

مَحَاشِي الشَّرِّ وَالْجَنَّةِ  
وَأَمْرِ قَائِمِ الْعِبَادِ

سَلَامٌ  
تَحْقِيقُ الْحَوَاجِ بِشَرْحِ الْمَنَاجِ

لَا بِنَاصِرٍ إِلَّا اللَّهُ

الْمَجْزُءُ السَّابِعُ

دَارُ صَادِرِ  
بِهَرُوتِ









الجزء السابع

من حواشي العلامةين الفهامين والامامين  
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة  
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أجدين  
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف  
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة خاتمة  
المحققين شهاب الدين أجدين بحر  
الهيئتي الشافعي تزيل مكة  
المشرقة تغمد الله الجميع  
بوجهه واسكنهم

فسح جنته  
آمن



Digitized by the Alexandria Library

وبها مشتملة المحتاج بشرح المنهاج

تقديمه

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل  
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة  
مفصولا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني



**\* (كتاب الوصايا) \***

فيل الانسب تقديمها على ما قبلها لان الانسان لوصى ثم يموت ثم تقسم تركته ويرد بان علم قسمة الوصايا ودورياتها متأخر عن علم الفرائض وتابع له فتعين تقديم الفرائض كما درج عليه أكثرهم جمع وصية مصدر أو اسم ومنه حين الوصية وبمعنى اسم المفعول ومنه من بعد وصية من وصيت الشيء بالشيء بالخفيف وصلته ومن ثم قال في القاموس وصى كوصى وعلى واتصل ووصيكم الله يفرض عليكم وأنصأ به أو وصى به أولهم آخرهم اه. ويقال وصى وأوصى بكذا فلان بمعنى وأوصى اليه ووصاه وأوصاه توصية ووصية عهد الب وجعله وصيه فعلم اطلاق الوصية على التمرع الآتي قريبا والعهد الآتي آخر الباب

بسم الله الرحمن الرحيم

**\* (كتاب الوصايا) \***

(قوله قيل الانسب تقديمها الخ) ارضى به المعنى (قوله تقديمها الخ) أى تقديم الوصايا على الفرائض (قوله لان الانسان الخ) ولان الوصية مقدمة على الميراث سم (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كما في الوصية بنصيب أحد الورثة ويجزء مما بقي بعد النصيب اه سم (قوله ودورياتها) أى علم دوريات القسمة وقد مر مثالها عن سم أنفا (قوله فتعين الخ) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول كذا أفاده المحشى سم ولان تقول لا وجه للتوقف بعد تسليم التوقف كما سبق له والله أعلم اه سم (قوله جمع وصية) أى وصى أى الوصايا جمع الخ كهديه وهذا يا اه نهاية (قوله مصدر) أى بمعنى الايصاء أو اسم لا يضاء اه كردى (قوله ومنه) أى من لفظ الوصية بالمعنى المصدرى مصدر أو اسم (قوله وبمعنى اسم المفعول) غطف على قوله مصدر الخ باعتبار المعنى (قوله من وصيت الخ) أى ما خذ منه خبرتان لمبتدأ محذوف والخبر الاول قوله مصدر والاصل وهى أى الوصية مصدر الخ وما خذ من وصيت الخ (قوله يفرض الخ) تفسير لما قبله وكذا قوله أو وصى به الخ تفسير لما قبله وقوله أولهم بالرفع على الفاعلية وقوله آخرهم بالنصب على المفعولية (قوله ويقال وصى) أى من باب التفعيل (قوله ووصاه) من باب التفعيل عبارة القاموس ووصاه توصية تعهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية وهو الموصى به أيضا اه (قوله فعلم الخ) يعنى علم اطلاقه على التبرع من قوله ويقال وصى وأوصى بكذا الخ واطلاقه على العهد من قوله وأوصاه توصية ووصية الخ لكن فى علم الاطلاق الاول مما ذكره خفاء ولو ذكر ما قدمته من القاموس لظهر التفرع (قوله

**\* (كتاب الوصايا) \***

(قوله لان الانسان لوصى) أى ولان الوصية مقدمة على الميراث (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كما في الوصية بنصيب أحد الوراث ويجزء مما بقي بعد النصيب (قوله متأخر) لم ذلك وفيما مر (قوله فتعين) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول (قوله

وانها لغت على اطلاق الوصية الخ (قوله وصل خير دنياه) كان المراد بخير دنياه ماصد ومنه من الخير الذي حياته وخير عقباه ما يقع بعد موته من الخير الذي تسبب فيه بالوصية اه سم (قوله كذا وقع في عبارة) اقتصر عليها النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله القرية الواقعة بعد انوت) أي القرية التي تقع في وقوعها بعد الموت بالوصية (قوله لا يعني الا بصاء) أي جعل الشخص وصيا له كبردي (قوله بحق) أي من مال وغيره (قوله مضاف) تحت تبرع اه كبردي (قوله ولو تقدر) أي كان يقول أو وصيت لقان بكذا انتهى سم على منهج فانه بمنزلة لقان بعدموت كذا اه عش أي لان الوصية صريحة وان لم يذكر بعدها لفظ بعد الموت (قوله وان التحق) أي التدبير والتعاقب أي بالوصية وقوله كبرع الخ أي كالحاقه (قوله أو ما ألحق به) أي عرض الموت كتقديمه لخوا القتل مما سياتي (قوله وهي سنة) أي التتبع في النهاية الا قوله فرض وقوله شرعا وقوله ان لم يقصد الى وأركن او قوله والا فبغيره نظر الى كما تصح وقوله الا بالعق الى المتن وقوله وتسوية فيه ولو لم يأت قوله أي لغير تعبد الخ (قوله سنة مؤكدة) والوصية لا اقرب غير الوارث فالاقرب ثم ذي رضاء ثم صهر ثم ذي ولاء ثم ذي جوار أفضل منها لغيره كما في الصدقة المتجزة وتقدم فيها أن القريب البعيد يقدم على الاجنبي وان أهل الخير المحتاجين من ذكر أولي من غيرهم فينبغي بحسب ههنا وصرح الاصل بان الوصية للمعاري أي من ذكر أفضل من غيرهم اه روض مع شرحه (قوله أفضل) أي من صدقته مريض او بعد الموت معنى وشرح الروض (قوله عنها) أي الوصية (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) ما يعني ليس وقوله مسلم وقوله شيء مصفقتان لقوله امرئ وقوله يوصي به مصفقتان (قوله بيت الخ) على حذف خبر ما والمستثنى حال والبيتوتة في ليلة أوليلتين ليست ببقيد والمراد بالكتابة لاشهاد المراد ما الحزم والرأي في حقه ان يعضى عليه من الاو الحال أن وصيته مشهود عليها بحجري بتصرف وعبارة عش قال الطيبي في شرح المصابيح ما يعني ليس وقوله بيت ليلة أوليلتين صفة ثانية لا مرئ يوصي فيه صفة شيء والمستثنى خبره قال المظهرى قبليلتين تأكيد وليس بتجديد يعني لا ينبغي له أن يعضى عليه زمان وان كان قليلا الا ووصيته مكتوبة أقول في تخصيص ليلتين تسامح في ارادة المبالغة اه (قوله شرعا) عبارة المغنى من الاخلاق اه (قوله كياي) أي في فلأسارى كفارقيل قول المصنف كعمارة كنيسة (قوله وعليه) أي على أنها قد تباح (قوله أي دائما) أي فكلامه من سلب العموم لامن عموم السلب (قوله ما يصرح بتقييد الوجوب الخ) معتمد اه عش (قوله بالخوف) أي يمرض المرض بالخوف (قوله بحضرة من ثبت الخ) قد يقال ههنا لا يناسب ما الكلام فيه من الوصية بمعنى النبرع اه رشدي (قوله بحضرة من ثبت الحق به) وينبغي كما قال الاسنوي انه يكتب بالشاهد الواحد اه معنى أي ان كان حقا ما ليا كما في شرح الروض أقول ظاهره كفايته وان كان القاضي لا يحكم بشاهد وحين كالحق في ايراجع ثم أيت ما ياتي في الا بصاء من قول الشارح والنهاية نعم من باقليم يتعذر فيه من ثبت بالخط أو يقبل الشاهد واليمين ينبغي أنه لا يكتب منه بدينك اه قال السيد عرقوله باقليم لو قال ببلد كان أولى فيما يظهر اه (قوله ان ترتب الخ) أي اذا لم يعلم بذلك أي الحق من ثبت بقوله بخلاف ما اذا كان به من ثبت بقوله فلا تجب الوصية به قال الاذرعى اذا لم يخش منهم كتماناه كالورثة والموصى لهم انتهى وهو حسن معنى وشرح الروض (قوله حق عليه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه حق لله تعالى كركاة وحق لا كمينين كوديعة ومغصوب اه (قوله وعنده) لعل المراد به نحو الوديعة (قوله أوضاع الخ) هذا استطرادى والا فالكلام في الوصية بمعنى التبرع لا الا بصاء عبارة سم قوله أوضاع الخ انظر ادخاله هنا مع قوله لا بمعنى

وانها لغت الخ اعطف على اطلاق الوصية الخ (قوله وصل خير دنياه) كان المراد بخير دنياه ماصد ومنه من الخير الذي حياته وخير عقباه ما يقع بعد موته من الخير الذي تسبب فيه بالوصية اه سم (قوله كذا وقع في عبارة) اقتصر عليها النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله القرية الواقعة بعد انوت) أي القرية التي تقع في وقوعها بعد الموت بالوصية (قوله لا يعني الا بصاء) أي جعل الشخص وصيا له كبردي (قوله بحق) أي من مال وغيره (قوله مضاف) تحت تبرع اه كبردي (قوله ولو تقدر) أي كان يقول أو وصيت لقان بكذا انتهى سم على منهج فانه بمنزلة لقان بعدموت كذا اه عش أي لان الوصية صريحة وان لم يذكر بعدها لفظ بعد الموت (قوله وان التحق) أي التدبير والتعاقب أي بالوصية وقوله كبرع الخ أي كالحاقه (قوله أو ما ألحق به) أي عرض الموت كتقديمه لخوا القتل مما سياتي (قوله وهي سنة) أي التتبع في النهاية الا قوله فرض وقوله شرعا وقوله ان لم يقصد الى وأركن او قوله والا فبغيره نظر الى كما تصح وقوله الا بالعق الى المتن وقوله وتسوية فيه ولو لم يأت قوله أي لغير تعبد الخ (قوله سنة مؤكدة) والوصية لا اقرب غير الوارث فالاقرب ثم ذي رضاء ثم صهر ثم ذي ولاء ثم ذي جوار أفضل منها لغيره كما في الصدقة المتجزة وتقدم فيها أن القريب البعيد يقدم على الاجنبي وان أهل الخير المحتاجين من ذكر أولي من غيرهم فينبغي بحسب ههنا وصرح الاصل بان الوصية للمعاري أي من ذكر أفضل من غيرهم اه روض مع شرحه (قوله أفضل) أي من صدقته مريض او بعد الموت معنى وشرح الروض (قوله عنها) أي الوصية (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) ما يعني ليس وقوله مسلم وقوله شيء مصفقتان لقوله امرئ وقوله يوصي به مصفقتان (قوله بيت الخ) على حذف خبر ما والمستثنى حال والبيتوتة في ليلة أوليلتين ليست ببقيد والمراد بالكتابة لاشهاد المراد ما الحزم والرأي في حقه ان يعضى عليه من الاو الحال أن وصيته مشهود عليها بحجري بتصرف وعبارة عش قال الطيبي في شرح المصابيح ما يعني ليس وقوله بيت ليلة أوليلتين صفة ثانية لا مرئ يوصي فيه صفة شيء والمستثنى خبره قال المظهرى قبليلتين تأكيد وليس بتجديد يعني لا ينبغي له أن يعضى عليه زمان وان كان قليلا الا ووصيته مكتوبة أقول في تخصيص ليلتين تسامح في ارادة المبالغة اه (قوله شرعا) عبارة المغنى من الاخلاق اه (قوله كياي) أي في فلأسارى كفارقيل قول المصنف كعمارة كنيسة (قوله وعليه) أي على أنها قد تباح (قوله أي دائما) أي فكلامه من سلب العموم لامن عموم السلب (قوله ما يصرح بتقييد الوجوب الخ) معتمد اه عش (قوله بالخوف) أي يمرض المرض بالخوف (قوله بحضرة من ثبت الخ) قد يقال ههنا لا يناسب ما الكلام فيه من الوصية بمعنى النبرع اه رشدي (قوله بحضرة من ثبت الحق به) وينبغي كما قال الاسنوي انه يكتب بالشاهد الواحد اه معنى أي ان كان حقا ما ليا كما في شرح الروض أقول ظاهره كفايته وان كان القاضي لا يحكم بشاهد وحين كالحق في ايراجع ثم أيت ما ياتي في الا بصاء من قول الشارح والنهاية نعم من باقليم يتعذر فيه من ثبت بالخط أو يقبل الشاهد واليمين ينبغي أنه لا يكتب منه بدينك اه قال السيد عرقوله باقليم لو قال ببلد كان أولى فيما يظهر اه (قوله ان ترتب الخ) أي اذا لم يعلم بذلك أي الحق من ثبت بقوله بخلاف ما اذا كان به من ثبت بقوله فلا تجب الوصية به قال الاذرعى اذا لم يخش منهم كتماناه كالورثة والموصى لهم انتهى وهو حسن معنى وشرح الروض (قوله حق عليه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه حق لله تعالى كركاة وحق لا كمينين كوديعة ومغصوب اه (قوله وعنده) لعل المراد به نحو الوديعة (قوله أوضاع الخ) هذا استطرادى والا فالكلام في الوصية بمعنى التبرع لا الا بصاء عبارة سم قوله أوضاع الخ انظر ادخاله هنا مع قوله لا بمعنى

وصل خير دنياه) كان المراد بخير دنياه ماصد ومنه من الخير الذي حياته وخير عقباه ما يقع بعد موته من الخير الذي تسبب فيه بالوصية (قوله بالقرية الواقعة بعد انوت) أي القرية التي تقع في وقوعها بعد الموت بالوصية (قوله لا يعني الا بصاء) أي جعل الشخص وصيا له كبردي (قوله بحق) أي من مال وغيره (قوله مضاف) تحت تبرع اه كبردي (قوله ولو تقدر) أي كان يقول أو وصيت لقان بكذا انتهى سم على منهج فانه بمنزلة لقان بعدموت كذا اه عش أي لان الوصية صريحة وان لم يذكر بعدها لفظ بعد الموت (قوله وان التحق) أي التدبير والتعاقب أي بالوصية وقوله كبرع الخ أي كالحاقه (قوله أو ما ألحق به) أي عرض الموت كتقديمه لخوا القتل مما سياتي (قوله وهي سنة) أي التتبع في النهاية الا قوله فرض وقوله شرعا وقوله ان لم يقصد الى وأركن او قوله والا فبغيره نظر الى كما تصح وقوله الا بالعق الى المتن وقوله وتسوية فيه ولو لم يأت قوله أي لغير تعبد الخ (قوله سنة مؤكدة) والوصية لا اقرب غير الوارث فالاقرب ثم ذي رضاء ثم صهر ثم ذي ولاء ثم ذي جوار أفضل منها لغيره كما في الصدقة المتجزة وتقدم فيها أن القريب البعيد يقدم على الاجنبي وان أهل الخير المحتاجين من ذكر أولي من غيرهم فينبغي بحسب ههنا وصرح الاصل بان الوصية للمعاري أي من ذكر أفضل من غيرهم اه روض مع شرحه (قوله أفضل) أي من صدقته مريض او بعد الموت معنى وشرح الروض (قوله عنها) أي الوصية (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) ما يعني ليس وقوله مسلم وقوله شيء مصفقتان لقوله امرئ وقوله يوصي به مصفقتان (قوله بيت الخ) على حذف خبر ما والمستثنى حال والبيتوتة في ليلة أوليلتين ليست ببقيد والمراد بالكتابة لاشهاد المراد ما الحزم والرأي في حقه ان يعضى عليه من الاو الحال أن وصيته مشهود عليها بحجري بتصرف وعبارة عش قال الطيبي في شرح المصابيح ما يعني ليس وقوله بيت ليلة أوليلتين صفة ثانية لا مرئ يوصي فيه صفة شيء والمستثنى خبره قال المظهرى قبليلتين تأكيد وليس بتجديد يعني لا ينبغي له أن يعضى عليه زمان وان كان قليلا الا ووصيته مكتوبة أقول في تخصيص ليلتين تسامح في ارادة المبالغة اه (قوله شرعا) عبارة المغنى من الاخلاق اه (قوله كياي) أي في فلأسارى كفارقيل قول المصنف كعمارة كنيسة (قوله وعليه) أي على أنها قد تباح (قوله أي دائما) أي فكلامه من سلب العموم لامن عموم السلب (قوله ما يصرح بتقييد الوجوب الخ) معتمد اه عش (قوله بالخوف) أي يمرض المرض بالخوف (قوله بحضرة من ثبت الخ) قد يقال ههنا لا يناسب ما الكلام فيه من الوصية بمعنى النبرع اه رشدي (قوله بحضرة من ثبت الحق به) وينبغي كما قال الاسنوي انه يكتب بالشاهد الواحد اه معنى أي ان كان حقا ما ليا كما في شرح الروض أقول ظاهره كفايته وان كان القاضي لا يحكم بشاهد وحين كالحق في ايراجع ثم أيت ما ياتي في الا بصاء من قول الشارح والنهاية نعم من باقليم يتعذر فيه من ثبت بالخط أو يقبل الشاهد واليمين ينبغي أنه لا يكتب منه بدينك اه قال السيد عرقوله باقليم لو قال ببلد كان أولى فيما يظهر اه (قوله ان ترتب الخ) أي اذا لم يعلم بذلك أي الحق من ثبت بقوله بخلاف ما اذا كان به من ثبت بقوله فلا تجب الوصية به قال الاذرعى اذا لم يخش منهم كتماناه كالورثة والموصى لهم انتهى وهو حسن معنى وشرح الروض (قوله حق عليه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه حق لله تعالى كركاة وحق لا كمينين كوديعة ومغصوب اه (قوله وعنده) لعل المراد به نحو الوديعة (قوله أوضاع الخ) هذا استطرادى والا فالكلام في الوصية بمعنى التبرع لا الا بصاء عبارة سم قوله أوضاع الخ انظر ادخاله هنا مع قوله لا بمعنى

نحو أطفاله لما يأتي في الايضاح وتحرم لمن عرف منه انه متى كان له شيء في تركه أو فسدها وتركه بالزيادة على الثلاث لم يقصد حرمان ورثته ولا خومت على ما يأتي وأركانها موصى له وموصى به وصيغة وذكرها على هذا الترتيب مبتدأ بما زلها لانه الاصل فقال (تصح وصية كل مكلف حر) كله أو بعضه مختار عند الوصية (٤) (وان كان) فإسما أو سقيا لم يحجر عليه أو (كافرا) ولو حرى أو ان أسروا ورق بعدها كما

الايضاء اه (قوله نحو أطفاله) أي كالجنان اه ع (قوله وتحرم) أي مع الصحة اه ع (قوله ان عرف الخ) وكذا اذا غلب على ظنه أن الموصى له يصرف الموصى به في معصية فحرم الوصية وتصح اه ع (قوله وتكره الخ) أي فالاحكام الخمسة متصورة فيها اه سم (قوله مبتدأ الخ) حال مؤكدة (قوله مختار الخ) نعت نان لمكاف قال السيد عر قد يقال لاحاجة اليه مع القول بعدم تكليف المكروه المنصور في الاصول اه وفي الجبري عن العناني لا يغني عنه التكليف لان المكروه مكلف على الصحيح خلافا لما في جمع الجوامع ولو سكنت عنه لا تنفي صحة وصية المكروه وليس كذلك اه أقول هذا هو الراجح (قوله عند الوصية) راجع لكل من القيود الثلاثة اه ع (قوله لم يحجر عليه) أي وسياق المحجور عليه اه سم (قوله ورق بعدها) زائد النهاية والمعنى وماله عندنا بالامان كما يحتمل الزركشي اه قال ع (قوله وماله أي والحال وقوله عندنا بالامان احترز زواجه عما لو كان ماله بدار الحرب وبقي فيها اه (قوله وانما يتجه ان مات حرا) جزم به النهاية (قوله محل اعتباره) أي المال في الوصية حيثئذ أي حين الموت وقوله فبن الخ تبر محل الخ (قوله وذلك) أي صحة وصية الكافر وكذا الضمير في قوله والتظهير فيه (قوله منها) أي الوصية (قوله وهو) أي الكافر وقوله بعده أي الموت (قوله ومن ثم صحت الخ) على أنه قد يقال أنه يجازى عليها في الدنيا وان كان الموصى به لا يستحقه الموصى له الا باقبال بعد الموت اه ع (قوله ولا يبعد ان يقال انه يجازى عليها في الآخرة أيضا ترك عذاب بعض معاصيه الغروعية او تخفيفه (قوله وما يأتي الخ) كلام مستأنف (قوله وشمل الحد) أي الضمير للموصى (قوله وان أتى فيه) أي في غير المحجور (قوله خلاف آخ الخ) عبارة البصري واحترز عن السلفية الذي لم يحجر عليه الحاكم فانها تصح منه على الاصح كسائر تصرفاته الاعلى قول ان الحجر يعود بنفسه التبر اذا بلغ رشيد من غير توقف على حكم فيكون كالمحجور عليه انتهت اه رشيد أي أقول بناقض قول المغني والنهاية فالسلفية بلا حجر تصح وصيته مجزما اه (قوله مخرج) أي من الاصحاب لا منصوص من الامام (قوله هل يعود الخ) الراجح أنه لا يعود بدون حجر الحاكم اه ع (قوله بطرو السعة) أي على من بلغ رشيدا (قوله فقال الخ) عطف تفصيل على قوله صرح الخ (قول المتن بسغة) خرج به حجر الفس فتصح الوصية معه مجزما مغني ونهاية (قوله وطلاقة) عطف على اقراره ويحتمل عطفه على عقوبة كما هو صريح صنيع النهاية (قول المتن لا يجنون) أي ومعتوه ومبرسم اه مغني (قول المتن وغمي عليه) واستثنى الزركشي منه ما لو كان سيده سكر عصى به وكلامه منتظم فتصح وصيته اه مغني (قوله بخلاف السكران) أي المتعدي فتصح وصيته مغني وسم وع (قوله لانها) أي الوصية وكذا ضمه عندها (قوله كله) أي وسياق المبعوض (قوله لم ياذن سيده) أما اذا أذن له سيده فتصح وصيته لجهة تبرعه بالاذن مغني ونهاية وسم قال ع (قوله اذا أذن له أي للمكاتب كتابة صحبة اه (قوله لعدم ملكه) لعله في فريق غير مكاتب وقوله أو أهليته في المكاتب كما يدل عليه قول شرح المنهج أو ضعفه اه (قوله الا بالعتق) وفاقا للشيخ الاسلام وخلافا لنهاية والمغني وسم حيث قالوا واللفظ للمغني والذي يظهر كما قال شيخنا الصفيحة لان الرق ينقطع بالموت والعتق لا يكون الا بعده اه (قوله لانه ليس) أي البعض (قوله أي لذاته) أي ما ذكر من المعصية والكرهية وقوله لا لعارض كبيع العنب والرطب لم يحجر عليه) وسياق المحجور (قوله بخلاف السكران) أي المتعدي (قوله لم ياذن له سيده) أفهم صحته اذا أذن وهو ظاهر كسائر تبرعاته المأذون فيها (قوله الا بالعتق الخ) المتجه الصحة بالعتق أيضا لان الرق يزول بالموت الذي هو وقت حصول العتق فهو من أهل الولاة حيثئذ لا يقال لابد أن يكون من أهل ذلك التصرف عند الوصية لانا نقول لو صح ذلك ما صح وصية المحجور بسغة فليتأمل (قوله لانه ليس من أهل الولاة) قد

شبهه كلامهم وانما يتجه ان مات حرا والافقيه نظر لان المال في الوصية معتبر بمحال الموت وهو غير مالك حيثئذ الا ان يقال يحل اعتباره حيثئذ فمن يتصور ملكه في هذه الحالة لكنه بعيد وذلك كما يصح سائر عقوده والتظهير في هذه أخصا من ان القصد منها زيادة الاعمال بعد الموت وهو لا عمل له بعده مردبان المنظر واليه فيها بطريق الذات كونها عقدا ماليا لخصوص ذلك ومن ثم صحت صدقته وعقده ويأتي في الردة ان وصية المرتد موقوفه وشمل الحد المحجور عليه بسغة أيضا لكن صرح به لبيان ما فيه من الخلاف الذي لا يأتي في غير المحجور وان أتى فيه خلاف آخر يخرج من الخلاف في أنه هل يعود الحجر بطرو والسغة من غير حجر كما هو لا فقال (وكذا المحجور عليه بسغة على المذهب) لجهة عبارته ومن ثم نفذ اقراره بعقوبة وطلاقه ولا حاجة للثواب (لا يجنون) ومغني عليه وصي) اذلا عبارة لهم بخلاف السكران وان لم يكن له تمييز كما يعلم مما يأتي في الطلاق (وفي قول تصح من صبي مميز) لان لا تزيل

المالك حالا ويحجب بانه لا نظر لذلك مع فساد عبارته حتى في غير المال (ولا رقيق) كله عندها ولو مكاتب لم ياذن له سيده لعاصر لعدم ملكه أو أهليته (وقيل ان عتق بعدها) ثم مات صحت) منه وبذلك يظهر ما مر في الميراثا المبعوض فتصح بمال ملكه ببعضه الحر الا بالعتق كما قاله جمع لانه ليس من أهل الولاة (واذا أوصى لجهة عامة فالشرط ان لا تكون معصية) ولا مكر وهما أي لذاته لا لعارض كما يعلم مما يأتي في النذر



لعاصر الجرفانه حرام حيث غلب على ظنه اتخاذهم حراما ومكر ومحيث توهمه فتصح الوصية اه عش (قوله  
 فيهما) أي المعصية والمكر وه (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعهم منه سم ويجري زاد الاول  
 وظاهر الكلام البطلان لكافر عند الوصية ولان أسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حيث كان مذهبها اه  
 ووافقه قول عش قوله أو مصحف أي اذ بقي على التكفر لموت الموصى اه (قوله على الاول) أي الجهة  
 العامة وقوله كثرة وقوعها أي الاولى أي وقوع الوصية عليها (قوله ونحوه) عبارة النهاية القباب والقناطر  
 اه (قوله بنحو عالم) عبارة النهاية والمعنى قبور الانبياء والعلماء والصالحين اه (قوله ونسوية قبره  
 ولو بها) خالفه النهاية هنا وقال عش والمعتمد ما ذكره في الجنازة اه أي من جواز الوصية لتسوية  
 وعبارة قبور الانبياء والصالحين في المسئلة (قوله وليس كذلك) أي فتصح الوصية اه عش (قوله  
 والمباحة) عطف على القرية اه عش ثم قوله ذلك الى المتن في المعنى (قوله كفلك أسارى الخ) نسائي  
 تخصيصه بالمعنيين اه عش (قوله وكافر) قضية كلامهم تخصيصه بمعين (قوله مالم يات الخ) أي فلا  
 تصح الوصية اه عش (قوله أو مع نزول المارة) اعتمد المعنى أيضا قال عش ومنه الكنائس التي  
 في جهة بيت المقدس التي يزلها المارة فان المقصود بيناها التعبد ونزول المارة طرائي اه (قوله على الاوجه)  
 أي تغليباً للحرمة اه معنى (قوله أما اذا كانت معصية) أي أو مكر وه أخذنا من اه عش (قوله  
 من مسلم) بل قيل ان الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ولا تصح أيضا ببناء موضع لبعض المعاصي كالحجارة  
 اه معنى (قول المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يجعل  
 تنظيراً أو يقال أراد بالجهة العامة ما ليس شخصاً معيناً بل المقابلة أو يقال هي جهة عامة باعتبار المنفعة بها  
 فانه غير معين \* (تنبيه) \* يتبادران حقيقة الكنيسة ما هي للتعبد وقضية ذلك جملها على ذلك عند الاطلاق  
 حتى لو وصى لكنائس بلد كذا وجهلنا لها هل هي للتعبد أو لا حكم بطلان الوصية فان تبين أنها ليست  
 للتعبد تبينت صحتها اه سم (قوله وكما نعوذ توراة الخ) عبارة المعنى وكما التوراة والانجيل وقرأتهما  
 وكما كتب الفلسفة والنجوم وسائر العلوم المحرمة اه زاد النهاية وقرأعة أحكام شرعية اليهود والنصارى  
 اه قال عش قوله وكما التوراة والانجيل أي ولو غير مبديلين لان فيه تعظيماً لهم اه فليراجع (قوله  
 أهل حرب أوردة) بخلاف أهل الذمته نهاية وسم (قوله بقصد تعظيمها) أو لا بقصد شيء اه سيدعمر

يقال الرق نزول بالموت الذي هو وقت العتق فهو من أهل الولا عند العتق فالتوجه صحتها بالعتق أيضا كما  
 وهل يجري ذلك في المكاتب باذن سيده (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعهم منه وظاهر  
 الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان أسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حيث كان مذهبها (قوله ولو  
 غيرها) خالف فيه مر (قوله وكافر) شامل للحرى ولا ينافيه قوله الا في أهل حرب لان صورته أنه غير  
 باهل حرب الدال على قصد جهة الحراية المعصية وقضية ذلك أنه لو عبر عنها بكافر كانه (قوله وان ساء كنيسة)  
 اعتمده مر وقوله أو مع نزول اعتمده أيضا مر (قوله في المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل  
 بعمار الكنيسة للجهة العامة الا أن يجعل تنظيراً أو يقال أراد بالجهة العامة ما ليس شخصاً معيناً بل المقابلة  
 أو يقال هي جهة باعتبار المنفعة فانه غير معين \* (تنبيه) \* يتبادران حقيقة الكنيسة ما هي للتعبد وقضية  
 ذلك جملها على ذلك عند الاطلاق حتى لو وصى لكنائس بلد كذا وجهلنا لها هل هي للتعبد أو لا حكم بطلان  
 الوصية فان تبين أنها للتعبد حكم بطلان الوصية أو لا حكم بصحتها ولا ينافي الا في قول الشارح للتعبد حيث  
 دل على التقييد لا يضاف لانها قد تطلق على ما ليس للتعبد ولو تجوزاً فليشمل (قوله أهل حرب أوردة) أي  
 بخلاف أهل الذمة كذا عطف شخضهم امش المحلى وسبأني وفي شرح المنهج بعد قوله وتصح لكافر ولو حرياً  
 ومرد الخ مانصه مالو أوصى لمن يرتد أو يحارب أو يقتله أو يقتل غيره عدواً فلا يصح لانهم معصية اه وبقي  
 مالو أوصى لزيد الكافر أو الحرى أو المرتدو يحتمل البطلان أيضاً ذو صفة بما ذكر يجعله منظوراً اليه وهو  
 معصية وأي فرق بين قوله أهل الحرب أو أهل الردة وقوله لزيد الكافر أو الحرى أو المرتد ولا ينافي ذلك

فيهما وكذا اذا أوصى لغير  
 جهة يشترط عدم المعصية  
 والكراهة أيضاً من ثم  
 بطلت لكافر بنحو مسلم أو  
 مصحف وكان وجه قصاره  
 على الاولى كثرة وقوعها  
 وقصدتها بخلاف غير الجهة  
 وشمل عدم المعصية القرية  
 كبناء مسجد ولو من كافر  
 ونحوه على بنحو عالم في  
 غير مسئلة وتسوية قبره  
 ولو بها الانبائه ولو غيرها  
 لانه غنسه وفي زيادات  
 العبادى لو أوصى بان يدفن  
 في بيته بطلت الوصية ولعله  
 بناء على ان الدفن في البيت  
 مكروه وليس كذلك  
 والمباحة كفلك أسارى كغفار  
 منا وان أوصى به ذى  
 واعطاء غنى وكافر وبدء  
 رباط لنزول أهل الذمة أو  
 سكاكهم به وان سباه كنيسة  
 مالم يات بما يدل على انه للتعبد  
 وحده أو مع نزول المارة  
 على الاوجه أما اذا كانت  
 معصية فلا تصح من مسلم  
 ولا كافر (كعمارة) أو  
 ترميم (كنيسة) للتعبد وكما  
 نعوذ توراة وعلم محرم واعطاء  
 أهل حرب أوردة وقود  
 كنيسة بقصد تعظيمها

لأنه مقيم بها أي لغير تعبد فيما يظهر واختار جمع المتع مطلقا \* (تنبيه) \* وقع لشيخنا في شرح الروض أنه علل محبتها بقل الكهان ومن أسرنا بأن الوصية لأهل الحرب جائزة لا ساري أولى ثم ناقضه بعد بقوله في شرح محبتها الحربي ومردوا الكلام في المعنيين فلا تصح لأهل الحرب الرد والمحجب بأن مراده بأهل الحرب في (٦) الأول ماضية أي جماعة معينين منهم فلا ينافي كإلزامه آخر كما دل عليه تقريره المذكور

فيه (أو) (أوصى) (الشخص) واحد أو متعدد (فالشرط أن) يكون معينا كما باصله أي ولو بوجه لما ياتي في أن كان ببطنها ذكر واكتفى عنه بما عدا خلا فان اعترضه لأن الماهم كاحد الرجلين لا يتصور له مادام على إيهامه الملك الذي نحن فيه وهو ما يحصل بعقد مالي وإنما صح أعطوا وهذا أحدهما لأنه تغويض لغيره وهو أنما يعطى معينا ومن ثم صح قوله ولو كيله به لاحدهما وان يكون من يمكن أن (يتصور له الملك) حال الوصية كما يصح به في الجمل ومن ثم لو أوصى لحمل سجدت بطلت وان حدث قبل موت الموصى لأنها تخليك وتلك المعلوم متنع ولأنه لا متعلق للعقد في الحال فاستبه الوقف على من سبب ولده وقد صرحوا بذلك في المسجد بقولهم لو أوصى للمسجد سبيني بطل أي وان بني قبل موته فقول جمع حال موت الموصى فيه إيهام بآرث أو معاقدة على نفع المعلوم والميت واليهيم مع في غير ما ياتي نعم ان جعل المعلوم تبعا للموجود كان أوصى لأولاد زيد الموجد ومن سجدت له من الأولاد صحت لهم تبعا كالموقف لا أن يفرق بان من شأن الوصية أن يقصد بها معين موجد بخلاف الوقف لأنه للدوام المقضى لشئوله للمعلوم ابتداء ثم رأيت بعضهم اعتمد القياس وأيده بقول الروضة الأولاد الذرية والنسل والعقب والعثرة على ما ذكرنا في الوقف وهو متجه لما ياتي ان الملك ثم ناجز وهما منتظر فاذا كتبت التبعية في الناجز فالولي المنتظر ولا ينافيه تعليل الرافعي الآتي لما علمت ان التعليل فيها لا ينصل به أثره فلم تضر التبعية فيه وجعها

عطف ما سباني من محبتها القاطع الطريق لجواز أنه مصور بمن لم يوصف بقطع الطريق ويحتمل الصحة كما يشعر به تعبيرهم للبطلان بمن يرتد الخ دون التعبير بالمرتد الخ (قوله بآرث الخ) متعلق بالملك (قوله الآن يفرق بان من شأن الوصية الخ) ان أراد بان من شأن الوصية ما ذكرنا الغالب انها لا تنفع الا كذلك فهذا لا يدل على امتناع ما عدا ذلك لان غلبت وقوع الشيء لا ينافي وقوع غيره على خلاف الغالب وان أراد بذلك أنها لا تنفع الا

اعتمد والفرق فقالوا انهم لا يملكون وتلك المدة ممتنع كما صرح به الرافعي تعليلا للمذهب من بطلان الوصية لما استعمله هذه المرة واحدة دل  
 بعضهم لذلك بقول البيان لو وصى لعقب زيد فبأن الموصي ثم يذو الوصية تولده أولا ولا يذو يذو الوصية يوم الوصية دون من تولده  
 بعده اه وفي فرقه بين العقب والاولاد نظار وعلى ما قاله اولئك من البطلان الذي يظهر بطلان الوصية في النصف فباسم على ما بان في الوصية  
 لزيد والجدار أو نحوهما لا يوصف بالملك ولا شك أن من سجدت من ذلك فافتاء بعضهم بالغاء ذكرهم وصحتها بالكل للموجودين غير صحيح  
 وتخرجها على الوصية للأقارب وقتلنا تدخل ورثته فاسد لانه ثم يذو الورثة حتى (٧) يوزع عليهم فكانهم لم يذو كروا من ثم ولو قلنا  
 بدخولهم بطل في نصيبهم ثم

رايت بعضهم صرح بما  
 ذكرته لكنه استدل بما  
 لا ينقض ولا ينافي البطلان  
 صحة الايصاع على أطفاله  
 الموجودين ومن سيولده  
 أخذما نقل ان الشافعي  
 رضي الله عنه فعل ذلك في  
 وصيته لانه لا تملك هنا  
 بخلافه فيما مر وأورد عليه  
 صحتها مع عدم ذكر جهة  
 ولا شخص كالوصية بثلاث  
 مائ و بصرف للفقراء  
 والمساكين أو بثلاثه لله  
 وبصرف في وجوه البر  
 ويجاب بان من شأن الوصية  
 ان يقصد بها أو تلك فكان  
 اطلاها بمنزلة ذكرهم فغيبه  
 ذكر جهة ضمنا وبهذا  
 فارت الوقف فانه لا يذو فيه  
 من ذكر الماصرف وسيأتي  
 صحتها بغير المملوك وليس  
 قضية المتن هنا خلاف ذلك  
 خلافا لمن زعمه لباياتي من  
 الفرق الواضح بين الموصي  
 به وله \* (فزع) \* صرح  
 الصبري وصاحب التنبيه  
 وتبعهم ابن الرفعة والقمولي  
 ولم يباليا باقتضاء كلام  
 الرافعي خلافه بانه يصح

عطف على قوله بعضهم (قوله اعند والفرق) ضعيف اه عش (قوله كما صرح به) أي بذلك التعليل  
 (قوله لذلك) أي للفرق (قوله تولده) أي الموجود يوم الوصية والمحدث بعده (قوله أو اولاد يذو) عطف على  
 قوله لعقب زيد سم (قوله وعلى ما قاله الخ) أي الرجوع (قوله من ذلك) خبر ان والاشارة الى الوصف  
 بالملك (قوله ذكرهم) لاولي الافراد (قوله وتخرجها) مبتدأ خبره قوله فاسد والضمير راجع الى الوصية  
 للموجودين ومن سجدت (قوله لانه) أي الموصي ثم أي في الوصية للأقارب وقوله فكانهم أي الورثة  
 لم يذو كروا أي لا صراحت ولا ضمنا (قوله ولا ينافي البطلان) أي على ما قاله الجمع المتقدم الرجوع (قوله بما  
 ذكرته) أي ببطلان الوصية في النصف (قوله وأورد عليه) أي المصنف أي ما اقتضاه نفسه أنه لا بد من ذكر  
 الموصي له معينا أو عاماه معني عبارة المكردي أي على المتن كان وجه الاراد أنه لما ذكر الجهة والشخص  
 توهم عدم الصحة بغير ذكر واحد منهم مع صحتها بدون ذكرهما اه (قوله وبصرف الخ) أي فانه يصح مع  
 عدم ذكر مصرف وبصرف للفقراء الخ اه عش (قوله في وجوه البر) أي ولا يختص بالفقراء والمساكين  
 اه عش (قوله ويجاب الخ) في هذا الجواب ما لا يخفى اه سم (قوله أولئك) أي الفقراء والمساكين ووجه  
 البراه عش (قوله فانه لا يذو فيه الخ) هذا هو الحكم والمطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها اه سم (قوله  
 وسيأتي صحتها الخ) كما دفع به ما يتوهم من قول المصنف أن يتصور اه الملك من عدم صحتها بغير المملوك اه  
 رشيدى (قوله خلاف ذلك) الاشارة راجعة الى الصحة اه سم (قوله بالشروط في الحياة أو بعد الموت) أي  
 يتجدد أمر في حياة الموصي أو بعد موته وبهذا ظهر أن الواو لا وقع لها (قوله كالوصية الخ) هذه الامثلة كل  
 منها يصح مثلا للشرط في الحياة والشرط بعد الموت الا قوله وان مت من مرضى هذا فلا يصح مثلا لواحد  
 منهما وقوله أو ان ملكت الخ فخص بالشرط في الحياة ثم قوله فشاء في المثال الرابع وقوله فملكه في المثال  
 الخامس لا مدخل لهما في التمثيل ولا يظهر لتخصيص هذين المثالين بذكر تحقق الشرط دون ما قبلهما فائدة  
 تأمل (قوله بان يدخل الاداة الخ) أي كلامثلة المارة آنفا (قوله وللشرط) عطف على قوله للتعلق (قوله  
 بان يجوز بالاصل الخ) أي كلامثلة الاكتبة آنفا (قوله حيث قال) أي الماوردي (قوله عتقت) أي  
 بغير الموت والقبول وقوله على الشرط يعنى مع رعاية شرط عدم التزوج (قوله لان عدم الشرط الخ)  
 أي بالتزوج مع قوله ونفذ العتق الخ نشر على ترتيب اللف فالاول علة لقوله على الشرط والثاني علة  
 لقوله فان تزوجت لم يبطل الخ (قوله يمنع الرجوع فيه) أي في العتق بالبطلان (قوله لكن يرجع الخ)  
 بينا المفعول وقوله وان طلقها الخ غاية (قوله ولو وصى الخ) عطف على لو وصى الخ (قوله أعطيتهما)

كذلك فهذا بعد تسليمه لا يدل على امتناع خلاف ذلك لان عدم وقوع الشيء لا يدل على امتناعه (قوله  
 أو اولاد) عطف على لعقب (قوله وأورد عليه الخ) أقول انما يتجه هذا الاراد لو شرط المصنف لصحتها ذكر  
 الجهة أو الشخص وليس كذلك بل انما ذكر شرط الجهة ان وقعت الوصية لها والشخص ان وقعت الوصية له  
 وهذا لا ينافي جواز الوصية من غير ذكر واحد منهم فليتأمل (قوله ويجاب الخ) في هذا الجواب ما لا يخفى  
 (قوله فانه لا يذو فيه الخ) هذا هو الحكم والمطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها (قوله خلاف ذلك) الاشارة

تعلق الوصية بالشرط في الحياة أو بعد الموت كالوصية بكذا له ان تزوج بتي أو رجوع من سفره أو ان مت من مرضى هذا أو ان شاعر يذو شاعر  
 أو ان ملكت هذا فملكه وصرح الماوردي بقبولها للتعلق بان يدخل الاداة على أصل الفعل وللشرط بان يجوز بالاصل بشرط فيه أمرا  
 آخر حيث قال لو وصى بعتقها على ان لا تزوج عتقت على الشرط فان تزوجت لم يبطل العتق والنكاح لان عدم الشرط يمنع امضاء  
 الوصية ونفذ العتق يمنع الرجوع فيه لكن يرجع عليها بقيتها تكون ميراثا وان طلقها الزوج ولو وصى لام ولده بالقب على ان لا تزوج  
 أعطيتهما فان تزوجت استبرجت منها بخلاف العتق اه



وبه يعلم أنه لو وصي الغلان بعين الآن عوت قبل البلوغ فهي لوارثي أو بعين أن بلغ وبمنعته قبل بلوغه صح وعمل بشرطه نعم لا بد من البلوغ في حياة الموصي أخذ من قولهم في معنى أو أن دخلت النار أو شئت فانت مديروا وحيد بعد موت لا بد من السخول أو المشقة في حياة السيد كسائر الصفات المعلق عليها فإن دخل أو شاء بعد موت السيد فلا تديره وقد يفرق بأن التدبير له أحكام خاصة به في الحياة فاشترط لحيته وجودها المعلق به في الحياة لتعلم الوصية لا يثبت لها من (٨) الأحكام شي قبل الموت لجواز الرجوع عنها بالقول فلم يحتج لوجود المعلق به في الحياة بل لا يعتد بوجوده إلا بعد الموت كما اقتضاه كلامهم في هذا الباب أو وصي له بذلك أن لم يفعل كذا قبل وقصر في الموصي به ثم فعل ذلك بان بطلان الوصية والتصرف فيرجع الوارث بعين الموصي به أو بدله ولو بعد مدد أو أعوام وتنقله من أيدي مختلفين أو أمان في ندر يب الباقي من قبول الوصية للتعليل بقدر الشرط فضعف لما علمت من قصر الماوردي بخلافه ولو أشار لمالك وغيره بقوله أو وصيتهم ذاهم ملكه صحت كجائز بما فيه من فصيح الجمل وتنقل بالمعجمة (ان انفصل حيا) حياة مستقرة والام يستحق شيئا كالارث (وعلم) أوطن (وجوده عندها) أي الوصية (بان انفصل لدون ستة أشهر) منها وان كانت فراشا زوج أو سيد لانهم أقل مدة الحمل فيعلم أنه كان موجودا عندها (فان انفصل ستة أشهر فأكثر) منها (والمرأة فراش زوج أو سيد) وأمكن كون الولد من ذلك الفراش (لم يستحق) لاحتمال حدوثه من ذلك الفراش بعد

بناء المفعول وكذا قوله استرجعت (قوله وبه يعلم الخ) أي بما قاله الماوردي (قوله الآن عوت) أي الغلان الموصي له وكذا ضمير ان بلغ وضمير بلوغه (قوله لحيته قتها) أي الاحكام وكذا ضمير لتعلم (قوله وجود المعلق به) الباعث في نظيره الآتي بمعنى على (قوله أو وصي الخ) عطف على قوله أو وصي الغلان بعين الخ (قوله ان لم يفعل كذا) أي شرب الخمر أو الدخان أو الرجوع الى بلده مثلا (قوله فقبل الخ) أي بعد موت الموصي (قوله بخلافه) أي بقوله كلا منهما (قوله ولو أشار الخ) الى قوله والحقهم الستة أشهر في النهاية والمعنى (قوله ولو أشار الخ) كانه دفع به ما يتوهم من قول المصنف يتصور له الملك من عدم صحت بحال الغير ثم رأيت في المعنى ما صرح بذلك (قوله لم يملك غيره الخ) فان كان ملك بعضه صحت قطعا له معنى (قوله صحت كجائز) وهو العتد نهاية والمعنى أي لان العبرة في الوصية بوقت الموت قبل ولا رداعش (قول المتن الخ) حوا كان أو قريبان من زوج أو شبهة أو زنا اه نهاية (قوله حياة مستقرة) أي يقينا وقوله والأي بان انفصل ميتا ولو بجناية أو حيا حياة غير مستقرة أو شئت فحياته أو في استقرارها وقول المتن بان انفصل الخ أي أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الوصية فهذا كله ما خذ مما صرح في ارث الخ فليراجع (قوله فيعلم أنه كان موجودا عندها) ومعنى قواهم ان الحمل يعلم أنه يعامل معاملة المعلوم والافتقار قال امام الحرمين وحزم به الرافعي لاختلاف في أنه لا يعلم اه اه سدعمر (قوله لاحتمال حدوثه الخ) ولا مبالاة بنقص مدة الحمل في ذلك عن ستة أشهر بلخطة الوطع والعلق لان زمن العلق محسوب من الستة اه سم عن المحلى (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من التعليل (قوله غشيان الخ) أي وطئه (قوله بين أوله) أي الفراش (قوله أو كان) أي ذوالفراش (قوله كان) أي الفراش اه عش (قوله لما ياتي) أي في شرح استحق في الاظهر (قوله هنا) أي في الوصية (قوله لا يخالف الخ) عبارة النهاية والمعنى هو الذي في الروضة وغيرها وهو العتد اه (قوله ثم) أي في الطلاق والعدد (قوله لحظة العلق الخ) أي سببه وهو الوطع عبارة النهاية والمعنى بتقدير زمن يسع الوطع والوضع اه (قوله وأما هذا) أي في الوصية (قوله والوضع آخر الستة) قديقال اذا قارن آخر الستة فزدة الحمل دون ستة أشهر والانفصال لما دونها فيم يقارن هذا قوله السابق بان انفصل لدون ستة أشهر وأي فرق بين دون ودون اه سم وقديقال انه لما عتذر راجعة الى العمة (قوله لاحتمال حدوثه من ذلك الفراش بعد الوصية) عبارة شرح المنهج لاحتمال حدوثه معها أو بعدها وزاد المحلى في التعليل والاصل عدمه عندها قال شيخنا بر الاصل الذي لم يعارضه ظاهر أي فلا برد أن الاصل أيضا جازا لم تكن فراشا عدم وجوده عندها وزاد المحلى أيضا أنه لا مبالاة بنقص مدة الحمل في ذلك عن ستة أشهر بلخطة الوطع والعلق أخذ مما ذكر قال شيخنا كانه يريد به ما صرح به في شرح المنهج من ان زمن العلق محسوب من الستة أشهر فلا يقدر في ذلك نقص مكث الحمل في البطن عن ستة أشهر باعتبار كون زمن العلق من جهة الستة ثم اعلم ان هذا لا يشكك بمسألة من الاستحقاق اذا ولدته لاربع سنين ولم تكن فراشا لا اذا مشينا على مقتضى ما تقر بان حسينان من العلق من جبهة اذ يسع الاشكال في الاستحقاق حينئذ لانه صدق انهم لم تلدا زيدا من أكثر الحمل فليست أمه فانه قد يلبس اه (قوله والوضع آخر الستة) قديقال اذا قارن آخر الستة فزدة الحمل دون ستة أشهر والانفصال لما دونها فيم يقارن هذا قوله السابق

الوصية فلا يستحق بالملك ومنه يؤخذ انما قول الامام لا بد أن عكن غشيان ذى الفراش لها أي عادة فان أحواله العادة الفرق كان كان بين أوله والوضع دون ستة أشهر أو كان مسجوا كان كالتدبير لما ياتي أن الظاهر وجوده عند الوصية الى آخره والحقهم الستة أشهر فقط هنا بما فوقها لا يخالف ما ذكر وفي الطلاق والعدد من الحاقها بما دونه لان المحظوظ الاحتياط البضع وهو انما يحصل بتقدير لحظة العلق أو مع الوضع نظر الغالب من انه لا بد منه افتة صوهم من الستة فصارت في حكم ما دونها وأما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم الاستحقاق ولا داعي للاحتياط وذلك الغالب يمكن أن لا يقع بان يقارن انزال العلق والوضع آخر الستة فنظر والهد الامكان وألحقوا الستة هنا بما فوقها وهذا

الذي ذكرته هنا أولى من قول شيخنا في شرح منبه ما حصله ان العبرة بإمكان مقارنة (٩) العلق لاول المدة المستلزم للحاق الستة بما

فوقها في الكل ولا ينافيه  
من أخفها بمادونها لانه  
نظري سائر الابواب الغالب  
انه لا مقارنة فلا بد من لحظة  
اه وذلك لان الغاء اللحظة  
في سائر الابواب نظر الامكان  
المقارنة مناف لتصر يحتم  
في محال متعددة باعتبارها  
بل مع لحظة أخرى للوضع  
فان أراد بذلك صحة كل من  
التعبيرين نظر الامكان  
وللغالب قلنا يلزم انهما  
المعتمد اذ لا يدري من ذلك  
ان العبرة بالامكان أو  
بالغالب فالوجه بل الصواب  
ما قررته من الاختصاص بالمكان  
هنا وبالغالب في بقية الابواب  
لما تقر من الفرق فتأمل  
فانه مهم وينبغي من كلامه  
قبيل العدد ان التوأمين  
حسب واحد فاندفع قول  
جمع برده عليه ما لو انفصل  
أحد توأمين لستة أشهر ثم  
انفصل توأم آخر بينهما  
الاؤل دون ستة أشهر فانه  
يستحق وان انفصل لغوي  
ستة أشهر من الوصية (فان  
لم تكن فراشا) لزوج أو  
سيد أو كانت (وانفصل)  
لدون ستة أشهر منه (لاكثر  
من أربع سنين) من الوصية  
(فكذلك) لا يستحق للعلم  
بحدوثه بعد الوصية (أو  
لنونه) أي الاكثر (استحق  
في الاظهر) لان الظاهر  
وجوده عند الوصية اذ لا  
سبب هنا ظاهر يحال عليه

ان فرق بين الدونين جعل مطلق الدون مابا للستة في الحكم (قوله ذكرته) أي في الفرق بين البابين  
(قوله في الكل) أي في جميع الابواب هنا وغيره (قوله ولا ينافيه) أي كون العبرة بإمكان المقارنة الخ  
(قوله من لحظة) أي للوطء (قوله وذلك) أي كون ما ذكرته أولى من قول الشيخ (قوله في سائر الابواب)  
أي في جميعه (قوله في محال متعددة كالطلاق والعدد (قوله فان أراد) أي الشيخ بذلك أي بقوله  
ولا ينافيه الخ صحة كل من التعبيرين الخ أي كما هو صريح قوله آخر أو بذلك علم ان كان صحيح (قوله من  
التعبيرين) أي الحاق الستة بما فوقها والحقها بما دونها (قوله وسيعلم) الى المتن في النهاية والمغني  
(قوله عليه) أي المصنف (قوله لستة أشهر) عبارة المغني وكذا الروض كما في سم لستة أشهر  
اه وعبارة السيد عمر قوله لستة أشهر كذا في أصله رحمه الله تعالى وهو ينافي ما تقر من الحاقها بما فوقها اه  
وقال الكردي انه على حذف مضاف أي لدون ستة الخ (قوله لغوي ستة الخ) الا وفق لما قدمه لستة أشهر  
فاكثر (قوله أو كانت وانفصل الخ) هذا ما أخرجه الشارح عن قول المصنف المار والمرأة فراش زوج  
الخ بقوله وامكن كون الولد من ذلك الفراش فكان الانسب ان يزيد وكان محسوبا (قوله لدون ستة أشهر  
الخ) قديقال لا معنى للتعديد بدون ستة أشهر مع فرض أن الانفصال لاكثر من أربع سنين من الوصية  
اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وان كانت فراشا وانفصل لستة أشهر فاكثروا فكان ينبغي أن  
يترك ما زاد ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا أم لا سواء انفصل لدون ستة أشهر من  
الفراش أو أكثر منه ويرد ذلك الاعتراض أيضا على تقييد المتن بعد دم الفراش في صورة الانفصال لاكثر من  
أربع سنين لكن يجاب عنه بأنه ذكره توطئة للصورة الثانية مع الانفصال لاقل اه سم وقوله ويقول  
عقب الخ أقول لا يخفى ما فيه بل الذي ينبغي أن يقول عقب قوله لا يستحق وكذلك لا يستحق لو كانت فراشا  
وانفصل لاكثر من أربع سنين من الوصية سواء انفصل لدون ستة أشهر من الفراش أو أكثر منه (قوله  
ولاكثر الخ) وقول المتن أولدونه كل منهما راجع لصورة الفراش التي في الشارح وصورة عدمه التي في  
المتن ولا ينافي رجوعه للستي في الشارح قوله الاتي ان وجود الفراش ثم وعدمه هنا الخ اذ المراد وجوده ثم  
حقيقته وحكاوعدمه هنا ولو حكما لان الفراش الذي انفصل لدون ستة أشهر منه كالعدم اه سم (قوله أي  
الاكثر) أي من الوصية اه سم عبارة المغني أي دون الاكثر وهو الاربع فاقبل اه (قوله وبهذا)  
أي بوجود السبب الظاهر هناك دون هنا (قوله ثم) أي في الانفصال ستة أشهر فاكثروا (قوله وعدمه)

بان انفصل لدون ستة أشهر وأي فرق بين دون ودون (قوله فان أراد بذلك الخ) أقول وان أراد انه يعتبر  
الامكان عند تحققه والغالب عند عدم تحققه فيتوجه انه لم يعرف تحقق أحدهما بغينه (قوله ما لو انفصل  
أحد توأمين لستة أشهر ثم انفصل توأم آخر الخ) عبارة الروض فان انفصل لدون ستة أشهر من الوصية تولد ثم  
بعده لدون من الولد بآخرة استحقا اه (قوله أو كانت وانفصل لدون ستة أشهر منه) قديقال لا معنى  
للتعديد بدون ستة أشهر مع فرض ان الانفصال لاكثر من أربع سنين من الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده  
عند الوصية وان كانت فراشا وانفصل لستة أشهر فاكثروا وكان الذي ينبغي أن يترك ما زاد ويقول  
عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا أم لا سواء انفصل لدون ستة أشهر من الفراش أو لاكثر منه  
ويرد الاعتراض أيضا على تقييد المتن بعدم الفراش في صورة الانفصال لاكثر من أربع سنين اذ لا فرق فيها  
بين وجود الفراش وعدمه كالتبيين لكن يجاب عنه بأنه ذكره توطئة للصورة الثانية وهي الانفصال لاقل  
قلنا تأمل (قوله في المتن لاكثر من أربع سنين) أي في الحالين (قوله في المتن أولدونه) لا يقال هو راجع  
لعدم الفراش فقط وان أوهم تقر بالشارح خلافاً لما فيه من ادقوله أو كانت بديل قوله الاتي وحاصله الخ  
لانا نقول بل راجع لهما وقوله أولدونه من الوصية وقوله وحاصله لا ينافي ذلك لان قوله فيه وعدمه هنا أي ولو  
حكما لان الفراش الذي انفصل لدون ستة أشهر منه كالعدم (قوله أي الاكثر) أي من الوصية (قوله وعدمه)

هنا غلب على الظن التفرقة بينهما بما ذكر (١٠) والكلام كله حيث عرف له إفراش سابق ثم انقطع أمامه لم يبق له إفراش أصلا وقد

أى ولو حكما اه سم (قوله هنا) أى فى الانفصال لا ربع فاقول (قوله حيث عرف لها) أى لمن أوصى  
لها ولو كذا يقال فى قوله أمامه الخ اه عش (قوله سابق) أى على الوصية (قوله أصلا) أى لا قبل  
الوصية ولا بعدها (قوله ولسته أشهر الخ) أى بخلاف ما لو انفصل بدون ستة أشهر من الوصية فإنه يستحقه  
كما هو ظاهر للقطع بأنه كان موجودا عند ما غابته أنه من شبهة أو زمانا قد تقدم صحة الوصية للحمل  
منهما عش ورشيدى (قوله فلا استحقاق قطعا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله على المعتد) وفاقا  
للهاية وكذا للمغنى آخر (قوله وبه) ولو وصيا اه معنى (قوله وقد يشملها) أى العبد الامتد وقوله  
لغيره متعلق بعبد اه سم (قوله وقد يشملها) أى حقيقة عند ان خرم وجمارا بأمره مطابق الرقيق  
عند غيره (قوله سواء المكاتب الخ) عبارة للمغنى والروض مع شرحه وتصح الوصية بلام ولده لانها تعتق  
بموته ومكاتبه لانه مستقل بالملك وبه كالتن فان عتق المكاتب فهو له والا فوصية للوارث أو عتق  
المدر وخرج عتقه مع وصيته من الثلث استحقها وان لم يخرج منه الا احد هما قديم العتق يعتق كله  
ولا شئ له بالوصية وان لم يف الثلث بالمدر عتق منه بقدر الثلث وصارت الوصية لمن ٧ بعضه للوارث اه  
(قوله عند الموت) أى وان لم يكن مال كله عند الوصية اه عش (قوله وان قصد العبد الخ) حلا فاللهاية  
والمغنى وشرح الروض عبارتهم ومحل صحة الوصية للعبد اذ لم يقصد تملكه فان قصده لم تصح كتنظيمه فى  
الوقف قاله ابن الرفعة اه قال عش قوله لم تصح أى بطلت وهذا هو الرابع (قوله وفارق) وهذا الفرق  
قال النهاية والمغنى وشرح الروض للسبكي (قوله لان الملك فيها ما نابز) فيه نظر بالنسبة للهبة فان الملك فيها  
مستقر لتوقعه على القبض فان الملك انما يحصل عند القبض ولهذا صرحوا بان زوائد الوهب بالحاصلة بين  
العقد والقبض للواهب اه سم (قوله من أهله) أى الملك (قوله وهنا) أى فى الوصية للعبد مع قصد  
تملكه (قوله فيكون الملك له) زاد شرح الروض والمغنى عن السبكي ما نصه أولا أى ولا يعتق فلما ملكه اه  
وزاد النهاية لكن المعتد فى الشق الاخير بطلان الوصية كما أفاده والمرجى الله تعالى اه قال عش قوله  
لكن المعتد أى على ما قاله السبكي والافاقه السبكي بشقيه ضعيف اه (قوله وقضيته) أى الفرق صحة الخ  
وهو متجه لانه يقتصر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع غناية ومغنى وشرح الروض قال عش قوله وهو متجه  
الخ هذا الخ الف لما فى الوقف من انه لو قال وقفت على زيد ثم على العبد نفسه ثم على الفقراء كان منقطع الوسط  
الآن يقيده ما فى الوقف بما اذا استمر ربه اه (قوله وقصد تملكه) جلة حاله على تقدير قد أو مصدر منصوب  
على انه مفعول معه (قوله ويقبلها هو) الى قول المتن وان أوصى لدابة فى النهاية الا قوله على أحد احتمالى  
الى ويظهر وقوله أو معه وكذا فى المغنى الا قوله ويظهر الى لان الخطأ وقوله قاله الزركشى الى والعبرة  
(قوله لاسيده) عطف على هومن قوله ويقبلها هو (قوله لم يصح) أى قوله بالاجبار (قوله لاسيده) أى  
وان مات العبد كما قاله فى شرح الارشاد اه سم (قوله عليه لم يصح) أى القبول (قوله يجبر على القبول الخ)

هنا) أى ولو حكما (قوله ولو قبل انفصاله على المعتد) كذا مر (قوله وقد يشملها) أى يشمل العبد الامتد  
وقوله لغيره متعلق بعبد (قوله وان قصد العبد) أى وان قصد تملكه كما يصرح به قوله بل اطلاقهم هنا  
وتفصيلهم الخ وذلك مصرح به فى عبارة غيره ويصرح به أيضا قوله الا شى وبه فارتقت العبد مع ما قبله (قوله  
لان الملك فيها ما نابز) فيه نظر فى الهبة (قوله وهنا منتظر) هلا قيل ذلك فى الهبة فان الملك فيها منتظر لتوقعه  
على القبض ولعله يعتق قبله وهذا البحث منقذ ان كان الملك انما يحصل عند القبض وهو كذلك ولهذا  
صرحوا بان زوائد الوهب بالحاصلة بين العقد والقبض للواهب (قوله فيكون الملك له) زاد فى شرح  
الروض عن السبكي أولا أى ولا يعتق قبل موت الموصى فلما ملكه اه لكن المعتد بطلان اذ لم يعتق  
قبل موت الموصى مر (قوله وقضيته صحة توقعه على زيد ثم على عبد فلان) أى فان مات زيد ولم يعتق  
عبد فلان انقطع الوقف حيث مر (قوله لاسيده) أى وان مات العبد كما قاله الشارح فى شرح الارشاد

انفصل لا ربع سنين فاقول  
ولسته أشهر فاقول  
استحقاق قطعا لانحصار  
الامر حيث نذرى وطء الشبهة  
أو الزنا وكلاهما محتمل  
الحديث فيضاف الى أقرب  
زمان يمكن لان الأصل عدمه  
فيما قبله قاله السبكي ويقبل  
الوصية ولو قبل انفصاله على  
المعتد وليه بتقدير خروجه  
(وان أوصى لعبد) أو أمة  
وقد يشملها لغيره سواء  
المكاتب وغيره (فاستمر  
رقه) الى موت الموصى  
(فالوصية لاسيده) عند موت  
الموصى أى تحمل على ذلك  
لتصح وان قصد العبد على  
الاجرة بل اطلاقهم هنا  
وتفصيلهم الا شى فى الدابة  
كالصرح فى ذلك وفارق  
بطلان نحو الوقف والهبة  
بمذا قصد لان الملك فيها ما  
نابز وهو ليس من أهله  
وهنا منتظر ولعله يعتق  
قبل موت الموصى فيكون  
الملك له وقضيه صحة توقعه  
على زيد ثم على عبد فلان  
وقصد تملكه لان الاستحقاق  
فيه منتظر الا أن يقال وضع  
الوقف ان الملك فيه نابز فلا  
نظر لهذه الصورة ويقبلها  
هو وان نهاه سببه لان  
الخطأ معه لا سببه الا اذا  
لم يتاهل التقن لخصوصه أو  
جنون على أحد احتمالى  
لا يبعد ترجحه ثم رأيت  
شخصا رجح وهو يظهر أن

السبب لو أجبر عليه لم يصح لانه ليس محض اكتساب كما يفهمه قولهم لان الخطأ معه وأنه لو أصر على الامتناع تانى فيه ما  
ياتى من أن الموصى له يجبر على القبول أو الرذول نظر هنا الى عدم استحقاق العبد لتقرر المدعى على كونه مخاطبا لا غير (فان عتق قبل موت



الموصى فله) الوصية لانها تملك بعد الموت وهو حر حيث ذلول وعق بغيره فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مهايأة يقسم بينهما انه يستحق هنا بقدر حرته والباقي للسيد قاله الزركشي وعليه فلا فرق هنا بين وجود مهايأة وعدمها (١١) ويفرق بان وجود الحرية عند الوصية ما يقتضي ذلك التفصيل بخلاف

طروها بعد ما والعبدة في الوصية لبعض وثم مهايأة بذى النوبة يوم الموت كيوم القبض في لهبة (وان عتق بعد موته) أو معه (ثم قبل بئى) القول بملكه للموصى به (على أن الوصية تتم تلك) والاصح انها تملك بالموت بشرط القبول فتكون للسيد ولو يبيع قبل موت الموصى 'فالمشترى والا فلا باع وبحال ذلك كله في فن عند الوصية فلأوصى لحر فرق لم تكن لسيده بل له ان عتق والا فهمى في عتق بئى نفسه بقبضه فان وصى له بثالث ماله نفذت في ثلث رقبته فيعتق وباقي ثلث ماله وصية لمن بعضه حر وبعضه ملك للسوارث ولقن وارثه وتتوقف على الاجازة مطلقا ما لم يبيع قبل موت الموصى والا فهمى للمشتري (وان أوصى لداية) يصح الوقف عليها كائليل المسئلة أولا (وقصد تملكها أو أطلق فباطلة) لان مطلق اللفظ للتملك وهي لا تملك حالا ولا ما لا يورثه فارق العبد وتقبل دعوى الوارث المبطل بئى نفسه وفي البيان لو قال ما أدري ما راد مورثي بطلت قطعاً (وان) قصد علقها أو (قال ليصرف في علقها) بفتح اللام الماصول

أى والراجح انه ان امتنع من القبول والرد خيرا الحاكم بينهما فان أبى حكم عليه بابطال الوصية اه عش (قول المتن فله) أى وان قصد الموصى السيد وقتها فلا تنظر الى ذلك حيث صار حرا اه عش (قوله لانها تملك الخ) و يؤخذ من هذا انه لو عتق بوجوده فمقتضى موت سيده اذا كان هو الموصى ملك الموصى به وكذا لو قارنت عتقه بموت الموصى اذا كان غيره اه نهاية وهذا الوجه فيما يظهر مما يأتى في الشرح والله أعلم اه سيد عر وقدم عن المغنى وشرح الروض في أم الولد والمدير ما يوافق النهاية وقوله مما يأتى الخ يعنى به قوله أو معه (قوله ولو عتق بعضه الخ) ولو باع بعضه فالموصى به بين السيدين اه مغنى (قوله يقسم) أى الموصى به (قوله انه يستحق الخ) خبر قوله فقياس الخ وقوله بقدر حرته معتمد اه عش (قوله ويفرق الخ) يتأمل اه سم عبارة السيد عر قوله ويفرق الخ فيه نظر والذي يتبعه التفصيل هنا كثر ثم رأيت كلامهم الا فى الوصية لغيره بثالث ماله يؤيد ما ذكرته ويقدر في فرق الشارح فراجع اه وتأمله والله أعلم اه أقول راجعته ولم يظهر لي وجه التأنيد بل لا يتصور فيما يأتى المهايأة كالا يخفى (قوله عند الوصية) أى للمبعض (قوله ذلك التفصيل) أى بين المهايأة وعدمها اه عش (قوله والعبرة الخ) ولو خصص بها أى الوصية ببعض الحر أو الرقيق أو أحد السيدين اختص اه مغنى (قوله كيوم القبض الخ) فلوقعت لهبة في نوبة أحدهما والقبض في نوبة الآخر كان الموهوب لمن وقع القبض في نوبته اه عش (قوله والاصح انها تملك الخ) عبارة المغنى ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الاظهر أو بالموت فقط فهى للمعتق وان قلنا بالقبول فقط فليعتق اه (قوله والاصح) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله ولقن وارثه الخ (قول المتن ثم قبل) يفيد اعتبار قبوله هو دون السيد ولو بعد عتقه بعد موت الموصى اه سم (قوله فلامشترى) أى مشترى العبد (قوله والا) أى بان يبيع به - بموت الموصى اه عش (قوله فان أوصى الخ) الاولى الواو بدل الفاء كما في المغنى وفيه أيضا ما ناصه وان أوصى له بحال ثم أعنته فهو له أو باعه فلامشترى والابان مات وهو في ملكه فوصية للوارث وسياتى حكمها ولو أوصى له بثالث ماله وبشرط تقديم عتقه فازمع عتقه بباقي الثالث اه (قوله فيعتق) أى ثلث رقبته - (قوله وباقي ثلث الخ) الاولى وثالث باقى أمواله الخ (قوله وباقي ثلث أمواله وصية الخ) ويشترط قبوله فلو قال له وهبت لك أو ملكتك رقبتيك اشترط قبوله فورا الا ان نوى عتقه فيعتق بلا قبول كالمو قال وصية أعنته ففعل ولا ترد أى الوصية برده اه نهاية قال عش قوله اشترط قبوله فورا أى بخلاف ما لو قال أو صيت لك رقبتيك فانه بشرط القبول بعد الموت وقوله برده أى العبد فيما لو قال وصية أعنته أو نوى بقوله وهبتك نفسك أو ملكتكها اعتاقها فلا ينافى قوله قبل ويشترط قبوله اه (قوله ولقن وارثه) عطف على قوله لقنه (قوله وتتوقف) أى الوصية لقن وارثه (قوله مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الوصية بالثالث أو باكثر منه وقوله ما لم يبعه أى الوارث منه والاولى الا ان باعه (قوله يصح الوقف عليها الخ) خلافا للمغنى والنهاية في صورة الاطلاق عبارة ما قال الزركشي وقياس ما مر في صحة الوقف على الخليل الم - بجهة صحة الوصية لها أى عند الاطلاق بل أولى اه (قول المتن أو أطلق) أى أطلق في قصده فلم يقصد شيئا اه رشيدى (قوله لان مطلق اللفظ) الى قوله انتهى في النهاية الا قوله كما أشار اليه الاذرى وقوله ولو لمالك لى ولو ماتت (قوله وتقبل الخ) وان قال أراد العلف صحت اه نهاية (قوله المبطل) مفعول دعوى اه سم (قول المتن عنها) فلو باعها مالها قبل الموت انتقلت الوصية للمشتري أو بعده فهى للبائع كالعبد في التقديرين على الاصح فعليه لو قبل

(قوله فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مهايأة الخ) قد تقر ران من - صلت حرية بعضه مع عدم المهايأة حكم الرقيق المحض (قوله ويفرق الخ) يتأمل (قوله عند الوصية) أى للمبعض (قوله فى المتن ثم قبل) يفيد اعتبار قبوله هو دون سيده ولو بعد عتقه بعد الموت (قوله والا) يشمل البيع مع الموت وفيه تأمل (قوله المبطل)

وباسكانها المصدر ونقله عن ضبطه (فالمنقول صحها) لان مؤنثها على ما لكها فهو المقصود بالوصية ومع ذلك يتعين صرفه في مؤنثها وان انتقلت لا تخبر رعايه لغرض الموصى ومن ثم لودلت قرينة ظاهرة على انه انما قصد به مالها وانما ذكرها تحملا أو بمباشرة

البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلها وان صارت ملك غيره نهاية ومقتضى قال غش  
قوله يلزمه صرف ذلك الخ فغاية كونه ملكه ان الدابة لو ماتت وقد بقي من الموصي به شيء كان للبائع اه  
(قوله تعين له الخ) عبارة النهاية بملكه ملكا مطلقا كقول دفع درهم حلالا آخر وقال اشترى به عمامة مثلا اه  
(قوله ويتولاه) أي الصرف الوصي الخ ولو توقف الصرف على مؤنة أو كان مما يحصل بحرمة القاضى أو  
الوصي ولم يتبرع بهما أحد فالذى يظهر لى انها تتعلق أى المؤنة بالموصي به ولو أودى بعلف الدابة التى  
لانا كله عادة فالأقرب أنه ان كان الموصي جاهلا بحالها بطلت أو عالما انصرف لمالكها ولو كان العلف  
الموصي به مما تملكه عادة لكن عرض لها امتناعها من أكله فيجتمعل أن يقال ان أيس من أكلها ياباه عادة  
صار الموصي به للمالك كالماتت والاحفظ الى أن يتأتى أكلها فليتمل سم على ج اه غش (قوله أو  
مامور أحدهما) عبارة المغنى والنهاية الوصى أو نائبه من مالك أو غيره ثم القاضى أو نائبه كذلك اه  
(قوله كان مابق لمالكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كاهو ظاهر وظاهر أن المراد  
مالكها عند الموت وان انتقلت بعد ذلك لغيره اه سم (قوله ويشترط الخ) عبارة المغنى وعلى المنقول  
يشترط قبول مالك الدابة كسائر الوصايا اه (قوله قال الأذرى الخ) معناه ع شر (قوله وأن لا تكون  
الخ) عطف على قوله قبوله وقوله قال الأذرى معترضة (قوله كقطع الطريق الخ) عبارة النهاية كعرس  
قاطع الطريق والحرثي والمحارب لاهل العدل اه (قوله وقياس ما يأتى الخ) هو الوجه سم وعش  
(قوله توقف البطلان الخ) خبر وقياس الخ (قوله على قوله ليقطعها الخ) يتجه فى المقيس والمقيس عليه ان  
قصد قطع الطريق كالتصريح به أخذ ما مرأى نفا عليه فلا يختلف الوارث والموصي له فالقول قول الوارث  
أخذ ما سبق اه سيد عمر (قوله بخلافها فيها) أى بخلاف الوصية للدابة المتخذة لقطع الطريق ففى معنى  
اللام (قوله فيه اعانة على معصية) الاعانة على المعصية غير متعين لجواز علفها العمل بمباح اه سم (قوله  
ويظهر أنه يأتى الخ) انظر لوعتق فى هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يبعد أن يقال أنه فى الاول تصح الوصية  
وتكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها فى مؤنته وفى الثانى تصح وتكون للسيد ويتعين صرفها  
فى مؤنة العتق فان مات كان مابق منها للسيد اه سم (قوله ما ذكر) أى فى الوصية لعلف الدابة وقوله

مفعول دعوى (قوله ويتولاه) أى الصرف الوصى والا فالقاضى لو توقف الصرف على مؤنة كان بحر الوصى  
أو الخاكم عن خل العلف وتقدمه اليها أو كان ذلك مما يحصل بحر وعنه ولم يتبرع بها أحد فهل تتعلق تلك  
المؤنة بالموصي به فيصرف منها لآخر من تمة القيام بتلك الوصية أو تتعلق بلك الدابة فيه نظار والذى يظهر لى  
هو الاول فليتمل ممل ولو أوصى بعلف الدابة الذى لانا كله عادة فهو لى تبطل الوصية أو ينصرف لمالكها  
أو يغسل فان مات الموصي جاهلا بحالها بطلت أو عالما انصرف لمالكها فيه نظار والثالث غير بعيد  
ولو كان العلف الموصي به مما تملكه عادة لكن عرض لها امتناعها من أكله فيجتمعل أن يقال اذا أيس  
من أكلها ياباه عادة صار الموصي به للمالك كالماتت والاحفظ لى تاتى أكلها فليتمل (قوله ولو ماتت كان  
مابق لمالكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كاهو ظاهر وظاهر أن المراد مالكها عند  
الموت وان انتقلت بعد ذلك لغيره (قوله ويشترط قبوله) لو انتقلت عن مالكها عند الموت الى غيره قبل  
القبول فالوجه ان المشترط قبوله هو مالكها عند الموت وان انتقلت عن ملكه أخذ ما مرأى نفا فيه شرح  
الروض من أن المولى يبعث قبل موت الموصي كانت الوصية للمشتري أو بعده كانت للبائع ثم فرع على التفصيل انه  
لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلها وان صارت ملك غيره اه وعلى هذا ما استظهرناه  
فيما مر أمّا اذا ماتت الدابة كان العلف أو مابق منها لمالكها عند الموت (قوله وقياس ما يأتى الخ) هو  
الوجه (قوله فيه اعانة على معصية) الاعانة على المعصية لم تتعين لجواز علفها العمل بمباح (قوله ويظهر انه  
يأتى ما ذكر فى الوصية بشئ) صرف فى مؤنة قن الغير انظر لوعتق فى هذه الحالة قبل الموت أو بعده  
ولا يبعد أن يقال هو فى الاول تصح الوصية وتكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها فى مؤنته وفى

تعين له على الوجه كما أشار  
اليه الأذرى أخذ ما قالوه  
فى الهبة ويتولاه الوصى  
والا فالقاضى أو مامور  
أحدهما ولو للمالك ولا  
يسلمه بغير إذن أحدهما  
ولو ماتت كان مابق لمالكها  
كاهو ظاهر ويشترط قبوله  
قال الأذرى وأن لا تكون  
متخذة لمعصية = قطع  
الطريق اه وقياس ما  
يأتى من صحة الوصية لقاطع  
الطريق الا ان قال ليقطعها  
توقف البطلان هنا على  
قوله ليقطعها عليها الا أن  
يفرق بان الوصية لم  
تتخصر فى المعصية لاحتمال  
صرفه الموصي به فى غير  
ذلك بخلافها فيها فان  
قصد بالرفق مع علم قطع  
الطريق عليها فيه اعانة  
على معصية ويظهر انه يأتى  
ما ذكر فى الوصية بشئ  
ليصرف فى مؤنة قن الغير  
وان ذكرهم للدابة انما  
هو للغالب لا غير ومن ثم  
لو أودى به محلو دار غيره

لزم وتعين الصرف لعمارتها رعاية أغراض الموصي (وتصح لعمارة) نحو (مسجد) (١٣) ورباطه ورسته ولو من كافر انشاء وترميمها لانها

من أفضل القرب واصالحه  
للمسجد سبني الاتباع على  
قياس مامراً نفاً (وكذا ان  
أطلق في الاصح) بان قال  
أوصيت به للمسجد وان  
أراد تملكها صرف في الوقف  
انه حر ملك أي منزل منزله  
(وتحمل) الوصية حينئذ  
(على عمارته ومصلحه) ولو  
غير ضرورة بعملا يعرف  
ويصرفه الناظر للاهم  
والاصح باجتهاده وهي  
للكعبة وللضريح النبوي  
على مشرفه أفضل الصلاة  
والسلام تعرف لمصالحهما  
الخاصة بهما كترميمهما  
وهي من الكعبة دون بقية  
الحرم وقيل في الاول  
لمساكن مكة وللحرم يدخل  
فيهما مصالحهما ويظهر أخذاً  
مما تقرر وبما قالوه في النذر  
للقبر المعزوف ويجريان  
صحتها كالوقف لضريح  
الشيخ الغفلاي يصرف في  
مصلح قبره وابداً الجائز  
عليه ومن يخدمونه أو  
يقرؤن عليه يؤيد ذلك  
مامراً نفاً من صحتها بناء  
قبة على قبره أو عالم أما  
اذا قال الشيخ الغفلاي ولم  
ينو ضريحه ونحوه فهي  
باطلة (ولذي) ومعاهد  
ومساجد ولاهل النمة أو  
العهد لكن لا بنحو مصحف  
وذلك كما تحمل الصدقة عليهم  
(وكذا حربي) بغير بنحو  
سلاح (ومرند) حال الوصية

في الوصية الخ متعلق بيباقى (قوله لزم الخ) ويشترط قبول صاحب الدار انه معنى (قوله نحو مسجد)  
أي مد فيه منفعة عامة لقنالم والجسور والابار المسبلة وغيرها اه عش (قوله ورباط) الى قول  
المتن ولو أرتب في النهاية الاقوله وقيل الى ويظهر وفي المعنى الاقوله ويظهر الى المتن وقوله أو يفعل كذا الى  
المتن (قوله انشاء وترميمها) وهل يتوقف على انشاء صبغة وقف منه أم لا فيه نظر الاقرب الثاني حيث كانت  
العمارة ترميها وأملوا وصي بانشاء مسجد فاشترى قطعة أرض وبنهاها مسجد فالظاهر أنه لا بد من الوقف  
لها ولما فيها من الابنية من القاضي أو نائبه مسجد ولو كان المسجد غير محتاج لما أوصى به حاله فينبغي حفظ  
ما أوصى به له حيث توقع زمان يمكن الصرف فيه فان لم يتوقع كان محكم البناء بحيث لا يتوقع له زمان  
يصرف فيه فالظاهر بطلان الوصية اه عش وقوله من القاضي الخ أي ان لم يكن وصي والا فبنفسه أو من  
نائبه أخذاً مامراً نفاً في الوصية للذابة وقوله ولو كان المسجد غير محتاج الخ فيه وقفة فليراجع (قوله لانها)  
أي عبارة فنحو المسجد (قوله لا مسجد سبني) أي بالنسبة للمصالح كالمظهر اه وشيخي (قوله على  
قياس الخ) راجع على الاستثناء فقط والافتقار المستثنى منه بنفسه (قوله مرأ نفاً) أي في شرح أن يتصور  
له الملك (قوله ويصرف الناظر الخ) أي فليس للوصي الصرف بنفسه بل يدفعه للناظر أولن أقامه مقامه  
ومثاله النذر لا ضرورة المشورة كضريح امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه فيجب على الناظر صرفه ما توليه  
القائم بمصالحه وهو يفعل ما يراه فيه ومنه أن يصنع بذلك طعاماً لخدمته الذين حوت العادة بالانفاق عليهم اه  
عش (قوله وهي للكعبة الخ) لو أوصى بنواهم لكسوة الكعبة أو الضريح النبوي وكانا غير محتاجين لذلك  
حالا وفيما بشرط من وقعه لكسوتهما ما يفي بذلك فينبغي أن يقال بصحة الوصية ويدخر ما أوصى به أو تجدد به  
كسوة أخرى لما في ذلك من التعظيم اه عش (قوله ما وهي من الكعبة) أي سقط منها اه عش وفي  
المعنى وينبغي كما قال ابن شهبة الحاق الكسوة بالعمارة فانها من جملة المصالح اه (قوله في الاول) وهو  
الوصية للكعبة (قوله وللحرم الخ) أي والوصية للحرم (قوله مصالحهما) لعل الضمير للكعبة وبقيصة الحرم  
سم والاظهر أنه للكعبة والضريح النبوي اه سيد عمر عبارة الكردي قوله وللحرم فيدخل فيها  
مصالحهما أي ولو أوصى لحرم من الحرم يدخل في تلك الوصية مصالح الضريح والكعبة اه (قوله  
لضريح متعلق بضمير صحتها (قوله قبره) اظهر في مقام الاضمار (قوله ومن يخدمونه) هل يجري هذا في  
الوصية للكعبة والضريح النبوي كما هو قياسه اه سم (قوله أو يقرؤن عليه) هل المراد من اعتناء القراءة  
عليه أو مطلق القاري وان اتفقت قراءته عليه فيه نظر ولا يبعد الاول اه عش (قوله للشيخ الغفلاي) أي  
أول النبي صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله ولم ينو ضمير محتاج) وتعليل باختباره اه عش (قوله فهي باطله)  
شميل قوله ولم ينو الخ مطلق وقياس الصحة عند الإطلاق في الوقف على المسجد الصحة هنا وتحمل على عمارته  
ونحوها اه عش (قوله لا بنحو مصحف) أي حيث مات الموصي له كافر أو ألام أو لم قبل موت الموصي تبين صحة  
الوصية كما تقدم للشارح في البيع اه عش (قوله لا بنحو مصحف) كالعبد المسلم (قول المتن وكذا حربي  
ومرند) أي معينين اه معنى صورته أن يقول أوصيت لغلان ولم يزد وكان في الواقع حربياً أو مرنداً أما  
لو قال أوصيت لزيد الحربي أو الكافر أو المرتد لم تصح عش وسم (قول المتن وقاتل في الاظهر) قال في  
القون والخلاف في الحر فلو أوصى للقاتل الرقيق صحت قطعا قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو  
السيد اه وقياسه صحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقاً وقد يقال انه لو أوصى لرقيق يقتله فآل الامر الى

الثاني تصح وتكون للسيدو يتعين صرفها في مؤنة العتق فان مات كانت أو مابق منها للسيد لانها بالموت  
انصرفت له كما أن الدابة اذا انتقلت فيه بعد الموت لا يتغير الحكم ويحمل الفرق فليراجع (قوله مصالحهما)  
لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم (قوله ومن يخدمونه) هل يجري هذا في الوصية للكعبة والضريح النبوي كما  
هو قياسه (قوله في المتن وقاتل في الاظهر) قال في القون والخلاف انما هو في الوصية للقاتل الحر فلو أوصى

لم يمت على رده في الاصح) كالصدقة أيضاً فارتقت الوقف بأنه يراد للدوام وهما مقتولان ولا تصح لاهل الحرب والردية لاني برته أو يحارب أو  
يفعل كذا وهو معصية قبل أو مكر وفيما يظهر (وقاتل)

حصولها له بعقبة كما سبق تبين فسادها لان الوصية لا تقابل لنفسه لا لغيره اهـ سم (قوله بان وصي الخ)  
عبارة المغني وصورته ان يوصي لجارحه ثم يموت أو لا تسان فيقتله ومن ذلك قتل سيد الوصي له لان الوصية  
لبعد وصية لسيده كما مر اهـ (قوله ولو عدا) أي تعديا اهـ مغني (قوله باعتبار الاول) أي بالجار الاول  
(قوله ضعيف) أي ضعفا قويا كما أفهمه قوله ساقط اهـ عش (قوله الا ان جاز قتل) أي فيضع وصية  
الحر في لمن يقتله (قوله بعد القتل) أي ولو تعديا أخذ المأمر (قوله الا ان جاز قتل) أي الوصي وقوله بعد  
القتل أي بعد حصول سبب القتل كان جرحه انسان ولو عدا ثم أوصي للجار ومات الوصي وقبل الوصي له  
الوصية أو لم يحصل منه القتل بالفعل ثم قال آخر أوصيت للذي قتل فلانا بكذا فتصح الوصية لان الغرض من  
قوله للذي قتل فلانا تعيين الوصي له لاحاله على معصية اهـ عش (قول المسن ولو ارث) فرع في فتاوى  
السيوطي مسئلة رجل ما. وأوصي جماعة فجعل زوجته أحد الاوصياء وأوصي لهم بمبلغ فهل يجوز  
للزوجة أن تأخذ نظير ما يأخذه أحد الاوصياء الجواب الذي يظهر استحقاق الزوجة نظير ما يأخذه أحد  
الاوصياء لانه ليس تبرعا محض بل شبه الاجرة أو الجعالة للدخول في الوصايا وما يترتب عليها من الاخطار والنظر  
والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها انتهى وأقول قد يفصل بين أن يصرح بجعل المبلغ في نظير الوصاية  
فتستحق الزوجة بدون اجازة الورثة وأن لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان أجاز وأفايتأمل وفي الشق الاول  
لوزاد ما يخص الزوج على آخر المثل فهل تتوقف الزيادة على اجازة بقية الورثة راجعهم فظاهر اهـ سم (قول  
المتن لو ارث) أي وتصح الوصية لو ارث وان لم يخرج من الثلث اهـ مغني (قوله من ورثة متعددين) سذكر  
محمزة (قول المتن ان أجاز الخ) أي وتنفذ ان أجاز الخ فهو قيد لمحدوف اهـ بجري (قوله المطلقين) الى قوله  
وبوجه بانه في النهاية والمغني (قوله المطلقين التصرف) نعت للورثة وكان الاول لفظا ومعنى جعله نعتا لما بقي  
(قوله وان كانت الوصية الخ) راجع الى المتن أي وتتوقف على الاجازة وان كانت الخ (قوله للخبر بذلك) عبارة  
المغني لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يجيز الورثة رواه البيهقي باسناد قال الذهبي صالح اهـ (قوله  
صالح) أي ليس بضعيف ولم يرد في جرحه الصحيح (قوله وبه) اي بذلك الخبر (قوله وحيلة الخ) عبارة المغني  
فائدة من الحيل في الوصية للوارث الخ (قوله اخذه) اي الوارث وقوله على اجازة اي من بقية الورثة وقوله لولده  
اي الوصي اهـ عش (قوله فاذا قبل وادى الخ) عبارة المغني فاذا قبل لزمه دفعها اليه اهـ (قوله لابن) الاوفق

للقائل الرقيق صحت قطعاً قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو السيد ولا خلاف انه لو أوصى لمن يقتله  
ان الوصية باطلة اهـ وقد يقال انه اذا أوصى لرفيق لعل صورته اذا أوصى له ان قتله اما اذا أوصى له ولم يقيد  
بقتله وآل الامر له فلا يتبين فسادها وآل الامر الى حصولها له بعقبة كما سبق انما يتبين فسادها لان الوصية  
للقائل نفسه لا لغيره وقد يقال انه لو تحتم قتل حرا به أو زوجة فوصى لمن يباشر ذلك باذن الامام انه تصح الوصية  
له كلاجرة والجعالة اذا توجه ذلك عليه لغدبيت المال فتأمل اهـ كلام القوت وقياس ما قاله أو لا حصنة  
الوصية لمن يقتله اذا كان وقفا (قوله واسناده صالح) أي كما قاله الذهبي قال في شرح الروض لكن قال البيهقي  
ان عطاه أي راويه عن ابن عباس غير قوي ولم يدرك ابن عباس اهـ \* (فرع) \* في فتاوى السيوطي مسئلة  
رجل مات وأوصي جماعة فجعل زوجته أحد الاوصياء وأوصي لهم بمبلغ فادعى مدع انه لا يجوز للزوجة ان  
تأخذ نظير ما أوصى به للاوصياء لان اوارثة الجواب أما أصل الوصية للوارث فلا يطلق القول بابطالها بل هي  
موقوفة على اجازة الورثة واما هذه المسئلة بخصوصها فالذي يظهر فيها استحقاق الزوجة نظير ما يأخذه أحد  
الاوصياء لانه ليس تبرعا محض بل شبه الاجرة أو الجعالة للدخول في الوصايا وما يترتب عليها من الاخطار  
والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها هذا ما ظهر لي وقد رفيع السؤال الى الشيخ شمس الدين القيسي  
ورافقني على ما أفتيت به والى الشيخ هراج الدين العبادي نظا الف وأجاب بوقف نصيب الزوجة حرا على  
القاعدة ولم تظهر لي موافقته اهـ (وأقول) قد يفصل بين أن يصرح بجعل المبلغ في نظير الوصايا فتستحق  
الزوجة بدون اجازة الورثة وان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان أجاز وأفايتأمل وفي الشق الاول لوزاد

بان وصي لشخص فيقتله  
هو أو سيده ولو عدا فهو  
قاتل باعتبار الاول (في  
الاطهر) لان المثل بعقبة  
فاشبهت الهبة لا الارث  
وخبر ليس للقائل وصية  
ضعيف ساقط ولا تصح ان  
يقتله الا ان جاز قتلته وتصح  
لقاتل فلان بعد القتل  
لا قبله الا ان جاز قتلته  
(ولو ارث) من ورثة متعددين  
(في الاظهر ان أجاز باقي  
الورثة) المطلقين التصرف  
وقلنا بالاصح ان اجازتهم  
تنفذ لا ابتداء عطية وان  
كانت الوصية ببعض الثلث  
للخبر بذلك واسناده صالح  
وبه يخص الخبر الاخر لا  
وصية لو ارث وحيلة أخذه  
من غير توقف على اجازة ان  
يوصي لغلان بالغ أي وهو  
ثلثه فاقبل ان تبرع لولده  
بخمسة حانة أو بالفين كما  
هو ظاهر فاذا قبل وأدى  
لابن ما شرط عليه أخذ  
الوصية ولم يشارك بقية  
الورثة الابن فيما حصل له  
وبوجه بانه لم يحصل له من  
مال الميت شي يخبر به حتى  
يحتاج لاجازة بقية الورثة



فيه ومنه يؤخذ ما أفتيت به انه لو وصي استولته بكذا ان خدمته أحد أولاده كذا بعد موته ففعلت استخفت الوصية غير اعتبار اجازة البقية لما تقرر انه لم يحصل له من مال الميت شيء بخلاف ما لو علق عتق عبده بخدمته بعض أولاده (١٥) فانه يحتاج للاجازة لان المنفعة المصروفة للمخدوم من جملته التركة

قال شارح وقيدت الوارث في المتن بالخاص احترازاً عن العام كوصية من لا يرثه الا بيت المال بالثلث فاقول فتصح قطعاً ولا يحتاج للاجازة اذ امام ورد بان الوارث جهة الاسلام لا خصوص الموصي له فلا يحتاج للاحتراز عنه كما يعلم مما سرفي ارث بيت المال وخرج مما ذكرته وصية من ليس له الا وارث واحد فانها باطلة لا تعذر اجازته لنفسه وسبب ان الامام تعذر اجازته بما زاد على الثلث لان الحق للمسلمين ولا تصح اجازة ولي محجور ولا يضمن بها الا ان قبض بل توقف الى كماله على الارجح وان استبعده الاذرى بعد ان ربحه مرة والبطلان اخرى بل قال قد أفتيت به وفيما لا يصح وانصره غيره لعظم الاضرار بالوقف لاسيما فين اوصى بكل ماله وله طفل محتاج وورثان التصرف وقع صححاً ولا مساغ لابطاله وليس في هذا اضرار لا مكان الاقتراض عليه ولو من بيت المال الى كماله وظاهر ان القاضي في حالة الوقف يعمل في بقائه وبيعه وبيعاً وبالاصح ومن الوصية له اراؤه وهبته والوقف عليه نعم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث

لما قبله للولد (قوله ومنه) اي التوجيه المذكور (قوله كذا) اي سنة مثلاً وقوله بعد موته متعلق بقوله خدمت (قوله انه الخ) اي الاحد المخدم (قوله فانه يحتاج) اي العتق (قوله قال) اي المتن في النهاية الا قوله وخرج الى وسبب (قوله قال شارح الخ) وافقه المغني (قوله كوصية من لا يرثه) اي لانسان اه مغني (قوله ولا يحتاج) اي نفوذ الوصية (قوله لا خصوص الموصي له) ان اراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم يقيد اولاً خصوصه مطلقاً فهو ممنوع نعم يكفي الاعتذار بان الموصي له المالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبي سم على ج اه رشدي (قوله فلا يحتاج الخ) اي لانه ليس بوارث اه ع ش (قوله بما ذكرته) اي بقوله من ورثة متعددين (قوله وصية من ليس له الا وارث واحد) اي لذلك الوارث الواحد اه سم (قوله فانما باطلة) على الاصح اه مغني (قوله لا تعذر اجازته الخ) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذ لم ينفرده حتى صحت ان اجاز البقية سم وهو وجيه فالاولى التعليق بانه يستحقه بلا وصية فهي لا غنى تطير ما ياتي في المتن بل هي من خيراتة فلا حاجة لبرادها وتقييد المتن بما يخرجها اه سيد عمر اقول قد تقدم في الفرائض في اسباب الارث في شرح ونكاح ما يقتضي اعتبار اجازة الوارث الموصي له اذ لم ينفرده ايضاً (قوله ولا تصح الخ) عطف على قوله رسا في الخ عبارة المغني وبالمثلين التصرف مالو كان فيهم صغير أو مجنون أو مجبور وعليه بسفه فلا تصح منه الاجازة ولا من وليه اه وهي أحسن سبباً (قوله ولا يضمن بها) اي الولي بالاجازة اه ع ش (قوله بل توقف) اي الوصية اه رشدي (قوله الى كماله) سبباً في الوصية لاجنبي باكثر من الثلث استثناء من جنونه مستحكم من المحجور فتبطل على تفصيل فينبغي ان ياتي بغيره هنا ايضاً اه سيد عمر (قوله وان استبعده) اي الوقف (قوله والبطلان) عطف على الهاء في ربحه (قوله به) اي البطلان (قوله فلا مساغ) عبارة النهاية فلا مسوغ اه (قوله بالاصح) واذا باع أو أخرج أبق الثمن والاحوة الى كمال المحجور فان اجاز دفع ذلك للموصي له والاقتضا على الورثة كما هو ظاهر اه رشدي (قوله ومن الوصية) الى المتن في المغني (قوله له) اي للوارث (قوله اراؤه وهبته الخ) اي فيتوقف نفوذها على اجازة الورثة والكلام في التبرعات المنجزة في مرض الموت او المعلقة بالموت امام المنجزة في الصحة فينفذ مطلقاً ولا حرمة وان قصد به حرمان الورثة كما ياتي في اول الفصل الآتي اه ع ش (قوله ولا بد لصحة الاجازة الخ) عبارة المغني ولا اثر للاجازة بعد الموت مع جهول قدر المال الموصى به كالاراء عن مجهول نعم ان كانت الوصية بيمين كعبد وقلوب اجازتهم طئنا كثرة المال وان العبد يخرج من ثلثه فبان قليلاً وتواف بعضه أو دين على الميت صحت اجازتهم فيكون كانت الوصية بغير معين وادعى الميراث الجهل بقدر التركة كان قال كنت اعتقدت كثرة المال وقد بان خلافه صدق بيمينه في دعوى الجهل ان لم تقم بينة بعلمه بقدر المال عند الاجازة ونفذ الوصية فيما طئ فان أفتيت لم يصدق ونفذ الوصية في الجميع اه (قوله فسيأتي) أي في أوائل الفصل الآتي زاد النهاية فلو اجاز عالم ما عدا التركة ثم ظهر له من تركة في الارث وقال انما أجزت طائناً حيازته بطلت الاجازة في نصيب من يكره ويشبهه بطلانها في نصف نصيب نفسه والموصي له تخلفه على نفى علمه بشر يكره فيه اه قال الرشدي قوله في نصف نصيب الخ لعله مغرض فيما اذا كان الموصي به النصف

ما يخص الزوجة على أجرة المثل فهل تنوقف الزيادة على اجازة بقية الورثة تراجع من نظائره (قوله مما سرفي ارث بيت المال) قد مر هناك ان التحقيق ان الوارث المسلمون جهتنا الاسلام وبه يعلم ما في رده المذكور وقوله فيه لا خصوص الموصي له ان اراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم يقدراً لا خصوصه مطلقاً فهو ممنوع نعم يكفي الاعتذار بان الموصي له المالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبي (قوله الا وارث واحد) اي لذلك الوارث الواحد (قوله لا تعذر اجازته لنفسه) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذ لم ينفرده حتى صحت ان اجاز البقية (قوله على الارجح) كذا مر (قوله والبطلان) عطف على

على قدر نصيبهم نفذ من غير اجازة فليس لهم نقضه كما مر في الوقف ولا بد لصحة الاجازة من معرفة قدر الميراث اوعينه فان ظن كثرة التركة فبان قليلاً فسيأتي (ولا مبرء ودهم واجلأهم في حياة الموصي)

اذلاحق لهم حينئذ لا احتمال برئهم وموتهم بل بعدموته في الواقع وان ظننه قبله كما يعلم مما سمي فيمن باع مال ايمه طائفا حياته فجزم بعضهم بطلان القبول قبل العلم بموت المورث وان بان بعده غير صحيح ولو تراخى الرد عن القبول بعد الموت لم يرفع العقد على خلاف المعتد الا في الامن حينئذ كذا قاله غير واحد وقضيت ان الموصي له (١٦) يستحق الزوائد الحادثة بين الموت ولرد وقدر يورثه ان الاجازة تنفذ لا تدا عطفية اذ صرح

ان المملك هو الوصية والقبول فيكون الرد قاطعا للملك بذلك لا رادعاه من اصله الا ان يقال هو ملك ضعيف جدا فلا يقتضي ملك الزوائد كالهبة قبل القبض وهذا اقرب (والله اعلم بركونه وارنا يوم الموت) أي وقته دون القبول كما يعلم مما ساذكره في محله فلو اوصى لانيه فحدث له ابن قبل موته فوصية لانيه اولد ابن فانت قبله فوصية لوارث (والوصية لكل وارث بقدر حصته) مشاعا كوصف وثلاث (لغو) لانه يستحقه بغير وصية ويظهر انه لا يأثم بذلك لانه مؤكد للمعنى للشرع لا بخلافه بخلاف تعاطي العقد الفاسد (وبعني هي قدر حصته) كان ترك ابنين وداروقنا قيمتهما سواء فخص كلا بواحد (صحيح) فتعذر الى الاجازة في الاصح لا اختلاف الاغراض بالاعيان ولذا صحت بيع عين من ماله لزيد ولو وصى الفقراء بشئ لم يجوز للموصي أن يعطى منه شي ولو رثا لم يتولو فقراء كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الام حيث قال في قول الموصي ثلث مالي لفلان

والمشرك مشارك بالنصف اه (قوله اذلاحق) الى قوله ولو تراخى في النهاية (قوله حينئذ) أي في حياة الموصي (قوله وموتهم) أي قبله (قوله وان ظننه) أي ما ذكر من الرد والاجازة اه عش قبله أي الموت (قوله فجزم الخ) مبتدأ خبره قوله غير صحيح (قوله بطلان القبول) أي قبول الموصي له أو بقية الورثة (قوله وان بان) أي وجود القبول بعده أي الموت اه رشدي (قوله ولو تراخى الرد) أي رد ما في الورثة عن القبول أي قبول الوارث الموصي له الوصية هذاما يقتضيها المقام والا فان خلاف الا في فيما اذا رد الموصي له بعد قبوله الوصية وقوله بعد الموت متعلق بالقبول (قوله لم يرفع) أي الرد (قوله على خلاف المعتد الا في) أي في فصل المرض المخوف في شرح ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي قوله الامن حينئذ أي الرد (قوله اذ صرح) أي ان الاجازة تنفذ الخ (قوله ان المملك الخ) هذا الكلام يفيد حصول الملك بالقبول وان الوقف في نحو تعبير الروض بانهم موقوفون على اجازة بقية الورثة ليس لاصل الملك بل لدوامه وتمايمه اه سم (قوله بذلك) متعلق بالملك والاشارة الى الوصية والقبول (قوله كالهبة الخ) فيه ان الهبة قبل القبض غير ملوكة ترأسا بخلاف ما هنا على هذا التقدير اه سم (قوله وهذا اقرب) أي عدم ملك الموصي له للزوائد (قوله دون القبول الخ) الانسب بالبعد دون الوصية (قوله في محله) أي القبول (قوله فحدث له) أي للموصي (قوله قبل موته) لمجرد التأكيد (قوله فوصية لانيه) أي قصص بلا اجازة ان خرجت من الثالث وتوقف عليها ان لم تخرج منه اه عش (قوله قبله) أي الموصي (قوله فوصية لوارث) أي فتوقف على الاجازة مطلقا (قول المتن لكل وارث) خرج به مالو اوصى لبعضهم بغير حصته كان اوصى لاحد بنيه الثلاثة بثلث ماله فانها تصح وتوقف على الاجازة فان اجازها أخذها وقسم الباقي بينهم بالسوية مغنى وسم (قول المتن وبعين الخ) أي ولكل وارث بعين هي الخ تخرج بعض الورثة لكن حكمه كالسلك بالاولى اه سم قال المغني والدين كالعين فيما ذكر كالجحيم بعض المتأخرين اه (قول المتن وتقتصر الى الاجازة) سواء كانت الاعيان مثلية أم لا اه نهاية قال عش عبارة الزبدي وانما يظهر الافتقار الى الاجازة اذا كانت العين من ذوات القيمة أما المثلثات كالثلاثة أصح خبطة اوصى بصاع منها لابنته وبصاعين لابنهما ولا وارث له سواهما فتصح ويظهر انه لا يقتصر الى الاجازة اذا كانت الأصح مختلفة متحدة النوع وقسمها ثم اوصى أو كانت غير مختلفة ولو كنهما متحدتي الصفة اه وهو مخالف للكلام الشارح الا ان يحتمل قوله مثلية على ما لو اختلفت صفتها بحيث تختلف الاغراض فيها اه (قوله لا اختلاف الاغراض) الى قوله حيث قال في النهاية (قوله ولذا صحت بيع عين الخ) أي ويتعين على الوارث ذلك حيث قبل زيد الشراء لاحتمال ان يتعلق بالوصية له غرض الموصي كالرفق به أو بعد ماله من الشبهة اه عش (قوله في قول الموصي) أي في بيان حكمه (قوله لفلان) أي مغضوض أمره (قوله انه لا يأخذ الخ) بقول قال (قوله لانه) أي الفلان الموصي (قوله ثم اصفاه الخ) عطف على أقاربه (قوله وهما

الهات في رجب) (قوله اذ صرح الخ) هذا الكلام يفيد حصول الملك بالقبول وان الوقف في نحو تعبير الروض بانهم موقوفون على اجازة بقية الورثة ليس لاصل الملك بل لدوامه وتمايمه (قوله كالهبة) فيه ان الهبة قبل القبض غير ملوكة ترأسا بخلاف ما هنا على هذا التقدير (قوله في المتن لكل وارث) يخرج به البعض كما لو كان له ثلاثة بنين فوصى لواحد منهم معين بثلث ماله فتصح الوصية لكن توقف على اجازة الباقي فان اجازها قامهم ما في المتن الباقيين كما هو ظاهر (قوله في المتن وبعين) أي لكل وارث بعين هي قدر حصته تخرج

يضعه حيث يراه الله تعالى أي أو حيث يراه هو انه لا يأخذ منه لنفسه شيئا ولا يعطى منته بوارثا لئلا يورثه ما كان الحق يجوز للميت بل يصرفه في القرب التي يتوقع بها الميت وليس له حبسه عنده ولا ايداعه لغيره ولا يبق منه في يده شيئا يمكنه أن يخرج به ساعة من ثم وار وفقراء أقاربه أولى ثم أحفاده ثم جيرانه والاشد تعقبا وفقرأولى اه ملخصا وانه أراد باحقاده محارمه من الرضاع لينتظم الترتيب وانما أخذ الواقف الفقير بما وقفه على الفقراء لان الملك ثم لله فلم ينظر الا ان وجد فيه الشرط وهما

الحق لبقية الورثة وللعميت فلم يخط وارثه وقضية تعليله رضى الله عنه عدم اعطاء الوارث بما ذكر أن بقية الورثة لو وضوا باعطاء الوارث الفقير جاز وهو محتمل لان الوصية له اذا نفذت برضاهم مع التصريح به فالولي اذا دخل ضمناء لك رده يمنع دخوله فيها هنا بالكلية لما ياتي أنه لا وصي له عادة فلا تتصور الاجازة حينئذ بخلاف ما اذا نص عليه وهذا هو الوجه والموصي به شرط منها كونه قابلاً للنقل بالاختيار فلا تصح نحوه وقد وجد في غير من هو عليه ولا بحق تابع للمالك تكميل وشقعة لغير من هي عليه (١٧) لا يبطلها التأخير نحو تأجيل الثمن وكونه

مقصود بان يحل الانتفاع به شرعاً فتصح بعين بمساوكة للغير كما ياتي (وتصح بالحل) الموجد واللين في الضرع وبكل مجهول ومعجوز عن تسليمه وتسلمه يظهر في الوصية باللين الموجد أخذاً مما ذكر في الحل أن العبرة بما وجد عند الوصية دون ما حدث بعده وان يقبل قول الوارث في قدره بينه وأنه لو انفصل ضمن كانت الوصية في بدله والا فلا وبشترط لصحة الوصية به (انفصاله حيال الوقت يعلم وجوده عندها) أي الوصية أمافي الآدمي فيأتي فيه ما تقرر في الوصية له وأمافي غيره فبرجع لأهل ثابرة في مدة حياته ولو انفصل حل الآدمية بجنابة مضمونة نفذت الوصية فيما ضمن به بخلاف حل الأبيمة لان الواجب فيه ما نقص من قيمة أمه ولا تعلق للموصي له بشئ منه وانما لم يفرقوا فيما مر في الموصي له بين المضمون وغيره لان المدار فيه على أهلية المالك كما مر ويصح القبول قبل الوضع لان الحل يعلم وتعبيرهم بالحي الغالب اذ لو دعت الموصي بحملها فوجد

الحق) الانسب لما قبله والحق هنا (قوله لبقية الورثة الخ) فيه تأمل (قوله ان بقية الخ) خبر قوله وقضية الخ (قوله فاولي الخ) فيه تأمل (قوله والموصي به) الى قوله وظهر في النهاية والمغنى الا قوله فتصح الى المتن (قوله لغير من هو الخ) وتصح به ان هو عليه والعقود عنه في المرض نهاية ومغنى (قوله لا يبطلها الخ) أي اما التي يبطلها التأخير فلا يتصور الوصية بماله ان اشتغاله بالوصية بقوت الشقعة فلم يبق شئ يوصي به اه ع ش (قوله فتصح الخ) هذا التفريع فيه نظر (قوله واللين الخ) أي والصوف على ظهر الغنم كما جزم به البغوي وقال ويجز على العادة اه مغنى (قوله وبكل مجهول) أي ويرجع في تفسيره للوارث ان لم يبينه الموصي اه ع ش عبارة الغنى وتصح الوصية بالمجهول كالحل الموجد في البطن منقردا عن أمه او معها وعبد من عبده اه (قوله ومجوز الخ) كالطير الطائر والعبد الابن اه مغنى (قوله في الوصية باللين الخ) وكذا في الوصية بالصوف اه مغنى (قوله ولو انفصل) أي اللين (قوله وضمن) ببناء المفعول (قوله والا) أي بان انفصل بجنابة نحو الحربي مثلاً (قوله لصحة الوصية) الى قول المتن وكذا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويمكن الى واذا وقوله وتعبيرهم الى المتن (قوله لأهل الخبرة) أي قول اثنين منهم فيما يظهر اه ع ش (قوله ولو انفصل الخ) أي مبتا مغنى وسم (قوله فيما ضمن به) وهو عشر قيمة أمه اه ع ش (قوله بخلاف حل الأبيمة) أي اذا انفصل مبتا ما اذا انفصل حياته بالجنابة واستمر متا لماله الى ان مات فبني ان يضمن فلي تأمل اه سم (قوله ما نقص الخ) أي بدله (قوله بشئ منه) أي من بدل ما نقص الخ فيكون للوارث اه مغنى (قوله وغيره) كعمل المرتدة من مرتد حيث أسلم بعد الوصية أحد أصوله اه ع ش (قوله يعلم) أي على الراجح اه مغنى (قوله أحلته ذكاتها) في التقيد به نظر لما سأتى من صحة الوصية بالاختصاص فلعله ليصح تعبير المالك في قوله ما ليكه الخ أو يفرق بين ما هنا وما سأتى اه سيد عمر ولعل الظاهر الاول وعدم الفرق (قوله مؤبدة الخ) أي ومقيدة مغنى وع ش (قوله ومطلقة) ويحمل الاطلاق على التأييد وضومغنى وع ش (قوله ولو لغير الموصي له الخ) عبارة الغنى وتصح بالعين دون المنفعة والعين لو احدثت بالمنفعة لا تحل اه (قوله ويمكن) من الانعزال وقوله صاحب الخ مفعوله وقوله تحصيها فافادته عبارة الغنى وانما صححت في العين وحدها لشخص مع عدم المنفعة فيها لا مكان صيرورة المنفعة له بأجرة أو بأجرة أو نحو ذلك اه (قوله والا) أي وان لم يقله (قوله لكن الذي في الروضة هنا صححتها الخ) اعتمدته النهاية والمغنى كما مر (قوله وان لم يقل ذلك) أي ان ملكته (قوله أو شرعاً) الى قوله بخلاف يمكن ان يجعل من صورته ما لو مات مورثه مدوناً فيصح ايضاً وبما ورثه منه مع انه مرهون شرعاً بدين مورثه اه سم (قوله بطلت) وظاهر ان محل ذلك اذا كان الدين مستغرقاً لقيمتها اه

بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالاولى (قوله ولو انفصل حل الآدمية) أي مبتا (قوله بخلاف حل الأبيمة) أي اذا انفصل حياته بالجنابة واستمر متا لماله الى ان مات فبني ان يضمن فلي تأمل \* (فرع) \* في فتاوى السيوطي ما نصه مسألة أو وصي لرجل بما سجدته الله تعالى لا تمتنع الا ولادوله وارث مستغرق ثم توفي وقبل الموصي له وعلم الوارث بالوصية ثم ان الوارث المذكور وطى الامه المذكورة فاولدها ولد فهل يكون الولد رقيقاً أو ينعقد حر او اذا انعقد حر يلزمه القيمة أو لا الجواب هذه المسئلة لم أرها منقولة لكن مقتضى ما ذكره الاصحاب في صورته نظير هان الولد ينعقد حر وان عليه قيمة للموصي له اه (قوله وشرعاً) يمكن أن يكون من صورته ما لو مات مورثه مدوناً فيصح ايضاً وبما ورثه منه مع انه مرهون شرعاً بدين مورثه (قوله

(٣ - (شرواني وابن قاسم) - سابع) بطنها حين أحلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية بملكه الموصي له كما هو ظاهر (وبالمنافع) المباحة وحدها مؤبدة ومطلقة ولو لغير الموصي له بالعين لأنها أموال تقابل بالعوض كالأعيان ويمكن صاحب العين المسلوقة المنفعة تحصيها واذا رد ذو المنفعة انتقلت للورثة لا للموصي له بالعين (وكذا) تصح الوصية بمساوكة للغنم ان قال ان ملكته ثم ملكه والا فلا كما اعتمدته جميع متأخرون وحكي الراجح الاتفاق عليه في موضع لكن الذي في الروضة هنا صححتها وان لم يقل ذلك وبمرهون جعلاً أو شرعاً ثم ان يبيع

في الدين بطلت والا فلا والقياس صحة (١٨) قبول الموصي له بعد الموت وقبل فكل الرهن نظير ما مر من صحته قبل علمه بالموت اعتبارا بما

سيد عمر (قوله والقياس صحة الخ) القياس انه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعلق المانع من التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صحة بيع الموهون بغير إذن المرنح ولا يمكن المصير اليه قاله سم ثم ذكر كلا ما حصله الميل الى انه اذا انقطع التعلق بعد القبول تبين حصول الملك من حين الانقطاع لا من حين الموت (قوله نظير ما مر الخ) كونه نظيره وتعليله باعتبار ما في نفس الامر فيه نظرا لوجود التعلق بالعين في نفس الامر عند انقبول هنالام الانية قال هذا التعلق انما وثراؤا وجد البيع فان لم يوجد تبين انه لا أثر له فليتأمل فيه اه سم (قوله بطلانها) اي الوصية بالمراهون وقوله بموت المراهون أي قبل فكل الرهن وقوله وان انقلنا الخ أي بعد الموت (قوله ثناء) الى قول المتن ونجزي في النهاية الا قوله ثم رأيت الى واذا استحق وقوله وكلم نحو صيد الى بخلاف وقوله قيل الى ويؤخذ (قوله لان الحل لكون الخ) دفع به ما قيل ان الحل أهم من الثمرة فلا يصح تشبيه الضمير بعده لان شرط التشبيه بعد العطف بأو وقوعها بين ضدتين وحاصل الجواب انه اذا أراد بالحل الحيوان كان ما ينال الثمرة فتعين التشبيه وكتب عليه سم على حج اعتماد بن هشام وجوب المطابقة بعد أو التي للثمن وبيع وقد يدعي هنا انه اه عش (قوله فاندفع الاعتراض الخ) عبارة المغني تشبيه الضمير بعد العطف بأو مذهب كوفي اما البصري فيجده فكان الاحسن للمصنف ان يقول سيحدث اه (قوله فيها) أي الوصية (قوله رفق بالناس) وتوسع في تصحح بالعدوم كما تصحح بالمجهول اه مغني (قوله ولاحق له الخ) أي للموصي له عبارة المغني واذا قلنا بالصحة في الحل فولدت له لدون ستة أشهر لم يكن موصي به لانه كان موجودا وانما أوصى بما سيحدث أولا كثر من أربع سنين كان موصي به أو بينهما وهي ذات زوج وصحت والا فلا اه (قوله مطلقا) أي فراشا كانت أم لا اه عش (قوله أولادون أكثر الخ) أي لاربعة سنين فاقل اه نهاية (قوله قال الخبراء) أي اثنتان منهم فيما يظهر اه عش (قوله عند الوصية) قضية عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما اه سم ونجزي عش على القضية المذكورة عبارة أي فاذا مات الموصي وقبل الموصي له الوصية استحق الحل والصوف للسذين كما هو موجودين بخلاف الحادثين بعد الوصية وقبل الموت فانهما للورث اه (قوله وبشجرة ما يدخل الخ) عطف على قوله بداية نحو حل الخ اه سم (قوله ويجب بقاؤه الخ) أي بخلاف الثمرة المؤثرة وقت الوصية والحادثة بعدها قبل موت الموصي فانها للورث اه عش (قوله بقاؤه) عبارة النهاية ابقاؤه من الافعال وهي أحسن (قوله ونظير الخ) مبتدأ خبره قوله مالو أوصى الخ (قوله اعتبار الوصية) أي وقتها (قوله وهي) أي الوصية مبتدأ وقوله بما تحمله أي كل من الدابة والشجرة متعلق به وقوله لكل حل أي شامل له خبره عبارة المغني واذا أوصى بما يحدث هذا العام أو كل عام عمل به وان اطلق فقال أوصيت بما يحدث فهل يعمل كل سنة أو يختص بالسنة الاولى قال ابن الرقعة الظاهر العموم وسكت عليه السبكي وهو ظاهر اه (قوله على الوجه) عبارة النهاية كما استظهره ابن الرقعة وسكت السبكي اه (قوله آخر الخ) متعلق بقوله سأذكره (قوله واذا استحق الثمرة) أي بالموت والقبول وقوله واحد امنهما أي من الورث والموصي له (قول المتن وباحد عبديه) وتصح بتجوم

والقياس صحة قبول الموصي له الخ) القياس انه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعلق المانع منه التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صحة بيع الموهون بغير إذن المرنح ولا يمكن المصير اليه ثم اذا انقطع التعلق بعد القبول فهل علمه من حين الانقطاع فقط وان لزم تخلف الملك عن القبول بعد الموت لانه لمانع أه يتبين الملك من حين الموت ويلزم عليه حصول الملك حين قيام التعلق المانع منه الا أن يدعي انه مع انقطاع التعلق تبين انه غير مانع وفيه نظر اذ يلزم تبين صحة البيع اذا انقطع التعلق ولا سبيل اليه (قوله نظير ما مر) في كونه نظيره وتعليله باعتبار ما في نفس الامر لآخر نظرا لوجود التعلق بالعين في نفس الامر عند القبول هنالام الا أن يقال هذا التعلق انما وثراؤا وجد البيع فان لم يوجد تبين انه لا أثر له فليتأمل فيه (قوله في المتن سيحدثان) اعتماد بن هشام وجوب المطابقة بعد أو التي للثمن وبيع وقد يدعي هنا انه اه (قوله عند الوصية) قضية عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما (قوله وبشجرة) عطف

في نفس الامر واقفاء غير واحد بطلانها بموت المراهون وان انقل الرهن ليس في محله و(بشجرة أو حل سيحدثان) ثناء لان الحل لكون المراهون الحيوان ضد الثمرة فاندفع الاعتراض عليه بان الاولى سيحدث (في الاصح) لاحتمال وجوه من الغرر فيها رفق بالناس ولاحق له في الموجود عندها بان ولدته الا كمنية لدون ستة أشهر منها مطلقا أو لدون أكثر من أربع سنين وليست فراشا أو الهيمية لزم قال الخبراء انه موجود عندها ويدخل خلافا لما في التسريب في الوصية بداية نحو حل وصوف ولين موجود عند الوصية وبشجرة ما يدخل في بيعها من غير المتأثر بموت الموصي الوصية ويجب بقاؤه الى الجذاذ ونظير اعتبار الوصية هنا مالو أوصى لأولاد فلان فانه انما يتناول المتفضل عند الوصية لا المتفضل بعد بخلاف الوقف لانه يراد للوام كأمروهي بما تحمله ولا نسبة لكل حل على الوجه لان ما للعموم ثم رأيت ما سأذكره عن الزركشي وغيره آخر محبت الوصية بالنافع وهو صريح فيما رجحه واذا استحق الثمرة فاحتاجت هي أو أصلها السبق لم يلزم واحدا منهما كما مر ويظهر أن يأتي هنا ما مر آخر فرع باع شجرة (وباحد عبديه) مثلا



وبعينة الوارث لانهم لا يتحمل الجهاالة فالأهم أولى وانما لم يصح لاحد الرجلين لانه يتحمل في الموصى به لكونه تابعاً لما لا يتحمل في الموصى له ومن ثم صحت بعمل سيحدث لاجل سيحدث (وبنحو ما يتحمل الانتفاع بها) لثبوت الاختصاص (١٩) فيها وانتقالها بالارث والهبة لاجل ما يحرم

الاقتناع به كغيره غير محترمة

وخير من وفرة وكاب وقور

وكاب نحو صيدان لا يصيد

مثلاً بناء على الاصح من

حرمته اقتناؤه لانه ينافي

مقصود الوصية بخلاف

ما يحل (ككاتب معلم)

وجو قابل التعليم لحل

اقتناؤها ككاتب يحرس

الدور قبل ولا يسمى معلماً

لانه يدفع بطبعه وفيه نظر

والشاهد ترويه يؤخذ

من حل اقتناء قابل التعليم

حل الاقتناء ان يريد تعلم

الصيد وهو قابل لذلك

(وزيل) ولو من مغلظ على

الاجرة لتسميد الارض

والوقود وميتة ولو مغلظة

لاطعام الجوارح (وخير

محترمة) وهي ما عسرت

بقصد الخلية أو لا بقصد شيء

ويتجه انه لو غير قصد قبل

تخمرها تغير الحكم اليه

وانما لا تدفع للموصى له بل

لثمة الان عرفت دمايته

وأمن شربه لها وبحيث ابن

الرفعة فيما ليس من عودها

خلا لا يصنع أدى أي

بعين حرمته ما سماها فلا

يصح الوصية او نوزع بانه

قد يستعملها في اغراض

آخر كاطعام نار وبرد بان

البأس من تحملها صيرها

كغير المحترمة وهي لا يجوز

امساكها تلك الاغراض

السكابة وان لم تكن مستقرة وبالمكاتب وان لم يقل ان عجز نفسه اه معنى (قوله وبعينة) الى قوله قيل في  
المعنى (قوله وبعينة لوارث) ظاهره الوجوب كالموصى به الروص والارشاد مع شرحهما عبارة عما واللتعين  
للمهم منهما واجب على الوارث اه وعبارة عن المراد بقوله وبعينة الخ ان ذلك باختياره ولو كان المعين  
أدون من الباقي لانه يجبر على تعيين واحد بعينه وهل له الرجوع عما عينه لغيره أم لا فيه نظر والا قرب الثاني  
لانه بتعيينه له تعاقبه اختصاص الموصى له ويؤيده ما سياتي في الفصل الآتي بعد قول المصنف: في قول عطية  
الخ من قوله ولا رجوع للمعبر قبل القبض اه (قوله لكونه تابعاً) أي للموصى له اه ع (قوله والهبة) أي  
صورة لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشدي (قوله كغير الخ) قضيته وان تخلت ويحتمل  
تقيده بما اذا لم تخل فابرجع اه ع (قوله ان لا يصيد الخ) خلافاً للنهاية والمعنى كيانا في عبارة سم  
اعتمد شيخنا الشهاب الرملي صحة الوصية بكاتب يقتنى وان لم يحل للموصى له اقتناؤه بان لا يحتاج اليه لغير حراسة  
لانه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بان يحدث له الاحتياج حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له حينئذ اه  
وقوله من حرمته اقتناؤه) أي كلب نحو الصيد وقوله له أي ان لا يصيد مثلاً (قوله لانه الخ) تعليل لقوله لا بما  
يحرم الخ (قوله بخلاف الخ) دخول في المنزل وحال من فاعل ينافي (قول المتن ككاتب معلم) مثل كلامه لو لم  
يكن الموصى له صاحب زرع ولا ماشية ونحوهما وهو كذلك فتجوز الوصية بها كما اعتمدته الوالد رحمه الله تعالى  
لأنه من نقل يدها له اقتناؤه اه نهاية وفي المعنى مثله (قوله ولا يسمى) أي كلب يحرس الدور (قوله  
والشاهدة ترويه) محل تأمل اه سيد عمر (قوله لمن يريد تعلم الصيد) أي أو يريد شراء ماشية حالاً اه ع  
(قوله تعلم الصيد) أي الاصطياب بالسكاب (قوله وميتة) عطف على كاتب معلم (قوله بقصد الخلية الخ) يخرج  
لما عسرت بقصد أن تستعمل عصيراً أو دبساً مثلاً وظاهر أنها محترمة فلو عبر بغيره تبعاً للرافعي في إحدى  
عبارة المتخارة وهي ما عسرت لبقصد الخيرية لكان أولى والله أعلم اه سيد عمر (قوله أو لا بقصد شيء) أي أو  
كان العاصر لها ذماً ولو لبقصد الخيرية اه ع (قوله قبل تخمرها) أي أو بعده سم وع (قوله وانما  
لا تدفع الخ) قد يقال لو لم يلزم أن يجب نزع المحترمة من صاحبها اذا كان غير ثقة وهو محل تأمل لأن يفرق اه  
سيد عمر ولعل وجهه أنه يعتق في الدوام ما لا يعتق في الابتداء (قوله فلا تصح الخ) خالفه النهاية والمعنى واعداً  
النزاع الاكتى (قوله ورد) أي النزاع المذكور (قوله وهي) أي الخمر الغير المحترمة (قوله طلقاً) أي لتلك  
الاغراض أو لغيرها (قوله اعطى ما يناسبه) هو أحد وجهين ثانيهما أنه يتخير الوارث وهو أو تخمها شرح مر  
اه سم عبارة النهاية هنا بخبر الوارث وان لم يتخير لواحدها أو كان ما أعطاه لا يناسب حاله اه وفي المعنى

على بداية (قوله وكاب نحو صيد الخ) \* فرع اعتمد شيخنا الشهاب الرملي صحة الوصية بكاتب يقتنى وان لم يحل  
للموصى له اقتناؤه بان لا يحتاج اليه لغير حراسة لانه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بان يحدث له الاحتياج اليه  
حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له اه وقياسه جواز اعطاء غير المناسب في المسئلة الاكتى بخلاف  
لقول الشارح الاكتى اعطى ما يناسبه (قوله ويؤخذ من حل الخ) فيه نظر والفرق يمكن (قوله ولو لم يغلظ) \*  
شامل لميتة الخنزير والمكاتب العقور وتقدم انهما بنفسهما لا تصح الوصية بهما (قوله قبل تخمرها) يتجه أو  
بعده (قوله ونوزع) اعتمدته مر (قوله وبرد الخ) قد يجاب بالفرق بان غير المحترمة انما حرم امساكها  
لفساد القصد أولاً (قوله وهي لا يجوز امساكها لتلك الاغراض) قد يقال بل ينبغي جواز امساكها لتلك  
الاغراض بناء على ما يتجه من اعتبار تغير القصد بعد التخمر لان امساكها لها حاصله تغير القصد بعد التخمر  
بناء على ان عصرها بغير قصد الخلية من الاغراض المباحة كاطعام النار وكعصرها بقصد الخلية في جعلها  
محترمة وهو الذي يظهر فليتأمل (قوله اعطى ما يناسبه) هو أحد وجهين ثانيهما أنه يتخير الوارث وهو

بل يجب اراقتناؤه رامطابقاً ولو لموصى لشخص (بكاتب من كلابه) المنتفع به ثم مات وله كلاب (اعطى) الموصى له (أحدها) بخبر الوارث ان  
احتاج للصيد والحراسة معاً فان احتاج لاحدهما فقط أعطى ما يناسبه بخلاف ما اذا لم يتخير لواحدهما من المأمور من بطلان الوصية \* (تنبيه) \*  
قضيه قوله بخبر الوارث هنا وفي مسائل تأتي

قولهم فيما عدا نفاذ بقية الوارث انه لا تدخل الوصية في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا يتصرف عليه مع كماله فيما قد انصرف والظاهر  
في الناقص الوقف لكانه لم يتصرف الوصي أو الولي أو غيره في التعيين بالاحوط للوارث قلت لو قيل به لم يبعد الا أن يكونوا المحو انه  
قد دخل في تعيين الاحظ فيتصرف المالك (٢٠) وهو بعيد فان عدلته وحده عن ذلك (فان لم يكن له) عند الموت اذا عبر به (كالب)

ما وافقها (قوله وقوله الخ) عطف على قولهم الخ وقوله ويعينه الوارث مقوله وقوله انه لا تدخل الخ خبر  
قضية الخ (قوله في الاقص أي الوارث الناقص بخصوصا (قوله الوقف) أي للتعين (قوله أن يكونوا الخ)  
أي الاحكام (قوله عند الموت) أي قوله وتقدير ان لا مال في المعنى والى الفصل في النهاية الا قوله بخلاف مالى  
التي (قوله اذا عبر به) مبتدأ وخبر وعلة لتعديده عند الموت (قوله لتعذر شرأه) فيه بحث لانه ينبغي أن  
يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فها لا حجت الوصية اذا قال من مالى لا مكان تحصيله بالمال  
بهذا الطريق سم وعش (تله انما به) أي صورة والا فلا يصح بيعا تصح هبة وحديث يقال في الشراء  
مثل ذلك لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشدي (قوله وبه فارق عبد الخ) أي فانه  
بشرأه ويكلف الوارث انما به اه عش اقول المزر وكلاهما أو نجاسة أخرى وان كثر اه معني (قول  
التي أو بعضها) يفهم بالاولى من قوله بها أي كلها (قوله في الكلاب جميعها) أي الموصى بها من السكل  
أو البعض اه رشدي ولو قال الشارح في تلك الكلاب كافي المعنى لسكان أو ضح (قوله وتقدير أن لا مال  
الخ) عبارة المحقق المحلى والثاني لا تنفذ في ثلثها لانها ليست من جنسه حتى تضم اليه والثالث تقوم بتقدير  
المالسة فيها وتضم الى المال وتنفذ الوصية في ثلث الجميع أي قدره من الكلاب اه فتأملها حتى يظهر  
لك ما في قول الشارح حتى تنفذ في ثلثها فقط اه سيد عمر أي فالمناسب اسقاط قوله أو ان لها فية كافي المعنى أو  
ناخبره عن قوله حتى تنفذ الخ مع زيادة حتى تنفذ في ثلث الجميع الخ (قوله وتقدير الخ) اشارة الى رد المقابل  
فانه قال ان الكلاب ليس من جنس المال فيقدر أن لا مال له اه كردى (قوله ولو أوصى) الى الفصل في المعنى  
الاوله أو صلح تخير الوارث (قوله بثله) أي المال (قوله لم تنفذ) أي الوصية بالكلاب (قوله الا في ثلثها) لان  
ما يأخذ الورثة من الثلثين هو حظهم بسبب الثلث الذي نفذ فيه الوصية فلا يجوز ان يحسب عليهم مرة أخرى  
في وصية غير المتول معني وشرح الروض (قوله الا كلاب) أي وأوصى بها كلها نفذ في ثلثها فقط أو كلب فقط  
وأوصى به نفذ في ثلثها وأوصى بثلثين منها نفذ في واحد وثلث معني وشرح الروض (قوله وينظر فيه)  
أي فيما اذا لم يكن للموصى الا كلاب وأوصى بها كلها (قوله الى عددتها) أي لا قيمتها اذ لا قيمة لها ويرجع في  
التعيين للوارث عش معني (قوله بخلاف ما اذا اختلفت الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه لو كان له  
أجناس ككلاب وخنزير ومجتمعة وميتة وأوصى بواحد منها اعتبر الثلث بقرض القيمة لا بالعدد ولا بالمنفعة  
اذ لا تناسب بين الرؤس ولا المنفعة اه (قول المتن طبس للهو) كالسكوبة تضيق الوسط واسع الطرفين اه  
معني (قوله كطبل الباز) هو لقب ولي الله اسمه عبيد القادر الجيلاني والمراد بطبل الباز طبل الفقراء بالواحه  
ولعله انما أضيف اليه لانه أول من أنشأه وقيل سمي بذلك لانه يبيع البازاي الصقر على الصيد كما يبيع الفقراء  
على الذكر اه بجري (قوله كطبل الباز) قد يقال الباز الموجود الا أن من السكوبة اه سم (قوله أو  
صلح الخ) مقابل قوله لا يصلح لباح وقد يقال يغني عنه قول المصنف الا أن يصلح الخ (قوله أو يعود)  
عطف على قول المصنف بطبل (قوله لا تصرف مطلقه الخ) أي ان العود لا يتبادر منه الا ذلك (قول المتن الا أن  
يصلح الخ) محله عند الاطلاق فان قال الموصى أردت به الانتفاع على الوجه الذي عمل له لم تصح كالجزم به الوافي  
واستظهره الزركشي معني ونهاية (قوله اسم الطبل) أي طبل الخلل اه حابي (قوله والالغت الخ) بحث  
أرجحها شرح م (قوله لتعذر شرأه) فيه بحث لانه ينبغي أن يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن  
الاختصاص فها لا حجت الوصية اذا قال من مالى لا مكان تحصيله بالمال بهذا الطريق (قوله كطبل الباز) قد  
يقال الباز الموجود الا أن من السكوبة (قوله أو صلح) مقابله لا يصلح لباح (قوله وان كان رضاه الخ) بحث

ينفع به (لغت) الوصية  
وان قال من مالى لتعذر  
شرأه ولا يكلف الوارث انما  
به وبه فارق عبد من مالى  
ولا عبده (ولو كان له مال  
وكلاب) منفع بها (ووصى  
بها أو بعضها) فالاصح  
نفوذها في الكلاب جميعها  
(وان كثر وقيل المال)  
وان كان أدنى متقوم  
كسائق اذ الشرط بقاء  
ضعف الموصى به للورثة  
وقيل المال خبر من كثير  
الكلاب اذ لا قيمة لها  
وتقدير أن لا مال أو ان لها  
قيمة حتى تنفذ في ثلثها فقط  
يشبه التحكم ولو أوصى  
بثلثه لواحد وبها الآخر لم  
تنفذ الا في ثلثها كما لو لم يكن  
له الا كلاب وينظر فيه الى  
عددتها بخلاف ما اذا  
اختلفت أجناس غير المتول  
فانه ينظر الى قيمتها بتقدير  
المال عند من يراها ولو  
أوصى بطبل) سواء قال  
من طبولى أم لا (وله طبل  
لهو) لا يصلح لباح (وطبل  
يحصل الانتفاع به كطبل  
حرب) يقصده التحويل  
(أو حجي) يقصده الاعلام  
بالنزول والرحيل أو غيرهما  
كطبل الباز (جمل على  
الثاني) لتصح لان الظاهر  
قصده للثواب أو صلح تخير

الوارث أو ومن عيادته وله عود له لا يصلح لباح وعود بناءً وأطلق بطلان لا تصرف مطلقه لعود للهو والطبل يقع بعضهم  
على السكل اطلاقا واحداً ولو أوصى بطبل للهو) وهو الكوبة بالآلية في الشهاداب (لغت) الوصية لانه معصية (الا أن يصلح لحرب أو حجي)  
أو منفعة أخرى مباحة ولو مع تغيير لكن ان بقي معه اسم الطبل والالغت وان كان رضاه من نقد أو جوههر

\* (فصل) \* في الوصية لغير

الوارث وحكم التبرعات في

المرض \* (ينبغي) لمن ورثته

أغنياء أو فقراء (أن لا يوصي

بأكثر من ثلث ماله) بل

الاحسن أن ينقص منه

شيئا لأنه صلى الله عليه وسلم

استكثره فقال الثالث

وثلث كثير ومن ثم صرح

بجمع بكرة الزيادة عليه

وأما تصريح آخر بنجرمتها

فهو ضعيف وإن قصد بذلك

حرمان ورثته كما علم مما

قدمته في شرح قولنا في

الوقف كعمارة الكنائس

فباطل وأيضاً فهو لا حرمان

منه أصلاً ما للثلث فلان

الشارع وسع له في ثلثه

ليتدارك له ما فرط منه فلم

يؤثر قصده به ذلك وأما

الزائد عليه فهو انما ينفذ

ان أجاز ومع اجازتهم لا

ينسب اليه حرمان فهو لا

يؤثر قصده وتحرير عقد

الفضولي لا يشهد للقائين

بالتحرير هنا خلافاً لمن زعمه

لأنه تلبس بعد فقد فاسد ولا

كذلك هنا لان الملك له فصم

التصرف فيه ألا ترى انه لو

برأ نفذه لكنه غير لازم لجواز

ابطاله له ولوارثه ومن ثم

كان الاصح ان اجازته تنفذ

لا ابتداء عطية (فان زاد)

على الثلث (ورد الوارث)

الخاص المطلق التصرف

الزيادة (بطلت) الوصية (في

الزائد) اجزاء لانه حق

فان كان عاماً بطلت ابتداء

من غير رد لان الحق

للمسلمين فلا يجوز (وان أجاز)

وهو مطلق التصرف والام تصح اجازته ولارده

بعضهم ان يحمل البطلان اذا اوصى به لا كدعي معين فلو اوصى به لجهة عامة كالمساكين أو لنحو مسجد وكان رضاضه مالا فيظهر الجزم بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح مر اه سم وجزم بالصحة حينئذ الحلبي

\* (فصل) \* في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله في الوصية) الى قوله وايضا في النهاية والمغني (قوله وحكم التبرعات الخ) أي وما يلحق بذلك كالوصية بحاضر هو ثلث ماله اه ع ش (قول المتن ينبغي) أي يطلب منه على سبيل النذب اه مغني (قوله بل الاحسن ان ينقص الخ) أي لان الوصية بالثلث خلاف الاولى اه ع ش عبارة المغني ويسن ان ينقص عن الثلث شيئاً خروجا من خلاف من أوجب ذلك ولا يستكثر الثلث في التبرع وسواء كانت الورثة أغنياء أم لا وان قال المصنف في شرح مسلم انهم اذا كانوا أغنياء لا يستحب النقص والاستحباب اه (قوله فقال الثلث) قال النووي في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الاغراء أو بتقدير أعطاء ورفعه على انه فاعل أي يكفيك الثلث أو مبتدأ حذف خبر أو خبر محذوف اه أي الثلث كافيك أو كافيك الثلث اه ع ش (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل ابتغاء ما ذكره وبه (قوله صرح بجمع الخ) معتمد وقوله بكرة الزيادة أي وقت الوصية فيما يظهر اذا لم يعلم حال المال وقت الموت اه ع ش عبارة سم ولم تطل الوصية مع كراهتها لانها وقعت تابعة للوصية بالاصل المطلوبة ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره وظاهر انه لا يتأتى النظر لحال الموت بالنسبة للكراهة وان الكراهة انما هي عند الوصية كقوله أو وصيت بثلاثة أرباع مالي وكذا جماعة وماله ما تثنان نعم ان غالب على ظنهم حصول مال آخر بحيث يصير المائة ثلثاً أو أقل فينبغي عدم الكراهة اه (قوله وان قصد بذلك) أي بالثلث والزائد عليه كذا يفيد قوله لا تقي ما للثلث الخ وكان الاولى الاقتصار على الزائد على الثلث كما فعله غيره لان قول الحرمان مقصد الحرام مسبق في كلامه (قوله فهو) أي الحرمان (قوله ولا كذلك) بمنع ما تقدم في الشارح غير مرة من عد الوصية عقداً وقوله لان الملك الخ لا يخفى ما في تقريره (قوله لو برأ) أي من زائد تبرعه المنجز في المرض الخوف على الثلث من ذلك المرض وقوله نفذ أي بان نفوذ تصرفه في الكل كما يأتي في فصل المرض الخوف (قوله لكنه الخ) استدراك على صحة التصرف (قوله لجواز ابطاله) أي التصرف وقوله الخ أي للموصي متعلق بالجواز (قوله ومن ثم) أي من أجل صحة ذلك التصرف (قوله ان اجازته) أي الوارث (قول المتن ورد الوارث الخ) أي الحائز ولو بالزاد بشرطه والابان كان وارث خاص آخر فبطل فيما يخصه من الزائد فقط اه سم (قوله الخاص) الى قول المتن وفي قول في المغني الا قوله بان شهد الى المتن والى قول المتن ويعتبر من الثلث في النهاية (قوله فان كان عاماً بطلت) أي في الزائد اه ع ش (قول المتن وان أجاز) أي الوارث الخاص ان كان حائزاً وان لم يكن حائزاً فباطله في قدر ما يخص الآخر ان كان بيت المال وموقفه فيه ان كان غيره اه سم (قول المتن وان أجاز)

بعضهم ان يحمل البطلان اذا كان رضاضه مالا اذا كانت الوصية لا كدعي معين فان كانت لجهة أو لمسجد فيظهر القطع بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح مر

\* (فصل) \* في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله ومن ثم صرح بجمع بكرة الزيادة عليه) لا يقال فله بطل الوصية حينئذ لان الوصية بالكسر وباطلة لا تانقول الوصية بالكسر وهما وقعت تابعة للوصية بالاصل التي هي غير مكر وهما بل مطلوبة ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره ويمكن ان يدعى ان المكر الوصية بالزيادة الزيادة والباطل الوصية بالكسر ولا الوصية المكر وهما وظاهر ان الكراهة عند الوصية كقوله أو وصيت بثلاثة أرباع مالي وكذا جماعة وماله ما تثنان نعم ان غالب على ظنهم حصول مال آخر بحيث يصير المائة ثلثاً أو أقل فينبغي عدم الكراهة وظاهر انه لا يتأتى النظر لحال الموت بالنسبة للكراهة حتى يحكم بها فيما لو كان اوصى به دون الثلث اذا ما ارعد الموت فوق الثلث فليست أم (قوله في المتن وان أجاز الخ) عبارة الروض والأي وان كانت الوصية بالزيادة ممن له وارث خاص فوقفه أي في الزائد على اجازة الورثة قال في شرحه ان كانوا آخرين ثم قال وان لم يكونوا آخرين فباطله في قدر ما يخص غيرهم من الزائد اه وينبغي ان

للمسلمين فلا يجوز (وان أجاز) وهو مطلق التصرف والام تصح اجازته ولارده

بل توقف لكله على الزوج  
 كما مر بما تقدم فر وع آخر  
 تأتي هنا قبل محله ان يرجي  
 والا يكون مستحكما ليس  
 من برته بطل الوصية وهو  
 متجه ان غلب على الظن  
 ذلك بان شهد بخبر ان  
 والا فلا تلا تصرف الموصي  
 وقع صحيحا كما تفسر ردا  
 بطله الامناع قوي وعلى  
 كل في بر أو أجاز بان نفوذها  
 (فأجازته تنفيذ) أي امضاء  
 لتصرف الموصي بالزيادة  
 على الثالث لصحته كما مر وحق  
 الوارث انما يثبت في ثاني  
 الحال فاشبهه بقول الشفيع  
 (وفي قول عطية مبتدأة  
 والوصية بالزيادة لغو) انهم  
 صلى الله عليه وسلم معدن  
 أبي وقاص عن الوصية  
 بالتصديق بالثلاثين رواه  
 الشيخان ويجاب بان النهي  
 انما يقتضي الفساد ان كان  
 لذات الشيء أو لازمه وهو  
 هنا ليس كذلك لانه خارج  
 عنه وهو رعاية الوارث وان  
 توقف الامر على اجازته وعلى  
 الاثر لا يحتاج للفظ هبة  
 وتجدد قبول وقبض ولا  
 رجوع للمعبر قبل القبض  
 وتنفيذ المدلس وعليهما  
 لا بد من معرفته لقدر ما يجيزه  
 مع التركة ان كانت بمشاع  
 لا معين ومن ثم لم أجاز وقال  
 ظننت قلة المال أو كثرته  
 ولم أعلم كتيبه وهي بمشاع  
 حالف انه لا يعلم ونفذ فيما  
 ظنه فقعد أو معين لم يقبل  
 (ويعبر بالمال) حتى يعرف  
 عدو الثابت منه

أي بنحو أجزت الوصية أو ما ضيتها أو رضى بما فعله الموصي اه ع ش قوله بل توقف أي الوصية اه  
 رشدي (قوله كما مر) أي في شرح ان أجاز باقي الورثة (قوله محله) أي الوفا ان رجى أي السكال (قوله  
 بطلت الوصية) أي ظاهر ما ياتي من انه لو أفاق وأجازته بذات اجازته اه ع ش (قوله وهو متجه الخ) وحينئذ  
 لو تصرف في جميع المال ثم برأ أجاز فهل يتبين بطلان التصرف أو صحته على قياس ما سيأتي في ولو أوصى  
 بعين حاضرة الخ فيه نظر اه سم وجهه النظر انه قد تبين فيما سيأتي عدم المناع وكون التصرف في  
 ملكه في نفس الامر بخلاف ما هنا فان الملك فيه موقوف على الاجازة فالتصرف قبلها تصرف في غير ملكه  
 ويكوت باطلا (قوله وعلى كل) أي سواء أيس من برته أم لا اه ع ش (قوله بان نفوذها) أي الوصية  
 بالزيادة على الثالث (قوله كما مر) أي آتقا (قوله في ثاني الحال) أي بعد الموت وأول الحال ما قبله وقول  
 ع ش وهو بعد الاجازة لا وقت الموت اه فيه نظر ظاهر (قوله فاشبهه) أي اجازة الوارث فكان الاولى  
 الثانية عبارة المغني فاشبهه ببيع الشقص المشفوع اه وهي ظاهرة لفظ الرجوع الشفيع للتصرف (قوله  
 عقو الشفيع) أي من حيث كونه بعد البيع لا قبله اه ع ش (قول المتن والوصية الخ) من جملة هذا  
 القول اه ع ش عبارة المغني وقوله والوصية الخ لافائدة له بعد الحكم بان الزيادة عطية من الوارث اه  
 (قوله لانه خارج عنه الخ) في مان خروجها لا يتأثر زومه ولعل الوجه ان يقال النهي عن الزيادة لا ملام لازم  
 للوصية وهو التقويت على الوارث لانه لازم أعم لحصول التقويت بغير الوصية والنهي لازم الاعم  
 لا يقتضي الفساد كما أوضحناه في الآيات البينات اه سم وأقره الرشدي (قوله وعلى الاول الخ) أي التنبه  
 بيان لشبهة الخلاف (قوله وقبض) أي قبض عطف على لفظ هبة أو على قبول (قوله ولا رجوع للمعبر)  
 أي صحيح اه ع ش (قوله قبل القبض) متعلق بالمعبر (قوله وتنفيذ) أي الاجازة اه ع ش (قوله وعليهما  
 لا بد الخ) لم يظهر وجه اشتراط معرفة التركة على القول بانها هبة نلية أمل وقد يقال عليهما معا ان معرفة  
 القدر المجاز فيما اذا كانت بمشاع كنصف مثلا تستلزم معرفة التركة فافائدة اشتراط معرفتها ايضا فلتأمل  
 اه سيد غير أقول عبارة النهاية من التركة بمن الجارة بدل مع وهي سالمة عن الاشكال ويمكن الجواب بان  
 معرفة قدر الجزء توقف على معرفة قدر كاه وما دغاها من الاستلزام ممنوع ثم رأيت في حاشية عبد الله باقتض  
 مانصه قوله لقدر ما يجيزه أي هو الربع او الثمن مثلا مع معرفة التركة اه هي قياس ام عقار وقد رآها فقوله  
 مع التركة معين وما وجد في بعض الهوامش عن شيخنا السيد يلزم من معرفة القدر معرفة التركة بعيد جدا  
 اه (قوله مع التركة) أي لا بد ان يعرف الوارث قدر الزائد على الثالث وقد رآها فقوله فلو جهل احدهما لم تصح  
 كالاراع من الجهول لزيادته بغيري (قوله بمشاع) الاولى بغير معين كافي المغني (قوله حلف الخ) أي صدق  
 يمينه في دعوى الجهول ان لم تقم بينة بعلمه فان اقيمت لم يصدق وتنفيذ في الجميع معنى وعنائى (قوله ونفذت فيما  
 ظنه) أي وان قل وظاهره وان ذات القرينة على كذبه اه ع ش (قوله أو معين) عطف على بمشاع (قوله لم  
 يقبل) أي لم يؤثر ان الجهول به لا يضرب صحة الاجازة ولو عبر به لكان أولى ولعل الفرق بين المعين والمشاع ان  
 المعين يغلب الاطلاع عليه فيبعد عدم معرفته به قبل اجازته بخلاف جملة التركة فانها قد تخفى على الوارث حتى  
 ينان فله التركة اه ع ش (قوله حتى يعرف) أي قوله ولو أوصى بعق في النهاية الا قوله وبه دما مع ما ياتي الى

المراد الحائز من ولو بطريق الرد بشرطه فلينامل وينبغي ان يراد بقوله وان لم يكونا اذا ورث معهما بيت  
 المال اما اذا أجاز بعض الورثة فلا ينبغي ان يقال انه باطله فيما يخص غيرهم بل توقف فيما يخص غيرهم  
 (قوله بطلت الوصية وهو متجه ان غلب الخ) فلو قلنا بالبطلان حينئذ وتصرف في جميع المال ثم برأ وأجاز  
 وبان نفوذها كما سيأتي فهل يتبين بطلان التصرف أو صحته على قياس ما ياتي في ولو أوصى بعين حاضرة الخ  
 فيه نظر (قوله لانه خارج عنه) هذا لا يصح أن رده كونه لازم لان الخارج فكونه خارج لا يتأثر  
 الزوم ونعل الوجه ان يقال النهي عن الزيادة لا ملام لازم للوصية وهو التقويت على الوارث لانه لازم أعم  
 لحصول التقويت بغير الوصية والنهي لازم الاعم لا يقتضي الفساد كما أوضحناه في الآيات البينات اه سم وأقره الرشدي (قوله وعلى الاول الخ) أي التنبه  
 بيان لشبهة الخلاف (قوله وقبض) أي قبض عطف على لفظ هبة أو على قبول (قوله ولا رجوع للمعبر)  
 أي صحيح اه ع ش (قوله قبل القبض) متعلق بالمعبر (قوله وتنفيذ) أي الاجازة اه ع ش (قوله وعليهما  
 لا بد الخ) لم يظهر وجه اشتراط معرفة التركة على القول بانها هبة نلية أمل وقد يقال عليهما معا ان معرفة  
 القدر المجاز فيما اذا كانت بمشاع كنصف مثلا تستلزم معرفة التركة فافائدة اشتراط معرفتها ايضا فلتأمل  
 اه سيد غير أقول عبارة النهاية من التركة بمن الجارة بدل مع وهي سالمة عن الاشكال ويمكن الجواب بان  
 معرفة قدر الجزء توقف على معرفة قدر كاه وما دغاها من الاستلزام ممنوع ثم رأيت في حاشية عبد الله باقتض  
 مانصه قوله لقدر ما يجيزه أي هو الربع او الثمن مثلا مع معرفة التركة اه هي قياس ام عقار وقد رآها فقوله  
 مع التركة معين وما وجد في بعض الهوامش عن شيخنا السيد يلزم من معرفة القدر معرفة التركة بعيد جدا  
 اه (قوله مع التركة) أي لا بد ان يعرف الوارث قدر الزائد على الثالث وقد رآها فقوله فلو جهل احدهما لم تصح  
 كالاراع من الجهول لزيادته بغيري (قوله بمشاع) الاولى بغير معين كافي المغني (قوله حلف الخ) أي صدق  
 يمينه في دعوى الجهول ان لم تقم بينة بعلمه فان اقيمت لم يصدق وتنفيذ في الجميع معنى وعنائى (قوله ونفذت فيما  
 ظنه) أي وان قل وظاهره وان ذات القرينة على كذبه اه ع ش (قوله أو معين) عطف على بمشاع (قوله لم  
 يقبل) أي لم يؤثر ان الجهول به لا يضرب صحة الاجازة ولو عبر به لكان أولى ولعل الفرق بين المعين والمشاع ان  
 المعين يغلب الاطلاع عليه فيبعد عدم معرفته به قبل اجازته بخلاف جملة التركة فانها قد تخفى على الوارث حتى  
 ينان فله التركة اه ع ش (قوله حتى يعرف) أي قوله ولو أوصى بعق في النهاية الا قوله وبه دما مع ما ياتي الى

(يوم الموت) أي وقتئذ لان الوصية تملك بعده وبه تلزم من جهة الموصي وقضية ذلك انه (٢٣) لو قتل فوجب فيه دية ضمت له حتى لو

أوصى بثلاثة أخذ ثلثها (وقيل يوم الوصية) فلا عبرة بما حدث بعدها كالوئزر التصديق بثلث ماله اعني يوم النذر ورد بانه وقت الزوم فهو نظير يوم الموت هنا ومرة ان الثالث انما يعتبر لها بعد الدين وانما معه ولو مستغرقا صحته حتى لو أبرأ مستحقه نفذت ولم يبين الاعتبار في قيمته ما يغت على الورثة وما يبق لهم وحاصله الاعتبار في المنجز بوقت النفويت ثم ان وفي جميعها ثلثه عند الموت وذلك والا فبما يبق به وفي المضاف للموت بوقته وفيما بقي لهم باقل قيمة من الموت الى القبض لان الزيادة على يوم الموت في ملكهم والنقص عن يوم القبض لم يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم (ويعتبر من الثلث ايضا) راجع ليعتبر للثلث لتقدم لفظهما اما الاول فواضح واما الثاني فلان هذا عطف على ينبغي المتعلق بالثلث كما ان هذا متعلق به وهذا مع ما ياتي الصريح في ان محل المتعلق بالموت الثلث يندفع ما قيل لم يبين حكم المتعلق بالموت من غير العتق الذي هو الاصل وانما بين حكم الحق به وهو المنجز (عتق علق بالموت) في الصحة أو المرض نعم لو قال صحى لقنه أنت حر قبل مرض موتي ومن ثم ما من مرض بعد المتعلق بأكثر من يوم أو قبل موته بشهر مثلا ثم مرض بعده واثبت بعد أكثر شهر

المتن (قول المتن يوم الموت) فلأوصى بعبد ولا عبده ثم ملك عند الموت عبدا انتقلت الوصية به اه معني (قوله بعده وبه) كل من الضمير من الموت (قوله وقضية ذلك) أي التعليل (قوله لو قتل) بينا المفعول أي الموصي (قوله فوجب فيه) أي بنفس القتل دية بان كان خطأ أو شبهه عندما لم يكن عبدا بوجب القصاص فعني عنه على مال بعد موته لم يضم للتر كذا لانه لم يكن ماله وقت الموت اه عش (قوله أخذ) أي الموصي له ثلثها أي الدية اه عش (قوله كالوئزر) الى المتن في المعنى (قوله بانه) أي يوم النذر وقوله ومرة أي أول الفراض وقوله انما يعتبر لها أي الوصية وقوله وانما معه أي الوصية مع الدين اه عش (قوله حتى لو أبرأ الخ) أي أو قضى عنه اه معني (قوله ولم يبين) أي المصنف اه عش (قوله ما يغت الخ) وهو الموصي به اه كردى عبارة عش أي فيما لو كان الموصي به مقوما كعبدا أو مثليا اه (قوله بوقت النفويت) وهو وقت التصرف فينفذ في ثلث الموجود ويرد فيما زاد عليه ظاهرا ثم ان تغير الحال عمل بما صار اليه كما يفيد قوله ثم ان وفي الخ اه عش (قوله بجميعها) أي التبرعات المنجزة في المرض وقوله ثلثه أي المال (قوله وفي المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ كل منهما عطف على قوله في المنجز الخ (قوله لان الزيادة الخ) عبارة المعنى وشرح الروض لانه ان كان يوم الموت أقبل فالزيادة حصلت في ملك الوارث أو يوم القبض أقبل فاستقر قبله لم يدخل في يده فلا يحسب عليه اه (قوله لتقدم لفظهما) أي لتقدم لفظ يعتبر المال ولفظ من الثلث على هذا أحدهما صريحا والآخر ضمنا ولذا قال أما الاول أي تقدم لفظ يعتبر المال فواضح لانه قال ويعتبر المال وأما الثاني أي تقدم لفظ من الثلث فلان هذا أي قوله ويعتبر من الثلث عطف على ينبغي أي المذكور في أول الفصل والمتعلق بالثلث ضمنا لانه في قوة ينبغي أن تكون الوصية بالثلث فاقول أي ينبغي أن يكون التبرع الذي ملقه بالموت من الثلث اه كردى ويرد عليه أن فيه تشبيه الجزئي أي العتق المعلق بالسكلى أي التبرع المعلق الا ان يخص السابق المشبهه بغير العتق (قوله كما ان هذا) أي قوله ويعتبر الخ متعلق به أي بالثلث صريحا اه كردى (قوله وبهذا) أي بقوله واما الثاني فلان هذا عطف على ينبغي الخ (قوله مع ما ياتي) كانه يريد به قوله واذا اجتمع تبرعات الخ اه سم عبارة الكردى (قوله مع ما ياتي) أي مع ملاحظة ما ياتي فكأنه قال أولا ويعتبر من الثلث المتعلق بالموت ثم قال ويعتبر ايضا من الثلث عتق علق بالموت اه كردى (قوله ما قيل لم يبين الخ) حاصله ان المصنف لم يبين حكم المتعلق بالموت غير العتق المشبهه به العتق فلفظا ايضا لغو وقوله الذي هو الخ صفة المتعلق غير العتق وكونه اصلا لانه المقصود من الباب اه كردى عبارة سم قوله الذي هو الاصل جاءت اصلا من الخاق المنجز به اه (قوله بأكثر من يوم) أي من مرض تاخر عن التعليق بأكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثرية أن معنى الصيغة أنت حر في زمن بينه وبين مرض موتي يوم فلا بد من زمن زائد على اليوم تحصيل فيه الحرية ليصدق انه في زمن بينه وبين المرض يوم ولو لم يكن بين التعليق والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرية قبل المرض بيوم بل باقل بقدر ما حصلت فيه الحرية وقد يقال هـ ا حصلت الحرية مع آخر الصيغة واستغنى عن اعتبار تلك الزيادة وقد يقال المراد ذلك ولا ينافي اعتبار الاكثرية بناء على ان معنى قوله بعد التعليق بعد ابتداء التعليق فراجع (قوله ثم مرض) صورة المسئلة انه مرض عشرة أيام مثلا واتصل موته بها ولو كان بين موته وبين التعليق أكثر من شهر فيكون العتق واقعا في الصحة لانه قبل الموت بشهر والمرضى في آخر ذلك الشهر (قوله بعد أكثر من شهر) أي من التعليق (قوله

مرض بعد التعليق بأكثر من يوم أو قبل موته بشهر مثلا ثم مرض بعده واثبت بعد أكثر شهر



التعليق اه سم (قوله) يتق الخ أي في صورتين اه عش (قوله) وكذا الوصيات الخ) أي وان وجدت الصفة  
حينئذ في المرض اه سم (قوله) كلوا علقه بصقة الخ) عبارة العباب والعتق ان علق في مرض الموت فن الثالث  
أو في الصحة بصقة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالمطر فن الاصل انتهى اه سم أي  
فتمتضاها ان قول الشرح بغير اختياره أي السيد ليس بقيد (قوله) على ما الخ) أي على قول قال الشيخ في  
شأنه ان هذا القول الاقيس الخ بعد قوله ما في شأن - مقابله الذي هو اعتبار جميع قيمة العبد من الثالث انه أي  
ذلك المقابل الاصح (قوله) الزيادة الخ) خلافا للنهاية عبارة ولو أوصى بعشق عن كفارته المخيرة اعتبر جميع قيمة  
العبد من الثالث لحصول البراءة بدونه حتى لو لم يقف الثالث بتمام قيمته ولم تجز الوارث ثم تصح الوصية ويعدل الى  
الاطعام او الكسوة اه ومال عش الى ما اختاره الشرح من ان الاعتبار من الثالث انما هو الزائد من القيمة  
لاجتماعها (قوله) بدونه) أي العتق كالأطعام عش وكردي (قوله) وعار به الخ) قال في شرح الروض حقي  
لوانقضت مدة العارية ولو في مرضه واسترد العين اعتبر من الاخرة من الثالث اه سم (قوله) وتاجيل عن الخ)  
عبارة العباب أي والروض ولو باع بمؤجل وحل قبل موته نفذ من الاصل وان لم يحل الخ انتهت اه سم وعبارة  
المعنى ولو أوصى بتأجيل الحال اعتبر من الثالث ولر ويأتي احتمال أنه لا يعتبر الا التقاوت قال الزركشي وهو  
قوي اه (قوله) كذلك) أي سنة (قوله) فيعتبر منه) أي الثالث وقوله أجرة الاولى أي العارية كركدي  
وعش (قوله) وعن الثانية) أي المبيعة فان لم يحتمله الثالث ورد الوارث ما زاد عليه تحريم المشتري بين فسخ  
البيع واجازته في الثالث بقسطه من الثمن لتشقيص الصفة عليه قال في الروضة فان اجاز فهل يزيد ما صح فيه  
البيع اذا أدى الثالث فيه وجهان أحدهما لا لانتطاع البيع بالرد انتهى اه سم (قوله) لان تقويت يدهم  
الخ) علة لصورتى العارية والتأجيل عبارة عش قوله لان تقويت يدهم الخ قد يقال قضية هذه العلة  
اعتبار قيمة العين المعارة دون أجزائها لغوات يدهم عن هامة الاعارة الا أن يقال لما صار أصل العارية عدم  
الزوم فكانهم لم يخرج عن يدهم على ان العين لم يخرج عن يدهم بدليل ان لهم بيعها مسالو به المنفعة تلك  
السنة واعتبار قيمة المبيع من الثالث دون ما زاد عليه من الثمن لانه لو قوت ملكه فيها بان أوصى بها لنفسها  
اعتبرت قيمتها لا غير اه (قوله) لا غير مستولدة) الى قوله باتفاق المتب في المعنى (قوله) اذ هو لها فيه الخ)  
أي العتق للمستولدة في مرض الموت ينفذ من رأس المال (قوله) وهبة في صحة الخ) في عطفه على ما قبله تأمل  
عبارة المعنى ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثالث أيضا اذ لا أثر لتقدم الهبة اه وهى أحسن  
(قوله) باتفاق المتب الخ) أي على وقوع القبض في المرض (قوله) والاحلاف المتب) أي ان القبض  
وقع في الصحة فتكون من رأس المال اه عش (قوله) وقضيته) أي التعليق (قوله) وادعى) أي المتب وقوله  
وهو محتمل معتمد اه عش (قوله) ولو ادعى الخ) ولو ملك في مرض موته أي بلا عوض من يعتق عليه  
فعتقه من الاصل أي رأس المال وان استراه بشمن مثله صح ثم ان كان مديونا ببيع للدين والافعتقه من الثالث  
أو بدون ثمن المتب فقد ربح الحياة هبة يعتق من الاصل ولا يتعلق به الدين واذا عتق من الثالث لم يرب أو من  
الاصل ورب اه نهاية قال عش قوله فعتقه من الاصل ظاهر وان كان عليه دين وقوله لم يرب أي لانه لو

فاكثر) أي وان وجدت الصفة حينئذ في المرض (قوله) كلوا علقه بصقة الخ) عبارة العباب والعتق ان علق في  
مرض الموت فن الثالث أو في الصحة بصقة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالمطر فن  
الاصل اه (قوله) وعار به عين) قال في شرح الروض لو انقضت مدتها أي العارية ولو في مرضه واسترد العين  
اعتبرت الاخرة من الثالث (قوله) وتاجيل عن مبيع الخ) عبارة العباب ولو باع بمؤجل وحل قبل موته نفذ من  
الاصل والالم يحل الخ (قوله) وعن الثانية) فان لم يحتمله الثالث ورد الوارث ما زاد عليه تحريم المشتري بين فسخ  
البيع والاجارة في الثالث بقسطه من الثمن لتشقيص الصفة عليه قال في الروضة فان اجاز فهل يزيد ما صح  
فيه البيع اذا أدى الثالث فيه وجهان أحدهما لا لانتطاع البيع بالرد والثاني نعم لان  
ما يحصل للورثة ينبغي أن تصح الوصية في مثل نصقه فعلى هذا يصح البيع في قدر نصف المؤدى وهو السدس

وهما لاختلاف في وقوع التصرف فيها أو في المرض صدق المنبرع عليه لان الاصل (٢٥) دوام الصحة فان اقلما يستبين قدمت بينة المرض

لأنها نافذة ( وإذا اجتمع  
تبرعات متعلقة بالموت )  
ترتب أولا ( وعجز الثالث )  
عنها ( فان تمحض العتق )  
كالتقديس ( وأنتم أحرار أو  
سالم وغنم وغنم أحرار بعد  
موتى أو سلم حرب بعد موتى  
وغنم كذلك ) أو دبر عتقا  
وأوصى باعتاق آخر  
( أقرع ) ففى قرع عتق منه  
ما يبقى بالثلث للغير الآخر  
ولأن العتق من العتق  
المتخلص من الرق ولا يحصل  
مع التمسك ( أو تمحض  
( غيره فسط الثلث ) على  
الكل باعتبار القيمة أو  
المقدار لعدم المرجع  
لتحاد وقت الاستحقاق فلا  
أوصى لزيد بما ذل ذكر  
بثلثين ولعمر وبخمس  
وثلاثة مائة أعطى الأول  
خمس وكل من الآخرين  
خمس وعشرين ( أو )  
اجتمع ( هو ) أى العتق  
( وغيره ) كان أوصى بعتق  
سالم ولزىدا والفقراء بمائة  
أو عشرين مائة أو مائة  
( تسط ) الثالث عليها  
( بالقيمة ) أو مع المقدار  
لتحاد وقت الاستحقاق نعم  
لو تعدد العتق أقرع فيما  
يخصه أو دبر قيمته وهو بمائة  
وأوصى له بمائة وثلث مائة  
مائة قدم عتقه ولا شئ له  
بالوصية ( وفى قول يقدم  
العتق ) لقوته ولورثته  
المعلقة بالموت كاعتقوا

ورث لتوقف نفوذ مقتضى على الاجازة وهي غير صحيحة منه لا متناع اجازته في حق نفسه وقد أدى ارادته الى عدم ارثه  
وقوله ورث أى لعدم توقف ارثه حيث شذ على اجازة اه (قوله وهما) أى الوارث والمترع عليه (قوله  
ترتب الخ) أى فى الوجود وقول المتن وعجز الثالث يرجع لجميع الامثلة أخذنا من قوله معلقة بالموت اه  
سم (قوله كاعتقتك) الى قوله لانه هنا فى النهاية وكذلك فى المغنى الاقوله أو عين مثلية أو مستقومة (قوله  
عدموتى) راجع لسلك من الامثلة الثلاثة (قوله أو سالم حوالج) وقوله أو أدبر مثلاً لقوله أو لم يقبله لما  
قبله (قوله فن قرع) أى خرجت له القرعة اه عش وفى سم قول المتن أقرع محله ما لم يكن العتق  
لبعض كل ولم يرد ما اعتقه على الثالث والأفلا قرع كما يأتى اه (قوله للغير الخ) يعنى ولا يعق من كل بعضه  
للغير الا تاتى فى شرح أقرع فى العتق (قوله أو المقدار) أى فيما اذالم يحج للتعويم بان استوت القيمة  
كدرهم أو دينار اه عش عبارة الجبرمى قوله باعتبار القيمة أى فى المنقومات كان أوصى لزيد بثوب  
قيمتها مائة أو لعمر وبثوب قيمته خمسون ولبكر بثوب كذلك وثالث ماله مائة فتتخذ الوصية فى نصف كل من  
الثياب وقوله أو المقدار أى فى المثاليات كان أوصى بمائة دينار لعمر وبخمسين لبكر اه (قول المتن  
أوهو وغيره) عطف على العتق فى قوله فان تمحض العتق ولم يثبت تقدير تمحض هنا فراجع فهو من  
قبيل علقتهات بما وما بارد الكنه يشك بان ذلك من خصائص الوأو اه سم (قوله أو مع المقدار) أى  
كان أوصى به على سالم وقيمتها مائة ولزيد بمائة وثالث ماله مائة فتعق نصفه ويعطى زيد نصف المائة اه  
يجبرمى (قوله فيما يخصه) أى العتق (قوله لقوته) لتعلق حق الله تعالى وحق الادبى به اه معنى  
(قوله ولو رتب المعلقة بالموت الخ) عبارة الارشاد وقد مر ترتيب بتجيزاً وشرط اه ومثل الشارح فى شرحه  
الاول بقوله كان أبرأ ثم وهب واقتضى والثانى بقوله كاعطوا أفلانا كذا بعد موتى ثم فلاناً كذا أو أعتوه أو أسالما  
ثم غانما ثم نافعاً ثم قال وليس من الشرط قوله اذا مات فسالم حرّم غانم ثم نافع وفارق فقائه السابق بان التبرعات  
ثم اعتبار الموصى وقوعها من غيره فلا بد ان تقع على وفق اعتباره خلافاً لما يقرع بينهم كما يأتى خلافاً للقانونى  
حيث سوى بين الصورتين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى تسوية القانونى اه سم وعبارة المغنى  
فى شرح أقرع بينهم نصه وانما لم يعتبر ترتيبها مع اضافتها للموت لا شراً كه فى وقت نفاذها وهو الموت بل  
لا يقدم العتق المعاق بالموت على الموصى باعتاقه وان كان الثانى يحتاج الى انشاء عتقه بعد الموت بخلاف الاول  
لان وقت استحقيقهما واحد نعم ان اعتبر الموصى وقوعها من تبه كان قال اعتقوا أسالما بعد موتى ثم غانما ثم بركا  
قدم ما قدمه جزماً فان قيل لم لو قال اذا مات فسالم حرّم غانم ثم نافع لم يقدم الاول فالاول بل هم سواء كما أنهم هم  
كلام المصنف أعجيب بان التبرعات فما مثاله باعتبار الموصى وقوعها من تبه فلا بد ان تقع على وفق اعتباره  
بخلاف هذا اه وهى كما ترى موافقة لما مر عن شرح الارشاد (قوله لانه) أى الموصى وقوله هنا أى  
فما ذكر من الامثلة الثلاثة وقوله باعتبار وقوعها الخ أى باعتبار الموصى وقوع التبرعات وقوله من غيره أى

بسدس الثمن فاذا أدى ذلك السدس زيد بقدر نصف النصف وهكذا الى أن يحصل الاستيعاب اهـ (قوله في المتن وعجز الثلث) يرجع لجميع الامثلة أخذنا من قوله «معلقة بالوت» (قوله في المتن فان تمحض العتق أقرع) محلها ما لم يكن العتق لبعض كل ولم يرد ما اعتقه على الثلث والا فلا اقرارع كما سيأتي وكما يستفاد من عبارة الارشاد وشرحه الآتية في قوله أقرع في العتق والكلام في العتق المضاف للموت كالمفروض ما هنا (قوله في المتن أو هو وغيره) عطف على العتق في قوله فان تمحض العتق وإسالم ياتان تقديرهما تمحض هنا فقد راجتمع فهو من قبيل علفتها قبنا وما باردا والذين تبوء الدار والايمان لغيره كنهه مشكل لان ذلك من خصائص الواو (قوله ولورتب المعلقة الى قوله قدم مقدمه الخ) عبارة الارشاد وقدم مراتب بتخير أو شرط اهـ ومثل الشارح في شرحه «الاول بقوله كان أبرأتم وهب واقبض والثاني بقوله كاعطوا افلانا كذا بعد موتي ثم فلانا وأعتقوا سالمنا غانما ثم فافعا ثم قال وليس من الشرط قوله اذا مت فسالتم حرم غانم ثم نافع وفارق نظرهم السابق بان

( ٤ - (شروانی و ابن قاسم) - سابع ) سالنامه غاص و کاغذ و از یکدما مائت شم عمر مائت و عشق و اسلما شم اعط و از یکدما مائت قدم ما قدمه لانه هنا صرح باعتبار وقوع هاس غیره کذلک

فوجب امتثاله بخلافه فيما لو رتبها في الوجود فإنه لا صراحة فيه على أنها كذلك بعد الموت فاندفع بالقول في هذا (أو) اجتمع تبرعات (منجزة) مرتبة كان أعنى ثم تصدق ثم وقف ثم وهب (٢٦) واقتضى وكقوله سالم حررنا ثم حوّلنا (قدم الأول فالأول حتى يتم الثلث) لقوته

من غير الموصى وقوله كذلك أي مرتبة (قوله فوجب) أي على الغير (قوله في الوجود) أي كإلهو المراد من قوله السابق ترتب أولا أه سم (قوله على أنها) أي التي ياتى والجارية متعلق بصراحة كذلك الخ أي تقع مرتبة (قوله أو اجتمع) أي قول المزن وان اختلف في انما ية الاقوله كما ياتى الى المصنف وقوله وفي الشرح الصغير يقرع (قوله مرتبة) أي كما يفيد قول المصنف الاول فالاول أه سم أي وقوله فان وجدت دفعة (قوله لآخران) أي لحصول عتقهما معا فلا مزية لاحدهما على الآخر فيقرع بينهما كما تقدم ان لم يخرج عن الثالث أه عش (قوله اعبر وقته) أي القبض (قوله كما مر) أي في شرح وبراء الخ (قوله لا تفرق لقبض) أي في غير في وقت عقد البيع لا وقت قبض المبيع فان خرج وقت عقد البيع ما يلحق به من الثلث نفذ والا فلا أه عش (قول المتن فان وجدت الخ) امامنه أو بوكالة أه عشي (قوله ما في خبر مسلم) الاول خبر مسلم لما في النهاية والغنى (قوله فخرأهم) بتشديد الزاى أي قسمهم أه عش (قوله أو هما) أي كأن كان الموصى به عبدا ومائة (قوله وفيما اذا كان فيها ج تطوع) اجل صورته أن يقول أو صبت بحجة تطوع ورز يدوم مسجد كذا بما تارة تبرعات من جنس واحد وهو التصديق والمائة مثلاً تقسط عليها فلا اشكال في قوله وفيما اذا كان الخ مع كون المقسم أم واحد حدث دفعة أو أنهما من جنس واحد أه عش وفيه ان المقسم اصله التبرعات المنجزة تصويروا المذكور من المتعلقة بالموت (قوله ولا يقدم) أي الحج على غير أه أي فان خصه ما ياتي بالاجرة فذلك والأسوة حرم من يحج عنه ما يخصه حيث أمكن فان تعذر لغت الوصية بالحج ورجع ما يخصه للورثة أه عش (قوله يعق من كل نصفه) اقتصر عليه النهاية والغنى ولم يتعرض لما في الشرح الصغير (قوله دون عين السابق) قد سبق له في الفرائض انه يجب تقييد هذه أيضا بعدم رجاء البيان فلعل قوله هنا أي ولم يرج بيانها راجع الى المسئلةين قبله والله أعلم أه سمدع (قوله وصورة وقوعها) الى قول المتن ولو أوصى في النهاية الاقوله ولا توزيع للثالث عليهم ما وقوله وفارق الى فان لم يخرج وقوله ويستثنى الى وعلم (قوله يقول نعم) أي فاصداً انشاء المذكورات لا الاقرار بها الا لا يكون حينئذ صافي الغيبة أه سمدع (قوله وأقرع فيما يخص الخ) وذلك فيما اذا تعدد العتق ولم يف ما يخص العتق بحجمهم فلو أعتق سالماً وغانماً وتصدق على زيد بمائة مائة أعطى زيد خمسين وأقرع بين العبدین فن خرج له القرعة عتق كله ان كانت قيمته خمسين وقدرها فقط ان زادت قيمته عليها فان كانت قيمته دون الخمسين عتق كله وعق من الآخر ما بقي بالخمسین أه عش (قوله كما مر) أي في شرح وتوسط بالقبعة (قوله ولو اجتمع) الى المتن في الغنى (قوله قدمت المنجزة) قال في شرح الارشاد وظاهر ان المنجزة يقدم على المعلق وان لم تكن مرتبة ثم رأيت في الروضة تماضه وظاهر انه لا فرق بين تقدم المنجزة وتأخرها فلو قال اعتقوا غانماً بعد موتي ثم أعطى عمر مائة تمت المائة انتهى أه سم (قوله لا ثالث له الخ) عبارة

بسبقه وتوقف ما زاد عليه على الاجازة ولو تقدمت الهبة وتأخر القبض اعتبر وقته كما مر لتوقف الملك عليه نعم المحابة في نحو بيع لا تنقصر لقبض لانها تابعة (فان وجدت دفعة) بضم الدال كما ياتي بما فيه في الجراح (واتحد الجنس كعتق عبداً أو براء جمع) كاعتقكم أو أو أعتقكم (أقرع في العتق) خلاصتها مرفى خبر مسلم ان رجلاً أعتق سبعة ثلثها على غيرهم عند موته فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فجزأهم اثلاثاً وأقرع بينهم فاعتق اثنين وأرنا أربعة وقسط في غيره) باعتبار القيمة أو المفسد أو وهما وفيما اذا كان فيها ج تطوع يعتبر أجرة المثل لانها قيمة النفعة ولا يقدم على غيره على الوجه ولو أعتقهما ما وشك في الترتيب والمعبية في الروضة وأصلها يعق من كل نصف وفي الشرح الصغير يقرع وكالشيخ مالوعلم ترتب دون عين السابق أو نسبت أي ولم يرج بيانها (وان اختلف الجنس) (و) صورته وقصودها معاً حينئذ ما بان في له اعتقت وبراءت ووقت في قول نعم أو بان (تصرف وكلامه) له

التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعها من غيره فلا بد أن تقع على وفق اعتباره بخلافه هنا فيقرع بينهم كما ياتي خلافاً للقول في حيث سوى بين صورتين أه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى تسوية القولوى (قوله في الوجود) أي كإلهو المراد من قوله السابق ترتب أولا (قوله مرتبة) أي كما يفيد الاول فالاول (قوله في المتن أقرع في العتق) قال في الارشاد وشرحاً للشرح ولولول ثلاثة أي ولولول ثلاثة أعنى بعض كل منهم ولا علك غيرهم وفيهم سواء كان ثالث كل منكم حر من التسقيص هذا أعنى بعض كل منهم منجزة الآن أضاف عتق كل الى ما بعده أي الموت ثالث كل منكم حر بعد موتي فيعتق من كل الثلث ولا يقرع اذا لاسراية بعد الموت قال الشيخان الآن زيداً ما أعتقه على الثالث كان قال صفكم حر بعد موتي فيقرع لزيداً انتهى اهوسيق المضاف في قوله لا يستثنى الخ (قوله قدمت) قال في شرح الارشاد وظاهر أن المنجزة يقدم على المعلق

فما بان وكل وكذا في هبة وقبض وأخرى صدقة وأخرى براء وتصرفوا معاً (فان لم يكن فيها عتق قسط) الثالث المعنى على الشكل (وان كان) فيها عتق (قسط) الثالث وأقرع فيما يخص العتق كما مر (وفي قول يقدم) العتق كما مر ولو اجتمع منجزة ومعلقة بالموت قدمت المنجزة للزومها ولو كان له عبداً فقط (أي لا ثالث له) أه

ولا يخرج من الثالث الأحدهما وهذا يجرد تصور فلا اعتراض عليه (سالم وغانم) وهو يخرج من الثالث وحده (فقال ان اعتقت غانما فاسلم  
حر) سواء أقال في حال اعتق غانما أم لا (ثم اعتق غانما في مرض موته عتق) غانم (ولا) توزيع للثالث عليه ما ولا (اقراع) للتأويل لا لرافقهما  
معاً لانها قد تخرج لسالم فيرق غانم فيرق سالم لانه مشروط بعق غانم وفارق مالو (٢٧) قال ان تزوجت فانت حر حال تزويجي فتزوج في

المرض باكثر من مهر المثل  
فان المثل يوزع على الزيادة  
على مهر المثل وقيمة العبد  
لانه لا ترتيب بينهما وانما لم  
يوزع فيسما نحن فيه كما  
يقرب لان العتق ثم معلق  
بالنكاح والتوزيع يسع لا  
يرفعه وعتق سالم معلق  
بعق غانم كما لا يوزع  
يمنع من تسهيل عتق غانم  
فلا يمكن اعتق شيء من  
سالم فان لم يخرج من الثالث  
عتق بقسطه وأخرج مع  
سالم بقسطه أو مع بعضه عتق  
وبعض سالم كما أفاد ذلك

كله كلامه في مواضع أخرى  
ويستثنى من الاقراع أيضا  
مالو قال ثالث كل حر بعد  
وثنى فيعتق من كل ثلثة  
عند الامكان ولا فرقة كما  
سند كره في العتق وعلم مما  
تقرر انه لو أوصى بالوفاة  
فجوز الثالث منها لوزع على  
قيمتها وأجرها كاطعام  
عشرة وحل آخرين الى  
يصل كذا والجمع عنه ولو  
أوصى ببيع كذا لزيد تعين  
أى وان لم يكن فيدفع به  
ظاهراً فيها يظهر لانه قد  
يكون له في ذلك غرض فان  
أبى بطلت الوصية الآن  
يقول ويصدق به فيباع  
لغيره بخلاف مالو أوصى  
بانه يبيع عنه بكذا فامتنع

المغنى قوله فقط من زيادته على المهر ووجهه ان يريد له ما لا يملكه سواه ما ولا عبد فان أراد لأول لم يستقم  
قوله آخر اعتق الخ وان أراد الثاني فيبغى حله على ما اذا كان الثالث لا يخرج منه إلا أحدهما اه بحذف  
(قوله ولا يخرج من الثالث الخ) قد بغي عنه قوله الا حتى وهو يخرج الخ (قوله الا أحدهما) أى بكه فقط  
كما هو المتبادر وأخذ ما ياتي من قوله وهو يخرج الخ وقوله وتخرج الخ (قوله فلا اعتراض عليه) أى ان  
الحكم لا يقيده بخصوص ذكر من ان يكون له عبدان فقط الخ اه وشيئ (قوله وهو يخرج الخ) أى  
غانم (قوله لانها) أى القرعة (قوله فيرق سالم الخ) عبارة النهاية والمغنى فيقول شرط عتق سالم اه (قوله  
لانه الخ) أى عتق سالم (قوله وفارق الخ) الاولى تقديم على قوله ولا اقراع (قوله حال تزويجي) بخلاف ما اذا  
لم يقيده فيقدم المهر على العتق كما صرح به الروض اه سم (قوله تزويجي) المناسب لسابقه ولا حقيقة تزويج  
من باب التعليل (قوله فان الثالث الخ) بيان للمقارنة وقوله لانه الخ تعليل للتوزيع وقوله لان العتق الخ  
تعليل للمقارنة وبيان لوجهها فقوله وانما لم يوزع الخ الاستسكان لاخصر ولا يوزع الخ باسقاط انما وابدال لم  
بلا عطف على قوله يوزع (قوله وقيمة العبد) عطف على الزيادة (قوله لا ترتيب بينهما) أى بين النكاح والوجوب  
للمهر وبين العتق لتقيده بوقوعه حال التوزيع (قوله لا يرفع) أى النكاح (قوله فان لم يخرج الخ) كتر  
قوله وهو يخرج الخ وقوله وأخرج محترزاً له وحده (قوله وبعض سالم) عطف على الضمير المستتر في عتق  
فكان حقيقة عتق هو وبعض الخ بتوكيد المتصل بالمتصل (قوله أيضاً) أى كاستنعام في المنز (قوله عند  
الامكان) احتراز عما اذا كان عليه دين (قوله وعلم مما تقرر) لعلمه من مسئلة تعليق العتق بالتزوج ومع بعده  
برد عليه ان ما ذكره مندرج في قول المصنف السابق أو غيره قسط الثالث الخ فلا حاجة الى تبينه كونه معلوماً  
ثم اتقرر فتأمل (قوله والجمع عنه) أى ثم اذا كان الجمع عنده مغر وضار وفي ما يخصه من الوصية بالاجرة فقط  
والا تهم من باقي التركة وان كان تطوعاً ففيه ما ذكرناه عن قريب اه عش أى على قول الشارح وفيما  
اذا كان فيها ج تطوع الخ (قوله لانه قد يكون له الخ) أى بان علم فيه ما لا يوافق غرض الوارث من منفعة تعود  
عليه اه عش (قوله فان أبى) أى زيد من الشراء (قوله الا ان يقول) أى الموصى وقوله بانه يبيع أى زيد  
مثلاً وقوله فامتنع أى زيد اه عش (قوله فانه يستأجر) أى الوارث اه عش ولعل الاولى يشمل  
نحو الوصى أيضاً جعله مبنياً للمفعول (قوله دين) الى قوله وقياس ما تقرر في النهاية الا قوله ولا بعضها الى  
المن وقوله دلم من قول دين انه (قوله وليس تحت الخ) وقت الموت أو وقت ارادة الدفع فراجع (قوله أخذنا  
بما ياتي) بل هو داخل فيما ياتي (قول المتن والاصح انه) أى الموصى له اه عش (قوله من غير انهم) فلو

وان لم تكن مرتبة ثم رأيت في أصل الروضة ما يفهم ذلك حيث قال ولو وقعت تبرعات متعجزة ومعلقة قدمت  
المتعجزة لانها انقيذ المأخر وانما لا يلزم الا ان يرضى الرجوع فيها وظاهره انه لا فرق بين تقديم المتعجزة  
وتأخرها فلو قال اعتقوا غانما بعد موتى ثم أعطوا عرا مائة قدمت المائتان ووقع في كلام الشارح معنى الجورحى  
خلاف ذلك فاجتنبه اه (قوله وفارق مالو قال ان تزوجت فانت حر حال تزويجي فتزوج الخ) بخلاف ما اذا  
لم يقيده بقوله حال تزويجي فيقدم المهر قال في الروض فان قال ان تزوجت فعتق رضى حرفه تزوج في المرض  
باكثر من المهر فقد بينا أن الزيادة وقيمة العبد من الثالث قال في شرحه قال في الاصل كذا ذكر وهو توجيه فان  
انهر أسبق فانه يجب بالنكاح والعتق بترتب عليه لكن مقتضى قولنا ان المرتبة والمرتب عليه يقعان معاً ولا  
يتلاحقان من حيث الزمان أن لا يقدم أحدهما على الآخر يوزع الثالث على الزيادة وقيمة العبد اه (قوله  
ولا بعضها) عبارة المنهج ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موصى له على شيء منه حالا اه

فانه يستأجر عنه أى توسع في طرق العبادة ووصول نواحيها اليه يبيع الغير ولا كذلك شراء الغير (ولو أوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه)  
دين أد (غائب) وليس تحت يد الوارث (لم يدفع كلها) ولا بعضها فظاهر أخذ ما ياتي في التصرف وان أمكن الفرق (الاب في الحال) لجواز  
تألف الغائب فلا يحصل للورثة مثلاً ما حصل له (والاصح أنه لا يتسلط) من غير انهم (على التصرف) كالاقتراض (الثلث لمن العبد) (أيسر)

أذناه في التصرف في الثالث صح كما قاله في الانتصار مغني ونهايه (قوله كئلهما حال) تفسير لقول المتن أيضا (قوله الذين) في أصله بخطه بلام واحدة اه سيد عمر (قوله على مثلي ما تسلط الخ) أي من العين الحاضرة رشد ومعنى (قوله وهو الخ) أي تسلط الوارث على ثلثي الحاضر اه مغني (قوله وهو متعذر) وينبغي كما قال لزر كشي تخصيص منع الوارث من التصرف في ثلثي الحاضر في التصرف أنه قل للمالك كالبيع فان كان باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا يمنع منه كما يؤخذ من كلام الماوردي نهاية ومعنى قال ع ش قوله تخصيص منع الوارث الخ يتأمل وجهه فان ذلك المنع من التصرف احتمال سلامة المال الغائب فتكون العين كلها للموصي له وبقرض ذلك فلا حق للورثة فيها الوجه فكيف ساغ تصرفهم فيها بالاستخدام أو غيره وقوله فلا يمنع منه أي ويفوز بالاجزاء تبين استحقاقها آخرو والابان حضر الغائب فقضية قوله صح كما علم الخ انه للموصي له لتبين انه ملك العين بموت الموصي اه وفي السيد عمر ما وافق قولته الاولى (قوله لاحتمال سلامة الغائب) لم منه ان محل ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف في نفسه لتعذر الوصول اليه الخوف أو نحوه والا فلا حكم للغيبه ويسلم للموصي له الموصي به وينفذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب اه نهاية (قوله فيكون) أي الجميع كفي المغني أو الحاضر كفي الرشدي أو باقي العين الحاضرة كفي ع ش (قوله له) أي للموصي له اه ع ش (قوله ومن تصرف) الى قوله وقياس ما تقر في المغني الا قوله علم من قول دين انه (قوله صح الخ) أي اعتبارا بما في نفس الامر اه نهاية (قوله لو وصي بثالث ماله الخ) ولو كان له مائة درهم حاضرة وخمسون غائبة وأوصى لرجل بخمسين من الحاضرة ومات وقبل الوصية أعطى خمسة وعشرين والورثة خمسين وتوقف خمسة وعشرون فان حضر الغائب أعطى الموصي له لموقوف وان تلف الغائب قسمت الخمسة والعشرون أثلاثا للموصي له ثلثها وهي ثمانية وثلاث والباقي للورثة اه نهاية (قوله وقياس ما تقر) أي في المتن والشارح (قوله نظر المنفعة الخ) ذلك المتن وقوله لان فيه الخ - له النفي. (قوله لا صاحب) يعني الوصي لهم ولو عبر به لكان انساب لما بعده (قوله يديعها مع احتمال انها الخ) الاولى ان تخلص لانها الخ (قوله وابل الدين) أي اثبت بطلانه اه كرده (قوله هذا) أي قول الروياني \* (فصل في بيان المرض الخوف) \* (قوله في بيان المرض الخوف) الى قول المتن فان رافى النهاية مع تغيير يسرى اللفظ (قوله للقضي كل مهم الخ) صفة لازمة معينة لسبب ذكر المرض الخوف والمحقق به هنا وقوله وعقبه أي ما ذكر من المرض الخوف والمحقق به اه ع ش ويجوز ان جاء الضمير للمحقق بالمرض الخوف (قوله لما ياتي) أي قبل الصيغة (قوله لتولد الموت عن جنسه) أي كثر به ان نهاية أي لا نادر وان لم يغلب مغني وع ش ويأتي في الشارح مثله (قول المتن لم ينفذ) أي الا ان اجاز الورثة كما علم بمما مر اه سم زاد الرشدي وأشار اليه الشارح بعد اه (قوله يفتح فسكون الخ) ويجوز ضم اليه وقع النون وتشديد الفاء اه معنى (قوله قيل ان اريد عدم النفوذ باطننا الخ) يمكن ان يجاب باختياره وقوله لم ينظر لظننا بل لوجوده قلنا وجوده وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يثبت وجوده عندنا حتى نرتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا اه سم (قوله قيل ان اريد الخ) فديقال ما للمانع من كون معنى الخوف في كلام المصنف هنا وقوع الموت بالفعل فساكنه قال اذا ظننا وقوع الموت بالفعل من ذلك المرض بان ترجع عندنا ذلك وهو ضابط المرض الخوف وحيشذ فلا مرد عليه شي لتساوته لقول غيره اذا كان المرض خوفا فتامل اه رشدي وهو في المال عين الجواب الاتي عن السيد عمر (قوله لم ينظر لظننا بل لوجوده الخ) اقول وجوده

\* (فصل في بيان المرض الخوف والمحقق به) \* (قوله في المتن لم ينفذ) أي قهر اعل الورثة كما علم مما تقدم (قوله لم ينظر لظننا) بل لوجوده قلنا وجوده وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يثبت وجوده عندنا حتى

مذهب أبي حنيفة \* (فصل) في بيان المرض والخوف والمحق به يقتضي كل منهما المصحح عليه فيما زاد على الثالث وحده وعقبه بالصيغة الماباق (إذا طعننا المرض مخفوا لتولد الموت عن جنسه (لم ينقد) بفتح فسكون فضم فمعه متر تبرع زاد على الثالث) لانه محجور عليه في الزيادة لحق الورثة قبل ان أر يدعى المفقود بالظن بل ينظر لظننا بل لوجوده وان غننا غيره أو ظاهرنا خلف الاصح



أعنتت فيه وان لم يخرج  
من الثلث لانهم أحقر طاهرا  
ثم بعد موته ان خرجت من  
الثلث أو أجاز الورثة استمرت  
الصحة والأفلا وأجاب  
الزركشي بان المراد بعدم  
النفس والوقف أى وقف  
الزوم والاستمرار لا وقف  
الصحة ليعتظم الكلامان  
وقوله زاد على الثلث لا يلتم  
مع قولهم الذى قدمه العبرة  
بالثالث عند الموت لا الوصية  
فان أريد بالثالث عنده لم ينظر  
لظننا أيضا قال الجلال  
المبيني وكان ينبغي له أن  
يقول لم ينفذ تبرع مخبر فان  
التبرع المعلق بالموت لا يحجر  
عليه فيه ولو زاد على الثلث  
لان الاعتبار بالثالث عند  
الموت وهذا لما يعرف بعد  
الموت وأما المخبر فثبت  
حكمه حالا فيحجز عليه  
فيما زاد على الثلث اه وفي  
جميعه نظر كجواب الزركشي  
لان وقف الزوم الذى  
ذكره لا يتقيد بظننا كما  
هو واضح مما تقر في  
مسئلة العتيقة وما ذكره عن  
الجلال عجيب مع ما تقر  
في الثلث أنه لا يعتبر الا عند  
الموت مطلقا وفي مسئلة  
العتيقة انها تزوج حلام  
كونها كل ماله اعتبارا  
بظاهر من صحة التصرف  
الآن فلا فرق بين المنجز  
والمعلق والذى يندفع به  
جميع ما عارض به عليه ان  
كلامه الا ترى من مراده

وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لابد ان يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا  
الح وليس المراد الظن عند الوصية بل بعد الموت فحاصل المعنى اذا مات الموصي متصلا بالارض فان ظنناه بعد  
الموت مخوفا بان ثبت عندنا ذلك تينا محاذي نفي عدم نفوذ ما زاد على الثلث عند الموت وهذا معنى صحيح لا اشكال  
فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حمل الموت على الفجأة تبين نفوذ ما زاد على الثلث عند الموت وان لم  
يحمل على الفجأة تبين انه تولد من الموت وان كان في اصله غير مخوف فيعين عدم النفوذ فليتأمل اه سم اقول  
هو كلام في غاية الحسن لكن قد يقال لا يلزم قول الماتن فان يرى الخ وقوله فان ظنناه غير مخوف فأت فرتب  
الموت على الظن فكيف يحمل على الظن الواقع به بعد الموت ولأن الحمل المتن على وجه يرد به الالتباس  
بان تقول قوله اذا ظننا المرض مخوفاى ثبت ذلك عندنا في زمن المرض بقرب منه السياق لا بعد الموت كما فاده  
المحشى ومات به بقرب منه قوله فان يرى الخ لم ينفذ تبرع زاد على الثلث أى يحكم عند الموت بعدم نفوذ التبرع  
الزائد على الثلث حينئذ فان يرى نفوذ ان ظنناه غير مخوف أى ثبت عندنا في زمن المرض أنه غير مخوف فأت  
فان حمل على الفجأة نفذ أى حكمنا بعد الموت بنفوذ هذا الا فلا يقال تقيد النبوت بزمن المرض بقية نفي أن  
النبوت بعد الموت ليس كذلك وليس صحيح فانه اذا ثبت بعد الموت ان المرض مخوف أو غير مخوف ترتب على كل  
حكمه لانا قول ان التقيد بذلك لينة أى التقسيم بسائر شقوقه وهو لا يتأتى في النبوت بعد الموت اذ لا يتحقق فيه  
شق البرء والله أعلم ثم يتردد النظر فيما لو تصرف في مرض غير مخوف ثم عقبه من مرض مخوف ومات به فالذى  
يظهر فيه أن المرض الأول ان كان ممالا يتولد عنه الثاني عادة نفذ التصرف فيه وان كان مماليا يتولد عنه  
الثاني عادة فلعل الاقرب فيه عدم النفوذ لان الموت منسوب اليه ولو بواسطة ثم رأيت في أصل الروضة عن  
الامام ما حاصله ان كان يقضى الى المخوف غالباً فمخوف أو نادراً فليس بمخوف اه ويعلم منه بالاول ان مالا  
يقضى اليه بوجه ليس بمخوف اه سيدع (قوله من جواز تزويج الولي) أى من النسب وقوله فيه أى  
المرض المخوف اه عش (قوله والأفلا) أى ويجب على الزوج مهر المثل أن وطئ والولد حرنسب ان  
وجد اه عش (قوله وأجاب الزركشي بان المراد الخ) وهو حمل صحيح اه معنى (قوله أى وقف الزوم  
الخ) جواب عما يقال العقود لا توقف اه عش (قوله ليعتظم الكلامان) أى قولهم بعدم نفوذ تبرع  
زاد على الثلث وقولهم بصحة تزويج الولي من أعنتت الخ وقوله عنده أى الموت اه عش (قوله لم ينظر  
لظننا) أنه الثلث عند الموت بل لسكونه كذلك بحسب نفس الامر كما سبق في المرض المخوف وهو المشار اليه  
بقوله أيضا اه سيدع (قوله لا يحجز عليه) أى الآن وقوله ولور زاد الخ غاية اه عش (قوله وفي جميعه)  
أى ما قاله الجلال وقال الكردي أى جميع ما عارض به اه (قوله الذى ذكره) أى الزركشي (قوله كما  
هو واضح مما تقر الخ) فيه نظر لاحتمال فرض ما تقر في مسئلة العتيق فيما اذا ثبت عندنا وقوع العتق  
في مرض مخوف كما قد مناعن عش ما يشعر بذلك (قوله وما ذكر الخ) بالنسب عطف على وفق الزوم  
(قوله مطلقا) أى معلقا كان التبرع أو مخبراً سيدع وعش (قوله وبمسئلة العتيقة) عطف على قوله  
في الثلث (قوله مع كونها) أى العتيقة (قوله ان كلامه الا ترى) أى في ذلك كالحج من صحة تزويج العتيقة المارة  
(قوله ان محله) أى كلامه هذا فيما اذا طرأ الخ يلزم على هذا أن المصنف سكت عن حكم ما اذا مات به الذى هو  
الاصل اه رشيدى (قوله حينئذ ان كنا ظننا المرض الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل

ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا وليس المراد الظن عند الوصية بل وبعد الموت فحاصل المعنى اذا  
مات الموصي متصلا بالارض فان ظنناه بعد الموت مخوفا بان يثبت عندنا ذلك تينا حينئذ عدم نفوذ ما زاد على  
الثلث عند الموت وهذا معنى صحيح ولا اشكال فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حمل الموت  
تبين نفوذ ما زاد ان لم يحمل على الفجأة تبين أنه تولد منه الموت وان كان في أصله غير مخوف فيعين عدم النفوذ  
فليتأمل (قوله وأجاب الزركشي الخ) يمكن أن يجاب باختيار الشق الاول (قوله حينئذ ان كنا ظننا المرض  
مخوفا الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل لوجوده فيحتاج ان يقال مجرد وجوده لا يثبت به

مما هنا أن محله فيما اذا طرأ على المرض مع من نحو غرق أو حرق

فحينئذ ان كان طئنا المرض مخوفا بقول (٣٠) خبير من لم ينفذ تبرع زاد على الثلث حينئذ مخجرا كان أو معلقا بالموت وان كان طئناه غير مخوف

ووجله الموت على نحو الفجأة لوجوده فيحتاج الى أن يقال مجرد وجوده لا يثبت به حكم ما لم يظنه وحينئذ يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع ويجب بما مر اه سم (قوله حينئذ ان كان الخ) خلاصة ما تقر بأن المخوف اذا طرأ قاطع كالفجأة أو الغرق فالتبرع في زمن المخوف من الثلث وغير المخوف اذا طرأ قاطع في زمن المال سائر التبرعات قبل القاطع ففيهما رجعا الى طئنا حينئذ اه بقرير (قوله حينئذ أي حين الطرؤ) (قوله وجله الموت الخ) أي حاجة لذلك مع أن فرض المقسم طر وقاطع من نحو غرق أو حرق اه سم (قوله على نحو فجأة) أي كغرق وحرق وهدم وقتل اه معنى (قول المتن فان برأ) بفتح الراء وكسر هاء أي خاص من المرض اه معنى (قوله أي بان نفوذه) الى قول المتن فوانع في النهاية (قوله تصرف في السك) ينبغي تعييد هذا وقوله الآتي نفذ جميع تصرفه بالتجز (قوله) ومن صار عيشه الخ) لعل الأولى تعديده على قول المتن فان برأ الخ عبارة المغنى فان مات به قال المصنف تبعه الغوى أي يهدم أو غرق أو قتل أو ترد لم ينفذ الزائد على الثلث هذا كله اذا لم ينته الى حالة يقطع فيها بموته فان انتهى الى ذلك بان شخص بصره أي فتح عينيه بغير تحرر يكف عن أو بلغت وجهه الحلقوم في النزاع أو ذبح أو شق بطنه ونحو جث أمعاؤه أو غرق في غمر الماء وهو لا يحسن السباحة فلا عبرة بكلامه في وصية ولا في غيرها فهو كالمات على تفصيل يأتي في الجناية اه (قوله بالنسبة لعدم الاعتداد الخ) اما بالنسبة لتقسيم تركته ونسكاح زوجته وغير ذلك مما يترتب على الموت ففيه تفصيل وهو انه ان كان وصوله لذلك بجناية الحق باق وان كان بمرض فكالاصحاء ثم ظاهر قول الشارح بالنسبة الخ انه لا فرق في ذلك بين كون عاقبه حاضرا أولا اه ع ش (قوله بقوله) لا في وصية ولا تصرف ولا اسلام ولا توبة اه كردد (قوله أي اتصل به الموت) أي وان طال مدة المرض فلا يشرط كون الموت عقب الظن اه ع ش (قول المتن على الفجأة) قال في العباب أو على سبب خفي اه سم (قوله غير مخوف) لكنه لا حاجة اليه (قوله كاسهال) بغير تنوين لاضافته الى يوم أو يومين أيضا اه اسم (قوله) أو حتى يوم أو يومين) أي بان انقطع بعده وقوله وكان التبرع قبل أن يعرف مفهومه أنه لو كان التبرع بعد الغرق حسب من رأس المال اه ع ش (قوله واتصل الموت به) أي بان مات قبل الغرق اه ع ش (قول المتن فمخوف) أي تبينا باتصاله بانوت انه مخوف لأن اسهال يوم أو يومين مخوف فلا ينافي ما يأتي اه معنى (قوله وفائدة الحكم الخ) عبارة المغنى فان قيل المرض ان اتصل بالموت كان مخوفا والا فلا فائدة لنا في معرفته أحسب بانه لو قتل أو غرق مثلا في هذا المرض ان حكمنا بانه مخوف لم ينفذ كما مر والانفذا (قوله في هذا) أي في المرض الذي طئناه غير مخوف هذا ظاهر سابقا لكن قضية ما مر عن المغنى ان المشار اليه مطلق المرض (قوله ان اتصل به الموت) أي ولم يجعل على الفجأة (قوله) انه اذخر الخ) قضية السياق رجوعه للتقسيم أعنى قوله ان اتصل به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بانه مخوف اذا لم يطرأ قاطع من نحو خرا أو سقوط من عال ولا ينافيه قوله بخلاف المخوف الخ لانه في المخوف في نفسه فايراجع اه سم (قوله مطلقا) أي سواء طرأ نحو خرا أولا اه ع ش (قوله قبل الموت) لعل وجه هذا التقيد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حصل الموت على الفجأة لم يكن مخوفا والا فمخوف فليحرر اه سم اقول قديين الشارح بخبر هذا التقيد بقوله الآتي حكم ما لم يظنه وحينئذ يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع ويجب بما مر في المقالة التي قبل هذه (قوله وجله الموت الخ) أي حاجة لذلك مع ان فرض المقسم طر وقاطع من نحو غرق أو حرق (قوله في المتن فان برأ) ومن لازم البرء عدم طر والقاطع المذكور والحاصل ان التقيد بطر والقاطع انما يحتاج اليه في قوله لم ينفذ الخ (قوله في المتن على الفجأة) قال في العباب أو على سبب خفي (قوله كاسهال) كانه بغير تنوين لاضافته الى يوم أو يومين أيضا (قوله) انه اذخر عنقه أو سقط من عال الخ) قضية سباقه رجوعه للتقسيم أعنى قوله ان اتصل به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بانه مخوف اذا لم يطرأ قاطع من نحو خرا أو سقوط من عال ولا ينافيه قوله بخلاف المخوف فانه يكون من الثلث مطلقا لانه في المخوف في نفسه فايراجع (قوله قبل الموت) كان وجه هذا التقيد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حصل الموت على الفجأة لم يكن مخوفا والا فمخوف فليحرر

ووجله الموت على نحو الفجأة لكونه نحو جرب أو وجع ضرر من نفسا انجز وان زاد على الثلث حينئذ فاتفق أن اعتبار الثلث حين طر القاطع لا يحتاج ما مر ان العبر فيه بالموت لان ما لم نعتبره هنا لا عند الموت (فان برأ) أي بان نفوذه من حين تصرفه في السك قطعا تبين ان لا مخوف ومن صار عيشه عيش مذبح المرض أو جناية في حكم الاموات بالنسبة لعدم الاعتداد بقوله (وان طئناه غير مخوف فمات) أي اتصل به الموت (فان حصل على الفجأة) ليكون المرض الذي به لا يتولد منه موت كجرب ووجع عين أو ضرر من يضم الاؤل والد وبقع فكون واعتراضه بانه لم يسمع الا تنكيرها برده حديث موت الفجأة أخذت أسف أي لغير المستعد والافه راحة للمؤمن كقوله راية أخرى (نفذ) جميع تبرع (والا) يحصل على ذلك لكون المرض الذي به غير مخوف لكنه قد يتولد عنه الموت كاسهال أو حتى يوم أو يومين وكان التبرع قبل ان يعرف واتصل الموت به (فمخوف) فلا ينفذ ما زاد على الثلث وفائدة الحكم في هذا بانه ان اتصل به الموت مخوف

اما

والا فلا انه اذخر عنقه أو سقط من عال مثلا كان من رأس المال بخلاف المخوف فانه يكون من الثلث مطلقا كما تقر (ولو شككنا) قبل الموت (في كونه) أي المرض (مخوفا لم يثبت) كونه مخوفا (الا) بقول (طبيين حزين عدلين)

مقبولى الشهادة، لانه على حق الموصى له والورثة بذلك فسمعت الشهادة به ولو فى حياته كان علق شئ يكونه خوفا واعتراض اقتضاه على الحرية وحذفه الاسلام والتكليف وذكره العدالة المغنية عن الحرية ان اريد بها اعدالة الشهادة ويجاب بانه لو حذرت الحرية الى ان المراد عدالة الشهادة لا الرواية ولا العدالة الظاهرة وتوافهم كلامه انه لا يشترط رجل وامرأتين ولا بعض النسوة ومجمله فى خبره بانه باطنه بامرأة وقيل قول الطبيب ان غير مخوف ايدى سخرافا لا يمتلى وتدل ترد عليه با رجاع خبره يثبت الى كل (٣١) من طرفي الشك أمالواختلاف الوارث

والمتمبر عليه بعد الموت  
بمخوف فى المرض فيصدق  
اشانى وعلى الوارث البينة  
ويكنى فيها غير طبيين اذا  
وقع الاختلاف فى نحو  
الحصى المطبقة ورجوع  
الضرر ولو اختلف الاطباء  
رجح العلم فالأكثر عددا  
فن يخبر بانه مخوف (ومن)  
المرض (المخوف) لم يذكر  
حده لطول الاختلاف فيه  
بين الفقهاء فقيس كل ما  
يستعد بسببه الموت  
بالاقبال على العمل الصالح  
وقيل كل ما اتصل به الموت  
وقال الماوردى وتبعه كل  
ملا يتناول بصاحبه معه  
الحياة وقالا عن الامام وأقره  
ولا يشترط فى كونه مخوفا  
غلبة حصول الموت به بل  
عدم ندرته كما هو ساء الذى  
هو ورم فى خبط القلب أو  
الكبد يصعد أثره الى  
الدماغ وهو العند وان  
نازع فيه ابن الرقعة فعلم أنه  
ما يكثر عنه الموت عاجلا  
وان خالف المخوف عند  
الاطباء (قولنج) بضم أوله  
مع اللزم وتفتح أو كسرهما  
وهو ان تنفذ خلاط  
الطعام فى بعض الامعاء فلا

امالواختلاف الخ وفى الرشيدى بعد ن ذكر كلام سم المرآة فمانصه وقوله لانه ان حل على القحاة لم يكن  
مخوفا فيه منع ظاهر اه (قوله مقبولى الشهادة) فيشترط زيادة على ذلك بحفاظتهما على مروءة أمشلهما اه  
عش (قوله فسمعت الشهادة) مقرر على قوله لعلق الخ اه عش (قوله كان علق الخ) أشار به الى أنه لو تبرع  
واريد اقامة البينة على صفة مرضه الا أن لا تسمع لعدم الفائدة اه عش (قوله بانه لو حذرت الخ) ما وجه التلويح  
الى عدم العدالة الظاهرة اه سم (قوله وأفهم) الى قوله ويكنى فى المغنى (قوله ومجمله) أى عدم الثبوت بمن  
ذكر وقوله من طرفي الشك أى كونه مخوفا وغير مخوف اه عش (قوله أيضا) أى كما يقبل قولهم ما فى أنه  
مخوف اه سم (قوله أمالواختلاف الوارث الخ) أى كان قال الوارث كان المرض مخوفا والمتبرع عليه كان غير  
مخوف اه سم (قوله فيصدق الثاني) عبارة العباب وكذا أى يحلف الموصى له لو اختلفا فى عين المرض وان  
التبرع فى الصحة والمرض انتهت اه سم (قوله ويكنى فيها) أى البينة (قوله اذا وقع الاختلاف الخ) أى  
كان قال الوارث كان حصى مطبقة والمتبرع عليه كان وجع من س منه ومعنى (قوله رجح العلم) أى ولو نسبنا  
وقوله فن يخبر بانه مخوف أى وان كان أقل عددا على ما اقتضاه تعاليه بانه لم من غامض العلم ما خفى على غيره  
لكن مقتضى العطف بالغاء ان ذلك عندناست واثم ما فى الرداه عش (قوله فقل كل ما الخ) هذا التعريف  
لازم لما قدمه من انه الذى يتولد الموت من جنسه كثيرا اه عش (قوله يستعد الخ) أى عادة عش (قوله وقيل  
كل ما اتصل الخ) يدخل فيه نحو وجع الضرر ويخرج عنه ما لوطننا غير مخوف ومات بنحو خرقه وقوله  
معه الحياة أى عادة اه عش (قوله فالأخ) كذا بلا عطف فى نسخة معتبرة وفى بعض النسخ بالواو عطف على  
قواه ولم يذكر الخ (قوله لعدم ندرته) اهل المراد بالندر ما يصدق بالقلة بقدر نية قوله لا فى فعل أنه الخ اه  
رشيدى (قوله وهو العند) أى ما نقله عن الامام من عدم اشتراط غلبة الموت (قوله فعلم الخ) أى من  
الاختلاف المذكور (قوله بضم أوله) الى قوله لا امتداد الحياة معه فى النهاية (قوله مع اللزم) أى مع ضمها  
(قوله وهو ان تنفذ الخ) وينفعه أمور منها التين والزبيب والمبادرة الى التقيية بالاسهال والقيء ويضره  
أمور منها حبس الرج واستعمال الماء اورد اه معنى (قوله فهلك) أى يؤدى الى الهلاك انتهى معنى  
(قوله ولا فرق) وفاقا لنهاية وخلافا للمعنى عبارة قال الاذرى ينبغى أن يقال هذا ان أصاب من لم يعتده  
فان كان ممن يصيبه كثيرا ويعاى منه كما هو مشاهد فلا انتهى وديقال ان هذا غير القسم الاول لانه عند  
الاطباء أقسام اه عبارة النهاية وقول الاذرى يظهر أن يقال ان مجمله ان أصاب من لم يعتده الخ رده الوالد  
رحم الله تعالى بمنع كونه من القولنج المذكور وان سماء العوام به وتقدير تسميته بذلك فهو مرض يخاف  
منه الموت عاجلا وان تكرر له اه (قوله ثم تنفذ فى الجنب) أى من داخل اه عش (قوله الحصى اللازم الخ)

(قوله ويجاب بانه لو حذرت الخ) ما وجه التلويح الى عدم العدالة الظاهرة (قوله وأفهم كلام الخ) عبارة الروض  
وشرح ذكر ان فيما لا يختص النساء بالاطلاع عليه غالبا فان لم يطاع عليه الا النساء غالبا فارجع أى فيكون  
فيه أربع نسوة أو رجل وامرأتان اه (قوله أيضا) أى كما يقبل قولهم ما فى أنه مخوف (قوله أمالواختلاف  
الوارث والمتبرع عليه) أى كان قال الوارث كان المرض مخوفا والمتبرع عليه كان غير مخوف (قوله فيصدق  
الثانى الخ) عبارة العباب وكذا أى يحلف الموصى له لو اختلفا فى عين المرض أو ان التبرع فى الصحة أو المرض

تنزل ويصعد بسببه بخار الى الدماغ فذلك هو أقسام عند الاطباء ولا فرق بين معاده وغيره (وذات جنب) وهى قر وح تحدث فى داخل الجنب  
بوسع شديد ثم تنفذ فى الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك وانما كانت مخوفة لثقلها من الرئيس القلب والكبد ومن علاماتها  
الحصى اللازمة وشدة الوجع تحت الاضلاع وضيق النفس والسعال (ورعاف) بثلاث أوله (دائم) لاسقاطه القوة بخلاف غير الدائم ويظهر ان  
مرادهم بالدائم المتتابع وانه لا بدنى تتابعه من مضى زمن يقضى مثله فيه عادة كثيرا الى الموت ولا يضبط بما يأتى فى الاسهال لان القوة تتماثل  
معه نحو اليومين بخلاف الدم

لانه قوام الروح (واسهال متواتر) أى متتابع أياما لذلك (ودق) بكسر أوله وهو داء يصيب القلب ولا يتبع مغذ الحياة غالباً ويخرج به السسل وهو داء يصيب الرئة فينقص البدن ويصفر فليس يخوف مطلقاً لامتداد الحياة معه غالباً وتعريفه بما ذكر لا يوافق تعريف الموحز أولاً بانه قرحة في الرئة مع حاجي دقيقتاً بانيابانه قرحة في الرئة يلزمها حاجي دقية وهذا هو الصواب كما قاله العلامة القطب الشيرازي ومن تبعه ويمكن توجيهه ما ذكره الفقهاء بانهم لما رأوا هذا الاختلاف فيه عبروا بما يحتمل كلامهم معولين على تفصيله عند أهله اذا الداء شامل للامرين سواء كان الثاني جزءاً أم لازماً وظاهر المتن وغيره أن الدق ليس من الحيات وليس كذلك بل هو المراد من الحجي الدقية في كلام الأطباء وعرفها في الموحز بانها التي تشبث بالأعضاء الأصلية فهي (٣٢) لاحتالة تقني وطوبى فيها وفيه أيضاً حجي الدق أكثر ما تكون انتقالية أى عن حجي أخرى

يعنى أن كلاً من هذه باقراده علامة فلا يشترط اجتماعها اه عش (قوله قوام الروح) بكسر القاف قال في المختار قوام الاصل بالكسر نظامه وعما دانه انتهى اه عش (قوله أى متتابع) قال الزياى والمراد بالمتتابع ما لا يقدر معه على اتيان الخلاء اه عش (قوله لذلك) أى لاسقاطه القوة بنسفه وطوبى بانه لا يتبعه (قوله وهو) أى السسل (قوله فليس يخوف الخ) قال البستي في شرحه للوسيط ولعل وجع الاستسقاء مثله انه نهاية قال عش قوله ومثله أى السسل وظاهره بسائر أنواعه لان الأطباء يقولون انه أى الاستسقاء ريمى وحيوانى وزقى اه (قوله مطلقاً) أى ابتداء ودواما اه عش (قوله وتعريفه) أى السسل اه كرى (قوله وهذا) أى الثانى (قوله فيه) أى فى تعريف السسل ويحتمل فى الموحز (قوله للامرين) أى القرحة والحجي الدقية وقوله سواء كان الثانى أى الحجي الدقية (قوله جزءاً) أى كفى التعريف الاول وأولاً ما أى كفى التعريف الثانى ولا يفي أنه جعل السسل الحجي الدقية لازماً للقرحة لا للسسل ولا مانع من تركب الشئ من جزأين متسلازمين فلا مخالفة بين تعريفى الموحز والتعريف بالبيعة فى الاول وبالزوم فى الثانى مجرد تفنن (قوله وفيه) أى الموحز (قوله عليه) أى القلب (قول المتن وابتداء فالح) أى اذا لم يجاوز سبعة أيام اه عش (قوله وهو أعنى) الى قول المتن والمذهب فى النهاية الا قوله بتسليم اعتماده (قوله حينئذ) أى فى الابتداء (قوله اطفاء) أى الرطوبة والبلغم (قوله الحار الغريزى) عبارة النهاية والغنى الحرارة الغريزية اه (قول المتن غير مستحيل) منصوب على الحال ويختص الجرع على الصفة لكونه نكرة وما قبله معرفة لأن يجعل أل فيه للجنس اه فى المغنى (قوله ذكره) أى خروج الطعام الخ وقوله بعده أى الاسهال اه عش (قول المتن بشدة) أى سرعة اه عش (قوله والتحقيق الخ) قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وفى دلاله كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذهب أحدها أنها تدل على ذلك لغة والثانى تدل عليه عرفاً لا لغة والثالث أنها لا تقيد لغة ولا عرفاً اه سم (قول المتن أو ومعه دم) وكذا لو كان الخارج دماً لم يصح استغرق زماناً يغلب الموت بسببه فيه اه عش (قوله قال السبكي الخ) واقفه المغنى (قوله وكل ذلك الخ) من كلام الشارح اه عش (قوله أشعرت به كان) أى كلمة كان (قوله ويحمل الخ) بالنصب معطوف على قوله حمل الخ (قوله شديدة) فالحجي اليسيرة ليست شديدة بحال اه مغنى (قوله فقد مر) أى فى شرح والافمخوف اه سم (قوله حكمها) وهو أنها لا يغيب مخوفة اه عش

(قوله فى المتن واسهال متواتر) قال فى الروض لاسهال يومين قال فى شرحه أو نحوهما ثم قال فى الروض الآن ينضم اليه عدم استسك الخ (قوله فى المتن وخروج الطعام الخ) سكت الشارح هنا عن التكرار (قوله وأفادة المضارع فى حين كان للتكرار الى ان قال يقيد عرفاً لا وضعاً) قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وفى دلاله كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذهب أحدها أنها تدل على ذلك لغة والثانى أنها تدل على التكرار عرفاً لا لغة والثالث أنها لا تقيد لغة ولا عرفاً اه باختصار كبير (قوله فقد مر حكمها) أى

تسبقها ويمكن توجيهه كلام الفقهاء فى الدق المخالف ظاهراً لكلام الأطباء بان ذلك التشبث أعظم ما يكون للقلب فاقصر واعلم لانه أشرف تلك الأعضاء الأصلية (وابتداء فالح) وهو أعنى الفالح عند الأطباء استرخاء عام لاحشق البدن طولاً وعند الفقهاء استرخاء أى عضو كان وسببه غلبة الرطوبة والبلغم وجه الخوف فى ابتداءه انهما يهيجان حينئذ فربما اطفأ الحر الغريزى وذلك منتف مع دوامه (وخروج الطعام غير مستحيل) لزوال القوة المسككة ويلزم من هذا الاسهال لكن لا يشترط تواتره فلهذا ذكره بعده (أو كان يخرج بشدة ووجع) ويسمى الزحير وأفادة المضارع فى حين كان للتكرار المراد هنا الخلف فيها الاصوليون والتحقيق انه يقيد عرفاً لا وضعاً (أو) يخرج (ومع عدم) من عضو شريف كالسكب دون

البواسير لانه يسقط القوة قال السبكي وما ياصله من ان يخرج بشدة ووجع فو مع عدم انما يكون مخوفاً ان صحبته (قوله اسهال ولو غير متواتر) هو الصواب ثم بين هو ومن تبعه أن أصل نسخة المصنف واقفة لاصله وانما فيها الحاق اشتبه على الكنية فوضعه بغير محله وكل ذلك فيه نظر وكلام الأطباء مصرح بان الزحير وحده مخوف وكذا خروج دم العضو الشرى فالحوجه أخذاً عما أشعرت به كان حمل مافى المستن على ما اذا تكرر ذلك تكراراً يقيد اسقاط القوة وان لم يكن معه اسهال ويحمل كلام أصله ومن تبعه على أنه اذا صحبه اسهال نحو يومين لا يشترط فيه ذلك التكرار فلا خلاف بين العبارتين (وجى) شديدة (مطبقة) بكسر الباء أشهر من فقهاء أى لازمة لا تبرح بان جاوزت يومين لانهما يستند للقوة التى هى دوام الحياة فان لم تجاوزهما فقد مر حكمها (أو غيرها) من ورد

ثاني كل يوم وغيب ثاني يوم وتقلع يوما وثالث ثاني يومين وتقلع في الثالث والاربعين (٢٣) ثاني يومين وتقطع يومين وظاهر كلامهم

أنه لا فرق في هسده الاربعة بين طول زمنها وقتله (الا الرابع) بكسر أوله كالبقية وهي التي تأتي يوما وتقلع يوم - ين لأنه يتقوى في يومى الأقالع ويحمله ان لم يتصل به الموت ولا فقد مر فيها تفصيل بين أن يكون التبرع قبل العرق أو بعده وكان النسب تسميتها الثالث كما في السنة العامة لكن جمع لغويون وجهوا الأول بأنه من ربيع الابل وهو وورد المعنى اليوم الثالث وبقى من الخوف أشياء منها جرح نفذ لجوف أو على مقل أو حصل كثير اللحم أو حجبته ضربان شديد أو أكل أو تورم وفي عدام أو حجبته خلط و يظهر أن العبر في دوامه بجار في الاسهال والرافد والباع والطاعون أي زمنهم فصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثالث لكن قيده في الكافي بمن وقع الموت في أمثاله واستحسنه الأذري وهل يقيد به بتسليم اعتماده اطلاقهم حرمه دخول بلد الطاعون أو الباع والخروج منها لغير حاجة أو يفرق بحل نظر وعدم الفرق أقرب (والله أعلم) بلحق بالخوف أسركفار) أو مسلمين (اعتادوا قتل الاسرى) ولو اعتاد البغاة والقطاع قتل من أسروه كان الحكم كذلك كما ذكره الزركشي اه معنى (تم له بنحو قصاص الخ) أي كقطع طريق اه معنى عبارة عرش أي كترك صلاة اه (قوله ولو باقراره)

(قوله ثاني كل يوم) ظاهر وان قل الزمن اه عرش (قوله ثاني يوما) أي ولو في بعضه اه عرش (قوله وتقلع يوما) وتوله وثقله في الثالث أي لا تأتي فيه أصلا اه عرش (قوله بين طول زنها وقتله) قال المحشى سمع المراءد بهذا مع قولهم - تأتي يوما وتقلع يوما مثلاً اه وقد يقل المراءد به كثرة النوب وقتلها فالمراد بالزمن الذي تعرض في أثناءه وذلك من ابتداء عروضة إلى انتهائها بحجة أو موت لا الذي تعرض فيه فحسب والله أعلم اه سيدع (قول المتن الرابع) ينبغي والتبس وما بعدها ما هو مذكور في كتب الطب بل هي أولى اه سيدع (قوله كالبقية) أي في كسر أولها اه عرش عبارة المغني والربيع والورد والغيب والثالث بكسر أولها اه (قوله وحمله) أي استثناء الاربعة (قوله ولا تفقد مر فيها تفصيل) قال المحشى في شرح والافصح هو اه والذي مر في حى يوم أو يومين لا في حى الربيع فليست أم اه سيدع عبارة عرش الذي تقدم فيه التفصيل هو ما كانت الحى يوما أو يومين واتصل بها الموت وكان قبل العرق وأما التفصيل بين كون التصرف قبل العرق أو بعده مع عدم اتصافها بالموت فلم يتقدم الا أن يقال قوله السابق واتصل به الموت أي بان مات قبل العرق فمن ذلك الحى أما إذا مات بعد العرق فن رأس المال وعليه فلا يخالف اه وعبارة المغني ويستثنى أيضا حى يوم أو يومين الا ان اتصل به سابق قبل العرق موت فقد بانت خوفه بخلاف ما إذا اتصل به بعد العرق لان أثرها زال بالعرق والموت بسبب آخر اه (قوله وهو وورد المعنى في اليوم الثالث) أي من أيام عدم الورد ولو قيل في اليوم الرابع وأريد من يوم الورد السابق لكان أنسب فيه من الإشارة إلى وجبه التسمية اه سيدع (قوله وبه) إلى قوله وهل يقيد في المغني الا قوله ويظهر إلى قوله والطاعون (قوله منها جرح الخ) ومنها هيجان الرضا الصفر والباع والدم بان يتورم وينصب إلى تضو كيدور جل فيحمر وينفتح مغني وشرح الروض (قوله أو على مقل) كقوله لا حتى أو حجبته ضربان عطف على نفذ وقوله أو حصل الخ عطف على مقل (قوله أو أكل) أي اللحم اه عرش (قوله أو حجبته) عطف على دام عبارة المغني والروض مع شرحه ومنه الباقى الدائم والمحبوب بخلط من الاخلط كالباع أو دم اه (قوله والباع) عطف على قوله جرح (قوله بجار في الاسهال) هو قوله ايما اه عرش (قوله والباع والطاعون) عبارة النهاية ويلحق بالخوف أشياء كالو باء والطاعون الخ وهي اجسن كاه وظاهر اه سيدع (قوله والطاعون) وهو هيجان اللحم في جميع البدن واتقاضه مغني وشرح الروض (قوله محسوب من الثالث) أي وان مات غيره اه عرش (قوله بمن وقع الخ) عبارة النهاية بما إذا وقع الخ وعبارة المغني ومنه الطاعون وان لم يصب المتبرع اذا كان مما يحصل لاسهاله كما قاله الأذري اه (قوله واستحسنه) أي ذلك التقيد للأذري عبارة النهاية وهو أحسن كما قاله الأذري اه (قوله وعدم الفرق أقرب) زاد النهاية وعموم النهى يشمل التجرع طلقا اه قال عرش قوله وعدم الفرق أي بين تقيد حرمه الخروج بمن وقع في أمثاله وبين تقيد الخاق بالخوف بمن وقع في أمثاله وقوله أقرب أي يقيد حرمه ما ذكر بما إذا وقع في أمثاله وتوله مطلقا أي وقع في أمثاله أو في غيرهم لكن التقيد أقرب كما قدمه اه (قول المتن انه يلحق بالخوف أسركفار الخ) والساق المأوردى بذلك من ادركه سيل أو نار أو أفعى قتاله أو سدر ولم يتصل ذلك به لكنه يدركه لا محالة أو كان بجفارة وليس ثم ما يأكاه واشد جوعه وعطشه اه نهاية (قوله أو مسلمين) إلى قوله وظاهر تعبيرهم في المغني الا قوله وقر بالي وخروج والى قول المتن وصغني في النهاية (قول المتن اعتادوا قتل الاسرى) ولو اعتاد البغاة والقطاع قتل من أسروه كان الحكم كذلك كما ذكره الزركشي اه معنى (تم له بنحو قصاص الخ) أي كقطع طريق اه معنى عبارة عرش أي كترك صلاة اه (قوله ولو باقراره)

في شرح قول المصنف والافصح (قوله بين طول زمنها الخ) الزاد بهذا مع قولهم تأتي كذا الخ أي يوما وتقلع يوما مثلاً (قوله ولا تفقد مر) أي في شرح قوله والافصح (قوله واستحسنه الأذري) إشارة لقوله قبله ولو باء والطاعون أي زمنهم ما أي من الخوف فتصرف الناس فيه كلهم محسوب من الثالث لكن قيده في الكافي بمن وقع لموت في أمثاله واستحسنه الأذري وهل يقيد بتسليم اعتماده اطلاقهم حرمه دخول بلد

أو قرى بي التكافؤ اتحد اسلاما وكفرا أم لا (وتقديم الاقتل بنحو قصاص أو جرم) ولو باقراره (٥ - (شرواني وابن قاسم) - سابع)



(واضطراب رنج وهيجان موج) الجمع بينهما ما كيد لتلازمهما عادة (في حق) (راكب سفينة) بحر أو بحر عظيم كالنيل والفرات وان أحسن السباحة وقرب من البر على ما اقتضاه إطلاقهم لأن ذلك كله يخاف منه الموت كثير ابل هو لكونه لا ينفع فيه دواء أولى من المرض وخرج باعتادوا غيرهم كالروم وبالألحاح الذي (٣٤) هو اتصال الاسلحة ما قبله وان تراموا بالنشاب والحراب وبمستكا فبن الغالبية بخلاف المغلوبة

وبتقديم لذلك الجس له وانما جعل مثله في وجوب الايصاء بالوديعة ونحوها احتياطاً لحفظ مال الأدي عن الضياع وظاهره يبرهم بالتقديم للقتل ان ما قبله ولو بعد الخروج من الجس الى ما لا يعتبر وهو ظاهر لبعده السبب حينئذ وأنه بعد التقديم لو مات بعد مثلاً كان تبرعه بعد التقديم محسوباً من الثلث كما موت أيام الطعن بغير الطاعون (وطلق حائل) وان تكررت ولادتها لعظم خطره ومن ثم كان موته بمنه شهادة وخرج به نفس الجمل فليس يخوف ولا أثر تولد الطلق الخوف منه لأنه ليس بمرض وبه فارق قولهم لو قال انجبر ان هذا المرض غير مخوف لكن يتولد منه مخوف لا نادراً كان الخوف (وبعد الوضع) تولد خلق (مالم تنفصل المشية) وهي التي تسمى النساء الخلاص لانها تشبه الجرح الواصل الى الجوف ولا خوف في العلة علة أو مضغعة بخلاف موت الولد في الجوف اما اذا انفصلت المشية فلا خوف ومحل ان لم يحصل من الولادة جرح أو ضربان شديداً ورم والأفتي بزول الركن الرابع الصيغة وفصل بينهما بين الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله لان لهما مناسبة بما ذكره قبلهما من الاجازة في الوصية للوارث ومن كون الموصي به قد يبلغ الثالث وقد لا يكون في المرض وقد لا قبلهما من التفرغ للذهن الرابع لم يمتد به وطول الكلام فيه (وصيغتها) أي الوصية ما أشعر به من لفظة أو نحوه كإشارة أو كتابة صريحاً كان أو كتابة بين الصريح (أو وصيت) فأنفذهم تعريف الجزأين من الجهر غير مراد (له كذا) وان لم يقل بعدم موقوعها شرعاً لذلك (أو أدفعوا اليه) كذا (أو أعطوه)

انما اخذناه غاية لأنه قد يتوهم من جوارز جوعه عنه عدم الحاقه بالخوف اه عس (قول المتن واضطراب رنج الخ) عبارة الروض وهيجان البحر بالجمع قال في شرحه بخلاف هيجانه بلارنج اه سم (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر الخ) أي حيث لم يغلب على ظنه النجاسة اه نهاية قال عس أي عادة فلا يقال اذا هلك به كيف يعرف انه غلب على ظنه ولا اه وخالفهما المعنى عبارة نعم ان كان ممن يحسنها وهو قريب من السائل لا يكون مخوفاً كما قاله الزركشي اه (قوله على ما اقتضاه الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ (قوله) وانما جعل أي الجس وقوله مثله أي التقديم اه عس (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظر اه سم (قوله) وانه الخ) عطف على قوله ان ما قبله (قول المتن وطلق حائل) فائدتان الأولى الثعلبي في تفسيره آخراً سورة الاحقاف عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اذا عسر على المرء ولادته فليكتب في صحيفة ثم يغسله ويسقي وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونهم لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها كأنهم يوم يرونهم يعودون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون اه معني (قوله وبه فارق) أي بقوله لأنه ليس بمرض اه عس (قوله كان موته امنه الخ) ظاهره ولو لم يرقا قوله الخوف منه أي الجمل اه عس (قوله وبه فارق الخ) لم يظهر من هذا فارق معنوي اه سم (قوله تخلق) أي مصور بصورة الأدي فلا يشترط كمال الولد ويخرج به نحو العلة كلياً اه عس (قوله بخلاف موت الولد الخ) أي فانه مخوف وهو ظاهر فيما لو مات في مظنة الولادة بحيث يتولد منه الموت كثيراً أمالومات قبل ذلك ولم يظهر بعد موته نال للمرأة به فينبغي أن لا يكون مخوفاً كدوام الفالج اه عس (قوله ومحل) أي قوله أما اذا انفصلت الخ (قوله فتى زول) أي نحو الجرح الحاصل من الولادة (قوله وبين الثالث) هو ما ذكره المصنف بقوله وتصح بالخول ويشترط الخ اه عس (قوله ومن كون الموصي به قد يبلغ الثالث وقد الخ) انظر ما وجه عطفه على قوله من الاجازة الخ اذ هذا بيان لما ذكره قبلهما من الاول بيان لما في هذا الفصل والذي قبله على سبيل اللف والنشر المشوش (قوله وقد يكون) أي الموصي به بمعنى الوصية قوله فذيل أي الركن الثالث بهما أي ما في هذا الفصل وما في الذي قبله (قوله أي الوصية) الى قوله أو على ثلث مالى في النهاية (قوله ما أشعر الخ) خبر وصيغتها (قوله ما أشعر به من لفظ الخ) أي ثمان كان الاشعار بهم اقرباً فصريحاً والاف كناية اه عس (قوله ككتابة) أي معنية كإشارة اه نهاية (قوله وإشارة) عبارة النهاية وإشارة أخرى اه قال عس خرج به إشارة الناطق فلفظ وهو ظاهر وان كانت جواباً بان قاله أو وصيت بكذا فاشأى نعم اه وقوله وان كانت الخ صرح به المعنى وشرح الروض (قوله تعريف الجزأين) هما صيغتها أو وصيت وتعريف الاول بالاضافة والثاني بالعلية لان الكلمة اذا أردها لفظها صارت علماً على ما هو مقرر في محله اه عس (قوله لذلك) أي لذلك بعد الموت اه عس (قوله كذا)

الطاعون والوباء والخروج منها لغير حاجة أو يفرق محل نظر وعدم الفرق أقرب اه كلام الشارح ثم قوله وعدم الفرق أقرب وافق عليهما مر (قوله في المتن واضطراب رنج وهيجان موج) عبارة الروض وهيجان البحر بالجمع قال في شرحه بخلاف هيجانه بلارنج (قوله وان أحسن السباحة وقرب من البر) حيث لم يغلب على ظنه النجاسة مر (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظر (قوله وبه فارق) لم يظهر من هذا فارق معنوي (قوله وزعم انه لو تأخر الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الاول باعطوا والثاني بتموله (قوله انه كتابة وصية) كذا مر (قوله والاقرار هنا غير متأت لاجل قوله مالى الخ) تقدم في الاقرار انه لو أراد الاقرار بنحو

ورم والأفتي بزول الركن الرابع الصيغة وفصل بينهما بين الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله لان لهما مناسبة بما ذكره قبلهما من الاجازة في الوصية للوارث ومن كون الموصي به قد يبلغ الثالث وقد لا يكون في المرض وقد لا قبلهما من التفرغ للذهن الرابع لم يمتد به وطول الكلام فيه (وصيغتها) أي الوصية ما أشعر به من لفظة أو نحوه كإشارة أو كتابة صريحاً كان أو كتابة بين الصريح (أو وصيت) فأنفذهم تعريف الجزأين من الجهر غير مراد (له كذا) وان لم يقل بعدم موقوعها شرعاً لذلك (أو أدفعوا اليه) كذا (أو أعطوه)

كذا وان لم يقل من مالى على المعتمد أو وهبته أو حبونه أو ملكته كذا أو تصدقت عليه بكذا (بعد موتى) أو نحوه إلا فراجع لما بعد أو صيت ولم يبال بامرجوعه له اتكالا على ما عرف من سبأه ان أو صيت وما اشتق منه موضوعه لذلك (أو جعلته أو هو له بعد موتى) أو بعد عيني أو ان قضى الله على وأراد الموت والافهما لغو وذلك لان اضافة كل منها للموت صيرتها بمعنى الوصية وكان حكمته نكر بـ بعد موتى اختلاف ما في السياقين اذا اذل محض أمر والثاني لفظه لغو والخبر ومعناه الانشاء وزعم انها لو (٣٥) تاحرت لم تعد للكل لأن العطف باو ضعيف

كما يعلم مما صر في الوقت (قلو) راجع لقوله أو وهبته الخ (قوله أو نحوه الاتي) أي من قوله أو بعد عيني الخ وقوله راجع أي قوله بعد موتى وقوله رجوعه أي لقوله أو صيت اه عش (قوله على ما عرف من سبأه) أنظر ما وجه علمه من سبأه اه رشيدى (قوله لذلك) أي للتلك بعد الموت اه عش (قوله والا) أي وان لم يرد بقوله بعد عيني وقوله ان قضى الله الخ الموت فهما أي هذان القولان لغو وأما الاختصار على جعلته أو هو له فسياق حكمته وقول عش قوله والا أي وان لم يضم إلى قوله جعلته أو هو له وقوله فهما لغو أي جعلته أو هو له مع كونه خلاف الظاهر برده قول المصنف فلو اقتصصر على هو له الخ وقول الشارح أو على جعلته احتمل الخ (قوله لان اضافة كل منها) أي من قوله أو اذفعوا اليه وما بعده متناوضا اه عش (قوله اذا اذال محض أمر الخ) وعليه فلو اخرج قوله أو وهبته الخ عن قوله وجعلته كان أنسب اه عش (قوله وزعم أنهم الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الاولى باعطوه والثانية بموله سم ورشيدى (قوله لم تعد للكل) لان العود للكل انما هو في حروف العطف الجامعة بخلاف ما لاحد الشينين مثل وكذا ذكره القرافي وغيره قال الولي العراقي فيتعين حينئذ ذكره عقب كل صيغة اه معنى (قوله على نحو وهبته) أدرج بالنحو قوله حبونه الخ (قوله أو على نحو اذفعوا اليه الخ) أدرج بالنحو قوله أو أعطوه كذا (قوله وفي هذه) أي نحو صيغة اذفعوا الخ وقوله وما قبلها أي نحو صيغة وهبته وقوله لا يكون كناية وصية أي لما ياتي في قوله لانه من صراحه الخ اه عش (قوله فان علمت نية الخ) ينبغي أن من صور العلم ملوا خبر الوارث الرشيد انه نوى أما ذير كالصبي فاخباره لغو ولو أخبر ولي الطفل بان مورثه نوى فالأقرب عدم قبوله منه لما فيه من التفويت على الطفل اه عش (قوله والابطال) قد يقال هذا حيث لم توجد معتبرت كل من الوصية كالقبول والهبه كالقبض في الحياة والا فمهلكه لتحقيق الملك وان انهم سببه كذا في هاتس تحفة الشيخ مصطفى الجوى عن السيد غير وقوله والا فيملكه الخ قد رده ما ياتي في شرح وتنقد بكناية من قول الشارح بل في قوله صدقة لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي أخذ ما ياتي بتقيده بما لم يؤمر الوارث بالخالف أنه لا يعلم ارادته فيشكل فيحذف المدعى أنه أراد الوصية (قوله ويظهر أخذ الخ) عبارة النهاية لم يكن اقرارا بل كناية وصية على الرجاء اه (قوله أنه كناية وصية) كذا مر اه سم (قوله لم يكن) أي قوله ثلث مالى للفقراء (قوله لانه من صراحه) الى قوله وفي قوله هذا صدقة في النهاية (قوله وكذا اقتصصر على قوله هو صدقة الخ) هذا علم من قوله السابق فلو اقتصصر على نحو وهبته الخ لكانه ذكره هنا توطئة لقوله وان وقع جوابا الخ اه عش (قوله لان مثل ذلك) أي وقوعه جوابا لقوله لا ينفذ أي صرفه من كونه صدقة أو وقفا اه عش (قوله أي كناية الخ) وفاقا لنهاية واغنى وشرح المنهج (قوله وبه) أي بقوله لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي تقييده بنظره يرقوله الاتي مالم يؤمر الخ (قوله غير متأت الخ) تفهم في الاقرار أنه لو أراد اذال اقرار بقوله ذلك صح اه سم (قوله كالبيع) أي في الانعقاد بالسكنية وهل يكتفي في النية باقرارهم بالانظر أولا بد من اقرارهم بجميع اللفظ كما في البيع والا قرب الاول ويفرق بينهما بان البيع لما كان في مقابلة عوض احتيط له بخلاف ما هنا اه عش (قوله بل أولى) لانهم لا يتفقون في القبول في الحال فاشبهت ما يستقل به الانسان من التصرفات اه معنى (قوله

راجع لقوله أو وهبته الخ (قوله أو نحوه الاتي) أي من قوله أو بعد عيني الخ وقوله راجع أي قوله بعد موتى وقوله رجوعه أي لقوله أو صيت اه عش (قوله على ما عرف من سبأه) أنظر ما وجه علمه من سبأه اه رشيدى (قوله لذلك) أي للتلك بعد الموت اه عش (قوله والا) أي وان لم يرد بقوله بعد عيني وقوله ان قضى الله الخ الموت فهما أي هذان القولان لغو وأما الاختصار على جعلته أو هو له فسياق حكمته وقول عش قوله والا أي وان لم يضم إلى قوله جعلته أو هو له وقوله فهما لغو أي جعلته أو هو له مع كونه خلاف الظاهر برده قول المصنف فلو اقتصصر على هو له الخ وقول الشارح أو على جعلته احتمل الخ (قوله لان اضافة كل منها) أي من قوله أو اذفعوا اليه وما بعده متناوضا اه عش (قوله اذا اذال محض أمر الخ) وعليه فلو اخرج قوله أو وهبته الخ عن قوله وجعلته كان أنسب اه عش (قوله وزعم أنهم الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الاولى باعطوه والثانية بموله سم ورشيدى (قوله لم تعد للكل) لان العود للكل انما هو في حروف العطف الجامعة بخلاف ما لاحد الشينين مثل وكذا ذكره القرافي وغيره قال الولي العراقي فيتعين حينئذ ذكره عقب كل صيغة اه معنى (قوله على نحو وهبته) أدرج بالنحو قوله حبونه الخ (قوله أو على نحو اذفعوا اليه الخ) أدرج بالنحو قوله أو أعطوه كذا (قوله وفي هذه) أي نحو صيغة اذفعوا الخ وقوله وما قبلها أي نحو صيغة وهبته وقوله لا يكون كناية وصية أي لما ياتي في قوله لانه من صراحه الخ اه عش (قوله فان علمت نية الخ) ينبغي أن من صور العلم ملوا خبر الوارث الرشيد انه نوى أما ذير كالصبي فاخباره لغو ولو أخبر ولي الطفل بان مورثه نوى فالأقرب عدم قبوله منه لما فيه من التفويت على الطفل اه عش (قوله والابطال) قد يقال هذا حيث لم توجد معتبرت كل من الوصية كالقبول والهبه كالقبض في الحياة والا فمهلكه لتحقيق الملك وان انهم سببه كذا في هاتس تحفة الشيخ مصطفى الجوى عن السيد غير وقوله والا فيملكه الخ قد رده ما ياتي في شرح وتنقد بكناية من قول الشارح بل في قوله صدقة لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي أخذ ما ياتي بتقيده بما لم يؤمر الوارث بالخالف أنه لا يعلم ارادته فيشكل فيحذف المدعى أنه أراد الوصية (قوله ويظهر أخذ الخ) عبارة النهاية لم يكن اقرارا بل كناية وصية على الرجاء اه (قوله أنه كناية وصية) كذا مر اه سم (قوله لم يكن) أي قوله ثلث مالى للفقراء (قوله لانه من صراحه) الى قوله وفي قوله هذا صدقة في النهاية (قوله وكذا اقتصصر على قوله هو صدقة الخ) هذا علم من قوله السابق فلو اقتصصر على نحو وهبته الخ لكانه ذكره هنا توطئة لقوله وان وقع جوابا الخ اه عش (قوله لان مثل ذلك) أي وقوعه جوابا لقوله لا ينفذ أي صرفه من كونه صدقة أو وقفا اه عش (قوله أي كناية الخ) وفاقا لنهاية واغنى وشرح المنهج (قوله وبه) أي بقوله لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي تقييده بنظره يرقوله الاتي مالم يؤمر الخ (قوله غير متأت الخ) تفهم في الاقرار أنه لو أراد اذال اقرار بقوله ذلك صح اه سم (قوله كالبيع) أي في الانعقاد بالسكنية وهل يكتفي في النية باقرارهم بالانظر أولا بد من اقرارهم بجميع اللفظ كما في البيع والا قرب الاول ويفرق بينهما بان البيع لما كان في مقابلة عوض احتيط له بخلاف ما هنا اه عش (قوله بل أولى) لانهم لا يتفقون في القبول في الحال فاشبهت ما يستقل به الانسان من التصرفات اه معنى (قوله

ذلك صح (قوله كقوله عني هذا الخ) هل هذا مقيد بما اذا اراد بعد موتى

لان من ذلك لا يقيد بخلاف الاتي نور والمرنى (الا ان يقول هو له من مالى فيكون وصية) أي كناية فيها الاحتمال لها والهبه الناجزة فافتقر لنية وبه رد ترجيح السبكي أنه صريح وعلى الاول لو بان لم تعلم نية بطل لان الاصل عدمه والاقراء هنا غير متأت لاجل قوله مالى نظير ما مر (وتنقد بالكناية) وهي ما احتمل الوصية وغيرها كقوله عني هذا اه أو عني هذا كناية بل أولى وفي قوله هذا صدقة بعد موتى على فلان مثلا لسكينة ليست في الوصية لان هذا صريح فيها بل في قوله صدقة لاحتماله الملك والوقف فان جهل ما اراد به بطل ما لم يؤمر الوارث بالخالف أنه لا يعلم ارادته فيشكل فيحذف المدعى أنه أراد الملك أو الوقف ويعمل به حينئذ

وصرح جمع متأخرون بـ قوله ادبته ان مث فاعط فلا تدينني الذي عليك اوفقرته على الفقراء ولا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من بينته  
(والكتابة) بالتاء (كناية) فتعقد جميع (٢٦) النسبة قول من ناطق ولا بد من الاعتراف بها انطقا منه او من وارثه وان قال هذا خطي وما

ومر ح جمع الخ) قد يقال هذا امر محقق في ظاهره فانه مكتبة اراده هنا اه سيد عر (قوله ولا يقبل قوله) أي  
الذين وقوله في ذلك أي في الدائن قاله من فاعط الخ (قوله بالتاء) الى قوله وهذا مخالف في النهاية  
(قوله من لا تتراف بها) أي البينة وقوله ومن ورثه قضيته قدم قوله من ولي لوارث وهو موافق لما قدمناه  
من انه الاقرب اه عر (قوله ومن ورثه) أي بعد موته اه مغني (قوله وان قال الخ) غاية لقوله ولا بد الخ  
وهذه الغاية ظاهرة في حاله في هذا الخطي اذ لا يلزم من مجرد كتابته البينة الوصية اما قوله هذا ما فـ وصيتي فقد  
يشكل بان ما فيها لا يكون وصية الا اذا نوى الان يقال لما كان قوله ما فيه وصيتي محتملا لان يكون المعنى هذا  
ما كتبت فيه لفظ الوصية لم ينع ذلك عن الاعتراف بالبينة انطلقا لان الاصل عدمها اه عر وقوله ما كتبت  
فيه الخ الاولى ما اريد ان اوصي به عبارة سم قوله وان قال هذا الخ لا يقال هذا القول صريح في زيادة  
الوصية لانا نقول لكن لاني ارادتم احسن الكتابة اه (قوله وان قال الخ) عر والمغني ولو كتب أو وصيت لفلان  
بكذا وهو ناطق وأشهد جماعة ان الكتاب خطه وما فيه وصية ولم يطلبهم على ما فيه لم تتم مقصوده كقول  
له أو وصيت لفلان بكذا فان ارادتم اه (قوله وما فيه الخ) كذا في المغني بالواو وعبر النهاية باوبدل الواو (قوله  
للشاهد) أي على الوصية اه عر (قوله حتى يقر) أي الموصي عليه أي الشاهد الكتابي ويعترف بها  
فيه اه عر (قوله أو يقول أنا عالم بماذا وصيت به) ضرب على قوله وقد اوصيت به وأثبتته مر اه  
سم (قوله والافسكية) عبارة عر أو الفطن فسكنية ولا فاعو اه (قوله ان كتابته) أي الاخرس اه  
عر (قوله الاعلام) أي البينة (قوله باشارة أو كناية) أي ثانية اه عر (قوله بلا حجة) راجع اكل  
من المعطوف والمعطوف عليه (قوله كان وصية الخ) اعتمد المغني أيضا (قوله على الاوجه) اعتمده هنا  
وفيما بعده مر اه سم (قوله لم تكن وصية الخ) أي ويكون من رأس المال اه عر أي ثابت  
بالبينة كتابتي (قوله وانما قنع منه) أي بمن عليه الدين اه سم (قوله بحجة) وهي البينة وقوله بدل حجة  
وهي البينة (قوله وقد راح الخ) عطف على الغريم (قوله وفي الاشراف لوقال المريض الخ) أي فرق بين ما يدعيه  
فلان فصدقه وبين من ادعى شأ فصدقه الزيادة بلا حجة اه سم وقرق بعضهم بان هذا فـ تعذر ادعى  
فما كان كونه اقرارا بخلاف ذلك اه سيد عر أقول قدياني في ما قدمته عنه على قول الشارح والابطل (قوله  
هذا اقرار بمجهول وتعينه للورثة) جزم به المغني (قوله ايضا) أي كقوله من ادعى على شيء فصدقه (قوله  
او ما في جريدي) عطف على قوله من ادعى على شيء الخ وهو الى قوله وبهذا التفصيل في النهاية (قوله بالنسبة

فيه وصيتي وايسر للشاهد  
التحصيل حتى يقرأ عليه  
الكتاب أو يقول أنا عالم  
بما فيه واشارت من اعتقل  
اسه ينسب في ألباني فيها  
تفصيل الاخرس فان فهمها  
كل أحد فصرحة والافسكية  
ومر ان كنيته لا بد فهمان  
نـ متواتره يكفي الاعلام بها  
باشارة أو كناية ولو قال من  
ادعى على شـ ما أو أنه أوفى  
مالي عنده فصدقه بلا حجة  
كان وصية على الاوجه فان  
قال في الثانية فصدقه ببينه  
أو بلا بينة لم يكن وصية  
على الاوجه أيضا لانه لم  
يسمح له بشئ وانما قنع منه  
بحجة بدل حجة وهذا مخالف  
لامر الشارع فليكن لغوا  
ويكف البينة فان قلت لم  
لم يكن وصية ان ادعى الوفاء  
وحلف قلت ليس هذا وضع  
الوصية ولا قرينامنه فلم  
يحمل عليها سواء أعين  
الغرماء أم أجهلهم فما  
أوهجه كلام أبي زرعة من  
أنه اذا عين الغريم وقدر  
مدعاؤه كان وصية بعينها  
لما قرره أن اشتراطه البين  
اعراض عن الوصية بكل  
وجه كما هو ظاهر وفي  
الاشراف لوقال المريض  
ما يدعيه فلان فصدقه  
فما قال الجرجاني هذا  
اقرار بمجهول وتعينه  
للورثة وسكت عليه الزركشي

وغيره وفيه نظر لان قوله يدعيه تعريضة ولان أمره لغير بتدقيقه لا يقتضي أنه هو صدقه فلو قيل انه وصية أيضا لم يعد  
أو ما في جريدي بقضته كما كان اقرارا بالنسبة

لما علم أنه فيها وقتها (وان أوصى لغير معين) يعني لغير محصور (كالفقراء لميت بالموث بلا) اشتراط (قبول) لتعذر من منهم ومن ثم لو قال الفقراء اشترط كذا وانحصر وابتان سهل عادة عدسهم تعين قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولو رد غير المحصورين لم ترد ردهم كما أفهمه قوله لميت بالموث وددوى ان عدم حصصهم يستلزم عدم تصور ردهم ترد بان المراد بعدم الحصر كثرتهم بحيث يسبق عادة استيعابهم فاستيعابهم ممكن ويلزم منه تصور ردهم وعلية فالمراد بتعذر قبولهم تعذره غالباً أو باعتبار ما من شأنه يجوز الاقتصار على ثلاثة من غير المحصورين ولا تجب التسوية بينهم (أو) وصى (لمعين) محصور لا كالعالية لانهم كالفقراء (اشترط القبول) منهم ان تاهل (٣٧) وان كان الملك لغيره كما مر في الوصية للقبول والا فليس له أو سيده أو باطن

المسجد على الوجه بخلاف نحو الخليل المسئلة بالثغور لا تحتاج لقبول لانها تشبه الجهة العامة ولو كانت الوصية للمعين بالعتق كاعتقوا هذا بعد موتى سواء أقال عسى أم لا لم يشترط قبوله لان فيه حقاؤه كذا لله فكان كالجهة العامة وكذا المذبر بخلاف أو وصيت له بقبضه لا قضاء هذه الصيغة القبول وبهذا التفصيل فيه لناظر الى أن الأول تحرير الثاني عليك فارق ما مر في المسجد لانه لما لم لا يشترط القبول مطابقا (ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصى) ولا مع موته اذ لاحق له الابد الموت فلن رد حينئذ القبول بعد الموت وعكسه بخلافهما بعد الموت نعم القبول بعد الرد لا يفسد وكذا الرد بعد القبول قبل القبض أو بعده على الممتد ومن صريح الرد ردها أولاً أو قبلها أو بأبطالها أو ألقيتها ومن كانا نحو لاحاجة لى بها وأناغنى عنها وهذه لا تليق بي فيما يظهر

لما علم الخ) اما ما جعل له أو علم انه حدث بعد دلا يكون اقرا رايه اه عش (قوله وقتها) أى الاقرار (قول المتن وان أوصى) مستأنفا اه عش (قوله ووجبت التسوية الخ) أى واستيعابهم مغنى وعش (قوله ويلزم منه) أى من امكان استيعابهم (قوله من غير المحصورين) منه ما وقع السؤال عنه في الوصية المجاورة الجامع الزهر فلا تجب التسوية بينهم على الاقرب لانه يسبق عادة استيعابهم ويحتل وجوب التسوية لا تحصرهم بسهولة عدسهم لان اسماءهم مكتوبة مضبوطة اه عش (قوله ان تاهل) الى قوله وبهذا التفصيل فى المغنى (قوله وان كان الخ) غايته عش (قوله والا) أى وان لم يتاهل فى رايه أو سيده فيه تصریح بجهة قبول السيد فيما اذا أوصى لغير المتاهل وفيه تردد للزركشى اه سم (قوله لم يشترط قبوله) أى ومع ذلك لا يعنى بالابا لاعتناق من الوارث أو الوصى فلو امتنع الوارث من اعتناقه أجبر عليه للزومه اه عش (قوله بخلاف أو وصيت له الخ) قال فى العباب فرع لو قال لعمدة أو وصيت لك بعتك اشترط قبوله كالوصية ووهبت لك أو ملكتك رقبته اشترط قبوله فوراً اذا انوى عتقه فيعتق بلا قبول كقولنا الوصية أعتقه ففعل فلا يرد رده انتهى اه سم (قوله وبهذا التفصيل فيه) أى العتق والوصية به وكذا الذى مر فى قوله لا تليق فارق (قوله ان الاول) أى قوله اعتقوا هذا بعد موتى مثلاً وقوله والثانى أى قوله أو وصيت له بقبضه (قوله مطاعاً) أى سواء قال أطوا كذا المسجد كذا بعد موتى أو قال أو وصيت كذا المسجد كذا (قوله ولا مع موته) الى قوله قال لزر كشى فى النهاية (قوله حينئذ) أى فى الحياة أو مع الموت (قوله نعم القبول الخ) لا موقع للاستدراك (قوله بعد: الرد) أى بعد الموت وقوله بعد القبول أى بعد الموت (قوله على الممتد) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وهذه لا تليق بى الخ) أى وان كانت لا تقبضه فى الواقع لان هذا قديم كراهة اضعاف العتق اه عش (قوله ان المراد القبول اللفظي) وهو لوجه نهاية ومغنى (قوله ويشبهه الاكتفاء بالفعل) ضعيف اه عش (قوله وكلاهما) أى قول الزركشى وقول القمولى (قوله بين هذا) أى الوصية (قوله الذى الخ) نعم لزر كرام وقوله يقتضى الخ خبر العقل (قوله ونحو لو كاله لا يقتضى) مبتدأ وخبر (قوله وانما يشبهه) أى ما هنا الهبة الخ اعتمده النهاية والمغنى أيضاً (قوله وهى) أى الهبة (قول المتن ولا يشترط بعد موته الخ) وللاوارث مطالبة الموصى له المطلق المتصرف بالقبول والرد فان امتنع حكم عليه بالرد اه مغنى (قوله فى القبول) الى المتن فى النهاية الا قوله وأما لحق به كالبقرة قوله نعم يلزم لولى الخ ولو وصى لصى أو وهب له فلم يقبل الولي فالعقد الذى فى شرح البهجة

من ادعى شيئا فسد قوه الا بزيادة بلا حجة (قوله والا) أى وان لم يتاهل فى رايه أو سيده فيه تصریح بجهة قبول السيد فيما اذا أوصى لغير المتاهل. يرا المتاهل وفيه تردد للزركشى (فرع) قال فى العباب فرع لو قال لعمدة أو وصيت لك بقبضه اشترط قبوله كالوصية أو وهبت لك أو ملكتك رقبته اشترط قبوله فوراً اذا انوى عتقه فيعتق بلا قبول كقولنا الوصية أعتقه ففعل فلا يرد رده. فلو قبل قبضه اعناقه فهل يشترى بقبضته مثله كما تخفى أو تبطل الوصية فيه تردد اه وقوله فيه تردد قال فى خبر يده فقد حكي الماوردى عن المزني انه يشترى بقبضته عدو يعتق كما فعله بقيمة الانحية المذكورة قال ويحتمل ان تبطل الوصية اه (قوله وانما يشبهه) أى ما هنا (قوله نعم يلزم لولى القبول أو الرد الخ) حاصل ما فى شرح البهجة وغيره عن الرافعى وهو

قال الزركشى وظاهر كلامهم أن المراد القبول اللفظي ويشبهه الاكتفاء بالفعل وهو الاختذ كالهدية اه وسبقه الى القمولى فقال فى الرهن يكفى التصرف بالرهن ونحوه وكلاهما ضعيف والفرق بين هذا والهدية ونحو الوكيل واضح اذ النقل لا كرام الذى استلزمته الهدية عادة يقتضى عدم الاحتياج للفظ فى القبول ولا كذلك هنا ونحو الوكالة لا يقتضى تلك شىء فلا يشبهه ما هنا وانما يشبهه الهبة وهى لا بد فيها من القبول لفظاً (ولا يشترط بعد موته الغور) فى القبول لانه انما يشترط فى عقد ناجز متصل قبوله بايجابه نعم يلزم لولى القبول أو الرد وقوا بحسب المصلحة

فإن امتنع مما اقتضته المصلحة عند انعزال أو متأولا قام القاضى مقامه والأوجه صحة الاقتصار على قبول البعض لأن المطابقين الإيجاب والقبول انتهى في البيع وما ألحق به كالهبة والوصية ليست كذلك (فإن مات الموصى له قبله) أى قبل موت الموصى وكذا الوفاة معه (بالت) الوصية لعدم لزومها أو بأولها للزوم حينئذ (٣٨) (أو بعده) أى بعد موت الموصى وقبل القبول والرد لم تبطل (في قبل) أو يرد (وارثه)

ولو الامام فحين يرثه بيت المال  
لأنه خليفة نفسه ومن ثم لو قبل  
قضى دين مورثه منه  
ويؤخذ منه أن وارث  
الموصى له لو كان وارثا  
الميت دون مورثه لم يكن  
وصية لوارث لأن العبرة في  
كونه وارثا بيوم الموت كما  
مرفلا نظار للقبول لما تقرر  
أنه مبين لاستقرار ملك  
الموصى له بالموت ولأنه لم  
يملك هنا من جهة الوصية  
بل من جهة نأثره للوارث  
وهما جهتان مختلفتان  
ويلزم ولى الوارث الأصل  
من القبول والرد نظرا لما  
أنفا وقد يتخالفان أعنى  
قبول الموصى له وقبول  
وارثه فيما إذا أوصى له بولده  
فإنه إن بوله هو ورث منه  
أو واره بحجب الموصى به  
القابل كاخى الأب أم لا  
كانخى الولد فلا يرث للرد  
لأنه أن يحبه بطل قبوله  
فيبطل عتق الولد فلا يرث  
فأدى ارثه لعدم وأن لم  
يحببه فكذلك اذ لو ورث  
نخرج اخذه عن أهلية  
القبول في النصف ولا يمكن  
أن يقبـ له الولد الموصى به  
لتوقفه على ارثه المتوقف  
على عتقه المتوقف على قبوله  
فتوقف قبوله على قبوله  
وهو محال وإذا اقتصر القبول

وغيره ان لصبي اذا باع قبول الوصية دون الهبة اه سم يتصرف (قوله انعزل) أى وقام القاضى مقامه كما  
هو ظاهر وراجع هل للقاضى القبول عند عدم الامتناع وهل إذا كان الولي الأب وامتنع عناداً وكان الجد  
موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضى لأن الويالة بعد الأب ويتجه نعم وهل قيام القاضى متناهياً إذا  
امتنع متأولاً وان وجد الجد اه سم وقوله هل للقاضى الخ الظاهر لا لأن كان الولي قيساً من قبله فمجهول  
وقوله وهل إذا كان الولي الأب الخ الظاهر ما استوجبه مرحب الله تعالى وقوله وهل قيام القاضى مقامه الخ  
الظاهر نعم إذا امتناعه والحالة هذه لا يقتضى انعزاله حتى تنتقل الولاية للجد ولا ولاية للجد على الأب فيتصرف  
القاضى عنه بالولاية العامة والله أعلم اه سدعمر (قوله انعزل) وقضية الانعزال بذلك أنه كبير وقوله  
والأوجه صحة الاقتصار الخ أى للموصى له وكذا وليدان اقتضت المصلحة ذلك والأفينغى أنه ان فعل ذلك عناداً  
انعزل فلا يصح قبوله أو متأولاً يصح فيما قبله وقام الحاكم مقامه في الباقي اه ع ش (قوله والأوجه صحة  
الاقتصار على قبول البعض الخ) الأوجه كذلك في الهبة أيضاً شرح مر اه سم (قوله كالهبة) خلافاً للنهاية  
عبارته انتهى في البيع والوصية والهبة ليست كذلك اه (قوله أى قبل موت الموصى) إلى قوله ويؤخذ  
منه في النهاية الأقوله أو يرد (قوله لأنه) أى الوارث (قوله لو قبل) أى الوارث ولو أمما وقوله قضى دين مورثه  
أى الموصى له وقوله منه أى الموصى به اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله لو قبل الخ (قوله للميت)  
أى الموصى (قوله دون مورثه) أى الوارث يعنى ولم يكن الموصى له وارثاً للموصى (قوله في كونه) أى الموصى  
له (قوله بيوم الموت) خبران يعنى ان الموصى له في يوم الموت المورث لا وارثه (قوله لما تقرر) أى في قول  
المصنف الا أنى أظهرها الثالث فكان الاحسن لما يأتى (قوله بأوت) متعلق بملك الموصى له (قوله ولأنه)  
أى عطف على لأن العبرة بالخ والضمير للمال الموصى به وقوله لم يملك بيناء المفعول وقوله بل من جهة نأثره الخ  
أى بل من جهة كون الموصى به مورثاً لوارث الموصى له (قوله وقد يتخالفان) إلى المتن في النهاية والمعنى  
(قوله إذا أوصى له) أى للموصى له (قوله ورث منه) أى من الولد ورث من الموصى له (قوله أو وارثه)  
عطف على الضمير المستتر في قوله قبله (قوله بحجب الخ) أى سواء بحجب الخ وقوله القابل مفعول بحجب (قوله فلا  
يرث) أى الولد اه ع ش (قوله فكذلك) أى بطل قبوله (قوله وإذا اقتصر الخ) بيناء المفعول وقوله القبول  
أى قبول الوارث وقوله على النصف أى نصف الولد (قوله جرى) إلى التنبيه في النهاية (قوله جرى) أى المنهاج

المعتمد مر فيما لو أوصى لصبي أو وهب له فلم يقبل الولي ان لصبي اذا باع قبول الوصية دون الهبة (قوله  
فإن امتنع الخ) انعزل أى وقام القاضى مقامه كما هو ظاهر وراجع هل للقاضى القبول عند عدم الامتناع  
وهل إذا كان الولي الأب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضى لأن الولاية  
له بعد الأب ويتجه نعم وهل قيام القاضى مقامه إذا امتنع متأولاً وان وجد الجد (قوله والأوجه صحة الاقتصار  
على قبول البعض الخ) الأوجه كذلك في الهبة أيضاً شرح مر (قوله ورث) أى الولد منه أى من الموصى له  
وقوله القابل مفعول بحجب وقوله فلا يرث أى الموصى به (قوله جرى) أى المنهاج في قوله وهل ملك الموصى له  
بموت الموصى أم بقبوله أم موقف الخ على العرف في استعمال هل في مقام طلب التصور إلى آخر كلامه قال  
في المتن في حرف الباء هل حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق الساسي  
إلى أن قال ونحو هل زيد قائم أم عمر وإذا زائد بطلب المتصلة أى يتنوع ذلك قال الدماميني السبب فيه أن ام المتصلة  
لثنتين أحد الأمرين وذلك لا يكون إلا بعد التصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شئ من الأجزاء فيجب ان  
يكون معادلهما الهمة الطالبة للتصور ودون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة

على النصف بقى نصفه قيقا ومن بعضه قيق لا يرث (وهل) جرى على العرف في استعمال هل مقام طلب التصور  
الذى هو يحصل الهمة في مثل هذا المقام وإنما أتى في خبرها بالعطف بام المناسب للهمة لالهل فإنه انما يعطف في خبرها وهذا كله ان قلنا بما  
قاله صاحب المعنى وجرى عليه صاحب التحفيس وشارحو كلامه ان الهمة في نحو أرز يدق الدار أم عمر وعز أرز يدق الدار أم في المسجد



طلب التصور وأما على ما حققه السيد أن الهمزة في نحو هذا طلب التصديق لأن (٣٩) السائل متصور لكل من زيد وعمر ولداً

والمسند قبل جواب  
سؤاله وبعد الجواب  
لم يزد شيئاً في تصورها  
أصلاً بل بقي تصورهما على  
ما كان والحاصل بالجواب  
هو التصديق أي الحكم  
الذي هو ادراك أن النسبة  
إلى أحدهما بعينه واقعة  
أولاً فهل في كلامه باقية  
على وضعها من طلب  
التصديق الإيجابي أو السلبي  
خلافاً لما فهم فيه وأما في  
كلامه منقطعة لامتصاله  
ولامانع من وقوعها في حين  
هل تشبهها بوقوعها في حين  
الهمزة التي بمعنى (أياك  
الموصى له) المعين الموصى  
به الذي ليس باعتناق (بموت  
الموصى أو بقبوله أم) الملك  
(موقوف) ومعنى الوقف  
هنا عدم الحكم عليه عقب  
الموت بشئ (فإن قبل بأن  
أنه ملك بالموت والا) يقبل  
بأن رد (بأن) أنه ملك  
(الوارث) من حين الموت  
(أقول أظهرها الثالث)  
لنعذر جعله للميت مطلقاً  
والوارث قبل خروج الوصية  
والموصى له والا لما صح  
رده فتعين الوقف (وعاها)  
أي الأقوال الثلاثة (تبنى  
الثمرة وكسب عبد حصلاً)  
لاقلاقته في لان تعريف ثمره  
جنسي فساوى التنكير في  
كسب ووقع حيث حصل  
صفة لهم من غير اشكال  
فيه (بين الموت والقبول)

في قوله وهل يملك الموصى له الخ اه سم (قوله لطلب التصور) أي للمسند اليقيني المثل الأول والمسند في  
المثال الثاني وقوله إلى أحدهما أي في المثال الأول وبأحدهما في المثال الثاني (قوله فهل في كلامه باقية الخ) قد  
يمنع هذا التفرع بل يجوز أن تكون للتصور الآن يريد جواز بقاءه على وضعها اه سم (قوله إن وهم)  
أي من ابن هشام ومن تبعه وقوله فيه أي في التصديق السلبي فنقاه فقال إن هل لطلب التصديق الإيجابي  
فقط (قوله وأما في كلامه الخ) إن أراد في كلام المصنف فهو في غاية البعد فلا يناسب كلامه الا المتصلة لان  
المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو الموافق لقوله أظهرها الثالث اللهم الآن يكون في هذه النسخة  
تقديم وتأخير اه سم أي والاصل متصلة لانقطاع قوله تشبهها (أي لوقوع أم في حين هل) (قوله الذي  
ليس باعتناق) سيد كرم محترمه بقوله أم لا وسمى باعتناق الخ (قوله المعين) خرج غير وتقديم اه سم (قول المتن  
بموت الموصى) أي كالأثر والتدبير ولكن انما يستقر بالقبول كما قاله الشيخ أبو حامد والعراقون أم بقبوله  
أي الموصى له لانه تقليد كالبيع اه معنى (قوله عدم الحكم عليه) أي الموصى به (قول المتن أنه ملك) بصيغة  
الماضي وقول الشارح أنه ملك بصيغة المصدر (قوله لتعذر) إلى التنبه في المعنى (قوله لتعذر جعله للميت) أي  
لانه لا ملك وقوله مطلقاً أي قبل خروج الوصية وبعده (قوله والوارث الخ) عبارة المعنى ولا يمكن جعله للوارث  
فانه لا يملك ان يتصرف فيه الا بعد الوصية والدين ولا للموصى له والا لما صح رده كالأثر فتعين وقعه فلأوصى  
له من يعتق عليه لم يجب عليه القبول بل له الرد ولا يعتق عليه حتى يقبل الوصية اه (قوله والا) أي وإن كان  
ملكاً للموصى له (قوله لا قلاقته فيه) ولعل وجهها عند من عاها ان الثمرة معرفة وكسب عبد نكرة فحالة  
حصلاً لا يحسن اعرابها لانهما التنكير كسب عبد ولا صفة لهما لتعريف الثمرة والجل بعد المعارف أحوال  
وبعد التنكير أن أوصاف وهي هنا عدم معرفة ونكرة ومراعاة أحداهما دون الأخرى تحكم وقد يقال ان  
عطف النكرة على المعرفة كعكسه مسرور لمجيء الحال منهما فالعبر صحيح وإن لم يقصد التنكير في الثمرة اه  
عش (قوله فعلى الأول) أي ملك الموصى له بالموت وقوله له أي للموصى له (قوله قبل القبول) للاحاطة اليه  
لانه موضوع المسئلة (قوله هي متوفية) أي الثمرة والكسب والنفقة ولغطرية (قوله واذا رد الخ) عبارة

وتصح مقابلة هل بام المنقطعة لانها ضربان عن حكم وطلب الحكم آخر فلا تنافها هل الطالبة للتصديق  
وهذا كله مبنى على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في أوائل الكلام على الالف المفردة أن  
ابن مالك قال ان هل قد تأتي بمعنى الهمزة فتعادلها أم المتصلة وفي الرضى ورعا تجيء هل قبل المتصلة على  
الشدوذ اه فيصح تخريج كلام المصنف على ما نقله عن ابن مالك (قوله فهل في كلامه باقية على وضعها) قد  
يمنع هذا التفرع بل يجوز أن تكون للتصور الآن يريد جواز بقاءه على وضعها (قوله من طلب التصديق  
الايجابي أو السلبي) قال في جمع الجوامع هل لطلب التصديق الإيجابي لا للتصور ولا للتصديق السلبي قال  
المجلى في شرحه التقييد بالايجابي ونقي السلبي على منواله أخذ من ابن هشام سهو سري من ان هل لا تدخل  
على معنى في طلب التصديق أي الحكم بالثبوت أو الارتفاع كما قاله السكاكي وغيره يقال في جواب هل قام  
زيد مثلاً نعم أولاً اه فمشيئاً السهو التباس مدخولها بالمطلوب باقتوهم اتحادهما وليس كذلك فانه اذا قيل  
في جواب هل قام زيد لا ولم يقم فالمستفاد تصديق سلبي وهو المطلوب مع انه لا يصح ان يقال هل لم يقم زيد  
فقال الشارح خلاف لما فهم فيه فيحتمل أنه متعلق بقوله أو السلبي فيكون إشارة إلى السهو الذي ذكره المجلى  
أي خلافاً لما فهم في التصديق السلبي فنقاه بسبب الالتباس المذكور (قوله وأما في كلامه) ان أراد في  
كلام المصنف فهو في غاية البعد فلا يناسب كلامه الا المتصلة لان المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو  
الموافق لقوله أقوالاً أظهرها الثالث اللهم الآن يكون في هذه تقديم وتأخير (قوله منقطعة لامتصاله) يتامل  
وقد يشعر بأن الهمزة اذا كانت للتصديق تكون أم منقطعة وهو ممنوع بل يجوز ان تكون متصلة وان  
كان المطلوب التصديق كالأثر أي بما هو بعينه مع أم نحو أي الرجلين في الدار مثلاً (قوله المعين) خرج غير

وكذا بقية الأقوال الحاصلة حينئذ (ونفقته وفطرته) وغيرهما من المأون فعلى الأول له الأولان وعليه لا تخوان وعلى الثاني لا قبل القبول  
بل للوارث وعليه وعلى المعتمد في موقوفه فان قبل فله الأولان وعليه لا تخوان والأقوال واذا رد قال زائد بعد الموت للوارث وأما من الأثر فلا

بعلق بهادين \* (تنبيه) \* من الوقف الفرق بين الواقف والمستحقين في أن المدار فيه على التأخير وعدمه وفهم على الموجود وعدمه وحيثئذ  
فسلوا وصي نفعه فهل المؤبر عند الموت تركه كما قلنا ثم انه للواقف وغيره للموصي له وان برز قبل الموت أو أن ما وجد عند الموت تركه بأمر أو لا  
وما حدث به - دله للموصي له كل محتمل والاقرب هنا الثاني ويقرب بينه وبين الواقف بان المملك ثم الصيغة وحدها فاعتبرنا حال الثمرة عندها  
كالبيع وهذا لا اعتبار بالصيغة لان وقت (٤٠) القول والثاني لم يدخل به بل بالموت بشرط القبول فاعتبرناه واعتبر وجود الثمرة عنده

فتكون تركته بعده فتكون  
وصية (ويطالب) يصح  
بناؤه للفاعل فالصير للبعد  
وللمفعول فهو لسل كل من  
صلحت منه المطالبة كالوارث  
أو وليه الوصي (الموصي  
له بالنفقة ان توقف في قوله  
ورده) فان لم يقبل ولم يرد  
خبره الحاكم بينهما فان  
أبي حكم عليه بالابطال  
كمستحضر امتنع من الاحياء  
وقضية المنجر بان ذلك  
على كل قول واستشكل  
بغيره على الثاني بان الملك  
لغيره فكيف تطالب بالنفقة  
وقد بوجه بان مطالبته بها  
وسيلة لفصل الامر بالقبول  
أو الرد بخلاف ذلك وهذا  
يجاب أيضا عن ترجيح ابن  
الرفعة على قول الوقف  
وجوب النفقة عليهما  
كائنين بقدا على امرأة  
وجعل السابق وفرق  
السبكي بان كلامهما  
معترف بوجوب النفقة  
عليه وليس متمكنا من دفع  
الاخر بخلافهما هنا ورده  
ماصر في خيار البيع انهما  
يطالبان على القول بالوقف  
مع فقد نظير ما ذكره من  
الاعتراف فعلم انه ليس هو

المغني ولو رد على الاول له وعليه ما ذكر وعلى الثاني لا وعلى الثاني في الموضوعين يتعلق بالوارث اه (قوله  
بين الواقف الخ) يعني بالنسبة لثمرة الوقف (قوله ان المدار فيه) أي الواقف واستحقاقه وقوله فيهم أي  
المستحقين (قوله وغيره) عطف على المؤبر (قوله بينه) أي ما هنا من الوصية وقوله ثم أي في الوقف وقوله هنا  
في الوصية (قوله وبعبه) أي الموت عطف على عنده (قول المتن ويطلب) أي على كل قول من الثلاثة اه  
مغني (قوله يصح بناؤه) الى التنبيه في النهاية الا قوله والاول اوجه الى ومثله وقوله وعلى الثاني الى  
وبعث (قوله فالصير للبعد الخ) هذا على ما في نسخة الشارح كالتأخير من ان يطالب بالياء وقال المغني انه  
بالنون اوله بخط المصنف اه (قوله لا بعد) أي الرقيق الموصى به ويجوز ارجاع الصير الى كل من صلحت  
منه المطالبة (قوله فهو لسل الخ) يعني الطالب المفهوم من يطلب اه رشيدى (قوله كالوارث الخ)  
أي الرقيق الموصى به (قول المتن بالنفقة) أي وسائر أوزن اه مغني (قوله فان لم يقبل) الى قوله  
وقد يوجب في المغني (قوله بالابطال) أي البطلان اه مغني (قوله حران ذلك) أي قول المصنف  
ويطالب الخ اه مغني (قوله على الثاني) هو قول المصنف أم بقوله اه عس (قوله لغيره) أي  
للوارث وقيل للميت اه مغني (قوله وبهذا يجب أيضا عن ترجيح ابن الرفعة الخ) أي وان كان ضعيفا  
(قوله عليهما) أي الموصي له والوارث (قوله كلامهما) أي من المعادين على امرأة (قوله بخلافهما)  
أي الموصي له والوارث (قوله برد الخ) خبر قوله وفرق السبكي الخ (قوله نهما) أي البائع واشترى  
(قوله بالوقف) أي وقف ملك المبيع في زمن خيار (قوله أنه ليس هو) أي الاعتراف اه عس (قوله  
حالا) أي في زمن التوقف (قوله والا) أي ان رد اه مغني (قوله وفي وصية ذلك) عطف على قوله  
في المطالبة الخ اه عس (قوله فالتك فيه) أي في القن بعده وتاموصي (قوله وصحيح في البحر الخ)  
وهو اعتماد نهاية ومعنى وشرح الروض (قوله ان الكسب) أي كسب العبد الحاصل بعد موت الموصي  
له أي العبد اه عس (قوله ولاول اوجه) خلافا لنهاية والمغني وشرح لروض كسب اه عس (قوله لا يملك  
أي البحر (قوله عليه) أي الوارث وقوله لا يقال أي في الاستدلال لا يجب النفقة اه كردى (قوله هو  
مقصر) أي الوارث (قوله ومثله) أي الموصي باعتناق من معين الخ (قوله وتأخر وتقه) أي بعد موته  
وحصل منه ريع اه نهاية (قوله فعلى لاول) أي ما اقتضاه كلامهما (قوله هو) أي الى الربيع للوارث  
اعتماد النهاية (قوله وعلى الثاني) أي ما في البحر (قوله هو) أي الربيع الموقوف عليهم الخ هذا ظاهر  
ان كان الوقف على جبة عامة فانه لا يحتاج فيها لقبول ما اذا كان على معين محصور فكل كلام الاذرى أظهر لانه  
مخير بين القبول والرد ولو أوصى بامتاز وجهه قبل الوصية تبين انفساخ النكاح من وقت الموت وان رد

و تقدم (قوله وصحيح في البحر ان الكسب الخ) وهو المعتمد شرح حر والذي في شرح الروض ما نصه وقضية  
ذلك ان كسب العبد الموصى به قبل موته قبل موته للوارث لكن قال له ويأتي قبل انهاء الخلاف في الموصي له  
والاصح القطع بانها للعبد لانه قرر استحقاقه العتق بخلاف اوصى له فانه مخير وبما قاله في البحر جاني وجرى  
عليه المصنف كما صله في كتاب العتق اه فقد نقل ما صححه في البحر عن الروض وأصله في كتاب العتق وبه يعلم  
ان الشارح أخذ بقضية كلام الشيخين هنا وترك ما صرح به في كتاب العتق فنام له (قوله فعلى الاول) هو

السبب في مطالبتهما الكسب في المطالبة خلافا بالنسبة لا استقرار فهمي على الموصي له ان قبل والا فعلى الوارث وفي  
وصية التملك اما الوصي باعتناق من معين بعد موته فالتك فيه للوارث الى عتقه قطعا كما قاله كسب وبذلك لو قتل له ولنفقة عليه كما اقتضاه  
كلامهما وصحيح في البحر ان الكسب له لانه استحق العتق استحقاقا مستقرا لا يسقط بوجه أو بطل أو بغيره ولو نظر الى الماعل به لما أوجبنا النفقة  
عليه ولا يقال هو مقصر بتأخير الاعتراف لانه قد يقوض لغيره كالوصي ومثله ما لو أوصى بوقف شيء فتأخر وقفه فعلى الاول هو للوارث وبه أفق  
حاشية واعتمد الاذرى وغيره وعلى الثاني هو الموقوف عليهم وبه أفق بعضهم وكلام الجواهر يعيل اليه ويرجح بعض المحققين ومحت

الزركشي أنه لو أوصى بشراء عقار بثلاث مائة ووقف على زيد وعمر وعلم على الفقراء فمات أحدهما قبل وقفه لم يبطل في نصف الميت بل ينتقل للفقراء وفارق الوقف على هذين ثم الفقراء فان انتقل نصيبه لأخر فإنه هاتان بعد الاستحقاق وقفه فكان له أن يوجد من ثم لو وقف على زيد وعمر وفات أحدهما ميتا كان الكل للأخر كما قاله الخفاف وغيره (٤١) \* (تنبيه) \* الوجه في أن وصيته له بوقفه أنه ليس كما لو أوصى باعتاقه لاقتضاء

الأولى أنه ملكه بوقفه كما لم يخلاف الثانية كما تقرر وحديثه ولو كان غير متأهل للقبول في الأولى لفسخه أو جنون وقفه كسبه وانعاقه إلى قبوله ظاهر ما في وصية التملك ولا ينظر لتضرر الورثة لكون أفاقه المجنون غير منتظرة لأن تعلق حق الوصية به أو وجب الاحتياط له وهو لا يحصل إلا بالوقف فثبت كسبه القاضي وينبغي عليه إلى تاهله

\* (فصل) \* في أحكام لفظية للموصي به وله إذا (أوصى بشاة) وأطلق (تناول) لفظه (صغيرة الجثة وكبيرتها) سليمة ومعيبة) وكون الإطلاق يقتضي السلامة انما هو في غير ما أنيط بمحض اللفظ كالبيع والكفارة دون الوصية ومن ثم لو قال اشترى له شاة أو بعدد اثنين السليم لأن إطلاق الأمر بالشراء يقتضي كفاي التوكيل به (ضأنوا عزرا) وإن كان عرف الموصي اختصاصها بالضأن لأنه عرف خاص وهو لا يعارض اللفظ ولا العرف العام وخرج جميعا نحو أرب وطبي وعام وجر وحش وبقرة وزعم ابن

استمر النكاح وإن أوصى بها لاجنبي والزوج وارث الموصي وقبل الاجنبي الوصية لم ينسخ النكاح وإن رد انفسخ هذا إن خرجت من الثالث فإن لم تخرج منه أو وصى بها للوارث آخر وأجاز الزوج الوصية فيها لم ينسخ ولا انفسخ اه معنى (قوله ووقفه) بالجر عطفا على شراء الخ (قوله في نصف الميت) أي في نصيبه (قوله بل ينتقل الخ) أي نصف الميت اه عرش (قوله بأنه هنا) أي في الوقف على هذين الخ (قوله وشم) أي فيما لو أوصى بشراء عقار الخ (قوله قبله) أي قبل الاستحقاق هل المراد بقوله قبل قبوله أو قبل حصول منفعة الوقف اه سم أول قضية السابق أن المراد قبل وجود الوقف بالكتابة (قوله وشم قبله) قضية أنه لو لمات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء اه سم وقوله للفقراء لعل صوابه لا آخر (قوله ومن ثم لو وقف الخ) أن أضاف ما وجه هذا الاستنتاج مع أن الظاهر أن الذي ينتج ما من الفرق عدم الانتقال في هذا إلا آخر كالاول اذه وهاتان أيضا قبل الاستحقاق قبل وقفه بالكتابة اه رشيدى (قوله على زيد وعمر) أي ثم على الفقراء (قوله كاسر) أي في شرح اشتراط القبول (قوله لكون الخ) اه التشرير وقوله لأن الخ اه لنفي النفاذ وقوله به أي القن الغير المتأهل

\* (فصل في أحكام لفظية للموصي به وله) \* (قوله في أحكام لفظية) إلى قوله ونوزع في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وإن كان إلى وخرج وقوله وزعم إلى نعم (قوله وأطلق) سيد كرميتره بقوله ومحل الخلاف الخ (قوله في غير ما أنيط الخ) أي في غير ما قالوا أنه يتعاق بمحض اللفظ كالوصية وهذا في الحقيقة كتعبيل الشيء بنفسه لا به لم ينسبه على أمر معنوي اه عرش عبارة المغنى لا مرزاند على مقتضى اللفظ وهذا لا يراد عليه لعدم الدليل عليه اه (قوله كالبيع الخ) مثال للغير اه عرش (قوله وإن كان الخ) غايته (قوله وهو) أي العرف الخاص (قوله ولا العرف الخ) عطفا على اللغة وذكره استطرادى (قوله وخرج جميعا الخ) وخرج أيضا ما تولد بين الضأن أو العز وغيره وإن كان على صورة أحدهما اه عرش (قوله نحو أرب وطبي الخ) فلأراد الوارث اعطاه لم يكن له ذلك ولا للموصي له بقوله اه معنى (قوله وطبي الخ) ظاهر وإن لم يكن له الاطباء وعاميه فله الفرق بينهما وبين ما لو قال شاة من شياهي وليس له الاطباء حيث يعطى واحدة منها ان إضافة الشياهي إليه قرينة على ارادة ما يختص به اه عرش (قوله وبقرة) ومثاله الاهل بالاولى اه عرش (قوله وليس له الاطباء) شامل لما لو لم يكن له وقت الوصية الاطباء وقت الموت الاغنى أو طباع وغنى وما إذا اقتصر على الصبغة المذكورة ولم يقيد بمعد موتى أو غيره ولما إذا قد باع بعد موتى وانما هو أخذ من انما أثره الا كونه أن العز بوقت الموت اه عرش وسياق عن السيد عر ما يوافق (قوله وتاؤها للوحدة) أي للتأنيث كتمام وحماة ويدل له قولهم لفظا الشاة يذكر ويؤنث ولها هذا الجواب في أر بعين شاة على المذكور والامات تأنيثا ومعنى وقوله كما أم الخ مثال لما تأو للوحدة (قوله ونوزع فيه) أي في قول المصنف وكذا ذكر الخ (قوله بأنه الخ) أي الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكذا الضمير في قوله وهو أعرف الخ وقوله فلم يخرج وقوله عاقاله (قوله على أنها) أي لفظ الشاة لا تشمله أي الذي ذكر (قوله عرف بخلافه) أي بالشمول (قوله وقد يؤخذ منه) أي من قول السبكي (قوله بخلاف اللغة) متعاقبا بالاطراد (قوله بأن الاكثر من الخ) أي المشار اليه سم بقول المصنف في الاصح

لا وارتأته مداهم (قوله وشم قبله) أي قبل الاستحقاق هل المراد بما قبله قبل القبول أو قبل حصول منفعة الوقف (قوله وشم قبله) قضية أنه لو لمات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء \* (فصل في أحكام لفظية للموصي به وله) \* (قوله كالبيع) مثال للغير

(٦ - (شرواني وابن قاسم) - سابع) عصفور أطلقها على هذه كلها ضعيف بل شاذ نعم لو قال شاة من شياهي وليس له الاطباء أعطى طبيعة (وكذا ذكر) ونحني (في الاصح) لأنها اسم جنس كالانسان وتاؤها للوحدة ونوزع فيه بأنه في الام نص على أنها لا تشمله للعرف فالسبكي وهو أعرف باللغة فلم يخرج عنها الا لعرف مطرد فان صح عرف بخلافه تابع اه وقد يؤخذ منه الجواب بأن الاكثر من لم يخرجوا عما قاله الا لأنه ثبت عندهم أن العرف لم يثبت اطرادا بخلاف اللغة

فما لـ الخلاف الى أن العرف العام هنا هل خالف اللغة أولا ومقتضى ترجيح الشئين كلا كثير من الدخول انه لم يخالفه . يؤيده قول الراعي  
وربما أقهرمك كلامهم توسطا وهو تنزيل النص على ما ذاعم العرف باستعمال البعير بمعنى الجمل والعمل بقضيةالة . اذا لم يتم قال الزركشي  
وينبغي بحجته في تناول الشاة المذكور اه وهذا كله صريح فيما ذكرته من ان مأخذ الخلاف في تناول المذكور الخلاف في العرف العام هل  
خالف اللغة أولا ويؤيده ما يأتي ان العرف (٤٢) العام مقدم على اللغة في الدابة فتدعيه عليها حيث اتفق على وجوده لا نزاع فيه يعتد به

(قوله فما لـ الخلاف) أي المشار اليه بقول المصنف في الاصح (قوله هنا) أي في الشاة (قوله للدخول) أي  
دخول الذكرك في اسم الشاة (قوله ويؤيده) أي المأخذ المذكور (قوله والعمل الخ) عطف على تنزيل  
النص (قوله بحجته الخ) أي قول الراعي ونظيره (قوله وهذا كله) أي قول السبكي وقول الزركشي (قوله في  
تناول المذكور) من اضافة المصدر الى مفعوله وقوله الخلاف الخ خبران (قوله ويؤيده) أي المأخذ المذكور  
(قوله لا نزاع الخ) خبر فتدعيه الخ (قوله هو الاصح) خبر وتقديهما عليه الخ (قوله وحمل الخلاف) أي المشار  
اليه بقول المصنف في الاصح ثم ذلك الى قوله ولو كان له نصف في النهاية والمغنى (قوله ينزها) أي على غنمة  
اه معنى وفي عرش عن المختار هو يضم الياء وتخفيف الزاي وسكون النون وتشدديد هاء مع فتح النون يقال  
انراه على غنمه ونزاه تنزيه اه اي وبيناء الفاعل هنا والمفعول فيما يأتي (قوله وينزى وقوله وينتفع بصونها)  
الاولى فيهما أو بدل الواو (قوله وشعرها) الاولى أو يشعر باو والباء (قول المتن لا سخله) وينبغي اخذ من قوله  
السابق نعم لو قال شاة من شياهي الخ ان محل ذلك ما لم يقل شاة من غنمي وليس عند هذه الاستحالة والاصح  
واعطى احدها اه عرش (قوله ما لم يبلغ سنة) ظاهره وان قل ما نقصت به السنة كالحظلة اه عرش (قوله  
ذكره) أي المعز ما لم يبلغ سنة (قوله وهو مثلها) أي والجدى مثل العناق في عدم الدخول اه عرش (قوله  
بالاولى) أي كما يعلم من قول المصنف وكذا ذكر في الاصح (قوله وذكرهما) أي العناق والجدى اه عرش  
(قوله لعدم ما يتعلق الخ) أي الوصية (قوله ما من) أي قبيل قول المتن لغت ولو اقتصر على اوصيته بشاة او  
اعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تطل الوصية او يشتري له شاة ويؤخذ من قوله الآتي كما لو لم يقل من مالي  
ولامن غنمي انها لا تبطل وبعبارة الكثر ولو لم يقل من مالي ولامن غنمي لم يتعين غنمه ان كانت انتهت اه  
سم (قوله فيعطى واحدة منها الخ) كما لو كانت موجودة عند الوصية والموت ولا يجوز ان يعطى واحدة من  
غير غنمه في صورتين وان تراضيا لانه صلح على مجهول معنى ونهاية قال عرش قوله واحدة منها أي كاملة ولا  
يجوز ان يعطى نصفين من شاتين لانه لا يسمى شاة وقوله ولا يجوز ان يعطى واحدة من غير غنمه وينبغي ان  
يقال مثل ذلك في الارقاء اه (قوله اعطىها) أي تعينت ان خرجت من الثالث نهاية ومعنى أي والاعطى ما  
يخرج منه ولو جزء شاة فيما يظهر اه عرش (قوله اعطىها) أي فحمل قوله من غنمي على بيان انها مأكولة  
له فقط لا بيان تقيدها بكونها بعض المملوك له بالفعل اه سم (قوله بقولهم) متعلق بالتعليل (قوله ربما  
يؤيد الاول) ومرآ نفاع عرش ما يؤيد الثاني (قوله الشريك) أي شريك الموصي (قوله اعطوه شاة) أي  
(قوله وتقديهما عليه حيث اختلف في وجوده هو الاصح) . قديقال كل ذلك لا يسوغ مع مخالفة النص  
وان لم يسلم له دليله فتأمله (قوله في المتن لغت) سكت عما لو لم يصح بقوله من غنمي او غير بل اقتصر  
على قوله اوصيته بشاة واعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تبطل الوصية او يشتري له شاة ويؤخذ  
من قوله الآتي كما لو لم يقل من مالي ولامن غنمي انها لا تبطل وبعبارة كثر الاستاذ البكري ولو لم يقل من مالي  
ولامن غنمي لم يتعين غنمه ان كانت انتهت (قوله فهل يعطى الجزأين الخ) . قوة هذا التردد موافقة لما قاله  
انه لو كان له شاة كاملة فقط اعطىها وان لم يظهر حيث ذكروه من غنمي وكان وجهه حمل قوله من غنمي على  
بيان انها مأكولة فقط لا بيان تقيدها بكونها بعض المملوك له بالفعل على انه يمكن حمل من على الابتداء  
وغنمي على جنس الغنم النابت له فيظهر قوله من غنمي وان لم تكن له الاشاة واحدة ونظيره صدق قولهم

وتقديهما عليه حيث اختلف  
في وجوده هو الاصح وحمل  
الخلاف حيث يات بخصوص  
ففي شاة ينزها يتعين المذكور  
الصالح لذلك وينزى عليها  
أو ينتفع بغيرها أو نسلها  
تتبعين الانثى الصالحة لذلك  
و ينتفع بصونها يتعين  
ضأن وشعرها يتعين معز  
(لا سخله) وهي الذكرا أو  
الانثى من ولد الضأن والمعرز  
ما لم يبلغ سنة (وعناق) وهي  
أنثى المعز ما لم تبلغ سنة  
والجدى ذكره وهو مثلها  
بالاولى وذكرهما في كلامهم  
مع دخولهما في السخله  
للايضاح (في الاصح) لتبين  
كل باسم خاص فلم يشملهما  
في العرف العام لفظ الشاة  
(ولو قال اعطوه شاة من  
غنمي) بعدموتى (ولا غنم  
له) عند الموت (لغت) هذه  
الوصية وان كان له طباء  
لعدم ما يتعلق به والغباء  
انما تسمى شياء البر لا غنمه  
وبه فارق ما مر وتوهم شارح  
أن من شياهي كن غنمي  
وليس في محله أما اذا كانت  
له عند موته فيعطى واحدة  
. نهافان لم يكن له الا واحدة  
أعطىها ولو كان له نصف  
مثلا من واحدة ونصف من

أخرى فهل يعطى الجزأين لان مجموعهما شاة واللفظ يجب تصحيحه ما أمكن أولا ويعطى ذلك لاق الشاة اذا أطلقت لا تناول  
الا الكاملة دون المافقة كما يحتمل وبأن ذلك فيما لو حلف ان لاشاة له وله نصفان وقضية تعليلهم دخول المعينة بقولهم وكون الاطلاق الى  
آخر ربما يؤيد الاول ثم يحتمل ان يحمل هذا التردد ما لم يقاسم الوارث الشريك ويحصل بالقسمه كاملة والأعطاء يحمل خلافه لان  
العبارة في الوصية بحالة الموت وبمحمل كامله عنده (وان قال) أعطوه شاة (من مالي)

ولا غنم له كما باصه أي هذ

الموت (اشترى بته شاة)

ولو معيبة أو وله غنم أعطى

واحدة ولو على غير صفة غنمه

كلو لم يقبل من ماله ولا من

غنمي (والجل والناقاة) قال

أهل اللغة إنما يقال جل

وناقاة إذا زرعها فاما قبل ذلك

فمعمود وفلوص وبكر اه

وحينئذ فهل تعتبر هذه

الاسماء ولا يتناول أحدها

الآخر عملا باللغة أو ماعدا

الفصيل الذكرا يشبهه الجل

والانثى تشبهه الناقاة للنظر

فيه بحال والذي ينتجه أخذ

بما سمر وساذكره انه ان

عرف عرف عام بخلاف

اللغة فعل به والافها واقتضاء

كلام غير واحد من الشراح

وغيرهم الثاني أعنى ماعدا

الفصيل في اطلاقه نظر ظاهر

(يتناولان الجنائي) بتشديد

الباء وتخفيفها (والعرب)

السليم والصغير وضدهما

لصدق الاسم عليهما (لا

أحدهما الآخر) فلا

يتناول الجل الناقاة وعكسه

لاختصاصه بالذكور وهي

بالانثى فمن لم يتناول البعير

قال الزركشي والظاهر

الجزم به (والاصح تناول

بعير ناقاة) وغيرهما من نظير

ما مر في الشاة لانه اسم جنس

ومن ثم سمع حلب بعيره الا

الفصيل وهو ولد الناقاة اذا

فصل عنها (لا) بغلة ذكر

ولا (بقرة ثورا) بالثنية ولا

عجله وهي مالم تبلغ سنة

للعرف العام وان اتفق أهل

اللغة على اطلاقها عليه لانه لم يشتهر عرفا (والثور) أو الكب أو الحمار أو البغل مصغر (لذكر) فقط

قول المتن والجل في النهاية والمغنى (قوله ولا غنم له الخ) قد يقال اسقط هذا القيد من اصله قصد التعميم  
فقوله اشترى بته شاة أي وجوباً في حاله وجوازاً في أخرى ويقع في استعمالهم كثيراً انهم بوجهون قضيتهم  
بجهتين باعتبار حالين كما يظهر لك بالتبصير ويحتمل ان يقال اسقطه لدلالة الجزاء عليه اذا المتبادر منه الوجوب  
ولا يقبل ايجاب الشراء الاحتمال اه سيد عمر (قوله ولو معيبة) عبارة النهاية والمغنى بأى صفة كانت  
ولو معيبة وان قال اشترى والله شاة تعينت سليمة كما سمر لان اطلاق الامر بالشراء يقتضيها كما في النوكيل بالشراء  
ويقاس بما ذكر أي في المتن اعطوه رأساً من رقيق أو رأساً من ماله أو اشترى والله ذلك ولو قال اعطوه رقيقاً  
واقصر على ذلك فكذلك لو قال من ماله في أنه يتخير بين اعطائه من ارقائه أو غيرهم ويقاس عليه ما لو قال اعطوه  
شاة ولم يقل من ماله ولا من غنمي اه قال ع ش قوله اعطوه رأساً الخ أي فانه في هذه يجوز المعيبة اه  
(قوله ولو معيبة مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى والله شاة الخ) صريح في الفرق بين كون الامر بالشراء  
صريحاً وكونه لازماً اه سم (قوله أو وله غنم) عطف على ولا غنم له اه سم (قوله كلو لم يقبل من ماله ولا من غنمي)  
ولان غنمي أي فانه يتخير بين الاعطاء من غنمه حيث كان له غنم وبير الشراء من غيرهما فان لم يكن له  
غنم تعين الشراء من ماله اه ع ش (قوله اذا زرعاً) أي دخلاً في السنة السادسة اه ع ش عبارة  
القاموس يقال أربعت الغنم اذا دخلت في السنة ستة اربعة وأربعت ذات الحافر في الخامسة وذات الحف  
في السابعة اه (قوله أو ماعدا الفصيل الخ) مبتدأ خبره قوله يشبهه الجل والجله عطف على جملة تعتبر هذه  
الاسماء الخ وقوله الذكرا نعت ماعدا الفصيل وقوله والانثى الخ عطف على قوله الذكرا الخ (قوله عا) صر  
أي في شرح وكذا ذكر في الاصح وقوله وساذكره أي في شرح والثور للذكر (قوله أعنى ماعدا الفصيل)  
أي الى آخره (قوله في اطلاقه نظر الخ) بقى أنه على النظر لو لم يكن عنده الاماذا كرفينبغي الثاني وان لم يكن  
عنده الا الفصيلان فلا يبعد الاعطاء منهم اذا غايه الامر أن الاطلاق عليهم مجاز والاحتصار فيهم يصلح قرينة  
عليه اه سم (قول المتن الجنائي) واحدها جنح ويختمه وهي جمال طوال الاعناق مغنى وسيد عمر (قوله  
بتشديد الباء) الى قوله وزعم بعض في النهاية الا قوله أو البغل وكذا في المغنى الاتعريف الفصيل را الحجة  
(قوله السليم الخ) عبارة المغنى والسليم الخ بالواو (قوله لصدق الاسم) أي اسم الجل والناقاة عليهما أي  
الجنائي والعرب (قول المتن لا أحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد الا أحدهما ولو عبر بالآخر وأضافه  
اليه اه سم (قوله وهي) أي الناقاة (قوله فمن لم يتناول البعير) يتأمل فائدته سم ورشيدى  
عبارة ع ش يتأمل مع ما بعده فان البعير شامل للذكر والانثى فلامعنى لعدم تناول الناقاة الخاص بالانثى  
لمطلق البعير الشامل لها ولذا ذكر الآن يقال مراده بالبعير الذكور وفيه ما فيه لفهمه من قوله فلا يتناول الخ اه  
(قوله سمع) أي من العرب حلب بعيره وصريحه يعبرى اه مغنى (قوله الا الفصيل) استثناء من قوله وغيرها  
(قوله وهو ولد الناقاة اذا فصل عنها) يتأمل الى متى يستمر هذا الاطلاق وما حكم ولدها قبل هذه المرتبة والذي  
يظهر في الثاني عدم دخوله بالاولى اه سيد عمر عبارة ع ش قوله اذا فصل عنها أي ولم يبلغ سنة والاسم ابن  
مخاض أو بنتها اه (قوله على اطلاقها) أي البقرة عليه أي على الثور ولو قال من بقري ولم يكن له الا  
ثم وصاياهم ثلث الباقي على ما اذا كانت الوصايا قدر الثلث يجعل من لا ابتداء كما صرحوا بذلك فليتأمل  
(قوله ولو معيبة) هذا مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى والله شاة الخ صريح في الفرق بين كون الامر  
بالشراء صريحاً وكونه لازماً (قوله أو وله غنم) عطف على ولا غنم له (قوله ولو على غير صفة غنمه) هذا يدل  
على انه يجوز انه يشترى له اذا قال من ماله وله غنم (قوله في اطلاقه نظر ظاهر) بقى أنه على النظر لو لم يكن  
عنده الاماذا كرفينبغي الثاني وان لم يكن عنده الا الفصيلان فلا يبعد الاعطاء منهم اذا غايه الامر ان الاطلاق  
عليهم مجاز والاحتصار فيهم يصلح قرينة عليه (قوله في المتن لا أحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد الا أحدهما  
وقد عبر بالآخر وأضافه اليه (قوله فمن الخ) يتأمل فائدته (قوله وان اتفق أهل اللغة على اطلاقها) أي  
البقرة عليه أي على الثور ولو قال من بقري ولم يكن له الا الاثوار وكان عارفاً باللغة فيجب على أهل الاثوار



لذلك وزعم بعض اللغويين في نحو الجار والجل والبغل انه يطلق عليهما شاذ أو خفي وان بنى على ذلك أنه لو حلف لآب بغيره أو بغلة حنث في كل مما وان بغلة على الله عليه وسلم الشهادة المسماة بالدليل الباقية في زمن معاوية أنثى كما أجاب به ابن الصلاح وأذكر كما نقل عن إجماع أهل الحديث ويدل قوله صلى الله عليه وسلم أول دليل لم يقل أركي وان غلة سليمان أنثى أو ذكر وزعم أن ناء قالت تدل على التأنيث رده أو حنيقة ونقل أنه القائل به ووجه الرد أنه تأنيث لفظي كغيره من شاذة وفي القاموس الفرس الذكر والأنثى وهو فرس وقضية فرسان الفرس في كلام الموصي للذكر لأنهم عالموا الاختصاص (٤٤) نحو لمار بالذكر بأنه يفرق بينه وبين الأنثى بالتاء ويحتمل أنه لهما فيختار الوارث

والأنوار وكان عارفا باللغة فيجبه الجمل على الأنوار بل قد يجبه ذلك أيضا حينئذ وان لم يكن عارفا اه سم (قوله) (قوله) أي للعرف اه ع (قوله) يطلق عليهما أي الذكر والأنثى (قوله) وان بنى (قوله) بيناء المفعول (قوله) انه لو حلف لا يركب الخ) انظر البناء في حنثه في بغلة بالذ كرم مع أنه لم يذكر بغلة في المبني عليه الآن يقال قوله يشمل ذلك اه سم ويجري نظيره في قول الشارح الآتي وان غلة الخ (قوله) في كل (قوله) أي من الحلفين بهما أي بالذكر والأنثى (قوله) وان بغلة الخ) كقوله الآتي وان غلة الخ تعاف على قوله انه لو حلف الخ أي وبنى على ذلك التردد فيما ذكر يعني لو لم يصح الاطلاق عليهما لتعين اختصاص ما ذكر بالأنثى بل ترد فيه (قوله) كما أجاب به ابن الصلاح أي حين سئل عنه أذكر هو أم أنثى اه كرم (قوله) وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله رده الخ وقوله ان ناء قالت أي في الآية وقوله على التأنيث أي تأنيث غلة سليمان (قوله) انه أي بأحنيقة القائل به أي يكون غلة سليمان أنثى (قوله) ويحتمل أنه لهما) لعله أو جوبو بوجه بان مراده سم في مسألة الجار انه لا يطلق على الأنثى الامع التاء وهذا دليل واضح على تخصيص المجرى بالذكر بخلاف الفرس فانه قد ثبت اطلاقه عليهما وان أطلق على الأنثى أيضا فرس وقول الشارح ويوجه الخ يحل تأمل اه سيد عر (قوله) ولا كذلك الفرس) لعل المناسب الفرسة بالتاء (قوله) لكن بحث الشيخان الخ) جزم به الروض اه سم وكذا جزم به النهاية والمغني (قوله) تناولها لها) أي تناول البقر للجواموس وسكت الشارح كالغني عن العكس وذكره النهاية عبارة ويتناول البقر جاموسا وعكسه كما يحتمل بدليل تكميل نصاب أحدهما بالآخر وعدهما في الرابح جنسا واحدا اه ورده ع (قوله) بمانه قوله ويتناول البقر جاموسا خلافا للخ وهو الأقرب وقوله وعكسه قد يمنع بان اسم الجاموس لا يتناول العرب المسماة في العرف بالبقر بخلاف تناول البقر للجواموس فان البقر جنس العرب والجواميس على أنه لو نظر لتكميل نصاب أحدهما بالآخر لقليل يتناول الضان المغز وعكسه اه (قوله) نعم) الى قوله وهو عجيب في النهاية والمغني الا قوله كالجواميس على الاول (قوله) على الاول) أي قول الجمع (قوله) لان ما هنا) أي في الوصية وقوله وما هنا) أي في الاعمال (قوله) كذا ذكره شيخنا في شرح الروض) اقتصر النهاية والمغني على ما في شرح الروض كما أشرنا اليه آنفا (قوله) هنا) أي في الوصية (قوله) ان اللغة ثم مقدمة على العرف ان اشتهرت) هذا رعاي مخالفا ما اشتهر أن اليمان مبنية على العرف اه رشيدى (قوله) والا فالعرف الخ) أي وان لم تشتهر اللغة فقدم العرف الخ (قوله) وهي) أي اللغة (قوله) وأما هنا فالعرف العام مقدم الخ) خالفه النهاية عبارة أن ما أجمله الموصي يحتمل على اللغة ما أمكن والا فالعرف العام ثم الخاص الخ قال الرشيدى قوله ما أمكن يشمل ما إذا خفيت فتقدم على العرف الخاص اذا لا يرجع اليه الا اذا لم تكن كالحلم من قوله والا الخ وهذا يخالف ما مر آنفا اه (قوله) ويفرق بين البابين

ويوجه بان نحو جارة مشهور فاقضى حذف التاء اختصاص بمحذوفها بالذ كرم ولا كذلك الفرس وهذا أقرب ولا يتناول البقر جاموسا وعكسه على ما قاله جمع للعرف أيضا فلا ينافيه تكميل نصابها بها ولا عدهما في الرابح جنسا واحدا لكن بحث الشيخان تناولها لها ولا بقر وحش نعم ان قال من بقى وحش وليس له البقر وحش دخل كالجواميس على الاول وانما حنث من حلف لا يأكل لحم بقر باكله لحم بقر وحشى لان ما هنا مبني على العرف وما هنا لانما يبنى عليه اذا لم يضر طرب وهو في ذلك مضطرب كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب اذ قضيت بل صريحه تقديم العرف هنا على اللغة وان اضطرر وهو بعيد جدا لان معنى اضطراره اختلاف باختلاف النواحي فاي مقدم منها ورعاية عرف الموصي يلزمه باطلاقه منافاة لا كثر كلامهم والذي

يتجبه في الفرق كما يعلم مما هنا ثم ان اللغة ثم مقدمة على العرف ان اشتهرت والا فالعرف المطرد فالخاص بعرف الخالف وهي الخ في البقر مشتهرة بشموله لبقر وحش فعل به اسم وأما هنا فالعرف العام مقدم عليها وان اشتهرت وهو قاض بتخصيص البقر بالاهلي فعمل به هنا فان اتى العرف العام فاللغة ثم ما أمكن فالخاص ببلد الموصي فاجتهد الوصي فالحاكم فيما يظهر فتأملوه ويفرق بين البابين بان الامر هنا منوط بغير الموصي من الورثة والموصي له فنظرنا الى ما عارفونه ليكون حجة على أحد الفريقين للفرق الآخر ثم منوط بالخالف فيما بينه وبين نفسه فامرنا بالنظر في الاصل وهو اللغوي الحاصل ان التنازع هنا أوجب تقديم العرف العام لانه القاطع له بواسطة انه يغلب على الظن ان الموصي أراد عدم التنازع ثم أوجب الرجوع للاصل لانه لم يعارض شي ثم بعد العرف العام هنا واللغة ثم الحقوا بكل ما يناسبه من المراتب

(الخ) اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الآتي ظهر لك انه كان مقتضاه ان يقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانه أقطع للنزاع وأقرب الى ارادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام اه سم أقول قوله اذا الخ في غاية الاتجاه نعم قوله بل قد يقال الخ يحل تأمل اذا العام مطرد فهو لا يجامع الخاص اللهم الا ان يدعى أنه مشترك في بلذا الخاص بينه وبين العام وقد يقال لا بتقديم حينئذ الا بالقرينة اه سيدعر (قوله المذكورة) أي آتقا (قوله وهي لغة) الى الفرع في النهاية الا قوله على نزاع فيه (قوله يدب الخ) بكسر الدال كفي المختار اه عش (قول المتن والمذهب حل الدابة الخ) ولو أوصى بأحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فينبغي الجسل على الحمار أو بأشرف دوابه فلا يبعد الجسل على الفرس ويحتمل الجسل على الابل لانها أشرف أموال العرب اه سم (قول المتن على فرس وبغل وجمار) ولو ذكر أو مغيبا وصغيرا اه مغنى عبارة عش قول المتن على فرس أي ذكر وانثى وقوله وبغل ذكر وقوله وجمار ذكر اه والاول هو الظاهر المتعين (قوله أهلي) ولولم يكن له الاخر وحشية قال ابن الرفعة فلا شبه الصحة حذر من الغاء ما انتهى وهو نظير ما مر في الشاة ان لم يكن له الاطباء اه مغنى (قوله وان لم يكن ركوبها) أي لصغيرها مثلاً اه عش (قوله خلافا لما في التتمة) أي والمغنى من اشتراط امكان الركوب (قوله فيعطى أحدها) ويخير الوارث في اعطائه أحد ههنا ان كان عنده الاجناس الثلاثة وأما ان كان عنده جنسان منها فيخير الوارث بينهما مغنى وشرح الروض (قوله فيعطى) الى المتن في المغنى الا قوله على نزاع فيه وقوله كلاً ولو وقف الى كلاً وقال قوله وزعم خصوصه أي خصوص اطلاق الدابة على فرس وبغل وجمار اه مغنى (قوله ويتعين أحدها) أي الفرس والبغل والحمار (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على أنه لا يشتري له ماله من موجود عند الموت وبوافقه قوله الآتي ولولم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دوابي أم لو قال من مالي أولم يقل من مالي ولا من دوابي فينبغي أن يشتري له كافي نظيره من مسائل الشاة المتقدمة وقياس ذلك أنه لو قال من مالي أولم يقل من مالي ولا من دوابي أن يشتري له غيرهما أي يجوز ذلك فليتأمل اه سم وقوله أحدها أي أو اثنتان منها وقوله غيرهما أي ولو على غير صفتها (قوله عند الموت غيره) أي غير الاحد وكذا غير مخصصه (قوله والحق بها) أي الفرس (قوله وكالجل) عطف على قوله كالسكر الخ وقوله للاخيرين أي البغل والحمار (قوله الاصل حاله) أي للحملة اه عش (قوله بماسر) أي قبيل قول المصنف لا سخله (قوله فان اعتيد) أي الجسل على البراذن الخ أي بان تذكر وذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله اه عش (قوله على نزاع فيه) عبارة عش قوله أو البقر في جواز اعطائه البقر اذا اعتيد الجسل عليها نظرا لان اسم الدابة لا يشملها عرفا ووصف الدابة بالجل عليها مخصص لا منعم عبارة الروض اذا قال دابة للحملة دخل فيها الجمال والبقران اعتادا والجل عليها قال شارحه واما الرافي فضعفه باننا اذا نظرنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينظم جلها على غيرها بقيد أو صفتها (قوله فيعطى أحدها) أي ولو كان المعطى صغيرا كسجل لصدق اسم الدابة عليه اه

اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الآتي ظهر لك انه كان مقتضاه ان تقدم هـ بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانه أقطع للنزاع وأقرب الى ارادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام (قوله في المتن والمذهب حل الدابة على فرس وبغل وجمار) لو أوصى بأحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فينبغي الجسل على الحمار أو بأشرف دوابه فلا يبعد الجسل على الفرس ويحتمل الجسل على الابل لانها أشرف أموال العرب أو بأحسنها وقد تعدد الانس فله يعطى الجميع أو واحدة فيه نظرا (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على أنه لا يشتري له ماله من موجود عند الموت وبوافقه قوله الآتي ولولم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دوابي أم لو قال من مالي أولم يقل من مالي ولا من دوابي فينبغي أن يشتري له كافي نظيره من مسائل الشاة المتقدمة وقياس ذلك أنه لو قال من مالي أولم يقل من مالي ولا من دوابي أن يشتري له غيرهما أي يجوز ذلك فليتأمل (قوله أو ان ذكر مخصصه كالسكر والغرا والقتال للفرس الخ) قال في الروض وشرحه فان قال أعطوه دابة ليقاتل أو يكر أو يفر عليها خرج من الوصية غير الفرس فتعين الفرس

المذكورة (والمذهب حل الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الارض (على فرس وبغل وجمار) اهلي وان لم يمكن ركوبها خلافا لما في التتمة فيعطى أحدها في كل بلد عملا بالعرف العام وزعم خصوصه باهل مصر ممنوع كزعم ان عرفهم بخصه بالفرس كالعراق بخلاف سائر البلاد ويتعين أحدها ان لم يكن له عند الموت غيره أو ان ذكر مخصصه كالسكر والغرا أو القتال للفرس والحق بها اذا قال ذلك فيل اعتيد القتال عليه وكالجل للاخيرين ومنتزعا يعطى الاصل حاله أحد ما مر فان اعتيد على البراذن أو البقر أو الجمال دخلت على نزاع فيه فيعطى أحدها ولو لم يكن له عند موته واحد من الثلاث

بطلت وبحث الباقى  
والاذرى وسبقهما اليه  
صاحب البيان المحقق يعطى  
من غير هاتان كان له نعم أو  
غيره لتعين الجواز بتعين  
الواقع كالموقف على أولاده  
وليس له الأولاد ولدوا له  
قال من شياهي وليس له  
الاطباء (ويتناول الرقيق  
صغيرا وناثي ومعيبا وكافرا  
وعكوسها) ونثنى لصديق  
الاسم نعم ان خصه بخص  
نظير ماهر ففي يقاتل معه  
أو يخدمه في السفر يتعين  
الذكر وكونه في الاولى ساميا  
من نحو عبي وزمانه ولو غير  
بالغ وفي الثانية سليما مما  
يمنع الخدمة عرفا ويحضر  
ولده تتعين الانثى ويظهر في  
يتبع به تعين الانثى السليمة  
من مثبت خيار النكاح  
\* (فرع) \* بحث بعضهم  
في الوصية بطعام انه يحمل  
على عرفهم دون عرف  
الشرع المذكور في الربا  
والو كالة ويوجب ان هذا الم  
يشتر فيه قصد ووافقه  
افتاء جمع غريبين فيمن  
أوصى بغيره وجب لمن  
يقرون عليه باجره ذلك على  
عادتهم المطردة في عرف  
الموصى (وقيل ان أوصى  
باعتناق عبد) أو أمة تطوعا  
(وجب الجزئى كفارة) لانه  
المعروف في الاعتناق أو برد  
بان المعروف في الوصية عدم  
التعبد بذلك فكفارة  
ضبطه بخطه بالنصب وهو  
اما على نزاع الخافض

عش (قوله بطلت) هذا واضح ان قال من دوابي والا كوصيت له بدابة اتجه ان يشترى له سم ورشيدى  
عبارة عش هذا واضح ان كانت الصيغة نحو أعطوه دابة من دوابي اما لو قال اوصيت له بدابة واطلق أو قال  
من مالى فتمسك ما مر في اعطوه شاق من مالى ان يشترى له دابة اه ثم ساق عن سم على منسج عن شرح  
الروض ما يؤيده (قوله وبحث البلقينى الخ) اعتمدته النهاية والمغنى وشرح الروض (قوله وليس له الا  
أولاد ولد) المعنى المازى في صورة الوقف واقع عند الاطلاق فصلى قرينة لارادته بخلاف ما نحن فيه اذا الحكم  
فيه منوط بالمو جود وعدمه عند الموت لا عند الوصية نعم لو فرض انحصار المو جود في المازى عند الوصية أيضا  
لا تضح ما ذكره وحديثه لكن كلامهم على العموم وكذا يقال في مسئلة الشاة أيضا اه سيد عمر (قول  
المتز وبتناول الرقيق) أى اذا أوصى به أو باعتاقه اه مغنى (قوله ونثنى) الى الفرع في المغنى الا قوله  
ولو غير بالغ الى قوله لكن الفرق واضح في النهاية الا قوله وحديثه يكون بدله الى المتن وقوله أو مضنا وغيره  
الى هذا كله (قوله لصديق الاسم) أى لصديق اسم الرقيق على الجميع (قوله نظير ماهر) أى في الشاة والدابة  
(قوله يتعين الذكرا الخ) يؤخذ مما مر في الغيل بالاولى وأنه لو اعتد به قاتله الاناث أو خدمه من في السفر  
لا يكون ما ذكره مخصصا بالذكر اه سيد عمر (قوله وكونه) عطف على الذكر وقوله في الاولى أى يقاتل  
معه (قوله ولو غير بالغ) خلافا للاذرى حيث قال يجب أن يكون مكلفا اه وآخره المغنى (قوله مما يمنع  
الخدمة الخ) كالصغر اه عش (قوله ويحضر) عطف على قوله يقاتل معه وكونه في الاولى العطف باو كافي  
النهاية (قوله تتعين الانثى) أى وان لم تكن ذات لبن وقوله من مثبت خيار النكاح ظاهره أنه يقبل من  
الوارث المعيبة بغير ما ثبت الخيار كالمعنى فلا يرجع اه عش (قوله فرع بحث بعضهم الخ) عبارة النهاية  
والاوجه حمل الوصية بطعام على عرفهم الخ (قوله على عرفهم) أى فلو اطرده عرفهم بشئ اتبع وان كان  
خسيسا اه عش (قوله بان هذا الم يشتر الخ) وبفرض اشتهاه فهو عرف خاص وعرف الموصى خاص آخر  
فهو مقدم أخذ مما مر وان اشتر عرف الشرع خلافا لما لوهمه كلامه نعم ان أراد بالاشتهار اطراده وعومه  
فهو عرف عام حينئذ ما ذكره مشكلا باعتبار أن الطعام له معنى لغوى قال في الصحاح الطعام ما يؤكل وربما  
نخص الطعام بالبر وفي حديث أبي سعيد كذا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا  
من طعام أو صاعا من شعير انتهى فوجه تقديم العرف الخاص حينئذ على اللفظ مع ماهر له من أتمامة مقدمة  
عليه ما أمكن فتأمل اه سيد عمر (قوله وبوافقه) أى ذلك البحث (قوله باجره ذلك) أى الموصى به من  
الغنم والحب وكذا ضمير به (قوله في عرف الموصى) انظر هل يغنى عنه قوله عادتهم (قوله تطوعا) عبارة  
المغنى والخلاف في عتق التطوع فلو قال عن كفارة تعين الجزئى فيها أو نذر فسيأتى في باب ان شاء الله تعالى  
اه (قوله وكفارة) الى قوله ويقر في المغنى (قوله على نزاع الخافض) أى والاصل في كفارة اه عش  
أول يستفيع نظرها ونسلها خرج منها البعل لا يردون اعتد الجمل عليه فلا يخرج أو قال أعطوه دابة لظهرها  
ودرها تعينت الغرس قال الاذرى وهذا انما يظهر اذا كان ممن يعتادون شرب البان الخيل والاف تعين  
البقرة قلت أو الناقة وقال المتولى وقواه النوى اذا قال أعطوه دابة للعمل عليها دخل فيها الجمل والبقران  
اعتادوا الجمل عليها وأما الراعى فضعفه بانا اذا أثر لنا الدابة على الاجناس الثلاثة يستقيم حملها على غيرها  
بقيد أو صفة فلو قال أعطوه دابة من دوابي ومعه دابة من جنس من الاجناس الثلاثة تعينت أو دابتان من  
جنس من منها تخير الوارث بينهما فان لم يكن له شئ منها عند موته بطلت وصية تملان العبرة بيوم الموت لا يوم  
الوصية نعم ان كان له شئ من النعم أو نحوها فالقياس كقوله صاحب البيان الصحة ويعطى منها صدق اسم  
الدابة عليها حينئذ كالموقف على شياهي وليس عنده الاطباء فانه يعطى منها كالموقف وكلام المصنف  
شامل لذلك بخلاف كلام أصله انتهى والفرق بين قوله اول يستفيع نظرها ونسلها خرج منها البعل وقوله او  
قال أعطوه دابة لظهرها ودورها تعينت الغرس واضح لان المتبادر من التعليل ما يجوز تناوله (قوله بطلت)  
كذا شرحه وهذا واضح ان قال من دوابي والا كوصيت له بدابة اتجه ان يشترى له (قوله انه يحتمل عرفهم

وان كان شاذاً أو حالاً أو تعبيراً أو مفعول لاجله مراد به التكفير لانه لغساده المعنى (ولو) (٤٧) أو وصى باحد و رقيقه) مبهما (فما أو أوقوا قبل

موته) ولو قتلوا مضمناً أو

اعتقوهم أو باعهم مشلا

(بطلت) الوصية اذا لارقيق

له عند الموت ويغرق بين

هذا وبين ما مر في الجمل

والابن اذا تلقاها فمضمناً

فان الوصية في بدلها ما بان

الوصية ثم يعين شخصي

فتناولت بدله وهما بمهم

وهو لا بد له فاشترط وجود

ما يصدق عليه عند الموت

وحينئذ يكون بدله مثله

ليتقين شمول الوصية له حينئذ

بخلاف الثالث قبله فانه لم

يتحقق شمولها له (وان بقى

واحد تعين) للوصية لصرف

الاسم فليس للسوازل

امساكه ودفع قيمة موقوف

اما اذا قتلوا بعد الموت قتلا

مضمناً فيصرف الوارث قيمة

من شاء منهم أو مضمناً وغيره

فله تعيين الغير للوصية

هذا كله ان قيد بالوجودين

والا أعطى واحداً من

الموجودين عند الموت وان

تجدد بعد الوصية (أو)

أوصى (باعتق رقاب) بان

قال اعتقوا عني بثلاث رقاب أو

اشترأوا بثلاث رقاب واعتقوهم

(فثلاث) من الرقاب يتعين

شراؤها ان لم تكن بماله

وعتقها عنه لانها أقل مسمى

الجسع أي على الاصح

الموافق للعرف المشتهر فلا

عبرة باعتقاد الوصي أن

أقله اثنتان كلهما ظاهر

ومعنى تعيينها عدم جواز

(قوله وان كان شاذاً) فيه أنه كيف يسوغ حيث لا للمولد استعماله والقياس عليه اه سيد عمر وقد يحجب  
بان المصنف اختار القول بانه قياسي وفي الصبان وغيره والراجح أنه سماعي لكنه في كلام المؤلفين كثير ملحق  
بالقياسي اه (قوله أو حال) لعله حيث لم يؤول بالمكفر به اه سم (قوله أو تعبير) أي من النسبة  
ومؤول بمكفر به (قوله أو مفعول لاجله الخ) فيه أن المتبادر أن فاعل التكفير هو المكفر فلم يتحد الفاعل الا  
أن يبنى على قول من لا يشترط ذلك اه سم وقوله أن المتبادر الخ لعله إشارة إلى أنه يمكن على بعد اعتبار من  
المتبادر للمفعول مع رعاية الحذف والاتصال اه سيد عمر أي والاتصال كقاربه أي لان يكون مكفر به (قوله  
مراد به التكفير) أي لا المكفر به الذي هو الظاهر منه وانما أراد بذلك لان المفعول لاجله لا يكون الا  
مصدراً اه رشدي (قوله لانه) أي لا مفعول به وقوله لغساده المعنى أي لان الاجزاء عاصم به لا واقع عليه  
اه ع ش وقال سم يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين المجزئ معنى المحصل اه (قول المتن باحد رقيقه)  
هو مفرد مضاف لكن المراد به المجموع لا كل فرد فهو بمعنى أحد أرقائه فيكون من باب الكل لا الكمية اه  
ع ش (قوله وبين ما مر الخ) أي في شرح وتوضيح بالحل (قوله تلغاً مضمناً) قيده النهاية بقوله بعد الموت اه  
قال ع ش الظاهر أن هذا التقيد لا بد منه لان ما تلف قبل الموت تلف قبل حق الوصي له به الا أن  
يقال لما كان بدل الوصي به قائماً مقامه تعلق الحق به ثم رأيت قوله السابق ولو انفصل حل الا أدى بجناية  
مضمونة تغذت الوصية قيمة مضمين به بخلاف حل البهية لان الواجب فيه ما نقص من قيمة أم اه وهو ظاهر  
في اعتبار التقيد وعليه فهدا التقيد يمنع الايراد من أصله فانه في مسئلة الرقيق اذا قتلوا بعد الموت لم تبطل  
الوصية فيكون حكمهم كاللبن والجل اذا تلف بعد الموت اه (قوله وحينئذ) أي حين وجود ما يصدق  
عليه انهم عند الموت يكون بدله مثله فيمال أن الكلام في الموجود عند الموت وهو كالموجود قبله من افراد المجهم  
لا بد من الموجود قبل الموت ثم رأيت قوله الا في هذا كله الخ فلا اشكال (قول المتن وان بقى واحد الخ)  
ومثله لو خرج جوا عن ملكه بما مر الا واحدا اه معنى (قوله للوصية) الى قول المتن فان عجز في المغنى الاقوله  
أو مضمناً الى هذا كله وقوله فلا عبرة الى ومعنى تعيينها (قوله فليس للوارث امساكه الخ) أي ولو رضى الوصي  
له بذلك لم يقدّمه فيما لو قال أعطوه شاذاً الخ من قوله وليس للوارث أن يعطيه من غيرهما وان رضى بالانه صلح  
على مجهول اه ع ش (قوله أما اذا قتلوا الخ) عبارة المغنى وخرج بقوله قبل موته ما بعده فان كان القتل  
أو الموت بعد القبول أو قبله وقبل أنتقل حقه الى قيمة أحدهم في صورة القتل بخيرة الوارث ولا شيء له في صورة  
الموت ولزمه أي الوارث تجهيزه في الحالين اه (قوله والا أعطى الخ) عبارة المغنى فان أوصى باحد أرقائه فسات  
الذين في ملكه أو خرجوا عن ملكه وتجدد له غيرهم لم تبطل الوصية على الاصح فاذا بقى واحداً من الموجودين  
لا يتعين بل للوارث أن يعطيه من الحادث اه (قوله يتعين شراؤها) والمشتري لذلك هو الوصي ثم الحاكم  
اه ع ش (قوله ان لم تكن بماله) هذا القيد لا يناسب قوله اشترأوا الخ اه سم اذ ظاهره وجوب شراء الرقاب  
وان كانت بماله (قوله الاستكثار مع الاسترخاء أولى الخ) معناه ان اعتاق خمس رقاب مثلاً قبله القيمة  
أفضل من اعتاق أربع مثلاً كثيرة القيمة اه معنى (قوله ضمها الخ) ظاهر في صحة صرفه لثنتين مع تعديده  
به اه سم (قوله ولو فضل الخ) أي حيث لم يمكن أن يحصل بالثلث أو بعائير نفيسة والا فلا يجوز تفصيل  
ثلاث أنفس مع الفضل عنها كلها والظاهر اه سم أقول ينبغي تقييده أخذ ما يأتي في التبيين بما اذا قال  
بثلاث ولا فيجوز تفصيل ثلاث أنفس مع الفضل لكن لا يكون الفضل حيث لا لورثة كلها وظاهر (قوله عن

الخ) كذا شرح مدر (قوله أو حال) لعله حيث لم يؤول بالمكفر به (قوله أو مفعول لاجله) فيه أن المتبادر  
من فاعل التكفير هو المكفر فلم يتحد الفاعل الا ان يبنى على قول من لم يشترط ذلك (قوله لانه) يمكن ان  
يجعل مفعولاً به على تضمين المجزئ معنى المحصل فليتأمل (قوله ان لم تكن بماله) هذا القيد لا يناسب  
اشترأوا (قوله ضمها الخ) ظاهر في صحة صرفه لثنتين مع تعديده به (قوله ولو فضل الخ) أي حيث لم يمكن ان  
النقص عنها لا يمنع الزيادة عليها بل هي أفضل فقد قال الشافعي رضي الله عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغلاء  
عكس الاضحية ولو صرفه لثنتين مع امكان الثالثة ضمها باقل ما يجديه وقبيلو فضل عن

أنفس ثلاث مالا ياتي رقبته كاملة فهو الورثة نظير ما ياتي (فان عجز ثلثه عنهن فالذهب انه لا يشتري شقة) مع رقبتي لان ذلك لا يستحق وقابا (بل يشتري) نفيسة أو (نفيسة) أي الثلث وقضية قوله نفيسة ان أنه حيث و... دهما تعين سرا وهما وان وجد رقبته أنفس من ماله وجهه لان التقدير أقرب لغرض الموصي فثبت ما يمكن (٤٨) تعين وليست الان نفيسة غرضها مستقلا حتى ترجع على العدد ويحتمل انه يتخير لان في كل

تخصرنا (فان فضل) من الموصي به (عن أنفس) رقبته أو (رقبتين شي فلو رثته) وتبطل الوصية فيه ولا يشتري شقة وان كان ما يقسم على الوجه لانه لا يسمى رقبته \* (تنبيه) \* تصور المثلث باعتقاده على ثلاثي رقابا هو مافي الروضة وغيره او ظاهر المثلث انه لا يحتاج اليه ولا تخالف لان الثلاث حيث وسعها الثلاث واجبة فيهما وأما الزائد ففي الاولى يجب الى استحكال الثلاث وفي الثانية لا يجب وقوله فان عجز ثلثه عنهن ياتي في كل منه ماله اذا صرح بالثلث وعجز ثلثه عن ثلاث لم يشتر الشقص كالموصي لم يصرح به ولو أوصى ان يشتري له عشرة أفقرة حنطة جيدة بما تاتي دهرهم ويتصدق بها وكان ثمنها مائة فوجدهم عجز المائة الزائدة للورثة أي أخذنا ثمنها لكن الفرق واضح لان المدار هنا على اسم الرقبة ولم توجد كما تقرروا على الفقرات وهو مقتضى لصرف المائة في شراء حنطة بهذا السعر والتصدق بها كما هو وجه آخر يظهر ترجيحه وهل المراد الانفس

أنفس ثلاث الخ) يتأمل المراد بالذات استعمل تكون بالنسبة الى حصول كمال ديني أو ديني يسهل معه على العتيق الاله تنقل وتحويل المون الضرورية كحرفة وفضل قوة وشباب أو ما هو أهم منه حتى يكتفي بمجرد ارتفاع الجنس عرفا وحسن الصورة اه سيدعمر (قوله نظير ما ياتي) قال الولي العراقي ويظهر أنها أولى بان لا يشتري الشقص من مسألة الكتاب لحصول اسم الجمع هنا ولو أوصى بشرا عشق شقة يشتري فان لم يوجد اما لعدمه أو لانه الباقي بطلت الوصية وردت للورثة اه معنى وقوله أو لانه الباقي فيه وقفه فليراجع (قوله مع رقبتي) الا وفق ما ياتي مع رقبته أو رقبتي (قوله لان ذلك الخ) أي مجموع رقبتي وشقص ولو قال رقبته بالافراد لاستغنى عن هذا التكاف (قوله انه حيث وجدهم الخ) انظر أي محل يجب تحصيله ما منه ويحتمل وجوب التحصيل بمادون مسافة القصر أخذ من نظائره كالموصي في رد المصراة في بلد البيع ووجده فمادون مسافة القصر فانه يجب تحصيله منه اه عش (قوله ويحتمل انه يتخير) ضعيف اه عش (قوله انه لا يحتاج اليه) أي الى قوله بثلاثي رشدي وعش وسيدعمر (قوله ولا تخالف الخ) بل ذكره في الروضة مجرد تصور اه سيدعمر (قوله لان الثلاث الخ) أي حيث وسع الثلاث ثلاثا فالثلث واجبة فمهما أي في الروضة والمثلث أي في قولها وأما الزائد ففي الاولى أي في كلام الروضة يجب وفي الثانية أي في كلام المثلث لا يجب وقوله اذا صرح بالثلث أراد به مافي الروضة وقوله كالموصي بصرحه أراد به مافي المثلث اه كرمي (قوله واجبة فيهما) أي في صورتي التقيد بالثلث وعدمه سيدعمر وعش (قوله وأما الزائد) أي على الثلاث وقال عش أي عن الثلاث اه (قوله في الاولى) أي فيما لو صرح بثلاثي (قوله فقوله فان عجز ثلثه عنهن) أي الى آخره (قوله وكان ثمنها مائة) أي فوجدها الوصية بمائة لم يجد حنطة تساوي المائتين اه نهاية (قوله فاجمع الخ) عبارة النهاية فهل يشتري بمائة ويرد الباقي للورثة أو هي وصية لبائع الحنطة أو يشتريها حنطة ويتصدق بها جوه أصحها أولها اه قال عش قوله فهل يشتري بمائة الخ معتمد اه (قوله عجز المائة الخ) اعتمد مر اه سم (قوله لكن الفرق واضح الخ) قد يضعف الفرق أنه كأن عدم وجود مسمى الرقبته مانع من الشقص فالتقيد بالعشرة أفقرة مانع من أخذ الزيادة لعدم الأذن فيها وان قلنا لا مفهوم للعدد اه سم (قوله لان المدار هنا) أي في مسألة العتيق وقوله ثم أي في مسألة الحنطة اه عش (قوله اعتبار محل الموصي) أي لا الوصية ولا الورثة وقوله عند تبسرها الخ أي لا عند الموت ولا عند ارادة الشراء اه نهاية قال عش قوله اعتبار محل الموصي حتى لو زاد قيمتها بمحل الموصي على قيمتها ببلد الشراء اعتبر ببلد الموصي اه (قوله لجمع من شرح الحاوي الخ) وافقهم النهاية والمعنى فقالوا الذي صرح به الطاووسي والبارزي أنه انما يشتري ذلك عند العجز عن التكميل وهو كقوله البلقيني أقرب بان قال بعض المتأخرين ان الأقرب الأول اه (قوله فتعني) انظر لو تعذرت الكاملة اه سم أقول قضية ما مرآ فتعني الشقص حيث (قوله ما لم يقل الخ) طرف لقوله يحصل بالثلث أو بعائير نفيسة والا فلا يجوز وتحصل ثلاث أنفس مع الفضل عنهما مع امكان تحصيل أربع غير أنفس بالفضل أو بغض أقل كما هو الظاهر وقضية ذلك أنه لا يجوز صرفه لثنتين مع امكان الثالثة (قوله عجز المائة الخ) اعتمد مر (قوله لكن الفرق واضح) قد يضعف الفرق أنه كأن عدم وجود مسمى الرقبته مانع من الشقص فالتقيد بالعشرة أفقرة مانع من أخذ الزيادة لعدم الأذن فيها وان قلنا لا مفهوم للعدد (قوله خلافا لجمع من شرح الحاوي الخ) وافقهم مر (قوله فتعني) انظر لو تعذرت الكاملة (قوله

باعتبار محل الموصي أو الوصية أو الورثة وقت الموت أو ارادة الشراء وهل ينتظر وجود الانفس ولو ربح وعليه فاضابطا فتعني الرجاء لم أر في ذلك شيئا ويظهر اعتبار محل الموصي عند تبسرها من مال الوصية (ولو قال ثلثي للعق يشتري شقة) أي جاز ذلك وان قدر على الكامل خلافا لجمع من شرح الحاوي وغيرهم لصدق اللفظ به لكن الكامل أولى \* (فرع) \* قال لغيره اعتق عني عقابا مائة دينار فأكباد مائة على ما قاله بعضهم الرقبته الكاملة فتعني لان التبعيض يؤدي الى السرية على الاسم ما لم يقل بعدم موقفتين ثلاثين وإذا اشترها بثمانين



وهي تساوي المائة ضعف وأعتقها عنه وصرف الزائد للعق لالوارث ولو أوصى بثلثه وقال يصرف منه كذا فصرف وبقى منه فضله فالأوجه أنها للمساكين لئلا يمر أنه لا يشترط في الوصية بيان المصرف لأن غالبها لهم وليس كمن أوصى بعق رقبة فلم ينف ثلثه بادي رقبة رد للورثة بخلاف من زعم أنه ماله ويفرق بأنه عين هنا جهة مخصوصة وقد تعذرت وفي مسئلتنا لم يعين للفاضل (٤٩) جهة فحمل على الغالب المتبادر ولو زاد فيها

لله صرف الفاضل لوجهه القرب (ولو أوصى لهما) بكذا (فاتت بولدين) حين معا أو مرتبا بينهما أقل من ستة أشهر (فلهما) الموصى به بالسوية بينهما الاثنى كذا ذكر وكذا لو أتت بأكثر لانه مفرد مضاف فيسم (أو) أنت (بحي وبنت فكلهما في الاصح) لان الميت كالمعدوم (ولو قال ان كان جلت ذكر) أو غلاما فله كذا (أو قال) ان كان جلت (أنتي) فله كذا فاولدتهما أي الذكور والاثنى (لغت) الوصية لشرطه صفة الذكورة أو الاثوثة في جلة الجمل ولم تحصل ولو ولدت ذكرين فأكثرا وأثنى فأكثرا قسم بينهما أو بينهما أو بينهما بالسوية وفي ان كان جلتا بنات أو بنتا فله كذا لا يستحق الا المفرد وفارق الذكر والاثنى بانهما اسمان جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت ووجه قول المصنف رد على الرافعي انه واضح أن المداري الوصايا على المتبادر غالبا وهو من كل ماذكر فيه فاتفق الفرق (ولو قال ان كان جلتها) ذكر فله كذا فاولدتهما

فتعين ويحتمل لقوله فالمتبادر الخ (قوله وهي تساوي المائة) قد يقال ما وجه التقييده اه سيدعرو قد يقال وجهه أخذ من نظائره عدم الصحة ولم تساوها لغو غرض الانفسية (قوله وصرف الزائد للعق) ظاهره ولو شقوا وان أدى الى السراية على الأمر فلخير (فرع) لو أوصى باعتاق شقص بعشرة مثلا فهل يجوز شراء الكامل بما فيه نظرا ولا يبعد الجواز لانه خير مما ذكره مر اه سم وقوله وان أدى الخ ظاهره ولو قال بعدم موى كإيقده السياق وفيه توقف اذا الظاهر عدم السراية حينئذ كما يقيد كلام الشارح المتقدم تغا (قوله يصرف منه كذا) أي يصرف بعضه للعق مثلا (قوله عين هنا) أي في مسألة العق (قوله ولو زاد فيها) يعني في مسئلتنا (قوله حين معا) الى قول المتن ويعطيه الوارث في المغنى الامسئلة الاكثر من اثنين والى قول المتن ولو أوصى لجيراه في النهاية الا قوله ولا يعارضه الى المتن (قوله حين معا) ذكرين أو اثنين أو مختلفين اه معنى (قوله لانه مفرد مضاف الخ) فيه بحث لان هذه الاضافة انما تفيد العموم في افراد الجمل كالمظهر أي كل جمل لها سواء هذا الجمل وغيره وأما قول الوصية بجميع ما في بطنها ولو تعدد فانما جاء من صدق الجمل بجميع ذلك من غير احتياج الى معونة الاضافة كما لا يخفى فكان الاصول التعميل بذلك والافاقضة الاضافة المذكورة لم يقولوا به فتأمل اه رشدي (قول المتن لغت) ومثله ذلك ما لو ولدت جنسي لاننا لم نتحقق كونه ذكرا ولا أنثى أما لو قال ان كان جلتا فأحدهما فاتت بخنثي أعطى الاقل لانه لا يتخلو عن كونه أحدهما عش ومعنى وقوله صفة الذكورة أي في الصيغة الاولى وقوله أو الاثوثة أي في الصيغة الثانية (قوله لشرطه الخ) عبارة النهاية والمغنى لان جلتها كله ليس ذكر ولا أنثى اه (قوله ولو ولدت ذكرين الخ) أي في الاولى وقوله أو اثنين الخ أي في الثانية اه معنى (قوله وفي ان كان جلتها الخ) أي وفيما لو قال ان كان جلتها بنتا فله كذا أو قال ان كان جلتها بنتا فله كذا فاولدت ابنتين أو بنتين فلاشي لهما والفرق أن الذكر والاثنى للجنس فيقع على الواحد والعدد بخلاف الابن والبنت اه معنى (قوله وفارق الذكر والاثنى) أي فيما لو قال ان كان جلتا ذكر أو أنثى فولدت أكثر من ذكر أو أنثى حيث يقسم اه عش (قوله بخلاف الابن والبنت) أي فان كلامهما خاص بالواحد اه عش (قوله ووجه قول المصنف) يعني في الروضة وقوله رد على الرافعي أي في قوله وليس الفرق بواضح والقياس التسوية اه رشدي عبارة المغنى قال الرافعي وليس هذا الفرق بواضح والقياس التسوية وتبعه السبكي وقال المصنف بل الفرق واضح وهو المختار أو يمكن حمل كلام الرافعي أنه ليس بواضح من جهة اللغة وكلام المصنف أنه واضح من جهة العرف والافقي وضوح الفرق كما قال شيخنا نظر اه وعبارته سم قوله انه واضح الى أن قال فاتفق الفرق الانصاف أنه لا وضوح فيه ومما وجهه مجرد دعوى اه (قوله أنه) أي الفرق واضح مقول قول المصنف وقوله أن المدار الخ خبر قوله ووجه الخ وقوله وهو من كل أي والمتبادر من كل الخ اه رشدي (قوله ما ذكر) أي استحقاق المتعدد بالتسوية في الاولى وعدم استحقاقه أصلا في الثانية (قوله والا فهو الخ) معتمد وقضيته أنه يسلم للوارث عند فقد الوصي وان كان الخا كم موجودا وقياس تقديم الوصي على الوارث تقديم الحاكم عليه أيضا فراجع اه عش أقول سبذكر الشارح في شرح ولوجعهما الخ وشرحوله التفضيل ما يفيد تقديم الحاكم على الوارث (قوله ولا يعارضه) أي تقديم الوصي على الوارث هنا (قوله

وصرف الزائد للعق) ظاهره ولو شقوا وان أدى الى السراية على الأمر فلخير (فرع) لو أوصى باعتاق شقص بعشرة مثلا فهل يجوز شراء الكامل بما فيه نظرا ولا يبعد الجواز لانه خير مما ذكره مر اه سم وقوله انه واضح الى أن قال فاتفق الفرق الانصاف أنه لا وضوح فيه ومما وجهه مجرد دعوى (قوله

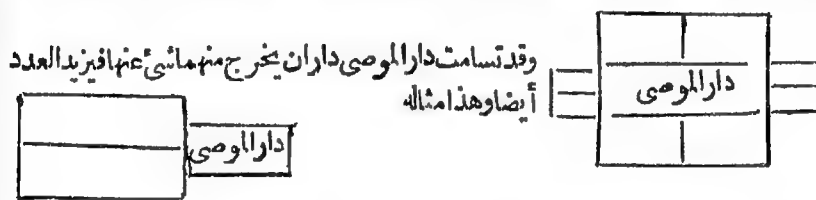
(٧ - (شرواني وابن قاسم) - سابع) أي الذكر والاثنى (استحق الذكر) لان الصيغة ليست حاصرة للحمل فيه (أو ولدت ذكرين فالأصح محبتها) لانه لم يحصر الحمل في واحد وانما حصر الوصية فيه (وبعطيه الوارث) ان لم يكن وصي والا فهو كما هو ظاهر من كلامهم ولا يعارضه ما قدمته في تنبيه في شرح قوله اعطى أحدها أي الكلاب لان ذلك فيما قد يتصور فيه ضرر على الوارث لو فوض الامر للوصي

وهذا لا يتصور فيه ذلك لان

الموصى به معين بشخصه  
وانما التخصيص في المعطى له  
فقوض للموصى لان الميث  
أقامه فيما لا ضرر فيه على  
الوارث مقام نفسه ويقاس  
بكل من الطرفين ما في معناه  
(من شاء منهما) ولا يشرك  
بينهما لاقضاء التنكير هنا  
التوحيد بخلافه فيما مر في  
ان كان جلا لان قرينة  
جعله صفة الذكورة مثلا  
بجمله الجمل يقتضي عدم  
الوحدة فعمل في كل بما  
يناسبه أو ان ولدت ذكرا  
فله مائة أو اثني فلها خسون  
فولدت اثني دفع له الاقل  
ووقف الباقي وقضية كلامهم  
هنا انه لو أوصى لمحمد بن  
بنته وله بنتان لكل ابن اسمه  
محمد أعطاه الوصى ثم الوارث  
من شاء منهما وبحت بعضهم  
انه يوقف حتى يصطلح لان  
الموصى له معين باسمه العلم  
لا يستعمل اسماء الاقارب  
القصد بخلافه هنا يمكن رده  
بانه لا أثر هنا لهذا التعيين  
الناتج عن الوضع العلى  
لمساواته بالنسبة الى جهلنا  
بعين الموصى له منهما المذكور  
فيما قالوه وأما كون هذا  
منهما وضعاً وذلك معين  
وضعا فلا أثر له هنا ويمكن  
توجيهه بان عين الموصى له  
هنا يمكن معرفتها بمعرفة  
قصد الميث وبدعوى  
أحدهما انه المراد فيشكل  
الاخر عن الخلف على انه  
لا يعلم أراده فيخلف المدعى

معين بشخصه) وينبغي ان يقدره ونوعه وصفته (قوله من الطرفين) اي الموصى به والموصى له (قوله لا قضاء  
التنكير الخ) عبارة النهاية والفرق بين هذه وما لو أوصى لجلها أو ما في بطنها أو أتت بذكرين أو اثنين حيث  
يقسم ان جملها مفرد مضاف لمعرفة فيجمع وما عامة بخلاف التنكير في الاولى أى في قول المصنف ان كان بطنها  
ذكر الخ فانم التوحيد اه قال الرشدي قوله بخلاف التنكير الخ أى اما التنكير في غير هاتين وقعت خبرا عن  
جلها أو ما في بطنها الذي هو عام اه (قوله أو ان ولدت ذكرا الخ) عطف على قول المصنف ان كان بطنها ذكر  
الخ عبارة المغنى ولو قال ان ولدت غلاما أو كان في بطنك غلام او كنت حاملا بسلام فله كذا أو اثني فلها كذا  
فولدت سماء أعطى كل منهما ما أوصى له به ولو ولدت ذكرين ولو لمع اثنين أعطى الوارث من شاء منهما كما مر  
وان ولدت اثني أعطى الاقل كما في الروضة وأصلها اه (قوله هنا) اي في هذا البحث (قوله أعطاه الوصى ثم  
الوارث) تذكرة ما مر فيه عن ع ش (قوله وبحت بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله يمكن الخ (قوله رده) اي البحث  
(قوله لذكر) صلة مساواة اه ع ش (قوله فيما قالوه) اي قاله أصحابنا وذكره المصنف بقوله ولو قال ان كان  
بطنها ذكر فله كذا الخ (قوله ويمكن توجيهه) اي البحث عطف على قوله يمكن رده الخ (قوله وبدعوى الخ)  
عطف على قوله بمعرفة الخ وقوله أحدهما أى الابن (قوله وهذا) اي الفرق أو وجه هذا ظاهر في اعتماده  
البحث وقال ع ش لادلالة في كلامه على اعتماده بل ظاهر كلامه اعتماده الاول وهو ان الوصى ثم الوارث  
يعطيه من شاء منهما ولا يشك عليه قوله وهذا الوجه لان المراد به ان رد الرداء وجهه من الرد وذلك انما يشب  
بحر الدار الاحتمال اه (قوله بكسر الجيم) أى وفتحها الحن معنى وع ش (قول المتن فلا رعين دارا الخ) ولو  
وجد فوق الدور دورا آخر فلا يبعد ان يصرف أيضا لاربعين من كل جانب من جوانب العلوار ربع ولو وجد  
في العلوار بعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين في جهة العلوار أيضا وعلى هذا فيزيد العدد  
جدا اه تم (قول المتن فلا رعين دارا الخ) لو كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق  
بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الاربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك ويُدعى عدم صدق الجوار على  
مساكنه في دار واحدة اه سم الاحتمال الاول أقرب وعليه فهل تعتبر رائدة على الاربعين من كل جانب  
لانها دار الموصى وان كان ساكني بيت منها مشايلا من الاربعين وهو مشكل لان أى جهة اعتبرت هي منها  
فهو ترجيح بلا مرجح لكن ينبغي ان يكون محل ما ذكر حيث كان مستقلا ببيت من الدار والا بان لم يكن  
في الدار الا بيت او كان بها بيوت وكان معنى بيته مغاير فلا يعطى قطعا فيما يظهر اذ لا يسمى جارا عرفا ولا لغة  
اه سيد عمر وقوله الاحتمال الاول أقرب ثم قوله او من الاربعين جزم بكل منهما ع ش عبارته قوله والا وجه  
أن يكون الربع ومثله الوكالة كالدار الخ أى اذا كان الموصى ساكنا خارجا ما ان كان فيه فيعد كل بيت من  
بيوته دارا فان كان استوفى العدد المعتبر فذلك والاتعم على بيوته من خارج اه بل كل منهما مستفاد من  
قول الشارح الا ترى اما الملاصق لها الخ فقوله وهو مشكل الخ بحسب ع ش بقوله بقية سكانها هذه الدار من  
ظهور ما مر آتيا في المتن وسيأتى عن المغنى ما يؤيده وقوله بان لم يكن في الدار الا بيت ينبغي اسقاطه لانه خارج عن  
موضوع المسئلة كما هو ظاهر وقوله فلا يعطى الخ أى الذى معه في بيته فقط (قول المتن من كل جانب الخ)  
ويعتبر فمن يدفع اليه تسمة جيرانا بحسب العرف فلو فُش البعد بين بعض جوانب داره والدور التي في  
جهته أو حال بين الدار والدور والمقابلة لها نهر عظيم فينبغي ان لا يصرف لهم لعدم تسمة جيرانا ولو فقدت  
وقضية كلامهم الخ) كذا شرح مر (قوله وبحت بعضهم الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن فلا رعين دارا من  
كل جانب) لو كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من  
الاربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك ويُدعى عدم صدق الجوار على مساكنه في دار واحدة ولو وجد  
فوق الدور دورا آخر فلا يبعد أن يصرف أيضا لاربعين دارا من كل جانب من جوانب العلوار ربع ولو وجد  
في العلوار بعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين في جهة العلوار أيضا وعلى هذا فيزيد العدد  
جدا انتهى (قوله في المتن فلا رعين دارا من كل جانب) الوجه الوجه الذي لا يتجه غيره أن هذا كالحديث

الجيران من بعض الجوانب كان ولي بعض الجوانب بية خالصة من السكان أو نقص بعض الجوانب عن أربعين صرف الموصى بهان في بقية الجوانب وان قل وكان هؤلاء هم الذين أوصى لهم ابتداءه ع ش وسأني عن المغنى ما يتخالفه (قوله حيث لا ملاصق الخ) قيد لقوله فلاز بعين دار الخ (قوله كما هو الغالب) قيد لقوله لا ملاصق لها الخ والكاف بمعنى على وقوله ان ملاصق الخ بيان لدخولها (قوله فلذا) أي لان ما ذكر هو الغالب وقوله بما ذكر أي في المتن (قوله تصرف الوصية) بيان للعلاقة لام لار بعين الخ (قوله فهي مائة وستون دارا) غالبا والافتد تسكون دار الموصى كبيرة في التوزيع فيسما متما من كل جانب أكثر من دار لصغر المسامت لها أو يسما متما داران وقد يكون لدار مجيران فوقها وجيران تحتها نهاية أي فيعتبر ذلك أي من فوقها ومن تحتها ولو باع الوفاه ع ش عبارة سم الوجه الوجه الذي لا يتجه غيره ان هذا أي قولهم لار بعين دار الخ كالحديث على الغالب من ان للدار جوانب أربع وان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مئتمة مثلا ولاصق كل ثمن دارا اعتبار أربعون من كل ثمن ولو لم يلاصق الاداران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت احدي الدار من جهتين من جهات الاربع والآخرى الجهتين الباقيتين اعتبار أربعون بعون من احدي الملاصقتين وأربعون من الملاصقة الاخرى فيكون الجمله ثمانين فقط فلو لاصقها داران فقط كما ذكر لكن لاصق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضافت مسافة ملاصقهما من الدور فهل يعتبر مع كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لاصق كل واحدة منها داران اعتبر كل واحدة منهما الى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحدة من التسعتين الملاصقتين بمنزلة دارين أو لا يعتبر الا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من التسعتين على الامتداد فيه نظرا والمتجه الاول وعلى الثاني فالخيرة للوارث كما هو ظاهر فليتأمل هو وقوله وثمانية صوابه وستة وعبارة المغنى واعتبر هذا العدد بان دار الموصى قد تكون كبيرة في التوزيع فيسما متما من كل جهة أكثر من أربعين فيزيد العدد وهذا مثاله



وربما يقال التعبير بذلك جرى على الغالب من ان كل جانب لا يزيد على ذلك فان وجدت زيادة على ذلك أي جرى على الغالب من أن للدار جوانب أربع بعوان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مئتمة مثلا ولاصق كل ثمن دارا اعتبار أربعون بعون من كل ثمن ولو لم يلاصق الاداران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت احدي الدار من جهتين من جهات الاربع والآخرى الجهتين الباقيتين اعتبار أربعون بعون من احدي الملاصقتين وأربعون من الملاصقة الاخرى فتسكون الجمله ثمانين فقط فلو لاصقها داران فقط كما ذكر لكن لاصق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضافت مسافة ملاصقهما من الدور فهل يعتبر مع كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لاصق كل واحدة منها داران اعتبر كل واحدة منهما الى تسعة وثلاثين وحتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحدة من التسعتين الملاصقتين بمنزلة دارين أو لا يعتبر الا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من التسعتين على الامتداد فيه نظرا والمتجه الاول وعلى الثاني فالخيرة للوارث كما هو ظاهر فليتأمل ثم رأيت الجلال السيوطي قال في فتاويه كلام الاصحاح في الجوانب الاربعة أخذ من الحديث الوارد في ذلك محمول على الغالب فلو كانت الدار على غير التوزيع يعتبر ذلك في جميع جوانبها وتزيد العدة على مائة وستين كما يفهم من كلامهم اه ولو كان بجانب داره خان ذو مخازن مسكونة فهل هو كالدار الواحد عده فيه نظرا (قوله من جوانب داره) لو كانت داره عند الوصية غيرها عند الموت بان باع مثالا الاولى واشتري غيرها وسكنها

من جوانب داره الاربعه  
حيث لا ملاصق لها فيسما  
عدا أكثر كما هو الغالب  
أن ملاصق أركان كل دار  
بمع جوانبها فلذا عبروا بما  
ذكر تصرف الوصية فهي  
مائة وستون دارا

لغيره مسنداً من طرق يفيد مجموعها حسنه ودرسلامن طريق صحيح ونظر في التعدي بمائة وستين بما أجبت عنه في شرح الارشاد ويجب استبعاد المائة وستين ان وفيهم بان (٥٢) يحصل لكل أقل مئول والا قدم الاقرب أما الملائق لها فيماعد الاركان الشامل لما فوقها

ما في المتن اختار الوارث من كل جانب القدر المعبر وان وجد في أحد بعض الجانبين زيادة وفي آخر نقص ينبغي ان يكمل الناقص من الزائد ويقسم عليها \* (فائدة) \* روى الخافض أوعر وفي ترجمة أبي سعيد الانصاري انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال البر والصلة وحسن الجوار عساة للديار وزيادة في الاعمار اه (قوله لغيره في الخ) عبارة شرح الروض لغير حق الجوار ار بعون دار اهكذا وهكذا وهكذا اه وأشار قدما وخلقوا عينا وشمالا اه (قوله في شرح الارشاد) عبارة واستشكل ابن النقيب التعدي بمائة وستين بان دار الموصى قد تكون كبيرة في البر يبيع فيسماها من كل جهة أكثر من دار لصغر المسامت لها أو يسماها داران يخرج من كل منهما شيء عنها فيزيد العدد وقد يجاب بحمل كلامهم على الغالب فقيماد كرو في بعض بيوت مصر الذي يكون فوقه بيوت وتحت بيوت الاقرب أنه يصرف لجميع الملائق للدار وما فوقها وما تحتها وان زاد على مائة وستين اه (قوله ويجب استبعاد المائة والستين) اقتصر عليه النهاية والغنى وأسقط قوله ان وفيهم الخ وقال سم قوله ان وفيهم الخ القياس الصرف للكل وان لم يف فيسلم القدر للجميع ينتفعون به على الوجه الممكن اه وعبارة عش ولوقل الموصى به جسدا بحيث لا تنافي قسمته على العدد الموقوف ودفع اليهم شركة كالموات انسان عن تركة قليلة وورثته كثيرة اه (قوله لبا) اي لدار الموصى (قوله لما فوقها الخ) أي وليوت غير البيت الذي سكنه فيه الموصى فيمالو كان الموصى من سكان دار تعدد سكانها كما سم (قوله فيقدم الخ) أي الملائق لها الخ (قوله ومن ثم لو اتسعت الخ) والاوجه ان يكون الربح كالدار المشقة على بيوت حتى يستوعب دوره ولو زادت على الاربعين نهايتومغنى قال الرشيدى قوله والاوجه الخ حاصله كما نقله الشهاب سم عن الشارح ان الربيع يعدد دارا واحدة من الاربعين ويصرف له حصصة دار واحدة تقسم على بيوته وان كان في نفسه دورا متعددة اه عبارة الجبري عن العناني وفي بعض بيوت مصر الذي فوقه بيوت وتحت بيوت الاقرب أنه يصرف لجميع الملائق للدار وما فوقها وما تحتها وان زاد على مائة وستين فان فضل من العدد فيكم له من الجوانب الاربع اه (قوله ان وفيهم) تقدم ما فيه (قوله ويقسم المال) الى المتن في النهاية الا قوله نعم الى وظائفه وقوله محل نظر الى وم (قوله على عدد الدور) أي لا على عدد السكان اه مغنى (قوله على عدد سكانها) فالعبرة بالسكان لا بالمالك اه مغنى عبارة عش قوله على عدد سكانها أي ذكور وانانا كبارا وصغارا أخذنا من قوله وان كانوا كاهم الخ فلوليكن هم اسما كن فهل يدفع ما يخصها لمالكها الساكن بغيرها أولا فيه نظر والا قرب الثاني ونقل عن حواشي شرح الروض ذلك في الدرس عن الكوهي كلوني وبقي ماله كان الساكن هم امسافرا هل يحفظ له ما يخصها الى عودهم من السفر أولا فيه نظر والا قرب الاول اه (قوله لا يوصى له) أي للوارث (قوله وكذا يقال في كل ما ياتي الخ) أي لا يدخل أحد من ورثته في كل ما ياتي الخ (قوله ولو تعددت دار الموصى الخ) ولو كانت داره عند الوصية غيرها عند الموات بان باع مثلا الاولى واشترى غيرها وسكنها فالقياس اعتبار حال الموت وهذه غير ما قاله الشارح اه سم (قوله فان استويا الخ) أي فلو جهل الاستواء أو علم التفاوت وشك ولم يرجح البيان فينبغي أنه كالمعلم الاستواء أمالو علم التفاوت ورجح البيان فينبغي التوقف فيما يصرف له الى ظهور الحال اه عش (قوله والا اول اقرب) بل متعين والثاني لم يظهر وجهه اه سيدعمر (قوله وم) أي في باب الحج (قوله وبحث الاذرى) مقابل ما جزم به من قوله فان استويا الخ رشيدى وعش (قوله اعتبار التي هو به الخ) ضعيف فالقياس اعتبار حال الموت وهذا غير ما ياتي في غير الشرح ولو تعددت الخ (قوله ان وفيهم) القياس الصرف للكل وان لم يف فيسلم القدر للجميع فينتفعون فيه على الوجه الممكن (قوله ويقسم المال على عدد الدور ثم

وتحتها فقدم على الملائق كالملاق أركانها ثم ما كان أقرب للملاق فيما يظهر في كل ذلك لانه أحق باسم الجوار من غيره وأقرب الى غرض الموصى ومن ثم لو اتسعت جوانبها بحيث زاد ملاصقها على مائة وستين دارا صرف للكل فيما يظهر أيضا ان وفيهم لم صدق اسم الجوار على الشكل صدقا واحدا من غير مرجح ويقسم المال على عدد الدور ثم ما يخص كل دار على عدد سكانها أي بحق عند الموت فيما يظهر فيهما وان كانوا كاهم في مؤنة واحدة كما هو ظاهر سواء في ذلك السلم والغنى والحجر والمكاف وضدهم كما شبهه اطلاقهم نعم يظهر انه لا يدخل أحد من ورثته وان أحببت وصيته أخذنا ما ياتي انه لا يوصى له عادة وكذا يقال في كل ما ياتي من العلماء ومن بعدهم ثم رأيت نص الشافعي الذي قدمته في موجب الوصية للوارث وهو صريح في ذلك وظاهر أن ما خص القن لسيدته والمبعض بينهما بنسبة الرق والحسرية حيث لا مهاباة والافان وقع الموت في نوبته ولو تعددت دار الموصى صرف لجيران أكثرهما سكني فان استويا الى جيرانهم أي مائة وستين من كل أوعنانين من كل محل ونظر والا اول اقرب ومرفين أحد مسكنيه حاضر

الحرم تفصيل لا يبعد محي بعضه هنا اذا حضر الشيء وجاره متقاربان فكما حكم العرف ثم يحكم هنا وبحث الاذرى اعتبار التي هو بها التي الوصية والموت والزر كشي اعتبار التي مات بها وكلاهما في نظر

كبحث الزركشي ان تبار المسجد من سمع النداء فليبر فيه لوضوح الفرق بين ما هنا ثم لان المدار هنا على العرف كما تقرر وذلك على تحصيل الغضبية  
من غير مشقة فلا جامع بينهما (والعلماء) في الوصية لهم هم الموصوفون يوم الموت لا الوصية كما هو قياس ما سار بانهم (أصحاب علوم الشرع من تفسير)  
وهو معرفة معني كل آية وما أريد به انقل في التوقيف واستنباط في غيره ومن ثم قال الفارقي لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون احكامه لانه ككافل  
الحديث (وحديث) وهو علم يعرف به حال الراوي قوة وضدها والمراد صحة وضدها وعلى (or) ذلك ولا عبرة بحجج الحفاظ والسماع (وفقه)

ان يعرف من كل باب طرفا  
صالحا يمدى به الى معرفة  
باقية مدركا واستنباطا وان  
لم يكن يجتهدا خلافا لما  
يؤيده بعض العبارات فلا  
بالعرف المطرد المحمول  
عليه غالب الوصايا فانه حيث  
أطلق العالم لا يتبادر منه الا  
أحد هو لا عموم ثم لو أوصى  
للفقيه لم يشترط فيه ما ذكر  
بل من حصل شيل من الفقه  
وان قل نظير ما في الوقف أي  
بان يحصل طرفا من كل باب  
بحيث يتاهل لفهم باقية  
أخذنا من كلام الاحياء  
ويكفي ثلثا ثمن أصحاب  
العلوم الثلاثة وأ بعضها  
ولو عين علماء بلاداً وفقراء  
مثلا ولا عالم ولا فقير ففهم  
يوم الموت بطلت الوصية ولو  
اجتعت الثلاثة في واحد  
أخذنا باحد هافق نظير ما  
بأى في قسم الصدقات ولو  
أوصى لاهل الناس اختص  
بالفقه لتعلق الفقه بأكثر  
العلوم والمتفقه من اشتغل  
بتحصيل الفقه وحصل شيا  
منه له وقع (لامقري) وان  
أحسن طرق القراآت  
وأدعاه وضبط معانيها  
وأحكامها (وأديب) وهو  
من يعرف العلوم العربية

اه ع ش (قوله كبحث الزركشي الخ) عبارة المغني والنهاية والوجه كما قال شيخنا ان جديران المسجد  
بكيران الدار فيمالو أوصى لجيرانه ولو رد بعض الجيران رد على بقية في أوجه احتماليين اه قال ع ش  
أي فاذا أوصى لجيران المسجد يصرف لاربعة داران كل جانب اه (قوله في الوصية لهم) الى قول المتن  
وبدخل في النهاية الاقوله ومن ثم لو أوصى الى ويكفي وقوله وقال بعضهم الى والوصية (قوله هم الموصوفون  
الخ) خبر والعلماء وقوله بانهم الخ متعلق بالموصوفون الخ (قوله وهو معرفة معني كل آية الخ) ظاهره  
اعتبار معرفة الجميع بالفعل وقد يتوقف فيه اه سم أقول التوقف واضح في الاستنباطي فقط والخاص  
أن الذي يظهر والله أعلم أن التوقيف لا بد من معرفته في كل آية وأما الاستنباطي فيكفي فيه تحصيل ملكة  
يقتدر بها عليه اه سيد عمر (قوله وما أريد به الخ) أي من الاحكام اه ع ش (قوله ومن ثم قال  
الفارقي الخ) يحتمل أن يكون المراد بالتفسير في كلام الفارقي التوقيف وبالحكام الاستنباطي أي المأخوذ  
من ممارسة قواعد العلوم المحتاج اليها التفسير بقريته قوله لانه ككافل الحديث اه سيد عمر (قوله وهو  
علم الخ) عبارة المغني والمراد به هنا معرفة معانيه ووجوه وطرقه وصحاحه وسقمه وعمله وما يحتاج اليه (قوله  
يعرف به حال الراوي الخ) هل العبرة بمعرفة فعال كل راو ولا وعلى الاول فهل يشترط المعرفة بالفعل أو بالقوة  
لم أوفى ذلك شيئا لكن الاقرب من الاولين الاول ومن الثانيين الثاني وكذا يقال في المروي اه سيد عمر  
(قوله مدركا واستنباطا) ويرجع في حده في كل زمن الى عرف أهل محلته ففي زماننا العارف بالاشهر  
الافتاء به من مذهبه بعد فقهاء وان لم يستخضرن كل باب ما يمتد به الى باقية اه ع ش ولو قيل بنظيره  
في المفسر والمحدث لم يعد (قوله عملا بالعرف الخ) تعليل للمتن (قوله بطلت الوصية) قديحه أن علمه عالم  
يوجد بتلك البلد علماء غير العلوم الثلاثة والاحل عليهم كالأوصى بشاذ ولا شاذ له وعنده طباع تحمل الوصية  
عليها فليأمل سم على حج وأمل لم يعين في وصيته أهمل محل صرف اليهم في أي محل اتفق وجودهم فيه وان  
بعدوله الصرف الى غير بلد الموصى وان كان فيه علماء وفقراء اه ع ش (قوله ولو اجتمع) الى قوله  
والمتفقه في المغني (قوله والمتفقه) أي في كلام الموصى (قول المتن لامقري) بالرفع عطف على أصحاب علوم  
الخ (قوله وأدعاه) عطف على طرق الخ وقوله وضبط عطف على أحسن وقوله وأحكامها عطف على معانيها  
(قوله والافصح الخ) كما قال تعالى لا رويان تعبرون ومنهم من أنكر التشديد اه معنى (قوله وفي الحديث  
الرويا الخ) يعني ان من رأى رؤيا وقصها على جماعة طابقت ما قاله أولهم ظاهره وان لم يكن من أهل  
التعبير ولكنه يحرم على من ليس أهله التأويل لانه افتاء بغير علم اه ع ش (قول المتن وكذا متكام) أي  
عالم بالعقائد اه ع ش (قوله وأصول الخ) وفاقا للنهاية كما مر وخلافا للمغني عبارة تنبيه قضية كلامه المحصر  
في هذه الثلاثة أي التفسير والحديث والفقه وليس مراد بل العلم باصول الفقه مثلها كما قاله الصميمي  
وصاحب البيان اه (قوله لاسر) أي في شرح وفقه وهذا على القول المصنف لامة ترى الخ (قوله ولو أوصى

الخ) والواجب ان يكون الربع كالدرا المشتملة على بيوت حتى يستوعب دوره ولو زادت على الاربعين والا  
فما شتمل عليه دور ومعددة فلا تعد دار واحدة شرح مر وحاصله كما قال ان الربع بعد دار واحدة من  
الاربعة ويصرف له حصه دار واحدة تقسم على بيوت وان كان في نفسه دورا متعددة انتهى (قوله وهو  
معرفة معني كل آية) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل وقد يتوقف فيه (قوله بطلت) تنبيه أن علمه

تجوا بياناً وصرفاً ولغة وشعراً ومعلقةاتها (ومعبر) للمرآة النومية والافصح عابر من عبر بالتحقيق وفي الحديث الرويا لعل عاب (وطبيب)  
وهو من يعرف عوارض بدن الانسان صحة وضدها وما يحصل أو يزول كلامهما (وكذا متكام عند اكثر من) وان كان علمه بالنظر المتعلقة  
أفضل العلوم وأصول ماهر وان كان الفقه مبنيا على علمه لانه ليس بتفقيه ومنطق وان توقفت كليات العلوم على علمه وصوفي وان كان التصوف  
المبني عليه تعلها بالباطن والظاهر من كل خلق ديني وتخليتها بما بكل كمال ديني هو أفضل العلوم لاسر من العرف ولو أوصى



للقراء لم يعط الامن يحفظ كل القرآن عن (٥٤) ظهر قلب أولاهل الناس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين فن يسب الصحابة

للقراء الخ) ولو أوصى لفقهاء دخل الفضل دون المبتدى من شهر ونحوه والمتوسط بينهما مدرجات يحتقر المفتي فيها ولو ترك الأخذ أول الزهاد فلم لم يطلب من الناس سوى ما يكفيه وعياله أى فى الحالة الراهنة أو لا تدخل الناس صرف إلى مانع الزكاة كما قاله البغوى اه نهاية (قوله لم يعط الامن يحفظ كل القرآن) فى الاصح ولو أوصى للرقاب صرف إلى المكاتبين كتابة صححة وأقل ما يجزى أن يدفع إلى ثلاثة ولو لم يكن فى الدنيا مكاتب وقف الثلث لجواز أن يكاتب رقيق فان رقب المكاتب بعد أخذ من الوصية استرد المال ان كان باقى فى يده أو يديده أو ليسيل الله صرف إلى الغزاة من أهل الصدقات اه مغنى (قوله عن ظهر قلب) أى عرفاً فلا يضر غلط يسير ولا حن كذلك فيما يظهر اه عش (قوله صحة الوصية) أى لعباد الوثن وان يسب الصحابة وقوله بانها أى الوصية لمن ذكر وقوله وهى أى المعصية مطلقاً (قوله ومن ثم) أى من أجل ان الضار ذكر المعصية (قوله مما يأتى فيه) أى فى باب الشهادة عبارة هناك وتقبل شهادة كل مبتدع لا تنكفزه ببديعته وان سب الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أو استحل أموالنا وما عانا اه (قوله فالمتبادر عرفاً) بل شرعاً اه نهاية (قوله الا تبنى بينهم) أى أنفا بقوله والشرىف المنتسب الخ (قوله والصوفية) أى فى الوصية لهم مبتدأ خبره العاملون الخ (قوله ظاهر الخ) \* (فرع) \* وقع السؤال عما لو أوصى للأولياء هل تصح وصيته وتصرف للأصلح أو تلغو فيه نظر والجواب ان الظاهر انه ان وجد من ينطبق عليه تعريف الولي بأنه المأزوم للطاعة التارك للمعصية الغير المنهمك على الشهوات أعطى الموصى به له والاعت الوصية ولا يشترط وجود الولي فى بلد الموصى بل حيث وجد من اجتمع فيه شروط الولي وان بعد عن بلد الموصى أعطيه لما يأتى من أنه يجوز النقل هنا إلى غير فقرائه بالباد الخ اه عش وقوله لغة هذاوافق ما تقدم فى شرح وفقه لكن قضية ما قدمنا أن نقاع المغنى فى الوصية للرقاب وقف الثلث إلى وجود الولي (قوله وسيد الناس الخليفة) أى الامام مبتدأ وخبر (قوله والشرىف المنتسب الخ) لعل هذا باعتبار زمانه والافعرف الخجاز وحوايه فى زماننا ان الشرىف الاول فقط وان الثانى هو السيد (قوله الا أنه اختص بالادفا طمة الخ) وهو لاهم الذين جعلت لهم العمامة الخضراء ليمتازوا بها فلا يلقى غيرهم من بقية آل صلى الله عليه وسلم لبسه لانه تزيى بزيم فيوهم انتسابه للعحسن أو الحسين مع انتفاء نسبهم عنهم ما يمنع من ذلك فاعله اه عش (قوله والثلث الخ) معتمد اه عش (قوله والمراد بهما) إلى قول المتن ولو جمعهم ما فى المغنى وإلى قول المتن وأجمع سبعين فى النهاية الاقوله وبه يجب إلى ولو أوصى لشخص (قوله فيتمتع المسلمون) ولا يدخل الفقير المسكين فى تنفعة قريب أو زوج ولا المال كاه مغنى (قوله ويجوز النقل هنا) أى حيث اطلق الوصية فان خصها بان قال أوصيت لفقرء بلد كذا مثلاً اختص بهم فان لم يكن فيها فقير وقت الموت بطلت الوصية كما تقدم اه عش (قوله والوصية الخ) مبتدأ خبره تختص بفقرائهم اه سم (قوله لليتامى) أو الارامل أو الأيتام أو أهل الشجون أو الغارمين أو لتكفين الموتى أو حفر قبورهم واليتيم صغير لا أب له والارملة من لا زوج لها الا أن الارملة من بانت من زوجها بموت أو ببنوة والارملة لا يشترط فيها تقدم زوج ويشترط ان لا يكون الزوج حلالاً ولو أوصى للارامل أو الأيتام أو الأيتام لم يدخل فيهن الرجال وان لم يكن لهم زوجات وللغرائب صرف لجل لازوجه له ولا تدخل المرأة الخلية فى أوجه الرأى بين نهاية ومغنى (قوله على ما فى الروضة وبوجه الخ) عبارة النهاية والمغنى يقتضى اشتراط فقرهم وان استبعدوا الاذرى فى الخراج ووجه اعتبارهم ان الجميع يستلزم الخ وبه علم ان الضمير المستتر فى قوله ووجه والضمير المجرور فى قوله فى رده لا يختص بالوصية للحجاج بفقرائهم الذى تضمنه قوله الا تبنى بفقرائهم (قوله وهو) أى طول السفر (قوله فكان) أى الخ لجل بل الوصية للحجاج وقوله مشعراً بالفقر أى باعتبار الفقر فيهم (قوله تختص بفقرائهم) ثم ان المحصر واجب تعميمهم مالم لو جسد تلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاحل عليهم كالأوصى بشاة ولا شاة له وعنده طباء تحمل الوصية عليهم فليست امل (قوله والوصية) مبتدأ خبره تختص بفقرائهم

واستشككت صحة الوصية بانها معصية وهى فى الجهة مبطله ويجب ان الضار ذكر المعصية لا ما قد يستلزمها أو يقارنها كما هنا ومن ثم ينبغي بل يتعين بطلانها ولو قال ان يعبد الوثن أو يسب الصحابة وقبول شهادة الساب لا تمنع عصبية بالاسب كما يعلم مما يأتى فيه أو السادة فالمتبادر عرفاً انهم الاشراف الا تبنى بينهم وقال بعضهم بل هم شرعاً وعرفاً العلماء والصوفية العاملون بالكتاب والسنة طاهراً أو باطنياً وسيد الناس الخليفة لانه المتبادر منه والشرىف المنتسب من جهة الاب إلى الحسن أو الحسين لان الشرف وان عم كل رفيع الا انه اختص بالادفا طمة ترضى الله عنهم عرفاً مطراً عند الاطلاق وأعقل الناس وأكسبهم أزهدهم فى الدنيا وأحفظهم أسفهم عند المأوردى والثلث عند الرواى (و يدخل فى وصية الفقراء المساكين) والمراد بهم ما هنا ما يأتى فى قسم الصدقات فيتمتع المسلمون (وعكسه) ومن عبارات الشافعى رضى الله تعالى عنه البلد بعد اذا افسرنا اجتماعاً واذا اجتمعوا افسرنا ويجوز النقل هنا إلى غير فقرء بالمال والوصية لليتامى والعلميان والزمنى ونحوهم كالحجاج على ما فى

الروضة ووجه ان أطول فى رده بان الجميع يستلزم السفر بل طوله غالباً وهو يستلزم الحاجة غالباً فكان مشعراً بالفقر ولا تختص بفقرائهم (ولو جمعهم) أى النوعين فى وصية (شرك) الموصى به بينهما أى شركه الوصى ان كان

والأفالحاكم (نصفين) فيجعل نصف الوصي به للفقراء ونصفه للمساكين كافي الزكاة وبه فارق ما لو أوصى لبي ز بن يوبى عمر وفاته يقسم على عددهم ولا ينصف (وأقل كل نصف) من الفقراء والمساكين مثلا حيث لم يقيدوا به وهم به غير محصورين (ثلاثة) لأنها أقل الجمع فان دفع الوصى أو الوارث وكذا الحاكم بغير اجتهاد أو تقليد صحيح كما هو ظاهر لاثنتين (٥٥) غرم للثلاث أقل مما هو عليه لم يتعمد استقل بالدفع إليه لبقاء عدالته والا وعلم حرمته ذلك كما هو ظاهر دفعه للقاضى وهو يدفعه أو يردعه للدافع ويأمره بالدفع له كذا قالوه وهو مشكل لأنهم بعدان قرر واقفة بتعمده لذلك كيف يجوزون للقاضى الدفع اليه ولو لم يدفعه لغيره فالوجه حمل كلامهم على ما إذا ناب الظاهر أنه لا يشترط في مثل هذا الاستبراء وبحث الأذرى تعين الاسترداد منهما أن أعسر الدافع لأنه ليس أهلا للتبرع (وله) أى الوصى والأفالحاكم (التفضيل) بين أحاد كل نصف ويتأكد تفضيل الأشد حاجة والأولى أن لم يرد التعميم الأفضل تقديم أرحام الوصى ومحارمهم أولى فمحارمه رضاا بخيراته فعارفه ومحرمانهم متى انحصروا واجب قبولهم واستيعابهم والتسوية بينهم وان تفاوتت حاجاتهم خلافا للقاضى أبى الطيب وكان بعضهم أخذ من كلامه ما ياتى عنه آخر الباب أنه لو فوض للوصى التفرقة بحسب ما يراه لزمه تفضيل أهل الحاجة إلى آخره وقد يفرق بانه هنا ربطا للاعطاء بوصف الفقير

والاجاز الاقتصار على ثلاثة اه معنى (قوله بغير اجتهاد) أى ما ينطلق عليه اسم الفقير أو المسكين شرعا اه عش (قوله والأفالحاكم) ينبغى أخذ اسم تقدم أو الوارث ثم رأيت قوله الآتى أن تغافان دفع الوصى الخ وهو دال على ذلك اه سم (قوله فيجعل نصف الوصى به الخ) فلا يقسم ذلك على عدد رؤسهم ولا يجب استيعابهم بل يستحب عند الامكان نهاية ومعنى أى فيكفى ثلاثين كل نصف هذا كما ياتى ان كانوا غير محصورين فان انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم عش (قوله وبه فارق الخ) أى بقوله كافي الزكاة (قوله فانه يقسم على عددهم الخ) والفارق بين ذلك وبين ما لو قال أوصيت للفقراء والمساكين حيث شرك بينهما مناصفة ان بي ز بن يوبى عمر ولم يقصد بذلك كرى فيهما لا مجرد التمييز عن غيرهما من جنسهما بخلاف الفقراء والمساكين فانهما المانصفا بوصفين متباينين دل ذكرهما على استقلال كل منهما بحكم فقس بينهما مناصفة اه عش (قوله أو الوارث) لم يتقدم ما يفيدان للوارث الدفع بل قوله أى شركة الوصى الخ أنه ليس له الدفع فله أنه أفاد به أنه وان ليس له الدفع لانه لا يملكه لو تعدى ودفع اعتد به اه عش (قوله غرم للثالث الخ) أى ان كان موسرا ولو ما لا اه عش عبارة السيد عرو هل له أن يسترد منهما أو من أحدهما ما يدفعه للثالث أخذ من تعليل الأذرى الآتى فى كلام الشارح وألا لم أر فى ذلك شيئا ولعل الأول أقرب ثم رأيت حاشية عبدالحق على المحلى نقل عن الأذرى ما استقر به اه (قوله والا) أى وان تعمده (قوله وهو) أى القاضى اه عش (قوله كذا قالوه) اقتصر المعنى على ما قالوه (قوله ويبحث الأذرى) عبارة النهاية والأوجه كما بحثه الأذرى الخ (قوله تعين الاسترداد منهما) أى من الاثنين المدفوع لهما انظر ما يسترد هل هو الجميع لنفسه الدفع أو ثلث ما دفعه اليه ما أو أقل مما هو له لأنه الذى يغرمه لو كان وسرا فيه نظر والأقرب الثالث وعليه هل يتعين فيما يستردان يكون منهما أو يكفى من أحدهما وكان ما بقى بيده هو الذى دفعه له ابتداء فيه نظر ولعل الثانى أقرب اه عش عبارة السيد عرو قوله الاسترداد منهما أو من أحدهما ما يظهر بناء على جواز التفضيل الآتى (قوله والأفالحاكم) ولو اختلف اعتقاد الوصى له والخاكم فهل العبارة باعتبار تقدير الحاكم أو لافيه نظر والأقرب الأول اه عش (قوله يعنى) الى قوله خلافا للقاضى فى المعنى الا قوله ومحارمهم الى غيراته (قوله الأفضل) وصف للتعميم اه سم (قوله تقديم أرحام الوصى) أى أقارب به الذين لا يرثون منه أما أقارب به الذين يرثون منه فلا يصرف اليهم شيئا وان كانوا محتاجين اذ لا يوصى لهم عادة شرح الروض والمعنى (قوله ومحارمهم) أى نسبيا ولا مبتدأ وخبر وقوله فمحارمه الخ عطف على أرحام الوصى (قوله رضاا) لم يذكر محارم المصاهرة وينبغى انهم بعد محارم الرضا عش (قوله ومحرمانهم) أى فى بحث القبول انهم أى الفقراء (قوله من كلامه) أى القاضى (قوله ما ياتى عنه) أى عن البعض وقوله انه لو أوصى الخ يبين ان ما ياتى الخ (قوله وقد يفرق) أى على الأول سم أى القائل بوجوب التسوية (قوله فلزمه ذلك) أى تفضيل أهل الحاجات (قول المتن فى جواز اعطائه الخ) انه لم ياتى عنه الا على ذلك بحسب ما يراه اه عش (قوله الحق بهم) أى ضمه اليهم (قول المتن لكن لا يحرم) بخلاف أحدهم لعدم وجوب استيعابهم ومعنى وشرح الروض (قوله وان كان غنيا) غاية (قوله لنصفه) فلانص فائدتان منع الاختلال به وعدم اعتبار فقره معنى وشرح الروض (قوله ولو وصفه الخ) عبارة المعنى هذا اذا أطلق فان وصفه الخ اه (قوله فكلم) أى أن تغافى المتن اه عش (قوله أو بغيرها الخ) أو قرنه بمحصورين كزيد أو ولد فلان أعطى زيد النصف

(قوله والأفالحاكم) ينبغى أخذ اسم تقدم أو الوارث ثم رأيت قوله الآتى أن تغافان دفع الوصى الخ وهو دال على ذلك (قوله الأفضل) وصف للتعميم (قوله ومحرمانهم) أى فى بحث القبول انهم أى الفقراء (قوله وقد يفرق)

مثلا فقطع اجتهاد الوصى وشم وكل الامر لاجتهاده فلزمه ذلك (أو) أوصى (لزيد) الفقراء فالذهب انه كاحدهم فى جواز اعطائه أقل منه قول لانه الحق بهم (لكن لا يحرم) وان كان غنيا لنصفه عليه ولو وصفه بصفتهم كزيد الفقير فان كان غنيا فنصفه لهم أو فقيرا فكلهم أو بغيره كزيد الكاتب أخذ النصف

وكان السبكي أخذ من هذا قوله لو وقف على مدرس وامام وعشرة فقهاء قسم على ثلاثة للعشرة ثلثها على المذهب ولو أوصى لزيد دينار وللفقراء  
ثلث ماله لم يصرف لزيد ولو فقير أغبى لانه بتقديره قطع اجتهاد الوصي وقضية ماله لو أوصى ان يحكم من دينه على فلان أو بعثه لفلان يحط  
بجميع ماله في آفاره وفلان منهم لم يحط عنه (٥٦) غير الاربع لانه أخرجه بآفاده ولان العدد له مفهوم عند الشافعي رضي الله عنه وبه

استوعب بالنصف الاخر الجماعة المحصورون مغنى وزيدى وشرح الر وض (قوله وكان السبكي أخذ الخ)  
ويحتمل أن يكون ما أخذ السبكي ما أوصى لزيد ومحصورين كبنى عرفانه ينصف بينهما اه سيد عر  
(قوله أخذ من هذا الخ) قد يمنع كون هذا من مستطبات السبكي قوله على المذهب اه مم (قوله للعشرة  
ثلثها) أى ولكل من المدرس والامام ثلث (قوله قوله ولو أوصى لزيد دينار) الى قوله وقضية في المغنى (قوله  
بتقديره) أى بتقدير الموصى الديناره اه ع ش (قوله وقضيته) أى ذلك التعليق (قوله لانه أخرجه الخ)  
ظاهرة وان كان غير متذكر لكونه من آفاره اه ع ش (قوله ربه يحجب) أى بالتعليل الثاني (قوله الصرف)  
أى صرف الباقي (قوله أو ما تضمنه) أى مفهوم ما تضمنه العدد (قوله عليه) أى مفهوم العدد وحجته وكذا  
قوله بل هو (قوله أو ذكره) أى العدد وقوله المتبادر منه أى ذكر العدد وقوله الاقتصار عليه أى على العدد  
(قوله وان لم يقل) بناءً على قول غايه (قوله وان النص الخ) عطف على الفرق (قوله وقد أسند وصيته اليه)  
أى بان جعله وصياً على تركته اه ع ش (قوله لسلك من يقبل الخ) أى ويقتل كذا أخذ من قوله الاتي  
والعمل ولعل في العبارة سقطا اه ع ش وقد يقال ان قبول الوصية متضمن للعمل فقوله الاتي من عطف  
اللازم ولا سقطه (قوله لان الاولى) أى الوصية الاولى أى الوصية لشخص بالغ وقوله حينئذ أى حين اذ  
وجد النص صريحاً والقرينة وقوله من جهة افراد الثانية يعنى داخله في الوصية الثانية أى الوصية لسلك من يقبل  
وصيته من الجع المذكور بالغين (قوله والا) أى وان لم يوجد النص صريح ولا القرينة استحق ألقا أى مطلقاً  
(قوله فليس هذا) أى ما نحن فيه من الوصيتين حين انتفاء كل من النص صريح والقرينة المتماز (قوله  
فما كان حل أحدهما على الآخر) أى فيكون مقره في الاولى بالغين وفي الثانية بالف اه ع ش (قوله  
بخلافه) أى الموصى (قوله وما أبداً بقوله) أى أي زرعته وقوله لعل الخ مقوله (قوله حل المطابق الخ) يعنى ان  
حل الوصية الاولى المطلقة عن شرط قبول الايصاع على الوصية الثانية المقيدة بذلك أولى (قوله وان كانت

يجاب عن قول الرافعي اذا  
جاز أن يكون النص على  
زيد أى في مسئلة المتن لثلا  
يعبرم ياز أن يكون التقدير  
هنا أى في مسئلة الدينار  
لثلا ينقص عنه وأيضاً يجوز  
ان يقصد عين زيد الدينار  
وجهة الفقراء للباقي  
فاستوى في غرضه الصرف  
لز يد وغبى اه ووجه  
الجواب ان زيدا في مسئلة  
المتن لقب ولا قائل يعتد به  
يحبب مفهومه بخلاف  
مفهوم العدد أو ما تضمنه  
كالدينار فان كثيرين عليه  
بل هو نص الشافعي كما تقرر  
واذا روى مفهومه على  
القول به أو ذكره المتبادر  
منه عادة الاقتصار عليه وان  
لم يقل بالمفهوم أتضح الفرق  
بين المسئلتين وان النص  
على الديناره قطع اجتهاد  
الوصى ان ينقصه أو يزيد  
عليه فناماله ولو أوصى  
لشخص وقد أسند وصيته  
اليه بالفم أسند وصيته  
لجمع هو منهم وأوصى لسلك  
من يقبل وصيته منهم بالغين  
فالذي يتجه انه ان صرح  
أودلت قرينة طاهرة على  
ان الالف المذكورة أولاً  
مرتبطة بقبول الايصاع لم  
يستحق سوى الفين لان

الاولى حينئذ من جهة افراد الثانية والاستحق القائم ان قبل استحق الفين أيضاً لانهم ما حينئذ وصيتان  
متغايران الاولى محض تبرع لاني مقابل والثانية نوع جعله في مقابلة القبول والعمل فليس هذا كالأقرار له بالفم بالغين أو بالفولم يذكر  
سبباً بالف وذكراً لاسباب لانه لم يغاير بينهما من كل وجه فاما حل أحدهما على الآخر بخلافه في مسئلتنا وبهذا يندفع ما وقع في فتاوى  
أى زوعة مما تخالف بعض ذلك على انه من رده وبما بعد قوله لعل حل المطابق من حيث اللفظ على التقيد أولاً وان كانت

مادتهما مختلفة اعتبارا باللفظ من غير نظر الى المعنى (أو) أوصى (الجمع مغير غير منحصر كالعلوية) وهم المنسوبون لعلى وإن لم يكونوا من فاطمة كرم الله وجهها و ما بنى تميم (صحت في الاظهر وله الاقتصار على ثلاثة) كالوصية للفقراء والفرق بان الشرع خصصهم بثلاثة بخلاف غيرهم بحباب عنه بان تتبع في الوصايا عرف الشارع غايبا حيث علم أولي يدولته كان لزيد النصف (٥٧) والباقي لوجه الخير أولي يدونحو جبريل أو

الجدار مما لا يوصف بذلك وهو مفرد فلزيد النصف وبطلت في الباقي نعم لو أضاف الجدار اسجد أو دار زيد صحت له وصرفت في عمارته كما يحسنه الاذرى أو لزيد ونحوه لا يحسنه أقل متعول وبطلت فيما عداه ولو أوصى بثلاثة لله تعالى صرف في وجهه البر وباتى آخر الباب ببيانهم ومثلهم وجوه الخير ولا يدخل فيهم ورثته نظير ما مر وباتى فان لم يقل الله تعالى صح وصرف للمساكين و فرقت في الروضة بينهم وبين الوقف بان غالب الوصايا للمساكين فعمل المطلق عليهم بان الوصية مبنية على المساهلة أى حيث تصح بالمجهول والنحس وغيرهما بخلاف الوقف فيهما و وقع لبعضهم هنا ما يخالف ذلك فاحذر (أو) أوصى (لا قارب زيد دخل كل قرابة) له (وان بعد) وارثا وكافر او غنيا وضد هم فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وان كثر واشق استيعابهم كما شهده كلامهم ولا ينافيه قولهم لو لم ينحصروا فكالعلوية لان محلهم اذا تعدد حصصهم وذلك لان هذا اللفظ بذكر عز فاشاءت الارادة جهة القرابة فعمم ومن ثم لم يكن له الاقرب صرف له الكل ولم ينظر

مادتهما مختلفة (لعل المراد بعبادتهما الوصى به (قوله اعتبارا باللفظ الخ) معمولا لقوله أولى وبيان لوجهه الاولوية والمراد باللفظ كون كل منهما وصية لشخص (قوله وهم المنسوبون) الى قول المتن والاصح تقديم ابن في النهاية الاقوله واعتراض الراغب الى المتن وقوله ونقل الاستاذ الى ذلك لانهم وقوله قال الاذرى الى وأقول وقوله لانها كما تنفذ الى المتن (قوله وبني تميم) عطف على العلوية (قوله والفرق) أى فرق مقابل الاظهر عبارة المغنى والنهاية والثاني البطون لان التعميم يقتضى الاستيعاب وهو ممتنع بخلاف الفقهاء فان عرف الشرع خصصه بثلاثة فاتبع اه (قوله يحجب عنه) أى عن الفرق (قوله أولي يدولته) الى قوله وان كثر وافي المغنى (قوله مما لا يوصف بذلك الخ) كالبيع والشيطان نهاية ومعنى (قوله وهو مفرد) سيد كرم جبرزه (قوله صحت له) أى الوصية للجدار (قوله وصرفت) الاولى كما في النهاية والمغنى وصرف النصف قال ع ش فان فضل منه أى النصف شى ادخل للعمار فان توقع احتياجه اليها والارد على الورثة اه (قوله كما يحسنه الاذرى) حزم به النهاية والمغنى (قوله ونحوه لا يحسنه) كلالا لثبوتها لحيطان مما لا يوصف بذلك وهو جمع وانظر ما حكم المتن والجمع المحصور ولعلهما كما مر في التفسير طام الابطال في الباقي بعد حصصة زيد فليراجع (قوله نظير ما مر) أى في شرح ولو أوصى لجيرانه الخ وباتى أى في المتن آخر الفصل (قوله فان لم يقل الله تعالى الخ) ولو أوصى لامهات وأولاده وهن ثلاث والفقراء والمساكين جعل الوصى به بينهم اثلاثا نهاية ومعنى (قوله بينهم) أى ما ذكر من الوصية بلا ذكر المضرف أى وبين الوقف أى بلا ذكر مصرف فلا يصح (قوله عليه) أى الغالب (قوله وغيرهما) الاولى كغيرهما (قوله فيهما) أى الغلبة والمساهلة المذكورتين ويحتمل أى المجهول والنحس قول المتن لا قارب زيد) أى أو رجمه مغنى وروض (قوله وارثا) الى قوله واعتراض الراغب في المغنى (قوله وارثا الخ) هذا يخالف ما مر من عدم دخول الورثة لانه في ورثة الموصى فلا أوصى لا قارب نفسه لم تدخل ورثة نفسه كما باتى والموصى لهم هنا أقارب بز يد وهم من غير ورثة الموصى فلو اتفق أن بعض أقارب بز يد من ورثة الموصى لم يدفع له شى اه ع ش (قوله وغنيا الخ) وحوا رة بقاوى يكون نصيبه لسيده اه نهاية زاد المغنى الا ان دخل سيده لثلاث يتكرر الصرف للسيد باسمه واسم رقيقه اه (قوله فيجب استيعابهم الخ) هذا ان انحصر واوان لم ينحصروا فكالوصية للعلوية مغنى و روض مع شرحه وسعيد الشارح بقوله ولا ينافيه قولهم الخ (قوله كما شهده) أى قوله وان كثر والخ وكذا ضمير ولا ينافيه (قوله ولا ينافيه قولهم الخ) أى المار آتقا (قوله لو لم ينحصروا) أى الموصى لهم كاقارب زيد فلا ينافيه أى في جواز الاقتصار على ثلاثة والتفصيل (قوله لان محله) أى قولهم المذكور وقوله حصصهم أى الوصى لهم (قوله لان هذا اللفظ) أى أقارب بز يد مثلا (قوله ومن ثم) أى من أجل أن هذا اللفظ يذكر كمر فالخ (قوله ولم ينظر الخ) عطف على قوله صرف له الخ وقوله واستوى الخ على قوله لو لم يكن الخ (قوله ويحجب بانه في نفسه الخ) حاصله أنه باعتبار أصل الوضع ليس جهة وباعتبار الاستعمال العرفي جهة فلو حفظ في وجوب الاستيعاب الاول وفيما عداه الثاني هذا ولعل الاقرب أن يحجب بان المخطف في عدم وجوب الاستيعاب عدم الحصر بالجهة ومن ثم لو انحصرت أى الجهة وجب

وبني تميم عطف على قول المتن كالعلوية وفي شرح مر أولامهات وأولاده وهن ثلاث والفقراء والمساكين فهل هو كذلك كما في مسألة السبكي المارة في الشرح (قوله واستوى) عطف على لو لم يكن له الاقرب قال مر في شرحه ويؤخذ من قولهم انه يدخل فيه غير الوارث ما لو كان قريبي رقيقا فصحو يكون نصيبه لسيده وهو الاوجه كما يحسنه الناشرى وان تعقبه في الاسعاد فقال ينبغي دخولهم ان لم يكن له أقارب أحرار فان كان فلا دخل

القرابة فعمم ومن ثم لم يكن له الاقرب صرف له الكل ولم ينظر لكون ذلك اللفظ جمعا واستوى الا بعد مع غيره مع كون الاقارب جمع أقر ب وهو افعال تفضل واعتراض الراغب التعليل بالجهة بانه لو كان كذلك لم يجب الاستيعاب كالوصية للفقراء ويحجب بانه في نفسه غير جهة حقيقة لان من شأن القرابة الحصر وانما التبادر من ذكرها ما يتبادر

من الجهة بالنسبة لاعطاء من ذكر وقولهم يذكرون فاشاءا لارادة جهة القرابة يشير لما ذكرته (لا أصلا) أي أبأ وأبأ (وقرعا) أي ولدا (في الاصح) ونقل الاستاذ أبو منصور إجماع الأصحاب عليه والاعتراض عليه مردود وذلك لانهم لا يسمون أقارب عرا أي بالنسبة للوصية فلا ينافي تسميتهما أقارب في غير ذلك وعدل (٥٨) عن قول أصله الاصول والغرر يعيد دخول الاجداد والجدات والاحفاد ويؤخذ مما مر

في الوقف انه لو وقف على أولاده وليس له الأولاد هم صرف البهم لما مر ثم انه لو لم يكن له هنا قريب غير أولئك صرف البهم (ولا تدخل قرابة الام في وصية العرب في الاصح) ونقل عن الجمهور لانهم لا يفخرون بها ولا يعبدونها فسرابة والاصح في الروضة ونقل عن الأكبرين دخولهم كالجمهور لان العرب لا يفخرون بها فقد صح انه صلى الله عليه وسلم قال عن سعد بن أبي وقاص سعد خالي فليرني امرؤ خاله ويدخلون في الرجم اتفاقا (والعبارة) في ضبط الأقارب (بأقرب جد ينسب اليه يزيد) أو أمه بناء على دخول أقاربها (وقد عد أولاده) أي ذلك الجسد (قبيلة) واحدة ولا يدخل أولاد جد فوقه أو في درجته فلو أوصى لأقارب حسني لم تدخل الحسينيون وان انتهوا كاهم الى على كرم الله وجهه أولاد أقارب الشافعي دخل كل من ينسب لشافع لانه أقرب جد عرف به الشافعي لامن ينسب لجد بعد شافع كالأولاد أخوي شافع على والعباس لانهم انما ينسبون للمطلب وأقارب بعض أولاد

الاستيعاب فيها أيضا كما سلف في محث القبول اه سديمر (قوله بالنسبة لاعطاء الخ) يتأمل اه سم (قوله وقولهم الخ) مبتدأ خبره قوله يشير الخ (قول المتن لا أصلا وقرعا) كذا في نسخ الشرح بلا النقي ولا يظهر عليه وجه نصب أصلا الخ والذي في المحلى والنهاية والمعنى الأصل الخ بالاستثناء وهذا ظاهر (قوله أي أبأ وأبأ) أي بالذات فقط وقوله أي ولدا أي اولاد الصاب فقط (قوله وذلك) راجع الى قول المتن لا أصلا وقرعا (قوله لانهم) أي الاب والام والولد (قوله لا يسمون أقارب) أي بخلاف الاجداد والجدات والاحفاد اه معنى (قوله تسميتهما) أي الاصل والفرع (قوله في غير ذلك) الاولي في غيرهما (قوله ليعيد دخول الاجداد الخ) أي في الأقارب بخلاف تعبير أصله فانه يقتضي خروجهم كالأبوين والاولاد سديمر وهم (قوله انه لم يكن الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله هنا) أي في الوصية (قوله غير أولئك الخ) أي الاب والام والفرع (قول المتن ولا تدخل قرابة ام) أي في الوصية للأقارب اه معنى (قوله لانهم لا يفخرون) الى قوله او قوة الجهة في المعنى (قوله بها) أي بقرابة الام (قوله والاصح في الروضة الخ) وهو المعتمد في غاية ومعنى ومنهج (قوله دخولهم) أي أقارب الام (قوله في الرحم) أي في الوصية للرحم (قوله لأقارب حسني) أي شخص منسوب الى سيدنا الحسن وقوله لم يدخل الحسينيون أي المنسوبون الى سيدنا الحسين وقوله وان انتهوا الخ أي الحسينيون والحسينيون (قوله لان ينسب لجد الخ) عطف على قوله دخل كل من ينسب الخ بحسب المعنى ولو حذف اللام لظهر العطف عبارة المعنى والوصية لأقارب الشافعي في زمنه أو بعدهم وله اولاد شافع الخ ولا يصرف الى من ينسب الى جد بعد شافع كالأولاد على والعباس أخوي شافع اه وهي ظاهرة (قوله أولاد أقارب بعض أولاد الشافعي الخ) أي لو أوصى في هذا الوقت لأقارب بعض الخ اه معنى قال النهاية قد مر في الزكاة أنه صلى الله عليه وسلم فلو أوصى لآل غيره صحت الوصية وجعل على القرابة في أوجه الوجوه بن لا على اجتهدا الحاكم وأهل البيت كالأل نعم تدخل الزوجة فيهم أي أهل البيت أيضا أولادهم من غير ذكر البيت دخل كل من تلمذهم منته أولاد بائنه دخل أحداهم من الطرفين وأولادهم دخلت جداته منهم أيضا ولا تدخل الاخوات في الاخوة كعكسه والاجاء أباء الزوجة وكذا أبوزوجة كل محرم رحم حو والاصهار فشم الاختان والاجاء ويدخل في المحرم كل محرم ينسب أو رضاع أو مصاهرة أو الوصية للموالي كالوقف عليهم اه زاد المعنى ولا يدخل فيهم المديرو ولا ام الولد اه قال ع ش قوله الاختان أي أقارب الزوجة وقوله كالوقف عليهم أي فيشملي العتيق والمعق اه (قوله أي الولد) أي اولاد الصاب (قوله رعاية الخ) تعليل للمتن مع ما زاده الشارح بقوله ثم غيرهما الخ (قوله وهذا) أي قوله أو قوة الجهة اندفع الاعتراض الخ يحتمل أن وجه اندفاعه أن المراد بالقرابة ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله أو قوة الجهة والأقرب بهذا

لهم معهم لعدم قصدهم بالوصية اه (قوله أي بالنسبة الخ) يتأمل (قوله ليعيد دخول الاجداد الخ) أي في الأقارب (قوله ويدخل في أقرب أقاربه الاصل والفرع) قال في التكملة توزع في تعبيره بالدخول مع أنه ليس أقرب الأقارب غيرهما فلو قال وأقرب الأقارب الاصل والفرع لكان أصوب وأجيب بانهما أقرب على الإطلاق ويصح إطلاق الدخول بمعنى ان كلا منهما داخل واذا أخذناه على الإطلاق بل بالنسبة الى الموصى لأقاربه فقد لا يكونان وله أقارب غيرهما وأقربهم اليه مثلا الاخ والعمة فتكون الوصية له بهذا يكون تعبير المصنف أحسن انتهى وقوله بل بالنسبة الى الموصى لأقاربه هلا قال لأقرب أقاربه فان صورة المسئلة فاذا أوصى لأقرب أقاربه وليس له أصل ولا فرع قدم الاخ على الجد والعلم لانه أقوى جهة وأقرب كما تعيده عبارة المنهج وهي أو أوصى لأقرب أقاربه فلذرية قربي فقر بي فابوة فاخوة فبنوتهم فجدودته انتهى (قوله وهذا)

الشافعي دخل فيها أولاده دون أولاد جد شافع (ويدخل في أقرب أقاربه) أي زبد (الأصل) أي الابوان (والفرع) المعنى أي الولد ثم غيرهما عند فقد هما على التفصيل الآتي رعايته لوصف الاقرب بية المقضى لزيادة القرب أو قوة الجهة وهذا الذي دل عليه قوله وأخ على جد اندفع الاعتراض عليه بانه لوهم ان ثم أقرب من غير الاصول والفرع



واندفع قول شارح الراد بالاصل الاب والام واصولهما (والاصح تقديم) الغر وغ وان سفلوا ولومن اولاد البنات الاقرب فالاقرب فيقدم ولد  
الولد على ولد ولد الولد ثم الابوة ثم الاخوة ولومن الام ثم بنوة الاخوة ثم الجدودة من قبل (٥٩) الاب والام القربي فالقربي نظرا في الغر وغ  
الى قوة الارث والعصوبة

في الجلالة وفي الاخوة الى قوة  
البنوة فيها في الجلالة ثم بعد  
الجدودة العمومة والخولة  
فيستويان ثم بنوهم  
ويستويان ايضا لكن بحث  
ابن الرفعة تقديم العم والعمة  
على ابي الجد والخال والخالة  
على جسد الام وجدتها اه  
قال غيره وكالم في ذلك ابنة  
كافي الولاء اذا تقر ذلك  
علم منه تقديم (ابن) وبنيت  
وذريتهما (على ابو)  
تقديم (أخ) وذريته من  
أى جهاته (على جسد)  
من أى جهاته (ولا يرجح  
بذكورة ووراثته بل  
يستوى الاب والام والابن  
والبنيت) والاخ والاخت  
لاستواء الجهة في كل نعم  
يقدم الشقيق على غيره  
ويستوى الاخ والاب والاخ  
للام (ويقدم ابن البنيت  
على ابن ابن الابن) لانه  
أقرب منه في الدرجة  
(فرع) \* أوصى جماعة  
من أقرب أقارب زيد  
وجب استيعاب الاقربين  
واستشكاله الرافعي بان  
القياس بطلان الوصية لان  
لفظ جماعة منكر فهو كالو  
أوصى لاحد رجلين أو  
لثلاثة لاعلى التعيين من  
جماعة معينين قال الاذرى  
ويحتاج الى الفرق اه  
وأقول يمكن أن يفرق بان

المعنى من غير الاصول والغر وغ متحقق في الجملة كما في الاخ المقدم على الجد ويحتمل أن وجهه أن الاقرب حقيقة  
متحقق في الجملة أى بعد فقد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لبيتهم فليتأمل وفي اقتضاء وصف الاقرب ببيت قوة  
الجهة بدون زيادة أقرب بية نظرا لا يخفى اه سم وفي تعقيب الاحتمال الاول بقوله وفي اقتضاء وصف الاقرب بية الخ  
ميل الى ترجيح الاحتمال الثاني كما اقتصر عليه المغنى لكن كلام الشارح كالصريح في ارادة الاحتمال الاول  
والافكيون قوله أو قوة الجهة مستدركاو يمكن أن يكون المشار اليه قول الشارح ثم غيرهما الخ (قوله) وان دفع  
قول شارح الخ ان كان وجه اندفاعه أنه برده على قوله واصولهما تقدم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه  
أن كلام ذلك في مجرد دخولهم في أقرب الأقارب واتصافهم بهذا الوصف وأما الترتيب بينهم وبين غيرهم  
فامر آخر معلوم مما ياتي فليتأمل اه سم (قوله) تقديم الغر وغ الى الفرع في المغنى الا قوله قال غيره الى  
المن (قوله) ولومن اولاد البنات غاية وقوله الاقرب الاقرب تفصيل لقوله تقديم الغر وغ الخ (قوله) فيقدم  
ولد الولد الخ ويستوى اولاد البنين وأولاد البنات اه معنى (قوله) ثم الابوة عطف على الغر وغ (قوله) من  
قبل الاب والام القربي فالقربي راجع الى قوله ثم بنوة الاخوة ثم الجدودة (قوله) نظرا في الغر وغ الخ  
تعليل للترتيب المذكور (قوله) يستويان أيضا أى يستوى بنوة العمومة وبنوة الخولة (قوله) لكن  
بحث ابن الرفعة الخ ضعيف اه عش (قوله) والخال الخ عطف على العم (قوله) في ذلك أى في التقديم  
على ابي الجد (قوله) اذا تقر بذلك أى الترتيب بقوله والاصح تقديم الغر وغ الخ (قول المتن) بل يستوى  
الاب والام الخ كما يستوى المسلم والكافر اه معنى (قوله) نعم يقدم الشقيق الخ أى هنا وفي الوقف اه  
عش (قوله) يقدم الشقيق الخ) عبارة المغنى يقدم ولد الابوين من الاخوة والاخوات والاعمام والعلمات  
والاخوال والخالات وأولادهم على ولد أحدهما ويقدم أخ لاب على ابن أخ لابوين اه (قول المتن) ابن  
البنيت) عبارة شرح المنهج ولد البنيت اه (قوله) وجب استيعاب الاقرب بين يتأمل هذا مع قوله من أقرب  
أقارب زيد وما المراد من الاقرب بين الذين يجب استيعابهم اه عش أقول المراد منهم مع لوم من قول  
المصنف ويدخل في أقرب أقارب به الخ مع قول الشارح ثم غيرهما عند فقد هما الخ (قوله) واستشكاله الرافعي  
الخ) أقول يجوز أن يكون الصورة المرادة لهم ما لو كان ذلك بلفظ أعطوا جماعة الخ وعليه فلا اشكال اه  
سيد عمر (قوله) فهو أى مانع فيه من الوصية (قوله) بان ما ذكره أى الرافعي (قوله) من كل وجه الخ هذا  
لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين اه سم (قوله) لانه لما ربط الخ) استشكاله سم راجعه

أى قوله أو قوة الجهة اندفع الاعتراض عليه ويحتمل أن وجه اندفاعه أن المراد بالاقرب بية ما يشمل قوة الجهة  
كما يدل عليه قوله أو قوة الجهة والاقرب بيه هذا المعنى من غير الاصول والغر وغ متحقق في الجملة كما في الاخ  
المقدم على الجد ويحتمل أن وجهه أن الاقرب حقيقة متحقق في الجملة أى بعد الاصل والفرع كالاخوة  
بالنسبة لبيتهم فليتأمل وفي اقتضاء وصف الاقرب بية قوة الجهة بدون زيادة أقرب بية نظرا لا يخفى (قوله) وان دفع  
قول شارح ان كان وجه اندفاعه أنه برده على قوله واصولهما تقدم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان  
كلام ذلك الشارح في مجرد دخولهم في أقرب الأقارب واتصافهم بهذا الوصف وأما الترتيب بينهم وبين  
غيرهم فامر آخر معلوم مما ياتي فليتأمل (قوله) من كل وجه هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين  
(قوله) لانه لما ربط الموصى لهم بوصف الاقرب بية علم الخ) برده عليه أنه لم يربطه بمجرد ذلك الوصف بل مع معنى من  
التي المتبادر منها في مثل هذا التركيب التبعض المتو يديانه لو أراد البيان لكان الظاهر ترك لفظي جماعة  
ومن والاقتصار على قوله أو وصيت لأقرب أقارب زيدا لا فائدة في زيادة تلك اللفظتين على ذلك التقدير مع  
إيهامهما خلاف مراده عليه أيضا وأما الاستغراق فلا موقع له هنا كما لا يخفى فانظر مع ذلك قوله فأتضح  
ما ذكره وفأى اوضح له وكان ينبغي ان كان ولابد ان يقول فقر في الجملة ما ذكره وقد تكرر (قوله) علم) ممنوع

ما ذكره فيه إيهام من كل وجه من غير قرينة تبينه وما هنا ليس كذلك لانه لما ربط الموصى لهم بوصف الاقرب بية علم ان مراده اناطة الحكم به من  
غير نظر لانها كما تفيد التبعض تفيد الاستغراق والابتداء

فأعرضوا عنها لأنها رقتوا بالقرينة التي ذكرتم على أن لنا أن نقول أنها البيان لا تفسر بمعونة تلك القرينة فنضع ما ذكرناه واندفع  
 ما الشيخنا هنا المستلزم لأخراج كلامهم عن ظاهره بل صريح المضى حبه كلام الرافعي (ولو أوصى لأقرب بنفسه) أو أقرب فأقرب بنفسه (لم تدخل  
 ورثته في الأصح) وإن صححنا الوصية للوارث لأنه لا يوصى له عادة فتختص بالباقي وفي الروضة لو أوصى لأهله فهم من تلزمه نفقتهم أي غير الورثة  
 فيما يظهر من كلامهم ويظهر أيضا فيمن (٦٠) أوصى بركة أو كفارة عليه أنه يجوز لأوصى والغاضي الصرف للوارث في هذه لأن

(قوله فأعرضوا عنها الخ) أي لفظ فمن (قوله على أن الخ) ممنوع وقوله بمعونة تلك القرينة دلالة لتلك على  
 البيان اه سم (قوله فأنضع ما ذكرناه) أي وجوب استيعاب الأقربين (قوله واندفع ما الشيخنا الخ)  
 بعبارة في شرح الروض عقب سوق كلام الرافعي وقول الأذري ما نصه وقد يقال صورة المسئلة هنا أن يقول  
 لأقرب فأقرب يزيد ويصدق عليه أنه أوصى للجماعة من أقرب فأقرب يزيد انتهت اه سم (قوله أو أقرب  
 فأقرب بنفسه) والترتيب حينئذ كما لم يكن لو كان الأقرب وارثا صرف الموصى به للأقرب من غير الوارثين إذا  
 لم يجز الوارثون الوصية مغنى وروض (قوله فيما يظهر الخ) كذا في شرح الروض (قوله عليه) أي الموصى  
 (قوله لأنه لا يوصى الخ) مقول قولهم (قوله غيرهم) أي غير الورثة فيجتمتع الخ لعله الأقرب فلا يرجع (قوله  
 كما مر آنفا) أي في شرح لا أصلا وفرعا في الأصح

\* (فصل في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت) \* (قوله في أحكام معنوية) أي قوله ومن  
 ثم أعرض في النهاية وكذا في المغنى الأقوله وما اقتضاه الخ (قوله نحو عبد ودار) من الدواب والعقارات اه  
 مغنى (قوله كما قدمه) أي أول الباب بقوله وبالمنافع (قوله ما بعده) أي لأجل ترتيب الأحكام الآتية اه  
 كردي عبارة المغنى وإنما أعادها ليرتب عليها قوله وبذلك الموصى له الخ (قوله وهي) أي المتعلقة اه مغنى  
 (قوله والمنفعة الخ) أي وبين المنفعة والسكنى الخ (قوله ومن ثم استحسنا الخ) قال السبكي والمنافع والغلة  
 متقاربان وكل عين فيها منفعة فتحصل منها شيء غير تلك المنفعة أما بفعله كاستغلال أو بعوض عن فعله  
 غيره أو من عند الله تعالى وذلك الشيء يسمى غلة فالموصى له به عا. كمنه من غير ملك العين والمنفعة كاجرة العبد  
 والدار والحانوت وكسب العبد وما ينبت من الأرض كغلة تصح الوصية به كما تصح المنفعة اه مغنى (قوله  
 تتناول الخدمة) أي في العبد وقوله السكنى أي في الدار اه سم (قوله مما صرح به الخ) من الاجارة والاعارة  
 والوصية بها والاكساب المعتادة كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد وأجرة الحرفة لأنهم بالبدال منافعه اه سم  
 (قوله لكن بقيده) أي الغير (قوله الآتي في الغلة) يحتتمل أنه إشارة إلى اعتبار ما يحصل لابن نفسه احترازا  
 عن نحو الثمرة كما يستفاد ذلك من قوله الآتي فالغلة قسمان الخ اه سم وقال الكردى وهو قوله التي هي  
 الغواث والعينية اه والاول هو الظاهر (قوله وبناء) بكسر الباء وتخفيف النون قوله وبواحد) عطف على  
 قوله بالغلة وقوله من هذه الثلاثة أي السكنى والركوب والاستخدام (قوله لأن الغلة الخ) تعليل لقوله ما قبل  
 ينبغي أن الوصية بالغلة لا تقيد استحقاق سكنى الخ وبواحد من هذه الثلاثة لا تقيد استحقاق غلة فقوله والمنفعة

الآخذ فيها لم يأخذ بجهة  
 الوصية اليه قصد الان  
 المصروف هنا غير مقصود  
 وإنما المقصود بيان ما  
 اشغلت به ذمته لغيره لا غير  
 وحديث فلا ياتي هنا قولهم  
 لأنه لا يوصى له عادة بخلاف  
 الوصية بالصدق عنه مثلا  
 فان المتبادر منه قصد  
 المصروف من نحو الفقراء  
 لما مر ان غالب الوصايا لهم  
 ومتى أدر الأمر على قصد  
 المصروف أتضع عدم دخول  
 ورثته نظر العادة المذكورة  
 فان لم يكن غيرهم فيجتمتع  
 انه كما مر آنفا ويحتتمل  
 الفرق بما أقاده التعليل ان  
 الوارث لا يوصى له عادة  
 بخلاف غيره

\* (فصل) \* في أحكام  
 معنوية للموصى به مع  
 بيان ما يفعل عن الميت وما  
 ينفعه (تصح الوصية بمنافع)  
 نحو (عبد ودار) كما قدمه  
 ووطأ به هنا ما بعده (وغلة)  
 عطف على منافع (حانوت)  
 ودار. وبدة وموطة ومطلقة  
 وهي للتأبيد وما اقتضاه  
 عطف الغلة على المنفعة من  
 تغايرهما صحيح ومن ثم  
 أعرض الشيخان إطلاقهم  
 النسوية بين المنفعة والغلة

وقوله بمعونة تلك القرينة دلالة لتلك على البيان (قوله واندفع ما الشيخنا) عبارة في شرح الروض عقب سوق  
 كلام الرافعي وقول الأذري ويحتاج إلى الفرق ما نصه وقد يقال صورة المسئلة هنا أن يقول لأقرب فأقرب يزيد  
 ويصدق عليه أنه أوصى للجماعة من أقرب فأقرب يزيد انتهى

\* (فصل في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه) \* (قوله تتناول الخدمة) أي  
 من العبد والسكنى أي في الدار (قوله مما صرح به الخ) من الاجارة والاعارة والوصية به والاكساب المعتادة  
 كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد وأجرة الحرفة لأنهم بالبدال منافعه (قوله الآتي في الغلة) يحتتمل أنه إشارة  
 إلى اعتبار ما يحصل لابن نفسه احترازا عن نحو الثمرة كما يستفاد ذلك من قوله الآتي فالغلة قسمان الخ (قوله

والكسب والخدمة في العن والمنفعة والسكنى والغلة في الدار ثم استحسنا ان المنفعة تتناول الخدمة والسكنى أي وغيرهما أي  
 مما صرح به قبل لكن بقيده الآتي في الغلة وان كلام من الخدمة والسكنى لا يفيد غيرهم ومن ثم لو استأجرنا لخدمة لم يكلف نحو كتابة وبناء فالإبل  
 ينبغي ان الوصية بالغلة أو الكسب لا تقيد استحقاق سكنى ولا ركوب ولا استخدام وبواحد من هذه الثلاثة لا تقيد استحقاق غلة ولا كسب لان  
 الغلة فائدة عينية والمنفعة مقابلة للعين اه

ولا ينبغي ما ذكره في المنفعة خلافاً لمن توهمه شمولها للكسب لسيأتي أنه بدلهما قول ابن الرفعة الخدمتان تقديم ما تنفذه المنفعة ضعيف وكذا قوله ان الغلة تعيد السكنى وقوله ليس في الغلة يحمل في الدار غير المنفعة وكون المنفعة مقابلة للعين لا يمنع ان الغلة المضافة للدار بمعنى المنفعة اه وقال غيره الوجه ان المنافع تشمل الغلة والكسب والغلة وان كانت فائدة عينية هي معدودة من منافع الارض والغلة والكسب لا تعيد تخور كروب وسكنى ومنفعة بل يحصل من الغلة والكسب خاصة والمفهوم من المنفعة اعم مما يفهم منهما اه وفي بعضه نظر يعرف مما تقرر والخاص ان ما ذكره الشيخان صحيح ومن ثم اعتمدوا المحققون وان المنفعة تطلق على ما يقابل العين ومن ثم فسرهما الامام وغيره هنا بانها مالا يكسبه بعد الاجارة الصحيح والممولك به قصدها ومحض المنفعة لا غير واستنباعها للعين انما هو للضرورة (٦١) أو الحاجة كما بينوه ثم وهذا الاطلاق هو المتبادر منها هنا في ثم حاولوا

عليه كما حاولوا الوصية على عود الله وفيها صير ذلك وقد تطلق على ما هو اعم من ذلك فتشمل حتى الغلة التي هي الفوائد العينية الحاصلة لا بفعل أحد وهذا لا يعمل به هنا لاقرينة بالغلة قسمان قسم يحصل بدل استيفاء منفعة فتناولوه المنفعة بالقرينة وقسم يحصل بنفسه فهو أجنبي عن المنفعة فاحتاج تناولها له الى قرينة ومن هذا يعلم انه لا يصح الايصاء بدراهم يتجر فيها الوصي ويتصدق بما يحصل من ربحها لان الربح بالنسبة لها لا يسمى غلة ولا منفعة للعين الموصى بها لانه لا يحصل له الا بعد زوالها وهذا واضح خلافاً لمن وهم فيه وان الذي يتجه في نحو الخلة والشاة انه ان اوصى بفوائدهما أو بغلاتهما اختص بنحو الثمرة والربح والصوف أو بمنافعهما لم يدخل بنحو الثمرة الا ان قامت قرينة ظاهرة على

أي الشاملة لهذه الثلاثة ويحتمل أن ذلك تعليل لا اعتراض الشيخين المتقدم (قوله ما ذكره في المنفعة) أي من أنهما مقابلة للعين وقوله شمولها للكسب أي مع أنه عين ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة أخذت مما سيأتي في قوله فالغلة قسمان الخ اه سم (قوله وقول ابن الرفعة أن الخدمتين) هذا مقابل قولهما السابق ان الخدمة لا تعيد غير هي وقوله ان الغلة الخ مقابل قولهما السابق ان الوصية بالغلة لا تعيد استحقاق سكنى وقوله ليس للغلة الخ مقابل اعتراضهما اطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة في الدار (قوله يحمل في الدار) الاولى الغالب (قوله وكون المنفعة الخ) جواب سؤال (قوله لا يمنع الخ) خبر الكون (قوله غيره) أي غير ابن الرفعة (قوله والغلة الخ) جملة اعتراضية وقوله وان كانت الخ غاية (قوله والغلة والكسب الخ) أي وأن الغلة الخ (قوله لا تعيد تخور كروب الخ) موافق لقوله السابق فالأبل ينبغي الخ اه سم (قوله خاصة) خبر ما يحصل (قوله وفي بعضه) أي بعض ما قاله الغير ولعل مراده بذلك البعض قوله أن المنافع تشمل الغلة وقوله والمفهوم من المنفعة اعم مما يفهم من الغلة فليست أم (قوله والخاص) أي حاصل ما في هذا المقام (قوله هنا) أي في الوصية (قوله واستنباعها) أي المنفعة أو الاجارة (قوله ثم) أي في الاجارة (قوله وهذا الاطلاق) أي اطلاق المنفعة على مقابل العين (قوله كما حاولوا الوصية) أي يعود (قوله وقد تطلق) أي المنفعة (قوله الحاصلة لا بفعل أحد) أي كالثمر (قوله وهذا) أي الاطلاق الثاني القليل (قوله ومن هذا) أي من الحاصل اه ع ش ويحتمل من اقتصار المصنف على المنافع والغلة (قوله يعلم أنه لا يصح الخ) آقره ع ش كان سم (قوله بالنسبة لها) أي للدراهم سم (قوله وان الذي الخ) عطف على قوله انه لا يصح الخ (قوله بان لم يكن لها) أي الخلة ولونثي الضمير ليرجع الى الشاة أيضاً كان ان نسب (قوله أو طرد) عطف على قوله لم يكن الخ (قوله بذلك) أي باطلاق منفعة الخلة على نحو ثمرتها (قوله استبحارها) أي الشاة ولونثي الضمير ليرجع الى الخلة أيضاً لكان ان نسب (قوله هنا) أي في باب الوصية (قوله وكأنه) أي الاذرى (قوله الا لآتي) أي في شرح ان اوصى بمنفعته مدة (قوله الا ان يفرق بانه الخ) فرق في المعنى بهذا الفرق أيضاً اه سددعمر (قوله هنا) أي في مسألة العبد وقوله أبقى أي الموصى (قوله كما تقرر) أي في أول الفصل (قوله لانه) أي الوارث أصلى لعل الاندب اسقاط الباء (قوله وأما ثم) أي في مسألة الدار (قوله فلم يمارض) أي حق الوارث

ولا ينبغي ما ذكره في المنفعة (أي من أنهما مقابلة للعين) (قوله خلافاً لمن توهمه شمولها للكسب) أي مع أنه عين ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة أخذت مما سيأتي في قوله فالغلة قسمان الخ (قوله ان المنافع تشمل الغلة والكسب) هذا موافق لقوله السابق شمولها للكسب لسيأتي أنه بدلهما مع ما فيه موافق ذلك قوله الآتي اعم مما يفهم من حصولها ان المنفعة تشمل الكسب والغلة (قوله لا تعيد تخور كروب وسكنى) موافق لقوله السابق فالأبل ينبغي الخ (قوله وفي بعضه) يتأمل (قوله لان الربح الخ) انظر هذا التعليل مع أنه لم يذكر ما يفيد تصور المسئلة بالايصاء بالمنفعة أو الغلة

ارادة ما يشمل الغلة بان لم يكن لها منفعة تقصد غير نحو ثمرتها أو طرد عرف الموصى بذلك وقد مر لذلك نظائر ان قلت ما منفعة الخلة والشاة غير الغلة قلت ربط نحو الدواب في الخلة ونحو الثياب عليها ونحو دياسة الشاة للعب فانه يصح استبحارها لذلك كما صرحوا به (تبينه) وقع في الروضة ههنا انه لو اوصى بمدة عبده سنة غير معينة كان تعيينها الوارث ونازع فيه الاذرى ثم قال ينبغي حملها على سنة متصلة نحو أنه وكأنه أخذ هذا من نظيره الا أن انه لو اوصى بمنفعة داره سنة حلت على السنة التي تلي الموت وهو أخذ ظاهر الآن يفرق بانه هنا أبقى الوارث شركة في المنافع انما عدا الخدمة من نحو كآبته وبناءه خلافاً لابن الرفعة كما تقرر وعند بقا حق الوارث تكون الخيرة في تسليم ما عدا البه لانه أصلى والموصى له عارض فاقوة حقه كان التعيين اليه وأما ثم فليبق له حق في المنفعة فلم يعارض حق الموصى له فانصرف حقه لأول سنة تلي الموت

للمعارض له فيها تأمله وبما يؤيد ذلك قول القاضي لو أوصى بثمرة هذا البستان سنة ولم يعيها فتعيبها للوراث أي لانه بقيت له المنافع غير الثمرة فهو كالوصية بالخدمة فيما ذكر (٦٢) (وعلى الموصى له) بالمنفعة وكذا بالغلة أن قامت قرينة على أن المراد بها مطلق المنفعة أو

المراد العرف بذلك فيها يظهر تطير مامر (منفعة) نحو (العبد) الموصى بمنفعة فليست بإباحة ولا عارية للزومها بالقبول ومن ثم جاز له أن يؤجر ويبيع ويوصى بها ويسافر به عند الأمن وبه يدأمانة وورثت عنه وتحمل ذلك في غير مؤقتة بنحو حياته على اضطراب فيهما لا كانت بإباحة فقط كما لو أوصى له بأن ينتفع أو يسكن أو يركب أو يخدمه فلا يملك شيئا مما مروي بأن لانه لما عبر بالفعل وأسند إلى المخاطب اقضى قصوره على مباشرته بخلاف منفعة أو خدمته أو سكنها أو وكونها بخلاف ابن الرفعة والتعبير بالاستخدام كهو بان يخدمه بخلاف الخدمة كما هو واضح ويستقل الموصى له بتزويج العبد أي أن كانت الوصية مؤبدة ولا احتيج إلى إذن الوارث أيضا فيما يظهر كانه لا بد من رضاهما في الأمة مطلقا (و) يملك أيضا (اكسابه المعتادة) كاحتطاب واصطباد وأجرة حرفة لأنها إبدال المنافع الموصى بها (لا النادرة) كهبة ولقطة إذ لا تقصد بالوصية وكذا مهرها) أي الأمة إذا وطئت بشبهة أو نكاح يملكه الموصى له بمنافعها (في

قضية سالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله وبما يؤيد ذلك) أي الفرق (قوله بالمنفعة) إلى قوله ويستقل في النهاية (قوله تطير مامر) أي قبيل التنبية (قوله فليست) أي الوصية بالمنفعة بإباحة الخ بخلاف الابن حنيفة وقوله للزومها بالقبول أي بخلاف العارية اه معني (قوله ويوصى بها) أي بالمنفعة وقوله ويسافر به أي بحمل المنفعة اه رشيدى (قوله وتحمل ذلك) عبارة النهاية وإطلاقا بالمنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمؤقتة لكن قيد في الروضة بأن يؤبد أو المطلقة أما إذا قال أو وصيت لك بمنفعة حياتك فالجوز ومبه في الروضة وأصلها هنا أنه ليس بملك وانما هو إباحة فليس له الاجارة وفي الاعارة وجهان أحدهما كما قاله الاسنوى المنع اه وعبارة المغنى تنبيه إطلاقا بالمنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمقيدة وهو كذلك كما قطع عليه في باب الاجارة بخلاف الماشي عليه هنا من أن الوصية المقيدة بإباحة فلا يجوز اه قال ع ش قوله يقتضى عدم الفرق معتمدا وقوله حياته أو حيا فزيد وقوله فالجوز ومبه الخ معتمدا اه (قوله بنحو حياته) ظاهره أن المؤقتة بنحو حياته إباحة وان لم يعبر بخلاف ظهري شرح الروض أي والمغنى بالفعل وهو مخرج قول الشيخين أما إذا قال أو وصيت لك بمنفعة حياتك فهو إباحة وليس بملك انتهى اه سم (قوله والا) أي بان كانت مؤقتة بنحو حياة كانت إباحة أي بخلاف المؤقتة بنحو سنة فليست بإباحة بل بملك كما يفيد كلام كل من الشارح والنهاية والمغنى (قوله كالأوصى) إلى قوله بخلاف بمنفعة في المغنى (قوله مما ممر) أي من الاجارة وما عطف عليها وقوله وبما يؤيد ذلك أيضا تشابه الخ (قوله بخلاف بمنفعة الخ) أي بخلاف ما لو قال أو وصيت بمنفعة الخ اه رشيدى (قوله والتعبير بالاستخدام كهو) بان يخدمه بخلاف الخدمة أي فيقصر الأول على مباشرة بنفسه ولا يجوز له نحو الاجارة بخلاف الثاني (قوله ويستقل الموصى له الخ) خالف النهاية والمغنى فقالا للشهاب الرملى أن المزوج للموصى بمنفعة مذكر كان أو أنثى الوارث باذن الموصى له أي مطلقا مؤبد أو مؤقتة قال ع ش ان المزوج الخ قوله هو ظاهر في الأنثى بان يجبرها عليه فيتولى تزويجها أما العبد فإراد تزويجه لا إذن له فيه وعليه فكان الظاهر ان يقول ولا يصح تزويج العبد الموصى بمنفعة إلا باذن الوارث والموصى له اه (قوله مؤبد) أي بان ذكر فيها لفظ التأييد أو أطلق (قوله والا) أي بان كانت مؤقتة (قوله مطلقا) أي مؤبد أو مؤقتة (قوله كاحتطاب) إلى قوله وكما يملكه الموقوف عليه في المغنى وإلى قوله لا ولد لها في النهاية الا قوله فيما إذا أبدت بالمنفعة (قوله لانها إبدال المنافع الخ) ومن ذلك لبن الأمة فهو للموصى له فله منع الأمة من سقى ولدها الموصى به لا كغيرها البانها مأموه فيجب عليه تمكينها من سقيه للولد اه ع ش (قوله لا النادرة) هو في النهاية والمغنى بالعلم الأسود لكن عبارة الثانية بخلاف النادرة (قوله إذا وطئت بشبهة الخ) عبارة المغنى وشرح الروض أن زوجت أو وطئت بشبهة اه (قوله يملكه الخ) خبر مهران في المتن (قوله وكما يملكه الخ) عطف على قوله لان الخ (قوله وفرق الاذرى) أي على مقابل الاصح الذي لا يملكه في الروضة وأصلها اه ع ش (قوله بينه) أي الموصى له (قوله والولد) (قوله في غير مؤقتة بنحو حياته الخ) ظاهره أن المؤقتة بنحو حياته إباحة وان لم يعبر بخلاف ظاهر شرح الروض بالفعل وهو مخرج قول الشيخين واللفظ لاصل الروضة أما إذا قال أو وصيت لك بمنفعة حياتك فهو إباحة وليس بملك انتهى اه (قوله حياته) أي بان يخدمه هذا العبد فهو إباحة أيضا لا بملك بخلاف قوله أو وصيت لك بسكنها أو خدمته هكذا ذكره القفال وغيره انتهى لكن أول في شرح الروض قوله بمنفعة من قوله نعم قوله أو وصيت لك بمنفعة حياته تلك إباحة بقوله أي بان تمتنع به (قوله ويستقل الموصى له بتزويج العبد) قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد أن الموصى له لا يستقبل بتزويج العبد بناء على أن الكسب النادر لما لك الرقبة وان مؤن النكاح تتعلق بالكسب النادر في النكاح ضرر على الوارث فلا يفعل بغير إذنه وما في الوسيط مبني على أن مؤن

بالنصب

بالفرق

الاصح لانه من غمارة الرقبة كالكسب وكما يملكه الموقوف عليه ولا في الروضة وأصلها إلى أنه ملك لورثة الموصى وفرق بالأذرى بينه وبين الموقوف عليه بان ملك الثاني أقوى للملك النادر والولد بخلاف الأول

وذلك الوارث الرقبة هنا لم قال غيره ولأنه ملك الرقبة على قول فقوى الاستنباع بخلافه هنا ورد هذا بان الموصى له بالمنفعة أبا قبل فيه انه  
ملك الرقبة أيضا ورد الأول بان الموصى له ملك الاجارة والاعارة والسفر (٦٣) بها وثورث عنه المنفعة ولا كذلك الموقوف

عليه فكان ملك الموصى له  
أقوى وعدم ملكه النادر  
انما هو لعدم تبادر دخوله  
والولد انما هو لما بقي ولأنه  
خز من الام وهو لا يملكها  
لأن ذلك لضعف ملكه  
ومن ثم كان المعتمد ملكه  
المهر وفاقا لاسنوي وغيره  
وانه فيما اذا أبدت المنفعة  
لا يحدلو وطى بخلاف  
الموقوف عليه لما تقرر  
من ان ملكه أضعف وأيضا  
فالخ في الموقوفة للبطن  
الثاني ولو لمع وجود البطن  
الأول ولا حق هنا في  
المنفعة لغير الموصى له  
فاندفع ما قبل الوجه  
التسوية بينهما أو وجوب  
الحديث الوصية دون الوقف  
والاوجه في ارش البكارة  
أنه للورثة لانه بدل ازالة  
جزء من البدن الذي هو  
ملك لهم ولو عينت المنفعة  
تكملة فن أو كسبه أو غلة  
دار أو سكناها لم يستحق  
غيرها كالمهر فليس له في  
الاخيرة عمل الحدادين  
والقصارين الا ان دلت  
قرينة على ان الموصى أراد  
ذلك على الوجه (لاولها)  
أي الموصى بمنفعتهما أمة

بالنصب عطف على النادر (قوله وملك الوارث) هو بالباء الموحدة عطف على قوله بان ملك الثاني أقوى اه  
رشيدى (قوله قال غيره) أي غير الأذرى وقوله ولأنه الخ عطف على قوله للملك الخ ولو قال وبانه الخ عطف على  
قوله بان ملك الخ كان أنسب (قوله بخلافه الخ) أي الاستنباع في ملك الموصى له (قوله ورد هذا) أي فرق الغير  
(قوله ويرد الأولان) أي فرقا للأذرى (قوله والسفر بها) يعني بالعين الموصى بمنفعتهما اه عش (قوله ولا  
كذلك الموقوف عليه) أي فليس له واحد منها والمراد يمنع الاجارة منه لانه لا يؤجر ان لم يكن ناطرا والا فلا جارة  
من وطبقته لكن لا من حيث كونه موقوفا عليه اه عش (قوله وعدم ملكه) مبتدأ أخبر به انما هو  
الخ وقوله والولد بالصب عطف على النادر (قوله لما ياتي) أي في شرح لاولها وقوله ولأنه الخ عطف على  
لما ياتي (قوله ولأنه خز من الام الخ) هذا موجود ثم أيضا اه سم أي فيما ياتي خفة ان يحذف (قوله  
لأن ذلك) أي عدم ملك الموصى له النادر والولد وهو معطوف على قوله انما هو لعدم تبادر دخوله ولما  
يأتي (قوله ومن ثم) أي ان ملك الموصى له أقوى (قوله كان المعتمد ملك المهر) فرع الوجه ان الموصى  
له كالأجنبي في حرمة الخلوة والنظر سم على حج قضيته انه لا فرق في النظر بين كونه بشهوة أولا  
وأنه لا فرق بين النظر لما بين السر والركبة وغيره اه عش (قوله وانه الخ) عطف على قوله ملكه  
المهر (قوله فيما أبدت المنفعة الخ) والمعتمد كما قال شيخنا انه لا حد مطلقا اه معنى عبارة النهاية  
ومن ثم لم يحدد الموصى له لو وطى الموصى به ولو لموقت بخلاف بعض المتأخرين قال عش منهم حج حيث  
قيس بالثابت اه (قوله لا يحد) أي ويعزز اه عش (قوله وأيضا الخ) عطف على قوله لما تقرر  
الخ (قوله فالخ في الموقوفة للبطن الثاني الخ) يعني انه موقوف عليه وهو من أهل الوقف وان لم يستحق  
الابعد البطن الاول على ما هو مقرر في محله وبه يندفع ما في حاشية الشيخ وكان الاولى في عبارة الشارح وأيضا  
تحق البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولو لمع وجود البطن الاول انتهت اه رشيدى (قوله التسوية بينهما)  
أي في سقوط الحد عنهما أو وجوبه عليهما اه عش (قوله في أرش البكارة) أي وأرش طرفه المقطوع  
معنى وعش (قوله انه للورثة الخ) جزم به المعنى (قوله تكلمة قن) وينبغي ان تحمل على الخدمة المعتادة  
للموصى له وما زاد على ذلك يكون للوارث استخدام فيه اه عش (قوله لم يستحق غيرها) ومعنى ما تقدم  
من ملكه للمنفعة الموصى به ملك هذه وان كانت خاصة اه عش (قوله كالمهر) أي في أول الفصل (قوله  
في الاخيرة) أي في الوصية بسكنى الدار (قوله أراد ذلك) أي ما يشمله (قوله أمة كانت) الى قول المتن وعليه في  
النهاية الا قوله ومنه يؤخذ الى وكال كفارة النذر وقوله وظاهر الى المتن (قوله والحال انه من زوج أو زنا) فان  
كان من شبهة فسيأتي في شرح وله اعتنا اه سم عبارة عش بخلافه من الموصى له أو الوارث فانه حر وكذا  
لو كان من أجنبي بشبهة اه (قوله أو غيرها) أي كبهيمة سم وعش (قوله له) أي الولد والخارج متعلق بملك  
الخ (قوله بخلافه) أي الولد هنا أي في الوصية (قوله المستتب) أي ملك الاس له أي ملك الولد يستعمل أن  
الضمير الاول للاصل والثاني للولد (قوله ان كانت) الى المتن حقه أن يؤجر ويكتب محل قوله جزأ منها (قوله  
بخلاف الحادث الخ) أي فهو ملك للوارث اه عش (قوله بعد الوصية الخ) أي وان انفصل بعدموت الموصى  
اه بجبري (قوله وقبل الموت) ولو قارن الخ خروج الروح فله يلحق بما بعد الموت أو بما قبله فيه نظر

التمسح لا تتعلق بالنادر وانه للموصى له بالمنفعة انتهى وقال ولد مر في شرحه والمز وج له ذكر كان أو  
أنثى الوارث باذن الموصى له كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولأنه خز من الام الخ) هذا موجود ثم  
أيضا (قوله ومن ثم) كان المعتمد الخ شرح هذه المقالة اعتمد مر ثم أيضا (فرع) الوجه ان الموصى له  
كالأجنبي في حرمة الخلوة والنظر (قوله والحال انه من زوج أو زنا) فان كان من شبهة فسيأتي أي في شرح وله

الموقوف عليه لم يعارضه أقوى منه بخلافه هنا فان باق ملك الاصل للوارث المستتب له معارض أقوى ملك الموصى له فقدم عليه (في الاصح  
بل هو) ان كانت حاملا به عند الوصية لانه كالجزء منها أو حلت به بعدموت الموصى لانه لا آت من فوائدها مستحق منفعة بخلاف الحادث بعد  
الوصية وقبل الموت



وان وجد عند خلدوته فيما لم يستحقه الى الآن (كلام) في حكمها فتكون (منفعة له ورقبته للوارث) لانه سر مناه ولو نص في الوصية على  
الولد دخل قطعا ولو قتل الموصي بمنفعة فوجب (٦٤) مال وجب شرعا مثله به رعاية لغرض الموصي فان لم ينف بكامل فشقص والمشتري

والا قرب الثاني اه عش (قوله وان وجد عند) أي انفصل عند الموت (قوله فيما لم يستحقه) أي الموصي له  
الى الآن أي أن الحدوث (قوله ولو نص) أي الموصي وقوله على الولد أي الحادث بعد الموت اه عش والاولى  
التعميم وار جاعه لجميع أنواع الحمل المتقدمة آنفا (قوله ولو قتل) الى قوله ويرق في المغني (قوله فوجب  
مال) أي بان كانت الجناية عليه خطأ أو شبه عمد او عني عن القصاص على مال فان اقتصر بطلت الوصية اه  
عش (قوله والمشتري الوارث) أي ان لم يكن وصي والا فيستقل ويقدم على الوارث سم على حج اه عش  
(قوله ويرق بينه) أي بين الوصية (قوله ويبيع في الجناية الخ) عبارة النهاية والمغني ولو قتل الموصي بمنفعته  
قتلا وجب القصاص فاقتص الوارث من قتله انتبت الوصية كالمات وانهم دمت الدار وبطلت منفعته فان  
وجب مال بعقوا ووجبت له توجبه اشترى به مثل الموصي بمنفعته ولو كانت الجناية من الوارث أو الموصي له ولو  
قطع طرفه فالارث للوارث وان جنى عمدا اقتص منه أو خطأ أو شبه عمد او عني على مال تعلق برقبته ويرق في  
الجناية ان لم يغديه فاذا زاد الثمن على الارش اشترى في الزائد مثله وان فدياه أو أحدهما أو غيرهما عاذا كان  
وان فدى أحدهما انصبيه فقط يبيع في الجناية تصيب الآخر اه (قوله اذا فدى) بيناه المنعول (قوله يعني القن  
الموصي بمنفعته كما باصه) أي قد يوهم المتن ان الضمير للولد اه سم قال المغني ولا يرجع العتيق عليه بقيمة  
المنفعة لانه ملك الرقبة مساوية بالمنفعة ولو ملك هذا العتيق رقيقا بالارث والهيبة أو بغير ذلك فاز بكسبه وله ان  
يستعير نفسه من سيده قياسا على مالو أحرار نفسه وسلمها ثم استعارها اه (قوله ولو مؤبدا) الى قوله ومنه  
يؤخذ في المغني (قوله نعم تمتع باعتاقه الخ) وعليه فلا فعل عتق مجانا فيما يظهر اه عش (قوله لعجزه عن  
الكسب) يؤخذ منه عدم صحة وقفه لعدم منفعته تترتب على الوقف فان الموصي له يستحق جميع منافعه فلم  
تبق منفعة للموقوف عليه اه عش أقول ينبغي تقييده بالمؤبدة وتكون الوصية بجميع منافعه كما يفيد  
تعليله (قوله ومنه يؤخذ انهم الخ) خلافا لظاهر اطلاق المغني ولصريح النهاية عبارته وسواء في ذلك أ كانت  
الوصية مؤقتة لمدة قريبة أم لا كما مثله كلامهم خلافا للادري اه قال عش قوله كما مثله كلامهم خلافا للحج  
حيث قال ومنه يؤخذ انهم لو أقت الخ اه (قوله وعلى هذا) أي قوله لو أقت الخ (قوله وكالكفارة النذر)  
جزم به شرح الروض أي بان نذر اعتاق عبد فلا يجوز له اعتاق هذا عن هذا النذر اه سم (قوله على الوجه)  
عبارة المغني قاله الزركشي ويؤخذ من ترجيح المصنف في باب النذر ان العيب يجوز ان هذا يجوز أيضا اه  
(قوله والوارث) الى المتن في المغني (قوله ان أمن جملها) قضية الجواز حينئذ عدم وجوب المور وهو كذلك  
فيما يظهر اه عش (قوله فان لم يأمنه امتنع) ولو وطئها حينئذ لم تصر به مستولدة قال في العباب والمعتد  
عدم وجوب المهر اه عش (قوله والنقص الخ) عطف على الهلاك (قوله يشتري بها) أي بقيمة وقت  
الولادة مثله أي من ذكر أو أنثى اه عش (قوله وقصيرام ولد) ولو أحبلها الموصي له لم يثبت استيلاده لانه  
لا ملكها وعليه قيمة الولد اه نهاية قال عش أي والولد جرنسب وقياس ما مر آنفا أن يشتري بها مثله  
لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصي له فلو لم يمكن شرعا مثله بقيمة فقاس ما مر في القتل شرعا فقصر وهو  
الا قرب اه (قوله أي الوارث) الى قول المتن ويبيعه في النهاية (قوله أو غيره) عبارة النهاية والمغني وعلف

الوارث ويرق بينه وبين  
الوقف فان المشتري فيه  
الحاكم بان الوارث هنا  
مالك للاصل فكذا بدله  
والموقوف عليه ليس مالكا  
له فلم يكن له نظري في البديل  
فتعين الحاكم ويبيع في  
الجناية وحينئذ يبطل  
حق الموصي له بخلاف ما  
اذا فدى (وله) أي الوارث  
ومثله موصي له برقبته دون  
منفعته (اعتاقه) يعني القن  
الموصي بمنفعته كما باصه  
ولو مؤبدا لانه ماله ملكه  
نعم تمتع باعتاقه عن الكفارة  
وكأنه لعجزه عن الكسب  
ومنه يؤخذ انهم لو أقت  
بمن اقرب لا يحتاج فيه  
لنفقة أو بقي من المدة مالا  
يحتاج فيه لذلك هو اعتاقه  
عنها وكأبه لعدم عجزه  
حينئذ وعلى هذا يحمل  
ما يحتمل الادري فتأمل  
وكالكفارة النذر على  
الوجه لانه يسلك به مسلك  
الواجب والوصية بحالها  
بعد العتق ومؤنته في بيت  
المال والا فعلى مياسير  
المسلمين والوارث أيضا  
وطؤها ان أمن جملها ولم  
يفوت به على الموصي له  
منفعة يستحقها فان لم يأمنه  
امتنع خوف الهلاك بالطلاق  
والنقص والضعف بالحمل  
اما ولدها من الوارث فحسب  
نسب وعليه قيمته يشتري

بما مثله لينفع به الموصي له وقصير أم ولد فتعق بموته مساوية بالمنفعة وظاهر ان الواطئ بشبهة الولد ويكون  
حرًا وتزوجه قيمته يشتري بها مثله كما ذكر (وعليه) أي الوارث ومثله الموصي له برقبته (نفقته) يعني مؤنة الموصي بمنفعته فمنا كان أو غيره

ومنها فطرة القن (ان أوصى) بالبناء للمفعول وهو الاحسن ويصح للفاعل وحذف العلم به أى ان أوصى الموصى (بمنفعة مدة) لانه مالك الرقبة والمنفعة فيماعد تلك المدد وفيما اذا أوصى بمنفعة عبد أو دار سنة تحمل على السنة الاولى لقولهم لو أوصى بمنفعته سنة ثم أجزه سنة ومات فوراً بطلت الوصية لان المستحق بمنفعة السنة الاولى وقد فوتها وعلى تعيين الاولى لو كان الموصى (٦٥) له غائب عند الموت وجب له اذا قبل الوصية بدل منفعة تلك السنة التى

الدابة كمنفعة الرقيق وأما سبق البستان الموصى بثمره فان تراضيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للاخر منعوان تنازعا لم يجبر واحد منهما بخلاف المنفعة لحرمة الروح اه (قوله ومنها) أى المؤنة (قوله وحذف للعلم به) فيه ان الفاعل لا يحذف الا فيما استثنى فالاحسن أن يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام سم اه سيد عمر (قوله وفيما اذا أوصى بمنفعة عبد الخ) لانه مناسبه له هنا وكان الاولى تقديمه أول الفصل أو تأخير اه رشيدى (قوله بمنفعته) أى القن (قوله ومات) أى الموصى (قوله لان المستحق) أى بالوصية وقوله وقد فوتها أى الموصى بالاجارة اه ع ش (قوله وعلى تعيين الاولى الخ) فيه اشعار بعدم وقوفه على النقل مع أنه فى الروضة وأصلها اعتبارها وان مات قبله يعنى قبل انقضاء مدة الاجارة فوجهان أحدهما انه ان انقضت قبل سنة من يوم الموت كان المنفعة بقية السنة للموصى له وتطول الوصية فيمضى وان انقضت بعد سنة من يوم الموت بطلت الوصية والثانى أنه يستأنف للموصى له سنة من يوم انقضاء الاجارة ولو لم يسلم الوارث حتى انقضت سنة بلا عذر فقتضى الوجه الاول أنه تقوم قيمة المنفعة وقتضى الثانى تسليم سنة أخرى انتهت وبما تقرر ظهر لك ما فى اطلاق الشارح وجوب الاجارة على الوارث عند غيبة الموصى له فتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح لم يطلق الوجوب بل قيده بالاستيلاء (قوله مما امر) أى قبيل فصل أوصى بشاة (قوله على من استولى الخ) متعلق بوجوب سم وكردى وقال الرشيدى متعلق بقوله بدل اه (قوله من وارث أو غيره) أى فالو لم يستدل عليه احد فانت على الموصى له فلا يستحق بدلها اه ع ش (قوله ثم رتب عليه) أى على ذلك القن (قول المتن وكذا ابد الخ) بان يقول ابد او مدة حياة العبد أو يطلق لم امر اه غنى (قوله بل له حكم الاحرار) معتمد اه ع ش وقد قدمنا من المعنى ما يفيد امتداده (قوله استغرق المنافع) مفعول لم بعد (قوله انتهى) أى قول بعض المتأخرين (قوله أما الاول) هو قوله يستمر عليه حكم الارقاء وقوله وأما الثانى هو قوله له حكم الاحرار اه ع ش (قوله فهو) أى عدم لزوم الجمعة (قوله ويحمله) أى محل عدم اللزوم على الثانى (قوله كالمسجد مع قنه) لا يخفى أن التشبيه بالنسبة لعدم المنع لا غير وأما اللزوم فلا يتصور فى القن لانقصه اه سيد عمر (قوله أى الموصى بمنفعته) الى قول المتن وأنه تعتبر الخ فى النهاية الا قوله وأفهم التشبيه الى والا وقوله ولو أوصى بمنفعة كافر الى فان قلت وقوله ولو أوصى ان يدفع من غلة الى ولو أوصى بمنفعة مسلم وقوله وقد رد الى ولو أوصى بامة وقوله أى وقلنا الى فاعتقها الوارث (قوله ويصح عود الضمير للوارث الخ) أى وحذف مفعوله للعلم به (قوله وحذف للعلم به) فيه نظير ما مر آ نفاعن المحشى وكان عدم تعرضه هنا كنعاه بما سبق لقربه اه سيد عمر (قوله المنفعة) مفعول يؤيد فى المتن (قوله والمفعول) الواو بمعنى أو (قوله أى ان لم تؤبد بالوصية الخ) أى والتذكير فى المتن يتأويل التبرع أو لان المصدر المؤنث يذكّر ويؤنث (قوله ولو لغير الموصى له) عبارة المعنى للموصى له قطعاً واغيره على الراجح اه (قوله وهو كذلك)

ان أوصى بمنفعته مدة وكذا أبد فى الاصح) وعالف الدابة كمنفعة الرقيق وأما سبق البستان الموصى بثمره فان تراضيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للاخر منعوان تنازعا لم يجبر واحد منهما بخلاف المنفعة لحرمة الزوج شرح مر (قوله وحذف للعلم به) فيه ان الفاعل لا يحذف الا فيما استثنى فالاحسن ان يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام (قوله وفيما اذا أوصى بمنفعة عبد أو دار سنة تحمل على السنة الاولى) تقدم خلاف هذا عن الروضة فيما اذا عبر بالخدمة فكانه يفرق بين الخدمة والمنفعة وتقدم تجوز الشارح الفرق بينهما (قوله على من استولى الخ) متعلق بوجوب (قوله ان لم يؤبد) وشمل ما لو كانت المدد مجهولة وطريق

مضاف للمفعول وحذف فاعله وهو الوارث للعلم به ويصح عود الضمير للوارث السابق فهو مضاف للفاعل وحذف العلم به أى الموصى بالمنفعة والمفعول أى ان لم تؤبد الوصية بمنفعته (كبيع الشئ المستاجر) فيصح البيع ولو لغير الموصى له وأفهم التشبيه انه لا بد ههنا من العلم بالمدد وهو كذلك فاذا عاب الرفعة

ذلك بحث العلم لعدم كون هذا ناصباً فهو لا كالمقدرة بحياته لم يصح بيعه أي اللاموصى له كاعلم من قوله (وأن أبدأ) المنفعة ولو باطلاً فهو الماسرانه يقتضي التأييد (فالاصح انه يصح بيعه للموصى له دون غيره) اذ لا فائدة ظاهرة لغيره فيه ومن ثم ان اجتماعاً على بيعه من ثالث صح على الوجه من وجهين فيه لوجود الفائدة حينئذ (٦٦) ينظر واهنا الفائدة الاعتراف كالزمن لانه لم يحل أحد بين المشتري وبين منافعه وهما الموصى

وفاقاً للمنهج والمغنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية عبارة وشمل مالو كانت المدة مجهولة وطريق الصحة حينئذ ما ذكره في ان تسلط حام البرجين مع الجهل اه قال ع ش قوله مالو كانت المدة مجهولة أي مدة الوصية كان قال الى محي عابني مثلاً من السفر وقوله ما ذكره الخ أي فيباع لثالث ووزع الثمن على قيمته مسلوب المنفعة وقيمتها متغلبه ويدفع ما يخص المنفعة للموصى له وما بقي للوارث اه وفيه نظر اذ المدة المجهولة لا يمكن تقويمها كالمؤبد (قوله ذلك) أي اشتراط العلم بالمدة (قوله لعدم كون هذا) أي التشبيه (قوله والا) أي وان كانت المدة مجهولة وقوله بحياته أي زيد اه مغنى (قوله لم يصح بيعه الخ) وفاقاً للمنهج والمغنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية كما مر آنفاً (قوله وان أبدأ المنفعة الخ) أي أو كانت مدة مجهولة اه مغنى (قوله اذ لا فائدة الخ) قضية هذا التعليل أنه لو خصص المنفعة للموصى بها كان أوصى بكسبه دون غيره صح بيعه لغير الموصى له لبقاء بعض المنفعة للوارث فتتبع الرقبة في البيع وهو ظاهر اه ع ش أي كما صرح به الروض وشرحه (قوله لا فائدة ظاهرة) إشارة الى الفائدة باستحقاق النادر أي كوجودان كثر سم ومعنى وع ش وقال السيد عمر بغداد كذا عن سم مانصه أقول بل الانسب أنه إشارة الى فائدة الاعتراف بدليل تعرضه لها اه (قوله صح) أي ووزع الثمن بالنسبة على قيمته الرقبة والمنفعة فاذا كانت قيمته بمنافعة مائة وبدونها عشرين فلما لك الرقبة خمس الثمن وبالك المنفعة أربعة أخماسه اه ع ش (قوله على الوجه) كذا في المغنى (قوله ولم ينظر واهنا) أي في البيع لغير الموصى له (قوله وبين منافعه) أي الزمن اه سم (قوله صار) أي الموصى له (قوله ويستكسب) بينا ما فعول (قوله ولا يجبران على بيعه) أي وان صح كما تقدم اه سم (قوله لانه لا يدرى ما يخص كذا الخ) هذا يقتضي اشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم الآن يقال انه اغتفر للضرورة وان أمكن بيع أحدهما من الآخر اه سم عبارة ع ش قد يشكل هذا مع صحة البيع منهما مع جهل كل بما يخصه من الثمن وقد يجاب بان اجتماعهما رضاهما بالضرر والترتب على صحة البيع من التنازع ولا يلزم من جوازه بالاختيار الاجبار عليه اه (قوله لانه لا يدرى الخ) بهذا يفارق بحثه الاجبار فيما بعده اه سم (قوله ان رضى) أي الموصى له به أي بشرائه (قوله تخليصه من ذلك بقائه في ملكه الموجب الخ) محل تأمل ففي أصل الروضة فيملك يعني الموصى له اثبات اليد على العبد الموصى بالمنفعة وبه خرم الروض وأقره شارحه من غير تقييد بوقت الانتفاع اه سيد عمر (قوله ما مر) أي في الشرط الخامس للبيع (قوله بان كلام القنين الخ) أقول وبان الضرر وفي الجملة هنادت الى المسألة بذلك كما في اختلاط حام البرجين ولا ضرورة بوجه في بيع العبدين اه سيد عمر وقد مر عن سم مثله (قوله مثلاً) الاولى ذكره عقب قوله السابق عبيد هما (قوله بخلاف أحد المبيعين الخ) لعل المراد بذلك احد الرقبة (قوله ونخرجت) أي الارض (قوله فقد يستغرقها) أي المعين الاجرة (قوله فيكون الجميع) أي جميع الغلة للموصى له أي فيخالف مفهوم من بلامعارض له (قوله في ثم وصاياها الخ) أي في شرحه وقوله انه يشمل الوصية بالثالث وتكون الخ بيان ما تقدم (قوله فظاهر كلام بعضهم صحة الوصية) وعلى هذا فيفرق

له لما استحق جميع منافعه على التأييد صار حائلاً بينه وبين مرئيه فله فلم يصح كما علم مما مر في ثالث شروط البيع واذا لم يصح بيعه الا للموصى له فاسلم القن والموصى له والوارث كافران فالذي يظهر انه يحال بينهما وبينه ويستكسب عند مسلم ثقة للموصى له ولا يجبران على بيعه لثالث لانه لا يدرى ما يخص كلام من الثمن ولو أوصى بمنفعة كافر لمسلم أبداً فاسلم القن فهل يجبر الوارث الكافر على بيعه للموصى له ان رضى به تخليصه من ذلك بقائه في ملكه الموجب لاستيلائه عليه في غير وقت الانتفاع به أولاً كل محتمل والاؤل أقرب فان قلت يشكل على ما تقرر من صحة بيعهما لثالث ما مر أنهم مالو باعاً عبيد هما لثالث لم يصح وان تراصيا قلت يفرق بان كلام القنين مثلاً مقصود لذاته فقد يقع النزاع بينهما في التقويم الى غاية بخلاف أحد المبيعين هنافاته تابع فسوغ فيه ولو أوصى ان يدفع من غلة أرضه كل سنة كذا المسجد كذا مثلاً ونخرجت من الثالث لم يصح بيع بعضهما وترك ما يحصل

منه المعين لاختلاف الاجرة فقد تستغرقها فيكون الجميع للموصى له نعم يصح بيعهما لك المنفعة وفيما اذا قال بما تمة من غلتها فلم تان الغلة الامانة فقد تعارض مفهوم مائة في المرح والذي يجبه تقديم الثاني لان المانة لا تطلق على مادونه ومن قد تكون لا ابتداء الغاية كما تقدم في ثم وصاياهم من ثلث الباقي انه يشمل الوصية بالثالث وتكون من لا ابتداء ولو أوصى بمنفعة مسلم لكافر فظاهر كلام بعضهم

صحة الوصية وعليه فيجبر على

قلها المسلم كالأستاذ كافر  
مسلماً عينا وقد يفهم المتن  
انه لا يصح بيع الموصى له  
بالمنفعة المؤبدية للوارث  
وهو كذلك ونظيره ما مر في  
بيع - ق نحو البناء أو  
الزور وقد يراد على هذا  
الحصر قولهم لو جنى ففدى  
الوارث أو الموصى له نصيبه  
بيع في الجناية نصيب  
الأخر واستشكله الشيخان  
بأنه ان فديت الرقبة فكيف  
تباع المنافع وحدها وأجيب  
بأنه معقول صرحوا به في  
بيع حق نحو البناء كما تقرر  
وبأنه اتباع وحدها بالاجارة  
وفيه فليس لان الاجارة  
الحضنة انما تصور في وقت  
معلوم والمنفعة هنا ليست  
كذلك ولان قضية الجواب  
الاول صحة بيع الموصى له  
المنفعة لغير الوارث مطلقا  
ولم يقولوا به فالذي يتجه في  
الجواب ان هذا بيع  
لضرورة الجناية فسوح  
فيه دون غيره ولو أوصى  
بما تملك من جملته لا يتفرق  
فاعتقها مال كالمالك يعتق  
الجل لأنه لما انفرد بالملك  
صار كالمتكامل أو بما جعله  
وقلنا بما مر ان الوصية  
تستغرق كل جمل وجدي  
المستقبل فاعتقها الوارث  
وتركت ولو بحرفين  
بعضهم ان أولادها أرقاء  
وصوب الزركشي رحمه الله  
انعتادهم أسراراً ويغرم  
الوارث قيمتهم لانه بالاعتاق  
فوتهم على الموصى له اه

بينه وبين الموصى بكافر ومات الموصى والموصى له باق على كفره حيث قال الشارح يبين بطلان  
الوصية بان اذلال المسلم على الكافر له أقوى من مجرد ملكة المنفعة وقياس ما مر في الاجارة ان بكافر رفع يده  
عنه بايجار المسلم اه ع ش (قوله فيجبر على قلها المسلم) أي للوارث ولو بالبيع أو لغيره بنحو الاجارة (قوله وقد  
يفهم المتن الخ) المتن ذكر بيع الغن وهذا بيع المنفعة اه سم (قوله بالمنفعة المؤبدية) متعلق بالموصى له  
ومفعول البيع ضمير المنفعة المحذوف للعلم به (قوله وهو كذلك) وقالا للنهاية هناك ما ذكره قبله وخلافا  
للمعنى وسم عبارة الرشيدى قوله وهو كذلك يناقض ما قدمه من يباقي قوله ولو أراد صاحب المنفعة بيعها  
فالظاهر صحة من غير الوارث أيضا كما اقتضاه تعليلهم خلافا للدارمي ومن تبعه وكتب الشهاب سم على كلام  
الشهاب ان جرم ما قلناه نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية الزركشي عن جزم الدارمي ولك أن تقول انما  
لم يصح بيع الرقبة لمن غير الموصى له لعدم الانتفاع به واحدها والمنفعة ينتفع بها باسديغاها فاما المنفعة بيعها  
من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجهولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لو ان هذا الامتنع بيع رأس الجدار ابداع  
انه صحيح الى آخر ما ذكره رحمه الله اه وعبارة ع ش قوله وهو كذلك يتأمل هذا مع قوله السابق ولو اراد  
صاحب المنفعة بيعها الخ ولم يذكر كرج المسئلة الاولى ويمكن حمل ما هنا على المؤبدية وما تقدم على خلافها وعبارة  
المغنى ولو اراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشي فقياس ما سبق الصحة من الوارث دون غيره وجزم به الدارمي  
والظاهر كما قال شيخنا الصحة معاملة لان على المنع المقدم لا تأتي هنا اه (قوله ونظيره الخ) انظر التنظير  
فيما اذا وان كان المراد في صحة اراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدية فليست ما تقدم في الاجارة من عدم صحة  
اراد لفظ البيع على المنفعة الآن يراد بالبيع هنا اراده بلفظ ايجار اه سم (قوله وأجيب بانه) أي  
بيع المنافع وحدها (قوله لان الاجارة الخ) ينبغي ان ينظر المراد منه هل هو انه يتمتع بالاجارة فيما أوصى به على  
التأبيد وموت قاتلها الموصى له او غير ذلك فان كان الاول فصلى تأملي وان كان الثاني فليمن اه سيدع  
(قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد أخرى الى استيفاء الحق اه سم عبارة  
السيدع قد يقال اذا أوصى بقدر ما يرضيه الارض تعينت المدة فلا محذور فليست تأمل وليراجع اه (قوله  
ولان قضية الجواب الاول) الى ولم يقولوا به يندفع هذا بما قدمناه على قوله وهو كذلك اه سم (قوله  
مطلقا) أي في الجناية وغيرها (قوله ولم يقولوا به) قد مر عن المغنى وغيره القول بذلك (قوله ان بيع هذا)  
أي بيع نصيب الموصى له في مسئلة الجناية (قوله فيه دون غيره) الاول التأنيث قوله لرجل) أي مثلاً (قوله  
لأنه لما انفرد بالملك الخ) يؤخذ منه انه لو أوصى بحمل أمة دونها ثم اعتقها لم يعتق الحمل ويبقى فيه الوصية لانه  
يصدق عليه انه انفرد بالملك على تقدير تمام الوصية اه ع ش أقول وهذا صريح قول الشارح كالتأنيث أو  
بما جعله الخ المعطوف على قوله بامه الخ (قوله بما مر) أي في شرح بئره أو جعل سجدتان (قوله ان أولادها  
أرقاء) قياس ذلك انه يتمتع على الحر تزوجها لا بشرط نكاح الأمة لان على منع نكاح الأمة خوف فرق الولد  
وهي موجودة سم على حج أقول وهو كذلك ومن ثم قيل لنا لا ينكح الأبشر وطا الأمة وهي الموصى  
بأولادها اذا أعتقها الوارث اه ع ش عبارة السيدع وعليه فيلغز ويقال لنارق قول ابن حزم اه  
وقد يفهم المتن الخ) المتن ذكر بيع الغن وهذا بيع المنفعة (قوله وهو كذلك) نقل ذلك في شرح الروض  
عن حكاية الزركشي له عن جزم الدارمي ولك أن تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع  
بها وحدها والمنفعة ينتفع بها باسديغاها فاما المنفعة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجهولة لعدم العلم  
بقدر مدتها قلت لو ان هذا الامتنع بيع رأس الجدار ابداع اه سم (قوله ولم يقولوا به) يندفع  
قوله الا تى ولان قضية الجواب الاول الى ولم يقولوا به وقوله ونظيره الخ انظر التنظير فيما اذا ما تقدم في  
الاجارة من عدم صحة اراد لفظ البيع على المنفعة الآن يراد بالبيع هنا اراده بلفظ ايجار (قوله ونظيره  
الخ) كان المراد في صحة اراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدية (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن  
ايجارها مدة بعد أخرى الى استيفاء الحق (قوله ان أولادها أرقاء) قياس ذلك انه يتمتع على الحر تزوجها

وهو عجيب مع قولهم الا في العتق لو كان الجمل لغير العتق بوصية أو غير هالم يعتق يعتق الام فعمل ان الوجه هو الاول لان تعلق حق الموصي له بالجمل بمنع سران العتق اليه فيبقى على (٦٨) ملكه (ر) الاصح (انه تعتبر قيمة العبد) مثلاً (كأها) أى مع منفعة (من الثلث ان أوصى بمنفعته أبداً) أو مدة مجعولة لانه حال بينها وبين الوارث ولتعذر تقويم المنفعة بتعذر الوقوف على آخره فيتعين تقويم الرقبة مع منفعتها فان احتملها الثالث لزمت الوصية في الجميع والا فبقيا يحتمله فلو ساوى العبد بمنافعه ما توارى بدونها عشرة اعترفت المائة كلها من الثلث فان وفي بها فواضع والا كأن لم يف الا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والذي يجبه في كيفية استيفائها انما ياتى بها (وان أوصى بها مدة) معلومة (قوم بمنفعته ثم) قوم (مسواها تلك المدة) وبحسب الناقص من الثلث لان الخيال له بصدد الزوال فاذا ساوى بالمنفعة مائة وبدونها تلك المدة تسعين فالوصية بعشرة فان وفي بها الثلث فواضع والا كان وفي بنصفها فكأمر كل هو ظاهر والكلام في الوصية بجميع المنافع فلو أوصى له ببعضها كبن شاة فقط قومت بلبنها ثم خلية عنه أبداً أو الى المدة المعلومة ان ذكرها ونظر في التفاوت أي سعه الثالث أم لا ولو أوصى بالرقبة فقط لم تحسب من الثلث لان الرقبة الحالية من المنافع كالتالفة فلا قيمة لها أو بالمنفعة ولو احدى

(قوله وهو عجيب) أى تصوير الزكشى ما ذكر (قوله هو الاول) أى رقبة أو لأدها وبه أفنى شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله والاصح انه تعتبر) الى الفرع في المغنى الامسئلى عدم وفاة الثلث وفي النهاية الا قوله والكلام في الوصية الى أو بالمنفعة لو احدى (قوله مثلاً) عبارة المغنى ذكر المصنف العبد مثال فان منفعة الدار وثمرة البستان كذلك اه (قوله أى مع منفعة) الاخسن كما في المغنى رقبته ومنفعته (قوله لانه أى الموصى حال الخ) عبارة المغنى لتقويته اليه كالمواضع بثمن مؤجل اه (قوله على آخره) أى في المؤبد وعلى آخر المدة في مجهولها (قوله اعترفت المائة كلها) أى لا التسعون فيعتبر في نفوذ الوصية أن يكون له مائة ان آخران اه معنى (قوله والا) أى وان لم يف الثلث بالعشرة كان يحتاج في مؤن التحيز والديون الى ما لا يبقى بعده الا ما بقي لثلثها اه سم (قوله انما ياتى بها) أى الموصى له والوارث المنفعة (قول المتن بها) أى منفعة العبد اه معنى (قوله لم تحسب) أى الرقبة عبارة المغنى لم تحسب العبد اه (قوله ولو أعاد الدار) أى أحدهما أو غيرهما اه شرح الروض (قوله يا آلتها) مفهومة انه لو أعادها بغير آلتها لا تعود منفعة الموصى له وانه لو أعادها بآلتها أو غيرها لا تكون المنفعة للموصى له كذلك ولكن يحتمل أن تقسم المنفعة بينهما بالمحاصة في هذه اه عش عبارة سم قال في الخادم واحتراز بقوله يا آلتها اذا أعادها بغير تلك الآلة فلا حق للموصى له في آلتها قطعاً كما جزم به الماوردى انتهى أقول ينبغى استحقاقه في غلة العرصة كما أفهمه قوله في آلتها قال في العباب فرع اذا نهدت الدار الموصى بمنفعتها فللموصى له اعادة الباقي بمنفعتها فان أعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى اه (قوله أو أولاده) بالجر عطفاً على تربته (قوله من ربع ملكه) هل للوارث حينئذ يسع ذلك الملك وعليه فهل تبقى الوصية ثم رأيت قوله السابق ولو أوصى ان يدفع من غلة أرضه

الابشرط نكاح الامه لان علة منع نكاح الامه تخوف رق الولد وهي موجودة (قوله فعمل ان الوجه هو الاول) مر به أفنى شيخنا الشهاب الرملى (قوله أو مدة مجعولة) عبارة العباب قالوا أو سنة غير معينة انتهى وتقدم ان اطلاق السنة يحتمل على الاولى فليتامل (قوله فالوصية بعشرة) فان قلت من لازم العشرة من مائة وان لم يوجد غير المائة انما يدون الثلث لانها عشر وهو دون الثلث قطعاً فكيف يتأق التفصيل فيما بين ان يوفى بها الثلث أو لا كما في قوله فان أوفى الخ قلت قد يحتاج في مؤن التحيز والديون الى ما لا يبقى ثلثها فان الاعتبار للوصية ثلث ما يبقى بعد المائون والديون (قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع) في الروض فصل والمعتبر من الثلث فيما لو أوصى بمنفعته أى مؤبداً كبستان أو وصى بشمرته مؤبداً قيمة الرقبة والمنفعة انتهى فقد أوصى في المثال ببعض المنافع وهو الثمرة كبن الشاة في مثال السارح ومع ذلك اعترفت قيمة الجمله من الرقبة والمنفعة من الثلث فهذا قد رد على قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع الخ فليتامل الآن بصور بما اذا لم يكن للبستان منفعة الا الثمرة (قوله فلو أوصى له ببعضها كبن شاة فقط قومت بلبنها ثم خلية عنه أبداً) لا يقال لم يظهر بخالفه هذا لما قبله فانه يجمع الجميع انه يقوم الشيء بجملة ثم يقوم مسلوب ما أوصى به من كل المنافع أو بعضها لا نقول بخالفه لما قبله ظاهرة فان ظهر منه أنه أوصى بجميع المنافع فان كان أوصى بها مؤبداً اعترفت قيمة كل العين مع منفعتها من الثلث أو مدة اعتبارها في تفاوت قيمتها مع منفعتها وقيمتها مساوية بالمنفعة من الثلث وان أوصى ببعض المنافع اعتبر من الثلث التفاوت مطلقاً سواء أوصى ببعض مؤبداً أو مؤقتاً (قوله على الوجه) كذا مر (قوله ولو أعاد الدار يا آلتها) قال في الخادم واحتراز بقوله يا آلتها اذا أعادها بغير تلك الآلات فلا حق للموصى له في آلتها قطعاً كما جزم به الماوردى انتهى أقول ينبغى استحقاقه في غلة العرصة كما أفهمه قوله في آلتها قال في العباب (فرع) \* اذا نهدت الدار الموصى بمنفعتها فللموصى له اعادة الباقي بمنفعتها فان أعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى (قوله عاد حق الموصى له) قال في الخادم بعد ذكر هذا في اعادة الوارث وهو ظاهر اذا لم يزل بالانهدام اسم الدار اما اذا

وبالرقبة لا آخره فالدال جعت المنفعة للوارث على الوجه ولو أعاد الدار يا آلتها عاد حق الموصى له (فرع) \* لو أوصى بان يعطى خادم تربته أو أولاده مثلاً كل يوم أو شهر أو سنة كذا أعطيه كذلك ان عين اعطاه من ريع ملكه والا بمنافعه (فرع) \* لو أوصى بان يعطى خادم تربته أو أولاده مثلاً كل يوم أو شهر أو سنة كذا أعطيه كذلك ان عين اعطاه من ريع ملكه والا



أعطيه اليوم الأول ان خرج من الثلث وبطلت الوصية فيما بعده لانه حيث لا يعرف قدر (٦٩) الوصى به في المستقبل حتى يعلم يخرج

من الثلث أولا ومن ذلك

ماله أو وصى لوصيه كل سنة

بمائة دينار مادام وصيا

فيصح بالمائة الاولى ان

خرجت من الثلث لا غير

خلافان غلطان (وتصح)

الوصية (بصح تطوع) أو

عزته أوهما (في الاظهر)

بناء على الاظهر من جواز

النيابة فيوصي بحسب من

الثلث أما الفرض فيصح

قطعا (ويصح من بلده أو)

من الميقات) أو من غيرهما

ان كان أبعد من الميقات

(كما قيد) فلا بوصيته هذا

ان وفي ثلثه بالخج معاينه

قبل الميقات والا فمن حيث

يفي نعم لولم يف بممكن الخج

به من الميقات أي ميقات

الميت كما علم بمافر في الخج

بطلت الوصية وعاد للورثة

قطعا لان الخج لا يتبع بعض

بخلاف مافر في العتق (وان

أطلق) الوصية (فمن الميقات)

يصح عنه (في الاصح) جلا

على أقل الدرجات (وحجسة

الاسلام) أو النذر أي في

الصحة كما قاله جميع والافن

الثلث (من رأس المال)

وان لم يوص بها كسائر

الدون ويصح عنه من الميقات

فان قيد بأبعد منه ووفى به

الثلث فعل ولو عين شيئا

ليصح به عنه حجة الاسلام

لم يكف اذن الوارث أي ولا

الوصي لمن يصح عنه بل لابد

من الاستحباب وان هذا عقد

معاوضة لا محض وصية ذكره

البلقيني رحمه الله وظاهر ان

الجمعة الاسلام فليراجع (قوله

نعم لو قال الخ) استدراك على قوله

وظاهر ان الجملة كالاجارة (قوله

معاوضة لا محض وصية ذكره

البلقيني رحمه الله وظاهر ان

الجمعة الاسلام فليراجع (قوله

نعم لو قال الخ) استدراك على قوله

وظاهر ان الجملة كالاجارة (قوله

الخ اه سم وقوله السابق أي في شرح فالاصح انه يصح بيعه للموصي له دون غيره (قوله اعطيه اليوم الاول) أي مثلا اه سم (قوله وبطلت الوصية فيما بعده) هلاصحت فيما يكمل به الثلث بعده اه سم أقول هذا هو الاقرب فليراجع (قوله وتصح الوصية بجمع) الى قول المتن ويصح من الميقات في النهاية (قوله أوهما) الاولى هما (قوله فيه) أي تطوع التسك (قوله ويحسب) أي التسك الموصى به (قوله أما الفرض) أي الوصية بالتسك الفرض (قوله ان كان) أي الغير وقوله من الميقات أي ميقات الميت بل وميقات من ينوب عنه (قوله هذا) أي كون الخج بمقايده به (قوله ثلثه) أي أو ما يخص الخج منه وقوله بالخج أي باجرته وقوله نعم الخج استدراك على قوله فن حيث بقي الشامل ما بعد الميقات أيضا (قوله لولم يف) الى قوله ويصح عنه من الميقات في المغني (قوله بما يمكن الخج به) الاخصر الاوضح بالخج (قوله بطلت الوصية الخ) محله في النفل أما الفرض فانه يكمل من رأس المال تأمل سلطان ومثله مر اه يجبري (قوله وعاد للورثة قطعا لان الخج الخ) فيه وقفة لان الاحرام من الميقات ليس من الخج اذ غايته انه واجب فيه فلا ياتي هذا التعليل ثم رأيت شيخنا مر رجع عنه ومشي على الصحة خلافا للخج فقوله من الميقات ليس بقيد والعجبه ان يصح عنه ولا تبطل الوصية كافي سم وقلوب ي اه يجبري (قوله لان الخج لا يتبع بعض الخ) عبارة المغني وقرئ بينه وبين مالو الوصى بالعق ولم يف ثلثه بجميع ثمن الرقبة حيث يعتق بقدره على وجه بان عتق البعض قرية كالشكل والخج لا يتبع بعض اه (قوله فن الميقات بجمع عنه) هذا اذا قال أحجوا عني من ثلثي فان قال أحجوا عني بثلثي فعل ما يمكن به ذلك من حجتين فاكتر فان فضل ما لا يمكن ان يجمع كان للوارث مغني ونهاية ورود (قول المتن وحجة الاسلام الخ) وكذا كل واجب باصل الشرع كالعمرة والزكاة والكفارة سواء أوصى في الصحة أم في المرض اه مغني (قوله أي في الصحة) يرجع للنذر اه سم (قوله والا) أي بان وقع النذر في المرض (قوله فان قيد الخ) قد يغني عنه ما مر آنفا (قوله ووفى به) أي بالتفاوت بين أخرى حجة من الميقات وحجة من الابد الذي قيديه فيما يظهر وان أوهمت عبارة حجة هذا يظهر أيضا أن يأتي هنا نظير ما مر آنفا من أنه حيث لم يف الثلث بمعاينه فيصح عنه من حيث بقي اه سيدع (قوله لم يكف) أي في استحقاق من يصح بالشئ المعين اه كردي (قوله لان هذا عقد معاوضة الخ) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وان لم يعين ما يصح به ولا كانت الجملة حجة الاسلام فليراجع سم على ج أقول كلنا القضيتين معتبرة فيما يظهر فانهم من مفهوم الاولى كل هو واضع سيدع ع (قوله لان هذا الخ) انظر ما مرجع الاشارة فان كان هو ما صدر من الموصي فلا خفاء في عدم صحته اذ لم يقع منه ذلك وان كان هو ما فعله الوصى أو الوارث كان من تعليل الشئ بنفسه اه ارشدي أي فسكان ينبغي حذف عقد وقد يجاب بان الوصية نفسها يسمونها عقدا كما مر في الشارح غير مرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وظاهر ان الجملة الخ اه سم (قوله لو قال) أي الوارث اه عش أي الوصى أو غيرهما (قوله لم يستحق) أي المخاطب الواسطة بين الوارث والمباشر اه عش (قوله ما عينه الميت) أي بل

رتفع الاسم فان الوصية تبقى في العرصه وتبطل في النقص على الصحيح فهما في قوى عدم العود كما كان ثم رأيت عن أبي الفرج البرزاني تعليقه التصريح بما أبدته فقال وساق كلامه وأقول لعزل هذا كله ممنوع لان الكلام فيما بعد الموت كل هو الظاهر وانما يتجه ما قاله اذا وقع ذلك قبل الموت فليستأمل (قوله من ربيع ملكه) هل للوارث حينئذ يبيع ذلك الملك وعليه فهل تبقى الوصية ثم رأيت قوله السابق ولو أوصى أن يدفع من غلة أرضه كل سنة كذا المسجد كذا مثلا وخرجت من الثلث الخ (قوله اعطيه اليوم الاول) أي مثلا (قوله وبطلت الوصية فيما بعده) هلاصحت الوصية فيما يكمل به الثلث بعده (قوله أي في الصحة) يرجع للنذر (قوله لان هذا عقد معاوضة الخ) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وان لم يعين ما يصح به ولا كانت الجملة حجة الاسلام فليراجع (قوله نعم لو قال الخ) استدراك على قوله وظاهر ان الجملة كالاجارة (قوله

معاوضة لا محض وصية ذكره البلقيني رحمه الله وظاهر ان الجملة كالاجارة (قوله

كجاء عن غيره بغير عقد بل على مستأجره (فان أوصى به من رأس المال أو) من (الثالث على به) أي بقوله ويكون في الأول للتأكيد وفي الثاني لقصد الفرق بورثته اذا كان هناك وصايا آخر لان حجة الاسلام تراجمها حيث ذكنا وفيه ما يخصها والا كملت من رأس المال فان لم يكن وصايا فلا فائدة في نصه على الثالث قال الجلال البلقيني (٧٠) رحمه الله ولو ضاف الوصية الزائدة على أجرة المثل إلى رأس المال كجاء عن رأس

مأعينة المباع (قوله كجاء عن غيره بغير عقد) أي لو أذن الغير وذ كره عوضا له سم (قوله ويكون) أي قوله المذكور (قوله وصايا آخر) الأولى الافراد (قوله لان حجة الاسلام تراجمها الخ) راجع المغني أو الجبري ان رمت صورة المزاومة فقط على الجبر والمقابلة (قوله ما يخصها) فيه حذف المفعول مع حذف الجار والايصال والاصل خصهما (قول المترادف أطاق الوصية به) أي حجة الاسلام بان لم يدها برأس مال ولا ثلث فن رأس المال كالجوهر بوص وتحمّل الوصية به على التأكيد والتذكير (قوله وورده) أي نعلل القليل (قوله الغالب) أي التقصير (قول المتن ويحج من الميقات) مفرع على القولين اه (قوله أو أقرب منه) عطوف على الهاء في وسعه وقوله الثالث فاعل وسعه اه سم (قوله أو أقرب من الثالث) أي أو وسع الثالث أقرب من الأبعد إلى مكة وأبعد من الميقات اه كردد (قوله والا فني الميقات) ظاهره أنه لو وسع الثالث الأبعد والأقرب منه إلى الميقات فقط حج من الميقات وفيه وقفة فهلا صرف من الثالث على ما قبل الميقات ثم من رأس المال على الباقي فيكون الحج مما قبله اه سم أقول ويؤيده قول المغني فان أوصى ان يحج عنه من ديرة أهله امتثل نعم ان أوصى بذلك من الثالث وعجز عنه فن حيث أمكن اه (قوله ولو قال أحجوا عني) إلى قوله وبحله في المغني وإلى قوله وأما بحث بعضهم في النهاية الاقوله ثم رأيت في الجواهر إلى ولو عيّن الاجير (قوله وان استأجره الوصي بدونه) أي بدون ما عينه الوصي ويدفع له جميع الموصى به كجاء أوصى بشئ لانسان من غير سبب اه ع ش وقضية أنه لا فرق بين كون الاجارة صحيحة وكونه فاسدة فليراجع (قوله وان استأجره الوصي الخ) ان اريد ان هذا الاستئجار صحيح ويجب دفع الزائدة إليه أيضا فينبغي الاحتياج إلى القبول لانه وصية اه سم وقد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتعوض فظاهر ما مر من عدم اشتراط القبض في المحاباة بالبيع على أن قبول الاجارة متضمن لقبول الوصية (قوله وحله) أي عدم جواز النقص (قوله في الجواهر) أي للتمويل وهذا استدلال على ما قاله اه ع ش (قوله أجنبي) يعني غير وارث (قوله وعليه) أي الوصي وقوله وفي الثانية هي قوله استأجر الخ (قوله اجرة الاجير الخ) ظاهره وان قلت بمأعينة الموصى وفيه وقفة بل مخالفة لقوله السابق لم يحز نقص الخ وقوله الآتي ويمكن الجمع الخ الآن يحمل ما هنا على ما إذا لم يرد المعين على أجرة المثل وسكت عن التقييد بذلك اكتفاء بما تقدم وما يأتي ثم الظاهر ان المراد باجرة الاجير الخ ما ان عينه في القسم الاول وأجرة المثل في الاخير بن ع ش وكردد (قوله فقط) أي دون من.

لو حج عن غيره بغير عقد انظر لو أذن الغير وذ كره عوضا (قوله لان الواجب) قال في شرح الروض ولهذا لو مات وعليه كفارة عين لا يجوز ان يخرج من ماله الأقل الخصال انتهى (قوله أو أقرب منه) عطوف على الهاء في وسعه وقوله والثالث فاعل وسعه (قوله والا فني الميقات) ظاهره أنه لو وسع الثالث الأبعد والأقرب منه إلى الميقات فقط حج من الميقات وفيه وقفة فهلا صرف من الثالث على ما قبل الميقات ثم من رأس المال على الباقي فيكون الحج مما قبل (قوله وان استأجره الوصي بدونه الخ) ان اريد ان هذا الاستئجار صحيح ويجب دفع الزائدة إليه أيضا فينبغي الاحتياج إلى القبول لانه وصية وهل يجري فيها يستحقه زيد هنا اذا المعين أكثر من أجرة المثل التفصيل المشار إليه فيما يأتي عن العباب من قوله في الفرع ينبغي الحاقه الخ أو يفرق فيه انظر فان كان هذا موصورا بالايضاء حج معين تعين الجريان وبعبارة العباب ولو قال أحجوا عني بمائة من براز يد فعين زيد جلا فامتنع فهل له تعيين آخر وجهان فن قال لو كيله ادفع هذا إلى من رأيتة أولا فرأى جلا فابى قبضه ففي جواز دفعه لمن رآه ثانيا وجهان (فرع) لو أوصى أن يحج عنه بالف فاستأجر الوصي بخمس مائة وجهل الاجير الخ حال ثم علم فهل له طاب الباقي ينبغي الحاقه بما لو أوصى بشراء عبد زيد بالف واعتاقه فاشتراه

سالى بخمس مائة والا جرة من الميقات مائة فانها ما من رأس المال والثلث مائة من الثالث (وان أطلق الوصية بها فن رأس المال وقيل من الثالث) لانهم من رأس المال أصالة فذكرها قرينة على ارادته الثلث وورده انه كما يحتمل ذلك يحتمل انه أراد ان لا يكدوا واذ وقع التردد وجب الرجوع لالاصل على ان الاحتمال الثاني أرجح لان تقصير الوارثة في أداء حق الميت الغالب عليهم يرجح ارادة التأكيد (ويحج عنه من الميقات) لانه الواجب فان عين أبعده منه ووسعه أو أقرب منه الثلث فعل والا فني الميقات ولو قال أحجوا عني زيدا كذا لم يحز نقصه عنه حيث خرج من الثلث وان استأجره الوصي بدونه أو وجد من يحج بدونه وبحله كجاء ظاهر ان كان المعين أكثر من أجرة المثل لظاهر ارادة الوصية له والتبرع عليه حيث ذكروا ولا جاز نقصه عنه ولو كان المعين وارثا فالزيادة على أجرة المثل وصية لو ارث في الجواهر في أحجوا عني زيدا بالف يصرف اليه الف وان رادت على أجرة المثل حيث وسعها الثلث ان كان

أجنبي أو لا توقف الزائدة على أجرة المثل على الاجازة ولو حج عن غيره المعين أو استأجر الوصي المعين بماله نفسه أو بغير جنس الموصى به أو صفتهم رجع القدر الذي عينه الوصي لورثته وعليه في الثانية باقسامها أجرة الاجير من ماله ولو عين قدر فقط فوجد من يرضى باقل منه قال ابن عبد السلام جاز أحجوا عني الباقي للورثة وقال الا فرعى الصحيح وجوب صرف الجميع له ويتعين الجمع بما ذكرته أولا

بان يجعل الاول على ما اذا كان المعلن قد راسخ المثل عادة والثاني على ما اذا ادعته امرأته في الجواهر فبما لو عين قدر افتقار اذ ادعى على اجرة المثل قبل يحج باجرة المثل فقط وقبل يحج بالمعين كانه وسعه المثل وبه يشعر نصه في الامم واجاب به الماوردي واختاره ابن الصلاح اه ولو عين الاجير فقط ايج عنه باجرة المثل فاقول ان رضى ذلك المعين على الوجه او شخصه لا يستلزم ان لا يتأخير الى قابل ففيه تردد ويبحث الاذرى انه ان مات عاصبا لتأخيرها منها وان حتى مات أنيب غير دفع العصيان الميت ولو جوب القور ية في الانابة عنه والاخرت الى الياس من جهة لانها كالتطوع ولو امتنع أصلا وقد عين له قدر أو لا أيج غيره باقل ما يوجد ولو في التطوع وفيها اذا عين قدرا (٧١) ان خرج من الثلث فواضح والا فستدار اقل

ما يوجد من اجرة مثل جهة من المقات من رأس المال والزائد من الثلث\* (فرع)\* حيث استباح وصى أو وارث أو اجني من يحج عن الميت امتنع الاقالة لان العقد وقع للميت فلم يملك أحد باطله وجهه غير واحد على ما المصلحة في اقالته والا كان عجز الاجير أو خيف حبسه أو فلسه أو قلة ديانتها جازت قال الزبيلي ويقبل قول الاجير الا ان روى يوم عرفة بالبصرة مثلا فحجبت أو اعترت بلايين وأما بحث بعضهم انه لا بد من يمينه والا صدق مستاجر يمينه أخذنا مما سار في قول الوكيل أثبت بالتصرف الماذون فيه وانكر الموكل فيرد بان العبادات يتسامح فيها ألا ترى الى ما مر أن الزكاة ليس فيها يمين واجبة وان انهم ودلت القرينة على كذبه ووارث الاجير مثله وفي ان حجبت عن فلان كذا لا يقبل الابينة والاحلف القائل انه ما يعلم حج عنه وفارقت الجمالة الاجارة بانه

يحج عنه اه عس (قوله بان يجعل الاول) أي قول ابن عبد السلام (قوله قدر اجرة المثل) أي أو أقل المعلوم بالاولى (قوله والثاني) أي قول الاذرى (قوله فقط) أي دون قدر الاجرة (قوله أو شخصه لا يستلزم) الى قوله كالتطوع زاد المعنى عقبه قال أي الاذرى وفيه احتمال لما في التأخير من الغرر انتهى وهذا أظهر اه فتبين أن ميل المعنى الى القور ية مطلقا اه سيد عمر (قوله أو شخصه الخ) أي عين قدرا أولا (قوله فاراد) أي ذلك الشخص وقوله انه ان مات أي الموصى اه عس (قوله لعصان الميت) أي دوامه (قوله والا) أي بان لم يكن استقرار الحج عليه في حياته اه معنى (قوله آخرت) أي الانابة (قوله ولو امتنع) الى الفرع في المعنى (قوله وقد عين له قدر أولا) الاولى اسقاط أولا كافي النهاية أو وقد (قوله وفيما عين قدرا) أي عين شخصه أولا (قوله حيث استباح الخ) أي اجارة بحسبة (قوله من يحج عن الميت) فرضا وتطوعا (قوله وجهه غير واحد الخ) معتمد اه عس (قوله الا ان روى الخ) أي وان كان وليا لانه لا عبرة بخوارق العادات اه عس (قوله مثلا) راجع لسلك من قوله يوم عرفة وقوله بالبصرة (قوله يحجبت الخ) مقول الاجير (قوله وان انهم) أي مالك النصاب في قوله أدبتها (قوله ووارث الاجير مثله) أي فيصدق بلايين (قوله لا يقبل) أي قوله يحجبت أو اعترت الابينة أي على انه كان حاضرا في تلك المواقف في السنة المعينة لعل على انه حج عنه لان ذلك لا يعلم الا منه اه فتح القدر (قوله حلف القائل) أي الجماعل (قوله وفارقت الجمالة الخ) يؤخذ من هذا الفرق ان الاجارة الفاسدة كالجمالة اه سم (قوله بانه هنا) أي في الاجارة وقوله وثم أي في الجمالة (قوله فيه) أي الاتيان (قول المتن ولا اجني) أي يجوز له اه عس (قوله فضلا عن الوارث) الى قول المتن وينفع الميت في النهاية (قوله ومن ثم اختص الخلاف الخ) عبارة المعنى وقوله للاجني قديهم من القريرب أن يحج عنه خيرا وان لم يكن وارثا يؤيده ما سبق في الصوم عنه لكن قيدا في الشرح والروضة بالوارث وهو المعتمد وفي معنى الوارث الوصى كما قاله الدارمي والسيد اه (قوله الحج الواجب) الى قول المتن وينفع الميت في المعنى الا قوله ونازع الى وكالحج وقوله والتعلق بالعين الى المتن (قوله كحجة الاسلام) وكذا عمرته وحجة النذر وعمرته اه معنى قال عس وقضية اطلاقه الواجب صحة حج الاجني عن الميت التطوع الذي أقسده لانه حيث أقسده وجب القضاء اه (قوله لا يجوز عنه من وارث أو اجني الخ) قاله العراقيون ونقل المصنف في المجموع في كتاب الحج الاتفاق عليه مع حكايته هنا تبعه للرافعي عن السرخسي ان للوارث الاستنابة وان الاجني لا يستقل به على الاصح وما ذكره في كتاب الحج هو المعتمد اه معنى (قوله في نحو القاصر) عبارة المعنى حيث لا وارث أو كان الوارث الخاص طفلا ونحوه اه (قوله قائم مقام اذنه) أي فيصور المتن بعدم اذنه وارثه أيضا اه سم (قوله ويجوز كون أجير التطوع

هنا استحق الاجرة بالعقد اللازم والاداء مفروض الى أمته وثم لا يستحق الابا لتيان بالعمل والاصل عدمه فلم يقبل قوله فيه الابينة (وللاجني) فضلا عن الوارث الذي باصله ومن ثم اختص الخلاف بالاجني الشامل هل القريرب غير وارث (ان يحج عن الميت) الحج الواجب كحجة الاسلام وان لم يستقلها الميت في حياته على المعتمد لان الاتقعه عنه الاجابة فالحقت بالواجب (بغير اذنه) يعني الوارث (في الاصح) كقضاء عنه بخلاف حج التطوع لا يجوز عنه من وارث أو اجني الا بايصائه وانما جعلت الضمير للوارث على خلاف السياق لان محل الخلاف حيث لم ياذن الوارث والاصح قطعه وان لم يوص الميت ويصح بقاء السياق بحاله من عوده للميت ولا يرد عليه ما ذكر من القطع لان اذنه أو الوصى أو الحاكم في نحو القاصر قائم مقام اذنه ويجوز كون أجير التطوع لا الغرض ولو نذرا

فناوهميزاوارع فيه الاذرى فقال لا ينبغي ان يستأخر لتطوع اوصى به الا كاملا لا سيما وهو يقع فرض كفاية وكالحجر كاة المال والفطرم  
 ما فعل عنه بلا وصية لا يثاب عليه الا ان عذرى التاخير كقوله القاضى أبو الطيب (ويؤدى الوارث) ولو عامما (عنه) من التركة (الواجب المالى ولو  
 فى كفارة مرتبة) ككفارة قتل وظهار ودم نخوة تمنع ويكون الولا فى العتق للميت وكذا البدنى ان كان صوما كقائمة فيه (و يطعم ويكسو)  
 الواو بمعنى أو (فى الخيرة) ككفارة يمين ونحو حلق محرم ونذر لحاج (والاصح انه يعق) عنه من التركة (أيضا) كالمرتبة لانه نائبه شرعا فإزالة  
 ذلك وان كان الواجب من الخصال فى حق (و) أقلها قيمة (و) الاصح (انه) أى الوارث (الاداء من ماله) فى المرتبة والخيرة (اذالم يكن له

تركة) سواء العتق وغيره  
 كقضاء الدين وكذا مع  
 وجود التركة أيضا كما  
 اعتمد جمع منهم ان بقى  
 وجهه بان له امساك العين  
 التركة وقضاء دين الادمى  
 المبني على المضاربة من ماله  
 حق الله أولى والتعاق بالعين  
 موجود فيه ما وتعاق  
 العتق بعين التركة كالا  
 يمنع الوارث من شراء غير  
 عبيدها ويعتق كذلك لا  
 عنه من شرائه ذلك من مال  
 نفسه حيث لم يتعلق العتق  
 بعين عبد (و) الاصح (انه)  
 أى ما فعل عنه من طعام أو  
 كسوة (يقع عنه لو تبرع  
 أجنبي) وهو هنا غير الوارث  
 كالمس (بطعام أو كسوة)  
 كقضاء دينه (لا اعتاق)  
 فى مرتبة أو خيرة (فى  
 الاصح) لا اجتماع بعد  
 العبادات فى النيابة وبعد  
 اثبات الولا للميت من غير  
 نائبه الشرعى وما فى الروضة  
 من جواز فى المرتبة مبني  
 على ضعف (وينفع الميت  
 صدقة) عنه ونها وقف  
 لمصنف وغيره وحفر بئر

(الح) معتد اه عش (قوله فناوهميزا) ومعلوم ان العاقد فى الاول السيد وفى الثانى الولى اه عش وقوله  
 السيد أى أو القن باذنه (قوله وكالحجر كاة المال الح) أى فى كونه من رأس المال وصحة فعل الاجنبى له من غير  
 اذن معنى وعش (قوله ولو عامما) كبيت المال اه عش (قول المتن عنه) أى الميت (قول المتن الواجب  
 المالى) كعتق وطعام وكسوة ونهاية ومعنى (قوله فى حق) أى الوارث اه معنى (قوله وكذا مع وجود  
 التركة الح) ولعل تقييد المصنف بعدم التركة لا يثبت الخلاف لا للمنع نهاية ومعنى (قوله موجود فيهما) أى  
 دين الاذى وحق الله تعالى اه عش (قوله ويعتق) بالنصب عطفا على شرائه الح (قوله من طعام الح)  
 هذا لا يناسب قول المتن الا فى الاعتاق (قول المتن لو تبرع أجنبي) ولومات شخص وعبيده من ولا تركة فاداه  
 الوارث من ماله وجب على المستحق القبول بخلاف ما اذا تبرع به أجنبي لان الوارث قائم مقام مورثه اه معنى  
 (قول المتن لا اعتاق) تبرع به أجنبي عن الميت فلا يقع عنه اه معنى (قوله عنه) أى سواء كان المتصدق هو أو  
 غيره فبقوله منة فى حياته أو من غيره عنه الح راجع لهذا وما بعده اه رشيدى ولعل هذا مبني على عطف  
 وحفر بئر الح على صدقة ويظهر انه عطف على وقف فرجوعه لصدقة معن عن رجوعه لما بعده (قوله  
 ومنها وقف) الى قوله وفارق كالحجر فى النهاية (قوله وغرس شجرة) أى وان لم يثر اه عش (قوله بعدموته)  
 يظهر انه ليس بقيد كما يؤيده ما يأتى عن باقشر وعش فى ادعاء الولد (قوله اجاعا) الى قوله والا فقد فى المعنى  
 (قوله باستغفار ولده) كان يقول أستغفر الله لوالدى أو اللهم اغفر له اه عش (قوله وهما شخصان) أى  
 الاجماع والخبر لقوله تعالى الح أى اتفقوا وهو انه ليس له شئ فى سعى غيره فيخص بغير الصدقة والادعاء للميت  
 اه يعبرى (قوله فقد أكثروا) أى العلماء (قوله فهو) يعنى الاثابة على ما فعل عنه (قوله معاملة) أى فى مقابلة  
 ما فعله هو أو غيره عنه (قوله ومعنى نفعه) أى انتفاع (قوله واستبعاد الامام) مبتدأ خبره قوله رده الح (قوله  
 له) أى للمعنى المذكور (قوله عن المصدق) اسم فاعل من باب التفعّل (قوله واسع) خبر مقدم لقوله فذنل  
 الله ويحتمل انه مبتدأ على ما جوزه الاخفش من ابتداء الصفة بلا اعتداد على نفي الاستفهام وما بعده فاعله  
 السادس خبره (قوله يسئل له) الى قوله وقول الزركشى فى المعنى (قوله مثلا) أى وعن مشايخه (قوله

(قوله وان كان الواجب من الخصال فى حقه أقلها قيمة) قال فى الروض وشرحه فى الامعان أو كانت أى  
 الكفارة ذات تخيير وجب من الخصال الخيرة فيها أقلها قيمة وكل منها جائز لكن الزائد على أقلها قيمة يحسب من  
 الثالث كما يأتى انتهى ثم قال ولو اوصى فى الخيرة بالعتق عنه وراثة قيمة الطعام والكسوة  
 حسب قيمته من الثالث لان راة القيمة تحصل بمادونها فان فى الثالث بقيمة عبد مجزئ أعتقه عنه والاعدل  
 عنه الى الطعام أو الكسوة وبطلت الوصية وهذا ما صححه الاصل ونقل عنه وجهان قيمة أقلها قيمة يحسب  
 من رأس المال والزيادة الى تمام قيمة العبد من الثالث الى أن قال قاله الراعى وهذا الوجه أقس عند الأئمة ووافقه  
 النووي فى باب الوصية انتهى وهذا الوجه هو الموافق لما تقدم فيما اذا لم تكن وصية (قوله وكذا مع وجود  
 التركة الح) ولعل تقييد الشارح بعدم التركة لا يثبت الخلاف لا للمنع شرح مر (قوله وهو هنا غير الوارث) قال

وغرس شجرة منة فى حياته أو من غيره عنه بعدموته (ودعاء) (من وارث أجنبي) اجاعا وصح فى الخبر ان الله تعالى يرفع درجة  
 العبد فى الجنة باستغفار ولده وهما شخصان وقيل ناسخان لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى ان أر يد ظاهره والا فقد أكثر وفى  
 تاويله ونمائه يجوز على الكافر أو أن معناه لاحق له الا فيما سعى وأما ما فعل عنه فهو محض فضل لاحق له فيه وظاهر مما هو مقرر فى محله ان المراد  
 بالحق هنا نوع نعلق ونسبة اذ لا يستحق أحد على الله أو ما طلقا خلافا للمعتزلة ومعنى نفعه بالصدقة انه يصير كأنه تصدق واستبعد الامام له بانه  
 لم يامر به ثم تاويله بانه يقع عن المصدق وينال الميت بركته رده ابن عبد السلام بان ما ذكره من وقوع الصدقة نفسها عن الميت حتى يكتب له  
 قوامها هو ظاهر السنة قال الشافعى رضى الله عنه واسع فضل الله ان يشيب المصدق أيضا ومن ثم قال أصحابنا يسئل له نية الصدقة عن أبويه مثلا

فانه تعالى يشبههما ولا ينقص من أجره شيئا وقول الزركشي ما ذكر في الوقف يلزمه تقدير دخوله في ملكه وتخليكه الغير ولا تنفي بيله برهان هذا يلزم في الصدقة أيضا وانما ينظر والاه لان جعله كالتصدق محض فضل فلا يضره وجهه عن القواعد لاحتياج ذلك التقدير على أنه لا يحتاج اليه بل يصح نحو الوقف عن الميت وللفاعل ثواب البر والميت ثواب الصدقة المترتبة عليه (٧٣) ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعوه به اذا

استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى لا تسمى ثوابا عرفا أما نفس الدعاء وثوابه فهو للداعي لانه شفاعته أجزها للمشافع ومقصودها للمشفوع له وبه فارق ماسر في الصدقة نعم دعاء الولد يحصل ثوابه نفسه للوالد الميت لان عمل ولده لتسببه في وجوده من جلة عمله كما صرح به خبر ينقطع عمل ابن آدم الا من ثلاث ثم قال أو ولد صالح أي مسلم يدعو له جعل دعاءه من عمل الوالد وانما يكون منه ويستثنى من انقطاع العمل ان أريد نفس الدعاء لا المدعوه به وأفهم المتن انه لا ينفعه غير ذينك من سائر العبادات ولو القراءة نعم ينفعه تحوير كعنى الطواف تبعاً للحج والصوم عنه السابق في باب وفارق كالحج القراءة لا احتياجه فيها لمال براءة ذمته مع ان المال فيها دخل ومن ثم لو مات وعلمه بقراءة من ذرة احتمال كما قاله السبكي جوارها عنه وفي القراءة وجه وهو مذهب الأئمة الثلاثة على اختلاف فيه عن مالك لوصول ثوابها للميت بمجرده وقوله ولو بعد ما صدقته أي أجزاءه وهو قوله ولو بعدها (قوله بان مجرد النية الخ) أي بدون دعاء وجعل (قوله قال) أي السبكي ومن عزاه أي القول بكفاية مجرد النية بعدها (قوله لانه انما يقول) أي الشالوسي (قوله والظاهر) أي ظاهر كلام الشالوسي انه الخ عبارته كافي الكبيران نوى القارئ بقراءته ان يكون ثوابها للميت لم يلحقه لكن لو قرأها ثم جعل ما حصل من الاجر له فهذا دعاء يحصل ذلك الاجر للميت فينتفع الميت اه فالشالوسي لا يشترط الدعاء بل ما تضمن

في الوقف) أي عن الميت (قوله تقدير دخوله) أي نفع الموقوف وقوله في ملكه وتخليكه أي الميت وقوله الغير أي الموقوف عليه (قوله ولا تنفي بيله) أي ليس في باب من الفقهاء ان يدخل الشيء في ملك الميت وهو عليه الغير اه كردى (قوله وللفاعل ثواب البر الخ) قد يقال هذا الايلا ثم ما نقله آ نفاعن الاحكام من قولهم لا ينقص من أجره شيئا اه سيدعز (قوله ماسر في الصدقة) يعني قوله ومعنى نفعه بالصدقة الخ (قوله يحصل ثوابه نفسه الخ) صريح في ان عين الثواب المترتبة على الدعاء يكون للوالد السبب البعيد لا للولد السبب القريب الذي هو الفاعل حقيقة وهو بعيد كل البعد وليس فيما ذكره ما يدل له فالاولى ان يقال ان ثواب الدعاء المترتب عليه شرعا للولد وان الولد يحصل له ثواب في الجملة لانه سبب لصور هذا العمل في الجملة اه سيدعز (قوله للوالد الميت) ومثله الخى للعلمه المذكورة اه ع ش عبارة عبد الله باقشير قوله الميت أي مثلاً والافالحي كذلك وكأنه قيد به لان الحديث المستدل به في قوله الا حتى اذا مات الخ في الميت اه (قوله وانما يكون) أي دعاء الولد وكذا ضمير ويستثنى (قوله منه) أي من عمل الوالد (قوله لا المدعوه) أي لانه يحصل للميت سواء صدر من الولد أو غيره اه كردى (قوله غير ذينك) أي الصدقة والدعاء عبارة النهاية والمعنى سوى ذلك اه قال الرشيدى يعنى الجميع وما بعده اه (قوله تحوير كعنى الطواف) انظر ما اراد بنحوهما عبارة الروض والمفنى ولا يصلح عنه الاركة الطواف اه (قوله وفارق) أي الصوم (قوله لا احتياجه فيها الخ) فيه نظر لجواز نقل الحج عنه وقوله مع ان الخ فيه نظر أيضا بالنسبة للصوم لانهم فرقوا بين جواز صوم الصبي بغير اذن وليه وعدم جواز حجه بغير اذنه باحتياجه للمال دون الصوم اه سيدعز (قوله وفي القراءة وجه) الى قوله قيل في النهاية والمعنى الاقوله على اختلاف فيه عن مالك وقوله ولو بعدها (قوله بوصول الخ) نعت لوجه أي وجهه قائل بوصول الخ (قوله واختاره) أي ذلك (قوله كثيرون من أئمتنا) منهم ابن الصلاح والمحب الطبري وابن أبي الأدم وصاحب النسخ وابن عسرون وعليه عمل الناس وما رأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه معنى (قوله لاحتمال ان هذا القول) إشارة الى الوجه لكن به عنه بالقول نظر الى انه مذهب الأئمة الثلاثة اه كردى (قوله هو الحق الخ) قال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز زان يجعل ثواب القراءة للميت لانه تصرف في الثواب من غير اذن الشارع وحكى القرطبي في التذكرة انه روى في المنام بعد وفاته فسئل عن ذلك وقال كنت أقول ذلك في الدنيا والآن بان ثواب القراءة يصل الى الميت كذهب الأئمة الثلاثة اه معنى (قوله فينوى تقليده الخ) فيه كالذى علم به نظر اه سم لعل وجه النظر في التعميل المنع اذا قتران القراءة بهذه النية لا تفسدها وانما يحل الخلاف هل تجدى هذه النية في وصول الثواب أولا وجه النظر في المعامل ما أشار اليه الغاضل في شرح أبي شعاع في بحث تجرد الجناية عن الحدث الاصغر بما حاصله انه لا يلزم عند النظر الى الخلاف ان يقلد القائل به اذ ليس من الخرج من الخلاف بل ان يعمل به اه سيدعز (قوله احتمال كونه) أي ذلك القول الذى عبر عنه أولا بالوجه وقوله في بعض ما صدقته أي أجزاءه وهو قوله ولو بعدها (قوله بان مجرد النية الخ) أي بدون دعاء وجعل (قوله قال) أي السبكي ومن عزاه أي القول بكفاية مجرد النية بعدها (قوله لانه انما يقول) أي الشالوسي (قوله والظاهر) أي ظاهر كلام الشالوسي انه الخ عبارته كافي الكبيران نوى القارئ بقراءته ان يكون ثوابها للميت لم يلحقه لكن لو قرأها ثم جعل ما حصل من الاجر له فهذا دعاء يحصل ذلك الاجر للميت فينتفع الميت اه فالشالوسي لا يشترط الدعاء بل ما تضمن

في القوت المراد بالاجنبى غير الوارث وان كان قريبا له وأطلق في البيان أن الوصى كالوارث في العتيق وغيره فان أراد الوصى في ذلك فظاهر أو في قضاء دينه فكذلك أو في أمر اطفاله فبعد انتهى (قوله فينوى تقليده

(١٠ - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) لاحتمال ان هذا القول هو الحق في نفس الامر أي فينوى تقليده لئلا يتلبس بعبادة فاسدة في طنبه ولا ينافي في رعاية احتمال كونه الحق من أئمة السبكي في بعض ما صدقته حيث قال لم يصرح أحد بان مجرد النية بعدها يكفي قال ومن عزاه للشالوسي من أصحابنا فقد وهم لانه انما يقول بأفادة الجعل والظاهر انه لا يشترط الدعاء



وعليه فهو ليس من الاثار بالقرب المختلف في حرمته لان الذي منه ان يقرأ عنه أولا لان جعله عبادة بنفسها الغير يتجر من كونه مقتر بها  
 له وانما الذي فيه تصرفه في الثواب وهو غير القرية يجعله لغيره ولم يقل به لان الشرع لم يجعل له تصرفا فيه قبل حصوله ولا بعده بنية ولا جعل  
 لكنه خالف ذلك فقال كابن الرفعة الذي (٧٤) دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت نفعه اذا ثبت ان القارئ لما

قصد بقرائه نفع المذوق  
 نفعه وأقر ذلك صلى الله  
 عليه وسلم بقوله وما يدريك  
 انها قرينة واذا نفع الحى  
 بالقصد كان نفع الميت  
 بها أولى اه ولكل زعمان  
 الكلام ليس في مطلق النفع  
 بل في حصول ثوابه وهذا  
 لا يدل عليه حديث المذوق  
 لما قرره فهو ان الشرع لم  
 يجعل له تصرفا فيه بنية ولا  
 يجعل نعم حمل جمع عدم  
 الوصول الذي قال عنه  
 المصنف في شرح مسلم انه  
 مشهور المذهب على ما اذا  
 قرأ لا يحضر الميت ولم ينو  
 القارئ ثواب قراءته له أو  
 نواه ولم يدعه أما الحاضر  
 ففيه خلاف منشؤه الخلاف  
 في ان الاستحباب للقراءة على  
 القبر يجعل على ما اذا الذي  
 اختاره في الروضة انه  
 كالحاضر في شمول الرحمة  
 النازلة عند القراءة وقيل  
 نجما ان يعقبها بالدعاء  
 وقيل ان يجعل أجره الحاصل  
 بقرائه للميت وحمل الرافعي  
 على هذا الأخير الذي دل  
 عليه عمل الناس وفي الاذكار  
 انه الاختيار قول الشالوسى  
 ان قرأ ثم جعل الثواب  
 للميت لحقه وأنت خير أن  
 هذا كالثاني صريح في ان  
 مجرد نية وصول الثواب

الدعاء وهو جعل الاجر له اه كردى (قوله وعليه) أى على ذلك القول الذى عبر عنه أولا بالوجه وقال  
 الكردى أى قوله يكفى اه (قوله فهو ليس) أى مجرد النية قاله الكردى ويجوز ارجاع الضمير والجعل الذى  
 قال الشالوسى بافادته (قوله لان الذى الخ) متعلق بقوله ليس الخ وقوله منه أى الاشارة وقوله لان جعله الخ  
 تعليل (قوله وانما الذى فيه) أى في مجرد النية بعد ما قاله الكردى وظاهر سيباق الشارح ان الضمير لمجرد  
 النية والجعل الذى اختاره الشالوسى يتأويل ما ذكره قوله ان الذى منه الخ وقوله يخبر به أى ذلك الجعل  
 (قوله وهو) أى الثواب وقوله يجعله أى الثواب متعلق بقوله تصرفه (قوله ولم يقل) بضم الياء وفتح القاف  
 اه كردى (قوله لكنه الخ) أى السبب يعنى ان السببى قرر مراد الشالوسى ثم خالفه فقال كما قال ابن الرفعة الخ  
 اه كردى (قوله فقال) الى قوله ولكل زعمان فى المعنى الا قوله كابن الرفعة (قوله نفع الميت) وتخفيف ما هو فيه اه  
 معنى (قوله بقرائه) أى القاء تحت (قوله انتهى) أى كلام السببى (قوله نعم) الى قوله اما الحاضر فى النهاية  
 (قوله حمل جمع الخ) اعتمد مر قول هذا الجمع وزاد الاكتفاء بنية جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل  
 انه اذا نوى ثواب قراءة أو دعاء عقبها بحصول ثوابه له أو قرأ عند قبره حصل له مثل ثواب قراءته وحصل  
 للقارئ أيضا الثواب فلو سقط ثواب القارئ لمسقط كان غائب الباعث الدينوى لقراءته باجرة فينبغى ان لا  
 يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استوجب للقراءة للميت ولم ينو بها ولا دعاه بعد ها ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من  
 واجب الاجارة وهل تكفى نية القراءة فى أولها وان تخال فيها سكوت فينبغى نعم اذا دعا ما بعد الاول من ثوابه مر  
 سم على جج اه عش ورشيدى (قوله قال عنه) أى فى عدم الوصول (قوله على ما اذا الخ) متعلق  
 بقوله حمل الخ (قوله أو نواه ولم يدع) ضعيف أخذنا من كلام سم المذكور اه عش (قوله أما  
 الحاضر) أى الميت الحاضر عند القراءة (قوله أنه) أى القبر أى أهله المقر وعنده وقوله كالحاضر أى  
 الحى الحاضر (قوله عند القراءة) أى الحى والجوار متعلق بشمول الخ (قوله يحملها) أى الاجارة للقراءة  
 على القبر (قوله للميت) متعلق بجعل (قوله على هذا الأخير الخ) أى قوله وقيل ان يجعل الخ وقوله انه  
 أى الأخير (قوله قول الشالوسى) مفعول حمل (قوله ان هذا) أى الأخير كالثانى أى قوله وقيل يحملها  
 الخ (قوله ان مجرد نية الخ) قدم ما فيه (قوله ما ذكره الاول) أى الذى اختاره فى الروضة (قوله لان كونه)  
 أى الميت الحاضر (قوله مثله) أى الحى الحاضر وقوله فيما ذكر أى فى شمول الرحمة النازلة عند القراءة  
 له (قوله انما يفيد الخ) الانسب انما يفيد حصول مجرد نفع (قوله وقد نص الخ) تعليل لقوله ان مجرد نية  
 وصول الثواب للميت الخ (قوله أى لانه) أى الدعاء حيث تدعى حين كونه عقب القراءة (قوله ولان الميت

الخ) فيه كالذى علم به نظر تامل (قوله نعم حمل جمع الخ) اعتمد مر قول الجمع وزاد هذا الاكتفاء بنية  
 جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل انه اذا نوى ثواب قراءة أو دعاء عقبها بحصول ثوابه له أو قرأ عند قبره حصل  
 له مثل ثواب قراءته وحصل للقارئ أيضا الثواب فلو سقط ثواب القارئ لمسقط كان غائب الباعث الدينوى  
 كقراءته باجرة فينبغى أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استوجب للقراءة للميت ولم ينو بها ولا دعاه بعد ها  
 ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل تكفى نية القراءة فى أولها وان تخال فيها سكوت فينبغى نعم اذا  
 دعا ما بعد الاول من ثوابه مر (قوله نعم حمل جمع الخ) صريح هذا الجمل انه اذا نوى ثواب القراءة للميت  
 ودعا حصل له ثوابها الكى هل المراد أنه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارئ ثواب قراءته وللميت مثله أو المراد  
 أنه لا يحصل للقارئ حيث تدعى ثواب وانما يحصل للميت فقط فيه نظر والقلب لا أول أميل وهو الموافق لما يشعر  
 به كلام ابن الصلاح المذكور (قوله أو نواه ولم يدع) قضيه انه لا بد من النية والدعاء ولا يغنى الدعاء عن النية

الميت لا يفيد ولو فى الحاضر ولا ينافيه ما ذكره الاول لان كونه مثله فيما ذكر انما يفيد مجرد نفع لا حصول ثواب  
 القراءة الذى الكلام فيه وقد نص الشافعى والاصحاب على نية قراءة ما يتيسر عند الميت والدعاء عقبها أى لانه حيث تدعى ربحى لا لاجابة ولان  
 الميت يناله بركة القراءة كالحى الحاضر

(الح) عطف على قوله لانه حينئذ الح (قوله فهو) أى الاستماع (قوله المستمع) أى لا كالحى المستمع (قوله وهو) أى العمل (قوله وان قيل الح) غاية (قوله عليهم) أى الاموات (قوله قال ابن الصلاح) الى قوله ومضى الاحارة فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله أى مثله الى لانه اذا (قوله بنفع اللهم الح) ولا يختلف فى ذلك القريب والبعد اه معنى (قوله أى مثله الح) يتخذ هذا التقدير تعليلا فان الذى له ثواب لقراءة لا مثل ثوابها فقامل اه سيد عمر عبارة تسم فيما كتبه على قول الشارح المارجل جمع الح تصه صرح هذا الجمل أنه اذا نوى ثواب القراءة للميت ودعا حصل له ثوابها لكن هل المراد أنه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارئ ثواب قراءة والميت مثله أو المراد أنه لا يحصل للقارئ حينئذ ثواب وانما يحصل للميت فقط فيه نظر والقلب لا يؤمل أهمل وهو الموافق لما يشعر به كلام ابن الصلاح المذکور اه (قوله وان لم يصرح به) أى بالمثل (قوله لانه الح) تعليل لقوله وينبغي الجزم الح (قوله فهو) أى المثل (قوله اذا نفعه الدعاء بما ليس الح) عبارة المغنى اذا نفع الدعاء جاز بما ليس للداعى فلان يجوز بما له أولى اه (قوله فإله أولى) قد يتخذ فيه المثل ليس له سيد عمر ولا يتخذ فى طلبه من الله تعالى اه عبد الله باقشير ويتخذ حينئذ فى دعوى الاولوية (قوله ويجرى هذا الح) ظاهره ان الاشارة راجعة لقول ابن الصلاح وينبغي الجزم الح بل يحتمل أنه من كلام ابن الصلاح أيضا حينئذ فهو صريح فى ان الانسان اذا صلى أو صام مثلاً وقال اللهم أوصل ثواب هذا الفلان يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم مثلاً فتنبه وراجع اه وشيذى أقول بل ظاهر منيع الشارح والنهاية والمغنى انه من كلام ابن الصلاح وعلى فرض انه ليس منه فافتقار الشروح الثلاث على الجريان المذکور كاف فى اعتياده وجواز العمل بذلك عبارة القدر المذكورى الحج عنه صلى الله عليه وسلم لا يصح وجعل ثواب الحج له صلى الله عليه وسلم بعده على جهة الدعاء صحيح ولا يصح بيع ثواب حج التطوع ولا غيره من العبادات اه وياتى آتافى الشارح كالنهاية والمغنى جواز اهداء ثواب القرب لغيره صلى الله عليه وسلم (قوله يندفع انكار البرهان الح) لا يخفى ان كلام البرهان مع قطع النظر عن تقدير المثل كما يصرح به تعليله وهو حينئذ حقيق بالاعتماد وكذا يقال لو لوحظ المثل غير متعدد للزوم المحذور أما اذا لوحظ منه عدد فواضح الصحة

لان النسبة حال القراءة والدعاء بعد القراءة فليتامل (فرع) قال فى القوت فصل فى مسائل مهمة تختص بها الباب الاول رأى بخط الكمال اسحق أحد شيوخ المصنف تلميذ ابن الصلاح فى مسائل متشورة نقلها عن الاصحاب أنه لو قال أعطوا زيدا ما يبقى من ثلثي ولم يكن قد أوصى بشئ يعطى الثلث كاملاً انتهى وفى النفس منه شئ ثم قال الرباعية قال الصميرى لو قال ان رزق ولدنا أو سلمت من سهرة أو مات فلان أو وجدت كذا فقد أوصيت بثلث ما لى جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا ندر فى المعنى فينظر فى قوله أو مات فلان وما أشبهها من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة اذا ادعى صرف الثلث الى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء أم لا وكذلك لو قال تصدقت به على فلان وفلان وكذبوه وبفارق ما لو أوصى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق الوصى عاينها لان الحق ههنا معين وهناك لغيره فالوصى نائب عن المساكين فإله الفقير وقد يخرج منه أن فقراء البلد المحصور من كلعين السابعة قال الفقير فى الفتاوى ولو ادعى ان اباكم أوصى لى بالفلم تسمع الدعوى مالم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل انتهى وكان الاستشكال لجامع الفتاوى من أصحابه ورأيت فى أدب القضاء للزبلى انه اذا ادعى ان أباه أوصى بشئ لا أقوام على يد علم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم ان أباه أوصى لهم بمال خاف انه لا يعلم ان أباه أوصى لهم بذلك فان نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا وان لم يكونوا معينين قال أبو سعيد على وجهين أحدهما يحكم على الوارث والثانى يجب حتى يحلف انتهى ولم يتعرض لاشتراط القبول فى صحة الدعوى من المعين ولكنه ظاهر لان من شرط الدعوى كونها لازمة وليست قبل القبول لازمة وقد يقال ان الدعوى والطلب يتضمن القبول وفيه وقفة الثامنة لو أوصى أن يبنى على قبره مسجد أو قبة أو نحو ذلك لغت وصيته كما سبق فى الجنائز انتهى ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفعه من القضاة

لا المستمع لان الاستماع يستلزم القصد فهو عمل وهو منقطع بالموت وسماع الموتى هو الحق وان قيل لا يلزم من السلام عليهم سماعهم لان القصد به الدعاء بالسلام لهم من الاسكات كفى السلام على أمهم النبي ورحمته وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قال ابن الصلاح وينبغي الجزم بنفع اللهم أوصل ثواب ما قرأناه أى مثله فهو المراد وان لم يصرح به لفلان لانه اذا نفعه الدعاء بما ليس للداعى فإله أولى ويجرى هذا فى سائر الاعمال وبما ذكره فى أوصل ثواب ما قرأناه الى آخره يندفع انكار البرهان الفزارى قولهم اللهم أوصل ثواب ما تلونه الى فلان خاصة والى المسلمين عامة لان ما اختص بشخص لا يتصور التعميم فيه اه ثم رأيت الزركشى قال الظاهر خلاف ما قاله فان الثواب يتفاوت فاعلاما خاصه وأدناه ماعبه وغيره والله تعالى يتصرف فيما يعطيه من الثواب بما يشاء

ولا يخالف فيه البرهان فيما يظهر كما يؤخذ من تعليقه اه سيد عمر **(قوله ومنع التاج)** مبتدأ خبره قوله  
 شي انفرديه **(قوله بما لم يؤذن فيه)** ولم يؤذن الا في الصلاة عليه وسؤال الوسيلة اه معنى **(قوله واختاره)**  
 أي الجواز السبكي واخضع بان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان يعتمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عمرا  
 بعد موته من غير وصية وحكي الغزالي في الاحياء عن علي بن الموفق وكان من طبقة الجنييد أنه حج عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم بحجبا وعدها القضاء سيستحب وتوعن محمد بن اسحاق السراج النيسابوري أنه ختم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضكى عنه مثل ذلك انتهى ولكن هؤلاء أئمة  
 مجتهدون فان مذهب الشافعي أن التضيعة عن الغير بغير اذنه لا يجوز كما صرح به المصنف في باب الاضحية  
 اه معنى **(قوله والا فلا)** ظاهره أن من ترك القراءة في بعض الايام لا يستحق شيئا ولو كان الترك لعذر  
 وقضاء بعد وفية ووقفه لعل لذلك عقبه بما في فتاوى الاصبحي فان قياسه الاستحقاق بالقسط هنا فلا يرجع  
**(قوله بسنتها)** أي الغلة ببيع فسين فنون ولعله من تحريف النسخين والاصل بنسبتها ببيع فنون فسين  
 فباع فالضهير للسنة أو القراءة **(قوله أو بنفس الارض)** عطف عن قوله بوقف أرض الخ **(قوله ومراده)** أي  
 الاصبحي **(قوله قبل قوله)** أي المصنف **(قوله بانه)** أي الايصاء بنفس الارض بلا تعيين مدة وكذا الاشارة  
 بقوله هذا الا ترى **(قوله لا مكان حصل هذا الخ)** أي نظير ما مر أن نفاي الوصية لمن يقرأ على قبره كل يوم جزء  
 قرآن **(قوله فراجع)** فزع في القوف فصل في مسائل مهمة فتعهم الباب الاول رأيت بخط السكال اسحاق  
 نفلان عن الاصحاب انه لو قال اعطوا زيدا ما يبقى من ثلثي ولم يكن قد أوصى بشي يعطى الثالث كاملا انتهى وفي  
 النفس من شئ ثم قال الرابعة قال الصبري لو قال ان رزقت ولدا أو سلت من سفرى هذا أو مات فلان أو  
 وجدت كذا فقد أوصيت بذلك ما لا يجوز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا نذر في المعنى فينظر في قوله أو مات فلان  
 وما أشبهه من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة اذا ادعى الوصى صرف الثلث الى الفقراء صدق سواء  
 صدقه الفقراء أم لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان وفلان فكذلك لو يعاقب مالو أوصى لفلان الفقير  
 وفلان بكذا لم يصدق عليه مالان الحق ههنا المعين وهناك لغيره فالوصى نائب عن المالكين قاله النفلان وقد  
 يخرج منه أن فقراء البلد المحصورين كالمعينين السابعة قال النفلان لو ادعى ان أباهم أوصى لي بالف لم تسمع  
 الدعوى ما لم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل انتهى ورأيت في أدب القضاء للزبيلى انه اذا ادعى ان أباهم أوصى  
 بشي لا قوام على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم ان أباهم أوصى لهم بمال حلف أنه لا يعلم ان  
 أباهم أوصى لهم بذلك فان نكل والقوم معينون خلفوا واستخروا وان لم يكونوا معينين قال أبو سعيد علي  
 وجهين أحدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يحلف انتهى ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة  
 الدعوى ولكنه أي الاشتراط ظاهر لان من شروط الدعوى كونها ملزمة وليست قبل القبول ملزمة ثم قال  
 الثامنة لو أوصى يان بنى على قبره مسجد أو قبعة ونحو ذلك لغت وصيته انتهى ثم شنع على من يفعل ذلك ومن  
 ينغذه من القضاة اه سم

\* (فصل في الرجوع عن الوصية) \* **(قوله في الرجوع الخ)** أي في بيان حكم الرجوع عن الوصية وما يحصل  
 به اه ع ش (قول المتن له الرجوع) أي يجوز له وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في حكم الوصية من أنه ان غلب  
 على ظنه ان الموصى له يصرفه في مكره كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية وان كانت  
 مطلوبة حـ من فعلها اذا عرض للموصى له ما يقتضى أن يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في مكره وندب  
 الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش **(قوله اجماعا)** الى قوله وشئت في النهاية الا قوله والوجه الى المتن  
 وقوله وسواء أنسى الوصية أم ذكرها **(قوله وكالهيئة)** عبارة المعنى ولانه عطية لم يزل عن مالها معطيها فاشبهت  
 الهيئة قبل القبض اه **(قوله بل أدنى)** أي لعدم تجبرها بخلاف الهيئة وقوله ومن ثم أي من اجل ان الرجوع  
 في الوصية جاز لتعلقها بالآوت كما فهم من قياسها على الهيئة اه ع ش عبارة الرشدي قوله ومن ثم الخ انظر من

\* (فصل في الرجوع عن الوصية) \*

ومنع التاج الفزاري من  
 اهداء القرب لنبينا صلى الله  
 عليه وسلم معالاه بانه لا  
 يتجرأ على جنبه الرفيع  
 بما لم يؤذن فيه شي انفرديه  
 ومن ثم خالفه غيره واختاره  
 السبكي رحمه الله ومر في  
 الاجازة ماله تعلق بذلك ولو  
 أوصى بكذا لمن يقرأ على  
 قبره كل يوم جزء قرآن ولم  
 يعين المدة صح ثم من قرأ  
 على قبره مدة حياته استحق  
 الوصية والا فلا كذا أفق به  
 بعضهم وفي فتاوى الاصبحي  
 لو أوصى بوقف أرض على  
 من يقرأ على قبره حكم  
 العرف في غلة كل سنة بسنته  
 فمن قرأ بعضها استحق  
 بالقسط أو كلها استحق غلة  
 السنة كلها أو بنفس  
 الارض فان عين مده لم  
 يستحق الارض الا من قرأ  
 جميع المدة وان لم يعين مدة  
 فالاستحقاق تعلق بشرط  
 مجهول لا آخر لوقته فيشبهه  
 مسئلة الدينار المجهولة اه  
 ومراده بمسئلة الدينار ما مر  
 في الفرع قبل قوله وتصح  
 بجمع تطوع واعترض بانه  
 لا يشبهها أي لا مكان حل  
 هذا على انه شرط لاستحقاق  
 الوصية قراءته على قبره  
 جميع حياته فلحتم عليه  
 تصحيحها للفظ ما أمكن ومر  
 في الوقف ماله تعلق بذلك  
 فراجع

\* (فصل) \* في الرجوع  
 عن الوصية (له الرجوع عن  
 الوصية) اجماعا وكالهيئة  
 قبل القبض بل أولى ومن

ثم لم يرجع في تبرع نجزة في مرضه وان اعبر من الثالث لانه عقد نام الان كان لغرضه (وعن بعضها) ككها ولا تقبل بنية الوارث به الان  
تعرضت لكونه بعد الوصية ولا يكتفي عنه قولها رجوع عن جميع وصاياه ويحصل (٧٧) الرجوع بقوله نقضت الوصية وأبطالتها أو

رجعت فيها أو فسختها) أو  
ردتها أو أزلتها أو دفعها  
وكذا صريح كقولهم على  
الموصي له والاوجه صحة  
تعلق الرجوع عنها على  
شرط لجواز التعليق فيها  
فالو في الرجوع عنها  
(أو) بقوله (هذا) إشارة  
الى الموصي به (لوارث) أو  
ميراث عني وان لم يقل بعد  
موت سوا عني الوصية  
أم ذكرها لانه لا يكون  
كذلك الا وقد أطل الوصية  
فيه فصار كقوله ردتها  
ويقرق بينهما وبين الموصي  
بشيء ليدفع به لغيره  
بشرط بينهما لاحتمال  
نسيانه الاول بان الثاني  
هنا لما سوى الاول في كونه  
موصي له وطارنا استحقاقه  
لم يمكن ضمها اليه صريحا  
رفعة فأن فيه احتمال  
النسيان وشيئا كذا صريح  
بخلاف الوارث فانه مغاير  
له واستحقاقه أصلي فكان  
ضمه اليه رافعا لقوته ثم  
رأيت من فرق يقرق بين  
ذلك اسكن هذا أو وضع وأين  
كما يعلم بتأملها ومن فرق  
بان غير القبول ولا مفهوم له  
وارثي مفهومه صحيح أي  
للاغيره وفيما فيه على انه  
منتقض بما لو أوصى لزيد  
بشيء ثم أوصى به لغيره أو  
قبر به غير الوارث فان

أي شيء استنتج هذا ولعله سقط قبله تعليل الوصية والهبة قبل القبض بعدم التمام ويدل على ما ذكرته عبارة  
شرح الروض اه وقد قدمنا عن المغني ما يؤيده (قوله نجزة في مرضه) أي وقد حصل القبض كقوله ظاهر  
اه سم أي فيما لا يتم الا بالقبض كالهبة بخلاف شعوا الاعتاق كقوله ظاهر (قوله لم يرجع) أي لم يجز  
الرجوع (قوله الان الخ) استثناء من قوله تبرع نجزة الخ (قوله ولا يكتفي عنه) أي عن التعرض قولها أي  
البينة اه عش (قوله أو ردتها) الى قوله والاوجه في المغني (قوله سوا عني الخ) هل الحكم كذلك وان  
علم بعد ذلك انه لم يقله الا ناسا لها بان يقول انما قلت ناسا للمصدر مني من الوصية بها ولا يحل تأمل وعلى  
الثاني فهل تقوم القرينة القولية مقام القول بام لا اه سيدعمر أقول ما يأتي من قول الشارح وشركنا إذ  
لامرج ثم قوله وعلم من قولنا كذا صريح الخ يرجع الثاني من التردد الاول والاو من الثاني (قوله لانه الخ) تعليل  
لقوله أو بقوله هذا الوارثي أو ميراث عني بقطع النظر عن التعميم بقوله سوا عني الخ ويندفع بذلك قول السيدعمر  
قوله لانه لا يكون الخ فيه ما فيه وكذا قوله فصار الخ اه (قوله بينه) أي بين الموصي له والوارثي أو ميراث عني  
حيث حكم فيه بالرجوع عن الوصية ولم يشرك بين الوارث والموصي له (قوله ما لو أوصى بشيء الخ) في سم  
عن الروض ولو أوصى لزيد بدار ثم لعمر وبابنيها فالوصية لزيد والابنية بينهما اه (قوله بان الثاني) أي  
عمر او (قوله لقوته) علة للرفع والضمير فيه للوارث اه رشدي (قوله ومن فرق بان الخ) عطف على من فرق  
بقراب الخ (قوله ومن فرق بان عمر الخ) وفرق به كالاول المغني (قوله لقب) أي غير مشتق كرشدي وعش  
(قوله ولا مفهوم له) أي لم يعتبر له مفهوم مخالف وهو لا غير اه كرشدي عبارة عش قوله ولا مفهوم له أي  
فشر كتاب بينهما اه (قوله وفيه ما فيه) لعل وجه ما فيه ان عمر وان كان لقبالا لمفهوم له الان قوله لعمر ومن  
الجار والمجرور له مفهوم معتبر كما أشار اليه الفاضل المحشي في شرح أول زيد والفقر الخ فقوله لعمر وكوارثي  
لكن الشارح رحمه الله تعالى وقع له هناك نظير هذا فتذكر اه سيدعمر (قوله له مفهوم الخ) أي لانه مشتق  
اه كرشدي (قوله ولا تراخ الخ) مستأنف وهو في المغني محترز لقوله لوارثي اه عش (قوله بما أوصيت به لعمر و)  
والمطابق لما سبق أن يقول لزيد سيدعمر ورشدي (قوله أو أوصى بشيء للفقراء) كان فائدة الرجوع في هذه  
تعين البسيع ومصرف الثمن فلا يجوز مصرف عينه وأما المصروف فلم يختلف كما علم مما مر وقد يقال من فوائده  
أيضا عدم وجوب التصريف بينهما فاختلف المصروف بهذا الاعتبار وسلت عن أوصى لزيد بدين له في ذمة  
عمر و وكل الموصي زيدا مثلا في استبقاء الدين المذكور هل يكون تركه في استبقاءه جوعا عن الوصية  
السابقة فاجبت بان الذي يظهر أنه غير رجوع وان الوصية باقية وان استوفى الدين وأوصله الى الموصي نعم  
ان تصرف فيه الموصي بما يكون رجوعا فالحكم ظاهر اه سيدعمر وقوله وقد يقال من فوائده أيضا الخ فيه  
نظر ظاهر (قوله المقتضى الخ) نعت لاحتمال اه سم (قوله ومن ثم) أي كان ذا كرا الخ) أي فيما لو قال  
أوصيت به لزيد ثم أوصى به في وقت آخر لعمر ولم يذكر زيدا باللفظ لانه كان عالما بالوصية الاولى بان  
أخبر بها ثم وصى بها للثاني بلا تراخ يحتمل معه النسيان اه عش (قوله ومن كون الثانية الخ) عطف

(قوله نجزة في مرضه) أي وقد حصل القبض كقوله ظاهر (قوله فانه يشرك بينهما) قال في الروض ولو  
أوصى لزيد بدار ثم لعمر وبابنيها فالوصية لزيد والابنية بينهما فان أوصى لعمر وبسكنها قال بعضهم  
اختص بالمنفعة واستشكل قال في شرحه أي استشكله الاصل فقال وكان يحتل أن يشترط في المنفعة كالابنية  
والنص أي فيما اذا أوصى لزيد بدار ثم لعمر وبغضه فان الخاتم لزيد والنقص بينهما وفرق ابن الرفعة بان  
المنفعة معدومة والابنية والعصم موجودان وبأنهما مندرجان تحت اسم الدار والخاتم فهما بعض الموصي  
به بخلاف المنفعة انتهى (قوله المقتضى) نعت لاحتمال وقوله ومن كون الخ عطف على من النص (قوله

صريح كلامهم التشريل بينهما ههنا مع ان الثاني له مفهوم صحيح فتعين ما فرقت به ولا أثر لقوله هو من تركي وعلم من قولنا كذا صريح انه لو قال  
بما أوصيت به لعمر وأوصى بشيء للفقراء ثم أوصى ببيعه ومصرف ثمنه للمساكين أو أوصى به لزيد ثم بعتقه أو عكسه كان رجوعا لوجود مرجع  
الثانية من النص على الاولى الرابع لاحتمال النسيان المقتضى للتشريع بل ومن ثم لو كان ذا كرا الاولى اختص بها الثاني كما بحث ومن كون الثانية

مغايرة للاولى فيتعذر التثريك وقد ينزاع في ذلك البحث تعليلهم التثريك باحتمال ارادته له دون الرجوع الآن يقال هذا الاحتمال لا اثر له لانه ياتي في هذا الوارث فالوجه ما سبق (٧٨) وسملت عما لو اوصى بثلاث ماله الا كتبه ثم بعد مدة اوصى له بثلاث ماله ولم يستثن هل يعمل

على قوله من النص وقوله الثانية هي قوله ثم وصى ببيعها الخ اه ع ش عبارة السيد عمر قوله الثانية المراد به ما عدا الاولى فيشمل الثلاث بعد الاولى اه (قوله فيتعذر التثريك) فيه تأمل اه سم أي يتعذر القول بتعين التثريك وان كان جائز في مسألة الفقراء كما علم مما مر وكان المحشى أشار الى ما في عبارته من الابهام بقوله فيه تأمل اه سيد عمر (قوله في ذلك البحث) أي الذي ذكره بقوله كما بحث (قوله باحتمال ارادته) أي الموصى له أي التثريك (قوله فالوجه ما سبق) هو قوله لاحتمال النسيان اه ع ش عبارة الكردى هو قوله يشرك بينهما الاحتمال نسيانه اه وعبارة السيد عمر قال الشيخ قوله فالوجه ما سبق أي من اختصاص الثاني بما بحث اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله لو اوصى له) أي لم يذكر مثلاً (قوله اوصى له) أي الموصى له الاول (قوله الذي يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالأوصى بخمسين ثم بمائة وان فرق بينهما بما ياتي اه سم أقول قوله ويحتمل العمل الخ هذا هو الذي يظهر أما أولاً فلما أشار الى المحشى رحمه الله تعالى من القياس وأما ثانياً فلان مالى مفرد مضاف فيع الكتب فهو نص فيها ايضا لا يحتمل لها وأما الاحتمال الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخفى بعده مع أنه معارض بالاحتمال فيستأقيلان ويبقى العمل بما يقتضيه اللفظ وهو نص في شمولها وبما ذكر تبين ما في قوله رحمه الله فقاعدة جل المطلق الخ نعم لو تم ما ذكره في العام والخاص لكان له وجه وليس كذلك اذا الاصع ان عطف العام على الخاص لا يستلزم كما أفاده التاج السبكي في جمع الجوامع فكيف يقيده مع تأخره عنه اه سيد عمر (قوله تركه) أي الاستثناء وكذا ضميره (قوله صريحة في مناقضة الاولى) وفيه نظر اه سم (قوله محله) أي عدم الحجية القرينة المناقضة الاولى قرينة هي المناقضة (قوله بالثانية) أي بالوصية بخمسين (قوله فيها) أي في مسئلتنا (قوله فيما مر) أي في شرح هذا الوارثي (قوله فان الثانية مبطله للاولى فاحتيط الخ) استشكاه سم راجعه (قوله ولو اوصى بامه) الى قوله ومرة أنه في النهاية الا قوله نحو تزويج الى قوله وطع (قوله وبحملها) الاولى ثم بحملها الخ خرج العكس فحسن عطفه عليه اه سيد عمر (قوله في الجمل) أي دون الام (قوله لانه) أي الجمل فقط (قوله وانكارها) أي الوصية مبتدأ خبره جوع (قوله بعد ان سئل عنها) مفهومه أنه ان ابتداء بالانكار من غير سؤال أحد كان رجوعاً مطلقاً ولعله غير مراد اه ع ش أي بل المدار على القرينة الدالة على الغرض وعدمها (قوله رجوع ان كان الخ) وهذا التفصيل هو المعتمد اه معنى (قوله لغير غرض) يتردد النظر فيما لو اختلف الوارث والموصى له في وجود الغرض هل القول قول الموصى له لان الوصية تحققت والوارث يدعى رفعها والاصل عدمه أو الوارث لان اللفظ ضريح في الرجوع الامناع والاصل عدمه ولان استحقاقه أصل واستحقاق الموصى له طار والاول أقوى محل تأمل ولعل الثاني أقرب اه أقول هذا عند عدم القرينة والا فهي متبعة كما يفيد عبارة النهاية والمعنى (قول المتن وبيع الخ) وتنغ هذه التصرفات ولا تعود الوصية لو عاد الملك اه معنى (قوله وتعلية) أي العتق بصفة (قوله ولانه) أي التصرف بما ذكر (قوله وان لم يوجد قبول) يظهر ان نحو البيع كذلك اه سيد عمر عبارة ع ش ومثلها جميع ما تقدم من الصيغ ويدل ما ياتي من أن العرض على نحو البيع أو التوكيل فيه رجوع اه (قوله وان فسد من وجه آخر) أي كاستعمالهما على

بالاولى أو بالثانية فاجبت بان الذي يظهر العمل بالاولى لانها نص في اخراج الكتب والثانية محتملة انه ترك الاستثناء فيها التصريح به في الاولى وانه تركه باطلا له والنص مقدم على المحتمل وايضا فقاعدة جل المطلق على المقيّد تقدم المقيّد أو تاخر تصرّح بذلك ويفرق بينهما وبين ما ياتي فيقال اوصى له بمائة ثم بخمسين بان الثانية ثم صريحة في مناقضة الاولى وان قلنا ان مفهوم العدد ليس بجعة لان محله حيث لا قرينة كما هو معلوم من محله وهنا القرينة المناقضة فعمل بالثانية لانها المتبقية فهي عكس مسئلتنا لان المتيقن فيها هو الاولى كما تقرر ولا يتأتى هنا اعتبارهم نسيان الاولى فيما مر لانهم انما اعتبروه في الوصية لاثنتين فقالوا فيها بالتثريك بخلاف الوصيتين لو احدثا فان الثانية وضيقه مطة للاولى فاحتيط لها باسقاط تحقق مناقضتها للاولى فتأمل ذلك فانه دقيق ولو اوصى بامه وهي حامل لواحد وبعثت معها لا خراً وعكس شرك بينهما في الجمل بناء على ان الوصية بالحامل تسرى لجناتها لانه حينئذ لو اردت عليه وصيتان

فيتعذر التثريك) فيه تأمل (قوله بان الذي يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالأوصى له بخمسين ثم بمائة وان فرق بينهما بما ياتي (قوله صريحة في مناقضة الاولى) فيه نظر (قوله بخلاف الوصيتين لو احدثا فان الثانية وصية مبطله للاولى الخ) ابطال الثانية ليس الا باعتبار ظاهرها لا قطعاً ولا لاخذ بها ولا شأن ان الثانية فيما مر مبطله للاولى باعتبار ظاهرها بل بالاولى ولهذا عملنا بما في الجمله بخلاف الثانية هنا فلم يعمل بمطلقا كما احتيط هنا لاجل ذلك باسقاط تحقق مناقضة الثانية أي أن

لاثنين فسر كتابهما فيه وانكارها بعد ان سئل عنها رجوع ان كان لغير غرض (وبيع) وان فسح في المجلس (واعتاق) شرط وتعلقوا بالادوية (واصدان) لما وصى به وكل تصرف ناجز لازم اجماعاً ولانه يدل على الاعراض عنها (وكذا هبة أو رهن) له (مع قبض) لزوال الملك في الهبة وتغير بضعه للبيع في الرهن (وكذا ادونه في الاصح) لانه لا تسري الاعراض وان لم يوجد قبول بل وان فسد من وجه آخر



على الاوجه (وبوصيه بهذا التصرفات) البيع وما بعده لاشعارها بالاعراض (وكذا توكيل في بيعه وغرضه) يصح دفعه وكذا حقه فيعبدان  
توكيله في العرض رجوع (عليه في الاصح) بخلاف نحو تزويج لمن لم ينص له على التسري (٧٩) بها ووطع وان اقول ولا نظرا لافئته لانه

الرجوع لبعده بخلاف

العرض لانه يوصل غالباً

به الرجوع ومما انه لو وصي

له بمغفعة شئ سنة ثم آخره سنة

ومات عقب الاجارة بطلت

الوصية لان المستحق بها هي

السنة التي تلي الموت وقد

صرفها لغيرها فان مات

بعده نصفها بقي له نصفها

الثاني ولو حبسه الوارث

السنة بلا عذر غرم للموصي

له الاجرة أي أجرة مثله تلك

المسدة كما هو ظاهر ومن

العذر حبسه من غير انتفاع

لأثبات الوصية كما هو ظاهر

أيضا وكذا الطلبه من

القاضي من تكون العين

تحت يده خسوف خيانه

الموصي له فيها القرينة فيما

يظهر (وخلطه حنطة

معينة وصي بها ثلثها أو

أجود وأردأ بحيث لا يمكن

التمييز منه أو من ماذونه

(رجوع) لتسليمها بما

أحدثه في العين بخلاف ما

إذا أمكن التمييز أو اختلطت

بنفسها أو كان الخلط من

غيره بغير اذنه على الاوجه

يأتي من الفرق بين الهدم

ونحو الطحن \* (تنبيه) \*

كذا أطلقوا الغير هنا وهو

مناف لقولهم في الغصب

لو صدر خلط ولوم من غير

الغاصب الغصب منسلي أو

مقوم بما لا يميز من جنسه

أو غيره أجود أو أردأ أو مثلاً كان

متماثلين بغير تعدد فانه يصيرهما مشتركين

والابطال في نصفه لا يستلزم الشركة خروج نصف الموصي به عن ملك الموصي أو وارثه إلى ملك الخلط

بشرط فاسداه عش (قوله على الاوجه) كذا في المغني (قول المتن وكذا توكيل الخ) أي وان لم يبيع ويؤخذ  
من قوله لانه يوصل الخ ان مثل التوكيل في البيع التوكيل في كل ما يحصل به الرجوع اه عش (قول المتن  
وعرضه عليه) أو على الرهن أو الهبة اه معنى عبارة الر وض مع شرحه وكذا يحصل الرجوع بالعرض عليها  
اه أي على التصرفات المذكورة من البيع وما عطف عليه (قوله دفعه) أي عطفاً على توكيل وقوله حقه أي  
عطفاً على بيعه قال عش وهو أي الجرأولي لأفادته حصول الرجوع بالعرض بالاولي اه (قوله بخلاف نحو  
تزوج) عبارة الر وض وليس التزويج والختان والتعلم أي لصنعة ولا عارة ولا اجارة والركوب واللبس  
والاذن أي للرقيق في التجارة رجوعاً اه زاد المغني تنبيه هذا كله في وصية بعين فاذا وصي بثلاث ماله ثم هلك  
وتصرف في جميعه ببيع أو غيره لم يكن رجوعاً لان الثلث مطلق لا يختص بعينه ملكه وقت الوصية بل العينة بما  
ملكه عند الموت وإذا نقص أو تبدل كما حرم به في الروضة وأصلها وغيرهما اه وبأي في الشارح مثله (قوله ان  
لم ينص له على التسري بها) ولنظر ولا يرجع هل هذا قيد أم لا وقد أسقطه المغني والروض وشرحه (قوله لما  
به الرجوع) وهو الاحبال اه عش (قوله ومضى) أي في أوائل الفصل الذي قبيل هذا الفصل (قول لان المستحق  
بها) أي بالوصية (قوله السنة الخ) خبر ان على حذف مضاف أي منفعتها (قوله وقد صرفها) أي تلك السنة  
بالاجارة لغيرها أي غير الوصية (قوله بعد نصفها الخ) أي مثلاً (قوله ولو حبسه الوارث) أي أو غيره (قوله  
السنة) أي التي تلي الموت كالأردأ بعضاً (قوله أي أجرة مثله الخ) قد يقال ما فائدة هذا القيد لا يحتمل غيره  
لا يقال كانه إشارة إلى ان الوارث لو آجره من أجنبي لم يلزم الوارث الأجرة المثل لانه يقول هذا ظاهر الفساد إذ  
يجوز الوارث والحالة هذه فاسد والواجب على الأجنبي أجرة المثل للموصي له هذا ولو اختلفت فهل الواجب  
أقصاها أو أقلها أو الأول في الوارث والثاني في الأجنبي محل تأمل اه سيد عمر أقول بقياس نظائره الثالث لكن  
إذا كان الأجنبي جاهلاً بالأول والله أعلم (قوله لأثبات الوصية) صلة حبسه (قوله لطلبه) أي الوارث وقوله  
من تكون العين أي الموصي بمنفعته (قول المتن وخلط حنطة) وينبغي ان مثل الخلط التوكيل فيه وان لم يخلط  
اه عش (قوله وصي بها) أي قوله على الاوجه في المغني وإلى قوله ولا تسركت في النهاية الا قوله وكذا إلى  
وحينئذ (قوله منه) صلة خلط اه عش أي والضمير للموصي (قوله كذا أطلقوا الغير) أي من قوله أو  
كان الخلط من غيره اه عش (قوله ولو صدر خلط ولوم من غير الغاصب) إلى قوله فيملكه الغاصب هذا  
الصنيع يقتضي ملك الغاصب وان كان الخلط من غيره فراجع اه سم (قوله كذلك) أي خلط الأيمن  
معه التمييز (قوله وحينئذ) أي حين التنافي (قوله فرض ما هنا) أي قوله أو كان الخلط من غيره بغير اذنه فيما  
يظهر أي فلا يكون رجوعاً مطلقاً سواء كان المخلوط به أجوداً أو أردأ أو مساوياً اه عش (قوله لا يقتضي  
ملك المخلوط الخ) أي كان يخلط بملك الموصي من غير استيلاء الخلط حتى يكرن غاصباً اه سم عبارة عش  
أي بان كان الخلط غير غاصب أو كان غاصباً وخلط مال الموصي به إلى الآخر اه (قوله ولا شركة) عطف على  
ملك المخلوط الخ قال السيد عمر كان يخلط الأجنبي ملكه بالموصي به من غير استيلاء عليه اه (قوله أو وارثه)

يعلم ارادة اطلاقها احتياطاً فيما مر باشتراط تحقق المناقضة أي بان يعلم رجوعه عن الاول كالأردأ بعضاً  
وقد يفرق فيما مر بانه لما عذر المستحق فيما مر وتعلق حق الثاني في الجملة احتطاً لانه لا يلزم الحرمان مطلقاً  
وأما هنا فالمستحق واحد فلم يثبت له زيادة الاحتمال مع عدم لزوم الحرمان مطلقاً حصول شئ له بكل حال  
(قوله على الاوجه) كذا شرح مر (قوله منه) أي من الخلط (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله  
لو صدر خلط ولوم من غير الغاصب إلى قوله فيملكه الغاصب) هذا الصنيع يقتضي ملك الغاصب وان كان  
الخلط من غيره فراجع (قوله لا يقتضي ملك المخلوط الخ) أي كان يخلط بملك الموصي من غير نظر لان الخلط

أو غيره أجود أو أردأ أو مثلاً كان اه لا كافيه لملك الغاصب وكذا لو غصب من اثنين شئين وخلطهما كذلك فملكهما أيضاً بخلاف خلط  
متماثلين بغير تعدد فانه يصيرهما مشتركين اه وحينئذ في عين فرض ما هنا في خلط لا يقتضي ملك المخلوط للخلط والابطال الوصية ولا شركة  
والابطال في نصفه لا يستلزم الشركة خروج نصف الموصي به عن ملك الموصي أو وارثه إلى ملك الخلط

وفرع شيخنا رحمه الله على عدم الرجوع ان الزيادة الحاصلة بالجودة غير متميزة فتدخل في الوصية وفيه نظر لما تقر ان الخلط ان كان بفعل الموصي أو ماذونه أو أجنبي ومالك بطلت (٨٠) أولا بفعل أحد أو أجنبي ولم يشارك فكيف يملك الموصي له صفة لم تشأ من الموصي

ولا نائبه فالذي يظهر انه يحمل على ما ذالم ترد القيمة بذلك الخلط والاوجب لمالك الجيد المختلط التفاوت بين ما حصل له بتقدير خلط غير الجيد به وما حصل للموصي له بتقدير خلط الجيد به (ولو أوصى بصاع من مسبرة) معينة (فخلطها) هو أو ماذونه (باجود منها) خلطالا يمكن معه التمييز (فرجوع) لانه أحد ثبات الخلط زيادة لم يرض بتسليمها ولا يمكن بدونها (أو مثلها فلا) قطعاً لانه لم يحدث تغيير إلا لافرق بين الثلثين (وكذا بارد أفي الاصح) قياساً على تعيب الموصي به أو اتلاف بعضه ولو تلفت الاصاع فهل يتعين للوصية علمت صيغتها أولاً أو يفرق كأي البيع بين المعلومة فينزل على الاشاعة والمجهولة فإذا بقي صاع منها تعين للوصية كل محتتمل وعلى الاول الاقرب يفرق بان المالك ثم قارن آخر الصيغة فنظر فيه بين تنزيهه على المتبادر من الاشاعة أو عدمها وهنالك الابعد الموت والقبول ولا ندري هل تلك المعينة تبقى عنده أولاً فصح معناها في صاع من الوجود منها عند الموت ولم ننظر للمعلومة الصبيحات وغيرها لان الوصية احسان وبر والقصدود تعيها

فيه نظر لان الخلط ان وقع قبل موت الموصي فلا يملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصي له تبين ان المالك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصي له اى ويدخل في ملكه من ملك الخلط بقدر ماخرج منه وان لم يقبل امكن تصور الخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور في حياة الموصي فلا يناسب الخلط على ما بعد الموت اه سم (قوله وفرع شيخنا على عدم الرجوع) اى فيما اذا خلطها غيره أو اختلطت بنفسها ولو باجود اه سم (قوله فتدخل في الوصية) وبوجه بان الخلط حيث لم يملك به الخلط يصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ فيصير الموصي له شريكاً للمالك الخلط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقتسمانه سواء استويا في الجودة أم لا اه نهاية وأقره سم عبارة ع ش قوله شريكاً للمالك والفرض ان المالك الخلط غير الموصي والابطلت الوصية وكان الاظهر لمالك الخلط لان الفرض انما اختلطت بنفسها أو كان الخلط من غير الموصي وماذونه وقوله بالاجزاء سواء الخ اى خلافاً لابن حجر حيث قال ببطلان الوصية في النصف اه (قوله انه يحمل) اى كلام الشيخ (قوله لمالك الجيد) أقول كلامه رحمه الله لا يتناول عن خفاء والظاهر ان يقال كقولهم قياساً نظائر ان الواجب على الموصي له ما بين قيمتي الموصي به وخلطها بالجيد وغير مخلوط به هذا وقياس ما ذكر انه يجب للموصي له على مالك الردي مخلوطاً بالموصي به ما بين حالتين من التفاوت اه سيد عمر (قوله بين ما حصل له) الظاهر ان الضمير المجرور للموصي له فكان المناسب الاظهار هنا والاضمار فيما باتى آنفاً (قوله من صبرة معينة) الى قوله ولو تلفت في النهاية والمغنى (قوله من صبرة معينة الخ) وان أوصى بصاع من حنطة ولم يصفها ولم يعين الصاع فلا أثر للخلط ويعطيه الوارث ما شاء من حنطة التركة فان قال من مالى حصله الوارث فان وصفها وقال من حنطتى الغلانية فالوصف مرمى فان بطل بخلطه بطلت الوصية اه (قوله ولو تلفت الاصاع الخ) ولو تلفت الاصاع فصح صاع فهل تعطيه الظاهر نعم لان اتلاف البعض اذا لم يكن رجوعاً فتلقاه أولى اه سيد عمر (قوله فهل يتعين للوصية الخ) قد يقال لا يحتمل غير التعين أخذاً مما لو أوصى باحد رقيقه فأتوا الواحد انه يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح أشار لذلك بل قد يقال ما هنا أولى بتعين الباقي للوصية مما هنا اه سم (قوله صاع منها) اى المجهولة (قوله وعلى الاول) وهو التعين مطلقاً (قوله الاقرب) صفة الاول (قوله ثم) اى فى البيع (قوله او عدمها) لعل الاول العطف بالواو وتذكير الضمير (قوله وهنا) اى فى الوصية (قوله فصحتها) اى الوصية وقوله منها اى الصبرة (قول المتن وطعن حنطة الخ) وكذا احضان بيض الخجوج ليجزى ودبج جلد اه معنى (قوله حنطة معينة) الى قوله ويؤخذ منه في النهاية الا قوله وقد راعى الى قوله والحاصل وقوله فان كانت الوصية الى ولو أوصى له مرة (قول المتن وبذرها) بمجموعه بتخطه اى حنطة وصى بها وكذا بقدر بقية المعطوفات اه معنى (قوله وطبخ لحم) الى قوله بتخلطه فيما مرمى المغنى

ان وقع قبل موت الموصي فلا يملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصي له تبين ان المالك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصي له اى ويدخل في ملكه من ملك الخلط بقدر ماخرج منه وان لم يقبل امكن تصور الخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور في حياة الموصي فلا يناسب الخلط على ما بعد الموت (قوله وفرع شيخنا على عدم الرجوع) اى فيما اذا خلطها غيره أو اختلطت بنفسها ولو باجود (قوله وفرع شيخنا على عدم الرجوع الى قوله فتدخل في الوصية) وبوجه بان الخلط حيث لم يملك به الخلط يصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ فيصير الموصي له شريكاً للمالك الخلط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقتسمانه سواء استويا في الجودة أم لا شرح مر (قوله فهل يتعين للوصية الخ) قد يقال لا يحتمل غير التعين أخذاً مما لو أوصى باحد رقيقه فأتوا الواحد انه يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح

فيما ذكره الموصي ما يمكن مرم فيما لو أوصى باحد رقيقه فلم يبق الا واحد ما يؤيد ما ذكرته (وطعن حنطة) معينة (وصى بها) أو ببعضها (وبذرها ويغن دقيق) وطبخ لحم وشبهه وجعله

وهو لا يفسد قديدا (وغزل فطن) أو جعله حشوا ما لم يتحد الموصي له بالثوب والقطن كما بحثه الأذري رحمه الله ويحق به تظاثره بشرط أن لا يزل اسم أحد العينين بمفعله وجعل خشبة يابا وخبز قتيلا وعجين خبزا والفرق (٨١) بينه وبين تجفيف الرطب غير خفي اذهب يقصده به البقاء فهو تكيافة ثوب

الاقوله ما لم يتحدالى وجعل خشبة وقوله سواء أسماء الى لا شعاع ذلك (قوله وهو لا يفسد) أى والحال ان اللحم مما لا يفسد ان لم يجعل قديدا احتراز عن اللحم الذى لا يفسد ان لم يجعل قديدا فان جعله قديدا لا يكون رجوعا لان ذلك صوت له عن الفساد كمدى (قوله اوجعله حشوا) أى لفراس أو جبة اه مغنى (قوله وبين تجفيف الرطب) أى حيث لم يكن رجوعا ع ش سم (قوله مقلوع الخ) عبارة المغنى وبخلاف ما لو خا ط الثوب وهو مقلوع حين الوصية أو غسله أو نقل الموصي به الى مكان آخر ولو بعد ان يحل الوصية فلا يكون ذلك رجوعا اذا اشغار لكل منها بالرجوع اه (قوله وكتعديد لحم الخ) عطف على تكيافة الخ أى فانه ليس رجوعا فهما اه سم (قوله وكتعديد لحم الخ) هل يلحق به شبهه صونا له عن الفساد مدة كما هو معتاد في بعض النواحي أولا يلحق به مطلقا بل هو كالخبر غرض التهينة لا كل فيه أظهر أو يفصل بين ان يطرد عرف الموصي به وأن لا كل محتتمل ولعل الثانى أقرب لاطلاقهم الشئ ولتعليلهم المذكور في الخبر اه سيدعمر (قوله وأظهر منها في القديد) يفهم أن التقديد يقصده التهينة لا كل وهو محيل تامل فعله على سبيل التثنية اه سيدعمر (قول المتن وقطع ثوب الخ) وصبغه أو قصارته اه مغنى (قوله ان كان الخ) أى الطعن وما عطف عليه (قوله سواء أسماء باسمه) أى حال الوصية كقوله أو صبغته بهذا الغزل الخ اه ع ش عبارة الكردي بان قال أوصيت بهذه الخطة مثالا اه (قوله ثم تصرف في جميعه) أو هلك نهاية ومغنى (قوله وقد راعى الخ) ولو عر يستانا أو موصي به لم يكن رجوعا الا ان غير اسمه كان جعله خانا أو لم يغيره لكن أخذ فيه بأمان عنده فيكون رجوعا اه مغنى (قوله ثم انهدمت في حياته) ولا أثر لانهدما بعد الموت وقبل القبول وان زال اسمها بذلك لاستقرار الوصية بالموت وبقاء اسم الدار بمثلها مغنى (قوله أو بفعله) أى أو فعل مأذونه (قوله لزال الاسم الخ) قد يقال زال الاسم بالسكينة ان كان سيده الانهدام فينبغي حصول الرجوع في العرصة أيضا فيما سبق وان كان سيده فعله وحده أو مع الانهدام فليس بظاهر انجز دفعه لا مدخل له في زوال الاسم بالسكينة اه سم عبارة المغنى وهدم الدار المبطل لاسمه رجوعا في النقض من طوب وخشب وفي العرصة أيضا لظهور ذلك في الصرف عن جهة الوصية وانهدامها ولو لم يدم غيره يطلها في النقض لبطان الاسم في العرصة والاسم لبقائهما بحالهما اه وهى سالمة عن الاشكال (قوله قوله انه) أى الشان مع أحد هذين أى فعله وفعل مأذونه يقدم أى للرجوع (قوله وخرج بالبناء والغراس الزرع) أى فلا يكون رجوعا اه ع ش (قوله لضعف اشعارهما الخ) أى فلا يكون رجوعا لضعف الخ (قوله بالمعنى السابق) أى بان يحجز مرارا اولو في دون سنة وحينئذ في قوى شبهه بالغراس الذى راد بقاءه أيداه ع ش (قوله وممر) أى في شرح أو هذا الوارثي (قوله انه لو أوصى بشئ) الى قوله فان كانت الوصية للآخرة في المغنى (قوله شرك بينهما) عبارة المغنى والاسم لم يكن رجوعا عن الوصية لاحتمال ارادة التشريك بينهما ولو أوصى زيد بمائة ولعمرو بمائة ثم قال لا أشركك معهما أعطى نصف ما يبديهما اه (قوله لان الجملة اثنتان الخ)

أشار لذلك بل قد يقال ما هنا أولى بتعين الباقي للوصية مما هناك (قوله كما بحثه الأذري) عبارة القوت ولو حشا بالقطن فراشا أو جبة فرجوع في الأصح قلت ويجب القطع به في حشا والجبة الآن يكون قد أوصى بالغراس والجبة للموصي له بالقطن فلا لان الظاهر انه قصد اصالها انتهى (قوله والفرق بينهما وبين تجفيف الرطب) أى فانه رجوع (قوله وكتعديد لحم الخ) عطف على تكيافة أى فانه ليس رجوعا فيها (قوله لزال الاسم عنه الخ) قد يقال زال الاسم بالسكينة ان كان سيده الانهدام فينبغي حصول الرجوع في العرصة أيضا فيما سبق وان كان سيده فعله وحده أو مع الانهدام فليس بظاهر انجز دفعه لا مدخل له في زوال الاسم بالسكينة (قوله لانه يقال دقيق خنطة الخ) قد يقال ويقال هنا نقض دار الآن يقال الدقيق

مقلوع أو موصي به وكتعديد لحم يفسد ويفرق بين هذا وخبر الخجين مع انه يفسد لو ترك بأن التهينة لا كل في الخبر أغلب وأظهر منها في القديد (ونسج غزل وقطع ثوب قيصا) مثلا (وبناء وغراس في عرصة رجوع) ان كان بفعله أو بفعل مأذونه سواء أسماء باسمه أم قال بهذا أو بما في هذا البيت مثالا شعاع ذلك كما بالأعراض هذا كما في المعين كما تقر فلو أوصى بخوثا لمه ثم تصرف في جميعه ولو بما يزيل المال لم يكن رجوعا لان العبرة بثبات مال الموجود عند الموت لا الوصية ولو اختص نحو الغراس ببعض العرصة اختص الرجوع بجعله وقد راعى تغيير الاسم كما اذا أوصى بدار ثم انهدمت في حياته بنفسها أو بفعل الغير فانه رجوعا في النقض دون العرصة والاسم أو بفعله فانه رجوعا في الشكل لزال الاسم عنه بالسكينة بخلافه فيما مر في نحو طعن الخنطة لانه يقال دقيق خنطة فلم يؤثر فيه الا فعله أو فعل مأذونه والحاصل انه مع أحد هذين يقدم المشعر بالأعراض اشعارا قويا وان لم يزل الاسم ومع

(١١) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) عدمهما لا ينظر الا لزال الاسم بالسكينة فتأمل وخرج بالبناء والغراس الزرع وقطع الثوب بل بلسه لضعف اشعارهما بذلك ومن ثم لودام بقاء أصوله أى بالمعنى السابق في الاصول والمأثرة ما يظهر ثم رأيت في كلام الأذري ما يفهمه كان كالغراس وممرانه لو أوصى بشئ لم يدم لعمرو وشرك بينهما لان الجملة اثنتان ونسبة كل اليها النصف فهو على طبق ما يأتي

من الشيخين خلافاً لهم فيه زعم ان محل النشر يكلفها عمل الرجوع ظهير ما يأتي عن الاسنوي فان رد أحدهما أخذاً لا آخر الجبيع بخلاف ما لو أوصى به لهما ابتداء فرد أحدهما يكون النصف للوارث دون الآخر لانه لم يوجد له الا النصف فصار لوصي به الواحد ثم بنصفه الآخر كانت اثلاثاً للاول ولثلاثاً للثاني ولثلاثاً وزعم الاسنوي ان هذا غلط وان الصواب انهما ان لم يحلل النشر يكلف هو محل الرجوع هو الغلط كما قاله الباقي لان المرعي عندهم (٨٢) في ذلك طريقة العول بان يضاف أحد المالين للآخر وينسب كل منهما للمجموع فيقال

هنا مع مال ونصف مال  
يزاد النصف على الجلة يصير  
معنا ثلاثة تقسم على النسبة  
لصاحب المال الثلثان  
ولصاحب النصف الثلث  
فان كان الوصية لآخر  
بالثلث كان له الربع وفي  
الاولى لوردة الثاني فالسك  
للأول والأول فالنصف  
للثاني ووقع اشار ح خلاف  
ذلك وهو يتكرر يفرد الوصية  
له مرة ثم مرة تأتي ههنا في  
التعدد والاتحاد ما مر في  
الاقراء كما أشار اليه بعضهم  
وبرد عليه ما لو أوصى بمائة  
ثم خمسين ليس له الا الخمسون  
لتضمن الثانية الرجوع عن  
بعض الاول ذكره المصنف  
وأخذ منه بعضهم انه لو  
أوصى بثلاثة زيد ثم بثلاثة  
ولعمرو تناصفاً وبطالت  
الاولى ويؤخذ منه أيضاً انه  
لو أوصى لزيد بثلاثة ثم  
أوصى ثانياً لعمرو وبطالت  
غنمه وزيد الاول بثلاث فخله  
ولم يتغير لباقي الثلث  
أن زيدا ليس له الاثلث  
الاخل وبطلت وصيته الاولى  
لان الثانية أقل منها والحاصل  
ان محل قوله لو أوصى لزيد  
بشيء ثم أوصى به لعمرو

أي جلة الوصية اثنتان من العود فالوصي به أيضاً اثنتان ونسبة كل واحد من الاثنين الى الجلة النصف وقوله  
ما يأتي الخ أراد به قوله ولو أوصى به الواحد ثم بنصفه الخ اه كردى أى وكان الاول عزوه هناك اليهما كما  
فعل النهاية والمعنى لتظهر هذه الحوالة وقوله الآتى على قياس ما مر عن الشيخين (قوله هو محل الرجوع)  
وهو النصف الثاني سم وعش (قوله فان رد أحدهما الخ) يقر بربع على قوله فهو على طبق ما يأتي الخ (قوله  
ولو أوصى بها) أى بالعين (قوله هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله لان المرعي عندهم طريقة العول الخ)  
وقد ذكرها الشيخان في القسم الثاني في حساب الوصايا اه نهاية عبارة المغنى والصواب المذهب المتقول  
في المذهب ما ذكره عملاً بطريقه العول التي نص عليها الشافعي في الام واختارها ابن الحداد اه قال  
الرشدي قوله طريقة العول أى لا طريقة التساوى التي بنى عليها الاسنوي كلامه اه (قوله بان يضاف أحد  
المالين الخ) أى بان يفرض مركب من الجلة والنصف منها فيصير المجموع ثلاثة ونسبة الجلة الى ذلك  
المركب بالثلثين ونسبة النصف اليه بالثلث وقوله مع مال ونصف الخ فالمال اثنتان لانه يخرج النصف ويخرج  
النصف اثنتان فالنصف واحد فذا ضم الواحد الى الاثنين يكون المجموع ثلاثة وهو المراد من قوله يزاد النصف  
الخ اه كردى (قوله كان له الربع) وذلك بان يقال مع مال وثلث مال يضم الثلث الى المال ثم يقسم  
المجموع فصاحب الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه اذ مجموعهما أربعة أثلاث اه عش (قوله وفي  
الاولى) أى في مسألة الوصية لا آخر بالنصف (قوله تأتي ههنا في التعدد الخ) أى فان لم يختلفا جنساً ولا صفة  
فوصية واحدة والا فثنتان اه عش (قوله ما مر في الاقرار) أى من التعدد حديث وصفهما بصفةيتين مختلفتين  
والاتحاد حديث لم يصفهما كذلك اه عش (قوله ويرد عليه الخ) قد يقال ان هذا لا يرد على البعض لانه  
انما جعل الوصية كالاقرار من جهة التعدد والاتحاد خاصة لا في كل الاحكام وما أورد عليه من الصورة المذكورة  
الحكم فيها الاتحاد في البابين غاية الامر ان الوصية تكون بالاقل والاقراء بالعكس فهو بالاكثر فتأمل اه  
رشدي (قوله لو أوصى بمائة ثم الخ) وان أوصى له بعمسين ثم بمائة فمائة لانها المتبقية فلو وجدنا الوصيتين  
ولم نعلم المتأخرة منهما تعطى المتبقية وهو خسران لا احتمال تأخر الوصية بهامغنى واسنى (قوله ليس له) أى  
الموصى له اه عش (قوله بثلث) أى ثلث ماله مثلاً وقوله ثم بثلاثة أى ثلث ماله وقوله تناصفاً أى الثلث  
اه عش (قوله وبطلت الاولى) المناسب للمقيس عليه أن يقول وكان رجوعاً في بعض الاول وهى نصف  
الثلث فتأمل اه رشدي (قوله وصيته الاولى) أى وصيته لزيد بثلث ماله (قوله ما لم يوص الخ) خبر ان  
محل الخ (قوله ولو أوصى لزيد بعين) الى قوله لا يقال في النهاية (قوله كان لعمرو ربعها) أى مع ثلث  
غيرها (قوله على قياس ما مر عن الشيخين) يعني به قوله البار ولو أوصى به الواحد ثم بنصفه الخ (قوله  
على قياس ما مر الخ) وذلك بان يقال مع مال وثلث مال فيضم الثلث الى المال ثم يقسم المجموع فصاحب  
الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه اذ مجموعهما أربعة أثلاث اه عش (قوله أخذ الموصى له) وهو زيد  
بهاى العين والجار متعلق بالوصي له وقوله نصفها مفعول أخذ وقوله والاخر وهو عمر وعطف على الموصى  
له وقوله ما يساوى الخ عطف على نصفها (قوله وان كانت أقل الخ) أى فاذا كانت قيمة العين عشرة والثلث  
هو كل الحنطة والنقص ليس كل الدار (قوله هو محل الرجوع) أى وهو النصف (قوله ما لو أوصى بمائة

تناصفاً ما لم يوص له زيداً بثلث ماله أو أقل من حصته في الاولى والابطلت في الحصة ولم يكن له سوى الثانية ثم باطلت فيه  
يعود للورثة لعمرو وكما هو واضح ولو أوصى لزيد بعين ثم لعمرو وبثلث ماله كان لعمرو ربعها لانها من جلة ماله الموصى له بثلاثة فهو كالمو  
أوصى لثلاثين بعين ولا آخر بثلثها فيكون للآخر ربعها على قياس ما مر عن الشيخين لا يقال قياس ما تقرر عن المصنف في مائة ثم خمسين  
من تضمن الثانية الرجوع عن بعض الاولى ان العين ان ساوت الثلث أخذ الموصى له بها نصفها والاخر ما يساوى نصف الثلث وان كانت أقل  
أو أكثر وزعم الثلث على قيمتها وقيل الثلث وأعطى كل ما يخصه لانا نقول تضمن الرجوع انما هو في وصيتين واحد كما هو فرض صورة المصنف

عشرون

وأما في غير ذلك فلا يتضمنه وإنما يتضمن المشاركة بين الوصيتين فعمل فيها بما مروى يؤيد ذلك اقتداءً بشيخنا فمن أوصى لآسان بن رولا آخر  
بجمل ولا آخر بنصف ماله ولا آخر بثلث ماله بان الذي النصف نصف جميع المال حتى في الثور والجل والذي الثلث ثلث جميعه حتى فيهما لان  
كل من الوصيتين مضافة الى جميع ماله ومنه الثور والجل وحينئذ للموصي له بالنصف (٨٣) من كل منهما ثلاثة أجزاء من أحد عشر

وبالثالث جزءان من أحد عشر  
عشر ولكل من الموصي له  
بالثور والجل ستة أجزاء  
أي لآسان ثلث ماله ووصية  
كل ثلثها ونصفها وهما من  
سبعة خمسة فزدهما على  
تصير الجملة أحد عشر على  
قياس ما مر عن الشيخين

\* (فصل في الإيصاء) وهو  
كالوصاية لغة يرجع لما  
مر في الوصية وشرعا اثبات  
تصرف مضاف لما بعد الموت  
فالفرق بينهما اصطلاح  
فقهى (يسن) لكل أحد  
(الإيصاء) عدل المعلن  
قول أصله الوصاية لأنه أبعد  
عن لفظ الوصية فيستعمله  
عند المبتدئ للفرق أكثر  
(بقضاء الدين) الذي لله  
كأن كاهن أو أدي وورد المظالم  
كالغصوب وأداء الحقوق  
كالعسارى والودائع ان  
كانت نابتة بغرض انكار  
الورثة ولم يردها حالا ولا  
وجب أن يعلم بها غير وارث  
ثبت بقوله ولو واحد اظهر  
العدالة أو يردها حالا خوفا  
من خيانة الوارث ووضح  
ان نعو المغصوب لقادر على  
رده فور الاختيار فيه بل  
يتعين الرد ويظهر الاكتفاء  
بخطبها ان كان في البلد  
من يشبه لانهم كما كتبوا

عشرون يوزع العشرون على الثلاثين فيحصل لقيمة العين ثلث العشرين وثلث ثلثا فيعطى زيد ثلثا العين  
وعمر وقد مر على مالز بدقيقة الثلث وفي العكس يعطى زيد ثلث العين وعمر وقد نصف مالز بدقيقة الثلث (قوله  
فعمل فيهما) أي في الوصيتين المشارتين بقوله ولو أوصى لزيد بعين الخ (قوله بان الذي النصف نصف جميع  
المال الخ) أي على فرض اجازة الورثة أو على مقتضى الوصية في نفسها انما لم (قوله حتى فيهما) أي  
في الثور والجل (قوله لان كلا الخ) تعليل للغائتين (قوله من كل منهما) أي الثور والجل (قوله على وصية  
كل) أي من الثور والجل اه سم (قوله وهما) أي ثلث ونصف كل من الثور والجل وقوله من ستة أي  
وهي قيمة الثور وقيمة الجل والجار والمجر ورجال من هما على مذهب سيبويه وقوله خمسة خبر وهما وقوله  
فزدهما أي الثلث والنصف اللذين هما خمسة عامها أي الستة

\* (قوله في الإيصاء) أي وما يتبع ذلك كصديق الولي الخ اه عش (قوله وهو  
كالوصاية) الى قوله قال ولا ان يخاف في النهاية الا قوله وكان سبب اغتفاره الى والمشتري من نحو وصي (قوله  
ما مر) أي من انما الايصال الخ اه عش (قوله فالفرق بينهما) أي الايضاء والوصية (قوله لانه) أي  
الايضاء (قوله ورد المظالم) وقوله وأداء الحقوق عطف على قضاء الدين وقوله والودائع عطف على العسارى  
(قوله ان كانت) أي المظالم والحقوق والدين (قوله نابتة) أي بها شهود (قوله ولم يردها حالا) لا يلازم هذا مع  
قوله أو يردها حالا المذكور في ذيل والافكان ينبغي اسقاطه (قوله ولو واحد اظهر العدالة) لا يلازم قوله  
ثبت بقوله ولا يلازم سياقه الا أن سيد عمر (قوله ووضح ان الخ) ووضح أيضا ان الأدي اذا طالب  
بدينه الحال لا تخير فيه بل يجب رده فورا اه سم (قوله ان كان في البلد) ومثل البلد ما قرب منها كما مرشد  
اليه قوله نعم من باق الخ فالأدعى كونه يعمل عكس الإثبات فيه بالخطأ والشاهد واليهين وقوله من يشبه أي  
يشبه الحق بخطه كالما لكيف اه عش عبارة السيد عمر قوله من يشبه ينبغي ان يزاد من يعرف خطه وقوله  
يشبه كله من باب الحذف والايصال اه (قوله من باق الخ) لوقال ببلد كان أو في فيما يظهر لما في الاكتفاء  
به في الاقليم من المشقة اه سيد عمر (قوله وانما صحت) أي الوصايا اه رشدي (قوله في نحو رد عين) أي  
مودعة مثلا عبارة الكردى أي معينة مخصصة به اه قال عش ومثل العين دين في التركة خمسة كما في عند قول  
المصنف لم ينفرد الخ اه (قوله وفي دفعها الخ) أي العين الموصى بها الى الموصي له اه كردى (قوله والوصية  
بها العين) جملة حاله سيد عمر وعش أي من ضمير دفعها (قوله ودفعها الخ) أي فلو تلفت في يده ضمنها مطلقا  
لكن يأتي ان المعتد باحة الاقدام خلافا لما بحثناه وهو قد يقتضى عدم الضمان الآن يقال لا يلزم من جواز  
الاقدام عدم الضمان لجوازه تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه عش (قوله وذلك) اشارة الى ما ذكر في  
المتن والشرح جميعا اه كردى عبارة السيد عمر قوله وذلك لان الوارث الخ الاول ترك ذلك فتدبر اه أي  
ليتعلق قوله لان الخ بقوله وانما صحت الخ وقوله وليطالب الخ وقوله لتبقى الخ معطوفان على قوله لان الوارث الخ  
فهو من فوائد صحتها فيما ذكر اه رشدي (قوله ولتبقى تحت يد الموصي) معتمد اه عش (قوله  
لا الحاكم) فالوردها اليه بلا طلب من الحاكم هل يفهم أولا فيه نظرا اه عش (قوله لو غاب مستحقها) كانه

ثم تحسين ليس له الانحسار أي بخلاف مال أو وصى له بخمسين ثم بمائة فله مائة (قوله على وصية كل) أي  
من الثور والجل  
\* (فصل في الإيصاء) \* (قوله ووضح ان نعو المغصوب الخ) ووضح أيضا ان الأدي اذا طالب بدينه

بالواحد مع انه وان انضم اليه بين غير حجة عند بعض المذاهب نظر المن براهجة فكذلك الخط نظر لذلك نعم من باقليم يتعذر فيه من ثبت بالخط أو  
يقبل الشاهد واليهين ينبغي انه لا يكتفى منه بذلك (وتنفيذ الوصايا) ان أوصى بشي وانما صحت في نحو رد عين وفي دفعها حالا والوصية بهما العين  
وان كان لمستحقها الاستقلال باخذها من التركة بل لو أخذها اجنبي من التركة ودفعها اليه لم يضمنها كما صرح به الماوردي وذلك لان الوارث  
قد يخفيها أو يتلفها وليطالب الوصي الوارث بنحو ردها اليه أليث ولتبقى تحت يد الموصي لا الحاكم لو غاب مستحقها



مقرر وض في غيبته مع قبوله والالتأني فيه اختلاف كلامي ابن الرفعة والسبكي كلاهما واضح اه سيدعرا أقول  
 قضية ذلك ان حق الوارث الغائب يسلم للوصي لا الحاكم وقد يدعى دخولا في كلام الشارح فليراجع (قوله)  
 وكذا لو تعذر قبول الوصي له الخ) اي يطالب الوصي الوارث بالعين الموصى به اعند تعذر قبول الوصي له بخو  
 غيبته في أخذها الوصي ليحفظها الى حضور الوصي له فان قبل سلمها له وان رد دفعها للوارث اه عش (قوله)  
 على ما يحسنه ابن الرفعة) معتمد اه عش (قوله ومعنى قوله) أي السبكي (قوله فكان له) أي الوارث دخل  
 فيمن تبق الخ وهل تجب النفقة في مدة الانتظار على الوارث أولا وعلى وجوبها عليه هل يرجع به على الوصي  
 له اذا قبل لتبين أنه أتفق على ملك غيره أولا فيه نظر ولا يبعد انه ان تمكن من رفع الامر الى الحاكم ولم يفعل  
 لار جوع له لتقصيره بعدم طلب القبول من الوصي له ليعلم حاله هل يقبل أم لا اه عش أقول تقدم في المتن  
 ويطلب الوصي له بالنفقة ان توقف في قبوله ورده وقال الشارح في شرحه والكلام في المطالبة حالما بالنسبة  
 للوارث أي بفرض عدم القبول فكان له دخل  
 في من تبق تحت يده والذي يتجه فيه اذا وصى للفقراء  
 مثلا انه ان عين لذلك وصيا لم يكن للقاضي دخل في مالا  
 من حيث المطالبة بالحساب ومنع اعطاء من لا يستحق  
 والاولى التصرف هو أو نائبه ولو أخرج الوصي الوصية  
 من ماله ليرجع في التركة ورجع ان كان وارثا والا فلا  
 أي الا ان أذن له حاكم أو جاء وقت الصرف الذي  
 عينه الميت وفقد الحاكم ولم يتيسر بيع التركة  
 فاشهد بنية الرجوع كاهو قياس نظائره وسماي ما يؤيده ولو أوصى ببيع بعض  
 التركة واخراج كفته من ثمنه فاقترض الوصي دراهم  
 وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولزمه وفاة الدين  
 من ماله ومجمله فيما يظهر حيث لم يضطر الى الصرف  
 من ماله وكذا لو تعذر قبول الوصي له بها على ما يحسنه ابن الرفعة  
 وقال السبكي هي قبل القبول ملك للوارث فله الامتناع  
 من دفعها للوصي في أخذها الحاكم الى أن يستقر  
 أمرها ومعنى قوله ملك للوارث أي بفرض عدم  
 القبول فكان له دخل في من تبق تحت يده والذي  
 يتجه فيه اذا وصى للفقراء مثلا انه ان عين لذلك  
 وصيا لم يكن للقاضي دخل في مالا من حيث المطالبة  
 بالحساب ومنع اعطاء من لا يستحق والاولى التصرف  
 هو أو نائبه ولو أخرج الوصي الوصية من ماله ليرجع  
 في التركة ورجع ان كان وارثا والا فلا أي الا ان أذن  
 له حاكم أو جاء وقت الصرف الذي عينه الميت وفقد  
 الحاكم ولم يتيسر بيع التركة فاشهد بنية الرجوع  
 كاهو قياس نظائره وسماي ما يؤيده ولو أوصى ببيع  
 بعض التركة واخراج كفته من ثمنه فاقترض الوصي  
 دراهم وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولزمه وفاة  
 الدين من ماله ومجمله فيما يظهر حيث لم يضطر  
 الى الصرف من ماله

مقرر وض في غيبته مع قبوله والالتأني فيه اختلاف كلامي ابن الرفعة والسبكي كلاهما واضح اه سيدعرا أقول  
 قضية ذلك ان حق الوارث الغائب يسلم للوصي لا الحاكم وقد يدعى دخولا في كلام الشارح فليراجع (قوله)  
 وكذا لو تعذر قبول الوصي له الخ) اي يطالب الوصي الوارث بالعين الموصى به اعند تعذر قبول الوصي له بخو  
 غيبته في أخذها الوصي ليحفظها الى حضور الوصي له فان قبل سلمها له وان رد دفعها للوارث اه عش (قوله)  
 على ما يحسنه ابن الرفعة) معتمد اه عش (قوله ومعنى قوله) أي السبكي (قوله فكان له) أي الوارث دخل  
 فيمن تبق الخ وهل تجب النفقة في مدة الانتظار على الوارث أولا وعلى وجوبها عليه هل يرجع به على الوصي  
 له اذا قبل لتبين أنه أتفق على ملك غيره أولا فيه نظر ولا يبعد انه ان تمكن من رفع الامر الى الحاكم ولم يفعل  
 لار جوع له لتقصيره بعدم طلب القبول من الوصي له ليعلم حاله هل يقبل أم لا اه عش أقول تقدم في المتن  
 ويطلب الوصي له بالنفقة ان توقف في قبوله ورده وقال الشارح في شرحه والكلام في المطالبة حالما بالنسبة  
 للوارث أي بفرض عدم القبول فكان له دخل  
 في من تبق تحت يده والذي يتجه فيه اذا وصى للفقراء  
 مثلا انه ان عين لذلك وصيا لم يكن للقاضي دخل في مالا  
 من حيث المطالبة بالحساب ومنع اعطاء من لا يستحق  
 والاولى التصرف هو أو نائبه ولو أخرج الوصي الوصية  
 من ماله ليرجع في التركة ورجع ان كان وارثا والا فلا  
 أي الا ان أذن له حاكم أو جاء وقت الصرف الذي  
 عينه الميت وفقد الحاكم ولم يتيسر بيع التركة  
 فاشهد بنية الرجوع كاهو قياس نظائره وسماي ما يؤيده ولو أوصى ببيع بعض  
 التركة واخراج كفته من ثمنه فاقترض الوصي دراهم  
 وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولزمه وفاة الدين  
 من ماله ومجمله فيما يظهر حيث لم يضطر الى الصرف  
 من ماله وكذا لو تعذر قبول الوصي له بها على ما يحسنه ابن الرفعة  
 وقال السبكي هي قبل القبول ملك للوارث فله الامتناع  
 من دفعها للوصي في أخذها الحاكم الى أن يستقر  
 أمرها ومعنى قوله ملك للوارث أي بفرض عدم  
 القبول فكان له دخل في من تبق تحت يده والذي  
 يتجه فيه اذا وصى للفقراء مثلا انه ان عين لذلك  
 وصيا لم يكن للقاضي دخل في مالا من حيث المطالبة  
 بالحساب ومنع اعطاء من لا يستحق والاولى التصرف  
 هو أو نائبه ولو أخرج الوصي الوصية من ماله ليرجع  
 في التركة ورجع ان كان وارثا والا فلا أي الا ان أذن  
 له حاكم أو جاء وقت الصرف الذي عينه الميت وفقد  
 الحاكم ولم يتيسر بيع التركة فاشهد بنية الرجوع  
 كاهو قياس نظائره وسماي ما يؤيده ولو أوصى ببيع  
 بعض التركة واخراج كفته من ثمنه فاقترض الوصي  
 دراهم وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولزمه وفاة  
 الدين من ماله ومجمله فيما يظهر حيث لم يضطر  
 الى الصرف من ماله

والا كان لم يجد مشربا راجع ان اذن له حاكم أو فقده وأشهره بنية الرجوع نظير ما تقر ولو أوصى بقضاء الدين من عشرين بشعروا بضاهيه  
وهي تساويه أو تزيد وقبل الوصية بالزائد كما هو ظاهر أو من ثمنها تعين فليس للورثة ما ساء كما هو منه يؤخذ انه لا يلزم استئذانهم فيها بخلاف  
ما ذالم يعين لا يتصرف حتى يستأذنهم لانهم املكهم فان غابوا استأذن الحاكم وبحت صحة اذا تمت ففرق ما لي عليك من الدين الفقراء فيكون  
وصيا ومرا آخر الوصية ما يصرح به وكان سبب اغتفار اتحاد القابض والمقبض هنا تقدير ان الفقراء وكلاؤا كما قدروا أن المعمرين وكلاؤا في اذن  
الاجير للمستأجر في العمارة وقد يقال لا يحتاج لهذا التقدير هنا بل سببه الخوف من (٨٥) استيلاء نحو قاض بالمقبض منه ثم اقباضه وان

كان هو القابض لان الغالب

في القضاة ونحوهم الخيانة

لا سيما في الصدقات وقد

قال الاذري عن قضاة زمنه

وهم أحسن حالا ممن بعدهم

انهم كقريبي عهد بالاسلام

والمشتري من نحو وصي

وقيم ووكيل وعامل قراض

أن لا يسلمه الثمن حتى تثبت

ولايته عند القاضي قال

القاضي أبو الطيب ولو قال

ضع ثائي حيث شئت لم يجز

له الاخذ لنفسه أي وان

نص له على ذلك لاتحاد

القابض والمقبض قال

الداري رحمه الله ولا لمن

تقبل شهادته أي الآن

ينص له عليه لم يستقل اذ

لاتحاد ولا تهمته حيث قال

ولا لمن يخاف منه أي ولم

يوجد فيه شرط الاعطاء

والا فلا وجه لمنع اعطائه

ولو خوفه منه قال ولا لمن

يستصلحه وكان مراده انه

غير صالح فيعطيه ليتألفه

حتى يبقى صالحا وفيه نحو

ما قبله وهو انه ان وجد فيه

شرط الاعطاء جاز مطالعته أو

عدمه لم يجز مطالعته والنظر

في امر الاطفال والمجانين

ولم يعين مال ولا ليس في البركة تقديرا صرف فيه أو لا وقياس ما هنا الاول فلا راجع (قوله كان لم يجد مشربا) أي  
أو خيف تغير الميت لو اشتغل بالبيع اه عش (قوله بتعويضا هاهنا) أي الدين (قوله وقبل الوصية بالزائد)  
ينبغي ان يتامل فيه فانه في التعويض عن الدين بغير جنسه لا بد من مسوغ من الطرفين كما هو ظاهر فان كان  
المرا بالقبول ما ذكر فلا وجه لتخصيصه بالزيادة وان كان قبولا آخرا فوجه الاحتياج اليه لانها بما في  
ضمن معاوضة فليتأمل اه سيدعمر وهو وجهه (قوله لا يتصرف حتى يستأذنهم الخ) ومثله ما لو لم يقبل  
الموصي له العين التي أوصى بتعويضه اه عش (قوله وكان سبب اغتفار الخ) لم لا يقال اغتفر واذلك  
توسيعا في حصول الثواب وان كان خلاف القياس كما حاله هنا في مسائل عديدة لذلك اه سيدعمر (قوله  
استيلاء نحو قاض الخ) قضيته انه لو أمن قاضي تلك البلد لا يصح ما ذكر مع ان كلامهم باطلا فصادق بذلك  
اه سيدعمر وقد يجب بان المحوط في التعليل الشان والغالب كما أشار اليه الشارح (قوله لم يجز له الخ) أي وله  
الصرف بان شاء وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الغني والفقير والمسلم والكافر ووارث الوصي وغيره وليس له  
ان يدفع منه شيئا لو رثه الوصي كما مر ومثله اي الوصي المطلق الوكيل بالصداقة وطريقه ان يقول له أي  
للموكل عين لي ما آخذوه ويغيره ويدفعه اه عش (قوله أي وان نص الخ) محل تامل ولم لا يغتفر كما اغتفر  
فيما مر آتافا على التوجيه الثاني فان الذي يفهم من سياق كلامهم هناك وجه المنع التهمة لا غير وهي  
منتقبة بالجمع بين سبب ما عيّن المقدار اه سيدعمر (قوله على ذلك) أي الاخذ لنفسه اه عش (قوله  
عليه) أي الاخذ لمن لا تقبل شهادته الخ (قوله لم يستقل) عبارة النهاية بمسئلة قبل الباع قال عش أي بقدر  
مستقل اه (قوله قال) أي الداري (قوله ولو خوفه منه) أي ولو كان الاعطاء له خوفا منه (قوله وهو) أي  
نحو ما قبله وقوله مطلقا أي قصدا صلاحه أولا (قوله او عدمه) الاولى الاخصر والا (قوله والمجانين) الى المتن في  
الغنى والى قوله واخذ منه ابن الرزمة في النهاية (قوله ولو مستقلا) أي بان كان الايصاع في حق الجمل فقط  
كردي وعش (قوله ويدخل) في الايصاع لا ولاده (قوله تبعاعلى الاوجه) فعلم صحة الايصاع على الجمل الغير  
الموجود عند الايصاع تبعا اه سم (قوله وجوبه في امره والاطفال الخ) اذ لم يكن لهم جدها لولاية اه  
معنى (قوله انه يلزمه) أي على الاباء أي الاصل (قوله حفظ ما لهم) أي الموجود بان آل النهم بطريق من  
الطرق وما بول النهم منه بعد موته اه عش (قوله تعين) هل الحكم كذلك وان كان بصيغة أوص عنى  
أحد هذين أو محله في غير ذلك أخذنا مما مر في الوصية بلفظ ادفعوا هذا لأحد هذين ولعل الثاني أقرب ثم  
رأيت قولهم الا سقى في قوله الوصية أوص عنى بتركى الى من شئت انه يصح ويوصى عنه وهو مصرح بصحة  
ما نحن فيه بالاولى اه سيدعمر (قوله ولا يرد) أي من حيث جعل ابنه وصيا قبل البلوغ اه سم عبارة  
الرشدي أي لا يرد على اشتراط التكليف ووجوه وده ظاهرا خلافا لما في حاشية الشيخ عش وهو انه  
جعل ابنه وصيا قبل التكليف نعم انما يظهر الورود لو كان العبارة بالتكليف عند الوصية لكن سمي أي ان  
الشرط انما يعتبر عند الموت وحيث قال وود فيه خفاء لان الوصي لا يعلم وقت موته ولعل ابنه عند يكون  
انتهى (قوله تبعاعلى الاوجه) فعلم صحة الايصاع على الجمل الغير الموجود عند الايصاع تبعا (قوله ولا يرد)

والسقاء وكذا الجمل الموجود عند الايصاع ولو مستقلا كما اقتضاء كلام جمع متقدمين وسكت عليه جمع متأخرون ويدخل من حدث بعد  
الايصاع على اولاده تبعاعلى الاوجه كما في الوقف وبحت الاذري وجوبه في امر نحو الاطفال الى ثقة ما مومن وجيه كاف اذا وجدته وغلب على  
نفسه ان تركه يؤدى الى استيلاء عاتق من قاض أو غير فعلى أموالمهم وفي هذا ذهب الى انه يلزمه حفظ ما لهم بما قدر عليه بعدم موته كفى حياته  
وأركانها أر بعته موصى وموصى فيه وصيغة (وشرط الوصي) تعين و (تسليف) أي بلوغ وعقل لان غيره لا يلي أمر نفسه فغيره أولى  
بمسئله كونه لو أوصى اطفالا حتى يبلغ ولده فاذا بلغ فهو الوصي جاز ولا يرد على هذا

لأنه في الإيصاء المجزؤا له إيصاء معلق (وحرية) كاملة ولو لم لا كدبر ومستولدة فلا يصح أن يفترق للموصي أو لغيره وإن أذن سيده لأن الوصاية تستدعي فراغاً وهو ليس من أهله وأخذ منه ابن الرفعة منع الإيصاء لمن آخر نفسه في عمل مدة لا يمكنه التصرف فيها بالوصاية ولا مرد عليه إن له حينئذ الاتية لأنه لا ت عاجز وذلك (٨٦) لأن الاستتابة تستدعي نظراً في النائب والفرض أنه مشغول (وعدالة) ولو ظاهرة فلا تصح

لغاسق إجماعاً لأنه ولاية ولو وقع نزاع في عدالة المشرط ثبوت العدالة الباطنة كما هو ظاهر (وهداية إلى التصرف الموصى به) فلا يجوز أن لا يستدعي إليه لفسه أو هرم أو تغفل أذلاً مصلحة فيه ولو فرق فاسق مثلاً ما فوض له تفرقه غرمه وله استرداد بدل مادفعه من عرفه لتبين أنه لم يقع الموقع فإن بقيت عين المدفوع استردده القاضي وأسقط عنه من الغرم بقدره كإظهاره وممران للمستحق عين الاستقلال بأخذها ولا يجني أخذها ودفعها إليه فإنها في غير ذلك (واسلام) فلا يصح من مسلم لكافر لثمة نعم أن كان المسلم وصي ذمي فوض إليه وصاية على أولاده الذميين جازله إيصاء ذمي عاينهم على ما يحسنه السنوي ورده ابن العماد وتبعوه بان الوصي يلزمه النظر بالمصلحة الراجحة والتفويض لمسلم أوجب في نظر الشرع منه لذمي فالوجه تعيين المسلم هنا أيضاً وإن وجد مسلم فيه الشرط يقبل والاجاز الذي فيه الشرط فيما يظهر وأخذ من التعليل

مكلفاً أمل اه رشدي (قوله لأنه) أي ما هنا وقوله وذلك ما سذكره (قوله كاملة) إلى قوله ولا بد عليه في المعنى (قوله ولو لم لا) أي بان يكون بحيث يكون عند دخول وقت القبول وهو الموت كما يؤخذ من تنبيهه فليس المراد مطلق المالبة الصادقة بغير ما ذكر اه رشدي أقول ما يأتي في الشراح والنهاية والمعنى والفظاه وتعتبر هذه الشرط عند الموت لا عند الإيصاء ولا بينهما لأنه وقت التسلط على القبول حتى لو وصى إلى من خلا عن الشرط أو بعضها كصبي ورقيق ثم استكملها عند الموت صح اه هذا ظاهر في أن المراد مطلق المالبة قليل أجمع (قوله لن في روق) أي روق لا تزول بموت الموصي كما يعلم مما قبله اه رشدي قد تقدم ما فيه (قوله وأخذ منه ابن الرفعة الخ) أقره المعنى أيضاً ورده النهاية فقال وما أخذ به ابن الرفعة من من منع الإيصاء لمن آخر بنفسه الخ مردود ببقاء أهليته وتعيينه من استتابة ثقة يعمل عنه تلك المدة اه (قوله والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في النائب اه سم هذا محتمل تأمل أذلو فرض أن شغله منع النظر أيضاً فلا وجه للتوقف والافقو خلاف الفرض اه سيد عمر (قول المتن وعدالة) قضية الاكتفاء بالعدالة أنه لا يشترط في سلامة من خازم المروءة والظاهر خلافه وإن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فلا يرجع اه عش (قوله ولو ظاهرة) وفاقاً للمعنى وبعض نسخ النهاية قال عش قوله ولو ظاهرة عبارة شيخنا الزبدي تبس في الهروي والمعتد أنه لا بد من العدالة الباطنة مع علماً كما هو مذكور قبيل كتاب الصلح اه وتقول الزبدي الباطنة أي التي تثبت عند القاضي بقول المزمكي وقوله أيضاً معلقاً أي وقع نزاع في عدالته أو لا وفي نسخة أي للنهاية وعدالة باطنة وهي موافقة لما في الزبدي اه (قوله فلا تصح لغاسق) إلى قول المتن واسلام في النهاية (قوله لفسه الخ) أي أو مرض اه معني (قوله ولو فرق فاسق الخ) أي فيما لو كان الموصي به غير معين والموصي له كذلك فلا ينافي ما مر في قوله وانما صححت الخ كما بينه عليه بقوله ومر الخ ثم الكلام في الوصية أو ما لودع شخص في حياته شياً لغاسق علم فسقه وأذن له في تفرقه ففرقه على الوجه المأذون له فيه فلا يظهر إلا الاعتداده ويصدق في ذلك اه عش (قوله بدل مادفعه الخ) وهل يسترد بدل ما لم يدفعه أي فيما لو أنفق أحد بعض الموصي به في يد الوصي الغاسق مثلاً هو أو القاضي أو كل منهما لم أرفيه شيئاً ولعل الثاني أوجه اه سيد عمر (قوله فان بقيت عين المدفوع) أي في يد من أخذ من فرق اه عش (قوله وأسقط الخ) أي أورد له منه بقدر ما كان قد أخذ كإظهاره اه سيد عمر (قوله عنه) أي الغاسق (قوله ومر) أي في شرح وتنفيذ الوصايا (قوله فإنها) أي من الغرم والاسترداد اه رشدي (قوله فلا تصح من مسلم) إلى قوله وفيه نظر في النهاية والمعنى الأقوله أي أن وجد إلى وأخذ من التعليل (المذكور الخ) اعلمه النهاية والمعنى (قوله من التعليل المذكور) يعني قوله بان الوصي يلزم بالخ اه رشدي (قوله وفيه نظر والفرق الخ) هذا الفرق مردود بجمع أن كلامه ما يلزمه رعاية المصلحة الراجحة في الشرع نهاية ومعني (قوله أو نحوه) من المعاهد والمستأمن اه معني (قوله ولو حريراً) إلى قوله وهل يحرم الإيصاء في النهاية الأقوله نعم إلى ويمكن وقوله على أن إلى والعبرة (قوله معصوم) قضيته امتناع إيصاء الحر إلى الحرى سم على ج وهو ظاهر لأن الحرى لا يبقاه اه عش (قوله ويشترط أيضاً) إلى قوله نعم في المعنى (قوله

أي من حيث جعل ابنه وصياً قبل بلوغه (قوله والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في النائب (قوله نعم أن كان المسلم الخ) ينبغي أن يكون التعبير بالمسلم احتراز عن الذي فله الإيصاء إلى ذمي كالوصي الأصلي (قوله وأخذ من التعليل الخ) اعلمه مر (قوله معصوم) قضيته امتناع إيصاء

المذكور أنه لو كان مسلم ولد بالغ ذمي سقيه لم يجز أن توصي به إلى ذمي وفيه نظر والفرق بين الأب والوصي ظاهر وذكر الاسلام أي بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلاً في دينه وبفرض علمه من العدالة يكون توطئة لقوله (أسكن الأصح جواز وصية ذمي) أو نحوه ولو حريراً كما هو ظاهر (إلى) كافر معصوم (ذمي) أو معاهد أو مستأمن فيما يتعلق بأولاده الكفار بشرط كون الوصي عدلاً في دينه كما يجوز أن يكون ولداً وأولاده وتعرف عدالتهم بتواترهم من العارفين بدينه أو بإسلام عارفين وشهادتهم ما به أو يشترط أيضاً أن لا يكون الوصي عدلاً للموصي

عليه أي عداوة دنيوية فأخذ الاسنوي منه عدم صحة وصاية نصري ليهودي وعكسه من دونهم في تصور وقوع العداوة للطفل والمجنون من صغره بعد وكون ولد العداوة وانواع ويمكن تصويره بأن يكون عرف من الوصي كراهتهما لوجوب أو غيره على ان اشتراط عدمه تعني عن اشتراط عدم عداوته نظير ما يأتي في ولي النكاح المجهول كن ما أجبت به عنه ثم لا يتأتى هنا قائله فانه غامض والعبرة في هذه الشر وطوبى الموت لانه وقت التساط على القبول فلا يضر فقد هاقبله ولو عند الوصية وهل يحرم الايصاء (٨٧) لخوف اسق عند هالان الظاهر استمرار فسقه

الى الموت فيكون متعاطيا لعقد فاسدا باعتبار المال فظاهر أو لا يحرم لانه لم يتحقق فساد لاحتمال عدالته عند الموت ولا ثم مع الشك كل محتمل ومما يرجح الثاني ان الموصي قد يترجى صلاح لو توفقه به فكله قال جعلته وصيا ان كان عدلا عند الموت وواضح انه لو قال ذلك لاثم عليه فكذا ههنا لان هذا امراد وان لم يذكر وياتي ذلك في نصب غير الجدمع وجوده بصفة الولاية لاحتمال تغيرها عند الموت فيكون لمن عينه الاب لو توفقه به ولا يضر العمى في الاصح لان الاعنى كامل ويمكنه التوكيل فيما لا يمكنه وبخلاف الاذرعى امتناع الوصية للاخرس وان كان له اشارة مفهومة ونظر غيره فيه وتجه الصحة فيمن له اشارة مفهومة اذا وجدت فيه بقية الشروط (ولا اشترط الذكورة) اجماعا (وام الاطفال) المستجمعة للشروط عند الوصية وقول غير واحد عند الموت يجيب لان الاولوية الا تيسر انما يطالب بها

أي عداوة دنيوية أي فلا تضر الدينية لكن من المعلوم ان محله حيث لم تستلزم الدينية فان انفكها كها عنها نادر اذا الغالب على من هو في أسر الطبيعة أنه يساء بما يسر عدوه الديني ويسر بما يساء به فتحقق الدينية أيضا هذا ولو استثنى من يدعول بدعته لكان حسنا لانه يخشى منه افساد دينه الذي هو أضر من افساد دنياء اه سيدعمر (قوله فاحذا الاسنوي منه) أي من اشتراط عدم العداوة (قوله للطفل) يؤخذ منه ان محله الاستبعاد بالنسبة لغير المميز كما هو ظاهر اه سيدعمر (قوله من صغره) متعلق بالمجنون والصغير لال الموصولة (قوله بعد) قدي دفع العبد في المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فيستحب لان الاصل والظاهر بقاؤها كذا أفاده الغاضل المحشي وهو عجيب مع قول الشارح من صغره فالظاهر ان هذه الزيادة لم تكن في نسخة المحشي فاني رأيتها في أصل الشارح ملحق بخطه اه سيدعمر وقدي دفع المحجب بان الصغير يشمل حالة التمييز الى البلوغ (قوله وكون ولد الخ) مبتدأ خبره بمنوع (قوله على ان اشتراط عدمه لا يغي الخ) لو أغنى شرط العدالة عنه ما أطبقوا على الجمع بينهما في الشهادة اه سيدعمر (قوله بوقت الموت) هل يعتبر في القاسق اذا تاب مضي مدة الاستبراء قبل الموت أو يكفي كونه عدلا عنده وان لم يمض المدة المذكورة فيه نظر والثاني هو الاقرب قياسا على عدم اشتراط ذلك في حق الولي اذا أراد ان يزوج موليته بعد التوبة اه عش أقول وقد يفرق بين التصرف في المال وغيره بل هو الظاهر فليراجع (قوله فكله قال جعلته وصيا الخ) وقد يقال فرق بين ما لو قال أو وصيته اذا صار عدلا وبين ما اذا أسقطه واقتصر على قوله أو وصيته ليدبانه اذا صرح بقوله ان كان عدلا وقت الموت أشعر ذلك بتردده في حاله فيحمل القاضي على البحث عن حاله وقت الموت بخلاف ما لو سكنت عنه فانه يظن من ايصاله له حسن حاله وور بما خفيت حاله عند الموت على القاضي فيغير بنحو يرضاه الامر له فيسلمه المال على أن في اثبات الوصية له قبل الموت جلالة على المنازعة بعد الموت بما أدى الى افساد الحركة اه عش (قوله ويأتي ذلك) أي نظيره (قوله فيكون) أي الايصاء (قوله لان الاعنى) الى قوله وقول غـ ير واحد في المغنى والى قوله فان قلت يمكن في النهاية (قوله فيمن له اشارة مفهومة) ظاهره وان اختص بفهمهما الغفنون وينبغي تخصيصهما بما اذا فهمهما كل أحد لكون صريحة اه عش (قول المتن وأم الاطفال الخ) وهل الجدة كذلك ولو من جهة الاب فيه نظر والظاهر أنها كذلك لانها أشفق من الاجانب وظاهر كلام الروضة في باب الغرائض يشهد بها اه عش (قوله تصح ما قالوه) أي عند الموت (قوله لم يحتج لقولهم المستجمعة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وأنهم استثنى من هذه الشروط ان يدسقة تعالى نحو الاب اه سم (قوله من وجوده) أي الاستجماع للشروط (قوله مطلقا) أي بدون تقييد باستجماع الشروط (قوله على ان ذلك) أي أنها أولى مطلقا (قوله لان ان استجمعت الشروط) أي عند الموت وقوله وجبت توليتها ان أراد وان لم يوص اليها الاب فهو ما جرى عليه الاصطغري المرجوح في المذهب وان أراد ابقاء وصايتها فلا يتم التطبيق لظهور تحقيق الاولوية حينئذ وهو تعيين المشفق في حق الاطفال (قوله وتزوجها لا يبطل الخ)

الحرب الى حربى (قوله بعد) قدي دفع العبد في المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فيستحب لان الاصل والظاهر بقاؤها (قوله لم يحتج لقولهم المستجمعة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانهم استثناة

الموصى وهو لا علم له بما عند انوث فحين ان المراد انهم ان كانت عند ارادته الوصية بجماعة للشروط فالاولى أن يوصي اليها والا فلا فان قلت لا فائدة لذلك لانها قد تصلح عند الوصية لا الموت قلت الاصل بقاها هي عليه فان قلت يمكن تصح ما قالوه بان يوصي اليها مطلقا على استجماعها للشروط عند الموت قلت لو كان هذا هو المراد لم يحتج لقولهم المستجمعة للشروط عند الموت لانه وان لم ينص على ذلك لا بد من وجوده فكان قياسه ان يقال انها أولى مطلقا ان استجمعت الشروط عند الموت بقيت على وصايتها والا فلا على ان ذلك لو قيل لم يحسن أيضا لعدم وجوده تحقيق الاولوية حينئذ لانهم ان استجمعت الشروط وجب توليتها اذا لم يجز وتزوجها لا يبطل وصايتها

الان نص عليه الموصي وان أبطل حضانتها بشرطه (أولى) باسناد الوصية اليها بل وبتفويض القاضي حيث لا وصية أمرهم اليها (من غيرها) لانهم أشفق عليهم قال الاذرى وانما يظهر كونها أولى ان ساوت الرحل في الاسترباح ونحوه من المصالح التامة (وينعزل الموصي) وقيم الحاكم بل والاب والجد (بالفسق) وان لم يعزله (٨٨) الحاكم لزوال أهليته نعم تعود ولاية الاب والجد بعد العدة لان ولايتهما شرعية بخلاف

غيرهما لتوقفها على التفويض فاذا زالت احتاجت لتفويض جديد وكذا ينعزلون بالجنون والاعشاء باختلال الكفاية بل يضم له القاضي معينا بل أفق السببي بمثابته يجوز له ضم آخر لو صي بمجرّد الرتبة ثم قال وظاهر كلام الاصحاب يقتضي المنع اه والذي يظهر من الاول على قوة الرتبة والثاني على ضعفها ثم رأيت الاذرى بحث ذلك وزاد ان هذا في متبرع امامين يتوقف منه على جعل فلا يعطاه الا عند غلبة الظن لئلا يضيع مال اليتيم بالارهم من غير دليل ظاهر وينعزل القاضي فيه بمجرد اختلال كفايته لانه الذي ولاه (وكذا القاضي) ينعزل بما ذكر (في الاصح) لزوال أهليته ايضا ويجه في فاسق ولاه وشوكة مع علمه بنسقه انه لا يؤثر الاطرز مفسق آخر افع لان موليه قد لا يرضى به (لا الامام الاعظم) فانه لا ينعزل بما ذكره تعلق المصالح الكلية بولايته ومخالف فيه كثيرون فنقل القاضي الاجماع فيه مراده به اجماع الاكثر (ويصح الايصاء بقضاء

مستأنف) قوله ان نص عليه أي شرط عدم الزوج (قوله وان أبطل) أي تزوجها (قوله باسناد الوصية) إلى قول المتن وكذا القاضي في النهاية (قوله وبتفويض القاضي الخ) عبارة النهاية والمعنى وللحاكم تفويض أمر الاطفال إلى امرأته حيث لا وصي فتكون قيمته ولو كانت أم الاولاد فهي أولى كما قاله الغزالي في بسطه اه (قول المتن من غيرها) من النساء والرجال اه معني (قوله لانهم أشفق) وخروجهم من خلاف الاصطلاح فانه يرى أنهم أتوا بعد الاب والجد اه معني (قوله قال الاذرى) إلى قوله وزاد في المعنى (قوله نعم تعود ولاية الاب الخ) ومثله ما في ذلك الحاضنة والناظر بشرط الواقف وبعضهم زاد الام اذا كانت وصية اه عش (قوله بالجنون والاعشاء) ظاهر وان قل زمنهما اه عش عبارة المعنى والجنون والاعشاء كالفسق في الانعزال به فلو فاق غير الاصل والامام الاعظم لم تعد ولايته لانه يلي بالتفويض كالمصالح الاصل تعود ولايته وان انعزل لانه يلي بالتفويض وبخلاف الامام الاعظم كذلك للمصلحة الكلية فان افاق الامام وقدرى الاخر بده تعذر توليته ان لم يخف فتنة والافلاقي في الاول قال الامام ولا أشك أنه ينعزل بالردة ولا تعود امامته اه (قوله حل الاول) أي جواز الضم بمجرّد الرتبة وقوله والثاني هو قوله وظاهر كلام الاصحاب الخ اه عش (قوله وينعزل القاضي الخ) هل يتعين عزله أو يجوز ضم آخر اليه محل نامل اه سيد عمر أقول ويظهر الجواز اذا اقتضت المصلحة بل الظاهر أن قول الشارح المتقدم بل يضم الخ شامل لقيم الحاكم أيضا (قوله لانه الذي ولاه) قال النهاية ويظهر خبران مامر من التفصيل فيما عمت به الباب في زمننا من نصب ناظر حسبة منضمها إلى الناظر الاصل اه قال عش قوله مامر أي من قوله بل أفق الخ اه (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعشاء اه سم (قوله أنه لا يؤثر الخ) عبارة النهاية عدم انعزاله بزيادة أو بطر وفسق آخر ان كان بحيث لو كان وجوده حال توليته له لولا عدمه ولا انعزاله لان موليه حينئذ لا يرضى به اه (قوله لان موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه أنه لو علم بالعادة أو قرى ينرضى موليه بذلك المفسق الاخر الا فيجلم ينعزل به اه سم وقد مر آتفا عن النهاية ما نصرح به (قوله ورد الحقوق) إلى قول المتن فان أذن في النهاية (قوله تعين) أي من عنده السفيه اه عش (قوله على الوجه) أي من احتمل ان يأنه مامر منه فيليه الحاكم أو موليه ومال اليه المعنى (قوله مضارعا) أي من الثلاث (قوله قبل والاو الخ) أقره المعنى عبارته وفي خط المصنف تنفذ بتحتانية مضموم الفاء والذال وسكون النون وهو معطوف على يصح ويتعاقب مع ما قوله منه الخ فصار كلامه حينئذ مشتملا على مسئلتين احدهما صحة الوصية بقضاء الدين والاخرى نفوذ الوصية من الحر المكاف ويلزم على هذا كما قاله ابن شهبة بخذورات احدها التكرار فان الوصية بقضاء الدين تقدم أول الفصل انها سنة فلا فائدة للحكم نائبا بعينها ثانيها ضرورة الكلام في الثانية غير مرتبطة فانه لم يذكر في أي شيء تنفذ تلكها بخلافه أصله أي من غير فائدة اه (قوله والاو) أي النسخة التي بالباء مصدر او قوله الثانية أي النسخة التي بدونها مضارعا (قوله تكرار نحض) أي في قوله بقضاء الدين وقوله وحذف الخ وقوله ومخالفته الخ حذف على قوله تكرار الخ اه كردى أقول الحذف المذكور موجود في الاولى أيضا (قوله لان الجار متعلق الخ) ان أراد المتعلق المعنوي فواضح او الاصطلاحى فلا يخفى ما فيه من التسامح اذ المتعلق باحد الفعلين نظير المتعلق بالاخر لانه من باب التنارع اه سيد عمر (قوله أيضا) أي كعقله بتنفيذ (قوله فلا تكرار الخ) هذا واضح في نفي التكرار الذي أفاده من هـ ذا الشرط ان يزيد شفعته على نحو الاب (قوله لان موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه أنه لو علم بالعادة أو قرى ينرضى موليه بذلك المفسق الاخر الا فيجلم ينعزل به (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعشاء (قوله

الدين) ورد الحقوق (وتنفذ الوصية من كل حر) سكران أو مكاف) مختار نظير ما مر في الموصى بالمال ومن ثم يأتي هنا نظير ذلك ما مر هناك فلو أوصى السفيه بمال وعين من ينقله تعين على الوجه وتنفيذ الباء مصدر هو ما في أكثر النسخ كاصله وغيره وحكى عن خطه حذف الباء مضارعا قبل والاو أولى اذ يلزم الثانية تكرار محض لانه قدم الوصية بقضاء الدين أول الفصل وحذف بيان ما تنفذ فيه ومخالفه أصله رقيه نظرا لان الجار متعلق يصح أيضا فلا تكرار



حذف ذلك يغني عنه قوله الاتي ويشترط بيان ما وصي فيه (ويشترط في الموصي في أمر الاطفال) والمجانين والسفهاء (مع هذا) المذكور من الحرية والتكليف وغيرهما أسرنا اليه (أن تكون له ولاية عليهم) مبتدأ من الشرع وهو الاب أو الجد المستجمع للشر وطوان علا دون الام وسائر الأقارب والموصي والحاكم وفيه ومته أب أو جد نصبه الحاكم على مال من (٨٩) طرأسفه لان وليه الآن الحاكم دونهما

وبحث الاذرعى انه لا يصح

ايضاء الفاسق فيما تركه

لوالده من المال لسلب ولايته

على ولده وهو معلوم من المتن

(وليس لوصي) توكيد

الافهام يجز عنه أولاد يتولاه

مثله على ما صرح في الوكالة ولا

(ايضاء) استتلا قطعاً

(فان أذن له فيه) من

الموصي وعينه له شخصاً أو

فوضه لمشيئته بان قال له

أوص بتركى فلاناً ومن

شئت فان لم يقل بتركى لم

يصح (جاز في الاظهر) لانه

استنابه فيه كالوكيل بترك

بالاذن ثم ان قال له أوص

عنى أو عنك فواضح والا

وصى عن الموصي لانه

نفسه على الوجه (و)

لكون الوصية بكل من

معنيها السابقين تحتل

الجهالات والاختلافات فيها

التوقيت والتعليق كما يأتي

فعلية (لو قال أوصيت) لزيد

ثم من بعده لعمر وأو (البك

الى بلوغ ابني أو قدوم زيد

فاذا بلغ أو قدوم فهو الوصي

جاز) بخلاف أوصيت البك

فاذا مات فتد أوصيت الى

من أوصيت اليه أو فوصيك

وصي لان الموصي اليه

مجهول من كل وجه ولو باع

الابن أو قدوم زيد غير أهل

فهل ينزل الأول فيلي

الحاكم أو يستمر لان المراد اذ بلغ أو قدوم أهله ذلك الذي رجه

الاذرعى في بعض كتبه الثاني وله احتمال انه يفرق بين الجاهل بالوصاية الى غير الاهل وبين غيره قيل كان ينبغي تأخير هذا عقب قوله الاتي

ويجوز فيه التوقيت والتعليق فانه مثال له وقد يجاب بانهم ما هنا ضمنيان فلو أخر هذا الى هنا

ذلك القائل اكن يلزمه الوقوع في تكرار آخر اذا الأولى من حوثيات الثانية اه سيدعمر أقول بل الأولى مطلقاً تجزولة على الثانية المعقودة فالتكرار الذي أفاده القائل باق على حاله (قوله وحذف الخ) لا يخفى ما فيه على التمس فان الآية في مجمل وهذا مفصل والمجمل لا يغني عن المفصل كالمفصل لا يغني عن المجمل ما ذكر أول الفصل لكان مجبها اه سيدعمر (قوله وحذف ذلك يغني الخ) الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر اه سم أى فكان ينبغي ان يزيد لفظ لانه قبل قوله يغني اه رشيدى (قوله والمجانين) الى قوله ولو بلغ الابن في المغنى الا قوله وغيره مما أسرنا اليه وقوله وبحث الاذرعى الى المتن (قوله والسفهاء) أى الذين باعوا كذلك اه مغنى (قوله مما أسرنا اليه) يعنى بقوله مختار (قوله وان علا) أى الجد (قوله ومنه) أى القسم اه عش (قوله من المتن) أى من قوله ان يكون له ولاية الخ اه عش (قوله أولاد يتولاه الخ) أى لا يليق به فعله بنفسه اه نهاية (قول المتن فان أذن) بالبناء للمفعول بخط مناهية ومغنى (قوله فان لم يقبل بتركى) ينبغى أن نحو قوله بتركى كفى أمر اطغالى اه سم (قوله فواضح) أى بوصى في الأول عن الموصي وفي الثاني عن نفسه (قوله والا) أى بان أطلق ولم يقل عنى ولا عنك لكن بعد التقييد باضافة التركة الى نفسه الذى هو شرط الصحة اه رشيدى (قوله على الوجه) وفقاً للمغنى وخلافاً للنهاية (قوله على الوجه) هذا ما سألنا في الروض وشرحه وهو الصواب بخلاف ما فى الشارح أى النهاية اه رشيدى (قوله السابقين) أى فى أول الباب بقوله فعلم اطلاق الوصية على التبرع والعهد اه كردى (قول المتن جاز) أى هذا الايضاع واغترفة التأقيت في قوله الى بلوغ ابني أو قدوم زيد والتعليق في قوله فاذا بلغ أو قدوم فهو الوصي اه مغنى (قوله بخلاف أوصيت) الى المتن في النهاية الا قوله ولو بلغ الابن الى قبيل (قوله فاذا مات) بفتح التاء وكذا قوله من أوصيت (قوله أو فوصيك الخ) عطف على قوله فقد أوصيت الخ (قوله لان الموصي اليه مجهول من كل وجه) أى لمن يباشر الايضاع فلا يرد قوله لوصيه أو وص بتركى الى من شئت اه سيدعمر (قوله ولو بلغ الابن الخ) ولو قال أوصيت لك سنة الى قدوم ابني ثم ان الابن قدم قبل مضي السنة هل ينزل الوصي أم لا فيه نظار والظاهر الأول لان المعنى أوصيت لك سنة ما لم يقدم ابني قبلها فان قدم فهو الوصي فينزل بحضور الابن ويصير الحق له واذا مضت السنة ولم يحضر الابن فينبغي ان يكون التصرف فيما بعد السنة الى قدوم الابن للحاكم لان السنة التي قدرها الوصاية لا تشمل ما زاد اه عش (قوله الذى رجه الاذرعى الخ) عبارة النهاية فالاقرب انتقال الولاية للحاكم لانه جعلها مغنية بذلك اه وعبارة المغنى والظاهر كمال شيخنا أنهم ما غنية بذلك اه (قوله الثاني) أى الاستمرار أو قدماً ارتفاع النهاية والمغنى ترجيح الأول أى الانعزال والانتقال للحاكم (قوله بين الجاهل بالوصاية الخ) أى بعدم صحته الى غير الاهل فينزل وقوله وبين غيره أى بين العالم بذلك فلا ينزل اه كردى (قوله قيل كان الخ) القائل المنسكت كفى النهاية ووافقه أى المنسكت للمغنى (قوله وقد يجاب بانهم ما هنا ضمنيان الخ) ان أراد بالضمنى ما لا تصرح في صيغته بالتوقيت والتعليق فها هنا ليس كذلك أو ما لم يصرح الموصي بوصفهم ما فإيا تلى لم يرد منه ما صرح فيه

وحذف ذلك يغني عنه) الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر (قوله فان لم يقل بتركى) ينبغى أن نحو قوله بتركى كفى أمر اطغالى (قوله ثم ان قال له أوص عنى الخ) ان قال له وص عنى أو بتركى أو نحوهما وصى عنه شرح مر (قوله فهل ينزل الأول الخ) اعتمد مر الانعزال (قوله وقد يجاب بانهم ما هنا ضمنيان الخ) ان أراد بالضمنى ما لا تصرح في صيغته بالتوقيت والتعليق فها هنا ليس كذلك أو ما لم يصرح الموصي بوصفهم ما فإيا تلى لم يرد منه ما صرح فيه الموصي بذلك أو ما لم يصرح فيه الموصي بوصفهم ما فإيا تلى لم يرد منه ما صرح فيه

وبما توهم قصر ذلك عليهم ما انفصل بينهما ليكون هذا مفيداً للضمي وذلك مفيداً للصريح وكون هذا مغنياً عن ذلك لا يخفى به مثل المنهاج  
(ولا يجوز) للاب (نصب وصي) على الاولاد (والجد حي بصفة الولاية) عليهم حال الموت أي لا يعتد بمنصوبه اذا وجد تولية الجدد حيث دلان  
ولاية ثابتة بالشرع كولاية التزويج (٩٠) أمالو وجدت حال الايصاع ثم زالت عند الموت فيعتد بمنصوبه كما بحثه البلقيني رحمه الله لما

الموصي بذلك أو ما لم يصرح فيه المصنف بوصفه ما فهذا الاقائفة في افراده فتأمل له سم على حج اه رشدي  
(قوله) بما توهم الخ) هذا التوهم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا يأتي اه سم (قوله) قصر ذلك (أي  
لوقت والتعليق وقوله) عليهم أي الضميين اه كردى (قوله) وكون هذا مغنياً الخ) يتأمل اه سم أي  
أي اذ لا يفهم من اعتقادهم الضمني اعتقاد الصريح (قوله) للاب) الى قوله على ما نقله في المعنى الاقوله وبحث  
السبكي الى وخرج الى قوله وقياس مامر في النهاية (قوله) على اولاده) أي الصبيان والمجانين والسفهاء (قوله)  
حال الموت) نعت لصفة الولاية (قوله) أي لا يعتد الخ) أي ولا اثم عليه في ذلك لان ما تحقق فساد الوصية بطوار  
أن لا يكون بصفة الولادة قبل الموت اه عش (قوله) بمنصوبه) أي الاب (قوله) حين الموت (قوله)  
لما مر) أي في شرح الى ذي (قوله) بالشروط الخ) بخبرنا ولو قال في الشروط بحال الموت لكان أوضح (قوله)  
وقال الزركشي ويحتمل المنع) وهو كما قال شيخنا هو الظاهر اه معنى (قوله) أكله) أي أكله (قوله) على مامر)  
أي قبيل قول المصنف ولا يضر العمى (قوله) مامر) أي أنفاً (قوله) أما على الدين الخ) مقابل قوله على الاولاد  
اه سم (قوله) فان لم يوص بها) أي الاطفال والدين والوصايا يعني بشي منها (قوله) فالجد أولى الخ) قد يفهم انه  
لو أوصى لم يكن للجد وفاء الدين ونحوه لكن كلام الروض وغيره صريح في أن للجد بدل لساير الورثة ذلك اه سم  
(قوله) فالجد أولى) يعني بمعنى الاستحقاق اه عش (قوله) على ما نقله الخ) عبارة النهاية والمعنى كما قاله  
البغوي وحوى عليه ابن المقرئ اه (قوله) بما يشعر) أي بعبارة تشعر الخ) (قوله) أيضاً) أي كتفيد الوصايا  
(قوله) ولو منع عدم ولي) الى قوله وقد نوبحه في المعنى الاقوله ونظير الى وليتك كذلك (قوله) توقف نكاح السفية)  
أي البالغ كذلك اه معنى (قوله) ومنه) أي الولي (قوله) أي الايصاع) أي يجب الايصاع من ناطق اه  
معنى (قوله) كما باصـله) أي لا كما فهم بعضهم من رجوع الضمير الى الموصي اه رشدي (قوله) كما ثبتك  
مقامي) في أمر أولادي أو جعلتك وصيـاه معنى (قوله) وقياس مامر) أي في الوصية وقوله في أمر أطفالي أي  
أوفي قضاء ديني أو نحوه اه عش (قوله) وقياسه ان وليتك الخ) قال في النهاية فهو أي وليتك كذا بعد موتي  
صريح خلافاً للاذري حيث بحث أنه كناية لانه أقرب الى مدلول الخ فتأمل ما فيه من المخالفة في النقل  
حيث نقل عن الاذري أنه كناية واختار أنه صريح ووجهه بما أفاده الشارح الى قوله ويـسـكن في إشارة  
الآخر ولعل الناسخ حرف للاذري عن الشيخ اه سيدع وفي الرشدي ما يوافق (قوله) وهو ما رجـه  
شيخنا) استظهره المعنى (قوله) انه صريح هنا) اعلمه النهاية كما مر أنفاً (قوله) وقد نوبحه) أي كون وليتك  
صريحاً وكذا ضمير يؤيده الآتي (قوله) الصريح) بالجرح وصف لقوله فوضت اليك وقوله من وليتك أي  
المارفي كلامه أن نعامته على ما مر اه رشدي (قوله) بالامامة) أي العظمى اه عش (قوله) لو ائحد) كقوله  
بالامامة متعلق بالوصية وقوله بعدموته متعلق بالامامة (قوله) وظاهره) أي ما يأتي من الخ صحتها أي الوصية

ان العبرة بالشروط عند  
الموت ويبحث السبكي رحمه  
الله جوازها عند غيبة الجد  
الى حضوره للضرورة قال  
الزركشي رحمه الله ويحتمل  
المنع فان الغيبة لا تمنع حق  
الولاية أي ويمكن الحاكم  
أن ينوب عنه اه ويتجه  
جوازها لو كان ثم ظالم لو  
استولى على المال كله  
لتحقق الضرورة حيث  
وعليه يحمل كلام السبكي  
رحمه الله وخرج بحال الموت  
حال الوصية فلا عبرة بها  
بل يجوز على ما مر نصب  
غيره وان كان هو بصفة  
الولاية حيث ذكره بنظر عند  
الموت لتأهل الجد وعدمه  
كما علم مامر أما على الدين  
والوصايا فيجوز مع وجود  
الجد فان لم يوص بها فالجد  
أولى بامر الاطفال ووفاء  
الدين ونحوه والحاكم أولى  
بتفويض الوصايا على ما نقله  
عن البغوي رحمه الله وغيره  
لكن بما يشعر بالتبري منه  
ومن ثم اعتمد الاذري رحمه  
الله قول القاضي ان قضاء  
الدين الى الحاكم أيضاً  
وغلط البغوي (و) لا يجوز  
(الايصاع) تزويج طفل  
وبنت ولو منع عدم ولي لان

الموصي لا يعني بدفع العار عن النسب وسباني توقف نكاح السفية على اذن الولي ومنه الوصي (ولفظه) أي الايصاع كما باصـله وابت  
أي وصيغته (أوصيت اليك أو فوضت) اليك (ونحوهما) كائناتك متماي وقياس مامر اشتراط بعد موتي فيماعد أو وصيت و يظهر ان وكتبتك  
بعد موتي في أمر أطفالي كناية لانه لا يصلح أوصيه فيكون كناية في غيره وقياسه ان وليتك كذلك وهو ما رجـه شيخنا لکن ظاهراً كلام الاذري  
انه صريح هنا وقد نوبحه بأنه أقرب الى مدلول فوضت اليك الصريح من وكتبتك يؤيده ما يأتي من صحة الوصية بالامامة لو ائحد بعد موت وظاهره

صححها بألف أو صيت وفوضت وإذا ثبت ذلك في فوضت ثبت في وليت وليس ههنا من قاعدة ما كان ضريحا في بابها لا إذا جوزت الوصية  
بالإمامة كان الباب واحدا كما كان ضريحا هنا وبكسها غاية الأمر ان الموصي فيه امامة وغيره أو هذا لا يؤثر وتكفي إشارة  
الأخرى المفهومة وتكاتبه وكذا الناطق إذا سكنت وأشار برأيه أن نعم وقد قرئ عليه كتاب الوصية ولا يكتفي من غير قراءة ومثل ذلك ضريحي في مجب  
صبيغ الوصية (ويجوز فيه التوقيت) كما وصيت اليك من سوا أقال بعده أو وصي فلان أم لا وإلى ما بلغ غنبي (والتعليق) كما وصيت أو إذا مات  
وصي فقد أو وصيت اليك كما امر (ويشترط بيان ما لموصي فيه) وكونه تصرفا لما لم يباحا (٩١) كما وصيت اليك في قضاء ديوني أو في التصرف

بالامامة (قوله وفوضت) الواو بمعنى أو (قوله واذا ثبت ذلك) أى صحة الوصية بالامامة (قوله وليس هذا) أى  
وليس ردليل - لشيخ الاسلام على كناية وليت عبارة المعنى وهل تنعقد الوصاية بلفظ الولاية كوليك بعد  
موتى كانه عقد او وصيت اليك وجهان فى الشرح والروضة بلا ترجيح رجح الاذرى منهما الانعقاد والظاهر كما  
قاله شيخنا انه كناية لانه صريح فى بابه ولم يجد نقادى موضوعه اه (قوله كان الباب) أى باب الوصية بالامامة  
وغسيرا (قوله فما كان ضرر يحتملنا) أى فى الوصية بالامامة كوليك وقوله هنا أى فى الوصية بغير الامامة  
(قوله ويكفى اشارة الاخرس) الى قوله ويفرق فى المعنى الا قوله ومرا الى المتن وقوله سوا الى أوالى بلوغ والى  
قول المتن والقبول فى النهاية الاهذين وقوله ولوا طاقى وصحتمه الى والمعتمد وقوله نعم الى فالذى (قوله المفهمة)  
هل يأتى فيه ما قد مناعن عش فى حاشية شرح ولا يضر العمى لكن قوله وكاتبه رجح الاطلاق لان الكتابة  
كناية مطلقا (قوله اذا سكنت الخ) عبارة النهاية والمعنى ويلحق به أى بالاخرس ناطق اعتقل لسانه  
وأشار بالوصية برأسه أن نعم لقراءة كلامه اليه ليجزاه اه وعبارة الروض وتصح بالاشارة المفهمة من العاخر  
عن النطق قال فى شرحه كالآخرس دون القادر عليه اه (قوله ولا تسكنى) أى اشارة الناطق (قوله أقال  
بعدها) الانسب وبعدها بالواو اه سيدى (قوله أوالى بلوغ الخ) عطف على ستة (قوله كالمس) أى يقول  
المتن لو قال أو وصيت اليك الى بلوغ ابني الخ (قوله ولوا طاقى الخ) عبارة المعنى ولوا اقتصر على قوله أو وصيت اليك  
أو أتيتك مقامى فى أمر أطفالى ولم يذكر التصرف كان له التصرف فى المال وحفظه اعتمادا على العرف اه  
(قوله ويظهر ان الاول) أى قوله أو وصيت اليك فى أمرى أو تركى (قوله بين الاول) أى فى أمرى (قوله به)  
أى الظاهر والجار متعلق بلحق (قوله لتقييد تصرفه الخ) قد يقال الوكيل يلزمه أيضا رعاية المصلحة حيث لا إذن  
فى خلافها اه سم (قوله لانه) أى الايصاع (قوله فالقياس أن ذلك الخ) قد يقال قياس ما مر فى الوصية بامة  
حامل ثم يحتمل ان يشرك بينهما فى المعين ويختص الاول بماعده اه سيدى أقول وسيفرق الشارح بينهما  
فى شرح ولو أوصى لاثنتين (قوله فيما وصى به الخ) عموما وخصوصا واطلاقا وتعيينا (قوله ولم يتعرض له)  
أى وان تعرض الاول كان رجوعا عنه كما سأتى فى شرح ولو أوصى لاثنتين اه كرى (قوله والمعتمد الخ)  
عطف على قوله ويظهر ان الاول الخ (قوله فى الثانى) وهو قوله وفى أمر أطفالى سم وعش (قوله ان  
نظر وصاياه الخ) أى اذا لم يعين لذلك وصيا (قوله لقاضى بدماله) أى لالقاضى باده أى الموصى (قوله أهل  
بلده) أى المال (قوله على انه) أى ما مر أو الغرائض (قوله لبلد المال) كذا فى أصله بخطه والمراد واضح  
أى لقاضى بلد المال اه سيدى عبارة النهاية لقاضى بلد المال لا المال اه أى يقتصر فيه بالحفظ وغيره  
فيخالف ماله مال المحجور عش (قول المتن فان اقتصر الخ) أى لم يبين الموصى فيه (قوله وتار ع فيه) أى فيما  
قالوه (قوله وفيه نظر) أى فى النزاع وكذا ضمير يؤيده (قوله وخم الزبيلى) عطف على قول البيهاتين (قوله  
(قوله وكذا الناطق اذا سكنت) عبارة الروض وتصح بالاشارة المفهمة من العاخر عن النطق قال فى شرحه  
كالآخرس دون القادر عليه (قوله بخلافه هنا لتقييد الخ) قد يقال الوكيل يلزمه أيضا رعاية المصلحة حيث  
لا إذن فى خلافها (قوله والمعتمد فى الثانى) أى وهو قوله فى أمر أطفالى

بسمه فلان ومسی اه

لأن كلام البيانين ليس في مثل ما نحن فيه وكلام الزبيلي اما ضعيف أو يفرق بينه وبين ما هنا بان ما قاله محتمل لالة. ار وهو يقبل المجهول فصح  
فيسمى محتمله وجعل على العموم اذ لا مرجع وما هنا محض انشاء وهو لا يقبل الجهل بوجه (و) يشترط (القبول) من الوصي لانهم اعقد تصرف  
كلو كالة ومن ثم اكنى هنا بالعمل كهو ثم (٩٢) كما اقتضاء كلام الشيخين وجزم به القفال وهو أوجه من اعتماد السبكي رحمه الله اشترط

اللفظ (ولا يصح) القبول  
ولا الرد (في حياته في الاصح)  
لانه لم يدخل وقت تصرفه  
كالوصي له بالمال بخلافه  
بعد الموت ولا يشترط بعده  
الغور في القبول ما لم يتعين  
تنفيذ الوصايا أو يعرضها  
عليه الحاكم بعد ثبوتها  
عنده قال الأذري رحمه الله  
أو يكون هناك ما يجب  
المبادأة اليه (ولو وصي  
لاثنين) وشروط اجتماعهما  
أو أطلق بان قال أوصيت  
البكا أو ألى فلان ثم قال ولو  
بعد مدة أوصيت الى فلان  
أوفال عن شخص هذا وصي  
ثم قال عن آخر هذا وصي  
وظاهر كلامهم هناك لا  
فرق بين علمه بالأول وعدمه  
وعليه يفرق بين هذا ونظيره  
السابق قبل الفصل بان  
الاجتماع هنا ممكن مقصود  
للموصي لان فيه مصلحة له  
وتم اجتماع المالكين على  
الموصي به متعذر والتشريك  
خلاف مؤدى اللفظ فعين  
النظر للقرينة وهي وجود  
علمه وعدمه ولو قال أوصيت  
اليه فيما أوصيت فيملاز يد  
كان رجوعا (لم يفسد  
أحدهما) فيما اذا قبل  
بتصرف بل لا بد من  
اجتماعهما عليه بان يصدر  
عن رأسهما ولو باذن  
أحدهما لا آخر أو باذنا

لأن كلام البيانين ليس في مثل الخ) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس بختصاص بشئ نعم بحجاب بانه ليس مراد  
البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك أو وجوده مقتضى الاحتياط ونحوه  
اه سم (قوله بتحمل الاقرار) بان يكون المعنى أو وصيته بشئ له عندى كوديعته اه عس (قوله وهو الخ)  
أى الاقرار (قوله فصح فيه) أى فيما قاله ما يحتمل له أى الجهل الذى يحتمله الاقرار (قوله ويشترط) الى  
قول المتن ولو وصى في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قال الأذري الى المتن (قوله كما اقتضاء كلام الشيخين  
الخ) وهو المعتمد نعم تبطل بالرديسن قبولها لان علم الامانة من نفسه فان لم يعلم ذلك فلاولى له عدمه فان علم من  
حاله الضعف أى أو الحيانة فالظاهر حرمة القبول حينئذ نهاية ومعنى (قوله لانه لم يدخل وقت تصرفه الخ)  
فلو قبل في حياته ثم ردد بعد وفاته لغاؤا ورد في حياته ثم قبل بعد وفاته صح اه مغنى (قوله ما لم يتعين تنفيذ  
الخ) ومع ذلك فينبغي ان لا تبطل بالتأخير وان اتم به حيث لم يترتب عليه ما يفسق بسببه اه عس  
(قوله أو يكون) الاولى أو يكن بالجزم (قوله وشروط اجتماعهما) الى قوله أو قال عن شخص في المغنى والى  
المتن في النهاية الا قوله أو قال عن شخص الى وظاهر كلامهم (قوله البكا الخ) أو الى زيد وعمر اه مغنى  
(قوله وظاهر كلامهم هنا الخ) راجع الى الصورتين الأخيرتين فقط (قوله بان الاجتماع هنا) اى فى  
الموصي فيه أو فى الإيصاء (قوله وجود علمه) اى فتسكون الوصية الثانية رجوعا عن الاولى وقوله وعدمه  
أى فتسكون تشريكا وجعله عدم العلم قرينة تفيد تسامحا ولو قال وعدها عطفا على القرينة لتسلم عنه (قوله  
فيما اذا قبل) الى قوله أو بان يشترى في النهاية والمغنى (قوله بتصرف) متعلق بيفترد (قوله أو باذنا الثالث الخ)  
منصوب بأن مضرة بعد أو المصدر المنسب منها ومن منصوبها معطوف على اذن أحدهما نظير قوله تعالى  
او يرسل رسولا والمعنى باذن أحدهما لا آخر أو باذنهما الثالث وليس منصوبها عطفا على يصدر ولا جهامه  
حينئذ عدم صدوره عن رأيهما فى تلك الحالة وليس كذلك كما هو واضح اه سيد عمر قال سم هل شرط  
الاذن لثالث ان يعجز أو لا يلىق بهما أخذاهما تقدم قرينتاى الشارح اه أقول الظاهر نعم (قوله أو بان  
يشترى) عطفا على قوله بان يصدر الخ قال سم قوله أو بان يشترى الخ هذا ما أفتى به العراقي وهو ممنوع  
بتصريح الاصطخري فى أدب القضاء بامتناع شراء أحد الوصيين من الآخر شرح مر اه وسيد كرا الشارح  
قبيل قول المصنف والموصى والخ ما لو اتفق (قوله فيما اذا شرط الخ) متعلق بقوله أو بان يشترى  
أحدهما اه كردى وكتب عليه السيد عرا أيضا ما نصه تأمل الجمع بين هذا وقوله وشرط الاجتماع أو  
أطلق اه وقد يجب بان المراد باشرط الاجتماع هنا يشمل الاطلاق (قوله عابا بالاحوط الخ) تعليل  
للمتن عبارة النهاية والمغنى عابا بالشرط الى الاول أى فى شرط الاجتماع واحتياطى فى الثانى أى فى الاطلاق  
اه وهى احسن (قوله وانما يجب) أى الاجتماع عند عدم التصريح بالانفراد (قوله وانما يجب)  
الى قوله وبحث فيه فى النهاية والمغنى (قوله الانفراد به) أى بما ذكر من الرد والقضاء (قوله لان لصاحبه)

(قوله لان كلام البيانين ليس في مثل ما نحن فيه) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس بختصاص  
بشئ نعم بحجاب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك  
أو وجوده مقتضى الاحتياط ونحوه (قوله وهو أوجه الخ) اعتمده مر (قوله أو باذنا الثالث) هل  
شرط الاذن لثالث أن يعجز أو لا يلىق بهما أخذاهما تقدم قرينتاى الشارح (قوله أو بان يشترى  
أحدهما لا أحد الطرفين الخ) هذا ما أفتى به العراقي وهو ممنوع بتصريح الاصطخري فى أدب القضاء

لثالث فيه أو بان يشترى أحدهما لا أحد الطرفين من الآخر شيا لأطفال الآخر فيما اذا شرط عليهم الاجتماع فى  
تصرف كل منهما عابا بالاحوط فيه وهو الاجتماع لان أحدهما قد يكون أعرف والآخر أوثق وانما يجب فيما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة  
وصية غير معينة وقضاء دين ليس فى التركة بنسبة بخلاف رد ودية وعارية ونحوه وقضاء دين فى التركة بخسبه فلا يكل الانفراد به لان لصاحبه

أى ما ذكر من الوديعة الخ والدين (قوله وبحث فيه) أى فى جواز الانفراد وكذا الإشارة بقوله معنى ذلك (قوله ان يعتد به) أى بمدى كماله المستحق اه عش (قوله بحسبها) أى بوفق الوصية وهو الاجتماع اه كردى (قوله وبحسبها الخ) عبارة النهاية والمغنى وقضية الاعتداد به ووقوعه موقعه اباحة الاقدام عليه وهو الادب وان بحثنا خلافه اه قال عش قوله اباحة الاقدام ومع ذلك هل يضمن لو تلغت فى يده اولافيه نظروا قد تقتضى الاباحة عدم الضمان وقوله عليه أى الرد اه وزاد فيما مر على ذلك مانصه الا ان يقال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجواز ان تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه وهذه الزيادة هى الاقرب (قوله فى تلك المثل) بضم الميم والثاء جمع مثال (قوله بما فيه) أى بالوصية فيها ليس كذلك (قوله اما اذا قبل احدهما الخ) مقابل قوله اذا قبل اى واستمر عليه (قوله فى صورتين الاختيرتين) وهما قوله أولى فلان ثم قال الخ وقوله او قال عن شخص الخ (قوله وبوجه) أى قوله اما اذا قبل احدهما فقط او قبل الخ (قوله بان التشرىك الخ) متعلق بوجه وقوله فيها أى فى صورتين الاختيرتين وقوله به أى التشرىك والخارج متعلق بالتصريح وقوله المقوى له نعت لعدم التعرض وقوله انه اى الموصى كلاً اى وقوله فى الثانية الخ اى من الوصيتين وقوله المقتضى الخ نعت لعدم التعرض وقوله انه اى الموصى كلاً اى من الوصيتين كلاً اى كل الموصى فيه وقوله وهو متعذر اى التملك المذكور (قوله فوجب التشرىك) اى فيما اذا قبل (قوله لورداً احدهما) اى اولى لم يقبل اخذاً من مقابلة الماراً نفاً (قوله فى نحو وصيت الخ) اى كقوله اوصيت لزيد وعمر وقوله ز يدوم وعمر وصي (قوله فوجب الخ) أى على القاضى (قوله ولو اختلف) الى المتن فى النهاية (قوله المستقلان) أى بان صرح الموصى بالاجتماع أو أطلق (قوله فان امتنعاً واحدهما) أى من العمل بالمصلحة الخ وكذا الامتناع من قبول الوصية كفى المغنى (قوله أو خرجا) الى المتن فى المغنى (قوله أو خرجا الخ) أى بالموت أو الجنون أو الفسق أو الغيبة اه معنى ودفعه على قوله امتنع الخ المتفرع على الزامهما العمل المتفرع على اختلاف غير المستقلين لا يخفى ما فيه (قوله أناب عنهما) أى ولا ينعزلان فى صورة الامتناع كما صرح به فى الروض اه سم (قوله أو فى المصروف الخ) عطف على قوله امتنع الخ المتفرع على (قوله والمال الخ) قيد للحفظ فقط عبارة الفتح مع المتن وان اختلفا أى الوصيان استقلالاً أو لا فى تعيين مصروف أى من تصرف الوصية اليه من المقرء أو غيرهم فالقاضى يعين من رآه أو فى حفظ والمال ما ينقسم قسم أى قسمه القاضى بينهما فان لم ينقسم جعله تحت يدهما كان يحسم لاه فى بيت ويعلقاه فان لم يقرأ خبا فتحت يد نائهما فان امتنع حفظه الحاكم اه (قوله استقلالاً أو لا تولاه القاضى) الظاهر كفى شرح مر استقلالاً ولا

بامتناع شراء أحد الوصيين من الآخر شرح مر (قوله أناب عنهما) أى ولا ينعزلان فى صورة الامتناع كما صرح به فى الروض (قوله استقلالاً أو لا تولاه القاضى) الظاهر كفى شرح مر استقلالاً أو لا تولاه الحاكم انتهى قال فى العباب ولو اختلفا فمن يعطى عينه القاضى أو فى حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسم ثم يتصرفان معاً فيما يريد كل منهما ثم ليس لاحدهما رد نصيبه الى الآخر ولو تنازعا فى عين المقسوم افرع أولاً ينقسم حفظاه معاً يجعله فى بيت يعلقانه أو مع نائب لهما برضاهما والا أناب القاضى عنهما ولو واحد فان رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين فى الحفظ فقط لم يفرده أحدهما مطلقاً انتهى وفى فتاوى الجلال السيوطى مسئلة رجل أسند وصيته لاقوام متعددة بصيغة تدل على اجتماعهم وهو قوله أسندت وصيتى لفلان وفلان وفلان فرد جماعة منهم الوصية فهل يتصرف الباقيون أم لا بد من إقامة واحد عن الذى رد الجواب اذا صرح باجتماع الاوصياء على التصرف أو أطلق لم يجرى للباقيين الانفراد بالتصرف بل ينصب الحاكم بدلا عن ردي يتصرف معهم لكن هذه الصيغة المذكورة فى السؤال عندى فى دلائلها على الاجتماع نظر بل هى ظاهرة فى استقلال كل واحد من أجل إعادة الجارى فى كل اسم فلو حذف الجارى عما بعد الاول فقال لفلان وفلان

قسمه بينهما ولكل التصرف بحسب الاذن فان تنازعا

بالوصية فلا يمكن بحسبها وبجواب عنه بان الذى يتقيد بالوصية هو ما يختلف الغرض فيه باختلاف المتصرفين وأما ما ليس كذلك كفى تلك المثل فلا وجه للتقسيم فيها أما اذا قبل أحدهما فقط وقبله ثم رد أحدهما فى صورتين الاختيرتين للباقي التصرف ولا يعوض الحاكم بدل الراد ويوجه أخذ من كلاً مهم بان التشرىك فيهما ليس مأخوذاً من تصريح الموصى به بل من احتمال اعادة التشرىك المقوى له عدم تعرضه فى الثانية لبطان الاولى المقتضى أنه ملك كلاً كله عند الموت وهو متعذر فوجب التشرىك بخلاف ما لو رد أحدهما فى نحو أوصيت اليك كذا يعوض بدله لان الموصى جعل لكل النصف من عاقله بطل برجوع الآخر كنهه لم يرض بنظره وحده فوجب التعويض ولو اختلف وصيا التصرف المستقلان فيه نفذ تصرف السابق أو غير المستقلين الزم العمل بالمصلحة التى رآها الحاكم فان امتنعاً أو أحدهما أو خرجاً أو أحدهما عن أهلية التصرف أناب عنهما وعن أحدهما أميناً أو أميناً أو فى المصروف أو الحفظ والمال مما لا ينقسم استقلالاً أو تولاه القاضى فان انقسم



في عين النصف المحفوظ أقرع بينهما فان نص على اجتماعهما في الحفظ لم ينفر دأ أحدهما بحال (الان صرح به) أي الانفراد فيجوز حينئذ كالأمانة وكذا لو قال إلى كل منكما أو كل منكما وصي في كذا أو أوصيتا وصي في كذا أو يفرق بين هذا وأوصيت اليكما بأنه هنا ثبت لكل وصف الوصاية فدل على الاستقلال بخلافه (٩٤) ثم ولو جعل عليه أو عليهما مشرفاً أو ناظر الم يثبت له تصرف وإنما يتوقف على مراجعته قال

الاذري الأفي نحو شراء يقل مما لا يحتاج لنظر ولو فوض لاثنين صرف ثلثه لقرعة ختمات معلومة فقسماً ثلثه نصفين واستأجر كل الآخر لقرعة النصف فهل يجوز ذلك والذي يظهر ان كلا ان استقلال جاز والا فلا اخذ من قول الاذري لكل من المستقلين الشراء من الآخر أي لنفسه أو طفله أو عاتر بضابط اطلاق الاصطغري امتناع شراء كل من الآخر ورجعه على غير الاستقلال وكذلك على غير المستقلين وكذلك اطلاق بعضهم في مسئلتنا انه يمتنع ذلك (والوصي والوصي العزل) أي للموصي عزل الوصي والوصي عزل نفسه لكن يلزمه اعلام الحباكم فوراً والاضمن (مق شام) لجوازها من الجانبين كالوكالة نعم ان تعيين على الوصي بان لم يوجد كاف غيره أو غاب على طئه تلف المال باستيلاء طالم أو قاضي سواه كهلو الغالب لم يجز له عزل نفسه ولم ينفذ لكن لا يلزمه ذلك مجانباً بل بالاجرة وهل له ان يتولى أخذها ان خاف من اعلام قاض جاز له تعذر الرفع اليه والتحكيم لانه لا بد فيه من رضا الخصمين محل نظر

ولاد الخ قال في العباب ولو اخذت لفا من يعطى عينه القاضى أو في حفظ المال إلى التصرف وهو ينقسم قسمين ثم يتصرفان معاً فيما يبد كل منهما ثم ليس لاحدهما رد نصيبه إلى الآخر ولو تنازعا في عين المقسوم أقرع أو لا ينقسم حفظاً معاً بجعله في بيت ينفذه أو مع نائب له سواهما أو أتاب عنهما ولو واحد فان رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفر دأ أحدهما مطلقاً انتهى اه سم وقوله الظاهر أقول بل الصواب وقوله كما في شرح الخ أي وبعض نسخ الشارح وقوله استقل أو لا أي سواء استقلا أم لم يستقلا جواب الشرط قوله تولد الخ (قوله في عين النصف) أي بان قال كل انا حفظ هذا النصف (قوله بحال) أي سواء قبل المال الانقسام أم لا (قوله أي الانفراد) إلى قوله ولو فرض لاثنين في النهاية والغنى (قوله فيجوز) أي الانفراد فإذا ضعف أحدهما انفراد الآخر كالمات واجن وللأمام نصب من يعين الآخر وإذا تعين اجتماعهما على التصرف أي بالنص عليهما وبالاطلاق واستقل أحدهما لم يصح تصرفه وضمن ما اتفق على الأولاد وغيرهم اه مغنى (قوله بين هذا) أي انما وصي في كذا اه فسخ الجواد (قوله أثبت لكل وصف الوصاية) لان التثنية في حكم تكسر بالانفراد اه مغنى (قوله عليه) أي الوصي أو عليهما أي الوصيين (قوله مشرفاً أو ناظر) قضية العطف مغايرته أو ناظر له اه غير مراد بل هو عطف تفسيراً لانه لا يكون بالآخر أن تجعل مجازاً عن الوار اه عيش أقول ويؤيده اقتصار المغنى على المشرف (قوله لم يثبت له) أي المشرف (قوله وإنما يتوقف) أي التصرف (قوله كل) أي من الاثنين وقوله في قراءة النصف أي نصف الختمات (قوله وعاتر بضابط) أي قول الاذري وقوله ويرد أي الاعتراض بحمله أي اطلاق الاصطغري (قوله وكذلك اطلاق بعضهم) أي فيحمل على غير مستقلين في مسئلتنا أي مسئلة الختمات الخ (قوله أي للموصي) إلى قوله وبما تقر في مسئلة الاجارة في النهاية الا قوله لكن يلزمه إلى المتن وقوله وهل له أن يتولى أخذها إلى والاوجه (قوله لجوازها) أي الوصاية من الجانبين إلى قوله وهل له ان يتولى في الغنى (قوله ان تعين) أي الايصاء (قوله وأغاب الخ) عطف على تعين (قوله باستيلاء طالم أو قاض سوء) قضية العطف مغايرتهما وهو ظاهر بحمل الظالم على متغلب لا ولاية له وجعل القاضى على متول لفصل الاحكام والخصومات لكنه يجوز في حكمه اه عيش (قوله لا يلزمه) أي الوصي ذلك أي الاستمرار على الوصاية (قوله والتحكيم) بالجر عطف على الرفع أو بالنصب على انه مفعول معه (قوله لانه لا بد فيه من رضا الخصمين) أي وهو متعذر (قوله من رضا الخصمين) من الثاني سم قديقال الثاني هو الموصى عليه اه سيد عمر (قوله ولو قيل بجواز بشرط اخبار الخ) أطلق المغنى جواز الاخذ بغيره وإذا كان الناظر في مال الطفل أجنبياً فله ان يأخذ من مال الطفل قدر أجرة عمله فان كانت لا تكفي له أخذ قدر كفايته بشرط الضمان وان كان أباً أو جداً أو أمماً بحكم الوصية لها أو كان فقيراً فنفقته على الطفل وله ان ينفق على نفسه بالمعروف ولا يحتاج إلى اذن حاكم كما قاله ابن الصلاح اه (قوله له) أي الوصي والجار متعلق باخبار الخ وقوله ولا يعتمد الخ بالنصب على اخبار (قوله في هذه الحالة) أل فيه للجيش الشامل لحالة التعيين وحالة غلبة ظن التلف (قوله عزل الموصى له) أي الوصي والجار متعلق بعزل الخ (قوله اذا كانت) أي الوصاية (قوله اجارة بعوض) سيد كرمورة الاجارة وكان الأولى ان يقول بعوض اجارة (قوله فهي جعالة) أي وله

وفلان كانت صورة الاطلاق انتهى (قوله فدل الخ) في هذا التفريع كقوله الآتي بخلافه ثم نظر لا يخفى اذ مجرد اثبات وصف الوصاية لا يدل على الاستقلال واثبات ذلك الوصف موجود ثم أيضاً (قوله لا بد فيه من رضا الخصمين) من الثاني

ولو قيل بجواز بشرط اخبار عدلين عارفين له بقدر أجرة عمله ولا يعتمد معرفته بنفسه احتياطاً لم يعدد والاوجه أنه يلزمه عزل القبول في هذه الحالة وأنه يمتنع عزل الموصى له حيثما فيه من ضياع نحو ودائع أو مال أولاده ويمتنع عليه عزل نفسه أيضاً اذا كانت اجارة بعوض فان كانت بعوض من غير عقد فهي جعالة

قاله الماوردي واعتبر بان شرط صحة الاجازة مكان الشروع في الاستجارة عقب العقد وهنالك ليس كذلك وبان شرطها العلم باعمالها واعمال الوصاية بتجهولة واجاب السبكي عن الاول باب صورته ان يستاجر الوصي على اعمال لنفسه في حياته ولطفله بعد موته او يستاجر القاضي على الاستمرار على الوصية لصحته تراها بعد موت الوصي ويحجب عن الثاني بان الغالب عليها بان ميسر الحاجة اليها يقتضي المساحة بالجليل بها وقول الكافي لا يصح الاستجارة لذلك ضعيف واذا لزم الوصاية باجارة وعجز عنها استوجبه عليه (٩٥) من ماله من يقوم مقامه فيها عجز عنه

وجاز ذلك مع أنها اجازة عين وهي لا يستوفي فيها من غير العين قال الاذري لان ضعفه بمنزلة عيب محاذ في جعل الحاكم ما فيه المصلحة فمن الاستبدال به والضم اليه \* (تنبيه) \* تسمية رجوع الوصي عن الايصاء اليه عزلا مع انه لا عبرة بالقبول في الحياة كما مر محجاز وكذا تسمية رجوع الوصي عن القبول اذ قطع السبب الذي هو الايصاء بالرجوع عنه او بعدم قبوله منزل منزلة قطع السبب الذي هو التصرف لو ثبت له وبهذا الذي قرره اندفع بناء السبكي لذلك على ضعيف أن العبرة بالقبول في الحياة وبما تقر في مسألة الابانة يعلم بالان جعله ان يتجره لطفه شيئا آخره وكذا تبطل الوصية له كل سنة بكذا او مادام وليا على ولده في غير السنة الاولى كما مر لان الجهل بالسنة استحقاقه يصيرها مجهولة لا يمكن اعتبارها من الثالث كمسئلة الدينار المشهورة واقتناء بعضهم بغيرها وهم وحكي الامام عن والده انه لو جعل لوصيه جعله قدر آخره

عزل نفسه متى شاء اه عش (قوله قاله) أي قوله ويمتنع عليه الخ (قوله عن الاول) هو قوله ان شرط صحة الاجازة مكان الشروع (قوله بعد موت الوصي) تنازع فيه قوله يستاجر الخ وقوله رآها (قوله عن الثاني) هو قوله وان شرطها العلم الخ (قوله بان الغالب الخ) يتأمل المراد من هذا الجواب اه رشدي عبارة السيد عمر قوله بان الغالب الخ محل تأمل فالاولى الاقتصار على الجواب الثاني اه (قوله وبان ميسر الحاجة) أي قوة الحاجة اه عش (قوله اليها) أي الاجارة (قوله بالجليل بها) أي بالاعمال (قوله استوجبه عليه) أي الوصي (قوله لان ضعفه) أي الوصي الاجير (قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب انما يقتضي الفسخ لا الاستبدال اه سم (قوله كالم) أي آتقا بقول المصنف ولا يصح في حياته (قوله محجاز) فان العزل فرع الولاية ولا ولاية قبل موت الوصي فالاولى التعبير بالرجوع كافي الر وضعت أصلها اه معنى (قوله وكذا تسمية رجوع الوصي عن القبول) بمعنى عدم قبوله كيدل عليه ما يأتي والا فهو بعد القبول رجوع حقيقة اه رشدي وقوله رجوع حقيقة تصوابه عزل حقيقة (قوله لو ثبت الخ) أي التصرف (قوله وبهذا الذي الخ) أي من المحاز (قوله لذلك) أي لتسميته رجوع الوصي أو الوصي عزلا (قوله ان العبرة الخ) بدل من ضعيف (قوله وبما تقر الخ) يعني بالجوابين عن الاعتراضين (قوله له) أي لشخص (قوله في غير السنة الاولى) متعلق بتطل (قوله كالم) أي قبيل قول المصنف وتصحح تطوع اه كردي (قوله يصيرها) أي الوصية بمعنى الوصي به (قوله لا يمكن اعتبارها من الثالث) قد تقدم عن السيد عرافيه (قوله كمسئلة الدينار) أي المسألة قبيل قول المصنف وتصحح تطوع (قوله قدر آخره المثل) بما اذا تنضبط أجرة المثل اذ المدة لا ضابط لها اه سيد عر (قوله عنه) أي الوصي يجعل (قوله والجعل يبق به الخ) أولا يبق ورضي به اه سيد عر (قوله يبق به الثالث) انظر بماذا يعلم وفاء الثالث فان العبرة فيه كما مر بحال الموت لا بحال الوصية (قوله بالعدل الخ) ظاهره تعيين العدول حيث لا جواز له فليراجع (قول المتن واذا بلغ الطفل) أي رشيدا اه معنى (قوله أو أفاق المجنون) أي قوله بيمينه لتعدي في الغنى والى قوله وبو يده في النهاية (قوله أي الوصي) أو نحوه كلاب مغنى عبارة سم قوله أي الوصي أي أو الاب أو الجحد وعبارة المنهج وصدق بيمينه ولي مال في اتفاق على موليه لا في دفع المال انتهى وقوله ولي مال قال في شرحه وصيا كان أو قريبا أو غيره انتهى فشمى الاصل والحاكم فلا بد من عين الحاكم قبل عزله خلافاً لخالف اه (قوله وكذا قيم الحاكم) أي الحاكم فيصدق بلا عين وان عزل حلي وجرح واعتمد مر أنه لا بد من عينه قبل العزل وبعده سم اه بغيري أقول قضية اطلاق ما مر عن المغنى وشرح المنهج وقول الشارح الا تقي كالغنى والاوجه ان الحاكم الثقة مثلهما الخ وصرح الاسنى ان الحاكم لا بد من يمينه كما قاله مر ودين مما يأتي ان الخلاف بين الرولى وبين الشارح وغيره ممن ذكر انما هو في ان المصدق بيمينه في دفع المال الحاكم الثقة أو الولد واختار الشارح وغيره ممن مر الاول والنهاية الثانية (قوله فيصدق الولد فيه) أي في غير اللاتق أي في انكاره صرفه عبارة سم

(قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب انما يقتضي الفسخ لا الاستبدال (قوله أي الوصي) أي أو الاب أو الجحد وعبارة المنهج وصدق بيمينه ولي مال في اتفاق على موليه لا في دفع المال انتهى وقوله ولي مال قال في شرحه وصيا كان أو قريبا أو غيره انتهى فشمى الاصل والحاكم فلا بد من عين الحاكم قبل عزله وبعده خلافاً لخالف مر (قوله فيصدق الولد) لعل المراد فيما عدا القدر اللاتق وفي العباب لا في

المثل لم يجز العدول عنه لتبرع قال الامام وحله ان كان الوصي كافيا والجعل يبق به الثالث فان لم يكف أو زاد الجعل على الثالث ولم يرض بالثالث فالوجه القطع بالعدول للمتبرع (واذا بلغ الطفل) أو أفاق المجنون أو رشد السفیه (ونازعه) أي بحاله الوصي (في) أصل أو قدر نغو (الاتفاق) اللاتق (عليه) أو على بموثة (صدق الوصي) بيمينه وكذا قيم الحاكم لان كلامهم أمين ويتعذر عليه اقامة البينة عليه بخلاف البيع للمصلحة أما غير اللاتق فيصدق الولد فيه قطعاً

بيمينه لتعدي الوصي بغرض صدقه ولو تنازعا في الاسراف وغيره القدر نظره فيه وصدق من يقتضي الحال تصديقه وان لم يعين صدق الوصي وما ذكر في الحالة الاولى من احتياج الولد ليمينه فيه نظر ظاهر والذي يجبه أخذ ما تقر رأي آخر انه متى علم في شيء انه غير لائق لم يحتج ليمين الولد بل ان كان من مال الولي فلعنوا والولد (٩٦) ضمه ولو اختلفا في شيء أهولائق أولا ولا يمينه صدق الوصي بيمينه لان الاصل عدم خيانته أو

في تاريخ موت الاب وأول ملكه للمال المتفق عليه منه صدق الولد بيمينه وكالوصي في ذلك وراثته ويؤيده قولهم لو ادعى وارث الوديع ان مورثه ودعوى المالك صدق الوارث بيمينه وقول البغوي لا يمين اليمينه ضعيف وللأصل الاتفاق من ماله للمصلحة وصدق بيمينه في قصده الرجوع غير جع بخلاف نحو الوصي لا يرجع الا ان أذن له القاضي وكذا اذا في الوصايا أو موقوف التجيز من ماله لا يرجع الا ان أذن له فيه أو قصد الرجوع وأشهد عليه عند فقد الحاكم كالمروكان ذلك المصلحة تعود على المولى ككساده ماله ورعا بجه بتأخير بيعه ثم ان دفع الوصي ولو وارثا باذن الورثة في الاولى وبقية في الثانية رجع عليه وعليه يحمل اطلاق العبادي رجوع الوارث (أو) تنازعا (في دفع) المال (اليه بعد البلوغ) أو الافاقه أو الرشد أو في اخراجه الزكاة من ماله كالمروكان ظاهر وصرح به بعضهم (صدق الولد) بيمينه ولو على الاب لانه لا تعسر إقامة البينة عليه وهذا لم

قوله فيصدق الولد لعل المراد فيما عدا القدر اللائق وفي العباب لافي الزائد على اللائق أي لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه اه (قوله بيمينه) سيد كر أنه ضعيف (قوله لتعدي الوصي) أي بانفاق غير اللائق وقوله بغرض صدقه أي الوصي (قوله وعين القدر) أي قدر ما ادعاه من الانفاق اه شرح الروض (قوله نظره فيه) يظهر ان الناظر القاضي أو نائبه اه سيد عر (قوله وصدق الخ) أي بلا يمين اه عر (قوله من يقتضي الحال تصديقه) يعني لا يصدق من يكذب به الحس اه كردي (قوله وان لم يعين الخ) قد يقال الدعوى حينئذ مجهولة فاني تصح وبغرض صحتها لوسنكل الوصي عن اليمين بماذا يقتضي عليه تحمل تامل اه سيد عر (قوله صدق الوصي) أي بيمينه كما في شرح الروض ويغيداه أيضا ما مر آتفا عن السيد عر (قوله في الحالة الاولى) هي قوله اما غير اللائق اه عر (قوله مما تقر رأي آخر) يعني قوله وصدق من يقتضي الحال تصديقه (قوله بل ان كان) أي الزائد على اللائق (قوله أو في تاريخ موت الاب) كان قال مات من ست سنين وقال الولد من خمس واتفق على الانفاق من يوم موته اه شرح الروض (قوله أو أول ملكه) أي الولد عطف على تاريخ الخ عبارة شرح الروض ومثله أي التنازع في تاريخ موت الاب مالونازع الوالد أو الوصي أو القيم في أول مدة ملكه للمال الذي أنفق عليه منه اه (قوله وكالوصي في ذلك) أي فيما تقدم في المتن والشارح (قوله ويؤيده) أي كون وارث الوصي مثله (قوله وقول البغوي) مبتدأ خبره قوله ضعيف وقوله لا بد الخ لوارث الوديع (قوله وللأصل) هل يشمل الام الوصية فليراجع (قوله نحو الوصي) كقيم الحاكم بخلاف الحاكم الامين أخذ من الاستثناء الآتي أنفاق قوله الآتي والاوجه الخ (قوله ان أذن له القاضي) و يظهر أخذ ما ياتي آتفا وقصد الرجوع وأشهد عليه عند فقد الحاكم وكان ذلك المصلحة الخ ولو كان فصله بكذا بوجه خلافه فليراجع (قوله كالمروكان) أي في شرح في تنفيذ الوصايا (قوله ككساده ماله) أي المولى (قوله في الاولى) أي اذا كان الوصي غير وارث وقوله في الثانية أي اذا كان وارثا سيد عر وسم وهل يقوم العلم برضاهم بالدفع ثم الرجوع يقوم مقام اذنتهم أولا (قوله أو تنازعا) الى قوله ولو أوصى بثلاث تركته في النهاية الا قوله والاوجه الى ولا يطالب أمين وقوله أو اشترى من وصي آخر الى ولا يجوز له وقوله قبل الخوض فيه وقوله أو اشترى شيئا مصدقا لثبائعه الى أو اشترى شيئا من وكيل (قوله تنازعا) المناسب للمعطوف عليه نازعه كما في المغني (قول المتن بعد البلوغ) أي رشيدا اه معنى (قوله أو في اخراجه) أي الوصي الزكاة من ماله أي الطفل فيما يظهر (قوله كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية على ما صرح به بعضهم لكن أفتي والدرجته الله تعالى بأنه لا يمين بيمينه اه وفيه وقفة ظاهرة (قوله بيمينه) الى قوله ويصدق أحدهما في المغني (قوله وهذه) أي مسألة المتن (قوله لم تقدم الخ) أي حتى تكون مكررة كما قبل (قوله لان تلك) أي المتقدمة في الوكالة (قوله وليس) أي الوصي (قوله فيهما) خبران (قوله أحدهما) أي الوصي والقيم وكان الاولى كل منهما بل الاضمار كما في النهاية ليرجع الضمير لمطلق الولي (قوله أو ترك أخذ بشفعة) عطف على نحو بيع ولعل فائدة هذا أنا اذا صدقنا الولد بيمينه شفعته اه رشدي (قوله بخلاف الاب الخ) راجع لقوله لافي نحو

الزائد على اللائق أي لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه (قوله في الاولى وبقية في الثانية) المراد بالاولى الوصي والثانية الوارث (قوله ولو على الاب) قال المزجدي التجز يدلو تنازع الاب والجد والوصي في دفع المال اليه بعد البلوغ فطريقان أحدهما في الجواهر القطع بقبول قولهما وفي الاذرعى أن مقبوم كلام السجين قبول قول الاب أو الجد وصرح غيرهما بانهما كالوصي في الردينهم الامام والغزالي وهو الظاهر قال في المطالب والكفاية وهو المشهور وهو مقتضى ما ذكره الشيخ في التنبيه باب الحجر انتهى (قوله بخلاف الاب والجد)

تتقدم في الوكالة لان تلك في القيم وهذه في الوصي وليس مساوياه من كل وجه نعم حكايته الخلاف في القيم وجزمه في الوصي معترض بان الخلاف فيهما يصدق أحدهما في عدم الخيانة وتلف بنحو غصب أو سرقة كالوديعة لافي نحو بيع لحاجة أو غبطة أو ترك أخذ بشفعة للمصلحة لا يمينه بخلاف الاب والجد يصدقان بيمينهما والاوجه ان الحاكم الثقة الامين

مثلها والافكالوصى وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع السبكي وغيره في ذلك من التناقض ولا يطالب أمين كوصى ومقارض وشريك وكيل بحساب بل ان ادعى عليه خيانة حلف ذكره ابن الصلاح في الوصى والهوى في أمناء القاضى ومثلهم بقية لامناء وأفهم كلام القاضى ان الامر في ذلك كله راجع لرأى القاضى بحسب ما يراه من المصلحة ورجح ولولم يندفع نحو ظالم الابدع نحو مال لزم الولى دفعه ويجهت في قدره ويصدق فيه به يمينه ولو بلاقرينة على الاوجه أو لا بتعيين مجاز له بل يلزمه أيضا السكن لا يصدق فيه لسهولة اقامة البينة عليه ولو أراد وصى شراعى من مال الطفل رفع للحاكم ليبيعه أو اشتري من وصى آخر مستقل كما أفتى به (٩٧) الاذرى ولا يجوز له أن يبيع من لا يبيع له الوكيل وينزل بما ينزل به ولا تقبل شهادته لمولى به فيما هو وصى فيه ان قبل الوصاية والا قبل وان قال أوصى الى فذ وكذا لو عزل نفسه قبل الخوض فيه ولو اشترى شيئا من وصى وسلمه الثمن فكمال المولى عليه وأنكر كون البائع وصيا عليه واسترد منه المبيع رجع على الوصى بما أداه اليه وان وافقه على انه وصى خلافا للقاضى لقولهم لو اشترى شيئا مصادقا للبائع على ملكه ثم أقبضه الثمن ثم استحق رجع عليه بالثمن لانه انما أقره بناء على ظاهر الحال وكذا لو اشترى شيئا من وكيل وسلمه الثمن وصدقه على الوكالة ثم أنكرها الموكل ونزع منه المبيع فيرجع على الوكيل ومن اعترف ان عنده مالا لغلان الميت وزعم انه قال له هذا الغلان أو أنت وصى في صرفه في كذا لم يصدق الا بينة كبار جهة الغرى وغيره وهو أحد وجهين في الثانية وترجح السبكي في الاولى انه يصرف للمقر له بعيدا

بيع الخ (قوله مثلها الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة كالوصى لا كالأب والجداه (قوله والا) أى وان لم يكن الحاكم ثقة أمينا فكالوصى أى فلا يصدق الابينة (قوله وعلى هذا التفصيل) أى فى الحاكم (قوله فى ذلك) أى الحاكم وقوله من التناقض بيان لما وقع الخ (قوله بحسب) أى فى الشكل اه ع ش والجزء معلق بيطالب (قوله بل ان ادعى) ببناء المفعول نائب فاعله (قوله عليه) أى على الامين قال ع ش ومثله وارثه اه (قوله يخاص) أى المدعى عليه ولو يجعل اه ع ش (قوله ان الامر فى ذلك كله الخ) أى فى الوصى ومثله القاضى بخلاف الوكيل والمقارض والشريك فان الامر فيه للعالم فان طلب حسابه أجيب والا فلا وما وقع فيه النزاع القول فيه قول الامين اه ع ش أى بيمينه (قوله ورجح) أى ما أفهمه كلام القاضى (قوله ولولم يندفع) الى قوله بل يلزمه فى المغنى (قوله ولو بلاقرينة الخ) كان وجهه ان الظالم انما يأخذ بالبائع على وجه السر فيعتذر الاشهاد على أخذه فلولم يصدق الوصى لامتنع الناس عن الدخول فى الوصاية اه سيد عمر (قوله والا بتعيينه الخ) عطف على الابدفع الخ (قوله لسهولة اقامة البينة الخ) ان أراد الاشهاد على التعيب فقط فإى فائدة فيه وان أراد على سببه وهو طلب الظالم له فبغيره فطسير ما مر فيما قبله فسانق له المحشى عن شرح الروض أوجه اه سيد عمر عبارة المحشى قوله لكن لا يصدق فيه الخ قال فى شرح الروض والاوجه التسوية بين هذا وما قاله آنفاً انه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا منه غالباً انتهى اه (قوله ولا يجوز له) أى للوصى بل لما طلق الولى (قوله بما ينزل) أى الوكيل وقوله شهادته أى الوصى وقوله وصى فيه أى دون غيره اه ع ش (قوله والا) أى وان لم يقبل الوصاية وقوله قبل الاولى كفى النهاية بقيات بالتأنيث وفى سم مانص قوله والا قبل ظاهره وان قبل بعد ذلك اه (قوله وكذا الخ) أى تقبل شهادته لمولى الخ وقوله قبل الخوض فيه يفهم انه لا تقبل شهادته بعد الخوض فى الدعوى مطلقا (قوله ولو اشترى) أى شخص (قوله وأنكر كون البائع وصيا الخ) أى ولم يشبه المشتري (قوله رجع على الوصى) أى ورجع المولى عليه على المشتري بالفوائد التى استوفاهامدة وضع يده عليه كما رجع على الغاصب بما استوفاه لتبين فساد شرائه اه ع ش (قوله وان وافقه) أى وافق المشتري البائع (قوله ولو اشترى) أى شخص (قوله وزعم) أى قال اه ع ش (قوله لم يصدق الخ) أى فيما زعمه بصورته (قوله وهو أحد وجهين الخ) معتد اه ع ش (قوله ان يصرفها) كقوله بثابت تركته متعلق باوصى لكن بمعنى الايصاء بالنسبة للاول وبمعنى الوصية بالنسبة للثانى وقوله وهى أى والحال ان الترك الخ (قوله باع الوصى الخ) هل المراد جواز أو وجوب فافعل الاقرب الازل (قوله وهو) أى ما أشار اليه البلقينى (قوله فيها) أى فتاوى البلقينى خبر مقدم لقوله انه يصرف الخ وقوله فيمن أوصى متعلق بالخبر (قوله والقربات) عطف على وجوه البر (قوله والقربات كل نفقة الخ) عطف على جملة وجوه البر ما تضمنه الخ

مثلها الام الوصية على المتجهم (قوله لكن لا يصدق فيه) الذى فى شرح الروض عن الاذرى هل يصدق ينظر ان دل الحال على صدقه فنعم والا فلا وفيه احتمال انتهى قال فى شرح الروض والاوجه التسوية بين هذا وما قاله آنفاً انه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا منه غالباً انتهى (قوله والا قبل) ظاهره وان قبل بعد ذلك

( ١٣ - (شروانى وابن قاسم) - سابع ) أن يكون مراده انه يجوز له بل يلزمه باطنادفعه لكن بهذا لانزاع فيه ولو أوصى بثلاث تركته ان يصرفها فى وجوه البر وهى مشتملة على أجناس مختلفة باع الوصى الثالث بنقد البلد كما أشار اليه البلقينى فى فتاوى قال غير وهو مراد الاصحاب الاشك وفيها فمن أوصى بانه نذر بشى انه يصرف فى وجوه البر والقربات أنه يصرف فى ذلك وجوه البر ما تضمنه قوله تعالى وآتى المال على حبه وذوى القربى الآية والقربات كل نفقة واجب أو مندوب اه ملخصا وما ذكره فى وجوه البر خالف فيه قول الشيخين ان أقرد البرأ والخير أو الثواب كان قال لسبيل البر اختص بأقارب الميت أى غير الوارثين

لما امرتهم لا يعطون لكن نازعهما في ذلك جمع وأطالوا الاسم الاذرى في التوسط قال بعضهم وفيما اذا فوض الوصى التفريق بحسب ما رآه يلزمه تفضيل أهل الحاجة يسمى من أقارب الميت اذ علمه في تقدير الانصباع رعاية مصلحة الميت بما فيه مزيد آخره وثوابه بحسب ما رآه وهو متجه المدرك وان كان خلاف قضيتا اطلاقهم (٦٨) أن محارمه الذين لا يرثونه أولى ولو أوصى لانسان يجوز عن ماله بصرفه فيما أوصى به وجهات

الخبر فان لم يعلم ما أوصى به بطلت الوصية في نصف ماعينه اذا ليس من معرفة وصيته كما أتت به غير واحد واقتناء بعضهم بعثتها كالأوصى بثلثه ولم يذكر مصرفا مردود بان غالب الوصايا للمساكين فحمل المطلق عليه وهن الاسبيل للصرف اليهم مع احتمال ان المصروف الذي جهل غيرهم من غير قرينة نذال عليه وان تقول ينبغي الصحة في الشكل لا الماد كره بل لان الغالب بل والمطرد في الوصية أنها لا تكون الا في جهة خير فاذا جهل ما أوصى به حمل على أنه من جهات الخير التي ذكرها بل الظاهر انه انما سكت عن بيان ما أوصى به لشمول قوله وجهات الخير له والعمل على ما عليه القرائن جائز للوصى الرجوع اليه

(كتاب الوديعة) \*

هي لغة ما وضع عند غير مالكه لحفظه من ودع يدع اذا سكن لانها ساكنة عند الوديع وقيل من الدعة أى الراحة لانها تحت راحته ومراعاة وشرا العقد المقضى للاستحفاظ أو العين المستحفظه فهي حقيقة

ولو أفرد القربان وحذف كلمة كل كان أولى (قوله لما امر) أى غير مرة (قوله وفيما فوض للوصى التفريق بحسب ما رآه الخ) أى ولم يربط الاعطاء بوصف الفقر مثلا والا فلا يجب تفضيل أهل الحاجة على المنقول المعنى كما تقدم في أو اخر فصل الاحكام اللغوية مع الفرق بينه وبين ما هنا راجعه (قوله اذ علمه) أى الوصى (قوله بحسب ما رآه) متعلق برعاية الخ (قوله وهو) أى ما قاله البعض وكذا ضمه يركن (قوله لانسان يجوز) الجازان متعلقان بأوصى نظير ما مر انما (قوله وجهات البر) عطف على قوله فيما أوصى به واللام بمعنى في (قوله ولم يعلم) ببناء المفعول من العلم أو الفاعل من الاعلام أى ولم يبين ويؤيده قوله الاتى وانما سكت عن بيان الخ (قوله ماعينه) أى الجزء الذى عينه (قوله غيرهم) أى غير المساكين (قوله عليهم) أى غيرهم (قوله جائز الخ) خبر سبب لقوله والعمل وفى المغنى حاتم لا يخالف الوصى العلف بالمال الا فى الماء كقول كالدقيق واللحم للطبخ ونحوه مما لا يدمنه للارفاق و عليه حمل قوله تعالى وان تخالطوهم الا يتولا يستقل بقسمته مشترك بينه وبينه لان القسمات كانت بيعا فليس له تولى الطرفين أو افراز فليس له ان يقبض من نفسه لنفسه ولو باع له شيئا حالما يلزم الاشهاد فيه بخلاف المؤجل ولو فسق الولي قبل انقضاء الخيار لم يبطل البيع فى أحد وجهين رجحه الاذرى ولو قال أوصيت الى الله والى زيد حمل ذكر اسم الله على التبرك اه

(كتاب الوديعة) \*

(قوله هي لغة) الى قوله ولكن لم يثق فى المغنى الا قوله ويصح ارادته مما الى ثم عقدها الى قوله وفيه نظار فى النهاية الا قوله بان جوزا الى المتن (قوله من ودع) بضم الدال سكن شوى رى لكن فى انقاموس ودع ككرم ووضع فهو وديع وأودع سكن انتهى اه عش (قوله وارادة كل منهما) يؤيد ارادة العين من يجوز عن حفظها اه سم عبارة عش لكن ان حملت فى الترجمة على العقد وجب ان يراد بالضمير فى قوله عن حفظها العين فيكون فيه استخدام اه (قوله فخر جت الخ) أى بتفسيرها شرعا بانها العقد المقضى الخ اه عش (قوله اللقطة والامانة الشرعية الخ) أى اذا لا يصدق عليهما الاستحفاظ أى طاب الحفظ من الغير ولا التوكيل والتوكل اه سم (قوله والامانة) عطفها على اللقطة لان الغلب فى اللقطة معنى الاكتساب اه عش (قوله والحاجة بل الضرورة الخ) عبارة المغنى والنهاية واوصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها فهى وان نزلت فى رد مفتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة لكنها عامة فى جميع الامانات وقوله تعالى فليؤد الذين ائتمن امانته ونحسب أدا الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك ولان بالناس حاجة بل ضرورة اليها اه (قوله بل الضرورة) ينبغى أن يجعل انتقالها لا بطلانها فلو كان الداعي اليها حاجة وقد يكون ضرورة كاهو ظاهر اه سم (قوله بمعنى الايداع) هلا قال بمعنى العقد اه سم عبارة عش قوله بمعنى الايداع أى لا العين اه أى فالمراد بالايديع العقد (قوله وشرط الوديعة) المتبادر ارادة

(كتاب الوديعة) \*

(قوله عند غير مالكه لحفظه) قد رد عليه ايداع البائع الذى له حق حبس المبيع للمشتري الا أن يمنع ان هذا ايداع لغة وقد يستبعد منع ذلك (قوله وارادة كل منهما) يؤيد ارادة العين من يجوز عن حفظها (قوله كنفس منتفع به) ان كان قيد الانتفاع به لانه غير وديعة فاسدة فالقيد غير ضرورى لانه قد يقصد بالتعريف جميع الافراد ولو فاسد وان كان لانه لا يسمى وديعة مطلقا فقد يمنع (قوله فخر جت والامانة الشرعية) أى اذا يصدق عليهما الاستحفاظ أى طلب الحفظ من الغير ولا التوكيل والتوكل (قوله بل الضرورة) ينبغى ان يجعل انتقالها لا بطلانها فلو كان الداعي اليها حاجة وقد يكون ضرورة كاهو ظاهر (قوله بمعنى الايداع)

فهما وتصح ارادتهما وارادة كل منهما فى الترجمة ثم عمدت الى الحقيقة فوكل من جهة المودع وتوكل من جهة شرط الوديعة فى حفظ مال أو اختصاص كنفس منتفع به فخر جت اللقطة والامانة الشرعية كان طير فخور يروح شيئا اليه الى محله وعلمه بالحاجة بل الضرورة داعية اليها وأركانها معنى الايداع أو بعبارة وديعة ومودع ووديع وصيغة



شرط صحتها لا تسميتها مطلقا اه سم (قوله وشرط الوديعه) أى لبتأتى فيها الاحكام الآتية وقوله وآله  
لهو أى فلا يجب عليه حفظها ولا مراعاتها اه عش (قوله مما تقرر) أى من قوله من جهة الوديع الخ  
(قوله أى أخذها) كان وجه التفسير بذلك ان القبول لفظا لا يشترط كسبائى لكن سياقنا أيضا انه يكفى  
اللفظ من جهة الوديع فهل يحرم أيضا لانه وسيلة للاخذ الحرام أو لانه تعاطى عقد فاسد سم على ج أقول  
الظاهر عدم الحرمة حيث علم المالك بحاله لما يأتى من ان المالك اذا علم بحال الاخذ لا يحرم القبول ولا يكره  
لكن قوله أى المصنف ولم يثق الخ يقتضى الكراهة في هذه أيضا اه عش وقوله لا يحرم القبول الخ أى  
عند النهاية والمغنى خلافا للشارح كما يأتى عبارة الرشيدى قوله أى أخذها أى لا مجرد قبولها باللفظ اذ لا ضرر  
فيه على المودع وليس هو من العقد الفاسد اه (قوله حالا) أسقطه المغنى ولعله الاول لانه فاته قوله أو لا وهو  
أمين (قوله ويؤخذ منه) أى من الكراهة فيها اذ لم يثق بامانة بان جواز الخ (قوله كرهه أخذها) هو المذهب  
اه مغنى (قوله من مال الكهال الرشيد الخ) هذه القيود معتبرة في حرمة الاخذ المار كما يفيد آخر كلامه فكان  
الاولى ذكرها هنا ثم الاضمار هنا (قوله وقيل يحرم الخ) عبارة المغنى تنبيه حرمه بالكراهة لا يطابق كلام  
المحرر فانه قال لا ينبغي أن يقبل ويخالف لما فى الروضة وأصله من حكايته وجهين بالحرمة والكراهة بلا ترجيح  
قال الاذرى وبالتحريم اجاب السارردى وصاحب المذهب والرويان وغيرهم وهو المختار قال وليكن محتمل  
الوجهين فيما اذا أودع مطلق التصرف مال نفسه والا فيحرم قبولها منه جزمًا اه بحذف (قوله لو غلب على  
طنه الخ) والظاهر الذى يفيد قوله الآتى وحرمة فيها ان مجرد الظن كافى في الحرمة ولعل اعتباره غلبته هنا  
لاجل قوله قطعا (قوله أمّا غير مال الكهال الخ) لا يخفى ان كلامه هنا لا يتناول عن اجال فيتجه أن يقال ان لم يثق  
المودع الغير المالك بامانة الوديع حرم عليه الايداع سواء وثق الوديع بامانة نفسه أو لا وان وثق جازله الايداع  
وأما الوديع فان لم يثق بامانة نفسه حرم عليه القبول وان وثق المودع أى الغير المالك بامانة وان وثق بامانة  
نفسه لم يحرم اه سيد عمر (قوله كوليبة) أى أو كليه (قوله ايداع من الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله  
وضمير لم يثق للموصول (قوله ويحرم عليه) أى الوديع (قوله بحال الاول والثانى) المراد بالاول قول المتن  
من عجز الخ والثانى قوله ومن قدر الخ اه سم (قوله على ما بحثه ابن الرفعة) اعتمده النهاية والمغنى وسم  
فقالوا وقول الزركشى ان الوجه تحريمه عليه ما أمالى المالك فلا ضاعته ماله الخ مردود اذا الشخص اذا علم  
من غيره أخذ ماله لينفق أو يدفعه لغيره لا يحرم عليه تمكينه من ولا الاخذ ان علم رضاه اه قال عش قوله  
لا يحرم عليه تمكينه الخ أى ما لم يعلم منه صرفه فى معصية ولا حرم اه (قوله فى الاول) يعنى العاجز عن الحفظ  
وقوله عليه أى المودع والوديع (قوله ان كان فى ذلك اضاعة مال الخ) هذا ينبغي ان لا يخالفه أحد اه سم  
يعنى ان محتمل الخلاف هل فى ذلك تلك الاضاعة أم لا (قوله محرمة) نعت اضاعة الخ (قوله وبقاء كراهة القبول)  
عطف على قوله الحرمة عليه ما بدون ملاحظة قوله فى الاول فكان الاول ناخيه عنه (قوله وحرمة) عطف  
على كراهة القبول وقوله فيها أى ظن الخيانة وأنت الضمير نظر المضاف اليه (قوله أمالى المالك الخ) أى

هلا قال بمعنى العقد (قوله وشرط الوديعه الخ) المتبادر اذ شرط صحتها لا تسميتها مطلقا (قوله أى  
أخذها) كان وجه التفسير بذلك ان القبول لفظا لا يشترط كسبائى لكن سياقنا أيضا انه يكفى اللفظ من جهة  
الوديع فهل يحرم أيضا لانه وسيلة للاخذ الحرام أو لانه تعاطى عقد فاسد (قوله بحال الاول والثانى)  
المراد بالاول قوله فى المتن من عجز الخ والثانى قوله فيه ومن قدر الخ (قوله على ما بحثه ابن الرفعة الخ) اعتمده  
مر (قوله ان كان فى ذلك اضاعة مال محرمة) هذا ينبغي أن لا يخالفه أحد (قوله وحرمة فيها الخ) هذا غير  
قوله السابق ومن ثم الخ لان هـ ذامع علم المالك بخلاف ذلك (قوله أمالى المالك فلا نه حامله بالاعطاء على  
الخيانة المحرمة) فيه نظر لان غاية الامر حتمت ان المالك يمكن غيره من تصرفه فى ماله لنفسه أعنى نفس ذلك  
الغير الذى هو الوديع أو دفعه لشخص آخر تصرف فيه لنفسه والمالك لا يمنع عليه ذلك لانه تمكين من  
الانتفاع بماله ويجزى هذا التمكن ليس من الخيانة المحرمة ولا من اضاعة المال المحرمة ولا المبكر وهتحيث  
وحرمة فيها أمالى المالك فلا نه حامله بالاعطاء على الخيانة المحرمة وأما على القابل

فلتسببه الى وقوع الخيانة الغالبة منه ثم (١٠٠) رأيت الزركشي نظره فيه أيضا عند العجز ثم قال الوجه تحريمه على ما لا ضاعة للمالك ماله

أي ان غلب ظن حصولها حيثئذ ولا عانة الوديع عليه وعلم المالك بعجزه لا يبيع له القبول اه وأما اذا تعين عليه قبولها فلا كراهة ولا حرمة على ما بحثه ابن الرفعة أيضا وفي عومه نظير والذي يتجه ان ذلك انما يرفع كراهة القبول في غير الاولى دون الحرمة فيها لان درء المفساد مقدم على جاب المصالح وحيث قبل مع الحرمة ثم لم يضمن على ما بحثه السبكي ومن تبعه وفيه نظر وعليه قال الاذرى الوجه تخصيصه بالمالك الجائر التصرف في نحو وديعه الايداع وولي يضمن بمجرد القبض (فان وثق) بامانة نفسه وقدر على حفظها (استحب) له قبولها لانه من التعاون المأمور به وبمحله ان لم يخف المالك من ضياعها وتركها عنده أي غلب على ظنه ذلك كما هو ظاهر والا لزمه قبولها حيث لم يخش منه ضررا يلحقه أخذها ذكره في الامر بالمعروف وان تعين لكن لا بما قبل باحواله وحوزه لان الاصح جواز أخذ الاجرة على الواجب العيني كالتقاضي غريق وتعليم نحو الفاتحة ولو تعدد الامناء القادرين فالوجه تعيينها على كل من سألهم لئلا يؤدي

اما الحرمة في الاول على المالك (قوله فلتسببه الخ) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك اذا كانت الخيانة بتصرف مباح في نفسه وقوله الغالبة هذا انما يصلح لقوله وحرمة فيها دون ما قبله اه سم (قوله نظره فيه) أي فيما بحثه ابن الرفعة وقد مر عن النهاية والمغني وسم جواب ذلك النظر (قوله أيضا) أي كالسارح (قوله الوجه تحريمه) أي العقد (قوله حصولها) أي الاضاعة (قوله ولا عانة الوديع عليه) أي الاضاعة (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى العجز عن حفظها اه سم (قوله دون الحرمة فيها) قد يقال محل هذا ان كان الابداء لحاجة ما اذا كان اضروا كان خشى من استيلاء ظالم عليه لولا الايداع وعلم بذلك الوديع أيضا فينبغي ان يقال ان تساوى في ظن الوديع الخوف من نفسه ومن الظالم في الثمن أو الشك والتوهم جاز القبول وتركه وان ترجح الخوف من جهة نفسه حرم القبول أو من جهة الظالم وجب القبول اه سيدر أقول ويظهر في صورة التساوي الحرمة (قوله وحيث قبل) الى المتن في النهاية والمغني الاقوله على ما بحث الى الوجه (قوله ولم يضمن الخ) لانه وضع يده اذن المالك وينبغي ان محل عدم الضمان اذ لم تتلف بتعدده بطله أو اتلافه والا فينبغي الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليط عليها بذلك اه سم وقوله فينبغي الخ لا يحتاج اليه لان مراده لم يضمن انه لا يضمن بمجرد وضع اليد بل حكمه حكم الوديع فيضمن بطريق مما يأتي اذا ابداع صحيح مع الحرمة اه سيدر (قوله في نحو وديع الخ) ادخل بالنحو والوكيل (قوله يضمن) أي مضى على النافع والا كخذ (قوله بامانة نفسه) الى قوله ولو تعدد الامناء في المغني الاقوله حيث لم يخش الى لكن لا يحتاج الى قوله ويظهر في النهاية الاما ذكر (قوله وبمحله) أي الاستحباب (قوله ان لم يخف الخ) عبارة النهاية والمغني ان لم يتعين عليه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه كداء الشهادة اه (قوله عنده) أي المالك (قوله أي غلب على ظنه الخ) حقه ان يذكر بعد قوله والا ثم زاد مثله في حق الوديع بان يقال وان خاف المالك من ضياعها فكل منهما طريق في الضمان وقرار الضمان على من تلفت العين تحت يده وقوله بمجرد القبض أي قبض من غلب على ظنه ان لا يثق بامانته اه ع ش أي أولا يقدر على حفظها حيثئذ أي غلب على ظنه وكذا على ظن الوديع ذلك كما هو ظاهر (قوله لزمه قبولها) فان لم يقبل عصى ولا ضمان اه نهاية وفي سم عن القوت وهل يجب قبولها من الذي كاسم الاشبه نعم وهل يلحق به المعاهد والمستأمن فيه نظر اه (قوله منه) أي القول وقول الحق أي الوديع (قوله وان تعين) غاية لقوله لزمه قبوله الخ وكان الاولى ان يذكر بعد لا بما قبل (قوله لكن لا بما قبل) استدراك على قوله لزمه قبولها (قوله لو علموا) أي الامناء القادرون (قوله انه لا وجوب هنا) فاعل قوله ويظهر الخ وينبغي تقييده أخذ ما يأتي عن ع ش بما اذا علموا علم المالك بهم وبموافقتهم فتأمل (قوله لانه لا توار كل حينئذ) هذا واضح وانما يتردد النظر في الذي يتعين عليه القبول اذا علم ضرورة المالك بحيث اذا تركها في يده نفسه تلفت فهل يجب عليه التماسها منه صيانة لها سيما اذا كان المالك غير عالم به أو عالما به ولا يعلم منه الموافقة على قبولها يحصل تأمل اه سيدر واستقر ع ش الوجوب عبارته بقى ما لتعين ولم يعلم به المالك هل يجب عليه السؤال عن المالك وأخذها منه أم لا فيه نظر والا قرب الاول اه (قوله ان أراداه) أي أراد المالك الايداع (قوله هذه الصورة) وهي

كان الاتقاع به على وجه مباح نعم ان علم انه يضيعه تضديعا يحرم ما اتجه تحريم التمكن له (قوله فلتسببه الى وقوع الخيانة الغالبة) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك اذا كانت الخيانة بتصرف مباح في نفسه (قوله الغالبة) هذا انما يصلح لقوله وحرمة فيها دون ما قبله (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى العجز عن حفظها (قوله ولم يضمن الخ) على ما بحثه السبكي أي لانه وضع يده باذن المالك وينبغي ان يحصل عدم الضمان اذ لم تتلف بتعدده بطله أو اتلافه والا فينبغي الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليط عليها بذلك (قوله لزمه قبولها الخ) هل يجب قبولها من الذي كاسم الاشبه نعم وهل يلحق به المعاهد والمستأمن فيه نظرات (قوله فالوجه تعيينها الخ) أي كبحثه الاذرى والزركشي وقد يقال يبعد ذلك نقلا

النواكل الى تلفها ويظهر فيما لو علموا حاجته الى الايداع لكنه لم يسأل أحد منهم انه لا وجوب هنا لانه لا توار كل حينئذ قوله وان يستحب لكل منهم ان يعرض له بقبوله الايداع ان أراداه وقد يشمل المتن هذه الصورة (وشرطهما)

أي المودع والوديع الدال عليهما ما قبلهما (شرط موكل ووكيل) لما مر أنهما اتوا كليل في الحفظ فلا يجوز إيداع محرم صيد أو لا كافر نحو مخصف ومرت شرطه - مافي الوكالة مع ما يستثنى منها المعنى لا يأتي هنا فلا مرد عليه ويجوز إيداع مكاتب لكن باجرة لا متاع تبرع بمنافعه من غير إذن السيد (ويشترط) المراد بالشرط هنا ما لا بد منه (صيغة المودع) بلفظ أو إشارة أو نحو مفهومة (١٠١) صريحة كانت (كاستودعتك هذا أو

استحفظتك) - (أو أنبتك في حفظه) أو أو دعتك أو أس-تودعه أو استحفظه أو كناية تحذره وكناية مع النية فلا يجب على حامى حفظ ثياب من لم يستحفظه خلافا لقول القاضي يجب العادة فعلى الأول لا يضمنها لو ضاعت وإن فسرط في حفظها بخلاف لما إذا استحفظه وقبل منه أو أعطاه أجرة لحفظها فيضمنها إن فسرط كان تام أو نعت أو غاب ولم يستحفظ غيره أي وهو مثله كما هو ظاهر وإن فسدت الأجرة ومثل ذلك الدواب في الخان فلا يضمنها الخاني إلا أن قبل الاستحفاظ أو الأجرة وليس من التفریط فيه - ما مالو كان يلاحظه كالعادة فتعطله سارق أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل قوله فيه بيمينه لأن الأصل عدم التقصير (والأصح أنه لا يشترط القبول) من الوديع لصيغة العقد أو الأمر (لفظا) يحتمل أنها استثنائية وإنما عاطفة على لا يشترط (يكفي) مع عدم اللفظ والرد منه (القبض) ولو على التراضي كافي الوكالة والمراد بالقبض هنا حقيقته

قوله وأنه يستحب الخ (قوله أي المودع) إلى قول المتن والأصح أنه لا يشترط في النهاية (قوله لما مر) أي في أول الفصل (قوله فلا يجوز إيداع محرم) إلى قوله ومرت في المعنى (قوله إيداع محرم الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول (قوله ولا كافر نحو مخصف) انظره مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة تارتان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المخصف وبكرهاته أجرة عينه وأعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهرهون عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المخصف لأنه يحدث سم على جرح أو شحنا الزايد ويحمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقد اهـ لكن يتأمل هذا الجواب بالنسبة للوديعة فإن الوديع ليس له الاستثنائية في حفظها اهـ عش (قوله ويجوز إيداع مكاتب) من إضافة المصدر إلى مفعوله والمراد بقوله الوديعة وعليه فلو قبلها بلا إذن سيده لم يجوز لزم المودع أجرة مثل عمل الوديع ومع ذلك لو تلفت فلا ضمان لأن غايته أنها فاسدة وهي كالنخعة في عدم الضمان اهـ عش (قوله المراد بالشرط الخ) أي في مثل الركن ومنه الصيغة اهـ سيد عمر (قوله بلفظ أو إشارة الخ) لا يخفى مافي هذا المزج عبارة المعنى الناطق باللفظ وهي ما صريح كاستودعتك هذا الخ وأما كناية وينبغي مع النية تحذره أو مع القرينة تحذره أمانة أما الآخر فسكني إشارة المفهومة اهـ وهي أحسن (قوله فلا يجب) إلى قوله أي وهو في المعنى إذا قوله أو أعطاه أجرة لحفظها (قوله فعلى الأول) أي عدم الوجوب المعتمد (قوله وإن فسرط) أي بما يأتي آتيا (قوله وقبل منه) أي فانه يضمن جميع الخواص ظاهرها وباطنها إذا كانت مما جرت العادة بحفظه في الجلة بخلاف كيس تقدم مثلا لما لم يعينه له بشخصه فان عينه كذلك ضمن ومجمله ما لم ينتهز السارق القرصة فان انتهزها فلا ضمان وقولنا يضمن جميع الخواص أي سواء فسدت الأجرة كان لم تجز صيغة أجرة أم لا كان استأجره لحفظه أجرة معينة اهـ عش (قوله أو أعطاه الخ) عطف على وقبل منه (قوله وإن أعطاه أجرة) لم يقبل باللفظ ولا بد من لفظ من المالك وبه يشعر قوله أعطاه الخ أجرة اهـ عش (قوله وإن فسدت الخ) غاية لقوله فيضمنها الخ اهـ عش (قوله إلا أن قبل الاستحفاظ) ومنه اذهب وخلها وفي العباب لو قال أين أو بطلها فقال الخاني هنا ثم فقد هلم يضمن اهـ أقول ويقال مثله في الخامي فلو وجد المكان من حرم ما شلا فقال له أين أضاع حوائجي فقال ضعها هنا فضاءت لم يضمن اهـ عش (قوله وليس من التفریط فيه) أي مستثنى الحامي والخاني (قوله أنه) أي كلاً من الحامي والخاني وقوله فيه أي عدم التقصير (قوله لصيغة العقد) إلى قوله والمراد بالقبض في النهاية والمعنى (قول المتن ويكفي القبض) عقاراً كانت أو منقولة فاذا قبضها تمت الوديعة اهـ معنى (قوله ويحتمل أنها) أي الواو (قوله مطلقا) يحتمل أخذها بما سذك به إن المعنى سواء عدم مسئولية عليه أولا ويحتمل أخذها من كلام المعنى إن المعنى سواء أقال له قبل ذلك أريد أن أو دعتك أم لا (قوله مثلاً ضعه) الأولى ضعه مثلاً (قوله لما يأتي) أي آتيا في قوله أو ضعه فوضعه الخ (قوله وفارق) أي عقد الوديعة ذلك أي البيع أي حيث كفي القبض الحكمي في الثاني دون الأول (قوله وقضية كلامه) إلى قوله ومن ثم جزم في المعنى الأقوله وفي فتاوى الغزالي إلى وكلام البغوي وكذا في النهاية الأقوله وقال المتولي إلى سواء المسجد (قوله نقل هذه) أي كفاية هذا وديعة (قوله على ما ذكرته) أي على وجود القرينة (قوله أو أحفظه) عطف على قوله وديعة الخ أنه لو كان كذلك لما شرطوا للوجوب عدم غيره بل كان المناسب اشتراطهم سؤاله فقط فتأمل اهـ (قوله ولا كافر نحو مخصف) انظره مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة تارتان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المخصف وبكرهاته أجرة عينه وأعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهرهون عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المخصف لانه يحدث انتهي (قوله وليس من التفریط الخ) كما شرح مر

السابقة في البيع لقولهم لا يكفي الوضع هنا بين يديه مطلقا أي حيث لم يقبل مثلاً ضعه لما يأتي فيه وفارق ذلك بأن التسليم ثم واجب لاهنا وقضية كلامه أنه مع القبول لا يشترط قبض فلو قال هذا وديعتي عندك كذا عبر به في الرخصة عن البغوي والظاهر أنه مثال وأنه يكفي هذا وديعة إذا قامت قرينة على المراد ثم رأيت شارحاً نقل هذه عن التهذيب وينبغي جملة على ما ذكرته أو أحفظه

فقال قبلت أوضعه فوضعه في موضع كان ايداعا وهو ما قاله البغوي وقال المتولي لابد من قبضه وفي فتاوى الغزالي لو قال ضعه فوضعه في موضع يده كان ايداعا والا كان نظرا الى متاعى في ذلك (١٠٢) فقال نعم لم يكن ايداعا وكلام البغوي أو جسا وسواء المسجد وغيره لان اللفظ أقوى من

يجر دالفعل ثم رأيت الراجعي في الصغير والأذرعى ربحه أيضا ومن ثم جزم به في الأنوار ومن تبعه فقالوا في صبي جاء بجمار لراع أى والجار لغيره الأذن له في ذلك ولا نظر لفساد العقد هنا كيهو ظاهر اذا لصى لا يصح تركه عن غيره غير نحو اصال الهدية لان للقاسد حكم الصحيح ضمنا وعدمه فاطمأنا ذا كرى هذه المسئلة يحتمل على ذلك لما ياتي في ايداع الصبي ماله فقال له دعته برت مع الدواب ثم ساقها كان مستودعاه وواضع ان سوقها ليس بشرط نعم يتجه ما قاله الغزالي آخر لان ما أخذ الفساد فيه اما كون ان أمره بالنظر لا يستلزم ايداعا وان أجاب بنعم أو قبلت أو ان كونه بيد المالك يمنع من استيلائه عليه ومن ثم صور كلام البغوي بما اذا كان الوضع بين يديه بحيث يعد مستوليا عليه ثم رأيت غير واحد اعتمدوا ما اعتمدته من كلام البغوي وآخر كلام الغزالي فجزموا بان من قال لا نحو عن متاعه بمسجد أو دار بابه مفتوح احفظه فقال نعم ثم خرج المالك ثم الاخر وتولك الباب مفتوحا

(قوله فقال الخ) عطف على قال من قوله فلو قال الخ وقوله أوضعه الخ عطف على قوله قبلت أو قوله هذا وديعتى عندك وقوله كان ايداعا جوابا لوقال الخ (قوله وهو) أى قوله لا يشترط قبض مع القبول اه كرى ما قاله البغوي اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله والا) أى وان لم يكن الموضع بيده (قوله كان نظرا الى متاعى في ذلك الخ) يتجه انه ان فسخ الدكان كان ايداعا والا فلا يؤيده نظائر له مر اه سم (قوله أو جسه) أى من كلام المتولي وأول كلام الغزالي (قوله سواء المسجد الخ) أى على كلام البغوي (قوله لان اللفظ الخ) علة لقوله وكلام البغوي الخ (قوله ربحه) أى كازم البغوي وقوله أيضا أى كازم بجه الشارح نفسه (قوله فقالوا في صبي الخ) هذا التقرير يحل نظر بل النظار تقرير مع مسئلة الجار على كلام المتولي لا اعتبار الشوق فيها وان قال الشارح ووضح الخ اه سيدع (قوله لغيره) أى غير الصبي وكذا ضربه (قوله كيهو) أى الفساد (قوله اذا لصى الخ) علة لفساد العقد ويمكن ان يدعى ان الصبي غير وكيل بل مجرد شريك من اذن المالك وانما المودع انما هو المالك مر اه سم وقوله لفساد العقد أى لظهوره (قوله لان الفساد الخ) علة لقوله ولا نظر الخ اه سم (قوله هذه المسئلة) أى مسئلة الجار وقوله على ذلك أى كون الجار لغير الصبي الا ذن له الخ (قوله فقال له) أى قال الراعى للصبي والجملة عطف على قوله جاء بجمار الخ وقوله كان مستودعاه مقول فقالوا (قوله ما قاله الغزالي آخر) وهو قوله كان نظرا الخ (قوله من استيلائه) أى الوديع (قوله كلام البغوي) نائب فاعل صور (قوله وأخرج الخ) بالجر عطف على كلام البغوي (قوله ومضى) الى قوله مطلقا في المغنى الا قوله ولومن مال كها الى يضمنها (قوله ومضى رد الخ) أى المطلوب من الحفظ (قوله كان ذهب الخ) تصوير للتضييع (قوله عرضت له) أى الوديع للضياع (قوله ولومن مال كها) أى ولو كان أى التعريض للضياع (قوله لم يضمنها) جواب ومضى الخ (قوله لم يضمنها) سكت عن الاثم فيما اذا ردت ثم ضيع كان ذهب وتر كها في غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبله بخوضه فوضعه وقد يتجه الاثم ان لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما اذا علم وقصر اه سم أقول وقد يفسده قول الشارح لانه بعد الرد الخ (قوله لم يضمنها) أى حيث تلفت بلا تقصير سم على جواز ظاهر كلام جج الا في عدم الضمان مطلقا والا قرب ما قاله سم ووجه بان خوف ضياعها سوغ وضع اليد حسبة عليها فكانه بذلك التزم حفظها اه ع ش (قوله وذهابه) أى من سئل عن الحفظ ولم يقبل ولم يقبض (قوله والمالك حاضر) جملة حالية وقوله رد خبر وذهابه (قوله مطلقا) مر آ نفاعن ع ش مافيه

(قوله وهو ما قاله البغوي) اعتمده مر (قوله والا كان نظرا الى متاعى في ذلك الخ) نعم لم يكن ايداعا يتجه انه ان فسخ الدكان كان ايداعا والا فلا يؤيده نظائر له مر (قوله ولا نظر لفساد العقد هنا الخ) قد يشكك الاعتداد بهذا الايداع وان كان فاسدا لعدم الاعتداد بايداعه اعمال نفسه الا ان يقال المودع حقيقة المالك والصبي خبر عنه فليتأمل (قوله اذا لصى لا يصح تركه الخ) علة لفساد العقد ويمكن ان يدعى ان الصبي غير وكيل بل مجرد شريك من اذن المالك وان المودع انما هو المالك مر (قوله لان الفساد الخ) علة لقوله ولا نظر (قوله أو قبضها حسبة الخ) هذا الصنيع صريح في انه في هذه الحالة أعنى قبضها حسبة لو ذهب وتر كها لم يضمن وفيه نظر فلجرو وليراجع (قوله أو قبضها حسبة الخ) قضية هذا الصنيع انه لو قبضها حسبة ثم ضيع كان ذهب وتر كها لم يضمن كيهو ظاهر والذي في الروض وشرحه في صورة القبض حسبة مانصه أو أوجب له حين وضعه بين يديه ورده هو ضمن بالقبض لانه غير وديع ان قبض الا ان كان معرضا للضياع فقبضه حسبة صوناله عن الضياع فلا يضمن الا بالتضييع له بان ذهب وتركه فلا يضمن وان أتم به ان كان ذهبه بعد غيبة المالك انتهى وحاصل ما ذكره في صورة القبض حسبة انه لا يضمن به وأما قوله وان أتم به فهو شامل لما لو علم المالك بالرد قبل غيبته وقصر في أخذها وفيه نظر (قوله لم يضمنها) سكت عن الاثم فيما اذا ردت ثم ضيع كان ذهب

ضمنه أى ان عد مستوليا عليه بخلاف ما لو أغلق المالك الباب ثم قال لا نحو احفظه وانظر اليه فاهمله فسر في فلا يضمنه (قوله) ومضى ردت ثم ضيع كان ذهب وتر كها ولم يكن قبضها أو قبضها حسبة بان صانع عن ضياع عرضت له ولومن مال كها الرشد فيما يظهر ويحتمل خلافا لم يضمنها وذهابه بدون المالك حاضر ردولا اثم عليه هنا مطلقا

فما يظهر خلافا لما يوجهه بعض العبارات إنه بعد الرد الذي عليه المالكة لا ينسب (١٠٣) اليه تقصير بوجه بخلافه فيما اذا لم يقبل ولم

يقبض فانه ياتم ان ذهب وتركها بعد غيبة المالك لانه غيره ولو وجد لفظ من الوديع واعطاه من الوديع كان ايداعا بضاعا على الوجه وقفا لا لدرعي والزر كشي وخلافا لما يوجهه المتن وغيره فالشرط لفظ أحدهما وفي الآخر حصول المقصود به ويدخل ولد الوديعة تبعاً لها لان الاصح ان الايداع عقد لا مجرد اذن في الحفظ فلا يجب رده الا بالطلب وقيل أمانة شرعية فيجب رده عقب عليه به فوراً ويفرق بينه وبين ولد المرهونة والموجرة بان تعاق الرهن أو الاجارة فيه الحق ضرر بالمالك لم يرض به بخلاف ما هنا لان حفظه منفعه له فهو راض به قطعاً ويأتي في التعليق هنا ما مر في الوكالة (ولو أودعه صبي) ولو سراً هنا كامل العقل (أو مجنون مالم يقبله) أي لم يجز له قبوله لان فعله كالعدم (فان قبض ضمنه) باقضى القيم كما هو ظاهر اذا قبضه ولم يبرأ الابرد المالك أمره لانه كالتعصير بوضعه به عليه بخلاف ما مر فان دفع ما يقال فاسد الوديعة كصحتها وما يقال أخذها من هذا يفرق بين باطل الوديعة وفاسدها وجه اندفاع هذا أنها حيث قبضت باذن معتبر ففاسدها كصحتها وحيث لا فلا

(قوله فيما اذا الخ) أي والحال ان المالك طلب منه الحفظ اه عش (قوله لم يقبل) الانسب لم يرد (قوله ولو وجد) الى قوله ويفرق في المغنى والى قوله ويأتي في التعليق في التبايه (قوله ولد الوديعة) أي وكانت حال العقد حاملاً كذا في النهاية وهو محتمل تأمل اه سيد عمر عبارة عش هل المراد بولد الوديعة ما ولدته عند الوديع أو ما يتبعها بعد ايداعها أو كلاهما والمتبادر من التعبير بالدخول الثاني سم على ج لكن قضية قول الشارح أي وكانت حال العقد حاملاً الاول ومفهوماً ان الولد المنفصل قبل الايداع لا يدخل في العقد وحينئذ فيشكل قوله ويفرق الخ لان ولد المرهونة ان كان حلاً وقت الرهن دخل نعم يمكن ان يقال ان مفهوم قوله وكانت حاملاً الخ فيه تفصيل وهو ان الولد المنفصل لا يدخل في الايداع بخلاف الحمل الحادث في يد الوديع اه بخلاف (قوله لان الاصح) علة لقوله تبعاً الخ (قوله ويأتي في التعليق الخ) عبارة المغنى ولو علقها كان قال اذا جاء رأس الشهر فقد أودعته هذا الم يصح كالوكالة كما بحث في أصل الروضة وحوى عليه ابن المقرئ وقطع الروباني بالصحة وعلى الاول يصح الحفظ بعد وجود الشرط كما يصح التصرف في الوكالة حينئذ فتأخذ البطالان سقوط المسمى ان كان الرجوع الى أسوة المثل اه (قوله ما مر في الوكالة) ولو قال له خذ هذا وما وديعة ويوما غير وديعة فويعة أبدأ وأخذها وما وديعة ويوما غير وديعة في اليوم الاول وعارية في اليوم الثاني ولم يعد بعد يوم العارية وديعة ولا عارية بل تصير يده ضمان قال الزركشي فلو عكس الاولى فقال خذها وما وديعة ويوما غير وديعة ويوما وديعة فقياس ان أمانة لانه أخذها باذن المالك وايسر عقد وديعة وان عكس الثانية فقياس ان في اليوم الاول عارية وفي الثاني أمانة ويشبه انهم لا تكون وديعة تامة ومعنى قال عش قوله فقياس ان أمانة أي من وقت الاخذ فتكون مضبوطة عليه ان فرط في حفظها قبل اعلام المالك اه (قول المتن ولو أودعه) أي الرشيد صبي والمراد أنه أودع مال نفسه أو غيره بلا اذن منه فان أودع باذن من المالك اعتبر اذنه لم يضمن الوديع اه عش (قوله ولو سراً هنا) الى قول المتن ولو أودع في النهاية الا قوله لا يصح باطلا فقه قال بدله غير محتاج اليه وكذا في المغنى الا قوله وما يقال أخذ الى والاكلام (قوله اذا قبضه) متعلق بضمه وقوله ولم يبرأ عطف عليه أي ضمنه (قوله فاندفع) أي بقوله لوضعه به بخلاف معتبر اه رشدي عبارة المغنى ضمن لعدم الاذن المتعبر كالتعصير ولهذا التعليق لا يقال صحيح الوديعة لا ضمان فيه فكذلك فاسدها قال السبكي ولا يحتاج الى أن يقال هو باطل ويفرق بين الفاسد والباطل أي بل يقال ذلك اه (قوله وما يقال الخ) عطف على ما يقال فاسد الوديعة الخ (قوله أخذ من هذا) أي بما يقال فاسد الوديعة الخ (قوله وجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل ان هذا الوجه الذي ذكره لم يندفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الاطلاق لا ينافي صحة في الجملة وهو المدعى فيما يقال الان براد في ما يقال ان مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذي حكمه حكم الصحة اه سم أقول الامر كما قاله المحشى فالوجه ان يقال ان كان انتفاع الصحة لا انتفاع الاذن المعتد به فهي باطلة ولا تلحق بالصحة فيما ذكر وان كان لا انتفاع شرط آخر مع وجود الاذن المعتد به فهي فاسدة ملحق بالصحة فيما ذكر فتدبر مع أنه لا خلاف في المغنى اه سيد عمر (قوله باذن معتبر) أي ومنه اذن مالك الجار في مسئلة السابقة والاشكال بمجانها اه سم (قوله فان خافه وأخذها حسبة) هل له تركها حينئذ ويبرأ منها بدون ردها لمالك الامر الوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله أو قبضها حسبة الخ والوجه فيه أيضاً انه ليس له تركها ولا يبرأ الابردها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو ردها الغير مالك الامر وتركها في غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبل بتوصيغه فوضعه وقد يتجه الاثم ان لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما اذا علم وقصر (قوله ويدخل ولد الوديعة) هل المراد بولد الوديعة ما ولدته عند الوديع أو ما يتبعها بعد ايداعها أو كلاهما والمتبادر من التعبير بالدخول الثاني (قوله وجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل ان هذا الوجه الذي ذكره لم يندفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الاطلاق فلا ينافي صحة في الجملة وهو المدعى فيما يقال الآن براد فيما يقال ان مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذي حكمه حكم الصحة (قوله باذن معتبر) أي ومنه اذن مالك الجار في مسئلة السابقة والاشكال بمجانها اه سم (قوله فان خافه وأخذها حسبة الخ)

فالفرق بين الباطل والفاسد هنا لا يصح باطلاً والكلام حيث لم يخف ضايعاً فان خافه وأخذها حسبة لم يضمن



كأمره وكذا لو ألتف نحو صبي مودع وديعته لأن فعله لا يمكن احباطه وتعيينه بالنفس محال فتعينت براءة الوديع (ولو أودع) مالك كامل (صيا) وأوجبنوا (لا تلتف عنده) ولو بغير يطة (لم يضمن) ما إذا أصبح التزامه للحفظ (وان ألتفه) وهو متول (ذغيره لا يضمن) (ضمنه) (في الاصح) وان قلنا أنه عقد لأنه من أهل الضمان ولم (١٠٤) يسلطه على اتلافه وبه فارق ما لو باعه شيئا وسلمه له فاتلفه لا يضمنه لأنه ساطع عليه أما لو أودعه غير مالك

أو ناقص فإنه يضمن بمجرد الاستيلاء التام (والمحجور عليه لسفه كالصبي) مودعا ووديعا فيما ذكر فیهما بجماع عدم الاعتداد بفعل كل وتوله أما السفيه الماهمل فلا يدايع منه وبالله كسائر تصرفاته فيصح والقن بغير إذن مالكة كالصبي فلا يضمن بالتلف وان فرط بخلاف ما إذا ألتف فيعتاق بريقته (وترفع) الوديعه أي ينتهي حكمها بما ترتفع به ولو كالة مما مر فترتفع (بوت المودع أو المودع وجونه وأثمانه) أي بعيده السابق في الشراكة كاهو ظاهر وبالجرح عليه لسفه قال القولي ولو بجر عليه بجر فليس فلا نقل فيها عن الاصحاب ويظهر ان اليدايع لا يرتفع وتسلم للحاكم اه والضمير في عليه للمالك كما يصرح به سيما في وجوب عدم ارتفاعه ببقاء أهلية المفسد حتى في الأموال كالشرع في الذمة وتساميها للحاكم أي من الوديع إذا أراد رد الوديعه فان يد المالك لأهلية فيها بالنسبة لأعيان الأموال خوف اتلافها أما الجرح بالمفسد على الوديع فترتفع به كاهو ظاهر مما تقرر ان

سم وعش (قوله كالم) أي أنفا (قوله وكذا لو ألتف نحو صبي مودع وديعته) زاد النهاية والمغني بلا تسليط من الوديع اه وفي سم بعد ذكره عن الاول مانصبه وقضيه أنه ان سلطه الوديع على اتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل ان يحله ان كان غير مميز لان فعله حينئذ كفعل مسلطه فايراجع اه سم عبارة عش قوله بلا تسليط أي فان كان بتسليط منه ضمن شيئا كان الصبي أم لا على ما أفهمه كلامه اه (قوله مالك كامل) الى قول المتن وترتفع في النهاية (قوله ولو بغير يطة) كان نام أو نفس أو غاب ولم يستعطف غيره (قوله وبه) أي بقوله ولم يسلط الخ (قوله غير مالك) كالولي والوكيل (قوله أو ناقص) كصبي أو مجنون وقوله فإنه أي الصبي اه عش (قوله فيما ذكر الخ) أي فيضمن الاخذ من ذي الاول ويضمن باتلاف دون التلف عنده في الثاني (قوله وقوله) بالجر عطف على فعل كل (قوله أما السفيه الماهمل) وهو من بالغ مصحح الدين وماله ثم بذروا بجر عليه القاضي أو فسق اه عش (قوله والقن) ولو بالغاعا فلا اه عش (قوله فلا يضمن بالتلف) كذا أطلقاه وقيدوه الجرحاني بعدم التفريق اه معنى (قوله وان فرط الخ) وفاقا للنهاية وخلاف الظاهر المغني كالم والشهاب غير كافي عش (قول المتن بموت المودع) بكسر الدال وقوله أو المودع بفتحها اه معنى (قوله أي بعيده السابق الخ) عبارته هناك نعم الانحاء الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاته لم يؤثر اه (قوله وبالجرح) الى قوله وفي المذهب في النهاية الا قوله قال القولي الذي يعزل الوديع (قوله وبالجرح عليه) أي على كل منهما اه عش الاولى على أحدهما (قوله فلا نقل فيها) أي صورة بجر الفاس (قوله في عليه) أي التي في كلام القولي (قوله لهما كم أي من الوديع إذا أراد الخ) الظروف الثلاثة متعلقة بقوله وتسليمها وقوله فان يد المالك الخ الاولى بان الخ كافي بعض النسخ عطفه على قوله ببقاء أهلية الخ كاهو ظاهر السياق أولانه الخ على أنه خبر وتساويها الخ (قوله فترتفع به) وفاقا للنهاية (قوله ويعزل الوديع الخ) عطف على موت المودع في المتن (قوله بالانكار الخ) أي عدا من الوديع أو المودع (قوله وبكل فعل الخ) أي يأتي في المتن بعضه (قوله وبالأقرار) ظاهره ولو من الوديع ويأتي أنفاعن سم ما يفيد (قوله انها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمين بل ولقوله وبالأقرار ما لا يخرج مضمنا من المقتضى للتعدى كيف ثبتت الامانة سم على حج وقد يقال انه راجع لقول المصنف وترتفع بموت الخ وتعليقه يقتضي انها بالفعل المضمن لا تصير أمانة لتعديده

هل تركها حينئذ يبرأ منها بدون ردها للمالك الامر الالوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله أو قبضها حسب الوجه فيه أيضا انه ليس له تركها حينئذ ولا يبرأ الا بردها وعلى الجملة فالظاهر هنا هو هناك الضمان بتركها أو ردها لغیر مالک الامر وليس في قوله المتقدم أو قبضها حسب الوجه انه يجوز تركها أو يبرأ منها كما أشرفنا اليه فيها (قوله وكذا لو ألتف نحو صبي مودع وديعته) زاد مر في شرحه بلا تسليط اه وقضيه أنه اذا سلطه الوديع على اتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل ان يحله ان كان غير مميز لان فعله حينئذ كفعل مسلطه فايراجع (قوله وكذا على المودع والمفسد الخ) كذا شرح م (قوله وكذا على المودع والمفسد) ثم قال والحاكم في المفسد وكذا هـ ما صرح في ارتقاء الوديع بمفسد المودع ووجوب ردها الى الحاكم لكن قوله في شرح الروض في فصل يصدق الوديع مائة قال الاذرى ولو مات المالك محجورا عليه بمفسد فيظهر انه ليس للوديع ردها على الورثة الرشدا بل راجع الحاكم انتهى يدل على خلاف ذلك وانه لا يجب ردها قبل الموت وان لم يكن صريحا في ذلك (قوله وفائدة الارتقاء انها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو

بده لأهلية فيها ببقاء الأموال تحتها ويعزل الوديع لنفسه ويعزل المالك له وبالنكار لغیر فرض لانها وكالة في الحفظ وهي ترتفع بذلك وبكل فصل مضمين وبالأقرار به الآخر ونقل المالك الملك فيها يبيع أو نحوه وفائدة الارتقاء انها تصير أمانة شرعية فعليه الرد لمالكها أو وليه ان عرفه أي اعلامه بها أو بمثلها

فروا عند التمكن وان لم يطلبه كضالة وجدها وغرف مال كها فان غاب ردها للحاكم أي الامين اخذها بما ياتي والا ضمن وفي المذهب ان الطائر ليس مثلها وفيه نظر وان أمكن توجيهه وفي فتاوى البغوي في قن هرب ودخل ملكه (١٠٥) وعلم به وبماله فلم يعلمه فخرج لا يضمنه وفيه نظرا أيضا وان اعتمد

الغزى بل الاوجه قول القمولى انه كالثوب (ولهما) يعني للمالك (الاسترداد) (و) للوديع (الرد كل وقت) لجوازاها من الجانبين نعم يحسم الرد حيث وجب القبول ويكون خلاف الاول حيث ندب ولم يرضه المالك وتثبت الضمير هنا لا ينافيها افراده قوله خلافا لمن وهم فيه فقال لا وجه لذلك لان هذا سياق آخر لا يتعلق به بذلك بل يلزمه على تعلقه بفساد الحكم وهو تقييد قوله ولهما بحالة ارتفاعها ولا قائل به (وأصلهما) ولو يجعل وان كانت فاسدة بقيد السابق (الامانة) بمعنى انها مسألة فيها لا تبسع كالرهن لان الله تعالى سماها أمانة بقوله عز قائلنا فليود الذي ائتمن أمانته وللارغب الناس عنها وعلم من قولنا وان كانت فاسدة انه لو شرط ركوبها أو لبسها كانت قبل ذلك أمانة وبعده عارية فاسدة ومن كلامه أنها لو بقيت في يده مدة بعد التعدي لزمه آخرها لا ارتفاع الامانة به (وقد نصير مضونة بعوارض منها أن يودع غيره) ولو ولده وزوجته وقته نعم كإسأني الاستعانة بهم حيث لم نزل

اه عش (قوله فور الخ) ظاهره وان كان فيه مشقة اه عش (قوله وان لم يطلبه) غاية (قوله فان غاب) ينبغي أولم يعرفه اه سيد عمر (قوله ان الطائر الخ) ان فرض في طير حرت عادته بعوده لحاله المؤلف بعد طيرانه فله وجه وجهه والافضل تأمل اه سيد عمر (قوله مثلها) أي الضالة (قوله وان أمكن توجيهه) كانه ان له نوع اختيار فلم يلحق بالجادات كالثوب اه سيد عمر (قوله بل الاوجه الخ) يؤخذ منه ترجيح الحاق الطائر بالثوب بالاولى اه سيد عمر وقوله الحاق الطائر أي الغير المعتاد بالعود يجعله المؤلف اخذا مما مر عنه آنفا (قوله انه كالثوب) اعتمد عش عبارة ومنها أي الضالة قن أو حيوان هرب من مالكه ادخل في داره فيجب عليه محفظته الى ان يعلم مالكه فلو تركه حتى خرج دخل في ضمانه اه (قوله لجوازاها من الجانبين) الى قوله ومن كلامه في النهاية (قوله نعم) الى قوله وتثبت الضمير في المغني (قوله ولم يرضه) أي الرد للمالك الظاهر انه راجع للمثليتين فليراجع اه رشيدى أقول صنيع المغني كالصريح في الرجوع للثانية فقط (قوله وتثبت الضمير الخ) عبارة للمغني أفراد المصنف الضمير أو لان العطف باو ثم ثناء نانية قال الزركشي ولا وجه له اه أقول لو أفراد الضمير لكان المعنى كما هو مقتضى أو ولا تحدهما الخ وليس بمقتضى فساد أو لكل منهما وهو مع بعده فاسدا أيضا وأما على التثنية فهو كركب القوم دوابهم والتعيين المحفوظ هنا محال على المتبادر اه سيد عمر (قوله بل يلزم الخ) لا يخفى انه لو أفراد الضمير هنا نظر للعطف بالو يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تثنية الضمير يحتمل التعلق أيضا فالتثنية لا تمنع ذلك فليتأمل اه سم (قوله ولو يجعل) الى قوله ومن كلامه في المغني الا قوله بقيد السابق وقوله لان الى لئلا يرغب (قوله وان كانت فاسدة) الا خصر أو فاسدة (قوله بقيد السابق) هو ان تقبض باذن معتبر سم وعش (قوله بمعنى انها) أي الامانة (قوله كالرهن) لان موضوعه التوثيق والامانة عارضة (قوله لان الخ) تعليل للمتن (قوله سماها) أي الوديعة وقوله عنها أي قبولها (قوله وعلم من قولنا الخ) عبارة للمغني قال السكاكي لو أودعهم بجهة فاذن له في ركوبها أو لبسها أو اذنه في لبسها فهو ايداع فاسد لانه شرط فيه ما ينافي مقتضاه فلوركب أو لبس صارت عارية فاسدة فاذا تلف قبل الركوب والاستعمال لم يضمن ككفي صحيح الابداع أو بعده ضمن ككفي صحيح العارية اه (قوله قبل ذلك) أي الركوب أو اللبس اه رشيدى (قوله وبعده عارية فاسدة) انظر وجه الفساد ولعل وجه فسادها انه لم يجعل الاعادة فيها مقصودة وانما جعلها شرط في مقابلة الحفظ اه عش (قوله ومن كلامه) أي وعلم من قول المصنف وأصلها الامانة اه كردي (قوله ولو ولده) الى قوله نعم ان وطأت في النهاية والى قوله عند تعذر المالك الخ في المغني الا قوله نعم الى المتن وقوله فعلم الى وللمالك وقوله أو الاول الى المتن وقوله أي عرف الى ايداعها وقوله ومحله الى ويلزم القاضي (قوله وزوجته) الواو بمعنى أو كما عبر به المغني (قوله وقته) أي أو القاضي وايداعهم بان يرفع يده عنها ويقبض أمر حفظها اليهم اه عش أي ويقطع نظره عنها (قوله نعم الخ) الاولى جعله خارجا بقوله ان يودع غيره لان خبر الاستعانة بغيره ليس ايداعا اه عش (قوله حيث لم نزل الخ) أي بان يعد حفظها لغيره اه عش (قوله جريان العرف به) أي الاستعانة (قول المتن بلاذن) أي من المودع اه مغني (قوله وهو جاهل) هل يجوز للمالك مطالبة الجاهل

مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمين بل ولقوله وبالاقرار بها لا تخاذ مع صدور الفعل المضمين المقتضى للتعدي كيف تثبت الامانة (قوله بل يلزم الخ) اللزوم ممنوع نعم يوهوم والتثنية أيضا يوهوم ذلك فتأمل ولا يخفى انه لو أفراد الضمير هنا نظر للعطف بالو يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تثنية الضمير يحتمل التعلق المذكور وانما جرد التثنية لا تمنع ذلك فليتأمل (قوله بقيد السابق) هو ان تقبض باذن معتبر (قوله أي يصير طر يقاتم قوله والقرار الخ) اطلاقهما لا يناسب ما بعدهما من التفصيل في الرجوع

(١٤) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) يده لجريان العرف به (بلاذن ولا عذر فيضمن) الوديعة لان المالك لم يرض بامانة غيره ولا يده أي يصير طر يقاتم فعلها أن القرار على من تلهت عنده ما لم يكن الثاني جاهلا لان يده بامانة كما علم مما مر في الغصب والمالك تعين من شاع فان ضمن الثاني وهو جاهل رجع وان كان التلف عنده

على الاول أو عالم فلا لانه غاصب أو الاول رجع على العالم لا الجاهل (وقيل ان أودع القاضي لم يضمن) لانه نائب الشرع ولا يصح له لافرق وان غاب المالك لانه قد لا يرضى به نعم ان طالت غيبته أى عرفا وان كان لدون مسافة القصر فيما يظهر جازا ايداعها له كالجحش جمع وصحله في ثقة أمين وذلك لانه نائبه ولان في مصارعة حفظها مع طول الغيبة منع الناس من قبولها أو يلزم القاضي قبول عين الغائب ان كانت أمانة بخلاف الدين والمضونة كإيائى بما فيه قبيل القسمة لان (١٣٠٦) بقاءهما في ذمة المدين ويد الخامن احفظ أمانه العذر كسفر أى مباح كالجحش الا ذرى

وان كان عالما بجحله أو يفصل وهل اذا رد الثاني على الاول يرتفع عنه الضمان والطلب أو يستمر كل منهما محل تامل اه سيد عمر أقول الذى يستفاد من اطلاق الشارح الشق الاول من التردد الاول والثاني من الثاني والله أعلم (قوله على الاول) متعلق برجع (قوله أو عالم) عطف على جاهل وقوله فلا أى فلا رجوع له ان كان التلف عنده كما يأتى (قوله لانه) أى الثاني العالم غاصب أى لا وديع (قوله أو الاول) عطف على الثاني وقوله على العالم أى الثاني العالم (قوله لافرق) أى بين القاضي وغيره في صيرورة لا وديع مضونة بالاداع اليه بلا اذن ولا عذر وقوله وان غاب الخ غاية وقوله المالك أى ووكيله (قوله غيبته) أى المالك (قوله أى عرفا) عبارة للمعنى أى وتضمن من الحفظ كما فى التمه اه (قوله ايداعها له) أى للقاضي (قوله كالجحش جمع) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية كما أشرنا اليه (قوله ويلزم القاضي) الى قوله وقوله متى كانت فى النهاية الا قوله ويصح الى المتن (قوله ويلزم القاضي قبول عين الخ) وهو واضح ان جاز لمن هى تحت يده دفعها له أمانا عند امتناعه فقد يتوقف فيه وحل ما هنا على ما اذا كان لا وديع عذر خلاف الظاهر فان الكلام على الاداع عند المذرياتى قريباه ع ش أقول ذكر المعنى هذا الكلام فى شرح فان قد هما فالقاضي فسلم عن الاشكال (قوله بخلاف الدين الخ) محله عالم يغلب على الظن فوات ما ذكر بغلس أو جحر أو فسق والاوجب أخذه عينا كان أو ديننا اه ع ش (قوله والمضونة) بل لا يجوز له أخذها اه ع ش أى مباح قضية قوله بعد فلا يبيحها سفر المعصية أنه أراد بالمباح غير الحرام فيشمل المكروه اه ع ش (قوله عند تعذر المالك الخ) أى ووكيله (قوله مما يأتى) أى فى المتن أيضا (قوله بضم التحتية الخ) أى ببناء الفاعل من الازالة وقوله بضم الفوقية الخ أى ببناء المفعول منها وقوله وعكسه أى ببناء الفاعل من الزوال (قوله أو يحفظها) كقول المتن أو يضعه عطف على قوله يحملها (قوله ولو أجنبيا الخ) تامل الجمع بينه وبين قوله الآتى فى مسألة المخزن يختص به هل يتأتى أولا اه سيد عمر أقول أشار الشارح الى الجمع بتقييد ما هنا بقوله ان بقى نظره الخ وتعيم ما يأتى بقوله وان لم يلاحظه (قوله كالعادة) أى على العادة (قوله لان لازمه) أى ولو كان صغيرا كولدته ورفيقه حيث لازمه اه ع ش (قوله وبؤيده) أى الاشتراط المذكور (قوله وقوله الخ) عطف على قوله ما يأتى ثم قوله ذلك الى المتن فى المعنى (قوله وان لم يلاحظه) الاولى لم يلاحظها بالتأنيث (قوله ولم يلاحظها) صريح صنيع المعنى أنه راجع الى قوله أو وضعه الخ فقط (قوله بكسر الخاء) الى قول المتن فان فقدته فى النهاية الا أنه زاد عقب قوله والاشهاد على نفسه بقبضها ما نصه كما قاله الماوردى والمعتمد خلافه اه (قول المتن مشتركة) ظاهره وان كان له خزانه مختصة أخرى اه سم (قوله بما قدمته) لعله أراد به قوله عند تعذر المالك ووكيله أقول وكذا يعلم من قول المتن السابق ولهما الاسترداد والرد كل وقت (قوله العام الخ) عبارة للمعنى مطلقا أو ووكيله فى استرداده اه (قوله حيث لم يعلم) أى الوديع رضاه أى المودع (قوله ومتى ردها الخ) يعنى عنه قوله الآتى ومتى ترك الخ (قوله مع وجود أحدهما) الاولى ليشمل الولي الذى زاده أحدهم (قوله وفى جواز الرد الخ) عبارة للنهاية وقد يقال بمنع دفعها لو كيله اذا علم الخ قال ع ش قوله وقد يقال الخ معتمد اه (قوله لغيبته) أى طويلا بان كانت مسافة قصر غاية ومعنى (قوله أو حبس) ويقاس بالحبس التوارى ونحوه اه (قوله فى المتن مشتركة) ظاهره وان كان له خزانه مختصة أخرى

ومرض وخوف فلا يضمن بايداعها عند تعذر المالك ووكيله لعاض أى أمين ثم لعدل كما يعلم مما يأتى وتوزع فى التقييد بالمباح ويرد بان ايداعها لغيره رخصة فلا يبيحها سفر المعصية (واذا لم يزل) بضم التحتية فكسر ويصح بضم الفوقية فتفتح وعكسه (يده عنها جازت) له (الاستعانة بمن يحملها) ولو خفية أمكنه حملها من غير مشقة على الوجه (الى الحرز) أو يحفظها ولو أجنبيا ان بقى نظره عليها كالعادة وهل يشترط كونه ثقة الذى يظهر نعم ان غاب عنه لان لازمه كالعادة بؤيده ما يأتى انه لو أرساها مع من يسقطها وهو غير ثقة ضمنها وقوله متى كانت بمنجزته فخرج واستحفظ عليها ثقة يختص به أى بان يقضى العرف بغلبة استخدام له فيما يظهر ويحتمل ضبطه بمن لا يستحبى من استخدام لم يضمن وان لم يلاحظه بخلاف ما اذا استحفظه غير ثقة أو من لا يختص به أو وضعهها بغير مسكنه لم يلاحظها (أو يضعها فى خزانه) بكسر

الخامن خشب أو بناء مثلا كما شبهه كلامهم (مشتركة) بينه وبين الغير ويظهر انه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير معنى منها الا ان كان ثقة (واذا أراد سقرا) مباحا كما مروا قصر وظاهر مما قدمته ان التقييد بالمباح هنا ليس بالنسبة للرد للمالك أو ووكيله بل لمن بعدهما (فليرد الى المالك) أو ووكيله (أو ووكيله) العام أو الخاص بها حيث لم يعلم رضاه ببقائها عنده فيما يظهر لاسيما ان قصر السفر كالحرج انحوه بل مع سرعة العود متى ردها مع وجود أحدهما القاض أو عدل ضمن وفى جواز الرد لو كيل اذا علم فسقه وجهه الموكل وعلم من حاله انه لو علم فسقه لم يوكله نظرا ظاهر (فان قد هما) لغيبة أو حبس

مع عدم تمكن الوصول لهما (فالقاضي) بردها اليه ان كان ثقتما مولانا نائب التماس ويلزمه القبول كما هو والاشهاد على نفسه بقضها ولو أمره القاضي بدفعها لأمين كفي اذا يلزمه تسليمها بنفسه (فان فقدناه فأمين) بالبلد فيها (١٠٧) اليه للتأثير بتأخير السفر ويلزمه

الاشهاد على الأمين بقضها على الوجه وكان الفرق ان أجهه القاضي تآني الاشهاد عليه فيلزمه أن يشهد على نفسه بخلاف الأمين وتكفي فيه العدالة الظاهره فمال يتيسر عدل باطنا فيما يظهر ومتى ترك هذا الترتيب مع قدرته عليه ضمن وبه يعلم انه لا عبرة بوجود القاضي الجائر ومن ثم حمل الفارقى اطلاقه قسم له على زمنهم قال أما في زماننا فلا يصح من بالابداع لثقة مع وجود القاضي قطعاً لما ظهر من فساد الحكم وذكر ان شيخنا الشيخ أباسحق أمره في نحو ذلك بالدفع للحاكم فتوقف فقال له يابني التحقيق اليوم تخسر بيق أو تخربق ويؤخذ من هنا محل العدول بها عن الحاكم الجائر فمال يخش منه على نحو نفسه أو ماله وحديثه يظهر ان سفره بهامع الأمن خير من دفعها للجائر ولو عاد الوديع من السفر جازله استردادها وان نازع فيه الامام ولو أذن له المسالك في السفر بها الى بلد كذا في طريق كذا فانسافر في غير تلك الطريق أى مع امكان السفر فيما نزل عليه فيما يظهر ووصل لتلك البلاد فنهبت منها مائة من الدخولها في مسمانه بمجرد عدوله عن الطريق المأذون

مغنى (قوله مع عدم تمكن الوصول إلخ) وينبغي ان مثل ذلك المشقة القوية التي لا تختمل عادة في مثل ذلك اه عش (قول المتن فالقاضي) قال الشيخ أبو حامد وانما يحتملها الى الحاكم بعد ان يعرفه الحال ويأذن له فلو جعلها ابتداء قبل ان يعرفه ضمن اه مغنى (قوله بردها اليه) الى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله كما امر) أى أنفاً (قوله والاشهاد على نفسه) قاله الماوردي والمعتمد خلافه اه نهاية (قوله والاشهاد على نفسه إلخ) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية (قوله على نفسه بقضها) فلو كان قاضي البلد يرى وجوب الاشهاد على نفسه فهل يعدل الى الأمين أو لا يحل تأمل والقلب الى الاول أميل اه سديد (قوله ولو أمره القاضي بدفعها لأمين إلخ) وقياس ما تقدم في القاضي أنه لا يجب الاشهاد على الأمين لأنه باستنائه القاضي له صار أمين الشرع اه عش وقوله ما تقدم أى في النهاية خلافاً للإسراح والمغنى كما مر آنفاً (قوله كفي) أى كفي الحاكم في الخروج عن الأثم اه رشيدى (قول المتن فان فقدناه) أى القاضي أو كان غير أمين \* (تنبيه) قضية كلام المصنف أنه لا رتبة في الأشخاص بعد الامين وهو كذلك وأغرب في السكافي فقال فان لم يجدوه وسلمها الى فاسق لا يصير مريضاً منافي الاصح اه مغنى (قوله ويلزمه) أى الوديع الاشهاد على الأمين وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية عبارة وهل يلزمه الاشهاد على بقضها وجهان حكاه مالم الماوردي وجهها عدمه كافي الحاكم اه قال عش أى فلا يصير مريضاً من ترك الاشهاد حيث اعترف الأمين باخذها أمالوا أنكر الأمين أخذها منه لم يقبل قول الوديع الابينة اه (قوله وكان الفرق إلخ) هذا الفرق غير مجد اه نهاية (قوله ان أجهه القاضي إلخ) والاهية كسكرة العظيمة والبهجة والكبير اه قاموس (قوله فيلزمه) أى القاضي (قوله ومتى ترك) الى قول المتن ولو سافر في النهاية الاقوله علا أى مع امكان الى ووصل وقوله وبه يعلم الى قال وقوله وكان الفرق الى المتن (قوله وبه يعلم) أى بقوله مع قدرته عليه ولو ذكره عقب قوله السابق ان كان ثقتما مولانا كان أنسب (قوله ومن ثم) أى من أجل أنه لا عبرة إلخ (قوله اطلاقهم له) أى للترتيب أو القاضي ورجح الاول صريح النهاية عبارة مع قدرته عليه ضمن قال الفارقى الا في زماننا فلا يضمن بالابداع لثقة إلخ (قوله قال) أى الفارقى وكذا صرح به قوله وذكر وقوله فتوقف (قوله فقال) أى الشيخ أبو اسحاق له أى الفارقى (قوله التحقيق) مبتدأ أخبره قوله تخربق إلخ وقوله اليوم متعلق بالتحقيق (قوله تخربق) أى لعرض من طلب التحقيق وإجراء الأمور وعلى وجهها باطناً فينبغي ان أدخل نفسه في أمر ما ان يجرب على ظاهر الشرع اه عش (قوله ويؤخذ منه) أى ما جرى بين الفارقى وشيخه (قوله وحديثه) أى حين الحديث من الحاكم الجائر (قوله ان سفره بهامع الأمن إلخ) قد يقتضى أنه مع عدمه يدفع الى الجائر ولو قيل بالترجيح عند وجود مرجح كأن يكون خطر الطريق دون خطر الدفع له أو عكسه وبالتخير عند عدمه لم يعد ويؤيده ما سألني في كلامه في الطريقين اه سديد وقد يقال ان الإسراح أراد بقوله مع الأمن الامن بالنسبة الى الدفع الى الجائر (قوله خير من دفعها إلخ) وينبغي أنه لو احتاج في سفره بها الى مؤنة لطلبها مثلاً صر فهاور جمع بها ان أشهد أنه يصرف بقصد الرجوع اه عش (قوله جازله استردادها) أى من القاضي أو الأمين أى وله تركها عندهما ولا يقال انما جازل دفعها لهما الضرورة السفر وقد زالت فحب الاسترداد اه عش (قوله أى مع امكان السفر إلخ) ينافية للتعليل الآتي بقوله لوصولها في ضمانه إلخ (قوله فنهبت منها) الاولى فيها (قوله بمجرد عدوله إلخ) ظاهره ولو كانت الثانية أسهل من الاولى أو أكثر امناً منها ولو وجه يأنه لم يؤذنه في السفر بها من تلك الطريق بل نهى عنه لان الأمر بسالوك الاولى نهى عن سالوك غيرها اه عش (قوله تعين سالوك أمهما) ومن ذلك حيث أطلق في الاذن ولم يعين طريقاً أخذها فاقبله اه عش (قول المتن يسكن الموضع) أى الذي دفنت فيه اه مغنى (قوله ولو في حوز) (قوله والاشهاد على نفسه بقضها) قاله الماوردي والمعتمد خلافه شرح حرر (قوله في الأمين ويلزمه الاشهاد

فهاو يظهر أنه لو كان للبلد طريقان تعين سالوك أمهما فان استوى أو لا غرض له في الاطول فاقصرهما (فان دفنها) ولو في حوز (وسافر ضمن) لأنه عر ضها لضياع (فان أعلم بها أميناً) وأن لم يره اياها (يسكن الموضع)

وهو حرز مثلها أو راقبته من سائر الجوانب أو من فوق مراقبته الحارس واكتفى بجمع بكونه في يده (لم يضمن في الأصح) لأن ما في الموضع في يد ساكنه فكانه أودعه أباه ومنه يؤخذ أن محل ذلك عند تعذر القاضي الأمين والأصغر ثم رأيتهم صرحوا به ثم قيل هذا الإعلام أشهاد فيجب وجاز أن أورجل وأمر أن على الدفن والأصغر أنه ائتمان كما تقر رفيق في إعلام امرأتان لم تحضره وعليه فقطاهر كلامهم أنه لا يجب أشهادها وكان الفرق أنهم ما هنا ليست في يد الأمين (١٠٨) حقيقة بخلافه وهو متجهان كان بحيث لا يمكن من أخذها والا فلا بد من وجوب

الأشهاد لأنهم حينئذ كالتي بيده (ولو سافر) من أودعها في الحضر ولم يعلم أن من عادته السفر أو الاجتماع (بها) وقدر على دفعها لمن مبررتيبيه (ضمن) وإن كان في برأسه لأن حرز السفر دون حرز الحضر ومن ثم جاء عن بعض السلف المسافر وماله على قلت أي بفتح القاف واللام هلاك الأما في الله ووجه من رواه حديثا كذا نقل عن المصنف ومن رواه حديثا الدليلي وابن الأثير وسندهما ضعيف لا موضوع أما إذا أودعها في السفر فاستمر مسافرا وأودع بدويا ولو في الحضر أو متجعا فانتجع بها فلا ضمان لرضا المالك بذلك حين أودعه عالميا بحاله ومن ثم لو دلّ قرينته على أنه أتم أودع فيه لقر به من بلده امتنع انشاؤا لسفره فان (الأدفع حريق أو غارة) ويجز عن دفعها إليه من المالك أو وكيله ثم الحاكم ثم أمين (كسابق) قريبا فلا يضمن للعذر بل إذا علم أنه لا يغيثها من الهلاك إلا السفر لزمها وإن كان

إلى قوله وإن لم تحضره في المعنى الإقوله واكتفى إلى المتن (قوله وهو حرز مثلها) خرج به ما لم يكن كذلك فإنه يضمنها حرزا وإن أعلم بها غيره كقوله الماردى أه معنى (قوله أو راقبته الخ) ضئيع المعنى صريح في عطفه على يسكن الموضع وجوز رسم عطفه على وهو حرز الخ أيضا (قوله واكتفى بجمع الخ) ضعيف أه عش (قوله بكونه) أي الموضع في يده أي وإن لم يسكنه أه سم عبارة عش قوله في يده أي الساكن وإن لم يعلم أه والظاهر هو الأول (قوله ومنه) أي التعليل (قوله أن محل ذلك عند تعذر القاضي الخ) وقد علم بذلك أن المراد الدفع إلى القاضي أو إعلامه أو الدفع إلى الأمين أو إعلامه أه معنى (قوله وإن لم تحضره) أي الدفن (قوله وعليه) أي الأصح (قوله هنا) أي في الدفن مع إعلام الأمين وقوله ثم أي في الدفع إلى الأمين (قوله والا فلا بد من تحمها الخ) خلافا للنهاية (قوله حينئذ) أي حين تمكن الأمين من أخذها (قوله من أودعها) إلى قول المتن إلا إذا في النهاية وكذا في المعنى الإقوله ومن ثم جاء إلى أما إذا (قوله من أودعها) ببناء المفعول (قوله ولم يعلم) أي المالك (قوله وإن كان في برأسه) أي وتلفت بسبب آخر أه معنى (قوله أما إذا أودعها الخ) صحت قوله من أودعها في الحضر الخ على ترتيب اللب وكان الأولى أمام من أودعها الخ عبارة المعنى أما لو أودعها المالك مسافرا فمسافر بها الخ وهي واضحة (قوله ومن ثم الخ) عبارة المعنى وله إذا قدم من سفره إن يسافر بها نائيا لرضا المالك به ابتداء إذا دلّ قرينته على أن المراد أحرازها بالبلد فينتج ذلك أه (قول المتن إذا وقع حريق الخ) أي أو نهب أه معنى (قوله من المالك) إلى قول المتن والخريق في المعنى الإقوله ولو قيل يجب لم يبعد وإلى قول المتن فإن لم يفعل في النهاية الإقوله ويتجه إلى وما اقتضاه وقوله أي مع تصديره إلى محله وقوله والا كان إلى ويشترط وقوله قال (قوله لزمها الخ) ولو حدث له في الطريق خوف أقام بها فان هجم عليه القطاع فظروها بضعية لحفظها فضاقت ضمن وكذا لو دفتها خوفا منهم عندا قبلها ثم أضل موضعها كما قاله القاضي وغيره إذ كان من حقه أن يصبر حتى تؤخذ منه فتصير مضمونة على أخذها هنا نهاية ومعنى قال عش قوله فضاقت ضمن أي وإن جهل لأن الجهل بالحكم لا يسقط الضمان أه (قوله ولو قيل بوجوبه) أي حيث أمن على نفسه أه عش (قوله في الرجوع بها) أي المؤنة أه سم (قوله بل العجز كاف) أي بخلاف العذر لا يكفي لأنه لو أمكن دفعها للمالك مثلاله يكن له السفر بها وإن وجد حريق أو غارة قالوا في قوله ويجز ليست بمعنى أو فليتأمل أه سم وقوله قالوا والخ زد على النهاية (قوله كما علم من كلامه) يتأمل أه سم والنظر ظاهر أه رشدي (قوله الانصع الاغارة) فيه مع ما بعده نظرا أه سم وكان وجه النظر أن قوله الانصع الاغارة معناه أن فيه لغتين الاغارة والغاارة - برأ أن أولاهما أنصع وقوله لأن الأثر يناقض ذلك ويعتضى أن اللغة الخ) المعتد مدد - دم الزوم مر (قوله واكتفى بجمع بكونه) أي الموضع في يده أي وإن لم يسكنه لا يقال لأحاجة لذلك مع قوله أو راقبته الخ فإذا اكتفى عن كونه يسكنه بمراقبته فكيف بكونه في يده لا نأقول هذا بعد تسليم أن السكون في يده أقوى من المراقبة انما ودلوعطف أو راقبته على يسكن الموضع أما لو عطف على وهو حرز مثلها فلا (قوله في الرجوع بها) أي المؤنة (قوله بل العجز كاف) أي بخلاف العذر لا يكفي لأنه لو أمكن دفعها للمالك مثلاله يكن له السفر بها وإن وجد حريق أو غارة قالوا في قوله ويجز ليست بمعنى أو فليتأمل (قوله كما علم من كلامه) يتأمل (قوله الانصع الاغارة) فيه مع ما بعده - ده نظر فتأمل أه

مخوفا فان لم يعلم ذلك فان كان احتمال الخوف في الحضر أكثر بجاز ولو قيل يجب لم يعد وجوب مؤنة نحو حملها هنا على العربية المالك لأن المصلحة له لا غير ويأتي في الرجوع بها ما يأتي قريبا في النفقة وما اقتضاه سياقناه لا بد في نفى الضمان من العذر والعجز المذكورين غير مراد بل العجز كاف كما علم من كلامه قبل (والخريق والغاارة) الانصع الاغارة ومع ذلك الغارة هنا أولى لأن الأثر وهو العذر في الحقيقة (في البقعة وأشراف الحضر زعي الخراب) ولم يجد في الكل ثم حرزا ينقلها إليه (اعذار كالسفر) في جواز إيداع من مبررتيبيه (وإذا مرض) مرضا (مخوفا فليردها إلى المالك) أو وليه (أو وكيله) العام أو الخاص بها (والا) يمكنه



وردها لاحدهما (فالحاكم) الثقة المأمون بردها اليه (أو أمين) بردها اليه ان فقد القاضي وسواء فيه هنا وفي الوصية الوارث وغيره ولو ظنه أمنا فكان غير أمين ضمن لان الجهل لا يؤثر في الضمان أي مع تفسيره في البحث عنه (١٠٩) فلا ينافي ما يأتي انه قد يؤثر فيه كالموطن الولي ما لا

أو نقل بظن أنهم لم يكره  
وحمله ان وضع المظنون  
أمانته يده عليها والام يضمن  
الوديع على الاوجه من  
وجهين لانه لم يحدث فيها  
فعلا (أو) عطف على ما  
بعد الا لا يبعد ضعف قول  
التمهيد بتركيب الوصية  
وان أمكنه الرد للمالك  
(يوصي بها) الى الحاكم فان  
فقد قال أمين كما أوما اليه  
كلامه السابق من ان  
الحاكم مقدم على الأمين  
في الدفع فكذا الايصاء  
فالتفسير المذكور محمول  
على ذلك كما تقرر والمراد  
بالوصية الامر بردها بعد  
موته من غير أن يسلمها  
للوصى والا كان ايداعا  
فيضمن به ان كان الوصى  
غير أمين أو أمكن الرد الى  
قاضي أمين ويشترط الاشهاد  
على ما فعله من ذلك صونا  
لها عن الإنكار ان يشير  
اعينها أو يصغها بمجيرها  
وحينئذ فان لم يوجد في  
تركه ما أشار اليه أو وضعه  
فلا ضمان كإقراره بجمع  
مقدمون وهو متجه وان  
أطال البلقين في الانتصار  
لخلافة قال ولا ضمان فيها  
اذا علم تلفها بعد الوصية بلا  
تقرير في حياته أو بعد  
موته وقبل تمكن الوارث  
من الدورج المتولي وغيره  
ضمنان وارث قصر بعدم

العرفية انما هي الاغارة فقط وان الغارة اثرها على انه قد لا يتعين كون الغارة اثرها فأنامل اه رشدي عبارة  
المعنى الغارة لغة قليلة والافصح الاغارة اه (قوله ردها لاحدهما) قد يقال الاتسب لاحدهم لزيادته الولي  
لكنه مدفوع بان هذا البيان مسوق لحل المتن اه سيد عمر (قوله بردها اليه) او يوصي بها اليه اه معنى (قوله  
وسواء فيه) أي في الامين اه ع ش (قوله هنا) أي في الرد وقوله وفي الوصية أي الآتية آنفا (قوله لان الجهل  
لا يؤثر) أقول قد يتوقف فيه بان هذا ليس جهلا بل حكما بل جهل بحال المدفوع اليه وهو مانع من نسبته الى  
تقصير في دفعها اه ع ش (قوله وحمله) أي الضمان فيما اذا ظن غير الامين أمينا (قوله المظنون) فاعل وضع  
وقوله أمانته نائب فاعل المظنون وقوله مدة مفعول وضع (قوله لانه) أي الوديع (قوله على ما بعد الا) أي على  
الحاكم (قوله الى الحاكم) الى قوله والمراد بالوصية في المعنى (قوله من ان الحاكم مقدم على الامين في الدفع  
الح) حاصل ذلك انه تخيير عند القدرة على الحاكم بين الدفع اليه والوصية له وعند العجز عنه بين الدفع لأمين  
والوصية له اه معنى (قوله فالتخير المذكور) أي بقوله أو يوصي اه سم عبارة المعنى قضية كلامه لولا ما قدرته  
التخير بين الامور الثلاثة وليس مرادا اه (قوله محمول على ذلك) أي ان الحاكم مقدم على الامين اه سم  
(قوله والمراد بالوصية) الى قوله وحينئذ فان في المعنى الا قوله والا الى ويشترط (قوله الامر بالرد الخ) عبارة  
الاكثر الاعلام هو الامر بردها وهي توههم انه لا بد من مجموع الامرين حتى لو اقتصر على الاعلام فقط أو على  
الامر بالرد فقط لم يجز ينبغي أن يجزى الاول ويؤيده أنه لو كانت بالوديعة بينة لم يجب الايصاء بها وكذا الثاني  
كما صرح به صنيع الشارح هنا نعم ينبغي ان يتقيد الثاني بما اذا كان الامر على وجهه يشعر بانها وديعة والا  
فلو قال ادفعوا هذا الغلان فريعا أو هم كونه وصية فيعامل معاملة الوصايا فالذي تقرر أنه لا بد من الاعلام فلو  
اقتصر عليه الشارح عكس ما فعله لكان أولى اه سيد عمر أقول بارجاع ضمير بردها في كلام الشارح  
الى الوديعة بوصف الوديعة يكون تعبيرا موافقا للتعبير الاكثر (قوله أو أمكن الرد الخ) أي أو الايصاء اليه  
وان لم يمكن الرد فيما يظهر اه سيد عمر أقول ما استظهره صريح قول الشارح المار آنفا فكذا الايصاء وانما  
سكت عنه الشارح هنا لارادته بالوصي ما يشمل القاضي تامل (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا الاختلاف  
ما تقدم قريبا من أن المعتمد عدم وجوب الاشهاد على القاضي والأمين وذلك للفرق بينهما لانه هناك سلت  
لنائب المالك شرعا وهو القاضي والأمين فكان كسليمها للمالك وهنالك تسلم لاحد وانما أمر بردها فليتأمل  
اه سم أقول اطلاق قوله ويشترط الاشهاد صادق بما اذا كان الايصاء الى القاضي ويعلم الفرق بينهما بين  
ما من بما ذكره الفاضل المحشي اه سيد عمر أقول ان أراد بقوله ما تقدم الخ ما من قبيل قول المصنف ولو سافر الخ  
فلا يصح قوله لانه هناك الخ كما هو ظاهر وان أراد ما من في شرح فان فقد ههما في القاضي الخ فمعتمد الشارح  
هناك الوجوب أيضا نعم ان أراد بقوله ان المعتمد الخ معتمد النهاية كما قدمه المحشي هناك فظاهر ما ذكره (قوله  
على ما فعله الخ) الأولى لا تنحصر على ذلك أي الايصاء (قوله فلا ضمان) أي في الورثة اه غ ش (قوله بعد  
الوصية) وكذا قبل الوصية بالنسبة لتلفها في الحياة كما سيأتي النص صراحة ما قد قريبا اه رشدي أي في  
شرح بان مات خفا (قوله في حياته الخ) كقوله السابق بعد الوصية متعلق بتلفها (قوله ورجح المتولي الخ)  
معتمد اه غ ش ولا يخفى ان ذلك مستأنف وليس مقابلا لقوله قال ولا ضمان الخ كما لو ههما السابق فلو  
أسقط قال كما فعله النهاية سلم عن ذلك الاجتهاد (قوله جهل الخ) أي المالك (قوله وتمكنه) أي الوارث

(قوله وحمله الخ) كذا شرح مر (قوله فالتخير المذكور) أي بقوله أي او يوصي وقوله محمول على  
ذلك أي ان الحاكم مقدم على الامين (قوله فيضمن به الخ) قديتوهم ان هذا تفريع على ما قبل والمراد  
الخ لا على قوله والا كان ايداعا لانه لا حاجة اليه حينئذ مع ما قدمه من اشتراط المائة فيمن يودعه وتقدم  
الحاكم على غيره والظاهر انه توههم غير صحيح بل لا يناسب العبارة (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا  
اعلام المالك جهل الايصاء أو بعدم الرد بعد طلبه وتمكنه من ان وجد ما هو تلك الصفة من غير تعدل يقبل قول الوارث انه غير الوديعة فالحالفة  
لما أقبره مورثه ان تملك هذه الصفة

ليس له فعلم ان قوله عندي وديعة لقلان أو ثوب له لا يدفع الضمان عنه وجد في الثانية في تركه ثوب واحد أو ثوب أولي وجد وكذا الوصفه  
 ووجد عنده الثوب بتلك الصفة لتقصيره (١١٠) في البيان وفارق وجود عين واحدة هنا من الجنس وجود واحدة بالوصف لانه لا تقصير ثم

منه أي الاعلام والرد اه سيد عمر (قوله ليس له) أي للمورث سم وعش (قوله فعلم الخ) أي من  
 قوله وان يشير لعينها الخ (قوله ان قوله عندي) الى قوله وكذا في المغني (قوله لا يدفع الضمان عنه) أي  
 المورث اه عش (قوله في الثانية) هي قوله أو ثوب له (قوله لتقصيره في البيان الخ) انما يظهر اذا علم  
 مقارنة التعدد للإيصاء والافهو يحتاج الى التأمل نعم ان طرأ الغير وتمكن بعده من إعادة الإيصاء بما يميزه  
 فالظاهر وجوبه اه سيد عمر (قوله وفارق وجود عين هنا الخ) أي فيما لو قال الوديع المريض عندي  
 ثوب لقلان فوجد في تركه ثوب واحد حيث لا يدفع الضمان عنه كما مر وقوله وجود واحدة بالوصف أي  
 فيما لو وصف الوديع بجميزها فوجد في تركه عين واحدة فقط بتلك الصفة حيث يدفع الضمان عنه كما مر  
 وقوله بانه لا تقصير ثم أي في الثانية لوصفها بما يميزها عن غيرها وقوله بخلافه هنا أي في الأولى لترك الوصف  
 (قوله ولا يعطى الخ) اعتمده المغني أيضا (قوله ولا يعطى شيئا ما وجد) أي لا يجب بل يكون الواجب  
 له البديل الشرعي في عينه الوارث مما شاء اه عش (قوله في هذه الصور) هي قوله عندي وديعة أو ثوب  
 اه عش أي وقوله وكذا الوصف الخ (قوله بخلافه للسبكي الخ) عبارة المغني وقيل يتعين الثوب الموجود  
 اه (قوله مما مر) أي في باب الوصية (قوله هنا) أي في الوديعه لاثم أي في الوصية (قوله كما ذكر)  
 الى قوله ولا يشهد في النهاية وكذا في المغني الا قوله وقيدته الى وتردد الرافعي (قوله ويدعيها له) أي لنفسه اه  
 مغني ويصح راجع الضمير للمورث (قوله وقيدته) أي الضمان (قوله وتردد الرافعي الخ) عبارة النهاية  
 والمغني والاسنوي وحمل الضمان بغير إيصاء وايداع اذا تلفت الوديعه بعد الموت لا قبله كما صرح به الامام ومال  
 اليه السبكي لان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان الابه وهذا هو المعتمد وان ذهب الاسنوي الى كونه ضامنا  
 بمجرد المرض حتى لو تلفت باقية في مرضه أو بعد صحته ضمنها كسائر أسباب التقصير ومثله أيضا في غير  
 القاضى أما هو اذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركه فلا يضمنه وان لم يوص به لانه أمين الشرع وانما يضمن  
 اذا فرط قال السبكي وهذا تضرع منه بان عدم إيصائه ليس تقريبا وان مات عن مرض وهو الوجه فظاهر  
 أن الكلام في القاضى الأمين كما مر أما غيره فيضمن قطعا والضمان فيما ذكر ضمان تعبد بترك الامور  
 لا ضمان تعبد كما اقتضاه كلام الرافعي اه قال عش قوله ضمان تعبد أي فيضمنها بالبديل الشرعي وهو  
 المثل في المثل والقيمة في المتقوم وسواء تلفت بذلك السبب أو بغيره اه (قوله حتى لو تلفت فيه) أي المرض  
 أو بعد صحته ضمنها أي كسائر أبواب التقصير نهاية ومغني (قوله الثاني) أي الدخول بالموت (قوله ولا  
 يشهد الخ) أي خلافا لما في شرح الروض اه سم (قوله له) أي للاسنوي (قوله لم يطعمهما) أي الدابة  
 المودعة (قوله فعلا الخ) الأولى تركا (قوله منقطع) الى قوله ودعواه تلفها في المغني الا قوله ولو أوصى بها الى  
 وكذا الى قوله ولو جهل حالها في النهاية الا ذلك القول (قوله أو قتل غيلة) أي فلا يضمن مغني وسم (قوله كما  
 مر) أي أنفق شرح أولوصي بها (قوله وكذا الوهم بوص الخ) بهذا ونحوه يعلم أن ترك الإيصاء لا يكون مضمنا  
 مطلقا بل يستثنى منه ما إذا ادعى الوارث مسقطا أو غيره اه سم (قوله وقال الوارث لعلمها الخ) عبارة الروض  
 وادعى الوارث التلف وقال انما لم يوص لعلمه كان بغير تقصير انتهت اه سم (قوله فيصدق) أي الوارث (قوله  
 لا يخالف ما تقدم) من أن المعتمد عدم وجوب الاشهاد على القاضى والأمين وذلك للفرق بينهما لانه هناك  
 سلمت لنا مال شرعا وهو القاضى والأمين فكانت تسليمها له مال وهما لم يسلم لاحد وانما امر بردها  
 فليسلم (قوله ليس له) أي الوارث (قوله والذي رجحنا لا ذرى الى آخر الثاني) هو الذي اعتمد مر (قوله  
 ولا يشهد الخ) أي خلافا لما في شرح الروض (قوله أو قتل غيلة) أي فلا يضمن (قوله وكذا الوهم بوص  
 فادعى المودع انه قصر وقال الوارث لعلمها تلفت قبل أن ينسب لتقصير) بهذا ونحوه يعلم أن ترك الإيصاء  
 لا يكون مضمنا مطلقا بل يستثنى منه ما إذا ادعى الوارث مسقطا أو نحوه (قوله وقال الوارث لعلمها الخ) عبر

بمخالفة هنا ولا يعطى شيئا  
 مما وجد في هذه الصور  
 بخلافه للسبكي ومن تبعه  
 وكل مرض الخوف ما ألحق  
 به مما مر نعم الحبس للقتل  
 في حكم المرض هنا لاثم كما  
 مر لان هذا حق آدمي ناجز  
 فاحتياطه أكثر يجعل  
 مقدمة ما يظن من الموت  
 بمنزلة المرض (فان لم يفعل)  
 كما ذكر (ضمن) لتقصيره  
 بتمريرها للغوات لان  
 الوارث يعتمد ظاهر اليد  
 ويدعيها له وان وجد خط  
 موثقه لانه كتابة وقيدته ابن  
 الرقعة بما اذا لم يكن بها يمينه  
 باقية وهو ظاهر معلوم مما  
 مر في الوصية وتردد الرافعي  
 في ان هذا الضمان يتبين  
 بالموت وجوده من أول  
 المرض حتى لو تلفت فيه  
 ضمنها أولا يدخل وقته الا  
 بالموت والذي رجحنا لا ذرى  
 كالسبكي وسبقهما اليه  
 الامام الثاني ووجهه ان  
 الموت كالسفر فلا يتحقق  
 الضمان الابه ويرجح الاسنوي  
 انه بمجرد المرض يصير  
 ضامنا اذا لم يوص وان شفى  
 ولا يشهد له ما لو لم يطعمها  
 حتى مضت مدة يموت مثلها  
 فيها غالبانها تصير مضمونة  
 وان لم تمت لان في هذا فعلا  
 مغضيا للتلف فلما وليس  
 مجرد ترك الإيصاء كذلك

(الا) منقطع لان المقسم مرض بخوف اذا لم يكن بان مات فجأة) أو قتل غيلة لا تنفع التقصير ولو أوصى بها على الوجه بان  
 اعتبر فلم توجد تركه لم يضمنها كما وكذا الوهم بوص فادعى المودع انه قصر وقال الوارث لعلمها تلفت قبل أن ينسب لتقصير فيصدق كما نقله

عن الإمام وأقره واعتز به الأسنوي بأن الإمام إنما قاله عند جزم الوارث بالتلف (١١١) لا عند تردده فيه فإنه صحيح حينئذ الضمان ولك

رد بان الوارث لم يتردد في  
التلف بل في أنه وقع قبل  
نسبته لتقصير أو بعده  
وحينئذ فلا ينافي ما نقله عن  
الإمام ودعواه بتلفه عند  
مورثه بلا تعد أو رد مورثه  
لها مقبولة كما قاله ابن أبي  
الدم في وارث الوكيل  
ورجاءه في الثانية وإن خالف  
في ذلك السبكي وغيره ولو  
جهل حاله ولم يقل الوارث  
شيئاً بل قال لأعلم حاله  
وأجوز أنها تلفت على حكم  
الامانة فلم يوص به لذلك  
ضمنها كما اقتضاه كلام  
الرافعي وغيره لأنه لم يدع  
مستقلاً هذا كله إن لم يثبت  
تعديه فيها قال السبكي  
كغيره أو يوجد في تركه  
ما هو من جنسها أو ما يمكن  
أن يكون اشتراكه به  
القرض في صورته ولم يكن  
قاضياً أو نائباً عنه لأنه أمين  
الشرع لا يضمن إلا أن  
تحقق خيانه أو تفرطه  
مات عن مرض أو لا ومجمله  
في الأمين نظير ما مر ولا  
يقبل قول وارث الأمين أنه  
ودنفسه أو تلفت عنده إلا  
ببينة وسائر الامناء كالوديع  
فما ذكر (ومنه) ما تضمنه  
قوله (إذا نقلها) لغير ضرورة  
(من محله) إلى محله أخرى  
(أو دار إلى دار) أخرى  
دونها في الحرز (وإن كانت  
حرز مثلها على المعتمد

بان الوارث لم يتردد الخ) أي في قوله لعلمها تلفت الخ الذي نقله عن الإمام أي لأن الترجيح في كلامه المذكور  
راجع إلى القيد فقط وهو قوله قبل الخ فهو جازم بالتلف أي فالأسنوي لم يصب فيما فهمه عن الشيخين اه  
رشدي (قوله فلا ينافي) أي ما نقله ما نقله الخ أي الأسنوي (قوله ودعواه) أي الوارث مبتدأ وخبره مقبولة  
(قوله أو رد مورثه) عطف على تلفها (قوله ورجاءه) أي قول ابن أبي الدم في الثانية وهي دعوى رد المورث  
(قوله وإن خالف في ذلك السبكي الخ) عبارة المغني وصحح السبكي أنه لا يقبل قولهم في دعوى التلف والرد لا  
ببينة اه (قوله ولو جهل حالها) أي الوديعة (قوله حاله) الظاهر التانيث (قوله ضمنه الخ) وفاقاً للمغني  
والأسنوي وخلافه للنهاية ورد عليه سم راجعه (قوله هذا كله) إلى المتن في النهاية قال الكردى إذا أشار إلى  
قوله وكذا الوكيل بوص اه ويظهر أنه إشارة إلى قول المصنفان لم يفعل ضمن الخ وقول الشارح ولو أوصى  
بها على الوجه الخ إلى ههنا من الصور الأربع وإن قوله أو يوجد الخ عطف على قوله ثبت الخ وقوله ولم يكن الخ  
على قوله لم يثبت الخ وإن هذه الأقوال الثلاثة موزعة على تلك الصور الست المتقدمة فتقوله لم يثبت الخ وقوله  
أو يوجد الخ راجعان إلى جميع ما تقدم الأقول المصنفان لم يفعل ضمن ورجوعه إلى مسألة الجهل لحرز فائدة  
أنها مقبولة ومنصوصة وقوله ولم يكن الخ راجع إلى أول قول المصنف وأخر أقوال الشارح وما في سم مما  
نصه قوله أو يوجد الخ ههنا مع قوله بعد ولم يكن الخ معطوف على قوله إن لم يثبت اه فيه تساهل ينبغي حمله  
على ما قلته (قوله في صورته) أي القرض (قوله لانه) أي القاضي أو نائبه (قوله فلا يضمن) أي وإن لم يوص كما  
صرح به ابن الصلاح سم ونهاية ومعنى (قوله ومجمله) أي عدم ضمان القاضي ونائبه (قوله في الأمين) خبر  
ومجمله (قوله نظير ما مر) أي مزارا (قوله أنه رد الخ) أي الوارث اه عش (قوله أو تلفت عنده) أي ولم  
يمكن من الرد اه رشدي عبارة سم قوله أنه رد الخ فاعل الرد الوارث وقوله تلفت أي عند الوارث هذا هو المراد  
فيهما كما هو الظاهر فلا ينافي ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضي رد مورثه أو التلف عنده بلا تقصير  
فإن الظاهر أن وارث القاضي إن لم يكن أو لم يكن وارث غيره في ذلك فلا أقل أن يكون مثله اه (قوله وإن كانت  
حرز مثلها الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بتصوير المتن بما إذا عين المالك حرزاً فإن لم يعين فلا ضمان بنقلها  
إلى الأدون حيث كان حرز مثلها اه سم وتبعه أي الشهاب الرملي النهاية في ذلك كتابه عليه الرشيد وخالفه  
المغني كالشارح فقال أوافق الشيخ الأسلام بالضمن في النقل إلى الأدون مطلقاً سواء كان حرز مثلها أو لا عين  
الحرز أو لا (قوله سواء تلفت الخ) عبارة المغني سواء أنها من النقل أم لا عين تلك المحلة أم أطلق بعيدتين كانتا  
أم قريبتين لا سفر بينهما ولا خوف أم لا كما يؤخذ ذلك من إطلاق المصنف اه (قوله نعم) إلى قوله وإن كان  
النقل في النهاية وإلى قوله ولو حصل الهلاك في المغني (قوله فيه) أي الحرز (قوله ولو حصل الهلاك الخ)

في الروض بقوله وادعى الوارث التلف وقال إنما يوص لعلمه كان بغير تقصير (قوله ولو جهل حاله لم يقل  
الخ) عبارة شرح ممدولو جهل حاله لم يقل الوارث شيئاً بل قال لأعلم حاله فلا ضمان عليه وإن قيل إن قضية  
كلام الرافعي وغيره الضمان اه ويشكل عليه رد اعتراض الأسنوي السابق بما تقدم الذي وافق عليه  
وذلك لأن ذلك الرد لا حاجة إليه بل لا يقيدهم التزام عدم الضمان ويشكل عليه أيضاً ما نقله الأسنوي بقوله  
لا عند تردده فإنه صحيح حينئذ الضمان وذلك لأن الوارث متردد فيما نحن فيه إلا أن يخالف هذا الذي نقله  
الأسنوي فليتنامل (قوله ضمنه الخ) هكذا في شرح الروض (قوله أو يوجد الخ) ههنا مع قوله بعد ولم  
يكن الخ معطوف على قوله إن لم يثبت (قوله فلا يضمن) أي وإن لم يوص كما صرح به ابن الصلاح وههنا مع قوله  
أو تفرطه قال السبكي تصريح بان عدم إيصائه ليس تفرطاً (قوله أنه ودنفسه) فاعل الرد الوارث وقوله أو  
تلف أي عند الوارث هذا هو المراد فيهما كما هو الظاهر فلا ينافي ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضي  
رد مورثه أو التلف عنده بلا تقصير فإن الظاهر أن وارث القاضي إن لم يكن أو لم يكن وارث غيره في ذلك فلا أقل  
أن يكون مثله (قوله وإن كانت حرز مثلها على المعتمد) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بتصوير المتن بما إذا عين

(ضمن) لانه عرضها للتلف سواء أثلثت بسبب النقل أم لا نعم إن نقلها بظن المالك لم يضمن بخلاف ما لو انتفع بها بظنه لأن التعدي هنا أعظم (والا)  
يكن دونه بان تساويانسه أو كان المنقول إليه أحرز (فلا) يضمن وإن كان النقل لغيره أخرى لا سفر بينهما ولا خوف ولو حصل الهلاك بسبب

النقل لعدم التقريظ من غير مخالفة وخرج (١١٢) بالآخرى نقلها بالنية تعد من بيت لبيت في دار و خان واحد فلا ضمان به حيث كان

وفاقا لاطلاق النهاية وشرح الروض وخلافا لاطلاق المغنى (قوله وخرج) الى قوله هذا كله في النهاية والمغنى (قوله حيث كان الثاني حرز مثلها) وان كان الاول حرز مغنى وروض (قوله هذا كله) أى الضمان وعدمه الماران (قوله مستحقا له) أى المالك (قوله أما اذا عينه) الى المتن في النهاية الا قوله ولو في قرية الى بخلافه وقوله خلافا الى وأما مع النهى (قوله بقيد السابق) أى لا سفر بينهما ولا خوف (قوله اذا لضر فيه) أى التخصيص (قوله بخلافه) أى النقل عن المعين وقوله لدونه متعلق بضمير بخلافه وقد تقدم ما فيه (قوله فانه يضمن) أى سواء تلفت بسبب النقل أم لا اه شرح الروض وقيد قول الشارح وكذا الخ (قوله باحد الاولين) أى مثل الحرز المعين وأعلى منه اه كردى (قوله ان هلك الخ) بهذا خلفت حالة التعيين حالة عدمه اه سم أى خلافا لما لوهمه صنيع الشارح من المخالفة فيما قبل وكذا أيضا (قوله كان انهم الخ) عبارة النهاية كأنهم دام البيت الثاني والسرقة منه ودكر في الانوار معهما الغصب منه لكن ظاهر كلامهما اعتماد الحاقه بالموت وجع الوالد رحمه الله تعالى بينهما يحمل كلام الانوار فيما اذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما في خلافه اه وفي سم نحوها وأما مع النهى الى قوله نحو غرق في المغنى (قوله مستحقا للمالك) أى ملكا أو اجارة أو اعارة اه مغنى (قوله مثل الحرز الاول الخ) عبارة النهاية حرز مثلها ولا بأس بكونه دون الاول اذا لم يجد آخر منه اه (قوله ولا أثر لنهى نحوولى) أى بل الواجب على الوديع مراعاة المصلحة في نقلها وعدمه اه عش (قوله ويطلب الوديع الخ) عبارة النهاية وحيث منعنا النقل الا لضرورة فاختلغا فيها باصدق المودع بينهما ان عرفت والطول بينهما فان لم تكن صدق المالك بينهما اه قال الرضا أى قوله فاختلغا فيها أى قال الوديع نقلت للضرورة وتلفت وأنكرها المالك وقوله صدق المودع بينهما أى في التلف وقوله طوبى بينة أى ثم يصدق بالمعين وقوله صدق المالك بينهما أى في نفى مدعى الوديع اه (قوله التى يمكن) الى قوله والذي يتجه في النهاية الا قوله ثم رأيت الاذرى الى المتن وقوله وانما لم يأت هنا الى الفرع (قوله فعلم) لعل منه قوله على العادة (قوله لو وقع بخزانته) الى قوله مطلقا في المغنى (قوله مطلقا) أى سواء أمكنه اخراج الكل دفعة أو لا وسواء كانت أمتعه فوق فتحاها الخ أم لا (قوله اخراج الكل) أى كل الامتعة والوديع وتنبه

المالك حرزا فان لم يعين فلا ضمان بنقلها الى الادون حيث كان حرز مثلها والمسئلة مبسطة في التصحيح وأشار الى الاختلاف في فهم كلام الشيخين (قوله وخرج بالآخرى الى حيث كان الثاني حرز مثلها) وعلم ما تقر رانه لو نقلها الى محله أو داره حرز مثلها من آخر زمنها ولم يعين المالك حرزا لم يضمن عند جمهور العراقيين ونقل ابن الرفعة فيه الاتفاق وقال الاذرى انه الصحيح اه وهو المعتمد وان نسب للشيخين الجزم بخلافه وكأله اخذ من كلامهما في الحرز والمناج وفي الروضة واصلها في السبب الرابع وقد اطلقا في السبب الثامن الجزم بعدم الضمان بالنقل الى حرز مثلها من آخر زمنه وكذا فيما لو عين المالك حرزا كقوله احفظها في هذا البيت انه لا يضمنها بنقلها الى بيت مثله الا ان تلفت بسبب النقل كأنهم دام البيت الثاني والسرقة منه والغصب أى اذا كان سبب النقل فلو ضم الى تعيين البيت النهى عن النقل فنقل بلا ضرورة فذكر انه يضمن وان كان المنقول اليه آخر لصرح المخالفة بلا حاجة فان نقل لضرورة غارة أو حرق أو غلبة لصوص لم يضمن اذا كان المنقول اليه حرز مثلها ولا بأس بكونه دون الاول اذا لم يجد آخر منه ولو ترك النقل في هذه الحالة ضمن وان حدثت ضرورة فلا يضمن بالنقل ايضا حيث شذ شرح م (قوله وكذا باحد الاولين ان هلك الخ) بهذا خلفت حالة التعيين حالة عدمه (قوله كان انهم عليها المنقول اليه وكذا ان سرق او غصبت منه على الاوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين الخ) في الانوار ايضا الحاق الغصب من البيت الثاني بانهم دام عليها وسرقها منه وظاهر كلام الشيخين الحاقه بالموت وجع شيخنا الشهاب الرملى بينهما يحمل كلام الانوار على ما اذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما على خلافه (قوله ويطلب الوديع باثبات الضرورة) ومنها أن لا يدفع متلفاتها التى يمكن من دفعها على العادة لانه من أصول حفظها فعلم انه لو وقع بخزانته حرق فبادر لنقل أمتعه فاحترقت الوديع لم يضمنها مطلقا

الثاني حرز مثلها هذا كله حيث لم يعين المالك حرزا ولا نهى عن النقل ولا كان الحرز مستحقا اما اذا عين فلا أثر لنقلها المثل له أو أعلى منه حرزا ولو في قرية أخرى بقيد السابق جلا لتعيينه على اعتبار الحرز دون التخصيص اذا لضر فيه بخلافه من غير ضرورة لدونه وان كان حرز مثلها فانه يضمن وكذا باحد الاولين ان هلك بسبب النقل كان انهم عليها المنقول اليه وكذا ان سرق أو غصبت منه على الاوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين وجزم به غيرهما خلافا لمن اعتمد أنهم كما لو أخذوا من كلام الغزالي وذلك لان التلف حصل هنا بسبب المخالفة من غير عذر وأما مع النهى أو كون الحرز مستحقا للمالك فيضمن بالنقل لغير ضرورة حتى لا آخر لتعديده بخلافه لضرورة نحو غرق أو أخذ لص فانه يجب ويضمن بتركه ويتعين مثل الحرز الاول ان وجد نعم ان غناه عنه ولو مع الخوف فلا وجوب ولا ضمان بتركه ولا بقوله ولا أثر لنهى نحوولى ويطلب الوديع باثبات الضرورة والحالة له على النقل (ومنها أن لا يدفع متلفاتها) التى يمكن من دفعها على العادة لانه من أصول حفظها فعلم انه لو وقع بخزانته حرق فبادر لنقل أمتعه فاحترقت الوديع لم يضمنها مطلقا

دفعه أى من غير مشقة لا تتحمل مثله عادة كما هو ظاهر أو كانت فوق فتجاهها وأخرج ماله الذى تحتها والضمان فى الأولى متجه وفى الثانية محتمل ان تلفت بسبب التخيبة ثم رأيت الأذرى فى موضع آخر جمار حخته فيها ولو تعددت (١١٣) الودائع لم يضمن ما أخرجهما لم يكن الذى

آخره يمكن أى يسهل عادة

الابتداءه أو جعده مع ما

أخذها منها (فلو أودعها بة

فترك علفها) باسكان اللام

أو سقيها مدة موت مثلها

فيها جوعاً وعطشاً ولم ينهه

(ضمنه) أى صارت مضمونة

عليه وان لم تمت لتسببه الى

تلفها حتى لو تافت بسبب

آخر غرم فيها وموتها قبل

تلك المدة لئى فيه مالم

يكن بها جوع أو عطش

سابق ويعلمه وحيشته يضمن

الكل على العتد وانما لم

يات هنا نظير التفصيل

الآتى فى التجويع أول

الجراح لانه ثم تعد من

أول الامر بالحس والمنع

بخلافه هنا (فرع) قال

الأذرى عن بعض الأصحاب

لورأى أمين كوديع وراعى

ما كولا تحت يده وقع فى

مهلكة فذبحه جاز وان

تركته حتى مات لم يضمنه ثم

قال وفى عدم الضمان اذا

أمكنه ذلك بلا كفة نظر

واستشهد غيره للضمان

بقول الانوار وتبعه الغزى

لو أودعه برأى مثلاً فوقع

فيه السوس لزمه الدفع عنه

فان تعذر باعنه باذن

الحاكم فان لم يجد نولى

بيعه وأشهد الذى يتجه

انه ان كان ثم من يشهده على

سبب الذبح فتركه - من

والا فلا لعذره لان الظاهر

أو بعضها أى الوديعه (قوله دفعه) ينبغى أو دفعتين فأكثر قبل وقت احتراق الوديعه (قوله والضمان فى الأولى الخ) هذا من عند الشارح وليس من كلام الأذرى (قوله فى الأولى) هى قوله مالم يمكنه الخ وقوله فى الثانية هى قوله أو كانت فوق الخ وقوله محتمل معتمد اه عش (قوله محتمل ان تلفت الخ) قد يتجه ان يقال ان كان لو ترك التخيبة وبأدراى أخذ الأول فالأول أمكنه أخذ ما منعه الوديعه ضمن لتقصيره بالتواني بالاشتغال بالتخيبة وان كان مع المبادرة كذلك لا يمكن من أخذ الجميع فلا ضمان فليتأمل اه سم وقوله أمكنه الخ والأقرب ان العبرة فى التمكن وعدمه بظن الوديع فليراجع وقوله من أخذ الجميع الخ أى جميع الامتعق لو ديعتو ينبغى أو بعضها (قوله ولو تعددت) الى قوله مالم يكن فى المغنى (قوله ما أخرجهما) أى ما أخرجه أى لم يشدئ به لأنه نخاه من موضعه وأخذ ما وراءه اه عش (قوله أى يسهل عادة الابتداءه) لعل المراد بالنسبة الى ما أخذ منها بان يكون الابتداء بالمترك أسهل من الابتداء بالمخوذ بخلاف ما اذا عكس الامر أو تساوى فلا ضمان (قوله منها) أى الودائع (قوله باسكان اللام) أى على المصدر الى قوله وانما لم يأت فى المغنى (قوله أو سقيها) يظهر ان ترك ادخال الدابة فى محل دافع للبرد مثلاً كترك سقيها (قوله مدة الخ) وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمر جع الى أهل الخبرة بها نهاية ومعنى (قوله يموت الخ) ينبغى أو يتعيب اه سم (قوله أى صارت الخ) عبارة النهاية ضمنها ان تلفت ونقص ارشها ان نقصت اه (قوله ويعلمه) وان لم يعلمه فلا ضمان شرح الروض سم على جج وقد يشكل بما تقرران ما كان من خطاب الوضع لا فرق فيه بين العلم وعدمه اه عش وقد يجاب ان هذا مستثنى منه ترغيباً فى قبول الودائع كما مر ما يؤيده عن السيد عمر (قوله على المعتمد) وان جزم ابن المقرئ كصاحب الانوار بضمانه بالقسط ويؤيد الأول أى ضمان الكل مالم يوجع انساناً أو به جوع سابق ومنعه الطعام مع علمه بالخال فأتفاته يضمن الجميع نهاية ومعنى (قوله التفصيل الآتى الخ) عبارة مع المزن هنالك والاتض تلك المدة ومات بالجوع مثلاً لا يخوهم فان لم يكن به جوع وعطش سابق على جبه فوشبهه عدم وان كان به بعض جوع وعطش أو أو بمعنى أو وعلم الحابس الحال فعدمه ولا يعلم الحال فلا يكون عمداً فى الاظهر بل شبهه فيجب نصف دية لحصول الهلاك بالامر من اه بخلاف وعلم هذا ان الفرق بين ما هنا وما يأتى انما هو عدم العلم فيضمن النصف فيما يأتى ولا يضمن هنا أصلاً (قوله وراعى الخ) ومعلوم ان الكلام فى البالغ العاقل وقوله وفى عدم الضمان الخ معتمد اه عش أقول ويبعد الضمان فيما إذا لم يوجد من يشهده وقتنا بما استظهره الشارح فيما يأتى من عدم قبول قوله بعدم ذبحهم أجد شهوداً على سببه ثم رأيت قول الشارح والا فلا الخ وهو صريح فى عدم الضمان اذا ترك الذبح لفقده الشهود (قوله بقول الانوار الخ) فى الاستشهاد بما ذكر نظر اذ ليس فى كلام الانوار تعرض للضمان أصلاً اللهم الا ان يقال انه أخذ الضمان من قوله لزمه الدفع عنه لان الاصل ان من ترك فعل ما لزمه فى مال غيره ضمنه لتسببه الى تقصيره مع انه بالترك اه عش (قوله وتبعه الخ) أى الانوار (قوله والذى يتجه) الى قوله ويفرق قال عش بعد ذكره عن الشارح ما نصه وظاهر اطلاق الشارح يعنى النهاية عدم الضمان مطلقاً وجد شهوداً يشهدهم أولاً اه (قوله لان الظاهر الخ) نعليل للعذر (قوله فيما يأتى) أى فى شرح ومنها ان يضيعها الخ (قوله بينه) أى قوله ذبحها ذلك حيث لا يقبل (قوله ما يأتى)

عرفت والا طوبى بيئته فان لم تكن صدق المالك بيمينه انتهى (قوله وفى الثانية محتمل ان تلفت بسبب التخيبة) قد يتجه أن يقال ان كان لو ترك التخيبة وبأدراى أخذ الأول فالأول أمكنه أخذ ما منعه الوديعه ضمن لتقصيره بالتواني بالاشتغال بالتخيبة وان كان مع المبادرة كذلك لا يمكن من أخذ الجميع فلا ضمان فليتأمل اه (قوله جمار حخته فيها) فيه انه لم يرجع فى الثانية شيئاً (قوله مدة يموت) ينبغى أو يتعيب (قوله ويعلمه) أخرجه مالا يعلمه قال فى شرح الروض وان لم يعلمه فلا ضمان انتهى (قوله على المعتمد) اعتده مر أيضاً

(١٥ - (شروانى وابن قاسم) - سابع ) ان قوله ذبحها ذلك لا يقبل ثم رأيت مصرحاً به فيما يأتى ويفرق بينه وبين قول قوله فى نحو ابسه لدفع نحو الدود فان الظاهر قبوله ثم رأيت ما يأتى فى مسئلة الخاتم



وهو صريح فيه بان ما هنا فيه اذهب (١١٤) لعينها المقصودة بالكلمة فاحتيط له أكثر ويؤيد ذلك ما مر في تعريب الوضى للمال خشية

أى فى شرح ومنها ان ينتفع به الخ (قوله وهو) أى ما يأتى فى الخاتم صريح فيه أى فى قبول قوله فى تحوّلها لدفع نحو الدود (قوله بان ما هنا الخ) وأيضاً فاحتياج نحو الصوف للبس لدفع المالك غالب أو كثير ولا كذلك الذبح المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سببه اه سم (قوله ويؤيد ذلك) أى الفرق وقوله ما مر فى تعريب الخ قدم ما فيه عن السيد عمر (قوله ويظهر أيضاً انه لا يقبل الخ) قضية ما مر أن نقاين ع ش عن اطلاق النهاية القبول وهو أيضاً قضية ما سجد كره الشارح من الفرق بين الوديع والمساقاة وأيضاً ان فى منع القبول منع الامتناع عن محو ذبح المأكولة المشرفة للهلاك عند عدم وجدان الشهود فليراجع (قوله أى علقها) عبارة المغنى عن الطعام أو الشراب فانت بسبب ترك ذلك اه (قوله وان أم) الى قوله ان أمكن فى المغنى الاقوله ومر الفرق الى المتن وكذا فى النهاية الاقوله أى ان علم الى المتن (قوله قال الاذرى ان علم الخ) هذا التعميد محمول على استقرار الضمان عليه والافلا فرق بين العلم أى بكونه ولياً والجهل فى أصل الضمان نهاية ومعنى قال ع ش قوله فى أصل الضمان أى ويكون قرار الضمان فى صورة الجهل على الولى اه (قوله ولونها الخ) عبارة المغنى هذا ان نهاه لا لعله فان كان لها كقولنا أو تخمة لزمه امثال نهيها فلو خالف وفعل قبل زوال العلة ضمن كذا اطلاقه قال ابن شهبة وينبغى ان يقيّد الضمان بما اذا علم بعلمها اه (قوله أى ان علم بها) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية عبارته وان لم يعلم بعلمها فيما يظهر خلافاً لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله وان لم يعلم الخ لان المضمّنات لا يفتقر الحال فيها بين علمها فيما يظهر خلافاً لبعض المتأخرين مراده به حج اه (قوله ومر) أى فى شرح أو أمين (قول المتن فان أعطاه) المالك علقها بفتح اللام اسم للمالك كقول ولم ينهيه نهاية ومعنى (قوله ليردها) الانسب ليس تردّها اه سيد عمر عبارة المغنى ليست ردّها أو يعطى علقها أو يعلقها اه (قول المتن فان فقد) بالثنية بخطه اه معنى (قوله فان عجز) أى الحاكم بان لم يتيسر له ايجار عبارة المغنى ليقترض على المالك أو يؤجرها أو يصرف الاجرة فى وثنتها أو يبيع جزءاً منها أو يجمعها ان رآه اه (قوله ولو فقد الحاكم انفق بنفسه الخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك اذا لم يوجد من يشهده ولم يكتف عن الرجوع بنيته اه سم وقوله والضمان بتركه موافق قول الشارح السابق ثم قال وفى عدم الضمان الخ وقوله ثم قد يستبعد ذلك الخ موافقه قوله السابق والافلا لعذره (قوله ان أمكن والانوى الرجوع الخ) خالف المغنى والنهاية وسم فقالوا فان لم يشهد لم يرجع فى احد وجهين وهو المعتمد كما فى هرب الجاهل اه (قوله مطلقاً) أى نوى الرجوع أولاً (قوله ماوافق الاول) أى من الاكتفاء بنية الرجوع عند عدم الشهود وقوله ماوافق الثانى الى عدم الرجوع عند عدم الشهود مطلقاً (قوله وعن أبى اسحق) الى قوله انتهى فى النهاية (قوله انه يجوز له) أى للوديع عند فقد من مر من المالك ووكيله فالحاكم (قوله نحو البيع الخ) لعله ادخل بالنحو الجعالة (قوله كالحاكم) أى بالمصلحة (قوله مطلقاً) لعله ادخل به الاتفاق بتبرع فليراجع (قوله ويؤيد) أى قول أبى اسحق (قوله ما تقرر عن الانوار) أى فى الفرع المار آنفاً (قوله لم يرجع) أى ان لم يتعدر عليه من يسر حها معه والا فليرجع نهاية ومعنى (قوله وانما يتجه) أى ما يحسنه الزركشى (قوله أو باجرة مثله) مقتضاه انه لو وجد به أكثر من أجرة المشل وكانت أقل من قيمة العلف لا يجب دفعها له وهو محل تأمل وقوله ولم يزد الخ مقتضاه انها اذا ساوت يجب دفعها اليه وهو محل تأمل أيضاً ولو قيل بوجوب الدفع فى الاولى وبالتخيير فى الثانية لكان متجهاً اه سيد عمر وقوله (قوله بان ما هنا الخ) وأيضاً فاحتياج نحو الصوف للبس لدفع المالك غالب أو كثير ولا كذلك الذبح المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سببه (قوله ويجب عليه الخ) راجع لمسئلة النهى أى فى المتن (قوله ولو فقد الحاكم انفق بنفسه الخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك اذا لم يوجد من يشهده ولم يكتف عن الرجوع بنيته (قوله والانوى الرجوع) فى الاكتفاء بنية الرجوع نظرومخالفة لما فى نظائره كما يعلم بالمراجعة (قوله والانوى الرجوع) يعيدانه يرجع فى هذه

طالم و يظهر أيضاً انه لا يقبل قوله بعد ذبحه المأكولة شهوداً على سببه وكذا بعد البيع لنحو السوس احتياطاً لتلاف مال الغير نعم ان قامت قرينة ظاهرة على ما قاله احتمال تصديقه (فان نهاه) المالك (عنه) أى علقها (فلا) ضمان عليه (فى الاصح) وان أمكن كلاً أو ذناً له فى الاتلاف ولا أثر لنهى ع وولى قال الاذرى ان علم الوديع الحلال ويجب عليه أن يأتى الحاكم ليحرم ما لكه ان حضر أولاً أو ذناً له فى الاتفاق ليرجع عليه ان غاب ولو نهاه لنحو تخمة امثال وجوباً فان علقها مع بقاء العلة ضمن أى ان علم بها كما بحث ومر الفرق بين ما هنا وظن كونه آميناً (فان اعطاه المالك علقاً) بفتح اللام (علقها منه والا) بان لم يعطه شيئاً (فليراجعه أو وكيله) ليردها أو ينفعها واذا اعطاه علقاً لم يتج لتقديره بل له العمل فيه بالعادة (فان فقد الحاكم) يراجع له رجوعاً أو ينفعها من أجزائها فان عجز اقترض على المالك حيث لا مال له حاضر أو باع بعضها أو كلها بالمصلحة والذى ينفعه على المالك هو الذى يحفظها من التعيب لا الذى يسمونها ولو كانت بمنى عند الايداع فالذى يتجه من وجهين فبانه يجب علقها بما يحفظ نقصها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحاكم انفق بنفسه ثم أراد الرجوع اشهد على ذلك ان أمكن والانوى الرجوع

وحينئذ يرجع على ما جزم به شارح وينافيه ما في المساقاة الله عند عدم الشهود لا ترجع مطلقا لان فقدهم نادر وعلى الاول عكن الفرق بان  
الوديح محسن فتناسب التوسيع عليه برجوعه بجعر قد قصد الرجوع عند تعذرهم ثم رأيت الاذرى بحث في انفاق الام عند فقد القاضي ماوافق  
الاول والزر كشي وغيره ماوافق الثاني وعن أبي اسحق انه يجوز له نحو البيع أو الايجار أو الاقتراض كالحاكم وينبغي ترجحه عند تعذر  
الانفاق عليها مطلقا لا بذلك ويؤيده ما تقر عن الانوار هذا كله في معلوفة المارعة (١١٥) فبحث الزر كشي وجوب تسريحها مع  
ثقة فان ترك ذلك وأنفق

عليها يرجع اه وانما  
يتجه ان كان الزمن آمنا  
وجدثقة متبرعا أو باحوة  
مثله ولم تدع على قيمة العلف  
وحينئذ ياتي فيها ما تقر في  
العلق فان فقدته وتعدت  
مراجعة المالك ساوت  
المعلوفة في ما سرق فيها كجهر  
ظاهر ولو اعتد عيها بلا  
راع مع غلبة سلامتها فهل  
له ذلك لان اللازم له مراعاة  
العادة كما يعلم مما سرق ياتي  
أولا بدمن الامين مطلقا  
احتياط لحق الغير كل  
محتمل وخرج بالاداة نحو  
التخل اذ لم يامر بسقيه  
فتركه ومات فانه لا يضمنه  
بخلافها لحزمه الزرع  
وقضية قولهم لم يامر بسقيه  
انه لو امر به فتركه ضمن  
ويوجه بانه التزم الحفظ  
بقيد السقي فله فعله  
لكن لا يجازي قبل فيه مامر  
في الانفاق فان قلت ظاهر  
كلامهم ان السقي من غير  
أمر لا يلزم الوديح فينفي  
ما ياتي في نحو اللبس من لزومه  
والضمن بتركه في الفرق  
قلت يفرق باعتياد الوديح  
فعله لسهولة وعدم اختلاف  
الغرض به غالبا بخلاف

ولو قيل بوجوب الدفع في الاولى الخ هذا هو الظاهر والله أعلم (قوله وحينئذ) أي حين الزيادة وقوله ياتي فيها  
أي في تلك الزيادة قاله السكودي ويظهر ان المعنى وحسن اذ كان الزمن آمنا ووجدثقة باحوة مثله الخ ياتي في  
أجرة المثل نظير ما تقر في العلف من انه ان أعطاه المالك الاجرة سرحها بالافتراج (قوله فان فقدته)  
أي ما ذكره بقوله ان كان الزمن آمنا ووجد الخ بان كان الزمن مخوفا ولم يجد الثقة المذكورة (قوله مراجعة  
المالك) أي ووكيله (قوله في ما سرق فيها) أي من انه يراجع الحاكم ليؤجرها وينفقها من أجرتها الخ  
(قوله فهل له ذلك) أي التسريح (قوله مامر) أي في شرح ومنها ان لا يدفع متلفاتها وقوله وياتي أي في  
شرح ولو بعثها مع من يسقيها لم يضمن في الاصح (قوله من الامين) أي من الراعي الامين (قوله مطلقا)  
أي اعتسدت عيها بل اراع أولا (قوله كل محتمل) والقلب الى الاول أميل لاسيما اذا كان عادة المالك ان  
يسرح في مثله هذا الزمن بل اراع (قوله فانه لا يضمنه) خلافا للنهاية ووافقا للمعنى وشرح الروض  
عبارة مالم يضمن وهو أحد وجهين في الروضة وأصلها بل ترجع بحسب الاذرى وفرق بحرمة الروح قال  
والظاهر أن محل الوجهين في الا يشرب بعروقه وفيما اذالم ينه عن سقيها (قوله مامر في الانفاق) أي من  
أنه يراجع المالك أو وكيله فان فقد افا حاكم الخ (قوله في زمن الامن) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية  
الامسئلة غير الثقة وقوله ثم رأيت الى المتن وقوله ولو في حال الى بان تعين وقوله كذا أطلقه الى فان ترك قول  
المتن يسقيها) أي يعلفها نهاية ومعنى (قوله وهو ثقة) والمراد بالثقة بحيث أطلق العدل القادر على مباشرة  
ما فوض له اه ع ش (قوله ولا حظه) أي الغير (قوله مامر) أي في شرح جازت الاستعانة بمن يحملها الى  
الحرز (قوله ما في زمن الخوف الخ) وامامه اخراجه دوابه معها للسقي أو كونه غير معتاد للسقي دوابه بنفسه  
فلا يضمن قطعاه معنى (قوله فيضمن) أي دخلت في ضمانه حتى لو تلفت بغير السبب الذي تعدى به لم يسقط  
عنه الضمان فهو ضمان جنائية اه ع ش (قوله ونحوها الخ) عبارة المعنى ونحوه كشعر ووبر ونحوه كركب  
من حرير وصوف ولبدو وكذا بسطوا كسبية وان لم تسم ثيابا عرفاها (قوله بفتحها لينشرها) كل من الجارين  
متعاق بقوله فيخرجها وقوله ويظهر أنه الخ تفصيل لقوله بفتحها (قوله والاجازة) ظاهرا وان أدى فتحه الى  
اتلاف القفل وهو قريب ان كان النقص للقفل دون النقص الحاصل بترك النوبة اه ع ش (قوله ثم رأيت  
ما ياتي الخ) لعلة بر يد قوله أول يعطه مقتضاها لم يضمنها فانه يدل على عدم الوجوب بل مجرد الجواز اه سم قول  
المتن وكذا) أي عليه أيضا لبسها بنفسه ان لا يقبضه مغني ونهاية (قوله ولو في حال الخ) أي ولو كان اللبس وقوله  
توقف الدفع الخ نعت سببي لحال نوم وقوله عليه أي اللبس في حال النوم وقوله بان تعين الخ تصوير للحاجة الى  
اللبس وقوله بسبب الخ متعاق بدفع الدود (قوله نعم) الى قوله كذا أطلقه في المعنى (قوله ان لم يبق به لبسها)

الحالة ولا نظر لندرة فقد الشهود فانظر نظائره وليس في شرح مر (قوله فان قلت ظاهر كلامهم ان السقي  
الخ) في الروض وشرحه وهل يضمن تخلا استودعها لم يامر بسقيها فتركه كالحيوان أولا وجهان صحيح منهما  
الاذرى الثاني وفرق بحرمة الروح وقال والظاهر ان محل الوجهين فيما لا تشرب بعروقه وفيما اذالم ينه  
عن سقيها اه (قوله ثم رأيت ما ياتي الخ) كانه بر يد قوله أول يعطه مقتضاها لم يضمنها فانه يدل على عدم  
الوجوب بل مجرد الجواز (قوله نعم ان لم يلق به لبسها) ينبغي أن المراد بالياقة ولو شرع احسن لو كان ذكر

السقي لعمره واختلاف الغرض به (ولو بعثها) في زمن الامن (مع من يسقيها) وهو ثقة أو غيره ولا حظه كما علم مما سرق (لم يضمنها في الاصح) وان  
لا يقبضه بنفسه لانه العادة وهو استنباه لا ايداع ما في زمن الخوف أو مع غير ثقة ولم يلاحظه فيضمن قطعاه (وعلى المودع) بفتح الدال  
(تبريض ثياب الصوف) ونحوها من شعر ووبر وغيرهما (للا رج) وان لم يامر المالك به فيخرجها حتى من صندوق مقفل علم ما فيه بفتحها  
لنشرها ونظير انه ان اعطاه مقتضاها لم يضمنه القفح والاجازة ثم رأيت ما ياتي وهو صريح فيه (كي لا يفسدها الدود وكذا لبسها عند حاجتها) اليه ولو  
في نحو نوم توقف الدفع عليه بان تعين طريقا يدفع الدود بسبب عقب ريج الا كشي بها نعم ان لم يلق به لبسها لبسها يلق به به هذا القصد قد

الحاجة مع ملاحظته كذا أطلقه الأذرى بحثاً فيجمل تقييد وجوب الملاحظة بغير الثقة بغير ما مر أنه منها ويحتمل الفرق بأن ما هنا استعمال فاحشطه وهو الأقرب فإن ترك ذلك ضمن ما لم ينه وظاهر كلامهم أنه لا بد من نيت نحو اللبس لأجل ذلك والاضمن به ووجه في حال الإطلاق بأن الأصل الضمان حتى يوجد صارف له ويؤيده قول الأذرى السابق بهذا القصد ولولم يندفع نحو الدود لا لبس تنقص به قيمتهانقصاً فاحشاً فهل يفعل مع ذلك كله مقتضى (١١٦) إطلاقهم أو يتعين بيعها أخذاً مما مر عن الأنوار كل محتمل ولو قيل يتعين الإصلاح لم يبعد

لصيقها أو لصغره أو نحو ذلك اه معنى عبارة سم ينبغي أن المراد السابقة ولو شرعاً حتى لو كان ذكر أو هي ثياب حرير لبسها من يجوز له لبسها فإن لم يتيسر وتعين لبسه هو طر يبقا في دفع المحذور فالوجه جواز اه وعبارة النهاية نعم لو كان من لا يجوز له لبسه كثوب حرير ولم يجوز من يلبسه من يجوز له لبسه أو وجده ولم يرز الأباخر فالوجه الجواز أي جواز اللبس بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها إلى مضي زمن يقابل باخر فالأقرب أن له رفع الأمر إلى الحاكم ليقرض له آخره في مقابلة لبسها اذ لا يلزمه أن يبذل مفعلة بمجاناً كالحرز اه وكذا في المعنى الاقوله بل الوجوب قال ع ش قوله بل الوجوب قد يتوقف في الوجوب بل في الجواز من أصله اذ لا ضرورة للبس مع وجود من يليق به لبسها بل القياس أن رفع أمرها للحاكم ليستأجر من يلبسها اه ويؤيد التوقف في الوجوب اقتصار المعنى وسم على الجواز كما مر (قوله كذا أطلقه الخ) قضية تصنيع النهاية والمعنى اعتماد الإطلاق (قوله فيجمل تقييد وجوب الخ) هذا الاحتمال أنسب بكلامهم والقلب إليه أم لا لأنه اذا فرض ثقة فكل محذور يتخيل مندفع اه سيدعمر وهو الظاهر لكن قضية تصنيع النهاية والمعنى اعتماد الاحتمال الثاني كالشرح كما مر آتفاً (قوله نظير ما مر) أي في شرح جازت الاستعانة بمن يحملها إلى الحرز (قوله ويحتمل الفرق) أي بين ما هنا وما مر (قوله فان ترك ذلك) أي ما ذكر من التعريض واللبس والاباس (قوله ضمن ما لم ينه) عبارة المعنى فان لم يفعل ففسدت ضمن سواء أمره المالك أم سكت فان نه المالك عن ذلك أو لم يعلم به الوديع كان كانت في صندوق مقفل فلا ضمان اه (قوله وظاهر كلامهم) إلى قوله ويؤيده آقره سم وع ش (قوله والا) أي وان لم يكون اللبس لأجل دفع الدود بانوى غيره أو طاق (قوله ويؤيده) أي ظاهر كلامهم (قوله أخذاً مما مر) أي في الفرع (قوله تعين البيع) أي والشاهدان أمكن أخذاً مما مر (قوله وافهم قوله) إلى قوله أولم يعطه مقتاحه الخ في المعنى وإلى قوله ولو قيل في النهاية (قوله وافهم قوله كذا الخ) وجوب ركوب الخ وهو كذلك كما قاله الأذرى وجعله الزركشي مثالا وان الضابط خوف الفساد نهية ومعنى (قوله ولو تركها) إلى قوله ولو ترك الوديع كان المناسب أن يقدم على قوله وافهم الخ (قوله لم يضمنها) وتقديم أنه يجوز له الفتح اه رشيدى (قوله لكنه) أي التضمن (مقتضى إطلاقهم) معتد بوجه بان الضمان هنا من خطاب الوضع ولا يفتقر فيه الحال بين العلم والجهل اه ع ش (قول المتن إلى الصندوق) أي الذي فيه الوديع وقوله وتلف ما فيه أي بانكساره اه معنى (قوله لذلك) أي لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (قوله أي العدول الخ) عبارة المعنى أي بسبب غير الانكسار كسر قناه (قوله كان كسر) إلى قول المتن ولو جعلها في النهاية الاقوله أي الشان (قوله وهو في بيت) إلى قوله أوفى بيت محرز في المعنى الاقوله ونحو الرقود إلى فلا نظر (قوله أو بغيره) المراد بها غير الحرز اه بجبري (قوله ونحو الرقود) هو مع قوله الآتى بالرقاد فيعيدانهم ماصدران لرقده كما يصرح به المصباح اه ع ش (قوله لتوهم كونه الخ) أي الذي علل به الثاني أي مقابل الصحيح الضمان بذلك اه نهاية (قوله كان بوقد فيه عادة الخ) عبارة النهاية لولم يردفوقه لوقد فيه اه أي كان يكون الصندوق في نحو المحراب (قوله من غير مرقد) أي غير الجانب الذي كان بوقد فيه عادة الخ (قوله أوفى بيت الخ) وقوله وألا مع نهى معطوفان على من غير مرقد وقوله وان سرق الخ غاية لهما وقوله لأنه زاد احتياطاً الخ تعليل لكل من

ولو خاف من نحو النشر أو اللبس ظالمًا عليها ولم يتيسر دفعها لنحو ما لكها تعين البيع فيما يظهر وأفهم قوله كذا إلى آخره وجوب ركوب دابة أو تسببها خوفاً عليها من الزمانة ولو تركها لتكونها بنحو صندوق ولم يعلم بها أو لم يعطه مقتاحه لم يضمنها ولو ترك الوديع شيئاً ما لزمه لجسه بوجوبه عليه وعثر لنحو بعده عن العلماء ففي تضمينه وفتنة لكنه مقتضى إطلاقهم ولو قيل ان علم المالك حاله ولم ينه فهو المقصر والا فاقصر الوديع لم يبعد (ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور به من المودع) وتلفت بسبب العدول المقصر هو به (فيضمن) لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (فلو قال لا ترد على الصندوق) بضم أوله وقد يفتح (فرقد وانكسر بثقله وتلف ما فيه ضمن) لذلك (وان تلف بغيره) أي العدول أو الثقل كان سرق وهو في بيت محرز من أي جانب كان أو بغيره من رأس الصندوق (فلا

يضمن (على الصحيح) لأنه زاد خبراً ولم يأت التلف مما عدل إليه ونحو الرقود وقفل القفلين زيادة في الحفظ فلا نظر المحطوفين لتوهم كونه أغراء للسارق عليها ما إذا سرق من جانب صندوق من نحو صحره فيضمن لكن ان سرق من جانب كاذ بوقد فيه عادة لولم يردفوقه لأنه بالرقاد فوقه أخلى جانبه فنسب التلف لغيره بخلاف ما لو سرق من غير مرقد أو في بيت محرز أو لا مع نهى وان سرق من محل مرقد لأنه زاد احتياطاً ولم يحصل التلف بفعله ويضمن أيضاً لو أمره بالرقاد أمامه فرقد فوقه

فسرق من امامه (وكذا لو قال لا تغفل عليه) فاقفل أو (قلين) بضم القاف (فاقفلهما) فلا ضمان لأمير (ولو قال أربط) بكسر الباء أشهر من ضمها (البراهم) في كمال فامسكها في يده فتلفت فالمذهب أنه (أي الشان) ان ضاعت بنوم ونسيان (الواو فيه بمعنى أو) ضمن (لحصول التلف من جهة الخلق) لغة إذ لو ربط لم تضع باحد ذينك (أو) تلفت (باخذ غاصب فلا ضمان ١١٧) لان البعد يمنع من الربط نعم انهم اعم عن

أخذها بيده ضمن مطلقا وقضية المتن انه اذا امتثل الربط لا يضمن مطلقا وفيه تفصيل هو انه ان جعل الخط من خارج الحكم ضمن ان أخذها الطار لانه أغراه عليها باظهاره له وان استرسلت فلان أحكم الربط وان جعله داخله انعكس الحكم ولا يشك بان المأمور به مطلق الربط فاذا أتى به لم ينظر لجها التلف كماله قال احفظه في البيت فوضعه بزاوية فانهم دمت ولو كان بغيرها سلم لان الربط من فعله وهو حر من وجهه دون وجهه وقوله اربط مطلق لا يشول فيه فاذا جاء التابع مما آثره ضمن ولا كذلك زوايا البيت ولان الربط للعرف دخل في تخصيصه بالحكم وان شمل لفظه غيره ولا كذلك البيت اذا دخل للعرف في تخصيص بعض زواياه وان فرض اختلافا بينهما وقرى بالشارع على ما اقتضاه اطلاقهم (ولو جعلها) وقد قاله اربطها في كمال (في جيبه) وهو المعروف أو الذي بازاءه الخلق (بدلا عن الربط في الحكم) فضاعت من غير ثقب فيعلماني (لم يضمن) لانه أحرز ما لم يكن

المعطوفين والمعطوف عليه (قوله فسرق من امامه) أي بغيره أخذها من غير اربطها سید عمر (قوله هذا حر) أي أنقاضي شرح على الصريح (قوله الواو فيه بمعنى أو) الى قول المتن ولو جعلها في المغنى الا قوله وان فرض الى المتن (قوله ضمن مطلقا) أي سواء كان التلف بنوم أو نسيان أو أخذ غاصب اه ع ش (قوله وفيه تفصيل الخ) ولو كان عليه قيدان فربطها في التختاني منهما فظهر عدم ضمانه سواء أربط داخل الحكم أم خارجه لا تنقضاء المعنى المذكور نهاية ومعنى وزيادي (قوله الطرار) من الطر وهو القاطع عبارة النهاية والمغنى القاطع اه (قوله أو استرسلت فلا) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة النهاية والمغنى لان استرسلت بالتحلال العقدة وضاعت وقد احتاط في الربط فلا ضمان لانهم ان انحلت بقيت الوديعة في الحكم اه (قوله ان أحكم الربط) ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله انعكس الحكم) فيضمنها ان استرسلت لتناثرها بالانحلال لان أخذها القاطع لعدم تنبيه معنى ونهاية (قوله ولا يشك) أي هذا التفصيل اه ع ش (قوله ولو كان الخ) الواو فيه (قوله لان الربط الخ) لك أن تقول والوضع في زاوية بمن البيت من فعله اه سید عمر عبارة المغنى لان الربط ليس كافيا على أي وجه فرض بل لابد من تضمنه الحفظ ولهذا الوربط ربطاً غير محكم ضمن وان كان لفظ الربط يشمل المحكم وغيره اه (قوله مطلق لا يشول فيه) لك أن تقول والبيت كذلك اذ ليس المأمور كل زاوية من زواياه واستحالته اه سید عمر عبارة ع ش قوله ولا كذلك زوايا البيت نعم هو كذلك في الزوايا أنفسها أما الوضع في واحدة منها فن فعله وهو مطابق فاذا جاء التلف من الجهة التي اختارها ضمن اه ويمكن أن يجاب بان البيت وان لم يكن فيه شمول الكل لجزئياته لكن فيه شمول الكل لاجزائه فقوله احفظه في البيت في قوة احفظه في أي زاوية من زواياه مشئت عبارة المغنى ولفظ البيت متناول لكل من زواياه والعرف لا يخص موضعاً من اه (قوله للعرف دخل الخ) محل تأمل اه سید عمر (قوله وقد قاله) الى قوله ولتنظر فيها مجال في النهاية والمغنى (قوله وهو المعروف) زاد النهاية بشرط أن يكون مغطى بثوب فوقه كما هو ظاهر اه ثم قال بعد كلام وقد علم أنه لابد من كونه ضيقاً أو ضرراً وأنه يكفي فليعمل كلامه هنا على ما اذا كان واسعاً غير ضرر ورفلن تأمل (قوله وهو المعروف) أي ما يجعل على التخذ اه ع ش (قوله والذي بازاء الخلق) وهو الذي ذكره الجوهرى وغيره من أئمة اللغة وواقعه كلام الاصحاب في ستر العورة في الصلاة وهو معتاد عند المغاربة أو ما يعتاده بعض الناس من جعله عند طوقه فتحة نازلة كالخرطة اه نهاية عبارة المغنى عقب المتن الذي في جنب قبضة أوليته أو غير ذلك اه وعبارة الجبري والمراد به ما في الصدر وما في الجنب من السبالة واطلاق الجيب على الذي في فتحة القميص والذي في جانبه من تحت اصطلاح الفقهاء والافتقار ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص ففي الصباح جيب القميص ما ينفتح على النحر اه (قوله لما ياتي) أي في شرح أو جعلها في جيبه لم يضمن (قوله ما لم يكن الخ) متعلق بل يضمن كما هو صريح صنيع المغنى (قوله أن الواسع غير المزور الخ) وقوله وان الضيق الخ ظاهر المغنى اعتماداً اطلاقهما وظاهر النهاية اعتماداً اطلاق الثاني وتقييد الاول بعدم الستركام (قوله لان ستر الاول) أي الواسع الغير المزور وقوله وظهور الثاني أي الضيق أو المزور وقوله في الاول أي الواسع الغير المزور واذا ستر وقوله

(قوله ان نهى عن أخذها بيده ضمن مطلقا) قد يشكك الضمان حيث أخذ غاصب على عدم الضمان فيما لو قال له لا ترقد على الصندوق فترقد عليه وتلف بغيره بحر زمن التصحیح في الوديعة بجماع انه زاد خيراً فيها كما لو ابدلك ثم مع وجود الهنسي فيها وجاب بان المخالفة هنا في نفس الحرز ولا كذلك ثم فليست تأمل (قوله وهو المعروف) بشرط أن يكون مغطى بثوب فوقه كما هو ظاهر شرح م

واسعاً غير ضرر \* (تنبيه) صريح كلامهم ان الواسع غير المزور ولا يكفي به وان ستر بثوب فوقه وان الضيق أو المزور يكفي وان لم يستر ولتنظر فيها مجال لان ستر الاول يمنع الاخذ منه غالباً لكنه لا يمنع السقوط منه بنوم أو نحوه وظهور الثاني مغر للطرار عليه وان منع بغيره ولو قيل في الاول يضمن ان سقط لان أخذ طرار وفي الثاني بالنعكس لم يبعد (وبالعكس)

بان أمره بوضعه في الجيب فر بطها في الكم (يضمن) قطعها ما تقز ران الجيب بشرطه أحرز منه ونازع البلقينسي فيما ذكر بان الجيب وان ضاق ليس أحرز من الربط في الكم لان الجيب قد تسرب الغضة منه بتقلب من نوم ونحوه وقد تؤخذ ويرد منع ما ذكره أن الغرض ان ضيقه يمنع سقوط ما فيه والا كان واسعا بالنسبة له وأيضا فالجيب أقرب الى البدن الموجب لاحساس ذهاب ما فيه من الكم فاتجه اطلاقهم أن الجيب أحرز من الكم (ولو أعطاه دراهم بالسوق) (١١٨) مثلا (ولم يبين كيفية الحفظ) فان عاد بها الى بيته لزمه احرازها فيه والاضمن مطلقا على ما فهمه كلام الماوردي

وفي الثاني أي الضيق أو المزرور إذا لم يستمر (قوله بان أمره) الى قوله وأيضا فالجيب في النهاية (قوله) أن الجيب بشرطه وهو كونه ضيقا أو مزرورا أو هعش أي أو مستورا بثوب فوقه على ما مر عن النهاية وكونه غير ميثقوب (قوله قد تسرب) أي تسقط اه نهاية (قوله يمنع ما ذكره) عبارة النهاية بان الكم كذلك وبان هذا لا يتأتى الا في واسع غير مزرور وقد علم أنه لا بد من كونه ضيقا أو مزرورا وهو حينئذ أحرز من الكم بلا شبهة اه (قوله بالنسبة) أي لما في الجيب (قوله وأيضا فالجيب أقرب إلخ) فيه بالنسبة للجيب المعروف نظر (قوله فان عاد) الى المتن يغني عنه ما يأتي في شرح فان آخر بلا عذر ضمن من قوله فان لم يقل له شيئا إلخ (قوله والا) أي وان لم يجرزها في البيت وقوله مطلقا أي خرج مخرجها بوطء أولا (قوله أنه يرجع إلخ) وهذا هو الظاهر مغني ونهاية (قوله وان لم يعد إلخ) عطف على قوله ان عاد إلخ ودخول في المتن (قوله مثلا) موقعه ذيل في كنه عبارة المغني في كنه أو نحوه كعلي تكتنه كما قال القاضي حسن أو على طرف ثوبه اه (قول المتن أو جعلها إلخ) عبارة المغني أولم يربطها بل جعلها في جيبه الضيق أو الواسع المزرور اه (قوله المذكور) الى قوله ويظهر ان محله في النهاية الا قوله وهو متجه الى وبخلاف ما اذا وقوله أي مما يعتاد الى قال وكذا في المغني الا قوله قال الى ولو ربطها (قوله بشرطه) يغني عما قبله (قول المتن لم يضمن) وان أمسكها بيده لم يضمن ان أخذها غاصب ويضمن ان تلف بغفلة أو نوم انتهى اعلم ان هذا من المتن وقد سقط من النسخة التي شرح عليها الشارح والافه في عدة متون مصححة ووقت عابها منها نسخة مصححة على أصل الامام النووي تحطه وعليها شرح المحقق الحلي وشيخنا في النهاية وشيخ مشايخنا في المغني ولم يفته أخذ منهم على سقوطه في نسخة ولا أعلم أحدا من الشراح وافق الشارح على اسقاطه اه سيد عمر (قوله أو ميثقوبا) أو حصلت بين ثوبه ولم يشعر بها فسقط اه مغني (قوله لا يضمن ان حدث إلخ) معتمد اه عش (قوله ما مر) أي النظر لكيفية الربط وجهة التافهية ومغني عبارة سم أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه اذا امتثل الربط لا يضمن مطلقا إلخ اه (قوله بخلاف الثقيلة) لا يضمن قاله الماوردي هذا اذا لم يكن بفعله فلو نفى كنه فسقط ضمن وان كان سهوا قاله القاضي نهاية ومغني (قوله أي مما يعتاد إلخ) أقره عش وسم (قوله ان محله) أي عدم الضمان في مستلحق التكتة وكور العمامة (قوله وقد أعطاه اه) الى قوله ويؤخذ منه في النهاية والمغني (قوله أو كان إلخ) أي الوديع (قوله وهو) أي الخانوت حرز إلخ مر أنه لو عين لها حرزا ونقلها الى أحرز أو مسا ولا يضمن فيظهر عليه أنه لو كان حانوته أحرز من بيته أو مساو ياله لا يجب عليه نقلها الى بيته وكلامهم خرج نخرج الغالب من أن البيت أحرز من السوق اه سيد عمر وهو وجيه لكن يرد قول الشارح كالتأني والمغني وهو حرز مثلها (قوله كما بينه الاذرع إلخ) وهذا هو الوجه ولا اعتبار حينئذ بعادته لانه ورط نفسه بقبولها ولو قال له احفظ هذا في يمينك ففعله في يساره ضمن وبالعكس لا يضمن لان اليمين أحرز لانها تستعمل أكثر غالبا قال الاذرع لكن لو هلك للمخالفه ضمن وقضية التعليل أنه لو كان أعسر انعكس الحكم وأنه لو كان يعمل بهما (قوله ما مر فيما لو أمره بربطها في كنه) أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه اذا امتثل الربط لا يضمن إلخ (قوله وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال ولور بطها في التكة أو وضعها في كور عمامته وشدها لم يضمن

لكن قضية كلام الشيخين انه يرجع في ذلك للعادة وان لم يعد اليه (فر بطها في كنه وأمسكها) مثلا (بيده أو جعلها في جيبه) المذكور بشرطه (لم يضمن) لانه احتاط في الحفظ بخلاف ما اذا كان الجيب واسعا غير مزرور أو ميثقوبا وان جهله كما أطلقته الماوردي وقال صاحب الكافي لا يضمن ان حدث الثقب بعد الوضع وهو متجه ان كان حذو ثوبه لا بسبب الوضع ولا بسبب آخر فان حصوله عادة وبخلاف ما اذا ربطها فيه ولم يمسكها بيده فيضمن على ما فهمه المتن لكن الذي في الروضة كاصلها وغيرهما أنه يتأتى فيما مر فيما لو أمره بربطها في كنه وبخلاف ما لو وضعها في كنه بلار بط فسقط فانه يضمن الخفيفة لانه لا يشعر بها اذا سقطت بخلاف الثقيلة أي مما يعتاد وضع مثله في الكم قال الرافعي وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال ولور بطها في التكة أو وضعها في كور عمامته وشدها لم يضمن

ويظهر ان محله ان أخذت من غير طر والا وقد ظهر جرمها فينبغي ان يضمن لانه أغراه عليها حينئذ (وان قال) له وقد أعطاه له في السوق مثلا (احفظها في البيت) فقبل (فليس اليه) حالا (وبحرزها) عقب وصوله (فان آخر) شيئا من ذلك (بلا عذر) صار ضامنا لها فاذا تلفت ولو في البيت (ضمن) لتغير بطعوان كانت خبيثة أو كان في سوق حانوته وهو حرز مثلها ولو لم تجر عاداته بالقيام منه الاعشاء على المنقول كما بينه الاذرع راداه على من قبله بشي



من ذلك ويؤخذ منه ان العذر هنا ليس هو الآتي في التأخير بعد الطلب لان هذا أضيّق قلبك المراد بالغرضية الضرورية أو القريب منقوله  
قاله وقد أعطاه في البيت احفظها في البيت فخرج بها ولم يخرج ور بطها في نحو (١١٩) كما مع امكان حفظها في نحو صندوق ضمن

بختلف ما اذا لم يجد مقتاحه  
مثلا لان شاهدتها مما يلي  
اضلاعه أي ولم يكن التلف  
في زمن الخسروج بسبب  
الخالفه كما يحسنه الاذري  
لان هذا أحرز من البيت  
فان لم يقله شيئا جازله أن  
يخرج بها مبروطه كما أشعر  
به كلامه ثم قاله الراعي ثم  
بحث فيه بأنه ينبغي أن  
يرجع فيه للعادة وهو متجه  
وان نازعه الاذري بان  
قضية كلام الماوردي  
المؤيد بنص الام ان المحل  
متى كان حرزها فخرج بها  
منه ضمها ولو نام ومعه  
الوديعة فضاغت فان كان  
بحضرة من يحفظها أو في  
محل حرزها لم يضمن والا  
ضمن كادل عليه كلامهم  
ثم رأيت التصريح به الآتي  
(ومنها أن يضيعها) ولو  
لنحو نسيان (بان) تقع في  
كلامه كغيره بمعنى كان  
كثيرا كما في هذا الباب اذ  
أنواع الضياع كثيرة منها  
ان تقع دابة في مهلكة وهي  
مع راع أو وديع فيترك  
تخليصها الذي ليس عليه  
فيه كثير كقطة أو ذئبها بعد  
تعذر تخليصها فتموت  
فيضمها على مامر ولا  
يصدق في ذبحها ذلك الا  
بينة كما في دعوا منحرفا  
أجلها الى ايداع غيره ومنها

على السواء كاتساو من ساية ومعنى قال ع ش قوله وقضية التعليل الخ وقوله وانه لو كان يعمل الخ كل منهما  
معتمد اه (قوله من ذلك) الاولى من ضد ذلك (قوله ويؤخذ منه) أي مما بينه الاذري (قوله أو القريب  
منه) ماضيا بط القريب من الضروري اه سيدعمر (قوله ولو قال له) الى قوله وان نازعه الاذري في المغني  
والى قوله ثم رأيت في النهاية عبارة مخرج بالسوق ما لو أعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فإنه يلزمه  
الحفظ فيه فوراً فان أخر بلامنع ضمن وان لم يحفظها فيه ور بطها في كنه أو شهدا في عضده لا مما يلي اضلاعه  
وتخرج بها أو لم يخرج وأمكن احرازها في البيت ضمن لان البيت أحرز من ذلك بخلاف ما اذا شهدا في عضده  
بما يلي اضلاعه لانه أحرز من البيت وقيد الاذري بما اذا حصل التلف في زمن الخروج لامن جهة المخالفة  
والا فيضمن اه (قوله لان شهدا الخ) عطف على لولم يخرج الخ (قوله كما يحسنه الاذري) معتمد اه ع ش  
قال السيد عمر قول الاذري في زمن الخسروج يفتضى انه لو وقع التلف بسبب المخالفة لاني زمنه كان دخل غاصب  
واقصر على سلب ما يملكه لايضمن وهو محل تأمل والظاهر خلافه والتمسك به للغالب فلا مفهوم له اه  
(قوله الآتي) أي آنفا (قول المتن ومنها) أي عوارض الضمان (قوله ولو لنحو نسيان) الى قول المتن أو  
يدل في النهاية الاقوله وقدير دالي وقضية (قوله لنحو نسيان) كان كقضية طريق ثم قام ونسبها أو دفنها بحرر  
ثم نسبه من ساية ومعنى قال ع ش قوله ثم قام ونسبها ومنه ما لو كان معه كينس دراهم مثلاً فوضعه في جرة ثم قام  
ونسبه فضاغت فيضمن اه (قوله تقع) أي لفظة بان (قوله فيضمها على مامر) أي في شرح فلو أو دعه دابة فترك  
عطفها ضمن عبارة ع ش قوله على مامر أي من الخلاف فيه وقد سبق ان العتمة منه هو الضمان وقد قدمنا ان  
يج ان الذي يتجه أنه ان كان ثم من يشهده على سبب الذبح فتركه ضمن والا فلا اه (قوله ولا يصدق في ذبحها  
لذلك الخ) بقى ما لم يكن راعيا ولا مودعا ورأي نحو ما كول لغيره وقع في مهلكة وأشرف على الهلاك فهل يجوز  
له ذبحه بنية حفظه لبالسكة واذا تركه من غير ذبح لايضمن أو لا يجوز له ذبحه وله تركه ولا ضمان عليه بالترك  
فيه نظرا والاقرب الاول لكن لا يقبل ذلك منه الابينة كما قاله في الراعي فان قامت قرينة تدل على صدقه  
احتمل تصديقه كما قاله ج في الراعي ومعلوم ان الكلام كله مقرر وض في عارف عبرين الاسباب المقتضية  
للهلاك وغيرها اه ع ش (قوله الان كانت الخ) أي أو كان في محل حرزها كما مر آنفا (قوله ور فقته  
الخ) بجهة الحالية (قوله أي مستيقظين الخ) لعل المراد ان فهم مستيقظا ولو واحد يحصل به الحفظ اه رشدي  
أقول ومن آنفا في الشارح ما يصرح بذلك (قوله وان يضعها) وفي هامش نسخة بعض الفضلاء مانصه قوله  
وان ليست موجودة في أصل الشارح والظاهر انها سقطت من قلم اه أقول الصواب عدم وجودها كما في  
أصل الشارح وبعض النسخ المتداولة حالا وقوله والظاهر انها الخ منشوء توهم العطف على قول الشارح ان  
ينام الخ وهو ظاهر الخطا والابق بان في المتن بلامدخول (قوله بغير اذن بالسكة وان قصد اخفائها) كذا في  
المغني (قوله بضعية) قال في المصباح المضيفة مثل مغيشة بمعنى الضياع ويجوز سكنون الضاد وفتح الياء وزان  
مسلمة والمرادهم المقارنة المنقطعة اه ع ش (قوله وبحت انه الخ) جزم به النهاية (قوله على نفسه أو ماله)  
ظاهره وان قل المال وكثرت الوديعة فليراجع اه رشدي (قوله وهي في حرز مثلها الخ) مفهومه الضمان  
اذالم تكن في حرز مثلها وان علم انه لو لم يهرب قتل مثلا والقرض انه لم يمكنه أخذها ولا يخفى اشكاله وان  
(قوله فخرج بها أو لم يخرج الخ) عبارة لا كثر ولو شهدا في عضده وخروج لم يضمن ان كان مما يلي الاضلاع  
والا ضمن انتهت (قوله وهي في حرز مثلها) مفهومه الضمان اذالم تكن في حرز مثلها وان علم انه لو لم يهرب  
قتل مثلا والقرض انه لم يمكنه أخذها ولا يخفى اشكاله أو ان الوجه اختلافه

ان ينام عنها الان كانت برحله ورفقة سحوله أي مستيقظين كما هو ظاهر اذ لا تقصير بالنوم حيث تدون (يضعها في غير حرز مثلها) بغير اذن  
مالكها وان قصد اخفائها كالأهيم عليه قطاعا لقاها بضعية أو غيرها اخفائها فضاغت والتنظير فيه غير صحيح ويبحث انه لو جاءه من  
يخاف منه على نفسه أو ماله فهرب وتركها أي ولم يمكنه أخذها وهي في حرز مثلها لم يضمنها اذ لا تقصير منه

\*(تنبيه)\* ضابط الحرز هنا كما فصلوه في السرقة بالنسبة لأنواع المال والمحال ذكره في الأنوار قال غيره وهو مقتضى كلامهم وفتح بعضهم عليه أن الدار المغلقة لئلا يأتوا فيها غير حرزها أن كانت ببلد آمن وأنه لو قال أي لمن معه في الدار كما علم مما مر أول الباب اسقط داري فأجاب فذهب المالك وبأبهم مقتوح (١٢٠) ثم لا يخرج من بخلاف المغلقة على التفصيل الآتي ثم وقد يرد على ذلك جزم بعضهم إياه

الوجه خلافه اه سم (قوله كما فصلوه الخ) خبر ضابط الخ (قوله عليه) أي الضابط المذكور (قوله وأنه لو قال أي لمن الخ) قد استظهر في شرح أو يضعها في خزانة الخ أنه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها إلا أن كانت ثقة اه وقياس ذلك أنه حيث لاحظها ولم يمكن الساكن منها إذا لم يكن ثقة أو ممكنة إذا كان ثقة فتغلقه وسرقها لا ضمان فليتامل اه سم (قوله فأجاب الخ) أي صريحا اه ع ش (قوله الآتي ثم) أي في السرقة (قوله وقد يرد على ذلك) أي على الضابط المذكور وأعلى التفرع الثاني (قوله بالنسبة للضعيف الخ) أي فالوديع مقصر حيث وضعها فمأذ كره لانه وضعها في غير حرز مثلها اه ع ش (قوله مطلقا) أي سواء كان متسما أم لا اه ع ش (قوله تكسر الخ) ظاهره أنه يقتضي بجواز ذلك وليس مراد باليقال لصاحب القصيل والديار أن هدمت البيت وكسرت الدواة غرمت الارش والأفلا يلزم المالك اتلاف ماله لعدم تعديه اه ع ش (قول المتن أو يدل عليها) أي ولو منع غيره لأن الغير لم يلزم حفظها بخلافه هو اه ع ش عبارة المغني بخلاف ما إذا علم به ساغيره لأنه لم يلزم حفظها وبخلاف ما إذا ضاعت بغير ذلك أو به ولم يعين موضعها ولو أعلم به أو غيره وعليه هو الضمان للماسم اه (قوله مع تعيين محلها) إلى قوله ونظر شارح في المغني وإلى قول المتن فلما كرهه في النهاية الأقوله ويفرق إلى ولو قال قال السيد عمر ومقتضى صنيعة أنه لا بد من التعيين في مسألة المصادر أيضا وهو صريح في شرح الروض أي والمغني ومقتضى صنيعة الشارح المحقق المحلى أنه لا يشترط فيها بل يكفي الإعلام وهو المعجم معنى إذا الفرق واضح فليتامل فان صنيعة أصل الروضة هو ما أفاده صنيعة المحقق المحلى بل التقيد في السارق بالتعيين نقله الشيخان عن البغوي وتعقبه في الخادم بأن الذي يقتضيه كلام الجمهور فيه التخصيص وهو أقرب ومنهم العبادي والقفال والغزالي اه سيد عمر وسأني عن سم في مسألة النهي عن الانخبار استشكل اشتراط التعيين هناك ثم الجواب عنه لكن الاشكال أقوى كما أشار إليه سم نفسه (قوله وعليه) أي طريق الضمان (قوله قول الماوردي الخ) أي عن مذهب الشافعي اه مغني (قوله وفارق محرر الخ) أي حيث اتم ولا ضمان اه ع ش (قوله ويرد بمنع لزوم ذلك نظر الخ) في ملاقاته هذا الجواب للاعتراض نظر اذهوانه يلزم أنه أن يكون الخلاف الذي ذكره الماوردي في ضمان القرار فيثبت أي ضمان القرار على ذلك الوجه وهذا لا يندفع بما ذكره فتأمل اه سم عبارة الرشيدى قوله ويرد بمنع الخ فيه نظرات كان موضوع كلام الماوردي في دلالة المسكرة كهلوا المتبادر من السياق اه بل هو صريح صنيعة المغني (قوله أو بالتزامه) أي اللزوم وقوله نظر الالتزام أي الوديع (قوله شهادة نفي) لا يحيط بها العلم اه نهاية (قوله بسكن المعتمد الخ) اعتمده النهاية والمغني أيضا كما مر (قوله ويفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق اه سم وسأني عن السيد عمر ما يتضح به وجه الخفاء (قوله وتأخير الذهاب الخ) يحتاج إلى التامل اه سيد عمر (قوله وعدوا) المتبادر أنه قيد للتأخير وبمعنى العدوان والظلم المراد به عدم العذر وفي بعض الهوامش ما نصه قوله عدوا أي عدوانا كما بين ذلك بخطه على هامش (قوله وأنه لو قال أي من معه الخ) كذا شرح مر وقد تقدم في شرح أو يضعها في خزانة مشتركة قوله ويظهر أنه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها إلا أن كان ثقة انتهى وقياس ذلك أنه حيث لاحظها ولم يمكن الساكن منها إذا لم يكن ثقة أو ممكنة إذا كان ثقة فتغلقه وسرقها لا ضمان فليتامل (قوله مع تعيين محلها) أي بخلاف ما إذا لم يعين شرح الروض (قوله ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذر الخ) في ملاقاته هذا الجواب للاعتراض نظر اذهوانه يلزم أن يكون الخلاف الذي ذكره الماوردي في ضمان القرار فيثبت على ذلك الوجه وهذا لا يندفع بما ذكره فتأمل اه (قوله ويفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق

لوسرق الوديع من الحرز من يساكنه فيه فان اتهمه قبل ذلك ضمن والأفلا اه وقضية قولهم ثم ليس محررا بالنسبة للضعيف والساكن أنه يضمن هنا مطلقا وهو الوجه ولو ذهب بها فأر من حرزها في جدار لم يجز لما سلكها حفره بجدران لان مالكم لم يتعد بخلاف ما إذا تعدى نظير ما قالوه في دينار وقع بحفرة أو فصل بيت ولم يمكن إخراجها إلا بكسرها أو هدمه يكسر ويهدم بالارش ان لم تعد مالكم الظرف والأفلا ارش (أو يدل عليها) مع تعيين محلها (سارفا) أو نحوه (أو من يصادو المالك) لانه آتى بنقيض ما التزمه من الحفظ ومن ثم كان طسرى يقاى الضمان وإن أكره على الدلالة وعليه يحمل ما اقتضاه كلامهم من ضمانه وعلى عدم القرار عليه من الزركشى قول الماوردي لا يضمن وفارق محرر مادل على صيدانه لم يلزم الحفظ ولم يستول عليه بخلاف الوديع فهما ونظر شارح في جل الزركشى المذكور بانه يلزم منه ان قرار الضمان على الدال على وجه أي حكاه الماوردي

مقابل لقوله لا يضمن ولا قائل به اه ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذر مع عدم مباشرته للتسليم أو بالتزامه نظر الالتزام نسخة الحفظ وقوله لا قائل به شهادة في وقضية المتن ضمانه بمجرد الدلالة وإن تلفت بغيرها وبه صرح جع لكن المعتمد عند الشيخين وغيرهما أنه لا يضمن ويفرق بين يمين ماسم في ترك التلف وتأخير الذهاب للبيت عدوانا يان كالا

من ذينك فيه تسبب لاذهاب عينها بالكايه بخلاف الدلالة هنا فلم يدخل في ضمانه ولو قال لا تخبر بها فالفان أخذها بخبره أو تخبر بخبره ضمن وان لم يعين موضعها والافلا خلافا لما يوهمه كلام العبادي\* (فرع)\* أعطاه (١٢١) مفتاح حانوته أو بيته قد دفعه لأجنبي أو ساكن معه ففتح وأخذ المتاع لم يضمنه لأنه انما التزم حفظ

المفتاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمنه أيضا (فلو أكرهه ظالم) وان كانت ولايته عامة كما يصرح به كلامهم وان قال الزركشي لا يتلوهن احتمال (حتى سلمها اليه) أو لغيره (فلا مالك تضمينه) أي الوديع (في الاصع) لمباشرة التسليم ولو مضطر الا لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة ويفرق بين هذا وعدم فطر المكره كما مر بان ذلك - حتى الله تعالى ومن باب خطاب التكليف فانزويته الاكراه وهذا حق الآدمي ومن باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه شيء (ثم يرجع) الوديع (على الظالم) وان علم انه لا يتسلمها ولم يسلمها اليه على الاوجه لأنه استولى عليها حقيقة أم لا أخذها الظالم قهر من غير فعل من الوديع فلا ضمان عليه قطعا ويلزم الوديع دفع الظالم بما أمكنه أي ولو بتعيينه لها فيما يظهر نظير ما مر في الوصي فان لم يدفع الا بالخلف جاز وكفر وقال الغزالي يجب أي بالله دون الطلاق كما هو ظاهر واعتمده الأذري ان كانت حيوانا لم يدفع له أو قنارىد القبع ورويه وسحق حلف

نسخته اه (مله من ذينك) أي الترك والتأخير (قوله بالكايه) أي مع عدم امكان التدارك ولو بالبدل نعم يتضح هذا في ترك العلف اه سيدعر (قوله ولو قال لا تخبر بها الخ) عبارة المغنى ولونها عن دخول أحد عليها أو عن الاستعانة على حفظها بحارس أو عن الاخبار بها في الغفقه ضمن ان أخذها الدخول عليها أو الحارس بها أو تلقت بسبب الاخبار وان لم يعين موضعها وان أخذ غير من ذكر أو تلقت بسبب الاخبار فلا ضمان اه (أضمن) ينبغي طريقا لقراره وقوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسألة الدلالة السابقة الان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين له سم (قوله ومن ثم لو التزم الخ) أي حفظ الامتعة كان استحقاقه على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالتم ذلك اه عش (قوله ضمنه الخ) قال الشيخ عش في حاشيته ومظاهره وان لم يره الامتعة ولا سلمها له وقد يشكك عليه ما قاله السارح في الخفاء اذا استحقاقه على السكة حيث لم يضمنوا الامتعة له دم تسليمها لهم وعدم رؤيتهم اياها اه قلت الاشكال لان الصورة انه تسلم المفتاح كبديل عليه قوله أيضا واذا تسلم المفتاح مع التزام حفظه المانع فهو متسلم للمتعاع معنى بل - سالتكم من الدخول الى محله وأيضا فالاستحقاق هنا على المانع وهناك على السكة وأيضا فالامتعة ههنا متعينة نوع تعيين اذهى بصورة في المحل المستحق عليه لا تزيد ولا تنقص بخلاف بيوت السكة التي بها سكانهم ان يردون وينقصون وأيضا فالمستحق ههنا مالك المتاع وتم الاستحقاق هو الحالك فندبر اه رشيدى وقوله سكانها الخ الانسب الامتعة تزيد وتنقص (قول المتن فلو أكرهه) أي الوديع ظالم على تسليم الوديع وقوله فلا مالك تضمينه وله مطالبة الظالم أيضا اه معنى (قوله ولغيره) الى قول المتن ومنهائي النهاية وكذا في الغنى الا قوله وقال الغزالي الى واعتمده الأذري وقوله بخلاف ما الى المتن (قوله وعدم فطر المكره الخ) كون ترك الفطر في الصوم من خطاب التكليف لا خطاب الوضع محل نامل اذهو شرط لصحته كما هو ظاهر اه سيدعر (قوله بان ذلك الخ) عبارة المغنى بان هنا استنباء على ملك الغير فضمنه وفي الصوم فعله كذا فعل لان الحق فيمنه تعالى اه وهي سائلة عن اشكال السيد عر المار آتقا (قوله ويلزم الوديع الخ) عبارة المغنى ويجب على الوديع انكار الوديع عن الظالم والامتناع من اعلامه ما جاهد فان ترك ذلك مع القدرة عليه ضمن اه (قوله بما أمكنه) مع تنظيره بالوصي يشعر بان له دفع بعضها اذا لم تندفع الابية فليتأمل اه سيدعر (قوله وكفر) ان كان بالله اه نهاية عبارة المغنى ويجب ان يورى في عيونه اذا حلف وأمكنه التورية وكان يعرفها التلويح فافان لم يور كفر فان حلف بالطلاق أو العتق مكرها عليه أو على اعتراقه فاف حث لانه قد أدى الوديع - توريته أو رقيقته وان اعترف بها وسلمها ضمنه لانه قد أدى زوجته أو رقيقته بها ولو أعلم للصوم مكانها فاضاعت بذلك ضمن لما فاف ذلك الحفظ لان الخ لم يضمنه غير تعيين مكانها فلا يضمن بذلك اه (قوله واعتمده) أي وجوب الحلف بالله كيقاضيه السياق وجعله عش على وجوب مطاق الحلف الشامل بالطلاق فايراجع (قوله ان كانت حيوانا) أي يحتمل ما كما هو ظاهر اه سيدعر (قوله حث الخ) دبق مالوا كرهه على الحلف فقط فاف بالطلاق أو بالله فهل يحث أم لا في نظر والا قرب الاول اه عش (قوله لانهم أكرهوه الخ) أي فلا يحث لانهم الخ اه عش قال السيد عر ما به قد يقال ما به الحث لو قيل به انما هو الاخبار لا الحلف بخلاف المسئلة السابقة والحاصل ان ما به الحث في الثانية ليس مكرها عليه بالكايه وفي الاولى وان لم يكن مكرها عليه به - لكنه مكرها عليه في الجملة نظر التأخير اه (قوله بعد أخذها)

(قوله ضمن) ينبغي طريقا لقراره وقوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسألة الدلالة السابقة الان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين (قوله وقال الغزالي الخ) كذا شرح مر (قوله وبخلاف الخاتم اذا البسه الرجل في غير الخنصر الخ) نعم يجب تقييده بمن لم يقصد به الاستعمال ومن لم يعتد اللبس في غيره كما يفعله كثير من العامة شرح مر وغير الخنصر للمرأة كخنصر وانثى ملحق بالرجل في أوجه احتمالين

(١٦ - (شرواني وابن قاسم) - سابع) بالطلاق حث لانه لم يكرهه عليه بل خير بينه وبين التماس بخلاف مالوا أخذ قطع مال رجل ولم يتركه حتى يحلف به انه لا يخبر بهم فاخبر بهم لانهم أكرهوه على الحلف عينا (ومنهان ينتفع بها) بعد أخذها

لابنية ذلك (بان يلبس) نحو الثوب أو يجلس (١٢٢) عليه مثلاً (أو يركب) الذابة أو يطالع في الكتاب (خيانة) بالخاء أي لغير ما أذن له

فيه فيضمن لتعديده بخلافه  
لنحو دفع الدود مما سر  
وبخلاف الخاتم إذا لبسه  
الرجل في غير الخصر فإنه  
لا يعد استعماله وكثير  
يعتادون لبس شيء في  
أبوابهم فقط وقضية ما  
تقرر أنه لا يضمن الإلبسة  
في الإهمام من غير نية الحفظ  
وكذا في الخنصر بقصد  
الحفظ إذا لم يعلم الأمانة ويأتي  
ذلك في لبس الثوب كالمس  
وإنما صدق المالك فيما لو  
اختلفا في وقوع الخوف  
لسهولة البينة به ولا رد  
عليه ما لو استعملها طائفاً  
إنما ملكه كان ضمه إنهم مع  
عدم الخيانة معلوم من  
كلامه في الغصب فإن لم  
يستعملها لم يضمنها وقول  
الاستوى ظن المالك عذر  
إنما هو بالنظر لعدم الإثم  
للاضمان لأنه يجب حتى  
مع الجهل والنسيان (أو)  
بان (ياخذ الثوب) مثلاً  
(لبسه أو الدراهم لينفقها  
فيضمن) قيمة ما تم باقضى  
القيم ومثل المثل أن تلف  
وأجرة المثل أن مضتدة  
عنده لمثلها أجرة وإن لم  
يلبس وينفق لأن العقد  
أو القبض لما اقترن بنية  
التعدي صار كقبض  
الغاصب ونحو بقوله  
الدراهم أخذ بعضها كدراهم  
فيضمنه فقط ما لم يقض  
نحوه أو يكسر قفلاً فإن  
رده لم يزل ضمانه حتى لو  
تلف السكل ضمن درهماً أو النصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بخلافه وإن لم يتميز بخلقه به وإن لم يتميز بخلقه به وإن لم يتميز بخلقه به

أو نقصته لانه ملكه فخرى فيه مالو خلطها بماله قبل مثل بمثلين لان الاول لنية الاستعمال والثاني لنية الاخذ والامساك اه وليس يصح جعل  
الاول لنية الامساك أيضا والثاني لنية الانخراج (ولو نوى) بعد القبض (الاخذ) أي (١٢٣) قصده قصدا موصفا (ولم يأخذ لم يضمن على

الصحيح) لانه لم يحدث فعلا  
ولا وضع يد تعديا لكنه يات  
وأخرى الرافعي الخلاف  
فيما اذا نوى هدم الردوان  
طلب المالك لكن ذكر  
غيره انه يضمن هنا قطعاً  
لانه مسك لنفسه وفيه نظر  
أما اذا أخذ فيضمن بالأخذ  
لأبالية السابقة عليه كما هو  
ظاهر لان مجرد النية لا  
يضمن وجود المتنوى  
بعدها لا يوجب تأخيرها  
وقول الزركشي ان المتن  
يفهم ضمانه من حينها  
فيه نظر بوجع افهامه  
ذلك (ولو خلطها) في دالا  
سهوا على ما بحثنا لا ذرى  
وفيه نظر بل لا يصح مع  
اعلاقهم هنا وفي الغصب  
ان الخلط منه ملكه (بماله)  
أموال غيره ولو أوجد (ولم  
يتميز) بان عسر تميزها  
كبر بشعير (ضمن) ضمان  
الغصب باقصى قيم المتقوم  
ومثل المثل لان المالك لم  
رض بذلك ولتحولها في  
ملكه بمجرد الخلط الذي  
لا يمكن فيه التمييز بأموال  
تميزت بنحو سكة فلا يضمنها  
الان نقصت بالخلط (ولو  
خلط دراهم ككيسين  
للمودع) ولم تميز وقد  
أودعها غير مختومين  
(ضمن) تلك الدراهم بما  
مر (في الأصح) لتعديدها  
لو كانت مختومين فيضمن ما في

(قوله لانه) أي البديل ملكه أي الوديع (قوله قبل مثل بمثلين الخ) الأولى أن يقال في سكة التعددان الأولى  
مثال لا تنفع مع بقاء العين والثاني له مع ذهابها ثم قد يقال الضمان في الثاني مفهوم بالأولى منه في الأولى  
فكان الأولى عكس الترتيب المذكور وان كان التصريح بما يعلم التزاماً بأشياء سيدعمر (قوله أيضاً)  
أي كنية الاستعمال (قول المتن ولو نوى الاخذ) أي للوديع عيناً ونوى تعييبها ولم يأخذ ولم يعيبها معنى  
(قوله ولا وضع يد) بالإضافة (قوله وأخرى الرافعي الخلاف الخ) معناه عش (قوله وفيه نظر) هو يشعر  
بترجيح بيان الخلاف ومقتضاه عدم الضمان اه عش (قوله لأبالية السابقة) خلافاً للنهاية والغنى  
عبارته ما وافهم كلامه أنه اذا أخذها يضمنها من وقت نية الاخذ حتى لو نوى يوم الخميس وأخذها يوم الجمعة  
يضمن المنفعة والارش من يوم الخميس والمرا دبالنية كما قاله الامام تجريد القصد لاخذها لا يخطر بالبال  
وداعة الدين تدفعه فانه لا أثر له وان تردد الى أي ولم يجزم فالظاهر عندنا أنه لا حكم له حتى يجرد قصد العدوان  
اه قال عش قوله من يوم الخميس لعل وجهه أنه لم اجد قصده لاخذها واتصل به بعد نزل منزله المستولى من  
حين النية والافكان الظاهر أن لا يضمن لبقاء الأمانة في حقه إلا أن يأخذ اه ويعلم بذلك أن الكلام  
فيما اذا استمرت نيته السابقة الى الاخذ بخلاف ما اذا رجعت عن تلك النية ثم حدثت نية أخرى فالمدار حينئذ  
على النية الثانية فقط (قوله عند الاسهوا) الى قول المتن ومتى طلبها في النهاية الاقوله وفيه نظر الى المتن (قوله على  
ما بحثه الخ) عبارة النهاية كما بحثه الخ (قول المتن بماله) أي وان قل كما قاله الامام اه معنى (قوله بان عسر) الى  
قول المتن ومتى صار في الغنى (قوله بنحو سكة) عبارة الغنى فان تميزت بسكة أو عتق أو حرثة أو كانت دراهم  
خلطها بغيره يضمن اه وقال سم قديم ل مجرد السكة لا تقتضي التمييز لان المراد به سهولته بدليل قوله بان  
عسر تميزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الاختلاف وذلك أن تقول لم ير الشارح مطلق السكة بل  
ما سهل بها التمييز بقدر نية أول كلامه عبارة الغنى قال الزركشي وليس الضابط التمييز بل سهولته حتى لو خلط  
خطة بشعير مثلاً كان ضامناً فيما يظهر انتهى وهذا ظاهر اذا عسر التمييز اه (قوله بما مر) وهو قوله وبمثل  
المثلى اه كرمي (قوله مالو كانت مختومين الخ) أي أو حدها اه نهاية زاد الغنى وأما اذا كانت أي الدراهم  
لمودعين فأولى بالضمان ولو قطع الوديع يد الدابة المودعة أو أحرقت بعض الثوب المودع عنده خطأ ضمن المتلف  
فقط دون الباقي لعدم تعديده فيه أو شبهة أو وعدا ضمن حاجتها لتعديده اه وهو موافق لما مر عن النهاية من  
الفرق بين العمد والسهو في الخلط خلافاً للشارح (قوله فيضمن) أي وان ختم به بذلك وقوله بفض الختم  
أي ما فضه فقط حيث لم يخلط اه عش (قوله فقط) عبارة النهاية والغنى وان لم يخلط اه (قوله لان القصد الخ)  
عبارة الغنى لم يضمن لان القصد الخ الآن يكون مكتوماً عنه فيضمن ولو خرق الكيس من فوق الختم لم يضمن  
الا بنقصان الخرق نعم ان خرقه تجمداً ضمن جميع الكيس ولو عدل الدراهم المودعة أو وزنها أو ذرع الثوب  
كذلك ليعرف قدر ذلك لم يضمنه كما جزم به صاحب الانوار اه (قوله لا كنهه عنه) قضيت أنه لو دلت القرينة  
على قصد كنهه عنه ضمنه اه سم وقدمر آتفاعن الغنى ما وافقه (قوله كلوا جدها الخ) لا يخفى ما فيه اذ هي  
داخله في قول المصنف وغيره إلا أن يعيد الغير بكونه مما مر كما فعله الغنى (قوله ويلزمه) الى قوله وكان الفرق

(قوله بل لا يضمن) لا ينافي هذا قوله لم لو قطع وديع دابة يدها أو أحرقت وديع ثوب بعضه فان كان خطأ  
ضمن المتلف دون الباقي أو وعدا أو شبهة ضمنه قال في شرح الرص ولا يخالف ذلك تسوية بينهم الخطأ  
بالعمد في الضمان لان محلها في ضمان الاتلاف كما في البعض المتلف في مثلنا في ضمان التعدي كما في  
الباقي فيها لا تعدي فيه انتهى وذلك كما يؤخذ من قوله ولا يخالف ذلك الخ كما هو ظاهر (قوله مالو تميزت  
بنحو سكة) قد يقال مجرد السكة لا تقتضي التمييز لان المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر تميزها وقد تختلف  
السكة ويعسر التمييز لكثرة الاختلاف (قوله لا كنهه عنه) قضيت أنه لو دلت القرينة على قصد كنهه عنه ضمن

كل بغض الخاتم فقط كفتح الصندوق المقل بخلاف حل خطا شديد رأس الكيس أو رزمة القماش لان القصد هنا منع الانتشار لا كنهه  
عنه (ومتى صار متضمنة بانتفاع وغيره ثم ترك الخلية لم يبرأ) كما لو جدها ثم أقر بها ويلزمه رد هاتوا



بخلاف مرتين أو وكيل تعدى وكان الفرق ما مر من ارتفاع أصل الوديعة بالحياة بخلاف غيرها (فان أحدث له المالك) الرشيدي قد قبل ان يرد هاله (استئمانا) أو اذنانا حقنهما أو (١٢٤) ابرأنا ابتداء (برئ) الوديع من ضمانها (في الاصح) لانه أسقط حقه ولو أتلفها فاحدث

في المغنى (قوله بخلاف مرتين أو وكيل) اى فانه لا يلزمهما الرد فوراً وان تعدى ببقاء الرهن والوكالة وان زالت الامانة اه ع ش (قوله بخلاف غيرها) الانسب الاخصر بخلافهما (قوله اذنا الخ) عبارة المغنى كقوله استأنتك عليها أو برأتك من ضمانها أو امر بردها الى الحرز اه (قوله لانه أسقط) الى قوله وانما يتجبه في المغنى الاقوله لاعلى وجب الى المتن وقوله أو محكم وقوله وهى لا تكون الى المتن (قوله في الرد) اى وهو في ذمة المتألف بخلاف ما لو أخذه المالك منه ثم رده اليه فانه يبرأ لان الرد ابتداء ابداع اه ع ش (قوله لم يبرأ) بخلاف لان الواجب عليه ان يرد البديل الى المالك اه مغنى (قوله قوله) اى المالك اه اى الوديع (قوله لانه ابرأ الخ) وتعلق الوديعة بنهاية ومغنى (قوله وكذا لو ابرأه نحو وكيل الخ) هو محترز المالك اه سم عبارة المغنى ولا يخفى ان هذا الاستئمان انما هو للمالك خاصة لا للوكيل ونحوهما بل لا يجوز لهم ذلك ولو فعلوا لم يعدا مينا قطعاً اه (قول المتن المالك) او وارثه بعد موته اه مغنى وقد يقال ان المتن شامل له (قوله لسكها) متعلق بالمالك وسيد كمرحترزه (قوله المطلق التصرف) الى قوله متبرعاً في النهاية الاقوله لاعلى وجه الى المتن وقوله أو محكم وقوله وهى لا تكون الى المتن وقوله أو اعلام المالك الى المتن (قوله لاعلى وجه الخ) متعلق بطلبها (قوله يلوح) اى يشير (قوله كان طلبه الخ) مثال للمغنى لا للنفى اه سم (قوله متشوف) اى مشتاق اه كرى (قول المتن لزمه الرد) ولو أودعه معروف بالصوصية وغلب على الفل انما الغيرة ثم طالبه لزمه الرد فيما يظهر لظاهر البدها نهم ايه زاد المغنى ولو قال من عنده وديع لمالكها خذ وديعك لزمه اخذها اه (قوله لقبول قوله) اى الوديع (قوله حقيقة) اى حاليها الى مالكتها اه مغنى (قوله ومؤنة الرد على الخ) مبتدأ وخبر (قوله نحو سـ فله أو فلس الخ) فيه ان محجور الفليس لاولى له الا أن يريد بالولى بالنسبة اليه الحاكم فليراجع كذا أفاده الفاضل المحشى سم وظاهر ان المراد ذلك وقد سبق في كلام الشارح مسبو طاس سيد عر وع ش (قوله ضمن) عبارة المغنى فلا يلزمه الرد اليه بل يحرم فان رد عليه ضمن اه (قوله رفعه) اى رفع الوديع الامر (قوله أو محكم) قد يقال شرط التحكيم رضا الخصمين والوديع وكيل في الحفظ لاني القسمة فليراجع اه سيد عر أقول و يؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمغنى والروض على القاضي (قوله يقسمها له) اى ان انقسم نهاية وشرح الروض عبارة المغنى وشرح الروض ليقسمه ويدفع اليه حصته منه اه (قوله من ذلك) اى من تفسير الرد بالتخليه (قوله اذا قضيت) ببناء المفعول (قوله في حرزه) اى حرز مثله كما عبر به النهاية اه سيد عر اى والمغنى (قوله وهى لا تكون الخ) ينهم هذا عدم الاكتفاء بالامر بالرد السابق في الطلب وهو محل تأمل اه سيد عر أقول ويؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمغنى على ما قبله (قوله أو اعلام الخ) عطف على التخليه اه سم عبارة المغنى واحترز بتفسير الرد بالتخليه عن رد الامانات الشرعية كثوب طبرته الريح في داره فان ردها بالاعلام اه (قوله نحو صلاة) متعلق بضمير خلافة الرجوع للتأخير عبارة الروض مع شرحه فان أخره ضمن لان أخره بعذر كاحتياجه الى الخرج وهو في طلام أو في حمام أو مطر أو طعام ونحوه مما لا يطول زمنه غالباً نحو صلاة وقضاء حاجة وطهارة وملازمة تغريم يخاف هربه فلا يضمن لعدم تقصيره وله ان ينشئ ما يتأتى انشاؤه من ذلك كالتطهير والاكل والصلاة التى دخل وقتها اذا كانت الوديعة بعيدة عن مجلسه اه (قوله وكذا الاشهاد الخ) عبارة المغنى وليس له ان يلزم المالك الاشهاد بخلاف ما لو طلبها وكيل المودع لانه لا يقبل قوله في دفعها اليه ولو كان الذى أودعهما كاتم طالبه فعمله ان يشهده بالبراعة لانه لو عزل لم يقبل قوله قاله الاصطغري في أدب القضاء قال الزركشى ويحى عمثله اذا كان المودع ينوب عن غيره بولاية أو وصية اه وقوله ولو كان الخ كاه في النهاية قال ع ش وقائرة وجوب الاشهاد عليه في هذه

له استئماناً أو يحو في البذل لم يبرأ وخرج باحدث قوله له قبل الحياطة ان خنت ثم تركت عدت أميناً فلا يبرأ به قطعاً لانه ابرأه عما لم يجب وكذا لو ابرأه نحو وكيل وولى (ومنى طلبها المالك) لسكها المطلق التصرف ولو سكران على الاوجه لاعلى وجه يلوح بمحجدها كان طالبه محضرة طام متشوف اليها (لزمه الرد) على الفور ولا يجوز له التأخير للاشهاد وان سلمها له باشهاد لقبول قوله في الرد وليس المراد به حقيقة بل التمكن من الاخذ (بان يخل بينه وبينها) ومؤنة الرد على المالك أما مالك تجر عليه نحو سغه أو فلس فلا يرد الا لولا ضمن كالرد لا حد شرى يكن أودعه فان أبى الاخذ حصته رفعه لقاض أو محكم يقسمها له وحلم من ذلك ان من أعطى غيره خاتمه مثلاً أمانة لقضاء حاجة وأمره برده اذا قضيت فتركه بعد قضائها في حرزه فضاع لم يضمنه لما تقرر انه انما يلزمه التخليه لا غير وهى لا تكون الا بعد الطلب (فان أخر) التخليه بعد الطلب أو اعلام المالك بحصول ماله بيده بنحو هبوب برى ان لم يعلمه أو يحصل له في حرز كذا ان علمه

طلبها ممن أودعها باها احتمال عزله فلا يقبل قول الوديع في الدفع اليه حيث نذ فبكان تأخير الدفع اليه حتى يشهد على نفسه بالاخذ منه عذرا ولو طال زمن العذر كنذر اعتكاف شهر متتابع فلا وجه انه يلزمه توكيل أمين بردها (١٢٥) ان وجده متبرعا والاولى كرفع المودع الامر

للعائم ليلزمه بيعت من بسلها فان أبي أرسل الحاكم أمينه ليسلمها له كالوهاب الوديع ذكره الاذري وانما يتجه ما ذكره آخر ان كان خروجه لذلك يقطع تنابع اعتكافه والقياس انه اذا عجز عن التوكيل لزمه الخرج ولا ينقطع به تنابعه فينشد يلزمه الحاكم بالخرج بنفسه قال ومتى ترك ما لزمه هناك القدرة عليه ضمن ويؤخذ من كلام بعضهم ترجيح ان اشتراط الفورية فيما ذكر انما هو لدفع الضمان لا غير فلا يثبت بالتأخير وان ضمن به لان الامر المطلق لا يقتضي الفور وهو محتمل لكن الاجماد على كلامهم من الاثم ايضا لان محصل ما ذكره المثل القرينة على الفور وهي هناك ان عليه اذ طلب المالك أو وكيله وقوله اعطاه احد ابن اومن قدرت عليه من وكلائي فقد ر علي أحدهما أو أحدهم طاهر في احتياجه لها أو في نزعها منه ومن ثم ضمن بالتأخير بخلاف ما لو قال ادفعها لمن شئت من ذن اومن وكلائي فاني فاه لا يعصى كافي أصل الروضة بل ولا يضمن كارجحه الاذري من وجهين اطلاقهما ما به يعلم الفرق

الصومع قبول قول الوديع في الرد عليه تخلص نحو الحاكم من ورطة لمزوم غرمه بعد العزل اه (قوله طلبها) أي الوكيل أو الولي الخ وكذا الضمير المستتر في أودعه وفي يشهد والمجرور في عزله وفي اليه في الموضعين (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الروض وان آخره أي الاعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لان الوكيل يصدق بيمينته في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لان الظاهر ان الوكيل فيما ذكره أي الشارح هو المودع اه سم وقد قدمنا عن المغني والنهاية ماوافق ما ذكره الشارح في الحكم دون التعليل وعن الاول ماوافق ما في الروض وشرحه وعدولهما عن تعليل الشارح لعلة الخلفه ما يأتي في شرح على من ائتمنه فليتأمل (قوله كنذر اعتكاف الخ) واحكام يطول زمنه نهاية ومعنى (قوله والا نوكل) الاولى وان لم يوكل (قوله ليلزمه) أي بعد ثبوت الايداع عنده اه معنى (قوله ليلزمه) أي يلزم الحاكم الوديع المتمتع من التوكيل اه كردى (قوله فان أبي) أي الوديع من البعث (قوله ما ذكره آخر) وهو قوله فان أبي الخ اه كردى (قوله قال) أي الاذري (قوله ومتى ترك) الى قوله ويؤخذ في المغني (قوله ما لزمه هنا) أي من التوكيل والبعث والخرج (قوله لكن الاوجه الخ) قضية ما يأتي آتعا عن المغني عدم الاثم بمجرد التأخير بل انهي عنه (قوله لان محصل ما ذكر) أي أن الامر المطلق الخ (قوله أو وكيله) أي أو وليه او الحاكم (قوله اعطاه الخ) عطف على طلب الخ (قوله في احتياجه الخ) راجع الى قوله اذ طلب الخ وقوله أو في نزعها الخ الى قوله وقوله اعطاه الخ على طريق اللف (قوله ضمن بالتأخير) ولو لم يطالب به الوكيل ولو قال مع ذلك ولا تؤخر فاعصى أيضا اه معنى (قوله بخلاف ما لو قال) الى قوله وبه يعلم في المغني (قوله فانه لا يعصى) أي بالتأخير ليعطى آخر سم ومعنى (قول المتن) أو ذكر خفيا كسرقة وشمل اطلاقهم دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أردوها ولم يخبره بالسرقة ثم طالبه فآخبره وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله وغصب) الى قول المتن وجوه في النهاية الاقوله بالبينه والاستفاضة وكذا في المغني الامثلة الموت (قوله وببحث جله) أي الغصب اه عش عبارة المغني وسم والغصب كالسرقة كما قاله البغوي وقال الرافعي انه الاقرب وقيل كالموت وبحثه المتولي وقال الاذري ان ادعى وقوعه في مجمع طوالب بينة والافلا انتهى وينبغي حمل الكلامين على ذلك اه (قوله على ما اذا ادعى الخ) والا طوالب بينة مائة وسم قال عش قوله والا طوالب الخ معتد اه (قوله بخلافه) أي في محله ليس فيه أحد اه عش (قوله ولا يلزمه الخ) أي في الاولى مغني وشدى (قوله نعم يلزمه الخلف الخ) لعلة اذ اطلب تخلفه اه سم (قوله على السبب الخ) عبارة المغني عند ذكر السبب الخلفي اه (قوله أنه لا يعلم الخ) أي فلا يكلف الخلف ان لم تتلف اه عش (قوله وموت) أي فهذا سبب ظاهر ومعلوم أنه لا يشارك الخريق في حكمه الا في ومن ثم لم يذكروا معه في تفصيله والظاهر ان حكمه وجوب البينة نعم ان استفاض فينبغي تصديقه بلا عين نظير الخريق وبدا على ذلك قوله الآتي والاصدق بيمينته اه وشدى (قوله وببحث جله) أي الموت على ما اذا الخ بخرم به النهاية (قوله على ما اذا عطف على التولية (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الروض وان آخره أي الاعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لان الوكيل يصدق بيمينته في عدم الرد عليه انتهى وهذا غير ما ذكره الشارح لان الظاهر ان الوكيل فيما ذكره هو المودع (قوله فانه لا يعصى) أي بالتأخير ليعطى آخر (قوله أو ذكر سببا خفيا كسرقة الخ) وشمل اطلاقه دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أردوها ولم يخبره بالسرقة ثم طالبه فآخبره وهو الاوجه وفصل العبادى فقال ان كان يرجو وجودها فلا ضمان وان أيس منها ضمن ونقله الزركشى عنه وأقره شرح مر والضمن هنا حيث لزم تأخير الدفع بلا عذر لا ينبغي العدول عنه (قوله وببحث جله على ما اذا ادعى وقوعه بخلافه) أي والا طوالب بينة عليه شرح مر

بين هذه وما قبلها بان تلك فيها الضمان ومن لا زمة الاثم غالباً وهذه لا اثم فيها ولا ضمان فانجه ما ذكرته من الاثم وان دفع الاخذ من الاخيرة عدم الاثم فيما قبلها ما له (وان ادعى) الوديع (تلفها ولم يذ كر سببا) له أو ذكر سببا (خفيا كسرقة) وغصب وببحث جله

على ما إذا ادعى وقوعه بخلافه (صدق بيمينه) اجبا ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الخاف له انه اتلفت بغير تفرغ يظن منه ولو نكل عن اليمين على السبب الخفي حلف المالك انه لا يعلمه وغرمه البسذل (وان ذكر ظاهرا انخر يق) وموت وبحث حمله على ما اذا ادعى وقوعه بمحضرة جمع (فان عرف) بالبينة والاستفاضة (الحريق ١٢٦) وعمومه صدق بلايين (لاغتناء ظاهرا الحال عنها نعم ان اتهم بان احتمل سلامتها حلف وجوبا

(وان عرف دون عمومه) واحتمل سلامتها (صدق بيمينه) (لا احتمال ما ادعاه (وان جهل طوبى بيمينه) على وقوعه (ثم يحلف على التلف به) (لا احتمال سلامتها وانما يكلف بيمينه على التلف به لانه يمتحن في نكل حلف مال كها على نفي العلم بالتلف ورجح عليه (وان ادعى) وديع لم يضمن الوديعة بتفريط أو تعدد (ردها على من ائتمنه) وهو أهل القبض حال الرد مالكا كان أو وليه أو وكيله أو قريبا أو حاكما (صدق بيمينه) لانه رضى بامانته فلم يمتحن لاشهاد عليه وأفتى ابن الصلاح بتصديق جاب ادعى تسليم ما جباه استأجره على الجبابة كوكيل يجعل ادعى تسليم الثمن لموكله (أو ادعى الوديعة الرد على غيره) أي غير من ائتمنه كوارثه أو ادعى وارث المودع) يقع الدال (الرد) منه على المالك (للوديعة) (أو أودع) (الوديعة عند سفره أميناً) لم يعبه المالك (فادعى الأمين الرد على المالك طوبى كل من ذكر (بيينة) كمالو ادعى

(قوله نعم يلزمه الخاف له الخ) لعله اذا طلب تحليفه (قوله وبحث حمله الخ) عبارة القوت ومنها أي التنبهات عند الموت لموت الحيوان والغصب من الاستهبال الظاهرة وألحق البعوى الغصب بالسرقة قال الراعي وهو الاقرب قلت وينبغي انه ان ادعى موت الحيوان بقرية أو رفقة سفر فكما قال المتولي أو بقرية حال انفراده فكما السرقة وكذا يقال في الغصب ان ادعى وقوعه في جمع كرفقة أو سوق طوبى بيمينه والا فلا انتهى (قوله على ما اذا ادعى وقوعه بمحضرة جمع) أي والا فهو من الخفي (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن ائتمنه فهم مودعون (قوله وأفتى ابن الصلاح بتصديق جاب ادعى الخ) بخلاف جابى وقف أقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جباه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه مر (قوله ادعى تسليم الثمن لموكله) هذا لا يخالف انه لو قال الوكيل أتييت بالتصرف الماذون فيه وأنكر الموكل صدق الموكل (قوله قبل ذلك) يتعلق

من طهرت الرجوع بالتخوداره وملتقط الرد على المالك لان الاصل عدم الرد ولم ياتمه أمالو ادعى وارث الوديعة ان مورثه ادعى ردها على المودع وانما اتلفت في بد مورثه أو يده قبل التمكن من الرد من غير تفريط فصدق بيمينه كما مر لان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعلم تعدد ما وفهم المتن تصديق الأمين في الاخيرة في ردها على الوديعة وهو كذلك لانه ائتمنه بناء على ان اللوديعة أخذها منه بعد عود من السفر كما مر (وجودها بعد طلب المالك) لها بان قال لم تودعني يمنع قبول دعواه الرد والتلف المسقط للضمنان قبل ذلك للتناقض

لا طلبه تخليف المالك ولا البينة باحدهما لاحتمال نسيانه وقضيته انه لا تقبل دعواه النسيان حيث لا بينة وقد يوجه بان التناقض من متكلم واحد أفتح غلظ فيه أكثر وفارق ما هنا ما في المراجعة بان التناقض ثم صريح لا يقبل تاويل لا يخلافه هنا لاحتمال ان يريد لم تودعني لم يقع منك ايداع على بعد التلف أو الرد بخلاف نحو قوله لا رد بعتك عندى يقبل منه الكل (١٢٧) اذ التناقض هذا كله حيث تلفت والا

فهو بتقسيمه (مضمن)  
واذا ادعى غلطاً ونسياناً لم  
يصرفه فيه المالك لانه خيانة  
نعم ان طلبها منه محضرة  
ظالم خشي عليها منه فجحدها  
دفعاً للظالم لم يضمن لانه  
يحسن بالجحد حيث ذبح  
بطلب المالك قوله ابتداء  
أجواب السؤال غير المالك  
ولو محضرته أو لقول المالك  
لى عندك ودبعة لا ودبعة  
لا حدة عندى لان اخفاها  
أبلغ فى حفظها ولو أنكر  
أصل الادعاء الثابت بنحو  
بينة حبس وهزل يكفي  
جوابه بلاستحقاق على شيا  
لنضمنه دعوى تأفها  
أوردتها أولاً فيه تردد والظاهر  
منه على ما قاله الزركشى  
الاول \* (تنبيه) \* ما ذكر  
من التفصيل فى التلف  
والرد يجزى فى كل أمين الا  
المرتحن والمستاجر فانهما  
لا يصدقان فى الرد وسيعلم  
مما يأتى فى الدعوى أن نحو  
الغاصب يصدق فى دعوى  
التلف أيضاً لا يخلد حبسه  
ثم يغرم البذل وأفتى ابن  
عبد السلام فمن عنده  
ودبعة أيس من مالكها بعد  
البحث التام ويظهر ان  
يلحق بها فيما يأتى لعقطة  
الحرم بانه يصرفها فى أهم

ادعى الرد أو التلف بعد ذلك أى بعد الجحود فانه يصدق فى دعوى التلف لكن يضمن أى البذل ولا يصح  
دعوى الرد الابينة كاستفاد مما يأتى عن شرح الروض اه سم (قوله لا طلبه) أى الوديع وقوله ولا  
البينة معطوفان على قبول الخ (قوله باحدهما) أى الرد والتلف (قوله لاحتمال نسيانه) أى نسيان الوديع  
أصل الادعاء (قوله وقضيته) أى التعليل (قوله لانه لا يقبل دعواه النسيان) أى فى الاول نهاية أى فى دعواه  
الرد (قوله لا يقبل تاويلاً) قديقال لو كان كذلك ما فصولها هناك بين ان يذكر لغلطه وجهها محتملاً قسم  
بنته وان لا فلا فليتأمل اه سم (قوله بخلاف نحو قوله الخ) حال من لم تودعني من قوله بان قال لم تودعني  
(قوله يقبل منه الكل) أى دعوى الرد والتلف والبينة اه عش أى وطلب تخليف المالك (قوله يقبل  
منه الكل) قال فى شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحود بانها كانت باقية لومه لم يصدق فى دعواه الرد الا  
بينة انتهى أى وأما دعواه التلف فيصدق فيها بيئته ويضمن كاستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان  
ادعى التلف بعده أى الجحود صدق بيئته ويضمن البذل لخيانته بالجحود كالغاصب سواء قال فى جحوده لاشئ لك  
عندى أم قال لم تودعني وان ادعى الرد بعده لم يقبل الابينة انتهى اه سم (قوله فهو) أى الجحود بتقسيمه  
أى لم تودعني ولا ودبعة عندى اه سم وعش وكردى (قوله وان ادعى الخ) غاية ثم هذا الى قوله ونخرج  
فى المغنى (قوله لم يصدق فيه الخ) صفة قوله غلطاً ونسياناً (قوله لانه) أى الجحود (قوله ان طلبها منه الخ)  
سواء طالب الظالم المالك أم لا اه مغنى (قوله أو لقول المالك الخ) عطف على قوله لسؤال الخ وقوله  
لا ودبعة لا حدة الخ مقول للقول ابتداء الخ (قوله وهزل يكفي جوابه) أى لدعوى الادعاء الثابت اه سم  
عبارة الرشيدى أى من قامت عليه البينة بأصل الادعاء كما هو ظاهر السياق فليراجع اه أى ويعلم منه  
كفايته جواباً عن غير الثابت بالاولى (قوله ما ذكر من التفصيل) الى قوله قال الاذرى فى المغنى الا قوله  
وسيعلم الى وافتى وقوله ويظهر الى بانه (قوله الا المرتحن والمستاجر) والاضابط ان يقال كل من ادعى التلف  
صدق ولو غاصب او من ادعى الرد فان كانت يده يضمن كالمستأمل لا يقبل قوله الابينة وان كان أميناً فان ادعى  
الرد على غير من اتهمه فكذلك أو على من اتهمه صدق به نه الا المكثرى والمرتن اه عش (قوله لا يصدقان  
فى الرد) أى ويصدقان فى التلف اه مغنى (قوله ان نحو الغاصب) أى من يده يضمن كالمستأمل (قوله  
ويظهر) أى للشرح (قوله لعقطة الحرم) أى حرم مكة لا المدينة لجواز تلك لعقطة بخلاف الاول اه عش  
(قوله ولعله) أى ابن عبد السلام اه كردى (قوله قال) أى الاذرى (قوله بان يصدق فى العادة) ان كان

بالرد والتلف فخرج به ما لو ادعى الرد والتلف بعد ذلك أى بعد الجحود فانه يصدق فى دعوى التلف لكن يضمن  
ولا يصدق فى دعوى الرد الابينة كاستفاد مما يأتى عن شرح الروض (قوله بان التناقض الخ) قديقال  
التناقض المذكور حاصل مع البينة أيضاً ضرورة انه فرع للدعوى (قوله لا يقبل تاويلاً) قديقال لو كان  
كذلك ما فصولها هناك بين ان يذكر لغلطه وجهها محتملاً قسم بنته والا فلا فليتأمل (قوله يقبل منه الكل)  
قال فى شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحود بانها كانت باقية لومه لم يصدق فى دعواه الابينة الرد انتهى أى وأما  
دعواه التلف فيصدق فيها بيئته ويضمن كاستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان ادعى التلف بعده  
أى الجحود صدق بيئته ويضمن البذل لخيانته بالجحود كالغاصب سواء قال فى جحوده لاشئ لك عندى أم قال لم  
تودعني وان ادعى الرد بعده لم يقبل الابينة انتهى (قوله والا فهو) أى الجحود بتقسيمه أى لم تودعني ولا ودبعة  
لك عندى (قوله وهزل يكفي جوابه) وان كان المراد جوابه بعد انكار أصل الادعاء المذكور وهشك لانه

المصالح ان عرف والاسمال عارفاً يقدم الاحوج ولا يبنى بهما مسجد اقال الاذرى وكان غيره يقتضى انه يدفعها لقاض أمين ولعله انما قال ذلك  
لغساده الزمان قال كالجواهر وينبغي ان يعرفها كاللغة فلعلى صاحبها نسياناً لم يظهر صرفها فيما ذكر اه والحاصل ان هذا مال ضائع  
فى لم يباس من مالكه أمسكه له أدامع لتعرف ندياً وأعطاء للقاضى الامين فيحفظه كذلك ومنى أيس منه أى بان يصدق فى العادة وجوده  
فيما يظهر صر من جملة أموال بيت المال كما مر فى باب احياء الموات

مراده ما مر في الغرائض في المفقود فواضح والا فلا تقي اعتبار ما ذكر ثم فيه فيما يظهر وعليه فلو خشى من اطلاع القاضي تلغها فينبغي اعتقار عدم الحكم ثم يبق النفاذ فيما لم يعلم من حاله شيئاً اه سيدعبر (قوله فيصرفه في مصارفها) أي ولا يأخذ منها شيئاً لنفسه لاتحاد القاض والمقبض اه ع ش وقدم خلافه وسيأتي أي يضاعفه في أوائل كتاب قسم التي بخلافه (قوله بان له الخ) أي لمن تحت يده مال من لا وارث له (قوله أو يدفعه للإمام الخ) مقابل قوله فيصرفه في مصارفها من هو تحت الخ اه رشدي (قوله فيما يظهر) وحيث فرض الإمام غير جائز فلم لا يتعين الدفع إليه إذا التصرف فيما ذكر حينئذ له فليراجع اه سيدعبر \* (خاتمة) \* لو تنازع الوديعة ثلثان بان ادعى كل منهما أنها ملكه فصدق الوديع أحدهما بعينه فلا كثر تخليفه فان حلف سقطت دعوى الآخر وان نكل حلف الآخر وغرم له الوديع القيمة وان صدقهما فاليد لهما والخصومة بينهما وان قال هي لأحد كما وأنسيته فكذباه في النسيان ضمن كالغاصب والغاصب إذا قال المغموب لأحد كما وأنسيته حلف لأحدهما على البت أنه لم يغصبه تعيين المغموب للآخر بلاعين ولو ادعى الوارث علم الوديع بموت المالك وطلب منه الوديعة فله تحليفه على نفي العلم بذلك فان نكل حلف الوارث وأخذها وان قال الوديع حبسها عندي لا أنظر هل أوصي بها أم ألكها أو لا فهو متعبد ضامن ولو أودعه وقت مكتوبة فيها الحق المقر به أي مثلاً وتلفت بقتصره ضمنه فميتها مكتوبة وأبوة الكتابة اه معنى زاد النهاية ومن نظائر مستثنى ما لو أثار أرضاً للدفن فحفر فيها المستعبر ثم رجع المعبر قبل الدفن فبؤنة الحفر عليه لولي الميت ومالو وطئ زوجته أو نفض وضوءها باللمس فانه يلزمه ثمن ماء الغسل والوضوء ومالو حي الوطيس أي القرن ليخبر فيه فإعثاره ورده فانه يلزمه أجرة ما يخبر فيه اه قال ع ش قوله ضمن كالغاصب وحكمه يفهم من قوله والغاصب لو قال الخ وقوله وأجرة الكاتب أي المعتادة ومن ذلك الحجج المعروفة والتذاكر الدوائية ونحوها ولا تفر بما يغرم على مثلها نحن أخذها لتعدي أخذيه وقوله أو نقض وضوءها الخ وبقي ما لو علمت على زوجها أو نقض وضوءه والقياس أنها تضمن ما غسله ووضوءه بل لو نقض وضوء أجنبية أو نقض وضوءه كان الحكم كذلك فليراجع من التفقات اه \* (كتاب قسم التي عو الغنمة) \*

(قوله بفتح القاف) أي قوله وهو الانسب في المعنى الأقوله وهو يكسرها النصيب والى قول المتن فيخمس في النهاية الأقوله حريين إلى وخرج وقوله وما صولح إلى المتن وقوله فاندفع جواب السبكي إلى كونها بمعنى و (قوله وهو الخ) الأولى اسقاط هو (قوله لرجوعه الخ) أي من الكفار اه معنى (قوله في اسم الفاعل) الأولى اسقاط اسم كافي المعنى (قوله سمي بذلك الخ) قد يقال قد تقدم ما سمي لأجله فيأتي قوله ثم سمي به المال الخ وهذا الذي ذكره هنا ليس وجه التسمية وإنما هو بيان معنى الرجوع إليه الذي تقدم أنه وجه التسمية عبارة الدميري أي والمعنى والى مصدر فاعى عاذا رجع لأنه مال راجع من الكفار إلى المسلمين قال القفال سمي فيا لأن الله تعالى خلق الدنيا الخ فجعل ما قاله القفال شرحاً وبينا لما قال قبله اه رشدي (قوله ومن خالفه) أي بالكفر (قوله وسيله) أي من خالفه اه كردى (قوله فعبلة الخ) استعملت شرعاً في رجح من الكفار خاص وسميت بذلك لأنها أفضل وخاتمة تحضة والإصل في الباب قوله تعالى ما أفع الله على رسوله وقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء إلا قيتين وفي حديث وفد عبد قيس وقد فسر لهم صلى الله عليه وسلم الأيمان وإن تعطوا من الغنم الخمس متفق عليه اه معنى وقوله والأصل الخ في النهاية مثله قوله ولا عكس الخ قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لأنها راجعة الخ فكان ينبغي أن يثبت العكس لأن التي عرج تقدم إنكار أصل الابداع بمنع قبول دعوى الرد والتلف فكيف يقبل دعوى ما يتضمن ذلك إن كان الزاد جوابه لدعوى الابداع الثابت فواضح ويكون وجه التردد عدم الصراحة في دعوى الرد والتلف

(كتاب قسم التي عو الغنمة) \*

(قوله ولا عكس) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لأنها راجعة إليها فكان ينبغي أن يثبت

فيصرفه في مصارفها من هو تحت يده ولولبناه نحو مسجد وقوله ولا يبنى بها مسجد العلة باعتبار الأفضل وان غيره أهم منه ولا فقد صرحوا في مال من لا وارث له بان له بناءه أو يدفعه للإمام ما لم يكن جاثراً فيما يظهر \* (كتاب) \* (قسم) بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة وهو يكسرها النصيب (التي) مصدر فاعى عاذا رجع سمي به المال الاتي لرجوعه إلى المان استعمال المصدر في اسم الفاعل لأنه راجع أو المفعول لأنه مردود سمي بذلك لأن الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعته فنخالفه فقد عصاه وسبيله الرد إلى من يطيعه (والغنمة) فعبلة بمعنى مفعولة من الغنم أي الربح والمشهور تغايرهما كدال عليه العطف وقيل اسم التي يشملها لأنها راجعة إليها أيضاً ولا عكس فهي أخض وقيل هما كالفقر والمسكين



ولم يحل لغير نابل كانت ناتيهم نار من السماء تحرق ما جمعوه وكانت في صدر الاسلام صلى الله عليه وسلم خاصة لان النصرة ليست الابنه ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما ياتي قيل بعضهم ذكر هذا الباب بعد السير وهو الانسب وقد يقال بل هذا انسب لانه قد علم ان ماتحت أيدي الكفار من الاموال ليست لهم بطريق الحقيقة فهم كوديع تحت يده مال لغير سبيله رده اليه فلذا ذكر عقب الوديعة انسابته لها وهذه مناسبة دقيقة لاتستغاد الا من هذا الصنيع فكان أولى فان قلت بل هم كالغاصب فمكان الانسب ذكره عقب الغصب قلت التشبيه بالغاصب وان صرح من وجهه لكن فيه تكلف وانما الاظهر التشبيه بالوديعة من حيث انه مع جواز تصرفهم (١٢٩) فيه مستحق الرد لغيرهم (الفي عمال) ذكره

لانه فائدة اه سم (قوله ولم يحل) عبارة المغنى والنهاية ولم يحل الغنائم اه (قوله تحرق ما جمعوه) استثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في الفتح دخل في عموم اكل النار السبي وفيه بعد ويمكن ان يستثنى من ذلك وفي شرح المشارق ان من قبلنا اذا غنموا الحيوانات تكون ملكا للغنائم دون انبيائهم واذا غنموا غير الحيوانات جمعوها فتعني نار فتحرقها انتهى اه ع ش (قوله وهو الانسب) جرى عليه المغنى (قوله بل هذا) أي صنع المصنف (قوله مع جواز تصرفهم الخ) قد يقال الانسب جواز وضع يدهم اذ هو الذي يختلف فيه الوديعة والغاصب واما التصرف فممتنع على كل حال اه سيد عمر عبارة الرشدي لعل المراد بالتصرف نحو الوضع في الحرز والنقل من محل الى آخر الحاجة ونحو ذلك اه (قوله ذكر الخ) أي المال (قوله لنا) خرج به ما حصل لاهل الزمة من اهل الحرب فانه لا ينزع منهم اه مغنى (قوله ما اس- تولوا عليه الخ) عبارة المغنى ما أخذوه من مسلم أو ذمي أو نحوه بغير حق فانما نملكه بل رد على مالكه ان عرف والا فيحفظ اه (قوله وخرج به) أي بقوله حصل الخ وقوله نحو صيد الخ كحشيشها اه سيد عمر (قوله نحو خيل الخ) كغزال وحشير وسفن ورجالة اه مغنى (قوله على حكمها) عبارة المغنى عليهم على اسم الجزية اه (قوله قسده شارح الخ) وافقه المغنى (قوله بينه) أي الخراج الذي ضرب على حكم الجزية (قوله حتى لا يسقط الخ) متفرع على كونه في حكم الاجرة وقوله ويؤخذ الخ عطف على لا يسقط يعني لما كان في حكم الاجرة فلا يسقط باسلامهم الخ ويؤخذ الخ اه كروى وقال الرشدي قوله حتى لا يسقط الخ بيان لخاصية الخراج الذي في حكم الاجرة وكذا قوله ويؤخذ بالنصب اه والاول احسن بل متعين اذا اظهر ان حتى هنا تقر بغيره فيرفع مدخولها وما عطف عليه (قوله لانه الخ) متعلق بقوله لا فرق الخ وعاله اه كروى (قوله يصدق عليه حد الف) أي الى اسلامهم كما علم من قول المصنف من كفار فاما ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فلا يصدق عليه الحد اه رشدي (قوله ومنه) أي الف (قوله نحو صبي) أسقط النهاية لفظة نحو ولعل الشارح ادخل بها المجنون والمرأفة ثم رأيت في ع ش مانصه وينبغي ان مثل الصبي المرأفة حيث دخل بلا أمان منها اه (قوله لان أخذه يحتاج الخ) أي فيكون غنيمته اه ع ش (قوله من أهلها) أي التجارة ويحتمل ان الضمير للعشر وقد يؤيده قول المغنى من كفار شرط عليهم اذا دخلوا دارنا اه (قوله وما صول الخ) كذا في المغنى (قوله ولومن غيرنا) جزم به المغنى (قوله أخذ الخ) الظاهر تعلقه بقوله تقييد الخ (قوله حذفه) أي خوفي اه سم (قوله ويرد الخ) معتمداه ع ش (قوله بانه يدخل) أي ما جاولوا عنه الخ أي الخوف (قوله أو لنحو عجز الخ) أي او ظنهم عدوا فبان خلافه اه ع ش (قوله وقد رد هذا) أي ما تركوه لا يعني الخ (قوله الآن يجاب الخ) هذا الجواب لا يرد أولويه الحذف (قوله وما جاولوا عنه الخ) مستأنف (قوله مستغرق) قد يقال

العكس لان الف ع ر ج لانه فائدة (قوله لانه قد علم ان ماتحت أيدي الكفار الخ) لا يخفى انهم لم يشكوا في هذا الباب على تلك الاموال من حيث انها كالوديعة بل من حيث ان لاتناسب الاباب السبيرة على انه قد يقال ان تشبيه تلك الاموال بالاموال المغصوبة اقرب ثم رأيت الشارح ذكر ذلك (قوله قبل الاولى حذفه)

(١٧ - (شرواني وابن قاسم) - سابق ) كامل دخل دارنا فاخذنا أخذ يحتاج لونه أي غالباً (وعشر تجارة) يعني ما أخذنا من أهلها مساوي العشر أو لا وما صول عليه أهل بلد من غير نحو قتال (وما جاولوا) أي هرلوا عنه خوفاً ولومن غيرنا فبان يظهر ثم رأيت الذريع يحشه أيضاً و رد تقييد بعض الشراح بالمسلمين أخذنا من عبارة الشيخين قبل الاولى حذفه ليشمل ما جاولوا عنه لنحو صرأصا بهم و رد بانه يدخل فيه لما تقر رانه شامل لنحو فهم منا ومن غيرنا نعم لو فرض انهم تركوا ما لا يعني أو لنحو عجز دواهم عن حله فهو في أيضاً كما هو ظاهر وقد رد هذا عليه الآن بحجبات التقيد بالخوف للغالب وما جاولوا عنه بعد تقابل الجيشين غنيمته لكنه لما حصل التقابل كان بمنزلة حصول القتال فلم يرد (ومال) واختصاص (مرتد قتل أو مات) على الردة (و) مال واختصاص (ذمي) أو معاهد أو مستأمن (مات بلا وارث) مستغرق بان لم

يترك وارثاً أصلاً أو ترك وارثاً غير حائز فجميع ماله في الأول وما فضل عن وارثه في الثاني لبيت المال كما بينه السبكي وألف فيه رد على كثير من  
أخطأ في ذلك فان خلف مستغرقين إرثه (١٣٠) بمقتضى شرعنا ولم يترافعوا إلينا لم تعرض لهم في قسمته واعتراض الحد بشموله لما

المتن مستغن عن التقييد بمستغرق لان من له وارث ان كان مستغرقاً فله جميع المال والا فله بعضه وبعضه في  
في المفهوم تفصيل فلا يرد باعتبار ان المراد بالمال السابق جميعه اه سيدع (قوله بجميع ماله) الاولى  
كونه بفتح الهمزة (قوله وما فضل عن وارثه الخ) في شرح الفصول لشيخ الاسلام واطلاق الاحتجاب القول بالرد  
وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى اه سم ان كان مراده  
تقييد كلام الشارح فلا بأس به وان كان مستغنى عنه لعلمه مما سبق في الفرائض أو تعقيقه فمحل تأمل لجواز  
أن يكون كلامه محمولاً على الاصل من انتظام أمر بيت المال اه سيدع (قوله لبيت المال كما بينه الخ)  
انظر هل هو كذلك وان كان غير منتظم لانه لا يأخذه إرثاه ورسيدى أقول يؤخذ مما مر قبيل الباب ومن  
مواضع في كلامهم ان من هذا المال تحت يده يصرفه في مصارف بيت المال ثم رأيت في عش فيما ياتي عن  
قريب ما يصريح به (قوله مستغرقين) الاولى الافراد (قوله لم تعرض لهم في قسمته) أى وان اقتسموه على  
خلاف مقتضى شرعنا فيما يظهر اه سيدع (قوله واعتراض الحد) الى قوله وبان مافي حيز لا في المغنى  
(قوله فانه ليس بى الخ) بل هو من أهديه اه مغنى (قوله بسرقه) أو هبة أو نحو ذلك كقطة اه مغنى  
(قوله مع انه كذلك) أى غنيمته خمسة اه كردى (قوله وبان الخ) عطف على بشموله (قوله مافي حيز لا)  
وهو قتال واحتجاب خيل وركاب وقوله لا بد منه الخ وانتفاء الخ أى بحسب الاراد هنا وقوله تحتل انتفاء مجموعته  
أى كما تحتل انتفاء جميعه المراد (قوله انتفاء مجموعته) أى فية نضى أن يكون فياً بانتفاء واحد من الثلاثة  
وان وجد الاخران لان نفي المجموع نفي للحكم عن الجملة وهو يتحقق بنفي أى واحد منها مع وجود الاخرين  
اه عش وقوله فكان ينبغى الخ أى حتى تكون اوصاف المقصود (قوله اعادته لا) بان يقول ولا احتجاب  
خل ولا ركاب اه مغنى (قوله وهذا حاصل) أى ما أهده كافر لا في غير حرب وقوله بذلك أى يعتمد  
أو نحوه اه نهاية (قوله كالمقط) أى كذكره حكم الملقط وقوله الاظهر نعت الملقط وقوله من السارق  
أى مما سرقه السارق وقوله لولا ذكره ثم أى ذكر المصنف في السير وقوله ما يفيد الخ مفعول ذكره وقوله انه  
الاولى التانيث اذ الضمير للقطة (قوله لان فيه) أى أخذ القطة (قوله كهو في دارهم) معتمد اه عش  
(قوله السابق) أى أنفا (قوله وبان الاصل الخ) هذا لا يدفع الاحتمال الذى هو مدعى المعترض اه سم  
(قوله في تفسير ولا الضالين) أى من ان الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم وهم غير المغضوب عليهم  
وغير الضالين فاشترط لكونه صراطاً مستقيماً نفي كل من كونه صراطاً للمغضوبين وصراطاً للضالين اه عش  
(قوله بان كونه بمعنى الخ) وهو أظهر اه مغنى (قوله اذا اراد) أى في جانب النفي في حد النفي (قوله)  
انتفاء كل على انفراده) فيه ان أو بعد النفي تصلح لنفي كل على انفراده اه سم ووجهه كما في المغنى ان احد  
الثلاثة أعم من كل واحد منها وانتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص كاستلزام انتفاء الخ وان لا انتفاء الانسان  
(قوله جميع النفي) الى قوله وهـ ذال سهم في المغنى الا قوله وزعم الى المتن والى قول المتن والثاني في النهاية الا  
قوله وزعم الى المتن وقوله ويؤيده حصره الى وقال الماوردى وقوله تنبيه الى فائدة وقوله قس لا يجوز الى قيل

أهده كافر في غير حرب فانه  
ليس بى كانه ليس بغيره  
مع صدق تعريف النفي  
عليه ولما أخذ بسرقه من  
دار الحرب مع انه غنيمته  
مخسرة كذا ما أهدها والحرب  
قائمة مع انه كذلك وبان مافي  
حيز لا لا بد من انتفاء جميعه  
والعبارة تحتل انتفاء  
مجموعه فكان ينبغى اعادته  
لا ويحجب بان قرينة نفي  
القتال والاحتجاب ندل على  
ان الكلام في حصول بغير  
عقد ونحوه مما لا منه فيه  
للمأخوذ منه وهذا حاصل  
بذلك فمن تم اتجه حكمهم  
عليه بانه ليس بى ولا  
غنيمته واتجه انه لا يرد على  
حد النفي وبان السارق لما  
خاطر كان في معنى المقاتل  
على انه سيد كركمته في  
السير كالمقط الاظهر  
ايراد من السارق لولا ذكره  
ثم ما يفيد انه غنيمته لان فيه  
مخاطرة أيضاً اذ قد يتهمونه  
بانه سرقها على ان الاذرى  
يبحث ان أخذ ماله بدارنا  
بلا أمان كهو في دارهم  
ويوجه بان فيه مخاطرة أيضاً  
يختلف أخذ الضالة السابق  
وبان الحرب لما كانت قائمة  
كانت في معنى القتال وبان  
الاصل فيما في حيز النفي  
انتفاء جميعه لا مجموعته كما  
أشار واليه في تفسير ولا

الضالين وسبب نفي النفي بض ماله تعلق بذلك فاندفع جواب السبكي بان الواو قبل ركاب بمعنى أو وقبل احتجاب تحتل  
ذلك وبما عداها على حقيقة من الجمع على انه مردود بان كونه بمعنى أو وانما هو في جانب الاثبات في حد الغنيمته لا النفي في حد النفي بل هي على  
بأنها اذا اراد انتفاء كل على انفراده (فخمس) جميع النفي خمسة أسهم متساوية وقال الأئمة الثلاثة يصرف جميعه لمصلحة المسلمين

ما يعطى (قوله لنا) أى للشافعية (قوله ورزعم الخ) أى فى الاستدلال على الخميس (قوله بالنص) فان قوله تعالى فى آيتها فان الله خمسة الخ دليل على الخميس اه سم (قوله ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد) حوى عليه المغنى وكذا سم وأطال فى الرد على الشارح كما يأتى (قوله حقيقتان متغايران الخ) لأننا نقول تغايرهما لا ينأى فى إطلاقهما قسم أحدهما وتقييد قسم الآخر بكونه أخصا وحمل الأول على الثانى على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقر فى الأصول فلو كان التغاير مانعا من الحمل كان مانعا من القياس ومن تأمل كلام الأصوليين وأمثالهم علم ان حمل المطلق على المقيد جازى فى التغاير اه سم يحذف (قوله فلم يتصور هنا الخ) هذا يقتضى الاستحالة لا مجرد البعد الذى ادعاه الآن يقال ان البعد يجامع الاستحالة اه سم (قول المتن وخمسة) أى فى خمسة فالقسم من خمسة وعشرين اه معنى (قول المتن مصالح المسلمين) فلا يصرف منه لكافر اه معنى (قول المتن كالغور) وكعمارة المساجد والقناطر والحصون اه معنى (قوله من أطراف الخ) أى التى تلى بلاد المشرقين فيخاف أهلها منهم اه معنى فتشحن الخ عبارة المغنى أى سدها وشحنها بالعدد والمقاتلة اه (قوله بالعدة) بضم العين وشد الدال أى آلة الحرب (قوله والعدد) بفتح العين يعنى من الرجال وهذا أصوب مما يأتى من حاشية الشيخ اه رشدى من جملة على ضم العين وتفسيره بما يستعان به فان فيه تسكرا والأسيس خبر منه (قوله وهم) أى قضاة العسكر وقوله كأنهم الخ أى كآثر زق أئمة العساكر ومؤذنيهم من الانجاس الاربعة (قوله ومؤذنيهم) أى وعملهم اه معنى (قوله والآن الخ) أى ومعلمين للقرآن اه معنى (قوله ولو أغنياء) راجع لجميع ما قبله كما تصرح به عبارته فى شرح الارشاد سم ورشدى (قوله وسائر من يشتغل الخ) ناخيره عن قوله ولو أغنياء يقتضى ان التعميم غير مراد فيهم وهو محمل تأمل فايراجع اه سيد عمرا قول فى عرش ما يصرح بجريان التعميم فيهم أيضا عبارته وينبغى ان يقال مثله أى التعميم بقوله ولو أغنياء فى سائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين ويدل له قوله وألحق بهم العاجزون عن الكسب بلاغى ومن ذلك ما يكتب من الجامكية للهنسغلين بالعلم من المدرسين والمفتين والطلبة ولو مبتدئين فيستحقون مائة من لهم مما يوازي قيامهم بذلك ولكن ينبغى لمن يتصرف فى ذلك مراعاة المصلحة فقدم الاحوج فلا حرج ويفاوت بينهم فيما يدنع لهم بحسب مراتبهم ويشترى ذلك قول الشارح والعطاء الخ وحمل اعطاء المدرسين والائمة ونحوهم ان لا يكون لهم مشروط فى مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للامام والخطيب ونحوهم من واقف المسجد مثلا فان كان ولم يواز تعيهم فى الوظائف التى قاموا بها ادفع اليهم ما يحتاجون اليه من بيت المال زيادة على ما شرط لهم من جهة الاوقاف اه وكذا يصح المغنى صريح فى جريان التعميم المذكور فيهم أيضا (قوله بمصالح المسلمين) كن يشتغل بتجهيز الموتى من حفر القبر ونحوه اه عرش (قوله وألحق بهم الخ) عبارة المغنى أى والنهاية قال الغزالي ويعطى أيضا من ذلك العاجزون عن الكسب لاعم الغنى اه والظاهر ان المراد بالغنى مقدارا الكفاية وحينئذ فعدم الغنى به يقتضى الدخول فى المساكين الا تبين فواجه اندراجهم فى هذا القسم فايراجع اه

(قوله لنا القياس على الغنيمة الخمسة) فان قوله تعالى فى آيتها فان الله خمسة الخ دليل على الخميس (قوله وباتى ان النى عو الغنيمة حقيقتان متغايران شرعا) لك ان تقول تغايرهما لا ينأى فى إطلاقهما قسم أحدهما وتقييد قسم الآخر بكونه أخصا وحمل الأول على الثانى فتأمل على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقر فى الأصول فلو كان تغاير الحقيقتين مانعا من الحمل كان مانعا من القياس ومن تأمل كلام الأصوليين وأمثالهم علم ان حكم المطلق والمقيد من حمل المطلق على المقيد شامل للامر من المتغايرين الذين أطلقوا جهة لاحدهما وقيدت فى الآخر كالقسم الذى أطلق فى النى وقيد فى الغنيمة (قوله فلم يتصور هنا الخ) يقتضى الاستحالة لا مجرد البعد الذى ادعاه الآن يقال البعد يجامع الاستحالة (قوله فى المتن وخمسة) لم يبين ان قسمة هذا الخمس من الانجاس الاربعة بالقرعة كما ذكر ذلك فى الغنيمة كما يأتى فليراجع (قوله ولو أغنياء) راجع لجميع ما قبله كفى الزكاة وغيرها

لنا القياس على الغنيمة  
الخمسة بالنص بجامع ان  
كل راجع اليانمن الكفار  
واختلاف السبب بالقتال  
وعدمه لا يؤثر وزعم ان  
هذا من باب حمل المطلق على  
المقيد بعينه لا عرف بما  
تقرر وباتى ان النى عو الغنيمة  
حقيقتان متغايران شرعا  
فلم يتصور هنا مطلق ومقيد  
(وخمسة خمسة) متساوية  
(أحدهما مصالح المسلمين  
كالغور) وهى محال الخوف  
من أطراف بلادنا فتشحن  
بالعدة والعدد (والقضاة)  
أى قضاة البلاد لا العسكر  
وهو الذين يحكمون لاهل  
النى عو مغزاهم فيرزقون  
من الانجاس الاربعة لان  
خمس الخمس كأنهم ومؤذنيهم  
(والعلماء) يعنى المشتغلين  
بعلوم الشرع والانهالوك  
مبتدئين والائمة والمؤذنين  
ولو أغنياء واثروا من يشتغل  
عن نحو كسبه بمصالح  
المسلمين لعدم نفعهم  
والحق بهم العاجزون عن

الكسب والعطاء إلى رأي الإمام معناه مائة المال وضيقة وهذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه وعياله ويدخونه مؤنسة ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الأكثرون قالوا وكان له الأربعة الأجزاء ما كان يأخذ واحد عشر من خمسة وعشرين قال الرزائي وكان يصرف العشرين التي له للمصالح قبل وجوبها وقيل ندبا وقال الغزالي وغيره بل كان النبي عليه السلام في حياته وإنما خمس بعد موته ويؤيد حصره قولنا للقياس الخ اذ لو خمس في حياته لم يحتج للقياس وقال الماوردي وغيره كان له في أول حياته ثم نسخ في آخرها ويؤيد الأول الخبر الصحيح ما في (١٣٢) أقام الله عليكم الخ الخمس والخمس مردود عليكم ولم يرد عليهم الأبعد وفاته \* (تنبيه) \* وقع

سيد عمر (قوله والعطاء الخ) أي قدر المعطى (قوله مؤنسة) أي لعياله دون نفسه (قوله والباقي) أي من هذا السهم (قوله قالوا) أي الأكثرون (قوله إحدى وعشرين) كذا في أصله لكن لا يخطئه فعله من تغيير النسخ فان الظاهر أحد وعشرون خبر فجعله الخ وخبر كان قوله يأخذها سيد عمر وقوله فان الظاهر الخ أقول بل المتعين (قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم الخمس في حياته نحو قوله الآتي لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوى القربى الذي في الآية فيهم اه سم (قوله حصره) أي الغزالي ومن معه اه كردى (قوله اذ لو خمس الخ) أي صح الخمس وثبت (قوله لم يحتج للقياس) فيه نظر بناء على جواز القياس مع النص على ان عدم الاحتياج له لا يمنع صحة الاحتياج به اه سم ولك ان يجيب بان المراد بقول الشارح لم يحتج الى القياس لم يقتصر على الاحتياج بالقياس ولم يضطر واليه (قوله كان له في أول حياته الخ) خرم به المغنى (قوله ثم نسخ الخ) أي واستقر الامر على ما ياتي اه مغنى (قوله ويؤيد الأول) أي قوله وهذا السهم كان له الخ اه عش (قوله ورد) أي قول الرافعي والجعل وقوله وقد غلط الخ تايد للرد (قوله ويؤيد ذلك) أي الحكمة المذكورة (قوله وقربى بمنه) أي ما قاله المحاملى (قوله وكراهته) أي الشيب منه أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فائدة) الى قوله مما ذكره ابن عبد السلام في المغنى الا قوله ومخالفة الى وأقضى المصنف (قوله منع السلطان) أي لو منع الخ فقوله في الاحياء الخ جواب لو المنع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فالقياس كما قاله الغزالي في الاحياء جواز اخذ ما يعطاه لان المال الخ عبارة المغنى قال في الاحياء لو لم يدفع السلطان الخ فهل يجوز لاحد أخذ شيء من بيت المال فيه أربعة مذهب أحدها الى أن قال والرابع يأخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس الخ (قوله وهذا) أي القول المذكور (قوله غلط) أي تجاوز عن الحد (قوله ما يعطى) ظاهره ان يحمل جواز الاخذ فيما لم يقرضه لاحد من مستحقه أما ذلك فبما سلكه من أفرزه فلا يجوز لغيره أخذ شيء منه ومن أموال بيت المال التركات التي أتول بيت المال في طغر بشئ منها حازله ان يأخذ منه قدر ما كان يعطاه من بيت المال وهو يختلف باختلاف كثرة المحتاجين وقتهم فيجب عليه الاحتياط فلا يأخذ الا ما كان يستحقه لو صرفه أمين بيت المال على الوجه الجائز ويجوز أيضا ان يأخذ منه لغيره ممن عرف احتياجهما كان يعطاه اه عش (قوله قدر حقه) لعل الاوضح الاقتصار عليه وحذف ما قبله (قوله وهذا) أي القول الأخير (قوله هو القياس) معتمد اه عش (قوله وله فيه) أي في بيت المال (قوله انتهى) أي ما في الاحياء اذ المغنى عقبه ما نصه وأقره في المجموع على هذا الرابع وهو ظاهر اه (قوله ومال المجانين الخ) عطف على الاموال عبارة النهاية كمال المجانين الخ بالكاف بدل الواو (قوله وخالطها) أي خالطها لا غير (قوله أو على بعضهم) عطف على عليهم (قوله قسمته عليه الخ) ومثل ذلك من وصل اليه شيء من غلة ما وقف عليه وعلى غير حيث لم تظهر لبقية المستحقين اه عش (قوله وما ذكره الغزالي الخ) أي ترجحه القول الأخير من الأقوال الأربعة المارة (قوله يرد) أي ما ذكره ابن عبد السلام (قوله ولا يعارضه) أي

لرافعي هذا الله صلى الله عليه وسلم مع تصرفه في الخمس المذكور لم يكن يملكه ولا يتقبل منه الى غير ما رنا وسبقه لذلك جمع متقدمون وروى بان الصواب المنصوص انه كان يملكه وقد غلط الشيخ أبو حامد من قال لم يكن صلى الله عليه وسلم يملك شيئا وإنما أصبح له ما يحتاج اليه وقد يؤيد كلام الرافعي بانه لم ينف الملك المطلق بل الملك المعتضى للارث عنه ويؤيد ذلك اقتضاء كلامه في الخصائص انه ملك وإنما لم يورث كالانبياء اما لا يمتنع وارثهم موتهم فيملك لان ذلك كفر كما قاله المحاملى قال الزركشى وقربى بمنه ما ذكره ان حكمه عدم شية صلى الله عليه وسلم ان النساء يكرهنه وكراهته منه كفر واما ثلاثين فيهم الرغبة في الدنيا يجمعها لورثتهم \* (فائدة) \* منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال في الاحياء قبل لا يجوز لاحد منهم أخذ شيء منه أصلا لانه مشترك ولا يدري حصته منه وهذا غلط

(قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم الخمس في حياته نحو قوله الآتي لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوى القربى الذي في الآية فيهم (قوله اذ لو خمس الخ) أي صح الخمس في حياته لم يحتج للقياس فيه نظر بناء

وقيل يأخذ كغاية يوم ويؤيد كغاية سنة وقيل ما يعطى اذا كان قدر حقه والباقي مؤنسة وهذا هو القياس لان المال ليس مشترك بين المسلمين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقه وارثه اه وخالف ابن عبد السلام فنع الظفر في الاموال العامة لاهل الاسلام ومال المجانين والا يتم وأقضى المصنف بان من غصب أموال الأشخاص وخالطها ثم فرقها عليهم سم بقدر حقوقهم جاز لكل أخذ قدر حقه أو على بعضهم لزم من وصل له شيء قسمته عليه وعلى الباقي بنسبة أموالهم وما ذكره الغزالي وأوجه مما ذكره ابن عبد السلام اذ كلامهم الآتي في الظفر يرد ولا يعارضه هذا الافتاء لان أعيان الأموال محتاط لها لا محتاط لمجرد تعلق الحقوق (يقدم الإهم فالاهم)

وجوباً وأهمها سد الثغور (والثاني بنو هاشم) بنو (المطلب) المسلمون لأنه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوى القربى الذى فى الآية فيهم دون بنى أخيهما شقيقتهما عبد شمس ومن ذرىته عثمان وأخيهما إليهما نزل مجيباً عن ذلك بقوله نحن وبنو المطلب شتى وأحد وثبت بن أصابعهم واه البخارى أى لم يبقارقوا بنى هاشم فى نصرته صلى الله عليه وسلم جاهلية ولا إسلاماً والعبرة بالنسب لا بالبدن دون الامهات لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعثمان رضى الله عنهما شيأ مع أميهما هاشميتان ولا يراد عليه (١٣٣) ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان

أولاد بناته ينسبون اليه فى الكفاءة وغيرها كابن بنته رقية من عثمان وامامة بنت بنته زينب من أبى العاص لان هذين ما تافعين فلا فائدة لذكرهما وإنما أعقب أولاد فاطمة من على رضى الله عنهم وهم هاشميون أباً والكلام فى الاعطاء من الفىء أما أصل شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم والسيادة فظاهر أنه يع أولاد البنات مطلقاً نظير ما روى أنه انهم هنا من ذكر وفى مقام نحو الدعاء كل مؤمن تقي كفى خبر ضعيف (يشترك فيه) (الغنى أو الفقير) لاطلاق الآية ولا عطائه صلى الله عليه وسلم العباس وكان غنياً وقبيله الامام بسعة المال والاقدم الاحوج (والنساء) لان فاطمة وصفيحة عمة أبيها رضى الله عنهما كانا اخذان منه (ويفضل الذكركل الارث) يجامع انه استحقاق بقراءة الاب فله مثل حظى الانثى بخلاف الوصية فان قلت ينافى ذلك أخذ الجسد مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مدل بجهتين ومدل

ما ذكره الغزالي هذا الافتاء أى افتاء المصنف المذكور (قوله وجوباً) الى قوله وإنما أعقب فى المغنى والى قول المتن والنساء فى النهاية (قوله وبنو المطلب) منهم امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله فهم) أى بنى هاشم والمطلب (قوله دون بنى أخيهما الخ) مع سواهم له اه معنى أى للقسم عليهم أيضاً (قوله عن ذلك) أى الوضع فى بنى الاولين دون بنى الآخرين (قوله لم يبقارقوا أى بنو المطلب) (قوله مع أميهما) هاشميتان) اما الزبير فامام صفيحة رسول الله صلى الله عليه وسلم كإبائى وأما عثمان فامام كافى جامع الأصول أروى بنت كرز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسلمت انتهى وعليه فى قوله أميهما هاشميتان نظير بالنظر لعثمان اه ع (قوله ولا يراد عليه) أى على قوله والعبرة الخ (قوله كابن بنته الخ) اسم مضاف لله اه معنى (قوله أعقب) أى خلف صلى الله عليه وسلم (قوله من على الخ) البيان الواقع لأمهم له (قوله أولاد البنات) أى بناته صلى الله عليه وسلم وقوله مطلقاً أى سواء أولاد بنات صلبه صلى الله عليه وسلم بلا واسطة أو بواسطة المذكور والانا (قوله فيه) أى خمس الخ (قوله لا لاطلاق الآية) الى قوله فان قلت فى المغنى الاقوله وقبيله الامام الى المتن (قوله وقبيله الامام بسعة المال الخ) حزم به النهاية (قوله والا) أى بان كان المال يسيراً لا يسد مسد بالتوزيع اه نهاية (قوله قدم الاحوج) ونسبكم بما بالافرازاخذ من قولهم يجوز بيع المترزقة ما افترز لهم وان لم يقبضوه فان جواز البيع يدل على انهم يملكونه اه ع (قوله عمة ابها) أى فاطمة أى عمة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كانا باخذان) الظاهر التانيث (قوله يجامع انه) الى قوله فاندفع فى النهاية (قوله ينافى ذلك) أى قول المصنف كالارث (قوله من حيث الجلالة) يعنى جللتهم شبهة بجللتهم اه كرى (قوله ترجع جمع الخ) عبارة المغنى وحكى الامام فى ان الذكركر يفضل على الانثى اجماع الصحابة ونقل عن المزنى وابن نور وابن حزم والتسوية اه (قوله بالاستواء) أى بين الذكركر والانثى (قوله نظر ذلك) أى لكون التشبيه بالنسبة لسلك على انفراد قاله الكردى ويحتمل ان الاشارة الى اخذ الجسد مع الاب الخ (قوله ويبحث الاذرى ان الخنثى الخ) لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف تمام نصيب ذكر وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله لاخذة شبهها الخ) فى تقرير هذا التعليل نظر (قوله من كل) أى من الارث والوصية (قوله فلم يناسبه الخ) خلافاً للنهاية والمغنى كما مر (قوله وافهم) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وافهم التشبيه استواء الخ) عبارة النهاية والمغنى ويؤخذ منه أى من قوله كالارث انهم لو اعرضوا الخ ومن اطلاق الآية استواء صغيرهم الخ (قوله لم يسقط) وعليه فهل يقاتلون على عدم اخذه كما قالوه فى الزكاة ولا يفرق فيه نظر والاقرب الثانى ثم قضية عدم سقوطه انه يحفظ الى اخذهم اياه فان ايس من اخذهم له فيحتمل ان الامام يصرفه فى المصالح ويحتمل تنزيلهم منزلة الفقودين من الاصناف فيرد نصيبهم على بقية الاصناف اه ع (قوله لم يبلغ) الى قوله ولا بدنى المغنى

على جواز القياس مع النصر وهو ما حكاه التاج السبكي فى شرح المختصر عن الاكثر وان مشى على خلافه فى جمع الجوامع وعدم الاحتياج الى القياس لا يمنع صحة ذكره والاحتجاج به (قوله والكلام فى الاعطاء من الفىء اما أصل شرف النسبة الخ) هذا الصنيع يقتضى التفاوت بين الامرين ومع التامل يظهر عدم التفاوت (قوله لا ينافيه لان التشبيه بالارث الخ) قد يقال مقصود الجمع المذكور ان هذه الاحكام تدل على عدم حرمان هذا على طريق الارث وقضية ذلك استواء الذكركر والانثى وهذا لا يندفع بان التشبيه بالارث من حيث الجلالة (قوله ويبحث الاذرى ان الخنثى يعطى كالانثى ولا يوقف له شئ الخ) الاوجه انه يوقف بقية نصيب

بجهة فالت لا ينافيه لان التشبيه بالارث من حيث الجلالة لا بالنسبة لسلك على انفراد فاندفع ترجع جمع القول بالاستواء نظر ذلك ويبحث الاذرى ان الخنثى يعطى كالانثى ولا يوقف له شئ وقد وجه بان الوقف انما ينافى فيما فيه ملك حقيق كالارث والوصية وما هنا ليس كذلك لاخذة شبهاً من كل كما تقر فلم يناسبه الوقف وافهم التشبيه استواء الصغار والعالم وضدهما وانهم لو اعرضوا لم يسقط وسد كره فى السير (والثالث البتائى) للآية (وهو) أى اليتيم (صغير) لم يبلغ نسن أو واحدة لام لا خبر لا يبي بعد احتلام جسده المصنف وضعه غيره (لا أبه)



وان كان له جد ولولم يكن من اولاد المرثقة ويدخل فيه ولد الزنا والمنفى لا لا لقيط على الا وجه لان لم تحقق فقد ائمه على انه غني بنفقته في بيت المال مثلا اما فاقد الام فيقال له منقطع ويثم البهائم فاقد امه واطيور فاقد هما (ويشترط) اسلامه و (فقره) أو مسكنته (على المشهور) لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة وقائده ذكرهم هنا مع عموم المساكين لهم عدم حرمانهم واخر ادهم بخمس كامل ولا بد في ثبوت اليتيم والاسلام والفقر هنا من البيضة وكذا في الهاشمي والمطلبي نعم (١٣٤) ذكر جمع انه لا بد معهما فيهما من استغاضة لنفسيه ويوجه بان هذا النسب أشرف الانساب

ويقال ظهوره في أهله لتوفر الدواعي على اظهار احسانهم فاحتجوا به دون غير ذلك ولسهولة وجود الاستغاضة به غالبا وهل يلحق أهل الجنس الاول بمن يلحقهم في اشتراط البيضة أو بمن ياتي في الاكتفاء بقولهم محل نظر والا قرب الاول لسهولة الاطلاع على حالهم غالبا (والرابع والخامس المساكين وابن السبيل) ولو يقولهم بمبلايين وان اتهم وانهم يظهر في مدى تلف مال له عرفا أو عيالا انه يكاف بيضة نظير ما ياتي في الباب الا في ذلك لاداة وياتي بيانها والمساكين يشملون الفقراء ولهم مال نان وهو الكفاية وثالث وهو الزكاة بشرط الاسلام في الكل والفقر في ابن السبيل ايضا ولو اجتمع وصفان في واحد اعطى باحدهما الا الغزو مع نحو القرابة فيعطى بهما والا من اجتمع فيه يثم ومسكنة فيعطى باليتم فقط لانه وصف لازم والمسكنة منفكة كذا قاله الماوردي وجزم به غيره وفيه نظر كيف والمسكنة شرط ليست فسا لا تصور

الاقوله لا لا لقيط الى المتز والى قول المتن والرابع في النهاية الا هذا القول (قوله وان كان له جد) هذا غاية في تسميته يثم ليس الا وعلوم انه لا يعطى اذا كان جده غنيا اه رشدي (قوله لا لا لقيط الخ) خالفه المغني والنهاية فقال لا وشمل ذلك ولد الزنا واللقط والمنفى باللعان نعم لو ظهر لهما أي المنفى واللقط أب شرعا سترجع المدفوع لهما فيما يظهر اه (قوله على انه غني الخ) قد يقال ولد الزنا والمنفى كذلك اه سم (قوله والطيور فاقد هما) لعله بالنسبة لنحو الحمام بخلاف نحو البجاج والاورقان المشاهدان فرخهما لا يقتصر الا للام اه رشدي (قوله والطيور فاقد هما) من العطف على معمولي عاملين مختلفين بعرف واحد مع تقدم الحجر ور (قوله والفقر) أي المشر وط في اليتيم فلا ينفى ما سياتي من أن المساكين يعطون بمجرد قولهم اه عش أي كما اشار اليه الشارح بقوله هنا (قوله في الهاشمي الخ) أي في ثبوت كونه هاشميا أو مطلبيا اه نهاية (قوله معها) أي البيضة فبهما أي الهاشمي والمطلبي (قوله لنسبه) الاولى لنسبهما بالتثنية (قوله ويغلب الخ) عطف على أشرف الخ وقوله لتوفر الخ متعلق يغلب وقوله لاذك أي لان هذا النسب أشرف الخ وقوله ولسهولة الخ عطف على لذلك (قوله أهل الجنس الاول) وهم المصالح وقوله والا قرب الاول أي فيشترط في اعطاء من ادعى القيام بشي من مصالح المسلمين كالاشتغال بالعلم وكونه اماما أو خطيبا اثبات ما ادعاه بالبيضة اه عش (قوله ولو يقولهم) الى قوله وفيه نظر في النهاية وكذا في المغني الا قوله نعم الى ذلك (قوله عرف) نعت مال (قوله أو عيال) بالجر عطف على تالف الخ (قوله واتي) أي في الباب الا في بيانها ما أي المساكين وابن السبيل (قوله ولهما) أي المساكين والفقراء (قوله في الكل) أي في كل من المساكين وابن السبيل (قوله مع نحو) أي كاليتيم وقوله القرابة أي كونه من بني هاشم أو المطلب وقوله فيعطى باليتم فقط معتمد اه عش (قوله والمسكنة منفكة) أي فانها في وقتها لا يستحيل انفكا كهاوز والها بخلاف اليتيم فانه في وقته أي قبيل بلوغه يستحيل انفكا كهوز واله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال اليتيم يزول أيضا بالبلوغ سم على ج اه عش (قوله عقبه) أي عقب كلام الماوردي وقوله وهو أي قول الماوردي من اجتمع فيه يثم ومسكنة الخ وقوله وهو أي قول الاذري وقوله فيما ذكرته أي النظر (قوله وبشابه) أي ما قاله الماوردي من تصور اجتماعهما مستقلين وقوله فارق أي المسكنة (قوله بهما) أي بالغزو وكونه هاشميا (قوله ومنه) أي الفرق المذكور (قوله ان نحو العلم كالغزو) أي فيأخذ شخص باشتغال العلم ونحو القرابة معار (قوله الامام) الى قول المتن وأما الانحاس في النهاية وكذا في المغني الا قوله ويفرق الى ومن فقد (قوله وجميع آحادهم) ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف كما في الزكاة اه معنى (قوله في غيرهم) أي في غير ذوي

ذكر مر (قوله لا لا لقيط على الا وجه) خالفهم وعبارة شرحهم نعم لو ظهر لهما أي المنفى واللقط أب شرعا سترجع المدفوع لهما فيما يظهر اه انتهت (قوله على انه غني بنفقته في بيت المال) قد يقال ولد الزنا والمنفى كذلك (قوله والا قرب الخ) كذا مر (قوله نعم يظهر الخ) كذا اعتمد مر (قوله والمسكنة منفكة) أي فانها في وقتها لا يستحيل انفكا كهاوز والها بخلاف اليتيم فانه في وقته يستحيل انفكا كهوز واله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال اليتيم يزول أيضا بالبلوغ (قوله كيف والمسكنة شرط لليتيم الخ) قد يقال شرطيتها لا تنافي استقلالها في حد ذاتها فغيرها جهتان فقد يتوهم الاخذ بهما من حيث الاستقلال (قوله وبشابه فارق الخ) ويجاب نفسه بان المراد انه يعطى من سهم اليتامي

اجتماعهما مستقلين حتى يقال يعطى باليتم فقط ثم رأيت الاذري قال عقبه وهو فرغ عساقا لان اليتيم لا بد له من فقر القرابي أو مسكنته وهو ضرر فينبذا ذكرته وبشابه فارق اخذ غازها شبي مثليها ما بان الانحياز بالغزو والحاجة بالمسكنة للحاجة تصاحبها ومنه يؤخذ ان نحو العلم كالغزو (ويعم) الامام أو نائبه (الاصناف الاربعة) وجميع آحادهم (المتأخرة) بالاعطاء غائبهم عن محل التي وعاضدهم وجوب الظاهر الآية تعجز الفوارق بين آحاد الصنف غير ذوي القرى لاتحاد القرابة وتفاوت الحاجة المعتبرة في غيرهم لا بين الاصناف

ولول الحاصل بحيث لو علم لم يسد مسداً يخص به الاحوج للضرورة (وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم) كالزكاة ولشدة النقل و برده أن النقل لاقليم لاثني فيه أوقيه مالا يفي بساكنيه اذا وزع عليهم بقدر ما يحتاج اليه في التسوية بين المنتول اليهم وغيرهم انما هو واقعة الآية المقضية لو جوب تعميم جميعهم في جميع الاقاليم ويفرق بينهم وبين الزكاة بان التثنية لها انما يكون في محلها فقط لان الغالب لا لا يفرقها الا المالك بخلاف التي لان المفرق له الامام أو نائبه وهو لستة نظره يتشوق كل من في حكمه لوصول شيء من التي اليه مع انه لا مشقة عليه في النقل ومن فقد من الاصناف الاربعة صرف نصيبه للباقي منهم (وأما الانحياز الاربعة) التي كانت هي وخمس الخمس للشيء صلى الله عليه وسلم على مامر (فالظاهر انما للمرتبة) وقضائهم وأتمتهم ومؤذنتهم وعملهم مالم يوجد منبرع (١٣٥) (وهم الاجناد المرصودون في الدوان

(الجهاد) الحصول النصره  
م بعده صلى الله عليه وسلم  
سموا بذلك لانهم أصدوا  
نفوسهم للذبح عن الدين  
وطلبوا الرزق من مال الله  
تعالى وخرجهم المتطوعة  
بالفرز واذا نشطوا فاعطوا  
من الزكاة دون التي عكس  
المرتبة أي مالم يجز سهمهم  
عن كفايتهم فيه حل لهم  
الامام من سهم سبيل الله  
أخذ من كلام الامام الذي  
قال الاذرى عقبه انه حسن  
صحيح غير مبسوط حله  
اذا عسدم مال التي عن يد  
الامام والمرتبة مفقود فيهم  
شرط استحقاق سهم سبيل  
الله لم يجز صرفه اليهم فان لم  
يفقد فيهم ولول يكفهم  
لضاعوا وراى صرفه اليهم  
وان انتهاضهم للقتال أقرب  
من انتهاض المتطوعة  
يعترض عليه اه وزيف  
اعنى الامام قول الصيدلاني  
اذا لم يكن للمرتبة شيء  
صرف اليهم من سهم سبيل  
الله اذا قالوا ما نفي الزكاة  
اه وكان وجهه التزييف

القربى (قوله ولول الخ) أي ما لغير ذوى القربى وكذا ما لذوى القربى كما من (قوله لو علم الخ) أي  
الاصناف أو أحادهم (قوله لاثني فيه) أي من التي (قوله اذا وزع الخ) متعلق بلا يفي وقوله بقدر الخ متعلق  
بالنقل (قوله يحتاج) أي الامام اه معنى (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله تعميم جميعهم) أي الاصناف  
(قوله الاصناف الاربعة) أي المتأخرة (قوله التي كانت) أي قوله أخذ من كلام الامام في النهاية وكذا في  
المعنى الاقوله وقضائهم الى المتن (قوله على مامر) أي قبل التنبه (قوله منبرع) أي من القضاء الخ اه ع  
(قوله سهمهم) أي المرتبة (قوله فيكمل لهم الخ) أي وهم فقراء اه معنى وسبب صرح به هذا القيد ايضاً قول  
الشارح الا ترى وان لم يفقد فيهم الخ وبه يدفع تردد سم بقوله هل ولول المعنى اه (قوله من سهم سبيل الله)  
أي من الزكاة فان احتاج الى شيء بعد ذلك ولم يوجد شيء من التي فعلى أغنياء المسلمين اه ع (قوله)  
وحاصله) أي كلام الامام (قوله والمرتبة مفقود الخ) جملة حالية (قوله شرط استحقاق الخ) أي الفقر (قوله)  
لم يجز صرفه الخ) جواب اذا والضمير لسهم سبيل الله (قوله فان لم يفقد الخ) أي شرط استحقاق الخ (قوله)  
ولول يكفهم) من كفاه مؤنته والمفعول الثاني محذوف أي والحال لو لم يعطهم - م الامام كفايتهم لنفروا  
(قوله وراى الخ) عطف على لم يفقد الخ والضمير للامام وقوله صرفه أي سهم سبيل الله بمفعول رأى وقوله  
وان انتهاضهم الخ عطف على صرفه الخ وقوله لم يعترض الخ جواب فان لم يفقد الخ وقوله نائب فاعل  
لم يعترض والضمير للامام (قوله وجوبا) الى وقيل - ل عربي في المعنى والى قوله ثم ما يدفع في النهاية الاقوله  
ويطلق الى المتن (قوله أي دفتر الخ) عبارة المعنى وهو بكسر الدال أشهر من فتحها الدفتر الذي يكتب  
فيه أسماءهم وقدر أرا قههم ويطلق الدوان على الموضع الذي يجلس فيه للكتابة فان قبل هذا لم يكن  
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا زمن أبي بكر رضى الله تعالى عنه فهو بدعة وضلالة أوجب بان هذا  
أمر دعت الحاجة اليه واستحسن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم لم مارآه المسلمون حسناً فهو عند  
الله حسن اه (قوله وهو فارسي الخ) وقيل أول من سماه بذلك كسرى لانه اطلع يوماً على دوانه وهم  
يحسبون مع أنفسهم فقال دوانه أي مجانين ثم حذفت الهاء لكثرة استعمالهم تخفيفاً اه معنى (قوله على  
الكتاب) بوزن رمان أي الكتبة (قوله وعلى محلهم) أي الكتاب أي محل جلاوسهم للكتابة (قوله قول المتن)  
وينصب اسكل قبيلة الخ) زائد الامام على ذلك فقال وينصب الامام صاحب جيش وهو ينصب النقباء وكل  
نقيب ينصب العرفاء وكل عريف يخط باسماء الخصوصين به فيسعدو الامام صاحب الجيش وهو يدعو  
النقباء وكل نقيب يدعو العرفاء الذين تحت رايته وكل عريف يدعو من تحت رايته والعريف فعيل بمعنى  
فاعل وهو الذي يعرف مناقب القوم اه معنى (قوله ندبا) كذا في المعنى (قوله ولكن العرفاء الخ) ومن  
ذلك مشايخ الاسواق والطوائف والبادان اه ع (قوله وجوبا) كذا في المعنى (قوله من المرتبة) الى

لامن سهم المساكين شرح مر (قوله فيكمل لهم الامام) هل ولول المعنى

أن اشترط مقاديرهم لاثني الزكاة انما يناسب الاخذ من سهم المؤلف وقول الغزالي اذا قالوا ما نفي الزكاة بعد أن يعطوا من سهم الغار من بعد  
جدا (فيضع) وجوبا عند جمع وادعوا انه ظاهر كلام الروضة بتدبا بعد تدبا حتى ينزلوا الى وجه لان القصد الضبط وهو لا يخص في ذلك الامام  
ديوانا) أي دفتر اقتداء بعمر رضى الله عنه فانه أول من وضعه لكثير المسلمين وهو فارسي معرب وقيل عربي ويطلق على الكتاب لخدمتهم  
لانه بالفارسية تسم للشيطان وعلى محلهم (وينصب) ندبا (لنقل قبيلة أو جماعة عريفا) يعرفه باحوالهم ويجمعهم عند الحاجة وروى أبو داود  
وغیره خبر العرفاء حتى ولا بد للناس منها ولكن العرفاء في النار أي لان الغالب عاينهم الجور فيمن تولوا عليه (ويبحث) الامام وجوباً بنفسه أو  
نائبه الثقة (عن حال كل واحد) من المرتبة (وعيناه)

وهم من تلزمه نفقتهم (وما يكفيهم في عطية) ولو غنيا (كفايتهم) من نفقة وكسوة وسائر مؤنهم - ثم سارعوا الزمن والغلاء والرخس وعادة الخلل والمرأة وغيره لا تنوع علم ونسب ليعتبر في الجهاد وزيد من زاده عيال ولوز وحقر اربعة وعطى لامهات اولاده وان كثرت كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لابن الرفعة ههنا لان جملته ليس (١٣٦) باختياره ولا ذري في الزوجات لانحصارهن ولعبيد خدمته الذين يحتاجهم لالمازاد على

قوله ثم ما يدفع في المعنى الا قوله وان كثرت الى ولعبيد وقوله أى واصوله الى الملك (قوله من تلزمه نفقتهم) من اولاد وزوجات ورقيق الحاجة عز وأولادهم مان اعتادها لارقيق زينة وتجارة اه مغنى عبارة عش ومنهم من يحتاج اليهم في القيام مما يطلب منه كسياس وقواسم يحتاج اليهم في خدمة نفسه ودوابه ومماوته على قتال الاعداء في السفر ويشعر به قوله الان كان الحاجة للجهاد اه (قوله ولو غنيا) ومن ذلك الامراء الموجودون بمصر نافية عطون ما يحتاجون اليه لهم وابعالهم وان كانوا أغنياء بالزراعة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بتبنيهم للجهاد ونصب أنفسهم له اه عش (قوله وسائر مؤنهم) بقدر الحاجة اه مغنى (قوله مراعي الزمن الخ) في المطاعم والملابس اه مغنى (قوله لا تنوع علم الخ) كسبق في الاسلام والهجرة وسائر الخصال المرضية وان اتسع المال بل يسوون كالارث والغنيمة - لانهم يعطون بسبب ترصدتهم للجهاد وكلهم مترصدون له اه مغنى (قوله لانحصارهن الخ) تعليل للراجح الذي خالفه الاذري من الاعطاء للزوجات مطلقا (قوله ولعبيد خدمته) عطى على الامهات الخ عبارة المغنى ومن لا رقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته اذا كان ممن يخدم ويعطى مؤنته ومن يقتل فارسا ولا قرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لهذه مطلقا اه عبارة عش ومثل عبيد الخدمة اماؤهابل وغيرهما من الاحرار الذين يحتاج اليهم في خدمته أو خدمة أهل بيته حيث كان ممن يتخدم اه (قوله لما زاد) الاول ان زاد (قوله الملك لهم فيه) الجملة خبر ثم ما يدفع الخ (قوله الملك فيه لهم حاصل الخ) وعليه فالوجه وفا لم يسقط النفقة عنه بذلك والا فلا فائدة له في ذلك وهو خلاف المقصود سم على المنهج اه سيدع (قوله ونحو الاب) أى من سائر الاصول (قوله لهما) أى لا المرتزق (قوله وغيرهما الخ) عطى على الزوجة الخ أى الزوج والاصول والغروع الناقصات ونحو العبيد تدفع حصتها ولو لهما فالمراد بالولى ما يشمل المالك (قوله ان ذلك) أى القضية المذكورة وقوله لهما أى الزوجة ونحو الاب (قوله الا أنه) أى ملكه اه وكذا الضمير في قوله الا أنه فهو ملك وقوله بسببه أى المرتزق خبر ان وقوله ليصرفه أى المرتزق المال المدفوع اليه لاجلهم (قوله فتقيد به الخ) أى يصرفه في مقابل الخ هذا ما ظهر في حله وعليه فكان الانحصار الاوضح فهو ليس ملكا مقابل مقيد به (قوله ما فائدة الخلاف حينئذ) أى حين التقيد بذلك (قوله اذ لو عطى) أى المرتزق لاجل الزوجة (قوله فهل يورث الخ) هذا التردد مبنى على أن الملك فيه لهم كسب ذكره الشارح والا فلا مجال لهذا التردد على أن الملك فيه له كما هو ظاهر (قوله أو طلقت حينئذ) الاول عقبه (قوله والظاهر لا) أى وان قلنا انه ملكها اه كردى (قوله لما تقر الخ) في هذا التعليل نظر ظاهر (قوله فهل هو كذلك) أى يورث منها في الاول وتأخذ منه في الثانية وقوله أو تسترد منه أى يسترد الامام من المرتزق (قوله من أن الاول) أى الملك فيه لهم (قوله لشحننا الخ) واقفه المغنى (قوله الثانى) أى ملكه هو ويصرف الخ (قوله وعبارتهم) أى الاصحاب وقوله انه يعطى الخ يدل من عباراتهم وقوله فيه أى الثانى (قوله ملكه وقوله صرف) الظاهر أنهم باصيغة الفعل الماضى (قوله أشبهما الاول) أى ملكه ثم صرف الخ (قوله وبتقر به) أى الجواهر (قوله على الثانى) أى فى كلام الجواهر وكذا فى قوله ضعف الثانى اه سيدع عبارة الكردى على الثانى أى قوله أولاب الملك الخ وقوله ان الصرف الخ مفعول التقرير وقوله المخالف صفة الصرف اه (قوله لصريح المتن) أى قوله في عطية كفايتهم (قوله يتضح) متعلق لتقرير به

(قوله يتضح ضعف الثانى) أى فى الجواهر

ساجسته الان كان الحاجة الجهاد ويظهر الخلق امانته الموطآت يعبيد الخدمة فلا يعطى الا لمن يحتاجهن لعفة أو دفع ضرر ثم ما يدفع اليه لزوجه وولده أى وأصوله وسائر فر وعه على الاوجه الملك فيه لهم حاصل من النفي عوقيل ملكه هو ويصرف اليهم من جهته وقضية الاول ان الزوجة ونحو الاب الكاملين تدفع حصصهما لهما وغيرهما لولييهما والظاهر ان ذلك ليس مرادا لان الملك وان كان لهما الا انه بسببه ليصرفه في مقابلة مؤنته ما عليه فهو ملك مقيد لا مطلق فتقيد به وحده فان قلت ما فائدة الخلاف حينئذ قلت فائدته فى الخلاف والتعلق بظاهرة وأما فى غيرهم تخفيفه اذ لو أعطى لمدة ماضية فماتت عقب الاعطاء فهل يورث عنها أو طلقت حينئذ فهل تأخذ والظاهر لما تقرر انه فى مقابلة مؤنته عليه أو مستقبلة فهل هو كذلك أو يسترد منه حصتها كل محتتمل وماذا كرم ان الاول أصح هو ما وقع لشيخنا فى شرح منجحة بما لغيره والذي فى الجواهر

وغيرها ان الأصح الثانى وهو الذى يتبعه عندى وعباراتهم أنه يعطى كفاية مؤنته أى فيصرف فيها كيف شاء مصرية فيه اه وعبارتها أعنى الجواهر هل نقول ملكه ثم صرف اليهم من جهته أو لأب الملك يحصل لهم أى ابتداء فتبولى الامام أو منصف به صرفه اليهم قولان أشبهما الاول وبه قطع بعضهم ويؤخذ من قوله فتبولى الامام أو منصف به صرفه الجواب عن بعض ما ذكرته من التردد فى تأمله وبتقرير على الثانى ان الصرف يكون للمؤمن المخالف لصريح المتن وغيره يتضح

ضعف الثاني و يتبين بعض ما ترددنا فيه عليه مما تقر وقتاً له (ويقدم ندبا في اثبات الاسم في الدوان (والاعطاء قرأنا) لخبر الشافعي وغيره قدموا قرأنا ولا تقدموا ظاهر كلامهم ان مواليهم ليسوا مثلهم هنا وهو ظاهر لما يأتي في فصل بن طابزكا (وهو ولد النضر بن كانه) بن خزيمة وقيل ولد فهر بن مالك بن النضر ونقل عن أكثر أهل العلم وقيل غير ذلك سيما بذلك لتقر شهم أي تجتمعهم أو سندهم (ويقدم منهم بني هاشم) لشرفهم بكونه صلى الله عليه وسلم منهم (و) بنى (المطلب) لانه صلى الله عليه وسلم قرأهم بهم كأم وأفادت الوأوانه لا ترتيب بينهم كذا قيل والذي يتجه خلافه لان الكلام في الاوليه وظاهر ان تقدم بني هاشم أولى وسبب علم من كلامه انه يقدم منهم الاقرب فالأقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم) بنى (عبد شمس) لانه شقيق هاشم (ثم) بنى (نوفل) لانه أخوه لأب (ثم) بنى (عبد العزى) لان خديجة منهم (ثم) سائر البطون (من قرأش) الاقرب فالأقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فبعد (١٣٧) بنى عبد العزى بنى عبد الدار ثم بنى زهرة ابن كلاب احوال النبي صلى

الله عليه وسلم ثم بنى تيم لان أبابكر وعائشة منهم وهكذا (ثم) بعد قرأش يقدم (الانصار) لانهم الحمدة في الاسلام ويبحث تقديم الاوس منهم لانهم احوال عبد المطلب جده صلى الله عليه وسلم (ثم سائر العرب) ظاهره تقديم الانصار على من عدا قرأش وان كان أقرب له صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لكن خالف السرخسي في الاول ولما ورد في الثاني (ثم العجم) معتبراً فيهم النسب كالعرب فان لم يجتمعوا على نسب اعتبر ما رونه وأشرف فان استوى هذان فساكن ياتي وذلك لان العرب أقرب منهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشرف ومضى استوى اثنان قرباً قدم أسهم فان استويا سنا فأسبقهما اسلاماً ثم هجرة كذا ذكره الرافعي والمعتد مافي الروضة انه يقدم بالسبق للاسلام ثم بالدين

اه كروى ولعل وجه الاتضاح ان ضعف القرع اللازم يستلزم ضعف الاصل المزموم (قوله ضعف الثاني) أي في ترتيب الجواهر والافهوا الاول السابق في كلام الشارح سيد عمر وسنم وكروى (قوله ويتبين الخ) معطوف على يتضح (قوله بعض ما ترددنا الخ) وهو قوله كل محتمل وضمير عليه يرجع الى الثاني اه كروى أي والجار متعلق بترددنا ولعل المراد بالبعض الشق الثاني من الترديد أي الاسترداد والمراد بما تقر قوله انه في مقابل مؤنه اعلم ويحتمل أن المراد به قول الجواهر فيقول الامام الخ (قوله من قوله) أي الجواهر وقوله الجواب عن بعض ما ذكرته ولعل المراد بالجواب ما مر آ نغامن الاسترداد (قوله من الترديد) الاول التردد والجار والمجرور بيان للبعض (قوله ندبا) الى قول المتن ثم سائر العرب في المعنى الا قوله ابن خزيمة سماه وقوله وظاهر كلامهم الى المتن وقوله كذا قبل الى المتن والى قوله قبل في النهاية الا قوله وظاهر كلامهم الى المتن وقوله فان استوى الى ذلك (قوله كما مر) أي في شرح والثاني بنو هاشم والمطلب (قوله لا ترتيب بينهم) يعني بين بني هاشم وبني المطلب (قوله كذا قبل) جرى عليه المعنى (قوله وسبب علم من كلامه) أي لا تقي آ نفا (قوله انه يقدم منهم) أي من بني هاشم والمطلب (قوله شقيق هاشم) اقتصر عليه لانه أقرب للنبي صلى الله عليه وسلم والافعبد شمس شقيقهما كما مر اه عش (قوله لان خديجة الخ) وهي بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى اه معنى (قوله ثم بنى زهرة الخ) سكت عن وجه تقديم بني عبد الدار عليهم فليراجع (قوله وهكذا) أي ثم يقدم بني خزيمة ثم بنى عدى لسكان عررضي الله تعالى عنه ثم بنى جميع بني سهم فبهما في مرتبة واحدة ثم بنى عامر ثم بنى حارث معنى وروض مع شرحه (قوله ويبحث تقديم الاوس الخ) والانصار كلهم من الاوس والخزرج وهما ابنا حارثين ثعلبة بن عمرو بن عامر قاله الزركشي معنى وشرح الروض (قوله وان كان) أي من عدا قرأش (قوله واستواء جميع العرب) عبارة بالمعنى والاي معنى سائر العرب اه (قوله لكن خالف السرخسي الخ) معتد والسرخصي نسبة الى سرخص يقع السين والاما المهمتين ثم خا مجمعة ساكنة بعدها سين وقيل باسكان الراء وفتح الخاء اه عش (قوله والماد ردى في الثاني) فقال بعد الانصار مضر ثم ربيعة ثم ولعدنان ثم ولد قحطان فبهم على السابقة كقرأش معنى وأسنى (قوله معتبراً فيهم النسب الخ) عبارة بالمعنى والاستنى والتقديم فبهم ان لم يجتمعوا على نسب بالاجناس كالترك والهنود بالبلدان ثم ان كان لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليها والاقبالا قرب الى والى الاخر ثم بالسبق الى طاعته فان اجتمعوا على نسب اعتبر فيهم قربه وبعده كالعرب اه (قوله هنا) أي في العجم وقوله فكما ياتي أي آ نفا (قوله وذلك) أي تقديم العرب على العجم (قوله والمعتد الخ) وفاقا للمعنى وشرح الروض (قوله ثم بالدين) أي فيقدم الاورع في الدين اه عش (قوله ثم يختار الامام) أي بين أن يعرض وان يقدم برأيه واجتهاده معنى وشرح الروض (قوله وفرق الزركشي) فعل وفاعل (قوله بخلافها ثم) أي بخلاف الاقرب بنية في الامامة فليست ملحوظة فيها (قوله وهو يرجع) أي فرق الزركشي (قوله اما ذكرته أي من الفرق) (قوله وجوبا) خلافاً للنهاية قال البيهقي والذي اعتمد

( ١٨ - ) (شرواني وابن قاسم) - (سابع) ثم بالنسب ثم بالهجرة ثم بالشجاعة ثم يختار الامام واستشكل تقديم النسب على السن هنا عكس الراجح في امامة الصلوة بحجاب بان الماد هنا على ماله الافتخار بين القبائل وشم على ما يزيد الخشوع ونحوه والسن ادخل في ذلك من النسب لان الغالب ان السن كلما زاد كثر الخير ونقص الشر قيل على أن الماد كونهنا غير ثم لان فرض ذلك في اجتماع أسن غير مسبب مع نسب وهنا في نسبين أحدهما أسن والاخر أقرب اه وفيه نظر بل الاسن في هذه الصورة أيضا مقدم ثم لاهنا والفرد ما ذكرته وفرق الزركشي بان الاقرب بنية ملحوظة هنا كالارث ولهذا فضل الذكر وهي لا تختلف بالنسب بخلافها ثم وهو يرجع اما ذكرته بما ذكرته أو وضع فتأمل اه ولا يثبت (وجوبا كما يصرح به كلام الروضة وغيرها

وكان وجهه انه قد يرتب على اثباته مفسدة كادعائه أن مانعه انما حدث بعد آخر تغرقة لاني علمهم بدليل اثباته قبل (في الديوان) مع المرتقة (أعني ولا زمانا ولا مالا يصلح للغزو) لنحو حين أو فقد يدأو جهل بالقتال وصفتها لاقدام لعجزهم ومجملهم من ترك كذلك أما عيال مرتق بهم ذلك فيثبتون تبعاله كما يحسنه (١٣٨) ابطال البلقين وأقهم من لا يصلح الاعم عما قبله جوار اثبات أخرس وأصم وكذا أخرج

بقاتل فارسا وقضية التعبير في هؤلاء بالجواز وفي أولئك بالحرمة وجوب اثبات الصالح للغزو الكامل وهو الرجل المسلم المكلف الحر البصير الذي ليس به مانع لاصل الغزو ولا السكاه وهو محتمل ولو مرض بعضهم أو جن ورجى زواله (ولو بعد مدة طويلة) (أعطى) وبقي اسمه في الديوان لثلا يرغب الناس عن الجهاد (فإن لم يرج فالأظهر أنه يعطى) أيضا لذلك لكن يعنى اسمه من الديوان أى وجوب بناء على ما تقرر والذي يعطاه كفاية بمونه اللائقة به الآن وظاهر كلام ابن الرفعة تفرعا على العتدانه لا يشترط مسكنته وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (وكذا) يعطى مومن المرتق ما يليق بذلك المومن وهو (زوجته) وان تعددت ومسؤولاته (وأولاده) وان سفلوا وأصوله الذين تلزمه مؤنتهم في حياته بشرط اسلامهم كما بحث الأذرى وادترض بان ظاهر اطلاقهم انه لا فرق ووجوبه بانه يغفر في التابع المحض ما لا يغفر في المتبوع (اذا مات) وان لم يرج كثر من المرتقة بعد

الزادى تبع للروضة وجوب ذلك اه أقول وهو قضية تصنيع المعنى (قوله وجهه) أى وجوب عدم الاثبات (قوله ان مانعه انما حدث بعد الخ) أى فيستحق من المعنى الحادث بعد (قوله عليهم) أى المرتقة الذين هم منهم وأخذ معهم (قوله لنحو حين) الى قوله وأقهم في النهاية (قوله وصفتها لاقدام) وعبر النهاية بأوبدل الواو (قوله ومجملهم) أى عدم جوار اثبات هؤلاء وقوله كذلك أى أعني أو زمن أو نحوه (قوله أما عيال مرتق بهم الخ) ان كان المعنى ان عيال المرتق اذا كان بهم عى أو زمانة أو عجز عن الفرق فيثبتون تبعاله فهذا واضح من ان يحتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل أعطى هو ما يكفي مؤنتهم سم على ج اه رشدى (قوله وأقهم) الى قوله وقضية التعبير في المعنى والروض مع شرحه (قوله جوار اثبات أخرس وأصم الخ) لقد رزقهم على القتال اه شرح الروض (قوله فارسا) أى لا راجلا (قوله وقضية التعبير الخ) يحمل تامل اه سيد عمر (قوله في هؤلاء) أى الاخرس الخ وقوله وفي أولئك أى الاعى والزمن الخ (قوله بالحرمة) أى على ما اختاره تبع للروضة من وجوب عدم اثبات أولئك خلافا للنهاية كما مر (قول المتن زواله) أى المانع من الرض والجنون (قوله ولو بعد مدة) الى قوله وظاهر كلامهم فى المعنى الا قوله أى وجوب بناء على ما تقرر والى قوله وادترض في النهاية الا ذلك القول (قوله لذلك) أى لثلا يرغب الناس الخ عبارة شرح الروض كما يعطى زوجات الميت وأولاده بل أولى اه (قوله يعنى اسمه) أى من المحمل الذي يكتب فيه اسمه المرتقة من الديوان فيما يظهر والافصح هو مع ما قد يقع في اللبس اه سيد عمر (قوله أى وجوب الخ) قد يتوقف في الوجوب هنا و يفرق بينه وبين ما مر بانتهاء المفسدة هنا بالكلية لانه معطى بكل تقدير وان اختلف القدر المعطى في الحالين نعم ينبغي التنبيه على الاختلاف المذكور اه سيد عمر عبارة الرشدى قوله يعنى اسمه الخ أى ندب بالادجوب على قياس ما مر بل أولى بعدم الوجوب والشهاب ابن حجر يرى الوجوب هنا وهناك اه (قوله بناء على ما تقرر) أى من وجوب عدم اثبات نحو الاعى (قوله اللائقة به الآن) أى لا القدر الذي كان يأخذه لاجل فرسه وقتاله وما أشبه ذلك اه معنى وسلطان (قوله على المعتمد) أى الذى يبرعنه المصنف بقوله فالأظهر أنه يعطى كما هو ظاهر خلافا للرشدى حيث حمله على وجوب عدم اثبات نحو الاعى الذى اختاره الشارح خلافا للنهاية ثم استشكل كلامه (قوله مسكنته) أى المريض أو المجنون (قوله يعطى) الى قوله بشرط فى المعنى (قوله ما يليق بذلك المومن) أى لا ما كان للمرتق أخذه اه معنى (قوله الذين الخ) هل هو نعت للزوجة أيضا (قوله بشرط اسلامهم الخ) فلا يعطى الزوجة الكافرة كما أفق به الواو لرجحه الله تعالى لانها عطيت مبتدأ لها ومثاله الباقيات فان أسلمت بعد موته فالظاهر اعطاؤها ولا تنفعه عليه منع وهو الكفر اه نهاية (قوله أنه لا فرق الخ) وهو الظاهر اه معنى (قوله ويوجب الخ) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية كما مر وشرح الروض قال سم الوجه ان هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته امونه ولو كافر الظهور التبعية قبل الموت وضعفها بعد الموت مر اه (قوله وان لم يرج) الى قوله ثم رأيت فى النهاية والمعنى (قوله لا غناء عيالهم) أى بعدهم (قوله واستبيط الخ) عبارة النهاية وما استنبط السبكي الخ وذهب للفرق الخ (قوله يعطى بمونه) عبارة المعنى زوجه وأولاده اه (قوله

بقاتل فارسا وقضية التعبير في هؤلاء بالجواز وفي أولئك بالحرمة وجوب اثبات الصالح للغزو الكامل وهو الرجل المسلم المكلف الحر البصير الذي ليس به مانع لاصل الغزو ولا السكاه وهو محتمل ولو مرض بعضهم أو جن ورجى زواله (ولو بعد مدة طويلة) (أعطى) وبقي اسمه في الديوان لثلا يرغب الناس عن الجهاد (فإن لم يرج فالأظهر أنه يعطى) أيضا لذلك لكن يعنى اسمه من الديوان أى وجوب بناء على ما تقرر والذي يعطاه كفاية بمونه اللائقة به الآن وظاهر كلام ابن الرفعة تفرعا على العتدانه لا يشترط مسكنته وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (وكذا) يعطى مومن المرتق ما يليق بذلك المومن وهو (زوجته) وان تعددت ومسؤولاته (وأولاده) وان سفلوا وأصوله الذين تلزمه مؤنتهم في حياته بشرط اسلامهم كما بحث الأذرى وادترض بان ظاهر اطلاقهم انه لا فرق ووجوبه بانه يغفر في التابع المحض ما لا يغفر في المتبوع (اذا مات) وان لم يرج كثر من المرتقة بعد

(قوله أما عيال مرتق بهم ذلك فيثبتون الخ) ان كان المعنى ان عيال المرتق اذا كان بهم عى أو زمانة أو عجز عن الغزو فيثبتون تبعانهم فهذا واضح من ان يحتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل أعطى هو ما يكفي مؤنتهم سم على ج اه رشدى (قوله الاقن) انظر ما ضابطه هل هو كل يوم بيلته عند حضورهما بالنسبة للنفقة وكل فصل عند حضوره بالنسبة للكسوة (قوله ويوجب الخ) الوجه ان هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته امونه

لثلا يعرضوا عن الجهاد الى الكسب لا غناء عيالهم واستبط السبكي من هذا ان الفقيه أو المعيد أو المدرس اذا مات يعطى بمونه سا كان يأخذه ما يقوم به ترغيمافى العلم فان فضل شئ صرف لمن يقوم بالوظيفة ولا تنظر لاختلال الشرط فيهم لانهم تبع لا يسهم المتصف به مدة فلتهم مغفرة في جنب ما هي كثر من الجلالة



والممتنع انما هو تقرر بر من لا يصلح ابتداء اه وفرق غيره بين هذا والمرزقي بان العلم محبوب للنفوس لانه - دل الناس عنه شيء في وكل الناس فيه الى مصلهم له والجهاد مكره للنفوس ففتح ج الناس في اوصاد أنفسهم اليه الى تالف وبان الاعطاء من الاموال العامة وهي ما هنا اقرب بسن الخاصة كالأوقاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه مال معين متعبد بتحصيل مصلحة نشر العلم في ذلك المحل فكيف يصرف مع انتفاء الشرط وقضية هذا ان يكون العالم يعطون من مال المصالح الى الاستغناء وهو متجه (١٣٩) ثم رأيت بعضهم رجحوا انما وان الكلام في غير أوقاف الا تراك لانها

من بيت المال فسأوت ما هنا ولعل هذا مراد السبكي ويؤيده قول بعض المحققين انما توسع السبكي ومعاصره ومن قبلهم في الأوقاف نظرا لما في أزمته من أوقاف التركة اذهى من بيت المال فمن له فيه شيء ياخذ منها وان لم يوجد فيه شروط واقفها ومن لا فلا وان وجدت فيه (فقط على) المستولدة (والزوجة حتى تسكن) أو تستغني بكسب أو غيره فان لم تسكن فالى الموت وان رغب فيها على ما اقتضاه اطلاقهم (والاولاد الذكور والاناث) (حتى يستقوا) أى يستغنوا ولو قبل البلوغ بكسب أو نحو وصية أو وقف أو نكاح لازمي أو جهاد لا سذكر وكذا بقدرته على الكسب اذا بلغ كهلون طاهر - ر لانه بالبلوغ صلح للجهاد اذا تر كموه قدرة على الكسب لم يعط ثم الحسيرة في وقت العطاء الى الامام كجنس المعطى نعم لا يفرق الغلوس وان راجت وله اسما ما بعضهم لكن بسبب ويجب من طلب اثبات اسمهم ان

والممتنع انما هو الخ) هذا يفيد تجويز تقرر بر من لا يصلح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا وعليه فهل يستثنى ما لو شرط الواقف أن تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولولده وأنه يستتاب عنه ان لم يصلح لمباشرتها حتى يجوز تقرر بالولد قبل صلاحه ويستتاب عنه أولا فلا يقرر غيره الى صلاحه فيعزل الاول ويقرر غيره فظهر سم على ج أقول والاقراب أنه يقرر ج لا بشرط الواقف ويستتاب عنه اه عش (قوله وفرق غيره الخ) الفرق الاول لابن النقيب والثاني للعراقي اه غنى (قوله أقر ب الخ) خبران (قوله وقضية هذا) في الفرق الثاني (قوله وان الكلام الخ) عطف على ان يكون العالم الخ (قوله في غير أوقاف الا تراك) أى الارقاء (قوله لانها من بيت المال الخ) وقد تقدم ما فيه (قوله ولعل هذا مراد السبكي) مما يبعد أو يمنع ان هذا مراده قوله ولا تنظر الخ فتأمل اه سم (قوله المستولدة) الى قوله نعم في المعنى الا قوله كنس المعطى والى قوله و يظهر في النهاية (قوله أو غيره) كارت ووصية ووقف وقضية قوله الا كنى وكذا بقدرته الخ ان الا تتركز وجبة أو مستولدة أو فرع أو كسب بالكسب فتعطى ولو قدر تب على الكسب (قوله فان لم تسكن الخ) أى ولم تستغن بكسب أو غيره معنى ورشدي (قوله وان رغب الخ) أى رغب الا كفاء في نكاحها (قوله ع الى ما اقتضاه الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ وعبارة المعنى وهو ظاهر اه (قوله بقدرته على الكسب الخ) عبارة المعنى بقدرته الذكور على الغزو اه (قوله ثم الحسيرة في وقت الاعطاء الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وليكن وقت الاعطاء معلوما لا يختلف ما شأه أو مشأه أو نحو ذلك من أول السنة أو غيره أول كل شهر أو غير محسوب ما يراه الامام والغالب ان الاعطاء يكون في كل سنة مرة لتسلايشة لهم الاعطاء كل أسبوع أو كل شهر عن الجهاد ولان الجزية وهي معظم النقي لا تؤخذ في السنة الامرة اه (قوله لا يفرق الغلوس الخ) تخصيص الاستثناء بالغلوس يقتضى ان له دفع غير ما بين العروض كالحيوب والسياب وراعى في تفرقها القيمة لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الغلوس بعدم الانخراج مع جواز غيرها اه عش أقول ويمكن أن يقال ان استثناء الغلوس محمول على ما اذا دار الامر بين تفرق الغلوس والغلوس وأما اذا دار بين تفرق الغلوس وبحو الجبوب بان لم يتيسر التفرقة فحين جواز تفرق الغلوس اذا راجت والله أعلم (قوله ويجب من طلب الخ) ظاهره وجوبه باو عليه فينبغي ان يراى في القبول الحاجة الى اثباته والله أعلم اه سيدمر (قوله مطلقا) أى احتجنا اليهم أم لا (قوله ولغيره) أى لغير سذر (قوله أعظم مما يترتب الخ) ينبغى أو مساو والله أعلم اه سيدمر (قوله الا كنى) أى قبيل

ولو كافر الظهور والتبعة قبل الموت ووضعه فيها بعده مر (قوله والممتنع الخ) هذا يفيد تجويز تقرر بر من لا يصلح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا وعليه فهل يستثنى ما لو شرط الواقف أن تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولولده وأنه يستتاب عنه ان لم يصلح لمباشرتها حتى يجوز تقرر بالولد قبل صلاحه ويستتاب عنه أولا فلا يقرر غيره الى صلاحه فيعزل الاول ويقرر غيره فظهر (قوله ولعل هذا مراد السبكي) مما يبعد أو يمنع ان هذا مراده قوله ولا تنظر الخ فتأمل اه (قوله ولو قبل ان احتجنا اليه امتنع مطلقا) أى بعذر أو لا واعلم انه قد يقال الاطلاق في هذا القول أكبر من الاطلاق في المعارض عامه في معنى الاعتراض عليه والاستدراك بهذا فليأمل (قوله ولو قبل الخ) عبارة الروض ولا لاحدا احتج اليه انما عارضه منه بلا عذر انتهى (قوله والا فلا وجه لتعيينه) فيه نظر لا يخفى

راء أهل الا في المال سعة ول بعضهم اخراج نفسه لعذر مطلقا وغيره لان احتجنا اليه و يظهر ان المراد بالعذر المقدم على حاجتنا اليه ما يترتب عليه ضرر لنا أو له أعظم مما يترتب على ترك حاجتنا اليه (فان فضلت) ضبطا بالتشديد وكذا لوقوعه في خطه والا فلا وجه لتعيينه (الاحساس الاربعه عن حاجات المرتبة) وقلنا بالاظهار انهم الهم خاصة و يظهر ان المراد بحاجاتهم فيما ذكر ما يحتاجونه في المدة المضروبة للتفرقة عليهم من نحو شهر أو سنين يؤيده بل يصح به قولهم الا كنى ومن مات ٧ وقول الحشى قوله ولو قيل الخ الذى في نسخ الشرح التى باي بنا خلافة اه من مامش

من المرتقة الخ (ورع) الفاضل (عليهم) أي المرتقة الرجال: ونغيرهم على ما نقله الامام عن ذوي كلامهم (عليهم) مؤمنينهم) لانه حقهم وشيل  
على رؤسهم بالسوية (والاصح انه يجوز) (١٤٠) له (ان يصرف بعنه) أي الفاضل لاكله (في اصلاح الثغور) (في السلاح والكرع)

انفصل (قوله الفاضل) الى قول المتن هذا في النهاية الاقوله وقيل الى المتن وكذا في المغني الاقوله وهو ما نقله  
الامام عن النص وقوله وله صرف الى المتن (قوله الرجال) أي المقاتلة. غني وعش عبارة سمع عن العباد  
وشرح الروض وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم بقدر مؤمنينهم ويخص بالرجال المقاتلة فلا يعطى من  
الذاري الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتقة كالقاضي والوالي وامام الصلوات اه (قول المتن على  
قدر مؤمنينهم) أي على حسبها ونسبتها فاذا كان لاحدهم نصف مال لا تسخر ولا تسخر لك. وهكذا أعطاهم على  
هذه النسبة اه رشدي عبارة المغني مثال ذلك كفاية واحد ألف وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث  
ثلاثة آلاف وكفاية الرابع أربعة آلاف فمجموع كفايتهم عشرة آلاف فيفرض الحاصل على ذلك عشرة  
أجزاء فيعطى الاول عشرة والثاني خمسة والثالث ثلاثة وأعوشارها والرابع جزءا وكذا يفعل ان زاد اه  
(قوله وهو ما نقله الامام الخ) معتمد اه ع (قوله عن السنة القابلة) أي فمهلكه وبذلك ينبغي ان  
لا يرجع على تركتهم بذلك اذا ما اتوا لانهم استحقوا بمجر حصوله فاعطاهم عن السنة القابلة دفع ما استحقوه  
الآن اه ع (قول المتن هذا) أي السابق كله وقوله فالذهب أنه أي جميعه وقوله كذلك أي مثل قسم  
المنقول اه مغني (قوله من بناء) الى الفصل في النهاية الاقوله واعتمد الاذرى الى والاختاس (قوله من بناء  
أراض) انظر الشجر سم والظاهر انها تابعة للأرض اه سيد عمر (قوله لا يصير وقفا بنفس الحصول)  
بل لا بد من انشاء وقفه نهاية ومغني (قوله بل الامام بخير الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله بين أنه) أي العقار  
والاولى في أنه (قوله أو تقسم الخ) وقوله أو يباع معطوفان على يجعل الخ وأربعه الواو (قوله واعتمد الاذرى  
المتن) أي تعين الوقف عبارة المغني يفهم من كلام المصنف نعم الوقف وليس مرادا بل الذي في الشرح  
والروضة ان الامام لو رأى قسمته أو بيعه وقسمته بمنزلة ذلك اه (قوله وجل) أي الاذرى التخير أي  
بين الامور الثلاثة المذكورة أي في الشرح وقوله وفاقا الخ تعاليل العمل وقوله لوراه أي واحد من الامور  
الثلاثة (قوله وأما ومه) أي عوم الامام بان يكون الامام أعسم من المجتهد وغيره فهو وجه ضعيف قاله  
الكردى لكن صريح صنعه النهاية جوع الضمير الى المتن عبارته وما حملت عليه كلام المصنف ظاهر  
ليوافق الروضة كاصلها وأما أخذها على عمومها فهو وجه ضعيف اه وقوله على عمومها أي تحت الوقف  
سواء رأى الامام غير من القسمة أو البيع وقسمته الثمن أم لا (قوله والاختاس الاربعه) أي من العقار (قوله  
حكمها مامر) أي من التخير بين الامور الثلاثة اه مغني عبارة المنهج مع شرحه على الامام وقف عقار  
في عا وبعمه وقسم غلة في الوقف أو غنمه في البيع بحسب ما رآه كذلك أي تقسم المنقول أربعة أجزاء خمسة للمرتقة  
وخمس للمصالح والاصناف الاربعه سواء وله أيضا قسمه كالمقول لكن خمس الجنس الذي للمصالح لا يسبيل الى  
قسمته اه (قوله فيها) أي المصالح (قوله أو قبل تمام الحول) عبارة النهاية أو قبل تمامها وبعد جمع المال  
بل لا وجه للتعيين لان معنى التخفيف انه اذا فاضلت الاختاس الاربعه جميعها عن حاجات المرتقة بان كانوا  
أغنياء وحاصل المعنى على هذا وان استغنى المرتقة عن الاختاس الاربعه زعت عليهم ولا يخفى  
ان هذا مجرد حل كثيرة عن المراد (قوله فان فاضت الاختاس الاربعه عن حاجات المرتقة توزع الفاضل  
عليهم أي المرتقة الرجال دون غيرهم الخ) عبارة العباد وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم بقدر مؤمنينهم  
ويخص بالرجال المقاتلة فلا يعطى منه الذاري الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتقة كالقاضي  
والوالي وامام الصلوات وله صرف الى المرتقة لعدم قابلية الخ انتهى ونحوها عبارة شرح الروض (قوله من  
بناء وأراض) انظر الشجر (قوله أو تقسم أعيانه عليهم) قال في الروض وشرحه لكن لا يقسم سهمهم  
المصالح بل بوقف وقصر غلته في الخ أو يباع ويرفع غنمه اليها انتهى (قوله واعتمد الاذرى المتن وجل  
التخير المذكور الخ) اعتمد من التخير

وهو الخيل لانه معونة لهم  
وصريح كلامه انه لا يدخر  
من الغني في بيت المال شيئا  
ما وجد له مصرفا ولو نحو  
بناء رباطات ومساجد  
انتضاها رأيه وان خاف  
نازلة وهو ما نقله الامام عن  
النص ناسيا بابي بكر وعمر  
رضي الله عنهما فان نزلت  
فعلى أغنياء المسلمين القيام  
بها ثم نقل عن المحققين ان  
له الادخار ولا خلاف في  
جواز صرفه للمرتقة عن  
السنة القابلة وله صرف  
مال الغني في غير مصرفه  
وتعويض المرتقة اذا رآه  
مصلحة (هذا حكم منقول  
الغني فاما عقاره) من بناء  
أراض (فالذهب انه) لا  
يصير وقفا بنفس الحصول  
وان نقله الملقني عن الامام  
عن الائمة واعتمده بل الامام  
تخير بين انه (يجعل وقفا  
وتقسم غلته) في كل سنة  
مثلا (كذلك) أي على  
المرتقة بحسب حاجاتهم  
لانه أنفع لهم أو تقسم أعيانه  
عليهم أو يباع ويقسم غنمه  
بينهم واعتمد الاذرى المتن  
وجل التخير المذكور وفاقا  
للروضة وأصلها على انه لو  
رأه امام مجتهد جاز وأما  
عمومه فهو وجه والاختاس  
الاربعة من الجنس الخامس  
حكمها مامر بخلاف الجنس  
الخامس الذي للمصالح فانه

لا يقسم بل يباع أو بوقف وهو أولى ويصرف غنمه أو غلته. وفيها من مات من المرتقة بعد جمع المال وتام الحول أي المدة فقطه  
المضروبة للثقة وتعتبر بالحول لانه الأغلب ثم رأيتهم صراحا بذلك فقالوا ذكر الحول مثال قتله الشهر ونحوه فصيحا ولو أنه أو قبل تمام الحول

كان لو رثته فسطا المدة أو بعد الحول وقبل الجمع فلا شيء لو ارثه ولو ضاق المال عنهم بان لم يسد بالتوزيع مسداً يدي بالاحوج والاوزع عليهم بنسبة ما كان لهم وبصير الفاضل ديناً لهم ان قلنا ان مال الذي للمصالح فان قلنا انه للحيث سقط قاله الماوردي لكن أطلق في الروضة ان من عجز بيت المال عن اعطائه بقي ديناً عليه لا على ناظره \* (فصل في الغنمة وما يتبعها) (الغنيمة مال) ذكر للغالب فالاختصاص كذلك ولا ينافيه ما يأتي فيما يفعل فيه في الجهاد لانه مع كونه غنيمة اخضع بحكم مغاير للمال في أخذه (١٤١) وقسمته لتعدا تيان أحكام المال فيه فزعم شارح ان نحو الكلاب

وجلد الميتة غير غنيمة ليس  
اطلاقه في محله (حصل من)  
مالك بن نضر (كفار) أصليين  
حريين (بقتال وإيجاف)  
لنحو خيل أو ابل من الامن  
ذمين فانه لهم ولا يخمس  
والاو بمعنى أو فلا مرداً لما خذ  
بقتال الرحالة وفي السفن  
فانه غنيمة ولا إيجاف فيه  
أما ما أخذوه من مسلم قهراً  
فيجب رده له ككفارة  
الاسير بذهابه كذا أطلقوه  
ويظهر ان محله ان كان من  
ماله والارذل المسكوي يحتمل  
انه لا فرق لان اعطاء عنه  
يتضمن تقديراً دخوله في  
ملكه نظير ما يأتي فيمن أهر  
عن زوج طلق قبل وطء  
هل يرجع الشرط للزوج  
أو المصدق ورباً بالغماً  
احتجنا للتقديم بنسبة  
سقوط المهر عن ذمة الزوج  
ولا كذلك هنا لانه لا شيء في  
ذمة الاسير فلا تقدر فتعين  
الرد هنا للمالك جزماً وأما ما  
حصل من مرتدين ففي عكا  
سر ومن ذميين برأيه  
وكذا من لم تباعه الدعوة  
أصلاً وبالنسبة لنسبته إلى  
الله عليه وسلم ان تمسك بدين  
حق والافهوك بى على

فقططه أو عكسه فلا شيء انتهت وهي أوضح اه سيد عمر (قوله أو بعد الحول الخ) ويعلم منه بالاولى أنه لا شيء لو ارثه اذا مات قبل تمام الحول وقبل الجمع اه كرى (قوله عنهم) أي المرتقة (قوله والا) أي بان سداً بالتوزيع مسداً (قوله فان قلنا انه للحيث) وهو الاظهر كما تقدم (قوله أطلق في الروضة الخ) وكذا أطلق الروض وأقره شرحه

\* (فصل في الغنيمة وما يتبعها) \* (قوله في الغنيمة) إلى قول كفارة الاسير في المعنى الا قوله ولا ينافيه الى المتن والى قول المتن فيقدم في النهاية الا قوله المذكور وقوله ورد الى وأما ما حصل وقوله ويرده الى ولا يرد (قوله وما يتبعها) أي كالنقل الذي يشترطه الامام بما في بيت المال (قول المتن ما حصل) أي لنا بخلاف الغلص للذمين كما يأتي (قوله ولا ينافيه) أي كون الاختصاص غنيمة (قوله في الجهاد) متعلق بقوله باقى المقيد بالجار الاول (قوله في أخذه الخ) أي الاختصاص (قوله ان نحو الكلاب الخ) أي تكسر بخرمة (قوله ما تمسك به) وقوله أصليين وقوله حريين سيد كرى بخرم زاتها على الترتيب (قوله فانه) أي الحاصل لهم من أهل الحرب (قوله ولا إيجاف فيه) الواو للجمال (قوله مثلاً) أي أو من ذمى أو نحوه اه معنى (قوله يرد) أي حيث كان باقياً فان تلف فلا ضمان لعدم التزام الحرب اه عش (قوله اليه) أي الاسير وكذا ضمير من ماله (قوله والارذل المسكوي) معتمد ومعلوم أن الكلام في المسك المتبرع عن الاسير أو قال الاسير لغيره فادنى ففعل فهو قرض فيرده جزماً اه عش (قوله نظير ما يأتي الخ) حاصله أنه ان كان الدافع الزوج أو وليه جع للزوج أو أجنبيار جع للدافع اه عش (قوله طلق) عبارة المعنى ثم طلق اه (قوله من مرتدين الخ) أي من تركتهم (قوله وكذا من لم تباعه الدعوة) الى قوله على ما قاله الاذرى في المعنى (قوله ان تمسك الخ) الظاهر رجوعه للمعطوف فقط لكن عبارة الغنى كالصريح في رجوعه للمعطوف عليه أيضاً فامل (قوله والا) عبارة المعنى أما لو كان متمسكاً بدين باطل الخ (قوله ويرده ما يأتي الخ) الذي يأتي في الديات ان فيه ذمة تجوسى مفروض فحين لم تبلغه دعوة نبينا اه سم (قوله على التعريف) أي على عكسه (قوله فان القتال الخ) حاصله ارتكاب تجوز في التعريف وقد اشتهر احتياجه لقرينة واضحة أو شهرة الآن يقال الفقهاء ونحوهم يتساحون بمثل ذلك اه سم (قوله بخلاف ما تركوه الخ) عبارة المعنى ويرد على طر هذا الحد المتروك بسبب حصولنا في دارهم وضرب معسكرنا فيه فانه ليس غنيمة في أصح الوجهين عند الامام مع وجود الإيجاف وعلى عكسه ما أخذ على وجه السرقة أو نحوها فانه غنيمة اه (قوله ويجاب عن كون الخ) أي الذي يستشكل على هذا اه سم عبارة الرشيدى غرضه من ذلك الفرق بين هذا وبين ما تقدم من الصواب والمذكورة في قوله ولا يرد على

(قوله بقي ديناً عليه) قضيته ان هذا ألزم من نفقة القريب

\* (فصل في الغنيمة وما يتبعها) \* (قوله ويرده ما يأتي في الديات من وجوب ذمة تجوسى) مفروض فحين لم تبلغه دعوة نبينا ويأتى هناك أيضاً بورد فحين شك هل بلغته دعوة نبي هل يضمن ولا فعلى عدم الضمان يتجه انه كثر بي لكن بيناه هناك مخالفة ما قرره هناك لما قرره هنا فراجع (قوله فان القتال لما قرب وصار الخ) حاصل هذا التوجيه ارتكاب تجوز في التعريف وقد اشتهر احتياجه لقرينة واضحة أو شهرة الآن يقال الفقهاء ونحوهم يتساحون بمثل ذلك (قوله ويجاب عن كونه الخ) أي الذي يستشكل على هذا (قوله

ما قاله الاذرى ويرده ما يأتي في الديات من وجوب ذمة تجوسى في قتله وهو صريح في عصيته فالوجه انه كالذي ولا يرد على التعريف خلافاً لزمه ما هو بواعنه عند الالتقاء وقبل شهر السلاح وما صلحو نابه أو أهره لناعند القتال فان القتال لما قرب وصار كالتحقق الموجد وصار كانه موجوداً بطريق القوة المبرزة منزلة الفعل بخلاف ما تركوه بسبب حصول نحو خيلنا في دارهم فانه في علته لم يبق تقواً ثابتة القتال فيه ويجاب عن كون البلاد المفتوحة صلحاً غير غنيمة

بان خروجه عن المال لنا بالكتابة صير في حوزتنا ثابتة لهم فيه وجه بخلافه البلاد فان يدهم باقية علموا ولو بغير الوجه الذي كان قبل  
 الأصل فلم يتحقق معنى الغنيمة فيها ومرفى تعريف التي عماله تعلق بذلك (فيقدم منه) أي من أصل السلب) بفتح اللام (للقاتل) المسلم  
 ولو لم يوصى وقن وان لم يشترط له وان (١٤٢) كان المقتول تحوّر بيسه وان لم يقاتل كما اقتضاه اطلاقهم أو نحو امرأة أو وصي ان قاتلا

ولو أعرض عنه الخبر المتفق عليه من قتل قتيلا له عليه  
 بينة فله سلب نعم القاتل المسلم  
 القن الذي لا يستحقه من  
 خرج بان الامام وكذا نحو  
 مخذل وعين \* (تنبيه) \*  
 قوله صلى الله عليه وسلم من  
 قتل قتيلا مشكلا اذا قتل  
 كلف يقتل فهو من مجاز  
 الاول وهو ظاهر قبل ويصح  
 كونه حقيقة بما عاراه  
 قتل هذا القتل لا يقتل  
 سابق ونظيره جواب المتكلمين  
 عن المغالطة المشهورة ان  
 ايجاد المعدوم محال لان  
 اليجاد ان كان حال العدم  
 فهو جوع بين التقيضين  
 أحوال الوجود فهو تحصيل  
 الحاصل بان اختيار الثاني  
 واليجاد للموجود انما هو  
 بوجود مقارن لا متقدم  
 فليس فيه تحصيل للحاصل  
 (وهو باب القتل) التي  
 عليه (والخلف والران) وهو  
 خف طويلا لا قدم له يابس  
 للساق (والآلات الحرب  
 كدروع) وهو المسمى بالزردية  
 واللام (وسلاح) فضيته  
 ان الدرع غير سلاح وهو  
 كذلك وقد يطلق عليه وقد  
 الامام السلاح بمالم يزد  
 على العادة وهو تخمّل  
 (ومركوب) ولو بالقوة

انتعريف ما هو اعلم الخ اه (قوله بان خروجه عن المال) أي المصالح به فيما تقدم اه سم عبارة  
 الرشدي أي في المسائل التي جعلنا المال فيها غنية اه (قوله ماله تعلق بذلك) ومنه ان من الغنيمة السرقة من  
 دار الحرب ولقطتها اه ع ش عبارة المغني ومن الغنيمة ما أخذ من دارهم سرقة أو اختلاسا أو لقطعة وأما المار هو  
 الذي للحرب عند مسلم أو ذي المأوى الذي له عند أحدهما اذا انقلب الرهن وانقضت مدة الاجارة فهل هو في  
 أو غنيمة وجهان أشبههما كما قال الزركشي الثاني اه (قوله أي من أصل المال) الى التنبيه في النهاية والمغني  
 (قوله المسلم) فارسا كان أم لا اه مغني (قوله ولو نحو صبي) كالمجنون والاني اه مغني (قوله وان لم يقاتل)  
 أي المقتول وقوله أو نحو امرأتين النحو العبداه ع ش (قوله ولو أعرض) أي مستحق السلب مغني ونهاية  
 (قوله الذي) متعلق بالقن (قوله نحو مخذل الخ) عبارة المغني ويستثنى من اطلاقه الذي والمخذل والمرجع  
 والخائن ونحوهم من لا سهم له ولا رضى اه وعبارة شرح الروض أما المخذل وهو الذي يكثر الاراجيف ويكسر  
 قلوب الناس ويشبعهم فلا شيء له لا سهم ولا رضى ولا سلبا ولا نقلا لان ضرره أكثر من ضرر المنهزم بل يمنع  
 من الخروج للقتال والحضور فيه ويخرج من العسكر ان حضر الا ان يحصل بانجازه وهن فيترك اه (قوله  
 وعين) أي من الكفار علينا بان يعثوه للتجسس على أحوالنا والصورة أنه مسلم وأما ما في حاشية الشيخ ع ش  
 من أن المراد به من رسله نحن عينا على الكفار وجه عدم استحقاقه السلب انه انما قتل حين ذهابه لكشف  
 أحوال الكفار اه فيقال عليه ان عدم استحقاقه حينئذ انما هو لعدم شهوده الصف لا لخصوص كونه عينا  
 فلا فائدة في التصويرة اه رشدي أقول ولعل ما في ع ش أقرب (قوله التي عليه) الى قول المتن على  
 المذهب في المغني الا قوله فرس الى لا أكثر والى قوله وانما يستحق في النهاية الا قوله وقيد الامام الى المتن وقوله  
 وفرس الى لا أكثر وقوله ويلحق به الى المتن (قوله التي عليه) أي ولو حكما أخذ ما من فرسه انتهى معه  
 للقتال الآتي اه ع ش (قول المتن والزان) براء عالف فنون (قول المتن وسلاح) عبارة العباب وآلة حرب  
 يحتاجها اه وهي شاملة للمتعدي وغيره من نوع كسيفين أو أنواع وقضيتها الخراج لا يحتاج اليه وينبغي  
 الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكما توقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش (قوله قضيته) أي عطف  
 السلاح على الدرع (قوله بمالم يزد على العادة) فضيته أنه لو كان معه آلات الحرب من أنواع متعددة كسيف  
 وبندقية وخنجر ودبوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة كان معه سيفان فأنما يعطى واحدا منهما  
 ويمكن جل ذلك أي الزائد على العادة على الاحتياج اليه فيوافق ما مر آتفا اه ع ش (قوله وعليه يفرق الخ)  
 لكن الاوجه انه كالجنسية نهاية وسم (قول المتن ولجام الخ) وهو ما يجعل في فم الفرس والمقود الذي يجعل في  
 الحلقة وعسك الركب والمهامز هو الركب لكن في ع ش عن المختار هو حديدة تكون في مؤخر خف الرأض  
 اه والرأض من يروض الدابة أي يعلمها اه بجيرى (قول المتن سوار) وهو ما يجعل في اليد كالنبالة بدليل  
 عطف الطوق عليه اه بجيرى (قول المتن ومنطقة) وهي ما يشده الوسط (قول المتن وهيمان) اسم لكيس  
 الدراهم اه ع ش (قوله وطوق) وهو حلي للعنق اه قاموس (قول المتن ونفقة معه) بكيسها لا الخلفة في رحله  
 عن المال) أي المصالح به فيما تقدم (قوله الذي) متعلق بالقن (قوله في المتن وسلاح) وعبارة المنهج آلة  
 حرب قال في العباب يحتاجها انتهى وهو شامل للمتعدي من نوع كسيفين أو درجين أو أنواع كسيف ورمح  
 ونرس وقضيتها الخراج لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من  
 السلب (قوله وعليه يفرق الخ) لكن الاوجه انه كالجنسية شرح م

كان قاتل واجلا وعنه بيده مثلا وظاهر كلامهم هنا انه لا يكفي امسالك غلامه له حينئذ وان نزل الحاجة وعليه يفرق بينه وبين  
 ما قاله في الجنسية بانها تابعة لمركو به فاكتفى باقادة غيره ولا كذلك هذا (وسرج ولجام) ومقود ومهما زال لثبوت يده على ذلك لاجل الانتال حسا  
 (وكذا سوار ومنطقة) وهما من مافي وطوق (وخاتم ونفقة معه وجنية) فرس أو غيره ولو لم يغير جنس مركو به كراكب فرس معد نحو  
 ناقه أو بغل جنب فيما يظهر لا أكثر من واحدة

ولا ولد مراكوبة والخيرة في واحد من الجانبين المستحق (تقاد) وان لم يقدها هو على المعتمد (معه) أمامه أو خلفه أو يجنبه فقوله مافي المحرر والروضه وأصلها بين يديه مثال ويلحق بها على الاوجه سلاح مع غلام يحمل له ويفرق بينهما وبين امر في المركوب الذي مع غلامه بان ذلك يستغنى عنه كثير اختلاف سلاحه وان تعدد مكانه لم يفارقه (في الاظهر) لاتصال هذه الاشياء به مع احتياجه للجندية (لاحقية مشدودة على الفرس) وما فيه امن نقد ومتاع (على المذهب) لانقصا لها وعن فرسه مع عدم الاحتياج اليها وان أطال جرح في الانتصار لدخولها نعم لو عليها وقاية لظهره اتجه دخولها (وانما يستحق) القتال السلب (بمركوب غرر يكفي به) أي (١٤٣) الركوب أو الغرر للمسلمين (شركا) (أصلي مقبل على القتال في حال الحرب) كان أغرى به كلبا أو أعجميا يعتد وجوب طاعته ووقف في مقابلته حتى قتله بغيره لانه خاطر بوجهه حيث صبر في مقابلته حتى عقره السكب قاله القاضي وهو صريح في رد الحاق ابن الرضا غرره له وهو في نحو حصن لانه هنالك مخاطر بشئ أصلا وفي ان المراد انه وقف قريبا من السكب حتى قتله وحيث قد تقابلته تصح بالموحدة نظر القربة المذكور وبالفوقية نظر المقاتلة السكب الذي هو آلة للكافر فتعين الاذغى الثاني به يد (فلوري من حصن أو من الصف أو قتل أو غافلا أو مشغولا أو نحو شخهم أو أسيرا) لغيره والا فسيأتي أو قتله وقد انهمز الكفار بالكية بخلاف ما اذا تحيزوا أو قصدوا نحو خديعة لينة القتال و يظهر فيما لو انهمز واحد فتبعه حتى قتله مرتكب الغرر فيه

أي منزله اه شرح منهج (قوله ولا ولد مراكوبة) أي وان كان صغيرا أو يستثنى ذلك من حرمه التفريق بين الولادة وولده أو ينبغي أن يحمل تسليم الام للقاتل حيث كان بعد شرب الباء وجود ما يستغنى به الولد عن أمه والآن تركت امه في الغنمية أو يسلم هو مع امه للقاتل حتى يستغنى عن اللبن وان رأى الامام ذلك اه ع (قوله ويلحق بها الخ) وفي السلاح الذي عليها تردد الامام والظاهر انه من السلب نهاية وسم (قول المتن لاحقية) بغض المهمة وكسر القاف وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على حقو البعير اه مغنى (قوله نعم لوجهها) أي الاحقية (قول المتن بركوب غرر يكفي به شركا في حال الحرب) هذه قيو دلائل ثلاثة قرع عليها قوله فلوري الخ (قوله المسلمين) مفعول يكفي (قوله أو أعجميا الخ) خلافا للنهاية والمعنى حيث قال لا بعد نقل مسئلة السكب عن القاضي ما نصه وقول الزركشي ان قياسه أن يكون الحكم كذلك فيما لو أغرى عليه مجنونا أو أعجميا بعمد وجوب طاعته مردود اذا انقيس عليه لا يملك والمقيس على ذلك فهو للمجنون ولما لا الرقيق لا لهما اه قال سم ولا يبعد ان الصي الذي لا يميز كالمجنون اه (قوله قاله القاضي) أي ما ذكر من مسئلة السكب وعلتها لامسئلة الاعجمي أيضا لما امر خلافا لما يوجهه ويحتمل رجوعه للعلة فقط (قوله وهو في نحو حصن الخ) بجملة حالية (قوله قريبا من السكب الخ) يقتضي انه لو كان قريبا منه وبعبء من الكافر ان الحكم كذلك وهو محل توقف فالذي يظهر ويؤذن به قوله ووقف في مقابلته الخ ان العبرة بالقرب من الكافر حتى يتحقق المخاطرة بالروح وعليه فظاهر ان ضابطه أن يكون يجعل بينه وبينه سلاح الكافر ولو نحو سهم اه سيد عمر أقول قوله يقتضي الى قوله فالذي يظهر محل تأمل اذ القرب من السكب الذي آلة قتله مستلزم للقرب من الكافر (قوله فقاتله) أي هذه المادة في قول القاضي حيث صبر في مقابلته الخ (قوله للكافر) متعلق بقوله المقاتلة (قوله ثم رأيت الخ) ولينظر وجه تاييدها استظهره ليحجرو (قوله والامام الخ) عطف على الماوردي (قوله لعدم التغير بر) الى قوله وقول السبكي في المعنى والى قوله وأفهمت السنين في النهاية (قوله لما ياتي) أي في قوله لانه صلى الله عليه وسلم أطلق سلب أبي جهل الخ (قوله فان لم يتغنه) أي جرحه ولم يتغنه وقله آخر (قوله أو أمسكه الخ) أو اشترك اثنان في قتله أو اختلعه اه مغنى (قوله فان منع الخ) مقتضى كلامه ان مجرد المنع عن الهرب كاف في تحقق الاسر والمصرح به في الاسنى والمعنى والغرر خلافه وانه لا بد مع ذلك من ضابطه والا فليس بأسر حتى لو منع واحد عن الهرب وقله آخر اشتركا وعليه في المراد بالضبط وليحجرو اه سيد عمر (قوله كمخذل) أي وذى (قوله فذف وراء) عبارة الغنى وكذا كتبها المصنف بخطه في المنهاج ثم ضرب على لفظة وراء اه (قوله وقول السبكي الخ) أقر أي قول السبكي المعنى (قوله

(قوله ويلحق بها الخ) وفي السلاح الذي عليها تردد الامام والظاهر انه من السلب لانه انما يحمله عليها ليقا تل به عند الحاجة شرح مر (قوله لانقصا لها عنه وعن فرسه) اذ ليست ملبوسا لو واحد منهما مثالا (قوله كان أغرى به كلبا) نقله في شرح الروض عن القاضي ثم قال قاله الزركشي ان الحكم كذلك لو أغرى به مجنونا أو أعجميا انتهى والوجه خلافه في المجنون بل السلب للمجنون والفرق ان السكب لا يتصور ملكه فهو

أن له سابه وان بعد عن الجيش وانقطعت نسبه عنه بخلاف المنهمز بانهم زام جيشه لاندفاع شره ثم رأيت الماوردي قال ان قتله وقدولى عن الحرب تاركها فلا سلب له الا ان قران الحرب كروفر والامام قال المنهمز من فارق المعترك نصرا لامن ترددين الميسرة والمينة (فلا سلب) لعدم التغير بالنفس الذي جعل له السلب في مقابلته ولو أنخه واحد وقتله آخر فهو للمنعن لما ياتي فان لم يتغنه فلثاني أو أمسكه واحد ولم ينعه الهرب فقتله آخر فلها فان منعته فهو الاسر ولو كان أحدهما لا سلب له كمخذل كان ما يثبت له لولا ما منع غنيمته وعبارة أصله من وراء الصف فذف وراء لهما مها وفهم صورتهما ماذ كره بالاولى وقول السبكي ان هذا حسن لمن لا يلتزم في الاختصار الاثبات بمعنى الاصل من غير



والا لم يحز عيب اذ من شأن المختصر تفسير ما أوهم سبحانه ان كان فيما أتى به زيادة مسئلة على ان المصنف التزم التغيير في خطبته فبقائه السبكي لا يلاقى صنعة أصلا (وكفاية شره أن نزيل امتناعه بان يقتض) يعني نزيل ضوء (عينية) أو العين الباقية له (أو يقطع يديه ورجليه) لانه صلى الله عليه وسلم أعطى سلب أبي جهل (١٤٤) لعنه الله أن يخفيه ابني عقر اعدون فأناله ابن مسعود رضي الله عنهم (وكذا أو أسره) فقتله الامام

أومن عليه أو أرقه أو فاده  
 نعم لاحق له في وقته وقداته  
 لان اسم السلب لا يقع  
 عليه ما (أو قطع يديه أو  
 وجليه) أو قطع يدا ورجلا  
 (في الاظهر) لانه أزال  
 أعظم امتناعه وفرض  
 بقاءه مع هذا أو ما قبله  
 نادر (ولا يخمس السلب  
 على المشهور) لا يتابع  
 حكمه من حبان (وبعد  
 السلب يخرج من رأس  
 مال الغنيمة حيث لا متطوع  
 مؤنة الحفظ والنقل  
 وغيرهما) من المأون اللازمة  
 للحاجة إليها ولا يجوز له  
 اخراجها ثم متطوع ولا  
 باكثر من أجره المثل لانه  
 كولي اليتيم (ثم يخمس  
 الباقي) وان شرط عليهم  
 عدم تخميسه فيجعل خمسة  
 أقسام منه ويكتب  
 على رقعة لله أو للمصالح  
 وعلى أربعة للغنائم وتدرج  
 في بنادق ويقرع في خارج  
 لله يجعل خمسة الخمسة  
 السابقين في التي كما قال  
 (نخسه) لاهل جنس التي  
 يقسم كما سبق) والأربعة  
 الباقية للغنائم وتقدم  
 قسمتها بينهم لحضورهم  
 ويكره تأخيرها لئلا يابل  
 يحرم ان طلبوا تجليلها ولو  
 بلسان الحال كالتحشيه  
 الاذرى وأفهم المتن انه لا  
 يصح شرط الامام من غنم شأفه وله وفي قول يصح وعليه الأربعة الثلاثة (والاصح ان النقل) بفتح الفاء واسكانها (يكون من  
 حس الخمس المرصدا للمصالح) لانه المأثور كما جاء عن ابن المسيب وانما يجري هذا الخلاف ان نقل) بالتحقيق معدى لو اخذوه وما تعرض حظه  
 والتشديد معدى لاثنتين أي جعل النقل بان شرطاً ثلث مثلاً (عما سيغنم في هذا القتال) وغيره ويغفر الجهل للحاجة وأفهم السنين امتناع

والا أي وان التزم الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير أي مطلقا كما هو ظاهر لم يحز وعدم الجواز من هذا التقدير  
 مما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجيب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الا ان المصنف ليس من  
 التزم ذلك اه سم (قوله أو العين) الى قول وافهم المتن في المغنى الا قوله لانه أزال الى المتن (قوله لاحق له)  
 أي لا بأس وقوله في رقبته أي المأسور وما ذكر صريح في ان من أسركا فلا يستقل بالتصرف فيه بل  
 الخيرة فيه الامام وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يأسره في الحرب أو غيره كان دخل دارنا بغير أمان فأسره  
 اه عش (قوله أو قطع يدا ورجلا) أي أو البند أو الرجل الباقية ثم هذا من قوله السابق أو العين الباقية  
 (قوله وفرض بقاءه) أي الامتناع وقوله مع هذا أي قوله أو قطع يدا الخ اه عش (قول المتن يخرج)  
 كذا في نسخ السارح بمشاة تحتية وضبطه النهاية والمغنى نقل عن خط المصنف بمشاة فوقية (قوله حيث  
 لا متطوع) الانسب ما يأتي زبادو يكون ذلك بالمصلحة (قوله من المأون اللازمة) كاجرة حال وراع (قوله ولا  
 يجوز الخ) الاولى التفرغ (قوله وان شرط الخ) غاية عبارة المغنى وان شرط الامام للجيش ان لا يخمس  
 عليهم لم يصح شرطه ووجب تخميس ما غنموه سواء أشرط ذلك للضرورة أم لا اه (قوله ويكتب على رقعة  
 الخ) لم يذكر ذلك في قسمه مال التي كما تقدم فليست بغيره اه سم أقول ان الغنائم هنا اما لكونها لا تخمس  
 الا ربعا وهاضرون ومحصورون ويجب دفع الأخرى الأربعة اليهم مالا على ما يأتي فوسيت القرعة القاطعة  
 للنزاع كما في سائر المالك وأما التي عافاهم موكول الى الامام ولا مال فيه معين فلم يكن للقرعة فيه معنى اه  
 رشدي (قوله في بنادق) أي متساوية اه مغنى (قوله فخرج لله) أي أو للمصالح اه مغنى (قوله  
 ويقدّم قسمتها الخ) أي يستحب ان يكون قسمها للغنائم في دار الحرب (قوله ويكره تأخيرها الخ) أي بلا  
 عذر ورض ومعنى (قوله ولو بلسان الحال) قد يؤخذ منه ان الذين يحرم عليهم عدم توفية الدين اذا دلت  
 القرينة على الطلب من الدائن اه عش (قوله وأفهم المتن الخ) أي حيث أطلق التخمس وقد  
 تقرر في محله ان مطلقات العلوم ضرورية (قول المتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التثقل انما يكون  
 قبل اصابة الغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب اما بعد اصابته فيمتنع ان يخص بعضهم ببعض  
 ما أصابوه من غنم ومعنى قال عش قوله ببعض ما أصابوه يتأمل هذا مع ما سياتي من ان له بعد اصابة  
 الغنم تثقل من ظهرت منه نكايته في الحرب ثم رأيت سم صرح بالتوقف المذكور اللهم الا ان يحمل  
 ما يأتي على ان المراد منه من سهم المصالح لامن الأخرى الأربعة اه (قوله بفتح الفاء) الى قوله والمخذل في  
 المغنى والى قول المتن ولا شيء في النهاية (قوله بالتحقيق) أي مفتوح الفاء ومضارعه الا في مضمومها  
 مجرد آله بخلاف المجنون وكذا في العبد الاجمى فيكون لسيده شرح مر ولا يبعد ان الصبي الذي لا يميز  
 كالمجنون (قوله والا) أي وان التزم الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير أي مطلقا كما هو ظاهر لم يحز وعدم  
 الجواز من هذا التقدير مما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجيب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الا ان  
 المصنف ليس من التزم ذلك فعلم أن ما أورده على السبكي لا يلاقى ما أفادته عبارته أصلا (قوله ويكتب الخ) لم  
 يذكر ذلك في قسمه مال التي كما تقدم فليست بغيره اه سم أقول ان الغنائم هنا اما لكونها لا تخمس  
 في المتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التثقل انما يكون قبل اصابة الغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام  
 الاصحاب اما بعد اصابته فيمتنع ان يخص بعضهم ببعض ما أصابوه انتهى فليست فائدة هذا مع قوله الا في  
 والنقل قسم آخر الخ فانه ظاهر في انه بعد الاصابة مع أنه كما هتامن مال المصالح أو هذه الغنيمة (قوله وأفهمت  
 السنين الخ) لم يبين الحكم حيث نقل مع الجهل بالقدر فيما ذكره هل يجب شيء وما هو أو لا

لا يصح شرط الامام من غنم شأفه وله وفي قول يصح وعليه الأربعة الثلاثة (والاصح ان النقل) بفتح الفاء واسكانها (يكون من  
 حس الخمس المرصدا للمصالح) لانه المأثور كما جاء عن ابن المسيب وانما يجري هذا الخلاف ان نقل) بالتحقيق معدى لو اخذوه وما تعرض حظه  
 والتشديد معدى لاثنتين أي جعل النقل بان شرطاً ثلث مثلاً (عما سيغنم في هذا القتال) وغيره ويغفر الجهل للحاجة وأفهم السنين امتناع

التفصيل مع الجهل بالقدر مما غنم وهو كذلك بخلاف ما إذا علم كإقال (ويجوز أن ينقل من مال المصالح الحاصل عنده) في بيت المال ويجب تعيين قدره إذا حاجته لا غنما والجهل حينئذ وما اقتضاه كلام المتن من تخيير بين الخمس (١٤٥) ومال المصالح يحمل على ما إذا لم يظهر له أن

أحدهما أصح والألزمة  
فله (والنقل زيادة) على  
سهم الغنمة (يشروطها  
الامام أو الأمير) عند الحاجة  
لامطلقا (إن يفعل) ولو غير  
معين (ما فيه نكايته في  
الكفار) زائدة على نكايته  
الجيش كدلالة على قلعة  
وتجسس وحفظ مك من  
سواء استحق سلبا أم لا  
وللنقل قسم آخر وهو أن  
يزيد الامام من صدر ماله  
أو تجوز في الحرب كبراز  
وحسن اقدام وهو من سهم  
المصالح الذي عنده أو من  
هذه الغنمة (ويجوز  
الامام أو الأمير (في قدره)  
بحسب قلة العمل ونظيره  
وضدهما (والاخصاس  
الاربعة) أي الباقي منها  
بعد الساب والمؤمن (عقارها  
ومنفقها للغنائم) لا لآية  
وفعله صلى الله عليه وسلم  
(وهم من خضر الواقعة)  
يعني قبل الفتح ولو بعد  
الاشراف عليه (بنية القتال)  
من يسهم له كما يقدره شارح  
وهو غير محتاج إلى بيان من  
يرضه من جملة الغنائم كما  
يعلم مما يأتي ثم رأيت  
السبكي صرح بذلك والمخذل  
والمرجف لآية لهما صحبة  
في القتال فلا يردان خلافا  
لبعضهم (وان لم يقاتل) أو  
قاتل وان حضر بنية أخرى

لا غير اه رشدي (قول المتن الحاصل عنده) تنبيه لا يختص ذلك بالحاصل عنده كما يفهمه كلامه  
بل يجوز أن يعطى مما يجدد في بيت المال اه معنى (قوله عند الحاجة) ككثرة العدو وقلة المسلمين  
واقضاء الحال بعث السرايا وحفظ المكاس اه معنى (قول المتن لم يفعل الخ) ولو متعدد اه معنى  
(قوله ولو غير معين) كن فعل كذا فله كذا اه معنى (قوله قسم آخر الخ) وهذا يسمى انعاما جزاء على  
فعل ماض شكر أو اذول جعالة اه معنى (قوله أو من هذه الغنمة) عطف على قوله عنده أي أو من سهم  
المصالح الذي هو من هذه الغنمة اه عش (قول المتن في قدره) وتجاوز الزيادة على الثلث والنقص عن  
الرابع بحسب الاجتهاد اه معنى (قوله أي الباقي منها الخ) الأولى بل الصواب حذف فلان الكلام هنا والذي  
قبله انعاما وفي الباقي بعد ما ذكر كما تقدم التصريح به مع أنه لو فهم ان الساب والمؤمن من الاخصاس الاربعة وهو  
خلاف ما مر من اخراجها من رأس المال ثم تخفيض الباقي اه رشدي (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم)  
الواو فيه بمعنى مع إذا لآية لا دلالة فيها بتجريدها وانما يبينها فعله صلى الله عليه وسلم اه رشدي (قوله  
والمرجف) عطف تفسير وقوله لآية لهما مراعاة اللفظ اذ العطف تفسيرى كما هو الظاهر اه عش (قوله  
فلا يردان) أي على من طوق المتن (قوله خلافا لبعضهم) أقر ذلك البعض المعنى (قوله أو قاتل) إلى قوله أما  
المبعوث في المعنى الا قوله ولا يردان فان عاد (قوله لقول أبي بكر الخ) تعليلا للمتن (قوله ولان الغالب ان  
الحضور يجزى الخ) ولا يتأخر عنه في الغالب الالعدم الحاجة اليه اه معنى (قوله فعلم الخ) أي من اشتراط  
أحد الامر من القتال أو نيته (قوله لكن ان كان الخ) عبارة النهاية لكن عمله فحين لم يكن من ذلك الجيش والا  
استحق فبما يظهر اه (قوله والاستحق الخ) ظاهره وان لم يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل  
اه سم (قوله على الاوجه) المتبادر ان معناه على الاوجه من الخلاف فيكون الحاصل ان الذي من غير هذا  
الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف وان الذي منه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق  
لما في الروض وشرحه أي والمغنى مما حاصله أنه يسهم له وان لم يقاتل كان من هذا الجيش أو جيش آخر قطعاً  
في الأول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكاف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل أي الذي من غير هذا

(قوله الا لزمه فعله) أي كما قال الرازي انه الاشبه بعد نقله التخيير عن الغزالي (قوله ويجزى الامام في قدره الخ)  
قال الشارح في شرح الارشاد وقضية كلامه ان من استحق السهم يستحق السلب مع تمام سهمه وهو ما نقله  
الماوردي عن ظاهر النص خلافاً لنقل عن الماوردي ما يخالف ذلك اه (قوله ممن يسهم له الخ) في الروض  
ويعطى غائباً حضر للقتال قبل انقضائه مما سيجاز وان لم يقاتل قال في شرحه ان كان ممن يسهم له (قوله أو  
قاتل وان حضر بنية أخرى) أي كما يفهم من قوله الا أي والاصح ان الاجير الخ (قوله لكن ان كان من غير  
هذا الجيش والاستحق على الاوجه) لا يخفى ان المتبادر منه ان معنى قوله والاستحق على الاوجه من الخلاف  
فيكون الحاصل أن الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف وان الذي فيه يستحق وان  
لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لقول الروض وشرحه وان أفادت أسير من يد الكفار أو أسلم كافر أسهم  
له ان حضر الصف وان لم يقاتل وانما يسهم لكل منهما ما حيز بعد حضوره فان كان هذا الاسير من جيش  
آخر أسهم له ان قاتل لانه قد بان بقتاله قصده للجهاد وان خلاصه لم يتحضر غرضه والا فقولان أحدهما  
وصححه في الشرح الصغير يسهم لشهود الواقعة وانما يسهم لالعدم قصده للجهاد اه وحاصله كما ترى انه  
يسهم له وان لم يقاتل كان في هذا الجيش أو جيش آخر قطعاً في الأول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكاف  
بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل أي الذي من غير الجيش لكن قضية الصنيع حينئذ عدم استحقاق  
الذي من هذا الجيش اذ لم يقاتل وهو ممنوع نقله ومعنى (قوله والاستحق على الاوجه) ظاهره وان لم

(١٩ - (شرواني وابن قاسم) - سابع) لقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما غنما الغنم من شهد الواقعة ولا يخالف لهما من الصحابة ولان القضية تهمة للجهاد ولان الغالب ان الحضور ويجزى اليه ولان فيه تكثير سواد المسلمين فعلم انه لوهرب بأسير من كفار فحضر بنية خلاص نفسه دون القتال لم يستحق الا ان قاتل لكن ان كان من غير هذا الجيش والاستحق على الاوجه ولو انهم حاضروا

غير متعرف ولا متخبر تقر بنية لم يستحق شيئا مما غنم في غيبته ولا يرد خلافا لمن زعمه لان انهرامه أبطل نية القتال فان عاد وأحضر شخص الواقعة في الانشاء لم يستحق الامم غنم بعد حضوره وبصدق متعرف لقتال ومتخبر لقشة قربة بيمينه ان عاد قبل انقضاء الحرب فيشلوك في الجميع والسررايا المبعوث من دار الحرب لكون الباعث بها شركاء فيما غنمهم كل والجيش وان اختلفت الجهة وخش البعد بينهم أما المبعوث من دارنا فلا يشاركون الا ان تعاونوا واتحد أميرهم (١٤٦) والجهة اذا لا يكونون كجيش واحد الا فيما ذكر ويلحق بكل جاسوسها وحارسها وكينها

ولا يردوا خد من هؤلاء على كلامه خلافا لمن زعمه أيضا لانهم في حكم الحاضرين (ولاشي لمن حضر بعد انقضاء القتال) لما مر (وفيما) لو حضر (قبل حيازة المال) جميعه وبعد انقضاء الوقعة (وجه) انه يعطى لانه يلحق قبل تمام الاستيلاء والاصح المنع لانه لم يشهد شيئا من الوقعة (ولومات بعضهم بعد انقضائه والحيازة فحقه) أي حق تملكه لما سيد كر أن الغنيمة لتمامك الا بالقسمة أو اختيار التملك (لوارثه) كسائر الحقوق (وكذا) لومات بعضهم (بعد الانقضاء) للقتال (وقبل الحيازة في الاصح) لوجود المقضي للملك وهو انقضاء القتال (ولومات في) أثناء القتال (قبل حيازة شيئا) (فالذهب انه لاشي له) فلا حق لوارثه في شيئا أو بعد حيازة شيئا فله حصته منه وفارق استحقاقه لسهم فرسه الذي مات أو خرج عن ملكه في الانشاء ولو قبل الحيازة بانه أصل والفرس تابع فخاز بقائه سهمه للمتبوع ومرضه ووجهه في الانشاء لا يمنع استحقاقه وان لم يرج برؤه والجنون والاعماء كالموت (والاظهر ان الاجير) اجارة عين (لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمتعرف) كالخياط لم يسهم لهم اذا قاتلوا لانهم أولى من حضر بنية القتال ولم يقاتل أما أجير اللفة فيستحق جزا من قاتل أو نوى القتال كالجونى القتال وأجير الجهاد المسلم لاسهم له ولا رضى ولا حرة لبطان الاجارة له مع اعراضه عن القتال بالاجارة المتناقية له وبهذا يفرق بينه وبين نحو التجارة لانها لا يتنافيه ومن ثم أثرت بنية القتال معها كما تقر (والراجل سهم والفراس)

الجيش لكن قضية الصنيع حينئذ عدم استحقاق الذي من هذا الجيش اذا لم يقاتل وهو ممنوع نقلا ومعنى اه سم (قوله غير متعرف) أي لقتال (قوله ولا متخبر لقربة) وأما المتخبر الى فشة قربة فانه يعطى لبقائه في الحرب بمعنى اه معنى (قوله بيمينه) وان نكل لم يستحق الامن المحوز بعد عوده اه معنى (قوله والسررايا) مبتدأ خبره شركاء اه سم (قوله لكون الباعث الخ) علة مقدمة لقوله شركاء وقوله بها أي دار الحرب خبر كون (قوله والجيش) عطف على كل وقوله وان اختلفت الخ غاية (قوله على كلامه) أي عكسه (قوله لمن زعمه) أقره المعنى (قوله لانهم الخ) علة لعدم الورود (قول المتن ولاشي) الى قوله والراجل في النهاية وكذا في الغنى الا قوله والاعماء (قوله لما مر) أي من قول أبي بكر وعمر الخ (قوله أي حق تملكه) أي لانفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مغضول لرأي الوارث ان شاء تملك وان شاء أعرض اه عش (قوله لما سيد كر الخ) تعليل للتفسير (قوله الا بالقسمة أو اختيار التملك) أي على القولين في ذلك اه رشدي (قوله حصته منه) أي من المحوز اه عش (قوله بقاء سهمه) أي الفرس وقوله للمتبوع متعلق للبقاء (قوله ومرضه) أي المقاتل اه عش (قوله والجنون الخ) فلو جن بعد انقضاء القتال ولو قبل الحيازة استحق سهمه من الجميع أوفى أثناءه وقبل حيازة شيئا فلاشي له أو بعد حيازة شيئا استحق مما حيز قبل جنونه لا بعده فلا يستحق منه شيئا هذا مقتضى تشبيهه بالموت وهو واضح الا في الثالثة بالنسبة لما حيز بعد جنونه فان عدم استحقاقه منه مطلقا بطل قطعاً فيما يظهر وانما يتردد النظر في أنه هل يرضخ له أو يسهم أخذاً مما باقى في ذي رضى زال نقصه في أثناء القتال فانه يسهم له مما حيز قبل زوال نقصه فليتامل اه سيد عمر (قوله والاعماء كالموت) خلافا للمعنى عبارة وفي المعنى عليه وجهان أو وجههما أنه يسهم له لانه نوع من المرض اه عبارة سم قوله والاعماء كالموت أي الا في قوله فحقه لوارثه كما هو معلوم اه وبعبارة عش قوله والاعماء الخ وينبغي ان يحمله اذا لم ينشأ الاعماء من القتال والافهم من المرض اه (قوله اجارة عين) أي ان قيدت بمدة أخذاً مما باقى اه رشدي عبارة المعنى والاظهر ان الاجير الذي وردت الاجارة على عينه مدة معينة لا لجهاد بل لسياسة الخ أمان وردت الاجارة على ذمته أو بغير مدة فيعطى وان لم يقاتل اه (قوله أما أجير اللفة) أي أو بغير مدة اه نهاية (قوله أو نوى القتال) لم يذ كر هذا في أجير العين اه سم لكنه سيد كر ما يدل على أنه لا فرق (قوله لاسهم له الخ) هل له السلب الظاهر لا اه سم وقال عش مانصه قال سم على حج هل له السلب أم لانه نظر اه سم أقول والا قرب الاول أخذاً من عموم حديث من قتل قتيلاً له سلبه اه وتقدم عن الغنى في مجت السلب ما يقيد أنه لا سلب له وفاقا لما استظهره سم راجعه (قوله لبطان الاجارة الخ) لانه بحضور الصف تعين عليه نهاية ومعنى (قوله معها) أي التجارة اه عش (قوله كما تقر) كانه اشارة الى قوله في أجير اللفة أو نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل وأظهر من هذا دلالة على ذلك قوله الاتي والتاجر والمتعرف اذا

يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل (قوله والسررايا) مبتدأ خبره شركاء (قوله والاعماء كالموت) أي الا في قوله فحقه لوارثه كما هو معلوم (قوله أو نوى القتال) لم يذ كر هذا في أجير العين (قوله لاسهم له الخ) هل له السلب الظاهر لا (قوله كما تقر) كانه اشارة الى قوله في أجير اللفة أو نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل وأظهر من هذا دلالة على ذلك قوله الاتي

برؤه والجنون والاعماء كالموت (والاظهر ان الاجير) اجارة عين (لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمتعرف) كالخياط لم يسهم لهم اذا قاتلوا لانهم أولى من حضر بنية القتال ولم يقاتل أما أجير اللفة فيستحق جزا من قاتل أو نوى القتال كالجونى القتال وأجير الجهاد المسلم لاسهم له ولا رضى ولا حرة لبطان الاجارة له مع اعراضه عن القتال بالاجارة المتناقية له وبهذا يفرق بينه وبين نحو التجارة لانها لا يتنافيه ومن ثم أثرت بنية القتال معها كما تقر (والراجل سهم والفراس)

وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والا فلذية كالموضع فرسه في الحرب فوجدته آخر فقاتل عليه فيسهم له المالك (ثلاثة) واحده واثنان لفرسه لا يتابع رواه الشيخان وان لم يقاتل عليه بان كان معه أو بقر به متهيبا لذلك ولكنه قاتل رجلا أو في سفينة بقرب الساحل واحتل أن يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها ولو حضر افرس مشترك أعطياهما منه شركة (١٤٧) بينهما فان ركبها أو كان فيها قوة الكثرة والفرق

بهما أعطيا أربعة أسهم سهمان لهما وسهمان للفرس والا فسهمان لهما فقط نعم ينبغي أن لها الرضخ كالأغناء فيه ولو غزا نحو صبيان وعبد ونساء قسم بينهم ماعدا الجنس بحسب ما يقتضيه الرأي من تساو وتفضيل ما لم يحضر معهم كامل والا فلهم الرضخ وله الباقي وقضية ما تقران الذميين لو حضر وامع مسلم كان لهم بعد الجنس الرضخ والباقي للمسلم وبه يصرح قول الروضة وأما اذا كان مع أهل الرضخ واحدا من أهل الكمال فتعبيره باهل الرضخ هنا يقيدان ذكره قبله العبيد والنساء والصبيان للتمثيل لا للتقييد وبهذا تبين أن الأصح من وجهين في النهاية لم يرجح ابن الرفعة وغيره منهما شيئا فيما غنمه مسلم وذبحه كالمسلان انه يخمس السكك ثم للسذبي الرضخ لا غير ويوجه بان كونه تابعا للمسلم أولى من كونه مساويا له (ولا يعطى) من معه أكثر من فرس (الا لفرس واحد) لا يتابع (عربيا كان أو غيره) كبرزون وهو ما أتوا به أجمعيان وهجين وهو ما أتوا به

لم يقاتلا ولا نوي القتال اه سم أقول بل إشارة الى قوله كجاء نوى القتال (قوله وان غصب الخ) الى قوله وقضية ما تقر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله نعم الى ولو غزى (قوله لكن من غير حاضر الخ) عبارة المغنى ولو استعار فرسا أو استأجره أو غصبه ولم يحضر المالك الواقعة أو حضر له فرس غيره أسهم له لا للمالك لانه الذي أخضره وشهده الواقعة أما اذا كان المالك حاضر والا فرس معه وعلم بفرسه أو ضاع فرسه الذي يريد القتال عليه فانه يستحق سهمه وان كان معه فرس فلا يستحق سهم الغصوب ولا الضائع لما ساقى أنه لا يعطى الا لفرس واحد اه (قوله فلذية) أى المالك الفرس اه عش (قوله فلذية) مانصة ظاهره وان لم يتمكن من أخذها من الغاصب اه سم (قوله متهيبا لذلك) خرج بذلك ما صحبه الحمل عليه فلا شئ له بسببه لانه ليس معد للقتال وان احتجج اليه في جل الأثقال اه عش (قوله أو في سفينة) أو في حصن اه مغنى (قوله ان لها) أى للفرس الرضخ ويقسم بينهما اه عش (قوله كالأغناء الخ) أى كفرس لا غناء الخ (قوله نحو صبيان الخ) من نحو المجانين اه عش (قوله قسم بينهم الخ) ويتبعهم صغار السبي في الاسلام اه مغنى (قوله وقضية ما تقر) أى قوله والا فلهم الرضخ الخ (قوله قول الروضة الخ) أى والمغنى (قوله فتعبيره) أى الروضة (قوله للتمثيل الخ) أى مثلهم ذميون معهم مسلم (قوله في النهاية) وقوله لم يرجح الخ وقوله فيما غنمه الخ كل منها اعتلوا وجهين (قوله انه يخمس الخ) خبر ان الأصح الخ (قوله كبرزون) الى قوله وأعلاه في النهاية والمغنى الا قوله ففي القاموس الى وذلك (قوله ويطلق) أى الهجين (قوله وعربي) عطف على التميم وقوله ومقرف كقوله وهجين عطف على برزون (قوله أيضا) أى كالهجين (قوله أى أمه الخ) من كلام القاموس وتفسير لما يداني الخ (قوله وتفاوتهما فيه كتفاوت الخ) مبتدأ وخبر (قول المتن لا البعير الخ) والحيوان المتولد بين ما يرضع وما يسهم له حكم ما يرضع له نهاية ومعنى اه (قول المتن وغيره) ومن الغير ما لو ركب طائر أو قاتل عليه أو بقى ما لو حمل آدمي أو دمي أو قاتل عليه هل يسهم له ما بان يعطى كل سهم راجل أو للمقاتل ورضع للحامل فيه نظار والأقرب الاول اه عش (قوله ألا يصح) أى غير الخيل (قوله لها) أى البعير وغيره والثاني ثابت باعتبار معنى الغير (قوله بها) أى برضخها على خذف المضاف (قوله قيل الا الهجين الخ) اعتمده الشهاب الرملي والنهاية والمغنى (قوله فيقدم) أى الهجين منه (قوله البعير لا تنفع فيه الخ) قد ينبغي عنه قول المصنف الآتى وما لا غناء فيه (قوله لا تنفع فيه) الى قول المتن فلهم الرضخ في النهاية (قول المتن أعف) ولو أخضر أعف فصح فان كان حال حضور الواقعة صحكها أسهم له والا فلا كما يحثه بعض المتأخرين نهاية ومعنى وينبغي أوفى أثناها وقد يشبهه قوله حال حضور الواقعة اه سم (قوله أى مهزول) الى قول المتن فلهم الرضخ

والتاجر والمخترق اذا لم يقاتلا ولا نوي القتال اه (قوله والا فلذية) ظاهره وان لم يتمكن من أخذه من الغاصب (قوله نعم ينبغي الخ) اعتمده مر (قوله ولو غزا نحو صبيان الخ) ومن كمل منهم في الحرب أسهم له فيما يظهر شرح مر (قوله وعربي) عطف على مقرف وهجين قبله عطف على برزون (قوله وأعلاها القيل) فالبعير قبل الا الهجين الخ) عبارة شرح الروض والظاهر أنه يفضل البعير على البغل بل نقل عن الحسن البصري أنه يسهم له لقوله تعالى فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ثم رأيت في التعليق على الحاوي والانوار تفضيل البغل على البعير ولم أره في غيرهما وفيه نظر اه وجع شيخنا الشهاب مر بحمل الاول على نحو الهجين والثاني على غيره شرح مر (قوله في المتن أعف) ولو أخضر أعف فصح فان كان حال حضور الواقعة صحكها أسهم له والا فلا كما يحثه بعض المتأخرين شرح مر وقوله حال حضور

عربي فقط و يطلق أيضا على التميم وعربي أمه أمة ومقرف وهو عكسه و يطلق على غير الفرس أيضا في القاموس المقرف كحسب ما يداني الهجنة أى أمه عربية لا أوله لان الأقارب من قبل النحل والهجنة من قبل الام وذلك لصلاح السكك للذكر والفر وتفاوتها فيه كتفاوت الرحالة (الابعية وغيره) كقيل وبغل ألا تصلح صلاحية الخيل نعم يرضع لها ولا يبلغ بها سهم فرس ويقاوت بينها وأعلاها القيل فالبعير قبل الا الهجين فيقدم على القيل وفيه نظر فالبغل فالجاء على الوجه (ولا يعطى لفرس) لا تنفع فيه كصغير وهو ما لم يبلغ سنه (أعف)

أي مهزول وألحق به الأذرى الحرون الجوج (وما لا غناء) بفتح المجمة والمد أي نفع (فيه) لثوب كبر وهرم لعدم فائدته (وفي قول يعطى ان لم يعلم نهى الامير عن احضاره) كالشيخ الهم وفرق الاول بان هذا ينتفع برأيه ودعائه والكلام في السهم أما الرضخ فيعطى له أي ما لم يعلم النهى عن احضاره فيما يظهر اذ لا يدخل الامير دار (١٤٨) الحرب الا فرسا كاملا ولا يؤثر طر وجمعه ومرضه وجرحه أثناء القتال كما علم بالاولى

في المعنى الا قوله ولا نوبيا القتال (قوله أي مهزول) أي هز الا يمنع النفع كما هو ظاهر والا فليكون المهزول أنفع من كثير من السمان كما لا يخفى اه سم (قوله وألحق به الأذرى الحرون الخ) ولو كان شديدا قويا لانه لا يكر ولا يفر عند الحاجة بل قد يهلك راكبه اه نهاية زاد المعنى وهو حسن اه (قوله فيعطى له) ظاهره ولوهو ما لا نفع فيه بوجه من الوجوه وقد روجه بان فيه تكثير السواد وقد يشك كل عليه ما يأتي في نحو العبد والصبي انه انما يرضخ له حيث كان فيه نفع اه سيد عمر (قوله اذ لا يدخل الخ) يتأمل تطبيقه على مدلوله اه سيد عمر أقول لعله مبني على ارجاعه لقول الشارح أي ما لم يعلم الخ وأما اذ ارجع الى قول المتن ولا يعطى لفرس الخ كما هو صريح صنيع المعنى فتطبيقه ظاهر عبارة ع ش قوله اذ لا يدخل الخ أي لا يليق بالامير ان يدخل الخ لانه يأثم بذلك اه (قوله مما صرخ الخ) أي في شرح فالمنهية عنه لاشئ له (قول المتن والذي) أي والذمية اه معنى (قوله بشرطهم الا شئ) عبارة النهاية والمعنى ان جازت الاستعانة بهم وأذن الامام لهم اه (قوله ولم يكن للمسلم الخ) خلافا للشهاب الرمي والنهاية والمعنى حيث اعتدوا أن المسلم يستحق الرضخ وان استحق الساب خلافا لابن الرفعة لاختلاف السبب (قوله وجوبا) الى قوله ثم رأيت في النهاية والمعنى الا قوله ويظهر الى المتن والذي يتجه فيه الخ والاوجه كما قال شيخنا الاول اه معنى أي قول الأذرى انه كاذب (قوله فيكون الرضخ بينه الخ) هذا الصنيع يقتضي أنه لو كانت مهابة وحضر في نوبة سيده قسم بينهما وهو بعد خارج عن قياس النظائر فليارجع وليحرر اه سيد عمر عبارة سم قوله فيكون الرضخ له هلا قال أوفى نوبة سيده فليسده اه (قوله بحسب تفاوت نفعهم) فيرجح المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره والفارس على الرجل والمرأة التي تداوى الجرحى أو تسقى العطاش على التي تحفظ الرمال بخلاف سهم الغنيمة فانه يسوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضخ بالاجتهاد معني ونهاية (قوله ولا يبلغ رضخ الخ) عبارة النهاية والمعنى لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتد اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه مانصه ولا يخفى أن هذا الخلاف في الفارس باعتبار ما يستحقه ولقرسه فيكون الاصح أنه لا بد أن ينقص مجموع ماله مع فرسه عن سهم راجل لافي الفارس وحده أي فيما له مع قطع النظر عن فرسه وعلى هذا فقول الشارح ويظهر في رضخ الفرس الخ المقتضى أن للفارس الوقعة ينبغي أوفى اثنائها وقد يشمله حال حضور الوقعة (قوله أي مهزول) أي هز الا يمنع النفع كما هو ظاهر والا فليكون المهزول أنفع من كثير من السمان كما لا يخفى ولو كان الفرس أعنى فيجتمل ان يقال ان كان له نفع بان أمكن المقاتلة عليه لاستواء الارض وعدم ما يمنع من كبر وفرفها أعطى له والا فلا (قوله ما لم تب ذكوره) عبارة التجريد للرجل جدول بانتر جولية الخنثى قال البندنجي صرف له سهم من حين بان اه وفي تقييده بن حين نظر فليتأمل (قوله من شأن الزمن نقص رأيه) لا يخفى ما في هذه الدعوى وكان يمكن الفرق بان المراد من ليس شيخا له رأى (قوله ولم يكن الخ) تبسغ فيه ابن الرفعة ومن تبعه لكن الذي اعتده شيخنا الشهاب مر انه لا فرق خلافا لابن الرفعة (قوله ورج الأذرى الخ) اعتمده شيخنا الشهاب مر أيضا (قوله فيكون الرضخ له) هلا قال أوفى نوبة سيده فليسده (قوله في المتن وهو دون سهم) أي سهم راجل قال في الروض ولا يبلغ به سهم راجل ولو لفارس اه قال في شرحه وقضية قول الاصل وان كان فارسا فوجهان بناء على أنه هل يجوز ان يبلغ تعز راخر حد العبدانه يبلغ به أي رضخ الفارس سهم راجل لكنه عقبه بقوله وبالمع قطع الماوردى وقال الأذرى ظاهر كلام الجمهور المنع وهو الاصح فالصريح

مما صرخ في موته (والعبد والصبي) والمجنون ولو غير مميزين (والمرأة) ومثلها الخنثى ما لم تبذ ذكوره والاعشى والزمن وفاقد الاطراف والتأخر والمعرف اذالم يقا تلولا نوبيا القتال وقد يشك الزمان بالشيخ الهم الا ان يفرق بان من شأن الزمن نقص رأيه بخلاف الهم الكامل العقل (والذي) وألحق به معاهد ومستامن وحربي بشرطهم الا شئ (اذا حضروا) ولو غير اذن سيد و زوج دولي (فلهم) ان كان فيهم نفع ولم يكن للمسلم منهم سلب (الرضخ) وجوبا للاتباع في ذلك وما للقتل لسيده وترددوا في البعض ورج الأذرى وغيره أنه كالقتل والدميري وغيره أنه ان كانت مهابة وحضر في نوبته أسهم له والارض لان الغنيمة من باب الاكتساب والزر كشي انه ان كانت صرفه في نوبته والا قسم له بقدر حريته وأرضخ لسيده بقدر رقه والذي يتجه فيه أنه كالقتل لنقصه فيكون الرضخ بينه وبين سيده ما لم تكن مهابة ويحضر في نوبته فيكون الرضخ له وكون

الغنيمة اكتسابا لا يقتضي الحاقه بالاحرار في أنه يسهم له لان السهم انما يكون للكاملين وهو ليس كذلك (وهو دون سهم رخصا يجتهد الامام في قدره) لانه لم رد فيه تحديد ويناوت بين مستحقه بحسب تفاوت نفعهم ولا يبلغ رضخ راجل أو فارس سهم راجل ويظهر في رضخ الفرس انه لا يبلغ به سهم الفرس الكامل وان بلغ سهم الفارس اعتبار الكل بخمسة (ومحله الاحتساب الاربعة في الاظهر) لانه سهم من الغنيمة بسبب استحقاقه حضور الوقعة (قلت انما يرضخ لذي)



ومن الحق به (حضر بلا حجة) ولو بجعالة والافلاشي له غيرهما جزا وان زادت على سهم راجل وجازت الاستعانة به (وباذن الامام) أو الامير (على الصحيح) والافلاشي له بل يعززه ان رأى ذلك لتعديده (واشته أعلم) وباختياره والافان أكرهه الامام والامير على الحضور فله أجرة مثله ولو زال نقص ذى الرضخ بنحو اسلام وعشق وبلوغ اثناء القتال أسهم لهم ولو ما حيز قبل زوال نقصه فيما يظهر أو بعده فلا ولو قبل الحياة فيها يظهر ثم رأيت كلام الرضخ صرح بذلك \* (كتاب قسم الصدقات) \* أى الزكوات المستحقينها وجمعها باختلاف أنواعها سميت بذلك لاشعارها بصدقها بالذلة ولشمولها للنقل وضعا ذكره في فصل آخر الباب ورتبهم (١٤٩) على ما يأتى في الخالق ابتداء بالعامل لتقديمه في القسم لكونه باخذة

عوضا تاسيا بالآية المشار فيها بلام الملك في الآية بعلة الاول الى اطلاق ملكهم وتصرفهم وبني الظرفية في الآية الأخيرة الى تقييده بالصرف فيما أعطوا الاجل والاستد على ما يأتى وبإو الجمع ليفيد اشتراكهم على السواء فلا يجوز حرمان بعضهم ولا إعطاؤه أقل من الثمن على ما يأتى أيضا وأما قول المصنف القصد مجرد بيان المصروف فيجوز دفع المالك زكاته لمنصف بل لو اخدمته كفقير فهو مخالف لقاعدة اللغة فيحتاج لدليل اذ الماعرف للشارع فيه يجب حمله على اللغو وما يصح بما قلناه الاتفاق في نحو الوصية أو الوقف أو النذر أو الاقرار ليدعم وبكر بشئ على انه يصرف اليهم على السواء ذكر أكثر الاصحاب كالتصريح هذا هل لانه كسابقه يجمعه الامام ويعرفه وأقلهم كلام آخر الزكاة لتعلقه بها ومن ثم كان أنسب وجرى عليه في الروضة الفقير من المال

رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا للفرس دون سهمي الفرس فيه نظر أى نظر فليتأمل اه سم (قوله) ومن أخلق به) ومنه الحزبي اه سم (قوله ولو بجعالة) الظاهر أن مراده ولو كانت الأجرة بجعالة اه سم (قوله والافلاشي له) ويجوز أن يبلغ بالأجرة سهم راجل نهاية ومعنى (قوله وان زادت على سهم راجل) لا يتخفى ما في هذه الغاية (قوله وبارز الخ) عطف على قوله زادت الخ (قول المتن وباذن الامام) ولا أثر لاذن الآحاد ولو غزت طائفة ولا أمير فهم من جهة الامام فحكموا في القسم واحد أهيلا صحت والافلاشي نهاية ومعنى (قوله وباختياره) كقول المتن وباذن الامام عطف على قوله بلا حجة (قوله فان أكره الخ) أى ولا يصدق في دعوى ذلك الابينة اه عش (قوله ولو زال الخ) وينبغي أن مثل ذلك مالو كان راجلا في الابتداء ثم صار فارسا في الاثناء ولو قبل الانقضاء يسير فيه على سهم فارس اه عش (قوله بنحو اسلام الخ) كفاقة مجنون ووضوح ذكره معنى \* (كتاب قسم الصدقات) \*

(قوله أى الزكوات) الى قول المتن الفقير في المعنى الا قوله في الخالق تأسيا وقوله وبإو الجمع الى وذكره الى قول المتن ولا يمنع في النهاية الا قوله وبإو الجمع الى وذكره (قوله ولشمولها) متعلق بقوله الآتى ذكره (قوله وضعا) أى لا اراد قلنا من أن نغفل عن تفسيرها بالزكوات (قوله ورتبهم الخ) عطف على قوله وجمعها الخ (قوله لتقديمه) علة للابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسيا علة لرتبهم اه سم (قوله وبني الظرفية الخ) كقوله الآتى وبإو الجمع الخ عطف على قوله بلام الملك الخ (قوله وبإو الجمع) أى العاطفة اه سم (قوله ليفيد اشتراكهم) الانسب الاخصر الى اشتراكهم (قوله هذا) أى كتاب قسم الصدقات (قوله كسابقه) أى التي عوا الغنية (قوله وأقلهم) عطف على أكثر الخ اه سم (قوله قبل هذا الخ) وافقه المصنف في عبارته ولو ذكر المصنف الآية ثم ذكر ما اقتضت الآية استحقاتهم لارتبط كلامه ببعضه ببعض كما فعل في المحرر اه (قوله ما يحتاج اليه فيه) أى كان يقال كتاب قسم الصدقات وهى الزكوات ويجب قسمها على الفقراء الخ ما في الآية ثم يقول فالفقير من لامل الخ اه عش (قوله ما يأتى الخ) عبارة النهاية في ما يأتى من الخ يخرج عن كونه مغلطا اذ دلالة السياق الخ اه (قول المتن يقع موقع الخ) ولا فرق بين ان يملك نصابا من المال

بالترجيح من زيادة المصنف اه ولا يتخفى ان هذا الخلاف في الفارس باعتبار ما يستحقه له ولفرسه فيكون الاصح انه لا بد ان ينقص مجموع ماله مع فرسه عن سهم راجل لاني الفارس وحده أى فيما له مع قطع النظر عن فرسه والا فلا معنى للمبالغة في عبارة الرضخ ولا تخصيص أصله الخلاف في الفارس فتأمل وعلى هذا فقول الشارح ويظهر في وضخ الفرس الخ المقتضى ان للفارس رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا للفرس دون سهمي الفرس فيه نظر فليتأمل (قوله ومن أخلق به) ومنه الحزبي (قوله ولو بجعالة) الظاهر ان مراده ولو كانت الأجرة بجعالة \* (كتاب قسم الصدقات) \*

(قوله لتقديمه) علة للابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسيا علة لرتبهم (قوله وبإو الجمع) أى العاطفة (قوله وأقلهم) عطف على أكثر (قوله لان دلالة السياق الخ) فقد أفاد القصص مع الاختصار (قوله في المستحق) ظاهر القضاة وصفه لكل بانقراده فيكون المنفى وقوع كل بانقراده وذلك صادق

له قيل هذا مقلت فانه لم يذكر ما يربطه اه وايس في محله لينه زعم التفت على زعم أنه لم يذكر رابطا فان أراد الرابط النحوى فليس هنما يحتاج اليه فيه أو المعنوى فهو مذكور بل متكرر في كلامه الآتى وبغرض أنه لم يذكر ما يأتى من ان هؤلاء الاصناف الثمانية هم المستحقون لهذا الصدقات لم يكن مقتلا لان دلالة السياق محكمة وهى قاضية عند من له أدنى ذوق بان المراد قسمتها المستحقينها أو أنهم المبينون في كلامه (ولا كسب) حلال لا تقي به (يقع) جميعهما أو مجموعهما (موقعان حاجته) من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه لنفسه ومجموعه الذى تازمه مؤنته لا غير وان اقتضت العادة انفاقه خلافا لبعضهم وكانه توهمه من كلام السبكى الآتى رده

على ما يلقى به وهم من غير اسراف ولا تقتير كن يحتاج عشرة ولا يجزئ الادوهم من وقال المحامي الاثلاث والقاضي الا اربعة واعتبر بان يقع موقعا وقضية الحدان الكسوب غير فقير وان لم يكتسب وهو كذلك هنا وفي الحج في بعض صورته كما هو وفيه تلمزة نفقة فرعه بخلافه في الاصل المنفق عليه لحرمة كباياتي ان وجد من (١٥٠) يستعمله وقد روي عليه أي بان لم يكن عليه فيه مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر وحله

تعالجه ولاق به كباياتي والا أعطى وأن ذالمال الذي عليه قدره أو أقل بقدر لا يخرج من الفقر ولو حالا على المعتد غير فقير أيضا فلا يعطى من سهم الفقراء حتى يصرف ما معه في الدين ونزاع الرافعي فيه الناشئ عن تناقض حكمه هنا وفي العتق بأنه ينبغي ان لا يعتبر كما من وجوب نفقة القريب وزكاة الفطر مردود بان في منعه للفطرة تناقض أي وعلى المنع ثم يفرق بان تلك مواصلة في مقابلة طهرة البدن وهو ليس من أهائها لتعلق الدين بذمته وما هنا ملحظه الاحتياج وهو قبل صرف ما يبدد غير محتاج وبان نفقة القريب تجب مع الدين كذا كروه في القس قو جوب الزكاة فيه ونفقة القريب معه يقتضيان الغنى ثم هذا الحد الفقير الزكاة لا فقير العرايا والعائلة ونفقة المومن وغيرهم مما هو معلوم في محله ومن له عقار ينقص دخله عن كفايته فقير أو مسكين بناء على ما ياتي أنه يعطى كفاية العمر الغالب نعم ان كان نفيسا ولو باع حصل به ما يكفيه دخله لزمه بيعه على الوجه (ولا نعتق الفقر) والمسكنة كباياتي

أولا فلا يقع النصاب موقعان كفايته اه معني (قوله جميعهما) الى قوله ونزاع الرافعي في المعنى الى قوله وفي الحج الى أن وجد (قوله أو مجموعهما) أي الجملة اه عش (قوله على ما ياتي الحج) راجع الى قوله من مطعم الحج (قوله من غير اسراف) المراد به هنا ان يتجاوز الحد في الصرف على ما يلقى بحاله وان كان في المطاعم والملابس النفيسة وليس المراد به ما يكون سببا للتعسر على السفيه اه عش (قوله واعترض الحج) أي قول القاضي اه كروى عبارة النهاية والمغنى والقاضي الأربعة وهو الوجه وان اعترض (قوله) وفيه تلمزة الحج معطوف على ما عطف عليه قوله وفي الحج أي فلا يلزمه نفقة فرعه الكسوب وان لم يكتسب وقوله بخلافه في الاصل أي فلزم فرعه انفاقه وان كان هو مكتسبا ولم يكتسب سم وعش ورشيدى (قوله ان وجد الحج) راجع الى قوله وهو كذلك الحج (قوله وان ذالمال الحج) عطف على قوله ان الكسوب الحج (قوله قدره) أي من قدر المال زاد المعنى أو أكثر منه اه (قوله أو أقل الحج) هذا معلوم مما قبله بالاولى (قوله لا يخرج الحج) لعل التقيد به لكونه محل التوهم والضمير المستتر راجع الى الزائد على القدر الأقل لالى القدر الأقل فتدبر (قوله غير فقير أيضا) أي هنا وكذا في نفقة القريب وزكاة الفطر على المعتد فيها كباياتي اه عش (قوله ينبغي الحج) ضعيف اه عش (قوله ان لا يعتبر) أي المال المذكور وقوله كل منع أي الدين (قوله بان في منعه الحج) عبارة النهاية بان المعتد عدم منعه للفطرة وعلى المنع الحج (قوله فوجب الزكاة) أي زكاة الفطر (قوله بناء على ما ياتي الحج) انظر مفهومه اه سم (قوله لزمه بيعه الحج) سئل مالو كان يبدد عقاره غلته لا تفي بنفقته ومثله يكفي بتخصيل جامكية أو وظيفة يتحصل منها ما يكفيه فيكف ببيع العقار لذلك ولا يدفع له شيء من الزكاة اه عش (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة) وقالا الزيادة وخلافا للنهاية والمعنى عبارة ثما وان اعتاد السكن بالاجرة أو في المدرسة ومعه ثمن مسكن أو له مسكن خرج عن اسم الفقير بما معه كالحث السبكي اه قال الرشيدى قوله أوله مسكن الحج فيه من الحرج ما لا يخفى على ان الذي نقله غيره عن السبكي انما هو فيما اذا كان معه ثمن المسكن اه عبارة السيد عمر قال السبكي فلو اعتاد السكن بالاجرة أو في المدرسة فالظاهر نحر وجهه عن اسم الفقير ثمن المسكن كذا في الاسنى والمغنى والنهاية أقول ما ذكره في ساكن المدرسة واضع لكن ينبغي أن يكون محله ما اذا لم يخش الانحراج منها كان تجري عادة النظار مثلا باخراج المستحق من غير خجعة والافئتي فيه نظير ما ذكره الشارح في الزوجة المكفية باسكان زوجها وكذا ما ذكره في ثمن المسكن ان فرض انه لو اتجر به واشترى به ضيعة كان الربيع كافيا بالاجرة المسكن ولساكن المومن أولا يقع الموضع منها والافرض ان المتحصل منه انما ياتي بالاجرة فقط فالقول بأنه حينئذ يخرج عن الفقر مشكل جدا وقد يؤخذ مما ذكره الجع بين كلام السبكي والمخالفة له كالشارح ثم يبق النظر في مسكنه المحتاج للاتق به لو كان بحيث لو بيع واتجر في ثمنه لكفاه الربيع لاجرة مسكن لا ثوبه ولما يخرج به عن حد وقوع المجموع وليس مرادنا فلذا بين الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما (قوله في المستن موقعان حاجته) أو ما عدا ما يقدر على تحصيله بذلك الكسب والثاني هو قياس قوله الثاني وقضية الحد الحج (قوله) والقاضي الأربعة واعترض الحج) هو الوجه وان اعترض شرح مر (قوله وفيه تلمزة نفقة فرعه الحج) فلا يلزمه نفقة فرعه الكسوب وان لم يكتسب (قوله بخلافه في الاصل) فلزم فرعه انفاقه وان كان هو مكتسبا ولم يكتسب (قوله وان ذالمال الحج) كذا مر (قوله بان في منعه للفطرة تناقض امر) والمعتد عدم منعه للفطرة شرح مر (قوله وبان نفقة القريب الحج) كذا مر (قوله بناء على ما ياتي الحج) انظر مفهومه (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة الحج) في شرح الروض ومر قال السبكي فلو اعتاد السكن

(مسكنه) الذي يحتاجه ولاق به وان اعتاد السكن بالاجرة بخلاف ما نزل في موقوف يستحقه على الوجه فلهما لان هذا الفقر كالمالك بخلاف ذلك ويزدد النظر في مكفية باسكان زوجها هل تكفي بيع دارها فيما لم يكفها الزوج اياه لانها مستغنية عنه لان كالمساكن بالموقوف أو يفرق بان الناظر لا يقدر على انحراجه والزوج يقدر على ملاقاته متى شاء كل محتمل والثاني أقرب

ويفرق بينه وبين ما مر في نظيره في الحج بأنه ينظر فيه للحاجة الراهنة دون المستقبلية بدليل أنه يكاف يسبح ضيعته وراعيه بخلافه هنا بدليل  
النظر للسنة أو العمر الغالب (وثبانه) ولو لتجمل به في بعض أيام السنة وان تعددت (١٥١) ان لاقت به أيضا على الوجه خلافا لما

بوجهه كلام السبكي ويؤخذ  
من ذلك صحافة بعضهم  
بان حلى المرأة اللاتق بها  
المتحاجة للقرين به عادة لا يمنع  
فقرها وقته المحتاج لخدمته  
ولو لم ير أنه لكان ان اختلفت  
مروأته بخدمته لنفسه أو  
شقت عليه مشقة لا تحتل  
عادة وكتبه التي محتاجها  
ولو نادى العلم شرعى أو آله  
كتواريج المحدثين وأشعار  
نحو الغوريين ولو مر في  
السنة أو كطب أو وعظ  
لنفسه أو غيره ولو تكررت  
عنده كتب من فن واحد  
بقيت كلها المدرس والمبسوط  
لغيره فيبيع الموزع الان  
كان فيه مال في الميسر  
فيما يظهر أو نسخ من كتاب  
بقي له الاصح الاحسن فان  
كانت احدي النسختين  
كبيرة الحجم والاخرى صغيرة  
بقيت المدرس لانه يحتاج  
لحمل هذه الى درسه وغيره  
يبقى له كجهها كما مروا له  
المحترف تكسب جندى  
مرترق وسلاحه ان لم يعطه  
الامام بدلها من بيت المال  
كما هو ظاهر ومتطوع  
احتاجهما وتعين عليه  
الجهاد نظير ما مر في المغاب  
مع ما ياتي بجيشه ههنا  
عن السبكي وغيره بقيا  
ومن تفصيل المحققين  
ما ذكره ما دام معه ينسج

الفقر هل يكون الحكم كما مر أو لا يحل تأمل والثاني أقرب الى اطلاقهم وعليه فقد يفرق بان فيما ذكره مقارفة  
للمألف وفيه مشقة لا تحتل عادة اه سيدعرا قول قوله من غير جهة اعلاه ليس بقيد وقوله كالشارح فيه  
ان الشارح انما خالف في المسكن لا في نفسه كما يصرح به قوله الاتي ونحن ما ذكر الخ (قوله ويفرق بينه)  
أي بين مسكن المكفية (قوله بأنه ينظر فيه الخ) قد يقال لم كان كذلك اه سم (قوله ولو لتجمل)  
الى قوله فان كانت احدي النسختين في المعنى الا قوله كتواريج المحدثين الى أو لطب والى التنبيه  
في النهاية الا قوله كتواريج المحدثين واشعار نحو اللغويين وقوله ومن تفصيل المحقق (قوله ان لاقت  
الخ) أي من حيث حسناتها وتعددها فيما يظهر اه سيدعرا (قوله أيضا) أي كالمسكن (قوله من ذلك)  
أي من قوله ولو لتجمل بها الخ (قوله وقته) وقوله وكتبه وقوله وآلة تحترف عطف على قول المتن مسكنه (قوله)  
ولو مر في السنة) الاولى ذكره عقب قوله ولو نادى العلم يظهر ان الاولى تعبير بعضهم والثانية تعبير غيره  
والشارح جمع بينهما (قوله لطب) أي وليس ثم من يعتسبه اه نهاية عبارة المعنى ويبيى كتب طب  
يكسب بها أو يعالج بها نفسه أو غيره والمعالج معدوم من البلاد اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض  
مانصه ومما تعلم ما في اطلاق الشارح اه (قوله أو وعظ لنفسه الخ) وان كان في البلاد واعظ لانه يتعظم من  
نفسه ما لا يتعظم به من غيره نهاية ونحوه وروض (قوله والمبسوط لغيره) أي المدرس عطف على كلها المدرس  
(قوله فيبيع الموزع) أي المختصر (قوله كبيرة الحجم الخ) كان المراد ان كبيرة هي الاصح والا فلا حاجة اليها  
اه سم ولك ان تقول الحاجة اليها من حيث وضوح الخط غالباً في كبر الحجم وان فرض تساوي ما في الصفحة  
نعم ان فرض انما لا تتميز عن صغيره بوجه اتجه تبقية الصغيرة فقط ثم يتردد النظر في الطالب لو احتاج لنقل  
نسخة الى محل المدرس ليقرا فيها على الشيخ أو ليراجعها حال المذاكرة فهل تبقين له أيضاً ويفرق بعموم نفع  
المدرس بالنسبة اليه كل محتتم والقلب الى الاولى أميل وان كان الثاني لسكالمهم أقرب اه سيدعرا قول  
قوله والقلب اليه أميل هذا هو الظاهر (قوله وتعين عليه الجهاد) قد يقال ما وجه اشتراط التعيين هنا بخلافه  
في العلم مع ان كلاً منهما فرض كفاية بل ربما يقتضى كلامهم في كتب العلم انها تبقو ولو كان العلم مندوباً  
فليست أميل والفرق بين ما هنا وبين ما في المغلس واضح فان ذاك حق ادعى فاحتطاه أكثر ثم رأيت كلام  
الشارح الاتي في الغارم يؤيد الفرق اه سيدعرا (قوله مع ما أتى الخ) الاوضع من تفصيل المحقق  
وما أتى بحجته ههنا ما مر هناك عن السبكي وغيره بقيد (قوله ومن تفصيل المحقق) عبارته هناك وبيع  
المحقق مطلقاً كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعة حفظته ومنه يؤخذ أنه لو كان يحمل لحافظه فيه تركه  
انتهت اه سم (قوله أيام السنة) الاولى في بعض أيام السنة (قوله ولو مر الخ) كان الاولى زيادة أو العطف  
(قوله على اعطاء السنة) أي المازج ووجه قوله صريح فيه أي في ذلك البناء (قوله او الحاضر) الى قول المتن

بالاجرة أو في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقير ثم المسكن اه (قوله بأنه ينظر فيه للحاجة الراهنة)  
الان يقال لم كان كذلك (قوله وان تعددت ان لاقت به أيضاً على الوجه خلافاً الخ) كذا شرح مر  
(قوله أو كطب أو وعظ لنفسه أو غيره) عبارة الروض أو كطبيب يكتسب بها أي بالكتب أو لعلاج نفسه  
أو غيره والمعالج معدوم أو يتعظم بها اه قال في شرحه وان كان ثم وعظ اذ ليس كل أحد يتعظم بالوعظ  
كانتقاعه في خلوة وعلى حسب ارادته اه فعلم ما في اطلاق الشارح في مسئلة الطبيب (قوله كبيرة الحجم)  
كان مراده ان كبيرة الحجم هي الاصح والا فلا حاجة اليها (قوله ومن تفصيل المحقق) عبارته هناك وبيع  
المحقق مطلقاً كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعة حفظته ومنه يؤخذ أنه لو كان يحمل لحافظه فيه تركه اه  
(قوله فلعل هذا مبني الخ) أو ان ذكر السنة مثال

اعطاه بالفقر حتى يصرفه فيه \* (تنبيهه) قضية قولهم أيام السنة ولو مر في السنة انه لو كان يحتاج لبعض الشباب أو الكتب في كل سنتين  
مرة مثلاً لا يتيقن له وهو مشكل فلعل هذا مبني على اعطاء السنة وقولنا الاتي في بحث المسكين والمعتمد الى آخره صريح فيه (وماله الغائب  
في مرحلتين)

أو الحاضر وقد حيل بينه وبينه (و) ماله (المؤجل) لانه معسر الآن فيهما وان نازع في الاولى جمع فيأخذ حتى يصله أو يحل مالم يجد من يقرضه على الوجه لانه غنى فلا نظر لاحتمال تلفهما فتبقى ذمته معلقة (وكسب لا يلقى به) شرعاً وأعر فالخرمته أو لاخلاله بمر وأنه لانه حينئذ كالعديم كلولم يجد من يستعمله الامن ماله حرام أى وفيه شبهة قوية فيما يظهر وأفتى الغزالي بان أو باب البيوت الذين لم تجر عاداتهم بالكسب لهم الأخذ وكلهم يشمله لكنه قال في (١٥٢) الأحياء ان ترك الشرب نحو النسخ والحيطة عند الحاجة حكمة ورعونة نفس وأخذ

ولا يشترط في النهاية الا قوله ويلحق الى المتن (قوله أو الحاضر وقد حيل الخ) يدخل فيه مؤنة الزوجة المطيعة الثانية على زوجها المومر الممتنع من ادائها ولا تقدر الزوجة على التوصل علمها بنحو القاضي (قول المتن والمؤجل) قضية اطلاقه عدم الفرق بين ان يحل قبل مضي زمن مسافة القصر ام لا وهو كذلك لان الدين لما كان معدوماً لم يعتبر له زمن بل اعطى الى حلوله وقدرته على خلاصه نهاية ومعنى (قوله في الاولى) وهى ماله الغائب في مرحلتين (قوله وفيه شبهة قوية) قديرة الينبغي ان يكون محله اذا سلم مال الزكاة منها او كانت فيه اخف اه سيدع (قوله وافتي الغزالي بان الخ) وجري عليه الانوار اه معنى (قوله وكلهم يشمله) معتمد اه ع ش (قوله عند الحاجة) اي والقدرة عليه وقوله اذهب لروعة اي من التكبس بالنسخ والحيطة ونحوهما في منزله اه معنى (قوله ارشاده للاكمل الخ) لك ان تقول ان فرض ان التكسب يحل بمر وعته فاني يكون اكمل بل لا كمال فيه حينئذ بالكمية وقد اختلف أصحابنا في تعاطي خاتم المروعة هل هو حرام او مكروه على اوجه او جهها انه اذا كان محتوماً للشهادة حرم لان فيه اسقاط حق الغير والا كره كاسيأتى في كلامه وان فرض انه لا يحل فهو متعين لا كمال اذ لا يسوغ الصرف له حينئذ من الزكاة فليتأمل اه سيدع (قوله من الكسب) بيان للاكمل (قوله فلا وجه الخ) وقال في النهاية والمعنى (قوله الاول) اي مافي الفتاوى (قوله حيث أنحل الخ) أى كما قيد به فيما روى كان ينبغي الاقتصار عليه اه رشيدى (قوله بحفظ قرآن) او تعلمه او تعليمه اه معنى (قوله علم الباطن) اي العلم الذي يبحث عن احوال الباطن اي عن الخصال الرديئة والجميدة للنفس وهو التصوف اه كردى (قوله اول الخ) عطف على علم شرعى (قوله وامكن عادة الخ) ومن ذلك أن تصير فيه قوة بحيث اذا واجه الكلام فهم كل مسائله أو بعضها اه ع ش عبارة الكردى بان كان ذلك المشتغل نجيباً أى كرمياً يرجى نفع الناس به اه وعبارة السيد عز والافغعه حينئذ قاصر اذا لا فائدة في الاشتغال به الا حصول الثواب له فيكون كقوافل العبادات اه (قوله تحصيله فيه) أى تحصيل المشتغل في ذلك العلم اه رشيدى (قوله وقوله الخ) أى الآتى آنفاً (قوله الآتية) أى بقوله لان نفعه الخ (قوله فلا يعطى شيئاً) الى المتن فى المعنى (قوله وانعقد نذره) أى بان كان الصوم لا يضره اه ع ش (قوله أى الفقير) الى قول المتن والمسكين فى النهاية (قوله بالعاهة) أى الآفة (قوله ولظاهر الاخبار) لعل الاولى لا غناء ما بعده عنه اسقاطه كما فعل المعنى (قول المتن والمكفى بنفقة قريب أو زوج الخ) محل الخلاف اذا كان يمكنه الأخذ من القريب والزوجة ولو في عدة الطلاق الرجعى أو البائن وهى حامل كما قاله المساوردى والا فيجوز الأخذ بخلاف وخروج بذلك المكفى بنفقة متبرع فيجوز له الأخذ اه معنى (قوله ولا المنفق) أى قريباً أو زوجاً (قوله نعم الخ) هو استدراك على قوله ولا المنفق وغيره الخ اه رشيدى (قوله قريبه) أى بخلاف زوجته كما مر حوايه ويؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك الخ اذا لزوجة لا تسقط نفقة بذلك لوجوبها

الاوساخ عند قدرته اذهب لرواته اه فان اراد بذلك ارشاده للاكمل من الكسب فواضح أو منعه من الأخذ فالوجه الاول حيث أنحل الكسب بمر وأنه عر فاوان كان نسخ الكتب العلم (ولو اشتغل) بحفظ قرآن أو (يعلم) شرعى ومنه بل أهمه فى حق من لم يرزق قلباً سليماً علم الباطن المظهر للنفس غنى أخلاقها الرديئة أو آلة له وأمكن عادة أن يتأني منه تحصيل فيه ويلحق بذلك الاشتغال بالصلاة على الجنائز بجماع أنه فسر ض كفاية أيضاً وقوله بالنوافل فهمه (والكسب) الذى يحسنه (يعنسه) من أصله أو كماله (فهو) فقير (فيعطى) ويتزك الكسب لعدى نفعه وعومه (ولو اشتغل بالنوافل) من صلوات وغيرها وقول بعضهم المطابقة غير صحيح بل لو فرض تعارض رتبة وكسب يكفيه كاف الكسب كما يعلم من العلة الآتية (فلا) يعطى شيئاً من الزكاة من سهم الفقراء وان استغنى بذلك جميع وقته خلافاً للفقهاء لان نفعه

(قوله فى المتن وماله المؤجل) أى وان قل الاجل كنصف يوم والفرق بينه وبين الغائب انه معدوم فلم يعتبر (قوله وافتي الغزالي الخ) كذا شرح مر (قوله وقول بعضهم الخ) كذا شرح مر (قوله اعطى على الوجه) أى كما قاله ابن السبزو وأقره الاذرى واعتمده مر (قوله نعم لا يعطى المنفق قريب) أى بخلاف زوجته كما مر حوايه ويؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك يسقط النفقة عن نفسه اذا تزوجت لا تسقط

فاصر عليه سواء الصوفى وغيره نعم لو نذر صوم الدهر وانعقد نذره ومنعه صومه عن كسبه أعطى على الوجه للضرورة مع حيثئذ كماله احتياج للنكاح ولا شيء معه فيعطى ما يصر فيه فيه (ولا يشترط فيه) أى الفقير (الزمانه) بالفتح وفسرت بالعاهة وبما يتعد الانسان وظاهر أن المراجع انما مانع الكسب من مرض ونحوه (ولا التعفف عن المسئلة على الجديد) فهم ما لصدق اسم الفقير مع ذلك ولظاهر الاخبار ولانه صلى الله عليه وسلم أعطى القوى والسائل وضدهما كما يعلم مما يأتى أول الفصل الآتى (والمكفى بنفقة قريب) أصل أو فرع (أو زوج ليس فقيراً) ولا مسكيناً (فى الأصح) لاستغنائه ولا المنفق وغيره الصرف اليه بغير الفقر والمسكنة نعم لا يعطى المنفق قريبه من سهم المولفة

مع الغنا. اه سم (قوله ما يغنيه الخ) يقتضى أن له أن يعطيه منه ما لا يغنيه وقوله لانه الخ يقتضى خلافه لان فيما ذكر اسقاط البعض النفقة عن نفسه اذ لا يجب عليه حينئذ الانعام الكفاية فاما أمل اه سيدعمر ولك أن تقول ان المعنى ما يغنيه عنه كلا أو بعضا (قوله ولا بن السبيل) عطف على المؤلفة اه سم عبارة الردى أى ولا يعطى المنفق قرينه من سهم ابن السبيل الا الخ اه وعبارة السيدعمر مقتضى السبيل تخصيصه بالقرىب والحكم فى الزوجة كذلك لكن محمله ان سافرت باذنه ولم يكن معها اه وسأئى عن المغنى ما وافقه لاكن بقيد (قوله وباحدهما) أى الفقير والمسكنت عطف على قوله بغير الفقر الخ اه سم أى وقوله الا شئى الا تخذ بصيغة الفاعل نعمت لنحوقن عبارة الكردى أى وللمنفق الصرف الى منفقه وباحد من الفقر والمسكنة اه (قوله بالنسبة لكفاية نحوقن الخ) قال فى شرح العباب وبحث ابن الرفعة أن الابن لو كان له عيال جاز أن يعطيه أبوه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه سم (قوله بمن لا يلزم الخ) بيان لنحو القن وضهير انفاقه راجع الى من (قوله لم تعط الخ) محله فيمن أئتمت به بخلاف المعذورة بنحو صغرا وجنون فيجوز الصرف اليها اه سم عن العباب وشرحه (قوله ولو سقطت) الى قوله قبل فى المغنى (قوله نفقتها) أى الزوجة المقيمة اه معنى وكذا فى سم عن الروض والعباب وشرحهما (قوله ومن ثم) أى من أجل تلك العلة (قوله بلاذن) أى وحدها اه سيدعمر عبارة المغنى وفى سم عن الروض مثلهما وان سافرت وحدها باذنه فان وجبت نفقتها كأن سافرت لحاجة أعطيت كفايتها منه اه (قوله السبيل باقى كفايتها لحاجة السفر وان لم تجب نفقتها كأن سافرت لحاجة أعطيت كفايتها منه اه (قوله أو معه الخ) أى الزوج سيدعمر ورشيدى عبارة الكردى أى أو سافرت مع الزوج ومنعها الزوج بان قال لا تسافرى معى فسافرت اه (قوله أعطيت الخ) أى وان كان المعطى هو الزوج كاهو ظاهر لعدم لزوم نفقتها حينئذ اه سم (قوله من سهم الفقراء الخ) لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب أشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبيع - دأتم أعطى كفايتها الى عودها وجوب نفقتها سم على حج اه عش (قوله حيث لم تقدر الخ) قضيتها أنه لو قدرت عليه لم تعط اه سم عن شرح

ما يغنيه عنه لانه بذلك يسقط  
النفقة عن نفسه ولا بن  
السبيل الا ما زاد بسبب السن  
وباحدهما بالنسبة لكفاية  
نحوقن الا تخذ بمن لا يلزم  
المزكى انفاقه ولو سقطت  
نفقتها انشوز لم تعط لقرتها  
على النفقة حال الطاعة  
ومن ثم لو سافرت بلاذن أو  
معه ومنعها أعطيت من  
سهم الفقراء أو المساكين  
حيث لم تقدر على العود حالا

نفقتها بذلك لو جوبها مع الغنى وفى الروض ويعطى أى الزوج سهم من المكاتب والغارم وكذا المؤلفة ومن سهم ابن السبيل لان سافرت معه أو وحدها بلاذن كأنه راجع لهما الا فى الرجوع اليه وان سافرت وحدها باذنه أو جنباً نفقتها أعطيت من سهم ابن السبيل باقى كفايتها والا أعطيت كفايتها منه ومن سافرت بلاذن تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء بخلاف الناشئة المقيمة فانها قادرة على الغنى بالطاعة اه قال فى شرحه والمسافرة لا تقدر على العود فى الحال وقضيتها أنه لو قدرت عليه لم تعط اه والسماق دال على ان المراد فى هذه اعطائهم الزوج ومن أعظم منه فى الأخيرين ثم قوله تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب أشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبيع - دأتم أعطى كفايتها الى عودها وجوب نفقتها (قوله ولا بن السبيل) عطف على المؤلفة وقوله وباحدهما أى الفقير والمسكنت عطف على قوله بغير الفقر والمسكنة (قوله بالنسبة لكفاية نحوقن الخ) كذا فى شرح العباب وبحث ابن الرفعة أن الابن لو كان له عيال جاز أن يعطيه أبوه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه (قوله ومن ثم لو سافرت بلاذن الخ) قال فى العباب وشرحه بخلاف الناشئة المقيمة فانها لا تعطى من سهم الفقراء ولا المساكين لقدرتها على الغنى بالطاعة فكانت كقادر على الكسب ومحله فيمن أئتمت به بخلاف المعذورة بنحو صغرا وجنون فيجوز الصرف اليها ولو غاب الزوج وتوقف عودها على الطاعة وثبت نفقتها على علمه بذلك ومضت مدة ما كان عودها جازا للصرف اليها قاله الامام اه وعمله حيث لا مال له يمكن التوصل اليه (قوله ومن ثم لو سافرت الخ) كذا فى شرح م (قوله أعطيت من سهم الفقراء والمساكين) أى وان كان المعطى هو الزوج كاهو ظاهر لعدم لزوم نفقتها حينئذ (قوله



لعذرهما وكذا من سهم ابن السبيل اذا تركت السفر وعزمت على الرجوع لانتها المعصية قبل قول أصله لا يعطيان من سهم الفقراء أصوب لان القريب فقير لصديق الحد عليه لكنه انما لم يعط لكونه في معنى القادر بالكسب وأما المكفية بنفقة الزوج فغنية قطعاً عما تملك في ذمته اه وهو ممنوع بل الوجه ما سلكه المصنف لان صنيع أصله يوهم ان الحد غير مانع بالنسبة للقرىب لما قررناه المعترض انه فقير ولا يعطى وليس كذلك بل هو غير فقير لان قدرته بعضه كقدرته لتزويله منزله فمأسلكه المصنف فيه أدق وأصوب وأفهم قوله المكفي ان الكلام في زوج موسر أمامعسر لا يكفي فتأخذ تمام كفايتها بالفقر ويؤخذ منه ان من لا يكفيها ما وجب لها على الموسر لكونها أوكولة تأخذ تمام كفايتها بالفقر ولو منه فيما يظهر وان الغائب زوجها ولا (١٥٤) مال له ثم تقدر على التوصل اليه وعجزت عن الاقتراض تأخذ وهو متجه ثم رأيت الغزالي

الروض (قوله لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك السهم سم ومعنى (قوله قيل الخ) نقله المغني عن السبكي وأقره (قوله لان القريب الخ) أي المكفي بنفقة قريبه (قوله لكونه في معنى القادر الخ) قديقال هـ ذاق يقضى انه غير فقير لانه يعتبر بعدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها اه سم (قوله فغنية قطعاً) أي فيخالف حكمه بخلاف اه سم (قوله بل الوجه ما سلكه الخ) ليس فيه تعريض لدقوله المعترض وأما المكفية الخ فان كان لتسليمه فهو كاف لا تمام قوله ان قول أصله أصوب فليتأمل اه سيدعمر (قوله لان صنيع أصله يوهم الخ) يتأمل ذلك سم ورشيدى (قوله لان قدرته بعضه) الأولى قريب (قوله فيه) لاجابة اليه (قوله في زوج الخ) أي أوقرب (قوله امامعسر الخ) صريح في ان من أعسر زوجها بنفقة تأخذ من الزكاة وان كانت ممكنة من الفسخ اه رشيدى (قوله فتأخذ الخ) أي ولو من الزوج (قوله ولولمعه الخ) وفي العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاته لنفسها لم تكفيها نفقته وان يلزمها وتته اه سم (قوله وان الغائب زوجها) أي أوقرب ييه ومثل الغائب الحاضر الممتنع عدواناً ولم تقدر الزوجة مثلاً على التوصل الى حقها منه بنحو القاضى (قوله أوغاب) ويظهر انه لو عاد كان للزوجة مطالبة به بنفقة بخلاف القريب فان نفقة ما تستقر في الذمة باقتراض القاضى بخلافها اه سيدعمر أقول وفيما استظهره وقفة (قوله والمعدة) الى قوله وان انفقته في المغنى (قوله حلال) الى قوله ورد في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولا يقال الخ (قوله أو كسب حلال) أي وليس فيه شبهة قوية أخذاً مما صرف في الفقير اه عـش (قوله فيجد ثمانية الخ) عبارة المغنى ولا يجد الا سبعة أو ثمانية اه (قوله أو سبعة) أي بل أو خمسة أو ستة لما تقدم من أن من عاك أربعة فقير على الوجه اه عـش (قوله كفاية العمر الغالب) أي بالنسبة للزوجة نفسها أم أمونه فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه الآن من زوجة وعبد ودية مثلاً بتقدير بقائها أو بدلها لو عدت بقية عمره الغالب اه عـش (قوله لان من مع مال الخ) هذا هو الجواب وحاصله انه ليس المراد من كون المال يكفيه العمر الغالب انه يكفيه عينه يصرفها كما ينبغي عليه المعترض اعتراضه بل المراد انه يكفيه ربحه اه رشيدى (قوله مما تقرر) أي من تعري في الفقير والمسكين (قوله ان الفقير أو أحوالاً من المسكين) واحتجوا به بقوله تعالى أما السفينة فكأنما ساكن حيث سمى مالكها مساكين فدل على أن المسكين من عاك ما أمرنا به ومعنى (قوله لانهم) أي الفقر والغنى تعاروا اه أي تعاقبا عليه صلى الله عليه وسلم وكان حاتمة أمره أي صلى الله عليه وسلم اه كردى (قوله وانما الذي يرد عليه) أي على أبي حنيفة اه كردى (قوله لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك السفر (قوله لكونه في معنى القادر بالكسب) قد يقال هذا يقضى انه غير فقير لانه يعتبر بعدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها (قوله فغنية قطعاً) أي فيخالف حكمه بخلاف (قوله يوهم الخ) يتأمل ذلك (قوله ولولمعه فيما يظهر) في العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاته لنفسها لم تكفيها نفقتها ولن يلزمها وتته اه (قوله وهو متجه الخ)

والمصنف في فتاويه وغيرهما ذكر وأما لو افق ذلك من أن الزوج أو البعض أو أعمر أو غاب ولم يترك من نقولاً ما لا يمكن الوصول اليه أعطيت الزوجة والقريب بالفقر أو المسكنة والمعدة التي لها النفقة كالتى في العصمة ويسن لها أن تعطى زوجها من زكاتها ولو بالفقر وان أنفقها عليها خلافاً للقاضى الحديث زينب زوجة ابن مسعود رضى الله عنهم في البخارى وغيره (والمسكين من قدر على مال أو كسب) حلال لا تقب (يقع موقعاً من كفايته) وكفاية مونه من معلم وغيره مما مر (ولا يكفيه) كمن يحتاج عشرة فيجد ثمانية أو سبعة وان ملك نصيباً أو نصيباً ومن قال في الاحياء قد عاك ألفاً وهو فقير وقد عاك ألفاً فاساً وجبلاً وهو غنى ولا يمنع المسكنة المسكين ومأمعه مما مر مبسوطاً والمعدة ان المراد بالاكفاية هنا وفيما

مر كفاية العمر الغالب لاسنة فحسب نظير ما ياتي في الاعطاء خلافاً لفرق ولا يقال يلزم على ذلك أخذ أكثر الاغنياء مثل بل الملوكة من الزكاة لان من معه مال يكفيه ربحه أو عاقر يكفيه دخله غنى والاغنياء عاكهم كذلك فضلاً عن الملوكة فلا يلزم ما ذكره (تنبيه) \* علم مما تقرر ان الفقير أو أحوالاً من المسكين وعكس أبو حنيفة ورد بانه صلى الله عليه وسلم استعاذ من الفقر وصال المسكنة بقوله اللهم أحيني مسكيناً الحديث ولا رد فيلان الفقر المستعاذ منه فقر القلب والمسكنة المسؤولة سكونه وتواضعه وطمانينته على ان حديثه ضعيف ومعارض بما روى انه صلى الله عليه وسلم استعاذ منها لكن أجيب بانه انما استعاذ من فتنها كما استعاذ من فتنى الفقر والغنى دون وصفهم حالانها تعاروا فكان حاتمة أمره غنياباً فأفاء الله عليه وانما الذي يرد عليه ما نقله في المجموع عن خلافتي من أهل اللغة

مثل ما قلناه (والعامل) المستحق للزكاة بان فرق الامام أو نائبه ولم يجعل له أحقره من بيت المال هو (ساع) يجيبها (وكاتب) ما وصل من ذوى الاموال وما عليهم وحاسب (وقاسم وحاشر) وهو الذى (يجمع ذوى الاموال) أو السهمان وحافظ وعريف وهو كالنقيب للقبيلة ومشدا احتج اليه ويكال ووزان وعداد غير بين الاصناف (لا) الذى غير نصيب المستحقين من (100) مال المال بل أحقره عليه ولا تخوراع وحافظ

بعده قبض الامام لها بل  
أحقره من أصل الزكاة لامن  
خصوص سهم العامل ولا  
(القاضي والوالي) على  
الاقليم اذا قاما بذلك بل  
برزقهما الامام من خشن  
اتجس المرصد للمصالح لان  
عملهما عام وقضية المتن  
دخول قبض الزكاة وصرفها  
في عموم ولاية القاضي وهو  
كذلك كما نقله الزايعي عن  
الهروى وأقره الآن  
ينصب لها متكاها خاصا  
وبحث جواز أخذه من  
سهم الغارم اذا استبدان  
للاصلاح ومن سهم الغازي  
المتطوع ومن سهم المؤلف  
الغدير الضعيف النية لان  
هذا لا تصح توليته القضاء  
وظاهره اذا منع حقه في  
بيت المال جاز له الاخذ بخور  
الفقر والغرم مطاوعا وبأى  
في الرشوة أن غير السبكي  
بحث القطع بجواز أخذه  
للزكاة (والمؤلف من أسلم  
ونيتسه ضعيفة) في أهل  
الاسلام أو في الاسلام نفسه  
بناء على ما عليه أئمتنا  
كأكثر العلماء ان الاعيان  
أى التصديق نفسه زيد  
وينقص كثرته فيعطى ولو  
امرأة ليتقوى ايمانها (أو)  
من نيتسه قوية لكن (له)  
شرف) بحيث يتوقع

مثل ما قلناه) أى من ان الفقير أو أحوال من المسكين اه سم زاد الكردي ووجه الرد عليه انه لما كان  
قوله مخالفا لكثير من أهل اللغة كان مردودا اه (قوله المستحق) الى قول المتن والمؤلفة في النهاية (قوله  
ما وصل الخ) عبارة المغنى يكتب ما أعطوه أو باب الصدقة من المال ويكتب لهم برائة بالادعوا  
يدفع للمستحقين اه (قوله وحاسب) الى قوله وبحيث في المغنى (قوله أو السهمان) عطف على الاموال  
(قوله وعريف) قال في الاسنى والعريف هو الذى يعرف أو باب الاستحقاق وهو كالنقيب للقبيلة اه  
وقوله وهو الخ اعلمه اشارة الى أن النقيب هو المنصوب على أبواب الاموال كما ان العريف هو المنصوب  
على أبواب الاستحقاق اه سيدعمر (قوله ومشدا) هو الذى ينظر في مصالح المحل اه عش وفيه  
وقفة ظاهرة عبارة المغنى وجمدى وهو المشد على الزكاة ان احتج اليه اه وهى ظاهرة (قوله غير الخ)  
راجع لسكال وما عطف عليه (قوله بذلك) أى بامر الزكاة من قبضها أو صرفها (قوله بل برزقهما الامام  
الخ) أى اذا لم يتطوعا بالعمل اه معنى (قوله منكما) عبارة المغنى ناظرا اه (قوله وبحث الخ)  
عبارة النهاية ولا وجه جواز الخ اه (قوله أخذه) أى القاضي اه سم عبارة عش أى من ذكر  
من القاضي والوالي اه (قوله اذا ادان) بكسر الهمزة وتشديد الدال أصله تدان عبارة النهاية استدان اه  
(قوله ومن سهم الغازي الخ) أى اذا كان غازيا وقوله ومن سهم المؤلف الخ أى اذا كان مؤلفا اه كردي  
(قوله لان هذا) أى ضعيف النية اه كردي (قوله لا يصح توليته) محل تأمل اه سيدعمر (قوله مطلقا)  
أى شمل ولا يشترط الزكاة أم لا (قول المتن والمؤلفة) ظاهرة أنهم يعاونون ولومع الغنى سم على المنهج اه  
عش (قول المتن ونيتسه ضعيفة) ويقبل قوله في ضعف النية بلايين اه معنى (قوله في أهل الاسلام) الى قول  
المتن والرقاب في النهاية الا قوله وهذا الى ومن المؤلفة (قوله ليتقوى ايمانه) ماضيا بمرتبسة التقوى التى  
بالوصول اليها يسقط الاعطاء من هذا السهم وقد يقال قوى الاسلام هو الذى لا يخشى عليه الرد ولو على  
احتمال بخلاف غيره فضعه اه سيدعمر (قوله ليتقوى ايمانه) أى وبالف المسلمين اه معنى (قوله عن  
التألف) لعل الانسب التأليف كفى المغنى (قوله على أنها الخ) لا يخفى ما فيه فليتأمل اه سيدعمر (قوله لقول  
من قال الخ) ويجوز أن يكون مراد هذا القائل أنهم كانوا يعطون في أول الاسلام ثم لما أعز الله الاسلام  
استغنى عنه فلا يرد عليه شئ ثم اذ كثر فثامه اه سيدعمر (قوله ان مؤلفة الكفار) وهم من ربحى اسلامهم  
ومن يخشى شرفهم اه معنى (قوله قطعنا) للاجماع اه معنى (قوله على الاصح) عبارة المغنى على الاظهر اه  
(قوله وهذا) أى قوله وعندنا الخ (قوله واردة الاجماع الخ) يقتضى انها صحيحة لكنها بعيدة ومقتضى ما نقله  
عن المجموع انها لا تصح فليتأمل اه سيدعمر (قوله ومن المؤلفة) الى قوله وحذفهما في المغنى (قوله أيضا)  
أى كالصنفين المذكورين (قوله من يقاتل الخ) ثم قوله ومن يقاتل الخ يشترط في هذين المذكورين

كذا شرح مر (قوله مثل ما قلناه) أى من ان الفقير أو أحوال من المسكين (قوله وحافظ) قال في  
شرح الروض للاموال أى قبل جمع الامام لها بدليل ما يأتى وحينئذ فقد يقال هلا كانت أجرته على المالك  
لان الحق حينئذ لم يصل للمستحقين ولا نائبهم الا ان يصور بما اذا وصلت الساعى الذى لم يفوض اليه تفرقتها  
ويجعل الوصول اليه ليس كالوصول للامام (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله وبحث جواز  
أخذه) أى القاضي (قوله في المتن اسلام غيره) هو أولى من قول الروض نظرانه (قوله من يقاتل الخ)  
ثم قوله ومن يقاتل الخ يشترط في هذين المذكورين وهو محتمل مافى الروضة آخر الباب مر (قوله

باعطائه اسلام غيره) ولو امرأة (والمذهب انهم يعطون من الزكاة) لنص الآية عليهم فلو حرموا الزمان لم يحل لها ودعوى ان الله عز الاسلام عن  
التألف بالمال انما توجه فيه على انها انما تجرد القول من قال ان مؤلفة الكفار يعطون من غير الزكاة عليهم يسلمون وعندنا لا  
يعطون منها قطعوا لامن غيرهما على الاصح وهذا المأخوذ من المجموع وغيره يندفع ما وهمه كلام شيخنا من حكاية الاجماع على عدم اعطائهم  
حتى من غيرها واردة الاجماع المذهبي بعيدة جدا ومن المؤلفة أيضا من يقاتل أو يخوف ما نعى الزكاة حتى يحملها منهم الى الامام ومن يقاتل من

يلعب من الكفار والبغاة فيعطيان ان كان اعطاؤهما أسهل من بعث جيش وحذفه لان الاول في معنى العامل والا في معنى الغازي وظاهر قوله الاسنى والا فالقسمين على سبعة أن المؤلف باقسامه يعطى وان قسم المالك وهو كذلك كافي الر وضه وغيرها خلافا لجمع متأخرين وخزم شيخنا في شرح المنهج بما قالوه يناقضه قوله (١٥٦) بعد قبيل الفصل الثاني والمؤلف يعطيه الامام أو المالك ما يراه نعم اشترط ان لا يلزم

وهو يحمل ما في الروضة آخر الباب مر اه سم (قوله لان الاول في معنى العامل الخ) وجب له لو كان الاول يعطى من سهم العامل والثاني من سهم الغازي وليس كذلك اه سيدع عبارة عش جعلهما في معنى من ذكر يقتضى ان المقاتل والخوف ما تعلق الزكاة يعطيان من سهم العامل وان من يقاتل من يلبس من الكفار يعطى من سهم الغزاة وليس ذلك مرادوا انما يعطون من سهم المؤلف اه (قوله بما قالوه) أى الجمع المتأخرون (قوله أو المالك) أى حيث قلنا به وعليه فلا مناقضة اه عش (قوله في الاخيرين) أى اللذين في الشارح وقوله الآتى بخلاف الاولين أى اللذين في المتن (قوله منجبه) أى ومع ذلك المعتمد ما تقدم ان الاعطاء لا يختص به اه عش (قوله في نظار الخ) عبارة النهاية مفرغ على انه لا يعطى المؤلف الا الامام اه (قوله بالنسبة للاولين أيضا) أى كاشترط دخل الامام فبهما المشار اليه بقول الشارح بخلاف الاولين وبه يجاب عن توقف السيد عن بمانصه ما وقع أيضا هنا اه (قوله وشرطهم) الى قوله أو عتق في المعنى الا قوله كما سيذكره الى فان عتق والى المتن في النهاية الا قوله وقيل الى ولا يعطى (قوله صحة كتابتهم) وكون الكتابة لجمع المكاتب كما ياتي اه عش (قوله فخرج الخ) عبارة الغنى اما المكاتب كتابة فاسد فلا يعطى لانها غير لازمة من جهة السيد اه (قوله فان عتق) أى المكاتب بدليل قوله الآتى ومنه كما مر مكاتب الخ اه سم (قوله وان لا يكون الخ) عطف على قوله صحة كتابتهم (قوله وان قدر واعلى الكسب) وانما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لان حاجتهما تتحقق يوما بيوم والكسب يحصل كل يوم كفايته ولا يمكن تحصيل كفاية الدين الا بالتدريج غالبها نهاية ومعنى (قوله لاحاول الدين) أى فلا يشترط (قوله وبه فارق الغارم) أى حيث اشترط لاحاول دينه اه سم (قوله لم يعط) لئلا يأخذ ببعضه الرقيق من سهم المكاتبين ويؤخذ من ذلك انه لو كان بعضه مكاتباً وبعضه حراً انه يعطى اه معنى (قوله ولا يعطى مكاتبه الخ) لعود الفائدة اليه فان قيل لرب الدين أن يعطى غريمه من زكاته فهل كان هنا كذلك أجب بان المكاتب ملك لسيده فمكانه أعطى لم يملكه بخلاف الغارم معنى ونهاية (قوله يسترد الخ) أى ما أخذ من زكاة غير سيده اه رشيدى عبارة الغنى ولو عجز المكاتب نفسه استرد منه ما أخذ ان كان باقيا وتعاقد بدله بذمته ان كان تالفا لحصول المال عنده بوضاضة مستحقته فلو قبضه السيد رده ان كان باقيا وغرم بدله ان كان تالفا ولو ملكه السيد شخصاً لم يسترد منه بل يغرمه السيد اه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ويسترد الخ وقوله ما تألفه أى مما أخذ من غير سيده (قوله بغير المعطى) متعلق بالعتق اه سم (قوله من اتفاقه) أى اتفاق المكاتب المعطى (قوله المدين) الى قوله كذا أطلقه شارح في النهاية الا قوله مع جهل الدائن بحاله (قول المتن ان استدان لنفسه الخ) ومثله من لزمه الدين بغير اختياره كالموقع على شيء فالتلفه اه معنى (قوله

دخلاف الاخيرين منجبه لتعلقه بما بالمصالح العامة الراجع أمرها اليه بخلاف الاولين لسهولة معرفة المالك لضعف النية او الشرف فلا وجه لتوقف اعطائهما على نظر الامام ثم اشترط جمع في اعطاء الاربعة الاحتياج اليهم فيه نظر بالنسبة للاولين أيضا وكفى بالضعف والشرف حاجة وكذا الاخيرين فان اشترط كون اعطائهما أسهل من بعث جيش يغنى عن اشترط الاحتياج اليهما (والرقاب المكاتبون) كما فسرهم الآية أكثر العلماء وقال مالك وأحمد هم ارقاء يشتررون ويعتقون وشرطهم صحة كتابتهم كما سيذكره فخرج من علق عتقه باعطاء مال فان عتق بما اقترضه وأداء فهو غارم وأن لا يكون معهم هم وفاء بالنجوم وان قدر واعلى الكسب لاحاول النجوم توسيعا لطرق العتق لتشوف الشارع اليه وبه فارق الغارم ولاذن السيد في الاعطاء واذا صححنا كتابة بعض قن كان أوصى بكتابة عبد فجز الثالث عن كانه لم يعط وقيل ان كانت مهباية

أعطى في نوبته والا فلا واستحسنه ولا يعطى مكاتبه من زكاته ويسترد منه ان رق أو عتق بغير المعطى في غير ما ياتي في التنبيه الآتى وان نعم ما تألفه قبل العتق بغير المعطى لا يغرم بدله لانه حال اتلافه كان ما كره وانما يمنع من اتفاقه في غير العتق وان كان له كسب لكن قبل كسب ما عليه لا بعده ليقوى ظن حصوله المتشوف اليه الشارع (والغارم) المدين ومنه كما مر مكاتب اسسه وان النجوم وعتق ثم (ان استدان لنفسه) انما يشترطها الاخرى والديوى (في غير معصية أعطى)

وان صرفه فيها ولولم ينب اذا علم قصده الاباحة اولا لئلا يكلا تصدقه فيه أي بل لابد من بدنة فان قلت من أين علمنا بذلك قلت لها ان تعمد القرائن  
المفيدة كالاعسار (أو) استدان (معصية) يعني أولزم ذمته دين بسبب عصي به (١٥٧) وقد صرف فيها كان اشترى خرا في ذمته كذا

ذكره الراقعي وهو مشكل  
لانه اذا اشترى اها أو تأملها  
يأزم ذمته شيء الآن يحمل  
على كافر اشترى اها وقبضها في  
الكفر ثم أسلم فيستقر بدلها  
في ذمته أو راد من ذلك انه  
استدان شيئا بقصد صرفه  
في تحصيل خرو صرفه فيها  
فلا استدانة بهذا القصد  
معصية وكان أتلف مال  
غيره عدا أو أسرف في  
النفقة وقولهم ان صرف  
المال في اللذات المباحة  
غير سرف محله فحين يصرف  
من ماله لا بالاستدانة من  
شهر جاء فائه أي خلا فيها  
يظهر من جهة طاهر مع  
جهل الدائن بحاله فان قلت  
لو أريد هذا لم يتقيد بالاسراف  
قلت الراد بالاسراف هنا  
الزائد على الضرورة أما  
الاقتراض للضرورة فلا  
حومة فيه كما هو ظاهر من  
كلامهم في وجوب البيع  
للمضطر المعسر (فلا) يعطى  
شيئا لتقصيره بالاستدانة  
للمعصية مع صرفها فيها  
(قلت الأصح يعطى اذا تاب)  
حالان غلب ظن صدقه في  
توبته (واقه أعلم) وكذا اذا  
صرفه في مباح كعكسة  
السابق و يظهر ان العبرة  
في المعصية بعقيدة المدين  
لا غيره كالشاهد بل أولى  
ولا يعطى غارم مات ولا وفاء  
معه لانه ان عصي به فواضع

وان صرفه الى قوله أي حالا في المعنى الا قوله أي بل الى المتن وقوله وهو مشكل الى وكان أتلف (قوله)  
اذا علم الخ متعلق باعطى وقوله أولا أي في حالة الاستدانة متعلق بقصد (قول المتن أو لمعصية فلا) ليس في  
النسخ التي شرح عليها المحقق المحلي وصاحبها المعنى والنهاية ولهذا قال المعنى واستدرا كما ما يفهمه  
عوم مفهوم الشرط من قوله ان استدان في غير معصية فانه يفهم ان المدين لمعصية لا يعطى معاملة اولها  
نقل في الروضة عن الحر الحارم بانه لا يعطى ومرا دما لقضاء المفهوم اهـ ولك ان تقول ببناء على هذه  
النسخة المفهوم فيه تفصيل فلا يفترض به والغرض من الاستدانة بيانه للاعتراض وان اقتضى ما نقل  
عن الروضة خلافه اهـ سيدع (قوله وقد صرفه الخ) حال من قال استدان ويحمل من ضمير ذمته  
(قوله الان يحمل الخ) مقتضاه أن شراءه له حينئذ معصية وهو يحمل تأمل اهـ سيدع وقد يجب ان  
المباشرة بالعقد الفاسد حرام والكافر مكاف بالقرع (قوله أو راد الخ) فيه انه ما فائدة قوله في ذمته  
والجمال ما ذكر فليتأمل اهـ سيدع وقد يقال ان معنى في ذمته بما استدان (قوله وكان أتلف الخ) لا يخفى  
ما في جعله مثالا للاستدانة عبارة المعنى ومثله من لزوم الدين بالتلف مال الخ وعبارة النهاية وتعبير بالاستدانة  
جرى على الغالب فلما أتلف مال الخ وهما ظاهران (قوله أو أسرف في النفقة) أي وقد استدان بهذا القصد كما  
هو ظاهر اهـ سيدع (قوله أي حالا) هل المراد حال الاستدانة أو حال الصرف والذي يظهر ان كلامهما  
معتبر بالنسبة لما أضيف له فيعتبر بل الاستدانة رجاء الوفاء عندها وحل الصرف جاز عنده ثم يبقى النظر  
فيما لو جهل الدائن حاله وانتمى الرجاء حال الاستدانة هل يصح العقد مطلقا ولا يصح طاعة أو يفصل بين  
الظاهر والباطن فحمل تأمل اهـ سيدع أقول والقلب الى الاول أميل لكن بشرط عدم ظن المدين بجهل  
الدائن بحاله (قوله لو أريد) أي بالتشبه بالاسراف في النفقة وقوله هذا أي الاسراف فيها باستدانة من غير  
رجاء الخ (قوله لم يتقيد بالاسراف) أي بل يكفي التشبه بالانفاق باستدانة الخ (قوله الزائد على الضرورة)  
هل المراد بالضرورة ما يسد الرق أو ما يليق به عرفا يحمل تأمل وعلى كل فهل يتقيد الاخذ بما يحتاجه لمدة  
مخصوصة كيوم في يوم لانه أمر سوغ للضرورة فيقدر بقدرها ولا يتقيد لانه قد لا يتيسر له أو يفصل بين  
ما يغلب على ظنه التحصيل أي وقت أراد وغيره يحمل تأمل كذلك اهـ سيدع أقول والاقتراض من كل من  
التردد بين الشق الثاني (قوله حالا) ظرف ليعطى كرهى أي يعطى بلا استبراء بمضى مدة يظهر فيها حاله معنى  
وسم (قوله ان غاب) الى قوله ويظهر في المعنى (قوله السابق) أي أنفاي شرح أعطى (قوله ويظهر ان  
العبرة في المعصية) بما الخ قد يؤخذ منه أن العبرة فيما اذا تلف عقيدة المعطى والاخذ بعقيدة الدان لا  
لشافي فقير مثلا لما لك نصاب نقد أخذز كالة الخ في الجاهل بذلك فيراجع (قوله لا غيره) أي كالامام والمالك  
(قوله والا) أي ان لم يعص بذلك (قوله ويتعين حله الخ) يقتضى انه لو استدان معصية صرفه في مباح أو لمباح  
وصرفه في معصية أنه لا يحبس وان لم يتب وفي النفس منه شيء وقول الشارع المذكور لا يطالب الخ يجوز ان  
يكون مراده المطالبة الدينوية فانه اذا مات مغل ساسقط الدينوي بالسكاة اهـ سيدع عبارة ع ش قوله  
لا يطالب به أي الآن اهـ وعبارة الرشدي قوله فهو غير محتاج الخ أي لان مطالبة الدائن التي كنا نعطيه  
لدفعتها قد اندفعت عنه بالموت فالمراد بالمطالبة في قوله لانه لا يطالب به المطالبة الدينوية كما يصح بذلك كلام  
الدميري وليس المراد في المطالبة الاخر ويتو به يتدفع ما في الحقيقة هو معنى على أن المراد ذلك اهـ (قوله)

من الزكاة فليس فيه انه أعطى من الزكاة ومعه ما بقي بما عليه وجم سدا يحجب عن السؤال الذي سأله في شرح  
الروض وان أجاب عنه بشيء آخر (قوله حله الخ) كذا شرح مدر (قوله يعطى اذا تاب حالا) عبارة شرح  
الروض قال في الاصل ولم يتعرضوا هنا لاستبراء حاله بمضى مدة يظهر فيها حاله الان الرواي قال يعطى على  
أحد الوجهين اذا غلب على الظن صدقه في توبته فيمكن حل اطلاقهم عليه وقال في المجموع بعد كلام الرواي

والاقوة غير محتاج لانه لا يطالب به كذا أطلقه شارح ويتعين حله على انه لا يحبس بسببه عن مقامه الكرم على خلاف فيه وأما عدم المطالبة  
به حتى لا يؤخذ من حسنات المدين للدائن فالادلة تقتضي خلافه

وعلى غير المستدين لنفع عام كقبضة أقسام الغارم الآية ثم رأيت بعضهم حرموا استثناء بعضها فقط وهو المستدين للإصلاح وما ذكره أولى حلا على هذه المكرمة (والأظهر اشتراط (١٥٨) حاجته) بأن يكون بحيث لو قضى دينه مما معه تسكن كإرجائه في الروضة وأصلها والمجموع

وعلى غير المستدين (الح) عطف على قوله على أنه الح لكن المحمول على ما مر قول الشارح المذكور لأنه لا يطالب به والمحمول على ما هنا قوله ولا يعطى غارم مات ولا وفاقه معه (قوله كقبضة أقسام الغارم) أي فتعطي كابدل عليه قوله حلا قال في العباب ولومات الغارم لنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها أو للإصلاح قضى اه قال في شرحه في الأول ومجمله كما أفاده قوله تبع المان يأتي قبل استحقاقه ان لم يتعين للزكاة بالبلد قبل موته والاقضى عنه منها لاستحقاقه لها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغازي وابن السبيل حيث ينقطع حقهم اه وقوله والإصلاح قضى قال في شرحه كما في المجموع عن ابن كعب وقضيته أنه لا فرق بين موته قبل الحلول وبعد ولا بين انحصار المستحقين وعدمه ووجه بان فيه مصلحة عامة فإزان يغتفر فيه ما لا يغتفر في غير ما انتهى اه سم بحذف (قوله بان يكون بحيث الح) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية (قوله تسكن) أي صار مسكينا اه عش (قوله فيترك له مما معه الح) ولسم هنا سؤال وجواب أو رددهما السيد عزم بين ان السؤال ساقط من أصله فلا حاجة لتكاف الجواب عنه راجعه (قوله أي الحال) الى قوله وواضح في النهاية الاقوله من الاتحاد (قوله أي الحال) يحتمل أنه تفسير لذات البين اه سم أقول بل لا يحتمل غيره (قوله في قتل) أي أو نحو طرف اه مغنى (قوله أو مال الح) أي أو عرض (قوله وان عرف قاتله) خلافا لما في الروض اه سم أي والمغنى (قوله ان حل الدين الح) قديقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الاحلال الآن يجب بانها قد تكون بان يشترى في ذمته بشئ من مؤجل ما يصرفه في تلك الجهة كابل الدية سم على ج اه عش (قوله أيضا أي مثل ما استدانة لنفسه) (قوله على المعتمد) وفاقا للمغنى (قوله ولو بنقد) كذا في المغنى (قوله القاضي الح) نعت الحل (قوله لا فرق) أي بين الغنى بال نقد والغنى بغيره من لعقار والعرض (قوله ومثله) الى قوله ورجمه بعضهم في المغنى (قوله الضامن لغيره) أي لا تسكن قسنته ما به ومغنى (قوله

وهو ظاهر اه فليتأمل (قوله كقبضة أقسام الغارم) أي فيعطى كابدل عليه قوله حلا قال في العباب ولومات الغارم نفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها أو للإصلاح قضى اه قال في شرحه في الأول ومجمله كما أفاده قوله تبع المان يأتي قبل استحقاقه ان لم يتعين للزكاة بالبلد قبل موته والاقضى عنه منها لاستحقاقه لها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغازي وابن السبيل حيث ينقطع حقهم هذا ما ذكره جميع لكن خالفه ابن الرفعة والنقيب فقالا فان قلت لم لا يقضى عنه اذا مات بعد الوجب وكانوا محصورين ومنعنا النقيل كالفقر قلنا لا لأنه لو كان قبض قبل موته لم يتم ما سكه عليهم يسترجع منه في الحال بخلاف الفقير فان ما سكه بعد القبض مستقر فإزان يثبت قبل القبض اه وهو وان كان له وجه لكن الوجه الاول اه وقوله والإصلاح قضى قال في شرحه كما في المجموع عن ابن كعب وقضيته أنه لا فرق بين موته قبل الحلول وبعده ولا بين انحصار المستحقين وعدمه ووجه بان فيه مصلحة عامة فإزان يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره اه (قوله فيترك له مما معه ما يكفيه الح) لا يتحول هذا عن مخالفة لقوله السابق قبيل ولا يمنع الفقر وان ذا المال الذي عليه قدوة الح لان في هذا تصرح باعطاءه بدون صرف ما معه في الدين وفي ذلك تصرح بان لا يعطى الا بعد صرفه فيه فليتأمل الآن يجب بان المراد هناك أنه لا يعطى من سهم الفقراء كما عبر به هناك والمراد هناك أنه يعطى من سهم الغارمين (قوله بان ذلك حق آدمي) يتأمل ما اقتضاه هذا الكلام من أن ما هنا ليس حق آدمي الا ان يراد بذلك مجرد ان الزكاة التي هي حق الله يجوز صرفها له لدينه وان عصى به ولو أن كلفه الاكتساب ورا د بما هناك أنه ليس هناك زكاة يراد دفعها اليه ولا يخفى ما في ذلك فان هذا يقول الى عدم الفرق فليتأمل (قوله في المتن دون حلول الدين) قديقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الاحلال الان يصور بما يأتي قريبا (قوله أي الحال) يحتمل أنه تفسير لذات البين (قوله وان عرف قاتله) أي خلافا لما في الروض (قوله ان حل الدين) قديقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الاحلال الان يجب بانها قد تكون بان يشترى في ذمته بشئ من

ففيترك له مما معه ما يكفيه أي الكفاية السابقة للعمر الغالب فيما يظهر ثم ان فضل معه شئ صرفه في دينه وتمهله باقيه والاقضى عند السكول ولا يكاف كسوب السكيب هنالاه لا يقدر على قضاء دينه منه غالبالا بتسديد وفيه حرج شديد وظاهر كلامهم هنالاه لا يكافه عاص بالاستدانة صرفه في مباح أو تاب فينا في اطلاقهم السابق في الفلاس بل أخذ به بعضهم مما هنا ان شرط ذلك أن يصرفه في معصية ولا يتوب وذاك أن تفرق بين البابين بان ذلك حق آدمي فغلظ فيه أكثر (دون حلول الدين) لأنه لا يسمى الآن مدينا قلت الاصح اشتراط حلوله والله أعلم (اعدم حاجته اليه الآن) (أو) استدانة (الإصلاح ذات البين) أي الحال بين القوم بان يخاف فتنة بين شخصين أو قبيلتين تنازعا في قتل أو مال متلف وان عرف قاتله أو متلفه فيستدين ما تسكن به الفتنة ولو كان ثم من الاحاد من يسكنها غيره (أعطى) ان حل الدين هنا أيضا على المعتمد (مع الغنى) ولو بنقد والامتنع الناس من هذه المكرمة (وقيل ان كان غيا بنقد فلا) يعطى اذ ليس في صرفه

الى الدين ما به من الميراث أو يورثان المخطأ هنا الخ على مكارم الاخلاق القاضي بأنه لا فرق وأقهم ذكره الاستدانة الدال عليها العطف كما تقرر أنه لو أعطى من ماله لم يعط ومثله ما لو استدان ووفى من ماله ومن الغارم الضامن لغيره فيعطى



فيعطى ان كان المضمون طالا وقد أعسر أو ان ضمن بالاذن أو أعسر هو وحده ان لم يضمن بالاذن ومنه من استدان لنحو عمارة مسجد وقري  
 ضيف ثم اختلفوا فالحقه كثير من استدان لنفسه ورجمه جمع متاخرين وآخرون من استدان لاصلاح ذات البين الآن غني بنقدور حجه  
 بعضهم ولور حجه لا تراغناه بالنقد ايضا جلا على هذه المسكرمة العام نفعهم لم يبعد (109) وواضح ان الكلام فبين علمك حصته قبل  
 موته لكونه من المصورين

الذين ملكوها\* (تنبيه)\*  
 لا يتعين على مكاتب اكتساب  
 قدر ما أخذ الصرف فيما  
 أخذه كإمام وكذا الغارم  
 وابن السبيل بخلاف ما اذا  
 أرادوا ذلك قبل اكتساب  
 ما يفي وان توقع لهم كسب  
 يفي على الوجوه يظهر ان  
 هذا بالنسبة لا لاخذ ما  
 الدافع فيبرأ بمجرد الدفع  
 وان لم يصرفه الا لاخذ فيما  
 أخذه ويحتمل خلافه  
 (وسبيل الله تعالى غزاة) لا  
 في علمهم أي لا سهم لهم في  
 ديوان المرتبة قبل هم متطوعة  
 يغزون اذا انشطوا والافهم  
 في حرفهم وصنائعهم وسبيل  
 الله وضع الطريق الموصلة  
 اليه تعالى تم كثر استعماله  
 في الجهاد لانه سبب للشهادة  
 الموصلة الى الله تعالى ثم وضع  
 على هؤلاء سهم جهادوا  
 لافي مقابل فكأنوا أفضل  
 من غيرهم وتفسير أحسن  
 وغيره الخالف لما عليه  
 أكثر العلماء بالحج الحديث  
 فيه أجابوا عنه أي بعد تسليم  
 صحة التي رجمها الحاكم والا  
 فقد طعن فيه غير واحد بان  
 في سنده مجهول وبان فيه  
 عتبه تملس وبان فيه  
 اضطرابا بالانتماع انه يسمى

فيعطى الخ) فان وفي أي الضامن ما على الاصيل بما قبضه من الزكاة فلا رجوع له على الاصيل وان ضمن باذنه  
 وصرفه الى الاصيل المعسر أولى لان الضامن فرع معني ونماية (قوله وقد أعسر) أي الضامن والاصيل  
 (قوله وان ضمن الخ) غاية (قوله أو أعسر هو وحده) فان أعسر الاصيل وحده أعطى دون الضامن وان  
 كانا موسرين لم يعط واحده منهما معني ونماية (قوله ومنه) أي الغارم (قوله لنحو عمارة مسجد) كبناء قطرة  
 وفك أسيراه معني (قوله عن استدان لنفسه) أي فيعطى بشرط الحاجة (قوله ورجعه جمع متاخرين) واعتده  
 شيخنا الرمي اه سم وكذا اعتده المعني (قوله وواضح أن الكلام الخ) لا يخفى ان في ارتباط هذا الكلام  
 بسابته خفاء أي خفاء ثم راجعت أصله رحمه الله فرأيت قبله مضربا عليه موصوره وجرم بعضهم بانه لا يقضى  
 منها دين ميت الاما استدانه للاصلاح وهو محتمل جلا على هذه المسكرمة متواضع الخ ووجه الضرب اغناء قوله  
 السابق ولا يعطى غارم مات الخ عنه فالذي يغلب على الظن والله أعلم انه عند الضرب على ما هنا أغفل ما ذكره  
 مع ان اللاتق نقله الى مناسب فليست أمل وليجوز اه سيدعمر (قوله لا يتعين) الى قوله بخلاف الخ في النهاية  
 (قوله الصرف فيما أخذه) أي لا يتعين صرف ما اخذ من الزكاة في العتق اه كردى (قوله كإمام) أي قبيل  
 قول المتن والغارم (قوله وكذا الغارم الخ) والتسليم لما يستحقه المكاتب والغارم الى السيد والغريم باذن  
 المكاتب او الغارم أحوط وأفضل الان يكون ما يستحقه أقل مما عليه واراد ان يتجر فيه ولا يستحب تسليمه  
 الى من ذكر وتسلبه اليه بغير اذن المكاتب او الغارم لا يقع عزر كذا فيهما المستحقان ولكن يسقط عنهما  
 قدر المصروف لان من أدى عنه دينه بغير اذنه تبرأ ذمته اه معني (قوله وابن السبيل) وهذا لا ينافي قوله  
 الآتي وشروطه الحاجة لان الغرض أنه أعطى قبل الاكتساب اه سم وهذا يجري أيضا في الغارم المستدين  
 لمصلحة لنفسه (قوله اذا أرادوا ذلك) أي الصرف في غير ما أخذوا فليست أمل اه سم (قوله ويحتمل خلافه)  
 هذا هو الذي يظهر ويقتضيه كلامهم كما هو ظاهر عند المتبصع المتأمل اه سيدعمر (قول المتن غزاة) أي  
 ذكر اه معني (قوله أي لا سهم) الى قوله فان امتنعوا في النهاية الا قوله على ان الى المتن وقوله ومر الى وان  
 علم (قوله الخالف) نعت تفسير الخ وقوله بالحج متعلق به أي بتفسير الخ وضميره لان السبيل (قوله  
 أجابوا الخ) أي أكثر العلماء (قوله بالانتماع الخ) متعلق بقوله أجابوا (قوله في سبيل الله في الآية) أي في المراد  
 به (قوله وقوله الخ) مستند خبره قوله صريح الخ (قوله بهم) أي بطائفة سبيل الله وكان الاولى به أي باللفظ سبيل  
 الله وقوله فيها أي الآية وقوله من ذكرناه أي الغزاة المتطوعة (قوله ذلك الحديث) أي الذي استدله به  
 أحمد وغيره (قوله جعل صدقة الخ) أي وقفا (قوله ان يحج) متعلق باعطاء الخ (قوله ومر) أي في قسم النبي  
 وقوله لهم أي للمتطوعة وقوله لاهله أي النبي وهم المرتبة (قوله على مام) أي في قسم النبي (قوله فهم)  
 أي أهل النبي وقوله عن الامام وهو أنه اذا عجز سهمهم عن كفايتهم كل لهم من سهم سبيل الله اه سم (قوله

مؤجل ما يصرفه في تلك الجهة كابل الدية (قوله وقد أعسر) أي الضامن والمضمون عنه (قوله وان)  
 مبالغة (قوله ورجعه جمع متاخرين) واعتده شيخنا الشهاب مر (قوله قبل موته) قد يقال لاجته في  
 هذا التقيد بالموت (قوله كإمام) أي في قوله لكن قبل كسب ما عليه لا بعد فانه يعيد جواز الصرف في غير  
 ما أخذه بعد كسب ما عليه (قوله وابن السبيل) وهذا لا ينافي قوله الآتي وشروطه الحاجة لان الغرض  
 انه أعطى قبل الاكتساب (قوله بخلاف ما اذا أرادوا ذلك) أي الصرف في غير ما أخذوا فليست أمل (قوله  
 بالانتماع الخ) متعلق باجابوا (قوله على مام) أي في قسم النبي وقوله عن الامام أي وهو انه اذا عجز

بذلك وانما النزاع في سبيل الله في الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة للاتسعة وذكر منها الغزاة في سبيل الله صريح في ان المراد بهم  
 فيهم من ذكرناه على ان في أصل دلالة ذلك الحديث على مدعاهم نظر الان الذي فيه اعطاء بغير جعل صدقة في سبيل الله ككافي رواية وأوصى به  
 لسبيل الله ككافي أخرى لمن يحج عليه فيعرض انه بغير زكاة يحتمل ان يعطاه فقيرا وأنه أركبهم من غير تكليف ولا تلك (فيعطون مع الغنى) عانة  
 لهم على الغزو ومر أنه لاحظ لهم في النبي كلاحظ لاهله في الزكاة الاعلى مام فيهم عن الامام وغيره

فان عدم واضطررنا لهم لزم اغنياءنا عنهم من غير الزكاة فان امتنعوا ولم يجبرهم الامام حل لاهله الذين لم يحصل لهم منه كفايتهم الاخذ منها فيما يظهر وان لم نقل بذلك الذي مروا به في العلم يعطى الاكل منها اذا منعوا من التي لان المنع ثم لشرف ذواتهم بخلافه هنا (وابن السبيل) الشامل للذكر والانثى فقيسه تغايب (منشئ سفر) من بلد الزكاة وان لم تكن وطنه وقدم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه اذا اطلاقه عليه بحجاز لدليل هو عندنا القياس على الثاني بجامع احتياج (١٦٠) كل لاهية السفر (أو مجتاز) به سمي بذلك للارزاق السبيل وهي الطريق وأقر في الآية

فان عدم) أي التي اه سم (قوله اليهم) أي المرترقة (قوله فان امتنعوا) أي الاغنياء (قوله ولم يجبرهم) أي الاغنياء الممتنعين وفي بعض النسخ ولم يجبرهم وعليه فقوله غيرهم أي غير أهل التي وهو بالنصب منعول لم يجبر فاعله الامام (قوله وانما يعطى الاكل) سياتي ما يتبع ذلك (قوله منه) أي التي و قوله منها أي الزكاة (قوله من) أي عن الامام (قوله الشامل) أي قول المتن بشرط أخذ الزكاة في النهاية (قوله والانثى) عبارة المغني وغيره اه (قوله من بلد الزكاة) أي قوله ويفرق في المغني الاقوله وقدم الى اطلاقه قوله وأقر دالي المتن وقوله ولودون مسافة القصر وقدم أي المنشئ على المجتاز (قوله لوقوع الخلاف الخ) عبارة المغني وهو حقيقة في المجتاز بحجاز في المنشئ واعطاء الثاني بالاجماع والاول بالقياس عليه ولان مرید السفر محتاج الى أسبابه وخالف في ذلك أبو حنيفة ومالك اه (قوله به) أي بعمل الزكاة (قوله سمي) أي المجتاز بذلك أي ابن السبيل (قوله وأقر د) أي ابن السبيل (قوله من جهة اعطاء الخ) أي فهو على حذف مضاف أي شرط اعطائه اه سم (قوله غيره) أي في مكان آخر اه سمي (قوله ومامر) أي في الفقير والمسكين اه كرى أي اذا غاب مالهما (قوله الشامل لسفر الطاعة) الى المتن في المغني الاقوله لانيه الى قوله فان مات (قوله لسفر الطاعة) كسفر حج وزيارة والمكروه كسفر منفرد والمباح كسفر تجارة اه مغني (قوله كسفر الهائم الخ) عبارة المغني والحق به الامام السفر لا قصد صحيح كسفر الهائم اه وعبارة عيش قوله كسفر الهائم الخ صريح في ان الهائم عاص بسفره وعبارة الشيخ في شرح منبهه والحق به أي سفر المعصية سفر لا لغرض صحيح كسفر الهائم اه (قوله لان الخ) تعليل لقوله كسفر الهائم وقوله وذلك الخ زاجع الى اشتراط عدم المعصية (قوله الحرية) الى قوله وبنو المطلب في المغني الاقوله وحامل وقوله والمرترقة والى قول المتن وكذا في النهاية الاما ذكر (قوله ونحوهم) كالوزان والجال (قوله نحو ساع) وهو الذي يرسل الى البلاد (قوله لانه لأمانة الخ) لا يقال مقتضى هذا التعليل امتناع ما سبق آتينا لانه لا نقول ذلك مشمول بنظر العامل وشرافه وتعهده بخلاف العامل فانه مستقل اه سيد عمر (قوله لانه لأمانة الخ) هذا لا يظهر بالنسبة للعبد (قوله من ذلك) أي قوله يجوز استئجار كافر وعبد الخ (قوله لشيء مما ذكر) شامل الى الواسو حرج عمل عام كبحر سعاية اه سيد عمر (قوله وهذا) أي يجوز استئجار ذوى القربى الماراً نفعا (قوله وان منعوا حقهم الخ) قال ابن مطير في شرحه على النهج أي سواء اعطوا حقهم من خمس الخمس أم لا أما الاول فمقطعا وأما الثاني فهو الذي عليه الاكثر وجوز الاصطغري اعطاهم واختاره الهروي وعجده بن يحيى وأقر به شرف الدين البارزى ولا باس به بل في حديث للطبراني ما يشهد له أي بقوله أليس في خمس الخمس ما يكفيكم أي يغنيكم أي أنتم مستغنون بخمس الخمس فإذا عدم خمس الخمس زال الغنى فحسب الخمس على الاستغناء ثم بشرط لمنعهم فاذا زال الشرط انتفى المانع وبشبهه أن يكون هذا هو المختار في هذا الزمن لمن كان منهم في اليمن لبعدهم عن محل الغنائم وقلة شفقة المملوك وأهل الثروة وشدة حاجتهم التي شاهدنا والله أحكام تحدث بحديث ما لم تكن في الصدر الاول والله أعلم اه عبارة شيخنا قوله سواء منعوا الخ ونقل عن الاصطغري القول بجواز صرف سهمهم عن كفايتهم كل لهم من سهم سبيل الله (قوله فان عدم) أي التي (قوله من جهة اعطاء لا التسمية) أي فهو على حذف مضاف أي شرط اعطائه (قوله على المعتمد ويفرق الخ) كذا شرح مر (قوله ومامر) أي في مال غائب (قوله ولو سفر ترهته على المعتمد الخ) كذا شرح مر

دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد (وشرطه) من جهة الاعطاء لا التسمية (الحاجة) بان لا يجسد ما يقوم بخواتم سفره وان كان له مال بغيره ولودون مسافة القصر وان وجد من يقرضه على المعتمد ويفرق بين هذا ومامر من اشتراط مسافة القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر أشد والحاجة فيه أغلب ومن ثم لم يفرقوا فيه بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة كما اقتضاه اطلاقهم وبين غيره لتحقيق حاجته مع قدرته هناك دون مامر (وعدم المعصية) الشامل لسفر الطاعة والمكروه والمباح ولو سفر ترهته على المعتمد بخلاف سفر المعصية بان عصي به لانيه كسفر الهائم لان اتعاب النفس والدابة لا لغرض صحيح خرام وذلك لان القصد باعطائه ما له ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره (وشرط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية) الحرية الكاملة الا لم يكتب غلا يعطى ببعض ولو في فوبته (الاسلام) فلا يدفع منها لكافر اجبا عن حج واستئجار كافر وعبد كمال أو حامل أو حافظ أو نحوهم من سهم العامل لانه أجرة لازكة بخلاف نحو

الزكاة مساع وان كان ما يأخذ حرة أيضا لانه لأمانة له ويؤخذ من ذلك جواز استئجار ذوى القربى والمرترقة من سهم العامل لشيء مما ذكر بخلاف بعله فيه بلا حارة لان فيما يأخذ حرة شائعة زكاة وهذا يخص عموم قوله (وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) وان منعوا حقهم من الخمس لخبر مسلم أنما هي أو ساخ الناس وانما لا تحل لمحمد ولا لآل محمد

وبنو المطلب من الآل كإمام وكان كآلة كل واجب كالنذور والكفارة ومنها إمام التسلب بخلاف النطوق وحرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لان مقامه أشرف وحلت له الهدية لانهم أشان الملوك بخلاف الصدقة (وكذا مولاهم (١٦١) في الاصح) الخبر الصحيح مولى القوم منهم

فيفسر بينهم وبين بني  
أخوانهم مع صحة حديث  
ابن أخت القوم منهم بان  
أولئك لم يملك لهم آباء  
وقبائل ينسبون إليهم غالباً  
فمحض نسبهم لساداتهم  
فحرم عليهم ما حرم عليهم  
تحقيقاً للشرف والائتم  
ولم يعطوا من الجنس لئلا  
يساووهم في جميع شرفهم  
فان قلت يمكن ذلك باعطائهم  
من الجنس والركاة قات  
ممنوع لان أخذ الركاة قد  
يكون شرفاً كما في حق  
الغازي فلا يتحقق حينئذ  
انحطاط شرفهم وأما بنو  
الاخت فلهم آباء وقبائل لا  
ينسبون إلا إليهم بل يحقوا  
بغيرهم في شيء من ذلك وان  
لا يكون هو المأزك على  
ما مر فيه من التفصيل وان  
لا يكون لهم سهم في النية  
كإمام بما فيه آباء وان لا  
يكون محجوراً عليهم ومن ثم  
أفتى المصنف في البالغ ناركاً  
للصلاة كسلانه لا يقبضها  
له الاواه أي كسبي ومجنون  
فلا يعطى له وان غاب وليه  
خلفاً لمن زعمه بخلاف مألوف  
طراً تركه أي أو تذر به ولم  
يحجور عليه فانه يقبضها  
ويجوز دفعها لغاسق إلا ان  
علم انه يستعين بها على معصية  
فيحرم أي وان أجزأ كإمام  
مما تقرر ولا عى كإخذها  
منه وقيل لو كان وجوباً

الركاة إليهم عندهم من خمس الجنس أخذوا من قوله في الحديث ان لكم في خمس الجنس ما يكفيكم أو يغنيكم  
فانه يؤخذ منه ان محل عدم اعطائهم من الركاة عند أخذهم حقهم من خمس الجنس لكن الجمهور رطروا  
القول بالتحريم ولا بأس بتقييد الاصطغري في قوله الا ان لا يحتاجهم وكان شيخنا رحمه الله تعالى يعيل الى  
ذلك بحجة إفتهم نفعنا الله بهم اه (قوله وبنو المطلب من الآل) تكملته للدليل (قوله كإمام) أي في قسم  
النية (قوله كل واجب كالنذور الخ) عبارة المغني وكذا يحرم عليهم الاخذ من المال المنذور صدقته كما  
اعتمده شيخنا اه قال السيد السمعوني في حاشية الروضة وفي فتاوى البغوي لو نذر التصديق بدينار  
مطلقاً وعلى الفقراء هل يجوز صرفه للعلوية قال فان قلنا يحل على أقل إيجاب الله تعالى لا يجوز كالركاة  
والكفارة وان قلنا يحل على أقل ما يتقرب به الى الله تعالى يجوز وهذه القاعدة مضطربة الفردع  
وأشار المصنف الى ان الراجح فيها يختلف باختلاف المدرك فقد صححوا فيمن نذر اعتاق عبد اجزاء المعيب  
والكافر وهو منصوص الامور بجوازها في كل النادر من الشاة المعينة لنذور الاضحية والراجح عندي  
الحاق ما نحن فيه به لان المسمى في تحريم الركاة عامهم وما ألحق بهم من الكفارات كون وضعها لظهور  
بخلاف النذر فان ذلك ليس بوضع ولا امتنع على العلوي أخذ ما نذر به صاحباً للعلوي ولا قائل به انتهى  
ولعله الاقرب ان شاء الله تعالى ويمكن أن يراى بعد قوله فان ذلك ليس بوضع بل وضعه التقرب المشعر برفعة  
المصرف إليهم المناسبة للعلوية بينهم اه سيد عمر (قوله كل واجب الخ) يدخل فيه ما أفتى به شيخنا  
الشهاب الرملي من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزاء الواجب من أضحية النطوق سم ونهاية (قوله  
كالنذر) اقتصر عليه المغني (قوله ومنها) أي الكفارة (قوله بخلاف النطوق) أي فيجعل لهم (قوله الكل)  
أي الواجب والنطوق للخبر الصحيح الى قوله وأفتى في النهاية الا قوله فان قلت الى أفتى المصنف (قوله يمكن  
ذلك) أي عدم المساواة (قوله لان أخذ الركاة قد يكون شرفاً الخ) قد يقال ينافيه اطلاق قوله صلى الله عليه  
وسلم انما هي أو ساخ النامر واطعاء الغازي لترغيبه في الجهاد لا لشرفه اه سيد عمر (قوله وان لا يكون  
مونا) الى قوله وانما يظهر في المغني الا قوله وان لا يكون لهم سهم الى أفتى المصنف وقوله نعم الى وأفتى (قوله  
وان لا يكون مونا الخ) عطف على قول المتن وان لا يكون هاشمياً (قوله على ما مر) أي في الفقير (قوله وان لا  
يكون محجوراً عليه) فيه ان الكلام في استحقاق الركاة في قبضها (قوله نارك الخ) حال من المستتر في بالغ  
اه سيد عمر (قوله ان علم) أي ظن (قوله مما تقرر) أي في بيان شروط الاخذ اه كردى (قوله ولا عى)  
عطف على لغاسق (قوله لو كان) أي الاعبي الاخذ والاعبي الفاع (قوله وأفتى الخ) عبارة المغني ولو كان  
لشخص أب قوى صحيح فقير لا تجب عليه نفقته هل يجوز ان يدفع اليهم من كانه من سهم الفقراء أو لا أفتى ابن  
نونس عماد الدين بالثاني وأخوه كمال الدين بالاول قال ابن شهاب وهو الظاهر اذا لوجه للمنع اه (قوله وهو  
الظاهر) أي الجواز وكذا الضمير في قوله الا تى وانما يظهر (قوله يلزمه الكسب) أي ولا يجب نفقته على  
الابن (قوله وهو الخ) أي القول بلزوم الكسب ضعيف (قوله والاصح وجوب نفقته الخ) أي على الابن المغني  
وصور المغني المسئلة كإماماً اذا كان الابن فقيراً لا يلزمه نفقة الاب وعلى هذا خلافاً بين الافتاء من  
(فصل) \* في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى (قوله في بيان مستند الاعطاء) الى قوله لما صرح في النهاية

(قوله وكان كآلة كل واجب) يدخل فيه ما أفتى به شيخنا الشهاب مر من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة  
والجزء الواجب من أضحية النطوق اه (قوله وان لا يكون مونا الخ) عطف على قول المتن وان  
لا يكون هاشمياً الخ وقوله ولا عى عطف على لغاسق

(فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى) \* في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة ما لم يرد بقدر البلد

(٢١) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) وروى قولهم يجوز دفعها من بوطه من غير علم بحسب ولا قدر ولا صفة نعم الاولى نوكلهما  
خروجاً من الخلاف وأفتى العماد ابن نونس بمنع دفعها لأب قوى صحيح فقير وأخوه بجوازها قال شارح وهو الظاهر اذا لوجه للمنع اه وانما  
يظهر ان قلنا يلزمه الكسب وهو ضعيف والاصح وجوب نفقته وان قدر عليه فالوجه الاول \* (فصل) \* في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى

(من طلب زكاة) أولم يطلب وأر بدا عطاؤه وأثر الطلب لأنه الاغلب (وعلم الامام) أو غيره ممن له ولاية الدفع وذكره فقط لان دخله فيها أقوى من غيره والمراد بالعلم الظن كما يعلم مما يأتي (استحقاقه) لها (أو عدمه عمل بعلمه) ولا يخرج على خلاف القضاء بالعلم لبناء أمر الزكاة على السهولة وليس فيها ضرر بالغير وبه يعلم أنه لا يأتي هنا ما سيدكر ثم ان القاضي اذا قامت عنده بينة بخلاف عمله لا يعمل بواحد منهما (والا) يعلم شيامن حاله (فان ادعى فقرا أو مسكنة) أو أنه (١٦٢) غير كسوب وان كان جليدا قويا (لم يكف بيته) لغيرها وكذا لا يحلف وان اتهم لم يصح أنه

صلى الله عليه وسلم أعطى من سالا الصدقة بعد أن أعلمها أنه لا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب ولم يحلفها مع أنه رأى ما جلدت من ومن ثم قال الحافظ المنذرى هذا أصل في ان من لم يعرف له مال فامره بحول على الغنى ولم يعتبر صلى الله عليه وسلم ظاهر القوة لان الانسان مع ذلك قد يكون أخوق لا كسبه مع أنه صلى الله عليه وسلم استظهر في أمرهما فأنذرهما أى ومن ثم قال البغوى يسن للامام أى أو المالك ذلك فمن يشك في استحقاقه (فان عرف له مال) يغنيه (وادعى تلفه كلف) بيته رجلين أو رجلا وامرأتين بتلقاه وان لم يكونا من أهل الخبرة بالباطنة بحاله لان الاصل بقاؤه سواء ادعى

والغنى الا قوله وبه يعلم الى المتن (قوله مستند الاعطاء) عبارة المغنى ما يقتضى صرف الزكاة لمستحقها اه (قوله وقدر المعطى) أى وما يتبع ذلك من حكم الاعطاء نفسه اه عش (قوله بمن له ولاية الدفع) أى من منصوب الامام لتفريقها ومن المالك المرفق بنفسه ووكيله فى التفريق اه مغنى (قوله وليس فيها) أى الزكاة (قوله لا يعمل بواحد منهما) أى بل يعمل هنا بعلمه اه سم خلافا لعش عبارته قوله على بعلمه أى ما لم تعارضه بيته فان عارضته عمل به ادون عمله لان معهما زيادة علم اه (قوله فان ادعى فقرا الخ) ومثل الزكاة فيما ذكر الوقف والوصية لهم نهاية أى فاذا ادعى انه من الفقراء دفع له منه بلايين وان كان جليدا قويا عش (قوله ومن ثم) أى من أجل صحة الحديث المذكور (قوله يسن للامام الخ) يظهر ان منصوب الامام ووكيل المالك كذلك اه سيدع (قوله يغنيه) قد يقال الاولى ترك هذا القيد بناء على ما سأتى من ان من له دون الكفاية يتم له فليتأمل وتابعنى النهاية على هذا القيد ثم قال أما لو كان المال قدر الا يغنيه لم يطالب بيته الا على تلف ذلك المقدار ويعطى تمام كفايته بلايين ولا يمين انتهى اه سيدع (قوله بيته رجلين) الى قوله سواء ادعى فى النهاية والغنى (قوله وان لم يكونا الخ) ولو بغير لفظ شهادة واستنشاء ودعوى عند قاض ويغنى عن البيينة الاستعانة بين الناس كما يأتى كل ما ذكر (قوله لان الاصل بقاؤه الخ) تعليل للمتن وقوله لان الاصل ثم الخ تعليل لقوله سواء الخ وقوله عدم الضمان أى فيصمد بولاية ان كان السبب ظاهرا وقوله عدم الاستحقاق أى فلا يصدق الا بيته مطلقا (قوله سواء ادعى الخ) والاوجه كما قاله المحب الطبري بجى عما فى الودعة هنا نهاية ويغنى (قوله بخلاف ما مر الخ) أى من التفريق بين ما اذا ادعى التلف بسبب ظاهر أو خفى (قوله يكف بيته) الى التنبيه فى النهاية والغنى (قوله بمن يمكن صرف الزكاة الخ) أى بان يكون من مستحقها عبارة سم كانه احتراز عن نحو الهاشمى والمطلبى والكافرا (قوله وغيرهم يستأون الخ) مبتدأ وخبر (قوله دون شرف) أى المار فى المتن وقوله أو قتال أى المار بقسميه فى الشارح (قوله وتعذر الخ) الظاهر ان مراده ما يشمل التعسر لما مر فى الفارم ان لها اعتماد القرائن اه سيدع (قول المتن وغار) ومثله المؤلفه اذا قالوا نحن لن دفع من خلفنا من الكفار أو ما نأتى بالزكاة من مانعها اه عش عبارة سم على قول الشارح كانه نهاية المار نفا أو قتال نصه ينبغى ان هذا فى قتال وقع أموال أو أراد الخروج لقتال مستقبل فينبغى ان يعطى بقوله كالغازى بل هو غازى بخصوص ممر اه (قوله بقسميه) أى المنشئ والمجتاز (قوله مطلقا) أى قل أو كثر اه عش (قوله لتيين انهما الخ) قضية هذا التعليل انهما لو اتفقا فى الطريق أو

الذى تصرف اليه الزكاة هل هو من أدرك وقت الوجوب أو بيته يقطع الترخيص أم كيف الحال والذالم يقبل الفقراء الزكاة هل يجبرهم الخ كم أم لا فاجاب بقوله المراد بفقير البلدان كان ببلد المال عند الوجوب صرح به الامام وغيره وذكر الزكشى فى شرح المنهاج ان الفقراء اذا امتنعوا من أخذ الزكاة قتلوا ولا يصح لهم ابراء رب المال منها اه (قوله لا يعمل بواحد منهما) أى بل يعمل هنا بعلمه (قوله وان كان جليدا قويا) فى شرح ممر وقول الشرح وحاله يشهد بصدقه بان كان شيخا كبيرا أو رزما جرى على الغالب اه (قوله بخلاف ما مر فى نحو الوديع) وقال المحب الطبري التفريق كالوديعه (قوله بمن يمكن صرف الزكاة اليه) كانه احتراز عن نحو الهاشمى والمطلبى والكافر (قوله والاوجه ان المراد الخ) اعتمد ممر (قوله أو قتال) ينبغى ان هذا فى قتال وقع أو وقع أموال أو أراد الخروج لقتال مستقبل فينبغى أن يعطى بقوله كالغازى بل هو

سببا ظاهرا أم خفيا بخلاف ما مر فى نحو الوديع لان الاصل ثم عدم الضمان وهما عدم الاستحقاق وزعم ان الاصل هنا الفقير بطلاله ان الغرض انه عرف له مال يغنيه (وكذا ان ادعى عيالا فى الاصح) يكف بيته بذلك لسهولة اقال السبكي والمراد

بالعيال من تلزمهم مؤنتهم وغيرهم ممن تقضى المرواة بانفاقه بمن يمكن صرف الزكاة اليه من قريب وغيره اه والاوجه ان المراد المقصد بهم من تلزمهم مؤنتهم وغيرهم بسالون لانفسهم أو يسال هولهم (يعطى) مؤلف بقوله بلايين ان ادعى ضعف نيته دون شرف أو قتال لسهولة اقامة البيته عليهم ما وتعذر هالى الاول و (غاز وابن سبيل) بقسميه (بقولهما) بلايين لانه لا مبر مستقبل وانما يعطيان عند الخروج ليهتيا له (فان) اعطيا فى جاهر جمع استردا فاضل ابن السبيل مطلقا وكذا فاضل الغازى بعد غزوه ان كان شياله وقع عرفا ولم يقر على نفسه لتبين انهما

اعطيا فوق حاجتهما\* (تنبيه)\* حران لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر وحينئذ لا يثنى استردا منه لانه لا يعرف لو بقي ما اعطيه  
وصرف منه هل كان بفضل منه شيء أولا فليحمل كلامهم على ما لو صرف من عين ما اعطيه وقد يقال ينسب ما صرفه فقر به على نفسه أولا لما اخذه  
فان فضل من الماخوذ شيء استرد منه بقدره واعليه فيظهر انه يقبل قوله في قدر المصروف وانه لو ادعى انه لم يعلم قدره صدق ولم يسترد منه شيء لان  
الاصل راءة ذمته وان (لم يخرج) بان مضت ثلاثة ايام تقر بما لم يترصد للخروج ولا تنتظر ارفقة ولا هبة (استرد) منهما ما اخذاه أى ان بقي والا  
فبدله وكذا لو خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردى لو وصل بلادهم ولم يقاتل لبعده (١٦٣) العدول يسترد منه لان القصد الاستيلاء

على بلادهم وقد وجدوا خرج  
بقولنا رجع ما لو مان اثناه  
الطريق أو في المقصد فانه  
لا يسترد منه الا ما بقي والحق  
الرافعي بالموت الامتناع من  
الغزو وده ابن الرفعة بانه  
يخالف لما تقرر وكذا  
يسترد من مكاتب كاهن  
وغارم استغنيا عن الماخوذ  
بنحو ابراء أو ادعاء من الغير  
(و يطلب عامل ومكاتب  
وغارم) ولو لا صلاح ذات  
اليمين (بيينة) لسهولتها بما  
ادعوه واستشك كل تصور  
دعوى العامل بان الامام  
يعلم حاله اذ هو الذي يبعثه  
ويجيب بتصور ذلك بما اذا  
طلب من الامام خصم من  
زكاة وصلت اليه من نائبه  
بمحمل كذا ليكون ذلك  
النائب استعمله عليها  
حتى أوصلها اليه أو قال له  
الامام انسيت انك العامل

المقصود زيادة على المعتاد استرد الزائد منها لتبين انهما اعطيا فوق حاجتهما اه عس (قوله تنبيه) أى فى  
التنبيه اه سم (قوله ان لابن السبيل صرف ما اخذه الخ) أى بعدا كنساب قدر ما اخذ لاقبله كما علم مما مر  
اه سم (قوله وقد يقال ينسب الخ) قد يقال هذا هو المتجه وان اؤهم صنيعه ترجيح الاختصاص الاول لان  
توجيهه بقوله لانه لا يعرف الخ وانه يمنع فليتأمل اه سيدع (قوله بان مضت) الى قوله وكذا يسترد  
فى النهاية الا قوله أى ان بقي الى وكذا الى المتن فى المعنى الا قوله أى ان بقي الى وخرج (قوله ثم رجع) قد  
يقع الاعطاء اذا كان العدو يجعل معن فخرج له فلما وصل اليه وبدا العدو قد هرب وابعده بحيث لا يتمكن  
من الوصول اليه اه سيدع (قوله أو فى المقصد الخ) هل محله ان كان بحيث لو لم يمت لغزا اه سم (قوله  
لما تقرر) أى من انه يسترد من المستغنى جميع ما اخذه اه معنى (قوله وكذا يسترد الخ) عبارة المعنى ولا يختص  
الاسترداد بما بل اذا اعطى المكاتب ثم استغنى عما اعطيه ببيع السيد باعنا قما وبراءة عن النجوم استرد  
ما قبضه على الاصح لان المقصود حصول العتق بالنال المدفوع اليه ولم يحصل فى البيان ولو سلم بعضه لسيد  
فاعتقه فقطضى المذهب انه لا يسترد منه لاحتمال انه انما اعتقه بالمقبوض قال فى المجموع وما قاله متعين  
قال الرافعي ويجرى الخلاف فى الغارم اذا استغنى عما اخذه ببراءة ونحوه اه (قوله كاهن) أى فى شرح  
والرقاب المكاتبون (قوله ولو لا صلاح) الى المتن فى النهاية الا قوله ويحتمل الى وابن الرفعة (قوله ولو لا صلاح  
ذات اليمين) عبارة المعنى واستثنى ابن الرفعة تبع الجماعة من الغرم ما اذا غرم لاصلاح ذات اليمين اشهره أمره  
وقال صاحب البيان انه لا بد من البيينة وهو قضية كلام الاحياء قال الاذرى ولعل هذا فحين لم يستغنى غرمه  
لذلك ويرجع الكلام الى انه ان اشهر لم يخف الى البيينة والاحتياج كالغارم لصلحته وهذا جرح بين  
الكلامين وهو حسن اه (قول المتن بيينة) أى بالعمل والحكاية والغرم ولا بد ايضا ان يقيم المكاتب بيينة  
بما بقي من النجوم كما قاله الماوردى اه معنى (قوله دعوى العامل) عبارة المعنى مطالبة العامل بالبيينة اه  
(قوله بان الخ) متعلق باستشكلى (قوله يعلم حاله) فلا تثنى على مطالبة البيينة فيه اه معنى (قوله استعمله) أى  
العامل وقوله حتى أوصلها اليه أى الى الامام اه رشيدى (قوله أو قال الخ) وقوله أو مات الخ عطف على قوله  
طلب الخ (قوله أن يريد) أى السبكي (قوله وأن يريد الخ) عطف على قوله أن يريد الخ ويرد هذا بنظر ما قبله  
(قوله وابن الرفعة الخ) كقوله الا ترى والاذرى عطف على السبكي (قوله أى البيينة) الى قوله وبه يفرق فى  
المعنى الا قوله وقد يحصل الى واستقرار الى قول المتن ويعطى فى النهاية (قوله فيما ذكر) أى هنا وفيما مر

أومات مستعمله فطلب من  
تولى محله حصته وصوره  
السبكي بان ياتى بالمال  
ويطالبه ويجعل حاله ويرد  
بانه ان فرق فلا عامل وان

غازي مخصوص مر (قوله تنبيه) أى فى تنبيه (قوله لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر)  
أى بعدا كنساب قدر ما اخذه لاقبله كما علم مما مر (قوله وقال الماوردى الخ) كذا شرح مر (قوله  
أو فى المقصد) هل محله ان كان بحيث لو لم يمت لغزا (قوله ابن الرفعة الخ) كذا شرح مر (قوله  
أى البيينة) قال الماوردى ولا يشترط كونهم من أهل الخبرة الباطنة ومحله ان شهدت بنحو هلاك ماله أما  
اذا شهدت باعساره فلا بد من خبرتها باطنه كما حرم به القمولى شرح العباب (قوله فى المتن اخبار عدلين)

فرق الامام فلا وجه لمطالبة المالك ويحتمل أن يريد ان المطالبة قال للمالك أنا عامل الامام فادفع لى زكاة  
هذا بل فى طلب العامل لخصته المقابلة لعمله وان يريد أن الامام ترك بعض الزكاة عند المالك وأمره بان يعطى من أرسله اليه فاعلم من يدعى  
انه عامل الامام وانه أرسله اليه فيكفاه البيينة حينئذ وابن الرفعة بما اذا استأجره الامام من خمس الخمس فادعى انه قبض الصدقات وتلقف فى يده  
من غير تعريض وطالب بالاجرة ويرد بان قيمته وجاعا نحن فيه لانه انما يدعى باجره من خمس الخمس لامن الزكاة والاذرى بما اذا فوض اليه  
التفرقة أيضا ثم جاء وادعى القبض والتفرقة فطلب أجره من المصالح ويرد بنظر ما قبله (وهى) أى البيينة فيما ذكر (اخبار عدلين) أو عدل  
وامرأتين ولو يغير لفظ شهادة واستشهدا ودعوى عند قاض



(وبغنى عنها) في سائر الصور التي يحتاج اليه فيها (الاستفاضة) بين الناس من قوم يعدون طوطهم على الكذب وقد يحصل ذلك بثلاثة كلمات  
الرائقة كغيره واستغراب ابن الرفعة له بحاج (١٦٤) عنه بان القصد هنا الظن المجوز لا اعطاء وهو حاصل بذلك وبه يفرق بين هذا وما يأتي

في الشهادة ومما يصرح بذلك قولهم (وكذا تصديق رب الدين والسيد في الاصح) بلايين ولا عين ولا نظر لاحتمال التسويط ولانه خلاف الغالب ويؤخذ من اكتفائهم باخبار الغريم هنا وحده مع ممتنه الاكتفاء باخبار ثقة ولو عدل رواية ظن صدقه بل القياس الاكتفاء بمن وقع في القلب صدقه ولو فاسقا ثم رأيت في كلام الشيخين ما ويدل ذلك نعم بحث الزركشي في الغريم والسيدان محل الخلاف اذ اوثق بقولهما وغلب على الظن الصدق قال والام يقدر قطعا اه وبعد ان مهد من أول الفصل الى هنا ما يشتهر به الوصف المقضى للاستحقاق شرع في بيان قدر ما يعطاه كل فقال (ويعطى الفقير والمسكين) اللذان لا يحسنان التكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية سنة) لان وجوب الزكاة لا يعود لاجبها (قات الاصح المنصوص) في الام (وقول الجهور) يعطى (كفاية العمر الغالب) أي ما بين منه لان القصد اغناؤه ولا يحصل الا بذلك فان زاد عمره عليه فيظهر انه يعطى سنة اذ لا حد للزائد عليها ثم رأيت بخم بعضهم الآتي وهو صريح فيه أما

اه مغنى (قوله في سائر الصور) أي من الاصناف فلا يختص بالعامل والمكاتب والغريم كما لو همه السياق (قوله وقد يحصل ذلك الخ) أي الاستفاضة اه عش (قوله واستغراب ابن الرفعة) أي حصول الاستفاضة هنا بثلاثة (قوله وبه يفرق) أي بان القصد هنا الظن (قوله بذلك) أي القصد المذكور (قوله بلايين الخ) الاولى كما في المغنى يغنى عن البينة (قوله مع ممتنه) أي بالنواط (قوله الاكتفاء باخبار ثقة الخ) ولا فرق في جميع ذلك على الوجه بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية أو وكالة اه شرح الروض اه سم (قوله اللذان) الى التبيين في النهاية والمغنى الا قوله ثم رأيت الى أمان من محسن (قوله لان وجوب الزكاة الخ) هذا يصلح عليه منع النقص لا لمنع الزيادة فينبغي أن يزداد الزكاة تتكرر كل سنة فيستغنى بمائة سنة اه سيد عمر وقوله أن يزداد الخ أي أو يقتصر عليه كما فعل النهاية والمغنى (قول المتن كفاية العمر الغالب) ينبغي ان يكون اعتبار العمر الغالب جاريا في قيمونه حتى لو كان المستحق ابن ثلاثين سنة مثلاً وممونه ابن خمسين مثلاً انما يعطيه للممونة كفاية عشر فقط ثم كفاية سنة سنة ولو فرض الامر بالعكس فهل يعطى كفاية ثلاثين سنة بالنسبة للممونة وان كان انما يعطى كفاية عشر بالنسبة لنفسه أو يعطى كفاية عشر فقط بالنسبة للممونة أيضا لانه انما يعطى بطريق التبعية ولا يعلم بقاء المتبوع بعدها حتى تستمر التبعية محل تأمل ولعل الثاني أقرب فليتأمل اه سيد عمر أقول قد قدمت عن شرح الجزم بالثاني وفيه هنا ما نصه وأما الزوجة اذا لم يكفها نفقة زوجها ومن له أصل أو فرع لا تجب نفقته عليه فينبغي ان يعطوا كفاية يوم بيوم لانهم يتوقعون في كل وقت ما يدفع حاجتهم من توسعة زوج المرأة عليها بتيسير مال أو غير ذلك ومن كفاية قريبه اه (قوله فان زاد عمره عليه) أي الغالب فيظهر أنه يعطى سنة كما أفتى به الوالد اه نهاية أي واذا مات في اثنتاهم لا يسترد منه شيء لما مر ان الاربع الاول من الاصناف على كون ما أخذوه ملكا مطلقا اه عش (قوله عليها) الظاهر التذكير اذا المراجع العمر الغالب (قوله الآتي) أي اتفاقا قبل قول المتن فيشترى به (قوله وظاهر ان المراد الخ) ينبغي ان يكون محله فيما يظهر فيما اذا لم يجاوز ثمنها قيمة عقار يكفيه غلته اه سيد عمر أقول ولا يبعد ان يجزى نظيره في التجارة (قوله أو الشراء اه) أي شراء الامام أو نائبه للمستحق فيجزى قبضه لانه كقبض

وذكر الثلاثة في خبر مسلم للاستظهار لا لا اشتراط ذكره في المجموع (قوله في المتن ويغنى عنها الاستفاضة) قال في شرح الروض لحصول العلم وأغلبة الظن قال في الاصل ويشهد لذلك ما من اعتبار غلبة الظن ما قاله بعض الاصحاب من انه لو أخبر عن الحال واحد بتمد قوله كفى وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب زمرا الى تردد في انه لو حصل الوثوق بقول من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه والا قرب الجواز ويكون داخل في قوله أو لاله اعطاء من علم استحقاقه لان المراد بالعلم فيما يظهر ما يشمل الظن اه ما في شرح الروض وعلى هذا فالفرق بين هذا ومن ادعى فقرا أو مسكنة أن ذلك يعطى مع شك بخلاف هذا قال مر في شرح العباب وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب زمرا الى تردد في انه لو حصل الوثوق بقول من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه فتقضية ما صدر به كلامهما ان الراجح في شرح الروض ان التردد الجواز وان المراد بالعلم عليه غلبة الظن ومن ثم قال بعض مختصري الروضة يقوم مقام العدلين الاستفاضة أو غلبة الظن فعلم الاكتفاء في سائر ما مر هنا بالاستفاضة وهو اشبه الحال بين الناس وقول ابن الرفعة لا يكفي في الدين قطع امر دونه وانه لا يشترط بلوغها الحد الثوار خلافا للشيخ أبي على ولا في الواحد والحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الوجه بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية أو وكالة اه (قوله ثم يؤخذ من اكتفائهم سم الخ) كذا شرح مر (قوله فان زاد عمره عليه) أي على الغالب فيظهر أنه يعطى سنة هو ما أفتى به شيخنا الشهاب مر (قوله أو الشراء اه) هذا يفيد الاجزاء هنا مع عدم قبض المستحق ثم رأيت ما يأتي مما يدل على هذا

من يخش حرفة تكفيه الكفاية لا لا ثقة به كما مر أول الباب فيعطى عن آله حرقه وأن كثر وظاهر أن المراد باعطاء ذلك المستحق له الاذن له في الشراء أو الشراء نظير ما يأتي

أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك بحسب ما يباع عادة بلده فيما يظهر ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والنواحي وقد روي في  
 أبواب المتاجر كما كانوا يتعارفونه وأما الآن فلا يفسد إلا بما ذكرته ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرفة والسكك يكفيه  
 أعطى عن رأس مال الأدنى وإن كفاه بعضها فقط أعطى له وإن لم يكفه واحدة منها أعطى لواحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته  
 فيما يظهر \* (تنبيه) \* لم أر أحدهما يبين قدر العمر الغالب والذي دلت عليه الأحاديث أنه ما بين الستين والسبعين من الولد وقوله فهل  
 العبرة هنا بالستين فقط لأنهم المتسقين دخولها أو بالسبعين احتياطاً لاخذ كل محتمل وقد يؤخذ ترجيح هذا من أن ما إذا قلنا في المقود بالاعتدال  
 يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل مائة وقيل مائة وعشرين فالسبعون أقل (١٦٥) ما قيل على هذا فالأخذ بها هنا غير بعيد

وإن أمكن الفرق بين البابين  
 ثم رأيت بعضهم جزم هنا  
 بأنه ستون وبعدها يعطى  
 كفايته سنة ثم سنتين وهكذا

وليس المراد باعطاء من لا يحسن

ذلك إعطاء نقد يكفيه تلك  
 المدة لتعذره لئلا يملكه  
 دخله (فيشترى به) إن أذن  
 له الإمام وكان شديداً ولا  
 فويله (عقاراً) أو نحو ماشية  
 إن كان من أهلها (يستغله)

ويقتني به عن الزكاة فيملكه  
 ويورث عنه (والله أعلم)  
 للمصلحة العائدة إليه لأن  
 القرض أنه لا يحسن تجارة  
 ولا حرفة والأوجه كما أفهمه  
 قولي إن أذن له الإمام أخذوا

من كلام الزركشي وغيره  
 وأفهمه كلام المحرر كالقاضي  
 أبي الطيب أن للإمام دون  
 المالك شراءه نظير ما ياتي

في الغارزى وله أن يلزمه  
 بالشراء وعدم إخراجها عن  
 ملكه لما في ذلك من المصلحة  
 العامة فلم ينظر لما فيه من  
 جبر الرشد وحيث لا يسر  
 له إخراجها فلا يحل ولا

المستحق اه سم (قوله أو تجارة) عطف على حرفة (قوله وقد روي) عبارة المغني قال الرافعي وأوضحوه  
 بالمثل فقالوا البقلى يكفيه خمسة عشر دراهم والبقلا في عشرة وألفا كفايته عشر دراهم والخباز خسون والبقال  
 مائة والعطار ألف والبراز ألفان والصير في خمسة آلاف والجوهرى عشرة آلاف وظاهر كذا قال شيخنا أن ذلك  
 على التقريب فلوراد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أو يزيد ما يليق بالحال اه (قوله إلا بما ذكرته) وهو  
 قوله باعتبار عادة بلده اه كروى (قوله أكثر من حرفة) أراد به ما يشمل التجارة اه سيد عمر أى كابد  
 علمه قوله أو رأس مال الخ (قوله أعطى لواحدة) لعلمه إذا لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أما  
 لو كفاه ثنتان أمكنه الجمع بينهما فينبغي أن يعطى لهما ما يستغنى عن شراء العقار اه سم (قوله ثم رأيت  
 بعضهم جزم بأنه ستون) وكذا جزم به النهاية (قوله وبعدها يعطى) إلى المتن في النهاية (قوله وليس المراد) إلى  
 المتن في المغني (قوله ذلك) أى التكسب بحرفة أو تجارة (قوله إن أذن له الإمام) تركه شرح مر اه سم  
 لكن ذكره المغني كالشارح (قوله فيملكه) إلى قول المتن والمكاتب في النهاية الأقوله كما أفهمه إلى أخذنا  
 وقوله وعلى بقية إلى ولو ملك وقوله فإن قلت إلى هذا كله (قوله شراءه) أى وبصره كاله حيث اشتراه  
 بنيت اه عش عبارة سم أى بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له أولاً ثم أخذته منه بدليل قوله  
 نظير ما ياتي في الغارزى اه سم (قوله وحيث لا يسر له الخ) مفهومة أنه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح  
 الإخراج وإن تكرر ذلك منه مر سم على حج وصرح به أن مجرد الأمر بالشراء لا يقتضى المنع من الإخراج  
 وقد توقف فيه فيقال بجبر الأمر بالشراء منزل منزلة الإلزام اه عش (قوله وعلى بقية الخ) عطف على قوله  
 عليه (قوله باعنا الخ) فيه تأمل (قوله ولو ملك هذا) أى من لا يحسن الكسب اه كروى عبارة عش  
 أى من ذكر من الفقير والمسكين أو من لا يحسن الكسب اه (قوله كما يحسنه السبكي) كان السبكي لا يرى  
 أن العبرة في الكفاية باعتبار تعريف الفقير والمسكين كفاية العمر الغالب والآن ما دعاه هنا من غير  
 منازعة في هذا الاشتراط اه سيد عمر (قوله لو كان معه تسعون الخ) قد يقال قول الماوردي جزم من  
 جزم ثبات كلام السبكي فالأولى أن يقول وصرح الماوردي أو وسبقه إليه الماوردي اه سيد عمر  
 (قوله وإن كفاه الخ) غاية (قوله وعند أهل الخبرة) ما فائدته (قوله ليس المراد) أى بما تقر (قوله

(قوله أعطى لواحدة) لعلمه إذا لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة ما لو كفاه ثنتان أمكنه الجمع بينهما فينبغي  
 أن يعطى لهما ويستغنى عن شراء العقار (قوله ثم رأيت بعضهم جزم بأنها ستون) اعتمده مر (قوله  
 إن أذن الخ) تركه مر (قوله شراءه) أى بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له أولاً ثم أخذته  
 منه بدليل قوله نظير ما ياتي في الغارزى وإن قال الأذرى وإن كان رشيدياً فلا بد من الدفع إليه إلى آخر ما قاله  
 مما تكلم عليه في شرح العباب (قوله وحيث لا يسر له الخ) أى حين إذا لم يلزمه عدم كروى مفهومة أنه لو لم يلزمه بعدم  
 الإخراج حل وصح الإخراج وإن تكرر ذلك منه مر (قوله وعلى بقية المستحقين) عطف على قوله (قوله

يصح فيما يظهر وعلى بقية المستحقين باعنا عنهم ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب لم يملك له من الزكاة كفاية كما يحسنه السبكي وأطال في الرد  
 على بعض معاصريه في اشتراط اتصافه يوم الاعطاء بالفقر والمسكنة أى باحتماله حيث لا يعطى ويريد الأول قول الماوردي لو كان معه  
 تسعون ولا يكفيه إلا ربع مائة أعطى العشرة الأخرى وإن كفته التسعون لو أنفقها : غير اكتساب فيها سنين لا تبلغ العمر الغالب فإن قلت  
 إذا تقر أنه يشترى له عقار يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لأن الغالب في العقار بقاؤه أكثر من قلت بمنوع إعلان العقارات مختلفة  
 في البقاء عادة وعند أهل الخبرة فيعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقار بقي عشرة وهكذا على أن الذي يظهر أنه ليس المراد منع إعطاء  
 عقار من يدقائه على العمر الغالب بل منع إعطاء ما نقص عنه : أما يساويه أو يزيد عليه فإن وجد اثنين الأول أو الثاني فقط استبرئ له

ولا أثر لزيادة الضرورة و يظهر أيضا فيما لو عرض انهم ادم عقاره المعطى أثناء المدة انه يعطى ما يعمر به عبارة تبقى بقية المدة نعم ان فرض وجود مبنى أخف من عبارة ذلك لم يبعد (١٦٦) أن يقال يتعين شراؤه و يباع ذلك و يوزن ثمنه في هذا هذا كله في غير محصورين أما

المحصورون و نفسائى انهم يملكونه و هل ملكهم له بعد رؤسهم أو قدر حاجاتهم أو لا يملكون الا الكفاية دون الزائد عليها ترد فيه الدميرى و غيره والذي يظهر انهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجاتهم ولا ينافيه ما ياتي من الاكتفاء باقل متول لاجدهم لان محله كما هو ظاهر حيث لا ملك و يفرق بان ذلك منوط بالفرق لا يستحق معين فظفر فيه لاجتهاد ورعاية الحاجة الواجبة على الامام أو نائبه انما تقتضى الاثم عند الاختلال به الامنع الاجزاء و هو هذا الملك فيه منوط بوقت الوجوب بلعين فلا ينظر للمفرق و حينئذ فلا مرجع الا الكفاية فوجب ملكهم بحسبها وان القاض عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم و قول السبكي لو زادت الزكاة على كفاية المستحقين لكثرتها و قللتهم لزمه قسمتها كلها عليهم و ينقل بعدهم لو وثقت فيه نظر بل الوجه ما يصرح به كلامهم كما اعترف به ثم أوله أن ما زاد من الزكاة على كفايتهم يحفظ لو جودهم (و) يعطى (المسكاتب والغارم) لغير نحو اصلاح ذات البين ما مر أنه يعطى مع الغنى أى

و يظهر أيضا الخ) ولو أبلغ ما أعطيه من المال تعديا فهل يعطى بدله وان لم يتب أو ان تاب أو لا يعطى أصلا للنظر فيه بحال ولو قيل يعطى مطلقا لم يغلب على الظن اتلافه لهذا أيضا فيجعل تحت يد ثقة ينفق منه عليه لم يبعدها امداد (قوله ووزن الخ) أى يصراف (قوله هذا كله) أى ما ذكر من قول المتن و يعطى الفقير وما ضمه اليه الشارح الى هنا (قوله فسيانى) أى فى الفصل الا ترى (قوله على كونه) أى الزكاة والتدبير باعتبار السهم الواجب للمالك (قوله بعد رؤسهم) أى وان زادت الزكاة على حاجاتهم ولم تساو حاجاتهم وقوله أو قدر حاجاتهم أى ولو زادت الزكاة عليها (قوله الا الكفاية) أى كفاية العمر الغالب (قوله والذي يظهر انهم يملكون الخ) وهو الشق الاخير من التردد المذكور عبارة النهاية والاول وجهان أى المحصورين يملكونه على قدر كفايتهم كما أفتى به الوالد رحمه الله (قوله ما ياتي) فى الفصل الا ترى (قوله لاجدهم) أى المستحقين وليس الضمير للمحصورين وان أوهمه السياق (قوله حيث لا ملك) أى لعدم الحصر (قوله لا ملك) أى لا حصر (قوله بان ذلك) أى ما اتفق فيه الملك لعدم الحصر (قوله ورعاية الحاجة الخ) جواب سؤال وقوله الواجبة نعت رعاية الخ (قوله وهذا) أى ما وجد فيه الحصر وقوله الملك فيه مبدأ أخرجه قوله منوط الخ والجملة خبر هذا (قوله بوقت الوجوب بلعين) الاول بمعنى موجود وقت الوجوب (قوله وان القاض يحفظ الخ) هل انقل كما ياتي فى شرح ولو عدم الاصناف الخ ان القاض عن حاجاتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا المختص بالمحصورين وذلك بغيرهم ولا يخفى ما فيه سم على حج أقول يعنى فالقياس انه ينقل اه ع ش (قوله ما يصرح به كلامهم الخ) معتمد اه ع ش (قوله كما اعترف به) أى بما يصرح به الخ وقوله ثم أوله أى كلامهم وقوله ان ما زاد الخ بيان لما يصرح (قوله لو جودهم) أى وجود أمثالهم (قوله ويعطى المسكاتب) الى قوله شرط النقل فى النهاية والمعنى الالفاظة نحو من قوله لغير نحو اصلاح الخ (قول المتن المسكاتب) أى كتابة صحيحة معنى ونهاية (قوله لغير الخ) محل تامل فانه أى المستدين للاصلاح وان أعطى مع الغنى انما يعطى قدر الدين كما هو ظاهر فتأمل نعم قوله ما لم يكن معد فاعماله ينبغى أن يقدما ذكر والله أعلم ثم رأيت عبارة الاسنى أى والمعنى وهى يعطى المسكاتب والغارم ما عجز عن أدائه من كل الدين أو بعضه نعم الغارم لا صلاح ذات البين يعطى الشكل ولو مع القدرة على أدائه اه وبه يتبادر ما أشرف اليه فليتأمل اه سيدعمر قوله عبارة الاسنى الخ ووافقها عبارة النهاية (قوله لغير نحو اصلاح ذات البين الخ) بزيادة نحو واطلاق الغنى الشامل للغنى بالنقد فيه إشارة الى اعتماده لبحته السابق فى الغارم المستدين لنحو عبارة مسجور من ان حكمه حكم المستدين للاصلاح فذكر وتدبر اه سيدعمر (قوله لاسمائه) أى الغارم للاصلاح اه سم (قوله ببعضه) أى فى بعض الطرق بقول لعل الاولى اسقاطه (قوله والا حوط ناخيره الخ) أى ناخيره ما يعطاه للرجوع الى شروعه فيه اه سيدعمر زاد الكردى بان يرسله الى المحل الذى يرجع منه اه (قوله ووجد شرط النقل) أى بان يكون المحل الذى يرجع منه أقرب محل للمالك مع عدم الاصناف فيه أو فضل عنهم ما يرسله الى محل الرجوع (قوله شرط النقل) أى اللازم لا عطائه عند الشروع فى الرجوع بان يرسل اليه المالك لان

والذى يظهر انهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجتهم) الذى أفتى به شيخنا الشهاب مر أنهم يملكونه على قدر كفايتهم شرح مر (قوله وان القاض عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم) هل انقل كما ياتي فى شرح قول المصنف ولو عدم الاصناف الخ ان القاض عن حاجتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا المختص بالمحصورين وذلك بغيرهم ولا يخفى ما فيه (قوله بل الوجه الخ) اعتمده مر (قوله لاسمائه) أى الغارم للاصلاح (قوله الى شروعه فيه) أى فى الرجوع (قوله أى ووجد شرط النقل) أى اللازم لا عطائه عند الشروع فى الرجوع بان يرسل اليه المالك لان محله ما حيث يختلف

كل منهما (قد ردته) ما لم يكن معموفا لبعضه والا فافيه فقط (وابن السبيل ما وصله مقصده) بكسر الصاد ان لم يكن له محلها فى طريقه الى المال (أو موضع ماله) ان كان له فى طريقه مال فان كان ببعضه بعض ما يكفي به كمال كفايته و يعطى الرجوعه أيضا ان عزم عليه والا حوط ناخيره الى شروعه فيه ان تبسر أى ووجد شرط النقل

ان كان المفرق المالك ولده اقامة المسافر بن وهي اربعة ايام لاثمانية عشر (١٦٧) لان شرطها قد لا يوجد (و) يعطى (الغازي قدر حاجته) الاثني عشر بمجمونه

لثني عشر وكسوة له ولهم  
(ذاهبا وراجعا ومقبيا  
هناك) أي في الثغر وأنحوه  
الى الفخ وان طال لبقاء اسم  
الغز ومع الطول بخلاف  
السفر في ابن السبيل  
ويعطيان جميع المؤنة لاما  
زاد بسبب السفر فقط  
ومؤنة من تلزمهما مؤنة  
ولم يقدر والمعطى لاقامة  
الغازي وبحسب الاذرع انه  
يعطى لاقبل ما ينقضي اقامته ثم  
فان زاد زاده ولم يغفره  
النقل أي من المالك حينئذ  
لدار الحرب للحاجة أو تنزل  
اقامته ثم لمصلحة المسلمين  
منزلة اقامته ببلد المال (و)  
يعطيه الامام لا المالك  
لامتناع الابدال في الزكاة  
عليه (فرسا) ان كان ممن  
يقا تل فارسا (وسلاحا) ولو  
بغير شراء ياتي (ويصير  
ذلك) أي الغرس والسلاح  
(ملكه) ان أعطى الثمن  
فاشترى لنفسه أو دفعها  
له الامام ملكا اذا رآه بخلاف  
ما اذا اشترى له أو اعاره  
ايهما الكون فامو قوفين  
عنده اذله شراؤهما من  
هذا السهم وبقاؤهما  
ووقفه - ماوتسمي بذلك  
عاريه تجاوزا اذا الامام لا ملكه  
والاخذ لا يضمنه لو تلف  
بل يقبل قوله فيه بيمينه  
كالوديع لكن لما وجب  
ردهما عند انقضاء الحاجة

مجملهما حينئذ مختلف اه سم (قوله ان كان المفرق المالك) أي ولما ان كان المفرق الامام فلا يحتاج الى اعتبار شرط فيه لان له النقل من غير شرط اه عش (قوله لاثمانية عشر) تبس في ذلك شرح الروض لكن الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي انه يعطى الى ثمانية عشر اه سم واعتمده النهاية والمغنى كما يأتي (قوله لان شرطها قد لا يوجد) قد يؤخذ منه ان محل ما ذكر حيث أعطى من زكاة غير بلد الاقامة ولا يعطى حينئذ يوما أو لثمانية عشر يوما ثم ان سافر قبلها استرد منه الباقي عبارة المغنى ولا يعطى لمدة الاقامة الا اقامة مدة المسافر بن كافي الروضة وهذا شامل لما اذا أقام الحاجة يتوقعها كل وقت فيعطى لثمانية عشر يوما وهو المعتمد وان خالف في ذلك بعض المتأخرين اه زاد النهاية عقب قوله وهو المعتمد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه ويؤخذ من قولهما أقام الحاجة يتوقعها كل وقت الخ ان المسئلة مقرضة فيها ذكر وحينئذ فيحصل ما يحتمل أن يكون جميعا بين الكلامين أو توسط بينهما فليتلما اه سيدعز (قوله ويعطى الغازي) الى قول المتن وما ينقل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويعطيان الى ولم يقدر واوقوله أو تنزل الى المتن وقوله بالضابط الى بخلاف ما (قوله ويعطيان) أي ابن السبيل والغازي (قوله وبحسب الاذرع الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى عبارة النهاية ويتجه كما يحسنه الاذرع الخ (قوله أو تنزل الخ) ظاهره انه معطوف على يغفر وحينئذ فقد يقال لا مضرورة لان حاصلهما اغطية النقل حكمه فليتلما لا يقال ينبغي ان يقر بأصبعه المصدر فيكون معطوفا على الحاجة عطفا على تفسيره لا نأخذ بقول العطف التفسيرى من خواص الواو اه سيدعز أقول وأيضاً رد عليه ما ورد على الأول (قوله لامتناع الابدال الخ) صريح في ان للامام ابدالها يري فيها المصلحة للمستحقين اه عش عبارة سم فيه تصريح بان الامام يشتري الغرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها أو لا اليه ثم أخذها والشراؤها لا يمكن ذلك من باب الابدال ملكها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه ثم سر بدعارة العباب الا صرح في ذلك ثم قال وظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراؤها والوقف بالنسبة لغيره كالفقر أو المساكين لكن قضية قوله السابق والاوجه كما أنهم يقولون ان أذن له الامام الخ بخلافه في العقار اه (قول المتن ويصير ذلك ملكه) أي فلا يسترد منه اذ ارجع كما صرح به القاري اه معنى (قوله فاشترى لنفسه) أي باذن الامام اه عش أقول ظاهره اشتراط اذن الامام وفيه وقفة قوية كما أشار اليه سم فيما مر (قوله بخلاف ما اذا اشترى من غيرهما الخ) ويتعين أحدهما ان قل المالك واذا انقضت المدة استرد منه الموقوف والمستاجر والمعار اه معنى (قوله وبقاؤهما) كذا في أصله رحمه الله تعالى والانسب ببقاؤهما لانه الذي من فعله اه سيدعز (قول المتن ويهيئ) كذا في أصله والذي رأيته في عدة نسخ وفيها فليجر ثم رأيته فيما

(قوله لاثمانية عشر) تبس في ذلك قول شرح الروض مائصه وعبارة المصنف قد تقتضى انه لو أقام الحاجة يتوقعز والها أعطى وهو وجهه والاصح خلافه اه لكن الذي أفتى به شيخنا الشهاب مر انه يعطى الى ثمانية عشر (قوله ويغفر الخ) كذا شرح مر (قوله لامتناع الابدال في الزكاة) فيه تصريح بان الامام يشتري الغرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها أو لا اليه ثم أخذها والشراؤها لا يمكن ذلك من باب الابدال ملكها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه وعبارة العباب كغيره وللامام بالمصلحة لا للمالك اشتراؤه خيل وسلاح وخوله من هذا السهم ووقفها لجهة ويعطيه اياها عند الحاجة الخ وفي شرحه قبل هذا وليس للمالك ان يعطيه الفرس والا له وان اشترى اهما بمال الزكاة ولو باذنه فيما يظهر اذ لا ملك له قبل القبض وذلك لامتناع الابدال في الزكاة وللامام ذلك لانه ولاية عليه فيشترى له ذلك ولو بغير اذنه ويعطاء انتهى وظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراؤها والوقف بالنسبة لغيره كالفقر أو المساكين لكن قضية قوله السابق والاوجه كما أنهم يقولون ان أذن له الامام الخ بخلافه في العقار (قوله في المتن ويصير ذلك ملكه) قال الزركشي قضية انه لا يسترد منه اذ ارجع وبه صرح القاري ويشبه ان يأتي فيه ما سبق في فاضل النفقة اه ثم قال في قوله ويهيئه لابن السبيل أفهم سياقه استرداد المار كويمنه - ما اذا رجعا وهو كذلك اه (قوله بخلاف ما اذا الخ) كذا في شرح مر

منهما أشبه العارية (ويهيئ) من جهة الامام (له) ولابن السبيل

مركوب ان كان السفر طويلاً أو كان السفر قصيراً ولو كنه (كان ضعيفاً لا يطبق المشي) بالضابط السابق في الحج كما هو ظاهر دفع الضرورة بخلاف ما إذا قصر وهو قوي وأعطى الغازي مركوباً غير الفرس كما صرحته العبارة ليتوفر فرسه للهرب إذا ركوبه في الطريق يرضعته (وما ينقل عليه الزاد ومتاعه) لحاجته اليه (١٦٨) (الآن يكون قد رتب اعتباراً له حله بنفسه) لا تتباعد الحاجة وأفهم التعبير بهياً أنه يسترد

منهما جميع ذلك إذا عادا ومجمله في الغازي ان لم يملكه له الامام اذا رآه لانه لحاجتنا اليه أقوى استحقاقاً من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ما ملكه اياهو يعطى المؤلف ما وراء الدافع كما هو العامل آخره فان زاد سهمه عليها رد الفاضل على بقية الاصناف وان نقص كل من مال الزكاة أو من سهم المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كالفقير والغرم أو الغزو (يعطى) من زكاة واحدة أي باعتبار ما وجبت فيه لامن وجبت عليه فيما يظهر فلو كان على واحد زكوات أجناس كانت زكوات متعددة ولو اشترك جماعة في زكاة جنس واحد كانت متحدة (بأحدهما فقطاً) والخيرة اليه يفرق بينهما ما من فحين له حرف يكفه به كل منها يعطى بالادنى بانه لو أعطى ثم فوق الادنى لزم أخذه للزائد بلا موجب وهنا كل من الوصفين موجب فلا محذور في اختيار أحدهما وان اقتضى الزيادة على الآخر (في الاظهر) لانه مقتضى العطف في الآية

سبأني من قوله وأفهم التعبير بهياً أصحها وضبطها بالقلم هكذا اه سيد عمر (قول المتن مركوب) أي غير الذي يقابل عليه الغازي بأجارة أو إعارة لا تملك بقية ما يأتي اه معنى (قوله السابق في الحج) أي بان تحقه مشقة لا تتحمل عادة اه ع ش (قوله وهو قوي) الوالوالعمال (قوله وأعطى الغازي الحج) فلو أعطى فرساً لا يضعف به أصلاً فهل يقتصر عليها نظر الملاك كغناهم أو يعطى مركوباً آخر نظراً للغالب والغناء للناذر كل محتمل ولعل الاول أو وجه معني وان كان الثاني أقرب لاطلاقتهم فليحذر اه سيد عمر (قوله كما صرحته العبارة) أي قول المتن ويعطى الغازي فرساً مع قوله وبهيهاه مركوب عبارة المغني قضية كلامه كالحران المركوب غير الفرس الذي يقابل عليه اه (قوله لحاجته اليه) الى التنبيه في النهاية الاقوله ويرى الى المتن وكذا في المغني الاقوله ومجمله الى ويعطى المؤلف وقوله أو من سهم المصالح (قول المتن أن يكون) أي ما ذكر من الزاد والمتاع وكذا ضمير حله (قوله جميع ذلك) أي المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع نهاية ومعني (قوله لحاجتنا اليه) علة مقدمة لقوله أقوى الحج الذي هو خبران (قوله استرد منه) أي من ابن السبيل اه سم (قوله ولو ما ملكه اياه) هذا يفيد جواز تملك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه اذا رجع فنتقض المالك فلو حصل منه زائد منفصلة فالوجه انه يغزو بها شربى اه بحسبى أي ولا تسترد منه (قوله الدافع) أي من الامام أو المالك وقوله كما مر أي في بحث المؤلف (قوله وان نقص الخ) ولو رأى الامام جعل العامل من بيت المال اجارة أو جعله جازو بطل سهمه فتقسم الزكاة على بقية الاصناف كالولم يكن عامل اه نهاية زاد المغني وليس للامام ان يستأجره باكثر من أجرة مثله فان زاد عليها بطلت الاجارة لتصرفه بغير المصلحة اه (قوله أو من سهم المصالح) لعل أو لتخيير الامام (قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق) أي ولو عاملاً فقيراً اه معنى (قوله من زكاة واحدة) سيد كرمي حله (قوله نعم ان أخذ بالغزو أو الفقير الخ) وفي الكنز لو كان العامل فقيراً ولم تكفه حصته كل له من سهم الفقراء انتهى اه سم (قوله أخذ بالغزو) والظاهر انه في هذه الحالة يقوم مقام الثالث في الصنفين جميعاً حتى يكفي إعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين فقط من الفقراء في هذا المثال اه بحسبى (قوله أو مرتباً قبل التصرف الخ) لعله اذا كفاه المأخوذ أولاً ولا فالاوجه جواز الأخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف في المأخوذ أولاً اه سم أن قول هذا ظاهر وبشير الى قول الشارح كانه نهاية والمغني وبقي فقيراً أو يصرح به ما مر آتياً من الكنز (قوله أعجاز هاشمي الخ) ليتأمل وجه التظهير فانه لا يتخلو عن خفاء اه سيد عمر أقول عبارة المغني اماماً من فيه صفتا استحقاق لاني عواحدة الغزو وكذا هاشمي فيعطى بهما اه سالت عن الاشكال (قوله لما قر رته) أي

(قوله فذا استرد منه) أي من ابن السبيل (قوله ولو ما ملكه اياه) هذا يفيد جواز تملك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه فينتقض المالك لو حصل منه زائد منفصلة هل تستقر له أو تسترد أيضاً فيه نظر (قوله وان نقص كل الخ) هذا يدل على جواز إعطائه أكثر من اثنين حينئذ (قوله وان نقص كل من مال الزكاة الخ) ولو رأى الامام جعل العامل من بيت المال اجارة أو جعله جازو بطل سهمه فتقسم الزكاة على بقية الاصناف كالولم يكن عامل شرح مر (قوله نعم ان أخذ بالغرم أو الفقير الخ) كذا شرح مر وفي الكنز لو كان عامل فقيراً ولم تكفه حصته كل له من سهم الفقراء (تمت) من فيه صفتا استحقاق في التي عواحدة الغزو وكذا هاشمي يعطى بهما اه (قوله أو مرتباً الخ) كذا شرح مر (قوله أو مرتباً قبل التصرف في المأخوذ) لعله اذا كفاه المأخوذ أولاً والا فالاوجه جواز الأخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف في المأخوذ أولاً

نعم ان أخذ بالغرم أو الفقير مثلاً فآخذ به غيره وبقي فقيراً أخذ بالفقر وان نازع فيه كثير وقد فاعلمت مع انما هو الأخذ بهما بقوله دفعه واحدة ومر تباقيل التصرف في المأخوذ أو ما من زكواتين فيجوز أن يأخذ من واحدة بصفة ومن الأخرى بصفة أخرى كغزو هاشمي يأخذ بهما من التي يكامر (تنبيه) يأتي ان الزكوات كلها في يد الامام كزكاة واحدة وقضيته انه يتنوع عليه إعطاء واحد بصفة من زكاة وبأخرى من زكاة أخرى وهو بعيد والذي يتجه جواز ذلك لما قر رته في معنى اتحاد الزكاة





أو بعض صنف من البلد بالنسبة للمالك ومنه ومن غيره بالنسبة للإمام (فعلى الموجدون) تكون القسمة فيعطى في لاخيرة حصته الصنف كله لمن وجد من افراده لان الفرد لا سهم له (١٧٠) قال ابن الصلاح والموجدون لا يكونون بغير فقير ومسكين وغاوم وابن سبيل والامر كما قال في

أو بعض صنف) بأن لم يوجد منه الا واحد أو اثنان اه معنى (قوله في الاخيرة) أى فيما اذا وجد بعض صنف (قوله الآن) أى في زمنه واما في زماننا فلم نقدد الا المكاتبين اه معنى (قوله حفظت الخ) تقدم عن سم قبيل قول المتن والمكاتب والغارم ما فيه راجعه (قوله سيد كرهذا) أى حكم فقد البعض (قوله أو عاملة) الى قول المتن وفي في المعنى الا قوله وهذا الى المتن والى قول المتن ويجب التسوية في النهاية (قوله أو عاملة) عبارة النهاية والمعنى أو نائبه اه (قوله ان سدت الخ) أى والى لم يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالاحوج أخذ من نظيره في الفى ء نهاية ومعنى (قوله أدنى مسد الخ) هل المراد انه يحصل لكل ما يقع الواقع أو أقل متول محل نامل اه سيد عمر أقول المتبادر من لفظة الادنى الثانى وقياس ما يأتى آتفاعن ع ش الاول الآن يفرق بين الامام والمالك وهو الاقرب (قوله بل له الخ) هل هذا اذا وجد في يده أكثر منه زكاة أو مطلقا كما هو قضية الاطلاق اه سم أقول ان المقام كالصريح فى الاول (قوله اعطاء زكاة واحد الخ) وتخصيص واحد بنوع وآخر بغيره نهاية ومعنى (قوله لان الزكوات كلها الخ) ومن ثم قال المجمل للامام ان يعطى الانسان زكاة مال نفسه اه سم (قوله وهذا) أى قوله بل له الخ بل ظاهر كلام النهاية هنا رجوع القيد المذكور لكل من المعطوف والمعطوف عليه وسياق عن البحرى عن الزيادة والخضر ما يؤيده (قوله فى قولهم) فى معنى الباء (قوله بالزكاة) بدل من قولهم (قوله بالزكاة) أى الذى مر عقب قول المتن الاصناف اه رشيدى (قوله الجنس) أى لا العموم والاستغراق (قوله المتن وكذا يستوعب المالك ان انحصر المستحقون فى البلد الخ) وتجب التسوية بينهم حينئذ اه معنى (قوله المتن وكذا يستوعب المالك الخ) والحاصل ان المحصورين يستحقونها بالوجوب ويجب استيعابهم ان كانوا ثلاثة فأقل أو أكثر وفى بهم المال اه نهاية قال ع ش قوله ان كانوا الخ زاجع لقوله ويجب استيعابهم لاقوله يستحقونها الخ فانه مقيد بمالو كانوا ثلاثة فقط كما فى قوله اما بالنسبة للمالك الخ اه وفى الكردى عن شرح الارشاد للشارح ما وافقه وفى المعنى ما يخالفه عبارته نعم ان انحصر المستحقون فى ثلاثة فأقل وكذا لو كانوا أكثر وفى بهم المال استحقوا من وقت الوجوب فلا يضرهم حدود غنى أو غيبة ولو مات أحد منهم دفع نصيبه الى وارثه الخ وهى الموافقة لاطلاق الشارح والنهاية فى أواخر الفصل السابق (قوله فى النكاح) أى فى باب ما يحرم من النكاح (قوله أى الناجزة) انظر ما المراد بها اه سم ويحتمل ان المراد مائة يوم و ليلة وكسوة فصل أخذ ما يأتى فى صدقة التطوع اه ع ش (قوله والا ينحصر وا) الى قوله أو المالك فى المعنى الا قوله الابن السبيل الى نعم (قوله الابن السبيل) مستثنى من قوله لانهم ذكره والخ (قوله وهو) أى الجمع المراد فيه أى ابن السبيل اه (قوله لما صرفه) أى بقوله وأقر فى الآية تدون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد ع ش ورشيدى (قوله أو جيت عومه) فيه ان هذه من الاسباب المحوذة كالأموال وجبة كما تقر فى محله (قوله وكذا قوله فى سبيل الله) أى ان المراد منه الجمع لكن بتقدير المتعلق بجعله الا لاضافة الى المعرفة وان أو همه السياق (قوله يجوز اتحاد العامل) أى ان حصلت به الكفاية اه معنى (قوله فان أحل) أى الامام أو المالك (قوله

غالب السبل اذا لم يوجد أحد منهم حفظت حتى يوجد بعضهم\* (تنبيه) \* سيد كرهذا أيضا بقوله والا يفرد على الباقي ولا تكرار لانه ذكر هنا للضرورة التقسيم وبمليان الخلاف (واذا قسم الامام) أو عاملة الذى فوض اليه الصرف (استوعب) وجوبا (من) الزكوات الحاصلة عنده ان سدت أدنى مسدلو وزعت على الكل (أحد كل صنف) لسهولة ذلك عليه ومن ثم لم يلزمه استيعابهم من كل زكاة على حدها العشرة بل له اعطاء زكاة واحد لواحد لان الزكوات كلها فى يده كزكاة واحدة وهذا يعلم ان المسرد فى قولهم أول الفصل بالزكاة الجنس (وكذا يستوعب) وجوبا على المعتمد (المالك) أو وكيله الآحاد (ان انحصر المستحقون فى البلد) بان سهل عادة ضبطهم او معرفة عددهم نظير ما يأتى فى النكاح (وفى بهم) أى بحاجاتهم أى الناجزة فيما يظهر (المال) لسهولة عليه حينئذ وناقضا هذا أعنى الوجوب فى موضع آخر وحمل على ما اذا لم يقبهم المال كما قال (والا) ينحصر أو وانحصر وا ولم يقبهم المال فيجب اعطائه ثلاثة) فأكثروا من كل صنف لانهم ذكره وفى الآية بلفظ الجمع وأقله ثلاثة الابن السبيل وهو اراد فيه أيضا غرم وانما أفرد لما صرفه على ان اضافته للمعرفة أو جيت عومه فكان فى معنى الجمع وكذا قوله فى سبيل الله نعم يجوز اتحاد العامل فان أحل بصنف عومه له حصته

اعطاه ثلاثة) فأكثروا من كل صنف لانهم ذكره وفى الآية بلفظ الجمع وأقله ثلاثة الابن السبيل وهو اراد فيه أيضا غرم وانما أفرد لما صرفه على ان اضافته للمعرفة أو جيت عومه فكان فى معنى الجمع وكذا قوله فى سبيل الله نعم يجوز اتحاد العامل فان أحل بصنف عومه له حصته

غرم له أقل منقول) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء كان الثلاثة متعينين أم لا اه  
وقد يشكك بان الثلاثة المعينين على كون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله  
أي الروض على الاكتفاء بأقل متمول لكن أجاب الجوزي بوجهين جعل الاكتفاء بذلك على غير  
المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب أن لا يخرج عنهم وإن تفاضلوا وقد تقدم قبل قول  
المتن والمكتاتب والغلام ماوافق الجواب الأول دون الثاني اه سم أقول وسأني عن الكثر وغيره ماوافق  
الأول أيضا (قوله مما عنده من الزكوات) أي لا من ماله بخلاف المالك كما قاله الماوردي نهاية ومتنى  
ويظهر أن نائب المالك يضمن أيضا ما لم يصره المالك بذلك فالضمان عليه حيث نذر وتردد في نائب الامام هل  
هو كالامام فيضمن من مال الصدقات أو كالمالك فيضمن من مال نفسه مغل نامل وعلى الثاني فيظهر أن محله  
مال يصره الامام بذلك اه سيد عمر عبارة ع ش أي دون سهم المصالح وعليه لو لم يكن عنده شيء من الزكاة  
هل يسقط ذلك أو يبق لهم إلى أن توجد زكاة أخرى فيؤدى منها فيه نظرا والثاني أقرب لاستحقة اقهم له  
يدخل وقت الوجوب فاشبه الدين على المعسر اه وهذا يخالف ما في سم عن الابعاب عبارة قال الشارح  
في الابعاب لكن فيه الشائشي أي ما صرح عن الماوردي بما اذا بقي من الصدقات شيء قال والاضمة من مال  
نفسه كالمالك والذي يتجه حمله على ما اذا ملكها الاصناف أي أحادهم لا انحصارهم انتهى اه (قوله ثم  
التفصيل الخ) قضيت ان المحصور في قول المصنف ان انحصار المستحقون وفي قوله أما بالنسبة بالمالك الخ واحد  
لكن قوله في همدان ثلاثة فاقول يخالف ما فسر به في المتن اه سم وقوله قضيت الخ يحل تأمل اذ ظاهر صنيع  
الشارح بل صريحه المغايرة فليتأمل اه سيد عمر (قوله ملكوها) أي وان لم يقبضوها اه ع ش عبارة  
سم قال في شرح الارشاد ويجه ان ملكهم لذلك ليس على قدر الحاجة ولا الر وس للاكتفاء بأقل متمول  
لأحدهم وان انحصروا في ثلاثة وفي الكثر ان المتخلك على قدر حاجاتهم وتقدم هناك ماوافق هذا وسأني  
قريباً الاشارة اليه اه سم (قوله وان كانوا ورثة المزكي) أنظر ما فائدة هذه الغاية (قوله ملكها مستقرا  
الخ) فلا يضرهم حدوث غنى أو غيبة اه معنى (قوله وورثتهم أغنياء) الانسب لما بعيد الوارث غنيا (قوله  
أو المالك) بالنسبة عطف على أغنياء اه سم (قوله وحيث نذر) مفهومه عدم سقوط النذر إذ لم يكن الوارث  
المالك وفي بقية صور الانحصار مع الحكم بالمالك قبل الدفع وقضية ذلك انه لو دفع من غير نية لم يجزه مع حصول  
المالك وفيه نظر فان المالك انما هو من جهة الزكاة فكيف يحصل المالك من جهته ولا يجزى الدفع بل قضية قوله  
ولهم التصرف فيه قبل قبضه عدم الاحتياج الى دفع مطلقا اه سم (قوله ولم يشار كهم الخ) عطف على  
ورث الخ (قوله من حدث الخ) عبارة المغنى قادم ولا غائب عنهم وقت الوجوب اه (قوله وان كان هو الخ)  
أي كل من الاستبدال والابراء (قوله لان الغالب الخ) ومقتضى هذه العلة عدم امتناع الاستبدال عن الكفاية  
والنذر اه ع ش (قوله وهنا) أي مرفى هذا الباب قبل قول المتن والمكتاتب والغلام كردى وسم (قوله  
في هذا الباب الخ) قد يغنى عنه قوله وهنا (قوله ويأتى) الظاهر أنه عطف على مرفى ما لا يغنى ولعله أراد بما  
يأتى قوله ولو نقص سهم مصنف آخر الخ وقول المتن مع تساوى الحاجات مع قول الشارح أمالواختلفت الخ  
(قوله سواء أقسم) الى قول المتن والاطهر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله أو من بيت المال وقوله كما يعلم الى

أول بعض الثلاثة مع القدرة  
عليه غرم له أقل متمول نعم  
الامام انما يضمن مما عنده  
من الزكاة ثم التفصيل بين  
المحصور والمذكور وغيره  
انما هو بالنسبة للتعميم  
وعنده أما بالنسبة للمالك  
ففي وجوه وقت الوجوب  
من كل مصنف ثلاثة أقل  
ملكوها وان كانوا ورثة  
المزكى بنفس الوجوب  
ما كما مستقرا بورثتهم  
وان كانوا ورثتهم أغنياء أو  
المالك وحيث نذر تسقط الزكاة  
عنه والنية لسقوط الدفع  
لأنه نذر أخذ من نفسه  
لنفسه ولم يشار كهم من  
حدث ولهم التصرف فيه  
قبل قبضه بالاستبدال  
عنه والابراء منه وان كان  
هو القياس لان الغالب على  
الزكاة التعبد كما أشار اليه  
ابن الرفعة ولو انحصر مصنف  
أو أكثر بدون البقية أعطى  
كل حكمه ومرفى الوكالة  
جواز التوكيل في قبضها  
بما فيه وهنا انهم على كون  
على قدر كفايتهم لانها  
المرجحة في هذا الباب كما  
علمته مما مروى (وتجب  
التسوية بين الاصناف)  
سواء أقسم المالك أم العامل  
وان تفاوتت حاجاتهم لان  
ذلك هو قضية الجمع بينهم  
بواو التثنية نعم حيث  
استحق العامل لم يزدد على  
أخوه مثله

أحل بمصنف من زكاة يضمن له نصيبه مع انه أن يعطيه الواحد من بعض الاصناف فالذى يتجه حمله على  
ما اذا ملكها الاصناف لانحصارهم أو على ما اذا أحل بمصنف من جميع صدقات العام اه وقوله فالذى يتجه  
الخ لا يغنى انه لا يمكن غيره وان قضية الوجه الاول من الجواب انه يتمتع عليها عند انحصارهم دفع زكاة واحدة  
لواحد (قوله أو ببعض الثلاثة الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء كان  
الثلاثة متعينين أم لا اه وقد يشكك بان الثلاثة المعينين على كون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة  
حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله كما على الاكتفاء بأقل متمول أجاب الجوزي بوجهين جعل الاكتفاء بذلك  
على غير المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب أن لا يخرج عنهم وإن تفاضلوا وقد تقدم

فان زاد الثمن على ما باقى (١٧٢) أو نقصت عنهم من الزكاة أو من بيت المال كما هو ولو نقص منهم صنف آخر عن كفايتهم

وزاد منهم صنف آخر رد  
فاضل هذا على أولئك كما  
يعلم مما يأتى بوقع في تصحيح  
التنبيه تصحيح نقله لأولئك  
الصنف والمعتمد خلافه  
(لابن آحاد الصنف) فلا  
تجب التسوية إن قسم  
المالك لعدم انضباط الحاجات  
التي من شأنها التفاوت  
ليكن بين التساوي إن  
تساوت حاجاتهم وفارق  
هذا ما قبله بان الاصناف  
محصورة في ثمانية فاقول  
وعد ذلك صنف غير محصور  
غالباً فسقط اعتباره وجاز  
التفضيل (الأأن يقسم  
الامام) أو نائبه وهناك ما  
يسد سد الوزع (فيحرم  
عليه التفضيل مع تساوى  
الحاجات) على المعتمد  
لمسهولة التساوى عليه  
ولان عليه التعميم كما مر  
فكذا التسوية بخلاف  
المالك فيها أمالوا خاففت  
الحاجات فسيراعها اذالم  
تجب التسوية فالمتوطنون  
أولى (والأظهر) وان نقل  
مقابلته عن أكثر العلماء  
وانتصر له (منع نقل الزكاة)  
لغير الغازى على ما مر فيه  
عن محل المؤدى عنه من  
الفطرة والمال الذى وجبت  
فيه وهو فيه مع وجود مستحق  
به الى محل آخر به مستحق  
لتصرف البعالم بقربه منه  
أى بان نسب البه عرفاً  
يجب ان يعد معه بلداً واحداً

المتن وقوله وهناك الى المتن (قوله فان زاد الثمن) أى ثمن الزكاة الذى هو حصة العامل اذا قسمت على ثمانية  
أو ما دون الثمن ان لم توجد الثمانية بل وجد بعضهم اه عش (قوله على ما يأتى) أى فى شرح أو بعضهم  
الح (قوله كما مر) أى قبيل قول المتن ومن فيه صفتنا استحقاق (قوله ولو نقص منهم صنف آخر) الأولى  
القاطعة لفظه آخر (قوله رد فاضل الح) معتمد اه عش (قوله عما يأتى) أى فى شرح أو بعضهم الح (قوله  
تصحيح نقله لأولئك) أى فى بلد آخر اه عش (قوله التى من شأنها الح) انظر ما للداعى الى هذا الوصف هنا  
اه رشيدى (قوله ان تساوت حاجاتهم) أى فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الا ترى  
راجع الى هذا ايضا اه سم (قوله وفارق هذا) أى قول المصنف لابن آحاد الصنف وما قبله أى قوله  
وتجب التسوية الح اه عش (قول المتن فيحرم عليه الح) ظاهره مع الاجزاء اه سم (قوله ولان عليه  
التعميم الح) قضية هذا التعليل وجوب التسوية على المالك عند انحصار المستحقين فى البلد وفى بهم المال  
عبارة الجبرى والحاصل انه يجب على الامام أربعة أمور تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الآحاد  
والتسوية بينهم عند تساوى الحاجات والمراد تعميم آحاد الأقاليم الذى يوجد فيه تفرقة الزكاة لا تعميم جميع  
آحاد الناس المستحقين لتعذره ويجب على المالك ايضا أربعة أمور تعميم الاصناف سوى العامل والتسوية  
بينهم واستبعاد آحاد الاصناف ان انحصروا بالبلد وفى بهم المال والتسوية بين آحاد كل صنف ان انحصروا  
وفى بهم المال ايضا اما اذالم ينحصر واوانحصر واو لم يفهمهم المال فالواجب عليه شيان تعميم الاصناف  
والتسوية بينهم زيادى ونحصر اه واعتمد شيخنا فى حاشية شرح الغزى على أبى شجاع (قوله فبراعها)  
الظاهر وجوبان تقسيم الامام ونذباى تقسيم المالك فليراجع (قوله واذا لم تجب التسوية الح) الا صوب  
الاستيعاب اه رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض واذا لم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين  
والغربة لكن المستوطنون أولى لانهم جيرانه اه (قول المتن والأظهر منع نقل الزكاة) يفهم أن القولين فى  
التحريم لكن الأصح أنهم فى الاجزاء وأما التحريم فلا خلاف فيه اه معنى (قوله عن أكثر العلماء الح)  
عبارة الجبرى عن القلوبى قال شيخنا تبع المزم و يجوز للشخص العمل به فى حق نفسه وكذا يجوز العمل  
فى جميع الاحكام بقول من يوثق به من الأئمة كالأثرى والسبكي والاسنوى على المعتمد اه (قوله على ما مر  
فيه) أى فى شرح والغازى على قدر حاجته (قوله من الفطرة والمال) الظاهر أنه بيان للمؤدى عنه وقوله  
الذى الح صفة محل وضخم وجبت للزكاة وهو عائد الى المؤدى عنه ومنه يفرق المحل وفيه مع ما ترى من  
القلاقة أن الفطرة اسم للمؤدى لا للمؤدى عنه فليست أمل فاعل الله يفتح بحمل آخر أجلى وأحلى اه سيدعمر  
وقوله صفة محل أى صفة كاشفة له عبارة الكردى قوله من الفطرة والمال بيان للمؤدى عنه فالمراد بالفطرة  
هنا حقيقة الانسان لانها التى تؤدى عنها الفطرة وقوله وهو فيه أى والحال ان المؤدى عنه فى ذلك المحل مع  
وجود الح اه وقال سم قوله والمال عطف على المؤدى عنه اه أقول عطفه على الفطرة كما مر عن السيد  
عمر والكردى هو الظاهر وقول الكردى فالمراد الح ين دفع به اعتراض السيد عمر بان الفطرة اسم للمؤدى  
الح (قوله الى محل الح) متعلق بنقل الزكاة (قوله وان خرج عن سورة الح) خلافاً للمغنى حيث قال والاطلاقه  
يشتمل على خلاف فى مشافة القصر وما دونها وهو كذلك ولو كان النقل الى قرية بقرب البلد اه  
ووافقه عش عبارته فرع ما حد المسافة التى يمنع نقل الزكاة اليها فيه تردود المتجه منه أن ضابطها فى الباد

قبل قول المتن والمكاتب والغارم ما وافق الجواب الاول دون الثانى (قوله ووقع فى تصحيح التنبيه الح) كذا  
شرح مر (قوله ان تساوت حاجاتهم) أى فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الا ترى  
راجع لهذا ايضا (قوله فى المتن فيحرم) ظاهره مع الاجزاء (قوله على المعتمد) كذا مر (قوله واذا لم تجب  
التسوية فالمتوطنون أولى) عبارة شرح الروض واذا لم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين وللغربة  
ولكن المستوطنون أولى من الغربة لانهم جيرانه اه (قوله على ما مر فيه) أى فى شرح قوله والغزى  
قدر حاجته الح (قوله والمال) عطف على المؤدى عنه

وان خرج عن سورة وعمرانه فيما يظهر ثم رأيت بأشكبل قال ومنع فى غير سواد البلد

وقراءه فلا خلاف في جوازها فيه اه والظاهر ان مراده بذلك ما ذكرته والا فهو بعيد ومما يرد عليه الخلاف بل وبما بحثه قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته لمن هو خارج السور ولانه نقل للزكاة اه لكن فيه حرج شديد فالوجه ما ذكرته لانه ليس فيه إفراط أبي حامد ولا تفريط أبي شيكل فتأمل ثم رأيت الزركشي في شرحه نقل عن الشيخ وابن الصباغ أنهما ألحقا سواد البلديات إلى دون مسافة القصر بحضرته كما في الخيام أي الحل المتفرقة عن المساكن فمن قد يتبعون عند الحاجة أذهوا لأعهم (١٧٣) الذين يتقيدون بدون مسافة القصر كما يأتي

وهذه المقالة لأفادتها ان المعدن من سواد بلد وان تفرقت منازلهم إلى دون مرحلتين ينقل إليهم فقط فيها تعييد نقالة أبي شيكل ومع ذلك فالوجه ضعفها أيضا ثم ما ذكر عن الشيخ هنا ينافيه ما مر عنه فاعل كلامه اختلفوا إذا منعنا النقل حرم ولم يحز الخبر الصحيحين تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم ونظرو في وجه دلالة أي لان الظاهر ان الضمير لعموم المسلمين ولا متداد أطماع مستحق كل محل إلى ما فيه من الزكاة والنقل بوجههم وبه فارقت الزكاة الكفار مع النذر والوصية وقفالغراء أو مساكين أذل من بعض نحو الواقف فيعمل على أقل أو غيره وعلم من أثناءه أنكم ببلد المال لا المال ان العبرة ببلد المدين لا الدائن لكن قال بعضهم له صرفها في أي بلد شاء وقد يوجبها ما في الزمة لا يوصف بان له بجلا مخصوصا لانه أمر تقدرى لاحصى فاستوت الاماكن كلها اليه فيخير مالكم ومجمله في دين يلزم المالك الانخراج

ونحوه ما يجوز والترخص ببلوغه ثم رأيت ج مشى على ذلك في فتاويه لخاصة أنه يمنع نقله إلى مكان يجوز فيه القصر ويجوز إلى ما لا يجوز فيه القصر اه مم على منهج اه وبعبارة الحلبي قوله إلى محل آخر أي إلى محل تقصر فيه الصلاة فليس البلد إلا آخر بعيد فاذا خرج مصرى إلى خارج باب السور كباب النصر لحاجة آخر يوم من رمضان فغرت الشمس عليه هناك ثم دخل وجب انخراج فطرته لانه فقر اعارج بان النصر اه (قوله في جوازه) أي النقل فيما إلى سواد البلد وقراءه (قوله ما ذكرته) أي بقوله أي بان نسب الخ (قوله ومما يرد الخ) خبر مقدم لقول الشيخ الخ وقوله نفسه أي نفي أبي شيكل للخلاف مفعول بردد وقوله وبما بحثه عطف على نفيه (قوله لكن فيه) أي قول الشيخ (قوله ولا تفرط أبي شيكل) أي ان لم يرد من قوله المار ما ذكره الشارح (قوله عن الشيخ) أي أبي حامد (قوله من قد يتبعون الخ) نعت ثالث للعمال (قوله كما يأتي) أي قبل قول المتن ولو عدم الخ (قوله وهذه المقالة) أي ما نقله الزركشي عن الشيخ وابن الصباغ (قوله ينقل إليهم الخ) أي ان ينقل بعض المعدن إلى بعضهم وقوله فيها تعييد الخ خبر ومبتدأ والوجه خبر وهذه المقالة (قوله ومع ذلك) أي التقييد بضعفها أي هذه المقالة أيضا أي كاطلاق أبي شيكل (قوله هنا) أي في شرح الزركشي (قوله واذا منعنا) أي قوله فان تعذر الوصول في النهاية (قوله واذا منعنا النقل) أي على المعتمد اه عش (قوله حرم ولم يحز) قديقال هذا هو المنع فترسيه عليه ترتيب الشيء على نفسه الا ان يقال المراد اذا منعنا المنع لانه قد يراد به أحد الأمرين فقط اه سم (قوله ولم يحز) بضم أوله اه رشيدى (قوله ولا متداد الخ) عطف على قوله الخبر الخ (قوله وبه) أي قوله ولا متداد الخ (قوله من اناطة الحكم الخ) أي المارة آنفا في قوله من محل المؤدى عنه الخ (قوله لكن قال بعضهم الخ) عبارة النهاية لكن الوجه ان له صرفها في أي بلد شاء لان ما في الزمة الخ (قوله ويحله) أي التخيير (قوله يلزم المالك الخ) أي بان كان حاله لا يتيسر تخصيصه اه كرده (قوله الانخراج) أي اخراج الزكاة (قوله والا) أي بان كان على معسر مثلاً أو موقفاً اه عش (قوله ويحتمل الخ) لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى باعتبار بلد المدين اه نهاية قال عش هذا يخالف ما مر في قوله لكن الوجه ان له الخ الا ان يخص ما مر بالدين الذي تجب الزكاة عنه محالاً بان كان حاله على موسر باذل ويخص ما هنا بخلافه اه (قوله كل حول) بالنصب ظرف لمتعلق الخ ويحتمل حره باضافة وجوب (قوله مر) نعت حول وقوله به أي الدين متعلق بمتعلق الخ والكلام إلى قوله بل يلزمها في المغنى (قوله مطلقاً) أي سواء وجد المستحقون أم لا وسواء عمل غيره وماله لان ولا يتعمد اه عش (قوله للمار) أي في شرح واذا قسم الامام الخ (قوله ان الزكوات كلها الخ) أي والبلاد كلها بالنسبة اليه كبلدة واحدة (قوله ومثله) أي الساعى (قوله بان لم يولها الامام الخ) أي فيدخل قبض الزكاة وصرفها في يوم ولا ية القاضي (قوله لكن لا ينقل) أي من جازله النقل ولو قدمه على قوله وكذا الخ لكان أولى (قوله وقد يجوز) إلى قول المتن أو عدم في المغنى الا قوله مع الكراهة وقوله ولو بعض صنف إلى والحلل وقوله وانما لم يحز إلى واذا جاز (قوله بكل محل) أي بكل من يحل (قوله مع الكراهة) وطريق اخر وج من الكراهة ان يدفعها للامام أو الساعى أو يخرج شاتين في البلدين ويكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في بعض الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تاتي

(قوله وان جازله النقل أن ياذن للمالك الخ) كذا شرح م ر .

عنه وهو في الزمة والا فاحتمل ان العبرة بمحل قبضه منه في غير ذلك يخرج على مستحقه جميع زكاة السنين السابقة ويحتمل انه كالاول فيخير هنا أيضا لانه بالقبض تبين تعلق وجوب كل حول حره وقد كان حينئذ غير موجودا فخير هنا أيضا والكلام في المالك المقيم ببلد أو بادية لا يظن عنهما أما الامام فله نقلها مطلقا لمران الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وكذا الساعى بل يلزمه نقلها للامام اذ لم ياذن له في تفرقتها ومثله قاض له دخل فيها بان لم يولها الامام غيره وان جازله النقل ان ياذن للمالك فيه على الوجه لكن لا ينقل الا في عمله لا خارجه كما يؤخذ مما مر فزكاة الفطر وقد يجوز للمالك أيضا كما اذا كان له بكل محل عشر ون شاة فله مع الكراهة اخراج شاة واحدة من التشخيص



وكان حال الحول والمال بادية لا مستحق بها في أقرب محل اليه مستحق وللمنتجعين من أهل الخيام الذين لا قرار لهم صر فيها لمن معهم ولو بعض صنف كن بسقية في البجة فيما يظهر فان فقدوا فلن باقرب محل اليهم عند تمام الحول فان تعذر الوصول لا اقرب فهل ينقل للاقرب الى ذلك الاقرب وهكذا أو يحفظ حتى يتيسر الوصول اليهم كل محتمل ولو قيل ان رجال الوصول عن قرب انتظر والانتقل لكان أوجه ولو استوى بلدان في القرب اليه فالذي يظهر أنهما (١٧٤) كبلا واحدة فيجزي في مستحقهما ما مرفى مستحق بلدا واحدة والحلل المتمايزة بنحو ماء

وسرى لكل حل منها  
كبلد فيجزم العقل بها وغير  
المتمايزة له النقل البهائم  
بدون مسافة القصر من  
يحمل الوجوب (ولو عدم  
الاصناف في البلد) أي بلد  
الوجوب أو فضل عنهم شيء  
(وجب النقل) لها أو  
للافضل الى مثلهم باقرب  
محل للمال فان جاوزه  
جزم ولم يجز كالنقل ابتداء  
وانما لم يجز نقل دم الحرم  
مطلقا بل يحفظ لوجود  
مساكينه لانه وجب لهم  
بالنص فهو بمنزلة تصدقا  
على فقره بل كذا فقدوا  
يحفظ حتى يوجدوا الزكاة  
ليس فيها نص صريح  
بتخصيصها بالبلد واذا جاز  
النقل فثبوته على المال قبل  
قبض الساعى وبعده في  
الزكاة فيباع منها ما يفي بذلك  
كالحاشي وقوعها في خطر  
أو احتياج لجبران (أو)  
عدم (بعضهم) من بلد  
المال ووجد بغيره أو فضل  
عنه شيء بان وجدوا كلهم  
وقضل عن كفاية بعضهم  
شيء أو وجد بعضهم وفضل  
عن كفاية بعضه شيء (وجوزنا  
النقل) مع وجودهم

التجزئة اه عش (قوله وكان حال الخ) عطف على كما اذا الخ (قوله والمال بادية) وكالبادية البحر لماسافر  
فيه فيصرف الزكاة لا قرب بلدا الى محل حولان الحول ولو كان المال للتجارة ولم تكن له قيمة في البحر أو قيمة قليلة  
بالنسبة لغير البحر فينبغي اعتبار اقرب محل من البر يرغب فيه بشئ مثله ومثله اذا لم يكن في السفينة من يصرف  
له كما ياتي اه عش (قوله صر فيها لمن معهم) يعني يتعين عليهم ذلك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ما مرفى)  
أي وجوب استيعاب الاصناف والا حاد والتسوية بين الاصناف مطلقا وبين الا حاد عند تساوى الحاجات  
على الامام ووجوب استيعاب الاصناف والتسوية بينهم مطلقا واستيعاب الا حاد والتسوية بينهم عند  
انحصارهم ووفاء المال بهم فيها وتساوى الحاجات في الثاني على المال ك (قوله والحلل المتمايزة) الى قوله  
لانه محض في النهاية (قوله كل حل الخ) مبتدأ خبره كبلا واحدة والخبر والحلل الخ (قوله النقل اليها الخ)  
والصرف الى الطاعنين معهم أولى لشدة جوارهم اه معنى (قول المتن ولو عدم) من باب طرب انتهى مختار  
اه عش (قوله أو فضل عنهم) أي عن حاجاتهم اه سم (قوله الى مثلهم) انما يناسب المعطوف فقط (قوله)  
لمحل المال) أي لمحل الوجوب (قوله فان جاوزه) أي الاقرب (قوله وانما لم يجز) بفتح الياء (قوله مطلقا) أي  
وجد المستحق أم لا (قوله لانه) أي دم الحرم وجب لهم أي اساكين الحرم (قوله فهو) أي دم الحرم كن الخ  
أي كمنذور من الخ (قوله واذا جاز النقل) أي أو وجب اه مغنى (قوله في خطر) أي كان أشرفت على  
هلاك اه سم (قول المتن أو بعضهم) أي الاصناف غير العامل أياها وفضيحه رد على الباقيين كما علم مما مر  
اه معنى (قوله وفضل عن كفاية بعضه) أي بعض ذلك البعض والظاهر ان الغاضل عن كفاية جميع ذلك  
البعض كذلك فواجهه الاقتصار فليتأمل وقد يجاب بان في الصورة المذكورة يجب للنقل ولا يتأتى فيه الرد فلا  
يجزى فيه التفصيل والخلاف الا في اه سيد عمر (قوله كما هو الاصح) الاولى الاظهر (قوله فيرد بالنصب)  
أي لانه في جواب النفي ويجوز رفعه بقدر مبتدأ أي والا فهو يرادى يجب رده اه عش أقول قول الشارح  
كالنهاية بالنصب وتعليل عش له بما مر في كل منهما انظر لانه يجواب ان يتعين فيه أحد الامرين الجزم والرفع  
(قوله وجوبا) أي ردا واجبا (قوله نصيب المفقود الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله أو الغاضل) الظاهر  
انه معطوف على نصيب الخ وحيث قد فرجع ضمير عنه اما البعض المفقود وليس كذلك أو البعض الموجود  
ولم يسبق له ذكر فليتأمل اه سيد عمر أقول قد سبق ذكر مطلق البعض وقد اوجدوا ما خوذ عن عنوان  
الفاضل (قوله على استحقاقهم) أي الاصناف (قوله فليس الخ) أي النص (قوله في محل النزاع) أي العموم  
في الامكنة (قوله اذا امتنع المستحقون الخ) كذا في المغنى (قوله وان نص على ذلك) أي اعطاء نفسه وماله

(قوله ولو بعض صنف) كان المراد ويجزى في نصيب ما عدا ما ياتي في قول الاصناف الا في أو بعضهم الخ  
(قوله حرم ولم يجز) قد يقال هذا هو المنع فترتب عليه ترتيب الشيء على نفسه الا أن يقال المراد اذا منعنا عن  
المنع لانه قد يراد به أحد الامرين فقط (قوله أو فضل عنهم) أي عن حاجاتهم (قوله في الزكاة) أي لاني بقية  
ماله وهذا راجع لقوله وبعده فقط (قوله في خطر) أي كان أشرفت على هلاك (قوله أو عدم بعضهم الخ)  
عبارة الروض ومتى عدم بعضهم أو فضل عن كفاية بعضهم شيء ردا أي نصيبهم في الاولى والفاضل في الثانية على  
الباقيين قال في شرحه ومثله اذا نقص نصيبهم عن كفايتهم والانتقل عن ذلك الصنف اه (قوله أو وجد بعضهم)

(وجب) النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه (والا) تجوز كما هو الاصح (فيرد) بالنصب وجوبا نصيب المفقود من البعض وان  
أو الغاضل عنه أو عن بعضه (على الباقيين) ان نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل الى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فان لم ينقص نقله لذلك  
الصنف باقرب بلد اليه (وقيل ينقل) الى اقرب محل اليه للنص على استحقاقهم فيقدم على رعاية المكان الناشئة عن الاجتهاد ورد بان النص  
لوسم عموما كان في عموم في الامكنة بخلاف فليس صريحا في محل النزاع (فرع) اذا امتنع المستحقون من أخذ الزكاة قوتوا تعطيلهم هذا  
الشعار العظيم كتعطيل الجماعة بناء على انها فرض كفاية بل أولى ولو قال فرق هذا على المساكين لم يدخل فيهم هو ولا ماله وان نص على ذلك

(وشرط الساعي) وصف باخذ أو صافه السابقة (كونه نوا) ذكر (اعلا) في الشهادة لانها ولاية ليس من ذوي القربى ولا من موالهم ولا من المرتزقة ومراية تغفر في بعض أنواع العامل كثير من هذه الشروط لان جملة الاولانية فيه يوجبها كان ما اخذه محض آخره فيها بابواب الزكاة) فيما تضمنته ولايته ليعرف ما اخذه ومن يدفع له (فان عينه له اخذ ودفع) بان (١٧٥) نص له على ما نحو ذين ومذ فوع اليه بينه

(لم يشترط) فيه كاعوانه من

نحو كاتب وحاسب ومشف

(الفقه) ولا حرية أي ولا

الذكورة كما أفهمه كلام

الماوردي وهو متجه لانها

سقارة لا ولاية نعم لابن

الاسلام كفسره من بقية

الشروط لان فيه نوع ولاية

وقول الاحكام السلطانية

لا يشترط الاسلام حله

الاذري على اخذ من معين

وصرف لمعين لانه حينئذ

يخص استخدام لا ولاية فيه

أي لانه لمعين له الثلاثة

المأخوذ والمأخوذ منه

والمذفع اليه لم يبق له

دخل بوجه بخلافه في عامر

في قولنا بان نص له الى آخره

لانه لم يعين له المأخوذ

منه كان له نوع ولاية كما تقر

ويتأيد حله المذكور بانه

يجوز تركيل احاده في

القبض والدفع ويجب على

الامام أو نائبه بيعت السعاة

لاخذ الزكوات (وليعلم)

الامام أو الساعي ندبا (شهر)

لاخذها) أي الزكاة

ليتها ذو والاموال يدفعها

والمستحقون لقبضها والمحرر

أولى لانه أول السنة الشرعية

ومحل ذلك فيما يهتبر فيه

الحصول المختلف في حق

الناس بخلاف نحو زرع

وان عينه المأخوذ من غير اقرار لانه يصير قابضا ومقبضا من نفسه فان أقر وجهه ع ش (قوله وصف) أي ذكر المصنف ذات العامل بعنوان السعاية (قوله باحد أو صافه) هذا يقتضي انه أراد به معنى العامل العام بخلاف ما اقتضاه قوله الآتي كاعوانه من نحو كاتب الخ اه سم وقد يقال بان في كلامه استخداما (قول المتن عدلا) استغنى بذلك عن اشتراط الاسلام والتكليف اه معنى (قوله في الشهادة) عبارة المغني في الشهادات كلها فلا بد أن يكون جميعا بصيرا اه (قوله ومراية) أي قيل قول المتن وان لا يكون هاشميا (قوله يغفر) يعني يتساهل ولا يعتبر (قوله فكان ما اخذه الخ) والمعتمد خلافه حيث لم يستأجر ما اذا استؤجر فيجوز كونه هاشميا أو مطلبيا اه ع ش أقول وأشار اليه الشارح كالتناية بقوله ومرا (قوله كاعوانه) الى قوله وقوله الاحكام في المغني (قوله ولا الحرية) وقياس ما مر من جواز تركيل الصبي في تفرقة الزكاة عدم اشتراط البلوغ حيث عين له ما اخذه وما يدفعه اه ع ش وقد بناه في قول المغني وأما بقية الشروط فيعتبر منها التكليف والعسالة اه وقول سم قوله من بقية الشروط يدخل فيها البلوغ لاندرج في عدالة الشهادة لكن لو أمره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لفقير معين حاضر عنده فالوجه عدم اشتراط البلوغ اه (قوله سفارة) أي وكالة (قوله على اخذ من معين) أي لمعين اخذ ما ياتي (قوله لم يعين له المأخوذ منه الخ) فيه نظر اذ تعين المأخوذ بالشخص كما هو المتبادر يستلزم تعيين المأخوذ منه (قوله تركيل الاحاد) أي الكافر (قوله ويجب على الامام) الى قوله ومعلوم في المغني والى الفصل في النهاية الا قوله ومنه ما يفعل الى وكذا ضرب (قوله ويجب على الامام) هل ولو علم انهم يخرجون الزكاة أو يحلها لم يعلم أو يشك تردديه سم أقول والاقرب الثاني بشقيه لانه مع علمه بالخراج لا فائدة للبعث الا أن يقال فائدة نقلها للمحتاجين وامكان التعميم والنظر فيها هو أصل اه ع ش (قوله ندبا) أي خلافا لما يتبادر من المتن من الوجوب (قوله ومحل ذلك) أي ندب تعيين الشهر (قوله عماما) أي في الزكاة اه كردي (قوله حوله) أي حول ماله (قوله ولا يجوز التأخير) أي فان أخر وتلف المال في يده ضمن زكاته اه ع ش عبارة المغني ويضمن الامام ان أخر التفريق بلا عذر بخلاف الوكيل يتفرقه لانه لا يجب عليه التفريق بخلاف الامام ولا يشترط معرفة المستحق قدر ما أخذ فلو دفع اليه صرة ولم يعلم قدرها أخر الزكاة وان تلفت في يده وان اتهم رب المال فيما يمنع وجوب الزكاة كان قال لم يحل علي الحصول لم يجب عليه وان خالف الظاهر بما يدعيه كان قال أخر جرت زكاته أو بعته ويسن للمالك اظهار اخراج الزكاة لتلاسيك الظن به ولو ظن أخذ الزكاة انه أعطى ما يستحقه غيره من الاصناف حرم عليه الاخذ واذا أراد الاخذ من الزكاة لم يمتنع عن قدرها فيأخذ بعض الثمن بحيث يبقى ما يدفعه الى اثنين من صنفه ولا يترددون غلبة الظن اه (قوله وخيله) الى قوله ويؤخذ منه في المغني الا قوله بغين نحو او ش وقوله ويبحث الى ويظهر وقوله وقد مر الى وكتب جزية وقوله وكذا ضرب الى ويحرم وقوله ويظهر الى ويبحث (قوله في بعضها) أي في نعم اه معنى (قوله حتى يردّها

أي دون الباقي ندبا) بل مقابل هذه القولة بان وجدوا كلهم وحينئذ فسامعنى قوله الآتي فيرد على الباقي بالنسبة لهذا مع انه لا باقين بالنسبة اليه الا أن يراد بالباقي بالنسبة اليه باقى هذا البعض الموجود لان القرض انه فضل عن كفاية بعضهم شي فيرد هذا الفضل على بقية بشرطه (قوله وصفه باحد أو صافه) هذا يقتضي انه أراد به معنى العامل العام بخلاف ما اقتضاه قوله الآتي كاعوانه من نحو كاتب الخ (قوله ومرا) أي في شرح قول المصنف وشرط اخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية للاسلام (قوله من بقية الشروط) يدخل فيه البلوغ لاندرج في عدالة الشهادة لكن لو أمره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لفقير معين حاضر عنده

وغير لا يسن في ذلك بل يبعث العامل وقت وجوبه من اشتداد الحب وادراك الثمر وهو لا يختلف غالبيا في الناحية الواحدة كثيرا اختلاف ومعلوم مما مر أن من تم حوله وجد المستحق ولا عذر له يلزمه الاداء فوراً ولا يجوز التأخير للمعسر ولا غيره (وسن ونسب نعم الصدقة والقيء) وخيله وجره وبغاله وفيلته لا يتابع في بعضها وقياسا في الباقي ولتميز حتى يردّها واجدها ولاية لمكها المتصدق بمدفاته يكره لمن تصدق بشي أن

بأنه من دفعه بغير نحو أو أمان أو غيرهما فيباح وبه وهو بمهمة وقيل بمجتمعة التأثير بخوكي وقيل المهمة للوجه والمجتمعة لتساثر البدن ويكون ندبا (في موضع) ظاهر صلب (لا يكثر شعره) ليظهر والاولى وسم الغنم في الاذن وغيرها في الغنم وكون ميسم الغنم الطيف وفوقه البقر وفوقه البقر وبجث ان ميسم الخيل فوق ميسم الجر ودون ميسم البقر والبغال ويظهر ان القيسل فوق الابل وكتب صدقة أو ركاة في الذكر وكذا الله بل هو أرك وأولى لان الغرض منه مع التبرك التمييز لا الذكرك فلا نظرا لغيرها في النجاسة وقد مر ان قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج به عن حرمة المقتضية لحرمة (١٧٦) مسه بلا ظهر وبه يرد لا لا سنوي ومن تبعه هنا وكتب جزية أو صغار في الجزية وفي نعم بقية

(الخ) أي اذا شردت أو ضلت (قوله من دفعه) ولا يكره أن يملكها من غيره اهـ معنى (قوله بغير نحو أو أمان) لا حاجة اليه بل لا وجه له لان الكلام في التملك ولا تملك في اذ كرك بل لا فعل الذي هو متعلق الحكم اهـ سيدعمر (قوله فيباح) أي لا مندوب ولا مكروه اهـ معنى (قوله وكون ميسم الخ) كقوله الآتي وكتب الخ عطف على وسم الغنم والميسم بكسر الميم اسم آله الوسم (قوله وفوقه البقر) قضية البحث الآتي ان يقال وفوقه الجر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبغال اهـ سم (قوله وبجث الخ) عبارة النهاية والوجه الخ (قوله ودون ميسم البقر والبغال) ظاهره انهما منساويان اهـ عش (قوله بل هو أرك) وأولى اقتداء بالسلف ولانه أقل حر وفاقه أقل ضررا قاله الماوردي ولربما في وحكي ذلك في المجموع عن ابن السباغ وأقره اهـ معنى (قوله وبه يرد الخ) أي بما مروى ويحتمل بقوله لان الغرض الخ (قوله أو صغار) بفتح الصاد أي ذل وهذا أولى لقوله تعالى وهم صاغرون نهاية ومعنى (قوله وفي نعم بقية الخ) الانسب وفي نعم بقية النفي (قوله ككاف الزكاة) وصاد الصدقة وجيم الجزية وفاة التي عن نهاية ومعنى (قوله لم يبلغه هذا) أي الخبر المذكور (قوله أما وسم وجهه الآدي الخ) عبارة المغني قال في المجموع وهذا في غير الآدي أما الآدي فوسم حرام اجاعا وقال فيه أيضا يجوز لئلا اذا دعت الحاجة اليه يقول أهل الخبرة والا فلا سواء فيه نفسه أو غيره من آدي وغيره اهـ (قوله في حرمة) أي وسم الآدي (قوله ككاف الوسم هنا) أي في نعم الصدقة والنفي (قوله فإرام الخ) جواب أما وسم وجهه الخ (قوله وكذا ضرب وجهه) أي الآدي وان كان خفيفا ولو بقصد المزاح والتقييد به لذكر الاجاع فيه وأما وجهه غير دفعه الخلاف في وسمه والراجح منه التعريم اهـ عش (قوله الصغار الماكول) أي وبشرط اعتدال الزمن أيضا اهـ عش (قوله وقد يرجع) أي الضبط بما يسرع الخ لما قبله أي الضبط بالعرف (قوله وبه يرد الخ) أي بقوله ويؤخذ الخ (قوله في قول شارح الخ) أقره المغني عبارة ويجرم النهريش بين البهائم ويكره انزاع الجير على الخيل قال الدميري وعكسه اهـ (قوله نعم ان لم يحتمل الخ) من كلام الشارح المذكور اهـ رشيدى (قوله جثته) أي الفرس \* (فصل في صدقة التطوع) \* (قوله في صدقة التطوع) الى قوله وقد أطلقوا في النهاية الاقوله لان غير (قوله غالبا) أي والا فقد تطلق على الواجب كالزكاة وفي البهجة وشرحه الشارح ما يفيد اطلاقها على النذر والكفارة ودماء الحج اهـ عش (قوله حتى يفصل الخ) أي في يوم القيامة اهـ عش (قوله انه يصرفها في معصية) وهل يملكها حينئذ أم لا فيمنظر والا قرب الاول ولا يلزم من الحرمة عدم الملك كافي ببيع العنب لعاصر الخ اهـ عش (قوله لا يقال تجب الخ) عبارة المغني وقد تجب في الجملة كان وجد مضطرا ومعه ما يطعمه فاضلا عن حاجته اهـ (قوله نعم من لا ياتل لالتزام) أي وليس له ثم ولي اهـ نهاية (قوله يمكن جريان ذلك) أي الوجوب المقتضى وممن قوله تجب للمضطر اهـ عش (قوله حيث لم ينو الرجوع الخ) قالوجه عدم اشتراط البلوغ (قوله من دفعه الخ) أخرج غيره (قوله وفوقه البقر) قضية البحث الآتي أن يقال وفوقه الجر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبغال وليست في البقر والبغال أيهما اللطف \* (فصل في صدقة التطوع) \* (قوله نعم من لا ياتل لالتزام) وليس له ثم ولي شرح مر (قوله يمكن الخ)

الشيء في حق غيره كفي كتب نفوس كبير حشكاف الزكاة (في الوسم) الوسم لغير آدي (في الوسم) في الوسم عنه (قوله الأضغ تحريمه) وبه جزم البغوي وفي صحيح مسلم خبر فيه (لعن فاعله) وهو مرصلي الله عليه وسلم بحمار وقد وسم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه وحنثذ فن قال بالكرهية أراد كراهة التحريم أولم يبلغه هذا (والله أعلم) أما وسم وجهه الآدي ومنه ما يغفل بوجه بعض الافاق بل الوجه ان التقيد بالوجه ليس الا لكون الكلام فيه اذ لا مزية في حرمة بغير الوجه أيضا لان التعذيب بالنار أو غيرها لا يجوز الا ان ورد في الوسم هنا وكان لضرورة توقفت عليه حفظ كالتدوى بالنجاسة بل أولى فإرام اجاعا وكذا ضرب وجهه كباقي في الاشربة ويجرم الخصاص الا لصغار الماكول ويظهر ضبط الصغر بالعرف أو بما يسرع معه البرء يخف الالم وقد يرجع لما قبله وبجث الأذرى تحريم انزاع

الخيل على البقر لكيرها لنها يؤخذ منه ان كل انزاع مضطر والاحتتمل عادة كذلك وبه يرد التناهي في قول شارح يلحق انزاع الخيل على الجير بعكسه في الكراهة نعم ان لم يحتمل الا ان الفرس ازيد كبر جثته اتجهت الحرمة \* (فصل) \* في صدقة التطوع وهي الزادة عند الاطلاق غالبا (صدقة التطوع سنة) مؤكدة للايات والاحاديث الكثيرة الشهيرة فيها منها الخبر الصحيح كل امرئ في ظل صدقة حتى يفصل بين الناس وقد تعمر كان علم وكذا ان ظن فيما يظهر من الاخذ انه يصرفها في معصية لا يقال تجب للمضطر لصر بهم بانه لا يجب البذل له الا بئنه ولو في الذمة قلن لاشي معه نعم من لا ياتل لالتزام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينو الرجوع

ويستأني في السيرة يلزم  
المياسير على الكفاية نحو  
اطعام المحتاجين (وتحل  
لغني) للغني الصحيح به  
ويكرهه وان لم يكفعله  
أو كسبه الا يوما وليلة و يظهر  
أخذا مما صار نفاقا لا عبرة  
بكسب حرام أو غير لائق به  
أخذها والتعرض له ان لم  
يظهر الفاقة أو يسأل والا  
حرم عليه قبولها واستثنى  
في الاحياء من تحريم سؤال  
القادر على الكسب ما اذا  
كان مستغرق الوقت في  
طلب العلم وفيه أيضا سؤال  
الغني حرام بان وجد ما يكفيه  
هو وعمونه ومهمهم وليلتزم  
وسترهم وأنية يحتاجون  
اليها وهل له سؤال ما يحتاج  
اليه بعد يوم وليلة ينظر ان  
كان السؤال متيسرا عند  
نفاذ ذلك لم يجز والاجاز أن  
يطلب ما يحتاج اليه لسنة اه  
ونازع الأذري في التحديد  
بالسنة وبحث جواز طلب  
ما يحتاج اليه الى وقت يعلم  
عادة تيسر السؤال والاعطاء  
فيه ولا يحرم على من علم  
غنى سائل أو مظهر الفاقة  
الدفع اليه فيما يظهر خلافا  
للأذري لان الحرمة انما  
هي لتغريه باظهار الفاقة  
من لا يعطيه لو علم غناه فن  
علمه وأعطاه لم يحصل له  
تغريه رأت بعضهم

يقضي انه اذا نواه عليه فيظهر أنه يرجع بالبدل من مثل أو قيمة وأنه يجب الاشهاد ان أمكن وحينئذ  
لا يقال انه يجب عليه التصديق بل هو مخير بينه وبين ما ذكر فقوله يمكن التحمل ولعل هذا هو الذي  
أشار اليه الفاضل المحشي بقوله وفيه نظر دقيق اه وقد يجاب عن قبل الشرح بانه واجب عليه الدفع بنية  
الرجوع أو جبايا واحد فردى الواجب الخير بوصف بانه واجب ولعل هذا ملحظ من عبر بانه يجب في الجملة  
بل قد يقال بنظر ذلك في المضطر وان تاهل لا التزام فانه لا يتعين عليه الدفع بالعوض فيما يظهر سيدع  
ورشدي (قوله وسياقي في السيرة الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يصور ما ذكره في المضطر  
الححتاج بما اذا كان البازل من غير المياسير أو كان المضطر غنيا فقدم ما يتناوله ووجده مع غيره فلا يلزمه دفعه  
مجانا فلا اشكال سم على حج اه عش (قول المتن لغني) أي بما لا وكسب ولومن ذوي القرى اه  
منهج زاد المغني والمراد بالغني هو الذي يحرم عليه الزكاة اه وبعبارة البجيرمي قوله بما لا أي يكفيه العمر  
الغالب مر والمراد بجلهاله سنه أو المراد بحله أنه أخذها اه وسياقي عن عش الاقتصار على الأول (قوله  
ويكرهه) الى قوله واستثنى في المغني الا قوله و يظهر الى أخذها وقوله أو يسأل (قوله) أي للغني ويستحب  
له التزعم عنها محلي ومغني وشرح منهج (قوله مما صار نفاقا) أي في الفقير والمساكين (قوله أخذها) أي وان لم  
يتعرض لها نية ومغني (قوله أخذها) نائب فاعل يكرهه (قوله ان لم يظهر الخ) راجع للمعطوف عليه فقط  
فكان الأولى قلب العطف كما فعل النهاية والمغني (قوله والاحرم الخ) ومع حرمه القبول حينئذ علك المدفوع  
اليه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي سم على حج وقوله علك الخ أي فيما لو سأل اما لو أظهر الفاقة وظنه الدفع  
مقصاهم اذ لم يأخذها لانه قبضه من غير رضا من صاحبه اذ لم يسمح له الاعلى من الفاقة اه عش (قوله  
واستثنى الخ) أي الغزالي وكان الأولى تأخير عن قوله وفيه أيضا الخ اذ هو انما استثناه منه اه رشدي (قوله  
ما اذا كان مستغرق الوقت) أي بحيث كان اشتغاله بالعلم يمنع من الاكتساب ومنه ما لو كان الزمن الذي يزيد  
على أوقات الاشتغال لا يتأخر له فيه الاكتساب فلهو كالتعم اه عش (قوله سؤال الغني حرام) أي ومع  
ذلك علك ما أخذ اه عش أي ان علم المعطى غناه كإمر وباني (قوله ما يكفيه هو الخ) يظهر ان المسكن  
كذلك هنا وفي جميع ما يأتي ولم أر من تعرض له وعليه فهل يتقدم يوم وليلة كسائر ما دون الظاهر نعم اه  
سيدعمر أقول بل الظاهر اعتبار عادة البلد في مدة اجارة البيوت ثم رأيت انه مال اليه في سياقي (قوله وأنية  
الخ) قال في القوت عن الاحياء ويكفي كونها خفية اه سم وظاهره وان لم تلق منهم وينبغي خلافه اه عش  
(قوله ونازع الأذري الخ) معتمد اه عش (قوله انما هو لتغريه الخ) قضية التعليل بما ذكر أنه لا يحرم  
فيه نظردق فتأمل (قوله وسياقي في السيرة الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يصور ما ذكر  
في المضطر المحتاج بما اذا كان البازل من غير المياسير أو كان المضطر غنيا لكن فقدما يتناوله ووجده مع غيره  
فلا يلزمه دفعه مجانا فلا اشكال (قوله في المتن وتحمل لغني) قال الزركشي في التكملة وظهر الامر أي  
في خبر ما ناك من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل فخذ قال ابن حزم يجب أخذه من عرض عليه ولو  
غنيا واحتج بعضهم بقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه وقد يخرج على ان الامر بعد الخطر  
للاباحة أولا واختار بعض المتأخرين وجوب الاخذ ثم اذا كان حلالا لا تبعه فيه قوله والارده في موده ان  
عرف مستحقه والافهوكا مال الضائع اه واستدلال الزركشي بظاهر الامر يشكل على ما ذكره الشارح من  
كرهه الاخذ اذ مقتضى ذلك الاستدلال عدم الكراهة بعد طلب الاخذ فليأمل (قوله أخذها) فاعل  
يكرهه (قوله أو يسأل) ومع حرمه القبول حينئذ علك المدفوع اليه كما أفتى به شيخنا الشهاب مر (قوله وأنية)  
قال في القوت عن الاحياء ويكفي كونها خفية اه (قوله وهل له سؤال ما يحتاج اليه بعد يوم وليلة ينظر فان كان  
السؤال متيسرا عند نفاذ ذلك لم يجز والاجاز له أن يطلب ما يحتاج اليه لسنة انتهى) وينبغي أن يقال يجوز  
طلب ما يحتاج اليه الى وقت يعلم بالعادة تيسر السؤال والاستغاف فيه ولا يتجاوز له أسبوعا كان أو شهرا أو سنة  
أو دون ذلك اه (قوله أو مظهر الخ) عطف على سائل

وذلك بتصریح شرح مسلم  
بعدم الحرمه وظاهر ان  
سؤال ما اعتد سؤالا بين  
الاصدقاء ونحوهم مما لا  
يشك في رضا باذله وان علم  
غنى آخذ هذه كقلم وسواك  
لاحرمه فيه لا اعتداد المسألة  
به ومن أعطى لوصف بظان  
به كقصر أو صلاح أو نسب  
بان توفرت القرائن انه انما  
اعطى بهذا قصد أو  
صرح له المعطى بذلك وهو  
باطن بخلافه حرم عليه  
الاخذ مطلقا ومثله ما لو  
كان به وصف باطن أو اطلع  
عليه المعطى لم يعطه ويحرم  
ذلك في الهدية أيضا على  
الوجه ومثلهما سائر عقود  
التبرع فيما يظهر كهيئة  
ووصية ووقف ونذر  
وبحث الأذرى نيب التزنة  
للفقير عن قبول صدقة  
التطوع الا ان حصل  
للمعطى نحو تاذ أو قطع  
رحم وقد يعارضه الخبر  
الصحيح ما أمالك من هذا  
المال وأنت غير مستشرف  
ولاسا بل نفذه الآن بحاج  
يحمل البحث على ما إذا كان  
في الاخذ نحو شك في الحل  
أو هتك للمرأة أو ذنابة  
في التناول وفي شرح مسلم  
وغيره متى أذل نفسه أو  
أخ في السؤال أو أذى  
السؤال حرم اتفاقا أي وان  
كان محتاجا كما أفتى به ابن  
الصلاح وفي الاجماع متى  
أخذ من جوز ناله المسئلة  
عليها بان باعث المعطى  
الحياة منه أو من الحاضرين  
ولو لم اعطاه فهو حرام اجماعا ولازمه

عليه سؤال من عرف بحاله لعدم تغير قوله اه ع ش عبارة السيد عمر يؤخذ منه عدم حرمه السؤال اذا علم  
السائل ان المعطى يعلم غناه ومع ذلك يرضى بالبذل له ويؤيده ما يأتي في قوله وظاهر الخ اه أقول وينبغي  
تقييده بما سبذ كره الشارح عن شرح مسلم (قوله رد عليه) أي على الأذرى (قوله لاحرمه فيه) خبر ان  
سؤال الخ (قوله ومن أعطى) الى قوله مطلقا في الغنى (قوله كقصر الخ) أو علم أو تقليم دام (قوله حرم عليه  
الاخذ الخ) ينبغي الآن به ون مضطر القصر على ما تدفع به الضرورة ويحتمل خلافه لانه لا يتعين الدفع له  
مجانا فينبغي أن يقول للمالك لست بهذه الصفة التي تقضى بها ولكنني مضطر فاما ان تدفع لي من هذا ما يدفع  
مروني مجاناً وما بالبذل فان علم انه لا واقع له بعد حينئذ ان يأخذ مقدار الضرورة من غير اشعاره ويغرم  
له البذل اذا قدر عليه اه سيد عمر عبارة ع ش هل علك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن فتوى شيخنا  
الشهاب الرملي أولا ويفرق بانه هنا انما أعطى لاجل ذلك الوصف والثاني أوجه ما لم يوجد نقل بخلافه وعليه  
فهو يبطل الوقف والنذر فيه نظر ثم رأيت قوله الآتي وحيث حرم الاخذ لم يملك ما أخذه فتعين الفرق لكن  
في بطلان نحو الوقف نظر والظاهر خلافه سم على حج والاقرب عدم صحته اه ع ش (قوله مطلقا) أي  
وان كان محتاجا (قوله لو كان به وصف باطنا) أي ككونه شافعا (قوله ومثلهما سائر عقود التبرع) أي  
الاخذ به اه رشدي قال سم وقضية ذلك عدم انعقاد الوقف والنذر اه وقد مر عن ع ش انه الاقرب (قوله  
ندب التزنة للفقير) صنيع القوت صريح في ان هذا في الغنى اه سم وتقدم عن المحلى والغنى وشرح المنهج  
ما وافق القوت (قوله من هذا المال) أي جنس المال الحلال (قوله غير مستشرف) أي متعرض للسؤال  
اه ع ش (قوله بحمل البحث) أي ندب التزنة اه ع ش (قوله متى أذل نفسه) ومنه بل أقبحه ما اعتد من  
سؤال اليهود والنصارى ومع ذلك علك ما أخذه حيث لم يعط على ظن صفة ليست فيه اه ع ش (قوله أو أخل  
في السؤال) ظاهره وان لم يؤذ السؤال سم على حج اه ع ش (قوله حرم اتفاقا) أي السؤال على وجه من هذه  
الوجه كما يصرح به كلام غيره اه رشدي (قوله حرم اتفاقا) ومع ذلك علك ما أخذه اه ع ش (قوله وان  
كان محتاجا) أي الا ان يضطر كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش ومر عن السيد عمر ما لو افقه مع زيادة احتمال  
آخره الاظهر (قوله أو من الحاضرين) ينبغي أو بمن يحتمل وصول الخبر اليه (قوله وحيث حرم الاخذ لم  
يملك الخ) قضيته انه لو أعطى غنيا فظنه فقيرا ولو علم غناه لم يعطه لم يملك ما أعطاه فصار عن فتاوى شيخنا انه  
حيث حرم السؤال لم يملك الاخذ ما أخذه ينبغي حمله على غير ذلك وان مظهر الفاقة علك الآن يكون المتصدق  
لو علم حاله لم يعطه اه سم وهو يفيد كما صرح به الشارح ان كل من أخذ وظن الدافع فيه صفة تولاها لم يدفع  
له ولم تكن في نفسه لم يملك ما أخذه وحرم عليه قبوله وانه اذا أظهر صفة لم تكن فيه كالفقر أو سال على وجه أذل  
به نفسه حرم عليه الاخذ ولو كان يملك ما أخذه اذا كان بحيث لو علم الدافع بحاله لم يمنع من الدفع اليه اه ع ش  
عبارة السيد عمر قوله وحيث حرم الاخذ الخ أي وحيث حرم السؤال لم يملك الاخذ ما أخذه بخلاف هبة المساعي  
الوقت كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي مر اه سم وقد يقال حيث حرم السؤال دون الاخذ كان سأل وهو

(قوله وان لم يعلم غنى آخذه) الوجه وان علم غنى آخذه وهو كذلك في النسخ المصححة (فرع) أبرأه لظنه  
اعسار فتمين غناه نفذت البراءة أو بشرط الاعسار فتمين غناه بطلت مر (قوله حرم عليه الاخذ مطلقا)  
هل علك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن فتوى شيخنا مر أولا ويفرق بانه هنا انما أعطى لاجل ذلك  
الوصف فيه نظر والثاني أوجه ما لم يوجد نقل بخلافه وعليه فهل يبطل الوقف والنذر فيه نظر ثم رأيت قوله  
الآتي وحيث حرم الاخذ لم يملك ما أخذه الخ فتعين الفرق لكن في بطلان ذلك عدم انعقاد الوقف والنذر  
(قوله وبحث الأذرى ندب التزنة للفقير الخ) صنيع القوت صريح في أن هذا في الغنى (قوله أو أخل في  
السؤال) ظاهره وان لم يؤذ السؤال (قوله أي وان كان محتاجا) أي الا ان يضطر كما هو ظاهر (قوله وفي  
الاجماع الخ) كذا في شرح مر (قوله وحيث حرم الاخذ لم يملك ما أخذه) وحيث حرم السؤال لم يملك الاخذ  
ما أخذه بخلاف هبة المساعي في الوقت كما أفتى به شيخنا الشهاب مر (قوله وحيث حرم الاخذ الخ) وحيث



وذهب الخليلي الى حرمه السؤال بالله تعالى ان أدى الى تنجس ولم يامن ان يردّه والى ان رد السائل صغيرة مالم ينهره والافسكية اه ويحمل الازل على ما اذا أدى بذلك المسؤل ايذاء لا يحتمل عادة والثاني على نحو مضطرب مع العلم بحاله والا فعموم (١٧٩) ما قاله غريب وقد أطلقوا انه يكره

سؤال مخلوق بوجه الله لخبر  
ابن داود لا يستل بوجه الله  
الاجنحة وقضيت ان السؤال  
بالله من غير ذكر الوجه  
لا كراهة فيه وفيه نظر اذ  
الوجه بمعنى الذات فتساويا  
الآن يقال ان ذكر الوجه  
فيه من النجاسة ما يناسب  
أن لا يستل به الاجنحة  
بخلاف ما اذا حذف ويظهر  
ان سؤال المخلوق بوجه الله  
ما يؤدى الى الجنة كنعلم خبر  
لا يكره وان سؤال الله بوجهه  
ما يتعلق بالدنيا يكره كمال  
عليه الحديث وقد بسطت  
الكلام على ذلك في شرح  
المشكاة (وكافر) ولو حريا  
نحو الصحيحين في كل كبد  
رطوبة أخر وخبر لا ياكل  
طعامك الا ترى المراد به ان  
الاولى تحرى الاتقاء بما يأتى  
منع اعطائه من أخصية  
التطوع (ودفعها سرا)  
أفضل منه جهر الآية ان  
تبدوا الصدقات ولان تخفيها  
بحيث لا تعلم شهاد ما أنفقت  
بمنه كناية عن المال الغنى  
أخفائها من السبعة الذين  
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل  
الا ظله وفي حديث سنده  
حين صنائع المعروف  
تقى معارع السوء وصدقة  
السر تطفى غضب الرب  
وصلة الرحم تزيد العمر  
وابداؤها يقتدى به غيره  
لا لغرض آخر حسن بل قال

غنى وعلم المال حاله وأعطاه ملك لرضا المالك وحيث حرم الاخذ ولو لم يحرم السؤال كان سأل فقير فاعطاه  
المالك لظن انصافه بالعلم مثلاله ملك لعدم رضا المالك فتأمل وانصف ثم تأملت ان في عبارة الشارح اشعارا  
بذلك فان منطوق قوله وحيث حرم الاخذ صادق بما اذا حل السؤال أو حرم ومفهوما من الملك حيث لم يحرم  
الاخذ صادق بحل السؤال وحرمته فلا يتأمل وليجوز اه (قوله وذهب الخليلي الخ) في فتاوى السيوطي في  
كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكرهه كراهة تنزيه واعطاء السائل فيه قربة وليس بمكرهه فضلا عن أن  
يكون حراما هذا هو المتقول الذي دللت عليه الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك سم على حج وقوله السؤال في  
المسجد ومثله التعرض فيه ومنه ما حرم به العاد من القراء في المساجد في أوقات الصلاة ليتصدق عليهم وشمل  
ذلك أيضا لو كان السائل في المسجد يسأل غيره فيكره له ذلك هذا كله حيث لم تدع له ضرورة والا انتفت  
الكراهة اه عش أى وحيث لم يكن السؤال على النحو الذي مر عن شرح مسلم ولم يكن السائل غنيا ولو  
بالكسب والافجيم بالاولى (قوله ان أدى الى تنجس الخ) مفهوما انه حيث أمن ولو مع التنجس لا يحرم وفيه  
نظر بالنظر للحمل الا في كلامه فتدبر اه سيد عمر (قوله ولم يامن ان يردّه) أى لم يظن أن يعطيه شيئا  
اه كرددى لعل المراد اذ لم يقل بالله (قوله ويحمل الاول) أى قوله الى حرمه السؤال الخ (قوله والثاني) أى  
قوله والى ان رد السائل الخ اه عش (قوله على نحو مضطرب) لا بد من ملاحظة البدل ونية الرجوع اخذا  
مما مره انه لا يجب اعطاؤه بما ناقت ذكره اه سيد عمر (قوله على نحو مضطرب) لعل صورته انه غلب على  
ظنه ان غيره يعطيه والا فينبغي ان رده كبيرة اه عش (قوله وقد أطلقوا الخ) حال من فاعل غريب وفي قوة  
التعليل للغربة لكن بالنسبة الى عموم الاول (قوله الا ان يقال الخ) وجب في حد ذاته غير ان القلب الى الاول  
أميل اذ هو الاتق بتعظيم شأنه تعالى بان لا يجعل عرضة لطلب أمر ديني وذكر الوجه في الحديث للغالب  
اه سيد عمر (قوله ولو حريا) وبه صرح في البيان عن الصمري لكن الوجه كما قاله الاذرى ان يحمل  
استحبابه في حقه فيمن له عهد أو ذمة أو قرابة أو برجى اسلامه أو كان يابدا يباشر ونحوه فان كان حريا ليس  
فيه شيء مما ذكر فلانهاية ومعنى قال عش قوله استحبابه في حقه فيمن الخ هذا ظاهر ويعلم منه ان المراد من  
حله اعلى الغنى والكافر الاستحباب اه (قوله لخبر الصحيحين) الى قول المتن ولقرىب في النهاية الا قوله وفي  
حديث سنده الى وابداؤها وقوله بل قال الى اما الزكاة وكذا في المغنى الا قوله كفى المجموع الى المتن (قوله ولان  
يخفيها الخ) عطف على الآية (قوله كناية الخ) تفسير لقوله بحيث لا تعلم الخ وقوله ومن السبعة خبران اه  
رشدى (قوله صنائع المعروف) أى ادعاء الاحسان تقى مصارع السوء أى تقى وقوع البلاء اه كرددى  
(قوله لا لغرض) عبارة النهاية والمغنى من غير رياء ولا سمعة اه (قوله الا المال الخ) أى زكاة فيفسن  
اخفاؤها كتر اه سم (قوله قال في رمضان) كذا في أصله وفي المغنى صدقة في رمضان فلجوز وقوله ويليه  
الخ عبارة المغنى وتأتا كدى في الايام الفاضلة كعشر ذى الحجة وأيام العيد انتهت اه بصري (قوله ويليه)  
اعطاه على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه ملك الا اذا أخذ ما أخذ كهيئة الماء في الوقت  
كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر هكذا في شرح حر وقضته انه لو أعطى غنا لظنه فقيرا ولو علم غناه لم يعطه  
لم ملك ما أعطاه فامر عن فتاوى شيخنا انه حيث حرم السؤال ملك الا اذا أخذ ما أخذ فينبغي حله على غير ذلك  
وان لم يظهر الفاقة حله الا ان يكون المتصدق لو علم الحال لم يعطه (قوله وذهب الخليلي الى حرمه السؤال بالله  
تعالى ان أدى الخ) في فتوى السيوطي في كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكرهه كراهة تنزيه واعطاء  
السائل فيه قربة يشاب عليها وليس بمكرهه فضلا عن أن يكون حراما هذا هو المتقول والذي دللت عليه  
الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك (قوله الا المال الباطن أى ان الخ) عبارة الكثر ويسن اظهار زكاة المال

ابن عبد السلام انه اقصد صالح أفضل وسبعة اليه الغز الى بشرط أن لا يتأذى الا خذ بالظاهر أما الزكاة فاطهارها أفضل اجماعا كفى المجموع  
قال الماوردى الا المال الباطن أى ان خشى تخذورا او انه وضعيف (و دفعها) في رمضان) لاسيما عشرة الا خير أفضل لخبر ابن داود أى  
الصدقة أفضل قال في رمضان ولجوز الفقراء عن الكسب فيم يليه عشر الحجة فيم ياتها

وفي الاماكن الشريفة كمكة ثم المدينة وعند الامر المهم كغزو وجومرض وسفر وكسوف واستسقاء أفضل وليس المراد بذلك ان من أراد صدقة يسئله تأخيرها شيء مما ذكر بل الاعتناء عند وجود ذلك بالاكثر منها فيه لانه أعظم أجراً وأكثر فائدة (و دفعها (ل قريب) تلزمه نفقته أولاً الاقرب فالأقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة ثم المولى من أعلى ثم من أسفل أفضل (١٨٠) ويجري ذلك في نحو الزكاة أيضاً اذا كانوا بصفتها لاستحقاق والعرو من الاقارب أولى لخبره

أحر رمضان (قوله وفي الاماكن الخ) أفضل عطف على قوله في رمضان أفضل (قوله كغزو وج الخ) أي له أو لخاصته كقريبه أو صديقه أه عش (قوله واستسقاء) يظهر ان عروض القمح كذلك وان لم يستسقه ويظهر أيضاً حدوث الو باع الطاعون كذلك وقد يدعى دخول جميع ما ذكر في الامر المهم والاخير من في المرض بعد تعميمه أه سيد عمر (قوله وليس المراد الخ) بل المسارعة الى الصدقة أفضل بلا شك أه معنى (قوله ان من أراد صدقة) أي في رجب أو شعبان مثلاً (قوله بل الاعتناء) أي بل المراد الاعتناء الخ عبارة المعنى وانما المراد ان التصديق في رمضان وغيره من الاوقات الشريفة أعظم أحرماً ما يقع في غيرها أه (قوله يلزم نفقته) الى قوله ويجري في المعنى والى قول المتن ومن عليه في النهاية الا قوله أي ليرده الى وقال الغزالي (قوله ثم غير المحرم) كالأولاد والمحال (قوله والعرو من الاقارب أولى) أي من غيرهم بقوة الاقارب وينبغي ان يحصل ذلك اذا لم يظن ان اعتناؤه يحمله على زيادة الضرر فانه انما أعطاه خوفاً منه أه عش (قوله لخبره) وليتألف قلبه ولما فيه من مجانبته الرياء وكسر النفس أه قال السيد عمر بعد ان ذكر مملها عن فتح الجواد ما نصه وعبارة شرح المنهج ولحقه قريب كزوجة وصديق أه وقضيته ان دعهها للصديق أولى منه فهل يمكن الجمع بينهما وبين ما اقتضاه صنيع الثقة بحمله على عدو ولا يقيد فيه التألف أو غيره فليتأمل وليحرر أه وقوله بحمله أي ما في شرح المنهج أقول الاولى جملة على تقديم الصديق على من لاعداؤه ولا صداقة (قوله ودفعها بعد الاقارب) أي ومن في معناه من محارم الرضاع والمصاهرة الخ أه عش (قوله الى جار) أي أقرب فاقرب أه معنى (قوله منه غيره) الى الفرع في المعنى ثم قال ويسن ان تكون الصدقة بما يحب وان يدفعها بشاش وطيب نفس لما فيه من فكثير الاحرج والقلب وتكره الصدقة بالردى عوان لم يجد غيره فلا كراهة ومجا فيه شبه ولا ينافي من التصديق بالقليل فان قيل الخير كثير عند الله ولو بعث بشيء مع غيره الى فقير فلم يجد استعجب للباعث ان لا يعود في بل يتصدق به على غيره وتسبب الصدقة بالماء لخبر أي الصدقة أفضل قال الماء أي في الاماكن المحتاج اليه فيها أكثر من غيره ويكره للانسان ان يترك صدقته أو زكاته أو كفارته أو نحوها من الذي أخذها لخبر العائدين في صدقته كالكلب يعود في قئته ولانه قد يستحى منه فيجانبه ولا يكره ان يتأكلها من غير من ملكها أه ولا يبارئ من ملكها أه (قوله وأهل الخير) أي حيث كانوا فقراء أه عش (قوله مطلقاً) أي ولو كانوا من الاجانب وهل يقال ولو في غير بلده (قوله الذي يمكن معرفة صاحبه الخ) بما اذا ضبط هذا الامكان أه سيد عمر وقد يقال بعدم اليأس منها (قوله والا الخ) أي وان لم يمكن رده بعينه (قوله لما مر الخ) لتعليل لقوله والاقبله (قوله ان من ملك بالخلاط الخ) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور أعظم مما مع خلاط أه سم وقد يقال ان المراد أخذ ما مر الخ (قوله لنا فيه) أي فيمن أكثر له حرام (قوله قال غيره) أي غير الغزالي (قوله ويجوز الاخذ الخ) قد يقال لم لا يجب والحالة هذه أه سيد عمر عبارة سم عن الزركشي واختا بعض المتأخرين وجوب الاخذ ان عرض عليه الصدقة ولو غنياً ثم ان كان حلالاً لا تابعة فيه تموله والارده في مورده ان عرف مستحقه والا فهو كمال الضائع أه (قوله لله) الى قول المتن وفي استحباب في النهاية الا قوله خلافاً لكثيرين الى قيل وقوله ثم رأيت الى ويؤيده وقوله كإرضاء الى المتن (قوله والاولى أولى) الظاهر واخفاه كآمال الباطن أه (قوله قال في المجموع الخ) كذا شرح مر (قوله ان ملك بالخلاط) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور أعظم مما مع خلاط (قوله قال غير ويجوز الاخذ الخ) كذا مر (قوله

وألقى به العدو من غيرهم (و دفعها بعد الاقارب الى (جار أفضل) منه لغيره فعلم ان الاقارب البعيد الدار في البلد أفضل من الجار الاجنبي وفي غيرها الجار أولى منه بناء على منع نقل الزكاة وأهل الخير والمحتاجون أولى من غيرهم مطلقاً (فرع) \* قال في المجموع عن الشيخ أبي حامد وأقره يكره الاخذ ممن يبسه حلال وحرام كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقلة الشبهة وكثرتها ولا يحرم لان تبين ان هذا من الحرام الذي يمكن معرفه صاحبه أي ليرده عليه والاقبله ما مر في الغضب ان من ملك بالخلاط يحجر عليه في التصرف فيه معنى يعطى البذل وقول الغزالي يحرم الاخذ ممن أكثر ماله حرام وكذا مع ما مر اذا انفرد به أي على انه في بسط مجرى على المذهب فجعل الورع اجتناب معاملته من أكثر ماله ربا قال وانما لم يحرم وان غلب على الظن انه ربا لان الاصل المعتد في الاملاك البذل ولم يثبت لنا فيه أصل آخر يعارض فاستحب ولم يبال بغلبة الظن أه قال غير ويجوز الاخذ من الحرام بقصد رده على مالكه الا ان كان لان مفتياً أو كما أوشاهدنا في التصريح به انما يأخذ للرد على مالكه لا لياسه واعتقاد الناس في صدقة ودبته فيردون فتبانه وحكمه وشهادته (ومن عليه دين) الله أولاً (أوله من تلزمه نفقته يستحب) له (ان لا يتصدق حتى يؤدي ما عا) بتقديم الله عليهم وعبارة أصله كالروضة وغيرها لا يستحب له ان يتصدق والاولى أولى لان أهمية الدين ان لم تقتض الحرة على هذا القول فلا أقل من ان تقتضي طلب عدم الصدقة

لان

قال الاذرى وهذا ليس على اطلاقه الا يقول أحد فيما أظن ان من عليه صدق أو غيره اذا تصدق بخور غف مما يتطوع به لويقي لم يدفعه لجهة الدين انه لا يستحب له التصديق به وانما المراد ان المسارعة لبراءة الذمة أولى وأحق من التلويح على الجملة (قلت الاصح تحريره صدقته) ومنها فيما يظهر ابراهيم بن له موسر مقرأوله به بينة (بما يحتاج اليه) حالا كإرضاء من الرفعة (١٨١) وينبغي ان مراده به يومهم وليتهم (لنفقة) ومؤنة (من تلزمه نفقته) او

لدين) ولو مؤجل الله أو لا (دعى (لا رجوع) أي بظن (له وفاء) حالا في الحال وعند الحلول في المؤجل من جهة تظاهرة (والله أعلم) لان الواجب لا يجوز تركه لسنة ومع حرمه التصديق عامك الاخذ بخلافه لكثير من ائمة وابل كلام لان الرفعة وغيره وغفلوا عن كلام الشافعي والاصحاب وقد بينت ذلك ثم بيان وأوضحه في كتابي قرة العين ببيان ان التبرع لا يبطله الدين قيل قضية المتي جواره بما يحتاجه لنفقة نفسه وبه صرح في الر وضوحه في المجموع التبرع مطاعا اه ويعلم مما يأتي من الحل الاقل على ما اذ صبر على الاضافة وعليه يحمل قولهم يجوز للمضطر ايثار مضطرا آخر مسلم والثاني على ما اذ صبر وعليه حل قولهم في التبرع يحرم على عطشان ايثار عطشان آخر ولا رد على المتن لان من تلزمه نفقته يشمل نفسه أيضا وانما شكل جمع ذلك بان كثير من من الحاجة والسلف تصدقوا بما يحتاجونه لعلهم ويحجب بحمله على عاهم

لان التصديق عليها خلاف الاولى وعلى عبارة الحرر وغيره مستحب فحتمل أن يكون واجبا أو حراما أو مكرها فان ذلك كله غير مستحب اه معنى (قوله قال الاذرى الخ) هل يتأتى ذلك على القول بالحرمة الا ترى ألا يتأتى لان فيه وان قل اسقاط شي من الدين عن الذمة محمل نامل اه سيدع ولعل الاول هو الظاهر اذ القول بحرمة التصديق بما ذكره بعد منه بكرهته كالا يخفى ثم رأيت ع ش أنه جزم بالثاني كما يأتي (قوله ابراهيم بن) \* (قرع) \* ابراهيم اعساره فبين غناه نفذت البراءة أو بشرط الاعسار فبين غناه بعالت مر اه سم على ج اه ع ش (قوله وله به بينة) ينبغي أو كان ثم فاض عالم به وهو ممن يقضى بعلمه كما ذكره في محال متعددة اه سيدعير (قول المتن بما يحتاج اليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هي ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التي لا تختمل عادة اه سم أقول الظاهر الاول وينبغي أن يحل ذلك ما لم يترتب عليه ضرر اعياله وان لم يصل اليه ضرر أو وصل اليه الضرر من جانبهم وان لم يتضرر وا اه ع ش أقول المتبادر من الجمع الاتي بل ما ل قوله وينبغي الخ الثاني (قوله ومؤنة الخ) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة اليها التقييد بيومهم وليتهم اه سم عبارة السيد عير قوله ومؤنة شامل للمساكن فيما يظهر وينبغي أن يتأتى ما سياتي فلا تغفل اه (قول المتن من تلزمه الخ) يشمل نفسه كما سياتي اه سم (قوله من جهة تظاهرة) ظاهره وان لم يطلب صاحبه ويؤديه ما يأتي له في قوله نعم ان وجب الخ اه ع ش (قوله قيل) الى قوله واستشكل في المعنى الا قوله يعلم مما يأتي (قوله مطلقا) أي بما يحتاجه لمؤنه من نفسه وغيره (قوله ويعلم مما يأتي الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الغرض فان الكلام هنا فيما يحتاجه حالا وفيما يأتي فيما فضل عن حاجته حالا اه سم (قوله ولا يرد) أي ما في المجموع المحمول على غير الصابر وقوله على المتن أي قوله لنفقة الخ (قوله بحمله على علمهم الخ) عبارة المعنى فمحمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حينئذ الى الاكل وانما قال أي الانصاري فيه أي في الخبر لا مهم ويومهم خوفا من أن يطلبوا الاكل على عادة الصبيان في الطلب من غير حاجة اه (قوله ولا يرد) أي للمستقبل (قوله ورضي بذلك) ولا بد من اذنه اه بجري عن الحلبي (قوله أما اذا ظن) الى قوله كما تحرم في المعنى الا قوله ولو عند حلول الاجل وقوله بل قد سن (قوله نعم الخ) عبارة المعنى الان حصل بذلك ناخير وقد وجب وفاء الدين على الفور الخ (قوله حرمت الصدقة) أي بما يمكن أنه يدفع من الدين وان قل كحديث مثلا وقوله مطلقا أي له جهة تبرع الوفاء منها أم لا اه ع ش (قوله مطلقا) أي ظن الوفاء من جهة تظاهرة أم لا (قوله كما تحرم صلاة النفل) ينبغي الاروا تب ذلك الغرض الغوري انتهى سم أقول وكذا لو خاف فوت راتب الحاضرة فيقده على القضاء وان كان فور يالان الاشتغال به لا يعد تعصيرا اه ع ش وقال السيد عير بعد ذكر كلام سم المار من انصه وهو محمل نامل وكلامهم

قال الاذرى الخ) كذا اشرح مر (قوله ومنها فيما يظهر) كذا مر (قوله في المتن بما يحتاج اليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هي ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التي لا تختمل عادة (قوله ومؤنة) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة اليها التقييد بيومهم وليتهم (قوله في المتن من) يشمل نفسه كما سياتي (قوله ويعلم مما يأتي الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الغرض فان الكلام هنا فيما يحتاجه حالا وفيما يأتي فيما فضل عن حاجته حالا (قوله والثاني الخ) قد يقال يرد قوله والثاني الخ وقوله ولا يرد على المتن الخ تناف لا قضاء الاول انه يعتبر في التبرع يومهم الصبر والثاني الاكتفاء فيه بجبر الحاجة (قوله كما تحرم صلاة النفل الخ) ينبغي الاروا تب ذلك الغرض الغوري

من عيالهم الا كاملين الرضا والصبر والا يثار ثم رأيت ان الرفعة جمع محمل المنع على الكفاية حالا والحق عليها لا بد وما ذكرته أولى كما لا يخفى ويؤيد ما ذكرته قول جمع لو كان من تلزمه نفقته بالغاء قلا ورضي بذلك كان الأفضل التصديق أما اذا ظن وفاء الدين من جهة تظاهرة ولو عند حلول المؤجل فلا بأس بالتصدق حالا قد سن نعم ان وجب أداءه فور الطلب صاحبه له أو لعصيانه بسببه مع عدم علم رضاء صاحبه بالتأخير حرم الصدقة قبل وفائه مطلقا كما تحرم صلاة النفل على من عليه فرض غوري (وفي استجاب التصديق

بما فضل عن حاجته) السابقة من حاجة نفسه وموته يومهم وليلتهم وكسوة فصلهم ووفاء دينه (أوجه) أحدها يسن مطلقا نالها هو (أصحها) أنه (ان لم يشق عليه) (١٨٢) الصبر استحب لأن الصديق رضي الله عنه وكرم وجهه تصدق بجميع ماله وقبله منه النبي

صلى الله عليه وسلم صححه  
القرمذي (والا) بان شق  
عليه الصبر (فلا) يستحب  
له بل يكره الخبر الصحيح خبر  
الصدقة كما كان عن ظهر  
فني أي غنى النفس وهو  
صبره على الفقر وهذا  
التفصيل جعلا بين الاحداث  
المتعلقة الظواهر كهذا  
الحديث مع خبر أبي  
بكر أما التصديق ببعض  
الفاضل عن ذلك فيسن  
اتفاقا نعم المقارب للكل  
كالكل وأخرج بالصدقة  
الضيافة فلا يشترط فضلها  
عن مؤنة من ذكر على ما في  
المجموع للخلاف القوي  
في وجوبها ويتعين جله  
على ما ذالم يؤدأ يثارها إلى  
الحاق أدنى ضرر بموته  
الذي لا رضاه على أنه خائفه  
في شرح مسلم\* (فرع)\*  
في الجواهر يكره أمساك  
الفضل وغير المحتاج إليه  
كما يوجب عليه البيهقي اه  
و بحث غير ان المراد بالباقي  
ما زاد على كفاية سنة أخذ  
من قولها أيضا اذا كان  
بالناس ضرورة لزمه بيع  
ما فضل عن قوته وقوت  
عيله سنة فان أبي أجبره  
الحاكم ويؤيده قول  
الروضة عن الامام يلزم  
الموسر الموصاة بما زاد على  
كفاية سنة قال بعضهم أي  
في حال الضرورة لا مطلقا  
اه وهو فاسد كما يعلم مما ساد كرهه أوائل السير ولا ينافي اعتبار السنة هنا مآرا تغالان الكراهة كما هنا يحتاج لها  
أكثر من الذنب كما هنا\* (كتاب النكاح)\*

في باب الصلاة كالصريح في رده فليراجع اه (قول المتن بما) أي بكل ما ألح اه معنى (قوله السابقة) إلى قوله  
ونخرج في المعنى وإلى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله وموته) كذا في شرح مر انظره مع الاقتصار على قول  
المتن ان لم يشق عليه الصبر ويتجه اعتبار هذا القيد في مؤنة أيضا اه سم (قوله يومهم الخ) أي لا ما يكفيه في  
الحال فقط ولا ما يكفيه في سنته اه معنى (قوله وكسوة فصلهم) لم يتعرض للمسكن والظاهر أنه لا بد من  
اعتباره وعليه فهل يعتبر سنة لانها الغالب أو ينظر للعرف في تلك البلد ويحكم وليراجع اه سيد عمر أقول  
والا قرب الثاني كما مر (قوله مطلقا) أي شق عليه الصبر أم لا (قوله وقبله منه) أي لم يذكره عليه اه عش  
(قوله بل يكره) قال في شرح الروض والاوجه جل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروضة لان الخ  
انتهى اه سم (قوله مع خبر أبي بكر) في بيان الكلام في التصديق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال  
وأجيب بان التفصيل في قوله وبهذا التفصيل الخ شامل لما قبل هذا وهو قول المتن قلنا الأصح الخ اه  
بحري (قوله ونخرج بالصدقة الخ) عبارة المعنى في شرحه الأصح تحرير صدقة الخ والضيافة كالصدقة كما قاله  
المصنف في شرح مسلم اه (قوله خالفه في شرح مسلم) أي جعل الضيافة كالصدقة وهو المعنى عند انتهى شيخنا  
الزبادي اه عش عبارة قسم اعتد ما فيه أي شرح مسلم مر اه (قوله في الجواهر الخ) ويسن التصديق  
عقب كل معصية كما قاله الجرجاني ومنه التصديق بد ينار أو ضفة في وطء الخائض ويسن لمن لبس ثوبا جديدا  
التصدق بالقديم وهل قبول الزكاة للمحتاج أفضل من قبول صدقة التطوع أو لا وجهان ربح الاول جماعة  
منهم ابن المقري والثاني آخرون ولم يربح في الروضة واحدا منهما ثم قال عقب ذلك قال الغزالي وأنه يختلف  
بالاشخاص فان عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وان قطع به أي الاستحقاق فان كان المتصدق ان لم  
يأخذها منه لا يتصدق فلما أخذها فان اخرج الزكاة لا بد منه وان كان لا بد من اخراجها ولم يضيّق بالزكاة أي  
على أهلها تخير وأخذها أشد في كسر النفس انتهى أي فهو حينئذ أفضل اه نهاية زاد المعنى وهذا هو الظاهر  
وأخذ الصدقة في الملازمة كفي في الخلوة أفضل لما في ذلك من كسر النفس ويسن للراغب في الخير ان لا يتخلى يوما  
من الأيام من الصدقة بشئ وان قل ويسن التسوية عند الدفع إلى المتصدق اليه ولا يطعم المتصدق في الدعاة من  
المتصدق على ثلاثين نقص أجر الصدقة فان دعاه استحب ان يرد عليه مثلها التسليم صدقته وليس التصديق بالشوب  
القديم من التصديق بالردى على ما يجب وهذا كما حرت به العادة من التصديق بالفلس دون الذهب والفضة  
اه (قوله أمساك الفضل الخ) ما المراد بالفضل ان كان ما زاد على يوم وليلة فلا حاجة مع كراهة لكرهه ما زاد  
على سنة اه سم عبارة عش انظر ما المراد بالفضل الذي يكره أمساكه وما المراد بالفاضل الذي يستحب  
التصدق به ان صبر يكره ان لم يصبر ولعله ما ذكره الشارح بقوله وبحث غيره الخ الا انه يلزم عليه ان الفاضل  
هو غير المحتاج اليه فلا حاجة للجمع بينهما في قول الجواهر وغير المحتاج اليه لانه عين الفضل اه وقد يقال  
ان الجمع للتفسير وبيان المراد بالفضل (قوله ان المراد بالباقي) وهو غير المحتاج اليه اه عش (قوله من  
قولها) أي الجواهر (قوله من قوته وقوت عيله سنة) أي لم يشتد الضرر والا أجبره على بيع ما زاد على  
الحاجة الناجزة اه عش (قوله مآرا) أي بقوله يومهم وليلتهم الخ  
(كتاب النكاح)\*

(قوله وموته) كذا في شرح مر انظره مع الاقتصار على قول المتن ان لم يشق عليه الصبر ويتجه اعتبار هذا  
القيد في مؤنة أيضا (قوله بل يكره) قال في شرح الروض والاوجه جل الكراهة على كراهة التحريم وهو  
مراد الروض لان الخ اه (قوله على أنه خالفه في شرح مسلم) اعتد ما فيه مر (قوله ويكره أمساك  
الفضل) ما المراد بالفضل ان كان ما زاد على يوم وليلة فلا حاجة مع كراهة لكرهه ما زاد على سنة  
(كتاب النكاح)\*

(قوله)

اه وهو فاسد كما يعلم مما ساد كرهه أوائل السير ولا ينافي اعتبار السنة هنا مآرا تغالان الكراهة كما هنا يحتاج لها  
أكثر من الذنب كما هنا\* (كتاب النكاح)\*

فيسل الخ أسماء بعض اللغو بين ألفا وأربعين وهو لغة الضم والوطع وشرا عاقد يتضمن إباحة وطع باللفظ الآتي وهو حقيقة في العقد مجاز في  
الوطع لصحة نفيه عنه ولا يستعمل أن يكون حقيقة فيه ويكتفى به عن العقد لاستصحاب (١٨٣) ذكره كفعله والافح لا يكتفى به عن غيره

(قوله قيل) إلى قوله اتفاقا في المعنى الإقوله وفي الزاني إلى وقيل وقوله وقد جعلتها إلى وشرع إلى المتن في النهاية  
الإقوله وفي الزاني إلى وقيل وقوله وقد جعلتها إلى وفائده (قوله بعض اللغو بين) وهو على بن جعفر اه معني  
(قوله باللفظ الآتي) وهو الانكاح والتزويج وما اشتق منهما اه ع ش أي وترجمتها (قوله لصحة نفيه  
عنه) أي نفي النكاح عن الوطع اذ يقال في الزنا سفاح لانكاح ويقال في السرية ليست زوجه ولا منكوحه  
وصحة النفي دليل المجاز اه معني زاد الرشدي لكن قد يقال ان هذا لا يسلمه الخصم اه (قوله ولا يستعمل الخ)  
أي عرفا كقولنا ظاهر اه رشدي عبارة ع ش هذا إنما يظهر بناء على انه حقيقة في الوطع مجاز في العقد أما  
على القول بأنه حقيقة فيهما فلا لأنه اذا استعمل في العقد على هذا يكون مستعملا في حقيقة اه أي فيكون  
من باب الصريح لا لكتابه (قوله فيه) أي الوطع وكذا ضمير ذكره وكفعله وارادته (قوله ويكتفى به الخ)  
الوارد الحال اه ع ش (قوله لاستصحاب الخ) الظاهر انه لا يستعمل اه رشدي أقول وهذا صريح صريح  
المعني (قوله وارادته الخ) مبتدأ خبره قوله دل على الخ عبارة المعني ولا يراد على ذلك قوله تعالى حتى تسكن زوجا  
غيره لان المراد العقد والوطع مستفاد من خبر الصحيحين حتى تدرك عسلته اه (قوله وفي الزاني الخ) عطف  
على قوله في حتى تسكن اه سم أي وقوله الآتي دل عليها السياق على قوله دل عليها خبر الخ بحرف واحد مع  
تقدم المجرور (قوله بناء على الخ) حال من يتعلق في الزاني المقدّر بالعطف وقوله ان المراد الخ بيان لما وتوله  
دل الخ خبر ذلك المتعلق بالمقدّر (قوله وقيل عكسه) عبارة المعني والثاني أي من الأوجه الثلاثة في موضوع  
النكاح انه حقيقة في الوطع مجاز في العقد وبه قال أبو حنيفة وهو أقرب إلى اللغة والأول أقرب إلى الشرع  
اه (قوله حقيقة فيهما) أي بالاشتراك كالعين اه معني (قوله فلو حلف الخ) تقرير على الأول  
وقوله ولو زني الخ تقرير ثان اه رشدي (قوله فلو حلف الخ) عبارة المعني وفائدة الخلاف بيننا وبين  
الحنفية فظهر فبر زني بأمر أفعالهم سحرهم على والده وولده عندهم لا عندنا قاله الماوردي والرواني وفيما لو  
علق الإطلاق على النكاح فانه يحمل على العقد عندنا لا الوطع لان نواه اه (قوله حث بالعقد) لا الوطع الا  
ان نواه اه شيخنا زبادي وقضيته انه يقبل ذلك منه ظاهر اول ولوجه مشهور له وان كان مجازا فراجع  
ثم قضيته انه لا يثبت حيث لا يثبت وان دلت القرينة على ارادته كان حلف لا ينكح زوجته ونفي خلافه  
بالقرينة اه ع ش وقوله وينبغي الخ يؤيده قول المعني واذا قالوا أي العرب نكح زوجته أو أمرائه لم  
يردوا الا الجماع اه (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنعه على ان المراد العقد وقد يستبعد ويكون المراد أثر  
النكاح وهو ثبوت الزوجية اه سم أقول وأقاده قول الشارح الآتي وهذه هي التي الخ (قوله والتمتع)  
عطف تفسير على قوله استيفاء اللذة (قوله وهذه) أي الفائدة الثالثة أعني استيفاء اللذة والتمتع (قوله أو  
إباحة) معتمد اه ع ش (قوله وله زوجة) الواو الحال (قوله والاصح لاحث الخ) فظهر ان الرابع هو  
الثاني اه معني (قوله وعلى الأول) أي التملك (قوله اتفاقا) أي على الوجهين (قوله ولا يجب عليه الخ)  
مستأنف وقوله وطوها أي وان كانت بكر فلو علم زناها لم يطأ ألقباس وجوب الوطع فاعل هذه المفسدة  
لا لكونه حقا لها اه ع ش (قوله أي النكاح) إلى قوله والمراد هو الخ في المعني وإلى قوله وجهه انه الخ  
في النهاية (قوله ونفقة تومه) أي وليته ع ش أي التمكن سم (قوله بامعشر الشباب) خصهم بالذكر  
لانهم هم الذين تغلب عليهم الشهوة والافتلهم غيرهم اه ع ش (قوله والمراد) أي بالبائة وقوله هو أي  
(قوله وارادته الخ) على انه لا يتعين ارادته نابل يجوز ارادة العقد اذ لا بد منه في التحليل غاية الامر انه يعتبر  
معشئ آخر كانه لا يكتفى ارادة الوطع بل لا بد معه من طلاق الثاني ثم انتضاء العدة ثم عقد الأول (قوله وفي  
الزاني الخ) عطف على قوله في تسكن (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنعه على ان المراد العقد وقد يستبعد  
وقد يكون المراد أثر النكاح وهو ثبوت الزوجية (قوله ونفقة تومه) أي التمكن

مهر وكسوة فصل النكاح وان اشتغل بالعبادة للمعسر المتفق عليه بامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليزوج فانه أغض للبصر  
وأحصن للفرج والبائة بالمدة الجناح والمراد هو مع الموثق واية من كان منكم ذا طول فليزوج وعليه فالمراد بمن لم يستطيع من فقد الموثق



مع قدرته على الجماع اذ هذا هو الذي (١٨٤) يحتاج للصوم وهذا أولى من قصر الباءة على المؤن لاجل اعمان من عدمها يؤمر بالصوم وان لم

يشته الجماع وليس مراداً ولم يجب مع هذا الامر لآية ما طاب لكم ورد بان المراد به الحلال من النساء والاولى أن يجب بانه لم يأنخذ بظاهره أحد فان الذي حكوه قول انه فرض كفاية لبقاء النسل ووجهه واجب على من خاف زنا قبل مطلقاً لان الاحصان لا يوجد الا به وقيل ان لم ير التيسر نعم حيث ندب لوجود الحاجة والأهبة وجب بالنذر على المعتد الذي صرح به ابن الرفعة وغيره كما بينته في شرح العباب ومحل قولهم العقود لا تاتزم في الذمة ما اذا التزمت بغير نذر ومن ثم انعقد في على أن اشترى عبداً واعقده وبه يندفع ما قبل النكاح متوقف على رضا الغير وهو ليس اليه اذ الشراء كذلك وقد أوجبوه وبحث بعضهم وجوبه أيضاً اذا طلق مظلومة في القسم لوفها حقها من نوبة المظالم لهما ورد بان هذا الطلاق بدعي وقد صرحوا في البدعي بانه لا يجب فيه الرجعة الا ان يستثنى هذا ما فيه من استندال نظامه الا دعى ومنع جمع التيسر لعدم التحميس مردود كإلاني بانه اما يجبه فين تحقق ان سابها مسلم لافين شك في سابها لان الأصل الحل ولا فين تحقق ان سابها كافر من كافر أو أشرك يترى جس

الجماع وقوله وعليه أي المراد المذكور وقوله بمن لم يستطع أي في آخر الخبر المار (قوله وهذا أولى الخ) لكن فيه توزيع اذ المراد فيه بالباءة في الاثبات المؤن مع الجماع وفي النفي مجرد المؤن وهو تكاف ومخالفة للظاهر بلا ضرورة للاستغناء عنه بذكر الشباب المستلزم غالباً للقدرة على الجماع والاحتياج اليه سم سيدعرو رشدي (قوله ولم يجب) أي التزوج وقوله مع هذا الامر هو قوله فالتزوج اه ع ش (قوله لا ية ما طاب الخ) اذ الواجب لا يتعلق بالاستطابة اه معني (قوله ورد) أي الاستدلال بالآية وقوله بان المراد به أي بما طاب الخ (قوله الحلال من النساء) أي الاستطابة لان في النساء يحرمان وهن من في قوله نعمالي حرمت عليكم أمهاتكم الخ اه معني (قوله والاولى أن يجب الخ) محل تامل (قوله بظاهره) أي الامر المذكور (قوله قول انه الخ) بالاضافة خبر فان وقوله ووجهه الخ بالاضافة عطف عليه (قوله مطلقاً) أي أراد التيسر أولاً (قوله لان الاحصان) أي الذي يمنع به من الوقوع في الزنا خوفاً من رجم اه معني (قوله وقيل ان لم ير الخ) يعيل اليه قول النهاية نعم لو خاف العنت وتعين طريقاً للدفع مع قدرته وجب اه (قوله وجب بالنذر الخ) خلافاً للنهاية والمغني والشهاب الرمي (قوله في شرح العباب) لعله في باب النذر منه والا فالشرح لم يصل فيه الى هذا الباب اه سم (قوله ومحل قولهم الخ) رد لدليل مقابل المعتد (قوله انعتد) أي نذر المعتد (قوله ان اشترى الخ) هل يجب الشراء مطلقاً أو محله حيث لم يكن ملكه ولم يتسرع كما بطريق آخر ينبغي أن تراجع اه سيدعرو أقول والقلب الى الثاني أميل والله أعلم (قوله وبه) أي بقوله انعتد الخ يندفع ما قبل أي اعتراضاً على الوجوب بالنذر اه كردى (قوله اذ الشراء الخ) قد يفرق بان الشراء وجب هنا تبعاً للمقصود بالذات نذر العتق فلم يقع النذر على الشراء هنا بالذات بخلاف مسألة النكاح فان النذر واقع بالذات على العقد فليتأمل فانه قد يدفع هذا بانه اذا أمكن الثبوت في الذمة تبعاً لممكن الثبوت قصد افلير تكب اذ لا مانع منه اه سم (قوله وبحث بعضهم الخ) وهذا البحث ظاهر اه نهاية (قوله ورد بان الخ) أقره المغني وردده النهاية بقوله لوضوح الفرق بان الذمة اشغلت بها بحق لها فوجب رده ويجب ما يكون طريقاً بقاءه ولا كذلك طلاق البدعة اذ لم يستقر لها في ذمته حتى تطلب رده اه (قوله الآن يستثنى الخ) الوجه الذي لا يجوز غيره هو الاستثناء وقد أوضحناه في كتاب القسم والنشوز اه سم (قوله ومنع جمع) الى قوله ونص في المغني الا قوله لافين شك الى لافين تحقق والى المتن في النهاية (قوله ومنع جمع التيسر الخ) أي في هذا الزمن اه نهاية (قوله كإلاني) أي في السير (قوله ان سابها مسلم) أي ولم يشتر الجنس بقريته ما ياتي اه سيدعرو (قوله من كافر) أي سابها من كافر حربي (قوله أو اشترى خمس بيت المال الخ) يحتاج أن يقول وأربعة أخماس الجنس الباقية من مستحقها أو أولياهم سم هذا ظاهر اذا كان مرد الشراء غير السابى والا فلا يحتاج اليه اه سيدعرو عبارة الرشدي قال الشهاب سم يحتاج ان يقول وأربعة أخماس الجنس الباقية من مستحقها أو أولياهم اه وفيه نظر لان الظاهر ان المراد بخمس بيت المال ما قبل أربعة أخماس الغنائم الذي يخمس خمسة أخماس لاجنس الجنس كما هو صريح العبارة وأضيف لبيت المال لان التصرف في جميعه لا امام كما يعلم

(قوله وهذا أولى الخ) لكن فيه توزيع اذ المراد فيه بالباءة في الاثبات المؤن مع الجماع وفي النفي مجرد المؤن وهو تكاف ومخالفة للظاهر بلا ضرورة للاستغناء عنه بذكر الشباب المستلزم غالباً للقدرة على الجماع والاحتياج اليه فليتأمل (قوله في شرح العباب) لعله في باب النذر منه والا فالشرح لم يصل فيه الى هذا الباب (قوله ومن ثم انعتد) أي النذر (قوله اذ الشراء كذلك) قد يفرق بان الشراء وجب هنا تبعاً للمقصود بالذات قدر العتق فلم يقع النذر على الشراء هنا بالذات بخلاف مسألة النكاح فان النذر واقع بالذات على العقد فليتأمل فانه قد يدفع هذا بانه اذا أمكن الثبوت في الذمة تبعاً لممكن الثبوت قصد افلير تكب اذ لا مانع منه (قوله الآن يستثنى هذا) الوجه الذي لا يجوز غيره هو الاستثناء وقد أوضحناه في كتاب القسم والنشوز (قوله أو اشترى خمس بيت المال من ناظره) يحتاج أن يقول وأربعة أخماس الجنس الباقية من مستحقها أو

بيت المال من ناظره حلها يقيناً ونص على انه لا يسن لن في دار الحرب النكاح

مطاعه الخوف على ولده من الدين يدينهم والاسترفاق وينعين حله على من لم يغلب على ظنه الزنا ولم يزوج انما المصلحة المحققة الناجزة مقدم على المقعدة المستقبلة المتوهمه ويبيح ان يلحق التسري بالنكاح في ذلك لان ما عاين به (١٨٥) يأتي فيه قبل الضمائر الثلاثة في المتزان أراد

بها العقد أو الوطء لم يصح أو هو وواهبته العقد وباليه الوطء صح لكن فيه تعسف اه وورد بانها كلها للعقد المرادية أحد طرفيه وهو الزوج أي قبول التزوج ولا يحذور وفيه وما توهمه في الاله رده قولنا أي نائق له بتوقفة الوطء وهذا مجاز مشهور لا اعتراض عليه (فان فقدها استحب تركه) لقوله تعالى وليت ستغفب الذين لا يجحدون نكاحا الآية وعبارة الرافعي في كتابه والروضة الاولى ان لا ينكح قبل وهي دون الاولى في الطلب ورد بانه لا يفرق بينهما وهو متجه اذا التبادر منهما واحد هو الطلب الغير الجازم من غير اعتبار تاكده وعدمه وبو يده تصرح الامام وغيره بان خلافاً الاولى وخلاف المستحب واحد هو النهي عنه فيما غير مقصود لاستغادته من ان الامر بالمستحب نهى عن اضره بخلاف المكروه فانه لا بد فيه من التصريح بالنهي كلاتفعل على ما هو مبسوط في محله من بحر الزركشي وفي شرح مسلم بكرة فعلة ورد بان مقتضى الخبر عدم طلب الفعل وهو أعم من النهي عن الفعل بل ومن

سما سبق في بابه على ان قوله من مستحبهما أو أوليا ثم لا يصح اذا لم يستحق لها معين حتى يصح منه التصرف وانما التصرف للامام كما سبق اه وهي أظهر (قوله من ناطره) هذا واضح اذا كان عدلا يصرفه في مصارفه والا فالقياس أخذ انما تقدم في كلامه كغيره من وجوب دفع مال بيت المال لمن يصرفه في مصارفه ان لم يكن الظاهر به عارفاً والاتولاه بنفسه ان يقال طر يقه ان يدفعه لعدل عارف بالمصارف ثم يشترط منه فان لم يجده فهل له ان يتكلمه بنفسه بالبدل ثم يصرف البدل في المصارف أو يمنع لانه يستلزم تولي الطرفين وليس له ذلك محل تأمل فليحذر اه سيد عر ولعل الاقرب هو الاول كما أشار إليه بتدعيه (قوله طلقا) أي نائق نفسه اليمو وجد أهبة أم لا (قوله وينبغي أن يلق الخ) وقد يقال وينبغي ان يلق بدار الحرب دار البسدة ككله مشاهد من أن السني المتولد بدار البسدة يظهر أولاده غالباً متدينين بتلك البسدة نعم قد يقال من يعلم من نفسه العقم مستثنى في ذلك وفي دار الحرب ويحتل خلافاً لاحتمال تخلف ظن العقم اه سيد عر وقوله ويحتل الخ أي احتساباً لا بغيره لا يعتبه (قوله في ذلك) أي في كونه لا يسن وقضيته باحة كل من النكاح والتسري اه ع ش أقول لقضية المذكورة ممنوعة والاقرب الكراهة والله أعلم (قوله صح) أي عليه فيكون استخداما اه ع ش (قوله وما توهمه) أي والمخذور الذي توهمه اه ع ش (قوله رده قولنا أي نائق الخ) بل لا حاجة للتفسير بقوله أي نائق الخ لصحة التفسير بما إلى النكاح الذي هو العقد كونه طر يقا للوطء الذي يتوقف اليه فان الحاجة للشئ حاجة لطر يقه سم على حج اه رشدي وفيه ان مآل التفسيرين واحد (قوله مجاز مشهور) لعله أراد به المجاز العقلي أي استناد الفعل الى سببه وقد يقال ما المانع من كونه حقيقة لغو عقلا (قوله لقوله تعالى) الى المتن في النهاية الاقوله وهو متجه الى وفي شرح مسلم وقوله ومقتضى هذا الى وقيل (قوله والروضة) عطف على الرافعي (قوله وهي) أي عبارة الرافعي دون الاولى أي أقل من عبارة المتن في الطلب أي طلب الترك اه كردى (قوله من غير اعتبار تاكده الخ) أي في الطلب (قوله وبو يده) أي الرد المذكور أو عدم الفرق (قوله لاستغادته) أي النهي (قوله من ان الامر بالمستحب الذي هو نهى عن ضده) (قوله بخلاف المكروه الخ) حال من هو من قوله هو النهي الخ أو من المستتر في النهي (قوله على ما هو مبسوط الخ) هذه المسئلة ليس لها عزة تقتضي الاختصار على نسبتها لبحر الزركشي اه سم أقول ولعل وجه نسبته الى البحر بصيغة التبري ما يأتي قبل الفصل من انصه الكراهة لا بد فيهما من نهى حتى خاص أي ويجهل ان استغاده من قياس أو قوة الخلاف في وجوب الفعل فيكره تركه كغسل الجمعة أو حرمة فيكره كعب الشطرنج اه (قوله وفي شرح مسلم الخ) كقوله الآتي وقيل يستحب الخ عطف على قول المتن استحب تركه (قوله بان مقتضى الخبر) أي الآتي بعد قوله قلت اه كردى وفيه بعد ولعل المراد الخبر الآتي أن نفا بقوله ودليلنا ومن لم يس - تطع فعليه بالصوم الخ (قوله ومقتضى هذا) أي قوله ومن طلب الترك (قوله لولا الآية الخ) لا يخفى ان في الآية زمرا الى طلب الترك اه سم (قوله اذ قوله الخ) بيان لوجه دلالة الآية على المتن (قوله فاندفع الخ) أي بقوله اذ قوله الخ (قوله يمكن جعلها) أي الآية (قوله أوليا ثم) (قوله رده قولنا أي نائق الخ) بل لا حاجة للتفسير بقوله أي نائق الخ لصحة التفسير رأى الى النكاح الذي هو الع - قد كونه طر يقا للوطء الذي يتوقف عليه فان الحاجة للشئ حاجة لطر يقه (قوله بخلاف المكروه فانه الخ) التفرقة بين خلاف الاولى والمكروه بما ذكرنا أحدته المتأخرون ومنهم الامام وتبعه في جميع الجوامع والذي عاينه الاقدمون خلافاً كما هو مبين في محله حتى في شرح المحلى لجمع الجوامع (قوله على ما هو مبسوط في محله من بحر الزركشي) هذه المسئلة ليس لها عزة تقتضي الاختصار على نسبتها لبحر الزركشي (قوله لولا الآية المذكورة الخ) لا يخفى ان في الآية زمرا الى طلب الترك (قوله فيكره بل

( ٢٤ - ( شرواني وابن قاسم ) - سابق ) طلب الترك ومقتضى هذا رد المتن لولا الآية المذكورة اذ قوله يستغفب يدل على انه نائق وقوله حتى يغنهم الله من فضله يدل على فقده المؤمن فاندفع قول الزركشي يمكن جعلها على غير التائق وقيل يستحب فعله وعلمه كثيرون لا ية ان يكونوا قرا مع الخبر الصحيح تزوجوا النساء فانهن باتيسكن بالمالي وصح أيضاً ثلاثة حق على الله ان يعينهم منهم الناكح

يريدان يستعفف وفي مرسل من ترك التزويج تخافة العيلة قليلاً من أجل ما جلاوا الأمر بالاستعفاف في الآية على من يحدز وجته ولا دلاله لهم عند التأمل في شيء مما ذكرنا لا يلزم من الفقر أو تباينهم بالمال والاعانة وخوف العيلة عدم وجدان الأهبة بالمعنى السابق لاسيما ودليلنا من لم يستطع فعله بالصوم فإنه وجب أي فاطح أصح وهو مخرج فيما قلناه لا يقبل تأويل (و يكسر) إرشاداً ومع ذلك ثبات لأن الإرشاد أراجع إلى تكميل شرعي كالغفة هنا كالشرعي (١٨٦) خلافاً لمن أخذ باطلاً أن الإرشاد نحو وأشهدوا إذا تبايعتم لأثواب فيه (شهوته بالصوم)

لحديث المذكور وكونه  
يشير الحرارة والشهوة إنما  
هو في ابتداء ثباته لم تنكسر  
به تزويج ولا يكسر هانحو  
كافور فيكره بل يحرم على  
الرجل والمرأة أن أدى إلى  
الباس من النسب وقول  
جمع الخبر يدل على حل  
قطع العاجز الباه بالادوية  
مردود على أن الادوية  
خطيرة وقد استعمل قوم  
الكافور فأورثهم علة  
مزمعة ثم أرادوا الاحتيل  
لعود الباه بالادوية الثمينة  
فلم تنفعهم واختلقوا  
في جبرلالتسبب إلى القاء  
النفقة بعد استقرارها في  
الرحم فقال أبو اسحق  
المروزي يجوز القاء النفقة  
والعلقة ونقل ذلك عن أبي  
حنيفة وفي الأحياء في بحث  
العزل ما يدل على تحريره  
وهو الأول وجه لا يبعد  
الاستقرار آياته إلى التخلق  
المهيأ لنفخ الروح ولا كذلك  
العزل (فإن لم يحجج) أي  
يتق النكاح بعدم ثوبه  
للوطة خلقة أو لعارض ولا  
عليه (كره) له (إن فقد  
الأهبة) لا لزومه ما لا يقدر  
عليه بلا حاجة وسيدكر أن  
شرط صحة نكاح السفينة

يريدان يستعفف) الجملة حال من الناكح (قوله وحلوا) أي الكثيرون وقوله أصح خبر قوله ودليلنا هـ عـ ش  
(قوله إرشاداً) والفرق بين النسب والإرشاد أن النسب لثواب الآخرة والإرشاد لنافع الدنيا اه كـ رـ دـ ي  
(قوله لأن الإرشاد الخ) هذا يفيد حيث رجح لتكميل شرعي لا يحتاج لقصد الامتثال وإن لم يرجع لذلك فلا  
ثواب فيه وإن قصد الامتثال وعبارة الشارع في باب المياه بعد قول المصنف ويكره المشمس مائنه قال السبكي  
التحقيق أن فاعل الإرشاد الجرد غرضه لا شاب وللمجرد الامتثال ثواب وله ما ثاب ثواباً أنقص من ثواب من محض  
قصد الامتثال انتهت اه عـ ش (قوله تزويج) أي مع الاحتياج وعليه فإن لم ترض المرأة بذمته ولم يقدر  
على المهر تكفه بالافتراض ونحوه اه عـ ش (قوله فيكره بل يحرم الخ) وقفاً للنهاية والغنى (قوله  
أن أدى الخ) عبارة الغنى والنهاية قال البغوي يكره أن يحتال لقطع شهوته ونقله في المطلب عن الأصحاب  
وقيل يحرم وحزم به في الأنوار والأولى حمل الأول على ما إذا لم يغلب على ظنه قطع الشهوة بالكلمة بل يفتريها  
في الحال ولو أراد إعادة ما باستعمال ضد تلك الادوية لا يمكنه ذلك والثاني على القطع لها مطلقاً اه (قوله  
والخبر) أي المار آنفاً (قوله قطع العارض) مصدر مضاف إلى فاعله وقوله الباء مفعوله (قوله عن أبي  
حنيفة) عبارته في بحث الغرة أفتى أبو اسحق المروزي جعل سقيه أمة دواء لتسقط ولدها مادام عاقلة أو مضغة  
وبالغ الحنفية فقالوا يجوز مطلقاً وكلام الأحياء يدل على التحريم مطلقاً وهو الوجه كما مر والفرق بينه وبين  
العزل واضح انتهت اه سم (قوله على تحريره) أي التسبب إلى القاء النفقة وحكى الشارع خلافه في كتاب  
أهمات الأولاد وأحاط فيه وظاهر كلامه ثم اعتمد عدم الحرمة فليراجع اه عـ ش (قوله أي يتق) إلى  
قوله بل بحث في النهاية وإلى قوله وعليه فيفرق في الغنى (قوله وسيدكر الخ) عبارة الغنى تنبيه محل الكراهة  
فبين يصح نكاحه مع عدم الحاجة أمان لا يصح مع عدم الحاجة كالسفيه فإنه يحرم عليه النكاح حينئذ قاله  
البلقيني اه (قوله فلا ترد) أي على ما أفاده هذا الكلام من الصحة مع عدم الحاجة فيأتي تخصصها  
أفاده كلامه هنا اه سم (قوله بل بحث جمع الخ) اعتمده الغنى لا النهاية حيث عقبته أي البحث بقولها  
وكلامهم ياباه اه قال عـ ش قوله وكلامهم ياباه معتمد اه (قوله وعليه الخ) ظاهره على هذا  
البحث وقد يقال على مجرد عدم الكراهة الذي هو مدلول المتن لمخالفتها هنا على التقديرين لما يأتي اه  
سم (قوله أي التخلي) أي قوله ولك في النهاية وكذا في الغنى الأقوله وقد رت إلى وما اقتضاه (قوله من  
المتعبد) يعمل الأولى حذفه ليظهر الاستدراك الآتي في المتن (قوله أفضل منه) أي من النكاح إذا كان  
يقطعه عن العبادة وفي معنى التخلي للعبادة التخلي للاشتغال بالعلم كما قاله الماوردي بل هو داخل فيها اه  
معنى (قوله وقد رت ما ذكر) أي قوله أي التخلي اه سم (قوله لأن ذات العبادة الخ) علة للعلة (قوله

الحاجة فلا ترد هنا) (والا) يفقد الأهبة مع عدم حاجته له (فلا) يكره له لقدرته عليه ومقاصده لا تنحصر في الوطء بل بحث  
جميع نديه الحاجة صلة وتأنس وخدمة وعليه فيفرق بينه وبين ما يأتي فبين به علة مزمعة بأن هذا قادر على الوطء فلا يخشى فساد زوجته بخلاف  
ذلك (لكن العبادة) أي التخلي لها من المتعبد (أفضل) منه خلافاً للحنفية اه ما ما يشأنه أو قدرت ما ذكرناه هو محل الخلاف كما قاله السبكي  
وغيره لأن ذات العبادة أفضل من ذات النكاح قطعاً ويصح عدم التقدير ويكون أفضل

بمعنى فاضل وما اقتضاه ذلك من أن النكاح ليس بعبادة ولولا ابتغاء النسل صرح به جع قال بعضهم لصحته من الكافر ورد بان صحته منه لا تنفي كونه عبادة كعبادة المساجد والعقربا وبأنه صلى الله عليه وسلم أمر به والعبادة إنما تنلق من الشارع وأفتى المصنف بأنه ان قصده طاعة من والصلح أو اعتقاد فهو من غسل الآخرة وثاب عليه والآفه ومباح وسبقه إليه الماوردي ولك أن تقول ان أر يدبني العبادة عنه مطاقا انه لا يسميها اصطلاحا فقررب أوانه لا ثواب فيه مطلقا فبعد تخالف للاحاديث الكثيرة الدالة على (١٨٧) من يد ثوابه وثواب غيره تكديت أباقي أحدنا شهوته وله فيها أجر فقال

أرا يتم الخ وحديث حتى ما  
نضع في امرأتك ولكلامهم  
اذ كيف يكون سنة بشرطه  
كما تقرر ولا يكون فيه ثواب  
وهذا ينظر أيضا في قول  
المصنف والآفه ومباح  
والحاصل ان الذي يتجبهه  
ممن سن له فعله ولم يوجبه منه  
صارف أو لم يسن له وقصد  
به طاعة كولد أئيب والا  
فلا والنكاح في غير نكاحه  
صلى الله عليه وسلم فانه قربة  
قطعا مطابقا لان فيه ثمر  
الشريعة المتعلقة بمحاسنه  
الباطنة التي لا يطلع عليها  
الرجال ومن ثم وسع له في  
عدد الزوجات ما لم يوسع  
غيره لحفظ كل مالم يحفظه  
غيرها لتعذر احاطة العدد  
القليل بها لكثرته بل  
خروجها عن الحصر (قلت  
فان لم يتعبد بالنكاح أفضل  
في الاصح) من البطالة لثلا  
تفضي به الى الفواحش  
فاضل هنا بمعنى فاضل مطلقا  
وصح خبرا تقوا الله واتقوا  
النساء فان أول فتنة بني  
اسرائيل كانت من النساء  
(فان وجد الالهة وبه علة  
كهرم أو مرض دائم أو

وما اقتضاه ذلك) أي كلام المتن اهما معنى قال ع ش أي التقدير اه ولا مدخل له كالأختي (قوله كعبادة  
المساجد الخ) فان هذه تصح من المسلم وهي منه عبادة ومن الكافر وليست منه عبادة اه معنى (قوله وأفتى  
المصنف الخ) وعليه أي افتاء المصنف ينزل الكلامان نهاية ومعنى (قوله ان أر يدبني العبادة) أي في  
كلام الجمع (قوله لا ثواب فيه مطلقا) أي عن التفصيل أي المار عن افتاء المصنف أو الآتي في الحاصل (قوله  
والكلام موم) عطف على قوله للاحاديث (قوله بشرطه) أي من وجود الحاجة والاهبة وعدم مانع كدار الحرب  
(قوله كما تقرر) أي في المسن والشرح (قوله صارف) أي عن الامتثال كان تكح لمجر دغرضه أو كان في دار  
الحرب (قوله) والكلام في غير نكاحه) الى قوله وبه يندفع في المعنى والى قول المتن ويستحب في النهاية الاقوله  
ولو طرأت الى التنبه وقوله ولا دخل للصم فيها (قوله مطلقا) أي وان فقد الالهة (قول المتن فان لم يتعبد  
أي فاقد الحاجة للنكاح واجد الالهة الذي لا علة به اه معنى (قوله بمعنى فاضل) أي لان البطالة لا فضل فيها  
مطلقا اه سم (قوله مطلقا) أنظر ما المراد به ويحتمل أن المراد سواء كان فيما سبق بمعنى فاضل أولا (قوله  
وصح خبر الخ) لا موقع له هنا فهو دليل مقابل الاصح ولم يذكر حتى يستبدل به عبارة المحلى والنهاية والمعنى  
والثاني تركه أفضل منه للخطر في القيام بواجبه وفي الصحيح اتقوا الله الخ اه وهي ظاهرة (قول المتن كهرم)  
وهو كهرم وقوله أو تعين أي أو كان مسوحا اه معنى (قوله كذلك) ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول اه  
سم (قوله المؤدى الخ) أي عدم التحسين (قوله وبه الخ) أي بقوله مع عدم الخ (قوله وقول الغزالي الخ) في  
اندفاعه بحث لان الكراهة لا يبدلها من نهي ولم يثبت بما ذكره وجود نهي الان براد بالكرهاته اصطلاح  
الاقدمين وفيه نظر اه سم وقد يقال ان قوله المؤدى الخ اشارة الى القياس بله سم (قوله في نحو المجهوب)  
أي في تزوجه اه ع ش (قوله هذه الاحوال) أي الهرم وما عطف عليه ويحتمل جوعه الى قول المتن فان  
لم يحتمل الخ (قوله فهل يلحق الخ) هل المراد من هذا الاطلاق كراهة الاستدامة فيطلب منه الطلاق ولا يخفى  
من يد بعدد أو شي آخر فليصور فليست اه سم (قوله تنبيه) الى قوله ان لا شئ في المعنى (قوله ما اقتضاه  
سياق المتن الخ) عبارة المعنى اطلاق المصنف لا يشمل المرأة بدليل قوله بجداهية اه (قوله وخاتمة الخ) أي  
وغير متعبد اه معنى (قوله ان احتاجته) أي لتوقاها الى النكاح أو الى النفقة أو خاف من افتقار الفجرة  
أو لم تكن متعبد اه معنى (قوله والا كره) عبارة المعنى وان كانت لاحتياج الى النكاح أي وهي تتعبد كره  
لها أن تزوج أي لانها تتعبد بالزوج وتشتغل عن العبادة اه (قوله ثم بحث) عبارة النهاية ثم نقل اه (قوله

أي قوله أي الخلى (قوله بمعنى فاضل) أي لان البطالة لا فضل فيها مطلقا (قوله كذلك) ففيه الحذف  
من الثاني لدلالة الاول (قوله وقول الغزالي الخ) في اندفاعه بحث لان الكراهة لا يبدلها من نهي ولم  
يثبت بما ذكره وجود نهي الان براد بالكرهاته اصطلاح الاقدمين وفيه نظر (قوله فهل يلحق بالابتداء)  
لا يخفى انه لا يتصور الاطلاق بالابتداء في كراهة التزويج الذي كان الكلام فيه لوقوع التزويج فلا يتصور  
بعد وقوعه ان ينهي عنه فهل المراد من هذا الاطلاق كراهة الاستدامة فيطلب الطلاق ولا يخفى من يد بعدد أو  
شي آخر فليصور فليست اه سم (قوله والا كره) نظير هذا في الرجز وما ذكره المصنف بقوله السابق والا فلا  
يجامع عدم الحاجة فيهما وعدم فقد الالهة ثم يقابله هنا انه لا أهبة بين جهتهما مطلقا وكان عليهما حق وقا للزوج

تعين) كذلك بخلاف من يعن وقتادون وقت (كره) له النكاح (والله أعلم) لعدم حاجته مع عدم تحسين المرأة المؤدى غالبا الى فسادها وبه  
يندفع قول الاحياء يسن لنحو المسحوش تشبها بالصالحين كما يسن امرار الموصي على رأس الاصلع وقول الغزالي أي نهي ورد في نحو المجهوب  
والحاجة لا تخصر في الجماع ولو طرأت هذه الاحوال بعد العقد فهل يلحق بالابتداء أولا لقوة الدوام ترد فيه الزكشي والثاني هو الوجه كما هو  
ظاهر (تنبيه) ما اقتضاه سياق المتن من ان تلك الاحكام لا تأتي في المرأة غير مراد في الام وغيره انده للثانقة والحق بمحتاجة للنفقة  
بثانقة من افتقار فجرة وفي التنبيه من جازله النكاح ان احتاجته ندب لها أو لا كرهه ونقله الاذرى عن الصحاب ثم بحث

وجوبه عليها اذ لم يندفع عنها الفجرة لانه ولا دخل للصوم فيها وماذا كره علم ضعف قول الزنجاني يسن لها مطلقا فلا شيء عليها مع ما فيه من القيام بما رها وسترها وقول غيره لا يسن (١٨٨) لها مطلقا لان عليها حق قال الزوج خطيرة لا يتيسر لها القيام بها ومن ثم ورد الوعيد

الشديد في ذلك بل لو عات من نفسها عدم القيام بها ولم تجزه حرم عليها اه نعم ما ذكره بعد بل منحه (ويستحب دينه) بحيث توجد فيها صفة العسالة لا العفة عن الزنا فقط للغير المتفق عليه فاطغر بذات الدين ترابا ايديك أي استغيت ان فعلت أو افترقن ان لم تفعل وتردد في مسألة تاركة للصلاة وكفاية قليل هذه أولى للاجماع على صحة نكاحها ولبطلان نكاح تلك لردتها عند قومه وقيل تلك لان شرط نكاح هذه يختلف في مورد بعضهم الأولى وهو واضح في الامرائيلية لان اختلاف القوي انما هو في غيرها ولو قبل الأولى لقوى الايمان والعلم هذه لانه من فتنها وقرب سياستها لها الى ان تسلم واغبره تلك للثلا تغتنه هذه لمكان أو جسه (بكر) للامرية مع تعديله بان من اعذب افواهها أي ألين كلاما أو هو على ظاهره من أطيبت وجلاوته وانتق ارحاما أي أكثر أولادا أو أسخن أقبالا وأرضى باليسير من العمل أي الجاع وأغر غرة بالكسر أي أبعد من معرفته الشمر والتفطن له وبالضم أي غرة البياض أو حسن الخلق وادغمها معاً جودهم للشيب أولى لعاجز عن الاقتضاض ولن عنده عيال يحتاج لكاملة تقوم عاين كاستصوبه بنته

ثم بحث وجوبه) معناه عس (قوله عليها) أي وعلى ولها وظاهر إطلاقه ولو لم يغير الكف والكف غير موجود أو لا يرغب فيها فلا يرجع ثم رأيت في الشارح في فصل الكفاية ما يفيد (قوله ولا دخل للصوم الخ) في إطلاقه نظراً لما منع أنها كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسر بها بالصوم فلا يرجع سم ذلك أن تقول بحثه مل أن مرادهم ان الصوم لا يفيد في كسر شهوتها بالتجربة ولا يبعد أن يكون له وجه من حيث القياس والافساح كان مغير المكان محض تحكيم بعد بل يستعمل صيرورتهم اليه هسيدي أقول وبو بد النظر صنيع النهاية حيث ذكر هذا التنبيه بانه لا قول الشارح ولا دخل للصوم فيها فاسقطه (قوله وماذا كره) أي عن الام وغيره (قوله عدم القيام بها) أي بحاجتها المتعلقة بالنكاح كاستعمالها الطيب اذا أمرها به والتزيم بالواجب الزينة عند أمره واحضار ما يزين به لها وليس من الحاجة ما حوت العادة به من تهينة الطعام ونحوه للزوج لعدم وجوبه عليها اه عس (قوله حرم عليها) ومثلها في ذلك الرجل اه عس (قوله انتهى) أي كلام الغير (قول المتن دينه) يتردد النظر في دينه وفاسقة يعلم أو يغلب على الظن أن تزوجه بها يكون سبباً في الفساد فاسقة أو لعل الثانية أولى بل لو قيل بوجوب ذلك لم يبعد فلا يرجع وليجرحه سيد عمر (قوله بحيث) أي قول المتن ليست في النهاية الاقوله وأسحن أقبالا (قوله فاطغر) أي أيها المسترشد (قوله ان فعات) أي ما أمرت به اه شرح روض (قوله أو افترقن ان لم تفعل) اقتصر عليه شرح المنهج والروض وهو الموافق لقول القاموس وترب كفر خسروا فتر وبه لا أصاب خبراً أو ترب قل ماله وكثر ضد اه الا أن يقال ان التفسير الاول على التجوز بعلاقة الضدية (قوله هذه أولى) أي الكتابية وقوله نكاح تلك أي تاركة للصلاة (قوله عند قوم) عبارة عمرة عند الامام أحمد رضي الله عنه وفي وجهه عندنا اه وعجازه عس نسبته الشارح هذا القول الى أحمد ومقتضاه ان مجرد التبرك ردة والنقول في مذهبه خلافه قال في منتهى الارادات ومن تركها ولو جهلا فعلم وأصر كفر وكذا انها وما كسلا اذا ادعاه امام أو نائبه لفعلا أو أي حتى تضائق وقت التي بعدها ويستتاب ثلاثة أيام فان تاب بفعلا أو الا ضرب عنقه وقال شارحه ولا قتل ولا تكفير قبل الدعاء وكذا قال صاحب الاقناع من أئمة الخبايا ومنه يعلم ان النساء الموجدات في زمننا أنكحتهن صحبة حتى عند أحمد اه (قوله وقبل تلك) أي تاركة الصلاة وهذا هو المعتمد مطلقا اه عس (قوله الاول) أي القول بأولوية الكتابية (قوله لقوى الايمان الخ) قد يقال ينبغي أن يزاد وجوبه ولو على بعد اسلامها والا فبقين أنها لا تسلم ببعدها تقديمها على المسئلة المذكور وقد يقال أيضاً انه لو علم أو غلب على ظنه أنها تسلم لم يبعد الوجوب حينئذ فما يظهر اه سيد عمر أقول ويغني عن قيد الرجاء قوله وقرب سياستها الخ (قوله والعلم) أي التصديق فاعطف بالنفسير (قوله هذه) أي الكتابية خبر الأولى وقوله ولغيره عطف على لقوى الخ وقوله تلك أي تاركة الصلاة عطف على هذه بحرف واحد وقوله لمكان الخ جواب لو قيل (قوله بانهم) أي الابكار (قوله من أطيبت الخ) أي الغم (قوله وأسحن أقبالا) لعل المراد به أسرع خلاصه كان الأولى أو بدل الواو كما في بعض النسخ (قوله أي غرة البياض) الاضافة بيانية اه عس عبارة الرشيدى قال الشهاب سم انظر المراد فان الألوان لا تتفاوت بتفاوت البكار واليوية اه وقد يقال لامانع من نقص جهاتهما واشراقها من وال البكار وتوان لم يترك ذلك اه أقول بل هو مدرك وان كان منشؤه زيادة اهتمام البكر بالنظافة (قوله أو حسن الخلق) عطف على البياض (قوله وادغمها) أي البياض وحسن الخلق (قوله ولن عنده الخ) أي ونحوه كمن يكثر ضيقه (قوله لهذا) أي لتقوم على أخواته (قوله وفي الاحياء) الى قوله ولا ينافيه في الغنى وشرح الروض الالفاظة البكر (قوله

الشديد في ذلك بل لو عات من نفسها عدم القيام بها ولم تجزه حرم عليها اه نعم ما ذكره بعد بل منحه (ويستحب دينه) بحيث توجد فيها صفة العسالة لا العفة عن الزنا فقط للغير المتفق عليه فاطغر بذات الدين ترابا ايديك أي استغيت ان فعلت أو افترقن ان لم تفعل وتردد في مسألة تاركة للصلاة وكفاية قليل هذه أولى للاجماع على صحة نكاحها ولبطلان نكاح تلك لردتها عند قومه وقيل تلك لان شرط نكاح هذه يختلف في مورد بعضهم الأولى وهو واضح في الامرائيلية لان اختلاف القوي انما هو في غيرها ولو قبل الأولى لقوى الايمان والعلم هذه لانه من فتنها وقرب سياستها لها الى ان تسلم واغبره تلك للثلا تغتنه هذه لمكان أو جسه (بكر) للامرية مع تعديله بان من اعذب افواهها أي ألين كلاما أو هو على ظاهره من أطيبت وجلاوته وانتق ارحاما أي أكثر أولادا أو أسخن أقبالا وأرضى باليسير من العمل أي الجاع وأغر غرة بالكسر أي أبعد من معرفته الشمر والتفطن له وبالضم أي غرة البياض أو حسن الخلق وادغمها معاً جودهم للشيب أولى لعاجز عن الاقتضاض ولن عنده عيال يحتاج لكاملة تقوم عاين كاستصوبه بنته

الخلق وادغمها معاً جودهم للشيب أولى لعاجز عن الاقتضاض ولن عنده عيال يحتاج لكاملة تقوم عاين كاستصوبه بنته صلى الله عليه وسلم من جابر لهذا وفي الاحياء يسن ان لا تزوج



بنته البكر الامن بكر لم يتزوج قط لان النفوس جبلت على الايناس بازل مألوف ولا ينافيه ما تقر من ندب البكر ولو ائيب لان ذلك فيما ينسب  
لزوج وهذا فيما ينسب للولي (نسبية) أي معروفة الاصل طيبته لنسبتها الى العلماء والصلحاء وتكره بنت الزنا والغاسق والحقم القيطه ومن  
لا يعرف أبوها لخبر تخير والنطقكم ولا تضعوها في غير الاكفاء صححه الحاكم واعترض (١٨٩) (ليست قرابة قريبة) لخبر فيه انه ي  
وتعليقه بان الولد يجي وتخيفا

لكن لا أصل له ومن ثم  
نأزع جمع في هذا الحكم  
بانه لا أصل له وبانكاحه  
صلى الله عليه وسلم عليا كرم  
الله وجهه ويرديان نخافة  
الولد الناشئة غالباً عن  
الاستحياء من القرابة القريبة  
معنى ظاهر يصلح أصلاً  
لذلك وعلى كرم الله وجهه  
قريب بعينه اذا مراد  
بالقريبة من هي في أول  
درجات الخلوة والعمومة  
وفاطمة رضی الله عنها بنت  
ابن عم فهي بعيدة  
ونكاحها أولى من الاجنبية  
لاتقاء ذلك المعنى مع حنو  
الرحم وتزوجه صلى الله  
عليه وسلم لزينة بنت جحش  
مع كونها بنت عمته مصلحة  
حسب نكاح زوجة المتي  
وتزوجه زينة بنته لابي  
العاص مع كونها بنتها  
بتقدير وقوعه بعد النبوة  
واقعة حال فعليه فاحتمال  
كونه مصلحة يسهلها وكل  
ما ذكر مستعمل بالندب  
خلافاً لما يوهى به ظاهر  
العبارة ويسن أيضاً كونها  
ودودا ولودا ويعرف في  
البكر يا فاربها ووافرة  
العقل وحسنة الخلق وكذا  
بالغة وفاقد ولده من غيره  
الاصلاح وحسنة أي

بنته البكر) ينبغي أن يكون ذكر البكر في البنت ليس قيد احتراز يابل للغالب ثم رأيت ان المعنى والاسنى  
أسقطاه وينبغي أيضاً ان يكون التعبير بالبنت كذلك فطلق المولية كذلك اهـ سديد عمر (قوله وتكره  
بنت الزنا الخ) لانه قد يعبر به بالدانة أصلها ور بما اكتسبت من طباع أيها اهـ عش (قوله في غير الاكفاء)  
لفظ المغنى الا في الاكفاء فليحذر اهـ سديد عمر (قوله واعترض) عبارة المغنى قال أبو حاتم الرازي ليس له أصل  
وقال ابن الصلاح له أساس فيهما مقال ولكن صححه الحاكم اهـ (قوله المن ليست قرابة قريبة) هذا من نفي  
الموصوف المقيد بصفة فيصدق بالاجنبية والقرابة البعيدة وهي أولى منها ولو أبدل المصنف ليست بقوله غير  
كان مناسباً للصفات المتقدمة اهـ مغنى (قوله لخبر فيه) الى قوله أي بحسب طبعه في النهاية وكذا في المغنى  
الاقوله نخافة الولد الى وعلى رضی الله عنه وقوله وتزوجه الى ويسن (قوله وتعليقه) عطف على النهي وقوله  
لكن لا أصل له أي لذلك الخبر عبارة المغنى واستدل الرافعي لذلك تبعاً لوسيط بقوله صلى الله عليه وسلم  
لا تسكحوا القرابة القريبة فان الولد يخلق ضاوي أي تخيفاً وذلك لضعف الشهوة غير انه يجيء كرم الله  
طبع قومهم قال ابن الصلاح ولم أجد لهذا الحديث أصلاً معتمد قال السبكي فينبغي أن لا يثبت هذا الحكم  
لعدم الدليل وقد روى صلى الله عليه وسلم علياً بفاطمة رضی الله تعالى عنها ما وهي قرابة قريبة انتهى اهـ  
(قوله يصلح أصلاً الخ) نظره في الشهاب سم بانه لا بد للحكم من أصل كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس اهـ رشدي  
عبارة عش قوله يصلح أصلاً أي وان لم يثبت وقوله لذلك أي الكراهة اهـ وعبارة الكردى قوله لذلك  
أي دليلاً للحكم اهـ (قوله ونكاحها) أي القرابة البعيدة (قوله وعلى الخ) الاولى نصبه عطفاً على نخافة  
الولد (قوله والعمومة) الواو بمعنى أو (قوله وتزوجه الخ) وقوله وتزوجه الخ كل منهما جواب عما ردد على  
المن (قوله واقعة مع الخ) خبر وتزوجه (قوله فاحتمال كونه) أي ذلك التزوج (قوله يسهلها) خبر  
فاحتمال الخ أي يسقط هذا الاحتمال تلك الواقعة أي الاستدلال بها (قوله مما ذكر) أي من قوله دينه الخ  
(قوله ودودا) أي محبة للزوج اهـ عش (قوله ويعرف) أي كونها ودودا ولودا (قوله ووافرة العقل)  
عبارة المغنى عاقلة قال الاسنوي ويجه أن يراد بالعقل هنا العقل العرفي وهو زيادة على مناط التكليف انتهى  
والتمحه كما قال شيخنا ان يراد عنهم من ذلك اهـ ولا يخفى ان تعبير الشارح كالنهاية ظاهر فيه قاله الاسنوي  
(قوله الاصلحة) راجع للممثلين قبله اهـ رشدي (قوله قول بعضهم الخ) أفتى بهذا القول شيخنا الشهاب  
الرملي اهـ سم أي ووافقهم صريح النهاية وظاهر المغنى (قوله نعم الخ) لا يخفى ان هذا الاستدلال انما  
يناسب لقول البعض لا اختاره الشارح (قوله نعم تكره) الى قوله قيل الشقرة في المغنى والى التنبيه في النهاية  
الاقوله وكأنه الى ولا ذات مطلق (قوله ذات جمال) فاعل سلت اهـ سم (قوله وأن لا تكون شقرة الخ)  
وان لا يزيد على امر أو واحدة من غير حاجة ظاهرة ويقاس بالزوجة السرية كما قاله ابن العماد ويسن ان  
يتزوج في شوال وان يدخل فيه وان يعقد في المسجد وان يكون مع جمع في أول النهار بابه ومعنى قال عش  
قوله من غير حاجة الخ ومنها توهم حصول ولد منها واحتياجه للخدمة وقوله ويسن ان يتزوج في شوال أي  
حيث كان يمكنه فيه وفي غيره على السواء فان وجد سبب للنكاح في غيره فعليه وصح الترغيب في الصغر أيضاً  
روى الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج ابنته فاطمة علياً في شهر صفر على رأس اثني عشر شهراً من

يصلح أصلاً لذلك) فيه نظر بل لا بد ان يبين أصلاً يلحق به ما نحن فيه وبين انه معطل بهذا المعنى الظاهر ليصح  
الالحاق بسببه اذ لا بد للحكم من كتاب أو سنة أو إجماع ولا شيء من ذلك أو قياس ولم يبينه فتأمله (قوله وهذا  
يرد قول بعضهم الخ) أفتى بهذا القول شيخنا الشهاب الرملي شرح مر (قوله ذات جمال) فاعل سلت (قوله

بحسب طبعه كما هو ظاهر لان القصد العفة وهي لا تحصل الا بذلك وهذا مردود قول بعضهم المراد بالجمال هنا الوصف القائم بالذات المستحسن عند  
ذوي الطباع السليمة نعم تكره ذات الجمال البارع لانها تزوجه وتطاع بها أي عين الفجرة ومن ثم قال أجد ما سلت أي من شدة أو تطوع فاجر اليه  
أو تقوله عليها ذات جمال أي بارع قط وخفية المهر وان لا تكون شقرة قبل الشقرة بياض

ناصح بخالفه نطق في الوجه لو لم يغير لونه اه وكأنه أخذ ذلك من العرف لان كلام أهل اللغة مشكل فيه اذ الذي في القاموس الاشقر من الناس من يعلو بياضه حرة اه ويتعين ناويله بما يشير اليه قوله يعلوه بان المراد ان الحرة غلبت البياض وقهرته بحيث يصير كلها النار الموقدة اذ هذا هو الذموم بخلاف مجرد شرب البياض بالحرارة فانه أفضل الألوان في الدنيا لانه صلى الله عليه وسلم الأصلي كما بينته في شرح الشمائل ولا ذات مطلق لها اليه رغبة أو عكسه (١٩٠) ولان في حملها خلاف كان زنى أو تمتع بامها أو بها فاعره أو أصله أو وشك بنحو رضاع

الهجرة اه (قوله ناصح) أي خالص (قوله ناويله) أي مافي القاموس (قوله يعلوه) كذا في أصله والانسب حذف الهاء اه سيدعر (قوله غلبت البياض وقهرته) الانسب جعل القليلين مضارعا (قوله في الدنيا) ما وجه التقييده فليست أم اه سيدعر وقد يقال وجهه كون الكلام في نساء الدنيا (قوله أو بها) عطف على بامها وقوله فرع الخ الاولى كافي النهاية أو فرع الخ عطف على الضمير المستتر في زنا و تمتع (قوله أو وشك) عطف على خلاف سم و رشيدى (قوله الزرقاء البذية) على حذف أى التفسير ية (قوله أو العجوز المدبرة) أى التي تغيرت أحوالها اه عش (قوله مطلقا) أى جيلة أم لا اه عش (قوله ثم الولادة) ذكره النهاية عقب البكارة (قوله ثم الجمال) الاولى تقديم الجمال على البكارة لما فيه من مزيد الاعفاف الذي هو المقصود الاصل من النكاح اه سيدعر (قوله ورجا) الى قوله وعاله في المغنى والى المتن في النهاية (قوله المجوز) أنظر ما فائدته (قوله أيضا) أى كاشتراط قصد النكاح ورجاء الاجابة برجاء طاهر (قوله علمه بخلوها الخ) ينبغي أو طنه اه سم (قوله كالعريض) فيه تأمل سم و رشيدى (قوله لا امر به) الى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله لا امر به الخ) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم لا شيء بين شعبتين وقد خطب امرأة أنظر البهاه نه أخرى أن يؤدم بينكما المودة والاستقرار والالتصاف واه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه ومعنى يؤدم أن يؤدم فقدم الواو على الدال اه (قوله أى يؤدم الخ) أى يصير النظر سببا للدوام المودة (قوله والالفة) عطف بنفسير (قوله ونظرها الخ) وفي كثر الاستاذ البكري ما نصه ويندب للمرأة اذا أرادت التزوج ممن رجت اجابته كما مر أن تنظر لما عذرت به والاستوصفة على قياس ما سبق انتهى اه سم عبارة الرشيدى أى فتتأمل منه ما عدا ما بين سرتيه وركبته كاذ كره الشارح فيما كتبه على شرح الروض ونقوله عن العباب اه (قوله فلا يجوز الخ) خلافا لنهاية والمغنى عبارة ما في محبت نظر الامرء ما نصه وشرط الحرمة أن لا تدعو الى نظره حاجته فان دعت كمالو كان لا يخطو به نحو ولد امرء وتعدر عليه رؤيتها وسماع وصفها بجازله نظره ان بلغه استواءهما في الحسن والافلا كما يحسنه الاذرى ويظهر أن محمله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وفي سم بعد ذكر ما مر اختصارا ما نصه للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وينبغي أن يجوز نظر نحو أخذها لكن ان كانت متزوجة فينبغي امتناع نظرها بغير رضا ورجاء أو ظن رضاه وكذا بغير رضا نفسها أو ظن رضاها اذا كانت عز باعلان مصحتها ومصلحتها ورجاء مقدم على مصلحتها هذا الخاطب اه أقول وينبغي اعتبار ظن رضاها مطلقا عز باء ولا (قوله وان بلغه) أى مزيد التزوج (قوله المقصود منه) أى من النظر (قوله مما ذكر) أى في المتن والشرح (قوله وبعد القصد) متعلق بقوله الاولى (قوله ومعنى خطب الخ)

أوشك) عطف على خلاف (قوله علمه بخلوها الخ) ينبغي أو طنه (قوله لان غايته انه كالعريض) فيه تأمل (قوله ونظرها الى كذا) لم يتعرض لما تنتظره منه وقد يقال ما يأتى به ينظر من الامتداد ما بين سرتيه وركبته يقتضى ان المنظر ومن الرجل ما بين سرتيه وركبته فليست أم ثم رأيت في الكثر للاستاذ البكري ما نصه ويندب للمرأة اذا أرادت التزوج ممن رجت اجابته كما مر ان تنظر لما عدا عورته والا استوصفته على قياس ما سبق انتهى (قوله فلا يجوز الخ) على الجواز مروي وينبغي اشتراط عدم الشهوة وأمن الفتنة للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وان يجوز نظر نحو أخذها لكن ان كانت متزوجة

وفي حديث عند الديلى وخطابي النهى عن نكاح الشهيرة الزرقاء البذية والهيبة الطويلة الملهولة والهيبة القصيرة الذميمة أو العجوز المدبرة والهندوة العجوز المدبرة أو المكثرة للهذرا أى الكلام في غير محله أو القصيرة الذميمة ولو تعارضت تلك الصفات فالذى يظهر انه يقدم الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم أسرفية النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده (تنبيه) كما يسن له تحرى هذه الصفات فيها كذلك يسن لها ولو لم يحرر بها فيه كما هو واضح (واذا قصد نكاحها) ورجا الاجابة قال ابن عبد السلام رجاء طاهر أو علمه غير بان النظر لا يجوز الا عند غلبة الظن المجوز ويشترط أيضا كما هو ظاهر علمه بخلوها عن نكاح وعدة تحرم التعريض كالرجعية فان لم تحرمه جاز النظر وان علمت به لان غايته انه كالعريض فاطلاق بعضهم حرمة في العدة اذا كان

بافئها أو مع علمها بانه لرغبته في نكاحها ينبغي حمله على ما ذكرته (سن نظره اليها) لا امر به في الخبر الصحيح مع تعليله بانه جواب أخرى ان يؤدم بينهما أى يؤدم المودة والالفة وقيل من الادام لانه يطيب الطعام ونظرها اليه كذلك وخرج باليهما نحو ولدها الامرء فلا يجوز له نظره وان بلغه استواءهما في الحسن خلافا لمن وهم فيه وزعم ان هذا حاجته مجوزة ممنوع اذا الاستواء في الحسن المقتضى لكون نظره يكفى عن انظرها في كل ما هو المقصود منه يكاد يكون مستحيلا أما لو انتفى شرط مما ذكر فيجوز النظر لعدم وجوده مستوعب بعد القصد الاولى كون النظر (قبل الخطبة) ومعنى خطب في رواية أراد للغير الا خروا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس ان ينظر اليها

وطاهر كلامهم انه لا يندب النظر بعد الخطبة لانه قد تعرض فتتاذى هي أو أهلها وأنه مع ذلك يجوز لأن فيه مصلحة أيضا فيقبل بمحمل حرمة  
لأن اذن الشارع لم يقع الا فيقبل الخطبة ببيان الخبر مصرح بجوازها بعد ما قبل حصرها وانما أولوه بالنسبة للأولوية لا الجواز كما هو واضح  
اذما عمل به النظر في الخبر موجود في كل من الخالين (وان لم ناذن) هي ولا وليها اكتفاء (١٩١) بأذن الشارع ففي رواية وان كانت لا تعلم

بل قال الأذرعى الأولى عدم  
علمها لأنها قد تنزله بما  
يغريه ولم ينظر والاستسقاط  
مالك الأذن كانه لمخالفته  
للرواية المذكورة (وله  
تكرار نظره) ولو أكثر  
من ثلاثة على الوجه ما دام  
يظن ان له حاجة الى النظر  
لعدم احاطته باوصافها  
ومن ثم لو اكتفى بنظره حرم  
الرائد عليها لأنه نظر أبيع  
لضرورة فليقتضيهما قال  
جمع وان خاف الفتنة قال  
ابن سراقه ولو بشهوة ونظر  
فيه الأذرعى (ولا ينظر) من  
الحرمة (غير الوجه والكفين)  
من رؤس الأصابع الى  
الكوع ظهر سرا وبطابلا  
مس شي منهما للدلالة الوجه  
على الجمل والكفين على  
خصب البدن واشتراط  
النص وكثير بن سرقما  
عدها ما حتى يحل نظرهما  
يحمل على ان المراد به منع  
نظر غيرهما ونظرهما  
ان أدى الى نظر غيرهما  
ورق بينهما ولو مع عدم  
علمها لا تستلزم تعمد رؤية  
ماعداهما فاندفع ميل  
الأذرعى لظاهر كلام الجمهور  
من الجواز مطلقا سترت  
أولا ونوجبهم بان الغالب  
أنها مع عدم علمها لا تستلزم

جواب عن اقتضاء الخبر خلاف المتن وقوله في رواية أشار إليها بقوله السابق في الخبر الصحيح وقوله أراد أي  
خطبة وقوله للخبر الخ تعليل للتأويل المذكور (قوله وظاهر كلامهم أنه لا يندب الخ) وقال الظاهر المعنى  
وشرحي المنهج والروض وخلافا للنهاية عبارة وظاهر كلامهم بقاء ندب النظر وان خطب وهو الوجه  
(قوله وأنه) أي النظر مع ذلك أي مع كونه بعد الخطبة أجمع عدم الندب (قوله بان الخبر) أي انما رأينا  
(قوله بالنسبة للأولوية) لا يخفى ما فيه ثم رأيت المحشى قال وفيه نظر لأن التأويل يقتضي ان ذلك المعنى هو  
المراد الآن يجب بانه يقتضى أنه المراد على وجه الأولوية وفيه نظر انتهى اه سيد غير (قوله هي ولا وليها)  
الى قوله ولم ينظر وفي المعنى الا قوله ففي رواية الى انها الى قوله قال جمع في النهاية الا قوله وضرب الطول الى  
ومن لا يتيسر (قوله ولم ينظر الخ) عبارة المعنى ولكن الأولى أن يكون باذنها خروجا من خلاف الامام  
مالك فانه يقول بجوازها بغير اذنها اه (قوله على الوجه) كذا في المعنى (قوله قال جمع الخ) وقوله قال ابن  
سراقه الخ اعتمد ههما النهاية والمعنى (قوله من الحرمة) الى قوله واشترط النص في المعنى والى قوله وقول  
الامام في النهاية (قوله واشترط النص) مبتدأ خبره قوله يحمل (قوله أو نظرها) عطف على نظر اه سم  
(قوله ورق بينهما الخ) الواو حالية اه كرددى أقول بل استثنائية بيانية (قوله لا تستلزم لعدم الخ) أي فان  
اتفق ذلك من غير قصد للنظر وجب الغض سر يعاوان علم أنه متى انظر اليهما أدى ذلك الى نظر غيرهما حرم  
النظر وبعث اليها من بصفهاله ان أراد اه عش (قوله لظاهر الخ) متعلق بميل واللام بمعنى الى (قوله  
مطلقا) معناه علمت أولا أدى أولا اه كرددى أقول هذا هو المناسب للسياق لكن المتبادر أن قوله سترت الخ  
تفسير لا إطلاق فلا يظهر على هذا دعواه الاندفاع (قوله وتوجيه الخ) عطف على ميل اه سم (قوله واشترط  
ذلك) أي الستر (قوله أمان) الى قوله ولا يعارضه في المعنى (قوله من فهارق) أي ولو بمعضة اه معنى (قوله  
لتعليقهم عدم حل الخ) أي في الحرمة اه كرددى (قوله ما يأتي) أي في المتن عن قريب (قوله أنها) أي  
الامة (قوله هنا) أي عند قصد النكاح (قوله مطلقا) أي في الحرمة والامة (قوله واذالم تحجب الخ) كذا في المعنى  
(قوله واذالم تحجب) نه الخ) هذا اذا كان النظر بعد الخطبة كطاهر اه كرددى وسباني مثله عن  
الرشيدى (قوله ولا يترتب الخ) جواب اعتراض اه سم وكتب عليه الرشيدى أيضا ما نصه أي فيما اذا  
كان نظره بعد الخطبة أما اذا كان قبلها فلا يتوهم ترتب ما ذكر كالأخفى اه (قوله منع خطبتها) أي لغير  
الخطاب اه كرددى (قوله جازت) أي الخطبة (قوله كما يأتي) أي في الفصل الآتي في شرح الاباذن  
الخطاب (قوله وضرب الطول الخ) جواب اعتراض (قوله كاشترط الخ) أي من الخطاب وقوله منه أي

فينبغي امتناع نظرها بغير رضا زوجها أو ظن رضاه وكذا بغير رضاها فلهذا أو ظن رضاه اذا كانت عزا  
لأن مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الخطاب (قوله بالنسبة للأولوية لا الجواز) فيه نظر لأن  
التأويل يقتضي ان ذلك المعنى هو المراد الا ان يجب بانه يقتضى انه المراد على وجه الأولوية وفيه نظر (قوله  
في المتن ولا ينظر غير الوجه والكفين) ظاهر كلامهم من نظر وجه الحرمة وكفيها ماعد ما بين سررة الامة  
وركتها وان حصل المقصود بذلك ولا يبعد ان يقال ما يتوقف عليه المقصود من ذلك ينظره وما زاد  
يجوز نظره لاذن الشارع فيه لكن لا ينسب مر (قوله أو نظرها) عطف على نظر (قوله فاندفع ميل  
الأذرعى الخ) كذا شرع مر (قوله وتوجيه) عطف على ميل (قوله كاصرح به ابن الرفعة) اعتمد مر (قوله  
ولا يترتب عليه) أي السكون جواب اعتراض وقوله جازت أي خطبتها

ماعداهما وان اشترط ذلك بسد باب النظر اه أمان فهارق في نظر ماعد ما بين سترتها وكبتها كاصرح به ابن الرفعة وقال انه مفهوم  
كلامهم أي لتعليقهم عدم حل ماعد الوجه والكفين بانه عورة وسبقه لذلك الروايات ولا يعارضه ما يأتي انها كالحرة في نظر الاجنبى اليها لان  
النظر هنا مأمور به ولو مع خوف الفتنة فانطبق بماعد عورة الصلاة وفيها ما ينطبق بخوف الفتنة وهو جار فيما عدا الوجه والكفين مطلقا  
واذالم تحجب سن له أن يسكت ولا يقول لا أو يدها ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكون اذا طال وأشهر بالاعراض جازت كباقي

وضرر الطول دون ضرر قوله لأريدها فاحتمل على أن الأعراض قد يحصل بغير السكوت كاشتراط ما يعلم منه أنهم لا يجيبون اليه ومن لا يتيسر له النظر أولاً لا يريد بنفسه يسئله أن يرسل من يحل له نظرها ليتأملها ويصفها له ولولا ما يحل له نظره فبستهفيد بالبعث ما لا يستفيد بالنظر وهذا لما زيد الحاجة إليه مستثنى من حرمته وصف (١٩٢) امرأة للرجل وقول الامام له أمر المرأة بنظر متجردة ما مراده ما عدا العورة كإهواء واضح

(ويحرم نظر رجل) ونخصي  
ويجوب ونخصي اذ هو مع  
النساء كرجل وعكسه  
ويحرم نظره إلهما ونظرهما  
له احتياطاً وإن غسلاه  
يعدمونه لا تقطاع الشهوة  
بالموت فلم يبق للاحتياط  
حينئذ معنى وبظهر فيه مع  
مشكل مثله الحرمه من  
كل لا آخر في حال الحياة  
بتقديره مخالفاً له احتياطاً  
اذ هو المبنى عليه أمره لا  
ممسوح كإياني (بالغ) ولو  
شكها ما وخصنا وهو المتشبه  
لنساء عاقل لم يختار (الى  
عورة حرة) خرج مثاليها  
فلا يحرم نظره في نحو امرأة  
كما أفتى به غير واحد ويؤيده  
قولهم لعل الطلاق برؤيتها  
لم يحسن برؤية خيالها في  
نحو امرأة لأنه لم يرها وحل  
ذلك كإهواءها حيث لم  
يحسن فتنة ولا شهوة وليس  
منها الصوت فلا يحرم سماعه  
الآن خشي منه فتنة وكذا  
أن التذبه كإحش الزركشي  
ومثلها في ذلك الأمر  
(كبيرة) ولو شوهاء بان  
بلغت حداً تستهوى فيه  
لذوى الطباع السليمة لو  
سلبت من مشوهها كإياني  
(أجنبية) وهي ما عدا  
وجهها وكفها بخلاف  
لعله تعالى قل للمؤمنين

الاشتراط وقوله أنهم الخ أي أهل المخطوبة (قوله ومن لا يتيسر الخ) إلى قوله وهذا في المغنى (قوله يسئل له الخ)  
لكن النظر عند مكانه أكمل من الأرسال اه سمع عن الكثر (قوله من يحل له الخ) رجلاً كان أو امرأة كانها  
ومسوح يباح له النظر اه عش (قوله ولولا ما يحل له نظره) كالصدر وبقى ما لو ارتكبت الحرمه ورات العورة  
فهل يجوز لها وصفها للخاطب أم لا فيه نظر والأقرب الأول اه عش (قوله فبستهفيد بالبعث الخ) وهل له أن  
يجمع بين النظر والبعث لأن في كل منهما ماضية لا ليست في الآخر ولأن أحدهما محصل للغرض والثاني  
أقرب إلى كلامهم والأول أظهر معنى فليتأمل وظاهر أن محل التردد حيث أفتى بأحدهما ولم يترتب عليه حرم  
بأحد الطرفين من الفعل والترك اه سيدع (قوله وهذا) أي الوصف المذكور (قوله له) أي الخاطب أمر  
المرسلة الخ مقول وقول الامام وقوله مراده الخ خبره (قوله ونخصي) إلى قول المتن كبيرة في النهاية الا قوله  
ويظهر إلى المتن وقوله ويؤيده إلى وليس منها (قوله ونخصي) أي من بقى ذكره دون أن يثبته وقوله ويجوب أي  
مقطوع الذكراً فقط اه معنى (قوله وانما غسلاه) أي بشرط عدم وجود حرم له اه عش (قوله لا تقطاع  
الشهوة الخ) أي مع احتمال كونه كالغسل ذكره أو أنوثته فلا يرد بحرم على الرجل غسل المرأة الأجنبية  
وبالعكس مع انقطاع الشهوة بالموت اه عش (قوله الحرمه الخ) فاعل يظهر (قوله اذ هو) أي الاحتياط  
(قوله لا مسوح) أشار به إلى أن المراد بالفعل هنا يشمل الخصى والمجبوب ويدل له بمقابلته بالمسوح الآتي  
في كلام المصنف عش وسم (قول المتن بالغ) خرج به الصبي وسبأني حكم المراهق (قوله عاقل) أي أما  
المجنون فلا يحرم عليه لسقوط تكليفه وسبأني وجوب الاحتياط عليهما من وجوب منع الولي له من النظر  
رشدي وسم وعش (قوله مثاليها) أي العورة (قوله في نحو امرأة) ومنه المساء اه عش (قوله ويحل  
ذلك) أي عدم حرمه نظر المثالي (قوله وليس) إلى قوله وكذا في المغنى (قوله منها) أي العورة (قوله الصوت)  
ومنه الزغاري اه عش (قوله فلا يحرم سماعه) وندب تشويهه إذا قرع بابها فلا تجيب بصوت رخيمل  
تغلظ صوتها بظهور كفها على القدم معنى وروض مع شرحه (قوله وكذا أن التذبه) أي يحرم سماع صوتها  
أن التذبه وإن لم يخف لفتنة (قوله كإحش الزركشي) اعني حده النهاية خلافاً لما فهمه عش منها (قوله  
ومثلها) أي الحرة في ذلك أي في قوله الآن خشي منه فتنة اه عش (قوله وهي ما عدا) إلى قوله ولا ينافي  
في النهاية الا قوله ولوحل إلى يوان وكذا في المغنى الا قوله ولأنه إذا إلى المتن (قوله ولأنه إذا حرم نظر المرأة الخ)  
لكن المراد بعورة مثاليها غير المراد بعورتها فيما نحن فيه سم على حج اه رشدي (قوله من داعية)  
بيان للفتنة اه رشدي عبارة عش قوله من داعية نحو مس الخ يؤخذ منه أن ضابط خوف الفتنة أن يدعو  
نفسه إلى مس لها أو خلوتها اه (قوله أو خلوتها) لجام أو مقدماته اه معنى (قوله وكذا عند النظر الخ)  
معطوف على قول المصنف عند خوف الفتنة اه رشدي (قوله بان يلتذاخ) تصوير للشهوة (قوله قطعاً)  
(قوله ومن لا يتيسر له النظر الخ) وقضية كلامهم أنه لا يحصل الاستحياء بالاستصاف مع إمكان الرؤية  
والأوجه مخصوله بقرب المصلحة المقصودة على كل منهما وحل كلامهم على أن ذلك أكمل كذا في كثر الاستاذ  
البكري ونوافق ما قال أنه الأوجه قول الشارح أولاً يريد بنفسه الخ (قوله في المتن ويحرم نظر رجل) يجوز أن  
يراد بالفعل غير المسوح الآتي بدليل مقابله به فيشم الخصى والمجبوب (قوله اذ هو) أي الاحتياط  
(قوله عاقل) سبأني عند قول المصنف وان المراهق كالبالغ ما يدل على حرمه نظر المجنون وان على الولي منعه  
منه فراجع اه (قوله وليس منها) أي العورة (قوله ولأنه إذا حرم نظر المرأة الخ) عورة مثاليها فإولي  
الرجل) لكن المراد بعورة مثاليها غير المراد بعورتها فيما نحن فيه (قوله من داعية) بيان للفتنة (قوله

بعضوا من أبصارهم ولأنه إذا حرم نظر المرأة الخ الحديث الصحيح فالولي الرجل (وكذا وجهها) أو بعضه راجع  
ولوبعض عينها أو من وراء ثوب يحكي ما وراء (وكفها) أو بعضه أيضاً وهو من رأس الأصابع إلى الكوع (عند خوف الفتنة) اجاباً  
من داعية نحو مس لها أو خلوتها وكذا عند النظر بشهوة بان يلتذبه وان أمن الفتنة قطعاً (وكذا عند اللامن) من الفتنة

فما ينظره من نفسه وبلا شهوة (على الصحيح) ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء ان يخرجن سافرات الوجوه ولو حل النظر لكن كالمرد وبان النظر مظنة للشهوة فاللافتة بمحرك للشهوة فاللافتة بمحرك للشهوة فاللافتة بمحرك للشهوة  
اندفع ما يقال هو غير عورة فكيف حرم نظره ووجهه اندفاعه انه مع كونه غير عورة فظنه مظنة للفتنة أو الشهوة ففقطم الناس عنه احتياطاً على ان السبكي قال الاقرب الى صنيع الاصحاب ان وجهها وكفها عورة في النظر ولا (١٩٢) ينافي ما حكاه الامام من الاتفاق نقل المصنف

عن عياض الاجماع على انه لا يلزمها في طريقها ستر وجهها وانما هو سنة وعلى الرجال غش البصر عنهن للآية لانه لا يلزم من منع الامام لهن من الكشف لكونه مكروها وللإمام ان ينع من المكروه لما فيه من المصلحة العامة وجوب الستر عليهن بدون منع مع كونه غير عورة ورعاية المصالح العامة تختص بالامام ونوابه نعم من تحققت نظر أجنبي لها يلزمها ستر وجهها عنه والا كانت معينة له على حرام فتأثم ثم رأيت أبا زرعة أفنى بما يفهمه فقال في أمة جسيمة تبرز مكشوفة متعبدات بين السرة والركبة والاجانب برونها محل جواز بروزها الذي أطلقوه اذ لم يظهر منها تبرج بريئة ولا تعرض لريبة ولا اختلاط لمن يخشى منه عادة افتتان بمثل ذلك والائتمت ومنعت وكذا الامر اه لمخصوا كون الاكثرين على مقابل الصحيح لا يقتضي وجانه لاسيما وقد أشار الى فساد طريقتهم بتعبيره بالصحيح ووجهه ان

واجب الى قوله وكذا النظر بشهوة الخ (قوله فيما ينظر الخ) والافامن الفتنة حقيقة لا يكون الامن المعصوم اه على (قوله وبلا شهوة) عطف على قول المتن عند الامن (قوله ولو حل النظر الخ) الظاهر ان هذا التعليل جار على حل نظر الامر مع عدم الشهوة وأمن الفتنة ثم رأيت القاضى المحشى قال ما صفة قد يشك كل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما فهم منهم لم يؤمر وبالسستر ولا ينعون من الخروج سافري الوجه فتأمل اه ويؤخذ الجواب عنه بما ذكرته فتأمل اه سيدعرو قوله بما ذكرته أى من أن هذا التعليل جار على الضعيف من حل نظر الامر مع عدم الشهوة (قوله وبمحرك للشهوة) عطف على غش (قوله وبه اندفع) أى بتوجيه الامام وقوله هو أى الوجه اه عش وقال الكردي أى الوجه والكفان وأفرد الوجه باعتبار ما ذكر اه وهذا أفيد الاول أقرب (قوله قال السبكي الخ) وباني قبيل قول المتن ويجعل مساواة ختمه بذلك (قوله ولا ينافي) الى قوله نعم مردودا ظاهر كلاهما ان الستر واجب لذاته ولا يتأتى هذا الجمع وكلام القاضى ضعيف شرح مر أى والخطيب اه سم ووجه الرشدي جمع التحقير داعي النهاية تراجمه (قوله لانه لا يلزم الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله من منع الامام) أى الحاكم (قوله ولا امام الخ) الواحالية (قوله بدون منع) أى من الامام (قوله ورعاية الخ) توجيهه لاختصاص المنع بالامام (قوله من تحققت نظر الخ) ومثلها في ذلك الرجل (قوله أفنى بما يفهمه) في افهامه ذلك تأمل اه سم (قوله بما يفهمه) أى يفهم (قوله نعم من تحققت الخ) اه كردي (قوله محل جواز الخ) مقبول فقال (قوله وجهه) أى وجهه فساد طريقتهم (قوله جوازه) أى النظر (قوله قال البلقيني الترجيح الخ) قال الشارح فيما كتبه على شرح الروض مراده بذلك ان المدرك مع ما في المنهاج كان الفتوى عليه اه وافول ان قوله على ما في المنهاج خبر الترجيح والمعنى والترجيح على طبق ما في المنهاج من جهة قوة المدرك ومن جهة المذهب فهو راجح دليل لا مذهباً فتأمل اه رشدي أقول قضية قوله والمعنى الخ ان الفتوى معطوف على قوة المدرك ولك عطفه على الترجيح بل هو الظاهر (قوله والفتوى على ما في المنهاج) معتمد اه عش (قوله الصواب الخ) أى حل النظر الى الوجه والكفين عند الامن اه كردي عبارة النهاية والمعنى وحيث قيل بالجواز كره وقيل خلاف الاولى وحيث قيل بالتحريم وهو الراجح حرم النظر الى المنتقبة التي لا يبين منها غير عينها ومجابهها كما يحسنه الاذرى لاسيما اذا كانت جميلة فكم في المحاجر من خناجرها في القاموس والمجهر كجملس ومنبر الحديقة ومن العين ما دارهم او بدامن البرقع أو ما يظهر من نقابها اه (قوله وافهم) الى المتن في النهاية لا قوله وهو ظاهر الى واختيار الاذرى (قوله تخصيص حل الكشف بالوجه) أى فيما ذكره القاضى عياض اه رشدي ويحتمل في الآية (قوله لانه) أى غير البدو وقوله ويحتمل فيها أى في اليد (قوله واختيار الاذرى)

ولو حل النظر الخ) قد يشك كل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما فهم منهم لم يؤمر وبالسستر ولا ينعون من الخروج سافري الوجه فتأمل اه (قوله ولا ينافي الى قوله ولا يلزم الخ) مردودا ظاهر كلاهما ما ان الستر واجب لذاته فلا ينافي هذا الجمع وكلام القاضى ضعيف شرح مر (قوله لكونه مكروها) قد يقال اذا كان المنع من الكشف لانه مكروه لم يدل على حرمه النظر لجوازه مكروه فقط فكره الكشف المؤدى اليه فليتأمل (قوله أفنى بما يفهمه) في افهامه ذلك تأمل

(٢٥) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) الآية كما دلت على جواز كشفهن لوجوههن دلت على وجوب غش الرجال أبصارهم عنهن ويلزم من وجوب الغش حرمه النظر ولا يلزم من حل الكشف جوازه كما لا يخفى فاتفق ما أشار اليه بتعبيره بالصحيح ومن ثم قال البلقيني الترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما في المنهاج وسبقه لذلك السبكي وعلاه بالاحتياط فنقول الأسنوي الصواب الحل للذهب الاكثرين اليه ليس في محله وأفهم تخصيص حل الكشف بالوجه حرمه كشف ما عداه من بدن حتى اليد وهو ظاهر في غير اليد لانه عورة ومحتمل فيه لانه لا حاجة لكشفها بخلاف الوجه واختيار الاذرى قول جمع محل نظر وجهه وكف يعمون من منظرهما الفتنة لا يتولوا لعدم النساء



ضعف و رده ما منهن سد الباب وان لسلك ساقطة لا قطرة ولا دلالة في الآية كقولهم جلي بل فيها إشارة للحرمة بالتقيد بغير مرتبة جازية وتوابعها  
أبي بكر وأتس بام أعين وسفيان واضرايه (١٩٤) برأيت رضي الله عنهم لا يستلزم النظر على ان مثل هؤلاء لا يقاس بهم غيرهم ومن ثم

جوز والمثلهم الخلوة كلياتي  
قبيل الاستبراء ان شاء الله  
ته الى (ولا ينظر من محرمه)  
بنسب أو رضاع أو مصاهرة  
(بين) فيه تجوز وضحه  
قوله الاتي الاما بين (سرة  
وركة) لانه عورة ويلحق  
به هنا وفيما يلي على الاوجه  
نفس السر والركبة  
اختصاصا بل هو فارق ما مر في  
الصلاة الا ترى ان الوجه  
والكففين عورة هنا لا ثم  
(ويحس) نظر (ما سواه)  
حيث لا شهوة ولو كافر  
لا يرى نكاح المحارم لان  
المحرمة تنحرم المناكحة  
فكانا كرجلين أو امرأتين  
(وقيل) يحل نظر (ما يدور  
في المهنة) بضم الميم وكسرها  
أي الخدمة وهو الرأس  
والعنق واليدان الى  
الغضدين والرجلان الى  
الركبتين (فقط) اذا ضرورة  
لنظره عده كالذي ولو  
زمن الرضاع (والاصح حل  
النظر بلا شهوة) ولا خوف  
فتنة (الى الامة) خرج بها  
المبعضة فهي كالخمر قطعاً  
وقيل على الاصح فاحواء  
شارح الخلاف بين المتن  
وأصله فيها أيضاً ساهر (الا  
ما بين سرة وركبة) لانه  
عورتها في الصلاة فاشتبهت  
الرجل وسيصحح انما  
كالخمر ونفي الشهوة لا  
يختص بها لان النظر معها  
أومع خوف الفتنه حرام لكل منظر اليه وما قيل لعل التي هنا فادته ان لو خشى الفتنة ونظر بلا شهوة حل غير  
صحيح بل لوجه حرمة على هذه الطريقة مع الشهوة أو خوف الفتنة وقد بوجه

أي من حيث الدليل اه عش (قوله ضعيف) خبر قوله واختيار الاذرى الخ وحري على ضعفه المغنى أيضاً  
عبارة واطلاقه الكبيرة يشتمل على العجوز التي لا تشتهى وهو الاوجه في الشرح الصغير وهو المعنى اه أقول  
و يؤيد ما اختاره الاذرى قول الشارح الآتي واجتماع أبي الخ (قوله و رده) أي ما اختاره الاذرى  
(قوله وان لسلك الخ) يظهر أنه عطف على ما مر وعطفه عش على سد الباب حيث قال أي ومنه أن لسلك الخ  
فالعجوز التي لا تشتهى قد يوجد لها من يدها ويشتهىها اه (قوله بل فيها إشارة الخ) يتأمل وجه الإشارة  
فان ظاهره جواز النظر ان لم تتبرج بالزينة ومفهومها الحرمة اذا تزينت وهو عين ما ذكره الاذرى اه عش  
(قوله واجتماع) الى قوله ومن ثم في المغنى (قوله بنسب) الى قول المتن بين في المغنى والى قوله سر في النهاية  
(قوله فتهجوز) أي حيث جعل بين مفعول به وآخر جهات النظر فيتعوه من ذير المتصرفه لكن قد يقال  
عليه ما منع من جعل المفعول به محذوفاً والتقدير ولا ينظر من محرمه شيئاً بل الخ اه وشيى وقد ورد عليه  
ان في حديثه حذف الموصوف بدون شرطه (قوله لانه عورة) أي فيحرم نظر ذلك اجزاء نهاية ومعنى (قوله  
ويلحق به الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا فادته بغيره كالرخصة جعل نظر السرة والركبة لانها غير عورة  
بالنسبة لنظر المحرم وهو كذلك اه (قوله وفيما يلي) أي في الامة (قوله وبه) أي الاحتياط وقوله ما مر  
الخ من أن عورة الرجل والامة في الصلاة ما بين السرة والركبة (قوله هنا) أي في نظر الاجنبية (قوله حيث  
لا شهوة) الى قوله وما قيل في النهاية والمغنى الا قوله ولو زمن الرضاع وقوله فاحواء شارح الى المتن وقوله أومع  
خوف الفتنة (قوله حيث لا شهوة) أي ولا خوف فتنة اه سم (قوله ولو كافر لا يرى الخ) فلو كان الكافر  
من قوم يعتقدون حل المحارم كالجوس امتنع نظره وخلوته كانه عليه الزكشى نهاية ومعنى قال الرشيدى  
بمعنى انما نعلم من ذلك اه (قوله بضم الميم) عبارة النهاية والمغنى بفتح الميم اه (قوله وهو) أي ما يبدو الخ  
(قول المتن حل النظر الخ) أي وان كان مكرها اه معنى (قوله فاحواء شارح الخ) قد يكون هذا الشارح  
اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو سم أقول مجرد اعتقاد هذا الشارح لطريقة الخلاف لا يكفي في دفع  
السهو وانما يدفع ان ثبت أن الرافي يعتمد ما ظهر التحفة أنه يعتمد طريقة القطع فليراجع اه سيعبر  
(قوله بين المتن الخ) نعت للخلاف على خلاف الغالب (قوله فيها) أي المبعضة أيضاً أي كالامة (قوله وسيصحح)  
أي المصنف بقوله والاصح عندا لمحققين الخ (قوله لا يختص بها) أي الامة (قوله لسلك منظور اليه) من محرم  
وغيره غير زوجته وأمتها نهاية ومعنى وصنيعهما هذا قد يشعر بقصد ص الحكم بغير الجادات وقال عش  
قوله لسلك منظور الخ يشتمل على عورة الجادات فيحرم نظرها اليه بشهوة اه عش وانظر ما اراد بشهوة الجادات  
أو التلذذ بها اذا لم تكرر على صورة الادبى (قوله على هذه الطريقة) أي طريقة الرافي (قوله وقد بوجه  
الخ) اعلم أن المصنف تعرض للتقيد بعدم الشهوة في مسألة الامة والصغيرة والامرء دون بقية المسائل وقال

(قوله واجتماع أبي بكر الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن) ولا ينظر من محرمه بين سرة وركبة) ظاهر  
كلام الشيخين خرج نفس السرة والركبة في هذه المسائل عن العورة حتى يحل نظرها ما هو كذلك  
شرح مر (قوله حيث لا شهوة) أي ولا خوف فتنة (قوله لا يرى نكاح المحارم) فلو كان الكافر من قوم  
يعتقدون نكاح المحارم كالجوس امتنع نظره وخلوته كانه عليه الزكشى شرح مر (قوله خرج  
بها المبعضة) اعتمد مر (قوله سهو) قد يكون هذا الشارح اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو  
(قوله بل لوجه حرمة) على هذه الطريقة يقتضيه مع الشهوة شرح مر واعلم ان المصنف تعرض للتقيد بعدم  
الشهوة في مسألة الامة والصغيرة والامرء دون بقية المسائل قال الشارح الحلي الحكمة تظهر بالتأمل  
والحكمة ان الامة كانت في مظنة الامتنان والابتدال في الخدمة ومخاطبة جال وكانت عورتها في  
الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل رعايته وهو جواز النظر اليه ولو بلا شهوة للحاجة وان الصغيرة

تخصيص النفي بمذابان فيه نظر ما قرب من الفرج وحرمه من امرأة أجنبية مع عدم (١٩٥) مانع للشهوة وهو مجزأ بالهالفة نفيت

بخلاف الحرم ليس مظنة لها  
فلا يحتاج لنفيها فيه بخلاف  
ما ألحق به مما ياتي لأن نحو  
السيدة ومصح الذكور  
والانثيين ينفيها بالعلم  
بحتم لنفيها ثم أيضا لا يرد  
النظر لنحو قصد لانه قیده  
بقوله لغرض الى آخره وهذا  
ينفي تقييد النظر بغرض  
نحو القصد ويلزم منه نفي  
الشهوة على ان ذلك فيه  
تفصيل اذ مع التعيين يحل  
ولوع الشهوة فان قلت يرد  
ذلك كله جعله بلا شهوة  
قيدا في الصغيرة أيضا قلت  
لا يرد بل يؤيده لانه انما  
قيده فيها لافادة حكم خفي  
جدا هو حرمه نظر هالفا  
الشهوة مع ان الغرض انها  
لا تستهي بل يؤخذ من هذا  
انه قيد جميع ما في كلامه  
بغير الشهوة لانه يعلم من  
هذا بالاولى ويحيث فلا يرد  
عليه شيء (و) الاصح حل  
النظر (الى الصغيرة) لا  
تستهي كما عليه الناس في  
الاعصار والامصار ومن ثم  
قبل حكاية الخلاف فيها  
أي فضلا عن الإشارة لقوته  
يكاد أن يكون خرقا للاجماع  
وجوز الماوردي النظر لمن  
لا تستهي وان بلغت تسع  
سنين والوجه الضبط بما مر  
ان المدار على الاشتباه  
وعدمه بالنسبة لذوى الطباع  
السليمة فان لم تستهي لهم  
لشهوهم اقتدر فيها ونظر

الشارح المحلى انه لحكمة تظهر بالتأمل اه والحكمة أن الامتلاء كانت في مظنة الامتحان والابتدال في  
الخدمه ومخالطة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالجلد بما توهم جواز النظر  
المأولو بشهوة للحاجة وان الصغيرة لما كانت ليست مظنة للشهوة ولا سيما عند عدم تمييزها بما توهم جواز  
النظر المأولو بشهوة وان الامر لما كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في أغلب  
الاحوال ربما توهم جواز نظرهم اليه ولو بشهوة للحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهمات بتعرضه المذكور  
وأفاده تحريم نظر كل من الرجل والمرأة الى الآخر بشهوة اذ لم تكن بينهما زوجية ولا محرمة ولا سببية  
بطريق الأولى وتحريم نظر كل من الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة والمحرمة بطريق المساواة  
وناهيك بحسن تعرضه المذكور اه شرح مر وأقول قد يشكل على هذا التقرير ان ما ذكر في توجيه  
التقييد في النظر الى الامر مقتضاه أن التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة أولى من  
التعرض له في نظر الامر ذلك لا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيما ذكر ويغفهم منه حكم نظر الامر بالاولى  
فليتأمل اه سم (قوله تخصيص النفي) أي نفي الشهوة بهذا أي نظر الامه (قوله عما ياتي) أي من نظر  
العبد الى سيده ونظر المسوخ الى الأجنبية (قوله ولا يرد) أي على ذلك التوجيه بالنظر الى أي بان يقال ان  
النظر للقصد نظر ما قرب من الفرج مع أنه لم يقيد بنفي الشهوة (قوله ويلزم منه الخ) استشكله سم بما  
حاصله ان غاية ما يقيد التقييد بعد التسليم نفي الشهوة على أنها غرض من النظر لانها مطلقا اه (قوله  
ذلك) أي النظر لنحو قصد (قوله رد ذلك الخ) أي التوجيه ودفع ما يرد عليه وقوله جعله فاعل برده وقوله قيدا  
في الصغيرة أي كما أفاده العطف (قوله أيضا) أي كالأمة (قوله انه قيد) أي المصنف (قوله بل يؤخذ الخ) قضته  
أن لا يقيد الأمة بذلك كغيرها (قوله لانه) أي تقييد الجميع وقوله من هذا أي تقييد الصغيرة (قوله  
لا تستهي) الى المتن في النهاية (قوله فان لم يستهي الخ) في تقريره على ما قبله نظر (قوله وفارقت الخ) أي  
الصغيرة في المتن اه ريدى (قوله وفارقت العجوز) يعني لم يفصل في نظر العجوز بالاشتهاء وعدمه ولو بغرض  
زوال التشوه كفاصلا في الصغيرة (قوله ولو تقدر) أي في الشوهاء (قول المتن الا الفرج) أي قبل أو دبرا  
وينبغي أن يحل الفرج مثله اذا خلق بلا فرج أو قطع ذكره فيحرم النظر اليه اعطاه حكم الفرج اه ع  
(قوله فيحرم) الى قوله أما الصبي في النهاية والمعنى (قوله لنحو الام الخ) أي من يرضع منها بآية ومعنى قال

لما كانت ليست مظنة للشهوة ولا سيما عند عدم تمييزها بما توهم جواز النظر المأولو بشهوة وان الامر لما  
كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في أغلب الاحوال ربما توهم جواز نظرهم اليه  
ولو بشهوة للحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهمات بتعرضه المذكور وأفاده تحريم نظر كل من الرجل  
والمرأة الى الآخر بشهوة اذ لم يكن بينهما زوجية ولا محرمة ولا سببية بطريق الأولى وتحريم نظر كل من الرجل  
الى الرجل والمرأة الى المرأة والمحرمة بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور شرح  
مر وأقول قد يشكل على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيه التقييد في النظر الى الامر مقتضاه ان التعرض له  
في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة أولى من التعرض له في نظر الامر ذلك لا يخفى فكان ينبغي التعرض  
له فيما ذكر ويغفهم منه حكم نظر الامر بالاولى فليتأمل (قوله ويلزم منه الخ) عليه منعه ظاهر بقوله  
للقصد الخ لو سلم انه يقيد انحصار الغرض منه في القصد الخ لا ينافي وجود الشهوة معه على أنها غرض مع  
المحرمة أيضا حيث تدور الحاصل ان التقييد غاية ما يقيد بعد التسليم نفي الشهوة على أنها غرض من النظر لنفيها  
مطلقا وهذا ظاهر جرد للمتاأمل (قوله ويحيث فلا يرد عليه شيء) يرد عليه ان هذا انما يتجه اذا كان الاراد  
انه ترك هذا القيد في بقية المسائل أما اذا كان الارادانه ما الحكمة في تخصيص بعض المسائل بالتصريح  
بالتقييد دون الباقي كما هو مراد المحلى بما أشار اليه فلا فتأمل له الا ان يجاب بان الحكمة فهم الباقي بالاولى مع  
الاختصار (قوله قدر فيما يظهر الخ) كذا شرح مر (قوله فيحرم اتفاقا) اعفده مر وكذا قوله نعم

زوال تشوها فان اشتبهوا حيث تدور نظرهم والافلا وفارقت العجوز بانه سبق اشتهاؤها ولو تقدر انما تستحب ولا كذلك الصغيرة (الا  
الفرج) فيحرم اتفاقا وما في الرخصة عن القاضي من حله عملا بالعرف ضعيف نعم يجوز نظره ومسه لئلا يمتنع الرضاغ والتربية

للضرورة أما الصبي فيجوز نظره في جسمه غير العرق ان فرجه أو أخش وقيل يحرم ويدلله خبر الحاكم ان محمد بن عياض قال رفعت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صغري وعلى خرقه وقد كشفت عورتها فقال غطوا عورتها فان حرمه عورة الصغير كحرمه عورة الكبير ولا ينظر الله الى كاشف عورتها وظاهر قوله رفعت وكونها (١٤٦) واقعة قولية والاحتمال بعدمها يمنع حملها على المميز (فائدة) \* روى ابن عساكر

في تاريخه بسند ضعيف عن أنس قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرج بين رجلين الحسن ويقبل ذكره وفي ذخائر العقبى للمحب الطبري عن أبي ظبيان قال والله ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرج بين رجلين يعني الحسين فيقبل زينة مخرجه ابن السري وخرج أبو حاتم ان أبا هريرة أمر الحسن ان يكشف له عن بطنه ليقبل ما رآه صلى الله عليه وسلم يقبله فكشفه فقبل سرته اه ولا حجة في شيء من هذه الأحاديث لا ذكر فيها ولا إثباتا خلافا لمن توهمه (و) الأصح (ان نظر العبد) العدل ولا تكفي العطفة عن الزنا فقط غير المشترك والمبعض وغير المكاتب كافي الزوجة عن القاضي وأثره وان أطلقوا في رده (الى سيده) المتصفة بالعدالة أيضا (و) الأصح ان (نظر مسح) ذكره كله وأنتباه بشرط ان لا يبق قسمه يسيل للنساء أصلا وأسلامه في المسلمة وعدا لتهولوا أجنبيا لا جنسية متصفة بالعدالة أيضا (كالنظر الى محرم) فينظر ان منها ما عدا ما بين السر والركبة تنظر

عش التعبير بالارضاع يحرم على الغالب والا فالأدعى من يتعهد الصبي بالإصلاح ولو ذكر كإزالة ما على فرجه من العاسة مثلا وكدهن الفرج بما يزيل ضرره ثم لا فرق في ذلك بالنسبة ان يتعاطى إصلاحه بين كون الأم قادرة على كفالتها واستغنائها عن مباشرتها وغيرها وعدمها (قوله للضرورة) التعبير بها يشعر بانها كغيرها عند عدم الحاجة وليس من الحاحها بمجرد ملاعبة الصبي اه ع (قوله أما الصبي فيجوز الخ) خلافا لأنها والغنى (قوله تنظر فرجه) أي قبله كظاهر ظاهر اه سم (قوله وقيل يحرم) اعتمد النهاية والغنى (قوله ان كان الخ) بكسر الهمزة وتخفيف التثنية (قوله زينة) تصغير زب بالضم وهو الذكرا كراه كرهى (قوله ولا حجة في شيء الخ) هل وجهه نفي الحجة عدم صحة هذه الأحاديث أو احتمال أن التقبيل كان مع حائل وينافي هذا الثاني ما خرج أبو حاتم عن أبي هريرة اه سم (قوله العدل) الى قوله وتنظر منها ما في الغنى والى قوله ولا ينظر العمد في النهاية (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظره واحده من هذه الثلاثة البها ولا نظرها اليه كما صرح به الشارح في شرح الارشاد اه سم (قوله وغير المكاتب كافي الرضا الخ) ولا فرق بين أن يكون معه وفاء النجوم أو لا خلافا للقاضي في الشق الثاني مغنى ونهاية (قوله المتصفة بالعدالة) قد يقال ما وجه اعتبار العدالة فيها اذا كانت منظورة غير ظاهرة وكان العبد الناظر عدلا فلا يمتثل وكذا يقال في منظورة المسحوق اه سيد عبارة الرشيدى انما يقدم هذا هنا وفيما ياتي نظر الى حل نظرها اليه الا في كماله ظاهر والا فلا معنى للتقييد بذلك بالنظر مجرد نظرها البها حيث لم تنظر اليه فتأمل اه وقوله الى حل نظرها الخ أي وحل مسغره وخلوته معها الا في (قول المتن ونظر مسح الخ) أي حرا كان أم لا اه مغنى (قوله الأصح أن) الاولى استقامه لير جمع قول المتن كالنظر الخ الى المعطوف عليه أيضا (قوله واسلامه) بالجر عطف على أن لا يبق الخ (قوله ولو أجنبيا) وقوله لا جنسية راجعان للمتن والاول للمضاف اليه والثاني للمضاف لكن الاول يغنى عنه التشبيه بالمحرم (قوله فينظر ان الخ) أي بلا شهوة وخوف فتنة (قوله ان قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم الخ) دليل الاول وقوله أو التابعين الخ دليل الثاني وقوله غير أولى الاربعة أي الحاجة الى النكاح اه مغنى عبارة ع ش أي الشهوة اه (قوله أيضا) أي كالنظر فكان الاول ناخيه عن قوله في الخلوة والسفر (قوله في جواز دخوله) أي المسحوق (قوله لا في نحو حل المس الخ) كانه معطوف على قول المصنف كالنظر الى محرم لكن في صحة هذا العطف وقت والمراعاة أن العبد والمسحوق كالمحرم في حل النظر فقط لا في فهو المس الخ قاله الرشيدى وأقول بل الظاهر المتعين أنه عطف على قول الشارح في الخلوة الخ كافي النكردي (قوله وانما حل الخ) جواب عما يتوهم من تقييده العبد بغير المشترك من منافاته حل نظر السيد لامتة المشتركة اه رشيدى (قوله لامتة المشتركة) ينبغي أن البعضة كالشركة ثم رأيت في شرح الارشاد صرح بجعل نظر سيد المشتركة أو البعضة ما عدا ما بين سرتها وركبتها وعكسه وكذا صرح شرح الروض بالأصل دون العكس فلم يصرح به اه

يجوز الخ (قوله فيجوز نظره فرجه) أي قبله كظاهر (قوله وقيل يحرم) هو المعتمد شرح مر (قوله ولا حجة الخ) هل وجهه نفي الحجة عدم صحة هذه الأحاديث أو احتمال أن التقبيل كان مع حائل وينافي هذا الثاني ما أخرجه أبو حاتم عن أبي هريرة (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظرها الواحد من هذه الثلاثة ولا تنظر واحده منهم أبدا كما صرح به الشارح في شرح الارشاد وصرح فيه أيضا بان سيد المشتركة والبعضة يجوز نظرها الى ما عدا ما بين سرتها وركبتها وقديروا بان نظر الرجل أقوى لأن التمتع به بالإصالة لخارجه من النظر ما لم يجز للمرأة ولقوة حاجته جاز النظر اليه معا وفي شرح الروض وساقى انه مباح نظر الرجل الى مكاتبته انتهى فانظر عكسه (قوله فينظر ان الخ) وقوله يلحقان الخ اعتمد ذلك مر (قوله وانما حل نظره لامتة المشتركة) ينبغي ان البعضة كالشركة لأن البعض الحركه البعض المماثل لا غير في

منها ذلك لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانهم أو التابعين غير أولى الاربعة ويلحقان بالمحرم أيضا في الخلوة والسفر وقول الآخر لا أحسب في تحريره مسغره مع خلافا ممنوع قال السبكي ولا خلاف في جواز دخوله عليهن بغير حجاب لا في نحو حل المس وعدم نقض الوضوء به وانما حل نظره لامتة المشتركة لأن المالكية أقوى من المملوكية فابيع للمالك ما لا يباع للمملوك كذا قيل

وفضيت محل نظر هال كاتبا والمشتري بينهما وبين غيرهما وقد صرحوا بخلافه فالذي ينبغي في الفرق ان ملحظا نظر السيدة الحاجة وهي متشبهة مع الكتابة أو الاشتراك ولا كذلك في السيد ويؤيده نقل المأوردى الاتفاق على ان العبد (١٩٧) لا يلزمه الاستئذان الا في الاوقات الثلاثة

ودلوه بكثر حاجته الى  
السحول والخروج والمخالطة  
قال بعضهم والمحرّم البالغ  
يستأذن مطلقا ونظر غيره  
فيه والنظر متجه فالوجه انه  
لا يلزمه الاستئذان الا فيها  
كالمرأى الاجنبى بل أولى  
وأطال المصنف في مسودة  
شرح المذهب وكثيرون  
من المتقدمين والمتأخرين  
في الانتصار لمقابل الاصح  
في العبد وأجابوا عن الآية  
بانها في الاماء المشتركة  
وعن خبر أبي داود ان  
فاطمة رضى الله عنها  
استترت من عبد وهبه صلى  
الله عليه وسلم لها وذاها  
به فقال ليس عليك لباس  
انما هو أبوك وغلامك بانه  
كان صيدا للغلام يختص  
حقيقته وبأنه واقع حاله  
محملة وفيه نظر لانها  
قوية والاحتمال بعندها  
وبعزة العدة في الاخر  
فكيف بالماليك مع ما غالب  
بل اطردهم من الفسوق  
والفجور لكن يتأمل ماس  
من اشتراط غدا التهما  
يندفع كل ذلك ثم رأيت  
الاذرى ذكر ذلك ولان  
العماد احتمال الجواز في  
بعض بينه وبينها مهابة  
في نوبتها لاحتمال حاجتها  
الى خدمته وقبالة مشتركة  
هايات فيه شربها والوجه

سم (قوله ان ملحظا نظر السيدة) الصدر مضاف لمفعوله اه وشدي وكتب عليه سم انضمامه يتأمل  
حزمة كل على الاجنبى فكالم يمنع ملك الغير لبعضها محل نظره فكذا حرية بعضها ثم رأيت الشارح في شرح  
الارشاد صرح محل نظر سيد المشتركة أو البعض اما بين سرتهم أو كبتها وعكسه وكذا صرح في شرح  
في هذا الفرق فلعن فيه تحكما اه (قوله الحاجة) أى حاجة العبد (قوله الاشتراك) هذا واضح اذا كان  
بينهما مهابة ونظرت في غير نوبتها اما اذا لم تكن بينهما مهابة أو كانت فظنرت في نوبتها فالحاجة موجودة ثم  
ما ذكر في المشرك يأتى مثله في البعض اه عش وقوله ونظرت في المناسب للمقام ونظر بالتذكير  
الكلام كما مر عن الرشيدى في نظر العبد الى سبيته لا في عكس (قوله ولا كذلك في السيد) أى في نظره الى  
مملوكته اه رشيدى (قوله ويؤيده) أى الفرق المذكور وقد يقال ان ما نقله المأوردى انما يناسب الجزء  
الاول من الفرق دون الثاني (قوله الا في الاوقات الثلاثة) أى التي تضمن فيها ثيابهم المذكورة في قوله تعالى  
ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم الآية اه شرح الروض (قوله مطلقا) أى  
في أى وقت كان (قوله الا فيها) أى الاوقات الثلاثة (قوله اما قبل الاصح) وهو أنه يحرم نظره لسيدته اه  
معنى (قوله في الاماء المشتركة) والمغفلين الذين لا يشتهون التسامع معنى وشرح الروض (قوله المشتركة) كانت  
أسقعه المعنى (قوله وعن خبر أبي داود الخ) عطف على قوله عن الآية (قوله أن فاطمة الخ) عبارة المعنى قال  
صلى الله عليه وسلم لفاطمة وقد آتاها ومعه عبد قد وهبه لها وعليها ثوب اذا قعت به رأسها لم يباع رجلها واذا  
غطت به رجلها لم يبيع رأسها فلما رآها النبي صلى الله عليه وسلم ما تلقى قال انه ليس عليك لباس انما هو أبوك  
وغلامك اه (قوله وقد آتاها الخ) جملة حاله وقوله به أى العبد (قوله انما هو أبوك الخ) أى الداخل  
اه عش (قوله ذكر ذلك) أى قوله لكن يتأمل ما مر الخ (قوله هيات) أى السيدة (قوله شربها)  
مفعول هيات وقوله مطلقا أى وجدت المهابة أم لا (قوله مع ما فيه) أى العبد البعض والمشتري (قوله وهو  
من قارب) الى قول المتن ويحل في النهاية الاقوله ويحتمل خلافه وقوله ثم رأيت الى مخرج (قول المتن كالبالغ)  
أى في النظر اما السحول على النساء الاجانب بغير استئذان فانه جائز الا في دخوله عليهن في الاوقات الثلاثة التي  
بعضن فيها ثيابهم فلا بد من استئذانه فيه اه معنى وفي ضم ما حاصله قضية كلام شرح الروض حزمة  
الخلوة على المراهق ولا ينافيه ما قدمه الشارح من جواز دخوله بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة لان الدخول  
لا يستلزم الخلوة اه (قوله كالمجنون) أى البالغ اه عش (قوله يخالف ماس) أى على محل سم وهو

حزمة كل على الاجنبى فكالم يمنع ملك الغير لبعضها محل نظره فكذا حرية بعضها ثم رأيت الشارح في شرح  
الارشاد صرح محل نظر سيد المشتركة أو البعض اما بين سرتهم أو كبتها وعكسه وكذا صرح في شرح  
الروض بذلك الا العكس فلم يصرح به (قوله وقضيت الخ) قديقال قضيت أى حزمة نظر المشتركة كمال  
سيدا وهو خلاف ماس عن تصريح شرح الارشاد (قوله وقد صرحوا بخلافه فالذي يتجه الخ) اعتمد  
ذلك مر (قوله ان ملحظا نظر السيدة الخ) يتأمل في هذا الفرق فلعن فيه تحكما (قوله والمحرّم البالغ) بقى  
غير البالغ وفي كثر الاستاذ بعد ذكر ان العبد لا يلزمه الاستئذان الا في الاوقات الثلاثة وكذا في الطغفل المميز  
ولو ابتاع بعد البلوغ يستأذن على أمه مطلقا كما قاله بعضهم وفيه نظر لا يخفى انتهى (قوله فالوجه الخ)  
اعتمد مر (قوله الا فيها) أى الاوقات الثلاثة (قوله في المتن وان المراهق كالبالغ) عبارة الروض والمراهق  
كالبالغ في النظر لا السحول في الاوقات الثلاثة ويمنعه الولي كالمجنون والمميز أى غير المراهق كما في شرحه والمحرّم  
بنسب أو رضاع أو مصاهرة الخلوة ونظر ما فوق السرعة تحت الركبة انتهى وقوله شرحه أى غير المراهق  
يقضى حزمة الخلوة على المراهق ولا ينافيه ما قدمه من جواز دخوله بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة  
لان الدخول لا يستلزم الخلوة (قوله وهو قور بالحسة عشر) أى فيما يظهر شرح مر (قوله يخالف ماس)

الحزمة مطلقا كما صرح به كلامهم ولا نظر للحاجة مع ما فيه من الحرية أو ملك الغير (و) الاصح (ان المراهق) وهو من قارب بالاختلام أى  
باعتبار غالب سنه وهو قور بالحسة عشر لا التسع ويحتمل خلافا (كالبالغ) فيلزمها الاحتجاب منه كالمجنون فان قلت هذا يخالف ماسرانه  
لا يلزمها ستر وجهها وكفها قلت يحتمل

ما هنا على ستماعداهما أو على ما إذا علمت منه تعدد النظر إليها أنه حينئذ يجزى للفتنة يلزم وليه نعم النظر كما يلزمه منه سائر المحرمات ولو ظهر منه تشوف للنساء فكالبالغ قطعا (١٩٨) والمرأة كالبالغة قبل وفي المراهق المجنون نظر اه وقضية تعليلهم الحاق المراهق

بالبالغ فقدمنا نقاني شرح وكذا عند الامن على الصحيح فراجع اه سيد عر (قوله على ستماعداهما) اي على وجوب ستره (قوله ويلزم له الخ) عطف على قوله فيلزمها الخ (قوله ولو ظهر منه الخ) اي المراهق بقربته دللت على ذلك اه ع ش (قوله بطله وراخ) متعلق بتعليمهم وقوله وحكايته الخ عطف على ظهور الخ وقوله انه اي المراهق المجنون ليس مثله اي البالغ (قوله بحث ذلك) اي ان المراهق المجنون ليس مثل البالغ اه كردى (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم سم وسيد عر اي وقوله انه لا بد الخ عطف على انه ليس الخ (قوله وما ياتي في ربه الخ) هذا ياتي في باب الصيال وقوله وفي كونه الخ هذا ياتي في باب موجبات الذية والضمير فهما راجع الى المراهق وقوله يضمن وفي نسخة الكردي من الشارح لا يضمن وهو الموافق لما ياتي (قوله لا بد فيه) اي المراهق المجنون وقوله هنا في كونه كالبالغ في النظر وقوله متيقظا العمل المراد به بقربته وما ياتي في الشارح قوة التمييز والافكا كونه ناظرا في عن اعتبار التيقظ الحقيقي وكونه منظورا لا يحتاج الى اعتباره فتأمل (قوله مع أمن الفتنة) الى المتن في النهاية الا قوله ونفسهما (قوله ونفسهما) خلافا للنهاية والمعنى كجسر (قوله كجسر) أي في المحرم (قوله فيجزم نظره) يعني ما ذكره ما بين السرة والركبة ونفسهما وقوله مطاقا أي وجد واحد من الشهوة وخوف الفتنة أم لا (قوله ولو من محرم) عبارة المعنى ولو من ابن وسيد ولا فرق بين ان يكون في جام وغيره ونقل القاضي حسين عن علي رضي الله تعالى عنه ان الفتنة في الجماع ليس بعورة اه (قوله ان المراهق) أي مع البالغ وقوله كالبالغ أي مع البالغ وقوله ومنظورا يعني تقييده بما اذا لم يصدق عليه حد الأمر (قوله ذلك فخذ الرجل) أي مثله بقية العورة حتى الفرج اه ع ش أي بشرط الحاجة كما ياتي (قوله وأمن فتنة) أي وعدم الشهوة (قوله وأخذ منه الخ) ينبغي تقييد كل من المأخوذ والمأخوذ منه بالحاجة ثم قلت وحينئذ يحتمل ان غير المصاحفة كالمصاحفة اه سم وعبارة الرشيدى الظاهر ان ذكر المصاحفة مثال وأمره لان الاطلاع عليه غالب وحينئذ فلا يأتى قول الشارح وأفهم تخصيصه اه (قوله مع ذينك) أي الحائل وأمن الفتنة اه ع ش (قوله تخصيصه) أي الاخذ (قوله غير وجهها) انظر ما وجهها والذي أفهمه التخصيص حرمة مش الوجه أيضا اه رشيدى ويأتى عن فتح المعين ما وافقه (قوله من وراء حائل) لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ مر اه سم اه ع ش ورشيدى (قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال من الوجه أيضا بل والكفين مظنة لاحدهما اه سم (قوله وحينئذ) أي حين التوجيه بذلك (قوله في ذلك) أي في حرمة مس سوى الوجه والكفين ولو بحائل رشيدى وع ش هذا التفسير انظر الصنيع الشارح والافق من رشيدى ان الذي أفهمه التخصيص حرمة مش الوجه أيضا (قوله ويؤيده اطلاقهم الخ) قد يمنع التأييد بان المعانقة كالحققة للشهوة بخلاف مجرد المس باليد مع الحائل اه ع ش (قوله ولو على أمرد) فيه تسامح (قوله وهو من) الى قول المتن قلت في النهاية الى قوله ومن زعم الى مع خوف فتنة (قوله من لم يباغ الخ) عبارة المعنى الشاب الذي لم تثبت له حية ولا يقال لمن أسن ولا شعر بوجهه أمرد بل يقال له نطابا لثلاثة اه (قوله غالبا) أي باعتبار العادة الغالبة للناس لاجنسه اه ع ش (قوله الرجال) أي السليمة الطبع (قوله مراده الخ) يتأمل اه سم (قوله مع خوف الخ) الى قول المتن قلت في المعنى (قوله مع خوف الخ) راجع الى المتن وقوله أو بشهوة عطف عليه (قوله بان لم يندرا الخ) بانه به على ان

بالبالغ يظهره على العورات وحكايته لها انه ليس مثله ثم رأيت الزركشي بحث ذلك أخذان كلام الامام وما ياتي في ربه اذا نظر من كوة وفي كونه يضمن اذا صبح عليه انه لا بد فيه هنا من كونه متيقظا وخرج بالمراهق غيره ثم ان كان بحيث يتكلى ما وراءه على وجهه فكالمحرم والافكا لعدم (و يحل نظر رجل الى رجل) مع أمن الفتنة بلا شهوة اتفاقا (الامام بين سرة وركبة) ونفسهما كجسر فيجزم نظره معاقا ولو من محرم لانه عور قال الاذرى والظاهر ان المراهق كالبالغ ناظر او منظورا ويجوز للرجل ذلك فخذ الرجل بشرط حائل وأمن فتنة وأخذ منه حل مصاحفة الاجنبية مع ذينك وأفهم تخصيصه الحل معهما بالمصاحفة حرمة مس غير وجهها وكفها من وراء حائل ولو مع أمن الفتنة وعدم الشهوة وعلمه فيوجه بانه مظنة لاحدهما كالنظر وحينئذ فيلحق بها الأمر في ذلك ويؤيده اطلاقهم حرمة معانقة الشاملة لكونها من وراء حائل (ويجزم) ولو على أمرد (نظر) شئ من بدن (أمرد) وهو من لم يبلغ أو ان طلوع

في أي محل مر (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم (قوله فكالمحرم) قضيته انه يستأذن في الاوقات الثلاثة (قوله في المتن الامام بين سرة وركبة) يخرج السرة والركبة مر (قوله قال الاذرى الخ) اعتمده مر (قوله وأخذ منه الخ) ينبغي تقييده كل من المأخوذ والمأخوذ منه بالحاجة قلت وحينئذ يحتمل ان غير المصاحفة كالمصاحفة (قوله من وراء حائل) لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ مر (قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال من الوجه أيضا بل والكفين مظنة لاحدهما (قوله مراده الخ)

اللعنة غالباً و يظهره ابتداءه بان يكون محسباً لو كان صغيرة لا شتهت للرجال ومن زعم انه محتمل مراده البالغ سن مجرد الاختلام فلا يأتى ما ذكرته مع خوف فتنة بان لم يندر وقوعها كما قاله ابن الصلاح أو (بشهوة) اجماعاً



وكذا كل منظور إليه فثابت ذكره فيه غير مطلقا بل يقتضي في بعض المواضع وفي بعض الأحوال من نفسه غيرا بينه وبين الملتحي وقريب منه قول السبكي هي ان ينظر فيلذون ثم يشته زيادة وقاع أو مقدمة فان ذلك زيادة في الفسوق وكثيرون يقتصرون على مجرد النظر والمحبة طائفتين سلامتهم من الاثم وليسوا بسلامين منه (قلت وكذا) يحرم نظره (غيرها) أي الشهوة ولو مع أمن الفتنة (في الاصح المنصوص) وان نازع في محكمات ولا جمع متقدسون ومتأخرون حتى بالغ بعضهم فزعم انه خرق للإجماع وليس في محله وان وافقه قول البلقيني يحل مع أمن الفتنة اجزاء وذلك لانه مظنة الفتنة كالأمر قبل قال في الكافي (١٩٩) هو أعظم انما مبالاة لا يحل بها وعالم

يؤمر وبالاحتجاب للمشقة في تركهم التعلم والاسباب واكتفاء بوجوب الغض عنهم الاحتاجة كما يأتي وقد بالغ السلف في التنفير منهم وسوهم الاتقان لاستعدادهم شرعا ووقع نظر بعضهم على أمره فاجبه فاجبر استأنفه فقال سترى غبه ففسى القرآن بعد عشرين سنة بشرط الحرمة مع أمن الفتنة وانتقاء الشهوات لا يكون الناظر محررا منسب وكذا رضاع أو مصاهرة على ما شئت له اطلاقهم ولا سيما ويظهر حل نظر مملوكه ومسوح اليه بشرطهما السابق وان يكون المتفاوت جليلا بحسب طبع الناظر لان الحسن يختلف باختلاف الطباع ويترك بين هذا والرجوع فيه اذا شرط في المينع مثلالا للعرف بناء على الاصح ان الملاحظة وصف ذلك بان المادارم على ما تزيده المبالغة وهو منوط بالعرف لا غير وهذا على ما قد يجزله فتنة وهو منوط بميل طبعه لا غير وانما لم يقتدوا النساء بذلك لان

يجرد الخوف لا يكفي في الحرمة وان كان هو المتبادر من الخوف فان الخوف يصدق بمجرد اجتماعه ولو على بعد فلا بد من ظن الفتنة بان كثرة وقوعها اه ع ش عبارة الغني وليس المعنى يخوف الفتنة غلبة الظن بوقوعها بل يكفي ان لا يكون ذلك فاقوا اه ولا يخفى ان هذا هو الظاهر (قوله وكذا) اسكل منظور اليه (الح) عبارة الغني ولا يخص هذا بالامررد كما هو بل النظر الى الملتحي والنساء المحارم بالشهوة حرام قطعا وانما ذكره فوطنة لمباعدة اه (قوله ذكرها) أي الشهوة فيه أي في نظر الامررد (قوله بحيث يدرك الح) أي باللذة وقوله فراقين الملتحي أي بحيث تسكن نفسه اليه بالآسكن صديروية الملتحي وقوله زيادة وقاع هو من إضافة الصفة الى الموصوف أي وان لم يشته وقاعا اذ ادعى مجرد اللذة اه ع ش (قوله تميز طريقة الرافعي) أي مع ما قدمه من الحكمة في ذلك اه وشدي (قوله وكذا) الح) عبارة الغني قال أي السبكي وكثير من الناس لا يقتصرون على فاحشة ويقتصرون الح) (قول المتن قلت وكذا) غيرها (الح) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بان المعتمد ما خرج به الرافعي خلافا لتصحیح المصنف شرح م ر اه ستم أقول ووافقه الغني فبسط في الرد على تصحيح المصنف وأقر النزاع وقول البلقيني الا تبين وكذا فعل في النهاية ثم قال فلم مما تقر ان ما قاله المصنف من اختياره لامن حيث المذهب وان المعتمد ما صرح به الرافعي اه (قوله فزعم انه) أي ما صححه المصنف (قوله وليس الح) أي ما زعمه البعض وكذا ضمير وان وافقه (قوله وذلك) راجع الى المتن ثم هو الى قوله بحسب طبع الناظر في النهاية وكذا في الغني الا قوله ويظهر الى وان يكون (قوله لانه) أي الامررد (قوله لا يحل بحال) أي ومع ذلك فالزنا بالرأه أشد انما من اللواطية على الراجح لما يؤدي اليه الزمان من اختلاط الانساب اه ع ش (قوله لم يؤمروا) أي المررد (قوله فاجبه) أي أحبه وقوله غبه أي عاقبه اه اكردي (قوله حل نظر مملوكه) أي الامررد وقوله اليه متعلق بنظر المضاف الى فاعله (قوله السابق) أي في شرح وان نظر العبد الى سيده فهو نظره ممسوح الح) (قوله وان يكون الح) عطف على ان لا يكون الح) (قوله بين هذا) أي جلال الامررد المنظور وقوله فيه أي الجلال (قوله بذلك) أي بالجليلة (قوله وخرج) الى قوله بدليل في النهاية الا قوله وانما الى والخلق (قوله بما يأتي) أي في شرح ومتى حرم النظر حرم المس (قوله فيعين مجي عمه الح) قد يمنع التعيين اظهر الفرق بين المحرم والاجنب اه سم (قوله والخالوة) عطف على المس وقوله به أي الامررد (قوله لكن ان حرم الح) فيه نظر اه سم (قوله والفرق الح) أي حيث تقيد حرمة الخلو بحرمة النظر ولم تقيد حرمة المس به اه سم (قوله وان كان الح) غاية لقوله فتحرر (قوله كما يأتي) أي في شرح ويباح ان لفصد الح) (قوله لا شتر اكهما) الى قوله ونازع في النهاية والغني (قوله بل كثير من الاماء) كالتركيات اه مغني (قوله لغوفها) أي الفتنة (قوله بالكاع) عبارة القاموس وامرأة الكاع كقطام لثيمة اه (قوله لاحتمال

يأثم لـ (قوله في المتن قلت وكذا) غيرها في الاصح الح) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بان المعتمد ما صرح به الرافعي خلافا لتصحیح المصنف شرح م ر (قوله فبحرم) اعتمده م ر (قوله فيعين مجي عمه هنا) قد يمنع التعيين اظهر الفرق بين المحرم والاجنب (قوله والخالوة) عطف على المس (قوله لكن الح) كذا م ر (قوله ان حرم الح) فيه نظر (قوله والفرق الح) أي حيث تقيد حرمة الخلو بحرمة النظر ولم لكل ساقطة لا تقطع ولان الميل اليهن طبعي وخرج بالنظر المس فيحرم وان حل النظر كاحرم به بعضهم وانما يتجس ان قلنا بما يأتي من مقتضى الروضة ان المحرم المرأة يحرم مسها مطلقا ما على المعتمد الا في من التفصيل فيعين مجي عمه هنا والخالوة بفتحهم لكن ان حرم النظر فيما اظهر والفرق بينهما وبين المس واضح بدليل اتفاقهم في المرأة على حل خلوها المحرم وانما اختلافهم في حل مسها وان كان معه أمرد آخر أو أكثر كما يأتي (والاصح عند الحقين ان الامة كالحرمة والله أعلم) لا شتر اكهما في الاثرة وخوف الفتنة بل كثير من الاماء يفوق أكثر الحرائر جلالا لافوقها فبهن أعظم وضرب عمر رضي الله عنه لامة استبرت كالحرة وقال أنتسبين بالحرائر بالكاع لا بد للعل لاحتمال

انه لا بد انهم الحارث بن ابي النضر هي اذ الاماء كن يقصدن الزنا والحارث كن يعرفن بالسستر ونازع فيه البلقيني وأطال بما أشار الاذعري لده  
 بك كرجع محققين صرحوا بذلك ذبان الادلة شاهدة له (والمرأة مع المرأة كرجل ورجل) فيحل حيث لا خوف فتنة ولا شهوة لها انظر ما عدا  
 سرتها وركبتها وما بينهما لانه عورة (والاصح تحريم نظره ذمية) وكل كافرة ولو حريية (الى) ما لا يدور في المهنة من (مسئلة) غير سيدتها ومحرما  
 لفهوم قوله تعالى أنسألهن ولا تهنأفن (٢٠٠) تصفها الكافر يقتنها وصح عن عمر رضي الله عنه منعها من دخول حمام معها ودخول

الذميات على أمهات المؤمنين  
 الواردة في الاحاديث الصحيحة  
 دليل لما صححه من حل  
 قمارها منها ما يدور في المهنة  
 واعتمد جمع ما اقتضاه المتن  
 من انها معها كالأجنبي  
 وأقضى المصنف أي بناء  
 على ما في المتن بحرمه كشف  
 نحو وجهها الذميمة لانها  
 قعينها على ما يخشى منه  
 مفسدة وهو وصفها لمن  
 قد تفتن به وعلى محرم اذ  
 الكافر مكلف بالغرو ع  
 على ما مر ولا يحرم نظر  
 المسلم له اخلافا لمن توقف  
 فيه اذ لا يحد ذور وجهه  
 ومنها فاسقة بسحاق أو  
 غيره كزنا أو قيادة فيحرم  
 التكشف لها (و) الاصح  
 (جواز نظر المرأة الى بدن  
 أجنبي سوى ما بين سرتها  
 وركبتها) وسواهما أيضا  
 كما مر (ان لم تخف فتنة) ولا  
 نظرت بشهوة لنظر عائشة  
 رضي الله عنها الحبيشة  
 يلعبون في المسجد والنبي  
 صلى الله عليه وسلم يراها  
 وفاق نظرها اليها بان بدن  
 عورة ولذا وجب ستره  
 بخلاف بدنه (قلت الاصح  
 التحريم كقول) أي كنظره  
 (النهاية الله أعلم) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر بميونة وأم سلمة وقد رآهما ينظران لابن أم مكتوم بالاحتجاب  
 منه فقالت له أم سلمة أليس هو أعني لا يبصر فقال أعمى وان أعمى ألسما تبصرانه وليس في حديث عائشة انها نظرت وجوههم وأبدانهم وانما  
 نظرت لعمى وجوههم ولا يلزم منه تعمد نظر البدن وان وقع بلا قصد صرفتهما أو ان ذلك قبل نزول آية الحجاب أو وعائشة لم تبلغ النساء  
 قال الجلال البلقيني وما اقتضاه المتن من حرمه نظرها لوجهه ويديه بلا شهوة وعندئذ من الفتنة لم يقل به أحد من الأصحاب وورد بان استدلالهم  
 بما مر في قصة ابن أم مكتوم والجواب عن حديث عائشة

أنه الخ) عبارة النهاية والمغني لاحتمال قصده بذلك نفى الاذاع عن الحارث لان الاماء كن الخ تخشى أنه اذا  
 استترت الاماء حصل الابداع للحارث فامر الاماء بالتكشف ويحترزن في الصيانة عن أهل القصور اه (قوله  
 ونازع فيه الخ) عبارة المغني قال البلقيني في تصحيحه وما ادعاه المصنف أنه الاصح عند المحققين لا يعرف وهو  
 شاذ يخالف لا طلاق نص الشافعي في عورة الامة وتخالف لما عليه جمهور وأصحابه انتهى وهذا ما علمه عمل  
 الناس ولكن الاول أحوط اه (قوله صرحوا) نعت ثابث الجمع (قوله بذلك) أي بما ادعاه المصنف وكذا  
 منه يره (قوله فيحل حيث) الى قوله ومثلها في النهاية والمغني الا قوله سرتها وركبتها وقوله ودخول الذميات  
 الى واعتمد جمع (قوله لانه عورة) أي ما ذكر من السرة والركبة وما بينهما (قوله غير سيدتها ومحرما)  
 عبارة المغني والنهاية \* (تنبيه) \* محل ذلك في كافرة غير محرم للمسلمة وغيره لو كثر لها أمامها ما فيجوز  
 له ما انظر اليها اه (قوله لفهوم قوله تعالى أنسألهن) فلا جاز لها الا ما لم يبق للتخصيص فائدة اه  
 مغني (قوله منها) أي الكتابات وقوله معها أي المسلمات اه مغني (قوله دليل لما صححه) قد يقال  
 الدخول لا يستلزم النظر بل المنع أي للاستلزام هنا وجهه منه فيما سياتي في قصة نظره عائشة الى الحبيشة كما هو  
 ظاهر اه سيد عمر (قوله لما صححه) أي في الروضة وأصلها اه نهاية (قوله من حل نظرها منها الخ)  
 وهو المعتمد نهاية ومغني (قوله أي بناء الخ) اعتمده مر اه سم أي والمغني (قوله بحرمه كشف الخ)  
 يعني بانه يحرم على المسلمة تمكين الكافرة من النظر اليها (قوله وعلى محرم) عطف على قوله على ما يخشى الخ  
 (قوله اذ الكافر الخ) قد يقال الذي استظهره ثم مكلف بالغرو ع والجمع عليه او هذا ليس منها كما هو واضح  
 فليتأمل اه سيد عمر (قوله ومثلها الخ) خلافا للنهاية والمغني ورجع ع ش ما اختاره الشارح عبارة  
 وما قاله أي ج ظاهر لان ما عدا لوجه حرمه نظر الكافرة موجود فيها ينبغي أنه يحرم على الامرء التكشف لمن  
 هذه حالته ما ذكر اه (قوله فاسقة الخ) قد يقال عدم تقيده المنقو واليه بالعفة يقتضي حرمه نظرها  
 لفاسقة أخرى وهو متجه اه سيد عمر (قوله وسواهما الخ) خلافا للنهاية والمغني (قوله كما مر) أي مرارا  
 (قوله أي كنظره) الى قوله ورد في المغني والى المتن في النهاية (قوله ينظران) لعل التذكير باعتبار الشخصين  
 (قوله أو أن ذلك الخ) عطف على وليس الخ (قوله أو وعائشة الخ) عطف على قوله قبل نزول الخ أي أو بعده  
 ولكن كانت عائشة لم تبلغ الخ وكان الاولى اسقاط واول العطف عبارة النهاية وأما عائشة الخ وجهه اذ المغني  
 أو كانت عائشة الخ (قوله لم تبلغ الخ) أي بان لم تراها اذ ذلك اه رشدي (قوله ورد بان استدلالهم الخ)  
 في هذا الوجه كالذي بعده نظر ظاهر لاحتمال انكار النبي صلى الله عليه وسلم على ميونة وأم سلمة لنظرهما غي  
 الوجه والكفين وأن الوجوب الذي قاله ابن عبد السلام لمنع النساء من رؤية غير الوجه والكفين اه  
 رشدي أقول أو من النظر المؤدى الى الفتنة كما يشي عليه قوله الآتي أي وقد علم منها الخ (قوله في أنه لا فرق)  
 تنبيه حرمه النسبه (قوله ولو حريية) أي وان كانت قريبة غير محرم كثر (قوله غير سيدتها ومحرما)  
 قال في شرح الروض اما ما ما فيجوز لهما النظر اليها انتهى (قوله من حل نظرها منها الخ) اعتمد  
 الحل مر (قوله أي بناء الخ) اعتمده مر (قوله ولا يحرم نظر المسلمة لها) كذا مر (قوله ومثلها  
 فاسقة بسحاق الخ) وقول ابن عبد السلام والقاسقة مع العيفة كالكافرة مع المسلمة مردود كما قاله البلقيني

اي  
 منه فقالت له أم سلمة أليس هو أعني لا يبصر فقال أعمى وان أعمى ألسما تبصرانه وليس في حديث عائشة انها نظرت وجوههم وأبدانهم وانما  
 نظرت لعمى وجوههم ولا يلزم منه تعمد نظر البدن وان وقع بلا قصد صرفتهما أو ان ذلك قبل نزول آية الحجاب أو وعائشة لم تبلغ النساء  
 قال الجلال البلقيني وما اقتضاه المتن من حرمه نظرها لوجهه ويديه بلا شهوة وعندئذ من الفتنة لم يقل به أحد من الأصحاب وورد بان استدلالهم  
 بما مر في قصة ابن أم مكتوم والجواب عن حديث عائشة

صرح في انه لا فرق و برده أيضا قول ابن عبد السلام جازما به حزم المذهب يجب على الرجل سد طاعة تشرف المرأة منها على الرجال ان لم تنه  
بنبيه اى وقد علم منها تعدد النظر اليهم ومن دبت نظرها اليه للخطبة كهو اليها (ونظرها ٢٠١) الى محرمها كعكسه أى كتنظرها اليها

فتنظر منه ما عدا ما بين الصرة  
والركبة ومن الحاقهما بما  
بينهما خلافا لما يوهمه كلام  
شارح (ومنى حرم النظر  
حرم المس) بلا حائل وكذا  
معان خاف فتنة بل وان  
أنها على ما قبل المس  
أولى بالحسرم لانه أبلغ في  
اثارة الشهوة فلو أنزل به  
أفطر أو بالنظر فلا يحرم  
من شئ من الأمر على ما  
مر ومن عورة المعانل أو  
المحرم وقد يحرم النظر دون  
المس كان أماكن طيبيا  
معرفا العلة بالمس فقط  
وكعضو أجنبية تمان يحرم  
نظره فقط ودبر الحليسة  
يحرم نظره أى على ضعف  
والاصح حرمتهما في الأول  
وجوازهما في الثاني وما  
أفهمه المتن انه حيث حل  
النظر حل المس أغلبي أيضا  
فلا يحل لرجل من وجسه  
أجنبية وان حل نظره نحو  
خطبة أو شهادة أو تعليم ولا  
لسيدة من شئ من بدن  
عبيدها وعكسه وان حل  
النظر وكذا المعسوح كما  
مر وما قبل وكذا غير غير  
مراهق لا يحل مسه وان  
حل النظر مردود وما حل  
نظره من المحرم فلا يحل  
مسه كعكسها وان حلها  
وتقبلها بلا حائل لغير حاجة  
ولا شقة بل وكيدها على ما

أى بين الوجه والكفين وغيرهما اه عش ويجوز أن المعنى بين نظر الرجل الى الأجنبية وعكسه (قوله  
ومن دبت نظرها اليه للخطبة) وقول المصنف كهو اليها قد يتعبد به معنى (قوله خلافا لما يوهمه الخ)  
أى وللنهاية والمعنى (قوله وان أمنها على ما) أى في شرح ويحل نظر رجل الى رجل الا الخ اه سم (قوله  
لانه أبلغ) الى قوله وما أفهمه في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله اى كل ما الى وفي شرح مسلم (قوله من الأمر)  
أى الاجنبى (قوله على ما) أى في شرح قلت وكذا غير هاهنا الاصح المنصوص اه سم (قوله وقد يحرم  
الخ) معتمد اه عش (قوله يحرم نظره) أى فقط (قوله حرمتهما) أى النظر والمس وكذا ضمير جوازهما  
وقوله في الاول أى في عضو الأجنبية المبين وقوله في الثاني أى دبر الرز ووجه والامة (قوله أيضا) أى كمنطوقه  
(قوله فلا يحل الخ) الغاء للتعليل (قوله مس وجه أجنبية) أى بلا حائل أخذ مما ذكره في شرح ويحل نظر  
رجل الى رجل الخ لكن قدمنا هناك عن الرشيدى الميل الى الاطلاق وهو الظاهر ثم رأيت في دفع المعين  
ماتنه وحيث حرم نظره حرم مسه بلا حائل نعم يحرم مس وجه الأجنبية مطلقا اه (قوله وان حل نظره) أى  
وأن الفتنة والشهوة (قوله أو تعاليم) أى على القول به اه سم (قوله مردود) أى فيحل نظره ومسسه  
لكن قال سم قضية كونه كالمحرم أن يأتى في مسه تفصيل من المحرم الى آخر ما ذكره فليراجع اه عش  
(قوله وما حل نظره الخ) عطف على قوله لا يحل لرجل الخ عبارة المعنى ومن الثاني أى مما استثنى من المفهوم  
المحرم فانه يحرم مس يعلى الام ونظرها وغير ساقها ورجلها كفى الروضة لكنه يخالف لما في شرح مسلم  
للمصنف من الاجماع على جواز مس المحارم وجمع بينهما يجعل الاول على مس الشهوة والثاني على مس  
الحاجة والشقة وهو وجه حسن اه وسببى عن شرح الارشاد مثله (قوله من المحرم) وكذا من غير هاهنا على  
ما مر في قوله وأفهم تخصيصه الحل الخ اه عش (قوله وتقبلها الخ) لا يخفى ما في عطفه على بطنها الواقع  
مثلا محل نظره الخ (قوله بلا حائل الخ) راجع لقوله فلا يحل مسه (قوله لغير حاجة) ومن الحاجة ما حرت به  
العادة من حل لرجل المحرم ونحوه كغسلها ما وتكيس ظهره اه عش (قوله لكن قال الاسنوى الخ)  
ضعيف اه عش (قوله أنه) أى ما اقتضاه عبارة الروضة (قوله وسببه) أى مقتضى عبارة الروضة اه  
عش (قوله أن الرافعى عبر) أى فى أصل الروضة (قوله وهو) أى تعبير الرافعى (قوله ولا مس الخ) أى ولا  
يحل مس الخ اه عش (قوله فغير المصنف) أى فى الروضة (قوله المشروط فيه تقدم الاثبات الخ) أى  
غالبوا لا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما أوضحه السعدى المطول كما في والله لا يجب كل

وان حزم به الزركشى شرح مر (قوله و برده أيضا قول ابن عبد السلام) كذا شرح مر (قوله وان أمنها  
على ما) أى في شرح ويحل نظر رجل الى رجل الاما بين سرته وركبته (قوله ويحرم من شئ من  
الأمر على ما) أى في شرح قلت وكذا غير هاهنا الاصح المنصوص (قوله والاصح حرمتهما) أى  
النظر والمس في الاول أى عضو الأجنبية (قوله أو تعليم) أى على القول به (قوله وكذا غير غير مراهق)  
قضية كونه كالمحرم أن يأتى في مسه تفصيل من المحرم وفي شرح الارشاد وقضية كلامه حل المس من كبيرة  
لغيره أى من لم يبلغ حدا يشتهى عرفا وعكسه وهو محتمل ويحتمل حرمته لانه أبلغ فلا يلزم من حل  
النظر حله ولان الاجتزاع عن النظر مع الصغر بشق عفاف المس انتهى وفيه أيضا بعد ذلك أما غير المراهق  
فان كان ميرا فالحرم وان كان غير ميرا فان لم يحل ما رآه فحضوره كغييبته ويجوز ان يكشف له انتهى  
فلينأمل هذا مع أول الحاشية (قوله مردود) كذا مر (قوله المشروط فيه تقدم الاثبات الخ) أى غالبا  
والا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما أوضحه السعدى المطول كما في والله لا يجب كل

( ٢٦ ) - (شروانى وابن قاسم) - (سابع ) اقتضته عبارة الروضة لكن قال الاسنوى انه خلافه اجماع الامة

وسببه ان الرافعى عبر بسلب العموم المشروط فيه تقدم النفي على كل وهو ولا مس كل ما يحل نظره من المحارم أى بل بعضه كقولك لا يحل لفلان  
فزوج كل امرأه فغير المصنف بعموم السلب المشروط فيه تقدم الاثبات على كل فقال يحرم من كل ما حل نظره من المحرم

كل ما لا يجوز نظره منه حتى يطابق ما ذكره أعنى الاستنوى أو لا من شرط سلب العموم فقوله المشروط فيه إلى آخره يتعين ناويله بأن المراد بتقديم الإثبات على كل تاخر النفي عنها على أنه يأتي في الإلزام ذلك تحقيق تتعين مراجعته وفي شرح مسلم محل من رأس المحرم وغيره مما ليس بعورة أجماعاً أي حيث لا شهوة ولا خوف فتنة بوجه سواء أفسد الحاجة أم شفقة بغير أصله وغيره بحيث يدل متى واستحسنه السبكي لأن حيث اسم مكان والقصدان كل مكان حرم نظره حرم مسسه رمى اسم زمان وليس مقصودا هنا ورد منع عدم قصد بل قد يقصد إذا اجنبية يحرم مسهاو بعد نكاحها محل وبه دلتاها يحرم والطفلة تحل ثم تحرم وقبل زمن نحو معاملة يحرم ومعه يحل (ويبان) أي النظر والس (لفسد وحجامة وعلاج) للحاجة لكن بحضرة موانع خلوة كحجور أو زوج أو امرأة ثقة حل شاعور جل بامرأتين ثقتين يحتملها وليس الأمران كما رأيتين خلافاً لما في نسخة لان ما علوا به فيها من استحباب ركن بحضرة الأخرى لا يأتي في الأمرين كما صرحوا به في الرجلين

مختار خور وغيره اه سم (قوله أي كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التأويل بذلك ليظهر السلب الذي ذكر أن المصنف عبر بعمومه لأن العبادة في الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومها اه سم وفيه أن التأويل المذكور لا يفيد السلب المطلوب هنا وإنما يفيد أنه يقول مثلاً أي كل ما حل نظره من المحرم لا يحل مسه كما يظهر من مراجعة علم المعاني (قوله حتى يطابق ما ذكره الخ) كان المراد بهذا الكلام أن ما ذكره أولاً من أن شرط سلب العموم تقدم النفي على كل يقتضي أن يكون شرط عموم السلب تاخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن المصنف ليس فيها نفي فضلا عن تاخره عن كل فتقول بالنفي ليظهر فيها ذلك اه سم وقدم ما في ذلك التأويل فتنبه (قوله محل من رأس المحرم الخ) أي بحائل وبدونه اه عش (قوله وغيره) أي غير الرأس (قوله مما ليس بعورة) عبارة شرح الارشاد يحرم مس ساق أو بطن محرمة كامه وتقبيلها وعكسه بلا حاجة ولا شفقة والاجاز وعليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالاجماع مس المحارم في الرأس وغيره مما ليس بعورة اه وحيث جاز تقبيل المحرم هل يشمل تقبيل الغم اه سم أقول قضية إطلاقهم الشمول (قوله سواء أفسد الحاجة أم شفقة) يقتضي ذلك عدم جواز عدم القصد مع انتفاءهم ماو يحتمل جواز حيث لا نه صلى الله عليه وسلم قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه نهاية قال عش قوله ويحتمل جوازه أي ومع ذلك فالمعتمد ما قدمه من الحرمة عند انتفاء الحاجة والشفقة وما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن الصديق محمول على الشفقة اه ويظهر رجحان ما جرى عليه المعنى من الجواز عبارة والذي ينبغي عدم الحرمة عند عدم القصد وقد قبل صلى الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه (قوله وليس) أي الزمان (قوله يمنع عدم قصده) أن أراد مطلقاً فلا يلا في السؤال وإن أراد هنا فالقلم شاهد صدق على عدم قصد الزمان هنا وبغير أصله إلى المتن في المعنى (قوله يحرم) أي النظر اه عش (قول المتن لغصد وحجامة) ومثل النظر لها منظر الخائن إلى فرج من تحت منظر القابلة إلى فرج التي قولها اه معنى (قول المتن وعلاج) من عطف العام على الخاص (قوله للحاجة) إلى قوله ويمسح في المعنى الأقوله وليس الأمران إلى وبشرط وإلى المتن في النهاية (قوله بامرأتين ثقتين) ومنه يؤخذ أن محل الاكتفاء بامرأة ثقة أن تكون المعالجة ثقة أيضاً اه عش (قوله وليس الأمران) أي ولا أكثر منهما اه عش (قوله لأن ما علوا الخ) محل نظره وتصريحهم بما ذكر في الرجلين لا يؤيده إلا يلزم من عدم استحباب الرجل من الرجل في الفعل عدم استحبابه معه في الانفعال بل هما أولى بما ذكر من المرأتين ثم رأيت المحشى سم قال ما لفظه قوله لا يأتي في الأمرين قد يقال بل يأتي لأن

مختار خور وغيره (قوله أي كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التأويل بذلك ليظهر السلب الذي ذكر أن المصنف عبر بعمومه لأن العبارة في الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومها (قوله حتى يطابق ما ذكره) كان المراد بهذا الكلام أن ما ذكره أولاً من أن شرط سلب العموم تقدم النفي على كل يقتضي أن يكون شرط عموم السلب تاخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن المصنف ليس فيها نفي فضلا عن تاخره عن كل فتقول بالنفي ليظهر فيها ذلك اه سم وقدم ما في ذلك التأويل فتنبه (قوله محل من رأس المحرم الخ) أي بحائل وبدونه اه عش (قوله وغيره) أي غير الرأس (قوله مما ليس بعورة) عبارة شرح الارشاد نعم يحرم مس ساق أو بطن محرمة كامه وتقبيلها وعكسه بلا حاجة ولا شفقة والاجاز وعليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالاجماع مس المحارم في الرأس وغيره مما ليس بعورة الخ انتهى وحيث جاز تقبيل المحرم هل يشمل تقبيل الغم (قوله وليس مقصودا هنا ورد الخ) أقول لا يخفى أن المصنف ذكر أولاً الحكم نظر الاجنبية بالاشتباه كونها أجنبية ولم يتعرض لانتقالها من صفة الاجنبية إلى غيرها وحكم نظر الصغيرة باعتبار كونها صغيرة ولم يتعرض لانتقالها من صفة الصغر إلى غيرها وهكذا حيث ذكر بعد ذلك حكم المس وأنه تابع للنظر في الحكم لا يفهم من ذلك إلا أن المقصود بيان حكم مس من بين حكم نظره لا بيان حكم الاجنبية بعد زوال كونها أجنبية والصغيرة بعد زوال صغرها فقول السبكي وليس مقصودا هنا كلام صحيح عند التأمل الصحيح وقول الراد بل قد يقصد أن أراد في نفسه مسلم ولا رد أو هتافه ونوع فهذا الرد غير ملائق للمردود تامل (قوله لا يأتي في الأمرين) قد يقال بل يأتي لأن الذكر قد لا يستحي بحضرة مثله إذا كان

مسلم و کافر آه و واقعه

لاذرى على تقدم الكافرة

على ذلك شمالاً في الامم ومن

وَنَحْنُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَتَغْيِرْنَا وَنَحْنُ



والنظر لغير ذلك مفسق على ما قاله الماوردي وقضيته انه كبيرة لكن في عدمهم للصغار وما يخالفه وتكاف الكسف للتحمل والادعاء فان امتنع  
أمرت امرأه أو نحوها بكشفها قال السبكي وعند تكاثر الأدب أن يعرفها الشاهدان بالنسب أو بكشف وجهها لان التحمل عند النكاح  
منزلة الاداء وفي ذلك بسط (٢٠٤) ذكرته في الفتاوى وياتي بعضه ولو عرفها الشاهدان في الثياب لم يتحقق للكشف فعليه يحرم

الكشف حينئذ اذا لم حاجة اليه ومتى خشي فتنة أو شهوة لم ينظر الا ان تعين قال السبكي ومع ذلك ياتم بالشهوة وان أثيب على التحمل لانه فعل ذو وجهين وقال بعضهم ينبغي الحل مطلقا لان الشهوة أمر طبعي لا ينك عن النظر فلا يكف الشاهد بازائها ولا يؤخذ بها كما لا يؤخذ الزوج بعقل قلبه لبعض نسبه والحاكم بعقل قلبه لبعض الخصوم والذي يتجه حل الاول على ما اختاره والثاني على خلافه كما يقتضيه ما نظره ويبحث الزركشي ان حل نظر الشاهد مفرع على المذهب انه لا يكفي تعريف عدل أماعلى ما عليه العمل كما ياتي في الشهادات فلا يشك في امتناعه وفيه نظر لاننا وان قلنا به النظر أحوط وأولى وكفى بذلك حاجة بجورقه (وتعليم) لامرد وأنثى كما صرح به السياق خلافا لما يؤولهم كلام

والنظر لغير ذلك الخ) وفاقا للمغني وخلافا لانهية عبارته والنظر لغير ذلك عند غير مفسق خلافا لما وردى لانه صغيرة اه (قوله لغير ذلك) أي لغير ما ذكر من الامور المجوزة له اه عش (قوله وتكاف الكسف الخ) لعله اذا لم تعين المحارم أو النساء لكن قوله السابق وان تيسر وجود نساء الخ قد يقتضي أنها تكاف ذلك مطلقا وفيه نظر اه سم (قوله أمرت امرأه الخ) أي قهر اعلمها أو يتلف مريدا للكشف بها بحيث لا يؤذيها ولا يتلف شيئا من أسبابها فلو امتنعت وأدت محاولة لكشفها لا تلافى شيء من أسبابها فانها تظهر ضمنا له لنسبة التلف اليه اللهم الا أن يقال ان امتناعها من التمكين من الكشف ومعالجتها مقتضى لاحالة التلف عليها ومسقط للضمان ومن أسبابه فالأقرب ضمان الامتنع لان ذلك نشأ من امتناعها فنسب اليها اه عش أقول قضية هذا التعليق عدم الضمان في الصورة الاولى كما أشار اليه آخر (قوله لا بد الخ) أي في محبة النكاح حتى لو شهد على شخص بانه تزوج أو يتزوج امرأه من غير معرفة تسبها ولا صورته لم يصح النكاح على ما هو المتبادر من هذه العبارة ثم رأيت في جريد لكلام على نكاح الشغار ما يصح بعدم اشتراط معرفة الشهود لها اه عش (قوله منزل منزلة الاداء) أي وأداء الشهادة لا بد لاعتداده من معرفة المشهود وعليه بنسبه أو عينه اه عش (قوله منزل الاداء) لعل الانسب منزلة التحمل (قوله وياتي بعضه) أي بعد الكلام على نكاح الشغار اه عش (قوله فعليه الخ) لم يتقدم مرجع الضمير عبارة المغني قاله الماوردي قال الزركشي وقضيته تحريم النظر حينئذ اه (قوله الا ان تعين) وياتي مثل ذلك في جميع الصور التي يجوز فيها النظر ما عدا الخطبة على ما صرح فيها وقوله ينبغي الحل أي حل النظر للشهادة اه عش (قوله مطلقا) أي وجد خوف الفتنة أو الشهوة أولا (قوله حل الاول) أي قول السبكي ياتم بالشهوة وقوله والثاني أي قول البعض يحل مطلقا وقوله مفرع على المذهب معتمد وقوله اماما عليه العمل ضعيف وقوله كما ياتي في الشهادة أي من الاكتفاء بتعريف العدل وقوله وفيه نظر معتمد ايضا وقوله وان قلنا به أي بكفاية تعريف العدل المرجوح اه عش (قوله النظر الخ) الاولى لكن النظر الخ (قوله لامرد وأنثى) كذا في النهاية والمغني وفي سم مائه عبارة الكنز لامرد وأنثى ان فقد فهمما الجنس الى آخر ما سجد كره الشرح من الشروط اه أي بالشمول للأنثى (قوله هذه) أي مسألة جواز النظر للتعليم (قوله وانما يظهر) أي ما انفرد به المنهاج من جواز النظر للتعليم (قوله ذلك) أي التعليم اه مغني (قوله بشرط فقد الجنس الخ) وانما يحتاج لهذه الشروط حيث لم يكن غير من توفرت فيه أمهر على ما قدمه في العلاج اه عش (قوله كما يدل له الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعذر مع انه حكم بتعذره اه سم (قوله قوله) أي المصنف وقوله تعذر تعليمه أي تعليم المطلق للمطلقة (قوله انتهى) أي كلام السبكي (قوله وقال جمع الخ) اعتمد المغني والنهاية فقالوا واعتمدانه يجوز النظر لامرد وغيره للتعليم واجبا كان أو

أي فلا يحرم (قوله مفسق على ما قاله الماوردي الخ) قاله مر في شرحه والنظر لغير ذلك غير مفسق خلافا لما وردى لانه صغيرة اه (قوله وتكاف الكسف للتحمل) لعله اذا لم تعين المحارم أو النساء لكن قوله السابق وان تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون الخ قد يقتضي أنها تكاف ذلك مطلقا وفيه نظر (قوله والذي يتجه حل الاول الخ) كذا صرح مر (قوله وفيه نظر الخ) كذا صرح مر (قوله لامرد وأنثى الخ) عبارة الكنز لامرد وأنثى ان فقد فهمما الجنس الخ ما سجد كره الشارح من الشروط (قوله كما يدل له الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعذر مع انه حكم بتعذره (قوله وقال جمع الخ) اعتمد

كالعالمات قوموا بتعين فيه ذلك من الصنائع المحتاج اليها بشرط فقد جنس ومحرم صالح وتعذره من وراء حجاب ووجود مانع خاوة أخذها من في العلاج لا فيجب كابدله قوله الا في الصادق تعذر تعليمه على الاصح وعله الرافعي بخشية الوقوع في التهمة والخلو للحرمة ومقابلته يعلمها من وراء حجاب بغير خاوة قال وجهان متفقان على تحريم النظر اه وقال جمع لا يتقيد الحل بالواجب وفرقوا بين هذا وما في الصادق بان تعليم المطلق عند مع الطمع لسبق مقرب الالفة بخلاف الاجنبي

وعليه فلا بد من تلك الشروط هنا أيضا ونظائر أنها لا تعتبر في الأمر ذلك عليه الإجماع الفعلي ويتجه اشتراط العدة فيهما كما ملوك بل أولى (ونحوها) كلمة ريدشراهما فيمنظر ما عدا عورتها كما يحكم لها أو عليها أو يحلفها أو ما يجوز النظر في جميع ما مر (بقدر الحاجة والله أعلم) فلا يجوز أن يجاوز ما يحتاج إليه لأن ما حل لضرورة بقدره وهو من ثم قال الماوردي لو عرفها الشاهد بنظرة لم تجز ثانية أو برؤية بعض وجهها لم يجز له رؤية كله وما في البحر عن جهو ومن القتها أنه يستوعبه مبني على الضعف السابق من حل نظره وجهها حيث لا فتنة ولا شهوة وكل ما حل له نظره منها الحاجة يحصل لها نظره منه للعاجة أيضا كالعائلة (٢٠٥) وغيرها ما مر \* (فرع) \* وطئ حليته متفكر في محاسن أجنبية حتى خيل إليه أنه يطؤها فهل يحرم ذلك التفكير والتخيل اختلاف في ذلك جمع متأخرون بعد أن قالوا إن المسئلة ليست منقولة فقال جمع محققون كابن الفركاخ وجمال الاسلام ابن البرزى والكامل الزداد شارح الارشاد والجلال السيوطي وغيرهم يحل ذلك واقتضاه كلام النقي السبكي كلامه على قاعدة سد الترائع واستدل الأول لذلك بحديث أن الله تعالى تجاور لا متى ما حدثت به أنفسها ولو كان حديث ليس في ذلك بل في خاطر العصية كالزنا ومقدماته أولا فلا يؤخذ به إلا أن صمم على فعله بخلاف الهاجس والواجس وحديث النفس والعزم وما نحن فيه ليس بواحد من هذه الخمسة لأنه لم يخطر له عند ذلك التفكير والتخيل فعل زنا ولا مقدمة له فضلا عن العزم عليه وإنما الواقع منه تصور فيع بصورة حسن فهو متماثل

منسودا بارأنا منع من تعليم الزوجة ما طاعة لان كلام من الزوجين تعلقت آماله بالآخر فصاير لكل منهما طمعة في الآخر فنع لذلك اه (قوله وعليه) أي قول الجمع المعتمد وقوله تلك الشروط أي المارة من السبكي بقوله بشرط فقد جنس الخ (قوله وظاهر) إلى المتن في النهاية (قوله وظاهرها) أي الشروط اه عش (قوله لا تعتبر في الأمر) فقد يقال من جعلتها فقد افتقد الجنس وعدم اعتبارها ليس من مواضع الإجماع الذي أشار إليه فليتأمل ثم رأيت المحشى سم قال مائنه قوله وظاهر الخ فيه نظره اه فان كان إشارة إلى ما ذكرته فواضع أو إلى جميع الشروط فيرده ما نقله الشرح من الإجماع اه سيد عمر أقول يورج الثاني ما قدمته عنه من الكثرة أنفا (قوله فيهما) أي في الأمر ومعه اه عش عبارة السيد عمر قوله فيهما أي في العلم والمنع سواء أمار أو الأمر فيهما يظهر نعم لو تعدد وجود علم عدل أو لم يكن المتعلم عدلا فهل يغفر مطلقا للحاجة أو في الواجب العين من العسل وما يضطر اليه من الصنائع محل نظر فليتأمل وليراجع اه أقول قضية ما مر في شرح وشهادة من قوله ومتى خشى فتنة الخ الأول ثم قد قدمنا في بحث نظر العبد إلى سيده عن الرشدي وسيد عمر ما يفيد أنه لا يعتبر في تعليم الرجل الأمر عدالة المتعلم (قوله كلمة) إلى الفرع في النهاية والمغنى (قوله كلمة ريدشراهما) أي أو عدا ترد المرافعة اه مغنى (قوله ما عدا عورتها) عبارة المغنى ما عدا بين السرة والركبة اه (قوله فرع) إلى قوله في كلامه في النهاية (قوله ابن البرزى) بكسر الباء نسبة لبدن الكنان كما ذكره الشارح في صلاة الجمعة (قوله يحل ذلك) معتمد اه عش (قوله واستدل الأول) أي الجمع المحققون غير السبكي اه كرده (قوله ولكرده) أي هذا الاستدلال (قوله في ذلك) أي التفكير والتخيل (قوله من هذه الخمسة) عبارة في فتح المبين في شرح الحديث السابع والثلاثين ما نصه قال أي السبكي في حليته ما حاصله ما يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب الأولى الهاجس وهو ما يليق فيها ثم حريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد على فعل أو لا ثم الهم وهو ما يرج قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالهاجس لا يؤخذ به إجماعا لأنه ليس من فعله وإنما هو شيء طرقة ففهر اعليه وما بعده من الخاطر وحديث النفس وإن قدر على دفعهما لكنهما مرفوعان بالحديث الصحيح وهذا مراتب الثلاث لأجل أنه في الحسنات أيضا لعدم القصد والهم فقد بين الحديث الصحيح أنه بالحسنة تكتب حسنة وبالسبئية لا تكتب سبئية فان تركها الله كتبت حسنة وان فعلها كتبت سبئية واحدة وأما العزم فالحقون على أنه يؤخذ به بحذف وعلم بذلك أن مراد الشارح هنا بالواجس الخاطر وبالعزم الهم (قوله تصور فيع) وقوله بصورة حسن كل منهما بالإضافة (قوله وقوع وطئ) مفعول تخيله وقوله أنه عازم الخ فاعل يلزم (قوله هي الظاهر) مفعول فرض الخ وقوله تلك الخ بدل من يجوز أن يكون قوله هي بدلا عن موطئه راجعا إلى حليته ويكون قوله تلك الخ مفعول فرض الخ (قوله كراهة ذلك) أي التفكير والتخيل (قوله ورد الخ) قد يجاب أنه أراد الكراهة اصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الأولى اه سم (قوله

مر (قوله وظاهرها) لا تعتبر في الأمر) فيه نظر (قوله ويتجه الخ) كذا مر (قوله وما في البحر الخ) كذا شرح مر (قوله ورد الخ) قد يجاب بأنه أراد الكراهة اصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الأولى

لوصف الثاني منذ كر للوصف العارض باعتبار تخيله وذلك لا يحذور فيه إذ غايته أنه تصور شيء في الذهن غير مطابق للخارج فان قلت يلزم من تخيله وقوع وطئه في تلك الأجنبية أنه عازم على الزنا ثم اقلت ممنوع كما هو واضح وإنما لا يلزم فرض موطئه هي تلك الحسنة وقد تقرر أنه لا يحذور فيه على أن لو فرضنا أنه صم إليه خطو الزنا تلك الحسنة لو ظفر بها حقيقة لم يأنم إلا أن صمم على ذلك فافتح أن كلام التفكير والتخيل حال غير تلك الخواطر الخمسة وأنه لا يأنم إلا أن صمم على فعل المعصية بتلك التخيلة لو ظفر بها في الخارج قال ابن البرزى ويبنى كراهة ذلك ورد بان الكراهة لا بد فيها من شيء خاص

أى وإن استغيد من قياس أو قوة الخلاف في وجوب الفعل فيكره تركه كغسل الجمعة أو خمرته فيكره كعب الشطر نج اذ لم يصح في النهي عنه حديث ونقل ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء انه يستحب في حرمه لانه يصون به دينه واستقر به بعض المتأخرين من اذا صح قصده بان نحشى تعلقها بقلبه واستأنس له بما في الحديث الصحيح من رأى امرأه أعجبت به انه يأتى امرأته فيواقعها اه وفيه نظر لان ادمان ذلك التخييل يبق له تعلقا بما تلك الصورة فهو باعث على التعلق به الا انه قاطع له وانما القاطع له تناسي أو صافها وخطو رها بباله ولو بالتدريج حتى ينقطع تعلقها بأرأسها قال ابن الحاج المالكي يحرم على من رأى امرأه أعجبت به وأتى امرأته جعل تلك الصورة بين عينيه وهذا نوع من الزنا كما قال علماءنا فمن أخذ كوزا يشرب منه (٢٠٦) فتصور بين عينيه انه خمر فشربه ان ذلك الماء يصير حراما عليه اه ورده بعض المتأخرين

وان استغيد الخ) غاية والضمير راجع الى النهي خاص (قوله او حرمته) عطف على وجوب الفعل وقوله فيكره  
 اى الفعل وقوله عنه اى لعب الشطر نج (قوله انه يستحب) اى التخييل المذكور (قوله منا) اى الشافعية  
 (قوله تعلقها بقلبه) فيه قلب والاصل تعلق قلبها (قوله واستأنس) اى البعض له اى الاستحباب (قوله  
 بانه) متعلق بامر (قوله انتهى) اى قول البعض (قوله جعل تلك الخ) فاعل يحرم (قوله علماءنا) اى السادة  
 المالكية (قوله ان ذلك الخ) مقول قال (قوله ورده) اى ابن الحاج المالكي وكذا ضمير مذهب في الموضوعين  
 الا اثنين وضمير واقف الا (قوله واصحابنا) اى الشافعية وقوله بانه اى تلك القاعدة (قوله انتهى) اى  
 كلام بعض المتأخرين الراد على ابن الحاج المالكي (قوله على هذه الاراء) اى قول جمع محققين  
 بالحل والاباح وقول ابن البري بالكره وقول بعض العلماء بالاستحباب وقول ابن الحاج المالكي بالحرمة  
 (قوله بينها) اى صورة المرأة (قوله فنع) اى الله تعالى ويحتمل انه يبيّن المغسول وقوله من التني نائب فاعله  
 (قوله بان تبنى الزنا بغلانة) لا يخفى بعد دلالة الآية عليه (قوله كلامه) اى القاضى (قوله قال) اى الزركشى  
 (قوله وغلطوا الخ) من كلام الزركشى (قوله وكلاهما) اى التميمي على فعل الزنا والرضا به (قوله هذا) بدل  
 من كلام القاضى وقوله من استدلال الخ فاعل لم يتأمل وقوله به اى كلام القاضى وقوله للحرمة اى الحرمة  
 التفكير والتخييل السابقين وقوله عنه اى عن الاستدلال المذكور (قوله انتهى) اى كلام من اجاب الخ  
 (قوله وان بحث الخ) غاية (قوله وان بحث الزركشى الخ) اعتمده المغنى والنهاية فقالوا واللفظ الاول قال  
 الزركشى ولا يجوز للمرأة ان تنظر الى عورت زوجها اذا منعها منه بخلاف العكس اه وهذا ظاهر وان  
 توقف فيه بعض المتأخرين اه (قوله منعها الخ) فان منعها حرم عليها النظر لايابن سرته وركبته اه يجزى  
 عن الزيادة وفي عش عن سم عن مرميا وافقه (قوله ولو الفرج) الى التني في النهاية والمغنى الا قوله  
 وعليه ينبغى الى وخرج (قوله ولو الفرج الخ) راجع الى المتن (خرج) \* الخلاف الذى في النظر الى الفرج  
 لا يجزى في مسه لا تنفاه العلة ولم ارا احدا قال بتحريم مس الفرج له وان كان واضحا لم يصحوا بذلك ورايت  
 في كتب الحنفية انه لا باس بالرجل ان يمس فرج امرأته والمرأة ان تمس فرج زوجها سبى اه سم على  
 جوعلى وجهه انه محرك للشهوة بلا ضرر فيرتب عليه اه عش (قوله مع الكراهة) فيكره لكل منهما  
 نظر الفرج من الاخر ومن نفسه بلا حاجة اه مغنى (قوله وذلك) راجع الى المتن لكن صنيع المغنى  
 والنهاية كالصرح في رجوعه للفرج (قوله لان الحق له الخ) قد يشكل على قوله السابق وان منعها اه  
 (قوله وان بحث الزركشى الخ) اعتمد بحتم (قوله ولو الفرج) (خرج) \* الخلاف الذى في النظر الى  
 الفرج لا يجزى في مسه لا تنفاه العلة ولم ارا احدا قال بتحريم مس الفرج له وان كان واضحا لم يصحوا بذلك  
 ورايت في كتب الحنفية انه لا باس بالرجل ان يمس فرج امرأته والمرأة ان تمس فرج زوجها سبى اه  
 (قوله لان الحق له لاله) قد يشكل على قوله السابق وان منعها

بانه في غاية البعد ولا دليل عليه وانما بناء على قاعدة منهية في سدد الذرائع وأعجابنا لا يقدح ولونها ووافقه الامام ابن الزاهد وهو شافعى غفله عن هذا البناء اه وقد بسطت الكلام على هذه الآراء الاربع في الفتاوى ويثبت ان قاعدة مذهبنا لا تدل لما قاله في المرأة وقررت بينها وبين صورة الماء بفرق واضح لا غبار عليه فراجع ذلك كله فانه مهم فان قلت يؤيد التحريم قول القاضى حسين كيجزى النظر لا لا يحل يحرم التفكير فيما لا يحل لقوله تعالى ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من التني ما لا يحل كما منع من النظر لا لا يحل قلت استدلال القاضى بالآية وقوله عقبها فنع من التني الخ صريحان في ان كلامه ليس فيما نحن فيه من التفكير والتخييل السابقين وانما هو في حرمته تمنى حصوله لا لا يحل له بان يبنى

الزنا بغلانة أو ان تحصل له نعمة فلان بعد ما بيناه ومن ثم ذكر الزركشى كلامه في قاعدة حرمته تبنى الرجل حال أخيه من دين سم  
 أو دنيا قال والنهي في الآية التحريم وغلطوا من جعله للتنزيه نعم ان ضم في مسئلتنا الى التخييل والتفكير تمنى وطهرنا زنا فلا تشارك في الحرمة لانه حيث شد مصمم على فعل الزنا راض به وكلاهما حرام ولم يتأمل كلام القاضى هذا من استدلاله للحرمة ولا من اجاب عنه بانه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التخييل اذ التفكير اعمال الظرفى الشئ كفى القاموس اه (والزوج) والسيد في حال الحياة (النظر الى كل بدنهما) أى الزوجة والمملوكة التي تحل ونكسه وان منعها كما اقتضاه اطلاقهم وان بحث الزركشى منعها اذا منعها ولو الفرج لكن مع الكراهة ولو حاله الجماع وباطنه أشد وذلك لانهم يحل استمتاعه وعكسه وللخير الصحيح احفظوا وتلك الامن زوجتك وأمتك أى فهى أولى ان لا تحفظ منه لان الحق له لاله

ومن ثم لم يمتنع كنهه من

التمتع ولا عكس وقيل يحرم  
نظر الفرج لحب إذا جامع  
أحدكم زوجته أو أمته  
فلا ينظر إلى فرجها فان  
ذلك نورث العصى أي في  
الناظر أو الولد أو القلب  
حسنه ابن الصلاح وخطأ  
ابن الجوزي في ذكره في  
الموضوعات ورد بان أكثر  
المحدثين على ضعفه وأنكر  
الفارقي حريان خلاف في  
حرمة نظره حالة الجماع وقول  
الداري لا يحل نظر حلقة  
الدبر قطعا لأنه ليست محل  
استمتاعه ضعيف في النهاية  
وعبرها وجرى عليه يحل  
التلذذ بالدبر من غير إيلاج  
لان جملة أجزائها محل استمتاعه  
الماحرم الله تعالى من الإيلاج  
وعليه ينبغي كراهة نظره  
خروج من الخلاف وخروج  
بالنظر المنس فلا خلاف في  
حله ولوللقرين وبمحال الحياة  
ما بعد الموت فهو كالبحر  
وبالنسبة لتحل زوجته معتدة  
عن شبهة ونحوها متعجوبة  
فلا يحل له الا نظره ما دام ابن  
سرتها وركبتها (تبيينه)  
كل ما حرم نظره من أومنها  
متصلا حرم نظره منفصلا  
كقلامه بدأورجل والفرق  
مبنى على مقابل الصحيح في  
قوله وكذا وجهها الخ وشعر  
امرأة وعانة رجل فتجب  
موارثهما والمنازعة في  
هذين بان الاجماع الفعلي  
بالقائم مافي الجماعات والنظر

سم أي ويؤيد بحث الزركشي الذي اعتمدته النهاية والمغني (قوله لم يمتنع كنهه من) أي حيث لم يلحقها ضرر بذلك  
كما هو ظاهر وتصدق في ذلك وقوله تمكينه أي وان تكرره ع ش (قوله خطأ) أي ابن الصلاح (قوله  
ورد) أي تحسين ابن الصلاح رشيدى وع ش (قوله وأنكر الفارقي) وهو ممنوع بان الخبر المذكور  
مصرح بخلافه اه شهاية عبارة المغني ونخص الفارقي بخلافه بغير حالة الجماع وجرى عليه الزركشي  
والدميري وهو ممنوع فان الحديث المذكور مصرح بحالة الجماع اه وعلم بذلك أنه كان الاولى أن يقال  
في حل نظره (قوله وعليه) أي على مافي النهاية وغيرها (قوله كراهة نظره) أي دبر الحليلة وقوله من الخلاف  
أي للداري (قوله فهو كالبحر) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد عليه لغير حاجة وشققة  
وتقدم في الجنازة ما يخالف بعض ذلك اه سم عبارة النهاية فلا يحل بشهوة اه قال ع ش قوله فلا  
يحل بشهوة أي النظر وأقهم حل النظر بلا شهوة إلى جميع بدنها اه (قوله معتدة عن شبهة) أي فلا يحل  
نظره إلى شيء من بدنها مطلقا اه ع ش (قوله ونحوها متعجوبة) ومكاتبه وموضوعة ومشركة ويحرم  
بنسب ورضاع ومصاهرة ونحو ذلك فيحرم عليه نظره منها إلى ما بين السرة وركبة دون ما زاد اه معنى (قوله  
كما حرم نظره) إلى قوله والمنازعة في المغني والى قوله وبحث استثناء الاب في النهاية (قوله كقلامه بدأورجل)  
عبارة المغني كشعر عانة ولوم من رجل وقلامه طفر حرة ولوم من يدها اه وعبارة فقع المعين كقلامه بدأورجل وشعر  
امرأة وعانة رجل اه (قوله والفرق) أي بين قلامه طفر اليد والرجل حيث جاز نظر الاول وحرم نظر الثاني اه  
ع ش (قوله وشعر امرأة) ينبغي أو رجل بناء على حرمة نظرها إليه قال في الأنوار وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم  
النظر اليه منفصلا قال ويحب على من حلق عانته مواراة شعرها فلا ينظر اليه انتهى اه سم (قوله فتجب  
موارثهما) أي قلامه الطفر وشعر المرأة وعانة الرجل وإطلاق القلامه شامل لقلامه طفر الرجل وقياس القلامه  
تعدى ذلك إلى جميع أجزائه حتى شعر الرأس فليراجع اه ع ش أقول وتقدم عن المغني وفقع المعين تقييد  
القلامه بكونها من طفر الحرة (قوله والمنازعة الخ) عبارة النهاية والمنازعة الخ مردودة اه (قوله والمنازعة  
الخ) اعتمدها المغني عبارته واستبعد الأذرى الوجوب قال والاجماع الفعلي في الجماعات على طرح ما تنازع من  
امتشاط شعور النساء وحلق عانات الرجال اه وليس في كلام الشيخين ما يدل على الوجوب والادوية ما قاله  
الأذرى اه (قوله في هذين) أي شعر امرأة وعانة رجل ويحتمل أن الضمير للقلامه والشعر (قوله بذلك)  
خبر أن الاجماع الخ والاشارة لوجوب المواراة وقوله قدمت الخ خبر قوله والمنازعة الخ (قوله وما قيل الخ) أي

(قوله فهو كالبحر) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد لغير حاجة أو شققة وتقدم  
في الجنازة ما يخالف بعض ذلك (قوله كقلامه بدأورجل) عبارة الروض كشعر عانة وقلامه طفر  
قال في الأنوار ويحرم النظر إلى قلامه وجلها دون قلامه يدها ويده رجله انتهى وهو في المسئلة الاولى مبني  
على الضعيف القائل بأنه لا يحرم نظره وجه الحرة وكفيها ان لم يخف فتنة وهو الذي عليه الأكثر لا سيما  
المتقدمون كما قاله في الروضة لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما طفر منها وهو مفسر بالوجه موال كعين  
لكن عليه بكرة وفي الثانية ممبني على الضعيف القائل بان نظره المرأة إلى الرجل جائز الا ما بين السرة والركبة  
وقد جزم به في الأنوار قبل ذلك قال ويحرم عليها النظر عند خوف الفتنة مطلقا قدم حرف ليوارة قال في شرحه  
وجوب ما اقتضاه كلام القاضي لئلا ينظر اليه أحد واستبعد الأذرى الوجوب الخ اه وقياس وجوب  
مواراة قلامه طفر قدم المرأة لحرمه النظر اليه وجوب مواراة قلامه طفر الرجل لحرمة نظره المرأة اليها قال في  
الأنوار ولو أبين شعر الامة وطفرها ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى إلى المتصل اه وهو  
مبنى على ان الامة لا يحرم النظر اليها الا بين السرة والركبة منها وهو ما جزم به قبل قال وقيل هي كالحررة ولا  
يخفى ان التقييد بالحررة لا ياتي على الصحيح السابق ان الامة كالحررة وقد يقال ان وجوب المواراة لا ياتي على  
جواز خروج النساء سافرات وعلى الرجال غص البصر الا أن يفرق (قوله وشعر امرأة) ينبغي أو رجل  
بناء على حرمة نظرها اليه قال في الأنوار وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم النظر اليه منفصلا اه ثم قال ويجب

التيما بذلك قدمت في بحث الانتفاع بالشارع في احبها الموان ما رده فراجعته قال القاضي

تقييد القاعدة كلها حرم نظرها الخ (قوله كسعر) عبارة النهاية كفضلة أو شمر اه قال ع ش تعبيرها أى  
الفضلة قد يشمل بول المرأة فيحرم نظرها لمن علم بأنه بول امرأة وفي كلام سم مائنه هل بول المرأة كدم فدها  
فيحرم نظرها أولا ويفرق بما يؤخذ من كلامه الآتى مع العلم بأنه جزء من يحرم نظرها فان البول لا يعد جزءا  
بخلاف الدم فيه نظرها أقول الأقرب عدم الحرمة لعل به اه وأقول الفرق بين البول والغاية تحكم وكذا  
ان يراد بالفضلة غيرهما تحكم (قوله ينبغي حله) خبر مالم يميز الخ وقوله غفلة الخ خبر ومما قيل (قوله ويحرم  
مضاجعة رجلين الخ) وكالمضاجعة ما يقع كثيرا في مصر فامن دخول اثنين فاكتر مغطس الحمام فيحرم ان يخيف  
النظر أو المس من أحدهما العورة الآخر اه ع (قوله عارين الخ) ويجوز نومهما في فراش واحد مع عدم  
التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمتنع مع التجرد في فراش واحد وان تباعداه نهاية (قوله وان لم يتماسا)  
عبارة المغنى وشرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش اه (قوله وبحت استثناء الاب الخ)  
أى والكلام مع العرى كالمصريح الصنيع اه سم (قوله لخبر صحيح فيه) أى فى الاستثناء وكذا قوله  
لذلك (قوله بعد الخ) خبر وبحت الخ (قوله وبفرض دلالة الخبر الخ) عبارة شرح الروض وظاهر ان محله  
أى الاستثناء فى مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حمل ذلك أى الخبر على الولد الصغير اه  
(قوله واذا بلغ) الى قوله وقد يوجد فى المغنى والى قوله وقضية اطلاقهم فى النهاية (قوله ويجب التفريق) أى  
عند العرى كما قاله شيخنا الشهاب الرملى لان ذلك أى العرى معتبر فى الجانب فبالك بالبحارم لاسيما الآباء  
والامهات نهاية ومعنى (قوله وانما بض الخ) أقروا المغنى عبارة ولا دلالة فيه أى الخبر كما قاله السبكي وغيره على  
التفريق بينهم وبين آباءهم اه (قوله السابق) أى فى قوله لخبر صحيح فيه (قوله قد يؤدى الى محظور الخ)  
ولا ينافى هذا ما تقدم من تقييد الحرمة بالرجلين والبارتين مع ان ما هنا شامل للام مع انبساط التقييد فيما  
مر مجرد التصور لا الاحتراز اه ع (قوله حرمة تحكيهنا) أى من بلغ عشر سنين ذكرا أو أنثى وأمه وأبيه  
أو أخيه وأخته (قوله ولو لمع عدم التجرد) خلافا للنهاية والمغنى كما مر (قوله ومن التجرد الخ) عطف على  
قوله من التلاصق (قوله وليس يبعد) أى ما تقتضيه اطلاقهما من حرمة ما ذكر (قوله ويكره الخ) كذا فى  
النهاية \* (فائدة) \* أفاد السبكي عن أى عبد الله بن الحاج وكان رجلا صالحا وعالمه انه كان يذكر انه يكره  
النوم فى الثياب وان السنة العرى عند النوم أى ويتعطف بشيابه أو بغيرها وتسكن مصاحفة الرجلين والمرأتين  
نعم على ما تقدم من حرمة نظر الامرء الجليل تحزم مصاحفة امرأتين المس أباح من النظر قال العبادى ويكره  
مصاحفة من به عاهة كبدام أو برص وتكره العائقة والتقبيل فى الرأس والوجه ولو كان المقبل أو المقبل صالحا  
الاقدام من فقر أو تباعد لقائه عرفا فها مسنة ويأتى فى تقبيل الامرء ما مر ويسن تقبيل الطفل ولو ولد غيره  
شفقة ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح ويسن تقبيل يد الحى الصالح ونحوه من الامور والدينية كعلم وشرف  
وزهديكره ذلك لغناه ونحوه من الامور الدنيوية كشوكته وجاهته عند أهل الدنيا ويكره حتى الظهر

على من خلق عاتمه موازاة شعرها لا ينظر اليه اه (قوله وكدم فصد مثلا) هل بول المرأة كدم فصددها  
فيحرم نظرها أولا ويفرق بما يؤخذ من قوله الآتى مع العلم بأنه جزء من يحرم نظرها فان البول لا يعد جزءا  
بخلاف الدم فيه نظرها (قوله وان لم يتماسا) قال فى شرح الروض وان كان كل منهما فى جانب من الفراش  
اه (قوله وبحت استثناء الاب والام) نقله فى شرح الروض عن السبكي وغيره ثم قال وظاهر ان محله فى  
مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حمل ذلك على الولد الصغير اه (قوله وبحت استثناء الاب  
والام) أى والكلام مع العرى كالمصريح الصنيع (قوله واذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين الخ)  
ويجوز نومهما فى فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر والمتنع مع التجرد فى فراش واحد  
اوان تباعدا شرح مر (قوله عشر سنين) نازع الزركشى فى اعتبار العشر بحديث الدارقطنى الصريح فى  
اعتبار السبع وقد أضع ذلك فى شرح الروض (قوله ويجب التفريق) أى عند العرى كما قاله شيخنا  
الشهاب الرملى لان ذلك معتبر فى الجانب فبالك بالبحارم لاسيما الآباء والامهات شرح مر

وكدم فصد مثلا وما قيل  
مالم يميز بشكله كسعر  
ينبغي حله غفلة عما فى  
الروضة فانه نقل ذلك  
احتسالا للامام ثم ضعفه  
بانه لا اثر للتباعد مع العلم بأنه  
جزء من يحرم نظرها ويحرم  
مضاجعة رجلين أو امرأتين  
عاريين فى ثوب واحد وان  
لم يتماسا وبحت استثناء  
الاب أو الام لخبر صحيح فيه  
بعد جد أو بفرض دلالة  
الخبر لذلك يتعين تأويله  
بما اذا تباعدا بحيث أمن  
تماس ورؤية قطعوا اذا بلغ  
الصبي أو الصبية عشر  
سنين ويجب التفريق بينه  
وبين أمه وأبيه وأخته  
وأخيه كذا قاله واعترضا  
بالنسبة للاب والام للخبر  
السابق وقد بوجهما قاله  
بان ضعف عقل الصغير مع  
امكان احتلامه قد يؤدى  
الى محظور ولو بالام وقضية  
اطلاقهما حرمة تحكيهنا  
من التلاصق ولو مع عدم  
التجرد ومن التجرد ولو مع  
البعد وقد جمعهما فراش  
واحد وليس يبعد لهما  
قرارته وان قال السبكي  
يجوز مع تباعدهما وان  
اتحد الفراش ويكره  
للانسان نظر فرج نفسه  
عينا



\* (فصل في الخطبة بكسر الخاء وهي التماس النكاح) (تخل خطبة تخلى عن نكاح وعدة) تصرح بتعريضها وتحرّم خطبة المنكوحه كذلك اجاعا فيها ما سيعلم من كلامه انه يشترط خلوها أيضا من بقية موانع النكاح ومن (٢٠٩) خطبة الغير قبل رد على مفهومه المعتدّة عن

وطء شبهة لحل خطبتها مع عدم خلوها من العدة المانعة

للسكاح لان ذال بعدة ليس

له حق في نكاحها وعلى

منطوقه المطلقة ثلاثا فلا

تخل بطلانها خطبتها حتى

تتكسر زوجا غيره وتعد منه

اه ورد الاول بان الجائر

انما هو التعريض خلافا

لمن زعم جواز التعريض لها

وهو مفهوم من قوله الاتي

لا تصرح المعتدّة فساوت

غيرها والثاني بانه لا يتوهم

الورد فيه لابعدة

الاول وقبل نكاحها وهذه

قام بها مانع فحسب تكليسه

محرم له فكلا ترد هذه لان

المراد الخطبة من جميع الموانع

كما تقرر وانما خلاصان

الكلام فيهما لا ترد تلك

لذلك وبهذا يندفع أيضا

قول بعضهم برد عليه اجماعه

حل خطبة الامة المستقرشة

وان لم يعرض السيد عنها

وفيه نظر لما فيه من ايدائه

اذهي في معنى الزوجة اه

والذي يتجه حرمة مطلقا

مالم تقم قرينة ظاهرة على

اعراض السيد عنها ومحبة

لتزويجها ووجوب دفعها

ان هنا مانعا هو افسادها

عليه بل مجرد علمه بامتداد

نظر غيره لها مع سؤاله في

ذلك ايداعه أي ايداعه

فرض الامن عليها من الفساد

وقد عرف ان انتفاء سائر

مطلقة الكل اختلفت الناس وأما السجود له فإمام ويسن القيام لأهل الفضل من علم أو صلاح أو شرف أو نحو ذلك أكثر مما لا ريب وتخيما قال في الروضة وقد ثبت فيه أحاديث صحيحة اه معنى وأكثر ما ذكر في لروض وشرحه مثله

\* (فصل في الخطبة) \* (قوله في الخطبة) أي وما يتبعها من حكم من استشير الخ اه ع ش (قوله بكسر الخاء) الى قوله قيل في المغني والى المتن في النهاية (قوله وهي) أي شرعا ولغة اه ع ش (قوله التماس الخ) أي التماس الخطيب النكاح من جهة الخطوبة بمعنى وعش (قول المتن وعدة) أي وتسري كما يأتي اه ع ش (قوله خطبة المنكوحه) أي وأما المعتدّة فسيأتي في المتن اه رشدي (قوله كذلك) أي تصرح بتعريضها أيضا (قوله فيهما) أي في الحل والحرم (قوله وسيعلم من كلامه) أي بعونه ما قرره في والافليس في كلامه ما يعلم منه ذلك اه ع ش (قوله أيضا) الاولى تأخير عن الجار والمجرور (قوله قيل الخ) واقفه أي صاحب القيل المغني (قوله لحل خطبتها الخ) عبارة المغني فان الاصح القطع بجواز خطبتها من له العدة وبقوله ممن له العدة يعلم عدم ملاقة جواب الشارح الاتي للسؤال (قوله المطلقة ثلاثا) أي بعد انقضاء العدة اه رشدي (قوله خطبتها) ومنها توافقته معها على ان تزوج غيره لتحل له فيحرم اه ع ش (قوله انتهي) أي كلام صاحب القيل (قوله وهو) جواز التعريض فقط (قوله فساوت) أي المعتدّة عن شبهة اه ع ش (قوله بعد عدة الاول الخ) لانها حينئذ يصدق عليها انها خالية عن نكاح وعدة اه سم (قوله فكلا لا ترد الخ) متعلق بقوله الاتي لا ترد الخ (قوله هذه) أي الخلية المحرم (قوله لان المراد الخ) وقد يقال المراد لا يدفع المراد (قوله كما تقرر) أي بقوله وسيعلم الخ (قوله وانما خلاصا) أي النكاح والعدة (قوله تلك) أي المطلقة ثلاثا (قوله وبهذا) أي بامارديه الثاني (قوله برد عليه) أي المنطوق (قوله وان لم يعرض الخ) الوالوالحال وقوله وفيه نظر أي في الحل اه ع ش (قوله لما فيه) أي في الحل أو فيما ذكر من خطبة المستقرشة (قوله حرمة) أي ما ذكر من خطبة المستقرشة اه ع ش (قوله مطلقا) أي تصرح بتعريضها (قوله ومحبة) عطف على اعراض الخ (قوله ومحبة لتزويجها) الظاهر ان مثلها ما لو تساوى عنده تزويجها وعدمه اذ المداور على عدم تأذيه لاعلى ميله اه سدد (قوله بل مجرد علم الخ) الاولى بل مجرد سؤال غيره في ذلك المشرع بامتداد نظره لاياداه الخ (قوله في ذلك) أي تزويجها متعلق بالسؤال وقوله ايداع الخ خبر لقوله بل مجرد ويحتمل ان قوله في ذلك خبر مقدم لقوله ايداع الخ والخلة خبر لقوله بل مجرد الخ (قوله وبهذا) أي بامارديه الثاني أو بقوله وقد عرف الخ (قوله وقياسه الخ) كذا في نسخ الشارح وهو صريح في انه من كلام الماوردي وليس كذلك وانما هو من كلام ابن النقيب كما يعلم من حواشي شرح الروض فلهذا لكتبة أسقطت من الشارح قال ابن النقيب قبل قوله وقياسه الخ اه رشدي وقوله من حواشي الروض الخ أي ومن المغني عبارة ولا بد ان يحل له نكاح الخطوبة فلو كان محبة أو بع حرم ان يتخطب خامسة اه الماوردي قال ابن النقيب وقياسه تحرّم خطبة من يحرم الجمع بينها وبين زوجته وكذا نانية السقيبه وثالثة العبد اه (قوله تحرّم نحو أخت الخ) أي تحرّم خطبة نحو أخت الخ على حذف المضاف (قوله ولم يرد ذلك البلقيني) قال الشهاب سم يمكن

\* (فصل في الخطبة) \* (قوله وعلى منطوقه المطلقة ثلاثا) يحتمل ان وجه الارادته يصدق عليها في حال عدة المطلق انها خالية عن نكاح وعدة بناء على أن المراد عدة غير الخطيب وحينئذ يشكّل قول الشارح الاتي والثاني بانه لا يتوهم الخ بل التوهم موجود حال العدة أيضا لما ذكر ويحتمل أن الاراد مصور بما بعد انقضاء عدة المطلق ولعله أقرب بل هو مراده (قوله بان الجائر الخ) لا يقال هذا الرد لا يدفع الورد على المفهوم لان ما يأتي بين المراد من هذا المفهوم (قوله لابعدة الاول) أي لانها حينئذ يصدق عليها انها خالية عن نكاح وعدة (قوله ولم يرد ذلك البلقيني) فلا يتنافيان لظاهر أنه حيث حلت الخطبة في هذه

( ٢٧ ) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) الموانع مراد وهذا من جملتها وبهذا يتضح أيضا انه لا رد عليه قول الماوردي يحرم على ذي أر اسخ الخطبة أي لقيام المانع منه وقياسه تحرّم نحو أخت زوجته اه ولم يرد ذلك البلقيني فبحث الحل اذا كان قصده أنها اذا

أجاب أبان واحدة وكذا في نحو أخت ز وجته وهو متجهو بحث حرمة خطبة صغيرة ثيب أو بكر لا يجبر لها ضعيف إلا أن أرباع عهد فاسد  
وتعمل خطبة نحو محوسية ليس كغيرها إذا أسلمت وأفهم قوله فعل أنها لا تنديب وهو ما نقله عن الأصحاب وقال الغزالي تسن واحصاه بفعله صلى  
الله عليه وسلم وجرى عليه الناس وبحث بعضهم أنها كالنكاح لأن للوسائل حكم المقاصد قال لكن يلزم منه وجوبها إذا أوجبنا النكاح وهو  
مستبعد اهـ ولا يعرفه إذا سلم كونها وسيلة ومن ثم كان قصر يحتمل بكرة خطبة المحرم مع حرمة نكاحه بحله حيث لم يخطبها اليكسهما مع الأعرام  
والاحرم وكذا يقال في خطبة (٢١٠) الحلال للمعزلة وفارقت المعتدة لتوقف الانقضاء على اخبارها الذي قد تكذب فيه بخلاف الاحرام

فان الحال منه لا يتوقف  
على اخبارها وقد يقال ان  
أربابها مجرد الاتماس  
كانت حينئذ وسيلة للنكاح  
فليكن حكمها حكمه من  
ندب وغيره حتى الوجوب  
أو الكيفية المخصوصة من  
الاتبان لا ولياها مع الخطبة  
فهى سنة مطلقا فادعاء  
أنها وسيلة للنكاح وان  
لوسائل حكم المقاصد ممنوع  
باطل لانه لا يرد صدق  
الوسيلة عليها إذا النكاح  
لا يتوقف عليها بطلاقها  
اذ كثيرا ما يقع بدونها وخرج  
بأنه لا يرد وجهه فحرم  
خطبتها وتصريحها وتعرض  
كأمر والمعتدة لكن لما  
كان فيها تفصيل ذكره  
بقوله (لا تصرح) من غير  
ذنى العدة لمستبرأ أو  
(لمعتدة) عن وفاة أو شبهة  
أو فراق بطلاق بائن أو رجعي  
أو بفسخ أو انفساخ فلا  
يجل اجساما لها قد ترغب  
فيه فتكذب على انقضاء  
العدة واسم هذه  
حكمه فلا ترد العدة  
بالشهر وان أمن كذبها  
إذا سلم وقت فراغها أما ذو  
العدة فتحل له ان حل له

تقييد كلام الماوردي بغير ما قاله البلقيني فلا يتناقبان اهـ رشيدى (قوله وهو متجه) أى بحث الحل اهـ  
عش (قوله وبحث حرمة الخ) مبتدأ خبره قوله ضعيف عبارة النهاية والوجه حمل خطبة صغيرة الخ - خلافا  
لن بحث خلافه إلا أن أراد الخ اهـ (قوله وأفهم قوله الخ) أى المصنف (قوله وقال الغزالي تسن) وهو المعتقد  
اهـ نهاية (قوله واحتج) لعل الألف من الكتبة وأصله واحتج بالفراد ويدل لذلك قول ابن شهيق وقال الغزالي  
هى مستحبة لفعله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله لكن قال) أى البعض عبارة النهاية قال لكن اهـ (قوله  
وفارقت) أى المحرمة وقوله وقد يقال الخ من كلام الشارح وهو معتد اهـ عش (قوله بها) أى الخطبة  
اهـ عش (قوله أو الكيفية الخ) عطف على مجرد الاتماس (قوله مع الخطبة) بضم الخاء اهـ رشيدى  
(قوله مطلقا) أى سن النكاح أولا (قوله إذا النكاح الخ) قد منع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها  
الانقضاء ولو في الجملة سم على نج اهـ رشيدى وفيه نامل (قوله كاس) أى فى أول الفصل (قوله والمعتدة)  
عطف على المزوجة (قوله من غير ذنى العدة) الى قوله وواضح فى المغنى الاقوله لمستبرأة والى قول المتن وتحرر  
فى النهاية الاقوله كان طلقها ثلاثا وهى فى عدته وقوله وأنا كاد على جماعتك (قوله فلا تحل) وقوله فتحل الاولى  
تد كبرهما (قوله لانهم قد ترغب فيه الخ) عبارة المغنى وذلك انه اذا صرح تحقه قتر غيبته فيها فرمات كذب  
الخ اهـ وهى سائلة عن احتسكال سم لتعليل الشارح بان هـ هذا التعليل موجود فى التعريض (قوله  
حكمه) أو علة باعتبار شأن النوع اهـ سم (قوله وهى الخ) الواو للحال (قوله وكان طلق) أى الشخص  
وقوله معتدة أى عن طلاق بائن أو رجعي (قوله بشبهة) متعلق بوطئ وقوله فان عدته أى الحل وقوله ولا  
يحل له أى لصاحب الحل وقوله لا يحل له الخ أى لبقاء عدة الاول اهـ عش (قول المتن ولا تعرض الخ)  
أى ولو بائن الزوج اهـ عش قال المغنى وفهم منه أى من منع التعريض منع التصريح بطريق الاولى اهـ  
(قوله عن ردة) أى من الزوج اذا المرتدة لا يحل نكاحها فلا تحل خطبتها من حيث الردة اهـ رشيدى يعنى  
خلافا لعش حيث قال قوله بالرجعة والاسلام أما فى الرجعة فظاهر وأما فى الاسلام فهو أى العود يعنى انه  
يتمنى باسلامها ان لم يخرج عن الزوجية اهـ وقد يجاب عن اشكال الرشيدى بحل خطبة المرتدة ليس كغيرها اذا  
أسلمت أخذت ما مر فى الجوسية (قوله بغير جماع) سيد كرميترزه (قوله لا يتها) أى عدة الوفاة (قوله  
وخشية الخ) مبتدأ خبره قوله فالتز والجملة جواب اعتراض مقدور (قوله بالاقراء أو الاشهر) يتأمل هذا  
التقييد وخراج المعتدة بالحل اهـ سم وقد يجاب ان هذا التقييد لدفع التكرار مع قوله السابق ولو حاملا  
(قوله وأورد) أى على قوله فى الاظهر (قوله فى حل التعريض الخ) الاولى فى عدم حل التعريض (قوله  
يرتضيه) أى جريان الخلاف اهـ عش (قوله قبل مما لا خلاف فيه الخ) ويمكن الجمع بحمل الاول على

الصورة حل النظر (قوله ولا بد فيه إذا سلم كونها وسيلة) هذا لا يظهر كفايته فى نفي البعد بل لابد من  
توقف النكاح عليها والافلا وجه لوجوبها (قوله إذا النكاح لا يتوقف عليها الخ) قد منع اعتبار التوقف  
فى الوسيلة بل يكفي فيها الانقضاء ولو فى الجملة (قوله لانهم قد ترغب فيه الخ) هذا التعليل موجود فى  
التعريض (قوله وواضح ان هذه حكمه) أو علة باعتبار شأن النوع (قوله مع عدة الاقراء أو الاشهر)

نكاحها بخلاف ما إذا لم يحل كان طلقها ثلاثا وهى فى عدته وكان وطئ معتدة بشبهة فحملت فان عدته تقدم ولا يحل له  
خطبتها إذا لم يحل له نكاحها (ولا تعرض لرجعية) ومعتدة عن ردة لا نكاح فى معنى الزوجية لبعو ذهما الانكاح بالرجعة والاسلام (ويحل  
تعريض) بغير جماع (فى عدة وفاة) ولو حاملا لا يتها وهى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وخشية القائم الحل لتحليل الانقضاء  
ناذرة فلا ينظر اليها (وكذا) يحل التعريض (لبائن) معتدة بالاقراء أو الاشهر (فى الاظهر) لعموم الآية وأورد عليه بائن بثلاث أو رضاع أو  
إمان فانه لا خلاف فى حل التعريض لها وقد يجاب بان بعضهم أجراه أيضا فاعل المصنف يرتضيه والمعتدة عن شبهة قبل مما لا خلاف فيه وقبل مما

فيه الخلاف وجواب الخطبة حكمها في التفصيل المذكور ثم التصريح بما يقطع بالرغبة في النكاح كذا انقضت عند تلك النكحة والتعريض  
ما يحتمل ذلك وعدمه كانت جملة من يجدد ذلك ان الله سائق اليك خبر الاتي ايجار برأغب فيك وكذا اني راغب فيك كما نقله الاسنوي عن  
حاصل كلام الام واعتمده وهو بالجماع كعدي جماع مرض واما فادر على جماعك محرم (٢١١) بخلاف التعريض به في غير نحو هذه  
الصورة فانه مكر وهو عليه

جسوا نفع لال روضة عن  
الاصحاب كراهته ونحو  
الكناية وهي الدلالة على  
الشيء بذكر لازمه قد تفيد  
ما يفيد الصريح كإبدان  
أنفق عليك نفقة الزوجان  
وأنت ذنبك فمحرم وقد لا  
فيكون تعريضا كذكر  
ذلك ما عدا ذلك لأن ذلك  
وكون الكناية أبلغ من  
الصريح باتفاق البلغاء  
وغيرهم انما هو للمخاطب  
تدقيقهم الذي لا راعيه  
الفقيه وانما راعى ما دل  
عليه الخطاب العرفي ومن  
ثم افرق الصريح هنا ثم  
(ويحرم) على عالم الخطبة  
وبالاجابة وبصراحتها  
وبعزلة الخطبة على الخطبة  
(خطبة على خطبة من)  
جازت خطبته وان كرهت  
(قد مرح) لفظا (باجابته)  
ولو كاذب زعمه ثم انما هي  
الصحيح عن ذلك والتقيد  
بالاخ فيه للغالب ولما فيه  
من الايداع والقطعية وبحصل  
التصريح بالاجابة بان يقول  
له المجرم ومنه السيد في أمته  
غير المكاتبه والسلطان في  
مجنونة بالغة لأب لها ولا  
جدا وهي والولي ولو مجبرة  
في غير الكف أو غير المجبرة  
وحدها في الكف أو ولها

ذي العدة وحل الثاني على غيره فليراجع (قوله) وجواب الخطبة الى قوله وعليه جلاوا في المعنى الا قوله ان الله  
سائق الى وهو بالجماع (قوله لا تبقى أيماء) ككيس من لازوج لها والظاهر أنه مثال مستقل (قوله) وأنا  
فادر الخ) مثال مستقل كالموصف يصنع المعنى (قوله) وهو بالجماع أي التعريض بالجماع اه ع ش  
(قوله محرم) خبر وهو بالجماع (قوله) وعليه جلاوا الخ) عبارة الروض بذكر التعريض بالجماع لمخطوبة وقال  
في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل بما منه أمثلة الشارح ولعل التصريح بذكر  
الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس اه نعم عبارة المعنى وبكره التعريض بالجماع لمخطوبة لفتحه وقد  
يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع كقوله أنا فادر على جماعك أو لعل الله يرزقك من جماعك ولا يكره  
التصريح به لزوجه وأمه لانهم ما محل تمتعه اه (قوله) ونحو الكناية لعله ادخل بالنحو المجاز وقوله قد  
تفيد الخ خبر النحو والتأنيث نظر المضاف اليه (قوله) بذكر لازمه يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم  
الى المزموم وهو طريق صاحب المفتاح وطريق صاحب التلخيص فيها ان الانتقال فيها من المزموم الى اللازم  
اه سم أقول وجمع بينهما يحمل كلام صاحب المفتاح على ما اذا كان اللازم ملازما أيضا (قوله) أبلغ من  
الصريح) لانخفاضه في ان الإبلغة فيها ليست من حيث افهام المقصود فالصريح أبلغ من هذه الحسية بالاتفاق  
لعدم احتياج الذهن فيه الى الانتقال من أمر الى أمر آخر والبلغة في النكاح انما هو للمخاطب الذي أشار اليه  
الشارح يعني أن الكلام الذي اشتمل عليها بوصف بالبلغة باصطلاحهم اه رشدي (قوله) على عالم الى قوله  
وسكون البكر في النهاية والى قوله وادعاءه في المعنى الا قوله أو ولها الى ومكاتبته وقوله لان القصد الى وسكون  
البكر (قوله) على عالم بالخطبة الخ) هل يشترط في الحرمة أيضا العلم بجواز الخطبة السابقة أو يكفي بعدم العلم  
بالحرمة محتمل تأمل وهل يشترط العلم بعين الخطاب الظاهر لا الآن تكون ذممة لاحتمال انه كافر غير محترم  
اه سيد عمر أقول ظاهر صيغ الشارح والنهاية والمعنى عدم اشتراط العلم بجواز الخطبة السابقة (قوله)  
وبصراحتها قد يغني هذا عن قوله الآتي وقد صرح لفظا باجابه ولو أخر هذه القيود عن ذلك كما فعله المعنى  
سلم عن التكرار (قوله) وان كرهت أي كان كان فاقدا لاهبة وبه علة اه ع ش (قول المتن باجابه) أي  
ولو بناه اه معني (قوله) عن ذلك أي الخطبة على الخطبة وكذا ضمير ولما فيه والتذكير فيهما مبتدأ ويل  
أن يخطب أو ما ذكر (قوله) فيه أي في النهي (قوله) للغالب أي ولانه أسرع امتثالا اه معني (قوله) ولما  
فيه) عطف على قوله للنهي (قوله) والاساطان) عطف على المجرم اه كروى أقول بل على السيد (قوله) أو هي  
والولي) عطف على المجرم وكذا قوله أو غير المجبرة وقوله أو ولها وقوله ومكاتبه (قوله) وكونها الخ) جواب  
اعتراض (قوله) لما سم أي قبيل قول المتن لا تصريح (قوله) وكذا مبعضة أي هي مع السيد وقياس ما تقدم  
في الحررة ان يقال هي مع السيد والولي ولو مجبرة في غير الكف والمجبرة مع السيد في الكف أو وليها مع السيد  
ان أذنت لوليها في اجابته أو في تزويجها اه سم (قوله) لم تجبر أي كأن كانت ثيبا وكان الولي غير مجبرة

يتأمل هذا التقيد واخراج المعتدة بالحل (قوله) وعليه جلاوا نقل الروضة عن الاصحاب كراهته) عبارة  
الروض بذكر التعريض بالجماع لمخطوبة قال في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل  
بما منه أمثلة الشارح ولعل التصريح بذكر الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس اه (قوله) وهي الدلالة على  
الشيء بذكر لازمه يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم الى المزموم وهو طريق صاحب المفتاح  
وطريق صاحب التلخيص فيها ان الانتقال من المزموم الى اللازم (قوله) وكذا مبعضة أي هي مع السيد  
وقياس ما تقدم في الحررة ان يقال هي مع السيد والولي ولو مجبرة في غير الكف أو المجبرة في الكف أو وليها

وقد أذنت في اجابته أو في تزويجها ولو من غير معين كزوجي من شئت هذا ما اقتضاه كلامها وهو متجه وان نازع فيه البلقيني ومن تبعه  
بالنص على انه لا تكفي اجابته وحدها ولا اجابة الولي وقد أذنت له في غير معين وكونها لا تستقل بالنكاح لا يمنع استئذنها بجواب الخطبة بل امر  
انه لا تلازم بينهما ومكاتبه كتابة صحيحة مع سيدها وكذا مبعضة لم تجبر

والافه وولها اجبت له الا وذلك لان القصد اجابة لا يتوقف العقد بعد هاعلى امر متقدم عليه وسكوت البكر غير المجبر ملحق بالصرح  
وادعاء انه لا بدنهان من نطقها لان لا تستحق منه غير صحيح حكما وتعليلها كما هو واضح ورجح بعضهم في رضى تتركز و جائه تعريض فقط وفيه نظر  
بل الاوجه انه صريح كاجبتك (الاباذنه) (٢١٢) اى الخاطبة له من غير خوف ولا حياء والا ان يترك أو يعرض عنه المجيب أو يعرض

(قوله فهو) أى السيد (قوله أجبتك مثلا) مقول لقوله بان يقول اه رشيدى (قوله وذلك) أى حصول  
التصريح بالقول المذكور (قوله ملحق بالصرح) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية (قوله لا بدنهان الخ) جرى عليه  
النهاية (قوله لا تستحق منه) أى من اجابة الخطبة فكان الاولى التأنيث (قوله أى الخاطبة) الى قوله ومنه  
سفرة فى المعنى والى قول المان ومن استشير فى النهاية (قوله والا ان يترك) بان يصرح بعدم الاختلاف بتكرار  
مع قوله الا أتى أو يعرض هو أى الخاطبة اه عش (قوله ومنه) أى اعراض الخاطبة (قوله المنقطع)  
ويظهر أن المراد بالانقطاع انقطاع المراسلة بينه وبين الخطوبة لا انقطاع خبره بالكلمة اه عش (قوله  
لاستثناء الخ) تعليل لما استثناءه من الشارح (قوله ما ذكر) أى اعراض الخاطبة أو المجيب (قوله صريح)  
الى قول المتن ومن استشير فى المعنى الا قوله أو كان الى ومن خطب (قوله بان لم يذكر الخ) بان سكنت عن  
التصريح للخاطبة باجابة أو رد والسكوت غير بكر يكفى سكوتها اه معنى (قوله المنقطع) أى بالقول  
الاطهر فى السكوت أى فتعبيره بالاظهر على سبيل التغليب (قوله اذ لم يبطل بها) أى بالخطبة الثانية اه  
عش (قوله مطلقا) أى علم الثانى بما يأتى أولا (قوله كن وقع اعراض) أى صريح فلا يتكرر مع قوله  
الا أتى أو طال الزمن الخ (قوله كما مر أى آنفا) (قوله أو حرم الخطبة) كان خطب فى عدة غيره اه معنى  
ويظهر انه معطوف على قوله أجبت تعريضا (قوله كما مر أيضا) أى غير مرة (قوله لاصل الاباحة الخ) عبارة  
شرح المنهج اذ لاحق الاول فى الاخيرة أى فيما اذا حرم الخطبة واسقوط حقه فى التى قبلها أى فيما حصل  
اعراض باذن أو غيره من الخاطبة أو المجيب ولا يصل الاباحة فى البقية أى فيما اذا لم يجب الخاطبة الاول أو  
أجبت تعريضا مطلقا الى قول الشارح لكن وقع الخ اه (قوله بنحو اذنه الخ) دخل فى التحور د الخاطبة  
واعراض المجيب (قوله فلا يخطب) لعل المراد ان خطبته غير معتد بها (قوله فان خطبة أولى) أى حتى لو عاد الى  
الاسلام لا يعود حقه اه عش (قوله ومن خطب ختسا مع الخ) أى وصرح له بالاجابة اه معنى (قوله أو  
مرتبا) أى مع قصد أن ينكح منهن أو بعا أخذ ما قدمه فبالو كان تحتها أربع وخطب خامسة أو نحو  
أختز وجته وقضية الحرمة عند الاطلاق اه عش (قوله خطبة أهل الخ) من اضافة المصدر الى  
مفعوله اه رشيدى (قوله فن خطب) بيناء المفعول (قوله أولم يرد) أى المخطوب وقوله واحدة أى تزوجها  
(قوله بالشروط) أى شروط حرمات الخطبة الثانية وقوله السابقة أى فى قوله على عالم بالخطبة الخ (قوله فان  
لم تكمل) أى الخاطبة وفى بعض النسخ لم يكمل بالياء من الثلاث وعليه فالعدد دافعه (قوله لم تكمل) ينبغى  
وكذا اذا كل أو كان مترزا جابر بيع اذا عزم على طلاق واحدة مثلا بخلاف ما اذا لم يعزم مر اه سم (قوله  
مطلقا) أى وجدت الشروط السابقة أولا (قوله أو نحو عالم) الى قوله ولا ينافيه فى المعنى والى قول المتن  
ويستحب فى النهاية الاقوله والنص الى ومقتضى الخ (قوله أو نحو عالم الخ) عبارة المعنى أو مخطوبة أو غيرهما

مع السيدان اذ ثبت لوليها فى اجابته أو فى تزويجها (قوله وادعاء انه لا بدنهان من نطقها الخ) اعتمد هذا مر  
(قوله والا ان يترك أو يعرض عنه المجيب الخ) سئل الجلال السيوطى عن خطبة امرأة ثم رغبت عنه هي  
أو وليها هل يرتفع التحريم عن ريدها خطبتها وهل الخطبة عقد شرعى وهل هو عقد جائز من الجانبين فاجاب  
بقوله يرتفع تحريم الخطبة على الغير بالرغبة عنه فيما يظهر وان لم يتعرضه وانما تعرضوا لما اذا استكثروا أو  
رغب الخاطبة والظاهر ان الخطبة ليست بعقد شرعى وان تخيل كونها عقدا فليس يلزم بل جائز من الجانبين  
قطعا انتهى وما بحثه من ارتفاع التحريم بالرغبة عنه ماخوذ من جزم الشارح بقوله أو يعرض المجيب (قوله  
فان لم يكمل العدد الخ) ينبغى وكذا اذا كل أو كان مترزا جابر بيع اذا عزم على طلاق واحدة مثلا بخلاف

هو كان بطول الزمن بعد  
اجابته حتى تشهد قرائن  
أحواله باعراضه ومنه سفره  
البعيد المنقطع لاستثناء  
الأذن والترك فى الخبر  
وقيس به ما ذكر (فان  
لم يجب ولم يرد) صريحان  
لم يذكره وأحدهما أو  
ذكره ما أشعر باحدهما  
أو بكل منهما (لم يحرم فى  
الاطهر - ز) المنقطع به فى  
السكوت اذ لم يبطل به شئ  
مقرر وكذا ان أجبت  
تعريضا مطلقا أو تصرح  
ولم يعلم الثانى بالخطبة أو علم  
بها ولم يعلم بالاجابة أو علم بها  
ولم يعلم كونها بالصرح أو  
علم كونها به ولم يعلم بالحرمة  
أو علم بها لكن وقع اعراض  
من أحد الجانبين كما مر أو  
حرم الخطبة أو نكح من  
يحرم جمع المخطوبة معها  
أو طال الزمن بعد الاجابة  
بحيث بعد معرضا كما مر  
أيضا أو كان الأول حربيا أو  
مرتا الاصل الاباحة مع  
سقوط حقه بنحو اذنه أو  
اعراضه والمراد لا ينكح فلا  
يخطب وطرد رده قبل  
الوطء يفسخ العقد فان الخطبة  
أولى ومن خطب ختسا مع  
أو مرتبا لم تجز خطبة  
احداهن حتى يحصل نحو  
اعراض أو عقد على أربع

و يسن خطبة أهل الفضل من الرجال فن خطب وأجاب والخاطبة مكمل للعدد الشرعى أولم يرد الا واحدة حرم على امرأة  
ثانية خطبة بالشروط السابقة فان لم يكمل العدد ولا أراد الاقتصار على واحدة فلا حرمة مطلقا لمكان الجمع (ومن استشير فى مخاطبة) أو نحو  
عالم لمن يريد الاجتماع به أو معاملته هل يصلح أولا

أول يستشر في ذلك كما يجب على من علم بالمبيع عيما ان تخبر به من يريد شرعه مطلقا خلافا لمن وهم فيه فقال لا يجب هنا اذ لم يستشر فارا بان الاعراض أشد حرمة من الاموال وذلك لان الضرر وهنا أشد لان فيه تكشف بضع وهتك سواة وذوالمرأاة يسمح في الاموال بما لا يسمح به هنا اذكر وجوب في الاذكار والرياض وشرح مسلم كفتاوى القفال وابن الصلاح (٢١٢) وابن عبد السلام (مساوية) الشرعية وكذا

العريضة فيما يظهر اذ لا من الخبر الاتي وأما معاوية فصعولة الامال له أي عيوبه سميت بذلك لانها تسمى صاحبها أي ما يستزجر به منها ان لم يترجح بخوما يصلح لك كقوله المصنف كالغزالي ولا ينافيه الحديث الاتي خلافا للاذري لاحتمال انه صلى الله عليه وسلم علم من مستشيرته انها وان اكتفت بخوما يصلح لك تظن وصفا أفعى مما هو فيه فينبى دفعها لهذا المحذر رولا يقاس به صلى الله عليه وسلم غيره في ذلك فيلزمه الاقتصار على ذلك وان توهم نقص أخش لان لفظه لا يتقيد به فلا مبالاة بايهاه (بص - دق) ليعذر بذلا للنسجة الواجبة وضح انه صلى الله عليه وسلم استشير في معاوية وأبي جهل فقال أما أبو جهل فلا يضع عصاه عن عاتقه كناية عن كثرة الضرب قبل أو السفر وأما معاوية فصعولة الامال له نعم ان علم ان الذكر لا يعيد امسك كاضطر لا يباح له الا ما اضطر اليه وقد يؤخذ منه انه يجب ذكر الاخف فلا تخف من العيوب وهذا أحد أنواع الغيبة الجائرة وهي ذكر الغير بما فيه أو

من أراد الاجتماع عليه لمحو معاملة أو مجاورة كالرواية عنه أو القراءة عليه اه (قوله أول يستشر في ذلك) هذا هو المعتد اه مغنى (قوله على من) أي أجنبي اه مغنى (قوله مطلقا) أي استشير أولا (قوله فيه) وقوله هنا أي في مريد نحو النكاح (قوله فارفا) أي بين مريد نحو النكاح ومريد نحو البيع (قوله بان الاعراض الخ) لعل المراد ان من فرق يقول الاعراض أشد حرمة أي احترامها فيجوز من هتكها بخلاف الاموال اه عش (قوله وذلك الخ) من كلام الشارح والمشار اليه كون قول القارح وهما من خطا خلافا لما في الرشيدى من انه من كلام القارح (قوله لان الضرر) أي المترتب على عدم ذكر المساوى وقوله هنا أي في الاعراض (قول المتن مساوية) أي وان لم تتعلق بما يريد كان أراد الزواج وكان فاسقا وحسن العشرة مع الزوجان فيذكر الزوجية الفسق وان لم تسأل الزوجة عن ذلك اه عش (قوله وأما معاوية الخ) بدل من الخبر (قوله أي عيوبه) تقسيم اساسا به وقوله بعد أي ما يترجح به الخ ترجيح لعيوبه اه سم (قوله سميت) أي عيوب الانسان بذلك أي بلفظ المساوى لانها أي العيوب وذكرها (قوله ولا ينافيه) أي تقيد المتن بقوله ان لم يترجح الخ (قوله ولا يقاس به صلى الله عليه وسلم غيره) قديقال في الفرق ان اللفاظه صلى الله عليه وسلم متوفرة الدوام على نقلها فبشكل حصول الابهام بتكرارها بخلاف اللفاظ الغير فليست أم اه سيدعمر (قوله في ذلك) أي في ذكر أو في الزيادة على قدر الحاجة (قوله فيلزمه) أي الغير المساوى مع حصول التزجر بخوما يصلح لك (قوله على ذلك) أي نحو ما يصلح لك (قوله وان توهم) أي من الاقتصار على ذلك (قوله لان لفظه) أي الغير وقال عش أي قول الرسول لا يصلح لك اه (قوله ليعذر) أي الناس من مصاهرته وأخذ العلم عنه ومعاملته اه كرى ثم قوله ذلك الى قوله ويظهر في المغنى الاقوله نعم الى يجب ذكر الاخف وقوله أي عرفا الى ولو بإشارة وقوله وبالقلب الى ومن أنواعها وقوله بان يذكر الي وبجهاه سرته وقوله ليسكن الى وشهرته (قوله بذلا الخ) علة للعلة زاد المغنى لا لا بداء اه (قوله في معاوية) هو غير ابن أبي سفيان اه عش (قوله ان علم) لعل المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع (قوله أمسك) أي لم يذكر شيئا من مساوية اه كرى بل ولا يقول نحو لا يصلح لك أيضا (قوله وقد يؤخذ منه) أي من قوله كاضطر الخ (قوله وهذا) أي ذكر مساوى نحو الخاطب (قوله أحد أنواع الغيبة الخ) وقد نظم ذلك بعضهم فقال

الغيب ليس بغيبة في ستة \* متظلم ومعرّف ومجذر  
واقهر فسيقاوستفت ومن \* طلب الاعانة في ازالة منكر

اه عش (قوله وهي) مطلق الغيبة (قوله ذكر الغير بما فيه الخ) أي بان يقول فلان الفاسق أو أبو الفاسق أو زوج الفاسقة مثلا وخرج يذكره ذكر ولد له أو زوجته فقط من غير تعرض لذكره فانه لا يكون غيبة كاهو واضح فتنبه اه رشيدى (قوله بـاقية) أي اما بما ليس فيه فهو كذب صريح اه عش (قوله مما يكره) عبارة المغنى مما يكرهه اه بالضمير (قوله لا بخوصلاص) أي من الاوصاف الجدة اه عش (قوله ولو بإشارة) بيد أو رأس أو جفن اه مغنى (قوله وبالقلب) الاولى أو بالقلب (قوله بان أصر فيه) أي في القلب أي بخلاف مجرد الخطو وفيه (قوله ومن أنواعها الجائرة الخ) يعني من الاسباب المبيحة للغيبة كما عبر بذلك المغنى (قوله لذي قدر الخ) مفهومه الحرمة اذ لم يكف ذلك اه عش (قوله والاستعانة) ظاهره انه عطف على انصافه وكان الاولى عطفه بالواو على التظلم وقوله أو دفع معصية عطف على تغيير منكر عطف خاص على عام فكان الاولى العطف بالواو كافي النهاية وقوله والاستعانة وقوله وبجهاه سرته الخ وقوله

ما اذ لم يعزم مر (قوله أي عيوبه) تقسيم اساسا به وقوله بعد أي ما يترجح به يرجع لعيوبه (قوله

في نحو ولده أو زوجته أو ماله مما يكره أي عرفا أو شرعا لا بخوصلاص وان كرهه فيما يظهر ولو بإشارة أو بما قبل وبالقلب بان أصر فيه على استحضار ذلك ومن أنواعها الجائرة أيضا التظلم لذي قدرة على انصافه والاستعانة به على تغيير منكر أو دفع معصية والاستعانة بان يذكره حال خصه مع تعينه للمغنى وان أغنى اجاله لانه قد يكون في التعيين فائدة



ومجاهرته بنفسه أو بدعيته لم يقال بما يقال فيه من جهة ذلك لخلعه جلاب الجاهل فلم يبق له حرمة لكن لا يذكر بغير متجاهر به وينبغي أن تكون مجاهرته بصغيره كذلك فيذكرها (٢١٤) فقط وشهرته بوصف يكرهه فيذكر التعريف وان أمكن تعريه بغيره لا للتقصير

ويظهر في حالة الإطلاق أنه لا حرمة ولو استشير في نفسه وفيه مساو فنية تردد والذي يتجه أنه يلزمه أن يقول لا أصح لكم فان رضوا به مع ذلك فواضع والألزم الترتل أو الاختيار بما فيه من كل مذموم شرعاً أو عرفاً فيما يظهر نظير ما مر ويبحث الأذرى تحريم ذكر ما فيه جرح كزنا بعدوان أمكن فوجه بيان له مندوحة عنه بترك الخطبة وقول غيره ولو علم رضاهم بعينه لا فائدة لذكره بوجوب استشارتهم له في نفسه يدل على عدم رضاهم فتعين الاختيار أو الترتل كما تقرر والنص على انه لو أذنت في العقد لم يجز ذكر المساوي ينبغي أن يحصل على ما إذا ظهر بقصران الأحوال عدم رجوعها عن موافق جواز ذكرها مشروط بالاحتياج اليه فتوجيه بانها مقصورة بالاذن قبل الاستشارة إنما يأتي على الوهم السابق أنه لا يجب ذكر المساوي الأبعد للاستشارة فعلى الصواب أنه يجب وان لم يستشر لا يصح هذا التوجيه سواء أكانت ضمنية أم فطنته خلافان أو هم كلامه فربما بينهما ومقتضى ما تقرر ان فرضهم

وشهرته الخ كل منها عطف على التظلم (قوله ومجاهرته الخ) ظاهره وان لم يقصد بذلك جرحه عن المعصية اه ع ش وفي المغنى وشرح الروض ما نصه قال الغزالي في الاحياء الا أن يكون المظاهر بالمعصية عالماً يقتدى به فتمتنع غيبته لان الناس اذا اطلعوا على زلته تساهلوا في ارتكاب الذنب وغيبته الكافر بحرمة ان كان ذمياً ومباحة اذا كان حريماً اه (قوله أو بدعي) من عطف الخاص على العام فكان الاولى العطف بالواد (قوله بغير متجاهر) بصيغة اسم المفعول وقوله به نائب فاعله والضمير راجع للموصوف المقدر أي بغير أمر متجاهر به عبارة النهاية بغير متجاهر به اه وهي أحسن (قوله كذلك) أي للمجاهرة بنفسه (قوله ولو استشير) الى قوله فان رضوا في المغنى (قوله فان رضوا به) أي فتعوا بذلك وامتنعوا منه اه كردى (قوله مع ذلك) انظر ما فائدته (قوله بما فيه من كل الخ) الا وفق لما مروى يأتي اسقاط كلمة كل (قوله نظير ما مر) هو قوله ان لم ينزج الخ اه كردى أقول وأقرب منه قوله يجب ذكر الانخاف الخ وأظهر منه ما قوله وكذا العرفية فيها يظهر (قوله وقول غيره الخ) يؤيده بل يصرح به قوله السابق نعم ان علم ان الذكر لا يفيد الخ (قوله يدل على عدم رضاهم) قد يؤخذ منه عدم ملاقاته هذا الرد للمردود لان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاستشارة اه سم وقد علم قوله لم أر أي في شرح يصدق وذلك لا يكون الخ (قوله وان ذكرت) غاية لعدم الرجوع (قوله فهو الخ) أي النص وقوله ان جواز الخ بيان لما مر (قوله فتوجيه) أي النص (قوله انه لا يجب الخ) بيان للوهم السابق وقوله انه يجب الخ بيان للصواب وقوله وان لم يستشر غاية (قوله أكانت) أي الأذنة في العقد (قوله ومقتضى ما تقرر) أي الصواب المذكور (قوله بترتيبه السابق) أي بان يقول أنا لا أصح لكم ثم يذكر الانخاف فالانخاف (قوله وان لم يستشر) بيناء للمفعول غاية (قوله مطاقاً) أي استشير أولاً (قوله للخطاب) الى قوله وذكر ما مر ودري في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان كان وكذا الى خطيبا وقوله عند ارادة العقد الى وهي أكد (قوله ان جازت الخطبة الخ) أي بان كانت الخطوبة بحاليتها عن الموانع اهرشيدى (قوله لا بالتعريض) أي فقط وقوله فيما فيه تعريض أي يجوز فيه التعريض فقط (قوله صار تعريضاً) مقتضاه حرمة ما حينئذ وهو ظاهر اه ع ش (قول المتن تقديم خطبة) وتترك الائمة بما روى عن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً قال اذا أراد أحدكم أن يخطب لحاجته من نكاح أو غيره فليقل ان الحمد لله ثمحمد ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسائر أعمالنا من يهدي الله فلامضل له ومن يضل الله فلا هادي له أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وأهل بيته الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تخونوا الا واثم مسلمون يا أيها الناس اتقوا ربكم الى قوله وقيدياً أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً الى قوله عظيمات وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة وكان القفال يقول بعدها أما بعد فان الامور كلها بيد الله يعزى فيها ما يشاء ويحكم ما يريد لا مؤخرنا قدم ولا مقدمنا آخر ولا يجتمع اثنان ولا يقسم ثقلان لا يقضاهم وقد ركب قد سبق وان مما قضى الله تعالى وقد ران خطب فلان بن فلان فلانة بنت فلان على صداق كذا أقول قولى هذا واستغفر الله لي ولكم أجمعين مغنى وشرح الروض

ندل على عدم رضاهم قد يؤخذ منه عدم ملاقاته هذا الرد للمردود لان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاشارة فان قيل بل قد يجتمعان بان يعلم رضاهم بغير خصوص لكن استشار وهو حذر أن يكون فيه غيره فلما منع توجه الرد أيضاً نزلان الذي ادعاه هذا القائل عدم ذكر ذلك العيب الذي علم رضاهم به لا عدم ذكر العيب مطاقاً قد يلزم هذا المدعى مع الاستشارة فيكون حينئذ ان يجيبهم بنحو ليس بي ما تكرر هونه فليتأمل (قوله صار صريحاً) قد منع هذه الملازمة اذ يتصور كون الخطبة بالتعريض فقد كان يسدل جنتكم خطيباً كريتكم بنحو وبعد فربما رغب في كريتكم ومن يجحد مثلهما او يقول الولي ليس الراغب في

التردد السابق فيما لو استشير في نفسه ليس للتبديد فيلزمه ذكر ما فيه بترتيبه السابق وان لم يستشر وهو قياس والبهجة من علم بجمعه عينا يلزمه ذكره مطاقاً (ويستحب) للخطاب أو ان تبسب ان جازت الخطبة بالنصر يح بالالتعريض كما بحثه الجلال الباقين وهو ظاهر اذ لو ثبت فيما فيه تعريض صار تعريضاً (تقديم خطبة)

بضم الخاء (قبل الخطبة) بكسر هاء الجبر كل أمر ذي بال السابق وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة فيبدأ بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يوصي بالتقوى ثم يقول جئتمكم وإن كان وكيلاً قال به كم موكل أو جئتمكم عنه خاطباً كرهتكم أو فئاتكم فخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول استبرغوا بعبادتي أو نحو (ويستحب) خطبة (أخرى) كما ذكر (قبل العقد) عند إرادة التلقظ به سواء الولي أو نائبه أو الزوج أو نائبه أو جني قال (٢١٥) شارح وهي ١- لمن الأولى (ولو خطب

الولي) كذا كرم قال زوجك

إلى آخره (فقال الزوج

الحمد لله والصلاة والسلام

(على رسول الله قبلت) إلى

آخره (صم النكاح) وإن

تخل ذلك (على الصحيح)

لأنه مقدمه القبول مع قصره

فليس أجنياً عنه - وإن لم

يقبل بنسبه (بل) على الصحة

(يستحب ذلك) للجمهور السابق

(قلت الصحيح لا يستحب

والله أعلم) بل يستحب تركه

خوفاً من خلاف من

أبطل به وكذا في الإذكار

لكن الأصح في الرخصة

وأصلها نية زيادة الوصية

بالقوى وإطال الأذرى

وغيره في تصويره نقلاً ومعنى

واستبعد الأول بانعدام

النسب مع عدم البطلان

خارج عن كلامهم وذكر

المأوردى أنه صلى الله عليه

وسلم لما تزوج فاطمة عليها

رضي الله عنهم خاطباً جميعاً

قال ابن الرفعة وحيداً

الحجة فيه لا ندب ظاهر فلا نها

انما تكون من كل في مقدمة

كلامه اه والوارد كما بينته

في كتابي الصواعق المحرقة

انه زوجه بها في غيبة وانه

والهبة (قوله بضم الخاء) وهي الكلام المفتوح بحمد الله والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم المحتتم بالوصية والدعاء اه معنى (قوله السابق) أي في أول الخطاب اه عش (قوله فيبدأ) أي الخطاب أو نائبه اه معنى (قوله ثم بالصلاة) أي ثم يأتي بالصلاة الخ (قوله أو جئتمكم عند الخ) وفيه أن مثله جئتمكم خاطباً كرهتكم ولو كلى في الخطبة اه عش (قوله كرهتكم) زاد المغني فلائنه اه وزاد الحلي إلى أو لا يبي أولاً يمثلاً اه (قوله أو فئاتكم) الفتي الشاب والفتاة السابة والفتى أيضا السفى الكريم اه عش عن المختار (قوله فيخطب الولي الخ) أي في الجهر مطلقاً وفي غيرهما باذنه في الأجابة ولا يبعد ندمها من المرأة إذا خطبت من نفسها لأن المقصود منها مجرد الإذكار بل هذا ظاهر إطلاقهم اه عش (قوله وأجني) قول المتن ولو خطب إلى قوله على الصحيح مثله في الروض وقال شارحه عقب ذلك والخطبة من الاجنبي كهي من ذكر أي الولي والزوج فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه وهل فرض ذلك إذا كان الاجنبي أحد العاقدين أو أعم وهل يقتصر توسط خطبة الاجنبي بين القبول والايجاب إذا لم يكن أحد العاقدين اه سم أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية افتقار ذلك (قوله وهي أكد الخ) معناه اه عش (قوله وإن تخل ذلك) أي قول الزوج الحمد لله الخ بين الايجاب والقبول وكذا القهار لا تيسر في قوله لأن مقدمه الخ (قول المتن قلت الصحيح لا يستحب بل يستحب تركه الخ) هذا هو المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله وكذا) أي صحيح عدم الاستحباب (قوله واستبعد) أي الأذرى الأول أي عدم الاستحباب بعبارة المغني وما صححه هذا مخالف للشرحين والروضتان حاصل ما فهم ما وجهان أحدهما البطلان لأنه غير مشر وع فاشبه الكلام الاجنبي والثاني ونقله على الجمهور واستحبابه فالقول بأنه لا يستحب ولا يبطل خارج عنهما قال الأذرى ولم أر من قال لا يستحب ولا يبطل فضلاً عن ضعف الخلاف ومتى قبل لا يستحب اتجه البطلان لأنه غير مشر وع فاشبه الكلام الاجنبي وذكر البلقيني نحوه وفي كلام السبكي إشارة إليه والاولى أن يحمل البطلان على ما إذا طال اه (قوله أعاده) أي صلى الله عليه وسلم العقد (قوله النكاح جزماً) إلى قوله ومن انقضى في المغني وإلى التتمة في النهاية الاقوله ومن انقضى إلى واشترط وقوله وإن لا يرجع البتة إلى وإن يقبل (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله وضبطه القفال بان يكون الخ) والاولى أن يضبط بالعرف معنى ونهاية قال الرشيدى وهو أي الضبط بالعرف مراد القفال كما أشار إليه الأذرى حيث فسر به اه عبارة عش ويجوز أن يكون مراد القفال بما ذكره ضبط العرف فلا تنافي بينهما اه (قوله ويؤخذ الخ) قال المتن ويشرط علم الزوج بحمل المذكورة لكن في الجهر لو تزوج امرأة وهو يعتقدان بينهما اخوة من رضاع ثم تبين خطأه صح النكاح على الصحيح من المذهب الأول وأوجه اه معنى (قوله ممن طلب الخ) عبارة المغني إذا صدر من القائل الذي يطلب منها لجواب اه (قوله ومن انقضى) عطف على قوله ممن طلب الخ (قوله لا يضر) خلافاً للنهاية والمغني عبارة عنها وقول بعضهم لو قال زوجتك الخ صحيح والمنازعة فيه بأنه وهم مفرغ على أن الكلمة في البيع من

كرهتكم بغير غوب عنه أو نحو ذلك (قوله في المتن ولو خطب الولي إلى قوله صح النكاح) لماذا ذكر مثله في الروض والله شارحه قال عقب ذلك والخطبة من الاجنبي كهي من ذكر فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه فهل فرض ذلك إذا كان الاجنبي أحد العاقدين أو أعم وهل يقتصر توسط خطبة الاجنبي بين

لجاء أخبره بان الله تعالى أمر بذلك فقال وصيت فان ورد ما قاله المأوردى فعله أعاد على حاضر تطييباً لخطره والافن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه تزوج من شاء من شاء بلا إذن لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم قال في الإذكار و بسن كون التي أمام العقد أطول من خطبة الخطبة (فان طال الذكركم الفصل) بينهما (لم يصح) النكاح جزماً لاشعاره بالاعتراض وكونه مقدمة للقبول لا يستدعي اغتفاط طوله لان المقدمة التي قام الدليل عليها ما ذكر فقط فلم يغير طوله وضبطه القفال بان يكون زمنه ولو سكتاً فيه يخرج الجواب عن كونه جواباً ويؤخذ مما مر في البيع أن الفضل باجنبي ممن طلب جوابه يضر وإن قصر ومن انقضى كلاماً لا يضر إلا طال فقول بعضهم لو قال زوجتك

فأسننوص بها فقبل لم يصح وهم وبالسكون يضربان طال واشترط وقوع الجواب من خوطب دون نحو وكيله وان يسمعه من بقره وان لا يرجع المبتدئ وان تبقى أهليته وأهلية لا كنية المشترط اذ هم الى انقضاء العقد وان يقبل على وفق الإيجاب لا بالنسبة للمهر وان يتم المبتدئ كلامه حتى ذكر المهر وصفاته وغير ذلك مما يتأتى بحديثه هتاع في اشتراط فراغهم ذكر المهر وصفاته وقفة وانما اشتراط هذا بالنسبة للثمن لان ذكره من المبتدئ شرط فهو من تمام الصيغة المشترطة فاشترط الفراغ منه ولا كذلك المهر فالقياس صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة الصحيحة وان كان في أثناء ذكر المهر وصفاته الا (٢١٦) ان يجاب بانه مع تكلم المبتدئ لا يسمى جوابا فيقع لغوا فيه ما فيه \* (تمة) \* يندب التزوج

انقضى كلامه لا يضر وقد مرده اه (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس أجنيا اه سم (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ان تخلل الاجنبي يبطل البيع ولو من انقضى كلامه وقياسه النكاح فلا وهم اه سم (قوله واشترط الخ) عطف على ان الفصل اه سم واعتمد المعنى ذلك الاشتراط (قوله الى انقضاء العقد) تنازع في المعلن قبله (قوله لا بالنسبة للمهر) أي اما هو فالتخالف فيه يفسد المسمى فيجب مهر المثل وان كان دون ما سماء الزوج لانه المراد الشرع دون النكاح اه (قوله وقفة) أي فينفذ القبول قبل ذكر المهر وما يتعلق به وهو المعتمد اه عش (قوله فالتقيس) عبارة النهاية فالوجه اه (قوله وان كان الخ) غاية والضمير للشق الآخر وكذا ضمير بانه (قوله في أثناء ذكر المهر الخ) أي أو قبل ذكره بالمره اه عش (قوله وفيه ما فيه) أي فالوجه الصحة كما تقدم في قوله نعم الخ اه عش (قوله يندب التزوج) الى قوله خبر اللهم في النهاية والمغنى الا قوله وبوم الجمعة كسر (قوله وقول الولي) الى قوله وظاهر كلامه الا ذكر في المغنى والى الفصل في النهاية (قوله وقول الولي) عطف على قوله التزوج الخ وكتب عليه عش مائمه أي فلا يطالب بذلك من تجهه وعليه فلو أتى به أجني لا تحصل السنة اه وظاهر ان لنايب الولي حكمه (قوله قبيل العقد) أي فيقول ذلك أولا ثم يذكر الإيجاب ثانيا اه عش (قوله أز وكن) زاد المغنى هذه أز وكنها اه وعبرة النهاية ز وكنك اه قال عش أي أريدان أز وكنك الخ وعليه فلو قبل الزوج لم يصح النكاح اه (قوله والدعاء) أي من حضر سواء الولي وغيره اه عش (قوله لكل من الزوجين) عبارة النهاية للتزوج اه (قوله عقبه) أي العقد فيطول بطول الزمن عرفا وينبغي ان من لم يحضر العقد يندب له ذلك اذا قال الزوج وان طال الزمن ما لم تنتف نسبة القول الى التهنئة عرفا اه عش (قوله انه يسن الخ) أي بعد الدخول وينبغي للزوج ان يجيبه بالدعاء في مقابلة ذلك ولا ينبغي ذكر أوصاف الزوجة بل قد يحرم ذلك اذا كانت الاوصاف مما يستحق من ذكرها اه عش ((قوله ما صح الخ) وجه الاستدلال به انه صلى الله عليه وسلم أقرها على ذلك وأما قولها ذلك فيجوز أن يكون باجتهاد منها وأنها كانت فهت استجاب ذلك منه صلى الله عليه وسلم بطريق ما اه عش (قوله وانما هو) أي الاستغفار (قوله لما أشرت الخ) أي بقوله لما فيه من نوع استسبحان الخ (قوله وهو) أي الدعاء (قوله بالرفاء الخ) أي أعربت بالرفاء الخ اه عش (قوله بالمد) أي وكسر الراء اه مغنى (قوله مكروه) لور ودالتهى عنه اه مغنى (قوله والاخذ) كقوله الا في وفعله الخ عطف على قوله التزوج الخ (قوله لا امر به) أي بما ذكر من التنظيف وما بعده ويحتمل من الاخذ بالناسية وما بعده (قوله في ولهن الخ) أي في تفسيره (قوله الى أحب

القبول والإيجاب اذا لم يكن أحدا العاقدين (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس أجنيا (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ان تخلل الاجنبي يبطل البيع ولو من انقضى كلامه وقياسه النكاح فلا وهم فيما ذكره بعضهم ان سلم ان ذلك من الاجنبي لكن الظاهر أنه ليس منه (قوله واشترط) عطف على أن في أن الفصل الخ (قوله نعم في اشتراط الخ) كذا شرح مر (قوله وظاهر كلامه الا ذكر الخ) يؤخذ

في شوال والدخول فيه الخبر الصحيح فيه ما عن عائشة رضي الله عنها مع قولها ردا على من كره ذلك تزوجني صلى الله عليه وسلم في شوال ودخل بي فيه وأى نسائه كان أحظى عنده مني وكون العقد في المسجد لا امر به في خبر الطبراني وبوم الجمعة وأول النهار لحب الله برك لا متى في بكورها حسنه الترمذي وبه رد ما اعتمد من يقاعه عقب صلاة الجمعة تمنع ان قصد بالتأخير اليه كثرة حضور الناس لاسم العلماء والصالحون له في هذا الوقت دون غيره كان أولى وقول الولي قبيل العقد أز وكنك على ما أمر الله تعالى به من امساك بعروف وأتسريح باحسان والدعاء لسكن من الزوجين عقبه ببارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير لصحة الخبر به وظاهر كلامه الا ذكرانه يسن أيضا كيف وجدت أهلك بارك الله لك لما صح انه صلى الله عليه وسلم لما دخل على زينب خرج

فدخل على عائشة وسلم فقامت وعليك السلام ورجة الله كيف وجدت أهلك بارك الله لك ثم فعل ذلك مع كل نسائه وكل قالت ما قالت عائشة ثم وقد يقال قولهن له كيف وجدت أهلك يؤخذ منه انه معطال ما في صريح استسبحان مع الاجانب لاسمها العامة وقد يجاب بان هذا الاستغفار ليس على حقيقة بدليل انه صلى الله عليه وسلم لم يجب عنه وانما هو للتقرير أي وجدته على ما تحب ومع ذلك ينبغي ان لا يندب هذا الاعراف بالسنة لما أشرت اليه وهو بالرفاء بما أدى الى التثام والبنين مكروه والاخذ بناسيتها أول لقائها ويقول بارك الله لك لمنافى صاحبه ثم اذا أراد الجماع فخطب بثوب وقدم ما قبله التنظيف والتطيب والتقبيل ونحوه مما ينسبط له لا امر به قال ابن عباس في ولهن الذي عليهن اني لأحب ان أنزمن زوجه حتى كأنا أحب ان تترين لي لهذه الآية

وقال كل مهمما ولومع الياس من الولد كما اقتضاه اطلاقهم بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا وليخرنا بخيرا حتى نولد ذلك بصدق في قلبه عند الانزال فان له اثرا ينافي صلاح الولد وغيره ولا يكره للقبلة ولو بغيره ويكره تكام أحدهما أثناءه لاشي من كفيانه حيث اجتنب الدبر الا ما يقضي طبيبه عدل بضرره ويحرم ذكر تكامه بل صح ما يقتضيه كبره (٢١٧) ومرا تفاحكم تحيل غير الموطو أو قبل

يحسن تركه ليلة أول الشهر ووسطه وآخره لما قيل ان الشيطان يحضره فيهن ويرد بان ذلك لم يثبت فيه شيء وبفرضه الذي ذكره الوارد ينعى ويندب اذا تقدم انزاله ان عهل لتنزل وان يخرى به وقت السحر لا يتابع وحكمته انتفاء الشبع والجوع المفرطين حينئذ اذ هو مع أحدهما مضطربا كالطبيب مع التكاف وضبط بعض الأطباء أنفعه بان يجد داعيته من نفسه لا بواسطة كتمه كترنم في الخبر الصحيح أمر من رأى امرأة فاجبت به وعلمه بان مامع زوجته كما مع المريبة وفعله يوم الجمعة قبل الذهاب إليها وأوليتها وان لا يتركه عند قدومه من سفر والنقوى له بادره مباحة مع رعاية القوانين الطبية بقصد صالح كعفة أو نسل وسيلة لمحبوب فليكن يحبر يا فيما يظهر وكثيرون يخطون ذلك فيقولوا منه أمر وشاره جد افلحذر ووطء الحامل والمرضع منهى عنه فكريه ان خشى منه ضرر الولد بل ان تحققه حرم ومن أطلق عدم كراهته مراده ما اذا لم يخش

(الح) مقول قال (قوله وقال كل الح) عطف على تعاميا عبارة النهاية تقول كل منهما الح عطف على التزوج (قوله كل منهما الح) علم منه ان التسمية في حقهما سنة عين لاسنة كفاية اه سم وظاهر المعنى انه سنة الزوج فقط (قوله ولومع الياس الح) أي لكبرا أو غير من صغر السن أو الجمل اه ع (قوله استحضار ذلك) أي قوله بسم الله الح اه ع (قوله تكام أحدهما الح) زاد النهاية بما لا يتعلق به اه قال ع هل منه ما يرغب الزوج في الجماع مما يفعله النساء حاله الوطء من الغنى مثله نظير والا قرب السكره ولا ينافيه قوله بما لا يتعلق به لان الظاهر ان المراد به اخراج ما يتوقف عليه الجماع كان يطلب سنها ان تكون على صفة يشكك معها من تمام مراده في الوطء اه (قوله لاشي من كفيانه) أي لا يكره شيء من كفيات الجماع من كونها مضطربة أو مستقيمة على الجنب أو قائمة أو من جانب القبل أو الدبر أو غير ذلك اه كرى (قوله بل صح ما يقتضيه كونه كسيرة) ظاهره ولو واحدة اه ع (قوله حكم تحيل الح) وهو حل ذلك عند جمع محققين اه نهاية (قوله قبل يحسن الح) الى قوله ويرد عزاء المغنى الى الاحياء وأقره (قوله ووسطه) أي النصف منه (قوله يحضره الح) أي الجماع في هذه الليالي ويجمع اه معنى (قوله الذ كالح) أي المارأ نفعا (قوله أن عهل لتنزل) ويظهر ذلك باخبارها وبقرائن تدل عليه اه ع (قوله اذ هو) أي الجماع وكذا ضمير فيه وضمير أنفعه (قوله وضبط بعض الأطباء الح) ويسن ملاعبة الزوجة اينسا وأن لا يجلبها عن الجماع كل أربع ليال مرة فلا عذر اه فتح المعين (قوله نعم في الخبر الح) هو في حكم المستثنى من عدم الاتيان مع الواسطة اه ع (قوله به) متعلق بامر الخ والضمير للجماع (قوله وفعله الح) أي ويندب فعله الح اه ع (قوله عند قدومه الح) أي في الليلة التي تعقب قدومه من السفر بل في يومه ان اتفقت خلوة اه ع (قوله من سفر) أي تحصيل به غيبة عن المرأة عرفا اه ع (قوله والنقوى له) أي للجماع مبتدأ خبره قوله وسيلة الح اه كرى (قوله ذلك) أي رعاية قوانين الطب (قوله ووطء الحامل) أي بعد ظهوره ولو باخبارها حيث صدقها فيه اه ع (قوله بل ان تحققه الح) عبارة النهاية بل ان غلب على ظنه حرم اه قال ع ظاهره ولو خاف الزنا وهو ظاهر ان قوي الظن بحيث التحق باليقين وكان الضرر المترتب عليه لا يولد بما لا يتحمل عادة كهلاك الولد اه

(فصل -) في أركان النكاح (قوله في أركان النكاح) الى قوله وجزم في النهاية الا قوله أربعة فابدلها بخمسة يجعل الزوجين ركنتين وسباني عن ع (قوله وتوابعها) أي نكاح الشغار والشهادة على اذن المرأة اه ع (قوله وهي) أي الاركان (قوله وشاهدان) عدهما ركنا لعدم اختصاص أحدهما بشرط دون الآخر بخلاف الزوجين فانه يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر في الآخر وجعلهما حجركنا واحد التعلق العقديهما فلا تخالف بينهما اه أي بين التحقق والنهاية (قوله المستدعي لطول الكلام الح) ولا يضر أن كثيرا ما يعللون تقديم الشيء بقوله الكلام عليه لان النكاح لا يتراحم اه حاي (قوله وكذا القبول) أي في أنه يعتد به من الهازل اه ع (قوله مثلا) راجع لقوله موليتي فلانة (قوله وظاهره) أي كلام البعض (قوله مع الاطلاق) أي بلانية شيء من الايجاب والوعد (قوله ما مر الح) أي من المعنى والاستدلال الآتي ان هذا بعد الاجتماع بالزوجة (قوله وقال كل منهما الح) فعلم ان التسمية في حقهما سنة عين لاسنة كفاية

(فصل -) في أركان النكاح وتوابعها (قوله المستدعي لطول الكلام عاينها) كثيرا ما يعللون تقديم

(٢٨ - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) منه ضررا (فصل) في أركان النكاح وتوابعها وهي أربعة زوجان وولي وشاهدان وصيغة وقد مهلا انتشار الخلاف فيها المستدعي لطول الكلام عليها فقال (انما يصح النكاح بإيجاب) ولوم من هازل وكذا القبول (وهو ان يقول) العاقد (زوجتكم أو أنكحتكم) موليتي فلانة مثلا وحرم بعضهم بان أزوجه أو أنكحتكم كذلك ان خلاص بية الوعد وظاهره الصحة مع الاطلاق وفيه نظر والذي يتجه ان يأنى فيهما ما مر آخر الضمان في أوذي المسال بل لو قيل ان الضمنه اص ما هنا ب

من أن قوله أودى المال وعبد بالالتزام نعم ان حقت به قرينة تصرفه الى انشاء عقد الضمان انعقده اه  
 (قوله مطلقا) أى وجدت قرينة تصارفة الى العقد ولا (قوله فيها) أى أز وجل وأنت كحك (قوله وهو)  
 أى كلام البلقيني صريح فيها ذكرته أى اطلاقه المذكور صريح في قول الشارح بل لو قيل الخ وبجسته  
 المذكور صريح فيما قبله من قوله والذي يتجه الخ (قوله مرتبط بالايجاب الخ) ولا يضر تغل خطبة خفيفة من  
 الزوج وان قلنا بعدم استحبابها خلافا للسبكي وابن أبي الشريف ولا تقل قبلت نكاحها لانه من مقتضى  
 العقد اه فصح المعين وقوله ولا تقل قبلت الخ لا ينافي ما ياتي في أوائل الفصل الا ترى من قول الشارح كانه نهاية  
 ولا يصح أيضا قل تزوجتها الخ لان هذا فيما إذا قاله الولي بعد الايجاب وما ياتي فيه اذا اقتصر عليه بدون سبق  
 الايجاب ولحقه (قوله كما مر آتيا) أى في قول المصنف فان طال الذكر الفاصل لم يصح وقول الشارح هناك  
 أن الفصل بالسكوت يضر ان طال (قوله كما سنذكره) أى في فصل لا ولا يترك (قوله فلا بد من دال) الى  
 قوله وروى الآجرو في النهاية الا قوله لا فعلت الى المتن وكذا في المغنى الا قوله ولا يستحال الخ (قوله من دال  
 عليها) أى الزوجة اه ع (قوله أَرْضِيَتْ) ومثله أجبت أو أدت كما قاله بعض المتأخرين من نهاية ومغنى  
 (قوله واتحادهما الخ) أى رضيت وفعلت (قوله لا ينافي هذا) أى تعارهما في النكاح (قوله كما يظهر  
 بالتأمل) كان مراده أن النكاح بمعنى الانكاح وهو ليس فعلا له لكن يرد أن البيع بمعنى التملك ليس فعلا  
 له ويحتمل أن مراده أنه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس فعلا بخلاف البيع لا يجب ذكره فيحمل  
 قوله فيه فعلت على معنى فعل القبول اه سم (قوله بمعنى انكاحها) كما صرح به جمع من اللغويين اه  
 معنى (قوله كما مر) أى أول الباب (قوله وروى الآجرو الخ) الانسب ذكره قبيل قول المصنف نكاحها  
 (قوله حتى يجب هذا) أى لفظ هذا بان يقول هذا النكاح أو لفظ المذكور بان يقول النكاح المذكور سم  
 وكردى (قوله عن ذلك) أى عن ضم لفظ هذا أو المذكور (قوله لا قبلت) الى قوله ومن ثم في النهاية الا قوله  
 من عاى ثم قوله ذلك عطف على قول المتن أو قبلت نكاحها أو تزوجها (قوله لا قبلت) أى فقط من غير ذكر  
 نكاحها أو تزوجها اه ع (قوله مطلقا) أى في مسألة المتوسط وغيرها (قوله لكن ردوه) معتمد  
 اه ع عبارة سم أى بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها اه (قوله ولا يشترط فيها) أى في مسألة المتوسط  
 والحاصل في مسئلته أن يقول الولي بعد قول المتوسط زوجت بنتك فلان أز وجته باها ولا يكفي  
 زوجت بدون الضمير ولا زوجتها بدون ذكر الزوج وأن يقول الزوج بعد قول المتوسط تزوجتها مثلا  
 تزوجت أو قبلت نكاحها لا قبلت وحده ولا مع الضمير نحو قبلته اه ع (قوله تزوجت سيأتي ما فيه  
 (قوله أيضا) أى كما لا يشترط ذكر نكاحها أو تزوجها بل يكفي الضمير على ما في الروضة المار جوج (قوله فلا  
 قال) أى المتوسط (قوله فقال زوجت) أى بدون الضمير (قوله لكن جزم بغير واحد الخ) معتمد اه  
 ع (قوله لا بد من زوجته أو زوجتها) ونبه شيخنا الشهاب الرملي على أنه لا بد في مسألة المتوسط أن يقول  
 الولي زوجتها فلان فلو اقتصر على زوجتها لم يصح كما يؤخذ من مسألة الوكيل نهاية ومغنى وسم وعبرة

الشيء بقوله الكلام عليه (قوله واتحادهما في البيع لا ينافي هذا) يحتمل ان مراده أنه لا بد من ذكر النكاح  
 فيقع معمول للفعل وهو غير منتظم أو يدل النكاح الايجاب أو العقد وقد يقتضى هذا امتناع فعلت البيع  
 والكلام فيه فليتأمل فيه (قوله كما يظهر بالتأمل) كان مراده ان النكاح بمعنى الانكاح وهو ليس فعلا له  
 لكن يرد ان البيع بمعنى التملك ليس فعلا له ويحتمل ان مراده أنه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس  
 فعلا بخلاف البيع لا يجب ذكره فيحمل قوله فيه فعلت على معنى فعل القبول (قوله بمعنى انكاحها)  
 قال الزركشى نعم صرح جماعة من اللغويين ان النكاح مصدر كالنكاح وعليه فيخرج كلام الفقهاء انتهى  
 (قوله حتى يجب هذا) أى لفظ هذا بان يقول هذا النكاح الخ (قوله أو المذكور) أى بان يقول  
 النكاح المذكور (قوله الا في مسألة المتوسط الخ) كذا شرح مر (قوله لكن ردوه) أى بان الهاء لا تقوم  
 مقام نكاحها (قوله بانه لا بد من زوجته أو زوجتها) ونبه شيخنا الشهاب الرملي على أنه لا بد أن يقول

فيه موهوم الوعد مطلقا لم  
 يبعد ثم رأيت البلقيني  
 أطلق عنهم عدم الصحة  
 فيها ثم بحث الصحة اذا  
 استلخ عن معنى الوعد بان  
 قال الا أن وهو صريح فيها  
 ذكرته (وقبول) مرتبط  
 بالايجاب كما مر آتيا (بان  
 يقول الزوج) ومثله وكيله  
 كما سنذكره (تزوجتها  
 أو نكحتها) فلا بد من دال  
 عليها من نحو لسم أو ضمير  
 أو إشارة (أو قبلت) أو  
 رضيت لا فعلت واتحادهما  
 في البيع لا ينافي هذا كما  
 يظهر بالتأمل (نكاحها)  
 بمعنى انكاحها ليطابق  
 الايجاب ولا يستحال معنى  
 النكاح هنا هو المار ك  
 من الايجاب والقبول كما  
 وروى الآجرو ان الواقع  
 من على في نكاح فاطمة  
 رضي الله عنهما رضيت  
 نكاحها (أو تزوجها) أو  
 النكاح أو التزويج ولا نظر  
 لاهام نكاح سابق حتى  
 يجب هذا أو المذكور خلافا  
 لمن زعمه لان القرينة القطعية  
 بان المراد قبول ما أوجب  
 له تغنى عن ذلك لا قبلت ولا  
 قبلتها مطلقا ولا قبلته الا في  
 مسألة المتوسط على ما في  
 الروضة لكن ردوه ولا يشترط  
 فيها أيضا فطالب فسأل قال  
 للولي زوجته ابتك فقال  
 زوجت على ما اقتضاه  
 كلامهما لكن جزم بغير  
 واحد بانه لا بد من زوجته  
 أو زوجتها



ثم قال للزوج قبلت نكاحها

فقال قبلت على ما امر أو تزوجتها فقال تزوجتها صح ولا يكفي هنا نعم وأوفي كلامه للخبير مطلقا اذ لا يشترط توافق اللغتين قيل كان ينبغي تقديم قبلت لانه القبول الحقيقي اه ويرد بجمع ذلك بل الكل قبول حقيقي شرعا وبغرض ذلك لا يراد عليه لان غير الاهم قد يقدم لنكته كالرد على من تشكك أو خالف فيه وقد قيل في صحة تزوجت أو نكحت نظر لتردده بين الاخبار والقبول وفي تعليق البغوي في قوله تزوجت قال أحسبنا لا يصح لانه اخبار لا عقد اه ويرد النظر بانه مبني على الاكتفاء بمجرد تزوجت من غير نحو ضمير والاصح خلافه كما مر وجبته في التعليق صحيح لكن لخلوه عن ذلك الموجب لتحعضه للاخبار أو قرينه منه لا لتردد الذي ذكره لان هذا انشاء شرعا كعبت ولا يضر من عاى نحو فتح ناهي بتركه وابدال الزاى جيا وعكس والكاف همزة وفي فتاوى بعض المتقدمين يصح أن نكحت كهلولة قوم من اليمن والغزالي لا يضر تزوجت لك أو ألك لان الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الاعراب والتذكير والتأنيث اه وهو صريح في ما ذكره وغيره

الرشدي قوله لا بد من زوجته أو زوجها أى مع قوله الغلان في الشق الثاني ويظهر أنه لا يشترط قوله فلانة في الشق الاول فليراجع اه اقول وهذا قضيه صنيع النهاية والمعنى المارآ نقا (قوله ثم قال) اى المتوسط (قوله على ما امر) اى عن الروضة المرجوح (قوله أو تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها اى اوقال المتوسط الخ عش وسم (قوله فقال) اى الزوج (قوله تزوجتها) عبارة النهاية تزوجت اه بلا ضمير وكتب عليه الرشدي مانصه عبارة التحفة تزوجتها وهى الاصول لما امر اه اى من قوله فلا بد من دال عليها الخ (قوله صح) جواب فلو قال الخ (قوله ولا يكفي هنا) اى في مسألة المتوسط بخلافه في البيع اه عش عبارة لمعنى بخلاف ما لو قال أو احد هما نعم اه (قوله وأو) الى قوله قيل في المعنى (قوله مطلقا) اى سواء اتى الولي بلفظ الانكاح أو التزويج فليس قبلت نكاحها راجعا لانكحت وقبلت تزويجها راجعا لزوجت اه عش وقوله قبلت نكاحها اى ونكحتها وقوله وقبلت تزويجها اى وتزوجتها (قوله توافق اللغتين) اى اما التوافق المعنوي فلا بد منه كما مر قبيل الفصل في قوله وان يقبل على وفق الايجاب لا بالنسبة للمهر الخ اه عش (قوله قبل كان الخ) واقفه المعنى (قوله تقديم قبلت) اى الخ (قوله لانه القبول الحقيقي) اى وقول الزوج تزوجت أو نكحت ليس قبولا حقيقة وانما هو قائم مقامه اذا ضم الى ذلك الضمير اه معنى (قوله وبغرض ذلك) اى ان الحقيقي هو قبلت فقط (قوله لان غير الاهم) اى كتر زوجت أو نكحت هنا (قوله وقد قيل الخ) تعليل لوجود التشكك والمخالفة فيما ذكر من تزوجت أو نكحت على ترتيب اللفظ (قوله وفي تعليق البغوي الخ) من جملة ما قيل اه رشدي اى وعطف على قوله في صحة الخ (قوله انتهى) اى ما قيل (قوله كالمهر) اى آ نقا بقوله فلا بد من دال الخ (قوله ففى التعليق) اى من عدم الصحة (قوله عن ذلك) اى نحو الضمير (قوله الموجب) نعت لخلوه اه سم (قوله الذى ذكره) اى صاحب القيل ولوا سقط ضمير النصب الموهوم رجوع الضمير المستتر للبغوي صاحب التعاقب كان أولى (قوله لان هذا) اى تزوجت مع نحو الضمير (قوله انشاء شرعا) قال الشهاب سم لا وجه له لكونه انشاء مع نحو الضمير ومتحضرا للاخبار أو قريبا منه مع عدمه انتهى اه رشدي (قوله ولا يضر) الى قوله والتذكير في المعنى الا قوله من عاى وقوله بعض المتقدمين الى قوله الغزالي (قوله من عاى) عبارة النهاية ولولم من عارف الخ وكتب عليها عش مانصه خلافا لجم في العارف ولكن القلب الى ما قاله ج أميل اه (قوله وابدال الزاى جيا الخ) اى يجوز ذلك ويجوز نكاح عش وياتى مثل ذلك فيما لو قال الزوج في المراجعة راجعت جوزني لعقد نكاحي فلا يضر وكذا لا يضر زوزتك أو زوزني اه (قوله والكاف همزة) كأنك أختك وأنك أختنا وأنك أختنا وفي عش ظاهره اى شرح مر ولومن عارف وظاهره وان لم تكن لغته بلسانه اه (قوله يصح أن نكحتك) اى بابدال التاء كافا يصح أيضا تزوجتك ولومن عالم ونقل في الدرر عن الرملى ما وافقه وعن شيخ الاسلام ما يخالفه ووجه الصحتان معنى أزوجتك فلانة صيرتك زوجها وهو مساو في المعنى لزوجتك اه عش (قوله كهلولة الخ) وجبت ان نكحتك لغة فالظاهر أنه يصح العقد بها حتى من غير أهلها وان كان عارفا بالاصل قادر اعليه اه سيدمر (قوله والغزالي) عطف على بعض اه سم (قوله لا يضر تزوجت لك الخ) ومثله أجوزتك ونحوه اه معنى (قوله لان الخطأ في الصيغة) اى في الصلوات نهاية وهى لك أو ألك الخ عش (قوله والتذكير والتأنيث) اى وكل منهما لا يخل بالمعنى (قوله انتهى) اى ما في فتاوى الغزالي (قوله وهو الخ) اى ما من

الولي زوجها الغلان فلو اقتصر على زوجها لم يصح كما يؤخذ من مسألة الوكيل شرح مر (قوله ثم قال للزوج) عطف على قال للولي (قوله أو تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها (قوله وفي تعليق البغوي في قوله تزوجت الخ) تقدم هذا في المتن مع الجزم بعدمه من القبول (قوله الموجب) نعت لخلوه (قوله لان هذا انشاء الخ) لا وجه له لكونه انشاء مع نحو الضمير ومتحضرا للاخبار أو قريبا منه مع عدمه (قوله ولا يضر من عاى الخ) كذا شرح مر (قوله والغزالي) عطف على بعض (قوله لا يخل بالمعنى) ظاهره انه لا يتقبل بالعاى (قوله لا يخل بالمعنى) قد يشكل بما قالوه في نعمت بضم أو كسر ثم رأيت ما ياتى (قوله

من اغتفار كل ما لا يحل بالمعنى ومن ثم قال أبو شكيل في نحو فتح ناء المتكلم هذا الحن لا يحل بالمعنى فلا يخرج <sup>أ</sup> من مخرج عن موضوعه وعن الشرف بن المتري أنه أفتى في فتح التاء (٢٢٠) بأن عرف البلد اذا فهم به المراد صحت من العارف اهـ وكذاه انما قيد بعرف البلد ذلك

فتاوى البعض والغزالي اهـ عش (قوله من اغتفار كل ما لا يحل الخ) ظاهرة أنه لا يتقيد بالعالمى اهـ سم  
أى كجهرى عليه النهاية (قوله وعن الشرف) الى المتن في النهاية الا قوله وكأنه الى قوله فان قلت وقوله والعجب  
الى قوله وسيعلم (قوله وعن الشرف الخ) أى حكى عنه ويظهر أنه عطف على قوله قال ابن شكيل الخ فقوله  
انتهى أى ما حكى عن الشرف (قوله ذلك) أى قوله اذا فهم به الخ (قوله لا يشترط فيه ذلك) أى عرف البلد  
(قوله ينافى ذلك) أى ما مر عن أبي شكيل (قوله كاسر) أى فى باب الصلابة (قوله مطلقا) أى سواء كان  
عرف البلد ذلك أولا ويحتمل من العالمى أو غيره (قوله على المتعارف) فاذا كان المعنى صحيحا بحسب  
المتعارف لم يضر وان كان فاسدا بحسب اللغة اهـ سيد عمر (قوله على ان فتح التاء) أى ناء المتكلم (قوله  
وسيعلم) الى المتن فى المعنى (قوله مع نفي الصداق) أو الاقتضار على بعض ما سماه الولي اهـ عش (قوله  
والاوجب الخ) عبارة المعنى فان لم يقل ذلك وجب مهر المثل كما صرح به الماوردى والريانى وهذه حيلة  
فمن لا يزوجه اولها الا باكثر من مهر مثلها وهذا بخلاف البيع فان القبول فيه منزل على الايجاب فان الثمن  
ركن فيه اهـ (قوله أو وكيله سواء قبلت وغيرها) كذا فى النهاية والمعنى وقوله قبلت أى الخ (قوله فرق)  
أى بين قبلت وغيرها (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله ممنوع (قوله والتعبير الخ) قد يقال هذا انما يناسب  
لو كان قبلت اخبارا أمالو كانت انشاء كالمال والاراد فلا سم وقد يعتذر من قبل الشارح رحمه الله ان مقصوده  
ان شأن قبلت أن يكون مقبولا لما مضى فى التحقيق بالنسبة لزمان النطق بها فهو هنا وان كان مستقبلا بالنسبة  
لزمان النطق بها لكنه لما كان مستقبلا محقق الوقوع فكانه واقع فقوله والتعبير الخ اشارة الى ما نخذ هذا  
الجواب الدقيق لان فيما نحن فيه تعبير عن المستقبل بالماضى فليتنامل اهـ سيد عمر (قوله لحصول  
المقصود) اى مع التقديم (قوله أى ما شئت) الى قوله وقول البلقينى فى النهاية (قوله ما شئت الخ) هلا قلوا وما  
اشتق الخ بواو العطف ليشمل نحو أنشأت تزوجك موليتى فليراجع (قوله فليس الخ) اعلمه تقرير على قوله  
أى ما شئت الخ المنفرد للعموم وفى النهاية والمعنى الواو بدل الفاء فتأمل (قوله هذا) أى قول المتن ولا يصح الخ  
وقوله مع ما مر أى قوله انما يصح النكاح بايجاب الخ (قوله لا يهاهم) أى ما مر حصر الصحة الخ أقول ولا يهاهم  
عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج أو الانكاح فان المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنف كالرافعى  
استعمال بأن بمعنى كان ولا يخفى ان ما وجهنا به أقوى مما وجه به الشارح فليتنامل اهـ سم ولكان تقول  
ان تعبير المصنف فى الايجاب بقوله وهو الخ يدفع الابهام الذى ذكره وجه المعنى عدم التكرار بقوله لان  
الكلام هناك فى اشتراط الصيغة وهما فى تعيينها اهـ وهو قريب اساقا له سم ففهم ما مر آتفا (قوله  
فيصح نحو الخ) تقرير على قوله أى ما شئت الخ (قوله هنا) أى فى نحو أنما تزوجك الخ (قوله الآن) مقول  
القول وقوله أنه أى الآن (قوله لان اسم الفاعل حقيقة الخ) هذا لا يرد على البلقينى بناء على ما فى جمع  
الجوامع تبع الشارح السبكي من ان المراد بالخال فى اسم الفاعل حال التلبس لاحال التلبس خلافا للقرافى ومن

لا جمل ما بعد حتى اذمن  
الواضح ان العالمى لا يشترط  
فيه ذلك فان قلت ينافى ذلك  
عدهم كما مر أنعمت بضم  
التاء أو كسر هاء خيلا للمعنى  
وكان هذا هو الحاصل  
لبعضهم على قوله لا يصح  
العقد مع فتح التاء مطلقا  
ونقله غيره عن الاسوى فى  
بعثك بفتح التاء قلت يفرق  
بان المسد فى الصيغ على  
المتعارف فى محاورات الناس  
ولا كذلك القرآن فتأمل  
والعجب ممن استدل بقول  
الغزالي لا يضر الخطا فى  
التذكير والتأنيث أى كما  
صرحوا به فى الطلاق  
والعذف والعنق على ان  
فتح التاء يضر وغفل عن  
انه اذا صحر زوجك بكسر  
الكاف خطا بالزوج صح  
بفتح التاء بلفظ فرق وسيعلم  
مما يأتى صحة النكاح مع نفي  
الصداق فيشترط للزوجه  
هنا ذكره فى كل من شق  
العقد مع توافقهما فيه  
كترزوجته وبالواجب  
مهر المثل (ويصح تقديم  
لفظ الزوج) أو وكيله سواء  
قبلت وغيرها كما قلناه خلافا  
لما فرق وزعم ان تقديم  
قبلت غير منتظم لاستدعائه  
مقبولا متقدما بمجموع اذ  
يصح ان يقال قبلت ما  
سيجيء منك والتعبير

فيشترط للزوجه هنا) أى بخلاف البيع فان الواجب ذكر الثمن فى كلام المبتدئ (قوله والتعبير الخ) قد  
يقال هذا انما يناسب لو كان قبلت اخبارا أمالو كان انشاء كالمال والاراد فلا (قوله لا يهاهم) أى ما مر  
حصر الصحة فى تلك الصيغ أقول ولا يهاهم عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج أو الانكاح بل يكفي انه  
لا يقيد التوقف على ذلك فان المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنف كالرافعى استعمال بأن بمعنى كأن ولا  
يخفى ان ما وجهنا به أقوى مما وجه به الشارح فليتنامل (قوله لان اسم الفاعل حقيقة فى الحال) هذا  
لا يرد على البلقينى بناء على ما فى جمع الجوامع تبع الشارح السبكي من ان المراد بالخال فى اسم الفاعل حال  
التلبس لاحال التلبس خلافا للقرافى ومن واقع حقه فتأمل فى الآيات البيئات مع بسط بيان فساد

بالماضى عن المستقبل اشعار بالثقة بوقوعه حتى كأنه واقع شائع لغتو عرفا (على) لفظ (الولى) أو وكيله لحصول المقصود وافتقه  
(ولا يصح) النكاح (الالفاظ التزويج أو الانكاح) أى ما شئت منهما فليس هذا بذكر رافع ما مر لا يهاهم حصر الصحة فى تلك الصيغ فيصح نحو  
أنما تزوجك الخ آخره وقول البلقينى هنا الآن يقتضى انه يشترط هنا نظير ما قدمه فى أنكحك والذى يظهر بخلافه

لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يوهىم الوجد حتى يحترز عنه بخلاف المضارع فإن قلت الخلاف في كل منهما مشهور وإنما الذي تفارقه فاذية  
الترجيح عند جمع فكأن ينبغي تعيين الآن نفسه مثله خروجاً من ذلك الخلاف الموجب لاحتماله الوجد أيضاً قلت كفى باختلاف الترجيح مرجحاً  
لا سيما والمربحون أيضاً ممن أحاطوا باللغة أكثر من غيرهم وذلك لخبر مسلم اتقوا الله في النساء (٢٢١) فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم

واقفه وحققنا معناه في الآيات البيّنات مع بسط بيان اه سم (قوله فلا يوهىم الخ) أى نحو أنما زوجك  
الخ (قوله في كل منهما) أى اسم الفاعل والمضارع (قوله قلت كفى الخ) قد يستغنى عن ذلك بأن المقصود  
الإنشاء لا الأخبار والانشاء مطلقاً سواء كان بجملة فعلية ماضية أو غيرها أو اسمية على مطلقاً اه سم  
وفيه شبه المصادرة (قوله باختلاف الترجيح) أى بأن الراجح في المضارع الاشتراك وفي اسم الفاعل كونه  
حقيقة في الحال مجازاً في الاستعمال (قوله والمربحون) أى لكون اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله ممن  
أحاطوا بحال من الواو وقوله أكثر الخ خبر والمربحون (قوله وذلك لخبر مسلم) إلى قوله إشارة في المعنى وإلى  
المتن في النهاية إلا أنه لم يذكر اعتراض عبارة المجموع بل اقتصر على قوله وهو محمول على ما إذا الخ (قوله وذلك  
الخ) راجع إلى المتن (قوله بأمانة الله) أى يجعلهن تحت أيديكم كالأمانات الشرعية اه عش (قوله ماورد  
في كتابه) وهو التزويج والانسكاخ اه معنى (قوله فلم يصح الخ) تفرّيع على المتن (قوله في ذلك) أى منع  
القياس (قوله وخبر البخاري الخ) جواب اعتراض (قوله لم يعلم الخ) أى تعليل إياها ما معك من القرآن  
وقد كان معلوماً لزوجين اه عش (قوله بأنه يرى) أى المجموع وقوله أنه أى الكفاية (قوله والعقود  
أغلظ الخ) جملة حالية (قوله يحمل كلامه الخ) عبارة المعنى بأنه إنما اعتبر الكتابة في صحة ولايته لا في تزويجه  
ولا ريب أنه إذا كان كائناً تسكون الولاية له فيوكل من يزوج أو يزوج موليتاً والسائل نظر إلى من يزوج  
لأى ولاية ولا ريب أنه لا يزوج بها اه (قوله إشارة مفهومة) أى لكل أحد ما إذا فهمها الفطن دون غيره  
ساوت الكتابة فيصحب بكل منهما اه عش (قوله وتعذر توكيله) مفهومة أنه لو أمكنه التوكيل بالكتابة  
أو الإشارة التي يختص بفهمها الفطن تعين له نكاحه تسكبه وهو قريب لأن ذلك وإن كان كناية أيضاً  
لكنه في التوكيل وهو ينعقد بالكناية بخلاف النكاح اه عش وسند كرمه ما يتعلق بالمقام (قوله  
إشارته التي الخ) أى فيصحب نكاحه بالضرر ورتبه حيث تعذر توكيله اه عش (قوله وإن أحسن) إلى المتن  
في النهاية وكذا في المعنى الأقوله ويشترط إلى قوله هذا وقوله يشترط إلى المتن (قوله وهي) أى الجمجمة (قوله  
ماعد العربية) أى من سائر اللغات نهاية ومعنى (قوله إذ لا يتعلق به) أى بالنكاح (قوله أن فهم كل الخ) أى  
اتفقت اللغات أم اختلفت اه معنى (قوله فقبله أو اجاب) أى العارف به ولو بأخبار الثقة الخ (قوله فوراً)  
أى بلا طول الفصل عرفاً بالأخبار بين الإيجاب والقبول عش ورشيدى عبارة سم والأوجه أنه إن كان  
الأخبار للبادي بما يأتى به قبل بدائته لم يشترط عدم طول الفصل بين الأخبار وبدائته وإن كان للثاني بما يأتى  
به اشترط عدم طول الفصل بين ما يأتى به وما تقدم من صاحبه من إيجاب أو قبول أو بما يأتى به صاحبه صح

وأفقه وحققنا معناه في الآيات البيّنات مع بسط بيان اه سم (قوله فلا يوهىم الخ) أى نحو أنما زوجك  
الخ (قوله في كل منهما) أى اسم الفاعل والمضارع (قوله قلت كفى الخ) قد يستغنى عن ذلك بأن المقصود  
الإنشاء لا الأخبار والانشاء مطلقاً سواء كان بجملة فعلية ماضية أو غيرها أو اسمية على مطلقاً اه سم  
وفيه شبه المصادرة (قوله باختلاف الترجيح) أى بأن الراجح في المضارع الاشتراك وفي اسم الفاعل كونه  
حقيقة في الحال مجازاً في الاستعمال (قوله والمربحون) أى لكون اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله ممن  
أحاطوا بحال من الواو وقوله أكثر الخ خبر والمربحون (قوله وذلك لخبر مسلم) إلى قوله إشارة في المعنى وإلى  
المتن في النهاية إلا أنه لم يذكر اعتراض عبارة المجموع بل اقتصر على قوله وهو محمول على ما إذا الخ (قوله وذلك  
الخ) راجع إلى المتن (قوله بأمانة الله) أى يجعلهن تحت أيديكم كالأمانات الشرعية اه عش (قوله ماورد  
في كتابه) وهو التزويج والانسكاخ اه معنى (قوله فلم يصح الخ) تفرّيع على المتن (قوله في ذلك) أى منع  
القياس (قوله وخبر البخاري الخ) جواب اعتراض (قوله لم يعلم الخ) أى تعليل إياها ما معك من القرآن  
وقد كان معلوماً لزوجين اه عش (قوله بأنه يرى) أى المجموع وقوله أنه أى الكفاية (قوله والعقود  
أغلظ الخ) جملة حالية (قوله يحمل كلامه الخ) عبارة المعنى بأنه إنما اعتبر الكتابة في صحة ولايته لا في تزويجه  
ولا ريب أنه إذا كان كائناً تسكون الولاية له فيوكل من يزوج أو يزوج موليتاً والسائل نظر إلى من يزوج  
لأى ولاية ولا ريب أنه لا يزوج بها اه (قوله إشارة مفهومة) أى لكل أحد ما إذا فهمها الفطن دون غيره  
ساوت الكتابة فيصحب بكل منهما اه عش (قوله وتعذر توكيله) مفهومة أنه لو أمكنه التوكيل بالكتابة  
أو الإشارة التي يختص بفهمها الفطن تعين له نكاحه تسكبه وهو قريب لأن ذلك وإن كان كناية أيضاً  
لكنه في التوكيل وهو ينعقد بالكناية بخلاف النكاح اه عش وسند كرمه ما يتعلق بالمقام (قوله  
إشارته التي الخ) أى فيصحب نكاحه بالضرر ورتبه حيث تعذر توكيله اه عش (قوله وإن أحسن) إلى المتن  
في النهاية وكذا في المعنى الأقوله ويشترط إلى قوله هذا وقوله يشترط إلى المتن (قوله وهي) أى الجمجمة (قوله  
ماعد العربية) أى من سائر اللغات نهاية ومعنى (قوله إذ لا يتعلق به) أى بالنكاح (قوله أن فهم كل الخ) أى  
اتفقت اللغات أم اختلفت اه معنى (قوله فقبله أو اجاب) أى العارف به ولو بأخبار الثقة الخ (قوله فوراً)  
أى بلا طول الفصل عرفاً بالأخبار بين الإيجاب والقبول عش ورشيدى عبارة سم والأوجه أنه إن كان  
الأخبار للبادي بما يأتى به قبل بدائته لم يشترط عدم طول الفصل بين الأخبار وبدائته وإن كان للثاني بما يأتى  
به اشترط عدم طول الفصل بين ما يأتى به وما تقدم من صاحبه من إيجاب أو قبول أو بما يأتى به صاحبه صح

أما إذا لم يبعثهم عليه والله أعلم (قوله قلت كفى باختلاف الترجيح) بجلاسيما والمربحون أيضاً ممن  
أحاطوا باللغة الخ قد يستغنى عن ذلك بأن المقصود الانشاء لا الأخبار وإنشاء مطلقاً سواء أكان بجملة  
فعلية ماضية أو غيرها أو اسمية حالية لا غير حالية مطلقاً (قوله لا يضطراره) المناسب لهذا الكلام تزوجه  
لا تزوجه (قوله فوراً) يحتسب أن المراد الفور من الأخبار ويكون إشارة إلى قوله في شرح الروض عن  
البلقبي فلما أخبر بعناها وقبل صح أن لم يطل الفصل انتهى وقد ينظر في اشتراط الفور وعدم طول  
الفصل حيث كان منذ كرم العناها الآن براد طول الفصل المخل بين الإيجاب والقبول والأوجه أنه إن كان  
الأخبار للبادي بما يأتى به قبل بدائته لم يشترط عدم طول الفصل بين الأخبار وبدائته وإن كان للثاني بما  
يأتى به اشترط عدم طول الفصل بين ما يأتى به وما تقدم من صاحبه من إيجاب أو قبول أو بما يأتى به صاحبه

بفهمها الفطن (ويصح بالجمجمة في الأصح) وإن أحسن العربية يرى ماعداها اعتبار المعنى إذ لا يتعلق به إجماع ويشترط أن يأتى بما بعده أهل  
تلك اللغة صريحاً في لغتهم هذا أن فهم كل كلام نفسه والأخر ولو بان أخره ثقة بالإيجاب أو القبول بعد تقدمه من عارف به ولو بأخبار الثقة  
له بعناها قبل تكاممه فقبله أو أجاب فوراً على الأوجه

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الإيجاب والقبول فليتم أم لا (قوله فهم الشاهد من الخ) أي ما تاني به  
 العاقدان اه عش (قوله في الصيغة) أي قول المتن ولا يصح تعليقه في النهاية الاقوله وبه فارق الى قوله  
 وقوله ذلك (قوله كاحللتك الخ) هاجعوا لعدم الصحة بنحو هذا بقدر لفظ التزويج أو الانكاح اه سم (قوله  
 على ذلك) أي نيتهما النكاح (قوله لا مطلع) أي اطلاع لانه مصدر ميمي اه عش (قوله المشتراط الخ)  
 نعت للشهود (قوله لكل فرد الخ) الأولى جزأ جزأ وقوله منه أي عقد النكاح (قوله وقوله ذلك) أي نويت  
 الخ اه عش (قوله على اقراره بالعقد) أي قوله أني نويت بما تلفظت به النكاح (قوله وفيه وجه) أي  
 في الصحة بالكنية (قوله لم يعول عليه) أي فلذا ادعى القطع وأطلق اه سم (قوله صح الخ) أي الاستخلاف  
 (قوله صح بما يصح به الخ) عبارة النهاية اشترط اللفظ الصريح اه وهذا ما في نسخة الشارح المرجوع  
 عنها وكتب عليها الفاضل المحشي ما نصه قوله اشترط الخ أي فلا يكفي الكنية وهو ظاهر وقد رجع الشارح  
 رحمه الله عن قوله اشترط الخ الى قوله صح بما يصح الخ كما رأيت بخطه فكان الفاضل المحشي لم يبلغه ذلك اه  
 سيد عمر عبارة عش قوله اشترط اللفظ الخ أي بان يقول استخلفتك واذنت لك في تزويج فلانة مثلا اه  
 عش وعبارة الرشيدى أي فلا يكفي الكنية على المذهب اه (قوله وخرج بقولنا الخ) الى قوله ويفرق  
 في المعنى (قوله الكنية في المعقود عليه) من زوج أورز وجه كولو قال زوجتك بنتي أورز وجه بنتك ابني وقوله  
 كولو قال أبو بنات الخ ولا يخفى ان مثل ابني البنات أو البنين فاذا قال زوجت ابني بنتك ونو يامعينا ولو غير المسمى  
 صح اه حلي وزبادي (قوله ونو يامعينة) يؤخذ منه انها مالوا اختلافا في النية بطل العقد ولو طالب الزوج  
 احدي البنات بعدم موت الاب فقال أنت المعينة وشهدت الشهود بذلك فقالت لست المعينة صدقت بيمينه لان  
 الشهود لا اطلاع لهم على النية وكذلك قال لها الشهود انت المقصودة وسمى الولي غيرك غلطاً فالقول قولها  
 بيمينه لان الاصل عدم الغلط اه عش (قوله مطلقاً) أي وان نو يامعينا اه سم عبارة عش أي نوى  
 الولي معينا منهما أو لا واصل الفرق بين هذا وبين زوجتك احدي بناتي ونو يامعينة حيث صح ثم لاهنا انه يعتبر  
 من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليقع الشهادة على قبوله الموافق للإيجاب والمرأة ليس العقد والخطاب معها  
 والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاعتقر فيها ما لا يعتقر في الزوج اه وقيل خالفه ما مر آتباعن الحلي  
 وآل زبادي الا ان يفرق بين عقد الزوج وعقد وليه اخذ من مثاله ما قلنا راجع (قوله الخ) أي فلانة اه عش  
 (قوله مطلقاً) أي سواء كان في مسئلة المتوسط أم لا قاله الكردى ولا يخفى ان المناسب لما بعده ان يقال على  
 ما مر ومقابله قوله على ما مر أي في شرح أو تزويجهم ان الرد على ما في الروضة (قوله كما مر) وهو قول المتن  
 فيما يظهر بشرط قصر الفصل بين الإيجاب والقبول فليتم أم لا (قوله ويشرط فهم الشاهدين) اعتمده  
 مر (قوله في المتن لا بكنية) قال في الروض ولا بكنية قال في شرحه في غيبة أو حضو ولا نها كناية قال بل لو  
 قال لغائب زوجتك ابنتي أو قال زوجتك ابنتي فلان ثم كتب فبلغه الكتاب أو الخبر فقال قبلت لم يصح كما  
 صححه في أصل الروضة في الأولى وسكت عن الثانية لانهما سقطت من كلامه الى ان فرق في شرح الروض بين  
 ما هنا والبسع بانه أوسع دليل انعقاده بالكنيات وثبوت الخيار فيه (قوله كاحللتك بنتي) هاجعوا  
 عدم الصحة بنحو هذا بقدر لفظ التزويج والانكاح (قوله وقوله ذلك) أي نويت (قوله لم يعول عليه) فلذا  
 ادعى القطع وأطلق (قوله اشترط اللفظ الصريح) أي فلا يكفي الكنيات (قوله زوجتك احداهن الى  
 ونو يامعينة في الروض فزوجتك احدي بناتي أورز وجه كولو قال في شرحه ولومع الإشارة كالبيع  
 انتهى وهو مع ما قاله الشارح يخرج منه ان التعبير باحدي مع نية المعينة صحيح لامع الإشارة بها ولا يخفى  
 اشكاله هذا ان أراد بالاشارة الإشارة الى المزوجة فان أراد بها الإشارة الى البنات التي المزوجة احداهن  
 فلا إشكال فلجرح ثم وقع لبث مع مر فقال الى الاكتفاء مع الإشارة الى المزوجة والى حمل كلام الروض  
 على الإشارة الى البنات وتقدم في الحاشية في البسع عن شرح العباب بطلانه في أحد العبد من أول الثوبين وان  
 نويا واحدا بعينه وأنه يفارق النكاح (قوله ولا يكفي زوجت بنتي احد كما مطلقاً) كذا شرح مر وقوله

ويشترط فهم الشاهدين  
 أيضا كإبائي (لا بكنية) في  
 الصيغة كاحللتك بنتي فلا  
 يصح النكاح (قطعاً) وان  
 قال نويت بها النكاح  
 وتوفرت القرائن على ذلك  
 لانه لا مطلع للشهود المشترك  
 حضورهم لكل فرد فرد  
 منه على النية ففارق  
 البسع وان شرط فيه الاشهاد  
 على ما فيه وقوله ذلك لا يؤثر  
 لان الشهادة على اقراره  
 بالعقد لا على نفس العقد  
 وفيه وجه لكنه لشذوذه  
 لم يعول عليه ولو استخلف  
 قاض فقها في تزويج امرأة  
 صح بما يصح به تولية القضاء  
 مما سياتي فيه اشترط اللفظ  
 الصريح وخرج بقولنا في  
 الصيغة الكناية في المعقود  
 عليه كولو قال أبو بنات  
 زوجتك احداهن أو بنتي  
 أو فاطمة ونو يامعينة ولو  
 غير المسمى فانه يصح ويفرق  
 بان الصيغة هي المحللة  
 فاحتفظ لها أكثر ولا يكفي  
 زوجت بنتي أحد كما مطلقاً  
 (ولو قال الولي زوجتك)  
 الى آخره (فقال الزوج  
 قبلت) مطلقاً وقبلته ولو  
 في مسئلة المتوسط على ما مر  
 (لم يعتد) النكاح (على  
 المذهب) لانفاء لفظ النكاح  
 أو التزويج كما مر (ولو قال)

الزوج للولي (زوجتي بنتك فقال) الولي (زوجتي بنتك) (أو قال الولي) للزوج (زوجها) (٢٢٣) أي بنى (فقال) الزوج (زوجتي) (٢٢٤)

(ص) النكاح فيها ما  
ذكر للاستدعاء الجازم

الدال على الرضا في الصحيحين

ان خاطب الواهبة قال للنبى

صلى الله عليه وسلم زوجتها

فقال زوجتها ولم ينقل

انه قال بعد تزوجها ولا

غيره وخرج زوجتي زوجتي

أوزوجتي أوزوجتها

وتزوجها تزوجها

تزوجها فلا يصح لعدم

الجزم نعم ان قبل أو أوجب

ثانها يصح ولا يصح أضاف

تزوجها أوزوجها لانه

استدعاء للفظ دون التزويج

ولا زوجت نفسي أو ابني من

بنتك لان الزوج غير معقود

عليه وان أعطى حكمه في

نحو أنا منك طالق مع النية

ولا زوجت بنتي فلانهم كتب

أو أرسل اليه فقبل وأما

صح نظيره في البيع لانه

أوسع (ولا يصح تعليقه)

فيفسده بالبيع بل أولى

لزيد الاحتياط هنا (ولو بشر

بولك فقال) لمن عنده (ان

كانت أنثى فقد تزوجتها)

فقبل ثم بان أنثى (أو قال)

شخص لا آخر (ان كانت

بنتي طلق واعتدت فقد

تزوجتها) فقبل ثم بان

انقضاء عدتها وانها أذنت له

أو كانت بكر أو العدة لاستدخال

ماء أو وطء في دبر أو قال لمن

تحت أربع ان كانت احدا من

مات تزوجت بنتي فقبل

(فالمذهب بطلانه) انفساد

ولا يصح الابلغ التزويج والانسكاح اه كرى اقول وعليه كان ينبغي ان يزيد الشارح قوله المسترطو الذي  
انه راجع لما ذكره في محب القبول من قوله لا قبلت ولا قبلتها الخ (قوله الزوج للولي) عبارة المغنى الخاطب  
الولي اه (قوله بما ذكر) يعنى من غير ان يقبل الزوج بعد ذلك في الاولى ووجب الولي بعد ذلك في الثانية  
(قوله وفي الصحيحين الخ) عبارة المغنى واما في الصحيحين ان الاعرابي الذي خطب الواهبة نفسها للنبى صلى الله  
عليه وسلم قال له زوجتها فقال زوجتك بما علمك من القرآن الخ (قوله وخرج) الى قوله وانما صح في المغنى  
الاقوله نعم الى ولا يصح (قوله تزوجني الخ) اي ما لوقال الخاطب تزوجني الخ وقوله تزوجها الخ اي ما لوقال  
الولي تزوجها الخ (قوله لعدم الجزم) لانه استفهام اه معنى (قوله ان قبل أو أوجب الخ) نشر على ترتيب  
الف (قوله ولا يصح أضاف تزوجتها) اي لا يكفي هذا من الولي كما كفى منه تزوجها أو قال الولي قل تزوجها  
فقال تزوجتها لم يكف كما كفى لوقال تزوجها فقال تزوجتها وقوله أوزوجتها اي لا يكفي هذا من الزوج كما  
كفى منه زوجتي فلو قال الزوج قل تزوجتها فقال تزوجتها لم يكف كما كفى لوقال تزوجني فقال تزوجت اي الا  
ان يوجب الولي بعد ذلك في الاول ويقبل الزوج بعد ذلك في الثاني اه سم (قوله لانه استدعاء الخ) انظر لو قصد  
به أمره باستدعاء التزويج سيم ويظهر ان من صواب العبارة لو قصد به الاستدعاء ان يدخل في الصورتين  
ليس من صيغ الاستدعاء بل ايجاب في احدهما وقبول في الاخرى فليتأمل اه سيدعمر وقوله لو قصد به  
الاستدعاء اي للزوج في الاولى والتزويج في الثانية (قوله دون التزويج) وكان الاولى زيادة التزويج  
(قوله ولا زوجت نفسي الخ) عطف على قل تزوجتها الخ (قوله غير معقود عليه) أي على الصحيح وانما المعقود  
عليه المرأة فقط لان العوض من جهة الزوج المهر لانفسه ولانه لا يجز عليه في نكاح غيرهما اه معنى  
(قوله ولا زوجت بنتي فلان الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا يعقد بكتابة في غيبة أو حضور لانها  
كتابة فلو قال لغائب زوجتك بنتي أوزوجتها من ذلك ان تم كتب الخ وفي منهوات المغنى ما نصه نعم لو لم يطل  
الفصل بين الايجاب والقبول صح النكاح ولا يضر تغلل المخبر حيث وجدت الصيغة المعتمدة اه وفي عرش بعد  
ذكر كلام الروض مع شرحه الماومائيه وهو شامل للاخوس وغيره لكن حيث صح عقد الاخوس بالكتابة  
للضرورة كما مر فيتمل تخصيصه بالخاص لتحقق الضرورة فيه ويحتمل التعميم وهو الاقرب هذا وقد يقال  
ما المانع من ان القاضي يزوجها حيث لم تكن اشارته صريحة كما يتصرف في أمواله اه (قول المتن ولا يصح  
تعلقه) ولو قال زوجتك ان شاء الله تعالى وقصد التعليق أو أطلق لم يصح وان قصد التبرك أو ان كل شيء  
بمشيئته تعالى صح نهاية ومعنى (قوله فيفسده) الى قول المتن ولا توقيت في النهاية الاقوله ويرد الى وخرج  
(قوله وانها أذنت الخ) عطف على انقضاء الخ وفيه من حيث المعنى خفاء نعم لو جعل حال الظاهر عبارة المغنى  
وكانت أذنت لا يهاتى تزويجها اه وهى ظاهرة (قوله أو كانت الخ) ظاهرة انه عطف على أذنت فيكون المعنى  
ثم بان انها كانت الخ وفيه ما لا يخفى الآن يقال بما مر آنفا (قوله والعدة الخ) تصويرا لاجتماع العدة مع البكارة  
اه سم (قوله أو قال الخ) عطف على قول المتن أو قال الخ (قوله فقبل) أي بان موته (قوله وان لم يظنه الخ)

مطلقا أي وان نوبامعينا (قوله ولا يصح أضاف تزوجتها) أي لا يكفي هذا من الولي كما كفى منه فلو قال  
قل تزوجتها فقال الزوج قل تزوجتها لم يكف كما كفى تزوجها فقال تزوجتها وقوله أوزوجتها اي لا يكفي  
هذا من الزوج كما كفى زوجي فلو قال الزوج قل تزوجتها فقال تزوجتها لم يكف كما كفى زوجتي فقال  
زوجت أي الآن يوجب الولي بعد ذلك في الاول ويقبل الزوج بعد ذلك في الثاني كما لو خسد من قول  
الكثير قال الشيخ أبو محمد ولو قال الزوج للولي قل زوجتك انفس باستيجاب فاذا تلفظ اقتضى القبول  
انتهى (قوله لانه استدعاء للفظ دون التزويج) انظر لو قصد به أمره باستدعاء التزويج (قوله لانه استدعاء الخ)  
كذا مر (قوله والعدة الخ) تصويرا لاجتماع العدة مع البكارة (قوله يعجز الصيغة تم) تقدم في البيع في  
الحاشية عن شرح العباب ما يصح ذلك فراجع (قوله كان كان ملك الخ) للفرق المذكور ان يقول لا يلزم

الصيغة بالتعليق قبل وفارق بيع مال مؤثره طائحا بانه فبان ميتا يجزم الصيغة ثم انتهى ويؤيد بطلانها مع التعليق كان كان ملك وان لم  
يظن ملكه فالوجه الفرق بين هذا الاحتياط هنا كما مر آنفا



و يؤخذ منه ان زوجتك أمتمورثي ان كان ميتا باطل وان كان ميتا وخرج بوالسالمو بشر بانثي فقال بعد تيقنه أو ظنه صدق المخبر ان صدق المخبر فقد زوجتك فانها يصح لانه غير تعليق (٢٢٤) بلي تحقيق اذا كان حينئذ يعني اذ ومثله ما لو أخبر بموت زوجه وتيقن أو ظن صدق المخبر

غاية (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق (قوله ان زوجتك أمته الخ) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ مما مر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب فراجع اه سم (قوله باطل) كذا في المغني (قوله وخرج بولد) الى قوله ويبحث في المغني (قوله فقال) أي ان عنده (قوله يعني اذ) كقوله تعالى وخافون ان كنتم مؤمنين اه معنى (قوله كان غابت) أي بنت شخص (قوله بموتها) نائب فاعل ويحدث (قوله فقال) أي ذلك الشخص الغائب بنته ويحدث الخ لن عنده (قوله وفيه نظر الخ) معتمد اه عش عبارة المغني والظاهر ان هذا داخل في كلام الاصحاب فانه لم يخرج عن كونه تعليقا اه (قوله لان الخ) قد يقال هذا لا مرد على البلقيني لانه لم يبين ما قاله على ان معنى اذ بل على ان هذا التعليق هو مقتضى الاطلاق ولازم بحسب المعنى فلا يضر التصريح به اه سم (قوله والنظر لاصل الخ) قد يقال يمكن فرض كلام البلقيني فيما اذا لم يؤثر هذا التحدث عنده شك واستمر على ما كان عليه من تيقن حياتها أو ظنه وحينئذ فاي فرق بين ظن مستند الى الاخبار وظن مستند الى الاستصحاب اذ المدار على انتفاء الشك المخرج لجانب التعليق فليتأمل اه سيد عمر أقول وعدم الفرق ظاهر (قوله حمل الاول) أي قوله ان كانت فلانة الخ وقوله والثاني أي قوله زوجتك ان شئت (قوله لما تقرر) أي من مزيد الاحتياط هنا عش ورشيدى (قوله بمدة الخ) الى قوله بان الموت في المغني الا قوله مخالفا الى وكذا الى المنزل في النهاية (قوله معلومة) كشهرة أو مجهولة كقدم زيد (قوله عن نكاح المتعة) وهو الموقت اه فتح المعين (قوله وجزاء) أي نكاح المتعة (قوله مخالفا لكافة العلماء) ولا يحد من نسخ به لهذه الشبهة اه عش عبارة فتح المعين ويلزم في نكاح المتعة المهر والنسب والعدة ويسقط الحدان عقد بولي وشاهدين فان عقد بينه وبين المرأة وجب الحدان وطع وحيث وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده اه (قوله وحكاية الرجوع) عبارة النهاية وما حكى عنه من الرجوع عن ذلك لم يثبت اه (قوله وبهذا) أي بما ذكر من موافقة جمع من السلف لابن عباس اه رشيدى والاولى من عدم صحة رجوع ابن عباس مع صحة موافقة جمع الخ (قوله وكذا لحوم الخ) وما تكرر نسخه أيضا القبلة والوضوء مما سمسه النار وقد نظم ذلك الجلال السيوطي فقال

وأربع تكرر النسخ بها \* جاءت بها الاخبار والآثار  
قبلة ومتعة والحسر \* كذا الوضوء مما سمسه النار

اه عش (قوله ويبحث البلقيني الخ) وتبعه على ذلك بعض المتأخرين اه معنى واعتمد فتح المعين عبارة وليس منه أي الموقت ما لو قال زوجتك أمته خباتك أو حياتها لانه مقتضى العقد بل يبقى أثره بعد الموت اه (قوله صحته الخ) أي النكاح الموقت (قوله لانه الخ) عبارة المغني قال لانه الخ (قوله وقد ينازع الخ) عبارة المغني والنهاية وهذا ممنوع فقد صرح الاصحاب في البيع بانه لو قال بعثك هذا حيا تملك البيع فالنكاح أولى وكذا لا يصح اذا أقره أي النكاح عدة لا تبقى لها الدنيا غالبا كما أفاده شيخى اه (قوله لا يرفع آثار النكاح الخ) فقد مر انه يجوز زلزل منهما ان ينظر من الآثار بعد الموت ما عدا ما بين السر والركبة اه سيد عمر (قوله

من صحة البيع مع هذا التعليق الذي هو لازم معنى وتصريح بمقتضى الحال صحته مع ان كان أي مثلما لم الذي ليس كذلك فلا ستناد في الرد الى هذا الذي يجوز ما فليتأمل (قوله ويؤخذ منه ان زوجتك أمتمورثي ان كان ميتا باطل) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ مما مر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب فراجع اه (قوله بمعنى اذ) ليس بالازم (قوله لان الخ) قد يقال هذا لا مرد على البلقيني لانه لم يبين ما قاله على ان معنى اذ بل على ان هذا التعليق هو مقتضى الاطلاق ولازم بحسب المعنى فلا يضر التصريح به (قوله ويتعين الخ) كذا شرح مدر (قوله وقد ينازع فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح) ولان الاصحاب صرحوا بانه اذا

فقال ان صدق المخبر فقد تزوجت بنتك ويبحث البلقيني ان محل امتناع التعليق اذ لم يكن مقتضى الاطلاق والا كان غابت وتحدث بموتها لم يثبت فقال زوجتك بنتي ان كانت حية صح وفيه نظر لان ان هذا ليست بمعنى اذ ككل هو ظاهر والنظر لاصل بقاء الحياة لا يلحقه بيقن الصدق أو ظنه فيما مر ويبحث غيره الصحة في ان كانت فلانة موليتي فقد زوجتكها وفي زوجتك ان شئت كالبيع اذ لا يعلق في الحقيقة اه ويتعين حمل الاول على ما اذا علم أو ظن انها موليته والثاني على ما اذا لم يرد التعليق ولا يقياس بالبيع لما تقرر (ولا توقنه) بمدة معلومة أو مجهولة فيفسد لصحة النكاح عن نكاح المتعة وجزاء ولا رخصة للمضطر ثم حرم عام خيسر ثم جاز عام الفتح وقيل حجة الوداع ثم حرم أبدا بالنص الصريح الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حلها مخالفا لكافة العلماء وحكاية في الرجوع عنه لم يصح بل صح كما قاله بعضهم عن جمع من السلف انهم وافقوه في التحليل لكن خالفوه فقالوا

لا يترتب عليه أحكام النكاح وهذا ينازع الزركشي في حكاية الاجماع فقال الخلاف فيحقق وان ادعى جمع نفيه وكذا اطلاقهم في حرم الجرا أهلية حرم مرتين ويبحث البلقيني صحته اذا أقر عدة بمره أو عمره لانه تصريح بمقتضى الواقع وقد ينازع فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح كلها فالتعليق بالحياة يقتضي لرفعها كلها بالموت مخالف لمقتضاها حيث ذهب به يتأيد

أحاطهم ويعلم الفرق بين هذا وهبتك أو أغرتك مدة حياتك بأن المدارح على صحة الحديث به فهو إني التبع أدقرب على أنه يكفي طلب مزيد الاحتياط هنا فأرغبهم بين غيرهم قبل لا يلزم من نفي صحتهما نفي صحة العقد ووردناهم على قواعدنا وان نقل عن زفر صحته والغاء التوقيت (ولا يصح) (نكاح الشغار) بمجمعتين أو لأهلهما بكسورة للنهي عنه في خبر الصحيحين من (٢٢٥) شغل الكسبر جله رفعها البيول فكان

كلامهم ما يقول لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك أو من شغل البلد إذا خلا لخاله عن المهر أو عن بعض الشرط (وهو) شرعا يكفي آخر الخبر المحتمل أن يكون من تفسيره صلى الله عليه وسلم أو من تفسيره ابن عمر أو به أو نافع أو به عنه وهو ما صرح به البخاري وأبو داود وغير جمع إليه (زوجتكها) أي بنتي (على أن تزوجني) أو تزوج ابني مثلا (بنتك) وبضع كل واحدة منهما (مصدق الأخرى في قبيل) ذلك بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلا وعلة البطلان التشرية في البضع لأن كلا جعل بضع موليته موردا للنكاح ومصدقا للأخرى فاشبه تزويجهما من رجلين واعترضه الرافعي بما فيه نظر وفي غير ذلك وضعف الإمام المعاني كلها وعول على الخبر (فإن لم يجعل البضع صداقا) بأن قال تزوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك ولم يزد قبيل كما ذكر (فالأصح الصحة) للنكاحين بهما المثل لعدم التشرية في البضع وما فيه من شرط عقد في عقد لا

إطلاقهم) أي عدم الصحة (قوله والفرق) مبتدأ خبره قوله إن المدارح (قوله به) أي بوهبتك أو أغرتك الخ (قوله بينه) أي النكاح (قوله لا يلزم من نفي صحتهما) أي التعليق والتوقيت نفي صحة العقدان كان المراد الاعتراض على المتن فبرده قوله ولو بشر الخ اه سم وكذا فسر الكردى الضمير بالتعليق والتوقيت وهو الظاهر خلافا لقول عس أي المدة المعلومة والمجهولة وقول الرشدي أي التوقيت بعمره أو عمرها (قوله عن زفر) أي من أئمة الحنفية اه عس (قول المتن ولا نكاح الشغار) ولا يحد من نكح به كما صرح به في متن الروض اه عس (قوله بمجمعتين) أي قول المتن ولو سمي في المغني الإقوله واعترضه إلى وقيل وكذا في النهاية الإقوله واعترضه إلى المتن (قوله رجله) أسقطه المغني والقاموس عبارة ما من شغل الكسبر أذا رفع رجله لينزل اه (قوله يقول) أي لا يخرج (قوله إذا خلا) أي عن السلطان اه (قوله يكفي آخر الخبر الخ) يعني تفسير الشغار بما يأتي في المتن اه رشدي (قوله المحتمل) أي آخر الخبر (قوله راويه) أي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله وهو) أي كونه من تفسير نافع قوله فيرجع إليه أي إلى التفسير وإن كان من تفسير الراوي لأنه أعلم بتفسير الخبر من غيره اه يحبري عن الزياي عن شرح البحر وقوله إلى التفسير الأول إلى آخر الخبر (قول المتن زوجتكها على الخ) أي نحو قول الولي للخطيب زوجتكها الخ اه معنى (قوله بأن يقول الخ) قال الزركشي قضية المتن الاكتفاء بقوله قبلت العقد من وفيه نظر اه عمرة (قوله تزوجتها وزوجتك) زاد المحلى والمغني على ما ذكر اه (قوله وعلة البطلان) أي حكمته (قوله واعترضه) أي التعليق المذكور (قوله وقيل غير ذلك) عبارة عن المغني وقيل التعليق وقيل الخلو عن المهر اه (قوله وقيل كما ذكر) قضية أنه لا يكفي الإقتصار على قوله قبلت العقد من كما صرح به عمرة خلافا لما في عس مما نصه قوله استحباب الخ أي فتوله قبلت النكاح مستعمل في قبول نكاح نفسه وتزوج ابنته فكانه قال قبلت نكاح بنتك وزوجتك بنتي اه (قول المتن فالأصح الصحة) يتردد النظر فيما لو اقتصر الخطيب على قوله تزوجت بنتك أو على قوله زوجتك بنتي ولعل الأقرب في الأول البطلان لعدم وجود شرط الإيجاب وفي الثاني الصحة فلا تعليق فيه لأن الإيجاب المتعلق به معلق عليه لا معلق فليراجع اه سيد عر أقول وقد يؤيده قول المغني والاسني ما نصه ولو قال زوجتك بنتي على أن يضاعف صداق لها صح النكاح في أحد وجهين يظهر من وجهه تبع الشخنة لعدم التشرية لكن يفسد الصداق فيجب به المثل اه (قوله لا يفسد النكاح) أي بخلاف البيع ونحوه اه عس (قوله فأنتم مقام زوجني) معتمد اه عس (قوله ولو جعل البضع الخ) يتردد النظر فيما لو قال وبضع واحدة منهما صداق الأخرى ولعل الأقرب البطلان فيهما إذا القول بالصحة فيهما لا سبيل إليه وتزوج جميع واحدة على الأخرى بلا مرجح كذلك والتوقف لا فائدة فيه نعم إن أراد معنيته فيجوز تعيينها للبطلان أخذاً مما تقدم في زوجتك إحدى بناتي اه سيد عر (قوله يصح الأول الخ) أي بهما المثل اه عس (قوله وسيعلم) إلى قوله وعبارته في النهاية الإقوله فان قلت إلى قوله قول الشيخين (قوله فلو جهل - لها الخ) أي واستمر جهله كان شك في صحته ولم يعلم عدمها بعد أو كان المعقود عليه مخفي وان اتضح بالأنوثة قال بعثك هذا حيا تلك لم يصح البيع فالنكاح أولى مر (قوله لا يلزم من نفي صحتهما) أي التعليق والتوقيت نفي صحة العقدان كان المراد الاعتراض على المتن فبرده ولو بشر الخ وفي شرح مر ومثل ما تقرز لواقته مدة لا تبقى الدنيا بها غالباً كما أفاده شيخنا الشهاب الراسلي بناء على أن العبرة بصيغ العقود لا بمعانيها شرح مر (قوله بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلا) ظاهره البطلان وإن لم يقل بذلك ولا يقال إذا لم يقله سقط

(٢٩ - (شرواني وابن قاسم) - سابق) يفسد النكاح وقضية كلامهم أن على أن تزوجني بنتك استحباب قائم مقام تزوجني والأوجب القول بعدم ولو جعل البضع صداقا لأحدهما بطل في جعل بضعها صداقا فقط في تزوجتكها على أن تزوجني بنتك وبضع بنتك صداق بنتي يصح الأول فقط وفي عكسه يبطل الأول فقط (ولو سمي) أو أحدهما (مالمع جعل البضع صداقا) كان قال وبضع كل وألف صداق الأخرى (بطل في الأصح) لبقاء معنى التشرية وسيعلم من كلامه وغيره أنه لا بد في الزوج من علمه أي فله محل المرأة فلو جهل حلها

لم يصح نكاحها احتياطاً للعقد النكاح فان قلت يشكل على هذا امر من صحة نكاح زوجة مفقودان ميتاً ومموراً طاماً حياته فبان ميتاً  
قلت لا اشكال لان ما هنالك العلم بمحلها شرط لحل مباشرة العقد ونفوده ظاهر أيضاً وما في تبتك المسئلتين بالنسبة لتبين نفوده باطناً وان أم  
بالغسقد وحكم بطلانه ظاهر او اما الفرق بين الصحة فيمن زوج أخته وهو يشك أنها بالغة وألا فبان بالغاً وأزوج الخنثى أخته فبان رجلاً  
والبطلان فيمن زوج موليته قبل علمه بانقضاء عدتها بان الشك في ذينك ونظراً لهما في ولاية العاقد وفي الأخير في حل المنكوحه وهو لا يمتن  
تحققه فيه نظر ظاهر ويطلب ما تقر في زوجة المفقودان عدم العلم بموت زوجها أولى من عدم العلم بانقضاء العدة ومع ذلك صرحوا بصحة  
نكاحها اذا بان موته فكذا يصح نكاح (٢٢٦) الأخرى اذا بان انقضاء عدتها وحينئذ فالوجه ما ذكرته فتأمل ثم رأيت الغارق بما ذكر

كما يأتي اه عش (قوله لم يصح نكاحها) أي ظاهره دليل ما يأتي اه سم (قوله على هذا) أي اشتراط  
ظن الحل (قوله مامر) راجع في أي محل (قوله شرط الخ) خبر ان (قوله أيضاً) أي كالباطن (قوله وما في  
تبتك المسئلتين الخ) كذا في شرح م ر اه سم (قوله وحكم الخ) عطف على أم الخ فهو غاية أيضاً (قوله  
والبطلان) عطف على الصحة (قوله بان الشك الخ) متعلق بالفرق (قوله وهو) أي الحل (قوله ففيه نظر الخ)  
جواب واما الفرق الخ (قوله ويطلب) أي ذلك الفرق (قوله ما تقر ر الخ) أي آتفا من الصحة (قوله فان عدم  
العلم الخ) تعليل لقوله ويطلب الخ (قوله أولى) أي باقتضاء عدم الصحة (قوله بصحة نكاحها) أي زوجة المفقود  
(قوله ما ذكرته) أي في قوله قلت لا اشكال الخ (قوله حال عقده) متعلق بالعلم (قوله يجوز الخ) خبر قول  
الشيخين الخ (قوله حتى اذا كانت الشروط الخ) في الجبر لو تزوج امرأة بعقدانم اختمن الرضاع ثم تبين  
خطؤه صح النكاح على المذهب وحكي أبو اسحق الاسفراييني عن بعض أصحابنا انه لا يصح اه نهاية قال  
الرشدي قوله في الجراح سمي في تضعيفه اه وقال عش قوله عن بعض أصحابنا الخ معتمد وسيد كر  
ان هذا هو المعتمد وان ما في البحر ضعيف اه عش وممن عن المغني ويأتي في الشارح اعتماد عدم الصحة  
أيضاً (قوله وياثم الخ) عطف على مخطئا (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة  
اه سم (قوله أو خنثوة) الأولى وخنثوة بالواو (قوله ومن جهل مطلق) أي بان لا يعرفها بوجه كان  
قبله زوجتك هذه ولم يعلم عنها ولا اسمها ونسبها اه عش (قوله وعبارته) أي المتولى (قوله باطل)  
ارتضاء م ر اه سم (قوله لتعذر تحمل الشهادة الخ) انظر مع المعال اه سم (قوله وهذا منه) أي من  
المتولى (قوله أي وجرى عليه) أي على قول الاصحاب (قوله لو أشار الخ) هو مقول الاصحاب (قوله وليس  
الخ) الواو حالبة (قوله والزر كشي الخ) عطف على الأذرى وقوله كلام الرافعي الخ هو مقول الزركشي  
(قوله منهم) أي أي كثير من وقوله يشعر الخ خبر وكلام كثير من والجملة مقول فلا وقوله كلام المتولى مقول فلم  
يخالف (قوله معرفتهم لها) أي الزوجة وقوله كالزوج أي تعرفه الزوج لها (قوله لتعذر الخ) مقول القول  
(قوله انهم مثله) أي الزوج خبر والذي الخ (قوله لكن راجع ابن العماد الخ) اعتمده م ر اه سم (قوله  
جعل البضع صدا قالها فوجهان أحدهما الصحة لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل كالو سمي خبره الثاني  
البطلان لتضمن هذا الشرط عزاً عن الاستمتاع بالكلية لان الصداق ملك المرأة وليس لاحد ان يتنفع بملك  
غيره الا باذنه ذكره المتولى والأوجه الأول لعدم التشريك انتهى (قوله لم يصح نكاحها) أي ظاهراً  
بدليل ما يأتي (قوله قلت لا اشكال لان ما هنا الخ) قديقال زوجة المفقود من المجهول حلها فيشكل الفرق  
فتأمل جسداً (قوله وما في تبتك المسئلتين الخ) كذا في شرح م ر (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج  
وكذا قوله بعد وفي الزوجة (قوله باطل) ارتضاء م ر (قوله لتعذر تحمل الشهادة عليها) انظر مع المعال  
(قوله لكن راجع ابن العماد) اعتمده م ر

صرح في موضع بما ذكرته  
فقال قول الشيخين وغيرهما  
العلم بوجود شرط النكاح  
حال عقده شرط محمول على  
انه شرط لجواز مباشرة  
العقد لا لصحته حتى اذا  
كانت الشروط محققة في  
نفس الامر كان النكاح  
صحياً وان كان المباشر مخطئاً  
في مباشرة وياثم ان أقدم  
عالمياً ما متناعه في الولي بن  
فقد تحورق وصبا أو ثوة أو  
خنثوة وغيرها ما يأتي  
وفي الزوج من الخلو عن  
نكاح وعدة ومن جهل  
مطلق على ما قاله المتولى  
وأقره القمولى وغيره وعبارته  
وطريق العلم بالزوجة ما  
معرفة اسمها ونسبها أو  
معانيها فزوجتك هذه  
وهي متقبلة أو وراثة  
والزوج لا يعرف وجهها  
ولا اسمها ونسبها باطل لتعذر  
تحمل الشهادة عليها اه  
قال الأذرى وهذا منه  
تقييد لقول الاصحاب أي  
وسرى عليه الرافعي وغيره  
لو أشار لحاضره وقال زوجتك

هذه صح قال الرافعي وكذا التي في الدار وليس فيها غيرهما والزر كشي كلام الرافعي في الشهادات عن القفال يوافق ما قاله في  
المتولى فلا أعني الأذرى والزر كشي وكلام كثير من قال الزركشي منهم الرافعي يشعر بفرض المسئلة أي في كلام الاصحاب فيما اذا كان  
الزوج ممن يعلم نسبها أي أو عينا فلم يخالف كلام الاصحاب المطلقين في زوجتك هذه كلام المتولى وتردد الأذرى في ان الشهود هل يشترط  
معرفتهم لها كالزوج والذي أفهمه قول المتولى لتعذر تحمل الشهادة عليها انهم مثله لكن راجع ابن العماد انه لا يشترط معرفتهم لها لان  
الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو ادعوا اللاداعلم بشهدهم والابصيرة العقد التي سمعوها كما قاله القاضي في فتاويه ويقرق بينهم  
وبينه بان جهله المطلق بها يصير العقد لغوا فائدة فيه بوجه بخلاف جهلهم لبقاء فائدة بعرفته لها ولا تفر لتعذر التحمل هنا كما لا تفر لتعذر

الاداء في نحووا بينهما على ان لكان تحمل كلام الاصحاح فيه على اطلاقه فلا يخفاء على علم مما امر آغا ان المدار على ما في نفس الامر له لو علم في مجلس العقد عنها واسمها ونسبها بانت صحتها وكذا بعد مجلسه كان أمسكها الزوج والشهود الى الحاكم وبان خاوها من الموانع وحيثما فتعين حمل كلام المتولي ومن وافقه على انه فيمن أسس من العلم بها أيادها وهذا الوجه بل أصوب (٢٢٧) مما امر عن الذري والركشي فالخاضل

انه متى علم انها المشاورة اليها عند العقد بانت صحتها ولا

فلا فتعطين لذلك وأعرض عما سواه قال الجسر جاني

وفيما اذا كان الولي غير الاب والجد يشترط أي في الغائبة

رفع نسبها حتى ينتفي الاشتراك ويكتفي ذكر الاب

وحده اذا لم يكن في البلاد شاركة وفي الثلاثة من

تعيين الا في ما في احدي بناتي واختيار الا في المجرية

وعدم احرام (ولا يصح) النكاح (الاجتزاع شاهد بن)

قصدا أو اتفاقا بان يسمعا الايجاب والقبول أي

الواجب منهما المتوقف عليه صحة العقد لا تخوذ كره

المهر كذا هو ظاهر الخبر الصحيح لانكاح الابوي وشاهدي

عادل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل

الحديث والمعنى فيه الاختصاص

للايضاع وصيانة الانكحة عن الجور وبسن اخضار

جمع من أهل الصلاح (شرطهما حرة) كاملة

فهما (وذكورة) محقة وكونهم النسيين كقوله

ابن العماد فلا ينفق من فيرق ولا يجني الا ان علمت

عدالته الظاهرة كقوله ظاهر نظير ما مر من صحة

نحو امامته وحسبانه من الاربعين في الجملة وغير ذلك فان قلت مر في نقض الوضوء بلسانه بناء على صحة أنسكتهم فهل هو هنا كذلك قلت

الظاهر لا يفرق بان المدار ثم على مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه وهنا على حضور متأهل لفهم الصيغة وان لم يثبت

العقده وهو كذلك ولا يامرأة ولا يجني الا ان بان ذكر كرا كالولي بخلاف ما لو عقد على خنتي أوله وان بان ان لا تحلل والفرق ان الشهادة والولاية

مقصودان لغيرهما بخلاف المعقود عليه فاحتبط له أكبر ومن ثم لو عقد على من شئت في كونها محرمة قبلت بغير محرمه

في نحووا بينهما) أي الآتي في قول المتن والاصح انعقاده بآتي الزوجين الخ (قوله كلام الاصحاح فيه) أي الزوج (قوله كما علم مما امر الخ) قد منع علم ذلك مما امر لانه فيما امر يتبين وجود الشرط وهو حلها عند العقد في نفس الامر وهنالا يتبين وجود العلم عند العقد في نفس الامر اه سم (قوله ان المدار الخ) راجع لما مر وقوله انه لو علم الخ راجع لقوله اذلا خفاء اه سم (قوله لو علم) أي الزوج ويحتمل انه يبناء المقول ويرجعه قوله الآتي كان أمسكها الزوج والشهود (قوله الى الحاكم) أي الى ان يأتوا اليه (قوله وبان خاوها الخ) هذا معتبر فيما قبل وكذا الخ أيضا خلافا لما هو عليه من صفة (قوله فيمن) أي في زوج وقوله بها أي الزوجة (قوله مما امر) أي في قوله فالأعني الأذري والركشي الخ (قوله فالخاضل الخ) خولف مر اه سم (قوله متى علم) أي ولو بعد مجلس العقد (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر بعدم اعتبار ذلك في انعقاده في نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت اه وقد يجاب بان مراد الشارح اشتراط ذلك للصحة طاهرا أخذ من كلامه السابق في رفع الاشكال وقوله على ارادة معينة أي على انهما أرادا عند العقد معينة (قوله وفي الثلاثة) أي الزوج والولي والزوجة وهو عطف على في الزوج وانظر ضرورة محترز التعيين في الولي وهل يصور بمالوا اجتماع أولياء في درجة وكذا واحد اقل الزوجة بغير الوكالة عن أحدهم اه سم أقول ويصور أيضا بان يبدأ الزوج فيقول ولي زوجني أحدكم أخته فلانة (قوله من تعيين الخ) قضيته انه لو قال الولي لرجل لا يعرف له اسم ولا نسباً زوجتك بنتي فقبل انه يصح النكاح اه ع ش (قوله فيما امر) أي في شرح لا بكنية قطعا (قوله في احدي بناتي) أي ونويام معينة سم ورشدي (قوله قصدا) الى قوله وكونهم النسيين في المعنى والى قوله وعلى الاول في النهاية الأولى أي الواجب منهما الى الخبر وقوله ولا يجني الى ولا يامرأة (قوله وصيانة الخ) عطف مغاير اه ع ش (قوله وبسن اخضار) أي زيادة على الشاهدين اه معنى (قوله بناؤه) أي النقص (قوله أنسكتهم) أي الجن (قوله هنا) أي في شهادة الجن (قوله ثم) أي في النقص (قوله وهو) أي الجن (قوله وهنا) أي في شهادة النكاح (قوله وهو) أي الجن كذلك أي متأهل لفهم (قوله ولا يامرأة) الى قوله ومرآ غافي المعنى الا قوله كالولاية وقوله والولاية (قوله بان ان لا تحلل) أي بان كونه أنثى في الاول وذكر في الثاني (قوله بخلاف المعقود عليه) فيه تسميع بالنسبة للزوج

(قوله كما علم مما امر) قد منع علم ذلك مما امر لانه فيما امر يتبين وجود الشرط وهو حلها عند العقد في نفس الامر وهنالا يتبين وجود العلم عند العقد في نفس الامر (قوله ان المدار) راجع لما مر وقوله انه لو علم راجع لقوله اذلا خفاء (قوله فالخاضل الخ) خولف مر (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر بعدم اعتبار ذلك في انعقاده في نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت (قوله وفي الثلاثة) أي الزوج والولي والزوجة وهو عطف على الزوج وانظر ضرورة محترز التعيين في الولي وهل يصور بمالوا اجتماع أولياء في درجة وكذا واحد اقل الزوجة بغير الوكالة عن أحدهم (قوله في احدي بناتي) أي ونويام معينة (قوله بخلاف ما لو عقد على خنتي أوله الخ) قال في شرح الروض كالجزم به الر وباني واقضى كلام ابن الرفعة الاتفاق عليه الى ان قال وما قررته أوجه مما صوبه الاسوي من ان الزوجين كالشاهدين انتهى وما صوبه الاسوي هو الموافق لما أطلب فيه الشارح من ان العبرة بما في نفس الامر في حل الزوج ونحوه (قوله بخلاف المعقود عليه) في كون الزوج معقودا عليه شي الآن يتساع في هذا الكلام

نحو امامته وحسبانه من الاربعين في الجملة وغير ذلك فان قلت مر في نقض الوضوء بلسانه بناء على صحة أنسكتهم فهل هو هنا كذلك قلت الظاهر لا يفرق بان المدار ثم على مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه وهنا على حضور متأهل لفهم الصيغة وان لم يثبت العقده وهو كذلك ولا يامرأة ولا يجني الا ان بان ذكر كرا كالولي بخلاف ما لو عقد على خنتي أوله وان بان ان لا تحلل والفرق ان الشهادة والولاية مقصودان لغيرهما بخلاف المعقود عليه فاحتبط له أكبر ومن ثم لو عقد على من شئت في كونها محرمة قبلت بغير محرمه

ومرأ نفا ما في ذلك (وعدالة) ومن لازمها الاسلام والتكليف المذكوران باصلا ولا ينافي هذا انعقاده بالمستورين لانه بمنزلة الرخصة أو ذكر المتفق عليه ثم المختلف فيه (وسمع) لان الشهود عليه قول فاشترط سماعه حقيقة (وبصر) لما ياتي ان الاقوال لا تثبت الا بالماعية والسماع (وفي الاعنى وجه) لانه اهل الشهادة في الجملة والاصح لا وان عرف الزوجين ومثله من بطلان شديدة وفي الاصح ايضا وجه ونطاق ورشد وعدم حرفة نيئة تخلف عنه وأنه وعدم اختلال ضبطه لغلة أو نسيان ومعرفة لسان المتعاقدين وقيل يكفي ضبط اللفظ وعلى الاول فلا بد من فهم الشاهد له حالة التكامل فلا يكفي ترجمته بعد ولو قبل الشق الآخر ويفرق بينه وبين ما في دلي أو وجب لزوج ما لا يعرفه فترجمه فقبله لان المشتراط ثم قبول لما عرفه وهو حاصل بذلك وهما معرفة ما تحت حمله حالة التحمل ولم يوجد ذلك (والاصح انعقاده) ظاهرا وباطنا بحصرمين ولكن الاولى ان لا يحضره (وابني الزوجين) أي ابني كل أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدوهم) كذلك والواو

والافتقار منه غير معقود عليه رشدي وسم (قوله لم يصح) معتد اه عش (قوله ومرأ نفا) لكن التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله ان عدم الصحة بحسب الظاهر وأنه يبين الصحة اذا بان عدم الخلل لا ياتي مع قولهم هنا في الخنثى وان بان ان لا خلل وقوله سم في المحرم فبان غير محرم الا ان يضعف ما هنا فيها أو في القول الثاني ويفرق بين مسئلة الخنثى وغيرها فليتم اه سم عبارة عش قوله ومرأ نفا الخ أي والمعتد الصحة ويفرق بينه وبين العقد على الخنثى المشكل حيث لم يصح وان بان أنوثته بانه لا يصح العقد عليه بحال بخلاف المحرم فانه يصح العقد عليه في الجملة اه مؤلف وهو مخالف لما في الشرح وما في الشرح هو المعتد اه (قول المتن وعدالة) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيران من يريد الزواج باخذ حصر المسجد للجلوس عليه في المحل الذي يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك مفسقا فلا يصح العقد أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم باحة ذلك لكونه مما يتسامح به ويتقيد به العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا توجب فسقا ووقع السؤال أيضا عما عت به البلوى من ليس القواويق القطيعة للشهود والوالول هو مفسق يفسد العقد أم لا والجواب عنه ان الظاهر انما لا تحكم بمجرد ذلك بفساد العقد اما بالنسبة للشهود فلان الغالب ان العقد يحضر مجلسه جماعة كثيرة ولا يلزم ان يكون الجميع لا يسين ذلك فان اتفق ان فيهم اثنين سالمين من ذلك اعتد بشهادتهما وان كان حذورهما اتفاقا وما في الولي فانه ان اتفق لبسه ذلك فقد يكون له عذر كجهله بالتحريم ومعرفة ذلك مما يخفى على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الجلوس على الحرير اه عش (قوله ولا ينافي هذا الخ) وجه المناقاة جعل العدالة شرط فلا يصح العقد الا اذا وجدت ثم حكم بصحته بالمستورين مع انتفاها اه رشدي (قوله لانه بمنزلة الرخصة الخ) أو ان الكلام هنا في الانعقاد باطنا وفيما ياتي في المستورين في الانعقاد ظاهرا اه سم (قول المتن وسع) أي ولو رفع الصوت اه معنى (قوله لان الشهود عليه قول الخ) قضيته انه لو كان العاقدان خرس وله اشارة يفهما كل أحد لا يشترط في الشاهد حينئذ السمع لان الشهود عليه الا ان ليس قولوا ولا مانع منه اه عش (قوله في الجملة) أي في مواضع مخصوصة كالانذار (قوله ومثله من بطلان الخ) أي لعدم علمهما بالواجب والقابل والاعتماد على الصوت لا نظره فلو سمعا الايجاب والقبول من غير رؤية للموجب والقابل ولكنهما جزماني أنفسهما بان الموجب فلان والقابل فلان لم يكف للعدالة المذكورة ولعل الفرق بين ما هنا وما تقدم في البيع من صحته وان كان العاقدان بطلان شديدة حال العقد بحيث لا يرى أحدهما الآخران المقصود من شهادتي النكاح اثبات العقد مع عند التنافع وهو منتف مع الظلمة اه عش (قوله وفي الاصح) الى قوله وقيل في المغنى الا قوله وعدم حرفة الى وعدم اختلال (قوله وفي الاصح أيضا الخ) فيه تورك على المصنف حيث ذكر الخلاف في الاعنى ولم يذكره في الاصح اه عش (قوله فقبله) أي بلا طول فصل بين الايجاب والقبول (قوله ظاهرا وباطنا) الى قول المتن لا مستبورا والعدالة في النهاية الا قوله وبني السبكي الى والذي يخجه (قوله أي ابني كل منهما الخ) وينعقد بائنه مع ابنيه او بعدويه مع عدويه اقطاعا محلي ومعنى (قول المتن وعدوهم) وبيان أحدهما وعدو الآخر معنى وشرح رض (قوله والواو) الى قوله فان قلت في المغنى (قوله أو يجدهما الخ) عبارة الروض والمغنى والجدة أي من قبل أحدهما ان لم يكن وليا كالابن اه (قوله أو موكله) أي موكل العاقد (قوله شهادته) أي الاب (قوله لاختلاف دين أو ورق الخ) كان يكون بشتر حقيقة فيزوجهما سيدها وحضره بصفة الشهود أو كافرة فيزوجهما أخوها مثلا الكافر

(قوله ومرأ نفا ما في ذلك) لكن التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله ان عدم الصحة بحسب الظاهر وأنه يبين الصحة اذا بان عدم الخلل لا ياتي مع قولهم هنا في الخنثى وان بان ان لا خلل وقولهم في المحرم فبان غير محرم الا ان يضعف ما هنا فيها أو في القول الثاني ويفرق بين مسئلة الخنثى وغيرها فليتم اه (قوله أو ذكر المتفق عليه ثم المختلف فيه) أو الكلام هنا في الانعقاد باطنا وفيما ياتي في المستورين في الانعقاد ظاهرا (قوله لان المشتراط ثم الخ) فالتمهل نظير القبول فكما اشترط المعرفة حال القبول فاشترط حال



وحضره الاب اه معني (قوله وذلك الخ) تعليل للمتن اه عش (قوله فان قلت هذه هي علة الضعيف الخ) قال الشهاب سم كيف هذا مع قوله في الاعمي لانه اهل للشهادة في الجملة ولم يقل لان عقاد النكاح به في الجملة اه اي فقوله هذه هي علة الضعيف في الاعمي ممنوع بل علمته غير هذه وهو انه غير اهل لان عقاد النكاح به لاجلة ولا تفصيلا فلا شكال غير متأت كالجواب عنه الذي حاصله تسليم الاشكال اه رشدي (قوله يفرق الخ) اي بين الابن والعدو وبين الاعمي (قوله في الاعمي) الاولى اسقاط في (قوله وامكان ضبطه) اي الاعمي لهما اي العاقدن الى القاضي اي الى ابائيه اه عش (قوله لاحتمال ان المخاطب الخ) بمعنى انه يحتمل ان الولي خاطب وجلا حاضر غير الذي قبل وامسكه الاعمي فلم يصادف بقوله محله لعدم مخاطبته بالايجاب التي هي شرط كماله واذا كان هذا امر ادهم بذلك التعليل كله وواضح فلا يتأتى قول الشهاب سم لا يخفى امكان ضبطه على وجه ينتفي معه هذا الاحتمال كان قبض أنف وشققت من وضع في اذنه الى القاضي اه ووجه عدم تأنيه ان هذا الاحتمال قائم معه ايضا اه رشدي عبارة السيد عمر بعد ذلك قول سم المارضة اقول كيف ينتفي احتمال خطاب الغير فليتأمل نعم لو كان ثم أحسن ايضا يشهدان بالمخاطب فهل يكتفي بهما مع الاعيين المذكورين لحصول المقصود أخذ من قطعهم بهتة بشهادة عدويه مع عدم ما وانبه مع انبها نظرا لثبوت كل من شق العقد بن يقبل قوله على صاحبه فلا يضر التوزيع هنا في الشهادة بالنظر لا كلام والمتكلم كمالا يضر ثم بالنظر الى الايجاب والقبول ولا يصح أخذ باطلا فلهم محل تأمل اه اقول والاول اقرب كما قيل اليه كلامه الا ان يوجد نص بخلافه (قوله ولو كان لها الخوة الخ) هذا ظاهر ان كان الزوج من كفء اذا بشرط اذن الباقي والافصح تأمل لا شراط اذنتهم ولا ياتي الفرق الا في السيد وولي السفينة لان اذنتهم من حيث الولاية لا من حيث رفع الحجر فليتأمل اه سيد عمر (قوله فزوجها أحدهم الخ) عبارة الغني وشرح الروض فلو شهد اثنان من ثلاثة اخوة مثلا والعاقدين غيرهما من بقية الاولياء لان عقد بواكاه منهما أو من أحدهما جاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بواكاه فمن ذكر اه (قوله تعين للولاية) تأمل وجه اشتراط التعين بالنسبة للآخ اه سيد عمر عبارة سم قوله أو أخ تعين الخ قضيت ان الآخ لم يتعين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل أجنبيما صح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فراجع وانه لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة الثالث منهم صح ان يحضر او هو محتمل ثم قال بعد ذلك ما مر عن شرح الروض ما نصه انه اي قول شرح الروض يفيد عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة عقدنا لهما بواكاهما وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصحة لصرفه العقد عن الوكالة فليتأمل اه وفي عش بعد ذلك ما نصه اقول الصحة واضحة ان كانت اذنت له في تزويجها اما ان خصصت الاذن بالاخوين بالآخرين وأذنت لهما في توكيل من شاء فوكلا الثالث ففي الصحة نظر لانه بصرفه العقد عن كونه وكما لا يصير من تزويجها باذن وهو باطل فليتأمل اه (قوله لقنه) تنازع فيه قوله شهادة وقوله اذن معني (قوله بان كلامهما) اي السيد وولي (قوله واعتده

التحمل (قوله هذه هي علة الضعيف في الاعمي) كيف هذا مع قوله في الاعمي لانه اهل للشهادة في الجملة ولم يقل لان عقاد النكاح في الجملة كما قال في هذا (قوله لاحتمال ان المخاطب الخ) لا يخفى امكان ضبطه على وجه ينتفي معه هذا الاحتمال كان قبض أنف وشققت من وضع في اذنه الى القاضي (قوله أو أخ تعين للولاية) قضيت ان الآخ لم يتعين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل أجنبيما صح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فراجع وانه لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة الثالث منهم صح ان يحضر او هو محتمل لان عقده لا يتوقف على توكيلهما وعبارة الروض وشرحه ولو شهد وليان كان من من ثلاثة اخوة والعاقدين غيرهما من بقية الاولياء لان عقد بواكاه منهما أو من أحدهما منه يعين له جاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بواكاه فمن ذكر لم امر انتهى والتبادر من قوله لا بواكاه منه بعد تبين السارح الغير في قوله والعاقدين غيرهما لقوله من بقية الاولياء ان الضمير في منه راجع للغير من بقية الاولياء فيفيد عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة اخوة عقدنا لهما بواكاهما وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصحة لصرفه العقد عن الوكالة فليتأمل (قوله

وذلك لان عقاد النكاح بهما في الجملة فان قلت هذه هي علة الضعيف في الاعمي فما الفرق قلت يفرق بان شهادة الابن أو العدو يتصور قبولها في هذا النكاح بعينه في صورة دعوى حاسبة مثلا كما يعلم مما ياتي في الشهادات ولا كذلك في الاعمي وامكان ضبطه لهما الى القاضي لا يفيد لاحتمال ان المخاطب غير من أمسكه وان كان فم هذا في اذنه وقم الآخ في اذنه الآخى لان معني ما هنا على الاحتياط ما أمكن فيعتذر اثبات هذا النكاح بعينه بشهادته فكانت كالعدم ولو كان لها الخوة فزوجها أحدهم والآخون شاهدان صح لان العاقد ليس نائبا بخلاف ما لو وكل أب أو أخ تعين للولاية وحضر مع آخولاه العاقد حقيقة اذ لا يكيل في النكاح سفير شخص فكانا بمنزلة رجل واحد وفارق صحة شهادة سيد اذن لقنه وولي السفينة في النكاح بان كلا منهما ليس بعاقدين لاثباته ولا العاقد نائبا لان اذنه في الحقيقة ليس اناة بل رفع حجر عنه (وينعقد ظاهرا بمستوى العدالة) وهما من لم يعرف لهما مفسق كما نص عليه واعتده

جمع وأطالوا فيه أومن  
 عرف ظاهرهما بالعدالة  
 ولم يتركها وهو ما اختاره  
 المصنف وقال انه الحق ومن  
 ثم بطل الشرع بمرج عدل  
 ولم يلحق الفاسق اذا ناب  
 عند العقد بالستور وتس  
 استتابه المستور عند العقد  
 (على الصحيح) لجوابه بين  
 أوساط الناس والعوام فلو  
 كافوا بغيره فالعدالة الباطنة  
 لحضر المتصف بها الطال  
 الأمر وشق ومن صح  
 المصنف في نكت التنبيه  
 كإين الصلاح انه لو كان  
 العاقد الحاكم اعتبر  
 العدالة الباطنة قطعا  
 سهولة معرفتها عليه  
 بمرجعة الزكين وصح  
 المتولى وغيره انه لا فرق اذ  
 ما طر يقه المعاملة يستوى  
 فيه الحاكم وغيره ومن ثم  
 لو رأى مالا يستصرف  
 فيه بلا منازع عاجله كغيره  
 شراؤه منه اعتمادا على  
 ظاهر اليد وان سهل عليه  
 طلب الحق بئى السبكي  
 الخلاف على ان تصرف  
 الحاكم حكم كغيره أولا  
 فلا ثم اختار انه لا يفعل حتى  
 يثبت عنده لان فعله ينبغي  
 ان يصان عن النقص قبل  
 فهو يوافق المصنف وابن  
 الصلاح في الحكم وبخالفهما  
 في القطع اه والذي يتجه  
 أخذ من قولهم لو طلب منه  
 جماعة بايديهم مال لانه ازع  
 لهم فيه قسمته بينهم لم يحجبهم  
 الا ان أنبتوا عنده انه ملكهم  
 فلا يحجبوا بعد بقسمته على انه  
 ملكهم انه لا يتولى العقد الا

جمع الخ) معتمد اه عش (قوله أومن عرف الخ) اقتصر عليه المغني عبارته وهما المعرف وفان هما طاهرا  
 لا باطنيان عرفت بالخاطلة دون التركة عند الحاكم اه (قوله وهو ما اختاره المصنف) يمكن حمل النص  
 عليه اه سم (قوله ومن ثم بطل الستراخ) اي قبل العقد لا بعده كما سأتى قال الشهاب سم قضية هذا  
 الصنيع ان ما ذكر لا ياتي على الاول وفيه ما فيه فليحذر وانتهى اه رشيدى وقال السيد عمر عقب ذكر  
 كلام سم المذكور مانصه قوله وفيه ما فيه فليحذر وانتهى اه رشيدى وقال السيد عمر عقب ذكر  
 السيد عمر يقول المغني ويطلب السيد ثم بتفسير عدل في الرواية فلو اخبر بقس المستور وعدل لم يصح به  
 النكاح كما رجح ابن المقرئ بعلالام وقول صاحب النخاثر الاشبه الصحة فان الجرح لا يثبت الا بشاهد من  
 ولم يوجد امره ودبانه ليس الغرض اثبات الجرح بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بخبر العدل اه (قوله  
 ولم يلحق الفاسق الخ) عطف على قوله بطل الخ (قوله ولم يلحق الفاسق الخ) أى فلا بد من مضي مدة الاستبراء  
 وهي سنة اه (قوله ويسن الخ) كلام مستأنف (قوله استتابه المستور الخ) انظر ما فائدة هذه الاستتابة مع  
 ان توبة الفاسق لا تلحقه بالمستور كما قدمه قبله ولعلمهم بفرقون بين ظاهر القس وغير ظاهره اه رشيدى  
 وفيه ان الغرض ان الشاهد مستور فلا معنى لاحاقه بالتوبة ولو سلم فلا لحاق على النص كما يقتضيه صريح  
 الشارح والنهاية كاف في الفائدة لان صاحب القول الراجح لا يفتق السمع نظره عن المرجوح (قوله وصح المتولى  
 وغيره انه لا فرق) وهو المعتمد نهية ثم قالت بدل قول الشارح والذي يتجه الخ وقد يقال أخذ الخ فتأمل  
 ما فيه من شبه التناقض وقد يدفع بان ما ذكره ثانيا بطريق البحث اه سيد عمر أقول واعتده المغني أيضا  
 ثم جمع بمناصه ولا يقبل اي الحاكم المستور من في اثبات النكاح ولا فساد به بل يتوقف حتى يعلم باطنهما  
 ويمكن حمل كلام ابن الصلاح والمصنف في نكته على هذا وكلام المتولى واطلاق المتن على مجرد العقد من غير  
 حكم فلم يتوارد على محل واحد وهذا أولى اه (قوله اذا ما طر يقه المعاملة) اي المعاوضة كما هنا فانه قد عوض  
 فيه الصداق عن البضع وقال عش اي معاملة معاملة غيره كما هنا فانه عومل فيه المستور ومعاملة من ثبتت  
 عدالته اه وفيه ما فيه (قوله لو رأى) أى الحاكم (قوله الخلاف) أى بين نكت المصنف وابن الصلاح وبين  
 المتولى ومن وافقه (قوله فيستمرط) اي في عقد الحاكم عدل الشاهد (قوله انه) أى الحاكم لا يفعل اي  
 لا يعقد النكاح حتى يثبت اي عدل الشاهد (قوله فهو) اي السبكي (قوله في الحكم) اي اشتراط العدالة  
 (قوله وبخالفهما في القطع) لا يخفى ما فيه مع ما ذكره سابقا أعني قوله وصح المصنف الخ يقال هذا من قول  
 الغير لا نقول بقرره يكفي في اثبات التدافع ويدفع بان التصحيح السابق للقطع لا للحكم فلا تنافي اه سيد عمر  
 (قوله والذي يتجه الخ) خلافا للنهاية والمغني كما مر (قوله لو طلب منه) اي من الحاكم (قوله انه لا يتولى) اي  
 الحاكم خبر والذي يتجه الخ (قوله وان ذلك الخ) كقوله الا في وان الخلاف الخ عطف على قوله انه لا يتولى  
 الخ فقطضاه انهما مأخوذان مما مر أيضا وفيه ما فيه (قوله ليس شرطا للصحة) قد يقال قضية المأخوذ منه انه  
 شرط لها سم وقد يقال لا يلزم من امتناع الاصلية عدم صحة القسمة فليتأمل اه سيد عمر (قوله فلو عقد  
 اي الحاكم) (قوله فبا ناعدين مع قوله الا في فبا ناعدين قضية انهما لو استمر على الشرط لم يصح عقد

أو عقد غيره م ما فبا نفا سقين لم يصح كما باني لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وان خلافا للنولي وجهان الاصح ان تصرف الحاكم ليس  
حكما الا في قضيتهم فرفع اليه ليطالب منه فحصل الامر فيها ومن ثم لورفع اليه نكاح لم يحكم بصلته اتفاقا لا بعد ثبوت عدلتهما عنده ولو اختصم  
زوجان اقرعده نكاح بينهما مستورين في نحو نفقة حكم بينهما ما لم يعلم فسق الشاهد (٢٣١) لان الحكم هنائي تابع بخلافه فيما قبله

(تنبيه) ظاهر كلام الحنطلي

بل صريحه انه لا يلزم الزوج

البحث عن حال الولي والشهود

وأوجه بعض المتأخرين

لامتناع الاقدام على العقد

مع الشك في شرطه وروايان

ما علل به انما هو في الشك في

الزوجين فقط لما امر انهما

المقصودان بالثبات فاحتيط

لهما أكثر بخلاف غيرهما

بخلاف الاقدام على العقد

حيث لم يظن وجود مفسد

له في الولي أو الشاهد ثم ان

يان مفسد بان فساد النكاح

والا فلا (لا) بشاهد (مستور

الاسلام والحرية) الواد

بمعنى أو بان لم يعرف حاله في

أحدهما ما طنا وان كان يعمل

كل أهله مسلمون أو أحرار

لسهولة الوقوف على الباطن

فيهما وكذا البلوغ ونحوه

بما امرن ان بان مسلما أو

حرا أو بالغامثا لان انعقاده

كلاهما ان الخلق ذكر

(تنبيه) \* وقع لغير واحد

تفسير مستورهما بغيرها

ذكرته فأوردوا عليه

ان دفع مجاز كونه الاقرب

الى ظاهر المتن فتأمل (ولو بان

فسق) الولي أو (الشاهد من)

العدلين أو المستورين أو

غيره من موانع النكاح

كصغر أو جنون ادعاه وارثه

أو أوثق ما وقده أو

القاضي ويصح عقد غيره اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد بقوله صح تبين صحته في الباطن (قوله أو عقد  
غيره الخ) لا يخفى ما في تقريره على قوله وان ذلك ليس الخ (قوله كما باني) اي في المتن (قوله ولو اختصم) الى  
التبني في المعنى (قوله ولو اختصم زوجان الخ) تعيد لما اختار من الفرق بين الحاكم وغيره فكانه يقول  
محل اعتبار العدالة الباطنة بالنسبة للحاكم في الحكم الواقع قصدا بخلاف الواقع تبعا اه رشدي اقول  
ويجوز انه تعيد لقوله لورفع اليه نكاح الخ (قوله في نحو نفقة) اي من حقوق الزوجة (قوله ما لم يعلم فسق  
الشاهد) اي فان علمه فرف بينهما اه عش عبارة المغني والاسفي والظاهر كما قاله الزركشي وغيره  
انه يفرق بينهما بناء على ان القاضي يقضى بعلمه سواء أرفاعا ليهام لا اه (قوله في تابع) اي لصحة  
النكاح كما ثبتت سؤال بعد ثلاثين يوما تبعا لثبوت رمضان برؤية عدل اه معنى (قوله فيما قبله)  
أي فيما لورفع اليه نكاح الخ (قوله وأوجه بعض المتأخرين) جزم به في الكفر وقال انه ياتم بتركه وان صح  
العقد ما لم يبين خلل أو ان ذلك هو الاوجه بخلاف الحنطلي اه سم (قوله حيث لم يظن) عبارة النهاية حيث  
ظن وجود شرطه اه وكذا في نسخة سم من الشرح ولذا استشكل بما نصه قوله حيث ظن وجود شرطه  
قد يقال قد اكتفى في الزوجين بالظن أيضا حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوج من علمه اي ظنه محل المرأة  
فليتأمل اه أي فلم يتم الفرق بين الزوجين وغيرهما ولا الرد على البعض (قوله الواد) الى التبني في النهاية  
وكذا في المغني الا قوله الواد بمعنى أو (قوله الولي) الى قوله وبينهما اذا في النهاية الا قوله وتبينه الى المتن وقوله  
حسبة أو غيرها (قوله وارثه أو وادها) قضيته انه لو ادعاه أحد الزوجين لا تسمع ادعاه فلا يرجع رشدي  
وعش (قوله وقده عهد الخ) ما معنى العهد بالنسبة للصبي فان كل أحده حاله صبا بلا شك نعم لو عرفه بإمكان  
لكان أمكن اه سيد عمر عبارة الرشدي ضمير عهد انما يرجع للجنون لانه الذي يقال فيه عهد وأما  
الصغر فانما يقال فيه أمكن كلهو كذلك في عباراتهم ويجوز انه جعل عهد وصفها لهما تغليبا ومعناه في الصغر  
أمكن اه (قوله كالأبانا) الى المتن في المغني (قوله تبينه قبله) أي فلا يضر اه عش (قوله كتبينه عنده)  
هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما ساقى انه اذا تاب زوج في الحال سم ورشدي عبارة عش  
هو واضح في الشاهد دون الولي لانه لا يشترط لصحة عقده بعد التوبة فمضى زمن الاستبراء اه (قوله وتبينه  
حالا) أي بعده في الحال وهو عطف على قوله تبينه قبله اه سم (قوله الفسق) أي فسق الولي أو  
الشاهد من (قوله أو غيره) قال الشهاب سم هذا شامل لما مثل به فيما سبق للغير بقوله كصغر أو جنون  
فانظر ما أفاده الحصر هناك وقده عهد أو أثبتته انتهى اه رشدي (قوله يعلم القاضي) أي حيث  
ساغله الحكم بعلمه نهاية أي بان كان مجتهدا عش (قوله وان لم يرفعا اليه) وفاقا لنهاية وخلاف للمعنى  
(قوله حسبة أو غيرها الخ) عبارة المغني تقوم به حسبة أو غيرها على انه كان فاسقا عند العقد اه (قوله

(قوله ما لم يعلم فسق الشاهد) خرج ما اذا علم فسقه فلا يحكم بينهما قال في شرح الروض وقضيته انه لا يفرق  
بينهما قال الزركشي وغيره والظاهر خلافه سواء أرفعا اليه أم لا انتهى (قوله وأوجه بعض المتأخرين)  
جزم به في الكفر وأنه ياتم بتركه وان صح العقد ما لم يبين خلل أو ان ذلك هو الاوجه الا فقه خلافا للحنطلي (قوله  
حيث لم يظن الخ) كذا شرح مر (قوله وحيث ظن وجود شرطه) قد يقال قد اكتفى في الزوجين بالظن  
أيضا حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوج من علمه أي ظنه حال المرأة فليتأمل (قوله نعم ان بان مسلما الخ)  
كذا شرح مر (قوله كتبينه عنده) هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما ساقى انه اذا تاب زوج  
في الحال (قوله وتبينه حالا) أي بعده في الحال وهو عطف على قوله تبينه قبله (قوله أو غيره) شامل لما مثل

أنته) عند العقد قبل على المذهب) كالأبانا كافر من لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وخرج بعند العبد تبينه قبله نعم تبينه قبل مضي  
زمن الاستبراء كتبينه عنده وتبينه حالا لا احتمال حدوثه (وانما تبين) الفسق أو غيره يعلم القاضي فيلزمه التفريق بينهما وان لم يرفعا اليه ما لم  
يحكم كما كن يراه بصلته أو (تبينه) حسبة أو غيرها (قوله المحشي) قوله وحيث ظن وجود شرطه (ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا

تشهده) أي بالفسق أو غيره وقوله منفسر بفتح السين حال من الضمير المحرور أي بان تذكر البينة سببه أي  
 الفسق مثلاً أو بكسرها حال من الضمير المستتر في تشهد بتأويل كل من الشاهدين (قوله سواء أكان  
 الشاهد الخ) أي للنكاح تعميم لشرط التفسير (قوله وكون الستر الخ) جواب عما يقال لا حاجة إلى البينة  
 ولا إلى التفسير في المستور لأن الستر زول بما ذكر اه سم (قوله بخلافه) الضمير ما في فيما الواقعة على  
 الاخبار (قوله لا تعقاده) أي النكاح (قوله على فسقهما) الانسب لما قبله على الفسق أو غيره (قوله سواء  
 أعلمنا) إلى قوله ولأن أقدمه في المعنى الأقوله وبحت إلى قوله ثم قوله ما لم يقر قبل الخ هذا ما خوذ من القوت  
 للأدعي لكنه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لاعتراف الزوج الآتي في المتن وظاهر أن قوله أي  
 بالنسبة لحقوق الزوجية بما يأتي في الشق الثاني خلافاً لما صنفه الشارع من تأنيبه في الشق الأول بل قصره  
 عليه ومن ثم استشكله المحقق سم بما حاصله أن الزوجية معترضة بسقوط حقوق الزوجية فكيف تثبت لها  
 وعبرة القوت قضية طلاق الشخين وغيرهما أنه لا فرق في الحكم بين طلاقه بتصادقهما على فسق الشاهدين  
 أو باقرار الزوج به بين أن يسبق منهما اقرار بعد التماس عند العقد ويحكم بفسخ النكاح أم لا ثم ساق كلام  
 الماوردي صريحاً في خلاف ذلك وقال عقبه وقد أفهم كلامه يعني الماوردي أنه إذا أقر أو لا بفسخه ثم ادعى  
 فسقه الولي أو فسق الشاهد أنه يلزم بفسخ النكاح حتى يقر عليه لو أراد به ويلغو اعترافه بالإلحاق لأجل اقراره  
 السابق والظاهر أن مراده أنه يلزم بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما  
 لأننا نقررهما إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى فالضائر في قوله أنه يلزم بفسخ النكاح حتى يقر عليه الخ انما هي  
 للزوج كما لا يخفى اه رشدي أقول ويؤيده قول الشارع الآتي أنفاً وهو متجه حيث لم يسبق منها اقرار  
 الخ وكلامه الآتي في شرح وعليه نصف المهر أن لم يدخل بها إلا ذكاه (قوله والالم يلتفت الخ) قضيته أنه لا يكفي  
 في عدم الالتفات سبق مجزء الاقرار بإبلا حكم القاضي بالصحة وظاهر ما مر أن نفاً عن الرشدي عن القوت أنه  
 يكفي فلا يرجع (قوله لا تقرر بالنكاح) أي فانه يبطل اه ع (قوله وبحت في المطالب الخ) هذا راجع  
 لأصل المسئلة اه رشدي أي لا لقوله والالم يلتفت لاتفاقهما الخ لعدم صحة المعنى حيث قد كلفوا ظاهر  
 (قوله باتفاقهما) ما وجه الاختصار عليه مع ذكر البينة في التفرع اه سيد عر (قوله دون حق الله تعالى)  
 يتردد النظر في نحو تحرير نكاح من لا تجمع معها وثبوت المصاهرة ونحو ذلك مما فيه حق للغير أيضاً والذي  
 يظهر أنه كذلك لأن المراد بحق الله ما لم يتحصّل له فهذا أولى منه أو ما فيه حق لله تعالى فهو شامل له فلا يرجع  
 اه سيد عر (قوله أو الزوج) قد يقتضي الاختصار عليه أن الزوجية بخلافه لكن قضية ما يأتي من قوله وبينها  
 إذا أرادت الخ وقوله وبهذا ربح الغرض الخ انها كهو في ذلك اه سم أقول وقضية الاختصار على الاتفاق  
 وإقامة البينة أن علم القاضي بما ذكر بخلافه فيسقط بعلمه بفساد النكاح التحليل أيضاً فلا يرجع (قوله  
 وقضيته) أي قوله ولأن أقدمه الخ (قوله التعليل الأول) أي قوله لأنه حق الله تعالى الخ (قوله وبهما) أي  
 التعليلين (قوله ان علم المفسد الخ) \* (قرع) \* وقع السؤال عن طلق زوجته ثلاثاً عامداً على ما هل يجوز  
 له أن يدعى بفساد العقد الأول وهل له نكاحها ثانياً من غير فاعسدة من نكاحه الأول وهل يتوقف نكاحه  
 الثاني على حكم ما حكم به بفسخه وأجبت عنه بما صورته الحمد لله لا يجوز له أن يدعى بذلك عند القاضي ولا تسمع  
 دعواه بذلك وإن وافقه الزوج عليه حيث أراد به إسقاط التحليل نعم أن علم بذلك جاز له فيما بينه وبين الله  
 تعالى العمل به فيصح أن يعتقد في عدة نفسه ولا يتوقف حل وطئه لها وثبوت أحكام الزوجية على حكم ما حكم  
 بل المدار على علمه بفساد الأول في مذهبه واستجماع الثاني لشرط الصحة ولا يجوز زفير القاضي تعرضه  
 به فيما سبق للغير بقوله كصغر أو جنون فأنظر ما أقاده الحصر هناك وقد عهده وأثبتته (قوله  
 سواء أكان الشاهد) أي للنكاح (قوله وكون الستر الخ) جواب عما يقال لا حاجة إلى البينة ولا إلى التفسير  
 في المستور لأن الستر بول ما ذكر (قوله أي بالنسبة لحقوق الزوجية) قد يقال إذا اتفقا فيما ذكر فقد  
 اختلفا بسقوط حقوق الزوجية فكيف لا يلتفت لاتفاقهما بالنسبة لهما فلا يرجع (قوله أو الزوج) قد

تشهده مفسر سواء أكان  
 الشاهد مستورا أم عدلا  
 خلافاً لمن فصل كما يعلم مما  
 يأتي في القضاء وكون الستر  
 زول بأخبار عدل بالفسق  
 ولو غير مفسر محله فيما قبل  
 العقد بخلافه بعده لاتفاقه  
 ظاهر أو لا بد من ثبوت مبطله  
 (أو اتفاق الزوجين) على  
 فسقهما عند العقد سواء  
 أعلم به أم بعده ما لم  
 يقر قبل عندهما كمن أنه  
 بعد لئن ويحكم بفسخه والالم  
 يلتفت لاتفاقهما ما أي  
 بالنسبة لحقوق الزوجية  
 لا تقرر بالنكاح أو بحت  
 في المطالب عدم قبول اقرار  
 السفينة في إبطال ما ثبت لها  
 من المال ومثلها الامتثال بطلانها  
 باتفاقهما انما هو فيما  
 يتعلق بحقهما دون حق  
 الله تعالى فلو طلقها ثلاثاً  
 توافقاً أو أقال الزوج بينة  
 بفساد النكاح بذلك أو  
 بغيره لم يلتفت لذلك بالنسبة  
 لسقوط التحليل لأنه حق  
 الله تعالى فلا يرتفع بذلك  
 ولأن أقدمه على العقد  
 يقتضي انفراداً باستجماع  
 معتبراته نظير ما مر في  
 الضمان والحوال والقضية  
 سماعها عن زوج - موليه  
 وليس مراداً بالمعتبر هو  
 التعليل الأول وبهما علم  
 ضعف اطلاق قول الزبيلي  
 تسمع بينة أن بينت السبب  
 ولم يسبق منه اقرار بفسخه  
 نعم أن علم المفسد

جاء لهما العمل بقضيتهما طائفا  
 لكن اذا علم انهما الحاكم  
 فرق بينهما كظنهما الا ترى  
 قبيل فصل تعليق الطلاق  
 بالازمنة وما نقل عن الكافي  
 أنا لا تعرض لهما يحمل  
 على غير الحاكم على انه  
 منازع في كونه فيه وانما  
 هو بحث للاذرى وبحث  
 السبكي قبول بينته اذا لم يرد  
 نكاحا بل التخلص من المهر  
 أى ولم يسبق منه اقرار  
 بخصته وبينته اذا ارادت  
 بعد الوطء مهر المثل وكان  
 أكثر من المسمى وهو متجه  
 حيث لم يسبق منها اقرار  
 بخصته وبهذا يرد بحث  
 الغزى اطلاق قبول بينتها  
 وعليه لو اقيمت لذلك وحكم  
 بفساده لم يرتفع ماوجب  
 من التحليل لما علم من  
 تبعض الاحكام وان  
 اقرارهما وبينتهما انما  
 يعتد بهما فيما يتعلق بحققهما  
 لا غير ومنه يؤخذ انه لو طلقها  
 ثم اقيمت بينة بفساد النكاح  
 ثم اعادها عادت اليه بطلقين  
 فقط لان اسقاط الطلقة  
 حق لله فلا تعيده البينة  
 أيضا ويحمل خلافه وخرج  
 باقاما أو الزوج ما لو قامت  
 حسيبة ووجدت شروط  
 قيامها فتسمع كأنه له صاحب  
 الانوار وغيره واعتمد ويوفى  
 بعضهم شرط سمعها  
 الضرورة وهي لا تصور  
 هنا ممنوع قبل خرج بفساد  
 النكاح عاء طلاق بائن

فيما فعل وأما القاضى فيجب عليه ان يفرق بينهما اذا علم بذلك وهذا كما حيث لم يحكم ما حكم بفساد النكاح  
 الأول من يرى صحته مع فسق الولي والشاهد وأما اذا حكم به ما حكم فلا يجوز له العمل بخلافه لا طاهرا ولا باطنا  
 لما هو مقررا من حكم الحاكم برفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين ان يسبق من الزوج تقايد لغير امامنا  
 الشافعي من يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي أم لا اه ع ش (قوله جاز لهما العمل الخ) معتد  
 اه ع ش (قوله اذا علم بهما) أى بما جرى بينهما أى من النكاح بدون التحليل (قوله فرق الخ) يظهر ان هذا  
 اذا لم يعلم القاضى بفساد النكاح الأول أيضا لا يراجع (قوله يحمل الخ) فيه نظر اه سم (قوله على انه الخ)  
 أى ما نقل عن الكافي وقوله فيه أى فى الكافي (قوله وبحث السبكي) الى قوله وبهذا يرد فى المغنى (قوله من  
 المهر) كأن كان الطلاق قبل الدخول اه معنى عبارة البحرى عن الشورى أى من نصفه كأن طلقها قبل  
 الدخول ثلاثا ثم أقام بينته على ما يمنع صحة العدة وأراد بذلك التخلص من نصفه فانما تقبل ويسقط التحليل  
 حيث نزل وقوعه تبعا اه وعبارة ع ش أى وعليه يسقط التحليل تبعا كما نص عليه شيخنا الزى خلافا  
 لابن حجر اه وسياق آتفا عن المغنى وعن سم عن مر اعتمد اسقوط التحليل أيضا اه (قوله حيث  
 لم يسبق منها الخ) وكان الاسبق الاخصر ثنية الضمير هنا واسقاط قوله سابقاى ولم يسبق منه اقرار بخصته  
 (قوله وبهذا) وقوله وعليه أى بحث السبكي لو اقيمت الخ خلافا للمغنى عبارة واذ اذ اقيمت البينة تحثيد تبين  
 بهما بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة فى دفع الحمل اه وقد مر آتفا عن الزى وبهذا يرد عن مر ما لو اذقه  
 (قوله لذلك) أى لارادة الزوج أو الزوجة ما ذكر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتقاء مر اه سم (قوله  
 وان اقرارهما الخ) عطف تفسير على تبعض الاحكام (قوله ومنه يؤخذ) أى من قوله وعليه لو اقيمت الخ  
 أو سم اعلم الخ (قوله وخرج باقاما) الى قوله وقول بعضهم فى النهاية (قوله باقاما أو الزوج) وقوله بفساد  
 النكاح أى من قوله السابق فلو طلقها ثلاثا ثم توافقا الخ (قوله ووجدت شروط قيامها) ومنها الاحتياج  
 اليها كما لو لم يعلم باطلاقة لها ثلاثا وظنناه به شرها يحكم الزوجية فتشهد ابطال النكاح عند القاضى وبهذا  
 يجاب عن قول مر الا ترى وهنالك كذلك اه ع ش (قوله فتسمع الخ) هل له حينئذ اعادتها بلا حمل اه  
 سم أقول نعم والا فلا يصح قوله وخرج باقاما الخ المقصود به بيان الفرق بين الحسيبة وغيرها بسقوط التحليل  
 بالاولى دون الثانية وبصرح به أيضا قوله الا ترى وفيه نظر اما أولا الخ وصرح به أيضا السيد عمر وفتح المعين  
 وعبارة البحرى عن الحلبي وأما بينة الحسيبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حينئذ لان شهادتها بفسق الشاهد من  
 موافق لدعواهما وقد بصور ذلك بما اذا عاشر أم الزوجة بعد طلاقها ثلاثا قبل الدخول فتشهد بينة الحسيبة  
 ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرتهم لان نكاحه لبنتها كان فاسدا لان شهود العقد فسقة وحينئذ يلزم عدم  
 صحة النكاح ويسقط التحليل لو وقوعه تبعا اه (قوله وقول بعضهم الخ) واقفه النهاية والمغنى عبارتهما  
 وذكر البغوى فى تعليقه ان بينة الحسيبة تقبل لكنهم ذكر وافي باب الشهادات ان محل قبول بينة الحسيبة  
 عند الحاجة اليها كان طلاق شخص زوجته وهو بعاشرها أو اعتق رقيقه وهو ينكر ذلك أما اذا لم تدع اليها  
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك بانه على ذلك الوالد رحمه الله وهو حسن اه وقوله ما وهنا كذلك قد تقدم  
 آتفا جوابه عن ع ش (قوله ممنوع) أقول يؤيد المنع أن من صور ذلك أن يريد بها معاشرتها اه سم

يقضى الاقتصار عليه ان الزوجة بخلافه لكن قضية قوله الا ترى وبينته اذا ارادت الخ (قوله وبهذا يرد  
 بحث الغزى الخ) انها كهو فى ذلك (قوله وقضية) أى قضية قوله ولان اقدمه الخ (قوله وما نقل الخ)  
 كذا شرح مر (قوله يحمل الخ) فيه نظر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتقاء مر (قوله فتسمع)  
 هل له حينئذ اعادتها بلا حمل (قوله وقول بعضهم الخ) لو اذقه قول شيخنا الشهاب الرملى لكنهم ذكر وا  
 فى الشهادات ان محل قبول بينة الحسيبة عند الحاجة اليها كان طلاق زوجته وهو بعاشرها أما اذا لم تدع اليها  
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك كذا شرح مر (قوله ممنوع) أقول يرد المنع أن من صور ذلك ان يريد بها  
 معاشرتها فتسمع به البينة اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وقرى بما رده الشارح فيما يأتى بقوله فلا نظر الخ



قبل ايقاع الثلاث فتسمع به البينة ولومن الزوج أخذ من فتاوى البغوى والبقينى اذ حاصل ما فى الاولى انه اذا اعترف ببائنه قبل ان تقع عيب الثلاث المتعلقة على فعله لكذا ثم فعله لم يشهد عليه بهن لانه غير منهم في قوله أو بعده احتاج لبينة ولا يكفي تصديقها وما فى الثانية انه لو طلقها ثلاثا أخذناه به مالم يظهر بطريق شرعى ان عدتها عن طلاق رجعى انقضت قبل ايقاعهن وحلف أنه لم راجعها وما عمن الاولى انه لا يقبل تصديقها له صرح به الفقهاء انتهى وفيه نظر أما أولا فلان قول البغوى احتاج لبينة ليس فيه التصريح بأنه تقبل اقامتها معه ارادته تجعبد النكاح فليحمل على انه لو أقيمت حسبة (٢٣٤) قبلت نظير ما مر فى مسئلة الغسق بجامع أن فى كل رفع التحليل الواجب لحق الله تعالى فلا

نظر الى ان البينة ترفع النكاح ثم لانه الان هذا لا يدخل له فيما هو السبب فى عدم سماع بينة أحدهما من انه يترتب عليه اسقاط حق الله تعالى وأما ما نيا فتقول البقيني مالم يظهر بطريق شرعى يحتمل على نظير ما مر انه تقبل البينة حسبة لان اقامها أحدهما وقصده تجعبد النكاح (ولا أثر لقول الشاهد من كان) عند العقد (فاسقين) مثلالا منهما مقرران على غيرهما نعم له أثر فى حقهما فلو حضرا عقد أحدهما مثلام ماتت وورثها سقط المهر قبل الوطء وفسد المسمى بعده فيجب مهر المثل أى ان كان دون المسمى أو مثله لأكثر كما هو ظاهر لثلا يلزم أنهما أوجببا قراهما حقا لهما على غيرهما (فلو اعترف به الزوج وأنكرت فرق بينهما) مؤاخذه بقوله وهى فرقة فسح لا تنقص عددا وقيل تبين بطلقة كلوا نكح أمة ثم أقر بأنه كان قادر على حرة واستشكاهما السبكي بان

وينبغي أن يبدل معاشرته بانكاحها أو يزيد عليه وينع من ذلك فتدبره فانه دقيق وبالتأمل تحقيق وأقعد من ذلك تصور به امرأة تزوجت بزديثم طلقها ثلاثا ثم بعمر وثم طلقها ثلاثا فزادت العود لى لا اعتقادها ان نكاح عمر وحلها له فيثبت البينة حسبة الشاهدة بنفسه وشهوده عقد عمر وان تشهده لا تتوفر الشرط فاذا شهدت امتنع عليها العود الى زيد و جاز لعمر وان تزوجها لا تحليل اه سيد عمر أقول قوله وينبغي أن يبدل الخ وقوله وزيد الخ يعلم جوابه بما مر عن ع ش ومن قول الرشيدى بعد ذكر كلام سم مانصه ولعل المراد أنهم ما يشهدان أنه عقد عليها بغاسقين مثلا ويريد معاشرته والافق فالانه طلقها ثلاثا ويريد معاشرتها كان ذلك متضمنا لاعترافها بابطال العقد وخرج عن صورة المسئلة اه (قوله قبل ايقاع الخ) متعلق بطلاق الخ على تقدير مضاف أى وقوعه (قوله فتسمع به البينة) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى وفرق بما رده الشارح فيما ياتى بقوله فلا نظر الخ اه سم (قوله فى الاولى) أى فى فتاوى البغوى (قوله ببائنه) أى بوقوعه وقوله قبل الخ متعلق بقوله اعترف (قوله لم تشهد) ببناء المفعول (قوله بهن) أى الثلاث أى بوقوعها (قوله أو بعده الخ) عطف على قوله قبل الخ وهذا محل الاختذ (قوله ولا يكفي تصديقها) فعلم أن هنا لا يكفي تصديقها وان كفت البينة مر اه سم (قوله وما فى الثانية) أى فى فتاوى البقيني عطف على ما فى الاولى (قوله وما مر الخ) متعلق بقوله صرح الا فى وقوله أنه الخ بيان لما مر الخ (قوله انتهى) أى ما قبل وكذا ضمير وفيه نظر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهور واعتزله التصريح اه سم (قوله نظر ما مر) أى فى قوله فلو طلقها ثلاثا الخ (قوله ثم) أى فى مسئلة الغسق وقوله لانه أى فى مسئلة الاعتراف (قوله لان هذا) أى رفع النكاح (قوله أحدهما) أى الزوجين وقوله من أنه الخ بيان لما هو السبب (قوله وقصده الخ) جملة اسمية مبالغة (قوله عند العقد) الى قوله وقيل فى النهاية والى قوله وهو حسن فى المعنى الا قوله أى ان كان الى المتن (قوله ثم مات الخ) عبارة المغنى ثم قال ذلك ومات الخ (قوله أو مثله) ما فائدة حيث شذ فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان فائدة أنه قد يتعلق الغرض بعين المسمى (قول المتن به) أى بنفس الشاهدين وقوله وأنكرت أى الزوجين ذلك اه معنى (قوله وهى فرقة فسح لا تنقص عددا) وهو الصحيح معنى ونهاية (قوله واستشكاهما) أى الوجهين (قوله وهوا الخ) أى الزوج (قوله وقياس الثانى) أى من الوجهين السابقين (قوله ولا يرتها) الى قوله أخذنا فى المغنى والى قوله فالوجه فى النهاية (قوله لكن بعد حلفها) أى وجوبا اه ع ش وكتب عليه السيد عمر أيضا مانصه كان وجهه رعاية حق الورثة ولو للمسلمين اه (قوله أنه عقد) أى النكاح (قوله لان العصمة) عبارة المغنى بل يقبل قوله عليها بينه لان الخ اه (قوله ولكن لو مات لم ترثه) سكت عن ارثه منها وقياس ما مر أن يقال برثها لكن بعد تحليفها اذ كرتة أنفاو كان وجه تركه عليه بالقياس مما تقدم اه سيد عمر (قوله مالم تكن مجورا عليها الخ) والامة كذلك اه معنى وقوله فلا

(قوله ولا يكفي تصديقها) فعلم انه هنا لا يكفي تصادقهما وان كفت البينة مر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهور واعتزله التصريح (قوله والطلاق بأنه فى الظاهر فقط) هو مشكل لان مستند

كلا من الغسق والطلاق يقتضى صحة النكاح وهو ينكرها ثم أول الغسق بالحكم بالطلاق والطلاق بأنه فى الظاهر سقوط فقط وهو حسن لكن قياس الثانى يقتضى الاتفاق فى مسئلة الامتناع على ما ذكره فيها والظاهر خلافه وكون القياس على شى يقتضى الاتفاق على ما أعلى كما صرح به الرافعى (وعليه) أى الزوج المقر بالغسق (نصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها والا) بان دخل بها (فكسكه) عليه ولا يرتها لان حكم اعترافه مقصور عليه ومن ثم ورثته لكن بعد حلفها انه عقد بعدلين وخرج باعترا فاعترفها احتفل ولوى أو شاهد فلا يفرق به بينهما لان العصمة بيد وهى تريد رفعها والاصل بقاؤها وان كان لو مات لم ترثها وان ماتت أو طلقها قبل وطء فلا مهر أو بعده فلها أقل الامرين من المسمى ومهر المثل مالم تكن مجورا عليها به

فلا سقوط لفساد اقرارها في المال كالمسحوق وبحث الاسنوي ان محل سقوطه قبل الوطء ما اذا لم تقبض هو الا لم يسترده أخذ من قول الرافعي لو قال طاعتها بعد الوطء في الرجعة فقالت بل قبله صدقت وهو مقر لها بالمهر فان كانت قبضته لم (٢٣٥) ترجع به والالم تطالبه الان بصفة والنصف

الذي تنكره هنالك بمثابة

الكل هنا اه وفرق بغيره

بانهم ما تم اتفقا على وجود

موجب المهر وهو العقد

وانما اختلاف في المقر وهو

الوطء وهي هنا تدعي في

الموجب فتمليكها شيئا منه

تخليصك بغير سبب تدعيه

فالوجه انه كن اقر لشخص

بشيء وهو ينكره ولو قالت

وقع العقد بغيري ولى ولا

شهرو وقال بل هم صادقت

بيمينها لان ذلك انكار لاصل

العقد ونظيره ما مر في

اختلاف المتبايعين أن شرط

تصديق مدعي الصحة ان

يتفق على وقوع عقد

(ويستحب الاشهاد على

رضا المرأة حيث يعتبر

رضاها) بالنكاح بان تكون

غير مجبرة احتياطاً ليؤمن

انكارها وبحث الاذري

نذبه على المجبرة البالغة لثلا

ترفع لمن يرى اذنها وتجبده

فيطله (ولا يشترط) ذلك

لحكمة النكاح لان الاذن

ليس ركناً للعقد بل شرط فيه

فلم يجب الاشهاد عليه

ورضاها الكافي في العقد

يحصل باذنها أو ببينة أو

باجبار ولها مع تصديق

الزوج أو عكسه نعم افتنى

البليغين كابن عبد السلام

بانه لو كان المزوج هو

الحاكم لم يباشره الا ان

سقوط الخ القياس رجوعه للارث أيضا اه سم وجزم به العبد عمر عبارته أي في المسئلتين اه (قوله كاسر) أي في شرح أو اتفاق الزوجين أي مع قوله ومثلها الامة اه (قوله وبحث الاسنوي) اعتمدته النهاية والمغني خلافا للشارح كباقي (قوله والالم يسترده) أي لانها تقر له به وهو ينكره فيبقى في يدها اه معنى (قوله) وفرق بغيره الخ) رده هذا الفرق الى الدرجة ان الله تعالى بانه لا يجدي شيئا والمعتمد التسوية بين المسئلتين اذا الجامع المعتبر بينهما ان من في يده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره في يده فمقر المال في يده فبهما اه نهية فالو رجوع الغير المنكر وادعاه فقول يحتاج الى اقرار جديد ممن هو في يده أولا لانه وجب في ضمن عقد وينبغي الثاني اه سم (قوله بانهم ما تم) أي الزوجين في مسألة الرافعي (قوله وهما) أي في مسألة اعترافها بخلل ولى الخ (قوله) هي) أي الزوجة المعترفة بالخلل وكان الانسب تصديقه على هذا (قوله شيئا منه) أي المهر (قوله فالوجه انه الخ) أي الزوج هنا (قوله صدقت بيمينها الخ) خلافا للنهاية والمغني عبارة الاول نقله أي تصديقها بيمينها ابن الرقعة عن النخاثر وهو مردود بانه تفريع على تصديق مدعي الفساد فالاصح ان القول قوله اه وعبارة الثاني هذا أي تصديقها بيمينها أحد قولين للامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والقول الثاني ان القول قوله بيمينه وهو المعتمد منه على ذلك شيخنا نعمده الله برجته اه (قوله لان ذلك انكار لاصل العقد) فيه نظر سم وكان وجهه ان انكار اصل العقد انما يكون بانكار الاجاب الخ والقبول وهما هنا متفقان على صدورهما اه سيد عمر (قول المتن على رضا المرأة) أي بالنكاح بقولها كان قالت رضيت أو أذنت فيه اه معنى (قوله بالنكاح) الى قوله وعليه يحمل في المغني والى قوله وأما قول البغوي في النهاية (قوله) وبحث الاذري الخ) وهو بحث حسن اه معنى (قوله لمن يرى) أي من الحاكم (قوله وتجبده) أي المجبرة الاذن فيطله أي الحاكم المذكو والعقد (قوله ذلك) أي الاشهاد (قوله ورضاها الخ) مبتدأ خبره قوله يحصل الخ (قوله باذنها أو ببينة الخ) انظر هذا العطف اه رشيدى (قوله نعم افتنى البليغين الخ) عبارة المغني وتشمل اطلاق المصنف وغيره ما لو كان المزوج هو الحاكم وهو كذلك وبه أفنى القاضي والبغوي وان أفنى ابن عبد السلام والبليغين بخلافه اه وكذا في النهاية الاتفاقات بدل قوله وان أفنى الخ وما قاله ابن عبد السلام والبليغين من ان الحاكم لا يزوجه الخ معنى على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح بخلافه اه (قوله وأفنى البغوي الخ) عبارة التجريد للمزجذ فرغ أفنى البغوي ان رجلا لو قال للحاكم أذنت لك فلانة في تزويجها منى فان وقع في نفسه صدق بما تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تخليفه الخ اه سم (قوله في قلبه) أي الحاكم اه كردي (قوله وعليه الخ) أي وقوع الصدق في القلب اه فتح العيين

الظاهر الاقرار ومقتضاه أنه لا نكاح فلا طلاق (قوله فلا سقوط الخ) القياس رجوعه للارث أيضا (قوله) وفرق بغيره الخ) رد شيخنا الرملي هذا الفرق بانه لا يجدي شيئا والمعتمد التسوية بين المسئلتين اذا الجامع المعتبر بينهما ان من يده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره في يده فمقر المال في يده فبهما اه مر فالو رجوع الغير المنكر وادعاه فقول يحتاج الى اقرار جديد ممن هو في يده أولا لانه وجب في ضمن عقد وينبغي الثاني فرأجه (قوله صدقت بيمينها) قال شيخنا الشهاب الرملي هذا معنى على تصديق مدعي الفساد والمعتمد تصديق الزوج بناء على المعتمد تصديق مدعي الصحة (قوله لان ذلك انكار لاصل العقد) فيه نظر (قوله نعم افتنى البليغين كابن عبد السلام الخ) نقل هذا في شرح الروض عنهما بعد ان نقل عن فتوى القاضي والبغوي بخلافه وما أفنى به البليغين كابن عبد السلام معنى على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح خلافه شرح مر (قوله وأفنى البغوي الخ) عبارة التجريد للمزجذ فرغ أفنى البغوي ان رجلا لو قال للحاكم أذنت لك فلانة في تزويجها منى فان وقع في نفسه صدق بما تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تخليفه الخ (قوله والذي يتجه)

ثبت اذنها عنده وافنى البغوي بان الشرط أن يقع في قلبه صدق المتجر به بانها اذنت وكلام القفال والقاضي يؤيده وعليه يحمل ما في الخبر عن الاحكام انه يجوز اعتماد صبي أرسله الولي لغيره ليرزوج موليته والذي يتجه انه ياتي هنا ما مر في عقده بمستور بن أن الخلاف انما هو في جواز مباشرته لأفي الصحة كما هو ظاهر لما مر ان مدارها على ما في نفس الامر

وأما قول البغوي لوز وجهاولها وكانت قد أذنت ولم يبلغه الاذن لم يصح وان جهل اشتراط اذنها لانه تم تزويجها ولا يوافق قولهم العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الامر ونهوه اقدام على عقد فاسد في نفسه وهو صغيرة لتسلب الولاية وامام اوقع في الجواهر انه لا يجوز له ان يعتمد شهادة عدلين بالاذن له قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب الاذن ومطالبة له بما كان يزوجها وقامته البيضة عليه لكن العمل على

(قوله وأما قول البغوي الخ) وفي تجريد المزج أذادان تزوج ابنة عمه وأخبره رجل أو رجلان انها أذنت له فزوجها ثم قال كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت أذنت صح النكاح أو أنكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو أرسلت رسولا بالاذن الى ابن عمها فلم يأت به الرسول واتاه من سمع من الرسول وأخبره فزوجها صح النكاح لان هذا الخبر لا شهادة قاله في الانوار انتهى اه سم (قوله ولم يبلغه الاذن) ظاهره أصلا لا يرسلها ولا يزوجها من غير موافقة المعلن فرج لوز وجهاولها قبل بل باوخ اذنها اليه صح على الوجه ان كان الاذن سابقا على حالة التزوج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف اه (قوله لا يجوز له) يعني للحاكم بدليل ما بعده وكذا ضمير بالاذن له (قوله اه سم) أي الردوك ان الذي حذفه (قوله في سماعه) أي الحاكم الشهادة أي باذن المرأة في التزوج (قوله لعدم تصورهما الخ) أي الدعوى (قوله مع انها) أي الشهادة أو الدعوى (قوله بدعي الخ) على حذف الموصول أي الذي يدعي الخ (قوله وبعت بعضهم الخ) مبتدأ أخبره قوله برده الخ (قوله مع انها) أي البائع والمشتري (قوله ان كلا) أي من مسئلتنا ومسئلة التوكيل وقوله فتقيد الخ أي كل من تبين المستلزمين (قوله ما مخرج الخ) أي في البيع \* (فصل فبين بعقد النكاح) \* (قوله وما يتبعه) أي كاتوقف على الاذن وكيفيته الاذن من نطق أو غيره اه ع ش (قول المتن لا تزوج امرأة الخ) أي تلك مباشرة ذلك بحال اه معنى (قوله ولو بالاذن من ولها) الى قوله فان الزانية التي في النهاية والمعنى (قوله بخلاف اذنها الخ) عبارة الشهاب عميرة والمعنى ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها أو نسفها أو يحجبون هي وصية عليه اه (قوله لقنها) سباني تصرح الشرح ان السيد ولو أنى ياذن لقنه اه سم (قوله أو يحجبونها) أشار سم الى ضمه بان ولايتها على المحجور لا تكون الا بطريق الوصاية والوصى لا يعتبر اذنه خلافا لما في العزيز برشيدى وعش عبارة الكردى قوله أو يحجبونها بان كانت وصيا لطفل فبلغ سفها فانه يشترط اذنها بناء على القول بتزويج الوصى اه (قوله الحديث الخ) أي اقرأ الحديث الخ اه ع ش (قوله السابق) أي في شرح ولا يصح الاجتزاء شاهد من (قوله أمما أم الخ) تنبه هذا الحديث كافي شرح الروض وغيره فان دخل بها فله المهر بما استحل من فرجها اه وكان الاولى ليظهر قوله الاتي كما صرح به الخبر الخ ذكرها (قوله بغير اذن ولها) مفهومه انها اذا أنكحت نفسها باذن ولها صح وهو مخالف لما سمع من قوله ولو بالاذن من ولها فيحتاج الى دليل على أن المفهوم عنها غير مراد لا يقال قوله في الحديث الاتي ولا المرأة نفسها يدل على انه لا فرق بين الاذن وعدمه لان مفهوم الاول خاص فيقدم على هذا العام اه ع ش (قوله وكرهه) أي قوله فنكاحها باطل ع ش

كذا شرح مر (قوله وأما قول البغوي لوز وجهاولها الخ) في تجريد المزج أذادان تزوج ابنة عمه وأخبره رجل أو رجلان انها أذنت له فزوجها ثم قال كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت أذنت صح النكاح أو أنكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو أرسلت رسولا بالاذن الى ابن عمها فلم يأت به الرسول واتاه من سمع من الرسول وأخبره فزوجها صح النكاح لان هذا الخبر لا شهادة قاله في الانوار انتهى (فصل) \* فبين بعقد النكاح وما يتبعه (قوله لقنها) سباني تصرح الشرح ان السيد ولو أنى ياذن لقنه وقوله أو يحجبونها لا يخفى ان المرأة لا تكون ولية على المحجور الا بطريق الوصاية وسباني في قول المصنف بل ينكح أي السفه باذن وليه أو يقبل له النكاح قول الشارح ووليته في الاول أي فيما اذا بلغ سفها الاب فالجد فوصى اذنه في التزوج على ما في العزيز برشيدى ضعيف الخ فلعل ما ذكره هنا مبني على كاذم العزيز فليحذر (قوله بغير اذن ولها) مفهومه الجواز بالاذن فكانه محمول على نحو قوله الاتي أو وكل موليته

خلافه فمردود بان الدعوى على حاضر في البلد مع غيبته عن المجلس غير مسوعة وبانه لاحق للخطاب في ذلك فكيف تسمع دعواه اه والحاصل انهم تسامحوا في سماعه الشهادة من غير دعوى لعدم تصورهما مع انها ليست لطلب حكم بل لحل المباشرة كما روي لو أقرت بالاذن ثم ادعت انها انما أذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد وفي الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما يظهر للقاعدة السابقة آخر العاربه ان من كان القول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في صفته كالموكل يدعي تقييده اذنه بصفة فينكر الوكيل ويحجب بعضهم تصديق الزوج لانه يدعي الصحة وقد تصديقهم للموكل وان ادعى الفساد لا يقال صدقوا مدعى صحة البيع دون فساد مع انها لو اختلفا في أصل البيع صدق البائع في نفي أصله لانا نقول ما نحن فيه أنسب بمسئلة الوكيل من مسئلة البيع بجماع ان كلا فيها أذن الغير فتقيد بما يقوله الاذن وأما البيع فكل من العاقدين مستقل بالعقد فرج مدعى الصحة لان جانبه أقوى لما فيه \* (فصل) \* فبين بعقد النكاح وما يتبعه (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (باذن) من ولها (ولا غيرها) ولو وكردى (بو كالة) من الولي بخلاف اذنها لقنها أو يحجبونها فلا تعضلوهن اذ لو جاز لها تزويج نفسها لم يكن للعضل تأثير والخبرين الصحيحين كقوله الاثمة كاجد وغيره لان نكاح الابن الحديث السابق وأما امرأة أنكحت نفسها بغير اذن ولها فنكاحها باطل

أقوى لما فيه \* (فصل) \* فبين بعقد النكاح وما يتبعه (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (باذن) من ولها (ولا غيرها) ولو وكردى (بو كالة) من الولي بخلاف اذنها لقنها أو يحجبونها فلا تعضلوهن اذ لو جاز لها تزويج نفسها لم يكن للعضل تأثير والخبرين الصحيحين كقوله الاثمة كاجد وغيره لان نكاح الابن الحديث السابق وأما امرأة أنكحت نفسها بغير اذن ولها فنكاحها باطل

وكرر ثلاث مرات وصح أيضا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها ان الزانية التي (٢٣٧) تزوج نفسها لم يكن لها ولي قال بعضهم

أصلا وهو الظاهر وقال

بعضهم يمكن الرجوع اليه

أي يسهل عادة كما هو ظاهر

جاز لها ان تقوض مع

خاطبها أمرها إلى مجتهد

عدل في تزوجها ولو مع

وجود الحاكم المجتهد أو

إلى عدل غير مجتهد ولو مع

وجود مجتهد غير قاض

في تزوجها مع وجود حاكم

ولو غير أهل كما حرمته في

شرح الارشاد نعم ان كان

الحاكم لا تزوج الا بدارهم

لها وقع كما حدث الا ان فيجبه

ان لها ان تولى عدلا مع

وجوده وان سلمنا انه لا

ينعزل بذلك بان علم موليه

ذلك منه حال التولية وهل

يتقيد ذلك بكون المقوض

اليه في محله كما يتقيد

القاضي بعمل ولا يتساهل

يفرق بان ولاية القاضي

مقبدة بمحل فلم يجوزه

بخلاف ما به هذا فان

مناطها اذنه شرطه

فيجب وجستز وجهها وان

يعبد نخلها كل محتسب

والثاني أقرب وخرج بتزوج

مالو وكل امرأه في توكيل

من تزوج موليته أو وكل

موليته لتوكيل من تزوجها

ولم يقل لها عن نفسك سواء

أقال عن أم أطلق فركات

وعقد الوكيل فانه يصح

لأنها سفيرة مختصت ولو بالينا

بإمامة امرأة نفذ تزويجها

غيرها وكذا لو زوجت

كافرة كافرة بدار الحرب

فمقر الزوجان عليه بعد اسلامهما ويجوز اذنه باللفظ الوكالة كإباني (ولا تقبل نيك كالأجد)

وكردى (قوله التي تزوج الخ) خبر فان (قوله نعم لم يكن) إلى قوله كما حرمته في النهاية الا قوله وهو الظاهر وقوله أي يسهل إلى جاز وكذا في المغني الا قوله قال بعضهم إلى جاز وقوله ولو غير أهل (قوله جاز لها أن تقوض الخ) اعلم ان مسئلتى التحكيم والتولية فيهما تناقض واضطراب نشاء من خلط احدهما بالآخر واعتقاد اتحادهما والتحقيق انهما مسئلتان لسلك منهما شرط وتخصها فن شرط التحكيم صدور رده من الزوجين وأهلية المحكم للقضاء في الواقعة ولا يكفي مجرد كونه عدلا بخلاف ما في شرح الروض في باب القضاء من الاكتفاء بالعدالة ومن نبه على ذلك الولي أبو زرعة في تحريره وقد الولي الخاص بموت ونحوه لا بغيبة ولو فوق مسافة القصر ووقع لبعض المتأخرين من جواز مع غيبة وهو ممنوع اذ الكلام في التحكيم مع وجود القاضي ولا يوجب المحكم عن الغائب بخلاف القاضي فهذه مسئلة التحكيم وأما مسئلة التولية وهي تولية المرأة وحدها عدلا في تزويجها فيشترط فيها فقد الولي الخاص والعام فيجوز للمرأة اذا كانت في سفر أو حضر وبعثت القضاة عن البداية التي هي فيها ولم يكن هناك من يصلح للتحكيم ان تولى أمرها عدلا كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه وأجاب في ذلك بقوله اذ اضاف الامر اتسع بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولو منعنا كل من لا ولي له من النكاح مطلقا حتى تنتقل إلى بلد الحاكم لادى إلى حرج شديد ومشقة تتم من كان بذلك القطر وربما أدى المنع إلى الوقوع في الفساد انتهى فتاوى ابن زياد البستي اه سيد عمر (قوله ولو مع وجود الحاكم الخ) وقوله بعد ولو غير أهل اعتمدهما مرأه سم (قوله لا مع وجود حاكم الخ) عبارة النهاية بعد كلام طويل فيها وحاصله ان المدار على وجود القاضي وفقده لا على السفر والحضر اه قال ع ش قوله وبجمله الخ معتمد اه (قوله نعم ان كان) إلى قوله وهل يتقيد في النهاية (قوله لها وقع) أي بالنسبة للزوجين اه ع ش عبارة السيد عمر قوله لها وقع ينبغي وان لم يكن لها وقع لانه يفسق باخذها اه (قوله فيجبهان لها الخ) ظاهره وان لم يكن مجتهدا وهو ظاهر لان وجود القاضي المذكور كعدمه وعند عدمه لا يشترط في تولى الاجتهاد اه سيد عمر (قوله مع وجوده) أي القاضي (قوله بان علم الخ) تصو ولعدم العزل وقوله بموليه أي من ولاه للقضاء وقوله بذلك أي بانه انما يزوج بالدارهم وفي سم مانصه ينبغي أولم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزله اه (قوله وهل يتقيد ذلك) أي جواز تحكيم العدل في النكاح (قوله محل ولايته) أي بكون المرأة بمحل ولاية القاضي (قوله بشرطه) وهو كون المحكم مجتهدا عدلا مطلقا وعدلا مع فقد الحاكم حسا وشرعا (قوله والثاني أقرب) بل متعين اه سيد عمر (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية وكذا في المغني الا قوله ويجوز أني المتن (قوله مالو وكل امرأه الخ) أي ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما يأتي بل أولى اه سم (قوله ولم يقل لها عن نفسك) ينبغي ان ينظر لولوى عن نفسك ولم يقله هل يكون حكمه حكم القول أولا اه سيد عمر أقول والظاهر الاول لانه حينئذ من افراد النكاح بلاولى (قوله فركات) لا عنها اه معنى (قوله ولو بالينا بإمامة امرأة الخ) ولو بلينا بقضاء امرأة هل يكون الحكم كذلك الظاهر نعم اه سيد عمر (قوله كافرة كافرة بدار الحرب) عبارة المغني امرأة نفسها في الكفر اه وعبارة السيد عمر قوله كافرة كافرة بدار الحرب نفسها وهو ماضور به الزكشى هذه المسئلة كذا أفاده الغاضل المحشى سم وقد يقال ما زاد يمكن ادراجه في عبارة الشارح فليتلأ اه أي بان راد بكافرة الثانية بما يشمل نفسها (قوله بدار الحرب) انظر مفهومه اه سم عبارة

لا على مباشرتها نكاح نفسها بالاذن بدليل لانكاح الابولى فان المتبادر تولية العتد لكن قد يقال هلاخص هذا المتبادر بمفهومه بغير اذن ولها (قوله جاز لها أن تقوض الخ) حيث جاز لتقويض أو امتنع فلا فرق بين السفر والحضر مر (قوله ولو مع وجود الخ) وقوله بعد ولو غير أهل الخ اعتمد ذلك مر فيهما (قوله بان علم الخ) ينبغي أولم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزله (قوله مالو وكل امرأه في توكيل من تزوج موليته) أي ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما يأتي بل أولى (قوله كافرة) أي أو زوجت نفسها وهو ماضور به الزكشى هذه المسئلة (قوله بدار الحرب) انظر مفهومه

الرشدي وعش قوله بدار الحرب ليس بقيد كما نقل عن الزياي اه (قوله بولاية) الى قوله وان حكم  
حاكم في النهاية والمغنى لقوله ولومع الاعلان الى المتن (قوله تقتضي فطمها) أي تطلبه على وجه البينة  
والكمال لانها يحرم عليها ذلك بنهي الشارع وان حرم عليها من حيث تعاطى العقد الفاسد اه عش  
(قوله والخني مثلها الخ) ومع ذلك لو خالف وزوج فينبغي انه لا خد على الواطي لاننا لم نتحقق أنوثته  
وبتقديرها فاما آية يصح عقدها عند بعض العلماء اه عش (قوله كإم) أي في مجتنب نكاح الشغار  
(قول المتن بلاولي) أو بولي بلاشهود أو بالوطي في نكاح بلاولي ولاشهود فانه يوجب الحد جزا لا انتفاء شبهة  
اختلاف العلماء اه مغنى خلافا للنهاية عبارة أما الوطى في نكاح بلاولي ولاشهود فلا حد فيه كما أفتى به  
الوالد رحمه الله تعالى وسيأتي مبسوطا في باب الزنا اه قال عش قوله فلا حد الخ أي ويأثم وقوله كما أفتى  
به الولد الخ أي لقول داود بخته وان حرم تقليده لعدم العلم بشرطه عنده اه (قوله بان زوجت نفسها  
الخ) أي أو وكات من بزوجه أو ليس من أوليائها الخ اه مثلاً اه عش (قوله ولومع الاعلان) أي  
حال الدخول كما يأتي في الزنا اه سم (قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع  
اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد اه سم (قوله بالاكتفاء به) أي الاعلان (قول المتن) بوجوب مهر  
المثل) قال في العباب لعله أي وجوب المهر إذا اعتقدت حله أو جهلت تحريمه وأجاب عنه الشهاب سم  
بقوله وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتد به أيضا اه رشدي (قوله  
مهر المثل) أي مهر مثل بكران كانت بكر اه سم (قوله الخبر السابق) عبارة المغنى خبرا عما أمر أنه تكف  
نفسها فنكاحها باطل ثلاثا فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها اه (قوله لا المسمى لفاسد  
النكاح) يؤخذ من هذا التعليق ان محل ذلك اذا لم يكن ممن يعتقد الصحة ويتردد النظر فيما لو كان الزوج  
حنفيا والزوج شافعية ومهر المثل دون المسمى فهل يحرم عليها أن تأخذ أو لا تأخذ تأمل واعمل الاقرب  
الاول اه سيد غير وقوله دون المسمى صوابه أكثر من المسمى (قوله وجب) أي المسمى هل مثل حكم  
الحاكم بعخته تقليد الزوج من يقول بعخته حتى يلزمه المسمى ينبغى نعم اه سم (قوله لانه) أي الزوج

(قوله في المتن والوطى في نكاح بلاولي) أما الوطى في نكاح بلاولي ولاشهود فلا حد عليه كما أفتى به شيخنا الشهاب  
الرملي شرح مر (قوله ولومع الاعلان الخ) فيه بحث لانه ان كان مبالغة على قوله فهو زنا فيه الحد فيرد عليه انه  
حيث حكم الحاكم بالبطان انتفت شبهة وجب الحد ولهذا قال الشارع في باب الزنا أومع انتفاء أحدهما أي  
الولي والشهود لكن حكمه باطله أو بالتفرقة بينهما من براهو وقع الوطى بعد علم الواطي به اذ لا شبهة حينئذ  
انتهى فثبت حكم الحاكم هنا بطلانه وجب الحد ولو وجد ما يقول مالك بالاكتفاء به فقوله ولومع الاعلان لان  
مالكا لا وجه له وان كانت مبالغة على ما قبل قوله ولم يحكم الخ فيكون مبالغة في المعنى على كون الوطى في  
نكاح بلاولي بوجوب مهر المثل فيرد على ان هذا الحكم على فساد النكاح عندنا ثابت ولو وجد اعلان وولي  
لاشهود فلا وجه لهذه المبالغة ولا ما وجهها به فتأمل اه (قوله ولومع الاعلان) أي حال الدخول كما يأتي في الزنا  
(قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد  
(قوله به) أي بالاعلان (قوله في المتن بوجوب مهر المثل) طاهره وان اعتقدت التحريم وقد وجه بشمول الخبر  
وبان مراعاة القول بعخته أو شبهة في الجملة موجبة للمال لكن قال في العباب وله أي وجوب المهر إذا  
اعتقدت حله أو جهلت تحريمه انتهى فليتأمل وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم  
تعتد به أيضا (قوله في المتن مهر المثل) أي مهر مثل بكران كانت بكر او ان لم يحجب وارث البكارة أخذ من  
قوله في الروض وشرحه في البيع الفاسد وحيث لا حد يجب المهر فان كانت بكر افهر بكر للتمتع بها وقاما  
على النكاح الفاسد وارث البكارة لا تلافيها بخلافه في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كعخته في الضمان  
وعنده وارث البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح الخ وقوله ومن ثم لو حكم الحاكم بعخته وجب  
أي المسمى هل مثل حكم الحاكم بعخته تقليد الزوج من يقول بعخته حتى يلزمه المسمى ينبغى نعم (قوله

بولاية ولا وكالة لان محاسن  
الشرعية تقتضي فطمها عن  
ذلك بالسكينة لما قصد منها  
من الحياة وعدم ذكره  
بالسكينة والخني مثلها فيها  
ذكر ما لم تتضح ذكره  
ولو بعد العقد كما مر (والوطى  
في نكاح) ولو في الدبر (بلا  
ولي) بان زوجت نفسها  
بحضرة شاهدين ولم يحكم  
حاكم ببطلانه والا فهو زنا  
فيما لا حد لالمهر ولومع  
الاعلان لان مالكا رضى  
الله عنه لا يقول بالاكتفاء  
به الامع الولي (بوجوب)  
على الزوج الرشيد دون  
المسفيه كما يأتي بتفصيله آخر  
الباب (مهر المثل) كما صرح  
به الخبر السابق لا المسمى  
لفساد النكاح ومن ثم لو  
حكم الحاكم بعخته وجب ولا  
أرش للبكارة لانه مأذون له  
في اتلافها هنا كما في النكاح  
الصحيح



بخلاف البيع الفاسد اذ ليس مقصوده الوطء ذكره في المجموع (لا الحمد) وان اعتقد التحريم لشبهة اختلاف العلماء لكن يعز زمعته وان  
حكم حاكم براه بعته على ما قاله ابن الصلاح قال وقولهم حكم الحاكم رفع الخلاف (٢٣٩) معناه انه يمنع النقض بشرطه اصطلاحا

غيره والافسافي وقف على

نفسه بيع الوقف وان حكم  
به حنفى لكنه اعترض بانه  
مبنى على الضعيف ان حكم  
الحاكم انما ينقض ظاهرا  
مطلقا على الاصح انه  
فيما باطن الامر فيه كظاهره  
ينقض باطنا ايضا فيباح  
لقلده وغيره العمد به كما ياتي  
مبسوطا في القضاء لا معتقد  
الاباحة وان حشد بشره  
النبي لان أدلته فيه واهية  
جدا بخلافه هنا ومن ثم لم  
ينقض حكم من حكم بعته  
على المعتد وكان من قال هنا  
لا يجوز تقليد أبي حنيفة في  
هذا النكاح احرى على  
النقض اذ ما ينقض لا يجوز  
التقليد ويؤيد هذا بقيد  
قول السبكي يجوز تقليد  
غير الائمة الاربعة في العمل  
في حق نفسه لا في الافتاء  
والحكم اما كما قاله ابن  
الصلاح ولو طلق  
أحدهما هنا فلا يقبل حكم  
حاكم بالصحة لم يقع ولم  
يحتاج للحلل وقول أبي إسحق  
يحتاج الثاني ليعملا  
باعتقاده غاطه فيه  
الاصطخري ويتعين حله  
بعد تسليمه على ما اثار جمع  
عن تقليد القائل بالصحة  
وصحناه والواقع وانما  
الحلل ويؤيد اطلاق  
الاصطخري قول العمري  
في تأليفه في صحة تزويج

وقوله هنا أي في النكاح الفاسد (قوله بخلاف البيع الفاسد) أي بوجوب الوطء فيه ارش البكارة اه سم  
(قوله يعز زمعته) مالم يحكم حاكم بعته أو بطلانه والافساح لجمع عليه كما قاله الماوردي ويمنع حينئذ  
على مخالف نقضه نهية ومغنى قال الرشدي وعش قوله مالم يحكم حاكم بعته أو بطلانه الخ أي أما إذا  
حكم بعته فالواجب المسمى ولاحد ولا تعزير وأما إذا حكم بطلانه فالواجب عليه الجحد اه (قوله وان حكم  
حاكم الخ) ضعيف كما ياتي في الشارح ومصرع النهاية والمغنى آتفا (قوله على ما ياتي الخ) تبرأ ما ياتي انه  
مبنى على الضعيف (قوله النقض بشرطه) أي النقض المتبلس بشرطه ياتي في القضاء بشرط النقض اه  
كردي (قوله اصطلاحا) قيد لقوله معناه أي معناه في الاصطلاح انه يمنع الخ اه كردي (قوله وان حكم به  
الخ) أي بعته الوقف (قوله لكنه اعترض) أي ما قاله ابن الصلاح (قوله ان حكم الحاكم الخ) بيان للضعيف  
(قوله مطابقا) أي فيما باطن الامر فيه كظاهره وفي غيره (قوله انه) أي حكم الحاكم (قوله فيما باطن الامر  
فيه الخ) أي فيما يعلم فساد حكمه في الباطن فهو احتراز عن نحو حكمه بحل شرب النبيذ باذلة واهية وعن  
نحو حكمه بمشاهدة زور (قوله فيباح لقلده وغيره العمل) أي ولاحد ولا تعزير على العامل به وان اعتقد  
التحريم (قوله لا معتقد الاباحة) بالرفع عطف على قوله معتقده (قوله لا معتقد الاباحة) أي بان قلد القائل  
بالصحة اه كردي (قوله وان حله الخ) وكان حق التعيين ان يقول وانما حله معتقدا باباحة النبيذ بشره لان  
أدلته الخ (قوله هنا) أي في النكاح بلا ولي بحضرة الشاهدين (قوله وبهذا) أي بقوله اذ ما ينقض لا يجوز الخ  
(قوله انتهى) أي قول السبكي (قوله ولو طلق) الخ قوله وقول أبي إسحق زاد عليه المغنى والروض مانصه ولولم  
يطأ الزوج في هذا النكاح المذكو وفز ترجها وليها قبل التعريق بينهما صح اه (قوله أحدهما) أي معتقده  
التحريم ومعتقدا لاباحة سم وكردي (قوله قبل حكم حاكم الخ) قضية قوله الآتي فنسكح مختلفا فيه الخ  
تقديمها لعدم التقليد ان يقول بعته وقد ينافيه التعميم بقوله أحدهما الا ان يريد معتقدا لاباحة  
لمعتقدا لا تقليد صحيح (قوله لم يقع) أي الطلاق لانه انما يقع في نكاح صحيح اه مغنى (قوله ولم يحتاج الخ) من  
عطف اللزوم أي لم يحتاج المطلق اذا أراد نكاحها (قوله يحتاج الثاني) أي معتقدا لاباحة (قوله غاطه فيه)  
أي أباسحق في ذلك القول (قوله ويتعين حله) أي الغلط اه سم (قوله وصحناه) أي الرجوع (قوله والاه)  
أي بان لم يرجع أو لم نصححه (قوله ويؤيد اطلاق الاصطخري) أي للواقع وعدم الاحتياج الى المحلل الشامل  
لما اذ لم يرجع عن التقليد وقد قد مناع المغنى وعش اعتمد ذلك الاطلاق وسيأتي عن سم عن مر ما وافقه  
(قوله فان تزوجها الخ) مقول العمري (قوله صحته الخ) أي مطلقا لجمع عن التقليد لا (قوله هذا الخلاف)  
أي الذي بين أبي إسحق القائل باحتياج الثاني الى المحلل وبين الاصطخري القائل بعدمه (قوله قال) أي ذلك

بخلاف البيع الفاسد) أي بوجوب الوطء فيه ارش البكارة (قوله في المتن لا الحمد) لكن يعز زمعته  
تحريمه مالم يحكم حاكم بعته أو بطلانه والافساح لجمع عليه كما قاله الماوردي ويمنع حينئذ على مخالفه نقضه  
(قوله وان حكم حاكم براه اه الخ) شامل لحكمه قبل الوطء ويدل عليه قوله الآتي أما على الاصح فيباح الخ  
فأمله (قوله فيباح لقلده وغيره العمل به) أي فلا يحدها ولا يعزير رأي ولا أثر لا اعتقاده التحريم لانه  
مخالف الشرع حينئذ (قوله لا معتقد الاباحة) عطف على معتقده (قوله اذ ما ينقض لا يجوز التقليد  
فيه) لا يخفى اشكال هذا الكلام اذ يلزم عليه فساد تقليد اتباع بقية الائمة فيما تقول بنقضه فليحرر  
(قوله ولو طلق أحدهما) أي معتقدا التحريم ومعتقدا لحل (قوله ويتعين حله) أي الغلط (قوله أولا  
مذهب له) معناه ما عبر به المحلل في شرح جميع الجوامع بقوله وقيل لا يلزمه التزام مذهب معين فله ان ياخذ  
فيما يقع به هذا المذهب تاركو بغيره أخرى وهكذا انتهى وقد بين السيد المصموي في رسالة التقليد ان  
الذي دل عليه كلام الروضة ترجيح هذا القول وان صح في جميع الجوامع خلافه فقال عطف على معمول

الولي الفاسق فان تزوجها من ولها الفاسق ثم طلقها ثلاثا فالاولى ان لا تزوجها الا بعد محلل فانهم تعبيرة بالاولى صحته بلا محلل وبني بعضهم  
هذا الخلاف على ان العاصي هل له مذهب معين كما هو الاصح عند الفقهاء أولا مذهب له كقول المنقول عن عامة الاصحاب وبما له المصنف قال

فعلى الثاني مطاوعا والاول ان قلد من يرى الصحتا ونكح نكاحا مختلفا فيه وطلق ثلاثا لم ينكحها بلامحال وان حكم الشافعي بابطال نكاحه مؤنثا له بما التزمه ومعنى انه لا مذهب له انه لا يلزم (٢٤٠) القاضي وغيره الانكار عليه في مختلف فيه ولكنه ان رفع اليه ولم يحكم كما حكم بصلته

أبطاله خلافا لابن عبد السلام  
 اه لمخصا وسيأتي ان  
 الفاعل من اعتقد التحريم  
 وجب الانكار عليه من  
 القاضي وغيره وان اعتقد  
 الحل بتقليد صحيح لم ينكر  
 أحسده عليه الا القاضي ان  
 رفع له والذي يتجه ان معنى  
 ذلك ان المراد بلامذهب له  
 انه لا يلزمه التزام مذهب  
 معين وبه مذهب انه يلزمه  
 ذلك وهذا هو الاصح وقد  
 اتفقوا على انه لا يجوز  
 لعامى تعاطي فعل الا ان  
 قلد القائل بحله وحينئذ  
 فن نكح مختلفا فيه فان قلد  
 القائل بصحته أو حكمها  
 من براهام طلق ثلاثا تعين  
 التحليل وليس له تقليد من  
 يرى بطلانه لانه تلغيق  
 للتقليد في مسئلة واحدة  
 وهو تمتنع قطعاً وان اتقى  
 التقليد والحكم لم يمتنع  
 لتحليل نعم تعين انه لو ادعى  
 بعد الثلاث عدم التقليد لم  
 يقبل منه أخذاً مما قيل  
 الفصل لانه يريد بذلك رفع  
 التحليل الذي يلزمه باعتبار  
 ظاهر فعله وأيضا ففعل  
 المكلف يصان عن الاغواء  
 لاسباب ان وقع منه ما صرح  
 بالاعتداده كالطلاق ثلاثا  
 هنا وكحكم الحنفى بالصحة  
 مباشرة لا لزوم ان كان  
 مذهبه أن نضرب الحاكم  
 حكم بالصحة ولشافعي حضر

البعض (قوله فعلى الثاني) أى ان العامى لا مذهب له مطلقا أى قلد من يرى الصحة أم لا أقول في هذا  
 التفرع مع خفاء اذ مقتضى ما قبله عدم الاحتياج الى المحال على الثاني مطلقا فليتأمل (قوله والاول) أى على ان  
 العامى له مذهب (قوله بما التزمه) أى بفعله النكاح المذكور ومطلقا على الثاني ومع تقليده فيه بمن يراه على  
 الاول (قوله ومعنى انه لا مذهب له الخ) دفع لما يقال ان معناه كما قال المحلى في شرح جرع الجوامع انه لا يلزمه  
 التزام مذهب معين فله ان يأخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اه (قوله انتهى)  
 أى قول البعض (قوله وسيأتى) أى فى السيران الفاعل الخ توطئة لما يأتى من ترجيحه القول باحتياج الثاني  
 لتحليل اه كرى (قوله وجب الخ) أى ما لم يحكم كما حكم براه بصحته أخذاً من قوله الماراً نفا ما على الاصح الخ  
 ومن قوله الا تى نفا (قوله الا القاضي) ينبغى تقييده بما مرأ نفا وفي سم مانصه هذا الاطلاق مشكل اذ لو  
 رفع اليه ما لم يكن توطئة مستعمل أو صلى بدون تسييع المغلظة مثلاً كيف له الاعتراض عليه اه أقول يمكن حمل  
 كلامه أخذاً مما ذكره فى شرح أو اتفاق الزوجين على ما اذا تعلق به حق الغير (قوله ان المراد بلامذهب له)  
 بدل من قوله ان معنى ذلك وانظر لم يقتصر على البدل (قوله وبه مذهب) عطف على بلامذهب له (قوله  
 وهذا هو الاصح) بين السيد السهمودى فى رسالة التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح انه لا يلزمه  
 التزام مذهب معين وأطال فى ذلك ووافق ذلك اقتصار الشارح فى باب القضاء على قوله مانصه قال الهروى  
 مذهب أصحابنا ان العامى لا مذهب له لكن صحح فى جرع الجوامع خلاف ذلك حيث قال عطف على معمول  
 الاصح وانه يجب على العامى التزام مذهب معين انتهى وقوله على العامى قال المحلى وغيره ممن لم يبلغ مرتبة  
 الاجتهاد انتهى اه سم (قوله فن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى اه سم (قوله فان قلدا الخ) شامل  
 للتقليد بعد النكاح فليراجع (قوله وليس له تقليد الخ) ظاهره وان حكم بطلانه وفيه نظر اه سم أقول بعد  
 الحكم بطلانه بنحو بيته نسبة لاجابة الى التقليد كما علم مما قدمنا فى محبت اتفاق الزوجين على فسق الشاهد  
 (قوله لانه تلغيق الخ) هذا ممنوع على له تقليده لان هذه قضية أخرى فلا تلغيق مر اه سم وقد مر ما وافقه عن  
 المغنى وعش (قوله لو ادعى الخ) أى عند الحاكم لم امرانهم مالو علما المفسر دجالهما العمل بقضيته باطنا  
 (قوله لم يقبل منه) يحتمل ان يحصل عدم القبول ما لم يكن معروفا بعدم التقليدان كان معروفاً بتقليد  
 القائل بالبطلان اه سم (قوله قبيل الفصل) أى فى شرح أو اتفاق الزوجين (قوله وأيضا الخ) عطف على  
 قوله أخذ الخ (قوله وكحكم الحنفى الخ) خبر مقدم لقوله مباشرة الخ أى الحنفى (قوله ان كان مذهبه) أى  
 الحنفى ويحتمل من له العقد (قوله وكذلك ليس له حضوره) كلامهم فى الشهادات يقتضى جواز الحضور  
 وان لم يقلد فليراجع اه سيد عر عبارة سم ينبغى ان مجرد الحضور بلا تسبب منه لا يمنع فيه اذا كان المتعاطون

الاصح وانه يجب على العامى قال المحلى وغيره ممن لم يبلغ درجسة الاجتهاد انتهى (قوله قال) أى بعضهم  
 (قوله الا القاضي الخ) هذا الاطلاق مشكل اذ لو رفع اليه ما لم يكن توطئة مستعمل أو صلى بدون تسييع  
 المغلظة مثلاً كيف يسوغ له الاعتراض عليه (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السهمودى فى رسالة  
 التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح انه لا يلزمه التزام مذهب معين وأطال فى ذلك ووافق ذلك  
 اقتصار الشارح فى باب القضاء على قوله مانصه قال الهروى مذهب أصحابنا ان العامى لا مذهب له أى معين  
 يلزمه البقاء عليه انتهى لكن صحح فى جرع الجوامع خلاف ذلك وانه يلزمه التزام مذهب معين كما تقدم  
 التنبيه عليه (قوله فن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى (قوله وليس له تقليد من يرى بطلانه)  
 ظاهره وان حكم بطلانه وفيه نظر (قوله وأيضا وليس له تقليد من يرى بطلانه) هذا ممنوع على له تقليده  
 لان هذه قضية أخرى فلا تلغيق مر (قوله لم يقبل منه) يحتمل ان يحصل عدم القبول ما لم يكن معروفاً  
 بعدم التقليد بان كان معروفاً بتقليد القائل بالبطلان (قوله وكذلك ليس له حضوره الخ) ينبغى أن

هذا العقد الشهادة بجر يانه لا بالزوجة الا ان قاد القائل بصحته تقليداً صحيحاً وكذلك ليس له حضوره والتسبب فيه الا  
 بعد ذلك التقليد قال المارودى وليس للزوجين

الاستبداد بعدد مختلف فيه الا ان كان من اهل الاجتهاد واداهما الى ذلك والافوجهان أحدهما نعم وثانيهما لا لا بافتاء مفت وأحكم ما حكم اه  
والوجه كما علم مما قدمته انه يكفي لحل مباشرهما تقليد القائل بذلك تقليد صحيحا (ويقبل اقرار الولي بالنكاح) على موليته (ان استقل) حالة  
الاقرار (بالإنشاء) وهو المجرى من أب أو جد أو سيد أو قاض في جنونه بشرطها (٢٤١) الا ان لم تصدق بالاعتقاد من مالك

الانشاء على الاقرار به غالبا

(والا) يستقل به لا تنفاه

اجباره حالة الاقرار كان

ادى وهى ثيبانه زوجها

حين كانت بكر اولا تنفاه

كفاءة الزوج (فلا) يقبل

لجزءه عن الانشاء بدون

اذنها (ويقبل اقرار)

الحره (بالغة العاقلة) ولو

سقيمة فاسقة سكرانه

(بالنكاح) ولو لغير كفء

(على الجليل) اذا صدقها

الزوج وان كذب الولي

وشهود عيّنهم لاحتمال

نسيانهم ولانه حقه ما لم يؤثر

انكار الغيرة نعم الكفاءة

فيما حق للولي فكان القياس

قبول طلبه لاثبات رضاه

بتركها ويجاب بانها وقع

تابعا لاصل النكاح المقبولة

فيه دونه وظاهر المتن أنه لا

يشترط هنا تفصيل الاقرار

بذكر تزويج ولها وحضور

الشاهدين العدلين ورضاها

ان اشترطوا المعتمد اشترطه

فيه في الدعوى والشهادة

به وقواهما في الدعوى لا

يشترط محمول على ما اذا وقع

في جواب دعوى أى لان

تفصيلها يغني عن تفصيله

وباني ما ذكر في اقرار الرجل

المبتدأ والواقع في جواب

الدعوى خلافا لمن فرق

من يعتقدون حله اه (قوله الاستبداد) أى الاستقلال (قوله وأحكم ما حكم) انظر ما المراد بالحكم هنا قبل  
العقد (قوله على موليته) الى قوله نعم الكفاءة في النهاية وكذا في المعنى الا قوله من أب الى وان لم تصدقه وقوله  
سكرانه (قوله وهو المجرى) أى والزوج كفء اه معنى وكان للشارح أن يزيد ليظهر قوله الا انى أو  
لانفاه كفاءة الخ (قوله بشرطها) أى بان كانت محتاجة اه عش (قوله وان لم تصدقه الخ) ظاهر اطلاقه هنا  
وتقييده بتصديق الزوج في ما ياتي انه يقبل اقراره وان كذبه الزوج وهو بعد فلا بد من تصديق الزوج هنا  
كالتى بعد اه يجزى (قوله بدون اذنها) أى فلو ادعى انه زوجها باذنها أو أنكرت الاذن فينبغي تصديقها لان  
الاصل عدم الاذن اه عش (قوله ولو سقيمة الخ) بكر أو ثيبانهية ومعنى (قوله اذا صدقها الزوج)   
سيد كرم ترزه (قوله لاحتمال نسيانهم) ظاهره وان بعد ذلك عادة بقرب المدة جدا كان ادعته من أمس  
اه عش (قوله لانه حقه ما) أى الزوجين (قوله وكان القياس الخ) والاولى التفرع (قوله لاثبات الخ)  
صلته طلبه (قوله رضاه) أى الولي وقوله بتركها أى الكفاءة صلة رضاه (قوله المدة بوله) أى الحره المذكورة  
أى اقرارها وقوله فيه أى أصل النكاح وقوله دونه أى الولي حال من الضمير المستتر في المقبولة (قوله هنا) أى  
في قبول اقرارها بالنكاح (قوله ان اشترط) أى رضاها بان كانت غير مجبرة (قوله والمعتمد) الى قوله خلافا في  
المعنى الا قوله وفي الدعوى والشهادة وكذا في النهاية الا قوله وباني الخ (قوله اشترطه) أى التفصيل فتقول  
زوجي منه ولي بحضرة عدلين ورضاي نهية ومعنى (قوله والشهادة به) أى بالاقرار (قوله لا يشترط)  
أى التفصيل في اقرارها (قوله محمول الخ) قد يشمل الشهادة بفصل فيها كالاقرار فلا يرجع اه سم أقول  
والاقرب عدم الشمول (قوله على ما اذا وقع الخ) أى وما هنا في اقرار مبتدأ اه نهية (قوله ما ذكر) أى من  
اشترط التفصيل في اقراره ابتداء وعدمه في الاقرار الواقع في جواب الدعوى (قوله أنه لا يشترط الخ) بيان  
للضعف (قوله مطلقا) أى سواء كان الاقرار من الرجل أو المرأة ويحتمل سواء كان صريحا أو ضمنا وعلى كل  
كان ينبغي تأخير عن قوله فيه فتأمل (قوله وفيه) أى الانوار (قوله ليس في محله) صفة اعتراض (قوله ولو  
أقر المجرى) الى قوله واذا لم يصدقها في النهاية الا قوله لانكح على ما لي ربح في ندر يبه وكذا في المعنى الا قوله  
أخذنا الى واحد الزوجين وقوله وبحث شارح الخ (قوله قدم السابق) أى في الاتيان لمجلس الحكم وان أسند  
الاستدلال الى تاريخ مقدم وذلك لانه يسبقه واقترانه يحكم بصدقه لعدم المعارض الآن فاذا حضر الثاني  
وادعى خلافا كان مرده الرفع الاقرار الاول وما حكم بشبوه لا يرتفع الابينة اه عش (قوله فلان نكاح الخ)  
عبارة النهاية قدم اقرارها كإكرامه البليغي في ندر يبه لتعلق الخ بعبارة المعنى فالارجح تقديم اقرار المرأة

مجرد الحضور بلا تسبب منه لا يمنع فيه اذا كان المتعاطون من يعتقدون حله (قوله والمعتمد اشترطه فيه)

(الخ) عبارة الروض فيشترط أن تقول زوجي به ولي بعدلين ورضاي بكفء ان اعتبر أى رضاها انتهى قال

في شرحه وقوله من زيادته بكفء على ما في بعض النسخ بدل من به ولا حاجة اليه في اقرارها بل اذا عينت زوجا

نظر في أنه كفء أم لا ورتب عليه حكمه انتهى وقضيه انه اذا عينته ونظر فيه فوجد غير كفء أنه يضره

وفيه نظر وقياس قبول اقرارها وان أنكروا الولي والشهود خلافا وعبارة العباب اذا قالت مكففة زوجي

بهذا ولي شاهدي عدل ورضاي اذا اعتبر وصدقها ولو غير كفء قبل وان كذب الولي والشاهدان انتهى ثم

رأيت أن الرافعي نقل عن فتاوى البغوي فيما لو أقرت المرأة لغير كفء أنه لا اعتراض للولي لانه ليس بإنشاء

بل اقرار كالأقرت بالنكاح وأنكر الولي فان في فتاوى الغزالي خلافا قال الزركشي وهو أقرب (قوله محمول)

بين الرجل والمرأة وزعم انه اذا وجد الاقرار من الزوجين

( ٣١ - (شرواني وابن قاسم) - سابع )

لا يشترط فيه تفصيل مبنى على الضعيف وان انتصر له البليغي وغيره انه لا يشترط التفصيل مطلقا فيه ولا في الشهادة به وفي الانوار لا يشترط

التفصيل في اقرارها الضمني كقولها طلقني وذهبه هنا أيضا اعتراض على الرافعي ومتابعه ليس في محله كما يعرف بما قرره فتأمل ولو أقر المجرى

لواحد وهى لا تحرق دم السابق فان وقع معا فلا نكاح على ما رجح البليغي في بعض كتبه وتبعه غيره لتعارضهما من غير مرجح

ورجى تدرية تقديم اقرارها لتعلق ذلك ببدنها ووصوبه الزركشى وفيه اذا احتمل الحال احتمالان في المطلوب ويتجه أنه كالمعية أخذنا مساباى في نكاح اثنتين انه مثلها وكذا لو علم السبق دون عين السابق وأحد الزوجين القن لابد مع تصديقهم من تصديق سيده وببحث شارح انه لابد مع تصديق الزوج السفينة من تصديق (٢٤٢). وليه وهو محتمل واذالم يصدقها فتقضى كلامهم على ما ذكره الزركشى ومن تبعه ان

لها ان تستزوج حالا وهو أحد وجهين حكاهما الامام وقال القفال لا ونق له عنه الزائى آخر الطلاق اعتبارا بقولها في حق نفسها وطريق حلها أن يطلقها اه وهذا هو القياس فهو المعتمد ولا نسلم ان مقتضى كلامهم ما مر بل مقتضاه ما قلناه كما يصرح به كلامهم في اعتبارها بفسق الشاهد مع تكذيبه لولوا قال الرجل هذوز وجى فسكت أو امرأه هذاز وجى فسكت ومات المقرور بالساكت لاعكسه وفي الأولى لو أنكرت صدقت بيمينها ومع ذلك يقبل رجوعها ولو بعدموته كما في آخر الرجعة لانها مقررة بحق عليها وتقدمت وهو مقيم على المطالبة وفي التمهلو أقسرت بالنكاح وأنكر سقط حكم الاقرار في حقه حتى لو رجع بعد ذلك وأدعى نكاحا لم يسم الا ان يدعى نكاحا مجردا كان ابن عجيسل أخذ من هذا قوله لو شهدت عليه بينة حسبة بالثلاث ثم تغارز وجان بعدمكان التحليل على النكاح لم يفرأ حتى يدعى ابتداء نكاح جديد كن أقر

لتعلق الخ (قوله وفيما اذا احتمل الحال) أى السبق والمعية اه سم يعنى أن الحال بمعنى الامر الواقع فاعل احتمال ومفعوله محذوف وبعبارة المعنى وشرح الروض جهل الحال اه وبعبارة النهاية احتمال الحال اه (قوله أنه كالمعية) أى فيقدم اقرارها (قوله في نكاح اثنتين) أى من الأولياء (قوله أنه) أى مجهول الحال بيان لما يأتى وقوله مثلها أى مثل المعية (قوله وكذا) أى يقدم اقراره لو علم السبق أى لاسد الاقرارين (قوله لابد الخ) أى فى قبول اقراره اه عش (قوله مع تصديقه) والمراد بالتصديق ما يشمل الاقرار (قوله وهو محتمل) عبارة النهاية وهو متجه اه (قوله واذالم يصدقها الخ) بخبر زقوله اذا صدقها الزوج السابق عقب المتن (قوله فقطضى كلامهم الخ) واذا كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يلتفت اليه وظاهره وان ادعى انه كان ناسيا في التكذيب فلو كذبه وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها بنفسها اه حلى (قوله وطريق حلها أن يطلقها) كما في نظيره من الوكيل وغيره اه معنى (قوله انتهى) أى كلام القفال (قوله وهذا هو القياس) هل رجوعها عن الاقرار كالطلاق انتهى سم أقول ينبغي أنه كالطلاق فتزوج حالا اه عش (قوله فهو المعتمد) وفاقا للمعنى (قوله ولو قال رجل) الى قوله وفي الأولى في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله وكان ابن عجيل الى وما تقرر وقوله وفي بعضه نظرا الى قوله والذي يتجه (قوله هذوز وجى) وقوله هذاز وجى ظاهرهما كفاية هذازى ثبوت الارث فينا فى ما تقدم أنقاس أن المعتمد اشتراط التفصيل فى الاقرار الا أن يقال سكت هنا عن التفصيل لكونه معلوما منه فلا يرجع (قوله ورثه الساكت) ولو ادعى نكاح امرأه وذكر شرائط العقد وصدقه المرأة ففي فتاوى القاضى أنه لا يجب عليه صداقها لان هذا اقرار باستدامة النكاح واستدامته تفك عن الصداق اه معنى (قوله لاعكسه) أى لارث المقران مات الساكت (قوله ومع ذلك) أى انكارها ويمنع على نفى الزوجية (قوله يقبل رجوعها) أى فيثبت في حقها أحكام الزوجية كالارث اه عش (قوله ولو بعدموته) أى وقسمته تركته اه عش (قوله وقدمت الخ) حال عن ضيقه وقوله وهو مقيم الخ حال عن فاعل مات (قوله على المطالبة) أى بقوله هذوز وجى اه عش قضية هذا أنه لو رجع قبل رجوعها فلا يقبل رجوعها فلا تراث عنه لومات قبلها فلا يرجع (قوله لو أقر الخ) أى من امرأة (قوله لو أقر بالنكاح) أى لشخص اه عش (قوله سقط حكم الاقرار في حقها الخ) أى أمانى حقها فلا يسقط قطا به بالمهر كما هو ظاهر لانه حق آدمى فلا يقبل رجوعه فيه اه رشدى وقوله قطا به الخ أى بعد رجوعه كما يأتى وقوله فلا يقبل الخ لعل الصواب اسقاطا (قوله لم تسمع) والفرق بين هذا وما تقدم من قبول رجوع المرأة ولو بعد موث الزوج ما ذكره الشارح بقوله لانها مقررة بحق عليها وقدمت الخ اه عش (قوله من هذا) أى مسمى التمة (قوله ثم تغارز الخ) يعنى اتفقا (قوله بعدمكان التحليل) أى بعد مضي زمن تمكن فيه العدنان والتحليل والانحلال من الثانى والعقد الاول (قوله وما تقرر) أى من قول ابن عجيل (قوله في منزله) صفير وجه (قوله قبل موته الخ) متعلق باقر (قوله من انه الخ) بيان لما أفتى به البعض (قوله ومنه) أى من التفصيل اه كردى (قوله بذلك) أى باقراره والنكاح المتصل (قوله لان دعواه الخ)

قد يشمل الشهادة فيفصل فيها كالقرار فلا يرجع (قوله ورجى تدرية) اعتمد ذلك مر (قوله وفيما اذا احتمل الحال) أى السبق والمعية (قوله كالمعية) كذا مر (قوله وكذا لو علم السبق الخ) بقى ما لو علم عين السابق ثم نسى وقياس قوله أخذنا مما يأتى الخ أن حكم هذا كما يأتى فيما ذكره أيضا (قوله وطريق حلها أن يطلقها) هل رجوعها عن الاقرار كالطلاق (قوله كما يصرح به الخ) يتأمل (قوله ومع ذلك يقبل رجوعها) هل تراث حينئذ (قوله لان دعواه) كان مرجع الهاجرجد اقراره فهو

لا خربن ثم ادعاها لا تسمع حتى يذكر انتقالا اليه منه أى ولو بواسطة وبما تقرر يعلم ما أفتى به بعضهم فمن مات عن زوجته في منزله فاقمت بينة بانه كان أقر أنه طاقها فلانا قبل موته بسبعة أشهر فاقمت بينة بانه أقر قبل موته أنهم فى عقد نكاحه منه انه لا تسمع دعواها وبانها إلا ان ادعت نكاحا مفصلا ومنه ان تذكر أنها انحلت تحليا بلا بشر وطه ثم تقيم بينة بذلك بخلاف دعواها مجرد اقراره لان دعواه

مجردة عن دعوى نفس الحق لا تسمع على الأصح وبخلاف دعواها النكاح وأنه أقر أنها في عصمة نكاحه ولم تفصل بذك كرمضى زمن يمكن فيه العدتان والتحليل وغير ذلك لأنهم لم يدعوا أقراره بما نسخ تحريم نكاحها عليه وأقراره (٢٤٣) بأنهم في عصمة نكاحه لا يقتضى أقراره بأنه

لا احتماله أمر من على السواء النكاح السابق ولا يلزم منه تكذيب البينة بأقراره بالثلاث ونكاح آخر أحدناه بعد إمكان التحليل والأرت لا يثبت بالشك أنه وفي بعينه نظر يعلم مما مر أنه حيث وقع أقراره في بنو أب دعوى لا بشرط فنه تفصيل وحديثه فالذي يتجه أنها حيث أجابت بأنه أقر بأنها في نكاحه بعد مضي إمكان التحليل من طلاقه الأول وأقامت بينة بذلك قبلت وورثت والأدلة على هذا يحكم قول بعينهم تسمع دعواها وبينتها وورثه ولا منافاة بين البينتين لأن مكان زوال المانع الذي أثبتته الأولى بالتحليل بشرطه اه ملخصا (والأب) وان لم يل المال لغيره بعد البلوغ على النصف لأن العار عليه من خلافه وانهم فيه فزع من أن ولاية تزويجها حينئذ للقاضي كولاية مالها (تزوج البكر) ويراد فيها العذر المانع من وقوعه وفقد يفرقون بينهما فيطلقون البكر على من أذن السكوت وان زالت بكارتها ويخصون المصاهرة بالبكر حقيقة والمصاهرة تطلق على مقاربة الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولدت أو حبست

كان مرجع الهاجج دأقاره فهو من إضافة المصدر للمفعول والمعنى دعواها جرد أقراره وقوله عن نفس الحق أى النكاح سم على حج اه ع ش ورشيدى (قوله وغير ذلك) أى من الإحلال عن الحلال والعقد ثانيا لا الأول (قوله بما نسخ تحريم نكاحها عليه) عبارة النهاية بما يبيح له نكاحها اه (قوله النكاح السابق) أى على الطلاق الثلاث وقوله ونكاح آخر الخ هما خبر مبتدأ محذوف أى والأمران هما النكاح السابق ونكاح آخر الخ اه ع ش وقوله ويلزم منه تكذيب البينة بأقراره الخ) أى وهى أى بينة الأقرار بالطلاق مقدمة عليه أى الأقرار ببقاء العصمة فلا رث كذا ينبغي بدليل قوله والأرت لا يثبت بالشك اه سم (قوله انتهى) أى ما أقر به بعضهم (قوله يعلم مما مر الخ) فيه أن ما صدر منها هنا ليس جوابا لدعوى مفصلة (قوله وحديثه فالذى يتجه) عبارة النهاية والحاصل الخ اه سيد عر أقول وكذا فى نسخهم من الشرح عبارة قوله والحاصل الخ أنظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم عن التهمة وابن عجل من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رأيت مر تبسع الشرح فى ذلك فأوردت عليه أنه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما يثبت فلم يجب بمقتضى بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم اه وأقره ع ش ورشيدى (قوله قول بعضهم) عبارة النهاية قول المازجد البني اه (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله وان لم يل) الى قول المتن ويستحب فى النهاية الاقوله بمهر المثل الى وعدم عداوة بينهما وقوله أى بحيث لا تخفى على أهل محلها وقوله على ما فيه الى واشترط (قوله وان لم يل) الى قوله لان العار الخ قضية ذلك ان التهمة البالغة التى طرأ سفيها بعد البلوغ لا تزوجها الا الأب كذا فى سم على حج وفى كون هذا قضية نظر لا تخفى اه رشيدى (قوله لغيره) أى لها وكذا لو بلغت رشيدة واستمر رشدها لزوال ولاية انسال ببلوغها اه ع ش (قوله أذن السكوت) لعل الأولى سكوتها اذن (قوله وان زالت الخ) أى لا بوطء (قوله والمصاهرة) بضم فسكون فكسر قال ع ش ذكرها للمناسبتها للبكر اه (قوله تطلق على الخ) أى بالاستئثار على هذه المعانى لا يعلم المراد منه الا بقرينة اه ع ش (قوله وعلى من حاضت) أى بالفعل اه ع ش (قوله وعلى من ولدت) أى أول ولادة اه ع ش (قوله ساعة طمئت) أى حاضت طرف لحبست (قوله أو راهقت الخ) أى قاربت عطف على ولدت (قوله عاقلة) الى قوله وزعم ان فى المغنى الاقوله وأجمعوا عليه فى الصغيرة وقوله بمهر المثل الى وعدم عداوة بينهما وقوله أى بحيث لا تخفى على أهل محلها (قوله لصحة ذلك) أى تزويج الأب بغير أذن (قوله ويساره الخ) يؤخض منه أنه لو تزوجها بمؤجل وكان الزوج موسرا بمهر المثل صح وان لم يكن موسرا بالمسمى وهو محتمل لأنه لم يخس من حقها شيئا وأنه لو تزوجها بمؤجل اعتبر يساره به أيضا وعليه فالظاهر ان العبرة بوقت حلول الاجل اه سيد عر (قوله بمهر المثل الخ) عبارة النهاية والمعنى بحال صداقها عليه فلوزوجها من معسر به لم يصح لانه بخسها حقها اه قال ع ش قوله بحال صداقها الخ بان يكون فى ملكه ذلك نقدا كان أو غيره دخل فى ملكه بقرض اذ ذلك أو بغيره فالمدار على كونه فى ملكه عند العقد وينبغي ان مثل ذلك فى الصحة ما يقع كثير من ان غير الزوج كايه يدفع عنه لولى

من إضافة المصدر للمفعول والمعنى دعواها جرد أقراره وقوله عن نفس الحق أى النكاح (قوله) ويلزم منه تكذيب البينة بأقراره الخ) أى وهى مقدمة عليه فلا رث كذا ينبغي بدليل والأرت لا يثبت بالشك (قوله والحاصل الخ) انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم عن التهمة وابن عجل من اعتبار دعوى نكاح جديد وعن اقتناء البعض من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رأيت مر تبسع الشرح فى ذلك فأوردت عليه أنه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما يثبت فلم يجب بمقتضى بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم (قوله وان لم يل المال الى قوله لان العار عليه الخ) قضية ذلك ان التهمة البالغة التى طرأ سفيها بعد البلوغ لا تزوجها الا الأب (قوله ويساره بمهر المثل على المعتد الخ) ويساره بحال صداقها عليه شرح مر

فى البيت ساعة طمئت أو راهقت العشر من (صغيرة وكبيرة) عاقلة ومجنونة (بغير أذن) خبر الدارقطنى الشيب أحق بنفسه من ولاتها والبكر تزويجها أوها أو أجمعوا عليه فى الصغير ويشترط لصحة ذلك كفاءة الزوج ويساره بمهر المثل على المعتد كما بينته فى شرح الاوشاد (قوله المحشى قوله والحاصل الخ) ليس فى نسخ الشارح التى يابدين



وعدم عداوة بينهما  
وعدم عداوة ظاهرة أي  
يجب لا تخفى على أهل محلها  
بينها وبين الأبور وعمن أن  
انتفاء هذه شرط للجواز  
لالصحة غير صحيح فان قلت  
يلزم من اشتراط عدالته  
انتفاء عداوته لتناقضهما  
قلت ممنوع لما استعملته في  
مبعضها أنها قد لا تكون  
مفسدة وألحق الخلفاء  
بالمجبر وكيله وعداؤه ظاهرة  
أنه لا يشترط فيه ظهورها  
لوضوح الفرق بينهما  
ولجواز مباشرة لذلك  
لصحة كونه بهر المثل الحال  
من نقد البلد وسما في  
مهر المثل ما يعلم منه أن محل  
ذلك فيمن لم يعتد التأجيل  
أو غير نقد البلد والاجاز  
بالمؤجل وبغير نقد البلد  
على ما فيه مما سأذكره ثم  
فتفطن له واشترط أن لا  
تتضرر به نحوهم أو عي  
والانفسع وأن لا يلزمها الحج  
والاشترط اذنها لا يمنعها  
الزوج منه ضعيفة بل  
الثاني شاذ لجود العلة مع  
اذهنها (ويستحب استئذانها)  
أي البالغة العاقلة ولو  
سكرانة تطيبها لخطرها  
وعليه حملوا خبر مسلم  
والبكر يستأمرها أبوها  
جمعاً بينهما وبين خبر  
الدارقطني السابق أي بناء  
على ثبوت قوله فيه تزوجها  
أبوها الصريح في الاجبار  
وقد نازع فيه الشافعي رضي  
الله عنه لكن المحرر في محله

المرأة قبل العقد الصداق فانه وان لم يكن هبة الا انه ينزل منزلتها وخرج بقولنا في ملكه ان الزوج يستعير من  
بعض أقاربه مثلاً مضاعفاً ونحوه ليدفعه للمرأة الى ان يوسر فيدفع لها الصداق ويسترد ما دفعه لها البرده على  
ماله فلا يكفي لعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاسد حيث وقع بلا اذن معتبر منها بقى ما لو قال ولي المرأة لولي  
الزوج زوجت بنتي ابنك بمائة قرش في ذمك مثلاً فلا يصح وطريق الصحة ان يهب الصداق لولده ويقبضه  
له وهل استحقاق الجهات كالامامة ونحوها كاف في اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل مال الصداق  
أم لا في نظر الاقرب الاول ومثل ذلك ما لو تجرد أي اجتمع له في جهة الوقف أو الدون ما يفي بذلك وان لم  
يقبضه لانه كالوديعة عند الناظر وعند من يصرف الجامكية اه (قوله وعدم عداوة بينهما الخ) وانما لم يعتبر  
ظهور العداوة هنا كما اعتبر ثم أي بينهما وبين الولي لظهور الفرق بين الزوج والولي بل قد يقال كما قال شيخنا  
انه لا حاجة الى ما قاله لان انتفاء العداوة بينهما وبين الولي يقتضي أن لا تزوجها الا بمن يحصل لهامنه حفظ  
ومصلحة لشقيقته عليها اه معنى (قوله بينهما وبينه) اما مجرد ذكر اهتهاله من غـ ير ضرر فلا يؤثر لكن يكره  
لوليها ان يزوجهامنه كما نص عليه في الامم معنى ونهاية (قوله وعدم عداوة ظاهرة الخ) الظاهر أن المدار على  
ثبوت العداوة وانتفاءها من جانب الولي لا من جانبها حتى لو كان يحجبها وهي تعاديه كان له الاجبار وفي عكسه  
ليس له فتأمل اه سيد عمر (قوله ان انتفاء هذه) أي العداوة بينهما وبين الاب (قوله في محضها) أي العداوة  
وقوله انها أي العداوة (قوله والحق الخلفاء) أي في الشرط المذكورة اه عـ ش (قوله وكيله) ينبغي  
أن محله ما لم يعين الولي له الزوج فان عينه لم تؤثر عداوته مر اه سم (قوله وعليه) أي الاخلاق (قوله  
لا يشترط ظهورها) أي بل يكون مجرد العداوة مانعاً وقوله لوضوح الفرق الخ وهو ان شقيقته لولي تدعو  
لرعاية المصلحة ولومع العداوة الباطنة بخلاف الوكيل فانه لا شقيقته فر بما حلتها العداوة على عدم رعاية  
المصلحة اه عـ ش (قوله ولجواز الخ) عطف على صحة الخ أي ويشترط لجواز الخ اه سم (قوله ان محل  
ذلك) أي اشتراط جواز المباشرة بالحلول ونقد البناد (قوله والاجاز بالمؤجل) ومنه ما يقع الآن من جعل  
بعض الصداق حالاً وبعضه مؤجلاً باجل معلوم فيصح اه عـ ش (قوله واشترط الخ) نقل في المعنى هذين  
الشرطين مع بقية الشرط عن ابن العماد ولم يتعبه الا أنه لم يذكر في الاول منهما ما زاد الشارح بقوله والا  
فسخ واقضى كلامه انهما من شرط الجواز لا الصحة اه سيد عمر (قوله واشترط الخ) مبتدأ خبره ضعيفان  
والتشبيه باعتبار ملاحظة المضاف في المعطوف وهو ان لا يلزمها (قوله والافسخ) ضعيف اه عـ ش (قوله  
لوجود العلة) أي منع الزوج لها من الحج اه سم (قوله أي البالغة) الى القرع في النهاية الا قوله أي بناء  
الى اما الصغيرة (قوله سكرانة) لعل المراد بها من هي في أول نشوة السكر والافسخ يحصل المقصود من  
تطبيب خاطرها فليتأمل اه سيد عمر (قوله تطيبها لخطرها) وخروجها من خلاف من أو جبهه وكان وجه  
عدم ذكره لهذا التعليل هنا وذكره فيما يأتي في الصغيرة غرباً به ثم وشهرته هنا اه سيد عمر ولك أن توجهه  
بكونه معلوماً بما يأتي بالاولى (قوله وعليه) أي النذب (قوله على ثبوت قوله) أي الدارقطني ويحتمل ان  
الضهير للنبي وقوله فيه أي الخبر السابق وقوله يزوجهامنه بديل من قوله يعني على ثبوت صدور هذا القول  
عنه صلى الله عليه وسلم وانظر لم أسقط لفظة والبكر (قوله الصريح في الاجبار) يتأمل سم أقول وجهه  
واضح لان كونه مزوجاً لها لا ينافي اشتراط الاذن كما في الحواشي اه سيد عمر أقول لا يبق حينئذ لقوله والبكر  
بعده قوله الشيب أحق الخ فائدة مع أن القصد الحديث بيان الفرق بين الشيب والبكر (قوله فتعين للجمع

(قوله وكيله الخ) كذا مر (قوله وكيله) ينبغي ان محله ما لم يعين الولي له الزوج فان عينه لم تؤثر عداوته  
مر (قوله ولجواز) عطف على صحة (قوله لوجود العلة) أي منع الزوج (قوله الصريح في الاجبار) يتأمل  
(قوله حرة) كان ينبغي التقييد بهذا أيضاً فيما تقدم في قوله وليس له الخ (فرع) \* خلق له قبل ان فينبغي  
ان يقال ان كانا أصلين زالت البكارة بوطء أحدهما وحصل الدخول به حتى يستقر المهر أو أحدهما زاندا  
وتميز الدار في زوال البكارة وحصول الدخول على الاصل وان اشبهه فالدار في ذلك عليه ما فلا ينتفي اجبار

وبحث ندبه في المبرزة لا طلاق الخبر ولان بعض الأئمة أوجبوه ويسن أن لا تزوجها حيث لا الحاجة أو مصلحة وان يرسل لموليسه ثقة لا تشتمها  
والام أولى ايعلم ما في نفسها (وليس له تزويج ثيب) عاقلة (الابا ذنها) خبر مسلم الثيب (٢٤٥) أحق بنفسها من وليها ونجهها من المأ

مارست الرجال زالت غباوتها

وعرفت ما يضرها منهم وما

ينفعها بخلاف البكر

\* (فرع) حاصل كلام

الشافعي رضي الله عنه في

مختصر البوطي وغيره

ان الزوج الوقلب اسمه

فاستؤذنت المرأة فبين اسمه

كذا وليس هو اسمه صح

نكاحه ان أشارت اليه

الاذنة كزوجي بهذا

نخطبه الولي بالنكاح والا

فلا الحق بإشارتها اليه

نيتها التزوج من خطبها ذا

كان تقدم له خطبتها فان

كانت (الثيب) (صغيرة)

عاقلة حرة (لم تزوج حتى

تبلغ) لو جوب اذنها وهو

متعذر مع صغرهما

المجنونة فتزوج كإيائها وأما

القبلة في تزويجها السيد

مطلقا (والجد) أبو الأب

وان علا (كأب عند عدمه)

أو عدم أهليته لان له ولادة

وعصوبة كالأب بل أولى

ومن ثم اختص بتوليته

للطرفين ووكيل كل مثله

(وسواء) في وجود الثبوبة

المقتضية لاعتبار اذنها

(زالت بكارتها) بوطء حلال

أو حرام وان عادت وكان

الوطء حالة النوم أو نحوه أو

من نحو فرد كما قاله الأذري

لانها في ذلك تسمى نيبا

فيشملها الخبر واراد الشبهة

(الخ) فيه انه مبني على التنافي المبني على ان تزوجها أبوها صريح في الاجبار وقد علم ما فيه اه سيد عمر وقد مر  
ما فيه (قوله) وببحث ندبه (الخ) عبارة المغني والاسني ويسن استغهام المراهقة اه (قوله) ويسن (الخ) الفرع  
في المغني اذ قوله الاحاجة أو مصلحة (قوله) أن لا تزوجها (أى) البكر حيث لا أى حين اذ كانت صغيرة اه  
عش (قوله) ثقة (قوله) المغني نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها اه (قوله) والام أولى (قوله) لانها تطلع على ما لا  
يطلع عليه غيرها اه معنى (قول المتن) وليس له تزويج ثيب (الخ) \* فرع \* خلق لها قبلان فينبغي أن يقال  
ان كانا أصليين زالت البكارة بوطء أحدهما وحصل الدخول به حتى يستقر المهر وأحدهما زائد أو غير فالمدار  
في زوال البكارة وحصول الدخول على الأصلي وان اشتبه فالمدار في ذلك عامهما فلا ينتفي اجبار الولي بوطء  
أحدهما لان اجبار ثابت فلا يزول بالاحتمال اه سم وفي عش عن الزنادي ما وافقه (قوله) لما مرست  
الرجال (أى) بوطء قبلها لما يأتى أن الوطء في الدبر لا يمنع من الأجبار ومع ذلك هو جرى على الغالب لما يأتى أيضا  
في ووطء القرد مثلاً اه عش (قوله) وليس هو اسمه (أى) الأصلي (قوله) تقدم له (أى) لعل المراد فقط عاقلة الى  
قوله وقضيته في النهاية وكذا في المغني الا قوله بل أولى وقوله واراد الشبهة الى المتن (قوله) حرة (قوله) حرة) كان ينبغي  
التقديم بهذا أيضا فيما تقدم في قوله وليس له الخ اه سم أى وفيما يأتى في قوله وتزوج الثيب الخ (قوله)  
في زوجها السيد) وكذا أوله عند المصلحة اه معنى (قوله) مطلقا (أى) نيبا أو غيرها صغيرة أو كبيرة اه عش  
أى عاقلة أو مجنونة (قوله) أو عدم أهليته (أى) لعراة ظاهرة مثلاً (قوله) بل أولى (قوله) قد يقال ما وجه الأولوية  
فان الولادة والعصوبة في الأب بلا واسطة وفيه بواسطة الأب ومن ثم يقدم عليه مهنا وفي الأرض وغير ذلك وأما  
توليته للطرفين الاثنى فلولايته على صاحبهما دون كل من الابوين لا لأولوية فليتأمل اه سيد عمر (قوله)  
ووكيل كل مثله) لكن الجد يوكّل فيه ما وكيلا فلو وكيل الواحد يتولى طرفا فقط نهاية ومعنى (قول المتن)  
بوطء حلال الخ) أو شبهة أهلية وعبرة المغني أو بوطء لا يوصف بهما كشبهة اه معنى وكان ينبغي للشارح  
ان يبيّن ذلك أيضا ليظهر قوله الاثنى أو من نحو فرد (قوله) أو نحوه (قوله) والاكراه (قوله) واراد الشبهة  
أى ووطء الشبهة عليه أى على المتن (قوله) ان وطأها (أى) الشبهة اه سم (قوله) فعله (أى) الواطئ يشبهة  
(قوله) من هذه الحشمة (أى) من حيث كونه كالغافل (قوله) وان وصف بالحل الخ) في وصفه باعتبار ذاته بالحل  
نظر بل الوجه انه باعتبار ذاته حرام وباعتبار عارضه من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الائتم للعذر لا يقتضى  
كون الحل للذات اه سم وأقره الرشدي وقال السيد عمر ما صه بتأمل كلام الشارح والفاضل المحشي يعلم  
ان كلام الشارح أدق واتباع الحق أحق اه (قوله) وقولهم الخ) دفع لما يتوهم وروده على قوله فلا يوصف  
فعله الخ (قوله) من الاحكام الخمسة (أى) الوجوب والتدب والحرم والسكر اهتوا بالاحتواء أو الستة أى  
بزيادة المتأخرين بخلاف الأولى اه عش (قول المتن) ولا أثر له (الخ) وتصدق المكففة في دعوى البكارة  
وان كانت فاسقة قال ابن المقرئ بلا عيز وكذا في دعوى الثبوبة قبل العقد وان لم تزوج ولا تسأل عن الوطء  
فان ادعت الثبوبة بعد العقد وقد تزوجها الولي بغير اذنها نطقا فهو المصدق بيمينها في تصديقها من ابطال  
النكاح بل لو شهدت أربع نسوة بشيئها عند العقد لم يبطل لجواز ان التها باصبع أو نحوه وانما خلقت

الولي بوطء أحدهما لان اجبار ثابت فلا يزول بالاحتمال (قوله) ان وطأها (أى) الشبهة (قوله) وان  
وصف بالحل في ذاته) في كون الوصف بالحل باعتبار ذاته نظر والوجه انه باعتباره حرام وباعتبار  
عارضه من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الائتم للعذر لا يقتضى كون الحل للذات (قوله) ثيب) الأرج  
خلافه شرح مر قال في شرح الروض وقضية كلام المصنف كاه ان لم يكره وطئت في قلبها ولم تزل  
بكارتها بان كانت غورا وهى التي بكارتها اذ لم يزل الفرع حكمها كسائر البكار وهو كظنيرة الاثنى في

عليه لقولهم ان وطأها لا يوصف بحل ولا حرمة غير صحيح لان معناه ان الواطئ معها كالغافل في عدم التكليف فلا يوصف فعله بذلك من هذه  
الحشمة وان وصف بالحل في ذاته لعدم الائتم فيه وقولهم لا يتحول فعل من الاحكام الخمسة والستة محله في فعل المكاف (ولا أثر) لخلافها بالبكارة  
ولا (لزوالها) بلا وطة كسقطه) وحده حمضي

وأصبح (في الأصح) حذرا فاشترح مسلم ولو طهرها في البكر لا نهلم نكاح من الرجال بالوطء في محل البكارة وهي على عبارتها وحيا ثم قضيتها أن  
الغور إذا وطئت في فرجها ثيبوان (٢٤٦) بقيت بكارتها بل هي أولى من نحو الناقصة يفرق بين هذا وما يأتي في التحليل بان بكارتها

انما اشترط زوالها ثم بالغة  
في التنغير عما شرع التحليل  
لأجله من الطلاق الثلاث  
ولا كذلك هنالان المدار  
على زوال الحياء بالوطء  
وهو هنا كذلك (ومن على  
خاصية النسب) أي طرفه  
وفيه استعارة بالكناية شرع  
لهاب ذكر الحاشية (كاخ  
وعم لا يزوج صغيرة ولو  
مجنونة (بحال) أما الثيب  
فواضح وأما البكر فالخبر  
السابق وليسوا في معنى  
الاب لو فور شفته (وتزوج  
الثيب) العاقلة (البالغة)  
الخبر ساء بأشارتها المفهمة  
والناطقة (بصرح الأذن)  
ولو بافظ الوكالة للاب أو  
غيره أو بقولها أذنت له أن  
يعقد لي وإن لم تذكر كذا  
كما بحث ويؤيده قولهم  
يكفي قـ ولها رضيت بن  
برضاه أبي أو أي أو بما  
يقوله أبي وهم في ذكر  
النكاح لأن رضيت أي  
أو بما تفعله مطلقا لأن  
رضي أبي إلا أن ترديه مما  
يفعله فلا يكفي سكوتها خبر  
مسلم السابق وصح خبر  
ليس لولي مع الثيب أمر  
\* (تنبيه) \* يعلم مما يأتي  
أواخر الفصل الآتي أن  
قولها رضيت أن أزوج  
أو رضيت فلانا زوجا  
متضمن للاذن للولي فله  
أن يزوجها به بلا تجديد

بدونها كما ذكره الماوردي والرواني وإن أفتى القاضي بخلافه نهاية ومعنى شرح الروض قال عـ  
قوله وتصدق المكافئة في دعوى البكارة أي فيكتفي بسكوتها وتزوج بالاجبار وقوله ولو فاستعنت بذلك الو  
زوجت بشرط البكارة وأدعى الزوج بعد العقد والسخول أنه وجدها ثيبا إلا أن الأصل عدم ما ادعاه وبتقدير  
أنه وجدها كذلك جاز أن يزوجها بالوطء حتى أو نحوه فهي بكر ولو لم توجد بالوطء (قوله  
وأصبح) ونحوه اه معنى (قوله ولو طهرها في البكر) أي وإن زالت بكارتها بسببه اه عـ وكان الأولى  
الاختصار وبوطء في البكر (قوله لا نهلم نكاح من الرجال) تعليل لما في المتن والشرح جميعا فالنفي راجع للمقيد  
وقيد معار (قوله وقضيتها أي التعليل (قوله ان الغور اعلم) وهي التي بكارتها داخل الفرج اه شرح  
الروض (قوله اذا وطئت في فرجها ثيب اعلم) والارجح خلافه بل هي كسائر الابكار كظاير الاثنى في التحليل  
نهاية ومعنى (قوله ثم) أي فيما يأتي في التحليل (قوله لأجله) أي لأجل التنغير عنه (قوله وهو هنا كذلك)  
أي وزوال الحياء في الغور اعلم كورة بالوطء أو المعنى والامر في الغور اعلم كورة أنها من أهلية الحياء  
بالوطء (قوله ورشح) الأولى فحيل (قول المتن كاخ وعم) أي لا يبين أولاد وبن كل منهما معنى ونهاية (قول  
المتن بحال) أي بكر كانت أو ثيبا محلي ومعنى (قوله فالتحليل) أي بالمعصية وقوله السابق أي عقب قول المتن  
بغير ادنها عبارة المغنى والمحلي عقب المتن نصها لانه انما تزوج بالاذن وادنها غير معتبر اه (قوله وليسوا  
الح) دفع لما يتوهم من قياسهم على الاب في الخبر السابق كالجد (قوله بأشارتها المفهمة) أو بكتبتها كما بحثه  
الأخرى وهو ظاهر أن نوبته الاذن كما قاله في أن كتابته بالطلاق كناية على الصحيح فالولم تكن إشارة مفهمة ولا  
كتابة فالوجه أنها كالمجنونة فزوجها الاب ثم الجد ثم الخا كم دون غيرهم نهاية ومعنى وقوله ما فالوجه  
الخ سبب ذكره الشارح أيضا قال عـ قوله وهو ظاهر أن نوبت الخ قد في الكتب ومنها أشارتها التي  
يفهمها الفطن دون غيره في أنها كناية تحتاج إلى النية وقوله أن نوبته الاذن أي ويعلم ذلك بكتبتها نائبا  
وقوله في زوجها الاب أي صغيرة كانت أو كبيرة ثيبا أو بكرا اه (قوله المفهمة) ظاهر إطلاق المفهمة مع  
قوله والناطقة بصرح الاذن انه يكتفي بأشارتها وإن لم تكن صريحة بان يختص بفهمها الفطنون وإن كان  
لها إشارة صحيحة وهي التي يختص بها من ذكر وقد يشكل بما مر في الصيغة فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولو  
بلفظ الوكالة) إلى المتن في النهاية (قوله وهم في ذكر النكاح) أي والحال أن من عندها متفاوضون في ذكر  
النكاح اه رشدي واستظهر عـ وهو صريح صريح المغنى انه راجع لقوله يكفي قولها رضيت الخ  
(قوله لان رضيت أي) أي لا قولها رضيت ان رضيت الخ وقوله أو بما تفعله أي أي وقوله مطلقا أي سواء  
كان في ذكر النكاح أم لا اه عـ (قوله ولا ترضي الخ) عبارة المغنى وكذا لا يكفي رضيت ان رضيت أبي إلا أن  
ترديه رضيت بما يفعله فيكفي اه (قوله بما يفعله) أي بان تقول ان رضيت أبي رضيت بما يفعله اه عـ  
(قوله السابق) أي عقب قول المتن الا بذن وقوله وصح خبر الخ اقتصر عليه المغنى (قوله ان أزوج) أي فلانا  
(قوله متضمن للاذن الخ) أي وإن لم يتقدم عليه استئذان من الولي اه عـ (قوله قبل كمال العقد) فالوجه  
قبل العقد أو معه بطل ادنها اه عـ (قوله لا يقبل قولها) أي بعده وقوله فيه أي الرجوع (قوله ولو أذنت  
الخ) المفهوم من السياق انه في الثيب وينبغي أن يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت اه سم (قوله ثم يزل

التحليل على ما يأتي فيه وقضية تعليلهم بخلافه لانها مرست الرجال بالوطء انتهى (قوله بأشارتها المفهمة)  
أي أو بكتبتها كما بحثه الأخرى وهو ظاهر أن نوبته الاذن كما قاله في أن كتابته الاخرى بالطلاق كناية على  
الصحيح فالولم تكن إشارة مفهمة ولا كتابة فالوجه أنها كالمجنونة تشرح مر وسيأتي هذا الأخير (قوله  
متضمن للاذن للولي الخ) كذا تشرح مر (قوله لا يقبل قولها) أي بعده وقوله فيه أي الرجوع (قوله  
ولو أذنت له الخ) المفهوم من هذا السياق انه في الثيب وينبغي أن يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت

استئذان وبشرط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بنية قال الاسنوي  
وغيره ولو أذنت له ثم عزل نفسه لم ينحل كما اقتضاه كلامهم أي لأن ولا يثبت بالنص فلم يؤثر فيها عزله لنفسه وقيد بعضهم بما اذا قبل الاذن والا

كان رده أو عضله ابطا لاله فلا يزوجه الا باذن جديد قبل وفيه نظر أي لما ذكرته (ويكفي في البكر) لبالغة العاقله اذا استؤذنت وان لم تعلم الزوج سواء علمت ان سكوتها اذن أم لا كافي شرح مسلم عن مذهبه وذهب الجمهور ويفرق بين هذا واشترط العلم بكون السكوت نكولا بان السكوت ثم مسقطا لحقه فاشترط تقصيره به وهو يستدعي العلم بذلك وهنما مثبت لحقها كفي به منهم اطلاقا (سكوتها) التي لم يقترن بنحو بكاه مع صاحب أو ضرب بخد المعبر قطعا وغيره بالنسبة للنكاح ولولغير كنه لادون مهر المثل أو كونه من غير نقد الباد (في الاصح) خير مسلم السابق ولقوة حياتها وكسكوتها قولها لم لا يجوز ان آذن جوابا لقوله أيجوز ان آذن قبلك (٢٤٧) أو تاذن أمانا لم تستاذن وانما زوج

محضرهما فلا يكفي سكوتها وأقضى البغوي بانها لو أذنت بخبره بياؤها فزوجه ثم قالت لم أكن بالغه حين أقررت صدقت بينهما وفيه نظر اذ كيف يبطل النكاح بمجرد قولها السابق منها نقيضه لاسيما مع عدم ابدائها عذرا في ذلك وتردد شيخنا في خرساء لا إشارة لها فغهمه ولا كتابة ثم رجع عنها كالمجنونة (والمعتق) وعصبته (والسلطان كالأخ) فيزوجون الشيب البالغة بصرح الأذن والبكر بالغسه بسكوتها وكون السلطان كالأخ في هذا لا ينافي انفراد عنه بمسائل يزوج فيه اذون الأخ كالمجنونة (وأحق الاولياء) بالتزويج (أب) لانه أشقه بهم (ثم جد) أولاب (ثم أبوه) وان علا لتمييزه بالولادة (ثم أخ لاوين أولاب) أي ثم لاب كما سئد كره لادائه بالاب (ثم ابن وان سفل) كذلك (ثم عم) لاوين ثم لاب (ثم سائر العصبة كالارث) خاص بسائر والا سئد منه الجد فانه يشارك الاخ ثم ويقدم

(الح) أي الولي (قوله البالغة) الى قوله سواء في النهاية والى قوله كافي شرح مسلم في المغنى (قوله اذا استؤذنت) أي سواء كان الاستئذان من المهر أو من غيره اه عش (قوله تقصيره به) أي بالسكوت (قوله وهو يستدعي الح) أي التقصير (قوله مثبت لحقها) لعل المراد بالحق هنا استحقاقها بالصدان ونحوه وعلى هذا رده عليه كما انه مثبت لذلك كذلك مسقطا لحق استقلالها فيجر (قوله به منها) أي بالسكوت من البكر مطلقا علمت بذلك أم لا (قوله الذي لم يقترن) الى قوله وأقضى في المغنى والى قول المتن فان كان في النهاية الا قوله بخلاف الى ومن ثم (قوله مع صاحب الح) أي بخلاف مجرد البكاء فيكفي بالسكوت المقارن به كما صرح به المغنى (قوله للمعبر قطعا) اشارة الى ان الخلاف في غير المهر أي ويكفي في البكر سكوتها للمعبر قطعا وغيره في الاصح (قوله بالنسبة للنكاح الح) قيد في كل من المهر وغيره سم وعش ورشدي (قوله ولولغير كف) ولو أذنت بكر في تزويجها بالف ثم استؤذنت لتزوج بها تخمس مائة فسكت كان أذنان كان مهر مثلها مغنى وشرح الروض (قوله لادون مهر المثل الح) أي فلا يكفي سكوتها بالنسبة لذلك اه سم زاد المغنى لعلقه بالمال كبيع مالها اه (قوله السابق) لعل في شرح ويستحب استئذانها ولكن رده عليه انه لا دلالة في ذلك على المدعى بعبارة المغنى والمحل خير مسلم الايم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وأذنتها سكوتها اه وهي ظاهرة (قوله اب آذن) الانسب لابعده أول لا آذن كافي المغنى (قوله أما اذالم تستاذن الح) محترق قوله ان استؤذنت (قوله وانما زوج محضرهما الح) معلوم ان هذا في غير المهر سم ورشدي (قوله وفيه نظر معمر اه عش (قوله وتردد شيخنا الح) والشهور ان التردد في المذكورين للادعي فليتأمل ويجر اه سيدع (قوله انها كالمجنونة) أي فيزوجه ابها الاب ثم الجد ثم الخسا كم دون غيرهم نهاية ومعنى (قول المتن والساطان) أو يديه هناما يشمل القاضي اه مغنى (قوله لغيره) أي عن بقية العصبة اه عش (قوله لغيره الح) كل منهم من سائر العصبات اه مغنى (قوله سئد كره) والانسب سئد كره بالياء كافي النهاية (قوله لادائه) أي الاخ بالاب فهو أقرب من ابنه اه مغنى (قوله كذلك) أي ابن أخ لاوين ثم ثم لاب (قوله خاص) أي قوله كالارث خاص الح وقوله والأب ان يرجع لما قبله أيضا (قول المتن ويقدم أخ الح) وعلى هذا لو غاب الشقيق لم تزج الذي لاب بل السلطان اه مغنى (قوله كالارث) أي قياسا على الارث وقوله ولانه الح معطوف عليه (قوله وان لم يكن لها) أي لقربا لالام اه رشدي (قوله وخرج

(قوله سكوتها الح) قال في الروض لو أذنت بكر بالف ثم استؤذنت بخمس مائة فسكتت فهو رضا قال في شرحه بتقديره تبع البلقي في بقوله ان كان مهر مثلها قال وما قاله مفهوم من الفرع السابق انتهى أشار الى قوله قبل فرع لو استؤذنت بكر بدون المهر لم يكف انتهى فليتأمل فانه قد يمكن الفرق (قوله بالنسبة للنكاح ولولا الح) كذا شرح مر (قوله لادون الح) هذا يرجع للمعبر أيضا بخلاف ما يوهما صديقه (قوله لادون مهر المثل أو الح) أي فلا يكفي السكوت بالنسبة لذلك (قوله وانما زوج محضرهما الح) معلوم ان هذا في غير المهر (قوله وفيه نظر الح) كذا مر (قوله وكذا لو كان أحدهما معتة الح) عبارة عليه هنا (و يقدم) مدلل بالاب لم يميز بما هو أقوى من ذلك في سائر المنازل في تنذيقه (أخ لاوين ثم على أخ لاب في الظاهر) كالارث ولانه أقرب وأشفق وقربة الام مرجحة وان لم يكن لها دخل هنا كإخراجها الم الشقيق في الارث وان لم يكن لها دخل فيها ذالام لا يرث وخرج بقولي لم يميز الى أخوه ابتاعهم أحداهم لاوين والآخر لاب لكنه أخوه الامها فهو الولي لادائه بالجد والام والاول انما يبدل بالجد والجد بخلاف ما لو كان الذي للاب معتة فان الشقيق يقدم عليه على الوجهين وجه بان المتعارض حينئذ لا يفر بين الولاء والاولى مقدمة ومن ثم لو كان احدا بني ثم متو بين معتقا يقدم كالأخ (قوله المحشى قوله وكذا لو كان الح ليس في نسخ الشرح التي بايدى ما والذى فيها ومن ثم لو كان أحدا بني عم مستويين معتقا يقدم كالأخ اه)

لأنه لا بل هما سواء ولو كان أحدهما ابنا (٢٤٨) والآخر أخا لام قدم الابن (ولا يزوج ابن بنته) خلافا للمزني كالأخوة الثلاثة إذا لمشاركة

يقول الخ) الى قول المتن فان كان في المعنى الاقوله فالظاهر الى على ان نكاحه (قوله لا خلا) صورة كونه ابن عم وخالا ان يزوج زيدا امرأة لها بنت من غيره فيأتي منها ولد يزوج أخوه بنتها المذكورة فيأتي منها بنت فولد زيدا بن عم هذه البنت وأخوها أمها فهو خالها اه سم (قوله ولو كان أحدهما ابنا الخ) ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوسى اه سم أقول لا حاجة اليه الا ان فرضناهما في الدرجة الاولى من بنوة العم وليس بالازم اه سيد عمر (قوله يدفع العار عنه) أى عن النسب سم ومغنى (قوله وأما قول أم سلمة الخ) عبارة فالمغنى فان قيل يدل للحمية قوله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يزوج أم سلمة قال لابنها عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب باجوبة أحداهان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى ولى وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك استطابته لظاهره الخ اه وهذه ظاهرة بخلاف ما في الشارح فان قول الصحابي ليس بدليل حتى يحتاج الى الجواب عنه (قوله قول أم سلمة الخ) كان الاولى ذكر هذا منسوبا لمن رواه لئلا يتبادر الى الاتى الذى حاصله انهم لم يقل لابنها الا بعد ان صدر بهذه العبارة التى حاصلها الجزم بانها قالت لابنها فلا يتأتى الرد بما يتأتى فتأمل اه رشيدى (قوله لابنها) أى لاسمه (قوله فظن الراوى الخ) أى فزاد لفظها لابنها بن اللام وعمر (قوله على ان الخ) لا يخفى انه كالجواب الا ترى جواب تسليمي فكان المناسب ان يذكره بعد التسليم الا ترى (قوله فهو) أى قول أم سلمة الخ وقوله له أى لابنها عمر (قول المتن ابن ابن عم) يفهم انه لا يتصور أن يكون ابن عمها ابنا وليس مراد ابل يتصور بوطء الشبهة ونكاح المجوسى ويتصور أن يكون ماله كالهبا بان يكون مكاتبوا باذن له سيده فيزوجها بالملك اه مغنى (قوله أو نحو أخ) الى قوله ولو اوما فى النهاية والمغنى (قوله أو نحو أخ الخ) أو ابن أخيها أو ابن عمها اه مغنى (قول المتن أو قاضيا) أو محكما أو وكيلان ولها كما قاله الماوردى اه مغنى (قوله فهو غير مقتضية لامانة) فاذا وجد معها سبب آخر يقتضى الولاية لم تمنعه اه مغنى عبارة عش قوله فهو غير مقتضية دفع به ما يتوهم من ان البنوة اذا اجتمعت مع غيرها سلبت الولاية عنه لانه اذا اجتمع المقتضى والمانع قدم الثانى وحاصل الجواب ان البنوة لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف ظاهر منضبط معروف بغير الحكم وغاية ان البنوة ليست من الاسباب المقتضية للحكم اذا الاسباب المقتضية لها هى مشاركتها فى النسب بحيث يعتنى من قام به السبب بدفع العار عن ذلك النسب وليست مقتضية لفعل ما يغير به الام حتى تكون مانعة من تزويجها اه (قول المتن نسب) كذا فى أصله وفى بعض النسخ نسب اه سيد عمر (قوله ان قلنا بصحة اعتدافه) خبر ومراذوق قوله لان الولاء الخ لتعليل لقوله ولو اوما الخ (قوله حينئذ) أى حين صحة اعتناق الامام باشيائه للمصلحة (قوله أو غيره) من صورته ان يموت الامام المعتق ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك العتيقة اه سم (قوله لا عصبته) أى الامام المعتق (قوله لا عصبته) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبه الامام فكيف قال لا عصبته وقد يجب ان يانه المالم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبارنا بهم ووليهم وهو الامام سم وقوله وقد يجب ان الخ قد يقال انما يشترط اجتماع الاولياء المستوين فى الدرجة فى التزويج من غير كفء فلو فرض والحال ما ذكر ان التزويج من كفء ينبغي ان يكتفى باحدهم فالتأمل اه سيد عمر (قوله كلامه) أى الشارح المذكور (قوله لان تزويجه ليس لكون الخ) ان كان مقصوده فى الولاء عنه بالكلمة فلا وجه له لانه من جملة

بينهما فى النسب فلا يعتنى بدفع العار عنه ولهذا لا يزوج الاخ للام واما قول أم سلمة لابنها عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فان أريد به ابنا عمر المهر وف لم يصح لان سنة حينئذ كان نحو ثلاث سنين فهو طفل لا يزوج فالظاهر ان الراوى وهم وانما المراد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه لانه من عصبته واسمه موافق لابنها فظن الراوى أنه هو ورواه قم فزوج أم سلمة على ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يقتضى لولى فهو استطابة له وبسليم انه ابنها وانه بالغ فهو ابن ابن عمها ولم يكن لها ولى أقرب منه ونحن نقول بولايته كما قال (فان كان) ابنا (ابن ابن عم) لها أو نحو أخ بوطء شبهة أو نكاح مجوس (أو معتقا) لها أو عصبته لمعتقها (أو قاضيا تزويجه) أى بذلك السبب لا بالبنوة فهو غير مقتضية لامانة (فان لم يوجد نسب زوج المعتق) الرجل ولو اوما اعتق من نيت المال كذا أطلقه شارح ومراذه ان قلنا بصحة اعتدافه لان الولاء حينئذ للمسلمين فيزوج نائبهم وهو الامام المعتق أو غيره لا عصبته خلافا لما يوهمه كلامه لان تزويجه ليس لكون الولاء له لاستحالة غير مالك بل لنيايته عن مستحقه كما تقر



المستحقين وان كان تابعين باقبيهم وان كان نفى انحصاره فيه فلا يتوقف الزوجية عليه الا ان كان من غير  
كف على انه لا ينبغي ان يعلى بما على به اذ لا استلزام اه سيد عمر ولك ان تدفع الاشكال بان مقصوده  
سببته الولاية لا نفى أصل الولاية (قوله ولو أنثى) الى قوله ولو تزوج في المغنى الا قوله وسياتي الى المتن والى قول  
المن و تزوج في النهاية ولو أنثى غاية في الضمير المضاف اليه اه رشيدى عبارة سم وعش أى ولو كان  
المعتق أنثى اه زاد السيد عمر مانصه فيقتضى ان تزوجها حينئذ عصبتها كالأرث وليس على إطلاقه  
بل على التفصيل الآتى بين الحياة والموت فالأولى اسقاط قوله ولو أنثى وقصر هذا الحكم على عتيقة المعتق  
الذكر وأما عتيقة الأنثى فسياتي ما فيه وفى كلام الفاضل المحشى اشارة الى ما ذكرته اه (قوله لجة) لجة العمة  
بضم اللام القرابة انتهى مختار اه عش (قوله وكذا العلم على أبي الجدة) أى وعم أبى المعتق يقدم على جد  
جده وهكذا كل عم أقرب للمعتق بدو جسة يقدم على من فوقه من الأصول اه عش (قوله ويقدم ابن  
المعتق فى أمه الخ) أخذ هذا من قوله السابق آنفاً وعصبتها لعنتها اه سم (قوله ولو تزوج الخ) \* (فرع) \*  
وان أعنتها اثنتان اشترط رضاها فقبولان أو بول كل أحدهما الآخر أو مباشران معا و تزوج من أحدهما  
الآخر مع السلطان فان ما اشترط في تزويجها اثنتان من عصبتها ما واحد من عصبة أحدهما والاخر من  
عصبة الآخر وان مات أحدهما كفى موافقة أحد عصبة الآخر ولو مات أحدهما ورثته الآخر استقل  
بترويجها ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة كبنين واخوة كانوا كالأخوة في النسب فاذا تزوجها  
أحدهم برضاها صحت ولا يشترط رضا الآخر بنهاية ومعنى واسئ (قوله وزوجها موالى أبيها) خلافاً للمغنى  
حيث قال لا تزوجها موالى الأب وكلام الكافية يقتضى انه المذهب وهو الظاهر وان قال صاحب الأشراف  
التزويج لموالى الأب (قوله موالى أبيها) أى بعد فقده ومعلوم ان الكلام فيما اذا فقد عصبة النسب اه عش  
(قوله بعد فقد عصبة) الى قوله والمكاتبة في النهاية والمغنى (قول المتن مادامت حية) دخل فيه ما لو جنت  
المعتقة وليس لها أب ولا جد فيزوج عتيقتها السلطان لانه الولي للمجنونة الآن دون عصبة المعتقة من النسب  
كانخها وابن عمها اذ ولاية لهم على المعتقة الآن اه عش (قوله تبعاً للولاية عابها) يؤخذ منه انه لو لم  
يكن عليها ولاية كالثيب الصغيرة العاقلة لم تزوج عتيقتها وصورة عتيقة الصغيرة ان يعتق ولها أمها تعان  
كفارة القتل سم وهو محل تأمل اذ الولاية في الصورة المذكورة لم تنف واغما المتن في خصوص الاجبار  
ولا يلزم من انتفائه انتفاؤها فالخاضل ان الذى يتجه في هذه الصورة ان الولي زوجها والفرق بينهما وبين  
ما ياتي على ما فيه واضح اذ تلك يتوقف تزويجها على اذن سيدتها بخلاف العتيقة اه سيد عمر أقول ما ذكره

من صورته ان يموت الامام المعتق ثم يتولى غسيرة الامامة فيزوج تلك العتيقة (قوله فى المتن ثم عصبتها) واذا  
وجد المعتق وبه مانع فلزوج عصبة كاسماتى (قوله فى المتن ثم عصبتها ولو أنثى) أى ولو كان المعتق  
أنثى وقضية هذا ان المعتقة الأنثى تزوج عتيقتها بعد فقد عصبتها العتيقة من النسب وعصبات المعتقة بترتيبها  
ولو في حياتها حتى تزوجها ابنها في حياتها أو يتقدم على أبيها مع انه ليس كذلك فى هذا الكلام اجمال  
فصله قوله و تزوج عتيقة المرأة الخ ولو حل هذا الكلام على المعتق الرجل لان المرأة تاتى لم يحجج الى ذلك  
فليتأمل (قوله ولو أنثى) عبارة الزركشى أى سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة انتهى (قوله ويقدم ابن  
المعتق فى أمه) أخذ هذا من قوله السابق آنفاً وعصبتها لعنتها \* (فرع) \* وان أعنتها اثنتان اشترط رضاها  
فيوكلان أو بول كل أحدهما الآخر أو مباشران معا و تزوجها من أحدهما الآخر مع السلطان فان  
ما اشترط في تزويجها اثنتان من عصبتها ما واحد من عصبة أحدهما والاخر من عصبة الآخر وان مات  
أحدهما كفى موافقة أحد عصبة الآخر ولو مات أحدهما ورثته الآخر استقل الآخر تزويجها ولو اجتمع  
عدد من عصبات المعتق في درجة كبنين واخوة كانوا كالأخوة في النسب فاذا تزوجها أحدهم برضاها صحت  
ولا يشترط رضا الآخر بنهاية ومعنى شرح الروض (قوله وقضية كلام الكافية الخ) كذا شرح  
مر (قوله تبعاً للولاية عابها) يؤخذ منه انه لو لم يكن عليها ولاية كالثيب الصغيرة العاقلة لم تزوج عتيقتها

(ثم عصبتها) ولو أنثى خبر  
الولاية لجة كجمعة النسب  
وسماتى حكم عتيقة الخنثى  
(كالأرث) بالولاية فى ترتيبهم  
فيقدم بعصبة المعتق  
معتق المعتق ثم عصبتها وهكذا  
ويقدم أخو المعتق وابن  
أخيه بنلى جده وكذا العلم على  
أبي الجدة ويقدم ابن المعتق  
فى أمه على أبي المعتق لان  
العصبة له ولو تزوج عتيق  
بحرة الأصل فانت بنت  
زوجها موالى أبيها كما قاله  
الاستاذ أبو طاهر وقضية  
كلام الكافية انه لا تزوجها  
الاخاكم والاول هو المنقول  
لتصریحهم كياتى بان الولاية  
لمسوالى الأب (و تزوج  
عتيقة المرأة) بعد فقد عصبة  
العتيقة من النسب (من  
زوج المعتقة مادامت حية)  
تبعاً للولاية عليها كاتى  
المعتقة فجدها بترتيب  
الاولياء لابنها

ويكفي سكونها ان كانت بكرا كماله (٢٥٠) كلامهم خلاف ما وقع في ديباج الزركشي قيل يوهم كلامه انه كان مسلمة والمعقنة

سم سيصرح به قول الشارح كالنهاية والمغنى فان كانت عاقلة صغيرة الخ على طريق المذهب لا البحث وأيضا  
قوله أي السيد عراذل الولاية الخ ظاهر المنع لاسرار الشيب لا بد من صريح اذنها والصغيرة لا اذن لها (قوله  
ويكفي سكونها) أي العتيقة سم وعش (قوله زوجه) أي الولي الكافر وكذا ضمير لا زوجه (قوله  
زوجه) أي مع انه لا زوجه وقوله لا زوجه أي مع انه زوجه (قوله ووليها كافر) كذا  
في أصله وهو صحيح وان كان الانسب بسابقة كافر فاعلمه قصد القنن اه سيد عمر (قوله اذلا ولاية الخ) أي  
ولا فائدة له نهاية ومعنى (قوله ولو بكرا) أي ولو كانت السيدة بكرا (قوله فان كانت عاقلة الخ) خرج المجنونة  
والبكر وسبأ في الحاشية آخر الباب اه سم (قوله امتنع على أبيها الخ) قد يقال ينبغي ان تزوج مطلقا  
لان هذا تصرف في مال فثبت كان بالمصلحة جاز اه سيد عمر وهذا وجه ولا يكتفى بخالف لما اتفق عليه  
الشارح والنهاية والمغنى وذكره على طريق نقل المذهب (قوله امتنع على أبيها تزويج أمها) أي كإمتنع  
عليه تزويجها وقضية للتقييد بالشيب انه زوج أمه البكر القاصر فليراجع اه رشدي أقول عبارة عش  
على قول النهاية كالغنى وليس للاب اجبار أمه البكر البالغ اه نصها أي فلا بد من اذن منها ان كانت بالغة  
والا فلا تزوج اه صريح في عدم صحة تزويج أمه البكر القاصر (قوله من عصباتها) أي المعقنة اه سم  
(قوله وعتيقة الخ) فلولا يصح اذنه لصغره لم تزوج عتيقه أخذ من اشتراط اذنه وصورة عتيقه في  
صغره كاسر وظاهر ان أمه الخنثى كعتيقته في وجوب الاذن بل ينبغي ان يقطع بوجوبه وفي شرح الروض عن  
الاذري فلوا امتنع من الاذن فينبغي ان تزوج أي عتيقه السلطان اه وينبغي ان المزوج حينئذ هو السلطان  
والولي كان زوج أحد هـ ما باذن الآخر اه سم بحذف (قوله باذنه) أي واذنها كالمعلوم اه سم  
أي لاحتمال أنوثه الخنثى وعبارة عش والرشدي أي مع اذن العتيقة أيضا لمن تزوجه فلا بد من اجتماع  
الاذنين له وكذا لا بد من سبق اذنه الخنثى اذ لا يصح اذنه لمن يليه بتقدير كونه الا اذا أذنت له العتيقة في  
التزويج ليصح توكيله اه (قوله وكلا) أي بتقدير الذكورة أو ليا أي بتقدير الانوثة اه مغنى (قوله  
زوجهما مالك بعضهما) أي بلا اذن مع قريها الخ أي باذن في غير الاب والجد (قوله فمع معق الخ) والافغ  
عصته نهاية ومعنى (قوله فان كانت) أي المكاتبه وقوله احتج لاذنها في سببها أي لان البعض الرقيق  
منها مكاتب والمكاتبه يحتاج سببها لاذنها اه سم (قوله وزوج الحاكم) أي قوله والافغ النهاية (قوله  
والوقوف الخ) اما العبد الموقوف فلا تزوج بحال اذ الحاكم وولي الموقوف عليه ومناظر المسجد ونحوه  
لا يتصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة في تزويجها ما فيه من تعلق المهر والنفقة والكسوة بكسائه اه نهاية  
وكذا في سم عن الشهاب الرملي وقوله فلا تزوج بحال الخ قال عش ظاهره وان خاف العنت وهو ظاهر  
لعله المذكورة اه (قوله والالم تزوج الخ) عبارة النهاية والافغان الناظر فيما يظهر كما أفق به والدرجة

وصورة عتيقة الصغيرة أن يعتق وليها أمها من كفارة القتل (قوله ويكفي سكونها) أي العتيقة  
(قوله زوجه) أي مع انه لا زوجه وقوله لا زوجه أي مع انه زوجه (قوله فان كانت عاقلة الخ)  
خرج المجنونة والبكر وسبأ في الحاشية آخر الباب (قوله امتنع على أبيها) أي اذ ليس له ولاية تزويجها  
هي (قوله من عصباتها) أي المعقنة (قوله باذنه) أي واذنها كالمعلوم (قوله باذنه وجوبا) فلو  
لم يصح اذنه لصغره لم تزوج عتيقه أخذ من اشتراط اذنه وصورة عتيقه في صغره كاسر وظاهر ان أمه الخنثى  
كعتيقته في وجوب الاذن بل ينبغي ان يقطع بوجوبه (قوله باذنه وجوبا) قال في شرح الروض قال  
الاذري فلوا امتنع من الاذن فينبغي ان تزوج السلطان انتهى كلام شرح الروض ويمكن ان يقال بل  
ينبغي ان المزوج حينئذ هو السلطان والولي كان زوج أحد هـ ما باذن الآخر لانه بتقدير الذكورة يكون  
الحق للسلطان للامتناع وبتقدير الانوثة يكون الحق للولي مطلقا لا عبرة بالامتناع فليتأمل (قوله فان  
كانت) أي المكاتبه (قوله احتج لاذنها في سببها) أي لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكاتبه  
يحتاج سببها لاذنها (قوله والالم تزوج فيما يظهر) أفق شيخنا الشهاب الرملي بان الحاكم يزوجه

وليها كافر بزوجه أو  
كافرة والمعقنة مسلمة وليها  
كافر لا يزوجه وليس كذلك  
اه ورد بان هذا معلوم من  
كلامه الاتي في اختلاف  
الدين ولا يعتبر اذن المعقنة  
في الاصح اذلا ولاية لها  
ولا اجبار وأمها المرأة  
كعتيقها لكن بشرط اذن  
السيدة الكاملة نطقا ولو  
بكرا اذ لا تستحي فان كانت  
عاقلة صغيرة بما امتنع على  
أبيها تزويج أمها (فاذا  
ماتت) المعقنة (زوج من  
له الولاء) من عصباتها فيقدم  
ابنها وان سفل على أبيها  
وان عسلا وعتيقة الخنثى  
المشكك بزوجه ياذنه  
وجوبا على الاوجه خلافا  
للبغوي من تزوجه بغرض  
أنوثته ليكون وكلا أو  
زايما والمبعضه تزوجهما مالك  
بعضها مع قريها والافغ  
معق بعضها والافغ السلطان  
والمكاتبه تزوجهما سيدها  
باذنها فان كانت بكرا بمعضة  
احتج لاذنها في سببها  
في أبيها والقياس في أمه  
المبعضه انه يزوجهما باذنها  
قريب المبعضه من النسب  
ثم معتقها وما أوهمه كلام  
البلقينى من اعتبار اذن  
مالك بعضها فغير صحيح اذلا  
تعلقه بوجه فيما يخص  
بعضها الحس وزوج  
الحاكم أمه كافر أسلمت  
باذنه والمنسوقة باذن  
الموقوف عليهم أي ان  
انصهر واوالم تزوج فيما يظهر لانه لا بد من اذن الموقوف عليه

وهي تسمى ويترك بينهما وبين أمة بيت المال بأن لا يذهب التصرف في هذه حتى بالبيع ونحوه بخلاف ذلك ويؤم غير واحد بأنه لا بد من إذن الموقوفة أيضا فليس ينظر بل لا يصح لأنها بالوقف لم تخرج عن حكم الملك الا في منع نحو البيع فبما فيها كالمستواة وهي لا يعتبر اذ من كذا هذه ( فان فقد المتي وعصبته زوج السلطان ) وهو هنا وفيما مر وبأن من شملها ولايته عاما كان أو خاصا كالقاضي والمتولي لعقود الانسكية أو هذا النكاح بخصوصه من هي حالة العقد يجعل ولايته ولو بجوازته وان كان اذنه له وهي ( ٢٥١ ) خارجة كإباني لا تخرج عنه بل لا يجوز

له ان يكتب بتزويجها ولا ينافي من خلاف الشارح انه يجوز للحاكم ان يكتب بما حكم به في غير محل ولا يشلان الولاية عليها لا تتعلق بالخطاب فلم يؤثر حضوره بخلافه ثم فان الحكم يتعلق بالمعنى فيكون حضوره ( وكذا زوج ) السلطان ( اذا عضل القرب أو المتيق ) أو عصبته اجماعا لكن بعد ثبوت العضل عنده بامتناعه منه أو سكوته بخضرتة بعد أمره به والخطاب والمرأة هاضرة أو وكلهما أو بنية عند تعززه أو تواريه نعم ان فسق بعضه لتكر رهنه مع عدم غلبة طاعته على معاصيه أو قلنا بما قاله جمع انه كبيرة زوج الابد والافلان العضل صغيرة وافتاء المصنف بانه كبيرة باجماع المسلمين مراده انه عند عدم تلك الغلبة في حكمها التصريح هو وغيره بانه صغيرة وحكايتهم لذلك وجهه ضعيف واللعواز كذلك لا غنى عنه بالسلطان وسيعلم مما يأتي انه تزوج أيضا عند غيبة الولي وأحوامه ونكاحه لمن هو وليها فقط وجنون بالغة فقدت الجبر وتزوال الولي أو

الله تعالى اذا اقتضت المصلحة تزويجها اه وأقره سم ( قوله وهو هنا ) الى قول المتن وانما يحصل في النهاية الا قوله أو قلنا بما قاله جمع انه كبيرة ( قوله كالتراضي الخ ) ويشمل ولايته بلادنا حيث هو قراها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية وأقره سم ( قوله من هي الخ ) مفعول زوج في المتن ( قوله وان كان الخ ) غاية كسابقه وقوله اذنه فاعل كان وقوله خارجة طرف مستقر خبره هي وضمير راجع لمحل ولايته عبارة النهاية بقرينة عن محل ولايته اه ( قوله كإباني ) أي عن قريب في السوادة ( قوله لا خارجة ) الى قوله وافتاء المصنف في المعنى الا قوله اجماعا وقوله أو وكلهما وقوله أو قلنا بما قاله جمع انه كبيرة ( قوله لا خارجة الخ ) عطف على قوله من هي الخ ( قوله بتزويجها ) أي الخارجة عن محل ولايته ( قوله في غير محل الخ ) في معنى الى كما هو ظاهر اه وشيذ ( قوله بامتناعه منه ) أي من التزويج متعلق بثبوت الخ وقوله بخضرتة وقوله بعد أمره وقوله والخطاب الخ تنارع فيها امتناعه وسكوته ( قوله أو بنية ) بالجر عطف على امتناعه ( قوله لتكر رهنه ) أي ثلاث مرات كما قاله الشيخان وهل المراد بالمرات الثلاث الانسكية أو بالنسبة الى عرض الحاكم ولوفى نكاح واحد قال في المهمات فيه نظر والوجه الثاني اه معنى ( قوله على معاصيه ) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل لانه مع غيره والالم يحج لتكر رهنه فأنمله وقد راد بجماعه مرات العضل سم وقوله لانه مع غيره محل تامل اذا مدار على ما ينقل الولاية الى الابد ولا فرق فيه بين ما ذكر وغيره واما قوله والالم يحج الخ فبأنه ان القصدي التمثيل لا الحصر اذا غرض يتعلق به فليتأمل اه سيد عمر ( قوله والا ) أي ان لم يفسق بعضه اه سم ولعل الاولى أي وان يتكرر رهنه أو غلب طاعته على معاصيه ( قوله بانه ) أي العضل ( قوله انه عند عدم تلك الغلبة ) أي مع تكر رهنه ( قوله وحكايتهم لذلك ) أي وحكايتهم لكون العضل كبيرة ( قوله وللجواز كذلك ) أي وحكايتهم أيضا جواز العضل وجهه ضعيف بقوله لا لا غنى عن الخ لتعليل للجواز الضعيف ( قوله انه تزوج ) أي الحاكم الى قوله حيث لا يتسمى في المعنى ( قوله عند غيبة الولي ) أي مسافة القصير معنى سم ( قوله وأحوامه الخ ) أي الولي ( قوله ونكاحه الخ ) عبارة المعنى وارا دته تزوج موليته ولا مساولة في الدرجة اه ( قوله أو حبسه ) أي ولوفى البلد في الصور الثلاث لانها بمنزلة العضل اه عش ( قوله حيث لا يقسم الخ ) أي بان انقطع خبره ولم يثبت موته اه عش ( قوله حله ) أي قول الجمع ( قوله مع ذلك ) أي الاجمال ( قوله فزوجه الخ ) ظاهره وان لم يبلغه الاذن ( قوله وان لم تعرفه الخ ) غاية ( قوله أو قالت الخ ) عطف على قوله اذنت الخ ( قوله أو مناصيب الشرع ) عطف على المضاف اليه ( قوله صح ) جواب لو ( قوله في الاخيرة ) هي قوله أو مناصيب الشرع اه عش ( قوله كل منهم ) أي على انفراد بلا اذن الباقي ولو قال واحد منهم لكان أو ضم ( قوله بنية اقتصتها الولاية )

بإذن الناظر عند المصلحة والكلام في الامة أما عبد بيت المال أو السجود والموقوف فيمنع تزويجه مطلقا اذ على الحاكم والناظر مراعاة المصلحة ولا مصلحة في تزويجه ما فيه من تعاق المؤن بكسبه ( قوله كالقاضي والمتولي لعقود الانسكية ) ويشمل ولاية القاضي بلادنا حيث هو قراها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي ( قوله وان كان اذنه الخ ) كذا شرع مر ( قوله على معاصيه ) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل ( قوله والا ) أي لم يفسق بعضه ( قوله وللجواز كذلك ) أي وجهه ضعيفا ( قوله وفقده ) لا يقال لا حاجة لذلك مع قوله عند غيبة الولي لان المراد نوازه أو حبسه ومنع الناس من الاجتماع به وفقده حيث لا يقسم ماله قال جمع وكذا لو كان له أقارب ولا يعلم أيهم أقرب اليها أو يتعين حله على ما اذا امتنعوا من الاذن لو احدث منهم بعد اذنه لمن هو الولي منهم مجبلا اذا كان الاذن يكفي مع ذلك ومن ثم لو اذنت لوليها من غير تعيين فزوجهها ولها ما طنا وان لم تعرفه ولا عرفها أو قالت اذنت لاحد أوليائها أو مناصيب الشرع صح وزوجه في الاخيرة كل منهم وتزويجه أعني القاضي أو نائبه بنية اقتصتها الولاية فلا يصح اذنه الحاكم غير مجمل

نعم ان اذنت له وهي في غير محل ولايته ثم زوجها وهي بمحل ولايته صح على الوجه ولا نظر الى ان اذنه لا يترتب عليه امره كالان ذلك ليس بشرط في صحة الاذن الا ترى الى صحة الاذن قبل الوقت والتحليل من الاحرام في الطابقي التيمم والنكاح واذنه لمن تزوج قبه أو ينكح من وليته بعد سنة ولم يشترى له الخمر بعد تحللها وانما يصح سماعه لبينة بحق أو تركه بخارج عمله لان السماع سبب للحكم فاعطى حكمه بخلاف الاذن هنا فانه ليس سببا للحكم بل لصحة مباشرة التزويج (٢٠٢) فكفى وجوده مطلقا وما تقر وعلم بالاولى انه لو اذنت له ثم خرجت لغير محل ولايته

ثم عادت ثم زوجها صح وتحلل الخمر وج منها أو منه لا يبطل الاذن وبالثانية صرح ابن العماد قال كمالو سمع البيهقي ثم خرج لغير محل ولايته ثم عادت ثم زوجها ومثله الاولى على الوجه وان نظرت فيها الزركشي كالاذن في وزعم ان زوجها وعودها كالأذن له ثم عزل ثم ولي ليس بصحيح لان خروجها عن محل ولايته لا يقتضي وصفه بالعزل بل بعدم الولاية عليها بينهما فرق ظاهر كأن خروجها لغير محل ولايته لا يقتضي ذلك بل عدم الولاية عليها فالمسئلان على حد سواء كما هو واضح ولوز وجهها هو والولى الغائب في وقت واحد بالبينة فقدم الولي ولو قدم وقال كنت زوجتها قبل الحاكم لم يقبل على ما يأتي ولو ثبت رجوع العاض قبل تزويجه بان بطلانه (وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كتم) ولو عنيينا وسحبوا بالباء وقد خطبها وعنته ولو بالنوع بان خطبها كتمها فدعت الى أحدهم أو ظهرت حاجة

كما صححه الامام في باب القضاء وهو المعتمد اه نهية عبارة المغنى وهل السلطان تزوج بالولاية العامة والنيابة الشرعية وجهان حكاهما الامام ومن قوائد الخلاف انه لو اراد القاضي نكاح من غاب عنها ولم لها ان قلنا بالولاية تزوجها له أحد نوابه أو فاض آخر أو بالنيابة لم يجز ذلك وانه لو كان لها وليان والاقر ب غائب ان قلنا بالولاية قدم عليه الحاضر أو بالنيابة فلا وفتى البغوى بالاول وكلام القاضي وغيره يقتضيه وصحح الامام في باب القضاء فيما اذا زوج لغيره نيابة اقتضت الولاية وهذا الوجه اه (قوله نعم ان اذنت له الخ) هذا الاستدراك مكررم مع ما مر آنفا اه رشيدى (قوله وهي في غير محل ولايته) أى وهو أيضا في غير محل ولاية أخذ من قوله الا ترى وانما يصح الخ اه عش (قوله لان ذلك) أى ترتيب الانحرال (قوله في الطلب الخ) وقوله النكاح نشر على ترتيب اللف (قوله واذنه) أى والى صحته اذن الشخص (قوله وانما يصح الخ) ينبغي ان يتأمل فانه لا يتخلل عن خفاء فان مجرد كون ذلك سببا للحكم وهذا سببا لصحة المباشرة لا يظهر منه فرق بالكليات يقال يجب الفورية في ذلك دون هذا لأنه ممنوع وسيصرح آنفا بخلافه اه سيد عمر أى في قوله كما لو سمع البيهقي الخ (قوله وجوده) أى اذنه أو قوله مطلقا أى في محل ولايته أم لا (قوله وبالثانية) أى صورة تحلل الخمر وج من قوله قال كمالو سمع الخ أى قياسا على ما لو سمع الخ اه نهية (قوله ومثلهما) أى الثانية وقوله الاولى أى صورة تحلل الخمر وج منها (قوله ولوز وجهها والولى الخ) أى لشخصين بعد اذنه الكل من الحاكم والولى اه عش (قوله بالبينة) يعنى وثبت اتحاد الوقت بالبينة (قوله لم يقبل) أى الابينة اه سم عبارة عش أى حيث لم يصدره الزوجان والاقبل فيما يظهر أخذ ما ياتي في الفصل الا ترى من قوله ولوز وجع الابعد فادعى الاقرب الخ اه (قوله قبل تزويجه) أى الحاكم (قول المتن عاقلة الخ) أى ولو سقطة نهية ومعنى (قوله ولو عنيينا) الى المتن في المغنى الا قوله ولو بالنوع الى قوله وأظهرت والى الفصل في النهاية الا قوله قال الاذرى الى اما غير المحبرة (قوله ومحبوبا) الواو يعنى أو كما عبر به النهاية والمغنى (قوله بالباء) احتراز عن المجنون بالنون (قوله وأظهرت الخ) عطف على دعت عاقلة الخ (قول المتن وامتنع) أى الولي من التزويج اه مغنى (قوله ولو لنقص المهر الخ) عبارة المغنى وليس له الامتناع لنقص المهر أو لكونه من غير نقد البلد اذا رضى بذلك لان المهر محض حقها اه (قوله في الكماله) أى العاقلة الباسغة ومفهومه ان نقص المهر عذر في المجنونة مطلقا ولو فصل فيها بالمصلحة وعدم علمه بيبعد فليراجع (قوله الامن هو أ كفا الخ) أى ولم يوجد بالفعل أخذ ما ياتي في المتن (قوله أو هو الخ) وقوله أو حلفت الخ كل منهما عطف على قوله لا تزوج الخ (قوله لهذا الزوج) تنازع فيه لا تزوجها وحلها (قوله وذلك لوجوب اجابتها) تعليل لما في المتن فقط ولو قال لوجوب تزويجها الخ لشل المجنونة أيضا (قوله لا جبار الخ) أى وان لم يهدده بغيره أو لم يغلب على الظن تحقيق ما هدد به وقد يشكك عدم الحث هنا مع اجبار الحاكم بما ياتي له بعد قول المصنف ولا يقع طلاق مكره من قوله أو بحق حيث تأمل اه عش (قوله ان امتناعه) أى الولي (قوله من خلافه) أى من الخلاف في نكاح التحليل (قوله لفقد العضل) لانه بامتناعه لا بعد اعضاله اه مغنى (قوله تقر بذلك البحث) غيبة نسافة القصر والفقد اعم (قوله على الوجه) اتي به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولو قدم الخ) كذا شرح مر (قوله لم يقبل) الابينة (قوله وقضية كلامه الخ) كذا شرح مر

بجنونة للنكاح (وامتنع) ولو لنقص المهر في الكماله أو قال لا تزوج الامن هو أ كفا منه أو هو أخوها من الرضاع أو وهذا حلفت بالباء الا ترى الى لا تزوجها أو مذهب لا يرى حايها هذا لزوج وذلك لوجوب اجابتها حينئذ كاطعام المضطر ولا نظر لافتراره بالرضاع ولا خلفه ولا مذهبه لانه اذا زوج لا جبار الخ كما لم يات ولم يحث نعم بحث بعضهم ان امتناعهم من نكاح التحليل خروجهم من خلافه أو لوقته دليل التحريم عنده لا ثم به بل يشاب على قصده قال الاذرى وفي تزويج الحاكم حينئذ نظر لفقد العضل اه وقضية كلامه تقر بذلك البحث وأقره غيره وليس بواضح بل الوجه مدلل عليه اطلاقهم انه حيث وجدت الكفاية

لم يعذر (ولو عينت) بحجة (كقوله أو أراد الاب) أو الجدل الجبر كقوله (غيره فله ذلك) (٢٥٣) وان كان معينا يندل أكثر من مهر المثل

(في الاصح) لانه اكمل  
نظرهما والاني يلزمه  
اجابتهما اعفاهما واختاره  
السبكي وغيره قال الاذري  
ويظهر الجزم به ان زاد  
معينا بنحو حسن أو مال  
أما غير المجبرة فيتعين  
معينها قطعاً لتوقف نكاحها  
على اذنها \* (تنبيه) \*  
لابايم باطناً بعرض المانع  
يحل بالكفاءة علمه منه  
باطناً ولم يمكنه اثباته

\* (فصل) في موانع ولاية  
النكاح \* (لا ولاية لرقيق)  
كله أو بعضه وان قل لنقصه  
نعم له خلافاً لقنارى البغوى  
تزوج أمه ما كها ببعضه  
الحري بناء على الاصح ان  
السيد تزوج بالملك لا بالولاية  
وكالمالك بالاذن بل  
أولى لانه تام الملك (وصي  
ومجنون) لنقصهما أيضاً  
وان تقطع الجنون تغليباً  
لزمه المقتضى لاسباب العبارة  
فيزوج الابن منه فقط  
ولا تنتظر افاقته ثم بحث  
الاذري انه لو قل جداً كيوم  
في سنة انتظرت كالانعام قال  
الامام ولو قصر زمن الافاقة  
جدا فهو كالعدم أي من  
حيث عدم انتظاره لامن  
حيث عدم نكاحه  
فيه لو وقع ويشترط بعد  
افاقته صفاته من أن لا يخل  
يحملة على حد في الخاق كما  
أفهمه قوله ويحل (النظر)  
وان قل وبحث الاذري

وهذا البحث ظاهر اه معني (قوله لم يعذر) أي الولي فيحكم بعضه وان لم يأم وزوج الحاكم اه ع  
(قوله بحجة) الى التنبية في المعنى الا قوله قال الاذري الى اما غير المجبرة (قوله لا يام) ظاهره الولي مطلقاً وقال  
عش أي غير المجبر اه ولم يظهر لي وجهه (قوله يخل بالكفاءة) وفي زائد الروضة لو طلبت التزوج برجل  
وادعت كفاءته وأنكر الولي رفع للقاضي فان ثبتت كفاءته ألزمه تزويجه فان امتنع زوجه به وان لم يثبت  
فلا اه معني

\* (فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله في موانع ولاية النكاح) أي وما يتبعها كزوج السلطان عند  
غيبة الولي أو أحوامه اه عش (قوله كاه) الى قوله ولم ينتظر في النهاية والى قول المتن ومتى كان في المعنى الا  
قوله وكالمالك بالاذن بل الولي وقوله نعم بحث الاذري أنه وقوله لامن حيث الى ويشترط وقوله وان قل الى  
المن وقوله وعليه فسيأتي الى وأما محجور عليه (قوله كاه) عبارة المعنى فن أو مدبر أو مكاتب أو بعض  
اه (قوله أو بعضه) كان وجه دخول البعض جعل الرقيق صفة مشبهة فيصير بمعنى ذي رق سواء أظلم بكاه  
أو ببعضه أو جعله بمعنى مرقوق ويكون حينئذ من الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل اه سيدع (قوله  
لنقصه) لتعليل للمتن (قوله نعم له) أي للمبعض وهذا الاستدلال صوري اه عش (قوله وكالمالك) عطف  
على قوله بناء على الخ والكاف للقياس (قوله بالاذن) أي من سيده اه سم فلما خالف وفعل لم يصح النكاح ثم لو  
وطئ الزوج مع طنه النكاح فلا حد للشبهة ويجب مهر المثل وهل الحكم كذلك مع علم الفساد أم لا فيه نظر  
والاقرب أنه كذلك ان قال بعض الأئمة بجوازه اه عش (قوله أيضاً) أي كالرقيق (قوله وان تقطع  
الجنون الخ) ليس المراد أنه لا ولاية له حتى في زمن الافاقة بل معناه أن الابعد بزواج في زمن الجنون ولا يجب  
انتظار الافاقته أما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه اه سم عبارة الرشيدى أي لا يزوج في زمنه وان  
أوهمت علمه أنه لا تزوج حتى في زمن الافاقة اه وعبارة السيد عمر قديقال لا تغليب لأن الولاية في زمن  
الافاقته وفي زمن الجنون لا بعد اه (قوله فقط) أي دون زمن الافاقة فلا تزوج الابعد فيه بل بزواج  
الاقرب المقتطع الجنون (قوله أنه لو قل) أي زمن الجنون (قوله انتظرت) أي الافاقة كالانعام جزم به المعنى  
والنهاية (قوله ولو قصر زمن الافاقة الخ) أي كيوم في سنة اه عش (قوله أي من حيث عدم الخ) على  
هذا يساوى هذا القسم ما تقدم أو لا إلا أن ياتزم هنا صحة تزويج الابعد من الافاقة أيضاً وفيه نظر سم وقد  
يقال المراد بقصر الزمن جدا عدم اتساعه للعقد والنظر في الاكفاء والمصالح وهذا هو جدي مستقل بقوله الامام  
وفي حاشية المحلى لامن عبد الحق بعد ذكرها أي فتر ويجوز فيها غير صحيح وتزوج الابعد صحيح اه وتوجيهه ظاهر  
بعد فرض أن مراد الامام بالقصر جدا ما قدمناه اه سيدع وقوله توجيه مستقل أي غير توجيه الشارح  
(قوله لامن حيث عدم الخ) أي ولامن حيث صحة تزويج الابعد فيلو وقع فلا يصح تزويج الابعد في زمن الافاقة  
اه عش (قوله انكاحه) أي الاقرب (قوله وبحث الاذري) مبتدأ خبره قوله يتعين الخ (قول المتن بهرم)  
هو كبر السن وقوله أو يخل بتحريرك الموحدة واسكانها هو فساد في العقل اه معني (قوله أو باسقام شغلته  
الخ) هل لها ضابط من حيث الزمن أو لا ينبغي أن تراجع اذ القول بان كل مرض يمنع عن اختيار الاكفاء وان  
قل زمنه مشكل اه سيدع (قوله والمانع) يعني من شغلته الاسقام سيدع ومعني (قوله لا حد له الخ)

\* (فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله وكالمالك بالاذن) أي من سيده (قوله وان تقطع الجنون)  
ليس المراد انه لا ولاية له حتى في زمن الافاقة بل معناه ان الابعد بزواج في زمن الجنون ولا يجب انتظار الافاقة  
وأما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه ولهذا عبر في الروض بقوله وذى جنون في حاله ولو تقطع انتهى وعبر  
الشارح بقوله الا في تزويج الابعد منه فقط انتهى (قوله أي من حيث عدم انتظاره الخ) على هذا  
يساوى هذا القسم ما تقدم أو لا إلا أن ياتزم هنا صحة تزويج الابعد من الافاقة أيضاً وفيه نظر (قوله وبحث  
الاذري الخ) كذا شرح م

خلافه يتعين حله على نوع لا يؤثر في النظر في الاكفاء والمصالح (بهرم) أو يخل أصلي أو طاري أو باسقام شغلته عن اختيار الاكفاء ولم ينتظر  
فوال مانعه لانه لا حد له يعرفه الخبراء بخلاف الانعام ولم يزوج القاضي كالعائبات



لثقة أهله اذ لوز وج في حال غيبته مع بخلاف هذا (وكذا المحجور عليه بسفه) لباوغه غير رشيد مطلقاً أو يتعدى به بعد رشده ويحجر عليه (على المذهب) لأنه لا يلي أمر نفسه فغيره أولى ويصح توكيل هذا والقن في قبول النكاح دون إيجابه أما اذ لم يحجر عليه قبل كإباحتها الرافعي وهو ظاهر نص الام وإن صح جمع خلافه وعليه قسمي الفرق بين محجة تصرفه وعدم ولايته وأما المحجور عليه بفلس فيل لأنه كامل وانما الحجر عليه لحق الغير (ومتي كان) المعتق أو (الأقرب) (٢٥٤) من عصبه النسب أو الولاء عمتصفاً (ببعض هذه الصفات فالولاية) في الأولى لا قرب عصابات

المعتق كالارث وفي الثانية (للابعد) نسباً فاولاً فلو اعتق أمه ومات عن ابن صغير وأب أو أخ كبير زوج الأب أو الأخ لا الحاكم على المنقول المنة دون نقل عن نص وجمع متقدمين ان الحاكم هو الذي زوج وازتره الاذرى وأتمه جمع متأخرون وقسول الباقي الظاهر والاحتياط ان الحاكم زوج يعارضه قوله في المسئلة نصوص تدل على ان الابعد هو الذي تزوج وهو الصواب اه وذلك لان الاقرب حينئذ كالعدم ولا جاع أهمل السير على انه صلى الله عليه وسلم وزوجه وكيله عروبن أمة أم حبيبة بالجيشة من ابن عم أبيها خالد بن سعيد ابن العاص أو عثمان بن عفان لكفر أبيهما أبي سفيان رضي الله عنهم ويقاس بالكفر ساثر الموانع السابقة والآتية والتأويل كان ينبغي تأخير هذا عن كلها ومتى زال المانع عادت الولاية (والأنعماء) والسكر بالاعتد (ان كان لا يدوم غالباً) يعني بان قل جداً (انتظر افاقته) فطاع القرب بزواله كالنوم (وان

محل تأمل اه سيد عمر (قوله لبقاء أهليته) أي الغائب اه سم (قوله اذ لوز وج الخ) أي الغائب وقوله بخلاف هذا أي من شغلته لا مقام فلا يصح تزويجه في حال ستمه (قوله لباوغه) الى قول المتن وقيل في النهاية الاقوله وعليه قوله وأما محجور عليه (قوله لباوغه) الانسب لباوغه عبارة النهاية والمعنى بان باغ غير رشيداً أو بذراً في ماله بعد رشده ثم حجر عليه اه وهي أحسن (قوله غير رشيد) أي في ماله أو ما من بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل في الفاسق وسأيت حكمه اه عش (قوله مطلقاً) أي حجر عليه أولاً اه سم (قوله وحجر الخ) لعله بصيغة المصدر عطف على تذييره (قوله أما اذ لم يحجر عليه) بان بلغ رشيداً ثم بذراً ولم يحجر عليه والمراد بباوغه رشيداً أن عضه له بعد باوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي الرشيد وتقتضي العادة برشده من مضى عليه ذلك من غير تعاطي ما ينافي لا مجرد كونه لم يتعاط منافياً وقت البساوغ بخصوصه اه عش (قوله وهو ظاهر نص الام) ومقتضى كلام المصنف هنا كالموضع وهو المعتمد في غاية ومعنى (قوله وعليه) أي الخلف اه سم (قوله بفلس) أو مرض اه معنى (قوله المعتق أو الأقرب) قد يقال الأقرب يشمل المعتق فلا حاجة لتقديره فليتأمل اه سيد عمر (قوله في الآية) أي في صورة اتصاف المعتق بذلك وقوله وفي الثانية أي في صورة اتصاف الأقرب بذلك (قوله نسباً فاولاً) الى قول المتن وقيل في المعنى الاقوله ولا جاع أهل السير واليقاس (قوله عن نص) أي للسافق ولعل تنكيره لكون المشهور عنه من خلافه اه عش (قوله والاحتياط ان الحاكم الخ) عجيب بل الاحتياط أن زوج الحاكم باذن الابعد وبالعكس اه سيد عمر (قوله يعارضه قوله) أي البلقيني خبر وقول البلقيني الخ وقوله في المسئلة خبر مقدم لقوله نصوص الخ والجمله بدل من قوله (قوله وذلك الخ) راجع الى المتن (قوله لان الاقرب) وكان الاوفق لما سبقه أن يزيداً والمعتق (قوله حينئذ) أي حين اتصف ببعض الصفات المذكورة (قوله ولا جاع الخ) قد يتوقف في هذا الاستدلال لما تقدم من أن نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يتوقف على ولي اه سيد عمر (قوله تأخير هذا) أي قوله ومتى كان الخ (قوله عن كلها) عبارة المغنى عن ذكر كفر الفسق واختلاف الدين ليعود اليهما أيضاً اه (قوله ومتى زال المانع) أي تحقق زواله وينبغي أن يعتبر في زوال التبذير بحسن تصرفه مدة يغلب على الظن زواله اه عش (قوله عادت الولاية) ولوز وج الابعد فادعى الأقرب بأنه زوج بعد ناهله قال الماوردي فلا اعتبار بما أيا لا بعدد الأقرب والرجوع فيه الى قول الزوسي لان العقد له ما فلا يقبل فيه قول غيره وما جزم أي الماوردي فيما لوز وجها بعد ناهله الأقرب بعدم الصحة سواء علم ذلك أو لم يعلمه نهاية ومعنى (قول المتن والأنعماء) قال الامام ومن جملة ذلك الصرع اه مر اه عش (قول المتن أياًما) عبارة النهاية والمغنى بوماً أو بومين أو أياًما اه (قوله زوجها السلطان الخ) عبارة النهاية والمعنى فظاهر كلامه ما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً للمتولى اه (قوله وقضية صنيعة الخ) أفاد الشارح أن الغاية ثلاثون أو هم كلامه الزيادة اذهي أقل الكثير وأكثر القليل وقد أضاف الصرع بها (قوله لبقاء أهليته) أي الغائب (قوله مطلقاً) أي حجر عليه أولاً (قوله فيلى كإباحتها الخ) اعتمده مر (قوله وعليه) أي على الخلاف (قوله في المتن أياًما) أي ما لم ترد على ثلاثة أيام والام ينتظر وانتقلت الولاية للابعد مر (قوله لكن ظاهر كلام الشيخين الخ) اعتمد ذلك مر واعلم انه قد يفهم من المتن جريان القول الاول في اليوم واليومين بالاولى ولا يفهم جريان الثاني بالاولى

كان يردم أياًما انتظر) أيضاً لكن على الاصح لان من شأنه ان قرب ب الزوال كالنوم نعم ان دعت حاجتها الى النكاح زوجها احكاماً السلطان على مقاله المتولى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين خلافه (وقيل تنتقل الولاية للابعد) كالجنون وقضية قوله أياًما أن اليوم واليومين من القسم الاوّل والذي في الروضة حكاية الخلاف فهما أيضاً وقضية صنيعة انتظاره وان دام شهر واستبعد جمع وادعوا ان المعتمد ما أفاده كلام الامام انه متى كان دون يومين انتظار والزوج الحاكم كالغائب بل أولى لصحة عبارة الغائب (ولا يقدح) ان لم يكن له كتاب أو إشارة مفهومة

والأزواج الأبعد ومن جهة تزويجهما بالكتابة مع ما فيه فراجعوه ولا العمی فی الاصح (٢٥٥) لقد رتبه علی البحث عن الاكفاء

وتعذر شهادته انما هو لتعذر تحمله والانتهى مقبولة منه في مواضع تأتي ثم لا يجوز لقاض تفويض ولاية العقود اليه لانها لو عمن ولاية القضاء ويظهر ان العقد الواحد كذلك وعلم مما مر ان عقده بغير معين لا يشبه كسرايه معين أو يبعه له (ولا ولاية لفاسق) غير الامام الاعظم (على المذهب) للحديث الصحيح لانكاح الابوي مرشداً أي عدل عاقل فبزوج الأبعد واختار اكثر من أخرى الاصحاح انه يلى والغزالي انه لو كان بحيث لو سلمها انتقلت لحاكم فاسق لا ينزل ولي والا فلا لان الفسق عم واستحسنه في الروضة وقال ينبغي العمل به وبه أفتى ابن الصلاح وقواه السبكي وقال لا ادعى لي منذ سنين أفتى بجهة تزويج القريب الفاسق واختاره جمع آخرون لانهم الفسق وأطالوا في الانتصار له حتى قال الغزالي من أبطله حكم على أهل العصر كلهم الامن شذبا منهم أولاد حرام اه وهو عجيب لان غايته أنهم من وطع شبهة وهو لا يوصف بحرمة كل فصول العبارة حكم عليهم بانهم ليسوا أولاد حل ويؤيد ما قاله أولا انه حكى قول للشافعي انه ينعقد بشهادة فاسقين لان الفسق اذا دعى في ناحية

أحكاما كثيرة ولم يغتفر ما زاد عليها ما ية ومقتضى قوله أن الغاية ثلاثة أنه اذا جازها انتقلت الولاية للأبعد فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحشى صرح بنقل ذلك عنه عبارة قول المصنف أي ما لم يزد على ثلاثة والام تنتظر وانتقلت الولاية للأبعد من انتهى اه سيد عبارة ع ش قوله أفاد الشارح الخ معتمد وقوله ان الغاية ثلاثة أي فتنقل بعد الثلاثة للأبعد وقوله ولم يغتفر ما زاد عليها هذا ظاهر في ان المدة ان لم يزد على ثلاثة انتظرت فالثلاثة ملحقه بما دونها وفي كلام جج انه متى زاد على يومين لم ينتظر وفي سم على منهج وتنقل من أول المدة حيث أخبر أهل الخبرة انه يزيد على الثلاثة اه وقوله أهل الخبرة الاقرب ولو واحد اثم لو زوج الأبعد اعتمد ا على قول أهل الخبرة فزال المانع قبل مضى الثلاثة بان بطلانه قياسا على ما لو زوج الحاكم لغيره الاقرب فبان عدمها اه (قوله والأزواج الخ) شامل ليومين وثلاثة أيام وهو خلاف المتن وشرحه كالحل والنهاية والمغنى كما مر (قوله الخبرس) الى قول المتن ولا ية في النهاية الاقوله ويظهر ان العقد الواحد كذلك (قوله ومن) أي في شرح ولا يصح اللفظ التزويج أو الانكاح عبارة المغنى وبجيء خلاف الاعى في الاخرس المقهم لغيره مراده بالاشارة التي لا يختص بفهمها الفطنون ولا يبانه اذا كان كاتباً تكون الولاية له فيوكل من زوج موليته أو بزوج وجه وهذا مراد الرضا عنه سوى بين الاشارة المفهمة والكتابة وأسقطها أي الكتابة ابن المقرئ نظرا الى تزويجه الى ولايته ولا يرب انه لا تزويج بها لانها كناية اه وكذا في سم عن شرح الروض (قوله مع ما فيه الخ) حاصله انه ينعقد نكاح الاخرس بالاشارة التي لا يختص بفهمها الفطنون وكذا بكتابتها وشارته التي يختص بفهمها الفطنون اذا تعذر نو كيلة لا يضطراره حينئذ فتستثنى من عدم صحة النكاح بالكتابة كذلك (قوله وتعذر شهادته) أي في النكاح (قوله مما مر) أي في البيع اه كردى (قوله ان عقده) أي الاعى (قوله بغير معين) أي كان قالز وجئت هذه الدراهم بخلاف ما لو قالز زوجته بكذا في ذمتك أو أطلق فيصح ثم ان كان له ولاية المال وكل من يقبضه والا وكنت هي اه ع ش (قوله لا يشبهه) أي ذلك المعين بل يشبه مهر المثل اه ع ش (قول المتن لفاسق) مجبرا كان أو لافسق يشرب الخمر أو لا أعلن بفسقه أو لا نهاية ومغنى (قوله للحديث) الى قوله وقواه السبكي في النهاية والمغنى الاقوله وقيل عاقل وقوله لا ينزل انه يلى وبه قال مالك وأبو حنيفة اه مغنى (قوله والغزالي اه الخ) والمعتمد ما اقتضاه اطلاق المتن نهاية ومغنى ومنهج وزبادى (قوله لا ينزل) صفة فاسق اه كردى (قوله ولي) جواب لو والضمير للقريب الفاسق (قوله لان الفسق الخ) عبارة النهاية والمغنى قال أي الغزالي ولا سبيل الى الفتوى بغيره اذا الفسق عم العباد والبلاد اه (قوله واستحسنه) أي ما اختاره الغزالي (قوله وقواه السبكي) وقال لا ادعى ليس هذا أي ما اختاره الغزالي مخالفا للمشهور وعن العراقيين والنص والحديث بل ذلك عند وجود الحاكم المرضى العالم الاهل واما غيره من الجهلة والفساق فكالعدم كما صرح به الاثني في الودعة وغيرها انتهى اه مغنى (قوله واختاره) أي بجهة تزويج القريب الخ (قوله وهو) أي ما قاله الغزالي آخر (قوله لان غايته) أي ابطال تزويج القريب الفاسق أي غاية ما يلزم الحكم ببطلانه (قوله ما قاله) أي الغزالي أولا أي قوله انه لو كان بحيث الخ (قوله انه) أي الشأن حكى الخ ناعل يؤيد وقوله قول للشافعي نائب فاعل حكى وقوله انه أي النكاح ينعقد الخ بدل من قول الخ (قوله وامتنع النكاح) أي وقتلنا بامتناع النكاح بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) أي فذل الشاهد الفاسق حين عوم الفسق القريب الفاسق (قوله اما الامام الاعظم الخ) محتمر وقوله غير الامام الاعظم ثم هو الى قوله قال جمع في المغنى والى المتن في النهاية

(قوله ومن) أي في شرح قوله ولا يصح اللفظ التزويج أو الانكاح وفي شرح الروض هنا وذكر الاصل مع الاشارة للكتابة فقال في تصحيحه ان للاعى ان يتزوج ويجرى الخلاف في ولاية الاخرس الذي له كتابة أو اشارة مفهمة ولا ينافى اعتبارها لترك المصنف لها لانه اعتبرها في ولايته لا في تزويجه ولا يرب انه اذا كان كاتباً تكون الولاية له فيوكل بها من زوج والمصنف نظر الى تزويجه الى ولايته ولا يرب انه

وامتنع النكاح انقطع النسل المقصود بقاؤه فكذا هذا وكذا جازا كل الميتة للمضطر لبقائه فكذا هذا البقاء النسل أما الامام الاعظم فلا ينزل بالفسق

الاقوله قال جمع الى والصبي (قوله فيزوج بناته) لو كن ابكارا هل يجبرهن لانه أب جازل التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر ومال مر الى الاول اه سم لكن مقتضى قوله ان لم يكن لهن ولي خاص الثاني وذلك لانه اشترط في تزويجه فقد القريب العدل بان لا يكون لها أخ ونحوه فتخص تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الاجبار بل عدمه اه عش عبارة الجبري المعتد انه لا يكون مجبرا فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة الا بذنها اه (قوله بالولاية العامة) متعلق بالمستثنين اه رشدي (قوله زوج حالا) أي وان لم يشرع في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت شروط التوبة بان يعزم عزما مصهما على رد المظالم اه عش (قوله وبينهما واسطة) فان العدالة ملكة تحصل على ملازمة التقوى والصبي اذا بلغ ولم يحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فاسق اه مغني (قوله ولذا) أي لان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله المستور الخ) وأصحاب الحرف الدنيئة يولون كارجح في الروضة القطع به محلي ونهاية مغني (قوله والصبي الخ) عطف على المستور (قوله ولم يصدر منهما) مقسوق أي فهم ممن تلك الواسطة لا يتصفان بفسق ولا عدالة قاله الزركشي وقال الاستاذ في كثره وفيه نظر ظاهر ومناينة لا طلاقهم فالصواب انهما بوصفان بالعدالة اه وماقاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه اه سم (قوله الاصل) أي قوله أو اوليه السفية في المغني الا قوله وهذا الى المتن وقوله أو الولي وقوله أو تختاره والى قول المتن ولو غاب في النهاية الا قوله أو الولي وقوله أو تختاره وقوله وان يرجع الى المتن (قوله الاصل) أما المرتد فلا يلي مطلقا لا على مسلمة ولا مرتدة ولا غيرهما لا يقطع الموالاة بينهما وبين غيره ولا يزوج أمته بملك كالا يزوج مغني ونهاية قال عش قوله فلا يلي مطلقا أي حتى لو زوج أمته أو موليته في الردة ثم أسلم لم يبين صحته بل هو محكوم بطلانه لان النكاح لا يقبل الوقف وقوله كالا يزوج أي لكونه لا يبق اه (قوله وهذا) أي تعبئره بغير الفاسق الخ (قوله بعدل) الانسب لسا بقه بالعدل اه س د عر (قوله لما تقرر الخ) أي من ان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواء) كان الزوج مسلما الخ) لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بجهنم وان صدر من قاضيه نهاية ومغني وشرح الروض (قوله لا المسلمة) أي لا يلي الكافر المسلمة ولو كانت عتيقة كافر مغني ونهاية (قوله ولا المسلم الكافرة) أي ولو كانت عتيقة مسلمة أخذت مأمرا نفيا (قوله الا الامام الخ) عبارة النهاية نعم لولي السيد تزويج أمته الكافرة كالسيد لا حتى بيانه وللقاضى تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص اه وعبارة سم في الروض وشرحه السيد مسلم فله ان يزوج أمته الكافرة أو وليه أي السيد ذكر امطلقا وأنتى مسلمة فلا ولاية ان يزوج أمته الكافرة أو قاض الخ ووجه قوله مطلقا الخ ان الذكرا

لا يزوجه ما انتهى (قوله فيزوج بناته) لو كن ابكارا هل يجبرهن لانه أب جازل التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر ومال مر الاول (قوله ان لم يكن لهن ولي خاص) أي والاقدم عليه لتقديم الخاص على الامام (قوله ولو تاب الفاسق توبة صحته تزوج حالا) قال الزركشي فبين العدالة والفسق واسطة ومثل هذا بالصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مقسوق فقال ليسا بفاسقين لعدم صدور مقسوق ولا عدلين لعدم حصول الملكة وقال لا تحصل عدالة الكافر لا بعد الاختبار قال الاستاذ في كثره وفي ذلك نظر ظاهر ومناينة لا طلاقهم فالصواب ان الصبي اذا بلغ رشدا والكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مقسوق بوصفان بالعدالة انتهى وماقاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه (قوله والصبي) عطف على المستور وأصحاب الحرف يولون كارجح في الروضة القطع به شرح مر (قوله وان لم يحصل له مملكة الخ) فيه اشعار باعتبار هذه الملكة في العدالة وابتغاء العدالة عن الصبي والكافر اذا بلغ الاول واسلم الثاني كما ذكر وانه لا تصح شهادتهما لا انتفاء تلك الملكة وهو غريب فليراجع ثم رأيت ما ذكره الاستاذ في كثره (قوله الاصل) خرج المرتد فلا يلي بحال شرح مر (قوله لما تقرر) أي من أن الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواء) كان الزوج مسلما أم ذميا (لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بجهنم وان صدر من قاضيه شرح مر (قوله ولا المسلم الكافرة الخ) في الروض

فيزوج بناته ان لم يكن لهن ولي خاص وبنات غيره بالولاية العامة وان فسق تغنيما لشأنه ولو تاب الفاسق توبة صحته تزوج حالا لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدالة قال جمع اتفاقا واعتراض والصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منهما مقسوق وان لم يحصل لهما مملكة تحصلهما الا أن على ملازمة التقوى (ويلى الكافر) الاصل الى غير الفاسق في دينه هذا أولى من تعبير كثيرين بعدل في دينه لما تقرر في المسلم فهو أولى (الكافرة) وان اختلف دينهما سواء كان الزوج مسلما أم ذميا وهي مجبرة أو غير مجبرة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض لا المسلمة اجنابا ولا المسلم الكافرة الا الامام وثابته فانه

كان له تزويج أمته مسلماً كان أو كافراً قام وليه مقامه في ذلك بخلاف الابن فانما لا تزوج فيقيد تزويج الولي بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة مراًه (قوله من لا ولي لها) لفقده أو عضله أو غيبته اه ع ش (قوله والمعاهد) عبارة النهاية والمغنى المستأن اه (قوله ونزوح نصراني الخ) وللمسلم توكيل نصراني ويجوز في قبول نصرانية لانهم ما يقبلان نكاحها لا ينسبهم ما لا في نكاح مسلمة إذا لم يجوز لها نكاحها بحال بخلاف توكيلها في طلاقها لانه يجوز لهما طلاقها في تصور بان أسلت كافرة بعد النكاح فطلعتها وزوجها ثم أسلم في العدة فان لم يسلم فيها تبين بينونتها منه بأساً لها ولا طلاق والنصراني ونحوه توكيل مسلم في نكاح كتابية لا يجوز سببه ونحوها أي كالوثنية وعابدة الشمس أو القمر لان المسلم لا ينكحها بحال والمعسر توكيل وسري في نكاح أمته لانه أهل نكاحها في الجملة وان لم يمكنه حالاً لغنى فيه نهاية ومغنى (قوله وصورته) عبارة النهاية والمغنى وصورته ولاية النصراني على اليهودية أن يتزوج نصراني الخ (قوله أو تختاره) لا ينبغي أنها إذا اختارته فلا تخالف بينهما فليس مما نحن فيه اه سيد عر أي ولذا أسقطته النهاية والمغنى كما مر (قول المتن واحرام أحد العاقدین الخ) شامل كل محرم حتى الامام والقاضي وفيهما وجهان يصح لقوة ولايتهما اه مغنى (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدین اه سم (قوله وألزوج) عبارة المغنى قال الأذرى كان ينبغي أو أحد الزوجين فان الظاهر انه لو أحرم الصبي باذن وليه الحلال أو العبد باذن سيده الحلال لكانت على ابنه أو عبده جبراً حيث نواه أو باذن سابق لم يصح كذا ذكره في الروضة اه (قوله وألزوج أو الولي) لعل الأولى اسقاطه ليظهر الاستدراك الآتي في المتن (قوله الغير العاقد) أي بان عقده وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي اه سم عبارة السيد عر صفة للولي والزوج ووجه الافراد ظاهر اه أي كون العطف باو (قوله أو باحد النسكين) أو بهما اه سيد عر (قول المتن يمنع صحة النكاح) ولا حد في الوطاء هنا بخلافه في نكاح مرتدة أو معتدة اه غيباه قال ع ش ولعل الفرقان في صحة نكاح المحرم خلافاً ولا كذلك المرتدة والمعتدة اه عبارة الرشيدى قوله هنا يعني فيما لو نكحها وهو محرم أي لما في صحة نكاحها من الخلاف اه (قوله واذنه) عطف على النكاح والضمير راجع لقوله أو الولي المراد به ما يشمل السيد (قوله واذنه الخ) ظاهره بطلان الاذن وان لم يقبل فيه حال الاحرام وهو قضية الفرق الآتي اه سم (قوله فيه) أي النكاح عبارة المغنى وكلا يصح نكاح المحرم لا يصح اذنه بعده الحلال في النكاح ولا اذن المحرمة بعدها فيه في الأصح في المجموع اه (قوله في فرق الخ) أقول برده على هذا الفرقان التوكيل قد يصح مع ان منشأ الولاية كالموكل والولي المحرم حلالا لزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الاحرام اه سم عبارة ع ش برده على هذا صحة اذن المرأة لقها الا ان يقال منشأ ذلك الملك دون هذا وفيه نظر لان الرقيق انما يمنع عليه النكاح بغیر اذن لحق السيد اه (قوله وصحة التوكيل) أي في تزويج موليته أو تزويج نفسه أو ابنه الصغير اه ع ش (قوله حيث لم يقيد الخ) سواء قال لتزوج بعد التحلل أم أطلق سم ومغنى وشرح الروض (قوله وذلك)

وشرحه وكذا لا تزوج مسلم كافراً السيد مسلم فله ان تزوج أمته الكافرة أو ابنتها السيد ذكر مطلقاً أو ابنته مسلمة فلوليه ان تزوج أمته الكافرة أو قاض فيزوج نساء أهل النعمة أما عدم الولي الكافر لها أو لسيدها أو أعضله ولا تزوج قاضيهم والزوج مسلم بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار صحيح وان صدر من قاضيهم انتهى ووجه قوله ذكر مطلقاً الخ ان الذكر لما كان له تزويج أمته مسلماً كان أو كافراً قام وليه مقامه في ذلك بخلاف الابن فانما لا تزوج فيقيد تزويج الولي بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة مراًه (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدین (قوله الغير العاقد) أي بان عقده وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي (قوله واذنه الخ) ظاهره بطلان الاذن وان لم يقبل فيه حال الاحرام وهو قضية الفرق الآتي (قوله وعمله في فرق بين هذا وصحة التوكيل حيث لم يقيد بالعقد في الاحرام الخ) أقول برده على هذا الفرق ان التوكيل قد يصح مع ان منشأ الولاية كالموكل وكل الولي الحلال محرماً والولي المحرم حلالاً لتزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الاحرام كما قال في الروضة ولو وكله في حال احرام الوكيل أو الموكل والمرأة انظر ان

تزويج من لا ولي لها ومن  
عضلها أو لبها بعموم الولاية  
ولا تزوج خبي ذمياً وعكسه  
كلا يتوارثان قاله البلقيني  
قال والمعاهد كالذي تزوج  
نصراني يهودية وعكسه  
كالارث وصورته ان يتزوج  
نصراني يهودية أو عكسه  
قتله بنتاً فتخير إذا بلغت  
بين دين أبيها وأمه  
فتختارها أو تختاره (واحرام  
أحد العاقدین) لنفسه أو  
غيره بولاية أو وكالة (أو  
الزوجة) أو الزوج أو الولي  
الغير العاقد احراماً مطلقاً  
أو باحد النسكين ولو فاسداً  
(منع صحة النكاح) واذنه  
فله بقية الحلال على المنقول  
المعتد أو مولاه السفیه كما  
يبحثه جميع وعمله في فرق  
بين هذا وصحة التوكيل  
حيث لم يقيد بالعقد في  
الاحرام بان ما هنا منشؤه  
الولاية وليس المحرم من  
أهلها بخلاف مجرد الاذن  
اذ يحتاط للولاية بما لا يحتاط

لغيرها وذلك لخبر مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح بكسر كافيهما وخبره عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم معارض بالخبر الحسن عن أبي رافع انه كان حلالا وانه الرسول بينهما وهو مقدم لانه المباشر للواقعة على ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه النكاح مع الاحرام ويجوز ان تزوج حلالا لحلال أمة منجوره المحرم لان العاقد ليس نائبه وأن تزوج المحرم من زوجها المحرم وان يراجع تغليبا لكون الراجح استدامة كيان (ولا تنتقل الولاية) الى الأبعد (في الاصح فيزوج السلطان عند احرام الولي) لبقائه رشد المحرم ونظره وانما منع تعظيم المأهول فيموقوله (لا الأبعد) ايضا لانه عين قوله ولا تنتقل الولاية (قلت ولو أحرم الولي أو الزوج فعقدوكيله الحلال لم يصح) قبل التخلين (والله أعلم) لان الموكل لا يمكنه فترعه أولى بل بعدهما لانه لا يتعزل به ولو أحرم الامام أو القاضي فلتوا به تزويج من في ولايته حال احرامه لان تصرفهم بالولاية لا بالوكالة ومن ثم جاز لنايب القاضي الحكم له وبه يرد بحث الزركشي الامتناع ان قاله الامام استخلف عن نفسه أو أطلق (ولو غاب

راجع لمنع الاحرام العجوة (قوله بكسر كافيهما) وفتح الياء في الاول وضمه في الثاني نهاية ومعنى (قوله وخبره) أي مسلم مبتدأ خبره قوله معارض الخ (قوله انه كان) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانه الخ) أي أبارافع وكذا ضمير لانه (قوله وان تزوج الخ) عبارة المغني ويجوز ان يزف الى المحرم زوجته التي عقد عليها قبل الاحرام وان تزف المحرمة الى زوجها الحلال والمحرّم وتصهر زوجته اه (قول المتن فيزوج السلطان عند احرام الولي) ظاهره انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها وهو كذلك وان قال الامام والمتولي وغيرهما ان ذلك محلّه في طولها كما في الغيبة مغني ونهاية (قول المتن عند احرام الولي) أي باذن من المرأة ولا يتوقف على اذن الولي لانه ليس أهله بسبب الاحرام ولا فرق في ذلك بين المجبرة وغيرها اه ع (قوله لانه عين قوله الخ) هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر انه لازم له ولا اشكال في تقريره مع عدمه على ج اه ع (قوله فيزوج السلطان عند احرام الولي) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجان هل وقع قبل الاحرام أو بعده صدق مدعى الصحة بينهما لان الظاهر في العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارفعنا العقد بالنسبة له مؤاخذه باقراره ولو أحرم وتزوج ولم يدر هل أحرم قبل تزوجه أو بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موليته فزوجها وكيهه ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها أم بعده فالاصح صحة العقد لان الظاهر بقاء الحياة وقول الشارح بعد تبشير المصنف باحرام الولي والزوج بعد التوكيل مثال والافالحكم لا يختص بكونه بعده وانما جعله على ذلك اتياناً بالغاء الدالة على التعقيب في قوله فعقد اه نهاية وأقرها سم وعبارة المغني والروض مع شرحه ولو وكل محرم حلالاً في تزوجه أو أذنت محرمة لوليها انه تزوجه صواباً قال كل لتزوج بعد التخل أم أطلق ولو وكل حلال محرم ليوكّل حلالاً في التزويج صح ولو تزوج المصلي ناسياً للصلاة صحّ صلاته ونكاحه بخلاف المحرم ولو تزوج ناسياً للاحرام لم يصح نكاحه لان عبارة المحرم غير صحيحة وعبارة المصلي صحيحة اه (قوله قبل التخلين) الاولى تقدّم على لم يصح لما فيه من الابهام وان كان بعيداً عن المرام اه سيديرو وكذا كان الاولى ان يقول قبل التخل التام (قوله من في ولايته) أي الامام أو القاضي قال السيديرو الانسب ولايتهم فليتنامل اه أي النواب (قوله وبه يرد الخ) أي بقوله جاز لنايب القاضي الخ (قوله بحث الزركشي الامتناع) ولو وكل حلال محرم ليوكّل حلالاً في التزويج صح لانه صغير محض قال الزركشي هذا اذا لم يقل له وكل عن نفسك فان قاله ذلك ينبغي انه لا يصح قال شيخنا والوجه العجوة اه لكن كلام الاذرع مطلق فان حل على انه لم يقيد التزويج بحال الاحرام فما قاله شيخنا صح وان حل على التقييد بحال الاحرام فما قاله

وكه ليعقد في الاحرام لم يصح وان قال لتزوج بعد التخل او أطلق صح انتهى وهو شامل للتوكيل في تزويج موليته ولهذا عبر في الجواهر بقوله ولو جرى التوكيل في حال احرام الولي أو الوكيل الخ (قوله في المتن فيزوج السلطان عند احرام الولي) قال في شرح البهجة كغيره وقضية كلامه كالشيخين انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها والذي قاله الامام والمتولي وغيرهما ان ذلك محلّه في طولها دون قصرها كما في الغيبة انتهى (قوله في المتن عند احرام الولي) أي وان قصرت مدة احرامه مر (قوله وانما منع تعظيمه) قضية التعديل بالتعظيم انه لا فرق بين طويل المدة وقصرها وبهذا يفارق الغيبة (قوله لانه عين) هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر انه لازم له ولا اشكال في تقريره مع عدمه على ج اه ع (قوله فيزوج السلطان عند احرام الولي) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجان هل وقع قبل الاحرام أو بعده صدق مدعى الصحة بينهما لان الظاهر من العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارفعنا العقد بالنسبة له مؤاخذه باقراره ولو أحرم وتزوج ولم يدر هل أحرم قبل تزويجها أم بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موليته فزوجها وكيهه ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها أم بعده فالاصح صحة العقد لان الاصل بقاء الحياة وقول الشارح بتغير المصنف باحرام الولي أو الزوج بعد التوكيل مثال والا فالحكم لا يختص بكونه بعده وانما جعله على ذلك اتياناً بالغاء الدالة على التعقيب في قوله فعقد شرح مر



الزركشي صحيح كماله قال المحرم للحدال زوجي فلم يقرر بينهما محل نزاع مغني ونهاية  
وقال ع ش والرشيدي قوله وان جعل على التقييد بحال الاحرام أي بان يقول القاضي لاحد نوابه  
استخلفك على حالة الاحرام في تزويج موليتي ومع ذلك في الجمل شي القول الشارح لان نصرفهم بالولاية  
الح اه (قول المتن الاقرب) أي نسبا أو ولاعتهاية ومغني (قوله ولم يحكم) الى قوله قال السبكي في النهاية  
الاقوله وقد يناقشه الى قوله كونه (قوله ولم يحكم بموته) والازوجها الابد اه مغني (قوله من  
زوج الح) أي الحاضر في البلد أو دون مسافة القصر اه مغني (قول المتن زوج السلطان) أي سلطان  
بأدها أو نائبه لاسلطان غير بلدها ولا الابد على الاصح وقيل زوج الابد كالجنون اه مغني (قوله  
وجهل الح) لا يخفى ما في جعله غاية لما في المتن اذ موضوع المسئلة الغيبة الى مرحلتين المقضية لعلم المحل  
عبرة المغني والروض و زوج القاضي أيضا عن المفقود الذي لا يعرف مكانه ولا موته ولا حياته لنعذر  
نكاحها من جهته فاشبه ما اذا عضل اه وهي ظاهرة (قوله لبقاء أهلية الح) راجع الى قوله وان طالت  
غيبة الح وقوله وأصل الح الى قوله وحياته (قوله والاولى أن ياذن الح) لاحتمال انه الولي اه رشدي  
(قوله ليخرج الح) وليؤمن من البطال عند تبين موت الغائب حين العقد فيما يظهر والذي يظهر أيضا  
أنه لا يخرج من الخلاف الا ان أذنت للابعد أيضا أو أذنت اذا مطلقا ان هو وليها من غير تعيين له ان كان  
الخالف يرى محتمه اه سدد (قوله ليخرج من الخلاف) وكان المناسب ليظهر هذا التعليل ان يبين الخلاف  
كما مر عن المغني آنفا (قوله قال البغوي) اعتمدته النهاية عبارة أو يحلغه كما قاله البغوي اه (قوله وقد  
يناقشه الح) قد يفرق بان الأصل هناك بقاء ولايته أي الحاكم وعدم معارضتها فاذا احتاج الولي للينة وهنا  
عدم باو مسافة القصر وثبوت ولايته فلذا كفي حلف الولي اه سم عبارة ع ش ولعل الفرق ان عقد  
الحاكم هناك وقع في زمن كونه وليا لتحقيق غيبته بخلافه هنا فانه بتقدير كون الولي الخاص في مكان قريب  
لا ولاية للحاكم اه (قوله كونه الح) فاعل بان (قوله ومحل) أي تقدم الوكيل على السلطان مبتدأ وقوله  
في المجر الح خبره (قوله ان أذنت) الظاهر ان المراد أذنت في النكاح فقوله لما يأتي اشارة الى قول المصنف  
والمعبر التوكيل في التزويج بغير اذنها وقول المصنف في غير المجر ولو وكل قبل استئذانها في النكاح لم يصح  
أي النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد أذنت في التوكيل لأن التوكيل ان أذنت في  
النكاح وان لم تاذن في التوكيل حيث لم تنه عنه اه سم (قوله ولو قدم) الى قوله والوكيل في المغني والي  
التبسي في النهاية (قوله لم يقبل بدون بينة) وفي سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مانصه وفيه دلالة على

(قوله قال البغوي الح) اعتمدته مر (قوله وقد يناقشه ما يأتي الح) قد يفرق بان الأصل هناك بقاء  
ولايته وعدم معارضتها فاذا احتاج الولي للينة وهنا عدم باو مسافة القصر وثبوت ولايته فلذا كفي حلف  
الولي (قوله كونه) هو فاعل بان (قوله وقوله ان أذنت) الظاهر ان المراد أذنت في النكاح فقوله لما يأتي  
اشارة الى قول المصنف والمعبر التوكيل في التزويج بغير اذنها وقول المصنف في غير المجر ولو وكل قبل  
استئذانها في النكاح لم يصح أي النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لأن المراد أذنت في التوكيل لأن  
التوكيل ان أذنت في النكاح وان لم تاذن في التوكيل حيث لم تنه عنه (قوله لم يقبل) عبارة شرح الروض  
وقدم نكاح الحاكم ويغادر مالو باع عبد الغائب لدين عليه فقدم وادعى بيعه حيث يقدم بيع المالك بان  
الحاكم في النكاح كولي آخر ولو كان لها وليان فزوج أحدهما في غيبة الآخر ثم قدم وادعى سبقه كلف  
البينة ولو باع الوكيل ثم ادعى الموكل سبقه فكذلك على الاظهر في النهاية انتهى وفيه دلالة على تصوير  
المسئلة بما اذا ادعى الولي انه تزوجها في الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا  
أثر له ويبقى مالو ادعى التزويج ولم يتبين انه قبله أو بعده أو علم وقوعهما معا أو علم سبق أحدهما ولم يتبين أو  
تعيين ثم نسي فهل حكمه كما سباني فيما اذا زوج وليا لان الحاكم كولي آخر كما تقر أو يقدم تزويج  
الولي مطلقا أو في غير الاخيرة ويفرق بضعف معارضة الحاكم للولي بدليل انه لا يزوج مع حضوره بخلاف

الاقرب الى مرحلتين) أو  
أ ك نر ولم يحكم بموته ولا  
وكل من زوج موليتهم ان  
خطبت في غيبته (زوج  
السلطان) لا الابد وان  
طالت غيبته وجعل محله  
وحياته لبقاء أهلية الغائب  
والأصل باقواها والاولى ان  
ياذن للابعد أو يستأذنه  
ليخرج من الخلاف ولو بان  
بينة قال البغوي أو بحاقبة  
وقد يناقشه ما يأتي في كنت  
زوجها انه لا يقبل قوله بلا  
بينة كونه بدون مسافة  
القصر عند تزويج القاضي  
بان بطلانه أما اذا كان له  
وكيل فهو مقدم على  
السلطان على المنقول  
اعتمد خلافا للباقين قال  
السبكي ومحل في المجر وغيره  
ان أذنت له اه وقوله ان  
أذنت له فبدي الغير فقط  
لما يأتي ولو قدم فقال كنت  
زوجها لم يقبل بدون بينة  
لان الحاكم هنا ولي اذ  
الاصح أنه تزويج بنسابة  
اقتضتها الولاية والولي  
الحاضر لو زوج فقدم آخر  
غائب وقال كنت زوجت  
لم يقبل

\* (نبه) \* وقع لابن الرقة ان للحاكم عند غيبة الاب تزويج الصغيرة بناء على الضعف انه تزوج بالنسابة ورد بان الصواب ما في الاثار وغيره انه لا تزوجها ولا على هذا القول لان الحاكم انما ينوب عن غيره في حق زوجه اذ هو والاب لا يلزمه تزويج الصغيرة وان ظهرت الغبطة فيه (ودونها) اذا غاب الزوج اليه (لا تزوج) السلطان (الاباذه في الاصح) لانه حيث كلفه بالبلد فان تعذر اذنه لخوف أو نحوه زوج الحاكم على ما اعتمد ابن الرقة وغيره وأشار الاذرع الى التوقف فيه بقوله فان صح وجب تقييد اطلاق الرافعي وغيره به لكنه قال عقب ذلك والظاهر انه لو كان في البلد في سجن السلطان وتعذر الوصول اليه ان القاضي زوج اه والذي يتجه انه حيث تعذر اذنه زوج أو تعسر فلا ربه يجمع بين التوقف والبحث وتصدق في غيبته ولها وخلوها من الموانع ويسن طلب بينة منها بذلك والا فحلها فان ألح في الطلب بلا بينة ولا عين أجبت على الاوجه وان رأى القاضي التأخير لما يترتب عليه حينئذ من المفاسد التي لا تتدارك ومحل ذلك ما لم يعرف تزويجها بعين ولا شرط في صحة تزويج الحاكم لها

تصور المسئلة بما اذا ادعى الولي انه تزوجها في الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا أثر له ويبقى ما لو ادعى التزوج ولم يتبين انه قبله أو بعده وقوعهما معاً وعلم سبق أحدهما ولم يتعين أو قعين ثم نسي فهل حكمه كما سياتي فيما اذا زوج وليان لان الحاكم كولي آخر كما تقرر أو يقدم تزويج الولي مطلقاً وفي غير الاخيرة ويفرق بضعف معارضة الحاكم للولي بدليل أنه لا تزوج مع حضوره بخلاف ما ياتي فيه نظر اه أقول الاقرب الثاني أي تقدم تزويج الولي مطلقاً كما صرح به ثانياً بما نصه قوله بدون بينة أي تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقعاً معاً ينبغي تقديم تزويج الولي ويقارن ما ياتي في تزويج الولين بان الحاكم لا تزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الاخر فالولي مقدم على الحاكم لا الولي الاخر فاما مل اه (قوله بخلاف البيع) أي بيع الحاكم عبد الغائب مثلاً لادن عليه سم ومعنى (قوله يقبل البيه) خلاف المعنى حيث قال فكذلك على الاظهر في النهاية اه أي كلف البينة كسئلة الولين (قوله يقبل بيته) يؤخذ منه انه لو قال لو كيله في تزويجها كنت زوجتها قبل تزويجك قبل قوله بيته فإيراجع اه سددع (قوله ولا على هذا الخ) عطف على مقدر رأى لا على القول بانه زوج بالولاية العامة ولا على الخ (قوله كاتيم) أي قوله على ما اعتده في المعنى والى قوله وأشار في النهاية (قوله كالمقيم) فإيراجع فيحضر أو يوك اه معنى (قوله لخوف أو نحوه الخ) عبارة المعنى لغتية أو خوف جاز للسلطان أن تزوجه بغير اذنه اه (قوله على ما الخ) عبارة النهاية كما اعتده الخ (قوله فان صح) أي ما اعتده ابن الرقة وغيره وكذا ضمير به الا (قوله وتصديق) أي قوله وان رأى القاضي في النهاية والمعنى (قوله وتصديق) أي بلا عين سم وأسنى ومحل ومعنى يصرح به قول الشارح فان ألح الخ ويقسده أيضاً قوله كانه في النهاية والافتخاها أي وان لم تقم بينة فيفسن تحليها كما صرح به شرح الروض والحاصل ان للقاضي ان يكتب بقولها لكن يستحب له طلب البينة فتخليها بخلاف لعش عبارته قوله وتصديق أي بينهما وقوله والا أي بان لم تقم بينة وقوله فحلها أي وجوباً اه وللرشيدي عبارته قوله والا فحلها هذا الاحاجة اليه مع قوله وتصديق في غيبة ولها اذ من المعلوم ان تصديقها انما يكون بالعين على انه لا يخفى ما في تعبيره بقوله والا الخ من الابهام اه (قوله في غيبة ولها الخ) وله تحليفها على انهم لم تاذن للغائب ان كان ممن لا تزوج الاباذه وعلى انه لم تزوجه في الغيبة ومثل هذه العين التي لا تعاق بدعوى هل هي واجبة أو مندوبة وجهان ويظهر الاول احتياطاً لا لباضع اه معنى ونهاية عبارة سم والاوجه الوجوب في صورتين م اه قال الرشيدى وعش قوله وعلى انه لم تزوجه القياس في هذا تحليفها على نفي العلم فقط كما هو القاعدة في الحلف على نفي فعل الغير اه (قوله وخلوها من الموانع) هذا لا يختص بما اذا كان الولي غائباً كما لا يخفى اه رشيدى (قوله في الطلب) أي طلب التزوج (قوله وان رأى القاضي الخ) عبارة النهاية والمعنى فان ألح في الطلب ورأى القاضي التأخير فالوجه ان له ذلك احتياطاً لا لنكحة اه قال عش قوله احتياطاً لم يعتمد اه (قوله لما يترتب عليه) أي التأخير وهذا تعليل لقوله أجبت وان رأى الخ (قوله ومحل ذلك) أي قوله ومن

ما ياتي فيه نظر (قوله الابينة) أي تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقعاً معاً ينبغي تقديم تزويج الولي ويقارن ما ياتي في تزويج الولين بان الحاكم لا تزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الاخر فالولي مقدم على الحاكم لا الولي الاخر فاما مل اه (قوله في المتن لا تزوج الاباذه) أي سواء كانت غيبته في محل ولاية السلطان أو لا وليس هذا كالتصاعد على الغائب اذ لا قضاء عنها م (قوله زوج الحاكم) اعتمد م (قوله ان القاضي تزوج) اعتمد م (قوله وتصديق) أي بلا عين (قوله وتصديق في غيبة ولها الخ) قال في الروض وشرحه وهل يحلفها وجوباً على انهم لم تاذن للغائب ان كان ممن لا تزوج الاباذه وعلى انه لم تزوجه في الغيبة وجهان انتهى والاوجه الوجوب في صورتين م (قوله أجبت على الاوجه وان رأى الخ) الاوجه عدم وجوب الاجابة اذ ارأى التأخير م (قوله

دون الولي الخاص كما أفاده كلام الانوار اثباته لفرقة سواء أعاب أم حضر هذا ما دل عليه كلام الشيخين وهو المعتمد من اضطراب طويل فيه وان كان القياس ما قاله جمع من قبول قولها في المعين أي ضاحي عند القاضي لقول الأصحاب ان العبرة في العقود بقول أو باجم ومن ثم لو قال اشتريت هذه الامنة من فلان وأراد بيعها لشرائها منه وان لم يثبت شرؤها لم يثبت شرؤها له من عنده لكن الجواب ان النكاح يحتاج له أكثر من ائمة التمسيل بين المعين وغيره السبكي وتبعه ولده الناج فقال عن ابن الزوج لم يقبل الا بينة حضراً أو غاب طلق أو مات وان لم يعين قبلت مطلقاً واعلم ان كلام الانوار الذي أشرف اليه أخذ من قول القاضي في فتاويه غاب زوجها (٢٦١) وانقطع خبره فقالت لولها زواجي فانه مات أو طلقني وانقضت

عدتي فانكر حلفان  
نكل حلفت وزوجها فان  
أي فالحاكم فقيه وان كان  
قوله حلف الخ مردود لان  
المبين المراد لا يتعدى  
حكمها لثالث وهو الحكم  
بفرق الاول لها النصريح  
بانه اذا صدقها زوجها  
تعيين الزوج واعتمده ابن  
عجيل والحضري فقالوا  
خطبها رجل من ولها  
الحاضر وأراد أن يتزوج  
بها منه جاز أن يتزوج بها  
منه فيقبل قولها في ذلك  
لان اعتماد العدة على  
قول أو باجم بخلاف أحكام  
القضاء فان الاعتماد على  
ظهور حجة عند القاضي  
ووافقهما في الخادم على  
الفرق بين الولي والقاضي  
ولابن العماد هنا ما هو  
مردود فتنبه له \* (فرع) \*  
اذا عدم السلطان لم أهل  
الشوكة الذين هم أهل  
الحل والعقد ثم أن نصبوا  
قاضياً فنهض حينئذ أحكامه  
للضرورة المجتهدة لذلك وقد  
صرح بنظر ذلك الامام في

اعتمد في النهاية (قوله ويحل ذلك) أي قوله وتصدق الخ (قوله كما أفاده كلام الانوار) وأفتى به الوالد رحمه الله اه نهاية (قوله لفرقة) عبارة النهاية لفرقتها (قوله سواء أعاب الخ) أي الزوج المعين (قوله وان كان ما قاله جمع الخ) والفرق على الاول انه اذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ورعا عاين بخلاف الولي الخاص اه سم (قوله لكن الجواب الخ) أي عن قول الأصحاب ان العبرة في العقود بقول أو باجم الخ (قوله فقال عنه) أي حتى ولده عنه (قوله مطلقاً) أي ببيته وبدونها (قوله أشرف اليه) أي آنفاً (قوله أخذه) أي أخذ صاحب الانوار ذلك الكلام (قوله غاب الخ) أي لو غاب وقوله الا في حلف جواب لو المقدره (قوله وانقضت الخ) راجع لكل من مات وطلقني (قوله فان أبي) أي وليها من تزويجها وقوله فالحاكم أي زوجها (قوله فقيه) خبر مقدم لقوله النصريح الخ اه سم (قوله وهو) أي حكمها المتعدي لثالث هنا (قوله واعتمده) أي المصريح به المذكور (قوله وأراد) أي الخطأ (قوله ان يتزوج بها منه) الا وفق لاسرار زوجها له نامل (قوله اذا عدم السلطان) الى المتن في النهاية (قوله ثم) أي في البلد (قوله واستدل له) أي ذاء مرجح به الامام (قوله لما أصيب الخ) ظرف لاخذه (قوله أمرهم) من باب التفعيل (قوله زيد الخ) بدل من الذين الخ (قوله قال) أي الخطأ (قوله فرضي الخ) عطف على وانما تصدى الخ (قوله ووافق الحق) من عطف السبب أو المدلول (قوله المتن والمعبر التوكيل) ظاهر وانتهت عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذنهم لم يؤثر فيها اه سم وقد يفهمه تخصيصه الفساد فيكون منه عن التوكيل الا في غير المجره اه ع ش (قوله كما تزوجها) الى قول المتن فلا تزوج في المعنى الا قوله من تناقض الى ويكفي وقوله أو احدى هؤلاء الى قول الشارح ولا ينافي البطلان في النهاية بقول المتن بغير اذنهم ولو وكل بغير اذنهم صارت ثيبا قبل العقد فينتج بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن أهلية التوكيل بغير اذنهم اه سم وسياق عن النهاية والمعنى مثله (قوله ليس للوكيل استئذانها) أي حيث وكل المجره بغير اذنهم اه ع ش (قوله من الاذنة الخ) لعل المراد من يعتبر اذنهم لوليها الغير المجره (قوله شطقته) أي الولي وقوله واختباره عطف مغاير اه ع ش

دون الولي الخاص لم يفسح باحتياجها للمبين في الولي الخاص أو لا (قوله كما أفاده كلام الانوار) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله وان كان القياس ما قاله جمع من قبول قولها الخ) والفرق على الاول انه اذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاة بخلاف الولي الخاص (قوله النصريح) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله فقيه (قوله في المتن والمعبر التوكيل) ظاهر وانتهت عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذنهم لم يؤثر فيها (قوله بغير اذنهم) لو وكل بغير اذنهم صارت ثيبا قبل العقد فينتج بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن أهلية التوكيل بغير اذنهم او يحتتمل خلافه فليراجع (قوله على المعتمد) اعتمده مر في الروض فقال ولو وكله ان تزوجه ولم يعين المرأة لم يصح انتهى لكن في كثر الاستاذ ولو وكله في أن تزوجه امرأته لم يشترط تعيينها والاحوط التعيين خروجاً

الغائب فيما اذا فقدت شوكة سلطان الاسلام أو تواجبه في بلد أو قطر وأطال الكلام فيه ونقله عن الاشعري وغيره واستدل له الخطأ بقضية خالد بن الوليد وأخذها الراية من غير امرأة لما أصيب الذين أمرهم صلى الله عليه وسلم زيد فقهر فابن رواحه رضي الله عنهم قال وانما تصدى خالد للامارة لانه خاف ضياع الامر فرضي به صلى الله عليه وسلم ووافق الحق فصارت ذلك أصلاً في الضرور وان اذا وقعت في قيام أمر الدين (وللمعبر التوكيل في التزويج بغير اذنهم) اه تزويجها بغير اذنهم ليس للوكيل استئذانها ويكتفي سكونها (ولا يشترط تعيين الزوج) للوكيل فيها ذكر ولا تعيينه من الاذنة لولها (في الاظهر) لان وفور شطقته تدعو الى أن لا يوكل الا من يثق بنظره واختباره ولا ينافي ما اشترط تعيين الزوجين وكله أن يتزوج له على المعتمد من تناقض فيلانه لا ضابطا

هنا يرجع المهر ثم يتقدم بالكف عويكتي (٢٦٢) تزويج من شئت أو إحدى هؤلاء لان عمومها الشامل لسكل من أفرادها مطابقة

(قوله هنا) أي فيما لو وكل أن يتزوج له وقوله ثم أي فيما لو وكل المهر في تزويج موليته (قوله ويكفي الخ) تعميده لا يشترط تعيين الزوجة الخ بأنه فيما إذا لم يعمم الزوجة (قوله لان عمومها) أي قوله من شئت أو إحدى الخ عبارة المتعنى لانه عام وماذا كرأي امرأه مطلق ودلالة العام على أفرادها ظاهرة بخلاف المطلق لدلالة له على فرد اه (قوله من أفرادها) أي العام وقوله مطابقة أي على الراجح لان القضية الكلية في قوة قضايا متعددة وقيل تضمن وقيل التزام (قوله بنفي الغر الخ) أي لانه أذن في نكاح أي امرأة أرادها الوكيل بخلاف امرأه فان مسميها واحدة لا يعينها فلا ينافي ارادة الزوج واحدة معينة في نفس الامر بحيث لا يتعدى لغيرها اه ع (قوله وشم من الخ) الواحالية (قوله يحرم) عبارة النهاية فيحرم اه (قوله وان صح العقد الخ) ان كان منقولا فلا يحيد عنه وان كان مشكلا والافضل نامل لان المتبادر من قولهم فلا يزوج عدم الصحة ولما سمي أي فيما لو وزوجها من كف عو ثم أكتفا من مخاطبها اه سيد عمر أقول وقد يفرق بان الضرر فيها سيأتي بغوات الاكتفا أشد من فوات الزيادة في المهر لعوام النكاح (قوله وان صح الخ) أي مهر المثل الذي زوج به اه ع (قوله فانه يتأثر بفساد المسمى الخ) أي فانثرت المخالفة فيه ولا كذلك النكاح وليس المراد أن المسمى يفسد هنا مع صحة النكاح بل الواجب على الزوج مسميها فقط حيث كان مهر المثل اه ع (قوله ولا ينافيه) أي صحة العقد فيما ذكر (قوله في زوجه الخ) أي في قول الولي للوكيل زوجه الخ (قوله بشرط أن يضمن الخ) بخلاف ما لو قال زوجه ابكذا وأخذ به رهنا أو كفيلاف زوجه ولم يمثل فان العقد صحيح اه مغنى (قوله أن يضمن فلان) أي المهر (قوله فلم بشرط) أي الوكيل ذلك أي الضمان أو الرهن (قوله في الاول) أي التزويج بمهر مثل وشم من الخ (قوله ومثل ذلك) أي زوجه اب بشرط الخ على الاوجه زوجه اب ولا تزوجه اب حتى يضمن الخ أي فلا يصح العقد الا اذا ضمن فلان المهر قبل العقد وان كان هذا الضمان فاسدا نظير ما يأتي آنفا في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تخلفه الخ اه سم (قوله بخلافه) أي بصحة العقد وان لم يضمن فلان (قوله كلامه) أي الولي زوجه اب ولا تزوجه اب حتى الخ (قوله وكذا في لا تزوجه الخ) أي فلا يصح العقد الا اذا وجد التحليف قبل العقد (قوله هذا الشرط) أي صحته (قوله لما تقرر) تعليل لنفي النظر وقوله به أي بالتحليف (قوله وجوده) أي الشرط (قوله ولو فاسدا) أي بان يخلفه قبل التزويج بالطلاق أنه لا يشرب الخ اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط ما ذكر (قوله مع مهر المثل) قد يقال ان كان الشرط فاسدا ولم يكن للمسمى فاسدا فما وجه العدول لمهر المثل فليتأمل اه سيد عز وقد يجاب بان الشرط الفاسد كشرط الضمان كالجزء من المسمى فاقضى فساداه (قوله والا فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكر على وجه التعليق به وقضية ما يأتي أنه لو زوجه بقدر مهر المثل صح فيسبغنى ذلك من قوله والا فلا فليتأمل اه سم وقوله وقضية ما يأتي بصرح به قول الشارح الآتي آنفا يقاس بذلك الخ منع تخصيصه بالعوض الفاسد (قوله على ما مر عنه) أي بقوله وقول القاضي بخلافه (قوله قوله ولو الخ) مفعول بني (قوله مما تقرر) أي من رد البغوى (قوله وانه لا تعذر الخ) من أين علم هذا اه سم أقول من قوله فاشترط

هنا يرجع المهر ثم يتقدم بالكف عويكتي (٢٦٢) بنفي الغر بخلاف امرأه (ويحتمل الوكيل) وبجواب عند الإطلاق (فلا تزوج) بمهر مثل وشم من يبدل أكثر منه أي يحرم عليه ذلك وان صح العقد كما هو ظاهر بخلاف البيع لانه يتأثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح ولا ينافيه البطلان في زوجه اب بشرط أن يضمن فلان أو برهن بالمهر شافلم بشرط ذلك لان المخالفة هنا صريحة بخلافها في الاول ومثل ذلك على الاوجه زوجه اب ولا تزوجه اب حتى يضمن فلان وقول القاضي بخلافه البغوى بان كلامه متضمن للتعليق بالضمان فلم يصح بدونه وكذا في لا تزوجه حتى تخلفه بالطلاق منها انه لا يشرب الخ ولا نظر لعدم امكان هذا الشرط قبل التزويج لما تقرر من تضمن كلامه للتعليق به فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده ولو فاسدا ومن ثم جزم بعضهم بانه حيث وكل بالعد قد يعوض فاسدا أو بشرط فاسد فزوج كذلك صح بمهر المثل والا فلا وبني القاضي على ما مر عنه الذي رده البغوى قوله ولو قالت زوجتى منه برهن أو بضمن فلان صح التوكيل والتزويج بالضمان ولا رهن لتعذرهما قبل العقد

من خلاف من أوجبه انتهى (قوله ولا تزوجه اب حتى يضمن فلان) هذا شبهه بقوله الآتي آنفا وكذا في لا تزوجه حتى تخلفه بالطلاق منها انه لا يشرب الخ وسيأتي فيه انه يكفي وجود الشرط ولو فاسدا بان يخلفه قبل العقد بالطلاق منها فهل نقول هنا كذلك اذا ضمن فلان المهر قبل العقد بالطلاق وان كان هذا الضمان فاسدا يصح التزويج (قوله حتى يضمن فلان) أي فاذا لم يضمن فلان لا يصح التزويج لان هذه الصيغة تقتضى اشتراط تقدم الضمان (قوله ولو فاسدا) أي بان يخلفه قبل التزويج بالطلاق أنه لا يشرب الخ (قوله والا فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكر على وجه التعليق به وقضية ما يأتي أنه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيسبغنى ذلك من قوله والا فلا فليتأمل (قوله وانه لا تعذر الخ) من أين علم هذا

فالتبا في مثله في البيع يتغير البائع ولا خياره هنا اه وقد علمت رده مما تقرر وانه لا تعذر لا مكان شرطهما في العقد قال البغوى ولو وكل في تزويجها بغوى خرف تزويج بقدر مهر المثل صح أي ولا نظر للمخالفة هنا

لان حقيقة توحيد اسمية الخمر موجبة لهر المثل فاني بغايتها لا بما يخالفها ويقاس بذلك ما في معناه كان نزوحها في صورة اشتراط العوض  
الفاقد بمهر المثل قال ولو وكل في تزويجها بشرط أن يحلف الزوج بطلاقها بعد العقد (٢٦٣) انه لا يشترط بالخرص التوكيل والتزويج

بخطاف لا تزوجها اذالم يحلف

لا يصح التزويج أي اذالم

يحلف اه ويفرق يانه في

الاول لم يشترط عليه شيئا في

العقد ولا قبله بل بعده وهو

غير لازم فلم يجب امتثاله

بخطاف الثاني فانه بسبيل

من وجوده ولو فاسدا بان

لا تزوجها لا بعد ولا تزويج

أيضا (غير كفء) بل لو

خطبها اكفاء متفاوتون لم

يجز تزويجها ولم يصح بغير

الاكفاء لان تصرفه بالصحة

وهي منحصرة في ذلك وانما

لم يلزم الولى الاكفاء لان

نظره أوسع من نظر الوكيل

ففسوخ الامر الى ما رواه

أصلح ولو استويا كفاءة

واحدة هما متوسط والاخر

موسر تعين الثاني كما قاله

بعضهم ومجمله ان سلم ما لم

يكن الاول أصلح لحق الثاني

أو شدة بخله مثلا ولو قالت

لوليها زوجي من شئت جاز

له أن تزوج من غير الكفاء

كما لو قال لوكيله زوجها من

شئت فزوجها بغير كفء

برضاها (وغير المجبر) كالأب

في الثيب (ان قالت له وكل

وكل) وله التزويج بنفسه

فان قالت له وكل ولا تزويج

فسد الاذن لانه صار لا جني

استداعتم ان دلت قرينة

ظاهرة على انها ما قصدت

اجلاله صح كما جسته الاخرى

(وان نهته) عن التوكيل

(فلا) وكل علاماتها كما راعى اذنها في أصل التزويج (وان قالت له) (زوجي) وأطلقت فلم تاحره بتوكيل ولا نهته عنه (فله التوكيل في

الأصح) لانه بالاذن صار وليا شرعا أي منصرفا بالولاية الشرعية ذلك التوكيل عنه

لنفوذ تصرفه وجوده الخ (قوله لان حقيقة توحيد اسمية الخمر موجبة لهر المثل فاني بغايتها لا بما يخالفها ويقاس بذلك ما في معناه كان نزوحها في صورة اشتراط العوض  
الفاقد بمهر المثل قال ولو وكل في تزويجها بشرط أن يحلف الزوج بطلاقها بعد العقد (٢٦٣) انه لا يشترط بالخرص التوكيل والتزويج  
بخطاف لا تزوجها اذالم يحلف  
لا يصح التزويج أي اذالم  
يحلف اه ويفرق يانه في  
الاول لم يشترط عليه شيئا في  
العقد ولا قبله بل بعده وهو  
غير لازم فلم يجب امتثاله  
بخطاف الثاني فانه بسبيل  
من وجوده ولو فاسدا بان  
لا تزوجها لا بعد ولا تزويج  
أيضا (غير كفء) بل لو  
خطبها اكفاء متفاوتون لم  
يجز تزويجها ولم يصح بغير  
الاكفاء لان تصرفه بالصحة  
وهي منحصرة في ذلك وانما  
لم يلزم الولى الاكفاء لان  
نظره أوسع من نظر الوكيل  
ففسوخ الامر الى ما رواه  
أصلح ولو استويا كفاءة  
واحدة هما متوسط والاخر  
موسر تعين الثاني كما قاله  
بعضهم ومجمله ان سلم ما لم  
يكن الاول أصلح لحق الثاني  
أو شدة بخله مثلا ولو قالت  
لوليها زوجي من شئت جاز  
له أن تزوج من غير الكفاء  
كما لو قال لوكيله زوجها من  
شئت فزوجها بغير كفء  
برضاها (وغير المجبر) كالأب  
في الثيب (ان قالت له وكل  
وكل) وله التزويج بنفسه  
فان قالت له وكل ولا تزويج  
فسد الاذن لانه صار لا جني  
استداعتم ان دلت قرينة  
ظاهرة على انها ما قصدت  
اجلاله صح كما جسته الاخرى  
(وان نهته) عن التوكيل  
(فلا) وكل علاماتها كما راعى اذنها في أصل التزويج (وان قالت له) (زوجي) وأطلقت فلم تاحره بتوكيل ولا نهته عنه (فله التوكيل في  
الأصح) لانه بالاذن صار وليا شرعا أي منصرفا بالولاية الشرعية ذلك التوكيل عنه

(قوله لان حقيقة توحيد اسمية الخمر موجبة لهر المثل فاني بغايتها لا بما يخالفها ويقاس بذلك ما في معناه كان نزوحها في صورة اشتراط العوض  
الفاقد بمهر المثل قال ولو وكل في تزويجها بشرط أن يحلف الزوج بطلاقها بعد العقد (٢٦٣) انه لا يشترط بالخرص التوكيل والتزويج  
بخطاف لا تزوجها اذالم يحلف  
لا يصح التزويج أي اذالم  
يحلف اه ويفرق يانه في  
الاول لم يشترط عليه شيئا في  
العقد ولا قبله بل بعده وهو  
غير لازم فلم يجب امتثاله  
بخطاف الثاني فانه بسبيل  
من وجوده ولو فاسدا بان  
لا تزوجها لا بعد ولا تزويج  
أيضا (غير كفء) بل لو  
خطبها اكفاء متفاوتون لم  
يجز تزويجها ولم يصح بغير  
الاكفاء لان تصرفه بالصحة  
وهي منحصرة في ذلك وانما  
لم يلزم الولى الاكفاء لان  
نظره أوسع من نظر الوكيل  
ففسوخ الامر الى ما رواه  
أصلح ولو استويا كفاءة  
واحدة هما متوسط والاخر  
موسر تعين الثاني كما قاله  
بعضهم ومجمله ان سلم ما لم  
يكن الاول أصلح لحق الثاني  
أو شدة بخله مثلا ولو قالت  
لوليها زوجي من شئت جاز  
له أن تزوج من غير الكفاء  
كما لو قال لوكيله زوجها من  
شئت فزوجها بغير كفء  
برضاها (وغير المجبر) كالأب  
في الثيب (ان قالت له وكل  
وكل) وله التزويج بنفسه  
فان قالت له وكل ولا تزويج  
فسد الاذن لانه صار لا جني  
استداعتم ان دلت قرينة  
ظاهرة على انها ما قصدت  
اجلاله صح كما جسته الاخرى  
(وان نهته) عن التوكيل  
(فلا) وكل علاماتها كما راعى اذنها في أصل التزويج (وان قالت له) (زوجي) وأطلقت فلم تاحره بتوكيل ولا نهته عنه (فله التوكيل في  
الأصح) لانه بالاذن صار وليا شرعا أي منصرفا بالولاية الشرعية ذلك التوكيل عنه

(فلا) وكل علاماتها كما راعى اذنها في أصل التزويج (وان قالت له) (زوجي) وأطلقت فلم تاحره بتوكيل ولا نهته عنه (فله التوكيل في  
الأصح) لانه بالاذن صار وليا شرعا أي منصرفا بالولاية الشرعية ذلك التوكيل عنه



وبه فارق كون الوكيل لا يملك الاطلاق (٢٦٤) ويلزم الوكيل الاحتياط هنا نظير ما مر ولوعيت للولي زوجا ذكره للوكيل فان أطلق

سم (قوله لا يملك الاطلاق) أي حيث لم ياذن له الموكل في التوكيل اه ع ش (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيد أنه لا يشترط هنا تعيين الزوج أيضا دلالة معنى لزوم الاحتياط مع التعيين اه سم وسأني عن النهاية والمعنى مثله (قوله نظير ما مر) أي في وكيل المحجر سم وع ش (قوله ولوعيت الخ) عبارة النهاية والمعنى وعلى الاول أي الاصح لا يشترط تعيين الزوج للوكيل فلو عيت للولي شخصا وجب تعيينه للوكيل في التوكيل الخ (قوله منه) عبارة النهاية والمعنى ولومنه اه (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل اه سم (قوله وفارق) أي التقييد بالمعين عند الاطلاق (قوله التقييد بالكف الخ) كان قال الولي زوجها أو أوزوجها و جنى حيث يصح التوكيل ووجب التزويج من الكف (قوله وهو) أي العرف العام وقوله بخلاف التقييد بالمعين أي هنا وقوله وهو أي العرف الخاص (قوله حصرم) كزويج وقوله بلا شرط قطع الخ أي فانه باطل اه ع ش (قوله وانما بطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة فيما ذكره بقوله وفارق التقييد في حالة الكف الخ سم وع ش (قوله ما نحن فيه) أي من حل الاطلاق التوكيل في التزويج على الكف (قوله ويتقيد بالسوغ الخ) أي كما صح الاطلاق هنا وتقييد بالكف اه سم (قوله بالسوغ الشرعي) وهو من المثل الحال من نقد البلد اه ع ش (قوله انتهى) أي ما قيل (قوله غير الحاكم) أي قوله ولو ذكره في المعنى والى قول المتزول قبل في النهاية بآدمي مغارة الا قوله على ما قلناه الى فالفرق (قوله غير الحاكم) أي من غير المحجر (قوله يعني اذنا) انما فسر بذلك لان التعبير بالاستئذان لوهم أن اذنها بالاسبق استئذان لا يكفي وان استئذناها في وان لم تاذن وكلاهما غير صحيح اه ع ش (قوله وان لم يعلم به) أي لم يعلم غير الحاكم باذنها في النكاح (قوله حال التوكيل) أي وان تزويج (قوله فانه يصح) كما لو تصرف الغضولي وكان وكيله نفس الامر اه معنى (قوله استخلاف الخ) قضيته أنه لو لم يجزله الاستخلاف امتنع تقديم انابته على

المذكور صحيح حيث كان الزوج كفوا اذ للولي سواء كان خاصا أم عاما التوكيل حيث لم تنه عن ذلك وعبارة الغيباب السبب الثالث الولاية العامة فيزوج القاضي أو نائبه بالغة عاقلة ولو كافر فليس لها ولي أو غاب أقربهم من مرتين وقال أيضا فرع لو أمر القاضى رجلا بزوج امرأته هو وليها قبل استئذنها فزوجها الرجل باذنها صح وعلم بما قررناه ان هذا ليس من باب الاستخلاف أصلا ولا من باب الوكالة المحضة حتى يعتد به فيه بغير الوكيل أو عدم كون مباشرة لذلك لاثباته والقول بخلاف ذلك وهم انتهى وقد يقال انه من باب الوكالة المحضة ولا اشكال لان القاضي ليس وكيل للزوج حتى يشترط في توكيله ما ذكره بل هو ولي شرعا ولهذا جاز لغيره من الاولياء أيضا التوكيل مطلقا كما هو ظاهر كلامهم وما تقدم عن الغيباب في الفرع قد يشكك على أن ذلك ليس من باب الاستخلاف بل من باب الوكالة اذ قضيت ذلك امتناع تقديم التوكيل على الاذن الآن يجاب بانه ليس وكالة محضة فاما الماراد بعدم تمحضها والاولى أن يجعل استخلافان ساغ (قوله وبه فارق كون الوكيل لا يملك الاطلاق) هذا تصریح بان الولي ولو غير محجر ومنه القاضي بول وان لاقت به المباشرة ولم يجز عنها وهو ظاهر كلامهم فقوله في باب الوكالة ما نصه ويصح توكيل الولي في حق الطفل أو المجنون أو السفیه كاصل في تزويج أو مال ووصى أو قيم في مال ان يجز عنه أو لم تاق به مباشرة لكن رجع جمع متأخرون انه لا فرق كما اقتضاه اطلاقهما هنا انتهى ينبغي ان مرجع قوله فيه ان يجز عنه الخ لقوله ووصى أو قيم دون ما قبله ما والاختلف هذا الذي ذكره هنا فليتلأسل (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيد رانه لا يشترط هنا تعيين الزوج أيضا دلالة معنى لزوم الاحتياط مع التعيين (قوله نظير ما مر) أي في وكيل المحجر (قوله لم يصح) كذا مر (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل (قوله وانما بطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة فيما ذكره بقوله وفارق التقييد في حالة الاطلاق بالكف الخ (قوله ويتقيد بالسوغ الخ) أي كما صح الاطلاق هنا وتقييد بالكف (قوله استخلاف لا توكيل) قضيته أنه لو لم يجزله الاستخلاف امتنع تقديم انابته على الاذن لان ذلك حيث توكيل لكن قد يشكك على ذلك الفرع المنقول من الغيباب

فزوج منه لم يصح لان التفويض المطلق مع ان المطلوب معين فاسد وفارق التقييد بالكف في حالة الاطلاق بانه ساعده اطراد العرف العام به وهو معمول به في العقود بخلاف التقييد بالمعين فانه يقرب من التقييد بالعرف الخاص وهو لا يوزن كبيع حصرم بلا شرط قطع في ابدعائهم قطعه حصرما وبقولهم مع ان المطلوب معين مع الفرق المذكور يدفع ما قيل اه تراضا عليهم العبرة في العقود بما في نفس الامر وعدم تعيينه الزوج له لا يفسد اذ ليس فيه تصریح بالنكاح الممتنع بل اطلاق فكما يجوز ويتقيد بالكف فكذلك يجوز هنا ويتقيد بالمعين وانما بطل توكيل ولي الطفل في بيع ماله بما تزويج وانه لانه اذن صريح في البيع الممتنع شرعا اذ أهل العرف انما يتعاملونه في الاذن في الغيباب فليس هذا نظير ما نحن فيه وانما نظيره أن يطلق التوكيل في بيع مال موليه والظاهر كما قاله السبكي انه يصح ويتقيد بالسوغ الشرعي اه (ولو وكل) نصير الحاكم قبل استئذناها يعني اذنها في النكاح لم يصح (النكاح على الصحيح) لانه لا يملك

الاذن

التزويج بنفسه حيث ذكف يفرضه لغيره أما بعد اذنها وان لم يعلم به حال التوكيل فانه يصح كما هو ظاهر اعتبارا بما في نفس الامر أما الحاكم فله تقديم انابته من تزويج موليته على اذنها بناء على الاصح ان استئذنته في شغل معين استخلاف لا توكيل

ولو ذكره ذاتا برأيه صرفا للغالب والواجب التبعين ان اختلفت قبيها كالبيع (٢٦٥) ويصح اذنها ولو لها أن تزوجها اذا طلقها

زوجه وانقضت عدتها  
لاذن الولي لمن تزوج موليته  
كذلك على ما قاله في الوكالة  
وقد مر بما فيه مع نظائره  
وعليه فالفرق بينهما وبين  
وليها أن اذنها جعلى واذنه  
شرعى أى استغاده من  
جهة جعل الشرع له بعد  
اذنها وليا شرعا والجمع على  
أقوى من الشرعى كما مر فى  
الرهن وبهذا جمهورا بين  
تناقض الروضة فى ذلك  
والجمع بعمل البطلان على  
خصوص الوكالة والصحة  
على التصرف لعموم الاذن  
قال بعض هم خطأ صريح  
بخالف للمنقول ومرمى  
ذلك فى الوكالة وليقل  
وكيل الولي للزوج  
(زوجك بنت فلان) بن  
فلان ورفع نسبه الى أن  
يتبرم يقول موكلى أو وكالة  
عنه مثلاً من جعل الزوج  
أو الشاهدان أو أحدهما  
وكالته عنه والام يحج ذلك  
وكذا لا بد من تصريح  
الوكيل بها فيما يأتى ان  
جعلها الولي أو الشهود  
وجزم بعضهم بأنه يكفى فى  
العلم هنا قول الوكيل وقد  
ينافيه ما مر أنه لا يكفى  
اخبار العبد بأن سيده  
أذن له فى التجارة لانه منهم  
بأثبات ولاية لنفسه وهذا  
بعدمه جازى الوكيل ورد  
بان الوكيل لا تثبت بقوله  
وكالته بل ان العقد منه

الاذن لان ذلك حينئذ هو كسبل اه سم (قوله ولو ذكره) أى الولي الوكيل (قوله والا) أى وان لم يكن  
غالب اه سم (قوله وجب التبعين) أى فلو لم يعين فالأقرب فساد التوكيل لانه لم يأذن له فى التزويج بغير  
الذات وقد تعذر الجمل عليها ويحتمل الصحة وتزوج الوكيل بمهر المثل ويرجعه ماسياً للشارح من أنه لو  
عقد وكيل الولي بدون ما قدر له من الصحة بمهر المثل اه ع ش أقول ويرجعه أيضاً بل يصرح بذلك قول  
الشارح المار قبيل غير كف ويقتاس بذلك الخ (قوله ويصح اذنها الخ) ولو قالت لعمركم أذنت لاني أن  
تزوجني فان عضل فزوجني لم يصح الاذن كما استظهره الزركشي ولو وكل المهر وجلتم زالت البكارة بوطء  
قبل التزويج فالوجه بطلان الوكالة ولو قال لو كيله فى النكاح تزوج فى فلانة من فلان وكان فلان وليها  
لفسق أبيه ثم انتقلت الولاية للاب أو قال له زوجه من أبيها فانتقلت الولاية للاب لا للاب ولا للاب ولا للاب  
للكيل تزويجها ممن صار ولياً كما يحسنه الزركشي أيضاً نهاية ومعنى (قوله وعليه) أى ما قاله فى الوكالة (قوله  
أن اذنها جعلى الخ) عبارة النهاية أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزوج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر  
أن الأولى أقوى من الثانية فيكتفى فيها بما لا يكتفى به فى الجعلية ولان باب الاذن أوسع من باب الوكالة اه  
(قوله وبهذا) أى يحمل الصحة على اذنها للولي وعدمها على اذنه للوكيل (قوله بين تناقض الروضة) فانه  
ذكر فى الروضة فى باب الوكالة مسألة ما اذا وكل الولي من تزوج موليته وجزم فيها بالبطلان ونقل فيها فى باب  
النكاح الصحة عن البغوى وأقره فحكم بالتناقض فانتهى الشهاب الرملى باعتماد ما فى باب الوكالة وتضعف  
ما فى هذا الباب اه رشيدى (قوله والجمع الخ) مستدأخبره قوله قال بعضهم الخ (قوله خطأ الخ) أى لانه  
لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة بهم و رشيدى (قوله فى ذلك) لعل فيها فالة بعضهم (قول المتن وليقل) أى  
وجوب اه ع ش (قوله ابن فلان) الى قوله وجزم فى المنع والى التبيين فى النهاية (قوله ورفع نسبه الخ)  
لعله اذا جعله الزوج أو الشاهدان أو أحدهما من المسئلة بعدها اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه قضية  
قوله بنت فلان جواز الاقتصاف على اسم الاب ومجمله اذا كانت مبررة بذكر الاب والافلا بد أن يذكر صفتها  
ورفع نسبه الى أن ينتفى الاشتراط كما لو أخذ من كلام الجرجاني اه وتقدم فى الشارح فى فصل أركان  
النكاح مثله لكنه قيد بكون الزوج جنة غائبة تراجع (قوله بها) أى بالوكالة (قوله فيما يأتى) أى أنفا  
فى قول المتن وليقل الولي الخ اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية والوجه الاكتفاء فى العلم فى  
كونه وكذا بقوله ولا ينافيه ما مر من عدم الاكتفاء باخبار الرقيق الخ لان الوكيل لم يثبت الخ اه قال  
ع ش قوله فى كونه وكذا الخ ثم ان صدقه الموكل بعد العقد على ذلك فظاهر والا فالقول قوله فى عدم التوكيل  
فيتبين بطلان النكاح كما يأتى فى قوله وانكار الموكل الخ اه (قوله فى العلم) أى بكونه وكذا بقوله هنا أى فى  
النكاح (قوله وهذا بعينه الخ) من جملة المناقاة (قوله ورد) أى المناقاة (قوله بان الوكيل لا يثبت الخ) أى  
لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه أنه قال قبل ذلك أنا وكيل فلان كما قال الرقيق قد  
أذن لى سبدي اه رشيدى وفيه نظر ولو جعل ما مر على ما ذالم يحصل ظن صدق العبد باخباره وما  
هنا على عكسه لم يعد فراجع (قوله بل ان العقد الخ) عطف على وكالته أى بل يثبت الخ (قوله  
فى جوابنا المار الآن يكون محمولا على من له الاستخلاف فليتامس وليراجع وبالجملة فلا إشكال على  
جوابنا المار لان الغرض فى السؤال تقديم اذن المرأة وتبعه جعل فرع العباب المذكور وعلى من له  
الاستخلاف أما غيره فله التوكيل بعد الاذن كغيره من كل ولي غير محجوب كعلم مما تقدم (قوله والا) أى  
وان لم يكن غالب (قوله لا اذن الولي ان تزوج موليته الخ) لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزوج  
الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر ان الأولى أقوى من الثانية فيكتفى فيها بما لا يكتفى به فى الجعلية ولان باب الاذن  
أوسع من باب الوكالة شرع مر (قوله خطأ) أى لانه لا يصح النكاح بالولاية الفاسدة (قوله فيما يأتى) أى  
أنفا فى قوله وليقل الولي الخ (قوله بأنه يكفى الخ) كذا مر

(٢٤) - (شروانى وابن قاسم) - (سابع) بطريق الوكالة الثابتة بغير قوله بخلاف العبد\* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم ان  
التصريح بالوكالة فيما ذكر شرط لصحة العقد وفيه نظر واضح لقولهم العبرة فى العقد وحده حتى النكاح بما فى نفس الامر فالذى يحتمل أنه شرط لخل

التصرف لا غير وليس هذا كما مر آنفاً (٢٦٦) الاذن للوكيل ثم فاسد من أصله بخلافه هنا (وليقل الولي لو كذا) تزوج زوجتي

كأمر آنفاً) أي في شرح قوله التوكيد من قوله ولو عرفت الخ اه كرددی أقول بل في شرح لم يصح على الصحيح من قوله لا اذن الولي لمن تزوج الخ (قول المتن وليقل الولي للوكيل الزوج زوجتي بنتي فلا الخ) محل الاكتفاء بذلك اذا علم الشهود والولي الوكالة والا فاحتاج الوكيل الى التصريح بها اه مغنى وتقدم في الشارح مثله (قوله كذلك) أي ورفع نسبه الى أن يتميز (قوله أو تزوجتها) عبارة المغنى أو تزوجها اه (قوله على الاولى) أي قبلت نكاحها (قوله وانما احتج) الى المتن في المغنى والى قول المتن ويلزم المجهر وغيره في النهاية الا قوله كذا أطلقوه وعلم مما مر (قوله وانما احتج الخ) عبارة المغنى لوقال الولي لو كبل الزوج زوجته بنتي فقال قبلت نكاحها الموكلي لم يصح العقد لعدم التوافق فان قال قبلت نكاحها وسكت انعقد له ولا يقع العقد للموكل بالنية بخلاف البيع اه (قوله لانه يمكن وقوعه) أي مع تسمية الموكل في الإيجاب في بعض الصور كما مر في الوكالة وهذا محل الفرق بين البيع والنكاح اه رشيدي عبارة ع ش لا يقال كما يمكن وقوع عقد البيع للوكيل كذلك يمكن وقوع النكاح للوكيل بان يعرض الولي عن الموكل ويزوج للوكيل فيقبل لنفسه لا فانقول المراد أن عقد البيع اذا أوقعه البائع للموكل واشترى له الوكيل يمكن الغاء تسمية الموكل ووقوع الشراء للوكيل كما لو اشترى معيها بشئ في الذمة وسمى الموكل فان العقد يقع للوكيل وتلغو التسمية ولا كذلك النكاح فانه حيث عاق العقد بالموكل لا يمكن وقوعه للوكيل اه (قوله هنالك) لعل الاوضح له هنا (قوله لم يصح) كذا في المغنى (قوله لا مطلق) مصدر ميمي أي لا اطلاع (قوله كذا كر) أي أنقضى المتن وقول السكردي أراد به ما ذكر أول الاركان مع غاية بعده برده قول الشارح الآتي ولا يرد الخ (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة المغنى قد يفهم قول المصنف فيقول انه لا يجوز تقديم القبول على الإيجاب كقول وكييل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فقول الولي تزوجتها وليس مراد افان الذي خرم به الروضة الجواز وسأني ما يدل عليه اه (قوله ولو كانا وكيلين الخ) وانكار الموكل في نكاحه الوكالة يطل النكاح بالنكاح بخلاف البيع لوقوعه للوكيل كما مر نهاية ومغنى (قوله قال وكييل الولي الخ) ولو قال وكييل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فقال وكييل الولي تزوجتها فلا ماصح لان تقديم القبول على الإيجاب جائز كما مر فان اقتصر وكييل الولي على قوله تزوجتها لم يصح ولو أراد الاب أن يقبل النكاح لابنه بالولاية فيقبل له الولي تزوجت فلانة بانك فيقول الاب قبلت نكاحها لابني ولا يشترط في التوكيد بقبول النكاح أو إيجابه ذكر المهر فان لم يذكره الزوج فيعقد له وكييله على من تكافئه بمهر المثل فسادونه فان عقد بمافوقه صح بمهر المثل خلافا لما في الانوار من جزمه بعدم الصحة وان عقد وكييل الولي بدون ما قدر له الولي صح بمهر المثل خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم الصحة وان عقد وكييل الزوج باكثر مما أذن له فيه الزوج صح بمهر المثل على المذهب المنصوص كما قاله الزركشي خلافا لما في الانوار من الجزم بعدم الصحة ولو قال شخص لا آخز زوجي فلانة بعبدك هذا مثلاً ففعل صح وملكته المرأة وكان قرصاً لاهية اه مغنى وكذا في النهاية الاولة الى ولو أراد (قول المتن ويلزم المجهر) بنصب المجهر مفعولاً مقدماً وقوله تزويج الخ بالرفع على أنه فاعل مؤخر مغنى ونهاية (قوله في بعض الصور الآتية) أي ككون المجنونة قتيلاً (قوله ومثله) أي المجهر اه سم (قوله السابق في التحكيم) أي في فصل لا تزوج المرأة نفسها اه كرددی (قوله أطبق جنونها) الى قول المتن لاصغيرة في المغنى الا قوله كذا أطلقوه الى وعلم مما مر (قوله نظير ما يأتي) أي في المجنون (قوله وحذفه) أي محتاجة اه سم (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله أول المهر والنفقة اه سم (قوله عنه) أي عن قيد الاحتياج والتصرح به (قول المتن ومجنون) أي من مال المجنون لامن مال نفسه اه ع ش (قوله أو بتوقع الخ) عطف على بظهور الخ (قوله بقول عدلي طب الخ) أي ولا يشترط لغنا الشهادة ولا كون الاخبار بذلك للقاضي بل يكفي في الوجوب على الاب مجرد اخبار العدل بالاحتياج اه ع ش (قوله عدلي طب الخ) هـ لـ

فلانا) ابن فلان كذلك (فيقول وكييله) قبلت نكاحها اه أو تزوجتها اه مثلاً كما هو ظاهر وأطباقهم على الاولى لا يعينها الا لفرق في المعنى بينها وبين غيرها مما ذكر وانما احتج في البيع لخطاب الوكيل لانه يمكن وقوعه ولا كذلك النكاح ومن ثم لو حذف قوله هنالك لم يصح وان فواه لان الشهود لا مطلع لهم على النية والوكيل أن يقبل أولاً كذا كرددی التصريح بكونه ان جهات ثم يجيبه الولي ولا يرد عليه هذا لانه معلوم مما قدمه في الصيغة ولو كانا وكيلين قال وكييل الولي تزوجت بنت فلان من فلان وقال وكييل الزوج ما ذكر (ويلزم المجهر) أي انبأ بالجدوا لم يكن لهما الاجبار في بعض الصور الآتية ومثله الحاكم عند عسده أي أصلاً أو بان لم يمكن الرجوع اليه نظير اختلاف السابق في التحكيم (تزوج مجنونة) أطبق جنونها (بالغة) ولو نيا محتاجة للوطع نظير ما يأتي أو للمهر والنفقة وحذفه لان البلوغ مغلظة غالباً كقبي عسده (ومجنون) أطبق مجنونه بالغ (ظهوره حاجته) بظهور أمارات فواته بدورانه حصول النساء أو يتوقع لشغاه بقول عدلي

ومؤمن النكاح أخف من ثمن أمة ومؤمنها ولا نظر إلى أن الزوج لا يلزمها خدمته (٢٦٧) لاعتقاد النساء ذلك ومساكنهن به غالباً بل

أكثرهن بعد تزويجهن

وجاءوا ذلك للحاجة كنف

بها فيها لا فيسه بل اشترط

ظهوره لأن تزويجها

يقبدها المهر والمؤن

وتزويجه يفرضه إياهما

كذا قيل وفيه نظر بل المناط

فيه الحاجة لا غير كما

بصرح به كلام الروضة

وأصلها فأنهما قيداً فيهما

بالحاجة بظهور أمارات

التوفيق لكن يلزم من

ظهوره فيه ظهورها بخلافه

فيها لحياء الذي جبلن عليه

فمن ذكر الظاهر فيه دونها

أما إذا تقطع جنونها ما فلا

تزوجات حتى يقبها وياذا

وتستمر أفاقتهما إلى تمام

العقد كذا أطلقوه وهو

بغير أن عهدت ندرتها

وتحقق الحاجة للنكاح

فلا ينبغي انتظارها حينئذ

ويؤيده ما مر في أقرب

ندوت أفاقته وعلم بما مر أن

هذا في غير البكر بالنسبة

للمعبر (لصغيرة وصغير)

فلا يلزمه تزويجها مطلقاً

بجنونين كإياها وإن ظهرت

الغبطة في ذلك لعدم الحاجة

حالا مع ما في النكاح من

الخطأ والمؤن وبه فارق

وجوب بيع ماله عند الغبطة

وسيد كر تزويجها المصلحة

بما مر أقسامها وهو غير ما

هنا إذ هو في الوجوب وذلك

في الجواز (ويلزم المعبر

وغيره أن تعين) كإخ واحد

وهو

تقوم معرفة الولي مع أخبار عدل مقام أخبار العدلين لأنهم أقاموا معرفة الشخص نفسه مقام أخبار العدل الواحد حيث اكتفوا به في مسائل كثيرة يحمل نظراً له سيرة أقول الأقرب كفاية معرفته مع أخبار عدل في الوجوب وإنما التردد في كفاية معرفته فقط في الوجوب عبارة النهاية عدل طب وقال الرشدي المراد بعدل الجنس لما سألني في تزويج المحجور من اشتراط عدلين اه وفي الجبري ما نصه عبارة شيخنا يعني مر عدل والظاهر أن المراد بعدل الراي تحلي وقال الخطيب وغيره عدلين اه وكذا عدل واحد على المعتمد اه فابرجع (قوله ومؤن النكاح الخ) حال مقيدة ليخرج ما إذا كان ثمن السرية يقومونها أخذ ف كما صرح به الروضة اه رشدي (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله واكتفى بها) أي بالحاجة أي بأصلها حيث لم يقيد بظهورها اه سم (قوله فيها) أي المجنونة وقوله لا في أي المجنون (قوله كما صرح الخ) وقد عبر الشيخ ومنهجه بما يفيد التسوية بينهما في معنى (قوله فيها) أي المجنون والمجنونة اه ع ش (قوله من ظهوره) أي التوفيق وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه وقوله ظهورها أي الامارات والحاجة سم وسيد عر ورشدي (قوله الذي جبلن عليه) أي في الأصل فربما استندت الحالة التي ألغتها قبل الجنون من غير قصد فلا يقال هي بعد الجنون لا تتميز لها حتى تختب عما يستحق من فعله اه ع ش (قوله وياذا) فسد بالنسبة إلى المجنون توقف ظاهر فابرجع (قوله فلا ينبغي انتظارها الخ) اعتمد ع ش (قوله ما مر) أي في أول الفصل وقوله ما مر أي من قول المصنف وللأب تزويج البكر الخ اه كردى (قوله أن هذا) أي قوله فلا تزوجان الخ سم وع ش وكردى (قوله في غير البكر) أما البكر فلا يجبر تزويجها بغير إذنهما وان لم يكن بها جنون مطلقاً فاعالج الجنون المتقطع أولى اه سم (قوله قول المتن لا صغيرة) المراد بها الصغيرة البكر فان الصغيرة التي لا تزوج بحال كما مر اه معنى (قوله فلا يلزمه تزويجها) بل لا يجوز في المجنون الصغيرة ويجوز في المجنونة إذا ظهرت مصلحة وكان الزوج الأب أو الجد كما في اه ع ش (قوله لعدم الحاجة الخ) هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدم أن من الحاجة في المجنونة الاحتياج للمهر والنفقة وفي المجنون توقع الشفاء والاحتياج للخدمة على ما مر فلا يلزم تزويج الصغيرة والصغيرة ذلك رشدي وسيد عر وقد يجب أن المناط هو الحاجة إلى الوطء فقط وذكر الحاجة إلى غيره مجرد التقوية (قوله وبه) أي بما في النكاح من الخطأ الخ (قوله اذهو) أي ما هنا اه سم (قوله وذلك) أي ما سدد كره (قول المتن ان تعين) أي غير المعبر وقوله اجابة الخ فان امتنع أم كالقاضي أو الشاهد أو تعين عليه القضاء أو الشهادة وامتنع اه معنى (قوله كإخ واحد) أي قوله أي فان أمسكوا في النهاية الأقولة أو من مناصب الشرع أو لأحداهم وقوله أو رضيت إلى المتن وكذا في المغنى الأقولة وحصول الغرض إلى المتن وقوله وخبرني فان تعدد (قوله دعت إلى كفه) أي تزويج كفه معين بخطابها أو تزويج واحد من اكفاء بخطابها ما إذا لم يكن بخطابها أحد فلا يلزمه اه سلطان (قوله وحصول الغرض الخ) دفع ما يئوهم

(قوله واكتفى بها فيها إلى قوله كذا قيل) وقول الشارح والحكمة في المخالفة بينهما أن تزويجها يقبدها المهر والنفقة وتزويجها يفرضه إياهما بناء على حسب ما فهمه وليس كذلك بل وجود الحاجة كاف فيهما إذا المناط في كل الحاجة لا غير كما صرح به كلام الروضة وأصلها الخ شرح مر وقيل أن ذلك من الاحتياط الذي هو من أنواع البديع وهو أن يحذف من الأول ما أثبت آخره وعكسه فحذف ظهور الحاجة في المجنون وأثبت الباطن فيها وحذف في المجنون الباطن وأثبت كونه في الحاجة كفي قوله تعالى فته تقتاتل في سبيل الله أي مؤمنة وأخرى كافرة أي تقتاتل في سبيل الشيطان انتهى أي والحكمة في حذف ما حذف أو ذكر في أحد الجانبين دون الآخر ما نره الشارح (قوله ظهوره) أي ظهور التوفيق وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه (قوله ظهورها) أي الامارات والحاجة (قوله أن هذا) أي قوله فلا تزوجان الخ (قوله في غير البكر الخ) أما البكر فلا يجبر تزويجها بغير إذنهما وان لم يكن بها جنون مطلقاً فاعالج الجنون المتقطع أولى (قوله اذهو) أي ما هنا (قوله في المتن ان تعين) أي غير المعبر

(اجابة) بالغة (ملتزمة التزويج) دعت إلى كفه مخصناً لها وحصول الغرض بتزويج السلطان لا ينظم البهلان فيه شقة وهذا

على ان تعدد الاولياء لا يمنع التعين على من سئل منهم كما قال (فان لم يتعين كالخوة) أشقاء وأولاد (فسألت بعضهم) ان يزوجها (لزمه الاجابة في الاصح) لتلايؤدى الى التواكل كشاهدين معهم ما غيرهما طلب منهما الاداء فان امتنع الكل زوج السلطان (وعلى) (واذا اجتمع أولياء) من النسب (في درجة) ورتبة واحدة (٢٦٨). كالخوة أشقاء وقد أذنت لكل أو قالت أذنت لمن شاء منكم أو من مناصيب الشرع أو لأحدهم

في تزويجي من فلان او  
رضيت ان أزوجه أو رضيت  
فلانازوجا وتعيينها لأحدهم  
بعد ليس عزلا لباقيهم  
(استحب ان يزوجهما ألقههم)  
بباب النكاح وأورعهم  
(وأسنهم رضاهم) أى  
باقيهم لان الألقه أعلم بشروط  
العقد والاورع أعلم بغيره  
الشبهة والاسن أخبر بالاكفاء  
واحتج لرضاهم لانه  
أجمع للمصلحة فان تعارضت  
المصالح قدم الألقه  
فالاورع فالاسن ولزوج  
المفضول صح ما لو أذنت  
لأحدهم فلا تزوجه غيره  
الاوكالة عنه وأما لو قالت  
زوجوني فانه يشترط  
اجتماعهم وخرج بالولياء  
النسب المعتقون فيشترط  
اجتماعهم أو توكيلهم نعم  
عصبة المعتق كوليء النسب  
فيكفى أحدهم فان تعدد  
المعتق اشترط واحد من  
عصبة كل (فان تشاحوا)  
فقال كل واحد منهم أنا  
الذى أزوجه واتحد الخاطب  
(أقرع) ولومن غير الامام  
ونائبه بينهم وجوب باقضا  
للزواج فن قرع منهم زوج  
ولا تنتقل الولاية للحاكم  
وخبر فان تشاحوا فالسلطان  
ولى من لا ولى له بحول على  
العقل فان تعدد فن رضاه

من عدم لزوم حصول التحسين بتزوج السلطان عند امتناع الولي الخاص (قوله لا يمنع التعين) ومعلوم انه  
انما أفرده للخلاف فيه اه رشيدي (قول المتن فان لم يتعين) أى غير المجهر (قول المتن فسألت الخ) فيسأله  
انفعان سلطان (قوله فان امتنع الكل) أى دون ثلاث مرات فان عضوا ثلاثا تزوجه الا بعد على ما مر اه  
عش (قوله من النسب) سيد كرمه (قوله أو من مناصيب الشرع) صريح في شموله أى لفظ مناصيب  
الخ أولياء النسب بل وفي انحطاطه عليهم اه سم (قوله أو لأحدهم) أى لأحدهم مناصيب الشرع عطف على  
ان شاء الخ وقوله في تزويجي الخ متعلق بأذنت (قوله ان أزوجه) أى فلان أو واحدا من الخاطبين (قوله  
وتعيينها الخ) واضح فيما اذا كان السابق مؤذنا بالعموم اما اذا كان مطلقا فمحمل تأمل فليجوز اه سيد عر  
أقول قضية قول المغني ولو عينت بعد اطلاق الاذن واحدا منهم لم ينزل الباقيون تخصيصهم عدم العزل بما اذا  
كان الاذن السابق مطلقا وهذا أيضا قضية منيع الرض حيث ذكر ذلك بعد صور الاطلاق فقط (قوله  
ليس عزلا الخ) وفي شرح الرض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بحجة وعلى ان اقراد بعض العام بالذكور  
لا يخصه اه فانظر اذا عينت أحدهم بغير اللقب بماله مفهوم كما كتبهم اه سم (قوله وأورعهم الخ)  
عبارة المغني والنهاية يتو بعد أورعهم وبعده أسنهم اه وهى لا غناها عن قوله الا ترى فان تعارضت الخ أولى  
(قوله واحتج) أى ندبا اه حلي (قوله ولزوج المفضول الخ) أى برضاها بانكف اه معنى قال عش  
الاولى ان يعبر بالفاء لانه مفرع على ما قبله اه (قوله ما لو أذنت لأحدهم) أى بمعنىنا سم وعش (قوله  
فلا تزوجه غيره) أى لا يجوز ولا يصح اه عش (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على  
واحد منهم فيكون تزوجه بالولاية عن نفسه وبالوكالة عن باقيهم أو باجتماعهم على الإيجاب اه عش  
وقوله منهم ينبغى أو من غيرهم (قوله أو توكيلهم) ولو امتنع أحدهم من التزويج فلا قرب لانه لا تزوجه  
الحاكم حيث نذر بل تراجع لتقصير الاذن على غير الممتنع فيزوجهما خلافا لاسم وعش وسيد عر (قوله  
فيكفى أحدهم) أى اذا أذنت لكل منهم أو لأحدهم بلا تعيين وأما اذا أذنت بعين منهم أو قالت زوجوني  
فكما مر في أولياء النسب (قوله فقال كل واحد منهم الخ) أى وقد أذنت لكل منهم اه معنى (قوله فن  
قرع) أى خرج له القرعة اه عش (قوله ولا تنتقل الخ) عطف على أقرع (قوله فان تعدد فن رضاه)  
ظاهر منيع رحمه الله ان الاقراء يتنفي في صورة التعدد مطلقا وهو محل تأمل فيما اذا ارتضت واحدا من  
الخاطبين وقال كل أنا الذى أزوجه فينبغي ان يقيد المتن باتحاد من رضاه لا باتحاد الخاطب اذا الاول مستلزم  
للآخر ولا عكس فليتأمل اه سيد عر (قوله فان رضيت الخ) أى بان أذنت بالتزويج باى واحد منهم اه  
عش (قوله أمر الحاكم بالتزويج من أصلهم) أى بعد تعيينه اه معنى (قوله أمر الحاكم الخ) قضية  
أنه لو استقل واحد بتزويجها من أحد الخاطبين من غير أمر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصل اه عش  
(قوله ان هذا) أى الاقراء (قوله رجع) ببناء المعقول (قوله وله) أى للزركشى (قوله انتهى) أى احتمال  
(قوله أو من مناصيب الشرع) صريح في شموله أولياء النسب بل وفي انحطاطه عليهم (قوله وتعيينها لأحدهم  
بعد ليس عزلا) قال في شرح الرض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بحجة وعلى ان اقراد بعض العام بالذكور  
لا يخصه اه فانظر اذا عينت أحدهم بغير اللقب بماله مفهوم كما كتبهم (قوله ما لو أذنت لأحدهم)  
أى معنى (قوله فانه يشترط اجتماعهم) قال الاستاذ في الكثر فان تشاحوا فاطالب الانفراد عاقل انتهى  
فانظر هل زوج الحاكم حيث نذر لانهما أذنت للمجموع وقد عضل المجموع بعضه وتزوج البقية  
مشكل لانها لم تاذن للبقية وحدها (قوله ولو من غير الامام ونائبه بينهم وجوب الخ) كذا مر (قوله فان تعدد)

فان رضيت الكل أمر الحاكم بالتزويج من أصلهم وظاهر ما تقرران هذا خاص بتشاح غير الحاكم فلا أذنت لكل الزركشى  
من حكام بلدتها تشاحوا فلا اقراء كما عهده الزركشى اذ لاحظ لهم بخلاف الاولياء بل من سبق منهم بالتزويج اعتد به أى فان امسكوا رجوع  
الدية ونسب فبما يظهر له احتمال أنان فلنا تزويج الحاكم بالولاية أقرع أو بالنيابة فلا كالا أى ع: شخص واحد اه



ومرأته بناية اقتضتها الولاية وعليه فلا ياتي هذا الاحتمال (فلوز وج غير من خرجت قرعة وقد أذنت لكل منهم) كره ان كان القارع الامام  
أوثابيه (صح) النكاح (في الاصح) لان القرعة قاطعة للتزاع لاسالة للولاية (٢٦٩) ولو بأد قبل القرعة صح قطعها ولا كراهة

\* (تنبيه) \* ظاهر هذا  
الصنيع ان الكراهة انما  
هي لجريان وجه البطلان  
وعدمها لعدم جريانه وحينئذ  
فلا ينافي هذا ما مر من وجوب  
القرعة لان ذلك انما هو من  
حيث قطع النزاع وعدمه لكن  
في الجمع بين وجوبه ما عدم  
توقفها على الامام وثابته  
نظرا لايصلح الاجبار عليها  
الامنه ويحجب بحمل عدم  
توقفها عليه على ما اذا اتفقوا  
على فعلها والا فالوجه رفع  
الخاطب الامر اليه ليلزمهم  
بها (ولوز رجها أحدهم)  
أي الاول باعور قد أذنت لكل  
منهم (زيدا وأخرا) أو  
وكل الولي فزوج هو  
وكيله أو وكل وكيلين  
فزوج كل والزوجان  
كقوتان أو أسقطوا  
الكفائة والابطال مطلقا  
الان كان أحدهما كفوا  
أو معينا في انهما فنكاحه  
الصحيح وان تاجر (فان)  
سبق أحد العقدین (و عرف  
السابق منهما) بينة أو  
تصادق معتبر ولم ينس (فهو  
الصحيح) والا فباطل  
وان دخل المسبوق بها  
للخبر الصحيح أي امرأة  
زوجها وليان فهي للأول  
منهما (وان وقع معا)  
فباطلان وهو واضح (أو)  
جهل السبق والمعة

الزركشي (قوله وم) أي في مجت العزل انه أي تزويج الحاكم (قوله فلا ياتي هذا الاحتمال) أي لانه في  
واحد واحد على ما مر انه باصر من كتب من الولاية والنيابة اه كرمي (قول المتن وقد أذنت لكل منهم)  
خرج به ما لو أذنت لاحدهم فزوج الا خوف انه لا يصح قطعها كما مر نهاية ومعنى (قوله كره) قديم بكل  
الاقتصار على الكراهة هنا ونقها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع وجوب الاقراع اذ مقتضاه امتناع الاستقلال  
اه سم عبارة ع ش وقوله لا كراهة يتأمل وجه عدم الكراهة مع وجوب القرعة فك مقتضى الوجوب  
حرمة المبادرة فمضلا عن كراهتها إلا ان يقال القرعة انما تجب اذا طلبت بعد التنازع فيجوز ان المبادرة التي  
لا تكرم معها صورتها ان يبادر أحدهم قبل التنازع وطلب القرعة اه ولا يخفى بعده كما أشار اليه بقوله  
الا لمع ان الشارح دفع الاشكال في التنبيه الا في ثم رأيت قال السيد ع مران ص قوله فلا ينافي الخ يظهر ان  
ملخصه انه يأم بترك الاقراع مطلقا لعدم ثباته بالواجب ويكره تعاطي العقد في الاولى لجريان خلاف في الصحة  
حينئذ ولا يكره في الثانية لتفاته فليس مورد الحرمة والكراهة أمر واحد لان مورد الحرمة ترك الاقراع  
ومورد الكراهة فعل العقد وان أوههم ظاهر كلامه اتحادهما واما واختلافه بالحشية وبالتأمل فيما ذكر يعلم  
اندفاع ما أورده المحشي اللهم الا ان يكون التنبيه المذكور ساقطا من نسخة فانه من المحققات في أصل الشارح  
بخطه وهذا الحمل هو اللائق بجلالة الفاضل المحشي اه (قوله ان كان القارع الامام الخ) مفهومه عدم  
الكراهة اذا كان القارع غيرهما وفيه نظر لان سبب الكراهة جريان وجه بعدم صحة النكاح واطلا فهم  
يقضي انه جالس أو أقرع الامام أو نائبه أو غيرهما اه ع ش (قوله لان القرعة) الى التنبيه في النهاية والغنى  
(قوله هذا) أي الكراهة في الاولى وعدمها في الثانية ويحتمل ان المشار اليه الثاني فقط كقوله قضية الاشكال  
المار عن سم (قوله وعدمه) لاحاجة اليه (قوله الامنه) الظاهر منهما وكذا علمهما واليهما فيما ياتي فلا  
تغفل اه سيد ع وقد يقال ان افراد الضمير نظرا الى ان الواو في قوله ونائبه يعني أو كما عبر بهما في امر آتيا  
(قوله فالوجه رفع الخاطب) هلا قيل طالب القرعة لانه طرف النزاع حينئذ وعلى كل فهل ماذ كره على وجه  
الوجوب محل تأمل اه سيد ع والقرب للوجوب على الثاني دون الاول لان ذلك من جملة الأمور من  
بالقرعة بخلاف الاول (قوله أي الاولياء) الى قوله ومجرد العلم في الغنى الا قوله للخبر الى المتن وقوله أو معينا  
في اذنها والى قول المتن ولو سبق في النهاية الا قوله أو معينا في اذنها (قوله أو وكل الولي) عطفت على قول المتن  
زوجها أحدهم الخ (قوله الولي) أي المجرى اه معنى ولم يظهر لي وجه التخصيص بالمجرى فراجع (قوله أو)  
اسقطوا أي الاولياء والمرأة اه حلي (قوله مطلقا) يعني في جميع الصور الخمسة (قوله أو معينا)  
الخ قد بوهما اطلاقه صحة نكاحه وان كان غير كف ولم يسقطوا الكفائة وليس كذلك فالاولى اسقاط في  
اذنها يشمل تعيين الولي أيضا اه سيد ع (قوله أو تصادق معتبر) بان كان صريحا عن اختيار اه ع ش  
(قوله ولم ينس) سيأتي محتر زه في المتن (قوله وان دخل الخ) غاية (قوله المسبوق بها) الاولى بها المسبوق (قوله  
للاول منهما) أي من الزوجين اه سم (قوله واضح) أي لان الجمع ممتنع وليس أحدهما أولى من الآخر  
اه معنى (قوله نعم بسن الخ) هل يتوقف جواز الفسخ ونقضه على رافع من اثنين أو ثلاثة منهم أو رفع ولو  
من المرأة وحدها أو لا يتوقف كما هو ظاهر اطلاقهم محل نظر وقد بوجه ما اقتضاه ظاهر اطلاقهم بان هذا  
الفسخ لم يشرع لرفع النزاع حتى يتوقف على الرفع بل مجرد الاحتياط اه سيد ع (قوله ان يقول الخ)  
أو بامرهما بالتطليق اه معنى (قوله لتحل الخ) عبارة الغنى والاسنى ليكون نكاحها بعد على يقين الصحة  
أي الخاطب (قوله كره الخ) قديم بكل الاقتصار على الكراهة هنا ونقها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع  
وجوب الاقراع اذ مقتضاه امتناع الاستقلال (قوله فهي للاول منهما) أي من الزوجين (قوله نعم بسن

فباطلان) لتعذر الامضاء الاصل في الابضاع الحرمة حتى يتحقق السبب المبيح نعم بسن للحاكم أن يقول ان كان قدس بق أحدهما فقد  
حكمت ببطلانه لتقل يقينا

(قوله) أي لهما حكم اه عش (قوله وأيس من تعيينه) هلا قيدوا بنظر هذه فيما قبله (قوله فوجب التوقف الخ) قضيته  
 لما ذكر (أي لتعذر الامضاء الخ اه عش (قوله فلم يحكم بطلانهما) أي حتى تعاد جمعته بل تعاد ظهرا  
 لاحتمال صحة أحدهما وذلك مانع من أن تعاد جمعة اه عش (قوله بخلافه هنا) فان المدا رفيه على علم  
 الزوج لصورته الاقدام على الوطء اه عش (قوله ثم الحكم) الى قوله نعم في المغنى (قوله الحكم بطلانهما)  
 أي فيما اذا علم السبق دون السابق وعند جهل السبق والمعية مغنى وعش (قوله ومحل) أي محل كون  
 الحكم بالبطلان في الظاهر فقط (قوله والا) أي وان جرى من الحاكم فسخ اه رشيدى (قوله فيجب  
 التوقف) قضيته أنه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ اه سم (قوله لتسبانه) الى التنبيه في النهاية الاقوله فان  
 قلت الى ولومات (قوله اتحقق صحة العقد) أي وعدم تعذر الامضاء حتى تغارق ما قبلها اه رشيدى وفيه نظر  
 (قوله حتى يطلقها أو عونا الخ) أي وتنقض عهدها من تطليق أو موت آخرهما اه مغنى (قوله ويجبها  
 الخ) أي وجوباً على المعتد اه عش (قوله وكالفسخ الخ) عطف على قوله للضرورة أي وقياساً على الفسخ  
 الخ (قوله ولا يطالب) الى قوله والا فلاشهاد في المغنى الاقوله وقيل الى ويجه (قوله ولا يطالب واحد  
 للاشكال ولا سبيل الى الزام مهر بن ولا الى قسمته مهر عليهما اه مغنى (قوله كذلك) أي لا يطالب واحد  
 منهما بما (قوله بحسب حالهما) من يسار أو عسار اه سيد عمر عبارة سم أي فلو كان أحدهما موسراً  
 والاخر معسراً مثلاً فعلى الاول نصف نفقة الموسر والثاني نصف نفقة المعسر اه وتبارة عش ثم اذا تعين  
 الغنى فهل ترجع المرأة على سيد مجازاً على نصف نفقة الفقير واذا تعين الفقير فهل يرجع الغنى على المرأة بما  
 زاد على ما يرجع به على الفقير فيه نظر ولا يبعد الرجوع بما ذكر فيهما اه (قوله لحبسها) فلو طلق  
 أحدهما مثلاً فهل يقال يجب جميع النفقة على الثاني وهو خير بين تجديد العقد والاستمرار على الانفاق  
 والتطليق أو غير ذلك ينبغي أن يجزأ اه سيد عمر أقول قضية التعليل بالحبس الوجوب والتخير ثم رأيت قال  
 الطائفي بعد ذكر كلام السيد عمر المذكور رما ناه القياس الاول اه والله الحمد (قوله ثم يرجع المسبوق الخ)  
 ولو فسخ الحاكم عند القياس فينبغي أن لا يرجوع لواحد منهما اه سم يعنى لو تعين السابق بعد الفسخ  
 وفيه وقفة (قوله وقيل عليها الخ) أي يرجع المسبوق على المرأة ثم يرجع هي على السابق (قوله والا) أي  
 بان فقد الحاكم أو شق الوصول اليه أو امتنع من الحكم أي الاذن بالبرشوة اه عش (قوله فليغن) أي

الرافعي ترجيحه وهو الاوجه انهما تصفين بحسب حالهما لحبسهما لهما ثم يرجع المسبوق على السابق وقيل عليهما  
 ايجاب ثم هي عليه ونجته انه لا بد في الرجوع من اذنا كما وجدوا الا فلا شهادة على نية الرجوع كما في هرب الجمل ونحوه فان قلت يفرق بان هذا ايجاب  
 الشرع فليغن عن ذلك قلت وفي بعض تلك النظائر ايجابه ايضا لم يغن عنه

ووجهه بأنه المحاب متعلق بامر مشتمل على خلافه فلم يكتب به وحده ولومات أحدهما وقف ارتبوا وجهاً وهي فارتبوا وج \* (تنبيه) \* ظاهر عبارة المتن وكذا أصل الروضة هنا استمرار الوقف وهو مشتمل لم يتضرر به فلا بحث (٢٧١) ذاته ما ذكر وكانهم لم يستخضرا قول

أصل الروضة في وائتم  
النكاح وان طلبت الفسخ  
للاشتباه ففسخ كافي انكاح  
الولين اه فهو صريح كما  
نرى في ان لها طلب الفسخ  
هنا الضرورة أي لتضررها  
بسبب التوقف في انه لا فرق  
في اجابتهما لذلك بين اليأس  
وعدمه ولا بين أن تلزمهما  
نفقتهما مدة التوقف وأن لا  
والحق أن ما هنا والبحث  
المفرع عليه أقوى مدركا  
اذا اجابتهما بمجرر الاشتباه مع  
اجاب نفقتهما بعد جدوا  
فتأمل (فان ادعى كل زوج)  
عليها (عليها بسبقه) أي  
بسبق نكاحه على التعيين  
والالم تسمع الدعوى (سمعت  
دعواهما) كدعوى  
أحدهما ان انفرد ببناء  
على الجديد) الاصح كالمجرر  
(وهو قبول اقرارها بالنكاح)  
لان لها حق ثمة فائدة وتسمع  
أيضا على وبنها ان كان مجبرا  
لقبول اقراره أيضا للدعوى  
أحدهما أو كل منهما  
على الآخر انه السابق ولو  
للتخفيف لان الزوجية من  
حيث هي زوجة ولو أمة  
لا تدخل تحت اليد وتسمع  
دعوى النكاح في غير هذه  
الصورة على المجرر في الصغيرة  
فان أقر فذلك وان أنكر  
حلف فان نكل حلف الزوج  
وأند هذا والكبيرة لكن  
للزوج بعد تخلفه تخلفها

اجاب الشرع عن ذلك أي اذن الحاكم (قوله ويوجه) أي عندنا الإغناء بأنه أي اجاب الشرع هنا (قوله)  
فلم يكتب الخ لم يظهر لي وجه التعريض (قوله وقف ارتبوا وجهاً) أي ان لم يكن له غيرها والا فخصتها من الربع  
أو الثمن اه معنى (قوله فارتبوا وجهاً) الى تبين الحال أو الاصطلاح اه معنى (قوله بحث ذالك) أي  
الزكشي والبلقيدي وكداهم بغير قوله الا في وكانهم ما الخ وقوله ما ذكر أي انها عند اليأس من التبين الخ  
(قوله قوله ما) أي الشيخين في أصل الروضة الخ اعتمد الغنى ومال اليه السيد عر عبارته قوله ففسخ كافي  
انكاح الولين قد يقال هذا أوجه للتضرر في الجملة اه (قوله انتهى) أي قولهما وكذا ضاهر فهو صريح  
(قوله ان ما هنا) أي قول الشيخين في هذا المقام وجب التوقف حتى يتبين (قوله والبحث) عطف على ما هنا  
أي بحث البلقيدي والزكشي وقوله عليه أي على ما هنا وقوله أقوى خبران (قول المتن فان ادعى كل زوج  
عليها الخ) قال الشهاب سمع عن شيخه البرلسي هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمعنى ان جميع ما تقدم  
اذا اعترف الزوجان بان الحال كاذكر فان تنازعا وزعم كل انه السابق وانما تعلم ذلك فغيبه هذا التفصيل  
ويعرف ان المعنى هذا مجرد اجماع الرافي الكبير اه رشدي أقول ويصرح بذلك المعنى دخول المغنى على  
المتن بما نصه وما تقدم كما عند اعتراف الزوجين بالاشكال فان ادعى الخ (قوله أي بسبق نكاحه) الى قوله  
ولا تسمع دعواه في المغنى الى المتن في النهاية (قوله على التعيين) أي وكل منهما كفء أو عند اسقاط الكفاءة  
كما مر اه معنى (قوله على التعيين) هذا من جملة التفسير للمتن لا تقبله من الخارج وبه يدفع استشكل  
الرشدي بما نصه قوله على التعيين انظر كيف يتأتى هذا التقيد مع إضافة سبق الى ضمير المدعى المفيد ان  
الصورة أن يقول كل في دعواه انها تعلم اني السابق وأي تعيين بعده هذا اه (قوله والا) أي بان ادعى كل  
عليها بسبق أحدهما سمع ومعنى ورشدي (قوله لم تسمع الدعوى) للجهل بالمدعى مغنى وأسنى (قوله كما مر)  
أي في أوائل فصل ل أركان النكاح (قوله لان الخ) عبارة المغنى لثلاث تعطل حقاها فان لم يقبل اقرارها لم  
تسمع اذا فائدة (قوله لها) أي الدعوى اه عش وكان الاولى له أي لسماع الدعوى (قوله لا دعوى  
أحدهما) أي الزوجين اه عش (قوله لا تدخل تحت اليد) أي فليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر  
اه معنى (قوله غير هذه الصورة) يعني غير صورة ما اذا زوجهما وليان الشتملة على الصور الخمسة المتقدمة  
بان ادعى شخص على الولي انه زوجهما اه رشدي (قوله والكبيرة) أي البكر اذا كان الكلام في الولي المجرر  
ويقيد كلامه السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها لكن قضية تقيده فيما يأتي آنفا الثيب بالصغيرة  
الاطلاق هنا وبأن عن المغنى ما يقيد آنفا (قوله بعد تخلفه) أي الولي (قوله تخلفها الخ) أي الكبيرة  
البكر بقريته المقام وقيد المغنى بالثيب عبارته ثم ان حلف أي المجرر فلم يدعى تخلف الثيب أيضا بعد  
الدعوى عليها فان نكلت حلف المدعى اليقين المردودة وثبت نكاحه وكذا ان أقرته ولا يقدح فيه حلف  
الولي اه وهذا مع كونه خلاف موضوع الكلام بخالف لكلامهم السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها  
فراجع (قوله صغيرة) قضية اطلاقهم في فصل لا تزوج امرأة نفسها وتعليقهم الا في آنفا انه ليس بقيد  
(قوله من تعليله) وهو قوله لانه الا الخ (قوله له) أي لقول البغوي المار (قوله فان أقرت لهما) الى قوله  
وهو محتمل في النهاية والمغنى الا ان صريح الاول وظاهر الثاني ان حلف الولي على البت (قوله فان أقرت لهما  
الخ) وظاهر ان المراد انها أقرت لهما بعبارة واحدة والا فالزوج من أقرته أولا كما هو واضح اه رشدي

بلا رجوع فلا رجوع هذا حاصل مراد الشيخ (قوله في المتن فان ادعى كل زوج عليها الخ) هذا متعلق بجميع  
الصور السابقة والمعنى ان جميع ما تقدم اذا اعترف الزوجان بان الحال كاذكر فان تنازعا وزعم كل انه  
السابق وانما تعلم ذلك فغيبه هذا التفصيل يعرف ان المعنى هذا مجرد اجماع الرافي الكبير (قوله والا) أي  
بان ادعى كل عليها بسبق أحدهما (قوله لم تسمع الدعوى) قال في شرح الروض للجهل بالمدعى (قوله

ان أنكرت ولا تسمع دعواه على ولي ثيب صغيرة وان قال نكحتها بكر لانه الا أن لا يملك إنشاءه فلا يقبل اقراره عليها قاله البغوي ويؤخذ  
من تعليله صحة حمل الغزى له على ما ذالم يكن له بينة بما ادعاه (فان) أقرت لهما

أى وسبباً فى المتن آنفاً (قوله فكعدمه) فيقال لها ما ان تقرى أو تحلفى اه نهاية قال ع ش قوله اما ان تقرى أى اقراراً يعتد به بان يكون لواحد منهما فقط اه (قول المتن حلفت) بضم أوله بخطه ولو حلفها الحاضر فالغائب تحلفها أى وجهه الوجهين نهاية ومعنى وقد قيدته أيضاً قول الشارح الا فى انفراد الخ (قوله على نفي العلم الخ) متعلق بكل من حلفت وحلف لكنته مسلم فى حلفها الا فى حلف الولي بل انما يحلف على البت كما أفاده كلام شرح الروض أى والنهاية وهو ظاهر اه سم وقال السيد عمر قد يقال صديق الشارح أولى بما فى النهاية وفى شرح الروض فاما بل اه ولعل وجهه ان الاصل فى اليمين ان تكون موافقة للجواب (قوله بالسبق) أى على التعيين (قوله بسبب فعل غيرهما) هذا واضح فى الزوجة وأما الولي فلا يتأتى فيه الا اذا كان وكل يتزوجها اه سلطان (قوله لكل واحد منهما) أى وجوباً ع ش ومعنى (قوله وسكون الشيخين الخ) يعنى عدم تعرضهما للخالف ذلك بان يقول لكل منهما يميناً مستقلة على الاصح عبارة المعنى تنبيه قضية كلامه لا اكتفاء يمين واحدة وهو أحد وجهين قال به الفقهاء والوجه الثاني لكل منهما يمين وان رضيا يمين واحدة وبه قال بغوى وهو الوجه كما رجحه السبكي اه (قوله انهما لا يتخالفان الخ) وهو الوجه مناهية ومعنى (قوله مطلقاً) أى لا ابتداء ولا بعد - دخل فى الزوجة (قوله فيبقى الاشكال) أى الاشتباه فى النكاحين بحلفها على نفي العلم به (قوله بل يبطل النكاحان الخ) لعله اذا لم يكن هناك ولي مجبر والاقلهما متعلقاً فهو يترتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفه فراجع قوله سم ثم حرم به فى قوله أخرى (قوله بحلفها) وان ردت عليهما اليمين فافاً أو نكلاً بقى الاشكال وقياس قول ابن الرفعة انهما لو حلفا أو نكلا يبطل نكاحهما كما لو اعترفا بالاشكال وبه صرح الجرجاني واقتضاه كلام غيره فان حلف أحدهما اليمين المردودة ثبت نكاحه - ويحلفان على البت معنى وآسنى (قوله وهو المذهب) وصرح به الجرجاني واقتضاه كلام غيره وحوى عليه الشيخ فى شرحه على البهجة نهاية (قوله أو عته) أى خبر بل (قوله أو صبا) انظره مع أن الصورة أنه زوجه وليان باذنهما اه رشيدى وقد يجاب بأنه نظر الماسبق فى الشارح والنهاية من قولهما وتسمع دعوى النكاح فى غير هذه الصورة الخ (قوله فسخاً) عبارة النهاية والمعنى يفسخ النكاح اه وقال ع ش قوله يفسخ الخ لعل المراد يفسخ الحاكم وعبارة حج فسخاً أيضاً اه وهى تقديره لا يفسخ بنفسه - بل لا بد من فسخ الزوجين فليراجع اه أقول ويجعل قول الشارح فسخاً مبنياً للمفعول أى يبطل النكاحان فترفع المخالفة المعنوية بين تعبيرى الشارح والنهاية فيكون المراد بهما فى المتن حلفت) ضبطه المصنف بخطه بضم أوله شرح مر (قوله حلف) على البت شرح مر (قوله على نفي العلم) متعلق بكل من حلفت وحلف وسبباً فى ما اذا لم يتعرضا للسبق ولا للعلم به ان كلام من الزوجين والولي يحلف على البت وحل فى شرح الروض كلام الروض فى الولي على ما يأتى فلذا قيد حلفه بأنه على البت حيث قال مع المتن ولهم الدعوى بما مر على الولي المجبر ويحلف على البت ولو كانت موليته كبيرة الخ انتهى (قوله على نفي العلم) هذا مسلم فى حلفها الا فى حلف الولي بل انما يحلف على البت كما أفاده كلام شرح الروض وهو ظاهر (قوله واذا حلفت له ما بقى التداعى الخ) قال فى الروض وكذا لو ردت أى اليمين عليهما فلما أفاداً أو نكلاً بقى الاشكال قال فى شرحه - وقياس ما مر عن ابن الرفعة أى قياس بطلان النكاحين بناء على انه - ما لا يتخالفان اذا حلفت ان يقال فان حلفا أو نكلا يبطل نكاحهما كما لو اعترفا بالاشكال وبه صرح الجرجاني واقتضاه كلام غيره وحريت عليه فى شرح البهجة انتهى ثم قال فى الروض عت ما ذكر والاى بان حلف أحدهما اليمين المردودة فيقضى للخالف ويحلفان على البت انتهى (قوله فى التداعى والخالف بينهما والمتنع انما هو ابتداء التداعى والخالف بينهما من غير ربط الدعوى بها) شرح روض (قوله بان المنصوص الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى (قوله بل يبطل النكاحان) لعله اذا لم يكن هناك ولي مجبر والا فلهما متعلقاً وهو يترتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفهما فراجع (قوله وهو المذهب) وصرح به الجرجاني واقتضاه كلام غيره - يره شرح مر (قوله فسخاً أيضاً) عبارة مر وينفسخ النكاح

فكعدمه أو (أنكرت حلفت) هى أو أنكروا لها المجبر حلف وان كانت رشيدة على نفي العلم بالسبق لترجم اليمين عليهما بسبب فعل غيرهما لكل واحد منهما يميناً انفراداً أو اجتماعاً وان رضيا يمين واحدة وسكون الشيخين هنا على ما يخالف ذلك العلم بضعفه مما قرره فى الدعوى وغيرهما واذا حلفت لهما بقى التداعى والتخالف بينهما والمتنع انما هو ابتداء التداعى والتخالف بينهما من غير ربط الدعوى بها فن حلف بالنكاح كذا نقلا عن الامام والغزالي وأقره واعتزنا بان المنصوص وعليه الاكثر وانهم لا يتخالفان مطلقاً قال جمع فيبقى الاشكال وقال ابن الرفعة بل يبطل النكاحان بحلفها قال الاذرى وهو المذهب وعسن النص انه لو امتنع حلفها للزوج من أى مع عدم اشارة مفهومة أو عه أو صبا فسخاً أيضاً وهو محتسب الا فى صباه لانه ان كان لهام مجبر فقد مر والا فانتظار بلوغها سهل لا يسوغ عماله الغشغ (وان أقرت لأحدهما)

على التعيين بالسبق وهي  
 من يصح اقرارها ثبت  
 نكاحه باقرارها (وسماع  
 دعوى الآخر وتحليفها)  
 مصدر مضاف للمفعول  
 (له) أي لاجله انما لا تعلم  
 سبق نكاحه (بيني) أي  
 السماع وأفرده لان  
 التحليف تابع له (على  
 القولين) السابقين في  
 الاقرار (فمن قال هذا زيد  
 بل لعمر وهـ لم يغرم لعمر)  
 بدله (ان قلنا نعم) وهو  
 الاظهر (فمن) تسمع  
 الدعوى وله تحليفها جاء  
 ان تقر أو تنكح فيحلف  
 ويغرمها مهر مثلها لانها  
 حالت بينه وبين بضها  
 باقرارها الاول الدال على  
 عدم صدقها فيه اقرارها  
 الثاني أو امتناعها من البين  
 وما أفهمه ما تقر ران  
 اقرارها لا يفيد زوجية  
 محله ما لم يثبت الاول والا  
 صارت زوجة للثاني ويظهر  
 ان طلاقه البائن كونه  
 ويحتمل الفرق وخرج  
 بقوله علمها بشئ بقه ما لم  
 يتعرض للسبق ولا لعلمها  
 به بان ادعى كل زوجيتها  
 وفصل فتحلف بتاكمل  
 انما ليست زوجية فان  
 كانت الدعوى على المهر  
 حلف بتا وضوان حلفت  
 فان نكحت

بطلان النكاحين بنفسهما كما هو ظاهر قول الشارح أيضا وعبارة الرشيدى قوله ينسخ النكاح أى فى  
 جميع الصور ولا ينافيه انه فى الصور الثلاث محكوم ببطلانه لانه اذا لم يحصل من الزوجين تداع كما علم بمسار  
 عن الشيخ عميرة فليراجع اه أقول يحمل الانقاسخ على ظاهره أى الانقاسخ بنفسه يندفع المنفعة من  
 أصلها (قوله على التعيين) الى قوله ويظهر فى النهاية الاقوله أى السماع الى المتن وقوله الدال الى وما أفهمه  
 (قوله من يصح اقرارها) أى بان كانت بالغة عاقلة ولو سفيهة وفاقة وسكرانة بكرا أو ثيبا كما مر له بعد قول  
 المصنف ويقبل اقرار البالغة الخ اه ع ش (قول المتن ثبت نكاحه الخ) وقوله لاحد هـ لم يسبق نكاحه  
 اقرار منها لا سخران اعترفت قبله بسبق أحد هـ ما ولا فيجوز ان يقع معاذا تكون مقرة بسبق الآخر اه  
 معنى (قول المتن وتحليفها) الاولى ان يقرأ بالنصب مفعول معصى لا يعترض على المصنف باقراره يبنى فتأمل  
 اه سيدعرو برذعله ان جمهور النخاة اشترطوا كون عامل المفعول معه فعلا أو معنى فعل (قوله لان  
 التحليف الخ) أو على التأويل بالذكور اه سم (قول المتن فبن الخ) أى فى مسأته اه معنى (قوله  
 وهو الاظهر) الى قوله لانها أحوالت فى المعنى (قوله فيحلف الخ) أما اذا لم يحلف عين الرد لا غرم عليها هـ  
 ومعنى (قوله ويغرمها الخ) أى فى الحالين اه سم زاد المعنى وان لم تحصل له الزوجية اه (قوله لانها  
 حالت الخ) قضية هذا التحليف مع معاوله انما لا تطالب بالمهر وقد يوجب به لاسيلى الى الزام مهر من نعم الاقرب  
 انما لا تطالب بالمهر بعد انقضاء النكاح الاول باوت أو الطلاق فليراجع (قوله ما تقر) أى قوله  
 ويغرمها مهر المثل (قوله ان اقرارها الخ) أى حقيقة أو حكما بان نكحت وردت اليقين على الثاني اه ع ش  
 (قوله والا صارت زوجة للثاني) وتعد للأول عدة وفاة ان لم يوطأها والاعتد باكثر الامر من منها ومن ثلاثة  
 اقراء عدة الوطء عام لم تكن حاملا والقياس انما ترجع على الثاني بما غرمت له لانها غرمت له للحيولة اه  
 نهاية وشرح الروض قال ع ش قوله والقياس الخ والقياس أيضا انما لا يرث من الأول لدعواها عدم زوجيته  
 ومن ثم سلت للثاني بلا عدة عما باقرارها اه (قوله وخرج) الى قوله كزوجتها فى المعنى (قوله ما لم  
 يتعرض للسبق الخ) فيه أمور يحتاج للخبر بها الاول ما الحكم فيما لو ادعى ما مع الثاني ما الحكم فيما لو  
 أقرت لاحدهما ثم لا سخر والظاهر ان الكلام فيه كفى الصورة السابقة فى دعوى العلم بالسبق الثالث  
 فيما اذا ثبت النكاح للمدعى الاول بيمينته هل تسمع دعوى الثاني مطلقا أو حتى ينقض النكاح الاول بموت  
 أو نحوه وعلى كل فاسحكه لم أرفى جميع ذلك شيئا فليراجع اه سيدعرو أقول والظاهر ان الكلام فى  
 الاول كاللثاني كفى الصورة السابقة وقدم هناك عن المعنى وشرح الروض حكم نكولها ويمنع ما يحسن  
 أحدهما ونكولها ما راجعه وان دعوى الثاني تسمع مطلقا لان البين الردودة كالاقرار وان الحكم أيضا كما  
 فى الصورة السابقة والحاصل أخذ من كلام المعنى ان الفرق بين الصورتين انما هو فى كون الحلف على نفى  
 العلم فى الاولى وعلى البت فى الثانية (قوله وفصل) أى القدر المحتاج اليه اه معنى (قوله فتحلف بتا الخ)

(قوله وأفرده لان الخ) أو على التأويل بالذكور (قوله ويغرمها الخ) أى فى الحالين (قوله ما لم يثبت الاول)  
 وتعد من الاول عدة وفاة ان لم يوطأها والاعتد باكثر الامر من منها ومن ثلاثة اقراء عدة الوطء عام لم تكن  
 حاملا شرح روض (قوله والا صارت الخ) قال فى شرح الروض والقياس انما ترجع على الثاني بما غرمت  
 له لانها غرمت له للحيولة اه (قوله فان كانت الدعوى على المهر) عبارة شرح الارشاد للزوجين الدعوى  
 بما مر على المهر ويحلف على البت وان كانت موليته كسيرة لحيته اقراره ثم ان حلفه تحليفها أيضا فان  
 نكحت حلف المدعى عين الرد وثبت نكاحه وكذا ان أقرت له ولا يقيد فيه حلف الولى انتهى وقياس ذلك  
 انما هو بدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت فلها تحليف الولى أيضا فان نكل حلف المدعى عين الرد وثبت  
 نكاحه فان قلت لكن قول الشارح كغيره واذا أطلق لها الخ يحلف ذلك بناء على المعتمد منه وهو  
 ما عليه الاكثر وانما لا يحلفان مطلقا وما قاله ان الرفعة علمها به بطل النكاحين بخلافه ما لا أن يخص  
 هذا بما اذا لم يكن ثم ولى مخبر قلت لا تسلم المخالفة أما أولا فلان هذا مقرر وض فيما اذا لم يتعرض للسبق ولا



شلف المدعى منهم ما ولا وثبت نكاحه كالواقرنته وان حلف الولي (ولو قولي جد طرفي عقد في تزويج بنت ابنه) البكر أو المجنونة كذا اشترطه المصنف وبه يعلم اشتراط اجباره وبه صرح العراقيون واعتمدوا ابن الرفعة فيمنع ذلك في بنت الابن التييب البالبة العاقلة (باب ابنه الآخر) المحجورة والاب فيهما مأميت أو ساقط الولاية (صح في الأصح) القوة ولايته وشقته بدون سائر الأولياء وكالبيع فيجب عليه الاتيان بالاجاب والقبول كزوجه أو قبلت نكاحها (٢٧٤) بالواو فلا يجوز حذفها كما قاله صاحب الاستقصاء وابن معن واقتضاه كلام غيرهم بخلاف

لمن نازع فيه اذا جمل المتناسبة الغرض من متكلم واحد لا بد لها من عطف جامع يدل على كمال اتصالها والا لكان الكلام معهما مثلنا غير ملتزم ولا يولاهما غير الجسد حتى وكيله بخلاف وكيله أو وكيله وهو وحتى الحاكم في تزويج مجنونة بمجنون ويبحث البلقيني في عم يريد أن تزوج بنت أخيه بآبائه الصغير أن الحاكم تزوجها منسبة لولده لان ارادته القبول لولده صيرته كولي يريد أن يستزوج موليته فيزوجه الحاكم (ولا تزوج ابن العم) مثلا اذ نسب له في ذلك المشتق وعصيته (نفسه) من موليته التي لا ولي لها أقرب منه لا نهامة في أمر نفسه ولأنه ليس كالجد (بل تزوجه ابن عم في درجته) لا اشتراك به في الولاية لا أبعد منه تجب به (فان فقد) من في درجته (فقاض) ابلاها كنفه ولها وفي قولها له تزويج من نفسك يجوز للقاضي ان تزوجه في هذا الاذن اذ معناه فوض أمرى الى من تزوجه ابامى بخلاف تزويج فقط أو بمن شئت لان المفهوم منه تزويجها باجنبي (فالواراد القاضي نكاح من لا ولي لها) غيره لنفسه أو لمجسورة (زوجه من) هي في علمه سواء من (فوقه من الولاية) ومن هو مثله (أو خليفته) لان حكمه نافذ على من اراد الامام الاعظم زوجه خليفته (وكلا يجوز لواحد تولى الطرفين) غير الجسد كما لا يجوز أن كل وكيل في أحدهما (و يتولى هو الآخر) (أو وكيلين فيهما) أي واحد في الإيجاب وواحد في القبول (في الأصح) لان فعل وكيله كقوله بخلاف القاضي وخليفته فان تصرف فيهما بالولاية العامة

ويجوز لها ذلك ان لم تعلم سبقه وعدم العلم يجوز لها الخلف الجازم اه معني (قوله حلف الخ) وان نكل حلف المدعي عيّن الرد وثبت نكاحه شرح الارشاد اه سم (قوله وان حلف الولي) أي فلا يقدر حلفه وقيل من ذلك انه مالم يبدأ بالتعوي على الزوجه وحلفت فلها تخلف الولي أيضا فان نكل حلف المدعي عيّن الرد وثبت نكاحه اه سم (قوله جسد) الى الفصل في النهاية الا قوله كزوجه تها به الى ولا يتولاهما (قوله اشتراط اجباره) أي في تولى الطرفين اه سم (قوله وبه صرح العراقيون) معتمد اه عش (قوله الثيب الخ) ومعلوم أنها أذنت له اه عش (قوله البالبة) هلا أسقطه اذا اجبار في الثيب الصغيرة العاقلة أيضا اه سم (قوله وكالبيع الخ) عطف على قوله القوة الخ أي وقيل على البيع (قوله بالواو فلا يجوز حذفها) وهذا كما قال شعبي رأى مرجوح مغشى ونهية عبارة سم قال في الكنز والوجه أنه ليس بشرط اه (قوله اذا جمل) الى قوله غير ملتزم مردود بان هذا الاولوية لا لصفة اهتيا (قوله ولا يتولاهما) الى الفصل في المعنى الا قوله اذا جمل بخلاف (قوله غير الجسد) شمل الحاكم وبصرح به اه عش (قوله وحتى الحاكم الخ) ولو تزوج الحاكم من لا ولي لها المجنون ونصب من يقبل و تزوجهما منه بالعكس صح كتابه عليه الزكشي اه نهاية زاد المعنى لكن لا يصح في الاولى الا على رأي مرجوح اه (قوله ويبحث الخ) اعتمدته النهاية والمعنى ثم فالاولى تزويج ابنة أخيه بآبائه البالغ ولابن العم تزويج ابنة عمه بآبائه البالغ لان لم يتولى الطرفين وليس له أي للشخص تولى الطرفين في تزويج عبده بآبائه بناء على عدم اجباره له وهو الأصح اه (قوله أن الحاكم تزوجهما من لولده) أي فيقبل له أبوه نهية ومعني (قوله أن يتزوج الخ) أي لنفسه (قوله نفسه من موليته) لعل في قلبه والاصل موليته من نفسه أوله فظمن زائدة (قوله لا بعد الخ) فاذا كان ابن العم شقيقا له ابتاع أحدهما شقيقا والاخر لابن تزوجهما الاول اه معني (قوله وفي قولها الخ) عبارة المعنى ولو قالت لابن عمها أو لعمتها زوجي الخ اه (قوله بهذا الاذن) ظاهر أو صريح في أنه لا يتوقف على إذن الولي وقوله اذا جمل بهم خلافة فليجوز اه سيد عمرا قول ولعل الايهام المذكور رجل المعنى على اسقاطه (قوله اذ معناه الخ) أي يحمل لفظها على ذلك وان لم تعرف مغناه اه عش (قوله أو لمجسورة) أي بقبوله له اه معني (قوله من فوقه) أي كالسلطان اه معني (قوله لان حكمه) أي الخليفة اه عش (قوله أي واحدا في الإيجاب الخ) بل طريقه أن يتولى هو طرفا والقاضي آخر كما تقدم في قوله ويبحث البلقيني الخ اه عش

لعملها به وقول الشارح المذكور مغروض فيما اذا تعرض لذلك فهما مستلذان وأما ما نافي فلا نه يمكن تخصيص القول المذكور بما اذا لم يكن ثم ولي مجبر فليست أمثل (قوله وان حلف الولي) أي فلا يقدر خلفه (قوله وبه يعلم اشتراط اجباره) أي في تولى الطرفين (قوله البالبة العاقلة) هلا أسقط قوله له لغة اذا اجبار في الثيب الصغيرة العاقلة أيضا (قوله بالواو) قال في الكنز والوجه انه ليس بشرط (قوله بالواو الخ) وقضية طلاقه أي المتن عدم تعيين الواو فقد منع بان غاية اثبات الاولوية لا توقف الصحة عليها (قوله بخلافه) لمن نازع فيه اعتمد النزاع مر (قوله مثلنا الخ) ممنوع (قوله ويبحث البلقيني في عم الخ) وللعلم تزويج ابنة أخيه بآبائه البالغ لانه لم يتولى الطرفين وان زوجهما أحدهما بآبائه الطافل لم يصح بل يقبل له والحاكم تزوجهما منه شرح مر

بغلافه تزويج فقط أو بمن شئت لان المفهوم منه تزويجها باجنبي (فالواراد القاضي نكاح من لا ولي لها) غيره لنفسه أو لمجسورة (زوجه من) هي في علمه سواء من (فوقه من الولاية) ومن هو مثله (أو خليفته) لان حكمه نافذ على من اراد الامام الاعظم زوجه خليفته (وكلا يجوز لواحد تولى الطرفين) غير الجسد كما لا يجوز أن كل وكيل في أحدهما (و يتولى هو الآخر) (أو وكيلين فيهما) أي واحد في الإيجاب وواحد في القبول (في الأصح) لان فعل وكيله كقوله بخلاف القاضي وخليفته فان تصرف فيهما بالولاية العامة

\* (فصل

**\* (فصل في الكفاءة) \*** وهي معتبرة في النكاح لا لعمته مطلقا بل حيث لا رضامن المرأه وحدها فيجب ولا عن قوم وكلها الا قرب فيها عداهما (زوجها الولي) المنفرد كالأخ مسلما أو قريبا في ذمة كإياها في نكاح المشرک من جملة ضابط ذكركه أخذ من أطراف كلامهم فراجعناه منهم (غير كفؤ برضاها أو) زوجها (بغض الأولياء) ولو (المستويين) في درجة واحدة كاخوة غير كفؤ (برضاها) ولو سفيهة وان سكنت البكر بعد استئذانها فية معينا أو بوصف كونه غير كفؤ (ورضا الباقيين) صريحا (٢٧٥) (صح) التزويج مع الكراهة وان نظر

فيها وقال ابن عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق الالرية وذلك لان الكفاءة حقها وحقهم وقدر رضوانها باسقاطها ولأنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة بنت قيس وهي قرشية بنكاح أسامة حبه وهو - ولي وزوج أبو محذوفة سالما مولاه بنت أخيه الوليد بن عتبة متفق عليهما والجمهور ان موالى قریش ليسوا أكفاء لهم وزوج صلى الله عليه وسلم بناته من غير أكفاء وان جاز أن يكون لأجل ضرورة بقاعنسلهن كالأخ آدم بناته من بنه لذلك تنزيلا لغابر الجليلين مستغلة تغابر النسبين وخرج بقوله المستويين الا بعد فاته وان كان وليا وتقديم غيره عليه لا يسلب كونه وليا خلافا لمن زعم لاحقه فيها كما قال (ولو زوجها الا قرب) غير كفؤ (برضاها فليس) لا بعد اعتبار (اذ لاحق له الآن في الولاية ولا نظر الى تضربه المهور العار لنسبه لان القرابة يكثر انتشارها فشق اعتبار رضا الكل ولا ضابط لدونه

**\* (فصل في الكفاءة) \*** (قوله في الكفاءة) الى قوله والذي يتجه في النهاية الاقوله من جملة ضابط الى المتن وقوله وان نظر فيها وقوله كل زوج آدم الى وخرج (قوله لا لعمته مطلقا) الاوضح لعمته مطلقا (قوله ولا عنه) الاولى اسقاطا لا (قوله فسادا) أي الحب والعنة اه عش (قول المنزوي - ها الخ) على تقدير أذاه الشرط أي لو زوجها (قوله مسلما الخ) أي سواء كان الولي مسلما الخ (قوله أو قريبا في ذمة) أي اذا تزوجوا البناء عند العقد (والأفليس لنا) التعرض لهم على ما ياتي في نكاح الكفار اه عش (قوله في درجة واحدة) أي ورتبة واحدة وقوله كاخوة أي اشقاء أو آب عند فقدهم اه رشیدی (قوله غير كفء) مفعول أوز زوجها (قوله ولو سفيهة) ولو محجورة لان الجرائمها في المال فلا يظهر لسفيها أثرها واستثنى شارح التيجز كفاءة الاسلام فلا تسقط بالرضا لقوله تعالى ولا تسكحوا المشرکين حتى يؤمنوا اه مغني (قوله وان سكنت) غايه أخرى اه رشیدی (قوله معينا) حال من ضمير فيه الرجوع الى غير كفء أي مبرا بشخصه أو باسمه ونسبه كإن فلان مثلاً لانها متكتمة في السؤال عنه كذا في عش (قوله أو بوصف الخ) أي أو مبرا بهذا العنوان بان يقال مثلاً لرجل غير كفء لك (قول المتن ورضا الباقيين صح) أي وان لم تعرف الكفاءة لاهي ولا وليها لانهم مقصرون بترك البحث عن ذلك اه عش (قوله مع الكراهة) الى قوله ولا يرد في المغني (قوله وان نظر الخ) عبارة المغني ويكره التزويج من غير كفء برضاها كما قاله التتوي وان نظره فيه الا ذرى ومن فاسق برضاها كما قاله الشيخ عز الدين الآن تكون تخاف من فاحشة أو رية اه وظاهر رجوع الاستثناء لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله الالرية) أي تتشأن عدم تزويجها كان خيف زناه به الوالم ينكحها أو تساط فاجر عليها عش ورشیدی (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن اه عش (قوله والجمهور الخ) جواب سؤال عبارة المغني فان قبل موالى قریش أكفاء لهم أجيب بان الجمهور على المنع اه وزوج صلى الله عليه وسلم الخ عطف على قوله أمر فاطمة الخ (قوله وتقديم غيره لا سلب الخ) جملة معترضة اه عش ويجوز عطفه على اسم كان وخبره (قوله لاحق له فيها) أي في الكفاءة (قوله اذ لاحق له الآن في الولاية) أي في التصرف بما وترز ويحبها والآن في قوله السابق فاته وان كان وليا الخ اه رشیدی عبارة سم قدينا في قوله السابق وان كان وليا الخ الآن اذ لاحق له في مقتضى الولاية أو نحو ذلك فليتامل اه أي فكان الاولى في التزويج كما عرفت في المغني والمحلى وشرحي الروض والمنهج (قوله لدونه) أي السكل اه سم عبارة الرشیدی أي دون رضا الكل اه وقال عش أي الاقرب اه وهو بعيد (قوله ولا يرد عليه) أي على مفهوم المتن وبذلك يندفع اعتراض السيد عمر بماتصه قوله ولا يرد عليه ما لا يرد عليه اه سم (قوله أي غير الكفاء) الى قوله والذي يتجه في المغني الاقوله ويجاب بوضوح الفرق (قوله أو أعتة) الوأو أنسب من أو اه سيد عمر (قوله ولم برضاها الخ) سيد كرتجترزه ثم يرد (قوله ثم بانث) أي بخلع أو فسخ أو غير ذلك سم

**\* (فصل في الكفاءة) \*** (قوله وقال ابن عبد السلام يكره الخ) عبارة الزركشي عنه الا أن يخاف من فاحشة أو رية اه (قوله تنزيلا) قضيه امتناع تزويج بعض افراد الجمل الواحد لبعض (قوله اذ لاحق له الآن في الولاية) قدينا في قوله السابق وان كان وليا وتقديم غيره عليه لا سلب كونه وليا الآن اذ لاحق له في مقتضى الولاية أو غمرة الولاية أو نحو ذلك فليتامل (قوله ولا ضابط لدونه) أي السكل (قوله ثم بانث) أي بخلع أو فسخ أو غير ذلك (قوله برضاها فقط) أي دون رضاها فظاهره وان صرحوا بالرجوع

فيمتد الامر بالاقرب ولا يرد عليه ما لو كان الاقرب نحو صغير أو مجنون فان للمغير حيثن رضا الا بعد لانه الولي الاقرب كما حكم (ولو زوجها أحدهم) أي المستويين (به) أي غير الكفو لغیر حب أو عنة (برضاها دون رضاها) أي الباقيين ولم رضوانه أول مرة (لم يصح) وان جهل العاقد عدم كفاءته لان الحق لجميعهم (وفي قول يصح ولهم القسم) لان التقص يقتضي الخيار فقط كعيب المييع ويجاب بوضوح الفرق أما المحبوب أو العنيت فيكني رضاها وخداه لان الحق فيه لها فقط وأما اذا رضوانه أو لا ثم بانث ثم زوجها أي يكرههم به برضاها فقط

فيصح على مقتضى كلام الروضة وجزم به بعض مختصرها والذي يتجه وفقاً لصاحب النكاح وحزم به صاحب الاوارق مائة لان هذه عصمة جديدة  
ومما يصرح به ما يأتي قريبان السيد (٢٧٦) لا يحتاج لادته في الرجعة بخلاف عادة الديات (ويجوز القولان في تزويج الاب) وان غلا

فيهاية ومغنى (قوله فيصح) اعتمده النهاية والمغنى وفي اسم اعتمده مر وأفتى به الشهاب الرملي اه (قوله على  
مقتضى كلام الروضة الخ) عبارة المغنى كما هو قضية كلام الروضة وجزم به ابن المنري اه زاد النهاية وأفتى به  
الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله ومما يصرح به ما يأتي الخ) دعوى أن ما يأتي قريبا يصرح بذلك ليست في محلها  
بل ممنوعة منعاً واضحاً للظهور والفرق لان الاحتياج الى اذن السيد في أصل العقد والكلام فيما نحن فيه في  
أمر تابع خارج عن العقد وأيضاً فتعلق السيد برقيقة فوق تعلق الولي بعوليه اه سم بحذف (قوله في الرجعة)  
أي رجعة عبده (قوله وان غلا) الى قوله قال القاضي في النهاية (قوله بالنكاح) متعلق برضاها اه رشدي  
عبارة سم قوله بالنكاح هل زاد أو بعدم الكف فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغير الكف وان كان  
الولي الاب اه أقول وقد يجب بالنكاح متعلقاً بالمجبرة وجعل بعدم الكف المتعلق برضاها راجعاً  
لكل من المجبرة وغيرها (قوله وغيرها) أي غير المجبرة عطف على المجبرة (قوله بان أذنت الخ) تصوّر بعدم  
رضا غير المجبرة بعدم الكف (قوله من غير تعيين الخ) سيأتي محترزه في قوله وسيأتي الخ (قوله أو من الاولياء)  
أولاً الخ (قوله حتى ظنت كفايته) أي وهو معين كما يعلم من التفسير الآتي اه رشدي أي ومن أول  
كلامه (قوله الا ان كان معيباً الخ) أي بخلاف ما لو كان فاسقاً أو دنيء النسب أو الحر فتمت فلا خيار لها حيث  
أذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من ذلك بغير اذنها بالنكاح باطل اه ع ش (قوله وهذا) أي المستثنى المذكور  
يجل قول البغوي الخ أي غرضه بغير الكف خصوص المعيب والرقيق (قوله صغرها) أي المجبرة (قوله لانه  
يدعي الخ) تعليل للمغنى وقوله لان الأصل الخ تعليل للنفي (قوله استحباب الصغر) مقتضى هذه العلة انه لو مات  
الزوج وادعى وارثه صغرها حتى لا توثق صدق اه ع ش أقول ويصرح بذلك قول الشارح الآتي قال  
القاضي الخ (قوله وكذا تصدق الزوج الخ) هل شرط تصديقها عدم تمكينها طائفة بعد السكال اه سم  
عبارة ع ش قوله وكذا تصدق الزوج خة الخ قياساً ما سيأتي في السفهية ونحوها ان محل ما ذكره اذ لم تمكنه  
بعد بلوغها مختارة اه وهل يقيد هذا بكونها عالة بالمسئلة لانها ما يتخفى على العوام والا قرب نعم الا ان يوجد  
نقل بخلافه فليراجع (قوله حال عقد المهر الخ) أي وبالاولى في غير المهر (قوله لو زوج الحاكم الخ) قال في  
الروضة قال الشافعي في الاملاء لو زوج أخته فمات الزوج فادعى وارثه ان لا يزوجه بغير رضاها وانها  
لا توثق فقالت زوجتي برضاى فالقول قولها وتوثق شرح الروض اه سم (قوله وأنكر) كذا في بعض

(بكر أصغرية أو) تزويج  
الاب أو غيره (بالغنى  
كفو بغير رضاها) أي  
البالغة المجبرة بالنكاح  
وغيرها بعدم الكفو بان  
أذنت لوليها في تزويجها من  
غير تعيين زوج (نفي  
الاطوى) التزويج (باطل)  
لانه على خلاف الغبطة  
(وفي الآخر يعبر وللبالغة  
الخيار) حالاً (وللصغيرة)  
الخيار (اذا بلغت) لما مر  
ان النقص انما يقتضى  
الخيار وقيل لا خيار وسيأتي  
في باب الخيار ما يعلم منه انه  
حيث كان هناك اذن في  
مغيب منها أو من الاولياء  
كفى ذلك في صحة النكاح  
وان كان غير كفوث ثم قد  
يثبت الخيار وقد لا والحاصل  
انه متى ظنت كفايته فلا  
خيار الا ان بان معيها أو  
وقفاً وهذا محل قول  
البغوي لو أطلعت الاذن  
لوليها أي في معبر فبأن  
الزوج غير كفوث تغير ولو  
زوجها المهر بغير الكفو  
ثم ادعى صغرها الممكن  
صدق بيمينه وبان بطلان  
النكاح وانما لم يكن القول  
قول الزوج لانه يدعى الصحة  
لان الأصل استحباب الصغر  
حتى يثبت خلافه ولانه لا بد  
من تحقق انتفاء المانع ولا  
تؤثر مباشرة الولي للعقد  
الفاصد في تصديقه لان

الحق لغیره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذا تصدق الزوج خة اذا بلغت ثم ادعت صغرها حال عقد المهر  
عليها بغير الكفو قال القاضي لو زوج الحاكم امرأة طابا بلوغها مات الزوج فادعى وارثه صغرها عند العقد حتى لا توثق وأنكرت صدق

بميتة كالأدعي البائع صغره عند العقد أو أمكن (ولو طلبت من لاولي لها) غير القاضي لعدم غيره أو لفقد شرطه (ن تزوجها السلطان) الشامل حيث أطلق للقاضي ونائبه ولو في معين كأمير (بغير كفوت فعل لم يصح) التزويج من غير (٢٧٧) محبوب وعنن (في الاصح) لما فيه من ترك الاحتياط بمن هو كالنائب

النسخ ولعل الضمير على هذه المحاكم وفيه ما لا يخفى وفي أكثرها وأنكرت أي المرأة وهي الظاهرة أو الصحيحة (قوله كالأدعي البائع الخ) في التطهير به نظر فإن الثاني يدعي لنفسه حاله هو أعلم به من غيره والاول يدعي على غيره حاله هو أعلم بها منه فتأمل ثم رأيت فرع الاملاء وهو مناقض لما قاله القاضي ومؤيد لما حثه فتأمل مراعاة الانصاف بخلاف الاعتساف اه سيد عمر أقول وقد مر عن عرش أخذ من تعليمهم بالاستعجاب ما لو وافق قول القاضي (قوله غير القاضي) إلى قوله وعلى الاول في المعنى وإلى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله أو لفقد شرطه) أي الغير اه رشدي (قوله حيث أطلق) أي السلطان اه عرش (قوله ولو في معين) غايه في النائب أي وإن كان النائب نائبه في شيء معين أي شامل للأنكحة اه رشدي وعبارة الكردي أي ولو كان النائب نائباً في نكاح معين اه (قوله كأمير) أي في شرح ولو فقد المعتق زوج السلطان اه كردي (قوله ولهم حظ) أي للمسلمين اه عرش (قوله وقال كثير من الخ) هذا مقابل الاصح (قوله وتزيف الاول) أي ما صححه المصنف من عدم العتقة (قوله وليس) أي الحكم كما قالوا أي الكثيرون أو الأكثرون (قوله وخبر فاطمة الخ) جواب سؤال (قوله السابق) أي أنفاي شرح ورضا الباقيين مع (قوله لا ينافيه) أي ما صححه المصنف قال سم قد يقال بل ينافيه لانه واقع حال قوليه والاحتمال يعممها اه (قوله أو أمرها) اقتصر النهاية والمعنى على ما قبله (قوله رضاهما) أي النبي صلى الله عليه وسلم وهي اه عرش ولعل الاول. تانيث الضمير كافي بعض النسخ وفي المعنى (قوله وخص جمع ذلك الخ) أي الثاني اه عرش (قوله لنحو غيبة الخ) أسقط المعنى لفظة لنحو (قوله والام يصح قطعاً) جزم به المعنى بغير عرف للجمع (قوله لبقا حقيقة الخ) شامل لصورة العزل فليتأمل سم أقول وجهه ظاهر لأن عضله يمنع التزويج من غير الكف ولا يخل بولايته والعزل المخل المانع من التزويج بالكف اه سيد عمر (قوله وعلى الاول) أي الاصح (قوله لو طلبت الخ) مفهومه أنه لو لم تطلب وحكمت ابتداء لم يصح ولعله غير مما دبل بكفي علمها بامتناعه اه عرش (قوله منه) أي من غير كفء (قوله عليه) أي المحكم (قوله ولعل الاول أقرب) عبارة النهاية والوجه الاول اه (قوله يرى ذلك) أي تزويجها من غير كفء (قوله ولانه) أي المحكم (قوله باعتباريه السابقين) وهما النيابة عن الولي الخاص بل وعن المسلمين اه عرش (قوله ثم رأيت جمعا متأخرين بحثوا الخ) أي في جميع الصور الشاملة لغيبة الولي وعضله وأخراجه عبارة تقع المعين أما القاضي فلا يصح له تزويجها الغير كفء وإن رضيت به على المعتد أن كان لها ولي غائب أو مفقود لانه كالنائب عنه فلا يترك الحظالة ويبحث جمع متأخرون أنهم لو لم تجد كفواً وخافت الفتنة لزم القاضي إجابته بالضرر وروى قال شيخنا وهو متجه مدركاً أمان ليس لها ولي أصلاً فتزويجها القاضي لغير كفء بطولها التزويج منه صحيح على المختار خلافاً للشيخين اه وعبارة الجبري على المنه قوله لأن تزويجها ما كم فلا يصح الخ الا حيث لم يوجد من يكافئها أو لم يوجد من يرغب فيها من الأكفاء والاجازان تزويجها حيث نفي جميع الصور التي تزويج فيها حيث خافت العنت ولم يوجد من يكافئها من غير كفء ولم تجد عدلاً لتحكمه في تزويجها من غير الكف والاقدم على الحاكم المذكور حلي اه (قوله والذي يتجه الخ) أي فيمن لاولي لها غير القاضي الخ (قوله انه ان كان الخ) بيان للموصول (قوله فان فقد) أي الحاكم الذي يرى ذلك لعل المراد بالفقد أخذاً من نظائره ما يشمل تعذر الوصول اليه وامتناعه من التزويج الا برشوة (قوله أي الصفات) إلى قوله وهل تعتبر بنقي النهاية (قوله المعتبرة فيها) أي الزوجة رشدي وعرش (قوله ليعتبر مثلها) أي الصفات

كالودعي البائع الخ) فيه كلام سبق في باب التحالف (قوله لا ينافيه) قد يقال بل ينافيه لانه واقع حال قوليه والاحتمال يعممها (قوله وخص جمع الخ) كذا شرح مر (قوله لبقا حقيقة) شامل لصورة العزل فليتأمل (قوله ولعل الاول أقرب الخ) كذا شرح مر

في البلد ما كم يرى تزويجها من غير الكفو تعين فان فقدوا وجد عدل لتحكمهم و تزويجها تعين فان فقدوا تعين ما يحتمه هؤلاء (وخصالي الكفاة) أي الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلها في التزويج

خمس والعبرة فيها بحالة العقد نعم قول الحرفه الدينيه قبله لا يؤثر الا ان مضت سنة كذا اطلقه غير واحد وهو ظاهر ان تلبس بغيرها بحيث زال  
عن اسمها ولم ينسب اليها البتة والافلا بد من مضي زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها وهل تعتبر السنة في الفاسق اذا تاب كالحرفه  
القياس نعم ويفرق بينه وبين ما مر في الولي (٢٧٨) بان المدار ثم على عدم الفسق وهذا على عدم التعبير به وهو لا ينتفي الا بغير سنة نظير

ما يأتي في الشهادات فان قلت لم يأت فيه تفصيل الحرفه المذكور قلت لان عرف الشرع اطرد فيه مزال وصحته بعد السنة لاف الحرفه فعملنا فيها بالعرف العام على القاعدة فيما ليس للشرع فيه عزف ثم رأيت ابن العماد والزركشي بحثان الفاسق اذا تاب لا يكافي العفيه ويبنى جملة على ما اذا لم تقص سنتين فوبته وظاهر كلام بعضهم اعطاء اطلاقهما لكن بالنسبة للزنا فانه أبده بالقياس على عدم عود العفة والحصانة بالتوبة وعلى ردقن مبيع ثبت زناه وان تاب منه لان أثر الزنا لا يورول بالتوبة فقيسه قياسه تخصيص ذلك بالزنا لانه الذي لا تزول وصمة عاره مطلقا وهو محتتمل ثم رأيت ابن العماد صرح في موضع آخر بان الزاني المحصن وان تاب وحسنت توبته لا يعبر وكفى وا كما لا تعود عفته وبما تقر من أن العبرة فيها بحالة العقد رد ما في تفقيه الرعي عن بعضهم ان طر والخرقة الدينيه ثبت لها الخيار قال وخالفه بعض المتأخرين ولا

في الزوج برده عليه ان مقتضى ذلك ان عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الزوجة سليمة منها وليس كذلك ويجوز ان يراد بقوله المعتبره فيها الموجوده في الزوجة وبقوله ليعتبر ليس شرط وفيه ما لا يخفى اه حلي عبارة الرشيدى قوله ليعتبر مثلها الخ أنظره مع ما سبق من التخيير بنحو البرص وان كان ما بها أقبح اه (قوله خمس) خبر قول المتن وخصال الكفاءة (قوله والعبرة فيها) أى الكفاءة أو خصاها عبارة ع ش أى الصقات اه (قوله اطرد فيه) أى الفسق (قوله على القاعدة) متعلق بقوله علمنا وقوله فيما ليس الخ نعت له (قوله فعملنا فيها) أى الحرفه على خلاف الغالب من حاله الجار والمجرور بعد المعرفة (قوله بحثان الفاسق الخ) أفنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وان كان الفسق بغير نحو الزنا مر اه سم عبارة الرشيدى أى وان كان الفسق بغير الزنا كما أفنى به والد الشارح خلافا لابن حنبل وان تبعه الزياى اه وعبارة ع ش ويمكن حمل قول ج ويبنى جملة الخ على غير الزنا فيكون مقيدا لاطلاق الشارح وعليه فلا ان لا يكون كفوا للعفيه وان تاب وان كان بكرة وعلى هذا قول ابن العماد ان الزاني المحصن الخ في مفهومه تفصيل وهو ان غير الزاني اذا تاب ومضت مدة الاستبراء كافا للعفيه وان غير المحصن لا يكافي العفيه وان تاب كالمحصن (فرع) وقع في الدرس السؤال عما لو جاءت امرأه مجهولة النسب الى الحاكم وطلبت منه ان يزوجه من ذى الحرفه الدينيه ونحوها فهل يجيبها أم لا والجواب عنه ان الظاهر الثانى للاحتياط لامر النكاح فلعلها تنسب الى ذى حرفه شريفة وبغرض ذلك فتزوجه من ذى الحرفه الدينيه باطل والنكاح محتاط له اه (قوله فانه أبده الخ) تعليل لقوله لكن بالنسبة الخ (قوله وعلى ردقن مبيع الخ) قياس ذلك ان ما أحقوه بالزنا فانه يردبه وان تاب ان الفاسق به لا يكافي وان تاب منه فليتأمل اه سم (قوله فقيسه قياسه تخصيص ذلك الخ) بل قضية قياسه على المبيع ان لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدم فى البيع أنه عيب وان تاب منه اه سم (قوله مطلقا) أى تاب أم لا (قوله وهو الخ) أى التخصيص بالزنا (قوله بان الزاني المحصن) ومثله البكر وينبنى ان مثل الزاني اللواط اه ع ش زاد بعض المتأخرين وآتى البهائم والممكن من نفسه اه وهو ظاهر (قوله لا يعود كفوا) أفنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وبما تقرر) الى المتن في النهاية (قوله قال) أى الرعي وكذا صير زعم (قوله بل هو) أى ما قاله بعض المتأخرين وقوله وذلك أى ما في التفقيه عن بعضهم (قوله وليس طر وذلك) أى الحرفه الدينيه والاولى الانصر وليست هي (قوله ما قررته الخ) أى من ان العبرة في الكفاءة بحالة العقد (قوله يتخير) كذا في نسخ الشرح بالياء وهو في النهاية بالتاء (قوله به) أى طر والرق اه ع ش (قوله أحدها) الانسب لاسمى أى أولها (قوله وكذا لا بانه) هل حتى

(قوله وهو ظاهر الخ) كذا شرح مر (قوله بحثان الفاسق اذا تاب لا يكافي العفيه) أفنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وان كان الفسق بغير نحو الزنا مر (قوله وعلى ردقن مبيع الخ) قياس ذلك أن ما أحقوه بالزنا فانه يردبه وان تاب ان الفاسق به لا يكافي وان تاب منه فليتأمل (قوله فقيسه قياسه تخصيص ذلك الخ) بل قضية قياسه على المبيع ان لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدم أنه عيب وان تاب منه (قوله لا يعود كفوا) وأفنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وبان المحجور عليه يسغه لا يكافي الرشيدى شرح مر وسمى أى بعدنى كلام الشارح (قوله وكذا لا بانه) أى حتى من الجب والعنة وجهه وليس كل زعم بل هو الوجه وذلك هو الذى لا وجه له كما هو واضح لان الخيار في رفع النكاح بعد محتمل لا يوجد الا بالاسباب الخمسة الآتية في بابها ونحو العتق تحت رقيق وليس طر وذلك واحدا من هذه ولا في معناه وأما قول الاسنوى يبنى الخيار اذا تعدد الفسق فرده الا ذرى وان العماد وغيرهما يانه لا وجه له وهو كما قالوا خلافا لار وكشى ووجه رد ما قررته من كلامهم نعم طر والرق يبطل النكاح وقوله الاسنوى يتخير به مردود بانه وهم أحدها (سلامة) للزوج وكذا لا بانه



على أحد وجهين الاوجه مقابله وزعم الأطباء الأعداء في الولد لا يقول عليه (من الغيوب المبنية للخيار) فمن به جنون أو جنون أو وهرس لا يكافئ ولو من به ذلك وان اتحد النوع وكانت ماها أقبح لان الانسان يعاف من غير ما لا يعاف من نفسه أوجب أو عنة لا يكافئ ولو رتقاء أو قرنا موصي أن الولي لاحق له في هذا بخلاف الثلاثة الاول أما الغيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كعمى وقطع أطرافه ونشوة صوفة وخلافه لجمع متقدمين بل قال القاضي يؤثر كل ما يكسر سورة التوفيق والرواية ليس الشيخ كقول الشبهة واختبر وكل ذلك ضعيف لكن ينبغي مراعاته بخلاف زعم قوم رعايه البلد فلا يكافئ جبلي بلديا فلا يراعى لانه ليس بشئ كافي الروضة (و) نانبها (حربة فالرفيق) أي من به رق وان قل (ليس كقول الحرة) ولو عتيقة ولا لبعضه لانهم تعبيرها به تنضرب بانفاقه نفقة المعسرين (والعتيق ليس كقولاً) (٢٧٩) حرة أصلية) لنقصه عنها ورض نحو

امرة أو ملكه لا ينبغي عنه وصمة الرق فاندفع ما أطال به السبكي هنام المنازعة في ذلك وان تبعه الطقيني وأطال أيضا وكذا لا يكافئ من عتق بنفسه من عتق أو هو أو لمن مس الرق أحد آباءه أو أباه أو أقرب من لم عس أحدا بآبائها أو مس لها أبا أبعد ولا أثر أسسه لأم (و) نالها (نسب) والعبرة فيه بالآباء كالأسلام فلا يكافئ من أسلم بنفسه أو له أو بان في الاسلام من أسلمت بآبائها أو من لها ثلاثة آباء فيه وما لزم عليه من ان الصحابي ليس كقول بنت تابعي صحيح لا زلل فيهما يأتي ان بعض الخصال لا يقابل ببعض فاندفع ما للذري هنا واعتبر النسب في الآباء لان العرب تتفخر به فيهم دون الامهات فمن اتسبت ابن تشرف به لا يكافئها من لم يكن كذلك وحينئذ (فالجمي) أبا وان كانت أمه عريضة (ليس كقول عريضة) وان كانت

من الحب والعنة اه سم (قوله على أحد وجهين) وهو الاقرب فلا يكون ابن الابن كقول المن أوها سليم لانها تدير به نهاية ومعنى قال الرشيدي قد يتوقف في هذه الاقرب يتخصص في نحو العنة لاسيما اذا كان حصولها في الابن لظنه في السن اه ومرآ نقان سم مثله وقال السيد عمر بعد كركلام النهاية مانه أقول وعليه فهل هو على اطلاقه كما هو مقتضى اطلاق الحكم ومجمله حيث كان الولد يعبر به بخلاف ما اذا علاجد بحيث لا يعبر به أخذ من العلة محل نال ولعل الثاني أقرب اه (قوله الاوجه مقابله) خلافا للنهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله وزعم الأطباء الخ) قد يقال يكفي في توجيه ذلك أن الولد يعبر بآبائه حينئذ فتتضرر الزوجة اه سم (قول المتن الخيار) أي في النكاح وستأتي في بابيه له معنى (قوله من به جنون) الى قوله بل قال القاضي في المغنى والى المتن في النهاية الاقوله ومرالى أما الغيوب (قوله وان اتحد النوع) كذا في النهاية وفي أصل الشارح وان اختلف الجنس فليجر اه سيد عمر ووافق ما في أصل الشارح قول المغنى في اختلاف العيان كرتقاء ومحبوب أو اتفاقا كروص وروصاه اه (قوله أوجب) عطف على جنون (قوله ومن) أي في أول الفصل (قوله في هذا) أي المذكور من الحب والعنة (قوله بلديا) الاولى بلدية (قوله أي من به رق) الى قوله ويفرق في النهاية الاقوله وقد ذكرتم الى المتن (قوله من به رق الخ) أي ولو مكاتباه معنى (قوله ولا بعضه) وهل البعض كغلبها قال في الجران استويا أو زادت حريته كان كقولها أو افلاها معنى وفي عش عن بعض الهوامش وعن حواشي شرح الروض للزملي مثله (قول المتن ليس الخ) وكف لعتيقة اه معنى (قوله وعروض نحو امرة الخ) أي عروض كونه أميرا أو ملكا اه كردى (قوله فاندفع ما أطال الخ) هذا الاندفاع مبني على مجرد الدعوى اه سم وكذا أقر المغنى ما قاله السبكي والبلقيني من أن طر والامرة أو الملك للعتيق يجعله كقول الحرة الاصل (قوله وكذا لا يكافئ) الى قوله فان من خصائصه في المغنى (قوله لها آباء بعد) الاولى آباء بعد لها (قوله من أسلمت بآبائها الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله وما لزم عليه) أي على قوله كالأسلام فلا يكافئ الخ (قوله من أن الصحابي) أي الذي أسلم بنفسه (قول المتن ولا غير هاشمي الخ) كبن عبد شمس ونوفل وان كانا أخوين لها سم اه معنى (قوله أولاد فاطمة) عبارة عن أولاد الحسن والحسين اه (قوله منهم) أي من بني هاشم (قوله ان أولاد بناته) أي لصلبه صلى الله عليه وسلم (قوله وبه رد) أي بقوله ان من خصائصه الخ (قوله انهم) أي غير أولاد فاطمة من بقية بني هاشم وقوله لهم أي لا أولاد فاطمة (قوله بين هذا) أي استثناء بني هاشم ومطلب بالنسبة للكفاية (قوله فيهم)

(قوله على أحد وجهين) هو الاوجه خلافا لما في الروض عن الاسنوي نقلا عن الهروي مر (قوله وزعم الأطباء الخ) قد يقال يكفي في توجيه ذلك ان الولد يعبر بآبائه حينئذ فتتضرر الزوجة (قوله ولا لبعضه) شامل لتبعيض الزوج مع اتفاق التبعض فليراجع (قوله فاندفع) هذا الاندفاع مبني على مجرد الدعوى (قوله بان المداوئ الخ) لو قيل لم كان المداوئ هناك وهنا على ما قاله احتج الجواب (قوله أمها بحجة لان الله تعالى اصطفى العرب على غيرهم وميرهم عنهم بغضائل جة كما حجت به الاحاديث وقد ذكرتها وغيرها في كتابي مبلغ الارب في فضائل العرب (ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) أي كقول قرشية لان الله تعالى اصطفى قريش من كنانة المصطفين من العرب كما يأتي (ولا غير هاشمي ومطلي) كقولها (لها) لخير مسلم ان الله اصطفى من الغرب كنانة واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم ومنهم خير نحن وبنو المطلب شئ واحد فهم امت كاذبان نعم أولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاية وغيرها كما صرحوا به وبه رد على من قال انهم اكفاء لهم كما أطلقه الاحباب ويفرق بين هذا واستواء قريش كلهم بالنسبة للامامة العظمى بان المداوئ على طيب المحدث وهو عام فيهم وهذا على الشرف المقتضى للعون عارما

بشكاح الغيبة ولا شك ان بنى هاشم والمطلب أشرف من بقية قریش بذلك الاعتبار وغير قریش من العرب كما هو كانهم انما لم يقدموا كلمة مع مامر فمهم لان العرب لا يعدون لهم (٢٨٠) فخر امين على غيرهم بحيث يتغير ولو نكح غيرهم نساعهم و... هذا يفرق بين ما هنا

والقديم في الدون كما سر في قسم الفاء لان المدارش على مطلق الشرف لا بهذا القيد ومن ثم قدم السكاني في الامامة على غيره بخلافه ها وقد يتصور تزويج هاشمية برفيق ودني عن نسب بان يتزوج هاشمي أمة بقرطه فتلد بنتا فهي ملك لما لك أمهات في زوجها من رقيق ودني عن نسب لان وصمة الرق الثابت من غير شك ألغت اعتبار كل كمال معب مع كون الحق في الكفاية في النسب لسببها لاله اعلى فاجز به شيخنا حتى لا ينافيه قولهم ما في تزويج أمة بقرطه بغير عجز عجمي الخلف في مقابلة بعض الخصال ببعض الظاهر في امتناع نكاحها وصوبه الاسوي لان محله فيما اذا زوجها غير سيدها كوليها أو ما ذونه (والاصح اعتبار النسب في العجم كالعرب) قياسا عليهم فالفرس أفضل من النبط وبنو اسرائيل أفضل من القبط ولا عبرة بالانتساب للظلمة بخلاف الرؤساء بامرة جائزة ونحوها لان أقل مراتبها أن تكون كالحرف وقول التتمة للعجم في النسب عرف فيعتبر يحمل على غير ما ذكره

أى قریش كلهم (قوله بشكاح الخ) أى بسببه (قوله وغير قریش كفاء) خلافا للمعنى عبارته والامر الثاني أى مما اقتضاه كلام المصنف أن غير قریش من العرب بعضهم كفاء بعض ونقله الرافعي عن جماعة قال في زيادة الروضة انه مقتضى كلام الاكثرين قال الرافعي ومقتضى اعتبار النسب في العجم اعتبارا في غير قریش من العرب وقال الماوردي في الحاوي واختلف أصحابنا في غير قریش قال بصريون يقولون بانهم كفاء والبغداديون يقولون بالتفاضل فيفضل مضر على زبيدة وعد فان على في طان اعتبارا بالقرب منه صلى الله عليه وسلم وهذا كما قال شيخنا هو الاوجه اذ أقل مراتب غير قریش من العرب أن يكونوا كافي المهمات كالعجم قال الغارقي والمراد بالعربي من ينسب الى بعض القبائل وأما أهل الحضرة في ضبط نسبة منهم فكالعرب والاف كالعجم اه (قوله وانما لم يقدموا كنانة) أى على غيرهم من العرب (قوله مع مامر) أى في خبر مسلم (قوله وقد يتصور) الى قوله لان وصمة الرق في المعنى والى قول المتن وعفة في النهاية (قوله وقد يتصور الخ) هو في معنى الاستدراك اه عش (قوله حتى لا ينافيه الخ) حتى هنا تعليلية والضمير راجع لقوله لم لان وصمة الرق الثابت من غير شك الخ اه عش وقال الرشدي قوله حتى لا ينافيه الخ علة لقوله مع كون الخ الذي حصل به الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها فالضمير في ينافيه يرجع لاصل الحكم في هذا الذي هو جواز تزويج السيد أمة الخ فكأنه قال انما أتينا بهذه المعية حتى لا ينافي ما جزمنا به في هذه المسئلة ما قالاه في المسئلة الاخرى وهذا أصوب بما في حاشية الشيخ اه (قوله في تزويج أمة الخ) خبره مقدم للخلاف فهو من جملة مقول القول وقوله الظاهر وصف لقوله ما وهذا أصوب بما في حاشية الشيخ اه رشدي يعنى من قول عش ان قوله الظاهر صفة للخلاف اه أقول وكل هذا على ما في نسخ النهاية وفي أكثر نسخ التحفة من الظاهر بال وأما على ما في بعض نسخها المصححة على أصل الشارح وكتب فوقه صح من ظاهر بدون ال وكتب في هامشه قوله ظاهر كذا في أصل الشارح وفي النسخ الظاهر اه فقوله في تزويج الخ طرف لقوله ما وقوله ظاهر الخ خبر قوله الخلاف الخ والجملة مقول القول (قوله لان محله) أى محله قولهم ما في تزويج أمة بقرطه بغير عجمي الخ أى وما مر من التصو في ما اذا زوجها غير سيدها (قوله غير سيدها الخ) عبارة النهاية الحاكم اه (قوله فالفرس أفضل الخ) لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال لو كان الدين معلقا بالثريا لالتوا له رجال من فارس اه معنى (قوله من النبط) بفتحين اه قاموس وقال عش النبط طائفة من زلهم شاطئ الفرات اه عش (قوله وبنو اسرائيل أفضل الخ) لسلفهم وكثرة الانبياء فيهم اه معنى (قوله من القبط) بكسر القاف اه عش (قوله بخلاف الرؤساء بامرة جائزة) بان كانت أهلا لها اه عش ورشدي وكتب عليه السيد عمر أيضا ما نصه يتردد النظر في خالو كان الامر في جائزة لكن بعد التولية طلم وتجوز الحدود فهل يلحق بمن ولي ابتداء ولاية باطلة كجباية المكوس أو لا نظر للاصل محل تامل اه أقول ومقتضى مامر عن عش والرشدي الثاني (قوله غير ما ذكره) أى الأئمة (قوله بذلك) أى يقول التتمة (قوله عنهم) أى عن الأئمة (قوله يعرف) كذا في أصله ورحمة الله بالباء اه سيد عمر (قوله لا نسخ فيه) محل تامل اه سيد عمر ويحاج بان مراد الشارح بالنسخ معناه اللغوي أى التغيير (قوله عن الفسق) الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله الا انه اعتمد نزاع الزركشي في الفاسق (قوله عن الفسق فيه الخ) قضيت هذا السياق ان ابن الفاسق مثلا وان كان عفة لا يكافي العفة وان كانت بنت فاسق وفي شرح الروض ما قد يخالفه فليراجع اه وشيدي أقول في كون ذلك قضيت سياق الشارح وقفة طاهرة (قوله ولو ذمنا الخ) أى اذا نازعوا البنا عند العقد اه عش (قوله أو مبتدع) عطف على فاسق قال عش أى مبتدع لانكفره ببدعته كما هو

وغير قریش من العرب) أى حتى كنانة (قوله نعم قول الشيخين الخ) أجاب في شرح الروض بحمل هذا مامر كتقديم بنى اسرائيل وكذا ما قيس بذلك من اعتبار عرفهم في الحرف أيضا تبين جملة على غير ما ياتي عنهم من انه وضيع أو دنيء ظاهر والالم يعتبر بعرفهم ولا غيرهم فالحال ما ذكره الأئمة لانهم أعلم بالعرف وهو بعد ان عرفوه وترروه لا نسخ فيه (و) رابعها (عفة) عن الفسق فيه وفي آياته (فليس فاسق) ولو ذمنا فاسقا في دينه أى على مامر فيه أو مبتدع هذه القولة ليست في نسخ الشرح التي يابدينها من هاشم

ولا بن أحدهما وان سفل (كفو عقيمة) أو سنية ولا يحجور عليه بسنة كفو رشيده كبحرم به بعضهم وذلك لقوله تعالى أفن كان مؤمنا كن كان فاسقا لا يستون وغير الفاسق ولو مستورا كقولها وغير مشهور وبالصلاح كقول المشهور ربه وفاسق كقول فاسقة مطلقا إلا أن زاد فسقة أو اختلف نوع فتعدهما كبحمته الأسنوي لكن نازعه الزركشي قال كانهم لم يفتلوا (٢٨١) بعد الاشتراك في دماء الحرفة والنسب ويرد

بظهور الفرق ويجري ذلك في مبتدع ومبتدعة (و) خامسها (حرفة) فية أوفى أحسن من آباءه وهي ما يتخرف به لطلب الرزق من الصنائع وغيرها وقد يؤخذ منه أن من باشر صنعة دينية لأعلى جهة الحرفة بل لنفع المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما يأتي أن من باشر نحو ذلك اقتداء بالسلف لا تخرم به مرواته (فصاحب حرفة دينية) بالهزم والمدهى ما دلت ملابسته على انحطاط الرواة وسقوط النفس قال المتولي وليس منها تجارة بالنون وخبارة وقال الروياني راعى فيها عادة البلد فان الزراعة قد تفضل التجارة في بلد وفي بلد آخر بالعكس وظاهر كلام غيره أن الاعتبار في ذلك بالعرف الغنم والذي يتجه أن ما نصوا عليه لا يعتبر فيه عرف كإمروءات ينصوا عليه يعتبر فيه عرف البلد وهل المراد ببلد العقد أو بلد الزوجة كل محله والثاني أقرب لأن المدار على عاها وعدمه وذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلد هاهنا التي هي حال العقد

ظاهر كالشيعة والرافضة اه وأقول هذا باعتبار زمانه والأقل من سلم منهم في زمانهم قدف سيدتنا عائشة وتكفير والدها الصديق الأكبر رضي الله تعالى عنهما (قوله وان سفل) هل هو كذلك وان سفل جسدا بحيث يحل انتسابه إليه أولا لأنه لا تعبر حينئذ اه سيد عرواياتي منه ان الأقرب الثاني (قوله لقوله تعالى أفن كان مؤمنا الخ) كذا استدلوهم هذه الآية وفيه نظر لأنها في حق الكافر والمؤمن اه معنى (قوله كف علها) أي للعقيمة (قوله مطلقا) أي سواء كان فسقها ما برأ أو شرب خمر أو غيرهما ع ش ورشدي (قوله الا ان زاد الخ) خلافا للمعنى عبارة وثانها ان الفاسق كف علة فاسقة مطلقا وهو كذلك وان قال في المهمات الذي ينح عنه زيادة الفسق أو اختلاف نوعه عدم الكفاءة كافي العيوب اه (قوله ويجري ذلك) أي قوله الا ان زاد فسقة الخ اه ع ش (قوله وخامسها) إلى قوله وقضية في النهاية لا قوله وخبارة فانها أبدلت بتجارة بالنون وقوله والذي ينح إلى وهل (قوله ما يتخرف به) يعني عمل ملازم عليه عادة (قوله وقد يؤخذ منه) أي من التعريف المذكور (قوله لا يؤثر ذلك الخ) معتمد اه ع ش (قوله ان من باشر نحو ذلك) أي وان كان بعوض اه ع ش (قوله وسقوط النفس) عطف تفسير اه ع ش (قوله ما دلت ملابسته الخ) أي كملابسة القاذورات اه معنى (قوله منها) أي من الحرفة الدينية (قوله وقال الروياني الخ) معتمد اه ع ش عبارة المغنى وذكري الحلية انه تراعى العادة في الحرف والصنائع فان الزراعة الخ وذكري في البحر نحوه أيضا وجرم به الماوردي وينبغي كما قال الأذري الاخذ به اه (قوله لا يعتبر فيه عرف) أي لا عرف البلد ولا العرف العام (قوله كإمروءات) أي اتفاقا قبل قول المتن وعفة (قوله والثاني) جزم به النهاية وقال ع ش أي فلا واجب الولي في بلد ومولته في بلد أخرى فالعبرة ببلد الزوج لا بالعقد اه (قوله أي التي هي الخ) قضية اعتبار بلد العقد وان كان يحتملها العارض كزيارته في بيتها العود إلى وطنها وينبغي خلافه اه ع ش عبارة السيد غير قوله أي التي هي حاله العقد ان كان المراد التي هي على وجه التوطن فواضح وان كان المراد لو غير يسهلها على عزم العود لبلد هافسك مخالف لما قبله سم فتلخص من كلام الفاضل المحشي ان الأولى ترك هذا التفسير ما هو اه (قوله هو أو ابنه) إلى قول المتن وراعى المغنى (قوله وان سفل) هل هو على إطلاقه أو محله ما لم تنقطع نسبه إليه بحيث لا يتغير به عرفا فيه نظيره اه ع ش كره اه سيد عرواياتي والأقرب الثاني كما يأتي منه (قوله لقوله تعالى والله الخ) وجه الاستدلال به ما يفهم من أن أسباب الرزق تختلفا فبعضها أشرف من بعض اه ع ش (قوله بضدهما) أي ببلد ومشفقة اه معنى (قول المتن فكنا من وجام وحارس الخ) ونحوهم كائنا والظاهر أن هؤلاء أكفاء بعضهم لبعض اه معنى (قوله لا ينافى عده الخ) قد يقال الكلام فيمن اتخذ الرعي حرفة سم ورشدي (قوله عده هنا) أي من الحرف الدينية اه ع ش (قوله لان ما هنا الخ) وأجاب المغنى بأنه لا يلزم من ذلك كونه صفة مدح لغيرهم ألا ترى أن فقد الكتابة في حقه عليه الصلاة والسلام ربة فيكون صفة مدح في حقه وفي حق غيره ليس كذلك اه (قوله وغلب الخ) عطف على ما ذكرنا زوجها غير سندها بآذن أو ولاية على مالها (قوله كبحرم به بعضهم) وأقرب به شيخنا الشهاب الرملي (قوله كبحمته الأسنوي) اعتمده مر (قوله وقد يؤخذ الخ) كذا شرح مر (قوله وليس منها تجارة بالنون) وتجارة بالنون (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده مر (قوله أي التي هي حاله العقد) ان كان المراد به على وجه التوطن فواضح وان كان المراد لو لبث بها على عزم العود لبلد هافسك مخالف لما قبله (قوله لا ينافى عده هنا ما ورد الخ) قديما الكلام فيمن اتخذ الرعي

( ٣٦ - (شرواني وابن قاسم) - (سابع )

وذكري في الأنوار تفاضلا بين كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده (ليس) هو أو ابنه وان سفل (كفو أو رفع منه) لقوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق أي سببه فبعضهم يصله بغير وسهولة وبعضهم بضدهما (فكنا وحارس) ويطاير ودباغ (وراع) لا ينافى عده هنا ما ورد ما بن نبى الارعى الغنم لان ما هنا باعتبار ما يعرفه الناس وغلب على الرعاء بعد تلك الارضية من التساهل في الدين وقلة المرواة

وقضيته انه لا فرق بين من يرى مال نفسه ومن يرى مال غيره باخرة أو تبرع أو لوقيل في الأول والمتبرع ان فعل ذلك ليس عزاً عن الناس ويتأني بالسلف لم يؤثر كاعتقضية الأخبار الدالة على شرف من هو كذلك لم يبعد (وقيم حرام) هو أو أبوه (ليس كفواً بنت خنيا) ويظهر ان كل ذي حرفة فيها مباشرة نجاسة كالجزارة على الاصح (٢٨٢) ليس كفواً الذي حرفة مباشرة فيها لها وان بقية الحرف التي لم يذكرها فيها تافضلا

متساوية الا ان اطر دق العرف التفاوت كما مر ثم وأيت ما يؤيد ما ذكرته أولاً وهو ان القصاب ليس كفواً لبنت السبائك خلافاً للقمولي (ولا خياط) كفواً (بنت تاجر) وهو من يجب البضائع من غير تقيد بجنس منها للبيع ويظهر ان تعبيرهم بالجلب للغالب كما يدل عليه تعبيرهم للتجارة بانها تقلب المال لغرض الربح وان من له حرفة دينية ورفيعة اعتبرها مشتهراً به ولا غابت الدينية بل لو قيل بتغليبها مطلقاً لانه لا يتخلو عن تعبيرهم لم يبعد (أو تراز) وهو بائع السبز (ولاهما) أي كل منهما كفواً (بنت عالم أو فاض) لاقتضاء العرف ذلك وظاهر كلامهم ان المراد ببنت العالم والقاضي من آباءها المنسوبة اليهم أحدهما وان عللاً لانهم مع ذلك تفخروا به وكلامه استواء التاجر والسباز والعالم والقاضي وهو محتمل وفي الروضة ان الجاهل يكافئ العالم وهو مشكل فانه يرى اعتبار العلم في آباءها فكيف لا يعتبره فيها الا أن يجب بان العرف يعبر ببنت العالم بالجاهل ولا يعبر بالعامة

على الصلاة وقوله من التساهل الخ بيان للموضوع (قوله وقضيته) أي قوله لان ما هنا الخ (قوله وقضيته) الى المتن ليس في الاصل الذي عليه خطه فليحذر اه سيد عمر (قوله هو أو أبوه) الانسب لما قدمه أن يذكره بعد ليس ويبدل أبوه بابنه (قوله والمتبرع) مقتضى بحته السابق في شرح حرفة ان لا يقيد المتبرع بما ذكر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله في الاول) أي من يرى مال نفسه (قوله ويظهر) الى قوله وكلامه استواء الخ في النهاية (قوله ويظهر أن الخ) ان كان على اطلاقه فهو مقيد لقوله السابق والذي يتجه الخ اه سيد عمر (قوله متساوية) خبر ان (قوله في العرف) أي عرف البلد لا العرف العام حتى لا ينافيه ما مر له آتفاها سيد عمر (قوله ثم رأيت الخ) عبارة النهاية ويؤيد ذلك قول بعضهم ان القصاب الخ اه (قوله أولاً) أي قوله أن كل ذي حرفة الخ (قوله وهو الخ) أي ما يؤيد الخ (قوله أن القصاب) أي الجزار اه ع ش (قوله كما يدل عليه تعبيرهم الخ) ويدل تعبيرهم أيضاً على أن قولهم من غير تقيد بجنس جرى على الغالب أيضاً فانظر هل هو كذلك رشدي وسيد عمر (قوله اعتبر ما اشتهر به الخ) معتمد اه ع ش (قوله لم يبعد) أقول بل يتعين ما لم يندر تعاطيه لها جسد بحيث لا ينسب اليها ولا يعبر بها اه سيد عمر (قوله أي كل منهما) أي التاجر والبراز (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله وكلامه في المغنى (قوله ان المراد ببنت العالم الخ) يتردد النظر فيمن في آباءه عالم مثلاً ومن في آباءه عالمان أو أكثر هل يكافئها أولاً اه سيد عمر ولعل الثاني أقرب أخذاً بما مر في شرح ونسب (قوله لمن في آباءها الخ) فلو كان العالم في آباءها أقرب من العالم في آباءه فقياس ما مر في التفاوت بين المنسوبين الى من أسلم أو الى العتيق أنه لا يكافئها ويحتمل الفرق فيكون كفأها كما كان المستركين في الصلاح المختلفين في مراتبهم كفاءة والاقرب الاول اه ع ش (قوله وان عللاً) هل هو على اطلاقه أو محله ما لم يبعد جدا أو بعدوله شهرة كالشافعي وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما بحيث لا يفتخر به عرفاً محلاً لعل الثاني أقرب اه سيد عمر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله والعالم الخ) أي واستواء العالم الخ (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضي لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضي الأهل ولعل هذا أوجه فليتأمل اه سم (قوله وفي الروضة الخ) عبارة النهاية والمغنى والجاهل لا يكون كفواً للعامة كافي الأنوار وان أوهم كلام الروضة خلافاً لان العلم اذا اعتبر في آباءها فلا ينعتب فيها بالاولى اذ أقل مراتب العلم ان يكون كالحرفة توصاحب الدينونة لا يكافئ صاحب الشريعة اه (قوله وببحث الأذرى) الى قوله انتهى عقبه النهاية بما تضمنه والاقرب ان العلم مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحيشة اه وقال الرشدي قوله فيعتبر الخ أي فلو كانت عالمة فاسقة لا يكافئها فاسق غير عالم خلافاً لما اقتضاه كلام الأذرى اه عبارة سم قوله وببحث الأذرى الخ في نفسه نظراً بل المتجه أن من أبوه عالم فاسق لا يكافئها من أبوه فاسق غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من أبوه عدل غير عالم اذ غاية الامر تعارض الصفات وسيأتي أن بعضها لا يقابل بعض فليتأمل اه سم (قوله ثم رأيت) أي الأذرى وقوله فقال الخ تفصيل لقوله صرح بذلك (قوله في النظر اليه نظر) بل ينبغي أن لا يوقف في مثل ذلك اه مغنى (قوله

حرفة (قوله لوقيل الخ) كذا شرح مر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضي لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضي الأهل ولعل هذا أوجه فليتأمل (قوله وفي الروضة الخ) الاوجه ان الجاهل لا يكافئ العامة ولا ينافي تضعيف الروضة لانه عن الرواية لان التضعيف للمجموع مر (قوله وببحث الأذرى الخ) فيه نظراً بل المتجه ان من أبوه عالم فاسق لا يكافئها من أبوه فاسق غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من أبوه عدل غير عالم اذ غاية الامر تعارض

بالجاهل وببحث الأذرى ان العلم مع الفسق لا أثر له اذ لا يفر به حينئذ في العرف فضلاً عن الشرع ومشله في ذلك القضاء بل أولى ثم رأيت صرح بذلك فقال ان كان القاضي أهلاً لافعال وزيادة أو غير أهل كاهو الغالب في قضاء زمناً تجد الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام في النظر اليه نظراً ويحيى فينما سبق في الظلمة المستولين على الرقاب بل هو أولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار

بخلاف الملوك وتوهمهم اه وبحث أيضا وتفرقه غير عن فتاوى البغوي ان فسق أمه وحرفها الدينية تؤثر هنا أيضا لان المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وله اتجاهه لكن كلامهم صريح في رده \* (تنبيه) \* الذي يظهر ان مرادهم بالعالم هنا من يسمى عالمي في العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذوا في الوصية وحديثه فقضيته ان طالب العلم وان برع فيه قبل ان يسمى عالمي كافئ بنته الجاهل وفيه وقفة ظاهرة ككفايته لبنات عالم بالاصلين والعلوم العربية ولا يبعد ان من نسب أبوه العلم بفخره (٢٨٣) عرفا لا يكافئ من ليس كذلك ويفرق بين

ما هنا والوصية بان المدار ثم على التسمية دون ما به افتخار وهنا بالعكس فالعرف هنا غيره ثم قائله وإذا بحث بعض المتأخرين في حافظ القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه ان من لا يحفظه كذلك لا يكافئ بنته فأولى في مسئلتنا لكن

خالقه كثير ون من مغاصره فقلوا انه كفولها أي لا نالا

نعتبر جميع القضايا التي نصوا عليه وانما تعتبر ما يطرده الافتخار عرفا بحيث يعد ضده عارا بالنسبة اليه وليس مجرد حفظ القرآن

كذلك الا في بعض النواحي (والاصح ان اليسار) عرفا

(لا يعتبر) في بدو ولا حضن ولا عرب ولا نجم لان المال

ظل زائل وحال حائل وطود مائل ولا يفخر به أهل

المروآت والبصائر ويحجب عن الخبر الصحيح الحسب

المال وأما ما عاوية فصعولك بان الأول على طبق الخبر

الا تخوتكم المرأة لحسبها ومالها الحديث أي ان

الغالب في الاغراض ذلك ووكل صلى الله عليه وسلم

بيان ذم المال الى ما عرف من الكتاب والسنة في ذمه

بخلاف الملوك الخ أي المستولين على الرقاب (قوله وبحث أيضا) الى قوله لكن كلامهم في النهاية وعبارته والوجه كما بحثه أيضا الخ (قوله تؤثر فيها الخ) والوجه عدم النظر الى الام اه معنى (قوله لكن كلامهم الخ) عبارة النهاية وان كان ظاهر كلامهم خلافه اه (قوله صريح في رده) في دعوى الصراحة فطر اه سم (قوله الذي يظهر الخ) \* (فرع) \* المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالخولان لا ينقص عن الحرفة فن أبوها نحوى أو أصولي مثالا لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وأنه حيث عد كل منها عالميا بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتها فيها إذ التساوي لا ينضب وان العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها لا يكافئه من شاركه في العلوم الثلاثة أو بعضها وخلا عن بقية العلوم وقوله ككفايته أي الجاهل اه سم (قوله بالاصلين) أي أصول الدين وأصول الفقه وقوله والعلوم العربية أي كالنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع وغيرهما من العلوم الاثني عشر (قوله وإذا بحث الخ) أفق بذلك شيخنا السهاب الرمي وأقره ولده في الشارح رحمه الله تعالى لكن في بعض البلاد يغضون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حتى لا يكافئ الثاني بنت الاول وقد يتجه خلاف ذلك وأنه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعا وعرف الشرع مقدم على غيره نعم قد يقال مشيخة البلد كالخرفو بعض الخصال لا يقابل بعضها اه سم وظاهر أن محل اعتبار شيخ البلاد حيث لا يفسق كجباية المكس اه سيدع (قوله لا يكافئ بنته) ومثل ذلك من يحفظ نصفه بالقرآن السبع لا يكافئ ابنته من يحفظه كله بواحدة أو يحفظه بقراءة ملفقة وكما يعتبر حفظ القرآن في حق الاب كذلك يعتبر في بقية اصوله كما تقدم في العالم والقاضي اه عش (قول المتن والاصح أن اليسار الخ) وعليه لوز وجه اولها بالاجبار بمحس بحال صداقها عليه لم يصح النكاح كما مر وليس مبنيا على اعتبار اليسار كما قاله الزركشي بل لانه بحسبها حقها فهو ككلوز وجهان غير كف عولا يعتبر الحال والبلد قال في الروضة وليس الخلل والكرم والطول والقصر معتبرا قال الاذرى وفيها اذا فرط القصر في الرجل نظر وينبغي أن لا يجوز للاب تزويج ابنته من هو كذلك فانه مما تعتبر به المرأة نهاية ومعنى قال عش قوله وليس الخلل الخ معتمده وقوله مما تعتبر به المرأة أي ومع ذلك لو وقع صحيح لانه ليس من خصال الكفاءة اه (قوله عرفا) الى المتن في النهاية الا قوله فان قلت الى الثاني (قوله وحال حائل) أي نازل متغير وزائل قال عش هذه المعاطيف مفاهيمها مختلفة لكن المراد منها واحد اه (قوله وطود) أي جبل اه عش (قوله فصعولك) كهصغور الفقير اه قاموس (قوله بان الاول) أي خبر الحسب المال (قوله من الدنيا) أي الزائدة على قدر الحاجة اه عش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله ولا يفخر به الخ (قوله لانه الخ) أي ذم الدنيا (قوله تواسى عليه) عبارة النهاية به اه (قوله وسيلة للخير الخ) نشر مشوش

الصفت وسأني أن بعضها لا يقابل ببعض فليتأمل (قوله لكن كلامهم صريح في رده) في دعوى الصراحة نظر (قوله الذي يظهر ان مرادهم بالعالم هنا الخ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالخولان لا ينقص عن الحرفة فن أبوها نحوى أو أصولي مثالا لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وأنه حيث عد كل منهما عالميا بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتها فيها إذ التساوي لا ينضب وان العالم بالثلاثة أو بعضها لا يكافئه من شاركه في العلوم الثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم أو بعضها وخلا عن بقية العلوم مر (قوله ككفايته) أي الجاهل (قوله وإذا بحث بعض المتأخرين الخ) أفق بذلك

لا سيما قوله تعالى ولولا ان يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن ليموتهم سعة من فضة الى قوله وان كل ذلك لئلا تناع الحياة الدنيا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحمي عبده المؤمن من الدنيا كما يحمي أحدكم من بضه من الطعام والشراب لو سويت الدنيا عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرا منها شربة ماء ومن ثم قال الأئمة لا يكفي في الخطبة الاقتصار على ذم الدنيا لانه مما تواسى عليه منكسر والمعاد أيضا فان قلت التحقيق ان المال من حيث هو لا يذم ولا يمدح وانما ذمه ومدحه من حيث كونه وسيلة للخير ووسيلة للشر



ومن ثم كثرت أحاديث بدمه وأحاديث بمدحه ومجملها ما تقرر وهذا ينبغي ما ذكر كرت قلت لا ينافي لأن القصد أنه لا يمدح من حيث ذاته فلا افتحار به شرعا وهو موقر مدم على الافتخار به عرفا والثاني تصحح بما يدعى فامتنعوا وان لم يكن منقرا شرعا كما مر أول الباب بمبحث الخطبة فاندفع بهذا ما لا ذرعى وغيره هنا (و) الأصح (لن بعض) (٢٨٤) الخصال لا يقابل ببعض) فلا يكفى معيب نسب سلبية دنيئة ولا يعمى عقبة عربية

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن التحقيق ما ذكر (قوله ما تقرر) أى من الحشيتين (قوله ما ذكر كرت) أى من ذم المال قال الكردي زاد به قوله ولا يفخر به الخ اه (قوله وهو موقر مدم الخ) قد يمنع بما قدمه من قاعدة ما ليس للشرع فيه عرف يحكم فيه بالعرف العام (قوله والثاني نص الخ) عطف على قوله الأول اه سم (قوله فاندفع بهذا الخ) فيه نظر (قول المتن ابنه الصغير الخ) بخلاف المجنون يجوز تزويجهما بشرطه نهاية ومعنى (قوله لأن شهوته) أى الصغير وقوله اذ ذاك أى حين كونه مرأها (قوله فعلة) أى المراهق (قوله يجوزوا) أى للابله أى لابن المجنون متعلق بقوله نكاح الأمة (قوله رده) أى قول الزور كشى أو قياس المراهق على المجنون (قوله كاذبة) قد يمنع كذبها وقوله اذ لم ينشأ الخ فيه بحث لأن انعقاد المني ليس منشأ الشهوة بل الأمر بالعكس كذا أفاده المحشى ولا يخفى ما فى كل من يعنيه من الوهن مع ما فى الأول من منع السند فليتأمل اه سيدعمر (قوله بعيب) الى الفصل فى النهاية والمعنى (قوله يثبت الخيار الخ) أى كالبرص كفى المغنى والمجنون كفى الرشيدى (قول المتن على المذهب) وقطع بعضهم بالبطلان فى تزويجه الرتقاء والقرناء لانه بذل مال فى بضع لا ينتفع به نهاية ومعنى (قوله وكذا عيما الخ) عبارة النهاية والمعنى وان زوج المجنون أو الصغيرة يجوز أو عيما أو قطعا أو الصغيرة بهزم أو أعمى أو أقطع فوجهان أحدهما كما قاله البلقينى وغيره عدم الصحة فى صورة المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام وقضية كلام الجمهور فى الكلام على الكفاءة تصحح الصحة فى صور الصغيرة وهذا هو الظاهر لكن يظهر حرمة ذلك عليه اه بحذف قال سم بعد ذكر ما وافق ذلك عن الروض مع شرحه ما نصه ثم قال فى الروض والخصى والخنى غير المشكل كلاعى انتهى اه

\* (فصل فى تزويج المحجور عليه) \* (قوله فى تزويج المحجور عليه) أى وما يتعلق به كزوم مهر المثل اذا نكح بلا إذن ووطئ غير رشيدة اه عش (قوله المحجور عليه) أى مجنون أو صغير أو فليس أو سفه أو ورق

شحننا الشهاب الرملى رحمه الله لكن فى الارياق يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حتى لا يكفى الثاني بنت الأول وقد يتجه خلاف ذلك وانه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شرعية شرعا وعرف الشرع مقدم على غيره نعم قد يقال مشيخة الباسد كالحرفه وبعض الخصال لا يقابل بعضها (قوله والثاني) عطف على قوله الأول (قوله كاذبة) قد يمنع كذبها وقوله اذ لم ينشأ الخ فيه بحث لأن انعقاد المني ليس منشأ الشهوة بل الأمر بالعكس (قوله وكذا عيما وعجوز ومقطوعة طرف الخ) قال فى الروض وان زوج المجنون أو الصغير لعجوز أو عيما أو قطعا أو أطراف أو بعضها والصغيرة بهزم أو أعمى أو أقطع فوجهان قال فى شرحه صحح منهما البلقينى وغيره عدم الصحة فى صور المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام لانه انما تزوجهما بالمصلحة ولا مصلحة فى ذلك بل فيه ضرر عليهما وقضية كلام الجمهور فى الكلام على الكفاءة تصحح الصحة فى صورة الصغيرة وهذا هو الأوجه لكن يظهر حرمة ذلك عليه أخذنا بما فى شروط الاجبار شرح مر لان وليها انما تزوجهما بالاجبار من الكفو وكل من هؤلاء كفؤ فالماخذ فى هذه وما قبلها مختلف ثم قال فى الروض والخصى والخنى غير المشكل كلاعى اه (قوله يثبت له الخيار كما صرح به) فيراد ثبوت الخيار له بنحو الحرفه على ما بان فى الخيار مر

\* (فصل فى تزويج المحجور عليه) \* (قوله فى المتن لا تزوج مجنون صغير) قال فى الروض ولا تزوج مغمى عليه تنتظر افاقته قال فى شرحه وعبارة الأصل أما المغلوب على عقله بمرض فتنتظر افاقته قال فى تنوع افاقته

فاسقة ولا فاسق حرة عتيقة ولا قن عتيقة عالم حرة فاسقة دنيئة بل يكفى صفة النقص فى المنع من الكفاءة اذ الفضيلة لا تجبرها ولا تمنع التعبير بها (وليس له تزويج ابنه الصغير أمة) لانه مانون العنت قال الزركشى قد يمنع هذا فى المراهق لان شهوته اذ ذاك أعظم فان قيل فعلة ليس زنا قبل وفعل المجنون كذلك مع انهم يجوزوا له نكاح الأمة عند خوف العنت فهلا كان المراهق كذلك اه ولك رده بان وطء المجنون يشبه وطء العاقل ان الاونسما وغيرهما بخلاف وطء المراهق فلا جامع بينهما وادعاء ان شهوته اذ ذاك أعظم ممنوع لانها شهوة كاذبة اذ لم تنشأ عن داع قوى وهو انعقاد المني (وكذا معيبة) بعيب يثبت الخيار فلا يصح النكاح (على المذهب) لانه على خلاف النعطة وكذا عيما وعجوز ومقطوعة طرف كفى الام واعتمده البلقينى والاذرى ونقله عن خلافتى من الأئمة واعاصم تزويج المجبرة من نحو أعمى كما مر لانه كفؤ وليس المدافى نكاحها الا عليه اذ المحظا المكارهنا

المصلحة لان تزويجها يفيد هاتوا تزويجه بغيره فاحتياطه أكثر (ويجوز) تزويجه (من لا تكافئه ببعض الخصال فى الأصح) اه لان الرجل لا يتعب باستقراش من لا تكافئه على انه اذا بلغ يثبت له الخيار كما صرح به \* (فصل) \* فى تزويج المحجور عليه \* (لا تزوج مجنون صغير) أى لا يجوز ولا يصح تزويجه اذ لا حاجة به اليه حاله بعد البلوغ لا يدرى حاله بخلاف صغير عاقل فان الظاهر حاجته اليه بعده

ونقل ابن الرفعة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه للخدمة وإنما يتجه في مراهق لأنه في (٢٨٥) النظر كماله ثم رأيت الزركشي ذكر

أعم منه فقال قضية قولهم  
لا مجال للحاجة تعهده  
ونخدمته فان للأجنبيات  
ان يقسمن بهان هذا في  
صغير لم يطاع على عورات  
النساء ما غير فيلحق بالبالغ  
في جواز تزويجه للحاجة  
الخدمة اه (وكذا) لا  
تزوج مجنون (كبير) أي  
بالغ لأنه يغرم المهر والنفقة  
(الحاجة) لشيء مما  
في مجتد وجوب تزويجه  
فيزوجه ان أطبق جنونه  
كمهر ثم مع ما خرج به الاب  
فالجدر فالسلطان وكولاية  
ماله اذ اعلم ان تزويجه  
للحاجة (فواحدة) يجب  
الاقتصار عليها لا تدفع  
الحاجة بها وفرض احتياج  
أكثر منها نادر فلينظر وا  
البس لكن يأتي في الخجل  
أنهم نظر والحاجة مع  
نذرهما وبه تأيد بحثان  
الواحدة لولم أو تكفه  
للخدمة زبدعليه بقدر  
حاجته والمجنون مخجل وهو  
من بعته خلل وباعضائه  
استرخاء ولا يحتاج للنكاح  
غالباً ومغلوب على عقله  
بنحو مرض لم يتوقع افاقته  
منه (وله) أي الاب فالجد  
(تزوج صغير عاقل) غير  
ممسوح (أكثر من واحدة)  
ولو أربعان رآه مصلحة لأن  
له من سعة النظر والشفقة  
ما يحمله على ان لا يفعل  
ذلك الا لفرض صحيح

اه حاشي (قوله جواز تزويجه) أي المجنون للخدمة وإنما يتجه الخ منع تزويجه للخدمة مطلقاً مر اه  
سم وهو أي المنع مطلقاً ظاهر صنيع المغني (قوله كماله) أي في أول الباب (قوله ثم رأيت الزركشي  
الخ) عبارة النهائية وقول الزركشي أن قضية الخ ممنوع اه (قوله أعم منه) أي من المراهق (قوله تعهده  
الخ) أي المجنون من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله فان للأجنبيات أن يقمن الخ) ولولم توجد أجنبية تقوم  
بذلك فهل زوج الضرورة أو لا لندرة فقهه فيلحق ذلك بالأعم الاغلب فيه نظر وقضية اطلاقهم الثاني  
اه عش (قوله أن هذا) أي قولهم لا يزوج مجنون صغير (قوله أما غيره) أي ممن يظهر على ذلك اه  
عش (قوله أما غيره فيلحق بالبالغ الخ) هذا ممنوع شرح مر اه سم (قوله أي بالغ) الى قوله لكن  
يأتي في النهاية (قوله لشيء) الى قوله أو باعضائه في المغني (قوله لشيء مما) عبارة النهائية والمغني الاحتاجة  
للكساح حاصلة حالا كان تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن أو لا كتوقع شفائه  
باستقراغ مائه بشهادة عدلين من الأطباء بذلك أو بان يحتاج الى من يخدمه ويتعهده ولا يجد في محارمه من  
يحصل به ذلك وتكون مؤنة الكساح أخف من ثمن أمة وتقدم أنه يلزم المجهز تزويج مجنون ظهرت حاجته من  
مزيد ايضاح اه قال عش قوله بشهادة عدلين أي أو واحد كإقدمه اه وتقدم ما فيه (قوله مع ما خرج  
به) عبارة النهائية والمغني أمالو كان مستقطع الجنون فلا يزوج حتى ياذن بعد افاقته ولا بد أن يقع العقد حال  
الافاقة فلا وجن قبله بطل الاذن اه (قوله الاب الخ) فاعل فيزوجه (قوله فالسلطان) وظاهر كلامهما ان  
الوصى لا يزوجه وهو الراجح نهاية ومغني ويأتي في الشارح الحزم بذلك (قوله فالسلطان) أقول لاشبهان  
المراد به ما يشمل الامام ونوابه والقاضي وخلقاه وإنما يتردد النظر في قيم اقامه القاضي عليه للنظر والتصرف  
في أموره هل يزوجه نظراً لكونه نائباً عن القاضي أولاً يزوجه لانه يشبه الوصى في ان تصرفه خاص وظاهر  
أن محل التردد حيث لم يعين له القاضي تزويجه بالخصوص والافاقية فيه مما يحتمل الشارح رحمه الله تعالى فيما  
مران النائب الخاص كالعام فليتم ذلك وليجرر اه سيد عمر (قول المتن فواحدة بالنصب) أي تزوجه  
الاب الخ ويجوز الرفع أي فواحدة بزوجه اه مغني (قول المتن فواحدة) أي ولو أمة بشرطه رئيسي اه  
سم (قوله لا تدفع الحاجة بها) فديقال ان كان الاحتاجة للنكاح لم يزد على واحدة وللخدمة زبدعليه بقدر الحاجة  
اه مر ويوجه بان من شأن الواحدة أن تكفي حاجة النكاح وليس من شأنها أن تكفي للخدمة اه سم  
(قوله بحثان الواحدة الخ) اعتمد المغني لا النهائية عبارتها وقول الاسنوي أنه قد تقدم ان الشخص قد  
لا تعغه الواحدة فتستحب له الزيادة الى أن ينتهي الى مقدار يحصل به الاعفاف ويتجه مثله في المجنون  
وقد أشار اليه الرافعي في الكلام على السفيه مردود بوضوح الفرق فقد قال الاذرع رأيت في وصايا الام  
انه لا يجمع له بين امرأتين ولا جاريتين للوط عوان اتسع ماله الا ان تسقم أي بينهما كانت عنده حتى لا يكون  
فيها موضع للوط عفينسكح أو يتسرى اذا كان ماله محتتملاً لذلك اه والظاهر انهما لو جدمت أو برصت أو  
جنت جنونا يخاف منه عليه كان الحكم كذلك أي يجوز جمعهم بين اثنين وإما الأمانة اذ لم تكن أم ولد فتباع  
وقد لا تكفي الواحدة أيضاً للخدمة فيزاد بحسب الحاجة اه قال عش وله بحسب الحاجة أي وله التمتع  
بما زاد أيضاً اه (قوله لولم تعغه الخ) أي المجنون (قوله أي الاب) الى قوله ويؤخذ في المغني والى قوله بان  
ولاية الاجبار في النهاية (قوله أي الاب فالجد) لا وصى ولا قاض اه مغني (قوله غير مسوح) أما الصغير

فكالمجنون اه (قوله ونقل ابن الرفعة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه) أي المجنون للخدمة (قوله وإنما  
يتجه الخ) منع تزويجه للخدمة مطلقاً مر (قوله فيلحق بالبالغ الخ) هذا ممنوع شرح مر (قوله كماله ثم الخ)  
عبارة ثم أما اذا انقطع جنونه ما أي المجنون والمجنونة فلا يزوجان حتى يقيقاوا ياذنا وتستمر افاقتهما الى تمام  
العقد كذا أطلقوه الخ اه (قوله فالسلطان) دون الوصى مر (قوله فواحدة) ولو أمة بشرطه مر (قوله  
يجب الاقتصار عليها لا تدفع الحاجة بها الخ) فديقال ان كانت الاحتاجة للنكاح لم يزد على واحدة وللخدمة  
زبدعليه بقدر الحاجة اه ويوجه بان من شأن الواحدة أن تكفي حاجة النكاح وليس من شأنها أن تكفي للخدمة

ويؤخذ من نظارهم للشفقة ان من بينه وبين ابنه عداوة ظاهرة

لا يفعل ذلك وهو ظاهر مما في المجبرة الآن يفرق بان ولاية الاجبار أقوى لثبوتها مع الرشد مع ايقاتها بسببها فيما لا يمكنها الخلاص منه في الاثناء لان العصمة ليست بدوها فاحتيط لذلك باشتراط عدم ظهور عدواة بينهما وان كان اشتراط الكفاءة قد يغني عنه بخلافه هنا وفي ولاية المال (ويزوج) جواز (الجنونة) ان اطبق جنونها نظرا - ير مامر (أب أوجد) ان فقد الاب أو انتفت ولايته (ان ظهرت مصلحة) كزادة مهر وقضية تقييده كغيره بالظهور انه لا يكتفى (٢٨٦) أصل المصلحة والظاهر خلافه أخذ مامر في التصرف في مال اليتيم الا ان يفرق بنحو

المسوح في تزويجه الخلاف في الصغير المجنون قاله الجويني تنهاية ومعنى قال عش قوله غير مسوح ظاهر ولو يجوب بأوخصيا اه وانظر ما الفرق بين المسوح وبين المجبوب أو الخصي (قوله لا يفعل ذلك وهو الخ) معتمد اه عش (قوله الا ان يفرق بان الخ) عبارة عش بإمكان تخلص الصغير من ضرر الزوجة اذا لم تلق به بعد كماله ولا كذلك المرأة اه (قوله أقوى لثبوتها الخ) قد يقال اذا أثرت العدواة الظاهرة في الأقوى فلان تؤثر في الاضعف بالأولى وقد يجاب بان عدم العدواة الظاهرة شرط لتحقيق ولاية الاجبار لان العدواة مانع وبينهما فرق دقيق هو بالتأمل تحقيق فليتامر وليحرر اه سيد عمر (قوله مع ايقاته) أي الولي المجهول أي المرأة سببها أي الولاية (قوله في الاثناء) أي أثناء النكاح ودوامه (قوله قد يغني الخ) قد يقال ان كانت ماملة كماله والظاهر فليس فيه كبير جدوى أو كلفة فلا وجه لاشتراط ما ذكر اه سيد عمر أي عدم العدواة الظاهرة (قوله بخلافه هنا الخ) لعل الاتسب بخلاف الولاية هنا وفي المال أي فانها ضعيفة لعدم ثبوتها مع الرشد (قوله جواز) الى قول المتن في الاصح في النهاية الا قوله الا ان يفرق بنحو ما تقرر (قوله وقضية تقييده الخ) قد يكون المراد بالظهور الاطلاع فلا يقتضي ما ذكر اه سم (قوله بنحو ما تقرر) أي انفا (قوله الا في الوجوب) الى قول المتن لا الصلحة في المغنى الا قوله وأقارب المجنون في مامر (قوله بلغت مجنونة الخ) ظاهر اطلاقهم ولو كان جنونها سبقي دواء مجتنب اه سيد عمر (قوله لانه لا يرجي لها حالة الخ) أي فلان وجهها في هذه الحالة ثم أقافت لم يضر ذلك في صحة النكاح ولا خيارها كإياها اه عش (قوله ولا حاجة في الحال) هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدم في مجتنب وجوب تزويج المجنونة الكبيرة وياتي انفا أيضا أن من الحاجة فيها الاحتياج للمهر والتعفة فهلا جاز بل لزم السلطان تزويج المجنونة الصغيرة لذلك كذا قد مناعن البغوى والرشد في مجتنب الوجوب وعبارة الحلبي هنا قوله ولا حاجة في الحال أي للمجنونة في صغيرها الى النكاح لعدم احتياجها للوطء وان احتاجت للتعفة ولا منفق أو احتاجت للخدمة ولا خادم هذا ظاهر كلامهم اه (قوله لمن مر) أي من القاضي ونوابه اه عش (قوله تطيبا لقلوبهم) ولأنهم أعرف بمصلحتها ولهذا قال المتولى راجع الجميع حتى الاخ والعلم للام والخال نهاية ومعنى (قوله المار تفصيلها) عبارة المغنى للنكاح بظهور علامة شهوتها أو توقع شفاها بقول عدلين من الاطباء اه (قوله مطلقا) أي خدمت في بيت أبيها أولا (قوله وغيرها) أي غير المربعة (قوله أو ان كانت) الاخصر الاوضح حذف ان (قوله واذا تزوجت) أي سواء تزوجها الولي المجهول أو السلطان (قوله لم تختير) أي في فسخ النكاح وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لبلوغها الخ) وقوله أو طر والاعتماد هذا التعميم النهائية والمغنى (قوله جنسه) أي جنس الحجر الذي أضيف اليه الدوام (قوله أو طر والاعتماد) عطف على بلوغه (قوله كيلا يغني) الى التنبيه في النهاية (قوله في المتن ويزوج المجنونة أب أوجد) أي وان طر أجنونها بعد البلوغ كإياها وقال في الروضة فرع في المجنونة أوجه الصحيح ان الاب والجد عند عدمه زوجانها سواء كانت صغيرة أو كبيرة بذكر أم ثيبا الى ان قال وسواء التي بلغت مجنونة ومن بلغت عاقلة ثم جنت بناء على ان من بلغ عاقلا ثم جن فولاية ماله لآبيه وهو الاصح وان قلنا انها السلطان فكذا التزويج (قوله وقضية تقييده كغيره بالظهور انه لا يكتفى الخ) قد يكون المراد بالظهور الاطلاع فلا يقتضي ما ذكر (قوله والظاهر خلافه) اعتمد مر أيضا (قوله حيث) ينبغي وجوبه لا قرار

ما تقرر (ولا يشترط الحاجة) الا في الوجوب كما مر بخلاف المجنون لان تزويجه يغرمه (وسواء) في جواز تزويج الاب فالجد المجنونة للمصلحة (صغيرة أو كبيرة ثيب أو بكر) بلغت مجنونة أو عاقلة ثم جنت لانه لا يرجي لها حالة تبستان فيها والاب والجد لهما ولاية الاجبار في الجملة (فان لم يكن) للصغيرة المجنونة (أب وجد لم تزوج في صغيرها) ولولغبطة اذا اجبارا غيرهما ولا حاجة في الحال (فان بلغت زوجها) ولو ثيبا (السلطان) الشامل لمن مر (في الاصح) كإياها ماله ويسن له مراجعة أقاربها ولو نحو خوال وأقارب المجنون في مامر تطيبا لقلوبهم (للحاجة) المار تفصيلها (لا الصلحة) كنفقة ويؤخذ من جعل هذا مثالا للمصلحة ان الغرض فيمن لهما منفق أو مال يغنيها عن الزوج والا كان الاتفاق حاجة أي حاجة (في الاصح) وسياق ان الزوج ولو لمعسرا يلزمه اخذ ما نحو المربعة مطلقا وغيره ان خدمت في بيت أبيها ويردد النظر

في المجنونة هل هي كالمرضة أولا وحينئذ لا يحتاج لخدمتها المجنونة ولم تندفع حاجتها الا بالزواج انما ان الحاجة للسلطان تزويجها الا الحاجة للخدمة ان جعلناها كالمرضة أو ان كانت تخدم لوجوب خدمتها على الزوج كما تزوج المجنون الحاجة للخدمة في مامر بل هذا أولى لوجوب الخدمة هنا ثم واذا تزوجت ثم أقافت لم تختير وقضية كلامه ان الوصي لا يزوج وهو العتد لقصور ولايته وبه فارق السلطان (ومن حجر عليه بسفه) لبلوغه سفها والحجر في هذا معنى دوامه وان اختلف جنسه فانه لا يحتاج لانثائه أو طر وتبذير عليه بعد رشده ولا بد في هذا من انشاء حجر والاصح نصيره ومنه نكاحه وان قلنا بانه لا يزوج موليته لان ولاية الغير يحيط لهما لا يحيط لتصرف النفس (لا يستقل بنكاح) كي لا يغني

الإقوله فالجدد الذي يشترط (قوله ولا يصح اقرار وليه الخ) قضية إطلاقه وتقييدها بأن الحكم هنا كذلك وان قبيل له الولي باذنه فالجرح اه سيد عمر جعل الحبيشة لآلية قيد الاقرار السفيه فقط وقال سم وأقره الرشدي بتبني رجوعها لاقرار الولي أيضا اه وفيه وقفة ظاهرة الان براد رجوعها رجوع نظيرها وتردد ع ش فقال مائنه قوله ولا يصح اقرار وليه الخ طاهره وان سبق من السفيه اذن للولي في تزويجه وقياس ما ذكره في السفيه ان محل عدم القبول عند عدم اذن السفيه لوليها ان اريد ضمير فيه من قوله حيث لم ياذن له فيه النكاح وان كان المراد به الاقرار كما هو الظاهر اتجه ما ذكره اه وعقبه الرشدي بقوله وما في حاشية الشيخ من جواز رجوع ضمير فيه للاقرار فقبية وقضية من حيث الحكم اه فاتفق سم وعش وزشدي على تقييد مسئلة اقرار الولي أيضا خلافا للسيد عمر (قوله فيه) أي في النكاح وقال ع ش أي في الاقرار اه وقدم ما فيه (قوله وانما يصح اقرار المرأة) أي السفيه كما مر اه سيد عمر (قوله النكاح باذنه) هل يشترط اذن الولي له بالاذن أخذ من قوله لمحتم الخ أولا ويفرق بأنه يحتاط في العقد الذي هو المقصود بالذات مالا يحتاط في تابعه الاذن ومن ثم أجزأ فيه السكوت في بعض الصور ولم يجز النطاق في ذلك في بعض الصور كالكنية تجل نامل اه سيد عمر (قوله بعد اذن الولي له) قضية توقف قبول الولي واذنه أي السفيه للولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع اه سم عبارة الخ لم ياذنه أي اذن السفيه لكن بعد اذن الولي في النكاح اه وهي صريحة في الاشتراط والتوقف لكن ظاهر صريح المغني وشيخ الروض والمنهج عدم الاشتراط وسيماني عن سم عند قول الشارح لما مر من صحة عبارته الخ انه الظاهر اه (قوله في الاول) أي من باع سفيها اه سم (قوله الاب فالجدد) أي ان كان له أب وأجدوا لا فتر ويجهل الى القاضي أو نائبه كذا في الانوار اه كردي عبارة شرح المنهج والمراد بالاب هنا الاب وان عدا لم السلطان ان بلغ سفيها والافا السلطان فقط اه (قوله فوصى اذنه الخ) وفاقا لظاهر المغني (قوله وفي الثاني) أي من طرأ تبذره اه سم (قوله ويشترط) الى قوله من التسري أو التزويج في المغني (قوله بنحو ما مر الخ) ومنه ان يتوقع شفاؤه من مرض ينشأ عنه حدة توجب عدم حسن التصرف أو غير ذلك كحرارة تشامن عدم استعراغ المني وان لم ينشأ عنها عدم حسن التصرف اه ع ش (قوله ثلاث زوجات الخ) يقتضي انه لا يزوج بعد تطليق امرأتين ويزوج بعد تطليقتين وعليه فما الفرق فلجرح اه سيد عمر ولعل

الولي أيضا (قوله بعد اذن الولي له) قضية توقف قبول الولي واذنه الولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع اه (قوله وولي في الاول) أي من بلغ سفيها (قوله الاب فالجدد فوصى اذنه الخ) عبارة شرح المنهج والمراد بوليها هنا الاب وان عدا لم السلطان ان بلغ سفيها والافا السلطان فقط اه وفيه تصرع بان السلطان زوج في الاول بعد الاب وان علا (قوله فوصى اذنه في التزويج) لو كان الوصي أثني لم يات قوله أو يقبل له الولي كما هو ظاهر واعلم انه ليس في الكلام أيضا من زوج الشيب بالغة التي طرأ سفيها بعد البلوغ رشيدة وحجر عليها وقضية كلامهم انه الاب فالجدد الخ وان ولاية الشريب وتقدمه على السلطان لا فرق فيها بين الرشيدة ومن حجر عليها بعد بلوغها رشيدة (قوله وفي الثاني) أي من طرأ تبذره القاضي أو نائبه عبارة الناشر أي أما إذا طرأ أي السفيه وأعيد الحجر عليه فامر تزويجه ممنوط بالسلطان كما ذكره في باب الحجر وفيه على قولنا وليه الحاكم احتمال وهذا الحكم مطرد بعينه في السفيه تزويجها الحاكم مع وجود أبيها وان كانت بكر انتهى وقوله وان كانت بكر تقدم رده في شرح قوله وللأب تزويج البكر وقياس البكر الشيب فلجرح (قوله فان كان مطلقا الى قوله سرى أمة) قيل ومن هذه المسئلة يعلم اتفاق سائر الاصحاب أي حتى ابن سريج لأنه من وافق على هذه المسئلة على بطلان النور في المسئلة السريحية كما أوضح ذلك الناشر في نكتة أتم ابصاح انتهى وأقول غاية ما يلزم اتفاق الإصحاح على صحة التسري وموافقة ابن سريج على صحته لا يقتضي موافقة على وجوبه أيضا بل يجوز عنده ارتكاب طريق التعليق المانع من وقوع الطلاق وعدم نصريحه بذلك لا يقتضي عدم صحته عنده على ذلك ولعمري ان هذا في غاية الظهور

ماله في مؤنه ولا يصح اقرار  
ولي عليه به ولا اقراره هو  
حيث لم ياذن له فيسبوية  
وانما يصح اقرار المرأة لانه  
يفسدها ونكاحه يغزوه  
(بل ينكح باذنه وليه أو  
يقبل له الولي) النكاح باذنه  
لصحة عبارته فيه بعد اذن  
الولي له وولي له في الاول  
الاب فالجدد فوصى اذنه له  
في التزويج على ما في العزير  
لكنه ضعيف وان أطال  
السبكي وغيره في اعتماده  
وفي الثاني القاضي أو نائبه  
ويشترط حاجته للنكاح  
بنحو ما مر في المحنون ولا  
يكتفي فيه بقوله بل لا بد من  
تبينه في انفسه وتطهير  
قرائن عليها في الشهوة ولا  
يزوج الا واحدة فان كان  
مطلقا بان طلق بعد الحجر  
أو قبله كما هو ظاهر ثلاث  
زوجات أو اثنتين

وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة (٢٨٨) على الوجه سري أمة فان فسخ منها أبدان ولا يراد له على حلية وان اتسع ماله نص عليه

الفرق ظهور نسبة العصور اليه في الأولى دون الثانية (قوله وكذا ثلاث مرات) أي متفرقة على ما يفيد قوله  
مرات اه عش (قوله أبدلت) أي حيث أمكن فان تعد ذلك بالعدم من رجب فيها امر قام به أو  
لصيرورتها مستولدة فقياس ما سري فحين سقطت ان يضم معها غيرها من امرأة أو أمة اه عش (قوله نعم  
الح) استدر على قوله ولا يراد له (قوله يأتي هنا الح) عبارة المغني فان لم تعفه واحدة زيد ما يحصل به الاعفاف  
كما سري المجنون اه (قوله ما في المجنون) أي من ان الواحدة لم تعفه أو تكفه للخدمة زيد عليها بقدر  
 حاجته (قوله والذي يتجه الح) عبارة المغني وظاهر كلامهم انه لا يسري ابتداء وينبغي كما قال في المهمات  
جواز الامر من كافي الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة اه (قوله لان التحسين به الح) أي العفة به عن  
الاجنبيات ولكن ينظر ما وجهه فان السرية ربما كانت أجل من الحرية وذلك أقوى في تحصيل العفة عن  
الاجنبيات وقد يقال المراد بكون التحسين به أقوى انه تحصل به صفة كمال بالنسبة لغيره كثرة الاحصان  
المميزه عن التسري اه عش (قوله وان تكرر الح) الأولى وان كان تكرر الح (قوله بين تكرر ذلك)  
أي الطلاق لعذر (قوله هنا) أي في السفية (قوله ويمكن الفرق بان الاب أقوى العقل الح) انظر الاب السفية  
اه سم وقد يقال في قول الشارح غلبا لباشارة الى حمله بالاعم الغالب (قوله فلا يبعد) وفي أصله بخطه  
بعد وما هنا أقعد اه سيدع (قوله ثم) أي في الاب (قوله الولي) الى قوله وقع هذا في النهاية (قول المتن  
وعين امرأة) أي بشخصها أو نوعها كزوج فلانة أو من بنى فلان اه مغني (قوله تليق به) انظر هل هو قيد  
وقضية ما سئذ كره عن عش عند قول المتن من تليق به انه قيد فلو عين غير ثقة فستجها لم يصح فليراجع  
(قوله دون المهر) أي قدره وان عين عينا يجعله منها أخذ ما يأتي في شرح قول المصنف من المسمى (قول  
المتن لم ينكح غيرها) قال ابن أبي الدم وما تقرر من تعيين المرأة شمول على ما دل عليه معارم بسبب مخالفة فلو  
عدل الى غيرها وكانت خيرا من المعينة نسبا وجالا ودينا ودون مهر او نفقة فينبغي الحجة قطعا كما لو عين مهر  
فستكح بدونه انتهت وهذا ظاهر ثم اية ومغني قال عش قوله ودون مهر او نفقة قضيت انها لو ساوت المعينة  
في ذلك أو كانت خيرا منها نسبا وجالا ومثلها نفقة ومهر لم يصح نكاحها وهو قريب في الاول لانه لم يظهر فيه  
للمخالفة توجه دون الثاني لانه يكفي في مسوغ العدول من يدين وجسه وياتي مثله فيما لو ساوتها في صفة أو  
صفتين من ذلك وزادت المعدول بها على المعدول عنها بصفة وقوله وهذا ظاهر معتد اه (قوله فان فعل)  
الى قوله كسريك في المغني الا قوله أي من نقد البلد الى وقرق (قوله لم يصح) أي ما لم تكن خيرا من المعينة  
على ما سري اه عش (قوله الذي نكح بعينه) بقى ما لو لم يعين له شيئا بالكلية كان قال له انكح فلانة أو من بنى  
فلان ولم يتعرض للصدق بالسكينة والذي يظهر فيها أنه يصح بمهر المثل أخذ ما يأتي في قول المصنف ولو أطلق  
الاذن الح أو ما قول المحشي بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قدر من جنس فستكح في ذمته باز يد من ذلك القدر  
من ذلك الجنس ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى اه ليس في محله فان  
قوله بقى الح عين المسئلة الا تية في قول المصنف ولو قال انكح بالف ولم يعين الح وقوله قياس الح هو عين قول  
الشارح في قياس ما أتى في تلك أو أزيد منه صح بمهر المثل منه خلا فالابن الصباغ انتهت فليتام اه سيدع  
أقول وقوله بقى ما لو لم يعين الح ليس في محله لانه داخل في قول المصنف هنا وقوله فان قوله بقى الح عين المسئلة الح  
فيه أنه كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المطلق وقوله وقوله قياس الح هو عين قول الشارح الح فيه أنه  
كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المقيد بتعيين المهر فقط (قوله المأذون له) فاعل نكح وقوله في النكاح  
متعلق بالمأذون وكذا قوله منه متعلق به وضيمه يرجع الى الولي قاله السكردى ويظهر ان منه متعلق بالنكاح

وعليه من الناشئ ومن واقفه على ما قال (قوله على الوجه) كذا ش مر (قوله والذي يتجه الح)  
كذا شرح مر (قوله ويمكن الفرق بان الاب أقوى العقل الح) انظر الاب السفية (قوله الذي نكح  
بعينه) بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قدر من جنس فستكح في ذمته باز يد من ذلك القدر من ذلك الجنس  
ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى (قوله المأذون له في النكاح منه) أي

نعم يأتي هنا ما سري في المجنون  
والذي يتجه انه يتعين الاصلح  
من التسري أو الزوج  
ما لم يزد الزوج بخصوصه  
لان التحسين به أقوى منه  
بالسري (تبيينه) ظاهر  
كلامهم هناك المطلق  
يسري وان تكرر طلاقه  
لعذر لكنهم ذكر وافي  
الاعفاف ان الاب اذا طلق  
لعذر أبدل زوجة أخرى  
وظاهره انه لا فرق بين تكرر  
ذلك وعدمه فيمكن أن يقال  
بغيره هنا ويمكن الفرق  
بان الاب أقوى العقل فيردك  
العذر على حجة قته غالبا  
وهذا ضيقه فلا يبعد أن  
يتجسس له ليس بعذر عذرا  
ثم ان فرض ظهور العذر  
بقرائن قطعية عليه اتجه  
تساوى البابين وظاهر  
كلامهم ثم انه اذا طلق لغير  
عذر ولو مرة لا يبطل بل  
يسري فتحتمل مجتمعه هنا  
ويحتمل الفرق بان المأذون  
ثم على الغير فسيق على الاب  
أكثر منه على السفية لان  
المأذون من ماله (فان أذن له)  
الولي (وعين امرأة) تليق  
به دون المهر (لم ينكح  
غيرها) فان فعل لم يصح ولو  
بدون مهر المعينة بخلاف  
ما لو عين مهر فستكح باز يد  
منه أو انقص لانه تابع  
(ويستكحها) أي المعينة  
(بمهر المثل) لانه المرد الشرعي  
(أو أقل منه) لا وفيه رفا  
به (فان زاد على ما مشهور  
صحة النكاح بمهر المثل) أي بقدره (من المسمى) الذي نكح بعينه المأذون له في النكاح منه ولا يغني ما زاد لانه تبرع من



سغم وقال ابن الصباغ القياس بطلان المسمى جميعه لانهم ترض الايجمعه وتراجع به المثل أى من نقد البلد في ذمته واعتمده الباقي وأراد بالمقيس عليه نسكاح الولي له بالازيد الاتي قريبا وقرق الغزي بما حصله ان تصرف الولي وقع للغريم كونه مخالفا للشرع والمصلحة فبطل المسمى من أصله والسفيه هنا تصرف لنفسه وهو يملك ان يعقد به المثل فاذا زاد بطل في الزائد (٢٨٩) كشريك باع مشتركا بغير اذن شريكه وياتي في الصداق انه لو نسكح

لطفه بفوق مهر المثل أو أنسكح موليته القاصرة أو التي لم تاذن بدونه فسد المسمى وصح النسكاح به المثل أى في الذمة من نقد البلد فيوافق ما هنا في ولي السفيه ووقعه في شرح الروض يحتمل بقدره من المسمى في هذه الثلاثة وفيه نظر واضح لما تقر في ولي السفيه الآتي في ولي الصغير مع ان ذلك لا ياتي في الاختيرتين لان الغرض فيهما انه بدون مهر المثل الا ان اريد من جنس المسمى (ولو قال له أنسكح بالف ولم يعين امرأة نسكح بالاقبل من ألف ومهر مثلها) لا تمنع الزيادة على اذن الولي وعلى مهر المنكوحه فاذا نسكح امرأة بالف وهو مساولور مثلها أو ناقص عنه صح به أو أزيد منه صح به المثل منه خلافا لابن الصباغ ولغا الزائد وان كانت الزوجه سفية كما يصرح به كلامهم وان خالفه الاذري وغيره ووجه بانه ممنوع من الزائد فراجع للسعد الشرعي وان لم ترض به المرأة لا من أصل التسمية فوجب قدر مهر المثل من المسمى فهما حيثان

وضمير يرجع الى الموصول كما يشير اليه قول المغني من المسمى العين بما عينه بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل اه وقول سم قوله المأذون له في النسكاح منه أى بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل اه (قوله وأراد) أى ابن الصباغ (قوله وقرق الغزي الخ) معتمد اه ع (قوله واسفيه هنا الخ) عطف على قوله تصرف الولي الخ (قوله بطل في الزائد) أى وصح في غيره فيصح التسمية واعتبار المسمى بالنسبة اليه اه سم (قوله القاصرة) أى بصبا أو جنون (قوله بدونه) تنازع فيه تاذن وانكح اه سيد عمر (قوله فيوافق) أى ما ياتي في الصداق (قوله ووقع هنا الخ) انما ذكره في شرح الروض على الاختلال لانه رددينه وبين غيره اه سم (قوله ووقع هنا) أى في محض نسكاح السفيه (قوله في هذه الثلاثة) أراد بها الطفل والقاصرة والتي لم تاذن وقوله لما تقرر الخ يرجع الى قوله بما حصله ان تصرف الولي الخ اه كرى (قوله في ولي السفيه) أى لا في نفس السفيه على المشهور اه سم عبارة ع (قوله في ولي السفيه أى حيث نسكح له بفوق مهر المثل اما بدون مهر المثل فيصح لانه زانخبر اه ع (قوله الاتي) نعت لما تقرر سم وسيد عمر (قوله في ولي الصغير) لا يظهر وجهه التقيد به فان ما ذكر ياتي في الولي في المسائل الثلاث فليتأمل اه سيد عمر وقد وجهه التقيد بان المراد بتصرف الولي فيما تقرر تصرفه في مال موليه الموجود كما صرح به المغني (قوله مع ان ذلك) أى الصحة بقدر مهر المثل من المسمى (قوله لان الغرض فيهما الخ) أى والصحة بقدر مهر المثل انما تصور فيما اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل والغرض انه دون اه سم (قوله الا ان اريد) بقوله من المسمى اه سم (قوله لا تمنع الزيادة) الى قوله وقول الزركشي في النهاية الا قوله وان كانت الزوجه الى أو نسكحها وكذا في المغني الا قوله خلافا لابن الصباغ (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفية وفيه نظر في النقص عن مهر مثلها بل ينبغي البطلان هنا لا يمكن نقضها عنه ولا الزيادة على معين الولي اه سم عبارة المغني صح النسكاح بالمسمى قال الاذري وهو ظاهر في رشيدة وضيت بالمسمى دون غيرها اه (قوله صح به المثل منه) هل هو على ظاهره وعليه فما الفرق بين هذا وما مر أو المراد به صح بقدره من المسمى ففيه تجوز فليحذر اه سيد عمر أقول قول الشارح منه خلافا لغيره وقوله فوجب قدر مهر المثل من المسمى صريحان في الثاني ولا موقع للتوقف (قوله لا من أصل الخ) عطف على من الزائد اه سم (قوله حكمها) وهو لغوية الزائد وصحة التسمية بالنسبة الى قدر مهر المثل من المسمى (قوله والا) أى بان زاد الالف مهر مثلها أو ساواها (قوله صح به المثل) فيه نظير ما مر من تردد السيد عمر

بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل (قوله فاذا زاد بطل في الزائد) قد يقال ليس الكلام في الزائد لسقوطه في المسئلتين بل في الكون من المسمى أو من نقد البلد ويحجب بان المراد انه يبطل في الزائد ويصح في غيره وقضية صحته في غيره صحة التسمية واعتبار المسمى بالنسبة له (قوله ووقع هنا) شرح الروض الخ انما ذكره في شرح الروض على الاختلال لانه رددينه وبين غيره فراجع اه (قوله في ولي السفيه) أى لا في نفس السفيه على المشهور (قوله الاتي) نعت لما (قوله لان الغرض فيهما الخ) واذا كان الغرض ذلك لا يتصور صحته بقدر مهر المثل من المسمى لان الصحة بذلك تستلزم كون المسمى أكثر من مهر المثل والغرض انه دونه نعم ان اريد بقوله من المسمى من جنسه تصوره صحته بقدر مهر المثل من جنس المسمى وان كان الغرض ما ذكر (قوله الا ان اريد من جنس المسمى) لو عين المسمى الذي هو دون مهر المثل في الاختيرتين كما هذا فهل يتعين دفع العين ويكمل (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفية وفيه نظر في النقص عن مهر مثلها بل ينبغي البطلان هنا لا يمكن نقضها عنه ولا الزيادة على معين الولي (قوله لا من) عطف على من الزائد

( ٣٧ - (شرواني وابن قاسم) - (سابع )

مختلفتان أعطوا كلامهما كما هو أو نسكحها بأكثر من الالف بطل النسكاح ان نقص الالف عن مهر مثلها التعذر صحته بالمسمى وبمهر المثل لان كلامهما أزيد من المأذون فيموا لصح به المثل لانه أقل من المأذون فيه أو مساو له أو بأقل من ألف والالف مهر مثلها أو أقل صح بالمسمى لانه أقل من مهر المثل

أو أكثر صح به المثل أن نكح ما كثر منه والاقبال يسمى أما إذا عين له قدر أو امرأه كان نكح فلا ينفك فان كان الالف مهر مثلها أو أقل فنكحها به أو باقل منه صح بالسمى لأنه لم يتخالف الاذن بما يضره أو باكثر منه لغا الزائد في الاولى لزيادة على مهر المثل وانعقد به لوافقه للماذون فيه وبطل النكاح في الثانية لتعذره بالسمى وبهر المثل لان كلا منهما أزيد من الماذون فيه نظير ما مر أو أكثر منه فالاذن باطل من أصله وقول الزركشي كالاذن في القياس يحسبه بهر المثل كالأولى قبل له الولي بزيادة عليه وبيان قبول الولي وقمع مشتملا على أمرين مختلفين الحبس لا يرتبط لاحتداهما بالانحراف عطينا كلا حكمه (٢٩٠) وهو صحة النكاح اذا لمانع له وبطلان المسمى لو جود مانعه وهو الزيادة على مهر المثل وأما

قبول السفية فقارنه مانع من صحته وهو انتفاء الاذن لجوز له من أصله ولا يقال بصحته في قدر مهر المثل ما مر آنفا في رد كلام ابن الضباغ ولما بقي في بما شئت (ولو أطلق الاذن) بان قال انكح ولم يبين امرأة ولا قدرا (فلا يصح صحته) لانه مرد كما قال (وينكح بهر المثل) لانه الماذون فيه شرعا أو باقل منه فان زاد لغا الزائد (من تليق به) من حيث الماصرف المالي فلو نكح من يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح النكاح كما اختاره الامام وقطع به الغزالي لانتفاء المصلحة فيه بخلاف اللاسوي ويظهر أنه لو لم يستغرقه وكان الغافل نافيها بالنسبة اليه عرفا كان كالاستغرق ولو تزوج الولي المجنون بهذه لم يصح على الاوجه لاعتبار الحاجة فيه كالسفيه وهي تندفع بدون هذه بخلاف تزوجه للصغير العاقل فانه منوط بالمصلحة في ظن الولي وقد تظهر له في نكاحها ومن ثم جاز له ان تزوجه بربع كما مر \* (تنبيه) \* قولي لانتفاء

وجوابه (قوله أو أكثر) عطف على مهر مثلها اه سم (قوله صح بهر المثل) يأتي فيه نظير ما مر فنذكر اه سيد عمر وقد مر جوابه (قوله أما إذا عين الخ) عبارة المغني تنبيه قد ذكر المصنف للمسئلة ثلاث حالات وهي ما إذا عين امرأة فقط أو مهر فقط أو أطلق وأهل رابع وهو ما إذا عين المرأة وقد مر المهر بان قال انكح فلا ينفك الخ اه (قوله في الاولى) أي في. اذا كان الالف مهر مثلها وقوله في الثانية أي فيما اذا كان أقل منه (قوله أو أكثر منه) عطف على قوله مهر مثلها (قوله فالاذن باطل الخ) أي فلا يصح النكاح اه مغني (قوله وهو) أي حكم كل (قوله وأما قبول السفية الخ) فديقال وقبول الولي لمولاه أيضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير الماذون فيها شرعا سم وقد يقال ان كانت الزيادة المذكورة كبيرة وفعلها عالما بها وبما تمتنعها فهو مستوجب الولاية حينئذ وليس الكلام في موالا فلا مانع اذ صحة قبول الولي للسفيه لا تتوقف الاعلى اذنه وقد وجد منه اذن صحيح وأما كون النكاح بهر المثل حكما آخر لا تتوقف عليه صحة النكاح بخلاف نكاح السفية فيما ذكر فانه موقوف على اذن الولي ولم يوجد اذن صحيح لبطله بغاسد نعم فديقال يؤخذ مما تقرر أنه لو قال انكح واجعل الصداق ألفا ولم يجعل الجملة الثانية قيد الاول صح بهر المثل فليحذر اه سيد عمر أقول قضية قول الشارح وهو انتفاء الاذن الخ عدم الصحة مطلقا فراجع (قوله لما مر آنفا الخ) وقوله ولما بقي الخ يتأمل فيهما اه سم (قوله بان قال) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغني الا قوله خلافا للاسوي الى ولو زوج الولي (قول المتن من تليق به) مفهومه أنه لو نكح من لا تليق به لم يصح نكاحها وان لم يستغرق مهر مثلها ماله ولا قرب من الاستغراق وهو واضح اه ع ش (قوله فلو نكح من يستغرق الخ) ينبغي أن يحل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر اللائقة عرفا ماله كان بقدر مهر اللائقة أو دونه فلا مانع من تزوجه من يستغرق مهر مثلها ماله لان تزوجه ضروري في تحصيل النكاح اذا الغالب ان ماذون ذلك لا يوافق عليه اه ع ش (قوله مهر مثلها الخ) هلا قال ماوجب بعقد هاهنا ليشمل ما اذا تزوجها بدون مهر مثلها وكان ما تزوجه به يستغرق ماله اه رشدي ومر عن ع ش آنفا جوابه (قوله بهذه) أي من يستغرق مهر مثلها مال المجنون حقيقة أو حكما (قوله وهي تندفع بدون هذه) قد لا يدفع حاجته الا هذه الآن يقال انه نادر اه سم (قوله لم يصح الخ) مقول قوله في شرح الروض (قوله بل يتقيد بالمصلحة) اي بل يرتبط بالمصلحة ولا مصلحة هنا في قول الكلام الى أن عدم الصحة لانتفاء المصلحة فلا منافاة بينه وبين ما في شرح المنهج اه كردي وباتي عن الحلبي ما رده (قوله فانه) اي السفيه (قوله انتهى) اي ما في شرح الروض وهذا يفيد أن المدا في ذلك على المصلحة وعدتها لا أنها في ذلك منتفية دائما أبدا كما يفيد كلامه هنا أي في شرح المنهج فليتأمل اه حاي (قوله وذلك) أي عدم المنافاة (قوله في هذه الصورة) أي فيما لو نكح السفيه من يستغرق مهر مثلها ماله (قوله لهذا الامر النادر) أي أنه قد يكون كسوا بالخ (قوله النظر لقرائن حاله الخ) خبر لكن (قوله تقرق الصفقة) أي من

(قوله أو أكثر) عطف على مهر مثلها (قوله لو جود مانعه وهو الزيادة الخ) فديقال وقبول الولي لمولاه أيضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير الماذون فيها شرعا (قوله لما مر آنفا الخ) يتأمل (قوله ولما بقي الخ) يتأمل أيضا (قوله لم يصح على الاد جبه الخ) كذا شرح مر (قوله وهي تندفع بدون هذه) قد لا يدفع

المصلحة فيه تبعته فيه شرح المنهج ولا ينافيه قوله في شرح الروض بما للروضت عن الامام والغزالي لم يصح بل يتقيد بالمصلحة صحة قال الزركشي ولا شك ان الاستغراق لا ينافي المصلحة فانه قد يكون كسوا بأ والمهر مؤجلا اه وذلك لان انتفاء المصلحة في هذه الصورة هو الغالب فلانظر لهذا الامر النادر على ان النظر للكسب في المستقبل بعد خروج ما في يده بعيد وكذا للتأجيل لانه بصدد الحلول والاحتياج فساغ في المصلحة من أصلها لكن الذي يتجه النظر لقرائن حاله الغالبة فان شرب باضطرا له نكاحها بخصوصها مع عدم تأثره بفقد ما بيده صح النكاح والا فلا ولو قال له انكح من شئت بما شئت لم يصح لانه رفع للحجج بالكيفية بطل الاذن من أصله ومن ثم لم يأت فيه تغريق الصفقة

وليس لسفيهه أدن له في نكاح تركي فيه لان حجة لم يرفع الا عن مباشرة (فان قيل له وليه اشترط اذنه في الإصح) لما من صحة عبارته هنا (ويقبل له) بغير المثل فاقول) كالشراء له (فان زاد صح النكاح بغير المثل) ولغت الزيادة (٢٩١) لانه ليس أهلا للترع وبطل المسمى من

أصله كما مر آتفا بمافيته (وفي قول يبطلي) النكاح كجواب اشترى له يا كثر من ثمن المثل ويجاب بانه يلزم من بطلان الثمن بطلان البيع اذ لا مبرر له بخلاف النكاح (ولو نكح السفينة) السابق وهو المحجور عليه (بلا اذن) من وليه الشامل للصحة عند فقد الأصل أو امتناعه وان تعذر من مراجعته السلطان (فباطل) نكاحه لالغاء عبارته في فرق بينهما قال ابن الرقعة هذا المبرر ينته الى خوف العنت والا فالاصح صحة نكاحه كما مر آة لاولي لها بل اولى (فان وطئ) منكوحته الرشيدة المختارة (لم يلزمه شيء) أي حد قطعاً للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ظاهر ولو بعد ذلك الجرح وان لم تعلم سقته لانها مقصورة بترك البحث مع كونها مطلقة على بعضها بخلافه باطنا بعد ذلك الجرح عنه كائن عليه في الام واعتمده بخلاف صغيرة ومجنونة ومكرهة ومزوجة بالاجبار وانما فيجب مهر المثل اذ لا يصح تسليطهن ومن ثم لو مكنت بغير العقد وعلمت سقته ومكنته مطاوعة لم يجب لها شيء كما هو ظاهر وكذا سفينة صالة الوطء فيجب لها مهر المثل

صحة النكاح وبطلان المسمى (قوله لما من) الى قوله قال ابن الرقعة في النهاية (قوله لما من) صحة عبارته (الح) قضيت صحة عبارته بدون اذن الولي فانظر مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الح لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا اه سم (قوله ويقبل له الح) عبارة الغنى وانما يقبل له الولي نكاح امرأة تليق به بغير المثل الح (قوله لانه الح) أي الولي بالنسبة لموليه (قوله كما مر آتفا) أي في شرح بغير المثل من المسمى (قوله وهو المحجور عليه) أي حسناً وحكماً على ما مر اه رشدي (قوله من وليه الشامل) الى قوله وقول الاذرى في المغني الا قوله ومزوجة بالاجبار وقوله ولها القسح الى المثل (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الح) يفيد أن الحاكم تزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح به اه سم (قوله أو امتناعه) أي لغير مصلحة اه مغني (قوله وان تعذر الح) راجع الى قوله الشامل للحاكم الح (قوله في فرق بينهما) أي بين السفينة ومنكوحته بلا اذن (قوله قال ابن الرقعة هذا الح) عبارة المغني ومحلها كما قال ابن الرقعة اذالم ينته الح (قوله والا فالاصح الح) لكن أفنى الوالد بخلافه اه نهاية قال ع ش قوله لكن أفنى الوالد الح معتمد وجهه تدبره ما ذكره ابن الرقعة أي من تعذر رجوع الولي والحاكم وبقي مالولم يكن ثم ولي ولا حاكم هل يترجأ أم لا فيه نظر والاقرب الاول صيانته عن الوقوع في الزنا اه وفي سم بعد ذكره عن الكثر مثل ما في الشارح مانصه لكن أفنى شيخنا الشهاب الرمي بخلافه وينبغي ان الكلام كما مع عدم التحكيم أمامه فينبغي أن يجوز وهو حينئذ كسـئلة المرأة المذكورة اه وأقره الرشدي (قوله كما مر آة الح) أي فانها تحكم اه رشدي (قوله لاولي لها) عبارة المغني في المقارنة لا تتجوليا اه (قوله منكوحته) الى قول المزدوي في النهاية الا قوله بخلافه باطناً الى بخلاف صغيره وقوله ومزوجة بالاجبار (قوله أي حد قطعاً الح) قضية اطلاقه ولو مع العلم بالفساد وجوبه بان بعض الأئمة كالامام مالك يقول بصحة نكاح السفينة ويثبت لوليها الخيار وهذا هو جب لاسقاط الحد على ان في كلام بعضهم ما يقتضي جريان الحد لاف عندنا في صحة نكاحه اه ع ش (قوله ظاهراً) الاعتماد عدم الوجوب باطناً أيضاً مر اه سم (قوله بخلافه باطناً الح) وفاقاً للمغني كما مر وخلافاً للنهية عبارة سوا في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لزومه في ذمة باطناً ضعيف اه (قوله بخلاف صغيرة الح) محجوز الرشيدة المختارة (قوله ومزوجة الح) خلافاً للنهية والمغني عبارة ما وقول الاسـنوي ينبغي أن يكون المزوجة بالاجبار كالسفينة فانه لا تقصر حينئذ من قبها فان لم تاذن والتمكين واجب عليها مردوداً لا يجب عليها التمكين حينئذ اه وزاد سم لكن لو جهلت فساد النكاح واعتقدت وجوب التمكين ففقه نظر اه قول ويمكن الجمع بحمل كلام الشارح على هذا وكلام النهاية والمغني على العلم بالفساد فليراجع رأيي قال ع ش مانصه قوله الا يجب التمكين حينئذ أي حين العلم بفساد النكاح وعليه فلو طئت صحته قال وجه ما قاله الاسنوي اه (قوله ومكنته مطاوعة) أي ولم يسبق لها تمكين قبل والافقداستقر لها المهر بالوطء السابق ولا شيء لها في الثاني لاتحاد الشبه على ما يأتي اه ع ش (قوله واعترض) أي اقتناء المصنف اه كروى

حاجته الا هذه الا أن يقال انه نادر (قوله لما من) صحة عبارته هنا قضيت صحة عبارته بدون اذن الولي فانظر مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الح لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الح) يفيد ان الحاكم تزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح بذلك (قوله والا فالاصح صحة نكاحه) عبارة كثر الاستاذ البكري قال ابن الرقعة وأصح الوجهين صحة نكاحه وهو أول من المرأة في المقارنة لا تتجوليا اه لكن أفنى شيخنا الرمي بخلافه فينبغي أن الكلام كما مع عدم التحكيم أمامه فينبغي أن يجوز وهو حينئذ كسـئلة المرأة المذكورة (قوله بخلافه باطناً) الاعتماد عدم الوجوب باطناً أيضاً مر (قوله ومزوجة بالاجبار) كذا قاله الاسنوي وهو مردود لانه

أيضا كما أفنى به المصنف وان علمت الفساد وطأعت واعترض بالاعتداد باذن السفينة في الاتلاف البدني ولهذا قال سفيهه لا تخو قطع يدي قطع بهرير وبرديان البضع

مقوم بالمال شرعا ابتداء فلم يكن لأذنها (٢٩٣) [مع سقها داخل فيه بخلاف نحو الولد (وقيل يلزمه) (مؤيد المثل) لثلاثا ولو طعن عن مقابل (وقيل) يلزمه (أقل منقول)]

حذرا من انحلوا المذكور (ومن حجر عليه بفلس صغ نسكاحه) كما قدم في القاض وأعادته هنا طمعا لما بعده وذلك لصحة عبارته وله ذمة (ومؤن النسكاح في كسبه لا فيما معه) لتعلق حق الغرماء به مع اختياره لاحداثها بخلاف الولد المتجدد فان لم يكن له كسب في ذمته ولها الفسخ بإعساره بشرطه ومبحث تخييرها ان جهلت فاسه ضعيف (ونكاح عبد) ولو مدبر او مبعوضا ومكاتبيا ومعلقا بعتقه بصفة (بلا اذن سيده) ولو أئني (باطل) للنجس عليه ولغيره الصبي أي بما يملك تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر وقول الاذري يستثنى من ذلك ما لو منع سيده فرفع الحاكم يرى اجبارها فامتنع فاذن له الحاكم أو زوجه فانه يصح بزوايا كل عضل الولي فيه نظر لانه ان اراد محضه على مذهب ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء أو على مذهبه فلا وجه له وأفهم ما تقرران الموقوف كله أو بعضه على جهة يتعذر تزويجه واذا بطل لعدم الاذن تعلق مهر المثل بذمته فقط ويجه ان يحمله في غير نحو الصغيرة والتعلق برقبته نظير ما في السفينة ثم رأيت الأذري يحسنه وجرم

(قوله مقوم بالمال شرعا ابتداء) أي بخلاف نحو قطع اليد فان واجبه القود ابتداء سم أي والمال انما يجب بالقود عليه ع ش (قوله لما بعده) أي لبيان المؤن (قول المتن ومؤن النسكاح الخ) أي المتجدد على الجرم من مهر ونفقة وغيرهما أما النسكاح السابق على الحجر فؤنه فيما معه الى قسمته ماله أو استغناؤه بكسبه اه نهاية زاد المعنى ولو اشترى أمة في ذمته بعد الحجر واستولدها فهي كالزوجة الحادثة بعد الحجر كما يحسنه بعض المتأخرين اه (قوله مع اختياره لاحداثها) عبارة النهاية يقع احداثها باختياره اه وهي أحسن (قوله بخلاف الولد المتجدد) أي فان تحددت قهرى فلا يلزم من الوطء الاحبال ومؤنه في ماله حتى يقسم اه ع ش (قوله بشرطه) وهو بالنسبة للمهر عدم الوطء بالنسبة للنفقة مضي ثلاثة أيام بلا اتفاق فتفسخ صبيحة الرابع على ما يأتي اه ع ش (قوله ولو أئني) أي أو كافر انما به ومغنى أي ولو كان سيده أئني أو كافرا (قوله وقول الاذري يستثنى الخ) أقره المعنى (قوله فرفع الحاكم الخ) قد يقال ان وجد من الحاكم المرفوع اليه حكم بالامر بالنكاح أو بخصه بالنكاح بعد وقوعه فلا يستثناء واضح على مذهبه أيضا والخراج على ان تصرف الحاكم هل هو حكم أو لان قلنا حكم فكذلك والا فلا وجه للاستثناء فتأمل سيده ع ش وقوله حكم بالامر بالنكاح انظر المراد به فلو اراد به الاذن بالنكاح فهو موجود في كلام الاذري وقوله والخراج على الخ قدم ان الراجح أنه حكم فيما رفع اليه المرفوع هناك موجود في كلام الاذري فلا يستثناء واضح عبارة سم قوله لم يصح الاستثناء في عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته اه (قوله على جهة) قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم في الحاشية في قول المصنف فان فقد المعتقد وعصيته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشهاب الزملي ان العبد الموقوف يمتنع تزويجه مطلقا فراجع اه سم أي محبت تزويج العتية شرعا وحاشية (قوله يتعذر تزويجه) أي لعدم تصور اذن سيده اه سم (قوله اذا بطل الخ) راجع الى المتن (قوله تعلق مهر المثل بذمته) أي ان وطئ اه رشيدى (قوله والا) أي بان كانت صغيرة أو مجنونة أو مكروهة أو مزروجة بالاجبار أو سقيمة حال الوطء (قوله تعلق برقبته) أي لو جوبه بغير رضاه مستحقة المعتبر رضاه ولا عبرة برضا الولي اذ لاحق له في المهر سم وع ش (قوله نظير ما في السفينة) أي في قول الشارح بخلاف صغيرة ومجنونة الخ وقوله في السفينة أي في وطنه نحو الصغيرة اذا نسكحها بلا اذن وليه وبه يخل توقف سم بما نصه انظر في أي محل مر وكيف يتصور والتعلق برقبته الحر اه وأما قوله فكيف يتصور الخ فجوابه أن مراد الشارح من نظير ما في السفينة التسمية في أصل ثبوت المهر وعدم سقوطه بقطع النظر عن تعلقه بالذمة أو الرقبة ثم رأيت قال الرشيدى قوله نظير ما في السفينة أي من حيث مطلق الوجوب وبه يندفع ما في حواشي التحفة اه والله الحمد (قوله وجرم الانوار الخ) اعتمده مر اه سم (قوله غير ما ذمته الخ) أي بان نسكحت بغير اذن السيد ووطئت أيضا كالم يكن العبد ما ذمته اه كرى (قوله وقال الخ) عبارة النهاية

لا يلزمها تمكينه مع فساد النكاح لكن لو جهلت فساد النكاح واعتدت ونسكحت به لم يكن فيه نظر (قوله مقوم بالمال شرعا ابتداء) أي بخلاف نحو قطع اليد فان واجبه القود ابتداء (قوله فلم يكن لأذنها) أي لا يمتنع سقها داخل) اذلا اعتبار باذن السفينة في الاموال (قوله في المتن ومؤن النسكاح في كسبه) أي في يستثنى هذا من قولهم ان الحجر يتعدى الى ما حدث له (قوله ولو أئني) أي ولو كان سيده أئني (قوله لم يصح الاستثناء) في عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته اه (قوله على جهة) قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم في الحاشية في قول المصنف فان فقد المعتقد وعصيته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشهاب ان العبد الموقوف يمتنع تزويجه مطلقا فراجع اه (قوله يتعذر تزويجه) أي لعدم تصور اذن سيده (قوله والتعلق برقبته) أي لو جوبه بغير رضاه مستحقة المعتبر رضاه ولا عبرة برضا الولي اذ لاحق له في المهر (قوله نظير ما في السفينة) انظر في أي محل مر وكيف يتصور والتعلق برقبته الحر (قوله وجرم الانوار الخ) اعتمده مر

أي السيد الرشيد غير المحرم  
نطقاً ولو أني بكر (صحیح)  
لمفهوم الخبر (وله اطلاق  
الاذن) فينكح حرة أو أمة  
يبلده وغیرهما نعم السيد  
منعه من الخرج البها  
خلافاً لمن وهم فيه (وله  
تقيده بامرأة) معينة (أو  
قبيلة أو بلد ولا يعدل عما  
أذن فيه) والباطل وان  
كان مهر المدول البها أقل  
من مهر المعينة لم يدره  
مهرًا فزاد أو زاد على مهر  
المثل عند الاطلاق صح  
الزيادة ولزمت ذمته فيشبع  
بها إذا عتق لأن له ذمة  
صحبة بخلاف ما مر في  
السفیه ويؤخذ ممنان  
الكلام في العبد الرشيد  
ويجوز ما ذكر في صورة  
التقدير ان لم ينه عن الزيادة  
والباطل النكاح لأنه غير  
مأذون فيه حيث لا يحتاج  
إلى اذن في الرجعة بخلافه  
إعادة البائن ولو نكح فاسداً  
نكح صحبها بلا إنشاء اذن  
لأن الفاسد لم يتناول اذن  
الأول وجوعه عن الاذن  
كرجوع الموكل وكذا لو  
السفیه كما هو ظاهر  
(والظاهر انه ليس للسيد  
اجبار عبده على النكاح)  
صغيراً كان أو كبيراً

وان قال اه (قوله أي السيد الرشيد) إلى الكتاب في النهاية الاقوله واقتضى كلامه إلى وانما أجبر الاب وقوله  
التي تحمل من قن وحكماني وقوله بناء على حالهما إلى كما زوج وقوله ون لم يكن له إلى اما الكافر وكذا في المغني  
الاقوله ويؤخذ منه إلى ويجعل ما ذكر وقوله وكذا في السفیه كما هو ظاهر وقوله وانما أجبر الاب إلى المتن  
وقوله ولا يجبر الولي إلى الكتاب (قوله غير المحرم) مفهومه عدم محته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الابعد  
تحلله لفساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله  
ولو أني الخ) أي أو كافر اه معنى ويحتمل أن الضمير للعبد (قوله لمفهوم الخبر) أي الماراً نفا (قوله  
يبلده) أي السيد (قوله من الخرج البها) أي الزوج جذاذا كانت بغير بلده اه رشيدى وقال ع ش الضمير  
راجع إلى قوله يبلده وغیرها اه (قوله والباطل) أي وان عدل بطل النكاح قال ع ش ظاهر ولو كانت  
المدول البها حرة من المعينة تسبوا بجلاؤدين أو عليه فيمكن ان يفرق بينهما وبين ما تقدم في السفیه عن ابن  
أبي الدم من الصحة بان حجر الرق أقوى من حجر السفیه اه ع ش (قوله نعم الخ) استدراك على قول المصنف ولا  
يعدل الخ اه رشيدى (قوله لو قدر الخ) وان نقض عما عينه سيد أو عن مهر المثل عند الاطلاق جاز ولو نكح  
بالمسمى من مهر هادونه صح به اه معنى (قوله فزاد الخ) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق المقدور وان  
بطل في نظير ذلك من السفیه كما صرح به الروض وشرحه والفرق لا فاضع اه سم (قوله محت الزيادة  
ولزمت الخ) الأولى صح ولزمت الزيادة ذمته (قوله ولزمت ذمته) هذا إذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة  
تعلق المهر بقبته اه حلي (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله في العبد الرشيد) فلو كان غير رشيد  
هل صح النكاح ولغت الزيادة مطلقاً وفيه التفصيل المار في السفیه الثاني أقرب فليراجع (قوله ويجعل  
ما ذكر الخ) أي محل صحة النكاح فيها لو قدر لها مهر فزاد (قوله والباطل النكاح) أي كافي السفیه اه معنى  
(قوله ولو نكح فاسداً) أي بأن أطلق السيد الاذن له في النكاح فتكف نكاحاً فاسداً فقد شرط من شروطه  
اه ع ش (قوله نكح صحباً) أي جاز له ان ينكح ثانياً كما صحبها اه ع ش (قوله وجوعه) أي رشيدى  
كرجوع الموكل أي يعتديه اه ع ش (قوله وكذا في السفیه) أي رجوعه كرجوع الموكل اه رشيدى  
(قول المتن والظاهر انه ليس للسيد اجبار عبده) والثاني له اجباره كالأمة اه نهاية قال ع ش وعلى هذا  
الثاني لو طلق السيد مثلاً زوجته ثلاثاً ثم زوجها ولها ما ياذن بها بعد انقضاء عدتها هذا العبد باجبار سيده صح  
النكاح ثم إذا ملكها يابسه بعد وطئه لها انفسخ النكاح فلا يحتاج إلى تطليق من العبد وتحمل المرأة بذلك  
زوجها الأول بعد انقضاء عدتها من العبد قال بعض أهل العصر والعمل بهذا القول حيث أمكن أولى مما  
يفعل الآن في التحليل بالصبي قال لسلامة ما ذكر من الاحتياج إلى المصلحة في تزويج الصغير فانه حيث كان  
المزوج السيد لا يتوقف صحة النكاح على مصلحة اه وفيه بعد تسليمه انه عمل بمقابل الظاهر وقد صرح  
الشارح كتح في شرح الخطبة بانه لا يجوز العمل به ولو لنفسه وانه يحتاج مع ذلك إلى عدالة ولي المرأة والشهود  
وأنى بذلك ليكون العقد صحباً عند الشافعية تأمل ولا تغتر بمقابل اه أقول ويقتد جواز التقليد والعمل  
لنفسه بمقابل الظاهر في العبد الصغير قول الشارح واقتضى كلامهما في مواضع ترجع مقابله في الصغير الخ  
وقول المغني والثاني له اجباره كلامه موقوف على صغر الصغير قطعاً وهو موافق لظاهر النص ولما عليه أكثر  
العراقيين ولا قضاء كلام الرافعي في بابي التحليل والرضاع انه المذهب ولما سألني للمصنف في كتاب الرضاع

(قوله غير المحرم) مفهومه عدم محته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الابعد تحلله لفساد الاذن حال الاحرام  
وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي وان خالف غيره وتبعه في العباب  
ويمكن أن يفارق تركم الولي المحرم غيره حيث لم يقيد بحال الاحرام بصحة عبارة الوكيل في نفسه بغير  
اذن أحد في النكاح بخلاف العبد الان قضيه ذلك عدم محته فوكل العبد المحرم في قبول النكاح  
له حيث لم يقيد بما ذكر وفيه نظر فليراجع (قوله فزاد) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق  
المقدور وان بطل في نظير ذلك من السفیه لكن الفرق لا فاضع قال في الروض ولو نكح بالمسمى أي



بساير اقسامه السابقة لانه يلزم ذمته مالا كالكتابة واقتضى كلامهما في مواضع ترجيح مقابله في الصغير واطال الاسنوي فيه وانما اخرج الابن الصغير لانه قد يرى تعين المصلحة حينئذ الواجب عليه رعايتها (ولا عكسه) أي لا يجبر السيد على نكاح فنه باقسامه السابقة أيضا اذا طلب منه في الاظهر لانه يشوش عليه (٢٩٤) مقاصد الملك وفوائده كتر ووجوب الامة (وله اجبار ائمة) التي ملك جميعها ولم يتعاقب بها حق

حيث قال فيه ولو تزوج أم ولده عبده الصغير الخ اه وأما قول عس وأنه يحتاج الخ بجوابه ظاهر غنى عن البيان والله أعلم (قوله بسائر الخ) يشمل المكاتب والمبعض فيقتضي ان فيهما الخلاف وقال المغنى والنهاية انهما لا يجبران قطعا وزاد الاول والعبد المشترك هل لسيديه اجبار وعليهما اجابة فيه الخلاف المذكور في الطرفين ولو اجابه أحدهما الى النكاح وامتنع الآخر امتنع عليه النكاح اه (قوله لانه) أي النكاح يلزمه الخ ولانه أي السيد لا يملك رفع النكاح بالاطلاق فكيف يجبر على ما لا يملك رفعه منها ية ومغنى (قوله ترجيح مقابله الخ) مال اليه المغنى (قوله وانما أجبر الابن الخ) أي بان تزوجه بغير رضاه أي بقبوله النكاح له اه عس (قوله ولا عكس) بالجر أو الرفع نه ية ومغنى قال الرشدي قوله بالجر لم يظهر لي وجهه فليتأمل اه (قوله باقسامه السابقة) الا لمرئذ فلا تزوج بحال ناشري اه سم (قول المتن وله اجبار ائمة) أي واحدا كان السيد أو تعددا فاشتركة يجبر هاما لكها اه عس (قوله التي ملك جميعها الخ) سيد كبر محترزه بقوله أما المبعض الخ وقوله في جميع ما مروه ومنه العفة والسلامة من العيوب وبن دناعة الحرفة على ما أفاده قوله نعم الخ من ان ماعد الزنق ودناعة النسب معتبر اه عس (قوله والالم يصح) أي النكاح (قوله اجبارها على رقيق الخ) أي وان كان ألوها قريبا كأمير مغنى وسم (قوله ولزمها تمسكها الخ) أي عند أمن ضرر يلحقها في بدنها اه نه ية قال عس أي ولو باعتبار غلبة ظنها كان مجزوما أو بروض اه (قوله المال) أي لا التمتع اه عس (قول المتن باي صفة كانت) تعمم في صفة الامة من بكارة وثبوته وصغر وكبر وعقل وجنون ونذير واستيلاد اه مغنى (قوله كلا يجبرانه) كان الظاهر تانيث الفعل (قوله وممرانه الخ) محترز قوله ولم يتعلق بها حق لازم اه عس (قوله الامن مرهين) أي أو باذنه نه ية ومغنى وسم وسيد عس (قوله ومثلها حائنة الخ) أي بلاذن المستحق اه مغنى (قوله حينئذ) أي حين اذ كان موسرا الذي هو موعنه قوله والا اه رشدي (قوله وصح العتق) أي اذا كان السيد موسرا مع انه مغفوت للرقة (قوله لا يجوز زلفاس) أي لا يجوز عليه بفلس اه سيد عس (قوله تزويج أمه) تجارة عامل قراضه فيه تتابع أربع اضافات (قوله بغير اذن الغرماء) أي أما باذنه فيصح ثم لم يظهر غير م آخر فذلك والا فينبغي بطلان النكاح اه عس (قوله بغير اذنه) أي العامل (قوله وان لم يظهر الخ) غاية (قوله أو تجارة فنه الخ) عطف على تجارة عامل اه سم (قوله المأذون له) أي في التجارة (قوله المدين) أي والا في تزوجه بالاذنه (قوله بغير اذنه) أي القن (قول المتن) يلزمه تزويجها أي وان خاف عليها العنت وقوله مطلقا أي صغيرة أو كبيرة حلت أولا اه عس (قوله مؤبدا) أي بنسب أو رضاع أو مصاهرة وكانت بالغة كما قاله ابن نونس فائقة حائنة الزنا كما قاله الأذرع اه مغنى (قوله ما اذا كان) أي السيد (قوله فيما ملك الخ) خبر ان وقوله ونقله الى الغير انما يكون الخ عطف على

لازم على النكاح لكن من يكافئها في جميع ما مروه والالم يصح بغير رضاه انم له اجبارها على رقيق ودنى النسب اذ لا نسب لها وانما صح بيعها بغير الكفو ولو معيبا ولزمتها تمسكها على الاصح عند المتولي لان الغرض الاصل من الشراء المال ومن النكاح التمتع (باي صفة كانت) لان النكاح يرد على منافع البضع وهي ملكه ولا تنفقه بهزها ونفقة عنها بخلاف العبد أما المبعض والمكاتب فلا يجبر هما كلا يجبرانه وممرانه ليس للراهن تزويج مرهونه لزم وهما الامن مرهين ومثلها جانية تعلق برفقتها مال وهو موعسر والاصح وكان اختيار الغداء وانما لم يصح البيع حينئذ لانه مغفوت للرقة وموعس العتق لتشوف الشارع اليه وكذا لا يجوز زلفاس تزويج أمه بغير اذن الغرماء ولا لسيد تزويج أمه تجارة عامل قراضه بغير اذنه لانه ينقص قيمتها فيضر ربه العامل وان لم يظهر به ربح أو تجارة فنه المأذون له المدين بغير اذنه واذن الغرماء (فان طلبت) منه أن تزوجه (لم يلزمه

بالعين من مهرها دونه صح به قال في شرحه خلاف نظيره في السفينة كما مر انتهى (قوله باقسامه) الا لمرئذ فلا تزوج بحال ناشري (قوله ودنى النسب) كذا خبر الشيخان وقضيت انه تزوجه اذا كانت عبر بيعة من عجمي قال الاسنوي فينا في قولهما فيما مروه والامة العربية بالحر العجمي على هذا الخلاف أي الخلاف في ان يجبر بعض الخصال ببعض ونظر لما قاله صاحب الروض فغير بما يفيدانه لا تزوجه اذا كانت عبر بيعة من عجمي ولو حارود كشرح الاسلام في شرحه ان الحق ما قاله قال ولا منافاة لان الحق في الكفاعة في التمسك لسيدها لاله وقد أسقطه هنا بتزويجها ممن ذكر وممرانه لا تروجهها عس سيدها باذن أو ولاية على مالها اه (قوله الامن مرهين) أي أو باذنه (قوله وانما لم يصح البيع الخ) عبارة شرح الروض واستشكل ذلك ببيعها قبل اختيار الغداء (قوله أو تجارة فنه) عطف على تجارة عامل (قوله في المتن

تزوجها) مطلقا لنقص قيمتها ولقوات اسمتها بمن تحل له (وقيل ان حرمت عليه) مؤبدا وألحق به ما اذا كان امرأة اسمها (لزمه) اجابتها بتحصيلها (واذا تزوجه) أي الامة سيدها (فالاصح انه بالملك لا بالولاية) لان التصرف فيما ملك استيفاءه ونقله الى الغير انما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة (فترج)

على الاقل ببعض أئمة خلافا للبعوي كاسرو (مسلم أمته الكافرة) التي تحمل من قن وخر (٢٩٥) كتابي بخلاف المرتدة الذي لا يحمل بحال ونحو

المجوسية والوثنية على أحد

وجهين وجه به عنهم لانه لا يملك

الاستمتاع بهم ما والاوجه

ما رجحه الجلال البلقيني

وشراح الخاوي بل نص

عليه الشافعي رضي الله عنه

انه تزوجهم بكافرقن أو

حربناء على حلهم له الا اني

عن السبكي ترجيح خلافه

كأن تزوج محرمه بنحو رضاع

وان لم يكن له عليها ولاية

من جهة أخرى خلافا لما

وهم فيه شارح أمما الكافر

فلا تزوج أمته المسلمة على

ما امر لانه ممنوع من كل

أصرف فيها الا إزالة ملكه

عنها (وفاسق) أمته كما

يؤجوها (ومكاتب) كتابة

صحبة أمته لكن باذن

سيد وليس السيد الاستقلال

بزوجها كعبدة (ولا

بزوج ولي عبد) بولي من

(صبي) ومجنون وسفيه ذكر

وأثنى لعدم المصلحة فيه

بانقطاع كسبه عنه ولم

ينظر والى انهار بما تظهر

مع تزويجه لندرنه (وبزوج)

ولي النكاح والمال وهو

الاب فالجسد فالسلطان

(أتمه) اجبار التي تزوجها

المولى بتقدير كماله (في الاصح)

اذا ظهرت الغبطة فيه

اكتسابا بالمهر والنفقة نعم

لا بد من اذن السفه في نكاح

أتمته وخروج بوليها مائة

صغيرة عاقلة ثيب فلا تزوج

وأمة صغيرة ومجنونة

قول المحسني وقول الشارح

اي الكافية ليس في نسخ الشرح التي يابى

قوله بعد وقوله لان غيرها لا يحمل نكاحها اه من هاشم

اسمها وخبرها (قوله على الاول) أي انه بالملك (قوله التي تحمل) ينفي هذا التقييد ما يأتي من قوله والاوجه  
ما رجحه الخ وقوله كأن تزوج محرمه الخ (قوله ونحو المجوسية الخ) أسقط النهاية والغنى لفظه نحو (قوله لانه)  
أي السيد (قوله بهما) أي المجوسية والوثنية (قوله والاوجه ما رجحه الجلال الخ) وهو المعتمد في معنى  
(قوله على حلهم له) أي الكافر اه سم (قوله كأن تزوج) أي السيد (قوله محرمه) أي المملوكة كاخته  
سم ونهاية ومعنى (قوله أما الكافر) محترم مسلم (قوله الا إزالة ملكه الخ) أي وكاتبها نكاحا ومعنى (قول المتن)  
ومكاتب الخ) وأما المكاتبه ينبغي ان تزوجها سيدها باذن فليراجع قاله سم ثم ذكر عن الروض والعباب  
ما يفيد وكذا في المعنى ما يفيد (قوله كعبده) أي عبد المكاتب أي كانه ليس له الاستقلال بتزويج عبد  
المكاتب بل باذنه فيه اه عش (قوله كسبه) أي العبد وقوله عنه أي المولى (قوله ولي النكاح الخ) قد  
يصدق على ابن عم وصي على بنت عمه وبجوابان المقصودان تكون ولايته لهما من جهة واحدة اه سدع  
وقوله من جهة الخ ولعل الاولى ان يقول شرعية لاجلية (قوله لا بد من اذن السفه) أي ذكر أو أنثى أخذنا  
من سابق كلامه في سم بعد ذكر كلام المنهج وشرحه مانصه ذاتا ظاهر في اعتبار استئذان السفه أيضا  
وظاهره وان كانت بكر او بعد ذكر كلام شرعي الروض والبهجة مانصه وقضية ذلك ان السفه لثيب  
كذلك اه (قوله وخروج بوليها) أي النكاح والمال عش ورشدي (قوله أمة صغيرة) بالاضافة وكل من  
عاقلة وثيب صفة صغيرة (قوله فلا تزوج) أي لانه لا يلي أحد نكاح تلك الصغيرة (قوله وأمة صغيرة الخ)  
عطف على قوله أمة صغيرة (قوله مجنونة) أسقطه النهاية والغنى وفي سم بعد ذكر كلام المنهج مانصه هذا

الكافرة) (٣) وقول الشارح أي الكتابة كافي المحرم مثال وانما حمل كلامه على كلام أصله لان الشيخين  
حكما في المجوسية وجهين ولم يرجح أحدهما وقوله لان غيرها لا يحمل نكاحها أي له والافسياني حل الوثنية للوثني  
شرح مر (قوله والاوجه ما رجحه الخ) وهو المعتمد شرح مر (قوله بناء على حلهم له) أي الكافر  
(قوله كأن تزوج محرمه) أي المملوكة كاخته بنحو رضاع (قوله في المتن ومكاتب الخ) وأما المكاتبه ينبغي  
ان تزوجها سيدها باذن فليراجع قال الشارح في شرح الارشاد وبحث ان الامه المبعضة تزوجها من  
زوج المبعضة باذنها أي من زوج المبعضة لو كانت حرة وهو الولي لان تزوجها الا وهو مالك البعض  
والولي اه وتقدم ذلك في كلام الشارح في بحث الاولياء وفي العباب كالمزوج وزوج أمة غير المحجورة  
وليها باذنها مطلقا ولو بكر او لائعه بر اذن الامه اه (قوله في المتن ولا تزوج ولي عبد صبي وزوج أمة ص  
الخ) في الروض فصل ليشن المولى تزويج عبد الصبي والسفيه والمجنون ولو تزوج أمهم للمصلحة أب وجد  
جاز لا غيرهما الا السلطان في أمة غير الصغير و تزوج أي وان علأمة الشيب المجنونة لأمة الشيب الصغيرة  
أي العاقلة وان كانت أبي الامه لسفيه استؤذن اه وظاهره انه اذا كانت الامه لسفيه لا تستأذن لكن  
قول المنهج وشرحه مانصه ولو لي نكاح ومال من أب وان علاسلطان تزويج أمة مولى من ذي صغر ومجنون  
وسفه ولو أنثى باذن ذي السفه فلا أب أي وان علا تزويجها الا ان كان صغيرا أو صغيرة وليس لغيرهما ذلك  
مطلقا اه ظاهر في اعتبار استئذان السفه أيضا وظاهره وان كانت بكر او قوله الا ان كان صغيرا شامل  
لذي الجنون منهما بخلاف تقييد الشارح الصغيرة بالمجنونة وعبارة الجواهر هل لولي الطفل والسفيه  
والمجنون ذكورا كانوا أو اناثا تزويج رقبة هم عبدا كان أو أمة ذم أو وجهه الى ان قال والثالث وهو الاظهر  
ان زوج الامه للمصلحة دون العبد الى ان قال وان كان أي الرقيق لسفيه فلا بد من اذنه ثم قال أمة المرأة ينظر  
في حال سديها فان كانت محجورة فقد مر وان كانت مطلقا تزويجها ولي السيد رض السيد دون الامه سواء  
كان وليا بالنسب أو غير وسواء كانت السيدة ثيبا أو بكرا اه (قوله فالسلطان) ظاهره وان طرأ السفه  
بعد بلوغه رشدا فليراجع (قوله نعم لا بد من اذن السفه في نكاح أتمه) قال في شرح الروض كما استأذن  
في نكاحه وفي شرح البهجة لانه لا يلي نكاحه الا باذنه اه وقضية ذلك ان السفه لثيب كذلك انتهت (قوله)  
وخروج بوليها) أي النكاح والمال

اي الكافية ليس في نسخ الشرح التي يابى

يجوز الولي على نكاح أمة  
المولى

\* (باب ما يحرم من النكاح) \*

بيان لما أي النكاح المحرم  
لذاته لا لعراض كالأحرام

وحينئذ ساوت هذه الترجمة  
ترجمة الروضة وأصلها

باب ما يمنع النكاح ومنها  
اختلاف الجنس فلا يصح

لأنه نكاح جنسية وعكسه  
كالمعصية أكثر المتأخرين

خلافاً للقول وأخرين  
لأن الله تعالى امتن علينا

بجعل الأزواج من أنفسنا  
ليتم السكون اليها والناس

بها وذلك يستلزم ما ذكر  
والالفاظ ذلك الامتنان وفي

حديث فيه ما ينهى لهيعة  
وحديثه حسن في رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن  
نكاح الجن وعلى الثاني

يثبت سائر أحكام النكاح  
لكن بالنسبة للأنثى فقط

فبما يظهر لانهم وان كفوا  
بغير وعشر يعتنابا جاعا

معلوم ان الدين بالضرورة  
لا يمكن الا ندرى تفاصيل

تكاليفهم نعم ظاهر كلام  
أئمتنا العبرة في الانسيان

إذا اختلف مقلدهما  
وتعارض غرضاهما ولم

يتراعى لحاكم باعتقاد  
الزوج لا للزوجة فيمكن أن

يجري ذلك هنا أن يمكن فإن  
قلت ما ذكره في إذا اختلف

اعتقادهما فمرأى حل الوطء  
وهي حرمته انما يمكنه بنافيه

ما يأتي في مسائل الشديدين  
في الطلب وعليها الهرب

شامل لذى الجنون منهما أي الصغير والصغيرة خلاف تقييد الشارح الصغيرة بالجنونة اه (قوله فلا تزوجها  
السلطان) وان ولي مالهما لانه لا يلي نكاحهما \* (خاتمة) \* أمة غير المحجور عليها تزوجها ولي السيدة تبعاً  
لولايته على سيدتها باذن السيدة وجوباً لانهم المالكة لها انطقاً وان كانت بكر الان لا تستحق في تزويج أمتها  
اه معنى عبارة سم عن الجواهر أمة المرأة ينظر في حال سيدتها فان كانت محجورة فقد مر وان كانت مطلقة  
زوجه ولي السيدة رضا السيدة دون الأمة سواء كان ولياً بالنسب أو غيره وسواء كانت الأمة كبيرة أو صغيرة  
عاقلة أو مجنونة وسواء كانت السيدة ثيباً أو بكراً اه

\* (باب ما يحرم من النكاح) \*

(قوله بيان لما) الى قوله ومنها اختلاف الجنس في النهاية (قوله بيان لما) لا يخفى قرب حل من على التبعض  
بل أقر بيته أي باب الافراد المحرمة من جملة افراد النكاح وأما مجمل من على البيان فيلزمه نقصان البيان  
واحتياجه للتقييد اه سم وأقره الرشيدي وقوله فيلزمه نقصان البيان أي لانه لم يذكر جميع افراد النكاح  
المحرم في هذا الباب وقوله واحتياجه للتقييد أي بقيد ذاته ولا يخفى ان التقييد يحتاج اليه مطلقاً وان حل  
من على التبعض كما أشار إليه الحلبي حيث قال أي باب بيان الافراد المحرمة من جملة افراد النكاح المحرم أي  
للعراض كالأحرام بل لذاته اه (قوله وحينئذ) أي حين اذ قيد بقيد ذاته المتبادر عند الاطلاق ساوت الخ  
أي اذ المتبادر من موانع النكاح ما يمنع لذاته وقد يندفع بذلك توقف سم واستظهار الرشيدي اياه بمأنه  
قوله ساوت الخ أشار الشهاب سم الى التوقف فيه والتوقف فيه ظاهر اه (قوله ومنها) الى قوله وعلى الثاني  
في المعنى (قوله فلا يصح لأنثى الخ) وفاق الشيخ الاسلام والمعنى وخلافاً للنهاية والله عبارة ونصافي ذلك  
القول وهو الارادة واعتمد الزيادة والحلي وشيخنا اه (قوله وذلك) أي الامتنان المذكور وقوله  
ما ذكر أي عدم الصحة مع اختلاف الجنس (قوله والالفاظ ذلك الخ) نظريه سم وغيره يجوز الامتنان  
بأعظم الامرين (قوله نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) للقول ان يحمله على الكراهة دون التحريم  
لا يقال حقيقة التحريم لانه غير صحيح وانما الذي حقيقة التحريم هو الصيغة أي لا تفعل بخلاف لفظ النهي  
وما تصرف منه فان قلت قول الراوي نهي أي أي بالصيغة قلت ممنوع لجواز انه قال انها كم اه سم ولا يخفى  
على المنصف ان حمل الآية على الامتنان بأعظم الامرين وحمل الحديث على الكراهة كل منهما خلاف الظاهر  
بححتاج الى دليل (قوله وعلى الثاني) أي قول القمولى ومن معهما من الصحة (قوله يثبت سائر أحكام النكاح) \*  
فيجوز له وطؤها اذا غلب على ظنه انها زوجته وان جاءت في صورة نحو حجارة أو كلبه مر اه سم وعش زاد  
شيخنا وكذا عكسه اه (قوله لكن بالنسبة للأنثى الخ) فينتقض وضوءه بمسها ويجب عليه الغسل بوطئها  
وغير ذلك ومنه ان ينغى عليها ما ينغى على الأدمية لو كانت زوجة وأما الجنى منهما فلا يقضى عليه بأحكامنا  
اه ع (قوله باعتقاد الزوج الخ) هذا ممل نظر اه سم (قوله هنا) أي فيما اذا كان أحد الزوجين أنسياً  
والآخر جنباً (قوله فرأى حل الوطء الخ) كما يأتي مثاله آنفاً (قوله انها كم) بيان لما ذكره وقوله بنافيه

\* (باب ما يحرم من النكاح) \*

(قوله بيان لما) لا يخفى قرب حل من على التبعض بل أقر بيته أي باب الافراد المحرمة من جملة افراد النكاح  
وأما حمل من على البيان فيلزمه نقصان البيان واحتياجه للتقييد (قوله ساوت) يتأمل (قوله خلافاً للقمولى)  
تبع القمولى مر (قوله والالفاظ ذلك الامتنان) فيه نظر لجواز الامتنان بأعظم الامرين (قوله نهي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن) للقول ان يحمله على الكراهة دون التحريم لا يقال حقيقة  
التحريم لانه غير صحيح وانما الذي حقيقة التحريم هو الصيغة أي لا تفعل بخلاف لفظ النهي وما تصرف منه  
فان قلت ان الراوي سم الصيغة فقال نهي الخ قلت ممنوع لجواز انه قال انها كم اه (قوله وعلى الثاني)  
يثبت سائر أحكام النكاح) فيجوز له وطؤها اذا غلب على ظنه انها زوجته وان جاءت في صورة نحو حجارة  
أو كلبه مر (قوله باعتقاد الزوج الخ) هذا ممل نظر

قلت لا ينافيه لأن ذلك كإدلال عليه كإلزامهم ثم في ظاهر يحرمها عليه في اعتقادها وباطن لا يحرمها عليه في اعتقادها وبؤيده قولهم لو صدقته جاز لها تمكينه ثم رأيت ما يؤيد ذلك أو يصرح به وهو ما في قواعد الزركشي من أن الزوج غير الخفي يمنع زوجته الخفية من تناول نبيذ تعتقد أياها حتى لا ينفذ فيه اه فان قلت لا ينافيه لان منعها من ذلك لا يلزم عليها تركها يحرم ما في اعتقادها باختلاف نحو وطع خفي شافعية بعد انقطاع الحضي وقيل بالغسل قلت تمكينها حيث اعتبر اعتقاد قهرى عليها فلا حرج فيه حتى في اعتقادها والكلام في نحو التمتع وما يحصل به نحو النشور والتقدير المنافي لكمال التمتع لانها بعد ذلك مما يقترب عليه ضررها الذي لا يحتمل ككونه مالم يجانس الكلب وطبايم يريدها وهي شافعية فيمنع من ذلك لانه لا حاجته اليه مع سهوله ازالته \* (فائدة) \* الجن اجسام هوائية وانما به أي يغلب عليهم ذلك فهم مركبون من العناصر الاربعة كالملائكة على قول وقيل أرواح مجردة وقيل نفوس بشرية مفارقة (٢٩٧) عن أبنائها وعلى كل فلهم عقول وفهم

ويقدرون على التشكيل

بشكل مختلف وعلى الاعمال

الشاقة في أسرع من وضع

خبر أنهم ثلاثة أصناف

ذو أجنحة يطبرون بها

وحيات وآخرون يحلون

ويطعنون ونور في قدرتهم

على التشكيل باستلزامه ورفع

الثقة بشئ فان من رأى ولو

ولده يحتمل انه جن تشكى

به ويرد بان الله تعالى تكفل

لهذه الامة بعضهم ان

يقع فيها ما يؤدي لمثل ذلك

المرتبة عليه الى بيئة في الدين

ورفع الثقة بعالم وغيره

فاستحال شرعا الاستلزام

الذي كور قال الشافعي رضى

الله عنه ومن زعم انه رآهم

ردت شهادته وعز لخالفته

القرآن وكان المصنف أخذ

منه قوله من منع النقص

بين الانبياء عز لخالفته

القرآن وحل بعضهم كلام

الشافعي على زعم رؤية

صورهم التي خلقوا عليها

الخبره (قوله لان ذلك) أي ما يأتي الخ (قوله في ظاهر الخ) أي كسكاح نان بعد الطلاق فلا يباحل أي وثبت هذا عندهما معا وقوله وباطن أي كبطان النكاح الأول أي وثبت هذا عند الزوج فقط وبه يندفع قول سم ان ذلك لا يقتضي اختلاف الحكم اه وقول السيد عمر قوله لا يحرمها عليه في اعتقادها هما الظاهر في اعتقاده اه (قوله يؤيده) أي كون ذلك في ظاهر يحرمها الخ (قوله ما يؤيد ذلك) أي ان العبرة باعتقاد الزوج لا بالزوجة (قوله من ذلك) أي تناول النبيذ وقوله عليه أي المنع (قوله فالتحسين الخ) فيه شبهة بمصادرة قائل اه سيد عمر (قوله حتى في اعتقادها) محل نظر اه سم (قوله والكلام الخ) أي كلام أختنا المتقدم في قوله نعم ظاهر كلام أختنا الخ (قوله والتقدير) عطف على نحو النشور وأعلى النشور وقوله المنافي نعت لما يحصل به الخ (قوله على قول) راجع الى الملائكة فقط (قوله وقيل أرواح) أي الجن أرواح الخ (قوله باستلزامه) أي اقتدارهم على التشكيل (قوله لخالفته القرآن) ان أريده قوله تعالى انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم فهو مشكل لان غاية ما في الآية اثبات حالة مخصوصة وهي تمكّنهم من رؤيتنا في حالة لا تراهم فيها وليس فيها عموم ولا حصر وذلك لا ينافي ان لنا حالة أخرى تراهم فيها خصوصا وقد وردت الأدلة برؤيتهم فليتأمل اه سم (قوله من منع النقص الخ) قد يشكى ذلك بانه ان أريده منع النقصيل مع الاطلاق على ما ورد في القرآن كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وعدم تأويله فلا ينبغي الاقتصار على التعزير بل ينبغي الحكم بالكفر وان أريده المنع مع الجهل بما ورد في القرآن أو مع اعتقاد تأويله على وجه يعذره فلا ينبغي التعزير بل يعذره فليتأمل اه سم (قوله بخومامر) أي أنفاي الفائدة (قوله لهم تكاليف الخ) أي لكن لهم الخ (قوله ولا ينافي هذا) أي قوله ولا يسقط عنا الخ امر غير واجب الخ انظر ما وجه عدم المناقاة الظاهرة في بادي الرأي (قوله والجهور الخ) مبتدأ وقوله على الخ أي ذهبوا على الخ خبر (قوله نقل عن أبي حنيفة الخ) أي فله قول آخر موافق لقول الجمهور (قوله ومنها) عطف على قوله منها

(٢٨) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) ولما عرف البضاوى الجن في تفسير قل أوحى بخومامر قال وقبه دليل على انه صلى الله عليه وسلم ما رآهم ولم يقر أعليهم وانما اتفق حضورهم في بعض أوقات قراءته فسمعهوها فآخبره الله تعالى بذلك اه وكأله لم يطالع على الأحاديث الصحيحة الكثيرة المصحة رويته صلى الله عليه وسلم لهم وقراءته عليهم وسؤالهم منهم الزاد لهم ولداهم على كيفية تخلفه ولا يسقط فنانا كافئناه من نحو اقامة الجمعة أو فرض الكفایات بفعلهم لما رآهم وان أرسل اليهم صلى الله عليه وسلم وكفوا بشرعه اجسا عسوريا فيكفر منكروه لهم تكاليف اختصاصهم بالانعلم تفصيلها ولا ينافي هذا الجواب غير واحد عليهم بعض الأحكام كاعتقاد الجمعة معهم معاصماتهم لنا والجهور على ان مؤمنهم يثابرون ويدخلون الجنة وقول أبي حنيفة واليه لا يدخلونها ولما رآهم النجاة من النار بالغوا في رد على انه قل عن أبي حنيفة انه أخذ دخولهم من قوله تعالى لم يطعنن انفس قبلهم ولا جان منها غير ذلك وهو امام مؤيدوا ما غيره وأسباب المؤيد قرابة ورضاع ومصاهرة لآلة النساء حوت عليكم أمهاتكم

مع آية الاحزاب وبنات علي  
 الى آخرهما واخصر ضابط  
 للقرابة انه يحرم جميع من  
 شملت مع اعداؤا العامة  
 وولد الخولة فحينئذ تحرم  
 الالهات (أي نكاحهن  
 وكذا جميع ما يأتي اذا لعان  
 لا توصف بجعل ولا حرمة على  
 الاصح وقيل التقدير  
 وطهرن فيجد بوطء مملوكته  
 المحرم على هذا اذا شبهة بعد  
 النص على تحريم الوطء  
 دون الاول والخلاف في  
 غير الام فهو يحد بوطئها  
 اتفاقا فلا يتصور وطؤها  
 وهي مملوكته هذا حاصل  
 ما ذكره الزركشي وفيه  
 نظر ظاهر لان الاجماع على  
 تحريم الوطء مطلقا المعالم  
 ضرورة بمنزلة النص عليه  
 بل أقوى وقد صرحوا بنفي  
 الجدمع ذلك فاقضى ضعف  
 ذلك التفرع كذا أطلقه في  
 الام اذ يتصور ملك ولدها  
 لها كالمكاتب (وكل من  
 ولد تلك أو ولدت من ولدك)  
 وهي الجدة من الجهتين  
 وان علت (فهى أمك)  
 حقيقة عند عدم الوساطة  
 وبجواز عند وجودها على  
 الاصح وحرمة أزواجه صلى  
 الله عليه وسلم لكونهن  
 أمهات المؤمنين في الاحترام  
 فهى أمومة غير مانع فيه  
 (والبنات) ولو احتمالا  
 كالمنفية بالعان ومن ثل  
 أكذب نفسه لحقنومع  
 النفي لا يثبت لها من أحكام  
 النسب سوى تحريم نكاحها

اختلاف الجنس فقله غير ذلك أي غير اختلاف الجنس وقوله وهو أي غير ذلك (قوله مع آية الاحزاب  
 وبنات علي الخ) وذكرها مع انه ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على سببية القرابة لان بيان حمل من  
 فيه تحريم بالقرابة المقضية للتحريم وان ما فيها ليس منها اسم (قوله للقرابة) أي المقضية للتحريم (قوله  
 وحينئذ) أي حين ضبط القرابة المانعة بما ذكر (قوله أي نكاحهن) أي قوله على الاصح في النهاية (قوله  
 جميع ما يأتي) أي والآية السابقة اتفاقا وكان الاولى ان يصرح به هنا ليظهر قوله الا في وقيل الخ وما في  
 الكردى من ان قوله أي نكاحهن الخ واجمع الى الآية لا الى المتن يابى عنه السياق (قوله على هذا) أي تقدير  
 الوطء في الآية اه كردى (قوله دون الاول) أي تقدير النكاح (قوله اذ لا يتصور وطؤها الخ) أي لانها  
 تعتق على كذا فلا يتصور بقاء ملكها اه سم أي وسياق منعه (قوله هذا) أي قوله أي نكاحهن الى هنا  
 (قوله على تحريم الوطء) أي وطء مملوكته المحرم وقوله مطلقا أي اما كانت أولا (قوله بمنزلة النص عليه)  
 أي نص الشارع على تحريم الوطء (قوله بنفي الحد) أي بوطء المملوكته المحرم اه سم (قوله فاقضى) أي  
 نصريهم المذكور وضعف ذلك التفرع أي قوله فيجد بوطء الخ (قوله كما أطلقه في الام) أي كضعف  
 ما أطلقه في الام من عدم التصريح اه سم وبعبارة السيد عمر أي كضعف ما أطلقه في مسئلة الام انه يحد بوطئها  
 اتفاقا والمقصود تشبيه التفرع بالاطلاق في مطلق الضعف لا تنظيره في انه من مقتضى ما تقدم اه (قوله  
 ملك ولدها الخ) أي استمرار ملكه لها اه سم (قوله وهي الجدة) أي قوله أو مع النفي في النهاية والمغنى  
 (قوله وحرمة أزواجه الخ) دفع به ما يقال تعريف الام بما ذكره فاصرفه لا يشل زواجه صلى الله عليه وسلم  
 مع امه من حرمن على غيره صلى الله عليه وسلم ومن أمهات المؤمنين اه عش (قوله غير مانع فيه) أي من  
 أمومة النسب (قوله ومن ثم) أي من أجل بقاء احتمال بنتية المنفية بالعان (قوله لو كذب) أي الثاني  
 (قوله على الارجح) خالفه النهاية والمغنى وسم فاعتمدوا ما حاصله انه يثبت لها جميع أحكام النسب سوى  
 ان أو يمنع التفضيل مع الاطلاع على ما ورد في القرآن الكريم من النصريح بالتفضيل كقوله تعالى  
 ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وعدم تاويله فلا ينبغي الاقتصار على التعزير بل ينبغي الحكم  
 بالكفر لان ذلك رد للقرآن من غير عذر وان أو يمنع التفضيل مع الجهل بما ورد في القرآن أو مع  
 اعتقاد تاويله على وجه يعذر فيه فلا ينبغي التعزير بعذره فليتنا مسل (قوله مع آية الاحزاب) قد يقال آية  
 الاحزاب وبنات علي الخ ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على ان القرابة من أسبابه ويجب ان في بيان حل  
 ما فيها تحريم بالقرابة المقضية للتحريم وان ما فيها ليس منها اسم (قوله اذ لا يتصور وطؤها وهي مملوكته) أي  
 لانها تعتق على كذا فلا يتصور بقاء ملكها (قوله بنفي الحد) أي بوطء المملوكته المحرم (قوله كما أطلقه  
 في الام) أي كضعف ما أطلقه في الام من عدم التصريح (قوله اذ لا يتصور ملك ولدها الخ) أي استمرار  
 ملكه (قوله ولو احتمالا كالمنفية بالعان) ولولم يدخل بامها وفي القصاص بقتله لها والحديث بقذفها  
 والقطع بسرقته مالها وقبول شهادته لها وجهان انتهى قال في شرحه نقلهما الاصل عن التتمة أشبههما قال  
 الاذرى واقضاه كلام التتمة نعم ووقع في نسخ الروضة السقيمة ما يقتضى تصحيح مقابله الخ والمعتمد كما  
 أفاد شيخنا الشهاب الرملى هو مقابله الذي اقتضى تصحيحه كلام الروضة ثم قال في شرح الروض قال  
 الباقيني وقد يأتى الوجهان في انتقاض الموضوع بمسها وجواز النظر اليها والخلاف بها أو لا اذ لا يلزم من ثبوت  
 الحرمة المحرمة كفى الملائنة أو الموطوءة تشبهة وبناتها والاقر بعندى عدم ثبوت المحرمة انتهى هذا  
 كلام شرح الروض والاوجه عدم الانتقاض باسم اذ لا تنقض بالشك م (قوله سوى تحريم نكاحها)  
 قد يقال من أحكام النسب وان كان من أحكام الرضاع والمصاهرة أيضا عدم نقض الطهارة باللمس ولا  
 يتجوز الاثبوت اذ لا تنقض مع الشك الآن بيدا الأحكام الخاصة به ومن أحكام عدم القصاص بالقتل والحد  
 بالقذف والقطع بالسرقة ونحو ذلك مع ثبوت ذلك على أحد الوجهين بل هو المعتمد على ما علم مما تقرر والا  
 ان بيدا الأحكام المتفق عليها وفيه نظر أو يكون اعتقاده ترجيح الوجه الآخر فليتنا مسل



أراد ذلك أدلوعلم عدم دخوله بهالم لحقته فلا يحتاج لنفي (وكل من ولد لها أو ولدت من) (٢٩٩) ولها وان سفل (فهى بنتك) حقيقة

ونحو انظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

والنظر وانظر

جواز النظر وانظر - اوه فخرمان احتياطاً (قوله أو ادذلك) أى عدم علم الدخول لا علم عدم الدخول (قوله ادلوعلم عدم دخوله بهالم لحقته فلا يحتاج لنفي) قد تمنع هذه الملازمة لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول الآن يريد بالدخول المنفي ما يشمله اه سم (قوله وان سفل) الى قوله بعد كذا فى النهاية والمغنى الا قوله وبه اتضح الى المتن وقوله المجنون أو الصغير (قوله ولا غيره الخ) فلو وطئ مسلم كافرة بالزنا فليخلق الولد الكافرة فى الدين كما اعتمده الشارح تبعاً لوالده اه عش (قوله وقيل تحرم الخ) ولو أرست المرأة لبن الزانى صغيرة فكبتتها معنى وشرح الروض (قوله كما تقرر) أى نفاً بقوله ادلا يشبه الخ (قوله نيم بكرهه الخ) أى مطلقاً وان أوهم صنيعه تقيدها بما اذا أخبره نبي الخ اه سيد عمر (قوله ولا كذلك المنى) أى منى الرجل يعنى لم ينفصل منه انسانا اه عش (قوله على ارثه) أى من أمه اه عش (قوله بشرطه) وهو الامكان وتصديقها ان كبرت اه عش (قوله ولم يصدق الخ) عبارة للمغنى والنهاية فان صدقه الولد والزوجة ثبت النسب وانفسخ النكاح ثم ان كان ذلك قبل الدخول فلا شئ لها أو بعده فلهامهر المثل وان كذباً ولا يثبت للاب ثبت نسبها ولا ينفسخ النكاح وان أقام الاب يثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر كما تقدم وان لم يكن بينه وصدقه الزوجة فقط لم ينفسخ النكاح لحق الزوج لكن لو أبانهم بالبحر بعد ذلك تجديده نكاحها لان اذنه باشرط وقد اعترف بالتحريم وأما المهر فيلزم الزوج لانه يدعى بكونه عليه لكنها تنسكه فان كان قبل الدخول فنصف المسمى أو بعده فكام وحكمها فى قبضه كن أقر لشخص بشئ وهو ينكره وتقدم حكمه فى باب الاقرار ولو وقع الاستلحاق قبل التزويج لم يحزر لابن نكاحها اه قال عش قوله وتقدم حكمه الخ وهو انه ينيق فى يدهن هو بيده حتى يرجع المنكر ويعترف اه (قوله ومن جرى على الاول) أى بقاء النكاح (قوله ولو أبانهم لم تحل الخ) مفهومه انه لو طلقها رجعيًا لم تحرم وهو محتمل لان الرجعية فى حكم الزوجة ويحتمل الحرمة اذا ليست زوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا تحل الرجعة التى هى سبب الحل مع ثبوت الاخوة اه سم والاقراب الاول (قوله وكذا لو استلحق الخ) عبارة للنهاية والمغنى وقيس بهذه الصورة ما لو تزوجت بمجهول النسب فاستلحقه أبوها ثبت نسبها ولا ينفسخ النكاح ان لم يصدقها الزوج اه (قوله المجنون) أى بان طراً جنونه بعد العقد أو الصغير أى بان كان العقد عنده من يقول به اه عش (قوله أو الصغير) قد يشك لانه لا زوج الصغير الا بالاب والجد ولا أب ولا جد لان الفرض انه مجهول وأما المجنون فلا اشكال فيه اذ يمكن طرو جنونه بعد تزوجه وتزوج الحاكم اياه اه سم وقد يدفع الاشكال بان تزوجه كما براه كما مر عن عش (قوله وان سفلان) الى الفرع فى النهاية الا قوله وهى ن هـ ذه الحاشية الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله وعلم مما مر الى المتن (قوله وان سفلان) عبارة للتنبيه أى والمغنى وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وان سفلان

(قوله أو ادذلك) أى فليس مراده عدم الدخول بهابل عدم علم ذلك (قوله ادلوعلم عدم دخوله بهالم لحقته) قد تمنع هذه الملازمة لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول الآن يريد بالدخول المنفي ما يشمله أو يريد بالدخول وما فى حكمه (قوله فى المتن من زناه) على حذف مضاف أى من ما زناه (قوله وقيل تحرم الخ) واذا لم تحرم عليه فغيره من جهة أولى ولو أرست المرأة لبن الزانى صغيرة فكبتتها (قوله وعلى سائر محارمها) أى حتى الزانى منهم بها كان زنى باخته فانت يثبت فحرم عليه من حيث انها بنت أخته كما هو ظاهر (قوله ولو أبانهم لم تحل له) مفهومه انه لو طلقها رجعيًا لم تحرم وهو محتمل لان الرجعية فى حكم الزوجة ويحتمل الحرمة اذا ليست زوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا تحل الرجعة التى هى سبب الحل مع ثبوت الاخوة وقد يخرج ذلك على ابن الرجعية ابتداء أو استدامة وهى مما يحتج تنفيذه الرجوع بحسب المذكور (قوله أو الصغير) قد يستشك لانه لا زوج الصغير الا بالاب والجد ولا أب ولا جد لان الفرض انه مجهول وأما المجنون فلا اشكال فيه اذ يمكن طرو جنونه بعد تزوجه ويكره تزويج الحاكم اياه (قوله فى المتن وبنات الاخوة والاخوات) عبارة للتنبيه وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وان سفلان وبنات الاخوة وبنات اولاد الاخوة وان سفلان انتهى (قوله وان سفلان) وعبارة الروض وان بعدن

فراجع (و بنات الاخوة والاخوات وان سفلان والعمامة والحالات

الامانحل في واد العمومة  
أو الخولوة (ويحرم هؤلاء  
السبع بالرضاع أيضا) أى  
كما حرم بالنسب للنص على  
الامهات والانحوات في  
الاية والخبر المتفق عليه

الاماضخل في والدا العمومة  
 أو الخطوة (ويحرم هؤلاء  
 السبع بالرضاع أيضا) أى  
 كما حرم بالنسبة للنص على  
 الامهات والاخوان في  
 الآية وللخبر المتفق عليه  
 يحرم من الرضاع ما يحرم  
 من النسب وفي رواية ما  
 يحرم من الولادة (وكل من  
 أرضعتك أو أرضعت من  
 أرضعتك أو) أرضعت  
 (من ولدك) ولو بواسطة  
 (أو ولدت مرضعتك أو)  
 ولدت أو أرضعت (ذا) أى  
 صاحب (لبنها) شرعا كحليل  
 المرضعة الذى يلبنه وان  
 ولدته بواسطة (فامرضاع  
 وقس) بذلك (الباقى) من  
 السبع المحرمة بالرضاع  
 فالمرقة بلبنك أو بلبن  
 فرعك ولو رضاعا وبنتها  
 كذلك وان سفلت بنت  
 رضاع والمرتعة بلبن أهلك  
 أو أهلك ولو رضاعا ومولودة  
 أحد هذه مراضعا أنت

وَضَاعَ وَبَنَتْ وَلِدَ الْمَرْضِعَةِ أَوْ  
الْبَقُولِ نِسْبًا أَوْ رَضَاعًا وَان  
سَقَلَتْ وَهِيَ تَضَعُ بِلَبَنِ  
أَخِيكَ أَوْ أَخْتِكَ وَبَنَتْهَا  
نِسْبًا أَوْ رَضَاعًا وَان سَقَلَتْ  
وَبَنَتْ وَلِدَ الرَضْعَةِ أَمَّا أَوْ  
ارْتَضَعَ بِلَبَنِ أَيْلِكَ نِسْبًا أَوْ  
رَضَاعًا وَان سَقَلَتْ بَنَتْ أَخًا  
أَوْ أُخْتًا رَضَاعًا وَأَخْتُ غُلٌّ  
أَوْ هِيَ ضَعُفَتْ أُخْتُ أَصْلَهِمَا

لَا تَهَابِي أَوْ مَوْلَاةَ ابْنِ (وَلَا أُمَّ مَرْصُوعَةٍ) لِذَلِكَ

وهي نسبا أم موطأ تلك (وبنتها) أي المرضعة لذلك وهي نسبا بنت أو بنية تعلم أن هذه الآية لا تستثنى من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لما علمت أن سبب انتفاء التحريم عنهن رضاعا انتفاء جهة المحرمية نسبيا فلذا لم يستثنها كالحققتين فاستثنى وهاتين كلام غيرهم صوري وزيد عليهما أم العم وأم الخال وأم الحالة وأخ الابن فهو لا يرضع أيضا يحرم نسبيا (٣٠١) لارضاعها لا تقرر وصورة الأخيرة امرأة

لها ابن ارتفع من أجنبية ذات ابن فلها نكاح انحرابها رضاعا وان حرم نسبيا لكونه ابنها أو ابن زوجها وهي من هذه الحاشية غير أم الاخ المذكور في المتن ولا يحرم عاتك أيضا (أخت أخيك) التي من النسب أو الرضاع (نسب ولا رضاع) متعلق ياخذ بدليل قوله (وهي) نسبا (أخت أخيك لا يملك لأمه) بان كان لام أخيك لا بنت من غير أبك (وعكسه) أي أخت أخيك لا يملك لأمه بان كان لأم أخيك لا بنت من غير أمك ورضاعا أخت أخيك لا ب أم رضاعا بان أرضعتهما أجنبية عنك (فرع) \* ادعت أمة انها أختهم رضاعا فان كان قبل ان علمت هاجرت عليه وكذا بعده وبني التمكن بل وبعد تمكن مع نحو صخر كاهو ظاهر بخلافه بعد تمكن مع غير الان ادعت غلطاً ونسباً ناخذاً مما في الروضة قبيل الصداق ان الزوج متولد ادعت ذلك قبل قولها بالنسب لتخليفه على نفسه أي فان نكل حلفت وانفسخ النكاح وبخلاف ما ادعت انها أخته نسباً وقرق بان

لأنه يصدد بيان من يحرم من النسب ويحل من الرضاع وأما من أرضعت ولدك فهي تحل من النسب والرضاع معا كما لا يخفى اه (قوله وهي الخ) أي أم وأم ولدك (قوله أي المرضعة) أي مرضعة ولدك (قوله وهي) أي بنت أم ولدك (قوله لما علمت الخ) عبارة للمغني عن الروضة لأن أم الاخ لم تحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها أماً وحالة أب ولم يوجد ذلك في الصورة الاولى وكذا القول في باقيهن اه وعبارة الرشيد أي قام أخيك مثلاً لم تحرم عليك من حيث أم أخيك بل من حيث أمك أم وطوءة أهلك كما تقدم وذلك منتف عن أرضعت أهلك مثلاً اه (قوله كالحققتين) راجع للنفق (قوله وزيد عليهما) أي الأربعة المذكورة في المتن (قوله أم العم) أي من الرضاع اه ع ش (قوله لما تقرر) أي من انتفاء جهة المحرمية نسبياً فبين (قوله من أجنبية ذات ابن) فذلك الابن أخو ابن المرأة المذكورة (قوله فلها) أي المرأة المذكورة وقوله غير أم الاخ الخ ان أراد ما في قوله من أرضعت أهلك فقد يقال ما هنا ما يمان له من سائر الحاشيات اذ ذلك في مرضعة أخ النسب وما هنا في أم الاخ من الرضاع النسبية فليست أم اه سم أي فلا حاجة للتسمية الى التعبير به (قوله متعلق ياخذ) أي من حيث المعنى اه ع ش (قوله بدليل قوله الخ) قد يقال هذا دليل لتعلقه بأخيك أيضاً اه سم (قوله لاب أو أم) كان وجه هذا التقدير ان يكون على طريق ما ذكر في النسب والافالشقيق كذلك كاهو ظاهر اه سم (قوله وكذا بعده وقبل التمكن) هو أحد وجهين اعتماد الروض في باب الرضاع والثاني انها لا تحرم كإبعد التمكن وهو أوجه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله الا ان ادعت غلطاً الخ) هذا الاستثناء لا يظهر على ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ان ما قبل التمكن كإبعده وذلك لان التمكن غلطاً أو ناسباً لا يزيد على عدمه وأما فليست أم نعم ان أراد بهذا الاستثناء مجرد ان لها تخليفه فهو قريب اه سم أي فيكون الاستثناء حينئذ صورياً (قوله أخذ ما في الروضة الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواهم ما ذكر من قبول قول الزوج وتخليفه فينبغي ان المراد انها كالزوجة في ذلك اه سم (قوله لو ادعت ذلك) أي الغلط أو النسب (قوله لتخليفه) أي الزوج (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله فهذا) أي الوطء (قوله فلا يثبت) أي التحريم بما هو قوله بخلاف الرضاع أي ثبت بقولها فكذلك التحريم به (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالاندفاع مع الاطلاق وامكان التقييد شئ فليست أم اه سم وقد يجاب بما صرح الذوي في شرح المذهب ان ما يفهم من اطلاقهم يضاف اليهم بالتصريح (قوله بالرضاع) أي بدعوى الرضاع في تفصيله أي تفصيل الرضاع ودعواه بكونها قبل التمكن المعبراً وبعده (قوله عليك بالماضه) الى قوله ولا نظر مع

فلا إشكال في عدم تحرر عبا (قوله فلها) أي المرأة (قوله غير أم الاخ المذكورة في المتن) ان أراد ما في قوله من أرضعت أهلك فقد يقال ما هنا ما يمان له من سائر الحاشيات اذ ذلك في مرضعة أخى النسب وما هنا في أم الاخ من الرضاع النسبية فليست أم اه سم (قوله بدليل) قد يقال دليل لتعلقه بأخيك أيضاً (قوله لاب أو أم) كان وجه هذا التقدير ان يكون على طريق ما ذكر في النسب والافالشقيق كذلك كاهو ظاهر (قوله وكذا بعده وقبل التمكن) أحد وجهين اعتماد الروض في باب الرضاع والثاني انها لا تحرم كإبعد التمكن وهو أوجه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي مر (قوله الا ان ادعت الخ) هذا الاستثناء لا يظهر على ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ان ما قبل التمكن كإبعده وذلك لان التمكن غلطاً أو نسبياً لا يزيد على عدمه وأما فليست أم نعم ان أراد بهذا الاستثناء مجرد ان لها تخليفه فهو قريب (قوله أخذ ما في الروضة الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواهم ما ذكر من قبول قول الزوج وتخليفه فينبغي ان المراد انها كالزوجة في ذلك (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالاندفاع مع الاطلاق وامكان التقييد شئ

النسب لا يثبت بقول النسب بخلاف الرضاع فكذلك التحريم به يؤيده اطلاق الروضة وغيرها ان أمه لم تمنعته وقالت وطني نحو أهلك قبل قوله بمنسبه لان الاصل عدم وطنيه اه فهذا مثل النسب يجامع ان كلاً لا يثبت بقول النساء فلا يثبت بقولها بخلاف الرضاع وهذا المذكور كور عن الروضه غير الها الشامل لما اذا مكنته أو لا يندفع الجواب بعضهم دعوى وطني نحو الاب بالرضاع في تفصيله المذكور

(ويحرم) عاتك بالماهرة (زوجته من ولدت) وان سفل من نسب أو رضاع (أو ولدك) وان علا (من نسب أو رضاع) لقوله تعالى وحلائل  
 أبنائكم الذين من أصلابكم ومنطوق خبر يحرم من الرضاع السابق يعين حل من أصلابكم على أنه لا يخرج زوجة المتبني دون ابن الرضاع ولقوله  
 تعالى ولا تتكحروا ما نكح آبائكم من (٢٠٢) النساء (و) يحرم عليك (أمهات زوجتك منهما) أي النسب أو الرضاع ولو لطفلة طلقها

ذلك في المغني والى التنبيه في النهاية الا قوله وادخله (قول المتن وتحرم زوجته من ولدت الخ) عبارة الرض  
 فيحرم مجرد العقد الصحيح أمهات زوجتك وزوجات أصولك وفرعك انتهت اسم (قول المتن زوجة  
 من ولدت) أي وان لم يدخل ولدك بها أمه مغني (قوله وان سفل) أي ذكر أواني بواسطة أو غيرها فهو  
 شامل لزوجة ابن البنت فتحرم على جده لانها زوجة من ولد بواسطة اذ الولد يشمل الذكر والانثى فتنسبه له  
 فانه دقيق جدا هه ع ش (قوله وان علا) أي بواسطة أو غيرها بأب أو جد من قبل الاب أو الام وان لم يدخل والولد  
 بها أمه مغني (قوله لقوله تعالى الخ) عبارة المغني اما النسب فلا ينفك وأما الرضاع فلم ينفك المتقدم فان قيل  
 انما قال تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليته الابن من الرضاعة أجيب بان  
 المفهوم انما يكون حقا اذ لم يعارضه منطوق وقد عارضه هنا قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم  
 من النسب فان قيل ما فائدة التقييد في الآية حيث انما يجب بان فائدة ذلك اخراج حليته المتبني اه (قوله  
 ومنطوق الخ) جواب اعتبار رض وأرد على الاستدلال بالآية (قوله يعين حل الخ) فيه بحث لان الخبر عام  
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الاصولية تقديم الخاص ولو مفهوما اه سم (قوله لا يخرج زوجة  
 المتبني) فلا يحرم على المرء زوجته تبناه لانه ليس بابن له اه مغني (قوله والرضاع) كذا في اصله رحمه الله  
 تعالى والمناسبات بيادى الرأى انه هو الواو فليتأمل اه سيد عمر اقول قضية وجوب مطابقة الضمير لمرجعه  
 لفظة او كما هو ظاهر (قوله وحكمته) أي حكمته عدم اعتبار الدخول في تحريم اصل البنت دون تحريمها اه  
 مغني (قوله كسابقتها) هما زوجة من ولدت وزوجة من ولدك (تولد من ذلك) أي القرين (قوله نعم  
 بشرط الخ) عبارة المغني والحاصل ان من حرم بالوطع لا يعتبر فيه صحة العقد كالزينة ومن حرم بالعقد وهي  
 الثلاث الاول فلا بد فيه من صحة العقد نعم لو وطئ في العقد الفاسد في الثلاث الاول حرم بالوطع فيه لا بالعقد  
 اه (قوله وطع واستدخال) ظاهره وان كان كل منهما في الدبر وهو ظاهر لو جرد مسمى الوطع والاستدخال  
 وقد قالوا الدبر كالقبل في احكامه الا ما استثني ولم يذكر واعتدنا في المستثنيات فينسب اليهم منطوقا لما صرح به  
 النووي في شرح المذهب ان ما يفهم من اطلاقهم يضاف اليهم بالتصريح اه ع ش (قوله لانه) أي الوطع  
 أو الاستدخال وكذا الضمير في قوله وهو محرم (قوله حيث) أي حين اذ نشأ عن العقد الفاسد (قوله  
 كما ياتي) أي في المتن عن قريب (قوله وان سفلن) يغني عنه قوله المار ولو بواسطة (قوله وادخله)  
 خلافا لانه ووالده (قوله لقوله تعالى الخ) تعليل للمتن (قوله ولم يعد الخ) ببناء المفعل وقوله دخلتم  
 نائب فاعله عبارة المغني أعيد الوصف الى الجملة الثانية ولم يعد الى الجملة الاولى وهي وأمهات نسائك  
 مع ان الصفات عقب الجل تعود الى الجميع الخ (قوله وان اقتضته) أي العود اليه أيضا (قوله لان جملة) أي  
 العود للجميع ما تقدم (قوله مع ذلك) أي اختلاف العامل (قوله خلافا للزركشي الخ) مال المغني اليه أي  
 ماقاله الزركشي (قوله لان الخ) تعليل لعدم النظر (قوله استقلال كل) أي من المعمولين (قوله على  
 ذلك) أي العود للجميع (قوله يلزم عليه ان العقد الخ) ليتأمل وجه الزوم اه سيد عمر عبارة سم قوله  
 فليتأمل (قوله في المتن وتحرم زوجة من ولدت أو ولدك الخ) عبارة الرض فيحرم مجرد العقد الصحيح  
 أمهات زوجتك وزوجات أصولك وفرعك انتهت اسم (قوله يعين حل الخ) فيه بحث لان الخبر عام  
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الاصولية تقديم الخاص ولو مفهوما ومن هنا يشك كل قوله في شرح  
 الرض وقدم أي الخبر على مفهوم الآية لتقديم المنطوق على المفهوم حيث لا مانع انتهى (قوله يلزم  
 عليه الخ) هذا ممنوع انما يلزم ان المحرم العقد مع الموت لا يقال هو بخلاف النص لاننا نقول هو ملحق

وان علون وان لم تدخل  
 بها لا مطلق قوله تعالى  
 وأمهات نسائك وحكمته  
 ابتلاء الزوج بكاملها وانخلوة  
 به الترتيب أمر الزوج  
 فحرمت كسابقتها بنفس  
 العقد لئلا يمكن من ذلك ولا  
 كذلك البنت نعم بشرط  
 حيث لا وطع صحة العقد  
 لان الفاسد لا حرمه مالم  
 ينشأ عنه وطع أو استدخال  
 لانه حيث لا وطع شبهة  
 واستدخال وهو محرم كما  
 ياتي (وكذا بناتها) أي  
 زوجتك ولو بواسطة سواء  
 بنات ابنها وبنات بنتها وان  
 سفلن (ان دخلت بها) بان  
 وطئها في حياتها ولو في  
 الدبر وان كان العقد فاسدا  
 وكذا ان استدخلت مائه  
 المحرم في حال نزوله وادخله  
 اذ هو كالوطع في أكثر  
 أحكامه في هذا الباب وغيره  
 لقوله تعالى وزنا بكم اللاتي  
 في حجب وركن من نسائك  
 اللاتي دخلتم بهن الا يتولم  
 بعد دخلتم لامهات نسائك  
 أيضا وان اقتضته قاعدة  
 الشافعي من رجوع الوصف  
 ونحوه لساير ما تقدمه لان  
 محله ان اتحد العامل وهو  
 هنا مختلف اذ عامل نسائك  
 الاولى الاضافة والاناسة  
 حرفية الجز ولا تنظر مع ذلك

لان اتحاد عملهما خلافا للزركشي لان اختلاف العامل يدل على استقلال كل بحكم مجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما يلزم  
 هو واضح وذكر الجوز للغالب فلا مفهوم له \* (تنبيه) \* لم ينزل الموت هنا منزلة الوطع بخلافه في الارث وتقرر بالمهر وبوجهه بان التبريل  
 هنا يلزم عليه ان العقد محرم وهو خلاف النص ولا كذلك

ثم للنص فيه على ان الموت موجب للارث والتقرير وسره من جهة المعنى ان المطلوب من البنت لو حلت الوطء ونوابعه فلم يحرمها الاما هو من جنسه في الام لا مكانه وعذلو عن ذلك في الامهات لاسر والمقصود فقه المال ولا جنس له فادرا الامر فيه على مقرر ما وجبه الذي هو العقد وهو الموت أو الوطء المؤكد لذلك الموجب (ومن وطئ امرأة حية وهو واضح بملك) ولو (٣٠٣) في الدرر وان كانت محرمة عليه أبدا كإبائى

عن أصل الروضة (حرم عليه أمهاتها وبناؤها وحرميت على آبائه وأبنائه) اجاعا وتشت هذا المحرمية أيضا (وكذا الحية الموطوءة) ولو في الدرر (شبهة) اجاعا أيضا لكن لا يثبت بها محرمية لعدم الاحتياج إليها ثم العتبه هنا أى في تحريم المصاهرة وفي حقوق النسب وجوب العدة ان تكون شبهة (في حقه) كان وطئها باسناد نكاح وكفلها حليلته وكونها مشتركة أو أمة فترى كوطئها بجبهة قال به اعلم بعد اختلافه وان علمت (قيل أد) توجد شبهة في (حقتها) كان فتمسحطها أو كان بها فتعوفوم وان علم فعلى هذا بابها ما قامت الشبهة أثرت نعم المعترفى المهر شبهة فقط ومنها ان طوائى نكاح بالزنى وان اعتقدت التحريم فليست مستثناة خلافا للمعنى لما مران معتقد تحريمه لا يجد للشبهة ولا أثر لو طعم خنثى لاحتمال زيادة ما أوجب به أوفيه \* (تنبيه) \* مران الاستدخال كالوطء بشرط احترامه حال الاتزال ثم حالة الاستدخال بان يكون لها شبهة فيه وجبت فيشكل بتأثير وطء شبهة وحده إلا

يلزم عليه الخ هذا المتنوع وانما اللازم ان المحرم العتد مع الموت لا يقال هو خلاف النص لانما نقول هو ملحق بالمنصوص ولو امتنع مثل ذلك انسداد باب القياس اه (قوله ثم) أى فى الارث وتقرر بالمهر (قوله فلم يحرمه) أى المطلوب من البنت وفى سيم مانصه قوله فلم يحرمه الخ لم كان كذلك اه (قوله عن ذلك) أى السر المذكور (قوله لاسر) أى أنفى قوله وحكمته ابتلاء الزوج الخ (قوله والمقصود الخ) عطف على المطلوب (قوله فيهم) أى الارث وتقرر بالمهر (قوله فادرا الامر فيه الخ) لم كان كذلك اه سم (قوله وهو) أى المقر (قوله حية) الى التنبيه فى النهاية الاقوله وكونها مشتركة كالأى وان علمت وكذا فى المعنى الا قوله ومنها أن توطأ الى ولا أثر (قوله حية) أما المبتسة فلا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها كما حزم به الزافى فى الرضاع اه معنى (قوله وهو واضح) سيد كبحرزه (قوله وان كانت محرمة الخ) أى بنسب أو رضاع تكالته من نسب أو رضاع فتحرم بنتها عليه وتحرم هي على أبيه اه سم (قوله اجاعا) ولان الوطء بملك البين نازل منزلة عقد النكاح محلى ومعنى (قوله لكن لا يثبت الخ) عبارة الغنى تنبيه قد يشعر تشبيهه وطء الشبهة بالوطء بملك البين ان وطء الشبهة يوجب التحريم والمحرمية وليس مراد ابل التحريم فقط فلا يحل للوطئ تشبيه النظر الى أم الموطوءة ونبتها ولا الخلوة والمسافرة فيهما ولا مسهما كالوطء أولى فلو تزوجها بعد ذلك ثبت المحرمية أيضا اه (قوله بها) أى بوطء الشبهة وتأنيت الضمير باعتبار المضاف اليه (قوله لعدم الاحتياج الخ) عبارة عميرة والفرق احتياج الاصول الى المخالطة فى الاول دون الثانى اه (قوله وفى حقوق النسب الخ) عطف على قوله هنا (قوله أن تكون) تامة وشبهة فاعاله (قوله باسناد نكاح) أى أو شرا اه معنى (قوله حليلته) أى زوجه أو أخته (قوله وان علمت) غايه للمتن أى علمت الموطوءة ان الواطئ أحنى منها (قوله حليلها) أى زوجها أو سيدها (قوله وان علم) غايه للمتن (قوله فعلى هذا) أى الوجه الثانى المرجوح (قوله ومنها) أى من شبهتها (قوله بلاولى) وكذا بلاولى وشهود اه عس (قوله للشبهة) أى شبهة اختلاف العلماء (قوله ولا أثر لو طعم خنثى) أى لا يرتب على وطء حرمة الموطوءة على أصوله اه عس (قوله أو يلج) بينا المفعول (قوله أوفيه) أسقطه المعنى وهو اللائق لان ما هنا محترز وقوله وهو واضح وأيضا يلزم على ذكره أن يكون قوله لوطعم خنثى من اضافة المصدر الى فاعاله ومفعوله معا (قوله مر) أى قيل قول المصنف وكذا انما (قوله ان الاستدخال) الى قوله ولقوة ذلك فى المعنى الاقوله وجبت فيشكل الى لا يثبت بالاستدخال (قوله كالوطء) خبر أن (قوله بشرط احترامه) أى للمتن (قوله بان يكون الخ) واجمع لحالة الاستدخال فقط (قوله وحشيد) أى حين اذا عتبر فى تأثير الاستدخال احترام المتنى حالة الاستدخال كحالة الاتزال (قوله فيشكل) أى عدم تأثير الاستدخال مع الاحترام فى حالة الاتزال فقط (قوله لكونها) أى شبهة (قوله ونم) أى فى الاستدخال (قوله فائرا الخ) أى فى عدم الحرمة (قوله يوجب بذلك) أى الجواب بقوة الوطء (قوله بالاستدخال بشرطه) عبارة المعنى والاسنى بالاستدخال ما عجز وج أو سيد أو أحنى شبهة اه (قوله وكذا الرجعة الخ) عبارة فى باب الرجعة ولا تحصل بفعل كوطء وان قصد به الرجعة فتخص الرجعة بموطوءة ولو فى الدرر ومثاله مستدخلة مائة المحترم على المعتمد اه (قوله بخلاف نحو الاحسان الخ) عبارة المعنى والاسنى دون الاحسان والتحليل وتقرر بالمهر وجوبه للمفوضة والغسل والمهر فى صورة الشبهة اه (قوله وغير المحترم الخ) محترز قوله بشرط احترامه فى حالة الاتزال عبارة المعنى والاسنى ولا يثبت ذلك أى النسب والمصاهرة

بالمقصود ولو امتنع مثل ذلك انسداد باب القياس (قوله فلم يحرمه الاما هو من جنسه) لم كان كذلك (قوله فادرا الامر فيه الخ) لم كان كذلك (قوله وان كانت محرمة عليه أبدا) أى بنسب أو رضاع تكالته من ان يجاب بقوة الوطء أو بانه فى حالة الوطء تعاوض شبهة وتعهدا فغلبت شبهة لانما أقوى لكونها الخوجت ما عدا عن السفاح حال وصوله للرحم وتم لا تعارض حال الافعال فاعلمها يحرم متساهو يؤيد ذلك قولهم لا يثبت بالاستدخال بشرطه الا بالنسب والمصاهرة والعدة وكذا الرجعة على المعتمد بخلاف نحو الاحسان والتحليل وغير المحترم كما مرنا الزوج



لا يثبت به شيء وقال البغوي يثبت قياسا على من وطئ زوجته يظن انه تزنى بها ورواه هذا الوطئ ليس بزمان في نفس الامر بخلافه في مسئلة ولقوة ذلك الاشكال اعتمد بعضهم باليس (٣٠٤) يعتمدوه ورواه لا يشترط الاحترام الا في حالة الاثر والاشكال يقول غير لو اترل في زوجته

فما حقت بئته فحلت منه لحقه الولد وكذا الوصح ذكره بجبر بعد اتراله فيها فاستجبت به اجنبية فحلت منه اه \* (تبيين آخر) \* أطلق جمع متقدمون حرمة وطء الشبهة وغيرهم بحله وكلاهما عجيب لانه ان اريد شبهة المحل كالشركة فهو حرام اجماعا وشبهة الطريق كان قال بحله مجتهد يقلد فان قلده وصف بالحل والافاء لحرمة اتفاقا فيهما بل اجماعا أيضا وشبهة الفاعل كان ظنها حليلة لانه فهذا غافل وهو غير مكلف اتفاقا ومن ثم حتى الاجماع على عدم اثمه واذا اتفق تكليفه انتفى وصف فعله بالحل والحرمة وهذا محتمل قولهم وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة (لا المزي بها) فلا يثبت لها ولا لاحد من اصولها وفروعها حرمة مصاهرة بالزنا الحقيقي بخلافه من نحو مجنون أو مكره عليه لان الله تعالى اثنى على عباده بالنسب والصهر ولانه لحرمة (وليست مباشرة) بسبب مباح كمن اخذ (شهوة) كوطء في الاطهر لانها لا توجب عدة فكذلك لا توجب حرمة قال الزركشي وروى عليه ليس الاب أمة بانه فانما

والعدة والرجعة ولا غيره باستدخال ما عدا الزوج أو السيد وعند البغوي يثبت جميع ذلك كالموطئ زوجته يظن الخ (قوله لا يثبت به) أي باستدخال غير المحترم (قوله في مسئلتنا) أي في زنا الزوج (قوله ولقوة ذلك الاشكال) أي المار في قوله فيشكل الخ اه سم (قوله اعتمد بعضهم الخ) وفاقا لانه وبالجملة كإشارة سم قوله وهو أنه لا يشترط الخ ممن اعتمد هذا شيخنا الشهاب الرمي بل لعله المراد من قوله بعضهم اه (قوله وكذا) أي في حقوق الولد (قوله وغيرهم) أي وأطلق غير ذلك الجمع (قوله فهو حرام اجماعا) ايش المانع من ارادة المطلقين الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى يتعجب منهم (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف أي هو أي قوله اتفاقا معتبر فيما قبل الا وما بعده (قوله وهو غير مكلف اتفاقا) أي وان جاز عند بعض كافي جمع الجوامع ولا منافاة بين الاتفاق على عدم الوقوع وقول بعض بالجواز كائنه عليه سم (قوله انتفى وصف الخ) استنبطه سم (قوله فلا يثبت) الى قوله وعليه فلا يخالفه في المعنى الا قوله أو مكره وقوله مطا لقال وجعله ذلك والى قوله وضري النهاية الا قوله أو مكره (قوله بخلافه من نحو مجنون الخ) عبارة النهاية والمعنى بخلافه من مجنون فان الصادر منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طبعه لأم لم يحرم على الفاعل ام الغلام وبنته اه (قوله أو مكره عليه) عبارة شرح الارشاد نعم وطء المكره والمجنون من أقسام وطء الشبهة فيعطى حكمة اه وقضية ثبوت النسب من المكره والذي اعتمد شيخنا الشهاب الرمي بخلافه سم على ج اه ع ش (قوله اثنى بالنسب والصهر) أي فلا يثبت الصهر بالزنا كالنسب اه معنى (قوله ولانه الخ) أي ماء الزنا (قوله بسبب مباح) أي كاز وجية والملك فاه سم وقد يقال ان ما سيأتي من استثناء الزركشي والتنظير فيه بما يأتي في بيان المراد بالسبب المباح ظن الاباحة فلحجر اه رشدي (قول المتن في الاطهر) ولا أثر للمباشرة بلا شهوة عليهما اه كتر سم (قوله ويرد عليه) أي المتن (قوله ليس الاب الخ) أي بشهوة اه ع ش (قوله انه لا يحرم الخ) أي لا يحرم الامتاع على الابن الا وطء الاب (قول المتن ولو اختلفت بحرم الخ) ونسبه عكسه وهو ما لو اختلفت بحرمها حال قرينة قياتي فيه ما ذكر ثم رأيته في حاشية شيخنا الزنا دي وكانه تركه لتلازمهما اه ع ش (قوله وضبط المتن الخ) جرى على هذا الضبط المعنى (قوله وتشدد الراي) أي وفتحها (قوله ليشمل ذلك) أي المحرمة بسبب آخرا الخ فكان الانسب التائيت (قوله مطلقا) أي باجتهاد

نسب أو رضاع فتحرم بنتها عليه وتحرم هي على أبيه (قوله ولقوة ذلك الاشكال) أي المار في قوله فيشكل الخ (قوله اعتمد بعضهم باليس يعتمدوه ورواه الخ) ممن اعتمد هذا شيخنا الشهاب الرمي بل لعله المراد من قوله بعضهم (قوله فهو حرام اجماعا) ايش المانع من ارادة المطلقين الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى يتعجب منهم (قوله اتفاقا) لا يقال هذا ممنوع بل فيه خلاف أشار اليه في جمع الجوامع بقوله والصواب امتناع تكليف الغافل كايته شارحه لانا نقول كلام جمع الجوامع انما يفيد ان لنا قولنا بالجواز ولا يلزم منه الوقوع وهو لا ينافي الجواز (قوله انتفى وصف فعله بالحل والحرمة) لقائل أن يقول الحل المتنق الوصف به معناه الاذن والحرمة المتنق الوصف به معناها المنع ويجوز أن يريد من أطلق الحرمة بها عدم الاذن ولا يلزم منه الاثم ومن أطلق الحل به عدم المنع لا الاذن فليست امل (قوله بخلافه من نحو مجنون أو مكره عليه) عبارة شرح الارشاد نعم وطء المكره والمجنون من أقسام وطء الشبهة فيعطى حكمه انتهى وقضية ثبوت النسب من المكره والذي اعتمد شيخنا الشهاب الرمي خلافه وعبارة شرح مر بخلافه من مجنون فان الصادر منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طبعه لأم لم يحرم على الفاعل ام الغلام وبنته انتهى (قوله بسبب مباح) أي كاز وجية والملك (قوله في المتن في الاطهر) ولا أثر للمباشرة بلا شهوة عليها كتر (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر

تحرم لئلا من الشبهة في ملكة بخلاف ليس الزوجة ذكره الامام اه وفيه نظر بل الذي دل عليه كلامهم انه لا يحرم وغيره الاوطء (ولو اختلفت محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو محرمة بسبب آخر كلعان أو قوت ومنهم من تكلف وضبط المتن بالضم وتشديد الراء ليشمل ذلك (بنسوة قربة كبيرة) بان كن غير محصورات (نكح) ان شاء (منهن) وان قدر بسهولة على متيقنة الحل مطا خلافا للسبكي رخصة له

من الله تعالى وخدمة ذلك انه لم يبع له ذلك ربحا انسده عليه باب النكاح فانه وان سافر لبلد لا يامن مسافرتها اليها ويستكم الى ان يبقى محصور  
على ما رجحه الروايات وعليه فلا يحل ان يترجمهم في الاواني انه يأخذ الى بقاع واحدة لان (٣٠٥) النكاح يحل له أكثر من غيره وأما الفرق

بأن ذلك يكفي فيه الظن  
فيباح المظنون مع القدرة  
على التيقن بخلافه هنا فغير  
صحح لما تقر من حل  
المشكوك فيه ماع وجود  
الروايات تحل يقينا وباتى حل  
نحوه بالتحليل وانقضاه  
عدمها وان ظن كذبها ومصر  
في محبت الصيغة ماله تعلق  
بذلك على ان زوال يقين  
اختلاط المحرم بالنكاح  
منه بضعف التقييد  
بالمحصورات ويقوى  
القياس على الاواني وعدم  
النظر للاحتياط المذكور  
نعم ان أريد بالظن المثبت  
ثم والمذنب في هذا الناشئ عن  
الاجتهاد قربت صحة ذلك  
الفرق (للمحصورات) فلا  
ينسحب منه فان فعل بطل  
احتياطه لا يضاعف مع عدم  
المشقة اجتنابا بخلاف  
الاول ولا مدخل للاجتهاد  
هنا نعم لو يقن صفة بغيره  
كسواد نكح غـ يرذان  
السواد مطلقا كاهو واضح  
واجتنابها ان انحصرت ثم  
ماعسر عـ رة بمجرد النظر  
كالالف غير محصور وماسهل  
كالعشرين بل المائة كما  
مـ ر حوايه في باب الامان  
وذكره في الانوار هنا محصور  
وبينهما أوساط تلحق  
بأحدهما بالظن وما يشك  
فيه يستغنى فيه القلب قاله  
الغزالي والذير رجحه الأذري

وغيره اه مغنى وكان حقه ان يكتب عقب المتن كإفعله المغنى أو عقب قوله خلافا للسبكي لم يظهر رجوع  
لخلافا الى الغاية (قوله ربحا انسده الخ) عبارة المغنى لتضرر بالسفر و ربحا النكاح عليه باب النكاح  
فانه الخ (قوله على ما رجحه الروايات) عبارة النهاية كإرجحه الخ وعبارة المغنى وهذا أى ما رجحه الروايات هو  
الوجه اه (قوله وأما الفرق الخ) بهذا فرق شيخ الاسلام اه سم عبارة النهاية وما فرق به من ان ذلك  
الخ مردود بما تقر الخ (قوله فيباح الخ) عبارة المغنى بدليل صحة الطهر والصلاة بمظنون الطهارة وحل  
تناوله مع القدرة على متيقنها أى في محصور وغيره بخلاف النكاح اه (قوله فغير صحيح) أى خلافا للسبكي  
ويجوز أن من فرق بذلك بنى كلامه على مقالة السبكي اه عـ ش (قوله وباتى حل الخ) تقوية لرد الفرق  
المار اه عـ ش (قوله وان ظن كذبها) عبارة في ما باتى ولم يقع صدقها في قلبه اه ولا يلزم منه ظن كذبها  
لجواز أن يكون الحاصل بمجرد الشك اه عـ ش وباتى في الشارح والنهاية في محبت الخبايا كل من  
التعبير بن (قوله بالنكاح) متعاقب زوال الخ (قوله بضعف التقييد) أى بقولنا الى أن يبقى محصور اه سم  
(قوله ويقوى القياس الخ) أى فيجوز أن ينكح الى ان تبقى واحدة (قوله وعدم النظر الخ) عطاف على  
القياس (قوله ثم) أى في الاواني وقوله هنا أى في النكاح وقوله الناشئ أى الظن الناشئ نائب فاعـ ل أريد  
(قول المتن للمحصورات) هذا التفصيل باتى فيما لو أراد الوطء بمالك البين أيضا اه مغنى (قوله فلا ينكح)  
الى المتن في النهاية الاقوله وبحت الى ولو اختلطت وكذا في المغنى الاقوله نعم الى ثم ماعسر وقوله ومصر الى وبحت  
وقوله بل المائة الى محصور (قوله فان فعل بطل) أى ومع ذلك لا يبدل للشبهة اه عـ ش أى اذا وطئ (قوله  
بخلاف الاول) أى غير المحصورات (قوله نعم الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك مع قول المتن ولو اختلطت  
الخ (قوله مطلقا) أى انحصرت أولا سم وعـ ش (قوله واجتنابها) أى ذات السواد سم وعـ ش (قوله  
ان انحصرت) مفهومه انه لا يجتنب ذات السواد الغير المحصورات وهو صحيح اه سم أى الى ان تبقى منها  
محصورات (قوله ثم ماعسر الخ) عبارة المغنى قال الامام المحصور ماسهل على الأحاد عده دون الولاد وقال الغزالي  
غير المحصور كل عدد ولو اجتمع في صعيد واحد لعسر على الناظر عده بمجرد النظر اه (قوله كما صرحوا به) أى  
بالتشيل بالمائة وكذا ضمير و ذكره (قوله وبينهما) بين الالف والعشرين كما هو صريح المغنى عن الغزالي أو  
والمائة كما هو صريح صنيع الشارح وصرح به النهاية حيث أسقطت العشرين (قوله قاله الغزالي) أى قوله  
ماعسر الى هنا الاقوله بل المائة الى قوله محصور (قوله لان من الشروط الخ) تعليل للأذري وعمل المغنى  
المتن بذلك ثم أورد الاحتياط الآتى عليه (قوله واعترض) أى قوله ان من الشروط العلم الخ اه سم (قوله  
ومصر ما فيه) فهو ان هذا يرجع للشك في ولاية العاقل في كل من أمة موروثة وزوجة المفقود وما هنا يرجع

(قوله على ما رجحه الروايات الخ) كذا شرح مدر (قوله وأما الفرق الخ) هو فرق شيخ الاسلام (قوله  
بضعف التقييد) أى قولنا الى ان يبقى محصور (قوله مطلقا) أى انحصرت أولا بدليل مقابلته بقوله  
ان انحصرت وقوله ان انحصرت مفهومه انه لا يجتنبها ان لم ينكح وهو مسلم ان كان الغرض تعدد السوداء  
مع عدم الانحصار لذات السواد والاف لا فتأمله (قوله واجتنابها) أى ذات السواد وقوله ان انحصرت  
ان أراد انحصار الجملة من ذات السواد وغيرها فمفهومه عدم الاجتناب ان لم ينكح وليس بصحيح ان اتحدت  
ذات السواد أو تعددت مع الانحصار لان الاحتياط في الحقيقة انما هو في ذوات السواد وان أراد  
انحصار ذوات السواد فالفهوم صحيح فليتأمل (قوله ان انحصرت) مفهومه عدم الاجتناب ان لم ينكح  
وهو صحيح ان تعددت السوداء ويتمتعى ان يبقى سوداء بقي ما لو اختلط غير محصور من المحارم بغير محصور  
وتساويا أو تفاوتا كالف بالثأ أو الثمنين ولا اشكال في الحرمة على طريق السبكي والأذري في نحو هذا  
المثال (قوله قاله الغزالي الخ) كذا شرح مدر (قوله واعترض) أى ان من الشروط العلم بحلها

(٣٩ - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) التحريم عند الشك لان من الشروط العلم بحلها واعترض بقوله لهم لوزوج  
أمة موروثة طائفا بحياته فبان ميتا أو تزوجت زوجة المفقود فبان ميتا صحيح ومصر ما فيه في فصل الصيغة وبحت الأذري كالسبكي في عشرين مثلا

للشك في ذات المرأة هل تحمل أولا وحاصل ما مران العبرة في المعقود عليه بتيقن الحل فلا يكفي وجوده في نفس الامر وفي غيره بالنسبة للصحة العقدية لم يفتقر الى نفس الامر وبالنسبة لجواز الاقدام بظن استيفاء الشروط اه ع ش وعبارة المغنى وقد يجاب عن الصورة الاولى بان الشك في المزوج هل هو مالك أولا وهو لا يضرا اذا تبين انه مالك كالزوج انج حتى اُخته وتبينت ذكوره وعن الثانية بان بعض الائمة يرى ذلك فاذا تبين انه كان في نفس الامر كذلك صح اه (قوله صار ما يخص كلا الخ) يؤخذ منه انما تحرم الاقدام عليه ونهكم بالاطلاق فظاهر فان تبين بعد ذلك انه غير محصور رتبنا الصحة والاستمرار الحكم بالطلاق اه سيدعير ولعل موقعه قول الشارح احتياط للابضاع وكما تبين هنا من تحريف النامخين والافلا يظهر وجه الاخذ ولا المراد بالتبين (قوله حرمة النكاح) مفعول بحث (قوله وهو) أي الحنك (قوله لم يجز وطء الخ) يؤخذ منه انه لو اراد العقد على واحدة ممن لم يتبع وهو ظاهر اه سيدعير (قوله مطلقا) أي محصورات أم لا اه ع ش (قوله لان الوطء الخ) عبارة المغنى ولو باجتهاد اذ لا مدخل للاجتهاد في ذلك ولان الوطء الخ (قول المتن ولو طرأ مؤبد الخ) ولو عقد أب على امرأة وابنه على بنتها وزفت كل غير زوجها ووطئها غلطا انفسخ النكاح وان لم كلاً ولو طرأ مهر المثل وعلى السابق منه ما بالوطء لزوجته نصف المسمى وفيما يلزم الثاني منه ما وجوه أوجهها كما أفاده الشيخ يجب لصغيرة لا تعقل ومكرهه ونائمه لان الانفساخ حينئذ غير منسوب اليها ويرجع أي الثاني على السابق بنصف مهر المثل لا بمهر المثل ولا بما غرم ولا يجب اعاقلة مطاوعة في الوطء ولو غلط وان وطئها معاف على كل زوجته نصف المسمى ويرجع كل على الآخر في أحد وجهين يظهر كما أفاده والدرجته انه تعالى ترجحه بنصف ما كان يرجع به لو انقردو به من نصفه ولو أشكل الحال ولم يعلم سبق ولا معية وجب للموطوءة مهر المثل وانفسخ النكاح وان لا رجوع لاحدهما على الآخر ولو زوجة كل نصف المسمى ولو نكح امرأة أو بنتها جاهلا لم تبطل الثاني باطل فان وطئ للثانية فطء عالما بالتحريم فنهكاح الاول بحاله أو جاهلا به اطل نكاح الاول ولزمه الاول نصف المسمى وتحرم عليه أبدأ والموطوءة مهر المثل وحرمت عليه أبدا ان كانت هي الام وان كانت البنت لم تحرم أبدا الا ان كان قد وطئ الام اه نهاية وفي المغنى مثله بزيادة تفصيل (قوله يفتح الباء) الى قوله كما يصرح به في النهاية (قوله وبكسرها) أي فيكون صفة لتحذوف تقديره سبب مؤبد التحريم اه ع ش (قول المتن قطعه) أي منع دوامه اه معني (قوله بالياء) الى قوله كما يصرح به في المغنى (قوله أو النون) يستثنى كما قال بعضهم الخنثى فلا ينقطع بوطئه زوجة ابنة نكاح ابنة لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا ينقطع النكاح بالشك ويتهور وجود ابن الخنثى بمافي العباب عبارة مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاعبر بذلك ثم جامع وأنت موطوءة بولد قال ابن يونس نقلا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسباً احتياطاً ولا تحكم بكورته لان الحسن يكذب على ع ش وأشار المغنى في حل المتن بقوله كوطء الواضح زوجة ابنة الى الاستثناء المذكور (قوله كما ضبطهما) أي ضبطهما فغيبه حذف وايصال (قوله بخطه) حيث كتب كلمة معاً على أبيه اه معني (قوله

من محارمه اختلطن بغير محصور لكنه لو قسم عليهن صار ما يخص كلا منهن محصوراً حرمة النكاح منهن فظهر بهذا التوزيع وما فهم ما بين العماد نظراً للصحة وقال ان الحل ظاهر كلام الاصحاب وهو كما قال خلافاً من زعم ان كلامه لا وجه له ولو اختلطت زوجته باجنبيان لم يجز وطء واحدة منهن مطلقاً لان الوطء انما يباح بالعقد دون الاجتهاد (ولو طرأ مؤبد تحريم) يفتح الباء فهو من اضافة الصفة للموصوف وبكسرها (على نكاح قطعه كوطء زوجة أبيه) بالياء أو النون كما ضبطهما بخطه (شبهة)

(قوله أو النون) يستثنى كما قال بعضهم الخنثى فلا ينقطع بوطئه زوجة ابنة نكاح ابنة لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا ينقطع النكاح بالشك وقد يشكك في ذلك لان الخنثى لانه ان انضحت ذكوره تعين ان وطئه ينقطع النكاح كغيره وان لم ينضج فالمشكك لا يصح نكاحه حتى يتصور له ولد ولهذا قالوا مادام مشككاً استحلال كونه أباً أو جداً أو أما أو زوجاً انتهى ويجوز ان يصور بمسألة ذكرها في العباب في باب الحديث وعبارته مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاعبر بذلك ثم جامع وأنت موطوءة بولد قال ابن يونس نقلا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسباً احتياطاً ولا تحكم بكورته لان الحسن يكذب انتهى بقي انه لم يخص هذا البعض الاستثناء من زوجة الابن وهذا ذكره في زوجة الاب أيضاً ثم انظر ما المانع من أن يصور أيضاً اذا استحدثت امرأة ذكره وهو نائم لظنها انه زوجها وأنت منه بولد (قوله

وكو طع الزوج أم أو بنت زوجته شبهة فيمنع النكاح الحاقا للدوام بالابتداء لانه معنى يوجب تحريم ما بدأ فاذا طرأ قطع كالرضاع وجمدا  
ينضح انه لا فرق بين كون الموطوءة محرما للواطئ وغيرها فالوطئ بنت أخيه أو خالته التي تحت ولده شبهة حرمت على ولده أبدا كما يصرح به قول  
أصل الرضا ولو طئ أمته المحرمة عليه بنسب أو رضاع فان قلنا لا يجب الحد أي وهو الأصح ثبتت المصاهرة فقول غير واحد لا تحرم كما قاله ابن  
الحداد ومن تبعه ضعيف وزعم أن المتن يفيد ليس في محله بل يصدق بالمحرم وغيره لأن (٣٠٧) المصاهرة التي أثبتها الشيخان مؤبد تحريم

طراً لو طع الأب المحرم على  
نكاحها فقطعه وحرما  
أبداء على ابنه لانها موطوءة  
أبيه وله - بدالغ بعضهم في  
رد كلام ابن الحداد فقال  
هو خيال باطل ومن تبعه  
غفل عما تقرره عن الشيخين  
وخرج بنكاح طرؤه على  
ملك عين كوطء أب جارية  
ابنه فانها وان حرمت به على  
الابن أبدا لا ينقطع به ملكه  
حيث لا اجبال ولا شيء عليه  
بمجرد تحريمها لبقاء المألوبة  
ومجرد الحل هنا غير متقوم  
(ويحرم جمع المراء أو أختها  
أو عمتها أو خالتها من رضاع  
أو نسب) ولو بواسطة لابوين  
أو أب أو أم ابتداء ودواما  
للاية في الاختين والمخير  
الصحيح في الباقي وحكمة  
ذلك كما فيه أنه يؤدي إلى  
قطعية الرجم وان رضى  
بذلك فان الطبع يتغير  
وضبطوا من يحرم جمعها  
بكل امرأتين بينهما قرابة  
أو رضاع يحرم تناكحهما  
لو قدرت احدهما إذ كرا  
نخرج بالقرابة والرضاع  
المصاهرة فيحصل الجمع بين  
امراة وأم أو بنت زوجها  
أو زوجة ولها إذا لرحم

وكو طع الزوج أم أو بنت زوجته الخ) أي فحرمان الاولى أي أمز زوجته مطلقا والثانية أي بنت زوجته  
ان دخل بالام سم وعش (قوله الخاق الخ) تعليل في المتن والشرح معا (قوله وم - ذا) أي التعليل  
(قوله بين كون الموطوءة الخ) أي قبل العقد عليها اه معنى (قوله وغيرها) عطف على محرما الخ (قوله فلو  
وطئ بنت أخيه الخ) نشر مرتب (قوله أو خالته) عطف على أخيه اه سم (قوله كما يصرح به) أي بعدم  
الفرق وقوله لو وطئ الخ مقول القول (قوله فقول غير واحد الخ) عبارة النهاية والمغنى خلافاً لقيس - بدالغ  
الثاني اه أي يكون غير محرم (قوله فقول غير واحد لا تحرم) أي تقيدهم الموطوءة بالتحريم أي بغير  
المحرم (قوله كما قاله الخ) لعلمه من جملة المقول والأكان الا وضع الاخصر فقول غير واحد كان الحداد ومن تبعه  
لا تحرم ضعيف (قوله يفيد) أي التقييد بغير المحرم (قوله التي أثبتها الشيخان) أي بقولهما آ نفاثبت  
المصاهرة وقوله مؤبد الخ خبران اه سم (قوله للمحرمة) أي الأب متعلق بوطء الأب وقوله على نكاحها أي  
المحرم متعلق بقوله طراً (قوله ومن تبعه غفل الخ) مبتدأ وخبر (قوله عما تقرره الخ) أي بقولهما آ نفاثلو  
وطئ أمته المحرمة الخ (قوله وخرج) إلى قوله والاوجه في المغنى وإلى قول المتن ومن حرم جمعها في النهاية (قوله  
بنكاح) أي بطرؤه على نكاح (قوله ولا شيء عليه) أي غير الاثم اه سم أي ان تعدد عبارة عش أي  
لا شيء لابن على الأب في مقابلة التحريم أما المهر فيلزمه في مقابلة الوطء اه (قول المتن ويحرم جمع المرأة  
الخ) صرح القرطبي بأنه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة إلا الام والبنت اه عش (قوله ولو بواسطة)  
راجع للجنة أو الخالة وقوله لا بون الخ راجع للاخت أيضا وقوله ابتداء ودواما راجع للجمع (قوله كما فيه)  
أي في خبر النهي عن ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم - نكح اذا فطمت ذلك قطعتم أرحامهن اه معنى (قوله  
يحرم تناكحهما الخ) تخرج المراء أو بنت خال أو بنت عماتها اه سم (قوله والملك) عطف على المصاهرة  
(قوله ثم يترزوج سيدها) أي أو يترزوج السيدة أو لا ثم يعرض لها مرض يمنع حصول العقد بها اه عش  
(قوله أو يكون الخ) عطف على قوله يترزوجها الخ (قوله وان حرمت كل) أي كل من المراء أو أمتها على  
الاخرى (قوله ووربيته) أي بنت زوجته من رجل آخر اه عش (قوله اذا تحرم المناكحة بينهما الخ)  
ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع اه سم (قوله في نكاح اثنين) أي في نكاح الولين من اثنين اه معنى (قوله  
فان وقع الخ) تفصيل لقوله يأتي هنا ما مر الخ (قول المتن امر متباف الثاني) \* (فرع) \* وقعا مرتباً الا ان الاول  
بلاوى أو بلاشهود لكن حكم بجهت ماكم براه حكم مقارنا للعقد الثاني فينبغي أن العقد الصحيح هو العقد الاول  
نسب وجوده وبالحكم ثبت صحته من حين وجوده لا من حين الحكم فقط ولو وقع حكم مقارنان أحدهما

وكو طع الزوج أم أو بنت زوجته شبهة) أي فحرمان في الاولى مطلقا وفي الثانية ان دخل بالام (قوله  
أو خالته) عطف على أخيه (قوله التي أثبتها الشيخان) أي بقولهما آ نفاثبت المصاهرة (قوله مؤبد)  
خبران (قوله ولا شيء عليه) أي غير الاثم (قوله يحرم نكاحهما لو قدرت احدهما كرا) يخرج المرأة وبنت  
خالها أو بنت عمتها (قوله اذا تحرم المناكحة بينهما الخ) ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع (قوله في المتن  
أو مرتباً لثاني) فرع وقعا مرتباً الا ان الاول بلاوى أو بلاشهود لكن حكم بجهت ماكم براه حكم مقارنا  
للعقد الثاني فينبغي أن الصحيح هو العقد الاول للسبق وجوده وبالحكم ثبت صحته من حين وجوده لا من

هنا يخشى قطعه والملك فيحصل الجمع بين امراة وأمها بان يترزوجها بشرطها الا في ثم يترزوج سيدها أو يكون قتلان حرمت كل بقدر  
ذكورة الاخرى اذا العبد لا ينكح سيده والسيد لا ينكح أمته ويحل الجمع أيضا بين بنت الرجل وربيته وبين المرأة وربيته زوجها من امراة  
أخرى وبين أخت الرجل من أمه وأخته من أبيه اذا تحرم المناكحة بينهما بتقدير ذكورة احدهما (فان جمع) بين نحو أختين (بعقد) واحد  
(بطل) النكاح ان ادلا مرجح (أو) بعقد من يأتي هنا ما مر في نكاح اثنين فان وقع معا أو عرف سبق ولم تعين سابقا فلو لم يرج معرفتها أو جهل  
السبق والمعية بطلا أو وقعا (مرتباً) وعرفت السابقة ولم تنس (قال الثاني) هو الباطل ان صح الاول لان الجمع حصل به فان نسبت

بصحته والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بصحته مر اه سم على ج اه عش (قوله ورجيت معرفتها) مفهومه انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فراجع به على ج وقدر ارجعت مامر في نكاح اثنتين فوجده كذلك وهو ان يحل البطلان اذا لم يرج معرفة السابق والاوجب التوقف اه عش (قوله والاوجه انه لا يحتاج لفسخ الحاكم وانه الخ) في القوت ما حاصله ان هذا الوجه في صورة معرفة السابق دون عين السابقة وجهل السابق والمعينة يعني بخلاف ما لو هم من صنيع الشارح من انه في صورة التوقف اه سم عبارة عش هذا الوجه انما يحتاج اليه فيما اذا لم يعلم عين السابقة بان علم السابق ولم تعين السابقة اما اذا علمت السابقة ثم نسبت فلا معنى لافتقار التوقف الواجب على الفسخ فراجع سم على ج نعم لها طلب الفسخ من القاضي وينفذ للضرورة ويؤثر به التوقف اه وفي قوله نعم لها الخ انظر (قوله وانه لو اراد العقد الخ) في حيزه الوجه والمتبادر رجوعه الى الوجه لما اذا نسبت السابقة ورجيت معرفتها وحيتن فقابل الوجه ان جوز العقد على احدهما مطلقا في غاية البعد ثم حريان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم يتعين متجه جدا اه سم يعني كالمصر عن القوت (قوله بائنا) ينبغي اورد جعبا وتقتضي العدة اه سم (قوله بذلك) اي فساد الاول (قوله خلافا لما وردى) اي في قوله أم لا اه عش (قوله ما ذكر) اي من قول المتن فان جمع الخ مع ما زاده الشارح (قوله وفيما اذا نكح الخ) ظاهره انه عطف على في جمع الخ ويحتمل انه متعلق بقوله فيؤخذ الخ والقاع فيه شبهة فاء الجزاء لانهم قد ينزلون الغرض المتقدم منزلة الشرط ومتعلقه المؤخر منزلة الجزاء كما قرر دسيويه في زيد حين لقينته فأكرمته (قوله فوطئ بعضهن) اي ولوا كبر من أربع اه عش (قوله مسمى اربع) قد يقال اذا كانت مسمياتهن مختلفة فأي مسمى يراد وفي الروضة مخالفة لما هنا من وجوه تعرف براجعتها اه رشدي (قوله لان في نكاحه اربع عايقين) عبارة النهاية لاحتمال ان في نكاحه اربعاه اه قال الرشدي هذا أصوب من قول الخفة لان في نكاحه اربع عايقين اذ لا يكون في نكاحه اربع عايقين الا ان سبق نكاح الاربع او نكاح الثلاث ثم الواحدة او عكسه او نحو ذلك بخلاف اذا سبق نكاح اثنتين مثلا فانه لا يصح بعده الانكاح الواحدة على اي تقدير اذ الصورة انه لم يقع الاربع بعقود ومتى وقع نكاح من تحل ومن لا تحل في عقد واحد بطل الجميع كما هو معلوم اه (قوله اربع عايقين) في حصول البقين فيما ذكر نظر فليتا مل ثم رأيت الفاضل المشي نبه على ذلك اه سيد ع عبارة سم انظر اي يقين مع احتمال تقدم عقد الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثلاث ثم الثنتين الخ فليتا مل اه (قوله يجب الخ) نعت اربعاه (قوله ومهر مثل الخ) عطف على مسمى اربع (قوله لاحتمال انهن من الزائدات الخ) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان الموطوأت زائدات على

ورجيت معرفتها وجب التوقف حتى يتبين والاوجه انه لا يحتاج لفسخ الحاكم وانه لو اراد العقد على احدهما امتنع حتى يطلق الاخرى بائنا لاحتمال انها في زوجة فتحل الاخرى يقينا من غير مشقة علمية في ذلك بوجه أما اذا فسد الاول فالثاني هو الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافا لما وردى ومن ثم تعقبه الروايات بقوله وعندى ينعد نكاح الثانية بكل حال غاية انه هل يلزم هذا العقد وهزل النكاح جسد الحديث \* (تنبيه) بياني ما ذكر في جمع أكثر من اربع وفيما اذا نكح عشرة في اربعة عقود اربع او ثلاثا واثنتين واحدة وجهل السابق فوطئ بعضهن ومات فيؤخذ من السنة مسمى اربع لان في نكاحه اربع عايقين يجب مهرهن وان لم يدخل بهن ومهر مثل من دخل بهن لاحتمال انهن من الزائدات على تلك الاربع وما أخذ للمدخل بهن

حين الحكم فقط ولو وقع حلكان متقارنان أحدهما بصحته والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بصحته مر اه (قوله ورجيت معرفتها) مفهومه انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فراجع به على ج (قوله والاوجه انه لا يحتاج لفسخ الحاكم) عبارة القوت هذا اذا علمناه أي الثاني أم لا لم يعلم عنه أصلا في بطلان وان علمناه ثم اشبهه توقفنا كافي نكاح الوليين من اثنتين ذكره الماوردي نقلا وابن الرفعة نقه قال في الام لو تزوجهما لا يدري أيتهما أولى فسد فانكاحهما وما في الام ظاهر في التصو بر بما اذا علم السابق ولم يتعين السابق قال الماوردي وهل يقتدر بطلانه الى فسخ الحاكم أم لا على وجهين وقد يؤخذ من هذا النص ان له استئناف العقد على أيتهما شاء وينبغي ان لا يعقد على واحدة منهما حتى يتلفظ بطلاق الاخرى لاحتمال سبق عقدها فتكون زوجة باطنا وعبارة التكملة قال الماوردي وفي افتقار البطلان الى فسخ الحاكم وجهان انتهى (قوله وانه لو اراد العقد على احدهما الخ) في حيزه الوجه والمتبادر من العبارة رجوعه لما اذا نسبت السابقة ورجيت معرفتها وحيتن فقابل الوجه ان جوز العقد على احدهما مطلقا في غاية البعد ثم حريان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم يتعين متجه جدا (قوله بائنا) ينبغي اورد جعبا وتقتضي العدة (قوله اربع عايقين) انظر اي يقين مع احتمال تقدم عقد الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع



يدفع لهن وللاب ربع بوقف  
 بينهما وبين الورثة على  
 البيان أو الصلح ولذلك  
 تقر ربع طويل في الرقصة  
 وغيره ما فرجه (ومن حرم  
 جمعهما بنكاح) كاختين  
 (حرم) جمعهما (في الوطء  
 بملك) لأنه إذا حرم الع - قد  
 فالوطء أولى لأنه أقوى ولأن  
 التقاطع فيه أكثر (لا  
 ملكهما) اجبا لان الملك  
 قد يقصد به غير الوطء ولهذا  
 جاز له ملك نحو اخته (فان  
 وطئ) في نكاح واضح أو  
 دبر ولو مكرها أو جاهلا  
 (واحدة) غير محرمة عليه  
 بخورضاع وان ظنها تحل له  
 وظاهر كلامه ان الاستدخال  
 ههنا ليس كالوطء وهو متجه  
 (حرم) الاخرى حتى يحرم  
 الاولى (لأنه يحصل الجمع  
 المنهي عنه ولا يؤثر وطؤها  
 وان حبث على الاوجه  
 تحريم الاولى اذا الحرام لا  
 يحرم الحلال ثم التحريم  
 يحصل بمنزلة الملك (كبيس)  
 وفي نسخ بيع وهي أوضح  
 ولو لبعضها ان لم أوسط  
 الخيار فيه للمشتري وهبة  
 ولو لبعضها مع قبضها باذنه  
 (أو) بمنزلة الحبل نحو  
 (نكاح أو كلبه) صحيحة  
 لارتفاع الحبل فان عاد حل

الاربع فيخرج بذلك ما إذا وطئ منهن سبعة أو أكثر إذ يلزم عليه الجمع بين مهر المثل والمسمى لبعضهن وانظر  
 ما حكم ما إذا وطئ فوق الزائدات على الاربع اه رسيدي (قوله يدفع لهن) الوجه ان الذي يدفع لهن الاقل  
 من مهر مثلهن والمسمى بوقف الزائد لا احتمال انهن الزوجات فليس لهن الا المسمى أو الزائدات فليس لهن  
 الا مهر المثل فالحق الاقل والزائد مشكوك ثم رأيت في الروض ما يفيد ذلك اه سم وكذا في عس  
 عن بعض نسخ النهاية ما يفيد ذلك (قوله وللاب ربع بوقف الخ) عطف على قوله للمدخل بهن يدفع الخ (قوله  
 بوقف بينهما الخ) لاحتمال انهن زوجات فهو لهن أو زائدات فهو للورثة نعم المدخول بهن ينبغي ان تعطى  
 قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها اليه بكل حال واستقراره لهما لكن ان لم يكن أكثر من المسمى اه سم (قوله  
 كاختين) الى قوله وان ظنها تحل في المغني الا قوله ولان التقاطع فيها أكثر والى قوله نعم يأتي في النهاية الا قوله وفي  
 نسخ بيع وهي أوضح وقوله أو تقارن الملك والنكاح وقوله وكان حكمه الى قال ابن عبد السلام (قول المتن  
 بملك) أو ملك ونكاح وان لم يعلم من كلامه اه معنى أقول ويفيد قول المصنف الا حتى ولو ملكها ثم نكح  
 الخ مع قول الشارح هناك أو تقارن الملك والنكاح اه (قول المتن فان وطئ) الى قول الشارح غير محرمة  
 لا يخفى ما في من وجهه ولو آخر قوله في فرج واضح أو دبر وقال عقب قوله تحل له في دبرها مطلقا وفرجها ان كانت  
 واضحة تظهر عبارة المغني فان وطئ طامعا أو مكرها أو واحدة منهما ولو في الدبر أو مكرها -ة أو جاهلة -ة حوت  
 الاخرى ثم قال ولو ملك شخص أم منوختني فوطئها جاز له عقبه وطء الامه اه وهي ظاهرة (قوله في فرج واضح)  
 بالتوصيف وتقدم آتباع المغني محترز واضح (قوله غير محرمة عليه) فلو كانت مجوسية أو نحوها كحرم  
 فوطئها جاز له وطء الاخرى معنى وروض (قوله ولا يؤثر الخ) الى قول المتن واذا طلق في المغني الا قوله وفي نسخ  
 بيع وهي أوضح (قوله ولا يؤثر وطؤها) أي الثانية بان تعدى ووطئها ظاهرة وان ظنها الاولى وهو  
 ظاهر وقد يشبه قول الشارح قبل وان ظنها تحل له اه عس (قوله تحريم الاولى) أي بل هي باقية على حلها  
 ويلزمه بقاء الثانية على تحريمها اه عس عبارة المغني فان وطئ الثانية قبل تحريم الاولى ثم ولم تحرم  
 الاولى لكن يستحب ان لا يطأ الاولى حتى تستبرئ الثانية لئلا يجتمع الماء في رحم أختين اه (قول المتن  
 كبيس) أي وعقل كاهها أو بعضها اه معنى (قوله وهبة) أي ولو لفرعه ولا يضر عن كنه من الرجوع في

أو عقدا لثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع أو عقدا الثلاث ثم الثنتين الخ فليتأمل (قوله يدفع لهن)  
 الوجه ان الذي يدفع لهن الاقل من مهر مثلهن والمسمى بوقف الزائد لا احتمال انهن الزوجات فليس لهن  
 الا المسمى والزائدات فليس لهن الا مهر المثل فالحق الاقل والزائد مشكوك ثم رأيت في الروض ما يفيد ذلك  
 (قوله بوقف الخ) أي لاحتمال انهن زوجات فهو لهن أو زائدات فهو للورثة نعم المدخول بهن ينبغي  
 ان تعطى قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها اليه بكل حال واستقراره لهما لكن ان لم يكن أكثر من المسمى (قوله  
 حرم جمعها في الوطء بملك) لأنه إذا حرم العقد فالوطء أولى لأنه أقوى ولأن التقاطع فيه أكثر) قد أفاد هذا  
 الكلام حرمة وطئها جميعا وجواز وطء احدهما فقط وقد يجاب بالمنع فان في وطئها من تعلق الاطماع  
 بالباطني مالم يس في الاقتصار على وطء احدهما فلا ينشأ عنه تقاطع وقد يستشكل ذلك بان التقاطع بسبب  
 تخصيص احدهما بالوطء أكثر منه بسبب وطئها فليتأمل (قوله غير محرمة عليه بخورضاع) استشكله  
 شيخنا الشهاب البرلسي في هامش شرح المنهج بما تقدم في وطء الاب بشبهة زوجه ابنه أنه أقوى من وطء  
 السيد الامه لان اثر الاول التحريم المؤبد وأثر الثاني حرمة مؤقتة الا ترى ان الرقصة الموطوءة للولد اذا وطئها  
 أبوه حرمت على الولد وأيضا فزوجة الولد محرمة على الاب أبدا ومع ذلك لو وطئها الاب بشبهة انقطعت نكاح  
 الولد ففرض كونها في هذه الصورة محرمة للاب كبنات أخيه مثلا لا أثر له لان غايته تحريمها المؤبد على الاب  
 وذلك حاصل بزوجة الولد وان لم تكن بنت أخي والده فالوجه ما قاله شيخنا انتهى وعبارة الروض فرع  
 لو ملك أختين احدهما مجوسية أو أخته من رضاع فوطئها لم تحرم الاخرى انتهى (قوله بخورضاع) أي  
 أو تحبس (قوله وهو متجه) كذا مر (قوله ولا يؤثر وطؤها) أي الاخرى (قوله اذا الحرام لا يحرم الحلال)

الأولى بنحو فسخ أو طلاق قبل وطء الثانية تخير في وطء أيتهما شاء بعد استبراء العائدة إن أرادها أو بعد وطئها لم يطلأ العائدة حتى يحرم الأخرى  
وعلم مما مر أنه لو ملك أم أو بنتا حرم أحدهما مؤبدا بوطء الأخرى (لاحيض وإحرام) ونحو ردة وعدة لأنها أسباب عارضة قريية الزوال  
(وكذا زهره) مقبوض (في الأصح) لبقاء الحل لو أذن له الرهن (ولو لم يكن) أي امرأة أو طئها أم لا (ثم نكح أختها) أو عتقها أو أذلها الحر أو  
الامة بشرطه (أو عكس) أي نكح امرأة (٣١٠) ثم ملك نحو وأختها أو تغارت الملك والنكاح (حلت المنكوحه دونها) لأن فراش النكاح

أقوى للحقوق الولد فيه  
بلا مكان ولا يجامعه الحل  
لغير بخلاف فراش الملك  
فيهما (والعبد) ولو مبعضا  
(أمر أمان) لاجتماع الصحابة  
عليه ولأنه على النصف من  
الحر (والحر أربع فقط)  
لغير الصحيح أنه صلى الله عليه  
وسلم قال لمن أسلم على أكثر  
من أربع أمسك أربعاً  
وفارق سائرهن وكان حكمه  
هذا العدد موافقه لاختلاف  
البدن الأربع المتولدة  
عنها أنواع الشهوة المستوفاة  
غالباً بهن قال ابن عباد  
السلام كانت شريعتهم وسى  
تحلل النساء من غير حصر  
لمصلحة الرجال وشريعة  
عيسى صلى الله عليه وسلم  
تتبع غير الواحدة لمصلحة  
النساء فراعته شريعة نبينا  
صلى الله عليه وسلم لمصلحة  
النوعين وقد تعين الواحدة  
كما مر في نكاح السفينة  
والجنون (فإن نكح) الحر  
(خمساً) أو أكثر (معاً)  
بطلن أي نكاحهن أذلا  
مخرج ومن ثم لو كان فيهن  
من يحرم جمعه بطل فيه فقط  
وصح في الباقيات أن كن  
أربعاً فقل أو نحو مجوسية

هيتهما أه عش (قوله بنحو فسخ الخ) عبارة المغني برد المبيعة وطلاق المنكوحه وعجز المكاتبه أه (قوله  
أن أرادها) أي الثانية أي وطئها (قوله أو بعد وطئها) أي الثانية عطف على قوله قبل وطء الخ (قوله وعلم  
الخ) أي فلا رد ذلك على المتن (قوله محرم) أي عن قريب بقول المتن ومن وطئ امرأة ملك حرم عليه أمهاتها  
وبنائها (قوله لو ملك أم أو بنتاً) أي مع أنها محرم جمعهما بنكاح أه سم (قول المتن حلت المنكوحه  
الخ) أي ما دام النكاح باقياً فطلق المنكوحه وحلت الأخرى أه عش (قول المتن دونها) أي المملوكة  
ولو كانت موطوءة قوله أمر أمان أي فقط أه مغني (قوله بهن) أي النسوة (قوله تحلل) عبارة النهاية  
تحل أه (قول المتن معاً) أي بعدد وهو منصوب على الحال أه مغني (قوله من يحرم جمعه) كاختين مثلاً  
وقوله أن كن أربعاً فإن كن نسباً مثلاً بطل الجميع أه مغني عبارة السكندر قوله من يحرم جمعه أي جمع  
الزوج بينهما فإن كان في خمس أختان اختصا بالطلاق دون غيرهما وانما بطلت فيهما ما لانه لا يمكن الجمع  
بينهما ولا أولوية لاحداهما على الأخرى وإن كانتا في سبع بطل الجميع أه (قوله أو نحو مجوسية الخ)  
عطف على من يحرم الخ (قوله لذلك) أي وصح في الباقيات أن كن أربعاً أه كرده (قوله يبطل) أي  
النكاح (قوله من بقية الأقسام) أي المشار إليها فيما مر بقوله فإن نسبته ورجبت معرفتها وجب التوقف  
وقوله وكلام الماوردي ومقابله أي من أنه إذا فسد الأول فالثاني هو الصحيح سواء أعلم بذلك أم لا خلافاً  
للماوردي أه عش (قوله وكلام الماوردي ومقابله) بالجر عطف على بقية الأقسام (قوله نظير ذلك)  
أي فإن نكح خمساً إلى هنأ متناوشرها (قوله ونحوها) أي كالعمة والخالة أه سم (قوله بعد وطء الخ)  
راجع للخبرين فقط عبارة المغني والأسنى لارجعية لأنها في حكم الزوجة فلا تحلل له حتى تنقضي عدتها وفي  
معناها المخالفة عن الإسلام والمرتبة بعد الدخول بهما ما بقيت العدة ولو ادعى أنها أخبرته بانقضاء عدتها  
وأنكرت وأمن انقضاؤها فله نكاح أختها وأربع سواها لزعمه انقضاءها ولا يقبل قوله في إسقاط نفقتها  
ولو وطئها أحداً ذكر أو طلقها لم يقع لذلك أه (قوله قبل الوطء أو بعده) أو قهره من معاً أم لا معلقاً  
كان ذلك أم لا أه مغني (قوله كان علقته) أي الثانية (قوله زواج غيره) أي قوله نعم في المغني الأقوله قبل إلى  
المتن وقوله ولو غوراء (قوله ولو كان) أي الحمل (قوله حراً) أي لأن الصبي الرقيق لا يتأتى نكاحه إلا بالإجبار  
وقد مر أنه ممنوع أه مغني (قوله عاقلاً) أي لأن الصبي المجنون لا يصح تزويجه كما تقدم سم ورشيدى  
(قوله بالغاً) أي لأن غيره لا يصح تزويجه كغير أه رشيدى (قوله أو كان مجنوناً) عطف على كان صبياً

هل بشكل علمه ما تقر في قوله ولو طرأ مؤبدتحرىم على نكاح قطعه (قوله أو بعده) عطف على قبل  
(قوله لو ملك أم أو بنتاً) أي مع أنها محرم جمعهما بنكاح أه سم (قوله ونحوها) أي كالعمة والخالة  
(قوله ومرتبة بعد وطء قبل انقضاء العدة) أي حتى تحرم الامتحيش وذوان حل نكاحها قال في شرح  
الروض فإن ادعى أنها أخبرته بانقضاءها وهي منكورة لذلك وأمكن انقضاءها فله نكاح أختها  
وأربع سواها لزعمه انقضاءها لكن لا تسقط نفقتها إذا قبل قوله في إسقاط حقها ولو وطئها أحد لزعمه  
انقضاء عدتها أو طلقها لم يقع طلاقه لذلك وهما حكم بالوقوع تغليظاً عليه مؤاخذه به باعترافه الذي تضمنه  
التعليق انتهى (قوله عاقلاً) أي لأن الصبي المجنون لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله بالغاً) أي لأن غيره

أو ملاءمة أو أمة بطل فيها فقط لذلك (أمر تبافاً الخامسة) هي التي يبطل فيها وباتى هنأ ما مر في جمع نحو الاختين من (قوله  
بقية الأقسام وكلام الماوردي ومقابله) وباتى نظير ذلك في جمع العبد ثلاثاً فأكثر (وتحل الاخت) ونحوها (والخامسة) للحر والثالثة لغيره (في  
عدة بائن) لأنها أجنبية منه (لارجعية) ومختلفة عن الإسلام ومرتبة بعد وطء وقبل انقضاء العدة لأنها في حكم الزوجات (وإذا طلق) قبل الوطء  
أو بعده (الحر ثلاثاً والعبد) ولو مبعضاً (طلقين) وكان فناعند الثانية ولا كان علقته بعنته ثبتت له الثالثة (لم تحلل له) تلك المطلقة (حتى  
ينكح) زواج غيره ولو كان صبياً حراً عاقلاً أو عبداً بالغاً عاقلاً كان أو مجنوناً بالنبون أو خصياً أو ذميّاً في ذمة لكن إن وطئ في نكاح لو ترفعوا إلينا

أقر رناهم عليه وكذلك نحو المجوسى كفى الروضة لكن نوزع فيه بان السكاني لا يحل له نحو مجوسية وقضيته ان نحو المجوسى لا تحل له كتابه وقد  
يجاب بان كلام الروضة صريح في حل ذلك فغالبه مقالة لا ترد عليه (وتعقب) قيل ينبغي فتح أوله ليشمل ما لو نزلت عليه أى أو انتفى قصد هما واحترز  
بذلك عمالو ضم وبني للفاعل فانه ان كان فوقية أو هم اشتراط فعلها أو تحسية أو هم اشتراط فعله (بقبلها حاشيته) ولومع نوم ولومعها معز وال  
بكار ثم باولو غوراء على المعتمد وان لف على الحشقة خرقه كشيعة ولم ينزل أو فارنما نحو حيص أو صوم أو عدة شبهة عرضت بعد نكاحه نعم بانى في  
مبحث العنة ان بكارة غير الغوراء ولم تزل لركة الذكركان وطأ كاملا وان هذا صريح (٣١١) في اجزائه في التحليل وما نقل عن ابن المسيب  
من الاكتفاء بالعقد بتقدير

صحته عنه مخالف للاجماع  
فلا يجوز تقليده ولا الحكم  
به ويقتض قضاء العاقضى  
به وما أحسن قول جمع من  
أكابر الحنفية ان هذا قول  
رأس المعتزلة بشر المربى  
وأنه مخالف للاجماع وان  
من أفتى به فعليه لعنة الله  
والملائكة والناس أجمعين  
وبعض الحنفية ما يخالف  
بعض ذلك وهو أنه منسه  
كنسبته للشافعى ذلك فلا  
يعتبر به (أو قدرها) من  
فادها الذى يرا دتغييره  
فالعبرة بقدر حششته التى  
كانت دون حشقة غيره  
من أول الغسل المعلوم منه  
ان ما أو جوب دخول الغسل  
أجزأها وما لا فلا ويطلقها  
وتنقضى عدم القول تعالى  
حتى تنكح زوجها غيره أى  
ويطؤها للغير المتفق عليه  
حتى تدوى عسلتمو يذوق  
عسلتك وهى عند الشافعى  
وجهو والغشها بالجماع  
طهر أحد والناسى إلى صلبى  
الله عليه وسلم فسرهابه سى  
بذلك تشبيها بالغسل بجامع  
السدة أى باعتبار الظنة

(قوله أقر رناهم عليه) أى بان لا يكون بنفسه مقارن للترافع اه ع ش (قوله وكذلك الخ) عبارة المغنى  
وتحل كتابه لمسلم لوطه مجوسى ووثنى في نكاح نقرهم عليه عند ترافعهم اليها اه (قوله قيل ينبغي فتح أوله)  
جزم به النهاية (قوله بذلك) أى بقوله ينبغي فتح أوله (قوله عمالو ضم الخ) أى أول تعقب فى المن (قوله فانه ان  
كان) أى أوله المضموم (قوله ولومعها) أى ولو كان النوم منهما (قوله أو فارنما الخ) عبارة المغنى ويكفى وطه  
محرم بتسك وخصى ولو كان صائما أو كانت حائضا أو صائما أو مظهرا منها أو معتدة من شبهة وقعت في نكاح  
المحلل أو محرمة بتسك لانه وطه وزوج في نكاح صحيح اه (قوله به نكاحه) أى المحلل (قوله وما نقل  
عن ابن المسيب الخ) راجع الى قول المتن وتعقب بقوله الخ (قوله بتقدير صحته) أى النقل عنه أى عن  
بن المسيب (قوله ان هذا) أى الاكتفاء بالعقد (قوله كنسبته) أى بعض الحنفية وقوله ذلك أى  
ما يخالف بعض شروط التحليل المقررة هنا (قوله من فادها) الى قوله أى باعتبار الظنة فى المغنى الا قوله  
كامرالى ويطلقها الى قوله وقد يؤخذ منه فى النهاية الا ذلك القول (قول المتن أو قدرها) أى وتعترف بذلك  
وعليه فلو عقد لها على آخر ثم طلقها ولم تعترف باصابتها ولا عدوها أو أدنت في تزويجها من الاول ثم ادعت  
عدم اصابتها لثانى فالظاهر تصديقها سواء كان قبل عقد زوجها الاول أو بعده اه ع ش يحذف (قوله  
تغييره) أى العاقد (قوله المعلوم منه) أى مما مر (قوله ويطلقها الخ) عطف على قول المتن تسكع عبارة المغنى  
ومعلوم انه لا بد أن يطلقها وتنقضى عدمها كما صرح به الحرر واطه المصنف لوضوحه اه (قوله لقوله  
تعالى الخ) تعليل لما فى المتن من الحرمة الى أن تحلل (قوله أى ويطأها) عطف على تنكح فى الآية  
(قوله وهى الخ) عبارة المغنى والمراد به عند الغويين اللذة الحاصلة بالوطه وعند الشافعى الخ (قوله فسرهما  
به) أى ويهذاتضع وجهه الاكتفاء بدخول الحشقة مع نومها اه ع ش (قوله سى بذلك) أى سى  
الجماع بلفظ عسيلة (قوله تشبيها) أى الجماع (قوله لا ناطة الاحكام) عبارة النهاية لا ناطة أكثر الاحكام  
اه (قوله وقيس بالخ) عطف على قوله لقوله تعالى الخ أى قيس بالخ الذى نزلت الآية فى حقه اه  
كردى (قوله غيره) أى العبد والمبعض بجامع استيفاء ما عليه من الطلاق اه معنى (قوله وشرع الخ)  
عبارة المغنى وشرح الروض وانما حرمت عليه بذلك الى أن تحلل تغييرا (قوله ويقدرها أقل منه كبعض  
حشقة السلم الخ) عبارة شرح المنهج وبالحشقة ما دونها ودخال المنى اه (قوله وكادخال المنى) والاولى  
اسقاط السكاف (قوله بالفعل) الى قوله وانما الحق بالوطه فى المغنى الا قوله وليس لنا الى المنى (قوله وان قل  
الخ) عبارة المغنى وان ضعف الانتشار واستيعان باصبعه أو أصبعها اه (قوله بانه الصحيح) أى اشتراط  
الانتشار بالفعل لا بالقوة اه معنى (قول المتن وصحة النكاح) يعلم منه ان الصبي لا يحصل التحليل به الا ان  
كان المزوج له أباً أو جذاً أو كان عدلا وفى تزويجه مصلحة للصبي وكان المزوج للمرأة العدل بحضرة  
عديلين فى اختلاف شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح ومنه يعلم ان ما يقع فى زمننا من تعاطى

لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله وكذلك نحو المجوسى كفى الروضة الخ) وقضيته ان نحو المجوسى لا تحل له  
كتابية أى فلا يشأت أن نحو المجوسى كالذى (قوله وقد يجاب الخ) كذا مر (قوله بالفعل) كذا مر

واكتفى بالحشقة لا ناطة الاحكام به انصافى الغسل وقيا سافى غيره لانها الآلة الحساسة وليس الا لئلا اذا لاها قيس بالخ غيره وشرع تغييرا  
عن السلات وخرج بتسك وطه السيد بالملك بل لو اشتراها المطلق لم تحل له وبقبلها وطه الدبر وبقدرها أقل منه كبعض حشقة السلم وكادخال  
المنى (بشرط الانتشار) بالفعل وان قل أو أعين بنحو أصبح وقول السبكي لم يشترطه بالفعل أحد بل الشرط سلامته من نحو عنه وشلل ردوه  
بانه الصحيح مذهبنا ولا وليس لنا وطه يتوقف تأثيره على الانتشار سوى هذا (وصحة النكاح) فلا يؤثر فساد وان وقع وطه فله لان النكاح فى  
الآية لا يتناولها ومن ثم لو حلف لا ينكح لم يحث به وانما الحق بالوطه

فيه النسب جز سبب العدة لان المداور فيهما على مجرد الشبهة وان لم يوجد نكاح أصلا وعودتهم اختلاله فلا يكفي وطمع دة أحد ههما أو في عدة طلاق رجعي بان استدخلت معاوان راجع أو أسلم المرتد (وكونه ممن يمكن جماعه) أي يشقوف اليه منه عادة لما يأتي في غير المراهق (لا طلاقا) وان انتشر ذكره كما يصح به المتن وغيره لانه لأهلية قبله ذوق عسيلة ومثله البندنجي بان سبع سنين وقد توخى خد منه ما ذكرته في شرح الارشادات من اشتبهى طبعه احل كما ينقض (٣١٢) الوضوء بلمسه ومن لا فلا وأما ما اقتضاه كلام غير البندنجي من ان المراهبه غير المراهق

وهو من لم يقارب البواوغ  
 فبعد من عبارة المتن وغيره  
 فان قلت لم يضببط بالتمييز  
 فقط فان لان التمييز غير  
 منظور اليه هنا لان المجنون  
 يحلل مع عدم تمييزه فانيط  
 عين من شأنه ان يتأهل  
 للوطء وهو من مرواغا  
 تحلت طاقلة لا يمكن جماعها  
 بجماع من يمكن جماعه لان  
 التفسير المشروع لاجله  
 التحليل يحصل به دون عكسه  
 كما هو واضح فاندفع قياسه  
 عليه (على المذهب فبين)  
 أي الانتشار وما بعده (ولو  
 نكح) مراد التحليل (بشرط)  
 ولم او موافقته هو أو عكسه  
 في صلب العقد (انه اذا  
 وطئ طلق أو) انه اذا  
 وطئ (بانت) منه (أو)  
 انه اذا وطئ (فلا نكاح)  
 بينهما أو بنحو ذلك (بطل)  
 النكاح لمنفاة الشرط فبين  
 مقتضى العقد وعلى ذلك  
 حل الحديث الصحيح العن  
 الله الحلل والحلل له وعليه  
 يحمل أيضا ما وقع في الانوار  
 انه يحرم على المحلل استدعاء  
 التحليل (وفي التظليق  
 قول) انه لا يضر شرطه كولو  
 نكحها بشرط ان لا يتزوج  
 عليها ويحجب بان هذا شرط

ذلك والاكتفاء به غير صحيح اعش (قوله فيه) أي النكاح القاسد (قوله فيها) أي النسب والعدة  
 (قوله وعدم اختلاله) أي وبشرط عدم اختلال النكاح (قوله فلا يكفي) الى المتن في المغنى (قوله بان  
 استدخلت مائه) أي ماء الثاني وهو تصور لكون الزوج الثاني طلق رجعا قبل الوطء ثم وطئ بعده وارتد  
 ثم وطئ بعده مع ان الطلاق قبل الدخول يكون بانثاوان الردة قبله تجزى الفرقة اه عش بان ذي زيادة (قوله  
 وان راجع) أي المطلق (قوله عادة) أي من ذوات الطباع السليمة اه عش (قوله ومثله) أي الطفصل  
 الذي لا يتأتى منه الجماع (قوله منه) أي من تمثيل البندنجي (قوله ان من اشتبهى) لعاه ببناء الفاعل لكنه  
 شكل في بعض النسخ المفعول عليه ببناء المفعول (قوله وأما ما اقتضاه الخ) اعتمدته النهاية ورجع عش كلام  
 الشارح لما يأتي (قوله من ان المراهبه) أي بالطفل (قوله وهو) أي غير المراهق (قوله فبعد الخ) خلافا  
 للنهاية كما مر آنفا (قوله فان قلت) الى التبيين في النهاية الا قوله وقد غلط الى ولو كذبها (قوله وهو) أي  
 من شأنه الخ من مر أي من تشبهى طبعه اخلافا للنهاية عبارته وهو المراهق دون غيره اه قال عش قوله دون  
 غيره أي ولو اشتبهى فيما يظهر من عبارته ولعله غير مراد لما تقدم عن جج اه (قوله وانما تحلت طفلة) أي  
 مطلقة ثلاثا (قوله بجماع من يمكن جماعه) أي بان كان ذكره صغيرا اه عش (قوله دون عكسه) عبارة  
 المغنى وشرح الروض بخلاف غيوبة حشفة الطفل اه (قوله في صلب العقد) فان توطا العاقدان على  
 شئ من ذلك قبل العقد ثم عقدا بذلك القصد بلا شرط كره خروجا من خلافه من أباطله اه مغنى ويقيده  
 قول الشارح الا حتى وان توطا عليه (قوله أو بنحو ذلك) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو تزوجها  
 على أن يحلها الاول صح كبحزم به الماوردي لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد فان نكحها بشرط  
 أن لا يوطأها أو لا يوطأها الا نهارا أو الامر مشبها بطل النكاح أي لم يصح ان كان الشرط من جهته المنفاة  
 مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يضر لان الوطء حقه فله تركه والتكليف حق عليها فليس لها تركه  
 ولو تزوجها على أن لا تحل له لم يصح لاختلاله بمقصود العقد وللتناقض أو على انه لا حلك البضع أو اذا الاستمتاع  
 فكشروط ان لا يوطأها وان أراد ملك العين لم يضر لانه تصرح بمقتضى العقد اه (قوله وعلى ذلك) أي  
 شرط ما ذكر في صلب العقد (قوله انه يحرم على المحلل الخ) الذي في الانوار على المحلل له زيادة بعد المحلل  
 الذي هو مفتوح اللام اه رشدي (قوله بان هذا) أي اشتراط أن لا يتزوج (قوله ففسد) أي الشرط  
 (قوله وخروج) الى قوله ما لم ينضم في المغنى (قوله وان توطا) أي العاقدان (قوله من ادعت التحليل) بان  
 قالت نكحتي زوج ووطئني وفارقني وانقضت عدته اه كبردي (قوله ولم يقع في قلبه صدقها) بل وطن كذبها  
 كما يأتي ومر (قوله وان كذبها) غاية اه عش (قوله في النكاح الخ) متعلق بكذبها (قوله وان صدقناه) أي  
 الزوج الثاني بيمينه اه مغنى (قوله في نفيه) أي النكاح أو الوطء وقوله حتى لا يلزمه أي الزوج مهر أو نصفه

(قوله في المتن ولو نكح بشرط انه اذا وطئ طاق الخ) قال في الانوار ولو نكح على انه اذا وطئها طلقها بطل  
 النكاح ولو تزوج بلا شرط وفي عزمه انه اذا وطئها طلقها كره وضع العقد وحلت وطئها ولو نكحها على أن  
 لا يوطأها الامرة فان شرطته الزوج بطل النكاح وان شرطته الزوج فلا تنتهي قال الزركشي ولو تزوجها  
 على أن يحلها الاول ففي الاستاذ كالدراي فيموجها وخزم الماوردي بالصح لانه لم يشترط الفرقة بل  
 بشرط مقتضى العقد شرح روض (قوله في الروضة الخ) اعتمدته مر

شئ خارج عن النكاح لا ينافي ذاته الموضوع هو لو افسد دون العقد بخلاف شرط الطلاق وخروج بشرط ذلك اضماره  
 فلا يؤثر وان توطا عليه قبل العقد لكنه مكروه لان كل ما لوصح به أبطل بكره اضماره كائن عليه بكره تزوج من ادعت التحليل لزمن  
 امكانه ولم يقع في قلبه صدقها وان كذبها زوج عينته في النكاح أو الوطء وان صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر أو نصفه ما لم ينضم لتكذيبه في أصل  
 النكاح تكذيب الولي والشهود كفي الروضة خلافا للزركشي والبلقيني وان نقله

عن الزاز وغيره نعم في التهذيب لو كذب الزوج والشهود حلت ولا يرد ذلك على الروضة لانه (٣١٣) انما منع عند تكذيب الثلاثة دون

انثنين منهم ومرا أنه يقبل  
اقرارها بالنكاح بان صدقها  
وان كذبها الولي والشهود  
ولو أنكر الطلاق صدق ما لم  
يعلم الاول كذبه وما قبل  
قولها في التحليل مع ظن  
الزوج كذبها المامران  
العبرة في العود بقول  
أربابها وانه لا عبرة بالظن  
اذ لم يكن له مستند شرعي  
وقد غلط المصنف كالامام  
المخالف في هذا ولكن  
انتصره الاذري وأطال ولو  
كذبها ثم رجع قبل كما أفق  
به القفال ومرا انها متى  
أقرت النكاح لم يزوج معين  
لم يقبلها في فراجه الا بيينة  
وفي الجواهر لو أخبرته  
بالتحليل ثم رجعت فان كان  
قبل الدخول يعني قبل  
العقد لم تحل أو بعده لم يرتفع  
ولو اعترف الثاني بالاصابة  
وأنكرتها لم تحل أيضا وفي  
الحاوي لو غاب بزوجه ثم  
رجع وزعم موته ساحل  
لاختها انكاحه بخلاف ما لو  
غابت زوجته واختها  
فرجعت وزعمت موته لم  
تحل له اه وكان الفرق انه  
عاقده فصدق بخلاف الاخت  
\*(تنبيه)\* ظاهر ما تقر  
ان لمطلقها قبول قولها بلا  
عين وهو ظاهر وقول شيخنا  
بأنها يجعل على ملو تزوجه  
فرفع القاض فادعت  
التحليل الممكن فتحلف هي  
خمس ذومكذب منها وكذا  
انقضاء العدة من أول فصل  
امراة تساهماله تعلق بما هنا

نشر مرتب (قوله عن الزاز) اسمه أبو الفرج اه ع ش (قوله حلت) أي الزوج الاول (قوله ذلك) أي ما في  
التهذيب (قوله على الروضة) أي على ما مر منها آنفا (قوله لانه) أي صاحب الروضة انما منع أي حلها  
للزوج الاول عند تكذيب الثلاثة أي الزوج والولي والشهود (قوله ومرا) أي في فصل لا تزوج المرأة نفسها  
وهذا انما كيد سابقيله اه كردى (قوله ولو أنكر الخ) عطف على قوله من ادعت التحليل أي يكره تزوج  
من أنكر الزوج الثاني طلاقها قاله الكردى وفي هذا العطف ما لا يخفى ويظهر أنه عطف على ويكره تزوج  
الخ (قوله ما لم يعلم الاول) أي الزوج الاول (قوله مع ظن الزوج الخ) أي الاول عبارة الروض مع شرحه أي  
والمغنى ولا الاول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان  
قال بعده تبين صدقها فله تزوجها لانه زعم انكشافه خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين ظن كذبها من  
غير تكذيبها وبين تكذيبها باللفظ وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني الا ان رجوع وقال تبين صدقها  
اه (قوله المامران) أي في فصل لا ولاية لرقيق (قوله في هذا) أي ان العبرة بالخ (قوله انتصر له) أي للمخالف  
(قوله ولو كذبها الخ) تقدم انما عن الاسنى والمغنى ما وافقه (قوله ومرا) أي في فصل لا ولاية لرقيق عبارته  
هناك ومحل ذلك أي تصديقها في خلوها من الموانع ما لم يعرف تزوجها بعين والاشترط في صحة تزوج  
الحاكم لها دون الولي الخاص اثباتها الفراق اه (قوله وفي الجواهر الخ) قال في شرح الروض ولو قالت  
لم أنكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نسكت زواجها وطئني وطلقتي واعتدلت وأمكن ذلك وصدقها الزوج  
فله نكاحها ولو قالت طلقني ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقني الا واحدة أو اثنتين فله التزوج بها بغير تحليل  
قاله في الانوار ووجه انهم لم تبطل برجوعها احقا لغيرها اه وقد يقال أبطلت حق الله تعالى وهو التحليل  
وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقه في قوله السابق ويكره تزوج من ادعت التحليل الخ الا  
أن يفرق بتقدم انكار النكاح هنا اه سم وقوله وقد يقال الخ يندفع بظن صدقها كما هو المفروض (قوله  
لو أخبرته) أي الماطقة ثلاثا تزوجها الاول (قوله ولو اعترف الثاني الخ) أي بخلاف عكسه كما تقدم اه سم  
(قوله وأنكرتها) أي من أصلها بان لم يسبق منها اعتراف التحليل اه ع ش (قوله وزعم) أي ادعى  
الزوج (قوله وزعمت) أي الاخت موته أي الزوجة (قوله أنه) أي الزوج (قوله ما تقر) أي بقوله  
ويكره تزوج من ادعت التحليل الخ وتوله وانما قبل قولها في التحليل الخ (قوله وقول شيخنا الخ) أي والمغنى  
(قوله ويمكنه) من التمكن والضمير المستتر للقاضي والبار للزوج (قوله وكذا انقضاء العدة الخ) عبارة  
المغنى ويقبل قولها أيضا بينهما عند الامكان في انقضاء عدتها ولا لا تزوجها وان ظن كذبها لكن  
يكره اه

(قوله ولو أنكر الطلاق صدق الخ) نعم ان المولى على الزوج الثاني في انكار الطلاق دون انكار الوطء م  
(قوله وانما قبل قولها في التحليل مع ظن الزوج كذبها الخ) قال في الروض وشرحه وله أي الاول تزوجها  
وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان قال بعده تبين صدقها  
فله تزوجها لانه زعم انكشافه خلاف ما ظنه انتهى فعلم الفرق بين خلف كذبها من غير تكذيبها باللفظ  
وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني يمنع الا ان رجوع وقال تبين صدقها (قوله ولو اعترف الثاني  
بالاصابة الخ) أي بخلاف عكسه كما تقدم (قوله فرجعت أي اختها (قوله ان لمطلقها قبول قولها بلا  
عين الخ) قال في شرح الروض ولو قالت أنكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نسكت زواجها وطئني وطلقتي واعتدلت  
وأمكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقني ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقني  
الا واحدة أو اثنتين فله التزوج بها بغير تحليل قاله في الانوار ووجه انهم لم تبطل برجوعها احقا لغيرها  
وقد يقال أبطلت حق الله تعالى وهو التحليل انتهى وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقه  
في قوله السابق ويكره تزوج من ادعت التحليل الخ الا أن يفرق بتقدم انكار النكاح هنا

لا تزوج



\* (فصل) \* في نكاح من فيهارق (٢١٤) وتوابعه (لا ينكح من ملكها) ولو مستولده ومكاتبه (أو) ملك (بشيءها) لتناقض أحكام

\* (فصل) \* في نكاح من فيهارق (قوله في نكاح) الى قوله الموصى في النهاية الا قوله وملك زوجة لنتفقتها (قوله وتوابعه) أي كطرة اليسار اه عش (قول المولى لا ينكح الخ) أي الرجل ولو بمعضاه عش (قوله ولو مستولده) أي فبحرم عليه لعاطيه عقدا فاسدا لان وطأها جائز له من غير عقد اه عش (قوله ولو مستولده) الى قوله بل ان ينتفع في المغنى (قوله اذا الملك لا يقتضى الخ) أي بخلاف الزوجية (قوله وملك زوجة لنتفقتها) عطف على قسم ولا يخفى ما فيه من الركة (قوله لانه) أي الشخص ملك به أي ملك اليمين (قوله اذا لا يقتضى الخ) لتعليل لضعف النكاح وقوله ملك أحد هبما أي الرقة والمنفعة (قوله بشي خاص) يعني بطريق خاص وهو التمتع بالبضع وغيره (قوله كاهم) أي أنفى شرح حلت المنكوحه دونها (قوله على ان الترجيع الخ) يتأمل العلوة اه سم (قوله بين عيين) وهما الزوجة والامة والمرادين أمرين متعلقين بعينين وقوله بين وصفي عين في الامة ووصفها الملك والنكاح رشيدى وسم (قوله ومملوكة مكاتبه) الى قوله ويجوز للمرأة في المغنى (قوله ومملوكة مكاتبه الخ) وكذا الامتياز الموقوفه عليه أو الموصى له بمنافعها كما لو كتبه نهاية ومغنى قال عش قوله أو الموصى له الخ قال حج وما ذكر في الموصى له بمنفعاتها بعين حله على ما لو اوصى له بخدمتها أو منفعتها على التأيد لان هذه هي التي ينتج عدم صحة تزوجهم الخ ويمكن حل كلام الشارح عليه بان يقال أي بمنافعها كلها لان الاضافة للمعرفة تفيد العموم اه (قوله ومملوكة فرعه الموصى) وأطلق الفرع في شرح الروض وفي العباب وقيد مر بالموصى ثم ضرب عليه سم على حج وفي كلام الرويانى الجزم بما في الاصل اه عش (قوله لا يلزمه) أي الفرع اعفا فها أي الام (قوله هو أو مكاتبه) الى قوله كما نقله الماوردى في النهاية (قوله لا فرعه) أي فيفرق في ملك الفرع بين الابتداع والدوام بخلاف المكاتب اه سم (قوله ملكا تاما) الى قوله كما نقله الماوردى في المغنى (قول المولى بطل نكاحه) أي انفسخ اه مغنى (قوله ما تقر الخ) ولو وقف عليه زوجه أو وصى له بمنفعاتها فهل ينفسخ نكاحها كالمملوك مكاتبه زوجه أو لا فيه نظر والا قرب الاول لانها كالمملوك له خصوصاً والوقف لا يتم الا بقبول له والوصية لا تملك الاباه اه عش (قوله بشرائها) أي العين (قوله بشرط الخياره) أي أما اذا كان الخيار للبائع أولها فلا ملك له أصلا اه رشيدى (قوله وأقره) أي الرويانى (قوله ضعف الملك) أي ملك المشتري في زمن الخيار له (قوله كاهم) أي في البيع اه كردى (قوله حتى يمنع الانفساخ) أي يمنع الضعف انفساخ النكاح (قوله وقد يجب) قال سم لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب ثم أطال في رده (قوله هنا) أي فيما

الملك وان نكاح اذا الملك لا يقتضى يحرق قسم وطلاق وملك زوجة لنتفقتها الكنه أقوى لانه يملك به الرقة والمنفعة فنبت وسقط النكاح الاضعف اذ لا يقتضى ملك أحد هبما بل ان ينتفع بشي خاص نعم فشرأش النكاح أقوى كاهم على ان الترجيع هناك بين عيين وهما بين وصفي عين فانتفع الفرع ومملوكة مكاتبه كما لو كتبه لانه عبد ما بقي عليه درهم وكذا مملوكة فرعه الموصى لانه يلزمه اعفا فها بخلاف المعسر ويجوز للمرأة تزوج عبد فرعه لانه لا يلزمه اعفا فها كما يأتى (ولو ملك) هو أو مكاتبه لا فرعه لان تعلق السيد بملك مكاتبه أقوى منه بملك فرعه (زوجه أو بعضها) ملكا تاما (بطل نكاحه) ما تقر رانه أضعف وانما لم تنفسخ اجازة عين بشرائهما لانه لا منافضة بين ملك الغن والمنفعة اما لو لم يتم كان اشتراطها بشرط الخيار له ثم نسخ فانه يستمر نكاحه كما نقله الماوردى عن ظاهر النص والرويانى عن ظاهر المذهب وأقره فى المجموع واعتمده وان قال الامام والغزالي المشهور خلافاً لكن ما زعمنا المشهور هو الوجه من حيث المعنى اذ لا نسلم ضعف الملك كيف وهو ياخذ فوائد البيع ويباح له وطؤه من حيث الملك كاهم فأي ضعف فيه حتى يمنع الانفساخ وقد يجب بان الملك هنا طارئ

\* (فصل في نكاح من فيهارق وتوابعه) \* (قوله على ان الترجيع الخ) يتأمل العلوة (قوله بين عيين) يتأمل (قوله بين عيين) أي وهما الزوج والزوجة (قوله بين وصفي عين) يتأمل (قوله بين وصفي عين) أي وهى الامة ووصفها الملك والنكاح (قوله كاهم) ظاهره انما ساءل يرمو كاهم مع ان المكاتب مملوك له فليحرق (قوله وكذا مملوكة فرعه الموصى) وكذا الموقوفه عليه أو الموصى له بمنفعاتها شرح مر وأطلق الفرع في شرح الروض وفي العباب ويحرم على الحر ابتداء نكاح أمة فرعه النسب وقوله النسب خرج به الفرع من الرضاع فيحل نكاح أمة بشرطه وان سقل ولم يلزمه اعفا فها انتهى وقيد مر بالموصى ثم ضرب عليه سم (قوله لا فرعه) أي فيفرق في ملك الفرع بين الابتداع والدوام بخلاف المكاتب (قوله بشرائها) أي العين (قوله وقد يجب الخ) لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب فان قوله الملك هنا طارئ على ثابت محقق ان أراد بالثابت المحقق ملك البائع فان أراد أنه حال طريانه كان ملك البائع ثابتاً بمحققا فغير صحيح اذ لا يتصور ثبوت الملك للبائع حال ثبوته للمشتري وان أراد انه كان ثابتاً بمحققا قبل الطريان ثم زال بذلك الطريان كما هو الموافق للواقع لم يثبت ضعفه بمجرد ذلك وقوله حتى يقوى على رفع ذلك الثابت رد على ان رفعه قطعاً قبل ذلك التمام وانما المتوقف على ذلك التمام استمراره يغنى عن هذا التعقيب الاستدلال على ضعفه بالنكاح من ازالته بالخيار فليتأمل وان أراد بالمحقق الثابت النكاح فلا نسلم الابدية التي اذا عاها ولو سلم فلا نسلم عدم تمام السبب بدليل حل الوطء وملك الفوائد والمتوقف على انتطاع الخيار انما

على نابت بحقوق فلا بد من  
تمام سببه حتى يقوى على  
رفع ذلك الثابت وبالفاسخ  
في زمن الخيار زال السبب  
فضعف المسبب عن إزالة  
ذلك وبهذا فارق حل الوطء  
وملك الفوائد اكتفاء بوجود  
السبب والمسبب عند  
وجودهما لا غير وكذا في  
عكسه الذي تضمنه قوله  
(ولا تنكح) المرأة (من  
تملكه أو بعضه) ملكا تاما  
لنضاد أحكامهما هنا أيضا  
لأنها طالبة بالسفر للشرق  
لأنه عبدها وهو بطالبها به  
للغرب لانها زوجته وعند  
تعذر الجمع يسقط الاضعف  
كلما يخرج بمن تملكه  
عبد أبيها أو ابنها فيحل لها  
نكاحه على المعتد خلافا  
لابي زرع وليس كترج  
الاب أمة ابنه لشبهة الاعفاف  
هنا لا ثم وبجسرد استحقاق  
النفقة في مال الاب أو الابن  
لانظر اليه ومن ثم نكح الولد  
أمة أبيه (ولا الحر) كاه  
(أمة غيره) ويلحق بها فيها  
يظهر حرة ولد هارقيق بان  
أوصى لرجل يحمل أمة  
دائما فاعتقها الوارث كلما  
آخر الوصية بالمنافع بما فيه  
(الابشر وط) أربعين بل  
أكثر أحدها (ان لا تكون  
تحت حرة) أو أمة (تصلح  
للاستمتاع) ولو كاتبة للأنثى  
عن نكاح الأمة على الحر  
وهو مرسل لكننا نضم

إذا اشترها بشرط الخياره (قوله على نابت الخ) يعني النكاح (قوله من تمام سببه) أي بانقطاع الخيار  
(قوله وبالفاسخ) أي انفساخ عقد البيع (قوله زال السبب) أي الشراء (قوله فضعف المسبب) أي ملك  
المشتري عن إزالة ذلك أي النكاح الثابت (قوله وبهذا فارق الخ) ما وجه اقتضائه هذه المقارقة ولا كنفاء  
المذكورين اه سم (قوله اكتفاء الخ) كاه ليكل من الحل والملك (قوله وكذا) الى قوله ونخرج في المغنى  
والى قوله وكذا قاله شارح في النهاية الا قوله وقال آخرون الى المتن وقوله بكسر الجيم على الانصاع (قوله وكذا  
في عكسه) راجع الى قوله أم لولم يتم الخ كما هو صريح صنيع المغنى حيث أخر مفهوم التقييد السابق وقال  
عقب ذكره هنا ومثله ما لو ابتاعته كذلك اه (قول المتن ولا تنكح من تملكه الخ) أي أو الموقوف عليها  
أو الموصى لها بمنعته على الدوام اه شيخنا (قوله ملكا تاما) مفهومه على قياس مفهوم التقييد السابق  
أنها تنكح من تملكه ملكا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون  
نكاحا صحيحا فلا يرجع سم على حج وقضية كلام المصنف الفساد وعليه فيفرق بين طرق الملك على  
النكاح فيشترط تمامه فلا يفسخ النكاح بشرط الخيار للمشتري لكونه داما وبين طرق النكاح  
على الملك فيحتاج له فيبطل النكاح لوجود الملك في الجلة وان كان مزرلا اه ع ش (قوله أو ابنها) هذا قد  
تقدم اه سم أي قبيل قول المتن ولو ملك (قوله ومن ثم نكح الخ) أي مع وجوب نفقته على أبيه اه سم (قوله  
كاه) الى قوله ويرد في المغنى (قوله حرة ولد هارقيق) انظر هل يصح تزويج هذه الحرة من الموصى له بالولادة  
لأنهم يعتقدون عليه أولا لأنهم يعتقدون أرقامهم يعتقدون في هذا النكاح ارقام أولاده وان لم يستمر المنجى  
الثاني اه سم وهذا مخالف لما في المغنى عبارة بعدد كرماني الشارح نعم الموصى له ان يتزوج بها منه  
على ذلك شيخي وكذا من أوصى له بالولادة فانهم يعتقدون عليه اه (قوله بان أوصى لرجل يحمل أمة تاما)  
أي بخلاف ما لو أوصى ببعض أولاده فيصير تزويجهما من الحر اذا عتقت وولدت ما أوصى به فلو وصى  
بالولد تله صرح تزويجهما من الحر بعد ولادة الاول لا قبله اه ع ش (قوله فاعتقها الوارث) مفهومه انه  
لو أعتقها الموصى كان رجوعا عن الوصية بالحل فلا يرجع اه ع ش (قول المتن الابشر وط) \* (فرع) \*  
لوعلى سيد الأمة عتقها بترزويجهما من زيد فهل يصح تزويجهما من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقد أو  
تعتقه فلا ترق أولادها لا بعد الصحة مر سم على حج بل ينبغي انه لو علق عتقها على صفة توجد قبل امكان  
اجتماعها عادة صرح تزويجهما بالعدم امكان ارقام الولد الحاصل منه اه ع ش (قوله أو أمة) أي بالملك أو  
النكاح اه شيخنا (قول المتن تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع الدافع للعتق اه سم (قوله

هو استمرار السبب لأصله وكان النكاح ثابتا بحقوق كذلك حل الوطء وأخذ الفوائد من حيث الملك  
فلينأمل (قوله وبهذا فارق الخ) ما وجه اقتضائه هذه المقارقة ولا كنفاء المذكورين (قوله والمسبب)  
ما هو (قوله في المتن من تملكه أو بعضه) أي وملك مكاتها ملكها (قوله ملكا تاما) مفهومه على  
قياس مفهوم التقييد السابق أنها تنكح من تملكه ملكا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها  
ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فلا يرجع اه ع ش (قوله أو ابنها) وهذا تقدم (قوله ومن ثم نكح الولد)  
أي مع وجوب نفقة أمة أبيه (قوله كاه) قال في شرح الروض بخلاف البعض وكل من فيهرق يجوز لهما  
نكاح الأمة والمبعضه بلا شرط مما ياتي انتهى وظاهره جواز الأمة للمبعض مع تبسبب البعض ويؤيده قول  
الشارح الآتي آخر الفصل أمان من فيهرق فيجوز جمعها بل هذا يصح به فتأمل (قوله حرة ولد هارقيق)  
انظر هل يصح تزويج هذه الحرة من الموصى له بالولادة لأنهم يعتقدون أولا لأنهم يعتقدون أرقامهم يعتقدون  
في هذا النكاح ارقام أولاده وان لم يستمر المنجى الثاني (قوله فاعتقها) مفهومه انه لو أعتقها المولى كان  
رجوعا عن الوصية بالحل فلا يرجع (فرع) لوعلى سيد الأمة عتقها بترزويجهما من زيد فهل يصح تزويجها  
من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقد أو تعتقه فلا ترق أولادها لا بعد الصحة مر (قوله في المتن  
تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع الدافع للعتق وسياق قبيل الصداق قول الشارح اذا حل لا يترج

ولأنه العنت المشروط بنص الآية فمن ثم قيل لا حاجة لهذا الشرط مع قوله وأن يخاف زنا ويرد بانماجد كثير من ثم لا حاجة لذلك وهو يخاف الزنا فاحتج للتصريح به - ما ولم يغن أحدهما عن الآخر فلا حسن التعديل بان وجودها بأبلغ من استطاعة طولها المانع بنص الآية والتقييد فيها بالمحصنات أي الحر أو المؤمنات للغالب أن المسلم إنما يرغب في حرة مسلمة وخرج بالحركة العبد والمبعض فله نكاح الأمة لأن أرفاق ولده غير عيب (قيل ولا غير صالحة) للاستمتاع (٢١٦) لنحو عيب خيار أو هرم لعدم النهي السابق ولأنه لا يمكن الاستغناء بوطء مادون الفرج وتضعيفه هذا كالجهر ومن

زيادته عند جمع وقال آخرون أن أصله يشير لذلك وآخرون أن الذي فيه خلافه والحق أن عبارته محتملة (و) نأنها (ان) يعجز) بكسر الجيم على الإفصح (عن حرة) ولو كناية بان لم يفضل عامعه أو مع فرعه الذي يلزمه اعتقافه مما لا يباع في الفطرة فيها يظهر ما يفي بمهر مثلها وقد طلبته أو لم ترض الأزيادة عليه وان قلت وقدر علمها نعم لو وجد حرة وأمة لم يرض سيدها إلا أكثر من مهر مثل تلك الحرة ولم ترض هذه الحرة إلا بما طلبه السيد لم يحل له الأمة أخذها من النص لقدرته على أن يتكبح بصداقها حرة وان كان أكثر من مهر الحرة كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر فإنه مع منافاته لكلامهم يعدد مغبونا بالزيادة على مهر مثل الحرة ولا يعدد مغبونا في الأمة إذ الاعتبار في مهر مثلها خمسة السيد وشرفه وقد يقتضي شرف السيدان يكون مهر أمة بقدر مهر حرة آخر فالوجه أنه لا اعتبار بذلك

المشروط) أي العنت أي خوفه (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل حصول الأمن بوجودها (قوله قيل الخ) وافقه المغني (قوله كثيرا) مفعول مطلق مجازي لنجد (قوله فالأحسن التعديل الخ) أي بدل قولهم ولأنه العنت الخ اه رشدي (قوله المانع) أي استطاعة الطول والتذكير لأن المصدر المؤنث يذكروا ويؤنث (قوله والتقييد فيها) أي الآية وهذا جواب عما ورد على قوله أو أمة وقوله ولو كناية (قوله وخرج) الخ قوله لان أرفاق الخ في المغني (قوله فله) أي لكل من العبد والمبعض نكاح الأمة أي بلا شرط اه شرح الروض وظاهره جواز الأمة للمبعض مع تيسر البعض ويصرح به قول الشارح إلا أني آخر الفصل أمام فيمرق فيجوز جمعهما اه سم (قوله السابق) أي آتيا (قوله ولأنه يمكنه الخ) يتأمل اه سم عبارة ع ش قوله مادون فرجه أي كابطها اه (قوله وقال آخرون) أي ليس من زيادته اه رشدي (قوله ولو كناية) الخ قوله كذا قاله شارح في المغني (قوله بان لم يفضل الخ) عبارة المغني لفقدتها أو فقد صداقها أو لم ترض الأزيادة على مهر مثلها أو لم ترض بنكاحه لقصور نسبه أو نحوه اه (قوله لا يباع الخ) بيان ما في عا اه سيد عمر (قوله أو لم ترض الخ) عطف على قوله لم يفضل الخ (قوله إلا أكثر من مهر مثل الحرة) أي وهو مهر مثل الأمة اه ع ش (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على أن ما طلبه السيد مهر مثل أمة فان لم يكن في كلامه ما يمنع حله على أن ما طلبه السيد أزيد من مهر مثل أمة اندفع عنه ما أورده عليه اه سم (قوله وقد يقتضي شرف السيد الخ) وحينئذ فيجب تقييد الحكم بما إذا كان شريفا أو لا فلا وجه له إذا كان دنيا بالفعل اه رشدي (قوله حرة آخر) الأولى اسقاط آخر (قوله بذلك) أي بقدرته على أن ينكح الخ (قوله للاستمتاع) الخ التنبية الأولى في النهاية الا قوله ثم رأيت الخ قوله ولا يحل وقوله فهما (قوله باعتبار الخ) أي الصلاحية باعتبار الخ (قوله برج الثاني) أي اعتبار العرف معتمد اه ع ش (قوله وبه) أي بالتمثيل المار (قوله ولو توقعا) أي احتماله ولو الخ (قوله ان المتخيرة) أي التي تحتها (قوله تمنع الأمة الخ) وهو كذلك فيما يظهر أن أمن العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما إذا لم يامن فلا تمنعها اه نهاية وأقره سم (قوله ثم رأيت بعضهم يحتج الخ) يحمل على ما إذا أمن زمن التوقع والبحث الآخر على ما إذا لم يامن فليتمن اه سم (قوله النظر فيها) أي في المتخيرة التي تحتها وكذا ضمير فلا تمنع (قوله ولا يحل نكاحها الخ) أي الأمة المتخيرة اه سم عبارة النهاية ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت أمة

القنة الطغلة مطلقا انتهى (قوله ويرد الخ) قديقال إنما يرد هذا الويل لا حاجة لقوله وأن يخاف زنا مع هذا وليس كذلك وإنما قيل العكس ويحجب بالمنع بل يرد مع العكس أيضا لأنه إذا جاء مع خوف الزنا وجود الصالحة مع اشتراط عدم وجودها فيحتاج إلى ذكر هذا الاشتراط (قوله ولأنه يمكنه الخ) يتأمل (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على أن ما طلبه السيد مهر مثل أمة فان لم يكن في كلامه ما يمنع حله على أن ما طلبه السيد أزيد من مهر مثل أمة اندفع عنه ما أورده عليه (قوله وبه يعلم أن المتخيرة صالحة تمنع الأمة لتوقع شفائها) وهو كذلك فيما يظهر أن أمن العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما إذا لم يامن فلا تمنعها ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت أمة نظرا للحاجة الراهنة وقولا بالاحتياط وبه يفرق الخ شرح مر (قوله ثم رأيت بعضهم يحتج الخ) يحمل على ما إذا أمن العنت زمن التوقع والبحث الآخر على ما إذا لم يامن فليتمن (قوله فلا تمنع) أي المتخيرة (قوله ولا يحل نكاحها) أي الأمة

(تصلح) للاستمتاع وهل المراد بصلاحيته أنها وفيما امر باعته أو طبعه أو باعتبار العرف كل محتمل وللنظر فيه بحال ومغنيهم نظرا للصالحية بمن تحت وطا ولا يما عيب خيار ولا هرة ولا زانية ولا غائبة ولا معتدة برج الثاني وبه أن أو يباحتمال الوطء ولو توقعها علم أن المتخيرة صالحة تمنع الأمة لتوقع شفائها ثم رأيت بعضهم يحتج بمنع نكاح أمة متخيرة قال لمنع وطئها شرعا فلا تندفع به حاجتها وفي التمام هذين البحثين نظر ظاهر فالوجه النظر فيها للحالة الراهنة فلا تمنع الأمة ولا يحل نكاحها المساقور

ولأنه الاحتياط فهم ماويه يفرق بين هذا وعدم نظره لها في خيار النكاح وأيضاً فالغرض محتاط له ومن ثم لم يلحقوا بإسبابه الخمسة الآتية غيرهما مع وجود المعنى فيه وزائدة (قيل أولاً تصليح) تغاير ما سر ولعدم حصول الصالحة (٣١٧) هذا ثم جرى في الروضة في هذه على ما هنا

وأطلق الخلاف ثم لم يرج منه شيئاً \* (تنبيه) \* ما تقر من إطلاق المعتدة هو ما وقع في كلام شارح لكن في مفهومه تفصيل هو ان الرجعية والمختلفة عن الاسلام والمرتبة بعد الوطء كالزوجة كالأمر أنفاً فلا تحل له الامتداد قبل انقضاء العدة وان وجدت فيه شروطها والبائن تحل له في عدتها الامه كاختها وأربع سواها ومثلها الموطوءة بشبهة ومن ثم قال شيخنا هنا ولا معتدة عن غيره أي بخلاف المعتدة منه فان فيها التفصيل السابق فالوقدر على حرة غائبة تحل له أمة ان لحقة مشقة طاهرة وهي ما ينسب متحملها في طلب زوجة الى تجاوز الحد في قصدها وأخاف (زناً) بالاعتبار الآتي (مدته) أي مدة قصدها والام تحل له ولزمه السفر لها ان أمكن انتقالها معه لبلده والا فكالعدم كما بحثه الزركشي لان في تكليفه التغريب أعظم مشقة ولا يلزمه قبول هبة مهر وأمة للمنة \* (تنبيه) \* أطلقوا ان غيبة الزوجة أو المال يبيح نكاح الامه والأزول مشكل بما تقره في قدر على من يتزوجها بالسفر إليها فيبقى

نظر للحالة الراهنة اه (قوله ولأنه الاحتياط فهما) قد يمنع في الأول بل الاحتياط منع المتخيرة الامه كذا قاله المحشي ولك ان تقول الماردا بالاحتياط آمنه من الوقوع في الزنا فهما فليتم اه سيدعمر أقول وقول سم فيما اذا آمن زمن التوقع من العنت كما مر فلا يلاقيه رده (قوله وبه) أي بقوله ولأنه الاحتياط فهما (قوله وعدم نظره الخ) أي حيث لم يخبر الزوج بالتخير لتعطل الوطء في الحال وان توقع اه سم (قوله لها) أي للحالة الراهنة اه سم (قوله غيرها) أي الخمسة مفعول لم يلحقوا (قوله وزيادة) مفعول معه (قوله الصالحة) قد يقال الأولى المنكوحه فتأمل ثم رأيت المحشي أشار اليه وعبارته لعل الأولى المرأة أو الحرة فتأمل اه سيدعمر (قوله هنا) أي في الشرط الثاني وقوله لأم أي في الشرط الأول (قوله في هذه) أي في مسألة العجز عن الحرة (قوله على ما هنا) أي فرج الأول اه سم (قوله ولم يرج منه شيئاً) أي ومع ذلك المعتمد ما في الكتاب اه ع ش (قوله ما تقره الخ) أي في التمثيل المار (قوله كما مر أنفاً) أي قبيل قول المتن وإذا طاق الحر ثلاثاً (قوله والبائن) عطف على الرجعية (قوله والبائن تحل له الخ) قد يقال الكلام في الحرة المحجوز عنها لا في التي تحتها وحينئذ فالمعتدة البائن منه أو لوطء مشبهة منه تحلان له فليس عاجزاً عن حرة تصليح وحينئذ فيعبر عن قول شيخ الاسلام ولا معتدة عن غيره ليس ما أفاده من التفصيل بل أفاده ان المعتدة منها ما لبينة أو لوطء مشبهة وهي صالحة أو لرجعي أو نحو وهي في حكم الزوجة فتأمل اه سيدعمر ولك ان يمنع كون الكلام في الحرة المحجوز عنها بل الكلام فيها يشملها والتي تحتها بقية قوله السابق وهل المراد هنا وفيما مر الخ (قوله هنا) أي في الشرط الثاني وهو العجز عن حرة تصليح للاستمتاع (قول المتن على حرة غائبة) أي غير متزوج بها ويرد تزويجها اه ع ش (قوله وهي) الى التنبيه في المعنى والى قول المتن ولو وجد في النهاية (قوله الآتي) أي في شرح وان تخافنا (قوله والا) أي بان اتقى كل من الامرين المذكورين (قوله والا) أي وان لم يمكن الانتقال (قوله فكالعدم) أي فهي كالمعدومة (قوله التغريب) الانسب التغريب اه سيدعمر أي كما عبر به المعنى (قوله وأمة) لعل الأولى أو كفاي النهاية (قوله أطلقوا الخ) أي فيما وقع في كلامهم من ذلك وان لم يتقدم في كلام المصنف اه ع ش (قوله والأول) هو قوله ان غيبة الزوجة يبيح الخ اه ع ش مشكل الخ عبارة النهاية ولا يشك الأول الخ (قوله فينبغي ان يتأني الخ) تاتي التفصيل في الأول متجسداً فلا ينبغي العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات سم على حج وهو وجه اه ع ش فيما أي في الزوجة الغائبة تفصيلها أي الحرة الغائبة التي يريد تزويجها السابقة في المتن (قوله والثاني) هو قوله ان غيبة المال يبيح الخ اه ع ش (قوله مشكل) عبارة النهاية ولا الثاني الخ (قوله بان الطمع الخ) ثم قوله وبان ما هنا الخ شرعاً على ترتيب اللغات فالاول راجع للاشكال بذلك التفصيل والثاني راجع للاشكال بما مر في قسم الصدقات (قوله العنت) أي خوف العنت اه كردد (قوله لان المحجوز وعليه منهم) قد يقال انهم لا يصلح علة لامتناع نكاح الامه عليه انما يصلح لامتناع صرف

المتخيرة (قوله ولأنه الاحتياط فهما) قد يمنع في الأول بل الاحتياط منع المتخيرة الامه (قوله وبه يفرق بين هذا وعدم الخ) أي حيث لم يخبر الزوج بالتخير لتعطل الوطء في الحال وان توقع (قوله وعدم نظره لها) أي للحالة الراهنة (قوله الصالحة) لعل الأولى المرأة أو الحرة فتأمل (قوله ثم جرى في الروضة في هذه على ما هنا) أي فرج الأول (قوله أطلقوا الخ) كذا مر (قوله والأول مشكل الخ) قد يشك أيضاً لاطلاقهم ان القدرة على المعتدة لا تمنع الامه (قوله فينبغي أن يتأني فيها تفصيلها) تاتي ذلك التفصيل في الأول متجسداً فلا ينبغي العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات (قوله وقد يفرق الخ) كذا مر (قوله لان المحجوز وعليه منهم الخ) قد يقال انهم لا يصلح علة لامتناع نكاح الامه عليه انما يصلح لامتناع

ان يتأني فيها تفصيلها والثاني مشكل بذلك التفصيل أيضاً بما مر في قسم الصدقات من الفرق بين المرتدين ودوتهم وقد يفرق بان الطامع في حصول حرة لم يألفها يخفف العنت وبان ما هنا محتاط له أكثر خشية من الزنا \* (فرع) \* في الوسيط للمقاس نكاح الامه وجه ابن الرفعة على غير المحجوز وعليه قال لان المحجوز وعليه منهم في دعواه خوف الزنا لاجل الغرماء اه ويؤخذ منه ان هذا بالنسبة للظاهر

وانما تحصل له باطنا بالعجز وهو ظاهر (ولو وجد حرة) ترضى (بمؤجل) ولم يجد المهر وهو يتوقع الفطرة عليه عند المحل ولو من جهة ظاهرة كما اقتضاه اطلاقهم (أو بدون مهر مثل) وهو يجرده (فلا يصح حل أمة في الاولى) لانه قد لا يجد وفاء قصير ذمته مشغولة وانما وجب شرعا بما يتغير ذلك كالمهر في التيمم لان الغالب في الماء (٢١٨) انه نافع بقدر على ثمنه من غير كبير مشقة بخلاف المهر وايضا فهو هنا يحتاج مع ذلك

مهرها من اعيان أمواله ونسكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن بمهر في ذمته سم على حج اه عش (قوله وانما تحلل له باطنا) ظاهره ويصرف مهرها من المال كالنفقة فليراجع فانه قد ترد فيه مر اه سم (قوله ولم يجد المهر) الى قوله ورجع بعض المحققين في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ولا تنظر الى المتن وقوله لا على الندور (قوله عند المحل) بكسر الحاء أى الحلال (قوله وهو يجرده) أى بدون (قول المتن حل أمة) أى واحدة اه معنى (قوله لانه قد لا يجد الخ) عبارة المعنى لان ذمته مشغولة في الحال وقد لا يصدق رجاءه عند توجه الطلب عليه اه وهى أحسن (قوله بنظر ذلك) أى المؤجل اه عش عبارة المعنى بمؤجل باجل يمتد الى وصوله ببلده اه (قوله فهو هنا يحتاج الخ) أى بخلاف عن الماء (قوله بين ذلك) الاولى اسقاط بين (قوله ما قدمته انما) أى في شرح وان يعجز عن حرة اه كردى (قوله ومنه) أى عما سبق في الفطرة (قوله فيها) أى الامه التي لا تحلل الخ وقال عش أى الفطرة اه (قوله ومهر حرة) أى أو ثمن أمة يتسرى بها كإبائى (قوله انه يلزمه) أى البيع اه عش (قوله انه يلزمه) عبارة انما أى لم ينكح الامه اه وهى أحسن (قوله مما سار) أى في الفطرة (قوله لا اعتمادا للمساخطة) ولو كان ما رضى به نافعها جاد فهل الحكم كذلك أخذ باطلا فقههم أولا أخذ من تعليل مسألة اللبون باعتبار المساخطة ومسألة اسقاط الكل بالمئة التي لا تحتل محل تال ولعل الثاني أوجه اه سيدعمر (قوله بخلاف المساخطة) أى المهر (قوله مع لزومه) اه ثانياة لحل الامه والضهير للمثل اه عش (قوله لا على الندور) تامله مع قوله الا ترى وأعتدلا يتبين لك ما فيه من التدافع فتأمل اه سيدعمر يعنى فكان حقة ما يقدم قوله الا ترى على قوله بخلاف الخ (قوله لا على الندور) خلافا للمعنى عبارة وان لم يغلب على ظنه وقوع الزنا بل توقعه على ندور اه لكن النهاية وافق الشارح وكذا شيخنا عبارة أى بان يتوقعه لا على ندور بان يغلب على ظنه الوقوع فيه أو يحتمل الوقوع فيه وعنده على السواء بان تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف ما اذا توقعه على ندور بان تضعف شهوته أو قويت شهوته وقويت تقواه أيضا فلا تحلل له الامه اه (قوله وأصله) أى العنت وكذا ضمير به (قوله بالحد أو العذاب) أو فیه للتنويع والمراد بالحد في الدنيا أى ان حد والعذاب في الآخرة أى ان لم يجد اه سيدعمر عبارة عش عبر باو بناء على ان الحد وجواب في المسلمين وهو الراجح من حد في الدنيا لا يعذب في الآخرة اه (قوله عموما) أى الزنا بان يخاف الزنا مع كل من يجرده اه كردى (قوله ترجحه) من باب التفعيل (قوله منه) أى من المجهوب متعلق باستحالة الخ اه رشيدى (قوله قال جمع الخ) جزم به في الروض اه سم واعتمده النهاية والمعنى (قوله لا تحلل له الامه) أى مطلقا نهائية ومعنى (قوله نظر الاول) أى لاستحالة الزنا من المجهوب

كافا أخر كنفقة وكرة والفرض انه معسر فلم يجمع عليه بين ذلك كله ولا يكافى بين ما يبق في الفطرة كما علم ما قدمته آنفا ومنه ما مر حواه هنا من مسكنه وماله الذى يحتاج الى ماله لا تحلل أولا تصلح وما اقتضته عبارة الروضة فيها محمول على من لا يحتاجها لخدمته تم تجبه في نحو خادم أو مسكن نفيس قدر على بيعه وتحصيل خادم ومسكن لائق ومهر حرة انه يلزمه أخذ ما سار ثم (دون الثانية) لا اعتمادا للمساخطة في المهور فلا مئة بخلاف المساخطة به كله لانه لم يعتد مع لزومه له بالوطء ولا نظر بكافة فضاء كلامهم الى انها قد تنذله باسقاط ان وطئ للمنة التي لا تحتل حينئذ (و) نالها (ان يخاف) ولو خصيا (زنا) بان يتوقعه لا على الندور بان تغلب شهوته وتقواه بخلاف من غلبت تقواه أو مروأته المانعة منه أو اعتدلا وذلك لقوله تعالى ذلك أن خشي العنت منكم أى الزنا وأصله المشقة الشديدة سمي به الزنا لانه سببها بالحد أو العذاب والمرعى عندنا كافى

الجرع ومه فلو اخاف من أمة بعها القوم قبله اليها لم تحلل له اذا وجد الطول قال شارح بل وان فقد وهو ظاهر ومن ثم قال اه شيخنا والوجه قوله التقييد بوجود الطول لانه يقتضى جواز نسكاحها عند فقد الطول فيقوت اعتبار عموم الغنت مع ان وجود الطول كاف في المنع من نسكاحها ولا اعتبار بعشقه لانه داء تهيج البطالة وطالة الفكر وكم من ابتلى به وزال عنه ولا يستحالة زنا المجهوب دون مقدمته منه قال جميع مقدمون لا تحلل له الامه نظر الاول



ورجعه بعض المتقدمين وآخرون تحل له نظر الثاني ويجزى ذلك في العنين نظر الى بعد وقوع الزمانه لعدم غلبته شهوته فاطلاق القاضي انها لا تحل له مبني على الاول وبحسب ابن عبد السلام خلعها للمسحوق لتعذر لحوق الولد به وكأنه ينظر الى ان خوف الزنا أو المقدمات انما ينظر اليه عندما كان لحوق الولد به وفيه ما فيه وما المانع أن ينظر الى ان نكاحها تنقص مطلقا بشرط (٢١٩) الاضطرار اليه بخوف الزنا أو مقدماته وان لم يلحقه الولد وأطلق

القاضي ان الجنون بالنون لا يزوج أمته واعترضه شارح بأن الاوجه انه اذا أعسر وخيف عليه التمسك بزوجه وليس ان توفرت فيه شروط نكاح الامه نكاح امه صغيرة لا توطأ وترتقاء وقرناه لانه لا يامن به العنت ويؤخذ منه ان غير هؤلاء ممن لا يصلح كذلك (قال) كان معمال لا يقدر به على حرة (أو مكنته تسر) بشراء صالحة لا يستمتع به بان قدر عاينها بمن مثلها فاضلا عما مر (نكاح خوف) من الزنا حينئذ فلا تحل له الامه (في الصحيح) لامنه العنت به فلا حاجه لراق ولده فان كانت بملكه فكذلك قطعها (و) رابعها (اسلامها) ويجوز حرة فلا يحل اسلم نكاح أمه كتابية لوله تعالى من قياتكم المؤمنات ولا جتماع نقض الكافر والرق بل أمه مسلمة وان كانت بكافر (وتحل لحرة عبد كتابين) أمه كتابية على الصحيح لتكافئها في الدين وكذا المجوسى مجوسية ووثنية كذا قيل وانما يشي على خلاف ما ياتي عن السبكي أول الفصل الا ترى بشرط عند ترافعهم اليه

اه رشدي (قوله ورجعه بعض المتقدمين) عبارة المغنى وهو كذلك خلافا للرواية ومن تبعه اه زاد النهاية ومثله في ذلك العنين وقول ابن عبد السلام ينبغي جوازه للمسحوق مطلقا لا تنقاصه ذورق الولد خطأ فاحش اه (قوله نظر الثاني) أى تاتى المقدمات منه اه وشيدى (قوله ويجزى ذلك) أى الخلاف المذكور (قوله وبحسب ابن عبد السلام الخ) أفرد المغنى (قوله وما المانع الخ) على هذا يمنع نكاح الامه وان أخبر الصادق بانها لاتلد أو بانه لا يلدمر وقوله ان ينظر الى ان نكاحها الخ أو ينظر الى انه مظنة اراقاق الولد اه سم (قوله مظنة) أى أمكن لحوق الولد به أم لا (قوله بخوف الزنا) أى على ما قاله جمع متقدمون الرابع أو مقدماته أى على ما قاله جمع آخرون الرابع (قوله بان الاوجه الخ) معتمداه عس (قوله ان غير هؤلاء الخ) أى كالتخيرة اه عس (قوله فلو كان معه) الى قوله كذا قيل وما ذكر الخ في النهاية والمغنى الا قوله كذا قيل وانما يشي الى ويشترب وقوله وسياقى الى المتن وقوله ويحل اسلم الى المتن (قوله صالحة للاستمتاع) أى باعتبار العرف بالنظر لغالب الناس اه عس (قوله به) أى المال والباعث بالشراء (قوله عامر) أى عما سبق في الفقرة المار في شرح في الاولى اه كردي (قوله فلا تحل له الخ) أشار بقدره الى ان الخلاف في ذلك لافي الخوف للقطع بالتفقد كان الاولى للمصنف ان يصرح به اه معنى (قوله ويجزى حرة) أى لان قوله ان لا يكون الخ عتق قوله الابشروط يجوز ان يكون في محل حر على أنه بدل مفصل من محل كما يجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف فالجر هنا على الاول والرفع على الثاني لانه معطوف عليه وانما لم يذكر ذلك في الشرط المتقدمه لانه ليس فيها ما يظهر فيه الاعراب رشدي وسيد عمر وسيم (قوله لتكافئهما) أى الزوجين (قوله وكذا المجوسى المجوسية الخ) عبارة النهاية والمغنى ونكاح الحر المجوسى أو الوثنية الامه المجوسية أو الوثنية كنكاح الكتابى الكتابية اه (قوله ويشترط) أى في نكاح الحر الكتابى وكذا الحر المجوسى والوثنية الامه اذا طلبوا من قاضينا ذلك خوف العنت الخ والافان نكاح الكفار يحكمهم بصحة فقوله لصحة الخ عسالة لقوله لا مطلقا وقوله خوف العنت الخ فاعل يشترط وقوله لانهم الخ عسالة أى الاشتراط (قوله جعلوه) أى الكتابى (قوله الا فى نكاح أمه كافرة) فانم الانحل للمسلم وتحل للكتابى اه عس أى وكذا تحل للمجوسى والوثنى (قوله قاله السبكي الخ) واعده النهاية والمغنى (قوله فراجع) وقد راجعت ما ياتى فوجدته موافقا لما

(قوله ويجزى ذلك الخ) كذا مر (قوله فاطلاق القاضي الخ) الوجه التفصيل في العنين كغيره فان وجد فيه شروط نكاح الامه تحل له والا حرمت عليه مر (قوله وبحسب ابن عبد السلام خلعها للمسحوق الخ) المعتد حرمها عليه واعترض ما قاله ابن عبد السلام في المسحوق بأنه خطأ فاحش يخالف لنص القرآن وقد يستنبط من النص معنى يخصه وبان الصبي لا يشك الامه مع انه لا يولد له وبامتناع نكاح الامه الصغيرة مع انها لاتلد مر (قوله وما المانع أن ينظر الخ) أو ينظر الى انه مظنة اراقاق الولد (قوله وما المانع الخ) على هذا يمنع نكاح الامه وان أخبر الصادق بانها لاتلد أو بانه لا يلدمر (قوله ويجزى حرة) أى لابداله مع المعطوف عليه من شروط (قوله كذا قيل) في شرح الروض قال في الروضة ونكاح الحر المجوسى أو الوثنية الامه كالكتابى الامه الكتابية انتهى وهذا يخالف بحث السبكي الا ترى أول الفصل فتأمل له ويخالف قول الشارح بعد ووطئها بملك اليمين (قوله قاله السبكي وغيره) قال شيخنا الامام الشهاب البرلسى ومن خطبه بامس المحلى نقلت معانصه هذا قد يشك عليه ما سأتى من ان أمن الزنا واليسار اذا قارنا عقدا الكافر ثم اسلم لا يقدح الا ان كلن مقارنا بعد ذلك لا اجتماع الاسلامين فانه يفيد ان هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والا لا نرصد مقارنة العقد مع أحد الاسلامين كغيره من المفسدات كالعدة ونحوها انتهى (قوله قاله السبكي وغيره) قيل الاوجه ما قاله

لامطلقا لصحة أن نكحتهم خوف العنت وفقد طول الحره لانهم جعلوه كاسلم الا فى نكاح أمه كافرة قاله السبكي وغيره وخالفهم البلقى في ذلك انما تعتبر الشرط في مؤمن حر كذا دل عليه القرآن وسياقى قيل فصل اسلم وتحتة أكثر من أربع ضابطا يعلم منه الراجح منهم افرجه بالاعتماد على المشهور لان مدرك المنع فيها كطرها

فأستوى فيها المسلم الحر والخن كل ثمرة ويجعل المسلم وطء كناية بالملك لا نحو محبوسة كما يأتي وخامسها أن لا تكون موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها ولا مملوكة لمكتابه أو ولده على ما سركذا (٣٢٠) قبل وما ذكر في الثانية يتعين حمله على ما لو أوصى له بخدمتها أو منعه عنها على التأيدلان

هذه هي التي يجب عدم صحة تزوجها بالحران قول بانه ملكها بخلاف غيرها فان غايتها انهم اكسبوا حرة له قالوا حرة حل تزوجها اذا رضى الوارث لانهم املكه ولا شبهة للموصى له في ملك قريبها (ومن بعضها رقيق كرقبة) فلا ينكحها الحر الا بالشروط السابقة لان اوراق بعض الولد محذور أيضا ومن ثم لو راعى مبعضة وأتمت لمحل الامة كازوجه الزركشي وغيره وكان شارحا أخذ منه بحته انه لو قدر على أمة لصله وأمة لغيره تعينت الاولى لا انعقاد اولادها أحرار وفيه نظر واضح لان بقاء ملك أصله الى عاقبتها غير متيقن ودلالة الاستصحاب هنا ضعيفة (ولو نكح حرة بشرط ثم أسير أو نكح حرة لم تنفسح الامة) أي نكاحها لانه يغفر في الدوام لقوته بوقوع العقد صحيحا مالا يغفر في الابتداء ومن ثم لم يتأثر أيضا بطرق احرام وعدة وردة نعم طرق رقي على كناية زوجته حر مسلم يقطع نكاحها لان الرق أقوى تأثيرا من غيره (ولو جمع من) أي حر (لا) تحلل له أمة) أمتين بطلنا قطعا أو (حرة وأمة يعقد) وقدم الحرة كزوجتك بنتي

قاله السبكي (قوله فيها) أي في الامة الكتابية (قوله في الثانية) أي في الامة الموصى له بخدمتها (قوله فلا ينكحها الحر) الى قوله وكان شارحا في النهاية والغنى (قوله لو قدر على مبعضة الخ) وينبغي انه لو وجد مبعضتين حرة واحدة ما أكثر من حرية الاخرى وجب تقديم من كثرت حريتها اه ع ش (قوله كل حرة الزركشي الخ) بناء على ان ولد المبعضة ينعتق بمعضاوه والراجح انها نهاية زاد الغنى والاسنى أما اذا قلنا ينعتق حرا كازوجه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا اه (قوله لا انعقاد اولادها أحرارا) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رأيت في شرح الارشاد عبر به اه سم (قوله ودلالة الاستصحاب الخ) جواب سؤال نشأ عما قبله وقوله ضعيفة قد يقال ضعفا بالنسبة الى افادة بقاء الملك لا بنافي كونها امرجة لامة الاصل السكافي في تعيينها فليراجع (قوله أي نكاحها) الى قوله كما بينته في النهاية (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يغفر في الدوام الخ وقوله لم يتأثر أي النكاح اه ع ش (قوله يقطع نكاحها) شامل للملك وان كان زوجها من تحلل له الامة لانها صارت أمة كناية وهو مسلم اه ع ش (قوله أي حر) وقول المتن يعقد مساق في الشارح بخبر زهما (قوله أمتين بطلنا الخ) كذا في الغنى (قوله وقدم الحرة) أمالوم يقدم الحرة فانه على الخلاف نهاية وسم قال ع ش والراجح من الصحة في الحرة دون الامة اه أي فالتقييد بتقديم الحرة لان الاظهر انما يأتي فيه (قوله أو يكون وكيل الخ) عطف على زوجتك بنتي الخ عبارة الروض مع شرحه ويتصور الجمع بان زوج بنته وأتمته أو بواحدة أي المزوج لهما الوليان أو بواحدة الوليين لا تخريف قول المزوج زوجتك هذه وهذه بكذا ويقبل نكاحهما اه (قوله في واحد) وقوله في الاخر كان الاول تأنيثهما (قوله قطعا لان الخ) الى الفرع في الغنى (قوله وفارق نكاح الاختين) أي حيث بطل نكاحهما معا (قوله وهنا الحرة أقوى الخ) ويؤخذ من الفرق المذكور أنه لو جمع من لا تحلل له الامة في عقدتين اختين احدهما حرة والاخرى أمة أنه يصح في الحرة دون الامة وهو كما قاله بعض شراح الكتاب ظاهر ولو جمع بين مسلمة ومجوسية أو نكحها صح في المسلمة بغير المثل وكذا لو جمع بين أجنبية ومجوسية أو خلية ومعتدة أو مبروجة اه غنى وقوله ولو جمع بين مسلمة الخ كذا في الروض وشرحه (قوله أو جمعها الخ) عطف على جمع من لا تحلل الخ (قوله بطلت الامة) ظاهرة وان لم تكن الحرة صالحة للتمتع بقياس ما من جواز نكاح الامستعلى غير الصالحة صحة نكاحهما هنا حيث كانت الحرة غير صالحة وبأيديها أي للشارح في نكاح المشرع من أنه لو أسلم على حرة غير صالحة وأتمت لم تدفع الامتلاان الحرة الغير الصالحة كالعدم فليراجع اه ع ش (قوله والراجح عدم بطلانها) وان كانت غير صالحة للتمتع اه سلطان (قوله فالتقييد بمن لا تحلل له الخ) وأيضا من تحلل له ان كان غير حرم نكاحها - ما والا فالحرة والمفهوم ان كان فيه نفسه - يل لا يرد غنى ونهاية (قوله

السبكي (قوله كازوجه الزركشي وغيره) أي من تردد للامام لان تخفيف الرق مطلوب والشرع مشوف للحرية قال وما قاله الامام بناء على القول بان ولد المبعضة ينعتق بمعضاوه والراجح شرح حر فان قلنا ينعتق حرا كازوجه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا كذا في شرح الروض وقد يقال قياس انعقاده حراما سواء المبعضة للحره فيصنع نكاحها وان قدر على الحرية فليراجع (قوله لا انعقاد اولادها أحرارا) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رأيت في شرح الارشاد عبر بقوله لان اولادهم نها يعتقون على مالكمها انتهى (قوله وقدم الحرة الخ) كذا شرح حر (قوله وقدم الحرة) لم يتعرض لمخبر زه ويحتمل انه كافي تقرير الصفة في البيع فجري فيه ما قبل ثم (قوله وقدم الحرة) تقيد في البيع في تقرير الصفة اختلاف في انه هل شرطها نقد - ديم الجائر أو لا فرق فهل اشتراط تقديم الحرة بناء على الاشتراط ويفرق بين البابين فيه نظر (قوله فالتقييد الخ) قد يقال التقييد للاحتراز عن العبد اذا جمع بينهما - ما

وأتم بكذا أو يكون وكيل فيهما أو وليا في واحد ووكيل في الاخر قبلهما (بطلت الامة) قطعا لان شرط نكاحها فقد اما القدرة على الحرية (لا الحرة في الاظهر) تقر يقال للصفة وفارق نكاح الاختين عدم المرجح فيه وهنا الحرة أقوى أو جمعها من تحلل له كان وجد حر بمزج حل أو بلا مهر بطلت الامة قطعا أيضا وفي الحرة طريقان والراجح عدم بطلانها فالتقييد بمن لا تحلل له لان الاظهر انما يأتي فيه

أما من فيهرق الخ) أي ولو مبعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح في جواز الرقيقة للمبعض وان  
 قدر على مبعضه مر اه سم عبارة المغني ومن بعضه رقيق كالرقيق فينكح الامة مع ان قدرته على الحرية اه  
 (قوله فقبل البنت ثم الامة) أو قبل البنت فقط اه معنى (قوله وفي هذه) أي في صورة الجمع بعقدين اه  
 ع ش (قوله فجمع في القبول) قضيته أنه يصح في المرة قطعا ولا يخفى لو أي القطع عن تأمل والظاهر أنه  
 لا يتصور ههنا تقديم الامة إيجابا وقبولا حتى يقال أنه حينئذ يصح نكاحهما إذا حلت له لأن جمع القبول  
 ينافي ذلك وقوله أو عكس قضيته أنه لو قال ز و جنتك هاتين أو بنتي وأمتي بكذا فقال قبلت بكتك بكذا وأمتك  
 بكذا بان وزع المسمى علميا أو ترك ذكر بكذا صرح في الحرية قطعا ولا يخفى عن تأمل ويتصور ههنا تقديم الامة  
 إيجابا وقبولا وهل يأتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لأنه لم يقبل الحرية إلا بعد صحة نكاح الامة أولا  
 لأن صحة نكاح الامة تتوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول احدهما دون الاخرى على ما تقدم نظيره  
 في البيع فيما إذا أوجب بالف فقبل نصفه بخمس مائة ونصفه بخمس مائة أو يفرق بينهما فيه نظير فليحرر  
 اه سم أقول ظاهر قول الشارح كالتحليل المذكور بقوله في ذلك وقول المغني بدله فكيف تصح إيجابا في الاصح اه تصور  
 تقديم الامة وتجرى بان التعليل المذكور في كل من صورتين تفصيل أحدهما في العقد واجمال الآخر لكن قضية  
 قول ع ش قوله فكذلك أي يصح نكاح الحرية دون الامة اه عدم جريان التعليل المذكور فبينهما  
 معاولعه هو الظاهر (قوله في أن الولد رقيق الخ) \* (تتمه) \* ولد الامة المنكوح رقيق لما استكها تبعها لها  
 وان كان ز وجهها الحر عر بيا وكذا لو كان من شبهة لا تقتضي حرية الولد أو من زنا ولو تزوج بام ولد الغير فولده  
 منها كالام ولوطن ان ولدا استولته يكون حرافيكون حوا كافي الانوار وتلزمه القيمة للسيد مغني ونهاية قال  
 ع ش قوله عر بيا بل أو كان هاشميا أو مطلبيا كما تقدم وقوله كالام أي فينقدر رقيقا ويعتق بموت السيد  
 ولا ينكح ان كان بنتا لا بشر و الامة وقوله ولوطن الخ وانما يقبل ذلك منه اذا كان ممن يخفى على مثله ذلك  
 ه (قوله ما لم يشترط الخ) فان شرط كان حوا للتعليل وقوله في أحدهما أي الصحيح والفاسد وقوله بصيغة  
 تعليل أي بان قال ان أنت منك بولد فهو حر وقوله لا مطلقا أي فلور زوجه أو شرط في صاب العقد أن يكون  
 أولادها أحرار الغا للشرط وان عقدوا أرقاء ومن ثم لم تنكح الاحيت وجدت فيه شروط الامة اه ع ش وقوله  
 ومن ثم الخ قد يفهم صحة نكاحهما مع الشرط بصيغة التعاقب للحر مطلقا وقال البعض الاتي في الشارح مع رده  
 (قوله فالحشمة) أي خشية رقيق الولد (قوله مطلقا) أي وجد التدبير والحكم بحشمة أولا  
 \* (فصل في حل نكاح الكافرة) \* (قوله في حل نكاح الكافرة) الى قول المتن والسكائية يهودية في  
 النهاية والمغني الا انها معاطف محجوسية على من لا كتاب لها وحذافوه أي ولم يخش فتنة بها وجه وقوله أي

فيحلان له جميعا مر انتهى (قوله أما من فيهرق) ولو مبعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح  
 في جواز الرقيقة للمبعض وان قدر على مبعضه مر (قوله كز و جنتك بنتي الخ) عبارة الروض وان قال  
 ز و جنتك بنتي هذه بكذا وز و جنتك أمتي هذه بكذا ففصل في القبول صح نكاح البنت قطعا وكذا لو حصل  
 التفصيل في أحد الطرفين انتهى (قوله فجمع في القبول) قضيته أنه يصح في الحرية قطعا ولا يخفى عن تأمل  
 والظاهر أنه لا يتصور ههنا تقديم الامة إيجابا وقبولا حتى يقال أنه حينئذ يصح نكاحها إذا حلت له لأن جمع  
 القبول ينافي ذلك وقوله أو عكس قضيته أنه لو قال ز و جنتك هاتين أو بنتي وأمتي بكذا صرح في الحرية قطعا  
 ولا يخفى عن تأمل ويتصور ههنا تقديم الامة إيجابا وقبولا وهل يأتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله  
 لأنه لم يقبل الحرية إلا بعد صحة نكاح الامة أولا لأن صحة نكاح الامة تتوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول  
 احدهما دون الاخرى على ما تقدم نظيره في البيع فيما إذا أوجب بالف فقبل نصفه بخمس مائة ونصفه  
 بخمس مائة أو يفرق بينهما فيه نظير فليحرر (قوله قلت ممنوع الخ) أقول أحسن من هذا كله وأقرب أن  
 يقال الاولاد دون شرط عتقهم بصيغة تعليل ينعقدون أرقاء وهذا محذور وفنأمله انتهى  
 \* (فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه) \*

وتابعه (يحرم) على مسلم وكذا كافي على الاوجه من وجهين في الكفاية وثبوته بالاولى بحث السبكي ان مثله وثني ومجوسى ونحوهما بناء على انهم مخاطبون بفروع الشريعة (٣٢٢) (نكاح من لا كتاب لها كوثنية) أى عابدة وثنى أى صنم وقيل الوثن غير المصور والصنم المصور (ومجوسية) وعابدة

تصلى وقوله لا تصلى الخ وحده ذى المغنى قوله منسوب الى زرادشت وقوله وكافي الى لقوله تعالى والمحصنات وقوله حيث لم يخش الى المتن (قوله ونواحيه) كحكم يهود النصراني وعكسه وجوب الغسل على الكافرة اه عش (قوله ويؤيده) أى قوله وكذا كافي الخ (قوله ان مثله) أى مثل المسلم ثنى ومجوسى الخ أى فيحرم على كل نكاح الوثنية والمجوسية ونحوهما كعابدة الشمس أو القمر (قوله مخاطبون بفروع الشريعة) معتمد اه عش (قول المتن ومجوسية) وهى عابدة النار (قوله ووطؤها ملك اليمين) معطوف على قول المتن نكاح الخ اه سم عبارة المغنى وحكم الوطء ملك اليمين فبين ذكر حكم النكاح قال الزركشى هو مذهبنا وفى النفس منه شئ تعرف بتأمل الآثار والأخبار الواردة فى وطء السيد مايا والجواب عنها عسر فيما يظهر اه (قوله لقوله تعالى الخ) دليل لما فى المتن فقط (قوله ما ياتى) أى أنفا من قوله تعالى والمحصنات الخ (قوله واقتضاه ظاهر المتن الخ) عبارة النهاية والمغنى وقول المصنف ومجوسية عطف على من لا كتاب لها على وثنية فانه يقتضى أن لا كتاب لها أصلا مع أنه خلاف المشهور اه (قوله الى زرادشت) وفى عش عن ابن أثير وفى السيد عمر عن الانكاكى قال السلطان عماد الدين فى تاريخه وزرادشت زوى مفتوحة منقوطة فراعهم له بعد هذا ألف ذوال مضومة مهملة فشين ساكنة منقوطة فتاء مشددة فوق وهو صاحب كتاب المجوس اه (قوله وحرمت) أى المجوسية (قوله ولعدم تيقن أصله) أى أصل كتاب للمجوسية أى وجود كتاب لهم فى الأصل (قوله وكذا غيرهما) أى من عوثى ومجوسى اه عش (قوله بما فيه) أى من النزاع وجوابه (قوله وكلام أهل السير الخ) معتمد اه عش (قوله يخالف ذلك) أى فلم يطأهما الا بعد الاسلام اه عش (قوله حيث لم يخش العنت) أى وان لم يجد مسئلة اه عش (قول المتن حريية) أى ليست بدار الاسلام اه معنى أى وأما اذا كانت فى دار الاسلام فحكمها حكم الذمية كفى سم (قوله للثلاق الخ) ولما فى الميل اليها من خوف الفتنة اه معنى (قوله فانه لا تصدق الخ) به يندفع ما توهم من اشكال ذلك بان المقرر فى السير ان زوجة المسلم لا يجوز اراقها اه سم (قوله كرهت مسئلة) أى نكاحا وتسريا اه معنى (قوله أو ولده) أى أو تفتن ولده اه عش (قوله وجبت الزركشى) اعتمده المغنى وكذا النهاية عبارة به والاوجه كجعله الزركشى اه (قوله نيب نكاحها) أى الذمية يظهر أن الحرية بمثلها اه عش (قوله

نحو شمس ونحو صورة ووطؤها ملك اليمين لقوله تعالى ولا تسكنوا المكشكات حتى يؤمن من خرجت الكفاية لما ياتى فيبقى من عداها على مجموعها واقتضاه ظاهر المتن من عطف مجوسية على وثنية لاعلى من من ان المجوسية لا كتاب لها بحمله بالنظر الى الآن والا فذكر كان لهم كتاب منسوب الى زرادشت فلما بدلوه رفح على الاصح وحرمت مع ذلك احتباطا ولعدم تيقن أصله (وتحل كتابية) مسلم وكافي وكذا غيرهما على ما مر عن الروضة بما فيه فى بحث التحليل وذلك لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم نعم الاصح حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم نكاحا لا تسريا وتسكوا بانها صلى الله عليه وسلم لم كان بطاغية وريحانة قبل اسلامها قال الزركشى وكلام أهل السير يخالف ذلك (لكن يكره) لا مسلم حيث لم يخش العنت فيما يظهر كتابية (حريية) ولو تيسر بالثلاق ولها اذا سببت ما لا فاقها لاتصدق ان لها من مسلم ولان فى الاقامة بدار الحرب تكثير سوادهم ومن ثم

(قوله وكذا كافي الخ) وقول الشيخ أى شيخ الاسلام ان ظاهر كلامهم عدم منعهم من ذلك ان قلنا بانهم لا يمنعون فهل كذلك الوطء ملك اليمين وينبغي نعم فراجع به وانه لو وقع حكم عليه بالتحمة وهو ظاهر بناء على الاصح من صحة أن نكحتهم فقد قالوا لو كان تحتها مجوسية أو وثنية وتختلفت عن الاسلام قبل الدخول تجزئت الفرقة أو بعده فلا الآن تصر على ذلك الى انقضاء العدة قال شيخنا الشهاب الرملى انه غير ملائق لكلام السبكي اذ هو فى التحريم وهذا فى عدم منعهم (قوله ووطؤها ملك اليمين) هو معطوف على قول المتن نكاح الخ وهذا كبحث السبكي المذكور يخالفه بالنسبة للمجوسى والوثنى ما مر قبل الفصل عن شرح الروض عن الروضة (قوله ولعدم تيقن أصله) على هذا يصح حمل قوله من لا كتاب لها معلوم قد دخل المجوسية انتهى (قوله وكذا غيرهما) أى كمجوسى (قوله فانه لا تصدق الخ) به يندفع ما توهم من اشكال ذلك بان المقرر فى السير ان زوجة المسلم لا يجوز اراقها (قوله ولان فى الاقامة بدار الحرب الخ) صريح فى تصور المسئلة باقامتها بدار الحرب فهل ذلك لانه من لازم كونها حريية حتى اذا انتقلت مع الزوج الى دار الاسلام خرجت عن وصف الحرية وصار لها أمان بسبب موافقة هذا فهل اذا تزوجها على قصد نقلها الى دار الاسلام وثق منها موافقتها على ذلك تنفى الكراهة عن هذا التزويج أو ليس ذلك من لازم كونها حريية بل يثبت لها هذا الوصف وان انتقلت الى دار الاسلام الى أن

كما

كرهت مسئلة مقبلة (وكذا ذميمة على الصحيح) لثلاقتهم بقرط ميله اليها أو ولده وان كان الغالب ميل النساء الى

دين أزواجهن واثارهم على الأباة الامهات نعم الكراهة فيها أخف منها فى الحريية بحث الزركشى نيب نكاحها اذ ارجى به اسلامها أى ولم يخش فتنةها بوجه كاهو واضح

كما وقع لعثمان رضي الله عنه انه تكلم نصرانية كلبية فاسلمت وحسن اسلامها وهو وغيره ان يحمل الكراهة ان وجد مسلمة أي تصلى والأفهي  
أولى من مسلمة تصلى على مامر أول النكاح (والكثينة يهودية أو نصرانية) لقوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا  
(لا تمسكنا بالزور وغيره) كصنف شيت وادريس وابراهيم صلى الله وسلم على نبينا وعلمهم فلا تحمل وان أقر وبالجزية سواء أثبت تسكها بذلك  
بقولها أم بالتواتر أم بشهادة عدلين أسلمنا على المعتد لأنه أوحى اليهم معانيها لألفاظها أولئك هم أحكاما وشرائع وفرق  
القتال بين الكثينة وغيرها بان فيها نقص الكفر في الحال وغيرها فيه مع ذلك نقص (٣٢٣) فساد الدين في الأصل (فان لم تكن الكثينة)

أي لم يتحقق كونها  
(اسرائيلية) أي من نسل  
اسرائيل وهو يعقوب بن  
الله على نبينا وعليه وسلم  
ومعنى اسر عبدوا يل الله  
بان عرف انهم اسراييلة  
أوشك أي اسراييلة أو  
غيرها (فلا تظهر حلها)  
للمسلم والكثابي (ان علم)  
التواتر أو بشهادة عدلين  
أسلمنا لا بقول المتعاقدين  
على المعتد وانما قبل ذلك  
بالنسبة للجزية تغليبا لغيره  
للمساء وبما تقر في العدلين  
يعلم ان المراد العلم والظن  
القوى اذ اخبارهما انما  
يقبده لكن ظن اقامه  
الشارع مقام اليقين ولم  
يكف واحد احتياطا للنكاح  
نعم قيام قولهم لو أجب  
زوجة المعتد عدل بموته  
حل لها التزوج أي باطنا  
الحيل باطنها باخبار  
العدل فهم اسرطان  
بالنسبة للظاهر فقط وحيث  
لا يدمن شهادتهما عند  
القاضي كغير ظاهر وكان  
من غير مرة بشهادتهما  
ومرة باخبارهما لحظ ذلك  
فالاول بالنسبة للظاهر

كما وقع الخ) تايد للبحث (قوله وهو الخ) عطف على الزركشي أي وبحث هو وغيره اه سم (قوله ان يحمل  
الكراهة) أي كراهة التهمة اه نهاية قال بس قوله ومحمل كراهة التهمة الخ قضيتان الجزية باقية على  
الكراهة وان لم يجد مسلمة أيضا اه (قوله والأفهي أولى الخ) وقيل تارك الصلاة أولى وهذا هو المعتد  
اه ع (قوله كصنف شيت) الى المتن في المغني الا قوله سواء أثبت الى لأنه أوحى الى قوله وبما تقر في  
النهاية (قوله سواء أثبت تسكها بذلك) أي بالزبور وغيره لاحاجة الى هذا التعميم هنا اه رشيدى (قوله)  
لأنه أوحى اليهم معانيها الخ) أي فشره اذ شرف ما أوحى بالفاظها ومعانيها اه ع (قوله نقص فساد  
الدين الخ) لا يخفى ما في هذا الاطلاق اذ لا يلزم من نفي الكتاب فساد الدين اه س بدع عبارة الرشيدى قال  
الشهاب سم يتأمل قوله نقص فساد الدين الخ اه أقول لعسل وجه التأمل انه كيف يقال بفساد الدين في  
الأصل ل فبين تسك بالزبور ونحوه فان كان هذا مراده بالامر بالتأمل فالجواب عنه ان الزبور ونحوه لا يصح  
التمسك به لاسرانه حكمه ومواعظ لا أحكام وشرائع اه (قوله ومعنى اسر الخ) أي بالعبرانية اه معنى وعش  
(قوله بان عرف الخ) أي بما ياتي نفا (قوله انهم اسراييلة) أي بل من الزور ونحوه اه معنى (قوله للمسلم  
والكثابي) أي والمجوسى والوثنى ونحوهما أخذ اسم اه ع (قوله بالتواتر) أي ولو من كفار اه سم  
(قوله لا بقول المتعاقدين) أي بالنسبة للظاهر فيعمل النكاح بعلمهم بذلك باطنا فيما يظهر ويؤيده ما ياتي اه  
سم (قوله وانما قبل ذلك) أي دعوى الكافرين أول آياته دخل قبل النسخ اه ع عبارة المغني واعتد  
الفرق أي بين باب النكاح وباب الجزية الاذرى ثم قال وحيث قد فنكاح النسيات في وقتنا تمتع الان بسلم  
منهم اثنتان ويشهدان بصحة ما وافق دعواهم اه (قوله ان المراد) أي يقول المتن علم (قوله الحل الخ) خبر  
قياس الخ (قوله فهم الخ) أي العدلان (قوله أي دين موسى) الى قوله واقتضاه كلام الشيخين في النهاية  
وكذا في المغني الا قوله فالحل لفضيلة الدين الى المتن وقوله لقوله تعالى الى اما الاسراييلة (قوله يقينا) متعلق  
باجتنبوا فقط سم وعش اه ولعل المراد باليقين هنا ما يشمل الظن الحاصل بشهادة عدلين نظير ما مر آتفا  
فليراجع (قوله لتمسكهم الخ) تعليل لما في المتن (قوله فالحل) أي حل النكاح (قوله لفضيلة الدين الخ) أي  
في غير الاسراييلة التي الكلام فيها اما الاسراييلة فسيأتي ان النظر فيها لنفسها اه رشيدى (قوله ومن ثم)  
أي من أجل فضيلة الدين وحده (قوله في كتابه الخ) متعلق لسمي (قوله مع انهم) أي هرقل وأصحابه (قوله)  
اذا كان ذلك) أي السخول (قوله بتخريفه) أي وعدم اجتناب المحرف يقينا (قوله وقبل الخ) عطف على  
يثبت لها أمان بطريقه أو كيف الحال فليراجع وليجر ذلك وقد يقال هي بانتقالها الى دار الاسلام  
وحصول أمان لها لا ترتيد على التهمة المقيمة بدار الاسلام مع كراهة نكاحها كما تقر فهذا التردد كاه  
لا طائل تحته فليتأمل (قوله وهو وغيره) عطف على الزركشي أي وبحث هو وغيره (قوله نقص فساد  
الدين في الأصل) يتأمل (قوله لا بقول المتعاقدين) أي بالنسبة للظاهر فيعمل النكاح بعلمهم بذلك باطنا  
فيما يظهر ويؤيده ما ياتي (قوله يقينا) متعلق باجتنبوا فقط على ما يدل عليه الاقتصار في بيان المفهوم على  
قوله الا حتى ولم يجتنبوا ولو احتمالا (قوله وقبل ذلك) عطف على علم

والثاني بالنسبة للباطن (دخول قوما) أي أول آياتها (في ذلك الدين) أي ديس موسى أو عيسى صلى الله على نبينا وعليهما وسلم (قبل نسخه  
وتخريفه) أو قبل نسخه وبعد تخريفه واجتنبوا المحرف يقينا لتمسكهم به حين كان حقا فالحل لفضيلة الدين وحدها ومن ثم سعى صلى الله  
عليه وسلم هرقل وأصحابه أهل الكتاب في كتابه اليهم مع انهم ليسوا اسراييليين (وقيل يكنى) دخولهم بعد تخريفه بان لم يجتنبوا المحرف اذا  
كان ذلك (قبل نسخه) لان الصحابة رضي الله عنهم تزوجوا منهم ولم يحضوا الاصح المنع لبطان فضيلة الدين بتخريفه وخروج يعلم ما لو شك هل  
دخلوا قبل التخريف أو بعده أو قبل النسخ أو بعده فلا تحمل منا كتبهم ولا ذبا عنهم أخذ بالاحوط وقبل ذلك



الذي ذكره وذكرناه مالدخول بعد التحريف ولم يحتجوا لولا احتمالاً أو بعد النسخ كمن تهودا ونصر بعد بعثة بيننا صلى الله عليه وسلم أو تهود بعد بعثة عيسى بناء على الأصح أنها نسخة بشر بعثة موسى صلى الله عليه وسلم وقيل أنها مخصوصة لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم ولادلالة فيه وان انتصر له السبكي لاحتماله النسخ أيضاً لا يشترط في نسخ الشرع قبلها فاعلموا جميع أحكامها وقول السبكي ينبغي الحل فيمن علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال والأقسام كتابي اليوم لا يعلم أنه سرائيلي الا ويحتمل فيه ذلك فيؤدي الى ان لا تحل ذبايح أحد منهم اليوم (٣٢٤) ولما حكاهم بل ولا في زمن الصحابة كبنى قرية والنفير وفيه قناع وطلب معنى بالشام

منعهم من الذبايح فابيت لان يدهم على ذبيحتهم دليل شرعي ومنعهم قبل بحسب مقتوي بعضهم ولا بأس بالمنع وأما الفتوى به فجهل واشتباه على من أفتى به اه ملخصاً ضعيف على ان فيه مناقشات ليس هذا محل بسطها أما الاسرائيلية يقينا بالتواتر أو بقول عدلين لا المتعاقدين كسائر مجافيه فتخل مطلقاً لشرف نسبها ما لم يتيقن دخول أول آباؤها في ذلك الدين بعد بعثة تسخيه لسقوط فضيلته بتسخيه وهي بعثة عيسى أو نبينا صلى الله عليه وسلم لا بعثة من بين موسى وعيسى لانهم كلهم أرسلوا بالتوراة وزبور داود قد مر أنه حكم ومواعظ ولا يؤثر هنا تسخيرهم بالمحرف قبل النسخ لما ذكر واقتضاء كلام الشيخين ان الاسرائيلية ولو يهودية لا تحرم الان كان تهوداً أو أول أصولها بعد بعثة بيننا صلى الله عليه وسلم مبنى على ما مر ان بعثة عيسى غير نسخة وقد يجاب بمنع البناء ولو جه بان شرفهم اقتضى ان لا

قوله يعلم اه سم (قوله الذي ذكره) أي المصنف في قوله قبل نسخه الخ وقوله وذكرناه أي في قوله أو قبل نسخه وبعد تحريف الخ وقوله مالدخول بعد التحريف الخ أي فلا تحل منّا حكاهم الخ اه ع (قوله أو بعد النسخ الخ) عطف على بعد التحريف (قوله وقيل انها مخصوصة) يعني نسخة لا بعض لا للجميع الذي هو مراد الأصح كما لا يخفى لاستحالة ارادة التخصيص حقيقة هذا الذي هو قصر العام على بعض افراده اه رشدي (قوله ولادلالة فيه) أي في قوله تعالى ولا حل لكم الخ اه ع (قوله لاحتماله النسخ أي للجميع) (قوله ويحتمل فيه ذلك) أي الشك المذكور أو كون الدخول بعد النسخ والتحريف الأولي ان يقول وفيه ذلك التردد (قوله وطاب الخ) بـ اءا المغول وقوله منعهم نائب فاعله (قوله دليل شرعي) أي على حل ذبايحهم (قوله ضعيف) خبر وقول السبكي (قوله ومنعهم الخ) صيغة المضي يقيناً أراد به ما يشمل الظن القوي بقريته قوله أو يقول عدلين نظير ما مر في قول المصنف علم (قوله مطلقاً) يعني قوله ما لم يتيقن الخ (قوله ما لم يتيقن دخول الخ) بان علم دخوله فيه قبلها أو شك وان علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بعثة لا تسخيه كبعثة من بين موسى وعيسى معني وشرح المنهج (قوله وزبور داود قد مر الخ) استئناف بياني (قوله ولا يؤثر هنا) أي في الاسرائيلية يقينا اه ع (قوله لا ذكر) أي من شرف نسبها (قوله بان شرفهم) وقوله ان لا يحرموا الأولي فيهما الافراد والتأنيث (قوله فلا شبهة) لعله نفس لعله قطعاً (قوله يعلم مما يأتي) الى قوله واستعمال دواء في النهاية (قوله مما يأتي) أي آتفاقي المتن (قوله أول المنتقلين الخ) أي فاع بار الأول لان الغالب تبعية أبنائه له والاحترار عن دخول ما عدا الأول مثلاً قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل ان شرط الحل دخول الأول بشرطه يقيناً مطلقاً أو احتمالاً في الاسرائيلية وتبعية من بينها أي المنكوحة وبينه أي الاب المذكور له أي لهذا الاب وجهل الحال فيه ولو في غير الاسرائيلية فالحاصل ان الشرط عدم علم عدم التبعية فليست أم سلمة على ج اه رشدي (قوله لانها) أي الكفاية حينئذ أي حين اذ دخل واحد من آباؤها بعد النسخ والتحريف (قوله بين من تحل الخ) الظاهر تذكير الفعل (قوله وظاهره) لعل مرجع الضمير قوله ان يكفي في تحريمها الخ أو قوله لانها احية نذ الخ عبارة النهاية وظاهره الخ بلا ضمير (قوله هنا) أي في تحريم كفاية دخول واحد من آباؤها الخ (قوله ثم) أي في المتولدة بين من تحل ومن تحرم (قوله وغيرها) الى قوله فان أثبت في المغني (قوله لا اشتراكهما) أي الكفاية والمسألة المنكوحتين (قوله كفاية مسلمة الخ) عبارة المغني ونجبر الزوجة الممتنعة مسلمة كانت أو كفاية وكذا الامتة أي الحليل اجبارها على (قوله أما الاسرائيلية يقينا) هذا مشكل مع قوله أو يقول عدلين الان اراد البقن ولو حكماً أو أراد به ما يشمل الظن القوي نظير ما قاله في قول المصنف السابق علم (قوله بعد بعثة تسخيه) قال في شرح المنهج بان علم دخوله فيه قبلها أو شك وان علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بعثة لا تسخيه كبعثة من بين موسى وعيسى انتهى (قوله أول المنتقلين الخ) أي فاعتبار الأول لان الغالب تبعية أبنائه له والاحترار عن دخول ما عدا الأول مثلاً قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل ان شرط الحل دخول الأول بشرطه يقيناً مطلقاً أو احتمالاً في الاسرائيلية وتبعية من بينها أي المنكوحة وبينه أي الاب المذكور له أو جهل الحال

يجزوا الا بعد بعثة نسخة قطعاً لقوتها فلا شبهة بخلاف المحتملة وان كان الأصح انها نسخة (تنبيه) \* يعلم مما يأتي من حرمة المتولدة غسل بين من تحل ومن لا تحل ان المراد بقولهم هنا في الاسرائيلية وغيرها أول آباؤها أول المنتقلين منهم وانه يكفي في تحريمها دخول واحد من آباؤها بعد النسخ أو التحريف على ما مر وان لم ينتقل أحد منهم غير لانها حينئذ صارت متولدة بين من يحل ومن تحرم وظاهره انه يكفي هنا بعض آباؤها من جهة الام نظير ما يأتي ثم (والكفاية المنكوحة) الاسرائيلية وغيرها (كمسلمة) منكوحة (في نفقة) وكسوة ومسكن (وقسم وطلاق) وغيرها ما عدا نحو التوارث والجدة ذفها لا اشتراكهم في الزوجة المقنضة لذلك (ونجبر) كفاية مسلمة أي له اجبارها (على غسل خيض ونفاس)

عقب الانقطاع لتوقف حل  
الوطء عليه وقضيته ان الخنفي  
لا يجبرها لكن الاوجه ان  
له ذلك لان ذلك عنده  
احتياط فغايتته انه كالجنبه  
فان أتت غسلا وتشرط  
نيتها اذا اغتسلت اختيارا  
تغسل المجنونة على المعتمد  
والممتنعة استباحة التمتع  
وخالف في المجموع في موضع  
فخرم بعدم اشتراط نية  
الاولى للضرورة ولا بشرط  
في مكرهه على غسلها  
للضرورة مع عدم مباشرته  
للفعل (وكذا جنبه) أي  
غسلها ولو فوراً وان كانت  
غير مكافئة (وترك أكل  
خنزير) وشرب ما سكر وان  
اعتقدت حله ونحوه بصل  
في إزالة وسخ وشعر ولو  
بنحوابط وظفر ككل  
منفر عن كمال التمتع (في  
الانظر) لما في مخالفة كل  
مما ذكر من الاستعداد  
وبحث استثناء مسوح  
ورققاء ومخيرة ومن بعده  
شبهة أواحرام فلا يجبرها  
على نحو الغسل اذا تمتع فيه  
نظر والوجه ما أطلقوه لان  
دوام نحو الجنابة لو روت  
قدرا في البدن فيشوش  
عليه التمتع ولو بالنظر  
(وتجبره) ومسلية على غسل  
ماتجس من أعضائها (وشئ  
من بدنها ولو بمفعونه فيها  
يظهر لتوقف كمال التمتع على  
ذلك وغسل نجاسة ملابس  
يظهر بجهاً ولو نها على عدم

غسل الخ و يستجبه هذا الغسل الوطء وان لم تنه للضرر ورواه (قوله عقب الانقطاع) متعلق بتجبر أو  
غسل في المن (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله نيتها) أي الكفاية وقوله اذا اغتسلت اختياراً متعلق بتشرط  
وسيد كمره بقره وقوله ولا يشترط في مكرهه الخ وقوله استباحة التمتع مفعول نيتها وقوله تغسل المجنونة الخ  
أي كما يشترط نية مباشرة غسل المجنونة الخ (قوله والممتنعة) أي مسلمة كانت أو كافرة سم وكردى (قوله  
وخالف الخ) عبارة النهائية وان خالف الخ (قوله نية الاولى) أي الكفاية اه ع ش (قوله ولا يشترط) أي نية  
المجبر أو المجبرة استباحة التمتع فكان الاولى التأنيث وقوله في مكرهه الخ أي في مغتسله بالايجاب لا بالاختيار  
(قوله مع عدم مباشرته) أي المجبر على الفعل أي الغسل (قوله أي غسلها) عبارة المغنى أي تجبر الكفاية على  
غسلها من الجنابة اه (قوله ولو فوراً) هو غاية في الاجبار والوجه الثاني انه لا يجبرها الا اذا طال زمن الجنابة  
اه رشدي (قوله وشرب ما سكر) الى المن في المغنى (قوله وان اعتقدت الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في  
اجبار الكفاية على ترك أكل لحم الخنزير اذا كانت تعتقد حله كالنصرانية فان كانت تعتقد تحريمه كاليهودية  
منعها منه قطعاً (قوله ونحو بصل الخ) وأكل ما يخاف منه حدوث المرض اه مغنى (قوله ولو بنحوابط  
وظفر الخ) عبارة المغنى وله اجبارها أي الزوجة مطابقةً لبقاء على التنظيف بالاستعداد وقبل الاطفار وازالة  
شعر الاطوار والاسواخ اذا تقاضى شيء من ذلك وكذا ان لم يتقاضى اه (قوله وبحث استثناء الخ) مبتدأ  
خبره قوله الاتي فيه نظر (قوله استثناء مسوح الخ) يعني استثناء ما اذا كان الحليل مسوحاً مطلقاً وكانت  
الحليلة ورققاء الخ (قوله والوجه ما أطلقوه) سئل العلامة ج عما اذا امتنعت الزوجة من تمكين الزوج لنفسه  
وكثرة أو سواحه هل تكون ناشئة أم لا فاجاب بانها لا تكون ناشئة بذلك اذ كلما تجبر المرأة على ازالته يجبر هو  
عليها اخذنا في البيان ان كل ما يتأذى به الانسان تجب على الزوج ازالته اه أي حيث ناذت بذلك ناذيا  
لا يحتمل عادة ويؤخذ من ذلك جواب السؤال عن رجل ظهر ببدنه المبارك المعروف وهو انه ان أخبر  
طبيباً انه مما يعدى أو ناذت به ناذيا لا يحتمل عادة ملازمة مع ذلك على عدم تنظيف ما ببدنه فلا نصير ناشئة  
بامتناعها وان لم يجبر بذلك ولازم على النظافة بحيث لم يبق ببدنه من العفونات ما يتأذى به عادة وجب عليها  
تمكينه ولا عبرة بمجر دنفرتا ومثل ذلك في هذا التفصيل القروح والسيالة ونحوها من كل ما لا يثبت الخيار ولا  
يعمل بقولها في ذلك بل بشهادة من يعرف حاله اكثر منه عشرة اه ع ش (قوله فيشوش عليه التمتع)  
أي ولو كان التمتع بعد انقضاء العدة وزوال الاحرام اه ع ش وبه يندفع اعتراض سم بما نصه قوله ولو  
بالنظر قضيت مجواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح به في باب العدة من انه يحرم نظرها ولو بلا شهوة  
اه (قول المن وتجبره الخ) ويحرم عليه الاستمتاع بغيره متجسس اذا تولد منه تجسس كما بحثه الاذرى وفي  
قدر ما يجبرها على الغسل من نحو أكل خنزير ووجهان او وجهها ما سبعا كولو غه وكالزوج فيما ذكر السيد  
كما فهم بالاولى وليس له اجبار أمته المجوسية أو الوثنية على الاسلام لان الرق افادها الامان من القتل اه نهاية  
زاد المغنى ولها منع الكفاية من شرب ما سكر وكذا من غيره ومن البيع والكائنات كما يمنع المسلمة من شرب  
النبيذ اذا كانت تعتقد باحتمال القدور الذي يسكر وكذا من غيره ومن المساجد والجماعات اه (قوله ولو  
بمفعونه) أي وان لم يظهر النجاسة أثر من لون أو غيره اه ع ش (قوله يظهر رجها الخ) أخرج ما لم يظهر فيه

فيديو في غير الاسرائيلية فالخاص ل ان الشرط عدم علم عدم التبعة فليتأمل (وقوله تشرط نيتها الخ)  
كذا شرح مر (قوله والممتنعة الخ) أي سواء المسلمة والكافرة كما بينه الشارح في فتاويه (قوله وخالف في  
المجموع في موضع فخرم الخ) فقول الشارح ويعتبر عدم النية للضرورة كفاية المسلمة المجنونة محمول على نفي  
ذلك فيها فلا ينافي ما تقرر شرح مر (قوله ولو بالنظر) قضيت مجواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح به  
في باب العدة في قول المصنف قبل فصل عاشرها كزوج ولا يستمتع بها حتى تقضيها حيث عاله بقوله لاختلال  
النكاح بتعلق حق الغير بها وقال ومنه يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها انتهى (قوله  
يظهر رجها الخ) أخرج ما لم يظهر فيه ذلك ولا يبعد جبرها حيث بدأ بها اذا خشى عند التمتع التلوث من رطب

لبس نجس أو ذى ربح كربه وخروج ولولم يجد أو كنيسة واستعمال دواء يمنع الحبل والقاء أو فساد نطفة استقرت في الرحم لحرمة ولوقبل تخلقه  
على الأوجسه كما مرو على فعل ما اعتاده منها حال التمتع مما يدعو اليه ويرغب فيه أخذ من جعلهم اعراضها وعبر سها بعد لطفها وطلاقة وجهها  
أما نشوز وبه يعلم ان اطلاق بعضهم وجوب ذلك من غير نظر لاعتناؤه غير صحيح ونظائر الكلام في غير مكره ككلام حال جامع فقد  
سئل الشافعي رضى الله عنه عن ذلك فقال لا خير فيه حيث ذوى يؤيد مذكروته أو لا نقل بعضهم عن الجمهور ان عليها رفع فخذهم والتحريك واختار  
بعضهم وجوب رفع توقف عليه الوطء دون التحريك وبعضهم وجوبه أيضا لكن ان طلبه وبعضهم وجوبه أيضا وهو فقط وهو أوجه  
ولو توقف على استعلائه بالجموم مرض (٢٢٦) اضطره للاستلقاء لم يعد وجوبه أيضا (وتحرم متولدة من وثني) أو مجوسى وان علا

ذلك ولا يعد جبرها حيث بدأ أيضا إذا خشى عند التمتع التلوث من رطب قد يتفق اه سم (قوله لبس نجس)  
عبارة المغنى لبس جلد الميتة قبل دباغه اه (قوله استقرت في الرحم) عبر في باب العدة باستقرار النطفة في  
الرحم وأخذها في مبادئ التخلق اه سم (قوله كما مر) أى في أوائل باب النكاح (قوله وبه يعلم) أى بقوله  
أخذ من جهلهم الخ (قوله ما ذكرته أولا) أى قوله وعلى فعل ما اعتاده (قوله وبعضهم وجوبه) أى التحريك  
ويحتمل أى الرفع (قوله لم يرض وهو رم) قد يقال ان توقف عليه الوطء فظاهر والافعل تامل وحيث  
فأضابط ان كل ما يتوقف عليه الوطء من رفع فخذ وتحريك واستعلاء يجب وما لا فلا ويحتمل وجوب ما يتوقف  
عليه كمال التمتع وان لم يتوقف عليه أصله ويؤيده ما مر فتدبر ولو قيل ما يتوقف عليه أصل التمتع يجب مطلقا  
وما يتوقف عليه كاله كتحريك يجب ان طلبه والا فلا لم يعد اه سم دعير (قوله الان بلغت الخ) راجع لما قبل  
وكذا أيضا (قوله وهو المعتد) وفاقا للمغنى وخلافا لنهاية (قوله واعتمده الاسنوى) وهو الوجه شرح مر  
اه سم (قوله ومرأول النجاسة ما يعلم منه حكم المتولدة الخ) قال هناك ما حاصله ان المتولدين آدمي أو آدمية  
ومغلظ لا يحمل منا كنهه ولو ان هو مثله وان استوى في الدين وأنه لو وطئ آدمي بهيمة فولدها الآدمي لم يؤك  
لما لكها ولا يلحق بنسبه بنسب الواطئ حتى يرثه انتهى اه سم اختصارا (قوله وهم طائفة) الى قول المتن  
ولو تهود في النهاية الاقوله قال الرافعي الى المتن وكذا في المغنى الاقوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى (قوله  
ولو احتمالا) فلا بد من العلم بما وافقهم في أصله اه سم ولعل المراد بالعلم هنا نظير ما مر في الحكاية الغير  
الاسرائيلية ما يشمل الظن القوي (قوله لاحتمال موافقة هؤلاء) أى الصابئة من النصارى لا أولئك أى  
لصابئة الاقدمين في عبادة الكواكب السبعة (قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى) أى على التوزيع اه  
رشيدى (قوله كمتبعة الخ) تعليل للمتن (قوله مطلقا) لعله أراد به وان كان ما ذكر من عبادتهم  
الكواكب السبعة وضافتهم الاثنا عشر الى الاحتمال (قوله لما استغنى الفقهاء عنهم) أى وفيهم وافقهم من  
صابئة النصارى منهم اه ع ش (قوله فتركهم) أى فالبلاء قد علم اه مغنى (قوله أى تنصر) الى الباب في  
النهاية الاقوله ومصلحة الى المتن وقوله وان اقتضى الى المتن (قوله كما يصرح به) أى بقوله أو دارنا (قوله

(وكفاية) جزم الان الاتسباب  
الى الاب وهو لا تحمل منا كنهه  
(وكذا عكسه) فتعسر  
متولدة من كافي ونحو وثنية  
(في الاظهر) تغلبا للخرم  
الان بلغت واختارت دين  
الكافي منهما كما حكمه  
عن النص واقره لاستقلالها  
حيث نذ وهو المعتمد وان  
جزم الرافعي في موضع آخر  
بغير معارضة لاعتداه الاسنوى  
وجهه يخص بعض الخلاف  
بالتائس فان تبغية الاب  
أقوى فحرمت الاولى قطعا  
دون الثانية على قول ومر  
أول النجاسة ما يعلم منه حكم  
المتولدة بين آدمي وغيره  
(وان خالفت السامرة  
اليهود) وهم طائفة منهم  
أصلهم السامري عابد  
المجس (والصابئون) من  
صبا اذا رجع (النصارى)  
وهم طائفة منهم (في أصل  
دينهم) ولو احتمالا كان نقوا  
الصانع أو عبدوا كوكبا  
قال الرافعي في الصابئة أو  
عبدوا الكواكب السبعة  
وعليه فهو لا ينافي ما ياتي في  
الصابئة الاقدمين لاحتمال

قد يتفق (قوله استقرت في الرحم) عبر في باب العدة باستقرار النطفة في الرحم وأخذها في مبادئ التخلق  
(قوله واعتمده الاسنوى) وهو الوجه شرح مر (قوله ومرأول النجاسة ما يعلم منه الخ) قال هناك في آدمي  
متولدين آدمي أو آدمية ومغلظ وميل الاسنوى الى عدم حمل منا كنهه وجزم به غيره لان في أحد أصله مالا  
يحلر حلا كان أو امرأة ولمن هو مثله وان استوى في الدين ثم قال ولو وطئ آدمي بهيمة فولدها الآدمي  
لم يؤك لما لكها اه وذكر أيضا ما نصه قال بعضهم ويعد أن يلحق بنسبه بنسب الواطئ حتى يرثه انتهى  
والوجه عدم اللحق لان شرطه حل الوطء أو اقترانه بنسبه الواطئ وهما متفقان هنا وأطال في ذلك  
بما ينبغي مراجعته واستحضاره انتهى (قوله ولو احتمالا) فلا بد من العلم بما وافقهم في أصله

موافقة هؤلاء ولاولئك (حرم) كارتدين ثلث وجههم عن ملتهم الى نحو رأى القدماء الآتي (والا) يخالفوه في ذلك والا  
بان وافقوهم فيه يقينا وانما الخوفهم في الفروع (فلا) يحرم ان وجد فيهم الشر وط السابقة ما لم تكفرهم اليهود والنصارى كمتبعة  
ملتنا وقد تطلق الصابئة أيضا على قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم منسوبين لصابئ عم فوح صلى الله عليه  
وسلم يعبدون الكواكب السبعة ويضعون الانوار اليها وزعمون ان الفلك حى ناطق وليسوا عما نحن فيه اذ لا تحمل منا كنههم ولا ذابحهم  
مطلقا ولا يقرن بحزبه ومن ثم اتى الاصطغرى والمحملى القاهر بقتلهم لما استغنى الفقهاء عنهم فبذلو اله مالا كثيرا فتركهم (ولو تهود انصارى  
أو عكسه) أى تنصيرهم ودي في دار الحرب أو دارنا كما يصرح به كلامهم ومصلحة قبول الجزية بعد الانتقال بدار الحرب الذي زعمه الزركشي

لا تظن اليها والاقر اذا طلبها وان انتقل بدارنا (لم يقر في الاظهر) لانه اقر ببطلان ما انتقل عنه وكان مقرابطلان ما انتقل اليه فلم يقر كسليم ارتد وقضيته ان من انتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه يقر وليس مرادنا كهلوطاظهر لالا اعتبار اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطن والتعطل المذكور انما هو للغالب فلا مفهوم له (فان كانت) المنتقلة (امراة لم تحل اسلم) (٣٢٧) لانها لا تقرر كالمرتدة (وان كانت) المنتقلة

(منكوحته) أي المسلم ومثله

كافر لا يرى حل المنتقلة

(فكره مسلمة) فتتخير

الفرقة قبل الوطء وكذا

بعده ان لم تسلم قبل انقضاء

العدة (ولا يقبل منه الا

الاسلام) ان لم يكن له امان

فنتقله ان ظفر نابه والابلاغ

مامنه وفاء مامانه (وفي قول)

لا يقبل منه الا الاسلام (أو

دينه الاول) لانه كان مقرا

عليه وليس المراد أنه يطلب

منه أحدهما اذ طلب

الكفر كفر بل انه يطلب

بالاسلام عينا فان أبي

ورجع لدينه الاول لم تعرض

له وقيل المراد ذلك ولا طالب

فيه لكفر لانه اخبار عن

الحكم الشرعي كما يطلب

بالاسلام أو الجزية (ولو

توثن) ككافي (لم يقر) لما

مر (وفيما يقبل) منه

(القولان) المذكوران

أظهرهما تعين الاسلام

فان أبي فكافرا (ولو تهود

وتنى أو تنصر لم يقر) لذلك

(ويشعر) بن الاسلام كسليم

ارتد) ولم يخرج هذا القولان

لان المنتقل عنه أدون فان

أبي فكافرا أيضا على الوجه

وان اقتضى كلامهم قتله

مطلقا تغليب الحقن الدم

وفاء باأمان ان كان له

والفرق بينه وبين مسلم

لا رادها وكافر لعلة الاسلام ومرد لا رادها أيضا (ولو ارتد زوحان) معا (أو أحدهما قبل دخول) أي وطء أو وصول مني محرم لقرنها

(تتخير الفرقة) لان النكاح لم يتأكد لفقده غاية (أو) ارتد أو أحدهما

والالاقر الخ) ويظهر بتأمل كلام الزركشي الآتي عن النهاية انه لا يقوم عليه أي الزركشي فانه يقول باقراره فيما ذكر (قوله اذا طلبها) أي الجزية وقبولها منه (قوله وقضيته) أي التعليل أي ما تضمنه من قوله وكان مقر الخ (قول المتن فان كانت) الاولى اسقاطا لتأنيث (قوله المنتقلة) أي من النصرانية الى اليهودية أو بالعكس (قوله فتتخير الفرقة) الى قوله وقد بل المراد في المعنى (قوله قبل الوطء) أي ووصول مني محترم في فرجهامعني وشرح المنهج (قول المتن منه) أي من انتقل من دين النصرانية الى دين اليهودية أو بالعكس (قوله فنتقله ان ظفر نابه) أي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز ان عليه اه شيخنا الزياي وهذافي الذكر وقيداه في المرأة انما لا تقتل ولكنها ترق بمجرذ الاستيلاء عليها كسائر الحريات ولا ينافيه قوله قبل لانها لا تقرر كالمرتدة لجواز ان يريد انما لا تقرر بالجزية قاله عس ولا يخفى ما فيه اذ كلامهم كالصريح في تعين القتل بل كلام الاذري الآتي آنفا صريح فيه وأيضا قوله لجواز ان يريد الخ طاهر المنع ولذلك عقب الحلبي ما مر عن الزياي بما نصه وفيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربه ناعليه الرق أو مناعليه اه وقال سم قوله والابلاغ مامنه قال في شرح الروض ثم هو حربي وان ظفر نابه قتلناه اه واقتضاه على القتل يفهم انه لا يكفي ارفاقه بوجه بان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراره عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا فلو رفقناه فهل نقول لا يثبت الرق أو نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع اه (قول المتن وفي قول الخ) وقول الزركشي ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية أي قبل الانتقال امالو وندصر اني بدار الحرب ثم جاء وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها بخلاف كلامهم اه نهية وممر آتفاقي الشارح ما وافقه واعتد المعنى ما قاله الزركشي (قوله كما يطلب بالاسلام الخ) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طلب نفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول اه سم (قوله كافي) الى التمهيد في المعنى الا قوله نعم يعز (قوله كافي) أي أو مجوس اه معنى (قوله لئلا امر) أي في شرح لم يقر في الاظهر (قوله أظهرهما تعين الاسلام) فان كان امرأة تحت مسلم فكره مسلمة فيما باقى اه معنى (قوله فكافرا) أي آتفاقي قوله ان لم يكن له أمان الخ (قوله على الوجه) في الاصل على الاول فليعز اه سيدعمر (قوله مطلقا) أي سواء كان له أمان أو لا (قوله تغليب الخ) راجع لما قبل الغاية (قوله وزعم الزركشي كالاذري أنه الخ) عبارة الاذري عقب قول المصنف كسليم ارتد نصها هذا الكلام يقتضي انه ان لم يسلم قتلناه كالمرتدة ولو وجهان يكون حاله كما قبل الانتقال حتى لو كان له أمان لم يتغير حكمه بذلك وان كان حربيا لا أمان له قتل الان يسلم وهذا واضح انتهت اه رشيدى (قوله وان وقع منه) أي من الوثني ذلك أي الانتقال الى اليهودية أو النصرانية (قوله بعيد من كلامهم الخ) أقول ويحمل قولهم لم يتغير حكمه الخ على

(قوله لا يرى حل المنتقلة) قال في شرح الروض فان رأى نكاحها أقر رانها انتهى (قوله والا) أي بان كان له أمان بانع مامنه وفاء مامانه قال في شرح الروض ثم هو حربي ان ظفر نابه قتلناه انتهى واقتضاه على القتل يفهم انه لا يكفي ارفاقه بوجه بان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراره عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا فلو رفقناه فهل نقول لا يثبت الرق أو نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع (قوله كما يطلب بالاسلام أو الجزية) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طلب نفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول (قوله كما يطلب بالاسلام أو الجزية) وقول الزركشي ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية أي قبل الانتقال امالو وندصر اني بدار الحرب ثم جاء وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها بخلاف كلامهم شرح م

ارتد ظاهر وزعم الزركشي كالاذري أنه يبقى على حكمه وان وقع منه ذلك بعيد من كلامهم والمعنى كهلوطاظهر (ولا تحل مرتدة لاحد) مسلم لا رادها وكافر لعلة الاسلام ومرد لا رادها أيضا (ولو ارتد زوحان) معا (أو أحدهما قبل دخول) أي وطء أو وصول مني محرم لقرنها (تتخير الفرقة) لان النكاح لم يتأكد لفقده غاية (أو) ارتد أو أحدهما

(بعده وقت) الفرقة كطلاق وظهار (٢٢٨) وإيلاء (فإن جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما التأكده ونفذ ما ذكر (والا

فالفارقة) بينهما حاصلة (من) حين (الردة) منهما أو من أحدهما ولا ينفذ ما ذكر (ويحرم الوطء في مدة (التسويق) لتزلزل ملك النكاح بإشراقه على الزوال (ولاحد) فيه شبهة بقاء النكاح ومن ثم وجبت له عدة نعم يعزرفليس له في زمن التوقف نكاح نحو أختها\* (تتمه)\* من قال لزوجه يا كافرة تريد حقيقه الكفر جرى فيها ما تقر في الردة أو الشتم فلا وكذا ان لم يرد شيئا لاصل بقاء العصمة وجرى بان ذلك للشم كثير امراداه كفر نعمة الزوج

\* (باب نكاح المشرک) \* هو هنا الكافر على ملة أي كان وقد يطلق على مقابل السكابي كما في أول سورة لم يكن وقد يستعمل معه كالفقير مع المسكين لو (أسلم كفاي أو غيره) كمجوسى أو وثنى (وتحت كتابية حرة) يحل له نكاحها ابتداء أو أمته وعنت في العدة أو أسلمت فيها وهو من يحل له نكاح الأمة كما يعلم مما يأتي (دام نكاحه) اجاعا (أو) أسلم وتحت كتابية لا تحل أو (وثنية أو مجوسية) مثلا (فخلفت) عنه بان لم تسلم معه (قبيل دخول) أو استدخال ماء محرم (تجزت الفرقة) بينهما المامري الردة (أو) تخلفت (بعده) أي الدخول أو نحوه (وأسلمت في العدة دام نكاحه) اجاعا لا ما سنده النخعي (والا) تسلم فيما لم سم أصرت لا نقضاً وان قارنه اسلامها كما نقضه كلامهم تغليب اللامان (فالفارقة) بينهما حاصلة

بقاء أمانه وعدم جواز قتله حال بل يبلغ مأمنه ثم بعد ذلك هو حربي ان ظفر نابه قتلناه يرتفع الخلاف فتأمل بالانصاف (قول المتن بعده) أي الدخول أو مافي معناه اه معنى (قوله كطلاق وظهار وإيلاء) أي أوقعت في الردة فانهم أوقوفة اه سيد عمر (قول المتن فإن جمعهما الاسلام) أي بان اتفق عدم قتلهما حتى أسلما وليس المراد كله وظاهره يؤخر قتلهما لينظر هل تعودان الى الاسلام قبل انقضاء العدة أولا اه عش (قوله ونفذ ما ذكر) أي نحو الطلاق اه سيد عمر (قوله وجبت له عدة) وهما عدتان من شخص واحد كما لو طلق زوجته وجعيا وظهري العدة ولها مهر مثل فان جمعهما الاسلام في العدة فالنص هنا السقوط وفي الرجعية اذا وطئها ثم راجعها لم يسقط اه معنى (قوله نكاح نحو أختها) عبارة المغنى ان ينكح أختها ولا أربعها ولا ان ينكح أمة لاحتمال اسلامها اه (قوله جرى فيها ما تقر) وفي الروضة والشرح انه لو كان تحتها مسلمة وكافرة غير مدخول بها فقتل المسلمة ارتدت وللذمية أسلمت فانكرت نازتفع نكاحهما برغمه لان الذمية صارت بانكارها مرتدة برغمه فان كان بعد الدخول أي بها ووقف النكاح الى انقضاء العدة نهاية أقول الامر بالتوقف في القيمة واضح لانهم استمروا لانكارها ادعاء وذلك يقتضى دوام ردتها باعقاده وأما في المسلمة فمعمل تامل لانها بانكار الردة واعتراقها بالاسلام قد زال حكم الردة حتى برغمه وانما أثر في قبل الدخول مطلقا لان طريان الردة يبطل النكاح وان لم يستمر وقد يجاب بأنه لا بد من التلغظ بالشهادتين فلا يكفي انكار الردة والاعتراف بالاسلام والغرض أنهما لم يأت بهما اه سيد عمر (قوله وكذا ان لم يرد شيئا) فيه منافاة لما نقله الشخان في الردة عن المتولي وأقره انه يقتضى التكفير في صورة الاطلاق فان تمها هنا كأن مقيد الماهناك وعليه فهل يلحق به من في معناها من نحو مولى وقن يتأمل اه سيد عمر (قوله مراداه كفر نعمة الزوج) أي أو نحوه

### \* (باب نكاح المشرک) \*

(قوله هو هنا) الى قول المتن وأسلمت في المغنى الاقوله أو أمة الى المتن والى قوله نعم لو أسلمت في النهاية الاقوله فان قلت الى المتن (قوله على أي ملة كان) أي كتابيا كان أولا اه معنى (قوله وقد يستعمل معه الخ) عبارة المغنى ولذا قال البلعيني ان المشرک والسكابي كما يقول أصحابنا في الفقير والمسكين ان جمع بينهما في اللفظ اختلف مدلولهما وان اقتصر على أحدهما تناول الآخر اه وهى لسلا متعابا وهما تعبير الشارح والنهاية من ان ذلك استعمال ثالث أحسن (قوله كالفقير مع المسكين) لعل المراد انه حيث أطلق المشرک شمل السكابي كما في الترجمة اما شمول السكابي عند اطلاقه لغير السكابي فلا يخفى بعده اه رشيدى (قوله يحل له الخ) أي لوجود شرط حلها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله أو أمة) أي كتابية كما يفيد العطف على حرة اه سم (قوله ثانياً) أي في الفصل الآتى (قوله كتابية لا تحل) أي لفقد شرط حلها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله أو استدخال الخ) عبر المغنى بالواو بدل أو (قوله المامري في الردة) أي من قوله لان النكاح لم يتأكد الخ (قوله لا نقضاً) اللام بمعنى الى (قوله وان قارنه) أي الانقضاء اه عش واستشكل (قوله ونفذ ما ذكر) أي من الطلاق وغيره (قوله جرى فيها ما تقر في الردة) وفي الروضة والشرح قبيل الصداق عن فتاوى البغوى أنه لو كان تحتها مسلمة وكافرة غير مدخول بها فقتل المسلمة ارتدت وللذمية أسلمت فانكرت نازتفع نكاحهما برغمه لان الذمية صارت بانكارها مرتدة برغمه فان كان بعد الدخول وقف النكاح الى انقضاء العدة شرح م

### \* (باب نكاح المشرک) \*

(قوله يحل له) أي لوجود شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله أو أمة) السياق يفيد بالكتابية لعطفها على حرة (قوله أو أمة وعنت في العدة أو أسلمت فيها الخ) هذا يخالف ما أفاده كلام الروض وشرحه الآتى (قوله لا تحل) أي لفقد شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله وان قارنه اسلامها) اعلم

الردة (أو) تخلفت (بعده) أي الدخول أو نحوه (وأسلمت في العدة دام نكاحه) اجاعا لا ما سنده النخعي (والا) تسلم فيما لم سم أصرت لا نقضاً وان قارنه اسلامها كما نقضه كلامهم تغليب اللامان (فالفارقة) بينهما حاصلة



(من) حين (اسلامه) اجماعاً (ولو أسلمت) زوجة كافر (وأصر) زوجها على كفره كتابياً كان أو غيره (فكفكسه) المذكور فان كان قبل نحو وطء تجزئ الفرقه أو بعده وأسلم في العدة دام نكاحه والافالفرقة من حين اسلامها فان قلت علم مما تقر ران هذا نظير لما قبله لاعتساقه قلت ممنوع باطلا قبله هو عكس في التصو ير لان ذالذأسلم وتخلت وهذه أسلمت وتخلت وفي الحكم من حيث ان الفرقه نشأت عن تخلها وهذا نشأت عن تخلفه وهي فيه مافر قد فسح لاطلاق لانم ابغير اختيارها (ولو أسلمها) قبل وطء أو بعده (دام النكاح) بينهما اجماعاً على أى كفر كانوا وتساو بهما في الاسلام المناسب للتقر ير فارق هذا ما لو ارتد معها (والعينة) في (٣٢٩) الاسلام انما تعتبر (بأحوالها) المحصل

له لان المدار في حصوله عليه دون أوله ووسطه وظاهر ان هذا يجري في غير هذا المحل فلو شرع في كلمة الشهادة فبات مورثه بعد أولها وقبل آخرها لم يرثه وكان قيس مامر في الصلاة من انه يتبين بالراء دخوله فيها من حين النطق بالهمزة ان يقال بالتبين هنا الان يفرق بان التكبير ثم ركن وهو من الاجزاء فكان ذلك التبين ضرورياً وما هنا فكاهة الشهادة خارجة عن ماهية الاسلام فلا حاجة للتبين فيها بل لا يصح لان المحصل هو تمامها لا ما قبله من أجزائها والاسلام بالتبعية كهو استقلالاً فبإذ ذكر نعم لو أسلمت بالغة عاقلة مع أى الطفل أو المحنون قبل نحو الوطء دام النكاح كما اقتضاه كلامهما بناء على ما يحسب أن العلة الشرعية تقارن معلولها فترتب اسلامه على اسلام أبيه لا يقتضى تقدم ما تأخر بالزمان وقال جيع منهمم البغوى تتجزئ الفرقه بناء

سم والسيد غير تصور المقارنة راجعهما (قوله من حين اسلامه) فيترجح حال نحو أختها اه عش (قوله زوجة كافر) أى مطلقاً كتابية كانت أو غيرها اه عش (قوله نحو وطء) أى من استدخال المني المحترم (قوله من حين اسلامها) أى فيترجح حالاً (قوله فان قلت الخ) فيما لا يخفى على ذى فطرة سليمة اذا افهوم من كلام المصنف ان ما ذكر نظير لما قبله في الحكم وعكس في التصو ير ثم رأيت في كلام المحشى ما وافقه اه سيد عر بحذف (قوله فرقة فسح) أى فلا ينقص عدد الطلاق اه عش (قوله وتساو بهما) متعلق بقوله فارق الخ (قوله ما لو ارتد معها) أى حيث فصل فيه بانه ان كان قبل الدخول تجزئ الفرقه أو بعده وقفت الخ (قوله المحصل له الخ) عبارة المغنى الذي يصير به مسلماً بان يقتضى آخر كل كلمة من اسلامه بأخر كلمة من اسلامها سواء أوقع أول حرف من لفظيهما معاً أم لا واسلام أبوى الصغيرين أو المجنونين أو أحدهما كالسلام الزوجين أو أحدهما اه (قوله فبات مورثه) أى المسلم امام ورثته الكافر فيرثه لانه مات قبل اسلامه اه عش (قوله عن ماهية الاسلام) وهى التصديق بالقلب اه عش (قوله لا ما قبله الخ) أى قبل التمام (قوله فترتب اسلامه) أى الزوج الطفل أو المجنون (قوله وقال جيع الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله فهو) أى اسلام الزوج (قوله بانه ان كان الخ) غرض البلقينى بما ذكره توجيه التقديم الذى علم به البغوى ولو سلم فقوله لم يحتج لهذا الوجه بدفع بان عدم الاحتياج لا يقتضى الرداه سم (قوله لان الشارع عزله الخ) حاصله ان تأخر الحكم باسلام الفرع عن اسلام الاصل لا يقتضى تأخر المحكوم به أيضاً بل اذا صار الاصل مسلماً حكم باسلام الفرع مع اسلامه زماناً اه سم (قوله زعمه) أى البلقينى (قوله لان المدار فيه على التقديم الخ) يتأمل معنى هذا الكلام وقوله لكونه محسوساً ليس كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتأخر به ليس محسوساً اه سم ويمكن ان يقال ان ضميرى فيه لكونه للحكم (قوله لكونه الخ) علة لكون المدار فيه على التقديم الخ

ان اسلامها قد يقارن آخر جزع من العدة بحيث لا يتأخر آخر لفظ الاسلام عن آخر جزع منها وقد يعقب آخر جزع منها بلا فاصل فان أراد المعنى الاول فليس يظهر أو الثانى فهو ظاهر لكن ليس فيه تعارض مقتضى ومانع حتى يغلب المانع فليتأمل (قوله لا عكس له) فيه أدنى شئ لان المصنف لم يجعل هذا عكساً لما قبله بل شبه العكس وان لم يزم منه ما قاله (قوله وتساو بهما) عطف على اجماعاً (قوله لان المحصل هو تمامها الخ) ان أراد ان تمامها وحده محصل ولا مدخل لما قبله فهو ممنوع منعاً ظاهراً والالزام حصول الاسلام اذا أتى بأخرها دون أولها وان أراد التوقف على التمام مع مدخله بما قبله فهذا لا يدل على عدم الصحة فليتأمل هذا ويمكن أن يفرق بان الدخول في الصلاة بالنية وهى تتحقق مع أول التكبير وفي الاسلام بالاعتراض معنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بالتام اذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معناه اتمامه (قوله وقال جيع الخ) اعتمده مر (قوله لم يحتج لهذا الوجه) عدم الاحتياج لا يقتضى رده وغرض البلقينى بما ذكره توجيه التقديم الذى علم به البغوى والحاصل ان تأخر الحكم باسلام الفرع عن اسلام الاصل لا يقتضى تأخر المحكوم به أيضاً بل اذا صار الاصل مسلماً حكم باسلام الفرع مع اسلامه زماناً (قوله لكونه محسوساً) ليس

(٤٣ - (شروانى وابن قاسم) - سابع) على تقدمها واختاره السبكي وجهه الباقي ومن تبعه بعدم مقارنة اسلامه لاسلامها لان اسلامه انما يقع عقب اسلام أبيه فهو عقب اسلامها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع فلا يحكم للولد باسلام حتى يصير الاب مسلماً ولا يرد بانه ان كان بنى كلامه على ما بناء عليه البغوى وغيره من تقدم العلة بالزمان لم يحتج لهذا التوجيه وان بناء على الاصح أن العلة تقارن معلولها لم يصح هذا التوجيه لان الشارع نزل نطق المتبوع بالاسلام منزلة نطق التابع به فكان نقطة ما وقع في زمن واحد حينئذ اندفع زعمه ان اسلامه لم يقارن اسلامها وقوله لان الحكم للتابع الى آخره لا يفيد هنا لان المدار فيه على التقديم والتأخر بالزمان لكونه محسوساً

لا بالرتبة لانه امر على لا يناسبه مناقضه قال البغوي ويطلب أيضا ان أسلمت عقب اسلام الاب لان اسلامها قوله واسلامه حكمي وهو أسرع فيكون اسلامه متقدما على اسلامها وياتي ذلك في اسلام أبيها معه (فائدة) ورد انه صلى الله عليه وسلم زوج بنته من ينبرضى الله عنها لابي العاص بن الربيع رضي الله عنه قبل البعثة ولا اشكال فيه لانه حينئذ لا يحكم عليه باسلام ولا كفر والعقد لا يوصف بحل ولا حرمة ثم بعد البعثة كان كافرا ولم تبين منه بانقضاء عدتها لان (٣٢٠) تحريم نكاح الكافر للمسلمة انما نزل بعد الهجرة قبل استمرت معزولة عنه الى الهجرة

فهاجرت معه صلى الله عليه وسلم واستمرت كذلك حتى تزلت آية تحريم المسلمين على المشركين بعد صلح الحديبية سنة ست فحينئذ توقف انفساخ نكاحها على انقضاء عدتها فلم يلبث حتى جاء وأظهر اسلامه فردها صلى الله عليه وسلم له بنكاحها الا قول لانه ليس بين اسلامه وتوقف نكاحها على انقضاء العدته الا اليسير وبما تقر في هذه القضية يعلم ان جميع ما فيها موافق لما ذهبنا لا يرد عليه منها شيء خلافا لمن زعم فيها أشياء لم تثبت ثم أوردنا علينا (وحيث أدمنا النكاح لا تضر مقارنة العقد) أي عقد النكاح الواقع في الكفر (المفسد) من مفسدات النكاح (هو زائل عند الاسلام) لان الشروط لما ألغى اعتبارها حال نكاح الكافر رخصة لكون جمع من الصحابة أسلموا وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم بل وأمر من أسلم على أختين ان يختارا أحدهما وعلى غيرها أن يختاروا رعا وجب اعتبارها حال التزام أحكامها بالاسلام لئلا يتناول العقد

(قوله لا بالرتبة) عطف على بالزمان (قوله لا يناسب هنا) أي الاسلام في المحكوم به وقوله لانه الخ أي التقدم والتأخر بالرتبة (قوله ويطلب) الى الفائدة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وياتي ذلك الخ (قوله ويطلب) أي النكاح (قوله ان أسلمت الخ) أي اليالغاة العاقلة قبل نحو الوطء (قوله في اسلام أبيها) أي اسلام أبي الزوجة الطفل أو المجنونة قبل نحو الوطء وقوله معه أي الزوج البالغ العاقل أي أو عقب اسلامه (قوله حينئذ) أي قبل البعثة (قوله والعقد) أي وان العقد حينئذ (قوله فهاجرت معه) أقول القصة الشهيرة في كتب السير في أسرى العاص قبل اسلامه مصرحة بتأخر هجرته عن هجرته صلى الله عليه وسلم فايراجع ثم رأيت قال المحشى لعل المراد المغية المطلقة بمعنى انها هاجرت كانه صلى الله عليه وسلم هاجر والا فهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير اهـ سـ يدع (قوله أي عقد النكاح) الى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكون جمع الى وجب (قوله أي عقد النكاح الخ) أي واعتقدوا صحته اهـ معنى (قوله لكون جمع الخ) دليل للالغاء (قوله وجب الخ) جواب لما (قوله اعتبارها الخ) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشرط حينئذ فليتأمل في أمثلة المصنف يظهر اشكال هذا الكلام الان يريد بالشرط انتفاء الموانع فقط اهـ سم (قوله فلا تنزير) بل يرتفع النكاح نهاية ومعنى (قول المتن) وكانت بحيث تحل له الآن) قال شيخنا الشهاب البرلسي يحتاج اليه ثلاثا يرد ما لو زال المفسد المقارن للعقد قبل الاسلام ولكن طرأ قبل الاسلام مؤبد تحريم من رضاع ونحوه اهـ كالمطابقة لئلا نأفلح ان قوله وكانت الخ ليس مجرد التأكيد والايضاح بل للاحتراز أيضا اهـ سم بحذف (قوله أي يحل له ابتداء نكاحها الخ) ويكفي الحل في بعض المذاهب كذا كره الجرجاني نهاية ومعنى (قوله ما قبله) أي من قوله لمفسد هو زائل الخ (قوله المقارن) الى قوله وبهذا يفرق في المغنى الا قوله فالضابط الى المتن والى قول المتن ونكاح الكفار في

كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتأخر به ليس محسوسا (قوله لا يناسب هنا) لم ذلك (قوله ويطلب ايضا) كذا مر (قوله فهاجرت معه صلى الله عليه وسلم) لعل المراد المغية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انه هاجر والا فهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير (قوله في المتن لمفسد هو زائل عند الاسلام) كان المراد بالمفسد هنا وفي قوله وكانت بحيث تحل له الآن أي لعدم مفسد حينئذ ما عدا أو صاف الكفر لقوله في أول الباب فيما اذا كانت وثنية أو مجوسية أو بعده وأسلمت في العدة دام نكاحهم مع ان وصف المجوسية والوثنية مائت من النكاح ومفسده وقد بقي الى اسلام الزوج ويغارق بقاء نحو العدة والمجرمية واللعان والطلاق ثلاثا بان هذه الامور مانعة مطلقا وجنس الكفر غير مانع في الجملة (قوله وجب اعتبارها حال الخ) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشرط حينئذ فليتأمل في أمثلة المصنف يظهر اشكال هذا الكلام الان يريد بالشرط انتفاء الموانع فقط وفيه تأمل فليتأمل (قوله في المتن) وكانت بحيث تحل له الآن) قال شيخنا الشهاب البرلسي قلت قول المنهاج المذكور يحتاج اليه ثلاثا يرد ما لو زال المفسد المقارن للعقد قبل الاسلام ولكن طرأ قبل الاسلام مؤبد تحريم من رضاع ونحوه فهذا خارج بقوله وكانت بحيث تحل له الآن نعم يرد عليه ما لو زال المفسد قبل الاسلام وطرا مانع من الحل لانه لا يفتى بابطال التحريم كعدة عن وطء شبهة فلا عرضت بعد زوال المفسد الذي قارن العقد وحصل الاحلام فيها فان النكاح يدوم فيما يظهر مع صدق أنه لا تحل له الآن انتهى وأقول يمكن أن يجاب بان قوله وكذا الوقارن الاسلام عدة

عن شرطه في الحازن معانم ان اعتقدوا افساد المفسد الزائل فلا تنزير ويظهر فيما لو اختلف دين قوم الزوج والزوجة النهاية اعتبار الاول أو اخذ المصالح اول باب موانع النكاح (وكانت بحيث تحل له الآن) أي يحل له ابتداء نكاحها وقت الاسلام قبل لاحاجة لهذا لانه احترازه عن مسئلة الحرية والامانة لا تبيته وهي معلومة بما قبله لان المفسد فيها هو عدم الحاجة لنكاح الامه لم يزل عند الاسلام وأوجب بانه ذكر تاكيدا وايضا (وان بقي المفسد) المقارن للعقد الكفر

الى وقت اسلام أحدهما بحيث كانت محرمة عليه وقته كنكاح بخرم وملاعنة ومطالبة فلا تقبل تحاميل (فلا نكاح) بينهم الامتناع ابتداءً منه ثم إذا تقر ذلك (فيقر على نكاح بلا ولي ولا شهود) أو مع إكراه أو نحوه لحل نكاحها الآن فالضابط أن تكون الآن بحيث يحل ابتداءً نكاحها مع تقدم ما تسمى به زوجه عندهم (و) يقر على نكاح وقع (في عدة) للغير سواء عدة الشبهة (٣٣١) وغيرها (هي منقضية عند الاسلام)

بخطها إذا بقيت لما تقر (و) يقر على غصب حربي أو ذمي لحرية إن اعتقده نكاحاً وعلى نكاح (موقت) إن اعتقده مؤبداً الغاء لذكر الوقت بخلاف ما إذا اعتقده مؤبداً فانهم لا يقرن عليه وإن أسلم قبل تمام المدة لأن بعدها نكاح في اعتقادهم وقبلها يعتقده مؤبداً ومثله لا يحل ابتداءً وبهذا يفرق بين هذوالة صليل في شرط الخيار وفي النكاح في العدة بين بقاء المدة والعدة فلا يقرن وانقضت ما يقرن وحاصله أن بعدها هنالك نكاح في اعتقادهم بخلافه في ذينك وقبلها الحكم واحد في الكل (وكذا) يقرر (لوقارن الاسلام) من أحدهما أو منهما (عدة شبهة) كان أسلم فوطئت بشبهة ثم أسلمت أو عكسه أو وطئت بشبهة ثم أسلمت في عدتها (على المذهب) وإن امتنع ابتداءً نكاح المعتدة لأن طرقة عدة الشبهة لا يقطع نكاح المسلم فهذا أولى فمن غلب عليه حكم الاستدامة هذان نظاره نعم إن حرمها وطء ذى

النهاية الأقوله وله احتمال أنه إلى المتن وقوله ولا نكاح بشرط الخيار إلى فان قلت (قوله إلى وقت اسلام أحدهما) أي وإن زال قبل اسلام الآخر اهـ سم (قوله وقته) أي وقت اسلام أحدهما (قول المتن فلا نكاح) أفهم كلامه أن الفساد الطارئ بعد اعتقاده لا يضر وهو كذلك إلا في رضاع أو جوارع رافعين للنكاح اهـ معنى أي أو طلاق ثلاث كما مر عن سم وفي الشارح ويأتي في المتن أرطو ويسار أو اعفاف في الأمة كما يأتي في الشارح (قوله إذا تقر ذلك في قر الخ) عبارة المغني ثم فرع المصنف على الفساد الزائل عند الاسلام بقوله فيقر الخ (قوله أو مع إكراه) عبارة المغني وبلاذن ثيب أو بكر والولي غير أب وجد اهـ (قوله وغيرها) أي كعدة النكاح اهـ سم (قوله لما تقر) أي في قوله لا امتناع ابتداءً منه حيث ذاه عس (قوله على غصب حربي الخ) فان غصب ذمي فمخذهاز وجته فانه لا يقر وإن اعتقده ونكاحه لان على الإمام دفع بعضهم عن بعض وهذامقيد كما قاله ابن أبي هريرة بما أذالم يتوطن الذي في دار الحرب والافقو كالخزبي إذا لا يجب الدفع عنه حيث ذاه نهاية زاد المغني ويؤخذ من التعليق أنه لو غصب الحربي ذمية واعتقده ونكاحه لا يقر وبه صرح البلقيني والغصب فيما ذكر المطاوعة كما صرح به في التنبيه اهـ قال عس بقى المعاهد والمؤمن والظاهر أنهما كالخزبي لأن الحربية فيهما متصلة وأمانهم مأمور للزوال فكان لا أمان لهما اهـ (قوله إن اعتقده ونكاحاً) إقامة للفعل مقام القول اهـ معنى (قوله لان بعد هذا الخ) أي المدة عبارة النهاية لانه لانكاح بعدها اهـ (قوله ومثله) أي الموقت اعتقاداً (قوله وبهذا) أي قوله لان بعدها لانكاح الخ اهـ عس (قوله والتفصيل الخ) أي وبين التفصيل الخ (قوله بين بقاء المدة الخ) متعلق بالتفصيل (قوله وحاصله) أي الفرق (قوله إن بعدها) أي المدة وقوله في ذينك أي شرط الخيار والنكاح في العدة اهـ عس (قوله وقبلها) أي المدة (قوله الحكم واحد الخ) وهو عدم التفرير (قول المتن عدة شبهة) أي بعد العقد اهـ معنى (قوله فهذا أولى) أي لانه يشمل في أنكحة الكفار ما لا يحتل في أنكحة المسلمين معنى ونهاية (قوله دون نظاره) أي كطرا والمحرمة بنحو رضاع مطلقا وطرو اليسار أو الاعفاف في الأمة (قوله نعم) إلى قوله وله احتمال في المغني (قوله عليه) أي الزوج وقوله لكونه أي الواطئ (قوله برده) أي الاحتمال المذكور (قوله ما يأتي) أي أنفا في المتن (قوله وجبت لم يقرن الخ) لعله محترمة مقارنة العقد فسد السابق في المتن وتقييد لقوله السابق هنالك نعم إن اعتقدوا الخ (قول المتن لانكاح محرم) عطف على نكاح بلا ولي (قوله لا يبيده الآن) (قوله)

شبهة على المذهب لانكاح محرم قرينه قوية على أن قوله وكانت بحيث تحل له الآن إنما احتز به عن مؤيد التفرير ونحوه كما طلقه ثلاثاً فقطه اندفاع هذا الاعتراض وأن قوله وكانت الخ ليس لمجرد التأكييد والاضاح بل للاحتراز أيضاً فليأمل انتهى (قوله إلى وقت اسلام أحدهما) أي وإن زال قبل اسلام الآخر (قوله وغيرها) أي كعدة النكاح (قوله وكذا الوقارن الاسلام عدة شبهة الخ) في الروض وإن أسلم وتحت كتابية فإن أسلمت وعنت في العدة قررت والانتسخ نكاحها انتهى وقوله والاقال في شرحه بأن لم تكن كتابية كان كانت وثنية أو كانت كتابية ولم تسلم ولم تعتق أو أسلمت وعنت بعد العدة انتهى ولا يخفى تصريح هذا الكلام بأنما إذا كانت غير كتابية توان أسلمت وعنت في العدة انتسخ نكاحها وهو في غاية الاشكال وبأنما إذا كانت كتابية وعنت ولم تسلم أو أسلمت ولم تعتق لكنه من يحل له نكاح الأمة انتسخ نكاحها وهو في غاية الاشكال أيضاً وتقدم في كلام الشارح أول الباب التصريح بخلافه (قوله)

الشبهة عليه لكونه أباً أو ابنة فلا تقر بركمال اليه الاذرى وله احتمال أنه يتأط بمعتقدهم فان لم يعتقدوا فيه شيئاً فلا تقر بر بردهما يأتي أن نكاح المحرم لا ينظر لاعتقادهم فيه وحديث لم يقرن بفساد لا يؤثر اعتقادهم لفساده لانه لا رخصة في رعاية اعتقادهم حيث ذاهم حيث ذاهم (لانكاح محرم) كبنته وزوجه أبية فانه لا يقر عليه إجماعاً نعم لا تتعرض لهم فيه لا ببقية الا أن لا نكاح زوجه لا آخر كذا أطلقوه ويظهر أن محله حيث لم يقصد الاستيلاء عليها وهي حربية

والاملكها وانفسخ نكاح الاول كما يعلم مما ياتي ولا نكاح بشرط الخيار ولولا احدهما قبل انقضاء المدة لان اعتقاد العامة الشرط وانه لا اثر له فيما يظهر اخذ امامنا في الوقت فان (٣٢٢) قلت ما الفرق بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأقيت ونحو نكاح بلاولي وشهودا اعتقدوا

صحته قلت لان اثر التأقيت من زوال العصمة عند انتهاء الوقت باق فلم ينظر لاعتقادهم (ولو أسلم ثم أحرم) نسك (ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم) أو أسلمت ثم أحرمت ثم أسلم في العدة وهي محرمة (أقر) النكاح بينهما (على المذهب) لان طرقة الاحرام لا يؤثر في نكاح المسلم فهذا أولى نظير ما مر اما لو أسلما معانم أحرم أحدهما ففقر جزاء (ولو نسك حرة) صالحة للتمتع (وأمة) معاً ومربتاً (وأسلموا) أي الثلاثة معاً ولو قبل وطء أو أسلمت الحرة قبله أو بعده في العدة كما ياتي في ضمن تقسيم منع وقوعه في التكرار (تعميت الحرة) واندفعت الامتاع على المذهب (لامتناع نكاحها مع وجود حرة صالحة تحتها وانما لم يفرقوا بين تقديم نكاحها وناخروا لما مر ان تفا في الاختسين وكذا تندفع الامتاع بيسار أو اعفاف طارئ قارن اسلامهما معا وان فقد ابتداء أو افلاوان وجسد ابتداء لان وقت اجتماعهما فيه هو وقت جواز نكاح الامه اذ لو سبق اسلامه حوت عليه الامه لكفرها أو اسلامها حوت عليه لا سلامهما وانما غلبوا هنا شائبة الابتداء لان

وهو الترافع اه عش (قوله والاملكها الخ) هذا استثناء صوري والا فبعد قصد الاستيلاء عليها ليس بزواج اه عش زاد سم ولعل المقصود استثناء هذا مما فهم مما قبله انه ليس له التعرض بوجه آخر اه ولا يخفى بعده (قوله مما ياتي) أي في السير في فصل نساء الكفار الخ (قوله بين مؤقت الخ) أي حيث لا يقرون عليه اه سم (قوله ونحو نكاح بلاولي الخ) أي حيث نظر والاعتقادهم وأقر والنكاح اه رشدي (قوله لان اثر التأقيت الخ) الا فرق لما قبله الفرق ان أثر الخ (قوله أو أسلمت) الى قوله وانما لم يفرقوا في المغني (قوله نظير ما مر) أي أنفاي شرح على المذهب (قوله أما لو أسلم الخ) محترزم أسلمت في المتن (قوله فيقر جزاء) ولو قارن احراما اسلامها هل يقر جزاء أو على الخلاف قال السبكي لم أرفيه خلافاً والاقرب الثاني مغني ونهاية أي على الخلاف راجحه التقرير عش (قوله صالحة للتمتع) أما اذ لم تكن الحرة صالحة فكان لعدم نهاية ومغني وسيد كبر الشارح في شرح أو حرة واماء الخ (قوله أو أسلمت الحرة الخ) عبارة المغني ولو أسلمت الحرة فقط مع الزوج تع. أيضا وان دفعت الامه اه (قوله كما ياتي) أي في الفصل الاتي (قوله منع وقوعه الخ) الجلة صفة سيم (قوله بين تقدم نكاحها) أي الامه اه عش (قوله لما مر ان تفا في الاختين) لعل المراد في رابين نكاح حرة وأمة بعدد ونكاح الاختين بعدد عبارة هناك وفارق أي نكاح حرة وأمة بعدد نكاح الاختين بعدم المرجح فيه وهنا الحرة أقوى اه وهذا الفرق يجري هنا ثم رأيت قال عش قوله لما مر الخ أي من انه لا ضرورة لاحداهما على الاخرى اه لان العبرة هنا بوقت الاسلام لا النكاح (قوله قارن اسلامهما) أي الرجل والامه مع العمل المعنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض ولو أسلم موسر ثم أعسر ثم أسلمت أي زوجته الامه في العدة استمر نكاحها وكذا لو أسلمت وهو موسر ثم أسلم وهو معسر انتهى اه سم (قوله اذ لو سبق الخ) تعليل لانه حصر وقت الجواز في وقت الاجتماع (قوله وانما غلبوا الخ) عبارة شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شبهها بحال ابتداء نكاح الامه واعتبار الطارئ هناك دون ما مر من عدة الشبهة والاحكام لان المقسد الخ (قوله هنا) أي في اليسار أو الاعفاف الطارئ (قوله شائبة الابتداء) كان المراد اعتبارانه يحل ابتداء نكاحها الآن اه سم وما مر ان تفا في شرح الروض صريح في هذا المراد (قوله فاشبهه) أي اليسار أو الاعفاف الطارئ المحرمة أي الطارئة بغير رضاع (قوله الاصيلين) الى المتن في النهاية (قوله الاصيلين) خرج به المرتدون اه سم (قوله الذي الخ) نعت للمضاف وسيد كبر محترزه (قوله بناء على ما نقله عن الامام) ضعيف

والاملكها وانفسخ نكاح الاول قد يقال ليس في هذا اقرار على نكاح زوجة لا خور حتى يحتاج الى استثنائه مما قبله ولعل المقصود استثناء هذا مما فهم مما قبله انه ليس له التعرض لزوجته آخر (قوله بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأقيت) أي حيث لا يقرون عليه (قوله في المتن وان دفعت الامه) قال في القوت أطلق الامه اندفاع الامه سواء أسلموا معا أو تقدمت الامه واجتمعوا على الاسلام في العدة ويشبهه ان محله ما اذا كانت الحرة صالحة للاستمتاع الخ انتهى وقوله أو تقدمت الامه كذا في النسخة التي رأيتها وهو موافق لما ياتي في شرح قوله أو حرة واماء الخ ويخالف لتقييد الشارح اسلامهم بالمعية بالنسبة لغير الحرة انتهى (قوله قارن اسلامهما) أي الرجل والامه مع العمل المعنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض ولو أسلم موسر ثم أعسر ثم أسلمت أي زوجته الامه في العدة استمر نكاحها وكذا لو أسلمت وهو موسر ثم أسلم وهو معسر انتهى (قوله حوت عليه لا سلامهما) قال في شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شبهها بحال ابتداء نكاح الامه انتهى (قوله وانما غلبوا هنا شائبة الابتداء) كان المراد اعتبارانه يحل ابتداء نكاحها الآن (قوله الاصيلين) خرج المرتدون (قوله من القطع بان من نسك محرمه

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غيرها من نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى لان النكاح لم ينعد دور جهه الاذرى وأيده بالنص وغيره ونقله عن جماعة ائمتهم انقلعن القفال انها كغيرها وكلامهما يدل اليه فيحكم بصحة نكاحها واستثنائها عما هو مما يقرون عليه لامن الحكم بصحة أنكحتمهم (صحیح) أى محكوم بصحته اذا الصحة تستدعى تحقق الشر وطخلاف الحكم (٣٣٣) بهار خصة وتخفيفا (على الصحيح) لما من من الخبير بين احدي الاختين

والامر بامساك أربع من عشرة مع عدم البحث عن وجود شرط - أو لا اماما استوفى شروطها فهو صحيح جزئا (وقيل فاسد) لعدم مراعاتهم للشروط واقرارهم عليه رخصة للترغيب في الاسلام (وقيل لا يحكم بصحته ولا بفساده بل يتوقف الى الاسلام ثم ان أسلم وقرر) عليه (تبيين بصحته والافلا) اذا يمكن اطلاق صحته مع اختلال شرطه ولا فساد مع انه يقر عليه (فعلى الصحيح) وهو الحكم بصحة أنكحتمهم (لو طلق) كتابية (ثلاثا) في الكفر ثم أسلم هو أو غيرها (ثم أسلم) ولم تتحلل في الكفر وما ذكرته في الصورة الاولى طاهر وان أو اطبا فهم على التعبير هنا بتم - لان خلافه لكن قولهم السابق ونحوه كتابية حرة يحل له نكاحها ابتداء يفهم هذا (لم تحل له) (الابحلال) بشروطه السابقة وان لم يعتدوا وقسوع الطلاق اذا نزل اعتقادهم مع الحكم بالصحة وعلى الاخيرين لا يقع على كلام في نائهم لان الرفعة وفيهما للاذرى فانه قال الطاهر انه

اه عش (قوله لان النكاح) أى نكاح المحرم (قوله لكنهما انقلعن القفال الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله انها) أى المحرم وكذا الضمائر الثلاثة لآتية وقوله كغيرها أى في استحقاق نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى (قوله أى محكوم) الى قوله ثم رأيت بعضهم في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ثم أسلم هو أو غيرها وقوله وما ذكرته الى المتن وقوله أى الرشيدة الى المتن (قوله أى محكوم بصحته) لعل المراد أن يعطى حكم الصحيح والاف معجراته محكوم بصحته لا يخلص فتأمل اه سم (قوله اذا الصحة الخ) تعليل للتفسير وقوله رخصة الخ لتعليل للمتن (قول المتن على الصحيح) فلا يجب البحث عن شرائط أنكحتمهم ولو ترفعوا النكاح بطله قطعاً ولو أسلموا اقرارناه اه معنى (قوله اماما استوفى الخ) كان الاولى تاخيرهم عن القولين الا تبين اه رشيدى عبارة عش هذا محترم وقوله الذى لم يستوف شروطها الخ ومثاله مالوز وجهها قاضى المسلمين بحضرة مسلمين عدلين اه (قوله فهو صحيح) أى حقيقة لا بمعنى محكوم بصحته على ما مر آنفاً عن عش (قوله او غيرها) بالنصب أى أو طلق غير الكتابية اه سم (قوله ولم تحل في الكفر) أمالو تحللت في الكفر كفى في الحل نهاية ومعنى قال عش قوله كفى في الحل أى ان وجدت شروطه عندنا ويحتمل الاكتفاء باعتقادهم وهو ظاهر وقوله كفى في الحل اه ولعل الاكتفاء هو الظاهر (قوله في الصورة الاولى) وهى قوله لو طلق كتابية ثلاثا في الكفر ثم أسلم هو (قوله ظاهر) لكن ينبغي أن يكون قوله فيها ثم أسلم هو شاملاً لما اذا أسلمت قبله لان الحكم لا يختلف كما هو ظاهر اه سم (قوله خلافه) أى حل الكتابية المطلقة ثلاثا في الكفر لا زوج بعد اسلامه بالاحتمال (قوله يفهم هذا) أى خلاف ما ذكرته أى حيث أطلقوا هناك دوام النكاح باسلامه فيشمل ما لو طلق ثلاثا ولم تحل (قوله بالصحة) أى صحة النكاح ويحتمل صحة الطلاق (قوله وعلى الاخيرين) أى قوله الفساد والوقف (قوله لا يقع) أى الطلاق (قوله ولو نكحها الخ) عبارة النكاح ولو طلقها في الشرك ثلاثا ثم نكحها في الشرك الخ (قوله أو بعد اسلام الخ) عبارة النهاية والمعنى وان أسلموا معا أو سبق اسلامه أو اسلامهما بعد الدخول أى وقبل انقضاء العدة ثم طلق ثلاثا ثلاثا لم ينكح الخ (قوله مختارة الاختين) أى للنكاح اه عش (قوله أو الحرة) عبارة الروض تعينت الحرة للتحليل واندفعت الامة انتهت اه سم (قول المتن فان قبضته) أى ولو باجبار قاضيه كما يحسنه الزركشى معنى ونهاية (قوله أى الرشيدة) أى المختارة اه سم وينبغي

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غيرها الخ) قال في شرح الروض وهذا هو الموافق لنص الشافعى من أن ما زاد على أربع لا مهر لهن اذا اندفع نكاحهن باختيار أربع قبل الدخول ولما سياتى أو آخر الباب من أن المجرى اذا مات ونحوه محرم لم نورثها انتهى النص المذكور مرجوح والمعتمد استحقاق من زاد على أربع المهر شرح مر (قوله لكنهما انقلعن القفال انها كغيرها) هو المعتمد شرح مر (قوله أى محكوم بصحته) لعل المراد انه يعطى حكم الصحيح والاف معجراته محكوم بصحته لا يخلص فتأمل (قوله أو غيرها) بالنصب أى أو أطلق غيرها أى الكتابية (قوله وما ذكرته في الصورة الاولى ظاهر) لكن ينبغي أن يكون قوله فيها ثم أسلم هو شاملاً لما اذا أسلمت قبله لان الحكم لا يختلف كما هو ظاهر (قوله أو حرة وأمة) قال في الروض ولو أختين (قوله أو بعد اسلام) عبارة الروض وشرحه وان أسلموا ثم طلقهن ثلاثا ثلاثا أو أسلمتا ثم طلقهما ثلاثا ثلاثا ثم أسلم في العدة أو عكسه بان أسلم ثم طلقهما ثلاثا ثلاثا ثم أسلمتا فيهما تعينت الحرة للتحليل واندفعت الامة ولا يحتاج فيها الى التحلل انتهى (قوله أو الحرة) عبارة الروض تعينت الحرة للتحليل واندفعت الامة انتهى (قوله أى الرشيدة) أى المختارة (قوله أو قبضته ولو غيرها) ولو باجبار من قاضيه كما يحسنه

يقع في كل عقد يقر عليه في الاسلام وذلك موجود في كلام الاصحاب ولو نكحها في الشرك لم ينكح الخ (و) اعلم انه كما ثبتت الصحة للنكاح ثلاثا ثلاثا قبل اسلام الكل لم ينكح واحدة الابحلال أو بعد اسلام لم ينكح مختارة الاختين أو الحرة الابحلال (و) اعلم انه كما ثبتت الصحة للنكاح ثبت المسمى على غير قول الفساد فيتمسك (من قررت فلها المسمى الصحيح) أما على قول الفساد فالوجه ان لها مهر المثل (وأما المسمى) (الفاقد) (نكح) مغينة أو في الذمة (فان قبضته) أى الرشيدة أو قبضته ولو غيرها



والار جع لاعتقادهم على الواجهة (قبل الاسلام فلاشي لها) لانفصال الامر بينهما قبل ان يجري عليهم حكمنا ثم ان اصدقها هو اسلم اسير قوه  
فأها هو المثل وان قبضته قبل الاسلام لان انقرهم في كفرهم عليه بخلاف نحو الخمر ولان الفساد في الخمر لحق الله تعالى وهنأ لحق المسلم فلا يجوز  
المغفرة وكالمسلم ساو ما يخص به كام (٣٣٤) وله نص عليه ويظهر ان الحر الذي الذي يدارنا وما يخص به كذلك لانه يلزمنا الدفع عنهم

ثم رأيت بعضهم يحثه أيضا  
لكنه لم يقبضه بما قيدت به  
ولا بد منه كما يعلم مما يأتي  
(والا) تقبضه قبل الاسلام  
(فلها مهر مثل) لانهم لم  
ترض الا بهم وبتعذر الا ان  
مطالبة بالخز فيعين البديل  
الشرعي وهو مهر المثل (وان  
قبضت بعضه) في الكفر  
(فلها قسط ما بقي من مهر  
مثل) لتعذر قبض البعض  
الاخر بالاسلام نعم لو كانت  
حرية ومنعهما من ذلك أو  
المسمى الصحيح فاصدا لملكه  
سقط كالموت وكما تفويضا  
واعتقادهم ان لا مهر  
للمفوضة بحال ثم اسلو ابعاد  
وطء وقبضه فلا مهر لانه  
استحق وطأ بلا مهر كما قاله  
هنا وذكر في الصداق خلافه  
لكنه في الذميين لا التزامهم  
أحكاما فنعين أن ما ههنا في  
حريين والاعتبار في قبض  
ذلك في صورة مثل تكسر  
تعددت طر وفها واختلف  
قدرها أم لا بالكيل وفي  
صورة متقوم تكسر من  
وأت احداهما بوصف  
يقضي زيادة قيمتها والخزيرين  
واجتماعهما تكسر وكابين  
ونسلا نتخا ز ورو قبضت  
أحد الاجناس أو بعضه  
بالقيمة عند من براها (ومن  
اندفعت باسلام) منها أو

تقديمه بما مر آنفا (قوله والا) أي بان قبضته غير الرشيدة بنفسها اه سم (قوله رجح) ببناء المفعول (قوله  
لاعتقادهم) أي في قبض غير الرشيدة والولي هل يصح هذا أم لا فان اعتقدوه صححنا حكم بعبثهم ولا فلا اه  
كردى (قوله ساو ما يخص به) أي بالمسلم (قوله كام وله) وكذا قننه وساو ما يملوكه فالمرا د بقوله سائر  
ما يخص به ما يشمل المملوك اه رشدي (قوله ويظهر الخ) ولو باع الكافر أي لملكه الخ بمن هل يملكه  
ويجب على المسلم قبوله من دينه لو كان أولا جرى القفال في فتاويه على الاول وصحح الرافعي في الجزية الثانية  
وهو المتمدل لا يجوز له قبوله نهاية ومغنى (قوله عنهم) أي الذميين الذين يدارنا (قوله بما قيدت به) وهو  
قوله الذي يدارنا (قوله مما يأتي) أي في السير (قوله والا تقبضه الخ) بان لم تقبضه أصلا وقبضته بعد الاسلام  
سواء كان بعد اسلامهما أو اسلام أحدهما كأنص عليه في الام نهاية ومغنى (قوله لو كانت حرية الخ) أي  
والزوج مسلم أو حر ي كاهو ظاهر وهو ظاهر ان كان مهر المثل أو المسمى معينا أم الملو كان في النعمة فهل يأتي  
ذلك فيه أيضا بان يقصد عدم رفع ما في ذمته ويرأ بذلك ام لا أنظره عناني والظاهر انه يأتي فيه أيضا شيخنا اه  
يجري وقوله مهر المثل أو المسمى الا صوب المسمى الصحيح أو الفاسد اذ مهر المثل لا يكون الا في الذمة وقوله  
والظاهر أنه الخ هو ظاهر قول الشارح ومنعهما من ذلك اذا المتبادران الاشارة الى المسمى الفاسد معينة  
أوفي الذمة (قوله كالموت وكما تفويضا) الى قوله فان قلت في المغنى الا قوله ورد الى على أنه يأتي وقوله ختم الى  
فنقرهم والى قوله على ان التحقيق في النهاية (قوله وما ههنا في حريين) زادالنهاية في المغنى وفيما اذا اعتقد ان  
لامهر بحال بخلافه ثم أي في الصداق فهما اه (قوله في صورة مثل الخ) أي لو فرض مالا (قوله أم لا) راجع  
الى كل من قوله تعددت الخ وقوله واختلف الخ اه رشدي (قوله واجتماعهما) بالجز اه رشدي أي  
عطفا على متقوم أي وفي صورة اجتماع المثل والمتقوم عبارة المغنى ولو اصدقها جنسين فأكتر كز في خمر وكابين  
الخ (قوله بالقسمة الخ) نعم لو تعدد الجنس وكان مثليا كز في خمر وزق بول وقبضت بعض كل منهما على السواء  
فينبغي كما قال الشيخ اعتبار الكيل نهاية ومغنى (قوله ودخل بالام) أي فقط اه مغنى (قوله لها) أي اللام  
مهر المثل أي لا المسمى اه مغنى (قوله وانما الذي الخ) قد يخدشه أنه لو لم يقع الاسلام لم تعرض له فليتم امل  
اه سم عبارة ع ش قد يشكل هذا بما مر من أن المحرمية انما تؤثر في عدم التقرير لاني استحقاق المهر اه  
(قوله يأتي قريبا) أي في الفصل الآتي فلا يراد اه سم (قوله أن يحل وجوب مهر المثل) أي اللام

الزركشي شرح م (قوله والا) أي بان قبضه غير الرشيدة بنفسها رجح لاعتقادهم على الواجهة  
عبارة القوت بقى ههنا شي لم أر فيه نصا وهو أنه لو كان أقبضها الخمر والخزيرين ونحوه في حال صغرهما أو جنونها  
أو سفههما أو قبضته مكرهة هل يكون ذلك كالعدم حتى يقضي لها مهر المثل على المذهب بعد الاسلام أو عند  
الترافع البناء أو يكون تقبض الكبيرة الرشيدة أو يقال اذا اعتبر وفلا مهر والا وجب هذا موضع تأمل  
انتهى قال الزركشي قضية كلامهم هنا ان الكافر عاك ثمن الخمر الذي يباعه ولهذا لم يوجب عليه الرد لالحال  
الكفر ولا بعد الاسلام وحينئذ اذا كان لمسلم عليه دين ودفع له ثمن ذلك وجب عليه قبوله وبه أجاب القفال  
في فتاويه لكن الرافعي في باب الجزية قال أصح القولين لا يجبر على القبول بل لا يجوز ولا يحتاج الى الجمع بين  
الكلامين انتهى وقوله قضية كلامهم الخ يمنع ان قضية كلامهم ذلك فلا اشكال (قوله ويظهر ان الحر الذي  
الخ) كذا شرح م (قوله وذكر في الصداق خلافه) لكنه في الذميين الخ وما ههنا في الخريين وفيما اذا  
اعتقد أن لامهر بحال بخلافه ثم أي في الصداق فهما شرح م (قوله وانما الذي الخ) كذا شرح م  
وقد يخدشه أنه لو لم يقع الاسلام لم تعرض له فليتم امل (قوله يأتي قريبا) أي في الفصل الآتي فلا يراد

منه (بعد دخول) أو استدخال من محترم بان أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (فلها المسمى الصحيح ان صحح تكاسمهم) في  
لاستقراره بالسخول وأورد عليه أنه لو تكسما أو بنتها ودخل بالام ثم أسلم وجب لها مهر المثل مع أنهما اندفعت باسلام بعد دخول و رد  
يخرج هذا الحصر وانما الذي دفعه ههنا الحقيقة صير ورتها محر ماله بالعقد على بنتها على انه يأتي قريبا ان محمدا لوجوب مهر المثل ان فسد المسمى

(والا) يصح أو كان قد سمي فاسدا ولم يقبضه في الكفر (فهر مثل) لها في مقابلة الوطء فان قبضت بعضه في الكفر فتكرازا (و) اندفعت  
باسلام (قبله) أي الدخول (وصح) النكاح لاستيفائه شرائطه أو على الأصح أنه محكوم بصحته (فان كان الاندفاع باسلامها فلا شيء لها) لان  
الفرقة من جهتها واذ لم يجب لها شيء مع صحته فالويل مع فساد اذ القرض أن لا وطء (٣٣٥) فقوله وصح غير قيد هنا بل فيما بعده كما يعلم

مما يأتي وهذا يدفع  
الاعتراض عليه (أو  
باسلامه) وصح النكاح  
(فنفص مسمى ان كان)  
المسمى (صححاوا) يصح  
تكمير (فنفص مهر مثل)  
ككل تسمية فاسدة فان لم  
يسم شيء فتعسأ أما اذالم  
يصح النكاح فلا شيء لها  
لان الواجب في النكاح  
الفاسد انما هو الوطء أو  
نحوه ولم يوجد (ولو ترفع  
النساء في نكاح أو غيره  
ذمي أو معاهد) (ومسلم  
وجب علينا) (الحكم)  
بينهما جزما (أو ذميان)  
كهوديين أو نصريين أو  
ذمي ومعاهد (وجب)  
الحكم بينهما (في الظاهر)  
قال تعالى وأن احكم بينهم  
بما أنزل الله وهي ناعضة كما  
صح عن ابن عباس رضي  
الله عنهما أنه أو أعرض  
عنهم أما بين يهودي  
ونصري في حمل التخيير فلا  
نسخ وهو أولى وحديث  
وجب الحكم بينهما لم  
يشترط رضا الخصمين بل  
فوجب جزما وقيل على  
الخلاف لامعاهدان لانالم  
ناتزم دفع بعضهم عن بعض  
وعليه ما رضى أحدهما  
وحيث يجب الاعداء

في المسئلة المذكورة وقوله قد سمي أي الزوج لها اه معني (قوله وعلى الأصح) الموافق لما مر على الصحيح  
(قوله هنا) أي في الاندفاع باسلامها وقوله بل فيما بعده أي في الاندفاع باسلامه (قول المتن أو باسلامه الخ)  
وظاهر كلامه ان المحرم في ذلك كغيرها وكلام الروضة عجل اليه ونقله عن القفال وهو المعتمد كقول غيره ان  
القرى فين أسلم وتحتة أم و بنتها ولم يدخل باحدة منهما ورأى البلقيني معني ونهاية وتقدم في الشرح  
ما وافقه (قوله فان لم يسم شيء الخ) أي ونكحها تفويضا واعتقدوا ان لامهر كما سبق والاوجب نصف مهر  
المثل ان كان الاندفاع قبل الوطء والا فبكله لان عدم التسمية من غير المفوضة يوجب مهر المثل اه ع  
(قول المتن وجب في الظاهر) افهم كلامه أنه لو ثبت على أحدهما شيء استوفينا به به صرح البغوي بنهاية  
ومعني (قوله وعليها) أي المعاهدين أي اذالم يترافعا مع مسلم أو ذمي بقريته ما مر اه رشيدى (قوله)  
وعليه ما حل التخيير الخ) عبارة المعني ومنهم من حل الا يتناول على الذميين والثانية على المعاهدين وهذا  
أولى من النسخ ولهذا قيد المصنف بالذميين اه (قوله وهو) أي الحمل أولى أي من النسخ (قوله لا معاهدان)  
وفهم مما تقر عدم لزوم الحكم لنا بين حريين أو حري ومعاهد والظاهر كما قاله الأذرى أنه لو عقدت  
الذمة لاهل بلدة في دار الحرب ففهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهما بنهاية ومعني (قوله)  
وحيث يجب الاعداء والحضور) عبارة المعني واذا أو جينا الحكم وجب الاعداء والحضور والا فلا يجبان  
اه (قوله يجب الاعداء) أي الطلب اه ع عبارة الكردي أي اعانة الطالب منهما احضار خصمه وان  
لم يرض أي خصمه اه (قوله والحضور وطلبه رضا) يعني لا يجب في الرضا الصراحة بل حضور أحدهما  
وطلب حضور الآخر كان رضامنه اه كردي (قوله ورضا) أي بالحكم اه ع (قول المتن لو أسلموا الخ)  
قيد لقوله ما نقرهم (قوله مع تقدم كثير من صورته) قد يمنع ان الذي مر من صور هذا الضابط لان تلك الصور  
فمن أسلم منهم وهذا الضابط فيما اذا ترفعوا اليها في حال الكفر واستغنى المصنف عن إعادة تلك الصور هنا  
بهذا الضابط الذي حاصله ان حكمهم اذا ترفعوا اليها لحكمهم اذا أسلموا فيها يقرن عليه ومالا اه  
رشيدى (قوله بخلاف ما لو علمناه الخ) حال من مقدر والاصل فنقرهم لو ترفعوا اليها على نكاح الخ (قوله)  
اعرضنا عنه) ولا نفرق بينهم اه معني (قوله الا ان رضى بحكمنا الخ) فان قيل قدم في نكاح المحرم اما  
نفرق بينهما وان لم يرضوا بحكمنا فها كان في الاجتنين كذلك أوجب بان المحرم أشد حرمة لان منع نكاحها  
لذاتها وانما منع في الاجتنين للهبة الاجتماعية معني وسم (قوله ويحبهم كما ينبغي كناية لا ولي لها)

(قوله وجب مهر المثل) أي اللام (قوله لامعاهدان الخ) والظاهر كما قاله الأذرى أنه لو عقدت الذمة  
لاهل بلدة في دار الحرب ففهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهما بنهاية شرح مر (قوله ولو  
بما عا الخ) كذا شرح مر (قوله أعرضنا عنه الا ان رضى بحكمنا) اه جعل طلبه قرض النفقة رضاعا على  
قياس قوله السابق وطلبه رضا الا ان يقال انما طلب فرض النفقة لا ما يتعلق بنفس النكاح (قوله)  
أعرضنا عنه الا ان رضى بحكمنا) كذا في الروض فلم يكتف بالرضا الذي تضمنه الترافع لطلب النفقة وعبارته  
مع شرحه ولو ترفعوا أي الكفر اليها أي في النفقة كان جاءنا كافر وتحتة أختان وطلبوا فرض النفقة  
أعرضنا عنهم ما لم يرضوا بحكمنا ولا نفرق بينهم فان رضوا به فرقنا بينهم بان امره باختيار أحدهما انتهى  
لكنه قال قيل ذلك ما نصح مع شرحه وان نكح المجوسى محرما ولم يترافعا اليها لم يعترض عليه ما فان اعترض  
اليها في النفقة فرقنا بينهما أي أبطلنا نكاحهما ولا نفقة لان ما يترافع اظهر اما يخالف الاسلام فاشبهه ما لو

والحضور وطلبه رضا (ونقرهم) أي الكفار فيما ترفعوا فيه اليها (على ما نقرهم) عليه (لو أسلموا وبطل ما لا تقر) هم عليه لو أسلموا اختهم هذا  
مع تقدم كثير من صورته لانه ضابط صحيح يجمعها وغيرها فنقرهم على نكاح خلائع ولوشهودا على نكاح محرم بخلاف ما لو علمناه  
فيهم ولم يترافعا اليها فبفسادهم فلا تعترض لهم ولو جاءنا من تحتة أختان لطلب فرض النفقة مثالا أعرضنا عنه الا ان رضى بحكمنا فأن امره باختيار  
أحدهما ويحبهم كما ينبغي كناية لا ولي لها يشهد منا ومن ثبت عليه منهم نأ وأسرقة

تعدوان لم يرض أو شرب خمر لم يحدوا نرضى لاعتقادهم حلها فان قلت يشكل عليه حد الخنفي بشر بما لا يسكر قلت يفرق بان من عقيدة الخنفي ان العبرة بذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الادلة الشاهدة بضعف رأيه فيه ولا كذلك هم فان قلت لم تفرقت الخمر نحو الزنا قلت لانها أسهل لانها حلت وان أسكرت في ابتداء عملتنا وتلك لم تحل في ملة قط فن ثم استثنيت أعنى الخمر من قولهم يلزمه الحكم بينهم باحكام الاسلام لقوله تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله وحاضر التوراة لجم الزانيين انما هو لتكذيب ابن صوريا اللعين في قوله ليس فيها رجم لالرعاية لاعتقادهم ولو تعاكوا النيبا بعد القبض في بيع فاسد (٣٣٦) أو قبله وقد حكم ما حكمهم بامضاء لم تتعرض له والانقضائه كذا أطلقوه وهو مشكل بما

مرفى نحو النكاح المؤقت أو بشرط نحو خيار بن النظار لاعتقادهم وان لم يحكم به حاكم فالوجه ان المسراذعكم حاكمهم هنا اعتقادهم أي فان اعتقدوه صحيحا لم تتعرض له والا نقضناه وحينئذ فالخامس كجامع من هذا مع ما مرفى قولي فان قلت ما الفرق الى آخره انهم متى نكحوا نكاحا أو عقدوا عقدا مختلا عندنا لم تتعرض لهم فيه ثم ان ترفعوا البنافه أو في شئ من آثاره وعلينا اشتماله على المفسد وليس لنا البحث عنه فيما يظهر لان الأصل في أنكحتم الصحة كانكحتمنا نظرا فان كان سبب الفساد منقضا سيأثره عند الترافع كالخلو عن الولي والشهود وكقارنته لعدة انقضت وغير ذلك من كل مفسد انقضت وكانت بحيث تحل له الآن أقررناهم وان كانت بحيث لا تحل له عندنا فان قوى المانع كنكاح أمه بلا شروطا ومطلقة ثلاثا قبل التحليل لم تنقل لاعتقادهم

أي في وجه الحاكم بالولاية العامة اه رشيدى (قوله حد) أي بما يترتب على الزنا والسرقه من الجلد والتعريب أو الرجم ومن القطع وغرم المال اه عش (قوله بشر بما لا يسكر) أي قد ولا يسكر من النسيذ (قوله يفرق بان من عقيدة الخنفي الخ) وأيضا الخنفي يعتقد حرمة جنس المسكر في الجملة اه سم (قوله بضعف رأيه الخ) أي الخنفي أي امامه (قوله أعنى الخمر) تفسير لنا بفاعل استثنيت (قوله يلزمه) أي حاكمنا (قوله وحاضره) أي النبي صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله وقد حكم الخ) قيد للمعطوف فقط أخذنا ما أتى في الحاصل (قوله ما الفرق الخ) لعله رواية بالمعنى فانه لم يعبر ثم بما الفرقي اه سم عبارة النهاية مع ما مر من الفرق بين الخمر وغيره انهم الخ (قوله أو عقدوا عقدا مختلا) ومنه العقد بلا صيغة أو بلا رواية فاذا ترفعوا البنافه أقررناهم لانقضائه المفسد عند الترافع كنكاح بلا ولي ولا شهود اه عش (قوله وليس لنا البحث عنه) أي عن اشتمال أنكحتمهم على مفسد أي ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد اننا نبحث عن اشتمالها على مفسد ثم ننظر في ذلك المفسد هل هو باق فننقض العقد أو زائل فننقيه فيا مرسا نأنقض عقدهم المشتمل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لتأذلك من غير بحث والافا البحث متمتع علينا ونحكم بالصحة مطلقا هكذا ظهر فالتأمل اه رشيدى (قوله لان الأصل) الموافق لما مرفى في التحالف في البيع لان الظاهر اه رشيدى (قوله في أنكحتمهم الخ) الانسب في عقودهم الخ وكعقودنا الخ اه سيدعمر (قوله بحيث تحل له الخ) أي عندنا وقوله بحيث لا تحل الخ أي الآن ففي كلامه احتباك (قوله ومنه) أي المانع القوي (قوله ومشر وط فيه نحو خيار الخ) أي قبل انقضاء المدة أخذنا من كلامه السابق في شرح ان اعتقدوه مؤبدا (قوله مطلقا) أي ترفعوا البنافه لا اه عش (قوله على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكافين الخ) فيه ما سلف لك في كتاب الصلاة فلا تغفل اه سيدعمر (قوله ما قررتاه) أي بقوله وان ضعف كوقت الخ اه كردى ولعل الاولى أي بقوله ثم ان ترفعوا الى قوله فان قلت (قوله وما هنا) أي ما قررتاه هنا (قوله لان ذلك) إشارة الى قوله جلى الخ اه كردى (قوله لم نعلم الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم اه سم (قوله وكان الفرق) أي بين نحو عقد نكاح مؤقت وبين صيغ الطلاق (قوله على عقود مختلة) أي في صور ضعف المانع وقوله وما هناك محض أثر يعنى ان الطلاق أثر عقد النكاح اه كردى (قوله وما هنا) الاولى هناك

أظهر الذي الخمر انتهى فلم يعتبر هنا الرضا بين الترافعين كما في مسألة الاختين وقد يفرق بان أمر نكاح المحرم أعظم من جع الاختين فليتأمل (قوله يفرق بان من عقيدة الخنفي الخ) وأيضا الخنفي يعتقد حرمة جنس المسكر في الجملة (قوله ما الفرق الخ) كانه رواية بالمعنى فانه لم يعبر ثم بما الفرق (قوله انما هو بالنظر لعقابهم الخ) برده عليه ما قدمه أول فصـ ل يحرم نكاح من لا كتاب لها أو أيده ببحث السبكي فانه من أحكام الدين ما قد بناءه على أنهم مكافون بشرع الشرع فراجعوا وتامله يظهر لك ذلك اللهم الآن يريد ثم بالحرم متجردا لا ثم لا العقاب في الآخرة لكنهم أبعد البعد من سباقه خصوصاً وهو غير مراد قطعاً في المسلم الذي ألحق به الكافر في ذلك فتأمل (قوله لم نعلم اشتماله الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم وفرقنا بينهم احتياطا لولد وللبضع ومنه فيما يظهر عدم الكفاءة دفعا للعار وان ضعف كوقت اعتقادهم مؤبدا زيادة بالنظر لعقابهم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لأحكام الدنيا على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكافين الا بالفرع والمجمع عليها دون المختلف فيها ألا عقاب فيه الاعلى معتقد التحريم أو اقله ولا ينافي ما قررتاه جلى في شرح الارشاد قول الماوردى العبرة في صيغ طلاقهم بما عندهم على ان محله ما اذا لم يترفعوا البنافه لا حكمنا بعبادة ان ذلك في آثار عقد لم نعلم اشتماله على مفسد وما هنا في آثار عقد علم اشتماله عليه وكان الفرق انما قد نفرهم على عقود مختلة ترغيبا في الاسلام

بزيادة الكاف كما مر آتفا في نسخة الكردى من الشارح (قوله وما هنا محض أثر لا ترغيب فيها) قد يمنع ان  
الآثار لا ترغيب فيها اه سم

\* (فصل في أحكام زوجات الكافر) \* (قوله اذا أسلم الخ) قيد بذلك لانه لم يذكر جميع أحكام  
الزوجات هنا اه عش (قوله كافر حر) الى قول المتن والطلاق اختيار في النهاية الا قوله ما مر أول الباب  
وقوله وفيه بسط الى المتن (قوله حر) شامل للمعجور بسفه عند الاسلام فقضية ذلك ان له اختياراً ربيع بل  
انه يلزمه ذلك ومؤنة الجميع الى الاختيار وقد وجه به انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وقد يؤيده ان  
من تحته أر ببع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحهن سم على حج اه عش (قوله الحر اثر) أى  
وساقي حكم الاماء (قوله قبله) أى الزوج (قوله وان لم يسلمن) لوقال ولم يسلمن كفى فان حكم ما لو أسلمن علم من  
قوله وأسلمن معه وعليه فالاولو الحال اه عش (قول المتن لزمه اختياراً ربيع) كالصريح في أنه لا يجزئ  
اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في أر ببع فليس له الاقتصار على واحدة خلافاً لمن  
زعم على شيخنا الرملى خلافه مر اه سم على حج اه عش عبارة الحلبي قوله لزمه اختياراً مباحة وان  
لم يطالب منهم وليس له ان يختار ما دون مباحة أى يأثم بذلك اه وعبرة السيد عر بعد ذكر كلام سم  
انها ثم الذي يظهر في توجيه لزوم اختيار الاربع الذي اقتضاه ظاهر المتن هو ان ما زاد على الاربع يندفع  
بالاسلام وتبقى الاربع في العصمة مبهمة ولا يزيل الابهام الا الاختيار لاربع اذ به تتعين باقية العصمة من  
زواتها واختيار ما دونها ليس طلاقاً بل من تنمة الاربع نعم يظهر أنه لو طلق بعد اختيار معينة ما عداها  
زال المحذور اه وقوله نعم يظهر أنه الخ برده ما يأتي من قول الشارح مع المتن والطلاق اختياراً للمطلق لا  
يخاطب به الا الزوجة فان طلق أر ببع تعين كل النكاح وان دفع الباقي شرعاً اه ووجه الردان طلاق ما عدا  
المعينة اختياراً لمن جميعاً فالجـ ذور وهو الابهام باقى على حاله (قوله لزمه واحتما) لتأ كيد الرد على الزاعم  
الآتي (قوله لمن زعم الخ) وافقه المغنى عبارته تنبيه تعبير المصنف بلزوم اختيار أر ببع لو هضم ايجاب  
العدد وليس مراد ابل المراد ان أصل الاختيار واجب وأما ما سلك أر ببع فخاثر لا أنه يلزمه ذلك كما قاله  
جميع من شرح الكتاب منهم ابن شهاب وابن قاسم والديماطى لكن ظاهر الحديث للزوم والقائل بعدم  
اللزوم يحمل الامر في الحديث على الاباحة كما سأتى من السبكي والاذرى اه بخذف (قوله ذلك) أى اختيار  
الاربعة (قوله ان تأهل الخ) قيد للمتن اه رشيدى عبارة الكردى قد لا لزوم واحترار عن لا يتأهل فانه  
لا يلزمه بل لا يصح منه حتى يصير مكافاً كياتنى اه (قوله ولو مع احرام الخ) غاية للمتن (قوله بان يختار الخ)  
تصو بالضمنى (قوله كياتنى) أى قبيل قول المصنف والطلاق اختيار (قوله لحرمة الزائد الخ) تعلييل  
للمتن (قوله لا امسا كهن) عطف على اختيار أر ببع سم ورشيدى (قوله تقدم) الى قوله لاجتماع  
اسلامهن في المغنى الا قوله ولو أسلم معه الى أبا من لم يتأهل (قوله ولو مبيتان) ولا نظر لثمة الارث فيرثن أى  
الميتات المختارات غير الكتابيات اه معنى (قوله تقدم الخ) تعميم للمتن أى سواء تقدم نكاحهن أو تأخر  
الخ (قوله الخبر الخ) تعلييل له وللتعميم الذى في الشرح (قوله فدل) أى عدم التفصيل (قوله كيهوشان  
الوقائع الخ) أى والقاعدة ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهذه معارضة  
لقاعدة أخرى وهى وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسها ثوب الاجال وسقط بها الاستدلال

(قوله وما هنا محض أثر لا ترغيب فيها) قد يمنع ان الآثار لا ترغيب فيها

\* (فصل في أحكام زوجات الكافر اذا أسلم) (قوله حر) شامل للمعجور بسفه عند الاسلام فقضية  
ذلك ان له اختياراً ربيع بل انه يلزمه ذلك ومؤنة الجميع الى الاختيار وقد وجه به انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر  
في الابتداء وقد يؤيده ان من تحته أر ببع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحهن (قوله في المتن لزمه اختياراً  
أر ببع) كالصريح في أنه لا يجوز له اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في أر ببع  
فليس له الاقتصار على واحدة خلافاً لمن زعم على شيخنا الرملى خلافه مر (قوله لا امسا كهن) عطف على

وما هنا محض أثر لا ترغيب  
فيه فحكمنا فيه باعتقادنا  
\* (فصل) \* في أحكام  
زوجات الكافر اذا أسلم  
وهن زائدات على العدد  
الشرعى اذا أسلم كافر حر  
(وتحتة أكبر من أربع)  
من الزوجات الحرام  
(وأسلمن معه) ولو قبل وطع  
(أو) أسلمن قبله ثم أسلم هو  
أو عكسه بعد نحو وطعوهن  
(في العدة أو كن كتابيات)  
يحلل للمسلم نكاحهن وان لم  
يسلمن (لزمه) لزوماً واحتمالاً  
خلافاً لمن زعم ان معنى لزمه  
ان له ذلك ان تأهل للاختيار  
لكونه مكافاً أو سكراناً  
مختاراً غير مرتد ولو مع احرام  
وعدة شبهة (اختياراً ربيع)  
ولو ضمن بان يختار القسح  
فما زاد عليهن كياتنى لحرمة  
الزائد عليهن لا امسا كهن  
فله بعد اختيارهن فراقهن  
(منهن) ولو مبيتان فيرثن  
تقدمن أو تأخرن استوفى  
نكاحهن الشروط أم لم  
يستوفها كان قد عليهن  
معا الخبر الصحيح السابق انه  
صلى الله عليه وسلم أمر من  
أسلم وتحتة عشر نسوة أن  
يختار أر ببعاً ولم يفصل له  
فدلل على العموم كيهو  
شأن الوقائع القولية

وجمله على الاوائل تردى وايه الشافعي والبيهقي فيمن تحتهم من اختيار اولاهن للفراق وعلى تجديد العقد مخالف للظاهر من غير دليل واسلام من فيدق على أكثر من اثنين كاسلام الحر على أكثر من أربع وهذا في جميع ما يأتي وقد يتصور اختياره لأربع بان يعق قبل اسلامه سواء قبل اسلامهن أو بعده أو معه أو بعد اسلامه (٢٣٨) وقبل اسلامهن لان العبرة بوقت الاختيار وهو عنده حر ومن ثم امتنع عليه امسالك الامة

ولو أسلم معه أو في العدة ثنتين ثم عتيق ثم أسلمت الباقيات فيها لم يخترا لثنتين ولومن المتأخرات لاستيفائه عدد العبد قبل عتيقه أو ما لم يتأهل كغير مكف أو أسلم تبعا فيوقف اختياره لسكناه ونفسقته في ماله وإن كن ألفا لانهن محبوبات لحقه (ويندفع) باختباره الأربع فكاح (من زاد) منهن على الأربع المختارة لكن من حين الاسلام ان أسلموا معا والا فحين اسلام السابق من الزوج والندفة فتعسب الغدة من حيث ذلك لانه السبب في الفرقة لامن حين الاختيار وفرقتهم فرقة ففسخ لافرقه طلاق ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الاصح أسلموا معا أو مرتبا ثم ان ترتب النكاحان فهي للأول وكذا لو أسلموا دونها أو الأول وحده وهي كباية فان مات ثم أسلمت مع الثاني أقرب معاه اعتقدوا صحته وان وقع معاه لم تقم مع واحد منهما مطلقا (وان أسلم) منهن (معه قبل دخول أو) أسلم منهن بعده أو قبله بعد الدخول (في العدة أو) بع فقط) بان اجتمع اسلامه واختيار وقوله وعلى تجديد عطف على قوله على الاوائل (قوله بان يعق قبل اسلامه سواء الخ) حاصل هذا قبل اجتماع الاسلامين (قوله أو قبله) ينبغي أو معه (قوله ثم أسلمت الباقيات) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معا (قوله تعينت الاختيرات) راجع وجهه في الثانية فانه يجوز اختياره الآن يكون موتهن قبل اسلامه بجزء انقضاء عدتهن قبله ويخص بذلك ما تقدم فيكون قوله السابق ولو

وخصت الاولى بالاقوال والثانية بالافعال حلبي ومثال الثانية كس عائشة جل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي مع استمراره فيها الذي استدلل به أبو حنيفة على عدم النقص عن الاجنبية فانه يحتفل ان يكون لسلها بمائل فلا يستدل به اه يجيزي (قوله وحله) أي ذلك الخبر مبتدأ خبره قوله تردى الخ (قوله اختار الخ) مفعول رواية الخ (قوله وعلى تجديد العقد) عطف على الاوائل اه سم (قوله مخالف للظاهر) أي فان الامسالك صريح في الاستمرار اه مغنى (قوله وقد يتصور اختياره) أي من فيدق اه عش (قوله بان يعق الخ) حاصل هذا قبل اجتماع الاسلامين اه سم عبارة عش قضيته أنه لو تأخر عتيقه عن اسلامه واسلامهن تعين اختيار ثنتين وهو مستعاد بالاولى من قوله ولو أسلم معه أو في العدة الخ اه (قوله سواء قبل الخ) أي سواء كان عتيقه قبل الخ (قوله أو بعد اسلامه الخ) ينبغي أو معه (قوله لان العبرة بوقت الاختيار) أي الوقت الذي يدخل به الاختيار وهو وقت اجتماع اسلام الجميع اه رشدي زاد عش فعتقه بعد انما حصل بعد تعين الاختيار لثنتين اه (قوله ثم عتيق ثم أسلمت الباقيات) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معا اه سم (قوله لاستيفائه الخ) يؤخذ منه انه لو أسلم معه أو في العدة واحدة ثم عتيق ثم أسلمت الباقيات كان له اختيار أربع اه عش (قوله أو ما لم يتأهل) كصبي ومجنون عتقه ولية النكاح على أكثر من أربع اه مغنى (قوله من حين) أي من حين الاسلام (قوله لانه) أي الاسلام (قوله لامن حين الاختيار) عطف على قوله من حين الاسلام (قوله ان أسلموا) أي الزوجة والازواج (قوله وكذا) أي للأول (قوله أو الاول الخ) أي أو أسلم سابق النكاح دون الزوجة وتأخر النكاح (قوله وهي كباية) قيد في المسئلة قبله اه سيد عمر (قوله فان مات) أي الاول (قوله صحته) أي الزوجين زوجين اه مغنى (قوله وان وقع معا) أي النكاحان بقي مالموعلم السابق ونسي أو لم يعلم سبق ولا معية أو علم السبق ولم يعلم عن السابق وينبغي ان يحكم بالوقف فيما لم يعلم السابق ونسي ورجي بيانه وبالاطلاق في الباقي اه عش (قوله مطلقا) أي وان اعتقدوا جوارزه اه مغنى (قوله أو قبله) ينبغي أو معه اه سم أي كافي النهاية والمغنى (قول المتن أربع فقط) أي أو أقل اه مغنى (قول المتن تعين) أي من أسلم منهن وهي أربع للزوجة (قوله في الاولى) أي في الاسلام قبل الدخول وقوله في الثانية أي في الاسلام بعد الدخول اه مغنى (قوله ما تقر رفقها) أي الثانية بقوله بان اجتمع اسلامه واسلامهن قبل انقضاء الخ (قوله لو كان تحتها ثمان الخ) عبارة المغنى لو أسلم أربع ثم أسلم الزوج قبل انقضاء عدتهن ثم أسلم الباقيات قبل انقضاء عدتهن من وقت اسلام الزوج اختيار أربع بالاوليات أو الاختيرات كيف شاء فان مات الاوليات أو بعضهن جازله اختيار الميتات ويرث منهن اه (قوله لم يختزن) أي لم ينتق انه اختارهن بعد اسلامهن (قوله وأسلم الخ) أي والحال اه عش ويجوز ان يكون معطوفا على قوله أسلم أربع (قوله لم يتعين الاول) أي من أسلم أو لامنهن للزوجة (قوله وانه لو أسلم أربع الخ) أي بعد الدخول اه مغنى (قوله ثم أسلم ثم الباقيات الخ) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معا اه سم عبارة المغنى ثم أسلم الزوج وأسلمت الباقيات الخ (قوله تعينت الاختيرات) راجع وجهه في الثانية فانه يجوز اختيار

اختيار وقوله وعلى تجديد عطف على قوله على الاوائل (قوله بان يعق قبل اسلامه سواء الخ) حاصل هذا قبل اجتماع الاسلامين (قوله أو قبله) ينبغي أو معه (قوله ثم أسلمت الباقيات) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معا (قوله تعينت الاختيرات) راجع وجهه في الثانية فانه يجوز اختيار الميتات كما تقدم الآن يكون موتهن قبل اسلامه بجزء انقضاء عدتهن قبله ويخص بذلك ما تقدم فيكون قوله السابق ولو واسلامهن قبل انقضائها وليس تحتها كباية (تعين) وان دفع نكاح من يق لتعذر امساكهن بخلفهن عنه في الاولى وعن العدة في الثانية وأفهم ما تقر رفقها لانه لو كان تحتها ثمان مثلا فأسلم أربع لم يختزنهن وأسلم الزائدات أو بعضهن في العدة أو كانت الزائدات كبايات لم تعين الاولى وانه لو أسلم أربع ثم انقضت عدتهن أو من ثم أسلم ثم الباقيات في عدتهن تعينت الاختيرات لاجتماع اسلامهن قول المحشى قوله أو قبله الخ الذي في الشرح قبل اسلامهن أو بعده أو معه اه من هامش



مع اسلامه قبل انقضائه عندهن ولو أسلم أربع ثم هو قبل انقضائه عندهن وتختلف الباقيات حتى انقضت عندهن من حين اسلامه أو من مشرك كان  
تعتبت الاوليات لما ذكر فان لم يتخلفن بل أسلمن قبل انقضائه عندهن من حين اسلامه اختاروا بها كيف شاء لاجتماع اسلامه واسلام الكل  
قبل انقضائه عندهن (ولو أسلم وتحتته أم وبنتها ككاتبين أو غير كتابيتين ولكن) (أسلمتا ٣٣٩) فان دخل بها (أو شكت في عين المدخول بها  
حرمتا أبدا) وان قلنا بفساد

أنكحهم لان وطع كل  
بشبهة يحرم الاخرى ولكل  
المسمى ان صح والا فمهر مثل  
(أولا) دخل (واحدة)  
منهما أو شكت هل دخل  
بواحدة منهما أولا (تعتبت  
البنات) وان دفعت الام  
لحرمتها أبدا بالعقد على  
البنات بناء على صحة أنكحهم  
(وفي قول يتخير) بناء على  
فسادها (أو) دخل  
(بالبنات) فقط (تعتبت)  
البنات أيضا لحرمتها أبدا  
بالعقد على البنات أو بوطئها  
(أو) دخل (بالام حرمتا  
أبدا) الام بالعقد على البنات  
بناء على صحة أنكحهم وهي  
بوطء الام ولها مهر المثل  
بالوطء كذا قالوا واعترض  
بان قياس صحة أنكحهم  
وجوب المسمى وأجيب  
بعملة على ما إذا فسد المسمى  
(وفي قول تبسق الام) بناء  
على فساد أنكحهم ومن  
اندفعت منه ما بلا وطء لا  
مهر لها عند ابن الحداد ولها  
نصفه عند القفال ان صححنا  
أنكحهم (أو) أسلم حر  
(وتحتته أمة) فقهرا وأسلمت  
معه قبل دخول أو بعده  
(أو) أسلمت بعده أو قبله  
(في العدة أقر) النكاح  
(ان حلت له الامه) عند

البنات كما تقدم الان يكون موتهن قبل اسلامه بمنزلة انقضائه عندهن قبله ويخص بذلك ما تقدم فيكون  
قوله السابق لو ميتان مفروضا فيما اذا امتن بعد اسلامه فليراجع سم على ج اه ع ش عبارة  
السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصها والعبارة المذكورة هي عبارة صل الروضة ويظهر بالتأمل في صنيعهم  
انه انما ينظر الى الميتة اذا اجتمع اسلامه واسلامها ولا اجتماع في الصورة المذكورة اه أقول ما مر آنفا  
عن المغني كالصريح في ذلك (قوله ثم هو الخ) انظر عكسه اه سم أقول حكمه كحكم الاصل أنكحهم من  
التعليل وقوله الا اني فان لم يتخلف الخ يجري في العكس أيضا (قوله لما ذكر) أي لاجتماع اسلامه الخ  
اه ع ش (قوله فان لم يتخلفن الخ) مكرر مع قوله فاسلم أربع الخ فانه مندرج فيه (قول المتن وتحتته أم وبنتها)  
نكحهما معا أولا اه مغني (قوله أو غير كتابيتين) الى قول المتن عند اجتماع اسلامه في المغني (قوله لان وطء  
كل يشبهه يحرم الخ) أي فبنيكاح أولى ولتيقن تحريم احدهما في صورة الشك قال الماوردي لان الاسلام  
كابتداء النكاح ولا بد عند ابتداءه من تيقن نخل المنكوحه اه مغني (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشكل في  
صورة الشك للعلم بان احدهما انما يستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى أو مهر المثل ويوقف  
نصف أحدهما الى تبين المدخول بها أو الصلح ولم يزد في شرح الروض أي والمغني في صورة الشك على بطلان  
نكاحها بالاسلام قبل الدخول وهذا ما وجه ابن القري وبه صرح الباقي وغيره وقيل لاشئ لها بناء على  
فساد أنكحهم اه مغني (قوله لحرمة الام أبدا الخ) ولها نصف مهر المثل كما صرح به في أصل الروضة  
ومحلها على ما مر ان كان المسمى فاسدا والا فلها نصف المسمى اه مغني (قوله بالعقد على البنات) أي  
بناء على صحة أنكحهم أو بوطئها أي بناء على فسادها (قوله أو دخل بالام) أي فقط اه مغني (قوله وهي)  
أي البنات (قوله ولها) أي الام (قوله على ما إذا فسد الخ) عبارة المغني والنهاية على ما إذا نكح الام والبنات بمهر  
واحد فانه يجب للام مهر المثل كلونكح نسوة بمهر واحد اه (قوله ولها نصفه عند القفال) تقدم عن المغني  
آنفا وعنه وعن النهاية في مجتبى نكاح الكفار اعتماده ومال الشارح هنا إلى ترجيح (قوله ان  
صححنا أنكحهم) يعني بناء على صحة أنكحهم فكلام القفال مبني على صحتهما كما ان كلام ابن الحداد مبني على  
فسادها خلافا لما هو عليه صنيعه اه رشدي (قوله بعده الخ) أي بعد اسلام الزوج وقوله حينئذ أي حين  
اجتماع الاسلامين (قوله في الحالة الاولى) وهي ما لو حلت له الامه عند اجتماع اسلامهما (قوله أو عكسه)  
أي أو تخلف هو عن اسلامها (قول المتن قبل دخول الخ) أو بعد دخول ولم يجمعهما الاسلام في العدة أو لم تحل  
له عند اجتماع الاسلامين اه مغني (قوله ما مر أول الباب) أي من ان النكاح قبل الدخول لم يتأكد  
ميتان مفروضا فيما اذا امتن بعد اسلامه فليراجع (قوله ثم هو) انظر عكسه (قوله في المتن حرمتا أبدا)  
انظره في الشك مع احتمال ان المدخولة البنات فلا تحرم الان زاده ان الحرة طاهر حتى لو تبسبن ان  
المدخولة البنات حلت (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشكل في صورة الشرح وهي ملوشك في عين المدخول  
بها للعلم بان احدهما انما يستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى أو مهر المثل ويوقف نصف  
أحدهما الى تبين المدخول بها أو الصلح ولم يزد في شرح الروض في صورة الشك على بطلان نكاحهما  
(قوله رطء البنات) وكذا يجرد العقد الصحيح على البنات (قوله وهي) أي البنات وقوله ولها أي الام  
(قوله لا مهر لها عند ابن الحداد ولها نصفه عند القفال) تقدم في شرح ونكاح الكفار صح ما يتعاق بذلك

اجتماع اسلامه واسلامه لا عسار مع خوفه العنت حينئذ لانه يقر على ابتداء نكاحها حينئذ بخلاف ما اذا لم تحل له الآن ولو طلقها في الحالة  
الاولى ثم أسير حلت له رجعتا لان الرجعية زوجة (وان تخلفت) عن اسلامه أو عكسه (قبل دخول تجزئ الفقرة) لما مر أول الباب  
قول المحشي (قوله بوطء البنات الخ) الذي في الشرح لحرمة الام أبدا بالعقد على البنات أو بوطئها اه من هامش

والكفاية هنا كغيرها لما مر من حرمة الامة الكافرة على المسلم مطلقا (أو) أسلم وتحت (اماء وأسلمن معه) ولو قبل وطء (أو) أسلمن قبله أو بعده (في العدة اختار أمة) واحدة منهن (ان حلت له) لوجود شرط نكاحها فيه (عند اجتماع اسلامه واسلامهن) قيد في اختيار أمة من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع اسلامه واسلامها لانه في أمة معينة منهن كليات وذلك لحل ابتداء نكاحها حينئذ وينفسخ نكاح البواقي هذا ان كان حرا كما هو الاختار ثنتين (والا) بان (٢٤٠) لم تحل له الامة عند اجتماع اسلامه واسلامهن (ان دفعن) كاهن من حين الاسلام لحرمة

(قوله والكفاية هنا) أي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تتجزأ الفرقة لحل الحرة الكتابية للمسلم اه سم (قوله على المسلم مطلقا) أي وجدت شرط نكاح الامة أولا اه عش (قوله قيد) أي قول المتن واسلامهن قيد الخ اه سم (قوله كليات) لعل في قوله ولو اختص الحل بل بوجوده الخ (قوله وذلك) الى قول المتن والاختيار في المغنى الا قوله واحدة الى الاولى والثالثة وقوله وفيه بسط الى المتن وقوله وان ماتت أو ارتدت (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله هذا ان كان حرا) أي كما علم من قوله السابق أسلم حر اه عش (قوله والا) أي بان كان فيه رق (قوله لحرمة ابتداء نكاح واحدة الخ) أي فلا يجوز واختيارها كذوات المحارم اه مغنى (قوله حينئذ) أي حين اجتماع الاسلامين الذي هو وقت الاختيار بوجوده في بعضهن البعض (قوله تعين) أي ذلك البعض بالزوجة اه سم (قوله وهي تحل له) أي لوجود شرط نكاحها فيه عند اجتماع اسلامها عبارة المغنى وهو معسر خائف العنت اه (قوله وهما لا يحلان) أي بان كان موسرا عند اسلامها وكذا يقال فيما بعده اه رشدي والواو حالية (قوله والا الاولى الخ) عطف على قوله واحدة عبارة المغنى فعل هذا لو أسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهو معسر خائف العنت ثم الثانية في عدتها وهو موسر ثم الثالثة كذلك وهو معسر خائف العنت اندفعت الوسطى ويخير في الاختيرتين اه (قوله دون الثانية) أي لم تحل له حين اسلامها (قوله منهنما) أي الاولى والثالثة (قوله اندفع نكاحهما) معتمداه عش (قوله عند اسلامه واسلامهما) أي عند اجتماع الاسلامين اه سم (قوله لان عتق صاحبها الخ) قضيته انه لو قارن عتقها باسلامها اندفعت القنة المتقدمة أيضا (قوله هذا) أي اندفاع نكاح المتخلفتين دون نكاح القنة المتقدمة ما ذكر اه أي تبعا للغزالي وهو الظاهر وحري عليه ابن المقرئ في روضه اه مغنى (قوله وفيه) أي في المقام أو في الانتصار للاول (قوله أو) أسلم حر) اما غير الحرة فله اختيار ثنتين فقط اه مغنى (قوله تصلح للتمتع) أي ويقر على نكاحها اه مغنى (قوله أو أسلمن قبله الخ) أي قبل اسلامه وكن مدخولا بهن اه مغنى (قوله وان ماتت) ولو ماتت قبل اسلامه واسلام الاماء فهل يسقط اعتبارها ويختار أمة أخرى أم تقدم راجعه اه سم أقول وهو أي السقوط قضية تعليلاتهم ويؤيده أيضا الضابط الاكتفاء (قوله اختار واحدة الخ) عبارة المغنى فله اختيار واحدة منهن اه (قوله وهي غير كتابية) أي يحل ابتداء نكاحها نكاحها به ومغنى أي اما ان كانت كتابية كذلك تعينت واندفعت الاماء عش (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كذا كره اه سم (قوله فهو) أي اسلامهم مع اصرار الحرة على الكفر (قوله لو وقع) أي

ابتداء نكاح واحدة منهن حينئذ ولو اختص الحل بوجوده في بعضهن تعين فلو أسلم ذو ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهي تحل له ثم الاخرى وهما لا يحلان تعينت الاولى أو الاولى والثالثة وهما يحلان دون الثانية اختار واحدة منهنما فلو أسلم على أربع اماء فأسلم معه ثنتين وتختلف ثنتان فعتقت واحدة من المتقدمتين ثم أسلمت المتخلفتان على الرق اندفع نكاحهما لان تحت زوجهما حر عند اسلامه واسلامهما لا نكاح القنة المتقدمة لان عتق صاحبها كان بعد اجتماع اسلامها واسلام الزوج فلم يؤثر في حقها واختار واحدة منهنما هذا ما ذكره واعتز بان الاصح ما ذكره آخرون حتى المصنف في تنقيحه انه يتخير بين الجميع لان العتقة في حالة الاجتماع في الاسلام كانت أمة لكن أطال السبكي في رده والانتصار للاول وفيه بسط مهم في شرح الارشاد الكبير فراجع (أو) أسلم حر وتحت (حر) تصلح للتمتع (واماء

وأسلمن) أي الحرة والاماء (معه) ولو قبل وطء (أو) أسلمن قبله أو بعد (في العدة تعينت) الحرة وان ماتت أو ارتدت الاختيار سواء أسلم الاماء قبلها أم بعدها أم بين اسلام الزوج واسلامها (وان دفعن) أي الاماء لانها تمنع عن ابتداء فكذا واما من ثم لم تصلح اختيار واحدة منهن كباختاره الا ذري وهو ظاهر (وان اصررت) الحرة على الكفر وهي غير كتابية (فانقضت عدتها) وهي مهرة (اختار أمة) ان حلت له حينئذ لتعين اندفاع الحرة من حين اسلامه فهو كالمحضض الاماء أو ما لو اختار أمة قبل انقضاء العدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لو وقع

في غير وقته فيجده بعد انقضاء عدتها (ولو أسلمت) الحرة (وعتق) أي الاماء (ثم أسلمن في العدة فكبحوا) أصليات لكلهن قبل انقضاء عدتهن (فيختار) الحرة منهن (أربعاً) وكذا لو أسلمن ثم عتقن ثم أسلمن أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلمن وصابطه أن يعتقن قبل اجتماع اسلامه واسلامهن فان تأخر عتقهن عن الاسلامين تعينت الحرة ان كانت وصحفت والاختار أمة تحل والحق (٣٤١) مقارنة العتق لاسلامهن بتقدمه عليه

(والاختيار) أي ألفاظه  
الدالة عليه (اخترتك) أو  
اخترتك نكاحك أو تقرره  
أو حبسك أو عقدك أو  
قررتك (أو قررت نكاحك  
أو أمسكتك) أو أمسكت  
نكاحك (أو ثبتك) أو ثبت  
نكاحك أو حبسك على  
النكاح وكلها صراخ لا  
ما حذف منه لفظ النكاح  
ومثله مرادفه كالزواج  
فكناية بناء على جواز  
الاختيار به انظر الى أنه  
ادامة ومجرد اختيار الفسخ  
للزائدان على الأربع عين  
الأربع للنكاح كالمقال  
لهن أن يردكن وان لم يقل  
للزائدان لا يردكن لكن  
نظير أخذنا ما تقرران  
أن يردكن للنكاح صريح  
ومع حذفه كناية ونحو  
فسخت أو أزلت أو رفعت  
أو صرفت نكاحك صريح  
فسخ ونحو فسختك أو  
صرفتك كناية (والطلاق)  
بصرف أو كناية ولو معلقاً  
كان نوى بالفسخ طلاقاً  
(اختيار) للمطلقة اذ لا  
يخاطب به الا الزوجة فان  
طلق أربعاً تعين للنكاح  
وان دفع الباقي شرعاً لا ينافي  
ما تقرري في الفسخ قاعدة ان  
ما كان صريحاً في بابه لانها

الاختيار وكذا صريح فيجده (قوله ولو أسلمت الحرة) أي معه أو في العدة نهاية ومعنى (قوله أي الاماء) أي  
قبل اجتماع اسلامه واسلامهن نهاية ومعنى (قوله منهن أربعاً) أي ولودن الحرة اه معنى (قوله أو  
عتقن ثم أسلمن الخ) أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلمن \* (فرع) \* لو أسلمن من اماء مع أو في العدة واحدة ثم عتقت ثم  
عتق الباقيات ثم أسلمن اختار أربعاً منهن لتقدم عتقهن على اسلامهن اه معنى (قوله فان تأخر عتقهن الخ)  
بان أسلم ثم أسلمن أو عكسه ثم عتقن اه معنى (قوله تعينت الحرة الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل  
العتق قبيل الاختيار ويدل عليه تعبير الزركشي بقوله اما اذا تأخر عتقهن عن الاسلامين بان أسلم ثم أسلمن ثم  
عتقن استمر حكم الاماء عليهن فتعين الحرذان كانت والاختار أمة فقط بشرطه انتهى اه سم (قوله  
ان كانت) أي وجدت اه عش وعجالة سم أي تحته وان ماتت أخذنا ما تقدم فليس المراد ان كانت  
حصة لخرج الميتة فراجع اه (قول المتن والاختيار اختيرتك الخ) وليس الشهادة شرطاً في خلاف ابتداء  
النكاح اه عش (قوله أي ألفاظه) الى قوله ولا ينافيه في النهاية والغنى الا قوله ومثله مرادفه كالزواج  
(قوله وكلها صراخ) أي فلا يحتاج لنية اه عش (قوله ومثله الخ) أي مثل النكاح مرادف النكاح وقوله  
فكناية أي فاحذف منه ذلك فكناية اه كرده (قوله كالزواج) أي والعقد (قوله بناء على جواز  
الاختيار الخ) واعتمده أي الجواز المغنى والنهاية (قوله بها) أي الكناية (قوله نظر الى أنه) أي الاختيار ادامة  
أي لا ابتداء نكاح (قوله ومجرد اختيار الفسخ الخ) أي بدون ان يقول للاربعة اختيرتك (قوله كالمقال  
الخ) أي قياساً عليه (قوله مما تقررو) أي في قوله وكلها صراخ الخ (قوله ومع حذفه) أي النكاح ومرادفه  
(قوله ونحو فسختك أو صرفتك كناية) وعلم مما تقرر صحة الاختيار بالكناية وان منعه الماردى  
والرويانى وقال انه كابتداء النكاح نهاية ومعنى (قول المتن والطلاق اختيار) اطلاقهم المذكور محل تأمل  
من حيث المدرك اذا جهل القريب العهد بالاسلام كيف يؤخذ بذلك اه سدعمر (قوله ولو معلقاً) أي  
ولو كان الطلاق بقسميه معلقاً وقوله كان نوى الخ مثال الكناية (قوله ما تقررى في الفسخ) أي من كونه كناية  
في الطلاق اه سم أي مع كونه صريحاً في الفسخ عبارة عش أي من صراحته مع النكاح وجعله كناية  
بدونه ووقوع الطلاق بنية الماشار اليه بقوله كان نوى الخ اه (قوله ما كان صريحاً في بابه) أي وجدنا هذا  
في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله وسر استثناءه هذا) أي ما تقررى في الفسخ وقوله منها أي القاعدة  
الذكورة (قوله بوجه) أي ذلك السر بأن قضية القاعدة الخ فيه تأمل (قوله كهو) أي كالفسخ المطلق  
فلا يعتد بنية الطلاق (قوله فلا يجوز تعليقه) أي تعليق الفسخ المراد به الطلاق كلاجور تعليق الفسخ  
المطلق (قوله فيه) أي لمن أسلم في التعليق (قوله مسامحة) أي من أسلم (قوله مسامحة الخ) مفعول  
فاقتضت (قوله بنية) أي الطلاق (قوله لنقصه) تعليل لا يكون المذكور وقوله فلا مسامحة مفرع على النظر  
الى ذلك السكون وقوله لان المسامحة الخ تعليل لنفي ذلك النظر (قوله قبل الخ) راجع الى المتن (قوله ان أراد)  
أي المصنف بالطلاق في قوله والطلاق اختيار (قوله بعناء) أي بلفظ آخر بمعنى الطلاق (قوله وان أراد

كانت والاختيار أمة فقط بشرطه انتهى (قوله ان كانت) أي تحته وان ماتت أخذنا ما تقدم فليس المراد ان  
كانت حصة لخرج الميتة فراجع اه (قوله والحق مقارنة العتق لاسلامهن) عبارة شرح الروض ويؤخذ  
من هذا أي تعليل الضابط المذكور بان اجتماع الاسلامين حالة امكان الاختيار ان العتق مع الاجتماع  
كهو قوله انتهى (قوله ما تقررى في الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق (قوله ما كان صريحاً في بابه)

أغلبية وسر استثناءه هذا منها التوسعة على من رغب في الاسلام ووجه بان قضية القاعدة انية الطلاق بالفسخ كهو فلا يجوز تعليقه مع انه قد  
يكون له فيه رغبة دون التخيير فاقتضت مسامحة ما و أخرى مسامحة بالاعتداد بنية حتى يجوز له التعليق فلا نظر الى كون الطلاق أضمر من  
الفسخ لنقصه العدد ودونه فلا مسامحة لان المسامحة من جهة لا تقتضيهما من كل جهة قبل ان أراد لفظ الطلاق اقتضى ان لا يصح بمعناه وليس كذلك  
اذ فسخت نكاحك بنية الطلاق اختيار للنكاح وان أراد

الاعم ورد عليه ان الفراق من صراخ الطلاق وهو نفس صراخه ويجيب باختصار الثاني ولا يرد الفراق لانه لفظ مشترك وهو ما بالفسخ اولى منه بالطلاق لانه المتبادر منه فن ثم قالوا انه صريح فيه كايه في الطلاق (الظهار والايلاء) فليس أحدهما اختيارا (في الاصح) لان كلاما من الظاهر لتحريمه والايلاء لتحريمه أيضا لكونه حائلا على الامتناع من الوطء بالاجنبية ألبق منه بالمتكوهة فان اختيار المولى أو المظاهر منها للنكاح حسب مدة الايلاء والظاهر من وقت (٣٤٢) الاختيار لانها اقله كانت مترددة بين الزوجية وضدها فيصير في الظاهر عا ثدا ان لم يفارقها

حالا وليس الوطء اختيارا لان الاختيار ابتداء أو استدامة للنكاح وكل منهما لا يحصل به (ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ) كان دخلت فقد اخترت نكاحا أو فسخته ما تقر رانه ابتداء أو استدامة للنكاح وكل منهما يمنع تعليقه ولان مناط الاختيار الشهوة فلم يقبل تعليقا لانها قد توجد وقد لا اعم يصح تعليق الاختيار للنكاح صمنا كان دخلت فانت طالق أو من دخلت فهي طالق لانه يغتفر في الضمني ما لا يغتفر في المستقل وتصح نية الطلاق بلفظ الفسخ وخيشني يصح تعليقه لكونه طلاقا كامرا (ولو حصر الاختيار في خمس) أو عشر مثلا لاجل انه خفف الاجهام وحشد اندفع من زاد على تلك المحصورات (وعليه التعيين) هنا بل مطلقا لا ربع في الحشر وثنتين في غيرهما أو أول الفصل المغني عما هنا ولا توهم ان ذلك لا يأتي هنا (ونفسه تن) أي الجنس وكذا كل من أسلم علمه اذ لم يختر من شيئا وأراد

الاعم) في مطلق اللفظ الدال على الملاق (قوله وهو) أي الفراق هنا أي في باب الاختيار ففسخ أي لا اختيار (قوله باختصار الثاني) أي اعم (قوله لانه لفظ مشترك) أي بين الطلاق والفسخ وحقيقة في كل منهما ويتعين في كل منهما بالقرينة اه معني وفي سم بعد ذلك كرملة عن شرح الروض عن الزركشي ما نصه وفيه اشعار بعدم تبادر في النسخ والالتعين فيه بلا قرينة اه وقد يجب بان تبادر في الفسخ بحسب المقام كما أشار اليه الشارح بقوله هنا والحاصل ان المقام قرينة لارادة الاختيار (قوله أنه) أي لفظ الفراق صريح فيه أي الفسخ (قوله فليس أحدهما) الى التنبيه الثاني في النهاية الاقوله يقر كل منهن الى المن وكذا في المعني الاقوله وذكر العشر الى المن (قوله لتحريمه) في الموضوعين متعلق لقوله لا شيء ألبق الذي هو خبران وقوله والايلاء عطف على الظاهر وقوله لكونه الخالة لتحريم الايلاء وقوله بالاجنبية حال من الضمير المستتر في ألبق الرجوع لكل من الظاهر والايلاء وقوله بالمتكوهة حال من ضمير منه الرجوع لكل منهما أيضا (قوله المولى والمظاهر) بصيغة المفعول وقوله منها تارة في الوصفان وضميرها راجع الى ال فيهما (قوله والظاهر) معطوف على مدة الايلاء اه رشدي (قوله وليس الوطء اختيارا) وللموطوءة المسمى الصحيح أو مهر المثل ان لم يكن صحيحا ان اختار غيرها اه معني (قوله ابتداء) أي على المرجوح أو استدامة الخ أي على الراجح (قوله وكل منهما لا يحصل به) أي كل رجعة اه معني (قوله ما تقر رالح) وقوله ولان مناط الخ كل منهما لانه للمعطوف عليه فقط عبارة المغني وشرح المنهج لانها متعينين ولا تعين مع التعليق اه هي لشهوه للمعطوف أيضا أحسن (قوله فلم يقبل) أي الاختيار وقوله لان الخ أي الشهوة (قوله وتصح نية الطلاق) عطف على قوله يصح الخ (قوله كالمس) أي في شرح والطلاق اختيار (قول المن ولو حصر الاختيار الخ) لو أسلم على عشر مثلا واختار منهن ستا فبين اختار فالظاهر أنه لا بد من اختيار أربع من الست ولا يقال لاجل الحاجة للاختيار لا ندفاع الاختين لجواز اختيار واحدة منهما مع ثلاث غيرهما مر اه سم على حج اه عش (قول المن وعليه التعيين) أي فورا اه يجبر عن الحلبي (قوله لما صرف أول الفصل) أي في قول المصنف لزمن اختيار أربع المعني عما هنا أي من قوله وعليه التعيين (قوله لا يأتي هنا) أي فيما لو حصر الاختيار في نحو خمس (قوله الى أن يأتي به) أي بالاختيار في الصورة المسارة أول الفصل أو بالتعيين هنا (قوله أنظره) أي وجوبه وقوله ثلاثة أيام أي كواهل اه عش (قوله مد التروي) أي التفكير فان لم يقدم فيه الحبس عزه الخ وهكذا كل من أقر بحق وقدر على أدائه وامتنع وأصر ولم ينجع فيه الحبس ورأى الحاكم ان يضم الى الحبس التعزير بالضرب وغيره فله ذلك اه معني (قوله وهكذا الى أن يختار) ولو اختار أربعين ثم قال رجعت عما اخترت لم يقبل رجوعه نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه اه معني (قوله الى أن يختار) أي ولو طال الزمن جدا اه عش (قوله ويخلى نحو مجنون الخ) قد تقدم ما يشمل هذا وغيره اه رشدي (قوله الى افاقته) وان طال جنونه اه عش (قوله والاعتماد أنه) أي أمسك بمعنى الخ أي حال كونه أي والفسخ صريح في بابه (قوله ولا يرد الفراق الخ) في شرح الروض قال الزركشي وقضية هذا لفظ الفراق صريح في الفسخ كانه صريح في الطلاق فيكون حقيقة فهم ما ويتعين في كل منهما بالقرينة انتهى وفيه اشعار بعدم تبادر في الفسخ والالتعين فيه بلا قرينة (قوله في المن ولو حصر الاختيار في خمس الخ)

بالنقطة ما يعم سائر الموان (حتى يختار) الحر منهن أربعين وغيره ثنتين لان من محبوسات بحكم النكاح (فان ترك الاختيار) بمعنى أو التعيين (حبس) باسم الحاكم الى ان يأتي به لامتناعه من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان استنظر أنظره ثلاثة أيام لانها مدة التروي شرعا فان لم يقدم فيه الحبس عزه بما يراه من ضرب وغيره فاذا برئ من ألم الأول كرره وهكذا الى أن يختار ويخلى نحو مجنون حتى يفيق ولا ينوب الحاكم عن الممتنع هنا لانه خبر شهوة فارق تطليقه على المولى الآتي ويبحث السبكي توقف بحسبه على طلب ولو لم يبعث لانه حقهن كالمجنون وهو مبني على رأيه ان أمسك أو يعاقب الخبر للاباحة

والمعتمد انه بمعنى الاختيار هن للنكاح للوجوب وان وافقه الاذرى وهو وجوب الحق لله تعالى لما يلزم على حل تركه من امسالك أكثر من أربع في الاسلام وهو مجتمع في ثم اتجه وجوبه وعدم توقفه على طلب كما أطلقوه \* (تنبيه) \* طاهر كلامهم بل صريح قولهم ما عن الامام اذا حبس لا يعز على الفور فله يترى أن الحبس ليس تعزيراً وأنه لا يجوز تعزير به ابتداءً بخوضه والقضية الاولى غير مرادة والثانية متجهة ووجهها ان المقام مقام توقفه ببادر بما يشوش الفكر ويحبطه عن الاختيار بل بما (٣٤٣) يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس (فان مات قبله) أى الاختيار (اعتدت

حامل به) أى بوضع الحمل وان كانت ذات اقراء (وذات أشهر وعشر) (احتياطاً

وان كانت ذات اقراء (باربعة أشهر وعشر) احتياطاً

لاحتتمال الزوجة في كل منهن وذ كر العشر تغلبا

للساكنى كفى الآية وحرياً على قاعدتهم ومن ثم قال

الزخشرى لوقيل وعشرة كان خارجاً عن كلام العرب

(وذات اقراء بالاكثريين) الباقى وقت انقضاء من

(الاقراء) المحسوب ابتداءً من حين اسلامها ان أسلم

معاً والا ففى اسلام السابق (وأربعة) من الأشهر

(وعشر) من السنوات كلاً يحتتمل كونها زوجة

فتلزمها عدة الوفاة ومغارقة فى الحياة فعلها الانسراء

فوجب الاحتياط لتحل بيقين (ويوقف) فيما اذا

مات قبل الاختيار (نصيب زوجات) أسلم كلهن من

ربع أو ثلث يقول أو دونه العلم بان فیهن أربع زوجات

لكن جهلنا أعيانهن (حتى) تقر كل منهن

اصحابتها أنهما هى الزوجة ثم تسألها ترك شئ من حقها فتقسم و (يصطلمن) على ذلك بتساوٍ وتفاضل لامن غير التركة نعم ان كان فیهن محجور عليهم يجوز لوليها أن يصالح

على أقل من حصتها من عدد دهن كالثلث اذا كن ثمانية لا ناوان لم يتقين انه حقها لكنها صاحبة بدعى ثمن الموقوف فولو طلب بعضهم شيئاً قبل

الصالح أعطى اليقين وان لم يبرأ من الباقي فلو كن ثمانية فطلب أربع لم يعطين شيئاً وأحسن أعطين ربع الموقوف ليقين ان فیهن زوجة أو ست فالنصف وهكذا ولهن قسمة ما أخذنه والتصرف فيه ولا ينتطع به تمام حقهن أما اذا أسلم بعض والباقيات يصلحن للنكاح كتمان كتابات أسلم

منهن أربع أو أربع كتابات وأربع وثلاث وأسلم الوثبات فلا شئ

بمعنى الخ فقوله للوجوب خبران معنى أنه للوجوب بهذا المعنى اه كردى (قوله اختيارهن) لعل الاصول اخترهن فليراجع أصل الشارح (قوله وان وافقه الاذرى) وفى كلام شيخنا الزيدى (وهم تغلقن البرلسى ان الاذرى تعقب السبكى فى ذلك ولم وافقه فراجع اه انتهى فعل الاذرى اختلاف كلامه اه ع ش وعبارة المعنى بعد ذكر كلام السبكى قال الاذرى وقوله أى السبكى أسلم أن يعا للاباحه لا ينافى فيه أحد وان أوههم كلام الكتاب وغيره الوجوب وقوله ان السكوت مع الكف عنهم لا يجوز فيه الا اذا طعن ازاله الحبس فيجب كسائر الديون والالم يجب موضع توقف لان السكوت مع الكف يلزم منه امسالك أكثر من أربع فى الاسلام وذلك محذور انتهى وهو كلام حسن اه وبه علم ان الاذرى وافق السبكى فى دعوى كون الامر فى الحديث للاباحه وخالفه فى دعوى توقف الحبس على الطلب (قوله على حل تركه) أى الاختيار الاولى حذف حل (قوله من امسالك الخ) بيان لما يلزم الخ (قوله اذا حبس الخ) مقول القول وقوله ان الحبس الخ خبر طاهر كلامهم (قوله والقضية الاولى غير مرادة) وحديثنا فالمعنى لا يعزير بغير الحبس اه سم (قوله أى الاختيار) أى أو التعيين (قوله أى بوضع الحمل) هو مفهوم من حامل اه سم (قول المتن وذات أشهر) أى لكونها صغيرة أو أيسة اه ع ش (قوله وذ كر العشر تغلبا لىالى الخ) وكأنها غلبت لانه لو قال وعشرة لتوهم العشرة من الأشهر اه رشيدى (قوله وخرياً على قاعدتهم) وهى ان العشر بلا ناء للمؤنث واللىالى مؤنثة اه كردى (قوله لو قيل الخ) أى لو قال الله تعالى فى القرآن اه ع ش (قوله كان خارجاً عن كلام العرب) قال سم عن البيضاوى ما معناه ان العرب لم يقع فى كلامهم فى مثل ذلك مراعاة الايام أصلاً ووجهه بان الليالى غير الاعوام والشهور اه رشيدى عبارة ع ش أى لانهم يغلبون الليالى على الايام ومن ثم يوزخون بها فيقولون لعشر ليال مضين من شهر كذا أو بقرين منه ولعل الحكمة فى ذلك ان الليالى سابقة على الايام اه (قوله فعلها الاقراء) أى الاعتداد بالاقراء اه ع ش (قوله فوجب الاحتياط الخ) فاذا مضت الاقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر اكتملتا وابتدأوا من الموت وان مضت الاربعة والعشر قبل تمام الاقراء آتت الاقراء وابتدأوا من حين اسلامها ان أسلم معاً والا ففى حين اسلام السابق اه معنى (قوله يقر كل منهن الخ) سياتى تضعيفه فكان الانسب السكوت عنه هنا ثم رأيت فى نسخة صحيحة مقابلة على أصل الشارح أنه مضر وب عليه (قوله لامن غير التركة) عبارة المعنى فيقسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق بينهم من تفاضل أو تساوى الحق لهن نعم الخ (قوله ثمانية) الاولى ثمانية لان المعبدود مؤنث اه ع ش (قوله ولا ينقطع به تمام حقهن) بناء على أنه لا يشترط فى الدفع اليهن أن لا يبرثن عن الباقي وهو ما صححه الشيخان لانا قننا ان فیهن من يستحق المدفوع فكيف يكلفن بدفع الحق اليهن اسقاط حق آخر ان كان اه (قوله أما اذا أسلم الخ) محترز قوله أسلم كلهن (قوله فلا شئ

لو أسلم على عشر مثلاً واختار منهن ستا فیهن أختان فالظاهر انه لا بد من اختيار أربع من الست ولا يقال لاجابة الاختيار لاندفاع الاختين لجواز اختياره واحدة منهم مع ثلاث من غيرهما مر (قوله والقضية الاولى غير مرادة) وحديثنا فالمعنى لا يعزير بغير الحبس (قوله أى بوضع الحمل الخ) هو مفهوم من حامل (قوله وذكر العشر تغلبا لىالى كفى الآية الخ) قال البيضاوى فى نفسه بغير الآية مانصه

ثم تسألها ترك شئ من حقها فتقسم و (يصطلمن) على ذلك بتساوٍ وتفاضل لامن غير التركة نعم ان كان فیهن محجور عليهم يجوز لوليها أن يصالح على أقل من حصتها من عدد دهن كالثلث اذا كن ثمانية لا ناوان لم يتقين انه حقها لكنها صاحبة بدعى ثمن الموقوف فولو طلب بعضهم شيئاً قبل الصالح أعطى اليقين وان لم يبرأ من الباقي فلو كن ثمانية فطلب أربع لم يعطين شيئاً وأحسن أعطين ربع الموقوف ليقين ان فیهن زوجة أو ست فالنصف وهكذا ولهن قسمة ما أخذنه والتصرف فيه ولا ينتطع به تمام حقهن أما اذا أسلم بعض والباقيات يصلحن للنكاح كتمان كتابات أسلم منهن أربع أو أربع كتابات وأربع وثلاث وأسلم الوثبات فلا شئ



للمسلمان لاحتمال أن الكتابيان هن الزوجتان \* (تنبيه) \* ظاهر كلام الصبري توقف صحته هذا الصلح على الاقرار فانه قال وطريق الصلح  
ليقع على الاقرار ان تقول كل منهن لصاحبتها انها هي الزوجة ثم تسألها ترك شيء من حقها ومقتضى كلام شيخنا وغيره هنا عدم ما دونه وليس  
كذلك اما ولا فهو مشكل لان فيه الحاق ضرر عظيم بالمقرة فلا بد ان تورط بصدد الاقرار ثم تأتي المقررة لها ان تترك لها شيئا فيلزم ضياعها  
واما نانيا فقد ذكرناهنا صحة صلح الولي مع انه يتعذر اقراره على موليه وهذا صريح في أن هذا الصلح لا يتوقف على الاقرار فلو كان كلام الصبري  
مقالة ضعيفة على انه يمكن تأويله بان مراده بقوله وطريق الصلح الى آخره تصور وقوع الصلح هنا على الاقرار لان الاقرار شرط لصحة هذا الصلح  
وأما الثاني فالامر هنا منهم انهما لا يرجي ان يكشفاه بوجه فكيف تحمل كلامتهن على الاقرار بما يعلم كل أحد بطلانه فأتضح ان الوجه انه لا  
يشترط هنا اقرار وانه يصح الصلح بدونه (٣٤٤) لتعذره كما حملت ثم رأيت الشيخين صرحا بما ذكرته في نظير مسئلتنا وهو ما لو طلق احدى

امرأتيه ومات قبل البيان  
ووقف لهما نصيب زوجة  
فاصلحنا وكذا لو ادعى  
وذهب في يد رجل فقال لا أعلم  
لايكفي ثم اصلح لهما فاعلى  
شيء وكذا لو ادعى اذ ادعى  
يدهما وأقام كل بينة ثم  
اصطلحا اه ولم يصرحا  
باستثناء هذه الثلاث من  
اشتراط الاقرار لكن  
كلامهما كالصريح في  
الاستثناء وبه صرح غيرهما  
ونقل الرازي في الاولى عن  
الاصحاب ان ما فيها ليس  
صلحا على انكار اعترضه  
الزركشي بتصريح العقلاء  
فيها يجوز الصلح وبكونه على  
انكار لان كل واحدة تقول  
الموقوف لي وحدي قال  
وكذا في المسئلتين الاخيرتين  
وفي مسئلة ما لو أسلم على ثمان  
اه ولك أن تقول الانكار  
هنا ضمني لكن عارضهما  
هو أقوى منه وهو كون  
الموقوف تحت يد كاهن

للمسلمان الخ) عبارة المغني فلا توقف للزوجات شيء بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات  
الارث غير معلوم لاحتمال انهن الكتابيات وكذا لو كان تحت مسئلة وكأية وقال احدا كما طالق ومات ولم يبين  
اه (قوله لاحتمال ان الكتابيات هن الزوجات) أي وشرط الارث تحقق موجبه اه عس (قوله اعترضه)  
أي التوقف (قوله ضياعها) أي حق المقررة على حذف المضاف (قوله وهذا) أي ما ذكرناهنا من صحة صلح  
الولي (قوله تأويله) أي كلام الصبري (قوله فكيف يحمل كلامهن) كذا فيهما رأينا من نسخ القلم ولعله  
من تحريف الناسخ والاصل تحمل كلامهن كافي بعض نسخ الطبع أو يحمل كل منهن كما يؤيده ما قدمنا  
من قول المغني فكيف يكلف الخ (قوله بطلانه) أي الاقرار والمقر به (قوله ان الوجه انه لا يشترط هنا الخ)  
وفاقا للمغني كما مر (قوله بما ذكرته) أي من عدم اشتراط الاقرار وقوله وهو نظير مسئلتنا وما صرح به الشيخان  
(قوله انتهى) أي قول الشيخين (قوله وبه) أي باستثناء هذه الثلاث (قوله ونقل الرازي الخ) مبتدأ خبره  
قوله اعترضه الزركشي الخ (قوله في الاولى) أي في مسئلة التطلق (قوله الموقوف) أي النصيب الموقوف  
لزوجته (قوله قال) أي الزركشي (قوله في المسئلتين الخ) أي من الثلاث المتقدمة آنفا (قوله انتهى) أي  
كلام الزركشي (قوله ولك أن تقول الخ) أي في توجيه استثناء هذه المسائل من اشتراط الاقرار (قوله وهو  
الخ) أي ما يقرب الخ (قوله وهذا الخ) من تنجس توجيههم (قوله قال الخصوم) كالحنفي (قوله وينكر)  
أي كل فقوله صاحبه بالنصب على المفعولية (قوله فاذا صالح) أي كل صاحبه ويحتمل أنه من اسناد الفعل  
الى ضمير المصدر أي وقع الصلح

\* (فصل) \* في مؤنة المسئلة أو المرتدة (قوله في مؤنة المسئلة) الى الباب في النهاية والمغني (قوله في مؤنة  
المسئلة الخ) أي في حكم مؤن الزوجة اذا أسلت أو ارتدت معز وجهها أو تخلف أحدهما عن الآخر اه  
مغني (قوله أو المرتدة) كذا في أصله والواو أنسب اه سيد عمر (قول المتن استمرت النفقة) أي وبقيّة  
المؤنة نهاية ومعنى (قوله في أصله) أي في المحرر (قوله وحذفه) أي قيد وليست كتابية (قوله فلا نفقة لها)  
أي ولا شيء من بقية المؤن أما الكتابية فلها النفقة قطعاً اذا كان يحل له ابتداء نكاحها أو اذ نفى كغيرها من  
الكافرات اه معنى (قول المتن فيها) أي العدة (قوله وبحت الزركشي) هو هنا وفيما يأتي بصيغة الماضي  
وتأنيث العشر باعتبار الليالي لانها غير الشهور والاعوام ولذلك لا يستعملون التأنيث كثيراً في مثله قط فهاهما  
الى الايام حتى انهم يقولون صمت عشر أو يشهد له قوله ان لبستم الا عشر ثم ان لبستم الا يوما انتهى ولا منافاة  
بين قوله وتأنيت العشر وقول الشارح وذكر العشر

بالسوية من غير مرجح لاحداهن فساغ لهن الصلح وان لم يوجد صريح الاقرار لتعذره كما مر ثم رأيتهم وجهوا الصلح في هذه (قوله  
المسائل بما يقرب مما وجهته به وهو ان من قبض شيئاً يقول هو ملكي ومقبضه يقول هو هبة مني الملك وهذا في الحقيقة اختلاف في سبب الملك لا  
في أصله وهو لا يؤثر كافي في علمك ألف غمنا فقال بل قرض اورأت القاضى وجهه بعين ما ذكرته حيث قال قال الخصوم صاحبكم أي الشافعي رضى  
الله عنه جواز الصلح على الانكار في مسائل وعددها ما سبق قلنا ليس ما في هذه المسائل صلحا على انكار لان كل واحد يدعي جميع الحق لنفسه  
وينكر صاحبه واليد لهما ثابتة فاذا صالح في زعم كل واحداهن ترك بعض الحق لصاحبه وتبرعه به عليه \* (فصل) \* في مؤنة المسئلة أو المرتدة  
لو (أسلم معا) قبل دخول أو بعده (استمرت النفقة) لبقاء النكاح (ولو أسلم وأصرحت حتى انقضت العدة) وليست كتابية كافي في أصله وحذفه  
للعلم به من كلامه قبل (فلا) نفقة لها الاساءة باختلافها على الاسلام الواجب فوراً من غير رخصة فلم يكن من جهته منع بوجه (وان أسلت فيها لم  
تستحق نفقة) (المدة التخلف في الجريد) لاساءتها بالتخلف أيضاً وان بان باسلامها أنماز وجعه وبحت الزركشي وغيره ان تخلفها لو كان اصغر أو

جنون أو انغماء ثم أسلمت عقب نزول المانع استحققت كما أورد شد البه تعليلهم وفيه نظر لان التخلف منزل منزلة النشوز كما هو حواه والنشوز مسقط للنفقة ولومن نحو صغيرة ولو اختلفا فحين سبق اسلامه منهما صدقت لانه يدعى مسقطا (٣٤٥) للنفقة التي كانت واجبة والاصل عدمه

(ولو أسلمت أولا فاسلم في العدة أو أصر) الى انقضائها (فلها نفقة العدة على الصحيح) لاحسانها واساءته بالتخلف وفارق حجابان الاسلام واجب فوري أصالة فهو ركصوم رمضان وانما سقط المهر اذا سبق اسلامها قبل الوطء لانه عوض البضع فسقط بتقويت معوضه ولو بعذر كاكل البائع المبيع مضطرا قبل القبض والنفقة للتمكين وهو المفوت له وبحث الزركشي انه لو تخلف نحو

(قوله وفيه نظر الخ) عبارة المغنى ورد هذا البحث وان كان التعليل يرشد اليه بانها تسقط بعدم التمكين وان لم يكن نشوز ولا تقصير من الزوجة كما تسقط بحبسها طالما اه (قوله ولو اختلفا فحين سبق الخ) فقال الزوج أسلمت أولا فلا نفقة لك وقالت بل أسلمت أولا فلي النفقة اه معنى (قول المتن فاسلم في العدة) فلها نفقة مدة تخلفه نهاية ومعنى (قوله اذا سبق اسلامها الخ) أى مع احسانها واساءته بالتخلف (قوله قبل القبض) أى قبض الثمن (قوله والنفقة الخ) عطف على اسم ان وقوله للتمكين على خبرها عبارة المغنى وفرق المتولى بين هذه وبين ما اذا سبق الى الاسلام قبل الدخول حيث يسقط مهرها مع احسانها بان المهر عوض العقد فسقط بتقويت العاقد وغير ذلك معوضه الخ والنفقة للتمكين وانما تسقط للتعدى ولا تعدى هنا اه (قوله وهو) أى الزوج المفوت له أى للتمكين عبارة النهاية والمغنى وانما تسقط للتعدى ولا تعدى هنا اه (قوله باتى فيه الخ) هو من كلام الزركشي (قوله نظير ما مر) وهو بحث الزركشي أيضا اه كرى (قوله نظير ما مر) أراد به ضد ما مر أى عدم الاستحقاق اه رشيدى (قوله لان عذر الزوج لا يسقط الخ) معتمد اه عس (قوله ومن اسلامها) أى من حين اسلام المرتدة: تعليق بقوله الاتى تستحق الخ (قوله الاجاميات فى النفقات) أى فلا بد من دفعها للقاضى واعلامها له بانها رجعت للطاعة فيرسل القاضى الى الزوج فان مضت بعذر الارسال والى لم يمدد ما كان الرجوع ولم يرجع استقرت عليه لان المانع الآن من جانبها اه عس

\*(باب الخيار فى النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)\*

(قوله فى النكاح) الى قول المتن ثبت فى النهاية الاقوله وان قل على الوجه وقوله سواء أدى الى وكما يخبر وقوله أو علمته الى شبهه بعنان وكذا فى المغنى الاقوله كذا قيل الى قال المتولى والاقوله أى حشفة ذكره الى فان بقى (قول المتن جنونا) والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء نهاية ومعنى أى فيثبت به الخيار عس عبارة سم ينبغى ان منه أوفى معناه الصرع ويحتمل ان كون أحدهما مسجورا كذلك أى كالجنون ويحتمل أن يلحق بالانغماء اه ولعل الاقرب هو الاحتمال الاول (قوله ولو متطعما) أو كان قابلا للعلاج نهاية ومعنى (قوله وان قل على الوجه) خالفه النهاية والمغنى فقالا ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولى الخفيف الذى يطرأ فى بعض الازمان اه قال عس والظاهر ان المراد بذلك البعض ما يحتمل عادة كيوم فى سنة اه (قوله لانه يفضى) أى الجنون للجنانية أى على الزوج (قوله ومثله الخبل) أى فى ثبوت الخيار وقوله كذا قيل أى ان الخبل مثل الجنون وذلك يقتضى مغايرته بما عس ورشيدى (قوله قال المتولى الخ) عبارة المغنى والنهاية والروض مع شرحه وأما الالاء بالمرض فلا خياره كسائر الامراض ومجمله كما قال الزركشي فيما تحصل منه الافاقة كالمأوس من زواله فكالجنون كذا ذكره المتولى وكذا ان بقى الانغماء بعد المرض فيثبت به الخيار اه (قوله والانغماء الخ) هو

\*(باب الخيار فى النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)\*

(قوله فى المتن جنونا) ينبغى ان منه أوفى معناه الصرع ويحتمل أن كون أحدهما مسجورا كذلك ويحتمل ان يلحق بالانغماء (قوله جنونا) منه الصرع كما قاله بعضهم فراجع (قوله قال المتولى والانغماء الخ) عبارة الروض وشرحه لا الانغماء بالمرض فلا يثبت به الخيار كسائر الامراض قال الزركشي ومجمله فيما تحصل منه الافاقة كما هو الغالب أما الدائم المأوس من زواله فكالجنون ذكره المتولى لانه أى لان بقى الانغماء بعد المرض فيثبت به الخيار كالجنون اه وقد يفهم من مقابلة قوله أما الدائم الخ لما قبله أن المراد بالدائم ما لا تحصل منه الافاقة أى بالكلية سواء أكان متقطعاً أم لا كما فى الجنون فليتامل (قوله والانغماء) هو عطف على الخبل

جنون باتى فيه نظير ما مر وفيه نفاذ أيضا لان عذر الزوج لا يسقط النفقة كما يعلم مما باتى فى بابها (وان اردت) وأوردت معا (فلا نفقة) لها فى مدة الردة (وان أسلمت فى العدة) كالناشر بلى أولى ومن اسلامها ولو فى غيبته تستحق النفقة بخلاف ما لو رجعت عن النشوز فى غيبته لزوال موجب السقوط بالاسلام هنا وثم لا يزول النشوز الا بالتمكين ولا يحصل الاجاميات فى النفقات (ولو اردت فلها نفقة العدة)

لان المانع من جهته \*(باب الخيار فى النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكر تبعاً اذا وجد أحد الزوجين

بالاخر جنونا ولو) متطعما وان قل على الوجه وان لم يستحسب لانه يفضى للجنابة وهو مرض يزول الشعور من القلب مع بقاء قوة الاعضاء وحسن كنهه ومثله الخبل بالخبر بك كذا قيل والذي فى القاموس انه الجنون ولعل الاول ليج ان الجنون فيه كمال الاستغراب بخلاف الخبل قال المتولى والانغماء المأوس من زواله (أو جذاً أو موصاً) وان قل ان

استحكم بقول خبير بن علامة الاول اسوداد الغضو والثاني عدم احرازه وان يولغ في قبضه (أو وجدها رتقاء) أي منسداخل جماعها لحم ومثله ضيق المنفذ بحيث يقضها كل (٢٤٦) واطئ كذا أطلقوه ولعل المراد بحيث يتعذر دخول ذكر من بدنه كبندتها تحافة وضدها

فرجها سواء أدى لأفضائها  
أم لا ثم رأيت الباقي أشار  
لذلك بقوله في تدريسه  
وضيق المنفذ التحافة بحيث  
لا يسع آلة تخفيف مثلها  
ويقضها أي شخصه فرض  
اه فقوله بحيث صريح  
فيما ذكرته وما ذكره بعده  
الواقع في كلامهم مجرد  
تصور قال الاستنوي وكما  
يخبر بذلك فكذلك تخبر  
هي بكبراً لتبصير بعضي  
كل موطن (أو قرأه) أي  
متسدا ذلك منها يعظم (أو  
وجسده) وهو بالغ عاقل  
(عزينا) أي به داء منع  
انتشار ذكره عن قلبها وان  
قدر على غيرها أو علمته قبل  
النكاح من عن أعرض أو  
شبه بعنان الدابة للينه (أو  
يجبوا) أي مقطوع ذكره  
أو الادون قدر الحشفة أي  
حشفة ذكره أخذ امام  
في التحليل وغيره فان بقي  
قدرها وبجزع الوطء به  
ضربت له المدة الآتية  
كالعنين (ثبت) للكاره منها  
الجاهل بالعب أو العمل به  
إذا انتقل لأخس منه منظارا  
كان كان باليد فانتقل للوجه  
للا ليد الاخرى وانما زرع  
الزهر بزيادة فسق الموضوع  
تحت يده وان كانت من  
جنس الاول كان زرع في  
في الشهر مرة فصار زرع فيه  
مرتين كما اقتضاه إطلاقهم

عطف على الخبل اه سم (قوله المأموس من زواله) أي بان قال أهل الخبرة لا يزول أصلا وقضيته انه لو قال  
الاطباء زول بعد مدة لم يثبت الخيار وان طال المدة ولو قيل بشبوه حينئذ لم يعد اه ع ش (قول المتن  
وجدا) وهو علة تحمر منها الغضو ثم يسود ثم يتقاع ويتناثر ويتصوف في كل عضو غيرانه يكون في الوجه  
أغلب أو برصا وهو نياض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته نهاية ومعنى (قوله وان قل الخ) راجع لكل  
من الجذام والبرص (قوله ان استحكم الخ) عبارة النهاية والغنى وحل ذلك بعد استحكامهما أما أو ثلثهما فلا  
خيار به كما صرح به الجويني قال والاستحكم في الجذام يكون بالانقطاع وتردد الامام فيه وجوز الا كتفاء  
باسوداده وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة اه قال ع ش وقوله وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة معتمد  
وعبارة شيخنا الزياي والمعمدانه لا يشترط استحكامهما بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه جذاما أو برصا ملي  
انتهت ولعل هذا امر اذا الامام بقوله بالا كتفاءه باسوداده وحكم أهل المعرفة الخ فلا تخالف اه وقال السيد عمر  
بعد ذكر ما مر عن الزياي ما نصه فقد اختلف النقل عنه أي صاحب النهاية والاول هو الموافق لمقول  
الشيخين عن الجويني وأقره والثاني منقول عن ابن أبي الدم وغيره وهو وجه من حيث المعنى لكون النفس  
تعافه وتفر منه مطلقا ولان ما يخاف منه من الاعداء لا يتقيد بالاستحكام اه وقوله عن ابن أبي الدم الخ أي  
واختاره الامام كاسم (قوله والثاني الخ) أي علامة البرص أن يعصر المكان فلا يحمر اه كردى (قول  
المتن رتقاء) وليس للزوج اجبارها على شق الموضوع فان شقته وأمكن الوطء فلا خيار ولا يمكن الامتناع من  
الشق قطعا الا باذن السيد معنى ونهاية قال ع ش وقوله ولا تجبر على شق الموضوع أي حيث كانت بالغة ولو  
سقطت أما الصغيرة فينبغي ان لو لها ذلك حدث رأى فيه المصلحة ولا خطر أخذ ما ياتي في قطع السلعة اه  
(قوله ومثله) أي مثل الرتقاء في ثبوت اختياره (قوله فقوله بحيث) أي الخ (قوله صريح الخ) أي صراحة  
مع قوله ويقضها الخ الظاهر في التقييد اه سم (قوله وما ذكره الخ) أي قوله ويقضها الخ (قوله أو علمته)  
عطف على قدر اه سم عبارة الغنى قضية قوله وجدانه لو علم أحد لهما باعيب صاحبه قبل العقد لا خيار له  
وليس على اطلاقه بل لو علمت بعنة قبل العقد فلها الخيار بعده على المذهب لان العنة قد تحصل في حق امرأة  
دون أخرى وفي نكاح دون نكاح ويشب الخيار لزوجة بالعنة وان كان قادرا على جماع غيرها اه (قوله  
من عن) أي لفظ العنين مأخوذ من عن الخ وقوله أو شدي عطف على من عن عبارة النهاية والغنى سم بذلك  
للذين ذكره وان عطا فمأخوذ من عنان الدابة اه (قوله أو الادون قدر الحشفة) عبارة الغنى في وهو مقطوع  
جميع الذكرا ولم يبق منه قدر الحشفة اه (قوله أي حشفة ذكره) أي كبرت أو صغرت حتى لو كان الباقي  
من ذكره قدر حشفة معتدلة أو أكثر لكن دون حشفته أو صغرت حشفته جسد او كان الباقي قدرها دون  
المعتدلة فلا خيار اه ع ش (قوله فان بقي قدرها الخ) عبارة الغنى اما اذا بقي منه ما يولج قدرها فلا خيار لها  
اه (قول المتن ثبت) جواب اذا المقدرة في كلام المتن اه معنى (قوله الجاهل بالعب) أي مطلقا وصدق  
منكر العلم به بيمينه اه فخر الجواد (قوله وان كانت) أي الزيادة (قوله كأن كان) أي من وضع الرهن  
تحت يده (قوله كما اقتضاه) أي التعميم المذكور بالغاية (قوله ان زيد) أي الفسق (قوله وذلك) الاولى  
اسقاطه وغاية ما يتسكف فيه انه بدل من قوله وانما زرع الرهن الخ (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى  
ان الزيادة هنا من الجنس كان علم أحدهما عيبا بوجه الاخر مثلا علم بعد النكاح ز يادته فيه لا خيار بها  
فان كان كذلك فهو مشكل أي فيحتاج الى الفرق والافوا وجهه استسكال أحد الموضوعين بالاخر اه سم

(قوله صريح الخ) أي صراحة مع قوله ويقضها الخ الظاهر في التقييد (قوله أو علمته) عطف على قدر  
(قوله وان كانت) أي الزيادة (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى أن الزيادة هنا من الجنس  
كان علم أحدهما عيبا بوجه الاخر مثلا علم بعد النكاح ز يادته فيه لا خيار بها فان كان كذلك فهو

بما يغيب ان المراد به السلم ان ذا العيب لو اراد ان يتخير في الفسخ كراهة لاساعته الاخر بتحملة ضرر معاشرته وان رضي احيب وهو بعيد والذي دل عليه كلامهم انه لا يتخير الا للسليم ولا تقرر بعد رضا السليم (٣٤٧) بالمعيب الى ما ذكر (الخيار في فسخ الشكاح)

ان بقي العيب الى الفسخ ولم يمت الاخر كاذب اليه اكثر العلماء وصح عن عمر رضي الله عنه في الثلاثة الاول المستتر كنهيهما والقرن ومثله لا يفعل الا عن توقيف ولا جماع الصحابة رضي الله عنهم عليه في الخاصين به وقياسا اولو يا في الكل عبي ثبوت خيار البيع بدون هذه اذا الغائب ثم ماله يسيرة وهذا المقصود الاعظم وهو الجماع او التمتع لاسيما والجسد الما والبرص بعد بيان المعاشر والولد اونسله كثيرا كما حرم به في الام في موضع وحكامه عمن الاطباء والمجربين في موضع آخر قال البيهقي وغيره ولا ينافيه خبر لا عدوى لانه نفي لاعتقاد الجاهلية نسبة الفعل لغير الله تعالى ومن ثم صح خبر فرار من الجسدوم فرار من الاسد واكل صلى الله عليه وسلم معه تارة وتارة لم يصافه بيانا لسعة الامر على الامنة من الغرر والتوكل وخرج هذه الخمسة غيرها كالعذوب بكسر اؤه المهمل وسكون ثانية المعجم وفتح التحتية وضمها ويقال عذوب كعشور وهو فيه من يحدث عند الجماع وفيه من ينزل قبل الايلاج

أقول وبذلك مقتضى بصرح كلام صاحب المغني في هامشه (قوله بما يغيب الخ) يعني قوله الجاهل بالعيب الخ لكن في دعوى التعيين نظر فليتأمل (قوله ان المراد به الخ) مفعول يعين والضمير للكاره (قوله ان ذا العيب الخ) أي صاحب العيب خبر وقضية الخ (قوله كراهة لاساعته) أي ذى العيب من الاضافة الى القاعل واللام للتقوية وقوله الاخر أي السليم مفعوله وقوله بتحملة أي الاخر والباع متعلقة بالاساعة يعني لكارهته أي ذى العيب تسببه في مشقة تحمل السليم ضرر معاشرته أي ذى العيب معه وقوله وان رضي غاية بقوله أن يتخير الخ والضمير للسليم (قوله احيب) جواب لو (قوله الى ما ذكر) أي الى اساعة الاخر الخ (قوله ان بقي العيب) الى المتن في المغني الا قوله والقرن وقوله وكل الى وخرج وقوله وسكونه الى ونقلهما (قوله ولم يمت الاخر) أي المعيب (قوله كما ذهب) الى المتن في النهاية الا قوله والقرن (قوله اليه) أي ثبوت الخيار لتلك العيوب (قوله وصح) أي ثبوت الخيار عطف على قوله ذهب الخ (قوله في الثلاثة الاول الخ) أي الجنون والجذام والبرص (قوله بينهما) أي الزوجين (قوله ومثله) أي ثبوت الخيار بالعيوب المتقدمة وتجويز الفسخ بها (قوله عن توقيف) أي ورد في الشرع (قوله ولا جماع الخ) وقوله وقياسا الخ عطف على قوله كما ذهب الخ (قوله عليه) أي ثبوت الخيار وقوله في الخاصين به أي الزوج وهما الحب والعنة اه عش (قوله بدون هذه) أي يعيوب دون هذه اه عش (قوله اونسله) أي الولد (قوله كما حرم به) أي باعد اميها وكذا ضمير وحكامه (قوله قال البيهقي وغيره الخ) عبارة المغني فان قيل كيف قال الشافعي انه يعدى وقد صح في الحديث لا عدوى احيب بان مراده انه يعدى بفعل الله لا بنفسه والحديث ورذرا لما يعتقده أهل الجاهلية من نسبة الفعل لغير الله وان مخالطة العجم ان به شيء من هذه الادواء سبب لحدوث ذلك الداء اه (قوله ولا ينافيه) أي ما حرم به في الام من الاعداء (قوله ومن ثم) أي من أجل وقوع الاعداء (قوله وأكل الخ) يظهر أنه جملة فعلية استثنائية (قوله وخرج بهذه الخمسة الخ) أي بالنظر لسلك من الزوجة على حدثه اذ كل واحدة منهما يتخير بخمسة اه رشيدى عبارة المغني تنبيه قد علم مما مر ان جملة العيوب سبعة وأنه يمكن في كل من الزوجين خمسة واقتصار المصنف على ما ذكر من العيوب يقتضي أنه لا خيار فيما عداها قال في الروضة وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور فلا خيار بالخبر والصنات والاستحاضة والقرح والسيالة والعمى والزمانة والبله والخصاء والافضاء ولا يكونه يتغوط عند الجماع وقوله فلا خيار الخ ذكره النهاية وزادت عقب الاستحاضة مانصه وان لم تحفظ لها عادة وحكم أهل الخبرة باستحكامها خلافا للزركشي اه وقال عش قوله والقرح والسيالة ومنها المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحكة فلا خيار بذلك اه (قوله كعشور) بالمشنة الفوقية كدهرهم واد وقوله وهو فهم أي الزوجين وقوله وفيه أي الرجل اه عش (قوله فلا خيار به) أي بغير الخمسة مطلقا أي ليس من زواله أم لا (قوله على أن المرض المألوس الخ) أي القائم بالزوج ومنه مالهو حصل له كبر في الاثنين بحيث تعطى الذكركم ما وصار البول يخرج من بين الاثنين ولا يمكن الجماع بشيء منه فثبت لزوجه الخيار ان لم يسبق له وطء وأيس من زوال كبرهما بقول طبييين بل ينبغي الاكتفاء بواحد عدل ولو أصابهم مرض يمنع من الجماع وأيس من زواله فهل يثبت له الخيار الخا قاله بالرتق أولا فيه نظر والظاهر عدم الخيار بل قد يفهمه قوله في الاستحاضة وان حكم أهل الخبرة باستحكامها اه عش وقوله بل قد يفهمه الخ ظاهر المنع (قوله في معنى العنة) وحيث قد فصل فيه بين كونه قبل وطء أو بعد اه حلي قال سم وفي معناها أيضا الشلل الذي لا يمكن معه الجماع ان لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع

مشكل والا فوجه استشكل أحد الموضوعين بالآخر (قوله لاساعته الاخر) أي السليم (قوله انه لا يتخير الا للسليم) أي اذا كان أحدهما سليما والا فالخيار ثابت اذا كانا معيبتين أيضا كما سيعلم (قوله بدون هذه) أي العيوب (قوله في معنى العنة) في معناها أيضا الشلل الذي لا يمكن معه الجماع

فلا خيار به مطلقا على المعتد وسكونه ما في موضع على ان المرض المألوس من زواله ولا يمكن معه الجماع في معنى العنة انما هو لكون ذلك من طرق العنة فليس قسمها خارجا عنها ونقلها عن الماوردي ان المستأجرة العين

كذلك ضعف لكن لا نفقة لها وسبأني الغصع بالرق والاعسار ولا يشك ثبوت الخيار بما ذكر مع ما مر أنه شرط الكفاءة وان شرط الغصع الجمل به لأن الفرض أنها أذنت في (٣٤٨) النكاح من معين أو من غير كفوفز وجهها الولي منه بناء على أنه سليم فإذا هو معيب فيصح

النكاح وتخير هي وكذا هو كما يأتي (وقيل ان وجد) أحدهما (به) أي الآخر (مثل عيبه) قدر او محلا ونفسا (فلا) خيارا لتساويهما حينئذ والاصح أنه يتخير وان كان مابه أخش لان الانسان بعاف من غيره مالا بعاف من نفسه والكلام في غدير المجنونين المطبق جنونهما لتعذر الغصع حينئذ ولو كان مجبويا بالباء وهي رتقاء فطريقان لم يرجحنا منها شيئا والذي اعتمد الاذرع والركشي انه لا خيار وهو أوجه من اعتماد غيرهما بثبوته (ولو وجده) أي احد الزوجين الآخر (خشي وخشا) بعلامة ضمنية كالليل أو قطعية كالولادة (فلا خيار) له (في الاطهر) لانه لا يقوت قصود النكاح أما المشكل فلا يصح نكاحه كخشي ولو حدث (بعد العقد) به أي الزوج (عيب) مما سبق قبل النكاح أو بعده ولو بعلها كان جبت فذكره (تخير) بين فسخ النكاح وادامته لتضرر هابه كالمقارن وانما لم يتخير المشتري بتعيينه المبيع لانه به يصير قابضا لحقه ولا كذلك هي كاستأجر هدم الدار المؤجرة (الاعنة) حدث به (بعد دخول) أي وطع بالمعنى السابق في التحليل فانما لا يتخير لانها عرفت قدرته على الوطء وصالت لحقه منه كتقتر برالمهر

اه أقول في معناها أيضا كما تقدم كبراً لته بشرطه وفي معنى الراتق كما تقدم أيضا ضيق فرجها بشرطه فيثبت بهما الخيار (قوله كذلك) أي يثبت بهما الخيار اه عش (قوله ضيق الخ) عبارة المغنى ولو وجدها مستأجرة العين نقل الشيخان عن المتولي أنه ليس له منعها عن العمل ولا نفقة عليه وظاهره أنه لا خيار له وهو المعتمد ونقل عن الماوردي أن له الخيار ان جهل اه (قوله ولا يشك الخ) عبارة النهاية واستشكل تصور فسخ المرأة بالعيب بانها ان علمت به فلا خيار والا فالنكاح منه شرط للكفاءة لا يصح مع انتفاءها والخيار فرع الصحة عفاة عن قسم آخر وهو أنها لو أذنت له في التزويج من معين الخ (قوله بما ذكر) أي العيوب الخمسة وقوله أنه أي السلامة من العيوب الماثبة للخيار اه كردد (قوله وان شرط الخ) عطاف على قوله أنه الخ وقوله به أي بما ذكر وقوله لان الفرض الخ علة لنفي الاشكال (قوله وتخير هي) هذا مشكل في الثانية لان الفرض أنها أذنت في غير كف وهو شامل لغير الكف بالعيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك يتخير اه سم ويمكن ان يجاب عنه بان الغالب السلامة من هذا العيب فعمل الاذن في التزويج من غير الكف على ما إذا كان الخلل المقتول للكفاءة بدانة النسب أو نحوها حسلا على الغالب اه عش وهذا الجواب مأخوذ مما يأتي في شرح قلت ولو بان معيناً أو بعد اقلها الخيار والله أعلم (قوله وكذا هو الخ) لعله في نظير الاولى بان طنها سلمية فبانت معينة كما يأتي هناك (قول المتن وقيل ان وجد الخ) عبارة المغنى والنهاية ولا فرق في ثبوت الخيار بما ذكر بين ان يجد أحد الزوجين بالآخر مثل مابه من العيب أم لا وقيل الخ (قوله والكلام) الى قوله ولو كان مجبويا بالنهاية والمغنى (قوله والكلام الخ) أي ثبوت الخيار ولعل المراد أنه لا يثبت لاحدهما بنفسه والا فلا مانع من ثبوت الخيار لولي المرأة يتخون الزوج كالمولم تكن مجنونة كما يأتي في شرح قوله وتخير بمقارن جنون الخ من قوله وان كانت مثل الزوج اه عش (قوله ولو كان مجبويا الخ) ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض هل هو برص أو لاصدق المنسكر وعلى المارعي البيهقي مغنى وروض مع شرحه (قوله مجبويا) أي أو عيننا كما يعلم مما يأتي في شرح وثبت العنة (قوله وهي رتقاء) أي ابتداء فلا يتسكر رمعه قوله الآخر ولو حدث به جب فرضيت اه عش (قوله أنه لا يثبت الخ) والاقرب ثبوته نهاية أي لسكل منهما عش (قوله ثبوته) جزم في الروض بثبوته سم وعبرة مر والاقرب ثبوته وذكر المغنى الطريقتين من غير ترجيح اه سيدع (قوله أي أحد الزوجين) تفسير للضمير المستتر وقوله الآخر تفسير للبارز (قوله بعلامة) الى قوله وأما تصور به في النهاية الا قوله أي وطع الى لانها عرفت وقوله ولما كان الأساس الى المتن وقوله ونقص العدد مطلقا وقوله قلزمه احابها الخ وكذا في المغنى الا قوله وتصور الخ (قوله بعلامة الخ) عبارة النهاية والمغنى بان زال اشكاله قبل عقد النكاح بد كورة أو أوثنة سواء وضع بعلامة قطعية أو طنة أم بانخباره اه (قوله لانه الخ) عبارة النهاية والمغنى لان مابه من نفقة أو سلعة زائدة لا يقوت الخ (قوله كاستأجر الخ) أي قياسا عليه اه عش (قوله بالمعنى السابق الخ) يفيد أنه لا بد من ازالة بكاره البكر وقضية ذلك مع قوله كتقتر برالمهر توقف تقريره على ازالته وهو خلاف ما سبأني له في الصداق اه سم وقوله في الصداق أي وفي شرح فان قال وطئت حلف (قوله كتقتر برالمهر الخ) ظاهر صنيعة أنه مثال

ان لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع (قوله أو من غير كفوف الخ) كذا شرح مر (قوله وتخير هي) هذا مشكل في الثانية لان الفرض أنها أذنت في غير كفوف وهو شامل لغير الكفوف باعتبار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك يتخير وليس هذا كالمولود أذنت فيمن طئته كفوا فبان معيناً فانما يتخير لظهور الفرق بين الاذن فيمن طئته كفوا فبان معيناً لانه لا يتضمن الرضا بالعيب وبين اذنها في غير الكفوف لتضمنه الرضا بالعيب وقد أوردته على مر فوافق على الاشكال (قوله وهو أوجه من اعتماد غيرهما بثبوته) جزم في الروض بثبوت الخيار (قوله أي وطع بالمعنى السابق الخ) يفيد أنه لا بد من ازالة

دخول) أي وطع بالمعنى السابق في التحليل فانما لا يتخير لانها عرفت قدرته على الوطء وصالت لحقه منه كتقتر برالمهر وجود الاحصان مع رجاء زوالها



وبه فارت الجب لا يقال الوطء لا يجب على الزوج فكيف فسخت بغيره لا نقول انما لم يجب اكتفاء بدعية الطبع المجنى اليه فترجأ حينئذ ولا يعظم ضررها وهذا مستغنى عنه ولما كان اليأس فيه مادام (٣٤٩) دفع الشارع ذلك عنها به فكيفها من الفسخ

لحقها منه فالكاف للتشيل وقضية تصنع المغنى أم التظهير عبارة له حصول مقصود النكاح من تقرير المهر وثبوت الحصانة وقد عرفت قدرته على الوطء ووصلت الى حقها منه اه (قوله وبه) أى برجاء والها (قوله عيب بماسم) شامل للرتق والقرن نهاية ومعنى راسم ويرقى بين خيار حينئذ اذا حدنا بعد الدخول وعدم خيارها بعد حدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها فى الوطء مرة وقد وصلت اليه وحقه فى الوطء كل وقت اه وفى النهاية أيضا ما نصه ولو حدث به جب فرضيت ثم حدث به ارتق أو قرن فالوجه ثبوت الخيار له اه (قوله فارت ذلك) فعل ففاعل والاشارة الى الايلاء قوله الحرمة معقول أثر وقوله ثم التظليل معطوف عليه وقوله بشرطه أى التظليل من عدم النى الى الوطء (قوله ومن ثم) أى من أجل ما نثار الايلاء الحرمة من حرمة عليه أى الزوج مطابقا (قوله التشطير قبل الوطء) أى وسقوط الكل بعده (قوله ونقص الخ) عطف على التشطير (قوله مطلقا) أى قبل الوطء وبعده (قوله والضرر عليها) أى حيث رضيت لا لثبات الى طلب الولي الفسخ اه عش (قوله لم يتخير) أى الولي وان كان له المنع ابتداء من نكاح الرقيق نهاية ومعنى (قول المتن بمقارن جب) أى بان زوجهه وهو محبوب أو عتق اه عش (قوله فيلزمه) أى الولي (قوله الى ذمها) أى صاحب الجب والعنة (قوله والا) أى بان لم يجبهما (قوله وتتصور الخ) ويمكن أن تتصور أيضا باقراره اه سم (قوله مطلقا) أى عن هذه الزوجة وغيرها اه عش (قوله وأما تصور بما اذا تزوجها الخ) أقر هذا التصور بالمغنى والنهاية وأجاب عن الاعتراض الآتى بان الأصل الاستمرار (قوله ويتخير الولي) أى ولو كانت المرأة بالغت وشيدة اه عش (قوله لا السيد الخ) خلافا لنهاية والمغنى عبارة الجبري قوله الولي أى الخاص ولومن غير النسب كالسيد على المعتمد وأما العام فلا يثبت له أخذ من التعليل شو برى اه (قوله وان رضيت) يقتضى كقوله السابق بحادث بالزوج تصور خيار الولي اثباتا ونفيا بولي الزوجة فقد يقتضى هذا ان ولي الزوج الصغير أو المجنون لا خيار له بعيب الزوجة المقارن وجهه أنه لا يتصور تزوجه بمعية لأنه لا يصح تزوجه بها كما تقدم فلو زوج بسلمة فعرض لها العيب يتخير اذا اكمل ولا يتخير ولبه اه سم وفى الجبري عن شيخنا العشماوى مثله (قوله لذلك) عبارة المغنى للعار وخوف العدوى واذا فسخ من ثبت له الخيار بعيب ظنه ثم تبين أنه ليس بعيب بطل الفسخ اه (قوله بماسم) أى فى شرح وقيل ان وجده مثل عيبه (قوله المقضى للفسخ) الى المتن الا قوله أى مخالطة الى المتن والى التنبيه فى النهاية الا قوله وقيل الى المتن وقوله وهذا أولى الى المتن (قوله بعيب) متعلق بالفسخ وقوله بعد تحققه متعلق بالخيار وقوله وهو أى تحقق العيب (قوله بعض السنة الخ) قضيته أنه لو علمت بعنته وأخبرت الرفع الى القاضي لا يسقط خيارها و بما يقتضى كلامه الآتى فى شرح فاذا تمت السنة رفعت عنه الخ بكارة البكر وقضيته مع قوله كتقرير المهر توقف وتقرير على ازالته وهو خلاف ما سياتى له فى الصداق (قوله أو حدث بماعيب) شامل للرتق والقرن ويرقى بين خيار حينئذ اذا حدنا بعد الدخول وعدم خيارها بحدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها فى الوطء مرة وقد وصلت اليه وحقه فى الوطء كل وقت فليست أم (قوله ونقص) عطف على التشطير (قوله وتتصور) يمكن أن تتصور أيضا باقراره (قوله فعترض بقولهم الخ) قديقال القول المذكور لا ينافى المجرى بمعنى الظن أو الاعتقاد الجازم لان القران تؤدى الى ذلك كما لا يخفى (قوله لكن نازع فيه الزركشى) تبينه فى النزاع مر (قوله وان رضيت) يقتضى كقوله السابق بحادث بالزوج تصور خيار الولي نفيا واثباتا بولي الزوجة فقد يقتضى هذا أن ولي الزوج الصغير لا خيار له بعيب الزوجة المقارن وجهه أنه لا يتصور تزوجه بمعية لأنه لا يصح تزوجه بها كما تقدم والظاهر ان المجنون كذلك فلا يصح تزوجه بمعية فلو زوج بسلمة فعرض لها العيب نحو بر اذا فاق ولا يتخير ولبه قال فى الروض لا يمكن الفسخ فى مجنونين لا بقطع قال فى شرحه فكيفها من الفسخ فى زمن الافاق اه (قوله وهو) أى (بمقارن جنون) وان رضيت لانه يعبر به (وكذا اذ دام وبرص) فيتخير باحدهما اذا قارن (فى الاصح) لذلك وان كانت مثل الزوج فى العيب أو أزيد كما علم بماسم (والخيار) المقضى للفسخ بعيب بماسم بعد تحققه وهو فى العنة بعض السنة

الآتية وفي غيرها بثبوتها عند الحاكم (على الفور) كإتي البيع بجماع انه خيار عيب فيبادر بالرفع للحاكم على الوجه السابق ثم وفي الشفعة  
ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عنده والاسقاط (٣٥٠) خياره وتقبل دعواه الجهل باصل ثبوت الخيار أو بغوره يته أن أمكن بان لا يكون مخالطاً

للعلماء أي مخالطة تستدعي عرفاً معرفته ذلك فيما يظهر ويظهر أيضاً ان المراد بالعلماء عارف بهذه المسئلة وكذا يقال في نظائر ذلك (والفسخ) بعيبه أو عيبها المقارن أو الحادث (قبل دخول يسقط المهر) والمنفعة لانها ان كانت هي الفاسخة فواضح والا فهو بسببها فكلها الفاسخة ولانه بذل العوض السليم في مقابلة منافعها وقد تعذر بالعب وبه فارق عدم جعل العيب فيه بمنزلة فسخه بغير عيبها ولان قضية الفسخ تراه العوضين إفتكاراً بضعها كاملاً بترده مهرة كذلك (و) الفسخ (بعده) أي الدخول أو معه (الاصح انه يجب) به (مهر مثل ان فسخ) بالبناء للمفجول لا الفاعل لايهاه (ب) عيب به أو بها (مقارن) للعقد لانه انما يبدل المسمى ليستمتع بسلمة - فلو لم توجد فكان لاتسمية وقيل ان فسخت بعيبه وجب المسمى قبل وهو الذي لا يتجه غير لانه بذل المسمى في التمتع بسلمة وقد استوفاه فلم يعد له منه مهر المثل اه وقد يجب بان العقد اقتضى ثمنه بسلمة اقتضى العكس أيضاً فاذا وجد عيبه كان على

خلافه اه عش أقول وبصرح بخلافه قول الشارح كالتهاية فيبادر بالرفع للحاكم الخ الشامل للرفع في العنة وأصح منه قول المغني والمعنى بكونه أي الخيار على الفور ان المطالبة والرفع الى الحاكم يكون على الفور ولا يتنافى ذلك ضرب المدة في العنة فانما حينئذ تتحقق وانما يؤمر بالمبادرة الى الفسخ بعد تحقق العيب اه (قوله الآتية) نعت للمضاف فكان المناسب التنكير (قوله فيبادر بالرفع الخ) أشار به الى ان المراد بقوله والخيار على الفور ان المطالبة بالفسخ والرفع الى الحاكم على الفور كما قال بعضهم اه كرى (قوله ثم) أي في البيع (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه الخ) قضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع اه سم (أقول) وصرح به أي الامتناع المغني (قوله عنده) أي الحاكم (قوله والا) أي بان آخر الرفع أو الفسخ (قوله وتقبل دعواه الخ) أي وان طال الزمن جداً اه عش (قوله ان أمكن الخ) ذكره المغني في المعطوف عليه فقط وقال في المعطوف ما نصه ولو ادعى جهل الفور فقياس ما تقدم في الرد بالعيب أنه يقبل لخفاه على كثر - بر من الناس اه (قوله عارف الخ) أي من يعرف بهذا الحكم وان جهل غيره اه نهاية (قول المتن والفسخ الخ) والحاصل ان الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثمانية ما أن يكون الفسخ بعيبه أو عيبها و زاد صورتان وهما الفسخ مع الوطء بحادث معه بعيبه أو عيبها اه بحري أقول و زاد أربع صور أخرى وهي الفسخ مع الوطء بمقارن أو حادث بين العقد والوطء بعيبه أو عيبها أشار اليها الشارح بقوله معه في الموضعين الاولين (قوله والمنفعة) الاولى كإتي المغني ولا منعة لها أيضاً لان التعبير بالاسقاط يقتضي سبق الوجوب مع أنه ليس كذلك (قوله فهو) أي الفسخ (قوله السليم) كان الاولى أن يؤخر ويجعل صفة للمنافع (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني اه عش (قوله فكرد) أي الزوج وقوله ترد أي الزوج وقوله كذلك أي كاملاً (قوله أي الدخول) أي بان لم يعلم بالعيب الا بعد الدخول اه محلي زاد المغني أو معه اه (قوله أو معه) انظره مع ما يأتي من انه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحاكم الآن يصور بما اذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من البعد تأمل شو برى والا دلى أن يصور بما اذا لم يوجد حكم فانه في هذه الحالة لا يقتصر الفسخ للرفع الى القاضي اه بحري (قوله لايهاه) أن محل وجوب المهر اذا كان هو الفاسخ رشدي وعش (قوله لانه انما يبدل الخ) هذا مختص بما اذا كان الزوج هو الفاسخ ويقتضي انه لو كان العيب به يجب المسمى وهو القيل الآتي وأما جواب حج الآتي عنه فلا يشفي عند التأمل فراجع اه رشدي (قوله اقتضى العكس الخ) قد يقال المهر انما هو عوض غنمه دون العكس اه سم (قوله وهو) أي ما لو افق الخ مبتدأ وقوله وأيضاً الخ خبره وقوله الآتي أي آتياً (قوله وأن فسخ معه الخ) أي الدخول (قوله بحادث معه) أي الوطء اه مغني (قول المتن جهله الواطئ) ان كان العيب بالواطئ أو وجهلته هي ان كان بالواطئ اه مغني (قوله لما ذكر) أي من انه انما يبدل المسمى الخ (قوله ثم وطئ) أي يختاراً أمالوا كره على الوطء فالقياس انه لا يسقط خياره وانه يجب عليه مهر المثل ورجع به على المكره اه عش (قوله لرضاه به) شامل لما لو عذر بالتأخير فيط - لي خياره فيما يظهر اه نهاية قال عش قوله شامل لما لو عذر بالتأخير أي ثم وطئ وهو ظاهر فيما اذا كان العذر تحولاً أو غيبة الحاكم أمالو كان العذر جهله ثبوت الخيار فينبغي أن لا يسقط لان وطأه والحالة ما ذكر لا يدل على رضاه بالعيب وعبارة حج لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره والظاهر خلافه ثم رأيت ما قدمته في مشتر الخ اه وقوله هنا في زوج علم العيب وجهل أي التحقق (قوله فيبادر بالرفع الخ) كذا شرح مر (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه) قضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع (قوله اقتضى العكس) قد يقال المهر انما

خلاف قضية العقد فوجب مهر المثل ثم رأيت ما لو افق ما ذكرته وبر غيره وهو أيضاً قضية الفسخ الى آخره الآتي ان (أو) ان فسخ معه أو بعده (بحادث بين العقد والوطء) أو فسخ معه أو بعده بحادث معه (جهله الواطئ) لما ذكره أما اذا علمه ثم وطئ فلا خيار لرضاه به وهذا أولى من التعليل بزوال الفور به لاقتضائه أنه لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره بوطئه

خلاف قضية العقد فوجب مهر المثل ثم رأيت ما لو افق ما ذكرته وبر غيره وهو أيضاً قضية الفسخ الى آخره الآتي ان (أو) ان فسخ معه أو بعده (بحادث بين العقد والوطء) أو فسخ معه أو بعده بحادث معه (جهله الواطئ) لما ذكره أما اذا علمه ثم وطئ فلا خيار لرضاه به وهذا أولى من التعليل بزوال الفور به لاقتضائه أنه لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره بوطئه

والظاهر خلافه ثم رأيت ما قدمته في مشتر علم العيب وجهه ان له الرد فاستعمله هل يسقط رده لان استعماله رضائيه أولا لانه انما استعماله لظنه باسمه من الرد فيأتي نظير ذلك هنا (و) الاصح انه يجب (المسمى ان) فسخ بعد وطء وقد (حدث) العيب (بعد وطء) لانه لما استمتع به ساقبه استقر ولم يعبر وانما ضمن الوطء هنا بالمسمى أو مهر المثل بخلافه في أمه اشترها ثم وطئها ثم (٣٥١) علم عيبها لانه هنا مقابل بالمهر ثم غير مقابل بالثمن لانه في

مقابلة الردية لا غير واستشكل هذا التفصيل بان الفسخ ان رفع العقد من أصله فليجب مهر المثل مطلقا أو من حينه فالمسمى مطلقا وأجاب عنه السبكي بأنه هنا وفي الاجارة انما يرفع من حين وجود سبب الفسخ لا من أصل العقد ولا من حين الفسخ لان المعقود عليه فيها المنافع وهي لا تقبض الا بالاستيفاء وحينئذ تغيب ذلك التفصيل بخلافه في الفسخ بخور ذاء أو رضاع أو اعسار فانه من حين الفسخ قطعا اه وهو مشكل في الاعسار فانه ليس فاسخا لذاته بخلاف الذين قبله فكان القياس الحاقه بالعيب لاجتماعها قال غيره لا يتأتى هذا الرددها لان سبب وجوب مهر المثل انه لما تمتع بمعية على خلاف ما ظنه من السلامة صار العقد كانه جرى بالتسمية وأيضا فقضية الفسخ رجوع كل الى عين حقه ان وجد والا فبدله فتعين رجوعه عين حقه وهو المسمى ورجوعها لبدل حقه وهو مهر المثل لقوات حقه بالاشمول (ولو انفسخ) النكاح (برودة بعد وطء)

انه الردية ثم وطئ (قوله والظاهر خلافه) وما قاله النهاية كما مر آنفا (قوله ما قدمته) حاصله ان الشق الثاني ظاهر مدر كوا قال السيد عمر أقول هو الظاهر مسدودا ونقلا اه (قوله لانه) أي الواطئ وقوله هذا أي في النكاح وقوله ثم أي في الشراء وقوله لانه أي الثمن في مقابلة الرقبة لان الع قد على الرقبة والوطء منقصة ملكه فلم يقابل عوض اه معنى (قوله هذا التفصيل) أي بين كون الفسخ بعيب حادث بعد الوطء وكونه بحادث قبله اه ع (قوله مطلقا) أي سواء كان بحادث قبل الوطء أو بعده (قوله بانه) أي الفسخ وقوله هنا أي في النكاح (قوله انما يرفع الخ) لكونه في تاويل انما رفعه الخ ولو قال بخلاف الفسخ يجوز رده الخ لكان أخصر وسامنا من التكلف عبارة المعنى وأما الفسخ في النكاح بالردة والرضاع والاعسار فن حينه قطعا وكذا الخلع اه (قوله بخلافه) أي الرفع حال منه (قوله بخلاف الذين الخ) أي الردة والرضاع وقوله قبله أي الاعسار اه ع (قوله الحاقه بالعيب) أي في الرفع من حين السبب (قوله لاجلها) لك أن تقول بل القياس الحاقه بهما بجماع ان كلا من الثلاثة ملحوظ الفسخ فيه حصوله في الحال من غير نظر الى كونه مقارنا أو غير مقارن ولا يصح الحاقه بالعيب للفارق الذي أشرت اليه وأما كون الفسخ يقع بنفسه أو بفعل فذلك أمر آخر لا يصح أن يكون ملحوظا في ذلك فتأمل اه رشدي (قوله وقال غيره) أي غير السبكي في جواب استشكل التفصيل وفي المعنى ما حاصله ان فرق السبكي دقيق وفرق غيره أولي (قوله هذا التردد) أي في ان رفع العقد من أصله أو من حين الفسخ (قوله انه لما تمتع بمعية) هو قاصر على ما اذا كان العيب بها اه رشدي فلذا أتى الشارح بالتعليل الثاني لانه عام (قوله وأيضا) فقضية الفسخ الخ هذا يشمل الصورة الأخيرة مع ان الواجب فيها المسمى اه سم عبارة الرشدي هذا يقتضي وجوب مهر المثل حتى في العيب الحادث بعد الوطء فتأمل اه (قوله أو قبله) أي الوطء عطف على بعد وطء (قوله فان وطئها الخ) تقر يسع على قوله أو قبله اه سم (قوله في ردتها) أي وقد عادت الى الاسلام أي فان ماتت على ردتها فلا شيء لها الا هدرها بالردة بخلاف ما لو عادت الى الاسلام فانه يتبين عصمة أجزائها ع (قوله في الثانية) هي قوله أو منه تشطر اه سم ينبغي ان الثانية قوله أو رده فتأمل اه سيد عمر (قوله الزوج) الى قول المتن فان نكح في النهاية الا قوله هذا ما أطلقه شارح الى المتن وقوله ولو امتثل الى التنبية وقوله وسما في الى ولو اختلفت (قوله بعد الفسخ) ولو أجاز الزوج فعليه المسمى ولا يرجع به على الفار جزم اه معنى (قوله سواء المسمى) أي على مقابل الاصح السابق وقوله ومهر المثل أي على الاصح السابق اه ع زاد سم ولا ينبغي أن يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعد وطء اذ لا تقر برفي هذه الحالة حتى يصدق قوله على من غره اه (قول المتن على من غره) أي بالعيب المقارن اما العيب الحادث

هو عوض تمتع دون العكس (قوله انما يرفع من حين وجود سبب الفسخ) انظر هذا في قوله ان فسخ بمقارن للعقد اذ فضيحه رفع العقد في هذه الصورة من أصله (قوله لان المعقود عليه فيها المنافع الخ) فدينظر في الاحتجاج بذلك بان كون المعقود عليه المنافع وهي لا تقبض الا بالاستيفاء لا يقتضي عدم استيفاء المنافع بعد وجود السبب بل قد يوجد الاستيفاء بعده كان يستمتع بها هنا أو تستعمل العين في الاجارة بعده اللهم الا ان يقال انه استيفاء ناقص لصاحبه الخلل فهو كالعدم (قوله وأيضا فقضية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة الأخيرة مع ان الواجب فيها المسمى (قوله فان وطئها) تقر يسع على أو قبله (قوله في الثانية) هي قوله أو منه تشطر المسمى (قوله سواء المسمى) لعله بناء على مقابل الاصح في قوله السابق الاصح انه يجب مهر مشل ان فسخ بمقارن الخ ولا ينبغي ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعد وطء اذ لا تقر برفي هذه الحالة حتى

بان لم يجمعهما الاسلام في العدة (فالمسمى) لان الوطء قبلها قرره وهي لا تستند لسبب سابق أو قبله فان كانت منها فلا شيء لها أو منه تشطر المسمى فان وطئها جاهلة في ردتها أو رده فلها مهر المثل مع شطر المسمى في الثانية (تنبيه) \* من ما علم منه ان استعمال الماء المحرم ليس كالوطء هنا (ولا يرجع) الزوج بعد العسخ (بالمهر) الذي غره سواء المسمى ومهر المثل (على من غره) من الولي أو الزوج

قال المتولي بان سكت عن عيبها لاطهارها له معرفة الخطا طبعه وقال الزا بان تعقد بنفسها ويحكم به حاكم براه (في الجديد) لاستيفائه منفعة البضع وبه فارق الرجوع بقية الولد الا كذا (ويشترط في) الفسخ لاجل (المنزوع الى الحاكم) جزم التوقف ثبوته على مزيد نظر واجتهاد ونفى عنه المحكم بشرطه ولومع وجود (٣٥٢) القاضي كاشعلا كلامهم (وكذا سائر العيوب) أي باقيةا بشرط في الفسخ بكل منها ذلك

بعد العقد اذا فسخ به فلا يرجع بالمهر جزمالاتنا لتدليس اه معنى ونهاية (قوله قال المتولي الخ) عبارة المغنى وصورت في التهمة التغير بمنها بان سكت عن عيبها وتظهر للولي معرفة الخطا طبعه وقال أبو الفرج الزا الخ وكل صحيح (قوله بان سكت) أي الولي تصوير لتغير بالزوجة سم ورشيدى (قوله لاطهارها) مفعول له حصوله لسكت وقوله أي الولي وقوله به أي العيب (قوله وبه) أي بالتعليل اه رشيدى (قوله الا كذا) أي في المتن آنفا (قوله بشرطه) أي من أهلية القضاء المطلق ان وجد قاض أهل والا جاز تحكيم غير الاهل وان وجد قاضى ضرورة كما ياتي في باب القضاء (قوله ولومع وجود القاضي) عبارة النهاية بشرطه حيث نفذ حكمه اه قال عش قوله بشرطه أي بان يكون مجتهدا أولا يوجد قاض ولو قاضى ضرورة اه وهذا على اختيار النهاية وأما على ما ياتي في الشارح بان يكون مجتهدا أولا يوجد قاض مجتهد (قوله كاشعلا) أي قوله ولومع وجود الخ (قوله ذلك) أي الرفع الى الحاكم (قوله لانه الخ) أي الفسخ بسائر العيوب (قوله فلا تراضيا) الى قوله نعم في المغنى (قوله انه لم يجدها كما) منه ما لو توقف فسخ الحاكم لها على دراهم وينبغي أن يكون لها وقع بالنسبة لحال المرأة اه عش (قوله وهي غير رتقاء) الى قوله فلا تراضيا في المغنى الا قوله هذا ما أطلقه شارح الى المتن (قوله مما امر) أي في شرح وقيل ان وجوبه مثل عيبه لكن قدمنا هناك من النهاية والروض انه ثبت الخيار حينئذ خلا للشارح (قوله والالزام) اعلان نكاحها ان ادعت الخ لعل فيه تقديم وتأخير اه رشيدى أي تقديم قوله والا الخ على قوله ان ادعت الخ (قوله ان ادعت عنه مقارنة الخ) والا فسمع لانتفاء ما ذكر اه معنى (قوله لان شرطه) أي نكاح الامة وقوله وهو أي خوف العنت (قوله على رأى مر) أي رأى من ينظر الى الزنا دون مقدماته اه سم عبارة السيد عمر وهذا رأى هو المعتمد كما يؤخذ مما مر فلا محذور في الاطلاق الا من حيث القطع في محل الخلاف اه (قوله ومن ثم) أي من أجل انها لا تثبت الا باقراره عند القاضي أو ببيينة عليه لا عليها لم تسمع الخ وقوله لعدم صحة الخ علة لعلة ذلك الحصر لعدم السماع (قوله دعوى امرأة غير مكاف) بثلاث اضافات عليه أي الغير بها أي العنة (قول المتن وكذا يمينها) أي أو باخبار معصوم اه عش (قوله قيل) الى قوله وان أقره غير واحد في المغنى (قوله حظيرة) وهي ما يحوط للماشية كالزينة مثلا اه عش (قوله بانها) أي التعنين والعنة (قوله جعلها) أي العنة وكذا ضمير فتكون الخ (قول المتن ضرب القاضي له سنة) هل ولو أخبره معصوم بأنه عجز خلقى توقف فيه سم والا قرب عدم ضرب السنة حينئذ قياسا على ما لو أخبره معصوم بأنه خرج منه ناقض اه عش (قوله ولو قلنا الخ) أي ولو قال ما رست نفسي وأنا عني فلا تضرب الى مرة اه معنى (قوله بها) أي بضرب سنة على حذف المضاف (قوله وحكى فيه) أي في ضرب سنة (قوله فاذا مضت السنة) أي بلا اصابة \* (تنبيه) \* ابتداء المدة من وقت ضرب القاضي لامن وقت ثبوت العنة بخلاف مدة الإبلاء فانها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالأهله فان كان ابتداءها في أثناء شهر كامل من الشهر الثالث عشر ثلاثين يوما معنى ونهاية (قول المتن بطلها) افهم ان الولي لا ينوب عنها في ذلك عاقلة كانت أو مجنونة وهو كذلك معنى ونهاية (قوله

(في الاصح) لانه مجتهد فيه كما الفسخ بالا عسلا ولو تراضيا بالفسخ بواحد منهما من غير حاكم لم ينفذ كما باصلا نعم ياتي في الفسخ بالا عسلا أنهم لو لم يجد حاكما ولا محكما نفذ فسختها للضرورة فقياسه هنا كذلك (وتثبت العنة) ان سميت دعواها بها بان يكون مكافا وهي غير رتقاء ولا قرناء كما علم مما مر وغير أمة والالزام بطلان نكاحها ان ادعت عنه مقارنة للعدلان شرطه خوف العنت وهو لا يتصور من عنتين هذا ما أطلقه شارح وانما ياتي على رأى مر في بحثنا = احها (بافتراره) بها بيندى الحاكم كسائر الحقوق (أو) بيينة على اقراره لا عليها لتعذر اطلاع الشهود عليها ومن ثم لم تسمع دعوى امرأة غير مكاف عليها لعدم صحة اقراره بها (وكذا) تثبت (بيمينها بعد نكوله) عن اليمين المسيوق بانكاره (في الاصح) لانها تعرفها منه بقرائن حاله فلا نظر لاحتمال انه يغضها أو يستحي منها قبل التعبير بالتعنين أولى لان العنة لغة حظيرة معدة للماشية اه

و يرد بانها مترادفان اصطلاحا فلا أولوية على ان ابن مالك جعلها لغعة مرادفة للتعنين فتكون مشتركة (واذا ثبتت) العنة لا يوجه مما مر (ضرب القاضي له) ولو قلنا كافر اذا ما يتعلق بالطبع لا يقترب فيه القن وغيره (سنة) لقضاء عمر رضى الله عنه بهما وحكى فيه الأجماع وحكمته مضى الفصول الاربع فالتعذر الجاع ان كان لعارض حرا أو زالا شتاء أو مريوذا زالا صيفا أو يبيوسا زالا ربيعاً أو رطباً زالا خريفاً فاذا مضت السنة علم ان عجز خلقى وانما تضرب السنة (بطلها) لان الحق لها ويكفي قولها اناطا بة حتى يجوز حبس الشرع وان جهلت تفصيله

لا يسكونها فان ظنه لنحو دهنش أو جهل بجهل ان شاء (فادانت السنة) ولم يبطأها (ورفعته اليه) لا امتناع استقلالها بالغسغ ولا يلزمها هنا فوري  
الرفع على ما قاله الماوردي والرواني والظاهر انه ضعيف وان أقر غير واحد لما يأتي أنها اذا اجلته بعد ها يسقط حقه لا تنقضاء الغورية ولما  
من وجوب الغورية في العنة بعد تحققها (فان قال وطئت) فيها أو بعد ها وهي ثيب أو بكر غوراء ولم تصدقه (حلف) ان طلبت بمنه انه  
وطئها كما دعي لتعذر اثبات الوطء مع ان الاصل السلامة ما بكر غير غوراء شهد أربع نسوة ببقاء بكارتها فصدق هي لان الظاهر معها وهل يجب  
تحليفها الاربع في الشرح الصغير نعم وعليه الاوجه توقفه على طلبه وكيفية حلقها انه لم يصح وان بكارتها اصلية ولو لم تزل البكاره في غير الغوراء  
لرقة الذكرفه ووطء كامل وهو صريح في اجزائه في التحليل ولو امتثل امهل يوم افاقل (٣٥٣) \* (تنبيه) \* تصديق في الوطء مستثنى  
من قاعدة ان القول

قول نافي الوطء واستثنى  
منها أيضا تصديقه فيه  
في الايلاء وفيه الواعسر  
بالمهر حتى يمنع فسخها به  
وتصديقها فيه فيها لو اختلفا  
ان الطلاق قبله أو بعده  
وأنت تولد بحقه ولو قال  
لظاهر انت طالق للسنة  
فقال وطئت في هذا الظاهر  
فلا طلاق حالا وقال لم تطأ  
فوقع حالا صدق لاصل بقاء  
العصمة ولو شرط بكارتها  
فوجدت ثيبا قالت اقتضى  
وأسكر صدق لدفع الغسغ  
وهو لدفع كمال المهر ونظيره  
اقتضاء القاضي في اذالم اتفق  
عليك اليوم فانت طالق  
وادعى الاتفاق في صدق  
لدفع الطلاق وهي لبقاء  
النفقة عليه بما باصل بقاء  
العصمة وبقاء النفقة وسيأتي  
أواخر الطلاق بما فيه ولو  
اختلفت هي والمحلل في  
الوطء صدق حتى تحلل  
للاول لعسر إقامة البينة  
عليه وهو حتى ينشطر المهر  
(فان نسكل) عن البين

لا يسكونها) عطف على بطلانها وقوله فان ظنه أي السكون اه سم (قوله لنحو دهنش) أي تحسير اه  
عش وادخل باله والغفلة (قوله بجهل ان شاء) قضيته عدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتقصيرها بعدم  
البحث اه عش (قوله والظاهر انه ضعيف) وقضية كلامهم بل صريحه ان الرفع ثانيا بعد السنة  
يكون على الفور وهو كقائل شيخنا المتقدم مغني ونهاية (قوله لما يأتي) أي في المتن آنفا (قوله انما) أي  
الزوجة اذا اجلته أي زمنا آخر بعد المدة بعدها أي السنة (قوله ولما مر) أي آنفا في المتن (قوله  
ان طلبت) الى المتن في المغني الامسألة الغوراء وقوله ولو ابتدل الى التنبيه وقوله وسيأتي أواخر الطلاق بما فيه  
(قوله شهد أربع نسوة) خرج ما لو لم يشهد بذلك لغقدهن أو غيره فالمنجى أنه المصدق اه سم (قوله  
وعليه) أي هذا الاربع (قوله وهو صريح في اجزائه في التحليل) أي كما مر هناك خلافا لنهاية عبارته وهو  
صريح في اجزائه في التحليل على ما مر والاصح خلافه اه قال عش قوله والاصح خلافه أي ثم لا هنا  
اه (قوله حتى يمنع الخ) حتى ابتدائية فالفعل بالرفع (قوله أو بعده) أي بان ادعت الوطء قبل الطلاق  
لتستوفي المهر سم ومغني (قوله وأنت تولد بحقه) أي ظاهرا فالقول قولها بيمينها الترخج جانبا بالولد اه  
مغني (قوله ولو قال الخ) من المستثناة أيضا (قوله في الوطء) أي في وطئها ومغارقتها وانقضاء عدتها بنهاية  
ومغني (قوله صدقت) أي في دعوى الوطء بيمينها (قوله وهو الخ) أي وصدق المحلل في انكار الوطء بيمينه  
(قوله حتى ينشطر الخ) بالرفع (قوله عن البين) الى قول المتن ولو رضى في النهاية الا قوله وهذا أولى الى المتن  
وكذا في المغني الا قوله وبعت السبكي الى المتن وقوله واعتمد الاذرى الى وخرج وقوله ولو كان الانعزال الى المتن  
(قوله اذ النكول الخ) أي مع البين المردودة عش ورشيدى (قوله أنه لا يشترط قوله الخ) بل المراد به  
اعلامها بدخول وقت الغسغ اه مغني (قوله ومن ثم حذفه) أي قوله فاختارى أقول ويصدق المصنف  
وقيل تحتاج الخ عدم اشتراط ذلك أيضا (قوله وانما كان هذا) أي الاحتياج الى ذلك (قوله بخلاف الاعسار  
فانه بصدد الخ) عبارة المغني بخلاف النفقة فان خيارها على التراخي ولهذا لو رضى المرأة بأعساره كان  
لها الغسغ بعد ذلك اه (قول المتن ولو اعترلته) كان استحيفت ولو ادعى امتناعها صدق بيمينه ثم يضرب

(هـ لا يسكونها) عطف على بطلانها وقوله فان ظنه أي السكون (قوله على ما قاله الماوردي والرواني الخ)  
قال في شرح الروض وقضية كلامهم بل صريحه ان الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد خلافا  
لاما وردى والرواني (قوله في المتن فان قال وطئت حلف) قال في التنبيه وان جب بعض ذكره وبقي ما يمكن  
الجماع به فادعى انه يمكن الجماع وأنكرت المرأة فالقول قوله أي وهو الاصح وقيل القول قولها وان اختلفا في  
القدر الباقي هل يمكن الجماع به فالقول قول المرأة اه والفرق بين المسألتين الاتفاق في الاولى دون الثانية  
على ان الباقي مما يمكن الجماع به في نفسه (قوله شهد أربع نسوة ببقاء الخ) خرج ما لو لم يشهد بذلك لغقدهن  
أو غسيرة فالمنجى انه اصدق لاحتمال قوله مع ان الاصل بقاء النكاح وعدم تسليطها بالغسغ (قوله أو بعده)

(٤٥ - (مرواني وابن قاسم) - سابع) (حلفت) هي انه لم يبطأها اذ النكول كالاتفاق (فان حلفت) انه لم يبطأها  
(أو أقر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ) لكن بعد قول القاضي ثبتت العنة واقتضى الفسخ فاختارى والظاهر كقوله غير واحد انه لا يشترط  
قوله فاختارى ومن ثم حذفه من الشرح الصغير وبعت السبكي انه لا بد من حكمت لان الثبوت غير حكم مردود لان المدار على تحقق السبب  
وقد وجد (وقيل يحتاج الى اذن القاضي) لها في الفسخ (أو فسخته) بنفسه لانه محل نظر واجتهاد وورد بان النظر والاجتهاد قد وقع بماسبق  
وانما كان هذا هو الاصح في الفسخ بالاعسار لان العنة هنا حصة واحدة فاذا تحقق بضرب المدة وعدم الوطء لم يبق احتياج للاجتهاد بخلاف  
الاعسار فانه بصدد الزوال كل وقت فيحتاج النظر والاجتهاد فلم يمكن من الفسخ به وهذا أولى مما فرق به شارح فتاواه (ولو اعترلته أو مرضت



أو حبست في المدة) جميعها (لم تحسب) (٣٥٤) المدة إذا أثر لها حيث تفتت سنة أخرى بخلاف ما لو وقع ذلك له فانها تحسب عليه

واعتمد الاذرى في مرضه وحبسه وسطره كرها علم حسبانها لعدم تقصيره وخرج بجميعها بعضها فصل منها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر ذلك الفصل الذي وقع له اذ ذلك فيه فتسكون معه فيه ولا يضر انظر الها عنه فيما عاده على الاوجه ولو كان الانعزال عنه يوما مثلاً معينا من فصل فهل تقضى الفصل جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يومانه أي يوم القياس الثاني (ولو وضعت بعدها) أي السنة (به بطل حقه) من الغسغ لرضاها بالعيب مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يتجدد وبه فارق الأيلاء والاعسار وانعدام الدار في الاجارة وخرج بغيرها رضاها قبل مضىها لانه اسقاط للحق قبل ثبوته (وكذا لو اجلته) زماناً آخر بعد المدة (على الصحيح) لانه على الغور والتأجيل مفقوت له وبه فارق امهال الثامن بعد الحول لان حق طلب الدين على التراخي (ولو نكح وشرط) في العقد (فيها اسلام) أو فيه اذا أراد تزوج كتابية (أو في أحد هما نسب أو حرة أو غيرهما) من الصفات الكاملة أو الناقصة أو البتة ولا كيكارة أو ثبوته أو كونه قنا أو كونها قنة أو كون

القاضي مدة أخرى ويسكنها بين قوم ثقاة ويعتمد قولهم ولا يمنع حسبان المدة حبسها إذا تخلوا السنة عنه وسفرها كتبها ونفاسها كتبها كما يحسنه بعض المتأخرين اه مغنى (قوله ذلك) أي نحو المرض له أي الزوج (قوله واعتمد الاذرى الخ) ضعيف اه عش (قوله ولا يضر الخ) جواب عما يقال ان الانتظار يستلزم الاستئناف (قوله القياس الثاني) أي نظير ذلك اليوم (قوله أي السنة) إلى التنبيه في النهاية الامسئلة شرط كونه حراً فبان قنا وهي أمة وقوله وأخذ إلى المتن وقوله سواء هنا إلى المتن وكذا في المغنى الا قوله وبه فارق إلى المتن وقوله الموصوف إلى مثل ماء الخ وقوله صح النكاح وحيث ذكر قوله وفارق إلى المتن (قوله أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع اه سم (قول المتن به) أي المقام مع الزوج نهاية ومغنى (قول المتن بطل حقه) أي كما في سائر العيوب ولو لم يطهرها جميعاً بعد أن رضيت به ويتصور باستدخالها ماءه ووطئها في الدبر ثم راجعها لم يعد حق الغسغ لانه نكاح واحد بخلاف ما اذا بان وتجدد نكاحها فان طهرها لم يسقط لانه نكاح غير ذلك النكاح مغنى ونهاية (قوله مع كونه خصلة واحدة) أي اذا تحققت لا تتوقع زوالها اه مغنى (قوله رضاها قبل مضىها) أي في أثناء المدة أو قبل ضربها فان حقه لا يبطل ولها الغسغ بعد المدة اه مغنى (قوله لانه اسقاط للحق الخ) أي فلم يسقط كالمغور عن الشفعة قبل البيع اه مغنى (قوله بعد المدة) متعلق بالجلت (قوله لانه على الغور الخ) سكتوا في هذا المحل عن عذرهما بالجهل مع أنه قياس خيار عيب المبيع ثم رأيت ما تقدم في شرح والخيار على الغور فكانهم اكتبوا به عن التنبيه هنا عليه اه سيد عمر (قوله وبه) أي التعليل (قول المتن وشرط) بالبناء للمفعول اه مغنى (قوله وأفيه الخ) عبارة المغنى قضية كلامه ان اشتراط الاسلام فيه لا يتصور وليس مراد بل يتصور في الكتابية اه وعبارة سم هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابتها تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر الخ اه وقد يقال ان قوله الا في وأخذ مما تقرر الخ شامل للاسلام أيضاً فليراجع (قوله اذا أراد تزوج كتابية) أي بخلاف ما لو أراد تزوج مسلمة فانه لا يحتاج إلى اشتراط الاسلام اذا الكافر لا يحل له نكاح المسلمة وغير الكتابية من الكافرات لا يصح نكاح المسلم لها اه عش (قوله كيكارة الخ) مثال الكاملة (قوله أو ثبوته) قضية أنه لو شرطت كونه بكر أو فبان ثبوتها لها الخيار اه عش وقد يقيد أخذ ما يأتي بما اذا لم تكن ثيباً أيضاً (قوله أو كونه قنا الخ) مثال الناقصة وقوله أو كون أحدهما الخ مثال الاول (قوله أبيض مثلاً) أدخل به نحو الطول والقصر سم ومغنى والكحل والدعج والسمن وغيرها مما ذكر في السلم عش (قول المتن فاخلف) بالبناء للمفعول اه مغنى (قوله وقد أذن السيد الخ) عبارة المغنى تنبيه معلوم ان محل الخلاف فيما اذا شرط حريته فبان عبداً أن يكون السيد اذن له في النكاح والام يصح قطعاً وفيما اذا شرط حريتها فبان أمة اذا نكحت باذن السيد وكان الزوج ممن يحل له نكاح الامه والام يصح جزماً وفيما اذا شرط فيه الاسلام فاخلف أن يظهر كونها كتابية يحل له نكاحها والام يصح جزماً فالوجه بقوله فلا يظهر صحة النكاح ان وجدت شرائط الصحة لفهم ذلك منه اه (قوله والزواج الخ) وقوله والكافرة الخ معطوفان على قوله قد أذن السيد الخ (قوله والكافرة الخ) أي اذا بان الزوجية المشروط اسلامها كافرة (قول المتن فلا يظهر صحة النكاح الخ)

أي بان ادعت الوطء قبل الطلاق لتستوفي المهر (قوله أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع (قوله وأفيه) هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابتها تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر في الروضة الخ (قوله من الصفات الخ) دخل فيها نحو الطول والقصر (قوله في المتن فلا يظهر صحة النكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نكحه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضاً فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن على ظن الكفاءة فاخلف ثم رأيت الزركشي صرح في فصل زوجها الولي غير كفو بالمسئلة الاخيرة وذكر فيها ما حواه كذا بخط شيخنا البرلسي مما مشى المحلى (قوله فلا يظهر صحة النكاح) وظاهر

هذا

أحدهما أبيض مثلاً (فاخلف) المشروط وقد أذن السيد فيما اذا بان قنا والزوج ممن يحل له الامه اذا بان قنة والكافرة كتابية يحل نكاحها (فلا يظهر صحة النكاح) لان خلف الشرط اذا لم يغضد البيع المتأخر

هـ هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسيبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة واختلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضا فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فاختلف عميرة بهامش المحلى اه سم وسلطان (قوله بالشروط الفاسدة) أي بكل واحد منها كيعني هذه البطيخة مثلا بشرط أن تحملها إلى البيت أو هذا الثوب بشرط أن تحيطه أو الزوج بشرط أن تحصده بخلاف النكاح فإنه لا يتأثر بكل فاسد بل بما يتخلل بمقصوده الأصلي منها اه حلي أي كشرط محتملة الوطء عدمه بخلاف شرط أن يعطى لابنها ألفا مثلا اه بجري (قوله كزوجتي من زيد الخ) وكزوجتي بنتك فلانة فزوجها أختها فيبطل أيضا اه بجري (قوله فزوجها من عرو) مراده بذلك أن عيب النكاح مقتضى للفسخ بوضعه من غير شرط حتى لو شرط فيها عيب نكاح كجذام فظهر بهامش تخير وان كان الأول أشد من الثاني مر ومثل ما ذكره ما لو قال لو كرهت زوجتي فلانة فقبل له نكاح غيرها فإنه باطل أما لو رأى امرأة ثم روج غيرها فالنكاح صحيح ولا خيار له وبه علم أن تبدل العين ليس شاملا لئلا هذا اه ع ش (قوله اذا صح) عبارة المعنى على الصحة اه (قوله في غير العيب الخ) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقفه انه اذا شرط أحد العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط أو أعلى أو أدون لأنها تقتضي الخيار بوضعها اه سم (قوله لما رفيه) علة لاستثناء العيب (قوله صح النكاح) ذكره ذامع تقدر اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه سم وسدع عبارة الرشدي تقدر هذا بترتيب عليه أمران الأول انه يصير حاصل المتن مع الشارح فلا يظهر صحة النكاح ثم ان بان خيرا مما شرط صح النكاح ولا يخفى ما فيه والثاني انه يفيدان عدم ثبوت الخيار وحده نتيجة صحة النكاح فيفهم أن ثبوت الخيار مفرغ على عدم صحة النكاح وليس كذلك اه (قول المتن فلها خيار) فان رضىت فلا وليا لها الخيار اذا كان الخلف في النسب لغوات الكفاءة نهاية ومعنى (قوله نعم الاظهر في الروضة الخ) وهو المعتمد وجرى عليه الاثر وجعل العلة كالنسب أي والخيرفة نهاية ومعنى زاد سم وقول الشارح الآتي وأخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون أحدهما أبيض اه (قوله ان نسبه الخ) وبأن ذلك في اشتراط نسبه كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتي وانما فرض الكلام في اشتراط نسبه لما نسبة قوله فلها خيار اه سم (قوله وكذا الوشرط حريته الخ) خالفه لنهاية والمعنى هنا واقفاه فيما يأتي من عدم ثبوت الخيار فيما اذا بان أمة فهو عيب (قوله وعلى مقابلة الخ)

ان شرط صحته اذا شرطت حريتها فبان أمة أن يحل له نكاح الامة (قوله في غير العيب لما رفيه) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقفه انه اذا شرط أحد العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط أو أعلى أو أدون لأنها تقتضي الخيار بوضعها (قوله في غير العيب) يحتمل أن يكون مثل العيب الجنون حتى لو شرط ولي المرأة عقل الزوج أو ولي الرجل الجنون عقل الزوجة فاختلف ثبت الخيار للأولياء وان استوى الزوجان في الجنون ويحتمل أن يقال في هذا بفساد العقد كالأول زوج القاصرة بشرط الكفاءة فاختلف فإنه يفسد العقد فيما يظهر كالأول سكوت عن الشرط وهذا الاحتمال الثاني هو المعين لا يقال اذا لم يتحقق الولي الكفاءة لم يصح الاقدام على العقد لا نقول يكفي في جواز الاقدام عليه الظن كذا بخط شيخنا البرلمسي بهامش شرح التهجد وتخبر ولي الجنون وفساد نكاحه اذا بان مجنونة فيهما نظر على ان العيب يشمل الجنون لأنه من العيوب السبعة فمعنى التردد في كونه مثله ثم قد يقال بدل على تخيير ولي الجنون قول المصنف السابق وتخبر بمقارن جنون الخ الا ان تقرير الشارح له أشعر بتصويره بولي الزوجة كانهبت عليه هنا فليجبر (قوله صح النكاح) ذكره ذامع تقدر اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه (قوله ان نسبه الخ) فرض الكلام في اشتراط نسبه وبأن ذلك في اشتراط نسبه كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتي وانما فرض الكلام هنا فيما ذكره كإفالة في شرح البهجة وقول الشارح الآتي ان نسبه الخ جعل في الأنوار العنة والخيرفة كالنسب فيما ذكره كإفالة في شرح البهجة وقول الشارح الآتي وأخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون أحدهما أبيض (قوله وعلى مقابلة) اعتمده مر (قوله يخبر

بالشروط الفاسدة فالنكاح أولى أما خلف العين كزوجتي من زيد فزوجها من عمر وفيبطل خزا (ثم) اذا صح (ان بان) الموصوف في غير العيب لما رفيه مثل ما شرط أو (خيرا بما شرط) كإسلام وبكارة وحرية بدل اضدادها صح النكاح وخيلت (فلا خيار) لانه مساو أو كل وفارق مبيغة شرط كغيرها فبان مسلمة بان المحظ ثم القيمة وقد تزيد في الكافرة (وان بان دونه) أي الشروط (فلها الخيار) للخلف نعم الاظهر في الروضة أن نسبه اذا بان مثل نسبه أو أفضل لم تخير وان كان دون الشروط خلافا لمن اعتمد مقتضى اطلاق المتن اذا عار وكذا لو شرطت حريته فبان فتاوى أمست على الاوجه وعلى مقابلة الذي جزم به بعضهم بخبر

سيد هالاهي بخلاف سائر الغيوب لان له اجبارها على نكاح عبد لا معيب وأخذ مما نقر والله متى بان مثل الشارط أو فوقه فلا خيار وان كان دون المشروط (وكذالك) الخياران (٢٥٦) بان دون مباشر سواء هنا أيضا صفة النكاح وغيرها (في الاصح) للغير نعم حكم النسب هنا

وهو المعتمد للتغير بزمانه ومعنى (قوله بخلاف سائر الغيوب) أي فان الخيار لها ولسيد هالاهي ما صرح في شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخ اه عش (قوله سواء هنا أيضا) الظاهر انه مستندرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة الخ اه سم (قوله نعم حكم النسب هنا وكونها الخ) وفاقا للنهاية والمغنى هنا دون ما سبق كما مر (قوله وكونها الخ) عطف على النسب (قوله وكونها أمة) أي ظهورها أمة على خلاف الشرط وقوله وهو الخ والحال هو الخ (قوله كهو ثم) أي كالحكم في اشتراط نسبه أو حريته (قوله والخيار فيها الخ) عبارة النهاية فلكل منهما الفسخ فوراولو بغير قاض اه قال عش أي بان يقول فسخت النكاح اه (قوله في هذه) أي فيما اذا بان دون مباشر وقوله دون مقابله أي فيما اذا بان دون مباشر (قوله واختلاف المرحجين الخ) أي المشار اليه بقوله على الاوجه وعلى مقابله الخ وهذا عطف على قوله جريان الخ (قوله دون ما اذا بان الخ) محل تأمل فان المرحجين مختلفون فيها أيضا بل قضية المتن ثبوت الخيار فيها اللهم الآن يكون مراده المرحجين من المتأخرين اه سيد عمر (قوله وتزيد الثانية) أي صورة اختلاف المرحجين فيمالو بان قنادون ما اذا بان أمة الخ (قوله بتضررها) أي الزوجة فيما اذا بان الزوج قنادون بخلافه أي الزوج فيما اذا بان الزوجة أمة (قوله ولم بشرط ذلك) الى قوله وأما الثاني في المغنى الا قوله كما علم منسبه الى فلو افقته والى قول المتن والمؤثر في النهاية الا ذلك القول (قول المتن قبانت كناية) أي في الاولى بشرطه اه مغنى (قول المتن أمة) أي أمة وبعضهاية ومعنى (قوله فلم يكن) أي لم يوجد وصف الكناية (قول المتن أو عبدا) أي وقد أذن له سيده في النكاح نهاية ومعنى (قوله وهي حرة) أخرج الامة وفارق ما سبق في الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى اه سم (قوله أما الاول) وهو قوله معيبا وقوله للغالب الخ أي بحيث أخاف ثبت لها الخيار وقوله وأما الثاني هو قوله أو عبدا اه عش (قوله واعتمد جمع الخ) عبارة النهاية وما ذكره أي المصنف هو المعتمد وان اعتمد جمع الخ (قوله نص الام) ونقله البلقيني وقال انه الصواب والمعتمد لانها قصرت بترك البحث وهذا هو الظاهر كما جزم به في الانوار كالغزالي اه مغنى (قوله ورد) أي لتعليق الجمع بالقياس المذكور وقوله وكالفسق عطف على قوله كالأول الخ وقوله ويرد أي لتعليقهم بالقياس على الفسق (قوله لاسيما بعد التوبة) انظره اذا كان الفسق بالزنا سم على حج وقضية الفرق بما ذكر ان الفسق لو كان بالزنا ثبت لها الخيار اه عش (قوله في الفسخ) الى قوله ولو وطئ ز وبجته في المغنى الا قوله على تناقض الى المتن وقوله وهو وكيل عن سيدها (قوله فيسقط) من الاسقاط وفاعله ضمير الفسخ بالخلف وقوله قبيل الوطء الخ حال منه وهذا أحسن من قول سم مانصه قوله فيسقط المهر أي بالفسخ وقوله قبيل الوطء الخ أي

سيد هالاهي بخلاف سائر الغيوب (قديهم انها تخير في سائر الغيوب لا السيد فهل هذا على ما في البسيط دون منازعة الزركشي المذكور في شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخ (قوله مثل الشارط أو فوقه) يدخل فيه ما لو شرط حريتها قبانت فنة وهو فن فلا خيار وخروج مالو كان حرا وفارق هذا ما تقدم في عكسه على جزم بعضهم بقدرته هنا على الطلاق وسيد كذلك الشارح في التنبيه الا حتى ثم انظر تعميم هذا الاخذ مع قول الروض فان خرج خيرا مما شرط فلا خيار أو دونه ثبت الخيار وان كان الاخر مثله الا في النسب انتهى فانه أعنى هذا التعميم خلاف قوله وان كان الاخر مثله فلي تأمل (قوله سواء هنا أيضا الخ) الظاهر انه مستندرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة أو الناقصة فتأمل (قوله واختلاف المرحجين) أي على جزم بعضهم دون الاوجه عنده (قوله وهي حرة) أخرج الامة وفارق ما سبق في الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى (قوله قبانت أمة) أي وان كان هو حرا (قوله بخلاف الفسق الخ) انظره اذا كان الفسق بالزنا (قوله فيسقط

وكونها أمة وهو عبد كهو ثم والخيار فيها فوري لا يحتاج لحاكم أو نازع في الشك بان مجتهد فيه فليكن كما مر \* (تنبيه) \* وجه جريان الخلاف في هذه دون ما قبلها واختلاف المرحجين فيمالو بان قنادون ما اذا بان أمة وهو عبد أن الزوج يمكنه التخلص بالطلاق وتزيد الثانية بتضررها بنفقة المهرين بخلافه (ولوطنها مسلمة أو حرة) مثالا ولم بشرط ذلك (قبانت كناية أو أمة وهي تحلل له فلا خيار) له في الاظهر لتقصيره بترك البحث أو الشرط وكما لوطن المبيع كاتبا مثالا فلم يكن (ولو أدنت في تزويجها بن فلتسه كفوا فبان فسقة أو ذنابة نسبه أو حرة فلا خيار لها) لتقصيرها كوليها بترك ما ذكر (قات ولو بان معيبا أو عبدا) وهي حرة (فلها الخيار والله أعلم) أما الاول وهو معلوم مما مر أول الباب كما علم منسبان مثله مالوطنها سلمة قبانت معيبة فلو افقته ما طنتهم من السلامة للغالب في الناس وأما الثاني فسلان نقص الرق يؤدي الى تضررها بأشغال سيده عنها بخلافه وبانه لا ينفعها الانفقة

المهرين ويتعبر ولدها بوقا أبيه واعتمد جمع متأخرون نص الام والبولي أي انه لا خيار كالأول حرة قبانت أمة بالفسخ تحصل له وزديانه يمكنه التخلص بالطلاق وكالفسق ورد بوضوح الفرق اذا الرق مع كونه أغشى عارا يدوم عاره ولو بعد العتق بخلاف الفسق لاسيما بعد التوبة (ومتى فسخ) العقد (بخلاف) لشرط أوطن (فحكم المهر والر جوعه على الغار ما سبق) في الفسخ بالعيب فيسقط

ككل مفسوخ نسكاحها

ولو حاملا على تناقض لهما

في نسكاحها كليا (والمؤثر)

للفسخ بخلاف الشرط (تقرير)

قارن العقد بان وقع شرطا

في صلبه كزوجتك هذه

الحرة أو على إباحة أو

بشرط كونها حرة وهو

وكيل عن سيدها لان

الشروط انما تؤثر في العقود

اذا كانت كذلك أما المؤثر

للرجوع بقيمة الولد لا قيمة

فلا تشترط مقارنته اصلب

العقد ويفرق بان الفسخ

رفع للعقد بالسكية فاشترط

اشتماله على موجب الفسخ

ليقوى على رفعه بعد

انقاده ولا كذلك قيمة

الولد فسوخ فيها واكتفي

فيها بتقديم التفرير على

العقد مطلقا كما يقتضيه

كلام الغزالي أو بشرط

الاتصال به أي عز فاع

قصد التزويج في النكاح

على ما يقتضيه كلام الامام

ووقع للشارح خلاف ما

تقرر في تفرير الفسخ وهو

غير صحيح كما بينه شيخنا (ولو

غير بحرية أمة) في نسكاحه

ايها كان شرطا فيه

(وصحناه) أي النكاح بان

قلنا ان خلف الشرط لا يبطله

مسح وجود شرط نكاح

الامة فيه أولم نصححه بان

قلنا ان خلف الشرط لا يبطله

لفقد بعضها (فالولد)

الحاصل (قبل العلم) بانها

أمة (حي) وان كان الزوج

عبد اعلا بطنه فان الولد

بالفسخ اه عبارة شرح المنهج والمغني فان كان الفسخ قبل الوطء فلامهر أو بعده أو معه فمهر مثل اه (قوله

المهر) أي والمنفعة اه معنى (قوله لامعه الخ) ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصور ههنا لان شرط حدوث

سبب الفسخ بعد الوطء والسبب ههنا لا يكون الا مقارنا والالم يتصور واخلاف الشرط اه سم (قوله هنا) أي

في الفسخ بخلاف وقوله وثم أي في الفسخ بالغيب (قوله ككل مفسوخ الخ) أي كالمفسوخ بالاعسار بالمهر

أو انقضاء والمفسوخ بطر واعتق (قوله ولو حاملا) قال في شرح الزوج لكن محله في فسخ بمقارن أما بعرض

فكالطلاق كليا ثم أي في النفقات انتهى اه سم (قوله على تناقض لهما الخ) والاصح وجوب السكنى اه

نهاية ومعنى (قوله في نسكاحها) أي المفسوخ نسكاحها (قول المتن والمؤثر) الى قوله ولو انفصل في النهاية الا

قوله من أصله وقوله أو تكن هي الى المتن وقوله أو يلفظا بالمشقة الى المتن وقوله ولو استندتقر برها الى المتن

(قوله بان وقع شرط الخ) عبارة المغني بوقوعه في صلبه على سبيل الاشتراط كزوجتك هذه البكر أو هذه المسيلة

أو الحرة بخلاف ما اذا قارنه لا على سبيل الاشتراط أو سبق العقد اه (قوله وهو وكيل عن سيدها) سيد ك

تصور بره من المالك أيضا اه ع ش (قوله كذلك) أي في صلب العقد (قوله الآتية) أي القيمة وكان الاولى

التذكير بارجاع الضمير للرجوع (قوله واكتفي الخ) عطاف تفسير لقوله سوخ الخ (قوله بتقديم التفرير

الخ) وكذا بان آخره عنه كان قاله بين العقد والوطء هذه خوة لانه لو لم يقبله كان بسبيل من ان لا يبطأها كذا

وجده مر بخطه من قرأته على والده ثم توقف من جهة انه لم يطلع على مستنده من كلامهم ع ش و سم (قوله

مطلقا) أي عن قیدی الاتصال وقصد التزويج الآتية (قوله أو بشرط الاتصال الخ) عطاف على قوله مطلقا

(قوله ووقع للشارح الخ) عبارة المغني قال شيخنا وتوهم بعضهم اتحاد التفرير من جعل المتصل بالعقد قبله

كالذكر وفيه في انه مؤثر في الفسخ فاحذره وكأنه يشير بذلك الى الجلال المحلى مع انه شيخنا لان القصد بذلك

اظهار الحق اه (قول المتن ولو غر) أي حراً وعبدنا به ومعنى (قوله كان شرطت) أي الحرية فيه أي في

العقد أي أو قدم عليه مطلقا أو متصلا به عرفا مع قصد التزويج في النكاح كما مر اه ع ش (قول المتن

وصحناه) لا مفهوم له فكان الاولى تركه فان الحكم كذا كرادا بطلناه لشبهة الخلاف اه معنى وسبب

اليه الشارح بقوله أولم نصححه الخ (قوله بان قلنا ان خلف الشرط الخ) وهو القول الاظهر اه معنى (قوله

فيه) أي في المخرور (قوله أو انقضاء بعضها) أي الشروط قسم قوله بان قلنا الخ اه ع ش أي فكان الاولى

أو بفقد الخ بالبناء لفظا للعطف (قول المتن قبل العلم) أي أو معه كابدل عليه اخرج الشارح البعدية فقط اه

يجري ثم الظاهر أخذ من كلام الشارح الآتي عملا بطلناه الخ ان المراد بالعلم ما يشمل الظن فايراجع (قوله

المهر) أي بالفسخ (قوله قبل الوطء لامعه الخ) عبارة شرح المنهج فان كان الفسخ قبل الوطء فلامهر أو

بعده أو معه فمهر مثل انتهى ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصور ههنا لان شرط حدوث سبب الفسخ

بعد الوطء والسبب ههنا لا يكون الا مقارنا والالم يتصور واخلاف الشرط (قوله ولو حاملا) قال في شرح

الزوج لكن محله في فسخ بمقارن أما بعرض فكالطلاق كما سيأتي ثم أي في النفقات انتهى (قوله

على تناقض لهما في سكنها) والاصح وجوبها شرح مر وفي الزوج والمذهب كذا كره أي الاصل

في العدة ان لها السكنى انتهى (قوله بتقديم التفرير على العقد مطلقا) وكذا بان آخره عنه على ما علق

عن شيخنا الشهاب الرملي (قوله وهو غير صحيح كما بينه شيخنا) قال في شرح المنهج بعد ان بين ان المؤثر

في الفسخ لا بد من اقترانه بالعقد وانه بسط ذلك في شرح الزوج مائنه وتوهم بعضهم يعني الجلال المحلى

اتحاد التفرير من جعل المتصل بالعقد قبله كاذ كورفيه في انه مؤثر في الفسخ فاحذره اه وكتب

شيخنا البراسمي بهامشه قلت وفي قوله ان ذلك نأثي منه عن توهم نظرين بل هو تابع لغيره قال الزركشي

ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلا بنص الشافعي ان التفرير من الامة يثبت

هذه الاحكام فاقضى ان التفرير لا يراعى ذكره في العقد والاصح التفرير بالامن عاقد آه اه ما كتبه

(قوله كان شرطت) أي الحرية (قوله في المتن وصحناه) قال في الكثر وهو الاظهر اه قال الزركشي

أمة (حي) وان كان الزوج عبد اعلا بطنه فان الولد

يتبعه ومن ثم لو وطئ عبد أمة نظن أنها زوجه الحرة كان الولد حرا ولو وطئ زوجته الحرة نظن أنها زوجه الامه فالولد حرا ولا أثر لظنه مخالفا  
لما ترويه ويرى بان الحرية التابعة (٣٥٨) لحرية الام أقوى اذ لا يؤثر فيها شيء فلم يؤثر فيها الظن بخلاف الرق برهانه يقبل الرفع

بالتعليق والشرط فاثريه  
الظن اماما علقته به بعد  
علمه كان ولده بعد أول وطئ  
بعده باكثر من ستة أشهر  
منه فهو حر ويصدق في ظنه  
بيمينه وكذا وارثه فيخلف  
انه لا يعلم ان مورثه علم رقتها  
(وعلى المورث) في ذمته  
ولو قنا (قيمه) يوم ولادته  
لانه أول أوقات امكان  
تقويمه (لسيدها) وان كان  
السيد جدا لولديه أو أمة  
لتقويمه رقبته من أصله  
التابع لرقها بظنه حر بها  
مالم يكن الزوج قنا لسيدها  
لذا السيد لا يثبت له على قنه  
مال أو تكن هي الغارة  
وهي مكاتبته وقنا قيمة  
الولد لها اذ لو غرم لها رجح  
عليها وتخرج بقولي من  
أصله مالم وطئ أمة أبيه  
يظن أنها زوجه القنة فلا  
قيمة لانه هالم يقوت الرق  
لانعقاده قنا وعقده عليه  
عقب ذلك فمورى لا تدخل  
للولد فيه (و يرجع بها)  
الزوج اذا غرمها لاقبله  
كالضامن (على الغار) غير  
السيد لانه الموقع له في  
غرامتها مع كونه لم يدخل  
في العقد على ان يضمن الولد  
بخلاف المهر (والتغرير  
بالحرية لا يتصور من سيدة)  
غالب العتق بقوله زواجك  
هذه الحرة أو على انها حرة

يتبعه) أى الظن سم على حج أى مالم يعارضه أقوى منه كما ياتي فيما لو وطئ زوجته الحرة الخ حيث انعقد  
حرا لان حريتها نفس الامر أقوى من ظنه اه ع ش (قوله عبد أمة) أى أو حرة غيره اه معنى (قوله  
ولو وطئ زوجته) كلام مستأنف (قوله برقتها) أى الام (قوله والشرط) يتأمل اه سم أقول بحمل كلام  
الشارح على مجموع التعليق والشرط بتدفع التأمل عيارته في بحث نكاح الامه فخرج نكاح الامه الفاسد  
كالصحيح في ان الولد رقيق مالم بشرط في أحدهما عتقه بصيغة تعليق لا مطلقا اه (قوله بعده) أى بعد علمه  
صفوة وطئ (قوله باكثر من ستة أشهر منه) أى من أول وطئه الخ عبارة النهاية لستة أشهر ولا بد كما قاله الزركشي  
من اعتبار قدر زائد للوطئ والوضع اه (قوله ويصدق) أى المورث وروقه في ظنه أى الحرية (قوله  
فيخلف) أى الوارث (قوله ولو قنا) أى على الأصح يتبع بها اذا عتق اه معنى (قوله وان كان السيد جدا الخ)  
رد على البارزى قال الزركشي واستثنى البارزى في التمييز مالم كان السيد أب للزوج وليس كذلك فان  
الأصح لزوم القيمة أيضا لان الغرور وأوجب انعقاده حرا ولم يملكه السيد حتى يعتق عليه فاشبهه سائر صور  
الغرور وانتهى اه سم (قوله من أصله) أى انه انعقد حرا لانه انعقد رقيقا ثم عتق اه سم (قوله بظنه  
الخ) متعلق بالنفويت (قوله مالم يكن الخ) راجع للمتن (قوله وقنا قيمة الولد لها الخ) وسيأتى قريبا ان  
الأصح خلافه اه سم (قوله وعقده عليه) أى على الأب عقب ذلك أى الانعقاد (قوله للولد) أى الوالح  
(قول المتن ويرجع بها) أى قيمة الولد وسكوته عن المهر يفهم انه لا يرجع به المورث وعلى من غره وهو  
كذلك لانه استوفى ما يقابله والمهر الواجب على العبد المورث وروطه ان كان مهر مثل تعلق بذمته أو المسمى  
فيكسبه له معنى وقوله والمهر الواجب الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله ان كان مهر مثل أى بان نكح  
بلاذن من سيده وقوله أو المسمى أى بان نكح باذنه وسمى تسمية صحيحة وقضيته انه لو فسد المسمى أو نكحها  
مفوضة ثم وطئ تعلق مهر النثل بذمته وكذا لو أذن له سيده في نكاح فاسد ثم رأيت في كلام الجوزجى ما ان  
ذلك يتعلق بكسبه في المسائل الثلاث كالسبي الصحيح اه (قوله الزوج) الى قول المتن ولو ان فصل في المغنى  
الاقوله مؤاخذا الى المتن وقوله أو مريض الى قوله أو يريد وقوله ولو استند الى المتن (قوله غير السيد)  
القوت وقد علمت مما سبق انه ان كان الغار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة انتهى اه  
سم أى فيستغنى عن هذا قوله السابق مالم يكن الزوج الخ (قوله لانه) أى الغار (قوله مع كونه) أى المورث  
(قوله ومن ثم) أى من أجل ان العتق للمواخذا بالانقرار (قوله اذ لم يقصد انشاء العتق) أى بان قصد  
الاخبار أو أطلق (قوله ولا سبق الخ) أى انشاء العتق (قوله أو وليه) أى ولي السيد اذا كان السيد محجورا  
عليه اه معنى (قوله وحينئذ) أى حين اذ كان النحر بمن الوكيل أو الولي يكون أى النحر بر خلاف ظن  
الخ عبارة المغنى والقوات في ذلك بخلاف الشرط تارة والظن أخرى اه (قوله فقط) أى لا شرط اذ الشرط  
انما يكون في العقد والعقد لا يتصور منها اه سم (قوله وهو الخ) جملة ما لم يتراجع لعل من المعطوف

قوله وصحجنه قد مضى فان الولد صحجنه النكاح أو أفسدناه للتعليق السابق انتهى (قوله يتبعه) أى  
يتبع الظن (قوله والشرط) يتأمل (قوله بعده) أى بعد علمه (قوله وان كان السيد جدا لولد الخ)  
رد على البارزى قال الزركشي واستثنى البارزى في التمييز مالم كان السيد أب للزوج وليس كذلك فان الأصح  
في باب العتق من الشرحين والروضة لزوم القيمة أيضا لان الغرور وأوجب انعقاده حرا ولم يملكه السيد حتى  
يعتق عليه فاشبهه سائر صور الغرور وانتهى (قوله من أصله) أى انه انعقد حرا لانه انعقد رقيقا ثم عتق  
(قوله وقنا قيمة الولد لها) وسيأتى قريبا ان الأصح خلافه (قوله غير السيد) قال في القوت وقد علمت  
مما سبق انه اذا كان الغار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه (قوله فقط) أى لا شرط

مواخذا له باقراره ومن ثم لم يعتق باطنا اذ لم يقصد انشاء العتق ولا سبق منه (بل) يتصور (من وكيله) أو وليه والمعطوف  
في نكاحها حينئذ يكون خلف ظن أو شرط (أو منها) وحينئذ يكون خلف ظن فقط ولا عبرة بقول من ليس بعاق ولا معقود عليه اما غير غالب  
فيصور كان تكون مرهونة أو جانيته وهو مفسر وقد أذن له المستحق في تزويجها



أواسمها حرة أو سيدها مغلساً أو سفيهاً أو مكاتباً أو تزوجها باذن الغرماء أو الولي أو السيد أو مريضاً وعليه دين مستغرق أو يريد بالحرية العفة  
عن الزنا لظهور القرينة فيه أو يثقل بالمشيئة بحيث يسمع نفسه فقط وما أوقفه كلام بعضهم أن المشيئة تنفع اضمارها في الباطن غير مراد لما  
يأتي في الطلاق ان اضمارها لا يقدسها لأنها رافعة لاصل البين بخلاف غيرها (فان كان) (٢٥٩) التغير (منها تعلق الغرم بذمتها) فتطالب

به غير المكتوبة بعد عتقها  
لا يكسبها ولا يوقتها وان  
كان من وكيل السيد تعلق  
بذمتها فيطالب به حالا  
كالمكتوبة بناء على الأصح  
ان قيمة الولد لسيدها أو  
منها ما فعل كل نصفها ولو  
استندتغير بالوكيل لقولها  
رجع عليها بما غرمه نعم  
لو ذكرت حريتها للزوج  
أيضا وجع الزوج عليها  
ابتداء دونه لأنها لما شافته  
خرج الوكيل عن البين  
وصورة الرجوع عليها  
ان يذكر حريتها للزوج  
معاً بان لا يستندتغير به  
لتغير برها ولو استندتغير برها  
لتغير بالوكيل كان أخيراً  
ان سيدها أعتقها انقياس  
ما تقرر أنه يرجع عليها ثم  
ترجع عليه ما لم يشافه  
الزوج أيضاً فيرجع عليه  
وحده (ولو انفصل الولد  
ميتاً بلا جناية) أو بجناية  
غير مضمونة (فلا شيء فيه)  
لان حياته غير متيقنة أما  
إذا انفصل ميتاً بجناية  
مضمونة فقيه لان عقاده حراً  
غرة لو ارثه فان كان الجاني  
حراً أجنبياً لزم عاقلة غرة  
للمغور والحرة لأنه أودع  
يتصور ان يرتب مع الأم الأم  
الحرّة وعلى المغور وعشر

والمعطوف عليه (قوله أو اسمها حرة الخ) عطف على الاسم وخبر تكون (قوله أو سفيهاً) مع قوله أو الولي  
راجع الحكم في ذلك اهـ رشدي (قوله باذن الغرماء الخ) تشرع على ترتيب اللف (قوله أو مريضاً) عطف  
على قوله مغلساً أي ومات من هذا المرض (قوله أو يريد الخ) عطف على قوله تكون الخ (قوله لظهور الخ)  
لعل اللام بمعنى مع (قوله في الطلاق) أي في فصل الطلاق سني الخ وقوله لأنها الخ أي المشيئة عبارة هناك  
ويدين من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت أو ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع حكم  
البين جلة واحدة فينفي لفظها مطلقاً والنية لا تؤثر حينئذ بخلاف بقية التعليقات فانها لا ترفع بل تخصه  
بحال دون حال اهـ (قوله بخلاف غيرها) أي غير المشيئة من التعليقات (قوله غير المكتوبة) أي أما هي  
فتطالب حالا كما يأتي (قوله لا يكسبها الخ) عطف على بذمتها (قوله بناء على الأصح) راجع لقوله كالمكتوبة  
(قوله لسيدها) أي المكتوبة (قوله أو منها) أي الزوجة والوكيل وقوله رجع أي الوكيل اهـ ع ش  
(قوله نعم لو ذكر حرة الخ) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقوله اهـ سم عبارة المغني وان ذكرته  
للوكيل ثم ذكرته للزوج رجع الزوج عليها ولا رجوع على الوكيل وان ذكره الوكيل للزوج أيضاً اهـ  
(قوله لأنها لما شافته الخ) فلما ذكرته ذكرها ذلك للزوج صدقت بينهما لانه الاصل اهـ ع ش (قوله  
بان لا يستند الخ) زائد على شرح الروض أي والمغني ثم ان كان هذا تفسير للمعينة شمل ما اذا تزوجا بخلاف  
ما اذا كان تقييداً لها اهـ سم أي وكان الأولى ولم يستند الخ (قوله انه الخ) أي الزوج (قوله فيرجع) أي  
الزوج عليه أي الوكيل وحده أي ابتداء دونها (قوله أو بجناية) الى الفصل في النهاية وانجني الاقوله خلافاً  
لابي حنيفة في الثاني (قوله ان يرتب معاً) أي الاباحترز عما لو لم يرتب لمائع فيرتب غيره كاخوة الجنين وأعمامه  
اهـ سم (قوله وان زادت الخ) أي العشر وقوله بهذا أي العشر (قوله أو قننا) وقوله أو المغرور وقوله أو قننة  
وقوله أو السيد وقوله أو قننة عطف على قوله حراً الخ (قوله ويضمنه) أي الجنين القن (قوله الماذكر) أي من  
قوله لان الجنين الخ (قوله عليه) أي المغرور (قوله أو قننة) أي المغرور (قوله ولا يجب هنا) أي فيما لو كان  
الجاني قن المغرور اهـ ع ش (قول المتن ومن عتقت) كلها أو باقيا ولو بقول زوجها فشمّل ما لو زوج أمته بعد

إذا شرط انما يكون في العقد والعقد لا يتصور فيها (قوله نعم لو ذكر حرة الخ) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل  
للزوج وقوله (قوله بان لا يستندتغير به لتغير برها) زائد على شرح الروض ثم ان كان هذا تفسيراً للمعينة  
شمل ما اذا تزوجا بخلاف ما اذا كان تقييداً لها (قوله بان لا يستندتغير به لتغير برها) بحيث استندتغير به  
لتغير برها وشافته الزوج فالرجوع عليها ابتداء وحدها سواء ذكر الوكيل أيضاً للزوج أولاً (قوله انه)  
أي المغرور وقوله ثم يرجع عليه أي على الوكيل (قوله ان يرتب معاً) احتراز عما لو لم يرتب لمائع فيرتب غيره  
كاخوة الجنين وأعمامه (قوله أو المغرور أو قننة) عطف على عاقلة (عبارة الروض وان كان بجناية  
المغرور والغرة على عاقلة للورثة ويضمن كاسبق أي يضمن للسيد عشر قيمة الام ولا حقه في الغرة أي  
لا يرتب منها شيئاً لانه قاتل أي ولا يجب من بعده من العصبات الى أن قال وان كان بجناية عبد المغرور رخص  
سبب الامه على المغرور ولا يشترط شيء على عبده أي فلا يتعلق شيء من الغرة بوقته ان كان المغرور ورثاً  
لميراث الجنين فان كان معه للجنين حصة فنصيبها من الغرة في رتبة العبد انتهى فقول الشارح أو قننة فالسيد  
على عاقلة فيه نظراً بالنسبة لقوله فالسيد على عاقلة بل الوجه ان الضمان على المغرور ولذا عبر مر بأنه اذا  
كان الجاني عبد المغرور فالسيد على المغرور وعشر القيمة (قوله في المتن ومن عتقت الخ) (فرع) \* لو انكر

قيمة الام للسيد وان زادت على قيمة الغرة لان الجنين القن انما يضمن بهذا أو قننا أجنبياً تعلق الغرة بوقته ويضمنه المغرور وللسيدها بعشر  
قيمته الماذكر أو انما ورث الغرة على عاقلة لو ارث الجنين وللسيد عليه العشر أو قننة فالعشر على المغرور ولا يجب هنا شيء من الغرة الا ان وجدت  
جسده الجنين فسد سهواً في رتبة القن أو السيد فالغرة على عاقلة والعشر على المغرور أو قننة فالغرة بوقته والعشر على المغرور (ومن  
عتقت)

قبل وطء أو بعده (تحت رقبتي أو من فيرق تخيرت) هي دون سيدها (في فسخ النكاح) أو تحت حرف لا اجماعاً في الأول وخلافاً في حنفية في الثاني لأن بر مرة عتقت تحت مغيب وكان قنا كافي البخاري وهو لا يصح موز يادة علم راويه مقدم على روايه أنه حرف غير هاصلي الله عليه وسلم بين المقام والغراق فاختارت نفسها منه عليه ولتضر رهايه عاراً ونفقة وغيرهما نظير ما مر بخلاف الحر ولو عتق قبل فسخها سقط خيارها أو معها لم ينفذ زال الضرر نعم لو لم من تخييرها (٣٦٠) دور كان أعتقها مريض قبل وطء وهي ثلث ماله بالصدق لم تخير لسقوط المهر بمسختها

فينقص الثلث فلا تعق كلها فلا تخير ولا يحتاج هنا إلى رفع الحاكم لما تقر من النص والاجماع (والظاهر أنه) أي هذا الخيار (على الفور) تكبار العيب فيعتبر هنا بما مر في الشفعة كما سبق أن نفاذ غير المكافاة تزول كإلها لتعذر من الولي والعقبة في عدة طلاق رجعي لها انتظار بينونها لتستريح من تعب الفسخ (فان قالت) بعد أن أحرقت الفسخ وقد أراذنه (جهلت العتق صدقت بيمينها أن أمكن) جهلها به عادة بان لم يكذبها طاهر الحال (بان كان المعتق غائباً) عن محلها وقت العتق لعذرها بخلاف ما إذا كذبها طاهر الحال كان كانت معه في يمينه ولا قرينة على خوقه ضرراً من اظهار عتقها ككهو طاهر قائم لا تصدق بل الزوج يمينه ويبطل خيارها (وكذا ان قالت جهلت الخيار به) فتصدق بيمينها (في الاظهر) لأنه مما يخفى على غالب الناس ولا يعرفه الا خواص وبه فارق عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب ولو علم صدقها كجهمية صدقت

فادعت على سيدها أنه أعتقها فصدق الزوج وأنكر السيد فيصدق أي السيد بيمينه وتبقى على رقاها وثبت لها الخيار لانها حرة في زعمها أي الزوجين والحق لا يعدوهم وانما رد قولها في حق السيد لا الزوج وعليه أي تصديق الزوج دون السيد لو فسخت قبل الدخول لم يسقط صداقها لأنه حق السيد ولو انهم افسخته ثم عتق العبد وأيسر امتنع نكاحها أي عليه لانها رقيقة طاهرة أو أولادها تجعل أرقاء اه خباية قال ع ش قوله لأنه حق السيد أي فيجب له نصف المسمى ان كان صحيحاً ونصف مهر المثل ان كان المسمى فاسداً اه (قوله قبل وطء الخ) ولو كاذرة ومكاتبته نهاية ومعنى (قوله في الأول) أي ماني المثل (قوله وخلافاً الخ) لا يخفى ماني عطفه على اجماعاً (قوله في الثاني) أي ماني الشرح وكان الأول ذكره قبيل قوله الاتي بخبرها الخ وعطف قوله لان بر يرف الخ على قوله اجماعاً (قوله وهو) أي أنه كان قنا أي رايته (قوله متفق عليه) أي قوله بخبرها الخ والحق بالعبد البعض لبقاء علقته الرق عليه نهاية ومعنى (قوله نظير ما مر) أي في شرح قلت ولو بان معيها أو عبد الخ (قوله ولو عتق الخ) أي أو مات نهاية ومعنى (قوله لم ينفذ الخ) ولو فسخت بناه على بقائه رقه فبان خلافه تبين بطلان الفسخ كما مر في الفسخ بالعيب نهاية ومعنى (قوله مريض) أي مرض موت (قوله من النص) أي الحديث (قوله والعقبة الخ) عطف على غير المكافاة الخ (قوله لها انتظار بينونها) أي فلا يسقط خيارها بذلك فان راجعها ثبت لها الخيار عتقها اه ع ش (قوله لتستريح من تعب الفسخ) أي يظهر ورغبته عنه اه سم (قوله فتصدق بيمينها) لم يقل ان أمكن جهلها كافي الأول اه سم (قوله كفقهية) عبارة النهاية والمعنى بان كانت تخالط الغفاه وتعرف ذلك منهم اه (قوله وتصدق أيضاً الخ) كإرجاء ابن المقرئ وهو المعتد سواء كانت قديمة العهد بالاسلام أو لانهاية ومعنى (قوله لان الفسخ من جهتها) وليس للسيد منعها منه بل رجوعها عن ملكه معنى ونهاية (قول المتن وبعده بعتق بعده) سكنت عيها لو فسخت مع الوطء ويتجه مهر المثل وظاهره لا يتصور فسخها مع الوطء بعتق بعده وفي تصوره مع الوطء بعتق معه نظر اه سم عبارة المغني فان عتقت مع الوطء أو فسخت مع بعتق قبله فاطا طاهر وجوب مهر المثل اه (قوله وما وجب منهما) أي مهر المثل والمسمى اه ع ش (قوله للسيد) قال في الروض الا اذا كانت مغفوضة ووطئها أي الزوج أو فرض لها بعد العتق أي فالمهر لها انتهى اه سم عبارة المغني تنبيه مهرها السيدها سواء

السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تفسخ قال صاحب السكافي قال شيخنا سمعت شيخنا أبي علي سئل عن ذلك فقال لا يحتمل وجهين والاصح ثبوت الخيار لانها حرة في زعمها والحق لا يعدوهم قال صاحب السكافي فعلى هذا لو فسخت قبل الدخول لم يسقط الصداق لأنه حق السيد ولو عتق العبد وأيسر فليس له نكاحها لان أولادها الرقاء بر (قوله لتستريح من تعب الفسخ) أي يظهر ورغبته عنه (قوله فتصدق بيمينها) لم يقل ان أمكن جهلها كافي الفور (قوله عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب) اذا لم يكن المدعى قريب عهد بالاسلام ولم ينشأ ببادية بعيدة شرح روض (قوله وتصدق أيضاً) وان لم تكن قرية بعيدة بالاسلام (قوله في المتن وبعده بعتق بعده الخ) سكنت عيها لو قال فسخت مع الوطء ويتجه مهر المثل (قوله وبعده بعتق بعده الخ) وظاهره لا يتصور فسخها مع الوطء بعتق بعده وفي تصوره فسخها مع الوطء بعتق معه نظر (قوله وما وجب منهما السيد) قال في الروض الا اذا كانت مغفوضة ووطئها أي الزوج أو فرض لها بعد العتق أي فالمهر لها انتهى

جزماً أو كذبها كفقهية لم تصدق جزماً وتصدق أيضاً في دعوى الجهل بالفور به ان أمكن جهلها بها كافي كان الرد بالعيب (فان فسخت قبل وطء فلا مهر) ولا متعوان كان الحق للسيد لان الفسخ من جهتها (و) ان فسخت (بعده) أي الوطء (بعثق بعده وجب المسمى) لا يستقراره به (أو) فسخت بعد الوطء بعتق (قوله) أو معه والفرض أنهما إنما مكنته لجهلها به (فهو مثل) لا سيما ناد الفسخ للعتق السابق الوطء أو المختار له فصار كوطء في نكاح فاسد (وقيل المسمى) لا استقراره بالوطء وما وجب منهما السيد

ويحجب عما اعترض به ابن الرقعة بان استناد الفسخ لوقت العتق وان اوجب وقوع الوطء وهي حرة لا تنافي ذلك لان العقد هو الواجب الاصل  
وقد وقع في ملكه (ولو عتق بعضها أو كوتبت أو عتق عبد تحتها أمة فلا خيار) لبقائه (٣٦١) أحكام الرق في الاولين ولانه لا يعبر بها في

الثالث مع انه يمكنه الخلاص

بالطلاق بخلافها

\* (فصل في الاعفاف)

(يلزم الولد) الحر المومر

بما يأتي في النفقات ككله

ظاهر الاقرب ثم الوارث

وان سفل ولو أنثى وغير

مكلف وكافر اتحد أو تعدد

فان استنوى اثنتان فاكتر

قصر باوارة وزرع عليهم

بحسب الارث على ما رجه

في الانوار أو بالسوية على

الاوجه (اعفاف الاب)

الحر المعصوم ولو كافرا

(والاجداد) ولو من جهة

الام (على المشهور) لثلاث

يقع في الزنا المنافي للمصاحبة

بالمعروف ولانه من وجوه

حاجاته المهمة كالنفقة وبه

فارق الام لان الحق لها لا

عليها والزامة بالانفاق على

زوجها مع عسر جد على

النفوس فلم يكف به ولو قدر

على اعفاف أحد أصوله

قدم عصبته وان بعد كافي

أي أبيه على أي أمه فان

استويا عسوبة أو عدمها

قدم الاقرب كاب على جد

وأي أم على أبيه فان استويا

قربا فقط بان كانا في جهة

الام كافي أي أم وأبي أم أم

أقرع بينهما التعذر

التوزيع واعفافه يحصل

في الرشيد (بان يعطيه) بعد

النكاح ولا يلزمه قبله

(مهر) مثل (حرة) تليق به

ولو كفاية ولو كان بعد ان نكحها مومرا ثم أعسر قبل وطئها وامتنت من

التسامح حتى يسلم بل لو نكحها معسر ولم يطالب ولده بالاعفاف ثم طالبه لزمه لاسيما ان جهلت الاعسار وأرادت الفسخ ذكره البلقي وهو

أ كان المسمى أم مهر المثل فسخت أم اختارت المقام معه وجري في العقد تسمية صحيحة أو فاسدة لانه وجب  
بالعقد فان كانت مفوضة بان زوجها سيدها كذلك نظرت فان وطئها الزوج أ فرض لها بعد العتق فيه - ما  
فالمهر لها لان مهر المفوضة يجب بالدخول أو بالفرض لا بالعقد وان وطئها أو فرض لها قبل العتق فهو للسيد  
لانه ملكه بالوطء أو الفرض قبل عتقها وموت أحدهما كالوطء والفرض اه (قوله عما اعترضه) الاولى  
حذف الضمير (قوله بان الخ) متعلق بيجاب الخ (قوله وان أوجب الخ) غاية وفاعله ضمير الاستناد وقوله وهي  
حرة حال من وقوع الوطء (قوله لا ينافي الخ) خبر ان (قوله ذلك) أي كون ما أوجب منهما للسيد (قوله وقد  
وقع) أي العقد الموجب في ملكه أي السيد (قول المتن ولو عتق الخ) أي أو تليق عتقها بصفة أو دبرت اه معنى  
(قوله بخلافها) أي الزوجة في العكس المسار وللزوج وطء العتية تمام تفسخ وكذا زوج الصغيرة والمجنونة  
العتيقين ما لم يغتصبها بعد البلوغ والافاقاة كما في زيادة الروضة اه معنى

\* (فصل في الاعفاف) \* (قوله في الاعفاف) الى قوله بل لو نكحها معسر في النهاية الا قوله أو بالسوية على  
الاوجه والى قوله وهو متعنه في المسمى الا ذلك القول وقوله بما يأتي الى الاقرب (قوله في الاعفاف) أي وما  
يتبعه كمر متوطء الاب أمة ولده اه عش (قوله الحر) ولو لمعصما به (قوله بما يأتي في النفقات) أي بان  
يفضل المهر أو الثمن عن كفاية نفسه وعياله لوما وليه عتاني وحلي اه يجبر على عبارة عش أي بحيث لا يصير  
مسكينا بما يكلف به اه (قوله الاقرب) كان البنت مع ابن ابن الابن اه عش (قوله ثم الوارث) كابن ابن  
مع ابن بنت (قوله وان سفل الخ) أي الولد (قوله ولو أنثى) أي أو حتى نهاية ومعنى (قوله اتحد أو تعدد) أي  
الولد ووجه شموله للمتعدد أنه حسن يطلق على الواحد والكثير اه عش (قوله على ما رجه في الانوار)  
وهو المعتد بنهاية ومعنى (قول المتن اعفاف الاب) أي المعسر بنهاية ومعنى (قوله الحر) أي التكامل الحرية  
نهاية (قول المتن والاحداد) أي حيث اتصفوا بما ذكرناه في معنى (قوله لثلاث يقع في الزنا) أي اصل بترك  
الاعفاف عبارة للمعنى لثلاث يعرضهم للزنا اه (قوله المنافي الخ) وصف للزنا أو للوقوع المقدر للنائي كل  
منهما عن ترك الاعفاف اه سب دعر (قوله للمصاحبة الخ) أي المأمور بها معنى وسم (قوله وبه) أي  
بقوله ولانه الخ (قوله فارق الام) عبارة النهائية والمعنى وخروج جملة العسر وغير الاصل والاصل الاثني لان  
الحق الخ والرفيق وغير المعصوم اه قال عش قوله والاصل الاثني ظاهره وان خالف عليها الزنا اه (قوله  
لان الحق) أي في تزويج الام (قوله على اعفاف أحد أصوله الخ) أي فقط فلو قدر على اعفاف الجميع لزمه  
سم ونهاية ومعنى (قوله فقط) أي لا عسوبة اه رشدي عبارة سم مراده استويا يقر بالاعصوبة لهما  
ولا لأحدهما اه (قوله أقرع بينهما) أي ولو بلا حاكم نهاية ومعنى (قوله أقرع بينهما) أي وجوب اقلو  
أعف غير من خرجت له القرعة أو هجم واعف أحدهما بلا قرعة أتم وصح العقد اه عش (قوله في الرشيد)  
أي في الفرع الرشيد وسيد كمر حتره بقوله اما غير الرشيد الخ (قوله مهر مثل حرة الخ) انظر لو كان انما نكح  
باكثر أو باقل ويعلم حكم الزيادة مما بعده اه رشدي أقول وقاس اتفاق الاصل انه لا يلزم الفرع في صورة  
الاقل الا المسمى (قوله ذكره البلقي) اعتمده النهاية والمعنى والضهير راجع الى قوله ولو كان بعدا لهذا  
كله وصريح المعنى وان كان قضية قول السارح وهو متعنه الخ رجوعه لقوله بل لو نكحها معسر الخ

\* (فصل في الاعفاف) \* (قوله على ما رجه في الانوار) وهو المعتد شرح مر (قوله المنافي للمصاحبة  
بالعروف) أي المأمور بها (قوله ولو قدر على اعفاف أحد أصوله قدم عصبته الخ) أو قدر على اعفاف  
الجميع لزمه (قوله فقط) كأن المراد لا عسوبة بل كن قد بردان أبأبى الاب وأبأبى الام مستويا بان قربا فقط  
أي لا عسوبة يقع تقدم الاول كإفئده قوله قدم عصبته بيجاب بان مراده استويا بان قربا ولا عسوبة لهما ولا  
لأحدهما وان قصرت عبارته عن ذلك ويدل على ارادة ذلك قوله بان كانا الخ فليتامل (قوله بعد النكاح)

متحه فيما اذا ارادت الفسخ وظاهر قولنا مهر مثل حرة انه يلزمه ذلك وان أمكنه اذا فسخت ان يحصل له زوجة مثلها بدون ذلك وهو أحد وجهين في الحاوي ناهيها عنه انما يلزمه مهر أقل (٣٦٢) حرة تكافئ محكي ذلك في هذه الصورة الزركشي في شرحه ويوجه الاول بان نفسه تعلق

(قوله انه يلزمه ذلك) أي في مسألة البلقة (قوله وان أمكنه) أي الفرع (قوله وظاهر قولنا الخ) أي بالنسبة لمسألة البلقيني اه سم (قوله في هذه الصورة) أي التي ذكرها البلقيني بقوله بل لو نكحها معسرا الخ (قوله ووجه الاول) أي من الوجهين (قوله فلم يكلف) أي الاصل ما يقتضي الخ يعني منعهم من مطالبة فرعهم بمهر منكوخته (قوله تقيده) أي ما ذكره البلقيني (قوله بحيث يمكن الخ) قيد للشغل المنفي (قوله ثم رأيت شيخنا صرح بذلك الخ) أي في مسألة البلقيني اه سم (قوله فقال وظاهر الخ) اعتمده المغني (قوله أي مهر مثل المنكوخة) أي قوله وقد يجاب في المغني الا قوله كعمياء وجدنا على قوله ولو كان بعصمته في النهاية (قوله فلوراد الخ) أي فلونكج الاصل بأز يد من مهر المثل كان الزائد في ذمة الاب (قول المتن أو ملكه أمة الخ) ولو أيسر الاصل بغدان ملكه فرع الحاربه أو ثمنها أو المهر لم يسترد الفرع ذلك لانه ملكه ذلك وقت الحاجة اليه كنفقة دفعها اليه ولم يالكها حتى أيسر اه معنى (قوله بعد الشراء) أي شراء الاصل (قوله لحصول الغرض الخ) ولو كانت الواحدة لا تكفيه لشدة شيقه وافرط شهوته فهل يلزم الولد اعفائه باثنتين أو لا قوة كلامهم تقيده المنع وفيه احتمال مستبعد اه نهاية قال عش قوله لشدة شيقه الخ أي فان كان عدم الكفاية لاحتياجه للخدمة فقياس ما مر في المجنون وجوب الزيادة وقوله تقيده المنع معتمد اه (قوله بواحد من ذلك) عبارة المغني بكل من هذه الطرق اه أي الخمسة (قوله ولا يكفي صغيرة ومن بها الخ) لعله ان لم يردها الاب اه رشدي (قوله مثبت خيار) أي من عيوب النكاح (قوله كعمياء الخ) ظاهر صنيعه انه مثال الشوهاء وفيه نامل عبارة النهاية ولا يكفي شوهاء وصغيرة ومن بها عيب ثبت الخيار ولو شابة وجدما وكذا لو لم يثبت كعمياء اه وهي ظاهرة (قوله وجدما) أي مقطوعة اليد فان من بها المرض المخصوص يقال لها مجذومة لا حذماء كافي الصحاح فلا يران الجدما ذلة فبين بها مثبت خيار اه عش (قوله لا يمنع الخ) ولو كان من ملكها من هؤلاء يمكن بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فينبغي أن لا يجب اعفائه اه سم (قوله فلا يجوز الخ) أي فلونكج وفعل لم ينقد النكاح اه عش (قوله ويتزوجها الاب الخ) أي بشرطه كما هو ظاهر اه سم أقول وهو الظاهر المعين وما في الرشدي من أن قوله للضرورة ما يأتي في شرح محتاج الى نكاح من قوله وان لم يخف عنتا صريح في عدم اشتراط توفر شرط تزوج الامة فيكون مستثنى مما صرحا هو ظاهر فاجزر اه فظاهر المنع فان كلام الشارح هنا مع ما يأتي انما يفيد وجوب الاعفاف بتزويج الامة على الفرع ولو أيسر بمهره فقط وأما شرط جواز تزوج الاصل بالامة فمستكون عنه اتسكا على علمه من بابه (قوله أقل هذه الخمسة) لا يخفى انهم ترجع الى مهر حرة وعن أمن على أن الصورتين الاوليين ليس بينهما فرق معنوي فتأمل رشدي وعش عبارة المغني أقل ما تدرع به الحاجة اه (قوله غيره) أي الاقل (قوله في ذلك) أي بين الخمسة المذكورة اه معنى (قوله وحله) أي تفسير الضمير (قوله لان العطف فهم ما باؤ) وبين ابن هشام أن أوال التي يفرد بعد العطف بها هي التي لترديد دون التنويع اه سم أي وما هنا للتنويع (قوله على أنه) أي ذلك الحل (قوله وجوب اتقاقهما) أي الزوجة والامة (قوله لواجتهما) كان الظاهر التأنيث (قوله اذ قد يقدر) أي الاصل عليها أي مؤنته فقط أي دون المهر والتمن (قوله ربما يتوهم) أي لو أفرد

حرر الفرق بين هذا حيث تد قوله الاتي أو يقول أن نكح الخ ومجرد الفرق بالقول قليل الجدوى (قوله وظاهر قولنا الخ) أي بالنسبة لمسألة البلقيني (قوله ثم رأيت شيخنا صرح بذلك) أي في مسألة البلقيني (قوله وتزوجها أو ملكه الواحدة من هؤلاء لا يمنع وجوب اعفائه) لو كانت من ملكها من هؤلاء يمكن بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فينبغي أن لا يجب اعفائه (قوله ويتزوجها الاب) أي بشرطه كما هو ظاهر (قوله لان العطف فهم ما باؤ) بين ابن هشام أن أوال التي يفرد بعد العطف بها هي التي لترديد

بها أخذ ما يأتي في مسألة التعليم اذا فارق قبل الوطء فلم يكلف ما يقتضي فسحها اذ لم يزد على مهر مثلها اشارة عليه مشقة لا تختمل غالبا فعول بعضهم ينبغي تقيده بما اذالم بشغل مهرها بحيث يمكن الابن تحصيل أخرى أو أمة باقل منها انما يأتي على الوجه الثاني وقد علم ان الأول هو الوجه ثم رأيت شيخنا صرح بذلك نقال وظاهر انه انما يلزمه جميع ذلك اذا كان قدر مهر مثل من تليق به (أو يقول) له (انكح وأعطيك المهر) أي مهر مثل المنكوخة اللائقة به فلوراد في ذمة الاب (أو ينكح له باذنه ومهر أو ملكه أمة) نكل له (أو ثمنها) بعد الشراء لحصول الغرض بواحد من ذلك ولا يكفي صغيرة ومن بها مثبت خيار وشوهاء ولو شابة كعمياء وجدما وتزوجه أو ملكه الواحدة من هؤلاء لا يمنع وجوب اعفائه وخرج بملكه انكاحه أمة أو لغيره فلا يجوز لانه غني بما لفرعه ومن ثم لم يقدر الا على مهر أمة يلزمه على الوجهين ولا ويتزوجها الاب للضرورة أما تفسير الرشيد فغلي ولا أقل هذه الخمسة الا ان يرفع الحاكم يرى غيره والخير في ذلك لا فرع ما لم يتفق على مهر كما يأتي (ثم) اذا تزوجه أو ملكه (عليه مؤنتهما) أي الاب والضمير وحالته لانهم ان تمة الاعفاف وحله بالزوجة والامة بعد لان العطف فهم ما باؤ وعلى انه لوهم وجوب اتقاقهما الواجب وفي نسخ مؤنتها كافي أصله واستحسن لان مؤنة الاصل معلومة من بابها ولا يلزم من اعفائه مؤنته اذ قد يقدر علم فقط وليس يجب بابه ربما يتوهم انه اذا أعفاه

الضمير

أي الاب

وحالته لانهم ان تمة الاعفاف وحله بالزوجة والامة بعد لان العطف فهم ما باؤ وعلى انه لوهم وجوب اتقاقهما الواجب وفي نسخ مؤنتها كافي أصله واستحسن لان مؤنة الاصل معلومة من بابها ولا يلزم من اعفائه مؤنته اذ قد يقدر علم فقط وليس يجب بابه ربما يتوهم انه اذا أعفاه

لا يلزم مؤنثه وإن ما ياتي في النفقات اذ لم يقع وبان الغالب ان من احتاج للاعفاف يحتاج للانفاق ولا يلزم الفرع آدم لم وجهه ولا نفقة خادمه لانهم لا يخبر بالعجز عنهما ولو كان بعصبته أخرى كشوها انفق على التي تعفه (٣٦٣) فقط على الراجح وليس للاب تعيين

النكاح دون التسري ولا

عكسه (ولا تعين ربيعة)

لمهر ومؤنة أو لمن يجمال

أو شرف أو يسار لنكاح

أو شرف ما فيه من الاخفاف

بالفرع (ولو اتفقا على

٤٠٠ هـ) أو شرف (فتعينها

للأب) فلا ضرر فيه على

الفرع وهو أعلم بغرضه

(ويجب التجديد اذا ماتت)

الزوجة والأمة بغير فعله

كله وواضح (أو انسخ)

نكاحه (ردة) منها لأمه

على الأوجه كالطلاق بلا

عذر أو بنحو رضاع (أو

فسخه بغير) هم أو عكسه

لبقاء الحاجة للاعفاف مع

عدم التصير (وكذا ان

طلق ولو بلا مال أو اعتق

الأمة ولو غير مستولدة على

ما فيه لا مكان بيعها (يعذر)

كشور أو ربيعة (في

الاصح) بخلافه لغير عذر

لأنه المفوت على نفسه

وظاهر أنه لا يقبل منه

العزم على عدم عودها

صدقه وإن كان صدقه ولو

قبل فمما اختلف على الظن

صدقه وخفت ضرورته

بحيث خشي عليه نحر زنا

أو مرض مهلك أنه يجدد له

أخرى لم يعد ولا يجب

التجديد في عدة الزوجية

ويسري المطلق ومريضه

في بحث نكاح نسفيه

وبسأل القاضي الجرجاني

ولا واحد

التصير (قوله وإن ما ياتي الخ) عطف على أنه اذا صرح (قوله ولا يلزم الفرع آدم الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله بالعجز عنهما) أي الأدم والخادم (قوله انفق على التي تعفه فقط) لئلا تفسخ بنقص ما يخصها عن المداه مغنى (قوله على الأوجه) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارة لم يلزمه سوى نفقة واحدة نزعها الأب عليها ولا تعين الجسدية اه (قوله ولا عكسه) الى قول المتن وانما يجب في النهاية الاقوله ولو قيل الى ولا يجب التجديد وكذا في المغنى الاقوله والأوجه الى المتن (قوله لمهر الخ) أي من جهة المهر (قوله ومؤنة) انظر مع أن المؤنة مقدرة لاسمها وقد مر انه لا يجب لها آدم اه رشيدى (قوله يجمال) كقوله لمهر متعلق بقول المتن ربيعة وقوله لنكاح الخ متعلق بتعيين (قول المتن ولو اتفقا الخ) أي ولم تكن بعينة الأب ارفع مؤنة بقرينة ما قبله اه رشيدى عبارة السيد عمر وقد توقف فيه فتدبرين الأب ربيعة تعظم مؤنتها وأمة متهمه لا يشبعها القليل اه (قول المتن فتعينها الخ) أي الزوجة والأمة (قوله بغير فعله) وليس منه الحبلى حتى ولو أحبلها فماتت بالولادة يجب التجديد اه ع ش عبارة الرشيدى أو بفعله المعدور فيه كدفعها الصيال أخذ ما ياتي اه (قوله لأمه الخ) وكردته ردتها كما لا يخفى نهاية ومعنى (قوله أو بنحو رضاع) عطف على ردة أم سم (قوله على ما فيه الخ) عبارة المغنى فان قلت كيف يعق للعذر فانه يمكن بيعها واستبدالها بغيرها أوجب بان ذلك منصور بام الولد اما غير هاته فانه لا يعذر في اعتاقها وان كان ظاهر كلامهم الاطلاق اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد ما نصه ولعائل أن يمنع العذر في المستولدة أيضا لانه يمكن ايجارها وأخذ غير هاهن أجزتها والعق يعقوت ذلك اللهم الآن يكون الغرض عدم تاتى ذلك اه وعبارة النهاية والعذر في الأمة أن تكون مستولدة أو غير هاهن لم يجد من رغبت في شرائها وخاف ربيعة منها أو اشتد شقاقها اه ولعلها هي الظاهرة واليه ميل كلام الشارح (قوله بخلافه) أي الطلاق أو الاعتاق (قوله ولو قيل فيم اذا غلب الخ) وهو قريب بل لو قيل بوجوب ذلك وان لم يظن صدقه لم يبعد حيث خيف هلاكه أو وقوعه في الزنا اه ع ش (قوله لغير عذر) فلومات المطلق بغير عذر فيبغي وجوب التجديد كلومات قبل الطلاق مر اه سم أقول ويتردد النظر فيما لو طلق بغير عذر ثم حدث بعد الطلاق عذرا أو عيب محذور الفسخ فهل يجب قياسا على ما بحث في مسألة الموت أو لا فليتأمل اه سيد عمر ولعل الأقرب الثاني لظهور الفرق (قوله لم أصدر الخ) أي من الطلاق والاعتاق بغير عذر (قوله ويسري) ببناء المفعول أو الفاعل (قوله المطلق) لعل المراد به الذي عرف ذلك منه قبل الاعسار فلا يراد به اذا طلق بغير عذر لا يجب التجديد وأنه طلقها رجعيًا ثم راجع وفعل ذلك ثلاث مرات ثم ماتت ثم رأيتني سم على منهج اه ع ش (قوله ومريضه) وهو ان يطلق ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة وعبارة ثم فان كان مطلقاتا بان طلق ثلاث زوجات أو اثنين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة اه ع ش (قوله ويسأل الخ) ببناء المفعول أو الفاعل عطف على يسري المطلق (قوله من غير قاض) معناه اه ع ش (قوله وعن أمة) الى قوله ويظهر أن القول في النهاية وكذا في المغنى الاقوله لكن في زمن الى ويفرق (قوله لكن في زمن الخ) معناه اه ع ش عبارة السيد عمر ظاهر كلامهم انه لو لم يكتسب المهر في زمن قصير وجب على الولد اعقافه ولو قيل يجب عليه الكسب في الزمن المذكور وجب على الولد التيمم لم يكن بعيدا اه وعبارة الخطيب في هامش المغنى نعم

دون التنويع (قوله لأمه) وكردته ردتها كما لا يخفى شرح مر (قوله أو بنحو) عطف على ردة (قوله على ما فيه الخ) في شرحه لا ارشاد وبحث ان محل وجوبه أي التجديد حيث كانت المعتقة لا يمكن بيعها كما استولدة بخلاف التي يمكن بيعها أو تبدل غير هاهن انتهى ولعائل أن يمنع العذر في المستولدة أيضا لانه يمكن ايجارها وأخذ غير هاهن أجزتها والعق يعقوت ذلك اللهم الآن يكون عدم تاتى ذلك (قوله بخلافه لغير عذر) فلومات فيبغي وجوب التجديد كلومات قبل الطلاق مر (قوله وعن أمة) أي تعفه كلهو

حتى لا ينفذ منه اعتاقها والأوجه انه ينفذ عنه بمجرد قدرته على اعفاف نفسه من غير قاض (وانما يجب اعفاف فاقدمهر) وعن أمة لا واحد

أحدهما ولو بقدرته على كسب يحصله لكن في زمن قصير فاجتنب لا يحصل له من التعزيب فيه مشقة لا تخفى على غالبنا يظهر



و يفرق بين هذا وجوب انفاقه وان قدر على كسب بان المشقة ثم أكثرادوامها ولائها أكداذلا خلافاً فيها بخلافه (بحسب حاج الى نكاح) أى وطء لشدة توقانه بحيث يشق الصبر عليه وان لم يخف عنه أو الى عقد خادمة لئلا يمرض ان تعين طريقاً لذلك لئلا يسمى اعقافاً (ويصدق اذا ظهرت الحاجة) أى أظهرها ولو بمجرد (٢٦٤) قوله وان لم تخفها اقرا ان اذلا تعلم الامن بجهته (بلاعين) اذلا يليق بحرمته تحليفه على

ان خاف الوقوع في الزامة كسب ينبغي ان يجب اعقافه وهو واضح اه (قوله بين هذا) أى عدم وجوب الاعقاف مع القدرة على الكسب وقوله ثم أى في الانفاق وقوله لدوامها الخ أى النفقة (قوله بخلافه) أى الاعقاف (قوله أى وطء) انما جل النكاح على الوطء لقول المصنف المار اعقاف اه رشدي (قوله أو الى عقده) عطف على قول المستن الى نكاح (قوله لخدمة الخ) وظاهر أنما في هنا وان كانت شوهة فلا راجع اه رشدي (قوله لكنه) أى العقد لخدمة اه ع (قوله وان لم تخفها) أى تقوها اه ع (قوله ويأتى) أى الاصل وقوله مع عدمها أى الحاجة (قول المتن ويحرم عليه) أى الاب وان علا اه معنى (قوله فيها اذا وطئها عالماً الخ) قيد لوجوب التغير فقط كما هو مصرح صريح النهاية (قوله لحق الله تعالى) أى لحق الولد كذا كرهه الرافي اه معنى قال ع (بعد ذكره عن الزيادة مشهله والاقراب ان كون التغير ليس لحق الولد لخاص بما هنا وان يعز لانه ان وجد منه في حقه ما يقتضيه في موضع آخر اه (قوله وارش بكارة) أى ان كانت بكر او اقضها اه شرح روض (قول المتن مهر) أى مهر نيب اه سم (قوله للولد) أى وان كان الاب كافراً ومنا شرح روض اه سم (قوله في ذمة الخ) هل ولو لم يعضلانه ذلك أو يقال نصف المهر في رقبته ونصفه يتعلق بذمته في نظر الظاهر الثاني ويؤيده ما سيأتى في ذمة الولد اه ع (قوله نعم المكاتب الخ) أى فيكونان في ذمته اه ع (قوله وان طأوعته) غاية للمتن وكذا قوله للشبهة تعديله (قوله ومجمله) أى وجوب المهر والارش (قوله ويظهر ان القول في التقدم الخ) واستظهر في شرحه الصغير الارشاد تصديق مدعى التأخر لان مدعى التقدم يدعى مسقطاً والاصل عدمه اه سم (قوله برحون هذا) أى الثاني (قول المتن لاحد) ظاهره وان كانت بنت الاصل بان ملك فرعاً أحته بل ويثبت النسب مر اه سم (قوله على ما اقتضاه) أى عدم الحد في المستولدة كلام الشرح الصغير الخ وهو المعتمد نهاية ومعنى وأسنى (قوله وجوبه) أى الخ (قوله نعم لو وطئ الامه الخ) خلافاً للنهاية عبارته وشمل ذلك أى ظاهر (قوله والاوجه) كذا مر (قوله لحق الله تعالى) أى لحق الولد كما في الروضة قال في شرح الارشاد الصغير وانما هو جواب عن - وال وهو لم عز رلحق ولده فيما اذا قد فم يعز راذا وطئ أمته بل لحق الله تعالى وانما عز رلحق ولده في قد فم لانه لا شبهة في عرض ولده بخلاف ماله كذا قيل وفيه نظر لان الشبهة لا ترفع التعزير فلا مدخل لها فيه فالوجه الفرق بان الايداع في العرض أعظم منه في المال كما يصرح به كلامهم في السكيات الخمس انتهى وقد نقل في شرح الروض جوابين أحدهما مضمون القيل المذكور والاخر حاصله منع أن مراد الأصحاب في التعزير بالتقديف ان التعزير لخلق الولد لجواز أن يريدوا انه لحق الله تعالى (قوله في المتن مهر) هو مهر ثبت قال في شرح الروض ويجب وان كان الاب كافراً أو مؤمناً (قوله ورقبته غيره) أى وان لم يكمل كما يبينه شرح الروض (قوله فان أحبلها الخ) عبارة الروض الا انزل قبل استكمال الحشفة أو معه أى فلا يجب المهر انتهى (قوله ويظهر ان القول في التقدم وعدمه قول الاب بينهما الخ) في شرحه الصغير الارشاد ولو اختلفا في تقدمه وتأخره فالذي يظهر تصديق مدعى التأخر لان مدعى التقدم يدعى مسقطاً ما اقتضاه ايلاج الحشفة المتيقن الموجب للمهر والاصل عدمه مع قوة جانب موافقة الغالب ومع ذلك لا نظر لاصل براءة الذمة انتهى (قوله في المتن لاحد) ظاهره وان كانت بنت الاصل بأن ملك فرعاً أحته بل ويثبت النسب مر (قوله على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير الخ) وكذا كلام الروضة في مواضع وجزم به ابن المقرئ شرح مر (قوله نعم لو وطئ الامه في دبرها الخ) خالفه في ذلك شيخنا فقال ومثل ذلك

ذلك دياً ثم يطلبه مع عدمها ولو كذب ظاهر حاله كذا فالج فلا ذرى فيه تردد والوجه تصديقه بينهما ان احتمل صدقه ولو على ندور (ويحرم عليه وطء أمه ولده) المذكور والثنى وان سفل اجماعاً (والذهب) فيها اذا وطئها عالماً بتغيرها (وجوب) تعزير عليه لحق الله تعالى ان رآه الامام وارش بكارة (مهر) للولد في ذمة الحر ورقبته غيره نعم المكاتب كالحرة لانه ذلك وان طأوعته للشبهة الاتية ومجمله ان لم يحبلها أو أحبلها لكن تأخر انزاله عن تعقيب حشفته كما هو الغالب فان أحبلها وتقدم انزاله على تعقيب الحشفة أو قارنه فلا مهر ولا ارش لان وطأه وقع بعد أو مع اتقائها اليه لما يأتى انه عاكها قبيل الاحبال ويظهر ان القول في التقدم وعدمه قول الاب بينهما اذ لا يعلم الامنه فان شل فهو محل نظر لان الاصل العام براءة الذمة والخاص الزامها اذا اتلافه ال الغير الاصل فيه ايجابه للضم ان يقع لهم انهم برحون هذا لخصوصه فهو أقوى ومع ذلك الاقرب الاول لان

الاب امتاز عن غيره بما اوجب خروجه عن هذا الخاص (لاحد) لان له بمال ولده شبهة الاعقاف المحانس لما فعله ومن قوله ثم لم يفرق في الحال بين القن وغيره ولا بين مستولدة الابن وغيره على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير واعتده جمع لكن الذي في الروضة وأصلها عن الروايات عن الأصحاب وجوبه في المستولدة قطعاً اذ لا شبهة فيها بوجبه لدم تصوق ملكه لها بحال نعم لو وطئ الامه في دبرها كجاء في الزنا ويؤخذ من قولهم لعدم الخ ان يحرم الاب المملوكة للولد

قوله لاحد مالو وطنها في دبرها فلاحد كمالو وطى السيد أمتة المحرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو  
 نجس في دبرها اه (قوله ليست كالمستولدة) أى فلاحدها (قوله الاب) أى وان علا (قوله للشبهة)  
 الى قوله لتعذر ملك الخ في المغنى الا قوله ولوملك الى اما القى والى قوله ثم رأيت في النهاية الا قوله وخالفه الى المتن  
 وقوله وولده الى اما القى وقوله لتعذر الى واستثنى (قوله وان كان قنالح) ويلغز به فيقال لنا حريين  
 رقيقين اه عش (قوله وان كان) أى الاب قنأى أو مبعضا اه معنى عبارة سم وبالأولى اذا كان  
 مبعضا به جزم في الروض اه أقول ويغده أيضا قول الشارح كالتناهية والمبعض بقدر الخ (قوله كولد  
 الغرور) أى اذا كان المغرور رقيقا اه رشيدى (قوله فيطالب الخ) أى الاب القن ولا ينافى هذا  
 ما سأتى من ان الاب لا يغرم قيمة الولد لانه في الحر لانه يلتزم قيمة الام كسأتى اه رشيدى (قوله والمبعض  
 الخ) عطف على المكاتب (قوله وخالفه) أى القفال القاضى الخ عبارة المغنى وان قال القاضى في تعاقبه الصحيح  
 من المذهب ان ولدا ابعض رقيق وقال الملقني انه الرابع اه (قول المتن فان كانت) أى أمة الابن مستولدة الخ  
 وان كانت مكاتبه لابن فوجه الوجهين انه ينفذ استيلا الاب لان المكاتبه تقبل الفسخ اه معنى (قول المتن لم  
 تصر مستولدة لاب) أى ولو كان الاب مسلما والفرع ذميا ومستولدة ذميا اه نهاية سم (قوله لاب الحر) أى  
 كله ولا فرق بين أن تكون موطوءة لابن أو مدبرة أو معلقة عنها بصفة أو موصى عنها ولا بين أن يكون  
 الولد محررا عليه بسفه أو صغرا أو جنونا أو موافقا لابن في دينه أولا واذا أو ولد أمة ولده المزوجة نفذ يلاذه  
 كايلاذ السيد لها وحرمت على الزوج مدة الحمل اه معنى عبارة سم قول المتن فلا يظهر انها تصير ظاهرة وان  
 كانت موطوءة لابن مع انها حينئذ محرمة على الاب فتصير مستولدة له ويتمتع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت  
 في ملكه مزاها (قوله وبه) أى يكون الشبهة هنا قويه وقوله فارق أى ما هنا أى أمة الولد الموطوءة لاب  
 (قوله أمة أجنبي وطئت بشبهة) أى فانها لا تصير مستولدة للواطئ ولو مرسرا أو غير مستولدة لما لكها اه عش  
 (قوله أو قن) عطف على قوله حر (قوله نفذ فيه) أى في نصيب ولده وقوله مطلقا أى موسرا أو معسر اه عش  
 (قوله ان أبسر) أى الاب فان كان معسرا لم ينفذ في نصيب الشريك وورق من الولد نصيب الشريك وينفذ  
 الا يلاذ في نصيب الابن ذكر ذلك في الروض وغيره انتهى سم على منهج اه عش (قوله ولده) أى ولد الاب  
 الموسر من الأمة المشتركة (قوله فعليه) أى الاب قيمته أى الولد لهما أى الابن وشريكه هذا ظاهر وله كنه  
 مشكل يخالف لما يأتى في المتن الان يرجع فيه قيمته للأمة المشتركة بتأويل القن ثم رأيت في شرح الروض  
 مانصه فرع لو استولد من سرجاوية فرعه المشتركة يعنى جارية مشتركة بين فرعه وأجنبي نفذ الاستيلاذ في  
 السكلى ولدها منه حر وعليه المهر والقيمة للفرع وشريكه أو استولدها معسر لم ينفذ الا يلاذ في نصيب الشريك  
 بل يرق بعض الولد وهو نصيب الشريك تبعالاه اه ونحوها في فتح الجواهر وهى ظاهرة (قوله أما القن

أى قوله لاحد مالو وطنها في دبرها فلاحد كمالو وطى السيد أمتة المحرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو  
 نجس في دبرها مرش (قوله وان كان قنأ) وبالأولى اذا كان مبعضا به جزم في الروض (قوله وخالفه  
 لقاضى) أى فقال انه رقيق على الصحيح من المذهب (قوله في المتن لم تصر مستولدة لاب) لانها لا تقبل  
 النقل فلو كان الاصل مسلما والفرع ذميا ومستولدة ذميا فثبت الاستيلاذ للاصل لانها قابلة للنقل كما  
 لو نقضت العهد وسببت أولا لانها الآن على حالة تقتضى منع النقل ترددوا الوجه القطع بالثاني شرح مر  
 (قوله في المتن فلا يظهر انها تصير) ظاهرة وان كانت موطوءة لابن مع انها حينئذ محرمة على الاب فتصير  
 مستولدة له ويتمتع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت في ملكه مره (فرع) أولد مكاتبه ولده فهل ينفذ  
 استيلاذ وجهان أو أمة ولده المزوجة نفذ كايلاذ السيد وحرمت على الزوج مدة الحمل روض (قوله ولو  
 معسرا) قال في شرح الارشاد الصغير وكافرا وهى والابن مسلمان (قوله نفذ فيه) أى في نصيب الولد  
 وقوله ان أبسر أى الاب (قوله بخلاف مالورهن أمة فاستولدها أبوه الخ) في كتاب أمهات الاولاد من صحيح  
 البلقينى ولورهن جارية ثم مات عن أب ثم استولدها الاب قال القفال لا تصير أم ولورهن لم يثبت الحق بنفسه الا

ليست كالمستولدة (فان  
 أحبا) لها الاب (قوله لو  
 نسب) للشبهة وان كان  
 كما نقله عن القفال وأقراء  
 كولد المغرور ورفيطاب  
 بقسمة الولد بعد عتقه نهم  
 المكاتب يطالب بها حالا  
 لانه يملك والمبعض بقدر  
 الحرية حالا وبقدر الرق  
 بعد عتقه وخالفه القاضى  
 ورجحه البلقينى (فان كانت  
 مستولدة لابن لم تصر  
 مستولدة لاب) لانها لا  
 تقبل النقل (والا) تكن  
 مستولدة له (فلا يظهر انها  
 تصير) مستولدة لاب الحر  
 ولو معسر القوة الشبهة تهنا  
 وبه فارق أمة أجنبي وطئت  
 بشبهة ولوملك الولد بعضها  
 والباقي حر نفذ استيلاذ لاب  
 في نصيب ولده أو قن نفذ  
 فيه مطلقا وكذا في نصيب  
 الشريك ان أبسر ولده  
 حر كله فعليه قيمته لهما أما  
 القن كله أو بعضه فلا تصير  
 مستولدة له لتعذر ملك غير  
 المكاتب والمبعض ولا نهما  
 لا يثبت ايلاذهما لانهما  
 قامة فرعهما أولى واستثنى  
 من ذلك شارح مالواستعار  
 أمة ابنه للورهن فرهنها ثم  
 استولدها قال فلا تصير كما  
 أفتى به القفال لادائه الى  
 بطلان عقد عتقه بخلاف  
 مالورهن أمة

فأستولدها أبوه فانها تصير لانه لا يؤدى لذلك اه و برده مامران الراهن لو أحبل أمته المرهونة وهو موسر صارت أم ولد له وبطل الرهن مع أدائه  
 ٢١ بطلان عقد عقده بنفسه ثم رأيت ان القفال (٢١٦) قائل بان أيلاد الراهن لا ينقذ مطلقا لدائه ايا ذكر بخلاف أبيه في المسئلة الثانية

وهو صريح فيما ذكرته ان  
 ما صححه في الراهن ورتفرقة  
 القفال وتوجيه المذكورين  
 فالوجه عدم النقص فيهما  
 لا لما ذكره القفال بل لانه  
 يلزم عليه تقدير انتقال الملك  
 في المرهون لغير المرتن  
 بنحو بيع أو هبة ولو ضحيا  
 فانه ممنوع كذا كره في  
 الرهن فان قلت التقدير في  
 الاولى ليس لاجنبى لانه  
 للراهن قلت بل هو أجنبي  
 بالنظر الى عدم ملكه  
 للرهن فلم يكن كالمالك  
 المستولد لانه لا تقدر فيه ثم  
 رأيت القاضى وافق القفال  
 في الاولى على الجزم بانها  
 لا تبرير والبلقينى وجهه  
 بما يؤول الامر عن القفال  
 مع رده (وان عليه قيمتها)  
 يوم الاحبل ما لم يستول  
 عليها قبل الوطع والفاقصي  
 القيم من الاستيلاء الى  
 الاحبال (مع مهر) بشرطه  
 السابق كما يلزم أحد  
 شر بكن استولدا مشتركة  
 نصف كل منهما وجبا  
 لاختلاف سببهما فالمر  
 لا لا يلاج والقيمة للاستيلاء  
 وقد يلزمه مهر ان كان زوج  
 أمته لاجنه فوطئها الاب  
 فعليه مهر للزوج لانه حرمها  
 عليه أباوطئ ومهر للمالك  
 لاستيفائه منفعة بضعة  
 المألول له فالحجة مختلفة  
 (لا يمتثل) فلا يلزمه وان

(الح) محترز الحر من قوله الاب (قوله فاستولدها أبوه) هل المراد الموسر ولا يكفي يسار ولده اه سم أقول الظاهر  
 انه يكفي يسار ولده فليراجع (قوله و برده مامران) أى فتصير مستولدة لاب اه عش (قوله مطلقا) أى سواء  
 كان الراهن مالكا أو مستعيرا (قوله في المسئلة الثانية) أى فيما لو استولد الاب مرهونة الولد (قوله وهو صريح  
 فيما ذكرته الخ) فيه قلب وحق العبارة وما ذكرته مما صححه في الراهن صريح في ردتفرقة القفال الخ (قوله  
 تفرقة القفال) أى بين استيلاء الراهن وبين استيلاء أبيه في المسئلة الثانية (قوله فالوجه عدم النقص فيهما)  
 أى في مسئلتى استيلاء الاب وطاهر صريح النهاية اعتماد النقص فيهما كما مر (قوله لانه يلزم عليه الخ) قد يقال  
 لا أثر لذلك لان ملك ولده بمنزلة ملكه اه سم (قوله في الاولى) أى في مسئلة الاستعارة (قوله لانه للراهن) أى  
 المستعير لامة ولده (قوله قلت هو أجنبي الخ) تقدم نفا عن سم منه (قوله مع رده) مع ما بالصلة والضمير  
 للموصول (قوله يوم الاحبال) الى الفصل في النهاية الاقوله وقد يلزمه الى المن وقوله على ما اقتضاه الى لان قوة  
 وقوله أو مكاتب الى فلا ينفسخ (قوله يوم الاحبال) سواء أتزل قبل تغيب الحشفة أم بعده اه معنى عبارة  
 النهاية والاسنى سواء أتزل قبل ذلك أم بعده أم معه والقول في قدرها أى القيمة قول الاب لانه غارم ولو تكرر  
 وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فما لم يعلم متى علق بالولد اعتبر قيمتها في آخر زمن يمكن علوقها به فيه قاله  
 القفال وذلك سنة أشهر قبل ولادته ولا يؤخذ في ذلك بقول القوايل اه (قوله بشرطه السابق) أى في قوله  
 ومحل ان لم يجعلها الخ اه عش (قوله نصف كل منهما) أى من القيمة والمهر اه سم وزاد عش وتصير مستولدة  
 للواطئ ان أسرفان كان معسر الا ينقذ الاستيلاء في حصه الشريك وقياس ما قد منعنا عن سم عن الروض  
 أن يكون الولد مبعضا اه (قوله ووجبا) أى قيمتها ومهرها (قوله وقد يلزمه) الى المتن في المغنى (قوله وقد  
 يلزمه) أى الاب (قوله لاجنه) أى لابوين وأولاب (قوله وان انفصل حيا أو ميتا الخ) عبارة المغنى ان انفصل  
 حيا أو ما اذا انفصل ميتا فلا يجب قيمته جزما ثم ان انفصل بجناية فينبغى كما قال الزركشى أن يجى فيه ما سبق  
 في المغرور اه (قوله لا تنقل ملكه الخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البغوى في فتاويه  
 اه نهاية قال عش قوله وجب الاستبراء الخ أى خلق الله تعالى (قوله ملكه لها) قيد قاب والاصل ملكها  
 له عبارة المغنى الملك فيها اه (قوله ولا قيمة عليه لها) أى لانهم لم تنقل اليه اه سم (قوله ويحرم عليه)  
 الى الفصل في المغنى الاقوله وان لم يجب الى لان قوة وقوله أو مكاتب الى فلا ينفسخ (قوله ويحرم عليه) أشار به  
 أنه خليفة مورث فنزل منزلته انتهى فعلم الفرق عند القفال بين استيلاء الاب في حال حياة الابن واستيلاءه  
 بعد موته في جاريته المرهونة (قوله فاستولدها أبوه) هل المراد الموسر ولا يكفي يسار ولده (قوله بل لانه  
 يلزم عليه تقدير الخ) قد يقال لا أثر لذلك لان ملك ولده بمنزلة ملكه (قوله والبلقينى وجهه بما يؤول الامر  
 عن القفال مع رده) في تصحيح البلقينى في كتاب أمهات الاولاد ما نصه ولو كان الراهن في أصل المسئلة أصلا  
 للمرتن فهل نقول ينقذ استيلاءه في أمه فرعه أم نقول لا ينقذ استيلاءه اذا كان معسر الا أنه أثبت بالرهن  
 حقا لفرعه باختياره فلا يملك ابطاله نزع القفال الى الثانى حكاه عنه القاضى الحسين في فتاويه والارجع عندنا  
 لاول مر لانه اذا أحبل أمه الفرع ثبت استيلاءه فلان ثبت استيلاءه لاصل في جاريته نفسه أولى لان ابطال  
 الملك أقوى من ابطال مجرد علقته الرهن (قوله وان عليه قيمتها يوم الاحبال) قال في شرح الروض ولو  
 تكرر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فما لم يعلم متى علق بالولد قال القفال اعتبر قيمتها في آخر زمن  
 يمكن علوقها به فيه وذلك سنة أشهر قبل ولادته لان العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ  
 في ذلك بقول القوايل بخلاف نفعنا لالحمل المبتوتة لانها كانت واجبة انتهى (قوله نصف كل منهما) أى  
 من القيمة والمهر (قوله لا تنقل ملكه لها الخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البغوى  
 في فتاويه شرح مر (قوله ولا قيمة عليه لها) أى لانهم لم تنقل اليه

انفصل به أو ميتا بجناية مضعونة (في الأصح) لا تنقل ملكه لها قبل العلوق حتى يسقط ماؤه في ملكه صيانة لحرمة  
 من ثم لو استولد مستولدة لانه لا ينصو ر ملكه لامة ولا قيمة عليه لها حتى تندرج قيمته فيها (و) يحرم (عليه) أى الاصل

من النسب الحر (نكاحها) أي أمة ولده وإن لم يجب اعفافه على ما اقتضاه اطلاقه - لم يكن مرفى في مبحث نكاح الامهات محله في الموسر كما أفهمته  
علمتهم وجرى عليه الزكشي وغيره لان قوة شبهة في ماله استحقاقه الاعفاف عليه (٣٦٧) صيرته كالشريك ومن ثم لم تحرم على أصل قن  
كامة أصل على فرعه وأمة

المان قوله ونكاحها معطوف على قوله وطئ أمة ولده اه عجرة (قوله من النسب) احتريزه عن الاصل من  
الرضاع كياتي (قوله الحر) نعت الاصل عبارة المغنى على الاب الحر الكل اما غير الحر الكل فله نكاحها اذ  
ليس عليه اعفافه اه (قوله وان لم يجب اعفافه) أي على ذلك الولدان كان هناك من هو مقدم عليه في  
وجوب الاعفاف اه رشيدى (قوله ان يشبهه) أي منع نكاح أمة فرعه وقوله في الموسر أي في الفرع  
الموسر لانه يلزمه اعفافه لكن قدمنا هناك تصريح صاحب العباب بانه لا فرق اه سم أقول ويفيد الفرق  
موافقة النهاية والمغنى للشارح في قوله لا آتى نقا وأولاده معسر الخ (قوله لان قوة شبهة الخ) تعليل للمتن  
(قوله شبهة الخ) وقوله استحقاقه الخ قد ضبط الشارح عليه ما فيجتمعا ان استحقاقه عطف بيان ويحتمل انه  
مفعول شبهة على ضرب من التأويل لان شبهة اسم عين اه سم وقوله لان شبهة اسم عين فيه نظر عبارة  
القياموس والشبهة بالضم الالتباس والمثمل اه عبارة عرش قوله استحقاقه مفعول شبهة سم على ج  
اه (قوله لم يحرم) أي نكاح أمة الفرع اه عرش (قوله على أصل قن) أي كلاً أو بعضاً (قول المتن  
الامة) أي أمة تامة اه رشيدى (قوله حال ملك الولد) كان أسير بنفسه أو بيسر وقوله اه مغنى (قول  
المتن لم ينسخ النكاح) ولو أجبل الاب الامة بعد ملك ولده لها هل تصير أم ولد كما مر أو لا تصير لان مستند  
الوطء النكاح المعتمد الثاني مغنى وروض مع شرحه (قوله قنا) أي أو بعضاً اه نهاية (قوله وأولاده  
معسراً) هذا مبنى على ما مر آتفاعن الزكشي وغيره كما هو ظاهر اه سم (قوله بذلك) أي بقوله اما اذا  
حلت له الخ (قول المتن وليس له) أي يحرم على السيد قطعاً اه مغنى (قوله لان شبهة) أي السيد وقوله في  
ماله اي المكاتب وقوله من شبهة الولد أي في مال ولده اه عرش (قول المتن انفسخ النكاح الخ) قال في  
الروض م ينفذ استيلاده وقال شارحه اذا أولاد أمته مكاتبه انتهى اه سم (قوله وفارق الخ) اي المكاتب قد  
يغنى عنه قوله السابق آتفاعن من ثم الخ (قوله انه) أي ما في يد المكاتب (قوله بعض سيد الخ) أي أصل سيد أو  
فرعه اه عرش (قوله نفسه) لعله مقدم عن مؤخر الاصل اذ المكاتب مولك أماً نفسه الخ  
\* (فصل السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن) \* (قوله بذلك الاذن) الى قول المتن فان كان في النهاية الاقوله  
نعم الى المتن (قوله كدال عليه) اي ارادة هذا المقدر (قوله الذى الخ) نعت للسبب (قوله واحتمال انه الخ)  
أي كلام المصنف (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المغنى تنبيه قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن باذنه  
في نكاح عبده لكان أحسن ايتسلط النفي على الضمان بالاذن فهو نفي لكون الاذن سبباً للضمان وهو

(قوله وان لم يجب اعفافه الخ) كذا شرح مر (قوله ان محله) أي منع نكاح أمة فرعه (قوله في الموسر) أي  
في الفرع الموسر لانه يلزمه اعفافه لكن تقدم في الحاشية على البحث المذكور تصريح صاحب العباب بانه  
لا فرق (قوله شبهة وقوله استحقاقه) ضبط عليه ما فيجتمعا ان استحقاقه عطف بيان ويحتمل انه مفعول شبهة  
على ضرب من التأويل لان شبهة اسم عين (قوله في المتن لم ينسخ النكاح في الاصح) قال في الروض فلو  
استولدها لم ينفذ قال في شرحه لانه رضى بوق ولده حين نكحها ولان النكاح حاصل محقق فيكون واطناً  
بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدم انه لو وطئ وان  
كان رقيقاً كما جارية ولده غير نكاح كان الولد حراً لا بشبهة (قوله فلا ينسخ بطر وملك الولد) قد يشكل  
ذكر الطر مع قوله أو مكاتباً وأذن له سيده في تزويجهما من أبيه لانه صريح في تصوير المستله بعدم طر والمالك  
وانه حاصل عند ابتداء النكاح ويمكن أن يجاب بان المقصود بقوله أو مكاتباً الخ تصوير حاله الحسل ويترب  
عليها تصوير طر والمالك بان يشترط المكاتب بعد تزويج الاب (قوله في المتن انفسخ النكاح في الاصح) قال  
في الروض م ينفذ استيلاده قال في شرحه اذا أولاد أمته مكاتبه كما سأتى ايضاحه في السكابة انتهى  
\* (فصل) \* (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة الزكشي في الاعتراض مانصه تعبير المصنف يعطى ان الاذن

السبب الذي هو نفي كون الاذن سبباً للضمان واحتمال انه لا فائدة كون الاذن سبباً للنفي الضمان بعد من السبب والمغنى لان نفي الضمان  
هو الاصل فلا يحتاج لبيان سببه له، حرفاً لا اعتراض على المتن نعم الاحسن لا يضمن باذنه في نكاح عبده

ليكون نصافي الأول فان قلت باذنه قيد اقبال الجديد فلا فرق بين تقدمه وتاخره قلت ممنوع بل على الجديد لا فرق بين الاذن وعدمه وعلى القديم لا بد منه فحق العبارة لولا ما قرره السيد (٣٦٨) لا يضمن ذلك على الجديد وفي القديم يضمنه ان اذن (مهور ونفقة) أى مؤنة بل غالب

الفتقاء يطلقونها عليها (في الجديد) لانه لم يلزمهما قصر بحاولا تعريضا بل لو ضمن ذلك عند اذنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فانه يصح في المهر ان علمه بالنفقة الا فيما وجب منها قبل الضمان وعلمه (وهما في كسبه) كذمته لانه بالاذن رضى بصرف كسبه فبهما ولا يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن في النكاح بل الحادث (بعد النكاح) ووجوب الدفع وهو في مهر مقوضة بفرض صحيح أو وطء ومهر شيرها الحال بالعقد أو بحل بالحلول وفي النفقة بالتسكين وانما اعتبر في اذنه في الضمان كسبه بعد الاذن وان تاخر الضمان عنه لثبوت المضمون حالة الاذن ثم لاهنا كسبه (المعتاد) كالخسرة (والنادر) كالقطعة وصية وكيفية تعلقهما بالكسب انه ينظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لان الحاجة اليها ناجزة ثم ان فضل شيء صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يخبر منه شيء للنفقة أو الحلول في المستقبل لعدم وجوبهما وقول الغزالي يصرف للمهر أو لأم النفقة حله ابن الرقعة على ما اذا امتنع من تسليم نفسها حتى تقبض المهر كما ونازع الادري في المقاتلين ثم بحث انه لا يتعين كل من هذين لانهما دين في كسبه فيصرفه عما شاء

المقصود وعبارته محتملة لهذا ومحتملة أيضا لكون الاذن سببا في الضمان كقوله تعالى بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين وليس بمقصود اه فقول الشارح نعم الخ تسليم لا اعتراض السبكي المذكور وقوله فلا اعتراض الخ دفع لا اعتراض كلام المصنف بانه باطل أو نحو ذلك فلا يتجه قول المحشى بعد ذكره عن الزركشي نحو ما مر عن السبكي مانصه وظاهر ان هذا الاعتراض لا يندفع بما قرره الشارح فان أراد في نفى الاعتراض به نظرا انتهى اه سيد عمر باختصار (قوله ليكون نصافي الاصل) في النصية تنظر اه سم أى لاحتمال تعلق الجار بالنفي ولو بعيدا (قوله فان قلت باذنه) أى الذي في المتن (قوله بين تقدمه) أى تقدم باذنه على لا يضمن (قوله ممنوع الخ) في صلاحية ما ذكره سند هذا المنع للسندية بحث لا يخفى اه سم ولك ان يجيب بان سخط السند قوله وعلى القديم الخ والحاصل ان قوله باذنه للاشارة الى رد القديم القائل بسببية الاذن للضمان (قوله لا بد منه) أى من باذنه (قوله لولا ما قرره) أى من دلالة السياق على ارادة ما قرره (قوله يطلقونها) أى النفقة عليهما أى المؤنة (قوله لانه لم يلزمهما) الى قوله وقول الغزالي في المغنى الا قوله لا النفقة الى المتن (قوله بل لو ضمن ذلك) أى ذكر ما يدل على الضمان كان قال تزوج وعلى المهر والنفقة وقوله لايضمنه أى لم يلزمه اه عش (قوله لتقدم ضمانه الخ) أى ما ذكر من المهر والنفقة (قوله بخلافه) أى ضمان السيد (قوله ان علمه) أى قدر المهر وقوله منها أى النفقة وقوله علمه أى قدره او وجب الخ (قول المتن وهما في كسبه) ولو اجر نفسه فبهما أى المهر والنفقة جاز اه روض وظاهره أنه يستقل بالايحار اه سم (قوله لانه بالاذن الخ) \* (فرع) \* لو زوج عبده بامته أنفق عليه ما يحكم الملك فان أتى العبد منها باولاد فان أعتقها السيد وأولادها فنفقتها في كسب العبد ونفقة أولادها عليها فان أعسرت في بيت المال وان أعتق العبد دونها فنفتها على العبد كزوج أمة ونفقة الاولاد على السيد لانهم ملكه اه مغنى (قوله رضى بصرف كسبه الخ) اطلاقه محل تأمل بالنسبة لعالمى لم يطرد عرف أهل محله بذلك بل قد بطرد العرف في بعض النواحي بخلاف ذلك اه سيد عمر وقد يجيب بان التعليل المذكور نظر للغالب كما يشهد قول عش قوله وهما في كسبه هل ولو خصه باحدهما أو نفاه عنهما تأمل كذا في هامش والاقر ب نعم لان الاذن في النكاح اذن فيما يترتب عليه كذا اذن له في الضمان ونهاه عن الادعاء فانه اذا غرم رجوع بما غرمه على الاصل اه (قوله ولا يعتبر الخ) أى في غير المأذون له بالتجارة وأما المأذون له في التجارة فسيأتى أنه يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله ووجوب الدفع الخ) عطف على النكاح (قوله وهو) أى وجوب الدفع اه عش (قوله ومهر غيرها) عطف على مهر مقوضة (قوله الحال بالعقد الخ) أى اذا كانت مطيعة للوطء فلو كانت صغيرة لا تطيقه كان زوج أمته الصغيرة فريق فلا يجب الابدال طاعة كما يأتى في الصداق اه عش (قوله وفي النفقة الخ) عطف على في مهر مقوضة (قوله في الضمان) متعلق بالاذن وقوله كسبه نائب فاعل اعتبر وقوله عنه أى الكسب وقوله لثبوت المضمون الخ متعلق بقوله وانما اعتبر الخ (قوله أنه ينظر في كسبه الخ) أى وجوب أخذ من قوله لان الحاجة الخ اه عش (قوله اليها) أى النفقة (قوله في المستقبل) راجع لكل من المعطوفين (قوله وقول الغزالي الخ) مبتدأ أخبره قوله جملة الخ (قوله في المقاتلين) هما قوله وكيفية تعلقهما الخ وقول الغزالي الخ اه عش (قوله وهو القياس) معتمد اه

سبب لنفي الضمان وليس بمقصود وانما المقصود في كون الاذن سببا للضمان فلو ساط النفي على الضمان بالاذن فقال لا يضمن باذنه لكان أحسن انتهى وظاهر ان هذا الاعتراض لا يندفع بما قرره الشارح فان أراد في الاعتراض فقهية نظر فليتأمل انتهى (قوله ليكون نصافي الاول) في النصية تنظر (قوله ممنوع الخ) في صلاحية ما ذكره سند هذا المنع للسندية بحث لا يخفى (قوله وهما في كسبه) قال في الروض ولو اجر نفسه فبهما أى المهر والنفقة جاز أى بناء على جواز بيع المستأجر انتهى فظاهره انه يستقل بالايحار (قوله لانه)

عش حتى تقبض المهر كما ونازع الادري في المقاتلين ثم بحث انه لا يتعين كل من هذين لانهما دين في كسبه فيصرفه عما شاء من المهر أو النفقة وهو القياس (فان كان ما ذواته في التجارة فيجب ان



عش (قول المتن فيما بيده من ربح وكذا الخ) الظاهر ان الكلام اذا بقي الربح ورأس المال الى الوجوب فلا سيد اتلافهما قبله فليراجع ثم بحثت مع مر فوافقي على الظاهر المذكور اه سم (قوله ولو قبل الاذن) الى قول المتن ولو نسكح فاسدا في النهاية الاقوله ويمكن ان يمتنع وقوله خلافا لما قد يتوهم الى وخرج وكذا في المعنى الاقوله ان تكفل الى يمتنع به حـ حق الاقوله ان تكفل الى المتن (قوله لانه) أي دين المهر والنفقة (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور مما روى أي في قوله ولا يعتبر كسبه الخ اه عش (قوله ويجبان في كسبه هنا الخ) هل محله في الكسب الما يصل بعد النكاح وجوب الدفع أولا فارق بينهما وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر واطلاق عبارة نحو شرح الروض يقتضي الثاني اه سم والذي يتجه الاول كنهونه ظاهر من الفرق الذي أفاده الشارح كغيره ثم رأيت نقلا عن حاشية المحلى لعنيرة ما نصه الظاهر ان مثل ذلك كسبه بغير التجارة التي بعد الاذن ولو قبل النكاح انتهى اه سيد عمر عبارة عش ومثله أي ما بيده من ربح ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما في شرح الروض لكن قضية ما فرق به الشارح هنا بين مال التجارة والكسب بخلافه الا أن يقال لما جعل له السيد نوع استقلال بالتصرف صار له شبهة في كل ما بيده اه وعبارة الجعري بعد كلام طويل فيستغاد من مجموع صنيعه أي شرح مر وصنيع عش عليه أن قياس الكسب على الربح الذي في شرح الروض انما هو في أن كلا منهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي أن بينهما فارقا من حيث ان الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا بد أن يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله احدهما) أي الكسب ومال التجارة أي ما ذكر من المهر والنفقة (قول المتن وان لم يكن مكتسبا) اما لعدم قدرته أو لكونه محترفا فخر وما اه معنى اه (قوله أو زاد الخ) أي الرقيق في المهر الذي قدره السيد اه رشدي عبارة سم أي كان أذن له السيد أن يتزوج بعشرة فتزوج باحد عشر اه (قول المتن ففي ذمته) أي فقط يطالب به ما بعد عتقه ان رضيت بالمقام معه لانه دين لازم لرضا مستحقة فيتعلق بذمته كبذل القرض فلا يتعاق رقبته اذ لا جنانية منه ولا بذمة سيده لما مر أول الفصل اه معنى (قوله يطالب به) أي بما ذكر من المهر والنفقة وما زاده العبد على ما قدره السيد (قول المتن وله المسافرة به) قال الناشري ونحوه السفر به اذا كان المهر مؤجلا ظاهر أمالو كان حالا والعبد قادر فينتجه منعه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد ان لم يتجهلها الاقل كما سبق أي الاقل من أجرة مثل مدة السفر ونفقة ماع المهر اه ولعل المراد بمدة السفر ماعدا وقت التمتع اذ لا بد له كما سيأتي اه سم (قوله ان تكفل الخ) سيأتي أنه لا يأتى بتركه (قوله ان تكفل الخ) وقول المصنف الآتي ان تكفل الخ وقوله لزم الاقل الخ لعل هذا في غير القسم الاخير وهو من ليس مأذونا ولا مكتسبا أما هو فشكل من المسافرة به واستخدامه لا يغوث شيأ فكيف يشترط التكفل ويلزم الاقل

أي السيد (قوله في المتن فيما بيده من ربح وكذا رأس مال) الظاهر أن الكلام اذا بقي الربح ورأس المال الى الوجوب فلا سيد اتلافهما قبله فليراجع ثم بحثت مع مر فوافقي على الظاهر المذكور (قوله ويجبان في كسبه هنا أيضا) هل محله في الكسب الحاصل بعد النكاح وجوب الدفع أولا فارق بينهما وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر واطلاق عبارة شرح الروض يقتضي الثاني (قوله أو زاد على ما قدر له) أي كأن أذن السيد له أن يتزوج بعشرة فتزوج باحد عشر (قوله في المتن ففي ذمته) وظاهر أن هذا فيما زاده الشارح بالنسبة للزيادة (قوله في المتن وله المسافرة به) قال الناشري ونحوه السفر به اذا كان المهر مؤجلا لا ظاهرا أمالو كان حالا والعبد قادر فينتجه منعه من السفر حتى يسلمه اه انتهى قال في الروض وشرحه وعلى السيد ان لم يتجهلها الاقل كما سبق أي الاقل من أجرة مثل مدة السفر ونفقة ماع المهر اه انتهى ولعل المراد بمدة السفر ماعدا وقت التمتع اذ لا بد له كما سيأتي (قوله ان تكفل المهر) هل يقيد بالخال والا كفي تكفل النفقة على قياس قول الشارح الآتي كذا قيل ورد الخ (قوله ان تكفل المهر والنفقة) وقول المصنف الآتي ان تكفل المهر والنفقة وقوله لزم الاقل الخ لعل هذا كله في غير القسم الاخير وهو من

(فما بيده من ربح) ولو قبل الاذن في النكاح (وكذا رأس مال في الاصح) لانه لزمه بعقد مأذون فيه فكان كدين التجارة وبه فارق ما مر في الكسب انه لا يتعلق به الا بعد الوجوب ويرق أيضا بان القس لا يتعلق ولا شبهة فيما حصل بكسبه وان وفره السيد تحت يده بخلاف مال التجارة لانه مغفوض لرأيه فله فيه نوع استقلال ويجبان في كسبه هنا أيضا فاذا لم يف أحدهما به كمل من الآخر (وان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له) أو زاد على ما قدر له (ففي ذمته) يطالب به اذا عتق لوجوبه برضا مستحقة (وفي قول على السيد) لان الاذن لمن هذا حاله التزام المؤمن (وله المسافرة به) ان تكفل المهر والنفقة ويمكن رجوع ان تكفل الآتي

ومفهومه لهذه أيضا ولم يتعلق به حق الغير كرهن والاشتراط رضا (ويقوت الاستمتاع) عليه ملكه الرقعة فقدم حقه نعم للعبد استحباب زوجته معه والكره اعين كسبه فان لم يطلبها للسفر معه فنقضت باقية بحالها (واذا لم يسافر) به أو سافر به معها (لزمه تخليتها ليلا) أي بعضه الا في الامتداد وقت فراغ شغلها بعد النزول في (٢٧٠) السفر فيما يظهر خلافا لما يؤوله كلام الماوردي ثم رأيت الزركشي صرح بنحو

ذلك (للاستمتاع) لانه وقت الاستراحة ومن ثم لو كان عمله ليلا انعكس الحكم وقيد جع ذلك بما اذا لم تكن بمنزل سيده لم تكن منها كل وقت قال الاذري وعمله ان كان يدخل عليها كل وقت والا فكأن كان يستخدمه جميع النهار في نحو زرعته فلا فرق (ويستخدمه نهارا ان تكفل المهر والنفقة) أي تحملها وهو موسر أو اذا همأ ولو معسرا (ولا فخلية لكسبهما) لاحتاله حقوق النكاح على كسبه (وان استخدمه نهارا) بلا تكفل أو حبسه بلا استخدام (لزمه الاقل من أجرة مثل) له مدة الاستخدام أو الحبس أي من ابتدائه الى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو مؤجلا كذا قل وبدة ما من ان الكسب لا يصرف الى الحال ولا يدر منه شي لحلول المؤجل (والنفقة) أي المؤنة مدة أحد ذينك أيضا فان لم يكن مهر أو كان وهو مؤجل فيما يظهر لما قرره فالأقل من الأجرة والنفقة كاهو ظاهر وذلك لان أجزته ان زادت فالزيادة للسيد وان

المذكوران بل لعله أيضا في غير المأذون الذي معه من مال التجارة ور بحما يني بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفي موفاءهما فلا حاجة الى اشتراط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل اه سم أقول وما ذكره آخر المحل تأمل لاحتمال تلف ما يبيده ولو باتلاف السيد كما مر وما ذكره أولارده المغني في شرح وفي قول يلزمه المهر والنفقة عما نصه قال بعضهم جميع ما سبق في عبد كسوب أما العاجز عن الكسب جله فالظاهر أن للسيد السفر به واستخدامه حضرا من غير التزام شي انتهى وهذا بحث مردود لان استخدامهما يقابل بأجرة فهو داخل في قول الاصحاب يلزمه الاقل من أجرة مثله الى آخره اه وهو الظاهر (قوله ومفهومه) أي وجود مفهوم ان تكفل الخ (قوله أيضا) أي كره جوعه لمسئلة الاستخدام (قوله ولم يتعلق الخ) عطف على قوله تكفل المهر وقوله به أي العبد رضا أي الغير اه سم (قوله كرهن) أي أو استجار أو كتابة أو جنابة اه حاي (قول المتن ويقوت) بالنصب من التقويت (قوله للعبد استحباب زوجته الخ) فان امتنع من السفر معه ولو بجمع السيد لها اذا كانت رقيقة سقطت نفقتها مغني وروى مع شرحه (قوله والكره) أي لهما من كسبه الظاهر أن مثله سائر مؤن السفر الزائد على مؤن الحضر اه سيد عمر (قوله في الامه) أي الزوجة اه سم (قوله ووقت الخ) عطف على ليلا (قوله فيما يظهر الخ) راجع الى قوله وقت الخ (قوله انعكس الحكم) أي فتلزمه تخليتها نهارا للاستمتاع وقوله وقيد جع ذلك أي قول المصنف لزمه تخليتها ليلا اه عش (قوله ومحل) أي التقييد بما ذكره وقال سم أي محل السكن بمنزل سيده اه (قوله كل وقت) ليتأمل المراد به فان ظاهره مشكل اذا لزم الابتعايل سيده بالكلية فكان المراد العموم العرفي لا الحقيقي اه سيد عمر (قوله ولا فرق) أي بين كونها بمنزل السيد أولا اه عش (قوله أو تحملها وهو موسر الخ) فيه امر ان الاول انه يلزمه موافقته في صورتين أعني اذا كان موسرا أو أدى والا فلا والثاني انه اذا تكفل بشي لزم منها بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كاهو ظاهر مر اه سم (قوله أي من ابتدائه الخ) مجرد تصور المراد الاقل من أجرة مدة الاستخدام وألحس وكل المهر الخ اه عش (قوله الى وقت المطالبة) أي والصورة ان الاستخدام أو الحبس باق بقريته ما قبل اه رشيدى (قوله أحد ذينك) أي الاستخدام والحبس اه سم (قوله أيضا) أي كأجرة المثل (قوله فان لم يكن مهر) أي كان أرائته أو كانت مغفوعة ولم يوجب فرض ولا وطء (قوله وذلك) أي لزوم الاقل (قوله مطلقا) أي أقل كانت أو أكثر اه عش (قوله من ذلك) أي من قول المتن وان استخدمه الخ (قوله لانه لا ضرر الخ) أي للزوم السيد أقل الامر من من الأجرة والنفقة والمهر اه عش (قوله لزمه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على علمه

ليس مأذونا ولا مكتسبا مأهو فكل من المسافرة ومن استخدامهما لا يقوت شيئا فكيف يشترط التكفل ولزوم الاقل المذكوران بل لعله أيضا في غير المأذون الذي معه من مال التجارة ور بحما يني بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه موفاءهما فلا حاجة الى اشتراط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل (قوله رضا) أي الغير (قوله في الامه) أي الزوجة (قوله وقيد جع ذلك) أي للزوم (قوله ومحل) أي محل السكن بمنزل سيده (قوله أي تحملها وهو موسر الخ) فيه امر ان الاول انه يلزمه موافقته في صورتين أعني اذا كان موسرا أو أدى والا فلا والثاني اذا تكفل بشي لزم منها بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كاهو ظاهر مر (قوله أحد ذينك) أي الاستخدام والحبس (قوله ويؤخذ الخ) كذا شرح مر (قوله لزمه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على علمه بقدرهما

بقدرهما

نقصت لم يلزمه الاتمام وبه فارق ما لو استخدمه أجنبي فانه يلزمه أجرة المثل مطلقا ويؤخذ من ذلك ان

استخدامه لا تكفل وحسبه بلا استخدام ولا تكفل لانه لا ضرر على الزوجة منه بوجه خلافا لما قد يتوهم من قوله ان تكفل الخ والحاصل كما علم مما قررت به المتن انه في صورتي السفر والاستخدام ان تكفل بالمهر والنفقة لزمه وان لم يتكفل أو تكفل بالاقل السابق لم يلزمه الا الاقل وان أجزته

في ذلك اليه وخرج بنهارا مالوا استخدمه ليلا أو نهارا فلا يلزمه في مقابلة الليل شيء ويتعين فرضه فبين ثم نهارا والالا كالاتوني فالليل في حقه كالنهار كما روي في استخدام ليل لا يعطل عليه شغل نهارا والافيلزمه هنا الاقل أيضا فيما يظهر (وقيل (٣٧١) يلزمه المهر والنفقة) مطلقا لانه ربما

كسب في ذلك اليوم ما يفي بالجميع ويرد بان الاصل خلاف ذلك وعلى الوجهين المراد نفقة مدة نحو الاستخدام كالمهر وقيل مدة النكاح (ولو نكح فاسدا) لعدم الاذن أو لفقد شرط كمنها الغنا المأذون (ووطئ فمهر مثل) يجب (في ذمته) لحصوله بوضا مستحقه نعم لو أذن له السيد في الفاسد خصوصه تعلق بكسبه ومال تجارته بخلاف مالو أطاقل لانصرافه للصحيح فقط (وفي قول في رقبته) لانه اتلاف ومحمل الخلاف في حرة بالغنة عاقلة رشيدة مستقيمة سلمت نفسها باختيارها أو أمة سلمها سيدها فان فقد شرط من ذلك تعلق بوقبته لانه جنابة محضة (واذا زوج) السيد (أمة) غير المكاتبه كتابة صحيحة سواء محرمة وغيرها (استخدمها) بنفسه أو نائبه أما هو فلا يخل له نظر ماعدا ما بين السرة والركبة وأما نائبه الاجبي فلانه لا يلزم من الاستخدام نظرا ولا خلوة (نهارا) أو أجراها ان شاء لبقاء ملكه وهو لم ينقل للزوج الا منفعة الاستمتاع فقط (وسلمها للزوج ليلا) أي وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك المحل فالنصر على

بقدرهما اه سم (قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه اه سم (قوله فرضه) أي قوله لو استخدمه ليلا الخ (قوله كالاتوني) والاتون وزان رسول قال الأزهرى هو للعمام والخصاصة وجعة العرب على آتاتين بتأمين وأمن بالمسكان أو توامن باب قعد أقام اه عس (قوله فالليل في حقه كالنهار) أي فلا يطالب بخدمة النهار ويلزمه أقل الامر من من أجرة خدمة الليل الخ عس ورشدي (قوله كالمهر) أي من مطابق كون الليل في حقه كالنهار وان كان ماضيا في تخلته للاستمتاع وهذا في لزوم الاقل المذكور اه رشدي (قوله وفي استخدام ليل الخ) المراد انه ان كان عمله ليلا يعطل شغل نهارا يلزمه الاقل المذكور وان كان عمله المعتاد نهارا هكذا ظهر فليراجع اه رشدي (قوله مطلقا) أي سواء كانا قدر الاجرة أو زاد اعلمها (قوله بالجميع) أي جميع المئون السابقة واللاحقة اه عس (قوله لعدم الاذن) الى قوله ويعتبر في قيامه في النهاية والمغنى (قوله لعدم الاذن الخ) (فروع) لو أنكر السيد الاذن للعبد في النكاح وادعت الزوجة على السيد ان كسب العبد مستحق لي بمهرى ونفقتي سمعت دعواها واللعبد أن يدعى على سيده كما قال ابن الرفعة أنه يلزمه تخاتبه ليكتسب المهر والنفقة ولو اشترى العبد زوجته لسيدة أو أجني ولو باذنه لم ينفسخ النكاح ولو اشترى المبعوض زوجته بخالص ملكه أو المشترك بينهما وبين سيد ولو باذن سيده انفسخ نكاحه لانه ملكه في الاولى وخرج منه في غيرها وامتنع عليه الوطء حينئذ ولو باذن سيده لانه لا يجوز وطؤه بملك الميمن اه مغنى (قوله نعم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه نعم ان أذن له السيد في نكاح فاسدا أو فسد المهر دون النكاح تعلق بكسبه ومال تجارته لو خودا ذن سيده قال ابن الرفعة نعم ان عين له المهر فينبغي أن يكون المتعلق بالكسب أقل الامر من من مهر المثل والمعين اه (قوله لو أذن له السيد الخ) يتردد النظر في ولى المحجور لو أذن له هل يكون كاذن السيد في تعلق المهر بذمته أو كاذن لانه لاحق له في المهر بخلاف السيد محمل نظر ولعل الاقرب الثاني اه سيد عر وقوله لو أذن له أي للعبد وقوله بذمته لعله من تحريف الناسخ وأصله بكسبه (قوله فان فقد شرط من ذلك) بان كانت حرة طفلة أو مجنونة أو وطئت مكرهة أو نائمة أو كانت أم لم يسلمها سيدها اه مغنى (قوله غير المكاتبه) أي والمبعضه أماهما فستأتيان (قول المتن استخدمها نهارا الخ) هذا عكس الامة المستأجرة للخدمة فانه يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا أو ليلا الى وقت الفراغ من الخدمة عادة والمستأجرة للارضاع يلزمه تسليمها ليلا ونهارا اه مغنى (قوله نظر ماعدا ما بين السرة الخ) والخلوة بها اه نهاية أي خلافا للشارح والمغنى والاسنى (قوله وهو الخ) أي السيد اه مغنى (قوله على الثلث) بعنى ما بعد الثلث الاول اه مغنى (قوله في قيامه) أي السيد (قوله حرقته) أي الزوج (قوله لم يلزم السيد الخ) ولو كانت محترقة وقال الزوج تحترف للسيد عندي أي وسلموا الى ليلا ونهارا لم يلزمه اجابته لانه قد يبدو له الاعراض عن الحرفة واستخدامها مغنى ونهاية وفي ميم عن الكثر منزلة (قوله الا ان كانت حرة السيد الخ) دخل في المستثنى منه مالو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشري لكن

(قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه (قوله وفي استخدام الخ) كذا شرح مر (قوله نعم لو أذن له السيد في الفاسد الخ) عبارة الروض فان أذن له في الفاسد أو فسد المهر فقط أي دون النكاح تعلق أي المهر بكسبه قال في شرحه ومال تجارته ثم قال ابن الرفعة ان عين المهر فينبغي أن يكون المتعلق بالكسب أقل الامر من من مهر المثل والمعين انتهى وهل يستفاد منه ان الاذن في الفاسد يستغديه الصحيح أيضا (قوله في المتن واذا زوج أمة استخدمها نهارا الخ) قال في الروض من زيادته هنا عكس المستأجرة للخدمة أي فانما يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا أو ليلا الى وقت النوم دون ما بعده ليستوفي منفعتها الاخرى (قوله غير المكاتبه) أما هي فستأتي (قوله نظر ماعدا الخ) والخلوة بها اشرح مر (قوله الا ان كانت حرة السيد التي يريدها من ليلا أيضا الخ) دخل في المستثنى منه مالو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشري

الثلث تقر يب باعتبار عادة بعض السلاوي يعتبر في قيمه من آخر الليل العادة أيضا كما هو ظاهر فان كانت حرة ليلا لم يلزم السيد تسليمها له نهارا الا ان كانت حرة السيد التي يريدها من ليلا أيضا كما يحسنه الاذرى

وبحث أيضا انه لو سلمها له  
نهارا فامتنع أجبر ان كانت  
حرفته ليلاولو كانت حرفتها  
ليلا والسيد لا يستخدمها  
الافيه وحرفة الزوج نهارا  
فهل يجبر السيد على تسليمها  
له ليلاولا وان ضاع حقه أولا  
وان ضاع حق الزوج كل  
محمل وظاهر كلامهم  
الاثر وان لم يمكن استخدامها  
في شيء وطلب الزوج تسليمها  
ليلا ونهارا أجبر السيد على  
ذلك وله وجه أما المكاتبه  
فكأنه صححة فتسلم ليلا ونهارا  
على ما قاله الماوردي وانما  
يتجه ان لم يفوت ذلك عليها  
تحصيل النجوم والا فلا السيد  
منعها من النهار والمعضة  
في نوبتها كحرفة وفي نوبة  
السيد كقنة فان لم تكن  
مهاياة فكقنة على الاوجه  
(ولا نفقة على الزوج حينئذ)  
أي حين اذ سلمت له تساميا  
ناقصا كاليسل فقط (في  
الاصح) لعدم التمكن التام  
كلو سلمت الحرة نفسها ليلا  
واشتغلت عن الزوج نهارا  
أما المهر فيلزمه تسليمه  
بذلك لان سببه الوطء وقد  
وجدوا ما لو سلمت ليلا  
ونهارا فتلزمه النفقة التام  
التمكين حينئذ (ولو أخلى)  
السيد (في داره) أو جواره  
على الاوجه (بيتا وقال  
لزوج تخلوها فيه

نقل عن الجلال البلقي انه رجع ان المجاب حينئذ الزوج وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار  
السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه سم عبارة السيد البصري فلو قال السيد أسلمها ليلا على عادة الناس  
الغالبية وطلب الزوج جهاد ذلك نهارا راحته فيه فالظاهر كما قاله الجلال البلقي اجابة الزوج كما لو أود السيد ان  
يبدل عماد السكنون الغالب وهو الليل بالنهار فانه لا يمكن من ذلك والاوجه من تردد للاذرى وجوب تسليم  
الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها الزمانة أو جنون أو خبل أو غيرها اذ لا وجه لحبسها  
حينئذ اه نهاية ونقل المحشى كلام الجلال المذكور ثم قال وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان  
اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه أقول يمكن الفرق بموافقة مطالب الزوج فيما ذكره الشارح  
للعادة والعرف الغالب بخلاف في مسألة الجلال فليتأمل اه وكذا في عش عن الزيادة ما وافق ما قاله  
الشارح (قوله ويبحث الخ) أي الاذرى (قوله أجبر الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله الافيه) أي الليلى (قوله  
أولا) أي لا يجبر (قوله وانه الخ) عطف على الاول (قوله أما المكاتبه) الى المتن في النهاية والمعنى الا قوله وانما  
يتجه الى والمعضة (قوله فان لم يكن مهياياة فتنقته) قضيته انه يستخدمها ولو ليلا ونهارا ولا يلزمه لها شيء في مقابلة  
جزئها الحر ولعل وجهه انها لم تطلب المهياياة مع امكانها أسقطت حقتها المتعلقة بجزئها الحر (فرع)  
حبس الزوج الامعة عن السيد ليلا ونهارا هل تلزمه النفقة وأجرة مثلها فليتأمل سم على منهج أقول القياس  
لزومها لانها لسببين مختلفين وهما التسليم والقوات على السيد ونقل بالدرس عن بعضهم ما وافقه اه  
عش (قول المتن ولا نفقة على الزوج الخ) مقتضاه ان المسقط لنفقة الامعة هو استخدامها نهارا وليس كذلك  
وانما اسقط لها حبسها عن زوجها لانه لو سلمها ليلا ونهارا وقال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك  
عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلا ونهارا لم تسقط نفقتها اه ناشري وفيه تنبيه لا بأس به اه سم (قوله أما  
المهر) الى المتن في المعنى (قوله بذلك) أي بتسليمها ليلا فقط اه معنى عبارة سم قوله بذلك شامل للتسليم  
نهارا فقط فالراجع اه (قوله لان سببه الوطء الخ) عبارة المنقح لان التسليم الذي يمكن معه من الوطء قد  
حصل اه (قوله اما لو سلمت ليلا ونهارا الخ) أي ولو علمت ليلا ونهارا السيد كذا من عن الناشري (قوله  
فيلزمه النفقة) أي قطعا اه نهاية (قوله أو جواره) الى قوله وكان تخصيص ذلك في النهاية وتلزم الولد  
نفقتها (قول المتن لم يلزمه في الاصح) نعم لو كان زوجها ولدا سيدها وكان لابسه ولاية اسكانه لسفه أو مريدة  
حيث قال الاذرى ويتجه انه لو كانت حرفة الزوج والسيد ليلا جواز ذلك أي التسليم نهارا للسيد جزئها لان  
نهار الزوج وقت سكنه ولهذا جعله عماد القسم في حقه ولو كان الزوج وحده كذلك أي حرفته ليلا ورضى  
السيد بتسليمها نهارا فذاك والا فلا يس له طلبها نهارا وتعطيل خدمتها عن السيد انتهى لكن نقل عن  
الجلال البلقي انه رجع ان المجاب الزوج فيما لو كانت حرفته ليلا فطلب السيد التسليم ليلا وطلب هو  
التسليم نهارا وهو قياس عكسه الذي قال فيه ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل (قوله وانه لو لم  
يمكن استخدامها في شيء الخ) والاوجه من تردد للاذرى وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت  
لا كسب لها ولا خدمة فيها الزمانة أو جنون أو خبل أو غيرها اذ لا وجه لحبسها عند السيد بلا فائدة شرح مر  
(قوله والا فلا السيد منعها من النهار) ولو كانت حرفة فقال الزوج تحترق السيد في بيتي وسلموها ليلا ونهارا  
فليس له ذلك كثر (قوله في المنزل ولا نفقة على الزوج حينئذ) قال الناشري قوله ولا نفقة الخ مقتضى كلام  
المصنف أن المسقط لنفقة الامعة هو استخدامها نهارا وليس كذلك انما المسقط لنفقتها حبسها عن زوجها  
لا استخدامها لانه لو سلمها الحر زوجها ليلا ونهارا وقال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع  
فعملت ذلك ليلا ونهارا مع اشتغال الزوج عنها لم تسقط نفقتها انتهى وفيه تنبيه لا بأس به (قوله كلو سلمت  
الحرة نفسها ليلا الخ) عبارة الروض ويشترط التسليم ليلا لوجوب المهر وليلا ونهارا لوجوب النفقة ولو  
للحرة انتهى (قوله بذلك) شامل للتسليم نهارا فقط فالراجع (قوله في المتن ولو أخلى في داره بيتا الخ) أي واذا

وخيف عليه من انفراده فيشبه ان للسيد ذلك (قوله لم يلزمه ذلك) أي اجابة السيد اه معنى لاتتقاء المعنى  
 المعلل به في حق ولده مع ضميمته عدم الاستقلال شرح مر اه سم قال ع ش قوله لو كان زوجه الخ قد  
 يخرج الوصي والقيم وعبارة شيخنا الزيادة ولو كان الزوج تحت ولاية سيدها الخ وهي شاملة لهما فليراجع  
 اه (قوله ومع ذلك الخ) عبارة المعنى والنهاية ولو فعل ذلك لم تلزمه نفقة بل اختلاف اه قال ع ش قوله ولو  
 فعل ذلك أي الاختلاء بها في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه أي حيث استخدمها السيد والا وجبت عليه  
 لتسليمها له لا زوجه اه (قوله ومع ذلك لا نفقة الخ) شامل لما زاده بقوله أو جواره ومثله ما ذكره بقوله  
 الآتي أو بعيد عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزمه مر وقال لانه اذا لم يسلمها له الا في هذا المكان المخصوص  
 كان التسليم ناقصا اه سم (قوله وكان تخصيص ذلك) أي البيت في داره (قوله لاجل الخلاف) أي  
 الصريح (قوله ان لم يخل بها) الى قول المتن والمذهب في المعنى الا قوله واجهام الى وله استرداد وكذا في النهاية الا  
 قوله وان لم يخل فقال بدله وان تضمن الخلوة بها اه سم (قوله ان لم يخل بها) والمعتمد خلوة بها لانها معه  
 كالحرم كما تقرر في النكاح مر اه سم (قوله ولم يتعلق به الخ) عبارة المعنى والنهاية نعم ان كانت الامسة  
 مكترأة أو موهوبة أو مكتوبة ككتابة صحبة لم يجز لسيدها أن يسافر بها الا برضا المكترأة والمرتهن والمكاتبة  
 والحانية المتعلق برفقته لم يجره كالموهوبة كما قاله الاذرى الآن يلزم السيد القداء اه (قوله امتنع عليه)  
 أي الزوج (قوله الاباذن السيد) أي فلونخالف وسافر بها بغير اذن ضمن ضمن الغصب اه ع ش  
 (قول المتن وللزوج صحبتها) وليس للسيد منعه من السفر صحبتها ولا الزام به اه معنى (قوله ولا نفقة عليه)  
 أي اذا صحبها لم تسلم له في السفر على العادة اه ع ش (قوله وله استرداد الخ) عبارة المعنى فان لم يصحبها لم يلزمه  
 نفقة حازما أو المهر فان كان بعد الدخول استقر وعليه تسليما والالم يلزمه وله استرداد اه ان كان قد سلمه  
 ومحل ذلك كما قال بعض المتأخرين اذا سلمه طائنا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كما نفاثره اه وفي  
 سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه ما نصه قال في شرح الارشاد اما اذا استخدمها ثم ارادها ليل  
 فلا يجوز له الاسترداد اه أي فلا استرداد انما هو في مسألة السفر بها اه سم (قوله لا تبرعا) أي بان سلمه  
 طائنا وجوب التسليم عليه نهية وأسنى (قول المتن أن السيد لو قتلها الخ) أي أمته ولو خطأ أو زوجه الوالد  
 ثم وطئها قبل الدخول كما قاله البغوي اه معنى عبارة النهاية وتقويتها كنفوته سواء كان عدا أم خطأ  
 أم شبه عدا حتى في وقوعها في برحفرها عدوانا اه قال ع ش قوله سواء كان الخ علم منه أنه لا فرق في القتل  
 بين كونه بمباشرة أو بسبب أو شرط اه (قوله وألحق به) أي يقتل السيد أمته المازوجة (قوله كذلك) خبر  
 وتقويتها بالخ والمشار اليه التقويت بالقتل (قوله كارضاع السيد الخ) مثال تقويت السيد بغير القتل (قوله  
 مطلقا) أي خاف العت أولاه اه سم (قوله وكقتل سيدا الخ) عطف على كارضاع السيرة الخ (قوله وكقتل  
 سيدا الخ) وفي الانوار لو قتل السيد زوج الامة أو قتلته الامة سقط مهرها ولو قتل الحرز زوجه قبل الدخول  
 أجاب لذلك (قوله في المتن لم يلزمه الخ) نعم لو كان زوجه السيد ها وكان لا يبيد ولاية اسكانه لسفه أو مودة  
 أي كونه أمر ذو خيف عليه من انفراده فيشبه أن للسيد بذلك لاتتقاء المعنى المعلل به في حق ولده مع ضميمته  
 عدم الاستقلال شرح مر (قوله ومع ذلك لا نفقة عليه) شامل لما زاده بقوله أو جواره ومثله ما ذكره بقوله  
 الآتي أو بعيد عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزمه مر قال لانه اذا لم يسلمها له الا في هذا المكان المخصوص  
 كان التسليم ناقصا (قوله ان لم يخل بها) المعتمد حل خلوة بها لانها معه كالحرم كما تقرر في النكاح مر  
 (قوله امتنع عليه) أي الزوج (قوله وله استرداد مهر سلمه الخ) عبارة الروض وشرحه فان سافر مع مهرها الزوج  
 فذلك والا فله استرداد مهر من أي أمته لم يدخل بها ان كان قد سلمه للسيد بخلاف مهر من دخل بها الاستقرار  
 بالدخول قال بعضهم ومحل ذلك اذا سلمه طائنا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كما في نفاثره انتهى قال  
 في شرح الارشاد اما اذا استخدمها ثم ارادها ليل فلا يجوز له الاسترداد أي فلا استرداد انما هو في مسألة  
 السفر بها (قوله لا تبرعا) أي بان سلمه طائنا وجوب التسليم عليه شرح الروض (قوله مطلقا) أي خاف العت

لم يلزمه ذلك (في الاصح)  
 لان الحيا والمهر وأه يتبعانه  
 ومع ذلك لا نفقة عليه وكان  
 تخصيص ذلك لاجل  
 الخلاف والافتقار كالمهر  
 انه لو عين له بيتا له ولو امدا  
 عنه لا تلزمه اجابته لمافيه  
 من المنه (وللسيد السفر  
 بها) لم يخل بها ولم يتعلق  
 بها فحرره من أو اجاره  
 فقد عالج الحق الاقوى على  
 حسي الزوج ومن ثم امتنع  
 عليه السفر بها الا باذن  
 السيد فان يتعلق بها ذلك  
 اشترط اذن من له الحق  
 (وللزوج) تركها  
 و (صحبتها) ليستع بها  
 وقت فراغها ولا نفقة عليه  
 لعدم التمكن التام واجهام  
 كلام شارح وجوبها بحمل  
 على ما اذا سلمت له تسليما  
 تاما واختار السفر مع  
 سيدها وله استرداد مهر  
 سلمه قبل وطء لا تبرعا على  
 الاوجه (والمذهب ان  
 السيد لو قتلها أو قتل  
 نفسها قبل دخول سقط  
 مهرها) الواجب له لتقويته  
 محله قبل تسليمه وألحق به  
 تقويتها وتقويته بغير  
 قتلها كذلك كارضاع السيدة  
 لامنها المازوجة بولدها أي  
 القن اذا حُر لا يزوج القنة  
 الطفلة معا لقا وكقتل سيد  
 زوج أمته



آى أو قتل الامتز وجها كاهو ظاهر (وان الحرة لو قتلت نفسها أو قتل الامة أجنبي) كالزوج (أو مات فلا) يسقط المهر قبل الدخول لان الحرة كالسيدة للزوج بنفس العقد ومن (٢٧٤) ثم جازله السفير بها ومنعها منه ولان الفرقة فى الاخيرتين لم تحصل من جهة الزوج ولا

من مستحق المهر - وخرج  
بقتل الحرة نفسها قتل  
الزوج أو غيره لها ولم يكن  
مالا للمهر فلا يسقط قطعا  
(كأوله كذا بعد دخول)  
فانه لا يسقط قطعا لاستقراره  
بالدخول (ولو باع مزرعة)  
تزوج بها صحى وهى غير  
مفوضة أو أعتقها قبل  
دخول أو بعده (فالمر)  
أى المسمى ان صح والآخر  
المثل (للبائع) أو المعتق  
لوجوبه بالعقد الواقع فى  
ملكه نعم لا يحبس بها  
تزوجها عن ملكه ولا  
المشتري ولا تحبس العتقة  
نفسها لان كلامها غير  
مستحق للمهر اما الزوجة  
تزوجها فاسد او المفوضة  
فليس الاعتبار فيها بالعقد  
لانه غير مو جب لشيئ بل  
بالوطء فيها والغرض أو  
الموت فى المفوضة فموقع  
أ - - - - - - - - -  
المستحق للمهر (فان  
طلقت) بعد البيع أو  
العتق (وقل دخول فنصفه  
له) (المأمر) (ولو زوج أمته  
بعنده) لغته صحته تميم  
خلافا لمن وهم فيه والافصح  
عنده ومجمله فى غير مكاتبه  
(لم يجز مهر) لان السيد  
لا يثبت له على عبده دين  
ياتلاف ولا غيره فلا يطالبه  
به بعد عتقه وقيل وجب ثم  
سقط نعم تسن تسميته على

فى بعض شروح المختصر أنه لا مهر لها واعتمد الشهاب الرملى نهاية ومعنى (قوله أى قتل الامة) عطف على  
قتل سيد الخ (قوله كاهو الخ) أى قوله أى أو قتل الامة الخ (قول المتن أو مات) أى الحرة أو الامة (قوله قبل  
الدخول) الاولى تفدعه على فلا كافى المعنى (قوله فى الاخيرتين) وهما قتل الاجنبى الامة وموت الزوجة  
(قوله وخرج) الى الكتاب فى المعنى الا قوله ولم يكن مالا للمهر وقوله أو أعتقها وقوله أو المعتق وقوله  
أو أعتق وقوله نعم لا يحبسها الى أما المزرعة وقوله نعم تسن الى فلوز وجهه (قوله لها) أى الحرة (قوله ولم يكن)  
أى غير الزوج مالا للمهر احتراز عن نحو ما اذا أعتق أمته المزرعة وجهه بعد الدخول ثم قتلها (قول المتن  
هلكتا) أى الحرة والامة اه معنى (قول المتن فالمر الخ) أى بعد الوطء اه معنى (قوله قبل دخول  
الخ) راجع لكل من المتن والشرح (قوله أى المسمى) الى قول المتن فان طلقت فى النهاية الا قوله ولا تحبس  
الى قوله أما المزرعة (قوله لا يحبسها) أى السيد المبيعة لتسلم المهر (قوله ولا المشتري) عطف على  
الضمير المشتري لا يحبسها (قوله لان كلامه - ما) أى المشتري والعتقة (قوله أما المزرعة الخ) عبارة  
عن نهاية مستثنى عن المتن نصها الاما واجب للمفوضة بعد البيع بفرض أو وطء أو موت أو بوطء  
فى نكاح فاسد فللمشتري كتمته أمته مفوضة طلقت بعد البيع وقبل الدخول والغرض وان عتقت أمته  
المزرعة فلها ما ذكر مال للمشتري ولعتقها مال المانع اه وبعبارة المعنى أما اذا وجب فى ملك المشتري  
فهو بان كان النكاح تقوى فاسدا او وقع الوطء فيهما أو الغرض أو الموت فى الاول بعد البيع  
والعتقة الواجبة بالفراق المشترى لوجوبها فى ملكه اه (قوله أحدهما) أى الوطء والغرض  
(قول المتن فان طلقت الخ) أى غير المفوضة فنصفه له أى للبائع اه معنى (قوله للمأمر) أى لوجوبه بالعقد  
الواقع فى ملكه (قوله لغته صحته) أى قول المصنف زوج أمته بعنده بالباطل لغته الخ وقوله والافصح عبده  
أى بدل الباء (قوله فى غير مكاتبه) أى والمبعض اه معنى (قوله فلوز وجهه) أى السيد عبده بها أى بأمته  
(قوله على الاول) أى ما فى المتن من عدم الوجوب أصلا بعبارة المعنى وهل وجب المهر ثم سقط أو لم يجب أصلا  
ظاهر كلام المصنف الثانى وحوى علمه فى المطلب وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا وجب المهر الخ فان قلنا بعدم  
الوجوب فلا شيء للسيد عليه وان قلنا بالوجوب وجب للسيد عليه مهر المثل لانه وجب بالوطء وهو حر ولو  
زوج أمته بعنده غيره ثم اشتراه قبل ان يقضى مهرها منه قال الماوردى فان كان بيد العبد من كسبه بعد  
النكاح شيء فهو للمشتري يأخذه من المهر وليس للبائع فيسحق وان لم يكن فلا يطالب به بشئ لانه صار عبده اه  
(قوله أما مكاتبه) الى الباب فى النهاية (قوله لانه مع الخ) ولو قال لامة أعتقتك على ان تسكنى أو نحوه  
فقلت أى بان قالت قبل فوراً أو قالت أعتقتى على ان أسكنك أو نحوه فاعتقها فوراً اعتقت أى فى صورتين  
واسحق عليها قيمتها وقت الاعتاق نعم لو كانت أمته مجنونة أو صغيرة فاعتقها على ان يكون عتقها صداقها قال  
الدارى عتقت وصارت أجنبية يتزوجها كسائر الاجانب ولا قيمة له والوفاء بالنكاح منهما أى السيد والامة  
غير لازم أى فى صورتين ولو مستولدة فان تزوجها معتقة أو صدقها العتق فسد الصداق لانها عتقت أو  
القيمة صح وبرئت منها ان علمها وكذا لو تزوجها بقيمة عبده أو تلقت له امرأة أعتق عبده  
أولا (قوله كاهو ظاهر) ظاهره أنه غير منقول مع أنه يجوز وبه فى الانوار \* (فرع) \* أفتى شيخنا الشهاب  
الرملى تبعاً لما فى الانوار بان الزوجة الحرة لو قتلت زوجها فلا مهر لها \* (فرع آخر) \* اشترك السيد  
وأجنبي فى قتلها فيحتمل سقوط المهر تغليباً لاجانب السيد وقد يؤيده ان المانع يقدم على المقتضى ويحتمل  
وجوب النصف وقد يدعى ان المانع هنا مانع عن النصف لاعتق الكلى فلا تامل (قوله نعم لا يحبسها الخ) وجها  
عن ملكه ولا المشتري ولا تحبس العتقة الخ) قال فى الروض وان وجب أى المهر للمشتري فله الحبس وكذا  
المعتقة لكن معتقة أوصى لها صداقها لا تحبس نفسها الاجله انتهى

على مافى الروضة واعترض بان الاكثر بن على عدم ندها فلوز وجهها تقوى بضام وطئها بعد العتق لم يجب له عليه شئ  
على الاول اما مكاتبه كآية صحته فيجب له عليه لانه معه كاجنبى وأما المبعض فيلزمه بقدر حريته

على أن أنكحك أو قال له رجل أعتق عبدك عني على أن أنكحك ابنتي ففعل عتق العبد ولم يلزم الوفاء بالنكاح  
 أي في صورتين ووجبت قيمة العبد وإن قال لأمته أعتقتك على أن تسكني زيداً فقبلت ووجبت القيمة  
 عليها وإن قالت لعبدها أعتقتك على أن تزوجني عتق مجانولاً ولم يقبل اه نهاية (قوله كجائحه الأذرى)  
 خاتمة قد يخلو النكاح عن المهر أيضاً في صور منها السقبة إذا نكح فاسداً ووطئ ومنها إذا وطئ العبد سيده أو  
 أمته سيده بشبهة ومنها إذا وطئ المرتن الأمة المراهونة بأذن الراهن مع الجهل بالتحريم وطأ عنه وقاسمه ياتي  
 في عامل القراض والمستأجر ونحوهما ومنها ما إذا وطئت حرة بشبهة ومنها ما إذا وطئت مرتدة بشبهة  
 وماتت على الرد ومنها ما إذا وطئ السيد أمته غير المكاتب ومنها إذا وطئ مينة بشبهة ومنها ما لو أعتق المريض  
 أمته ثلث ماله ثم نكحها بمسمى فينقذ النكاح ولا مهر إن لم يوجد دخول لأن وجوبه يثبت على الميت ديناً  
 يرقبه بعضها لعدم خروجها من الثلث فيبطل النكاح والمهر وإنبائه يؤدي إلى إسقاطه فيسقط اه مغنى  
 \* (كتاب الصداق) \*

كجائحه الأذرى

\* (كتاب الصداق) \*

هو بفتح الصاد ويجوز  
 كسرهما وجمعه قلة أو صدقة  
 وكثرة صدق ويقال صدقة  
 بفتح فتشيت وبضم أو فطح  
 فسكون وبضمهما وجمعه  
 صدقات ما وجب بعقد  
 نكاح ويأتي أن القرض  
 في التفويض وإن كان  
 الوجوب به مبتدأ العقد  
 هو الأصل فيه أو وطأ أو  
 تغويت بضع قهراً كرضاع  
 وهذا على خلاف الغالب  
 أن المعنى الشرى أخص  
 من اللغوى أذهب مستحق  
 من الصدق لاشعاره بصدق  
 رغبة بأذنه في النكاح الذي  
 هو الأصل في إيجابه و برادفه  
 المهر على الأصح والأصل  
 فيه الكتاب والسنة  
 والاجماع (يسن) ولوفى  
 تزويج أمته بعده على مامر  
 (تسميته في العقد) للاتباع  
 وإن لا ينقص عن عشرة  
 دراهم حاله لأن أبا حنيفة  
 رضى الله عنه لا يجوز عند  
 التسمية أقل منها وترك  
 المغالة فيه وأن لا يزيد على  
 خمسمائة درهم فضة حاله

(قوله هو) إلى قول المتن يسن في النهاية (قوله هو بفتح الصاد) أي شرعاً كما يؤخذ من قوله وهذا على الخ اه  
 عش (قوله بفتح) أي للصاد فتشيت أي للدال وقوله وبضم الخ أي للصاد وقوله وجمعه أي صدقة على  
 جميع لغاته المارة وقوله صدقات أي فإن جمع السلامة تابع لمفرده اه عش (قوله ما وجب الخ) خبر هو  
 المار (قوله به) أي القرض (قوله العقد هو الخ) الجمله خبر إن (قوله فيه) أي الوجوب أو القرض اه  
 رشدي (قوله أو وطأ الخ) عطفاً على عقد الخ اه عش (قوله كرضاع) أي رجوع شهود نهية ومعنى  
 (قوله وهذا) أي إطلاق الصداق شرعاً على ما وجب بعقد نكاح أو وطأ أو تغويت الخ (قوله أذهب مستحق  
 الخ) أي لأن المعنى اللغوى للمشتق من الصدق لا يناسب إلا ما بذل في النكاح فقط اه رشدي (قوله لاشعاره  
 الخ) أي سمي ما وجب بعقد نكاح الخ بالصدق لاشعاره الخ (قوله و برادفه) أي الصداق اه عش (قوله  
 و برادفه المهر الخ) وقيل الصداق ما وجب بتسمية في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك اه مغنى (قوله ولوفى  
 تزويج أمته بعده) وفاقاً للمعنى وخلافاً للنهاية (قوله على مامر) أي آتفاً قبل الباب (قول المتن تسميته في  
 العقد) أي وإن لا يدخل بها حتى يدفع إليها شيأ من الصداق خروجاً من خلاف من أو جبه مغنى وأسنى (قوله  
 للاتباع) إلى المتن في النهاية الأقوله عند التسمية وقوله فإن المصدق إلى وإن يكون (قوله عن عشرة دراهم)  
 وهي تساوى الآن نحو خمسين نصف فضة اه عش (قوله عند التسمية) أي إذا ذكر المهر في العقد ولا  
 فسيأتي حكاية الإجماع على جواز إخلاء العقد منه اه رشدي (قوله وإن لا يزيد الخ) هلا قيل وإن  
 ينقص لأنه أوفق برعاية الأدب وليس هنا أمر يعارضه اه سيد عمر وقد يجاب بأن امتثال الأمر ولو ضمنياً

\* (كتاب الصداق) \*

(قوله وجمعه قلة أو صدقة وكثرة صدق) أي كافي قذال وقذلو يؤخذ الجمان المذكوران من قول الالفية \*  
 في اسم مذكر و باعى بعد \* ثالث أفعلة عنهم اطرد وقولها

وفعل لاسم رباعى بعد \* قد زيد قبل لام اعلالاً فقد

الخ (قوله بفتح) أي للصاد فتشيت أي للدال (قوله أو وطأ) عطفاً على بعقد \* (فرع) \* في فتاوى  
 السيوطي في باب الصداق ما نصه مسئلة رجل تزوج بكر ابنة فذرت أن لا تطالبه بنفسها ولا بوكيلها بقيمة  
 حال صداقها عليه ما دامت في عصمتها وذلك بحضور والدها واعترافه بجواز الأشهاد عليها وحكم بموجب ذلك  
 حاكم شافعي فهل هذا نذر تبرأ أولاً وهل لها أن ترجع عن هذا النذر وتطالبه قبل الطلاق وهل اعتراف  
 والدها بجواز الأشهاد عليها قرينة على رشدها الجواب انما يصح النذر المالى من حائر التصرف فإن كانت  
 الزوجة أبا العقر سيده فصح منها هذا النذر وكان نذر تبرأ وليس لها الرجوع عنه ولا المطالبة ولو لم يحكم به  
 حاكم وإن لم تكن رشيدة لم يصح ذلك منها ولا من الولي لأنه لا يجوز له العفو عن الصداق على الجديد وما أقوله  
 وهل اعتراف والدها بجواز الأشهاد عليها قرينة على رشدها فالذي يظهر خلافه وأنه لا بد من نبوت رشدها

أصدقة بناته صلى الله عليه وسلم وأزواجه ماعدا أم حبيبة فان المصدق لها عنده صلى الله عليه وسلم هو النجاشي أصحمة رضى الله عنه أكرامه صلى الله عليه وسلم أربع مائة دينار فكان من النجاشي أكرامه صلى الله عليه وسلم اه (قوله لا تغالوا بصدق النساء) أي بان تشددوا على الأزواج بطلب الزيادة على مهر أمثالهن اه عش (قوله فأنما) أي المغالاة قال عش أي هذه الخصلة اه (قول المتن منه) الأولي يقال ان اخلاعه منها أي التسمية هذان رجعا الضمير للنكاح أما إذا رجعناه للعقد وهو ظاهر عبارة المصنف فلا اعتراض اه معنى (قوله أجماعا) الى قوله بل وتسمية أقل الخ في النهاية والمغنى الا قوله أو وليا وقوله يعنى الى قوله بأن وجدت (قوله نعم ان كان محجورا الخ) عبارة المغنى وقد تجب التسمية لعرض في صورة الأولى اذا كانت الزوجة غير جائرة التصرف أو لم تكن لغير جائرة التصرف الثانية اذا كانت جائرة التصرف وأذنت لوليها أن يزوجه أو لم تفوض فزوجه أو وكيله الثالثة اذا كان الزوج غير جائر التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر مثل الزوج وحده ماعدا ما على أكثر منه فتعين تسمية بما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز اخلاؤه منه اه (قوله ان كان) أي الزوج (قوله وجدت تسميته) أي فلو طالف ولم يسم أم وضع العقد بمهر المثل عش وسم (قوله أو كانت) أي الزوجة (قوله أو وليا) لا يخفى ما في عطفه على محجورة المسندة الى ضمير الزوجة (قوله فاذنا) أي الرشيدة لوليها في تزويجها أو لولي لوكيله في تزويج موليته (قوله وجدت تسميته) أي فلو لم يسم أم وضع كالتى قبلها اه عش (قوله يعنى ثمن الخ) لضرورة للتأويل اه سم (قوله بل وتسمية أقل الخ) فيه نظرا ذى تصور ملك المتعدد ما لا ينقسم اه سم (قوله وزاد) أي الزركشى (قوله بشير اليه) أي الى أنه لا بد فيهما الخ (قوله حيث اشترط) أي انحصار (قوله أي في هاتين صورتين) وهما البعض والمشاركة (قوله وتوجيه اطلاقه) أي الخصال (قوله برد الخ) خبر قوله وتوجيه الخ (قوله بان هذا) أي احتمال التشطير (قوله استبعده) أي الاطلاق (قوله وان وجهه) أي المعد (قوله وتسمية جوهرة) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولو عقد الى نعم تمتنع وقوله نعم رد الى المتن (قوله وتسمية جوهرة) عطف على قوله تسمية غير متبول (قوله ودين الخ) عطف على جوهرة (قوله على غيرها) مفهومه أنه يجوز جعل الدين الذى للزوج عليها صداقا لها اه عش وقد سرح عن النهاية قبيل الباب ما يصرح بهذا المذهب (قوله على ما مر في المتن) أي في البيع من عدم جواز بيع الدين من غير من عليه اه كرى (قوله فان فقدوله مثل الخ) ينبغى أن يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معيناً في العقد فلا معنى لفقدائه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سأتى في قوله فلو تلف في يده الخ وان كان في الذمة لم يتصور فقدانه الا بانقطاع نوعه اذا تلف لا يتصور الا للمعين واذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتأمل على أن التقيد بعينها الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة لا يكون الا له مثل الا أن يتكافأ لتصور كونه متقوما سم أقول توجه كلام الشارح وهو كونهم امصلحة لدينها وما لها بطريقه الشرعى وأقول سيأتى في باب النذر أنه يصح نذر السفينة المال في ذمته والمتجه ثبوت صلاح دينها بقولها في نحو صلاتها الان الشارح ائتمنها عليها (قوله وجدت تسميته الخ) وظاهر ان اثره وجوب المخالفة لا البطالان كما يعلم مما يأتى في مسائل المخالفة (قوله في المتن وما صرح مبيحا صداقا) واستثناء ثوب لا يملك غيره لتعلق حق الله به من وجوب ستر العورة أقول غير صحيح لانه ان تعين الستر به امتنع ببيعها وصداقه والاصح ما سرح مر (قوله يعنى الخ) لضرورة للتأويل (قوله بل وتسمية أقل متبول الخ) فيه نظرا ذى تصور ملك المتعدد فيما لا ينقسم (قوله وتسمية جوهرة الخ) عطف على تسمية غير متبول (قوله فان فقدوله مثل الخ) ينبغى أن يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معيناً في العقد

فأنما هو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولى بهارسول الله صلى الله عليه وسلم (ويجوز اخلاؤه منه) أي من تسميته اجماعا لكنه يكره نعم ان كان محجورا ورضيت رشيدة بدون مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة أو لم تكن لمحجورا أو رشيدة أو وليا فاذنا أو أطلقا ورضى الزوج بأكثر من مهر المثل وجبت تسميته (وما صرح مبيحا) يعنى ثمن اذ هو المشبه به الصداق بان وجدت فيه شرطه السابقة (صح صداقا) فتلغو تسمية غير متمول ولا يقابل بمثل كنوان وترك شفعة وحده قذف بل وتسمية أقل متمول في بعضها مشتركة اذ لا بد فيه مما من تسمية ما يمكن قسمته بين المستحقين بان يحصل لكل أقل متمول ذكره الباقى وتبعه الزركشى وزاد ان كلام الخصال يشير اليه حيث اشترط في الصداق أن يكون له نصف صحيح أي متمول أي في هاتين صورتين لا مطلقا وتوجيه اطلاقه بأنه يحتمل تشطيره بفراق قبل وطء فاشترط امكان تنصيفه لذلك رد بان هذا أمر غير متيقن فلا تحسن مراعاته ومن ثم استبعده الزركشى وأن وجهه بما فيه خفاء وتسمية جوهرة في الذمة لما مر من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غيرها بناء على ما مر في المتن فعلى مقابله الاصح يجوز بشرطه السابقة ولو عقد بغيره ثم تغيرت المعاملة وجب هنا وفي البيع وغيره كما مر ما وقع العقد به زاد سرحه أو نقص أو عز وجوده فان فقدوله مثل وجب

فلا تحسن مراعاته ومن ثم استبعده الزركشى وأن وجهه بما فيه خفاء وتسمية جوهرة في الذمة لما مر من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غيرها بناء على ما مر في المتن فعلى مقابله الاصح يجوز بشرطه السابقة ولو عقد بغيره ثم تغيرت المعاملة وجب هنا وفي البيع وغيره كما مر ما وقع العقد به زاد سرحه أو نقص أو عز وجوده فان فقدوله مثل وجب

بان النقص اما خالص أو مشوب رائج ومعلوم قدر غشسه كما تقدم في خامس شروط البيع فله مثل فاذا فقد  
فالواجب مثله وامام مشوب بنحو نحاس ليس كذلك فهو متقوم فيما يظهر فيكون الواجب قيمته لكن قد  
يقال اذا فقد فاني يقوم ويحجب بامكانه بقرض وجوده أو يكون مراده فقده في المسافة التي يجب تحصيله منها  
شرعا كدون مسافة القصر نظير نحو السلم والغصب اه سيدعروا جواب عش أيضا بما نصه أقول ويمكن  
الجواب باختيار الشق الثاني ویراد مثله من جنسه وتجب معه قيمة الصنعة مثلا اذا كان المسمى فلوسا وقد  
يحب مثلها نحاسا وقيمة صفتها واختيار الاول لكن بناء على ان الصداق المعين مضمون ضمن يد اه  
(قوله والا فقيمته) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله لز وجته الحرة) صورة أولى وقوله  
واحد أبوى الصغيرة صورتان وقوله وجعل الاب أم ابنة الخ صورة رابعة اه سم (قوله لما بينهما) أى  
الملك والنكاح (قوله كالمهر) أى قبيل فصل السيد بآذنه في نكاح الخ (قوله وجعل الاب الخ) صورته بان  
يتزوج أمة بشر وطها وتلد منه ولدا ثم يملكها ولدها فيعتق الولد عليه ثم يرد تزويجه وجعل أمه صداقاله  
اه عش عبارة الرشيدى كان ولدته منه وهى في غير ملكه بنكاحها اذ لو صم الملكها ابنها فتعق  
عليه فيمنع انتقالها للمراة اه (قوله عليه) أى قول المتن وما صم مبيعا الخ فانه يصح بيع هذه المذكورات  
ولا يصح جمعها صداقا بل يبطل النكاح في الصورة الاولى وفي الباقي يصح مهر المثل اه معنى (قوله نعم يرد  
الخ) قديف بان المفهوم فيه تفصيل اه سم (قول المتن ضمنها) أى وان عرضها عليها وامتنعت من قبضها  
نهاية ومعنى (قوله لانها مملوكة) الى قوله ويحجب في النهاية الا قوله واعترضا الى المتن وكذا في المعنى الا قوله  
نعم الى المتن وقوله فلو كانت قيمته الى وان أتلفته وقوله يلزم الزوج الى المتن وقوله والى المتن (قوله  
وجوب المقابل الخ) انظره مع ان مقابل تلك العين هو البضع الآن مراد المقابل أو بدله اه سم (قوله لبقاء  
النكاح) أى لعدم انفساخها بالتلف اه معنى (قوله لو تعذرا) كان المعنى ان الفن أو الثوب عين في العقد  
بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفة بحيث يمكن تقويمه والا فلو كان في الزمة وصف أو لا فلا يتصور تلفه قبل  
القبض أو كان معينا محمولا كان الواجب مهر المثل بالعقد أو ينفك سم على ج اه عش (قوله  
ولا التصرف الخ) عبارة المعنى ولا غير البيع من سائر التصرفات المستتعة ثم اه (قوله ويجوز التقايل فيه)

فلا معنى لفقده الا تلفه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتى في قوله فلو تلف في  
يده وجب مهر مثل وان كان في الزمة لم يتصور فقده الا بانقطاع نوعه اذ التلف لا يتصور الا للمعين  
واذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتأمل على ان النقص بعينه الظاهر المتبادر وهو الذهب أو الفضة  
لا يكون الا له مثل الآن يتسكف لتصور كونه متقوما (قوله والا فقيمته الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب  
الرملي (قوله لز وجته الحرة) صورة أولى وقوله واحد أبوى الصغيرة صورتان وقوله وجعل الاب أم ابنة  
الخ صورة رابعة (قوله نعم يرد الخ) قديف بان المفهوم فيه تفصيل (قوله في المتن واذا أصدق عينا الخ) قال  
السبكي فرض الكلام في العين وكذا في الحر والشرح لان أكثر ظهور أثره فيها وان كان الخ لاف في  
كون الصداق مضمونا ضمن عقد أو يدا يختص بالعين كما سيظهر لك ثم قال واذا كان الصداق دينافان قلنا  
بضمنان البديان الاعتياض عنه وان قلنا بضمنان العقد فوجهان كالثلثين أحدهما الجواز ولا يجعل  
كالا عتياض عن المسلم فيه ذكره الامام وغيره وفي التهمة لو أصدق تعليم قرآن أو تعليم صنعة وأراد الاعتياض  
عن ذلك لم يجز تعالى قول ضمنان العقد كالمسلم فيه وبها تين المستلتي يتبين لك ان الخلاف في ضمنان العقد أو  
ضمنان اليد لا يختص بالعين كما قدمناه انتهى فعلم انه ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وجرهانه في غيره انه  
يتوقف على تلف العين كما توهم بل تلف الدين لا يتصور كما هو واضح ولعل وجه امتناع الاعتياض في مسألة  
التهمة عدم انضباط التعاليم واختلافه باختلاف المتعلم قبول أو عدمه وتفاوت مراتب القبول لكن يتوجه مع  
ذلك الاعتراض الذي نقله الشارح (قوله المقابل الذي الخ) انظره مع ان مقابل تلك العين هو البضع الان  
يراد المقابل أو بدله (قوله ومن ثم لو تعذرا كقن أو ثوب الخ) عبارة الزركشي محل الخلاف حيث أمكن

والا فقيمته ببلد العقد وقت  
المطالبة نعم يمتنع جعل رقبة  
العبد صداقا لز وجته الحرة  
بل يبطل النكاح لما بينهما  
من التضاد كالمهر واحد  
أبوى الصغيرة صداقالها  
وجعل الاب أم ابنة صداقا  
لأنه ولا ترده هذه الاربعة  
عليه لانه يصح صداقها في  
الجملة والمنع هنا العارض هو  
انه يلزم من ثبوت الصداق  
رفعه نعم يرد على عكسه صحة  
اصدقائها لما لها وقتها من  
قود مع عدم صحة بيعه (واذا  
أصدق عينا قلقت في يده  
ضمنها ضمنان عقد) لانها  
مملوكة بعقد معاوضة كالبيع  
يبدأ بانه في ضمنها بمهر المثل  
كما يأتي اذ ضمنان العقد هو  
وجوب المقابل الذي وقع  
العقد عليه (وفي قول ضمنان  
يد) كالمستام لبقاء النكاح  
فيضمن المثل بمثله والمتقوم  
بقيمتيه ومن ثم لو تعذرا  
كقن أو ثوب غير موصوف  
وجب مهر المثل قطعاً (قوله  
الاول ليس لها بيعه) أى  
المعين ولا التصرف فيه  
(قبل قبضه) ويجوز التقايل  
فيه ولها الاعتياض عما في  
الزمة كالثلثين

فمن تعليم الصيغة لا يعتاض عنه كالمسلم فيه كذا انفصله عن المتولى وسكنا عليه واعتراضا بان الاوجه خلافه كالمسلم كان ثم اناز دلتا (على الاول كما  
 آفاده التفرع) (في يده) باقة قدر ما سكه قبل التلف نظير ما مر في المبيع قبل قبضة فلان مئة نقله وتجهيزه (وجب مهره) (وان طالبت به  
 بالتسليم فامتنع ببقاء السكاح والبضع (٣٧٨) كالتلف فيرجع لبدله وهو مهر المثل كالمورد للمبيع والتمن نال في يجب بدله (وان اتلفته)

الزوجة وهي رشيدة غير  
 نحو صيال (فقا بضة) لحقها  
 عليهما ويرأ الزوج منه  
 نظير ما مر في المبيع (وان  
 اتلفت اجنبي) اهل للضمان  
 (تخيرت على المذهب) بين  
 قسط المصدق وابقائه  
 كمنظيره ثم (فان فسخت  
 الصداق اخذت من الزوج  
 مهر مثل) على الاول وهو  
 يرجع على المتلف (والا)  
 تنسخه (غرم المتلف)  
 مثله في المثل وقسمته في  
 المتقوم ولا مطالبة لها على  
 الزوج (وان اتلفت الزوج  
 في كنفه) باقة بضاعه على  
 الاصح ان اتلاف البائع  
 كذلك فينسخ الصداق  
 ويرجع هي عليه بمهر المثل  
 (وقبل الاجنبي) فتخير  
 (ولو اصدق عبد من) مثلا  
 (فتلف احدهما) باقة او  
 اتلاف الزوج (قبل قبضه  
 انفسخ) عقد الصداق (فيه  
 لافي الباقي على المذهب)  
 تقر بقاء الصيغة في الدوام  
 (ولها الخبار) فيه لتلف  
 بعض المعقود عليه (فان  
 فسخت غير مثل) على  
 الاول (والا) تنسخه (فلهما  
 حصه) أي قسط قيمة  
 (التالف منه) أي مهر المثل  
 فلو كانت قيمته ثلث قيمة

أي ويجب مهر المثل اه عش (قوله تعليم الصيغة) أي المجهول صداقها وقوله لا يعتاض عنه أي فلا بد  
 من التعليم اه عش (قوله وسكنا عليه) وهو المعتمد اه نهاية فلو تنازعا في التسليم فقضية قوله الاتي  
 فلو اصدقها تعليم نحو قرآن وطلب كل التماس الخ أن يقال بمثله هنا اه عش (قوله فلان مئة نقله) أي  
 حيث كان غير آدمي محترم وتجهيزه أي حيث كان آدميا محترما اه عش (قوله وان طالبت به الخ) عبارة  
 المغنى تنبيه لوطالبة بالتسليم فامتنع لم ينتقل الى ضمان اليد كما يحتمل وقيل ينتقل اه (قوله وهي  
 رشيدة) لم يذكر حكم محترز زده وهو السفهية ولعله انها تضمنه له ويلزمه لها مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف  
 لانه لا يصح قبضها وقوله غير نحو صيال احتريزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم  
 وسيد عر وعش (قوله عليهما) أي القولين (قوله منه) أي الصداق (قوله اهل للضمان) أما اذا لم يضمن  
 الاجنبي بالاتلاف كربي أو مستحق قصاص على الرقيق الذي جعل صداقا أو نحو ذلك كاتلاف الامام له  
 لحرابة فكلالة السماوية اه معنى (قول المتن غرم المتلف) بكسر اللام نهاية ومعنى (قول المتن انفسخ  
 فيه) أي على القول الاول اه معنى (قوله على الاول) ذكره المغنى عقب قول المصنف انفسخ فيه وذكره المحلى  
 عقب قول المصنف فحصة التالف منه عبارة هذا كانه على القول الاول وعلى الثاني لا ينفسخ الصداق ولها  
 الخيار فان فسخت رجعت الى قيمة العبد من وان أجازت في الباقي رجعت الى قيمة التالف اه (قوله أي  
 قسط قيمة التالف) اعتبار القيمة في نحو العبد من واضح وأما المثل كفتيزي برتلف أحدهما فالقياس  
 التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة اه عش (قوله فلو كانت قيمته الخ) ويرجع في القيمة لا رباب  
 الخبرة فان لم يتفق ذلك اما الفقد هم أو لعدم رؤية أرباب الخبرة له صدق الغارم اه عش (قوله وان  
 اتلفتها) أي الزوجة (قوله أو اجنبي تخيرت الخ) فان فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وان أجازت  
 طالبت الاجنبي بالبدل اه معنى (قول المتن ولو تعيب) أي الصداق المعين في يد الزوج اه معنى (قول  
 المتن قبل قبضه) أي بعد العقد أو قبله شرح روض اه سم وقوله أو قبله فيه منظر ظاهر (قوله  
 بغير فعلها) أي باقة أو فعل اجنبي أو الزوج سم ومعنى قال السيد عر ينبغي أن يقيد فعلها أخذها  
 بكونها رشيدة اه أي بغير صيال (قوله كعمى القن) أي ونسيانها الحرفة محلى وكقطع يده معنى (قوله  
 والزوائد) أي المنفصلة اه عش عبارة المغنى ولوراد الصداق زيادة متصلة أو منفصلة فهي ملك للزوجة اه

تقديم الصداق فان لم يمكن فهو مضمون ضمان عقد قطعا ذكره في أوائل باب الصداق الغاسق في فرع لو  
 اصدقها عبدا أو ثوبا غير موصوف قال فالتسمية فاسدة ويجب مهر المثل قطعا وان وصفتها وجب المسمى  
 انتهى فليس ذلك مصورا بالتلف بل بعين مجهول أي غير مشاهد والالم تعسف التسمية كما هو ظاهر لكن اذا لم  
 يكن مصورا بالتلف فكيف يقيد به محل الخلاف المخر وض في التالف (قوله ومن ثم لو تعذر الخ) كان المعنى  
 ان القن أو الثوب عين في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه والا فلا كان في الذممة  
 وصف أو لا فلا يتصور تلفه قبل القبض أو كان معينا مجهولا كان الواجب مهر المثل بالاعتدوان لم يتلف (قوله  
 وسكنا عليه) وهو المعتمد شرح مر (قوله وهي رشيدة) لم يذكر حكم محترز زده وهو السفهية ولعله أنها  
 تضمنه ببدله ويلزمه لها مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله غير نحو صيال  
 احتريزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل (قوله في المتن ولو تعيب قبل قبضه) قال في شرح  
 الروض بعد العقد أو قبله انتهى (قوله بغير فعلها) أي باقة أو فعل اجنبي أو الزوج \* (فرع) \* في فتاوى

مجموع قيمتهما فانها ثلث مهر المثل وان اتلفتها فقابضة لتسقط من الصداق أو اجنبي تخيرت كالمهر (ولو تعيب قبل  
 قبضه) بغير فعلها كعمى القن (تخيرت على المذهب فان فسخت) عقد الصداق (فمهر مثل) يلزم الزوج لها على الاول وهو يرجع على الاجنبي  
 المعيب بموجب جنابته (والا) تنسخ (فلاشيئ لها) غير المعيب كشيء رضى بالمعيب نعم ان كان المعيب اجنبيا فلها عليه الارش والزوائد في بد  
 الزوج أمانة فلا يضمنها الا ان امتنع من التسليم





والاذري الخ) عطف على الزكشي عبارة النهاية وتنظير الاذري فيما لو خشى فوات البضع لخوف لس مردود بانه لا مصلحة حينئذ نعم يتجه بحثه في ان لولي السفهة الخ (قوله بانه لا مصلحة الخ) أي في التسليم فلا حاجة الى بحثه اه ع ش (قوله نعم بحثه) أي الاذري (قوله ان لولي السفهة) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة وليها ثم رأيت الاذري فرض السابق في الصبية والمجنونة ثم تعرض للسفهة اه سم أي فهو خارج عنه فلا تكرار (قوله منعها من تسليم نفسها) وان كانت سلمت نفسها ووطئت شرح روض اه سم (قوله متجه) خبر قوله بحثه الخ (قوله وتردد) أي الاذري (قوله والذي يجب الخ) وفاقا لنهاية وخلافا للمغني (قوله منعها) أي من تسليم نفسها (قول المتن قبل التسليم) أي لنفسها الزوج (قوله فلا يرتفع) أي الوجوب بالحلول وهذا ما حكاه الرافعي في الشرح الكبير عن أكثر الأئمة وهو المعتمد مغني ونهاية (قول المتن ولو قال كل لا أسلم الخ) أي قال الزوج لا أسلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالت هي لا أسلمها حتى تسلم الى المهر اه مغني (قول المتن حتى تسلم الخ) ولو أصدقها تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم فالذي أفتيت به ولم أرفعه شيئا منهما ان اتفقا على شيء فذلك والا فمخ الصدق ووجب مهر المثل فيسلمه لعدل وتؤمر بتسليم نفسها اه نهاية قال ع ش وقد يقال تجبر هي لان رضاها بالتعليم الذي لا يحصل عاقبة الا بعد مدة كالتأجيل وقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتمكنها المطالبة بعده وضمن التعليم لا غاية له فهي اذا مكنته قد يتساهل في التعليم وربما فات التعليم بذلك او نقل عن شيخنا الزياي الحزم بما قلناه اه ع ش أي بانها تجبر (قول المتن في قول يجبر الخ) محل هذا اذا كانت متهممة للاستمتاع كفي الرضة وأصلها لا كمرضة ونحوه قال الاذري ولا يختص هذا بهذا القول بل هو معتبر على كل قول حتى لو بذلت نفسها وبها مانع من احرام أو غيره لم يجبر صرح به العراقي شارح المذهب اه مغني (قوله لغوات البضع عليها هنا) يعني عنه قوله ومن ثم (قوله ثم) أي في البيع \* (فرع) \* طلب الزوج من الولي تسليم الزوجة فادعى أنها ماتت فالصدق الزوج بينهما لان الاصل الحياة فلا يلزم دفع المهر حتى تثبت موتها بالبينه ولا يلزمه وثنة تجهيزها وان ثبت بالبينه موتها لان موثنة التجهيز إنما تجب حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض أنه لم يثبت تسليم سابق وأما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم م ر اه سم على ج اه ع ش (قول المتن

هنا والاذري اذا خشى فوات البضع لخوف لس مردود بانه لا مصلحة حينئذ تظهر نعم بحثه ان لولي السفهة منعها من تسليم نفسها حيث لا مصلحة متجه وتردد في مكاتبة كتابه صحيحة والذي يتجه أن لسيدتها منعها كسائر تبرعاتها (لا المؤجل) لرضاها بذمتها (ولو حل) الاجل (قبل التسليم فلا حبس) لها (في الاصح) لوجوب التسليم عليها قبل القبض لرضاها بذمتها فلا يرتفع بالحلول ونازع فيه الاسنوي بما رده الاذري وغيره (ولو قال كل لا أسلم حتى تسلم في قول يجبر هو) لا مكان استرداد الصدق دون البضع ومن ثم لم يأت القول هنا بجبارها وحدها لغوات البضع عليها هنا دون المبيع ثم (وفي قول لا اجبار في سلم أجبر صاحبه) لان كلا وجب له حق وعليه حق فلم يجبر بايقاع ما عليه دون ماله

باجبار البائع اذا كان الثمن حالاً لان البضع يتلف بالتسليم انتهى (فرع) فهم من الرضة ان لولي الصغيرة أن تزوجه أو جل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارتهان قياس يسع مالها بمؤجل الوجوب فان لم يأت الاشهاد والارتهان لم يجز الآن لا يرغب الأزواج فيها الا بدونهما (فرع) لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي مجنونة فهل لها بعد الافاقاة الامتناع فيه قولان أقربهما ان لها الامتناع لان مجرد التمكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع الا في حالة لم يعتبروها م ر قال في العباب تبع الفتاوى القاضى فرع لزوج غر يب بنته ببلد ولم يستوف مهرها فله السفر بها الى وطنه حتى يستوفى انتهى قال في حاشية شرح المنهج وهو في فتاوى القاضى حسين ثم قال قال في الخادم وقياسه ان المرأة البالغة الغريبة اذا تزوجه الحاكم ولم يقبضها الزوج الصدق أن لها أن تسافر الى بلدها مع محرم وفي صورتين اذا وفي الرجل الصدق فينبغي أن يكون أجرة النقل والرجوع على المرأة الى مكان العقد لانها سافرت بغير إذن الزوج لغرضها ولا نفقة في مدة الغيبة ولو تزوج امرأة فزفت الى الزوج في منزلها فدخل عليها باذن أمها فلا أجرة لمدة سكنته وان كانت سفهة أو بالغة فسكنت ودخل عليها باذن أهلها وهي ساكتة فعليه الاحراق لمدة اقامته معها لانه لا ينسب الى ساكت قول ولان عدم المنع أعظم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج أو أوى المرأة وهي ساكتة على جاري العادة تلزمه الاحراق انتهى كلام الخادم قال في الروض وفي العباب واذا قالت سلم المهر لاسلم نفسي فلها النفقة من حينئذ انتهى وتجب نفقتها بقولها اذا سلم أي المهر مكنت انتهى (قوله ان لولي السفهة) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة وليها ثم رأيت الاذري فرض السابق في الصبية والمجنونة فقط ثم تعرض للسفهة (قوله ان لولي السفهة منعها) وان كانت سلمت نفسها ووطئت شرح روض (قوله ان لسيدتها منعها) ولا ينافي ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حقه فيه

(والأظهر أنهم ما يجبران الخ) ظاهره بل صريحه وان كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع انما يجبر البائع ويفرق بين البضع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اه سم (قوله وان لم يبطأها الخ) أي وان ترك الوطء عز كغير نائبي من امتناع الخ اه ع ش (قوله فان امتنع الخ) عبارة المغني فالوطء بالوطء بعد أن تسلمت المهر فامتنعت فالوجه استرداده اه (قوله لان ذلك) أي الاسترداد قاله ع ش وقال

بل نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما وقيل نائبيهما لقولهم لو أخذ الحاكم الدين من الممتنع ملكه الغريم وتبرأ ذمة المأخوذ منه ويرد بان هذه لاشاهد فيها لاستقرار الملك فيها بقبض الحاكم ولا كذلك هنا اذ لو امتنع من التمكن بعد قبض العدل أو الحاكم استردده الزوج وقيل نائبي واختاره البلقيسي كابن الرفعة لكنه ممنوع من التسليم الهاوي ممنوعة من التصرف فيه قبل التمكن ووجهه البلقيسي بتصریح أبي الطيب بأنه لو تلف في يده كان من ضمانها وفيه نظر والذي يتجه خلافه وأنه من ضمانه نظير ما س في عدل الرهن وليس هذا كالممتنع المذكور كما هو ظاهر مما مر (ولو بادر ففكنت طالبتهم على كل قول لبذلها ما في وسعها) (فان لم يبطأها) (امتنع حتى يسلمها المهر) لان القبض هنا إنما هو بالوطء (وان وطئها مختارة فلا) تمتنع لسقوط حقتها بوطئه باختيارها ومن ثم لو أكرهها أو كانت غير مكففة حال الوطء ثم كملت بعده ولم يكن الولي سلمها المصلحة كان لها الامتناع وما في الكفاية من أنه لو سلم الولي المجنونة والصغيرة المصلحة لارجوع لها وان كملت كالموت ترك الولي الشفعة ليس للمجبر عليه بعد كماله الاخذ بهما مردود الفرق بينهما وبين الشفعة لا تخاف اذ هذان تقويتا حاصل ومافيهما تقويت معدوم وقد بين ان التسليم وقع على خلاف المصلحة شرح مر (قوله ولو بلا عذر) فديقال اللاتق بالمباغتها ما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان ينبغي

والأظهر أنهم ما يجبران الخ) ظاهره بل صريحه وان كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع انما يجبر البائع ويفرق بين البضع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اه سم (قوله وان لم يبطأها الخ) أي وان ترك الوطء عز كغير نائبي من امتناع الخ اه ع ش (قوله فان امتنع الخ) عبارة المغني فالوطء بالوطء بعد أن تسلمت المهر فامتنعت فالوجه استرداده اه (قوله لان ذلك) أي الاسترداد قاله ع ش وقال الرشيدى انه تعليل للأظهر اه ويصرح به صنيع المغني (قوله هو العدل الخ) أي الانصاف في فصل الخصومة (قوله بان هذه) أي مسألة أخذ الحاكم الدين من الممتنع (قوله اذ لو امتنع الخ) في منافاته أنه نائبيهما نظر اه سم (قوله لكن) أي العدل (قوله في يده) أي العدل (قوله خلافه) أي خلاف ما صرح به أبو الطيب وقوله وأنه أي التالف في يد العدل من ضمانه أي الزوج تفسير لقوله خلافه (قوله وليس هذا كالممتنع الخ) أراد به أن يفرق بين الزوج وبين الممتنع المذكور في قوله المتقدم وقيل نائبيهما لقولهم الخ اه رشيدى (قوله مما مر) أي في قوله ويرد بان هذه الخ (قول المتن ولو بادر ففكنت طالبتهم) ولها حينئذ أن تستقبل بقبض الصداق المعين بغير إذن الزوج كظاير في البيع مغني وروض (قوله على كل قول) أي في قوله قيل أهمل في المغني وكذا في النهاية الاقوله ولم يكن الولي سلمها المصلحة (قول المتن امتنع) أي جاز لها الامتناع من تمكينه اه مغني (قوله هنا) أي في النكاح (قوله بالوطء) أي لا يجبر التسليم (قوله وان وطئها الخ) أي ولو في الدبر مختارة أي ومكففة اه مغني (قوله فلا تمتنع) أي فلا يجوز لها الامتناع من تمكينه (قوله حقها) أي حق حبس نفسها (قوله أو كانت غير مكففة الخ) شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهو مجنونة فلها بعد اذ لا فاقة الامتناع وهو أقرب الاحتمالين لان مجرد التمكن لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع الا في حال لا تعتبر مر اه سم (قوله ولم يكن الولي سلمها الخ) وفاقا للمغني وخلافًا للنهاية (قوله لمصلحتها) بخلاف ما لو سلمها الغير لمصلحة بل المجبور عاينها بالسفوف سلمت نفسها وروى أي الولي خلافه فينبغي كقول شيخنا ان يكون له الرجوع وان وطئت اه مغني وتقدم عن سم مثله (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله ومن ثم لو أكرهها الخ (قوله وبحت الاذرى ان تمكين الخ) جزم به المغني (قوله نحو الرقاء) كالقراءة والنجفة انما تقع من الافضاء (قوله قبله الخ) أي الاستمتاع منها مختارة (قوله ولو بلا عذر) فديقال اللاتق بالمباغتها انما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان ينبغي للمصنف اسقاط لالغهم عدم العذرية بالاولى سم على

(قوله في المتن والأظهر أنهم ما يجبران الخ) ظاهره بل صريحه وان كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع انما يجبر البائع اذا كان الثمن في الذمة واجبرها مطلقا وقوله فيؤمر بوضعه عند عدل الخ هذا لا يتصور فيها اذا كان المهر نحو تعليم فهل يعرض عنهما إلى أن يتفقا على شيء أو كيف الحال (قوله فيؤمر بوضعه الخ) لو كان الصداق تعليم قرآن وطلب كل التسليم فان اتفقا على شيء والافصح الصداق وجب مهر مثل شرح مر (قوله اذ لو امتنع الخ) في منافاته انه نائبيهما نظر (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولو بادر ففكنت طالبتهم) أي بتسليم نفسها له لقبض الصداق المعين بغير إذنه انتهى (قوله أو كانت غير مكففة حال الوطء) شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهو مجنونة فلها بعد اذ لا فاقة الامتناع وهو أحد احتمالين وهو الأقرب لان مجرد التمكن لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع الا في حال لم يعتبر فيها مر (قوله ولم يكن الولي سلمها المصلحة) كان لها الامتناع وما في الكفاية من أنه لو سلم الولي المجنونة والصغيرة المصلحة لارجوع لها وان كملت كالموت ترك الولي الشفعة ليس للمجبر عليه بعد كماله الاخذ بهما مردود الفرق بينهما وبين الشفعة لا تخاف اذ هذان تقويتا حاصل ومافيهما تقويت معدوم وقد بين ان التسليم وقع على خلاف المصلحة شرح مر (قوله ولو بلا عذر) فديقال اللاتق بالمباغتها ما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان ينبغي

منه أنهم لو لم تمكنه الا لظنها سلاما مقبضته فخرج معيها من غير تصدير منها في قبضه كان لها الامتناع وبحت الاذرى ان تمكين نحو الرقاء من الاستمتاع بتمكين السليمة من الوطء فلها الامتناع قبله لا بعده (ولو بادر فسلم فلتمكنه) وجوب اذا طلب لانه فعل ماعليه (فان منع) هو لو (بلا عذر)

استردان قلنا انه يجبر (والاصح لا (٣٨٢) فيكون متبرعا بالتسليم فلا يسبر ذيل أهمل محل التسليم وهو منزل الزوج ويرد بان هذا معلوم

من كلامه في النفقات على  
أن قوله وهو الى آخره  
للاغلب اذ لو رضى بمحلها  
أو محل نحو أيها كان كذلك  
والكلام هنا في عقد  
عليها وهي ببلد العقد  
كالزوج فثبته ووصلها  
للمنزل الذي يريد الزوج  
من تلك البلد عليها (ولو  
استمهل) هي أو وليها  
(لتنظيف ونحو) كإزالة  
وسخ (أمهل) وجوبه وان  
قبض المهر للغير المتفق  
عليه لا تطرقوا النساء لبلد  
حتى تنشط الشعث وتستحد  
المغنية قال المتولي فاذا منع  
الزوج الغائب ان يطرقها  
مغافصة فنها أولى وفيه نظر  
لان الغائب يندب له ذلك  
من غير طلبها فلا يقاس به  
هذا وكان وجه الفرق بين  
ندب ذلك مطلقا وجوبه  
هنا اذا طلبت ان النفس  
تنفر من مقابلاتها ما يكرهه  
أول الامر ما لا تنفر منه بعد  
معرفة (ما) أي زمنا (بإزاء  
قاص) من نحو يوم أو يومين  
(ولا يجاوز ثلاثة أيام) لأن  
غرض نحو التنظيف  
ينتهي غالبا (لا) لجهاز  
وسمن وكذا تزين ككلوه  
ظاهر (لا) لينة طلع حيض  
وتفاس لا مكان التمتع بها  
في الجملة مع طول زمنهما  
ومن ثم لو لم يبق منه الا دون  
ثلاث أمهلته على مافي  
التمتع ولو خشيت ان يطوها

عش اه عش (قول المتنا استردان قلنا انه يجبر) أي على التسليم أولا لانه لم يتبرع اه معنى (قوله لا) أي  
لا يجبر على التسليم أولا (قوله فيكون متبرعا الخ) يؤخذ منه انه لو ظن وجوب التسليم كان له الاسترداد اه  
سم وقد مر ما يؤيده قبيل الباب في شرح ولزوج صحبتها (قوله بان هذا) أي محل التسليم (قوله فيمن الخ)  
أي زوجة وقوله عقد ديناء المفعول (قوله كالزوج) وقوله وهي ضب الشارح عليهما اه سم (قوله من  
تلك البلد) وسيأتي ما اذا كانت بغير بلد العقد \* (فرع) \* لو تزوج امرأة فزفرت الى الزوج في منزلها فدخل  
عليها باذنهم فلا أجر لمدته سكنه وان كانت سقيمة أو بالغة فسكنت ودخل عليها باذن أهلها وهي ساكنة فعليه  
الأجر لمدة إقامة معها لانه لا ينسب الى ساكنة قول ولان عدم المنع أعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج  
أو ابنة المرأة وهي ساكنة على جاري العادة تلزمه الأجر انتهى كلام الخادم اه سم وبقي ما لو كان المنزل  
لاهل الزوج فلو ادخله في الدخول لم يتعرضوا لالأجر ولا لعدمها وقاس ما ذكر في الزوجة عدم وجوب الأجر  
للعلة المذكورة اه عش (قوله هي أو وليها) الى قوله للغير في المعنى والى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله  
كالإزالة وسخ) وشعر عانة وشعر باطن اه معنى (قوله وتستحد المغنية) وهي بضم الميم وكسر المعجمة وبالفتح  
المخففة التي غاب عنها زوجها وفعلا غاب رشدي وعش (قوله مغافصة) أي مفاجأة (قوله ندب ذلك)  
أي عدم التطرق لبلد مغافصة مطلقا أي طلبت أم لا (قوله أول الامر) متعلق بالمفاجأة وقوله بعدم معرفته أي  
ما تذكره متعلق بضمير منه الرجوع للمفاجأة (قوله ونفاس) الى المتنا في الاقوله بل عليها (قوله  
ونفاس) أي وصوم واحرام اه نهاية (قوله لم يبق منه) أي من زمنهما (قوله أمهلته الخ) خلافا للنهية (قوله  
على مافي التمتع) عبارة المغنى كما قاله في التمتع اه (قوله على مافي التمتع) قضية كلام الشيخين خلاف مافي التمتع  
\* (فرع) \* فتدلل قوة الكلام انه ليس له الامتناع من تسلل الحائض وانه اذا سلمت نفسها جاز لها قبض المهر  
المعين بغير اذنه والمطالبة بما في ذمته لكن يجزأها اذا سلمت نفسها فان عصي ووطئ استقر المهر والا فلها  
حبس نفسها كما لو سلمت غير الحائض بنفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئ بل أولى وليس لها أن تعني الحائض  
بهذا التسليم قبض المهر المعين بغير اذنه والمطالبة بغير المعين لنقص هذا التسليم لامتناع الوطئ وعرضا والامتناع  
شرعا كالممتنع حسا مر اه سم (قوله ولو خشيت) أي الزوجة الحائض أو النساء يطوها أي قبل  
النقاء (قوله وعليها الامتناع) أي من الوطئ وقوله بل عليها الامتناع أي من التسليم (قوله لا تحتمل) الى  
قوله نعم لو طلب في النهاية والمغنى (قوله لا أقربها) أي لا أطوها (قوله لا يطعان الوطئ) ومن أفضى امرأة  
بوطء امتنع عليه العود حتى تبرأ فان ادعى الزوج البرع وأنكرت أو قال ولي الصغيرة لا تحتمل الوطئ أو أنكر  
الزوج عرضت على أربع نسوة نقاة فبها أو رجلين مرمين للصغيرة أو مسوحين ولو ادعت النجاسة بقاء لم  
بعد الاندمال وأنكر الزوج صدقت بينهما لانه لا يعرف إلا منها اه معنى وفي سم عن الروض وشرحه

للمصنف اسقاط لالفهم عدم العذرية بالاولى فليتم امل (قوله فيكون متبرعا) يؤخذ منه انه لو ظن وجوب  
التسليم كان له الاسترداد وفي هامش شرح المنهج هنا فوا ان مهمة تتعلق بالتسليم (قوله كالزوج وقوله قبله  
وهي) ضب عليهما (قوله من تلك البلاد) وسيأتي ما اذا كانت بغير بلد العقد \* (فرع) \* طلب  
الزوج من الولي تسليم الزوجة فادعى انها ماتت فاصدق الزوج بيمينه لان الاصل الحياة فلا يلزم دفع المهر حتى  
يثبت موتها باليمين ولا يلزمه مؤنة تجهيزها وان ثبتت باليمين مؤنة التجهيز انما تحتجب حيث تجب النفقة  
والنفقة لا تجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الغرض انه لم يثبت تسليم سابق وأما الارث فهو تابع لثبوت الموقوف  
وان لم يحصل تسليم مر (قوله على مافي التمتع) قضية كلام الشيخين خلاف مافي التمتع \* (فرع) \* قد  
تدل قوة الكلام على انه ليس له الامتناع من تسليم الحائض وأنها اذا سلمت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير  
اذنه والمطالبة بما في ذمته لكن يجزأها اذا سلمت نفسها فان عصي ووطئ استقر المهر والا فلها حبس نفسها كما  
لو سلمت غير الحائض بنفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئ بل أولى وليس لها أن تعني الحائض بهذا التسليم قبض

سلمت نفسها او عليها الامتناع فان علمت ان امتناعها لا يفيد وقضت القرائن بالقطع بأنه يطؤها لم يعد أن لها بل عليها  
الامتناع حينئذ (ولا تسلم صغيرة) لا تحتمل الجماع ولو وثقة قال لا أقربها (ولا مريضة) وهزيلة بهزال عارض  
مثله

لا يطيقان الوطء أى يكره للولى والاخيرتين ذلك (حتى يزول مائع وطء) اذا دارهنا (٣٨٣) على العرف ولم يتعارف تسليم هو لا مع

ان فرط الشهوة قد يحمله  
على الوطء المضرو ويحرم  
وطؤها مادامت لم تحمله  
ويزجج فيه لشهادة نحو  
أربع نسوة نعم لو طلب  
ثقة تسليم مريضة فقيسه  
وجهان رجا بن المقرئ  
الوجوب والزركشى عدمه  
ولو قيل ان دلت قرينته  
على قوة شبقه لم يجب والا  
وجب لم يبعد وتسليم له  
ثقة لا يبرض عارض وان  
لم تحتل الجماع اذ لا غاية  
تتعارف وتمكنه ما عدا وطء  
لامنه ان خشيت افضاءها  
وله الامتناع من تسليم صغيرة  
لامريضة (فرع) العبرة  
فيما اذا غابت الزوجة عن  
محل العقد بمحله فلا تزوج  
امراة في الكوفة بغير اداء  
لزمها المائة لنفسها وطريقها  
وتحرم معها من الكوفة  
الى بغداد لالى الموصل لو  
خرج اليه كذا أطلقوه وانما  
يتجه اعتبار - الى العقدان  
كان الزوج به مالو عقده  
وكيله يبلد ليس هو بها  
فالعبرة ببلد الزوج فيما  
يظهر لانه المتسلم لا العقد  
لانهم لم يتخاطب بالاتيان  
اليه أصلا وانما خوطبت  
بالاتيان للزوج ابتداء  
فاعبر بمحله حاله العقد دون  
محل وكيله وظاهر كلامهم  
انه لا فرق في اعتبار محل  
العقد بين علمه ببلد الزوج  
وعدمه ولو فصل لانه في حالة

مثله الا قوله ولو ادعت التحفة الخ (قوله لا يطيقان) الظاهر التامث وحصل عدم وجوب التسليم اذا لم يطلبها  
الزوج بدليل قوله الاتي نعم لو طلب ثقة الخ اه عش (قوله والاخيرتين) وهما المريضة والهزيلة ذلك  
أى التسليم (قول المتن حتى يزول مائع وطء) أى ولا نفقة لهما لعدم التمكن وينبغي ان مثلهما من استمهلت  
لنحو التنظيف وكل من عذرت في عدم التمكن اه عش (قوله مادامت لم تحمله) لصغر أو مرض أو هزال  
أو نحو ذلك اه معنى (قوله ويرجع فيه) أى في تحمل الوطء (قوله نحو أربع نسوة) أدخل بالنحو الرجلين  
المحرمين والمسوحين في الصغيرة كما مر عن المغنى والروض وشرحه (قوله تسليم مريضة) أى وقال لا طؤها  
معنى (قوله رجا بن المقرئ الوجوب) اعتمده النهاية وقوله والزركشى اعتمده المغنى (قوله لم يجب)  
أى التسليم (قوله وتسليم له تحفة الخ) ويجب عليه نفقتها اه معنى وفي سم عن الروض مثله (قوله  
لامنه) أى الوطء (قوله ان خشيت افضاءها) أى أو ما لا يحتمل عادة من المشقة سم ورشدى وعش  
(قوله وله الامتناع من تسليم صغيرة) واذا تسلمها لم يلزمه تسليم المهر كالثقة وان سلمه عالما بحالها أو جاهلا ففى  
استرداده وجهان أو جهها عدم الاسترداد معنى وروض مع شرحه وتقدم عن سم تقييد عدم الاسترداد  
بما اذا لم يظن وجوب التسليم (قوله وله الامتناع) أى للزوج (قوله لامريضة) أى ولا تحفة أى بالمرض  
ويجب عليه نفقة تهما اه معنى (قوله بمحله) خبر العبرة الخ والصغير للعقد (قوله لو خرج) أى الزوج من بغداد  
بعد العقد اليه أى الموصل (قوله ان كان الزوج) أى حين العقد أى بمحل العقد (قوله لا العقد) عطف  
على الزوج اه سم أى لا بمحل العقد (قوله بالاتيان اليه) أى محل العقد (قوله ولو فصل) أى بين العلم والجهل  
ببلد الزوج (قوله وقاس ما مر) أى فى البيع (قوله ان بلد العقد) أى أو الزوج (قول المتن ويستقر المهر  
الخ) سواء أوجب بنكاح أم فرض كفى المفوضة اه نهاية زاد المغنى والقول قول الزوج فى الوطء بيمينه اه  
عبارة عش ويصدق الزوج فى نفيه الوطء اه (قوله وانما يحصل الخ) أى الوطء (قوله وانما يحصل)

المهر المعين بغير اذنه والمطالبة بغير المعين وذلك لنقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعا وامتناع شرعا كالممتنع  
حسابا بقاروف الرقعة والقرناء حيث اعتد بتسليمهما بنفسهما حتى اذا استمتع بهما بغير الوطء كان كاستناعه  
بالوطء فلها الامتناع قبله لابعده كما تقدم عن الاذرى بان زوال الحيض منتظر بخلاف الرق والقرن مر  
(قوله لا يطيقان الوطء) قال فى الروض وشرحه ومن أفضى امرأته بالوطء لم تعد اليه حتى تبرأ البرء الذى  
لو عاد لم يخدمها ولو ادعت عدم البرء كأن قالت لم يندمل الجرح فأنكره أو قال ولى الصغيرة لا تحتل الوطء  
فأنكر الزوج عرضت على أربع نسوة ثقات فيهما أو رجلين محرمين للصغيرة وكالحرمين المسوحان انتهى  
وقد يستشكل التخيير فى الصغيرة بين النسوة والرجلين المحرمين بان قياس المداواة امتناع المحرمين مع وجود  
النسوة الا أن يفرق بان المداواة تحتاج من تكرر النظر - بهما لا يحتاج اليه هنا فكان ما هنا أخف ثم قد  
يشكل التقييد بالمحرمين بان نظر الاجانب جائز لنحو حاجة الشهادة على الزنا والولادة وظاهره عدم التوقف  
على فقد الغير (قوله نعم لو طلب ثقة الخ) لو طلب من افضاها قبل الان مال فهل يجزى فيها هذا الخلاف  
ويحتمل ان لا يجب (قوله تسليم مريضة) أى وقال لا أقر بها (قوله رجا بن المقرئ الوجوب) اعتمده  
مر (قوله وتسليم له تحفة لابرص عارض الخ) قال فى الروض ويجب نفقة التحفة بالتسليم انتهى قال فى  
شرحه والتصرح به من زيادته والنسبة فى الاصل لو كانت تحفة بالجليلة فليس لها الامتناع لهذا العذر لانه  
غير متوقع الزوال كالرقعة انتهى (قوله ان خشيت افضاءها) ينبغى أو ما لا يحتمل من المشقة (قوله وله  
الامتناع من تسليم صغيرة الخ) قال فى الروض وشرحه فلو سلمت له صغيرة لا توطن لم يلزمه تسليم المهر كالثقة  
وان سلمه عالما بحالها أو جاهلا ففى استرداده وجهان كالوجهين فيما لو امتنع بلا عذر وقد بادر الزوج الى  
تسليمه ذكره الاصل وقضيته ترجع عدم استرداده انتهى (قوله لا العقد) عطف على الزوج (قوله فى  
المتن بوطء) أى وان لم يحصل به التحليل كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى ويؤيده الا كتبنا بالوطء فى الدبر مر

العلم موطنه نفسها على الذهاب اليه بخلافها مع عدمه لم يبعد وقياس ما مر أن بلاد العقد لم يصلح للتسليم اعتبار أقرب محل صالح اليه (و يستقر  
المهر بوطء) وانما يحصل بنفسيه الحشنة أو قد وهما من فاقد



وان لم تزل البكارة كما اقتضاه اطلاقهم وفارق ما في التحليل من عدم الفرق بين الغوراء وغيرها بان التصديبه التغير عن ايقاع الثلاث فاذا انضم اليه هذا كان أشد في التغير (وان حرم ك) وطع دبر أو نحو (حائض) كدلت عليه النصوص القرآنية لا باستمتاع وادخال ماء وازالة بكارة بغير ذكر والمراد باستقراره الامن من سقوط كله أو بعضه بنحو طلاق أو فسخ (ووجبت أحدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطع ولا جاع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعده من التواز (٣٨٤) وغيره وقد لا يستقر بالموت كما مر فيما لو قتلت أمة نفسها أو قتلها سيدها وقد يسقط بعد

استقراره كالواشترت حرة زوجها بعد وطع وقبل قبضها للصداق لان السيد لا يثبت له على قته مال كذا زعمه شارح وهو وجهه والإصحح انه لا يسقط فان قبضته فازت به والارجعت عليه به بعد عتقه ولا نظر لكونها ملكته لان المستع ابتداء ايجاب السيد على قته لادوامه لانه أقوى وقد لا يجب بالكلية كان أعنت مريض أمة لا عاك غيرها وتزوجها وأجاز الورثة بعتقها فانه ينتشر النكاح ولا مهر للدور اذ لو وجب رق بعضها فبطل نكاحها فبطل المهر (للاختلاوة في الجديد) لفهوم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية والمس الجاع وما روى أن الخلفاء الراشدين قضوا به بالخلوة منقطع ولا يستقر بها في نكاح فاسد اجاعا

\* (فصل) \* في بيان أحكام المسمى الصحيح والفساد (نكحها) بما لا يملكه كان نكحها (تخمر أو حرا) مغضوب (مرح لوصفه بما ذكر أو أشار اليه فقط وقد

الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله وفارق الى المتن (قوله وان لم تزل البكارة الخ) غاية للمتن وألشرح (قوله وان لم تزل البكارة) أي ولم ينتشر الذكر اه عش (قوله من عدم الفرق الخ) أي في اشتراط زوال البكارة (قوله اليه) أي الوطع وهذا أي زوال البكارة (قوله لا بالاستمتاع) أي في غير نحو الرتقاء كما مر (قوله وازالة بكارة بلا آلة) أي فان طلقها بعد وجب لها الشرط دون أرش البكارة فان فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب أرش البكارة كذا يفهم من سم على منسج اه عش (قوله والمراد الخ) عبارة الغنى فان قيل لا بد في الاستقرار مع الوطع من قبض العين لان المشهور أن الصداق قبل القبض مضمون ضمان عقد أوجب بان المراد الخ وشمل المهر المسمى ومهر المثل لكن يشترط في تقرير المسمى بالوطع أن لا يحصل انفساخ النكاح بسبب سابق على الوطع فلو فسخ بغير سابق على الوطع سقط المسمى ووجب مهر المثل اه (قوله بنحو طلاق الخ) نشر غير مرتب (قوله فيما لو قتلت أمة نفسها الخ) أي أو قتلت الأمة أو الحرة وزوجها قبل الدخول اه مغنى (قوله لادوامه) أي الايجاب (قوله رق بعضها) أي لان وجوبه يثبت دينار رق به بعضها اه سم (قوله لفهوم قوله تعالى الخ) لم يظهر وجيز زيادة مفهوم اذا الظاهر أن دلالة الآية بمنطوقها ولذا حذف المغنى وشرح المنسج لفظ مفهوم (قوله ولا يستقر بها) أي الخلوة اه عش

\* (فصل) \* في بيان أحكام المسمى الصحيح والفساد (قوله في بيان) الى قوله وأيضا التسمية في النهاية (قوله بما ذكر) أي أر بغيره كعصير أو رفيق أو مملوك له اه عش زاد المغنى أما اذا أشار اليه مع الوصف كاصدقتك هذا الحرة وجب مهر المثل قطعا كما قاله الاكثر من اه (قوله وأشار اليه فقط) كاصدقتك هذا (قوله فقد مر حكمها) عبارة المغنى فكما اعتقدوا صحة اصدافه يجرى عليه حكم الصحيح كما مر اه (قول المن قيمته) أي قيمة ما ذكر اه مغنى (قوله أي بدله) أي من مثل أوقية اه سم زاد المغنى فلو عبر بالبدل لكان أولى اه (قوله والمغضوب مملوكا) قد يقال ما الداعي الى ذلك مع أن له قيمة في نفسه اه رشدي زاد السيد عر ولم يتعرض الشارح أي الخلق لتقدير المغضوب مملوكا ثم رأيت في العز نزي قال ولا يحتاج هنا أي في المغضوب الى تقدير تبديل الصفة والخلقة انتهى اه (قوله أوقية الخ) عطف على بدله الخ اه سم (قوله لها) أي الخمر اه رشدي وهذا التفسير انما يناسب النهاية وبعض نسخ الشارح من عدم قيمته وأما على ثبوته كما في أكثر نسخ الشارح فالظاهر أن مرجع الضمير الخمر والحرة والمغضوب (قوله مر الخ) أي في تقرير الصفة في البيع (قوله وذلك) أي وجوب البدل لان ذكره أي مالا يملكه (قوله مالا قيمته) الانسب مالا يملكه (قوله نخودم) أي مالا يقصد كالخشرات اه مغنى (قوله فكذلك) أي وجب مهر المثل اه كردى (قوله وكان الفرق بينه وبين الخلع) أي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعي اه سم (قوله أن العقد) أي كالنكاح وقوله من الحل أي بالخلع (قوله فقوى هنا) أي النكاح عند تسمية نخودم (قوله التسمية هنا) أي في النكاح (قوله به) أي بمهر المثل (قوله وثم) أي

(قوله رق بعضها) أي لان وجوبه يثبت دينار رق به بعضها

\* (فصل) \* في بيان أحكام المسمى الصحيح والفساد (قوله أي بدله) أي من مثل أوقية (قوله أوقية) (قوله أوقية) عطف على بدله (قوله وكان الفرق بينه وبين الخلع) أي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعي

علمه أو جهله (وجب مهر مثل) لفساد التسمية وبقاء النكاح هذا في أنسكتنا ما أنسكتنا الكفار فقد مر حكمها (وفي في قول قيمته) أي بدله بتقدير الحرقنا والمغضوب مملوكا والخمر خلا أو عصيرا أو قيمته عند من يرى لها قيمة على تناقض في ذلك مر ما فيه وذلك لان ذكره يقتضي قصده دون قيمة البضع وردبانه لا عبرة بقصد المالا قيمته وذلك التقدير لا ضرورة اليه مع سهولة الرجوع للبدل الشرعي للبضع وهو مهر المثل ولو سمي نخودم فكذلك وكان الفرق بينه وبين الخلع أن العقد أقوى من الحل فقوى هنا على ايجاب مهر المثل وأيضا التسمية هنا غير شرط لايجاب مهر المثل لان عقابه عند السكوت عن مهر وثم التسمية بشرط لايجاب المسمى أو مهر المثل وغاية ذكر الدم أنه كالسكوت عنه

فهما هو موجب هنالكم وزعم أن تسمية الدم يتضمن التفويض مرد بان التفويض منها لا بد فيمن التصريح بانتفاء التسمية في العقود من ذكر الدم متضمن لذلك (أو بمالوك ومغصوب بطل فيبوض في المملوك في الاظهر) تقر يقا للصيغة تنويه يعلم انه لا بد من شرطها السابقة ثم والا كان قدم الباطل بطلت التسمية وجب مهر المثل (ويختار) ان جهلت لان (٣٨٥) المسمى كانه لم يسلم لها (فان في تحت فهر مثل) يجب لها (وفي قول قيمتها)

أي بدله - ما (وان أجازت فلهامع المملوك حصه المغصوب من مهر مثل بحسب قيمتها) عملا بالتوزيع فلو ساوى كل مائة فلها نصف مهر المثل بدلا عن المغصوب (وفي قول تقع به) أي المملوك ولا شيء لهما عنه (ولو قال زوجتك بنتي وبعثت ثوبها بهذا العبد) وهو ولي مالها أيضا أو وكيل عنها فيه (صح النكاح) لانه لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الاظهر) كما قدمه في تقرير الصفة وأعاده هنا على وجهه أبين فلا تكرار وخرج ثوبها ثوبها فان المهر يفسد كببيع عبيدي اثنين بثمن واحد (ويوزع العبد على) قيمة الثوب ومهر مثل (فلو ساوى كل ألفا كان نصف العبد ثمن ونصفه صدقا فيرجع اليه بطلاق قبل وطعز بعده ويغسخ نصفه هذا ان كان ماخص مهر المثل يساويه فان نقص عنه وجب مهر المثل قطعا (ولو نكح) بالف بعضها مؤجل لمجهول فسد ووجب مهر المثل لا ما يقابل المؤجل

في الخلع (قوله فبهما) أي النكاح والخلع (قوله منها) أي الزوجة (قوله لذلك) أي لا تصريح بانتفاء التسمية (قول المتن ومغصوب) وكالمغصوب كل مال ليس بمملوك كالزوج كان نكح بمملوك ونكر أو حراً ومغصوب لكن مر في البيع أن شرط التوزيع أن يكون معلوما والباطل قطعا وأن يكون مقصودا والا فينقد البيع بالمملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فيجب في الاول مهر المثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني اه عش وقوله فيما يأتي مثل الخ أقول قول الشرح كالنهاية ولو سعى نحو عدم الخ كالصريح في خلاف ذلك فلا يرجع ثم رأيت قال الحلبي بعد ذكر ما وافق كلام عش مانصه وقد يتسلك باطلا فاتهم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بان النكاح أوسع في الجلة لانه لا يجب فيه ذكر القابل ولا يفسد بفساده حرره اه (قوله تقر يقا للصيغة) الى قول المتن ولو نكح في المغنى والى قول المتن ولو شرط في النهاية الا قوله وزعم الصنف الى المتن (قوله من شرطها) الاولى التذكير (قول المتن حصه المغصوب) ولو كان بدل المغصوب خرامتلا وأجازت فلها مع المملوك حصه الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقديره خرامتلا أو عصيرا أو عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر اه سم (قوله وهو ولي مالها الخ) خرج به مالوانتفاو القياس فيها صحة النكاح بمهر المثل اه عش (قوله فيه) أي في بيع مالها (قوله كما قدمه في تقرير الصفة) عبارة المغنى فان قيل ان هذه المسئلة مرت في آخر باب المناهي فهي مكررة أجب بانها ذكرت هنا زيادة على ما تقدم وهي افادة تصحيح الصفة ببيعها ونكاحها اه (قوله فان المهر) أي والبيع اه سم (قول المتن ويوزع العبد) أي قيمته اه مغنى (قوله هذا) أي قول المصنف وكذا المهر الخ وقوله فلو ساوى كل أي من الثوب ومهر المثل اه مغنى (قوله يساويه) أي مهر المثل لو قال لا ينقص عنه لكان أنسب اه سيد عمر (قوله فان نقص عنه الخ) أي كانه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تأذن اي الرشيدة في العبد بعينه والا فلا أثر للنقص فيه - ما كما هو ظاهر سم وسيد عمر وعش (قوله وجب الخ) لفساد التسمية حيث نكح بالنسبة للمهر اه سم (قوله بعضهم مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالف نصفها حال ونصفها مؤجل يحل بموت أو فراق فيجب مهر المثل مر اه سم (قوله فسد) أي المسمى وقوله وجب مهر المثل أي ولا رجوع للزوج على الأب بما دفعه لانه تبرع منه اه عش وينبغي ان يحله أخذ - ذامن التعليل اذا لم يعتد الزوج وجوب الدفع الى الأب (قوله بالتحية) يأتي محترزه (قوله كذلك) أي من الصداق أو غيره سم وعش (قوله وألحقت هذه) أي لفظة الاعطاء بما قبلها أي لفظة ان لا يها عبارة النهاية والحق لفظ الاعطاء بلفظ الاستحقاق اه أي الذي أفاده قوله ان لا يها الخ عش (قوله أيضا) أي كلام (قوله وزعم الصحة فيه) أي في لفظ الاعطاء (قوله

(قوله في المتن وان أجازت فلها مع المملوك الخ) ولو كان بدل المغصوب خرامتلا وأجازت فلها مع المملوك حصه الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقديره خرامتلا أو عصيرا أو عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر (قوله فان المهر) أي والبيع (قوله يساويه) أي يساوى مهر المثل (قوله وجب) أي لفساد التسمية حيث نكح بالنسبة للمهر (قوله وجب مهر المثل قطعا) أي كانه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تأذن في العبد بعينه والا فلا أثر للنقص فيه - ما كما هو ظاهر (قوله بعضهم مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالف نصفها حال ونصفها مؤجل يحل بموت أو فراق فيجب مهر المثل مر (قوله بالتحية) يأتي محترزه (قوله كذلك) أي من الصداق أو غيره

(٤٩ - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) لتعذر التوزيع مع الجهل بالاجل أو (الف) مثلا (على) أو بشرط (أن لا يها) أو غيره خلافا لمن وهم فيه ألفا من الصداق أو غيره (أو) على أو بشرط (أن يعطيه) أو غيره بالتحية (ألفا) كذلك وألحقت هذه بما قبلها لان الاعطاء يقتضي الاستحقاق والتعليك أيضا ومن ثم صح بعثت هذا على أن تعطى عشرة وتكون هي الثمن وزعم الصحة لاحقا ل أن يريد أن يعطيه ألفا من الصداق

لها غير صحيح لان الكلام فيها يتبادر من شرط الاعطاء وهو ما ذكرناه فلا تظن لارادة خلافه بل ان فرض ارادتها حاله لم يصح الصداق أيضا لانه شرط على الزوج التسليم لغير المستحق وظاهر انه مفسد (فالذهب فساد الصداق وجوب مهر المثل) فبهما لان الالف ان لم تكن من المهر فهو شرط عقدى عقدوا لا فقد جعل (٢٨٦) بعض ما التزم في مقابلة البضع لغير الزوج ففسد كافي البيع ومنه

يؤخذ أنه لو نكحها بالف على أن يعطيها ألفا صح بالالفين وهو محتمل اما بالفوقية فهو وعدمها لا بها وهو لا يفسد الصداق كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل هو في نحو أن نكحتكها بشرط أن تعطيني هي كذا شرط فاسد لانه شرط عقدى عقد أيضا وأي فرق بين اعطائها الاب ما لا يجب عليها وعدم نفقتها الواجبة لها (ولو شرط في صلب العقد اذلا عبرة بما يقع قبله أو بعده ولو في مجلسه بخلاف البيع في الاخيرة لانه لما دخله الخيار كان زمنه بمثابة صلب عقده بجماع عدم الزوم ولا كذلك هنا (خيارا في النكاح: بطل النكاح) لما فاته لوضع النكاح من الدوام والزوج (أو) شرط خيارا في المهر فلا ملهز صحة النكاح) لانه لاستقلاله لا يؤثر فيه فساد غيره (المهر) لان الصداق لم يتمحض للعوضيه بل فيه شائبة الخلط فلم يلق به الخيار لانه انما يكون في المعاوضة المحضة فيجب مهر المثل (وسائر الشرط) أي

لها) متعلق بقوله ان يعطيه أي لاجل الزوج لا لاجل أبيها (قوله غير صحيح) خبر وزعم الصحة الخ قال الكردى وحاصل زعم الصحة أنه يجوز أن يكون المشرط هو الاعطاء حال كونه مضى وما على الالف الاول فيشعر بان الصداق ائتمان والزوج نائب عنها في دفع أحد الفين الى الاب والاب نائب عنها في القبض اه ولا يخفى ما فيه من التسكاف (قوله ما ذكرناه) اراد به قوله ان الاعطاء يقتضى الاستحقاق والتعليك كاللام اه كردى (قوله لارادة خلافه) وهو الاعطاء للاب لاجل بنتها (قوله ارادتها) أي العاقدين له أي خلاف ما ذكره (قوله لانه شرط على الزوج الخ) يؤخذ من ان محل ما ذكرنا لم تكن الزوجة بمجورة للاب والافقد وجد شرط التسليم لمستحقه اه سيد عمر (قوله فيهما) أي في صورتى المتن (قوله والا) أي بان كانت من المهر (قوله في مقابلة الخ) متعلق بالتزيم وقوله لغير الزوجة متعلق بجعل الخ (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعديل (قوله صح بالالفين) معتمد اه ع ش (قوله فهو وعدمها الخ) اعلم بالنظر ما وقعها اياها والافهى لا يتصور منها وعقد في صلب العقد الذى الكلام فيه اه ع ش (قوله كذا قاله غير واحد) منهم صاحب المغنى وقوله لانه شرط عقد الخ قد بوجه كلامهم بأنه في الصورة السابقة وجد العقد المشرط بوجود الإيجاب من الاب والقبول من الزوج بخلاف ما هنا فانه لم يوجد الا أحد الطرفين وهو الإيجاب فقط فليست أمثاله ثم قوله وأي فرق الخ قد يقال الفرق ان النفقة من مقتضى العقد بخلاف عدم اعطاء أبيها فانه ليس من مقتضاه اه سيد عمر (قوله وفيه نظر الخ) ليس فيه ما يقتضى اعتماد مقتضى النظر فان مجرد التوقف في الحكم لا يبطله وانما يقتضى مخالفة الاول لودكر ان الثانى هو الاوجه أو نحوه ومع ذلك مقتضى النظر هو المعتمد اه ع ش (قوله بل هو) أي الوعد أو شرط الاعطاء (قوله وعدم نفقتها الخ) أي الاتى نفاى المتن (قوله الواجبة لها) أي على الزوج (قول المتن ولو شرط خيارا في النكاح الخ) يشمل ذلك ما لو شرط على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الاوجه بخلاف الزركشى اه نهاية عبارة المغنى وهو أى ما قاله الزركشى من الصحة اذ شرط ذلك على تقدير عيب مثبت للخيار بخلاف لاطلاق كلام الاصحاب اه قال ع ش قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصرف بمقتضى العقد وقياسه أنه لا يضر شرط طلاق على تقدير الإيلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة انتهى ولا يحصى عن ذلك للمتاأمل وان خالفه هر سم على حج والا قرب ما قاله سم وهو الحق الذى لا يحصى عنه بل مأخوذ من عموم قول المصنف وسائر الشرط وط الخ اه (قوله في الاخيرة) أي بعد العقد في مجلسه (قوله لما فاته) الى قوله لكنه في الاول في المغنى والى التنبيه فى النهاية (قول المتن أو في المهر) أي كان قاله وجنكها بكذا على أن لك أولى الخيارا في المهر فان شئت أو شئت أقيت العقد به والافسخ الصداق ورجع لمهر المثل مثلا اه ع ش (قوله بل فيه شائبة الخلط) لانها تستمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر تحلة وهبة شوبرى ومغنى (قوله فيجب مهر المثل) تفريع على المتن (قوله في الاول) أي في قوله ان وافق مقتضى النكاح وقوله لمقتضى العقد أى صحة العمل بمقتضاه اه ع ش (قول المتن وان خالف) يحتتمل ان معناه ان كان بخلاف ما ذكر أى نقضه لانه فيصير معناه ان لم يكن موافقا لمقتضى الحال الخ حينئذ سقط الاشكال الاتى في التنبيه اه سيد عمر ولا

بأقربا (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط القسم والنفقة (أول متعلق به غرض) كان لا تاكل الا كذا (لغا) يخفى الشرط أي لم يؤثر في صحة النكاح والمهر لكنه في الاول مؤكد لمقتضى العقد فليس المراد بالالغاء فيه بطلانه بخلاف الثانى وما أوهه كلام شارح امن استوائهما في البطلان وكلام آخر من استوائهما في عدمه غير صحيح (وصح النكاح والمهر) كالبيع (وان خالف) مقتضاه (ولم يخل بمقتضاه الاصل) وهو الاستمتاع

يخفى بعد ذلك الاحتمال بل مقابلة قول المتن وان خالف لقوله ان وافق مقتضى النكاح كالصريح فيما  
 سلكه الشارح كالنهاية والمغنى والمحل من تقدير مقتضاه (قوله سواء كان) أى الشرط المخالف المحل (قول  
 المتن) وألا تنفقه لها أى على الزوج اه ع ش عبارة عميرة قوله وألا تنفقه لها مثله فيما يظهر ما لو قال لا تنفقه  
 لها على بل على فلان اه أى وفاقا للشارح وخلافا للنهاية والمغنى كما يأتى (قوله فلان لا يفسد الخ) بفتح اللام  
 المؤكدة اه ع ش (قوله مقتضيا) كذا بالنصب فيما اطلعنا من النسخ وفي هامش نسخة قديمة معجمة  
 على أصل الشارح بلا عر وقوله مقتضيا كذا بالنصب فى أصل الشارح رحمه الله تعالى اه ولعله من تحريف  
 الناسخ ولذا كتبه ع ش فيما نقل هذا التنبيه عن الشارح بالرفع (قوله مقتضى حلها) قضيتها المراد  
 بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط أن لا يحل التزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجاب  
 بأن المراد بالحل عدم الامتناع فيكون معنى المتن كشرط الامتناع من التزوج عليها ولا يحذور فيه (قوله  
 بمعنى ان الشارع جعله الخ) قد يوضع بان نكاح الواحدة مثلا ما كانت مظنة الجبر ومنع غيرها أثبت الشارع  
 حل غيرها بعد نكاحها دفعاً لتوهم عموم تلك المظنة انج غيرها فصار نكاح غيرها من آثار نكاحها وابعاله  
 في الثبوت فليتأمل فيه سم على جج اه ع ش (قوله لانه مخالف) الى التنبيه في النهاية الاقوله أى حتى  
 الى ولا موافقتها وكذا في المغنى الاقوله ولا تكرار الى اما اذا الخ فانه قال بالتكرار (قوله ليس في كتاب الله) أى  
 بان لم يوافق قواعد الشرع بخلاف ما وافقها وان ثبت بغير القرآن اه ع ش (قوله اذ لم يرض شرط الخ)  
 عبارة المغنى لان الشرط ان كان لها فلم يرض بالمسمى وحده وان كان عليها فلم يرض بالزوج يبذل المسمى الا  
 عند سلامة شرطه وليس له قبضته فوجب الرجوع الى مهر المثل اه (قوله اذا عند سلامة شرطه) أى  
 ولم يسلم نهاية (قوله كشرط ولى الزوجة الخ) ظاهره ولو كان الزوج غير متهنى للوطء لصغر أو نحوه  
 وفيه نظر بل الاقرب الصحة في مادام الزوج غير متهنى للوطء لانه موافق لمقتضى النكاح اه ع ش وقوله  
 مادام الزوج الخ أى ان أراد مادام الخ (قوله وهى محتلة له) سيد كرتنزه (قوله أو ان لا يستمتع الخ) أى  
 ولو بغير الوطء فهو من عطف العام على الخاص (قول المتن أو يطلقها) أى بخلاف شرط أن لا يطلقها أولا  
 يخالفها فلا يؤثر كها هو ظاهر لكن يبقى الكلام في أنه من الموافق لمقتضى العقد أو من المخالف الغير المخل  
 سم على جج والظاهر الثاني فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه ع ش (قوله معين الخ) الاولى عين

(قوله في المتن أو لا تنفقه لها) ان قبل يفارق ذلك مسألة الارث لا تنفقه على قول الخناطى قلت الارث  
 أزم للنكاح بدليل ثبوته بمجرد العقد الصحيح بخلاف النفقة فتوقد يعارض بان النفقة تنجب مع رفها  
 وكفها دون الارث اه (قوله مقتضى حلها) قضيتها المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن  
 كشرط أن لا يحل التزوج عليها وفيه نظر (قوله مقتضى حلها) لا يقال حلها قبل النكاح مطلقا فكيف  
 يكون مقتضيا للنكاح بمعنى ثبوته وتبعيته له في الثبوت لان التزوج مظنة الجبر على الزوج ولهذا كان تزوج  
 الواحدة ما نعا في شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام من تزوج ما زاد عليها فلما أثبت الشارع ما زاد على  
 الواحدة بعد نكاحها كان الحل وعدم المنع مما زاد عليها من توابع نكاحها والاحكام الثابتة بعده وثبوت  
 ذلك قبل النكاح لا ينافى ما ذكره ألا ترى ان السوال يطلب في الموضوع لاجل أنه مطلوب قبل الموضوع وفى  
 كل حال فطلبه في كل حال لا ينافى انه مطلوب لموضوع فكذا ثبوت حل ما زاد على الواحدة قبل  
 نكاحها لا ينافى ثبوته تبعاً لنكاحها الذى هو مظنة الجبر (قوله بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه) قد يمنع  
 بان العلامة عدم ترة اربع الصادق بعدم التزوج وأسا لخصوص تزوج الذون (قوله بمعنى ان الشارع  
 الخ) قد يوضع بان نكاح الواحدة مثلا ما كان مظنة الجبر ومنع غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها  
 دفعاً لتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من آثار نكاحها وابعاله في الثبوت فليتأمل فيه  
 (قوله في المتن أو يطلقها) أى بخلاف شرط ان لا يطلقها أولا يخالفها فلا يؤثر كها هو ظاهر لكن يبقى الكلام  
 في أنه من الموافق لمقتضى العدة أو من المخالف الغير المخل والظاهر هو الثاني فيفسد الشرط ويجب مهر المثل

سواء كان لها (كشرط أن  
 لا يتزوج عليها أو) عليها  
 كشرط أن (لا تنفقه لها صح  
 النكاح) لانه اذا لم يفسد  
 بفساد العوض فسلان  
 لا يفسد بفساد الشرط  
 المذكور أولى \* (تنبيه) \*  
 قد يستشكل كون التزوج  
 عليها من مقتضى النكاح  
 بان المتبادر أنه لا يقتضى  
 منعه ولا عدمه ويجاب بمنع  
 ذلك وادعاء أن نكاح ما  
 دون الرابعة مقتضى حلها  
 بمعنى أن الشارع جعله  
 علامة عليه (وفسد الشرط)  
 لانه مخالف للشرع ووصح  
 خبر كل شرط ليس في كتاب  
 الله تعالى فهو باطل (والمهر)  
 اذ لم يرض شرط ذلك بالمسمى  
 الا عند سلامة شرطه فيجب  
 مهر المثل (وان أدخل)  
 الشرط بمقتضى النكاح  
 الاصلى (ك) شرط ولى  
 الزوجة على الزوج (أن لا  
 يطلقها) مطلقاً أو فى نحو  
 نهار وهى محتلة له أو ان  
 لا يستمتع بها (أو) شرط  
 الولي أو الزوج ان (يطلقها)  
 بعد من معين أو لا (يطلق)  
 النكاح) للاختلال المذكور

ولا تكرر في الاخير مع ما مر في التحليل (٣٨٨) كيعلم تأملها ما خلا من رغبة أما اذا كان الشرط لعزم الوطء هو الزوج فلا بطلان كما في

(قوله ولا تكرر في الاخير) أي مسئلة شرط الطلاق مع ما مر الخ أي لان ما ذكره هنا وقع على سبيل التمثيل لما يحل بمقتضى النكاح ومثاله لا يعد تكرر الا لانه ليس مقصودا بالذات اه ع ش وأيضا ان ما هنا يغيبد العموم لغیر المحلل بخلاف ما مر وقال غيره لان السابق شرط طلاق بعهد الوطء عوما هنا أعم من ذلك اه (قوله كافي الروضة) وهو المعتمد مناهية ومعنى (قوله موافقته) أي الزوج لولي الزوج (قوله في الاول) أي فيما اذا كان شرط عدم الوطء من ولي الزوج (قوله حتى يصح) أي النكاح (قوله حتى يعارض) أي شرطه التنزيلى وكذا ضمه ويرى يمنع الخ وقوله شرطها أي شرط ولها كما مر (قوله فاندفع الخ) أي بقوله أي حتى الخ (قوله شرطه) أي الزوج عدم الوطء (قوله فلا يتخيل الخ) تفريع على نفي الاقتضاء وقوله حتى يحتاج الخ تفريع على التخيل (قوله ولا وافقته) أي ولم تنزل موافقة وليفها للزوج كما مر وانما أضاف الموافقة هنا نظر الموافقة الاولى والا فلا يتصور منهما موافقة الزوج في صلب العقد الذي الكلام فيه كما مر عن الرشيدى (قوله في الثاني) أي فيما اذا كان شرط عدم الوطء من الزوج (قوله حتى يبطل) أي النكاح (قوله تعاميا الخ) علة لقوله ولم تنزل موافقته الخ ولا موافقتها الخ (قوله فانيط الحكم) أي البطلان في الاول والصحة في الثاني به أي بالمبتدئ (قوله على شرطه) أي المبتدئ (قوله دفعا الخ) علة لقوله فانيط الحكم الخ (قوله ان أس الخ) لعزل المراد بحسب ظاهر الحال والا فالتقاء يمكن زوال مانعها اه ع ش (قوله أولى زمن الخ) عطف على مطالعا (قوله أو شغاء الخ) قال الاذرى ولو كانت متخيرة وحرمانا وطها وشرط تركه احتمال القول بغساد النكاح لتوقع شغائها واحتمل خلافه أي القول بالصحة لان الظاهر ان العلة المزمنة اذا طالت دامت انتهت وهذا الوجه مناهية ومعنى وفي سم عن شرح الارشاد للشارح ما وافقه قال ع ش والرشيدى قوله وهذا الوجه محله حيث أطلق بخلاف ما لو شرط أن لا يبطأ وأن زال المانع فقياس ما يأتي في الشارح من البطلان في شرح عدم ارث السكينة وان زال المانع بطلانه هنا اه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمدته النهاية والغنى خلافا للشارح كما يأتي (قوله أن من هذا القسم) أي من الشرط المحل بمقتضى النكاح الاصلى المبطل للنكاح (قوله ما لو شرط أن لا يرثه الخ) محل ما تقرر في شرط نفي الارث كما يحتمل في الخادم في غير السكينة والامة فلا تزوج كطبية أو أمة على أن لا يرثها فان أراد ما دام المانع قائما مع النكاح لانه تصريح بمقتضى العدم قد وان أراد مطلقا بطل المحل فمقتضى العقد وان أطلق فالواجب الصحة لان الاصل دوام المانع اه نهاية (قوله أو أن لا يرثه الخ) أو أنهم لا يتوارثان اه معنى (قوله قال جمع الخ) ليس من مقول الشيخين (قوله وهذا) أي القول بصحة النكاح وبطلان الشرط (قوله وهو) أي مقصود العقد (قوله وأقول انما سكتنا الخ) لا يخفى بعده عن صنيع الشيخين (قوله عليه) أي على ما نقله عن الحنابلة (قوله وما يتعقل من فرق الخ) قد فرق بان شرط عدم النفقة أهون من شرطها على الاجنبى فانه عهد سقوط النفقة من الزوج ولم يعهد وجوبها على الاجنبى وأما نحو الولد في الاعفاف فهو بمنزلة الوالد اه سم (قوله بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم للذات لا لعارض الآن يدعى أن مانع الارث (قوله مع ما مر في التحليل) الذي مر ثم انه اذا نكح أو انه اذا وطئ مطلق بطل (قوله أو شغاء الخ) في شرحه للارشاد وبما تقرر يعلم ان ولي المتخيرة لو شرط انه لا يوطئها فأراد مطلقا بطل العقد أو الى ان يزول التخير فلا وهذا الوجه مما وقع للشارحين ويظهر ان الاطلاق هنا كالأراد الى زوال التخير لان الاصل عدم الفساد حتى يتحقق مرجبه اه وعن الاذرى لو كانت متخيرة وحرمانا وطها وشرط تركه احتمال القول بغساد النكاح لتوقع شغائها واحتمل خلافه لان الظاهر ان العلة المزمنة اذا طالت دامت اه قال مر في شرحه وهذا الوجه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمدته مر (قوله وما يتعقل من فرق بين ذلك خيال لا أثر له) قد فرق بان شرط عدم النفقة أهون من شرطها على الاجنبى فانه عهد سقوط النفقة من الزوج ولم يعهد وجوبها على الاجنبى وأما نحو الولد في الاعفاف فهو بمنزلة الوالد على انما ألزمت ذمة الوالد وان وجب على الولد ادائها عنه (قوله بخلاف الوطء فانه لازم الخ) قد يقال كل لازم للذات لا لعارض الآن يدعى أن مانع الارث أقوى (قوله

الروضة وغیرها لانه حق فله تركه ولم تنزل موافقته في الاول منزلة شرطه حتى يصح أي حتى يعارض شرطها ويمنع تأثيره فاندفع ما يقال شرطه لا يقتضى صحة ولا فسادا فلا يتخيل هذا النزول حتى يحتاج لدفعه ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تغليبا لجنب المبتدئ لقوة الابتداء فانيط الحكم به دون المساعد له على شرطه دفعا لتعارض وأما اذا لم تحتمله فشرط عدمه مطلقا ان أس من احتمالها كرتقاء المتخيرة لاحتمال الشغاء أو الى زمن احتمالها أو شغاء المتخيرة فلا يضر لانه تصريح بمقتضى الشرع \* (تنبيه) \* نقل الشيخان على الحنابلة أن من هذا القسم ما لو شرط أن لا يرثه أو أن لا يرثها أو أن ينفق عليها غيره ثم قالوا في قول يصح ويبطل الشرط قال جمع متأخرون وهذا هو الاصح لان الشرط المذكور لا يحل بمقتضى العقد أي وهو الاستمتاع وأقول انما سكتنا عليه لان ضمه معلوم من قولهما كالاصحاب بالصحة في شرط أن لا نفقه قتلها وكيف يتعقل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يتعقل من فرق بين ذلك خيال لا أثر له فان قلت أعظم غاية للنكاح الارث فنفقه مساو لنفي نحو الوطء قلت ممنوع اذا يلزم من النكاح الارث اذ قد يمنع نحو رق أو كفر بخلاف الوطء فانه لازم اقوى



لذات النكاح وان منع منه نحو تخيير على أنه لو نظر لذلك كان في النفقة كذلك ويفرق بين نفقته والوطء بان المقصود من شرع النكاح التنازل المتوقف على الوطء دون نفقة - ففكان قصده أصليا وقصده غيره تابعا (ولو نكح نسوة بمهر) واحد كان زوجهم من جسد هن و  
عنهن أو معتقهن أو وكيل أوليائهن (فلا يظهر فساد المهر للجهل بما يخص كلا منهن حالامع اختلاف المستحق ومن ثم لو زوج أمته بقن صح  
بالمسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) ولي أب أو جد (لطفل) أو جنتين أو سبعة (بقوق ٣٨٩) مهر مثل) بما لا يتعابن بماله من مال الولي

ومهر مثاله يليق به على ما مر  
في بحث نكاح السفينة  
وغیره (أو انكح بنتا) له  
بموجودة فنون فقوية كما  
خطه (لا) بمعنى غير لعدم  
وجود شرط العطف بها كما  
مر في قوله لا يظهر رطهر  
اعرابها فيما بعدهما لكونها  
بصورة الحرف (رشيدة)  
كمنجونة وبكر صغيرة أو  
سقيمة بدون مهر المثل (أو)  
انكح بنتا له (رشيدة بكرة  
بلاذن) منها في النقص  
عن مهر المثل (بدونه) أي  
مهر المثل بما لا يتعابن به  
(فسد المسمى) لا تنقاع الخط  
المستتر في تصرف الولي  
بالزيادة في الاولى والنقص  
فيما بعدهما ما من مال الولي  
فيصح كبرجحه المتأخرون  
لان في افساده اضرارا بالابن  
بالزامة بكمال المهر في ماله  
واظهر هذه المصلحة فلم  
ينظر والتضمنه دخوله  
في ملك المولى قبل هذا  
التركيب غير مستقيم لان  
لا اذا دخلت على مفردة صفة  
لسابق وجب تكرارها نحو  
لا فارض ولا بكر لا شريفة ولا  
غريبة اه وأخذ ذلك  
من قول المغني وكذا يجب

أقوى اه سم (قوله لذلك) أي لكون الارث أعظم غاية للنكاح (قوله كان في النفقة) أي من أصلها  
وقوله كذلك أي كفي نحو الوطء وليس كذلك في نحو النفقة أي كالنكاح (قوله واحد) الى قوله وقول  
السعد في النهاية الا قوله واخذ ذلك الى ويلزمه وكذا في المعنى الا قوله بما لا يتعابن بماله (قوله اب الخ) بدل من  
والى (قوله من مال الولي) - - - - - كذا كثره (قوله ومهر مثاله يليق به) أي بخلاف ما يليق به كشر بقة  
يستغرق مهر مثاله في بطل النكاح كما هو ظاهر سم ومعنى (قوله بموجودة الخ) كانه احترز به عن ثيبا  
بثاء فياء مشددة فباء (قوله بمعنى ذير) أي اسم بمعنى الخ (قوله لعدم وجود شرط العطف) وهو أن لا يصدق  
أحد معطوف فيها على الآخر اه ع (قول المتن أو رشيدة) أي بكر انما به ومعنى (قوله المشتري في تصرف  
الخ) نعت الخط وقوله بالزيادة متعلق بالانتفاء (قوله أمان مال الولي الخ) أي جميع المهر وأمالو كان الذي  
من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتي فيه التعليل حلي بل مقتضى التعليل أنه لو انقرض الدولى بما زاد من ماله  
أنه يبطل لا تنقاع ذلك فاحترز به وبى والا قرب الصفة ع ش اه بجري (قوله فيصح الخ) عبارة المعنى فانه  
يصح بالمسمى عينا كان أو دينالا للمجهول صدق القلم يكن ما كالا بن حتى يفوت عليه والتبرع به انما حصل  
في ضمن تبرع الأب فلا تأتي فات على الابن ولزمه مهر في ماله اه (قوله قبل هذا التركيب الخ) عبارة النهاية  
وما اعترض به التركيب من كونه غير مستقيم لان اذا دخلت الخ مردود لان شرط الواجب تكرارها أن  
لا تكون بمعنى غير كما اقتضاه جعلهم التي يجب تكرارها غير التي بمعنى غير حيث قالوا شرطها أي التي يجب  
تكرارها ان يليها جلة اسمية صدرها معر فخالق فافهم هذا أن لا تأتي احتجها المعترض في الآية ليست بها  
يجب تكرارها لانها بمعنى غير فيها وفي كلام المصنف مما ذكره اعتراضا وتعللا غير صحيح اه (قوله وأخذ) أي  
المعترض بعدم استقامة التركيب ذلك أي قوله لان لا اذا الخ (قوله كز بدلا شاعر) مثال الخبر وقوله وجاء  
زيد الخ مثال الحال وقوله لا فارض الخ أمثلة الصفة (قوله انتهى) أي قول المغني (قوله ويلزمه) أي المعترض  
اخر ذلك أي الاعتراض المذكور ونوله مع أنه أي المعترض وغيره أي من الشراح وغيرهم (قوله وجعلوا لا  
فيه بمعنى غير) أي مع أنه لا تكرار فيه مراده أن الاصح في لا بمعنى غير عدم وجوب التكرار كما صرح به  
ولما جعل هذا المثال أصلا مقبلا عليه في المتن ودفع عند الاستدلال آية أحدها مراد قول السعد يحتمل أنها  
حرف والثاني اراد لافي الآية الآتية فافهم ما كرهه والثالث منافاة ذلك لما مر عن المغني بقوله في الاول احتمال  
بعيد وفي الثاني محمول الخ وفي الثالث محلها الخ اه كرى وقوله والثاني اراد لافي الآية الخ هذا على ما في  
بعض نسخ الشارح من سقوط الالف قبل لافي قوله وجعلهم لافي الآية الخ كما يأتي (قوله في لاهذه) أي التي  
بمعنى غير (قوله عليهم) أي الذين جعلوا لاهذه بمعنى غير صفة الخ (قوله لانه احتمال الخ) برده ما يأتي عن عرب  
اكافية (قوله وجعلهم لا الخ) أي المفسرين ولا يظهر له ذكره هنا فائدة اللهم الا أن يقال مع ما فيه انه دفع  
بذلك احتمال كون لاهذه خفا بمعنى غير قبا ساعلى الا في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله الخ (قوله في  
الآية الآتية) أراد بها الاول وقوله تفسير معنى لا عراب بمعنى لا يلزم من كونها بذلك المعنى وجوب تكرارها  
لانها تنجي بذلك المعنى وان لم تكن مكررة اه كرى وهذا كله مبني على ما مر من سقوط الالف قبل لافي بعض  
نسخ الشارح ولا يأتي على ما في بعض نسخ المعول عاها المقابلة على أصل الشارح من ثبوت الالف المذكورة

يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به في بطل النكاح كما هو ظاهر

تكرر لا اذا دخلت على مفردة صفة أو حال كز بدلا شاعر ولا كاتب وجاء زيدا ضاحكا ولا با كيا لا فارض ولا بكر لا بارد ولا كريم  
لامقطوعة ولا بمنوعة لا شريفة ولا غريبة اه لمخصا ويلزم ما جرد ذلك في طاهر لا ظهور مع انه وغيره أقروه وجعلوا لافي بمعنى غير صفة لما  
تبليها ظهر اعرابها فيما بعدهما لكونها بصورة الحرف وقول السعد في لاهذه يحتمل انها حرف الى آخره لا يرده عليهم لانه احتمال بعيد جدا  
وجعلهم لافي الآية الآتية

معنى غير محمول على انه تفسير معنى لا اعراب ولا ينافي ذلك ما ذكر عن المعنى لان محله كما هو واضح ودلت عليهم مثلهم فيما اذا اريد الاخبار  
أو الوصف أو الحال بنفي متقابلين فيجب (٣٩٠) تكسر بر لا حينئذ لان علمه بوجه ان العصدن في المجموع لا كل منهما على حدته كما صرح

به السعدني لاذلول انهما اسم  
بمعنى غير لكن لكونها  
بصورة الحرف ظهر اعرابها  
فيما بعده او يحتمل أن  
تكون حرفا كما تجعل الا  
بمعنى غير كافي مثل لو كان  
فيهما آلهة الا الله لفسدنا  
مع انه لا قائل باسميه أي  
الائم قال في قول الكشف  
لا الثانية مريدة لتأكيد  
الاولى الثانية حرف زيدت  
لتأكيد النفي والتأكيد  
لا ينافي الزيادة على انه يفيد  
التصريح بمعنى النفي اذ  
بدونها وبما يحمل اللفظ  
على نفي الاجتماع ولهذا  
تسمى لا الذكرة للنفي اه  
ولم ينظر السعدني اعترض  
أي حيان الزمخشري بقوله  
ما لم يصرعه التأكيد  
الزيادة ليس بشئ لان لاذلول  
صفة منفية بلا فحجب  
تكسر بر نافية لما دخلت  
عليه وتقدر بر نول الى ان  
التقدير لاذلول مشيرة ولا  
ساقية وهو متنع كجاءني  
رجل لا كريم اه لان  
الحق ان ما ألزم به الزمخشري  
لا يلزمه اذ الزيادة لاجل  
تأكيد النفي لثلاثتهم  
ما صر لا تنافي وجوب  
التكسر بر ولا توجب ان  
تقدر بر الا بما ذكره ولا  
انه مثل جاء رجل لا كريم  
فتأمله ليظهر لك ايضا أن  
الزيادة والتأكيد

وعليه يتعين ارادة لو كان فيهما آلهة الخ (قوله محمول على انه تفسير معنى لا اعراب) أي عند الجمهور وكذا يأتي  
(قوله ولا ينافي ذلك) أي اقرارهم قول المصنف طاهر لا ظهور وجه علمهم لافيه بمعنى غير صفة لما قبلها (قوله  
ما ذكر الخ) أي من وجوب التكسر بر (قوله مثلهم) جسع مثال (قوله بنفي متقابلين) أي على كل حال (قوله  
لان عدمه) أي عدم التكسر بر (قوله كما صرح به) أي بان لا بمعنى غير صفة لما قبلها الخ السعدني لاذلول أي  
في تفسيره انهما اسم بمعنى غير أي يقال السعدان لاني لاذلول اسم بمعنى غير ويحتمل ان هذا أي قوله انهما اسم  
الخ بدل من ضميره بقوله الاتي ثم قال الخ معطوف على قال المقدور على الاحتمال الاول وعلى قوله صرح به  
السعدني الثاني (قوله ويحتمل الخ) عطف على قوله انهما اسم الخ (قوله ان تكون حرفا) أي بمعنى غير (قوله  
كاجعل الخ) راجع لقوله ويحتمل الخ (قوله مع انه لا قائل باسميتها) فيه نظر عبارة معرب الكافية تزييني  
زاده والاب معني غير مبني على السكون لا محله لكونه حرفا عند الجمهور وكذا اذا كان بمعنى غير لان مناط الاسمية  
والفعلية والحرفية المعنى الموضوع له لا المعنى المجازي كافي ساقية أو اوار التنزيل للمولى عصام الدين خلافا  
لبعضهم فانه يقول انه اسم أجره اعرابه فيما بعده كقيل في لاني نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعدة اسم بمعنى غير  
وجعل اعرابه فيما بعده بطريق العاربية على ما صرح به السخاوي واختاره في الامتحان واما ما ذكره النفا زاني  
في حاشية الكشف عند الكلام على قوله تعالى لا فارض ولا بكر من انه لا قائل باسمية الا اذا كان بمعنى غير  
فقد صرحوا بخلافه كافي حاشية أنوار التنزيل للمولى الشهاب في شرح معنى اللبيب للدماميني لو ذهب ذهاب  
الى القول باسمية الا اذا كان بمعنى غير لم يبعد انتهى فعلى القول بحرفية الالف مجموع الالف صفة آلهة كافي  
التسهيل وعلى القول باسمية الا هذه فلا اسم بمعنى غير مبني على السكون مرفوع محلا صفة آلهة اه (قوله  
ثم قال) أي السعد (قوله لا الثانية مريدة الخ) اذ يكفي وتسق الحرف اه تمجيد (قوله والتأكد كيد لا ينافي  
الزيادة) اذ معنى كون الحرف وزائدة ان أصل المعنى بدونها لا يخل لانها لافائدة لها أصلا فان لها فائدة في  
كلام العرب امام عنوية كذا كيد المعنى كافي من الاستغراقية والباء في خبر ليس واما اللفظة كتر بين اللفظ  
وكون اللفظ متبني بالاستقامة وزن الشعر وحسن السجع وغير ذلك جاي ورضي (قوله الثانية حرف الخ)  
مقول قال (قوله على انه) أي لا الثانية والتأكيد كبير باعتبار اللفظ (قوله يفيد التصريح الخ) أي فليست مريدة  
لغير التأكد كيد لا تفيد معنى مابل مريدة مفيدة للتصريح الخ (قوله للنفي) أي لعمومه (قوله بقوله ما لم يصرعه)  
الاخصر بما لم يصرعه (قوله زعمه) أي الزمخشري (قوله فيجب تكسر بر الخ) أي وجوبه ينافي الزيادة (قوله  
تكسر بر نافية الخ) أي تكسر بر لا التي تنفي لفظ ذلول لاجل الشئ الذي دخلت لافيه وهو تسق اه كردد  
(قوله وتقدره) كذا بالبدال فيما اطعننا من النسخ ولعله من تحريف الناسخ وأصله بالزاء ثم هو بالنصب  
دعطف على قوله لاذلول والضمير للزمخشري أي ولان تقرير الزمخشري الما من ان لا الثانية في قوله تعالى  
لاذلول تثير الارض ولا تسق الحرف مريدة للتأكد (قوله ان التقدير) أي تقديره (قوله وهو) أي  
ذلك التقدير يمنع لعله لعدم التقابل بين المنفيين وقضية كلام البيضاوي جواره عبارة والفعلان صفتا ذلول  
فكانه قيل لاذلول مشيرة وساقية اه قال عبد الحكيم قوله صفتا ذلول الخ اشارة الى ان تثير منفي لكونه صفة  
للمنفي فيصح في العطف لا المريدة لتأكد النفي اه وقال التميمي قوله كانه قيل لاذلول مشيرة وساقية  
والاوفق أن يقول ولا ساقية اه (قوله كجاءني رجل الخ) أي كاستماعه ولعله ليعلم وجود شرط العطف بلامن  
أن لا يصدق أحد معطوف فيها على الآخر (قوله الزمخشري) مفعول ألزم المسند الى ضمير أي حيان (قوله  
لا يلزمه) من الزوم (قوله لاجل الخ) متعلق بالزيادة وقوله لثلاثتهم متعلق بتأكيد الخ وقوله لا تنافي الخ خبر  
اذل زيادة الخ (قوله ولانه) أي التقدير المذكور (قوله غيرهما في نحو الخ) أي هما هنا واجبان بخلافهما  
في نحو الخ (قوله في نحو ما جاء الخ) أي فيما اذا سبق لا كلام منفي تام (قوله البتة) أي من كل وجه بحيث

غيرهما في نحو ما منعك أن لا تسجد ومن ثم قال ابن جني ان لاهما مودة فاقامة مقام إعادة الجملة مرة أخرى وفي المعنى في  
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويسمون زائدة وليست برائدة البتة اذ مع حذفها يحتمل نفي محيى كل منهما على كل حال ونفي اجتماعهما في وقت

الحج عفا ذبحي عمنها صار نصافي المعنى الأول بخلافه وما يستوى الاحياء ولا الاموات فانهم مجرد التاكيد اه وهو موافق لما مر عن السعد ومزيد لما رددت به ما مر عن أبي حيان واعلم ان لافي كل ما ذكر بمعنى غير فاقوع (٣٩١) لبعضهم ان لافي بمعنى غير قسمه لما يجب

يجوز حذفه (قوله وهو) أي مافي المعنى (قوله لما مر الخ) أي من قوله على انه يغيب التصريح الخ (قوله لما رددت به الخ) أي من قوله اذال زيادة لاجل الخ (قوله لبعضهم) وافقه النهاية كما مر (قوله في كل ما ذكر) أي من الامثلة أو المواضع الثلاثة الواردة عن المعنى (قوله قسمه لما يجب الخ) أي فليست فيه بمعنى غير (قوله غير مراد) أي غير موافق لما تقر في محله عبارة الشيخ الرضي يجب في الاختيار تكرار الماهلة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين أحدهما أن تكون داخلة على الفعل تقدر اذ ذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أي لا لقيت مرحبا ولا رجب موضعك مرحبا وعلى اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك أو على نوك نحو لا نوك ان تفعل كذا أي لا ينبغي لك ان تفعله وانما لم تذكر لافي هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكرارها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانها أن يكون لا بمعنى غير مع أحد ثلاثة شرط أحدها أن تدخل على لفظ شئ نحو هو ابن لاشئ ونحو كنت بلا شئ ونحو انك بلا شئ سوا ونحو أنت لاشئ وثانها أن ينجر ما بعده لا بياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال وثالثها أن يعطف ما بعده لا على الجر ورو غير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشرط ولم تذكر اوها أيضا نحو قوله تعالى الى نطل ذي ثلاث شعب لا طليل ولا يغنى من اللهب وقولك زيد لا ركب ولا ماش وجاء في زيد لا ركب ولا ماشيا اه وقوله وان كان لا بمعنى مجردا الخ صريح في خلاف ما دعاه ذلك البعض (قوله وقد صرحوا الخ) تأييدا لقبيله (قوله لم يقعا) الاولى التأييد (قوله أيضا) أي كافي المواضع المتقدمة عن المعنى بشرط نفى المقابلين (قوله مصدرها معرفة) نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله أو نكرة كالرجل في الدار ولا امرأة (قوله ولم تعمل) أي لا فيها أي النكرة (قوله أو فعل الخ) إعطاف على جملة الخ (قوله ولو تعددرا) يخالفه ما مر عن الرضي في نحو لا مرحبا (قوله لان فساد الصداق) الى قوله ويحث الزركشي في النهاية الا قوله ويؤخذ الى المن (قوله تدارك) بصيغة المصدر خبر ان (قوله وذلك) أي من غير كفء اه ع (قوله فالجمع باعتبارها) أي الزوجة الرشيدة وان كان موافقة الاولى حيث لا مدخل لها اه نهاية (قوله أو باعتبار من ينضم الخ) أي من نحو الشهود (قوله للفرقين) أي الزوجين أو الوليين أو المختلطين وفي ترجمة القاموس يقال جافريق من الناس وهو أكثر من الفرقة وقال الشارح فربق اسم جنس يطلق على الواحد والكثير اه (قول المتن على مهر سرا) أي عقد واعليه أولا أخذنا ما بعده (قوله أولا الخ) عبارة شرح المنهج اعتبارا بالعقد فلو عقد سرا بالف ثم أعيد جهرا بالغين تجمل لازم ألف أو اتفقوا على ألف سرا ثم عقدوا جهرا بالغين لازم ألفان اه (قوله كناية وقوله صريح) أي في انقضاء العصمة الاولى (قوله أن مجرد الخ) نائب فاعل ويؤخذ الخ (قوله لا يكون اعترافا الخ) العقد الثاني في الصورى قديدا الزوج فيه بقوله زوجنى اه سم (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوجنى اه سم أقول ولان فيه قصد التجديد (قوله ولا ينافيه) أي المأخوذ المذكور (قوله لو قال) أي الزوج (قوله لان ذلك في عقد من الخ) وقد يقال ما يأتى فيما جهل كون الثاني تجديدا أو غيره وما هنا فيما علم الحال فيه اه سم (قوله لتجمل أو احتياط) بان عقد سرا بالف ثم أعيد العقد علانية بالغين تجملا أو أعيد احتياطا اه كردى (قول المتن ولو قالت) أي الرشيدة لولها أي غير المجبر لانه الذي يحتاج الى انضمام معنى ونهاية (قول المتن زوجنى بالغ الخ) وفي فتاوى الفقهاء لو قالت لولها زوجنى من فلان ان ورد على ثيابي مثلا كان له تزويجها منه ان ردت ثيابها عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجنى من فلان ان كان يتزوجنى

تكررها غير مراد وقد صرحوا بان لا العاطفة والجوابية لم يقعا في القرآن ويجب تكرار لا أيضا اذا ولها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها أو فعل ماض ولو تعددرا (والاظهر صحة النكاح بهر المثل) لان فساد الصداق لا يفسده كما مر وفارق عدم صحته من غير كفء بان احتياط مهر المثل هذا تدارك لمافات من المسمى وذلك لا يمكن تداركه (ولو توافقوا) أي الزوج والولى والزوجة الرشيدة فالجمع باعتبارها أو باعتبار من ينضم للفرقين غالبا (على مهر سرا) علنا وبزيادة فالذهب وجوب ما عقده (أو لا ان تكرر عقد قل أو كثر اتحدت شهودا سرا والعلن أم لا لان المهر انما يجب بالعقد فلم ينظر لغتيره ويؤخذ من ان العقود اذا تكررت اعتبرت بالاول مع ما يأتى أوائل الطلاق ان قول الزوج لوليز زوجته زوجنى كناية بخلاف زوجها فانه صريح ان مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان مشلا لا يكون اعترافا بانقضاء العصمة الاولى بل ولا كناية فيه وهو ظاهر ولا ينافيه ما يأتى قبيل الولى فانه لو قال كان الثاني

تجدد لفظ لا عقد لم يقبل لان ذلك في عقد من ليس في ثابهما طيب تجديدا وفاق عليه الزوج فكان الاصل انقضاء كل المهر وحكمنا بوقوع طلاقه لا سترام الثاني لها طاهر او ما هنا في مجرد تجديدا طيب من الزوج لتجمل أو احتياط فتأمله (ولو قالت لولها زوجنى بالف

فقص عنه بطل النكاح) كقوله قالت له زوجتي من زيد فزوج من عمرو (فلو أطلعت) إله الاذن بان لم تنعرض فيه مهر (فقص عن مهر مثل بطل) لان الاذن المطلق محمول على مهر المثل فكان مقتضى قوله وفي قول بصرع مهر المثل وكذا لو تزوجها بلامهر (قلت الاظهر صحة النكاح في صورتين) صورة التقيد وصورة الاطلاق (بمهر المثل والله أعلم) كافي سائر الاسباب المقدرة للصدق ولان البضع له مرد شرعي يراد به وبه فارق تزويجه من غير وفيما ذكر (٢٩٢) وبحت الزركشي كالبليقي انها لو كانت سفينة فسمى دون ما ذونها لكانت زائدة على مهر

مثلها لان عقد المسمى لا يضيع الزائد عليه او طرده في الرشيدة وهو متجه في السفينة لانما نظر الابل لانه لا مدخل لاذن في الاموال فساكنها لم تاذن في شيء فكما انعقد هنا بالمسمى الزائد فكذلك في مسئلتنا لاني الرشيدة لان اذنها معتبر في المال ايضا فاقترضت مخالفتها ولو بما فيه مصلحة لها فساد المسمى وجوب مهر المثل بخرج ينقص عنه مالور اذ عليه في عقد الزائد كافي نظيره من وكيل البيع المأذون له فيه بقدر فزاد عليه فالافتاء بانه يجب مهر المثل وبانه يجب ما سميته ويلغو الزائد لانها قد تقصد الحماة كلاهما فيه نظرنم ينبغي ان ياتي هنا ما قالوه في وكيل عين له فدموع تعين المش نرى أو النهي عن الزيادة فتجتمع الزيادة عليه فيهما فكذلكها اذا عينت الزوج والقدرا أو منعت عن الزيادة تمتنع الزيادة وحينئذ فيجوز وجوب مهر المثل لفساد بعض المسمى ويحتمل وجوب ما سميته فقط لا لغاء تسمية الزائد من أصله والاؤل اقرب وهذا اللغاء

على ألف درهم فان تزوجها عليها صح والا فلا ووجهه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر نهاية اه سم (قول المتن فقص عن مهر مثل بطل) افهم البطلان بطريق الاولى فيما اذار وجهها بلامهر أو مطلقا بان سكت عن المهر سواء تزوجها بنفسه أم بوكيله اه مغنى (قوله كولو قالت الخ) السكاف للقياس (قوله فيما ذكر) أي في قوله كولو قالت الخ اه عش (قوله وبحت الزركشي كالبليقي الخ) ما بحثاه مردود بل الواجب مهر المثل نهاية ومعنى وأقرهما سم (قوله فسمى) أي الولي (قوله لكنه) أي المسمى (قوله وهو متجه الخ) خلافا للنهية والمغنى كما مر آنفا (قوله فكما انعقد هنا) أي فيما اذالم تأذن وقوله في مسئلتنا أي اذا أذنت اه سم (قوله ينقص عنه) أي في صورتي التقيد والاطلاق (قوله بانه يجب مهر المثل) أي لفساد بعض المسمى (قوله أو النهي الخ) عطف على تعيين الخ (قوله فيهما) أي صورتي تعيين المش نرى والنهي عن الزيادة (قوله الزوج والقدرة) الاولى قلب العطف (قوله فيمتنع) أي حين اذ زاذ في صورتين (قوله فيحتمل الخ) لم يذكرا احتمال فساد النكاح الذي هو تفسير ما في البيع كانه للفرق بان البيع يتأثر بالمخالفة مالا يتأثر بنفس النكاح فليتم اه سم (قوله اذ الغاء الزائد الخ) قد يفرق بين الالغاء من بانه ينفع المولى وفي مسئلتنا بضره اه سم (قوله هنا) أي فيما لو نكح المولى الخ (قوله وهذا برد الخ) أي لا مكان حمل الافتاء الاول على ذلك اه سم (قوله البطلان) أي بطلان النكاح (قوله وكما ان الخ) تصور الاشكال (قوله بشرط كونه) أي النكاح (قوله بل هي) أي مسئلة الاجبار (قوله وما هنا في عالم الحال فيه) (قوله في المتن بطل النكاح) وكذا قوله الا بطل البطلان فيهما موافق لما ياتي في الخلع في نظيره من مخالفة وكيل الزوج على ما مشى عليه المتن ثم وعبارته هناك فلو قال لو كيله خالعهما لم ينقص عنها وان اطلق لم ينقص عن مهر مثل فان نقص عنها لم تطاق وفي قول يقع بمهر المثل اه وقوله وفي قول يقع بمهر المثل قال الشارح هنا وهو المعتمد في حالة الاطلاق كما صح في الروضة اه وقد يشكل البطلان في الصورة الاولى على الصحة هنا بمهر المثل على تصحيح المصنف الآتي وقد يفرق بان ثبوت المال بالنكاح أقوى ولزم من ثبوته بالطلاق بدليل انه لو لم يذكر في عقد النكاح وجب مهر المثل ولو لم يذكر في التطليق لم يجب شيء بخلاف ان لا يتأثر النكاح بالمخالفة بخلاف الطلاق وان كان البضع مردا شرعيا على انه قد يفرق بين تزويج الولي ومخالفة وكيل لان تصرف الولي بالنكاح أقوى من تصرف الوكيل بالخلع بدليل ان الولي قد تزوج بلا اذن ولا يتصور أن يخالف أحد عن أحد بلا اذن لكن قد يقتضي هذا الفرق ان المزوج هنالو كان وكيله لم يصح النكاح في الصورة الاولى فليراجع (قوله وبحت الزركشي كالبليقي الخ) ما بحثاه مردود بل الواجب مهر المثل شرح مردود في فتاوى القفال لو قالت لوليها زوجتي من فلان ان رد على ثيابي كان له تزويجها منه ان رد ثيابها عليها فلا وكذا لو قالت تزوجني من فلان ان كان يتزوجني على ألف درهم فان تزوجها عليها صح والا فلا ووجه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر شرح مرد (قوله فكما انعقد هنا) أي فيما اذالم تأذن وقوله في مسئلتنا أي اذا أذنت (قوله فيحتمل وجوب مهر المثل الخ) لم يذكرا احتمال فساد النكاح الذي هو نظير ما في البيع فانه يبطل في الصورة المسد كورة كانه للفرق بان البيع يتأثر بالمخالفة مالا يتأثر بنفس النكاح فليتم اه سم (قوله اذ الغاء الزائد على مهر المثل هنا) كالغاء الزائد في مسئلتنا يفرق بين الالغاء من ينفع المولى وفي مسئلتنا بضره (قوله وهذا برد الخ) أي لا مكان حمل الافتاء الاول على ذلك

هو السبب في فساد المسمى فهو كما مر فيما لو نكح مولا به بفوق مهر المثل اذ الغاء الزائد على مهر المثل هنا كالغاء الزائد في مسئلتنا بان وهذا رد على من ما قال في الافتاء الاول انه ليس بشيء كالثاني ثم رأيت بعضهم بحث ما ذكره فيما اذ عين الزوج والقدرة (نتيجه) \* قد يشكك على صحيح المحرر البطلان هنا بعد الاطلاق قوله أو أسكتهم يتألى آخره فتأمله وكان اذنها المطلق هنا لا يتصرف المهر المثل فكذلك اذن الشارع له ذاك بغير اتمامه ثم ط كونه بمهر المثل بل هو أولى بالبطلان لان مخالفة اذن الشارع أخف من مخالفة اذن الزوج

بان ولاية المجهر أقوى من ولاية غيره فأنزلت المصنف في هذه دون تلك \* (فصل) \* في التفويض وهو لغت رد الأمر الغير شرعاً ما تفويض يضع وهو إخلاء النكاح عن المهر واما تفويض مهر كز وجني بما شئت أو شاء فلان والمراد هنا الأول وتسمى مفوضة بالكسر وهو واضح وبالفصح وهو أنصح لان الولي فوض أمرها الى الزوج أي جعل له دخلاً في إيجابه بقرضه لا في (٣٩٣) وكان قياسه والى الحاكم لكن لما كان

كاتبه لم يمتحج لذكره اذا (قالت) حرة (رشيدة) بكر أو ثيب أو سفينة مهله كما علم من كلامه في الحجر ولا يدخل في الرشيدة الصبية بخلاف لمن زعمه وقوله في الصيام أو صبيانا رشاء يحجاز عن اختبار صدقهم كما علم مما قدمته فيه لوليتها (ز وجني بلامهر) أو على ان لامهر لي (فرق وجني المهر أو سكنت) عنه أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بمهر مؤجل أو قال ز وجنكها وعليك لها مائة ووجهه بان ذكر المهر ليس شرطاً لصحة النكاح فلم يكن في قوله وعليك الزام بل طلب وعدمه لا يلزم وبه فارق نظيره في البيع فان المائة تكون ثمة لتوقف الانعقاد عليه فكان الزاماً محضاً (فهو تفويض صحيح) كما علم من حده وسيأتي حكمه وخبره بقوله بلامهر قولها ز وجني فقط فليس تفويضاً على المعتمد لان اذنها محمول على مقتضى الشرع والعرف من المصلحة لاستحيائهم من ذكر المهر غالباً وبه فارق ما يأتي في السيد وبنيت الى آخره ما لو أنسكحها بمهر المثل حالاً من

بان ولاية المجهر أي بان تكون محجورة أو بكراً (قوله في هذه) أي مسألة الاطلاق دون تلك أي مسألة الاجبار

\* (فصل) \* في التفويض (قوله في التفويض) الى قول المتن واذا جرى في النهاية الاقوله ولا يدخل الى لوليتها وقوله أو قال الى المتن وقوله وفاسد الى المتن وكذا في المغنى الاقوله أي جعل الى المتن وقوله وفيه نظر الى المتن (قوله في التفويض) أي وما يتبع ذلك من تقرير المهر بالموت ومن حبسها بنفسها اه ع ش (قوله إخلاء النكاح الخ) أي على الوجه الخاص الآتي في المتن ولعل اللام في المهر للعهد الشرعي أي مهر المثل الحال من نقد البلد يدخل ما سيأتي بقوله أو زوج بدون مهر المثل الخ أو ان إخلاء عن المهر هو صورته الاصلية فتأمل اه رشدي (قوله واما تفويض مهر الخ) وحينئذ يجوز النكاح بمهر المثل ومجادونه ولا يجوز إخلاء وعن المهر فان إخلاء عنه وجب مهر المثل اه ع ش (قوله وهو واضح) أي لتفويضها أمرها الى الزوج أو الولي اه مغني (قوله وهو أفصح) لعل الافصح باعتبار كثرة استعماله في كلام الفقهاء والافتل ذلك لا يظهر فيه معنى الافصح فان اللغتين لم تتوارد على معنى واحد اه ع ش (قوله وكان قياسه) أي وجه التسمية (قوله والى الحاكم) الأولى أو بدل الواو (قوله كتابه) أي الزوج اه ع ش (قوله حرة رشيدة) سيأتي محترزه وقوله بكر أو ثيب تعميم (قوله أو سفينة) عطف على رشيدة اه سم (قوله أو سفينة) أشار الى أن هذه ملحقة بالرشيدة وليست منها والاف الرشيدة كما تقدم من بلغت مصلحتها ينسأ لها وقوله مهله أي بان بلغت رشيدة ثم بذرت ولم يحجر عليها اه ع ش (قوله لوليتها) متعلق بقالت رشيدة (قوله أو زوج بدون مهر المثل الخ) ولو نسكحها على أن لا مهر لها ولا نفقة أو على أن لا مهر لها وتعطى زوجها ألفاً وقد أذنت بذلك فمفوضة فلا يلزم شيء بالعقد اه مغني ونهاية قال الرشدي وقوله ولو نسكحها يعنى الرشيدة ومن هو في معناها اه عبارة ع ش أي الحرة أو المكاتبه ومثلها سيد الامه لكن لا يتوقف على اذن من الامه اه (قوله أو مؤجل) أي ان لم تكن من قوم اعتادوا التأجيل والافين عقد بما سمي أخذاً مما يأتي اه ع ش وقوله التأجيل قياسه أنه لو اعتادوا النكاح بغير نقد البلد كالنكاح بالثياب انعقد بالمسمى وقوله مما يأتي أي في الفصل الآتي (قوله ووجه بان الخ) لا يخفى ضعف هذا التوجيه فانها أي صغرة وعليك الخ في حد ذاتها ما أن تكون ملزمة أولاً وعلى كل لا يختلف الحكم لامر خارج اه سيد عر (قوله في قوله وعليك) أي الى آخره (قوله فكان) أي قول البائع وعليك الخ (قوله من حده) أي بإخلاء النكاح من المهر (قوله وسيأتي الخ) أي في قول المصنف واذا جرى تفويض الخ اه ع ش (قوله وبه) أي بقوله لاستحيائها الخ (قوله وبنيت الخ) عطف على بقوله (قوله وان جرى وطء) من ثمة قولها اه ع ش (قوله نقل عنه ما يصرح الخ) اقتصر عليه النهاية والمغني

(قوله بان ولاية المجهر أقوى من ولاية غيره) انظر من أين ثبت ان ما هنا يختص بغير المجهر وقد يقال للولاية على المحجور والبركر أقوى من الولاية على غيرهما فليتأمل

\* (فصل في التفويض) \* (قوله في التفويض) لان الولي فوض أمرها الى الزوج كذا في شرح الروض لان هذا المعنى كما يصح الفاعلية يصح المفعولية كما اذا قلت ضربت هندت نفسها فان ذلك يصحح كلاماً من الفاعلية والمفعولية فليتأمل (قوله أو سفينة) عطف على رشيدة (قوله أو قال) انظر لوقال هذا حيث لا تفويض كان أذنت له في تزويجها بمهر أو سكنت عن ذكر المهر وقيدل التوجيه المذكور على عدم وجوب المائة بل يجب مهر مثل كلو سكنت عن التسميته ثم أسافلي راجع

(٥٠ - (شرواني وابن قاسم) - سابق)

نقد البلد فانه يصح بالمسمى ولو قالت تزوجني بلامهر حالاً ولا ما لا وان وقع وطء فهو تفويض صحيح كما تنص له الزركشي وفاسد على ما رجحه الاذرع على ان شارحاً نقل عنه ما يصرح بان رج الأول فاعل كلامه اختلف (وكذا الوقال سيد أمة ز وجنكها بلامهر) اذهو المستحق كالرشيدة



وكذا لو سكت على المنصوص المعتمد وظاهره لو أذن لأخرى تزويج أمته وسكت عن المهر فزوجه الوكيل وسكت عنه لم يلزم تفويضه بالامهر الوكيل يلزمه لفظه لو كلفه فيه عقد المهر المثل نظير ما مر في ولي أذنت له وسكتت والمكاتبة كتابة صححتها سيدها كمن كلفه الأذرع وفيه نظر لما يأتي أن التفويض تبرع وهي لا تستقل به إلا باذن السيد لأن الأذن يجب أن يعطيه لذلك متضمن للأذن لها فيه وخرج بقوله زوجه سكتها بلا مهر وما ألحق به المهر وزوجه يدونه أو بموجب (٢٩٤) أو من غير نقد البلد في عقده ولا تفويض (ولا يصح تفويض غير رشيدة) كغير مكلفة

(قوله وكذا لو سكت) أي السيد (قوله فزوجه الوكيل وسكت الخ) أي أو قال زوجه سكتها بلا مهر اه  
عش (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما يأتي الخ لأن تعاطيه الخ (قوله بأن تعاطيه الخ) فيه بحث  
لأن تعاطيه متأخر عن التفويض فقد وقع التفويض أولاً خالي عن الأذن وما يتضمنه نعم قد يقال من التعاطي  
المتأخر إجازة للأذن ويبقى الكلام في أن الإجازة هل تقوم بمقام الأذن اه سم (قوله بقوله) أي السيد  
اه سم (قوله وما ألحق به) وهو قوله وكذا لو سكت (قوله كغير مكلفة الخ) مثال لغير الرشيدة اه عش  
(قوله أما أذنها الخ) أي السفهية وقوله المشتل أي الأذن اه سم عبارة المغني نعم يستفد به الولي من  
السفهية الأذن في تزويجها اه وعبارة الرشيدة يعني أنها لو أذنت في النكاح وفوضت يصح الأذن بالنسبة  
إلى النكاح لا إلى التفويض اه (قول المتن تفويض صحيح) وتقدم تعريفه أما التفويض الفاسد فقوله  
مهر مثل بنفس العقد اه مغني (قوله ولا لتشطر) إلى قوله ولا يرد في المغني وإلى الفصل في النهاية الأقوله  
ولا يرد إلى واعتراض وقوله أي صفات إلى المتن وقوله وعليه فلو مات إلى المتن وقوله أي الزوجين إلى المتن  
وقوله فهل يعتبر إلى ولا ينافي وقوله فقياسه إلى المتن وقوله خلافاً لهم (قوله قبل وطه) أي وفرض (قوله  
نعم ان سمي الخ) هذا عين ما سبق في قوله وبني الخ مالوا أنسكه الخ ولعله إنما أعاده توطئة لقوله ولا يرد الخ  
(قوله ومثله) أي مثل ما أذنتي المهر اه سم (قوله كما مر) أي في شرح فزوج وبني المهر الخ (قوله واعتراض  
الخ) عبارة المغني تنبيه لوعبر بمهر بدل شيء كان أولى إذا العقد أو جب شيئاً وهو ملكها المطالبة بأن  
يفرض لها كسباً أي (قوله وذلك) أي أحد الأمرين (قوله بتراضيهما) أي أو بفرض الحاكم (قوله  
من اشكال الامام) يعني جواب اشكال الامام فهو على حذف مضاف أو أن لفظ جواب سقط من الكتابة اه  
رشيدة عبارة عش أي من الجواب عن اشكال الامام ويحاصله أن العقد لم يجب به شيء وإنما هو سبب  
للوجوب اه أي سبب بعينه (قوله وأنه لو طلق الخ) عطف على ما يأتي (قوله فوجوب مبتدأ) أقول بل لو سلم  
أنه غير مبتدأ لم يرد لأن المتن الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره اه سم (قوله هو  
الأصل فيه) أي لأنه الجزء السابق من علة الوجوب المركبة منه ومن أحد الأمور الثلاثة المذكورة (قوله  
المفوضة) إلى قول المتن ويعتبر في المغني (قوله لا للذين) لا لتمام الذي أحكام الاسلام بخلاف الجربي اه  
مغني (قوله مطلقاً) أي لا قبل الدخول ولا بعده (قوله أو باعها) أي أو باعها ما مغني وعش (قوله أي  
صفة أنها الخ) كان الأولى تقديره بعد الباء بأن يقول ويعتبر بمهر المثل بصفتها المراجعة فيه حال العقد اه عش  
(قوله للوجوب) أي بالوطء اه مغني أي وأنحوه من الفرض والموت (قوله وصححه في أصل الروضة)  
(قوله على المنصوص المعتمد) حزم به الروض (قوله الآن يجب الخ) كذا شرح مر (قوله بأن تعاطيه  
الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متأخر عن التفويض فقد وقع التفويض أولاً خالي عن الأذن وما يتضمنه نعم قد  
يقال التعاطي المتأخر إجازة للأذن ويبقى الكلام في أن الإجازة هل تقوم بمقام الأذن (قوله بقوله) أي قول  
السيد (قوله أما أذنها) أي السفهية وقوله المشتل أي الأذن (قوله ومثله) أي مثل ما أذنتي المهر (قوله  
فوجوب مبتدأ) أقول بل لو سلم أنه غير مبتدأ لم يرد لأن المتن الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به  
مع غيره ثم قد يقال بشكل على ابتداء الوجوب اعتبار حال العقد أو أكثر الأحوال وكون العقد سبباً للوجوب  
كما يأتي ذلك فليتأمل (قوله وصححه في أصل الروضة) اعتمده مر

وسفهية مجبور عليها لأنها  
لاست من أهل التبرع أما  
أذنها في النكاح المشتل على  
التفويض صحيح (واذا جرى  
تفويض صحيح فلا طهر أنه  
لا يجب شيء بنفس العقد)  
والا لتشطر بطلاق قبل  
وطء وقد دل القرآن على  
أنها لا تستحق إلا المتعة نعم  
ان سمي مهر المثل حالاً من  
نقد البلد ان عقده ولا يرد  
هذا على المتن فإنه فرض  
كلامه أولاً في ما أذنتي المهر  
أو سكت ومثله كما مر إذا  
ذكر دون مهر المثل أو غير  
نقد البلد أو بموجب واعتراض  
قوله شيء بأنه أو جب شيئاً  
هو أحد أمرين المهر أو ما  
يتراضيان به وذلك يتعين  
بتراضيهما أو بالوطء أو  
بالموت وورد بما يأتي من  
اشكال الامام وأنه لو طلق  
قبل فرض ووطء لم يجب  
شطر فعلم أنه لم يجب بنفس  
العقد شيء من المال أصلاً  
وأما لزوم المال بطارئ  
فرض أو وطء أو موت  
فوجوب مبتدأ وأن كان  
العقد هو الأصل فيه (فان  
وطئ) المفوضة ولو باختيارها  
(فهر مثل) لأن البضع حق  
لله تعالى إلا بإباح بالاباحة

ومر في نكاح المشرع أن الحر بين لا للذين لو اعتقدوا أن لامهر لمقوضة معاملة غلبه وإن أسلم قبل الوطء لسبق ونقله  
استحقاقه وطاً بلا مهر وكذا لو تزوج أمته عبده ثم اعتقه ما أو أحدهما أو باعها لا تحرم دخولها الزوج فلا مهر لها ولا للبائع (ويعتبر مهر  
المثل أي صفاتها المراجعة فيه كإتيان) (هال العقد في الأصح) الذي عليه الأكثر لأنه السبب للوجوب كما يأتي وقيل يجب أكثر مهر من العقد  
إلى الوطء صححه في أصل الروضة لأن البضع لم يدخل في ممانه وأقرب به اتلاف وجب الأقوى كالمقبوض بالبيع الفاسد

وعليه فلو مات قبل الوطء اعتبر يوم العقد على الوجه لانه الاصل (ولها قبل الوطء مطالبة الزوج بان يفرض لها) (هـ) لئلا تكون على بصيرة من تسليم نفسها واستشكاه الامام بانان قلنا يجب مهر مثل بالعقد فمغنى (٢٩٥) المفوضة وان قلنا لم يجب بشئ فكيف تطالب

مألا يجب قال ومن طمع ان يلحق ما وضعه على الاشكال بما هو بين طلب مستجيلا اهـ ويجب بان معنى المفوضة على الاول انه يجوز للولي اخلاء العقد عن التسميم فكفى بدفع الائم عنه فائدة ومعنى وانما طلبت ذلك على الثاني لانه جرى سبب وجوبه فالبقرة سبب للوجوب بخلاف الفرض لانه موجب للمهر وفرق واضح بينهما (و) لها (حبس) نفسها ليفرض اماما (وكذا لتسليم المفروض في الاصح) كمالها ذلك في المسمى في العقد اذا فرض بعده بمنزلة ما سمي فيموت ولو خافت الفتوى بالتسليم جاز لها ذلك قطعاً (و) بشرط رضاها بما يفرضه الزوج والا فكلولم يفرض لان الحق لها نعم ان فرض لها مهر مثلها بائناً لها حالاً من نقد بلدها لم بشرط رضاها كما نقله ابن داود عن الاصحاب وأطال الاذرعى في الانتصار له لانها اذا فرضته لقاض لم يفرض غير ذلك فامتناعها عبث وتعت (لاعلمها) أى الزوجين وفي نسخ علمها والاقل منقول عن خطه (تقدر مهر مثل في الاظهر) لان ما يتفقان عليه ليس بدلائل

ونقله الرافعي عن المعتبرين وجرى عليه ابن المقرئ وهو المتمدنية ومعنى (قوله وعليه) أى ما قبل من وجوب الاكثر (قوله اعتبر يوم العقد الخ) الوجه اعتبار الاكثر أيضاً أى من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه أيضاً واقترب به المقرر وهو الموت كما سيأتى شرح مر اهـ سم (قوله على الوجه) أى كما في شرح الروض اهـ سم (قوله لتكون على بصيرة) الى قول المتن نقد البلد في المغنى (قول المتن مطالبة الزوج) أى ان كان أهلاً والا فاهلها مطالبة الولي فيقوم مقام الزوج فيما يفرضه كاستاتى الاشارة اليه اهـ عش (قوله واستشكاه) أى ملكها المطالبة (قوله وان قلنا لم يجب بشئ الخ) قد يقال العقد موجب للفرض والغرض موجب للمهر فلا ينافى قولهم لا يجب بالعقد شئ لان مرادهم بالشئ المال فلينأمل اهـ سيدعمر وقد يقال ان موجب الموجب لشيء موجب لذلك الشئ فلان فافاهم جودة اللهم الا ان يراد بقولهم المذكور عدم الوجوب بالذات (قوله ما لا يجب) الانسب ما لم يجب اهـ سيدعمر (قوله ما وضعه على الاشكال) يعنى ما يجب به من الاشكال هذا لو كان وضعه بصيغة المضى وأما اذا كان بصيغة المصدر فاليعنى أن يجب عما بناؤه على الاشكال وهذا هو الاقرب (قوله ويجب الخ) عبارة المغنى وأجيب بان الصحيح انهم لما ملكت أن تطالب بمهر المثل اهـ (قوله وكفى بدفع الائم الخ) قضيته انه لو ترك التسمية عند عدم التقويض اثم وهو بخلاف ما من استحباب التسمية الا فيما استثنى وليس هذا منه اهـ عش عبارة السيدعمر وفيه نظر لما تقدم من انه يجوز اخلاء العقد بالاجماع ويمكن حمله على ما اذا اتفق الولي والزوجة على أكثر من مهر المثل اذ لو لم تفوض لما جاز اخلاؤه كذا نقله عن العلامة النوراني يادى بعض تلامذته اهـ (قوله فاعقد الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطلب قبل الوجوب والطلب قبل الوجوب وان وجد سببه البعید مشكل فتأمل اهـ سم عبارة السيدعمر لا يخفى ما في هذا الجواب فان العقد اما ان يكون عليه تأمة للوجوب وهذا خلاف ما تقرروا ناقصة والجزء المتمم الفرض ويلزم ما ذكر من طلب ما لم يجب اهـ (قوله لاسم) أى لتكون على بصيرة الخ (قول المتن لتسليم المفروض) أى الحال وأما المؤجل فليس لها حبس نفسها كالمسمى في العقد ومعنى (قوله نعم ان فرض) أى الزوج اهـ عش (قوله باعتبارها) قيدى كونه مهر مثلها اهـ رشيدى (قوله حالاً من نقد بلدها) أى وبذله لها اهـ معنى (قوله لا علمها أى الزوجين) أى حيث تراضا على مهر اهـ معنى (قول المتن في الاظهر) محل الخلاف فيما قبل الدخول أما بعده فلا يصح تقديره الا بعد علمها بقدره قول واحد لانه قيمة مستهلك قاله الماوردى نهاية ومعنى وقد يقال الدخول بوجوب مهر المثل فمعنى توقف تقديره على علمها لانه لا تقدر ولا فرض منها ما اهـ سيدعمر عبارة عش قوله محل الخلاف الخ هذا التقيد لا حاجة اليه لان الكلام فيما يفرضه بتراضها وما ذكره ليس منه فان الوطء بمجرد وجوب مهر المثل اهـ (قوله عنه) أى مهر المثل (قول المتن وفوق مهر المثل) قد يفهم انه لا يجوز النقص عن مهر المثل وليس مرادى يجوز بل خلاف كما قاله الامام اهـ معنى ونهاية (قول المتن وقيل لان كان الخ) فان كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعاً لان القيمة ترتفع ولا تتحقق الزيادة اهـ معنى (قوله لانه بدل الخ) عبارة المغنى بناء على انه الخ (قوله بدعى صحيحة) أى كان قالت نكحتى بولي وشاهدى عدل ورضى بلامهر وأطلب المهر اهـ

(قوله يوم العقد) وقيل الاكثر أيضاً وقيل يوم الموت (قوله على الاوجه الخ) الوجه اعتبار الاكثر أيضاً أى من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه أيضاً واقترب به المقرر وهو الموت كما سيأتى شرح مر (قوله على الوجه) أى كما في شرح الروض (قوله فاعقد الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطلب قبل الوجوب والطلب قبل الوجوب وان وجد سببه البعید مشكل فتأمل اهـ (قوله الواجب أحدهما) ويجوز فرض مؤجل في الاصح بالتراضى كما يجوز تأجيل المسمى ابتداء (و) يجوز فرض (فوق مهر المثل) ولو من جنسه لاسمائه غير بدل (وقيل لان كان من جنسه) لانه بدل عنه فلا تزداد عليه (ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تنازع فيه) أى قدر المفروض ورفع الامر للقاضى بدعى صحيحة (فرض القاضى) وان لم يرض بما يفرضه لانه حكم منه لان منصبه فصل الخصومات

(بعد البلد) أي بلد الغرض فيما يظهر وعليه فهل يعتبر يوم العقد أو الغرض كل محتمل لكن قياس ما مر من اعتبار مهر المثل هنا يوم العقد  
 اعتبار نقد بلد الغرض يوم العقد بل لو اعتبر محل العقد يومه لم يعد ولا ينافي قولنا بلد الغرض من غير بلد المرأة لا استلزام الغرض حضورها  
 أو ضرر وكما قاله بالتعبير ببلد الغرض (٣٩٦) لتدخل هذه الصورة أولى وإذا اعتبر بلد الغرض أو بلدها فقد ذكرنا في اعتبار قدره

عش (قول المتن نقد البلد) أي منه (قوله فيما يظهر) كذا مر وقوله وعليه فهل يعتبر الخ يحتمل أن  
 يأتي هنا قول الأكثر أيضا اه سم (قوله هنا) أي في المفوضة (قوله ولا ينافي الخ) فيه تأمل إذا المتبادر من  
 بلد المرأة محل توطنها لا محل حضورها أو حضور وكملها الا عمنه (قوله في اعتبار قدره) أي المهر (قوله انه  
 لا يعتبر بلدها) أي ولا بلد الغرض اه عش (قوله نساء قراياتها) أي وان بعدن جدامن محل الغرض  
 اه عش (قوله أو بعضهن) أي ولو كانت أبعدو كان الاقرب غائبا بغير بلدها كما هو ظاهر هذه العبارة  
 اه عش وسيأتي في الفصل الآتي عن سم عن مر ما يخالفه (قوله فقياسه الخ) خالفه النهاية فقال  
 والحاصل ان العبرة في الصفة أي صفة المهر ببلدها أو بلدوكيلها فلا يكون الامن نقده تلك البلد وفي قدره  
 ببلد نساء قراياتها إلى آخر ما مر اه (قوله فقياسه الخ) أو رد عليه ان اعتبار ذلك في صفة ينافي ما تقدم من  
 اعتبار نقد بلد الغرض أو بلدها لان اعتباراه اعتبارا لصفته وأقول انما يراد بهذا لو كان المراد ان ذلك يعتبر في  
 صفة مع اعتبار نقد بلد الغرض أو بلدها وهو ممنوع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس  
 ما ذكره في اعتبار قدره ان يكون محل اعتبار نقد بلد الغرض أو بلدها إذا كان به نساء قراياتها أو بعضهن  
 والا اعتبر نقد بلدهن ان جمعهن بلدا إلى آخر ما مر فتأمل اه سم ولا يخفى ان المراد المذكور بخلاف ما  
 مر عن النهاية (قوله بل هذا لازم لذلك والاعتذر الخ) قد يمنع كل من اللزوم والاعتذر الذي ادعاه لظهور  
 امكان معرفة قدر ما يرغب به فيها في هذه البلدة من النقد الموصوف بصفة نقد البلدة الاخرى فتأمل فانه ظاهر  
 اه سم (قول المتن حالا) ولها اذا فرضه حالا تأخير قبضه لان الحق لها اه معني (قوله وان رضى) الى  
 قوله نظير ما مر في المعنى (قوله بل لو اعتد الخ) قياس ذلك فيما لو اعتد فرض العروض أن يفرض نقد أي  
 وان راجت العروض وينقص لذلك بقدر ما يليق بالعرض نهاية ومعني (قوله ليسير) أي من الزيادة أو  
 النقصان (قوله وهو متجه) لان منصبه يقتضي ذلك ثم ان شاء بعد ذلك فعلا ما شاء اه معني (قوله نظير  
 ما مر) أي من ان القاضي لا يفرض غير نقد البلد الحال وان رضى بغيرهما اه عش (قوله ويرد الخ)  
 أي ما قاله الغزى (قوله رضاهما) ان أر يد بعده أي الحكم فظاهر أو قبله فقد يقال لا أثر لحكمه بعد  
 تراضيهما بشئ لاسيما قرار الامر عليه اه سم (قوله وبدونه الخ) أي وان حكمه البات بالدون أو  
 الاكثر لا يجوز رضاهما به أي الدون أو الاكثر (قوله حتى لا يزيد الخ) أي الا بالتفاوت اليسير اه معني  
 (قوله أن يكون هذا) أي العلم (قوله انه شرط لهما) أي لجواز التصرف ونفوقه اه عش (قول المتن  
 فيما يظهر) كذا مر (قوله وعليه فهل يعتبر الخ) يحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا (قوله فقياسه ان  
 ذلك يعتبر في صفة أيضا) أو رد ان اعتبار ذلك في صفة ينافي ما تقدم من اعتبار نقد بلد الغرض أو بلدها  
 لان اعتباراه اعتبارا لصفته (أقول) انما يراد بهذا لو كان المراد ان ذلك يعتبر في صفة مع اعتبار نقد بلد الغرض  
 أو بلدها وهو ممنوع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره في اعتبار قدره ان يكون  
 محل اعتبار نقد بلد الغرض أو بلدها إذا كان به نساء قراياتها أو بعضهن والا اعتبر نقد بلدهن ان جمعهن  
 بلدا الخ فتأمل اه (قوله بل هذا لازم لذلك والاعتذر الخ) قد يمنع كل من اللزوم والاعتذر الذي ادعاه لظهور  
 امكان معرفة قدر ما يرغب به فيها في هذه البلدة من النقد الموصوف بصفة نقد البلدة الاخرى فتأمل فانه ظاهر  
 (قوله رضاهما) ان أر يد بعده فظاهر أو قبله فقد يقال لا أثر لحكمه بعد تراضيهما بشئ لاسيما قرار الامر  
 عليه به والله أعلم

لا يعتبر بلدها الا ان  
 ان يجهت عقر اياتها أو  
 بعضهن والا اعتبر بلدهن  
 ان يجهن بلدها فان تعذر  
 معرفتهن اعتبرتا أجنبيات  
 بلدها كقياسه ان  
 ذلك يعتبر في صفة أيضا كما  
 يخبر به بعضهم بل هذا لازم  
 لذلك والاعتذر معرفة  
 قدره من أصله اذا فائدة  
 معرفة عشرة مثلا من غير  
 ان تعرف من أي نقدهى  
 (حالا) وان رضى بغيرهما  
 أو اعتد ذلك لهما ان في  
 البضخ حقا لله تعالى بل لو  
 اعتد نساؤها التأجيل لم  
 يؤجل على المعتمد بل  
 يفرض مهر مثلها حالا  
 وينقص منه ما يقابل الاجل  
 (قلت ويغرض مهر مثل)  
 حالة العقد بلا زيادة ولا  
 نقص لانه يسمى البضع نعم  
 يغتفر يسير يقع في محل  
 الاجتهاد بان يتعابنه نظير  
 ما مر في الوكيل وقضية  
 كلام الشيخين منع الزيادة  
 ان ينعس وان رضيا وهو  
 متجه نظير ما مر وان اختار  
 الاخرى خلافه لكن قال  
 الغزى قد يقال اذا تراضيا  
 خرجت الحكومتين عن نظر  
 القاضي والكلام فيما اذا

فصاة الحكومتين بحكم بات اه و يرد بان مرادهم ان حكمه البات بمهر المثل لا ينعنه رضاهما بخلافه وبدونه أو أكثر  
 ولا  
 ساه لا يجوز رضاهما به (أي بقدر مهر المثل) والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه لانه متصرف لغيره فان قلت ينبغي ان  
 تكون هذه الحكومتان متصرفين لغيره لانه لو صادف في نفس الامر قات لابل الذي دل عليه كلامهم انه شرط لهما لان قضاء القاضي مع الجهل

(ولا يصح فرض أجني) ولو (من ماله) بغير إذن الزوج سواء العبد والدين (في الاعم) وانما جاز اذا اؤده من غيره من غير اذنه لانه لم يسبق  
عقد مانع منه وهذا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يلق بغير العائد (٢٩٧) وما ذونه (والفرض الصحيح) منه اؤده من

القاضي (كمسئ فيشطر

بطلاق قبل وطء) كالعمى

في العقد اما الفاسد كحجر

فالغرض لا يجب شئ حتى

يشطر وانما اقتضى الفاسد

في ابتداء العقد مهر المثل

لانه اقوى بكونه في مقابلة

عوض وهذا دأب سببته

انخلو عن العوض فلم ينظر

للفاسد ولو طلق قبل فرض

وطء فلا شطر) المفهوم

قوله تعالى وقد فيتم ل

فريضة ولها المنة كمايات

(وان مان أحدهما قبلهما)

أي الفرض والوطء (لم

يجب مهر مثل في الاظهر)

كالفرقة بالطلاق (قلت

الاظهر وجوبه والله اعلم)

للغير الصحيح خلافاً لـ وهم

فيسه بقضائه صلى الله عليه

وسلم بذلك بر وعرضي الله

عنها \* (فصل) \* في بيان

مهر المثل (في مثل ما

يرغب به) عادة (في مثلها)

نسباً وصفة (ور كنه

الاعظام) في النسبية (نسب)

ولو في العجم على الوجه لان

التفاح انما يقع به غالباً

فختلف الرغبات به مطلقاً

(في راي) من أقارب حتى

تقاس هي عليها (أقرب

من تنسب) من نساء

العصبة (الى من تنسب)

هذه التي تطلب معرفة

مهرها (اليه) كالخت وعة

لأم و جسدته وخاله لقضائه

ولا يصح فرض أجني الخ) نعم ينبغي أنه لو كان الاجني سداً زوج أن يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرعاً  
له يلزمه اعاقافه وقد اذن له في النكاح ليؤدى عنه والولي يفرض من قال بحجوره اه نهاية قال ع ش قوله  
من مال محجوره مفهوماً انه لا يصح فرضه من مال نفسه وليس مراداً فيما يظهر اه (قوله فلم يلق الخ) ولا  
يصح ابراء الفوضة عن مهرها ولا اسقاط فرضها قبل الفرض والوطء فيها لانه في الاول ابراء عمالم يجب وفي  
الثاني كاسقاط زوجة المولى حقهما من مطالبته زوجها ولا يصح ابراءه عن المنة قبل الطلاق لعدم وجوبها  
ولا بعده لانه ابراءه من مجهول ولو فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه صح والافلا ولو علمت انه أي  
مهر المثل لا يزيد على ألفين وتيقنت انه لا ينقص عن ألف فابراً عنه عن ألفين نفذ اه نهاية زاد المغنى وهذه  
حيلة في البراء عن المجهول وهي ان يبرئ من له عليه دين لا يعلم قدره من قدر يعلم انه أكثر مما له عليه اه قال  
ع ش قوله وهي تعرفه صح الخ من هذا يعلم ان غالب البراء الواقع من النساء في زماننا غير صحيح لانهم يجعلون  
مؤخر الصداق يحل بموت أو فراق وهذا مفسد للمسمى وموجب لمهر المثل فاذا وقع البراء مما يستحقه عليه  
من مؤخر صداقها وهو كذلك لم يصح فالطريق في صحة البراء الذي يقع في مقابله الطلاق تعين قدرهما  
تستحقه عليه ثم يجعل الطلاق في مقابلة ذلك القدر وقوله وتيقنت الخ قضيتها لو اتقن بقضائها ذلك لم يصح  
البراء وقياس ما مر في الضمان خلافاً بل مر انه لو أبرأ من معين معتقداً انه لا يستحقه فبان انه يستحقه برئ  
قلبتأمل ولعل ما هنا مجرد تصوير اه (قوله وما ذونه) أي كوكيله اه ع ش (قوله منها) الى الفصل في  
المغنى الاقوله خلافاً لـ وهم فيه (قوله كمايات) أي في آخر الباب (قوله بقضائه الخ) متعلق أونعت للخبر  
عبارة المغنى لان بر وع بنت واشق نكحت بلامهر فانتز وجهاً قبل ان يفرض لها فقصي لها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بمهر نساها بالميراث روله أنودا ود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح اه (قوله لبروع) يكثر  
الباء عند المحدثين ويفتحها عند أهل اللغة لانه لم يسمع من كلامهم فعول بالكسر الا خروج وعنود اسمان  
لنبت وماء شيخنا الزبدي اه ع ش

\* (فصل في بيان مهر المثل) \* (قوله في بيان مهر المثل) الى قوله قل في النهاية والى قوله انتهى في المغنى الى  
قوله لقضائه الى أم المجهولة النسب وقوله ان فقدت الى المتن وقوله قيل (قوله مهر المثل) أي وما يتبعه من تعدد  
المهر واتحاد اه ع ش (قوله نسباً وصفة) أي مجموعهما والافسياني انه اذا فقد النسب يرجع الى الصفة  
فقط في الارحام ثم في الاجنبيات اه رشدي (قول المتن وركنه) أي مهر المثل اه مغنى (قوله مطلقاً) أي في  
العرب والعجم (قول المتن في راي) أي في تلك المرأة المطلوب معرفة مهر مثلها اه مغنى (قوله حتى تقاس هي  
عليها) كان الاول ان يقدره بعد قول المتن اليه (قوله من نساء العصبة) بيان لمن وقول المتن اليه ضميره يرجع  
الى من الثانية (قوله وجدة) أي ولو أم أب اه ع ش (قوله لقضائه الخ) يعني لقضائه لبر وع بمهر نساها  
اه رشدي (قوله في الخبر الخ) قد يقال لادلالة في الخبر لعين العصبة لاعتمال نساء وع فيه للعصبة  
خاصة وللاعم منهن وذوات الارحام اللهم الا أن يقال ان اضافة النساء اليها تقتضي زيادة التخصيص وتلك  
الزيادة ليست الا للعصبة اه ع ش (قوله أم المجهولة النسب) أي بان لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل  
أبها معرفة أن فلانة أختها أو عمها وقد يدعى امكان ذلك وحديث تقدم نحو أختها على نساء الارحام سم على  
حجوب بقى ما لو لم يعرف لها أب ولا أم ولا غيرهما كالقبطه وحكمه يعلم من قوله الا أني فان تعذر أرحامها فنساء  
بلدها اه ع ش (قوله أم المجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوها لا تعتبر نساء

\* (فصل في بيان مهر المثل) \* (قوله أم المجهولة النسب) أي بان لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل  
أبها معرفة أن فلانة أختها أو عمها وقد يدعى امكان ذلك وحديث تقدم نحو أختها على نساء الارحام (قوله اما  
مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوها لا تعتبر نساء عصباتها كاختها وتعتبر ارحامها

صلى الله عليه وسلم بمهر نساء بر وع في الخبر السابق أم المجهولة النسب فزكته الاعظام فيها نساء الارحام كما يعلم مما ياتي (وأقربهن أخت لابرين)

لادلتهما بجنتين (ثم) ان فقدت أو جهل مهرها أو كانت موقوفة ولم يفرض لها مهر مثل أخت (لاب

ثم بنات أخ) فابنه وان سفل (ثم عمات) لانها من رابدهن عليه وهم (كذلك) أي لابوين ثم لاب ثم بنات ثم بنات ابنه وان سفل كذلك قيل قضية كلامه كالرافعي ان بعد بنات الاخ فتقل للعمات حتى ولو وجدت بنت بنت أخ وعمه قدمت العمه وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الاخوة على جهة العمومة وبه صرح الماوردي اه (٣٩٨) وهو عجيب وان جرى عليه الزكشي وغيره اذا ما ذكر في بنت بنت الاخ وهم كيف وهذه

خارجة عما الكلام فيه وهو  
 في العصبات المصريح من  
 قوله وأقرهم من إلى آخره  
 ولو أوردوا عليه أن قضيت  
 ان بنت ابن الاخ لا تقدم  
 على العمه وليس كذلك  
 لكان هو الصواب وقد  
 يجاب بأنه أراد بالاخ جهة  
 الاخوة فيشمل كل من نسبت  
 الى فرع الاخ الذي كرم  
 جهة أبها (فان فقد نساء  
 العصبه) بان لم يوجدن والا  
 فالمبتات يعتبرن أيضا (أو  
 لم يتكهن) استشكل مع  
 الضبط بأنه ما رغبه في  
 مثلها المصريح في أن العبرة  
 بفرض الرغبة فيها ولو تكهنت  
 الا أن فاستوت المنكوحه  
 وغيرها ويرد بان المنكوحه  
 استقرت لها رغبة فاعتبرت  
 مع ما فيها بما يقتضيه زيادة  
 أو نقصا وغيرها ملحظ ما به  
 الرغبة فيها يختلف اذا ما بالقوة  
 يقع الاختلاف فيه كثيرا  
 فاعرضوا عن ذلك وانتقلوا  
 لما لا اختلاف فيه من  
 اعتبار المنكوحات من نساء  
 الارحام فالاجنبيات (أو  
 جهل مهرهن فارحام) أي  
 قرايات للام من جهة الاب  
 أو الام فهن هنا أعظم من  
 أرحام الفرائض من حيث  
 شموله للجسدات الوارثات  
 وأخص من حيث عدم

عصباتها كاختها وتعتبر أرحامها كام أبيها فان كان وجهه ذلك عدم معرفة عصباتها فهو مشكل اذ كيف  
 يكون جهل الاب مانع من معرفة أختها التي هي بنته دون أمه وان كان وجهه شيئا آخر فاهو فليجروا اه  
 سم قد يقال هو عدم معرفة نسب عصباتها اذ النسب هو الركن الاعظم هنا فتأمل اه سيدع (قول المستن  
 ثم بنات اخ) أي لابوين ثم لاب اه معني (قوله فابنه) أي فبنات ابن الاخ (قوله وان سفل) أي ابن الاخ (قول  
 المتن ثم عمات) هل ولو بواسطة فتقدم أخت الجد وان بعد على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع بنات ابن  
 العم فيه نظروا س ما في لارث ذلك فتقدم العمه وان بعدت وبنت العم وان بعد اه ع (قوله ورادهن)  
 أي بنات العمات عليه أي المتن (قوله وهم) أي لانهم لا ينتسبون الا لأبائهم وليس من عصبات هذه رشيدى  
 وسم وعش (قوله كذلك) أي لابوين ثم لاب (قوله ثم تقتل) أي نساء العصبه (قوله وليس كذلك بل  
 المراد الخ) اعتمد المعنى (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله قوله الخ) فاعل المصريح (قوله عليه) أي المستن  
 (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقد نساء العصبه اه سم (قوله وقد يجاب) أي عن هذا  
 الوارد اه سم (قوله فيشمل) أي قوله ثم بنات أخ (قوله الى فرع الاخ الخ) الانحصار الاوضح الى الاخ من جهة  
 الابوة (قوله الذي كرم) صفة للمضاف (قوله من جهة أبها) متعلق بالصلة والضمير للمصريح (قوله بان لم  
 يوجدن) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله بأن لم يوجدن) أي من الاصل اه معني (قوله أيضا) أي  
 كالأحياء (قوله استشكل) أي قول المتن أولم يتكهن (قوله مع الضبط) أي لمهر المثل (قوله فابنه الخ) متعلق  
 بالضبط (قوله المصريح الخ) نعت لما رغب الخ لكن في صراحته تأمل (قوله ولو تكهنت) أي مثلها (قوله  
 فاستوت المنكوحه الخ) أي من نساء العصبه (قوله عن ذلك) أي غير المنكوحه أو ما بالقوة (قوله أي  
 قرايات للام) الى التنبيه في النهاية الا قوله نعم الى ثم أقرب (قوله فهن) أي الارحام (قوله من حيث شموله) أي  
 لفظ الارحام هنا (قوله والاخوات) أي وبنات الاخوات أي للاب فقط كما يعلم من قوله الا في ثم بنات  
 الاخوات أي للام وحينئذ فهن كبنات العمات ونحوها من الاجنبيات كما يأتي في التنبيه الا في سم ورشيدى  
 (قول المتن كجدا) أي من قبل الام أما التي من قبل الاب فليست هنا من الرحم ولا من العصبات لعدم دخولها  
 في تعريف واجد منهما كما يعلم من عبارة عش اه يجيز (قوله لانهم أولى) الى التنبيه في المعنى الا قوله  
 ولو قيل الى وتعتبر الحاضرات وقوله ويعتبر الى وتعتبر بية (قوله واعترض بانها كيف) عبارة النهاية  
 وليس كذلك اذ كيف الخ وعبارة المعنى وليس مراد اذ فقد قال الماوردي الخ (قوله تقدم الام) أي بعد نساء  
 العصبات لان الكلام في ذوى الارحام اه عش (قوله للام) أي فقط (قوله فالجدات) أي للام اه عش (قوله  
 فان اجتمع ام أب) أي للام لان الكلام في قراياتها أم أم أبي المنكوحه فلم تدخل في الارحام بالضبط الذي  
 ذكره ثم قضية قولهم ان نساء العصبات المنسوبات الى من تنسب هي اليها انما ليست من نساء العصبات أيضا  
 فانها قد تكون من غير قبيلتها أو أهل بلدها فتكون من الاجنبيات كبنات العمات فليراجع اه عش

كلم أيها فان كان وجهه ذلك عدم معرفة عصباتها فهو مشكل اذ كيف  
 أختها التي هي بنته دون أمه وان كان وجهه شيئا آخر فاهو فليجروا (قوله وهم) أي اذ لن من نساء  
 العصبات (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقد نساء العصبه (قوله وقد يجاب) أي عن هذا  
 (قوله والاخوات) أي وبنات الاخوات أي لغير الام بدليل قوله الا في ثم بنات الاخوات أي للام اه فليست  
 مرتبتهن أعني بنات الاخوات لغير الام حيث ذفانه أخرجهن عن الارحام ومعلوم وجههن عن نساء العصبات  
 قوله (كجسدات وخالات) لانهم أولى بالاعتبار من الاجانب تقدم القري فالقري (قوله  
 من جهات أو جهه وقضية كلامهم عدم اعتبار الام واعتراض بانها كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ومن ثم قال الماوردي والى ياتى تقدم الام  
 فالأخت للام فالجدات فان اجتمع أم أب وأم أم فوجوه



والذي يتجه استواؤهما ثم

الحالة ثم بنات الاخوات أي

للأم ثم بنات الاخوال ولولم

يكن في نساء عصباتهم

بصفتهن كالعديم كما صرح

به جمع واعتمده الاذرى

ولو قيل يعتبر النسب ثم

بنقص أو بزيادة الصفات

ما يلحق به انظر ما يأتي لكان

أقرب وكون ذلك فيه

مشاركة في بعض الصفات

بخلاف هذا لا تأثير له اذ

ملحظ التفاوت موجود في

الكل وتعتبر الحاضرات

منهن فان غبن كلهن اعتبرن

دون أجنبيات بلدها كما

حزبانه وان اعتبر ضافات

تعذر أرحامها فناء بلدها

ثم أقرب بلد اليه انهم يقدم

منهن من ساكنها في بلدها

قبل انتقالها الاخرى ويعتبر

في المنقرقات أقصر من

بلدها ثم أقرب النساء بها

شبهه وتعتبر عريضة بغير يمة

مثلها وأمتوة يقة مثلها مع

اعتبار شرف السيد وخسته

وقرية وبلدية وبدوية

بمثلها \* (تنبيه) \* علم من

ضبط نساء العصبه ونساء

الارحام بما ذكر ان من عدا

هذين من الاقارب كبنات

الاخت من الاب في حكم

الاجنيات وكان وجهان

العادة في المهر لم تعهد الا

باعتبار الاوليين دون

الاخيرة (ويعتبر) مع ذلك

(سن وعقل ويسار) وضدها

(وبكارة وثبوتية) وكل

(ما اختلف به غرض)

(قوله والذي يتجه استواؤهما) أي فلتحق واحدة منهما زادها على الاخرى أو نقص ولا التفات الى ضرر الزوج عند الزيادة وضررها عند النقص اه ع (قوله والذي يتجه الخ) كذا في شرح م وقال الاستاذ أبو الحسن البكري في كثره والا قرب تقديم أم الأم انتهى اه سم (قوله أي للام) أي بالمعنى الشاملة للشقيقة فلم يخرج به البنات الاخوات للاب كما سيئنه عليه اه رشيدى (قوله فهن كالعديم) قال ابن القاسم أي الغزى فينتقل الى من بعدهن نهاية ومعنى (قوله ولو قيل الخ) كذا في شرح م اه سم (قوله ولو قيل الخ) أي بدل قولهم فهن كالعديم اه كردى (قوله نظير ما يأتي) أي في شرح ولو خفض للعشيرة فقط الخ (قوله وكون ذلك) أي ما يأتي اه كردى (قوله وتعتبر الحاضرات منهن) أي من نساء عصباتها شرح روض وهل يقدم من وان كن أبعد كبنات أخ على الغائبات وان كن أقرب كاخوات يتجه لا م اه سم عبارة الرشيدى لعل المراد بالحاضرات من بلدها والافقرات الميثات يعتبرن فضلا عن الغائبات اه وعبارة ع ش ظاهره وان قربت المسافة أي للغائبات اه (قوله فان غبن الخ) أي نساء عصباتها سم ومعنى وعلل الافذار جاع ضهير منهن وغبن الى نساء قرابات الشاملة للعصبات ثم الارحام (قوله دون أجنبيات) هل المراد بها ما يشمل الارحام كما يفيد قول المتن فان فقد نساء العصبه الخ مع قول الشارح كالتنبيه والمغنى بان لم يوجد الخ حيث لم يبدأ أولم يحضرن ثم رأيت في سم مانصه قوله دون أجنبيات كذا قيد بالاجنيات في الروضة وقضيته انهن لا يقدمن أي الغائبات من العصبات على نساء بلدها من ذوى الارحام لكن أسقط في الروض التقيد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحذر اه (قوله) فان تعذر ارحامها) بان فقدت أي من الاصل أو لم يتمكن أصلا أو جهل به رهن اه معنى (قوله) ثم أقرب بلد اليها) يؤخذ منه حكم حادثه نعم الابتلاء بها في بعض نواحي مكة المشرقة من اعتبار المهر الفاسد في جميع محل المنكوحه اما لتأجيله كالأوبعضا باجل مجهول كوث أو طلاق أو لجلالته في نفسه كذا كرشي من الأبل والرفيق والملبوس والمفروش مع عدم ضبطه بما يتميز به من صفات المسلم فيه اه سيد عمر (قوله) نعم يقدم الخ) عبارة الروض لكن نساؤها أي نساء عصباتها وان غبن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها منهن في البلد أي بلدها قبل انتقالها الاخرى قدم عليهن أي اذ لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ استدراك على قوله وان غبن الخ وحاصله ان نساء عصباتها الغائبات لو كان بعضهم ساكنها قبل ذلك في بلادها يقدم على من لم يساكنها أصلا اه سم أقول وظاهر صنيع الشارح انه تراجع لمطلق الغائبات الشاملة للعصبات ثم الارحام (قوله منهن) أي من قراباتهن من ساكنها في بلد الخ أي على من لم يساكنها منهن اه سم (قوله في المنقرقات) أي من نساء عصباتها أو من قرابات الشاملة لها والارحام نظير ما مر عن سم آ نغا (قوله) ثم أقرب النساء الخ) عطف على قوله ثم أقرب بلد اليها (قوله باعتبار الاوليين) وهما نساء العصبه ونساء الارحام دون الاخيرة وهي دون هذين من الاقارب (قوله مع ذلك) الى قوله ويظهر في المغنى الاقوله هي مثال الى قوله من نساؤها وقوله سواء الى بل ذكر الى قوله وقد يجاب في النهاية (قوله وضررها)

ثم رأيت التنبيه الآتي (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح م (قوله والذي يتجه استواؤهما) في الكثر للاستاذ أبي الحسن البكري والا قرب تقديم أم الأم اه (قوله ولو قيل الخ) كذا شرح م (قوله وتعتبر الحاضرات منهن) أي من نساء عصباتها شرح روض وهل يقدم من أي نساء عصباتها وان كن أبعد كبنات أخ على الغائبات وان كن أقرب كاخوات يتجه لا م اه سم (قوله فان غبن الخ) عبارة الروض لكن نساؤها أي نساء عصباتها وان غبن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها منهن في البلد أي بلدها قبل انتقالها الاخرى قدم عليهن أي اذ لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ استدراك على ما قبله حاصله ان نساءها الغائبات لو كان بعضهم ساكنها قبل ذلك في بلداهم قدم فليراجع (قوله دون أجنبيات) كذا قيد بالاجنيات في الروضة وقضيته انهن لا يقدمن على نساء بلدها من ذوى الارحام لكن أسقط في الروض التقيد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحذر (قوله منهن) أي من قراباتهن من ساكنها في بلد الخ أي على

كجمال وعفة ونصاحة وعلم فن شاركتهن في شئ منها اعتبر وانما لم يعتبر نحو المال والجمال في الكفاءة لان مدارها على دفع الغار ومدا المهر على ماختلف به الرغبات (فان اختصت) عنهن (بفضل) بشئ مما ذكر (أو نقص) بشئ من ضده يدعيه أو ينقص عنه (لا تيق بالجمال) بحسب ما رواه قاض باجتهاده (ولو ساحت واحدة) هي مثال للقلة والندرة لا قصد من نساها لم يجب موافقتها) اعتبارا باعتبار نعم ان كانت مساحتها لنقص دخل في النسب وقدر الرغبة فيه اعتبر (ولو خفصن) كلهن أو غالبن (للعشرة) أي الأقارب (فقط اعتبر) في حقهم دون غيرهم سواء مهر الشبهة وغيرها خلافا للامام بل ذكر الماوردي أنهم لو خفصن لدنا عنهن لغير العشرة فقط اعتبر أيضا وكذا لو خفصن لذوي صفة كشباب أو علم وعلى هذا يحمل قول جمع يعتبر المهر (٤٠٠) بحال الزوج أيضا من نحو علم فقد يخفف عنه دون غيره ومما أنهن لو اعتدن التأجيل

الانساب وضدهما لان السن لم يقيد بصغر أو كبر حتى يكون له ضد اه سيد عمر (قوله) وانما لم يعتبر نحو المال (الح) قضيته اعتبارا للمال هنا كالجبال (قول المتن فان اختصت) أي انفردت واحدة منهن اه مغني (قوله) عليه) عبارة المغني في مهرها في صورة الفضل اه (قول المتن بدأ ونقص الح) هذا كما قال بعض المتأخرين اذا لم يحصل الاتفاق وحصل تنازع اه مغني (قوله من نساها) نعت لواحدة (قول المتن لم يجب الح) أي على الباقيات اه مغني (قوله اعتبر) أي المساحة كفي الروضة وأصلها قال ابن شعبة وهذا قد يعلم من الذي قبله اه مغني (قوله بل ذكر الح) أنظر ما وجه الاضراب (قوله لدنا عنهن) أي خستهن اه عش عبارة المغني ويكون ذلك في القبيلة الدنيئة اه (قوله ومما) أي قبل الفصل في شرح حالا (قوله فاذا اعتدن التأجيل الح) من تفرع الشئ على نفسه (قوله ويظهر الح) عبارة النهاية والوجه كما تفقهها السبكي وسبقه اليه العمراني انه اذا اعتد التأجيل الح بخلاف المسمى ابتداء الح (قوله ماما) أي في باب الطهر اه كردي (قوله) وعلى اعتماد البحث الح) اعتمده مر اه سم (قوله هنا) أي في النكاح (قوله من يسار المشتري الح) بيان لقوله ما في الولي الح (قوله أيضا) أي كاشتراط نحو اليسار (قوله يعتدنه) أي التأجيل (قوله فان اختلفن) أي عادت هن اه سم (قوله فيه) أي الاصل (قول المتن نكاح فاسد) أي أو شرا فاسد اه مغني (قوله لاستيقاته) أي قول المتن ولو كرر في المغني الا قوله ولو في نحو مجنونة إلى ثم ان اتحدت وقوله وحزم به إلى المتن وإلى قوله ولا يتحول من نظري في النهاية (قوله لفساده) أي ولا حزمة للفساد وقوله ذلك أي الوطء فيما ذكر اه مغني (قول المتن فان تكرر الح) المراد بالتكرار كقوله الدمي ان يحصل بكل وطء قضاء الوطء مع تعدد الأزمنة فلو كان يترع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطء إلا آخراهو وقاع واحد بخلاف اما اذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطئات وان لم يقض وطره اه مغني زاد النهاية والحاصل انه متى نزع قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطء ثم عادت تعدد الوطئات فلا اه (قوله لكونها سلطنة) أي كالعاقلة وقوله أولا أي للمجنونة اه عش (قوله أولا) هو باسكان الواو فاعاطفة ولا نافية اه رشدي (قوله في كل تلك الوطئات) بفتح الطاء لان فعلة الاسم يجمع على فعلات كحفنة وحفقات اه عش (قوله الا تلك الوطء) أي الواقعة في تلك الحالة العليا (قوله ذلك العالي) أي المهر العالي (قول المتن بشبهة واحدة) أي كان ظن الموطوءة زوجها أمته اه مغني (قوله فمهر واحد) أي في أعلى الاحوال سم ومغني (قوله أيضا) أي كالنكاح الفاسد (قوله

فرض الحاكم كما لا ينقص لا نقا بالاجل فاذا اعتدن التأجيل في كله أو بعضه نقص للتأجيل ما يليق بالاجل ويظهر انه اذا اعتد التأجيل بالاجل معين مطررد جاز للولي ولو كما العقبه وذلك النقص الذي ذكر ونحوه في فرض الحاكم لانه حكم بخلاف مجرد العقبه ثم رأيت السبكي ذكر ذلك تفقهها والعمراني سبقه اليه حيث قال بخلاف المسمى ابتداء كان زوج صغيرا وكانت عادة نساها ان ينكحن بمؤجل وبغير نقد البلد فانه يجوز له الجسري على عايدتهن وقد يجب ابان الاحتياط للموازية اقتضى تعين الحال لكن مع نقص ما يليق بالاجل الذي اعتدنه ويؤيده ماما ان الولي لا يبيع به وان اعتدالا لمصلحة وعلى اعتماد البحث فالذي يظهر أنه يشترط هنا ما في الولي اذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري

من لم يساكنها منهن (قوله ويظهر الح) كذا مر (قوله ثم رأيت السبكي الح) مر (قوله وعلى اعتماد البحث الح) كذا مر (قوله فان اختلفت) أي عادت هن (قوله في المتن فان تكرر فمهر في أعلى الاحوال) والمراد بالتكرار كقوله الدمي ان يحصل بكل مرة قضاء الوطء مع تعدد الأزمنة فلو كان يترع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطء إلا آخراهو وقاع واحد بخلاف اما اذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطئات وان لم يقض وطره والحاصل انه متى نزع قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطء ثم عادت تعدد والافعال شرح مر ويدخل

وعدا التمتع وغيرهما وأنه يشترط أيضا فمن يعتدنه ان يعتد ان اجلا معيناً مطلقاً فان اختلف فيه احتمل الغاؤه واحتمل ونحوه

اتباع أهلهم فيسه (وفوطه نكاح فاسد) يجب (مؤر المثل) لاستيفائه منفعة البضع ويعتبر بمهرها (يوم الوطء) أي وقته لانه وقت الاتلاف لا لعقد لفساده (فان تكرر) ذلك (فمهر) واحد ولو في نحو مجنونة لاتحاد الشبهة في الشكل فلا نظر لكونها سلطنة أو لا خلافا لما بحث الاذري ثم ان اتحدت صفاتها في كل تلك الوطئات فواضح والا كان كانت في بعض الوطئات مثلاً سلمية سمينة وفي بعضها ضد ذلك اعتبر مهرها (في أعلى الاحوال) اذ لو لم توجد الا تلك الوطء وجب ذلك العالي فان لم تقض البقية زبادة لم تقض نقصاً (فان ولو تكرر ووطء بشبهة واحدة فمهر) واحد لشمول الشبهة هنا لا بكل أيضا

وخصه العراقيون بما إذا لم يطاء بعد أداء المهر والاوجب لما بعد أدائه مهر آخر واستحسنه الأذري وجزم به غيره ويشهد له ما مر في الحج ان  
يحل تدخّل الكفارة ما لم يتخلل تكفير والاوجب أخرى لما بعد وهكذا ولا يجب مهر لحرية أو مرتدة مات مرتدة أو أمه سيده التي وطئها  
بشبهة (فان تعدد جنسها) كان وطئها بنكاح فاسد ثم يظنها أمه أو متحد وتعددت هي كان وطئها بظنها زوجته ثم انكشف الحال ثم وطئها بذلك  
الظن (تعدد المهر) لان تعددها كتعدد النكاح (ولو كرر وطع مغصوبة) غير زانية ككافة أو مكرهة أو مطاوعة لشبهة اختصت بها (أو مكرهة على  
زنا) وان لم تكن مغصوبة إلا يلزم من الوطع ولو مع الاكره الغصب فزعم شارح (٤٠١) اختصاص الاولى بالمكرهة وأنه لا وجه لعطف

هذه عليها غلط فاحش  
(تكرّر المهر) لان سببه  
الاتلاف وقد تعددت بتعدد  
الوطآت (ولو تكرّر وطع  
الاب) جارية ابنه ولم تحمل  
(والشريك) الامه المشتركة  
(وسيد) بالتزويج ويجوز  
تركه (مكاتبه) له أو مكاتبه  
(فهر) واحد فبين وان  
طال الزمان بين كل ووطأتين  
كاشم له كلامهم لاتحاد  
الشبهة في جميعهن (وقيل  
مهور) لتعدد الاتلاف في  
ملك الغير مع العلم بالحال  
(وقيل ان اتحاد المجلس فهور  
والافهور والله أعلم) لا تقطاع  
كل مجلس عن الآخر ويحل  
ما ذكر في المكاتبه ان لم  
تحمل فان حلت خبرت بين  
بقاء السكابة وفسخها التصير  
أم ولد فان اختارت الاول  
وجب مهر فاذا وطئها ثانيا  
خبرت كذلك فان اختارت  
الاول فهور آخر وهكذا ذكره  
جمع عن النص واعتمدوه  
ولا يخفى لو عن نظر لانها  
باختيارها الاول كل مرة  
تصير الشبهة واحدة وهي  
الملك فلم يظهر للتعدد وجه  
كها وواضح على ان الحل

وخصه الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم أيضا سم ومغنى (قوله العراقيون الخ) عبارة المغنى وخص الماوردى  
الاتحاد بما الخ (قوله والاوجب لما بعد أدائه الخ) معتمد اه عش (قوله ثم يظنها الخ) عبارة المغنى ثم فرق  
بينهما ثم وطئها بظنها أمه اه (قوله أو متحد) أى جنس الشبهة وقوله وتعددت هي أى الشبهة فلو عبر بتعدد  
الشبهة دون الجنس ليشمل هذه الصورة كان أولى اه مغنى (قوله فزعم شارح الخ) وافقه المغنى وقد برى على  
فرض تسليم ما قاله الشارح انه من عطف الخاص وهو من خصائص الواد (قول المتن تكرّر المهر) ولو تكرّر  
وطع المغصوبة مع الجهل لم يتكرّر المهر فان وطئ مرة عالما ومرة جاهلا فهران اه مغنى (قوله فهور واحد  
الخ) أى بالشرط السابق عن العراقيين اه مغنى (قوله بين بقاء السكابة الخ) عبارة الشهاب الرملى في  
حواشى شرح الروض محلله في المكاتبه اذ لم تحمل فتخير بين المهر والتجيز وتصير أم ولد فتختار المهر فاذا كان  
كذلك فوطئها مرة أخرى خبرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطآت نص عليه  
الشافعى انتهت اه ارشيدى (قوله فان اختارت الاول الخ) وان اختارت الثانية كانت أم ولد ولا مهر لها اه  
سم (قوله فهور آخر) ظاهره ولو قبل أداء الاول اه سم (قوله وهكذا الخ) أى فيتكرّر المهر بتكرّر الوطع  
في الحامل مطلقا اذا اختارت السكابة ويتكرّر بالتخير أيضا بتكرّر الوطع أما غير الحامل اذا اختارت السكابة  
فهى كغيرها من الاجنبيات مر أقول لم يظهر لتغييره باختيار السكابة في غير الحامل وجه لان الحامل  
لعتقها سيان السكابة وأمية الولد وأما غير الحامل فليس لعتقها الاسباب واحد وهو السكابة فلا وجه للتغيير  
فيها اللهم الا ان يقال مراده باختيار السكابة اختارت بقاءها وعدم التجيز لكن ليس مما الكلام فيه اه  
عش (قوله واعتمدوه) وكذا اعتمدته النهاية والمغنى (قوله الاول) مفعول باختيارها اه سم (قوله ولو  
فرض الخ) غاية قوله اعتماده أى التعدد (قوله كاسر) أى في باب محرمات النكاح اه كردى (قوله في  
التعدد) أى تعدد المهر (قوله والاخير) أى الفرق

\*) (فصل في تشطير المهر وسقوطه) \* (قوله في تشطير المهر الخ) أى وما يذكر معهما كقوله فلور اذا الخ اه  
عش (قوله من كلامه السابق) أى انه لو مان أحدهم اقبل فرض ووطع وجب مهر المثل اه سم (قوله  
ولو بعد الخ) أى ولو كان الفرقه بعد الخ (قوله كاسر) أى قبل فصل نكحها انخرم (قول المتن منها) متعلق  
بالفرقة أى الفرقه الحاصله من جهة الزوج قبل النحول بها اه مغنى (قوله كفسخها) الى قوله أو منهما  
كان ارتداد في النهاية والمغنى الا قوله لا تبع الى أو ارضاعها (قوله أو بعثتها) أى تحترقيق اه مغنى (قوله  
لا تبع) أى لا حد أبويها (قوله بانه لا فرق) اعتمده النهاية والمغنى (قوله تبع لابن الحداد) لعل الاسباب

تحت قوله ما إذا لم ينزع وان قضى الوطر (قوله وخصه الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم أيضا (قوله فان اختارت  
الاول الخ) وان اختارت الثانية كانت أم ولد ولا مهر لها (قوله فهور آخر) ظاهره ولو قبل أداء الاول (قوله  
الاول) مفعول اختيارها

\*) (فصل في تشطير المهر وسقوطه) \* (قوله كعلم من كلامه السابق) أى انه لو مان أحدهم اقبل فرض  
ووطع وجب مهر المثل (قوله وأما جزم شيخنا بانه لا فرق الخ) عبارة شرح النهج وكاسلامها ولو يتبعه أحد

(٥١ - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) )  
\*) (تنبيه) \* العبرة في الشبهة الموجبة للمهر بظنها كاسر وحيث ذهب في العبرة في التعدد بظنها أو بظنه أو يفرق بين أن تكون الشبهة بينهما  
فيعتبر ظنه لانه أقوى أو منهما فقط فيعتبر ظنها كل محتمل والاخير أوجه \*) (فصل) \* في تشطير المهر وسقوطه الفرقه في الحياة كعلم من كلامه  
السابق (قبل وطع) في قبل أو دبر ولو بعد استئصال منى كاسر (منها) كفسخها بغيره أو باعساره أو بعثتها وكردنها أو اسلامها لا تبعها كقوله  
القتال وأما جزم شيخنا بانه لا فرق تبع لابن الحداد

فهو لا يلائم ما قالوه في الوأرضعته أمها أو أرضعتها أمه يجامع ان اسلام الام كارضاعها سواء فكالم ينظر والارضاعها فكذلك لا ينظر  
لاسلامها ولا ما حكاها الغزالي عن الاصحاب من التشطير فيما لو طيرت الرج نقطة لبن من الحالبه الى فيها فابتلعها بل مسئلة الرضاغ الثانية اولى  
اذ منها فعل وهو المص والازدراد لم ينظر وا (٤٠٢) اليه والمسئلة تبعاً لافعل منها البتة وقد جرى الشيخ في ردهم ما معاً على التشطير تغليبا

تقديمه على قوله بانه الخ (قوله ما قالوه الخ) أى الاتى في المتن أنفا (قوله كارضاعها) خبران وقوله سواء خبر  
محذوف أى هما أى اسلامها وارضاعها متساويان ويجوز نصبه على الحالية (قوله ولا ما حكاها الخ) عطف على  
ما قالوه (قوله من التشطير فيما لو طيرت الخ) لعله على الرجوح والا فلا يظهر تصو به اذا المتبادر منه حصول  
الفرقة والتشطير بوصول نقطة واحدة من لبن الزوجة الكبيرة الى فم نفسها وهو خلاف المذهب فليجوز (قوله  
الثانية) أى ارضاع أمه لها (قوله أولى) أى بالسقوط من مسئلة اسلامها تبعاً (قوله اذ منها) أى المرئضة  
(قوله ولم ينظر واليه) أى والحال انهم لم ينظر والى حصول فعل منها (قوله والمسئلة تبعاً لافعل الخ) عطف  
على قوله منها فعل (قوله وقد جرى الشيخ الخ) تأييد لقوله لا تبعاً وتضعيف لجزم الشيخ بعدم الفرق (قوله  
لسببه) أى السببية بخلاف ما بالنسبة (قوله هنا) أى فى اسلامها تبعاً وقوله ذلك أى التشطير تغليبا لسببه  
(قوله اذ الفرق الخ) هذا موجود فى اسلامها استقلالاً أيضاً سم أى فلا يؤيد ما ادعاه (قوله ولا يرد) أى  
ما يأتى فى المتن على ما ادعاه من الفرق هنا (قوله أو ارضاعها) عطف على ردها (قوله مثلاً) عبارة المغنى وذكر  
الأم مثال لا قيد فلو أرضعت ابنته زوجة صغيرة وأرضعت بنته زوجة تزوجا صغيرا لها كان الحكم كذلك  
اه (قوله ولو الحادث) أى العيب الحادث بعد العقد (قوله أو منها) كقوله الآتى ومن سبدها عطف على  
قول المتن منها (قوله كان ارتد معها) مشى فى فسخ الجواد على اعتمادان ردهم مالمعا كرده أى فيشطر اه  
سيد عز (قوله فى الاوجه) خلافاً للمغنى والنهاية وشيخ الاسلام (قوله وذلك) أى سقوط المهر بارتدادهما  
معاً (قوله كما صرح به المتن) أى كما فى مثاله المذكور اه سم (قوله وهو) أى سبها وكذا ضمير فغلب (قوله  
لان المانع) أى كارتدادهما للوجوب أى وجوب نصف المهر مقدم على مقتضى أى كارتداده (قوله  
وتصریح الروبانى بالتشطير) اعتمده مر أى والمغنى اه سم (قوله بينه) أى بين ارتدادهما معاً المسقط  
للمهر عند الشارح وبين الخلع أى المشطلة كما يأتى (قوله أو من سبدها) الى قوله ومثله ما لو أذن فى المغنى الا  
قوله ويفرق الى وان فوضه (قوله لبعضه) أى أصله أو فرعه (قوله أو أرضعت الخ) عبارة المغنى أو أرضعت  
المالكة أمها المزوجتين برقى اه وعبارة السيد عز قد شكل تصو به ويجاب بانه مصور بما اذا كان الزوج  
أيضاً اه (قوله مع زوجها) أى زوج الامة اه سم (قوله المسمى ابتداء) الى قوله وفى فسخ أحدهما فى  
النهاية (قوله لان فسخها الخ) تعليل للمتن (قوله فاسقط) أى اتلافها للمعوض عبارة المغنى فسقط اه (قوله  
وفسخها الخ) عطف على فسخها وقوله الناشئ عنها أى بعينها اه مغنى (قوله أباه) أى الزوج اه ع  
عبارة المغنى أحد أبوابها اه (قوله فيه) أى الاسلام (قوله كاستقلالها) أى على الرجوح عند الشارح  
والراجح عند شيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله يلزمها المهر) أى للزوج اه رشيدى (قوله لتعنيها) علة  
لزمها اه سم عبارة ع  
ش أى بان لم يكن ثم غيرها اه (قوله لان لها الخ) علة لقوله بخلاف الخ اه سم  
(قوله لان لها أجرة الخ) عبارة المغنى لانه لو وجب عليه الغرم لنفرض عن الاسلام بخلاف المرئضة وأيضاً المرئضة

لسببته فانه هذا ذلك اذ  
الفرقة نشأت من اسلامها  
وتخلقه فليغلب سببه أيضاً  
ويأتى فى المتن ان اسلامها  
تبعاً كاسلامها استقلالاً  
فلا متعة ولا يرد لان الشطر  
أقوى لقولهم ان وجوبه  
أكد فلم يؤثر فيه الامانع  
قوى بخلاف المتعة أو  
ارضاعها له أو زوجة أخرى  
له أو ملكها له أو ارضاعها  
كان دبت وار ترضعت من  
أمه مثلاً أو بسببها كفسخه  
يعينها ولو الحادث أو منها  
كان ارتد معها على الأوجه  
من تناقض للمتاخرين فى  
فهم كلام الراعى وفى  
الترجيح حتى ناقض جمع  
منهم نفوسهم فى كتبهم  
وذلك لانهم لم ينظر والمأ  
من الزوج الاحداث اتقى  
سببها كما صرح به المتن  
وغیره وهو هنا لم ينتف  
فغلب لان المانع للوجوب  
مقدم على مقتضى اه  
وتصریح الروبانى بالتشطير  
ضعيف ويفرق بينه وبين  
الطلع بانه لا سبب لها فيه  
وانما غايتان بذله حامل  
عليه والفرق ظاهر بين  
السبب والحامل عليه عرفاً  
أو من سبدها كان وطئ  
أمته المزوجة لبعضه أو

أرضعت أمها مع زوجها (تسقط المهر) المسمى ابتداء والمفروض بعد مهر المثل لان فسخها اتلاف للمعوض قبل  
التسليم فاسقط عوضه كاتلاف البائع المبيع قبل القبض وفسخه الناشئ عنها كفسخها وانما يلزم أباه المسلم مهر لها مع انه فوت بدل بضعها  
بناء على ان تبعيتها كاستقلالها بخلاف المرئضة يلزمها المهر وان لم يرضعها لتعنيها لان لها أجرة تجبر ما تغرمه والمسلم لا نسي له فلو غرم  
لنفر عن الاسلام ولا يحتج به وجعل عينا كفسخها





الفرقة ولا يسهط شي من المهر اذ لا يتصور عود الزوج لا تنقاه أهلية تملكه ولا للورثة لانه حتى يبق للزوجة  
قال ولا يمتثل تنزيل مسخحيوانا بمنزلة الموت اه والاؤل أوجهه وليكن قوله فيبقى للزوجة الاوجه ان يوضع  
تحت يد الحاكم حتى يموت الزوج فيعطى لوارثه أو يرده الله تعالى كما كان فيعطى له قال وان مسخت الزوجة  
حيوانا حصلت الفرقة من جهتها وعاد كل المهر للزوج اه وهذا ظاهر اه وكذا في النهاية الاقوله قال  
ويحتمل الى قوله قال وان مسخت (قوله في النصف) الى قوله واذا فرغنا في النهاية وكذا في المغنى الاقوله  
ودعوى الحصر الى نعم (قوله أي النصف اليه) أي نصف الصداق المعين الى الزوج وأما اذا كان الصداق ديناً  
فعلى الصحيح يسقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدى باق تعين حقه في نصفه اه مغنى (قوله أو أداه  
عنه) أي عن الزوج وهو صغير أو مجنون أو سفيه اه مغنى (قوله والا عا دلخ) دخل فيه ما لو أداه ولده البالغ  
عنه فبرجع للولد والفرق بين هذا وبين ما أداه عن موليه ان الولد اذا أدى عن موليه يقدر دخوله في ملك  
المولى فيعود اليه والولد البالغ لا ولا يثله على أبيه فاذا أدى عنه يكون تبرعاً مسقطاً للدين كفعول الاجنبي فاذا  
رجع كان للمؤدى هذا في النكاح وأما في البيع فيعود الثمن الى المشتري مطلقاً كما قاله الشارح في خيار  
الغيب اه عس (قوله يعنى الفراق) عبارة المغنى وغيره بالطلاق من الصور السابقة كالطلاق اه (قوله  
ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل اذ لا يملك قهر اغير الارث اه سم (قوله يملك الخ) أي سلب قتيله  
(قوله ينظر اليه) أي لم يكن له غرض في أخذه الا النظر في صورته ثم يرسله ولم يقصد باخذه صبيده اه  
رشدى (قوله نعم الخ) استثناء عن قول المتن والصحيح عوده الخ (قوله لو سلمه العبد الخ) أو أداه السيد من ماله  
اه مغنى (قوله عاد النصف) راجع لقوله أو طلق وقوله أو اسكن راجع لقوله ففسخ (قوله عند الفراق)  
أي لان الفسخ يرفع العقد من حين فبرجع المهر للزوج ان كان أهلاً للملك ولسيده حين الفراق ان لم يكن  
أهلاً لان البائع صار أجنبياً اه عس (قوله منها) أي أو بسببها (قوله كل الزيادة) الى قوله أي لان يدها  
في المغنى والى المتن في النهاية الاقوله ثم رأيت الى أوفى يده (قوله كل الزيادة) راجع لقوله أو كان الفراق منها  
وقوله أو نصفها راجع لقوله واذا فرغنا على الصحيح اه سم عبارة عس قوله كل الزيادة أي في الفسخ  
وقوله أو نصفها أي في الطلاق وقوله من ملكه أي ان انفسخ النكاح وقوله أو من مشترك أي ان طلق اه  
(قوله أو نقص الخ) عطف على زاد (قوله في يدها) أي بان كان بعد قبضه وظاهره ولو باق فسمماوية اه

كماوت أيضاً بان الفسخ لا يكون عادة الا بعد من يدعتو وتجبر فكان السبب منها \* (تنبيه) \* بين أبو زرعة  
في فتاويه ان المسخ الى الحيوانية لا يثبت بالبينة للخلاف في وقوع المسخ بمعنى قلب الحقيقة في هذه الامة  
وبغرضه فهو نادى لم يسمع مثله على أنه يحتمل أن يكون سحر أو تعويها وذلك يستحيل قلب الحقيقة به غاية أنه  
اذا كان ادماً صار على شكل آخر ظاهر أو في نفس الامر قال فلا يسمع القاضي دعوى ذلك ولا يترتب عليها  
مقتضاها من فسخ نكاح ولا غيره اه وما قاله محتمل فيما فرضه من المسخ الى الحيوانية أما المسخ الى الخيرية  
فيحتمل أن يأتي فيه ذلك لانه أبعد من الاول ويحتمل قبول شهادة البينة لانه لا اشتباه فيه وهذا أقرب ويحل  
ما قاله في الاول على ما فيه حيث لم يخبر عدد التواتر بأنهم شاهدوا فلا نا المعرف لهم انقلب خلقه الى الحيوانية  
الناهقة مثلاً وانه استمر على ذلك بصفة لا يقع مثلها في السحر فثبت يقبلون ويرتب على ذلك حكمه الذي  
قدمنا و يقاس به ما في معناه اه فليتأمل فيه فان ما نقله عن أبي زرعة من عدم سماع الدعوى وعدم  
الثبوت بالبينة يناق ما قرره من حصول الفرقة بالمسح وجوب المهر والعدة فان ذلك فرع سماع الدعوى  
والثبوت فليحذر (قوله كل جهه الخ) كذا شرح مر (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل  
اذ لا يملك قهر اغير الارث (قوله لا الا صداق) هل رجع للتقيد عند الا صداق كما لو أدى لان الكسب ومال  
التجارة ملكه فهو بمنزلة المؤدى الآن يفرق بتعلق المهر ابتداء بالكسب ومال التجارة (قوله كل الزيادة  
الخ) راجع لقوله قبل واذا فرغنا على الصحيح وقوله أو نصفها راجع لقوله أو كان الفراق منها (قوله أو نقص  
بعد الفراق في يدها) بان كان بعد قبضه وظاهره ولو باق فسمماوية

التشهير ان له خيار الرجوع  
في النصف ان شاء تملكه  
وان شاء تركه اذ لا يملك قهر  
غير الارث (والصحيح عوده)  
أي النصف البان كان  
هو المؤدى عن نفسه أو  
أداه عنه وليه وهو أب أو  
جسد والا عاد للمؤدى كما  
رجحاه وان أطال الاذرى  
في خلافه (بنفس الطلاق)  
يعنى الفراق وان لم يختره  
للأية ودعوى الحصر  
ممنوعة الا ترى أن السالب  
يملك قهر او كذا من أخذ  
صبيداً ينظر اليه نعم لو سلمه  
العبد من كسبه أو مال  
تجارته ثم فسخ أو طلق قبل  
وطء عاد النصف أو السكل  
للسيد عند الفراق لا  
الا صداق ووقع لشارح  
عكس ذلك وهو سبق فلم  
فان عتق ولو لمع الفراق عاد  
له واذا فرغنا على الصحيح أو  
كان الفراق منها (فلو زاد)  
الصداق (بعده) أي الفراق  
(فله) كل الزيادة المتصلة  
والمنفصلة أو نصفها لحدوثها  
من ملكه أو من مشترك  
بينهما أو نقص بعد الفراق  
في يدها

ضمنت الارش كله أو نصفه ان تعدت بان طاله اقامتت وكذا ان لم تعد أي لان يدها (٤٠٥) عليه يضمنان وملكه بنفس الفراق

مستقر وبه يفرق بين هذا  
وامر فيها لو تعيب الصداق  
بيده قبل قبضها لان ملكها  
الا ان لم يستقر فلم يقو على  
ايجاب ارش لها كما علم مما  
مر ثم رأيتهم علاه بانه  
مقبوض عن معاوضة  
كالبيع في يد المشتري بعد  
الاقالة وهو صريح فيما  
ذكرته أو في يده فكذلك  
ان جنى عليه أجنبي أو هي  
(وان طلق) مثلا (والمهر)  
الذي قبضته (تالف) ولو  
حكما (فله) نصف بدله من  
ممثل في مثلي (أو قيمة) في  
مقوم كل رد المبيع فوجد  
ثمنه تالفا (فان تعيب في  
يدها) قبل نحو الطلاق  
(فان قنع) الزوج به (أي  
بنصفه معينا) أخذ بلا ارش  
(والا) يقنع به (فنصف  
قيمه سليما) في المبتوم ونصف  
مثله سليما في المثلي والتعيب  
بنصف القيمة وبقية  
النصف وهي أقل وقع في  
كلام الشافعي والجمهور فاما  
ان يكون تناقضا وهو ما  
فهو كثير واما ان  
يكون مؤداهما عندهم  
واحدا وعليه يحتمل تاويل  
الاولى لتوافق الثانية بان  
المراد كل من النصفين على  
حدته ويحتمل عكسه بان  
يراد قيمة النصف منضمما  
لنصف الآخر والاوجه من  
ذلك كلفا في المتن وصوبه  
في الروضة انه مرجع بنصف

سم أي كما يفيد قول الشارح بعد وكذا ان لم تعد (قوله ضمنت الارش الخ) فان ادعت حدوث النقص قبل  
الطلاق صدقت بيمينها اه معني (قوله كله) أي كان الفراق منها أو بسببها وقوله أو نصفه أي ان لم يكن منها  
ولا بسببها اه عش قوله وبه أي بقوله وملكه الخ (قوله وما مر) أي في أول باب الصداق (قوله علاوه)  
أي ضمنها الارش (قوله أو في يده) أي بان كان قبل قبضه اه سم وهو عطف على قوله في يدها قوله  
فكذلك الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع اذ مقتضاه ضمانها في صورة الاجنبى وليس كذلك قطعاً ثم رأيت  
الحشى لم ما أشرت اليه اه سيدعر عبارة سم قوله أو في يده فكذلك ظاهره أن المعنى ضمنن الارش أو  
نصفه ولا معنى له في جنابة الاجنبى لانها وقعت في يده وبعد ملكه فلا مدخل لها فيه ولا تعلق لها به وجه فاعل  
معناه وان لم تساعد عبارته ان له الارش أو نصفه اه وعبارة عش أي يجب للزوج كل الارش أو نصفه  
اه (قول المتن وان طلق) عبارة المغني وان فارق لا بسببها كان طلق اه (قوله مثلاً) الى قوله فيرجع في  
الاصل في المعنى الا قوله والاوجه من ذلك كله ما في المتن وقوله اذا فارق ولو بسببها والى قوله ولها فيما اذا في  
النهاية لانه اقتصر على التأويل الثاني لكلام الشافعي والجمهور وحذف قول الشارح والاوجه من ذلك  
كله ما في المتن (قول المتن تالف) فان كان المهر باقيا بحاله فليس لها بدله وان أداه عما في ذمته الارض اه  
معني (قوله ولو حكما) كان اعتقه اه عش (قول المتن فان تعيب) أي باقاة أخذ ما يأتي في وان تعيب  
قبل قبضها اه سم (قوله وهي) أي قيمة النصف أقله أي من نصف القيمة لان التقيص ينقصها اه  
نهاية (قوله وتو الخ) خبر والتعيب الخ (قوله أن يكون) أي التعبير بهما (قوله بان المراد) أي بنصف  
القيمة (قوله كل من النصفين الخ) عبارة المغني وشرح المنهج بان يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من  
النصفين منفردا لا منضمما الى الآخر فيرجع بقيمة النصف أو بان يراد بقيمة النصف قيمة منضمما لا منفردا  
فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة اه (قوله والاوجه من ذلك كله الخ) لا يخفى ما فيه اذ العبارة  
الاولى عين ما في المتن (قوله انه الخ) بيان لما في المتن (قوله في تخييرها الا في الخ) أي في الزيادة المتصلة اه  
يجري (قول المتن فان غاب) بان صار ذاعيب اه معني عبارة عش أي قام به العيب قبل القبض وظاهر ان  
محله حيث لم تفسخ اه (قول المتن فان غاب بجنابة الخ) ينبغي ان يرجع أيضا لقوله السابق فان تعيب في  
يدها الخ وعبارة الارشاد وشرحه للشارح وفي طر والنقص عليه بان جنى عليه أجنبي أو الزوج وأخذت منه  
الارش أولم تأخذه يرجع الى المؤدى بتفصيله السابق ما مر من النصف أو الكل حال كونه بارش جنابة أي  
مع نصف الارش في صورة التشطر ومع كله في صورة عدمه بشرط ان يكون ذلك الارش مما يغرم أي يضمن  
لها وان ساحت به بان جنى عليه أجنبي في يد الزوج أو في يدها والزوج وهو يدها أما لنقص الطارئ  
بدون جنابة كالأقاة السماوية كالعمى والعمور أو بجنابة لا غرم لارشها كان جنت هي عليه فيتخير الزوج  
بين الرضا بنصفه أو كله ناقصا من غير ارش وبين نصف أو كل قيمته أو مثله سليما وفيما اذا جنى عليه هو وهو  
بيده وأجازت له نصفه ناقصا ولا خيار له ولا ارش انتهت وهو ظاهر في استحقاقه أخذ الارش منها اذا جنى هو  
(قوله أو في يده) بان كان قبل قبضه وانظر ما وجه ضمانها في صورة الاجنبى وقد عبر شيخ الاسلام في  
الشرح الاول بقوله فله كل الارش أو نصفه فقوله هنا كذلك لا شكال فيه لا يقال وجهه أن النقص حصل  
في ملكها واستحققت ارشه فاذا رضى بالصدق مع ذلك لزمها القيام للزوج بالارش أو نصفه كما يفهم ذلك  
مما يأتي في قوله فان غاب الخ لاننا نقول الغرض أن النقص بعد الفراق في يده فهو في ملكه لاني ملكها  
(قوله أو في يده فكذلك) ظاهره ان المعنى ضمنن الارش أو نصفه ولا معنى له في جنابة الاجنبى لانها وقعت في  
يده وبعد ملكه فلا مدخل لها فيها ولا تعلق لها به وجه فاعل معناه وان لم تساعد عبارته ان له الارش أو نصفه  
(قوله في المتن فان تعيب) أي باقاة أخذ ما يأتي في وان تعيب قبل قبضها (قوله في المتن فان غاب بجنابة  
الخ) ينبغي أن يرجع أيضا لقوله السابق فان تعيب في يدها الخ وعبارة الارشاد وشرحه للشارح ما نصه وفي

القيمة الذي هو أكثر من قيمة النصف رعاية له كل وعيت هي في تخييرها الا في مع كونه من ضمانها (وان تعيب قبل قبضها) له باقاة ورضيت  
به (فله نصفه ناقصا بلا خيار) ولا ارش لانه حاله ناقص من ضمانه (فان غاب بجنابة

عليه بيدها وان لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجناية التي لا غرم لارثها بقوله كان جنت هي عليه شامل لما اذا جنت وهو بيد الزوج أو بيدها ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما اذا الخ اه سم (قول المتن وأخذت ارثها) أي استحققت أخذها اه سم (قوله من يضمن الخ) شامل للزوجة اه حاملي (قوله ولو ردت له) أي للزوج (قوله فالاصح ان له نصف الارش) ولو تلف البعض في يدها كاحد الثوبين أخذ نصف الموجود ونصف بدل المفقود اه معنى (قوله اذا فارق الخ) أي سواء فارق بسبب مقارن أم لا اه عش (قوله قبل الفراق) أي حدث قبله أي وبعده الا صداق مغني ورشدي ويغديه أيضا التعليل الآتي (قوله في الاصل) أي ان كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفه أي ان كان بطلاق وقوله أو بدله أي كالأونصفا ان كان تالفاه عش (قوله نعم) الى قوله وانما نظار وفي المعنى الا قوله ان لم يعز ولد الامة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله فيرجع في الاصل الخ (قوله في ولد الامة) أي الحادث بعد الا صداق وقبل الفراق وقوله الذي لم يعز فان كان ميمرا أخذ نصفها وان نقصت قيمتها بالولادة في يدها فله الخيار أو في يده أخذ نصفها ناقصا اه معنى (قوله تتعين الخ) فليس له الرجوع بالام أو نصفها وان وضت الزوجة اه معنى (قوله قيمة الام) أي ان كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفها أي القيمة ان كان بنحو طلاق وقوله وان قال الخ غاية اه عش (قوله فان رضيت الخ) انما توقف أي رد المهر على رضاها لانه حصل فيه زيادة في ملكها اه رشدي عبارة سم فعلم ان لها الخيار لزيادته أي المهر بالولادة اه (قوله في نصفها الخ) الا وفق لما قبله في ذاتهما أو نصفهما والا فله نصف أو كل قيمته يوم الانفصال مع نصف أو كل قيمتها (قوله يوم الانفصال) أي لانه أول وقت امكان التقويم اه سم (قوله مع نصف قيمتها) أي وقت الفقرة اه عش عبارة المغني مع قيمة نصفها اه (قوله ان لم يعز ولد الامة) أي والأخذ منه مع نصفها لجواز التفريق حينئذ قاله سم ولعل صوابه والأخذ بنصفهما لجواز الخ (قوله هذا) أي كون الخيار لها الذي أفاده قوله فان رضيت الخ (قوله فان شاء أحد) إذ نصفها ناقصا الخ الظاهر ان المراد هنا انه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولدها ان لم يعز لان نصف قيمته وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لان نصفه وان رضيت لئلا يلزم التفريق في صورتين اه سم ذكر المغني كما مر هذه المسئلة أي النقص بالولادة فيما اذا كان الولد ميمرا (قوله ناقصا) ظاهرا وان كان

طرق والنقص عليه بان جنى عليه أجنبي أو الزوج وأخذت منه الارش أو لم تأخذ برجع الى المؤدى بتفصيله السابق ما مر من النصف أو الكل في حال كونه بارش جناية أي مع نصف الارش في صورة التشطير ومع كله في صورة عدمه بشرط أن يكون ذلك الارش مما يغرم أي يضمن لها وان ساحت به بان جنى عليه أجنبي في يده الزوج أو في يدها أو الزوج وهو يسد هالان الارش بدل الفات ما بالنقص الطارئ بدون جناية كالأقعة السماوية كالعمى والعور أو بجناية لا غرم لارثها كأن جنت هي عليه فيختار الزوج بين الرضا بنصفه أو كله ناقصا من غير ارش وبين نصف أو كل قيمته أو مثله سليما وفيما اذا جنى عليه وهو بيده وأجاز له نصفه ناقصا ولا خيار له ولا أرش لانه نقص وهو من ضمانه انتهى وهو ظاهر في استحقاقه أخذ الارش منها اذا جنى هو عليه بيدها وان لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجناية التي لا غرم لارثها بقوله كان جنت عليه شامل لما اذا جنت وهو بيد الزوج أو بيدها ووجه بانهم لم تستحق لهذه الجناية أو شاو دال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما اذا الخ مع ان الارش اذ ذكر مسئلة النقص بعد الفراق بعد ذلك فقال وبارش نقص بعد فراق اه (قوله في المتن وأخذت ارثها) أي واستحققت أخذها (قوله فان رضيت رجع الخ) فعلم ان لها الخيار لزيادته بالولادة (قوله يوم الانفصال) أي لانه أول وقت امكان التقويم (قوله وان لم يعز ولد الامة) أي والأخذ منه مع نصفها لجواز التفريق حينئذ (قوله فان شاء أحد نصفها ناقصا الخ) الظاهر ان المراد هنا انه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولدها ان لم يعز لان نصف قيمته لئلا يلزم التفريق وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لان نصفه وان رضيت لئلا يلزم التفريق (قوله ناقصا) ظاهرا

وأخذت ارثها) يعني وكان الجاني من يضمن الارش وان لم تأخذ به بل وان أمرته عنه ولو ردت له سليما (فالاصح ان لا يضمن الارش) مع نصف العين لانه بدل الفات وبه فارق الزيادة المنفصلة (ولها) اذا فارق ولو بسببها (زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كتمرة وولد وأجرة ولو في يده فيرجع في الاصل أو نصفه أو بدله دونها الحدوثا في ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله كرجوع الواهب نعم في ولد الامة الذي لم يعز تتعين قيمة الام أو نصفها حدرا من التفريق المحرم وان قال أخذ نصفها بشرط ان لا يفرق بينهما على الاوجه ولو كان الولد حيا عند الا صداق فان رضيت رجع في نصفهما والا فله قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها ان لم يعز ولد الامة هذا ان لم تنقص بالولادة في يدها والا تخير فان شاء أخذ نصف ناقصا أو رجع بنصف قيمتها حينئذ فان كان النقص في يده

النقص بالولادة في يدها بعد الفراق اه سم (قوله رجع في نصفها) أي ولا خيار له اه سم (قوله هنا) أي  
 فيما إذا كان الولد حيا عند الاصداف ونقصت أمه بالولادة (قوله لاسببه) وهو الحل اه سم (قوله وبه يفرق)  
 أي بقوله ان الولد ملكهما معا الخ بين هذا أي ما لو كان الولد حيا عند الاصداف ونقصت بالولادة وما لو حدث  
 الولد بعد الاصداف في يده الخ أي ونقصت بالولادة وقضية كلام المغني المار انه لا فرق بينهما (قوله انه) أي  
 النقص من ضمانه أي ولها الخيار وظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفراق اه سم (قوله ان السبب)  
 أي الحل اه سم (قوله فيما إذا فارقها) إلى قول المتن متى رجع في النهاية (قوله فيما إذا فارقها) أي لا بسبب  
 مقارن كذا في النهاية وشرح المنهج وقال الرشيد في قوله لا بسبب مقارن لم أره لتفسيره بالنسبة لما إذا كان  
 الرجوع النصف وانما ذكر وهذا التفصيل فيما إذا كان الرجوع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن  
 هامش شرح المنهج الشيخ البرلسي ما نصه فعلم ان خيارها في متصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند  
 وجوب الكل الاسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه احتراز بالمقارن عن الفارق فله كل المهر فها  
 بزيادة المتصلة ثم قال عن شرح الارشاد وبحث شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن اه بخذف أقول  
 ان ما ذكره عن شيخنا البرلسي سم به فيده قول الشارح ه ذا كما الخ وما ذكره عن شرح الارشاد عن شرح  
 الروض ذكره ع ش عنه وأقره أيضا وان قوله لا بسبب مقارن ليس بموجود فيما أطلعنا من نسخ الشارح  
 نعم ذلك موجود في النهاية كالمس (قوله وليس منها ارتفاع السوق) ولان النقص انقضا اه ع ش (قوله  
 لاسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسي بهامشه ما نصه انما إذا هذا لقوله فنصف قيمة  
 ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها كان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كردتم أو كذا قوله بعد أو  
 فارق لاسببها انما أحوج به إليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة لا كذا ولو قال بدله أو فارق  
 لاسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رضى بنصف العين أو كلها والانقص

وان كان النقص بالولادة في يدها بعد الفراق (قوله رجع في نصفها) أي فلا خيار (قوله فلم ينظر والسبب)  
 أي وهو الحل (قوله انه) أي النقص من ضمانه أي ولها الخيار لامن ضمانها وله الخيار وهما وجهان بلا  
 ترجيح حتى في الروض (قوله انه من ضمانه) ظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفراق (قوله ان  
 السبب) أي الحل (قوله فيما إذا فارقها) أي لا بسبب مقارن كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسي  
 بهامشه ما نصه ايضا ح هذا ما قاله الرافعي في الشرح وحكم الزوائد المتصلة والمنفصلة فيما سوى الطلاق من  
 الاسباب المشطرة حكمها في الطلاق وما لو وجب عود الجميع ان كان عارضا كالزواج وردة الزوجة فكذلك  
 وان كان مقارنا كفسخه بعيبها وعكسه عا د ب ز يادته يعني المتصلة ولا حاجة إلى رضاها كفسخ البيع بالعيب  
 اه فعلم ان خيارها في المتصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل الاسبب مقارن قوله لا بسبب  
 مقارن احتراز عن المقارنة بالمقارن فله كل المهر فها بزيادة المتصلة وعبرة الارشاد وشرحه للشارح وإذا عاد  
 إليه كل الصداق نظر فان كان بسبب قارن العقد كعيب أحدهما فمتصل من الزيادة أي معه كسمن وصنعة  
 يرجع المهر إلى الزوج وان لم ترض هي كفسخ البيع بالعيب وبحث شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة  
 كالمقارن فتساقط الزوج على الفسخ قبلها إلى ان قال والتفصيل بين المقارن وغيره من زيادته أخذ من  
 الروضة وأصلها وما قررت به كلامه هو ما فهمنا قول الباقي ان العيب الحادث كالمقارن لانها اشتركا في ان  
 العقد قارنه سبب الفسخ وهو ما وجود العيب أو شرط استمرار السلامة تضعف ولا يجري هذا التفصيل في  
 التشطير بل بسلم الزائد لها مطلقا اه وقد يستشكل قوله ولا يجري هذا التفصيل الخ بأنه يقتضي تصور  
 وجوب الشطر مع الفسخ بالمقارن مع انه انما يوجب الكل الآن يقال أراد انه لا يجري لعدم تصوره إلا ان  
 هذا قيد ينافيه قوله مطلقا الآن يجعل في سائر صور وجوب الشطر فليتأمل واستشكل أيضا تعقيد المتن هنا  
 بنفي المقارن مع انه مفروض في التشطير بدليل قوله فنصف قيمة وقول الشارح لاسببها والتشطير لا تفصيل  
 فيه كذا قرره فليتأمل (قوله لاسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامشه ما نصه

رجع في نصفها وانما نظرنا  
 هنا من النقص بالولادة في  
 يده لان الولد ملكهما معا  
 فلم ينظر والسبب إذا لم يرجع  
 وبه يفرق بين ه ذا وما لو  
 حدث الولد بعد الاصداف  
 في يده ثم ولدت في يدها فان  
 الذي اقتضاه كلام الرافعي  
 انه من ضمانه نظر إلى ان  
 السبب وجب في يده وان  
 كان الولد لها (و) لها فيما  
 إذا فارقها بعد زيادة متصلة  
 (خيار في متصلة) كسمن  
 وحوقة وليس منها ارتفاع  
 سوق (فان شئت) فيها  
 وكان الفراق لاسببها (ف) له  
 ولو عسرة (نصف قيمة)  
 للمهر بان يقوم (بلا

زيادة) ومنع المتصلة الرجوع من خصائص هذا المحل لأن العود هنا ابتداء تلك لا فسخ ومن ثم لو أمهر العبد من كسبه أو مال تجارته ثم عتق عاد إليه كما مر آنفا ولو كان فسخا لعاد إلى الكسبه أو لا وهو السيد (وإن سمعت) بالزيادة وهي رشيدة (لزمه القبول) لأن الكسبه تابعة لا تظهر فيها المنفعة فليس له طلب القيمة هذا كله لم يعد إليه كل الصداق والألفان كان بسبب مقارن للعقد كعيب أحدهما رجوع إليه بزيادة المتصلة وإن لم ترض هي كفسخ البيع بالعيب وإن كان بسبب عارض كردتها تخيرت بين أن تسلم ما أتاها وأن تسلم قيمته غير زائدة (وإن) فارق لا بسببها وقد (زاد) من وجه (ونقص) من وجه (ككبر عبد) كبر اعن دخوله على الحریم وقبوله للرياضة والتعليم ويقوى به على الاسفار والصناعات فالأول نقص والثاني زيادة فخرج مصير ابن سنة بن نحو خمس فزاد فحضره قوم صير شاب شيخا فنقص محض (وطول نخلة) بحيث قل به ثمها وأكثر به خطبها (وتعلم صنعة مع) حدوث نحو (برص فان اتفقا) على أنه يرجع (بنصف العين) فظاهر لأن الحق لا يعدو ههما (والانقص قيمة للعين) مجردة عن زيادة ونقص لأنه (٤٠٨) العدل ولا يجبر هو على أخذ نصف العين للنقص ولا هي على إعطائه الزيادة (وزراعة

الارض نقص) محض لأنها تذهب قوتها غالبا (وحرثها زيادة) فان اتفقا على نصفها محسروثة أو مزرعة وترك الزرع للخصاد فواضع والا رجوع بنصف قيمتها مجردة عن حرث وزرع هذان اتخذت الزراعة كما باصله وكان في وقته والا فهو نقص محض فاستغنى عنه بقرينة السياق اذ هو في أرض للزراعة (وجمل أمة وبهيمة) وجد بعد العقد ولم ينقص عند الفراق (زيادة) لتوقع الولد (ونقص) لأن فيه الضعف حالا وخوف المسوئ ما لا (وقبل البهيمة) حملها (زيادة) محضة لأنم لا تملك به غالبا بخلاف الامه وورده هنا وإن وافقه كلامهما في خيار البيع أنه عيب في الامه فقط بانه فيها ينقص اللحم ومن ثم تجزئ التخصية

القيمة أو كلها كان أحسن فتأمل انتهى اه سم (قوله ومنع المتصلة) إلى قوله هذا كله في المغنى (قوله ولو كان فسخا لعاد إلخ) نظريه سم وعش راجعهما (قوله والا) أي وإن عاد إليه السكبان كان الفراق منها أو بسببها اه رشدي (قوله وإن كان بسبب عارض) أي وقد حدثت بعد الزيادة اه عش وهو مبني على البحث المار عن شرح الروض (قوله بحيث) إلى قوله كما سيأتي في المغنى (قوله قل به ثمها) فان لم يقل فطولها زيادة محضة اه مغنى (قوله وترك الزرع إلخ) قال الإمام وعاليه ابقاؤه بلا حرة لأنها زرع مملكتها الخالص اه مغنى (قوله هذا) أي كون الحرث زيادة (قوله وكان إلخ) أي الحرث (قوله والا) أي إن كانت معدة للبناء مثلا أو كان الحرث في غير وقته (قوله فهو) أي الحرث اه سم (قوله عنه) أي من التقييد بكون الأرض مختصة للزراعة (قوله بقرينة السياق إلخ) أي بقرينة تقدم الزرع فاشعر بان الكلام في أرض معدة للزراعة اه مغنى (قوله لأنم لا تملك إلخ) عبارة المغنى لا تنفع خطر الولادة فيها غالبا اه (قوله بانه إلخ) أي الحمل والباءة معلق برده ولا يخفى أنه انما يتم فيما إذا كانت مأكولة (قوله فيها) أي البهيمة (قوله جبر للجانبين) أي جانبي المرأة والرجل والحمل فيه خوف الموت اه كرى (قوله أنه فيها) أي الامه والبهيمة ويحتمل أن الضمير راجع للبيع والفراق وهو الظاهر اه عش (قول المتن وإطلاع نخلة) أي بعد الاصدان اه مغنى (قوله لم يور) إلى قوله ويرد في المغنى (قوله كبدا الطلع) خبر وظهور النور إلخ (قوله ولم يدخل وقت جذاه) ولو دخل وقت جذاه لم يملكها قطعا بل أخذ نصف الشجر اه مغنى (قول المتن قطعه) أي قطعه اه نهاية (قوله وإن اعتيد إلخ) غاية (قوله أكثر) مفعول مطلق لقوله نظرههم وقوله جبر مفعول له لقوله أكثر وقوله ألغى إلخ خبران (قول المتن قطف) ببناء المفعول (قوله وأنا أقطعه) من باب ضرب مختار اه عش (قوله لا تنقص) أي ككسر غصن (قوله منه) أي القطف (قوله ولا زمن إلخ)

قوله وكان الفراق لا بسببها انما زاد هذا القول فنصف قيمة ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها كان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كردتها احرز عن المقارن لأن الزوج يرجع حينئذ بكل المهر بالزيادة المتصلة فحر أو كذا قوله بعد وفارق لا بسببها انما أحوجه إليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة لا تبين في كلامه ولو قال بدله أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص إلخ ثم قال فان رضى بنصف العين أو كلها أو انقص القيمة أو كلها السكبان أحسن فتأمل انتهى (قوله ولو كان فسخا لعاد إلخ) قد يقال فلم عادل اليهودى كما تقدم (قوله والا فهو) أي الحرث (قوله بانه فيها) أي البهيمة

بحامل كما سيأتي وما هنا لا يقاس بالبيع كظواهر إذا مدار ثم على ما يتصل بالمعاوضة وهما على ما فيه جبر للجانبين على أن كلامهما عطف قبل الاقالة يقتضى أنه فيهما أن حصل به نقص فعيب والا فلا (إطلاع نخلة) لم يور عند الفراق (زيادة متصلة) فبمع الزوج من الرجوع القهرى لحدوثها على كمالها ولو رضى باخذها مع النخل أجبر على قبوله وظهور النور في غير النخل بدون نحو تساقطه كبدا الطلع من غير تأخير (وإن طلق) مثلا (وعليه ثم يور) بان تشقق طلعه أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الاصدان ولم يدخل وقت جذاه (لم يلزمها قطعه) ليرجع هو لنصف نحو النخل لأنه حدث في ملكها بل لها ابقاؤه إلى جذاه وإن اعته بقطعه أخضر لكن نظريه لا ادعى ورد بان نظرههم لجانبها أكثر جبر الماحصل لهما من كسر الفراق ألغى النظر إلى هذا الاعتقاد أو وجب الفرق بينهما وبين ما مر في البيع (فان قطف) أو قالت ارجع وأنا أقطعه (تعين نصف) نحو (النخل) حيث لا تنقص في الشجر حدث منه ولا زمن لاقطافه يقابل باجرة الاضر وعاليه حينئذ يوجه (ولو رضى بنصف) نحو (النخل وتبقى الثمر إلى جذاه)



وقبض النصف شائعا بحيث يرتب من ضمنه (أجبرت) على ذلك (في الاصح) اذ لا ضرر عليها فيه (ويصير النخل في يدهما) كسائر الاموال المشتركة في ثمن كاتفي السقي كسائر يكتفي في الشجر ان غرد أحدهما بالثمر أما إذا لم يقبضه كذلك كان قال ارضي بنصف النخل وأنت الرجوع الى بعد الجذاذ أو أرجع في نصفه مالا ولا أقبضه الا بعد الجذاذ أو أعيرها نصف فيلا يجب (٤٠٩) لذلك قطعها وان قال لها البرأ أنك من ضمنه لا ضرر لها لانها لا تبرأ بذلك

فان قال أقبضه ثم أودعها اياه ورضيت بذلك أجبرت اذ لا ضرر عليها حيث لا يزال فلا وعلى هذا يحمل اطلاق من أطلق ان قوله أودعها كقوله أعيرها (ولو رضيت به) أي الرجوع في نصف الشجر وترك ثمرها للجذاذ (فله الامتناع) منه (والقيمة) أي طلبها لان حقه ناخر في العين أو القيمة فلا يؤول الى برضاء ولو وهبته نصف الثمر لم يجبر على القبول لزيادة المنفعة هنا بخلافه فيما روي الطالع فان قبل اشتركا فيها وقيل يجبر وأطلقوا في الانتصار له (ومنى ثبت خياره) لنقص (أولها) لزيادة أولهما لاجتماعهما (لم يملك هو) نصفه (حتى يختار ذو الاختيار) من أحدهما أو منهما أو لا لبطلت فائدة التخيير وهو على التراضي لانه ليس بخيار عيب مالم يطالب فكأنه في اختيار أحدهما فورا ولا يعين في طلبه عينا ولا قيمة لان التعيين ينافي فيقوى على الامر بها بل يطالبها بحقه عندها فان امتنعت لم تجب بل تنزع منها وتمنع من التصرف فيها فان أصرت على الامتناع باع القاضي

عطف على قوله لا نقص الخ عبارة المغني ولم يمتد من قطعه اه (قوله وقبض النصف) الى قوله فان قال في المغني الا قوله ومن ثم الى اما اذا وقوله أو أعيرها نصف (قوله أو أعيرها) عطف على قوله لا أقبضه (قوله لا تبرأ بذلك) لان الاربع من ضمن العين مع بقائها باطل اه مغني (قوله أجبرت) مع قوله ورضيت لا يتخلو عن حرارة ثم هلا أخرى هذا التفصيل في مسألة الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان سم على حج وذلك لانه حيث وقع الرضا منها وقد طلب جع له وديعة لم يكن قوله أجبرت معنى لان الاجبار الزام الممتنع من الفعل على قبوله اه عش عبارة السيد عرقوله أجبرت الخ اني يتصور الاجبار مع الرضا فليست أم ثم رأيت الغاضل المحشي قال ان الجمع بينهما لا يتخلو عن حرارة اه (قوله والا) أي ان لم ترض بذلك (قوله وعلى هذا) أي قوله والا فلا اه سم عبارة الرشيد أي على ما إذا لم ترض اه وهي أحسن (قوله أي الرجوع) الى قوله اذ لا فائدة في المغني الا قوله فان قبل الى المتن (قوله أي الرجوع) أي رجوع الزوج (قوله لان حقه الخ) عبارة المغني لان حقه ثبت بمجبال فلا يؤول الى برضاء والتأخير بالتراضي جائز لان الحق لهما ولا يلزم فلو بدا لاحدهما الرجوع عمارضى بهما لان ذلك وعد لا يلزم \* (فرع) \* لو أصدرتهما نخلة مع ثمرتها ثم طلقها قبل الدخول ولم يزد الصداق رجوع في نصف الجميع وان قطعت الثمرة لان الجميع صدق ويرجع أيضا في نصف الكل من أصدرته نخلة مطلة وطلق وهي مطلة فان أبرت ثم طلق رجوع في نصف الشجرة وكذا في نصف الثمرة ان رضيت لانها قد زادت والاخذ نصف الشجرة مع نصف قيمة الطلع اه (قوله فيها) أي الشجر والثمر (قوله وقيل يجبر) أي على قبول الهبة اه مغني (قوله أولهما) قديدخل فيما قبله يجعل أو فيه ما يعتخلو لامانة الجمع اه سم (قوله لاجتماعهما) أي النقص والزيادة (قوله أو منهما) عبارة المغني وان كان لهما اعتبر توافقهما اه (قوله والا) أي وان لم يتوقف ملكه على الاختيار (قوله وهو) أي الاختيار اه عش (قوله مالم يطلب) أي الزوج حقه فكاف الخ اي الزوجة حين طلب الزوج (قوله اختيار أحدهما) أي من العين والقيمة (قوله فان امتنعت) أي من الاختيار (قوله بل تنزع) أي العيز وكذا ضمير فيها ومنها الاستين (قوله فان أصرت على الامتناع باع القاضي الخ) قديقال هذا الاطلاق صادق بما اذا كان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف كله والغالب فيؤدي الى الرجوع عن عهده الواجب أعني نصف القيمة التي بيع أكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قبل على القاضي بما تقتضيه المصلحة في هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كان وجدر ان يثبت في الثالث مثالا بما سوي نصف القيمة يتعين البيع لكان متجها اه سيد عرقوله بيعه أي قدر الواجب (قوله ما زاد) أي على قدر الواجب اه كردى (قوله قبل الخ) قال ذلك في شرح الروض اه سم (قوله في الصورة الاخيرة) وهي قوله يا أخف نصف العين اه سم (قوله وفيه نظر) وافقه المغني عبارة ومضى استحق الرجوع في العين استقل به اه (قوله ويبيع الخ) وفي شرح الارشاد ويجاب بان التساوي أمر مظنون فتوقف الامر على القضاء به انتهى اه سم (قوله لما سر) أي في شرح لم يلزمها قطعه من قوله جبرا لما حصل الخ اه كردى

(قوله أجبرت مع قوله ورضيت) لا يتخلو عن حرارة ثم هلا أخرى هذا التفصيل في مسألة الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان (قوله وعلى هذا) أي قوله والا فلا (قوله أولهما) قديدخل فيما قبله يجعل أو فيه ما يعتخلو لاجتماع الجمع (قوله قبل الخ) قال ذلك في شرح الروض (قوله في الصورة الاخيرة) أي وهي قوله يا أخف نصف العين الخ (قوله ويجاب الخ) في شرح الارشاد ويجاب بان التساوي أمر مظنون فتوقف الامر على القضاء به اه

(٥٢ - (شرواني وابن قاسم - سابع) منها بقدر الواجب من القيمة فان تعذر بيعه باع الكل وأعطي ما زاد ومع مساواة ثمن نصف العين لنصف القيمة ياخذ نصف العين اذ لا فائدة في البيع ظاهر أي لان التساوي لا راتب فيه غالب قبل ظاهر كلامهما انه لا يملكه أي في الصورة الاخيرة بالاعطاء حتى يقضى له القاضي به وفيه نظر اه ويجاب بان رعاية جانب الماسر

ترج ذلك وتلقى النضر  
لامتناعها ومن ثم جرى  
الحاوي وفر وعه على ذلك  
(ومستى رجع بقبضة)  
للعتوم لنحو زيادة أو  
نقص أو زوال ملك (اعتبر  
الاقبل من يومى الاصداف  
والقبض) لأنها كانت  
يوم الاصداف أقل فزاد  
حدث بملكها فلم تضمنه  
أو يوم القبض أقل فانقص  
قبله من ضمانه فلم تضمنه  
أيضا وطال الاستوى في  
اعتراض هذا بنصوص  
مصرحة باعتبار يوم القبض  
مردودة بأنها مفروضة في  
زيادة ونقص حصل بعد  
القبض فيعتبر هنا يوم  
القبض نظير ما مر في الزكاة  
المجملة والأول فيما إذا حدثا  
بعد العقد وقبل القبض  
نظير ما مر في بيع زاد  
ونقص قبل القبض ومن  
ثم كان الراجح هنا ما مر ثم  
من اعتبار الأقل فيما بين  
اليومين أيضا ولو تلف في  
يدها بعد الفراق وجبت  
قيمة يوم التلف لتلف على  
ملكه تحت بد ضمانته (ولو  
أصدة) (ما (تعليم) ما فيه  
كافة عرفان (قرآن) ولو  
دون ثلاث آيات على  
الأوجه أو نحو شعر فيه  
كافة ومنفعة بقصد شرعا  
لاشماله على علم أو مواظ  
مثلا عينا أو ذمولا لنحو  
عبيدها أو ولدها الذي  
يلزمها اتفاقه صح ولو كان  
بسم القرآن لسكايه لكن

(قوله ترج) أى الرعايه وكذا ضمير وتلقى الخ (قوله ذلك) أى عدم ملكه الا بالقضاء اه كرى (قوله على ذلك) أى توقف ملكه على القضاء اه عش (قوله المستقوم) الى قوله فعلم أنه في المعنى وكذا في النهاية الا قوله وطال الاستوى الى الراجح هنا (قوله أو نقص) لمنع الخلو فقط (قوله لأنها) أى القيمة (قوله في اعتراض هذا) أى ما في المتن من اعتبار الأقل (قوله بأنها) أى تلك النصوص (قوله في هذا) أى فيما إذا حصل بعد القبض (قوله والأول) أى ما في المتن (قوله كان الراجح هنا الخ) وهو المعتقد كما يؤخذ من التعليق ومن تعبير التنبيه وغيره بالأقل من يوم العقد الى يوم القبض خلا لما يفهمه كلام المتن من عدم اعتبار ما بينهما \* (فروع) \* لو صدقتها فاحاطت بكسرتها أو انكسرت واعدته كما كان ثم فارق قبيل الدخول لم يرجع فيه الا برضاها لزيادة بالصنعة عندها وكذلك لو صدقتها نحو جارية هزلت ثم سبت عندها كعبد نسي صنعة ثم تعلمها عندها بخلاف ما لو صدقتها بعد افعى عندها ثم أبصر فأنه يرجع بغير رضاها كولو تعيب بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم فارقها فإذا لم ترض الزوجة برجوع الزوج في الحل المبادر جمع بنصف وزنه تبرأ ونصف قيمته صنعة وهى أحر مثلهما من نقد البند وان كان من جنسه كما في الغصب فيما لو ألتف حليا وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتقد ولو صدقتها أثناء ذهب أو فضة فكسرتها واعدته أو لم تعد له لم يرجع مع نصفه بالأجرة إذا أجرة لصنعة ولو نسبت المعصوبة الغناء عند الغاصب لم يضمنه لانه محرم وان صح شرأؤها بزيادة للغناء على قيمتها بالانقضاء وهو محمول على غناء يخاف منه الغتة مغنى ونهاية قال عش قوله ثم تعلمها الخ افهم أنه لو تذر كرها بنفسه عندها لم يرجع فيه بغير رضاها وقوله إذا أجرة لصنعة أى لأنها محرمه ويؤخذ منه أنه لو أبيع لها فاعله كان اتخذه لشرب منه لآلة مرض قام بها لزمه أجرة الصنعة كالحلى المباح اه (قوله ولو تلف الخ) عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو تلف الخ (قوله تعاليم ما فيه كافة الخ) أى بحيث تقابل بأجرة وان قلت عش أى لا كتم نظرمغنى (قوله أو نحو شجر) أو حديث أو خط أو نحو مما يصح الاستجار على تعليمه اه مغنى (قوله لاشتماله الخ) بيان لما يقصد شرعا اه عش (قوله عينا أو ذمة) لعله يتميز من نسبة تعليم قرآن (قوله ولو لنحو عبيدها) ظاهره ولو لم يجب عليها تعليمه أياه وهو ظاهر لانه مال لها تزيد قيمته بالتعليم فهو نفع يعود اليها بخلاف ما لو همه عبارة شرح الروض من تقييده بما إذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كما صرحه بخلافه اه سم بحذف (قوله الذى يلزمها اتفاقه) عبارة المغنى ولو صدقتها تعليم عبيدها أو ولدها أو ختانه صح وان وجب عليها والأفلا اه وفي سم بعد ذلك كرمثالها عن الروضة ما نصه قضيته أنه لو لم يجب ختان العبد أى أو تعليمه لم يجز شرطه صدقا وفيه وقفة لانه وان لم يجب يزيد في قيمته فهو نفع من خارج البها فليتأمل ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم اتفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما أريد جعل تعليمه صدقا كما هو ظاهر اه وقوله ولا يخفى الخ في السيد عمر مثله (قوله الذى يلزمها اتفاقه) أى بخلاف غيره اما لكونه غنيا بمال أو كونه فقيرا على أبيه أو كونه كبيرا قادرا على الكسب اه عش (قوله ولو كان الخ) غاية في الصحة اه عش (قوله لكن ان ربحى اسلامها) والأفلا كتعليم التوراة والأنجيل لها أو كسلفة فانه لا يصح ولو أصدق الكتابية تعليم الشهادتين أو هى أو غيرها أداها شهادة لم يصح فان كان في تعليمها كافة أو حمل القاضى المؤدى

(قوله ترج ذلك وتلقى) أى الرعايه (قوله ولو لنحو عبيدها) ظاهره ولو لم لا يجب عليها تعليمه أياه وهو ظاهر لان عبيدها مال لها تزيد قيمته بالتعليم فهو نفع يعود اليها بخلاف ما لو همه عبارة شرح الروض من تقييده بما إذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كما صرحه بخلافه وهى الرابعة أصدقها بتعليم ولدها لم يصح الصدق كما لو شرط الصدق ولدها وان أصدقها تعليم غلامها قال البغوى لا يصح كالولد وقال المتولى يصح وهذا أضعف ولو وجب عليها تعليم الولد أو ختان العبد فشرطه صدقا جاز اه وقضيته أنه لو لم يجب ختان العبد لم يجز شرطه صدقا وفيه وقفة لانه وان لم يجب يزيد في قيمته فهو نفع من خارج البها فليتأمل ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم اتفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما أريد

ان ربحي اسلامها (و) متى (طلق) مثلاً (قبله) أي تعليمها هي دون نحو عمرها ولم تصرزوجة أو محرماً له بحديث رضاء أو بان يسكن بنيتها ولا كانت صغيرة لا تشتهى وكان التعليم بنفسه (فلا يصح تعذر تعاليمه) وان وجب كالفاتحة قبل (٤١١) الدخول بعده لانها صارت اجنية

فلم تؤمن المفسدة لما وقع بينهما من مقرر بالافعة وامتداد طمع كل الى الآخر وبه فارق ما مر من جواز النظر للتعليم فعلم انه لا نظر هنالما على به الاسنوي التعذر من استحالة القيام بتعليم نصف مشاع واستحقاق نصف معين تحكم مع كثرة الاختلاف بطول الآيات وقصرها وصعوبتها وسهولتها حتى في الصورة الواحدة وذلك لما تقرر من التعذر بعد الوطء مع استحقاتها تعاليم الكل وانه لو أمكنه أن يعلمها ما استحقته في مجلس واحد من وراء حجاب بحضرة مانع حساب ورضي بالحضور كحجر أم وزوج أو امرأة أخرى وهما اثنتان يحتشمهما فلا تعذر (تنبيه) \* إذا لم يتعذر كأن كان لثوقتها وتسطر فما العبرة في النصف الذي يعلمه هل هو باعتبار الآيات أو الخبر وفيه اختلاف في تعيينه المذهب هو أو هي لم أر في ذلك شيئاً ويظهر اعتبار النصف المتقارب عرفاً بالآيات أو الخبر وفيه اختلاف الخبر اليه لا اله الا كما اعتبروا نية المدين الدافع دون نية الدائن المدفوع اليه نعم الذي يجب انه لا يجب لنصف ملق من سوراء آيات لاعلى ترتيب المحقق

عنده الشهادة بعد احتياج فيه الى ركوب فالظاهر الصحة كما قاله الاذري اه معنى (قوله ولم تصر الخ) وقوله الا أتى وكان التعليم الخ معطوفان على طلق (قوله ولم تصرزوجة) أي بنسكاح جديد اه نهاية (قوله قبل الدخول الخ) الاولى تقدم على فلاح الخ ليتعاقب بطلاق كما فعله المغني (قوله وبه فارق الخ) أي بقوله لما وقع بينهما الخ (قوله فعلم الخ) أي من التعليل المذكور (قوله التعذر) مفعول علل (قوله من استحالة القيام الخ) الاستحالة أن يؤخر قوله استحالة بان يقول من أن القيام بتعليم الخ مستحيل واستحقاق الخ أو يقدم قوله تحكم بان يقول وتحكم استحقاق نصف الخ (قوله واستحقاق نصف الخ) أي استحقاق تعليمه الخ (قوله وذلك) أي عدم النظر لما على به الاسنوي (قوله لما تقرر) أي في قوله قبل الدخول وبعده (قوله مع استحقاتها الخ) أي وعدم حرمان تعليمه باستحالة القيام الخ فيه (قوله وأنه الخ) عطف على قوله أنه لا نظر الخ (قوله لو أمكنه أن يعلمها) الى التنبيه في النهاية والمغني (قوله في مجلس واحد) أي أو يجالس مر اه سم على منهج اه عش (قوله اذ لم يتعذر الخ) عبارة النهاية ومتى لم يتعذر لكونه لثوقتها مطلقاً أو لولها في الذمة فان اتفقا على شيء فذلك والاتعين المصير الى نصف مهر المثل كما أتى به الوالد أخذاً من تعليل الاسنوي اه واعتمده عش والرشيدي (قوله هل هو) أي النصف (قوله ويظهر اعتبار النصف الخ) هذا مردود وقياسه على اجابة المدين فاستدلان الحق هنالك مضبوط لا تفاوت فيه ولا إيهام وما أحضره المدين الدافع من جنس الحق على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا على شيء وجوب مهر المثل سم ونهاية (قوله وان الخيرة الخ) عطف على قوله اعتبار النصف الخ (قوله ثم رأيت بعضهم الخ) يعني الشهاب الرملي (قوله أن النصف الخ) أي تعليمه (قوله واجابة أحدهما) أي الزوجين (قوله فيجب نصف مهر المثل) القلب الى هذا أميل لنقله عن النص كما يأتي وفساد القياس الذي أشار اليه الشارح فان الدين لا تفاوت فيه بالكية بخلاف الحر وفانها متغايرة بالحق بقتة متفاوتة في السهولة ثم رأيت في النهاية مائضه متى لم يتعذر ككونه لثوقتها الخ اه سيد عمر (قوله وهو) أي ما قاله البعض (قوله وانما يلزم) اي التحكم (قوله جعل تعليمه صدقاً كما هو ظاهر) (قوله في المنزل وطابق قبله فلاحه تعذر تعليمه) قال في الروضة الحادي عشره تسكعها على خياطة ثوب معلوم جازوله أن بأمر غيره بالخياطة ان التزم في الذمة وان تسكع على أن يخطيه بنفسه فيجز بان سقطت يده أو مات فقيم عليه قولان أظهرهما مهر المثل والثاني أجر الخياطة ولو تلف ذلك الثوب فوجهان أحدهما تلف الصداق فيعود القولان في مهر المثل والآخر والثاني تأتي بثوب مثله ليخطيه وهذا الثاني هو الموافق لما تقرر في الاجارة من جواز ابداله المستوفى به فليراجع وان طلقها بعد الخياطة قبل الدخول فله عليها نصف أجر المثل وان طلقها قبل الخياطة فان دخل بها فعليه الخياطة والاختاط نصفه فان تعذر الضبط عاد القولان في انه يجب مهر المثل أم الاجرة انتهى (قوله وهل اذا اختلفا في تعيينه المذهب هو أو هي الخ) الذي أتى به شيخنا الشهاب الرملي انهما ان اتفقا على شيء والاوجب نصف مهر المثل (قوله كما اعتبر وانية المدين الخ) الفرق بينهما ما ظاهر لان الحق هنالك مضبوط لا تفاوت فيه ولا إيهام وما أحضره المدين الدافع على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا وجوب مهر المثل ثم رأيت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي انه متى لم يتعذر ككونه لثوقتها وتسطر او تعذر بان كان لها أو أخذها فان اتفقا على شيء والاتعين المصير الى نصف مهر المثل أخذاً من تعليل الاسنوي المتقدم انتهى شرح مر (قوله كما اعتبر وانية المدين الدافع) أقول لعل هذا القياس مما يجب منه لان المدين في المقيس عليه أحضره لا تفاوت بينه وبين الحق بوجه مما اتفقا على انه من جنس الحق وعلى صفته ولا نزاع بينهما في ذلك وانما النزاع في أخذ من أي الدينين أو الدينون وكانت الخيرة للمدين بخلاف ما نحن فيه فان الحق غير مضبوط ولا متفق عليه فليتأمل (قوله فيجب نصف مهر المثل)

لانه لا يفهم من اطلاق النصف ثم رأيت بعضهم قال ان النصف الحقيقي يتعذر واجابة أحدهما تحكم فيجب نصف مهر المثل اه وهو مبنى على ما مر عن الاسنوي وقد علمت رده وانما يلزم حيث لا مرجح

وقد علمت مرشح الزوج  
فالوجه ما ذكرته فان قلت  
قد تغرر رعاية جانبها  
بتخيرها في الزيادة فينبغي  
اجابتهاهناك قلت يعرف  
بان رعايتها ثم وقع في امر  
تابع وما هنا مقصود بل هو  
المقصود فكان الحاقه بعدين  
يؤدي ما عليه كقررتة أولى  
ثم رأيت ما ذكره عن  
الاسنوي منقولاً عن نص  
المسويطي ومع ذلك ما  
ذكرته أوجه في المعنى  
(ويجب) فيما اذا تعذر  
تعليم ما صدقه (مهر مثل)  
ان فارق (بعد وطء ونصفه)  
ان فارق لاسببها (قبله)  
جزياً على القاعدة تلف  
الصدقات قبل القبض ولو  
علمها ثم فارقها بعد وطء فلا  
شيء والأزجج عليها باحو  
مثل النكاح ان لم يجب شطر  
والا فبأحوه مثل نصفه مالم  
أصدقها تعالها في ذمته  
فلا يتعذر بل يستأجر نحو  
اميرة أو محرم يعلمها  
وجب لها (ولو طلق) مثلاً  
قبل الدخول وبعد قبضها  
للصدقات (وقد زال ملكها  
منه) ولو بهيمة مقبوضة أو  
تعلق به جق لازم كرهن  
مقبوض واجارة وتزويج  
وم يبر لزوال ذلك الحق  
ولارضى بالرجوع مع تعلقه  
به فعلقته عنه أو دبرته  
مهره فتنزل

وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم رد المساقلة الاسنوي نظراً لجواز التعليل في مسئلة التشطير بكل  
ما ذكره الاسنوي أو ما ذكره هو فليست أملاً اه سم (قوله وقد علمت مرشح الخ) كانه بر يقياسه على اعتبار  
نية المدين المدافع وقد علمت مما مر من الفرق وفساد قياسه من أصله ما فيه اه سم (قوله ما ذكرته) أي  
في قوله ويظهر اعتبار النصف الخ وان الخيرة الخ (قوله في الزيادة) أي المتصلة (قوله لذلك) أو لرعاية  
جانبها (قوله أوجه في المعنى) قد علمت مما بيناهما مسقط بل يمنع وجاهته رأساً اه سم (قوله فيما اذا تعذر)  
الى التنبيه في النهاية الاقوله أو قبله وبجهاه قوله وان المعتمد الثاني وكذا في المعنى الاقوله ولو قيل الطلاق  
الى المتن وقوله لا بد لنصفه كما مر وقوله فهو كالواهب الى المتن وقوله وكأنه أشار الى المتن (قوله فيما اذا  
تعذر الخ) أي في صورة المتن وأشار به الى أن قوله ويجب الخ مترتب على قوله فلا يصح تعذر تعليمه خلافاً  
لما وقع في حاشية الشيخ اه رشدي (قوله والا) أي بان فارقها قبل الوطء (قوله ان لم يجب شطر) أي  
بان كان الفراق منها أو بسببها (قوله والا) أي ان وجب الشطر بان فارقها بسببها (قوله ألو أصدقها  
الخ) مختار زقوله السابق وكان التعليم بنفسه اه ع ش (قوله بل يستأجر الخ) \* (تنبيه) \* لو أصدقها  
تعليم سورة من القرآن أو جزءاً منه اشترط تعيين المصدق وعلم الزوج والولي بالمشرط وتعليمه فان لم  
يعلمه أو أحدهما وكلاً أو أحدهما ممن يعلم ولا يكتفي بالتقدير بالإشارة الى المكتوب في أوراق المصحف  
ولا يشترط تعيين الحرف أي الوجه الذي يعلمه لها كقراءة نافع فيعلمها ما شاءه كافي الاجارة ونقل عن  
البصريين انه يعلمها ما غاب على قراءة أهل البلد وهو كما قال الأذري حسن فان لم يكن فيها أغلب علمها ما شاء  
فان عين الزوج والولي حرفا تعين فان خالف وعلمها حرفاً غيره فطلوعه به فيلزمه تعليم الحرف العين عملاً بالشرط  
ولو أصدقها تعليم قرآن أو غيره شهر اصح لا تعليم سورة في شهر كافي الاجارة فيهما معنى ونهاية قال ع ش  
قوله وهو كما قال الأذري الخ معتد وقوله فيلزمه تعليم الحرف الخ أي من السكك التي يشملها ما تعلمته فلو شرط  
تعليمها اقراءة نافع مثلاً فعلمها اقراءة غيره وجب تعليم السككات التي يخالف فيها نافعاً وقوله شهر الخ ويعلمها  
من الشهر في الاوقات التي حوت العادة بالتعليم فيها كالنهار فلو طلبت خلاف المعتاد لا يلزمه الاجابة وان تراخى  
بشيء عمل به اه (قوله أو تعاق الخ) كقوله الآتي أو علقته عطف على زال الخ (قوله حق لازم) أمالو كان  
الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع نهاية ومعنى وروض (قوله كرهن الخ) والبسيع بشرط الخيار ان  
كان للمشتري وحده رجوع الزوج الى نصف البدل لانتقال الملك بذلك والا فله نصف المعين روض ومعنى  
(قوله ولا رضى بالرجوع الخ) افهم ان الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من اذن  
الرهن وحينئذ يبق الرهن في النصف كافي الروض وشرحه اه سم (قوله موسرة) راجع لعلقت ودبرت  
كذا مر (قوله وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم رد المساقلة الاسنوي نظراً لجواز التعليل  
في مسئلة التشطير بكل ما ذكره الاسنوي وما ذكره هو فليست أملاً (قوله وانما يلزم) أي التعميم (قوله)  
وقد علمت مرشح الزوج) كانه بر يقياسه على اعتبار نية المدين المدافع وقد علمت مما مر من الفرق وفساد  
قياسه من أصله ما فيه (قوله ما ذكرته أوجه في المعنى) قد علمت مما بيناهما مسقط بل يمنع وجاهته رأساً فليست  
بعد ذلك من معارضة النص بهذا الكلام مع سقوطه (قوله ولا رضى بالرجوع مع تعلقه به) أفهم أنه  
الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من اذن المرتهن وحينئذ يبق الرهن في النصف قال  
في الروض وشرحه فان صدق في صورة الاجارة والرهن والتزويج بان قال مع اختياره رجوعه باذن المرتهن في  
صورته انما أصبر الى انقضاء عمدة الاجارة وانفكاك الرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع ما علمها من فصل  
الضمان حتى يقبض هو المستأجر والمرهون والزوج ويسلمها أي العين المصدقة للمشتري لها التبرأ أي  
الزوجة من الضمان فليس لها الامتناع حينئذ ويبقى الرهن في صورته في نصفها وما فسرت به ضمير يسلمها هو  
ما في الاصل ويجوز عوده على الزوجة أي ويسلمها الصداق أو تعطيه معطوف على قبض أي فلها الامتناع  
ليقبض الزوج ما ذكر الخ أو لتعطيه نصف القيمة اه (قوله موسرة) راجع لعلقت ودبرت

لهذا منزلة اللازم منه - ندر جوعها فيه بالقول ولأنه ثبت له مع قدرتها على الوفاء بحق الحر يتوالجوع يفوته بالكلية وعدمه لا يفوت حق الزوج فوجب إبقاؤه الحرية لاتتقاء الضرر وبه - إذا قلنا نظائره (فنصف بدله) أى قسمة التمتع ومثل انثى كالألف وليس له نقض نصرتها بخلاف الشفيع لو جود حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما يحدث بعد ولو صبر زواله وامتنع من تسلمه فبادرت بدفع البدل يلزمه القبول المدفع خطر ضمانه (فان كان زال وعاد) أو زال الحق اللازم ولو بعد (٤١٣) الطلاق قبل أخذ البدل (تعلق) الزوج الملزومه القبول المدفع خطر ضمانه

أه سم عبادة النهاية والغنى ولودبرته أو علقت عبته بصغره جع ان كانت معسرة ويبقى النصف الآخر مدبرا أو معاقلته معسرة لان كانت وسرة لانه قد ثبت له مع قدرته الخ (قوله لهذا) أي ما ذكر من التعليق والتدبير وكذا خبر فيه (قوله وعدمه) أي عدم الرجوع (قوله وبه فارق نظائره) عبارة النهاية والغنى وانما يمنع التدبير فسخ البائع ولا رجوع الاصل في هبته لغرضه ومنع ههنا ان الثمن عوض محض ومنع الرجوع في الواهب يقوى الحق بالسكية بخلاف الصداق فهما اه (قوله وليس له) أي الزوج (قوله لو جود حقه الخ) يؤخذ منه أنه لو كان تصرفها بعد الفسخ لا ينفذ وهو واضح وانما يتردد النظر فيما تقارن الفسخ والتصرف هل ينفذ نظر الى أن ملكها باق الى تمام الفسخ ف وقعت صيغة التصرف وهو باق بملكها والا قرب نعم اه سيد عمر (قوله ولو صبر الخ) عبارة الغنى فان صبر في صورة الاجارة والرهن والتزوج بان فالجمع اختياره رجوعه باذن المرنخ في صورته انما يصبر الى انقضاء مدة الاجارة وانفكاك الرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من خطر الضمان حتى يقبض هو المستأجر والمرهون والمزوج ويسلم العين المصدقة المستحق لها التبرأ الزوجية من الضمان فليس لها الامتناع حيثئذ لانتهاء العلة اه زاد الروض مع شرحه ويبقى الرهن في صورته في نصفها أو تعطيه معطوف على قبض أي فلها الامتناع ليقبض الزوج ما ذكر الخ أول تعطيه نصف القيمة اه (قوله زواله) أي الحق أو تعلقه (قوله وامتنع من تسلمه) أي الآن اه ع ش (قوله أو زال الحق الخ) عطف على كان (قوله ولو بعد الطلاق) غاية أي ولو كان العود أو الزوال بعد الطلاق وقوله قبل أخذ البديل متعلق بقوله عاد أو زال الخ (قوله لا بدله) أي للزوج (قوله وبه فارق نظائره الخ) لعل المراد بالنظر ههنا في القلب والهبة للولد فانه لو خرج عن ملكهما عاد لا يتعلق به حق الواهب والبائع على الزوج فهما اه ع ش (قوله وأقبضته) عبارة الغنى بلغظ الهبة بعد قبضها والمهر ع ش ع ش كرم لو لم تهبه بلغظ الهبة بل باعتها بحماة فانه يرجع بنصفه قطعاً وان كانت المحاياة في معنى الهبة ومالو وهبته قبل قبضه فان الهبة باطلة على المذهب وان كان في كلام الشارح ما هوهم خلافاً في هبة الدين اه وكذا في النهاية الاقوله بل باعتها في قوله ومالو وهبته قال ع ش قوله ما لو لم تهبه بلغظ الهبة أي كان قالت له أعمرتك أو أرقبتك فان كلامهم ما هبة بغير لفظ الهبة اه عبارة الروض مع شرحه وان كان الصداق عيناً شترط في التبرع به التملك بالايجاب والقبول والقباض ويجزى لفظ العقو لظاهر القرآن كما يكفي لفظ الهبة والتملك لالفاظ الارباع ونحوه كالا سقاط اه (قوله كما مر) أي في شرح والاقتصاف في حقه سليماً (قوله لعوده الخ) عبارة الغنى لانه ملك المهر قبل الطلاق من غير جهة الطلاق اه (قوله فهو) أي هبة الزوجية الصداق للزوج (قوله فيما سله) الضمير استرهنها والمهر ورفي قوله الا في حجة عليه للمقابل (قوله وهو الربع) آخر ربع الصداق (قوله فتشيع الخ) الاولى التذكير كما في النهاية واغنى عبارة الثاني فتشيع الرابع فيما أخرجه وما أبقته وهذا يسمى قول الاشاعة وكان الاولى أن يقول بربع كله اه (قوله لما مر) أي في شرح والاقتصاف في حقه سليماً (قوله وان المعتمد) أي بقطع النظر عن رد الاولى الى الثانية وقوله الثاني أي نصف بديل كله (قوله في مدخول بين) أي لانه لا يضاف الا الى متعدد (قوله قاعدة الحصر والاشاعة) يعني حصر الحكم في بعض السكك تارة واشاعته في السكك أخرى وقوله من وجه ذلك أي أقام دليلاً على ذلك الترجيح اه كردد (قوله ولم أر الخ) المسئلة مبسوط في قواعد

بدل نصف كله) أى نصف بدل كله كما ياصله وكأنه أشار لما مر أنه يمكن رد كل من العبارتين إلى الأخرى وإن المعتمد الثانى (أو) بمعنى الواو اذهى  
لا يعطف بهما فى مدخول بين (نصف الباقي وربع بدل كله) للتأليف ضرورة التشطير اذ هو عيب \* (تنبيه) \* ما صحه ههنا من الاشاعة هو من  
جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهى قاعدة مهمة تحتاج لزبد تأمل لدرجة مداركهم التى حلتهم على ترجيح الحصر تارة والاشاعة أخرى ولم أر  
من وجد ذلك مع من الحاجة اليه



ويضع يد كرمثال لكل من جزئياتهم مع توجهه بما يتضح به نظاره فأقول في أربعة أقسام ما تزلوه على الاشاعة قطعاً كان يكون له في ذمته عشرة وزناً فيعطى له عدد اقتراده واحداً فيشيع في الكل ويضمنه لانه قبضه لنفسه حرم به الرافعي وأخذ منه ان من طلب اقتراض ألف وخمسمائة فوزنه ألف وثمانمائة غلطاً (٤١٤) ثم ادعى المقرض تلف الثلثمائة بلا تقصير لكون يده مائة لم يمهنا مائتان وخمسون

لان جملة الزائد اشيع في الباقي فصار المضمون من كل مائة خمسة أسداسها وسدسها أمانة فالأمانة من الزائد خمسون لا غير وبوجه التبايع بالاشاعة ههنا بان اليد المستولية على الزائد فيهم لا يمكن تخصيصها ببعضه لعدم المرجح اذ لا مقتضى للضمان أو الأمانة قبلها حتى يحال الامر عليه أو على الاصح كما هنا وبوجه بان التشطير وقع بعد الهبة فرفع بعضها فزمت الاشاعة لعدم المرجح وكبيع صاع من صبرة تعلم صيغتها فينزل على الاشاعة كما هو لان البعضية المنبثقة في الصبرة التي أفادتم من ظاهرة في ذلك وقيل على الحصر حتى لو سبت عليها صبرة أخرى ثم تلف الكل الاصاغا تعين وكذا اذا قصر بعض الورثة بدن فيشيع حتى لا يلزمه الا قدر حصته عملاً بقضية يكون الاقرار اخباراً عالماً لم يثبت فلم يلزم منه الا بقدر ارضه وما تزلوه على الحصر قطعاً كما عطاوه عبيداً من رقيق فيبان وما تزاو كلهم الا واحداً تعينت لوصية فيه أي رعاية لغرض الموصي من بقاء وصية بحالها

الزركشي فراجعها اه سيد عمر (قوله ويتضح) أي وجه ذلك التراجع (قوله يد كرمثال لكل من جزئياتها) أي يد كرمثال لكل قسم من أقسامها الأربعة لا تيمع دليله ليتضح به نظاره من ذلك القسم اه كردى (قوله هي أربعة أقسام الخ) أي القاعده أربعة أقسام الأول ما تزلوه على الاشاعة قطعاً اه كردى (قوله) أي يزيد وقوله في ذمته أي عمر وعشرة من الدراهم (قوله فيعطى) أي العشرة التي في ذمته وقوله عدا أي مع الموافقة وزناً (قوله فتريد) كذا في بابا يدين من النسخ بالاشاعة القوقية واعلمه من تحريف الناسخ وانه في الاصل بالاشاعة المحتبة وعلى كل فالزيادة على سبيل الغلط (قوله فيشيع) أي الواحد سد الزائد وقوله في الكل أي في كل من أحد عشر (قوله ويضمنه) أي الواحد الشائع في الكل فيصير المضمون من كل واحد من العشرة جزءاً من أحد عشر أجزاء (قوله لانه) متعلق بقوله يضمنه والضمير للواحد الشائع (قوله واخذ) بناء على القول (قوله منه) أي المثال المذكور الذي حرم به الرافعي (قوله لكون يده الخ) تعليل للتقييد بعدم التقصير (قوله لزمه الخ) خبران (قوله في الباقي) لعل الأولى المناسبة لسابقه المأخوذ منه أن يقول في الكل (قوله وسدسها أمانة) عطف على اسم صاع وخبره (قوله من الزائد) أي الثلثمائة (قوله هنا) أي في مسألة الشارح (قوله تخصيصها) أي اليد (قوله ببعضه) أي بعض ما قبضه بالذات أو المنة ترص (قوله اذ لا مقتضى للضمان) أي في المثال الأول أو الأمانة أي في المثال الثاني (قوله قبلها) أي اليد (قوله أو على الاصح) عطف على قوله قطعاً أي والقسم الثاني ما تزلوه على الاشاعة (قوله كما هنا) أي في مسألة المتن (قوله وبوجه) أي تعيج الاشاعة في مسألة المتن (قوله وكبيع صاع الخ) كقوله الآتي وكذا إذا أقر الخ عطف على قوله كما هنا (قوله كما هو) أي في البيع (قوله التي الخ) صفة لبعضه وقوله من فاعل أفادتم أو قوله ظاهرة خبران وقوله في ذلك أي الاشاعة (قوله وقيل على الحصر) أي ينزل الصاع على الحصر (قوله فيشيع) أي الدين في جميع الحركة (قوله منه) أي الدين المقر به (قوله لا بقدر ارضه) أي بنسبة ارضه إلى مجموع السركة (قوله وما تزلوه الخ) عطف على قوله ما تزلوه على الاشاعة (قوله فسات) أي الموصى وقوله وما تزاو أي العبيد (قوله كراعه) أي غرض الموصى (قوله منه) أي مما عينه (قوله وفي محنتها) عطف على في تعين الخ (قوله وعلى الاصح) عطف على قطعاً من قوله على الحصر قطعاً ولو عبر بأو بدل الواو لكان أولى وأوفق لسابقه (قوله فقال) أي شر يكرهه أي القن (قوله وأطلق) أي لم يقصد شيئاً من نصيبه ونصيب شر يكرهه (قوله على ملكه) أي الوكيل (قوله المتن ولو كان) أي المهردين أي لها على زوجهائهما ومغنى (قوله ولو جهة) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله كالمشهدا إلى المتن وقوله أن تعفو إلى يعفو وفيهما ما نصه ولو خالها قبل الدخول على غير الصداق استحققه أي الغير وله نصف الصداق أي مع العوض الخالع عاينه وان خالها على جميع الصداق صح في نصيبها أي في النصف دون نصيبه ويثبت له الخيار أي بين الفسخ في النصف الذي عاد إليها الا حارة ان جهل التشطير فاذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل أي ويبيق المهر مشتر كأيتهما ولا نصف الصداق وان خالها على النصف الباقي لها بعد القرعة صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وان أطلق النصف بان لم يقيد به بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشترك كأيتهما فلها عليه ربع المسمى وله عليها ثلاثة أرباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وان خالها على ان لا تبعه لها عليه في المهر صح وجعلناه على ما يتيق لها منه وهو النصف اه بزيادة التفاسير من عس (قوله منه)

(قوله فقال) أي القن

حيث لم يعارضها شيء كإراعه في تعين ما عاينه لقضاء دينه من عوفي محنتها اذا ترددت بين مفسد ومصحح كالطبل يحمل على المباح وعلى الاصح كولو وكل شر يكره في فن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمل على ملكه فقط لانه لا قوي فاحتاج لصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف عبد وقال يملك نصف هذا الخص يملكه وكذا لو أقر نصف عبد مشترك يخصه في حصته كما مر قبيل فصل النسب (ولو كان دينا فإياه) ولو جهبته منه ثم فارق قبل وطه (لم يرجع عليها) بشي (على المذهب) لانه لم يغرم شيئاً كالمشهدا بدين وحكم به ثم أبرأ منه

الحكمون له ثم جعل المهر ما للمحكوم عليه شيئاً (وليس لولي عهده عن صدق على الجديد) كسائر يوم أو قوفها والذي يديه عقدة النكاح في الأيتال زوج لأنه الذي يتمكن من رفعها بالفرقة أي إلا أن تعفو هي فيسلم الكل له أو (٤١٥) يعفو هو فيسلم الكل لها لولي أذل يتي بده بعد العقد عقد

(فصل) في المتعة وهو

بضم الميم وكسر هاء الغنة اسم

للمتعة كالمتاع وهو ما يتمتع

به من الخواص وان يتزوج

امراً يتمتع به من شأنه

يتركها وان يضم لغيره

وشرعاً مال يدفعه أي يجب

دفعه إن فارقها أو سيدها

بشرط كإقال يجب على

مسلم وحر وضدهما (لمطلقة)

ولو ذبسية أو أمة (قبل وطه

معتان لم يجب) لها (شطر

مهر) بان فوضت ولم يفرض

لها شيء صحيح لقوله تعالى

ومنعهون ولا ينافيه حقاً

على المحسنين لان فاعل

الواجب محسن أيضاً وخرج

بمطلقة المتوفى عنها زوجها

لان سبب وجوبها الإحاش

الزوج لها وهو منتفها

وكذا لو ماتت هي أو ماتا

لا إحاش ولم الخ من وجب

لها شطر بشيء أو بفرض

في التفويض لانه يجب

الإحاش نعم لزوج أمته

بعده لم يجب شطر ولا متعة

(وكذا) يجب (لموطأة)

طقت طلاقاً بانها مطلقاً أو

رجعاً وانقضت عدتها على

الأوجه لان الرجعية زوجة

في أكثر الأحكام والمتعة

للإحاش ولا يقع الا

بانقضاء عدتها من غير

رجعة أي وهو حي فلو مات

فيها فلا ينقل من الإجماع

أي الدين والجار متعلق بآرائه (قوله تزوج) خبر والذي الخ (قوله أو يعفو الخ) عبارة المغنى أو يعفو عن

حقة يسلم لها كل المهر (قوله في المتعة) (قوله في المتعة) إلى قول وانقضت عدتها في النهاية (قوله وكسرها) عبارة المغنى

وحكى كسرها اه (قوله اسم للمتعة الخ) عبارة المغنى مشتق من المتاع وهو ما يستمتع به والمراد بها هنا مال

الخ (قوله للمتعة) في أصله حطه للمتعة بالياء اه سيدعر (قوله وهو الخ) أي ويطلق أيضاً المتاع على

ما يتمتع به الخ اه ع (قوله وان يتزوج الخ) يقتضي ان هذا المعنى لغوي فحسب وقد يتوقف فيه فانها

مستعملة شرعاً في المعنى المذكور ولا ينافي ذلك كونها باطلة كما هو ظاهر لدى الماهر اه سيدعر (قوله

وان يضم الخ) في معرفة هذا المعنى والوضع له في اللغة نظر الآن يقال النكاح كان معلوما لاهل اللغة ولا مانع

أن يضعوا له ولا يتعلق به فليتأمل فان فيه ما فيه سم على ج اه ع (قوله وشرعاً) إلى قول المتن

وكذا في المغنى (قوله وشرعاً) عطف على لغة (قوله أو سيدها) عطف على من (قوله بشرط) متعلق بقوله

يجب دفعه الخ (قوله كإقال) عبارة المغنى تأتي اه (قوله يجب على الخ) مقول قال ومتعلق لمطلقة (قول

المتن لمطلقة) كان الأولى أن يزيد نحوها ليشمل المالا ع اه معنى (قوله ولا ينافيه) أي الوجوب حقا

الخ أي قوله تعالى حقا الخ فاعل ينافي (قوله أيضاً) أي كفاعل المستحب (قوله أو ماتا) لعسل المراد معاذلو

كان مرتباً وحصل في قوله المتوفى عنها زوجها وفي قوله وكذا الوما تهي سم وسيدعر (قوله بتسمية

أو بفرض) قديقال وجوب الشطر لا ينحصر فيها فان تزوج غير المفوضة تقو بضاً يحجام مع السكون

عن ذكر المهر ينقض ذلك تشطراً بالفراق قبل الدخول بشرطه اه سم (قول المتن وكذا

الموطأة) سواء أفوض طلاقاً البها فطلقت أم علقه بغيرها فطلعت (فائدة) في فتاوى المصنف أن وجوب

المتعة مما يغفل الناس عن العلم بها فينبغي تعريضها واشاعة حكمها ليعرف ذلك اه معنى (قوله لمطلقاً)

أي انقضت عدتها أولاً (قوله وانقضت عدتها الخ) خلافاً لانهية عبارة وان راجعها قبل انقضاء عدتها

وتتكرر بتكرره كما أفتى به والدرجته الله تعالى اه قال ع ش قوله وتتكرر بتكرره أي زان لم

تقبض متعة الطلاق الاول اه (قوله على الأوجه) مقابله الوجوب بان تنقض بان راجع فلو مات

فيها بالمرأحة فينبغي أخذها من الإجماع إلا في استرداد ما أخذته اه سم (قوله ان الأوجه أيضاً الخ)

يقابله التكرر بتكرر الطلاق والمراجعة (قوله لان الإحاش لم يتكرر) هذا منوع

على منع الجمع بين المتعة والارث وجم هذا علم ان الأوجه أيضاً ان المتعة لا تتكرر بتكرر الطلاق في العدة لان الإحاش لم يتكرر (في الاظهر)

لعموم قوله تعالى والمطلقات متاع المعروف وخصوص فتعالي أن تمكن

وهن مدخول بهن ولا نظر للمهر لانه في مقابلة (٤١٦) استغناء بضعها فلم يصلح للجهير بخلاف الشطر (وفرقة) قبل وطء أو بعده (لا بسببها كطلاق) في إيجاب المتعة

سواء أكانت من الزوج كاسلامه وورثته ولعانه أم من أجنبي كوطء بعضه زوجته بشبهة وإرضاع نحو أمه لها أو صورة هذه مع قوف وجوب المتعة على وطء أو تغويض وكلاهما مستحيل في الطهارة أن تزوج أمته الطفلة لعبد تغويضا أو كافر بنته الصغيرة ككافر تغويضا وعندهم أن لا مهر لمقوضة ثم ترضعها نحو أمه فيترافعوا إليها فتقضي بمتعة أو أن يتزوج طفل بكبيرة فترضعه أمها إماما بسببها كاسلامها ولو تبعها وفسخت بعينها وعكسه أو بسببها كان ارتد معها وكذا لو سبها معا والزوج صغير أو مجنون فلا متعة على الأوجه كالأشطر بالأولى إذا وجوبه أكد كأمروا أيضا فالفرق هنا بسببها لأنهما لم يكن معا بالسبب بخلاف الكبير العاقل فإنه بسببها فقط لأنها تملك بالحياة بخلافه فينسب الفرق إليها فقط ولو لم يكن لها فلا متعة أيضا مع أنها فرقة لا بسببها وفرق الرافعي بين المهر والمتعة بأن موجب المهر من العقد جري بملك البائع فملكه دون الزوج المشتري والمتعة إنما تجب بالفرقة وهي حاصلة بملك الزوج فكيف تجب هي

قوله وهن مدخول بهن (قوله وهن مدخول الخ) أو واجه صلى الله عليه وسلم المخاطبة بهذه الآية (قوله قبل وطء) إلى قول المتن ويستحب في النهاية الأقوله كالأشطر إلى ولو ملكها (قوله في إيجاب المتعة) إلى قوله وكذا لو باعها في الغنى الأمثلة تزوج الطفل ومستلة السبكي (قوله وكلاهما مستحيل الخ) أما الوطء فواضح وأما التغويض فأنه الوزوجت بالتغويض وجب مهر المثل أه مغنى (قوله أن تزوج الخ) خبر وصورة الخ (قوله لعبد) إنما يقيد به لأن الحر لا يملك أمه صغيرة كأم (قوله أن لا مهر لمقوضة) أي بهذا التغويض أه سم (قوله فترافعوا) الأولى التثنية كفي الغنى (قوله فتقضي بمتعة) أي بصفة النكاح ولزوم المتعة أه مغنى (قوله أو أن يتزوج الخ) في هذا العطف شئ أه سم عبارة السيد عمر إماما أن يكون معطوفا على وطء بعضه وحينئذ فالنسب الواو أو على أن تزوج أمته كالمهر المتبادر من الصنيع وحينئذ فلا يصلح تصويرا لإرضاع نحو أمه لها ثم لولا ولا ونحو إرضاع أمه لم يرشئ أه وعبارة الرشيدى قوله أو أن يتزوج الخ لا يصلح تصويرا لقوله أو إرضاع نحو أمه لها فكان الأصوب أن يقول بدله وإرضاع نحو أمه له ليكون معطوفا على أصل الحكم أه (قوله وعكسه) أي فسخت بعينه (قوله كان ارتد معها) لعلة سقط بعده لغفا ولا متعة أو نحوه من الكتب أه رشيدى ويأتى عن سم جواب آخر (قوله على الأوجه) كذا في النهاية (قوله كالأشطر الخ) انتفاء الشطر في ردهما على خلاف ما تقدم عن الروايات أه سم أي رعن النهاية والمغنى (قوله بالأولى) أن تعلق بالمقيس ظهر قوله إذ وجوبه الخ والأشكال أه سم (قوله كأمروا) أي في أول فصل تشطير المهر (قوله وأيضا) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على الأوجه الخ بما بعد كذا ويلزم خلافا قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جوابا لما قبل كذا أيضا ويجعل وأيضا الخ خاصا بما بعدهما أشارا إليه هنا أه سم أقول ويلزم على ذلك الجعل رجوع قوله على الأوجه لما قبل كذا أيضا وليس كذلك (قوله بين المهر) أي حيث لم يسقط على الزوج الزوجة (قوله من العقد) بيان أو جب المهر (قوله فملكه) أي البائع المهر (قوله والمتعة إنما تجب الخ) عطف على اسم أن وخبرها (قوله فكيف تجب هي الخ) أي فإن المتعة لو جبت هنا كان لملك الزوج ووجه وهو الزوج فلا وجبت لو جبت له على نفسه أه سم (قوله ولذا لو باعها الخ) أي لهذا الفرق أه عش (قوله كان المهر) أي نصفه (قوله كأمروا) أي قبيل باب الصداق (قول المتن أن لا ينقص الخ) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال بعنى الخ أه سم (قوله أو مساوئها) إلى قوله كذا جمعوا في النهاية والغنى الأقوله يعنى أن تكون ثلاثين (قوله أو مساوئها) أي ما قيمته ثلاثون درهما أه مغنى (قوله يعنى أن تكون الخ) قديقال قياس قول الجمع الاتى عدم الاحتياج لذلك أه سم (قوله ويسن أن لا تبلغ الخ) كما قاله ابن المقرئ وإن بلغت أو جاوزته جاز لا طلاق الآية قال البلقي وغيره ولا يزيد أى وجوبه على المهر ولم يذكر وه انتهى ومحل ذلك ما إذا فرضه الحاكم و يشهد له من كلام الأصحاب نظرا من أن الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدرة ومنها أن لا يبلغ بالنظر بالحد وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا فرضها القاضي وهو ظاهر نهاية ومعنى قال عش قوله وهو ظاهر وغليه فهل يكفي نقص أقل من قول أو لا بد من نقص قدر بل مكبرة (قوله أن لا مهر لمقوضة) أي بهذا التغويض (قوله أو أن يتزوج) في هذا العطف شئ (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله كالأشطر الخ) انتفاء الشطر في ردهما على خلاف ما تقدم عن الروايات أه سم (قوله بالأولى) أن تعلق بالمقيس ظهر قوله إذ وجوبه الخ والأشكال أه سم (قوله وأيضا) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على الأوجه الخ بما بعد كذا ويلزم خلافا قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جوابا لما قبل كذا أيضا ويجعل وأيضا الخ خاصا بما بعدهما أشارا إليه هنا أه سم (قوله أو مساوئها) أي حيث لم يسقط المهر عند ملك الزوج الزوجة (قوله فكيف تجب هي الخ) أي المتعة على نفسه (قوله في المتن أن لا تنقص الخ) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال بعنى الخ (قوله يعنى أن تكون ثلاثين) قديقال قياس قول

له على نفسه وكذا لو باعها من أجنبي فطلقها الزوج قبل وطء كان المهر للبائع كأمروا ولو كانت مقوضة كانت المتعة للمشتري (ويستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما) أو مساوئها يعنى أن تكون ثلاثين ويسن أن لا تبلغ نصف مهر المثل

كذا جعوا بينهم وقد يتعارضان بأن يكون الثلاثون أضعاف المهر فالذي يجبر عايتا الأقل من نصف المهر والثلاثين قال جعوه وهذا أدنى المستحب وأعلى خادم وأوسطه ثوب وكانهم أرادوا بالأقل أن يساوي نحو ضعف الثلاثين والثاني ما بين الثلاثين ونحو ضعفها خمسة وأربعين وقال بعضهم أعلاه خادم وأقله مقنعة وأوسطه ثلاثون وفي ذلك كله نظر بساير اعتباراته اذ لا دليل على هذا التحديد والواجب فيها ما يتراضبان عليه وأقل مجزئ فيه من قول ثم ان تراضيا على شيء فذلك أي والمستحب حينئذ (٤١٧) ما صرف في الثلاثين ونصف مهر المثل (فان

تنازعا قدرها القاضي بنظره) أي اجتهاده وان زاد على مهر المثل على الوجه الذي اقتضاه اطلاقهم فان قلت مهر المثل مناطه

الاتق بمثلها لا بسوطه وهو أكثر من الاتق بمثلها للفرق ومن ثم قال البلقيني وتبعه الزركشي انما لم يذكر

منع زيارتها على ظهوره قلت ممنوع لانه ان أراد مهر المثل حاله العقد فواضح

لان صفات الكمال فيها يوم الفراق تزيد عليها يوم العقد وأوجه الفراق وهو الظاهر فكذلك لان المتعبر

في مهر المثل حالها فقط وفي المتعبر حالهما ولا بدع أن تزيد ما اعتبر بحالهما على ما اعتبر بحالها فالوجوب

أطلقوه وانهم انما سكنوا عما قيد به لعدم صحته فتأمل به يعلم الفرق بين جواز بلوغها قدر المهر ومنع بلوغ

الحكومة اذ يتبعها بحالها وهو أنها تابعة محضة يلزم نقصها عن متبوعها بخلاف المتعبر والمهر لما تقر بأن

موجب آكد وان كالأقد ينفرد عن الآخر ولا كذلك الحكومة فيها (معتبر حالهما) أي ما يليق

ببصاره ونحو نسبها وصفاتها السابقة في مهر المثل وقيل لا يجوز زيادتها على شطر المهر (وقيل حاله) لظاهره على الموضع قدره وعلى المقبرة قدره وكالتفقه وريبان قوله تعالى بعد وللمطلقات متاع بالمعروف

فيه إشارة الى اعتبار حالهن أيضا (وقيل حالها) لانها كالبدل عن المهر وهو معتبر بها وحدها (وقيل) المتعبر (أقل مال) قول المحشي وبشده من كلام الاصحاب نظائر وقوله ثم أيت قوله بل مقتضى النظر الخ ليس في نسخ الشرح التي يابدينها اه

له وقع عرفا فيه نظر وظاهر اطلاقه الاول اه (قوله جعوا بينهما) أي بين ما في المتن وما في الشارح من سن ان لا تبلغ الخ وكذلك ضمير يتعارضان (قوله فالذي يجبر الخ) اعتمده ع ش (قوله رعاية الأقل الخ) أي ندبا (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد تيقن النقص عنه اه سم (قوله وهذا) أي الثلاثون (قوله بالاول) أي الخادم وقوله وبالثاني أي الثوب (قوله وأقل مجزئ) مبتدأ خبره متمول وضمير فيه الماخ (قوله حينئذ) أي حين التراضي (قوله ما صرف في الثلاثين الخ) أي الأقل منها سم (قوله وان زاد على مهر المثل) مراد عن النهاية والمغني خلافة (قوله على الوجوه) كذا في شرح الروض اه سم (قوله مهر المثل) مبتدأ وقوله مناطه مبتدأ ثان وقوله الاتق خبر الثاني اه سم (قوله وهو) أي الاتق بمثلها للوطء (قوله بها) أي بمثلها (قوله منع زيارتها) أي المتعة عليه أي المهر (قوله فلت ممنوع) حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المتعة على مهر المثل وان هذا محمل ما قاله البلقيني وحاصل الجواب تصور زيارتها عليه سواء أر بدبه مهر حال العقد أو مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده انه وان تصور زيارتها لکن يجب ان لا تزيد كان الحكومة اذا بلغت ارض عضو مقدر يجب نقصها عنه اه سم (قوله فالوجه ما أطاقوه) أي ما اقتضاه اطلاقهم من جواز زيارتها على مهر المثل اه كرى (قوله عما قيد الخ) أي من منع زيادة المتعة على مهر المثل اه كرى (قوله وبه يعلم الخ) أي بقوله قلت الخ (قوله دية متبوع محملها) أي الحكومة (قوله وهو) أي الفرق انما أي الحكومة (قوله بخلاف المتعة والمهر الخ) أي فليست تابعة محضة (قوله لما تقر الخ) أي في شرح لا بسببها كطلاق اه كرى (قوله ان موجب) أي المهر (قوله وان كالا) أي من المتعة والمهر (قوله فيها) أي أكديه الموجب والانفراد (قول المتن معتبر حالهما) أي وقت الفراق سم وع ش (قوله فيه إشارة) يتأمل اه سم (قول المتن وقيل أقل مال)

الجمع الا ان عدم الاحتياج لذلك (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد مع تيقن النقص عنه (قوله وان زاد على مهر المثل على الوجوه) وقد يتجه التفصيل بين تقدير القاضي فتفتح الزيادة وتراضيهما فتجوز بل مقتضى النظر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضي وهو ظاهر شرح مر (قوله على الوجوه) كذا في شرح الروض (قوله فان قلت الخ) انظر لما حاصله (قوله مهر المثل الخ) مهر مبتدأ ومناطه مبتدأ ثان والاتق خبر الثاني (قوله منع زيارتها عليه) ومحله اذا فرضه الحاكم وبشده من كلام الاصحاب نظائر هذه النظائر لا تشهد بلع الزيادة وتشهد للنقصان أيضا الآن راد الاستشهاد بلع الزيادة مع ابداء فرق يجوز المساواة ثم أيت قوله بل مقتضى النظر الخ منها ان الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو قدره ومنها أن لا يبلغ بالتعزير بالحد وغير ذلك اما اذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضي وهو ظاهر شرح مر (قوله قامت الخ) انظر لما حاصله (قوله فلت ممنوع الخ) يسبق من هذه العبارة ان حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المتعة على مهر المثل وان هذا محمل ما قاله البلقيني وان حاصل الجواب تصور زيارتها عليه سواء أر بدبه مهر حال العقد أو مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده انه وان تصور زيارتها لکن يجب أن لا تزيد كان الحكومة اذا بلغت ارض عضو مقدر يجب نقصها عنه (قوله في المتن معتبر حالهما) هل يعتبر حالهما ما وقت الطلاق أو وقت الفرض فيه نظر ويتجه الاول لانه وقت الوجوب (قوله فيه إشارة) يتأمل (قوله في المتن وقيل أقل مال) هل معناه انه يتبع

(٥٣ - شرواني وابن قاسم - سابع)

يجوز جعله صدقا ورد بان المهر بالتراضي \* (فصل) في الاختلاف في المهر والتخالف فيما يمتنع منه اذا (اختلفا) أي الزوجان (في قدر مهر) مسمى وكان ما يدعي به الزوج أقل (أو) في (صفته) من نحو جنس كدنانير وحلول وقدر أجل وصحة وضدها ولا يثبت لأحدهما أو تعارضت بينهما (تخالفا) كما مر في البيع في كيفية البين (٤١٨) نعم يبدأ هنا بالزوج لقوة جانبه ببقاء البضع له وخرج بمسمى ماله وجب مهر مثل لنحو فساد

هل مع ما أنه يتمتع عليه الزيادة عليه اه سم (قوله يجوز جعله الخ) عبارة المغنى كما يجوز جعله صدقا وقرى بان المهر بالتراضي اه وهي سالت عما يأتي عن عش (قوله ورد بان المهر الخ) مجرد كونه بالتراضي لا يصلح للرد على هذا الوجه فإنه لم يقل أقل مال يجب في الصداق بل قال يجوز جعله صدقا ومعلوم ان الجعل انما هو بتراضيهما اه عش

\* (فصل) في الاختلاف في المهر والتخالف (قوله في الاختلاف) الى قوله نعم مقتضى في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول (قوله في الاختلاف في المهر الخ) عبارة المغنى في التخالف عند التنازع في المهر المسمى اه وهي أولى لفظا ومعنى (قوله فيما سمي منه) أي ولو حكما يشمل ماله أو أنكر الزوج التسمية من أصلها اه عش (قوله اذا اختلف الخ) أي قبل أو بعده مع بقاء الزوجية أو زوالها اه معنى (قوله أقل) أي أو من غير نقد البلد أو في الذمة وهي تدعي ان هذا المعنى أخذ مما سباني اه سيد عمر (قوله من نحو جنس كدنانير الخ) كأن قالت بالف دينار فقال بل بالف درهم أو قالت بالف صتيحة فقال بل بـ سريرة أو بحال فقال بل بـ مؤجل أو بـ مؤجل الى سنة فقال بل الى سنتين اه معنى (قوله وحلول الخ) عطف على دنانير (قوله وضدها) قد يعني عنه الاختلاف (قوله نعم يبدأ هنا بالزوج) أي مع أنه نظير المشتري هناك اه سم (قوله لقوة جانبه) أي بعد التخالف اه معنى (قوله ولم يعرف لها الخ) هل بصورة بما اذا تخبر القاضي في اجتهاده في قدر مهر مثلها أو فيما اذا تنازعت هي والزوج في نسبة أهلية هاشمية فقال بل قرشية أو بما اذا ينبغي أن يرجع اه سيد عمر وقوله أو فيما العلي ابه أو بما البلاء عطف على قوله بما اذا تخبر الخ (قوله لانه غارم) أي والاصل براعة ذمته عما زاد اه معنى (قوله ويكون الخ) عطف على عسمى الخ (قوله كذا علم الخ) هذا قول وارث الزوج وأما وارث الزوجة فيقول والله لا أعلم انه نسكج مورثي بخمس مائة وانما نسكجها بألف اه معنى (قوله ولا يلزم منه القطع بالثاني) وهو جانب الاثبات المقابل للنفي اه عش (قوله مطلقا) أي في الاثبات والنفي اه عش (قوله واستظهر) ببناء المفعول (قوله ثم بعد التخالف) الى قوله ويقرب في النهاية والمغنى الا قوله أو من غير نقد البلد الى ولودعي وقوله أو معين (قوله أيضا) أي كما ينفذ ظاهرا (قوله من الحق فقط) احتراز به عن الكاذب (قوله لمصيره الخ) تعليل للمتن اه رشيدى (قوله بالتخالف) أي بنفس التخالف وقوله فوجبت قيمته أي وهي مهر المثل اه عش (قوله للمتن ولودعت تسمية) أي أكثر من مهر المثل كما يعلم من قوله الآتي ومجمله ان كان الخ اه رشيدى (قوله من أصلها) بان قال لم تقع تسمية اه معنى (قوله ولم يدع تقويضا) ولم يكن ترك التسمية يفسد النكاح والا كما في الصور السابقة أول الباب فلا تخالف اه معنى (قوله ولم يدع تقويضا) فان ادعاء فسيأتى في قوله أو والآخى تسمية الخ اه سم (قول المتن تخالف في الاصح) أي فان أصر الزوج على الانكار لم ترد عليها البين ولا يقضى لها بشئ بل يؤمر الزوج بالخلف أو البيان اه عش (قوله الاختلاف في قدر المهر) لأنه يقول الواجب مهر المثل وهي تدعي زيادة علمه منه اه معنى (قوله ومجمله ان كان الخ) أي والا فلا اختلاف في الحقيقة فلا تخالف (قوله ولو أنقص الخ) غاية (قوله وأنكرت) أي الزوجة التسمية من أصلها اه معنى (قوله

تسمية ولم يعرف لها مهر مثل فاختلغا فيه فيصدق بهينه لانه غارم ويكون ما يدعيه أقل ماله كان أكثر فتأخذ ما ادعته ويرى الزائد في يده كمن أقر لشخص بشئ فكذب (ويختلف وارثاهما وارث واحد) منهما (والآخر) اذا اختلفا في شئ مما ذكر لقيامه مقام مورثه لكن الوارث انما يخلف في النفي على نفي العلم كذا أعلم ان مورثي نسكج بالف انما نسكج بخمس مائة ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول لاحتمال جريان عقدين علم أحدهما دون الآخر بخلاف المورث فإنه يخلف على البت مطلقا نعم مقتضى كلام جمع متقدمين أن نحو الصغيرة حالة العنة تختلف على نفي العلم بتزويج ولها بالقدر المدعى به الزوج واستظهر لانها تخالف على نفي فعل غيرها وهو الولي ولم تشهد الحال ولم تستأذن وأجواء الادعى في جبره بالغة عاقلة لم تحضر وكل ذلك وجيه

عليه الزيادة عليه

\* (فصل في الاختلاف في المهر والتخالف فيما سمي منه) \* (قوله نعم يبدأ هنا بالزوج) أي مع أنه نظير المشتري هناك (قوله ولم يدع تقويضا) فان ادعاء فسيأتى في قوله أو والآخى تسمية الخ

او

أيضا من الحق فقط لمصيره بالتخالف مجهولا ولا يفسخ بالتخالف كالبيع (ويجب مهر مثل) وان زاد على ما ادعته لان التخالف يوجب رد البضع وهو تعذر فوجبت قيمته (ولودعت تسمية) لقدرد (فأنكرها) من أصلها ولم يدع تقويضا (تخالف في الاصح) لان حاصلة الاختلاف في قدر المهر ومجمله ان كان مدعاها أكثر من مهر المثل أو من غير نقد البلد أو معين ولو أنقص من مهر المثل لتعلق الفرض بالعين ولودعي تسمية أو أنكرت ومدعاها دون مهر المثل أو من غير نقد البلد



أو معين (قوله هنا) أي في الاختلاف في ذكر التسمية بصورته (قوله لافي الاختلاف الخ) أي السابق

أيضا ويفرق بين جريان

الاختلاف هنا في الاختلاف

في قدر المسمى بانهم ما لم

اتفقا على أصل التسمية

واختلاف في قدرها كان كل

مدعي ومُدعى عليه حقيقة

بما التخالف وهنأما

اختلاف في أصل التسمية

امكن أن يقال الأصل عدمها

فقوى جانب من كرها

فليصدق بينهما ويجب مهر

المثل فلما معنى للتخالف

(ولو ادعت نكاحا ومهر

مثل) لعدم جريان تسمية

صححة (فاقر بالنكاح

وأنكر المهر) بأن قال

نكحتها ولا مهر لها إلى

أي لكونه نفي في العقد (أو

سكت) عنه بأن قال نكحتها

ولم يزاد ولم يدع تقوى أيضا

ولا إخلاء النكاح عن ذكر

المهر (فلا يصح تكليفه

البيان) المهر لأن النكاح

يقتضيه (فإن ذكر قدره

ورأى) عليه (تخالف) لأنه

اختلاف في قدر المهر وقول

غير واحد في قدر مهر المثل

يحتاج لتأمل لانتهادى

وجوب مهر المثل ابتداء

وهو ينكر ذلك ويدعى

تسمية قدره فان أريد

أن هذا قصد ينشأ عنه

الاختلاف في قدر مهر المثل

بأن يدعى أن المسمى قدر

مهر مثلها فتدعى عدم

التسمية وأن مهر مثلها

أكثر صح ذلك على ما فيه

وعلى كل فهذه غير ما مر أن القول قوله في قدر مهر المثل لانهم ما اتفقا على أنه الواجب وأن العقد خلا عن التسمية

أو معين (قوله هنا) أي في الاختلاف في ذكر التسمية بصورته (قوله لافي الاختلاف الخ) أي السابق في قول المتن اختلاف الخ (قوله أمكن أن يقال الخ) أي كما قال به مقابل الأصح (قوله ويجب) بالخبر مطلقا على يصدق (قوله فلامعنى للتخالف) أي على أحد الوجهين اه سم (قوله لعدم جريان) إلى قول المتن فإن ذكر في المعنى الأقوله ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر وإلى قول المتن ولو اختلف في النهاية (قوله أي لكونه) أي المهر (قوله نفي في العقد) فيه أن هذا لا يوجب أن المهر ليس عليه بل يوجب أنه عليه لأنه إذا نفي في العقد وجب مهر المثل فكيف يجعل عليه أقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان استندانكاره في الواقع بحسب زعمه فافسدا اه سم (قوله أي ولم يدع الخ) ظاهر أنه طاف على سكت كالمهر صريح الغنى (قوله ولم يدع تقوى أيضا) لا ينافيه قوله قبله أي لكونه نفي الخ لأن نفيه في العقد أهم من التقوى بضلص مع عدم اذن الرشيدة في نفيه على أن هذا أي قوله أي لكونه الخ بيان استند بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك أن يصح بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تقوى يضاف في أن يقال أن صرح بان مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره بقوله الآخر ولو ادعى أحدهما تقوى بضال الخ وإن صرح بأنه سمي مهر المثل فهو ما ذكره بقوله الآخر لا تلو ولا آخر تسمية الخ ويبيح ما لو لم تصرح بشئ منها ما بل اقتصر على دعوى مهر المثل اه سم أقول ولا يبعد حينئذ تكليفها البيان فليراجع (قوله ولا إخلاء النكاح) ينبغي في دعواه الإخلاء وجوب مهر المثل لأنه مقتضى الإخلاء فدعواه موافقة لدعواها اه سم (قوله يقتضيه) أي المهر (قوله وقول غير واحد) منهم شيخ الإسلام أي والغنى اه ع ش (قوله في قدر مثل المثل) أي بدل قولنا في قدر المهر اه سم (قوله يحتاج الخ) خبر وقول الخ (قوله ويدعى) أي بعد تكليفه بالبيان (قوله أن هذا) أي الاختلاف اه ع ش (قوله بأن يدعى الخ) أو بأن يذكر في البيان مهر مثل أنقص ما ذكره (قوله وعلى كل) أي من كون ما في المتن اختلاف في قدر المهر أو في قدر مهر المثل (قوله فهذه) أي مسئلة المتن (قوله غير ما مر) أي في

(قوله لافي الاختلاف الخ) أي السابق أول الفصل (قوله فلامعنى للتخالف) أي على أحد الوجهين (قوله في المتن فافر بالنكاح وأنكر المهر الخ) وقول الشارح هنا يعنى الجلال المحلى بأن نفي في العقد أولم يذكر فيه صادق بنفي التسمية أساسا وتسمية فاسدا لأن السالبة الكلية تصدق بنفي الموضوع وقوله بأن نفي في العقد راجع لقول المصنف فأنكر المهر وقوله أولم يذكر فيه راجع لقوله أو سكت عنه فهو لف ونشر مرتب فلا تكرار فيه مع قوله سابقا بأن لم تجز تسمية صححة اذ ذلك بيان لمهر المثل وهنأما بيان الانكار أو السكوت شرح مر (قوله أي لكونه نفي في العقد) فيه أن هذا لا يوجب أن المهر ليس عليه بل يوجب أنه عليه لأنه إذا نفي في العقد وجب مهر المثل فكيف يجعل عليه أقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان استندانكاره في الواقع بحسب زعمه فافسدا (قوله ولم يدع تقوى أيضا) يخرج عن زعمه (قوله ولم يدع تقوى أيضا) أي لكونه نفي في العقد لأن نفيه في العقد أهم من التقوى بضلص مع عدم اذن الرشيدة في نفيه على أن هذا بيان استند بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك أن يصح بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تقوى يضاف في أن يقال أن صرح بان مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره في قوله ولو ادعى أحدهما تقوى بضال الخ آخر أنه لم يذكر مهر أو صرح بأنه سمي مهر المثل فهو ما ذكره بقوله الآخر لا تلو ولا آخر تسمية ويبيح ما لو لم تصرح بشئ منها ما بل اقتصر على دعوى مهر المثل (قوله ولا إخلاء النكاح) ينبغي في دعواه الإخلاء وجوب مهر المثل لأنه مقتضى الإخلاء فدعواه موافقة لدعواها (قوله وقول غير واحد في قدر مهر المثل) أي بدليل قولنا في قدر المهر (قوله ويدعى تسمية قدره) فان قامت من أن لزمن أنه يدعى ذلك بل الكلام صادق بوجوب كذا لا بطريق التسمية قلت له لأنه لو كان مدعاه وجوب القدر الذي ذكره لا بطريق التسمية لكان موافقا لها على وجوب مهر المثل بالعقد لعدم تسمية صححة ومرجع النزاع إلى قدر مهر المثل بعد الاتفاق على وجوبه وقد تقدم أنه لا تخالف حينئذ أن القول قوله لأنه غاوم فنعين قصور المسئلة بما إذا ادعى تسمية قدره دون ما ذكره فليست تأمل (قوله غير ما مر) أي في قوله في أول الفصل وخروج بمعنى ما لو وجب مهر مثل الخ (قوله

وعلى كل فهذه غير ما مر أن القول قوله في قدر مهر المثل لانهم ما اتفقا على أنه الواجب وأن العقد خلا عن التسمية

بمخلافه هنا (فان أصرم منكر) للمهر (٤٢٠) أو ساكنا (حلفت) بين الرد أنها تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به عليه ولا يقبل قولها

قوله في أول الفصل ونخرج بمسمى مالو وجب مهر المثل الخ اه سم (قوله بمخلافه هنا) يتأمل اه سم  
(قوله ان القول الخ) بيان لما سمر (قوله على انه) أي مهر المثل (قوله بين الرد) انما سمي هذه اليمين بين الرد  
تتريلا لاصراوه على الانكار منزلة تكوله عن اليمين وسياق ان سكوت المدعى عليه عن جواب الدعوى لا نحو  
دهشة منزل منزلة النكول اه يجري (قوله ابتداء) أي قبل تكليفه بالبيان (قوله وفارقت) أي مسئلة  
المنزوهي قوله ولوادعت نكاحا الخ (قوله ما قبلها) هو قول المصنف ولوادعت تسمية الخ سم وعش (قوله  
مدعاها الخ) جملة حاله (قوله فكاف بالبيان) فان ذكر كرفدرا أقص بما ذكرته تحالفا وان أصرم على  
الانكار حلفت وقضى لها اه مغنى (قوله أو سكت) يقي مالو أنكر المهر فينبغي أن يكاف بالبيان أيضا وأنكر  
التسمية فتقدم في ولوادعت الخ اه سم (قوله على العتد) كذا في النهاية (قوله بل يحلف الخ) لعله  
ويجب مهر المثل سم وعش (قوله وظاهر ان الوارث الخ) ومثل ذلك ما لو ماتت الزوجة وادعت ورثتها  
على الزوج انه لم يكسها مده كذا أول يدفع لها المهر فتصدق الورثة في دعواهم ذلك ان لم تقم بيته به اه عش  
(قوله ولوادعي أحدهما) إلى قوله نعم دعواها في المغنى (قوله صدق الثاني) أي فيجب مهر المثل سم ومغنى  
(قوله ووالاخر تسمية) ظاهره وان كانت قدر مهر المثل اه سم (قوله نعم دعواها بالتفويض الخ) كذا  
في شرح الروض واعترض بأنه مسلم لولم تعارض دعواها بالتفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم  
التسمية المقضية تلك الدعوى لوجوب المهر اما حيث عارضها ما ذكر فالوجه سماع دعواها ليجب لها مهر  
المثل بعد حلف كل منهما على نفي مدعى الآخر اذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية  
وذلك موجب لمهر المثل مر اه سم (قوله أي المسمى) إلى قوله قبل الوجه في المغنى الا قوله ومن ثم إلى فان  
نسك إلى الفرع في النهاية الا قوله تنبيهه إلى المتن (قوله ومثله) أي الولي الوكيل أي في عقد النكاح عبارة  
المغنى بعدد كرنحو قول الشارح وقد ادعى زيادة إلى قوله قبل الخ نصها وأما الوكيل في عقد النكاح فكالولي  
فيما ذكر اه (قوله وندادعي) أي الولي (قوله والزوج مهر المثل) سيد كرنحو قوله بقوله اما اذا اعترف  
الخ أو قوله وكذا الوادعي الزوج الخ (قوله أو زوجة الخ) كقوله لا تأتي أو وليا معا عطف على زوج الخ (قوله  
أو ولياها) أي الزوجة والصغير والمجنون وقد ادعى ولي الزوج زيادة عليه اه سم (قوله أو ولياها)  
أي بان كان الصداق من مال ولي الزوج عش ورش- سيد (قول المتن تحالفا الخ) وقاعدة التحالف انه ربما  
ينسك الزوج فيحلف الولي فيثبت مدعاه ولك أن تقول كما قال شيخنا ان هذه الفائدة تنصل بتحليف الزوج  
من غير تحالف اه مغنى (قوله فلا وكل) أي المولى اه سم (قوله حلف) أي على البت اه عش (قوله  
بمخلافه هنا) يتأمل (قوله وفارقت ما قبلها) أي قوله ولوادعت تسمية وانكرها تحالفا في الاصح (قوله  
أو سكت) يقي مالو أنكر المهر فينبغي أن يكاف بالبيان أيضا والتسمية فتقدم في ولوادعت الخ (قوله على  
العتد) اعتمده مر وفي الروض انه يكاف واعترضه شارحه (قوله بل يحلف) لعله ويجب مهر المثل  
(قوله صدق الثاني) أي فيجب مهر المثل (قوله أو والاخر تسمية) ظاهره وان كانت قدر مهر المثل (قوله  
نعم دعواها بالتفويض الخ) عبارة تشرح الروض نعم ان كانت هي مدعية التفويض وكانت دعواها قبل  
النحول فظاهر ان دعواها لا تسمع لانها لا تدعى على الزوج شيئا في الحال غاية أنه أن تطالب بالفرض انتهى  
واعترض بان هذا مسلم لولم تعارض دعواها بالتفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم التسمية  
المقضية تلك الدعوى لوجوب المهر اما حيث عارضها ما ذكر فالوجه عدم سماع دعواها ليجب لها مهر المثل  
بعد حلف كل منهما على نفي مدعى الآخر اذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية وذلك  
موجب لمهر المثل مر (قوله أو ولياها) أي الزوجة والصغير والمجنون (قوله وقد ادعت الاول) أي  
الزوج ووليها في الثانية أو ولياها زيادة عليه قد يقال لافائدة الدعوى الزيادة لان ولي الصغير والمجنون  
لا تصح منه الزيادة (قوله فلا وكل) أي المولى (قوله حلف) لم يبين انه يحلف على البت أو على نفي العلم

ابتداء لان النكاح قد يعقد  
باقل متول وفارقت ما قبلها  
بانها ثم اختلاف في القدر  
ابتداء لان انكاره التسمية  
ثم يقتضى لزوم مهر المثل  
ومدعاها أو يدهنا أنكر  
المهر أصلا ولا سبل اليه مع  
الاعتراف بالنكاح فكاف  
البيان ونحو بقوله ومهر  
مثل مالو ادعت نكاحا  
بمسمى قدر المهر أو لا فقال  
لأدري أو سكت فانه لا يكاف  
بيانا على العتد لان المدعى  
به هنا معلوم بل يحلف على  
نفي ما ادعته فان نسك  
حلفت وقضى لها وظاهر  
أن الوارث في هذه المسائل  
كالزوج ولوادعي أحدهما  
تفويضاً والاخر أنه لم  
يدكر مهر صدق الثاني كما  
يحتاجه أو والاخر تسمية  
فالاصل عدمهما فيحلف كل  
على نفي مدعى الآخر كولو  
اختلفا في عقدين فاذا  
حلفت وجب لها مهر المثل  
نعم دعواها بالتفويض قبل  
الوطء لا تسمع الا بالنسبة  
لطالب الفرض لا غير (ولو  
اختلف في قدره) أي المسمى  
(زوج وولي صغير أو  
مجنون) ومثله الوكيل وقد  
ادعى زيادة على مهر المثل  
والزوج مهر المثل أو زوجة  
وولي صغير أو مجنون وقد  
أنكرت نقص الولي عن  
مهر مثل أو ولياها  
(تحالفا في الاصح) لان  
الولي مباشرته للعقد قائم

بمقام المولى كوكيل المشتري مع البائع أو عكسه فلا وكل قبل حلف قول المحشى قوله وقد ادعت الخ ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اما

وليسه حلف دون الولي أما إذا اعترف الزوج بزيادة على مهر المثل فلا تخالف بل يؤخذ بقوله بلائمين ثلاثيؤدى للأنفساخ الموجب لمهر المثل  
فرضية الزيادة عليها وكذا لو ادعى الزوج دون مهر المثل فيجب مهر المثل بالتخالف كما قاله وقال البلقيني التحقيق في الأولى حلف الزوج  
رجاء أن ينكح فيحلف الولي ويثبت مدعاه الأكثر من مدعى الزوج اه وهو متجه المعنى ومن ثم تبعه الزركشي وغيره ويأتى ذلك في الثانية  
أيضا فيحلف فان نكح حلف الولي وثبت مدعاه وخرج بالصغيرة والمجنونة البالغة العاقلة فهي التي تحلف ولا ينفى حلف الولي هنا قوله في  
الدعوى لا يحلف وإن باشر السبب لأن ذلك في حلفه على استحقاق مولاه وهذا لا يجوز زانية فيه وما هنا في حلفه على أن عقده وقع هكذا فهو  
حلف على فعل نفسه والمهر ثابت ضمنه قبل الوجه المفصل ثم بين أن يباشر السبب وأن لا يرد (٤٢١) هذا الجمع اه ويرد جمعه لأنه مع مباشرته

السبب ان حلف على  
استحقاق المولى لم يفد والا  
أفاد \* (تبيينه) \* قولنا أو  
وليها ما هو ماصر حوايه  
وهو لا يتأتى إلا إذا كان  
الأصداق من مال ولي الزوج  
وهو الأب والجد لأنه حينئذ  
يجوز الزيادة فيه على مهر  
المثل لامن مال الزوج  
فوليسه لا يجوز له الزيادة  
على مهر المثل وليها لا  
يجوز له المنقص عنه فلا  
يتصور اختلافه - ما في  
القدور حيث لا يتصور  
التخالف وإنما تعرضوا  
لهذا مع وضوحه لعلهم من  
كلامهم في غير هذا المحل  
ولو قالت نكحني يوم كذا  
بالف و يوم كذا بالف  
(و) طالبت به بالعين فان  
ثبت العقدان باقراره أو  
بينه أو بينهما بعد نكوله  
(لزمه ألغان) وإن لم تعرض  
لتخلل فرقة ولا لو طعن  
العقد الثاني لا يكون إلا بعد  
ارتقاع الأول ولأن المسمى  
يجب بالعقد فاستحب  
بقاؤه ولم ينظر لأصل

أما إذا اعترف الزوج بزيادة الخ أي وادعى الولي مهر المثل أو أكثر عبارة المغنى ولو ادعى الولي مهر المثل أو  
أكثر وذكر الزوج أكثر من ذلك لم يتخالف الخ (قوله فلا تخالف) نفى التخالف مشكل ان كان مدعى الولي  
أكثر من مهر المثل اه سم أي لأنه ربما ينكح الزوج فيحلف الولي ويثبت ما دعاه وقد يقال إنما ينظر  
لأكثر من حلفه دون نكوله لأن درء المقاسد أقدم من جلب المصالح (قوله بل يؤخذ الخ) أي الزوج (قوله  
لثلاثيؤدى) أي التخالف (قوله فيجب مهر المثل) أي وإن نقص الولي بالتخالف وإنما لم يتخالف الخ ولو ادعى  
الزوج مهر المثل ابتداء لأنه يدعى تسمية فاسدة فلا يجبر بدعواه اه معنى (قوله وقال البلقيني الخ) عبارة  
المغنى ولكن لا بد من تحليفه على نفى الزيادة كما قاله البلقيني رجاء أن ينكح الخ (قوله في الأولى) وهي قوله اما  
إذا اعترف الزوج الخ والثانية هي قوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله فيحلف الولي الخ) ولو نكح الولي  
انظر بلوغ الصبية كإباحة الامام وغيره فلعله تخلف ومشل الصبية فيما ذكر المجنونة اه معنى (قوله وهو  
متجه المغنى) عبارة النهاية وهو ظاهر اه (قوله ويأتى ذلك في الثانية) أي إذا ادعى الولي زيادة على مهر  
المثل (قوله البالغة العاقلة) ظاهره كسر الخ المنهج عدم اعتبار الرشد فتحلف السفيرة ولعله غير مراد فيحلف  
الولي اه عش (قوله وهذا) أي الحلف على استحقاق الغير (قوله المفصل) بكسر الصاد وشدها نعت للوجه  
وقوله ثم أي في الدعوى (قوله بردها الجمع) خبر الوجه الخ (قوله والا) أي بان حلف على أن عقده وقع هكذا  
(قوله بينهما) أي قوله من صحة العقود في المعنى الأقوله ولم ينظر إلى المتن (قوله وإن لم تعرض لتخلل فرقة) فإذا  
تعرضت هل تحتاج إلى بيعة أو لا الظاهر الأول اه يجزى (قوله ولأن المسمى الخ) إنما أعاد اللزم ليعقده  
عنه للغاية الثانية كان ما قبله علة للأولى (قوله عن دعواه) أي عدم الدخول (قوله الظاهر) صفة السكوت  
(قوله في وجوده) أي الدخول (قوله فاصل البقاء) أي لما أوجب العقدان من المهرين الكاملين اه عش  
(قوله لأن الأول) أي ما أوجب العقدان من المسميين (قوله والثاني) أي عدم الدخول (قوله وحلفه) الأولى  
بحلفه (قوله دعواه عدمه) أي الوطء (قوله إن ادعى الفراق منه) أي الثاني والافصح رد دعوى عدم الوطء  
لا يسقط الشطر في الثاني وإنما يسقط في الأول اه معنى (قوله على نفى ما دعاه) أي من الثاني تجديد  
لفظ الخ (قوله خطب امرأته الخ) قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو خطب رجل لابنته وتوافقا على العقد  
وقبل أن يعقد أهدي إليه شيئا ثم مات أي الأب فيكون المبعوث مشتركا بين ورثة المهدى لأنه إنما أهدي لأجل  
العقد ولم يعقد في حياته انتهى أنوار اه سيد عمر (قوله ثم أرسل أو دفع الخ) هل الخطوبة مثل الخطاب هنا  
وفي مسئلة الطلاق الآتية أم لا وقضية تعليل الرجوع الآتى أنهم أمشله هنا وما كونه أمشله فيما يأتى ففيه  
توقف فليراجع ادق الفرق بأن الشارع لما جعل الأمر والعصمة بعد العقد يده فيقصد بالأعطاء العقد دون  
المعاشرة فانها بعده يدهم بخلاف ما في قصص المعاشرة مع العقد لأن المعاشرة المقصودة بالعقد يده (قوله اليها)

(قوله فلا تخالف) نفى التخالف مشكل ان كان مدعى الولي أكثر من مهر المثل

عدم الدخول مما يقرر بينه سكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وأيضا فاصل البقاء أقوى من أصل عدم الدخول لأن الأول علم وجوده ثم شك  
في ارتقاعه والأصل عدمه والثاني لم يعلمه مستند لا يجوز الاحتمال فلم يعول مع ذلك عليه وهذا يجاب عما استشكله البلقيني وأطال فيه  
(فان قال لم أطال فيه ما وفي أحدهما صدق بينهما) لأنه الأصل (وسقط الشطر) في النكاحين أو أحدهما لأنه فائدة تصدق وحلفه (و) ان  
تقبل دعواه عدمه في الثاني (ان) ادعى الفراق منه فان (قال كان الثاني تجديد لفظ لا عقد لم يقبل) لأنه خلاف الظاهر من صحة العقود  
المشوف اليها الشارع نظير ما مر في تصديق مدعى الصحة واحتمال كون الطلاق راجعيا وإن الزوج استعمل لفظ لا عقد مع الولي في الرجعة تادر  
جدا فلم يلتفتوا إليه فاندفع ما للبلقيني هنا وله تحليفها على نفى ما دعاه لا مكانه \* (فرع) \* خطب امرأته ثم أرسل أو دفع باللفظ اليها ما لا قبل

العقد أى ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو من غير جع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوى واعتمده الأذرى ونقله الزركشى وغيره عن  
 الراعى أى اقتضاء يقرب من التصريح وعبرة قواعد خطيب امرأة فأجابته فعمل بهم هدية ثم لم ينسجها رجوع بما ساقه إليها لأنه ساقه بما على  
 أنسكاحه ولم يحصل ذكره الراعى فى الصداق ويجيب عن نقل ذلك عن فتاوى ابن رزق أى وقد بان أن لا يجب لابن رزق أن يذكره صريحا  
 والراعى اقتضاء كما تقرره قال ولا فرق (٤٢٢) بين كون الهدى من جنس الصداق أو من غير جنسها انتهت لمصلحة ولو افقده قول الرضا ولو  
 دفع لزوجه مالا وزعم أنه  
 صداق فقالت بل هدية  
 فان اختلفا فى كيفية لفظه  
 أو قصد صدق بينهما اه  
 وذلك لأن فى سلى من  
 الصورتين قرينة ظاهرة  
 على صدقه أما الأولى فلأن  
 قرينة سبق الخطبة تغلب  
 على الظن أنه انما بعث أو  
 دفع إليها لتتم تلك الخطبة  
 ولم تتم وبمذايق بين  
 هذه وقول الرضا أيضا ولو  
 بعث لغير دائنه شيئا وزعم  
 أنه بعوض وقال المدفوع  
 إليه بل هدية صدق المدفوع  
 إليه اه أى لأنه لا قرينة  
 هنا تصدق الدافع بل  
 المدفوع إليه لأن الغالب فى  
 الدفع والارسال لغير الدائن  
 من أن بعث كعروض أنه  
 تبرع وأما الثانية فقرينة  
 وجود الدين مع غلبة قصد  
 براعة الذمة توكد صدق  
 الدافع ولا ينافى ذلك قول  
 الرضا لو اختلف المضطر  
 والمالك فقال أطمعته  
 بعوض فقال بل بحمانا  
 صدق المالك اه وذلك  
 جلال للناس على هذه  
 المكرمة العظيمة ولأن  
 الضرورات تغفر فيها إلا  
 يغفر فى غير هذا ما يتجه

أولى أهلها (قوله) ثم وقع الاعراض الظاهر مما مر آتفا وما يأتى أن الموت كالأعراض فيرجع الوارث (قوله)  
 ثم لم ينسجها) شامل لما لم ينسجها لأعراض منها أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحدهما فيرجع الوارث  
 كذا فى بعض الهوامش المعبرة وهو ظاهر (قوله أى وقد بان) إلى قوله ثم قال من كلام المصنف رد القول  
 الزركشى ويجب الخ ولا إشارة إلى هذا أراد لفظه أى والأفلام وقع لها هنا (قوله ثم قال) أى الزركشى فى  
 قواعد (قوله انتهت) أى عبارة الزركشى (قوله ويرافقه الخ) أى ما مر عن البغوى (قوله لو دفع لزوجه  
 الخ) وتسمع دعوى دفع صداق ولو لم يحضره لولا زوجه ولو يكره إذا ادعى اذنها طائفة به ومعنى  
 (قوله صدق بينهما) كذا فى النهاية والمغنى وزاد الأول وإن لم يكن المدفوع من جنس الصداق اه عبارة  
 السيد عرسوا كان من جنس الصداق أو غيره فإذا حالف كان من جنس الصداق وقع عنه والأفان رضيا  
 بنية بالصداق فذلك والاستدلال بالصداق كان تالفا له البدل وقد يتقاصن ولو لم يكن من جنس  
 الصداق فادعى المصلحة عليه صدقت بينهما اه آثار اه سيد عر (قوله من الصورتين) أى صورة  
 الخطوبة وصورة الزوجة اه سم (قوله صدق المدفوع إليه) كذا فى النهاية والمغنى (قوله وأما الثانية)  
 دطف على وأما الأولى والمراد بالدين هنا الصداق اه كردى (قوله ولا ينافى ذلك) أى قول الرضا ولو بعث  
 الخ (قوله وذلك) أى عدم المنفعة (قوله ودل جعله الخ) أى ثم اختلفا بعد الدفع وقال الخ اه كردى (قوله)  
 ولو طاق أى مثالا فى مسئلتنا أى مسألة الخطوبة بعد العقد أى ولو قبل الوطء (قوله لم يرجع الخ) ولا يخفى  
 الورع (قوله لأنه انما أعطى الخ) \* (فروع) \* ولو اختلفا فى عين المنكوحه صدق كل منهما فيما انفاء بينهما  
 أى ولا نسكاح ولو قال لأمراةين تزوجتكما بالف فقالت أحدهما بل أنا فقط بالف تحالفا وأما الأخرى فالقول  
 قولها فى نفي النكاح ولو أصدقتها بارية ثم وطئها عايبا بالخال قبل الدخول لم يحد لثبته اختلاف العلماء فى أنها  
 هل تلك قبل الدخول جميع الصداق أو نصفه فقط أو بعده حد ولا يقبل دعوى جهل مالك الجارية بالدخول  
 إلا من قريب عهد بالسلام أو من نشأ بادية بعيدة من العلماء مغنى ونهاية

(قوله لأن فى كل من الصورتين) أى صورة الخطوبة وصورة الزوجة  
 \* (فصل فى وليمة العرس) \* (قوله فى وليمة العرس) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وليمة العرس) بضم  
 العين مع ضم الراء واسكانها نهاية معنى (قوله من الولم) عبارة المغنى واشتقاقها كما قال الأزهرى من الولم وهو  
 الإجماع لأن الزوجين يجتمعان اه (قوله وهو الاجتماع) أى لغت وقوله وهى أى شرعا اه عر  
 (قوله أو غيره) يشمل المعمول للعز وبه صرح ابن المقرئ اه عر وكذا صرح به المغنى وسيأتى أيضا  
 فى قول المصنف ثم رأيت شيخنا الخ (قول المتن وليمة العرس سنة) فى فتاوى الحافظ السيوطى فى باب الوليمة  
 أنه وقع السؤال عن عمل المولدة النبوى فى شهر ربيع الأول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود أم مذموم  
 وهل يثاب فاعله أو لا قال والجواب أن أصل عمل المولدة الذى هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن  
 ورأية الأخبار الواردة فى مبدأ أمر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع فى مولده من الآيات ثم يمد لهم سباط  
 يأكلونه وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنات التى يثاب عنها صاحبها لما فى من تعظيم  
 قدر النبي صلى الله عليه وسلم وإظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر أن أول من أحدث فعل

ذلك  
 من الولم وهو الاجتماع وهى أعنى الوليمة أنتم اسكن دعوة أو طعام يتخذ شادى سرورا وغيره (وليمة العرس)  
 \* (فصل فى وليمة العرس) \* (قوله قيل لاحاجة إليه الخ) بحاج بان فيه أفاده أنها تطاق على غير وليمة العرس  
 مع بين هذه المسائل فتأمل ولا تنتر من أشار للجمع بالفرق بين الدفع والارسال لأنه لا وجه له كما هو واضح ولودفع  
 من الولم وهو الاجتماع وهى أعنى الوليمة أنتم اسكن دعوة أو طعام يتخذ شادى سرورا وغيره (وليمة العرس)  
 \* (فصل فى وليمة العرس) \* (قوله قيل لاحاجة إليه الخ) بحاج بان فيه أفاده أنها تطاق على غير وليمة العرس

قبل الحاجة اليه لانها حيث اطلقت اختصت به ولا تقع على غيره الامعية اه ويردبانه (٤٢٣) غفلة عن تقديمها كذلك في الحديث

الا تاتي على ان هذا قول

لبعض أهل اللغة وقال

آخرون تشمل السكلك

الاشهر اطلاقها اذاريد

بها وليلة العرس وتقيدها

اذا اريد بها غيره وعليه فلم

يكف كالحديث باطلاقها

نظر الشهر ولها السكلك فيحصل

الاجام وأطلقت في الحديث

الا تاتي أيضا نظر الاشهر

المذكور في السكلك من الاطلاق

والتيقيد سائغ خلافان

وهم فيه فان قلت شمولها

للوضية الذي دل عليه ما

ذكر عن آخرين ينافي

قول الروضة عن الشافعي

والاصحاب تقع في كل دعوة

تخذ للسرور وحادث قلت

لامنافاة لان هذا الاطلاق

فقهى من بعض اطلاقها

والكلام انما هو في الاطلاق

اللفظي عند أولئك

البلغويين وهو يشمل السكلك

وعبارة القاموس والوليلة

طعام العرس أو كل طعام

صنع لدعوة وغيره اه

رأيت شيخنا يعتمد في شرح

الروض مخالفا لشرح

البهجة ان الوضبة من

الولائم وان التعبير بالسرور

لغالب (سنة) بعد عقد

النكاح الصحيح للزوج

الرشد ولولي غير أبيه أو

جده من مال نفسه كما ياتي

فلو لم اغير بها كابي

الزوجة أو هي عنه فالذي

يتجه ان الزوج ان أذن

بأذن السنة عند فقهاء

ذلك الملك المظفر صاحب اربل وانه كان يحضره . هذه في المولد النبوي أعيان العلماء والصوفية وان الحافظ  
أبا الخطاب بن دحية صنفه لجملة في المولد النبوي سماه التنوير في مولد البشير النذير ثم ذكر أنه سئل شيخ  
الاسلام حافظ العصر أبو الفضل أحمد بن حجر عن عمل المولد فأجاب بما نصه أصل عمل المولد بدعة لم ينقل عن  
أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنهم مع ذلك قد اشتمت على محاسن وضدها فن تحرى في  
عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا فلاح له وقد ظهر لي تحريجه على أصل ثابت وهو ما ثبت  
في الصحيحين من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم فقالوا  
هذا يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى موسى فحسنه وصومه شكر الله تعالى فبسطت عنقه فبسطت عنقه فبسطت عنقه فبسطت  
من به في يوم معين من السنة أو دفع نعمة أو يعاد ذلك في تقابل ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل  
بأنواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وأي نعمة أعظم من النعمة تبارك وتعالى في هذا النبي الرحمة  
في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي أن يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصته وموسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ  
ذلك لا يبالى بعمل المولد في أي يوم من الشهر بل توسع قوم فقلوه الى يوم من السنة وفي ما فيها هذا ما يتعلق  
بأصل عمله وأما ما يعمل فيه فينبغي أن يقتصر فيه على ما يفهمه الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة  
والاطعام والصدقة وإنشاد شيء من المديح النبوية والزهدية المحركة للقلوب الى فعل الخير والعمل للأخرة  
وأما ما يتبع ذلك من السماع واللو وغير ذلك فينبغي أن يقال ما كان من ذلك مما يحث يتعين للسرور  
بذلك اليوم لا بأس بالخفاقة ومهما كان حراما أو مكرا وهما فيمنع وكذا ما كان خلاف الأولى اه ثم ذكر ان  
الحافظ ابن زاهر الدين قال في كتابه المسحور بالصادي في ولد الهادي قد صرح ان أبا الهيثب عتف عنه  
عذاب النار في مثل يوم الاثنين لاعتقاده ثوبية سرور واجلاد النبي صلى الله عليه وسلم ثم أشد

اذا كان هذا كافرا جاء ذمه \* وتبنيده في الجحيم فخلدوا

أتى أنه في يوم الاثنين دائما \* يخفف عنه للسرور باجدا

فيما الظن بالعبد الذي كان عمره \* باجدمسر وروايات موحد

انتهى اه وقد أطال في ايضاح الاحتجاج لكون المولد محمودا بما عليه بشرطه مع ايضاح الرد على من  
خالف في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كما هو لغاها حسن المقصد في عمل المولد فخرا لله تعالى ما هو  
أهله وكر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى الاحكام كلها حتى لا ينافي كون عمل المولد بدعة كونه  
محمودا بما عليه اه سم (قوله لا حاجة اليه) أي العرس (قوله ويرد الخ) وقد يقال مراد القائل الاطلاق  
في كلام الفقهاء اه سم (قوله في الحديث الا تاتي) أي نايبا (قوله على أن هذا) أي الاختصاص اه  
كردي (قوله وتقيدها الخ) فيقال وليمة ختان أو غيره (قوله وعليه) أي الاشهر اه كردي (قوله فيحصل  
الاجام) أي اجام مع انصرافها عند الاطلاق لوليلة العرس كما هو الغرض سم ولك ان تقول الاجام باق  
مع هذا الغرض لانه عبارة أن توقع في الوهم شيئا ولو على سبيل الرجوحية اه سيد عمر (قوله في الحديث  
الا تاتي) أي أولا (قوله لان هذا) أي ما في الروضة (قوله من بعض الخ) لعل الأولى من جملة اطلاقها (قوله  
وهو) أي الاطلاق اللفظي (قوله يعتمد في شرح الروض) واعتمده المغني أيضا (قوله ان الوضبة الخ) أي  
شرعا (قوله للزوج) خرجت الزوجة اه سم (قوله غيرهما) أي غير الزوج وولييه (قوله كابي الزوجة  
الخ) الأولى كالزوجة وأبيها (قوله عنه) أي الزوج والباعثة عاق بعملها (قوله ولو امرأ الخ) غاية في السيد  
(قوله مؤ كده) نعت لقول المتن سنة ثم هذا الى المتن في النهاية والغني الاقوله فلا تجب الاجابة الى والافضل

ولو مقيد وقد يقال مراد هذا القائل الاطلاق في كلام الفقهاء (قوله بانه غفلة عن تقيدها كذلك في  
الحديث الا تاتي) قد يقال هذا لا يوجب الغفلة (قوله فيحصل الاجام) أي اجام مع انصرافها عند الاطلاق  
لوليلة العرس كما هو الغرض (قوله للزوج) خرجت الزوجة وقوله امرأ غاية للسيد

الاجابة اليه وان لم ياذن فلا خلاف ان أطلق حصولها و يظهر تدبرها السيد محمد ولو امرأه أذن له في نكاح فكم



(قوله من سائر الولائم) وقد نظم بعضهم أسماء الولائم فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة \* عقيقة مولود وكبرة ذى بنا

وضيمة موت ثم عذار خاتن \* نقيعة سفر والماء آداب للثنا

اه ابن المقرئ وقوله نقيعة سفر أى للقادم من سفره وقوله والماء آداب للثنا  
وضم الدال اذا لم يكن له اسباب الاثناء الناس عليه اه زى زاد الغنى على نحوه  
والشندخى الاملاك فقد كملت \* تسعا وقل للذى يدريه فاعمدى

وأهمل الناظم عاشر وهو الخذاق اه وهو ما يصنع لحفظ القرآن ونظم كتاب (قوله المشهورة) قال الاذرى  
رحمه الله تعالى ان محل ندب وليمة الختان في حق الذكور دون الاناث لانه يخفى ويستحي من اظهاره لكن الاوجه  
استحبابه فيما بينهن خاصة وأطلقوا ندبها للقدم من السفر وظاهر ان محله في السفر الطويل لقضاء العرف  
به أمان غاب يوما أو أياما يسيرة الى بعض النواحي القريبة فكالحاضر ثم ايقوم غنى اه (قوله) ويدخل وقتها  
بالعقد قضية ان ما يقع من الدعوة قبل العقد لفعل الوليمة بعده لا تجب فيه الاجابة لكون الدعوة قبل دخول  
وقتها والظاهر الوجوب لان الدعوة وان تقدمت فهي لفعل ما تحصل به السنة وعليه فالمراد بقوله الا ترى وتجب  
الاجابة الخ ان الاجابة تجب لها حيث كانت تفعل بعد العقد اه عس (قوله) ولا بطول الزمن الخ) طاهره انه اداء

(قوله) ولا بطول الزمن فيما يظهر) طاهره انه اداء ابداء في آخر الباب من الدميرى مائنه (تمة) لم يتعرض  
الفقهاء لوقت وليمة العرس والصواب انه بعد الدخول قال الشيخ وهى جائزة قبله وبعده ووقتها موسع من حين  
العقد كما صرح به البغوى والظاهر انه بعد الزفاف للبكر سبعاً وللثيب ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاء انتهى  
وقوله والظاهر الخ ليس من كلام السبكي كما علمت من اجابته (فاودة) في فتاوى الحافظ السيوطى في باب الوليمة  
سئل عن عمل المولد النبوى في شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود أو مذموم وهل يثاب  
فاعله أو لا قال والجواب عندى ان اصل عمل المولد الذى هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن ورواية  
الاخبار الواردة في مبدء امر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع في مولده من الآيات ثم يمد لهم سماً طياً يكونه  
وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التى يثاب عليها صاحبها ما فيه من تعظيم قدر النبي صلى  
الله عليه وسلم واطهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان أول من أحدث فعل ذلك الملك المظفر  
صاحب اربل وانه كان يحضر عنده في المولد اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ أبان الخطاب بن دحية صنف  
له مجلداً في المولد النبوى سماه التنوير في مولد البشرى النذير ثم حكى ان الشيخ تاج الدين عمر بن على اللخمي  
السكندرى المشهور بالغا كها من متأخري المالكية ادعى ان عمل المولد بدعة مذمومة وألف في ذلك  
كتاباً سماه الموردي في الكلام على عمل المولد ثم سرده برمته ثم نقده أحسن فقد ورده أبلغ ودفعه من حافظ امام  
ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر أبو الفضل أحمد بن حجر عن عمل المولد فاجاب بما نصه اصل عمل المولد  
بدعة لم ينقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن ومنها  
فن تحرى في عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا فلا قال وقد ظهر لي تحرى بها على أصل ثابت  
وهو ما ثبت في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء  
فسألهم فقالوا هذا يوم أغرق فيه فرعون ونجى فيه موسى فحسبوا شكرياً لله تعالى فيستغاد منه فعل  
الشكر لله على ما من به في يوم معين من اسد انعمه ودفع نقمة ويعد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة  
والشكر لله يحصل بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وأي نعمة أعظم من النعمة ببروز  
هذا النبي الذى هو نبى الرحمة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في  
يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولد في أى يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة  
وفيهم ما فيه هذا ما يتعلق باصل عمله وأما ما يعمل فيه فينبغي أن يقتصر فيه على ما يفهمه الشكر لله تعالى من نحو  
ما تقدم ذكره من التلاوة والاطعام والصدقة وأنشاد شئ من المدايح النبوية والزهدية المحركة للقلوب الى

أكثر من سائر الولائم العشر  
المشهورة لشبوتهما عنه صلى  
الله عليه وسلم قولاً وفعلاً  
ويدخل وقتها بالعقد كما  
تقرر فلا تجب الاجابة لما  
تقدمه وان اتصل بها خلافاً  
ان بحث وجوبها حينئذ  
زاعم انها تسمى وليمة عرس  
ولم يبال بمخالفته لصريح  
كلام غيره والافضل فعلها  
عقب الدخول لا اتباع ولا  
تغوث بطلاق ولا موت ولا  
بطول الزمن فيما يظهر  
كالعقيقة وتجب الاجابة  
بها وان فعلت في الوقت  
المغضول كما هو طاهر (وفي  
قول أو وجه)

وصوب جسع أنه قول وهو القياس لأن مع مثبتهن يادفع (واجبة) عين الخبر المتفق عليه أولم ولو بشاة وجاوه على النذب لخبر هل على غير هأى الزكاة قال لا إلا أن تطوع وخبر ليس في المسألة سوى الزكاة وهما صحيحان ولا نهـا (٤٢٥) لو وجبت لوجبت الشاة ولا قائل به

وقوله ما أقل الوليمة للمتمكن

شاة أى للخبر مرادهما

أقل الكمال فيحصل

أصل السنة بأى شىء أطعمه

ولو موسى والخبر الصحيح عن

أنس ما أولم رسول الله صلى

الله عليه وسلم على شىء من

نساءه ما أولم على زينب أولم

بشاة وصرح الجرجاني

بندب عدم كسر عظمها

كالعقيقة وقد بوجه بنظر

ما قالوه ثم من أن فيه تغاؤلا

بسلامة أخلاق الزوجة

وأعضائها كالولد يؤخذ

منه أنه بسن ههنا في المذبح

ما بسن في العقيقة وبحت

الأذرى أنها لو اتحدت

وتعددت الزوجان وقصدها

عنهن كفت وفيه نظر

والذى يجدها كالعقيقة

فتعدها بتعدد ههنا مطلقا

فان قلت هل يمكن الفرق

بان العقيقة قدءة عن

النفس فتعددت بعددها

بختلاف الوليمة قلت يمكن

ان لم يكن في الوليمة تحو ذلك

وهو بعيد والظاهر ان

سرها جاء صلاح الزوجة

ببركتها فكانت كالفساء

عنها لتعدد بعددها ويؤيد

التسوية ما تقر رعن

الجرجاني ويؤخذ من ذلك

أنه يندب لها اذ لم يزوج

ان قولهم هي جاء صلاح

الزوج لها كائندب لولد

توك وليه العق عنه أن يعق

أبدا وفي الميمرى والظاهر أنها تنتهى بعد الزفاف لا بركب سباعا ولا ثيب ثلاثا وبعد ذلك تكون قضاء اه سم  
وسيدعمر (قوله وصوب) الى قوله وفيه نظري النهاية (قوله وهما صحيحان) قد يقال هما عامان وما هنا خاص  
فقدم عليهما اه سم (قوله ولا نه الخ) عطف على خبر هل على الخ (قوله ولا نه الخ) وجبت الخ هذا الخ  
يتأتى مع قطع النظر بما يفسر به الحديث من ان المراد به أقل الكمال اه رشيدى (قوله وقوله ما أقل الوليمة  
الخ) عبارة النهاية والمغنى وأقلها للممكن شاة وغيره ما قدر عليه قال النشائي والمراد أقل الكمال شاة أقول  
التبني بأى شىء أولم من الطعام جاز وهو يشـ حمل المأكول والمشروب الذى يعمل في حال العفة من حكر  
وغيره اه (قوله ويؤخذ منه) أى مما صرح به الجرجاني (قوله وبحت الأذرى الخ) اعتمدته النهاية (قوله  
أنها لو اتحدت الخ) خرج به ما لو تعددت أسبابها فلا بد من التعدد اه عس (قوله وقصدها عنهن الخ) فان لم  
يقصد ذلك أى بان أطلق استحب التعدد كما ذكره بعض المتأخرين اه نهاية (قوله وفيه نظر الخ) هذا  
مردود لظهور الفرق بانها جعلت فداء للنفس بخلاف ما هنا اه نهاية (قوله والذى يتجه الخ) وفاقا للمغنى  
عدارة لو نكح أربعاهل تستحب لكل واحدة أو يكتفى واحدة عن الجميع أو يفصل بين العقد الواحد والعقد  
قال الزركشى فيه نظري انتهى والأوجه الأول كما قاله غيره اه (قوله أنها كالعقيقة) فديفرق بان أقل  
ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا مما يقدر في قوله الآتى  
ويؤيد التسوية الخ فتأمل اه سم (قوله مطلقا) أى قصدها عنهن أولا (قوله وهو بعيد) الضمير راجع لقوله  
لم يكن الخ اه سم (قوله ان سرها) أى حكمه الوليمة (قوله من ذلك) أى من التسوية أو بما تقر رعن الجرجاني

فعل الخير والعمل للأخرة وأما ما ينبع ذلك من السماع واللهو وعـ بر ذلك فينبغي أن يقال ما كان من ذلك  
مباحا بحيث يتعين للسرور بذلك اليوم لا بأس بالخافه ومهـ ما كان حراما أو مكروها فاستمع وكذا ما كان  
خلاف الأولى اه اه ثم ذكر ان الحافظ بن ناصر الدين في كتابه المسبى بوردا الصادى في موالد الهادى قد  
صحب أبأ الهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لاعتقافه فو ييسر ويراجع لاداننى صلى الله عليه وسلم  
ثم أشد اذا كان هذا كافرا جاء ذمه \* وتب يده في الخميم بخلدا  
أتى أنه في يوم الاثنين دائما \* يخفف عنه للسرور لا جدا  
بالظن بالبعد الذى كان عمره \* بأجد مسرورا ومات موحدا

انتهى وقد أطال في إيضاح الاحتجاج لكون المولد محمدا ما عليه بشرطه مع إيضاح الرد على من خالف في  
ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كله مؤثرا لاسمائه حسن المقصد في عمل المولد فجاءه الله تعالى ما هو أهله  
وكرر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى الاحكام كلها حتى لا ينفى كون عمل المولد بدعة كونه محمدا ما  
عليه (قوله وهما صحيحان) قد يقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما انتهى (قوله ولا نه الخ) وجبت  
لوجبت الشاة) فان قلت كيف تصح هذه الملازمة مع ان قوله في الحديث ولو بشاة صريح في ان المطلوب أعم  
من الشاة قلت لان المبالغة بالشاة تقتضى أنها أقل ما يجزى فلو وجبت لكان أقل ما يجزى ولو وجبت لكان  
أقل الواجب شاة وهو المراد من هذه العبارة مع انه لا قائل بوجودها فلتأمل فانه قد يمنع الاقتضاء المذكور  
الأنرى أنه قال في الحديث النفس ولو خاتم من حديث مع أجزاء ما دونه في الصداق الآن يقال الاقتضاء المذكور  
ظاهر بالمبالغة فيعمل به الالمعارض ولم يوجد هنا وجد هناك فلتأمل (قوله فيحصل أصل السنة الخ) فظاهر  
ان الامر كذلك في سائر الولائم الا العقيقة فان أقل ما يجزى فيها شاة كلها ومعلوم من بابها (قوله بأى شىء  
أطعمه) أى ولو مشروبا كاللبن وماء السكر وهل تحصل بالماء الخالص فيه نظر (قوله والذى يتجه أنها  
كالعقيقة) فديفرق بان أقل ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا  
وهذا مما يقدر في قوله الآتى ويؤيد التسوية الخ فتأمل اه (قوله وهو بعيد) الضمير راجع لقوله لم يكن

(٥٤ - (شروانى وابن قاسم) - سابع )  
عن نفسه بعد بلوغه وهو محتمل الان يفرق بان الولد هو المقصود  
بالعقيقة فلم تغتبه بلوغه بل تا كذب والزوجة ليست هى المقصودة بالوليمة

وسكنوا عن ندمهم للتسري وظاهر ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من التردد بعد وليمة صغيرة في أنهار وجبة أو سريه أنهم تألوا بالغنم السرية والجزموا بانهار وجبة وعليه فلا فرق (٤٢٦) فيها بين ذات الخطر وغيره لأن القصد منها ما هو ولا يتقيد بذات الخطر ونقل ابن

الصالح أن الأفضل فعلها لئلا لأنها في مقابلة نعمة ليلية وقوله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا وكان ذلك لئلا أه وهو متجهان ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعلها ليلار (والاجابة اليها) بناء على أنها سنة (فرض عين) لخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى اليها الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يحب الدعوة أي بفتح الدال وقول قطرب بضمها غلطوه فبسه كذا قاله جمع وينافيه قول القاموس وتضم الان يجاب بان سبب التغلظ ان قطربا يوجب الضم فقد عصى الله ورسوله والمراد بوليمة العرس لانها المعهودة عندهم وللخبر الصحيح اذا دعى أحدكم الى وليمة عرس فليجب ولا تجب اجابة لغير وليمة عرس ومنه وليمة التسري كل هو ظاهر وقيل تجب واختاره السبكي لا بخبر فيه (وقيل) فرض (كفاية) ويصح الرفع لان القصد اظهار الحلال عن السفاح وهو حاصل بحضور البعض ويرد بفرض تسليم ما عاين به بانه يؤدي الى التواكل (وقيل سنة) لانه تملك مال فلم تجب ويرد بان الاكل سنة لا واجب اما على انها واجبة فتجب الاجابة اليها قطعاً أي بالشروط

(قوله وسكنوا) الى قوله وعليه فلا فرق في المغنى والى قول المتن وانما تجب في النهاية (قوله للتسري) سيأتي انه يعتبر في التسري الاقرار والحب وينبغي ان لا يعتبر بذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطع ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور فان عقد التملك أو تأخر عنه وان لا يتوقف دخوله على حصول الاستبراء كما كان وليمة التزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لنحو حوض سم وعش (قوله والجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الغنم اياها فتأمل اه سم (قوله فيها) أي السرية (قوله بين ذات الخطر) أي الشرف (قوله مامر) أي في قوله والظاهر ان سرها الخ اه رشدي (قوله ان الافضل) الخ جرى عليه فتع المعين (قوله وكان ذلك) أي سبب نزوله (قوله ان ثبت الخ) أي ولم يثبت ذلك فلا يتم الاستدلال على سننها ليلابانه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها كذلك اه عش (قول المتن والاجابة اليها) أي وليمة العرس فيخرج وليمة التسري فلا يجب الاجابة اليها مر اه سم ويغيبه قول الشارح الا سيأتي ومنه وليمة التسري الخ (قوله اليها) أي الوليمة (قوله بناء على انها) الى قول المتن وقيل في المعنى الا قوله ومنه الى وقيل (قوله لم يجب الدعوة) بفتح الدال اه نهاية (قوله وللخبر الخ) عطف على انها الخ (قوله ومنه) أي من الغير اه رشدي (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس اه سم (قوله لا يجزأ فيه) ففي مسلم من دعي الى عرس أو نحوه فليجب وفي أبي داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره وقضيت مما وجوب الاجابة في سائر الروايات اه مغنى (قوله بانه يؤدي الى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعبد على من طلب منه الحضور وقيل غيره كما قالوا في ادعاء الشهادة وهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل اه هذا الرد ليس بذلك سم وسيد عمر (قوله لانه تملك) كذا في أصله رحمه الله والانسب تلك بلاه اه سيد عمر (قوله اما على انها الخ) يحتج بقوله بناء على انها سنة (قوله فتجب الاجابة الخ) وجوب عين أو كفاية على الوجهين اه محلي (قوله على الصحيح) الى المتن في النهاية الا قوله أي الا الى أو قال وقوله كظهورها الى وأن يكون مسلماً (قوله على الصحيح) يعني وجوب الاجابة عيناً كما علم مامراً أي وكفاية على مقابله اه رشدي (قوله على مقابله) فيه انه شامل لفرض الكفاية وبعبارة المحلى والمغنى وانما تجب الاجابة أو تسن كما تقدم اه سألته عن الاشكال (قوله أو عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى ان شروط وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى انما تسن عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسد سم على ج اه عش (قوله أو عند فقد الخ) عطف على قوله على مقابله (قوله ان يخصه) الى المتن في المغنى ما يوافقه (قوله ان يخصه الخ) الظاهر ولو نحو وليحضر كل منكم باجاعة (قوله ولو بكاتبه الخ وقوله مع نقة الخ)

الخ (قوله للتسري) سيأتي انه يعتبر في التسري الاقرار والحب وينبغي أن لا يعتبر بذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطع ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور فان عقد التملك أو تأخر عنه وان لا يتوقف دخوله على حصول الاستبراء كما كان وليمة التزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لنحو حوض (قوله والجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الغنم اياها فتأمل (قوله في المتن والاجابة اليها) أي وليمة العرس أقول هذا بعينه ذكره الشارح بعد فتخرج وليمة التسري فلا تجب الاجابة اليها مر (قوله وللخبر الصحيح) قد يقال هذا من قبيل ذكر بعض افراد العام بحكمه وهو لا يخص الآتي يقال التخصيص بمفهوم اذا الخ أو بمفهوم التقييد بعرس (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس (قوله بانه يؤدي الى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعبد على من طلب منه الحضور وقيل غيره كما قالوا في ادعاء الشهادة فهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل اه هذا الرد ليس بذلك (قوله فتجب الاجابة اليها) لم يبين ان هذا الوجوب عين أو كفاية (قوله أو عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى ان شروط الوجوب أي وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى انما

الا سيأتي انما تجب في النهاية (قوله للتسري) سيأتي انه يعتبر في التسري الاقرار والحب وينبغي أن لا يعتبر بذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطع ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور فان عقد التملك أو تأخر عنه وان لا يتوقف دخوله على حصول الاستبراء كما كان وليمة التزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لنحو حوض (قوله والجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الغنم اياها فتأمل (قوله في المتن والاجابة اليها) أي وليمة العرس أقول هذا بعينه ذكره الشارح بعد فتخرج وليمة التسري فلا تجب الاجابة اليها مر (قوله وللخبر الصحيح) قد يقال هذا من قبيل ذكر بعض افراد العام بحكمه وهو لا يخص الآتي يقال التخصيص بمفهوم اذا الخ أو بمفهوم التقييد بعرس (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس (قوله بانه يؤدي الى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعبد على من طلب منه الحضور وقيل غيره كما قالوا في ادعاء الشهادة فهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل اه هذا الرد ليس بذلك (قوله فتجب الاجابة اليها) لم يبين ان هذا الوجوب عين أو كفاية (قوله أو عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى ان شروط الوجوب أي وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى انما

لان فتح بابه وقال لحضرم من شاء أى الان دعاه مخصوصه مع ذلك فيما يظهر لاسمها ان كان قوله ذلك لعذر كان قصده استبعاد نحو الفقراء ثم  
وأفهم قولهم وقال ان مجرد فتح الباب لا أثر له أوقاله احضران شئت الآن تظهر القرينة على انه انما قاله ناديا ونعطف مع ظهور رغبته في  
حضوره كظهورها في ان شئت ان تجعلني فان فيه طلب الحضور والاحتياج اليه للتجمل به ومن ثم جزم شارح بلزوم الاجابة فيه وأما اعتراض  
غيره بانه كما لو قال له ان شئت ان تحضر فاحضر فبعد لان ظاهر هذه يشعر بالاستغناء عن (٤٢٧) حضوره ومن ثم اتجه أنه لو ظهرت قرينة  
التأديب فيها كانت كالاولى

وقد يفهم هذا الشرط قوله  
الاثنى وان يدعوه كما أخذه  
منه غير واعد وأن يكون  
مسلمًا فلا تجب اجابة ذى  
بل تسن ان رجي اسلامه  
أو كان نحو قريب أو جاز  
وسبائى في الجزية حرمة  
الميل اليه بالقلب ولا يلزم  
ذميا اجابة مسلم وان لا يكون  
في مال الداعي شبهة أى  
قوية بان يعلم ان في ماله  
حراما ولا يعلم عينه وان لم  
يكن أكثر ماله حراما فما  
يظهر خلافها يقتضيه  
كلام بعضهم من التقييد  
بذلك لكن يؤيده أنه لا  
تكراه معاملته والا تيسر  
الا حثيثا ويحجب بان  
يحتاج للوجوب ما لا يحتاج  
للكراهة وقد ثبت بقوة  
لانه لا يوجد الا كماله ينفك  
عن شبهة وان لا يدعوه  
امراة أجنبية الا ان كان ثم  
نحو محرم له أنى يحشمها  
أولها وأذن زوج المزوجة  
وسن لها الوليمة والام تجب  
الاجابة وان لم تكن قد  
حرمه خشية الفتنة والريبة  
ومن ثم لو كان كسفيان  
وهى كراهة وجبت الاجابة  
ويظهر ان دعوه بالاجابة

أى الدعوة (قوله لان فتح الخ) عطف على ان يخصه الخ (قوله وقال الخ) عطف على فتح بابه (قوله وقال ان  
الخ) وهو مقول قولهم وقوله ان مجرد الخ مفعول افهم (قوله أوقال الخ) عطف على قوله وقال لحضرم الخ  
(قوله كظهورها) عبارة النهاية ويحمل عليه قول بعض الشراح لو قال ان شئت ان تجعلني لزمت الاجابة  
اه وحاصله ان في الصورتين يشترط ظهور قرينة ولا يكتفى عنها في الثانية بمجر الصيغة وهذا يخالف لما قرره  
الشارح اه سيد عمر (قوله فان فيه طلب الحضور الخ) فيه انه قد يكون ذكر التجمل للتجمل معه في الخطاب اه  
سم أى فلا يكتفى بل لابد من ظهور قرينة على انه انما قاله ناديا الخ (قوله بلزوم الاجابة فيه) أى فى احضران شئت  
ان تجعلني (قوله بانه) أى احضران شئت ان تجعلني (قوله لان ظاهر هذه) أى صيغة ان شئت ان تحضر  
فاحضر (قوله كالاولى) أى احضران شئت وقال الكردى وهى ان شئت ان تجعلني اه (قوله هذا الشرط)  
أى ان يخصه بدعوة كرى (قوله وأن يكون الخ) أى الداعي وهو عطف على قوله أن يخصه الخ (قوله ولا  
يلزم ذميا الخ) أى مطلقا سواء كان بينه وبين الداعي قرابة أو صداقة أم لا اه ع (قوله اجابة مسلم)  
مفهومه وجوب اجابة ذى اه سم (قوله بان يعلم الخ) كذا في النهاية وقال المغنى ولا تجب اذا كان في ماله  
شبهة ولهذا قال الزركشى لا تجب الاجابة في زماننا انتهى ولكن لا بد من أن يغلب على الظن ان في مال الداعي  
شبهة اه (قوله بذلك) أى يكون أكثر ماله حراما (قوله يؤيده) أى التقييد بذلك (قوله الا حثيثا) أى حين  
اذ كان أكثر ماله حراما (قوله بانه يحتاج للوجوب) أى لسقوط الوجوب (قوله واذن زوج الخ) أى فى  
الوليمة بقربة بما بعده اه رشيدى (قوله وسن لها الخ) يتأمل صورة سنها لها فان الكلام في شروط الوجوب  
وهو خاص بوليمة العرس ولا يدفع هذا التوقف ما يأتى في كلام الشارح لانه انما صوره مجرد كون الوليمة  
من المرأة ولا يقتضى السن الا أن يقال ما يمكن تصوره في حقها بغير وليمة العرس بناء على وجوب الاجابة  
لسائر الولائم وانما فعلتها عن الزوج لا عساره أو امتناعا عن الفعل على ما يأتى اه ع أقول ما هنا يفيد  
اعتمادا لاخذ السابق في قوله ويؤخذ من ذلك انه يندب لها اذ لم يولم الزوج ان يولم هى الخ (قوله والا) نفي  
لما بعد الا في قوله الا ان كان ثم محرم الى هنا وحديث يشكل الوجوب في قوله ومن ثم اى قوله وجبت الاجابة  
لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع واذ لم يأذن الزوج وهو محل النظر اه سم (قوله  
كذلك) أى كدعوتها للرجل واحد في التفصيل المذكور (قوله اتحاد الرجل) أى انفراده (قوله بان  
لا يكون) أى لا يوجد (قوله ثم غيره) تنازع فيه قوله لا يكون وقوله لا يعرف (قوله في هذا الشرط) يعنى  
المذكور فى كلام المصنف أولا اه رشيدى وقوله ما يعلم منه الخ وهو قوله كقوله ما عنده الخ (قوله قد يتعد)  
أى المدعوه وقوله عنده أى الداعي (قوله ومن صور وليمة المرأة الخ) قضية هذا التصویر ان الواجبة سنة في  
حق المرأة حثيثا وليس كذلك اه ع أقول وكذلك ما ذكر قضية قول الشارح المارقا الذى يجب ان  
تسن عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسد (قوله فان فيه طلب الحضور الخ) فيه انه قد  
يكون ذكر التجمل معه للتجمل في الخطاب (قوله ولا يلزم ذميا اجابة مسلم) مفهومه وجوب اجابة ذى (قوله  
والا) نفي لما بعد الا في قوله الا انه كان ثم محرم الى هنا وحديث يشكل الوجوب في قوله ومن ثم اى قوله وجبت  
الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع وان لم يأذن الزوج وهو محل نظر

من رجل كذلك ما يحصل جمع تحيل العادة معهم أدنى فتنة أو رية كما يعلم مما يأتى آخر العدد وتصوير اتحاد الرجل مع امرأته  
المدعوه بان لا يكون أولا يعرف ثم غيره بل يأتى في هذا الشرط ما يعلم منه أنه قد يندب لها ما عنده ومن صور واجبة  
كذا قبل وفيه نظر فان الذى يظهر حثيثا أن العدة قد يندب لها ما عندها فانها لا تقتضى  
اخراج العدة عن الغير بانه

وحيث نذ فتعين أن زاد في التصو برآه أذن له في الدعوة أيضا وان لا يعذر بمرخص في الجماعة مناصر كافي البيان وغيره وان توقف الأذرع في إطلاقه وأن لا يكون الداعي فاسقا أو (٤٢٨) شرير طالبا للمباهاة والغفر كافي الاحياء وبه يعلم اتجاه قول الأذرع كل من جاز بهجرة لا تجب

الزوج ان اذن الخ فليراجع (قوله فتعين أن زاد الخ) هـ لا جعل اذنه في الايلام عنه متضمنة لاذنه في الدعوة خصوصاً مع صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسئلة العبد الآتية هـ سم (قوله أو شرير) عطفه على الفاسق يقتضي ان مجرد كونه شريراً لا يوجب الفسق وهو ظاهر لانه قد مر بالشر بركبته خصوصاً من ذلك لا يستلزم محرماً فضلاً عن الكبيرة هـ عـ ش (قوله طالبا للمباهاة) قد لا يحتاج اليه سم وعبرة الاحياء على ما نقله الزركشي في الحاد ومصابيح المغني أو متسكفاً طالبا الخ فكأنه سقط من أصل الشارح لفظ متسكفاً فلينأمل على أن الانسب للعطف بأولها فامسألة مغايرة لما قبلها وحذف أو لوهم أنهم يقيد فيها قبلها ولا معنى له كما أشار إليه المحشي هـ سيد عمر أقول ويعلم بمرجعة الاحياء ان ما نقله الزركشي والمغني عن الاحياء نقل بالمعنى فقط نعم هذه المسألة في مختصره لصاحبه أو عبارته ويتمنع من الاجابة ان كان الطعام أو الموضع أو الفراش فيه شبهة أو كان الداعي فاسقا أو ظالماً أو مبتدعاً أو طالبا بذلك المباهاة هـ (قوله وتجيب الخ) عطف على يدعي الخ (قوله أجاب الاقرب الخ) هذا الترتيب جار في المنسوب أيضاً هـ غـ ش (قوله وجوب ذلك عليه) معتد هـ عـ ش (قوله وجوب ذلك) أي ما ذكر من اجابة الاقرب ثم الاقراء وكذلك امرانه مندوب (قوله وفيه ما فيه الخ) عبارة النهاية وقد ينظر فيه اذ لو قيل الخ (قوله وفيه ما فيه) بل هو متجه هـ سم وتقدم عن عـ ش ما وافقه (قوله فلا يجيب غيره) أي فلا تجوز له الاجابة هـ عـ ش (قوله وهو أب أو جد) خرج الام الوصية فليست هـ سم عبارة عـ ش قوله وهو أب الخ يفيد أن الام لو كانت وصية وأولت من مالها لا يجب الحضور وهو كذلك لان الاب والجد يتمكن كل منهما من ادخال ماله في ملك المولى عليه بخلاف الام ويؤخذ مما تقدم في تصوير ولية المأزاة غير الاب والجد اذ فعل الولية باذن من طلبت منه وجبت الاجابة على ما دعي له هـ أي كما صرح به الشارح في أوائل الفصل (قوله ولو سغيا) ظاهره ولو بغير اذن وليه وينبغي تعقيده بما اذا لم يفت عليه ما يقصد من عمله هـ عـ ش (قوله أو مبعض الخ) أي أو اذن سيده هـ سم (قوله وغير فاض) عطف على حـ را (قوله لكن يسن) الاولى التائب (قوله لم يخص) أي القاضي وقوله بها أي بالاجابة هـ سم (قوله باستراة على ذلك) أي على التخصيص (قوله أن لا يجيب) أي القاضي هـ عـ ش (قوله كل ذي ولاية الخ) ومنه مشايخ البلدان والاسواق هـ عـ ش (قوله وببحث الخ) عبارة النهاية والوجه استثناء الخ (قوله ابعاضه) أي القاضي (قوله لان حكمه الخ) هذا التعليق لا يجري في قوله ونحوهم (قوله وان لا يخص الاغنياء مثلاً) قضية قوله مثلاً انه يضر تخصيص الفقراء بوجه بانه لو كان جيرانه وأهل حرقته مثلاً كلهم فقراء فخصص بعضهم لالتحويج عن تعميمهم أو كان بعضهم فقراء وبعضهم اغنياء فخصص الفقراء لما ذكر فالوجه عدم الوجوب حيث دل هذا التخصيص موغراً للصدور كما لا يخفى ولو كانوا كلهم اغنياء فخصص بعضهم لما ذكر فالوجه عدم الوجوب أيضاً ولعله لا يشبه قوله هم ان لا يخص الاغنياء بناء على ان المتبادر من نسبة تخصيصهم بالنسبة للفقراء انهم لو خصص فقراء جيرانه أو أهل حرقته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فاقترع الفقراء لانهم أحوج الى الوجوب فظهر انه لا ينبغي إطلاق انه لا يضر تخصيص القراء هـ سم وقوله فظاهر انه لا ينبغي إطلاق انه الخ أي خلافاً لصرح المغني وظاهر صنيع النهاية (قول المتن الاغنياء) يظهر أن المراد به هنا من يتجمل به عادة وان لم يكن غنياً هـ عـ ش (قوله بالدعوة) الى التنبيه في النهاية الاقوله أو غيره وكذا في المغني الاقوله وهذا الذي الى التنبيه (قوله

اجابته وان لا يدعي قبل وتجيب الاجابة اذ الذي يظهر أن الدعوة التي لا تجب اجابته كالعدم بل يجيب الاسبق فان جاء معاً أجاب الاقرب رجاء فدارا فان استويا أقرع وظاهر قولهم أجاب الاقرب وقولهم أقرع وجوب ذلك عليه وفيه ما فيه ولو قيل انه مندوب للتعارض المسقط للوجوب لم يعد وأن يكون الداعي مطلق التصرف فلا يجيب غيره وان أذن له وليه لعصيانه بذلك نعم ان أذن لعبد في أن يولم كان كالحر لكن ان أذن له في الدعوة أيضاً فيما يظهر نظير ما مر آنفاً ولو اتخذها الولي من مال نفسه وهو أب أو جد وجب الحضور كما بحثه الأذرع وأن يكون المدعو حراً ولو سغياً أو عبداً باذن سيده أو مكاتباً لم يضر حضوره بكسبه أو اذن سيده أو مبعضاً في نوبته وغير فاض أي في محل ولايته لكن يسن له ما لم يخص بها بعض الناس الا ان كان يخصهم قبل الولاية فلا بأس باستمراره على ذلك قال السارودي والرواني والاولى في زماننا ان لا يجيب أحد الخبث النيات وألحق به الأذرع كل ذي ولاية عامة في محل ولايته وببحث استثناء ابعاضه ونحوهم أي

فإن ما اجابته لان حكمه لا يتخذ له وان لا يعتذر للداعي في عذره أي عن طيب نفس لان حياء بحسب القرائن كما هو كقوله ظاهر وأن لا يخص الاغنياء مثلاً بالدعوة أي ان لا يظهر منه قصد التخصيص بهم عرفاً فيما يظهر لأجل غناهم أو غيره نعتهم



كقوله ما عنده فان ظهر منه ذلك كذلك لم تجب عليهم فضلا عن غيرهم أما اذا خصهم بالاجابة مثلا بل لجوار واجتماع حرفة أو قلة ما عنده  
فإنهم هم كغيرهم الاجابة وهذا الذي ذكرته هو مراد المحرر بقوله منها أن يدعو جميع عشيرته وحيث أنه أغنياءهم وفقراءهم دون أن يخص  
الأغنياء واذا كان مراده ما ذكر لم يرد على قول الأذري في اشتراط التعميم مع فقره نظر قال والظاهر أن المراد بالخير ان هذا أهل محله  
ومسجده دون أن يعين دارا من كل جانب \* (تنبيه) \* استشكل الزركشي هذا الشرط فقال ما حاصله ان جملة تدعى اليها في الخبر السابق حاله  
مقيدة لكون طعامها شر الطعام فلو دعا عاملا لم يكن شر الطعام لكن سياق الحديث يقتضي انه مع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب فإذ كروه  
في أن لا يخص مشكل اه وقد يجب بان جملة تدعى بيان لكون الغالب في طعام (٤٢٩) الوليمة ذلك وأما وجوب الاجابة فعلوم من

الوقوع ان بينه التواصل  
والخبايا بين الناس وهذا  
انما يحصل حيث لم يظهر منه  
قصد موغر للصدور ومن  
شأن التخصيص ذلك فباطل  
سبب الوجوب الذي ذكر  
فالخاسل ان الكلام في  
مقامين بيان ما جمل عليه  
الناس في طعامها وهو  
الرياء وما جملوا عليه في  
اجابتها وهو التواصل  
والخبايا فتأمل (وان  
يدعوه) بخصوصه كاس (في  
اليوم الاول فان أول ثلاثة)  
من الايام (لم تجب في) اليوم  
(الثاني) بل تستحب وهو  
دون سنتها في الاول في غير  
العرس وقبل تجب واعتده  
الأذري ان لم يبع في اليوم  
الاول أودى وامتنع لعذر  
ودعى في الثاني (وتكره  
في) اليوم (الثالث) للخبر  
الصحيح المنقول في الوليمة في  
اليوم الاول حق وفي الثاني  
معروف وفي الثالث رياء  
وسمعة وظاهر ان تعدد  
الاقوات كتعدد اليوم وانه

كقوله ما عنده) انظر ما صورة كونه يخصهم من حيث كونهم أغنياء لهذا العذر اه رشدي (قوله ذلك)  
أي قصد التخصيص وقوله كذلك أي لاجل غناهم الخ فكان الاول لذلك باللام (قوله عاينهم) أي الأغنياء  
(قوله أو قلة ما عنده) أي واتفق ان الذين دعاهم هم الأغنياء من غير أن يقصد تخصيصهم بالدعوة ابتداء  
اه ع ش أقول وبذلك يندفع قول السيد عز مانصه قديقال ما وجه تخصيص الأغنياء حيثئذ اه (قوله  
منها) أي من الشروط (قوله في اشتراط الخ) خبر مقدم لقوله نظر والجملة مقول القول (قوله قال) أي  
الأذري (قوله بيان الخ) أي اشتتاف بياني لبيان سبب السرية (قوله ذلك) أي تخصيص الأغنياء (قوله  
بخصوصه) الى قوله قال في الاحياء في المعنى الا قوله وهو دون الى وقيل والى قول المتن وأن لا يكون في النهاية  
(قول المتن ثلاثة) أي أو أكثره معني (قول المتن لم تجب في الثاني) ومن ذلك ما يقع أن الشخص يدعو جماعة  
ويعد العقد ثم بعد ذلك يهيئ طعاما ويدعو الناس ثانيا فلا تجب الاجابة تارة اه ع ش أقول وهذا يخالف  
ما سبذ كره السارح في التنبيه (قوله بل يستحب) أي قبول الدعوة (قوله ان لم يدع) لعزل المراد لا تخوف فقر  
فلا يرجع (قول المتن في الثالث) أي وفيما بعده معني (قوله وفي الثالث) أي وفيما بعده اه معني (قوله انه  
لو كان) أي تعدد الايام والاقوات اه كزدي (قوله كضيق منزل) أي أو كثرة المدعوين معني أو قصد جمع  
المتناسبين في وقت كالعلماء والتجار ونحوهم ع ش (قوله مطلقا) أي في الثاني وما بعده عبارة الكزدي  
أي في الايام والاقوات كلها اه (قوله بضم أوله) عبارة المعنى أي يدعو اه (قوله لخوف منه) أي  
لأنهم يحضروه اه معني (قوله ان يقصد) أي المدعو (قوله لحد ذلك) أي من يتأذى المدعو به لهذا أي  
للمدعو اه سم (قوله كالاراذل) لم أر من بين المراد بالاراذل ويحتمل أن المراد به مضموم شرعا وان  
لم يصل الى رتبة العسق ولم يكن من أرباب الحرف الدينية وقد يستأنس له بقول القاموس الرذل الدون  
الخسيس مع قولهم في الطلاق الخسيس من باع دينه بديناه اه سيد عمر (قوله أما قول الماوردي) الى المتن

يضر تخصيص الفقراء ويوجب بانه لو كان جيرانه وأهل حرفته مثلا كلهم فقراء أو بعضهم أغنياء فخص  
الفقره لا لما ذكر فالوجه عدم الوجوب حيثئذ لان هذا التخصيص موغر للصدور ولا يخفى ولو كانوا كلهم  
أغنياء فخص بعضهم لا لما ذكر فالوجه عدم الوجوب أيضا لعلة لا يشمله قولهم أن لا يخص الأغنياء بناء على  
ان المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خص فقره جيرانه أو أهل حرفته أو بعضهم لعدم كفاية  
ما يقدر عليه فالفقراء لانهم هم أسوأ حالهم من جهة الوجوب فظهر انه لا ينبغي إطلاق انه لا يضر تخصيص الفقراء  
فليتأمل (قوله وهذا انما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغر للصدور الخ) قديقال القصد الموغر انما  
يتم الحصول بالنسبة لغير المدعوين ولا يمنع بالنسبة للمدعوين فكيف أبطل سبب الوجوب عليهم فتأمل اه  
(قوله أو لحد ذلك لهذا) اسم الإشارة الاول عائد على من في المتن والثاني عائد على المدعو في الشرح (قوله

لو كان لعذر كضيق منزل وجبت الاجابة مطاقا) وان لا يحضره) بضم أوله (لخوف) منه (أو طمع في جباهه) أو ليعاونه على باطل بل للتقرب  
والتودد المطلوب أو لنحو علمه أو صلاحه ووعده أو لا بقصد شيء كاهو ظاهر قال في الاحياء وينبغي أي بسن كاهو ظاهر أن يقصد بالاجابة  
الاقتداء بالسنة حتى يثاب وزاوة أخيه واكرامه حتى يكون من المتحابين المتراو من في الله تعالى أو صيانة نفسه عن ان يظن به كبر أو احتقار  
لمسلم (وان لا يكون ثم) أي بالمحل الذي يحضر فيه (من يتأذى) المدعو (به) لعداوة ظاهرة بينهما أو لحد ذلك لهذا دون عكسه فيما يظهر ثم  
ان كان محضه بغير قصد اعتداه من رآه ثم ولا يقدر على دفعه فظاهر انه لا يلزمه الحضور نظير ما يأتي ان ان لا يكون ثم متكرر (أولا يلبق به  
بجانبه) كالاراذل للضرر وأما قول الماوردي والو ياتي لو كان هناك عدوه

أودعاه عدوه لم يؤثر في إسقاط الوجوب معمول كإقاله الأذرى على ما إذا كان لا يتأذى به وفيه نظر مع ما مر من اشتراط ظهور العداوة فالوجه  
جمله على ما إذا كانت العداوة منه نظير ما ذكرته في الحسد وليس كثرة الزمة عذران وجدسة أي لمدخله ومجلسه وأمن على نحو عرضه كاعلم  
مما مر عن البيان والاعذر (و) ان (لا) يكون (١٣٠) يجعل حضوره (منكر) أي محرم ولو صغيرة كآنية نقد يباشر الأكل منها من غير

الحيلة السابقة بخلاف مجرد  
حضورها بناء على ما يأتي  
في صور غير ممتنة أنه لا  
يحرم دخول محلها أو كنظر  
رجل لامرأة أو عكسه وبه  
يعلم ان اشراف النساء على  
الرجال عذر وكألة طرب  
محرم كذى وتراوشع  
وكالضرب على الصنبي كما  
يأتي وكزمر ولو بشبهة  
وكطبل كوبة وكداعية  
لبدة وكمن يفك القميص  
أو كذب أماً محرم ونحوه  
مما مر بغير محصل حضوره  
كبيت آخر من الدار فلا يمنع  
الوجوب كما مر به  
بعضهم وبواقعه قول الحارثي  
اذالم تشاهد الملهى لم يضرب  
سباعها كالتى بجواره ونقله  
الأذرى عن قضية كلام  
كثير من منهم الشخان ثم  
نقل عن قضية كلام آخرين  
أنه لا فرق بين محل الحضور  
وسائر بيوت الدار واعتمده  
فقال المختار أنه لا تجب  
الاجابة بل لا تجوز لما في  
الحضور من سوء الظن  
بالمسدع وبه فارق الجار  
وفرق السبكي أيضاً ما في  
مفارقة قدره ضرراً عليه ولا  
فعل منه بخلاف هذا فإنه  
تعمد الحضور لمحل المعصية  
بلا ضرورة وبما قاله هو  
الوجه الذى لا يسوغ غيره

في النهاية الاقوله وفيه نظر الى وليس (قوله أودعاه عدوه الخ) وفاقا لنهاية والمغنى عبارة محاولاً أثر لعداوة  
بينه وبين الداعى اه قال ع ش لان الحضور قد يكون سبباً لزال العداوة اه (قوله فمعمول الخ)  
اعتمده النهاية والمغنى (قوله على ما إذا كانت العداوة منه) انظر كيف يصح هذا مع قوله أودعاه عدوه فتأمل  
سم لم يظهر وجه الامر بالنظر في كيفية محتمه على الثاني فقط لتأتى مثله في الاول فإنه نسب العداوة قيسه  
للحاضر اه سيدعمر وقوله في الاول أى قوله لو كان هناك عدوله (قوله كما علم مما مر الخ) أى في قوله وان  
لا يعذر بمن خص جماعة الخ وانظر ما وجهه علم ما ذكر مما مر عن البيان ثم ظاهر كلامه أن الخوف على  
العرض ليس عذراً رأسه ولا يخفى ما فيه على أنه أولى من مجالسة من لا يليق بمجالسته بل يظهر ان العلة في كون  
المجالسة المذكورة من الاعذار انحراف العرض لان الضرر في ذلك ليس راجعاً لالعرض اه رشيدى  
أى محرم الى قول المتن ومن المنكر في النهاية الاقوله وكالضرب الى وكزمر (قوله كآنية الخ) وكتمر اه معنى  
(قوله بخلاف مجرد حضورها) أى وجودها بمحل حضوره بلا مباشرة الاكل منها (قوله بناء على ما يأتي الخ)  
سياق أن قضية المتن والخبر حرمه دخول محلها واعتماد الأذرى له واطنابه في تأييده فقضية ذلك حرمه  
الدخول مع مجرد حضوره والآنية المذكورة الآن يفرق بان الصور في نفسها محرمه بخلاف الآنية اه سم  
حاصله منع البناء ببيان الفرق (قوله وبه يعلم) أى بقوله كعكسه (قوله ان اشراف النساء على الرجال الخ)  
أى ولو أمكنه التجوز عن رقيتهن له كغظير رأسه وجهه بحيث لا يرى شئ من بدنه ما فيه من المشقة اه  
ع ش (قوله يضحك) من باب الأفعال (قوله القميص) اللام بمعنى الباء كما عبر به النهاية والمغنى (قوله مما مر)  
أى من يتأذى به المدعو أولاً يليق به مجالسته ومن عدم السعة وعدم الأمن على عرضه (قوله وبه فارق  
الجار) هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قد يفيد المنع اه سم  
وأقره الرشيدى (قوله فإنه تعمداً الحضور الخ) قضيته أنه لو حضر على ظن أنه لا معصية بالمسكان ثم تبين خلافه  
كان حضر مع المجتهدين في محل الدعوة ثم سمع الأكلات في غير المحل الذى هو فيه أو حضر لأجباب الأكلات بعد  
حضوره لمحل الدعوة وعدم وجوب انحروجه عليه والظاهر خلافه أخذ من قوله من سوء الظن بالمدعو اه  
ع ش (قوله وما قاله) أى الأذرى والسبكي من ان لا فرق بين كون آلات اللهو في محل الحضور وكونها  
في غيره من بيوت دار الدعوة ع ش ورشيدى (قوله يتعين حله الخ) والمتمم مع هذا الجمل سقوط الوجوب  
لمشقة الحضور مع ذلك اه سم (قوله اذا كان ثم عذر) كان يتخاف على نفسه ضرراً يلحقه ان لم يحضر  
اه ع ش (قوله وجوبا) الى قوله ويفرق في المغنى الاقوله ووجوداً ولو لم يعلم (قوله ليحصل) أى من  
التحصل (قوله غيره) انعتان أو حال منه اه ع ش (قوله للاجابة) عبارة النهاية للازالة اه وعبارة

أودعاه عدوه) وافقهما مر في هذا (قوله على ما إذا كانت العداوة منه) انظر كيف يصح هذا لم يظهر  
وجه الامر بالنظر في كيفية محتمه على الثاني فقط لتأتى مثله في الاول فإنه نسب العداوة للحاضر في قوله أو  
دعاه عدوه فتأمل (قوله بخلاف مجرد حضورها بناء على ما يأتي في صور غير ممتنة أنه لا يحرم دخول محلها)  
كذا شرح مر وسياق أن قضية المتن والخبر حرمه دخول محلها واعتماد الأذرى له واطنابه في تأييده فقضية  
ذلك حرمه الدخول مع مجرد حضوره والآنية المذكورة الآن يفرق بان الصور في نفسها محرمه بخلاف الآنية  
(قوله وبه فارق الجار) هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قد يفيد  
المنع (قوله وبسليم الخ) كذا شرح مر (قوله يتعين حله الخ) والمتمم مع هذا الجمل سقوط الوجوب  
لمشقة الحضور مع ذلك (قوله للاجابة فقط) يتأمل أقول كتب قوله يتأمل بين سطرين تحت للاجابة وفوق

وبذلك لم ان قضية كلام الأولين الحل يتعين حله على ما إذا كان ثم عذر يمنع من كونه مقرراً على المعصية من غير ضرورة  
(فان كان) المنكر (يزول بحضوره) لنحو علم أوجاه (فليحضر) وجوباً على المنقول المعتمد ليحصل غرض الاجابة وإزالة المنكر ووجود من  
يزيله شيء لا يمنع الوجوب عليه لانه ليس للاجابة فقط كما تقر ولو لم يعلم به إلا بعد حضوره منهاهم

فان يخرج فان عجز الخوف فعد كاره ولا يجلس معهم ان أمكن ويفرق بين (٤٣١) وجوب الاجابة وازالة المنكر بشرطه لا في

في السير وعدم وجوب  
ازالة الرصدى في الحج وان  
قدر عليها بان من شأن  
الحجيج ان لا تجتمع كلمتهم  
وما نعيمهم ان تشدوشو كلمتهم  
مع ان الاصل في الوجوب  
ثم التراخي وهنا القصور  
فاختبط للوجوب وبهنا  
أكثر (ومن المنكر فراس  
حرر) في دعوة اتخذت  
للرجال وظاهر كلامهم  
هنا ان العبرة في الذي ينكر  
باعتقاد المدعو وبه عسر  
جمع من الشراح وغيرهم  
ولا ينافي ما يأتي في السير  
أن العبرة في الذي ينكر  
باعتقاد الفاعل تحريره  
لان ما هنا في وجوب  
الحضور ووجوبه مع  
وجود محرم في اعتقاده فيه  
مشقة عليه فسقط وجوب  
الحضور لذلك وأما الانكار  
ففيه اضراء بالفاعل ولا  
يجوز اضراءه الا ان اعتقد  
تحريره بخلاف ما اذا اعتقده  
المنكر فقط لان أحد الا  
يعامل بقضية اعتقاده غيره  
فتأمله واذا سقط الوجوب  
وأراد الحضور اعتبر حينئذ  
اعتقاد الفاعل فان  
ارتكب أحد محرم في  
اعتقاده لزم هذا المتبرع  
بالحضور الانكار فان عجز  
لزمه الخروج ان أمكنه  
عمل بكلامهم في السير  
حينئذ ثم رأيت غير واحد  
قالوا المنقول انه لا يحرم

المجرد لحواشي سم كتب سم قوله يتأمل بين سطرين تحت الاجابة وفوق ولا يجلس معهم لكن رجوعه الى  
هذا الثاني بعيد من وضعه وان قر ب معني بتوجيهه بان يقال كيف يقول ولا يجلس الخ مع ان الكلام  
مفروض في العجز عن الخروج للخوف ونحو الخوف يبيع الجلوس معهم أيضا لكن برده هذا التوجيه بقوله  
ان أمكن فافهم فالخروج يتأمل واقع على قوله للاجابة وكأنه أشار به الى ان حق العبارة لازالة اه ورجعه  
السيد عمر الى الثاني عبارة قوله ولا يجلس معهم قال الفاضل المحشي يتأمل اه أقول يحتمل ان يكون مراده ان  
الكلام مفروض في العجز عن الخروج فكيف يتصور عدم جلوسه معهم ويحجب بتصوره باتساع المكان  
بحيث يكونون في بعضه فينصرف عنهم في البعض الآخر ويحتمل ان يكون مراده انه حيث جمع معهم مجلس  
واحد فهو حاضر في مجلس المنكر فلا فائدة في انفراده ويحجب بمنع ذلك فان في جلوسه معهم تكثير السوادهم  
وخشية تحاد ثنتهم ومبا سطتهم المؤذنة بتقر برهم على ما هم عليه اه (قوله فان عجز خرج الخ) عبارة المغني فان لم  
ينتهوا وجب الخروج الا ان خاف منه كأن كان في ليل وخاف فيقعد كاره بقلبه ولا يستمع لما يحرم اسماعه  
وان اشتغل بالحديث أو الاكل جازله ذلك اه (قوله وما نعيمهم) أي من شأن ما نعيمهم اه وشيدي (قوله في دعوة)  
الى قول المتن على سقف في النهاية الا قوله وكان سبه الى المتن (قوله اتخذت للرجال) أي بخلاف دعوة النساء  
خاصة فليس بمنكر لما في بابه ان الاصح جواز اقترانهن للحرر اه معنى (قوله فسقط وجوب الحضور  
الخ) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه منوط باعتقاد المدعو والفاعل أو هما فتأمل  
اه سم (قوله واذا سقط الوجوب الخ) لوجه ان المعتبر في سقوطه اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار  
اعتقاد الفاعل اه سم (قوله ثم رأيت غير واحد قالوا الخ) وقول الشارح يعني المحلى هنا لو كان المنكر  
مختلفا فيه كشرب النبيذ والجلوس على الحر يرحم الحضور على معتقد تحريره محمول على ما اذا كان المتعاطي له  
يعتقد تحريره أيضا شرح مر أي أما اذا كان يعتقد حله فيجوز الحضور ولا يجب فالخالف انه اذا كان الفاعل  
يعتقد حرمة حرم على معتقد حرمة الحضور الا لازالته أو يعتقد حله جاز باعتقاد الحرمة الحضور ولا يجب اه  
سم وقوله محمول على الخ خلافا للمغني حيث حله على اطلاقة ثم قال بعد كلام ومن ذلك يؤخذ ما أفتى به ابن  
الرفعة من ان الفرجة على الزينة حرام أي لما فيها من المنكرات اه قال السيد عمر عبارة الرضا تلامه في  
التحفة وعبارة شرح الروض تشعر بالتأويل المذكور في النهاية اه (قوله صريح فيما ذكرته) وهو قوله  
وظاهر كلامهم هنا ان العبرة في الذي ينكر باعتقاد المدعو والكردي وهو قوله اعتبار اعتقاد الفاعل اه  
(قوله ولا ينافي) أي قوله وسواء الخ عبارة المغني فان قبل هذا أي قول المصنف ومن المنكر الخ يخالف  
قولهم في كتاب السير لا ينكر الا المجمع على تحريره أجيب بان الخلاف انما يراعى اذا لم يخالف سنة صحيحة  
والسنة قد صحت بالنهي عن الافراش للحرير فلا عبرة بخلاف يصادم النص ولهذا أحد الشافعي رضي الله

ولا يجلس معهم لكن رجوعه الى هذا الثاني بعيد من وضعه وان قر ب معني بتوجيهه بان يقال كيف يقول ولا  
يجلس معهم مع ان الكلام مفروض في العجز عن الخروج للخوف ونحو الخوف يبيع الجلوس معهم أيضا  
لكن برده هذا التوجيه بقوله ان أمكن فافهم فالخروج يتأمل واقع على قوله للاجابة فقط كأنه أشار بقوله  
يتأمل الى ان حق العبارة لازالة فقط برشدك اليه قوله قبل وجود من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه  
فليتأمل (قوله فسقط وجوب الحضور لذلك) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه  
منوط باعتقاد المدعو والفاعل أو هما فتأمل اه (قوله واذا سقط الوجوب الخ) الوجه ان المعتبر في سقوطه  
اعتقاد المدعو أو الفاعل وفي الانكار اعتقاد الفاعل (قوله وسواء فيما ذكرته النبيذ وغيره خلافا لمن فرق  
الخ) وقول الشارح يعني المحلى هنا لو كان المنكر مختلفا فيه كشرب النبيذ والجلوس على الحر يرحم الحضور  
على معتقد تحريره محمول على ما اذا كان المتعاطي له يعتقد تحريره أيضا شرح مر أي أما اذا كان يعتقد حله  
فيجوز الحضور ولا يجب فالخالف انه ان كان الفاعل يعتقد حرمة حرم على معتقد حرمة الحضور الا لازالته

الحضور الا ان اعتقد الفاعل تحريره وهو صريح فيما ذكرته وسواء فيما ذكرته النبيذ وغيره خلافا لمن فرق ولا ينافي قول الشافعي رضي الله  
عنه في شربه الخفي أحد ما قبل شهادته لان المتعدي في فعله

ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه وكفرش الحر برستراخذ به بل أولى لان هذا يحرم حتى على النساء وفرش جلود السباع وعليها ألوانه شأن (٤٣٢) المتكبرين قبل الأولى التعبير بفرش الحر بل لانه المحرم دون الفراش لانه قد يكون مطويا

اه وهو غير صحيح لان فرش الحر لا يحرم مطلقا بل ان علم منه انه يجلس عليه جالوسا محراما على ان كلامه في منكر حاضر بمحل الدعوة والفبرش لا يوصف بذلك فتعين التعبير بالفراش واحتمال طيه برده قرينة السياق انه جلس عليه (وصورة حيوان) مشتملة على ما لا يمكن بقاءه بدونه دون غيره وان لم يكن لها نظير كفرش باجنحة هذا ان كانت بمحل حضوره لانحو باب ذكر كفالاه قدس على ازالته لا لزوم ازالته مع القدرة معلوم فلا رد هنا الا ترى ان من بطريقه محرم تلزمه الاجابة ثم ان قدر على ازالته لمتمه والا فلا كذا هنا والحاصل ان المحرم من الصور ان كان بمحل الحضور لم يجب الاجابة وحرم الحضور أو بنحو غيره وجبت اذ لا يكره الدخول الى محفل هي بجمعه وكان سببه ان في تعليقها ثم نوع امتنان فلم تكن كالتى بمحل الحضور وكانت (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة لما يذكرونها في المخذة اذ هما مترادفات (أوسر) علق لزيئة أو منفعة ويفرق بين هذا وحل التضييب الحاجة بان الحاجة قيل مقسدة

تعالى عنه شارب النبيذ المختلف فيه اه (قوله ان الحاكم الخ) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع اليه يخالف يتوضأ بالمستعمل أو يترك الظمانه مثلا اعترض عليه في ذلك ومنعته منه والظاهر انه غير مراد وانه لا صائر اليه فليتأمل اه سم أى فينبغي تقييده بما مر آغاغن المغنى (قوله وكفرش الحر بر) الى قوله وعليها ألوانه في المغنى (قوله وفرش جلود السباع) عبارة النهاية وفرش جلود تمور بقى وورها كقوله الخليمى وغيره والحق به في العباب جلد فهد في حمة استعماله وكذا مغضوب ومسروق وكاب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل أعنى اه وكذا في المغنى الاقوله والحق الى وكذا وقوله وكاب الخ قال الرشيدى قوله والحق به الخ صريح هذا الصنيع انه لا يحرم من جلود السباع الاجلد النمر وجلد العهد ولعل وجهه انها هما اللذان توجد فيهما العلة وهي ان استعمال ذلك شأن المتكبرين اه (قوله لان فرش الحر لا يحرم الخ) أى خلافا لقول المعترض لانه المحرم اه رشيدى (قوله والفراش لا يوصف الخ) يتأمل اه سم (قوله فتعين التعبير الخ) قد يقال كيف يتعين مع ان كالا من الفرش والفراش بمجرد لا يحرم وانه كما صرح الاعتماده على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرما اه سم (قوله مشتملة) الى قوله وكان سببه في المغنى الاقوله قدر الى والحاصل (قوله دون غيره) الضمير راجع لما اه سم زاد الرشيدى وفي العبارة مسامحة لا تخفى اه ويمكن رفع المسامحة بارجاع الضمير لحيوان (قوله هذا) أى سقوط وجوب الاجابة بوجود صورة حيوان (قوله قدر الخ) راجع لقوله لانحو باب الخ (قوله محرم) أى غير الصورة المذكورة (قوله من الصور) أسقطه النهاية وقال الرشيدى قوله والحاصل ان المحرم أى المجمع على تحريمه بقدر ينتمى آغا اه (قوله وحرم الحضور) أى اذ لم يقدر على ازالته كعلم بما مر اه رشيدى (قوله وكانت) عطف على كانت بمحل الخ (قوله منصوبة) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى (قوله لما يذكروها) كذا في نسخ السارح التى بايد بنا بالباء وهو في النهاية بالنون وكذا بالنون في نسخة السكردى من السارح عبارة قوله لما يذكروها أى للدليل الذى ذكره فيها وهو الطرح على الارض اه (قول المتن أوسر) بكسر المهملة بفتح اه مغنى (قوله بين هذا) أى تحريم تعليق الستار المصور والمنفعة (قوله لزال الخلاء) فيه نظر اه سم (قوله به) أى بمحل الصورة (قوله ولو بالقوة) الى قوله وذلك لما في النهاية (قوله ولو بالقوة) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارة الاو جعما يقتضيه قول المصنف وثوب ملبوس من انه انما يكون منكرا في حال كونه ملبوسا خلافا لادعى اه (قوله الموضوع الخ) أى والمعلق (قوله أو يعتق بدمه جازا لاعتقاده الحرمة الحضور ولا يجب (قوله ان الحاكم الخ) كما يجب عليه رعاية اعتقاده الخ) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع اليه يخالف يتوضأ بالمستعمل أو يترك الظمانه مثلا اعترض عليه في ذلك ومنعته منه والظاهر انه غير مراد وانه لا صائر اليه فليتأمل (قوله جلود السباع الخ) والحق به في العباب جلد فهد في حمة استعماله وكذا مغضوب أو مسروق وكاب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل أعنى شرح مر (قوله والفراش لا يوصف الخ) يتأمل (قوله فتعين التعبير بالفراش الخ) قد يقال كيف يتعين مع استواء كل من الفرش والفراش في أن كلا بمجرد لا يحرم وانه كما صرح الاعتماده على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرما (قوله دون غيره) الضمير راجع لما (قوله هذا ان كانت بمحل حضوره الخ) عبارة الروض فلو كان منكرا كفرش الحر بر وصور الحيوان المرفوعة حرم الحضور الخ قال في شرحه وأما مجرد الدخول فلكلام الاصل يقتضى عدم تحريمه الخ اه (قوله لزمه) كذا في الروض (قوله لزال الخلاء) فيه نظر

التي قد تم زال الخلاء لانه لان تعظيم الصورة بار تقاع محلها باق مع الانتفاع به (أو ثوب ملبوس) ولو بالقوة فيدخل الموضوع بالارض كقوله الاذرى وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قدم من سفر وقد سترت على صفة لها سترافيه الخيل ذوات الاجنحة فامر بغيرها وفي رواية قطعنا منه وسادة أو وسادتين وكان صلى الله عليه وسلم يرتفق بمهاويه وصريح فيما قالوه هنا

من التفصيل واحتمال كون القطع في موضع الصورة فزال وجعلت وسادة بعد بلان ظاهر اللفظ ان الضوء عامة لجميع الستور وهذا الخبر يبين ما في الخبر المتفق عليه انها اشترت له صلى الله عليه وسلم ما يقعد عليه ويتوسد به وفيه صور فامتنع من الدخول عليها حتى تابت واعتدلت ثم ذكر الوعيد الشديد للمصورين وان البيت الذي فيه صورة أي وان لم تحرم لان (٤٣٣) غايتها انها تجنب أو انه لا يبول مادام فيه

لا تدخله الملائكة وقضية المتن والخبر حرمه دخول محل هذه الصورة المعظمة وهو ما اعتمد الاذرى لنقل البيان له عن عامة الاصحاب والظاهر عن الاكثر من الشامل عن اصحابنا واذا بذلك قول الشرح الصغير الاكثر من على الصكر اهتدوا قول الاسنوي انه الصواب ويلحق بها في ذلك محل كل معصية \* (فرع) \* لا يؤثر محل النقد الذي عليه صورة كاملة لانه للحاجة ولائها ممتنسة بالمعاملة بها ولان السلف كانوا يتعاملون بها من غير تكبر ومن لازم ذلك عادة جلهم لها وأما السراهم الاسلامية فلم تحدث الا في زمن عبد الملك وكان مكتوبا عليها اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وسلم (ويجوز) حضور محل فيه (ما) أي صورة (على أرض وبساط) يداس (ومخدة) ينام أو يسكا عليها وما على طبق وخوان وقصة وكذا البريق على الواجهة لان ما لو طأ أو بطرح مهان مبتذل وقد يؤخذ منه أن ما رفع من ذلك لزيسته محرم وهو

من التفصيل اي الفرق بين الوسادة المنصوبة وغير المنصوبة (قوله ما في الخبر المتفق عليه) أي بين المراد من قوله انها اشترت الى فامتنع (قوله ثم ذكر الخ) عطف على امتنع الخ (قوله وان البيت الخ) أي وذكر ان البيت الخ كرهدي (قوله أي وان لم تحرم الخ) خلافا للشهاب الرملي اه ع ش أقول ويؤيد ما قاله الشهاب الرملي من عدم منع الصورة الممتنسة دخول الملائكة لارتفاعها ارتفاعا صلى الله عليه وسلم بالسواطين المذكورتين (قوله لا تدخله الملائكة) اخبر ان البيت الخ (قوله والخبر) أي خبر مسلم ويحتمل ان آل للجنس فيشمل الخبر الثاني ايضا (قوله قول الشرح الصغير الخ) اعتمدته النهاية والمغني عبارة الاول اما مجرد الدخول محل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم أن مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافا لما فهمه الاسنوي اه وبعبارة الثانية قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت الذي فيه هذه الصورة وكلام أصل الروضة يقتضي ترجيح عدم تحريمه بالتحريم قال الشيخ أبو محمد وبالكره اه قال صاحب التقرير وبالصيد لاني ورجحه الامام والغزالي في الوسيط وفي الشرح الصغير عن الاكثر من أنهم مالوا الى الكراهة خصوصاً به الاسنوي وهذا هو الراجح كما حرم به صاحب الانوار ولكن حكى في البيان عن عامة الاصحاب التحريم وبذلك علم أن مسألة الدخول غير مسألة الحضور خلافا لما فهمه الاسنوي اه (قوله وقول الاسنوي الخ) عطف على قول الشرح الخ (قوله ويلحق بها) أي محل الصورة المعظمة (قوله في ذلك) أي حرمة الدخول (قوله لا يؤثر) الى قوله وكذا البريق في النهاية ولغظه أن الدنانير الرومية التي عليها الصور من القسم الذي لا ينكر لامتنعها بالاتفاق والمعاملة وكان السلف الخ (قوله النقد الذي الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملي بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله اه سم زاد ع ش ونالغه في الزاخر والاخر ما في الزاخر ان العذر بالاحتياج اليه وعدم ارادة تعظيمه لا يزيد على ملازمة ما لحض الحائض وقد ورد النص بان الملائكة لا تدخل بيوتا فيمحيض اه وقوله في الزاخر أي والتعفة كالمس (قوله يتعاملون بها) أي بالنقد التي عليها صورة كاه (قوله أي صورة) الى قوله وكذا البريق في المغني (قوله وخوان) بالكسر والضم لغة كما في المختار اه ع ش (قوله وكذا البريق الخ) خلافا للنهاية (قوله منه) أي التعليل (قوله من ذلك) أي التطبيق ومعه (قول المتن ومقطوع الرأس) أي مثلاً كما علم مما شرح في الشرح اه رشدي عبارة سم كقطع الرأس هنا فقد كل المأخيات بدونه كإسباقي في الشرح وقضية بذلك ان فقد النصف الأسفل كفقد الرأس لانه لا حياة للحيوان بدونه اه سم (قوله وكل ما لا روح) الى قوله وخرج في النهاية الى قوله وكفقد الرأس في المغني الا قوله بل هو كبيرة (قوله في ذلك) أي تصور الاشجار والارواح له (قوله وما مر) مبتدأ خبره قوله انما هو الخ (قوله انما هو في الاستدامة) أي وما هنا في الفعل اه نهاية (قوله كالمس) أي كفرس باجنحة اه ع ش (قوله لما في الخ) تعليل للمتن (قوله

(قوله وقضية المتن والخبر حرمه دخول الخ) اما مجرد الدخول محل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم أن مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافا لما فهمه الاسنوي شرح مر (قوله لا يؤثر محل النقد الذي الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملي بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله (قوله وكذا البريق على الواجهة) خالفه مر في شرحه فقال لا على نحو البريق كما بحثه الاسنوي لارتفاعه اه (قوله من ذلك) يشتمل المخدة لكن التردد فيها هنا الذي أفاده قوله وهو محتمل الخ لا يوافق حرمه فيها بالحرمة بقوله السابق وسادة منصوبة الخ (قوله في المتن ومقطوع الرأس) كقطع الرأس هنا فقد كل المأخيات بدونه كإسباقي في قول الشارح وكفقد الرأس الخ وقضية ذلك ان فقد النصف الأسفل كفقد الرأس لانه لا حياة للحيوان

(٥٥) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) محتمل الآن يقال انه موضوع لما يمتن به فلا نظر لما يعرض له ويؤيده اعتبارهم التعليل في الستور دون اللبس في الثوب نظر لما أعد له كل منهما (ومقطوع الرأس) لزال ما به الحياة قصار كما في قوله (وصور شجر) وكل ما لا روح له كالقمرين لان ابن عباس رضي الله عنهما أذن لاصور في ذلك (ويحرم) ولوعلى نحو أرض وما من الفرق انما هو في الاستدامة (نصو برحبوان) وان لم يكن له نظير كالمس بل هو كبيرة لما فيه من الوعيد الشديد كالعين



وان المصورين أشد الناس عذاباً يوم القيامة نعم يجوز تصوّر لعب البنات لان عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تلعب بهما عنده صلى الله عليه وسلم واهم مسلم وحكمته تدريهن أمر التربية وخرج بخبره وان تصوّر بالارأس له فيحل خلافا لما شذبه المتولي وكفقد الرأس فقد الماحية بدونه نعم يظهر أنه لا يضر فقد الأعضاء الباطنة (٤٣٤) كالكد وغيره لان المحظ المحاكاة وهي حاصلة بدون ذلك ولا شيء لأصوّر وقول الماوردي

وان المصورين الخ) عطف على اللعن (قوله فيحل الخ) خالف النهاية وفاقا للمتولي (قوله وكفقد الرأس) خبر مقدم لقوله فقد ما الخ (قوله نعم يظهر الخ) ويظهر أن خرق نحو بطنه لا يجوز واستدامته وان كان بحيث لا يبقى معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عنه المحاكاة اه سم وأقره الرشدي وفي سم أليضاً عن فتاوى الجلال السيوطي في جواب سؤال مائه أما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك أنه لا يمكن الحكم على هذا بالتحریم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة لان المكروه ما ورد عنه نهي خاص أي أو كان فيه خلاف قوي كما صرحوا به ولم يرد في ذلك نهي والذي يظهر أن هذا من البدع المباحة فان قصد بذلك كرامته لاجل الاصاديث الواردة في كرامته فحسن ودوس مكرره كراهته شديدة بل مجرد القائه في الارض من غير دوس مكرره وحديث ورد في ذلك انتهى اه (قوله ولا شيء) أي أجرة الى قوله أي لاهل المنزل في النهاية لا قوله وقول الماوردي الى ولا شيء (قول المتن ولا شيء) قط اجابة الخ) واستثنى منه البقي مالم يودع في نهار رمضان والمذمومون مكافون صائمون فلا تجب الاجابة اذ الفائدة فيها لا مجرد نظر الطعام والجسوس من أول النهار الى آخره مشق فان أراد هذا فليدعهم عند الغروب اه نهاية (قوله به) أي بعدم السقوط وقوله وفيه أي خبر مسلم (قوله لارواية الخ) راجع للتفسير وقوله فان كان صائماً الخ يدل من الرواية الاخرى (قوله هنا) أي في طلب الدعاء في خبر مسلم (قوله جبر الهم) مفعول له لقوله دعاء الهم بالبركة الخ أو لقوله لكونه آكد وقوله ما فاتهم الخ متعلق بجبر الهم (قوله وفيه أيضاً) أي في خبر مسلم (قوله ويحصل) أي الاكل بقمة عبارة المغني وأقله على الوجوب والندب لقمة اه ذلوا أخر عن الاصح الا في كان أولى (قوله والاصح) الى قول المتن روياً كل في النهاية وكذا في المغني الا قوله لكن قال الى أم اذا (قوله أنه مندوب) أي ولو في وليمة العرس اه نهاية (قول المتن فالغطر أفضل) أي من اتمام الصوم ولو آخر النهار اه مغني (قوله اسناد مظلم) علامة عدم القبول وهذا في الخبر يردون قولهم فيه كذاب اه عش (قوله ولوموسعا) كنذر مطاق اه مغني (قوله مطلقاً) أي دعي أولاً شق الصوم على الداعي أولاً (قوله جوازاً) الى قول المتن ولا يتصرف في النهاية لا قوله ويظهر ان قال ابن عبد السلام (قوله نعم ان تنظر) الى المتن في المغني الا قوله ويظهر الى قوله قال ابن عبد السلام وقوله بل قبل أو سمسمتين (قوله الالفاظ) أي ولم يدل القرينة على أنه قاله شيئاً ونحوه اه عش (قوله الالفاظ) ينبغي أو علم رضا صاحبه كما هو ظاهر اه سيد عر (قوله وأفهمت من) أي في قوله بما قدم الخ (قوله ونظر فيه الخ) عبارة المغني قال ابن الشبهة وفيه نظر اذا كان قلنا لا يقتضي العرف كل جميعه اه وهذا ظاهر

له أجرة المثل ضعيف بل شاذ كما مر ولا أرض على كاسره) ولا تنس فقط اجابة بصوم) خبر مسلم به وفيه أمر الصائم بالصلاة أي الدعاء للسر واية الاخرى فان كان صائماً دعاء الهم بالبركة أي لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لا سيما بالماثور سنة لا مغطر أيضاً ذكر الصائم هنا لعله لكونه منه آكد جبراً لهم لما فاتهم من بركة أو كونه يحتمل أن المراد هنا الدعاء للآكلين جبراً لهم لما فاتهم من بركة صوم وفيه أيضاً أمر المغطر بالاكل فقيل هو للوجوب في وليمة العرس وقبل سائر الولائم وبحصل بلقمة وصححه في شرح مسلم في موضع والاصح أنه مندوب ولا يكره لمن دعي وهو صائم أن يقول اني صائم أي ان أمن الرباء كما هو ظاهر فان شق على الداعي صوم نقل ولوموسكا) فالغطر أفضل لا مكان تدارك الصوم لندب قضائه وخبر فيه لكن قال البيهقي اسناده مظلم وفي الاحياء ينسب أن ينوي بفطره افعال السرور عليه أما اذا لم يشق عليه فالامساك

أفضل وأما القرض ولوموسعا فيحرم الخروج منه مطلقاً (ويأكل الضيف) جوازاً والمراد به هنا كل من حضر طعام اذا غره وحقيقته الغريب ومن ثم تأكدت ضيافته وكرامته من غير تكاف خروجه من أوجبها بما قدم له باللفظ دعاء أول بدعه اكتفاء بالقرينة نعم ان تنظر غيره لم يجوز قبل حضوره الالفاظ وأفهمت من حرمة أكل جميع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ ونظر في ما ذاقه اقصى العرف أكل جميعه والذي ينبغي النظر في ذلك القرينة القوية فان دل على أكل الجميع

حل والا تمتنع وصرح الشيخان بكر اهـ الا كل فوق الشبع وأخرون بحرمته ويجمع بحمل الاول على مال نفسه الذي لا يضره والثاني على خلافه يضمنه لصاحبه مالم يعلم رضاه به كما هو ظاهر فاطلاق جمع عدم ضمانه يتعين (٤٣٥) حله على علم رضا المالك لانه يحسنه كمال

نفسه ويظهر جريان هذا  
التفسير في الاكل حيث  
فيسل بحرمته قال ابن عبد  
السلام ولو كان ما كل قدر  
عشرة والمضيق جاهل به لم  
يحسره أن يأكل فسوف ما  
يقضيه العرف في مقدار  
الاكل لا تنقضاء الاذن اللغوي  
والعرفي فيما وراءه وكذا  
لا يجوز له أن يلقم كبار  
مسرعاً في مضغها وابتلاعها  
اذا قبل الطعام لانه يأكل  
أكثره ويحرم غيره ولا  
لرذيل أكل من نفس بين  
يدي كبير يخص به اذ لا دلالة  
على الاذن له فيه بل العرف  
زاحله عنه اهـ وبه يعلم أنه  
يجب عليه مراعاة القرائن  
القوية وتوال العرف المظرد ولو  
بشول لعمه فلا يجوز الزيادة  
عليها والنصفة مع الرفقة  
فلا يأخذ الا ما يخصه أو  
يرضون به لاسيما وكذا  
يقال في قران نحو غزتين  
بل قيل أو سمعتين (ولا  
يتصرف فيه) أي ما قدم  
له (الاياكل) لنفسه لانه  
المأذون له في مدون ما عدا  
كاطعام سائل أو هسرة  
وتكسره فيه بنقله الى  
محله أو نحو بيع أو هبة  
نعم له وان لم يملكه خلافاً  
للزركشي لان المدار هنا على  
القرينة لا غير تلقيم من مع  
مالم يفاوت بينهم فيجزم على

اذا علم رضا مال كنه ذلك اهـ (قوله حل) أي ولو كان كثيراً (قوله وصرح الشيخان الخ) عبارة المغنى  
وصرح الماوردي بتخريم الزيادة على الشبع أي اذا لم يعلم رضا مال كنه وان لم يضمن قال الاذرع وفيه  
وقفاً انتهى اهـ وفي سم والسيد عر بعد ذلك عن شرح الروض مانصه وعبارة الكثر ولا يضمن وان  
حوت الزيادة انتهت اهـ (قوله فوق الشبع) وحده الشبع ان لا يعد جائعاً اهـ معنى (قوله فوق الشبع) أي  
المتعارف لا المطلوب شرعاً وهو أكل نحو ثلث البطن اهـ عبارة السيد عر يظهر ضبطه بان يصير لا يشتهي  
ذلك المأكول اهـ فتح اهـ سيد عر (قوله بحمل الاول) أي القول بالكراهة وقوله والثاني أي القول  
بالحرمة اهـ عـش (قوله على خلافه) أي بان كان مال غيره أو ضره اهـ سم (قوله ويضمنه) أي ضمان  
المغضوب اهـ عـش (قوله مالم يعلم رضاه) الوجه حيث عدم الحرمة الا ان ضره خلافاً لما قد يقتضيه صنيعة  
اهـ سم (أقول) كان قول الشارح ويظهر جريان الخ ليس في نسخة المحشى والاملا احتاج الى هذه القولة  
اهـ سيد عر (قوله على علم رضا المالك) ظاهر ان محله اذا صادقه على الرضا ثم يتردد النظر فيما لو أكل الزائد  
غير طمان الرضا ثم تبين من مال كنه انه راض فقطضى صنيعة الشارح أن يضمنه ويحتمل عدم الضمان لان  
العسرة في الضمان وعدمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها أو المالم وعدمه فبناط بالعلم وعدمه ولعل هذا  
أقرب فيما يظهر اهـ سيد عر (قوله لانه يأكل) عبارة الغنى حتى يأكل الخ (قوله فلا تجوز الزيادة عليها)  
أي على القرائن والعرف ومقتضاها (قوله والنصفة) عطف على القران (قوله مع الرفقة) يضم الرء  
وكسرها انتهى مختار اهـ عـش (قوله الا ما يخصه الخ) لعل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم والافالو حسه  
جواز ما رضى به باذن أو قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضاهم سم أقوله هو كذلك بلا شك ان مجرد التقديم  
لهم لا يكون كافياً حتى يتساووا فيه اهـ سيد عر (قوله أي ما قدم) الى قوله وفهم المتن في النهاية وكذا  
في المغنى الاقوله وتكسره فيه بنقله الى محله (قوله كاطعام سائل أو هسرة) أي الا ان علم رضا مال كنه به  
روض ومعنى (قوله مالم يغاوت) أي المالك اهـ رشدي (قوله فيجزم الخ) واضح أن محله عند عدم العلم  
بالرضا من المالك اهـ سيد عر (قوله دون عكسه) زاد النهاية مالم تقم قرينة على خلاف ذلك كما هو ظاهر  
اهـ قال عـش قوله على خلاف ذلك أي فيهما اهـ (قوله ضغينة) أي كسر خاطر (قوله ونقل جمع عنه)  
اعتمده النهاية والمغنى فقالوا واللفظ الاول وأفهم كلامه عدم ملكه قبل الازدراذله الرجوع فيه مالم

تقبيل وقد ذكر في اكرام الخبر أحاديث لا أعلم فيها شيئاً يحتمل ولا حسناً هذا ما نصه بحروفه فهل ما قاله  
هو الصحيح المعتمد أم لا الجواب أما كون تقبيل الخبر بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل  
تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتخريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة لان  
المكروه ما ورد عنه من شيء خاص أي أو كان فيه خلاف قوي كما صرحوا به ولم يرد في ذلك شيء والذي يظهر ان  
هذا من البدع المباحة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه نفس ودوسه مكروه كراهة  
شديدة بل مجرد القاء في الارض من غير دوس مكروه الحديث ورد في ذلك اهـ (قوله وصرح الشيخان بكر اهـ)  
الاكل فوق الشبع الخ في شرح الروض وصرح الماوردي وغيره بتخريم الزيادة على الشبع وانه لو زاد لم  
يضمن قال الاذرع وفيه وقفاً انتهى وعبارة الكثر ولا يضمن وان حوت أي الزيادة اهـ (قوله والثاني على  
خلافه) أي بان كان مال غيره أو ضره (قوله مالم يعلم رضاه) الوجه حيث عدم الحرمة الا ان ضره خلافاً لما قد  
يقتضيه صنيعة (قوله الا ما يخصه أو رضون به) لعل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم والافالو وجه جواز ما رضى به  
باذن أو قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضاهم (قوله والمعتمد انه يملكه بالازدراذ الخ) هل يختص هذا  
المعتمد بالحرلان الرقيق لا يملك (قوله وقول الشرح الصغير الخ) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بما في الشرح

ذي النفس تلقيم ذي الحسنيين دون عكسه كما هو ظاهر والمقاوتة بينهم مكر وهه أي ان خشى منها ضغينة كما هو واضح وفهم المتن انه لا يملكه  
وانما هو اتلاف باذن والمعتمد انه يملكه بالازدراذ أي يتبين به ملكه قبيله فله الرجوع قبله وقول الشرح الصغير يملكه بالوضع بين يديه شاذ بل  
قبل غلط ونقل جمع عنه أنه يملكه بوضعه في فم ودبانه سهو

والمراد بالملك على القول به ملكه لغيبه لكن ملكا مقيدا لا متناحرا نحو بيعه على ما هو قول جع بجوز رده ابن الصاغ بأنه لا يجي على أصلنا ثم ضيف الذي المشر وط عليه الضيافة (١٣٦) ذلك ما قدم له اتفاقا فله الارتحال به (وله) أي الضيف مثلا (أخذما) يشمل الطعام والنقد

وبغيرهما وتخصيصه بالطعام رده في شرح مسلم فتفطن له ولا تغتر عن وهم فيه (يعلم) أو يظن أي بقرينة قوية بحيث لا يختلف الرضا عنها عادة كما هو ظاهر (رضاه) به) لأن المدا على طبيب نفس المالك فإذا قضت القرينة القوية به حل وتختلف قسرات الرضا في ذلك باختلاف الأحوال ومقادير الأموال وإذا جوزنا له الأخذ فالذي يظهر أنه أن ظن الأخذ بالبدل كان قرضا ضامنا أو بلا بدل توقف الملك على ما ظنه لا يقال قياس ما مر في توقف الملك على الازدراء هنا يتوقف على التصرف فيه فلا ملكه بمجرد قبضه لانا نقول الفرق بينهما واضح لأن قرينة التقديم لا كل ثم قصرت الملك على حقيقة ولا يتم إلا بالازدراء وهنا المدا على ظن الرضا فأنظروا بحسب ذلك الظن فان ظن رضاه بأنه ملكه بالأخذ أو بالتصرف أو بغيرهما عمل بمقتضى ذلك وعلم بما تقر أنه يحرم التطفل وهو الدخول إلى محل الغير لتناول طعامه بغير إذنه ولا علم رضاه أو ظنه بقرينة معتبرة بل يفسق هذا أن تكرر منه التعديت المشهور أنه يدخل سارقا

يتلمعه لكن المرجح في الشرح الصغير أنه عليه بوضعه في فمه وصرح بترجيحه القاضي والاسنوي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وقال ع ش وقياس ملكه بوضعه في فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه ووارثه أي ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهرا أو اختيارا فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يبعد عدم الزوال لأن الأصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغيره إلا كل سم على ج اه (قوله والمراد) إلى المتن في النهاية الاقوله وقول جع إلى نعم (قوله ملكه لعينه) مكانه احتراز عن ملك الانتفاع دون ملك العين اه سيد عمر أي كالجري عليه المغنى عبارته فالمراد أنه ملك أن ينتفع بنفسه كالعارية لأنه ملك العين اه وفي شرح الروض بعد ذكر مثلها عن الأذرى ما نصه والوجه خلافه والا فكيف يفارق مقابله وهو قول الفقهاء أنه لا يملك وانما هو اتلاف باذن المالك اه (قوله ملكا مقيدا) أي بأن لا يتصرف فيه بغيره إلا كل اه شرح الروض (قوله بجوز) أي نحو البيع (قوله نعم) إلى المتن في المغنى (قوله أي الضيف) إلى التنبيه في النهاية الاقوله وإذا جوزنا له وعلم وقوله ونزع الأذرى إلى المتن (قوله أو يظن) إلى قوله وإذا جوزنا في المغنى (قوله باختلاف الأحوال الخ) وبحال المضيف بالدعوة فان شك في وقوعه في محل المساحة فالصحيح في أصل الروضة التحريم اه مغنى (قوله أن ظن الأخذ) أي الرضا بالأخذ (قوله أن ظن الأخذ بالبدل الخ) ينبغي أن يكون محله إذا ظن بالمثل حقيقة أو صورة أما إذا ظن الأخذ بالقيسة فينبغي أن يكون بيعا وإذا كان الانتفاع بعين ينبغي أن يكون اجارة ثم الأولى أن يقال كان قرضا حكما وعلى هذا القياس لا ضمنا وينبغي أنه لو ظن رضا المالك بدون قيمته وأجرة المثل ولم يرض المالك بذلك أن المدا على رضا المالك أخذ ما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على ما ظنه) أي الاتى تفصيله في قوله فان ظن رضاه الخ (قوله في توقف الملك الخ) لعل في معنى من البيانية (قوله على حقيقة) أي الإكلى وكذا ضمير لا يتم (قوله وهنا) الأولى تأخير عن المدا (قوله فأنظروا) أي الملك (قوله أو بغيرهما) أي كالانتفاع بالعين (قوله مما تقرر) أي في قوله لأن المدا (قوله أنه يحرم) إلى قوله بل يفسق في المغنى (قوله يحرم التطفل الخ) وقيد ذلك الامام بالدعوة الخاصة أما العامة كان فتح الباب ليدخل من شاء فلا تطفل والتطفل ما خوذ من التطفل وهو منسوب إلى طفيل رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم بلا دعوة فكان يقال له طفيل الاعراس اه مغنى (قوله وهو الدخول لمحل غيره) وكثرة الدخول لا كل طعام الغير دخوله ملك غيره بلا إذن مطلقا وانما اقتصر على ما ذكر لأنه مسمى التطفل ثم المراد بمحله ما يختص به ملكه أو غيره وينبغي أن مثل ذلك الما لوضعه في محل مباح كمسجد فيحرم على غيره من دعاه ذلك اه ع ش (قوله بل يفسق بهذا) أي بتناول طعام الغير بالتطفل (قوله أن تكرر الخ) قضية أن المرة صغيرة وقضية ذلك توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فلحجج اه سم (قوله أنه يدخل سارقا) وعليه فلو دخل وأخذ ما يساوي ربع دينار قطع سواء دخل بقصد السرقة أو لا لأنه لم يؤذن له في الدخول بخلاف نحو داخل الجمار فانه مأذون له في الدخول للغسل فان صرفه بقصد السرقة قطع لعدم الإذن له في الدخول على ذلك الوجه اه ع ش (قوله مغبرا) أي منتها اه ع ش (قوله مساواة السرور الخ) مقتضى هذا أنه لو أكل ما يساوي ربع دينار في مرة فسق وظاهر كلامهم خلافه فلحجج اه سيد عمر (قوله ومنه) أي من التطفل اه

الصغير أنه عليه بوضعه في فمه شرح مر وقياس ملكه بوضعه في فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه ووارثه أي ملكا مقيدا لا متناحرا نحو بيعه على ما هو قول جع بجوز رده ابن الصاغ بأنه لا يجي على أصلنا ثم ضيف الذي المشر وط عليه الضيافة (١٣٦) ذلك ما قدم له اتفاقا فله الارتحال به (وله) أي الضيف مثلا (أخذما) يشمل الطعام والنقد

ويخرج مغبرا وانما لم يفسق بأول مرة للشبهة ولأن شرط كون السرقة فسقا مساواة السرور وربع دينار كالمغصوب ورشدي على ما فيه ما ومنه أن بدى ولو صوفيا مسلما كالمدرسا فيسحب جاعته من غير إذن الباع ولا ظن رضاه بذلك وأما إطلاق بعضهم

أن دعوته تتضمن دعوة جماعة فليس في محله بل الصواب ما ذكرته فيه من التفصيل (ويحل) لكن الأولى الترك (نترسك) وهو ربه مفردا (وغيره) كلوز ودانير ودراهم وفازع الأذرع في حل نثرها بان فيه ضاعتوا يذاعر بما يؤدي للقتل (في الأملاك) أي عقد النكاح وكذا سائر الولاثم كالحنان\* (تنبيه) قولهم الأولى الترك يحتمل أنه خاص بخصوص النثار فلا ينافي قول المتولي وجرم به غير واحد الأولى تقديم حلو لحاضري عقد النكاح ويحتمل العموم وإن ما ذكره المتولي مقالة ثم رأيت الامم والمختصر (٤٣٧) صرح بان الولية تشتمل الدعوة على

الاملاك وهو يقتضي ندب احضار طعام لخصوص الحلو وان هذا غير وليمة العرس أي لحصوله ولو قبيل العقد وتلك لا يدخل وقتها الانتهاء العقد كما مر (ولا يكره في الأصح) لخبر الله صلى الله عليه وسلم حضر املاكا فيه أطباق اللوز والسكر فامسكوا فقال ألا تنهبون فقالوا نعم يتناهن النبي فقال انما نهبتمكم عن نهبه العساكر أما العرسان فلا خذوا على اسم الله فجاذبنا وجاذبناه قال البيهقي اسناده منقطع وابن الجوزي موضوع ولذلك انتصر جمع للكرهية وأطالوا للنهي الصحيح عن النهي لكن بين الحفاظ الهيثمي في مجموعه أن الطبراني رواه في الكبير بسند رجاله ثقات الاثنان فانه لم يجد من ترجمهما وحيث شذ فلا وضع فيه ولا انقطاع وفي رواية الكبير سلال الفا كهنة والسكر فأنثر عليهم وان ذلك بعد أن خطب صلى الله عليه وسلم وانكر الانصاري وأمر بالتدبير

رشدي (قوله أن دعوته) أي نحو العالم (قوله لكن الأولى الترك) بشكل بالخبر اه سم (قوله وهو ربه) إلى التنبيه في المغنى (قول المتر في الأملاك) بكسر الهمزة اه عش (قوله تقديم حلو الخ) أي بلا نثار (قوله لخصوص الحلو) قديقال لا يبعد أن يكون الحلو أولى كاتقدم قياسا على الحقيقة وعليه يحمل كلام المتولي اه سيدعمر وقوله كاتقدم أي في أوائل الفصل بقول الشارح ويؤخذ منه أنه يسن هنا في المذبح ما يسن في الحقيقة (قوله وان هذا الخ) عطف على ندب احضار الخ والاشارة للسدوة على الاملاك (قوله لخبر الخ) إلى قوله وفي رواية الخ في النهاية (قوله لخبره صلى الله عليه وسلم) انظر ما وجه الدلالة مع انه لا نثر فيه اه رشدي أقول ورواية الكبير التي تفسر هذه الرواية فيتم الاستدلال به لأنه بقي ما عمن سم مما نصح قد يقال كان الخبر يقتضي عدم الكراهة يقتضي أن لا يكون الأولى الترك اه (قوله فجاذبنا) أي النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير النصب في جاذبناه (قوله وابن الجوزي موضوع) فيه أن ابن الجوزي لم يقل في نفسه موضوع انما قال لا يصح ولا يلزم منه الوضوح قال الزركشي بين قولنا موضوع وقولنا لا يصح بون كبير فان الأولى اثبات للكذب والاختلاف والثاني اخبار عن عدم الثبوت ولا يلزم منه اثبات العدم وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوزي لا يصح أو نحوه انتهى اه عش (قوله فانه لم يجد) أي الحفاظ الهيثمي (قوله ترجمهما) أي فسرهما (قوله وفي رواية الكبير سلال الفا كهنة الخ) أي بدل أطباق اللوز والسكر والصلال بكسر السين جمع سلة وهي ما يوضع فيه الخبر وغيره من نحو الطبق يقال وضعه في السل والسلة أي الجنية (قوله فأنثر) أي صلى الله عليه وسلم (قوله وان ذلك) أي الانثار وهو وقوله لا تأتي وانه قال الخ معطوفان على سلال الفا كهنة الخ (قوله نعم ان علم) إلى قوله لان ذلك في النهاية والمغنى (قوله لا يؤثر به) أي لا يخص به بعضهم دون بعض اه رشدي (قوله منه) أي من الهواء (قوله بالاختذ) الأولى ليشمل الصورة الأخيرة حذقه كافي المغنى وشرح المنهج (قوله والا) أي بان لم يسقط أو سقط بعد قصد أخذه هذا مقتضى صنعه فأنرجع (قوله بقى) أي اختصاصه (قوله فيجزم على غيره الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو أخذه غيره ففي ملكه أي الغير وجهان جاريان فيما لو عشي طائر في ملكه فأخذ فرحه غيره وفيما إذا دخل السمك مع الماء في حوضه وفيما إذا وقع الثلج في ملكه فأخذه غيره وفيما إذا أحيما متحجرة غيره لكن الأصح في الصور كلها الملك أي لا نخذ الثاني كالأحياء مع اعداد صورة النثار لقوة الاستيلاء فيها اه (قوله ولا يملكه) أي الغير (قوله ولم يأذن له) مقتضاه انه إذا أذن المالك ملكه فخير وعليه فينبغي ان العلم بالرضا من المالك كالأذن ووضح ان اذن من وقع في حجره وعلمه برضاه مبيح للأخذ وملكه اه سيدعمر

(قوله لكن الأولى الترك) بشكل بالخبر (قوله لخبره صلى الله عليه وسلم الخ) قديقال كان الخبر يقتضي عدم الكراهة يقتضي أن لا يكون الأولى الترك إلا أن يجاب بان الخبر ليس في مخصوص النثر (قوله وقيل أخذه مكرهه) قد تشكك الكراهة بما في الخبر فجاذبنا وجاذبناه ان صرح الاحتجاج به الآن يحمل ما فيه على ما ذكره بقوله نعم الخ (قوله أو بسط ثوبه الخ) عبارة شرح الارشاد أو بسط ثوبه له قال في شرحه الصغير وخرج وقوعه فيه اتفاقا فانه لا يملكه بل يكون أولى به فيجزم على غيره أخذه الا ان ظن رضاه أو سقط من ثوبه وان لم ينفسه وإذا حرم لم يملك أخذه كخذه في طير عشي ملك الغير أو سمك دخل مع الماء حوضه أو ثلج وقع

على رأسه وأنه قال ولم أنهم عن نهبه الولاثم الا فانه تهرار ويحل التقاطه) للعلم برضا المالك (وتركه أولى) وقيل أخذه مكرهه وأطالوا في الانتصار له لانه دناعة نعم ان علم أن النثار لا يؤثر به ولم يقدح أخذه في مروه لم يكن تركه أولى ويكره أخذه من الهواء بازارا وغيره فان أخذه منه أو النقطه أو بسط ثوبه لاجله فوقع فيه ملكه بالأخذ ولو صيبا وان أخذه من ملكه سيده فان وقع بحجره من غير ان يسقطه فسقط منه قبل قصد أخذه بعدد أو غيره زال اختصاصه والابق ولا يملكه لانه لم يوجد منه عند وقوعه بحجره قصد تلك ولا فعل لكنه أولى به فيجزم على غيره أخذه منه ولا يملكه بخلاف ما مر في التحجير له لان ذلك غير مملوك بخلاف هذا فانه باق ملك النثار ولم يأذن له في أخذه من هو أولى به

(قوله وهذا) أي بالفرق المذكور بين التحجير والنثار (قوله فتوحل الخ) نشر مرتب وقوله فيها الخ أي الأرض أو الحفرة تنازع فيه الغعلان (قوله والجاء سمكة) أي دخولها (قوله بالتحجير) متعلق بالخاقهم اه سم (قوله لا بالنثار) عطف على قوله بالتحجير (قوله كما أفاده كلامهما الخ) (خاتمة) في آداب الاكل تسن التسمية قبل الاكل والشرب ولومن جنب وحائض ولو سمي مع كل لقمة فهو حسن وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية للجماعة مع ذلك تسن لسكل منهم فان تركها أوله أتى بها في أثناؤه وان تركها في أثناؤه أتى بها في آخره ويسن الجنب بعد الفراغ من ذلك ويجهر به ما يقدر به فيهما ويسن غسل اليد قبله وبعده لكن المالك يتدبى به فيما قبله ويتأخر به فيما بعده ويسن أن يأكل بثلاث أصابع لا يتابع وتسن الجماعة والحديث الغير المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقليل الكلام أولى ويسن لعق الاناء والاصابع وأكل ساقط لم يتجس أو تجس ولم يعتذر تطهيره وطهره ويسن مؤاكلة عبيده وصغارهم وزوجاته وأن لا يخص نفسه بطعام الا لعذر كدواء بل يؤثرهم على نفسه ولا يقوم المالك عن الطعام وغيره يأكل ما دام يظن به حاجة الى الاكل ومثله من يقتدى به وان رجب بضيقه ويكرهه ويحمد الله على حصوله ضيقه عنده ويكرهه الا كل متكئا ومضطجعا ويكرهه الا كل مما يلي غيره ومن الاعلى والوسط ويستثنى من ذلك نحو ما كاهة مما يتنقل به فيأخذ من أي جانب ويكرهه تقر يب فيه من الطعام بحيث يقع من فيه اليه شيء وذمه لا قوله لا أشبهه أو ما اعتدت أكله ويكرهه نفص يده في القصعة والشرب من فم القربة والاكل بالشمال والتنفيس والتفخ في الاناء والعزاق والمخاط حال أكلهم وقرن تمرتين ونحوهما كعنتين بغير اذن الشركاء ويسن للضيف وان لم يأكل أن يذوق ولا مضيف كان يقول أكل طعامكم البرار وأفطر عندكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة ويسن قراءة سورة الاخلاص وقريش ويندب أن يشرب بثلاث أنفاس بالتسمية في أولها والجد في آخرها ويقول في آخر الاول الحمد لله ويؤيد في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وان ينظر في الكوز قبل الشرب ولا يتجس في فيه بل يتخيمه عن فيه الحمد ويرده بالتسمية والشرب قائما بخلاف الاولى ومن آداب الاكل أن يلتقط فئات الطعام وأن يقول المالك لضيفه ولغيره كز وجته وولده اذا رفع يده من الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق انه اكتفى منه ولا يز يد على ثلاث مررات وان يتخلل ولا يتلع ما يخرج من أسنانه بالخلال بل يرميه ويتضمض بخلاف ما يحجمه به بلسانه من بينه فانه يعلمه وان يأكل قبل أكله اللحم لقمة أو لقمتين أو ثلاثا من الخبز حتى يسد الخلل وأن لا يشم الطعام ولا يأكله حار حتى يبرد ومن آداب الضيف أن لا يخرج الا باذن صاحب المنزل وان لا يجلس في مقابلة تجرة النساء أو سترتهن وان لا يكثر النظر الى الموضع الذي يخرج منه الطعام ومن آداب المضيف أن يشبع الضيف عند دخوله الى باب الدار ويبقى للاداء كل أن يقدم الفاكهة ثم اللحم ثم الخلاوة وانما قدمت الفاكهة لانها أسرع استحالة فينبغي أن تقع أسفل المعدة ويندب أن يكون على المائدة نقل وسياق أن شاء الله تعالى زيادة على ذلك في باب الاطعمة اه مغنى وكذا في الاحياء زيادات كثيرة على ذلك

(كتاب القسم والنشور) \*

(قوله بتفخ) الى قوله قبل في النهاية (قوله ومن لازم بيان ما بيان الخ) منوع اه سم عبارة الرشيدى فيه نظر لا يخفى ولو أجاب بان القسم والنشور من جملة أحكام عشرة النساء وأكثر الكلام الاتى فيهما فذلك خصهما بالذکر لكان واضحا على ان من المشهور انه اذا ترجم لشئ زاد عليه لا يضرا اه وقوله على أن من المشهور الخ ياتى عن سم ما يدفع هذا الجواب (قوله الاعتراض عليه بانه الخ) جرى عليه المغنى (قوله

في ملكه وانما لك المحي ما تحجيره الغير لان المتحجر غير مالك فليس الاضياء تصرف في ملك الغير بخلاف هذه الصور اه فليست هذه مع ما ذكره هنا (قوله بالتحجير) متعلق بالخاقهم

(كتاب القسم والنشور) \*

(قوله ومن لازم بيان ما بيان الخ) عليه منع فلو تنزل عنه لم يندفع الاعتراض بالايجاب المذكور (قوله

وبهذا يتضح الخاقهم سقى أرض أو حفر حفرة لا يتصد الاصطياد فتوحل أو وقع فيها صيد والجاء سمكة لبركة كبيرة وأخذ صيد من داره التي لم يعلق بابها عليه بالتحجير في انه وان كان أحق به لكن يملكه أخذته وان أم بدخوله ملكه لا بالنثار وأما ما أوهجه كلامهما هنامن الفرق بين هذه الصورة والتحجير فهو مبنى على ضعف ما أفاده

كلامهما في باب الصيد

(كتاب القسم) \*

بفتح فسكون واما بكسر فسكون فالنصيب وفتحهما فاليمين (والنشور) من نشر ارتفع فهو ارتفاع عن أداء الحق ومن لازم بيان ما بيان بقيمة أحكام عشرة النساء فاندفع الاعتراض عليه



بأنه كان ينبغي أن يزيد في الترجمة عشرة النساء لأنه مقصود الباب (بخصوص القسم) أي وجوبه (زوجان) حقيقة فلا يتجاوز عن المر بجمعة  
ولا الاماء ولو مستتولات كأشعر به قوله تعالى فان ختم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أي فإنه لا يجب فيه العدل الذي هو فاقعة  
القسم لكن يندب أن لا يعطلهم وأن يسوي بينهم قبل كان ينبغي وتختص الزوجات بالقسم لأن الباء إنما تدخل على المقصور اهـ وحصره  
ليس في محله وتحرير ذلك أن الأصل في لفظا الخصوص وما يشق منه أن تدخل الباء في حيزه (٤٣٩) على المقصور عليه وهو ما لا يخصه

وهو الزوجان هنا فمن ثم

سلك ذلك المصنف لسلامته

من التضمن والتجاوز

الآتين وقد يضمن معنى

التيسير أو يجعل مجازا

مشهورا عنه لتدخل الباء

حينئذ على المقصور الذي

هو الخاصية قبل وهذا

أعرب أبين وأغلب وكان

المعترض أغتر به هذا لكنه

لم يف بالتعبير عنه (ومن)

له زوجات لا يلزمه أن يبيت

عندهن كما يأتي ثم إن (بات)

في الحضر أي صا وليلا أو

نهارا فالتعبير بيان أن

شأن القسم الليل لا لأجرا

مكته نهارا عند أحداهن

فإن الأوجه أنه يلزمه أن

يمكث مثل ذلك الزمن عند

البقيات (عند بعض

نسوته) بقرة أو دونها

وان أتم فليس مقتضى

عبارته جواز المبيت عند

بعضهن ابتداء من غير قرعة

ولامعنى بات أراد خلافاً أن

وهم فيه لأنه إنما جعل

وجود المبيت بالفعل عند

واحدة شرطاً للزوم المبيت

عند البقية وهذا لا يقتضى

شيأ مما ذكر كما هو واضح

وبه يتضح أيضاً دفع ما

بأنه كان ينبغي الخ) ان كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره  
على تقدير تمامه اهـ سم (قول المتن زوجات) أي بنتين منهن فأكثروا لو كن غير حرائر اهـ  
معنى (قوله حقيقة) إلى قوله قيل في المعنى (قوله أن لا يعطلهم) أي الاماء اهـ عش عبارة السيد  
هذا الاطلاق اصادق بمن لم تعدلوا طعن الاماء وجهه واضح ثم رأيت منقولاً اهـ (قوله قيل كان  
الخ) عبارة المغنى والنهاية ادخال الباء على المقصور عليه خلاف الكثير من دخولها على المقصور فلا  
حاجة حينئذ لدعوى بعضهم القلب في كلام المتن اهـ (قوله ان الأصل) أي الحقيقة (قوله زوجات) إلى  
قوله ولا معنى بات في المعنى الاقوله في الحضر (قوله أي صار) أي حصل اهـ عش (قوله وان ثم) راجع  
لقوله أو دونها فقط اهـ سم (قوله من غير قرعة) أي ولا تراش (قوله ولا معنى بات) عطف على قوله ليس  
مقتضى الخ (قوله وبه الخ) أي بقوله لأنه إلى قوله على ما يحتمل القمولى في النهاية (قوله ما قيل الخ) القائل هو  
الاذري وعبارته كلامه أي المصنف توهم أنه إنما يجب القسم اذا بات عنداه وليس كذلك بل يجب عند ارادته  
ذلك فلا يجوز له تخصيص واحدة بالبداءة بها الا بالقرعة على الأصح كما سيأتي انتهت فراهه بالقسم هنا كما ترى  
ضمن ب القرعة وحينئذ فالشرح كالعلامة ابن حجر لم يتوارد معه في الرد عليه على محل واحد ثم تقع المناقشة مع  
الاذري في أن القرعة هل تسمى قسماً أم لا اهـ وشيئاً ووافق المعنى للاذري (قوله عند ارادته) ان مجرد  
الارادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعراض عنها اهـ سم وقد مر جوابه عن الرشدي أنفاً (قول المنزلة) أي  
ولو عينوا وجوباً أو مريضاً اهـ معنى (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور اهـ  
سم عبارة عش أي فلو تركه كان كبيرة أخذ من الخبر لا أتى اهـ وفيه ان الخبر لا أتى لا يفيد وجوب  
الغورية (قوله وفيما مر) أنظر ما المراد بما مر اهـ رشدي (قوله لم يعص به) أي لا يمكن التدارك فهما  
بعد الموت سم وسيدعر (قوله أن يبيت الخ) متعلق للظرف وفاعل للزوم (قوله وقد كان) إلى قوله لكن  
اختاره في المعنى (قوله امرأتان) أي مثلاً اهـ عش (قوله وشقه مائل الخ) هو ونحوه مما أورد في كلام  
الشارع صلى الله عليه وسلم يحمل على حقيقة حيث لا صارف اهـ عش (قوله خلاف المشهور) أي  
فالمعتمد أنه كان واجباً عليه صلى الله عليه وسلم لم اهـ عش (قوله اختاره السبكي) ضعيف اهـ عش  
(قوله ونسك جديدة الخ) هذا مجرد تصوير والافلا اسنحج بعض نسائه في السفر بقرة لم يقض للباقيات كما  
يأتي اهـ سم (قوله للمختلفات) خرج به مالو كان معه واحدة من زوجاته فقسم بينهما وبين الجديدة

بأنه كان ينبغي الخ) ان كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره  
على تقدير تمامه اهـ سم (قوله فان الأوجه انه يلزمه أن يمكث مثل ذلك الزمن عند البقيات) الظاهر ان معارضة هذا  
لقول المصنف الآتي ولا يجب تسوية في الإقامة نهاراً على ما يأتي في شرحه أن ذلك فيما اذارتب القسم على يوم  
وليلة مثلاً وكان الأصل الليل والنهار تبعاً فلا يجب التسوية في الإقامة نهاراً وهذا فيما إذا لم يرتب القسم كذلك  
بل ابتداء بالإقامة عند واحدة نهاراً فيلزمه أن يمكث عند البقيات مثل القدر الذي مكث فيه عندها (قوله وان  
انتم) راجع لادونها فقط (قوله عند ارادته) ان مجرد الارادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعراض عنها (قوله فوراً)  
أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور (قوله لم يعص به) أي لا يمكن تداركها بعد الموت (قوله

قيل عبارته توهم أنه إنما يجب اذا بات وليس كذلك بل يجب عند ارادته ذلك (لزمه) فوراً فيما يظهر هنا وفيما مر لاسيما ان كان عصى باللم  
يقرع لأنه حق لازم وهو معرض للسقوط بالموت فلزمه انحر وج منها أمكنه وهذا يفرق بينه وبين الحج ودين لم يعص به أن يبيت (عند من  
بق) منهن تسوية بينهم للخبر الصحيح اذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم التيمامة وشقه مائل أو ساقط وقد كان صلى الله عليه  
وسلم على غاية من العدل في القسم وقول الاصطخري انه كان تراعنه لعدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من تشاء منهن الآية بخلاف  
المشهور ولكن اختاره السبكي وخرج بي الحضر ما لو سافر وحده ونسك جديدة في النهار بقى زوجات عندها فلا يلزمه قضاء للمختلفات

والاولى أن يسوي بينهما في سائر الاستتاعات (٤٤٠) ولا يجب لتعلقها بالمثل العهرى وكذا في التبرعات المالية فهي لا تظهر خروجها من

مادام في السفر اه ع ش (قوله والاولى) الى قوله سمي في المغنى (قوله ولا يجب الخ) عبارة المغنى ولا يجب التسوية بينهما في الجماع فانه يتعلق بالنشاط والشهوة وهي لا تتأني في كل وقت ولا في سائر الاستتاعات ولا يؤخذ بغير القلب الى بعضهن لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك واه أبو داود وغيره وصحح الحاكم اسناده اه (قوله لتعلقها بالمثل الخ) ولقائل أن يقول ان كان المراد ان ذلك ليس مقدورا له فهذا ان منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لان الظاهر ان غير المقدور يمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وان سلم أنه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل اه سم أقول ويجب باختيار الثاني ومنعه للوجوب بشقته على النفس جدا والمشتة تجلب التيسير وفي الندب جمع بين مصطلحهما ولعل قوله فليتأمل إشارة اليه اه سيد عمر (قوله وكذا في التبرعات) أي لا يجب التسوية فيها بل تسن اه ع ش (قوله أو عند استكمال النوبة الخ) عبارة المغنى أو بعد استكمال نوبة أو أكثر اه (قوله من الجماع الخ) متعلق بيعطلن اه سم (قوله الوجه مام الخ) نائب فاعل قوى وقوله لذلك أي الاعراض (قوله على ما بحثه القموني الخ) عبارة النهاية على الرابع بنظر بقه الشرعي اه قال الرشيدى أي بان يعيد المظالم لهم حتى يقضى من نوبهم ان لا يتصور القضاء الا بذلك وليس في هذا ايجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافا لما في التحفة ما بينه الشهاب سم في حواشيه ان هذا من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوب الاعادة وجوب لتحصيل ما يؤدى منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب انتهى اه (قوله لاجل ذلك) أي القضاء والجار متعلق بالاعادة أو بتجيب الاعادة (قوله نظير مام الخ) أي من أنه لا يلزمه تقديم الاحرام حتى يلزمه صوم الثلاثة أيام في الحج (قوله قيل الخ) واقعه المغنى (قوله أحسن) أي من قول المصنف لا يأم (قوله اذ يلزم الخ) لجواز أن يكون نفى الاثم بناء على ان الوجوب موسع قبل الطلب فلا ثم قبل الطلب لذلك فمجرد نفى الاثم في الجملة لا ينفي ثبوت الطلب كما في مسألة الدين فافضح بذلك ان الرد الاثنى لا يدفع السؤال اه سم (قوله ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرد مدعى المعترض وهي الاحسنية فهذا ليس ردا لا يرد ابل غاية تصحيح العبارة اه سم (قوله انهم ممتساويان) أي التعبيرين (قوله فهما

خلاف من أوجب التسوية فيها أيضا ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة) ابتداء أو عند استكمال النوبة بالنسبة لهن (لم يأم) لان المبيت حقه ولان في دعاية الطبع ما يغنى عن ايجابه (و) لكن (يستحب أن لا يعطلن) أي من ذكرن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت تحصيلنا لهن فلا يؤدي الى فسادهن أو اضرارهن سيما ان كانت عندهم سرية جميلة آخرها عابها أو عليهن ومن ثم اختار جمع قول التسوي يكره الاعراض عنهن وقوى الوجه المحرم لذلك وقد لا يجوز الاعراض لعروض كان ظلمها ثم بان منه المظالم لهم فيلزمه أن

لتعلقها الخ) وعبارة شرح الروض ولان ذلك يتعلق بالنشاط والشهوة وهو لا يملكها ولقائل أن يقول اذا كان المراد أن ذلك ليس مقدورا له فهذا ان منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لان الظاهر ان غير المقدور يمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وان سلم أنه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل (قوله من الجماع) متعلق بيعطلن (قوله لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب) لباحث أن يمنع الاعادة من باب تحصيل سبب الوجوب لثبوت الوجوب قبل الاعادة بدليل انه بمجرد الاعادة يجب القضاء وان لم يبت عندهن كما هو ظاهر ولولم يكن الوجوب ثابتا قبل الاعادة لتوقف بعده على المبيت عندهن اذ لا يجب القسم لبعض النسوة الا ان بات عند البعض الا تحرب الاعادة من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوبها وجوب لتحصيل ما يؤدى منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب ونظير ذلك الدين الذي عصى به فانه يجب الاكتساب لادائه ولا يقال ان الاكتساب سبب الوجوب فلا يجب سبق الوجوب على الاكتساب بل وجوب الاكتساب من باب وجوب تحصيل ما يؤدى به الدين المتقدم وجوبه فليتأمل فانه ظاهر فالواجب وجوب الاعادة لانها سبب في الخروج عن الحق الواجب كسائر الحقوق الواجبة فانه يجب الخروج منها ولو لم يتوقف عليه الخروج فتأمل به باطاف وانصاف وليس هذا نظير مسألة المتمتع المذكورة لان الوجوب هناك لم يوجد الا بعد الاحرام بالحج بدليل أنه لو ترك الاحرام بالحج في ذلك العام لم يخاطب بصوم ولا غيره مطلقا فتدبر ولا تغفل (قوله ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرد مدعى المعترض وهي الاحسنية فهذا ليس ردا لا يرد ابل غاية تصحيح العبارة (قوله ويرد الخ) لقائل أن يقول هذا الرد لا يدفع السؤال اذ لا يلزم من نفى الاثم نفى الطلب لجواز أن يكون نفى الاثم بناء على ان الوجوب موسع قبل الطلب فلا ثم قبل الطلب لذلك فمجرد نفى الاثم في الجملة لا ينفي ثبوت

يقضى على ما بحثه القموني وسبقه اليه غيره لكن المعتمد خلافة اذ لا يتصور القضاء الا من نوب المظالم لهم فلا قضاء الا ان اعاده - ن ولا تجب الاعادة لاجل ذلك على الارجح لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب نظير مام في احرام المتمتع بالحج لصوم فيه قيل قول أصله لم يكن لهن الطلب أحسن اذ لا يلزم من نفى الاثم نفى الطلب ألا ترى ان المدين قبل الطلب لا يأم بترك الدفع واذا طوبى أثم اه ويرد بان الحق انهما متساويان اذا اصل الجارى

متلازمان ثابتاً واثباتاً ومسألة الدين من ذلك لانه واجب يطالب به غاية الامر أنه واجب موسوع قبل الطلب ومضيق بعده فان قلنا ان واجبنا لا يطالب بها الا عند تضيق وقتها كالصلاة والحج قلت ان الزاد ان الواجب صالح للطلب به ونوقعه على شرط في البعض لمركب يخصه لا يؤثر في التلازم الذي ذكرته ويستحب ان لا يتخلل الزوجة عن ليلة من كل أربع اعتباراً بما له أربع زوجات (٤٤١) قال في الجواهر وأن ينما في فراش

واحد حيث لا عذر في الانفصال سيما ان حرمت على ذلك (وتستحق القسم مريضاً) مالم يسافر من وتختلف لاجل المرض فلا قسم لها وان استعقت النفقة نقله الباقي عن الماوردي وأقره واعتمله غيره (ورقاه) ورقاهه ومجنونة لا يخاف منها ومراهقة (وحائض ونفساء) وحرمة ومولى أو مظاهر منها وكل ذات عذر شرعي أو طبي لان المقصود الانس لا الوطء وكما تستحق كل منهن النفقة (لأنه) أي خارجة عن طاعته بان تخرج بغير اذنه أو تمنعه من التمتع به أو تغلق الباب في وجهه ولو مجنونة أو تدعى الطلاق كذا ومعتدة عن وطء شبهة وصغيرة لا تطبق الوطء ومجوسية ومغصوبة ومجنوسية وأمة لم يكمل تسليمها ومسافرة ياذنه وجدها حاجتها كما لا نفقة لهن وحرمة الخلوة بالمعتدة والمجوسية كذا وقع لشارح وذكر المجوسية وهم حرمة نكاحها حتى على مثلها على ما مر قال الروياني ولو ظهر له زناها حله لم يمنع قسمها وحقوقها لتقدي منه

متلازمان) أي الطلب والاثم (قوله ويستحب أن لا يتخلل) الى قوله ومسافرة ياذنه في المعنى الاقوله ومجوسية والى قوله ومنه أن لا يشارك في النهاية الاقوله ومجوسية وقوله وحرمة الخلوة الى قال الروياني (قوله ان لا يتخلل الزوجة الخ) أي من المبيت (قول المتن مريضاً) يدخل في المرض نحو الجذام فتستحق القسم ولا ينافيه الامر بانقر من الاجتزاع لان هذا تيسر في تسلطها عليه بهذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والاكتفاء منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش مراه سم وبقي ما لو كان الزوج هو المجذوم ولم يتيسر لها فصيح بسبب الجذام فهل يكتفى في دفع النشوز منها بانقرادها عنه في جانب من البيت فلا تكون ناشئة بذلك ولا بعدد تمكيد نكاحها من الجناح والتمتع بها أو لافيه نظراً والظاهر الاول اه عش (قوله لا يخاف منها) أما المجنونة التي يخاف منها ولم يظهر منها نشوز وهي مسئلة فلا يجب لها قسم كبحشة الزركشي وان استعقت النفقة معني (قوله أو تمنعه الخ) أي بلا عذر لزمها كمرض والافهسي على حقها كما قاله الماوردي اه معني (قوله من التمتع بها) أي ولو بنحو قبلة وان مكنته من الجناح حيث لا عذر في امتناعها منه فان عذرت كان به ضمان مثلاً مستحكم وتأذت به تأذياً لا يحتمل عادة لم تعد ناشئة وتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة قوية على كذبها اه عش (قوله أو تغلق الباب الخ) خرج بذلك ضربها له وشتمها فلا يعد نشوزاً اه عش (قوله ومعتدة) عطف على قول المتن ناشئة سم ورشدي (قوله ومجنوسية) ظاهره ولو ظلماً أو حبسها الزوج بملقعة عليها اه عش (قوله ومسافرة ياذنه الخ) لم يقل ولو ياذن المعلومة منه مسئلة عدم الاذن بالعموى ثلاثاً مكرراً مع قوله الماربان تخرج بغير اذنه اه رشدي (قوله وحرمة الخلوة الخ) عطف على قوله كالأنفقة الخ (قوله ولعل الاصح القول الثاني) عبارة النهاية والوجه ترجيح مقابله اه وهو وجوب القسم ودفع النفقة وغير ذلك عش (قوله لا قبلها) أي فلا يحل له ذلك قطعاً لوضاؤه وقت العقد اه عش وقضية التعليل اختصاص القطع بما اذا علمه وقت العلم والافهسي فيه الخلاف أيضاً فايراجع (قوله والمستحق عليه القسم) الى قوله ومنه أن لا يشارك في المعنى الاقوله كذا عبر الى وسفيها وقوله لم يؤمن ضرره أو (قوله بل بحث ان) عبارة النهاية والاقرب ان (قوله ان غيره) أي غير المميز اه عش (قوله وسفيها) عطف على مراهقها والواو معني أو (قوله فان لم يؤمن ضرره الخ)

الطلب كما في مسئلة الدين فليتأمل (قوله في المتن وتستحق القسم مريضاً) يدخل في المرض نحو الجذام فتستحق الجذماء القسم ولا ينافيه الامر بالقرار من الاجتزاع لان هذا تيسر في تسلطها عليه بهذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والاكتفاء منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش مراه (قوله لا يخاف منها) خرج من يخاف منها وان وجبت نفقتها كما يحتمل الزركشي حيث قال نعم يستثنى صورتان لا قسم فيهما مع استحقات النفقة احدهما المجنونة التي يخاف منها لا يجب ان يقسم لها مع ان نفقة واجبها فيما يظهر اذا لم يظهر نشوز ولا امتناع الثانية وذكر مسئلة المريضة السابقة عن الماوردي (قوله ومعتدة) عطف على ناشئة (قوله وذكر المجوسية وهم حرمة نكاحها حتى الخ) يحتمل ان هذا الشارح أراد ما لو أسلم على مجوسية بعد النحول وتخللت فلا قسم لها في العدة لحرمة الخلوة بها الآن يقال هي في معنى الرجعية المتقدم انه لا قسم لها فلا حاجتها ذكرها وفيه نظر لانه بعد التسليم لا يمنع من التصريح بحكمها ولا يوجب ان ذكرها وهم فليتأمل (قوله ولعل الاصح القول الثاني) كذا مراه (قوله لزم وليها الخ) الزوم هو الاقرب شرح مراه (قوله أما المجنون فان لم يؤمن ضرره أو أذاه الوعاء الخ) كلام الشارح كالصريح في ان لم يؤمن ضرره

(٥٦) (شرواني وابن قاسم) - (سابع) نص عليه في الام وهو أصح القولين اه وهو بعيد ولعل الاصح القول الثاني وباقى أول الخلع ما يصرح به وينبغي أن يكون محل الخلاف اذا ظهر زناها في عصمتها لا قبلها والمستحق عليه القسم زوج سكران أو غافل ولو مراهقاً نعم يجوز على وليه ان علم به أو قصر كما هو ظاهر كذا عبر به كثير وليس يقيد بل المميز الممكن وطوره كذلك بل بحث ان غيره لو نام عند بعضهن وطلب الباقيات بيمانه عندهن لزم وليه اجابتهن بذلك وسفيها واثمه عليه لانه مكلف أما المجنون فان لم يؤمن ضرره

أو إذا الوطء فلا قسم وإن أمن وعليه بقية تدور وطلبته لزم الولي الطواف به عليهن كالأول فلو نفعه الوطء أو مال البينة هذا كله إن أطبق جنونه أو لم ينضب طوقه فافقته والاراعى هو أو فاقته فافقته وليه أو فاقته الجنون بشرطه ليكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه وفيما لم ينضب طوقه لو قسم لواحدة زمن الجنون وفاق في نوبة أخرى قضى للأولى ماجرى في زمن الجنون لنقصه وعلى محسوس وحده وقدمه من النساء القنم ومن امتنع منهن سقط حقها إن صلح محله (٤٤٢) لسكني مثلها ومنه إن لا يشارك غيره في صرف من المرافق الآتية هذا هو الذي يتجبه

كالصريح في أن من لم يؤمن ضرره لا يلزم الولي الطواف به وإن كان عليه بقية تدور وطلبته وكلام شرح الروض أي والغنى كالصريح في اللزوم حيث تدل على ما لم يراجع اه سم (قوله أو إذا الوطء) أي بقول أهل الخبرة اه معنى (قوله فلا قسم) عبارة الغنى فإن ضرره الجبايع بقول أهل الخبرة وجب على وليه منه اه (قوله وإن أمن) ظاهر الغنى أنه ليس بقيد كالمس (قوله وطلبته) مقتضى ما تقدم في قوله فو راعدم التوقف على الطلب لأن يقال ذلك في العاقل سيدع وعش (قوله والاراعى الخ) كذا نقله في الغنى عن المتولي واستحسنه بعد نقله عن البغوي وغيره أنه بنفسه يقسم أيام الأفاق وتلغو أيام الجنون اه سيدع (قوله بشرطه) أي السابق بقوله وإن أمن وعليه بقية تدور وطلبته (قوله وعلى محسوس الخ) ولو حبسته أحدى زوجته على حقها فليس للأخرى أن تبين معه كما أفق به ابن الصباغ اه معنى (قوله ومنه) أي ما يعبر في صلاحية المحل (قوله هذا الخ) أي قوله وعلى محسوس وحده الخ (قوله إن لم ينغرد بمسكن) بأن لم يكن له مسكن بالسكاية أو كان مشتركا بينه وبين غيره من قريب أو غيره اه سيدع (قوله مسكنه) إلى المتن في النهاية والغنى (قوله وعليه الإجابة) والادجاء مؤنة الإجابة عليه في المريضة وغيرها والحاصل أن ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم يحذف (قوله ذات خفر) أي سرف اه عش (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والغنى كما قاله اه (قوله لكن استغربه) عبارة النهاية والغنى وإن استغربه اه (قوله نحو معذورة بنحو مرض) كان ينبغي إسقاط أحد النحويين اه سيدع (قوله أو يرسل لها مسكنا الخ) وعليه مؤنته سم أي ذهابا وبابا اه عش (قوله بالقرعة) أي أو الغرض اه معنى (قوله له الخ) متعلق بغرض اه سم (قوله فإن اختلفا) أي الزوج والزوجة في الخوف عليها كان ادعى الزوج عدمه والزوجة وجوده (قوله لغيرهما) نائب فاعل رجوع (قوله دون غيرها) متعلق بقول المتن عليها أي تعلقا عنه وبأفوه حال من الهاء في عليها والغنى حال كون من مضى إليها منفردة بالخوف عليها أو قرب مسكنها عن الزوجة الأخرى اه سم عبارة السكردي قوله دون غيرها الضمير يرجع إلى من مضى إليها يعني أن غيرها ليست متصفعة بأحد من هذين الوصفين بأن كانت بعيدة عن المسكن وبمحوزة اه (قوله لكونها الخ) علة لعذر اه سم (قوله قال الأذرى) إلى قول المتن وله أن ترتب في النهاية (قوله المتن ويحرم أن يقسم الخ) التعبير بالأقامة يقتضى الدوام وبحث الزركشى أن الحكم كذلك لو مكث أياما لا على نية الإقامة وهو ظاهر اه معنى (قوله لها ممر) أي من أن فيه إيجاشا

من خلاف في ذلك (فإن لم ينغرد بمسكن) وأراد القسم (دار عليه) في بيوتهم توفية لحقهن (وإن انفرد) بمسكن (فلا فضل المضي اليهن) صونا لهن (وله دعاؤهن) لمسكنه وعليهن الإجابة لأن ذلك حقه فمن امتنع أي وقد لاق مسكنه بهما فيما يظهر فهي ناشئة الذات خفر لم تعتد البروز فيذهب لها على ما قاله الماوردي واستحسنه الأذرى وتعبيره لكن استغربه الروباني والأحوط معذورة بنحو مرض فيذهب أو يرسل لها مسكنا أن أطاق مسع ما يقبها من نحو مطر (والاصح تعريضها إلى بعضهم ودعاء بعض) إلى مسكنه لما فيه من الإيجاش (الا بالقرعة أو لغرض) ظاهر عسر فاه أولها فيما يظهر (كقرب مسكن من مضى إليها وخوف عليها) لنحو شباب سواء كان الخوف منه أم منها فإن اختلفا رجوع لغيرهما فيما يظهر دون غيرها فلا يحرم إذا إيجاش حيث تدفن امتنع بلا عذر لكونها ذات خفر على ممر أو مرض وشق

لا يلزم الولي الطواف به وإن أمن وعليه بقية تدور وطلبته وكلام شرح الروض كالصريح في اللزوم حيث تدل فليأمل وليراجع اه (قوله والاراعى الخ) هذا قاله المتولي واستحسنه الشنخا لأن حزم في الروض بخلافه فقال وإن تقطع الجنون وانضبط فأيامه كالغيبه قال في شرحه فتطرح ويقسم في أيام أفاقته فعلم أنه لو أقام في الجنون عند واحدة فلا قضاء به صرح الأصل نقلا عن البغوي وغيره انتهى (قوله وعليه الإجابة لأن ذلك حقه) قد يقتضى إطلاق ذلك أن مؤنة الإجابة عليهن كان احتقن للركوب وليس بعد الانها مؤنة حق وجب عليهن إذا و قد يدل عليه إطلاقه هنا مع قوله في المعذورة أو يرسل لها مسكنا كالمسكن قياس أنها مؤنة حق وجب إذا و أنه أن يكون على المريضة إذا أطاقها المحي هذا ولكن الأوجه أن عليه في المريضة وغيرها أخذ بما ذكره فيما لو تزوج رجل بته امرأة فزبد أن عليها تسليم نفسها بته اعتبارا بعمل العقد وكذا

عليها الركوب مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر فظاهر قال الأذرى لو كان الغرض ذهابه للبعيدة بالخوف عليها ودعاء القريبة للأمن علمه العتق عكس ما في المتن والضابط أن لا يظهر منه ميل بالتفضيل والتخصيص اه وقول المتن أو خوف عليها عطا على قرب صريح فيما ذكره فهو ما في المتن لا عكس (ويحرم أن يقسم بمسكن واحدة) هو أميكتها أو ملكه وغيرهما وإن لم تكن هي فيه حال دعائهن فيما يظهر (وبعد عوي) أي السافيان (ال) مبر وضاهن لما صرح أن أجي

فلها المنع وحيث يصح عود قوله الارضاها - مال هذه ايضا بان يجعل قسمها وهي قسمها آخر (وأن يجمع ضربين) أو خروجه (في مسكن) متحد المرافق أو بعضها كجمعة في حضر ولو لملة أو دونها ليدفع ما من التباعد (الارضاها) لان الحق لهما ولهما الرجوع والارضا الحرة خلافه سم (قوله لان الحق) الى قوله وان اتحد غلقا في المعنى (قوله والارضا الحرة) أي فقط لان السرية لا يشترط رضاها لان له جمع امائه بمسكن وهي أمة اه معنى (قوله هنا) أي فيما اذا كان معها سرية أيضا أي كما اذا كان معها ضرة (قوله لعسر افراد كل الخ) أي شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المسقة لا يكف التعداد أيضا اه عش (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله الان تعذر الخ) لعل المراد بالتعذر التعسر فلا يرجع (قوله وسطع) الظاهر ان المراد أنه لا ينبغي أن يكون لهما سطح واحد لانه لا بد أن يكون لكل منهما سطح يسكن سطح بدليل قوله الاتي كعلو وسفل لان الظاهر في مثله اختصاص العلو بالسطح اه سم وأقره الرشيدى (قوله كعلو وسفل) والخبرة في ذلك للزوج حيث كانا لا تعين به - ما اه عش (قوله من أول باب) أي للمحلل اه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه صرح المصنف في تعليقه على التنبيه اه معنى وظاهر التعليل الاتي ان هذا الحكم لا يخص بالزوجات بل يجري في زوجة وسرية وفي سريان فلا يرجع (قوله مع علم الاخرى الخ) بل يحرم ان قصد ابداء الاخرى أو لزوم منه رؤية محرمة للزوجة مر اه سم عبارة الرشيدى قوله مع علم الاخرى عبارة عنه بحضرة الاخرى اه ومن الغير المعنى (قوله ولا تلزمها الاجابة) ولا تصير ناسرة بالامتناع اه معنى (قوله ومن ثم صوب الادرعى الخ) ويمكن الجمع بينهما بان يكون محمل التحريم اذا كانت احدهما ترى عورة الاخرى اه معنى زاد النهاية أو قصده الابداء الاول على خلافه اه (قوله وأولها) الى قوله ثم رأيت الزركشى في النهاية الاول ومنه الى من عماده وقوله أي متبرع (قوله هنا) أي في القسم (قوله وأخوها الفجر) قضيته ان الاسترخاء يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف فيه فانه كما يختلف أحوال أهل الحرف في أوله كذلك تختلف في آخره اه عش (قوله للعاسر جسي) بسين مقحوقه قرأه سا كنه في - يم مكسورة فياء النسبة كذا ضبط بالقلم في بعض النسخ المقابلة على أصل الشارح وعبارة النهاية للسرخسى بالحاء وحذف ما (قوله لكن الاولى الخ) كذا في المعنى (قوله عينه) أي تقديم الليل (قوله لانه الذي الخ) معاق

(قوله فلها) أي لصاحبة المسكن (قوله لهذه) أي لسئلة الاقامة بمسكن واحد وقوله أيضا أي كسئلة جمع الضربين في مسكن وقوله بان يجعل الخ تعجيج ارجع الضمير حينئذ بالنسبة للباقيات وصاحبة المسكن (قوله متحد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله وأما اذا تعدد المسكن الخ خلافه اه سم (قوله لان الحق) الى قوله وان اتحد غلقا في المعنى (قوله والارضا الحرة) أي فقط لان السرية لا يشترط رضاها لان له جمع امائه بمسكن وهي أمة اه معنى (قوله هنا) أي فيما اذا كان معها سرية أيضا أي كما اذا كان معها ضرة (قوله لعسر افراد كل الخ) أي شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المسقة لا يكف التعداد أيضا اه عش (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله الان تعذر الخ) لعل المراد بالتعذر التعسر فلا يرجع (قوله وسطع) الظاهر ان المراد أنه لا ينبغي أن يكون لهما سطح واحد لانه لا بد أن يكون لكل منهما سطح يسكن سطح بدليل قوله الاتي كعلو وسفل لان الظاهر في مثله اختصاص العلو بالسطح اه سم وأقره الرشيدى (قوله كعلو وسفل) والخبرة في ذلك للزوج حيث كانا لا تعين به - ما اه عش (قوله من أول باب) أي للمحلل اه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه صرح المصنف في تعليقه على التنبيه اه معنى وظاهر التعليل الاتي ان هذا الحكم لا يخص بالزوجات بل يجري في زوجة وسرية وفي سريان فلا يرجع (قوله مع علم الاخرى الخ) بل يحرم ان قصد ابداء الاخرى أو لزوم منه رؤية محرمة للزوجة مر اه سم عبارة الرشيدى قوله مع علم الاخرى عبارة عنه بحضرة الاخرى اه ومن الغير المعنى (قوله ولا تلزمها الاجابة) ولا تصير ناسرة بالامتناع اه معنى (قوله ومن ثم صوب الادرعى الخ) ويمكن الجمع بينهما بان يكون محمل التحريم اذا كانت احدهما ترى عورة الاخرى اه معنى زاد النهاية أو قصده الابداء الاول على خلافه اه (قوله وأولها) الى قوله ثم رأيت الزركشى في النهاية الاول ومنه الى من عماده وقوله أي متبرع (قوله هنا) أي في القسم (قوله وأخوها الفجر) قضيته ان الاسترخاء يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف فيه فانه كما يختلف أحوال أهل الحرف في أوله كذلك تختلف في آخره اه عش (قوله للعاسر جسي) بسين مقحوقه قرأه سا كنه في - يم مكسورة فياء النسبة كذا ضبط بالقلم في بعض النسخ المقابلة على أصل الشارح وعبارة النهاية للسرخسى بالحاء وحذف ما (قوله لكن الاولى الخ) كذا في المعنى (قوله عينه) أي تقديم الليل (قوله لانه الذي الخ) معاق

نفقها ومؤنة الطريق من عزالى عدن أي ومن زبيد الى ٢ عدن عليها وحاصله أن ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف على الانتقال بعد التسليم عليه (قوله له) متعلق بغرض وقوله دون غيرها متعلق بالمتن عليها أي تعلقا معنويا فهو حال من الهاء في عليها والمعنى حال كون من مضى اليها منفردة بالخوف عليها أو قرب مسكنها عن الزوجة الاخرى وقوله لكونها له لعذر (قوله وحيث يصح عود قوله الارضاها - مال هذه ايضا بان يجعل قسمها وهي قسمها آخر (وأن يجمع ضربين) أو خروجه (في مسكن) متحد المرافق أو بعضها كجمعة في حضر ولو لملة أو دونها ليدفع ما من التباعد (الارضاها) لان الحق لهما ولهما الرجوع والارضا الحرة خلافه سم (قوله لان الحق) الى قوله وان اتحد غلقا في المعنى (قوله والارضا الحرة) أي فقط لان السرية لا يشترط رضاها لان له جمع امائه بمسكن وهي أمة اه معنى (قوله هنا) أي فيما اذا كان معها سرية أيضا أي كما اذا كان معها ضرة (قوله لعسر افراد كل الخ) أي شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المسقة لا يكف التعداد أيضا اه عش (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله الان تعذر الخ) لعل المراد بالتعذر التعسر فلا يرجع (قوله وسطع) الظاهر ان المراد أنه لا ينبغي أن يكون لهما سطح واحد لانه لا بد أن يكون لكل منهما سطح يسكن سطح بدليل قوله الاتي كعلو وسفل لان الظاهر في مثله اختصاص العلو بالسطح اه سم وأقره الرشيدى (قوله كعلو وسفل) والخبرة في ذلك للزوج حيث كانا لا تعين به - ما اه عش (قوله من أول باب) أي للمحلل اه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه صرح المصنف في تعليقه على التنبيه اه معنى وظاهر التعليل الاتي ان هذا الحكم لا يخص بالزوجات بل يجري في زوجة وسرية وفي سريان فلا يرجع (قوله مع علم الاخرى الخ) بل يحرم ان قصد ابداء الاخرى أو لزوم منه رؤية محرمة للزوجة مر اه سم عبارة الرشيدى قوله مع علم الاخرى عبارة عنه بحضرة الاخرى اه ومن الغير المعنى (قوله ولا تلزمها الاجابة) ولا تصير ناسرة بالامتناع اه معنى (قوله ومن ثم صوب الادرعى الخ) ويمكن الجمع بينهما بان يكون محمل التحريم اذا كانت احدهما ترى عورة الاخرى اه معنى زاد النهاية أو قصده الابداء الاول على خلافه اه (قوله وأولها) الى قوله ثم رأيت الزركشى في النهاية الاول ومنه الى من عماده وقوله أي متبرع (قوله هنا) أي في القسم (قوله وأخوها الفجر) قضيته ان الاسترخاء يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف فيه فانه كما يختلف أحوال أهل الحرف في أوله كذلك تختلف في آخره اه عش (قوله للعاسر جسي) بسين مقحوقه قرأه سا كنه في - يم مكسورة فياء النسبة كذا ضبط بالقلم في بعض النسخ المقابلة على أصل الشارح وعبارة النهاية للسرخسى بالحاء وحذف ما (قوله لكن الاولى الخ) كذا في المعنى (قوله عينه) أي تقديم الليل (قوله لانه الذي الخ) معاق

حدها بغروب الشمس وطلوعها (ويوم قبلها أو بعدها) لحصول المقصود بكل لكن الاولى تقديم الليل خروجا من خلاف من عينه لانه الذي عليه التواريخ الشرعية (والاصل) لمن عمله بالنهار (الليل) لان الله جعله سكا (والنهار تبس) قول الحاشي ومؤنة الطريق هكذا في النسخ والتحرر



لانه وقت التردد (فان عمل ليل او سكن نهارا كالحارس) واثنى بفتح أوله وضم الغوية مع تشديد هاء وقد تنقصف وهو قاء الحام أو غيره نسبة  
للاذن وهو اخذ ود الخبار والجصاص (٤٤٤) ذكره في القاموس (فكسسته) بعكس ما ذكر فان كان يعمل تارة ليلًا وتارة نهارًا لم

يعينه عبارة المغني وحوى عليه التواريخ الشرعية فان أول الأشهر الليالي اه (قوله وقت التردد) أى فى طلب المعاش (قوله أو غيره) هذا تفسير الاثنى فى أصل اللغة والا فالمراد به هنا وقاد الحام خاصة أو نحوه من عمله ليلًا اه رشدى (قوله أخذ ود الخ) أى حفيرة اه ع ش (قوله بعكس الخ) كذا كتب بالباء فى أكثر نسخ الشرح وفى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه هو باللام أوله خلافا لما يوجد فى النسخ فهو عمله أى فعلة العكس عكس العلة المذكورة فى العكس اه عبارة المغني فيكون النهار فى حقه أصلا والليل تبع له لسكونه بالنهار ومعاشه فى الليل اه (قوله لم يجز نهاره الخ) عبارة المغني لم يجز أن يقسم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولا أخرى عكسه اه (قوله أى والأصل فى حقه الخ) أى ولا يكتفى بجعل سكون ليل ليل واحدة وسكون نهارا لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ اه سم (قوله فالظاهر ان محل السكون الخ) معتمد اه ع ش (قوله والعمل) بالجر عطفا على السكون (قوله وانه لا يجزى أحدهما الخ) مرجع الضمير الاصل والتبع فى قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر النوبة هل هو يوم وليس له لكل على وجه ان الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل من بعضهما فليست اه سم (قوله فيمن عمله الخ) أى ليل (قوله فيكون الليل فى حقه الخ) أى وان كان عمله فيه اه سم (قوله وهو حاصل) فيه وقفة ما اذا اتقى التأنيس والتحدث لانتهائه الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل أو غالبه ومثل ذلك عالم قطع الليل أو غالبه باشتغاله لالتهائه بنحو مطالعة وتأليف وقد يجاب عن ذلك كما بانه لا ينقص عن استغرق نومه الليل فى فراشه وحده فى جانب من البيت اه سم (قوله أما المسافر) التبع له وعما دة فى المغني (قوله وقت نزوله) من ليل أو نهارا اه مغنى عبارة سم لوزل تارة ليلًا وتارة نهارا فهل له جعل نوبة ليل واحدة ونوبة نهارا لاخرى ويغفر ذلك للسفر أولا ولا يكتفى بغيره اه سم أقول والظاهر الاول عبارة الجعزى قوله وقت نزوله وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم وللأخرى ربع يوم مثلا سم وع ش اه (قوله فهو العماد الخ) عبارة المغني ولولم يحصل الخلو الا حال السير كأن كان بمخافة وقالة النزول يكون مع الجماعة فى نحو مخافة كان عماد قسمه حال سيره دون حاله نزوله حتى يلزمه التسوية فى ذلك اه (قوله وأيام الجنون كالغيبه) أى قتلغوا أيام الجنون كأيام الغيبه (قوله شارح) هو الزكشى ونقله عن النص اه سم (قوله فعلى مامر) أى فى شرح لانه شرة (قوله والجنون) بالجر عطفا على الافاقة (قوله هنا) أى فى الجنون الغير المنضبط وقت افاقته (قوله وانما ذلك) أى عدم الخرج ليل الزفاف أى

يجز نهاره عن ليله ولا عكسه أى والأصل فى حقه وقت السكون لتفاوت الغرض ولو كان يعمل بعض الليل وبعض النهار فالظاهر ان محل السكون هو الاصل والعمل هو التابع وأنه لا يجزى أحدهما عن الآخر ويتردد النظر فى عمله فى بيته كالكتابة والخياطة وظاهر تمثيلهم بالحارس والاثنى انه لا عبرة بهذا العمل فيكون الليل فى حقه هو الاصل لان القصد الانس وهو حاصل هذا كله فى الحاضر اما المسافر فعما دة وقت نزوله مالم تكن خلوته فى سيرة فهو العماد كما يحسنه الاذرى وعماده فى المجنون وقت افاقته أى وقت كان وأيام الجنون كالغيبه كذا حزم به شارح وهو انما يتأتى على كلام البغوى الذى ضعفاه فعلى مامر من النظر لا أيام الافاقة وحدها والجنون وحدها الاصل فى حقه كغيره نعم مر فى غير المنضبط ان الافاقة لو حصلت فى نوبة واحدة قضى لاخرى قدرها فعليه قد يقال ان العماد هنا وقت الافاقة وقضية مامر الشامل عن الاحكام من عماده الليل لا يجوز له

للعودة مر (قوله أى والأصل فى حقه وقت السكون) أى ولا يكتفى بجعل سكون ليل لواحدة وسكون نهار لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ وعبارة القوت ولو كان يعمل تارة ليلًا وتارة نهارا فليس له أن يقيم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولا لاخرى بالعكس على الاصع لتفاوت الغرض انتهى (قوله وأنه لا يجزى أحدهما عن الآخر) المفهوم منه ان مرجع ضمير التثنية فى قوله أحدهما الاصل والتبع فى قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر النوبة هل هو يوم وليس له لكل على وجه ان الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل من بعضهما فليست اه سم (قوله فيكون الليل فى حقه هو الاصل) أى وان كان عمله فيه (قوله وهو حاصل) فيه وقفة فيما اذا اتقى التأنيس والتحدث لانتهائه الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل أو غالبه ومثل ذلك عالم قطع الليل أو غالبه باشتغاله لالتهائه بنحو مطالعة وتأليف وقد يجاب عن ذلك كما بانه لا ينقص عن استغرق نومه الليل فى فراشه وحده فى جانب من البيت (قوله فعما دة وقت نزوله) لوزل تارة ليلًا وتارة نهارا فهل له جعل نوبة ليل واحدة ونوبة نهارا لاخرى ويغفر ذلك للسفر أولا ولا يكتفى بغيره (قوله كذا حزم به شارح) هو الزكشى ونقله عن النص (قوله الذى ضعفاه) فيه بحث لانما انما قاله فيها مامر الذى نقله عن المتولى

فيها

الخروج فيه بغير رضا الجماعة وجنازة واجابة دعوه وهو ضعيف وانما ذلك ليل الى الزفاف فقط لانه يحرم عليه الخروج فيها لندوب تقديمه الى واجب حقها

كذا قاله لكن أطال الأذرى وغيره في رده وان المعتمد انه لاحرمة أى وعليه فهمى عذرى (٤٤٥) ترك الجماعة كما مر وتجب التسوية بينهم في الخروج للخروج فان

خص به ليلة واحدة منهم

حرم (وليس للأزول) وهو

من عماده الليل ويقاس

به في جميع ما يأتي ومنه ان

الدخول في العماد شرطه

الضرورة وفي غيره تكفي

الحاجة من عماده النهار أو

وقت النزول أو السكون أو

الافاقة (دخول في نوبة على

أخرى ليلا) ولو الحاجة (الا

لضرورة كمرضاها المخوف)

ولو طئنا وان طالت مدته

وان نظريه الأذرى أو

احتمالا ليعرف الحال

وما يدفع تنظيره قول

التهديب وغيره ولو مرضت

أو وليت ولا متعد لها قال

الرافعى أولها متعد

كحرم أى متبرع اذلا

يلزمه اسكانه فله أن يديم

البيتوته عند ما يقضى

وقياسا من مسكن احدا من

لواختص بغير ولم تأمن

على نفسها الا به جازله

البيتوته عند ما دام

الخوف موجودا يقضى

نعم ان سهل نقلها المنزل

لا خوف فله بعد تعيينه

عليه ثم رأيت الزركشى

نقل عن الشافى واستظهره

ان الخوف عليها من حريق

أو نهب أو نحو أى كفاه

كالارض (وحيث أن

حين اذ دخل اضرورة كما

هو صريح السباق وقول

شارح يحتمل ارادة هذا

وضده والامر ين بعد بل

فيها (قوله كذا قاله) اعتمد المعنى عبارة تبيينه لا يختلف بسبب الزفاف عن الخروج للجماعات وسائر أعمال البر كعبادة المرضى وتشجيع الجنائز مدة الزفاف الا ليل فيختلف وجوبا بتقديم الواجب وهذا ما جرى عليه الشيخان وان خالف فيه بعض المتأخرين وأما ليل القسم فتجب التسوية بينهم في الخروج لذلك وعدمه فاما أن يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلا فان خص ليلة بعضهم بالخروج اثم اه (قوله وعليه) أى ما اعتمد الأذرى وغيره (قوله فهمى) أى ليل الزفاف (قوله به) أى بالخروج لخو جماعة (قوله حرم) هل يجب قضاء القدر الذى فوته في الخروج لذلك للباقيات الوجهه القضاء ان طال اه سم (قوله ومنه) أى ما يأتي (قوله من عماده الخ) نائب فاعل يقاس (قوله ولو الحاجة) كعبادة مغنى وأسنى (قول المتن كمرضاها المخوف) وشدة الطلق وخوف النهب والحريق اه مغنى (قوله مدته) أى الدخول اه عش (قوله وان نظريه) لعل مرجع ضمير قوله وان طالت مدته (قوله ليعرف الحال) أى ليعرف هل هو مخوف أو غير مخوف اه رشدى (قوله وما يدفع تنظيره الخ) لعل وجه الدفع اطلاق التهذيب وغيره قولها لو مرضت الخ الشامل للطويل والقصير (قوله اذلا يلزمه الخ) تعليل لقوله الا فله أن يديم الخ اه عش أقول الظاهر انه علة لقوله أى متبرع وان الضمير للمتعهد المحرم (قوله فله أن يديم البيتوته الخ) لو انعزل عنها والحال ما ذكر في جانب من الدار أو البيت بحيث لا يأتي عندها الا عند ضرورة وض ضرورها بقدر ازالته فيجتمل أن لا قضاء لذلك الزمن الذى يأتيها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر مر ولعل الوجه في حال مرض عند احدا من مرضا من معمن الخروج لنوبه غيرهما فانعزلت بحيث لا تأتي عنده الا لضرورة تعرض له بقدر ازالته فقط القضاء ولو جمعها مسكن واحد اه سم (قوله وقياسه) أى ما في التهذيب وغيره (قوله على نفسها) أى أو ما لها وان قل فيما يظهر اه عش (قوله لم يعد تنبيه الخ) معتمد اه عش (قوله أى حين) الى قوله كذا جزم في النهاية الا قوله بل س هو وقوله لكنه يدل الى ويظهر (قوله وضده) وهو ارادة الدخول بلا ضرورة (قوله والامر ين) أى الدخول لضرورة وضده (قوله بعد بل سهو) رده سم واجبه (قوله وتقدير القاضى) أى حسين اه مغنى (قوله وغيره) أى تقدير غير القاضى (قوله لكنه) أى كل من التقديرين (قوله على تنقيس) أى سعة فسحة (قوله ويظهر) عبارة النهاية

وهذا حسن وهذا لا يقتضى تضعيف ما قاله البغوى الذى جزم به في الروض (قوله حرم) هل يجب قضاء القدر الذى فوته في الخروج لتلك الباقيات الوجهه القضاء ان طال (قوله ولو الحاجة) قال في شرح الروض كعبادة (قوله فله أن يديم البيتوته عند ما يقضى) لو انعزل عنها والحال ما ذكر في جانب من الدار أو البيت بحيث لا يأتي عندها الا عند ضرورة وض ضرورها بقدر ازالته فيجتمل أن لا قضاء لذلك الزمن الذى يأتيها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر مر ولو مرض عند احدا من مرضا من معمن من الخروج لنوبه غيرهما فانعزلت عنه بحيث لا تأتي عنده الا لضرورة تعرض له بقدر ازالته فقط فيجتمل أن لا يحسب عليه ذلك حتى لا يقضى ويحتمل القضاء لانها تميزت ببيتته عند ما تانسها به ولعله الوجه حيث جمعها مسكن واحد (قوله فقول شارح) هو الزركشى (قوله بعد بل سهو) أقول في الحكم سهو بل بعد بحث ظاهر وذلك لان قول المصنف وليس للأزول دخول الخ منطوقه منع الدخول لغير ضرورة ومعها مجوز لضرورة كما هو ظاهر مما قرره الأصوليون في نحو لو عالم الأزيد وحيث فعل هذا تقدير رجوع قوله وحيث للدخول لغير ضرورة فقط أولهما يكون واجبا لمنطوق ما قبله أولها منطوقه ومفهومه جيعا ورجوع الكلام المتعلق بما قبله لمنطوقه أولهما ان لم يكن أقرب من رجوع عما بعدهم فقط لم يكن أبعد منه بل الرجوع للمنطوق هو المتبادر والظاهر لانه الاصل لا سيما عند من ينسك المفهوم فكيف مع ذلك يسوغ دعوى السهو أو البعد ودعوى صراحة السباق ممنوعة فليتأمل (ان طال مكنته) عرفا وتقدير القاضى لطلوه بثلاث الليل وغيره بساعة طويلا عرفا ضعيفا لكنه يدل على تنقيس في زمن الطول ويظهر سهو (ان طال مكنته) عرفا وتقدير القاضى لطلوه بثلاث الليل وغيره بساعة طويلا عرفا ضعيفا لكنه يدل على تنقيس في زمن الطول ويظهر

شبه العرف في ذلك بقول من شأنه أن يحتاج اليه عند الدخول لتغذي الاحوال عادة فهذا القدر لا يقضي مطلقا وما زاد عليه يقضي مطلقا وان فرض أن الضرورة امتدت فوق ذلك وتعلمهم بالمساحة وعدمها طاهر في ذلك (قضى) من نوبتها مثله لانه مع الطول لا يسمع به وحق الآدمي لا يسقط بالعدو (والا) يطل مكثه عرفا (٤٤٦) (فلا) يقضى لانه يتسامح به وقول الزركشي وبناهم سبق قلم اذا فرض أنه دخل لضرورة

وانما الاثم ان تعدي بالدخول وان قتل مكثه ومع ذلك لا يقضى الا ان طال مكثه فلا يلزم له ما هو مسميه قوله وحديثه اذ قضيته أن شرط القضاء عند الطول كون الدخول لضرورة وإنه لغيرها يقضى مطلقا لتعديه وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج من الاول لغير بيت الضرة وان أكره لكنه هنا يقضي عند فراغ النوبة لانه نوبة واحدة من القضاء وعند فراغ زمن القضاء يلزمه الخروج ان أمن لخصو مسجد وقديس القضاء عند القصر بان يعود منزلها بحيث طال الزمن من الذهاب والعود فيجب القضاء من نوبتها وان قصر المكث عندها كذا حرم به شارح وهو محتمل لكن طاهر تخصيصهم القضاء من المكث خلافاً وبوجه بان زمن العود والذهاب لا يظهر فيه قصد تخصيص مؤثر عرفاً نعم قياس ماصر في صورة القضاء بعد فراغ النوب ان زمنه مالم يطال قضاء بعد فراغ النوب وله قضاء الغائت في أي جزء من الليل ومثله أولى وقيل واجب (وله الدخول نهاراً)

والاوجه اه (قوله في ذلك) أي في طول المكث (قوله فهذا القدر) أي من شأنه الخ اه سم (قوله مطلقاً) فيه نظر اذا طال اه سم أي على مدة الضرورة (قوله عليه) أي هذا القدر (قوله مطلقاً) طاهره سواء وصله بما زاد أو لا فاذا طال فوق هذا القدر في الاصل في التابع بالاولى كما لا يخفى اه سم (قوله وان فرض الخ) غايه (قوله فوق ذلك) أي من شأنه الخ (قوله بالمساحة) أي في قول المتن والا فلا وعدها أي في قبليه طاهر في ذلك أي الضبط المذكور (قوله مثله) مفعول قضى (قوله ومع ذلك) أي مع انحصار الاثم فيما ذكر (قوله قوله) أي المصنف (قوله ولو لغير بيت الضرة) لعل الاولى اسقاط لفظة ولو (قوله لكنه هنا) أي في طول زمن الخروج ليلا اه سم أي الى غير بيت الضرة (قوله ان أمن) أي فان لم يأمن كل الليلة عندها والاولى له عدم التمتع وعليه فينبغي قضاء بقية الليلة أيضاً حيث لم ينزل عنها في مسكن آخر من البيت اه عش (قوله وهو محتمل) بل الوجه ومن ثم أقره في النهاية وأما تعديهم بالمكث فلا غالب اه سيدعروا ستقرب عش القضاء بعد فراغ النوب الا في في المباح ولعله هو الوجه (قوله ويوجه) أي خلافه (قوله في صورة القضاء الخ) لعل حق العبارة في صورة طول زمن الخروج ليلا الى غير بيت الضرة من القضاء الخ (قوله ان زمنهما) أي الذهاب والاياب (قوله وله قضاء الغائت) اه (قوله ومثله في النهاية) الى المتن في المغني ثم قال ويصعب بطلان من لم يستوف حقه بعد حضور وقت له قوته حقه بعد ثبوته وهذا سبب آخر لكون الطلاق بدعي كما صرح به في أصل الروضة قال ابن الرقعة فيجب أن يكون العصيان فيما اذا طلقها بغير سوء الا فلا اه (قوله ومثله) أي مثل ذلك الجزاء الثالث (قوله للحاجة) الى قول المتن وينبغي في النهاية والمغني (قوله من غير مسمى) أي الجماع كما يأتي اه عش (قوله أي يجب الخ) اعتمد النهاية والمغني الاولى بالآية (قوله ان ذلك) أي عدم طول المكث (قوله الا ان يجب الخ) اعتمده مر أي

فقد ظهر ان ارادة الضد أقرب لفظاً وان ارادتم ان لم تكن كذلك لم تكن أبعد مما ذكره هو وأما بالنظر للمعنى فالجمل عليهما أولى لافادة ذلك حكمهما ما جعلان الحكم فيهما واحداً كما صرح به تقرر به فالوجه ان اعتبار هذا هو الحقيقي بكونه بعيداً بل سهواً فليتنامل (قوله فهذا القدر) أي من شأنه الخ (قوله مطلقاً) فيه نظر اذا طال طاهره سواء وصله بما زاد أو لا فاذا طال فوق هذا القدر قضى ما زاد عليه دونه واذا لم يقض هذا القدر في الاصل في التابع بالاولى كما لا يخفى (قوله اذا فرض الخ) قد منع ان الفرض ذلك عند الزركشي لانه يجوز في قول المصنف وحديثه ما تقدم فيعجز الحكم بالاثم نظر البعض تلك الاعتبارات وكأنه قال بشرطه ومع احتمال حمل صحيح لا يتأتى الحكم بسبق القلم فليتنامل (قوله لكنه هنا) أي في طول زمن الخروج ليلاً الخ في الروض وان خرج أو أخرج مضطراً في ليلة واحدة من قضى من الليلة الثانية بقية زوجه وذلك الوقت أولى ثم خرج ويغفر الآن بخاف تخشعاً فيقف والاولى ان لا يستمتع انتهى واعلم ان هذا مما يصرح بطلان ما توهمه جمع من المتفقه من ان الزوج لو عطل ليلة إحدى زوجتيه مثلاً بعد أن وفي الأخرى ليلتها بان بات عند الأخرى ليلتها ثم بات بعدها بنحو مسجد سقط حق الاولى من هذه الليلة ولم يجب قضاؤها لها فله أن يبيت الثالثة عند الأخرى والصواب الذي يصرح به هذا الكلام وغيره امتناع ياته عند الأخرى قبل أن يوفي الاولى ليلتها (قوله ان زمنهما) أي الذهاب والاياب (قوله ان ذلك أولى) اعتمده مر (قوله لا واجب الخ) مشى في شرح الارشاد على ما يقتضى الوجوب وعبارة شرحه الصغير نعم ان زاد الطول على الحاجة عصى ولزمه القضاء ما زاد أي ان طال كما هو ظاهر لان المتعدي لا يلزمه الا اذا طال انتهى (قوله الا أن يجب

الحاجة لانه يتسامح فيه مالا يتسامح في الليل فيدخل (لوضع) أو أخذ (مناع ونحوه) كسليم نفقة وتعرف خبر الخبر الصحيح والمغني عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يطوف عليهما جميعاً فيد نوم كل امرأه من غير ميسر حتى يبلغ الى التي هي نوبتها فيبيت عندها (وينبغي) أي يجب كعليه جهو بالعراقين (أن لا يطول مكثه) على قدر الحاجة وما اقتضاه كلامهما أن ذلك أولى لا واجب بعيداً لان الزائد على الحاجة كاتمه دخول لغيرها وهو حرام كما صرح به الا أن يجب بانه وقع هنا بعبارة يغتفر فيه مالا يغتفر في غيره

(والصحيح أنه لا يقضى إذا دخل الحاجة) وإن طال على ما اقتضاه إطلاقهما وصرح به الماوردي لكن صرح بخرون بالقضاء عند الطول وإثباته ابن الرفعة عن نص الامم وجع بحمل الاول على ما إذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما إذا طال فوقها (و) الصحيح (أنه ما سوى من وطء استمتع) للخبر اذا لم يسيس فيه الجماع وبحسب حرمته أن أفصى اليه اقضاء قويا كما في (٤٤٧) قبله الصائم ويفرق بان ذات الجماع محرمة

اجماعا ثم لا هنالاه اذا وقع  
وقع جازوا غما الحرم على  
خارج وهو حق الغير كما  
صرح به الامام على ان في  
حله من أصله خلافا فاحتبط  
ثم لذلك ولكنه مفسدا  
للعبادة ما لم يحتط هنا (و)  
الصحيح (أنه يقضى) زمن  
اقامت ان طال ان دخل  
بلا سبب لتعديده (ولا يجب  
تسوية في الاقامة) في غير  
الاصل كأن كان (نهارا)  
أى في قدرها لانه وقت  
التردد وهو يقبل ويكفر  
وكذا في أصلها على ما اقتضاه  
الاطلاق لكن الذي يخبره  
الامام أخذ من كلامهم  
امتناعه ان كان قصدا  
وحسب علمه لا يرى فقال  
لا أشك أن تخصيص احدها  
بالاقامة عند ذهابها وانما في  
الدوام والتباعد في نوبة  
غيرها يورب فتدوا عبادة  
واظهار تخصيص وميل اما  
الاصل فتجب التسوية في  
قدر الاقامة فيه حتى لو خرج  
في ليلة احدها فقط ولو  
للجماعة حرم كافر (وأقل  
نوب القسم ليلة) ليلة ونهار  
نهار في نحو الحارس كما هو  
ظاهر فلا يجوز تبعضهما  
على الاوجه في النهار لانه  
ينقص العيش ومن ثم جاز

والمغنى اه سم (قوله وجع الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله بحمل الاول على ما إذا طال الخ) صريح المتن  
السابق في الدخول في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال  
لظهور الفرق بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يعط فلا قضاء مطلقا وان كان في الاصل  
قضى مطلقا وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها قضى اه سم (قوله والثاني  
على ما إذا طال الخ) هل يقضى الجميع أو ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه  
فالزيادة عليه لا تغير حكمه في نظر القاب الى الثاني أميل وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا أو بشرط الطول  
لان المكث للمتعدي به لا يقضى الا عند الطول فيه نظر اه سم ولعل الاقرب الاول (قوله للخبر) أى المار  
آنها (قوله فيه) أى الخبر (قوله ويبحث) الى قوله حتى لو خرج في النهاية (قوله حرمته) أى ما سوى وطء  
الخ وقوله اليه أى الوطء (قوله لانه) أى الخ (قوله لانه اذا وقع الخ) أى الجماع في نوبة الغير وكذا ضمير قوله في حله الخ (قوله وانما  
الحرمته الخ) قد يقال الحرمته ثم لا فساد للعبادة لانه الجماع اه سم (قوله زمن اقامته) الى قوله وكذا في  
المغنى (قوله زمن اقامته) أى لانه يقضى الاستمتاع كما يقتضيه كلامه اه معنى (قوله كأن كان الخ) أى  
الاقامة فكان الاولى التأييد ويحتمل أن الضمير لغير الاصل (قوله وهو الخ) أى التردد (قوله وكذا  
في أصلها) أى الاقامة عطف على قدرها (قوله امتناعه) يتأمل مرجع الضمير اه رشدي أقول  
مرجعه تفضيل بعض النساء بالاقامة عند نهار المعلوم من المقام (قوله ونهارا) الى قوله فعلم به في المغنى الا  
قوله لانه الا ان الى المتن والى قوله ورد بان الاول في النهاية (قوله كافر) أى قبيل قول المصنف وليس الاول  
الخ (قوله ليلة ليلة) أى لم يقم عليه نهارا اه معنى (قوله في نحو الحارس) راجع للمعطوف فقط (قوله  
على الاوجه في النهار) أى وقطعا في الليل (قوله وعليه جملوا طوافه صلى الله عليه وسلم الخ) أو هو من  
خصائصه صلى الله عليه وسلم اه عش عبارة السيد عمر وله يحمل آخر بان يخص الاطلاق منهم منع التبعض  
بما اذا استمر أما اذا انفق منه نادوا فينبغي ان لا يمنع وقوفه مع ظاهر ما ورد ومنع التبعض اه (قوله ولقرب  
الخ) الاولى ولقرب الخ كفى الغنى (قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة

(الخ) اعتمده مر (قوله وجع يحمل الاول على ما إذا طال بقدر الحاجة) صريح المتن السابق في الدخول  
في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال لظهور الفرق  
بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يعط فلا قضاء مطلقا وان كان في الاصل قضى مطلقا  
وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها قضى اه سم (قوله والثاني  
على ما إذا طال الخ) هل يقضى الجميع أو ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه  
فالزيادة عليه لا تغير حكمه في نظر القاب الى الثاني أميل وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا أو بشرط الطول لان المكث للمتعدي به  
لا يقضى الا عند الطول فيه نظر اه سم (قوله ويبحث) الى قوله حتى لو خرج في النهاية (قوله حرمته) أى ما سوى وطء  
الخ وقوله اليه أى الوطء (قوله لانه) أى الخ (قوله لانه اذا وقع الخ) أى الجماع في نوبة الغير وكذا ضمير قوله في حله الخ (قوله وانما  
الحرمته الخ) قد يقال الحرمته ثم لا فساد للعبادة لانه الجماع اه سم (قوله زمن اقامته) الى قوله وكذا في  
المغنى (قوله زمن اقامته) أى لانه يقضى الاستمتاع كما يقتضيه كلامه اه معنى (قوله كأن كان الخ) أى  
الاقامة فكان الاولى التأييد ويحتمل أن الضمير لغير الاصل (قوله وهو الخ) أى التردد (قوله وكذا  
في أصلها) أى الاقامة عطف على قدرها (قوله امتناعه) يتأمل مرجع الضمير اه رشدي أقول  
مرجعه تفضيل بعض النساء بالاقامة عند نهار المعلوم من المقام (قوله ونهارا) الى قوله فعلم به في المغنى الا  
قوله لانه الا ان الى المتن والى قوله ورد بان الاول في النهاية (قوله كافر) أى قبيل قول المصنف وليس الاول  
الخ (قوله ليلة ليلة) أى لم يقم عليه نهارا اه معنى (قوله في نحو الحارس) راجع للمعطوف فقط (قوله  
على الاوجه في النهار) أى وقطعا في الليل (قوله وعليه جملوا طوافه صلى الله عليه وسلم الخ) أو هو من  
خصائصه صلى الله عليه وسلم اه عش عبارة السيد عمر وله يحمل آخر بان يخص الاطلاق منهم منع التبعض  
بما اذا استمر أما اذا انفق منه نادوا فينبغي ان لا يمنع وقوفه مع ظاهر ما ورد ومنع التبعض اه (قوله ولقرب  
الخ) الاولى ولقرب الخ كفى الغنى (قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة

برضاها وعليه جملوا طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة (وهو أفضل) من الزيادة عليها الاتباع ولقرب عهده من  
(وتحوز ثلاثا) ثلاثا وليلتين ليلتين وان كرهن ذلك لقربها (ولا زيادة) على الثلاث فتعزم بغير رضاها (على المذهب) وان تفرق في البلاد  
لما فيها من الاحتاس والاضرار وقبل تكرره ونص عليه في الام وحسب عليه الدارمي والرواني وبه يقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدر بر من  
أصلا وانما هو الى الزوج (والصحيح) فيما اذا لم يرضى في الابتداء بواحدة بلا قرعة (وجوب قرعة) بينهما (لا ابتداء) في القسم بواحدة بينهما

تقرعان البحر جميع من غير مرجح فيبدأ بنحو جرت قرعتها ثم يقرع للباقيات وهكذا فإذا أتت النوبة راعى القريب من غير مرة ثم لو بدأ  
بواحدة طالما أقرع الباقيات لأن الأول (٤٤٨) لغو فإذا تم العدد أقرع للابتداء كما عمله المتن لما مر أن الأول لغو (وقيل يتخير) فيبدأ بن

بكتوا أخرى بهيئة مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند أحدها من أزيد من ثلاث فإذا بات عند أحدها من ثلاثاً امتنع عليه  
أن يبيت عندها إلا بعد أن يرجع إلى الأخرى ويبيت عندها ثلاثاً وهذا الحكم مما عت به الباقى بمخالفته  
ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا سم على بجاه ع (قوله من غير مرة) أى فلو أعاد القرعة جاز له ذلك على  
ما يشعر به قول المحلى أى والمغنى ولا يحتاج إلى إعادة القرعة ويوجه بأنه بعد تمام الدور استوت الزوجات في عدم  
ثبوت حق لهن على الزوج فاشبه ما لو أراد المبيت عند واحدة منهن من غير سبق قسم وبعض الهوامش  
وجوب رعاية الترتيب وامتناع القرعة فاحذره اه ع ش أقول القلب إلى ما فى بعض الهوامش أميل وما  
ذكره من التوجيه قد غنع فليراجع (قوله لأن الأول لغو) انظر ما الداعي اليه مع أنه لا بد من الاقتراع لما بعد  
الأولى وإن لم يكن الابتداء بها لغوا اه وشيدى (قوله أقرع للابتداء) أى للابتداء بكل واحدة قبل التي بعدها  
فهو مساو لقول الروض ثم أعادها للجميع اه وشيدى وبه يفعل تردد السيد عمر (قول المتن ولا يفضل)  
أى بعض نسائه اه معنى (قوله تجب نفقتها) بأن تكون مسئلة للزوج ليسلاً ونهاراً وحق القسم لها  
لسيدها فهى التي تملك اسقاطه اه معنى (قوله وذلك الخ) تعليل لقول المتن لكن الحرة الخ اه وشيدى  
(قوله مرسل) صفة خبر (قوله بل لا يعرفه مخالف) فكان اجاباً اه معنى (قوله بينهما) أى الحرة  
والامة (قوله ويتصور الخ) عبارة المغنى ويتصور اجتماع الامتعة مع الحرة في صورة زمنية بأن يسبق نكاح  
الامة بشرطه على نكاح الحرة ومنها أن يكون تحت حرة لا تصلح للاستمتاع ومنها أن يكون الزوج رقيقاً أو  
مبعوضاً وقول الشيخين ولا يتصور كون الامة جديدة إلا في حق العبد حرى على الغالب اه (قوله ومن  
عنت الخ) عبارة المغنى والرّوض مع شرحه فلو عنت الامة في الليلة الأولى من ليلتي الحرة وكانت البسدة  
بالحرة فالثانية من ليلتها العتيقة ثم يسوى بينهما ان أراد الاقتصار لهما على ليلة والأفله توفى الحرة ليلتين  
وثلاثاً وأقامه مثل ذلك عند العتيقة وان عنت في الثانية منهما فله اتمامها ويبيت مع العتيقة ليلتين وان  
خرج حين العتق إلى مسجد أو بيت صديق أو نحو ذلك أو إلى العتيقة لم يقض ما مضى من تلك الليلة وان  
عنت في ليلتها قبل تمامها زادها ليلة لا لتحاقها بالحرة قبل الوفاة أو بعد تمامها اقتصر عليها ثم يسوى بينهما  
ولا أثر لعنتها في يومها لأنه تابع وان كانت البسدة بالامة وعنت في ليلتها فكالحرة فيتمها ثم يسوى بينهما  
أو عنت بعد تمامها وفي الحرة ليلتين ثم يسوى بينهما اه وقولهما وان كانت البسدة الخ في النهاية مثله  
(قوله لم تستحق الخ) أى الالتحاق بالحرث ولو قال لم تلحق كان أولى (قوله هنا) أى في مسألة العتق (قوله والا  
فالوجه الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله وجوبه) أى قضاء ما مضى من الادوار (قوله وان سافر بها الخ)  
أى بعد أن يبيت عند الحرة ليلتين (قوله فيقضها الخ) أى لأن الغوات حصل بغير اختيارها فعذرت اه سم

يبيت عند أحدها من أزيد من ثلاث فإذا بات عند أحدها من ثلاثاً امتنع عليه أن يبيت عند الآخر إلا بعد أن يرجع  
إلى الأخرى ويبيت عندها ثلاثاً وهذا الحكم مما عت به الباقى بمخالفته ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا  
(قوله ومن عنت قبل تمام نوبتها التحق بالحرث) عبارة الرّوض فان عنت في الأولى من ليلتي الحرة  
والبداءة بالحرة فالثانية للعتيقة أو في الثانية منهما فان اتمامها بات مع العتيقة ليلتين لان خرج حينئذى  
حين العتق إلى مسجد أو إلى العتيقة وان عنت في ليلتها فكالحرة أو بعد تمامها أو في الحرة ليلتين انتهى  
(قوله وان سافر بها سيدها) أى لأن الغوات حصل بغير اختيارها فعذرت (قوله فيقضها بالها الخ) نقله  
الرّوض عن المتن (قوله وتختص بكر جديدة عند زفاف الخ) يفرع بوزن جديدة وله زوجتان قد وفاهما  
حقوقهما وفي الجديدة أى حقها واستأنف أى بعد ذلك القسم بين الجميع بالقرعة وان بقيت ليلة لأحدهما  
بدأ بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلة أى لانها تستحق ثلث القسم ويخرج

شاه بالقرعة ثلاثة لأن لا  
يلزمه قسم ولو أراد الابتداء  
بما ليس قسمياً كدرون ليلة  
فهو لا تجب قرعة فيه تردد  
والذى يتجه وجوبها هو  
أن طوافه صلى الله عليه  
وسلم في ليلة تحمّل على الله  
برضاها (ولا يفضل في قدر  
قوة) ولو مسئلة على كتابية  
فيحرم عليه ذلك لأنه خلاف  
العدل المشهور وعنه القسم  
(لكن الحرة مثلاً أمة) تجب  
نفقتها أى من فهارق بسائر  
أنواعها ولو مسئلة أى لها  
ليلتان والامة بسلة لا غير  
لما قدم من امتناع الزيادة  
على ثلاث والنقص عن  
ليلة بل لجعل للحرة ثلاثاً  
والامة بسلة ونصفاً لم يجز  
فعلم سهو من أو دعيه ان  
كلامه يوهم جواز ليلتين  
للامة وأربع للحرة وذلك  
لخبر فيه مرسل اعتضد  
بقول على كرم الله وجهه  
بل لا يعرفه مخالف وانما  
سوى بينهما في حق الزفاف  
لأنه لو زال الحياء وهما فيه  
سواء ويتصور كونهم جديدة  
في الحرث بان تكون تحتة  
حرة لا تصلح للاستمتاع فنكح  
أمة ومن عنت قبل تمام  
نوبتها التحق بالحرث ولو  
لم تعلم هى بالعتق إلا بعد  
أدوار لم تستحق الامن  
حين العلم قاله الماوردى

واعترضه ابن الرقعة بان القياس خلافه ورد بان الأول هو قياس الأصح فيما لو رجعت الواهبة في نوبتها ولم يعلم  
الزوج أنه لا قضاء يؤخذ منه ان الكلام عند جهل الزوج هنا أيضاً فالوجه وجوبه لتعديدها حيث تدلّ بات عند الحرة ليلتين استقر للائحة  
في مقابلهما وان سافر بها سيدها فيقضها بالها إذا عادت كتابياً (وتختص بكر)



وجوبا بالمعنى السابق في اذنه في النكاح (جديدة عند زفاف) وفي عصمته غيرها يرد المبيت عندها كما أفهمه قوله جديدة (سبع) ولاع (بلا قضاء) وقوله عند طرف لبكر وجديدة فيما يظهر تفرج بكر عند العقد ثيب عند الدخول (٤٩ هـ) فلها ثلاث فقط وبكر جديدة عند العقد

غير جديدة عند الدخول بان استدخلت ماء فطلقها رجعا ثم دخل فلا حق لها فيما يظهر أخذ من اطلاقهم الا في أنه لاحق للرجعية ثم رأيت الزركشي قال المراد بالجديدة من أنشأ عليها عقد احق لو في الجديدة ثم طلقها ثم رجعها لم يعد حق الزفاف لانها باقية على النكاح كذا جزم به وقال في التمسك لا خلاف فيه اه وهو صريح فيما ذكره آخر الا انه مبين ان المراد بلا حق لها أي يترتب على الرجعة وانها استحققت السبع قبل طلاقها فاذالم يوفها قضاءها لها (وثيب) بذلك المعنى أيضا عند زفاف كذلك (ثلاث) ولاع بلا قضاء ولو أمة فبها للغير الصحيح سبع للبكر وثلاث للثيب وفي رواية للبخاري تقييد ذلك بما اذا كان في نكاحه غيرها وحكمة ذلك ارتفاع الحشمة بما ذكر وزيد للبكر لان حياءها أكثر والثلاث أقل الجمع والسبع أيام الدنيا ولو نكح جديدتين وأراد المبيت عندهما وجب لهما حق الزفاف فان زفنا مرتباً بالاولى والا وهو مكره أقرع ولاحق للرجعية كما تقرر بخلاف بائن اعادها ومستفسرة اذ تها ثم تزوجها

(قوله وجوبا) الى قول المتن بلا قضاء في النهاية (قوله بالمعنى الخ) متعلق ببكر اه سم وهو من لم تزل بكارتها بوطع في قبلها اه ع (قول المتن عند زفاف غيرها) وهو محل العروس لزوجه اه معنى (قوله وفي عصمته الخ) أي فلولم يكن عنده غيرها أو كانت ولم يبت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف ولا ينافي هذا قول الروضة لو نكح جديدتين لم يكن في نكاحه غيرها ما وجب لهما حق الزفاف لانه محمول على من أراد القسم وان قال المصنف في شرح مسلم الأقوى المختار وجوبه مطلقا معني وروض مع شرحه (قوله يرد المبيت) عبارة المعنى والروض يثبت اه (قوله عندها) أي الغير (قوله كما أفهمه قوله جديدة) أي أفهم أن الكلام فبين في عصمته غير الجديدة لا بقيد كونه يرد المبيت عندها اه رشدي (قوله ولاع) سيدكر مختاره (قوله وبكر جديدة الخ) عبارة المعنى وتخرج بجديدة الخ من طلقها رجعا بعد توفية حق الزفاف فانه اذا رجعها لا زفاف لها اه (قوله أخذ من اطلاقهم الخ) قد منع هذا الاخذ تعليمهم بقولهم واللفظ لشرح الروض لبقائها على النكاح الاول وقد وفاها حقها اه بل هذا التعليل صريح في ردها الاخذ اه سم (قوله فيما ذكرته آخر) وهو قوله وبكر جديدة عند العقد الخ (قوله فاذالم يوفها) أي السبع قبل الطلاق بخلاف ما لو وفاها ثم طلقها ثم رجعها فلا زفاف لها اه ع (قوله بذلك المعنى) الى قوله وبوجه بان في المعنى الا قوله نعم الى فان أقام والى قول المتن ومن سافرت في النهاية الا قوله وهو مكره وقوله كما تقرر (قوله بذلك المعنى) قد دخل فيها من كانت ثيبا بوطع دلال أو حرام أو وطع شبهة تخرج من حصلت ثيبا بوطع أو وثبة أو نحو ذلك معني وأسنى (قوله كذلك) أي وفي عصمتها غيرها الخ (قوله فبها) أي البكر والذئب (قوله والثلاث أقل الجمع الخ) عبارة المعنى والاسنى والحكمة في الثلاث والسبع أن الثلاث معتق في الشرع والسبع عدد أيام الدنيا وما زاد عليها تكرار اه (قوله ولو نكح جديدتين الخ) ولو زفت جديدة وله زوجتان وفاها سماحقه ما وفي الجديدة حقها واستأنف بعد ذلك القسم بين الجمع بالقرعة وان بقيت ليلة لاحداهما بدأ بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم بيت عند الجديدة نصف ليلة لآخرها تستحق ثلث القسم لان الليلة التي بانها عند القديمة كأنها بين القديمة فيخص كل واحدة من القديمة نصف ليلة فيكون للجديدة ما ذكر ويخرج الى مسجد أو نحو بقية الليلة ثم يستأنف القسم بين الثلاث بالسوية اه روض زاد المعنى ولو كان يقسم ليلتين فتزوج جديدة في أنشأ ليلة احداهما فهل يقطع الليلة كلها ويقسم للجديدة أو يكمل الليلة وجهان في حليلة الشائى أو وجهها الاول اه (قوله وهو مكره) أي زفافها معا (قوله كما تقرر) أي في شرح بلا قضاء (قوله بل يجب لها) أي الجديدة (قوله ما للباقيات) انظر ما وجه ذكر ما لا تية في قوله ما باناه اه رشدي عبارة المعنى وقضى المرفق للاخريات اه (قوله

للمسجد أو نحو بقية الليلة ثم يستأنف القسم بعد الثلاث بالسوية روض (قوله بالمعنى السابق) متعلق ببكر (قوله أخذ من اطلاقهم الخ) قد منع هذا الاخذ تعليمهم بقولهم واللفظ لشرح الروض لبقائها على النكاح الاول وقد وفاها حقها انتهى بل هذا التعليل صريح في ردها الاخذ (قوله أي قضاء السبع لهن) ظاهره لهن كل منهن بان يبيت عند كل واحدة منهن ليلة مثلا الى أن توفي كل واحدة منهن سبعاً لانه لو وزع السبع عليهن وبات عند كل واحدة منهن ما خصها بالتوزيع فقط لزم ان تلك أي الجديدة امتازت على كل باز يد يحصل لها فلم يحصل التساوى وليس الغرض من قضاء السبع الا حصول التساوى بينهن ويؤيد ذلك قولهم واللفظ للروض الطرف الرابع في الظالم والقضاء فن تحت ثلاث قطاف على امرأتين عشرين ليلة فاقض المظالمه عشرين امته اليه انتهى وقضية ذلك أنه يبيت في مستات عند كل واحدة سبعاً واليه الا أن يفرق بانه انما الى عشر المظالمه لانفرادها بالاستحقاق وقد يؤيد الفرق قول الروض عقب ما سبق الا ان تزوج جديدة أو قدمت غائبة فيسجد بحق الزفاف فاذا أراد قضاء المظالمه قسم بينها وبين الجديدة القادمة

أي قضاء السبع لهن) أي لكل واحدة منهن كما بينه الشهاب سم اه رشيدى عبارة سم نظاهره لكل منهن ليلة مثلاً إلى أن يوفي كل واحدة منهن سبعا ثم أي ذلك بقول الروض وغيره ثم قال عبارة الارشاد فان سبع يطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة سبعا اه وعبارة عشي بعد ذكر كلام سم آخر ما نصه أقول وكيفية القضاء أن يقرع بينهما ويدور فالدالة التي تخصها يبيتها عند واحدة منهن بالقرعة أيضاً وفي الدور الثاني يبيت لبيتها عند واحدة من الباقيتين بالقرعة أيضاً وفي الدور الثالث يبيت لبيتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الأدوار إلى أن يتم السبع وتماهما من أربعة وعشرين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة ليلة فيحصل السبع بما ذكر اه (قوله ان مخله) أي محل تخييرها اه رشيدى (قوله فان أقام السبع بغير اختيارها الخ) وعليه فلو ادعى غير الجديدة انما اختارت السبعة وأنكرت ذلك صدقت لان الأصل عدم طلبها اه عشي (قوله لم يقض الا الزائد على الثلاث) أي بخلاف ما اذا قام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم اه سم زاد المغني فانها طمعت في الحق المشروع لغيرها فبطل حقه اه (قوله في حق غيرها) أي حق شرع لغيرها فان الجنس مثلاً لم تشرع لاحد اه عشي (قوله وهي) أي الغير (قوله ولو زاد البكر الخ) عبارة المغني كأن البكر اذا طلبت عشراً وبات عندها مع انه يمنع عليه ذلك لم يقض الا ما زاد لما ذكر اه رأي من انهم لم تطمع في الحق المشروع لغيرها اه (قوله مطاعاً) أي سواء طلبت أم لا اه عشي (قوله ويوجه بانها الخ) في تقريره تأمل وما قدمناه عن المغني هو الظاهر (قوله فلا قسم لها) إلى قول المتن وفي سائر الأسفار في النهاية الاقوله وكذا الغرض من حال المتن وكذا في المغني الاقوله لكن بالغ إلى وكذا قوله وظاهر إلى المتن (قوله قضاها) أي الليلة عبارة المغني لم يسقط حقه من القسم وعلى الزوج قضاء عما فات عند التمكن لان الفوات حصل بغير اختيارها قاله المتولي وأقره اه (قوله على ما نقله الخ) عبارة النهاية كأنه نقله وأقره وهو المعتمد وان بالغ ابن ارفعة في رده اه (قوله لو ارتحلت) أي الزوجة لا بقيد كونها أمة اه عشي (قوله وارتحال أهلها) أي البلد (قوله على قدر الضرورة) أنهم انهم لو سافرت بغير ضرورة باذن الزوج لا يقضى لها ما استقر قبل سفرها لاختيارها اه عشي (قوله وكذا لغرض ما الخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارة سم ما لو سافرت لحاجة ثالث قال الزركشي فيظهر انما الحاجة

بالقرعة فيجعل للجديدة أو القادمة ليلة وللمطلومة ثلاثاً لبيتها وليأتي الآخرين ثلاث نوب انتهى وبه هذا علم انه اذا تعارض حق الزفاف وحق المطلومة بدأ بحق الزفاف وهذا اذ لم يتقدم مستحق الزفاف وحق الظلم فلو اتحد كان أبانهم اقبل ان يوفى حقه ثم جددن كاحقها فقد اجتمع لها حق الزفاف وحق ظلمها فاقبى ما يبدأ به فيه نظر وقد يقال لا يختلف الحكم بالبداءة باق ما فلينظر (قوله أي قضاء السبع لهن) عبارة الارشاد فان سبع يطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا انتهى وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة سبعا (قوله لم يقض الا الزائد على الثلاث) أي بخلاف ما اذا أقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم اه (قوله قضاها لها) هذا من جملة ما يصرح بانه لو عطل ليلة احدي زوجتيه مثلاً كان بانها في نحو مسجد بعد ان بات عند الاخرى لبيتها لم تسقط عنه بل عدم السقوط هنا أولى منه فيما ذكره الشارح لانه اذا لم تسقط مع عدم حصول التفويت من جهة الزوج بل من جهتها فعدم السقوط اذا حصل التفويت من جهته أولى خلافاً لما توهمه جمع من المتفقه من السقوط والصواب خلافه فيحرم أن يبيت بعد ذلك عند الاخرى قبل ان يبيت عند تلك لبيتها تأمل وعلى رد ابن الرفعة لا سقوط أيضاً في مستثنائ الظهور الفرق كالاختفى (قوله قضاها لها اذا رجعت على ما نقله) أي لانها استحققتها باستيفاء الحرة حقه فلو سافرت اقبل تمام ليلتي الحرة فهل تسقط لبيتها تمامها أو يجب لها القسط المقابل لما مضى للحرة قبل السفر فيه ونظروا يمكن أن يجري فيه ما ذكره فيما لو كان تحتها أربع فقسم لثلاث ليلة ليلة ونشرت الرابعة قبل لبيتها فانه يسقط حقه فلو عادت إلى الطاعة بعد الفجر لم يقضها أو قبله فهل عليه أن يبيت عندها ما بقي قال الخوارزمي يحتمل وجهين الأصح نعم لان حقه جميع الليلة ولا نشوز منها في الباقي قال في شرح الروض والاقيس لا كما تسقط نفقتها المبني عليها

أي قضاء السبع لهن ناسياً بتخيره صلى الله عليه وسلم أم سبعة كذلك فاختارت التثليث رواه مسلم وبحث البلقيني ان محله اذا طلبت الإقامة عندها كما طلبته أم سلمة والا كان الخيار له وفيه نظر نعم ان خيرها فسكت أو فوضت الامر اليه تخير كما هو ظاهر فان أقام السبع بغير اختيارها أو اختارت دون السبع لم يقض الا الزائد على الثلاث لانهم لم تطمع في حق غيرها وهي البكر ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد فقط مطلقاً ويوجه بانهم لم تطمع بوجه جائز فكان محض تعدد ومن سافرت وحدها بغير اذنه ولو لحاجته (ناشرة) فلا قسم لهن ان لو سافرت بها السيد وقديات عند الحرة ليلتين قضاها لها اذا رجعت على ما نقله وأقره لكن بالغ ابن الرفعة في رده وكذا لو ارتحلت نحراب البلد وارتحال أهلها واقصرت على قدر الضرورة كالمخرج من البيت لا شرافه على الانهزام (وباذنه لغرضه يقضى لها) لانه المانع لنفسه منها (ولغرضها) كسبح وكذا لغرضها

نفسها وهو كقول غيره ظاهر اذا لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه والا فيلحق بخروجها لاحتاجه باذنه  
أو سافرت وحدها باذنه لاحتاجه ما لم يسقط حقها كقوله الزركشي وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم  
وامتناعها من السفر مع الزوج نشوز ما لم تكن معذورة بمرض ونحوه اه قال ع ش قوله من السفر مع  
الزوج أي ولو كان سفره معصية وقوله ونحوه أي كشد حر أو برد في الطريق لا تطبيق السفر معه وليس منه  
مجرد مفارقة أهله أو عشيرونها اه (قوله تغليب المانع) وهو كون السفر لغرضها (قوله ولا نهى) أخرج  
مالونها فلم تمتثل فيسقط حقها وان قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر اه سم زاد النهاية وبنى في ان  
محلها حيث لم يستمع في ذلك السفر فان استمع في أحد وجهي وجوب ذلك اه قال ع ش هذا ظاهر فيما  
بعد الاستماع لان استماعها رضا بصاحبها وأما الوجوب فيما قبله ففيه نظر والظاهر خلافه اه (قوله  
فانما استحققه) لكنه اتعصى اه معنى أي في الثانية (قول المتن ومن سافر لنقله) أي ولو سافر أقصيرا  
اه معنى (قوله في قضى الخ) أي ولو كان السفر ببعضين بقرعة اه معنى (قوله ولن أرسلهن مع وكيله)  
أي ولو أقرع كإشعر به صنعه عند التأمل وصرح به في الروض أي والمغنى اه سم عبارة ع ش ظاهره  
ولو بقرعة وان جاز ذلك وقائدة القرعة اسقاط الأثم لا القضاء اه (قوله مع وكيله) المراد بالوكيل هنا  
المحرم فان كان أجنبيا امتنع السفر معه والأوجه الاكتفاء بالسوة للثقات اه نهاية قال ع ش قوله  
امتنع الخ أي علمن وامتنع على الزوج الاذن في ذلك اه (قوله لا بقرعة) وينبغي أخذ ما يأتي آنفا  
أو تراض (قوله ويجرم عليه الخ) فيجب أن ينقلهن جميعا بنفسه أو بوكيله أو يطلقهن معنى وأسنى (قوله  
لا تقطاع اطماعهن الخ) أي بخلاف ما لو امتنع عن الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا ينقطع رجاؤهن معنى  
وأسنى (قوله وظاهر الخ) ينبغي جريانه في مسئلة المتن وفي قول الشارح نعم لا يجوز بل قد يدعى رجوعه  
اليهما أيضا والله أعلم (قوله وظاهر ان محل الخ) خلافا لاطلاق المغنى والاسنى المار آنفا (قول المتن وفي  
سائر الاسفار الخ) لانخفاء في انه مع الشرح كالصريح في انه مع القرعة لا قضاء طويلا كان أو قصيرا ومع  
عدمها يجب القضاء كذلك وكذا عبارة الروض وشرحه وغيرهما وقضية ذلك أن يكون قوله الاتي ويشترط  
في السفر هنا الخ احتراز عن سفر المعصية ونحوه لاعتناء القصير أيضا اه سم ويأتي عن ع ش ما وافقه  
(قوله لا لنقله) الى قوله وهو بعيد في المغنى والى قوله على ما يأتي في النهاية الا قوله ثم رأيت الى قال البلقيني  
(قول المتن الطويلة) أي المبيحة للقصر وقوله وكذا القصيرة أي المباحة اه معنى (قوله غير المغرب الخ)  
فاعل يستحب عبارة المغنى ويستثنى من اطلاقه ما اذا زنى وغيره الامام فانه يمنع من استحباب زوجته اه  
(قول المتن بقرعة) أي عند تنازعهن اه معنى (قوله وان كانت الخ) واذا خرجت القرعة لواحدة

انقسم بنشوز بعض اليوم اه (قوله على الأوجه) وعلى مقابله يقضى لها وهل من غرضه ما لو أمرها  
بالسفر لاحتاجه أجنبى لان أمره اياها بذلك يقضى رغبته فيه وان عادت المصلحة للاجنبى فيه نظر والوجه انه  
منه فعليه لو سافرت لذلك ولغرضها أيضا قضى لها فلنأمل (قوله ولا نهى) أخرج مالونها فلم تمتثل فيسقط  
حقها وان قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر اه (قوله في المتن ومن سافر الخ) في الروض وشرحه فلو غيرنية  
النقله بنية السفر لغيرها فهل يسقط عنه القضاء والأثم بذلك أو يستمر حكمهما الى أن يرجع الى الباقيات  
وجهاً ينبغي أن يعتزل من ههنا مع مر يتأمل مع قول الشرح الاتي وان لم يبت عندها قال الزركشي  
نص الامام يقضى الجزم بالثاني اه (قوله ولن أرسلهن مع وكيله) أي ولو أقرع كإشعر به صنعه عند  
التأمل وصرح به في الروض حيث عبر بقوله ولا ينقل بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله الا بالقرعة قال في  
شرحه فيجزم ذلك بدونه أو يقضى ان مع الوكيل ولو أقرع اه (قوله في المتن وفي سائر الاسفار الطويلة  
وكذا القصيرة في الأصح الى آخر المتن والشرح) لانخفاء في انه كالصريح في أنه مع القرعة لا قضاء طويلا كان  
أو قصيرا ومع عدمها يجب القضاء كذلك وهكذا عبارة الروض وشرحه وغيرهما وقضية ذلك أن يكون قوله  
الاتي ويشترط في السفر هنا كونه مرنخصا احتراز عن سفر المعصية ونحوه لاعتناء القصير أيضا (قوله

على الأوجه تغليب المانع  
(لا يقضى لها) (في الجدب)  
لانها المفوتة لحقه واذنه انما  
يرفع الأثم فقط وخرج  
بوجدها ما لو سافرت معه  
بأذنه أو بلاذن ولا نهى  
ولو لغرضها فانما استحققه  
(ومن سافر لنقله حرم)  
عليه ان يستحب بعضهن  
فقط ولو بقرعة كالأبجوز  
للمقيم ان يخص بعضهن  
بقرعة في قضى للمختلفات  
ولن أرسلهن مع وكيله نعم  
لا يجوز له استحباب بعضهن  
وارسال بعضهن مع وكيله  
الابقرعة ويجرم عليه أيضا  
قول الشكل كافي البسيط  
عن اصحاب لا تقطاع  
اطماعهن من الوقاع  
كالإبلاء وظاهر ان محله  
حيث لم يرضين (وفي سائر  
الاسفار) لا لنقله (الطويلة  
وكذا القصيرة في الأصح  
يستحب) غير المغرب إلزنا  
كإسائتي (بعضهن) واحدة  
أو أكثر (بقرعة) وان  
كانت غير صاحبة النوبة  
للا تبايع متفق عليه فان  
استحب واحدة بالقرعة  
أثم وقضى للباقيات من  
نوبتها اذا عادت وان لم يبت  
عندها الا ان رضين فلا ثم  
ولا قضاء ولهن الرجوع  
قبل سفرها

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعيد جداً زابت الزكشي لما نقل عن الماوردي والرواني وغيرهما ان الرضا يكتفي عن القرعة قال قال الماوردي فلور جعن كان (٤٥٢) لهن اذ لم يشرع في الخروج فان شرع وسار حتى جازله القصر لم يكن لهن ذلك واستقر

حكم التراضي بسفرها وهو صريح في رد ما ذكر عنه أولاً وفي موافقة ما ذكرته قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل اذار جع وفاها ايها ويشترط في السفر هنا كونه مرخصاً لنص الشافعي ان هذا من رخصه وفي نحو سفر معصية متى سافر ببعضهن ثم مطالقاً وقضى للباقيات ويلزم من عينها القرعة له الاجابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة على ما باتى أثناء التفهيمات وان كان فاسقاً قليل الغيرة على ما اقتضاه اطلاقهم لكن فيما فيه \* (تنبيه) لا يقرع هنا الابن الصالحات للسفر بخلاف مستحق القود يدخل فيها العاجز على ما يأتي لانه يمكنه الاستنابة ولا يقضى للمقدمات (مدن) ذهاب (سفره) لانه لم ينقل ولان المسافرة قد لحقها من المشقة ما يزيد على ترفهها بحجته فان وصل المقصد بكسر الصاد أو غيره (وصار مقبلاً) بنية اقامة أربعة أيام صحاح (قضى مدة الاقامة) ان لم يعترلها فيها لامتناع الترخيص حيثئذ فان أقام بلانية قضى الزائد على مرة

فليس له الخروج غيرها وله تركها وقوله واحدة أي أو أكثر اه مغني (قوله قال الماوردي قبل بلوغ مسافة القصر) قد راد بها أولها فلا ينافي الآتي منه سم والاولى أن يقال مراده بمسافة القصر المسافة التي اذا وصل اليها جازله القصر لا المعنى المشهور فيطابق العبارة الثانية اه سيد عمر وقوله والاولى الخ هو عين ما قاله سم (قوله وفي موافقة ما ذكرته) وهو قوله ولهن الرجوع قبل سفرها وفي دعوى الموافقة تأمل (قوله قال البلقيني) الى قوله ويشترط في المغني (قوله في السفر هنا) أي المسقط للقضاء للباقيات اه عش (قوله كونه مرخصاً) لعله احسن ترزبه عن سفر المعصية دون القصير لما مر من استحبابها فيه بالقرعة اه عش ومر ويأتي عن سم ما وافقه (قوله ان هذا) أي سقوط القضاء بالاستصحاب في السفر (قوله في نحو سفر معصية الخ) يدخل في نحو سفر الزهراء اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حيثئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقدّم مقصداً معيناً كان سافر في طلب غيرهم أو أبقى يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والاول هنا غير مشروط مر اه سم (قوله اثم الخ) أي ومع ذلك يجب عليها السفر معه اذا خرجت لها القرعة أو ذات منفردة اه عش (قوله مطلقاً) أي بقرعة وبدونها (قوله وقضى للباقيات) ينبغي الاوضاها من الجهة منفكة اه سم (قوله له) أي للسفر (قوله وفي بحر الخ) عطف على تجوز (قوله وان كان فاسقاً الخ) تقدم عن عش اعتماد هذه الغاية (قوله الابن الصالحات الخ) كانه لاخراج المرضي اه سيد عمر (قوله بخلاف مستحق القود الخ) أي ان كان جماعة يستحقون قوداً فيقرع بين جميعهم سواء الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه كردي (قوله يدخل فيها) أي في مستحق القود (قوله لانه) أي العاجز عن استيفاء القصاص (قوله للمقدمات) الى قول المتن لا لا الرجوع في المغني الا قوله لانه لم ينقل وقوله كما شبه المتن أيضاً الى قوله كما يشتهى في النهاية الا قوله لانه لم ينقل وقوله فان أقام الى قوله فقيام اذا وقوله لم ار الى قوله ولو أقام (قوله وأغیره) بالنصب عطف على المقصد (قوله بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما قيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقبلاً بلا نية لا يقضى الامازاد على مدة الترخيص وحيثئذ فالمراد بالاقامة بالمعنى اللغوي اه رشيدى عبارة المغني بان نوى اقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصوله مقصده أو قبل وصوله اه (قوله لامتناع الترخيص الخ) تعليل للمتن (قوله فقيام اذا كان الخ) عبارة المغني فلو أقام الحاجة يتوقعها كل وقت فلا يقضى الا الخ (قوله ولو كتب للباقيات الخ) أي والصورة انه مسافر لحاجة كما صرح به في الروض اه رشيدى (قوله قضى من حين الكتابة) كان وجهه كرهذا مع كونه من افراد ما سبق اذ قضاء مدة الاقامة شامل لما اذا كتب اليهن يستحضرهن بيان ان الكتابة لا تغني عن القضاء لثلاثتهم اه لعدزه بها ودلائلها على تلافى أمرهن يسقط عنه القضاء ولا يجري وجهه هنا لعدم القضاء ثم رأيت في شرح الارشاد للشارح كلاماً في هذه المسئلة يوافق ما قلناه اه سم (قوله وقضيته) أي التعديل اه رشيدى (قوله

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر) قد راد بها أولها فلا ينافي الآتي عنه (قوله في نحو سفر معصية الخ) يدخل في نحو سفر الزهراء اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حيثئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصداً معيناً كان سافر في طلب غيرهم أو أبقى يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والاول هنا غير مشروط مر (قوله مطلقاً) ينبغي الاوضاها من الجهة منفكة (قوله قضى من حين الكتابة) كان وجهه كرهذا مع كونه من افراد ما سبق ان قضاء مدة الاقامة شامل لما اذا كتب اليهن يستحضرهن بيان ان الكتابة لا تغني عن القضاء لثلاثتهم اه لعدزه بها ودلائلها على تلافى أمرهن يسقط عنه القضاء ولا يجري وجهه هنا لعدم القضاء ثم رأيت للشارح كلاماً في هذه المسئلة في شرح الارشاد

اقامة المسافر من كما شبه المتن أيضاً فقيام اذا كان يتوقع الحاجة لا يقضى الامازاد على ثمانية عشر يوماً والحاصل ان كل زمن حل له الترخيص فيه لا يقضيه والا قضاء ولو كتب للباقيات يستحضرهن عند مقصده الاقامة يولد قضى من حين الكتابة (لا الرجوع في الاصح) لانه من بقية سفره المأذون له فيه فلا نظر لخلل اقامة قاطعة للسفر وقضيته انه لو أقام أثناء السفر اقامة طويلة ثم سافر للمقصد

لم يقض مدة السفر بعد تلك الإقامة لعين ماذا كروى في الرجوع وهو أحد احتماليين للشيخين لم أر من رجع منهما شياً أولوا قام بمقصد مدة ثم أنشأ سفر أمه فان كان نوى ذلك أولاً فلا قضاء والافان كان سفره بعد انقطاع ترخصه (٤٥٣) قضى والا فلا كايست في شرح الارشاد وفيه

ما يؤيد ما رجحه أنا (ومن

وهبت حقها) من القسم

لغيرها (لم يلزم الزوج

الرضا) لان الاستمتاع حقه

فبييت عندها في ليلاتها (فان

رضى) بالهبته ووهبت

لغيره (بان عندها)

وان لم ترض هي بذلك

(ليلتهما) للاتباع لما

وهبت سود فونيتها العائشة

رضى الله عنهما رواه

الشيخان ولا واللهيمان

كانتا متفرقتين لافيها من

تاخير حق من بينهما ومن

ثم لوقت قدمت ليلة الواهبة

وأراد تأخيرها جازله وكذا

لوتاخرت فآخرت به الموهوب

لها برضاها كما أفهمه

التعليق أيضاً (وقيل في

المنفصلتين (يوالهما) ان

شاء (أو) وهبت (لهن)

أو أسقطت حقها (سوى)

بين البقيات وجوباً بالانها

صار كالمعدومة (أو)

وهبت (له فله التخصيص)

بواحدة منهن لان الحق صار

له فيضعه حيث شاء مراعياً

لما مر في الموالاة (وقيل

يسوى) فيجعل الواهبة

كالمعدومة هنا أيضاً لان

التخصيص يورث الإباحة

وعلم بما تقر ران هذه الهبة

ليست على قواعد الهبات

ومن ثم لم يشترط رضا

الموهوب لها جازل الواهبة

الرجوع متى شاعت فيخرج

لم يقض مدة السفر (الح) اعتمده النهاية (قوله وهو) أي عدم القضاء (قوله أولاً) لعل المراد قبل وصول المقصد ويحتمل أول السفر (قوله وفيه) أي في قوله ولو أقام بمقصد الح (قوله ما يؤيد) وهو قوله فان نوى ذلك أولاً فلا قضاء ما رجحه الح وهو القضية المسارة (قوله من القسم) إلى قوله ولا رجوع في النهاية وكذا في المغنى الاما سانه عليه (قوله فيبيت) عبارة المغنى فله أن يبيت اه (قول المتن اعينة) خرج لهما كاحداهن ولم يبين حكمه فهل هو كالموهوب وهبت لهن فيسوي أو كالموهوب وهبت له فله التخصيص فيه نظر اه سم أقول والقلب إلى الاول أميل كما أشار إليه بتقدمه (قول المتن بان عندها ليلتها) محله مادامت الواهبة تستحق القسم فان خرجت عن ذلك لم يبت عند الموهوب إلا ليلتها مغنى وسلمان وفي سم بعد ذلك كمرش ل ذلك عن شرح الروض ما حاصله استظهار انه لو نشرت الواهبة ثم رجعت للطاعة يعود حكم الهبة اه (قوله للاتباع لما وهبت الح) أي لا تباع فعلة صلى الله عليه وسلم حين وهبت الح اه عش (قوله ولا يوالهما الح) هو مراد المتن بقوله ليلتهما أي على حكمهما من التفریق ان كانتا متفرقتين بدليل القيل الا أنى اه رشیدی (قوله جاز) انظر لو أخرت رجعت الواهبة فهل تستحق ليلتها بصفتها ينبغي نعم مر اه سم (قوله أو وهبت له الح) ولو وهبت له ولبعض الزوجات أي المعين أوله وللجميع قسم على الرأس كالموهوب وهبت شخص عينا لجماعة اه نهاية زاد المغنى والتقدم بالقرعة اه قاله الرشیدی قوله قسم على الرأس أي بان يجعل نفسه برأس ثم يخص بنو بته من شاء منهن هكذا ظهر فابرجع اه عبارة الجبري ولو وهبت فونيتها لهن فينبغي التوزيع على عدد الرؤس ويكون هو كواحدة منهن ز يادى وسلمان فلو كان أربعاً كان له الربع فاذا جازله الواهبة كان له أن يبيت عند كل واحد رجعت بالقرعة فاذا بقي ربعه كان له أن يخص به من شاء منهن وان صبر حتى كانت له ليلته كان له أن يخص بتلك الليلة من شاء منهن حاي اه (قول المتن فله التخصيص) قال في شرح الروض ولو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه أن يجوز وضع الدور في الابتداء كذلك بأن يجعل ليلية بين ليلتين دائرة بينهما صرح به الاصل انتهى اه سم (قوله مراعيها ما مر الح) أي في قوله ولا واللهيمان ان كانتا الح (قوله مما تقر) أي من قول المتن لم يلزم الزوج الرضا وقول الشارح وان لم ترض هي بذلك (قوله لم يشترط رضا الموهوب لها) أي بل يكفي رضا الزوج نهاية ومعنى (قوله جاز الح) ظاهره انه عطف على قوله لم يشترط الح لكن ذكره النهاية والمغنى على وجه الاستئناف (قوله والا) أي وان لم يخرج حالاً ولو لعذر (قوله ولو أخذت الح) كلام مستأنف عبارة المغنى تنبيه لا يجوز للواهبة أن تأخذ على المساحة بحقها عوضاً من الزوج ولا من الضرائف ان أخذت لمزمارده

وافق ما قلناه (قوله لم يقض مدة السفر الح) اعتمده مر (قوله في المتن ووهبت لمعينة) خرجت المهمة كأحدهن ولم يبين حكمه فهل هو كالموهوب وهبت لهن فيسوي أو كالموهوب وهبت له فله التخصيص فيه نظر (قوله في المتن بان عندها ليلتهما) قال في الروض مادامت الواهبة في نكاحه قال في شرح ولو قال مادامت تستحق لقسم كان أولى اه نخرج ما اذا نشرت الواهبة لكن لو رجعت للطاعة فهل يعود حكم الهبة لان استحقاق الموهوب لها التماساً لم يمنع وقد زال أو لا يعود ولا بد من هبة جديدة فيه نظر ويظهر الاول بخلاف صريح رجوع الواهبة ينقطع به حق الموهوب لها ويحتاج إلى هبة جديدة مر (قوله جاز) انظر لو أخرت رجعت الواهبة فهل تستحق ليلتها بصفتها ينبغي نعم (قوله وكذا لو تأخرت فآخرت به الموهوب لها برضاها الح) وفي هامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلسي ما نصه في شرح الجورحى لورضى من بين اللياتين بتقديم الليلة الموهوبة وتأخير حقه جاز انتهى أقول هو مشكل لانه يلزم عليه تفويت حق رجوع الواهبة لو أضافت فقد جعلوا ذلك من علل منع الواصل اه ما كتبه شيخنا (قوله في المتن فله التخصيص بواحدة منهن) قال في شرح الروض ولو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه أن يجوز وضع الدور في الابتداء

لها اذا رجعت أثناء ليلتها والا قضى من حين الرجوع ولو أخذت على حقها عوضاً لمزمارده لانه ليس عينا ولا منفعة فلا يقابل بمال لكن يقضى لها لانها لم تسقط حقها بجانها



ومر ان ما فات قبل علم الزوج وجوعها لا يقضى وواضح انه لا تعصية جارية قبل رجوعها واستنبط السبكي مما هنا ومن خلغ الاجنبى جواز النزول عن الوظائف بعوض (٤٠٤) ودونه والذي استقر رأيه عليه حل بذل العوض مطاقتا وأخذ ان كان النازل أهلا لها وهو

حيث نزل لاسقاط حق النازل فهو مجرد افتداء وبه فارق من منع بيع حق التحجير وشبهه كنهنا لا يتعلق حق المنزل له بها أو بشرط حصولها له بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزل ولا رجوع على النازل حينئذ كالمز وفيما اذا نزل جانا ولم يقصد اسقاط حقه الا للمنزول له فقط له الرجوع قبل ان تقر كعبه لم تقبض وحيث نزل يجوز للناظر تقرير غير النازل حيث لا يجوز له عزه

\* (فصل في بعض أحكام النشوز وسوايقولوا حقه اذا ظهر أمارات نشوزها) تكشونة جوابه دليل وتعييس بعد طلاقه واعراض بعد اقبال (وعظها) ندبا أي حذرهما عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المؤن والقسم والاشرة بالنار قال تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعتوهن وينبغي أن يذكر لها خبر الصحيح اذا باتت المرأة حرة فاش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبع (بلا هجر) ولا ضرب لاحتمال أن لا يكون نشوزا فاعلمها تعذر أو تعوب وحسن أن يستباليها بشئ والمراد في هجر

واستحقت القضاء لان العوض لم يسلم لها وانما لم يحز أخذ العوض عن هذا الحق لانه ليس بعين ولا منفعة لان مقامه عندها ليس بمنفعة ملكتها عليه اه (قوله ومز) أي قبيل قول المتن وتخص بكر الخ (قوله حل بذل العوض مطاقتا) أي سواء كان النازل أهلا أم لا اه كردى زاد ع ش على ما هو الظاهر من قوله وأخذ ان كان النازل أهلا والا قرب أن المراد بالاطلاق عدم اشتراط حصولها له أو عدمه ويكون قوله الآتى أو بشرط حصولها الخ عطفاعا وحيث نزل بقوله بعد بل يلزم الخ لمجرد الانتقال فهو بمعنى الواو اه ع ش ويظهر ان قول الشارح أو بشرطه عطف على مقدر والاصل في امطلة أو بشرط الخ فقوله بل يلزم الخ باق على معناه وانتقال من قوله لا يتعلق حق المنزل له بها الخ وقوله السابق مطلقا باق على ظاهره كما جرى السكردى عبارة المغنى والذي استقر عليه رأيه ان بذل العوض فيه جائز وأخذ حلال لاسقاط الحق لا يتعلق حق المنزل له بها بل يبقى الامر في ذلك الى ناظر الوظيفة يفعل ما يقتضيه المصلحة شرعا اه (قوله فهو) أي العوض اه ع ش (قوله مجرد افتداء) أي ليس في مقابلة انتقال شئ من النازل للمبذول به بخلاف اشتراء نحو حق التحجير فان العوض فيه في مقابلة حصول نحو حق التحجير من بانهما شتر به وبه يظهر اندفاع قول السيد عمر ما نصه قوله وبه فارق الخ يتامل ما وجه الفارق المأخوذ من كلامه نعم يمكن أن يفرق بتأكد حق الوظيفة بالنسبة لخلق التحجير ولهذا لو تولها آخر مع أهلية صاحبها لم يصح بخلاف التحجير المار في احياء الموات فانه عليه الاخر وان اثم اه (قوله كنهنا) أي في مسئلة القسم اه رشيدى (قوله ولا رجوع على النازل) هذا ظاهر اذا كان بذل العوض على مجرد النزول أو ما لو بذله على النزول والحصوله فينبغي الرجوع م اه سم أقول بقى ما لو أنهم النازل - نزول له زيادة معلوم الوظيفة على القدر الذي استقرت العادة بصره وتبين بعد ذلك للمنزول له خلافة فهل للمنزول له الرجوع بما بذله فيه انظر والظاهر عدم الرجوع لان المنزل له مقصر بعدم البحث اه ع ش (قوله حينئذ) أي حين تولية غير المنزل له (قوله كالمز) أي في الحوالة والوقف اه كردى (قوله الرجوع الخ) فيه انظر ويجه خلافة وسقوط حقه بمجرد النزول مطلقا م اه سم على ج اه ع ش

\* (فصل في بعض أحكام النشوز) (قوله في بعض أحكام النشوز) الى الكتاب في النهاية الا قوله ويجوز كسرهما وقوله قيل وقوله وهو متجه الى المتن وقوله ونار ع الى المتن وقوله بأن يخشى منه مبيع تبهم وقوله والفرق الى التنبية وقوله فان لم يمتنع الى المتن (قوله وسوابقه) أي ظهور الامارات وقوله ولواحقه أي كعبت الحكمين اه ع ش (قوله تكشونة جواب) الى قوله ولا تخفى في المغنى الا قوله ويجوز كسرهما وقوله قيل وقوله وهو متجه الى المتن وقوله ولم نأخذ الى المتن وقوله وهو كالى ولا على وجهه (قوله خبر الصحيح) وفي الترمذى عن أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أبانت وزوجها راض عنها دخلت الجنة اه معنى (قوله لاحتمال أن لا يكون) أي ما ظهر منها (قوله وحسن أن يستباليها الخ) وفي الصحيح بين المرأة ضلع أعوج ان أفتها كسرتها وان تركتها استبعت بها على عوج فيها اه معنى (قوله بشئ) أي باعطاء شئ (قوله لانه) أي الاضطجاع معها (قوله كالمز) أي في شرح ولو أعرض عنهن الخ اه كردى (قوله كنع تمنع الخ) ولو غير الجماع لامنعهاله منه تدلا ولا الشتم له ولا الاذعاه

كذلك بان يجعل ليلة بين ليلتين دائرة بينهما صرح به الاصل اه (قوله ومز) أي في الشرح قبيل قول المصنف وتخص بكر جديدة الخ (قوله ولا رجوع على النازل) هذا ظاهر اذا كان بذل العوض على مجرد النزول أو ما لو بذله على النزول والحصوله فينبغي الرجوع م (قوله الرجوع) فيه انظر ويجه خلافة وسقوط حقه بمجرد النزول مطلقا م

\* (فصل في بعض أحكام النشوز وسوابقه ولواحقه) \* (قوله بخلاف هجرها في المضجع الخ) انظر مع

لغير عذر (ولم يتكروا وعظوه هجر) ندبا (في المضجع) بفتح الجيم ويجوز كسر هاء أي الوطء أو الفراش لظاهر الآية لافي الكلام لحرمته لكل أحد فيأزاد على ثلاثة أيام إلا أن قصده ردها عن المعصية وإصلاح دينها لا حظ لنفسه ولا الأمرين فيما يظهر لجواز الهجر بل ندبه لعذر شرعي ككون المهجور نحوفا ساق أو مبتدع وكصلاح دينه أو دين الهاجرون ثم هجر (١٥٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين

خلفوا ونهى الصحابة عن كلامهم ويجعل على ذلك أيضا ما جاء من مهاجرة السلف (ولا يضرب في الظاهر) لعدم تأكيد الخيانة بالتكرار (قلت الظاهر يضرب) إن شاء بشرط أن يعلم أفادة الضرب قبل وإن لا تظهر عداوته لها ولا اتعبر برفعها للقاضي وهو متجه مبركا لانقلا (والله أعلم) كما هو ظاهر القرآن ولم نأخذ به في المرتبة الأولى لوضوح الفرق بين الحالتين ونأزع فيه جمع متأخرون واختاروا الأول (فإن تكرر ضرب) إن علم ذلك أيضا مع الوعظ والهجر والأولى العفو ولا يجوز ضرب مدم أو مبرح وهو كما هو ظاهر ما يعظم ألمه بأن يخشى منه مبرح تيمم وإن لم تنزح إليه فيه - رم المبرح وغيره كإياكي ويؤيد تفسيره للمبرح بما ذكر قول الرواية عن الأصحاب يضربها عند بل ملفوف أو يده لا بسوط ولا بعضا اه قد ينافيه ما يأتي في سوط الحدود والتعازير إلا أن يفرق بأنه لما كان الخ هنا نفسه والأولى العفو خفف فيه ما لم يخفف في غيره

باللسان أو غيره بل تأثم به وتستحق التأديب عليه ويتولى تأديبها بنفسه على ذلك ولا يرفعها إلى قاض بخلاف ما لو شتمت أجنبيا اه معنى (قوله لغير عذر) عبارة المغنى والخروج من المنزل بغير إذن الزوج لا إلى القاضي لطلب الحق منه ولا إلى اكتسابها النفقة إذا أعسر بها الزوج ولا إلى استفتاء أذى يمكن زوجها فقها ولم يستفت لها اه (قوله أي الوطء أو الفراش) أي وإن أدى إلى تقويت حقها من القسم لمساهاو معلوم أن النشوز يسقط حقها من ذلك وجه - إذا فارق ما حرم في المرتبة الأولى وانما عبر بالمصنف بالهجر في المضجع إشارا لفظ الآية كما هو عادته والشارح انما فسر المراد بالمضجع اه رشدي (قوله لظاهر الآية) تعليل للمتن (قوله لافي الكلام) عطف على في المضجع (قوله إلا أن قصده الخ) مستثنى من قوله لافي الكلام (قوله لجواز الهجر الخ) متعلق بقوله إلا أن قصده ردها الخ وقوله وكصلاح دينه أي وكان يكون في الهجر صلاح لدين المهجور اه كرى (قوله ككون المهجور نحوفا ساق الخ) أي وإن كان هجره لا يفيد تركه الفسق أو البدة نعم لو علم أن هجره يجعله على زيادة الفسق فنبغي امتناعه اه عش (قوله الثلاثة الذين خلفوا) وهم كعب بن مالك وصاحبه امرأته بن الربيع وهلال بن أمية اه أسنى (قوله من مهاجرة السلف) أي ترك بعضهم الكلام لبعض اه عش (قوله بشرط أن يعلم) أي يظن كما عبر به المغنى والأسنى (قوله وهو متجه) اعتد به النهاية والمغنى والأسنى (قوله كما هو ظاهر القرآن) فتقدير الآية واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن فإن نشزن فاهجروهن في المضجع واضربوهن بالخوف هنا جنى العلم والأول ما يقام على ظاهره وقال والمرادوا هجر وهن أن نشزن واضربوهن أن أصمرت على النشوز اه معنى (قوله في المرتبة الأولى) وهي ما لو ظهرت أمارات النشوز (قوله إن علم ذلك) أي ظن أفادة الضرب (قوله والأولى العفو) وهذا بخلاف ولي الصبي فالأولى له عدم العفو لأن ضربه للتأديب مصلحة وضرب الزوج وجنسه مصلحة لنفسه معنى وأسنى (قوله وإن لم تنزح الخ) استئناف وقوله به أي المبرح (قوله ويؤيد الخ) عبارة النهاية ولا ينافي قول الرواية الخ ما يأتي الخ لأنه لما كان الخ على أن الوجه جواز بسوط وعصا هنا أيضا اه (قوله والأولى العفو) جلة حاله (قوله لا على وجه) أي وإن لم يؤذ عش وهو معطوف على قوله ضرب مدم رشدي (قوله وقد يستغنى عنه) أي عن قوله ولا تخوننني الخ (قوله وانما ضرب) أي ضرب القاضي اه عش عبارة الرشدي بالبناء للمفعول كما هو واضح أي انما جاز الضرب أي من الخاكم للعدا الخ اه (قوله مطلقا) أي أفاد أم لا اه عش (قوله ولم يجب الرفع هنا لما حكم الخ) وينبغي كما قال الزركشي تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما معاودة والافتيين الرفع إلى القاضي معنى ونهاية (قوله صدق) أي بالنسبة لعدم مؤاخذته لا بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه

قول المتن الآتي في المضجع وما بعده في الشرح الآن يحمل الآتي على ما يفوت حقها من القسم (قوله وانما ضرب الحد والتعزير مطلقا ولو لله) تبعه فيه م ثم ضرب عليه وقال هذا لا يصح لأن الزوج لا يعد ولا يعزير لحق الله اه فليتأمل هل لكلام الشارح محل آخر كان يحمل هذا على غير الزوج كالحاكم (قوله صدق) أي بالنسبة لعدم مؤاخذته لا بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل هي المصدقة لها (قوله صدق) ويفرق بينه وبين ما لوروى عن أنس بن وادي أنه نظر إلى حومة في داره من نحو كوة وانكر ذلك الإنسان النظر اليها مطلقا فانه المصدق كما هو ظاهر وهذا غير ما يأتي في الصيال فيما لو اتفقا على الإطلاع واختاروا في تعمد النار كما هو ظاهر بشدة احتياج الزوج إلى تأديب الزوجة لأن من

ولا على وجه أو مهلك ولا تخوننني لا تطيقه وقد يستغنى عنه بالمبرح ولأن يبلغ ضرب حرة أو بعين وغيرها عشرين أما إذا علم أنه لا يفيد فحرم لأنه عقوبة بلا فائدة وانما ضرب الحد والتعزير مطلقا ولو لله لعموم المصلحة ثم لم يجب الرفع هنا لما حكم لانه مشق ولأن القصد ردها للطاعة كما أفاده قوله تعالى فان أطيعنكم فلا تنفوا عليهن سبيلا ولو ادعى أن سبب الضرب النشوز وأنكرت صدق كما يجنبه في المطلب لأن الشرع جعله وليا فيه وينبغي أن لا يصدق بهينه

والفرق بينه وبين الولي واضح وأن عمله فحين لم تعلم حوائده واستهتاره والالم يصدق \* (تنبيه) \* قوله فان تكررت تصريح بمفهوم قوله أولاً ولم يتكرر بعد ذكر ما فيه من الراجح ومقابله (٤٥٦) فاقبل لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان أقعد ممنوع بل

الاقدم ما فعله لان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استقراء ما في المنطوق فتأمل (فلا يمنعها حقاً كقسم ونفقة ألزمه القاضي توفيقه) اذا طلبته فان لم يتأهل للعجز عليه ألزم وليه بذلك وله بالشروط السابقة في ضربها للنشوز كما هو ظاهر ناديهما لحقه كشتهه مشقة الرفع للحاكم (فان أساء عاقبه وأذاها) بخوضه (بلا سبب نهاه) من غير تعزير والقياس بجوازها اذا طلبته لكن أجاب السبكي ومن تبعه بان أساءة الخلق بين الزوجين تغلب والتعزير عليها يورث وحشة فاقصر على تهيب رجاء ان يلتزم الحال بينهما ويؤيده الوطء في الدبر أو مرة (فان عاد) اليه (عززه) بطمأنينة براه (فان قال كل من الزوجين ان صاحبه متعبد) عليه (تعرف) وجوباً فيما يظهر ان لم يظن فراقه لها ولم يندفع ما ظنه بينهما من الشر لا بالتعريف (القاضي الحال) بينهما (بنقة) أي ولو عدل رواية فيما يظهر ثم رأيت ما يأتي عن الزركشي وهو ظاهر فيه (يخبرهما) بفتح أوله وضم ثالثه بجوارحه

الامور بل هي المصدقة بالنسبة لها سم ونهاية (قوله وبين الولي) أي حيث يصدق باليمين (قوله واضح) لعل وجهه ما قدمنا من المغني وشرح الروض آنفاً (قوله واستهتاره) أي كثرة أباطيله (قوله والالم يصدق) أي الابنية فان لم يقيمها صدقت في انه تعدى بضربها فعززه القاضي اه ع ش (قوله فان تكررت) الخ (قوله بعد ذكر الخ) أي متعاقب تصريح وقوله ما فيه أي في قوله ولم يتكرر (قوله فاقبل لو قدمه الخ) قائله الجلال المحلى ووافقه المغني ووجهه سم راداعلى الشارح راجعه (قوله فيها) أي الزيادة (قوله لان التصريح بالمفهوم انما الخ) لا يخفى ما في هذا الاستدلال اذ دعوى الحصر ممنوعة اه سم (قوله اذا طلبته) الى قوله وأيده الخ في المغني الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله وجوباً الى المتن (قوله فان لم يتأهل للعجز عليه) عبارة المغني فان لم يكن الزوج مكلفاً أو كان مجبوراً عليه اه (قوله له) أي للزوج (قوله في ضربها للنشوز الخ) \* فائدة \* ليس لنا موضع يضرب المستحق من منعه حقه غير هذا الرقيق الذي يمنع من حق سيده اه معنى (قوله تأديبها لحقه) ولا زوج منعز وجته من عيادة أبويها ومن شهود جنتان ثم ما وجبنا زولها والاولى خلافه مغني وأسنى (قوله كشمه) صريح في ان الشتم ليس نشوزاً اه سم (قول المتن فان أساء خلقه وأذاها الخ) ولو كان لا يبعدى عليها وانما يكره صحبتها لكبرها ومرضها ونحوه ويعرض عنها فلا شيء عليه ويسن لها استعفافه بما يجب كان تسترضيه بترك بعض حقها كما تركت سودة نوبتها لعائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها يوماً وليلة يوم سودة كما أنه يسن له اذا كرهت صحبتها ما ذكر أن يستعطفها بما يجب من زيادة النفقة ونحوها ثم أية ومغني (قول المتن فان عاد عززه) وأسكنه بحسب ثقة يمنع الزوج من التعدي عليها وهل يحال بين الزوجين قال الغزالي يحال بينهما حتى يعود الى العدل ولا يعتد بقوله في العدل وانما يعتد بقوله واشهد والقرآن انتهى وفصل الامام فقال ان ظن الحاكم تعديه ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وان تحققه أثبت عنده وخاف ان يضربها ضرباً مبرحاً لكونه جسوراً حال بينهما حتى يظن أنه عدل اذ لم يحل بينهما واقتصر على التعزير بما يبلغ منهما بما لا يستدرك انتهى وهو ظاهر فمن لم يذكر الحيولة أراد الحال الاول ومن ذكرها كالفرازي والحاروي الصغير والمصنف في تنقيحها أراد الحال الثاني والظاهر كما قال شيخنا أن الحيولة بعد التعزير والاسكان اه معنى (قوله ان لم يظن فراق الخ) كان مراده بهذا التقيد أنه اذا ظن ان مراه فراقها وان الحال لا يلتزم بينهما شيء في فراقهما بغير تعرف فليراجع اه رشيدى (قوله أي ولو عدل رواية) أي كعبد وامرأة وقوله وما يظهر معتمداه ع ش (قوله ما يأتي) أي آنفاً (قوله أسكنهما الخ) أي وان ترتب على ذلك زيادة المأونة لان مصلحة السكنى تعود عليها ع ش (قوله لعسر اقامة البينة الخ) عبارة المغني والاسنى واكتفى هنا بشقة واحدة تنزيلاً لذلك منزلة الرواية لما في اقامة البينة عليه من العسر اه (قول المتن ومنع

شأنه الجزاء عليه ومخالفته ولو لم يقبل قوله لاشتد ضرره وتعطل غرضه (قوله فاقبل لو قدمه الخ) قائله المحقق الجلال المحلى وكان وجهه الاقضية التي أرادها ضعف الفائدة في الاخبار بجواز الضرب عند التكرار عقب الاخبار بان الاظهر جواز الضرب عند عدم التكرار وعدم الحاجة اليه لا يعلم به منه بخلاف ما لو قدمه على الزيادة لان الاخبار حينئذ بجواز الضرب عند التكرار عقب الاخبار بعدم جواز عدم التكرار محتاج اليه مفيد فائدة أي فائدة ثم يجيء التجميع رد الاحد شق ذلك التفصيل فيكون في غاية حسن المقابلة والالتزام وهذا التوجيه في غاية الحسن والدقة فنع الاقضية مع ذلك ليس في محله والاستدلال بان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استقراء ما في المنطوق لا يخفى ما فيه اذ دعوى الحصر المذكور ممنوعة مع ما في ذلك من ضعف الفائدة وفوات حسن المقابلة كما يدرك بالتأمل فيما أسرنا اليه فليتأمل المتأمل والله ود ذلك المحقق (قوله كشمه) صريح في ان الشتم ليس نشوزاً (قوله في المتن بنقة) أي بنهي ثقة أو بسماع خبر ثقة

لهما فان لم يكن لهما جاز ثقة أسكنهما بحيث يثق أمره بتعرف حالهما وانها ما اليه لعسر اقامة البينة على ذلك وكلام المصنف كالرافعي صريح في اعتبار العدالة دون العدد به صريح في التهذيب وقال الزركشي الظاهر اعتماده من تكرار النقص خبره لانه من باب الخبر لا الشهادة وأيده غيره بانهم لم يشترطوا صيغة شهادة ولا نحو حضور وخبر (ومنع

الظالم) من ظلمه بنهيه أول مرة بغير تعزير وثانياً بالتعزير وبتعزيرهما مطلقاً وكان الفرق أن له شبهة من حيث أن الشارع جعله ولياً عليهما في التأديب فاحتيط له بخلافها فإن لم يمنع حال بينهما إلى أن يرجع بل يظهر أنه لو علم من حوائه ونهوه أنه لو احتل بها أقرب في اضرارها حال وجوباً بينهما ابتداءً لأن الاسكان بحجب الثقة لا يفيد حثاً ثم رأيت الامام قال ان ظن تعديه لم يحل وان تحققه أثبت عنده وخاف أن يضرمها ضرراً مبرحاً حال بينهما التلايلع منها ما لا يستدرك قال غيره فمن لم يذكر الحيلولة أراد الأول ومن ذكرها كالعزالي والخوازي الصغير والمصنف في تنقيحها أراد الثاني وهو صريح فيما ذكرته وشيخنا قال والظاهر ان الحيلولة بعد (٤٥٧) التعزير والاسكان اه وانما يتجه

ان لم يعلم من الاسكان تولد مامر (فان اشتد الشقاق)

أي الخلاف (بعث القاضي)

وجوبا والمنازعة فيه

مردودة بان هذا من باب

رفع الظلمات وهو من

القروض العامة والمتأكدة

على القاضي (حكاه) ويسن

كونه (من أهله وحكمه)

ويسن كونه (من أهلها)

للاية فلا يكفي حكم واحد

بل لا بد من حكمين ينظران

في أمرهما بعد اختلاف

حكم كل به ومعرفة ما عنده

(وهما وكيلا لهما)

لانهما رشيدان فلا يولي

عابهما في حقهما اذا لم يضرع

حقه والمال حقهما (وفي

قول) كما كان (موليان من

الحاكم) لتسميتهما في

الاية حكمين وقد يولي

على الرشيد كالمفسد ويجاب

بان التولية على مال المفسد

لا ذاته وما هنا ليس كذلك

(فعلى الأول بشرط رضاها)

ببعثهما (فيوكل) هو

(حكمه بطلاق وقبول

عوض خلع وتوكل) هي

(حكمها ببذل عوض

وقبول طلاق به) ثم يفعلان الاصلح من صلح أو تفريق فان اختلف

رأيهما بعث القاضي اثنين ليتفقا على شيء ولتعلق كالتهم بالنظر القاضي اشترط فيه ما في أمينة من حرية وعدالة وأهلاً له مقصود ويسن

ذكر رتبهما فان عجزا عن توافقهما أديب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم ولا يجوز زكول في طلاق ان يتخالفان ولا يولي له ما لا يوافقون

عليه الرجعة ولا يولي كليل في خلع أن يطلق بجانا \* (كتاب الخلع) بالضم من الخلع بالفتح وهو النزاع لان كلاهما ليس لآخر كافي الاية وأصله

قبل الاجماع قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فان طبن لكم الآية وخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لثابت بن قيس وقد سأله

زوجته أن يطلقها على حديثها التي أصدقها ياها خذا الحديثة وطلقها طليقة وهو أول خلع في الاسلام وأصله مكره

الظالم) أي واذا تبين له حالهما منع الظالم منهما من عودته لظلمه اه مغنى (قوله له) أي للزوج وقوله وبتعزيرها أي الزوجت عطف على بنهيه (قوله مطلقاً) أي ولو في أول مرة اه عس (قوله فان لم يمنع) إلى قوله وانما يتجه في المغنى الا قوله قال غيره وقوله وهو صريح فيما ذكرته لكنه ذكره في شرح فان عاد عززه كما نقلناه عنه هناك ثم قال هنا وطريقه أي المنع في الزوج ماسلف وفي الزوجة بالزجر والتأديب كغيرها اه (قوله حال بينهما) أي حتى يظن انه عدل اه مغنى (قوله أراد الاول) أي مجرد ظن تعدى الزوج وقوله أراد الثاني أي ما لو تحققه القاضي أثبت عنده وخاف أن يضرمها ضرراً مبرحاً (قوله وهو الخ) أي كلام الامام وقوله فيما ذكرته وهو قوله بل يظهر الخ (قوله وشيخنا قال الخ) اعتمد المغنى والنهاية (قوله والاسكان) أي بجوار العدل اه عس (قوله وانما يتجه ما قاله الشيخ ان لم يعلم الخ) أي والاحال بينهما ابتداء وجوبا (قوله تولد مامر) أي افراطه في اضرارها ان ظن أي الحاكم (قوله الخلاف) زاد المغنى والعداوة بينهما بان دام بينهما التساب والتضارب اه (قوله وجوبا) إلى قوله ولا يجوز زكول في المغنى (قوله لانهم رشيدان الخ) ولان الطلاق لا يدخل تحت الولاية الا في المولى وهو خارج عن القياس اه مغنى (قوله ويجاب الخ) يتأمل اه سم (قوله وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لا اذا اتفقا اه سم (قوله فيوكل هو) أي ان شاء وقوله وتوكل هي أي ان شئت نهاية مغنى (قوله أو تفريق) أي بطلقة فقط اه شرح الروض (قوله فان اختلف الخ) وان أعني على أحد الزوجين أو جن ولو بعد استعلام الحكمين رأيه لم ينفذ أمرهما لان الوكيل ينعمل بالأغما والجنون وان أعني على أحدهما أو جن قبل البعث لم يجوز بعث الحكمين وان غاب أحدهما بعد بعث الحكمين نفذ أمرهما كما في سائر الوكلاء مغنى وشرح الروض وقوله ما وان أعني على أحدهما الخ في النهاية مثله (قوله اثنين) أي غيرهما اه مغنى عبارة النهاية أمينين غيرهما اه (قوله ولا يجوز زكول الخ) ولولا لوكيله خذمالى أي الذي تحت يدها منها ثم طلقها أو طلقها على أن تخدمها منها اشترط تقديم أخذ المال على الطلاق وكذا لو قال خذمالى منها وطلقها كما نقله في الروضة عن تعجيل البغوى وأقره وكالتوكيل من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل من جانب الزوجة كان قالت خذمالى منه ثم احتجنا بنهاية مغنى وأسنى (قوله لان وكيلا الخ) الاولى لانه وان أفاد موكله ما الخ

(قوله بالضم) إلى قوله ثم رأيت في النهاية الا قوله ويزيد إلى واذا فعل (قوله لان كلاهما لا تسن) فكانه

أوالبايع معنى من كافي قوله تعالى يشربهما عباد الله عند ابن مالك ومن واقعه (قوله وبتعزيرهما مطلقاً الخ) كذا مر (قوله في المتن فان اشتد الشقاق) عبارة الروض وخش وجب أن يبعث حكمها وحكمها رضاها ليصلحا أو يفرقا بطلقة ان عسر الاصلاح اه وقوله بطلقة قال في شرحه فقط (قوله ويجاب الخ) يتأمل فيه (قوله وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لا اذا اتفقا (قوله لان وكيلا الخ) أي الزوج

(كتاب الخلع) \*

(شرواني وابن قاسم) - (سابع)

رأيهما بعث القاضي اثنين ليتفقا على شيء ولتعلق كالتهم بالنظر القاضي اشترط فيه ما في أمينة من حرية وعدالة وأهلاً له مقصود ويسن ذكر رتبهما فان عجزا عن توافقهما أديب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم ولا يجوز زكول في طلاق ان يتخالفان ولا يولي له ما لا يوافقون عليه الرجعة ولا يولي كليل في خلع أن يطلق بجانا \* (كتاب الخلع) بالضم من الخلع بالفتح وهو النزاع لان كلاهما ليس لآخر كافي الاية وأصله قبل الاجماع قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فان طبن لكم الآية وخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لثابت بن قيس وقد سأله زوجته أن يطلقها على حديثها التي أصدقها ياها خذا الحديثة وطلقها طليقة وهو أول خلع في الاسلام وأصله مكره

وقد يستحب كالطلاق وزيدها بنده لمن حلف بالثلاث على شيء لا بد له من فعله وفيه نظر لكثرة القائلين بعود الصفة فلا وجه أنه مباح لذلك  
لامتدوب على انتفى التخصيص به تفصيلا (٤٥٨) يأتي في الطلاق فتعطل له وإذا فعل الخلع في هذه الصورة فلا يشهد عليه فإنه إذا أعادها لا يقبل

قوله فيه وان صدقته على ما جزم به بعضهم ويؤيده ما مر ان اتفاقهم على مفسد للعقد بعد الثلاث لا يفيد لرفع التحليل فان قلت فلم يثبت البينة هنا كما هو مقتضى أمره بالأشهاد لان قلت يمكن توجيهه بانها هنا لا ترفع العقد الموجب للوقوع بخلافها ثم فكانت التهمة فيها أقوى ثم رأيت شيخنا أفتى بعدم قبول بيئته وهو القياس ولا تنظر لتفاوت التهمة ولو منعها نحو نفقة لتختلج منه عمال ففعلت بطل الخلع ووقع وجعيا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد وألا بقصد ذلك وقع يائسا وعليه يحمل ما نقله عنه انه يصح ويأثم بفعله في الحالين وان تحقق زناها وكان الفرق انه لما اقترن المنع بقصد الخلع وكان بعسر تخليص مثل ذلك منه بالخاسم اشقته وتكرره نزل منزلة الاكراه بالنسبة لالتزام المال بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك فانه يجتمع فيه القاضى وغيره غالبا فلم يلحقه بالاكراه ذلك هذا غاية ما يواجه به ذلك وقضية قولهم انه لا يؤثر اضرار المبطّل الاخذ بالطلاق صحته ووقوعه

بمغارقة الآخر نزع لباسه اه معنى (قوله وقد يستحب) أى كأن كانت تسمى عشرتها معه على ما يأتي وقضية اقتضاه على الاستحباب أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا اه ع ش أقول هذا بخلاف لقول الشارح الآتى فالوجه أنه مباح الخ (قوله وزيدها بالخ) عبارة النهاية فلو حلف بالثلاث على ما لا بد من فعله كان في التخصيص به الخ (قوله على شيء) أى على ترك شيء سم على حج ومثله فعل ما لا بد من تركه على ما يأتي للشارح اه ع ش (قوله لكثرة القائلين الخ) أى فلما حرى الخلاف فى أصل التخصيص به انتفى وجه الاستحباب فتأمل اه رشيدى (قوله بعود الصفة) أى المعاق عليها الطلاق فى النكاح الاول فى النكاح المجدد بعد الخلع يعنى بعود النكاح المجدد بذلك التعليق (قوله تفصيلا يأتى فى الطلاق) أى فى فصل خطاب الاجنبية والتفصيل انه اذا كانت الصيغة لا تفعل أو ان لم أفعل تخلص وان كانت لا تفعل فلا اه كردى (قوله فى هذه الصورة) وهى قوله حلف بالثلاث الخ اه سم عبارة الرشيدى يعنى فى مطلق ما يتخلص بالخلع اه (قوله فليشهد الخ) أى ندبا اه ع ش (قوله اذا أعادها) أى بنكاح جديد وقوله فيه أى الخلع (قوله ما مر) أى فى النكاح فى بحث الشاهد من عند قول المصنف أو بانفاق الزوجين اه كردى (قوله لرفع) عبارة النهاية رفع التحليل اه بحذف اللام والضمير مع الاضافة (قوله للوقوع) أى وقوع الطلاق الثلاث وفى سم مانصة قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الاولى وهى أى البينة ترفعها ويمكن أن يفرق بان ما صدر منه هنا وهو الفعل المحدث لا ينافى مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ما صدر منه ثم وهو ايقاع الثلاث فانه ينافى مدعاه وهو فساد النكاح اه (قوله بعدم قبول الخ) أى هنا (قوله ووقع رجعا) ضعيف اه ع ش (قوله كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكن رأى مرجوح والمعتد أنه ليس باكراه لانه اذا منعها حقها لم يكرهها على الخلع بخصوصه شرح مر أقول ولان شرط الاكراه عجز المكروه عن الدفع وهذا منتف اذ يمكنه الدفع بالحاكم الا ان يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحاكم اه سم (قوله وقع يائسا) أى لعدم الاكراه اه ع ش (قوله يائسا) الى قوله وأما زعم فى النهاية ما لو افقه (قوله يائسا بفعله) أى بمنعها نحو نفقة فى الحالين أى حال منعها بقصد الخلع وسال منعها لا بقصد اه كردى (قوله وكان الفرق) أى بين بطلان الخلع فى الاولى دون الثانية سم ورشيدى (قوله وقضية قولهم الخ) يتأمل موقعه سم وقد يقال موقعه تعقيب ماسبق والميل الى الاطلاق اه سيدى (قوله اضرار المبطّل) ان أراد ان قصده ان يختلج مبطّل لكنه أضمره فلم يؤثر فقضيته أنه لو صرح به أبطل مع ان الوجه انه ليس كذلك فليتأمل اه سم (قوله الاخذ الخ) خبر وقضية الخ اه كردى (قوله فى الحالين) أى المنع بقصد الخلع والمنع بدونه (قوله مقصود) الى قوله وزعم فى النهاية (قوله راجع) وصف ثان لعوض اه رشيدى (قوله ولو كان الخ) غاية

(قوله على شيء) أى على ترك شيء (قوله واذا فعل الخلع فى هذه الصورة) أى وهى قوله حلف بالثلاث الخ (قوله فليشهد الخ) كذا شرح مر (قوله لا ترفع العقد الخ) قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الاولى وهى ترفعها ويمكن أن يفرق بان ما صدر منه هنا وهو الفعل المحدث لا ينافى مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ما صدر منه ثم وهو ايقاع الثلاث فانه ينافى مدعاه وهو فساد النكاح (قوله كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكن رأى مرجوح والمعتد أنه ليس باكراه والخلاف فى ذلك قريب من الخلاف فى بيع المصادر لانه اذا منعها حقها لم يكرهها على الخلع بخصوصه شرح مر أقول ولان شرط الاكراه عجز المكروه عن الدفع وهذا منتف اذ يمكنه الدفع بالحاكم الا ان يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحاكم (قوله وان تحقق زناها) كذا مر (قوله وكان الفرق) أى بين بطلان الخلع فى الاولى دون الثانية (قوله وقضية قولهم الخ) يتأمل موقعه (قوله اضرار المبطّل) ان أراد ان قصده ان يختلج مبطّل لكنه أضمره فلم يؤثر فقضيته

يائسا فى الحالين كما اقتضاه ما نقله عن الشيخ وأما زعم انه اكرهها فيها فبعد لان شرطه ان لا يمكن التخصيص منه بالحاكم (قوله وهنا يمكن ذلك على ما تقرر (هو فرقة عوض) مقصود كدنية وقودها اعليه راجع للزوج أو سيده ولو كان العوض تقديرا كان حالها على ما فى كتبها عالين بانه لا شيء فيه



فانه يجب مهر المثل وكذا على البراءة من صداقها أو بقية ولا شيء لها عليه يؤخذ من كتمانهم في العوض بالتقدير صحة ما أتى به البلقيني ومن تبعه فمن قال لزوجه قبل الدخول أن أبرأتني من مهر لفانت طالق فإبرأه فانه يصح الإبراء ويقع الطلاق لانها ما سكته لكل المهر حال الإبراء وإذا صح لم يرتفع وقال آخرون لا طلاق لأن من لازم رجوع النصف اليه فلم يبرأ من الجميع فلم يبرأ جدا المعلق به من الإبراء من كله ولأن المعلق بصيغة يقع مقارناتها كما ذكره في تعاليق الطلاق وأيده بعضهم بأنه يصح خطبها (٤٥٩) المنجز به أسكنه يرجع عليها بنصف مهر المثل للمسا د نصف عوضه

برجوعه به للزوج وبجواب  
بمنع المسلازمه ما أسكنه  
أبرأته ثم طلقها لم يرجع  
عليها بشئ وبأن معنى  
قولهم في تعاليق الطلاق  
الشرط عليه وضعية الطلاق  
معلولها فيستقران في الوجود  
كالعلة الحقيقية مع معلولها  
انه اذا وجد الشرط قارنه  
المشروط فنهنا اذا وجد  
الإبراء قارنه الطلاق بمقتضى  
الغرض والتشطير انما وجد  
عقب الطلاق لانه حكم رتبة  
الشارع عليه وعقبه لم يبق  
مهر حتى ينشطر على ان  
جمع على تقديمها بالزمان على  
معلولها واختاره السبكي  
وغيره بل على الأول بينهما  
تقدم وانخر من حيث الرتبة  
ويصرف بين ما هنا والخلق  
المنجز بان البراءة وجدت في  
ضمنه وفي مسئلتنا وجدت  
متقدمة على وقت التشطير  
فلم يرجع منه شيء اما فرقة  
بلا عوض أو بعوض غير  
مقصود كعدم أو بمقصود  
راجع اخبر من مر كان عاق  
طلاقها على ابرأته اذ ابرأها  
لها عليه فانه لا يكون خلعا  
بل يقع رجعا وزعم ان  
وقوعه في الدم رجعا يمنع

(قوله فانه يجب مهر المثل) اذ قوله في كفها صلة لما أوصف له غاية أنه وصفه بصيغة كاذبة فتلغو فيصير كأنه خالها  
على شيء مجهول اه نهاية (قوله ويقع الطلاق) أي ولا رجوع له عليها بشئ أي بشئ طر الصداق لانها لم  
تأخذ منه عوضا كما يأتي في قوله لم يرجع عليها بشئ عس ورشدي (قوله واذا صح الخ) أي الإبراء اه سم  
(قوله لان من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يقيد جوابه إلا أتى اه سم (قوله من الإبراء الخ) بيان  
للمعلق به (قوله وأيده) أي قول الآخرين بعدم وقوع الطلاق اه كردى (قوله المنجز) نعم الخ (قوله  
به) أي صداقها قبل الدخول اه عس (قوله وبجواب الخ) أي عن قول الآخرين برددليه اه كردى  
(قوله بمنع الملازمة) أي المتقدمة في قوله لان من لازمه الخ (قوله لما أسكنه) أي في كتاب الصداق في آخر فصل  
التشطير اه كردى (قوله انما لو أبرأته الخ) هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في تشطير  
البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة اه سم (قوله لم يرجع عليها  
بشئ) أي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه اه سم (قوله وبأن معنى الخ) جواب عن قوله السابق  
ولأن المعلق بصيغة الخ اه رشدي (قوله انه اذا وجد الخ) خبر ان معنى الخ (قوله انما لو جد عقب الطلاق)  
قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علته اه سم (قوله لانه حكم رتبة الخ) فهو علتها فيستقران  
اه سم (قوله وعقبه) أي الطلاق (قوله على تقدمها) أي العلة (قوله بل على الأول) هو قوله اذا وجد  
الشرط اه عس (قوله ويفرق الخ) بجواب عن قوله السابق وأيده بعضهم بأنه يصح الخ وزدنا ما يبدل الخ  
(قوله بان البراءة الخ) قد رد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما وجد  
عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى ينشطر فتأمل اه سم وأقره الرشدي (قوله اما فرقة) الى قوله وزعم  
في النهاية (قوله لغير من مر) أي غير الزوج وسيد (قوله على ابرأته اذ ابرأها) خرج به ما لو عاق طلاقها على  
ايراتها من صداقها أو غيره فانه يقع بائنا ومنه ما يقع كثير من التعليق على الزوج فانه ان تزوج علمها أو  
غاب عنها أو نحو ذلك وأبرأته من ربع دينار مثلاً من صداقها أو غيره مما يستحقه عليه تكون طالقاً منه  
فثبت وجود المعلق عليه وأبرأته براءة صحيحة طلق بائناً كما سبأ يأتي في شرح ولو خالعه بمجهول اه عس  
(قوله المقصود) أي للتقيد به (قوله فهل يقع بائناً) كلامه هـ ذا كالصريح في أن العوض هو ابراء الزوج  
وأنه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيت صحة الإبراء اه سم (قوله بعضه) أي بعض المهر أعنه  
(قوله والاول أقرب) اعتمد مر اه سم (قوله لان رجوعه) أي البعض الآخر (قوله انما يتجبه

انه لو صرح به أبطل مع ان الوجه انه ليس كذلك فليتأمل (قوله صحة ما أتى به البلقيني الخ) كذا شرح مر  
(قوله واذا صح) أي الإبراء (قوله لان من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يقيد جوابه إلا أتى (قوله لما أسكنه الخ)  
هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في تشطير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا  
يمكن الاستدلال على الملازمة (قوله لم يرجع عليها بشئ) أي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه (قوله انما  
وجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علته (قوله لانه حكم رتبة الخ) فهو علتها  
فيستقران (قوله بان البراءة الخ) قد رد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما  
وجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى ينشطر فتأمل (قوله فهل يقع بائناً) كلامه على هذا كالصريح في أن  
العوض هو ابراء الزوج وأنه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيت صحة الإبراء (قوله والاول أقرب)

كونه بعوض فلا يحتاج لمقصود بربان العوض في هذا الباب يشمل المقصود وغيره فوجب التقيد بالمقصود وكان وقوعه رجعا ما نعال كونه  
مقصودا لا كونه عوضا ولو خالها على ابرأته وابرأه بدفا برأتهما براءة صحيحة فهل يقع بائناً انظر الرجوع بغضه للزوج أو رجعا انظر الرجوع  
البعض الآخر لا جنبي كل محتمل والاول أقرب لان رجوعه لغير الزوج يحتمل انه مانع للبينونة أو غير مقتض لها فعلى الثاني البينونة والوجهة  
وكذا على الأول اذ كونه مانعاً لها انما يتجبه ان انفرد لان انقيم اليه مقتضى لها (بالفعل طلاق)

أي بلفظ حصل له من نكاح أو كناية ومن ذلك لفظ المغازاة الآتي ولكون لفظ الخلع الأصل في الباب عطفه على ما ذكره من باب عطف الانحصار على الأعم فقال (أو خلع) فالمراد بالخلع في الترجمة معناه كما أفاده حده بما مر وأركان زوجه وملتزمه ويضع وعوض وصيغة (شرطه) أي الذي لا بد منه لصحته فلا ينافي كونه ركناً (زوج) (٤٦٠) أي صدور من زوج وشرط الزوج أن يكون بحيث (يصح طلاقه) لأنه طلاق فلا

يضع من لا يصح طلاقه ممن يأتي في باب (فصل الخلع) عبد أو مجبور عليه بسفه زوجه معهما أو مع غيرها (صح) ولو بأقل شيء وبلا إذن لأن لكل منهما أن يطلق مجباً فبعوض أولي (زوج) على المختار (دفع العوض) العين أو الدين (إلى مولاه) أي العبد لأنه ملكه قهراً ككسبه نعم المأذون له يسلم له وكذا المسكاتب لاستقلاله وكذا مبيع خالع في نوبته بنساء على دخول الكسب النادر في المأذون فان لم تكن مهياًة فما يخص حريته (وولي) أي السفينة كسائر أمواله فان دفعه فان كان بغير إذنه ففي العين يأخذها الولي ان علم فان قصر حتى تلفت ضمنها على أحد وجهين يرجح وجه بان الخلع لما وقع به اذ خلعت في ملك السفينة قهر نظير ما تقر في السيد فينفذ قهرها بيده بعد علمه تقصير أي تقصير ضمنها فان لم يعلم بها وتلفت في يد السفينة رجح على المختار بغير المثل لا البذل أي لأنه ضامنة ضمنان عند لا يد في الدين مرجح الولي على المختار بالسبب لبقائه في ذمته لعدم القبض العجيج ويسترد المختار من السفينة ما سلمه فان تلف في يده لم يطالب به بظاهر كما مر في شيخنا الحجر وكذا في العبد لكن له مطالبته اذا اعتق نعم لو قيد أحدهما بالطلاق بالدفع أي أو نحوه أعطاه أو قبض أو قباض كما هو ظاهر إلى جاز لها أن تدفع إليه ولو لا ضمان عليها لانها مضطرة للدفع إليه ليقع الطلاق على أنه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصورة بتسليمه وانما هو ملكها حتى يملكه بعد وان كان باذنه صح في العين والدين

الخ) قد يقال انه مخالف لقاعدة تقديم المانع عند اجتماعه مع المقتضى (قوله أي بلفظ حصل) إلى قوله وان كان باذنه في النهاية الا قوله وبوجه الى فان لم يعلم وقوله ظاهراً كما مر (قوله حصل له) أي للطلاق بمعنى حل العصمة سواء كانت الفرقة بلفظ الطلاق أو غيره اه ع ش (قوله ومن ذلك) أي اللفظ المحصل للطلاق (قوله من باب عطف الانحصار على الأعم) برده عليه أن عطف الانحصار شرطه الواو سم ورشدي (قوله أي الذي لا بد منه الخ) ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المقصود من الجملة وصف الخبر لا عينه فيكون الخبر موثقاً للمقصود الذي هو قوله يصح طلاقه على حد قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون والوصف المذكور شرط بلا شك وبديل على هذا صفة في القابل الآتي حيث قال وشرط قابله ولم يقبل وشرطه قابل فدل على أن المقصود انما هو شرط الركن لا ذاته اه رشدي (قوله فلا ينافي) أي قوله وشرطه كونه إلى الزوج (قوله أي صدور من زوج الخ) هذا انما يناسب ما ذكرته آنفاً لا ما أول به الشارح المتن فتأمل اه رشدي (قوله لأنه طلاق) أي قسم منه (قوله من يأتي) أي من صبي ومجنون ومكره اه مغني (قوله معها) أي مع زوجته ولو بوكيها وقوله أو مع غيرها أي مع الأجنبية اه ع ش (قوله ولو بأقل شيء) إلى قوله نعم في المغني الا قوله وبوجه الى فان لم يعلم وقوله ظاهراً كما مر (قوله لأنه) أي العوض ملكه أي مولى العبد (قوله المأذون له) أي في الخلع اه ع ش ولعل المراد في التجارة فليراجع (قوله وكذا المسكاتب) أي كتابة صحيحة أخذ من العلة اه ع ش (قوله بناء على دخول الكسب الخ) أي وهو المعتد اه ع ش (قوله فما يخص الخ) أي فيسلم له ما يخص الخ ولو خالع في نوبته السيد فكل العوض للسيد اه ع ش أي فيسلم له دون المبيع (قوله فان دفعه) أي الملتزم اه ع ش (قوله فان دفعه) أي دفع العوض لسكن من العبد والسيد وقوله بغير إذنه أي اذن كل من العبد والولي اه كردي (قوله فان كان) أي الدفع للسفينة بغير إذنه أي الولي (قوله رجح) أي الولي (قوله وفي الدين) عطف على في العين (قوله يرجع الولي على المختار الخ) نعم ان يادر الولي فاخذ منه برئت كما في الشامل والحجر اه مغني زاد الاسني ولعل وجهه ان المال وان كان باقياً على ملكها لفساد القبض فهي بدفعه اليه أذنت في قبضه عما عليها فاذا قبضه الولي من السفينة اعتد به اه (قوله لم يطالب به الخ) عبارة المغني فلا ضمان في الحال ولا بعد رشده وهل تبرأ فيما بينه وبين الله تعالى وجهان في الحاوي اه (قوله وكذا في العبد) ارجع لقوله في العين يأخذها الولي إلى هنا كما هو صريح شرح الروض (قوله لكن له مطالبته الخ) وظاهر انهما لو سلمت العين للعبد وعلم به السيد وتركها حتى تلفت لم يضمن لان الانسان لا يضمن لنفسه اه أسني وأقره سم (قوله لكن له) أي للمختار (قوله أو قبض أو قباض) أي ودلت قرينة على أنه أراد التملك ليوافق ما سيأتي من أنه اذا علق بأحدهما وقع بالآخر لا بد ولا يملك اه رشدي (قوله جاز لها) لو قال للمختار لكن أولى ليشمل الأجنبية اه سيد عمر (قوله أن تدفع اليه) وعلى وليه المبادرة إلى أخذه منه اه نهاية زاد الاسني فان لم يأخذ منه حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجة اه وقال ع ش قوله وعلى الولي المبادرة الخ أي فان قصر ضمن على قياس ما مر في العين اه (قوله لانها مضطرة الخ) أي لعدم إمكان تخلصها بدون الدفع له وليس المراد بالاضطرار أن يكون ثم ضرورة تدعوها اليه اه ع ش (قوله ثم يملكه بعد) أي بعد الدفع (قوله وان كان باذنه) إلى المتن ساقط من بعض النسخ وراجعت نسخة تلميذ الشارح

اعتمده مر (قوله من باب عطف الانحصار) برده عليه ان عطف الانحصار شرطه الواو

بالسبب لبقائه في ذمته لعدم القبض العجيج ويسترد المختار من السفينة ما سلمه فان تلف في يده لم يطالب به بظاهر كما مر في شيخنا الحجر وكذا في العبد لكن له مطالبته اذا اعتق نعم لو قيد أحدهما بالطلاق بالدفع أي أو نحوه أعطاه أو قبض أو قباض كما هو ظاهر إلى جاز لها أن تدفع إليه ولو لا ضمان عليها لانها مضطرة للدفع إليه ليقع الطلاق على أنه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصورة بتسليمه وانما هو ملكها حتى يملكه بعد وان كان باذنه صح في العين والدين

وفي السقية في العين وحيتنمى لم يبادر الولي الى اخذها منه فتألفت في يده ضمنها لانه المقصر بالاذن له في قبضها وأما الدين ففي الاعتداد بقبضه له وجهان عن الداركي ورجح الحنطلي الاعتداده كذا قاله الشيخان وظاهره انهم مالمع الحنطلي في بار بجه من الاعتداد وهو ما اقتضاه النص بل بظاهر عبارة البحر وغيره ان الداركي ورجحه أيضا حيث قال كالأمرها بالدفع الى أجنبي (٤٦١) أي رشيد وهو ظاهر المذهب وعلمه فاطملا المتن الآتي انه لا

يجوز للزوج توكيل سفيه في قبض العوض محل حيث لم ياذن له وليه في القبض والا جاز لانه اذا صح قبضه دين نفسه بالاذن فدين غيره كذلك يجامع ان ماني الذمة لا يبرأ منه الا بقبض صحيح وقد جعلوه هنا صحيحا باذن وليه فليصح باذنه أيضا عن الغير وبذلك القاعدة السابقة في الوكيل ان الامس في ان ما تحت مباشرة له بنفسه صحيح توكيله فيه عن الغير وبهذا يعلم ان تقييد جمع متأخرين منهم السبكي صحه قبضه بما اذا كان العوض معينا أو علق الطلاق بخود دفعه اليه بعيد من كلامهم وان هذا التقييد انما يحتاج اليه فيما اذالم ياذن له ان كما تقرر أو على الوجه الثاني وهو انه لا يعتد بقبضه ولو مع اذن الولي له فيه وجزم به الداركي فلا يبرأ بتسليم العوض اليه مطلقا اذا بادر الولي فآخذه منه فبرأ حيتنمى على المنقول المعتد وجهه الاذرى بان المال وان كان باقيا على ملكها الفساد القبض فهي بدفعه اليه اذنت في قبضه عما عليها

شخصا الزمى رجه الله تعالى فرأيت الحق هذه الزيادة بنسخته بعد ان لم تكن فيها وصحح عليها سيد عمر (قوله وحيتنمى) أي حين اذ دفع العين للسقيه باذن وليه (قوله بقبضه له وجهان الخ) صنيع شرح الروض صريح في جريان الوجهين في قبض العين أيضا (قوله وظاهره) أي كلام الشيخين (قوله وهو) أي الاعتداد وكذا ضمير قوله الآتي رجه (قوله حيث قال) أي الداركي عبارة شرح الروض وعبارة الاذرى قال في البحر والتحصيل قال الداركي فيه وجهان أحدهما تبرأ كالأمرها بالدفع الى أجنبي وهو ظاهر المذهب والثاني لا تبرأ لأن المحجور عليه ليس من أهل القبض فلا يغير بالاذن شيئا ثم قال وظاهره سياقه ان الترجيح للداركي اه (قوله وعليه) أي رجحان الاعتداد بقبض السقيه الدين باذن وليه وكذا الاشارة في قوله الآتي رجه سيد عمر (قوله توكيل سفيه) حكاه بالمعنى ولفظ المتن الآتي توكيل محجور عليه (قوله لم ياذن له) أي للسقيه (قوله وقد جعلوه) أي قبض السقيه هنا أي في مخالفتهم مع زوجته (قوله وبذلك) أي قوله فليصح باذنه الخ وقال الكردى أي الجواز اه (قوله بنفسه) الاولى لنفسه باللام (قوله وهذا الخ) أي رجحان الاعتداد بقبض السقيه باذن وليه (قوله فيما اذالم ياذن الخ) أي ومنع الاذن يصح في الدين أيضا (قوله كما تقرر) أي بقوله نعم لو قيد أحدهما الخ اه كردى (قوله أو على الوجه الثاني) أي من الوجهين المحكيين عن الداركي (قوله لا يعتد بقبضه) أي قبض السقيه العوض عينا كان أو دينيا كالمحجور صريح شرح الروض (قوله وجزم به) أي بالوجه الثاني (قوله فلا يبرأ) أي المختار تقرير على الوجه الثاني المرجوح (قوله بتسليم العوض) أي عينا أو دينيا كالمحجور عن شرح الروض (قوله مطلقا) أي اذنه له الولي في القبض أولا (قوله ويظهر ان هذه المبادرة الخ) أي على الوجه الثاني مطلقا وأما على الوجه الاول الراجح فينبغي أخذا من سابق كلامه ومن الروض مع شرحه نمائا أي انقاعا السيد عمر تخصيصه بقبض الدين بلاذن (قوله لانها ان أخذته الخ) لعل الانسب تكثير الضمان بارجاعها الولي (قوله فيرجع وليه عليها الخ) حاصل ما تقرران العوض اما أن يكون عينا أو دينيا فان كان عينا وأذن الولي في دفعه له أولم ياذن ولكنه تمكن من أخذه فلم يفعل حتى تلفت برئ المختل في الحالين وان لم ياذن الولي ولم يتمكن من أخذها منه لم يبرأ المختل بل يرجع الولي عليه بمهر المثل وان كان دينيا وأذن الولي في دفعه له أولم ياذن ولكنه بادر في أخذه برئ المختل في الحالين فان لم ياذن ولم يأخذ منه حتى تلفت برجع الولي على المختل بالسمي اه سيد عمر وفي سم ما وافقه (قوله ثم رأيت الخ) كان الاول ذكره قبل قوله السابق وعليه فاطلاق المتن الخ (قوله اترجع الاول) أي من الوجهين المحكيين عن الداركي (قول المتن قابله) أي الخلع ولو عبر بالبادل أو بالترنم لشمل المثل وسلم من اراد الوكيل الآتي في الشرح اه سيد عمر (قوله أو ملتصقه) أي قوله فان قلت في النهاية الاقوله وقول شيخنا الى المتن وكذا في المغني الاقوله وسياقنا الى المتن وقوله والكلال رشيد الى المتن وقوله وقد يجاب

(قوله وفي السقيه الى آخر كلامه) حاصل ما ذكره في الدفع الى السقيه للاعتداد بالدفع اليه وبراءة الدفع في العين ان اذن الولي أو علم وفي الدين ان اذن أو بادر وأخذ منه وهذا حاصل ما في الروض وشرحه ثم قال في الروض فرع خلع العبد ولو مد بربلا اذن جازر والتسليم اليه كالسقيه لكن المختل يطالبه بعد العتق بما تلف تحت يده اه قال في شرحه بخلاف ما تألف في يد السقيه لا يطالب به لافي الحال ولا بعد الرشد الى أن قال وظاهر انهم ولسلت العين للعبد وعلم به السيد وتركهما حتى تلفت لم يضمن لان الانسان لا يضمن لنفسه اه وهذا يدل

فاذا قبضه الولي من السقيه له اعتد به وظاهر ان هذه المبادرة لا تزم الولي لانه لا ضرر على السقيه ببقائه في يده لانها ان أخذته فواضح أو أخرته حتى تلفت في يد السقيه أو تلفت فهي المقصرة فيرجع وليه عليها بعوضه ووقع لشارح هنا أنه مخرج المتن بما صير صريح في وجوب الدفع للسقيه باذن الولي وهو بعيد حتى على الوجه الاول لان فيه ورطة بقائه في يده المختل على الوجه الثاني فسكان الوجه جواز ذلك لا وجوبه ثم رأيت شيخنا انه صرح أيضا بالترجيح الاول (وسطر قابله) أو ملتصقه من روجه أو أجنبي

ليصح خلعهم من أصله التكليف والاختيار وبالمسمى وسيأتي أن الوكيل السفيه إذا أضاف المال إليها يقع بالمسمى وقد تردد على عبارته (الطلاق تصرفه في المال) بأن يكون غير مجبور (٤٦٢) عليه لسفه أو رفق لأن الاختلاع التزام للمال فهو المقصود منه (فإن اختلعت أمة) ولو

إلى المتن (قوله) ليصح خلعهم من أصله تكليف واختيار وبالمسمى الخ) صريح في أنه لا يشترط في صحة الخلع من أصله الرشد وسيأتي في خلع السفينة خلافه فكان الأصوب إبقاء المتن على ظاهره ثم يرد على المتن صحة خلع الأمة فليجزأه رشدي وقد يجاب على بعد بان المراد من أصل الخلع الطلاق وبالمسمى العين المعنية في الخلع (قوله وبالمسمى) عطف على قوله من أصله إله سم أي وشرط قابله ليصح اختلاعه بالمسمى إطلاق تصرفه إله عش (قوله وسيأتي) أي قبيل الفصل الآتي إله كردهي (قوله أن الوكيل السفيه) أي عن الملتزم المطلق التصرف إله عش (قوله وقد تردد) أي مسألة الوكيل السفيه إذا أضاف الخ (قوله أورد) انظر مع وجوب المسمى الدين في صورة الأمة الآتية إله سم وقد مر مثله عن الرشدي مع جوابه آنفاً (قوله ولو مكاتبه) المعتمد في المالكات المسكيات بدين بغير إذن السيد وجب مهر المثل كما أفاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا تخالف بين المكاتب وغيرها إلا في هذه الصورة مر أما بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرقي في وجوب مهر المثل إله سم وسيأتي عن النهاية والمغني ما وافقه (قوله والا) أي بأن تكون الأمة غير رشيدة (قوله والا فسك السفينة الخ) قضيته أنه يقع وجباً ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في الاختلاع بها فلا يرجع إله سم أقول وينبغي وقوعه في هذه بائنان الملتزم للعوض في الحقيقة هو السيد إله عش ويأتي عن المغني وشرح الروض ما يصرح بذلك أي الوقوع بائناً وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتي أو على صحته بالعين أو الكسب في صورتيهما الآتيتين إله (قوله على السفينة الممثلة) انظر ما ضابط الأمة السفينة المحجور عليها (قوله أو على صحته بالعين الخ) وهو قضية تصنيع الاسني (قول المتن بدين) أي في ذمتها أو عين مال أي السيد إله معنى (قوله أو مال غيره) أي عين مال أجنبي إله معنى (قوله أو عين اختصاص الخ) انما قيد بالعين لأجل قول المصنف الآتي وفي صورة الدين المسمى إله رشدي (قوله كذلك) أي للسيد أو لغيره (قوله بعوض) أي فاسد ذمها وبمعنى (قوله نعم أن قيد الخ) عبارة المغني بحل ذلك إذا انحجز الطلاق فان قيد به لم يملك تلك العين لم تطلق إله (قوله لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن أمالواذن لها السيد في الاختلاع بعين فالمتجه أنها تطلق سم وعش أقول وفي المغني وشرح الروض والشارح ما يصرح بذلك (قوله يتبعها بعد العتق) شامل للمكاتب وان كانت تلك سم على حج وسيأتي في الشارح انما تخالف الأمة في مالواختلعت بدين بلاذن الخ وقوله بعد العتق أي كله إله عش (قوله حيثئذ) أي حين فساد العوض (قوله ولو خالعت بمال الخ) ان كانت الصورة ان المال دين كما هو المتبادر كان الأولى تأخيرها عن مسألة الدين الآتية إله رشدي أي كإفعل المغني (قوله فسد) أي الشرط أو العوض (قول المتن وفي صورة الدين المسمى) أي الا المكاتبه فمهر المثل كما مر عن سم وسيأتي عن النهاية والمغني (قوله التزام الرقيق) أي للدين وقوله بعد العتق أي كله إله عش (قوله وان أذن السيد لها الخ) أي ولو كانت سفينة مغني وأسنى

على براعتها في دفع العين اليه بغير إذن سيده إذا علم بها قبل التلف (قوله وبالمسمى) عطف على قوله من أصله (قوله أورد) انظر مع وجوب المسمى الدين في صورة الأمة الآتية (قوله ولو مكاتبه) المعتمد في المالكات المسكيات بدين بغير إذن السيد وجب مهر المثل كما أفاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا تخالف بين المكاتب وغيرها إلا في هذه الصورة مر أما بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرقي في وجوب مهر المثل (قوله والا فسك السفينة الحرة الخ) قضيته أنه يقع وجباً ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في الاختلاع بها فلا يرجع (قوله لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن أمالواذن لها السيد في الاختلاع بعين فالمتجه أنها تطلق لانها مع الاذن يمكنها تخليكه بالعين وان لم تكن مالكة لها كما لو أذن لها السيدها في بيع العين (قوله بعد العتق) شامل للمكاتب وان كانت تلك (قوله وانما يحمل عليه للضرورة) هذا لا يفيد مع كونه مقتضاه في حقها إذا (قوله في المتن وان أذن وعينها الخ) قال في الروض فان قال اختلعت بما شئت

مكاتبه على تناقض فيها والكلام في رشيدة والا فسك السفينة الحرة فيما يأتي وقول شيخنا ولو سفينة أخذنا من قول الماوردي لم يفرقوا بين رشدها وسفوها وهو مقتضى كلام الام يتعين جله على السفينة الممثلة أو على صحته بالعين أو الكسب في صورتيهما الآتيتين أما بالنسبة لما يلزم ذمتها في الصور الآتية فلا بد من عدم الخرج كما هو واضح (بلاذن سيد) لها رشيد (بدين أو عين مال) أو مال غيره أو عين اختصاص كذلك (بأن) لو قوعه بعوض ثم ان قيد به لم يملكها العين له لم تطلق (وللزوج في ذمتها مهر مثل) يتبعها به بعد العتق واليسار (في صورة العين) لانه المرد حيثئذ ولو خالعت بمال وشرطه لوقت العتق فسد ورجع بمهر المثل بعد العتق وتجب منه السبكي لانه شرط موافق مقتضى العقد فكيف يغشده وقد يجاب بأنه ليس مقتضاه اختياراً وانما يحمل عليه للضرورة (وفي قول قيمتها) ان تقومت والا فثاتها (و) له (في صورة الدين المسمى) كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان وينبع به بعد العتق واليسار (وفي قول مهر مثل) وبفسد المسمى ورجحه أصله وسوى عليه كثير من لانهم ليست أهلاً للترام (وان أذن) السيد لها في الاختلاع

(وعين عيناه) من ماله (أو قد ردينا) في ذمتها كالف درهم (فامثلت تعلق) الزوج (بالعين) في الاولى علاماذنه نعم ان اذن لها ان تخالع  
برقيتها وهي تحت حر أو مكاتب لم يصح لان الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو علق طلاق (٤٦٣) زوجته المملوكه ولو رثه بموته لم تطلق

الاذا قال ان مت فانت حرة

(وبكسها) الحادث بعد

الخلع ومال تجارها الذي

لم يتعلق به دين (في الدين)

في الثانية علاماذنه أيضا

فان لم تكن مكنسبة ولا

مأذونة في ذمتها تتبع به

بعد عتقها وبسارها وخرج

بامثلت مالورادت على

المأذون فيه فانها تتبع

بالزائد في الدين وبذلك في

العين بعد العتق فان فات

قياس اختلاعا بعين بلا

اذن ان الواجب هنا في

العين الزائدة حصتها من

مهر المثل لو وزع على

قيمتها وقيمة العين المأذون

لها فيها قلت القياس ظاهر

الان يوجد ما لا فهم هنا

وجوب الزائدة بانه وقع

تابع المأذون فلم يمتنع

فساده فوجب بدله (وان

أطلق الاذن) بان لم يذكر

فيه دينار مينا اقتضى

مهر مثل) أي مثلها (من

كسها) المذكور وما يبيدها

من مال التجارة كالواطلقة

لعبده في النكاح فان رادت

عليه فكما أمام بعضه فان

اختلعت بملكها تغذبه أو

ملك السيد فكما في الامة

أو بمها أعطى كل حكمه

المذكور (وان خالغ سقيمة)

أي محجوراعليها بسغة

بالف (أو قال طلقك على

ألف) أو على هذا (فقبلت)

(قول المتن وعينه) أي للخلع عينها الخ فان قال لها اختلعي بما شئت فلا تجز فيم اقلها أن تختلع بمهر المثل وبأزيد  
منه ويتعلق الجميع بكسها وبمال تجارة يبيدها اه أسنى (قول المتن أو قد ردينا الخ) قال الماوردي ولا  
يجوز لها عند الاذن في الخلع في الامة ان تخالع على عين يبيدها ويجوز العكس اه سم عن شرح الروض  
وقوله ولا يجوز لها الخ ولو فعلت هل الحكم كما اذا لم يأت السيد لها في الخلع فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به  
بعد العتق واليسار أو كما اذا أطلق الاذن فتبين بمهر مثل من كسها وما يبيدها من مال التجارة ويظهر الثاني  
فليراجع (قوله فيمنعه) أي ملك المنكوحه يمنع وقوع طلاقها (قوله طلاق زوجته المملوكه الخ) أي  
الغير المدونة مغنى وروض ويقيده قول الشارح الا في الاذن الخ (قوله بموته) أي المورث وكذا ضمير قال اه  
سم (قوله الا اذا قال الخ) عبارة المغنى والاسنى لان ملك الزوج لها حالة موت أبيه يمنع وقوع الطلاق فلو  
كانت مدبرة طلقت لعتقها بموت الاب اه (قوله ومال تجارها الخ) عبارة المغنى ويضاف يدها من مال التجارة  
ان كانت مأذونة اه (قوله في الثانية) مقابل لقوله في الاولى اه سم عبارة الرشيدى قوله في الثانية  
الاصوب حذفه اه ولعله لان قول المتن في الدين يغنى عنه (قوله ولا مأذونة) أي في التجارة اه ع (قوله  
وخرج بامثلت مالورادت الخ) وكذا خرج بذلك الماوردي السيد دينا وخالعت بعين ماله فهل الحكم كما اذا  
امتثلت في تعلق الزوج بالمقدر في ذمتها أو كما اذا أطلق السيد الاذن فتعلق بمهر مثلها في ذمتها فان زاد  
المهر على المقدر فتتبع بالزائد بعد العتق واليسار ويظهر الثاني فليراجع (قوله وبدله) أي من مثل أو قيمة  
بدليل السؤال والجواب اه سم (قوله بان لم يذكر) لى قوله وفيما اذا علم في النهاية الا قوله فان قلت الى  
والكلام وكذا في المغنى الا قوله أو بالغ الى المتن وقوله وان تعينت المصلحة الى والكلام (قوله المذكور)  
أي الحادث بعد الخلع (قوله وما يبيدها الخ) أي ان كانت مأذونة اه مغنى أي لم يتعلق به دين كما سم (قوله  
فكما) أي فيما اذا عين عينا أو قد ردينا فزادت اه سم وكان الاولى الاقتصار على تقدير الدين عبارة  
المغنى فالزيادة تطالب بها بعد العتق اه (قوله فكما في الامة) أي في حالي الاذن وعدمه اه سم  
أي فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار عند عدم اذن السيد في الخلع ويتعلق بكسها وبمال  
التجارة يبيدها عند اطلاق الاذن وبالعين عند تعيينه وبالمقدر في ذمتها المتعلق بكسها وما يبيدها من مال  
التجارة عند تقديره والله أعلم (قوله أو بمها أعطى كل الخ) يتردد النظر بالنسبة لما يخص السيد هل الواجب  
بدله أخذ ما تقرر أو نفا فيما لو رادت على مأذونه أو بنسبته من مهر المثل محل تأمل ولم يبين حكم ما لو  
اختلعت بدين هل يطالب بجميعه ويؤخذ مما ملكه أو بمقدار حررتها وتبقى حصته الرق الى العتق محل تأمل  
أي اه سم دعوى أقول الاقرب من التردد الاول الشق الاول أخذا من جواب السؤال البار آتفاني  
الشارح ومن التردد الثاني الشق الثاني أخذا مما مر عن ع من أن مطالبة الامة بعد عتق الكل (قول  
المتن وان خالغ سقيمة) ظاهره سواء علم سقيمة أم لا اه ع وسماني في الشارح اعتماده (قوله أي محجورا  
الخ) أي حسابان بلغت مصلحة دينها وماله ثم بنرت وجر عليها القاضى أو شرعا بان بلغت غير مصلحة  
لاحداهما اه ع (قوله بألف) عبارة المغنى بلفظ الخلع كان قال خالعت على ألف اه (قوله أو بألف  
الخ) عطف على قول المتن على ألف (قوله وليس للولى الخ) أي فاذه لغو (قوله حله) أي اطلاقهم (قوله

فلا تجز اه وفي شرحه ما تبين مراجعته (قوله أو قد ردينا في ذمتها) قال في شرح الروض قال الماوردي  
ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الامة ان تخالع على عين يبيدها ويجوز العكس اه (قوله بموته) الضمير  
فيه وفي قال بعده للمورث وقوله في الثانية مقابل لقوله في الاولى (قوله وبدله) أي من مثل أو قيمة بدليل  
السؤال والجواب (قوله فان زادت عليه فكما) أي فيهما اذا عين عينا أو قد ردينا فزادت (قوله أو بملك  
السيد فكما) أي في حالي الاذن وعدمه

أو بالف ان شئت فشاغت فورا أو قال له طلقني بالف فطلقها (طلعت زوجيا) ولغذا ذكر الماوردي ان اذن لها الولى فيه لعدم أهليتها الالتزامه  
وليس للولى صرف مالها في هذا ونحوه وان تعينت المصلحة فيه على ما اقتضاه اطلاقهم ويتعين حله على ما ذلح بحسب على مالها من الزوج



ولم يمكن دفعه الخ) كان الظاهر أو أمكن دفعه بغير الخلع والافينبغي الخ فتأمل اه رشیدی (قوله فينبغي جوازه) لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيا لعدم صحة المقابلة وعدم ملك الزوج وانما جاز الدفع للضرورة سم اه ع ش ويأتي في الشارح التصريح بذلك وعبارة السيد عمر قد يقال ينبغي أن يكون محله أي الانبغاء المذكور اذا غلب على ظنه عدم الرجعة لكونه عاميا يتخيل انها بائنت منه أمالو كان عارفا بالحكم وعلم من حاله أنه مع أخذ المال والخلع المذكور يراجعها فينبغي أن يمتنع وان اشتبه أمر الزوج ففعل تردد ولعل الاحوط عدم جواز الدفع لان الأصل فيه الخطر فلا يجوز للعدول عنه الا عند تحقق المبيع وان كان الغالب ما أفاده الشارح فليتأمل اه (قوله أخذ من أنه يجب الخ) يؤخذ من التنظير أن المراد الوجوب على أصل ما جاز بعد امتناعه وجب اه سيد عمر (قوله دفع جائز الخ) أي بمال من مال المولى اه رشیدی (قوله فان قلت هو لا يؤثر بينونة الخ) أي بل لا يكون رجعيا فقد تقع الرجعة بعد عدمه فلا يحصل دفع المال شيئا وبما تقر وعلم أن هذا السؤال والجواب ليسا في نسخة الغاضل المحشي والالم يستدرك بقوله لكن يتجه الخ اه سيد عمر (قوله والكلام) أي قول المصنف وان خالفه وقال طاعتك على ألف فقبلت الخ (قوله والابنت ولا مال) قال الزركشي والاذرعي كذا الملقوه وينبغي تقييده بما اذا علم الزوج سفهها والا فينبغي أنه لا يقع الطلاق لأنه لم يعلق الا في مقابلة مال بخلاف ما اذا علم أنه لم يطلع في شيء اه أسنى اه سيد عمر وهو مخالف لقول الشارح الآتي لكن المنقول المعتمد الخ (قوله وفيما اذا لم يعلق الخ) كقوله الآتي وفيما اذا علم الخ عطف على قوله فيما بعد الدخول (قوله وفيما اذا لم يعلق الخ) قال الميرى صورة خلع السفهية كان تقول خالعي بكذا أو يقول طاعتك على كذا ونحو ذلك أما اذا قال ان أرايتني من كذا فانت طالق فأبواه فلا طلاق ولا براءة لأنه تغلق على صفة ولم توجد انتهى اه كردی (قوله بنحو ابراهيم) أي السفهية اه ع ش (قوله خلافا للسبكي) كذا في المعنى وفي النهاية خلافاً لعبارة لان المعلق عليه وهو البراءة لم يوجد كأقرب السبكي واعتمده البلقيني وغيره وعبارة المعنى وان أفتى السبكي بوقوع الطلاق اذ لا وجه له لان الصفة المعلق عليها وهي البراءة لم توجد فلا يقع الطلاق اه قال ع ش قوله وهو البراءة أي بمعنى اسقاط الحق وان وجد لفظ البراءة لعدم الاعتداده اه (قوله بالاول) أي بعدم الوقوع في صورة الجهل (قوله وان تأهل لترجيحه) صادق بما اذا علم موليه ذلك ورضي به وهو محل تأمل والحال ان الحكم في حد ذاته لا ينقض لعدم مخالفة النص والقياس الخلى اه سيد عمر (قوله وليست المراهقة الخ) عبارة المعنى وللحجج أسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق والسفوه والمرض واسقط الصبا والجنون لان الخلع منهم ما غرولوا كانت المحتاجة مبررة كالحجج عليه ابن المقرئ لا تنقأ أهلية القبول فلا عبرة بعماوة الصغيرة والجنونة بخلاف السفهية وجعل البلقيني المبررة كالسفهية اه (قوله مطلقا) أي لا بائنا ولا رجعيا وان قبلت اه سم (قول المتن) فان لم تقبل الخ) هو تصريح بغيره ومما قبله نهاية ومعنى (قوله لان الصيغة الخ) فاشبهت الطلاق المعلق على صفة فلا بد من حصولها ولو قال رشيد زنجوري علمها بسفوها لاعتسك بالف فقبلت احداها فقط لم يقع الطلاق على واحدة منهما لان الخطاب معها يقتضي القبول منهما فان قبلنا بائنت الرشيدة لصحة التزامها بغير المثل للجهل بما يلزمها من المسمى وطلعت السفهية رجعيا معني ونهاية (قوله نعم) الى قوله وعلمه في النهاية الا قوله راجح شيخنا احتمال الثاني (قوله مما يأتى) أي في أوائل الفصل الآتي (قوله لم يقع على الارج الخ) وهو كذلك اه معني (قوله من احتمالين الخ) ولك ان تقول الاوجه ان يقال ان كان عالما بسفوها وعدم صحة اعطائها تعين الاحتمال الثاني للقطع بعدم ارادة حقيقة الاعطاع وان كان جاهلا به تعين الاحتمال الاول لان الظاهر ارادة الحقيقة ثم ينبغي ان محل هذا التفصيل فيما اذا أطلق ولم يرد أحدهما على التعيين أما اذا (قوله فينبغي جوازه) أعني صرف المال في الخلع شرح مر لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيا لعدم صحة المقابلة وذلك الزوج وانما جاز الدفع للضرورة فليحذر (قوله مطلقا) أي لا بائنا ولا رجعيا وان قبلت (قوله لم يقع على الارج عند البلقيني الخ) اعتمده مر

جوازه أعني صرف المال في الخلع أخذ من أنه يجب على الوصي دفع جاتوعن مال موليه اذ لم يندفع الا بشئ فان قلت هو لا يؤثر بينونة لان الزوج لا يملكه قلت الغالب في الواقع رجعيا أنه يؤل الى اليئونة فكان جواز ذلك مختصا ولو قلنا سلامتها من أخذ مال لها أكثر من ذلك والكلام فيما بعد الدخول والابنت ولا مال كلبه عليه المصنف وهو واضح وفيما اذا لم يعلق الطلاق بنحو ابراهيم من صدقها والالم يقع خلافا للسبكي وان أرايتني لا يبرأ وفيما اذا علم أنه لا يصح التزامها المال والالم يقع على ما شذ به الامام وان تبعه جمع لكن المنقول المعتمد أنه لا فرق لتقصيره ومن ثم أفتى بعضهم بأنه لو حكم بالاول حاكم نقض حكمه أخذ من قبول السبكي ليس للحاكم الحكم بالشاذ في مذهبه وان تأهل لترجيحه وليست المراهقة كالسفهية في ذلك على المعتمد فلا يقع عليها مطلقا لان السفهية متأهلة لا لاتزام بالرشحالا ولا كذلك الصبية (فان لم تقبل لم تطلق) لان الصيغة تقتضي القبول نعم ان نوى بالخلع الطلاق ولم يضم التماس قبولها وقع رجعيا كما يعلم مما يأتي ولو علق باعطاء السفهية فاعطته لم يقع على الارج عند البلقيني من احتمالين اه

لأنه يقتضي التملك ولم يوجد فرق بينه وبين ما يأتي في الامة بان ذلك يلزمهما المثل فهي أهمل لالتزامه بخلاف السفينة ورجح شيخنا احتمالها الثاني وهو انسلخ الاعطاء عن معناه الذي هو التملك الى معنى الاقباض فطلق رجعيها وعاله بتزويل اعطائها من منزلة قبولها اه وفيه نظر وان قال انه مقتضى كلام الشيخين لان الاصل في الاعطاء أنه يقتضي الملك وانما خرجنا عنه في الامتناع قرر ان له اذمة قابله للالتزام ببذل المعطى ولا كذلك السفينة فاحر بناها على القاعدة لان اعطائها لا يقتضي ملكا ولا بدلاله ويفرق بين قبولها واعطائها بان اعتبار قبولها ليس لوجود تعليق محض يقتضي التملك بل لما فيه شائبة تعليق على ما لا يقتضي الملك بخلاف اعطائها فان التعليق به محض ومنزل على الملك ولم يوجد فاندفع تنزيله بمنزلة وليس من التعليق منه قولها بذلك او بذلك من غير ذلك صدق على (٤٦٥) طلاق فقال أنت طالق فيقع رجعيان

التعليق انما تضمنه كلامها لا كلامه وحيت لا يبرأ وان كانت رشيده لان هذا البذل لغو لانه لا يستعمل الا في الاعيان وبفرض صحة في الدون هو متضمن لتعليق الارتاء وتعليقه بطلان ثم رأيت غير واحد اختلفوا بما ذكره مع تعرض بعضهم ليكون ابن عجل والحضري قالا بوقوعه باثنا بغير المثل لكنه أشار الى أن ذلك لم يثبت عنهما وبعضهم وهو السكال الرداد شارح الارشاد للمبالغة في رد هذه المقالة فقال في حاكم حكم بالبينونة ينتقض حكمه اى لانه لا وجه له اذ الزوج لم يربط بطلانه بعوض ولا عبرة بكونه انما طلق لظنه سقوط الصداق عنه بذلك لتقصيره بعدم التعليق به ومن ثم لو قال بعد البذل أنت طالق على ذلك فتمت وقوع باثنا بغير المثل لانه لم يعاق بالبراعة حتى يقتضي فسادها عدم الوقوع بل بالبذل وهو لا يصح فوجب مهر المثل وان تحتمل كلام ابن

أراد أحد ههنا على التعيين فينبغي ان لا يقع قطعا عند اعادة التملك وان يقع قطعا عند اعادة الاقباض رجعي ا ه سيدع (قوله لانه) اى الاعطاء اه سم (قوله ولم يوجد) اى التملك (قوله وفرق بينه) اى التعليق باعطاء السفينة (قوله وبين ما يأتي الخ) اى في الفصل الا في شرح لكن بشرط اعطاء فوراً (قوله لالتزامه) اى مهر المثل بدلا عن المعطى ولو قال للالتزام كان أولى (قوله وفيه نظر) اى في ترجيح الشيخ (قوله يقتضي الملك) الاوى التملك (قوله عنه) اى الاصل (قوله على القاعدة) اى من عدم وقوع الطلاق اذ لم يوجد المعاق عليه (قوله ولا بدلاله) اى للمعطى (قوله بين قبولها) اى السفينة حيث وقع الطلاق فيه رجعي واعطائها اى حيث لم يقع الطلاق فيه (قوله ولم يوجد) اى الملك (قوله تنزيله) اى اعطاء السفينة منزلة اى قبولها (قوله وليس من التعليق) الى قوله ولك ان تحمل في النهاية الا قوله منه وقوله او بذلك من غيرك وقوله وان كانت رشيده وقوله لغو الى متضمن (قوله منه) اى من الزوج اه سم اى والجارية معاق بالتعليق (قوله من غيرك) اى بلا ذكر لفظة لك (قوله فيقع رجعي) ينبغى ان يحله ان علم بفساد البراعة فان جهله وقع باثنا بغير المثل كافي ان طلقته فانت ترى عن صدق م ه اه سم وسأيت عن النهاية مثله وفي الشارح خلافه (قوله لانه لا يستعمل الخ) اى لغة أخذ ما يأتي (قوله صحته) اى استعمال البذل (قوله بما ذكرته) اى بوقوع الطلاق رجعي (قوله لكنه) اى بعضهم (قوله ان ذلك) اى القول بالوقوع باثنا الخ (قوله وبعضهم) عطف على بعضهم وقوله للمبالغة عطف على لكون الخ (قوله هذه المقالة) اى المحكية عن ابن عجل والحضري (قوله لانه لم يربط بطلانه بعوض) اى فالذى ينبغى وقوعه رجعي سم على ج اه ع ش (قوله فقبلت) اى وهي رشيده اه سم (قوله وقع باثنا الخ) اعتمد م ه اه سم (قوله وهو لا يصح) اى لانه في معنى تعليق الابرأ كما مر اه رشدي (قوله بطل مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل لا يستعمل الا في الاعيان سم أقول يرد عليه بلا شك والفرق بينهما تحكم اه سيدع وقد يجب بان ملحظ الشارح قوله السابق وبفرض صحته الخ منع قوله الا لا يستعمل الخ ومع ثوابتهما في النية (قوله وجعله عوضا) كان المراد أنها أرادت بما قالت مع معنى طلقته على مثل صداق وانما أراد بما قاله معنى طلقته على ذلك اه سم (قوله ثم ان علماء) اى الصداق وقوله وجب اى مثل الصداق (قوله كما هو) اى الابرأ المتبادر منها اى من لفظه بذلك (قوله لما بينهما من التنافي) اى اذا الابرأ اسقاط والبذل تملك (قوله ارادة ذلك) اى الابرأ به اى بالبذل (قوله طلاقها بصحة براءتها) مبتدأ وخبر (قوله وقد تقرر الخ) اى

(قوله لانه) اى الاعطاء (قوله وليس من التعليق منه) اى من الزوج (قوله فيقع رجعي) ينبغى ان يحله ان علم بفساد البراعة فان جهله وقع باثنا بغير المثل كافي ان طلقته فانت ترى عن صدق م ه اه سم (قوله فقبلت) اى وهي رشيده (قوله وقع باثنا الخ) اعتمد م ه اه رشدي (قوله مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل لا يستعمل الا في الاعيان (قوله وجعله عوضا) كأن المراد انها أرادت بما قالت مع معنى طلقته على مثل صداق

(٥٩ - (شرواني وابن قاسم) - سابع) عجل والحضري ان صح عنهما على ما ذكرنا بالبذل مثل الصداق وجعله عوضا في هذه الحالة يقع باثنا بلا شك ثم ان علماء وجب والا فغير المثل بخلاف ما اذا لم ينو اذ ذلك فانه لا وجه للوقوع باثنا حيث يتدللانها ان أرادت ببذل الابرأ كما هو المتبادر منها اذ لا يستعمل عرفا الا في ذلك فان قلنا ان البذل لا يصح استعماله مراد به الابرأ لما بينهما من التنافي كما ياتي بيانه آخر الفصل الذي بعده هذا فواضح ان طلاقه لم يقع بعوض أصلا فلا وجه الا وقوعه رجعي وان قلنا انه يصح اعادة ذلك به لغلبة استعماله فيه عرفا فهو ابرأ معاق وهو لا يصح لانه حيث يتدللانها ابرأ أنك من صدق على طلاق فقال أنت طالق وهذا ابرأ باطل لانه معاق بالطلاق واذا بطس الابرأ لم يبق عوض يقتضي البينونة وبسليم أنه ليس تعاقا وان على معنى مع نظير طلاقها بصحة براءتها فاعل عوض هنا لم يترم أيضا فلا بينونة وقد تقرر ان

طعمه فيه بلا لفظ يدل عليه لا يفيد شيئا فأتضح أنه لا وجه لما قاله ذلك الامامان الا ان حل على ما ذكرته ومما يعين ذلك ما يأتي عن ابن عجل ثم انه لو عاق بالبراءة قامت بلفظ البذل لم يقع لانه لا يحتمل فهاذا صريح في رد ما قاله هنا من البيوت ان لم يحمله على ما ذكر وان الوجه الذي لا يجوز غيره فيما عدا هذه الصورة أنه لا يقع الاربعاء فتأمل ثم رأيت صاحب العباب قال في فتاويه ما حاصله ان علم الزوج بما قالت أي بحكمه أنه لا معارضة فيه فهو مبتدئ بطلاق فيقع (٤٦٦) رجعيان نطن أنه وجد منها التماس بعوض صحيح فيظهر فيه احتمالا ان اقربهم ما عدم

الوقوع لان جوابه يقدر في إعادة ذكر ذلك العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلا لم تطلق اذا عوض صحيح ولا فاسد بل ولا التماس مطلق فكأنه قال ابتداء طاعتك بكذا لم تقبل ثم قال والاحتمال الثاني وقوعه بمهر المثل كقولها ان طلقني فانت بريء من صدقي فطلق جاهلا بفساد البراءة على ما اختاره البلعيني وغيره من الفرق بين علمه وجهه وهذا الاجتماع ضعيف لانه في هذه الصورة وجد منها التماس الطلاق فالفساد انما هو في العوض فقط وفي مسائلنا لم تلتمس طلاقا أصلا اه وما وجه به ما اعتمد من وقوعه رجعيان في حالة العلم موافق لما قدمته ان طلاقا لم يقع بعوض أصلا ومن عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكره برده قولنا اسبق انه لم يربط طلاقه بعوض ولا عسرة بكونه الى آخره فان قالت ينافي افتناؤه المذكور قوله في عبايه ويظهر ان بذلت صدقي على طلاق كابر أنك على الطلاق قلت لا ينافي لما يأتي فيه ثم عن

بقوله ولا عسرة بكونه الخ (قوله على ما ذكرته) وهو قوله على ما اذا نوي بئذ مثل الصداق اه كردى (قوله يعين ذلك) أي أنه لا وجه لما قاله الخ (قوله ثم) أي في آخر الفصل الذي بعده هذا اه كردى (قوله انه الخ) يدل من قوله ما يأتي الخ (قوله لانه) أي البذل لا يحتمل أي الابراء (قوله على ما ذكر) أراد به قوله ما اذا نوي بئذ مثل الصداق اه كردى (قوله وان الوجه الخ) عطف على قوله أنه لا وجه الخ (قوله هذه الصورة) اشارة الى قوله ما ذكر اه كردى (قوله قال) أي في مسألة البذل (قوله إعادة ذكر ذلك العوض) أي بئذ الصداق اه كردى (قوله لو قال كذلك) أي طلقك على بئذ صداقتك في جواب قولها اه كردى (قوله جاهلا) أي بحكم ما قالته من أنه لا معارضة اه كردى (قوله بل ولا التماس الخ) فيه ما سيأتي عن سم وسيد عمر (قوله ثم قال) أي صاحب العباب (قوله على ما اختاره البلعيني الخ) أفنى شيخنا الرملي بما اختاره البلعيني وغيره اه سم واعتمده النهاية عبارة والوجه وقوعه باننا نطن صحتة ووقوعه رجعيان نطن بطلانه ويحمل كل على حالة اه (قوله في هذه الصورة) أي في قولها ان طلقني فانت بريء الخ (قوله وفي مسائلنا لم تلتمس طلاقا الخ) فيه نظر سم والامر كما قال اذ قولها بذلت صدقي الخ ظاهر في التماس اه سيد عمر (قوله وما وجه الخ) أي صاحب العباب (قوله ما ذكره) أي من التعليل بقوله لان جوابه مقدر الخ (قوله انه لم يربط طلاقه بعوض الخ) أي فالذي ينبغي وقوعه رجعيان اه سم (قوله افتناؤه المذكور) وهو وقوع الطلاق رجعيان في حالة العلم (قوله ان بذلت صدقي على طلاق كابر أنك الخ) أي فيقع باننا كما يأتي في آخر الفصل الا في (قوله قلت لا ينافي الخ) كان مراده جملة على حالة صحيحة ثاني اه سم (قوله ما يأتي الخ) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الا في المصدر بمسئلة الاصحى اه سم (قوله فيه) أي أرى أنك على الطلاق وقوله بما فيه أي فيما يأتي الخ والباء متعلق بما في وقوله مبسوطا حال عا فيه (قوله يقع هنا) أي فيما لو قال أنت طالق على صحة البراءة فابرأت براءة صحيحة اه كردى (قوله في ذلك) أي احتمال المعية (قوله ان قبلت) أي وهى رشيدة كما مر عن سم (قوله فلا وجه الخ) أي

وأنه أراد بما قاله معنى طاعتك على ذلك (قوله على ما اختاره البلعيني الخ) أفنى شيخنا الشهاب الرملي بما اختاره البلعيني وغيره وقد يقال قياس افتناؤه بذلك موافقة ابن عجل والحضري اذا كان الزوج جاهلا الا ان يفرق بما فرق به صاحب العباب في فتاويه (قوله وفي مسائلنا لم تلتمس الخ) فيه نظر \* (فائدة) \* في فتاوى السيوطي بمسئلة اذا قالت الزوجة ان طلقني فانت بريء من صدقي فهل يقع الطلاق رجعيان أم يجب فيه مهر المثل كما لو كان العوض فاسدا أم لا يقع الطلاق جملا على ان تعليل الابراء لا يصح الجواب اذا قالت ان طلقني فانت بريء من صدقي لم يحصل الابراء لان تعليلها باطل وهل يقع رجعيان ولا شيء أو باننا يلزمهم مهر المثل وجهان جزم الرافعي والنووي بالاولى في الباب الرابع من أبواب الخلع وجز ما بالثاني نقلا عن القاضي الحسين واقراه في الفروع المشورة آخر الخلع وذكر الاسنوي في الهممات ان الاول هو المشهور في المذهب واقترع عليه الرافعي في الشرح الصغير لكن مال في الكبير الى الثاني بحثا وبه أجاب القفال في فتاويه والغزالي وصححه ابن الصلاح انتهى (قوله انه لم يربط طلاقه بعوض) أي فالذي ينبغي وقوعه رجعيان (قوله قلت لا ينافي الخ) كان مراده جملة على حالة صحيحة تأتي (قوله ما يأتي الخ) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الا في المصدر بمسئلة الاصحى \* (فائدة ثان) \* الاولى في فتاوى السيوطي قالت له زوجته ان بشاهد لا يربك

انحوار زمي بما فيه مبسوطا ولو قال أنت طالق على صحة البراءة فان أبرأت براءة صحيحة وقوعه والا فلا يظهر أنه يقع هنا رجعيان كما هو التحقيق المعتمد في طلاق صحة براءة لان الباء هنا كما احتملت الجمعية المراد به قول المحب الطبري يقع باننا كذا على تاني بمعنى مع فسوات الباء في ذلك ولو قالت بذلت صدقي على طلاق وتخلي لي بيتك فقال أنت طالق على ذلك ولا أخني لك البيت وقع باننا كما قاله جمع وهو ظاهر ان قبلت والا فلا وجه للبيوتة

وعليها قال بعضهم بمهر المثل ولا يبرأ من المهر وقال بعضهم يورع المسمى على مهر المثل (٤٦٧) وقبحة البيت أي تأثير ما في الوصية

بمنفعة مجهولة لأنها بذلت  
مهرها في مقابلة الطلاق  
والخليفة فوقع بما يقابله  
منه وفي أن أبرأتني من  
صدائقك فقالت نذرت لك  
به قال جمع لا يقع شيء أي  
والنذر صحيح واستشكل  
بان هبة الدين لم عليه إراء  
ورد بقصد صيغة البراءة أي  
والهبة المتضمنة لها ولا نظر  
لتضمن النذر لها أيضا لأنه  
تضمن بعبد كالمهر ظاهر  
ومحله حيث لم ينسقوط  
بما الدين عن ذمته والابان  
بذلك وبرئ (ويصح اختلاص  
المريضة مرض الموت) لأن  
لها صرف ما لها في شهورها  
بإخلاف السفينة ولا يحسب  
من الثلث إلا زاد على مهر  
مثل) لأن الزائد على مهر  
النزع وليس على واث  
نحو وجهه بالخلع عن الإرث  
ومن ثم لو ورثت بنوة عمومة  
مثلا توقف الزائد على  
الإجازة مطلقا ما مهر المثل  
فاقل فمن رأى من المال  
وفارقت المكاتب بان  
تصرف المريسق أقوى  
ولهذا الزمة نفقة المورسين  
وجازله صرف المال في  
شهوره بخلاف المكاتب  
ويصح خلع المريسق الزوج  
باقل شيء لأنه يصح طلاقه  
مجانا فأولى بشيء ولأن  
البضع لا يتعلق للوارث به  
والأجنبي من ماله ويعتبر  
من الثلث مطلقا لأنه تبرع

وجه مرضى والافسار في الاحتمال الثاني لصاحب العباب يجري هنا أيضا (قوله وعليها) أي الينونة اه  
سم عبارة السيد عمر لا يخفى أن هذا التفريع انما يتضح مع قطع النظر عما زاد بقوله وهو ظاهر أمامع  
النظر له فيظهر انهم اتين بالصدقات في جنود أنت طالق على ذلك أي الصداق مع قبولها وقوله ولا أخلى لا تأثير  
له كما هو واضح اه (قوله بما يشاء) أي الطلاق منه أي المسمى (قوله وفي أن أبرأتني الخ) أي فيما لو قال  
أن أبرأتني فانت وقالت في جوابه نذرت نزع والجار متعلق بقوله إلا أي قال جمع الخ (قوله ومحله) أي قول  
الجمع انه لا يقع شيء (قوله اذالم ينو) أي من البراءة (قوله لان لها) أي قوله والأجنبي في النهاية والمغني (قول  
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال في الروض فان حالته بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالحمابة بنصفه  
فان احتمله الثلث أخذه والأقله الخيارات بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين أن  
يفسخ أي المسمى ويأخذ مهر المثل إلا أن كان أي عليها من مستغرق فيختار بين أن يأخذ نصف العبد  
وبين أن يفسخ ويضارب مع الغرماء بمهر المثل إلى آخر ما أطال به مما يوضح المقام انتهى اه سم (قوله  
هو التبرع) أي المتبرع به (قوله وليس) أي هذا الزائد أو التبرع على واث أي تبرع عليه نحر وجهه أي  
الزوج ولو ورث أي الزوج اه عش (قوله مطلقا) أي سواء كان الزائد على مهر المثل مقدار الثلث أو  
أقل أو أكثر اه رشيد (قوله وفارقت) أي المريضة اه عش (قوله المكاتبه) أي حيث جعلوا لخالعها  
تبرعا وان كان بمهر المثل أو أقل مغني وسم عبارة عش أي حيث لم يتعلق للعوض بما في يده ان كان  
اختلاصها بغير إذن السيد اه (قوله الزوج) وقوله بعدد الأجنبي هما بدل من المريسق بدل مفضل من مجمل  
عش اه سم (قوله لا يتعلق للوارث به) عبارة المغني لا يبق للوارث لولم يتخالع اه (قوله ويعتبر من  
الثلث) فان لم يخرج من الثلث فما الحكم اه سيد عمر (قوله مطلقا) أي سواء كان مهر المثل أو أقل أو  
أكثر سيد عمر وسم (قوله وارثه) أي الأجنبي اه سم (قوله مطلقا) أي زاد على مهر المثل أم لا (قوله قلت

وطلغني فأتي لها به فقالت أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثا فقال له قل إن شاء الله فقال إن شاء الله الجواب ان  
كانت تعلم القدر الذي لها عليه صحت البراءة والالم تصح وأما الطلاق فانه تجزء ولم يعلقه على البراءة فالظاهر  
وقوعه صحت البراءة أم لا ولا ينفعه قوله بعد ذلك إن شاء الله اه وأقول ينبغي ان هو قال أردت أنت طالق ثلاثا  
ان صحت البراءة أن يقبل للقرينة فلا يقع ان لم تصح وقوله ولا ينفعه الخ وجهه ان شرط التعليق ان يقصده  
قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هنا في الثانية في فتاوى السيوطي أيضا مسئلة رجل قال لزوجته ان أبرأتني  
من جميع ما يلزمي لك فانت طالق ما برأته منه ثم قال أنت طالق وبعد مضى قدر ثلاث درج قال أنت طالق  
ثلاثا فهل تبين باللفظ الاول أو يقع رجعه او اذ قلتم بعدم الينونة لكون الإبراء لا يقبل التعليق فهل تبين  
بقوله أنت طالق الثانية التي قالها بعد الإبراء وهل يقع طلقان أو يقع رجعتين وتحققه الطلقة الثانية  
الجواب ان كان القدر البرأته منه معلوما صحت البراءة ووقع الطلاق باننا لم يلحق شيء بعد ذلك وان كان مجهولا  
لم تصح ولم يقع الطلاق المعاق على البراءة ثم قوله بعد أنت طالق يقع به طلق رجعية ثم تكمل الثلاث بقوله  
بعد أنت طالق ثلاثا وقول السائل لكون الإبراء لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الإبراء بل هي  
من تعليق الطلاق على الإبراء فالإبراء معلق عليه لا معلق فليقهم اه (قوله وعليها) أي الينونة (قوله  
في المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال في الروض فان حالته بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالحمابة  
بنصفه فان احتمله الثلث أخذه والأقله الخيارات بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين  
أن يفسخ ويأخذ مهر المثل إلا أن كان دين مستغرق فيختار بين أن يأخذ نصف العبد وبين أن يفسخ ويضارب  
مع الغرماء بمهر المثل إلى آخر ما أطال به مما يوضح المقام (قوله وليس) أي التبرع (قوله وفارقت المكاتبه)  
أي حيث لم يعتبر ما مهر المثل فاقل من الثلث واعتبر ما خلع المكاتبه تبرعا (قوله الزوج) وقوله بعدد الأجنبي  
هما بدل من المريسق بدل مفضل من مجمل ش (قوله مطلقا) أي بمهر المثل والزائد (قوله لو كان وارثه) أي

محض فان قلت قضية العلة ان الزوج لو كان وارثه اختلج للإجازة مطلقا قلت لأن التبرع ليس عليه لان ما أخذته في مقابلة عصمته التي  
فكها فان قامت فهو تبرع عليها حينئذ فلا ينظر لكونها وارثه الأجنبي قلت

العائد إليها فلا تكون راضية به وبفرضه (٤٦٨) فعدم اذنه الم يحض التبرع عليها والحاصل ان ما هنا كغداء الاسير في ان التبرع ليس

العائد الخ) يحتاج لتأمل اه سيد عمر (قوله فعدم اذنه الخ) فديقال حقيقة التبرع لا يتوقف تحققها على اذن المتبرع عليه وبتسليمه فيقال فيما لو اذنت له أن يتخلعها بماله نعم قد يفرق أي بين العائد الى الزوج والعائد الى الزوجة بان العائد اليها منفعة لا تقبل الاشتراك اه سيد عمر (قوله والحاصل) أي حاصل مافي المقام (قوله ان ما هنا) أي في خلع الاجنبي المريض (قوله أمر تابع لفكه الخ) فيه تامل اذ انتفاع الاسير بالمال المبذول هو نفس فكه من الاسر لا أمر آخر تابع له (قوله ونظروا) بتحقيق الظاع جواب سؤال منسوخه قوله ويعتبر من الثالث مطلقا وقوله في قولهم السابق أي في اختلاع المريضة ولو عبر به كان أولى وقوله الا اذا الخ لعله معقول قوله نظرا والامقول قولهم السابق وقوله لاهنا أي في خلع الاجنبي عطف على في قولهم السابق عبارة المكردي قوله ونظروا في قولهم السابق الخ أي اعتسبروا الزائد من الثالث ثم اه كرى (قوله والزائد) عطف على قيمته وقوله لاهنا على الاجنبي عطف على قوله على الزوجة ع ش اه سم (قوله ويصح اختلاعه) الى قول المتن ويصح في المغنى الا قوله لان وقوعه الى المتن والى قول المتن ولو خالع في النهاية الا قوله فلو خالع الى نعم (قوله في حكم الزوجات) أي في كثير من الاحكام نهاية ومعنى (قوله من عاشرها) أي الرجعية معاشرة الأزواج بلا وطء معنى وأسن (قوله عندنا) عبارة للمغنى وشرح الروض الاقراء والاشهر اه (قوله لان وقوعه) أي الطلاق (قوله انه) أي الخلع بعد نحو وطء الخ أدخل بالنعو واستدخل الماء المحترم (قوله موقوف) عبارة الروض مع شرحه والخلع في الردة منهما أو من أحدهما بعد الدخول موقوف فان أسلم المرتد في العدة تيسر صحة الخلع والافلا لا تقطع النكاح بالردة وكذا لو أسلم أحد الزوجين أو اثنين أو نحوهما بعد الدخول ثم خالع وقف فان أسلم الآخر في العدة تيسر صحة الخلع والافلا (قوله المتن عوضه) أي الخلع اه مغنى (قوله ومن ثم اشترط فيه) أي العوض شروط الثمن أي من كونه متمولا معلوما مقدورا على تسليمه اه مغنى (قوله على ان تعلمه) أي الزوج نفسه (قوله من تعذره) أي التعليم (قوله وعليه فافهم) أي في الخلع على التعليم والخلع على البراءة من السكنى وقوله مهر المثل أي وتبين اه ع ش (قوله وتحمل الدراهم الخ) أي فيما اذا قال خالعتك على عشرة دراهم مثلا كما هو واضح وانظر اذا لم يعتد بالمعاملة بالدراهم كافي هذه الا زمان اه رشيدى وقبل القلب الى أنه يحمل على غالب نقد البلد مطلقا فليراجع (قوله الخالصة) وهى المقدار لكل درهم منها بخمسين شعيرة وخمسين اه ع ش (قوله فلا يقع باعطاء مغشوش الخ) عبارة النهاية لاهنا على غالب نقد البلد ولا على الناقصة أو الزائدة وان غلب التعامل بها الا ان قال المعلق أردتم اواعيتسدت ولا يجب سؤاله فان أعطته الزائدة لاهنا من غالب نقد البلد طلق وان اختلفت أنواع فضتها وله رده عليها او بطلب ببدله وان غلبت المغشوشة واعطتها لم تطلق ولها حكم الناقصة فلو كان نقد البلد خالفا عطاء مغشوشة تبلغ نقرته المعلق عليه طلق وملك المغشوشة بغشها الحقارة في جنب القصة فكان تابعا كما مر في مسئلة فعل الدابة حرم بذلك ابن المقرئ اه قال ع ش قوله ولا يجب سؤاله أي عما أراد به بل يجب نقد البلد ما لم يقل أردت خلافا وتوافقه الزوجة عليه وقوله لاهنا من غالب نقد البلد أي ومن نقد البلد بالاولى لكنه لا يطلب ببدله بل بملكها وقوله وله رده الخ فهو مه أنه لو لم يرددها استقر ملكه عليه وقوله ويطلب ببدله أي من الدراهم الاسلامية الخالصة وقوله ولها حكم الناقصة أي في أنهما لا تطلق بهما او ردها عليها فهو من عطف العلة على المعلوم اه وقال الرشيدى قوله ويطلب ببدله أي من الغالب وقوله ولها حكم الناقصة أي فيقبل قوله أردتها ولا تطلق الا باعطاء الخالصة من أي نوع وله أن يرد عليها الخالصة ويطلبها بالمغشوشة كما في شرح الروض اه (قوله كسب) الى قوله وقد اختلف جع في النهاية الا قوله خالفا الى ومثل ذلك وقوله وتنفير شارح الى وظاهر وقوله ومن

على الاسر بل على المأسور لكنه مع ذلك غير محض لان انتفاعه بالمال المبذول أمر تابع لفكه من الاسر لا مقصود فكذا هنا فأماله ونظروا في قولهم السابق الزائد على مهر مثل لاهنا لان البضع مقوم على الزوجة فنظر لقيمتها والزائد عليها لاهنا على الاجنبي فلم ينظر لذلك (و) يصح اختلاع (رجعية) في الاظهر لانها في حكم الزوجات نعم من عاشرها وانقضت عدتها لا يصح خلعهما باها كما يجحد الزركشى مع وقوع الطلاق لان عليها لان وقوعه بعد العدة تغلظ عليه فلا عصية على كها حتى ياتخذ في مقابلتها مالا كما في قوله (لابان) بخلع أو غيره اذ لا عليك بضعها وسيعلم مما يأتى أنه بعد نحو وطء في ردة أو اسلام أحد نحو وتبين موقوف (ويصح عوضه قليلا وكثيرا دينار وعينا ومنفعة) كالصداق ومن ثم اشترط فيه شروط الثمن فلو خالع الاعشى على عين لم تثبت نعم الخالع على ان تعلمه بنفسها سورة من القرآن مما تنسخ لما مر من تعذره بالغراف وكذا على أنه يرى من سكاها الحرمة اخراجها من المسكن فلها السكنى وعليها قيم مامهر المثل وتحمل الدراهم في الخلع الخبز غلى نقد البلد وفي

المعلق على دراهم الاسلام الخالصة فلا يقع باعطاء مغشوش على ما صححناه ونور عاقيه (ولو خالع بمجهول) كسب بن في غير تعيين ولا وصف أو بمعلوم ومجهول أو بماتى كغها



ولا شيء نسبوه ان علم ذلك كإمارة (أو) نحو مغمصوب أو (نحو) ولو معلومة وهما مسلمان أو غير ذلك من كل فاسد يقصد والخلع معها) بانتهى بهر  
المثل) لانه عقد على منفعة بضع فلم يقصد بفساد عوضه ورجع الى مقابله كالنكاح ومن (٤٦٩) صرح بفساده مراده من حيث العوض

(وفي قول يبدل الخسر)

المعلومة نظير ما مر في

الصدق على الضعيف أيضا

هذا حيث لا تعليق أو علق

بإعطاء مجهول يمكن مع

الجهل بخلاف ان أقرأتني

من صدقك ومتعك مثلاً

أوديتك فانت طالق فأبرأته

جاهلة به أو بما ضم اليه فلا

تطلق لانه انما علق بأبراء

صحيح ولم يوجد كفاي ان

برئت خلافاً لمن فرق بينهما

هنا ما الفرق باقتضاء الاولى

مباشرة البراءة بلفظها أو

مرادفة دون نحو النذر ولا

كذلك الثانية فواضح لا

تراجع فيه ومثل ذلك ما لو ضم

للبراءة اسقاطها لخصانة

ولدها لانها لا تسقط بالاستسقاط

وجعله كذلك وقولهم لا

يشترط علم المبرأ بجعله فيما

لا معاوضة فيه بوجه كما

اعتمده جمع محققون منهم

الزركشي وغلط جميعاً أخذوا

كلام الاصحاب على إطلاقه

فأخذ جمع بعدهم بهذا

الإطلاق ليس في محله وان

انتصر له بعضهم وأطال فيه

فان علماء لم تتعلق به زكاة

وأبرأته رشيدة في مجلس

التواجب وسيأتي بيانه

وقع بانها فان تعلقت به زكاة

فلاطلاق لان المستحقين

ملكوا بعضها فلم يبرأ من

كله وتظاير شارح فيه وجزم

في شرح الى ولو أبرأته وقوله ومرفى الضمان ماله تعلق بذلك (قوله ولا شيء فيه) الاولى التأنيت (قوله وان علم) أي الزوج ذلك أي انه لا شيء في كنهها (قوله كما مر) أي في شرح هو فرقة بعوض (قوله نحو مغمصوب) يعني عنه قوله الا كني أو غير ذلك الخ (قوله وهما مسلمان) سيذكر محترزه (قوله أو غير ذلك) أي غير الخسر (قوله والخلع معها) أي أمامع الاجنبي فسيأتي عش وسم (قول المتن يبدل الخسر) وهو قد وهما من العصور اه معنى (قوله هذا حيث) الى قوله أما الفرق في المعنى (قوله هذا) أي الخلاف اه عش عبارة المعنى ومحل البيئونة بالمجهول اه (قوله بإعطاء مجهول يمكن الخ) يتأمل المراد به ويحتمل ان يكون المراد به ما في أصل الروضة هنا وهو مانصه وان قال ان أعطيتني ثوباً بصفته كذا فأنت طالق فأعطته ثوباً بتلك الصفة طلقت اه سيذكر (قوله يمكن) أي الاعطاء بعبارة الاذرى محل البيئونة ووقوع الطلاق في الخلع بالمجهول اذا كان بغير تعليق أو معلقاً بإعطاء المجهول ونحوه مما يتحقق اعطاء مع الجهالة أما اذا قال مثلاً ان أقرأتني من صدقك الخ اه رشيدى (قوله أوديتك) عطف على صدقك (قوله جاهلة به) أي الصدق أو الدين وقوله بما ضم اليه أي الى الصدق (قوله كما في ان برئت الخ) أي كما لا تطلق فيما لو قال ان برئت من صدقك أوديتك فانت طالق فأبرأته جاهلة به (قوله لمن فرق الخ) أي وقال بالوقوع في الاولى دون الثانية (قوله لا نزاع فيه الخ) نعم يتردد النظر في ان برئت هل يشمل براءة الاستيفاء حتى لو أعطاه الزوج أو أداه عنه أهجنى طلقت أو يقتصر على براءة الاسقاط لانها المتبادرة من العبارة محل تأمل ولعل الاول أقرب لان لفظ برئت حقيقة في القسمين اه سيذكر (قوله ومثل ذلك) أي في عدم وقوع الطلاق وقوله ما لو ضم للبراءة الخ والكلام في المعلق كما هو الغرض أما لو طلقها على عدم الخصانة فقط أو على ذلك مع البراءة طلقت وعليها مهر المثل ولا تسقط حضانتها كما مر فيما لو طلقها على ان لا سكنى لها اه عش (قوله وجهله) أي قوله وتظاير شارح في المعنى الا قوله فأخذ جمع الى فان علماء وقوله وأبرأته الى وقع (قوله وجهله كذلك) أي جهل الزوج بالبراءة كجهل المراءة فينبع وقوع الطلاق اه عش وفي سم عن فتاوى السيوطي ما حمله أن الرابع فيما لو قال ان أقرأتني من صدقك فانت طالق فأبرأته وقوع الطلاق باننا بشرط أن يكون الابعاف في المجلس وان تنوى الزوج براءة من المعلق عليه وان يكونا عالين بقدره اه (قوله لا يشترط علم المبرأ) بفتح الراء أي من أبرأه غيره وأما المبرأ بكسر هاء فيشترط علمه مطلقاً اه معنى (قوله وغلط) أي الزركشي (قوله بعدهم) أي الجمع المحققين (قوله فان علماء) محترزه ما تقدم من أن جهل أحد الزوجين يمنع الوقوع اه عش (قوله في مجلس التواجب) انظر ما قضيه اه رشيدى (قوله ملكوا بعضها) أي فلا تصح البراءة من ذلك البعض اه معنى (قوله فلم يبرأ من كنه) أي فلم توجد الصفة اه معنى (قوله وليس) أي العلم في البراءة (قوله لانه) أي الزوج (قوله قياسها) أي البراءة على ذلك أي القراض (قوله ومرفى شرح قوله الخ) أي في البيع (قوله والخاص) أي حاصل ما مر (قوله ان ما هناك) أي فيما مر مما لا ينص وجهله (قوله أما معين) أي كنفه واحد غالب في البلد وان لم يعلمه العاقدان (قوله وهو) أي ما لا معاوضة الخ (قوله مسئلة السكابة) أي في مسئلة اسقاط السيد عن المكاتب اه سيذكر عبارة الشارح هناك ولا ينافي ذلك ما صرحوا به في السكابة التي يذرونها ان السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال أردت ما يقابلهم من الدراهم صح

(قوله والخلع معها) سيأتي محترزه (قوله وجهله) أي الزوج (قوله فائدة) في فتاوى السيوطي مسئلة رجل قال لزوجه ان أقرأتني من صدقك فانت طالق فاذا أبرأته هل يقع عليه الطلاق باننا بشرط أن يكون الابعاف في المجلس كانه عليه الزركشي في قواعد وبشرط أن تنوى الزوج براءة من المعلق عليه وبشرط

جمع بوقوعه باننا بهر المثل ليس في محله كإباني آخر الباب وظاهر ان العبرة بالجهل به حالاً وان أمكن العلم به بعد البراءة وليس كفارضتك ولك سددس ربع عشر الرجب لانه منظر فكفي علمه بعد البراءة ناجزة فاشترط وجود العلم عندها فاندفع قياسها على ذلك ومرفى شرح قوله وفي البلد نقد غالب تعين ماله تعلق بذلك والخاص ان ما هناك امامعين أو فيما لا معاوضة فيه وهو مسئلة السكابة ولو أبرأته ثم ادعت الجهل

بقدره فان روجت صغيرة صدقت بهنأ أو بالغت دل الحال على جهلها به ككونها بحيرة لم تستأذن فكذلك والاصدق به منه واطلاق الزبيل  
فصدقه في البالغة يجوز على ذلك ومرفى (٤٧٠) الضمان ماله تعلق بذلك وفي الانوار لو قال ان أبرأتني من صداقك فانت طالق وقد أقرت به

وان جهله ويجرى ذلك في سائر الدين لان الخط محض تبرع لا معاوضة فيه فاعتبرت فيه نية الدائن اه  
(قوله بقدره) اي الصداق (قوله لم تستأذن) يتردد النظر فيما لو استؤذنت في النكاح دون المهر ولعل الاقرب  
تصدقها أيضا اه سيد عمر وقوله فيما لو استؤذنت الخ أي الزوجة ولو غير مجبر (قوله فكذلك) أي تصدق  
بهنأ ولا وقوع في صورتين وهل يمكن الزوج من قر بانها تصدق بها بعدم الوقوع أولا مؤاخذة بدعواه  
عليها بما امر منه المقتضى لوقوع الطلاق فيه نظر وقضية ما يأتي عن سم في قوله لكن ان كذبها في اقرارها  
الخ الثاني \* (فائدة) \* سئل شيخنا الزبلي عن قالت له امرأتها ادع من غير سبق سؤال منه امرك الله  
فقال لها أنت طالق ثلاثا فاجاب بقوله الحمد لله يقع الطلاق الثلاث لانه تبرع به لم يعلقه على شيء انتهى اه  
عش (قوله على ذلك) أي على ما اذا بدل الحال على جهلها (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله لو قال الخ  
(قوله وقد أقرت الخ) أي قبيل التعليق (قوله به) أي الصداق (قوله الوقوع) أي باثبات دليل ما بعده اه  
رشدي (قوله وقوله) أي الانوار (قوله فيبرأ الخ) صحيح لان الفرض أنه كذبها في اقرارها فاندفع التنظير  
فيه بان الفرض انما أقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرض لا يأتي في قوله الا لا يبرأ  
الزوج وحينئذ في الكلام تشتت اه سم وعبارة السيد عرو عش قوله فيبرأ أي مع قطع النظر عن الاقرار  
بأمر منه فلا قرار في المبني عليه غير ملحوظ بالسكينة ككهو واضح ونشذ فلا إشكال في قوله فيبرأ وتطلق  
رجعيا لان التفريق انما هو بالنسبة للمبني عليه لا للمبني بخلاف ما توهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة  
الى ما تكلفه من الجواب ككهو واضح لا غبار عليه اه قوله وعلى الثاني أي ان التعليق بالابراء مخرج بعض  
(قوله به) أي الصداق (قوله ويجرى ذلك) أي ما تقر في مسألة الاقرار لثالث (قوله به) أي الصداق (قوله  
فقياس ذلك الخ) اعتمد اه عش عبارة سم اعتمد مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما  
لوعلى على ابرائها من صداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن ان كذبها في اقرارها لثالث أو في حوالتها فهو  
معترف بوقوع الابراء والطلاق باثباته في أن يؤخذ بذلك اه سم (قوله لم يبق حال التعليق الخ) خرج  
به فالو تجز الطلاق بالبراءة كان قال طلقك على أن يرى من صداقك وهما أو أحدهما يجهله فيقع الطلاق  
باثباته المثل حيث قبلت اه عش (قوله وفارق الغصوب) أي فيما لو علق باعطائها اه عش (قوله بان  
الاعطاء قديده) ولك أن تقول ان الابراء قديدا بالصداق الذي لم يبق لها فيه حق فهو كتنقييد الاعطاء بالغصوب  
الذي ليس لها فيه ذلك فتدبر اه سيد عمر وقد يندفع هذا الاشكال بارجاع قول الشارح الا في بخلاف  
الابراء الخ الى هذه الصورة أيضا ككهو الظاهر فآل الفرق أن ما قديده الاعطاء موجود بخلاف ما قيد  
به الابراء (قوله ومرفى) أي في محبت خلع السفينة (قوله فقياسه الخ) اعتمد اه عش (قوله هنا) في مسئلتى  
الاقرار والحوالة (قوله وان علم اقرارها أو حوالتها) نعم ان كذبها في اقرارها لثالث أو في حوالتها فهو  
معترف بوقوع الابراء والطلاق باثباته في أن يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير اه سم (قوله براءة  
أن يكونا غائبين بقدره كانه عليه ما الشيخ ولي الدين العراقي في فتاويه (قوله فيبرأ) صحيح لان الفرض انه  
كذبها في اقرارها فاندفع التنظير فيه بان الفرض انما أقرت به لثالث فكيف تبرأ شرح مر وكان هذا  
الفرض لا يأتي في قوله الا لا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشتت اه سم وعبارة السيد عرو عش قوله فيبرأ أي مع قطع النظر عن الاقرار  
بأمر منه فلا قرار في المبني عليه غير ملحوظ بالسكينة ككهو واضح ونشذ فلا إشكال في قوله فيبرأ وتطلق  
رجعيا لان التفريق انما هو بالنسبة للمبني عليه لا للمبني بخلاف ما توهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة  
الى ما تكلفه من الجواب ككهو واضح لا غبار عليه اه قوله وعلى الثاني أي ان التعليق بالابراء مخرج بعض  
(قوله به) أي الصداق (قوله ويجرى ذلك) أي ما تقر في مسألة الاقرار لثالث (قوله به) أي الصداق (قوله  
فقياس ذلك الخ) اعتمد اه عش عبارة سم اعتمد مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما  
لوعلى على ابرائها من صداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن ان كذبها في اقرارها لثالث أو في حوالتها فهو  
معترف بوقوع الابراء والطلاق باثباته في أن يؤخذ بذلك اه سم (قوله لم يبق حال التعليق الخ) خرج  
به فالو تجز الطلاق بالبراءة كان قال طلقك على أن يرى من صداقك وهما أو أحدهما يجهله فيقع الطلاق  
باثباته المثل حيث قبلت اه عش (قوله وفارق الغصوب) أي فيما لو علق باعطائها اه عش (قوله بان  
الاعطاء قديده) ولك أن تقول ان الابراء قديدا بالصداق الذي لم يبق لها فيه حق فهو كتنقييد الاعطاء بالغصوب  
الذي ليس لها فيه ذلك فتدبر اه سيد عمر وقد يندفع هذا الاشكال بارجاع قول الشارح الا في بخلاف  
الابراء الخ الى هذه الصورة أيضا ككهو الظاهر فآل الفرق أن ما قديده الاعطاء موجود بخلاف ما قيد  
به الابراء (قوله ومرفى) أي في محبت خلع السفينة (قوله فقياسه الخ) اعتمد اه عش (قوله هنا) في مسئلتى  
الاقرار والحوالة (قوله وان علم اقرارها أو حوالتها) نعم ان كذبها في اقرارها لثالث أو في حوالتها فهو  
معترف بوقوع الابراء والطلاق باثباته في أن يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير اه سم (قوله براءة

لثالث فأبرأته ففي وقوع  
الطلاق خلاف مبني على ان  
التعليق بالابراء محض تعليق  
فيبرأ وتطلق رجعا أو خلع  
بعوض كالتعليق بالايعطاء  
والاصح الثاني وعلى هذا  
فاقيس الوجهين الوقوع  
كانت طالق ان أعطيت  
هذا المصوب فأعطته ولا  
يبرأ الزوج وعليها مهر  
المثل اه وقوله فيبرأ فيه  
نظر لان الفرض انما أقرت  
به لثالث فكيف يبرأ وقد  
يجب ان يبرأ بغير رض  
كذبها في اقرارها ويجرى  
ذلك فيما لو أحواله ثم  
طلقها على البراءة منه  
فأبرأته ثم طالبه المهر وأقام  
بحوالته قبل الابراء بينة  
فيغيره اياه ويرجع الزوج  
عليها بمهر المثل هذا والذي  
دل عليه كلامهم ان الابراء  
حيث أطلق انما ينصرف  
للصحيح وحينئذ فقياس  
ذلك انه لا يقع طلاق في  
الصورتين لانه لم يبق حال  
التعليق دين حتى يبرأ منه  
نعم ان أراد التعليق على لفظ  
البراءة وقع رجعا وفارق  
المقصود بان الاعطاء قيد  
به والطلاق على ما في كنفها  
مع علمه انه لا شيء فيه بانه  
ذكر عوضا غايته انه فاسد  
فرجع لبدل البضع بخلاف  
الابراء المعلق لا ينصرف

الابراء وجود يصح الابراء منه ومرفاهه لو علق ببراءة سفينة فأبرأته لم يقع وان علم سفينة فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها أو ذمته  
حوالته أو ما اختلف جمع متأخرون فيما لو اصدق ثمانين فقبضت منها أربعين ثم قال لها ان أبرأتني من مهرك الذي تستحقه في ذمتي وهو  
ثمانون فانت طالق فأبرأته منها فقبل يبرأ وتبين لان المقصود ببراءة

ذمتها منها وقبل لا براءة ولا طلاق لانه معلق على صفة هي البراءة من ثمانين ولم توجد البراءة انما وقعت منها في مقابلة الطلاق ولم يوجد وقبل لا طلاق لذلك وتصح البراءة لانهم لم تعلقها بشرط وأفتى الشيخ اسمعيل الحضرمي بالاول وهو الوجه ان علم الحال وان نوزع فيه لان قوله الذي تستحقينه بذمتي مع علمه بانه لم يبق في ذمته الا اربعون بين أن مراده بقوله وهو ثمانون باعتبار أصله لا غير ولا ينافي من خلافتان زعمه قوله لو أضاف في حلقه لفظ العقد الى نحو خراج كالأربعين بحث بديعها جلالا لمطلق على عرف الشرع لان ما هنا كذلك لاننا جلدنا البراءة على عرف الشرع وهو فراغ ذمته عما لها أو لنا ما لوهم خلاف ذلك ويفرق بينه وبين أن أعطيتي ذا الثوب وهو روي فأعطته مرويا لم يقع بان هذا لم يقترن به ما يخرج من ظاهره بخلاف ذلك اقترن به ذلك وهو الذي الى آخره كما تقرر وأفتى بعضهم في أن أبرأتني هي وأبوها فأبرأ معا أو مرتبا بعدم وقوعه بوجه بان التعليق بأبراء الأب كبراء السفيهة ولو قال ان (٤٧١) أبرأتني من مهره فأنت طالق بعد شهر فأبرأته برئ مطلقا ثم ان

عاش الى مضي الشهر طلقت والا فلا كما يعلم من محبت التعليق بالافات ولو قال أنت طالق ان أبرأتني وان لم تبرئني فالذي يتجه وقوعه حال وجد براءة أولا مالم يقصد التعليق فيرتب عليه حكمه ووقع لبعضهم خلاف ذلك وليس كما زعم وفي الانوار في أبرأتك من مهرى بشرط ان تطلقني فطلق وقع ولا يبرأ لكن الذي في الكافي وأقره البلقيني وغيره في أبرأتك من صدقي بشرط الطلاق أو عليك الطلاق أو علي ان تطلقني تبين ويبرأ بخلاف ان طلقت ضرتي فأنت برى من صدقي فطلق الضر وقوع الطلاق ولا براءة اه ففرق بين الشرط التعليق والشرط الازامي والذي يتجه ما في الانوار لان الشرط المذكور متضمن للتعليق أيضا فلتأت

ذمته) أي الزوج منها أي الزوجة وجانبها (قوله لانه) أي الطلاق مع قوله الآتي والبراءة المعطوف على اسم ان نشر مشوش (قوله لذلك) أي لانه معلق على صفة الخ (قوله بالاول) أي بالبراءة والبيئونة (قوله باعتبار أصله) أي أصل الصداق (قوله ولا ينافيه) أي التوجيه بقوله لان قوله الذي الخ (قوله لن زعمه) أي الثاني (قوله نحو خراج) أي مما لا يصح بيعه شرعا (قوله للمطلق) أي كالبيع هنا وقوله على عرف الشرع أي البيع الصحيح هنا ومعلوم أن بيع التجرا لا يصح شرعا (قوله لان ما هنا الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله ما لوهم الخ) أي قوله وهو ثمانون (قوله خلاف ذلك) أي خلاف عرف الشرع (قوله ويفرق بينه) أي بين قوله ان أبرأتني من مهره الذي تستحقينه الخ أي حيث وقع الطلاق (قوله لم يقع) أي حيث لم يقع (قوله ان أبرأتني هي وأبوها الخ) أي من صدقها أو نحو من ذنبها كما هو واضح بخلاف ما إذا كان المراد بأبراء الأب براءة من دين يتعلق به فإنه يقع بشرطه اه سيد غير (قوله مطلقا) أي عاش الى مضي الشهر أولا (قوله وقوعه) حالاً أي رجعي (قوله مالم يقصد التعليق) كان مراده تعليق الطلاق بالبراءة وحينئذ قوله وان لم تبرئني شرط حذف جوابه أي وان لم تبرئني فلا طلاق بخلاف المطلق على ما في الكف فانه معاق وان كان تعليقه بفاسد كما مر اه سيد غير (قوله فيرتب عليه حكمه) أي الوقوع والبراءة اذا وجدت براءة صحيحة (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله وقع ولا يبرأ وقوله في أبرأتك الخ متعلق بالخبر (قوله تبين ويبرأ الخ) خبر الذي في الكافي الخ (قوله ففرق) أي صاحب الكافي (قوله بين الشرط التعليق) أي الممثل له بمسئلة طلاق الضر وقوله والشرط الازامي أي الممثل له بالصورتين التي قبلها (قوله لان الشرط المذكور) أي الازامي الشامل لما في الانوار وما في الكافي (قوله أيضا) لعل المعنى كالشرط التعليق لكن في هذا التشبيه تامل (قوله يقع رجعي) وقوله يقع بانه بمهر المثل وقوله يقع باثنا بالبراءة بدل من الآراء المشهورة (قوله وهو) أي الوقوع رجعي (قوله ونقله) أي الوقوع باثنا بمهر المثل (قوله وهو) أي الوقوع باثنا بالبراءة (قوله بينه) أي ان طاعتني فأنت برى الخ وقوله ما نظره أي طلقني بالبراءة من مهرى (قوله الاول) أي الوقوع رجعي وقوله والثاني أي الوقوع باثنا بمهر المثل (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقها الخ) يمكن الفرق اسم (قوله والمعتمد) أي فيما لو طلقها على ما في كفها الخ وقوله أنه لا فرق أي بين العلم والجهل فيقع باثنا بمهر المثل (قوله والذي يتجه ترجحه) أي في ان طلقته فأنت برى الخ (قوله مطلقا) أي علم بفساد البراءة أم لا (قوله وهو الخ) أي والحال أن الزوج (قوله لتقصيره بعدم التعليق الخ) أي بخلاف ما إذا قال أنت طالق على ذلك أي فهو معترف بوقوع الابراء والطلاق باثنا فينبغي أن يؤخذ بذلك ولا يبرأ تعليق حق الغير (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقها الخ) يمكن الفرق

فيه الآراء المشهورة في ان طلقته فأنت برى من مهرى فطلق يقع رجعي قال الاسنوي وهو المشهور في المذهب يقع باثنا بمهر المثل ونقله عن القاضي واعنده جمع محققون يقع باثنا بالبراءة كطلقني بالبراءة من مهرى وهو ضعيف جدا والفرق بينه وبين ما نظره واضح لان هذا معاوضة وذلك محض تعليق واعتماد الزكشي الاول مع علمه بفساد البراءة والثاني مع جهله جار على الضعيف فيما لو طلقها على ما في كفها ولا شيء فيه والمعتمد انه لا فرق والذي يتجه ترجحه من حيث المذكور الاول طلاقا لان تعليق البراءة يبطلها وهو لم يعلق على شيء بقاعه في مقابلة ما ظنه من البراءة لا يفيد لتقصيره بعدم التعليق عليه لفظا بخلاف المطلق على ما في الكف وأفتى بعضهم في أن طالق على صحة البراءة بانها اذا أبرأت براءة صحيحة فورا بان تضمن التعليق والمعاوضة كان أبرأتني وقد شغل الصلاح العلائق عن أنت طالق على البراءة فأفتى بانه باثنا أي ان وجدت براءة صحيحة

وقال انه وان لم ير مسطورا لکن القواعد تشهد له اه وزيادة لفظ صحته لا تقتضي التغاير في الحكم فان قلت التحقيق المعتمد في طلاقا بجملة  
برأته انه لا يتعلق فيه فاذا صح وقوع رجعي لان الباء وان احتملت السببية أو غلبت فيها وهي متضمنة للتعلق هي مع ذلك محتملة للمعية  
فظهر والها مع ضعفه لتأيد باصل بقاء (٤٧٢) العصة المتنافية للسببية وكذلك على تحتمل المعية لا يتأمن اجتماعها نحو على حبه لنوم مغفرة

البراءة كما مر (قوله وقال) أي الصلاح العلائقي (قوله وزيادة لفظ الخ) جواب سؤال غني عن البيان (قوله  
التغاير) أي بين صورتين افتاء البعض وافتاء الصلاح العلائقي (قوله أو غلبت) أي السببية فيها أي الباء وهي  
أي والحال ان السببية (قوله هي) أي الباء مبتدأ وقوله مع ذلك أي احتمالها السببية الخ حال منه وقوله  
محتملة الخ خبره والجملة خبران (قوله لهذا) أي احتمال المعية (قوله النظر فيها) أي لفظة على ذلك أي احتمال  
المعية (قوله ويدل له) أي لذلك الفرق (قوله الى أنه) أي كون على معنى مع (قوله والحاصل ان الوجه الخ)  
أي في طلاقك على صحة براءتك اه سيد عمر (قوله كما قدسته) أي قبيل قول المتن ويصع اختلاص المريضة (قوله  
اما خلع الكفار) الى قول المتن فان نقص في المعنى الاقوله وكذا الحشرات الى ولو خالغ وقوله بناء على الى المتن  
والى قوله و يفرق في النهاية الاقوله ويؤيده الى أو خالغ (قوله قبل قبض كله) شامل كما يفيد كلامه بعد لعدم  
قبض شيء وقبض البعض فقط عبارة المعنى بعد قبضه كله فلا شيء له علم أو قبل قبض شيء منه فله مهر المثل أو  
بعد قبض بعضه فالقسط اه (قوله مع غيرها) أي غير الزوج (قوله على ما ذكر أو قبلها) عبارة النهاية  
والمعنى على هذا الجمر أو المغصوب أو عدها هذا اه (قوله على ما ذكر) صورة هذا أن يصرح بوصف  
نحو الخيرية والغصب والادفع بانها مهر المثل سم على حج اه عش وقوله والا أي كان يقول على هذا  
العبد وهو في الواقع مغصوب (قوله فيقع رجعي) أي في الدم اه عش (قوله انها) أي الميتة (قوله هو)  
أي الدم وكذا ضمير أنه يقصد (قوله وكذا) أي كالدم في الوقوع رجعي (قوله كما مر) أي في شرح ولو خالغ  
بمجهول (قوله وجب في الفاسد ما يقابله) انظر كيفية التوزيع اذا كان الفاسد نحو مائة معلومة سم على  
حج أقول وكيفية ان تفرض مذ كاه ويقسط علم او على الصحيح اه عش (قوله في الخلع) الى قول المتن فان  
نقص في المعنى والى قوله والحاصل في النهاية الاقوله ويؤيده الى أو خالغ وقوله ويفرق الى المتن (قوله في بابه)  
أي التوكيل (قوله لكنه ذكره) أي أعاده هنا (قول المتن خالغها بمائة) يتردد النظر فيما لو قال له خالغها بمهر  
المثل فهل هو كالتعين أو كالاتفاق محل تأمل ولعل الثاني أقرب ويؤيده جعله سم خالغها بمال من صور  
الاطلاق لان مقدار المال مجهول فيها اه سيد عمر أقول ولعله فيما اذا لم يشتر مهر مائة لم يجز لم يعلم الزوج  
وكيله وناس غيرها والا فالأقرب الاول فليراجع (قوله من نقد كذا) ولو أطلق النقد وهو متعدد بلا غلبة  
في البلد فهل هو كالطلاق الآتي في المتن أو يأتي فيه ما مر في البيع من تعين الانفع ثم التخير فليراجع (قول  
المتن لم ينقص منها) أي ولم يخالغ بمثل ولا بغير ما عينه جنسا أو صفة فلو خالغ لم يقع طلاق كما يأتي اه عش  
(قوله وله الزيادة الخ) بقى ما لو هنا من الزيادة فهل يبطل الخلع كالبيع أولا ويفرق فيه نظر والأقرب الثاني  
ويفرق بين ما هنا والبيع بان الخلع لا يتأثر بالشروط الفاسدة بخلاف البيع اه عش أقول بل الأقرب  
الاول كما في البيهقي عن الماوردي (قوله ولو من غير جنسها) أي حيث كانت الزيادة على المائة معلومة وأما  
اذا كانت مجهولة فالأقرب فساد العوض لضم المجهول بالمعلوم فيجب حينئذ مهر المثل ان كان من جنس  
ما سماه الزوج من النقد ولم ينقص عنه لانه لم يفوت مقصوده وان كان من غير جنسه أو دون ما سماه الزوج  
فينبغي عدم الوقوع لان انتهاء العوض الذي قدره اه عش (قوله انه يقتضي المال) أي وهو الراجح اه عش  
(قول المتن لم ينقص عن مهر) أي نقصا فحشا كإتيان ولو قدمه كان أولى ليظهر قوله وفارقت الثانية الخ اه  
(قوله على ما ذكر) صورة هذا أن يصرح بوصف نحو الخيرية والغصب والادفع بانها مهر المثل (قوله  
صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله الخ) انظر كيفية التوزيع اذا كان الفاسد نحو مائة معلومة

للناس على ظلمهم فكان  
ينبغي النظر فيها لذلك حتى  
يقع رجعي قلت قد يفرق  
على بعد بان تبادل المعية من  
الباء أظهر منه من على  
ويدل له ان بعض المحققين  
المتزمين لحكاية جميع  
الاقوال لم يحكم خلافا في  
كون الباء بمعنى مع بخلاف  
على بمعنى مع فان حكى فيها  
خلافا بل أشار الى انه خلاف  
ما عليه الجمهور والحاصل  
ان الوجه وقوعه رجعي  
كما قدمته اما خلع الكفار  
بنحو خبر فيصع نظرا  
لاعتقادهم فان أسما قبل  
قبض كله وجب مهر المثل  
أو قسطه نظير ما مر في نكاح  
المشرك وأما الخلع مع  
غيرها كإتيان أو اجنبي على  
ما ذكر أو قبلها أو صداقها  
ولم يصرح بنسابة ولا  
استقلال فيقع رجعي او مر  
صحة بنية لادم فيقع رجعي  
ككل عوض لا يقصد  
والفرق انها تقصد لغرض  
لها وقع عرفا كاطعام  
الجوارح ولا كذلك هو  
فان دفع ما قبل انه يقصد  
لنافع كثيرة كذا كره  
الاطباء لانها كالمهر فافهية  
عرفا فلم ينظر واهو كذا  
الحشرات مع ان لها خواص

كثيره ولو خالغ بمعلوم ومجهول فسد وجب مهر المثل كما مر أو بصحيح وفاسد معلوم صح في الصحيح ووجب في الفاسد  
ما يقابله من مهر المثل (ولهما التوكيل) في الخلع كما قدمه في بابه لكنه ذكره توطئة لقوله (فالوقال لو كرهه خالغها بمائة) من نقد كذا (لم ينقص  
منها وله الزيادة علمها ولو من غير جنسها لوقوع الشقاق عنها فلا يحجب بابه فافهية بضع هذا من زيد بمائة كما مر (وان أطلق) نكاحها بمال وكذا  
خالغها بناء على ان ذكر الخلع وحده يقتضي المال (لم ينقص عن مهر مثل)

وله أن يزيد (فان نقص فهمما) أي في الأولى أي نقص كان وفارقت الثانية بان المقدر يخرج عنه بأي نقص بخلاف المحمول عليه الاطلاق ويؤيده بل يصرح به ما مر في الو كاله أنه في بعده بما لا ينقص عنها ولو تافها بخلاف بعده لا ينقص عن ثمن المثل ما لا يتغابن بئله أو خال عمو جمل أو بغير الجنس أو الصفة وفي الثانية نقصا فاحشا أو خال عمو جمل أو بغير نقد البلد (لم تطاق) للمخالفة كالبسيع (وفي قول يقع مهر المثل) كالمخلع بخمر وهو المعتمد في حالة الاطلاق كما صححه في أصل الروضة وتبعوه وفارقت التقدير بان (٤٧٣) المخالفة فيه صريحة فلم يكن المأني به ما دون أبيه (ولو قالت

لو كبلها اختلع بالف فامتلح) أو نقص عنها (نقد) أو افقته الاذن (وان زاد) أو ذكر غير الجنس أو الصفة كغير نقد البلد (فقال اختلعتما بالغين من مالها أو كالتها) أو أطلقت فزاد على مهر المثل وأضاف إليها هنا أيضا (بانث ويلزمها مهر المثل) ولا شيء عليه على المعتمد لانه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع اضافته إليها ويفرق بين هذا وما مر ان نقص وكيله من مقدره بليغيه بان البضع مقوم عليه ولم يسمح به الا بمقدره بخلافها فان قصدها التخصص لا غير وهو حاصل بالغاء مسماه ووجوب مهر المثل (وفي قول) يلزمها (الاكثر منه) أي مهر المثل (ومما سمته) لان الاكثر ان كان المهر فهو الواجب عند فساد المسمى أو المسمى فقد رضيت به وفي الروضة وغيره ان حكاية هذا القول على غير هذا الوجه وصوبت (وان أضاف الوكيل الخلع الى نفسه) بان قال من مالي (خلع أجنبي) وسبأني صمته (والمال) كله (عليه)

عش أي ولم يخال عمو جمل ولا بغير نقد البلد جنسلا أو صفة كما يأتي (قوله وله ان يزيد) أي من جنس المهر أو غيره اه معني (قوله أي نقص كان) خالفه المغني فقيد النقص في الصورتين بالغاحش (قوله بان المقدر الخ) حاصله ان المقدار في التعيين تحديدي فيضرب أي نقص كان وفي المحمول عليه الاطلاق الذي هو مهر المثل تقر بي فلا يضر فيه الا الفاحش (قوله يخرج) بيناه المفعول من الاخراج (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله أو خال عمو الخ) أي في الأولى عطف على قول المتن نقص وكان الاسبق أن يحذفه ويزيد في ظاهره الآتي لفظة فيهما كما فعل المغني (قوله وفي الثانية) عطف على في الأولى (قوله أو خال عمو الخ) أي في الثانية (قوله أو بغير نقد البلد) أي جنسا أو صفة (قول المتن يقع مهر المثل) ينبغي أن يكون حاله من نقد البلد في مال أو خال عمو جمل من غير نقد البلد فلم تأمل اه سيدعمر (قوله كالمخلع بخمر) عبارة المغني لفساد المسمى عن المأذون فيه والمرد اه (قوله وهو المعتمد الخ) وقاله النهاية والمغني (قوله وهو المعتمد) شامل لما زاده الشارح سم ولعل مراده بما زاده الشارح بقوله أو خال عمو جمل أو بغير نقد البلد فليتأمل اه سيدعمر (قول المتن نقد) وفي تسليم الوكيل الالف بغير اذن جديده وجهان أو جههما المنع نهاية ومعني قال ع ش ظاهرة أنه لا فرق بين المعين وما في النعمة لكن ينبغي أنه لو دفع المعين اعتد به وان كان بغير اذن المرأة لان الزوج لو استقل بقبض المعين اعتد بقبضه اه (قول المتن فقال) أي حين الاختلاع (قوله فزاد على مهر المثل الخ) ويظهر أخذ المأض آتقا أن مثله ما لو خال عمو جمل بغير نقد البلد (قول المتن ويلزمها مهر المثل) سواء أزداد على مقدرها أم نقص معني وأسنى وشرح البهجة وسبأني أن أهل الرجوع عليه بما زاد على مسماهان غر مته (قوله على المعتمد) مقابله ما في الحاوي الصغيران على وكيله الزائد على مهر المثل واذا غرمه لا يرجع به عليها سم وسيدعمر وشرح الروض (قوله لانه الخ) لتعليل للمتن (قوله على غير هذا الوجه) راجع النهاية والمغني (قول المتن وان أضاف الوكيل الخ) أو أطلق ولم ينوها اه شرح الروض وهذا محترز قول الشارح الآتي وقد نوها اه سم (قوله بان قال) الى قوله والحاصل في المغني (قوله اعراض عن التوكيل) لو قال التوكيل أو لو كاله لكان أنسب اه سيدعمر (قوله استبداد) أي استقلال (قوله وقد نوها) أي الزوج حقا احترازا عما اذا نوى نفسه أو لم ينو أحد حيث يصير خلع أجنبي ولا طلب عليها كجزمه الامام نهاية (قوله وقد نوها) الظاهر ان المراد بالضمير الاضافة وعليه في الفرق بينها وبين التصريح بالاضافة بحسب نفس الامر محل تأمل اه سيدعمر ويأتي عن سم مثله وعن شرحي الروض والمنهج ما يفيد الفرق (قوله وهذا) أي قول المتن ان عليها ما سمته الخ عبارة المغني فعلى كل منهما في الصورة المذكورة أي في المتن ألف لكن بطالب بمسماه لانه التزمه بعقدته ثم يرجع عليها بما سمته اذا غرمه ولا يرجع مطالبتهما الزمها اه (قوله ان للزوج مطالبة الوكيل) أي كان له مطالبة كل بما زمه (قوله مطالبة الوكيل الخ) أي في صورة الاطلاق اهرشيدى (قوله والحاصل) أي حاصل (قوله وهو المعتمد) شامل لما زاده الشارح (قوله في المتن ويلزمها مهر المثل) قال في شرح البهجة سواء زاد على مقدرها أم نقص اه (قوله على المعتمد) ومقابله ما في الحاوي الصغيران على وكيلها الزائد على مهر المثل واذا غرمه لا يرجع به عليها (قوله في المتن وان أضاف الوكيل الخلع الى نفسه) قال في شرح الروض أو أطلق ولم ينوها كما اقتضاه كلام الامام وغيره اه وهذا محترز قول الشارح وقد نوها (قوله وقد نوها) ولم يبين محترزه ولعله انه حيث خلع أجنبي وجب على المال عليه دونها ثم رأيت في المضروب

(٦٠ - (شرواني وابن قاسم) - سابع) دونها لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبداد بالخلع مع الزوج (وان أطلق) بان لم يصفه لنفسه ولا لها وقد نوها فقال اختلعت فلانة بالغين (فالاظهر ان عليها ما سمته) لانها التزمته (وعاياه الزيادة) لان المترض بها فكانه اقتضاها بما سمته وزيادته من عنده وهذا باعتبار استقرار الضمان والافتقار علم بمقدمه في الو كاله أن للزوج مطالبة الوكيل بالكل اذا غرمه ججع عليها بقدر ما سمته



مسائل وكيل الزوجة (قوله والحاصل) الى قوله وقد يشكك لم يذكره شرح مر بل اقتصر على ما كان مكان  
هذا ثم ضرب عليه الشارح اه سم (قوله والا) أي بان أطلق وقد نواها (قوله طوب) أي ولا يطالب الا اذا  
ضمن نهاية ومعنى (قوله أيضا) كالتطالب (قوله ما لم ينو التبرع) أي بان لوى حين الاداء لر جوع اليها أو  
أطلق (قوله غير جنسه) أي أو صفته (قوله ولا يطالب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا يطالب وكيلها  
بما لم ينو الا ان ضمن كان يقول على انى ضامن فيطالب بما سمي وان زاد على مهر المثل اه وعبارة الرشيدى  
قوله ولا يطالب الخ أي فيما صرح بوكالتها سواء امتثل ما سمته أو زاد أو نقص اه (قوله به) أي بمهر المثل أي  
في صورتى عدم الامتثال بالزيادة أو ذكر غير الجنس وكذا لا يطالب بالمسمى في صورتى الامتثال والنقص مع  
التصریح بالوكالة كما مر آنفا (قوله فبسمها) أي بانث بسمها فليتنامل اه سيدعركا مر آنفا (قوله على  
اضافة فاسدة) أي كان اضاف الكل اليها اه عش (قوله لان الخلع الخ) تعليل لقوله الا ان ضمن فبسمها  
(قوله لان الخلع لما استقل به الخ) مقتضى صنيعه هنا أنه اذا اضاف اليها في صورة الخياجة الا تية أنهم اتبين  
بمهر المثل ويلزمها وان زاد على مسميها ولا ترجع بالزائد عليه حيث لا ضمان والافتيين بسمها ويجب عليها  
منه بقدر مسميها فليتنامل اه سيدعركا (قوله وان ترتب) أي الضمان على ذلك أي الاضافة الفاسدة (قوله  
ولها هنا) أي في مسئلة الضمان عبارة الروض مع شرحه واذا غرم في هذه أي مسئلة الاطلاق وفي مسئلة  
الضمان رجوع اليها لكن بقدر ما سمته فقط ان سمته شيئا اه (قوله لان الزيادة تولدت الخ) محل تأمل فيما لو  
زاد مهر المثل تكمة عشرة على مسميها كعشرة ونقص عن مسميها كعشرين فان جميع الزيادة على مسميها  
ليست متولدة من ضمانه بل انما هي التفاوت بين مهر المثل ومسميها أي تكمة اه سيدعركا (قوله أو قال  
من مالى) عطف على قوله وقال من مالى (قوله أولم ينوها) أي أو أطلقه ولم ينوها اه سم (قوله وان نواها)  
أي وان أطلق ولم يصف اليه ولا اليها وقد نواها كفى الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما اذا زاد  
على مقدرها أو ذكر غير جنسه ان اضاف الى ماله او صرح بوكالتها لم يطالب الا ان ضمن وان أطلق فلم يصف  
اليه ولا اليها وقد نواها طوب بسمها وان زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا فى الروض وشرحه فليتنامل الفرق  
أي بين نية الاضافة الى الزوجة وبين التصريح بها بحسب نفس الامر اه سم أقول وأشار الى الفرق شرحا

عليه ماوافق ذلك (قوله والحاصل الى قوله وقد يشكك) لم يذكره مر بل اقتصر على ما كان مكان هذا  
وضرب عليه الشارح أي وهو كما قال الغزالي ولا فرق بين أن ينو بها وان لاورد ويجزم امامه بانه اذا لم ينوها  
نزل الخلع عليه وصار خلع أجنبي ولا طلب عليها قال انه بين الاشكال فيه وسبب أي لذلك تمة في نظرية هذه  
ولا يطالب وكيلها بما لم ينو الا ان ضمن كان قال على لانه ضامن فيطالب به لان الخلع يستقل به الاجنبى  
فأثر الضمان فيه بمعنى الالتزام وان ترتب على اضافة فاسدة ويؤخذ من قولهم لتصرح به بالوكالة أن فائدة  
قولهم بوكالتها المذكور في المتن عدم مطالبته حيث لا غير لما علم مما تقر من الوقوع فى السك والآن التفصيل  
فى اللزوم انما هو بين الاضافة اليها أو اليه والاطلاق سواء أذكر الوكالة فى السك أو لا وقد يشكك على ما مر  
ما تقر من الوكالة الخ (قوله ولا يطالب) هـ لا طوب لان الوكيل يطالب ويحب بما يأتي من الفرق  
فى شرح قوله ولا اجنبى توكيلها فتخير هـ (قوله الا ان ضمن الخ) كذا فى الروض (قوله لان الزيادة تولدت  
من ضمانه) هكذا الى هنا كان مراده من قول الشارح والحاصل الى هنا فايراجع ويحتمل ان مراده من  
قول الشارح الا ان ضمن بقرينة قوله كذا فى الروض وهذا أقرب فى شرح الروض (قوله أو قال من مالى أولم  
ينوها) عبارة الروض وشرحه فان اضاف الخلع الى نفسه أو أطلقه ولم ينوها فهو كالأجنبي الخ فقول الشارح  
أولم ينوها معناه أو أطلقه ولم ينوها (قوله وان نواها) أي وان أطلق ولم يصف اليه ولا اليها وقد نواها كفى  
الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما اذا زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسها ان اضاف الى  
ملكها او صرح بوكالتها لم يطالب الا ان ضمن وان أطلق فلم يصف اليه ولا اليها وقد نواها طوب بسمها وان  
زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا فى الروض وشرحه فليتنامل الفرق ثم قال فى الروض وشرحه واذا غرم

والحاصل انه فيما اذا امتثل  
مقدورها أو نقص متها  
صرح بالوكالة عنها والا  
طوب أيضا نعم يرجع  
عليها بعدد غير مسميها  
التبرع فان لم يمتثل فى المال  
بان زاد على مقدورها أو  
ذكر غير جنسه وقال من  
مالها بوكالتها بانث بمهر  
المثل ولا يطالب به الا ان  
ضمن فبسمها ولو أزيد  
من مهر المثل وان ترتب  
ضمانه على اضافة فاسدة  
لان الخلع لما استقل به  
الاجنبى أثر فيه الضمان  
بمعنى الالتزام وان ترتب على  
ذلك بخلاف ضمان نحو  
الثمن ولها هنا لر جوع  
عليه بما زاد على مسميها  
ان غرمت لان الزيادة تولدت  
من ضمانه أو قال من مالى  
ولم ينوها الخلع أجنبي فيلزمه  
المسمى جميعه ولا يرجع  
عليها بشئ وان نواها طوب  
بسمها ولو أزيد من

مسماها وهي بما سميته كالواضاف لها مسماها وله الزائد عليه فان غرم الكل رجع عليها (٤٧٥) بمسماها وفيها اذا طلقت التوكيل

ليس علم الامهر المثل  
فان سمي ازيد من الزائد  
فان غرم اسكل رجع بمهر  
المثل وفيه شكل على ما  
تقرر من النصيب في  
مطالبة الوكيل هنا ما في  
الوكالة من مطالب وكييل  
الشراء في الذمة مطلقا الا  
أن يفرق بان أصل الشراء  
يمكن وقوعه بخلافه هنا  
(ويجوز) أي يحل ويصح  
(توكيله) أي الزوج في  
الخلع (ذميا) وحر يباوان  
كانت الزوجة مسلمة لانه  
قد خلع المسلمة فيما لو  
أسلمت وتخلف ثم أسلم فانه  
يحكم بحكم الخلع (وعيدا  
ومحجورا عليه بسفقه) وان  
لم ياذن السيد والولي اذلا  
عهدة تتعاقب بوكيله بخلاف  
وكيله على امر فيه (ولا  
يجوز) أي لا يصح (توكيل  
محجور عليه) بسفقه ومثله  
العبد هنا أيضا (في قبض  
العوض) العين والدين لان  
ليس أهله فان فعل  
وقبض برئ الخالع بالدفع  
له وكان الزوج هو المضيع  
لما له باذنه في الدفع اليه فان  
قلت ما في الذمة لا يتعين الا  
بقبض صحيح وقد علمت ان  
قبض السفه باطل فكيف  
برئ منه الخالع قلت الكلام  
في مقامين صحة قبضه  
والصواب عدم صحته وبراءة  
ذمها والقياس براءتها لان  
تلك العلة موجودة في

في المنهج والروض في التعليل بان صرف اللفظ المطلق اليه يمكن اه (قوله وهي بما سميته) واضح ان محله في مسماها  
الزائد من الجنس أما غيره فينبغي أن تقتصر برقمته فان زادت على مسماها أو مساوته اقتصر أي في مطالبتها عليه  
أي مسماها وان نقصت عنه أخذ منه أي مسماها بقدرها هذا لما ظهر لي ولم أرفقه شيئا وعليه فهل للزوج  
مطالبتها أيضا كما يقتضيه اطلاقهم أو يقتصر في هذه الصورة على مطالبة الوكيل ويكون محل الخيار المشعر  
به كالأهم عند اتحاد الجنس لان واجبه مغاير لما التزمه محل تأمل اه سيد عمر (قوله بما سميته) أي يرجع  
عليها به (قوله ما تقرر من التفصيل) أي حيث شرط في مطالبتها حيث أضاف الى مالها وصرح بوكالتها أن  
يضمن ولم يشترط ذلك فيما لو أطلق ولم يضاف الخلع اليه ولا اليها لكنه نواها اه سم (قوله مطلقا) كان المراد  
سواء ضمن أو لا اه سم (قوله الآن يفرق الخ) ويفرق أيضا بان يتم بضعه على ما يقابل الذمة فلا ضرر  
عليه في تغريمه بخلافه هنا اه سيد عمر (قوله أي يحل) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله لانه) أي  
الكافر (قوله وتخلف) أي وخالفها في حاله التخلف اه رشدي (قوله بخلاف وكييلها الخ) كأنه اشار الى  
التفصيل السابق في مطالبة وكييلها وسياتي في بيان الشرع حكم وكييلها اذا كان سفها وانه اذا أضاف المال  
اليها بان وزمها المال ولا يطالب الوكيل اه سم (قوله على ما مر الخ) أي آنفا (قوله أي لا يصح) ينبغي ولا  
يحل لانه تعاطى عقد فاسد اه سيد عمر (قوله ومثله العبد الخ) أي بلا اذن الولي والسيد قال في شرح  
الروض أما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفه لنفسه به كما مر عن الحناطى انتهى اه سم وسياتي في الشرح  
ما يوافقه (قوله برئ الخالع وكان الزوج الخ) كذا نقله وأقره أيضا السكن حله السبكي وابن الرغبة على  
عوض معين أو غير معين وعاق الطلاق بدفعه واللام يصح القبض اذا فيها أي الذمة لا يتعين الا قبض صحيح  
فاذا تلف كان على المترمم ويقحق الزوج في ذمته نهاية به غنى أقول ولو فصل بين كون الخلع عالميا يستفهم  
فيبقى الحق في ذمته لتقصيره أو جاهله فلا يبق اذلا تقصير منه وانما التقصير من الزوج لسكانه وجهه وجبه  
اه سيد عمر قال عرش قوله كذا نقله الخ معتمد اه (قوله وكان الزوج الخ) عطف على برئ الخالع  
(قوله لان تلك العلة) وهي قوله لانه ليس أهله اه كرده (قوله لان تلك العلة موجودة الخ) قد منع  
وجودها مع اذن الولي اه سم (قوله فكذا هنا) بل ما هنا أولى بذلك لان الولي ثم متعدد بالاذن ومع ذلك  
اعتد به والزوج هنا غمير متعدد ضربه في ماله اه سيد عمر (قوله الاطلاق) أي اطلاق براءة الخالع  
الشامل للمعين وغيره ولما ياذن الولي وبدونه (قوله اقتضاء كلام ابن الرفعة) كأنه اختلف كلامه اذهب  
هذه المسئلة أي مسئلة الاطلاق وفي مسئلة الضمان رجع عليها لكن بقدر ما سمته فقط ان سمته شيئا اه  
(قوله ما تقرر من التفصيل) أي حيث شرط في مطالبتها حيث أضاف الى مالها وصرح بوكالتها أن يضمن  
ولم يشترط ذلك فيما لو أطلق فلم يضاف الخلع اليه ولا اليها لكنه نواها اه سم (قوله مطلقا) كان المراد سواء ضمن  
أولا (قوله بخلاف وكييلها الخ) كأنه اشار الى التفصيل السابق في مطالبة وكييلها وسياتي في بيان الشرع  
حكم وكييلها اذا كان سفها وانه اذا أضاف اليها بان وزمها المال ولا يطالب الوكيل (قوله ومثله العبد هنا)  
أي بلا اذن الولي والسيد قال في شرح الروض أما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفه لنفسه به كما مر عن  
الحناطى اه (قوله وكان الزوج هو المضيع لماله) في نسخة بعده باذنه في الدفع اليه الظاهر ان ما في هذه  
النسخة عوض عما بعده في الشرح الى المتن فليست مل فان قلت ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح وقد علمت ان  
قبض السفه باطل فكيف برئ الخالع قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمها  
والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا تبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا  
قال الاطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن الزوج للسفقه مثلا كاذن وليه  
له وولي له لو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كما نقله الاصل عن ترجيح الحناطى انتهى ويجوز أيضا وكييلها  
كافر وعيدا اه ما في هذه النسخة وقوله فيه لان تلك العلة موجودة الخ قد منع وجودها مع اذن الولي اه

قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا تبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا قال الاطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ  
اثن الزوج للسفقه (قوله المحشى في نسخة بعد الخ نسخ الشارح التي يابينا كما ترى)

مثلا كاذن ووايله ولو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتديه كما نقله الاصل عن ترجيح الحناطى انتهت ويجوز ان يصح توكيلها كافر او عبدا وفيما اذا اطلق ولم ياذن السيد في الوكالة للزوج مطا البتة بالمال بعد العتق ثم بعد غرمه يرجع عليها ان قصد الرجوع وكان الفرق بين هذا وما مر في توكيل الحر الصريح في عدم اشتراط قبضه للرجوع وانما الشرط عدم قصد التبرع عن المال هنا لما يتأهل مستحقه للمطالبة ابتداء وانما تطرأ مطالبة به بعد العتق المجهول وقوعه فضلا عن زمنه ولو وقع كان اداءه محتتملا لكونه بما التزمه ولكونه تبرعا عليها ولو اقر بنية تعيين أحدهما مع كون الاصل براعة ذمتها (٤٧٦) بما دفعه فاشترط صارف له عن التبرع وهو قصد الرجوع بخلاف الحر فان التعليق به

عقب الو كالة قرينة ظاهرة على ان ادعاء انما هو من جهتها فلم يشترط لرجوعه قصد وبهذا يندفع تنظير بعضهم في اشتراط قصد الرجوع هنا ويعلم ما في كلام شرح الروض هنا فتأمل ومع اذن السيد فيها يتعلق بكسبه ومال تجارته ورجع السيد عليها هنا بما غرم وان لم يقصد الرجوع عالج وجود القرينة الصارفة عن التبرع هنا أيضا لجواز مطالبة القن عقب الخلع لاسفها وان اذن الولي فلو فعل وقعه رجعا ان اطلق أو أضافه اليه فان أضاف المال اليها بانت ولزمها المال وانما يصح هنا لانه لا ضرر فيه على السفية كذا ذكره وهو صريح في أنه لا يطالب بما قبل انه يطالب ويرجع به عليها بعد غرمه وهم والا يصح حجة توكيله امرأه الخلع وفي نسخ خلع فاللام بمعنى الباء (زوجته أو طلاقها) لانه يجوز ان يقوض طلاقا وزوجه

المقتضى بخالف مذهب النهاية اه سيد عمر (قوله مثلا) أي أو العبد (قوله انتهت) أي عبارة الشيخ (قوله ويجوز أيضا) أي قوله وكان الفرق في المعنى الا قوله وانما يصح هنا والى قوله وانما يصح في النهاية الا قوله ويرجع السيد الى لاسفها (قوله فيما اذا اطلق) أي العبد بان لم يصفه له ولالها اه ع ش زاد سم فان أضافه اليها طولبت به اه (قوله بعد العتق) أي لكاه فيما يظهر اه ع ش (قوله ان قصد) أي عند الغرم (قوله وكان الفرق الخ) تطويل لا طائل تحته كما يظهر بالتأمل الصادق اه سيد عمر ولم يظهر لي وجه عدم القاطبة (قوله وما مر) أي في شرح وعليه الزيادة بخلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد يصرح بذلك قول المعنى (قوله مستحقه) وهو العبد اه ع ش (قوله تطرأ مطالبة) أي للمرأة اه ع ش (قوله لو وقع) أي العتق (قوله كان اداءه الخ) جواب لما (قوله هنا) أي في العبد (قوله ويعلم ما في كلام شرح الروض) حاصله أنه نازع في الاشتراط وقال ان الاوجه بخلافه اه سم (قوله ومع اذن السيد) أي قوله كذا ذكره في المعنى الا قوله لوجود القرينة تالي لاسفها (قوله فيها) أي الو كالة (قوله ان اطلق) أي السفية بان لم يصفه له ولالها ثم ظاهرة أنه يقع رجعا وان نواه عند الاطلاق خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد يصرح بذلك قول المعنى ما نصه وأما المعجور عليه بسفاه فلا يصح أن يكون وكيل عنها وان اذن له الولي الا اذا أضاف المال اليها فبين ويلزمها اه (قوله ولزمه المال) ورجع به عليها بعد غرمه كذا أطلقوه ويظهر أنه يجبي عفيها ما مر في الوكيل لانه لا يطالب الا بالان بولاب اه وقولها ويرجع الخ كان في أصل الشارح ثم ضرب عليها أو أبدله بقوله وانما الخ اه سيد عمر عبارة ع ش قوله ويرجع به انما يتم اذ ارجع للعبد اذا السفية لا يغرم وعبارة صحيح وانما يصح هنا لانه لا ضرر فيه على السفية الخ اه وقال الرشيدى قوله ما مر في الوكيل يعني الوكيل في الشراء مثلا لكن تقدم قرينة الفرق بينه وبين وكيل الخلع فتأمل اه (قوله وفي نسخ) أي الفصل في النهاية (قوله لانه يجوز) أي الفصل في المعنى (قوله لم يصح توكيله امرأه الخ) لتضمنه الاختيار للنكاح ولا يصح توكيلها للاختيار في النكاح فكذا اختيار الفرق في معنى وع ش (قوله في طلاق بعضهن) أي مبهما ما بعد تعيينهن للنكاح فيصح توكيلها في طلاقهن اه ع ش

(فصل في الصيغة وما يتعلق بها) \* (قوله في الصيغة) أي التنبيه في النهاية الا قوله كذا قالوه الى المتن (قوله وما يتعلق بها) أي كوقوع واحدة بثالث الالف فيما اذا قالت له طلقني ثلاثا بالالف فطلق واحدة اه ع ش (قوله فدل)

(قوله ووايله لو اذن له الخ) نازع في شرح الروض بهذا في حمل السبكي الا ترى البتة تبعه عليه في الروض فقال تبع في هذا السبكي وغيره والاطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذا اذن الزوج للسفية مثلا كاذن وليه ووايله لو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتديه كما نقله الاصل عن ترجيح الحناطى اه ثم رأيت الشارح فيما سبق نازع أيضا السبكي (قوله وفيما اذا اطلق) أي بان خالف في الذمة ولم يصفه اليها فان أضافه اليها طولبت به (قوله ويعلم ما في كلام شرح الروض) حاصله أنه نازع في الاشتراط وقال ان الاوجه بخلافه \* (فصل في الصيغة وما يتعلق بها) \*

اليها وتوكيل امرأه تخلف عنها صحيح قطعاً ومراً أنه لو أسلم على أكثر من أربع لم يصح توكيله امرأه في طلاق بعضهن (ولو كذا) أي الزوجان معا (وجبلا) في الخلع وقوله (تولى طرفا) أراد منهما مع الآخر أو وكيله كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين) لان الخلع يكفي فيه اللفظ من جانب كل واحد بالاعطاء فأعطاه \* (فصل) \* في الصيغة وما يتعلق بها (الفرقة بلفظ الخلع) ان قلنا انه صريح أو كناية وقواهيه (طلاق) ينقص العدد لان الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى الطلاق مرتان الآية ذكر حكم الاقتداء المراد في الخلع بعد الطلقتين ثم ذكر ما يرتب على الطلقة الثالثة من غير ذكر وقوع الثالثة فدل على ان الثالثة هي الاقتداء كذا قالوه ويرده الحديث الصحيح الا ترى في ثالث فصل في الطلاق انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الثالثة فقال أو تسريح باحسان وحينئذ فبندفع جميع ما تقرّر (وفي قول) نص عليه في القديم والجديد

الفرقة بلفظ الخلع أو المفاداة إذا لم يقصر به طلاقاً (فسخ لا ينقص) بالتعريف في (٤٧٧) الأفضل (عدداً) فيجوز تجديد النكاح بعد

تكرره من غير حصر واختاره كثير من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرره من البلقيني الاقتاع به واستدلوا له بالأية نفسها الذل كان الاقتداء طلاقاً لما قال فان طلقها والا كان الطلاق أربعاً أما الفرسفة بلفظ الطلاق بعوض فطلاق ينقص العدد قطعاً كقول قصد بلفظ الخلع الطلاق لكن نقل الإمام عن المحققين القطع بأنه لا يسير طلاقاً بالنسبة كقول قصد بالظهار الطلاق\* (تنبيه)\* ان قلت لم كان الفسخ لا ينقص العدد والطلاق ينقصه وما الفرق بينهما من جهة المعنى قلت يفرق بأن أصل مشروع الفسخ إزالة الضرر لا غير وهي تحصل بمجرد قطع دوام العصمة فأنصرابه على ذلك إذا دخل في عدد فيه وأما الطلاق فالشارع وضع له عدداً مخصوصاً لكونه يقع بالاختيار لموجب وعدمه ففوق لإرادة الموقع من استيفاء عدده وعدمه (فعلى الأول) الأصح (لفظ الفسخ كتابة) في الطلاق أي الفرقة بعوض المعبر عنها بلفظ الخلع فيحتاج لنسبة لأنه لم يرد في القرآن (والمفاداة) أي وما اشتق منها (تخلع) على القولين السابقين وكذلك آيات

أي الأسلوب المذكور (قوله إذا لم يقصر به الخ) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كتابة المذكور بقوله السابق أو كتابة ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامه معاً على تقدير غير تقدير الأول وان كان بناء على انه صريح أيضاً في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر سم ويجب اختيار الثاني والتقييد لتعين محل الخلاف لما سألني انه اذا نوى به الطلاق يكون طلاقاً قطعاً اهـ سيد عمر أي بقطع النظر عما ياتي عن الامام وقوله الأول الأول الآخر (قوله بالأية نفسها) وهي قوله تعالى فلا جناح عليهما فيها اقتدي به اهـ ع ش (قوله اذلو كان الاقتداء الخ) قال البيضاوي والاطهر انه طلاق لانه فرقة باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى فان طلقها متعلق بقوله تعالى الطلاق مرتان تفسير لقوله تعالى أو تسريحاً بحسن اعترض بينهما ما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجانباً تارة وبعوض أخرى انتهى اهـ سم (قوله أما الفرقة) الى قوله لكن نقل في المعنى (قوله أما الفرقة بلفظ الطلاق الخ) محترز قول المصنف بلفظ الخلع (قوله فطلاق ينقص العدد الخ) معتمد اهـ ع ش (قوله ولو قصد بلفظ الخلع الطلاق) أي أو اقترن به لفظ الطلاق كالعنك على ملحقه اهـ معني (قوله بأنه الخ) أي الخلع (قوله لا يصير طلاقاً) أي بل هو فسخ اهـ ع ش (قوله وهي) أي إزالة الضرر (قوله به) أي بالفسخ وقوله على ذلك أي مجرد القطع (قوله اذلا دخل الخ) يتأمل اهـ سم وقد يقال للمعنى ان الشارع لم يضع للفسخ عدداً مخصوصاً حتى ينقص به (قوله لكونه يقع الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله ففوق لإرادة الموقع الخ) يتأمل فيه (قول المتن فعلى الأول) ما وجه التفريع وقد يجاب بان القاء مجرد العطف وسكت عن حكمه على الثاني ويحتمل أنه أيضاً كتابة وانما يخص الأول لانه محل التوهم أولاً لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به اهـ سم وقوله الصحيح الأول في الأصح (قوله فيحتاج لنسبة) ظاهره ان الفسخ كتابة ولومع المال سم على ج اهـ ع ش ويصرح بذلك صنيع المعنى عبارة عنه فعلى الأول وهو ان الخلع طلاق لفظ الفسخ كفسخت نكاحك بكذا فقبلت كتابة فيه اذ لم يرد في القرآن ولم يستعمل عرفاً فيه فلا يكون صريحاً فلا يقع الطلاق به بلانية اهـ (قوله الآتيان الخ) أي بقوله ولفظ الخلع صريح في قول كتابة (قوله فيه) أي الخلع (قول المتن ولفظ الخلع صريح) ظاهره عدم الفرق بين ذكر المال معه أولاً لانها يقوم معنى (قوله ولفظ الخلع وما اشتق منه الخ) هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي ان نحو أنت خلع أو مفاداة صريح وفيه نظر فسمي ان أنت طلاق أو الطلاق كتابة لأن يحمل ما يقتضاه هذا الكلام على نحو الخلع لازم في كافي الطلاق لازم في فليستأمل سم اهـ رشدي عبارة ع ش وقوله ولفظ الخلع وما اشتق الخ صريح أو كالصريح في أن لفظ الخلع صريح في الطلاق حيث ذكر معه المال أو نوى ويشكل بما ياتي في الطلاق من أن المصادر كتابات ويصرح بان ما هنا كالطلاق قول المنهج وشرحه ومنه صريح مشتق مفاداة ومشتق خلع اهـ ويمكن جعل ما هنا على ما في الطلاق بان يجعل قوله وما اشتق منه عطف تفسير على الخلع وكذلك كلامه في باب الطلاق طاهر في أن لفظ الخلع صريح

(قوله إذا لم يقصر به طلاقاً) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كتابة المذكور بقوله السابق أو كتابة ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامه معاً على تقدير غير تقدير الأول وان كان بناء على انه صريح أيضاً في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر فليستأمل (قوله إذا لم يقصر به الخ) أي بناء على ما ياتي عن الامام (قوله اذلو كان الاقتداء طلاقاً الخ) قال البيضاوي والاطهر انه طلاق لانه فرقة باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله فان طلقها متعلق بقوله الطلاق مرتان تفسير لقوله تعالى أو تسريحاً بحسن اعترض بينهما ما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجانباً تارة وبعوض أخرى اهـ (قوله اذلا دخل الخ) يتأمل (قوله في المتن فعلى الأول) ما وجه هذا التفريع وقد يجاب بان القاء مجرد العطف (قوله فعلى الأول) سكت عن حكمه على الثاني ويحتمل أنه أيضاً كتابة وانما يخص الأول لانه محل التوهم أولاً لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به (قوله فيحتاج لنسبة) ظاهره ان الفسخ كتابة ولومع المال (قوله في المتن والشرح ولفظ الخلع وما اشتق منه) هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي ان نحو أنت

فيه (في الأصح) لو رددها في الآية السابقة (ولفظ الخلع) وما اشتق منه (صريح) في الطلاق لانه تكرر وعلى لسان

حجة الشرع لإرادة الفراق  
فكان كالتكرار في القرآن  
(وفي قول كناية) يحتاج  
للنية لأن صراح الطلاق  
ثلاثة ألفاظ تأتي لا غير  
وأطال كثير من في الانتصار  
له نقلوا دليل (فعلى الأول)  
الاصح (لوجرى) ما اشتق  
من لفظ الخلع أو المفاداة  
معها (بغير ذكر مال وجب  
مهر مثل في الاصح) لا طراد  
العرف بجسمانه بما  
فرجع عند الاطلاق مهر  
المثل لانه المرد كالمخلع  
بمجهول وقضيته وقوع  
الطلاق بجزء ما وانما الخلاف  
هل يجب عوض أولا  
وانتصر له جمع محققون  
وقالوا به طريقة الاكثر  
والذي في الروضة انه عند  
عدم ذكر المال كناية  
وجمع جميع يعمل المتن أي  
من حيث الحكم لا الخلاف  
كأهو ظاهر للماتل على  
ما إذا نوى به التماس قبولها  
فقبلت فيكون حينئذ  
صريحاً لما يأتي ان نية  
العوض مؤثرة هنا فكذا  
نية التماس قبول ما دل  
عليه وهو لفظ الخلع ونحوه  
مع قبولها والروضة على  
ما إذا نوى العوض ونوى  
الطلاق فيقع رجعيان وان  
قبلت ونوى التماس قبولها  
وكذا لو أطلق لفظ خالعتك  
بنية الطلاق دون التماس  
قبولها وان قبلت فعلم أن  
محل صراحته بغير ذكر مال  
إذا قبلت ونوى التماس

حيث ذكر معه المال أو نوى مع ذلك فهو كناية كغيره من المصادر اه أقول ويفهم ان ما هنا كالطلاق  
قوله لا تجزى ما اشتق من لفظ الخلع أو المفاداة الخ (قوله حجة الشرع) المراد بهم الفقهاء وقوله ثلاثة  
ألفاظ الخ وهي الطلاق والفراق والصرح اه عش (قول المتن فعلى الأول) وهو صراحة الخلع اه معنى  
أي والمفاداة (قوله معها) أي مع الزوجتوسيد كمرجته (قوله لا طراد العرف) أي قوله كالجوزى في  
النهاية والمعنى الاقوله وانتصر الى والذي وقوله من حيث الحكم الى على ما وقوله فعلم الى وخرج (قوله  
وقضيته) أي قوله وجب مهر المثل اه عش (قوله وانتصر له) أي للمتن وما يقتضيه (قوله والذي في  
الروضة الخ) عطف على قوله وقضيته الخ (قوله انه عند عدم ذكر المال الخ) ينبغي وعدم نيته اه سم (قوله  
وجمع جميع يعمل الخ) وهو جمع حسن اه معنى (قوله من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جزماً  
للاختلاف أي في وجوب مهر المثل اه كردى (قوله على ما إذا نوى به) أي بقوله خالعتك مثلاً اه عش  
(قوله فقبلت) أي والا فلا يقع شئ كما يعلم مما يأتي وكذا يقال فيما بعده اه رشيدى (قوله لما يأتي) لعل في  
قوله وكذا لو أطلق الخ بطريق المفهوم (قوله هنا) أي في صراحة الخلع (قوله عليه) أي العوض (قوله مع  
قبولها) أي الزوجت والظرف متعلق بنية التماس الخ (قوله والروضة) عطف على المتن اه كردى (قوله  
على ما إذا نوى العوض) أي فقال خالعتك بالعوض اه معنى (قوله وكذا الخ) أي يقع رجعيان (قوله لو  
أطلق) أي لم ينو العوض (قوله فعلم الخ) وفي سم بعد كلام مائه فعلم انه عند ذكر المال أو نيته صريح  
وعند عدم ذلك كناية وان أصر التماس جواباً وقبلت مر اه (قوله وان مجرد لفظ الخلع لا وجب عوضاً  
جزماً الخ) وفيه نظر لا يخفى هذا والوجه انه لو جازى معهما وصرح بالعوض أو نواه وقبلت بان أو عرى عن  
ذلك ونوى الطلاق وأصر التماس جواباً وقبلت وقع بائناً فان لم يصر جواباً ونوى أي الطلاق وقع  
رجعيان والا فلا اه نهاية وقوله وفيه نظر أي في الحل عش وقوله والوجه الخ ينبغي جريان هذا التفصيل  
في الاجنبى وبحسب به مر فوافق وقوله بان أي بالعوض المصرح به أو المنوى ان توافقاً سم وعش  
وقوله أو عرى عن ذلك أي ذكر المال ونيته عش وقوله وقبلت أي فان لم تقبل لم يقع سم ورشيدى وقوله  
وقع بائناً أي ان كانت شديدة والا فرجعيان يقع بمهر المثل سم وقوله والا أي لم ينو الطلاق عش (قوله  
فانها تطلق مجازاً) هذا لا يتأني في أولها لاقسام وهو ما إذا صرح بالعوض أو نواه ووقع القبول اه رشيدى  
مبارة عش قوله فانها تطلق الخ ينبغي ان محله حيث لم يذكر مالاً ولا نواه بل نوى الطلاق فقط وان أصر

خلع أو مفاداة صريح وفيه نظر فسيأتي ان أنت طلاق أو الطلاق كناية الآن يتحمل ما اقتضاه هذا الكلام  
على نحو الخلع لازم على كمال الطلاق لازم على فليتأمل ووافق في الروض المنهاج حيث قال ولفظ الخلع وكذا  
المفاداة صريح في الطلاق ان ذكر المال وكذا ان لم يذكره ويلزمها به أي بالخلع بلا مال من القبول منها بعد  
أصر التماس جواباً لمهر المثل قال في شرحه لا طراد العرف بجسمانه ان الخلع بعوض فيرجع عنه لا الطلاق  
الى مهر المثل ثم قال ومحل اذا كان الخلع مع الزوجة فان كان مع أجنبي فلا يجب مهر بل تطلق مجازاً وكذا لو خالع  
معه ضمراً ومغضوباً أو محرماً وميتة كإسمائى اه (قوله والذي في الروضة انه عند عدم ذكر المال) ينبغي  
وعدم نيته (قوله وجمع جميع يعمل المتن الخ) كذا اشرح مر ووافق في الروض المنهاج حيث قال الخ  
(قوله وان مجرد لفظ الخلع لا وجب عوضاً جزماً وان نوى به طلاقاً) وفيه نظر لا يخفى هذا والوجه انه ان  
صرح بالعوض أو نواه وقبلت بان أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق وأصر التماس جواباً وقبلت وقع بائناً  
فان لم يصر التماس جواباً أو نوى وقع رجعيان والا فلا شرح مر وقوله بان أي بالعوض المصرح به والمنوى  
ان توافقاً كأهو ظاهر وقوله والوجه انه الخ ينبغي جريان هذا التفصيل في الاجنبى وبحسب به مر  
فوافق وقوله وقبلت أي فان لم تقبل لم يقع وقوله وقع بائناً أي ان كانت شديدة والا فرجعيان يقع بمهر المثل  
وان لم يذكر مالاً ولا نواه فعلم انه عند ذكر المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان أصر التماس جواباً

قبولها وان مجرد لفظ الخلع لا وجب عوضاً جزماً وان نوى به طلاقاً وخرج معهما ما لو جري مع أجنبي فانها تطلق مجازاً التماس



كلو جرى معه بنحو خبر  
فان قلت ظاهر هذا أنه لا  
يحتاج هنا إلى نية الطلاق  
به وحده تشد فيشكل بما  
مرانه كناية لا فرق في  
ذلك بينهما وبين الاجنبي  
قلت يمكن الفرق لانه معها  
محل الطامع في المال فعدم  
ذكره قرينة تقرب الغناه  
من أصله مالم يصرف عنه ذلك  
بالنية وأمامه فلا طمع فلم  
تقم قرينة على صرفه عن  
أصله من إعادته الطلاق  
ويؤيد ذلك جعله لهم بنحو  
خبر مقتضى المهر المثل معها  
لامع به وظاهر أن وكيلها  
مثالها (ويصح) الخلع  
بصريح الطلاق مطلقا كما  
علم مما مر (بكليات  
الطلاق مع النية) بناء على أنه  
طلاق وكذا على أنه فسخ ان  
نوبا (وبالجمجمة) قطعاً  
لانتفاء اللفظ المتعبد به (ولو  
قال بعنك نفسك بكذا فقلت  
اشتريت) أو قبلت مثلاً  
(فكناية عن) وهو الفرق  
بعوض بناء على الطلاق  
والفسخ وليس هذان  
قاعدة ما كان صريحاً في  
بابه لان هذا لم يجد نفاذاً في  
موضوعه فاستأنوه منها  
غير صحيح (واذا بدأ) الزوج  
(بصفة معاوضة) كطاعتك  
أو حالته بكذا أو قلنا الخلع  
طلاق) وهو الاصح (فهو  
معاوضة) لاخذ عرضاً في  
مقابلة البضع المستحق له  
(فيما هو بعليق) لترتب  
وقوع الطلاق على قبول

التماس قبوله وقبل اه وتقدم عن سم ما وافقه (قوله ظاهر هذا) أي قوله فأنما أطلق مجازاً الخ أنه الخ أي  
الخلع (قوله بنحو خبر) أي مع التصريح بوصف الجزية اه سم (قوله هنا) أي فيما جرى مع الاجنبي (قوله  
بما مرانه كناية) لعله على ما في الروضة اه سم (قوله يمكن الفرق الخ) فيه نظر والوجه الاحتياج هنا  
أيضاً اه سم ومر عن ع ش ما وافقه (قوله لانها) أي الخلع معها أي الزوجة (قوله الغناه) أي الخلع من أصله  
وهو الطلاق (قوله بالنية) أي للطلاق (قوله وأمامه) أي الاجنبي (قوله وظاهر ان) أي قوله وقضية هذا في  
النهاية الاقوله وفي نسخة إلى المتن (قوله ويصح الخلع) أي الفرقة بعوض اه سم (قوله مطلقاً) أي نوى أو لا  
قلنا هو طلاق أولاً اه ع ش (قوله مما مر) وهو قول المصنف هو فرقة باللفظ طلاق اه كردى (قوله بناء على  
أنه) إلى قوله وقضية هذا في المعنى الاقوله وفي نسخة إلى المتن وقوله أو بفعل إلى أو بإشارة (قوله وكذا على أنه فسخ  
ان نوبا) عبارة الزركشي عقب قول المتن مع النية أي أن جعلناه طلاقاً وكذا ان جعلناه فسخاً على الاصح  
ولا بد من نية الزوجين معاً فان لم ينويا أو أحدهما لم يصح انتهت اه سم وأصح منها في رجوع قوله  
ان نوبا إلى القولين معاً قول المعنى نصه ويصح الخلع على قول الطلاق والفسخ بكليات الطلاق مع النية  
للطلاق من الزوجين معاً فان لم ينويا أو أحدهما لم يصح اه (قول المتن وبالجمجمة) وهي ما عدا العربية  
نهاية أي ولو من عربي ع ش (قول المتن ولو قال بعنك نفسك بكذا فقلت الخ) أي فوراً بخلاف ما إذا لم يذكر  
بكذا أو لم يكن القبول فوراً وكذا قول الزوج بعنك طلاقاً بكذا وقول الزوج جنة بعنك نوبى مثلاً بطلاق فان  
كلا منهما كناية يشترط النية فيهما كبعتك نفسك الآن يجيب القابل بقبول فلا يشترط نية اه روض  
مع شرحه وظاهر عدم اشتراط نية القابل بقبول في بعنك نفسك أيضاً وانظر لم يتعرض الشارح لذلك اه  
سم (قوله على الطلاق والفسخ) أي على قول الطلاق الخ (قوله وليس هذا الخ) عبارة الغنى قال الزركشي  
والدميري وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحاً في بابيه وجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه  
وهذا المذموم بل هو من جزئيات القاعدة فانه لم يوجد نفاذاً في موضوعه ان موضوعه المحلل المختاطب اه  
فصاحب المعنى نظر إلى مفهوم القاعدة وصاحب التحفة نظر إلى منطوقها فاقام اه سيد عر (قوله لم يجد  
نفاذاً الخ) أي لان لفظ البيع صريح في نقل الملك عن العين بين شخصين وهو غير متصور هنا لان بيع  
الرجل لزوجته حرة كانت أو أمة غير صحيح اه ع ش (قوله منها) أي القاعدة (قوله غير صحيح) أي وان  
سلكه جمع كالزركشي والدميري اه نهاية (قوله وهو الاصح) عبارة النهاية والغنى وهو الأرجح اه

وقبلت مر (قوله كلو جرى معه بنحو خبر) أي مع التصريح بوصف الجزية (قوله ظاهر هذا) انه  
لا يحتاج الخ) حاصل الفرق الذي ذكره أنه لا يحتاج إلى ذلك وفيه نظر والوجه الاحتياج (قوله بما مرانه  
كناية) لعله على ما في الروضة (قوله في المتن ويصح) ليس ضميره للفظ الخلع اذ لا معنى لقولنا يصح لفظ  
الخلع بكليات الطلاق فتعين أنه للخلع بمعنى الفرقة بعوض لكن قول الشارح كالروضة بناء على أنه طلاق هل  
هو راجع للخلع بهذا المعنى أو للفظ الخلع لانه الذي ذكر فيه انه طلاق أو صحيح تأمل فيه (قوله وكذا على أنه  
فسخ ان نوبا) عبارة الزركشي عقب قول المتن مع النية أي أن جعلناه طلاقاً وكذا ان جعلناه فسخاً على الاصح  
ولا بد من نية الزوجين معاً فان لم ينويا أو أحدهما لم يصح اه وعبرة الروضة فرع يصح الخلع بجميع كليات  
الطلاق مع النية اذا جعلناه طلاقاً وان جعلناه فسخاً فهل لكليات فيه مدخل وجهان أحدهما نعم فان نوى  
الطلاق أو الفسخ كان ما نوى ان نوى الخلع عاد الخلاق في أنه فسخ أم طلاق اه وفيه تصريح بان كليات  
الطلاق مع نية الخلع فيها الخلاف في أنه فسخ أو طلاق ويؤخذ منه ان الخلاف في صراحته أيضاً وهو مقتضى  
قول المنهاج الآتي أن نفاذنا الخلع طلاقاً فتأمل اه (قوله في المتن ولو قال بعنك نفسك بكذا الخ) في الروض  
و بعنك نفسك أو قلنا بكذا مع القبول فوراً كناية قال في شرحه بخلاف ما إذا لم يذكر بكذا أو لم يكن  
القبول فوراً اه وفيه دلالة على أنه يشترط في كونه كناية ذكر بكذا وكون القبول فوراً ويحتمل ان  
الاشتراط إنما هو للاعتداد لا لكونه كناية ثم قال في الروض متصلاً بانه دم وكذا بعنك طلاقاً و بعنك

المال كثير تيب الطلاق المعلق بشرط عليه أما إذا قلنا فسخ فهو معاوضة

محضة كالبيع (وله) وفي نسخة فله وكل له وجه (الرجوع قبل قبولها) لان هذا شأن المعاوضات (ويشترط قبولها بلفظ) كقبالت أو اختلعت أو ضمننت أو بفعل كاعطائه الالف على ما قاله جمع متقدمون أو بإشارة نحو ساعفهم وقضية هذا انه في ان أرضعت ولدى سنة فانت طالق يكفي قبولها باللفظ أو بالفعل فان كان بالاول (٤٨٠) وقع حالا أو بالثاني فبعد رضاع السنه وعلى الاول يحمل ما في فتاوى القاضى من وقوعه

بنفس الالتزام وعلى الثاني يحمل ما في فتاوى بعضهم من اشتراط مضي السنة وفصل بعضهم فقال ان لم تلزمه أجر ورضاع ولده لفقره فهو محض تعليق بصيغة فيقع بعد السنه رجعا وان لم تلمه فهو خلع فيه شائبة تعليق فيقع بعد السنه باثناوي يفرق بين هذا وان دخلت الدار فانت طالق بالف فانه يشترط القبول لفظا ويقع عند الدخول بالفعل وان وجب تسليمه حالا كما ياتي بان هذه فيها شرطان متغايران فأوجبنا مقتضى كل منهما وهو ما ذكر بخلاف ذلك فانه ليس فيها الا شرط واحد لكن فيه شائبة مال فغلينا الشرط تارة والشائبة أخرى (غير منفصل) بكلام أجنبي ان طال كما ياتي آخر الفصل وكذا السكوت كما مر في البيع ومن ثم اشترط توافق الايجاب والقبول هنا أيضا (فلما اختلف ايجاب وقبول كالمقتك بالف فقبلت بالفين وعكسه أو طمقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلاث الالف فلفغو) كافي البيع فلا طلاق ولا مال (ولو قال طمقتك ثلاثا بالف فقبلت

(قوله محضة الخ) توجه اه سم عبارة عرش يتأمل وجه ذلك فان العلة لشوب التعليق موجودة فيه فانه لو لم تقبل المرأة لم يكن نسحا اه أقول وقد يؤخذ وجه ذلك من قول المغنى عقب محضة مانصه من الجانبين اذ لا مدخل للتعليق فيه بل هو كابتداء البيع اه (قوله وفي نسخة فله الخ) لعل وجهه التفرع النظر لشوب المعاوضة والواو والنظر لشوب التعليق فكله استدراك على ما اقتضاه شوب التعليق من منع الرجوع اه سيدعمر (قول المتن ويشترط قبولها) أى المتعلقة بالناطقة اه معنى (قول المتن بلفظ) والكتابة مع النية تقوم مقام اللفظ اه نهاية (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ اه سم (قوله أو بفعل الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله أو بفعل الخ) لعله يفرض تسليمه وصحته مقرر وفيما لو كانت الصيغة صيغة معاوضة بقرينة المقام تكالفتك على ان تعطيني كذا الخ وحينئذ يتضح لك ما في قوله وقضية هذا الخ مما سنشير اليه في الحاشية اه سيدعمر (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية كما قاله جمع متقدمون لكن ظاهر كلامهم بخلافه اه قال عرش قوله كما قاله جمع الخ معتمد وقوله لكن ظاهر كلامهم الخ ومن الظاهر قول المنهج وشروط في الصيغة ما مر في البيع اه (قوله أو بإشارة الخ) عطف على بلفظ (قوله وقضية هذا الخ) محل تأمل لان الكلام هنا في صيغة المعاوضة اذ هي التي يشترط فيها القبول لا في صيغة التعليق اذ لا يشترط فيها كما سيأتي ولا يقع بها بل سيأتي انه لا يقع في المعلق الا بوجود الصيغة فلا يتأمل ولا يرجع فان الذي يظهر ان أوجه الآراء في المسئلة قول البعض المتصل والفرق بينهما وبين اذ دخلت الخ ان قوله في تلك أنت طالق بالف صيغة معاوضة فاقضت القبول لفظا ورا نظر لذلك وتوقف الوقوع على الدخول نظر للشرط ولعل هذا الفرق ان التصفى أوضح مما فرق به الشارح ثم من الواضح ان افتناء البعض الذي ذكره لا ينافي المفصل في الحقيقة وان سكنت عن التفصيل وكونه يقع باثنا تارة ورجعا أخرى اه سيدعمر (قوله فيقع بعد السنه) هل يشترط كون الرضاع في الحولين أو لا يشترط اه سيدعمر أقول الظاهر الثاني (قوله وان وجب تسليمه حالا) فديقال ما وجهه اه سيدعمر أقول لعل وجهه الالتزام بالقبول اللفظي (قوله بان هذه) أى ان دخلت الخ وقوله بخلاف ذلك أى ان أرضعت الخ اه سم (قوله بكلام أجنبي) الى المتن في المغنى الاول كما ياتي آخر الفصل والى قوله والبراء في النهاية لا قوله لكن القياس الى المتن وقوله على تناقض (قوله وكذا السكوت) أى الطويل اه معنى (قول المتن ولو اختلف ايجاب وقبول) أى في المال كما ياتي اه عرش (قول المتن فلفغو) أى في المسائل الثلاث ويشارك ما لو قال ان أعطيتني ألفا فانت طالق فاعطته ألفين حيث يقع الطلاق بان القبول جواب الايجاب فاذا اختلف في المعنى لم يكن جوابا ولا اعطاء ليس جوابا ولا معاوضة فعمل فاذا أنت بالفين فقد أنت بالف ولا اعتبار بالزيادة قاله الامام اه معنى (قوله لاجله) أى المال وكذا ضمير مقابله (قوله مستقل به) أى بالطلاق (قوله ويشارك ما لو باع الخ) أى فانه لا يصح اه معنى (قوله زائدة الخ) أى لفظة ما (قوله أو أى وقت) الى قوله ثم رأيت في المغنى الا قوله ولا يبطل الى ولا رجوع وقوله ومثلها

نوبى بطلاق بشرط النية فيهما اه قال في شرحه عقب هذا كيعتلك نفسك الآن يجب القابل بقبلت فلا يشترط نيته اه وظاهره عدم اشتراط نية القابل بقبلت في يعتلك نفسك أيضا وانظر لم يتعرض الشارح لذلك (قوله محضة) توجه (قوله في المتن ويشترط قبولها بلفظ) والكتابة مع اللفظ تقوم مقام النية شرح مر (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ (قوله على ما قاله جمع متقدمون) لكن ظاهر كلامهم بخلافه شرح مر (قوله بان هذه) أى ان دخلت الخ وقوله بخلاف ذلك أى ان أرضعت الخ (قوله الى

واحدة بالالف فالاصح وقوع الثلاث ووجوب الالف) لانهم لم يخالفوا هنا في المال المعتبر بقولها لاجله بل في الطلاق الى في مقابلته والزوج مستقل به فوقع ما زاده عليها و به يندفع ما قيل قد يكون لها غرض في عدم الثلاث لترجع له بالاحمال ويشارك ما لو باع صدين بالف فقبل أحدهم بالف لان البائع لا يستقل بتأييد الزائد (وان بدأ بصيغة تعليق كمتى أو متى ما) زائدة للتأكيده وأى وقت أو زمن أو حين (أعطيني) كذا فانت طالق (فتعلق) من جانب فيه شوب معاوضة

لكن لا ننظر اليها هنا غالباً لان لفظه المذكور من صرائحه فلم ينظر لما فيه من نوع معاوضة (فلا) طلاق الا بعد تحقق الصفة ولا يخل بطارده  
جنونه عقبه ولا (رجوعه) عنه قبل الاعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول (٤٨١) لفظاً) لان صيغته لا تقتضيه (ولا الاعطاء

في المجلس) بل يكفي وان  
تفرقا عنه لانه لا تسه على  
استغراق كل الازمة منه  
صريحاً لم تقو قرينة  
المعاوضة على ايجاب الفور  
وانما وجب في قولها متى  
طلقتني فلان ألف وقوعه  
صوراً لان الغالب على  
جانها المعاوضة بخلافه  
وأفهم مثله ان متى أي  
ونحوها انما يكون للتراخي  
اثباتاً أما فيما كنتي لم تعطني  
ألفاً فانت طالق فالفور  
فتطلق بمضي زمن يمكن فيه  
الاعطاء فلم تعطه (وان قال  
ان) بالكسر (أو اذا)  
ومثلها كل ما لم يدل على  
الزمن الا في (أعطيتني  
فكذلك) أي لا رجوع له  
ولا يشترط القبول لفظاً  
لانها محارفات تعليق كنتي  
أما المفتوحة واذا طلاق  
مع أحدهما يقع بائناً حالاً  
وينبغي تقييده بالخوى  
أخذاً لما ياتي في الطلاق ثم  
رأيت شارحاً ذكره وظاهر  
كلامهم أنه مع بينونها  
لامال له علمها بوجه بان  
مقتضى لفظه أنها بذلت له  
ألفاً على الطلاق وأنه قبضه  
لكن القياس أن له تحليفها  
أنها أعطته نظير ما مر في  
رسم القبالة (لكن يشترط)  
ان كانت حرة والحق بها  
المعصية والمكاتبه سواء

الى المتن (قوله لا ننظر اليها) الاولى التذكير (قوله لان لفظه) أي التعليق (قوله لما فيه) أي التعليق أو لفظه  
(قول المتن في المجلس) أي مجلس التواجب وهو كافي للحرر وأهمله المصنف ما يرتبط به الايجاب بالقبول اه  
معنى (قوله وان تفرقا الخ) أي ولو طال الزمن جدا اه عش عبارة المغني فتى وجد الاعطاء طلق وان  
زادت على ما ذكره ولو قيد في هذه زمان أو مكان تعين اه (قوله لانه لا تسه) أي اللفظ اه معنى (قوله منه) أي  
الزوج والاولى اسقاطه كإفعاله النهاية والمغني (قوله وقوعه) أي وقوع تطبيقه وقوله بخلافه أي جانبه وقوله  
فتطلق أي رجعيها اه عش (قوله فلم تعطه) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله كل ما) أي كل لفظ اه عش  
(قوله كل ما لم يدل على الزمن الا في) اذا تدل على الزمن الا في سم وهو محل تأمل لانه جل الآتي في كلام  
الشارح على المستقبل وليس بمرداه وانما المراد الزمن الا في بيانه في كلامه وهو الزمن العام المدلول لمتى  
واذا ليست كذلك اه سيد عمر (قوله يقع بائناً حالاً) انظر هل هو في الظاهر والباطن وان لم تكن أعطيت شيئاً  
أو في الظاهر فقط مؤاخذه باقراره لا غير اه رشدي أقول ويتعين الثاني كما يفيد قول الشارح كالمغني لكن  
القياس الخ وتقييد النهاية بظاهر افيما ياتي (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينونها لامال له الخ) قد يستشكل  
حينئذ البيئونة لان الاعطاء يقتضي التملك وسبق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضاً للطلاق  
المتأخر عنه فليتأمل كذا قاله الفاضل المحشي ولك أن تقول انما يمنع ان كان متبرعاً بغير مرتبة بالطلاق وليس  
بمتعين فله في ضمن خذ هذه الالف أو ملكتك هذه الالف على أن تطلقني بل قول الشارح بذات ألف الخ  
يعين هذا الحل ويزداد النظر فيما لو اختلفت افعال ملكتني تملك كما منجزاً وقالت بل مرتبطة بالطلاق ولعل  
الأقرب قبول قوله لانها أعرف بمصادر منها ولان الظاهر من حالها ما في مثل مقام الشقاق ما ذكرته  
لا يقال اذا حل كلامهم على ما ذكر كان من القسم الا في أعني ابتداءها بالطالب لاننا نقول قد ذكر بعض  
فروع قسم في بيان آخر والباعث عليه رفع الاشكال المذكور اه سيد عمر (قوله لامال له الخ) زاد النهاية  
ظاهراً اه وقال الرشدي وكذا باطنا كما هو ظاهر لانها لم تلزمه شيئاً فليبراجع اه وتقدم ان قول الشارح  
كالمغني لكن القياس الخ يفيد التقييد بالظاهر (قوله ويوجه بان الخ) عبارة المغني وخرج بان المكسورة  
المفتوحة فان يقع الطلاق في الحال بائناً لانها التعليل قاله الماوردي قال وكذلك الحكم في اذلتها الماضي  
الزمان اه (قوله لفظه) أي الزوج (قوله نظير ما مر الخ) أي في باب الرهن اه كردى (قوله ان كانت  
حرة) سيد كرميتره ثم هو الى قوله سواء الحاضرة في المغني (قوله والمكاتبه) قياس ما مر في المكاتبه من انه  
اذا خالعهما على عوض بغير اذن سيدها دينا كان أو عبداً بان يهر المثل انه يرد عليها ما قبضه منها ولا عليه  
ويستقر له في ذمتها مهر المثل اه عش (قوله والغائبة) المناسب لها التصوير بان أعطتني زوجتي اه  
سم (قوله عقب عليها) متعلق باعطاء الخ (قوله به) أي الفور (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه  
مجلس علمها بالنسبة لها اه سم (قوله السابق) أي في شرح بيدل الخ اه كردى (قوله بان لا يتخلل  
الخ) تصور للفور (قوله طويل الخ) راجع لسلك من الكلام والسكوت وقوله بما مر أي بان يفارق  
أحدهما الآخر مختاراً وقوله لان ذكر العوض الخ لعله لقول المصنف لكن يشترط اعطاء على الفور وقوله  
لصراحتها أي متى اه عش (قوله في التأخير) أي في جواز التأخير مع كون الغلب في ذلك من جهة

ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الا في (قوله ويني الخ) كذا شرح  
مر (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينونها لامال له عليها) قد يستشكل حينئذ البيئونة لان الاعطاء يقتضي  
التملك وسبق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضاً للطلاق المتأخر عنه فليتأمل (قوله والغائبة)  
المناسب لها التصوير بان أعطتني زوجتي (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه مجلس علمها بالنسبة

(٦١ - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) الحاضرة والغائبة عقب عليها (اعطاء على الفور) والمراد به في هذا  
الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفاً وقيل ما لم يتفرقا كما مر في خيار المجلس لان ذكر العوض قرينة تقتضي  
تسجيل اذا اعراض تنجمل في المعاضات وترك هذه القضية في نحو متى اصرحتا في التأخير كما مر بخلاف ان اذلالاً

لها على زمن أصل - لا وإذا كان متى مسميها من عام ومسمى إذا من مطلق لانها ليست من أدوات العموم اتفاقا فلها هذا الاشتراك في أصل الزمن وعلمه في ان اتضح أنه لو قيل متى ألتصاك صح أن يقال متى أو إذا شئت دون ان شئت لانها لعدم دلالتها على زمن لا تصلح جوابا للاستفهام الذي في متى عن الزمان وحمل النسوية بين ان وإذا في الأثبات ما التقي فاذا للفرق بخلاف ان كما يأتي أما الامتناع أعطت طلقت وان طالت لتعذر اعطائها حالا لا مالا لها ومن ثم لو كان (٤٨٢) التعليق باعطاء نحو خراش شرط الغور لقدرتها عليه حالا في الاول اذا أعطته من كسبه أو

غيره بانته على تناقض فيه ويرد للسيد أو ما لك وله عليها مهر المثل اذا عتقت والبراءة فيما ذكر كالاعطاء ففي ان أبرأتني لابن من ابرائها فوراً براءة صحيحة عقب علمها والام يقع واقفاء بعضهم بأنه يقع في الغائبة مطلقاً لانه لم يخاطبها بالعوض فغلبت الصفة بعيد مخالفاً لكلامهم ومن ثم قال في الخادم في فلاة طالق على ألف ان شاءت قياس السباب اعتبار الغورية هنا لوجود المعاوضة أي فكذا البراءة فيه معاوضة هنا وزعم أنه اسقط فلا تتحقق فيه العوضه ليس بشئ كما هو واضح على أنه مرأت القهر لانه اسقط ضعف فجعل ان تصدقت عليك بصداقي على أن تطلقني خلعت أي ان أرادت جعل البراءة التي تضمنها التصديق عوضاً للطلاق لتعليقها به كما علم مما مر في شرط طلاقه على الغور لا يقال أراد ذلك المسمى التفسير يسع على الضعيف أنه رجعي لانا نقول فينبذ لا فور في غائبة ولا حاضرة وفي ان أبرأت

الزوج معنى التعليق بخلاف جانب الزوج كإسره اه معنى (قوله لها) أي ان قوله وإذا عطف على ان (قوله لانها) أي اذا (قوله فلها الاشتراك) أي اشتراك اذا ومتى (قوله صح أن يقال) أي في الجواب وقوله لانها أي ان اه عش (قوله عن الزمان) الاولى تقدمه على الذي في متى (قوله وحمل التسوية بالخ) أي في القورية (قوله أما الامنة) الى قوله والبراءة في المعنى الا قوله على تناقض فيه (قوله أما الامنة) محذور قوله ان كانت حرة اه عش (قوله وان طالت) أي الزمن (قوله ومن ثم) أي لاجل ان العلة التعذر (قوله بنحو خراش) أي باعطائه (قوله لقدرتها بالخ) لان يدها وبدا الحرية عليه سواء وقد تشبه يدها عليه اه معنى (قوله وفي الاول) أي غير نحو الخراش اه عش (قوله ويرد) أي الزوج ما قبضه من الزوجية الامنة (قوله أو ما لك) لو اقتصر عليه لكفي (قوله اذا عتقت) أي كلها أخذ من كلامه في معاملة الرقيق اه عش (قوله فيما ذكر) متعلق بكاف كالاعطاء فكان الاولى تأخيرها عنه (قوله ان أبرأتني) المناسب لاسم في المتن كونه بكسر التاء (قوله والا) أي بان لم يوجد البراءة أو فوريتها أو صحتها (قوله لم يقع) أي الطلاق (قوله واقفاء بعضهم الخ) مما يبعد الاقواء المذكور نصير بحسبهم في النيسج من غائب بأنه يشترط فيه القبول فوراً مع انه لا يخاطب بالعوض اه سيد عمر (قوله مطلقاً) أي وجد القورية أولاً (قوله فغلبت الصفة) أي التعليق على المعاوضة (قوله اعتبار الغورية) أي للمشيئة (قوله وزعم انه) أي البراءة هنا (قوله على انه مر) أي في الضمان اه كردى (قوله فعلم الخ) أي من قوله والبراءة فيما ذكر كالاعطاء الخ (قوله أي ان أرادت جعل الخ) سكت عن حالة الاطلاق ويظهر انها لمحققة بهذه الصورة لا بقصد التعليق لان ظاهر الصيغة المعاوضة اه سيد عمر (قوله لا تملقها) عطف على قوله جعل البراءة الخ وقوله به أي الطلاق (قوله كما علم مما مر) أي في شرح وان لم يقبل لم تطلق اه كردى (قوله طلاقه) أي تعليقه (قوله على انضعيف) أي في ان أبرأتني الخ (قوله انه رجعي) بيان للضعيف (قوله وفي ان أبرأت الخ) عطف على قوله في ان أبرأتني (قوله كما مر) أي في شرح فرقة بعوض اه كردى (قوله التعليق الضمني) قد يقال ان ما هنا تعليق محض (قوله الشرط) أي تعليق الطلاق بالبراءة (قوله وقع الخ) أي رجعي (قوله تعلق) أي الطلاق به أي شرط البراءة (قوله بان قضيته) أي قوله ان لم ينو به الشرط وقع حالا (قوله ولان الكلام الخ) عطف على قوله كانت طالق الخ (قوله وهذا) أي قول المعارض ولان الكلام الخ (قوله لما ذكرته) أي في ترجيح اشتراط فورية البراءة (قوله ولو قال ان أبرأتني الخ) بسكون التاء اه سم (قوله وتعليقه الخ) أي التوكيل أو هذا جواب عما يقال لما كان الابراء في مقابلة التوكيل كان التوكيل معلقاً والتوكيل المعلق باطل وحاصل الجواب ان الباطل هو

لها فليست أملاً (قوله أما الامنة الخ) كذا شرح مر (قوله ويرد للسيد أو ما لك) ولا ينافيه ما نقله الراجح عن البغوى انه لو قال لزوجه الامنة ان أعطيتني ثوباً فانت طالق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها له لان الاعطاء في حقها لكونه لا تخلف منوط بما يمكن تخليكه انظر مع مسألة الخراش اذا كان اعتبار امكان التملك في المال فلم تطلق في مسألة ان أعطيتني ثوباً بالذات يمكن تملكه لجهالة فصار كاعطاء الحرية ثوباً مخصصاً بأونعوه بخلاف ان أعطيتني ألفاً وهذا الثوب شرح مر (قوله وفي ان أبرأت الخ) عطف على قوله قبل ففي ان أبرأتني (قوله ولو قال ان أبرأتني) هو بسكون التاء

فلانا من دينك أو أعطيتك كذا يقع رجعيًا كما مر فلا فورية ويكفي التعليق الضمني ففي أنت طالق وتنام طلاقك بخصوص براءة تلك لابن من براءتها فوراً على أحد وجهين يتجه ترجيح لان الكلام لا يتم الا بأخوه ثم رأيت الاصبى بحث أنه ان لم ينو به الشرط وقع حالا وان نواه وصدقته تعلق به وهو ظاهر لكن اعترضه غيره بان قضيته وقوعه حالا عند الاطلاق والظاهر خلافه كانت طالق براءة تلك ولان الكلام اذا اتصل وانتظم يرتبط ببعضه ببعض اه وهذا موافق لما ذكرته ولو قال ان أبرأتني فانت وكيل في طلاقها فبرأته برئ ثم الوكيل خير فان طلق وقع رجعي لان الابراء وقع في مقابلة التوكيل وتعليقه

انما يقيد بطلان خصوصه كما مر ولو قال أنت طالق الا ان أوتيتي من كذا لم تطلق على الاوجه الا بالأس من البراءة بخلافه أو موت وكذا الا ان أعطيتي كذا مثلاً (وان بدأت بطلب طلاق) كطلقني بكذا أو ان أوتيتي طلقني (٤٨٣) فلك على كذا (فاجاب)ها الزوج (فمعاوضة)

من جانبها الملكها البتة في مقابلة ما بذلته (مع شوب جعله) لبذلها العوض له في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستقل به كالعامل في الجملة (فلها الرجوع قبل جوابه) كسائر الجعالات والمعاوضات (ويشترط فور لجوابه) في مجلس التواجد نظراً لجانب المعاوضة وان علقته بجنى بخلاف جانب الزوج كما مر فلو طلقها بعد زوال الفورية حل على الابتداء فيقع رجعيها بالعوض وفارق الجملة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجملة غالباً وبحت أنها لو صرحت بالترخي لم يجب الفور ولا يشترط توافق نظر الساتبة الجملة فلو قالت طلقني بالف فطلق بخمس مائة وقع بها كرد عبدي بالف فرد به باقل (ولو طلبت) واحدة بالف فطلق نصفها مثلاً بان ب نصف المسمى أو يدها مثلاً بان ب مهر المثل للجهل بما يقابل البدأ (ثلاثاً بالف) وهو ملكهن عليها فطلاق طلاقه بثلاثه يعني لم يقصد بها الابتداء أسوأ قال بثلاثه أم سكنت عنه ولم ينو ذلك فيما يظهر من كلامهم ثم رأيت الشراح اعترضوه بأنه قيد

خصوص التوكيل وأما التطلق فيصح لعموم الاذن اه كردى (قوله بطلان خصوصه) أى خصوص كونه وكذا لاحق بغسدا لجعل المسمى ان كان فيرجع لاجرة المثل وأما عوم كونه ما ذناله في التصرف من قبل الموكل فلا يبطئه التعليق اه سيدعمر (قوله كطلقني بكذا) الى قوله كرد عبدي في المعنى الا قوله وفارق الجملة الى وبحث والى قوله أو بان طالق طلاقه ونصفا في النهاية الا قوله ثم رأيت الى المتن (قول المتن فلها الرجوع الخ) أى بلفظ يدل عليه كر جعت عما قلته أو بطلته أو نقضته أو فسخته اه عش (قوله كما مر) أى في شرح ولا الاعطاء في المجلس (قوله حل على الابتداء الخ) فلو قال قصدت به جوابي اصدق ان عنقر قال في شرح الروض مانصه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان جاهلاً لقرب عهده بالاسلام أو نشأته ببداية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لغوات الفورية بالمشرطة سم على حج أقول نعم الا قرب انه كذلك اذكره اه عش (قوله وفارق الجملة) أى حيث يستحق فيها الجعل وان ترأخى العمل عش وسم (قوله وبحث انها لو صرحت) عبارة المعنى نعم لو صرحت الخ وبعبارة النهاية والارحمة عدم اشتراط الفور ان صرحت بالترخي اه (قوله لو صرحت بالترخي) أى كان قالت ان طلقني ولو بعد شهر مثلاً اه عش (قوله وقع بها) على الصحيح لانه سابع بعض ما طلبت أن يطلقها عليه اه معني (قوله بها) أى بالجسمانية كذا في الروض اه سم (قوله فرد به باقل) أى بان نقص من ألف جسمانية قبل أن يردوا لاف الجعالة تلزم بتمام العمل وقوله نصفها أى الزوجة بدل ما بعده اه رشدي (قول المتن ولو طلبت ثلاثاً الخ) \* فرع \* لو قالت طلقني نصف طلاقه أو طلق نصفى أو يدى مثلاً بالف ففعل أو ابتدأ الزوج بذلك فقبلت بان ب مهر المثل وكذا لو قالت طلقني بالف فطلق يدها مثلاً وان طلق نصفها فنصف الالف وظاهر ان تطليق بعضها كتطليق يدها اذا لا يمكن التوزيع على البعض لاجهاه بخلاف نصفها وانما طلقت هنا بنصف الالف بخلافه في قولها السابق طلق نصفى لقصد صيغتها السابقة عيب اه سم (قوله فطلق نصفها الخ) لعله مالم يرد به الكل أما اذا اراده به مجازاً فتبين بالف وعليه فهل يقبل قوله فيه اذا دلت عليه القرينة أو لا بد من تصديقها محل تأمل فليراجع اه سيدعمر أقول اخذوا مما مر عن شرح الروض أنه يقبل قوله بيمينه (قوله أم سكنت عنه) أفهم انه اذا ذكر ما يزيد على المثل كان قال طلاق واحدة بالف أو نوى ذلك لم يقع عليه طلاق وهو ظاهر لعدم موافقة ما أجابها به لسؤالها اه عش (قوله ولم ينو ذلك) أى الابتداء (قوله فيما يظهر الخ) راجع الى قوله يعنى الى هنا (قوله الشراح اعترضوه بأنه الخ) ومنهم المعنى (قوله أو طلقتهن) الى قوله نظر للملفوظ في المعنى الا قوله وفارق الى ولو أجابها (قوله

(قوله حل على الابتداء الخ) فلو قال قصدت به جوابي اصدق ان عنقر قال في شرح الروض مانصه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان جاهلاً لقرب عهده بالاسلام أو نشأته ببداية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لغوات الفورية بالمشرطة (قوله وفارق الجملة) أى حيث يجوز ناله التأخير (قوله وقع بها) أى بالجسمانية كذا في الروض (قوله كرد عبدي بالف فرد به باقل) انظر هذا مع قوله في الجملة ولا يشترط المطابقة فلو قال ان رددت أبقي فلك دينار فقال أوده بنصف دينار استحق الديناران القبول لا أثر له في الجملة قال الامام واعترض بقولهم في طلقني بالف فقال بمائة طلاقها كالجعالة وقد يجاب بان الطلاق لا توقف على لفظ الزوج أو بر الامر عليه اه \* فرع \* لو قالت طلقني نصف طلاقه أو طلق نصفى أو يدى مثلاً بالف ففعل أو ابتدأ الزوج بذلك فقبلت بان ب مهر المثل وكذا لو قالت طلقني بالف فطلق يدها مثلاً وان طلق نصفها فنصف الالف وظاهر ان تطليق بعضها كتطليق يدها اذا لا يمكن التوزيع على البعض لاجهاه بخلاف نصفها وان طلقت هنا بنصف الالف بخلافه في قولها السابق طلق نصفى لقصد صيغتها

مضر اذا لو اقتصر على طلاق واحدة استحق الثلث فلو حذف التقييد لافهمه بالاولى وأيضاً فيه إيهام انه اذا لم يعد ذكر المال وقهر رجعيه والاصح انه بان كاتقرر (فواحدة) تقع لا غير (ثلاثه) أو طلقتين فطلقتان بثلاثه تغليباً للشوب الجعالة اذا لو قال رد عبدي الثلاثه وتلك ألف فرد واحد استحق ثلث الالف



وفارق عدم الوقوع في نظيره من جانبه لأنه تعليق فيه معاوضة بشرط التعليق وجود الصفة والمعاوضة التوافق ولم يوجد أو أمان جانبها فلا تعليق فيه بل فيه معاوضة أيضا كما مر وجعلها وهذا لا يقتضي الموافقة فغلب بخلاف التعليق فإنه يقتضيها أيضا فاستوى أو أمان جانبها بانت طالق ولم يذكر عددا ولا نواها وقت واحدة (٤٨٤) فقط على الوجه أو بانت طالق طلاقه ونصفها فهل يستحق ثلثي ألف أو نصفها وجهان

أصحهما الثاني نظر المعلق لا للسرابة لأنه الأقوى وباختياره وباقي ماله بذلك تعلّق (وإذا خالع أو طلق بعوض) ولو فاسدا (فلا رجعة) له لأنها انما بدلت المال لتلك بضعتها كما أنه إذا بدل الصداق لآلئك هي رفعه (فان شرطها) كطقتك أو خالعك بكذا على أن لي عليك الرجعة فقبلت أو أن أبرأني من صداقك فانت طالق طاعة رجعة فأبرأت كما أفتى به جمع أخذنا من فتاوى ابن الصلاح (فرجعي ولا مال) له لأن شرط الرجعة والمال أي أو السراية متناهين فمتسايطان ويسبق مجرد الطلاق وهو يقتضي الرجعة ولأنه لما صرح برجعية علم أن مراده مجرد التعليق بصفة البراءة لأنها عوض وبجبت بعضهم عدم الوقوع في مسئلة البراءة لأنه لا سبيل للوقوع إلا بعوض البراءة وصحتها تستلزم البيئونة وهي تنافي قوله رجعية ويرد بان هذا نظير ما ذكره من التناهي وقد صرحوا بأنه لا ينافي الوقوع (وفي قول بان بمهر المثل) لأن الخلع لا يفسد بفساد

وفارق عدم الوقوع في نظيره (الح) أي كما تقدم في قول المصنف ولو قال طقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلاث الألف فلعنوا هم (قوله والمعاوضة) عطف على التعليق وقوله التوافق عطف على وجود الصفة (قوله ولم يوجد) أي الصفة والتوافق أهـ ردي (قوله كما مر) أي في شرح ولا الاعطاء في المجلس (قوله وهذا الخ) أي ألبعالة وقوله فغلب أي الجمالة على المعاوضة فالمجموع لا يقتضي الموافقة وقوله أيضا أي كما يقتضي المعاوضة الموافقة وقوله فاستوى أي التعليل والمعاوضة في اقتضاء الموافقة أهـ كدي (قوله وقعت واحدة) أي بثلاث الألف أهـ ع ش زاد الغني ولو لم يملك عليها الا طاعة استحق الألف لأنه أفادها البيئونة الكبرى أهـ (قوله وباختياره) عطف على الأقوى أهـ سم (قوله وباني) أي في الفصل الآتي بعد في شرح وقيل ان علمت الحال الخ (قوله ولو فاسدا) الى قوله ولأنه لما صرح في النهاية والغنى الامسئلة البراءة (قوله رفعه) أي البضع (قوله فأبرأت) ينبغي أن لا يعتبر هنا قورية ولا علم الزوجين بالبراءة لأنه تعلّق بمحض لامعاوضة فيه وهذا إنما يتأتى ان قلنا بما اقتضاه صريح الشارح من عدم حصول البراءة فان قلنا بما نقله السيد السهمودي وغيره عن ابن الصلاح من حصولها وهو الظاهر فواضح اشتراط علمهما والافينبغي أن لا يقع لان المتبادر البراءة الصحيحة الآن يريد التعليق على مجرد اللفظ أهـ سيد عر أقول اشتراط الغور على الثاني دون الأول مسلم وأما العلم في شرط علمهما معا كما يفيد قوله لان المتبادر الخ (قوله فيمتسايطان الخ) هذا يقتضي بطلان البراءة أو فيه نظر لان شرط الرجعة انما ينافي البراءة اذا جعلت عوضا لا اذا قصد مجرد التعليق عليها فالتمناهي بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا فاللزم من هذا التناهي عدم كونها عوضا لا بطلانها في نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافي العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا اذ ليس له جهة أخرى يثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة في نفسها فتأمل سم على حج أهـ ع ش وفي السيد عر ما يوافق وسكتوا عن حالة الاطلاق والظاهر فيها بطلان البراءة لان ظاهر الصيغة المعاوضة فأبرأ جمع (قوله وصحتها تستلزم الخ) قد يمنع بانها انما تستلزمها اذا جعلت عوضا لا اذا قصد مجرد التعليق كنهان فان شرط الرجعة يصرفها عن العوضية الى مجرد التعليق أهـ سم (قوله ولو خالعها بعوض) الى قوله بخلاف ماله ووقع في الغنى والى قوله ويحتمل في النهاية (قوله بان بمهر مثل) نص عليه الشافعي معنى ونهاية (قول المتن وارتدت) أي عقب هذا القول أهـ معنى (قوله فور ابان لم يتراخ الردة الخ) فلو تراخت

السابقة عباب (قوله وفارق عدم الوقوع الخ) أي كما تقدم في قول المصنف ولو قال طقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلاث ألف فلعنوا (قوله وباختياره) عطف على الأقوى (قوله كطقتك الخ) أي فقبلت وقوله أو أن أبرأت الخ أي فأبرأت (قوله فيمتسايطان) هذا يقتضي بطلان البراءة وفيه نظر لان شرط الرجعة انما ينافي البراءة اذا جعلت عوضا لا مجرد التعليق عليها فالتمناهي بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا فاللزم من هذا التناهي عدم كونها عوضا لا بطلانها في نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافي العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا اذ ليس له جهة أخرى يثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة في نفسها فتأمل أهـ فانه لا يخلو عن دقة به يظهر سقوط دعوى ان القياس فساد البراءة لان الطلاق ينافي شرط الرجعة فيمتسايطان كما في المسئلة الاولى واما عبارة الشارح فهي قابلة للعمل على ما قلناه لولا ما دل عليه قوله الآتي عن بعضهم انه لا سبيل الخ من عدم صحة البراءة واقراءه على ذلك من هذه الجهة فليتأمل (قوله تستلزم البيئونة) قد يمنع بانها انما تستلزمها اذا جعلت عوضا لا اذا قصد مجرد التعليق كنهان

العوض ولو خالعها بعوض على انه متى شاعرده وكان له الرجعة بان بمهر مثل لانه رضي هنا سقوط الرجعة متى سقطت الردة لا تعود (ولو قالت طقتي بكذا وارتدت) أو ارتد هو أو ارتد (فأجاب) بها الزوج فور ابان لم يتراخ الردة ولا الجواب كما أفادته الفاء وحسنه نظر (ان كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وأصررت) هي أو هو أو هما على الردة حتى انقضت العدة بان ياردة ولا مال (ولا طلاق لا تقطاع النكاح ياردة في الحالين) أما اذا أجاب قبل الردة فانها تبين حالا بالمال

مخلاف ما لو وقع ما فافهمنا تبين بالردة ولا مال كما يحتمل السبكي وغيره أي ان لم يقع اسلام ووجه بان المانع أقوى من المقتضى فبحثنا وجوبه  
ضعيف وان جزم به شيخنا في شرح منسجه (وان أسلمت) هي أو هو أو هما (فيها) أي (٤٨٥) العدة (طلقت بالمال) المسمى لا مائتين صحة

الخلع وبحسب العدة من حين  
الطلاق (ولا يضر تخطل)

سكوت أو (كلام بسير) ولو

أجنبيا من المطلوب جوابه

(بين إيجاب وقبول) لانه

لا بعد ارضاءها نظرا

لثابتة التعليق أو الجعالة

وبه فارق البيع وظاهر

كلامهم هناك الكثير يضر

ولو من غير المطلوب جوابه

وبه صرحوا في البيع

ويحتمل أنه لا يضر هذا إلا

من المطلوب جوابه لما

تقرر من الفرق بينهما

ثم رأيت شيخنا جزم به

\* (فرع) \* نقل الأصحبي

عن العمراني أن قولها

خالعتك بالف لغو وان قبل

لان الاتباع اليه دونها ولا

ينافسه خلافا لمن ظنه قول

الخوارزمي بتقدير اعتمادها

قالت أبرأت ذمتك من صدقي

على طلاق فطلق أو قال قبلت

الابراء بان لا قبول

الترام للطلاق بالابراء

لانه ليس هنا اتفاق عنهما حتى

في الصورة الثالثة كما أفهمه

تعليقه المذكور وانما لم يجعل

قوله قبلت في الاولى متضمنا

للا التزام المذكور لانها

بإسنادها الخلع الى نفسها

أفسدت صيغتها فلم يبق

صيغة صحيحة تلزمها بخلافها

في الثالثة فان صحتها ملزمة

فصح جعل قبوله التراما لما

تضمنته وكان بعضهم أخذ

من كلام الخوارزمي هذا

الردة أو الجواب اخذت الصيغة اه معنى (قوله ما لو وقع) أي الجواب والردة ع ش ومعنى (قوله كما  
بحتمه السبكي) اعتمده النهاية لا المعنى (قوله أي ان لم يقع اسلام) ينبغي انه فيما بعد الدخول واللام يؤثر في الاسلام  
سم وع ش وسيدعر (قوله ووجه) أي ما يحتمل السبكي من عدم وجوب المال (قوله بان المانع أقوى  
الح) ذلك أن تقول الردة ليست مانعة من ثبوت المال وانما هي مقتضية لبيونة بلا مال فليست أملا والحاصل انه  
وجد مقتضى بيان البيونة معا أحدهما يقتضيهما بالآخر بلا مال فعمل بمطلق البيونة الذي هو  
مقتضيهما وبثبوت المال الذي هو مقتضى أحدهما لتحقيق المقتضى مع عدم المعارض وانما سقط المال في  
صورة تقدم الردة على الجواب لتقدم علة البيونة التي لا تقتضي المال وهي الردة على مقتضيه وهو الخلع لان  
الردة مانعة من ثبوت المال وحينئذ قال لا يظهر ان الاوجه ما جزم به في شرح المنهجي ثم رأيت في المعنى قال  
وهذا أوجه يعني ما في شرح المنهجي اه سيدعر وقد يجب ان الردة مقتضية لعدم وجوب المال فتكون  
مانعة من ثبوته (قوله ضعيف) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى كما مر (قوله وان جزم به شيخنا في شرح منسجه)  
ووافق السبكي في شرح الروض اه سم (قوله من المطلوب الح) متعلق بتخطل الكلام (قوله هنا) أي  
في الخلع (قوله نظر الشائبة التعليق) أي من جانب الزوج وقوله أو الجعالة أي من جانب الزوجة وكل منهما  
موسع فيه (قوله هنا) أي في الخلع (قوله ولو من غير المطلوب جوابه) اعتمده النهاية والمعنى (قوله وبه) أي  
نالتعميم المذكور (قوله من الفرق بينهما) أي الخلع والبيع (قوله ولا ينافيه) أي ما نقل عن العمراني  
(قوله لانه الح) ته ايل لعدم المناقاة (قوله في الصورة الثالثة) هي أو قال قبلت الابراء اه سم عبارة السيد  
عمر بالنسبة لمسألة العمراني وان كانت ثانية اه عبارة السكردى قوله في الصورة الثالثة أراد به ما في  
الخوارزمي أو قال قبلت الابراء والثانية قوله فطلق والاولى قول العمراني ولا ينافي هذا ما ياتي في الشارح من  
تسمية الثالثة هنا ثانية هناك والثانية أولى لان ما هنا باعتبار انضمام صورة العمراني الى صورتي الخوارزمي  
فلذا صارت الصور ثلاثا وما هناك باعتبار صورتي الخوارزمي فقط اه (قوله تعليقه الح) أي الخوارزمي  
(قوله لانها الح) أي الزوجة (قوله في الاولى) أي في مسألة العمراني (قوله تلزمها) من باب الافعال والضمير  
المستتر للصيغة والبارز للزوجة (قوله بخلافها) أي الزوجة (قوله أحدهما) أي الزوجين (قوله والا) أي  
بان علمه (قوله كلام الخوارزمي) أي المارآ نفا وقوله الاولى أي من مسئلتيه (قوله ما اذا فوجع الابراء  
الح) ينبغي أن يكون الاطلاق كذلك لان المتبادر قصد العوض بخلاف ما إذا قصدت التعليق بان أو أدت  
بالصيغة المذكورة معنى ان طلقني فانت بري فانه حينئذ ينبغي أن يأتي فيه الخلاف السابق في تلك وأما قول  
الشارح بخلاف ما اذا نواه فعمل تامل ولم يظهر وجه بل ينبغي في الصورة التي يحكم فيها بان ما أتت به صيغة  
معارضة لا يحتاج لنية منه أيضا كما لو قالت طلقني بالف فقال أنت طالق ولم يتلفظ بالعوض ولم ينو وكذا قوله  
لان هذا في معنى تعليق الابراء المقتضى عدم حتمه كذا في حالة الاطلاق محل تامل أيضا لان ما ذكره متأت  
في نحو قولها لم يمسكك كذا على أن تطلقني فان التملك كالابراء في كونه لا يقبل التعليق والحاصل ان ظاهر  
الصيغة المعارضة وان تضمنت التعليق كسائر صيغ المعارضة فلا تحتمل عليها الاعتداد اذ قد فتأمل وانصف  
اه سيدعر (قوله بان تلفظ به) أي بعلى ذلك (قوله أيضا) أي كالزوجة (قوله لان هذا الح) ان كان المشار

فان شرط الرجعية ان يصرفها عن العوض الى مجرد التعليق (قوله كما يحتمل السبكي) اعتمده مر (قوله أي ان لم  
يقع اسلام) ينبغي انه فيما بعد الدخول واللام يؤثر في الاسلام وان جزم به شيخنا في شرح منسجه ووافق السبكي في  
شرح الروض (قوله ولو من غير المطلوب) اعتمده مر (قوله في الصورة الثالثة) هي أو قال قبلت الابراء (قوله  
لان هذا في معنى تعليق الابراء الح) قد يقتضى هذا انه بعد تلفظه بما ذكر لا بد من قبولها ولا يكتفي بما جرى منها

قوله لو قالت بذلت صدقي على صحة طلاق فقال قبلت وقع باننا نعلم المثل لكن ينبغي حمل قوله بغير المثل على ما إذا جهل أحدهما الصدق والواقع  
بانثاني مقابلته البراءة منه كما اقتضاه كلام الخوارزمي هذا والذي يجهل محل ما قاله الخوارزمي في الاولى ما اذا فوجع الابراء عوضا للطلاق فطلق  
بجلى ذلك بان تلفظ به بخلاف ما اذا نواه أيضا لان هذا في معنى تعليق الابراء وتعليقه باطل فلا عوض حينئذ كما مر بيانه في الفصل الذي قبل هذا

وفي الثانية اذا قال قلت بذلك ونوي به ايقاع الطلاق في مقابلة الابرء والافا التزام الطلاق بغير لفظ صريح فيه ولا كفاية مع النية لا وقوعه ويجري ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها المذكور وان قلنا فيها اذا كان الصداق دينان البذل يصح كونه كفاية في الابرء وفيه نظر لانه انما يستعمل في الاعيان لا غير اذ حقيقة البذل الاعطاء (٤٨٦) وحقيقة الابرء الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح أن يراد باحدهما الاخر فان

اليه ما اذا نواه أيضا كلفه وظاهر اللفظ في كونه في معنى ما ذكره نظير لا تعليق فيه ولو سلم فانما فيه تعليق الطلاق على الابرء لا تعليق الابرء اه سم (قوله وفي الثانية ما اذا الخ) متجه جدا الا قوله في مقابلة الخ على ما حرراه آنفا اه سيدع (قوله ويجري ما ذكرته في الاولى الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد أن يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الحمل على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبلت فهلا حل ذلك على ما قاله في الثانية فانه أقرب اليه اه سم (قوله المذكورة) أي في هذا الفصل والذي قبله اه كردى (قوله) والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعني الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازا كفى كل مجاز تباين معناه المجازى مع معناه الحقيقي تأمل اه سم (قوله انما هو أمر حكيمى) أى يحكم بانه تعليق اه كردى (قوله لانه مدلول لفظه) قديمع اه سم (قوله الاول) أى كونه تملكه كقوله الثانى أى كونه اسقاطا وقوله الاولى أى الفروع المرعى فيها التملك وقوله عليه أى الابرء (قوله فملخصا ذينك) أى الرعايتين (قوله لمدرك ما يستعمل الخ) بالاضافة (قوله واما مدلوله الحقيقي فهو الخ) قديمع اه سم (قوله) فتم ما تقر من المناقاة الخ) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازى يقتضى الاسقاط كقطع تعلق البذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره وأعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول اه سم (قوله لانه لا يحتمل) ان أراد حقيقة لم يقدأ ولا مجازا فمنوع اه سم (قوله بانه) أى البذل (قوله انما يستعمل الخ) ان أراد حقيقة لم يقدأ ومطلقا فمنوع اه سم (قوله جعل مثله الخ) سيد كر محترزه (قوله بخلاف الخ) متعلق بقوله فطلق ع ش اه سم (قوله لو قال الخ) أى فى جواب قولها بذلت صداقي على طلاقى اه سم (قوله لانه الخ) تعليل لرد القول المذكور (قوله جعل مثله) أى الصداق الدين (قوله ان علم) أى الصداق قدر اوصفة (قوله والا) أى بان جهل أحدهما بالصداق (قوله لو جعلاه) أى العوض نفسه أى نفس الصداق الدين (قوله ولا يصح استعمال البذل الخ) قد مر ما فيه (قوله فبه) أى الدين (قوله مر حكمه) أى قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة اه سم

أولا لعدم حصول البراءة به لتضمنه تعليقها وفيه نظر (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار اليه ما اذا نواه أيضا كما هو ظاهر اللفظ في كونه في معنى ما ذكره نظير بل لا تعليق فيه ولو سلم فانما فيه تعليق الطلاق على الابرء لا تعليق الابرء (قوله ويجري ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد أن يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الحمل على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبلت فهلا حل ذلك على ما قاله في الثانية فانه أقرب اليه (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعني الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازا كفى كل مجاز تباين معناه المجازى مع معناه الحقيقي تأمل (قوله لانه مدلول لفظه) قديمع (قوله فهو الاسقاط) قد منع (قوله فتم ما تقر من المناقاة بينهما) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازى يقتضى الاسقاط كقطع تعلق البذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره وأعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول (قوله لانه لا يحتمل) ان أراد حقيقة لم يقدأ ولا مجازا فمنوع لكن يتجه توجيه عدم الكفاية بان يراعى في التعليقات الالفاظ ولا يكتفى بمعانيها كإياى (قوله انما يستعمل) ان أراد حقيقة لم يقدأ ومطلقا فمنوع (قوله بخلاف) متعلق بقوله فطلق ش (قوله ما لو قال) أى فى جواب قولها بذلت صداقي على طلاقى (قوله مر حكمه) أى قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة

قلت الابرء عليك الاسقاط فصح استعمال البذل فيه قلت كونه تملكه كما انما هو أمر حكيمى لانه مدلول لفظه على ان التحقيق انه لا يطلق القول بانه تملك ولا بانه اسقاط لان لهم فروعا راعوا فيها الاول وقسروا راعوا فيها الثانى لكن لما كانت الاولى أكثر اطلاق كثير ون عليه التملك فملخص ذينك ليس النظر لمدرول اللفظ بل لمدرول ما يستعمل فيه واما مدلوله الاصلى فهو الاسقاط لا غير فتم ما تقر من المناقاة بينهما ولو علق بالبراءة فأتت بلفظ البذل لم يكف وان ثوبه به لانه لا يحتمله قاله ابن عجل وغيره ونظر فيه بانه في معناه ولذا قيل انه تعليق للدين ورد جمع انه في معناه لما تقر ان البذل انما يستعمل في الاعيان لا غير ومن ثم لو قالت بذلت صداقي على طلاقى وهو دين فطلق ولم ينو يا جعل مثله عوضا للطلاق وقع رجعا كما مر بما فيه في الفصل الذى قبل هذا بخلاف ما لو قال أنت طالق على صحة البراءة فلا تطلق حتى تبرئه لان البذل غير البراءة فكان كلامه تعليقا مبتدأ خلافا لمن قال

يقع بقوله أنت طالق وما بعده مجرد التأكيد لانه مرف للفظ عن ظاهره لغير موجب والنظر التي استشهد بها (قوله) لا تشهد له كما هو واضح للمأمل أما اذا نواه جعل له عوضا فيقع باثنايه ان علم والافهم المثل بخلاف ما لو جعله نفسه لان الدين ما دام ديننا لا يقبل العوضية ولا يصح استعمال البذل فيه كما تقرر والنذر له بالمهرى ان أبرأتني مر حكمه والاوجه في ان نذرت لي بكذا فان طالق فنذرت

له به انه يقع باثنا به وكون النذر قر به لا ينافي وقوع الطلاق في مقابله اذا ابرأه قر به أيضا \* (فصل) في الالفاظ المزمرة للعوض وما يتبعها  
لو (قال أنت طالق وعليه لك) كذا (أو) أنت طالق (ولي عليك كذا) وظاهر ان مثل هذا عكسه كعليك كذا وأنت طالق وتوهم فرق بينهما  
بعيد (ولم يسبق طلبها بحال وقوع رجوعها قبل أم لا ولا مال) لأنه أوقع الطلاق مجانا ثم (٤٨٧) أخبر أن له عليها كذا بذكر خبره

معطوفة على جملة الطلاق

غير صالحة للشرطية أو

العوضية فلم يلزمها الوقوعها

ملغاة في نفسها وفاق قولها

طلقني وعلى أولك على

ألف فاجابها فانه يقع باثنا

بالالف بان المتعلق به امن

عقد الخلع هو الالتزام فعمل

لفظها عليه وهو ينفرد

بالطلاق فاذا خلا لفظه عن

صيغة معاوضة حل لفظه

على ما ينفرد به نعم ان شاع

عرفا ان ذلك للشرط كعلي

صار مثله أي ان قصده

وليس مما تعارض فيه

مدلولان لغوي وعرفي حتى

يقدم اللغوي لان ما هنا في

لفظ شاع استعماله في

شيء فقبل ارادته له وذلك

في تعارض المدلولين ولا

ارادة تقدم الاقوى وهو

اللغوي فان قلت هل يمكن

توجيه اطلاق المتولي ان

الاشتهار هنا جعله صريحا

فلا يحتاج لقصد قلت نعم

لان كون الاشتهار لا يلحق

الكناية بالصرح انما هو

في الكتابات الموقعة أما

الالفاظ المزمرة فكيف في

صراحتها الاشتهار لا ترى

ان يعتك بعشرة دنانير وفي

البلد تقصد نال يكون

صريحا فيه وليس ذلك الا

لتأثير الاشتهار فيه فاندفع

(قوله اذا ابرأ الخ) أي ويقع الطلاق في مقابله فكذا يقع في مقابلة النذر

\* (فصل) في الالفاظ المزمرة \* (قوله في الالفاظ) الى قوله ومثله أعطى في النهاية الاقوله ويؤخذ الى وأفتي

(قوله لانه أوقع) الى قوله فان قلت في المعنى الاقوله أي ان قصده به (قوله أوقع الطلاق مجانا الخ) أي أو أخبر

ان الخ ثم أوقع الخ اه سم (قوله فلم يلزمها) أي الزوج الزوجة وقوله لوقوعها أي الجملة المعطوفة (قوله

على ما ينفرد به) أي على ايقاع الطلاق (قوله ان ذلك) أي قول الزوج المذكور (قوله كعلي) أي كقوله

طلقتك على كذا اه معنى (قوله صار مثله) أي فان قبلت بانثنا به والافلا اه عش (قوله أي ان قصده

به) يعلم منه ان مجرد الشروع لا يصير صريحا في الشرط وحينئذ فالفرق بين حالة الشروع وعدمها أنه يقبل

قوله أردت الخ حيث شاع وان كذبته في الارادة بخلاف ما اذا لم يشع اه عش زاد سم قد بذلك ليندفع

استشكاله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الخ وسيصرح به اه عبارة السيد عر هذا التقييد للولي

العراقي في مختصر المهمات بحثه بعد أن استشكل اطلاق الشيخين ما نقله عن المتولي وأقر اه في هذه المسئلة

بانه منافع لما قرراه في الطلاق من تقديم اللغة على العرف اه (قوله حتى يقدم اللغوي) أي ولا يلزم عليها مال

(قوله وبذلك) أي تقديم اللغوي (قوله ولا ارادة) هذا يقتضي تقييد تقديم اللغوي في مسئلة تعارض المدلولين

بما اذا لم يرد غيره اه سم أي المشهور ارادته من اللفظ (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ويمكن توجيه اطلاق

المتولي بان الاشتهار الخ (قوله ان الاشتهار) أي اشتهار قول الزوج أنت طالق وعليك كذا ونحوه في معنى

الشرط (قوله الموقعة) أي لالطلاق مثلا (قوله ألا ترى ان يعتك الخ) فيه بحث ظاهر اذ ليس الدلالة في هذا على

الالزام بالاشتهار لظهور ان الالزام هنا انما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنانير وأثر الاشتهار ليس

التفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لأصل الالزام فتأمل اه سم (قوله بما قرره أولا) أي في قوله

لان ما هنا شاع الخ اه عش (قوله وآخرا) أي في قوله لان كون الاشتهار الخ (قوله من ذلك) أي بما قرره

آخرا (قوله وأفتي أبو زرعة) عبارة النهاية والوجه كما أفتي به العراقي الخ (قوله وقصد تعليق الطلاق الخ)

قد يقال لو اختلفا في قصد التعليق فهل يعتبر قولها أخذ ما يأتي قريبا من المتن أو قوله محل تأمل ولعل الاول

أقرب اه سيد عر أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية وصرح عش انثاني عبارته قوله بانه يتعلق

بها أي فان أبرأه براءة صحيحة طلق والافلا ويقبل ذلك منه ون كذبته في قصد التعليق لاشتهار مثل ذلك

\* (فصل) في الالفاظ المزمرة للعوض وما يتبعها \* (قوله لانه أوقع الطلاق مجانا ثم أخبر ثم أوقع

(قوله أو العوضية) قد يقال حيث لم تصح العوضية نافي قوله الآتي فان قال اردت الخ اذ ارادة الشيء بما لا يصلح

له لا اعتبار به الآن براد عدم الصلاحية باعتبار الوضع (قوله أي ان قصده به) قد يعكز على اعتبار القصد

انه لا حاجة معه للاشتهار بدليل قول المصنف الآتي فان قال اردت الخ الآن يقال مع الاشتهار يكفي القصد وان

لم تصدقه وأمان هذا في قصد الشرط وذلك في قصد معنى بكذا فلا يصلح للفرق لاتحادهما في المعنى أو الحكم

تأمل (قوله أي ان قصده) قد بذلك ليندفع استشكله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الخ وسيصرح

بذلك (قوله ولا ارادة الخ) هذا يقتضي تقييد تقديم اللغوي في مسئلة تعارض المدلولين بما اذا لم يرد غيره

(قوله ألا ترى ان يعتك بعشرة دنانير الخ) فيه بحث ظاهر اذ دلالة في هذا على الالتزام بالاشتهار لظهور ان

الالزام هنا انما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنانير وأثر الاشتهار ليس التفسير نوع ذلك اللازم

بذلك اللفظ لأصل الالزام فتأمل (قوله وآخرا قول ابن الرفعة الخ) قد يقال ما قرره أولا حاصله ان الدافع

اعتبار قيد الارادة بدليل قوله وذلك في تعارض المدلولين ولا ارادة وقدين عدم الحاجة الى هذا القيد في جواب

بما قرره أولا واستشكله هذا بقوله هم اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم اللغوي وآخرا قول ابن الرفعة ان هذا مبني على ان الصراحة

تؤخذ من الاشتهار أي وهو ضعيف ويؤخذ من ذلك انه لو قال يعتكك على ألف واشتهر في الثمنية صح البيع به وان لم ينر وأفتي أبو زرعة

فبن قال امر بني وأنت طالق وقصد تعليق الطلاق بالبراعة بانه يتعلق بها أي لعلبة ذلك وتبادر التعليق منه

ومثله أعطيت ألفا وأنت طالق فيما يظهر واطلاق الزركشي الوقوع به باثنا كرد عبدي وأعطيت ألفا برودبان هذا ليس نظير الجعالة لأنه فيها لم يترجم في مستثنى ما لم يترجم وشتان ما بينهما ما إذا سبق طلبها بحال فيأتي (فان قال أردت به ما أراد بطلقتك بكذا) وهو الالتزام (وصدقته) وقبالت (فكهو) لغة قليلة أي فسكحوه (في الاصح) فيقع باثنا بالمسمى لأن المعنى حينئذ عليك كذا عوضا أما إذا لم تصدقه وقبلت فيقع باثنا مؤاخذه به بأقراره ثم إن حلفت أن لا تعلم أنه أراد ذلك لم يأنزهه مال والاحلف ولزمها وأما إذا لم تقبل فلا يقع شيء إن صدقته أو كذبه وحلف بين الرد والوقوع رجعي ولا حلف لأنه لم يلق يقبل قوله في هذه الإرادة صار كانه قال ذلك ولم يردّه وممراته رجعي واستشكل السبكي عدم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لها إذا لو تحتمل الحال فيتعبد الطلاق بحالة الزامه أياها بالعوض في الالتزام لا طلاق قال وهذا في الظاهر أما باثنا فلا وقوع اه ويجب عن اشكاله بان العطف في مثل هذه الواو أظهر فقدموه على الحالية نعم لو كان نحويا وقصد هالم يبعد بقوله بينهما (وان سبق)

في التعليق اه (قوله أي لغلبة ذلك الخ) قد يشكك على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والادق بتلك الدعوى اطلاق الزركشي اه سم (قوله ومثله أعطيت) كذا في أصل الشارح بخطه وصوابه أعطيت اه سيد عمر (قوله واطلاق الزركشي) أي عن قصد التعليق المذكور اه سم (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بأنه إذا صلح للالتزام صلح للالزام سم أقول يدل للمقدمة الممنوعة ما تقرره في صدوره ما ذكر منه ومنها اه سيد عمر (قوله فيأتي) أي أنغافي المتن (قوله وهو الالتزام) إلى قول المتن وان قال ان ضمننت في النهاية الاقوله وكذا إلى المتن (قوله لغة قليلة) أي حر الضمير بالسكاف لغنا الخ (قوله لو قال) أي طلقك بكذا (قوله والاحلف ولزمها) الأولى وحلف لزمها كفي المعنى (قوله حلف) أي عين الرد اه ع ش (قوله والادق رجعي ولا حلف الخ) ان كان بعسردها اليمين اليسه ونسكوله فواضح لكن الأولى حينئذ التعديل بالنسكول وان كان في الحلف ابتداء كما هو ظاهر كلامه وبه تصرح عبارة شرح المنهج فسا وجه كون عينه عين رد فلي تأمل ثم رأيت المحشى سم قال قوله والا الخ أي وان لم يحلف وقع الخ فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما تقرره وقد يجاب عن الشارح بان مقصوده ولا حلف عاها وهذا في غاية الوضوح اه لا يتوهم أحد توجه الحلف عليها حينئذ حتى يصحح بنفيه ولكن لا يتأتى تصحيح عبارته إلا بهذا فتعين لصحة العبارة في الجملة وان كان مستغنى عنه اه سيد عمر بوافقه قول الرشيدى قوله والأى والا تصدق ولم يحلف بين الرد وقوله ولا حلف أي منها اه لا قول ع ش (قوله ولا حلف) أي اليمين المردودة اه فبرداشكال سم بالتكرار (قوله وم) أي أنغافي المتن (قوله قال) أي السبكي وقوله وهذا أي الوقوع رجعي فيما إذا كذبته في الإرادة اه رشيدى عبارة الكردى قوله وهذا إشارة إلى قوله فيقع باثنا مؤاخذه الخ اه أي وقوله والادق رجعي (قوله فلا وقوع) أي ان كان صادقا فليراجع اه سم وهو ظاهر (قوله في مثل هذه الواو) أي في نحو قوله عليك كذا المذكورة بعد نحو أنت طالق (قوله أظهر) فيه نظر اه سم (قوله نحويا) الظاهر ان المراد بكونه نحويا كونه عارفا بهذه المسئلة وان لم يعرف ما عداها اه سيد عمر (قوله وقصد ه) أي الحالية السؤل الذي ذكره بجانبى عليه دفع ما قاله ابن الرفعة فلي تأمل (قوله أي لغلبة ذلك) قد يشكك على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والادق بتلك الدعوى اطلاق الزركشي (قوله واطلاق الزركشي) أي عن قصد التعليق المذكور (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بأنه إذا صلح للالتزام صلح للالزام (قوله في المتن فان قال أردت الخ) قال في شرح الروض وقضية هذا ان ذلك كناية كنظيره فيما ذكره بقوله ولو قال بعتكولى عليك ألف فكناية في البيع اه وقد يشكك كونه كناية بقوله الآتى وان سبق بانته بالمدكور لان ظاهره انه مع سبق المدكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج الآن يجاب أخذ من كلام الشارح السابق رد كلام ابن الرفعة بان الكناية في الالتزام تصريح صريحه فيه بالقرينة كالسبق المذكور كما في الاشتهار (قوله فسكحوه) أي قال طلقك بكذا (قوله ان صدقته) أي في تلك الإرادة (قوله والا) أي ان لم يحلف فانظر ولا حلف أي فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما تقرره (قوله اما باثنا فلا) أي ان كان صادقا فليراجع (قوله أظهر) فيه نظر (قوله في المتن وان سبق الخ) عبارة شرح البهجة ومجمله أيضا اذ لم يسبق طلبها بعوض والافان أهميته كطالعتى بعوض فان أجاب بعين كطالعتى على ألف فبتدئ فان قبلت بانته والالم يقع أو عجم بانته بغير المثل وان عنيته فأجاب بذكره وقع به لانه لو لم يذكروه وقع به كما سيأتي فيقع ذكره أولى فان ادعى قصد الابتداء صدق بعينه فيقع رجعي أو قصد الجواب وكذبته صدقت بعينها لنفي العوض ولا رجعة اه بحر وفه فلي تأمل قوله آخر فيقع رجعي مع قوله السابق فيما إذا أهميته وأجاب بعين انهما ان قبلت بانته والالم يقع مع انه مبتدئ في الصورتين مع سبق سؤلها غاية الامر ان ابتداءه هنا انما ثبت بعينه في السابق محض كونهما شرعا فلم كان رجعيها هنا باثنا ان قبلت والالم يقع ولم يذكروا في الروض ولا في شرحه في السابق انه مبتدئ وعبر الزركشي في شرح المنهاج فيه بأنه ابتداء عاها صحيح كقوله على ألف اه ولا يخفى توجه هذا الاشكال على كلام الشارح لانه ذكر الصورتين على وفق ما في شرح



اه عش (قوله ذلك) مفعول سبق وطلبها فاعله اه سم (قوله وقصد جوابها) أى وصدقته وان كذبته صدقت بيمينها لنفى العوض ولا رجعة اه سم عن شرح البهجة ومعلوم ان الاطلاق كقصود الجواب فيجربى فيه ذلك أيضا (قوله أو أطلق) يعنى لم يقصد جوابها ولا ابتداء كلام اه كردى (قوله وعليك) أى الخ (قوله فذ كرها) أى لفظة وعليك كذا (قوله فاذا أبهمته وعينه الخ) بقى ما لعينه وأبهم هو كطلقنى بالف فقال طلقك بمال مشلا فحتمل انه كعكسه بجامع الخالقفة بالتعيين والابهام سم على ج أى فان قبلت بانتهى المثل وان لم تقبل فلا وقوع اه عش عبارة السيد عر بعد ذكر كلام سم المذ كور أقول الاحتمال المذ كور متعين اه (قوله اما اذا قصد الابتداء الخ) محترز قوله السابق وقصد جوابها أو أطلق المعترى فى كل من الصور الثلاث أعنى موافقتها فى التعيين أو الابهام ومخالفتها بما هما كما يصريح به صنيع المغنى (قوله اما اذا قصد الابتداء الخ) عبارة المغنى محل البيونة فيما اذا سبق طلبها اذا قصد جوابها فان قال قصدت ابتداء الطلاق وقصدت رجعيها كما قاله الامام وأقره قال والقول قوله فى ذلك بيمينه ولو سكت عن التفسير أى أطلق فالظاهر أنه يجعل جوابا اه (قوله فيقع رجعيها) معتمد خلافا لسم اه عش عبارة سم قوله وحلف عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الابتداء ولها تعليلها قال فى شرحه قال الاذرى وهذا أى قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابته فور اخلاف الظاهر وظاهر الحال أنه من تصرفه ثم رأيت له فى كلامه على المختصر ان وقوعه رجعيها انما هو فى الباطن أما فى الظاهر فيقع باننا قال وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تعتبر من تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حقه بعد انتهى اه (قوله وكذا الخ) راجع الى قوله اما اذا قصد الابتداء الخ (قوله واستبعده الاذرى الخ) تقدم آتقان سم عبارة قوله فورا الى قوله وبحث فى المغنى (قوله ودعوى الخ) عبارة المغنى لان على الشرط فجعل كونه عليها شرطاً فاذا ضمنت طلقت هذا هو المنصوص فى الام وقطع به العراقيون وغيرهم ومقابله قول الغزالي يقع الطلاق رجعي ولا مال لان الصيغة شرط والشرط فى الطلاق يلغوا الخ فاذا تعبير المصنف بالذهب ليس بظاهر لان المسئلة ليس فيها خلاف محقق لان الغزالي ليس من أصحاب الوجوه اه وعبارة السيد عر أقول ذهب حجة الاسلام الى ان الطلاق فيما ذكر رجعي ولا مال مستنداً بأنه معلق بشرط ليس من قضاياه وكل طلاق كذلك يلغى فيه الشرط فمما فصل رد الشارح رحمه الله تعالى منع كية الكبرى وان محل تلك المقدمة حيث لم يكن ثم ما يؤذن بالمعاوضة كفى المثل التى مثل بها حجة الاسلام ومنها أنت طالق على ان لا تزوج عليك اه وبه يندفع قول سم هذا الرد لخصوص المثال المذ كور والمدعى قاعده كية تشمل ما اذا كان هناك معاوضة اه (قوله عليك) تأمل هل هو من زيادة الناسخ أو بمعنى بعدك كما عبر به المحلى اذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجا عليها اه سيد عر وقد يقال انه بمنزلة فى التاذى (قوله هنا) أى أنت طالق على ان لا تزوج عليك (قوله أو عكس) أى كانت طالق ان ضمنت لى ألفا اه معنى (قول المتن فضمنت) أى التزمت له الالف اه معنى (قوله وبحث الحاق مرادفه الخ) خلافاً للنهاية ووافقا للمغنى عبارته (تنبيه) هل يكفى مرادف البهجة الاولى بقوله فاذا أبهمت وعينه هو الخ والثانية بقوله بياناً لم تترز ما قيد به المتن المفروض فيما اذا توافقا فى التعيين بقوله اما اذا قصد الابتداء هذا محترز قوله قبل وقصد جوابها أو أطلق (قوله ذلك) مفعول وطلبها فاعل (قوله فاذا أبهمته وعينه الخ) بقى ما لعينه وأبهم هو كطلقنى بالف فقال طلقك بمال مشلا فحتمل انه كعكسه بجامع الخالقفة بالتعيين والابهام (قوله وحلف) عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الابتداء ولها تعليلها قال فى شرحه قال الاذرى وهذا أى قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابته فور اخلاف الظاهر وظاهر الحال أنه من تصرفه ثم رأيت له فى كلامه على المختصر ان وقوعه رجعيها انما هو فى الباطن أما فى الظاهر فيقع باننا قال وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تعتبر من تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حقه بعد اه (قوله برذا الخ) هذا الرد لخصوص المثال المذ كور

ذلك طلبها بمال وقصد جوابها أو أطلق كهاو ظاهر (بانت بالذ كور) فى كلامها ان عينته لانه لو حذف وعليك لم يفع ذكرها أولى فاذا أبهمته وعينه فهو كابتداء بطلقتك على ألف فان قبلت بانتهى بالالف والافلا طلاق وان أبهمه أيضاً واقصر على طلقك بانتهى المثل اما اذا قصد الابتداء وحلف حيث لم تصدقه فيقع رجعيها وكذا فى كل سؤال وجواب واستبعده الاذرى بأنه خلاف الظاهر (وان قال أنت طالق على أن لى عليك كذا فالذهب أنه كطلقك بكذا فاذا قبلت) فورا فى مجلس التواجب بخو قبلت أَرْضَمْت (بانت ووجب المال) لان على الشرط فاذا قبلت طلقت ودعوى أن الشرط فى الطلاق يلغوا اذا لم يكن من قضاياه كانت طالق على أن لا تزوج عليك برده لانه لا قرينتها على المعاوضة بوجه (وان قال ان ضمنت لى ألفا فانت طالق) أو عكس (فضمنت) بإلفاظ الضمان لانه المعلق عليه وبحث الحاق مرادفه به وهو التزمت (فى الفور) أى مجلس التواجب (بانت

ولزمها (الالف) لوجود العقد المقضي للالتزام انجبا باو قبول لا شرط. وتخرج بلفظ الضمان غيره كقبيل أو شئت أو وضيت فلا طلاق ولا مال وكذا لو أعطيت من غير لفظ ولو قالت (١٩٠) طلقني على كذا قال أنت طالق ان شئت كان ابتداء منه فلا يقع. ان شاءت ولا مال حيث

الضمان كالالتزام أو لا المتجه. الأول قال شيخنا في كلامهم ما يدل عليه اه (قوله لوجود العقد) الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الاقوله ولو قالت الى المتن (قوله وشرطه) عطف على العقد والضمير للطلاق أو العقد (قوله بلفظ الضمان) ينبغي أو مرادف له أنه أقر البحث سابقا وحزم به في ما يأتي في متى ضمنت اه سيدع (قوله ولو قالت طلقني الخ) ويقع كثيرا انه يقول لها عند الختام ابرئيني وأنا أطلقك أو تقول هي له ابتداء أرا أنك أو أراك الله فيقول لها بعد ذلك أنت طالق والذي يتبادر في وقوع الطلاق رجعا وأنه يدين فيما لو قال أردت أن صحت براءتك اه ع ش (قوله الا ان شئت) أي فيقع رجعا اه ع ش (قوله ومرادف) خلافا للنهاية ووافقا للمعنى كما مر آنفا (قوله ووقع لشارح الخ) كانه يشير الى الشارح المحقق وأهمه ناديا فانه وقع له هنا ما نصه ولا يشترطه القبول لفظا كما تقدم هناك انتهى أي في مسألة الاعطاء فاقضي الاكتفاء بفعل الاعطاء مع أن منصوص أصل الروضة بخلافه وقال ابن عبد الحق قوله ولا يشترط الخ يعني لا يشترط مع قولها ضمنت بل يكفي ضمنت نظرا للتعليق فلا يكفي قبيل وحدد ولا ير الضمان كالأعطاء نعم يكفي مرادف كالاتزام انتهى اه سيدع (قوله لان متى) الى قوله والحق بذلك في المعنى الاقوله وبه فارق الى المتن والى قول المتن واذا علق باعطاء مال في النهاية (قوله كالم) أي في أو احوال الفصل السابق (قول المتن وان ضمنت دون ألف لم تطاق الخ) \* تنبيه \* لو نقصت أو زادت في التعليق بالأعطاء كان الحكم كما هنا اه معنى (قوله بخلاف طلقك بالف فقبلت الخ) أي حيث لا يقع طلاق (قوله لان تلك) أي طلقك على ألف (قوله كالم) أي في أو احوال الفصل السابق (قوله في مجلس التواجب الخ) لا يخفى ان محله في ان ونحوها بخلاف متى فلا يتغير فيه قوريه بل متى طلق وضمنت ينبغي وقوعه بالألف وعليه فهل يعتبر توالي اللفظين أو لا يعتبر حتى لو فصلت بينهما بخوف نوم لا يضر محل تأمل فلا يرجع ثم رأيت في شرح الروض ومثله التنبيه على عدم اعتبار القوريه اه سيدع أقول ظاهر قول الشارح يعتبر اتصاله به الخ اعتبار التوالي مطلقا (قوله لان أحدهما شرط في الآخر الخ) ليتامل في التعليق فان التبادر تعين تقدم الضمان لوقوع الطلاق لانه شرط له والمشروط لا يتقدم على شرطه اه سيدع (قوله اعلق عليهما) أي بالمعنى القوي فوق وقوع الطلاق معلق على تلفظها به وبالضمان بهذا المعنى اما بالمعنى الاصطلاحي فالعلق عليه هو الضمان وتعليقها نفسها معلق اه رشيدى (قوله وليس المراد بالضمان هنا الخ) بقى انه لو أراد الضمان المار في بابيه بان قال ان ضمنت الالف الذي لي على فلان فانت طالق فضمنتهما بوقوع الطلاق باثنا لانه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءتهما من الالف ببراءته أو أداء الاصل كالألف لها أنت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأهما منها أو أداها عنهما أحد فليتأمل وفاقا لم اه سم وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمنت ليهان ضمنت ليهان على عرو فانت طالق فضمنته فهو مجرد تعليق فان ضمنت ولو على التراخي طلق رجعا لعدم رجوع العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعوض الخ أي وهو الضمان وانما كان عوضا لصيرورة ما ضمنته دينا في ذمتها يستحق الما بالبينة اه ع ش عبارة السيد ع في المعنى ولو كان القدر المعلق على ضمانه للزوج على غيره وقالت ضمنت لك وقعر رجعا كما يحتمل بعض المتأخرين انتهى والقلب الى هذا أميل اذ ليس فيه غير مجرد وثيقة لاعوض مغاير ليدنه وان صرح به الفاضل المحشى اه أقول ولعل الوقوع باثنا الذي قاله المحشى سم وفاقا لم وأقره ع ش هو الظاهر (قوله وهو ان ضمنت الخ) وحقيقة العكس

كالم ظاهر (وان قال متى ضمنت) لي ألفا فانت طالق فمتى ضمنت بلفظ الضمان ومرادف دون غيره كما تقرر ووقع لشارح هنا غير ذلك فاحذر (طاعت) لان متى للتراخي ولا رجوع له كالم (وان ضمنت دون ألف لم تطاق) لعدم وجود المعلق عليه (ولو ضمنت ألفين طلقت) بالقبول لوجود المعلق عليهما في ضمنهما بخلاف طلقك على ألف فقبلت بالفين لان تلك صيغة معاوضة تقتضي التوافق كالم واذا قبض الالف الزائد فهي عنده أمانة (ولو قال طلق نفسك ان ضمنت لي ألفا فقلت) في مجلس التواجب كما اقتضته الفاء (طاعت وضمنت أو عكسه) أي ضمنت وطلقت (بانت بالف) لان أحدهما شرط في الآخر يعتبر اتصاله به فهما قبول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه فارق ما يأتي في الايلاء (وان اقتصرت على أحدهما) بان ضمنت ولم أطلق أو عكسه (فلا) طلاق لعدم وجود المعلق عليهما وليس المراد بالضمان هنا ما مر في بابيه لان ذلك عقد مستقل ولا الالتزام المبسود لانه لا يصح الا بالنذر بل التزام بقبول في ضمن معاوضة فلزم لانه وقع تبعا لامتناعه أو الحق بذلك عكسه وهو ان ضمنت لي ألفا فقد ملكتك أن تطلق نفسك

ان ضمنت لي ألفا فطلقى نفسك فلعن التعسير بما ذكره بيان للمعنى وإشارة الى انه لا فرق بين صيغة الامر  
 وغيرها اه ع ش (قوله واستشكل الخ) الظاهر ان الاستشكل منات في الحق والمحق به كما هو واضح و مرشد  
 الى عومه قوله بعد ذلك ونور ع الخ اه سيد عمر عبارة الكردى قوله واستشكل أى المتن اه (قوله بما يأتى)  
 أى في فصل تقوى بض اليها ع ش (قوله وقع في ضمن معاوضة) ينبغى أن يراد تقبل التعليق اذ ليس كل معاوضة  
 تقبل التعليق ألا ترى ان البيع معاوضة ومع ذلك لا يقبله اه سيد عمر (قوله تقبل التعليق) قد يقال يعارضه  
 عدم صحة تعليق الاراء مع تاتى ما ذكر فيه فليست اهل سيد عمر وقوله فليست اشارة الى جواب المعارضة بما  
 مر منه آنفا (قوله بان معنى الاولى) أى ما في المتن (قوله أى طلقها بالف الخ) كان الظاهر في الحل ملكتها  
 الطلاق بالف تضمنه لى فان هذا معنى طلقى نفسك ان ضمنت وأيضاً فالذى يضر تعاقبه انما هو التملك  
 لا الطلاق اه رشيدى (قوله والثانية) أى العكس اه (قوله ويرد بان الفرق الخ) أى فالوجه صحة  
 الاخاق ولا يضر التعليق فيه عملاً اغتفاره بكونه وقع تابعاً في ضمن المعاوضة والحاصل أن الاخاق مبنى على  
 تسليم وجود التعليق في الحق والمحق به واغتناره لما ذكره المنازع عتبهينة على أنه لا تعليق في الملقى به  
 بخلاف الحق فليست اهل اه سم وفي السيد عمر ما وافقه (قوله لان قوله الخ) علة لقوله الا في الاولى اه  
 سم (قوله والتعليق هنا الخ) أى في خصوص هذه الصورة لما قدمه فيها اه رشيدى (قول المتن باعطاء  
 مال) أى متول معلوم والواقع باننا بغير المثل اه بغيرى وعبرة ع ش فلو علق باعطاء نحو حبتى برافا اقرب  
 أنه يقع الطلاق بذلك باننا بغير المثل اه (قوله أو أيتائه أو بيمينه) عبارة شرح المنهج أى والمعنى وكلا اعطاء  
 الايتاء والمجى انتهت واقتصر في شرح الروض على الاخاق الايتاء ووجهان الايتاء بمعنى الاعطاء وورد اطلاقه  
 بمعنى التملك في نحو وآ توهم من مال الله الذى آناكم فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه وأما المجى عفا الحكم  
 فيه بالدخول في ملكه مشكلاً لانه لا يدل على التملك اللهم الا أن يحمل على ما اذا دلت قرينة على ارادة التملك  
 وأما قول الشارح أو أيتائه فان كان مصدر أتى بالقصر فهو بمعنى المجى ع أو مصدر أتى بالدفع وهو موافق لشرح  
 المنهج اه سم عبارة النهاية وكلا اعطاء الايتاء بالدفع والشئ في شرح منهجه ان مثله المجى ع ينبغى حمله  
 على وجود قرينة تشير بالتملك اه قال الرشيدى قوله وكلا اعطاء الايتاء كان يقول ان آتيتنى ما لا بالد  
 وأما الايمان كان يقول ان آتيتنى بحال بالقصر فظاهر انه مثل المجى ع فيما يأتى فيه اه (قوله فوضعت الخ)  
 بخلاف ما اذا أعطته عن المعلق عليه عوضاً أو كان عليه مثله فتقاصص العدم وجود المعلق عليه اه معنى (قوله  
 أو أكثر منه) الى قول المتن ولا يشترط في النهاية الا قوله أو وجته الى المتن وكذا في المعنى الا ذلك القول وقوله  
 في غير نحو متى (قوله أو بوكيلها) عبارة المعنى ويقع باعطاء وكيلها ان أمرته بالاعطاء وأعطى بحضورها  
 وملكته تنزىل حضورها مع اعطاء وكيلها منزلة اعطائهم بخلاف ما اذا أعطاه في غيبته لانهم لم تعطه حقيقة  
 ولا تنزيلاً اه (قوله قاصدة دفعه الخ) فان قالت لم أنصد الدفع عن جهة التعليق أو تعذر عليه الاخذ بحبس

عنها أحد فليست اهل وفاقاً لم ر (قوله ويجاب بما تقر الخ) لا يقال الاحسن أن يجاب باننا سلمنا ان التملك لا يقبل  
 التعليق لكن التعليق انما يفسد خصوص التملك ويبقى عموم الاذن لاننا نقول كلامهم الا فى التقوى بض  
 كالصريح في الغائه بالتعليق مطلقاً وانما ذكره الغاء لخصوص وبقاء العموم على قول التوكيل فليست اهل  
 (قوله ويرد الخ) أى فالوجه صحة الاخاق ولا يضر التعليق فيه عملاً اغتفاره بكونه وقع تابعاً في ضمن المعاوضة  
 والحاصل ان الاخاق مبنى على تسليم وجود التعليق في الحق والمحق به واغتناره لما ذكره المنازع عتبهينة على  
 انه لا تعليق في الملقى به بخلاف الحق فليست اهل (قوله لان قوله الخ) علة لقوله الا في الاولى (قوله أو أيتائه  
 أو بيمينه) الذى في شرح المنهج مانصه وكلا اعطاء الايتاء والمجى اه واقتصر في شرح الروض على الاخاق  
 الايتاء ووجهان الايتاء بمعنى الاعطاء وورد اطلاقه بمعنى التملك في نحو وآ توهم من مال الله الذى آناكم فلا  
 إشكال في الحكم بدخوله في ملكه وأما المجى عفا الحكم فيه بالدخول في ملكه مشكلاً لانه لا يدل على التملك  
 اللهم الا أن يحمل على ما اذا دلت قرينة على ارادة التملك وأما قول الشارح أو أيتائه فان كان مصدر أتى

واستشكل بما يأتى ان  
 تقوى بض الطلاق اليها تملك  
 لا يقبل التعليق ويجاب  
 بما تقر بان هذا وقع في  
 ضمن معاوضة تقبل التعليق  
 واغتنق لكونه وقع تبعاً  
 مقصوداً بخلاف ما يأتى  
 ونور ع في الاخاق بان معنى  
 الاولى التخصيص أى طلقها  
 بالف تضمنه لى والثانية  
 التعليق المحض ونظيره صحة  
 بعثك ان شئت دون ان  
 شئت بعثك اه ويرد بان  
 الفرق بين هاتين النجاء  
 لمعنى مر فى البيع لا يأتى هنا  
 كيف والتعليق ثم مفسد  
 مطلقاً الا في الاولى لان  
 قوله متعلق بمشئته وان لم  
 يذكرها والتعليق هنا غير  
 مفسد مطلقاً فاستوى تقدمه  
 وناخه (واذا علق انا اعطاء  
 مال) أو أيتائه أو بيمينه كان  
 أعطيتنى كذا (فوضعت)  
 أو أكثر منه فوراً في غير  
 نحو متى بنفسها أو بوكيلها  
 مع حضورها مختارة قاصدة  
 دفعه عن جهة التعليق  
 (بين يديه) بحيث يعلم به

ويتمكن من أخذه لعقله وعدم مانع له منه (طلقت) بغض اللام أجود من ضمها وان لم يأخذها لانه اعطاءه عرفا ولهذا يقال أعطيته أو جنته أو أثبتته به فلم يأخذ (والاصح دخوله في ملكه) (٤٩٢) فقرأ بجرد الوضع لضرورة دخول المعوض في ملكها بالا عطاء لان العوضين يتقارنان

في الملك (وان قال ان أقبضتني) أو أدت أو سلمت أو دفعت الى كذا فانت طالق (فقبيل كالأعطاء) فيما ذكر فيه (والاصح) أنه (كسائر التعليق فلا يملكه) لان الاقباض لا يقتضي التملك فهو وصفة مخصوصة بخلاف الاعطاء يقتضيه عرفا نعم ان دلت قرينة على ان القصد بالاقباض التملك كان قاله قبل ذلك التعليق طلقتني أو قال فيه ان أقبضتني كذا بنفسى أو لاصرفه في حوائجي كان كالأعطاء فيما يقصده به فيعطى حكمه السابق (ولا يشترط للاقباض مجلس) تفرع على عدم الملك لانه صفة مخصوصة (قلت ويقع رجعا) لما تقرر ان الاقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) في صيغة ان قبضت منك لا ان قبضتني على المنقول المعتمد (أخذه) مختارا كما هو ظاهر (بيده منها) أو من وكيلا بشرطية السابقين كما هو ظاهر أيضا فلا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا (ولو مكرهه) وحينئذ يقع الطلاق رجعا هنا أيضا (وأنه أعلم) لوجود الصفة

أو نحوه لم يطلق كما قاله السبكي نهاية ومعنى (قوله) يتمكن من أخذه هل يلحق يتمكن وكيلا بحضرة باعطاءه وكيلا بحضرة ما اه سيد عرو لعل الاقرب الاول (قول المتن طلقت) الاقرب أنه لا يشترط وقوعه الا بصار في ملزم العوض وملزمته فيما اذا كان عينا فيعتمد بوضع الاعنى فبالوضع بين يديه فيقع باثنا بغير المثل كالأعطاء على عوض فاسد اه عرش (قوله لان العوضين الخ) علة لعليه قوله لضرورة دخول المعوض الخ عواردة المعنى لان التعليق يقتضي وقوع الطلاق عند الاعطاء ولا يمكن ايقاعه مجانا مع قصد العوض وقد ملكت زوجته بضعها في ملك الآخر العوض عنه اه وهى أظهر (قوله فيما ذكر) أى في اشتراط الفورية أى في غير نحو موتى وملك المقبوض اه معنى (قوله فيه) أى الاعطاء والتعليق به (قوله بالاقباض) أى المعلق عليه (قوله) كان قاله قبل ذلك التعليق طلقتني لعل وجه كون ذلك قرينة ان أقبضتني جوابا لسؤالها ظاهر في أن المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التملك اه عرش (قول المتن مجلس) أى اقباض في مجلس التواجد اه معنى (قوله تفرعا) لعل الاولى الرفع (قوله لانه) أى الاقباض تعليل للمتن وقوله صفة مخصوصة أى لا معاوضة فيه (قوله لان أقبضتني الخ) وفاقا للمعنى وشرح المنهج وخلافا للمعنى وعسيرة رسم حيث اعتمد وان الاقباض كالقبض فيشترط فيه أخذه بيده منها ولو مكرهه ولا يكفي في الوضع بين يديه ومال اليه السيد عرو واضطرب كلام النهاية فاوله موافق للمعنى وآخره موافق للشارح (قوله بشرطية الخ) انظر ما المراد به ما مررأيت في الكردى مانعه قوله بشرطية أى شرطى الوكيل السابقين بقوله بختار قاصدة دفعه الخ اه وبرد عليه مان راذ كره شرط فيها سواء أعطت بنفسها أو وكيلا لها لاى وكيلا وانها يناقض قول المصنف ولو مكرهه (قوله فلا يكفي وضعه الخ) وفاقا للمعنى وشرح المنهج وظاهر النهاية (قوله لان الخ) علة لقوله دون الاقباض (قوله لان فعل المكره لغوا الخ) رده شيخنا البرلسي فقال سيأتى في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد خشا ولا منعائه بحيث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الاكراه اه سم بخذف (قوله أو غيرها) الى قول المتن الا في المعنى والى قول الشارح هذا كنه في الحرية في النهاية الا قوله على ان النكرا الى المتن (قوله طلقت بالعبد الموصوف الخ) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما يأتى يقتضى انه لا فرق هنا وهو مشكل والظاهر انه يجري هنا ما يأتى سم أقول قوله والظاهر انه الخ الامر كما قال كما رشده اليه تعليلهم الا بى بل قد يقال ما هنا أولى بذلك مما يأتى لانه اذا اعتبر بذلك فيما لا يتصور ملكه وهو المجهول فكيف فيما بالقصر فهو معنى الجنى أو مصدر آتى بالذوق وهو موافق لشرح المنهج (قوله لان أقبضتني) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بها مش شرح المنهج من جملة كلام مانعه واعلم ان في الراقي ذكر مسألة الاقباض وقال انها ليست كالأعطاء في حصول التملك بها ثم ذكر مسألة ان قبضت منك وقال انها مثل ان أقبضتني وقال عقب ذلك ويشترط للقبض الاخذ باليد اه ولم يناقش الغزالي في قوله في المتن ويشترط للاقباض الاخذ باليد وهذا الصنيع كما ترى ظاهر في ان قوله ويشترط للقبض راجع للمستأثنين أما مسألة القبض فظاهر وأما مسألة الاقباض فلان الاقباض يتضمن القبض فالتعليق على الاقباض يتعلق على القبض هذا مراده رحمه الله تعالى والواجب عليه مناقشة الغزالي حيث اعتبر الاخذ باليد في الاقباض وقد فهم المحلى رحمه الله تعالى ما قلناه فعول عليه في شرحه والله أعلم اه (قوله لان فعل المكره الخ) كتب شيخنا البرلسي بها مش شرح المنهج ما يدفع هذا فقال سيأتى في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد خشا ولا منعائه بخنث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الاكراه وذلك عين ما في المنهاج هنا اه (قوله طالقت) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما يأتى يقتضى انه لا فرق وهو مشكل

وهى القبض دون الاقباض لان فعل المكره لغو شرعا ومن ثم لاحت به في نحو ان دخلت ودخلت مكرهه (ولو علق باعطاء يتصور عيب) مثلا (و وصفة بصفة سلم) أو غيرها كما يكونه كتابا (فأعطته) عبدا (لا بالصفة) المشروطة (لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (أو) أعطته عبدا (بها) أى الصفة (طلقت) بالعبد الموصوف بصفة السلم وبغير المثل في الموصوف بغيرها الفساد العوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم

(واذابان) الذي وصفه بصفة السلم (معيا) لم يثر في وقوع الطلاق لوجود الصفة لكنه (٤٩٣) يتخير لان لا طلاق يقتضي السلامة (فله)

امساكه ولا ارشاه وله

(رده ومهر مثل) بدله بناء

على الاصح انه مضمون عليها

ضمنان عقد لا بد (وفي قول

قيمة سلبا) بناء على مقابله

وليس له طلب عبد سليم

بتلك الصفة بخلاف ما لو لم

يعلق بان حالها على عبد

موصوف وقبلة واحضرت

له عبد اب الصفة فقبضه ثم

علم عيبه فله رده واخذ بدله

سلبا بتلك الصفة لان

الطلاق وقع قبل الاعطاء

بالقبول على عبد في الذمة

بخلاف ذلك (ولو قال) ان

اعطيتني (عبدا) ولم يصفه

بصفة (طاعت بعبد) على

أي صفة كان ولو مدبرا

لوجود الاسم ولا يملكه لان

ما هنا معاوضة وهي لا يملك

بها مجهول فوجب مهر

المثل كما بان واستشكل بان

هذا التعليق ان كان تملكها

لم يقع لان المالك لم يوجد او

اقباضا وقع بعبد او كان في

يده امانة وتجب بجان

الصيغة اقتضت شيئين ملكه

وقوف الطلاق على اعطاء

ما تملكه والثاني يمكن من

غيره بخلاف الاول فانه

غير ممكن لكن له بدل يقوم

مقامه فعملوا في كل ما

يمكن في حيزا من افعال

اللفظ مع ظهور امكان

اعماله (الا) قرينة ظاهرة

على انه اراد بعبد العموم

لان النكرة في الاثنان وان

كانت مطلقة لا عامة يصح

ان يراد به العموم على ان النكرة في حيز الشرط للعموم

وحينئذ فلا اشكال أصلا

يتصور ملكه وهو المستوفى فيه شروط السلم سيد عمر وعش (قوله واذا بان الذي الخ) أشار به هذا الى  
اصلاح المتن اذ لو علم انه معيب عند الاخذ لم يكن له رده كما لا يخفى وظاهر ان ما حل به الشارع حل معنى والا فلا  
يخفى ان قول المصنف معيبا معطوف على محذوف والتقدير او بها طاعت ثم ان كان سلبا فلا رده أو معيبا فله  
رده اه رشدي (قول المتن فله رده الخ) ولو كان قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج  
مجهورا عليه بسفقه أو فلس فلا رده لانه يغوث العذر الزائد على السفق وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبدا فالرد  
للسيد أي المطلق التصرف كما قاله الزركشي والافوليه أي السيد نهية ومغنى (قوله على مقابله) أي مقابل  
الاصح من ان ضمنان ضمان يد (قوله على عبد في الذمة) أي فاستقر العبد في الذمة وما في الذمة لا يتعين  
الا بقبض صحيح بخلاف مسئلة التعاقب فانما يقع الطلاق فيهما مقارنا لا إعطاء فكان العقد لم يقع الاعلى المعين  
في كان قياسه البطلان لولا ان الخلع خارج عن ذلك لكونه لا يفسد بفساد العوض فخرج الى بدل البضع  
الشرعي بناء على الاصح السابق فتأمل فانه دقيق اه سيد عمر (قوله على أي صفة كان) لكن بشرط  
كونه ملكا لها فلا يكفي معار كما يستفاد من قوله الآتي والضابط من لا يصح بيعها عش وكردي (قوله  
ولا يملكه) أي العبد المعطى اه عش (قوله وهي الخ) أي المعاوضة (قوله كما يأتي الخ) أي في المتن آتيا (قوله  
لم يقع) أي الطلاق (قوله وكان في يده الخ) عطف على وقع رجعا (قوله وقد يجاب بان الصيغة) عبارة  
المغنى وفي السيد عمر مثلها عن الشهاب البرلسي نصها أحجب بان المراد الاول لكنه لما تعذر ملكه لم يجره - له  
رجع فيه الى بدله وحيث ثبت البدل ثبت الطلاق باثنا اه (قوله بعبد) منصوب بالاعراب المحسرة وكان  
الاولى الرفع بحذف الالف كافي النهاية والمغنى (قوله العموم) وظاهره ان لا يتأتى هنا الا العموم البدلي  
لا الشبهوي اذ لا يصح أن يكون المراد طلقت بكل عبد أي فلا تعاقب ببعض العبيد وحينئذ فقد يقال هذا  
العموم يؤدي معناه الاطلاق فان كان هذا العموم صحيح الاستثناء فلا طلاق مثله فتأمل اه رشدي وقد  
يجاب بان المراد كما أشار اليه الشارح طلقت باي عبد كان وهذا العموم شمولي لا بدلي (قوله في حيز الشرط)  
المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبد في قوله بعبد وهو في حيز لولا لانه معمول جوابه لان في قوله ان  
اعطيتني عبد اذ ليس معمول الجواب ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه انه لو سامنا ان معمول الجواب دخل في حيز  
الشرط لكن انما تكون النكرة في حيز الشرط للعموم اذا كان في الشرط معنى النسبة كما قاله في التلويح ثم  
قال فظهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الاعوم النكرة في حيز النسبة اه اللهم الان يمنع هذا تمسكا  
باطلاق غيره وفي مقامه اه سم بحذف (قول المتن مغصوبا) هل المراد به عبد لغيرها مغصوب وهو بيدها  
أو المراد بعبد لها مغصوب وهو بيد الغاصب محل تأمل فان قول الشارح كالمغصوب بتمام مغصوب يؤول الى  
الثاني وقوله نعم ان قال الخ يؤول الى الاول فان الثاني ليس في يدها فلا يتصور ومنها اعطاء له اللهم الان يراد  
بالاعطاء ما يشمل الاعطاء بمحض الصيغة كما عطينا وان لم توجد حقيقة المتقدمة أو يقال المراد بالمغصوب  
ما بين القسمين فليتأمل وليراجع فان هذه المباحث مع مزيد الاشكال متروكة على الاجمال اه سيد عمر  
أقول خرم سم بان المراد الاول ولكن قول المغنى تنبيه دخل في المغصوب بالوكان عبدا لها وهو مغصوب  
فاعطته للزوج فانها لا تطلق به كما قاله الشيخ أبو حامد وان بحث الماوردي الوقوع نعم لو خرج بالدفع عن  
الغصب فلا شك في وقوع الطلاق به كما قاله الأذري اه كالصريح في أن المراد ما بين القسمين وهو الظاهر (قوله

والظاهر انه يجزى هنا ما يأتي (قوله في المتن فله رده ومهر مثل) ولو كانت قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر  
المثل وكان الزوج مجهورا عليه بسفقه أو فلس فلا رده لانه يغوث العذر الزائد على السفق وعلى الغرماء ولو كان  
الزوج عبدا فالرد للسيد أي المطلق التصرف كما قاله الزركشي والافوليه شرح مر (قوله في حيز الشرط)  
ينبغي أن يجب أن يكون المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبد في قوله بعبد وهو في حيز لولا لانه معمول  
جوابه وليس في حيز ان فلا يجوز أن يكون المراد بالشرط ان في قوله ان اعطيتني عبد اذ ليس معمول الجواب  
ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه بحث لا تالو سلمنا ان معمول الجواب دخل في حيز الشرط المفيد للعموم لكن انما  
أن يراد به العموم على ان النكرة في حيز الشرط للعموم وحينئذ فلا اشكال أصلا



أوجانيا) لعل محل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الغدا وفي المهرين بغير إذن المهرين اه سيدعمر  
أقول واليه أشار الشارح بقوله الآتي مادام مغصوبا (قوله بيعها له) الضمير الأول للزوجة والثاني للموصول  
عبارة النهاية من لا يصح بيعها له عن نفسها اه (قوله فيما ذكر) أي فمن لا يصح بيعها له وقوله كالمغصوب  
الخ تمثيل لاقباس عبارة النهاية متعذرا في المغصوب الخ (قوله ولو أعطته عبد اله الخ) راجع لمسئلة المتن اه  
سم وكتب عليه السيدعمر أيضا مانصه ان كان بعدز واليد الغاصب عنه وانقطاع طمعه عنه فواضح الا ان  
تسميته حينئذ مغصوبا لا يتخلو عن تجوز وان كان قبل ما ذكر فمحل تأمل لتعليمهم فيما ذكر باستناع البيع  
ومادامت يد الغاصب مستولية عليه فيبيع ممتنع اللهم الا ان يفرض فيما اذا كان الزوج قادرا على انتزاعه  
وبالجملة فالمسئلة تحتاج الى التأمل والمراجعة اه ومن عن المغني ما وافق ما ترجمه (قوله طلقته) أي  
ويقع بائنا بغير المثل قاله ع ش وفيه وثقة طاهرة اذا التعليل كالصريح في انه يقع بالعبد المذكور بدل ماهر  
آ نفاعن السيدعمر صريح فيه (قوله اذا لم يعين لها عبدا) اما اذا عينه كان أعطيني هذا العبد فانت طالق  
فاعطته فطلق ويلزم ماهر المثل ولم يختلف كلامهم في هذه المسئلة فالاحتراز عنها الثالث اه سيدعمر زاد سم  
والفرق شدة الجهالة في غير المعين مع عدم ملكه مر اه (قول المتن ولو ملك طلقة) راجع النهاية والمغني  
وسم فان فيها زيادة مسائل (قوله أو طلقته) الى قوله ولو طلقها في النهاية وكذا في المغني الامسئلة الطالقتين

تكون النكحة للعموم في حين الشرط اذا كان في الشرط معنى النفي كما قاله في التلويح ونقله عنه مولانا خسرو  
في حواشيه عليه في بعض المواضع حيث قال في قوله في أوائل مباحث الباب الثاني بدليل وقوع الامر نكحة  
قوله الامر كذا بخط المحشي فايراجع التلويح فاعل العبارة الاسم في سياق الشرط الخ مانصه فيه بحث لان  
النكحة لان في سياق أي شرط كان بل اذا كان فيه معنى النفي مثل ان ضربت رجلا فكذا فانه في معنى  
لا أضرب رجلا وقد سبق تحقيقه في بحث الفاظ العموم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثمة بعد تقرير  
الكلام فظهر ان عموم النكحة في موضع الشرط ليس الاعوم النكحة في موضع النفي اه اللهم الا ان يمنع  
هذا تمسكا باطلاق غيرهم وفيه ما فيه تأمل (قوله في المتن مغصوبا) لا يقال بحله اذا لم تقدر هي أو هو على  
انتزاعه لانا نقول هذا غلط لان المراد العبد الذي غصبته ما عبيدها المغصوب فلا يتصور دفعه مع كونه مغصوبا  
(قوله لان الاعطاء يقتضي التملك) فاعلم ما يقبل التملك نظر الصيغة الاعطاء وان لم يملكه كما تقدم فلا  
منافاة بينهما اه (قوله ولو أعطته عبد الخ) راجع لمسئلة المتن (قوله والاوجه منه وقوعه بغير المثل الخ)  
ومقابل عدم الوقوع مطلقا بخلافه في المعين مع عدم ملكه (قوله في المتن ولو ملك طلقة فقط فقالت الخ) قال  
في الروض ولو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة بالف وثنتين بجانا لم تقع الواحدة ووقع الثنتان بجانا وان قال  
واحدة بثلاث الالف وثنتين بجانا وقعت الاولى فقط أي دون الثنتين للبينونة أو ثنتين بجانا وواحدة بثلاث  
الالف وقع الثلاث ان كانت مدخولا به او الالف لثنتان ولو قال ثلاثا واحدة بالف وقع الثلاث بثلاثه اه وقوله لم  
تقع الواحدة ووقع الثنتان بجانا قال في شرحه وهذا ما قاله الامام ومن تبعه وقال في الاصل انه حسن متعبدان  
استبعدا نقله عن الاصحاب من وقوع الاولى بثلاث الالف لانهم لم يرضوا واحدة اذ به كالجعالة ولا تقع الاخرى ان  
لا بينونة وقوله ولو قال ثلاثا واحدة بالف وقع الثلاث بثلاثه قال في شرحه وهذا ما قاله الاصحاب وفيه كلام الامام  
السابق فعلى قوله لا يقع الاثنتان رجبعتان وكان اللائق بالمصنف أن يحشى على قوله كما حشى عليه فيما مر اه  
واعتمد شيخنا الشهاب الرملي ما في الروض في الموضوعين اظهر الفرق بينهما ما فانه في الاول حالها في العدد  
والعوض وفي الثاني خالف في العوض دون العدد ثم قال في الروض وان قالت طلقني واحدة بالف فقال أنت  
طالق وطالق وطالق فان لم يرد شيأ أو أراد بالاولى لم يقع غيرها والثانية فالاولى رجبعة في المدخول بها أي  
والثانية بائنة بناء على صحة خلع الرجعية ولغت الثالثة للبينونة وخرج بالمدخول بها غيـرها فقيتين بالاولى  
أو الثالثة وقع الثلاث الثالثة بالعوض والاوليان بلا عوض وان أراد به الجميع أي بالاولى والثانية أو  
والثالثة وقعت الاولى فقط بثلاث الالف اه قال في شرحه قال في الاصل وذ كرفي المذهب مثل هـ هذا التفصيل

(مغصوبا) أو مكاتباً أو  
مشتراكاً أو جانياً تعلق برقبته  
مال أو موقوفاً أو موهوباً  
مثلاً والضابط من لا يصح  
بيعها له (في الاصح) فلا  
تطلق به لان الاعطاء  
يقتضي التملك وهو  
متعذر فيما ذكر كالمغصوب  
مادام مغصوباً بخلاف  
المجهول نعم ان قال مغصوباً  
طلقت به لانه تعليق بصفة  
حينئذ فيلزم ماهر المثل  
لانه لم يطلق بجانا ولو أعطته  
عبد الهام مغصوباً طلقته به  
لانه بالذبح خرج عن كونه  
مغصوباً (وله مهر مثلاً)  
راجع لما قبل الا لانه لم  
يطلق بجانا ولو علق باعطاء  
هذا العبد المغصوب أو هذا  
الحر أو نحوه فاعطته بان  
بهر المثل كولو علق بخمر  
هذا كله في الحرية اما الامنة  
اذ لم يعين لها عبداً ففيها  
تباقض لهما والاوجه منه  
وقوعه بغير المثل كولو عينه  
(ولو ملك طلقة) أو طلقته  
(فقط فقالت طلقني ثلاثا  
بالف فطلق الطلقة) أو  
الطلقتين (فله الالف)  
وان جهلت الحال لانه  
حصل غرضها من الثلاث  
وهو البينونة الكبرى  
(وقيل لئله) أو ثلثاه فوزيعا  
للا لاف على الثلاث (وقيل  
ان علمت الحال فالف والا  
فثلثه) أو ثلثاه

ولو طلقها نصف الطلقة فهل له سدس الالف أخذ من قولهم لو أجابهم ببعض ما سألتهم وزع على المسؤل أو السكّل لأن مقصودهما من البيّنونة الكبرى حصل هنا أيضا كل محتّم وقولهم في التعال في بعض المسائل نظر الما أوقعه لا ما وقع يؤيد الأول وينبغي بناء ذلك على ما يأتي أن قوله نصف طلقتهل هو من باب التعبير ببعض عن السكّل أو من باب السراية فعلى (١٩٥) الأول يستحقّ الالف لأنه عليه أوقع الطلقة

وعلى الثاني لا لأنه لم يوقع الا بعضها والباقي وقع سراية قهرا عليه فلا يستحق في مقابلته شيئا أما لو ملك الثلاث فيستحق واحدة ثلثه وبواحدة ونصف نصفه كما مر وهذا مؤيد لما قلناه أنه يستحق السدس فان قلت القياس على هذا أنه يستحق النصف لأنه لو لم يملك الا طلقة وأوقعها يستحق الكل فيستحق نصفه بنصفها قلت نعم القياس ذلك لولا قولهم الضابط انه ان ملك العدد المسؤل كله فأجاب به أنه المسمى أو ببعضه فله قسطه وان ملك بعض المسؤل وتناقص بالمسؤل أو حصل مقصودها بما أوقع فله المسمى والادّوزع المسمى على المسؤل ذكر الشّخّان فقولهما والاثني آتوه صريح في أنه ليس له في مسئلتنا الالف سدس لأن ما أوقعه لم يحصل مقصودها وانما حصل بما وقع وقد علمت من كلامهما أنه اذا لم يحصل مقصودها وزع على المسؤل فيثبت له السدس (ولو طلقت طلقة بالالف فطلق بالالف أول يذكر الالف طلقت بالالف أو بمائتيه)

(قوله ولو طلقها نصف الطلقة) أي في ما لو قالت طلقني ثلاثا بالالف وهو يملك طلقة فقط (قوله أو السكّل) قال به شيخنا الشهاب الرمي كما وجد في خطه مر اه سم واعتمده النهاية والمعنى أيضا فقل لا وشمل كلامه ما لو أوقع بعض طلقة فيستحق الجميع أيضا وهو الوجه على قولهم الماراه أفادها البيّنونة الكبرى اه (قوله نظر الما أوقعه الخ) مقول قولهم الخ (قوله يؤيد الأول) أي إن له السدس (قوله بناء ذلك) أي الخلاف في أنه هل يجب السدس أو السكّل (قوله أما لو ملك الثلاث) محترز قوله المتن طلقة فقط (قوله فيستحق واحدة ثلثه) عبارة سم عن العباب فان أوقع الثلاث وفعن به وان أوقع واحدة بثلثه أو أطلق وقعت بثلثه أو بأكثر من ثلثه لم يقع وان أوقع ثنتين فله ثلثاه أو طلقة ونصفا فله نصف فقط أو نصف طلقة فله سدسه اه (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن واذا خالع أو طلق يعرض الخ اه كرمي (قوله وهذا) أي قوله وبواحدة ونصف نصفه وكذا الإشارة في قوله على هذا (قوله ما قلناه الخ) أي فيما لو طلقها نصف الطلقة وهو يملك واحدة (قوله أنه يستحق النصف) أي فيما لو طلقها نصف طلقة وهو يملك واحدة فقط (قوله يستحق الكل) أي كما في ملك الثلاث وإيقاعها وقوله فيستحق نصفه الخ أي كما في ملك الثلاث وإيقاع واحدة ونصف (قوله الضابط) أي قوله ذكره الشّخّان في النهاية (قوله أو حصل) من التحصيل (قوله صريح الخ) قد يمنع صراحته فيما ذكره ويتسلك به في لزوم كل المسمى في مسئلتنا وذلك لأن معنى حصل مقصودها بما أوقع أن يترتب على ما أوقعه مقصودها ويكون هو سببا فيه وهذا كذلك فتأمل اه سم وجرى على ذلك المعنى المعنى والنهاية كما مر آنفا (قوله بالالف) أي قول المتن ويصع في النهاية الا قوله وان نازع فيها البلقيني وقوله وقضية مامر الى المتن (قوله لقد ربه) أي قوله يجعله سلم في المعنى الا قوله كالجعله الى المتن وقوله وان نازعها البلقيني (قوله وبه) أي هذا التعديل فارق أنت طالق الخ أي حيث لا يقع به الطلاق (قوله وحذفها الخ) جواز المعنى قال ابن شعبة

فما اذا ابتدأ فقال أنت طالق وطالق وطالق بالالف فقبلت قبولا مطابقا لايجاب وكان المصنف حذفه لما قيل ان عبارة المذهب تفهم خلافه وليس كما قيل اه ثم قال في الروض عقب ما تقدم فان قال أو في جوابها أنت طالق وطالق وطالق احدهن بالالف تعذر اعادة مقابلة الجميع قال في شرحه وبقيت الاحوال التي ذكرها كما مر اه (قوله ولو طلقها نصف الطلقة الخ) في العباب فصل لو قالت طلقني ثلاثا بالالف وهو يملكها فان أوقع الثلاث وفعن به وان أوقع واحدة بثلثه أو أطلق وقعت بثلثه أو أكثر لم يقع وان أوقع ثنتين فله ثلثاه أو طلقة ونصفا فله نصفه فقط أو نصف طلقة فله سدسه أو وهو يملك ثنتين فان أوقع واحدة فله ثلث الالف أو وهو يملك واحدة فله كله وقوله أو نصف طلقة فله سدسه وقوله أو وهو يملك ثنتين الخ هذا يؤيد ان له في مسئلة الشرح السدس وقوله أو وهو يملك واحدة الخ يؤيد ان له فيها السكّل فليتأمل قد يقال لا تأييد في هذا لأن مسئلة الشارح فيها اذا كان لا يملك الا واحدة ومسئلة العباب فيها اذا كان يملك الثلاث وفرق بين المسألتين وقد يقال أيضا ان قوله أو وهو يملك واحدة فان أوقعه الخ لا تأييد فيه للثاني لأن قوله فان أوقعها يؤيد الاول اذ مفهومه أوقعها انه اذا لم يوقعها بان وقعت كأن أوقع نصفها انه ليس له السكّل اذ فرق بين الإيقاع والوقوع فليتأمل ويحرر ثم قال فرع لو قالت طالقني نصف طلقة أو طلق نصفى أو يدى مشلا ففعل أو ابتدأ الزوج بذلك فقبلت بانتهى المثل أي لنفسا بصيغة المعاوضة اه (قوله أو السكّل) قال به شيخنا الشهاب الرمي كما وجد في خطه مر (قوله فيستحق واحدة ثلثه) أي فلو أوقع واحدة بأكثر من ثلثه لم يقع كما مر عن العباب (قوله صريح الخ) قد يمنع صراحته فيما ذكره ويتسلك به في لزوم كل المسمى في مسئلتنا وذلك لأن معنى حصل مقصودها بما أوقع أن يترتب على

مائة لقد ربه على الطلاق مجازا فيعوض وان قل أولى وبه فارق أنت طالق بالالف بمائة (وقيل لا يقي) لا مخالفة وفي أصله قالت طلقني واحدة بالالف فقال أنت طالق ثلاثا أو زاد ذكر الالف وقع الثلاث واستحق الالف أي كالجعله وحذفها العلم من كلامه بان الطلاق اليه فلم تضر الزيادة فيه على ما سألته (ولو قالت طلقني غدا) مثلا بالالف

أوان طلقني غدا فلك ألف (فطلق غدا) (٤٩٦) أو قبله (غير قاصد الابتداء) (بانت) وان علم بفساد العوض كالمخالف بغير لانه حصل

مقصودها وزاد في الثانية بالتعجيل وان نازع فيها البلقيني (بمهر المثل) لفساد العوض يجعله سلبا منها في الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الذمة والصيغة بتصريحها بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لان المذهب فيه المعارضة وبهذا فاقوت هذه قولها ان جاء الغد وطلقتني فلك ألف فطلقتها في الغد اجابة لها استحق المسمى لانه ليس فيه تصريح منها بتأخير الطلاق اما لو قصد الابتداء وحلف ان اتهم أو طلق بعده فوقع وجبها لانها لو سألت الناجز بعوض فقال قصدت الابتداء صدق بيمينه فهذا أولى ولانه بتأخير مبتدئ فان ذكر المأشاة شرط قبولها (وقبل في قول بالمسمى) واعترض بان الصواب بسدله لان التراضي هو على فساد الخلع والمسمى انما يكون مع صحته ويرد بان بدله مهر المثل فيتحسد القولان فان قيل بدله مثله أو قيمته قلنا انما يجب هذا فيما اذا وقع الطلاق بالمسمى ثم تاف وكان وجه وجوبه مع الفساد على خلاف القاعدة ان الفساد هنا ليس في ذات العوض ولا مقابلة بل في الزمن التابع فلم ينظر اليه (وان قال

وكان ذلك سقط من نسخة المصنف بالمرور وهو ثابت في النسخ الصحيحة وحكى عن نسخة المصنف اه (قوله) أوان طلقني غدا الخ) أو خذ هذا الالف على ان طلقني غدا كافي الروضة وأصلها اه (قوله) أو قبله غير قاصد الابتداء) سيد كرميتر زهما (قوله) وان علم بفساد العوض) أي خلافا للقاضي ومن تبعه كما بينه في شرح الروض اه سم (قوله في الثانية) أي فيما اذا طلقها قبل الغد (قوله) يجعله) أي العوض وقوله منها أي الزوجة أي الزوج وقوله وهو أي السلم محال فيه لعدم ثبوته أي الطلاق (قوله) والصيغة) عطف على العوض (قوله) فيه) أي جانبها (قوله) وهذا) أي قوله والصيغة الخ (قوله) قولها ان جاء الغد الخ) لم يظهر مما ذكر وجه الفرق بين هذا وبين قولها ان طلقني غدا فلك ألف ولعله ان المعلق عليه في ان طلقني غدا الخ الطلاق الموقوف في الغد بخلاف قولها ان جاء الغد الخ فان المعلق عليه في مجيء الغد وان كان عطف الطلاق عليه يستلزم التعليق عليه أيضا وفي قوله لا تأتي لانه ليس فيه الخ إشارة الى ما ذكر اه ع (قوله) فطلقتها في الغد) قال في شرح الروض ولو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم ان بقيت قابلة للطلاق الى الغد استحق فيه المسمى والا فلا انتهى اه سم زاد السيد عمر مانصه وسكت عمالو طلقها بعد الغد وقد يؤخذ من قولهم بالوقوع رجعي في نظير ذلك في مسألة طلقني غدا الخ ان الحكم هنا كذلك وعليه فيظهر انه لا فرق بين متى وغيرهما لم تصرح بالتراخي فان صرح به فينبغي أن يكون الحكم فيه كالحكم في ابتاعه في الغد وسكت أيضا عما لو قال قصدت الابتداء وظهر انه يصدق بيمينه أخذ بما تقر في المسئلة السابقة أيضا فليتأمل اه (قوله) استحق المسمى) كان ينبغي أن يزيد قبله لفظ حيث كما لا يخفى اه رشيدى (قوله) وحلف ان اتهم) جملة معترضة بين المتعاطفين اه سيد عمر (قوله) فقال قصدت الخ) أي فأجابها فقال الخ (قوله) مبتدئ) عبارة المغني خالف قولها فكان مبتدئا اه (قوله) بسدله) أي الالف اه رشيدى (قوله) انما يجب هذا) أي المثل أو القيمة (قوله) وجه وجوبه) أي وجوب المسمى المرجوح اه ع (قوله) مع الفساد) أي فساد الخلع (قوله) على خلاف القاعدة) متعلق بقوله وجوبه (قوله) ان الفساد الخ) خبر كان (قول المتن وان قال اذا الخ) وان قالت طلقني شهر بالف ففعل وقع مؤبد لان الطلاق لا يوقت بمهر المثل لفساد الصيغة بالتأقيت اه مغني (قول المتن فقبلت) أي بان قالت قبلت أو التزمت وليس منه قولها ملجأ وحسن اه ع (قوله) فوراً) وقوله ولو على التراخي كذا في المغني (قوله) فوراً) راجع لقوله ما لو دخلت الخ (قوله) وهو متجه) آخره سم (قوله

ما أوقعه مقصودها و يكون هو سبب فيه وهذا كذلك فتأمل (قوله) أو قبله) خرج بعده (قوله) وان علم بفساد العوض) أي خلافا للقاضي ومن تبعه كما بينه في شرح الروض (قوله) والصيغة) عطف على العوض (قوله) في الغد) خرج قبله (قوله) في المتن وان قال اذا دخلت الدار فانت طالق الخ) عبارة الروض وان علمه بصيغة وذ كر عوضا كقوله اذا جاء غدا ودخلت الدار فانت طالق بالف فقبلت فوراً وكذا لو كان سؤلها أي كقولها علق طلاقى بغداً أو بدخول الدار بالف فعلى طلق بالمسمى عند وجود الصيغة ويستحق المسمى في الحال وكذا يستحقه في الحال لو قالت له اذا جاء الغد وطلقتني فلك ألف فقال اذا جاء الغد فانت طالق اه قال في شرحه قوله في الحال من زيادته وقوله فقال الخ من تصرفه ولا يناسبه استحقاق المسمى في الحال لان استحقاقه معلق بمجيء الغد وبالطلاق فالوجه حذف في الحال والتعير في الجواب بقول الاصل فطلقتها في الغد اجابة لها وعلمه لو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم ان بقيت قابلة للطلاق الى الغد استحق فيه المسمى والا فلا وكذا ينبغي أن يقال أي ان بقيت الخ فيما تصرف فيه المصنف اه وقوله ولا يناسبه استحقاق المسمى في الحال أي بخلاف ما قبله لان الاستحقاق بتعليق الطلاق وقد وجد (قوله) كما فادته الغاء) في دعوى افادته اياه بحث وان ذكرها الشارح المحقق المحلى وذلك لان دخول الغاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو فهي انما تنعقد فوراً المجموع الصادق مع تقدم الدخول وطول الفصل بالنسبة للقبول الآن يحجب عن تحقق فوراً المجموع اذا

أنه لابد من الترتيب بين الدخول والقبول وكأنه ظن ان تقدم الدخول قبل فور بية القبول وليس كذلك بل قد لا ينيلها (طالعت على الصحيح) لوجود المعاق عليه مع القبول طلاقاً باتناً (بالمسمى) لجواز الاعتياض عن الطلاق (٤٩٧) المعلق كأنجز ويلزمها تسليمه حالاً كسائر

الاعراض المطابقة للمعوض  
تأخر بالتراضي لو وقوعه في  
ضمن التعليق بخلاف  
المنجز يجب فيه تقارن  
العوضين في الملك وقوله  
بالمسمى لا يقتضي ترجيح  
الضعيف أنه لا يجب تسليمه  
الا عند وجود الصفة بخلاف  
ان زعمه لانه انما ذكره  
كذلك لافادة البيئونة كما  
قررت (وفي وجهه) وقول  
بمهر المثل (لان المعاوضة  
لا تقبل التعاقب ويرد بان  
هذه معاوضة غير محضة  
(ويصح اختلاص أجنبي  
وان كرهت الزوجة) لان  
الطلاق يستقبله الزوج  
والا لزام يتأتى من الاجنبى  
لان الله تعالى سمي الخلع  
فداء فكذلك الاسير وقد  
يجعله عليه ما يعلم بينهما  
من الشر وهذا كالحكمة  
والا فلو قصدت  
أنه يتزوجها  
لكنه يأنم فيما يظهر بل لو  
أعلمها بذلك فسحق كذا  
عليه الحديث الصحيح (وهو  
اختلاصها لفظاً) أى في  
ألفاظ الالتزام السابقة  
(وحكمها) في جميع ما مر فهو  
من جانب الزوج ابتداء  
صيغة معاوضة بشوب تعليق  
فه الرجوع قبل القبول  
نظر الشوب المعاوضة وقول  
الشارح نظر الشوب  
التعليق وهم ومن جانب

لابد من الترتيب (الح) أى من تقدم القبول على الدخول فكان الاولى بين القبول والدخول (قول المتن  
طالعت (الح) ويستثنى من صحة تعليق الخلع بالمسمى ما لو قال ان كنت حاملاً فانت طالق على مائة وهى حامل  
في غالب الظن فتطلق اذا أعطته وله عليه مهر مثل حكمه الرافعى عن نص الاملاء نهاية ومعنى عبارة سم في  
الروض قال لحامل ان كنت حاملاً فانت طالق بيدى نار فقبلت طلقت بمهر المثل قال في شرحه لفساد المسمى  
وجه فساد بان الحمل مجهول لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبه ما اذا جعله عوضاً انتهى اه قال ع  
قوله وهى حامل في غالب الظن لم يبين مفهومه والذي يظهر انه ليس بقيد وقضية طلاق الروض ان المدار على  
كونه حاملاً في نفس الامر وان لم يظنه وهو ظاهر فيما اذا لم يتحقق الحمل بعلامات قوية فان تحقق بها  
فلا قرب وقوع الطلاق بالمسمى وقوله وله عليه مهر مثل أى ويرد المائتة لها اه (قوله حالاً) أى فلا يتوقف  
وجوب تسليمه على الدخول سم على حج أقول وعلمه فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فالقياس استرداد  
الالف منه ويكون تركه وأنه يفوز بالفوائد الحاصلة منه لحدوثها في ملكه فلا يرجع اه ع (قوله  
خلافاً لزعمه) قال شيخنا مراده الجلال المحلى اه قلت الجلال المحلى لم يدع هذا وانما ذكره ظاهر عبارة  
المصنف وظاهر ان ما قاله الشارح لا يصلح للرد عليه اه (قوله لانه (الح) أى المصنف (قوله لا تقبل التعليق)  
أى فيؤثر في فساد العوض دون الطلاق لقبوله التعليق واذا فسد العوض وجب مهر المثل اه معنى (قول  
المتن اختلاص أجنبي) أى مطلق التصرف بلفظ خلع أو طلاق اه معنى (قوله لان الطلاق) الى قوله ويؤخذ  
منه في النهاية والمعنى الا قوله وهذا كالحكمة الى المتن (قوله وقد يحمله) أى الاجنبى عليه أى الخلع ما يعلم  
بينهما من الشر أى سوء المعاشرة وعدم اقامة حدود الله تعالى فصرف المال في ذلك ليس بسفه كما قاله بعضهم  
وقوله وهذا اشارة الى الفرض الذى حمل الاجنبى على الخلع كالحكمة أى في خلع الاجنبى لانه لجواز ولا  
لا تمتنع عند عدم ذلك الفرض اه كرى (قوله فهو من الزوج (الح) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة  
معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها فنظر المعاوضة أو بصيغة تعليق فيه  
شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم مما يأتى قريباً انه  
قد يعلق على العوض من جهة الاجنبى فليست أم سم اه ع (قوله وقول الشارح نظر (الح) أى بدل  
نظر الشوب المعاوضة اه ع (قوله وهم) عبارة المعنى والنهاية سبق فلم وهى ألق بالادب على ان فى  
بعض نسخ المحلى نظر المعاوضة كانه عليه ابن عبد الحق في حاشيته اه سدد (قوله بشوب جمالة)  
فلا اجنبى أن يرجع نظر الشوب الجمالة معنى ومجلى وقد يقال قد تقرر انه من جانبه معاوضة فيها شوب جمالة  
وكل منهما يقتضى جواز الرجوع قبل جواب المحبب فواجبه تخصيص الجمالة بالتعليل بقولهم نظر الخلع  
انه لو وقع التخصيص بالعكس لكان أنسب لان المعاوضة جعلت لمحوطة أصلاً والجمالة تبعاً كما يشعر به  
صنيعهم فليست أم سم سدد وقد يجب بان ذلك مجرد المناسبة لمقابله (قوله وفي طلقت (الح) عبارة المعنى  
فاذا قال الزوج للاجنبي طلقت الخ أو قال الاجنبى للزوج طلق الخ اه وهى لظهور المعطوف عليه لقوله  
فقبل ولقوله فاجابه أحسن (قوله نحو طلقها (الح) عبارة المعنى صوراً أخذها ما لو كان له امرأتان فخالف

ترأى أخذ امرأته فليست أم (قوله في المتن طلقت بالمسمى) في الروض في باب الطلاق (فرع) قال لحامل  
ان كنت حاملاً فانت طالق بيدى نار فقبلت طلقت بمهر المثل قال في شرحه لفساد المسمى وجه فساد بان الحمل  
مجهول لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبه ما اذا جعله عوضاً اه (قوله حالاً) أى فلا يتوقف وجوب تسليمه  
على الدخول (قوله فهو من جانب الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها  
شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها فنظر المعاوضة أو بصيغة تعليق فيه شوب معاوضة فلا رجوع  
له فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم مما يأتى قريباً انه قد يعلق على العوض من

(٦٣ - (شروانى وابن قاسم) - (سابع) الاجنبى ابتداء معاوضة بشوب جمالة وفي  
طالعت امرأتى بالف في ذمتك وقبل وطائق امرأتك بالف في ذمتى فاجابه تبين بالمسمى ويستثنى من قوله حكماً نحو طلقها

على ذا المغصوب أو الخرج أو قن زيد هذا فيقع رجعيًا وفارق ما فيها بان البضع وقع لها فلازمها بدله بخلافه يؤخذ منه أنه لو قال خالعه على ما في كفل فقبل وعما يعلم أن لا شيء فيها فخالع على ذلك وقع رجعيًا ولا شيء له الآن يفرق بات فساد العوض جامع من لفظه وهو قوله ذا الخرج مثلا المقضى أنه لم يلزم له عوضا لعدم (٤٩٨) حصوله مقابل له وهذا لا فساد في لفظه بل هو لفظ معاوضة صحيح وانما غاية الامر أنه لا شيء في

الاجنبي عنهما بألف مثلا من ماله صح بالالف قطعاً وان لم يفصل الخ الثانية ولو اختلعت المريضة على ما يزيد على مهر المثل فالز يادة من الثلث والمهر من رأس المال وفي الاجنبي الجيع من الثالث الثالثة لو قال الاجنبي طلقها على هذا المغصوب الخ الرابعة لو سألت الخلع بمال في الخيض فلا يحرم بخلاف الاجنبي اه (قوله) على ذا المغصوب الخ) أى بخلاف على ذا العبد مثلا وهو مغصوب في نفس الامر فانها تبين بمهر المثل كما يعلم عما يأتي في قوله أو باستقلال فخلع بمغصوب الخ اه عش (قوله وفارق) أى الاجنبي (قوله ما من) أى في أوائل الباب في قول المتن ولو خالعه بمجهول أو خربانت بمهر المثل مع شرحه (قوله فيها) أى الزوجة (قوله بخلافه) أى الاجنبي (قوله ويؤخذ منه) أى من نحو طلقها على ذا المغصوب الخ اه كردى (قوله انه لو قال) أى الاجنبي وقوله فخالع الخ أى الزوج للزوجة (قوله ثم) أى في نحو طلقها على ذا المغصوب الخ (قوله وهذا لا يقتضى عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له) كذا في بعض النسخ وهذا لا يناسب قوله علاً بظاهر الصيغة وفي بعضها يقتضى عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له وهذا لا يظهر صحة وفي بعضها يقتضى البيئونة ولزوم مهر المثل له وهذا هو الظاهر المتعين (قوله ويؤيده) أى البيئونة ولزوم مهر المثل وقوله ما من أى في أول الباب في شرحه هو فقرة بعوض (قوله ويأتى آخر التنبيه الا ترى ما يصرح الخ) يعنى قوله وان كل تعليق للطلاق الخ وهو ليس تصرف يحايد كره لا يقال يؤخذ من قوله ثم ان صح الخ تأييد ذلك لا نأقول لا يتأتى ذلك باطلاً ولا بالنسبة للزوجة بالنسبة للاجنبي لما تقرر انه لو قال بهذا الخ وقع رجعيًا وبالجملة فالذى يظهر في المسئلة المذكورة الوقوع رجعيًا اه سيد عمر (قوله ولو خالعه) أى الاجنبي الى قوله وأفتى في النهاية (قوله ولو خالعه) أى الاجنبي من ماله اه مغنى (قوله صح) أى بالالف من غير تفصيل أى لحصة كل منهما اه مغنى (قوله لاتحاد الباذل) وهو الاجنبي (قوله بخلاف ما الخ) عبارة المغنى بخلاف الزوجتين اذا اختلعتا فانه يجب ان يفصل ما لزمته كل منهما اه (قوله بخلاف ما لو اختلعتا الخ) مقتضاه انه لا يصح عند عدم التفصيل وهو محل تأمل ولعل المراد عدم الصحة بالمسمى اه سيد عمر عبارة عش أى فانه يقع بمهر المثل على كل منهما اه ويفيد ايضا تصنيع المغنى (قوله ويحرم اختلاعه) أى الاجنبي (قوله بمثل المؤخر) ظاهر ان محله حيث كانت عالمة بالآخر والا فبغير وقوعه بمهر المثل اه سيد عمر وقوله كانت عالمة الاولى كانا عالمتين أى الزوج والسائلة (قوله وان لم تنو) ببناء المفعول أى لفظه مثل (قوله ولو قالت) أى السائلة وهو الخ أى المؤخر (قوله لمهما سمته) أى والمؤخر باق بحاله اه عش ومعلوم أنه كذلك باق في الصورة الاولى (قوله من حيث الجملة) لعل الانسب من حيث الجنس أو من حيث مطلق المأهولة فليتأمل اه سيد عمر عبارة عش لعل المراد هنا بالجملة المأهولة في مجرد كونه عوضاً ولا فساداً بان يكون ذهباً مثلاً وما على الزوج فضة وأمن المأهولة في هذه اه (قوله والدرهم الذى الخ) جواب عما قد يقال لم يقع بائناً بالدرهم الذى في ذمة الوالد (قوله من منجم صداقتها) أى مؤخر صداقتها (قوله البعض العوض) أى الدرهم (قوله وامس كالطلع الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله حتى يجب الخ) أى ويقع بائناً (قوله ايجابه) أى مقابل المجهول (قوله لهما) أى للزوج والزوج (قوله وليس له الخ) الواو خالية وضير له للوالد وبه للمعلوم المراد به مؤجل الصداق والدرهم (قوله وهو) أى افتناؤه في مسئلة الوالد وقوله في تلك أى في مسئلة الام (قوله ثم) يعنى عنه ما قبله وقوله مثله الاولى حذف الضمير (قوله لكنه أشار للجواب بان الام الخ) حاصل جهة الاجنبي فليتأمل (قوله لكنه أشار للجواب بان الام لما قالت الخ) حاصل هذا الكلام ان الحمل على

كفه في الخارج وهذا يقتضى عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له علاً بظاهر الصيغة ويؤيده ما من انهم جعلوا هذا من العوض المقدر لا لفساد ما يأتى آخر التنبيه الا ترى ما يصرح به هذا ولو خالعه عن زوجتي رجل بالف صح من غير تفصيل لاتحاد الباذل بخلاف ما لو اختلعتا به ويحرم اختلاعه في الخيض بخلاف اختلاعه كما سيذكره ومن خلع الاجنبي قول أمهما مثلاً خالعهما على مؤخر صداقتها في ذمتي فيجبها فيقع بائناً بمثل المؤخر في ذمة السائلة كما هو ظاهر لان لفظه مثل مقسدة في نحو ذلك وان لم تنو نظير ما من في البيع ولو قالت وهو كذا الزمها ما سمته زاد أو نقص لان المتأهولة المقبرة تكون حينئذ من حيث الجلسة ويخوذ ذلك أفتى أبو زرعة وأفتى أيضاً في والد الزوج خالعه زوجها على مؤجل صداقتها وعلى درهم في ذمته فاجابه وطلقها على ذلك بانه يقع رجعيًا كما هو التام رزى خلع الاب بصادق بنته والدرهم الذى في ذمته لم يقع الزوج الطلاق عليه فقط بل عليه وعلى البراءة من منجم صداقتها ولم يحصل البعض العوض وليس كالخلع معلوم ومجهول حتى يجب ما يقابل المجهول من مهر المثل لانه لا يمكن ايجابه عليه لعدم سؤالها ولا على أبيه لانه لم يسأل بمجهول بل بمعلوم لهما وليس له السؤال به اه لمخصا وهو مع ما قدمه في تلك مشكل لانه جعل مؤخر الصداق في كلام الام ثم على تقدير مثله حتى أوقعه بائناً بمثله ولم يحمل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه أشار للجواب بان الام لما قالت في ذمتي كان فريضة طاهر فعلى المتولية والاب

هذا  
وعلى البراءة من منجم صداقتها ولم يحصل البعض العوض وليس كالخلع معلوم ومجهول حتى يجب ما يقابل المجهول من مهر المثل لانه لا يمكن ايجابه عليه لعدم سؤالها ولا على أبيه لانه لم يسأل بمجهول بل بمعلوم لهما وليس له السؤال به اه لمخصا وهو مع ما قدمه في تلك مشكل لانه جعل مؤخر الصداق في كلام الام ثم على تقدير مثله حتى أوقعه بائناً بمثله ولم يحمل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه أشار للجواب بان الام لما قالت في ذمتي كان فريضة طاهر فعلى المتولية والاب



لما لم يقل ذلك انصرف لعين الصداق لاثم له ومن ثم أفتى أيضا فبين سأل زوج بنته قبل (٤٩٩) الوطء أن يطلقها على جميع صداقها والتمن

به والرها فطلقة واحتمل

من نفسه على نفسه لها

وهي محجورة به بأنه خلع على

نظير صداقها في ذمة الأب

بدليل الحوالة المذكورة نعم

شرط صحة هذه الحوالة أن

يحيله الزوج به لبنته إذا لم

فيها من إيجاب وقبول ومع

ذلك لا تصح إلا في نصف

ذلك لسقوط نصف صداقها

عليه بينونتها منه فيبقى

للزوج على الأب نصفه لأنه

سأله بنظير الجميع في ذمته

فاسقطه عليه والمستحق

على الزوج النصف لا غير

فطريقه أن يسأله الخلع

بنظير النصف الباقي

لمحجورته لبراءته حينئذ

بالحوالة عن جميع دين

الزوج اه وسيعلم مما

يأتي أن الضمان يلزمه به

مهر المثل فاللزام المذكور

مثله وإن لم توجد حوالة وما

ذكره من الاكتفاء بالقرينة

مخالف لما يأتي عن شيخه

الباقين أنه لا بد معه من

نية ذلك لكن الأول أوجه

\* تنبيه \* أفهم قولهم

لفظاس غير استثناء عنه

مع استثناءهم من الحكم

أنه لو قال أن أبرأني فلان

من كذابه على فانت طالق

فأبرأه وقع بانثاء وهو الوجه

خلاف ما زعم أنه رجي لأنه

تعلق بمحض أولان المبرئ

لما لم يخاطبه لم يكن له رغبة

في طلاقها وذلك لأن كلاً

من هذين التعليقين فاسد

أما الأول فلأن كل ذي ذوق يفهم منه أنه معلق بالطلاق على عوض من الأجنبي وقد صرحوا بأن العوض منه كهر منهن

هذا الكلام أن الحل على معنى المثلية وتقدرها مشروط بالقرينة قبل وبقصد المثلية كما اقتضاه كلام الباقي  
الآتي اه سم وقضيته أنه لو قصد والد الزوج وجع قوله في ذمته أو جعل صداقها ودرهم جميعا يقع  
الطلاق بانثاء المثل المؤجل ودرهم وظاهر أنه يصدق بيمينه في قصد الزوج للجميع ثم رأيت قال السيد عمر  
مانعه قوله لما لم يقل الخ قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعا لقوله على مؤجل صداقها أيضا فيكون قرينة  
على تقدير المثلية محشى وقد يقال بينهما فرق فانه في الأول ظاهر في افادة المثلية لا تحصر تعلقه بمؤخر صداقها  
بخلاف ما نحن فيه لوجود ما يصلح لتعلقه به بل تعلقه به هو الظاهر وإن احتل تعلقه به ما نعلم أن قال الأب أردت  
ذلك لا يبعد قبوله اه (قوله لعين الصداق) أي عين مؤخر الصداق (قوله والتمن به) أي حاجة للالتزام مع  
ارادة المثلية سم قديقال ذكره ليس للاحتياج اليه فيما ذكر بل للحكاية صورة السؤال اه سيد عمر  
(قوله فطلقةها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فتأني أن يحتال من نفسه بما  
لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه اه سم (قوله واحتمل من نفسه على نفسه) أي جعل نفسه محتملا من  
جهة البنت ومحتملا عليه من جهة دين الزوج فتقبل بالحوالة دين البنت إلى ذمة الوالد بدل دين الزوج ويزبرأ  
منها اه كردى (قوله من نفسه) أي نظر الولاية (قوله بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة  
متأخرة عن الخلع ألا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الأب شيء حتى تتأني الحوالة عليه فكيف  
تكون قرينته فيجب بانها مع تأخرها تدل على انها أراد المثلية والالم يرتكبا الحوالة سم أو يقال لعل فرض  
المثلية وقوع ما ذكر بعد مواطاة سابقة كما هو الغالب فالقرينة ذكر الحوالة مع المواطاة السابقة اه سيد  
عمر (قوله ان يحيله الزوج به) معناه ان يحيل الزوج بالصداق لاجل البنت على الوالد عن دين الزوج الذي  
في ذمته ويقبل الوالد الحوالة فينتقل بذلك دين البنت إلى ذمة الوالد وسقط عنه دين الزوج اه كردى (قوله  
به) أي الصداق وقوله لبنته نعت لضمير به وفيه توصيف الضمير ولو قال بما لبنته سلم عن الاشكال (قوله  
فطريقه) أي الخلع (قوله لما يأتي) وقوله لما يأتي أي قبيل الفصل الآتي (قوله فاللزام الخ) قضية ذلك  
ان ذلك خلع على مهر المثل لا على نظير صداقها اه سم عبارة السيد عمر قد يؤخذ من قوله فاللزام الخ انه  
مثله مع وجود الحوالة كفي صورة السؤال المفروض فما نحن فيه وهو محل تأمل اذ الظاهر كما يؤخذ مما يأتي  
ان محل ذلك حيث يراعى الصداق أما إذا أريد به ذلك وكانت ثم قرينة دالة على ذلك تعينت بينونتها بمثل  
الصداق لا بمهر المثل لأن العوض صحيح ولم يذكر في الصيغة ما يؤدي إلى فساده فلو قال الشارح ان لم توجد بدون  
واو كان حسنا فليأمل اه (قوله معها) أي مع القرينة (قوله لكن الأول) أي الاكتفاء بالقرينة اه  
كردى (قوله انه الخ) مفعول افهم (قوله لو قال ان أبرأني الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله الآتي  
وان كل تعليق للطلاق الخ ما لو قال ان أعطاني زيد الفأنت طالق فاعطاه فيقع بانثاء بالالف اه سم (قوله لم  
بخاطبه) أي الزوج (قوله وذلك) أي عدم صحة ذلك الزعم (قوله منه الخ) أي من ذلك القول وقوله انه معلق

معنى المثلية وتقدرها مشروط بالقرينة قبل وبقصد المثلية كما اقتضاه كلام الباقي الآتي فلاحل عليها عند  
عدم القرينة وهو مقتضى كلامهم ولهذا قيد في الارشاد البيوتية بما اذا خلع الأب على صداقها والبراءة منه بما  
اذا ضمنه والا وقع رجعا لكن قد يقال هلا جعل على المثلية ولو بدون قرينة كفي أو صبت بنصيب ابني وبعثت  
بما باع به فلان فرسه فليأمل (قوله لما لم يقل ذلك) قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعا لقوله على مؤجل  
صداقها أيضا فيكون قرينة على تقدير المثلية (قوله والتمن به) أي حاجة للالتزام مع ارادة المثلية (قوله فطلقةها)  
فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فتأني أن يحتال من نفسه بما لها على الزوج على  
نفسه بما للزوج عليه (قوله بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متأخرة عن الخلع اذ  
لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الأب شيء حتى تتأني الحوالة عليه فكيف يكون قرينته فيجب  
بانها مع تأخرها تدل على انها أراد المثلية والالم يرتكبا الحوالة (قوله فاللزام المذكور مثله) فيه نظر لأن  
العوض هنا نظير الصداق بقرينة الحوالة وفيما سبقت نفسه فليأمل (قوله فاللزام الخ) قضية ذلك ان

أما الأول فلأن كل ذي ذوق يفهم منه أنه معلق بالطلاق على عوض من الأجنبي وقد صرحوا بأن العوض منه كهر منهن

وأما الثاني فلان قائله لم يحط بكلامهم في هذا الباب الصريح في أنه لو قال خالعت زوجتي على ألف في ذمتي يدوكان غائباً فبلغه فقيل وقع بآثابه لان قبوله كسؤاله فيه فكذا الرأى كسؤاله ولا يجد الخلع الصريح في ذلك أيضاً وفي الروضة في مبحث نكاح الشغار ما حاصله مع بيان الرابع منه لو طلق زوجته على أن تزوجه يدبنته وصدق بنته بضع الماطقة ففعل وقع الطلاق قال ابن القطن بآثابه مهر المثل على زيد كان لبنته على زوجها مهر المثل وهذا صريح في (٥٠٠) بطلان دينك التعيلين لان زيد لم يسأل ولا طاب وانما الماطق زبط طلاق زوجته بتزويج

زيد له فيتزويجه جعل  
مختار الطلاقها ولزمه مهر  
المثل لان المطلق لم يطلق الا  
في مقابل يسلمه وهو يضع  
التي تزوجه ولم يسلم لها  
تقرر أنه يلزمه لها مهر المثل  
فعلم ان قبول العوض الذي  
ربط الطلاق به كسؤال  
الزوج به وان كل تعليق  
للطلاق تضمن مقابلة البضع  
بعوض مقصود راجع  
لجهة الزوج يقع الطلاق به  
بآثام ان صح العوض فيه  
والا فمهر المثل على ما مر  
(ولو كملها) في الاختلاع  
(أن يختلعه) أي لنفسه  
ولو بالقصد كما مر فيكون  
خلع أجنبي والمال عليه  
بخلاف ما اذا نواها وهو  
ظاهر وما اذا أطلق وهو  
ما صرح به الغزالي واعتراض  
الاذري على ما مر امامه  
بخلافه مردود بان كلامه  
فيما اذا لم يخالفها فيما ستمه  
وكلام امامه فيما اذا خالفها  
فيه (ولاجنبى تو كيلها) في  
اختلاع نفسها بماله أو  
بمال عليه وكذا أجنبي  
آخر فان قال لها سلى زوجها  
ان يطلقك بالف ولا اجنبى  
سلى فلان أن يطلق زوجته  
بالف اشتراط لزوم الالف

الح أي مفيد تعليق الطلاق (قوله لان قائله) أي التعليل الثاني (قوله كسؤاله) أي زیده أي عن الزوج  
فيه أي الطلاق (قوله ولا يجد الخلع) عطف على قوله بكلامهم (قوله في ذلك) أي في انه لو قال خالعت زوجتي  
العبارة الكردى أي في ان قبول الاجنبى كسؤاله فيه فالبراء كذلك اهـ (قوله وصدق بنته الخ) جملة حالبة  
مقيدة (قوله ففعل) أي زوج زيد بنتمن الماطق المذكور اهـ سيد عمر (قوله وقع الطلاق) ظاهره بالقبول  
الفعل من غير احتياج الى القبول لفظا بل قوله الا حتى فيتزويجه الخ صريح في ذلك فليراجع (قوله وهذا  
صريح الخ) محل تأمل اما الاول فلان عبارة الروضة مقصورة بصيغة المعاوضة لا بصيغة التعليق واما الثاني فلانها  
محتسمة لان تنزل على أن يكون لفظه أنت طالق على ان تزوجني زيد بنتمن الخ وأن تكون خطا بالزيد  
كطاقة زوجتي على أن تزوجني بنتمن الخ فاني يكون صريحا في نفى الخطأ اهـ سيد عمر (قوله ان قبول  
العوض الخ) أي سواء حصل القبول في ضمن الامراء أو التزويج أو غيرهما وقوله يقع الطلاق الخ خبر ان كل  
الخ اهـ كردى (قوله في الاختلاع) أي قوله واعتراض الاذري في المغنى والى قول المتن ولو اختلج في النهاية الا  
قوله خلافا لبعضهم وقوله ويفرق الى فالباشر (قوله ولو بالقصد) عبارة المغنى بالتصريح أو بالنية اهـ (قوله  
كيسر) أي قبيل فصل الصيغة (قوله اذا نواها) أي أو صرح بالوكالة اهـ مغنى (قوله وما اذا أطلق) أي  
فيقع الخلع عنها والمال عليها عس لان منفعة الخلع لها مغنى وتشرع الروض والمنهج (قوله بماله) أي المعين  
(قوله وكذا أجنبي) أي للاجنبي تو كيل أي أجنبي آخر سم وعش (قوله فان قال) أي الاجنبى الموكل  
(قوله لها سلى الخ) راجع لما قبل وكذا قوله أو لاجنبى سلى الخ راجع لما بعده (قوله) أي للموكل (قوله  
على) يشدد الباء (قوله فانه تو كيل الخ) أي لان منفعة الخلع راجعة اليها فعمل سؤلها عند الاطلاق على  
التوكيل اهـ عش (قوله وان لم تقل الخ) غاية (قوله ففعل) يقتضى أنه لا بد من طلاق آخر من  
البادى وكان وجهه ان قوله على ان أطلق وعد لا يقع فليتأمل وعليه في رد النظر فيما اذا طلق المخاطب  
وتوقف البادى عن الطلاق هل يقع طلاق أو لا عمل تأمل وينبغي أن لا يقع الا اذا قصد الابتداء اهـ سيد عمر  
(قوله لان العوض الخ) علة للمقتضى فقط (قوله واذا وكلها الخ) دخول في المتن (قوله بين ان تخالغ) الى  
المتن في المغنى الا قوله بقية الى قوله وحيث وقوله ويفرق الى قوله والا فالباشر (قوله بالصريح والنية) راجع  
لجميع لكل من المعطوف والمعطوف عليه فهذه أربع فبضم الاطلاق البهائى الصور وخسا (قوله بقية)  
أي بان لم يخالفه فيما سبها الذى حل عليه كلام الغزالي فيما مر ومعلوم انها اذا خالفت فهو كلاجنبى بالاولى

ذلك خلع على مهر المثل لاعلى نظير صداقها (قوله انه لو قال الخ) مثل ذلك كجها وظاهر ويصرح به قوله الا حتى  
وان كل تعليق للطلاق الخ ما لو قال ان أطلقني زيد ألفا فانت طالق فاعطاه فيقع بآثابه بالالف (قوله ولا يجد  
الخلع) عطف على بكلامهم (قوله وما اذا أطلق) قال في شرح الروض لان منفعة الخلع لها فوقع لها بخلاف  
نظيره من الوكالة في الشراء فان فائدته كانت تكون للموكل تكون للوكيل فوقعه في من ذلك للوكيل اولى  
لانه المباشر اهـ وهو صريح في ان شراء الوكيل انما يقع للموكل ان نواه بخلاف ما اذا نوى نفسه أو أطلق  
فليتنبه له لئلا يبعد أن يكون الشراء بعين مال الموكل الذى أذن في الشراء به مخنيا عن نيته الشراء اهـ  
فليتأمل قوله وكذا أجنبي آخر (قوله اشتراط لزوم الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن فتخير هي) فلو  
اختلفت عنه بماله في الحيض فهل يحل هذا الطلاق كالأختلعت لنفسها بما لها أو يحرم اذ لم يوجد منها

له أن يقول على خلاف سلى زوجتي أن يطلقني على كذا فانه تو كيل وان لم تقل على ولو قال طلق زوجتك على أن أطلق  
زوجتي ففعلا بآثابه لان الخلع فاسد لان العوض فيه مقصود خلافا لبعضهم فلكل على الآخر مهر مثل زوجته واذا وكلها الاجنبى في الخلع (فتخير  
هي) بين ان تخالغ عنها أو عنه بالصريح أو بالنية فان أطلقت قال الاذري وغيره فالظاهر وقوعه عنها قطعاً اهـ أي نظير ما مر في الوكيل بقية  
لكن لما كانت تستعمل به اجابا بخلاف الاجنبى كان جانبها أقوى فمن ثم قطعوا بوقوعها

واختلفوا ثم كما سرح به  
صرح باسم الموكل طوب  
الموكل فقط ويفرق بينه  
وبين وكيل المشتري بان  
العد قد يمكن وقوعه ثم  
لا هنا كما سرح والا فالباشر  
فاذا سرح رجوع على موكله  
ان وقع الخلع عنه والا فلا  
(ولو اختلج رجل) بماله أو  
مالها (وصرح بوكالتها  
كاذبا) عليها (لم تطلق) لانه  
مربوط بالتزام المال ولم  
يلتزمه هو ولا هي نعم ان  
اعترف الزوج بالوكالة أو  
ادعاها بانه بقوله ولا شيء  
له (وأبوها كاجني فيختلج  
بماله) يعني بمعنى أو غيره  
صغيره كاذب أو كبيرة (فان  
اختلج) الاب أو الاجني  
(بمالها وصرح بوكالة)  
منها كاذبا (أو ولاية) له  
عليها (لم تطلق) لانه ليس  
بولي في ذلك ولا وكيل فيه  
والطلاق مربوط بالمال ولم  
يلتزمه أحد ولانه ليس له  
صرف مالها في الخلع ومن  
ثم لم يمتنع عليه بموقوف  
على من يخلع لانها لم تملكه  
قبل الخلع (أو) صرح  
(بالاستقلال) كاختلعها  
لنفسه أو عن نفسه (خلع  
بمغصوب) لانه غاصب لمالها  
فيقع بانها وان علم الزوج  
وله عليه مهر المثل ولو لم  
يصرح بانه عنه ولا عنها

١هـ رشدي (قوله واختلفوا ثم كما سرح) ان أراد ما سرح عن الغزالي وامامه فقديين ثم أنه لا خلاف بينهما اللهم  
الان يريد باعتبار ما فهم الاذرى سم على ج ١هـ عش ورشدي (قوله وحيث صرح) بالبناء للمفعول  
١هـ سم عبارة المغنى وحيث صرح الاجني أو الزوج بماله كالة فالمطالب بالموكل والا فالمطالب  
المباشر ثم يرجع اذا غرم على الموكل حيث نوى الخلع أو أطلق في الاولى ١هـ مغنى (قوله طوب الموكل)  
أى فيما اذا كان في صيغة الموكل ما يقتضى الالتزام كله وظاهر وكذا يقال فيما بعده ١هـ رشدي (قوله  
وبين وكيل المشتري) أى حيث طوب أيضا ١هـ سم (قوله والا) أى وان لم يصرح باسم الموكل ١هـ  
سم (قوله فاذا غرم) أى المباشر ١هـ عش (قوله بماله) الى الفصل في النهاية (قوله بماله) انظر مع هذا  
قوله الا كنى ولم يلتزم هو الا أن يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها ولم تاذن ١هـ سم عبارة الرشدي هو مشكل  
وخالف ما في شرح الروض وغيره والتعليل الا ترى لا واقفه على أنه ينافي ما قد ضاهى صنيعة في المسئلة بعدها  
بالنسبة للاجنبي فايراجع ١هـ وعبارة السيد عمر قوله ولا شيء له صادق بما اذا كان بماله وقد يتوقف فيه  
لتصادقهما على استحقات الزوج له ١هـ (قوله نعم) الى قوله قال البلعيني في المغنى (قوله وأدعاها) يعني عنه  
ما قبله (قوله بانته بقوله) أى الزوج ١هـ عش (قوله أو الاجني) هو مكرر بالنسبة اليها اذا خلع  
وصرح بوكالتها كاذبا فقد ذكر قبل ١هـ رشدي (قوله أو ولاية) أى الاب (قوله لانه ليس بولي في ذلك)  
اذ للولاية لا تثبت له التبرع في مالها ١هـ مغنى (قوله ولانه ليس له صرف مالها الخ) تقدم في أوائل الباب  
في شرح وان خالع سم فبها الخ استثناء عما اذا خشي الولي على مالها من الزوج ولم يمكن دفعه الا بالخلع لوراجعه  
(قوله بموقوف على من يخلع) أى بان قال الواقف وقفت هذا على النساء الا لا يخلع ١هـ كرى (قول  
المتن أو باستقلال فخلع بمغصوب) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه عنه ولا عنها

سوى الرضا ولم تتأكد رغبتها ببذلها المال من جهتها فهو كالموكل مطلقا بل بالمال بسوء الها وهو حرام كما سرح في فيه  
انظر والوجه هو الثاني وفاقا لم (قوله واختلفوا ثم كما سرح) ان أراد ما سرح عن الغزالي وامامه فقديين ثم أنه  
لا خلاف بينهما اللهم الا أن يريد باعتبار ما فهم الاذرى (قوله وحيث صرح) هو البناء للمفعول (قوله  
ويفرق الخ) كذا سرح ثم (قوله وبين وكيل المشتري) أى حيث طوب أيضا (قوله والا) أى وان لم  
يصرح باسم الموكل (قوله بماله) انظر مع هذا قوله ولم يلتزمه هو الا أن يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها ولم  
تأذن (قوله في المتن أو باستقلال فخلع بمغصوب) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه  
عنه ولا عنها بين ان لا يدكر انه من مالها فخلع بمغصوب أو يدكر فرجعي كالصرح في انه هنا لفرق بينهما في  
الوقوع باننا بغير المثل وحيث قد يقولون سم ان المخالعة من غير الزوج فهو المغصوب مع التصريح بنحو وصف  
العصب توجب الوقوع رجعا بخله ما لم يصرح المخالع بالاستقلال والواقع باننا بغير المثل وما لم يضمنه المخالع  
والواقع كذلك أيضا كلبس أى وعبارة البهجة وشرحها مصرح بما ذكر أى من الوقوع باننا عند التصريح  
بالاستقلال وان صرح بانه من مالها وهي مائنه أى الخلع الجارى من أبيها بشي قال انه من مالها ولا أظهر انه  
فعل ذلك نيابة عنها ولا استقلال رجعي كخلع السفينة الى ان قال فان أبدى أى أظهر نيابة لم تطلق أو استقلال  
بانته بغير المثل عليه كما سرح وعبارة الارشاد وشرحه الصغير للشارح ويجب على أب ومثله الاجني في جميع  
أحكامه خالع زوج بنته بماله حال كونه مستقلا بالخلع بان لم توكله ولا كان له عليها ولاية مهر المثل سواء أقال  
اختلعتا على هذا الالف ولم يزد أو زاد واست بوكيل ولاولى وان علم الزوج ان المال له حاول يعل الاب وعلى  
ضمائه لانه بالتصرف المذكور في مالها غاصب له فصار خالعا بمغصوب وكذا ان اضافه أى المال اليها كقوله  
اختلعت بنتي على عبدي مثله هذا سواء أصرح بالاستقلال وحيث لا يحتاج الى ضمانه أو لم يصرح به لكن  
بشرط أن يضمنه ١هـ وقد قيد الجوزي قول الارشاد المذكور وكذا ان اضافه كعبدها بقوله ان صرح  
بالاستقلال واعترضه الشارح في شرحه الكبير بانه يقتضى انه لو قال خالعا على عبدها واست بوكيل ولاولى  
بانته بغير المثل ويرده ما سرح من ان الخلع بمغصوب من الاجني انما يقتضى الوقوع رجعا ١هـ وقد علمت انه

ان لا يذكرانه من مالها فليخبر بمغصوب أو يذكر فرجني كالصريح في أنه لا فرق بينهما في الوقوع بهر المثل  
وحينئذ نقولهم ان الخالعة من غير الزوجة بخو المغصوب مع التصريح بخو الغصب توجب الوقوع رجعيًا  
محلها لم يصرح الخالعة بالاسـ استقلال والواقع باثنا بھر المثل ومالم يضمن الخالعة والواقع كذلك أيضا كما سياتي  
وعبارة الروضة وشرحها مصرحة بالوقوع باثنا عند التصريح بالاستقلال وان صرح بأنه من مالها وعبارة  
الارشاد وشرحه الصغير للشارح مصرحة بالوقوع باثنا عند الضمان أو التصريح بالاستقلال وان أضاف  
المبال إليها كقوله اختلعتا على عبدها وبذل على ذلك أيضا كلام الروض سم على ج ه ع ش (قوله  
فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي فيقع باثنا الخ ه سم (قوله والا) أي كان قال طلقها على عبدها ه  
مغني (قوله كما) أي أنفا (قوله كالو قال) أي الاب والاجنبى ه مغني وهو راجع الى قوله والا  
وقر رجعيًا (قوله المقصود) أي التبرع له أي الاب والاجنبى (قوله ولو اختلعت) أي أنوها ه ع ش  
عبارة الرشيدى يعني الاب ومثله الاجنبى ه (قوله بصدقاها) كان قاله خالعهما على مالها عليك من الصداق  
ه ع ش (قوله نعم ان ضمن له الاب الخ) وان كان جواب الزوج بعد ضمان المدرك ان برئت من صداقها  
فهى طالق لم تطلق لان الصفة المعلقة عليهم لم توجد ولو اختلعت المرأة بماله في ذمتها ولو لم يزل الزوج صدق  
لم يسقط بالخلع وقد يقع التقاض اذا اتفقا جنسا وقد روي صفة ه مغني (قوله ان ضمن له الاب والاجنبى  
المدرك) كان قال احدهما ضمانت لك براءتك من الصداق ه كرى (قوله وكذا لو أراد الخ) يعني  
في الصورة الاولى كالمظهر ولا يخفى ان التشبيه في قوله وهذا انما هو لاصل الوقوع باثنا مع قطع  
النظر عما يلزمه فيهما والا فهو في الاولى انما يلزمه المثل وفي الثانية مثل الصداق ه رشيدى (قوله وفي  
الحالة) عطف على آتيا مما مر آتيا قبيل التبيين الوجه الاكتفاء بالقرينة من غير اشتراط نية تقدير  
المثل (قوله ماله تعلق بذلك) وان قالت هي له ان طلقته فانت بريء من صداقي أو فقد أبرأتك منه فطلقها لم  
يبرأ منه وهل يقع رجعيًا أو باثنا جري ابن المقرى الى الاول لان البراءة لا يعلق قال في الروضة ولا يبعد ان  
يقال طلق طمعا في شيء ورغبت في الطلاق بالبراءة فيكون فاسدا كالمخر فيقع باثنا بھر المثل وهذا ما جزم  
به ابن المقرى وأواخر الباب وقال الزركشى تبعه البلقينى التحقيق المعتمد انه ان علم الزوج عدم صحة تعليق  
البراءة وقع الطلاق رجعيًا أو بطن صحته وقع باثنا بھر المثل وقد أفتى بذلك أي بقول الزركشى الشهاب الرملى  
رحمته الله تعالى ه نهاية زاد المعنى وهو جرح حسن ه قال ع ش قوله وقع باثنا بھر المثل ومثله ما لو كان  
العوض مجهولا كان قاله الاب والى ما رويك أو على ما دفعته لها وكان مجهولا أو نحو ومثله أيضا ما لو طلقها  
على اسقاط حقها من الحضنة وربى ما لو خالعهما على رضاعة ولده مستين مثلا ثم مات الولد قبل مضي المدة فهل  
له الرجوع عامها باحره مثل ما يقابل ما بقى من المدة أو بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقى من المدة فيه  
نظر والا قرب الثاني لان ما بقى من المدة بمنزلة المجهول والواجب مع جهل العوض مهر المثل ه  
\* (فصل) \* في الاختلاف في الخلع \* (قوله أو في عوضه) أي وما يتبع ذلك كالمخلع بألف ونون أو نونا ه

وافق الجورجى في الصغير وان كلامهم كالصريح بذلك ثم رأيت في الصغير بعد ان قر ما ذكره الارشاد من  
انه لو خالعهما بخو مغصوب أو بھر باثنا بھر المثل قال ما نصه بخلاف خلع الاجنبى بذلك اذا صرح بالمنازع  
ككونه مغصوبا مالم يضمن أو يصرح بالاستقلال أخذا بما يأتى في خلع الاب المنزل منزلة الاجنبى بعدها  
مثلا وقد صرح بذلك وقع رجعيًا ه وقد استحسن شيخنا الشهاب البرلى بهامش المحلى الجواب بما حاصله  
ذلك بعد ان استشكل المسئلة ومما يدل على ان الاجنبى اذا صرح بالاستقلال وقع باثنا بھر المثل قول الروض  
ما نصه فان قال الاب أو الاجنبى غير متعرض لاستقلال ولا نيابة طلقها على عبدها وعلى هذا المغصوب أو المخر  
وقع رجعيًا ه فتعديده في الاجنبى أيضا بقوله غير متعرض الخ يدل على انه اذا تعرض وقع باثنا بھر المثل  
(قوله فان لم يذكر الخ) يقتضى حيث خصص بهذا القسم انه فيما اذا صرح باستقلال لا فرق في الوقوع باثنا  
(قوله فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي فيقع باثنا الخ ه \* (فصل) \* في الاختلاف في الخلع أو في عوضه

فان لم يذكرانه مالها فهو  
بمغصوب كذلك والواقع  
رجعيًا اذا ليس له تصرف  
في مالها بما ذكر كما مر فاشبه  
خلع السفينة كالمطلوع بهذا  
المغصوب أو المخر لانه صرح  
بما مع التبرع المقصود  
من الخلع ولو اختلعت بصدقاها  
أو على ان الزوج بريء منه  
أو قال طلقها وانت بريء  
منه أو على انك بريء منه  
وقع رجعيًا ولا يبرأ من شيء  
منه نعم ان ضمن له الاب أو  
الاجنبى المدرك أو قال على  
ضمان ذلك وقع باثنا بھر  
المثل على الاب أو الاجنبى  
قال البلقينى وكذا لو أراد  
بالصداق مثله ثم قرينة  
أؤيده كحالة الزوج على  
الاب وقبول الاب لها بحكم  
انها تحت حجره فيقع باثنا  
بمثل الصداق ه ومر  
آتيا وفي الحوالة ماله تعلق  
بذلك

\* (فصل) \* في الاختلاف  
في الخلع أو في عوضه  
(ادعت خالعا فانكر)

لا بد من اعتراف جديده من  
المقر (وان قال طلقك بكذا  
فقال) لم تطلقني أو طلقني  
(بجنان) أو طال الفصل بين  
لفظي ولفظك أو نحو ذلك  
(بانت) باقصراره (ولا  
عوض) عليها اذا حلفت  
لان الاصل براءة ذمتها لم  
يقم شاهد او يحلف معه أو  
تصدق فيه ثبت المال واذا  
حلفت ولا يبينه وجبت  
نفقتها وكسوتها زمن  
العدة ولا يرثها قال الاذري  
والزركشي بل الظاهر انها  
ترثه (وان اختلف) أي  
المتخالفان الزوج أو وكيله  
وهي أو وكيلها والأجنبي  
(في جنس عوض أو قدره)  
أو نوعه أو صفته أو أجله أو  
قدر أجله أو في عدد الطلاق  
بان قالت طلقني ثلاثا بالفر  
فقال بل واحدة بالفر أو  
سكت عن العوض (ولا  
بينة) لاحدهما أو لكل  
منهما بينة وتعارض ثبوت  
الطلاق أو احدهما (تحالف)  
كالنبايعين في كيفية الحلف  
ومن يدينه ومن ثم اشترط أن  
يكون مدعاه أكثر من  
أقام احدهما بينة قضى له  
(ووجب) بعد فتحهما أو  
فسخ أحدهما أو الحاكم

للعرض (مهر مثل) وإن كان أكثر مما ادعاه لانه بدل البضع الذي تعذر رده اليه وأما البيئونة فواقعة بكل تقدير وأثر التحالف إنما هو في العرض خاصة والقول في عدد الطلاق الواقع قوله بيمينهم من ثم لو قالت سألك ثلاثا يا فلان فطلقت واحدة ذلك ثلثه فقال بل ثلاثا فلي ألف طلقت ثلاثا فلي ألف طلقها ثلاثا وجئت بثلث ألف نعم إن أوقفهن وقال ما طلقته أقبل ولم يطل فصل استحق ألف (ولو خالع بالف دفوا فوفا) أو جنسا أو صفة (لزم) وإن كان من غير الغالب



لجعل المني كالملفوظ بخلاف البيع (٥٠٤) لانه يحتمل هنما لا يحتمل ثم فان لم ينو يا شيأ واجب مهر مثل (وقيل) يلزم (مهر مثل)

(قوله جعل) بسكون العين اهـ سم (قوله فان لم ينو يا شيأ) عبارة النهاية أي وشرح المنهج والمغني وان لم ينو يا شيأ فغالب نقد البلد فان لم يكن بها غالب فهو مثل انتهت وهذه الزيادة كانت في أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم ضرب عليها واقتصر على ما هنا اهـ سـ د عـ ر (قوله يلزم) الى قوله فعلم في النهاية الاقوله على ما مر الى التنبه (قوله مطلقا) أي سواء نوبت غالب نقد البلد أو غيره وقال السكردى أي في جميع الاوقات اهـ (قوله للجهل الخ) أي في اللفظ ولا عبرة بالنية اهـ معنى (قوله عينا) بتشديد الياء والنون اهـ سم (قوله آخر) الاولى حذفه (قوله على الاول المعتمد) وهو لزوم المني كالملفوظ وقوله ثم يجب الخ أي بعد الفسخ اهـ معنى (قوله فلا فرقة) أي لعدم صحة العقد اهـ معنى (قوله وأما لو قال أردت الدراهم وقالت أردت الفلوس) بضم المشنة الفوقية اهـ سم (قوله بلا تصديق وتكاذب) أي بان قال كل منهما لا أعلم ما نواه صاحبه اهـ ع ش عبارة سم قال في شرح الروض بان لم يتعرض أحد منهما للجانب الآخر ثم علل قوله بالاتحالف بقوله لانه لا يدعي عليها معينا حتى يحلف انتهى اهـ (قوله وأما لو صدق أحدهما الآخر الخ) عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم أي النقرة في طائفة على ألف وعلى ألف درهم وادعت انها أردت الفلوس وكذبها بانت أو عكسه أي بان صدقته في ارادة الفلوس في ذلك وادعي انه أراد النقرة وكذبت بان ظاهر الانتظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرقه هنا أي في الثانية وانكارها هناك أي في الاولى الان عاد وصدقها أي في الاولى أو صدقته أي في الثانية فيستحق المسمى انتهى فليتأمل وجبه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على أنه اذا عاد وصدقها أو عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما اذا اختلفت نيتهما وتصادقا وقد تقدم أنه لا فرق حينئذ فليتأمل ثم قضيه ان البيئونه في الاولى باطنا أيضا وفيه نظر مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح ظاهر اهـ سم (قوله استحق الزوج الخ) جزم بذلك الروض كما مر وهو يدل على اعتماد ما تقدم عن الماوردي ويفرق بين اقرار في ضمن معاوضة وبين غيره اهـ سم (قوله المسمى) مرآ نفاعن سم استشكله (قوله على ما مر) أي في شرح صدق بيمينه وقوله كما مر أي في فصل ظهر امارات نشورها قبيل قول المصنف ولو طالع بجهول (قوله تنبيه) الى قوله فعلم في المغني (قوله ان تعلق بعالم يوجد) أي كان علق بآرائهم اولا ولم يجد أو وجد ولم يصح اهـ ع ش (قوله نعلم) أي من المسئلة الاخيرة (قوله بان تكون الخ) تفسير للبراعة الصحيحة (قوله ولم يتعلق به زكاة الخ) واضح حيث

محضة هناك لاهنا مر (قوله جعل) هو بسكون العين وقوله عن انواعهاو بتشديد الياء والنون وقوله وأما لو قال أردت الدراهم وقالت أردت الفلوس الخ هو بضم المشنة الفوقية (قوله بلا تصديق وتكاذب) قال في شرح الروض بان لم يتعرض أحد منهما للجانب الآخر ثم علل قوله بالاتحالف بقوله لانه لا يدعي عليها معينا حتى يحلف اهـ (قوله وأما لو صدق أحدهما الآخر الخ) عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم أي النقرة في طائفة على ألف وعلى ألف درهم وادعت انها أردت الفلوس وكذبها بانت أو عكسه أي بان صدقته في ارادة الفلوس في ذلك وادعي انه أراد النقرة وكذبت بان ظاهر الانتظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرقه هنا أي في الثانية وانكارها هناك أي في الاولى الان عاد وصدقها أي في الاولى أو صدقته أي في الثانية فيستحق المسمى اهـ فليتأمل وجهه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على أنه اذا عاد وصدقها أو عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما اذا اختلفت نيتهما وتصادقا وقد تقدم أنه لا فرق حينئذ فليتأمل (قوله فبين ظاهر الخ) عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم وادعت انها أردت الفلوس وكذبها بانت أو عكسه بان صدقته في ارادة الفلوس في ذلك وادعي انه أراد النقرة وكذبت بان موأخذة له باقراره بقوله شرح روض ظاهر الانتظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرقه هنا وانكارها هناك اهـ وقضيه ان البيئونه في الاولى باطنا أيضا وفيه نظر مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح ظاهر اهـ (قوله استحق الزوج المسمى) جزم بذلك في الروض وهو يدل على اعتماد ما تقدم عن الماوردي ويفرق بين اقرار في ضمن معاوضة وثابتة وبين غيره

مطابقا للجهل بالعوض (ولو قال أردنا) بالالف التي أطلقناها (دنانير فقالت بل) أردنا (دراهم أو فلوسا) أو قال أحدهما أطلقنا وقال الآخر عينا نوعا آخر (تحالفنا على الاول) المعتمد كولو اختلفا في الملفوظ ثم يجب مهر المثل (ووجب مهر مثل بالاتحالف في) القول (الثاني) امالو اختلفت نيتهما وتصادقا فلا فرقة وأما لو قال أردت الدراهم وقالت أردت الفلوس بلا تصديق وتكاذب فتبين وله مهر المثل بلا تحالف وأما لو صدق أحدهما الآخر على ما أرادته وكذبه الآخر فليأمره فبين فتبين ظاهرا ولا شيء له عليها لانكار أحدهما الفرقه نعم ان عاد المكذب وصدق استحق الزوج المسمى على ما مر واذا أطلقت الدراهم في الخلع المنجز نزلت على غالب نقد البلد أو المعلق نزلت على الدراهم الاسلامية كما مر \* (تنبيه) \* علم بما مر ضبط مسائل الباب بان الطلاق اما أن يقع باثنا بالمسمى ان صححت الصيغة والعوض أو بغير المثل ان فسد العوض فقط أو رجعيان فسدت الصيغة وقد يجز الزوج الطلاق أولا يقع أصلا ان تعلق بما لم يوجد فعلم ان من علق طلاق زوجته بآرائها

من صداقها لم يقع عليه الا ان وجدت براءة صحيحين جميعه فيقع باثنا بان تكون رشيعة وكل منهما يعلم قدره ولم يتعلق به زكاة صدر

حسبنا لما طال به الرعي انه لا فرق بين تعلقها وعدمه وان نقله عن المحققين ونقله غيره عن اطباق العلماء من المتأخرين وذلك لبطلان هذين القولين ولان البراء لا يصح من قدرها وقد علق بالبراء من جميعه فلم توجد الصفة المعلق عليها وزعم ان الظاهر انه انما يقصد براءه مما يستحقه هي ليس في محله بل الظاهر انه يقصد براءة ذمتهم جميع ما فيها اذ لو علم ان مستحق الزكاة تعلقون به بعد الطلاق لم يوقعه وكثيرون يغفلون النظر لهذا فيقعون في مفاسد لا تحصى وفي فتاوى أبي زرعة في أن أبرأتني من صداقتك على (٥٠٥) فانت طالق فقالت له أبرأتك بشرط

علمهما وان تريد البراء من الصداق المعلق به فيثبت يقبح بائنا فان كانت لم أرد ذلك لم يقبح اه والذي يظهر ان الشرط عدم الصارف لا قصد ما ذكره لان الجواب من نزول على السؤال كما صرحوا به ولو علق بالبراء تناول البراء عن الغير وكالة كما لو حلف لا يبيع بحث بعده عن غيره وكالة ولو طلب منها البراء فبرأته براءة فاسدة فنجز الطلاق وزعم انه انما أوقعه لظنة صحة البراءة لم يقبل على مائه بما ياتي ولو قالت جعلت مهري على تمام طلاق كان كافي في البراء كما قاله بعضهم وكانه لم ينظر لما فيه من تعليق البراء البطلان لان المداد في الكتابة على النية والقرض انهم لم تنو التعليق فظهر ما مر آنفا في بذلت صدقي على طلاق ونظائره ولو قال اس أبرأتني من آخر أقساط من صداقتك كان لفظه محتملا فان جعل من الثانية بياناً لشرط ابرائه من القسط الأخير أو تبعية شرط ابرائه من

صدقه من جاهل بتعلق الزكاة أو بمقدار ما تعلق به الزكاة أو بكيفية تعلق الزكاة أما اذا صدر من عالم بجميع ما ذكره حال الظاهر انه انما يريد باهر ما هو لها وهو الباقي بعدم مقدار الزكاة لعله بان ما عداه للفقراء على سبيل الشركة فكيف تلك اسقاطه يؤيد ما تقدم في شرح ولو خالف فمجهول في مسئلة ما لو أصدرها ثمانين وقبضت منها أربعين ثم قال لها أن أبرأتني من صداقتك وهو ثمانون الخ بل يؤخذ حكم ما نحن فيه من التفرقة بين العالم وغيره من المسئلة المذكورة بالاولى لانه نص على قدر الاصل بقوله وهو ثمانون ثم حثت على اعتبار علمه فلا بد من النظر الى علمها بناء على ما قرره هنا من انه لا بد في البراءة هنا من علمها اه سيد عر (قوله وذلك) أي عدم صحة ما قاله الرعي (قوله من قدرها) أي الزكاة (قوله يغفلون النظر) لعله من باب الأفعال أو على حذف عن في الاوقاتوس يقال غفل غفلاً غفلاً من الباب الاول اذا تركه وبها عنه واغفله يعني غفل عنه اه (قوله لهذا) أي لقوله بل الظاهر انه يقصد الخ (قوله في ان أبرأتني الخ) متعلق بقوله الا أن بشرط الخ (قوله المعلق) أي الطلاق به أي بالبراء (قوله والذي يظهر الخ) يدل على الثاني من شرط الفتاوى (قوله ولو علق بالبراء) أي عن الزوج أو غيره وقوله تناول البراء عن الغير الخ بان كان من علق بآرائه وكيلاهن الغير في البراء سواء الزوجة أو غيرها اه كرده (قوله تناول البراء عن الغير الخ) ينبغي الوقوع هنا رجوعاً بحيث لم يוכל ذلك الغير في المخالعة بالبراءة سم وقوله حيث لم يוכל الخ أي وقد وكل في أصل البراءة أمواله لم يוכל فيها أيضاً فينبغي عدم الوقوع لعدم صحتها والتبادر من البراءة المعلق عليها الصحة اه سيد عر (قوله لم يقبل الخ) هذا يشعر بانه يقع عليه الطلاق ظاهر وان في الباطن يجوز على قصده فان كان صادقا فيم يقبض باطنا ولم يبين الطلاق الواقع هل هو رجعي أو بائن وأطن ان في كلام الشارح السابق ما يصرح بالثاني اه عس (قوله لم يقبل) الوجه انما لو قلنا بقبوله لم يمنع ذلك وقوع الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة البراءة اه سم أقول هذا شامل لصورة الاطلاق وقد مر مراراً انه ينصرف الى الصحة المتبادرة (قوله على ما فيه) أي على نزاع في عدم القبول بما يأتي أي عن ابن عجل واسم عجل الحضري والأصحى ومن تبعهم (قوله وكانه لم ينظر لما فيه الخ) الوجه أن يقال انما لم ينظر الى ما ذكره لكونه ضمناً فلا يضر فالخاصل ان ذلك كقولها أبرأتك من صدقي على طلاق أو بذلت صدقي على طلاق وقد تقدم انها صيغة معارضة لا صيغة تعليق فتدبر وتأمل قول الشارح نظير ما مر الخ مع ما مر في الصيغة المذكورة اه سيد عر (قوله محتملا) أي معنيين التبعية والبيان اه كرده ولعل الاولى أي ثلاثة احتمالات ارادة البيان أو التبعية والاطلاق (قوله فان جعل) أي الزوج (قوله من الثانية بيانية) فالعنى من آخر الاقساط التي هي صداقتك اه سم (قوله أو تبعية) عطف على بيانية فالعنى من آخر الاقساط التي هي صداقتك اه سم (قوله فان أطلق) أي لم ينو البيان ولا التبعية اه كرده (قوله اذا لفرق بين البيان الخ) أي والاطلاق (قوله الدال) أي لفظاً من آخر (قوله وغيره) عطف على أبو شكيل وقوله فقال أي الغير (قوله (قوله تناول البراء عن الغير وكالة) ينبغي الوقوع هنا رجوعاً بحيث لم يוכל ذلك الغير في المخالعة بالبراءة (قوله لم يقبل) بل الوجه انما لو قلنا بقبوله لا يمنع ذلك الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة البراءة مر (قوله فان جعل من الثانية بيانية) فالعنى من آخر الاقساط التي هي صداقتك (قوله أو تبعية) يتأمل (قوله أو تبعية) يتأمل

(٦٤ - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) الثلاثة الأخيرة للضرورة أن أقل الجمع ثلاثة مع كون لفظ الآخر حقيقة في القسط الأخير والضرورة تنعقد بقدرها فان أطلق فلا وجه الاول والا حوط الثاني قاله بعضهم وفيه نظر ظاهر اذا لفرق بين البيان والتبعية هنا على لا بقضية من آخر الدال على ان المطلق البراءة من الآخر حقيقة فليقتد الوقوع به لا غير ولو قال أبرأتني وأعطيتك كذا فبرأته فلم يعطها فاقى ابن عجل واسم عجل الحضري بعدم صحة البراءة وتبعهما أبو شكيل فقال حيث حصل بينهما موطناً أو لو اعد ولم يف بالوعد لم يصح البراء وغيره فقال ما قاله هو المعتمد لان معنى قولها أبرأتك

أي بما وعدت وأيده بعضهم أيضا بما في فتاوى الأصمعي أن من علق الطلاق بما يقتضي القووية فإثره لا فوراً طائفة أنها طلقت لم تصح البراءة كما أفتى به القاضي حسين وهو كما أفتى أخذ من نظائرها في الصلح اه قال بعضهم ونظنها حصول الطلاق يرجح أن مرادها أن أرتك في مقابلة طلاق في نكاح البراءة عند انتفاؤه وهذا كله منازع فيه بأنه لا تنظر إلى الموطأة والوعد كسائر العقود وهذا هو القياس فليكن الوجه صحة البراءة مطلقاً في المستثنين إلا عبرة عند الالتيان بصريحها (٥٠٦) بنية كونها في مقابلة الوعد والطلاق وليس هذا بأولى من موطأة الحمل على الطلاق

ووعده اذ قولها أرتك نأوية ذلك كقول الولي زوجتك نأوية ذلك فيكالم ينظر والنية ثم بل علوا بالصريح الخالف لها فكذلك هنا بل أولى لأن النكاح محتاط له لا بالاحتياط إلا بما عومدها يظهر أن الوجه في قوله أنت طالق بعد قولها بذلت صدقي على صحة طلاق وقوعه وجبا وان ظن أن ما جرى منها التماس للطلاق بعوض صحيح لما تقر أنه لا عبرة مع الصريح بظن يقتضي خلافه وبه يرد على من زعم حالة ظن التماسها المذكور أنه لا يقع لأن حسابه يقدر فيه عادة ذكر العوض فكانه قال أنت طالق على العوض المذكور ولو قال ذلك لم تعلق إذا عوز هنا صحيح ولا فاسد اه ومرماه تعلق بذلك فراجع وانما قدر الثمن المذكور في اللفظ بعده في نحو البيع لأن الجواب لا يستقل به فأنه لتوقف البعثة على اللفظين بخلافه هنا لأنه يستقل بالطلاق وهي تستقل بالبراء فلم يحتج لذلك التقدير على أن

أي بما وعدت) الأولى أن يقول أرتك بما وعدت (قوله وأيده) أي ما قاله (قوله أيضاً) أي كأي شكل وغيره (قوله طلقت) أي بالبراءة المذكور بلوعبر بالمضارع كان أحسن (قوله وهو) أي الأمر كما أفتى أي القاضي حسين (قوله حصول الطلاق) أي بالبراءة المذكور (قوله عند انتفاؤه) أي الطلاق (قوله وهذا كله الخ) هو من كلام الشارح لا البعض والاشارة إلى قوله فافتى ابن عجيل إلى قوله وهذا (قوله بأنه لا تنظر الخ) لا يخفى أنه لا يلاقى مسألة الأصمعي وكذا قوله لا تفتى وليس هذا الخ لا يلاقيه (قوله مطلقاً) أي وجد الموطأة والوعد بالأعطاف في المسئلة الأولى وألا وجد ظن حصول الطلاق في المسئلة الثانية أولاً (قوله في المستثنين) وهما اقتضاء ابن عجيل وأما عيل بعدم صحة الإبراء واقتضاء الأصمعي بقوله لم يصح الإبراء اه كردى (قوله بصريحها) أي البراءة (قوله في مقابلة الوعد) أي في المسئلة الأولى وقوله أو الطلاق أي في المسئلة الثانية (قوله وليس هذا) أي ما ذكر من الموطأة والوعد المذكورين (قوله اذ قولها الخ) علة للبيعة وقوله ذلك أي مقابلة الوعد أو الطلاق (قوله نأوية ذلك) أي الطلاق الموعود (قوله بل عاها بالصريح الخ) أي وصححو النكاح ثم اه كردى (قوله أن الوجه الخ) تقدم أن المعتمد وجهه بانها قال المحشى لو طلق طائفاً حصول البراءة بذلك فهل تبين عند من يقول بانها تبين إذا طلق طائفاً حصول البراءة بعد قولها أن طلقته فانت برى من صدقي اه أقول الأمر كذلك وقد صرح به في النهاية فيما سبق اه سيد عمر وقضية ذلك عدم حصول البراءة في المستثنين السابقتين لا سيما في المسئلة الثانية (قوله لتأخر الخ) أي أنفا في قوله وهذا كله منازع فيه بأنه الخ (قوله على العوض المذكور) وهو بذل الصداق (قوله انتهى) أي كلام الزاعم (قوله ومن) أي قبيل فصل اللفظ الملزمة اه كردى (قوله وانما قدر الثمن المذكور الخ) كان خلاصة هذا الفرق هو أن أعمال عبارة المكلف بحسب الامكان أولى من أهمها والها وأعمالها في نحو البيع متوقف على تلك الملاحظة فتعينت خلافه هنا فإنه يمكن الأعمال بدونها بأن يحمل على الطلاق المتجزأ والبراءة المتجزأ فتمام اه سيد عمر (قوله الثمن المذكور في اللفظ) أي في لفظ البادى من المتعاقدين (قوله بعده) متعلق بقدر والضمير للفظ أي قدر في كلام الجيب من المتعاقدين الثمن المذكور في كلام البادى منهما (قوله في نحو البيع) أي فيما لو قال البائع مثلاً بعثت هذا بالف فقال المشتري اشتريته وسكت عن ذكر الألف وقوله في نحو البيع متعلق بقدر المتعاقدين الطرف الأول (قوله لأن الجواب) أي في نحو البيع (قوله وكما قبل البراءة) أي في المسئلة الأولى وقوله أو الطلاق في المسئلة الثانية (قوله القاضية به) أي بقصد المقابلة (قوله كقول قال طلقت) أي في جواب أطلقت ز وجسك وقوله ثم قال ظننت الخ أي فأخبرني بطلقت كان مبني على الظن المذكور وقوله وقد أفتيت بخلافه أي خلاف ذلك الظن وعدم وقوع الطلاق فز وجسك باقية في عصمتي (قوله والا) أي وإن لم توجد القرينة القوية (قوله ويأتى قريباً) أي في محبت صرائح الطلاق (قوله ولا ينافيه) أي ما يأتي قريباً ما هنا أي قوله وانما تؤثر في صرف الصحيح عن قضيته الخ لأن ذلك أي ما يأتي قريباً (قوله وليس هذا) أشار به إلى قوله ولو قال أبرئني وأعطيك كذا الخ اه كردى (قوله مع قرينة) فاعني من أقسام أخيرة هي بعض صدقات (قوله وبهذا يظهر أن الوجه الخ) لو طلق طائفاً حصول البراءة بذلك فهل تبين عند من يقول بانها تبين إذا طلق طائفاً صحة البراءة بعد قولها أن طلقته فانت برى من صدقي

ذكر الثمن ثم وقع في صيغة صحيحة لم تزد كرمقابل البراءة أو الطلاق لم يقع هنا كذلك فلم ينظر إليه ولا إلى القرينة القاضية أي به لأنها لا تؤثر في القاضية حتى تقبله صحها وانما تؤثر في صرف الصحيح عن قضيته إذا قويت بحيث صارت تلك الصيغة مع النظر لتلك القرينة يتبادر منها صرفها لها عن موضوعها كقول قال طلقت ثم قال ظننت أن ما جرى بيننا طلاق وقد أفتيت بخلافه فأنه ان وقع بينهما خصام قبل ذلك في طلقت أهو صريح أم لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا بحث والاحتياط يأتي قريناً للقرينة المخالفة لوضع اللفظ لغو فلا ينافي ما هنا لأن ذلك في قرينة لفظية وما هنا في قرينة فعلية فأن دفع البعض هنا وليس هذا كمن أقر بطلاق أو عتق مع قرينة لأن الإقرار لكونه

اخبارا عن حق سابق تؤخر

فيه القرينة لا تؤثر في  
الأنشاء ولو قال أنت طالق  
ان أخرت دينك الى آخر  
السنة لم تطلق الا ان مضت  
السنة ولم تطالبه اذ المراد  
بالتأخير التزامه لا مجرد  
قولها أخرت خلافا لابن  
الصلاح فان أراد بالتأخير  
صيرورته مؤجلا فلا جلت  
بالنذر وقع والا فلا وزعم انه  
بالنذر لا يسمى تأجيلا  
ممنوع ولو قال ان أرا تني  
من مهرك وهو عشرة فإرأته  
منه فبان أقل مما ذكره أو  
أكثر فالذي يظهر الوقوع  
في الاولى لان الشرط علمها  
وقد صرحوا بان الامراء من  
الاكثر يستلزمه من الأقل  
فصار لشمول كلامه كانه  
يعلمه دون الثانية لانه حينئذ  
جاهل به ومع جهله به لا  
وقوع لان الطلاق بالابراء  
معاوضة وهي لا بد فيها من  
علمها بالعوض وأطلاق  
الوقوع هنا أراء - دمه غلط  
فاحذره ومثله وهو ثمانون  
السابقة غير هذه فتأمل  
ولو كان لها في ذمته معلوم  
ومجهول فقال ان أرا تني  
من جميع ما في ذمتي فانت  
طالق فأرأته من المعلوم  
وحده أو من مافيه مامر  
عن القاضي حسين أنه لا  
يرأ عن المعلوم لانها انما  
أرأت في مقابلة الطلاق ولم  
يقع وقياس مامر عن غيره  
السبابة وياتي ذلك فيسأل  
طلاقها فلا تائم عاق طلاقها  
بالابراء فأرأته طائفة أئم  
في عصمته

أى كان أقر بذلك عقب الاداء المتيين فساد فلا يقع الطلاق أو العتق لقرينة انه انما ترتب ذلك الاقرار على  
ظن صحة الاداء (قوله ولم تطالبه) أى والحال لم تطالب المدين الى مضي السنة (قوله التبرامه) أى التأخير  
الى مضي السنة بان لا تطالبه اليه (قوله مؤجلا) أى بسنة (قوله والا فلا) أى وان لم تؤجله بالنذر  
فلا يقع الطلاق وان أخرته ولم تطالبه الى مضي السنة (قوله في الاولى) أى في صورة تبين النقص وقوله  
دون الثانية أى في صورة تبين الكثرة (قوله لانه) أى الزوج حينئذ أى حين تبين الكثرة جاهل به  
أى بالمهر (قوله واطلاق الوقوع هنا الخ) أى الشامل لصورتى الأقل والاكثر (قوله ومثله وهو  
ثمانون الخ) وجه الفرق بين ما هنا ومثله الثمانين أنه فيما نحن فيه ووطن نفسه على ايقاع الطلاق  
في مقابلة مهرها وقد حصل له وان أخطأ في ظن أنه عشرة وفي تلك لم يحصل له البراءة من مهرها الذي  
سمع بالطلاق في مقابلته لان بعضه مقبوض ومن ثم لو علم الحال وقع كما تقدم عن الشارح لان  
علمه قرينة على ان مراده التعليق على الباقي وان كان لفظه مطلقا اه سيد  
عمر (قوله السابقة) أى في شرح وفي قول بسدل الخمر (قوله بقياس  
مامر عن القاضي حسين) وهو قوله لم تصح البراءة كما أتى به القاضي  
حسين اه كردى (قوله بقياس مامر عن غيره) وهو قوله  
فليكن الاوجه الخ اه كردى الاولى وهو قوله  
وهذا كله منازع فيه بانه لا ينظر الى المواطاة  
والوعد كسائر العقود (قوله وياتي  
ذلك) أى ما ذكر من  
القياسين

\* (تم الجزء السابع من حواشى تحفة ابن حجر ويليها الجزء الثامن أوله كتاب الطلاق) \*

(فهرست الجزء السابع من حاشية العلامتين الشيخ عبد المجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى) \*

صفحة	
٢	كتاب الوصايا
٢١	فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض
٢٨	فصل في بيان المرض الخوف والمحقق به
٤١	فصل في أحكام لفظية للموصي به وله
٦٠	فصل في أحكام معنوية للموصي به مع بيان ما يفعل عن الميت
٧٦	فصل في الرجوع عن الوصية
٨٣	فصل في الإيصاء
٩٨	كتاب الوديعة
١٢٨	كتاب قسم النفي والغنية
١٤١	فصل في الغنية وما يتبعها
١٤٩	كتاب قسم الصدقات
١٦١	فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى
١٨٢	كتاب النكاح
٢٠١	فصل في الخطبة
٢١٧	فصل في أركان النكاح
٢٥٣	فصل في أنواع ولاية النكاح
٢٨٤	فصل في تزويج المحجور عليه
٢٩٦	باب ما يحرم من النكاح
٣٢١	فصل في حل نكاح الكافرة
٣٢٨	باب نكاح المشرك
٣٣٧	فصل في أحكام زوجة الكافر إذا أسلم
٣٤٤	فصل في مؤنة المسلمة أو المرتدة
٣٤٥	باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك
٣٦١	فصل في الاعفاف
٣٦٧	فصل السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن
٣٧٥	كتاب الصداق
٣٨٤	فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والقاسد
٣٩٣	فصل في التغريض
٣٩٧	فصل في بيان مهر المثل
٤٠١	فصل في تشطير المهر وسقوطه
٤١٥	فصل في المتعة
٤١٨	فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه



صبيغة

٤٢٢ فصل في وليمة العرس

٤٣٨ كتاب القسم والنشور

٤٥٧ كتاب الخلع

٤٧٦ فصل في الصيغة وما يتعلق بها

٤٨٧ فصل في الالفاظ المزمرة

\*(تمت)\*















